

**﴿ فهرست كتاب الفتن من متن الاتقان للعلامة الشيخ
منصور بن اديس الحنبل رضي الله عنه ﴾**

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	خطبة الكتاب وفيها ترجحة الامام احمد رضي الله عنه	١٢٩	فصل في مطلات التيمم
١٢	كتاب الطهارة وفيه القسم الاول من اقسام المياه	١٣٢	باب ازالة النجاسة الحكيمة
١٨	فصل الثاني من اقسام المياه	١٣٤	فصل في تطهير ارض متنجسة بمائع الخ
٢٥	فصل الثالث من اقسام المياه	١٣٧	فصل ولا يفي عن يسير نجاسة ولو لم يطهرها
٢٨	فصل والكثرة فانها صاعدة	١٤٠	باب الحيش والاشجاء وانفاس
٣٠	فصل وان شئت في شجاسة ماء او غيره	١٤٥	فصل في المنداء بالدم الخ
٣٤	باب الآتية	١٤٧	فصل في النجاسة هي التي ترمى ما لا يصلح ان يكون
٤٠	باب الاستطابة وآداب الخلع	١٥١	فصل في النجاسة في وضوءه
٤٦	فصل فاذا انقطع بوله استحب مسح ذكره بيده	١٥٣	فصل في النفاس
٤٩	فصل ويصح الاستحمام بكل طاهر جاء الخ	١٥٥	كتاب الصلاة
٥١	باب السواك وغيره الخ	١٥٩	فصل ومن بعد وجوه ما كفر
٥٣	فصل ومن لا يمتشط والادهان في بدن وشعر	١٦٠	باب الاذان والاقامة وما فيهما من الاحكام
٦٠	باب الوضوء	١٧١	باب شروط الصلاة
٦٩	فصل ثم يغسل وجهه الخ	١٧٦	فصل في ما يدرك به أداء الصلاة
٧١	فصل ثم يغسل يديه الى المرفقين	١٧٨	فصل في قضاء الفوت ونحو ما ينطق بها
٧٢	فصل ثم مسح جميع ذكرك برأسه	١٨٠	باب تيمم الوضوء واحكام الآيات
٧٤	فصل ثم يغسل رجلاه الى الكعبين	١٨٥	فصل ومن لم تزل الالباب ترعورده الخ
٧٦	فصل وانزيب والمواودة فرضان	١٨٧	فصل في احكام الآيات في الصلاة وما غيرها
٧٧	فصل ووجهة سنن الوضوء	١٩٠	فصل ويشعر على ذكره وان شئ ليس ما فيه صورة
٨١	باب مسح الخفين وساير الخواثر	١٩٥	باب احكام الصلاة وما وافق الصلاة
٩٠	باب نوافل الوضوء	١٩٨	فصل في بيان الواضع ان شئ من الصلاة
٩٩	فصل ومن أحدث حرم عليه الصلاة	٢٠٢	باب احكام الصلاة وما وافق الصلاة
١٠٣	باب ما يوجب الغسل وما يسئله وصفته	٢٠٦	فصل وان اذنت عليه الصلاة الخ
١٠٩	فصل ومن لم يمه الغسل حرم عليه الاعتكاف	٢٠٨	فصل اذا اذنت احكامها في الصلاة الخ
١١١	فصل في الاضحية الحكيمة وفي سنة عشر	٢١٠	باب اذنته وما يتعلق بها
١١٦	فصل ويسن ان يتوشأ بعد	٢١٧	باب آداب الشئ الى الصلاة
١١٨	فصل في مسائل من احكام الحمام وآداب دخوله	٢١٨	باب مسحة الصلاة وما يكره فيها واذا كانها
١١٩	باب التيمم	٢٢٣	فصل ثم يستغفر مرة او قول سبحان الله الخ

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٢٧	فصل في بقاء البسملة سرا	٣٤٣	فصل بشرط صحة الجمعة أربعة عشر وط الخ
٢٣٥	فصل في بقاء الركعة الثانية كالاولى	٣٤٩	فصل ويسن أن يخطب على منبر الخ
٢٣٩	فصل في بقاء وهو جالس	٣٥٠	فصل وصلاة الجمعة ركعتان
٢٤١	فصل يسن ذكر الله والدعاء والاستغفار عقب الصلاة	٣٥٢	فصل يسن أن يقتل الجمعة
٢٤٣	فصل فيما ذكره في الصلاة وما يباح أو يستحب	٣٥٧	باب صلاة العديدين
٢٥٣	فصل فيما يتعلق بذلك	٣٦٣	باب صلاة الكسوف
٢٥٨	فصل تنقسم أقوال الصلاة وأفعالها الى ثلاثة أصناف	٣٦٦	باب صلاة الاستسقاء
٢٦٣	باب من هو الدهر	٣٧٢	كتاب الجنائز
٢٦٤	فصل في السجود عن نقص في صلاته	٣٧٨	فصل في غسل الميت وما يتعلق به
٢٦٥	فصل القسم الثالث ما يشرع له من سجود الدهر	٣٨٠	فصل وإذا أخذ في غسله ستر عورته وجوبا
٢٦٨	باب صلاة التطوع	٣٨٦	فصل ويحرم غسل شهيد المعركة المقتول
٢٧٥	فصل في السنن الاربعة عشر	٣٨٩	باب طهيم
٢٧٧	فصل في التراويح سنة مؤكدة	٣٨٩	فصل في الكفن
٢٧٩	فصل في استحباب حفظ القرآن اجماعا وحفظه	٣٩٢	فصل في الصلاة على الميت
٢٨٢	فصل في كفاية اجماعا	٤٠٠	فصل ويحرم أن يغسل مسلم كافرا ولو قرىسا
٢٨٢	فصل يستحب الترافل المطلقة في جميع الاركان	٤٠٠	أو بكفنه أو يوصل عليه أو يمسح خزانته أو يدفنه
٢٨٦	فصل تسن صلاة النجوى	٤٠٣	فصل جله ودفنه من قر وض الكفاية
٢٨٨	فصل في صلاة التلاوة سنة مؤكدة	٤٠٥	فصل في كيفية دفن الميت وحكمه
٢٩٢	فصل أوقات النهي خمسة	٤٠٩	فصل ويستحب رفع القبر بدرشبر
٢٩٣	باب صلاة الجمعة	٤١٦	فصل يسن لذكور زبارة بغير مسلم
٣٠٠	فصل في الأول أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد شروع الإمام من غير تخلف	٤٢١	فصل ويستحب تعزية أهل المصيبة بالميت الخ
٣٠٤	فصل في الإمامة	٤٢٥	كتاب الزكاة
٣١٣	فصل في السنة وقوف المأمومين خلف الإمام	٤٣٥	باب زكاة بهيمة الانعام أحدها الابل
٣١٧	فصل في أحكام الاقتداء	٤٣٩	فصل في النوع الثاني البقر
٣١٩	فصل في الاحترار المبيحة لترك الجمعة والجماعة	٤٤١	فصل في النوع الثالث الغنم
٣٢١	باب صلاة أهل الاعذار	٤٤٢	فصل في الخلطة في المواشي لما تاني في الزكاة ايجابا
٣٢٤	فصل في القصر	٤٤٦	واسقاطا
٣٢٩	فصل بشرط نية القصر الخ	٤٤٨	باب زكاة الخراج من الارض
٣٣١	فصل في الجمع بين الصلاتين الخ	٤٥٠	فصل ويحرم لو جوبها شرطان
٣٣٤	فصل في صلاة الخوف	٤٥٠	فصل ويجب العشر واحد من عشرة فيما سبق
٣٣٩	فصل وإذا اشتد الخوف صلوا جوبا ولا يؤخر بينهما الخ	٤٥٣	بغير مؤنة
٣٤٠	باب صلاة الجمعة	٤٥٧	فصل ويسن أن يبعث الإمام ساعيا خارضا
		٤٥٧	فصل وفي العمل العشر
		٤٥٨	فصل في المعدن
		٤٦٠	فصل ويجب في الزكاة الخمس
		٤٦١	باب زكاة الذهب والفضة

صيفة

٤٦٤ فصل ولاز كافة حتى مباح الخ

٤٦٨ بابز كافة عرض القارة

٤٧١ بابز كافة القطر

٤٧٥ فصل والواجب في القطر صاع هراق

٤٧٧ باب اخراج الزكاة وما يتعلق به من حكم التقل والتعديل ونحوه

٤٧٩ فصل ولا يجوز ائراجها الا بنية

٤٨٣ فصل ويجوز تهييل الزكاة

٤٨٦ باب ذكر اهل الزكاة وما يتعلق بذلك من بيان شروطهم وقدر ما يعطاه كل واحد وصدة

التطوع

٤٩٧ فصل ولا يجوز دفعها للكافر

٥٠٠ فصل وصدة التطوع مستحبة كل وقت

٥٠٢ كتاب الصيام

٥٠٧ فصل ولا يجب الصوم الا على مسلم عاقل بالغ قادر عليه

٥١١ فصل ولا يصح صوم واجب الا بيقين الليل

٥١٣ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة وما يتعلق بذلك

٥١٦ فصل فيما يوجب الكفارة

٥١٩ باب ما يكره وما يفسد في الصوم وحكم القضاء

٥٢١ فصل بمن يهيل الاطوار اذا تحقق الغروب

٥٢٢ فصل ومن فاته صوم رمضان الخ

٥٢٤ باب صوم التطوع وما يكره منه وذكر ايسره

القدر وما يتعلق بذلك

٥٢٨ فصل وليلة القدر شريفة مفطرة ترجى اجابة الدعاء فيها

٥٣٠ باب الاعتكاف واحكام المساجد

٥٣٥ فصل من لزمه تنابيع اعتكاف الخ

٥٤٠ فصل يجب بناء المساجد في الامصار والقرى

والحال ونحوها حسب الحاجة

٥٤٦ كتاب الحج وبيان شروطه

٥٥٣ فصل الشترط الخامس الاستطاعة

٥٥٧ فصل ويشترط لجوب الحج على المرأة وجود

محرم

٥٦٠ فصل ومن اراد الحج فليبادر واجتهد في الخروج

صيفة

من القظام الخ

٥٦٠ باب الواقيت

٥٦٢ فصل ولا يجوز لمن اراد دخول مكة والحرم أو

نسكها دخولها بالقبات بغير احرام

٥٦٤ باب الاحرام والتلبية وما يتعلق بها

٥٦٦ فصل وهو شتر بين التمتع والافراد والقران

٥٧٠ فصل ومن احرم مطلقا ولم يهين نسكا

٥٧١ فصل والتلبية سنة

٥٧٣ باب محظورات الاحرام وهي ثمة اربعة ازالة الشعر والثاني تقليم الاظفار الخ

٥٧٤ فصل الثالث نقطة الرأس

٥٧٥ فصل الرابع اس الف كراهية

٥٧٧ فصل الخامس العلب

٥٧٨ فصل السادس قتل صيد البر لما كوله ونحوه

٥٨٤ فصل السابع عقدة النكاح

٥٨٥ فصل الثامن اجاع في فرج اسل

٥٨٧ فصل التاسع المبشرة عيادون الفرج بشهوة

باب الفدية

٥٩١ فصل الضريبة الثانية من اضرب الفدية

٥٩٢ فصل الضريبة الثالثة

٥٩٣ فصل وان كثر محظورات من جنس الخ

٩٥٦ باب جراح الصيد على طريق التفصيل

٩٥٨ فصل الضريبة الثانية ما لا مثل له الخ

٩٥٩ باب صيد الحرم ونياتهما

٩٥٩ فصل ويجوز قطع شعر الحرم

٩٥٩ فصل ويجوز صيد المدينة

٩٥٩ باب دخول مكة وما يتعلق به من الطواف

والسج ونحوه

٩٥٩ فصل وبشترط اعادة الطواف لانه غير شرا الخ

٩٦٢ باب صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك

٩٦٥ فصل ثم يدفع بعد غروب الشمس من هرفة

بكبينة

٩٦٦ فصل ثم يدفع قبل طرعر الشمس الى متى

٩٦٩ فصل ويحصل الفضل الاول باثنين من ثلاثة الخ

٩٦٢ فصل ثم يرجع من افاض الى مكة الخ

٩٦٤ فصل فاما اراد الخروج لم يخرج حتى يودع

٦٦٩	فصل في مقاتل أهل الكتاب والجوس حتى يسلموا أو يعطوا الجزية	٦٢٥	البيت بالطواف
٦٧٠	فصل ويلزم الجيش طاعة الأمير	٦٢٨	فصل وإذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبيه
٦٧٥	باب خمسة الفسنة	٦٢٨	فصل صلاة العرة
٦٧٩	فصل وإذا أراد التسعة بدأ بالاسلاب فدفعها إلى أهلها	٦٢٩	فصل أركان الحج أربعة
٦٨٢	فصل ثم يقسم باقي الفسنة	٦٣٠	باب الأحصاء والفوات
٦٨٦	باب حكم الأرضين المنقومة	٦٣٣	باب الهدى والأضحية والعقيقة وما يتعلق بهما
٦٨٨	فصل والمرجع في الخراج والجزية إلى اجتهاد الإمام في نقص وزيادة	٦٣٦	فصل ولا يجوز فيهما العوراء الخ
٦٩١	باب الفى	٦٣٧	فصل والسنة فخر الأبل قائمة مع قوله يدعى البسرى
٦٩٤	باب الأمان وهو ضمان نفوس	٦٣٨	فصل ويتعين الهدى بقوله هذا هدى
٧٠٠	باب الهدنة	٦٤٤	فصل والأضحية سنة مؤكدة في كل سنة الخ
٧٠٣	فصل وعلى الإمام حمايته من هادنه من المسلمين وأهل الذمة	٦٤٦	فصل والعقيقة سنة مؤكدة
٧٠٤	باب عقد الذمة	٦٥٠	كتاب الجهاد
٧٠٥	فصل ولا تؤخذ الجزية من نصارى بني تغلب	٦٥٨	فصل ويحرم فرار مسلم من كافر من وجاعة من مثليه
٧٠٩	فصل ويجوز أن يشترط عليهم مع الجزية ضريبة من عرهم من المسلمين	٦٥٩	فصل ويجوز بيت الكفار
٧١١	باب أحكام الذمة	٦٦٠	فصل ومن أسرا من المجرى فله حتى يأتي به الإمام
٧٢٧	فصل وإذا التجردى ولو صغير الخ	٦٦٤	فصل ويحرم ولا يصح أن يفرق بين ذى رحم
٧٣٦	فصل في نقص العهد وما يتعلق به	٦٦٧	محرم بيع ولا غيره
			باب ما يلزم الإمام والجيش

﴿فهذه رتب الجزء الأول من شرح منتهى الإرادات لثلاثة المحققين وشيخ الإسلام والمسلمين
الشيخ منصور بن يونس الهمداني الحنبلي رضي الله عنه﴾

مصحفة	مصحفة
٢	خطبة الكتاب وفيه ذكر نسب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه
٩	باب المياه
٢٠	باب الأتية
٢٤	باب الاستنجاء
٣٢	باب التيمم
٣٨	باب الوضوء
٤٣	فصل وصفة الوضوء
٤٨	باب مسح الخفين وما في معناها
٥٥	باب نوافض الوضوء
٦٤	باب الفسل
٦٨	فصل والاعسال المسحبة ستعشر
٦٩	فصل في صفة الفسل
٧٢	فصل في الحمام وأدابه
٧٣	باب التيمم
٨٠	فصل وفرائض التيمم ومسح وجهه الخ
٨٤	باب إزالة النجاسة الحسكية
٨٨	فصل في ذكر النجاسات وما يعفى عنه منها وما يتعلق بذلك
٩١	باب الخيض
٩٥	فصل والمبتدأة بدم أو صفرة أو كدرة تجلس الخ
١٠٠	فصل كل من دام حدثه غسل المحل الخ
١٠١	فصل النفاس لاحد لاقله
١٠٢	كتاب الصلاة
١٠٦	باب الأدان
١١٥	باب شروط الصلاة
١١٩	فصل فيما يدرك به وقت الصلاة الخ
١٢٤	باب ستر العورة
١٤٥	فصل في المواضع التي لا تصح الصلاة فيها
١٥٠	باب استقبال القبلة شرط للصلاة
١٥٤	فصل في بيان ما يجب من قبله وأدائه قبله وما يتعلق بها
١٦١	باب النية شرط
١٦٥	فصل وتشتترط لجماعة نية كل حاله
١٦٩	باب صفة الصلاة
٢٠٢	فصل ثم ينسب أن يسهة نقرأه ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام الخ
٢٠٤	فصل يكره في الصلاة التفتات الخ
٢١٧	فصل أو كانها ما كان فيها
٢٢٠	فصل وواجباتها ما كان فيها
٢٢٢	فصل وسننها وهي ما كان فيها
٢٢٤	باب سجود السهو
٢٣١	فصل ومن ترك ركعة غير تكبيرة الاحرام
٢٣٦	فصل ويبقى على اليقين من شك في ركن أو عهد ركعات
٢٣٩	فصل في حكم سجود السهو ونفسه وسجدة وكيفيته وحكم تركه
٢٤٣	باب صلاة التطوع وما يتعلق بها
٢٥٨	فصل وصلاة الليل أفضل ونصفه الاحير أفضل الخ
٢٦٤	فصل ومعهودة زكاة وشكر كفاية
٢٦٨	فصل في مسائل تتعلق بالقرآن
٢٧٠	فصل أوقات النهي خمسة الخ
٢٧٣	باب صلاة الجماعة واحكامها وما يتعلق بذلك
٢٨٦	فصل في مسائل من أحكام الجن
٢٨٨	فصل في الامامة وأدولها الخ
٣٠٠	فصل في وفاء الامام والمأموم
٣١١	باب صلاة أهل الاعتذار
٣١٦	فصل في انفسر
٣٢٥	فصل في الجمع بين الصلاتين
٣٢٩	فصل في صلاة الخوف
٣٣٧	فصل وإذا اشتد الخوف صلوا رجلا وركبانا
٣٤٠	فصل في صلاة الجمعة
٣٦١	باب أحكام صلاة العيد

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣٦٩	باب صلاة الكسوف	٥٥٦	فصل وبقيل في هلال رمضان واحد عدل
٣٧٤	باب صلاة الاستسقاء	٥٦٤	فصل وشرط الصوم كل يوم واجب فيه معينة
٣٨١	كتاب الجنائز	٥٦٧	باب ما يفيد الصوم فقط وما يفسده ويوجب الكفارة وما يتعلق بذلك
٣٨٧	فصل في غسل الميت	٥٧٢	فصل في جامع صائمه وما يتعلق به
٤٠٠	فصل وتكفينه فرض كفاية	٥٧٦	باب ما يكره وما يستحب في الصوم وحكم القضاء
٤٠٦	فصل في الصلاة عليه	٥٧٨	فصل وسن لصائم كثيرة ثمرة تؤذ كرو صفة الخ
٤١٩	فصل في حمل الجنائز	٥٨٠	فصل سن فلو دامن فانه شئ من رمضان تتابع قضاء رمضان نسا
٤٢٣	فصل في دفن الميت	٥٨٢	باب صوم التطوع وما يتعلق به
٤٣٦	فصل في أحكام المصائب	٥٨٧	فصل ومن دخل في تطوع غير حج أو عمرة لم يجب انعامه
٤٣٩	فصل سن لزج زبارة قبر مسلم	٥٨٨	فصل أفضل الأيام يوم الجمعة
٤٤٣	كتاب الزكاة	٥٨٩	كتاب الاعتكاف
٤٦٠	باب زكاة السائمة من بهيمة الانعام	٥٩٢	فصل ولا يصح اعتكاف من تلزمه الجاهلية الا بمحض الخ
٤٦٧	فصل فذكاة القتر	٥٩٦	فصل بحر خروج من زمة تتابع
٤٦٨	فصل في زكاة النقم	٦٠٠	فصل وان خرج معتكف الخ
٤٧٢	فصل في الخلطة	٦٠٢	فصل بسن تشاغله بالقرب كقراءة الخ
٤٧٧	فصل ولا أثر لقرقة مال زكوى لمالك واحد	٦٠٣	كتاب الحج والعمرة
٤٨٠	باب زكاة الحارث من الارض	٦٠٥	فصل ويصان من صغير الخ
٤٨٤	فصل ويجب فيها شرب بلا كافة العشر	٦٠٧	فصل ويصان من فن
٤٨٤	فصل والزكاة في خارج من أرض مسارة على مستعد دون عمر	٦١٠	فصل الخاف من الاستطاعة
٤٩٧	فصل الزكاة في دفن الجاهلية	٦١٨	فصل وشرط لوجوب حج وعمرة على أنى وجود محرم
٤٩٩	باب زكاة الايمان	٦٢٠	باب المواقف
٥٠٤	فصل ولا زكاة في حل مباح معد لاستعمال أو اعادة	٦٢٢	فصل ولا يحل لمكف حرمه ارادة كة أو الحرم
٥٠٥	فصل ويباح لذكر من فضة خاتم	٦٢٥	فصل زمة قات بلا احرام
٥٠٨	باب زكاة العروض	٦٢٩	فصل ويجب على متنع دم
٥١٨	فصل والواجب في قطرة صاع بر	٦٣٢	فصل ومن أحرم مطلقا لم يمين نسك ما صح احرامه
٥٢١	باب اخراج الزكاة واجب فوراً	٦٣٦	فصل ويسن لمن أحرم عين نسك أو أطلق عقب احرامه تلبية
٥٢٥	فصل ويشترط لاجزائها تلبية الخ	٦٣٨	باب يحفظ ورات الاحرام
٥٣٠	فصل ويجزى بها حلولين	٦٥٨	فصل والمرأة احرامها في وجهها الخ
٥٣٣	باب من يجزى دفع الزكاة البه ومن لا يجزى وحكم السؤال والصدقة التطوع	٦٦١	باب القدية وبيان أقسامها وأحكامها
٥٤١	فصل من أبيع له أخفش أبيع له سؤاله		
٥٤٦	فصل ولا تجزى زكاة كافر غير مؤلف الخ		
٥٥٠	فصل وسن صدقة تطوع بفاضل الخ		
٥٥٢	كتاب الصيام		

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٧١٤	فصل وعجب هدى بنذر	٦٦٦	فصل ومن كر محظور في احواله الخ
٧١٥	فصل التضحية سنة مؤكدة	٦٦٨	فصل وكل هدى أو اطعام تدل على محرم أو احرام الخ
٧١٧	فصل والمقبة سنة مؤكدة	٦٧٤	فصل وان اتألف محرم أو من بالحرمة جزأ من صيد الخ
٧١٨	كتاب الجهاد	٦٧٥	باب صيد الحرمين ونسأتهما
٧٢٥	باب ما يلزم الامام والجيش	٦٧٧	فصل ويحرم قلع شجر مكة
٧٢٧	فصل ويلزم الجيش الصبر مع الامير والنصح والطاعة	٦٨٠	فصل ويحرم مكة من طريق المدينة الخ
٧٢٨	فصل ويحرم غزو بلاد ان الامير	٦٨١	فصل ويحرم صيد حرم المدينة
٧٢٩	باب قسمة الغنمة	٦٨٧	فصل ثم يخرج القسي من باب الصفا
٧٣١	فصل وتضمن غنمة من باب الجيش الى غنمته	٦٨٩	باب صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك
٧٣٤	باب الارضون المغنومة ثلاث	٦٩١	فصل ثم يدفع هذا الغروب من عرفة مع الامير
٧٣٥	باب التي	٦٩٨	فصل ثم يرجع من افاض الى مكة الخ
٧٣٦	باب الامان ضد الحوف	٧٠٣	فصل في صفة العمرة
٧٣٧	باب الهدنة	٧٠٥	باب الغارات والاحصار وما يتعلق بهما
٧٤١	باب احكام اهل الدمة	٧٠٨	باب الهدى والاضاحي والعقيقة
٧٤١	فصل وعن عون من حمل سلاح الخ	٧١٢	فصل ويتعين هدى بقوله هذا هدى
٧٤٣	فصل وان نذر نصراني أو نصراني لم يقر		

الجزء الاول

من كتاب القناع عن مدني الاقتناع لشخ
 مشايخ الاسلام وأحمد الكبراء الخ
 صاحب دار الماء والمدريس العلامة
 الشيخ منصور سادس
 المنة لرضي الله عنه
 عنه وأرضاه
 آمين

وحياته من شرح المسمى شيخ الامام ويدوه لانام
 وسنة المحققين وبعده اليه من الذي منصور
 ابن يونس ابن ربي الحبل رحمه الله
 وجعل بالمشيوات آمين
 طبع في سنة ١٣١٩ في دار المطبعين الشريفة محمد والش احمد
 ابني عمر ناصح في القاهرة بالامانة مقس من سيد الرحمن
 الدمشقي اما صاحبنا مع من قبض
 هذه المطبعة آمين

﴿ المطبعة الاولى ﴾

﴿ بالمطبعة العامة في سنة ١٣١٩ في القاهرة ﴾

﴿ في صاحب المطبعة العامة في القاهرة ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء
علما وشرع الشرائع وقصص
حلالها وحرامها حكما
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له إله فرض الفرائض
وسن السنن وأهل الأديان
وأسماء وأسماء سيدنا نونا
محمد عبده ورسوله القائل
من برد الله به شربا بقتفه في
الدين أي بذهبه فيه فها صلى
الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه
أبد الأبدين ودهر الدهرين
ولأجابه أمامه فكان كتاب
المنتهى لعلم الفضائل وأرشد
العلماء الأمان لمحمد بن الدين
ابن شيخ الإسلام أحمد شهاب
الدين من أخبار الفتوح الحنفية
تقدم الله تعالى برحمته ورضوانه
* وأكتبه فصح جنانه * كتاب
وحيد في باب * فريدي ترتيبه
وأستعابه * سلك فيه * منها
يدعاه * رصه * سادات الفوائد
نرضا * حتى غدت كتاب الكمال
من أراهاب * وسار في المشارق
والمغرب * وشرحه صنفه شرحا
غيا برشاف لا قبل * فأطال في
به من المواضع وتزل أخرى بلا
دليل ولا تعليل * وأسأله من
الفضلاء أن يشرحه شرحا شاملا
يسهل قراءته فاجتبه لذلك مع
أعترافي بالقصور عن رتبته
المدح في هذه المسالك
* ونصحه من شرح من أخته
وشرحي على الامناع * وأته
أسأل أن يجعل به الانتفاع

٢٢

ع. ١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا بالهدى إلى الإسلام * ودفعنا إلى الحق لغير ممانعة
بحكم الأحكام * أحسنه * وحسنه * وتعالى على جبريل الانعام * وأشكره * أن علمنا
ما لم نعلم فائقن * وأحكم أي أحكام * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
والأكرام * وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا * رسول الله * علمنا به * وأشهد أن
إلى سواء العرط وأبدى المسائل والحكم * الله * علمنا به * وأشهد أن
صلا وسلاما دينين لا يعجزهما * أتى * ولا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
نحرا * وأبانه فضيلة * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
على مرحله وحرامه * فذلك ثبتت * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
تذكر أفاضل * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
السجالات * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
عبدى * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
الغرائب العظام * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
نسخ ما جى على منواله * غير أنه يشاء أن يشرح * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
من شفى مكرهاته * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
من الله العنا * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
حليمه * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن الله أن يمدني بدارك لطيفه * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
والله أعلم * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله
* وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله * وأشهد أن لا إله إلا الله

وحيث أقول في شرحه فلقد اريد شرح المؤلف لهذا الكتاب وفي التشرح فلقد اريد شرح المفتح الكبير للشيخ عبدالرحمن شمس الدين بن أبي عرب في تقديمه رحمه الله تعالى ونفعنا بهم واستقدم الله التوفيق والارشاد والعرفه والمجاهدة والصدق ههنا وفي رسم جواد كريم (بسم الله الرحمن الرحيم) أي باسم مسمى هذا اللفظ الأعظم الموصوف بكل الملائقه في الرحمة ومجاوده أوائف والمبالغة لاسمه والأسماعنة وقيل للتعبه أي أقدم اسم الله وأحله ابتداء علمي بقيل بالله الرحمن الرحيم اقتداء بالكتاب وتبركاً باسمه تعالى ونفراً كالتين والتين واليمين والرحمن ألقم من الرحيم لأن زيادة المنة تدل على زيادة ٣ المعنى وقدم لأنه كالعلم من حيث أنه

لا وصف غير تعالى لآل معناه
 المنعم المتيقن الباقي في الرحمة
 قائما وذلك لا يستحق على غيره
 وقيل لانه عليا آتية ولان الرحمن
 كالتمهيد لآله الرحمن على جلالت
 انعم واصولها فان الرحمن
 لتناول ما خرج منها اوراها
 للفواصل في التمران ثم جاء
 الاستعمال عليه تأسيه (احمد
 الله) أي اصفه بجميع صفاته
 اذ الحمد كما في الاتفاق وغيره
 الوصف بالجليل وكل من صفاته
 تعالى جليل ورعاية جميعها المبلغ
 في التعظيم المبرر عما ذكر اذ
 المراد به اتحاد الحمد لا الاخبار به
 يوجد وكذا قوله واصل واسلم
 المراد بهما اتحاد العالوق والسلام
 لا الاخبار بانهم ماسوحدان
 وعدل عن الصيغة الثالثة للحمد
 وفي الحمد لله الدالة على الثناء
 على الله بانه مالم تلجم الحمد من
 الخلق الى ما قاله لانه ثناء
 بجميع الصفات برعاية الالقية
 كما تقدم ولان ذكر ارا الحمد
 والتناسب بين الحمد ومفعول
 صيغة حمده لان المضارع يدل
 على التجدد والمحدث واختار
 لفظ الجلالة تون بالاقاء اسماء

من شروح تلك الكتب وحاشا بها كاشح المكيه والمدح والاصاف وغيرهما من الله تعالى بالوقوف عليه كما ستره خدوصا شرح المنتهى والسدعته وطى في الغالب عليه ما ورمعازوت بعض الاقوال التي لها خروجا من عهدتها وذكرنا ما حمله من القيد وقباب على الاحكام او ادتها على طرق الاختصار غير المردود وسبنا العتق من المواضع التي تعارض كلامه فيها وما عارضه من المتنبى متعرضا لاختلاف فيها ليعلم مستكمل حنما واستغفر الله تعالى عما قل من الخلل في بعض المسائل المستورة * وهو بالله من شر حاسد يدان طفي نوراته وولي الله الازا بسم نوره ومن عثر على شئ مما طي به القلم * او زانه القديم * فليدر بالحنيفة السفة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الصغاف من شيم الاشرف وان الحسنة من بين البيات * وما توفى الابالله عليه فكلت واليه انيب * قال الله فخرحه الله (بسم الله الرحمن الرحيم) ناسبا بالنسب * وعلا حديث كل ارضى بالاسد اخيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اى اذهب التركة رواد الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والمحقق عددا لقادر الراوى والباقى اليسهل للمصاحبة او الاستعانة بمتلعة خذوف وتقديره لاولى لان الاصل في العمل للافعال ونحوها لانه اس بالتمام ومحرر الافادة الاختصاص ولانه اوفى للوجود وادخل في التفسير ولا يوافق باسم بل لكونه مقام امر يجعل العمل مقر وناسم الله فقدمه اى العمل لكونها اول سورة تلت على ان في الكشف ان معناه اقرا مفتحا باسم ربك اى قل بسم الله الرحمن الرحيم ثم اقر فيكون معناه مفتحا باسم الله اقرا وكفى به ما دعا الى البسه له امور ربه على ابتداء كل قراءه انه امر بايجاد القراءة معطافا ليدون نقطة مقر وبدون مقر وفكرونا ما مررنا في ابتداء غيره هذه السورة ايضا * وكسرت الباء وان كان حتى المروف المفردة الفتح لزومها الحرفية والجروا نشاء حركتها على ما وحذفت الالف من اسم الله دون اسم ربك ونحوه لكثر الاستعمال وعوض عنها طوى بل الباء والله اسه له حدثت حزه وعوض عنها اللام والهمام لكل مع وبدحت او اطل ثم غلب على مفهوم كل هو الممر وبدحت والله علم خاص لذات معين هو الممر بدحا في ان لم يستعمل في غيره تعالى قال تعالى هل تعلم له سميا ومن ثم كان لاله الا الله في بداى لامع وبدحت الا ذلك الواحد الحق فهو من الاعلام انخاصة من حيث انه ليسم بغيره ومن الاعلام الغالبة من حيث ان اسمه له قاله الدجى في شرح الشفاء والرجن خاص لفظا لم يسب بغيره تعالى وما نذ لا يستبد به عام معنى لان صفة بمعنى كبر الرحمة ثم غلب على المتعلق الرحمة والانعام بجلائل النعم في الدنيا والاخرة فهو وقوعه مفعلا لاموصوفا وكونه بازاء المعنى دون الذات من الصفات

بأنهم اختصوا استعماله بالجديد لا من غيره إذ تعلّق الحكم المشتق بكون بعلة مأمّنه الاشتقاق، وأما ذكره بالمسألة فتم
بالجدة لأنّه إذا كان الكتاب المرزوعاً لم يحدث كل أمر ذي نال لا يدافع به يسم الله الرحمن فهو وأمرى ذهاب البركة رواه
الطبيب والمخاطف عبد القادر الراوى ومحدث كل أمر ذي نال لا يدافع به بالجدة فهو وأقطع وفي رواية محمد بن وهب
والجدة وفي رواية كل كلام لا يدافع بها للجدة فهو أجزء رواه الحافظ الراوى في الأربعة له ومعنى ذي نال أي حال يتم به شراً
وأقطع وأجزء بالخبر وبذلك المأخذ ناقض البركة (حق) يضم الحاء قاله في شرحه (لأن أحمد) الله تعالى ثانی الصالحين وحقه
أن يفعل كذا وحق أن يفعل كذا هو حق في وجهه الذي دلّل على ذلك وقال وحسن الحق ما لا أكسر أي بحسب أهلي فاني على

لأنه قتال من أسلوبي إلى ٢ نراه هيبا إلى أن طاعوا والمكاتب لفتح عليه السلام وأمر بالانحسار وناوهم إلى الضم حيث طغيا
 المصافحة إليه ونفى معتاده في ظرف زمان وقلت يستعمل ظرفه كان (و) الكتاب المسمى بال (التنقيح المذهب) فأنشأه علاء الدين علي
 ابن سالم ابن السدي المرداوي ثم الصالح (في تقرير أي تهذيب (أحكام) جمع - كره ولفظة القضاء والجمعة واصطلاحا حطاب
 الله المسند فائدة شرعية (المقنع) لابي محمد عبد الله موفق الدين بن قدامة المقدسي شيخ المذهب رحمه الله تعالى وأشار بقوله محبر
 أحكامه إلى الاحتراز عن الظالم فاحرصه أنه هذا المقنع (في لفظة دواته) ٥
 انهم واصطلاحا معرفة الأحكام الشرعية

وغيرهما فروغ من برد الله به حيرانية فقهه الذي انبغىه الاحكام الشرعية مما يتصورها
والحكم عليها واما ما ينبغي ظهرا من ادلتها على مسر ما هو به الدين ما شرع الله من الاحكام
ويعطى على الله والاسلام واما ادواته وادوات الحساب والنهر والقضاء والحكم والطاعة والحال
والجلال والحكم راعوا الجواز والراي والاسس فان عصى والطاعة وتلوهم زهد ومن الاضداد
وشرع اي بين الاحكام جمع حكم وهو في اللغة القضاء والحكمة في الاصطلاح خطاب الله
الفيصد فانه في صيغة الاحلال وهو انه شرع ضد الحرام فيم الواجب والمقرب والمكروه
والناهي والحرام وهو لونه المنع وشرعا يثبت على تركه امتثال الاوه فيعمل في فعله وهو الحكم
الشرعي فخر في استمطاع ما يطابق اعتقاده فتعنه ولا في العمل به فخر في الدين ولا في عدى
الآخرة كالنية في الوضوء والكباح بالاولى واصلى وهو خلافه في كتاب اي كلام المنزل على
النبي صلى الله عليه وسلم في الامور الثلاثة ويقتل انهم سائر الكتب المشتملة على
الاحكام كانت اولا فلهذا على الخلاف والحرام في تلك الشريعة (البيان) في الشتمل على بيان
ما لا تناس حاجة له في فهمه ونهاهم وان تلو كانت فتعني ان الله جعلها وما ثبت
من الاحكام بالنسبة او الاجماع او اوقافا من اولها فاستصحاب فله رجع الى الكتاب لان
مقتضىه انما ثبت ما يكون في الاصول لجميع الاحكام ناشئة من كتاب اصله قال تعالى
رطبان الكتاب من شئ وان كان به من غير ما يوسع في غيره قال تعالى وانزلنا الكتاب
كرلة بين الناس نزل اليهم م (انزل اليهم) اي شرعه وامر ضد الدل تقول منه عزى من عزى
سر العصى في ما هو عزاة اي فوى به ضد فله وامر الله وفي المثل اذا عزى اخول فهن وبن
المثل ايضا من عزى من ذلك سلب والام العزوى هي الغيبة واغوى (ورفع) الرفع ضد
الوضع وانه قطع وخفف فلان على الفاعل لربعة ودومارة من قد تروى بلغها وفي الحديث
كل راحة سرفت المظالم في السلاخ اي كل جماعة عرفت تنازع في الحق في حرمت المدينة
والرفع ترمي ملنا الشئ وقوله تعالى وفرش رفوعة قالوا فترى بهم ومن ذلك رفعت الى السلطان
ومع صدره رفعا في الغم (اهله) اي جلسته (الهاملين) اي بالعلم الشرعي كالتفسير
والحديث والله في العلم لله العلم الشرعي ارفقنس والمراد غير الحرام على ما تقيده في
المجاهد (المتبين) اي الذين اتوا انفسهم بما يضرهم في الآخرة وتقوى من رب توفى العذاب
لنخله بالانبرى من شرك قال تعالى الزمهم كله يتوى وقوى يؤثم من فعل او قول حتى
الاصد فرع من دمه واما في المتوى في الشرع ومنه قوله تعالى ولو ان اهل القرى
آمنوا وتوكلوا على الله في الحق وابتلى اليه بشرا فمروه وهو المتوى الحقيقي المطلوب
بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته واعزوا العلم رفع امره غير خفي قال تعالى

إليه جلبته معه عبر ورواها بعد يوم الجمعة في سوق بيع الأوبسة أربع وستين ومائة ودخل مكة والمدينة والشام واليمن والكوفة والبصرة والجزيرة وتوفي ببغداد يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأول والمشهور الآخر وزعمه شرحه عن أبي عبد الله سنة إحدى وأربعين ومائتين من سبع وسبعين سنة وأسلم يومه وعشرون أمان بالمد والنصارى والمجوس وفضائله كثيرة ومناقبه مبررة من مصنفاته السد ثلاثون ألف حديث والتفسير مائة وخمسون ألف حديث والنساء من المنسوخ والتاريخ من المقدم المأخوذ في كتابه في وحيات القراءت والامساك بالذكر والصغير (قد كانا في المذهب) المتقدم ذكره (مختاراً إلى مثله) أي المتبع لأنه صحيح فيما أطلق في المنع من الروايتين أو الروايات ومن الوجهين أو الوجهين فليما اختلف به من الشروط ونسب ما هم عليه

(احتمالية) فهما كما في قوله في النكاح وفي خطبة من اذنت لوليا في تزويجها من معين احتمالان (فيما بين) الحكم المروي عن الامام في مسئلة يحيى رواية وهو وجه الحكم المقول في مسئلة لبعض الاصحاب المتعدي عن رأي الامام فمن مذهبهم حار ما على قولهم الامام وربما كان محالة القواعد اذ اعندهما الدليل والاحتمال في معنى الوجه الا ان الوجه مجزوم بالنتيجه والاحتمال بين ان ذلك صالح ليكونه وجهها والتعريف ينقل حكم احدى المسائلين المتشابهتين الى الاخرى ما لم يفرق بينهما او قريبا الزمن وهو في معنى الاحتمال (ومعنى) اي هذا الكتاب الذي جمع فيه بين المقنع والتتبع ومنه اليه ٧ ما يترجم من القوائد (منتهى) اي محلا تنتمي اليه (الارادات) اي المقاصد لاختلافها (في جمع المقنع مع التتبع وادوات) قال مؤلفه لانه لا يراد كتاب اكثر مسائل منه في اقل من لفظه وقوله مع التتبع كان اوله منه والتتبع قال الحريري فقرة القواعد لا يقال اجتمع فلان مع فلان واتفاقا لا يقال اجتمع فلان فلان واجيب عنه بما في اصحاب جاء معه على كذا اي اجتمع معه نظر فيه ما لم ينفقه على طريق النقل فلا يخفى فيه (راسا لله سبحانه وتعالى العظمة) اي ان عنه بلفظه من الزلل (و) اسأله الله سبحانه وتعالى ابتداء (المنع) اي ان ينفع بهذا الكتاب طائفة الاستفادة وقد نفع الله تعالى به ثم قال وفي قوله الحمد (وان يرحمني) برحمة التي وسعت كل شيء (و) ان يرحمنا سائر الامة) اي امة اجابه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وسائر اهل بيته وسائر المؤمنين وسائر الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والادعاء واختار ابن القيم في حلاله لانهم انصروا لانه الله عليه شدة عليه واوداه اكرامه برفع ذكره ومزله وتقربه وان صلاتنا نحن عليه وسؤالنا الله تعالى ان يفعل ذلك يعود قول من قال صلاته عليه رحمة ومغفرة من تحته غير وجهها وقال بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر اسمه جماعة منهم ابن طهنا والملي من النافعية والخير من المالكية والطائفة من الحنفية (وعلى آله) اي اتباعه على دينه وقيل مؤمنون هاتمي من المطالب وقيل اهلها واصحابها وازادته لغير خلافة الكسافي والخاس والزيدى فهو التوكل

ارادة (واهدان حمدا) بمعنى بكثرة خصاله المحمودة وهو علم منقول من التمهيد مشتق كاحد من اسمه تعالى انبيد واسماؤه عليه السلام كثيرة فترك هذا الحافظ او انقسم من عساكر كتابنا تاريخه بمنه في اصحابه ومنه في غيره منها احمد ومحمد والحاشي والقاب والمثني وخاتم الانبياء ونبي الرحمة ونبي الهدى ونبي التوبة والفاخر وقال بعض الصوفية عز وجل اسماءه وقيل صلى الله عليه وسلم الاسم قال ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي اما اسماءه لله تعالى فهو هذا العدد فغيرها واما اسماء التي صلى الله عليه وسلم فله اسمها الامن جمة الورود الظاهر بصيغة فانه اسماء السنة فوعيت منها اربعة وستين اسما ثم ذكرها مفصلة مشروحة فاستوعب واحد (عبده) قال ابو يعى الدقاق ليس في اشرف ولا اسم ثم لزم من الوصف بالعبودية قال في المطالع وهذا وصف الله تعالى به صلى الله عليه وسلم بالعبودية في اشرف مقاماته حين دعا الخلق الى توحده وعبادته قلنا قد وانه لما قام عبد الله يدعو حين انزل عليه القرآن قال تعالى وان كنتم في شك مما نزلنا على عبدنا الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب وحين امرى به اليه قال تعالى سبحان الذي امرى عبده بالامن المسجد الحرام اني المسجد الاقصى قال بعضهم لاندفعني الى ابياعها * فانه اشرف اسم في

احد عشر جمعا (٢) اشار اليه ابن مالك في هذين البيتين

عباد عبيد جمع عبدا وعباد * اعاد عبودا لعبده عبدا
كذلك عبادان وعبدان اثنا * كذلك العبد او اعدان شئت ان تعد

(ورسوله) الى انطلق اجمعين والرسول انسان اوحى اليه بشريع وامر باتباعه اخذ من النبي (الذي عهد) يقال عهد الفارس بسطه ووطأ واطا به قطع وعهد الامور تسويتها واحد لاجلها (قواعد الشريعة) جمع قاعد وهي امر كل منطبق على جزئيات موضوعه والشرع ما شرعه الله من الاحكام (وبنها احسن تبيين) اي اوضحه واكمل لانه المخصوص بمجموع الكمال (صلى الله عليه وسلم) الصلاة من الله تعالى الى ربه ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والادعاء واختار ابن القيم في حلاله لانهم انصروا لانه الله عليه شدة عليه واوداه اكرامه برفع ذكره ومزله وتقربه وان صلاتنا نحن عليه وسؤالنا الله تعالى ان يفعل ذلك يعود قول من قال صلاته عليه رحمة ومغفرة من تحته غير وجهها وقال بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر اسمه جماعة منهم ابن طهنا والملي من النافعية والخير من المالكية والطائفة من الحنفية (وعلى آله) اي اتباعه على دينه وقيل مؤمنون هاتمي من المطالب وقيل اهلها واصحابها وازادته لغير خلافة الكسافي والخاس والزيدى فهو التوكل

حسنة فله اجرها واجرم من عملها وسخط بالادعاء باقية الامة تصيبه الادعاء لاربه فانه قال القاضي ابو يعلى انما اخترنا مذهب احمد رضي الله عنه على مذهب غيره من الامة ومنهم من هو اسق منه واقدم هجرة مثل مالك وسفيان واي حنفية لموافقة له كتاب والسنة والقياس الجلي فانه كان اماما في القرآن وله فيه التفسير العظيم وكتب من علم العربية ما يطليه على كثير من معاني كلام

(٢) قوله احد عشر جمعا الخ زاد السيموطي على ذلك قول

وقيل يذاعب دعب ودعبدة * وخفف بفتح والدان ان تشد
واعيدة عيدون عة بطحا * عيدون عيدوا بفتح عة تشد

(أوزان نفاع - بحكمها) أي الحديث وما في معناه والخبث (عما قوم قاصبه) أي الماء كالتيهم والاستجمار وهذا الحديث له صاحب التتبع ومعه الحقير بسنة الموفق وأهله من الجواهر كما أوردته في الحاشية

(باب بیان انواع الماء واحكامها وما ينفعها)

[illegible][illegible]

٢ - (كتاب الدعاء - أول) (قيل) ذراع طين (حلت به) امرأة (مكة) ولو كانت (كافرة) لآلها
من المساقاة بعد من الطهارة ولم يغير الآتي (نظارة كاذبة) يبيعها (عن حذ) بحسب تكون حالته واستعمال (نخلوة
كاح) فلا أثر إذا شهدا غير أو كافر أو امرأة (قيل) أي قالت لك بعد الأمر الشارع وعدم عقله مناه قال الحكيم بن عمر
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن توفقه الرجل يفض طه والمرأه وإن النسائي وإن مناجه فأدبوا والمرأه
بمنه أن مذي وبعده ابن جاز وأحسبه أن جعفر رواية الأثر قال في رواية أبي لباب ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو ذلك ولو لا تفضله لئس فيكون توفقه أو ممر ذكره عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر بن حصص قالوا لقول
عبد الله بن عمر رضي الله عنه لا ترضوا أنت ولا ترضيهم فإذا قلت فلا ترضيهم وبالقيل لأن الجاهل لا يؤخر في الكبر - فهذه أولى وأولى لأن
فأجاب على النساء - يظهر من النص الظاهر على صحتهم لا على طهرتهم ولا الماء إلا أن الغسل أولى ولا الحداثة

وإن علم أصول الفقه إليه وكان يسير النفس (إن لم يصب إليه) فإن لم يجد فيه غيره وعين وكذا يقال في كل مكره أو لا يترك واجب لهم
(أو) مضروب (بمنسوب) أو نحو ذلك ما يترفع موضع غضب أو عجزها أو أجرة قسب فيكره الماء لأنه أكرم (و) يكره أيضا متغير
بما لا يخالطه (أي الماء من عود عاري) ففتح القاف نسبة إلى بدمقارة في شرحه وقال في المطلع بكمز القاف منسوب إلى كزاد
موضع لا دله من أي عيبه الكبرى (أو قطع) كأنه أراد من كزبت ومن لأنه لا يمازج الماء وكرهته خروجه من المصنف
قال في الشرع في منعه ما تغير الطهران والزفت والشحم لأن فيه دهنية متغير ١١

شأن أمة المذهب وصرح بآبائنا قدس في حاشية الفروع (و) بدأ بطلقت الخلف (في بعض
المسائل) (لعدم) وثوق على (مصحح) لعمن الأئمة المتقدمين (و) رادى الشيخ) حسب طائفته
(شيخ الإسلام) بالاربيب (بهر الملام) الخلفية والعقلية (أو) ألباس أحد) تقي الدين بن عبد
الحليم ابن شيخ الإسلام محمد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عداة بن أبي القاسم
الحضر بن محمد بن الفضل بن علي (بن تيمية) المرافى ولد يوم الاثنين عشر وقيل ثلثي عشر ربيع
الأول سنة مائة ستين وخمسة وثلاثين هـ في القبة سنة ثمان وعشرين
وسبع مائة كان اماما فخر الدين عليه السلام من معاصره من بعدهم وعن بعض خاص فيه
أنواع حسنة وأسموه بالمدح والتعظيم وهو من ذلك يرى وكان يرجع مذهب السلف على مذهب
المتكلمين في مكان من أمرها كان وأبد الله عليهم بهر وقد ألف بعض العلماء في مناقبه
وفضائله قد عايناه في شرحه الله ونهنايته (تمة) إذا أطلق المتأخرون كصاحب الفروع والفتاوى
والاختيارات وغيرهم الشيخ أراد أبا عبد الله الأئمة موقوف الدين أبي محمد عداة بن أبي القاسم
المقدسي وأذيق الشرحان فالوقوف والحمد وأذيق الشرح هو الشيخ أبو الفرج عبد
الرحمن ابن الشيخ أبي عمر القاسمي هو ابن أخى الموفق والحمد وأذيق الشرح هو الشيخ أبو الفرج عبد
القاسمي أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد القراء وأذيق الشرح هو الشيخ أبو الفرج عبد
أحمد رحمه الله وقوم نصه مناه نسبة إلى الإمام أحمد رحمه الله (وعلى الله) لا في غيره (اعتد)
أي أتكل (ومنه) دون ما سواه (الأمونة) أي الأئمة (أحمد) أي أطلب الحمد (هو ربي) دون
غيره ووب كل شيء مالكه والرب من عباده تعالى ولا يقال في غيره أنه لأضاه وقدة (هو)
المجاهلية للأن (لأله الألو) قال تعالى لو كان فهم آلهة لكان الله قد دنا (عليه) لو كان أي
مؤقت أمري إلى الله دون ما سواه (والله متاب) أي توفى وتاب الله عليه ونهنايته (تمة)
في مقدمته لم يؤلف الإمام أحمد في الله فتابا فاعلموا أنه من مذهبهم من أنواله وأفعاله
وأجوبته وشيئ ذلك وإذا نقل عن الإمام في منته تولا فزاد أمكن الجمع في الأصح ولو
يحمل مع خاص ومطلق على منته مذهبهم وأتخذوا الجمع وعلم انتشاره في مذهبهم
الثاني لأخبرهم في تصحيح الفروع وغيره وإن جهن النار في مذهبهم فخرهم من الأدلة
أو قوا مذهبهم هو بعض عام كلامه مختص في مسئلة واحدة في مع والقدس على كلامه
مذهبهم في الأخير زوله لا في أوله بلع أو استعجبه أو هو قبح أولا أنه لا يخرج من أصل
بعضهم لا يثبت في موضع من كلامه على الكراهة وقوله أكره أوله يعني أكرهه
أولا استحسنه للتدقيق في رعايه الكبرى والشيخ تقي الدين وقوله السائل بفعل كذا احتياط
للو بوجه قدمه في العابة والحوالي الكبير وقال في الرايتين والحوالي الكبير وأب الفقى

الافاع (أو) أي لا يكره مضروب (بظاهر) أب لم يشتهر وروى النار طي بإسناد صحيح عن عمره كان بعض له ما في حقيقة قبل به
وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان ينسل بالجم (ولا) يباح غير بشر (الافاع) أي أراد بار (ثم) قوم صالح لمجد بشان من عمر الناس
نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجحار أرض غود فاستقروا أبا رواه وجمنا به أجمعين فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يهربوا ما استقروا أبا رواه وجمنا به الأهل أجمعين وأمرهم أن يستقروا في البثرائي كانت ترددها الناقمة متفق عليه وظاهر منع
الطهراته كالغصوب وبثرائفه الكبرى التي يرددها المحتاج في هذه الأزمنة قاله الشيخ تقي الدين في النوع (الثاني) من
المياه (طهر) غير مظهر (كما ورد) وكل مستخرج يعلج لأنه لا ينصف عليه اسم الماء لإقباله من وقت في شره ما قبوله (و)

فان انفصل وانابت باقى ففحص ما اذا لم يتغير (عن محل طهر) أى صار طاهرا فان لم يكن المحل طهرا كما قبل السابعة
- ميتا - متبرئ لمسه ففحص ما اذا وجد حدث اقرب المذكورة فطهرا لان الانفصل بغير المتصل والمنصل طاهر فكذلك
المنفصل (أو) أى وكما هو قليل (غسل به ذكر مؤنثه ونحوه) أى الذى اتخذه له لاف معنى غسل يدي القائم من
نوم الليل (أو) أى وكما هو قليل (غس فيه كل يد مسلم مكاف قائم من نوم ابن ناقص لوضوءه) وكان (أو حصل) الملقا لتقليل (فى كفا)
أى اليد باص على جميع يدها من الكوع الى طرف أصابعه (ولو نابت) أى اليد ١٣ المذكورة (مكتوفة أو غير اب) تكسر

جمعت بین شفرها اختلافه او بر قالہ لم من دارة

من ثم لم يسل لقض الوضوء أو غسل فيه أو غسل به ميت وكان المستعمل به ميت (فإنه) أي الطهور (في) أي في موضع من صفاته
 بأن يفرض المستعمل مثلاً أجراً أو أضراً أو سود (غيره) أي الطهور الأقل قبله الطهورة (ولو) أي (أو) أي الطهور أو الماء
 أذن (فالتين) كما ظاهر غير الماء كخط مستعمل ليلفان فلتين فلا يصير طهوراً ونصبه بين أن تصح من وضوءه في الماء لا بأس
 وإن كان الطهور فلتين وخطبه مستعمل لم يؤثر مطلقاً ما تنوع (الثالث) من الماء (نجس) ثانياً نجس ويكون هو عند الخط
 ولا يجوز استعماله الاضطرورة ١٤ كقصة شخص بها ولا طاهر وأعطش منه وأوطى حرقاً من الماء نحو ذلك التراب به

ما يظهر به وما يظهره وما يجب أن يظهر منه أي غير ذلك (أقسام الماء) أربعة لا يخلو
 إيمان به والوضوء به أولاً فإن حازقه الطهور ودور لم يخلو ولا يخلو أن يحوه وشبهه. فأن حاز
 فهو الطاهر والأفواه نجس أو تقول ما أكبر ما ذوقاً أو أقمه له أولاً أي نجس
 والأول ما مان. يمكن من طهره غيره أو الأول الطهور أو ثانياً الطاهر وزاد أن نجس
 المشرك فيه وطهره شئ بقي الدين أنه ينقسم إلى طهره ونجس وقسم إلى طهره
 غير مطهر لأصل له في الكتاب والسنة القسم الأول (طهور) مذهب من يذهب به هو من
 الطاهر في ذاته المظهر لغيره هذا قال (يعني الطاهر) مذهب الفقيه الذي يذهب به هو من
 الأسماء المذهب في كتابه في يزيل عليه من الأسماء على طهره وهو مذهب الإمام
 في الأرض مسجد الطهور ولو أورد به الطاهر لم يزل يذهب به مذهب طهره في كل
 أحد وروى مالك والشافعية عن ابن عباس أنه قال في طهره مذهب الإمام الذي صلى
 الله عليه ولم عن الوضوء على ما يجزئ من الطهور ولو لم يزل يذهب به مذهب طهره لم يزل
 ذلك جواباً للقول حين سأوه عن الوضوء. أذهب كل مذهب طهره أو لا. مذهب طهره
 وبهم شرايط الطهور قال ابن عباس أنه طهره من غير وضوء طهره من غير وضوء
 هذه المسئلة لعقل وقد ذكرت بنية كلامه وإما مذهب في مذهب طهره وهو مذهب طهره
 المسئلة أن صفة التعدي والنزوم أمر به نجس طهره ولم يفرقه من طهره من طهره
 والله قس الحكي وقدر في الشرح فذهب به طهره وطهره من طهره وهو مذهب طهره
 فائدة الخلاف أن الطهارة لا تنزل بشئ من المائات غير الماء عندنا ويجوز عدمه أي نجس به
 قال الشيخ في الدين رتبة الطهارة من طهره ونجس طهره وهو مذهب طهره
 معدول عن طهره في المذهب فذهب به مذهب طهره وهو مذهب طهره
 والوجود له وطهره من طهره مذهب طهره وهو مذهب طهره
 الذي يذهب به مذهب طهره وهو مذهب طهره وهو مذهب طهره
 نجس الطهر غير (أن غير الماء الطهور) مذهب طهره وهو مذهب طهره
 ونحوه في المذهب طهره وهو مذهب طهره وهو مذهب طهره
 التي حازها من طهره أو برودة وغدوبه مذهب طهره وهو مذهب طهره
 (أو حكي) كما تميزه من طهره وهو مذهب طهره وهو مذهب طهره
 من الماء كالمطر ونجس طهره وهو مذهب طهره وهو مذهب طهره
 وقوله عليه السلام اللهم طهرني. أجب الله ربه وهو مذهب طهره وهو مذهب طهره
 أي من الطهور (ماء البحر) نجس طهره وهو مذهب طهره وهو مذهب طهره

وجعله طهراً بين ما لا يسل
 عليه لا يخلو من طهره (وهو) إيمان
 الأول (ما تنص به) مخالطة
 (نجاسة) فلا لا بأس أو كغيره
 وحكي أن المنذر الإجماع على
 نجاسة المغير والنجاسة (ولا) نجس
 ما تغير بنجاسة (بجعل طهره)
 ما دام متصلاً لبقاء عمله عليه الثاني
 ذكره بقوله (وكذا قبل لا قها)
 أي النجاسة لا تغير (ولو) كان
 القليل (جاءاً) كانت النجاسة
 التي لا تفته (لم يدرى طهره) أي
 بصر الناظر إليها لقها (أو) لم
 (مض) زمن تسرى فيه
 النجاسة لغيره حديث ابن عمر
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الماء يكون في الغلظة وما
 ينوبه من الدواب والباع فقال
 إذا بلغ الماء فلتين لم نجسه شئ
 وفي رواية لم يسل الخشب رواه
 الخمسة وأما كقول في شرط
 الشجين وانظله لأحد وسئل ابن
 مبيد عنه فقال استاده جيد
 وصحبه الطماني قال الخطابي
 ويكفي شاهد على صحة المجموع
 أهل الحديث صحه والله صلى
 الله عليه وسلم أمر بأربعة ما وقع
 فيه الكلب ولم يعتبر لنفسه وما
 حديث أبي سعيد قال قبل بأرسول
 الله أنتوا من يثر بضاعته يثر في
 رواه أحمد وصححه الترمذي وصحبه
 ما غلب على ربه وما عهده ولو
 (كأنه) من نحو سجد وابن (أو) (طهره)
 السمن فإن كان حامداً أنتوه ربا. وما
 من نجاسة الطاهر بمجرد الملاقاة ولو
 كثر جرمه في الشئ وصح في الإنصاف أنه إذا كان كثيراً نجس ما يخالطه من طهره

الله أنتوا من يثر بضاعته يثر في رواه أحمد وصححه الترمذي وصحبه ما غلب على ربه وما عهده ولو (كأنه) من نحو سجد وابن (أو) (طهره) السمن فإن كان حامداً أنتوه ربا. وما من نجاسة الطاهر بمجرد الملاقاة ولو كثر جرمه في الشئ وصح في الإنصاف أنه إذا كان كثيراً نجس ما يخالطه من طهره

في المني وغيره. وفي الانعام (و) الطهور (الوارد يحمل الظاهر) من بدن أو ثوب أو بقعة أو نحوها نجسة (طهور) (و) وقتبيلقاء جملة (كالماء ينبر منه) أي الوارد يحمل الظاهر (أن كثر) بأن كان قاتنين فأكثر وعلم من أن محل النجاسة يمان وورده في القليل نجسه بمجرد الملاقاة وان لا ركودا للجاري سواء لم يتجدد (وعنه) أي الإمام أحمد رضي الله عنه (كل حرم من ماء) جار) فمتبر مفردة (ك) ماء (مفردة) ان كانت دون القلتين نجسة بمجرد الملاقاة قال في الكافي وجعل أصحابنا المتأخرون كل حربة كالساعة المفردة قال في الحاوي الكبير هذا ظاهر المذهب قال صاحب الرضا في معنى النجس غير كبير نجاسة قليلة لا كثيرة لقلة ١٥

طاهر (بحيث لم يغير كثيرا من لونه أو طعمه أو ركه كما يدل على ما يأتي في أقسام الطاهر (أو) استهلك فيه (مصلحة) (و) لم يغيره) وما بقي على طهره يشبهه لأن ذلك لا يفسد اسم الماء المطلق أشبه الباقي على شأنته (فتصح الطهارة به ولو كان الماء الطهور لا يكفي لها) أي الطهارة (فقبل الخلط) لأن المانع استعمال في الماء قط سكره أشبهه ما لو كان يكره فزاد ماء صافيا وضاعف وبقي قدرا الماء فهو منه لا يفسد الطهارة اختاره القاضي في الجامع وسماه ابن عقيل على أن الماء لم يستلزم فرض الخلف في الرائحة والفروغ في زوال طهره من الماء وعده وراه ابن تيمية في حواشي الفروع (و) حسن (ومنه) أي الطهور وغيره المكره وماء (ممنس) مطلقا هو (و) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة وقد وضعت ماء في الشمس لا تغلي فانه يورث البرص قال النووي هو حديث صحيح فيها اتفاق الحديثين ومنهم من يجعله موضوعا وذكره الحديث أنس أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لا تغلي أو الماء الذي يذهب بالنجس فانه يورث البرص قال ابن النجاشي صحيح ويعضد ذلك جماعة أهل الطب على أن ذلك لا أثر له في البرص وأنه (أو) أثر الاختلاف في لونه ودمه وما لا يمتنع فيه في الأولى المنطبعة دون غيرها (و) منه (مترقح برصه إلى حياته) قال في شرح المبدع غير خلاف نعم لأنه تغير بماء و (و) منه (ممنس) كالطاهر فبالعموم (خضع) وعمرته كان بعض له ما في القدم يغسل به رءاه الدار فتنه في إسناد صحيح وعن ابن عمر أنه كان يغسل بالجم ورواه ابن أبي شيبة وزان الحديث بخلاف الماء ورخصه ما به قاله في المبدع ولعن من نكر عنه السكر المفضل يعرف مشاهد العودة أو قصد التنعيم (و) منه (متغير) أي أي الماء الآن الذي تغير بطول إقامته في مفرق على إطلاقه لأنه عليه السلام توسا أعياه ولأنه تغير عن غير محالطه أشبه المتغير بالمجاورة وحكاية ابن المنذر إجماع من يحفظ قوله من أهل العلم سوى ابن سيرين فإنه ذكره ذلك وحرمه في الرائحة (أو) أي من الطهور متغير (بظاهر) يشق صوت الماء عنه كتاب فيه (أي في الماء) (و) كزوف (تغير) بسقط في الماء بنفسه (و) (طعم) (و) كزوف (تغير) ونحوه من دواب البر وجراد ونحوه مما لا نفس له سائده (كالسقاء) والقرب والضراب والرمال تذكر من كنفت ونحوها لأن ذلك يشق الاحتراز عنه أشبه المتغير ببن أوعيدان (و) من المتغير عما يشق صوت الماء عنه والمتغير في (آية آدم) أي جلد (و) آية (لحم) وسخوه) كخبد (و) متغير (مقرور) من كبر وشويعه (فكله غير مكره) (لشقه) يمر زمن ذلك (كجاء الجسم) لما تقدم من أن الله يبدل أو الجسم ورخصه وأفيه وظاهره ولو أن قوله هذا محال في المبدع لأن الرخصة في دخول الجسم تحمل الموقوفة على الطاهر والنجس (وان غيره) أي الماء طاهر (غير معارج كدهن وقطران وزفت وشع) فطهورا لأن تغيره عن مجاورة مكره

طاهر (بحيث لم يغير كثيرا من لونه أو طعمه أو ركه كما يدل على ما يأتي في أقسام الطاهر (أو) استهلك فيه (مصلحة) (و) لم يغيره) وما بقي على طهره يشبهه لأن ذلك لا يفسد اسم الماء المطلق أشبه الباقي على شأنته (فتصح الطهارة به ولو كان الماء الطهور لا يكفي لها) أي الطهارة (فقبل الخلط) لأن المانع استعمال في الماء قط سكره أشبهه ما لو كان يكره فزاد ماء صافيا وضاعف وبقي قدرا الماء فهو منه لا يفسد الطهارة اختاره القاضي في الجامع وسماه ابن عقيل على أن الماء لم يستلزم فرض الخلف في الرائحة والفروغ في زوال طهره من الماء وعده وراه ابن تيمية في حواشي الفروع (و) حسن (ومنه) أي الطهور وغيره المكره وماء (ممنس) مطلقا هو (و) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة وقد وضعت ماء في الشمس لا تغلي فانه يورث البرص قال النووي هو حديث صحيح فيها اتفاق الحديثين ومنهم من يجعله موضوعا وذكره الحديث أنس أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لا تغلي أو الماء الذي يذهب بالنجس فانه يورث البرص قال ابن النجاشي صحيح ويعضد ذلك جماعة أهل الطب على أن ذلك لا أثر له في البرص وأنه (أو) أثر الاختلاف في لونه ودمه وما لا يمتنع فيه في الأولى المنطبعة دون غيرها (و) منه (مترقح برصه إلى حياته) قال في شرح المبدع غير خلاف نعم لأنه تغير بماء و (و) منه (ممنس) كالطاهر فبالعموم (خضع) وعمرته كان بعض له ما في القدم يغسل به رءاه الدار فتنه في إسناد صحيح وعن ابن عمر أنه كان يغسل بالجم ورواه ابن أبي شيبة وزان الحديث بخلاف الماء ورخصه ما به قاله في المبدع ولعن من نكر عنه السكر المفضل يعرف مشاهد العودة أو قصد التنعيم (و) منه (متغير) أي أي الماء الآن الذي تغير بطول إقامته في مفرق على إطلاقه لأنه عليه السلام توسا أعياه ولأنه تغير عن غير محالطه أشبه المتغير بالمجاورة وحكاية ابن المنذر إجماع من يحفظ قوله من أهل العلم سوى ابن سيرين فإنه ذكره ذلك وحرمه في الرائحة (أو) أي من الطهور متغير (بظاهر) يشق صوت الماء عنه كتاب فيه (أي في الماء) (و) كزوف (تغير) بسقط في الماء بنفسه (و) (طعم) (و) كزوف (تغير) ونحوه من دواب البر وجراد ونحوه مما لا نفس له سائده (كالسقاء) والقرب والضراب والرمال تذكر من كنفت ونحوها لأن ذلك يشق الاحتراز عنه أشبه المتغير ببن أوعيدان (و) من المتغير عما يشق صوت الماء عنه والمتغير في (آية آدم) أي جلد (و) آية (لحم) وسخوه) كخبد (و) متغير (مقرور) من كبر وشويعه (فكله غير مكره) (لشقه) يمر زمن ذلك (كجاء الجسم) لما تقدم من أن الله يبدل أو الجسم ورخصه وأفيه وظاهره ولو أن قوله هذا محال في المبدع لأن الرخصة في دخول الجسم تحمل الموقوفة على الطاهر والنجس (وان غيره) أي الماء طاهر (غير معارج كدهن وقطران وزفت وشع) فطهورا لأن تغيره عن مجاورة مكره

المتقدمين (من الأصحاب (و) المتوسطين) قال الزركشي كالة غني والشريف وابن البناء وابن عديس وغيرهم يروى عن علي وهو يقول الحسن الحديث أي هريرة فرعا لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغسل عليه وهو يتناول القليل والكثير وخاص بالول غسل عليه الماء لأنه أسوأ منه وقدي به حديث القلتين (الآن تعظم مشقة زح) أي ما حصل فيه البول أو العذرة على ما ذكر (كسابع مكة) وطريقا التي جعلت مورد العجاج يصعدون نهالا وتنفض فلا نجس إلا يتغير قال في الشرح لأن فيه خبلا ولا يترك في قليل البول والعذرة وكثيره ما نص عليه في روايتهنا ومقابل قولنا أكثر المتقدمين والمتوسطين أن سكر البول والعذرة حكم سائر أجناس فلا نجس الكثير جمعا إلا يتغير قال في التقيج اختاره أكثر المتأخرين وهو أظهر له قال في شرحه لأن

له في قوله لا يزداد في الحجة ولا الحكم وهو لا يخص القلتين وحدهما بل من الدول في الماء الدائم لادن من خصيصه
بذلك لا يمكن نزحه اجزاء ويكون خصيصه بغير القلتين اولي من تخصيصه بالاي والحكم وتوارض بين حديث القلتين بواقفته
القياس (في الاول ما يخص) من الماء (بما ذكر) من دول الاذي وعذره (ولم يتغير بهما تنظيره باضافة ما شق نزحه) اضافة
بحسب الامكان عرفا) بالاصب وان لم يتصل او ابراسا في الوجود لانه لا ينفك عن نفسه ولا يخص الا
بالظهور وردت عليه فاولي اذا كان ١٦ واردا عليها ومن ضرورة الحكم بظهوره في الاختلاف وان تغير ما يخص

سواء الاذي او عذره (فان شق
نزحه) بظهوره (زوال تنسره
نفسه او) زوال تنسره (باضافة
ما شق نزحه) اليه كما تقدم (او)
زوال تنسره (ينزع) منه ولو
مستغرا بحيث (ينق) بعده) اي
الزح (ما شق نزحه) لانه لا يعلق
لتخص ما به هذا الماء بالظهور
فاذا زال عاد الى اصله كالغمره
تقلب بنفسه خلا لظهوره انه
لا يشترط في الزح صكرك لان
الحكم بالظهورية من حيث
زوال التنسره والله لو زال التنسره
باضافة غير الماء اليه لم يظهر
به بل باضافة وان المضاف اذا لم
يشق نزحه لم يظهر الماء وان صار
المجموع شق نزحه (وان لم يشق)
زح المتن بغيره العاصه (ف) بظهوره
(باضافة ما شق نزحه) اليه فقط
لما تقدم (مع زوال تنسره) لانه
لا يتصور نظيره مع بقاء حاله
التخصيص (وما يخص بشرة) اي
بغير ما ذكر من البول والعذرة
(ولم يتغير) بان كان دون القلتين
(ف) بظهوره (باضافة كثير) بحسب
الامكان عرفا لان هذا المضاف
يدفع هذه العاصه عن نفسه
فقد فيها عما اتصل به (وان
تغير) المتخصص بغير البول والعذرة
(فان كثرة) بظهوره (بزوال
تغير بنفسه او باضافة) ظهور (كثير او ينزع) منه بحيث (ينق) بعده كثير) لما تقدم (والمزوح)
كما تنسره بالبول او غيره (ظهور بشرة) قال ابن تيمية والمراد ان خرم من الماهو زال معه التنسره ولم يشف الى غيره من المزوح
الذي لم يزل التنسره بغيره وفيه وجه انه ظاهر قاله بعض الخلاف اذا كان دون القلتين فان كان قلتين فظهوره جزوا وطال واقصر عليه
في التخصيص واعتبر في شربه ايضا ان يلمح ما يدفع به تلك العاصه ما تلي نزح من اجلها عن نفسه لو تعلق به ولم يتغير وهو مخالف
لما تقدم اليه واعتبر في الانصاف ان لا تكون عين العاصه فيه وهو واضح من كان الكلام في القليل (والا) اي او لم يكن الماء
التخصيص المتغير بغير البول والعذرة كثيرا بان كان قليلا (اذا كان كثيرا اجتمع من متغير بسيرة) بظهوره (باضافة) ظهور (كثير) اليه

انقرو

انقرو

(معز والي شتره) وظهر منه انه لا يظهر بانها انما البير لانه لا يقع الجاسقن نقب وانه لا يورثه فكل من كان له انما الما حكمته وسويه في الانصاف وذكر الشيخ في القرن شرح المده لانه ظاهر غيره لنفسه اولى وانه كاثوب النقص وكل من كان له النقص وعن بعضهم انه يصح بيعه قلت وهو بعد اذا لم يفسد حكمه ولا يصح بيعه ولا يصح غسل جوارب بذر زحمت منبقة كانت او واصله دفعا للخرج وللنقبة (والكثير) من الماشي حيث اطلق (قلتان فماعداء) أي أكثر بقلل هجير بفتح الجيم والهاء كآل في القاموس قرينة كانت قرب اليد بها تنسب القلال والقللة الجيرة والعلمية لانهما تقتل بالأيدي أي ١٧ نزعها (والبسر والقليل مادونهما)

[illegible]

٣ - (كشف الفراع) - أول () كالإسباني والجمعي (واحد وسبعون ذراوا وثلاثة أسباع وعطو على وجهه)
واقعة قريبا لا تحدد (لا يلائم نقص يسر) كل طر هراق أو وطن لأن الذين توافقه والقتال لم يصفطوا معا فبما نقل ابن
جريح القلعة من بين أقره بنين وشبابا والذين تعاقبوا احتياطا لأنه أقصى ما يطلق عليه اسم شئ منكر أو هذا لا يجد عليه
وكان يحيى بن عقيل أنهما من قريتين (ومساجتهما) أي القلتين أي مساحة ما مسوعهما (ربما فذراع وربع طولوا) فذراع وربع
(هرضوا) فذراع وربع (عقما) قاله ابن جعدان وغيره (بذراع اليد) قاله النعماني الثاني (و) مساحة ما مسوعهما (مدوا) فذراع طولوا
من كل جهتين حافته إلى ما قبلها (وذراعان) قال (النعماني) وأوصف ذراع عقما قال النعماني (حررت ذلك قسم كل قمرات)

ينظر في هذا الفصل من المربع (عشرة أرباع الدونقراط خراف) اه وذلك أن تضرب البسط في البسط والخارج في الخارج
 تقسم الفاصل الأول على الثاني يخرج الزراع الخندق قرار بطه واقسم الجسماء ثم تطرح على الخارج ماذ ك فبسط الزراع والرب مع خمسة
 يخرج درهما أربعة وقد تكرر ذلك المثل ولا نطرحه وضاعفا ماضر بت خمسة في خمسة والفاصل في خمسة حصل مائة وخمسة وعشرون وإذا
 رب بت أربعة في أربعة والفاصل في أربعة حصل أربع مائة وستون فاقسم عليها الأول يخرج ذراع وسبعة أثمان ذراع وخمسة أثمان ثمن
 إياها فذا جعلت أقرار بطه وجدت مائة ١٨ وأربعين قيراطا وسبعة أثمان قيراط فاقسم عليها النصف مائة فخرج ماذ ك وبهذا

لهربك سقوط أحد تراض
 لهاوى في حاشية التقطيع عليه
 أما قيراط المربع نفسه ليس
 شربين بطه ولا خمسة أسداس
 بطه عراق (و) الرطل (العراق)
 زنه بالدرهم مائة وثمانية
 وعشرون درهما (وأربعة أسباع
 درهم) (و) بالثاقيل (تصون
 بتقال) بالأسطرلاب وسبع
 البعل (و) (سبع) الرطل (القدمي
 وثمن سبعة وسبع) الرطل
 (الحلي) وربيع مائة وسبع
 الرطل (الدمشق) ونصف سبعة
 ونصف المصري وربع مائة وسبع
 والرطل البعل تسعة درهم
 والقدمي ثمانية درهم والحلي
 سبعة مائة وعشرون درهما
 والدمشق تسعة درهم والمصري
 مائة وأربعة وأربعون درهما
 وكل رطل اثنتا عشرة أوقية في
 كل البلدان وأوقية العراق عشرة
 دراهم وخمسة أسباع درهم وأوقية
 المصري اثنا عشر درهما وأوقية
 الدمشقي خمسة دراهم وأوقية
 الحلي ستون درهما وأوقية
 القديسي ستة وستون درهما
 وثلاث دراهم وأوقية البعل خمسة
 وسبعون درهما (وله) أي مراد
 الطهارة استعمال ما لا ينسج

فاستترام آبارها وبجنيهاه العيس فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمر بقروا واستنوا
 من آبارها ويلقوا الأبل العين وأمرهم أن يستقروا من البئر التي كانت ردها الناقة متفق عليه
 (قال الشيخ في الدين وفي الأثر الكبيرة التي ردها الحاج في هذه الأئمة انتهى) قال في الهدى
 في غزوة تبوك بئر الناقة استمر علم أناس بها قرا بضع قرن في وقتنا هذا لا ترد إلى كوابير
 غير ما هو معلق به بحكمة البناء وسعة الأرحام نزل القوم عليها بادية لا تشته بغيرها (فطاهره)
 أي طاهر القول بغير مضاف بئر الناقة من ديار غود (لا تصح الطهارة) أي الوضوء والغسل
 (به) لتصريح استعماله (كما صوب أو) ما غنمه المعين حرام في البيع فلا يصح الوضوء بذلك
 والغسل لا بد من غسل غلاسل عليه امرأة ورد قال في المبدع لا تصح الطهارة فيه
 منصوب كالصلاة في ربيع مضمون انتهى قلت في حديثه تقييده بما إذا كان عالما بما ذكر
 كما يأتي في الصلاة والأصح أنه غير آخذ (فيتميمه) أي مع ما غير بئر الناقة من ديار غود
 ومع الغصوب وما غنمه المعين حرام (لعدم غيره) من البياح ولا يستعمله لأنه منوع عنه شرطا وهو
 كالغصوب حسا (بكره ما يتردوان) وهي التي ألقى بها صهر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة
 وهي الآن مطبوعة تلي فيها القمامة والمذرات ذكر في الحاشية (و) بكره ما (برهوت) بفتح
 الباء والراء ويقال برهوت بضم السين و يكون الراء وروى عن شرب طهر الأرض
 برهوت وهي بئر عجمية تحضر موت لا يستطاع النزول إلى قعرها أخرجه أبو عبيد عن علي
 وأخرجه الطبراني في المعجم عن ابن عباس مرفوعا ذكره ابن الأثير في النهاية وفي البستاني
 مجتمع فيها أرواح العباد ذكره ابن عساكر

(فصل) في حوزة من الحيز بين شبيئين ومنه مفصل الربيع لأنه يجوز بين الشتاء
 والصيف وهو في كتب العلم كذلك لأنه جاز بين أجناس المسائل وأقواها القسم (الثاني)
 من أقسام المسائل غير مطهر وهو أنواع منها المستخرج بالسلاج (كاهود ودهونه) كاه
 الزهر والخلاف والبطيخ لأنه ليس بعام ملق (وطهور) وخالفه طاهر فغيره أي غير اسمه
 حتى صار صفة أو خلد ذكره في الشرح فيصير طاهر غير طاهر إلا بالنسبة إذا اشتد أو أتى
 عليه ثلاثة أيام فمسير نجسا وبأي باب حذم السكر (في غير محل التطهير) وإن كان
 التفسير (في محله) أي التطهير فهو (طهور) كالوقية المأه من عفران في محل الوضوء
 أو الغسل فهو طهور مادام في محل التطهير لا يشق العرز (أو غلب) الطاهر على
 أجزائه أي الطهور وإن تكون أجزاءه المخلط أكثر من أجزاء الماء حتى يقال إذا كان المخلط
 خلاه داخل فيه ماء فيكون المخلط غلب ولو كان الماء أكثر لقليل ما فيه غسل (أو طيب) أي
 الطاهر (فيه) أي في الطهور (فغيره) كما علمنا قلا والجص فطاهر فإن لم يغيره كالوصف فيه

من الماء (الأنقى) وهو ما بلغ حد يدفعه تلك النجاسة عن نفسه (ولم يبق فيه نجاسة) ولم يبق فيه نجاسة
 (و) لو كان (ينته) أي المستعمل (وينهاطيل) لأن الحكم للجمهور فلا فرق بين ما قرب منها وما بعد فإن تغير بعضه فالباقي طهور وإن كثرت
 (وما انتفع من) ملأ (فليس استوطأ) أي النجاسة (ففيه نجس) لأنه لا في النجاسة وهو قليل بخلاف ما انتفع من كثير ولم يغير لانه
 بعض النجس فيبقى حكمه (و) يعمل عند الشك (ينته) في كثرة ما عوطأه ونجاسته (لحديث مع مابر بن أبي المأثر بن) (ولم يغيره)
 سقوطه نظروا روث شئ في نجاستها (فطرحت الشك لأن الأصل بقاء الماء على حاله) (أو) مع سقوط (طاهر ونجس) (وتفسير) أي
 المسائل كثيرة (أحد ما لم يبق) أهو الطاهر والنجس على الأصل وهو بقاء الماء على طهور ويتوهم أنه إذا لم يكن تغييره ولو فرض

بالتطهر ليلته الطهور بقوله كلامهم قالوا شئت في وقوع كلب أدخل رأسه في آفة ثم أخرج وجهه وشبهه بطوبى فلا ينحس لكن يكره
ما خلفت نجاسته احتياطاً (وإن أخرجه) أي مريد الطهارة (عدل) نكاه راجل أو أرمأ أو عدل كالأثر وناسق وغيره (بأن) (وهي السبب)
أي سبب ما أخبر به من نجاسة الماء (قل) لا والله لا أخبر بهي كالتبلي وتلازل رمضان وشغل كلامه ما أخبر به من كلبا وتغ في هذا الأثر
دون هذا الآخر وما كنهه أخيراً بكل منهما في الأثبات دون التي لا احتمال صدقهما ما لم يمتنا كلبا وأحدلو وقتا لا يمكن شربه فيه
منهما فيقتضا فان أنبت أحدهما وفي الآخر قد تولى الميتة إلا أن يكون لم يصبقه مثل ١٩ الضرب الذي يخبر عن حبه فيعدم
قوله المبرر وعلم من كلامه أنه

يضف فطوره ولا فرق فيما تقدم بين الطهور والكبر والقليل (أو وضع فيه) أي الطهور
(ما يشق صوته عنه قصداً) بأن وضع آدمي عاقل طيباً أو ورق شجر وشجر عاقتير به عن
سماحة (أو) خلط فيه (مخمد في غيره) فطاهر (لأنه ليس به مطلق) وأما يقال
ماله كذا بالإضافة اللازمة بخلاف الماء البهر والحام وشجره فإن بالإضافة فيه غير لازمة (و) كذلك
(لو حلف لا يشرب مما فيه لم يحنث ولو حلف في شرا ما شرب لم يلزم الموكل) لأن اسم الماء
المطلق لا يقتضيه ويلزم الوكيل الشرا ما علم الحال والأفقه الرد كما يأتي تفصيله في الوكالة
(وبسببه) أي الماء (الطهور) به إذا خلط بغيره (أي الطهور) فإن كان كثيراً لم يؤثر خلطه
وصار الكل طهوراً كالنجس وأولى (بعدمه) في دفع حدث كبر وأصغر وإزالة نجاسته من
آخر غسله زالت نجاسته ولا تغير (وشجره) أي شجر المستعمل في ذلك كالتبلي وغسل به الميت لانه
تعدى لاهن حدث والذي غسغ غسل به بعد القام من نوم ليل (بحيث لو خالفه) أي لو فرض
شيئاً بخلافه (في الصفة) كاللون والطعم (غيره) أي غير البسرة الطهور ويقتصر طاهراً (ولو
بلغ) أي الطهور والطاهر (قلتين) كالطاهر من غير الماء إذا خلط الطهور (وقد
الخالف بالوسط قال ابن عقيل بقدر الخالف (خلا) قال المحدث وقد تقدم لكم ذلك الأصل
ليس بأولى من غيره انتهى (قلت له) أراد من حيث كونه وسطاً فيكون الحكم
للو وسط لأنه مضموم وقال في الشرح وما ذكرنا من أن يرى أي أنه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو
وعائته من أناء واحد فختلف أديم ما فيه كل واحد يقول لصاحبه إن لي فطاهراً حال النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه جميع من اعتباره ما ليس بسرعة تفوقه وسرايته فيترق له في الماء
والحدث يدل على المعصوم البسرة مطلقاً فينبغي أن يرجع في ذلك إلى العرف فيسعد كثيراً من
والأفلا وأن شئت في كثره لم يمنع غلابة الأصل (أو كانا) أي المختلطون (مستعملين فليخافا)
بالخلط (قلتين) فهما باقيا على الاستعمال خلافاً لابن عبدوس (أو غير) الطاهر المختلط
للتطهر وظاهر كلامه ولو مستعلاً (أحد أوصافه) بأن غير (لونه أو طعمه أو ريحه أو)
غير (كثيراً من صفة) من صفاته كونه أرطعمه أو ريحه فيسلبه الطهورية لانه
ليس بجامعاً مطلق ولأن الكثير غير الكمال فأنه سلب ما لو غير كل الصفة (ولا) يسلب
الطهورية إذ غير الطاهر المختلط (يسير منها) أي من صفة من صفاته (ولو)
كان التغيير البسرة من صفة (في غير النجاسة) كالطاهر والألون لما روت أم هانئ أن النبي صلى
الله عليه وسلم اغتسل من قبة فغير أثر البسرة وراه أحد وغيره وعلم من كلامه أنه لو كان
التغير البسرة من صفاته الثلاث أثر وكذا من صفتين على ظاهرهما تقدم في الفروع ولعل المراد
إذا كان البسرة من صفتين أو ثلاث يعدل الكثير من صفة واحدة (ولا) يسلب الطهور

(ولو غلبه) أي الطهور بالمباح (بعد) فراغته منها لانه فعل ما هو مأمور به بكن عدم الماء وصلى بالنهم وحدهما ولو تضرعاً من أحدهما
حال الاشتباه ثم بان أنه طهور لم يصح وضوءه (ويلزم من علم النجس إعلام من أراد أن يستعمله) وظاهره ولو قيل إننا لا نأخذ بالست
شرطاً للصلاة خلافاً لما في الاتباع ومن أصابه ما عذر أب ولا أمارة على نجاسته كمرؤأ عنه تغلصه في القول غير ما يجب
المعوض لا تخبرنا فلا يلزم جوابه قال الأثر إن لم يعلم نجاسته (ويلزمه) أي من اشتبه عليه طاهر نجس (الغرضي لما عذر شرب أو أكل)
كن اشتبهت عليه ميتة بعد كذا واحتاج لئلا كل أو طاهر نجس واحتاج للشرب لأن النجس هنا نجاسة الضروريات فإن لم يغلب على
ظنه شيء استعمل أحدهما لانه حال ضرورة (ولا) يلزمه إذا استعمل أحدهما (غسله) لأن الأصل الطهارة (وإن اشتبه طهور

[illegible]

طهور يشبه انخالط (تراب) طهور (ولو وضع قصدا) لانه طاهر مطهر كالسقاء فان كان مستعملا كسقاء في الطهارة كابدل عليه قليلهم (ما لم يضر) الماء المختلط بتراب طهور (طينا) فلا تنزع الطهارة به لعدم اسبابه وسيله على الأعضاء (فان صفي من التراب فطهور) مطهر زال المانع (ولا يصير الماء طاهرا بشيئه) (بإذ كرف أقدام الطهور) بالتغير بطول المكث أو ربح مبتدئ به أو عانق صون الماء عنه كطليب وورق شبر أو ورق مقهره أو عمره وشعره أو نجاء ولا يمازج به كعود قاري وقطع كافور وذهن وشمع وشحم (وبسبه) أي الطهور الطهورية (استعماله) أي السبر (يرفع حدث) أكبر وأصغر فهو طاهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم صعب على حار من وضوءه رواه البخاري وغيره مطهر لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب رواه مسلم من حدثت أي هرب مرة ولا يغتسل مع ما منه عنه ولا يزال به ما مانع من الصلاة أشبهه ما رواه الترمذي في الكفارة أو استعمال في عبادة على وجه الالتلاف أشبه الرقب في الكفارة في أخرى مطهر اختارها ابن عقيل وأبو البقاء والشيخ في الذين يذهب ابن عباس مرفوعا الماء لا ينجب رواه أحمد وحديثه ومحمد الترمذي وفيه نايف نفيس كالشمع في إزالة النجاسة وعليها يعني عما قطع على بدن المتطهر وثوبه (و) يسبه الطهورية استعماله في (غسل ميتان كان) الطهور (سبرا) لأنه في معنى استعماله في رفع الحدث وفيه ما سبق (ولا) يسلب الطهورية باستعماله فهذا كرا إن كان (كثيرا) لأنه يدفع النجاسة عن نفسه فهذا أولى (وإن غسل) به (رأسه بدلائن مصغه) فطهور وإن قلنا بإجزاء النسل عن المسح لانه مكر وفلا يكون واجبا مصغه ابن حبيب في آخر القاعدة الثالثة وقياسه ما غسل به وهو خوف بدلائن مصغه (أو استعمال في طهارة مصغية كالجمعة وغسل الجمعة) والعسدين (والنساء الثانية والثالثة) في الوضوء والنسل إذا عمت الأولى فطهور لانه لم يرفع حدثا ولم يزل نجسا أشبه الترد (أو) استعمل (في غسل ذميه) أو كافر غيره (الحض ونفاس وجنابة) وعبارته تنتهي أو غسل كافر وهي أعم (فطهور) لانه لم يرفع حدثا فقد شرطه (مكره) الاختلاف فيه ونظار المنتهى كالنقص والفسد والبدع والانصاف وغيره لعدم الكراهة لكن ما ذكره متوجه (وإن استعمل) الطهور (في) طهارة (غير مصغية كالنساء البصة في الوضوء والنسل والثامنة في إزالة النجاسة) بطهرواها (و) استعمال في (الترد والتنظيف ونحو ذلك فطهور غير مكره) لعدم الاختلاف فيه (ولو استمر ما ههنا فقد توفاه في سبب الاستئذنه عرفا) قلت وكذا وإن اغتسل به أو أزال به نجاسة (وكان من نفسه لا آخره) تمزقها وعدم التمسك أو غسل ميت ونظاره أهملوا كان الوضوء أو النسل

ظاهر في الاطوار بيقين (امكنة ضيقة) بعضها نجس واشبه فلا يقرب الي ان اشبهت زاو به متسا
طاهرة بنسبة لاسبيل الى مكان طاهر بيقين على مرتين في زاو بين متسا فان تحبب زاو بينان كذلك على في ثلاث وهكذا وان لم يعلم
عددا خاصة على حق يتبين انتم على في مكان طاهر احتياطا وعلى في مكان واسع حيث شاء بلا تحدد كما للخرج والمثقة هولاء انتهى
الكلام على الماء وكان لا يرق الا بالآلة اعقبه ما يتعلق بها وما يناسبها فقال
باب الآلة (نفسه) (الاربعة) جمع انا وواحدة كقفا واسقية وجمع الآلة اواني والاربعة اواحي واصل اواني في
يهرتين اقبلت فانتم على اواحي اربعة احتياطا كما واو ادمي جمع آدم (ويعبر عن انا بها) أي الآلة نفس ذهابت فان صلا

على هيئة الآنية وكذا الخميلة المشهورة لأن ما حرم استعماله معتقداً حرمه الله تعالى في قوله لا تأكلوا مما حرم الله تعالى (و) بصر (استعماله)
أي الآنية (من ذهب أو فضة) حديث حذو بغيره لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا
ولهم في الآخرة من أمثلة ترابها الذي شربوا في آنية الذهب والفضة وأما بصر جوف طعن نازحه من غير علمها وما بالمر حرم صرف
وقوع الماء لصدارة في الجوف وغيره لكل والشرب في صحافها لأن ما حرمها جازج الغالب ولأن في ذلك صرفاً وخلاً وكبراً ولأن
الفقراء ومن يفتن في التقدير (و) بصر أيضاً اتخاذ الآنية واستعمالها من (عظم آدمي أو جلده) حرمته وفي معنى الآنية ليقدم الآلة
كالقمح (حق الميل ونحوه) كالجرن والمخنة والدواب والمنشط والسكن ٢١ والسكنى والسرو والخفين والنملين ولا

مستحباً (و يسأله) أى السيرة الطهورية (إذا غشى غير صغير ومجنون وكافر) وهو المسلم البالغ العاقل ولزانياً وأمكنه وأوجاهه في ظاهر كلامهم (بدها) إلى الكوع (لأعضوا من أعضائه غيرها) أى غير اليد كالوجه والرجل (واختار جمع) منهم ابن حامد وابن رزق (شرحوه حرمه في الكافي وقدمه في الإضافات وصححه النظم) أن غشى بعضها كغشى كلها والمذهب ما قدمه كافي الأناصاف وغيره لكن لوقى غسل يديه وغسل بعض يدها فلظاهر أن المنفصل منه ظاهر لأنه استعمل في طهارته واجبة (في ما يبر) لاكثر (أو حصل) السبر (فيها) أى في يد غير صغير ومجنون وكافر (كأنهم غير غشس ولو بائت) اليد مكتوفة أو في حجاب ونحوه) خلافاً لابن عقيل (قام من نيل ليل) لأنها خلافاً للغشس (ناقض وضوء) لو كان بخلاف السبر من قام وقاعد (قبل غسلها) أى اليد (لأنها كاملة) لحديث أبي هريرة فإنه إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يديه في الأناصاف يشلها ثلاثاً فإنه لا بدوى أن يأتى بدم متفق عليه ولفظه لمسلم وقروا أنه للغسل يديه ولا بد ولو الدورى ثم يدهم به من الليل وهو نائم في جنب وإن شئت بده أو جعلت في حجاب ونحوه وسواء كان ذلك الغشس أو الحصول (بدينه غسلها أو قبلها) أى قبل النية لعموم ما سبق (لكن إن لم يجد) من وجبت عليه الطهارة (غيره) أى غير ما غشس فيه ألقاه من نوم الليل يده أو حصل في كاهها (استعمله) وجوباً لأن القائل بظهور يده أكثر من القائل بطهارته (فمنوى رفع الحدث) وبسته (ثم يتيمم) ليقع التيمم بعدم الماء يبقى وجوباً لأن حديثه لم يرفع لأنه ما ظهر غير مظهر فقلت كان كانت الطهارة عن غشس استعمله ثم يتيمم إن كانت بالبدن (ومعروا استعماله) أى الماء المستعمل في غسل يدي القائم من نوم الليل (في شرب وغيره) كالاستعمل في رفع الحصى وأولى الطهارة به قلت ومثله فيما تقدم ما غسل به ذكره أو تشبهه فخرج مذهب دونه (ولا يؤثر غسلها) أى بد القام من نوم الليل (في ما غشس غير الماء) كالماء والصل والزيت لأنها غير غسلة لكن بركه غسها في ما غشس كل شيء رطب بها قاله في المدع (ولو استيقظ محسوس من نومه قبل بدو امره) أى الاستيقاظ (من نوم ليل أمتهار لم يلزمه غسل يديه) لأن الأوجب بالنسبة لم يتحقق الواجب (ولو كان الماء في أناء لا يقدر على الصب عنه) كحوض منى (بل) يقدر (على الاقتراض) منه (وليس عنده ما يشترط به وده فحسبنا أنه يأخذ الماء فيه) أن أمته (ويصب على يديه نصاً) حتى يظهرها (أو ينيل ثوباً أو غير فيه) أى الماء (ويصبه على يديه) حتى يظهرها إن أمكنه ذلك (وإن لم يمكنه) ذلك (تيمم بركه) لأنه قادر على استعماله أشبهه بالوجود

أى إلى إناؤه من ذلك بأن جعله مصباحاً للوضوء والغسل كالطشت لأن الماء يقع فيه بمان رفع الحذو وكما أن الطهارة به إن اغترف به ووضوءاً واغتسل (و) إناؤه (عروة) بالرفع مبتدأ وهو اسم مفعول من مرود وهو إناؤه من نحو حواسن يلقى فيها الذئب من ذهب أرفضة فيكتب لونه كصمت (و) إناؤه (مطل) ذهب أرفضة بأن جعله كالورق وطل به الإناؤه من نحو حديد كصمت (و) إناؤه (مطل) ذهب أرفضة بأن يصفر الإناؤه من نحو خشب صفر أو وضع فيه قطع ذهب أرفضة بقدرها كصمت (و) إناؤه (مكث) بأن يمد الإناؤه بصير فيه شبه الخمارى في غايه اللطوة ووضع فيها رطل دقيق من ذهب أرفضة ويطبق على ملى يلمص (كصمت) أى كنفرد بماء أو طلى أو طبع أو كتب به في الصبر على يدبته من هرمر فوعلى شرب من إناؤه من ذهب أرفضة أو من أنطه من ذلك

مقتضى غير مفرق بينهما روادى القاطن ولو سجد العلة التي لاجلها صوم بصمت وهي تنفيل لا وكسر كايوب الفقراء وتضييق
 الندين (وكذا) انما (مستحب) يذهب او ففته فخير من الصمت (لا) ان خيب (ه) ففته (بسرعة عرفان ففته لما حقه) كان انكسر
 انما خيب وانحوه ففتب كذا فغلا بصره لحدث انس بان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فالتخذ مكان ان الشعب سلسلة من ففته
 روادى البضارى وهذا يخص بعد روادى الحديث السابقة فان كانت من ذهب أو كبر من ففته حرمت مطلقا وكذا ان كانت بسرة
 لغرض حاجة (وهي) أى الحاجة (ان) ٢٢ تنطق بها) أى الفته المذكورة (غرض غير زينة) بان تدعو للحاجة حتى فعله لأن

لا تدفع بسره فتباح (ولو
 وجد غيرها) أى الفته كحد
 وشما من قال الشيخ تقي الدين
 مراده ان يحتاج الى تلك الصورة
 لا الى كونها من ذهب أو فضة
 فان هذه ضرورية وهي تبيح المنفرد
 وتركه مباشرتها) أى ففته
 الفضة انما حله لانه استعمال
 للفضة المتصلة بالآنية (بلا
 حاجة) الى مباشرتها فان احتاج
 اليها بان كان الماء يتلفق لو
 شرب من غير جهته أو ففوه لم
 يكره دفعا للخرج (وكل) انما
 (ظاهر من غير ذلك) أى المذكور
 من ذهب أو فضة وعظم آدمي
 وسلده (مباح) اقتضاه استعمال
 (ولو) كان (غنيما) أى كثر الثمن
 كاختص من جوهر وباقوت
 وزمرد لعدم التلف التي لاجلها
 حرم الذهب والفضة لأن هذه
 الجواهر لا يعرفها الا خواص
 الناس فلا تنحصر في كسوف لوب
 الفقراء لانهم لا يعرفونها ولا
 يحصل باقتضاها تضييق لانها
 لا يكون منها درهم ولا دينار
 وأما قلقتلها لا يحصل اقتضاه
 آتيتها الا نادرا ولولا قسنت
 كانت معصية لا تستعمل غالبا
 قال في شرحه فلو جعل قص خاتم جوهره ثمينة حاز ولو جعله ذهبا لم يجر ومعناه في المبدع (ومالم
 تعلم بخاصته من آتية كفاه ولو لم يعلم ذبيحته) كالجوس (و) مالم تعلم بخاصته من (ثيابهم ولو وليت عوراتهم) كالعراول (وكذا)
 مالم تعلم بخاصته من آتية وثياب (من لايس النجاسة كثيرا) كمن من الخمر (ظاهر مباح) لقوله تعالى وطما الذي أو ثا الكتاب
 حل لكم وهو يتناول ما لا يقوم الا بالآنية والله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوا الله عنهم فوضوا من مزادة مشركه فتعق
 عليه ولأن الأصل الطهارة فلا تزول بالثقل وبدن الكافر طاهر وكذا طعامه وما يؤمنه وما صفة أو نعبه وقيل لاجل من صيغ اليهود
 بالرد وقال المسلم والكافر في هذا أى الصيغ صراعا لا تسأل عن هذا ولا تبص منه فان علمت نجاسة فلا تفصل بل حتى قبله انتهى
 ويظهر بفسله ولو بقي اللون وساله أو لم يخرش عن العلم بشي من النصاب قال ينسل وقال الشيخ تقي الدين بدعه (و) مباح بدنه جلد

لاستعماله
 لم يفسد من آتية كفاه ولو لم يعلم ذبيحته) كالجوس (و) مالم تعلم بخاصته من (ثيابهم ولو وليت عوراتهم) كالعراول (وكذا)
 مالم تعلم بخاصته من آتية وثياب (من لايس النجاسة كثيرا) كمن من الخمر (ظاهر مباح) لقوله تعالى وطما الذي أو ثا الكتاب
 حل لكم وهو يتناول ما لا يقوم الا بالآنية والله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوا الله عنهم فوضوا من مزادة مشركه فتعق
 عليه ولأن الأصل الطهارة فلا تزول بالثقل وبدن الكافر طاهر وكذا طعامه وما يؤمنه وما صفة أو نعبه وقيل لاجل من صيغ اليهود
 بالرد وقال المسلم والكافر في هذا أى الصيغ صراعا لا تسأل عن هذا ولا تبص منه فان علمت نجاسة فلا تفصل بل حتى قبله انتهى
 ويظهر بفسله ولو بقي اللون وساله أو لم يخرش عن العلم بشي من النصاب قال ينسل وقال الشيخ تقي الدين بدعه (و) مباح بدنه جلد

سواء كان طاهرا حيا (بحسب موت) مما سئل كان كاشفا أو لا كاشف (د) ايح (استثما له نعم) أي هذا الذي في بابس لحدث غسل
 ان النبي صلى الله عليه وسلم وحديثه منتهى اعطيتهم ولا تخرجون من الصدقة فقال (لا) اخذوا العلم بالدين وقانونه ولا انما
 لما افتوا فارس انتفعوا بغير وجههم واسلمتهم وذا منهم ميتة ولا نوحاسه لا تقع الانتفاع به الا اصطفايا الكلب وكر كريب البغل
 والجوار وعلم مما تقدم انه لا يباح استئمانه قبل الدين مطلة ولا بعده في مانع (د) ايح استعمال (مخل من شرب نجس) كشمير بخل (في)
 بابس) لما منع تعدى نجاسة اليه (ولا يظهر) الحاد (ه) أي بالدين نقله الجامعة ٢٣
 من أجدود وي عن عمر وابنه ومائشة

وعمر بن حصين بخدي عبد
 الدين حكي من النبي
 صلى الله عليه وسلم انه كتب
 الى جينة عا في كنت رخصت
 لكم في جلود الميتة فاذا جاءكم
 كلبى هذا فلا تنفعوا من الميتة
 باهاب ولا بصبر واه احمد
 وقال اسناده جيد ورواه ابو
 داود وليس فيه كنت رخصت
 بل هو من رواية الطبراني
 والدارقطني وفي لفظ أنا
 كتابه ول الله صلى الله عليه
 وسلم قبل وفاته بشرا وأشهرين
 وهو ناسخ لما قبله لتأخره وكتابه
 صلى الله عليه وسلم تحفظه ولذلك
 زعمت الحجة من كتب اليه
 وحصل له البلاغ ولاه جزم من
 الميتة فلا يظهر بالاجل كحما
 ونقل جماعة آخرها طهارته
 لكن المذهب الأول عند
 الاصحاب ولا يحصل الدينغ
 تنجيس ولا ترتيب ولا نجس
 ولا غير منشط لربطه منق
 لغت بحيث لو تقع الجلبه
 في الماء لم يفسد وجعل المصرا
 والكشر وتراد باغ (ولا يظهر
 جلد غير ما كقول بكاة)
 كلبه ولا يجوز نجسه لذلك قال
 الشيخ تقي الدين ولو في السزج

لاستعماله في رفع الحدث عن أول جزء ملاق من المغموس كما تقدم ولا يرتفع الحدث عنه لان
 ذلك الجزء غير معلوم (ولو اغترف المتوضي يده بعد غسل وجهه) لا قسبه لاعتبار الترتيب
 (من ماء قليل) لا كبير (ونرى رفع الحدث عنها في) أي في القليل (سلبه) ذلك القليل
 (الظهور به) لانه استعمال في رفع حدث (كالتنجيس) ولم يرتفع حدث الماء المقدم (وان لم ينو)
 المتوضي (غسله فبسه) أي في القليل (فمظهر) ولو لم ينو الا اغتراف بخلاف الجانب (لشقة
 تذكره) أي الوضوء بخلاف التمسك (و يصر الماء في الطهارتين) (الصكبري) والمصري
 مستعملا بانتقاله من عضو الى عضو (آخر بعد زوال اتصاله) من المضمون (لا يتردد على
 الأعضاء المتصلة) لان بدن الخبث كالعضو الواحد فانتقال الماء من عضو الى آخر كتردده على
 عضو واحد بخلاف أعضاء الحدث فانها متباينة وتلك اعتبر لفسلها الترتيب (وان غسلت به)
 أي الظهور (نجاسة فأنفصل متغير بها) نجس لقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء
 الا ما غلب على لونه وطعمه وريحه والواو هنا في أو (أو) أنفصل غير متغير (قبل زوالها) أي
 النجاسة كما انفصل من السادسة فادون (وهو يسير نجس) لانه ملاق لنجاسة لم يظهر حاله
 ما لو ردت عليه (وان انفصل) القليل (غير متغير بعد زوالها) أي النجاسة كما انفصل (من
 محل طهر ارضا كان) الحل (أو غير حافظه) وان كان قلنتين (فاكثر قوله عليه السلام اذا بلغ
 الماء قلنتين لم يحمل الخبث وعدم سلب الطهور به أولى (والا) أي وان كان دون قلنتين
 (فطاهر) لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يصح على بول الأعرابي ذنوب من ماء متفق عليه
 ولو لانه يظهر لك أن تكرير النجاسة لا فرق بين ان تنشف ألبان البول أولا لا عليه السلام
 لم يفرق بين نشافه وفساده والظاهر انه انما امر عقب البول ذكره في الشرح وغير الأرض
 بقاس عليها ولاه بعض المتصل وهو طاهر بالاجماع (وان خلت امرأة) مكففة (ولو كانت حرة)
 أو أمه (لا) ان خلت به (عيرة) أو امرأة (أو خنت في مشكل) لاحتمال ان يكون رجلا (إياه)
 متعلق بخلت (لا) ان خلت (نراب قيمته) فلا تؤثر خلواته لعدم النص (دون قلنتين)
 صفة لياه (طهارة كاملة) لا بعض طهارة (عن حديث) أصغر أو أكبر (لا) عن (خث)
 وشرب طهور مستحب فطهور) لانه لم يوجد ما سلبه ذلك فوجب بقاؤه على ما كان عليه (ولا
 يرفع حدثه رجل) لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يتوضأ الرجل بفعل طهور المرأة
 رواه الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان وأما حديث مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يغتسل بغسل ميمونة فحمل على انها لم تغسل به كان الأول محمول على ما اذا خلت به جماعة
 الاحاديث أشار اليه ابن النجاشي ووجه الجمع قول عبد الله بن مرجم قضاة أنت ههنا وهي
 ههنا فاذا خلت به فلا تنجسه رواه الأثرم (وتتبعه) عبارة المقتنع وغيره ولا يجوز زجر رجل

(ولن) مبتدأ أي من ميتة (وانفجه) منها بكسر الهمزة وتشديد الحاء وقد تكسر الفاء في بعض نسخ من بيان المبدئي الرضيع أصفر
 فيصير في اللبن فيحفظ كالجبن قاله في مختصر القاموس (وجلدتها) أي جلدها لانتمية من ميتة (وعظم قرنين وظفر وعصب وحافر
 من ميتة نجس) خبر لان ذلك من جلة الميتة الطرمة واللبن والانتحة لا قباوعا نصا فنجسها هو (لا) نجس (صوف وشعر وريش
 ووبر من حيوان طاهر في حياة) موت أصله لقوله تعالى ومن أوصافها أو دأها أو أشارها أنا أو ما على حين ولا يفسق لا مقتان
 قاله الأثرم ومثلها لحاق الحياة والموت والريش مقس على الثلاثة وأما أصول ذلك فخصه لانها من أجزاء الميتة ويكره الخرز وشعر
 الغنم ويجب غسل ما خرج من بطنها بكرة الانتفاع بالنجاسة ولا يجوز زاستعماله للمعزة ولا دعي لمعزته وفي المستوعب يصرمتف لهم

فإن في الدنيا كره (ولا نفس) (ما لم يصفها كره) كالحاج يموت (محب قهرها) لأنها تشبه الموت وكراهية على وإن
 لم يعمل على التزكية أسبقه إلى الحاقان لم يصب قهرها فحقه لأنها جرم من الميتة (وما يغرم) حيوان (حق) هو (كقبة)
 بل لم تزل بحاسة فما قطع من العمل مع قدامية طاهر خلاف ما قطع من بهيمة لأنها لا لأغواط ربة والمسلك وقاره وكذا
 ما ساقط من قرون الوعل في جاشا وفيه احتمال ظهورها كالتشعر ذكره في التشرح (نقمة) جلدنا نطلب كعبه أي نفس (ومن
 نقمة) أي نظير (آسنواكاه) أي ٢٤ رطوب (أسبقه) جمع سقاء فالقاسوس السقاء كسقاء جلد السمكة إذا أجدع

يكون للمساكين ان تهني لحديث
 النبي مرة أمرنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان نغفل الاناء
 ونوكي السفاء رواه أبو داود

(باب الاستقصاء)

من نجسوا الشجرة أى قطعها
لأنه يقطع الذى أومن القصوة
وهو ما يرتفع من الأرض لأن قاصى
الحاجة يشتر بها قال فى القاموس
واسمطاب واستطى واستطى كاطاب
انتهى فبسط استطابة وهو ما
(أزاله خارج) متداول غيره (من
سبل) أصل قبل أوبى (عجاء)
ظهور (أو) أزاله تمكينا يقوم
مقام الماهمن (وهو وضو)
تكتسب وتزحف وبسبب ما بهجر
أضمره أرا أيضا من الجازم
الحجارة الصفار (سبب) لأدخل
خلاله ما لد أى ما عدا القضاء
الحاجة وأصله المكان الذى
لا تقي فيه (وهو) أى نحو داخل
الخلاء كالمرء لقضاء الحاجة
بضوء بهراء (تسول بسم الله)
الحديث على مرقوا سمرابين
الجن وعورات بنى آدم أذا دخل
الكثيف أن يسول بسم الله
رواه ابن ماجه والترمذى وقال
ليس أسنده بالقوى (أعزذ بالله
من الحش) ما سكن الماء كاله

الطهارة - فمسمو به ، فيقول الطهارة عن حديث أصغر أو أكبر والوضوء والغسل المستحبين
وغسل الميت (و) لا يقع أيضا ما خلت به الرأى أحدث (خفي مشكل) احتياطاً لاحتمال أن
يكون زرعاً لما قلنا قول أثرت خلواً فخفي به احتياطاً لاحتمال أن يكون امرأة - قلت لا يقع
بالاحتمال كما لا يخفى بالشك وهذا المانع محقق بالنسبة إلى الرجل وحل والخفي بمحتمل أن يكون
جلاً فنعناه منه كنه تيقن الحديث وشك في الطهارة (فقدنا) أي المانع للرجل والخفي من ذلك
لحبل التمدد أي لما تقدم من الحديث مع عدم عقل المعنى فيه فليس معللاً لعدم العادة ولا
غيره (وها) أي المرأة التي خلت بالماء الطهارة به (ولأمرأة أخرى) غير ما الطهارة به (ولمعي)
عجزاً وأمره في (الطهارة) بمن حذف وبخسث ورجل الطهارة بمن خبث - فقلت وقيل ذكره
وأنتبه أنا خرج منه الذي ولم يصح ما فهم الحديث السابق مع عدم عقل معناه فرب يقس
عليه وأذا لم يجد الرجل حل غير ما خلت به المكفأ استعماله ثم خبث كما تقدم فيما غسخت فيه يد القائم
من نوع الليل وأولى كما أشار إليه في المنتهى (وها) أي المرأة (الطهارة) بما خلا به (ال) رجل
ولو قلنا لعدم الأدلة (وتزول الخلوة إذا شاهدناه اعتدنا لاستعمال أو أشار كفاً فيه وجمها أو من
تزول به خلوة النكاح) - فقلت ونظاره ولو أعمى (من رجل أو امرأة أو غير ذلك أو ما شاهد) لها
(كافراً) من رجل أو امرأة أو غير (وثاني) في خلوة النكاح فيما يقرر والصداق (ولا يكره أن
يتوضأ للرجل وأمرته) من المأواحد (أو) أن (يقضلان) أو المأواحد - لما تقدم من أنه مسمى
أنه عليه وسلم اغتسل هو وعائشة من المأواحد فختلف أديهما فيه كل واحد منهما يقول
لصاحبه باتني (و) جميع المياه المنصرفة من الثبات الطاهر فوق كل طاهر (من الأقسام
السابقة غيرها) يجوز شربه والطبخ والوعن (به) ونحوه) كالنبره لقوله تعالى ويحل لهم
الطيبات (ولا يصح استعماله في رفع الحدث) لاف (إزالة الخس) ولا في طهارة عندوبة) لأنه
غير مطهر (والماء الخس لا يجوز استعماله بحال) لقوله تعالى ويجرم عليهم الخبائث
والخس خبيث (الاضطرورة لنفسه) فخص بها وليس عنده مظهر ولو طاهر) لقوله تعالى فمن
اضطر فربى بأغواه فلا تمت عليه (أو) اضطرورة من (عطش معصوم من آدمي أو جميمة
سواء كانت تؤكل كالابل والبقر (أو) كالحمار والبغال (ولكن لا تحلب) ذات اللبن إذا
سقيت الخس (قريباً) وقلت بل ببيان تنقيط طاهر استهلك الخس كما في الزرع إذا داء
بخس (أو) أظني حوق مختلف لا يقع ضرره (ويجوز بل الترابية) أي الماء الخس (وجمله)
أي التراب (طباطبائي به) لا يمسى عليه) لأنه لا يمتدني تعبسه ولا يجوز أن يطبخ به بخمر
مصحح (وقى تغير الماء) الطهور قليلاً كان أكثر (بظاهره) زال تقديره) بنفسه أو ضم شئ
إليه (مدت ظهوره) لأن السلب التغير وقذف عاد إلى أصله وإن زال التغير بعينه عادت

أوبصده وقد ذكر القاضي هياض أنه أكثر وأبانت الشيوخ وقصر ما نشر (والحيات) الشياطين طهوية
فكانه استخدام من الشر وأهلك وقال الخطابي بل هو بضم الباء وهو جمع خبيث والحيات جمع خبيثة وكانه استخدام من ذكر أن
الشياطين وأنهم وقيل أنتم الشياطين (الرجس) القذر ويحرك وتفتح أو توكسر الجيم قاله في التماموس
(النفس) لم فاعل من نفس قال المراد إذا قام الجمع الرجس أتبعوه بأدأى قاله بكسر الهمزة وسكون الجيم (الشیطان) من شطن
أي بعدونه دار شطن أي بعده لبعده من رحمة الله أو من شاطئ ذلك هلاكه بحسبه قاله (الرجس) أما جيمي راجع لأنه برجم غيره
بالأغولة أو بمعنى مرجوم لأنه برجمها بالكلية كما استقر في الصحاح وروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الغلاة

أَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي قَوْمَهُمْ لَوْ هُوَ شَاءَ يَدْعُونَ الْأَرْضَ وَلَا أَسْرَ (و) كَرِهَ أَيْضًا (أَنْ يَصْبِيحَ نَامَةُ السَّمِ اللَّهُ تَعَالَى) الْحَدِيثُ أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْغُلَاةَ نَزَعَ خَاتَمَهُ وَأَمَّا الْخَمْسَةُ الْأَجْدُو صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَدْ صَحَّحَ أَنْ تَقُشَ خَاتَمَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مَوْضِعِ الْغُلَاةِ وَرَأَتْ (بِلَا حَاجَةٍ) بَلَّغَ مِنْ مَعْظَمَتِهِ وَخَالَفَ مَنَاسِكَهُ وَجَمْعَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ بِمَعْنَى أَنَّ كُلَّ الْإِنْسَانِ لَا يَلْزُقُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَعْظَمَتِهِمْ غَيْرَ حَاجَةٍ وَلَا يَنْتَرِفِ فِي هَذَا عَاقِلٌ وَلَا (يَا) يَكْرَهُ أَنْ يَصِيبَ (هُرَاهِمَ وَنَحْوَهَا) كَذَلِكَ نَزَرَ فِيهَا السَّمِ اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ عَنْهُمْ وَلَمْ يَحْزَلْ مَا صَاحِبُ النِّظَامِ وَأَوَّلَى (لَكِنْ يَجْعَلُ فَصْ خَاتَمٍ) احْتِاجَ أَنْ يَصْبِيحَ مَعَهُ فِيهِ السَّمِ اللَّهُ تَعَالَى (بِأَمْنٍ كَتَبَ) بِدَعْنِ) نَصَابَةُ السَّمِ الْغُلَاةِ ٢٦ أَوْ يَابِلُهُ (و) يَكْرَهُ أَيْضًا (اِسْتِقْبَالَ شَمْسٍ وَفَرَّ) لَمَّا قَامَ مِنْ نَوَارِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَوَى أَنْ

لَسَقَوْهَا) أَيْ الْغُلَاةِ (فِيهِ غُضْ) لِأَنَّ بَعْضَ الْمُتَصِلِ بِالْغُلَاةِ وَعَلِمَ مِنْهُ أَنْ مَا تَنْتَفِخُ مِنْ كَثِيرٍ طُهُورٌ (وَالْمَاءُ الْخَارِي كَالْأَكْدِ) خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ (أَنْ يَلْبِغَ جَمْعُهُ) أَيْ الْخَارِي (قَلْتَيْنِ) دَفْعٌ عَنْ نَفْسِهِ (الْخَمْسَةَ أَنْ لَمْ يَنْتَفِخْ) وَأَنْ يَلْبِغَ قَلْتَيْنِ نَجَسٍ جَمْعُهُ جَعْدٌ وَالْأَفَادَةُ لَمْ يَمُوتْ مَا سَبَقَ (فَلَا عَشِيرَ بِالْمَرْبَةِ) وَهِيَ مَا حَاطَ بِالْغُلَاةِ فَلَوْهَا وَتَحِيَّاتُهَا وَمَعْنَى مِثْرَةٍ وَقَالَ الْمَوْفِقُ وَمَا اسْتَشْرَفَ الْغُلَاةَ مَا مَهَا وَرَأَاهَا وَعَنْهُ كُلُّ جَرِيَةٍ مِنْ جَارِ كَفَرْدٍ تَقِيَّ امْتَدَّتْ نَجَاسَةُ بَحَارٍ فَكُلُّ جَرِيَةٍ نَجَاسَةٌ مَعْقُودَةٌ فَيَقْتَضِي إِلَى تَحْيِيسٍ غَيْرِ كَبِيرٍ بِغُلَاةٍ قَلِيلَةٍ لَا كَثِيرَةٍ لِقَالَةِ مَا يَحْذَرُ الْفَقْلَةُ أَلَوْ فَرَضْنَا كَلِمَاتِي جَانِبَيْهِمْ وَشَرَفَتْ مِنْهُ فِي جَانِبِهِ الْأَخْرَافُ لَمْ يَحْذَرُهَا إِلَّا بِمَلِغٍ قَلْتَيْنِ لَقَلْتُهُ فَيُجَسِّسُ وَمَا يَحْذَرُ الْكَلْبُ يَلْبِغُ فَلَا لَفَافَةَ لِنَجَسٍ وَعَنْ طَاهِرِ الْغُلَاةِ الْغُلَاةُ تَنْتَرِفُ عَلَى الْأَوَّلِ (فَلَوْ غُضَّ الْأَنَاءُ) التَّخْيِصُ (فِي مَا حَارَ هِيَ) غِلَّةٌ وَاحِدَةٌ وَلَوْ رُغِيهِ جَرَاتٍ) كَمَا لَوْ حَرَكَ فِي الْمَاءِ الرَّاءُ كَذَا الْكثير (وَكُنْكَ لَوْ كَانَ) التَّخْيِصُ (أَوْ يَابِلُهُ) مَا شَرِبَ الْغُلَاةُ (وَعَصْرَهُ) عَقَبَ كُلُّ جَرِيَةٍ) كَمَا وَعَصْرَهُ فِي الْمَاءِ الرَّاءُ كَذَا فَضْلُهُ يَنْبِي عَلَيْهِ (وَلَوْ أَنْفَسَ فِيهِ) أَيْ فِي الْمَاءِ الْخَارِي (الْمُحْدَثُ حَتَّى لَا يَصْرُفَ لَوْ رُغِيهِ لَمْ يَرْفَعْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَاصِيَا كَالرَّاءِ لَوْ رُغِيهِ) أَرْبَعُ جَرَاتٍ وَلَوْ حَاطَ لَا يَفْقَهُ (أَيْ فِي هَذَا الْمَاءِ وَهُوَ جَارٍ (لَوْ قَفَ) فِيهِ (حَتَّى) هَكَذَا فِي الْقُرْآنِ هَذَا الْفَقْهُ وَبِأَيِّ قِيَابِ الْأَوَّلِ بِالْخَلْفِ لَا يَهْتَمُّ بِالْبَاقِ وَلَا يَصْدُقُ لَسَبُّ (وَيُجَسِّسُ) كُلُّ مَا تَعَبَ قَلْبًا أَنْ أَوْكُنَا (كَزَيْتٍ وَمِنْ وَلِينِ) وَخَلَّ وَعَسَلَ عِلَاقَةً لِنَجَاسَةٍ وَلَوْ مَعْقُودَةً عَنْهَا لَحَدَّثَ لِقَالَةِ قُوتٍ فِي الْخَمِينِ وَعَنْهُ حَكْمُهُ كَالْمَاءِ وَلَا يَابِلُهُ حَنِيفَةٍ (و) يَجَسِّسُ (كُلُّ طَاهِرٍ) كَمَا وَرَدَ بِمَعْنَى (مَنْ اسْتَشْرَفَ بِالْمَلَايِجِ) عِلَاقَةً لِنَجَاسَةٍ وَلَوْ مَعْقُودَةً (كَبِيرِ الدَّمِ) وَأَنْ كَانَ كَثِيرًا (قِيَاسُهُ إِلَى السَّمَنِ) وَأَنْ وَقَعَتْ (لِنَجَاسَةٍ) فِي مَسْتَعْمَلٍ فَيَرْفَعُ حَتَّى (أَوْ) وَقَعَتْ (فِي طَاهِرٍ) غَيْرِ مِنَ الْمَاءِ) كَالْمَسْتَعْمَلِ فِي تَغْسِلِ مِيتَةٍ أَوْ غَسْلِ بَدَنِ قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لِيلٍ وَكَالطَّاهِرِ الَّذِي تَنْتَفِخُ كَثِيرٌ مِنْ لَوْهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رُغِيهِ بِطَاهِرٍ (لَمْ يَجَسِّسْ) كَثِيرٌ هَذَا يَدُونُ تَغْيِيرَ كَالطَّاهِرِ (كَالْفِ الْإِنْسَانِ) هِيَ الْأَصْبَحُ فِي الْمَذْهَبِ الْمَنْصُوصِ وَقَدْ مَعَهَا فِي الْمَعْنَى وَشَرَحَ ابْنُ زَيْنٍ وَابْنُ عَسِيدَانَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَعْنُفٍ بِهَاتِهِ وَغَيْرُهُمْ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجَسِّسَ وَقَلْعُهُ فِي الرِّبَاةِ الْكَبِيرِ وَقَالَ عَنْ الْأَوَّلِ فِيهِ نَظَرٌ وَهُوَ كَالْعَالِوَاطِقِ مَا فِي الشَّرْحِ وَأَنْ يَجَسِّسَ أَنْتَهَى وَقَطَعَ بِالشَّائِي فِي التَّنَجُّجِ وَتَبَعَهُ فِي أَنْتَهَى وَرَجَعَهُ إِلَى الْأَوَّلِ مَعْمُودَةً إِذَا بَلَّغَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَجْعَلْ أَنْتَهَى وَجَوَاهُ أَنَّهُ غَرِظُ طَاهِرٍ فَاشْتَبَهَ أَنْتَهَى (الْأَنْ تَكُونُ الْغُلَاةُ تَوَلَّى أَدَى) كَبِيرٌ أَوْ صَغِيرٌ وَطَاهِرُهُ وَلَوْ لَهَا كُلُّ الطَّاهِرِ (أَوْ عَصْرَتُهُ) الْمَاءَةُ أَوْ الرِّبَاةُ أَوْ بَاسَةٌ فَذَابَتْ نَجَاسَتُهَا وَمِنْ زَرْعِهِ) أَيْ الْكَثِيرُ الطَّاهِرُ وَرَأَا الطَّاهِرَ مِنَ الْمَاءِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ (بِالْمَشَقَّةِ) عَظِيمَةٍ فِي زَرْعِهِ (فَيُجَسِّسُ) نَجَسٌ عَلَيْهِ فِي وَابَةٍ صَالِحٍ وَالْمَرْوَذِيُّ وَأَبِي

مَعَهَا لَنَاكَهَ وَأَنْ أَسْمَاءُ اللَّهِ مَكْتُوبَةٌ عَلَيْهِ (و) يَكْرَهُ لِسْتِقْبَالِ (مُهَبِّدٍ) لِثَلَاثٍ عَلَيْهِ الْبُولُ الْيَجَسِّسُ (و) يَكْرَهُ (مَسْ) لِرَجْعِهِ (يَبِينُهُ) وَاسْتِصَارَهُ يَبِينُهُ لِحَدِيثِ ابْنِ قَتَادَةَ مَرْفُوعًا لَا يُمْكِنُ أَحَدٌ كَذَرَهُ يَبِينُهُ وَهُوَ يُولُو يَنْتَفِخُ مِنْ الْغُلَاةِ يَبِينُهُ مَعْتَقِي عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ سُلَيْمَانَ نَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَذَا وَأَنْ تَسْتَحْيِي بِالْخَمِينِ وَكَذَا فَرَجَ أَيْسَعُ لَهُ مَسْ (بِلَا حَاجَةٍ) إِلَى مَسْ يَابِلِينَ فَإِنْ كَانَ مِنْ فَاظًا أَخَذَ طَاهِرَ بِيَسَارِهِ فَجَسَّسَهُ أَوْ مِنْ بُولٍ أَسْلَمَ كَرَهُ بِيَسَارِهِ فَجَسَّسَهُ عَلَى الْخَمِينِ وَنَحْوَهُ فَإِنْ احْتِاجَ إِلَى يَبِينِهِ (كَخَمَرٍ) تَصَدَّرَ وَضَعَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ (تَنْتَفِخُ) عَقَبَ كَكَتَفٍ وَخَرَأَ الْقَدَمُ (أَوْ) تَغَرَّ وَضَعَهُ بَيْنَ (أَصْبَعِي) أَيْ إِبْرَاهِيمَ جَلِيلِهِ (فِي أَخَذَهُ) أَيْ الطَّاهِرِ (بِهَا) أَيْ يَبِينُهُ (وَمَعْنَى شِمَالَةٍ) فَتَكُونُ الْبَسْرَى هِيَ الْمَرْكَةُ فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْبَسْرَى أَوْ جَارَ مِنْ أَصْغَرِ يَبِينُهُ كَالْفِ الْخَمِينِ يَبِينُهُ أَوَّلَى مِنْ بِيَسَارِهِ فَإِنْ أَمَكَنَهُ وَضَعَهُ الْخَمِينِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ أَوْ إِبْرَاهِيمَ كَرَهُ مَسْ كَهُ يَبِينُهُ لَا لِسْتِصَارَتِهِ

بِهَا الْمَاءُ وَالْغُلَاةُ (و) يَكْرَهُ أَيْضًا (يُولُوهُ فِي شَقٍّ) يَفْتَحُ التَّيْنِ (و) يُولُوهُ فِي (سَرَبٍ) يَفْتَحُ السَّبِيحَ وَالْأَيْتُ يَفْتَحُهُ طَابُ الرُّوحِ وَالَّذِي يَبْسُفُ فِي الْأَرْضِ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنَالَ فِي الْخَمَرِ قَالُوا الْقَتَادَةُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْبَرِيَّةِ فِي الْخَمَرِ قَالُوا لَيْسَ بِهَا كُنْ الْجَنُّ زَوَاهِدًا وَجَدُوا أَوْدًا وَدَوْرَى أَنْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَالٌ بِحَجَرٍ بِالشَّامِ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ مِيتَاتٍ مِنْ بَنِي الْمَدِينَةِ ثُمَّ قَتَلْنَا سِدَانًا ثُمَّ رَجَعَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَدَمِيئًا بِهِ سَهْمٌ ثُمَّ قَطَعَ نَوَازِدَهُ لِحَقْفَتِهِ ذَلِكَ الْيَوْمَ فَوَجَدَهُ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ سَعْدُ وَنَشِئَتْ خُرُوجَ دِيَارِهِ يُولُوهُ قَتَادَةُ أَوْ تَرَدَّدَ عَلَيْهِ فَيَجَسِّسُهُ (و) يَكْرَهُ يُولُوهُ (أَنَا) بِلَا حَاجَةٍ) نَصَابَةُ أَنْ تَكُنْتَ يَكْرَهُ لِقَوْلِهِ أَمِيَّةٌ نَبَتْ رَقِيقَةً عَنْ أَمَّا كَانَ لِنَهْيِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ حَمَلَ مِنْ عِبَادَتِهِ نَحْتَهُ مَرَّةً يُولُوهُ فِيهِ الْبَالِيلُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

قوله تعالى (وَلَا تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ) قوله صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو ظهر بوا
رواه الشيخان ويحذف في البيان لما روى الحسن بن ذكوان عن مروان الأسدي قال رأيت ابن عمر أياهما جالساً على بيوت البيا
فقلت أبا عبد الرحمن اليس قد نهى عن هذا فقال أنا نهى عن هذا في القضاء أما إذا كان بنبلك وبين القبلة شيء يسيرك فلا رواء
أبو داود وابن خزيمة وأما حكم وقال على شرط البخاري والحسن بن ذكوان وإن كان جماعة ضعيفة فقد قوا جماعة وروى له
البخاري فعمل أحاديث انتهى على ٢٨ القضاء وأحاديث الرخصة على البيان جهاين الأخبار (ويكنى) بفضائه (المحرقه)

أي المتخلى عن القبلة ولو يسيراً عنه أو بغيره لغوات الاستقبال والاستدبار بذلك (و) يكتفى أيضاً (حائل) كاستدباره أو جدار وجبل وغيره وأرخاضه تال في الفروع وظاهر كلامهم لا يستبرأ منه كالأول كان في بيت ويتوجه وجهه كسورة صلاة (ولو) كان في الغاشل (كثوثر فرحل) لحصول التبرأ لأسفله (و) ينسب للتحلى (إذا فرغ) من حاجته (مسح ذكره من حلقة يديه) بمسحكون اللام صنع أسمه السري الواسطي تحت الذكركم والأجاء هو وقعه عبر بهما (إلى) وأسه ثلاثاً ليجذب بها إلى (و) (يسن أيضاً بذلك) (نزه) بالثبته أي الذكر (ثلاثاً) نصاً قاله القاموس استكثر من رواه اجتنبه واستخرج يقتضيه الذكر عند الاستبراء بمصاحبه مهتماً به انتهى لقوله صلى الله عليه وسلم إذا بال أحدكم فليتركه ثلاثاً رواه أحمد وأبو داود وذكره جماعة ويتضح زاد نعمهم وعنى خطوات وقال الشيخ في الذين كاه به (و) (يسن) (بذكر) إذا بال وتوقفت في استبراء (يقبل) للثبوت بده إذا بال المراد

المنفصل عن المحل حكم الماء الباقي في المحل وإذا حكم بطهارة المحل كان الماء الباقي في المحل طاهرًا كذلك المنفصل منه لأنه بمنزلة من كان المزرع من متغيراً أو كانت من النجاسة فيه رهودون القلتين فخص قال ابن قندس والمراد أن مزرع من المأزول معه التغير ولم يصف إلى غيره من المزرع الذي لم يزل التغير يترجمه (ولا يجب غسل جوانب يدي) ضيقة كانت أو واسعة (نزحت) نجاسة حصلت بها (و) لا غسل (أرضها) لمخرج والمشتغلان رأساه قلت ظاهر كلامهم يجب غسل الأرض المزرع لكن مقتضى قولهم المزرع طهور كما تقدم أن الأرض لا يعتبر فيه ذلك لمخرج والالتزام عليه والله أعلم (وإن كان الماء النجس كثيرًا فزال فغيره بنقسه أو يترجى بقوله كثير صار طهوراً إن كان متنجساً بغير البول والغبرة على ما تقدم ولم يكن مجتمعاً من ماء متنجس كل ماء من المياه التي جمعت دون قلتين كاجتماع قلعة نجسة في محلها) فإذا لم يكن كذلك طهرت ولا طهرت النجاسة وهي التبرأ ولا أنصف إليه ماء كثير وزال به فغيره (فإن كان) مجتمعاً من متنجس كل ماء دون قلتين (أو) (نجس) ولو زال فغيره بنفسه أو يترجى بقوله كثير ولا يظهر إلا بزيادة كثيرة (وكما كاهما) أي القلتين (بولاً أو نجاسة أخرى) غير البول فإنه لا يظهر إلا بزيادة كثيرة (وإذا كان اجتماع من نجس وطهور وطاهر قلتان ولا تعتبر فيهما نجس) لأن الطهور ودون القلتين لا يدفع النجاسة عن نفسه فكذلك عن غيره بل أولى (وطهوره في هذه الصورة هو ماء) نجس قليلاً كان أو كثيراً (كثير بماء يسر بالإضافة) أي إضافة ما يدفع تلك النجاسة ولو وقتضيه ابتداءً عن نفسه (فقط) أي دون إضافة يسر ودون زواله التغير بنفسه أو يترجى (وإن كثر) هذا الماء المذكور (بما يسر) لم يظهر (أو) (كان) النجس كثيراً فأنصف إلى ذلك (أحما يسر) (أو) أنصف إليه (غير الماء) من تراب أو غيره (لم يظهر) بذلك لأنه لا يدفع النجاسة عن نفسه فغيره أولى ففصله وأكثرت قلتيهما معاً لأنه لأن خبراً قلتيه دل على سقوطه على دفعهما النجاسة عن أنفسهما ومفعولهما على نجاسة ما لم يلفهما فذلك جعلناهما أحداً الكثير وهما اثنين مقله وهي أم لكل ما ارتفع وعلا ومنه قلنا الجبل والمراد هنا الجسرة الكبيرة ومعت قلته لا ارتفاعها وعلاها ولأن الجبل العظيم يقلها يده أي يرفعها والتحديد وقع بقلل مفرقة به كانت قرب المدينة لما روى الخطابي بأسناده إلى ابن جرير عن النبي صلى الله عليه وسلم مرلاً إذا كان الماء قلتين بقلل مفرق وفي حديث الأسدي ثم رقت إلى صدره انتهى فإذا ورثها مثل آذان القبلة وإذا نقيها مثل قلال هجر وأما البخاري ولانها مشهورة بالسنة مع ملاحظة المقدار لاختلاف كالمسبحان (واليسر ودونهما) أي دون القلتين (وهما) أي القلتان (تسبانهما) رطل عراقي لقول عبد الملك بن جرير بقلل هجر فربما تسبانهما تسع قربتين أو قربتين وشياً والاحتياط

ذكر ما روى (و) (يسن) أيضاً (بكر) كذلك (يقبل) إلخاً كالماء المذكور لوجود عذرهما (وتغريب) في البسطة عما شاع من قبل أبو داود وأبوهما (و) (يسن) (يقول من يمشي ثلاثاً) يستحي أو يستحرم ويكر ذلك وضوءه على موضع نجس ثلاثاً يتنصص به (و) (يسن) (قول خارج) من خلعه ونحوه (غفرانك) حديث عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من الخلاء قال غفرانك رواه الترمذي وصحته وهو منصوب على المفعولية أي أسألك غفرانك من الغفر وهو الأسر ولما خلاص مما قبله البسطة سال أن يخلص مما قبله القليل هو الذنب لخصص به الراحة (و) (يسن) أيضاً أن يقول (الحمد لله الذي أنهب عني الذي يوقاني) حديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء يقول ربنا ربنا وفيه ما جعل

اثبات

أن يمسك ويدخله إلا كثر في مصنف غيره زان من مواعيله السلام كان يقول إذا خرج من منزله إلى المسجد الذي أذاقني لثته وأبق في منفعته وأذهب عني أذا (و) بسن له أيضا (استبحر بحجر ماء) لقوله تعالى تشبه الفاسق منكم أن يشربوا الخمر والماء فاني استخبرهم وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعلهم وأما أحد واحتج به قراؤه في حنبل والنسائي والترمذي وصححه لأنه أبلغ في الاتهام (فان عكس) فقدم الماء على الخمر (كره) اتصال الخمر بالماء فذكر الحنبل (ويجزه به أحدهما) أي الخمر والماء الحديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحل أناد غلام يهوى إداوة ٢٩ من ما هو عنه ليس يهوى بالماء حتى يهوى عليه

وحديث جابر فروا إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستط ثلثة أعمار فانه يجزي عنه وإنكار سعد بن أبي وقاص وابن الزبير الاستحمام بالماء كان كل من حسن يستدو بخوبه وكذا ما حكى عن سعيد بن المسيب وعطاء (والماء) وحده (أفضل) من الخمر وحده لأنه يطهر الخمر وأبلغ في التنظيف وروى أبو داود عن أبي هريرة فروا نزلت هذه الآية في أهل قنابسه رجال يصرون أن يتطهروا وقال كانوا يستحون بالماء فقلت لهم هذه الآية (كم) ما أن (جهم) أفضل من الاقتصاد على أحدهما المتقدم عن عائشة وإن استعمل الماء فخرج والخمر في آخره لا بأس (ولا يجزي فيها) أي في خارج من سبل (تسدي) أي تحاوز (موضع عادة) بأن انتشر الخارج على شيء من الصفحة أو امتد إلى الشفة أو امتد غير معتاد (الماء) لأن الاستحمام في المعتاد رخصة للشقة في غسله لتكرار التماس فيه بخلاف غيره كالزبد تعدت نحو يد أو رجله فيتين الماء لتسدي ويجزي الخمر

اثبات الشيء وبوجه تفصيلاته قصي ما يطلق عليه اسم قوس منكبره يكون مجموعها خمس قرب بقرب الجوار والقربة تسع مائة رطل عراقية باثنا عشر ألفا ثلثين بعدد الماء القرب (تقريبا) فيسبي عن نقص بسير كرطل أو رطلين) عراقية لأن الشيء أغشى من نصف الحياتا والغالب استتمه في يادون النصف كالي في الشرح فعل هذا من وجده في ما قبله على ظنه أنه مقارب لظنين وضامته واللا (و) القلتان (أو بمائة) رطل (وستوار) بدون رطل وثلاثة أسباع رطل مصري وما وافقه) أي الرطل المصري (من البلدان) كما بينت ومكة (و) القلتان (مائة وتسعة) رطل وسبع رطل دمشق وما وافقه) من البلدان كمصدا وعكة وصفد (و) ثمانية رطل وسبع رطل حلي وما وافقه) كالبيروني (و) ثمانية رطل وسبع رطل ونصف سبع رطل قديم وما وافقه) كالما بامي (وأحد) وسبعون رطل وثلاثة أسباع رطل حلي وما وافقه) قوزن من البلاد (ومسا) (أي القلتين) (رب) عذراع ورب طسولا وذراع ورب عرسا وذراع ورب عجا) في مستوى من الأرض ونحوها (و) (ساحيتما) مدورا وذراع طولا وذراعان ونصف عجا وأمراد بالذراع فيما تقدم (ذراع اليد) أي ثلاث أمد المعتدل وهو أربع وعشرون أصعامة رضة معتدلة قال القول الثاني وذكر من أنشأني أنه شيران وهو مقرب بزيادة عشرة والشيران ثلاث قنصات والقفصة أربع أصابع والأصبع ستة شيران طاقون بعضهم إلى بعض كالي في التنقيص وذلك فيسب كل قراط عشرة أراط ولطفي رطل عراقي انتهى والمراد كل قراط من الذراع من المربع وذلك بأن تضرب البسط في البسط والخروج في الخروج وتقسيم حاصل البسط على حاصل الخروج يخرج رضة فقط فقرار بطم وتقسيم عليها الخمسة فيسب الذراع والربع خمسة وعشرين ثلاثا طولا وعرضا عجا فإذا ضربت خمسة في خمسة والخارج في خمسة بلغ مائة وخمسة وعشرين والخروج أو بقوتك رطل أيضا ثلاثا فذا ضربت مائة أو ربعه وستين وهي مائة الذراع فتقسم عليها الحاصل الأول يخرج ذراع وسبعة أثمان ذراع وخمسة أثمان من ذراع فإذا بسطت ذلك قرار بط واحد تسعة وأربعين قراط الأثمان فتقسم عليها الخمسة يخرج ما ذكر وبذلك تضمنت أهدم أنحاء اعتراض المصنف على المنتفع في حاشية التنقيص (والرطل العراقي مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم) والرطل البعلبي تسعمائة درهم والقدس ثمانمائة درهم والحلي سبعمائة درهم وعشرون درهما والدمشقي تسعمائة درهم والمصري مائة درهم وأربعة وعشرون درهما وكل رطل اثنا عشر أوقية لا يختلف في حائر البلاد وأوقية العراقي عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم وأوقية المصري اثنا عشر درهما وأوقية الدمشقي خمسون درهما وأوقية الحلي ستون درهما وأوقية القدس ستة وستون درهما

في الذي في محل العادة قال في القرو ع وظاهر كلامهم لا يمنع القيام والاستبحار خلافا لما في الشافعي مالم يتعد الخارج (كم) لا يجزي في الخمر ج من (قبل خفي) مشكل (الماء وكذا الخارج من أحدهما) لأن الأصل منهما غير معلوم والاستبحار لا يجزي إلا في أصل فان كان وانما أجزا الاحتجار في الأصل دون الزائد ويجزي في دره (و) (كم) خرج غير قرج) تحبس بخارج منه أو غير خلا يجزي فيه غير الماء فواستد الخروج المعتدلة لا فرق لا تمت له أحكام الخروج ولله لا ينقص الموضوع ولا ينطق بالبالاج في نفسه حكم الوطء أنه سائر البدن (و) (كم) خمس عجر غير خارج) منه أو هو نصف (و) (كم) استبحر بمنى عنه) كطعام فلا يجزي إلا الماء (ولا يجزى غسل) ما أمكن من (نجاسة) (لا) حاجة بدخل خرج ثيب (نصا) فلا تدخل يدها أو أصبعها إلى ما ظهر لانه للشقة لم يبق

قال ابن عسقلان وغيره هو في حكم ما ملن وقال أبو العالى والراية وغيرهما هو في حكم الظاهر وذكره في المطالع من أصحابنا والذوق
حكم الباطن لأفاد الصوم بها الحقة (ولا) يجب فصل غصاة ولا غصاة بداخل (حشوة أظف غير مفتوق) بخلاف المفتوق فيجب
غسلها بالماء الماشقة فيه وان تعدى بولاً لتب إلى مخرج الحصى فقال أصحابنا يجب غسله كالتيشر عن المخرج وصح المحدث في
شرح الحديث إخراجها بحرية لأنه متأكد كثيراً والعمومات تضمنه واختاره في جميع الخبرين والحاوي الكبير وقال هو وغيره هذا إذا
قلنا يجب تطهير ما ملن فرسخاً على ٣٠ ما اختاره القاضى والمنصوص عن أحمد أنه لا يجب فتكون كالبدن قولاً واحداً

وثلاث درهم وأوقية البلى خمسة وسبعون درهما (وهو) أى الرطل العراقى (سبع القنسى
وعن سمعه) لأن سبع القنسى مائة وأربعة عشر درهما وسبعاد درهم (وسبع الحلي ويربع
سبعه) لأن سبعه خمسة وعشرون درهما وخمسة أسباع درهم (وسبع القنسى ونصف سمعه) لأن
سبعه خمسة وثلاثون درهما وخمسة أسباع درهم (وسعة أسباع المصرى ويربع سمعه) لأن سمعه
عشرون درهما وأربعة أسباع درهم (وسبع البلى وهو) أى الرطل العراقى (بالمائتين
تسعون مثقالاً ومجموع القلتين بالدرهم أربع وستون ألفاً ومائتان وخمسة وثلاثون درهما
وخمسة أسباع درهم) أصلاً لأنه المراد حيث أطلق (فإذا أردت معرفة القلتين بأى رطل
فاعرف عدد دراهمه) أى دراهم ذلك الرطل الذى أردت معرفة القلتين به (ثم اطرحه) أى
عدد دراهمه (من دراهم القلتين مرة بعد أخرى حتى لا يبقى منها) أى من دراهم القلتين (شي)
أوبقى أقل من دراهم الرطل (واحفظ الأرقام المطروحة فما كان) أى وجد من عدد
الطرحات (فهو مقدار القلتين بأى رطل الذى طرحت به) أن لم يبق شيء من دراهم الرطل (وان
بقى) من دراهم القلتين (أقل من) دراهم الرطل (الذى طرحت به) فأنسبه منه ثم أجمعه إلى
أفخوطة) فما كان فهو مقدار القلتين

فصل وان شئت في خاصة ماء أو غيره كثر أو أدام (ولو) كان الشك في خاصته
(مع غير) الماء انتهى على أصله حديث دع ما يربك إلى ما لا يربك والتغير يحتمل أن يكون بكماله
أو غيره (أو) شك في طهارته) وقد تدقن في خاصة قبل ذلك (بى) أى على أصله) الذى كان متيقناً
قبل طهر والشك لأن الشيء إذا كان على حال فانتقل عنه يفتقر إلى عدمه أو وجوده لاخرى
وقائماً وبقيته الأولى لا يفتقر إلى مجرد النقاء فيكون أسير من المحدث وأكثر والأصل
الحق الفرد بالأعم الأغلب (ولا يزمه السؤال) عما لا يتيقن في خاصة لأد الأصل طهارته
(وليزم من على النفس) إعلام من أراد استعماله في طهارة أو شرب أو غيره (أن شرطت إزالته)
أى تلك الخاصة (الصلاة) لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب بشروطه
ومفهوم كلامه أن لم تشرط إزالته الصلاة كسائر الأعم والنفس لم يجب إعلامه لأن عبادته
لا تقصد باستعماله في غير طهارة وهذا أحد احتمالات ثلاثة ألقها في الفروع وضعفه في
تصحيح الفروع وصوب أنه يلزمه مطلقاً وكان قدس في رعاية الكبرى انتهى وهو ظاهر
ما قطع به في المنتهى (وان احتمل تغير الماء بشئ فيه) أى في الماء (من نجس أو غيره) عمل به
أى بذلك الاحتياط لأن ما حصل في الماء أو مكن تغير الماء سبب فحال المسك عليه الأصل
عدم ما سواه وان لم يحتمل تغير الماء عاوق به لكثرة الماء قلته أساقط فلم يؤثر لأنه لا يصح
هنا سبباً أشبه ما لم يقع فيه شيء ولو كان بثر الماء ملاصقاً بالبرق فيساقط أو غيره من النجاسات

فتحة يستحب لمن استحب
بالماء أن ينقع فرجه وسراويله
وفمن نزل خروجه في ثوب أجد
لا يلتصق اليه حتى يتبين وأنه
عنه فانه من الشيطان فانه
يذهب ان شاء الله تعالى ولم ير أحد
حشواً ذكر في ظاهر ما نقله عبد
الله وأنه لو فعل فصل ثم أخرجه
وبه يسأل فلا بأس ما لم يفسد
خارجاً حركاً بالصلاة فيها أصابه
الاستحباب حتى يغسله وينقل ما لم
أوبسبه وقتل عدله لا يلتصق
اليه (ولا يصح استحصاله
بظاهر) فلا يصح نجس لأن ابن
مسعود جاء في النبي صلى الله
عليه وسلم يحرم من وروثة
ليستجمر بها فأنزل الخبرين وألقى
الرؤفة وقال هذا راجس يبي
يخسار وأه الترمذي ولا ته إزالة
في خاصة أشبه الفضل (مباح) فلا
يصح بحرم كمنسوب وذهب
وهذه لأنه رخصة فلا تستباح
بمعصية ولا يصح سبى بعد ذلك
ألا الماء (منق) أم فاعل من
ألقى فلا يجوز ما لم ينسج من نحو
زجاج ولا يشترط أن يلقى
حصولاً المقصود منه وبجزي
الاستحباب بمسح على (كحجر
ونخش ورق) لأنه في بعض

ألفاظ الحديث فليغيب بثلاثة أبحار أو بثلاثة أعواد أو بثلاث حشيات
من تراب رواء الدار طافى وقاله روى رفقوا الصحيح أنه مرسل ولشاركت في إزالته (وهو) أى الانقاء بحجر ونحوه
(أن يلقى أثر لا يزيله إلا الماء) الانقاء (بما عشرة مثاقيل) أى محل الخارج بيان بذلك حتى يعود (كما كان) قبل خروج
الخارج ويواصل المسح يستريح ثلثاً ولابد من العدد كما يأتي في إزالة النجاسة (وطئه) أى الانقاء بحجر أو ماء (كاف)
فلا يستبرأ اليقين دفعا للمرج (وحرم) الاستحباب (بروت) ولو لمّا كولي (وهظم) بلون من مذكى حديث مسلم عن ابن مسعود رفقوا
لا تستنجوا بالروت ولا بالعظام فانه زاد الخسائركم من الجن والنهي يقتضى الفساد وعدم الإجزاء (وحرم أيضاً) (نظام ولوليهمة)

وشك

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهنا المجرى فزادنا واذكروا اني لا اعلم حرمته (و) حرم ايضا (بذى حرمه) ككتبت فتم حديثا قبله من مثل الشرب بماء الاستحمام بحرمته (و) حرم ايضا (جرحه) ككتبت البهيمه وما اتصل به من نحو صوف لان له حرمته وكالطعام ويجلد سلكه او حيوان مذكى او حبش رطب (ولا يخفى) في الاستحمام (اقل من ثلاث مسحات) اما بلا ثياب او حمار وشعره او بحجر واحده ثلاث شمس (تتم كل مسحة الحبل) على الحبل الخارج لحديث جابر رضى الله عنه مرفوعا اذا نطو احدكم فليمسح ثلاث مرات واه احدكم ويغسل ٣١ حديث مسلم لا يستحبى احدكم ان يكون ثلاثه

احمار لان المقصود تكرار المسح لالمسوح به لان منه معقول ومراده معلوم والحاصل من ثلاثه احمار حاصل من ثلاث شمس وكذا لم يصح ذكره في ثلاث مواضع من حفرة عظيمة ولا مني الجسد على القطع مع وجود ما سواه (فان لم ينق) الحبل بالمسحات الثلاث (زاد) حتى ينق ليحصل مقصود الاستحمام (ويمن قطعه) أى ما زاد على الثلاث (على وزن) قوله صلى الله عليه وسلم من استحجر قليو من فعل فقد احسن ومن لا لا حرج واه احد رضى الله عنه وابوداود فان اتى برابعه زاد خاصه وهكذا وان اتى بوتر تخامسه لم يزوشا (ويجب الاستبراء) بما هو فيه كحجر (لكل خارج) من سبل ولو زاد كالود لعدم الاحاديث (الاربع) لقوله صلى الله عليه وسلم من استحبى من الریح فليس منارواه الطبراني في معجمه الصغير وقال أحمد ليس في الریح استبراء لافي كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الشرح

وشك في وصوله الى الماء فالظاهر بالاصل وان احب علم حقيقة ذلك فليطرح في المشر الحبة نقطة فان جردا رجمته في الماء علم وصوله اليه والافلاوان وحده معتبرا اعتبارا يصلح ان يكون منها ولم يلم بسبب خوفه ونحوه لم يمسح ولو وجد معتبرا في غير هذه الصورة ولم يعلم سبب تغيره فهو ظاهر وان غلب على ظنه نجاسة ذكره في الشرح (وان احفظهما) أى التغير بالظاهر والنجس (فهو ظاهر) أى مظهر استنساخ بالاصل لعدم تحقق خروجه عنه واذا كان الماء قلين وفيه نجاسة فخرس منه ماء فالتى في الاناء طاهر والباقي نجس ان كان الاماء كبيرا يخرج عن التفسير ببوان ارتفعت النجاسة في الدلو فالباقي الذى في الاناء نجس والباقي طاهر هذا معنى كلام ابن عقيل (وان اخبره عدل مكفولو) كان (امرأة او) الولو ينجى او (ولو) كان الخبير (مستورا) لخال لا يخبر لانه (او) كان (مشريرا) لان الضرر بطريقا الى العلم بذلك أى النجاسة (بالخبير والمفس) أى بان يكون اخبره عدل بنجاسته أو احس بنجاسته بنجاسة غير البصر (لا) ان اخبره (كافروا فسق) فظاهر الفسق (ويحتمون وغير بالغ ولو ضميرا) بنجاسته (أى الماء وغيره) (قبل) أى وجب عليه قبول خبره والعمل به فكيف كان استماته لعله نجاسته (ان عين) الخبير (السبب) فان لم يصنع له بانه قبوله لجواز ان يكون نجاسته الخضر والخبز ولا يلزم السؤال عن السبب قدمه في الفائق قلت وهكذا اذا اخبره بما يسله الطهور به مع بقاء الطهارة فيعمل الخبير بذهب فيه لاختلاف الناس في سبب نجاسته ولقد يكون سبب نجاسته بنجاسته على وجه التوهم كالوصاس فلذلك اعتبر التبيين وان كان الخبير مقبها وفقا كما نقل عن املاء التي الفتوى (فان اخبره) العدل المكلف (ان كلباوت) من باب نفع أى شرب باطراف لسانه (في هذا الاناء) لم يبلغ في هذا الاناء (قال) عدل مكلف (آخر) أى غير الاول (لم يبلغ في الاول) وانما وقع في الثاني قبل) الخبز وجوب (اقل كل واحد منهما في الاثبات دون النفي ووجب احتناهما) أى الاناءين (لانه يمكن صدقهما السكونيهما) أى الولوجين (في وقتين) مختلفين الخلع كل واحد من العدلين على أحدهما دون الآخر (او عينا كلبين) بأى قال أحدهما وقع فيه هذا الكلب دون هذا الكلب وما كسبه الآخر قبل خبرهما يدفع عنه ما لان كلامهما مثبت لما نقاه الآخر والمثبت مقدم لان مذهب يادع (وان عينا كلبا واحدا) هينا (وقتا لا يمكن شربه فيه منهما) فعارضوا سقط قولها (لانه لا يمكن صدقهما ولا يرجح لاحدهما كالتبيين اذا عارضنا (و) يباح استعمال كل واحد منهما) لان الأصل الطهارة ولم يثبت ما رفته (فان قال أحدهما شرب من هذا الاناء قال الآخر لم يشرب) منه (قدم قول المثلث) لما سبق (الآن يكون) المثلث (لم يفتق شربه) مثل الضرر الذى يخبر عن حقه يقدم قول البصر (لرجحانه بالمشاهدة

ولانها ليست بجمعة ولا تصح باجماع الاصوليين وعوض بان الریح الخارج جفن الذير والجمعة متعنة فاعتبرها ولاشك في كون الرخصة مرشاه ولا يقوم بمرض عند المتكلمين وفي النهاية هي نجسة (و) الانذار (الظاهر) كالنهي (و) الانذار (غير الموت) قطع في التنقيح خلافا لى الاتصاف لان الاستبراء فاشعر لازالة النجاسة ولا خاصة ههنا (ولا يصح وضوءه ولا يتبرأه) أى قبل الاستبراء لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المقداد المتفق عليه نسل ذكره ثم يتوضأ ولا ناهى الطهارة يطالبه الحديث فاشترط تقديم الاستبراء عليها كالتيه وظاهر لا فرق بين التيمم عن حدث أصغر أو كبيرا ونجاسته بدن فان كانت النجاسة على غير السبيلين أو عليها غير خارجة عنهم مباح وضوءه والتيمم قبل زوالها ويحرم منع المحتاج الى الطهارة ولو وقتت على طاعة

تجسسه بکدر سور باط و لوق سلطه و لا جروان کان ف دخول اهل الذمه مطا ارة السان ف تفتيحه اتر تعجس الواسل اسماء و هو موصوب
 حتهم ف الشخ حتى الدين هلت ومن ف معناهم عرف من شعور افضنه بالاساعد على اهل السنة فجنون من مظاهرهم والله اهل
 «باب الترسك» مصدر ترسك اذا دخل فيه العود والسواك عنهما والعود ستاك به قال جاءت الابل تستاك اذا كانت احناكها
 تضرب من الحزال (وكونه) اى السواك (عرضا) بالانسيه الى اعناه طولا بالانسيه الى فمها طيب الطيراني وغيره ما به على الله عليه
 وسلم كان ستاك عرضا وكونه (بسراره) اى ٣٣ بيده العسرى فضا كما تشاره (على انسان) جمع عن بكسر السين (و) على

(ثنية) بكسر الهمزة وفتح اللام
مخففة (و) على (لسان) فان
سقطت أسنانه استاك على لثته
ولسانه فلتو كذا وتقطع لسانه
استاك على أسنانه ولثته لم تلبث
إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم (بمدرطب) أى
لين ولو صبر به كالقنقوع وغيره
إن كان أولى فيشعل اليابس
المندى (يتى) القم ولا يجرحه
ولا يضره ولا يفتت (في القم
ويكره) التسوك (بغيره) أى غير
العود والنمى الذى لا يجرح
ولا يضر ولا يفتت كاليايس
والذى يجرح كالقصب القارص
والذى يضر كالريحان والرمان
وما يفتت في القم ولا يقتل
أيضا برمان ولا يرحان لانه
يترك هرق الجذام كافي الخبر
ولا بالقصب قال بعضهم ولا بما
يجعله ثلاثا يسكون من ذلك
مسنون (خبر عن التسوك
بما عطف عليه (مطلقا) أى في
الوقاات والحالات لم تلبث
أشبهه رضى الله عنه بالسروك
طهرة لقدم مرضاة لرب رواه
صافى وأحمد بن حنبل والبخارى
لبقا ورواه أحمد أيضا عن

ويذكر ابن عمر وروى مسلم وغيره عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك الطهارة
 الأصنام بعزلها والفكره حديث أبي هريرة مرفوعاً بخلافه الأصنام عند الله أطيب من ريح المسك متفق عليه وهو أغنى بغير
 طابا بعد الزوال وأنه أشر عبادته طاب شرعاً فاستحب آدمه كدم الشهيد عليه (ويباح) التسوك (قبله) أي إلى وإلى الأصنام
 (يعود طبيب وابس) مندى يسحب الأصنام قبله لقول عامر بن ربيعة رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يشوك وهو صائم
 وله أحسن أدواء وأتم دوى وحسنه ورواه البخاري تعليقاً وعن عائشة مرفوعاً من خبر خصال الأصنام السواك رواه ابن ماجه
 وهذا الحديث يانحول على ما قبل الزوال الحديث الصحيح عن علي مرفوعاً أن الصائم فاستاك قبل الغدا ولا استاك قبل العشاء والربط

مقلنا اتحل منه فذلك أجمع السواك بخلاف الياس (مستحب) كما تقدم (ولم يصعب الاستئذان من استأذنه) من استأذنه بأصبعه أو غيره لأنه لا يحصل به الانتفاء حصوله بالمد والظاهر كلامه التساوي بين جميع العبدان غير ما تقدم استثنائه كالق في الانصاف وهو المذهب وذكر الأزهري لا يدل على ذلك والذين يقولون بالانتهاء (وفاقد) استحباب السواك في خمسة مواضع (عند صلاة) لحدث أي هو يرتفع فوالله إن أشق على أمي لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة وأما الجماعة وفي لفظ لا أحد لفرضت عليهم السواك كما فرضت عليهم الوضوء قال الشافعي لو كان واحدا لم يهره - م به شق أول ٣٣

الطهارة وكذا تطهر من أحدهما لا يلزم غسل أعضائه ونظاياه استحبابا بالأصل وقال ابن أحمد أنه يجب غسل منه أنه لا يجوز أن يأكل أو يشرب بلا تطهر (ولا يتعري) من اشتبه عليه طاهر نجس (مع وجود غير مثله) لعدم الحاجة إليه (وان وضأ بجاءه لم ينجسه أعاذ ما صلاه) لطلانه من الغرض (حتى يتبين براقة) يخرج من العهدة يتبين (وما جرى من الماء على المصير قطه وران لم تكن نبتة) للمكروهات التي أذن (وان كانت) المقابر (قد قلبت ترابها فان كانت أنت عليه) المطهر طهرت قاله في النظم (لان إزالة النجاسة لا يعتربها النية والأرض تطهر بالمكثرت بالماء (والا) أي وان لم تكن أنت عليها الأمطار (وهي نجس ان تفسر بها) أي بالنجاسة لما تقدم (أو) لم يتبين لكن (كان ذليلا) فينجس للملازمة النجاسة قلت مقتضى ما سبق أنه طاهر لأنه وارد على محل الطهارة فلا ينجس بالملازمة والمقتضى عن الأرض بعد زوال النجاسة طاهر كما تقدم في القسم الثاني فيصل كلامه على ما إذا كانت عين النجاسة موجودة (وان اشتبه طاهر نجس غير الماء كالناثات) من خل وإبر وعسل (وغوها حرم التعري بالضرورة) ويجوز موهما حيث جزا التعري عند الضرورة ولم يظهر له شيء تناول من أحدهما بالضرورة (وان اشتبه طاهر) غير مطهر (يطهر ولم يتعري) أي لم يهتد في الطهور ومنه كما لو اشتبه الطهور بالنجس (ووضأ منها وضوا وأسد من هذه الغرفة ومن هذا غرفة تم كل غرفة المحل) من محال الوضوء. وفي الفرض يتبين ويجوز له هذا (ولو كان عنده طهور يتبين) لأنه توضع من ماء طهور يتبين (وصلى صلاة واحدة) أي فلا يلزمه أن يصلي الفرض مرتين - قلت والفتي لما تقدم كما وضوءه وكذا إزالة النجاسة (ولو وضأ من واحد) منها (فقط) بيان أنه يجب أعاد الصلاة لدمه وضوءه (ولو احتاج إلى شرب تعري وشرب الطاهر بعده) أي ما ظهر له أنه الطاهر (ووضأ باله ورث يقيم معه احتياطا إن لم يجد طهورا غير مثله) يحصل له القيس (وان اشتبهت بغير طاهره مباحة) شباب (خشب أو) شباب (حمره ولم يكن عنده فوب طاهر) يتبين (أو) فوب (مباح يتبين) لم يتعري لما تقدم في اشتباه الطهور بالنجس (وصلى في كل فوب بعد واحدة) ذكره (بمد) الشباب (النجسة أو الفرض متزاد) على عدد النجسة أو الحمره (صلاة) ليعلى فوب طاهر يتبين (ينوي بكل صلاة الفرض) احتياطا بمن نسي صلاة من يوم فرفق أحمد بين ما نسي بين القبلة والأولى بأن الماء يلقى بعده فينجس به وأنه يباح صلاته فيه حتى لا يدم بخلاف الماء النجس قال القاضي لأن القبلة بذرا لاشته فيها وتعر يطهنا - فصل منه بطلانها ولأنها أدلة تدل عليها بخلاف الشباب وقوله ينوي بكل صلاة الفرض يعني لانهما مادة الظاهره تكتفي بتمت طهره لئلا تلتعن الفرضية كما يأتي في باب النية (وان جهل) من اشتبهت عليه الشباب

الطهارة وكذا تطهر من أحدهما لا يلزم غسل أعضائه ونظاياه استحبابا بالأصل وقال ابن أحمد أنه يجب غسل منه أنه لا يجوز أن يأكل أو يشرب بلا تطهر (ولا يتعري) من اشتبه عليه طاهر نجس (مع وجود غير مثله) لعدم الحاجة إليه (وان وضأ بجاءه لم ينجسه أعاذ ما صلاه) لطلانه من الغرض (حتى يتبين براقة) يخرج من العهدة يتبين (وما جرى من الماء على المصير قطه وران لم تكن نبتة) للمكروهات التي أذن (وان كانت) المقابر (قد قلبت ترابها فان كانت أنت عليه) المطهر طهرت قاله في النظم (لان إزالة النجاسة لا يعتربها النية والأرض تطهر بالمكثرت بالماء (والا) أي وان لم تكن أنت عليها الأمطار (وهي نجس ان تفسر بها) أي بالنجاسة لما تقدم (أو) لم يتبين لكن (كان ذليلا) فينجس للملازمة النجاسة قلت مقتضى ما سبق أنه طاهر لأنه وارد على محل الطهارة فلا ينجس بالملازمة والمقتضى عن الأرض بعد زوال النجاسة طاهر كما تقدم في القسم الثاني فيصل كلامه على ما إذا كانت عين النجاسة موجودة (وان اشتبه طاهر نجس غير الماء كالناثات) من خل وإبر وعسل (وغوها حرم التعري بالضرورة) ويجوز موهما حيث جزا التعري عند الضرورة ولم يظهر له شيء تناول من أحدهما بالضرورة (وان اشتبه طاهر) غير مطهر (يطهر ولم يتعري) أي لم يهتد في الطهور ومنه كما لو اشتبه الطهور بالنجس (ووضأ منها وضوا وأسد من هذه الغرفة ومن هذا غرفة تم كل غرفة المحل) من محال الوضوء. وفي الفرض يتبين ويجوز له هذا (ولو كان عنده طهور يتبين) لأنه توضع من ماء طهور يتبين (وصلى صلاة واحدة) أي فلا يلزمه أن يصلي الفرض مرتين - قلت والفتي لما تقدم كما وضوءه وكذا إزالة النجاسة (ولو وضأ من واحد) منها (فقط) بيان أنه يجب أعاد الصلاة لدمه وضوءه (ولو احتاج إلى شرب تعري وشرب الطاهر بعده) أي ما ظهر له أنه الطاهر (ووضأ باله ورث يقيم معه احتياطا إن لم يجد طهورا غير مثله) يحصل له القيس (وان اشتبهت بغير طاهره مباحة) شباب (خشب أو) شباب (حمره ولم يكن عنده فوب طاهر) يتبين (أو) فوب (مباح يتبين) لم يتعري لما تقدم في اشتباه الطهور بالنجس (وصلى في كل فوب بعد واحدة) ذكره (بمد) الشباب (النجسة أو الفرض متزاد) على عدد النجسة أو الحمره (صلاة) ليعلى فوب طاهر يتبين (ينوي بكل صلاة الفرض) احتياطا بمن نسي صلاة من يوم فرفق أحمد بين ما نسي بين القبلة والأولى بأن الماء يلقى بعده فينجس به وأنه يباح صلاته فيه حتى لا يدم بخلاف الماء النجس قال القاضي لأن القبلة بذرا لاشته فيها وتعر يطهنا - فصل منه بطلانها ولأنها أدلة تدل عليها بخلاف الشباب وقوله ينوي بكل صلاة الفرض يعني لانهما مادة الظاهره تكتفي بتمت طهره لئلا تلتعن الفرضية كما يأتي في باب النية (وان جهل) من اشتبهت عليه الشباب

٥ - (حكايا الفتاوى) - أول - المعروضة أوله فلها وما يعجزها ولم أر من تعرض له وساق حديث أبي داود يقتضي تخصيصه بالفرضية ذكره الزركشي الشافعي والسواك باعتدال تطيب الفم والتكبة ويجوز الاستئذان بغيره أو يشد ألتعوي بقطع الماء ويجوز الصبر ويمنع الحفر ويذهب به ويصنع المدة ويعين على الغضم ويشرب الطعام ويعني الصوت ويسهل مجاري الكلام وينشط ويبرد النوم ويخفف عن الرأس وفي المدة (وسن بداعة) الجانب (اليمين) من فهو بد (في سواك) قال في الطلع والافتناع من ثنائه إلى أضراره وقال الدال المصنف في قطعته على الوجهين يد من أضرار الجانب اليمين (فتحة) يسفل

تأهل السواك استحباباً وإن لم يكن فلا بأس بعمه وإن كان سواك غيره (و) من أيضاً داء ما لا عين في (طهر) أي تطهيره (و) في (شأنه كله) كبرجل وتمام الحديث عائشة كان يحب التيامن في تملحه وتزججه وفي شأنه كما تمتفق عليه (و) من (أداهن غسبا) يغسله (و) ما (يتركه) يوماً لا صلى الله عليه وسلم عن التبرجل الأغرابي أنى ان يقتطع أحدهم كل يوم قال في الفروع قد دل على أنه يتركه غير القلب والتبرجل نسخ الشعر ودهنه وظاهره أن الغيبة كالزأس واستقرار الشيخ في الدين فعل الأصغر البدن كالغسل بماء الشعير ولا فعل الصباية رضي الله عنهم وإن مثله فوع الناس والمأكل ولما

٣٤

(هـ) دهماً أي عدد النجسة أو الحرمرة (صلى) فرضه في كل ثوب منه لدمي في ثوب بعد آخر (حتى يتبين انفصل في ثوب طاهر أو مباح) ينوي بكل صلاة الفرض كأنه قد يخرج من نجاسة ما سبق وطاهر هو لو كثرت لانه يندر حداً وقال ابن عقيل يخفى في أصح الوجهين دفعا للفتنة وإن اشتبه مباح بغيره واحتج به ويحتمل أن يصلي في ثوبه ما سبق ويحتمل أن يصلي بكل ثوب صلاة وإن صلى به ما لم يكره قاله في الرعاة الصغرى (وكذا حكم الامكنة الضيقة) إذا تعبس بعضها واشتبهت والبقعة ظاهرة بيقين فإذا تعبس زواياها بقدر بيت وقدر حوض وحمامه وباتفرقه على الفرض مرتين في زوايا اثنين أو تعبس زوايا ثمان في ثلاث مرات في ثلاث زوايا وهكذا (ويصل في قضاء ما وسع) كصحن أو حوض أو كبريت تعبس بعضه واشتبه (حيث شاء بلا تحصر) للخرج والشفقة (ولا تصح المصعة من اشتبهت عليه الثياب) أو البقعة الضيقة (الظاهرة بالنجسة) لانه عاجز عن شرط الصلاة وهو الطاهر المتيقن (وإن اشتبهت أخته) أو نحوها من محارمه (بأختية أو أختيات لم يضر النكاح) أي لم يخرجه الأختى للنكاح ممنه (وكف عنهن) احتياطاً لمقطر (و) إن اشتبهت أخته أو نحوها (وقبيلة كبيرة) في بلدة كبيرة (الأولى بمعنى) أول النكاح ممنه (من غير تحرر) أي ولم يلزمه أن يخفى ونظيره ما تقدم في الميتة والمذكاة (ولا مدخل القرى في العتق والطلاق) فإذا طلق واحدة من نسائه أو اختي واحدة من أماته ثم نساها أو كانت ابتداءً من جهة أخرى عزمه أن يأتى بها ولا يخفى والقرى الواحدة أو اثنتي عشرة أو نحوها لا يملكها بل لا يملكها في طلب المقصود ولو كان لها جوارها سألها احتاج إلى سان أحكام أو أنه هبة فقال

— باب الآنية —

الابنمرفوقد يطلق على الصنف وهو ما يدخل منه الى المصنوع ويؤمل به الى
فالملاع طيب ويجمع على ابوابوفى الازدواج على اوبه (وهي) اى الآنية فلفه وعرفنا
(الوعية) وهي ظرف الماء ونحوها والآنية جمع اناكسة او اسقية ووعاء او وعية
جمع الآنية الاولى والاصل انى أبدلت الهمزة الثانية واوا كراهية اجتماع هزتين كما دم
اوا وادم وهو مشتق من الاعمدة اوس اديم الارض وهو وجهها (كل اناطاهر يباح اخذها
استه له ولو كان نجسا كجره ونحوه) كالباور والياقوت والزمر وغير الثمين كالخشب
الارزاج والجلود والعفر والحديد لما روى عبد الله بن زيد قال انا انزلنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فامر حاله ما في قوم من صغرفنو ضاروا اله اخرى وقدر دانه تؤمن من حقنة

وذهب لرجاله ما ظهر به عتقى فله وعكسه لراى (و يجب
جمع ان اقصر على اكثر هاء زو) يجب ختان (اى) اخذ فخذ قرقى على الاباح تشبه
بها فاصد مث اخفى ولا تنكح فله انضر لوجهه واخفى عند الزوج رواه الطبراني والحاكم
جبر زوجه الحمله عليه وديليل وجوبه قوله صلى الله عليه وسلم لرجل القى عنك
سبد الخنجر ابراهيم بعد ما انت عليه ثمان سنه متفق عليه وقوله البخارى وقال تعالى
فباولاده من شار المسكن فى قوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى ثنتان وحسب الفس دليل على

(ويعبر عن ذلك بالثمن من الوجه (ووش) أي رد الأسنان لتعدد وثقل ونحوه (ووشم) أي غرز الجلد بأبره ثم حشو به خلا (وتقيل) شعر بشعر (ولو) كان (بشعر جبهة أو باذن (وج) لانه صل لله عليه وسلم لعن الواسلة والمستوصلة والنامصة والنامصة والواشرة والمستوصرة وفي خبر آخر من الشاة أو شمة والمستوصفة ذكرها في الشرح أي القاعلة ذلك المفعول بها بانها فعلها وبه من أن وصل الشعر بغيره لا يحرم لانه لا تدليس فيه بل فيه مصلحة لمن تحسب المرأة لزوجها من غير مضرة ويكره ما زاد عما يحتاج اليه (وضيح الصلابة) وصل الشعر بشعر (طاهر) ٣٦ لا ينجس ولا يراه خلق وجهها وحقوقه تحسب بغيره ونحوه وكرهه أجدل حل ويكره له الصدف وهو ارسال الشعر الذي بين العذار والنزعة لها لأن عليا كرهه رواء الخلال ويكره النقش والتطريف قال في الإفصاح كره العلماء أن تسود شيئا بل يفضله بآخر وكرهوا النقش قال أحمد بن نفيس بداهتها وكرهه أحمد الجماعة يوم السبت والأربعاء بلا حجة

بهم اغتاضوا استعمالا ناه ونحوه (مكثف ونحوه) كالنقوش (منهما) أي من الذهب والفضة أو من أحدهما والتكثيف أن يرد الأظفار من جديد ونحوه حتى يصير فيه شبه المخاريق في غاية القوة ثم يوضع فيها شريط دقيق من ذهب أو فضة أو يدق عليه حتى يلصق كأنه منع بالمركب لما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال من شرب من أنا ذهبت أوفضة أو من أنا فضة شئ من ذلك فأنما يجبر جرف يطنه نار جهنم رواء الدار طلق ولأن العلة التي لأجلها حرم الخالص وهي الخيلاء وكسر قلوب الفقراء وتضييق القديس موجود في القوة ونحوه وقيل إن كان لو حل لا يجتمع من شئ حرم ولا فلا (وتضع الطهارة) وضوا كانت أو غسل أو غيرها (عنها) أي من آ ن الذهب والفضة ونحوه من الأدهى وجلدها بان يعرف من يديه (و) تضع الطهارة أدها (بها) أي بالآنية المذكورة بان يعرف بالانها (و) تضع الطهارة أيضا (فيها) بان يخذ أنا عمر ما سبق بسبع قلتي و ينقل أو يتوضأ داخله (و) تضع الطهارة (اللبان) يجعلها مصفاة لقتل طهارته فيقع فيها الماء المنفصل عن العنوة) بعده (و) تضع الطهارة أيضا (من أناءه) منصوب (و) من أناء (غثة) ولوعينا (حرام) وبه وثبه وآله والمسرور ونحوه كالمنسوب (و) تضع الطهارة أيضا (في مكان مقصوب) بخلاف الصلابة لأن الأناء والكان ليس شرطاً للطهارة فيعود النسي إلى خارج أشبهه بالوصلي وفي بداهته ذهب وأنها أفعال الصلابة من القيام والعود والكرع والعود في الدار المنصوبة فتعبر بخلاف سائنا (ال) المنضب بوضعية سره (و) أي في عرف الناس لانه لم يرد بداهته من ففته فحاجة كتفه ييب (قدح) احتياج إلى ذلك فيجوز تشبيهه واستعماله لحديث أنس أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم أنكره فأخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواء البخاري وهذا يخص لعموم الأحاديث المتقدمة ولانه ليس قيمه صرف ولا خيلا بخلاف الكبرياء والقي لغير حاجة وعلم منه أن فضة الذهب حرام مطلقا (وهي) أي الحاجة (أن يتعلق بها) أي الفضة (غرض غير زينة) بأن تدعو للحاجة إلى فعله الآن لا تندفع بغيره فتجوز الفضة المذكورة عند اكسار الفضة ونحوه (ولو وجد غيرها) أي غير الفضة البسيرة من الفضة لأن احتياجا إلى كونها من ذهب أو فضة بان لا يجد غيرها ضرورية وفي تنبيه المنفرد (وتباح مباشرتها) أي الفضة للجائزة (لحاجة) تدعو إلى مباشرتها كاذفاق الماء بدون ذلك ونحوه (و) مباشرتها (بدونها) أي بدون الحاجة (تكره) لأن طلب استعمال الفضة بلا حاجة في الجلة ولا يحرم لإيادها الاقتداء (وثيباب الكفار كلهم) أهل الكتاب كاليهود والنصارى وغيرهم كالنجس وعبد الأوثان (وأنهم) أي أو أبا الكفار كلهم (طاهرة) أن جهل حالها حتى ما ولي عوارهم من الثياب كالسراويل لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه توضؤوا من مرادة مشركة متفق عليه ولا الأصل الطهارة فلا تزول بالمثل لكن

فصل ١٠ هو الجز بين شئين ومنه فصل في بيع يجيز بين الشئاء والصيف وهرق كتب العلم حازر بين أحناس المسائل وأزاعها (سن وضوء) جميع سنة وهو ما شاب على فله ولا ما قبل على تركه (استقبال قبله) قال في الفروع وهو متجه في كل طاهرة الأدليل (وسواك) لما تقدم ويكون فيه عند المضمنة (وغسل يدي غير قائم من نوم ليس ناقض وضوءه) لفعله عليه السلام كما ذكره عثمان وعلي وعبد الله ابن زبدي وصفهم وضوءه صلى الله عليه وسلم وتغلبها على احتياطاً لنقله الماء إلى الأعضاء (وعصب) غسلها (ذلك) أي القيام من نوم ليس ناقض وضوءه (تعبدا) لحديث

إذا استيقظ أحدكم وتقدم (ثلاثا) فلا يجزى من مؤلا مرتين (بنية شرطت) لحديث أنما الأعمال بالنيات (وتسمية) واجبة مع الذكر كالوضوء في طهارة فردة ليست من الوضوء لانه يجوز تقديعها عليه بما لا من العلويل ولا يجزى نية الوضوء عن نية غسلها وغسلها متى لم يشرعها أو استعمل الماء ولم يدخل يده في الماء لم يصح وضوءه وقد الماء فان كان كثيرا وقصا أو اغتسل منه بالفس فيه ولم يشرعها أو ارتفع حذته ولم يجزئه عن غسلها ما ذكره في الشرح فخصها (و يسقط غسلها) سهوا قلت وكذا جهل الحديث عن لاق عن الخطأ والنسيان (و) تسقط (التسمية) فيه (سهوا) كالوضوء وأولى (وبداهة) عطف على استقبال القبلة (قبل غسل وجهه بمضمنة) يمينه (فأستشاق يمينه واستنار) بالمثل من النثرة وهي طرف الانف وهو (يساره)

لحديث على انه دوا برؤيه ثم مضى واستشق وشده بيده اليسرى ففعل هذا ثلاثا ثم قال هذا طور ربي الله غسلني الله عليه وسلم رواه
 أحدوا الناس مختصرا (ومما لفته فيما) أي في المصنعة والاستشاق (لغير الصائم) لقوله عليه السلام في حديث لقيط بن صبرة قال بلغ
 في الاستشاق الآن تركون صائما رواه الحنفية وصححه الترمذي وعن ابن عباس مرفوعا استنثر وامر ابن بالفتن أولنا رواه
 أحدوا يروا دوا برؤيه من دماه وتركه لصائم (و) المبالغة بالغسل (في بقية الاعضاء مطلقا) قال في شرحه أي في الوضوء والغسل ومع المصوم
 والفطر (د) المبالغة (في مصممة إدارة السبا جميعهم القوم) المبالغة (في استنشاق ٣٧ جنبه) أي الماء (بنفسه) ففتح الفاء
 (أي أقصى انقباضه والواجب) في

المصممة (الأدارة) ولو بعض
 الغفلا لا يكتفي وضع الماء عليه بلا
 إدارة (و) الواجب في الاستنشاق
 (جنبه) أي الماء (التي يطأ بها) أي
 وإن لم يبلغ أقدامه أو أكثر (وله
 طبعه) أي الماء الذي تقضمه أو
 استنشقه به لأن الغسل يحصل
 كالغائه (لا يحصل مصممة أولا)
 أي ابتداء قبل إدارة (و) جو رواه
 لأجل (استنشاق) ابتدئ قبل
 جنبه (سوطا) لعدم حصوله
 الغسل (و) المبالغة (في غيرها)
 أي غير المصممة والاستنشاق
 (د) الماء (بغيره) أي
 لا يمتثل عليه (وتحليل الحية
 كتيبة) بالثلاث المثلثة (بكف
 من مائة منته من تحتها بأصابعه
 مشبكته) لحديث أنس مرفوعا
 كان إذا قوضا أخذ كتمان
 ما لم يحمله تحت حنكه وخلط
 به لحية وقال هكذا أمرني
 ربي رواه أبو داود (أو) يضعه
 (من جانبها ويعركها) أي لحية
 قال في الانصاف ويكون ذلك
 عند غسلها وإن شاء أداها
 رأسه نص عليه (وكذا عنتقه
 وثاربه وحاجباه ولحية أنثى
 وحنثى) أي يسن تغليلها إذا
 كفت (ومع الأذن بعد رأس

الماضي عورتهم كالسراويل فروى عن أحداته قال أسبالي أن بعدا ذاصلي فيه (كما لو علت
 طهارتها وكذا) حكم (ما سبقه) أي الكفار كاهم (أو نههم) كذا (أي نية منهم في التمسك
 وثيابهم) (و) آنية (من لباس الخادمة كثير أو ثيابهم) طاهرة (وبدون الكفار ولهم لا تغسل
 ذبيحتهم) طاهرة لأنه لا يجب بجماع الكفا بغيره ما يجب بجماع المسلم وقوله تعالى يا أيها الذين يؤمنون
 بغس أي من حيث الاعتقاد أو نحوه مما أجيب به عنه (أي الكافر) وما و طاهر
 (مباح) لقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (وتضع الصلاة في ثياب الرضوة) ثياب
 (الخاصة) (و) ثياب (الصبي) ونحوهم كمن في الخزان الأصل طهارته (مع الكراهة) احتياطا
 للمادة قال في الانصاف قدمه في جمع الحرين وعنه لا يكره ما انتهى وقال في الشرح وتباح
 الصلاة في ثياب الصبيان والمرسات في ثوب امرأة التي تحضض فيه إذا لم تتحقق نجاسته ولستدل
 له ثم قال قال أصحابنا والتوفيق لذلك أولى لاحتمال الخاصية فيه (مالم تعلم بحاستها) فلا تصنع
 الصلاة فيها كتاب المسلمين (ولا يجب غسل الثوب المصبوغ في حب الصباغ مالم كان)
 الصباغ (أو كافر أيضا) قيل لأحد من صبيح اليهود يقول قال المسلم والكافر في هذا سواء
 ولا يسل من هذا ولا يجب عنه فان علت فلا تغسل فيه حتى تغسله (وإن علت نجاسته طهر
 بالغسل) المعتبر (ولو بقي اللون) بجاهه وسأله أبو الحارث عن اللحم يشترى من القصاب قال
 يغسل وقال الشيخ تقي الدين بدعة روى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن التعمق
 والتكف وقال ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يظهر جلد ميتة نفس عونها
 بدنه) هذا قول عمر وابن عباس وشعور عمر بن حصين لما روى عبد الله بن عكيم قال أنا كتاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر أو شهرين أن لا تتعمقوا من الميتة ما باب ولا هصب
 رواه الحنفية ولم يذكر التوقيت غير أبي داود وأحمد وقال ما أعلم أسنده وقال أيضا حديث ابن
 عكيم أحدهما وفي رواية الطبراني والدارقطني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كئيب
 هذا فلا تتعمقوا من الميتة ما باب ولا هصب وهو الداء على سمي الإخصة وأنه من أرواغها يؤخذ
 بالأخضر من أمره عليه السلام لا يقال هو رمل لكونه من كتاب لا يعرف حامله لأن كتبه عليه
 السلام كلفه ولهذا كان يبعث كتبه إلى التواحي بسلامة الأحكام فإن قيل الأهاب أمه اللحد
 قبل الدبغ وقاله النضر بن شمير أجيب بجمع ذلك كما قاله طائفة من أهل القنيطرة بدماء لم
 يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الانتفاع بقيل الدبغ ولا هو من مادة أناس
 في كتبه قال في المصالح المراد بالميتة ما مات حشوا فقتل على هيئة غير مشروعة أما في
 الفاعل أو المفعول فافزع المصنف أو في الأحرام أو لم يقطع منه الحلقوم ميتة تركها ذابغ ما لا يؤكل
 لا يقيد الحل ولا الطهارة اهـ والموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة قاله في القبول وقال

جماعة حديثه من زبدانه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فاخذ لادنيه ماء حلال الذي رأسه رواه البيهقي
 وصححه (وتحليل الأصابع) من الدين والرجل حديث لقيط بن صبرة وخلط بين الأصابع قال في الشرح وهو في الرجلين آ كذا قال
 الغاضي وغيره مختصر اليسرى يبدأ من الرجل اليمنى مختصرها اليسرى بالعكس يحصل التماس في التحليل زاد بعضهم من أسفل
 الرجل (وتحاذر زحف فرضه) لقوله عليه السلام أن متى يأتون زيم القيامة غرا يحصل من أثر الوضوء من استطاع منك أن يطيل
 غرة فليطيل متفق عليه (وعلة ثانية) غسلة (ثالثة) لحديث على انه عليه السلام توضأ ثلاثا ثلاثا رواه أحمد الترمذي وقال هذا
 أحسن ثبوت في هذا الباب وأصح وليس ذلك بأول واجب لحديث ابن عباس توضأ النبي صلى الله عليه وسلم مرتين رواه جماعة الاصلوا من

عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم تومأ مرتين مرتين رواه أحمد والبخاري وعمل في هذا الخبر بالدين ويجوز الاقتصاد على واحدة والاشتراك أفضل منها والثلاثة أفضل منهما قاله المصنف وغيره ولو غسل بعض أعضائه وضوءه أكثر من بعض لم يكره (وكرهه) أي الثلاث لحديث عمر بن شبيب عن أبيه عن جدهما أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا الوضوء من زاد على هذا فقد أسأموه تعالى وظلم رواه أحمد والنسائي وابن ماجه

باب الوضوء بضم الواو والضم في الموضع من الوضوء وهي الثلاثة والحسن لأنه يظف المتوضي ويحسنه ويقصها اسم

لما تروى به (استعمال ما ظهر) مباح (في الاهتمام بالأربعة) الوجه واليد والرس والرجلين (على معنى مخصوصة) يأتي بها وأختصت هذا الأعضاء لأنها أسرع ما يضر من البدن الخالفة وترب غسلها في ترتيب سريع حركتها في مخالفة ترتيبها فضلاً عما ظهر على تطهيرها بأطرافها أشد بعدد ما في تعبد الاعيان بالله ادين وقرض مع الصلاة رواه ابن ماجه (ويجب) الوضوء (يحدث) أي يسببه وفي الانتصار بإعادة الصلاة بعده قال ابن الجوزي لأحب الطهارة عن حدث ويحسن قبل إعادة الصلاة بل تعصب وفي الفروع يتوجه قياس المذهب بدخول الوقت ويتوجه قياسه غسل قال شحنا وهو لفظي (ويحصل) الحدث الأصغر (جميع البدن كجناية) يؤيده ان المحدث لا يحصل له مس معصية بعضه غسله في الوضوء معنى يتم وضوءه (وتجب التسمية) أي قول بسم الله في الوضوء لحديث أبي هريرة مرفوعاً لأصلاً من الوضوء ولا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والاحمد وابن ماجه حديث

البدن عدم الجاهل من انصفها وما والاظهر (ويجوز استعماله) أي الجلد المدبوغ من ميتة ظاهرة في الحياة فقط (في باب بعدد يه) لأنه عليه الصلاة والسلام وجد شاة ميتة أطيها مولاه لمجوعة من الصدقة فقال عليه السلام لا تأخذوا لها بغيره فانتفع به رواه مسلم ولأن أصحابه رضي الله عنهم لما قصوا فارس أنفقوا بغير وجههم وأسلمتهم وبأبصارهم ميتة ونجاسته لأنهم الانتفاع به كالاصطيد بالكلب وركوب البغل والجمار ومفهوم كلامه أنه لا يباح الانتفاع به قبل الدبغ مطلقاً للموت والحديث قال الشيخ في الدين في شرح الهداية ما قبل الدبغ فلا ينتفع به قبل واحد أو (لا) الانتفاع به بعد الدبغ (في ما ع) من ماء أو غيره لأنه يفضي إلى تعدي النجاسة (قال) أبو الوفاء (عن) عقال ولولم ينص المصنف أن جلد الميتة المدبوغ (سبع قلن) فأكثر) قال لأن المصلحة العين أشبهت جلد الميتة بغيره وجوز الشيخ التقي أذن (في) رواية أنه يباح الانتفاع به بعد الدبغ في باب (يباح الدبغ) لما تروى عليه من الانتفاع به وهو علم منه أنه لا يباح ديبه على رواية أنه لا ينتفع به حتى في النابض قال في تصحيح الفروع الصواب أنه أقرب إلى التحريم إذا فائدة في ذلك وهو عيب (ويجوز بيعه) أي جلد الميتة (بعد الدبغ) وإن قلنا يباح الانتفاع به في باب لا يخرج من ميتة فلا يكون كاللحم عوضاً عما لا ينقص الدالة على تحريمه بغيره (ك) ما يحرم بيع جلد الميتة أنفوس (قله) أي قبل الدبغ لما تقدم (وعنه) أي من الإمام (ظاهره) أي من جلد الميتة (جلدها) كان طاهر أرف الحياة) من أجل وقهره ونظمه وبغيرها (ولو) كان جلد بوان (غير ما كول) كالحروم ومادونه خائفة قال في الفروع ونقل جماعة أخيراً طهارته (وه ش م ر) وعنه ما كولا النجاسة اختاروا جماعة والمذهب الأول عند أصحابنا لعدم رفع المنوات بالآحاد وخالفه شيوخنا وغيره يؤيده نقل الجماعة لاشتت في الترتال في النصف الأخير من معان ونقل خطاب بن بشر كنت أذهب إليه ثم رأيت السنة كلها وهو المذهب عند أصحابنا قال القاضي وعندي أن أحمد رجح عن القول الأول لأنه مخرج في رواية خطاب قال ابن نصر الله وقوله نظر لأن رواية خطاب فيها زيادة على رواية الجماعة في بيان رجوعه عنها بخلاف رواية الدباغ (في) رواية أنه يظهر بالدباغ بشرط غسله (أي) الجلد (بعده) أي بعد الدباغ كما لو أصابته نجاسة سوى آله الدبغ (ويحرم أكله) لأنه جرم من الميتة دخل تحت قوله تعالى حرمت عليكم الميتة (ولا) يحرم (بيعه) على رواية طهارة كسائر الطهارات (ولا) يظهر جلد ما كان نجساً في حياته كالكلب (بكافة ك) ما لا يظهر (لجه) بها لأنه ليس محلاً لكافة هو ميتة (فلا يجوز ذبحه ذلك) أي جلده أو لحمه لأنه عيب واضعاً لم لا ينتفع به (ولا) يجوز بيعه أيضاً (كغيره) كالأرأحة (ولو) كان (في الترع) وكذا الأديبل أولى ولو وصل إلى حالة لا يعيش فيها عادة أو كان بقوه أشد تأييد له

سعيد بن زيد يروي بسند مثله قال البخاري أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن يعني حديث سعيد بن زيد وشغل أصح بن رواه أي حديث أحمد في التسمية تذكر حديث أبي سعيد وعمله السان وقتها بعد النجاسة فيها اسم الله (وتسقط سوا) تصالح الحديث في لائق عن الخطأ والنسيان وكو اجابته الصلاة (ك) ما يجب (في غسل) وتسقط فيه سواها قايماً على الوضوء (لكن ان ذكرها) أي التسمية (في بعضه) أي الوضوء من نجاسة أو (ابتداء) الوضوء لأنه أمكنه أن يأتي بها على جملة فوجب كذا ذكرها في أوله صحة في الأناصير وسكانه من الفروع وقيل يأتي بها حين ذكرها لو يني على وضوءه قطع في الانتفاع وسكانه في حاشية التتبع عن أكثر أصحابنا قاله المذهب ورد الأول (وتكفي إشارة أخروس وضوءه) كمن قل لسانه (بها) أي التسمية

رأه أو لم يرها أو أصعبه لأن ذلك غايته ما عكته (وهو وضه) أي الوضوء جمع فرض وهو ما ترتب الثواب على فعله والعقاب على تركه سنة
أشياء أحدها (غسل الوجه) لقوله تعالى إذا قمنا إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم (ومنه) أي الوجه (فهو غاف) أي غوطه في الماء حتى يذهب
في حكم الظاهر دليل غسله ما من التماسه فطر الصائم بعد الوضوء إلى غسل وجهه لا يفيطر ويصل حتى إلى الماء (و) الثاني (غسل
اليدين مع المرفقين) لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق وكلمة اليد تشمل يمين مع كفوفه تعالى ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم وفعله معنا
عليه السلام بيته وقد روى الفارصقي عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ٣٩ توضأ أدار الماء على مرفقيه (و) الثالث
(مسح الرأس كله) لقوله تعالى

وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم
فيه الألفاق فكأنه قال
امسحوا برؤوسكم قال ابن برهان
من زعم أن الماء للنعيم فقد
جاء عن أهل الفقهاء لا يعرفونه
ولأن الذي وصفوا وضوء النبي
صلى الله عليه وسلم ذكر والله
صم رأه فكأنه يروى عنه أنه
عليه السلام مسح مقدم رأسه
فمحول على أن ذلك مع العمامة
كما هو مفسر في حديث المفيرة
ابن شعبة ونحن نقول به وهي
في المصحح والمترجم عن سيره
لشقة وضوءه في الأناص قال
الزركشي وظاهر كلامه لا يترتب
بمسح راسه (ومنه) أي الرأس
(الأذنان) لحديث ابن ماجه
وعنه من غير وجه مرفوعا
الأذنان من الرأس فيصير مسهما
(و) الرابع (غسل الرجلين مع
الكعبين) لقوله تعالى وأرجلكم
إلى الكعبين والكلام هنا في
الكعبين كالقلام السابق في
المرفقين (و) الخامس (الترتيب)
بين الأعضاء كما ذكر الله تعالى
لأنه أدخل مسحها بين غسل يدي
وقطع النظائر عن نظيره وهذا
قريته إرادة الترتيب وتوضأ رسول

وقد عرفت ذلك المأوى (ولا يحصل الذبح نجس) كالاستحجار والوعاء يلى وبغسل يده
(ولا) يحصل الذبح (بغير مشط للرمط) بمعنى أن الغيب يجب لو وقع الجلد يده في الماء فسد
كالشرب وانقراط لأنه لا يحصل به مقصود الذبايح ولا يشترط الذبح إلى فعل فلو وقع حلف في حذبة
فانذبح كني لأنه إذا لم يشطه فاشبهه المطر ينزل على الأرض النجسة (ولا يشتمس) الجلد (ولا
ترب به) (ولا يبرج) لمسح (وحمل الصنوبر وادباغ وكنا) جعل (الكركش) وادباغ
لأنه المعتاد به لما روى أبو داود عن أبيه الملقب بن أسامة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن جلوسه بالسباع (ويعمر) اقتراش جلوسه بالسباع من الهائم والطير إذا كانت أكبر من
المخلقة (مع الحكم بن عاصم) قبل الذبايح ويدهى أو ما ملأه يقول بظاهرها حال الحياض
فيوض يدهى بها جلد الطير وما دونه حلقه والميس كالانقراش لحديث المقدام بن معدى كرب
أنه قال لما وبه أنشد الله نعل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس جلود
السباع والركوب عليها قال نعم رواه أبو داود وقوله في سائر العزرة ويكره لبسه واقتراشه جلدا
مختلفا في نجاسة أي من حيث أنه مختلف فيه لأن من حيث الحكم بن عاصم كما يشتر السبع قول
المصنف مع الحكم بن عاصم (ويكره أن يغز بشعر خنزير) لأنه استعمال للمعين النجسة ولا سلم
من النجس ما غابا (ويجب غسل ما غز به رطبا) لتخصيصه (وبياح) استعمال (مض)
بضم الميم والحاء المعجمة (من شعر نجس في باب) لعدم تعدى نجاسته كركوب البقل والحمار
بخلاف استعماله في رطب (ويكره الانتفاع بالحيوانات) أي في الجمل فلا يرد ما تعلقت أمانته
أو غيرها قال في الفروع وبشر أن لا ينس ثم قال واحتج بعضهم بتجوز جهور العلماء
الانتفاع بالنجاسة لعبارة الأرض لزوم مع اللابسة لذلك عادة وماله الفضل عن غسل الصائغ
الفتنة بالجرمل يجوز قال هنا غشاش لأنها تنبت فيه (وجلد الطيب كالحمة) على اختلاف فيه
والمنع لادب كل جمل فلا يذبح جلده ولا يتنعم به (ولبن البنية) نجس لأنه مانع لاقى وعاد بها
فتنيس (واقمحتها) بكسر الهمزة وتشديد الميم الحامهة وقد تكسر الفاصلة فيخرج من بطن
الجدى الراضع أصغر فصص في صوفه فيفظ كالجبن قاله في القاموس نجسة لما تقدم
(وجلدتها) أي جلده أنفعه البنية نجسة (وعظفها) أي البنية (وقرتها) وطرها وهصبا
وحارها وأوصل شعرها إذا تنف (و) أصول (ر) شعها إذا تنف وهو رطب أو ليس نجس) لأنه
من جملته أجزاء البنية أشبه سائرها ولأن أصول الشعر والرش جزء من اللحم لم يستكمل شعرا
ولا ريشا (وصرف ميتة طاهر في الحياة) كالنمط طاهر (وشعرها ووبرها ورشها) طاهر
(ولو) كانت (غير مأكولة كرمولونها في الخلقة) كالمرس والفار لقوله تعالى ومن أحوالها
وأوبارها وأشعارها أنا أوصاها إلى -ين ولا يفسق فلا تمتان فالظاهر شعها لحما حتى الحياة

الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرتبوا هذا وضوءا لا يقبل الله الصلاة إلا به أي بشه وما روى عن علي ما لا يوافقنا في
أعضاها بدأت قال أحدنا غشاه به السري قبل البني لأن غيرهما في الكتاب بواحد وروى أحدنا بسادة أن عليا سئل فغيب له
أحدنا يستعمل فغيب شيئا قبل شيء لا حتى يكون كما أمر الله تعالى وما روى عن ابن مسعود لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك في
الوضوء فلا يعرف له أصل والواجب الترتيب لأعدم التنكيس فلو وضأ أربعة في حالة واحدة لم يجز لمولوا أنفسهم في مائة كذا وأخبار شوي
ببراق الحديث لم يرفع حديثه حتى يخرج مرتباً مع رأسه في محله على ما تقدم لا يلجأ في كذا خلافا لما ذكره جميع هؤلاء من تنكيس
وضوءه لم يحسب جاعله قبل وجهه وإن توضأ منكساً أربع مرات مع وضوءه إذا كان معتقراً بالحصل له من كذا وضوءه غشاه

(السادس) (الاولا) حدثنا خالد بن مفضل ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وقد ظهر قدمه فقلعه الله عن راسه لم يصبها
 المصافح من سبيل الوضوء وأما جدي أبو داود وزاد الصلاة وفي استاده بقية وهو امر رجل تغزو روى له مسلم ولم يقبل الموالاة لأمره
 بصل الصلاة فقط ولأن الوضوء عبادة بنفسها الخبت فاشتربت لها الموالاة كالصلاة لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قوما لا
 متوا لا يوا بشرط في الفصل ترتيب ولأمر الموالاة لأن المصنوع فيه غير مرة وعنه واحد (وبسطة) أي الترتيب والموالاة (مع غسل) من
 حديث آخر لا بدراج الوضوء فيه ٤٠ كاندراج العمر في الحج (وهي) أي الموالاة (ان لا يؤخر غسل عضو حتى يجف ما) أي

العضو (تله) أو يصفه منقوص
 يصف أوله (يزن) معتدل أو
 قسره أي قدر الزمن المعتدل
 (من غيره) أي غير المعتدل بان
 كان حاراً أو بارداً (و بشر) أي
 تقوى الموالاة (ان يصف) عنوه
 أو يصفه قبل غسل ما بعده أو
 يقته (لا يشق) بتسجيل ماء
 يفيقه وضوءه (أو) جف ذلك
 (المراف) أو أزاله (لجاسة) ليست
 محل التطهير (أو) أزاله (ومع)
 ونحوه كجبرته لها (لغير طهارة)
 بان كان ذلك في غير أعضاء
 الوضوء وان كان فيها لم يؤثر لانه
 اذا من أفعال الطهارة (ولا)
 يضر اشتغاله (بسنة) من
 سنن الوضوء (كتهليل) لجسة
 وأصابع (وأصابع) الماء أي
 الاغصه واضمه من الأعضاء بان
 يؤخر في كل عضو حقه (وأزاله شك)
 بان يكره غسل عضو حتى يعلم انه
 استكمل غسله (أو) أزاله
 (وسوسة) لانه شك في الجلة
 هو لا ينهي الكلام على فروض
 الوضوء شرع في شرطه جامعاً
 بينه وبين الفصل اختصاراً
 لأشترها كما في أكثرها فقال
 الفصل ويشترط الوضوء وغسل ولو
 مستعين به في غير أفعال الأفعال

باب الاستطابة وآداب التخلّي

الاستطابة والاستبراء والاستبراء عبارة عن إزالة النجاسات من غير جرحه فالاستطابة
 والاستبراء يكونان نارة بالماء وتارة بالأجار والاستبراء يختص بالأجار مأخوذة من الجار وهي
 الحما الصغار قال في القاموس استطاب استبحى كاطاب انتهى معنى استطابة لأن نفسه
 تطيب بإزالة الخبث واستبراء من نجوت الشجر وأنجبت إذا طعمت كانه يقطع الذي عنه
 وقال ابن قتيبة من النجوة وهي ما يرفع من الأرض وكان الرجل إذا أراد قضاء حاجته يستبر بجره
 كاللأثره من القول الأول هو أوضح قال في الحاشية أول من استبحى بالماء إبراهيم عليه
 السلام والمراد بآداب التخلّي ما ينبغي فعله حال الدخول وقضاء الحاجة والخروج وما يتعلق
 بذلك (ومن ان يقول عند دخوله الخلاء) بالماء أي المكان المعتد لقضاء الحاجة (بسم الله)

بالنبات أي لا على جائر ولا فاضل إلا بالانص دل على التواب في كل وضوء ولا تواب في غير منزى إجماعاً
 كاله في الفروع لأن النية للتمييز ولأنه عبادة ومن شرطها النية وأما استعمال القبلة وسر العورة فنية الصلاة تضمنتها أو جودها فيها
 حقيقة بخلاف الوضوء فان الجود عنه في الصلاة حكمه وهو ارتفاع الحدث لا حقيقة وذلك لو حلف لا يتوضأ وكان متوضئاً دام على
 ذلك لم يحنث بخلاف السر والاستقبال (سوى غسل كناية) لزوج أو سد مسلم من حبس أو فاس أو حائض (سوى غسل
 مسلة مجتمعة) من غسل لزوج أو سد من نحو حبس حتى لا يطأها (فتصل قهراً) لحق الزوج أو السد وبما له وطؤها (ولانية) أي
 يسقط اشتراطها (الغدر) كمنع من زكاة (ولا تضلي به) أي بالنسل المذكور المسألة المجتمعة وقيل يسيه منه ما من طواف وقراءة قرآن

وغيرهما بشرط له الغسل لانه اقل ما يلزم طهره في ذروها فيه فيبقى ما دام على أصل المنع ولا يتولى منها قدمه لمزها من الخلل
 الميت (و بنى) الغسل (عن ميت) ذكر أو أنثى صغير أو كبير (و) عن (مجنونة) مسلمة أو كنانة حاضت ونحوه (غسلا) لتعذر النية
 منهم ما وذل أو أوصالى في الجنونة لا يثبت لعدم تعذرهما ما لا يثبت اتفاق بخلاف الميتة وانما تعذر الغسل اذا فاقت (و) الشرط الثاني
 (طهورية ماء) لما تقتضيه في أول المياه (و) الثالث (بابه) فلا يصح وضوء ولا غسل بغير ماء معتبر بحد ث من عمل مما ليس عليه
 أمرنا فورد (و) الرابع (إزالة ما يمنع وصوله) أى المظلمة البشرة لعمل الاستياغ ٤١ المأمور به (و) الخامس (تمييز) لانه أدنى
 سن يشترط قصد الصبر فيه شرعا

لحدث على برقعته ستر ما بين الجن وعورات في آدم اذا دخل الكنيف ان يقول بسم الله رواه
 ابن ماجه والترمذى وقال ليس اسنة له بالقوى ثم يقول اللهم اى أعوذ بك أى ألبا لك
 (من الخشب) باسكان الساكنة أو بعينده ونقل انقاض عيضا انه أكثر وأبانت الشيوخ
 وقصر ما بشر (و) الثابت) بالشياطين مع ما يستعين من أشروا له وقال الخطابي هو يضم
 الياء وهو جمع شيطان والشافى جمع خبيثة فكأنه استعان من ذكر ان الشياطين وانما هم
 وقيل الخشب الكفر والنجاسة الشياطين ولم يزد في النفس والحرور والقروح على ما ذكره
 المصنف طيدت أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء قال اللهم اى
 أعوذ بك من الخشب والنجاسة متفق عليه قال في الفروع روى البخارى اذا اراد دخوله
 في قرواه لمسلم أعوذ بالله انتهى وروى أبو امامة أن ربه ولله صلى الله عليه وسلم قال
 لا يجر أحدكم اذا دخل رفقة أن يقول اللهم اى أعوذ بك من الرجس النجس الشيطان
 الرجس رواه ابن ماجه واقصر عليه في الوجيز وجمع بين الخبرين في المسألة وعب والمفتى
 والبلغه والمنتهى (ويكره دخوله) أى الخلاء (بما فيه ذكر الله بلا حجة) الى ذلك الحديث
 أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا دخل الخلاء نزع خفيه رواه الجسة اذا حمد وصحبه
 الترمذى بده صمغ أن نقش خفيه محمد رسول الله ولان الخلاء موضع النجس ذوات فترع تعظيم
 اسم الله وتزجيه عنه فان احتاج الى دخوله ياب لم يجد من يحفظه وخاف منه اهله فلا بأس
 قال في المبدع حيث أخفاه (لأدراهم ونحوه) كذا تانيه عليه اسم الله (فلا بأس) أى
 بدخوله بها (فما) قال في الرجل يدخل الخلاء ومعه الدراهم أو جوايا لا يكون به بأس وفي
 المستور بان ذلك أصل (ومنه) أى لدراهم (حرز) فلا بأس بالدخول بها فافاسا
 على الدراهم قال صاحب النظم وماد كماله منعت من سقناه الدراهم ونحوه تسمع فيه
 الفروع وقد فرغ من ذلك جماعة قال في تصحيح الفروع وخذ هرا كالم كثير من أصحابنا حمل
 الدراهم ونحوها كغيرها في الذكر اهتم رابن رجب ذكر في كتاب الخواتم ان أحد
 نص إلى كراهة ذلك في رواية احمد بن حنبل بن ابي اسحق بن ابي داود قال في درهم اذا كان فيه اسم الله لم يكتب
 عليه قبل هو الله أحد كراهة بدخل اسم الله الخلاء (لأنه يحمل قسرا) احتاج لدخول
 الخلاء (في طائر كفة) (بقي) اذا كان كنبوا عليه اسم الله فلا يلقى له جوعه أو يقابلها قال
 في المبدع ويقوم ان اسم الرسول كذلك وان لا يختص بالنبيا (ويحرم) دخول الخلاء
 (عصف الأحمدة) ذلك في الانصاف لاشتنى في تحريمه قطعوا ولا يتوقف في هذا على
 قلت وبعض المصنف كالمصنف (ويصح بيان قتيل) عند دخوله الخلاء (و) يقبأ أينا

٦ - (كشف القناع) - أول (و) (والنية) المستمرة في الوضوء والغسل أو مصادرة
 (قصد) رفع الحدث) بقول الوضوء أو الغسل لغرض مصادرة (أو) قصد (استباحة) أى فعل كسالة وقول كراهة (لحاجة) إلى الغسل
 أى الوضوء والغسل وفي معناه قصد الوضوء والغسل لغرض مصادرة (أو) قصد (استباحة) أى فعل كسالة وقول كراهة (لحاجة) إلى الغسل
 وهي قصد الاستباحة (بان حدثه دائم) كاستباحة ومن بهل سبيل أو خروج سبيل التولابحتاج الى تعيين نية الغرض ويرتفع حدثه
 في الانصاف (و) ان تنقشت طهارة بطرو) حدث (غيره) أى الدائم كما لو كان الممسح يلاوخر من غير تعيين نية الاستباحة لا يدفع
 الحدث لما فاقنا خارج له صورة وان قلنا يرتفع جسد الدائم كالمحدث ضرورة (وتسن) التيفر عند أول مسنون وجدا بالواجب

كفيل المكفّر إن كان قبل التسمية لتشمل النية قرض الوعد وسنة فثبت عليها (و) يس (نطاق بها) أي النية (مرا) أي وافق لسانه
 قايمة قاله الشيخ في الدين واتفق الأخوة على أنه لا يشرع الجهر بها وتكررها بل من اعتاده ينبغي تأديدهم وكذلك أبقية العبادات قال
 ويعزل عن الإمامة إن لم ينسبه (و) يس (استصحاب ذكرها) أي النية بأن يستعصرها في جميع الطهارة لتكون أفعالها كلها
 مقروبة بالنية (و) يجوز استصحاب حكمها) أي النية بأن لا ينوي قطعها إن أعزبت كلها عن خاطره بل يؤثر ذلك في الطهارة ولا في
 الصلاة قال المحض إن لم ينو العمل بغيره فاما إن قصد به تردد أو تظنا أو اتصافا مع عزوب النية علم بجزئه (و) يجب تقديع أي
 النية على الواجب أي على أول ٤٦ وأحب وهو التسمية لتشمل النية فلو قل شيئا من الواجبات قبل النية لم يندب

أن يقدم رجله اليسرى دخولا أي في دخوله الخلاء لانه عليه السلام كان اذا دخل المرفق
 ليس حذاءه وغطى رأسه ورواه ابن سلط عن حبيب بن صالح مرسل (و) أن يقدم (يعني) رجله
 (خروجا) منه لما روى الحكم الترمذي عن أبي هريرة من يدبر رجله التي قبل يساره اذا
 دخل الخلاء ابتلى بالفقر ولا اليسرى للأذى واليمنى لمساواة لانه التي بالتقديم الى
 الاماكن الطيبة واحق بالقرض من الاذى وعنه (و) الذي يذفضها حاحته (في غير
 البناء يقدم يساره) أي يسرى رجله (الى موضع جلوسه) يقدم (عنه) عند منصرفه
 منه (مع) اثباته (ما تقدم) عند دخوله الخلاء لان موضع قضاء حاجته في الصراعى معنى
 الموضع المتقدم لذلك في البناء (ومثله) أي مثل الخلاء في تقديم اليسرى دخولا واليمنى
 خروجا (حمام ومقتبل وغورها) من اماكن الاذى كالزبله والحفرة وكذا خلع نعل
 ونحوه (عكس مسند ومثل ونعل) أي التمثال (ونحوه) تحف وسر موزة (وقبض ونحوه)
 كقباض يخل يده التي قبل اليسرى في اللبس ويقدم اليسرى في الخلع (ويسن أن يقدم)
 عند قضاء حاجته (على رجله اليسرى ونصب) رجله (اليمنى) بان يضع أصابعها على
 الارض ويرفع قدمها عند شمراقة من مال قال ابن رازي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشك
 على اليسرى وان تشبب اليمنى رواه الطبراني والبيهقي ولاه اسهل خروج الخادج (و) ابن
 ان (يغطي رأسه) لحديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء غطى
 رأسه واذا أتى أهله غطى رأسه رواه البيهقي من رواه محمد بن زوس الكديمي وكان يهتم موضع
 الحديث (ولا يرفع الى السماء) لانه عمل يحضره الشياطين فتعصبه لذلك طلب منه ان
 يكون على اكل الاموال (ويسن) لمن اراد قضاء الحاجة (في قضاءه) لحديث جابر ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد الازاء انطلق حتى لا يراه أحد رواه ابو داود (و) ابن
 (استار عن نظاره) تخبرني هريرة مرفوعا من أبي الناطق فلسن تراه لم يجد الا أن يصيح
 كتيما من رجل فلسن تراه فان الشيطان يلعب فتعادي آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا
 خرج رواه ابو داود وروى عبد الله بن جعفر قال كان أحب ما استبره رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لحاجته ديف أو جاش فخل رواه مسلم وفسرناه جماعة الخلف لا واحد له من أمته
 (و) ابن (طلبه مكانا رخا) بتشديد الراء والكسر أشهر اى ليناهاش (ابوله) تخبرني موسى
 قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فاراد أن يبول فاني دعنا في أصل حده دارفيا ثم
 قال اذابال أحدكم فلترد بولوه رواه أحمد وابو داود وفي التبرمرو بقصدكم ناهلوا اه أي
 ليخدر عنه البول (ولم يذكره مصلب) بضم الصاد ش. ديدان لم يجدكم نازخوا لانه

فانه مما يجب له الوضوء (و) (ك) جلوس بمسجد وقيل ودخوله) وقدمه في الرأية (و) قبله (و) حدثت يامن
 (و) قدمه في الرأية ايضا كما له في الانصاف وفي المغني وغيره (واكل) وفي النهاية (وز) بارة عزرائلي صلى الله عليه وسلم
 يأتي أنه يسن لو طعوا كل وشرب لطيب ومعه (أو) نوى وضوئه (التجديد ان سن) له التجديد (بان صلى بينهما) أي بين الوضوءين
 كانا أحدث ولكن نوى التجديد (ناصيا حادثة ارتفع) حدثه بالوضوء المسنون والتجديد لانه نوى طهارة نية فبين ان شخص له
 الخبر ولانه نوى شيئا من ضرر رقة طهارة وهي الفضيلة الحاصلة بان فعل ذلك على طهارة فان نوى التجديد عالما بحدثه لم يرتفع
 (لا) برفع حدثه (ان نوى طهارة) والاطني (أو) نوى (وضوءا والاطني) بان لم ينو التحسين ولا اؤفرأفة أو رفع حدثه لعدم

الايان بالنية المتبررة اذا لم يشر فيها ذلك فكذلك يكون مشروعا وغيره (أو) نوى (ح: ب: الفصل ١٠٠) أي دون الزمعة وفيه لا يرتفع ح: د: في الاصل فانه في شرحه وقالوا بالحق قطعت على الوحيين يعني بسببه الحلاق نية الغسل لانه تأخر يكون عاقبوا نوى يكون عبادة (أو) نوى حبس الغسل (أو) نوى في السجدة فانه لا يرتفع لان هذا القصد لا يشرع له العبادات أشبه ما نوى بطهارة ليس قرب وشهوة كاله في شرحه وقال ابن قنديل نوى الغسل لرواه لم يرتفع ح: د: الاصل لان ذلك متعلق بالنية (ومن نوى غسلا مسنونا وعليه واجب (أو) نوى غسلا (واجبا) في محل مستنون (أجزاء من الآخر) كما تقدم في نوى ٤٣ الفيد هذا سبيل (وان نواها) أي الواجب

والسنة ونفس واحد (حاصل) أي حصل له فوليها لانه نواها والافضل أن يغسل الواجب أولا ثم السنة ون (وان تنوعت أحداث) أي موجبات وضوء أو غسل (ولو) وحده (مفرقة) فوجب غسلا (أو) فوجب وضوءا (ونوى) بنفسه أو وضوءه (أحدها) أي الأحداث (لا) ان كانت نية الغسل أو الوضوء (أو) ارتفع سائرهما أي ارتفعت كلها الا نية تتدخل فاذ نوى بعضها لم يقيد ارتفع جميعها كالنوى رفع الحدث وأطلق وان نوى رفع حدث منها على ان لا يرتفع غيره فعلى ما نوى لحدث وانما لكل امرئ ما نوى وان نوى رفع حدث ثم مالا غلظا من غسله حدث بول ارتفع لتدخل الأحداث

فصل وصفه الوضوء أي كيفيته الكماله (ان نوى) رفع الحدث أو استحاضة فحصوله أو الوضوء لها (ثم يعني) فيقول بسم الله لما تقدم (ويغسل كفيه ثلاثا) لم يسبق (ثم يعني) ثم يستنشق ثلاثا ثلاثا ان شاء من ست وان شاء من ثلاث (و)

يا من بذلك من رشاش البول (و) بمن (ان يصب) يحجار الاستحاضة قبل جلوسه لقضاء حاجته لحدث اذا ذهب أحدكم إلى المني أو إلى البول فذهب معه ثلاثا يحجر يستعطي بهن فانه يخرى عنه رواء أبو داود (ويكره) دفع ثوبه ان يبال قاعا قبل دنوه من الارض بلا حجة) أي الى ذلك لما روى أبو داود عن طريق رجل لم يصبه وقد سماه بعض الرواة التقسيم محمد بن محمد عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد الحاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض ولان ذلك أسهل له والمراد انه يرفع ثوبه بشأقيا (فاذا اقام أسبله عليه قبل اقتضائه) قال في المبدع وعليه يجب ان كان ثم من سقله (و) يكره حال قضاء الحاجة (أسبله قبل غسله) بلا حائل لهما فيها من نواها تعالى وقدرى انهما مالا تكون ان أسماء الله تعالى مكرهة عليه (و) يكره استقبال (مهب ريح بلا حائل) خشية ان يدخله البول فيفسده (ومن فرجه يمينه في كل حال) سواء حال البول وغيره ناهي أن يفتنه برفع لاء يكن أحدكم ذكره يمينه وهو يقول ولا يتعسر من الخلاء يمينه متعلق بلسه وغير حال البول مثله وأولى لان وقت البول يحتاج فيه الى مس الذكر فاذا غشي عن ماسا كمالين وقت الحاجة فغره أولى ونقصه بعضه بمس البول لظهور الخشبة (وكذا) يكره في كل حال (مس فرج أبيه له) يمينه كفر جرح وجهه وأخته ومن دون سبع قياس على فرجه تشرب بالعين (و) يكره أيضا (استحضاره) يمينه (واستحواؤه) بها الغير ضرورة كالأول قطع يساره أو شلت (أوحاجه) تجرأه يساره من غير في فتاده وتقدم وحديث سلمان قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كذا وان استحيي ليمين راء مسلم فتنة ان يخرج من الاستحاضة يدوم أمكه بوجه أو غير ما فعل والافان أمكه من يجوز له تقاسم من زوجه أو أمه زمه والافان بمرض أرضه شمسها ما أمكن والاصح في على حسب حاله وان قدر بعد على شيء من ذلك بعد ذكره ابن عبد الحادي في فتنه معناه وقت بل متى قدر على بول بوجه قدر عليها ولو من لا يجوز له نظره زمه لانه على حاجة كما في الموضع (فان كان استحضاره من غاها أسبل الخمر يساره فحبه) دره لاث مسحات منقيات أو أكثر على ما ناتي بيانه (وان كان) استحاضه (من راء أسبل ذكره يساره ومسحه) أي ذكره (على الخمر) الكبير ولا يملك يمينه لعدم الحاجة اليه (فان كان الخمر صفة يساره مسكه بين عقبيه أو بين يديه فذهب ومسح عليه) ذكره (اراد كنه) ذلك في نفسه عن بعد كد يمينه (والأ) بان يملكه ذلك الجالس في الخلعة المنيه (أسبل الخمر يمينه) للحاجة (مسح) يساره (الذكر عليه) فتكون اليسار هي الخمر كدوعلمه ١٠٠ نه يكره ذلك مع عدم الحاجة إليه وانه لا يكره استحواؤه يمينه الحاجة أو ضروره قال في التلخيص عنه ولم يرد غيره (وان استباحها) أي يمينه لا ضرورة ولا حاجة (أجزاء) ان انتهى من ذلك انتهى تاديب لانه

كونهما (من غرقة) واحدة (افضل) نص عليه في رواية الأثرم حديث على انه توضأ فغسل يده ثلاثا واستنشق ثلاثا وكف واحد وقال هذا وضوء نبيكم صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وشهد ثلاث حديث على أيضا انه غصص واستنشق ثلاثا ثلاثا غرقات متتالية عليه وشهد لثلاث حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يغسل بين الغصصة والاستنشاق رواه أبو داود وضوءه كان ثلاثا ثلاثا فآزم كونهما من ست (ويصح ان يسما) أي الغصصة والاستنشاق (فرضين) اذا الفرض الواجب واحد وهو واجب في الوضوء والغسل لما تقدم أول الساب ولحديث عائشة ترفعه الغصصة والاستنشاق من الوضوء الذي لا يمينه رواه أبو بكر في الشافعي ولحديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل الغصصة والاستنشاق وفي

حديث شبيب بن خبير قال قالوا ثمان فتمضمض اخرجهم الماء فطوى ولان الذين مضوا وضوءه عليه السلام ذكر وانهم مضوا واستنشق ومداومته عليهم اتدل على رجوعهما لان فعله يصلح لان يكونا بالامر تعالى (ثم يغسل وجهه) ثلاثا وحده (من نبات شعر الرأس المتناذرا) فلا يعرف الا فرج بالقاء الذي نبت شعره في بعض سبته ولا بالاجل الذي تحسره من مقدم رأسه (الى الفازل من الجبين) بفتح الهمزة وسرهما وعظما في (الذق) بجمع الحية (طولا) نصب على التخييز فبغسل ذلك (مع مترل) ثم ٤٤ (الحية) بكسر الهمزة وطولا وما خرج منه من حذ الوجه عرضا لان الحية تشارك الوجه في معنى التوجه والوجه مختلف

مازل من الرأس عنه لانه لا يشارك الرأس في الرأس (و) حذ الوجه (من الاذن الى الاذن عرضا) أي ما بين الاذنين فهما ليسلنه وأما انما فيها اليه في قوله صلى الله عليه وسلم مجود وجهي الذي

خلقهم صورته وثق جمعه وبصره وواجههم واللباورة ولم ينقل من احد من يديه انه غسلها مع الوجه (فيسخل) فيه (هذر وهو شعر رابت على عظم نازع يسخت) أي يحاذي (صماخ) بكسر الصاد (الاذن) أي فوقها (و) يدخل فيه أيضا (عارض) (و) هو (ما تحته) أي العذار (الى ذقن) وهو ما نبت على الخد والجبين قال لاصحى ما جاوزته الاذن عارض (لا) يدخل فيه (صدغ) بضم الصاد وهو ما فوق العذار يحاذي رأس الاذن وينزل عنه قليلا بل هو من الرأس لان في حديث الربيع ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وصدغيه واذنيه مرة واحدة روى ابو داود ولم ينقل احدا منه غسله مع الوجه (ولا) يغسل (تخديم وهو) الذعر (لتخرج الى ما سرف الجبين من جاني الوجه بين الزنعة) بفتح الزاي وقد تسكن (ومنتهى العذار) لانه شعر متصل بشعر رأس لم يفرج عن حده أشبه الصدغ (ولا) يدخل في لوجه ايضا (الزنتان وهما ما تحسره الشعر من جاني الرأس) أي جاني مقدمه لانه لا يغسل بهما الواجبه وله نول ذلك في الرأس لانه ما ترأس وعلى (واضافة الى الوجه في قول الشاعر

فلاتسكني ان فارق الله ربنا * أغم القفا والوجه ليس بارعا للجاورة (تتمة) يغسل تمام الفصل بالغسل وهو ما بين الحية والاذن منه (ولا يجزئ غسل ظاهر شعر) في الوجه يصف البشرة لانها ظاهرة تحصل بها الواجبه فوجب غسلها كالتى لأشعرها ووجب غسل الشعر معها لانه في محل الفرض فنتبها (الا

فحرم (وتباح الموضوعة) أي باليمن (والماء) اذا احتجى به ان يصيب الماء على يساره لدها والماحة اليه طابا (ويكرهه في شق) بفتح الشين واحد الشقوق (و) في (سرب) بفتح السين والراء مارة عن الثقب وهو ما يقنه الدبيب والحوامل ينال الأرض لما روى قتادة عن عبد الله بن سرحس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الحجر والوقفة ما يكره من البول في الحجر قال قال انما ساسكن اليمن رواء احمدوا وداود وقد روى ابن سعد بن عباد قال يبحر بالشام ثم استلقى ميتا فجمع من ثراها الميتة كائيل يقول نحن قتلنا سيدنا نلزمه رج سدين عبادة ورمينا به مسن فلم يخط فؤاده لحفظه واذا ذلك اليوم هو جدد ما ليوم الذي مات فيه سعد ولانه يخاف ان يخرج ببوله دابة فتذبه أو تزه عليه فتخصه ومثل السرب ما يشبهه (ولونهم للوجه) لما تقدم (و) يكرهه في (ما ركد) خبر لا يبولن أحد كذا في الماء الا انتم وقد (و) يكرهه (فيل حار) لان بقدره بفسه ولم لهم لم يصروه لان الماء غير مقبول عادوا لانه يكره تطهيره بالاضافة كما تقدم (و) يكرهه (في اناء بلا حاجة) اليمن فهو مرض فان تانتم بكمه تقول أمية ينت رقة عن أمها كان النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج من هيدان يبول فيه ويضع تحت السرير رواء ابو داود وذاك في السدان بفتح العين المهملة طوال النخل (و) يكرهه (في نازلانه يورث البقم) في (رماد) ذكره في الزاوية (و) في (موضع سلب) الا اذا لم يجد مكانا خروا لوصق ذكر به لما تقدم (و) يكرهه (في مضغ غير مقبر أو مبطل) لما روى احمد وداود عن رجل سب النبي صلى الله عليه وسلم كالتنبي الذي صلى الله عليه وسلم ان غشط أحدنا كل يوم أو يبول فغسله وقد روى ابن عامر السواس منه رواء ابو داود وابن ماجه (فاد بال في) لمستهم المتروا والمط (واوجه من وغره) ثم أرسل عليه ماء قبل اغتساله فيه قال الامام احمد: صب على الماء وجرى في اليانعة (قدس) فلا من التلويث ومثله مكان الوضوء كالإسح (ويكره ان يوضا) على موضع بوله أو ارض متعبة للالتباس (أو) أي ويكره ان (يستحيى على موضع بوله أو) على (أرض متعبة للالتباس) بالشاف السافط عليه (ويكره استبدال القدم في فضاء استعجابا واستعمار) تسر غلبه زطاه كراهه كغره لا يكره سدابها ذن (و) كراهه كلامه في الخلاوة لسلاما ورودا سلام لما روى ابن عمر قال: لذي صلى الله عليه وسلم لم ير غسل عليه عليه وهو يقول في قبره عليه رواء مسلم وداود وقال يري ان الذي صلى الله عليه وسلم غمهم رده على الرجل السلام (ويجب) الكلام على من في الغسل لا يقربه (تحذيره معصوم من هلكه كاهي وغافل) يحذره عن بئر أو حية أو قنطرة أو امرأة مسقط المص واهم (ويكره السلام عليه) أي على المتخلى فلا يجيب رد موثاق في أو آخر الجنازة (مان علس) المتخلى (أوضح أذنا

ان يكون) الشعر كشفا (لا يصف البشرية) فيجزمه شمل ظاهر لموصول الواحدة بعدون الذنوب فمعه لاني الحكمه (و ليس
تخليله) لما تقدم في العين فان كان بعض شعره كشفا وبعضه خفيا فللحكمه وفي الرعاية يكره غسل باطنها وصحة في الانصاف
وتيمم في الاقناع (لا) سن (غسل داخل عين) في وضوءه ولا غسل بل يكره لانه لم ينقل عنه عليه السلام غسله ولا الاثر به ولا
يجب غسله (من نجاسة ولو امن الضرر) فيعي عن نجاسة يمينه وباتى ويستحب تكثير ماء الوجه لان فيه غصنا وجسمه فغن وهو
الشيء ودواخله وخرولاج ليعمل الماء الى جميعه وفي حديث ابى امامه فروعا وكان يتعدى اليها فغن رواه احمد وهو اثنى السابق يجرى
المع من العين (ثم) يغسل وجهه يغسل (يديه مع رقبته) ثلاثا لما تقدم ٤٥ (و) مع (اصبع زائدة) مع (يد اصلها)

يجل الغرض لانه متصل بعمل
الغرض اسمها التثؤلول (أو) بد
اصلها (بغيره) أى بغير غسل
الغرض بان تدلى الذراعان
يبدن من الضميد (أو) تقيز
الزائدة منها ما يقصدهما للخرج
من الوجوب يتقسين كالأ
تجبت احدي يديه وجهها
(و) مع (انفخاره) وثلاثا لانه
متصل بيده خلقه فخلقت في
مسي اليد (ولا) يضر مسح
تحت ظفر ويحرم كد داخل أنف
وتبع وصول الماء لانه مما يكره
وفوه عاده فلو مسح الوضوء
لبنه عابه السلام اذ لا يجوز
تأخير اليان عن وقت الحاجة
والحق الشيخ في الدين بكل يسر
من حيث كان بالسدن كدم
وعين وشوهما وأخضاره وان
تقلعت جلدة من الزراع
وتدات من الاستدلم يجب غسلها
لانها صارت في غير محل الغرض
وبالتكس يجب غسلها لانها
صارت في محل الغرض وان
تقلعت من أحد الطرفين والغيم
رأسها بالآخر وجب غسل
ما حاذى غسل الغرض من
ظاهرها وباطنها وما تحتها دون

جدات) عقب العظام بقلبه (واجاب) المؤن (بتلته) دون لانه ذكره أو بالحسين وغيره
وباتى في الاذن ويقصه محل ومحل (و) يكره (ذكر القفيه) أى في الخلفا لما تقدم (لا)
يكره ذكر الله في الخلاه (قله) دون لانه (وعمر القرافة وهو) متوجه (على حاجته) جزم
به صاحب النظم وظاهر كلام صاحب البحر وهو يكره لانه ذكره اولى من الحمام لظنه نجاسته
وكرهه ذكر الله فيه خارج الصلاة كاله في الغرغرة وفي القفيه لا يتكلم ولا يذكر لله ولا يذكر
على التسمية والتعوذ (و) يحرم (لشبهه) في الخلاه (فوق حاجته) لأفقر من أن يكون في خلاه أو
حمام أو بعضه فملك أو حتى أو حيوان أو ولد كره (لرأيه) وهو (أى) شبه فوق حاجته (مضر)
عند الأطباء) قيل انه يمدح الكبد ويرثها (سور) وكشف هو رية (لأحاجة) اليه (و) يحرم
(وله) وتغزاه في طريق (سار) أدب (أمره) رة (النبي) الله عليه وسلم قال اتقوا
الاذنين قالوا وما الاذنان قال أى يعطى في طريق الناس أو يظلم رواه مسلم (و) يحرم
(تقطعه) ماء) قليل أو كثيرا كلما وجد لانه يقدروه ويجمع الناس لانه اعاده (و) يحرم
النفوط (في البحر) لانه لا يكره الجاف (ولا) يحرم تقوطه في (ما بعد ذلك) كاله (الجاري
في الماء) بدمشق لانه لا يستعمل عادة (و) يحرم بوله وتقطعه على ما نهى عن استعماله
به كره وعظمه على ما تبطل بحجوان (تذنه) وهو ذره (على) (بالماء) يحرم وعلى ما نهى
حرمه كطعم (أو) أى أوبى من ذلك ما بلغ من الاستحسان ما ياتى به في ذكره (أو) أى
بالحريم (و) يحرم تقوطه وبوله (على قبور المسلمين وبينها) أى من ذره (و) أى آخر
المنائر) موصيا (و) يحرم البول والنفوط (على عاهة) وبغيره (وهذا) داخل في قوله
كطعم (و) يحرم بوله وتقطعه في (طعام) لحب بث أى ذرية المتقدم واضافة الظل
لهم دليل على ارادة المتفرد به (وشبهه) متيسر) انفس (زمن الستاء) لانه في معناه
(و) مثله (متحدث) انفس) اذ لم يكن جوعه غيره (وأخبره) بهم بما استطاع (و) يحرم بوله
وتقطعه تحت شعرة عليها غير مضمومة) أما كره لانه يقدرها واهواها انفس فان لم يكن
عليها غير جازا لم يكن لحاظ نافذ لان تركه يزيل تيمم الاطمان الى جميعه (وأجاب
بعضهم عن بوله عليه السلام تحت الاشجار) فخصت الارض ببلع فضلت (و) يحرم بوله
وتقطعه في (مورد ماء) حديث معاذ ان ابي ابي الله عليه وسلم قال اتقوا الاذن الذنث
الارائيل المارد وقارعة ما رقي والنائل رواه الزناد وابتدع (و) يحرم (استعمل القبة
وأسته) ياربه) حال البول والنفاط (بمضار) لقول في أبواب ابي حسن انه عليه
وسلم قال اذا أتيت الماء فلا تمشقوا انفسه ولا تستدبروا لو كن شرقوا أو غربوا رواه

ما لم يجاهد وعلم من كلامه انه لو كانت له ذرزة آله لما يغريح الغرض وتزيت لم يجب غسلها قصيرة كانت أو طولة (ومن خلق
بالأرفق غسل الى قدره) أى المرفق (في غالب الناس) الخافا قاله ادر بالغالب (ثم) جرح ظاهر رأسه (بالماء) فلو مسح
البشرة لم يجزمه كالأوغل باطن الحية ولو خلق البعض فقل عليه شعر لم يخلق أجزاء المسح عاير وان مسح على مقوصه جعل الغرض
ولو لا العنق لنزل عنه لم يجزم فليس وض المقص ذكره المحذور كالأومع على غضوب عما نهى وصول الماء اليه وحده الرأس
(من حد الوجه) أى من منابت شعر الرأس المعتدافا (الى ما يسهى قفا) بالقصر وهو مؤخر العنق (والابيض فوق الاذن
منه) أى الرأس فيجب مسح ذكره بعضهم انه ليس من الرأس اجماعا (يجريه من مقدمه) أى الى الراس (الى قفا) (وهما)

التي جئتموه لحديث عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيده فأنزل به ما وادبر به فجاءهم رأسه ثم ذهب به إلى قدامهم ودعا إلى المكان الذي بدأ منه وما يلجأه فظاهرة الأقرع بن من خلف انتشار شعره وغيره ومشي عليه في الأضلاع وغيره (ثم يأخذ ما جدد بالأنفوس) يدخل مبيانيه في مصاحي أنفوسه يسبح ما يلجأه فظاهرها) إلى النسي من ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه باطنهما باليسابيتين فظاهرهما بإبهاميه قال في الشرح ولا يجب مسح ما استبرأ بالفسار يف لأن الزا الذي هو الأصل لا يجب ٤٦ مسح ما استبرأ منه بالشرع فالأذن أولى (ويجزئ المسح) للرأس والأذن (كيف مسح) ويجزئ

المسح أيضا (بحائل) تحرقه
وتخضعه لمولتين لهم فوله تعالى
وامسحوا برؤوسكم وبأرجلكم
بنده أو شيوخه فله مولاة على رأسه
أو بل تحرقه عليهم من غير مسح
(و) يهرى (غسل) رأسه زنديق
الزمانية والقواعد الفقهاء
والاقتناع و يكره مع امرأه
لحديث معاوية رضي الله عنه
انه تولا الناس كما رأى النبي
صلى الله عليه وسلم يتوضأ
لجاءه امرأه فرفق غرقه من ماء
فقلها بشماله حتى وضعها على
وسط رأسه حتى قطرها الماء
كأذنه ثم صب من مقدمه إلى
مؤخره ومن مؤخره إلى مقدمه
زواه أو بدوا فنان لم يمسح به لم
يهرى له عدم المسح (أو) أي
ويهرى (إصابة به) رأسه من
لحمه مطهر (مع امرأه) لوجود
المسح بمسح مطهر فنان لم يمسح
يهرى والأذنان في ذلك كالرأس
ولا يصب تكرار مسح ولا مسح
حتى (ثم غسل وجهه مع كعبه)
ثلاثا (وهما العظام الثاثنان)
في أسفل الساق من جانبي القدم
قال أبو عبد الله السكب هو الذي في
أصل القدم منه الساق بمنزلة
كعب القدم فلهذا تعالى إلى

الكسبيين فجاء لذلك كل رجل قلة بل الى الكسبيين ولوا راد جمع الارسل لذكر مبطن الجمع كما قال
المرافق ونصب الماء بيني يده على كتابه جليسه ونصبه الماء اليسرى فبدأ بالاول ترك الكلام على الموضوع وظاهر كلامه الاكثر لا يذكره
السلام على المتوخى ولزاده (والا قطع من مفصل مرفق) الفصل بفتح الميم وكسر الصاد واما بالنكس فهو الانسان والمرق بكسر الميم
وقع الماء وهو زئج الميم وكسر الهاء (و) من مفصل (كعب يشعل طرفه عندو) طرف (ساق) وجوه الا انه في محل الفرض
(و) الا قطع (من فوهته) أي دون مفصل مرفق وكعب يشعل (ما بق من محل فرض) لقوله عليه السلام اذا أمرتكم بما فإتوا منه
ما استطعتم متفق عليه وعلم منه ان الاقطع من فوق مفصل مرفق وكعب لا غسل عليه لكن شيعته مسير على القطع بالاعمال

يخلو المتنوع طهارة (وكذا) أي كالوضوء في ذلك (تيم) فالأقطع من مفصل كحف عسج محل قطع التراب أو أن كان من دونه مسح ما بقي من محل الفرض ومن دونه يسحب لمسه محل قطع تراب سحلا القاذي وان وجد قطع ونحوه من وضوء باجر مثل وقدر عليها لأخر زنه فان لم يجد وسجد من بعده لم وإن لم يجد على حسب حاله ولا إعادة عليه واستعماله وان تبرع بغيره لم يضره ذلك (ومن لم يفرغ) من وضوءه قال في الفائق وكذا غسل (رفع يده إلى السماء) يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) حديث عمر فروما منكم من أحدث وضوءا فليبلغ أو يسبح الوضوء ٤٧

لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الأنصت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وأمسك والتمذي يزداد اللهم اجلسني من عندك التوابين واجعلني من المتطهرين رواء أحمد وأوداد وفي بعض رواياته فاحسن الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء وياق الخديت زاد فالأقطع سبعان اللهم وبمحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك حديث النسيان عن أبي سعيد (وبإباح) لتوضي (تشف) حديث سلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قلب جبة كانت عليه مسح بها وجهه رواء ابن ماجه والطبراني في المعجم الصغير وتركه صلى الله عليه وسلم في حديث ميمونة لما أتته بالمندبل بعد أن اغتسل ليل على الكراهة لأنه قد ترك المباح مع أن هذه قضية في عينه تمتل له ترك تلك المندبل لأمير مختص بها وبكره نفق يده لافض الماء بيده عن يده حديث ميمونة (و) بإباح (معن) لتوضي حديث المنيرة بن شعبة أنه أفرغ على النبي صلى الله عليه وسلم

الماء قبل أو الدبر (وبكره) مسحه على يده (الوسواس) أي لاد قبل أنه يورث الوسواس (ثم يقول للأستحبابان خشي ثلثا) تعاداعن الخامسة (ثم يسبح) بالخمر أو نحوه (ثم يستقي) بالماء (ثم يندبا) لقول عائشة لفساه من أن وأجكن أن يتعوا الحجارة الماء في استحيهم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل رواء أحمد وياق والتمذي وصحبه واحتج به أحمد في رواية حسنة ولأنه في الأثناء لأن الحجر يزل من استحبابه فلا يشرها يده والماء يزيل ما بقي (فان عكس) بأن يبدأ بالماء حتى يالج (كره) أنه ذلك نصا لأنه لا فائدة فيه إلا التذخير (ومن استحضر في جرح واستحي في) فريح (آخر لأبأس) بذلك (ولا يجزئ الاستحباب في) خشي مشكل (لأن الأصل منها غير معلوم والاستحباب لا يجزئ في غير فريح أصلي) (ولا يجزئ الاستحباب) (في مخرج غير فريح) أي لو استند المخرج وانفتح أو لم يجزئ الاستحباب لأنه نادر بالنسبة إلى سائر الناس فلم يثبت فيه أحكام الفرج ولأنه لا ينفق الوضوء ولا ينفق بالأبلاخ في شيء من أحكام الوضوء أشبه سائر البدن (ويستحب) (للمستحي) (ذلك يده الأرض) (أطهارة بعد الاستحباب) حديث ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك رواء البخاري (ويجزئ به أحدهما) أي الاستحباب أو الاستحباب يكفي الاستحباب ولو مع قدرته على الماء حديث جابر فروما إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطبل ثلاثه أحجار فليجزئ عنه رواء أحمد وأوداد (والماء أفضل) من الحجر لأنه يزيل الدن والأثر وما حكي عن سعد بن أبي وقاص وابن الزبير أنهم ما أنكر الاستحباب بالماء أحب عبادة كان على من يعقد حوبه ولا يرى الإحجار محزنة لأنهم ما شاهدوا من الناس محافظة على تحاقا لا تعمق في الدين (وجعهما) أي الحجر والماء مرتا كاهم (أفضل منه) أي من الماء وحده لما تقدم عن عائشة (وفي التنقيح الماء أفضل كجهما وهو) أي التسوية بين الماء وجعهما (سواء) وأجاب النبي لتوضي وغيره أنه ليس الفرض التسوية بينهما وإنما الفرض تشبيه المختلف به بالمعنى عليه أو المعنى فكان جميعا أفضل من الماء فلا سهو (الأن يمدو) أي يصاوز (الخارج موضع العادة) كان ينشر الخارج على شيء من الصفحة أو عمد إلى الحشفة امتداده غير متداد (ولا يجزئ الماء المتعدى فقط) لأن الاستحباب في الجمل المتتاد رخصة للشقة في غلبه لتكرار الاستحباب فيه فالأشكر لا يجزئ فيه إلا الماء ويجزئ الحجر في الذي في محل العادة كالألم يكن غيره (كتيس مخرج يسير خارج) منه فلا يجزئ فيه إلا الماء وذلك جفا لخارج قبل الاستحباب (واستحبابه عني عنه) كروث وعظم فلا يجزئ بعده الماء (وان خرجت أجزا الحشفة فهي تحس ولا يجزئ فيها الاستحباب) قال في الأناصق فيما يليها (والذكر والابن) (والبكر والبكر) أي ما يجزئ فيه الاستحباب وما لا يجزئ على ما سبق (سواء) (لهوم الألة) (ولو تعدى يزل التيبالي مخرج

من وضوءه رواء مسلم (ومن كونه) أي المعنى (عن يساره) أي المترضي لسبل تناول الماء عند السب (فأنا) (وضوءه) (ضيق الرأس) ففعله على يساره ليسب منه به على يمينه (والأ) بكن الأناضيق الرأس بل كان واسعا (ف) يجعله (عن يمينه) ليتفرق منه بها (ومن رضئ أو غسل أو عم) بناءا الثلاثة للقول (بأنه) أي المفعول به (وفاء) أي المفعول به الوضوء أو الغسل أو التيم (صح) وضوء أو غسله أو تيممه قال لحدوثه انتهى مسلما كان القاعل أو كافر أو جود النية أو قبل المأمور به (و) يصح وضوء أو غسله أو تيممه (أن أكره فاعل) أي مرضي أو مفضل أو مهم لغيره أو صاب للمو قوعا عند المذهب تقتضي الصلاة إذا كره الصاب لأن الصاب ليس بركن ولا شرط يشبه الاعتزاز بآباء محرم وأن أكره التوضي ونحوه على وضوء أو عساده ففعله ما كان كانه أكره التوضي ولا يكره

هتوا الأكل المفهوم كلامه الله لو رضى بغير إثم لم يصح ولو توافر معول به لعدم الفعل منه أصالة وبإثباته لم يفت على من صرح به
 (و) يصح مسح الخفين وما في معناهما كالجزمين والجوريز وكذا غمامة ونجار (خصه) يعني لفه الله سهولة وشرا عايتها على
 خلاف دليل شرعي لما عارض راجح ومنها المزعومة وهي لفه القصد المأثوم وشرا ما ثبت عليه لشرعي خالفه عن معارض راجح به
 وصفان للمسح الوضوي (و) المسح (أفضل من غسل) لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنما طأوا الأرض والفضل وعنه عليه السلام أن الله
 يحب أن يؤخذ برخصة وقدره مخالفة لأهل ٤٨ البدعة (و) المسح (رفع الحديث) لأنه طاهر قائما عليه الفعل (ولا يسن أن
 يلبس) خفاؤه نحوه (يلبس) عليه كسفره ليرتفع وكان
 عليه السلام يغسل قدميه إذا
 كانتا مكشورتين ومسحهما إذا
 كانتا في الخف (وكره ليس) لما
 يصح عليه (مع عدم إسناده أحد
 الأئمة) أي البول والنفاط
 نصا لأن الصلاة مكرهة بهذه
 الطهارة فكذلك اللبس الذي
 يراد للصلاة وده في الشرح بأن
 هذه طهارة كاملة أشبهه ما لو
 لبسها عند غلبة الناس والفارق
 بين اللبس والصلاة أن الصلاة
 يطلب فيها التشروع واشتغال قلبه
 بما فيه الأئمة ينحصر ولا
 يضر ذلك في اللبس (و) يصح
 المسح (على خف) في رجله
 قال الحسن حديثي سبعون من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه مسح على الخفين وقال
 أحمد ليس في فلي من المسح على
 الخفين ثم فيه آراء من حديثنا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه انتهى منها حديث جرير قال رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم يلبس
 وتوضأ مسح على الخفين قال
 إبراهيم النخعي فكان يصح ذلك
 لأن الإسلام جرير كان يعد نزول
 المائدة مفتوح عليه وقد استنبطه

اللبس أبرز أفيه الاستحسان لانه معتاد كثير يصححه الجهد واختاره في جميع الجريز والخاوي
 الصغير وقال هو وغيره هذا إذا قلنا يجب تطهير باطن فرجها على ما اختاره الأفاضل
 والمنصوص عن أحمد أنه لا يجب فتكون كالمكحول واحدنا وقدم في الانصاف عن الأصحاب
 أنه يجب غسله كالمتبرع من الفرج (ولو شك في تعدد اختيار ج لم يجب الغسل) وأجراه
 الاستحسان لأن الأصل عدم التعدد (والأولى الغسل) احتياطاً قال على أنكم كنتم تبعون سراً
 وأنتم اليوم تظنون ظناً فأتبعوا الماء الأهار (وظاهر كلامهم لا يتم القيام الاستحسان ما لم
 يتعد الفرج) موضع العادة (فإذا خرج من نحو اغتلاء) (من قوله غفرانك) حديث عائشة
 قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك رواه الطحاوي والترمذي
 وهو منسوب على المفعولية أي أسألك غفرانك والغفر المستر ورمه له ما خلص من العو
 المتل للبدن سأل الخلاص بما ينقل الغالب وهو الذنب اشكل الراحة (الحمد لله الذي أذهب
 عني الأذى وعافاني) فقول أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد
 لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواه ابن ماجه من رواية جميل بن مسدد وصفه الأكثر
 وفي مصنف عبد الله بن زاذان أن نوحاً عليه السلام كان إذا خرج يقول الحمد لله الذي أذناني لذته وأني
 في منعمته وأذهب عني أذاه (ويتضح) ذكره جماعة زاد بعضهم (وعشى خطوات) وعن أحمد
 غزوة (إن احتاج إلى ذلك لا يستبرأ) ما فيه من التزمن البول فإن عامه هذا باب التبرئة
 كما في الخبر وقال الشيخ تقي الدين ذلك كالبذرة ولا يجب باتفاق الأئمة وذكر في شرح البعدة
 قولنا ذكره فتنه ومشى ولو احتاج إليه لآه رسوا (وقال المأثور وغيره) يذهب أن يمشى
 بعد بوله (قليل الاستبراء حتى ينقطع ثراب البول ولا يجب غسل ما لم يكن من داء) فخرج
 شيب من نجاسة وجنابة فلا تدخل بها ولا يصحها (في فرجها) (بل) غسل (ما طهر لآه) أي
 داخل الفرج (في حكم الباطن) عند ابن عقيل وغيره (في نقص وضوءه) بخروج ما لا يشته
 ولو لا بابل وبغداد الصوم بوصول أصبعها (إليه) (أو لوصول جن إليه) بناء على أنه باطن
 وقال أبو المعالي وصاحب الرعية وغيرهما هو حكم الظاهر رد كراهة الفرج عن أصحابنا
 فتعكس الأحكام غير وجوب الغسل فلا يجب على المنصوص وإن قلنا هو حكم الظاهر
 للشفقة والخروج (ويستحب لغز الصلابة غسله) نحو ما من الشذاف (ودخل البري) حكم
 الباطن لا فساد الصوم بخلاف الحقيقة ولا يجب غسل نجاسته وكذا حاشية ألف غفر برفق
 لا يجب غسل نجاسته ولا جنابة ما لم تكن (ويصلان) أي نجاسته الحشقة وجنابتها (من مفرق)
 لأنها في حكم الظاهر (وبه يجب أن يستحب) الماء (إن ينضح فرجها) أي ما يجازي من ثوبه
 (ومرأه) قطعاً للرسوا وروى أبو عمر أنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال جاءني برجل

بعضهم من قراءة أو تركه لم يجر وحل قراءة النصب على الغسل لثلاث خلو إحدى القراءة من
 فائدة (و) يصح المسح أيضاً (على جرموق) وهو (خف قصير) وسمى بهذا المرق الحديث بل لا يرى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصح على البريق والنجار رواه أحمد ولا يداود كان يفرج بعضي حاجته تها بالماء فيوضوا مسح على عمامته ومو قبه ولعبد
 ابن منصور في سنة من بلال قال سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على التمسك والموق (و) يصح المسح استباح
 (جورب صفيق) نزل أول الحديث المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والنعلين وأحمد بن داود
 والترمذي وقال حسن صحيح وهذا يدل على أنهما ما غيروا من قولين لأنه لو كان كذلك لم يذكر النذرين أدباً قال مسح على الخلف وتغله

قال ابن المنذر تروى بإسناد السبع على الجوزيين عن ثعلبن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل من بني مسعود وأبي
 وابن عمر والبراء بن عازب وابن أبي أوفى وسهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف لهم مخالفا في عصرهم ولا في عصره في شيء من الخصال
 سائر أهل الغرض يمكن متابعتها في أشبه الخلف وتكلم في الحديث عنهم وأجيب عنه عابدين من المطول لا يلبسوا ولا يلبسوا
 صوف بخلفه فاه الزركشي وفي شرحه ولعله اسم لكل ما يلبس في الرجل على هيئة الخلف من غير الجلب (حتى لو لم يكن لا يمكنه
 المشي لما فيه فيروى السبع على هذه الحوائل كالسليم (و) يجوز السبع على نحو ٤٩ حتى (يرجل قطعت أقدامه من فوقه
 فرضها فان في مشي وأراد

غسله ومع حاله الأخرى لم يجرئ
 تعليل النفس لأنه فرض في الجسد
 فلا يصح فيه بين البدل والجلبة
 و(لا) يجوز السبع على نحو الخلفين
 (المحرم) ذكر (السبع لما جاز)
 بأن لم يجد الثقلين كأمرة تلبس
 العمامة لم حاجة ولا شرط
 المصحح بإسناده مطلقا كما يأتي
 ومما لا يباح لأحد من مطلقا
 بل في بعض الأحوال (و) يصح
 السبع (على عمامة) لقول عمرو
 ابن أمية رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يجمع على عمامته
 وخفيه وأه البخاري وعن المغيرة
 ابن شعبة قضا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يجمع على الخفين
 والعمامة قال الترمذي حديث
 حسن صحيح وسلم أن النبي صلى
 الله عليه وسلم يجمع على الخفين
 والخمار وبه قال أبو بكر وعمر
 وأنس وأبو أمامة وروى الخلال
 عن عمارة قال من لم يظهر رأسه
 على العمامة فلا طهره الله (و)
 يصح السبع على (جائر) جمع
 جابر فخر أو خشاب تربط على
 قدمي كسر سميت بذلك تقولا
 لحديث جابر فروى في صاحب
 الشفة إنما كان يكفي أن يتيم

فقال بالجملة إذا أوصفت فانصحب حديث غريب قاله في الشرح و(لا) يستحب ذلك (المن
 استحب) ومن ظن خروج شيء فقال أجد لا تلتفت حتى يتبين والله عنه فانه من الشيطان فانه
 يذهب أن شاء الله ولم أجد حشوا في ذكر ظاهر ما نقله عبد الله وأنه لو فعل فصل ثم أخرجه
 فوجد بالجلاباس ما لم يظهر خارجا وكراهة الصلاة فيها أصاب الاستحباب حتى يغسله وتقل صالح
 أو عصمه ونقل عبد الله لا يلتفت إليه قاله في الفروع
 (ف) فصل هو يصح الاستحباب بكل طاهر جامد يباح منق كالخمر والخشب والغرق (لأن
 فيه من الفاظ الحديث فليذهب بثلاثة أجزأ وبثلاثة أعود أو بثلاث حثيات من زاب
 رواء الدار قطي وقال روى فروعا أو المصحف أنه مرسل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن
 الاستحباب فقال ثلاثة أحجار ليس فيها رجم فلو لانه أراد الخمر وما في معناها لم يستثن إلى جيع
 وأشار أنه غير الخمر الجرفي لإزالة وقوم منه أنه لا يصح الاستحباب بنحس لأن ابن مسعود جاء
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم بحجرين وروى ليعلم بهما فأنشأ الخمر بن وافي الروية وقال هذا
 ركن يمتن بحجار واه الترمذي وهذا تأويل منه عليه السلام بحجر المسير إليه ولا يغير جامد
 كالرخو والندى لأنه لا يحصل به الانقضاء فلا يحصل به المقصود كالأمس من زجاج ونحوه
 و(لا) (المقصور) لأن الاستحباب رخصه والخص لا يستباح على وجهه (والانقضاء بالحجر
 ونحوه) كحجر حرق (إزالة العين) الخارجه من السيل (حتى لا في الأثر لا يزيله إلا الماء
 و) الانقضاء بما يشبهه (أجل) أي هود (كما كان) زال زوحا الخافوا تأروا مع الأتبان
 بالعدد المعتبر (الأل) وث والعظام) فلا يجزئ الاستحباب جملة القول عليه السلام لا يستحبوا
 بالوث ولا بالظن فانه زاد أو انكم من الجن رواه مسلم (و) (الأطعام ولو لهجة) فلا يجزئ
 الاستحباب لأنه عليه السلام على المنع من الوث والظن بأنه زاد الجن فزادوا فيهم إنما أوى
 و(الأ) ماله حرمة كما به (الله) قال جماعة منهم الشارح (وكتب حديث وقفه) لما فيه من
 هذه الشريعة والاستحباب بغيره تعالى في الرعية (وكتب مباداة) احترا ما لها (و) (الأ) ما حرم
 استعماله كذهب وفضة (ما تقدم في المصنوع) و(الأ) متصلا بحجر (كسده وجلده
 وصوفه لأن الحيوان له حرمة وهذا ما تقدمنا ما حكمه من أطعامه القياسية) و(الأ) جلد ممل وجلد
 حيوان من ذئ) كحال اتصاله (و) (الأ) حشوا (طبا) لأنه زاد أو انكم من الجن ولا يحصل به الانقضاء (فيصير
 ولا يجزئ) الاستحباب بجميع ما تقدم ذكره قلت الظاهر أن الخنفس من نحو هذا الاستحباب
 لخصه في الجحاسة ليشبه الماء لا يجرس وليس في كلامهم ما يشبهه (ما استعمله بعد عمامة) لم
 يجزئه ووجوب الماء (أرأيتني بما غير الماء) كالنخل (لم يجزئه) الاستحباب (وتبين الماء)
 كالأستحباب بنحس (وإذا استعمل بغيره منق) كزجاج (جز) الاستحباب بعد مقتضى كحجر

٧ - (كشاف الفتاوى) - أول
 جسد رواء أبو داود والدارقطني به قال عمر ولم يعرف له مخالفا من العمامة (و) يصح السبع أضعافا على (خمرنا بعد ما نزلت تحت
 حلقهم) لأن أم سلمة كانت تمشي على خمارها ذكر ابن المنذر ولعله عليه السلام أمصروا على الخفين والجوارح وأحمد ولاه سائر
 يشق نزعها أشبه العمامة بخلاف الوكابة فانه لا يشق نزعها فتشبه طاقية الرجل و(لا) يصح السبع على (قلانس) جمع قلنسوة أو
 قلنسوة بعبادات تصد لنوم ومثلها الديانة قلانس كبار كانت القنطرة تلبسها قال في جمع البحر بن هي على هيئة ما اتخذته الصوفية

بأنه لا يفتقر إلى شيء من هذه الأشياء التي هي موضع على الرأس من غير عمامة (و) لا يصح المسح على (الثانف) جمع لفافة ما يلبس
 من خرق صغيرها على الرجل تحتها نعل أو لا يوضع مشقة لعدم ورود (الحاصل حبرة) أي مسح على الحبرة من لبسها إلى حبلها لأنه
 لا يجرى بوقته بقدرها والضرر وبتدعوى محصلها إلى حبلها أو برتبها (ولا يصح في) الطهارة (الكبرى غيرها) أي الحبرة لطهارة
 بغير أن يرأس رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يترجع خفافا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة (وهو) أي المسح (عليها) أي الحبرة
 (بجزئة) لا رخصة (فيجوز سفر العمامة) ٥٠ كالتي هم أي جوازها سواء بالجواز في سفر الطهارة فلا بد عليه أن مسح الحنف

وخصه بجوازهما لاختلاف مدة
 المسح فيهما (وغريها) أي غير
 الحبرة فيمسح (من حدث بعد
 ليس) أنه (يوما ولية للقيم) ولو
 عاصيا ما كانت تكن أمر سيده
 بسفر فأما وكما فسردون المسافة
 (و) لا رخص (بسفره) لأنه كالقيم
 فلا يستحب به الرخص (وثلاثة)
 أيام (بلياليهن) لأن بسفر قصر لم
 يعص به) أي بالسفر فإن كان
 غير محرم ولا مكروه ولو صلى
 فيه لقوله عليه السلام للسافر
 ثلاثة أيام بلياليهن ولقيم يوم
 ولية رواه أحمد وصححه والنسائي
 وابن ماجه من حديث عائشة
 وبتصويان يعلى القيم بالمسح
 سبع مصاوات أو المسافر بسبعه
 عشر صلاة ولو مضى من المسح
 يوم ولية للقيم أو ثلاثا للسافر
 ولم مسح انقضت مدته ولم
 يحدث لا يصح من المدة فلو
 بقي بعد ليلته يوما على طهارة
 الممسح ثم أحدث استحبابه بعد
 الحديث المدة ولو مضت المدة
 وخاف النزح لخصومض أو
 تضرع رديقه بسفرا بانتظاره لو
 اشتغل بنزع خرقه أو تيمم فان
 مسح وصلى أعاد (أو سافر) لا يس
 نحو خوف (بعد حدث قبل

مسح) استحباب مسح مسافر لأنه لو جدد في سفره (ومن مسح مسافرا ثم أقام) قبل مضى مدته ثم مسح معيق ابن أبي الحداد
 منه في الأصل في الحال (أو) مسح معيقا (أقل من مسح معيق) أي يوم ولية (ثم سافر) لم يزد على مسح معيقا نظما للخصر (أو شك)
 لمسح سفر (في ابتدائه) أي المسح بأن لم يدر مسح معيقا أو سافرا (لم يزد على مسح معيق) لأنه المقيم وما زاد عليه لم يحقق شرطه
 والأصل عدمه (ومن شك) معيقا كان أو مسافرا (في بقائه المدة) أي مدة المسح وقصا (لم يمسح) مادام شكًا لعدم تحقيق شرطه أو الأصل
 عدمه (فإن مسح مع الشك) (فإن بقاؤه) أي المدة (مسح) وضوؤه لتحقيق الشرط والأصل به قبل أن يبين له البقاء فان فعل إذن أعا
 فان لم يبين له بقاؤه لم يصح وضوؤه (بشرط) متعلق بقوله يصح (تقدم كمال الطهارة بقاء) الحديث المتغيرة بن شعبة قال كنت مع

التي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في سفر فافترشت عليه من الادل والفضل وجهه وغسل اذنيه ومسح برأيه ثم اهرت لاني غن خفيه فقال دعهم ما في ادخلتها هاترين فمسح عليه بما تفتي عليه وعنه ايضا قال فلما ارسلوا اقاموا مع احدنا على الخفين قال ثم اذا ادخلها وما هو طاهر تانر واما الجدي في مسنده وفي الباغبر وروايت في الخوف باقي الخواثل فان لبسه على طهارة تيمم لم يمسح لانه لا يرفع الحدث او غسل رجلا ثم ادخلها الخف ثم الثانية ثم ادخلها باه اولوس الخفين محدثا ثم وضأ وغسل رجليه داخل الخفين اولوسه ما مطهرا فاخذ قبل أن تعال القدم الى موضعها اوتوى جنبه ورفع حذيه ٥١ وغسل رجليه ثم ادخلها في خفيه ثم

اتم طهارة فخلع ثم لبس بجل الحدث والام عسوكا ان فصل حمامة ونحوها (والمسح بها على حائل) بان وضأ وضأ كاملا مسحه في قفصه بغير او حمامة ثم لبس نحو خف فله المسح عليه لانها طهارة كاملة وافقه الحنف والشافعي والحنابلة والحنابلة في المسح عليه على حائل (و) تيمم في طهارة عاء (لحرج في) بعض اعضائه ثم لبس نحو خف جازله المسح عليه لتقدم الطهارة عاء في الجلة (او كان حذيه) أي لبس نحو خف (دائما) كاستحانة ومن به سلس وتوضأ وليس خفا فله المسح عليه لانها كاملة في حقه وخصوصا على ما تقدم منها ترغى الحديث ولان المعنوا أولى بالخصص وعلم من كلامه ان الجسرة كغيرها فما تقدم قلنا وضأها على غير طهارة كاملة عاء نزعها (وبكفي من خاف) تلفا او ضررا من (نزع جبيره) يتقدمها طهارة عاء (تيمم) عند غسل ما فيها كغيره مشدود فلو غت محله أي التيمم وهو الوالد وهو السندان منها الماء لان كلامه التيمم والمسح بدل عن الفصل فاذا اتقيا أحدهما وجب الآخر

الحدث فاشترط تقديم الاستماع عليه كالتيه (وان كانت النجاسة على غير السيلين أو) كانت عليهم ما غير نجاسة منهم ما صرحوا به فيهم قبل رواها (أي النجاسة لان النجاسة غير النجاسة من السيلين) فتمكن موجبة لافا ارتين في الجلة فلم يحصل احدها مائة لا اخرى بخلاف النجاسة حتمها (ويجوز منع المحتاج الى الطهارة) بتشد يد الهاء أي النجاسة المدة للتعطيل والخس (قال الشيخ ولو وقف على طائفة معينة كدر سفور باط ولو) كانت (في ملكه) لانباعه بغير الشرع والعرف مبذولة المحتاج ولو قدر ان الواقع صرح بالمنع فاعا بسوغ مع الاستثناء (وقال الشيخ) ان كان في دخول أهل الذمة مطهرة المسلمين تضييق وتقييد او اسناد ما وضو وجب معهم) قلت ومثلهم من يقصرون الزايفة الاقصاد على أهل السنة والجماعة (وان لم يكن ضرر ولهم) أي لاهل الذمة (ما يستفنون به عن مطهرة المسلمين فلبس لهم من اجتمهم

(باب السواك وغيره) من الختان والطيب والاستبذ او نحوها بما يأتي مفصلا
 واول من استاك ابراهيم الخليل عليه السلام قاله في الحاشية (السواك) بكسر السين جمع سوك بضم السين والواو ويخفف باسكان الواو وبعاء همز فيقال سوك قاله الدينوري وهو مذكر نقله الاثر من العرب قال يغلط القيت في قوله انه يؤث وذكر في المحرك انها الفتان (والمسواك) بكسر الميم (اسم لاهل الذي يتسوك به ويطلق السواك على الفعل) وهو الاستساق (قاله الشيخ والسواك) الفعل يقال سلك فادسوك سوكا وهو سرك استعماله وفي الاسنان لاذهاب التفسر ونحوه مشتق من التساوك وهو التمايل والتردد لان المتسوك يردد اللود فيفه ويحركه يقال جئت لاول تسارك اذا كانت اعناقها تنطرب من الخزال (وهو) أي التسوك (على أسنانه واسنانه) كسر اللام وقع المثلثة خفيفة فان سقطت أسنانه استاك على لثته واسنانه ذكره في الرعاية الكبرى والافادات (مسنون كل وقت) قال في المسند اتفاق العلماء على أنه مسنون كدلت الشارح وموافقته عليه وترغبه وبهذه اليه وبهجه ما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال السواك مطهر للقسم من ماء قلرب واد الشافعي وأحمد وابن خزيمة والبخاري تلقيا ورواه أحمد عن أبي بكر وابن عمر (لقبر صائم) واما الصائم فبه تفصيل يأتي (سواك) متعلق بمسنون أي عود (بابس) مندى (ورطب) أي اخضر (و) سن التسوك (لصائم) بابس قبل الزوال لقول حار بن ربيع قات رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يتسوك وهو صائم ورواه أحمد واد الترمذي وقال حديث حسن ورواه البخاري تعليقا وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من

(و) يشترط (ستر محل فرض) وهو ثياب الشروط فلو ظهر منه شيء حب الفصل ولم يحز المسح اذ لا يجمع بين البدل والمبدل في محصل واحد وكما لو غسل إحدى الرجلين فغسل الاخرى (ولو) كان الستر (مغرقا أو مفتوحا) به غير لبسه فلا يشترط في الستر كونه صمعا (او كان) اتقدم (يدو بعنه) من الملبوس (لولا شدة) أي يبطه (أو شرجه) بالذين الجمعة والجمعة كالزبد لله تعالى وبه في مدخل بعضها في بعض فيستر محل الفرض فصيح المسح عليه لانه سائر يمكن متباعدة المني في شبه غير ذى الشرع فان لم يمتص لبسه ولا غير لم يصح المسح عليه كبر كان مغرقا أو غير من محصل انشرا وغيره (و) بشرط (ثبوته بنفسه أو بغيره) وهو انما لا يصح عليه (التي ضلعها) مادامت المدة فان لم يثبت الا بشدة لم يجز المسح عليه لغيره وهو مع على الجرد وبين وسعير الخفين وكذا الواجب

في قوله تعالى لا يكون هذا هو المذهب (و) شرط (امكان مشي عرفا بمسح) وهو الرابع لكونه غير نفوذ الماء او معتادا
 لمجمع على خفاء من جلد ولسد وخشب وسد بوزجاج لاصف البشرة ونحوه حيث امكن المشي فيه لانه يمكن متاعه المشي فيه ساترا
 محل الغرض اشمه للجلد وتحتاج الى بعضتها في بعض الملاذ ولا يضر عدم الحاجة في غيره (و) بشرط (اناحتها مطلقا) وهو الخامس
 أي مع الضرورة وعدمها لا يصح على ٥٢ نحو مغضوب وان خاف بئزعه سقوط أصابعه من برد لان المسح خمسة فلا تناسخ
 بالمصية كالمستنجع المسافر

خير خصال الصائم السواك رواه ابن ماجه وهذا الحديثان محمولان على ما قبل الزوال لما
 روي اليه في سائر ما رواه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صمت فاستنكأ كوا الصائم
 ولا تنكأ كوا المني (وبالبح) لسواك (ه) أي الصائم (د) مود (وطبقه) أي قبل الزوال
 لما يخل منه بخلاف الناس (وبكره) التسوك (ه) أي الصائم (بعده) أي بعد الزوال
 (بأيسر وطبق) الحديث أي هريرة ونحوه بخلاف الصائم أطيب عذقه الله من ريح المسك
 متفق عليه وهو أغا ظهر غالبه الزوال فوجب اختصاص الحكيم به ولحديث علي ولا فرق فيه
 بين المواصل وغيره فان قيل لم وصف دم الشهيد برح المسلم من غير زيادة وخلاف ثم الصائم
 أنه أطيب ريحاً منه ولا شك أن الجهاد أفضل من الصوم أجاب بأن دم النفس وغايته أن يرفع
 إلى أن يصير طهر اختلافاً لخلاف (وعنه بن) التسوك (ه) أي الصائم (مطلقاً) أي قبل
 الزوال وبعد ما ليس بالوطب (اختاره الشيخ وجع وهو ظاهر دليلاً لعدم ما سبق
 وكان) التسوك (واجباً على النبي صلى الله عليه وسلم) عند كل صلاة لاختاره القاضي وابن
 عقيل وقيل لا اختاره ابن حامد ويدرأه لول حديث أبي داود عن عبد الله بن أبي حنيفة بن
 أبي عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء عند كل صلاة طاهر أو غير طاهر فلما
 شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة (وبتأكد) التسوك (عد كل صلاة) لحديث أبي
 هريرة مرفوعاً لول أن أشق على أمي لأمرتني بالسواك عند كل صلاة واهل الجماعة يعني أمر
 إجماعاً لحديث أحمد لول أن أشق على أمي لغرضت علي السواك قال الشافعي لو كان واجباً
 لأمرهم به شق أولي بشق (و) بتأكد عند (أما من ثم) لبل أو نهاراً قبل عائشة كان النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يرقم من ليل أو نهاراً فستيقظ التسوك قبل أن توشأ رواه أحمد وعن
 حذيفة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاعماله متفق عليه يعني
 يشبهه يقال شاصه وماهه إذا غشاه (و) عند تغبر والحق فيما كل أو غيره (لأن السواك مشروع
 لتطيب الفم وازالة الرائحة فتأكد عند تغبره (و) عند (وضوءه) لحديث أبي هريرة لا أمرتني
 بالسواك مع كل وضوء رواه أحمد وكذا البخاري تعليقا (و) عند (قراءة) قرآن تعليقا لقوم
 ثلاثاً تبارك الذي يصنع فاه على فمك لتلف القراءة (و) عند (دخول مسجد ومثل) أقول
 عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل بيته سد بالسواك رواه الجماعة إلا البخاري
 والترمذي والمسجد كالمثل أو أولى (و) عند (اطالة السكوت وشوا لعدة من الطعام) لانه
 مظنة تغبر النعم (و) عند (اصفر لسان) لأزالتو سناك (أرضاء التسمية بالاسنان) لما
 في مراسيل أبي داود الاستسكمت فاستكوا أرضاء لانه عليه السلام كان يستاك عرضاً رواه
 الطبراني والمحافظة الضميمة ووضفه ولأن الاستسك طيلة يدعي التثنية وبغداد لسان وقيل

الرخص بسفر المصيبة وكذا
 حرر رجل ومذهبوه (و)
 شرط (طهارة عينه) أي
 المنسوح وهو السامس (ولو في
 ضرورة) فلا يصح على نفس
 العين خفا كان أوجبة أو
 غيرها (وتيمم) من ليس ساترا
 نجساً (معها) أي الضرورة
 بنزعه (المستور) بالنجس من
 رجلين أو رأس أو غيرها فان
 كان طاهر العين وتجنب باطنه مع
 المسح عليه ويستنج به من مسحه
 لأصالة الأضغلة أو عند الضرورة
 (وبعد ما صلى) أي بالنجس
 حله الخاصة قبله (و) بشرط (أن
 لا يصف) نحو خوف (البشرة)
 داخله (لصفاته أوفخته) وهو
 السامس فان وصف القدم
 لصفاته كزجاج رقيق أو خفته
 كجورب خفيف لم يصح المسح
 عليه لأنه غير ساتر محل الغرض
 أشبه النعل (و) بشرط (أن
 لا يكون واسعاً يري منه بعض محل
 الغرض) وهو الشان لأنه غير
 ساتر محل الغرض أشبه المخرق
 الذي لا ينضم فيه (وإن ليس)
 لابس خف (عليه) خفاً آخر
 لا بعد حدث ولو لم يخرق أحدهما

أي التلخين (مع المسح) على العرقاني لانه ساتر ثبت بنفسه أشبه المنفرد وسواك جامع بين
 أو التلخين وسواك أو العرقاني وحده صحيحاً لأن كانا يخرقن ولو ستر وان ليس العرقاني بعد أن أحدث لم يجر المسح عليه لأنه على غير
 طهارتان تظهر وليس آخره مسحه الأول لم يجر المسح على الثاني ويصع على خف تحت لفافة (وان نزح) الخف (المسح) لزوم نزح
 ما تحت) وبطل الرجلين لأن محل المسح قد زال ونزع إحدى التلخين كترعهما لأن كلامهما يدل مستقل عن النعل والرخصة تلقت بهما
 فصارا كالتلخين القديم ولو أدخل يد من تحت العرقاني في موضع الخفاني جزأ لأن كلامهما محل المسح كغسل قدميه في الخف مع جواز المسح
 عليه ولو ليس بموفاً فاحدى رجليه وسواك على المسح عليه وعلى خف الأخرى وقراءة بوليس عليه موقوف على الحاجة كبرد

الشلطان

أو غيره قبل حدثه وثل مع السلي مع العلم التي تسمى السلف والافلا كالوترك فبقوله هذه الألفاظ (وشرط في) مع
(عمامة) ثلاثة شروط أحدها (كونها عتيقة) أي مدارا منها تحت الخنث كور بفتح الكاف أو كوران سوا كان لها ذؤابة
أولاً لأن هذه عمامة العرب وهي أكثر من أو يشق نزعها قال القاضي سواء كانت صغيرة أو كبيرة (أو) كونها (ذات ذؤابة) بضم
الهمزة وبعد هاء من مفتوحة وهي طرف العمامة المرفي بماز أو أصلها الناعية أو منبها من الرأس وهو مرفي أهل ناعية الفرس فإن
تكن عتيقة لذات ذؤابة لم يجر المسح عليها لعدم المشقة في نزعها كالكتة ٥٣ ولأنها تشبه عمام أهل الذؤابة تسمى

عن أئمة بهم قال الشيخ تقي
الدين المحكي عن أحمد الكرافه
والأقرب أنها كراهة لأمرتي
إلى التحريم ومثل هذا لا يمنع
الترخيص كغير الزعامة كالأقرب
الفرع كذا قال (و) الثاني
كونها (على ذكر) فلا يصح
لمرأة ولا تسمى عمامة ولو لم يجر
برد (و) الثالث (منه) العمامة
من الرأس (غير مالهان
كشفت) كقدم الرأس والأذن
وحوائط الرأس يعني هنا
مختلف خرق الخلف لأن هذه
جرت العادة به ويشق التحريم هنا
(ولايحب مسح) أي ما جرت
العادة بتكشفه (مهما) أي ما
العمامة لأنها قائمة عن الرأس
فانتقل القصرض إليها وتعلق
الحكم به المكنة مسح قاله
الشرح نص عليه لأن الذي صلى
الله عليه وسلم مسح بياضته
في حديث الغيرة وهو صحيح
(ويصح مسح أكثرها) أي
أكثر الجملة لأنها أحد المبرح
على وجه البسول فإزاحة
بعضه كالخلف وإن كان تحت
العمامة قلنوسة يظهر بعضه
فالظاهر جواز المسح عليه
لأنها مارة كالعمامة الواحدة

أشبهان يستاك طولاً وفي الشرح إن استاك على لسانه أو حلقه فلا بأس أن استاك طولاً
غيراً أي موسى رواه أحمد (يبدأ) التسوك (بجانبه الأيمن) لحديث عائشة أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يحب التيامن في تسوله وترجله وظهره وفي شأنه كلمته في عليه
(من ثيابه) أي ثياب الجانب الأيمن (إلى أضراره) قاله في المطلع وقال الشهاب القنوجي
في قطعه على الوجهين من أضرار الجانب الأيمن (بمساره) نقله حرب كاشتاره قال الشيخ
تقي الدين ما علمت إماماً خالف فيه ذكر صاحب المهر في الاختصاص فيمنع تساك يمينه ويؤيده
حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يعب التيامن ما استطاع في طهوره
وترجله وتغسله وسوا كره رواه أبو داود في سننه وقد يحمل على أنه كان يداً يشق في الأيمن
في السواك (بمؤدين) بابا كان أو ربطاً بالبابس أو أذى أذى (منق) الهم (لا يجرحه
ولا يضره ولا يفتتقه) ويكره بما يجرحه أو يضره أو يفتتقه لانه مضاد لغرض السواك
(من أراك) أي خرجت أوز يتن أو غيرها) وأقصر كثيراً من الأصابع على الثلاثة وذكر
الأجيب لا يسلل من الأراك والبيتون والرجون الانتدرة قال في الفرع وجوب تنويع احتمال
أن الأراك أولى قال في الأضاف ويحب أن أزال أكثر (قد ندى) أي أن كان بابا (وبما
ورد أجود) من غيره (وبغله) أي السواك (بده) أي بعد ما أورد الذي ندى به (وبسن
تيامنه في شأنه كله) غيراً ثمانية غيراً ما رستناؤه (فإن استاك بغيره رد كاصبح أو خرق لم
يصب السنة) لأن الشرع لم يرد به ولا يحل بذلك الإبقاء لما حصل بالعود وذكر في الواجب
يجزئ الأصبع لحديث أنس مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأصابع رواه البيهقي والحافظ الفقيه
في المختارة وقال لأزى بأسنا هذا الحديث بأساً وفي المتن والشرح أنه يصيب من السنة بقدر
ما يحصل من الانتقال وذكر أنه الأصبع (ويكره السواك بريحان وهو الآسن) قيل أنه يضر
بلم القسم (ورمان وعود ذكر في النخعة وطرفاه وقصبعوه) من كل ما يضر أو يوجع
(وكذا الخنثل بها وبالخص) لحديث قيسمة بن ذؤيب لا تخرقوا بعوداً إلى بجان ولا الزمان
فإنهم يجرحون عرق الخنثام رواه محمد بن الحسين الأزدي ولأن القصب ونحوه والخص ربما
جرحه (ولا يتسوك ولا يتخلل بما يحمله لئلا يكون من ذلك ولا بأس أن يتسوك بالعود الواحد
أثنان فصاعداً) غيراً عائشة قال في الرعايق يقول إذا استاك الهم طهر قلبي وعص ذنوبي
قال بعض الشافعية بنوي الأتيان بالسنة (ولا يكره السواك في المسجد) لعدم الدليل
الخاص بالكره وقد تقدم أنها كراهة عند دخوله (وباقى آخر الاعتكاف)

فصل في من الأمتشاط والأذهان في بدن وشعرها وبما يقبله (ووما) يذكر لانه عليه
سلاهم من الترجل الأغبا رواه النسائي والترمذي ويحمله والترجل ذكره الشعر

قاله في المتن (و) يجب مسح (جميع جبرته) على كسر أو جرح لحديث أبي داود في صاحب السبعة أنما كان يكفهمان يمينه ويضع
أو يصيب على جرحه خوفه ومسح عليه أو بسل ما جرحه (فأوتدعي) أي تجاوز (شدها) أي الجبيرة (محل الحاجة) أي إليها
وهو موضع الكسر أو الجرح وما أطاح به إلا كمن الشدا لانه (نزعها) كالوشدها على ما لا كسر ولا جرح ليهان لم يخف فلما أو
شرباً (فإن خاف) ذلك (ليم زائد) على محل الحاجة لانه موضع خاف استعمال المال عليه لم يخاف التيمم له كالجرح فيتمسك
الصحيح ويصح من الجبيرة على كل ما حاذى محل الحاجة ويتمم زائد (ودواء) على البدن (ولو غرق في شق وتضرر بقلعه جبيرة)
فالمسح عليه إن وضعه على طهارة ومنه ان لم يكن على طهارة لانه في معناها وكذا لو تألمت أصبعه فقامت مراً رتلاً يصح المسح على

في السري على خفه الاسرم
 مسر اعلاهما مسحه واحدة حتى كافي انظر الى اثر اصابعه على الخفين وراه الخلال
 ٥٤
 السري على خفه الاسرم
 مسر اعلاهما مسحه واحدة حتى كافي انظر الى اثر اصابعه على الخفين وراه الخلال

و روی عن عمر أنه مسح حتى
رؤى أثر أصابعه على خفيه
خطوطا واستحب أن يفرج
أصابعه قاله الشرح (ولا
يخزي) مسح (أسفله وعقبه)
أى الخف أن اقتصر عليهما قال
في النصف قولوا واحدا (ولا
يسن) مصحح مع أعلى الخف
قول على لو كان الدين بالى إلى مكان
أسفل الخف أولى بالمسح من
ظاهره وقدر أبت رسول الله صلى
الله عليه وسلم بمسح ظاهر خفيه
رواه أحمد وأبو داود ومأخذت
المغيرة بن شعبة أنه عليه السلام
مسح أعلى الخف وأسفله فقال
الترمذى أنه معلول وقالت سأت
أبازرعه ومحمد بن عيسى فقال لا يس
بصيح وقال أحمد أن من وجّه
ضميف (وحكمه) أى مسح
الخف (باصبع) فاكش (أو)
(بجائل) فخرقه وخشعه بمولتين
وحكم (غسله حكم رأس) في
وضوءه وقدم أنه يمسح
الأصابع كيف فعل وكذا غسل
مع أرازيده وكذا أصابعه ماء ولو
مسح من ساق الخف إلى أصابعه
جزأ (وكر مغسل) الخف لعدوله
عن المأمور وبه لا يفتن
أفاده (و) حكاه أيضا

وهذه الوجهة كالأس في ظاهر كلامهم وبغلة كل يوم لحاجة تدبر في قتادة ورواه النسائي في قتادة
 الشيخ في الدين بفعل ما هو الأصل للدين كالنسل بما عار بطرط لان المقصود ترحيل
 الشر وهو فعل الصبا وان مثله نزع الماء كل واللبس فلبسهم لانهم كانوا كل منهم
 ما كل من قوت بلدهم يلبس من لباس بلدهم من غير ان يقصد واقتت المديسة ولباس اقال
 فالاقتداه نارة يكون في نوع الفعل ونارة في جنسه فانه قد يفعل الفعل لمشي يوم ذلك النوع
 وغيره لا لمشي خصه فيكون الشرع هو الامام قالوه هذا ليس محصورا بفعله وفعل
 اصحابه بل وبكثر مما هم به وبما هم عنه (و) بسن (الاكتحال كل ليلة باغتطيب بجلد
 وزافي كل عين ثلاثة) قيل ان بنام لاروي ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 كان يكحل بالاغدة كل ليلة قيل ان بنام وكان يكحل في كل عين ثلاثة أميال ورواه أحمد
 والترمذي وابن ماجه (و) بسن (اتخاذ الشر) قال في الفروع ويتوجه لان شق اكرامه
 ولمذاقال أحمد وسنة ولو تقوى عليه اتخذناه ولكن له كاهن وموتة (و) بسن ان اغسله
 ونسبه معتمدا ولو يفرقه يكون الرجل الى اذنه وينسب الى منكبها (كشعره صلى الله
 عليه وسلم (ولا بأس بزيادة على منكبها وحده ذؤابة) بسن الغالب وقع المذموم في المنفرة
 من الشر اذا كانت مرسلة فان كانت ملو به في عقيمة قاله في الحاشية قال أحمد ابو عبيدة
 كانت له عقيقتان وكذا عثمان (واعطاء الجعية) بان لا ياتخذهما شيئا قال في المذهب المالم
 يستحسن طولها (ويحرم حلقها) ذكره الشيخ في الدين (ولا يكره أخذ ما دعي القصة)
 ونهه لآباس اخذها (ولا يخفى ما تحت حلقه) لفعل ابن عمر لكن اغتافله اذا سجع واعتبر رواه
 البخاري (وأخذ) الامام (أحمد بن حنبل وعارضة) نقله ابن هانئ (فتنة) قال في الهدى
 كان يهني صلى الله عليه وسلم في حلق رأسه تركه كله أو حلقه كله ولكن يحلق بعينه ويدع
 بعينه قاله في المصنف عنه حلقه الا في نسل (وبسبب حلق الشارب وأقص طرفه وصفه اولي نصا)
 قال في النهاية يتاحفه الشارب ان يتالع في قصها وكذا قال ابن هجر في شرح البخاري الا حفا
 بالما المهمة والفاء الاستعانة ومنه حتى اخفوه بالمسئلة (و) بسن (تقليم الظفار) حديث
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطرة خمس الختان والاستعداد وقص
 الشارب وتقليم الظفار ونسب الاطماق عليه (مخالفا) في قص الظفار (فيبدأ بخصر
 البني ثم الوسطى) من البني (ثم الاجام) منها (ثم البصر) ثم السبابة ثم الاجام اليسرى ثم الوسطى ثم
 الخصر ثم السبابة ثم البصر (صح في الانصاف قال في الشرح في حديث من قص الظفار
 مخالفا ليرقى عينه رمدا وقصره ابو عبد الله بن بطيغاد كراه وقال ابن دقيق العيد ما اشتهر
 من قصها على وجه مخصوص لا أصل له في الشر يصح ذكر الايات المشهورة وقال هذا لا يجوز

استأنف الطهارة (مضى ظهر) بعد حدث وقبل انقضاء مثنى جماعة مسحوة (بعض رأس وغسل) أي كثر استأنف الطهارة
 فان لم يغسل فلا بأس (أو) ظهر (بعض قدم) من نحو خفف مسح عليه وإن لم يغسل أخرج القدم (إلى ساق) نحو (خفف)
 استأنف الطهارة لأن مسح الجماعة قائم بمسح الرأس ومسح اليدين أقيم مقام غسل الرجلين فإذا زال السائر الذي جعل بدلا بل
 حكم الطهارة قائم بعد المأمور فكشفت طهارته بالغسل وقتها، بل إن لم يغسل (أو) انقضت بعض العمامة المسحوقة ولو كور
 استأنف الطهارة لأنه كثر غسلها والتمسح عليه (أو) انقضت دم مسحة من غيرها) كمن يفرج سحاة فكذلك انقضاء غسول سائر

البدن استأنف الطهارة لأن طهارته إنما حصلت بالذوق الحاصل على الأصل بغير تنعيم له وهو في تنعيمه (أو اقتضت المدة) أي مدة المسح (ولو) وجدته في جأته تقدم (فصلًا استأنف الطهارة) لأن طهارته مؤقتة فطلبت باتهابها وتنجيسها بوجوب وقت الصلاة في حق أئمتهم وسواها فباتت المبدأ الأولى والثالثة على أن المسح رفع الحدث وهو أن الحدث لا يتبع من هذا النقص فإذا دخل ما إذا حدث إلى العضو الذي مسح الحائل عنه فمسح على بقية الأعضاء فاستأنف الوضوء وانقرب الزمن قال أبو المعالي وغيره إن هذا هو الصحيح من المذهب عند المحققين (وزوال جبرته) ولو لم يبرأ مائتها (كزوال خف) ٥٥ وكذا برؤها لأن مسحها بدل من غسل مائتها وقال في شرحه

وغسره إلا أنها إذا مسحت في الطهارة الكبرى وزالت أجزا غسل مائتها بالمسح وجوب للمواظفة الطهارة العسكرية انتهى وفيه نظر فظاهر ما سبق

باب ناقض الوضوء

جميع ناقضات وضوء ناقض ما قبل لا يجمع ناعل وصف مطلقا على فواعل الأما هذا هو جميع ناقض انخص المنع بوصف العاقل على ما اختاره جماعة (وهي مفسدة) أي الوضوء جملة معترضة للتفسير لأن النقص حقيقة في البناء واستعماله في المعاني كتنقض الوضوء والعلية بمجر (ثباته) بالاستقرار أحدها (الخارج ولو) كان (بادرا) كالرجوع من القبيل والعود والحصى من الدرع فنقض كاعتاد وهو البسول وإناطه والرجوع من الدرع حديث فاطمة بنت أبي جديس أنها سكتت تسحاض فسالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا كان دم الحين فانه أسود يعرف فإذا كان كذلك فامسك عن الصلاة وإذا كان الآخر فترضى وسمى فافهاو دم عرف رواء أو داود والدارقطني

اعتقاد استحبابه لأن الاستحباب حكم شرعي لا يلايه من دليل وليس استعمال ذلك بصواب اه ومن ثم رد النقص وفي القلم مشقة فعليه كان النقص في حقه كالتلف كإثبات في حلق الأبط (وسحب غسلها) أي الأظفار (مبتدعة ما تكملها للظلمة) وقيل إن الحلق قبل غسلها بضر بالبدن (و يكون ذلك) أي حب الشارب وتقليم الأظفار وكذا الاستعداد وتنف الأبط (يوم الجمعة قبل الصلاة) وقبل يوم الجنس وقبل غيره (وبسن أن لا يحيف عليها) أي الأظفار (في الفرو ولاه قد يحتاج إلى حل قبل أو شيء) (وبسن (تلف الأبط) بغير أي حريرة تفسد شق حلقه أو تنور قاله في الأدب الكبرى (و) (بسن (حلق العانة) وهو الاستعداد بغير أي حريرة (وله قصه وازالته بما شاهده) (التنوير في العانة وغيره أنه أحد) (وكذا التي صلى الله عليه وسلم رواء ابن ماجه من حديث أسلمة وابسانه ثقات قال في الفروع وقد أعل بالارسال وقال أحمد ليس يصح لأن قتادة قال ما طلى النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال أحمد وسكتوا عن شعر الألف فظاهرة بقاؤه بشوجه أشد إذا لحش قاله في الفروع (وتكره كثره) أي التنوير قاله الأدي لأنه يصفى حركة الجماع (وبسن الدهر والشعر والظفر) لما روى الحلال بأسناده عن مثل بنت شريح الأشعرية قالت رأيت أبي يقلم أظفاره ودفنها ويقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وعن ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يجصص دقن الدم وقال هين سالت أحمد عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره أيدفنها أم يبقيه قال يدفنها قلت بل يلقه في شيء قال كان ابن عمر يفعل (ويقله كل أسبوع) لما روى البغوي بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ أظفاره وشاربه كل جمعة (ويكره تركه فوق أربعين يوما) قبل له في رواية سندي حلق العانة وتقليم الأظفار كترك قال أربعين الحديث لما للشارب في كل جمعة لأنه يصرو حشا (ويكره تنف الثوب) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تنف الثوب وقال أنه نور الإسلام وعن طارق بن حبيب أن حماما أحدهما شارب النبي صلى الله عليه وسلم فرأى شيعة في بيته فهاوى إليها لياخذها فأمسك النبي صلى الله عليه وسلم يده وقال من شاب شيعة في الإسلام كانت له نوران يوم القيامة رواء الخلال في جامعه وأول من شاب أراه عليه السلام وهو ابن مائة وخمسين سنة قاله في الحاشية (وبسن خصاه) حديث أبي بكر أنه جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ورأه وليحيته كالنعامه أيضا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غيروها وجنبوها السواد (بجها) قوله وبسن أن لا يحيف عليها الخ لقول أحمد قال عمر وفر والأظفار في أرض الدار فانه سلاح وتو له عن الحكم ابن عمر وأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نحني الأظفار في الجهاد فان القوة الأظفار اه

وقال أسناده كاهم ثقات فاعرها بالوضوء لكل ملأ ودمها غير متداوله خارج من سبيل أشبه المعتاد ولعمرو قوله عليه السلام لا وضوء إلا من حدث أو رجم رواء الترمذي ومحمد بن حنبل في حديث أبي هريرة وهو يعمل الرجم من القبل والحصاة يخرج من درم نجسة (أو) كان الخارج (طاهرا) كولد بلا دم فينقض (أو) كان (مقطرا) ينفع الطاهر عند ديان فطرق أحطيه دهنا ثم خرج فينقض لأنه لا يخلو من بلاء نجسة تصيبه فتجب له الحصة مالا لا قطع به في الشرح ولو قطره في غير السبل ولم يصل إلى محل نجس كالحقن قطره في أذنه فوصل إلى دماغه ثم خرج منها ينقض وكذا الخرج من فيه (أو) كان (محتشي) بأن احتشي قطنا أو نحوه في دبره أو قبيله (أو) بئيل ثم خرج انتفض وضوءه وسواء كان طرفه خارجا أو لا وفيه أنه لم يبدل لا يتنقض قال في شرحه وهو المذهب لأنه ليس بين

الباثون الموقوتين في هذه الحجة من نقض التمسك ومقتضاهما ان التمسك في دبره ينقض اذا خرج مطلقا وفي الاثناع ينقض
 الحجة اذا خرج ولو لم يستل (أو) كان (منادب) الى فرج ثم خرج (أو) منها (استدخل) نحو قطة في فرج ثم خرج نقض لانه
 خارج من سبيل لا يخرج من بطنه فمنه الفرج والحقة ان خرجت من الفرج وأدخل بعض الزرافة فنقض سواء كانت في القبل
 أو في الدبر (لا) ينقض الخارج ان كان (دائما) كدم مستحاضة وسلس ولوحده للضرورة (من سبيل) متعلق بالخارج وهو
 مخرج البول والغائط فينقض ما خرج منه (الى ما) أي محل (بلحقة حكم التطهير) لان ما وصل اليه الخارج

إذا لم يلحقه حكم التطهير من
 الخبيث الذي يلحقه حكم التطهير
 من الحدث والنجاسة متعلق
 بالخارج (ولو) لم ينقل الخارج
 بل كان (بها) وهو مقتضى علم
 بالها) فصاف ان يسلم بالها
 يلزمه الموضوع قال في الفروع وكذا
 طرّف مصران ورأس دودة
 و(لا) ينقض (سبيل) يخرج
 (من أحد فرجي) أي
 قبل (عن) مشكل غير بول
 وغائط (لثقل) في التناقض وهو
 الخروج من فرج فان كان
 الخارج كثيرا أو بولا أو غائطا أو
 خرج الخبيث أو الظاهر منهما
 نقض (وفي استدلاله) من
 العناد ولو خلفه (وانفتح فيه
 ولو) كان المنفتح (أسفل المعدة
 لم يثبت له) أي المنفتح (حكم)
 الخارج (العناد) بل هي باقية
 له (فلا نقض برع منه) ولا
 بحسه ولا بخروج بسبيل
 غير بول وغائط ولا غسل بإلحاح
 فيه بل انزال وقتسده لا يجرى
 فيه استبعاد (الثاني) خروج بول
 أو غائط من باقي البدن غير
 السيلين وتقدم حكمهما (مطلقا)
 أي كثيرا كان البول والغائط
 أو سيرا (أو) خروج (نخاصة)

وكنتم) الحديث أي ذرآن أحسن ما غيرتم به هذا الشبه الخفاء والكتم رواه أحمد وغيره والكنم
 بفتح الكاف والناهية باب الين يخرج الصبيغ أسود عيلا إلى الجمرة وصبيغ الخفاء أحمر
 فالصبيغ بهما معا يخرج بين السواد والجمرة (ولباس) بالخطاب (بورس وزعفران) لقول
 أبي مائة لا أخفى كان خفا بنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الورس والزعفران (ويكره
 به) والحديث أن يكره قال في المستوعب والتخصيص والغنية في غير موجب (فان حصل به) أي
 بالخطاب سواد (تدلس في سبع أو نكاح حرم) الحديث من خفنا فليس منا (وبين النظر
 في المرأة) وقوله اللهم كما حسنت خلق لحسن خاتمي وحرم وجهي على الناس (نظر أي مريضة
 رواه أبو بكر بن مردويه) والخلق الأول ينفع أنما الصورة الظاهرة والثاني بضمها صورة
 الناطقة (وبين التطبيب) نثر أي أوبى فروعا أربع من سنن المرسلين الخفاء والتهطر
 والسواك والنكاح رواه أحمد وجعل (بما ظهر ريمه وخفي لونه) كخبر والعنبر
 والطيب (ولما في غير بينهما كنه) وهو ما يظهر لونه ويخفي ريمه كالورد والياسمين لآثر
 رواه النسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة (لأنها مغمومة في غير بيتها بين عليا)
 باظهار جمالها (من ضربها برجلها يعلم تخفي من زينتها) قال قتالي ولا يضربن بآرجلهن
 يعلم ما يخفين من زينتهن لانه يؤدي إلى إفسادها (ومن فصل سريرة وغير ذلك مما يظهر من
 الزينة في بيتها تطيبها شامت) مما يخفي أو يظهر لعدم المنافع (ويكره خلق رأسها وقصه من
 غير حذر) لحاروي الخلل لانه يستدعي عن قتادة عن عكرمة قال نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن
 تخلق المرأة رأسها فان ثم عذر ففروا بغيره (ويحرم) خلقها رأسها (لمصية) كلهم خد
 وشقوب (وبين قصير الاناء ولو) (ان تعرض عليه عودا) الحديث جبارك وسقائك واذكر
 اسم الله وخرائطك واذكر اسم الله ولو ان تعرض عليك عودا متقى عليه قال في الآداب ظاهره
 الصغير ويتوجه أن ذلك عند عدم ما يخمر به ولو لم يمسح فان لم يجد أحدكم إلا أن يعرض على
 أناته عودا أو حكمه فوضع المود والله أعلم باعتدافه ولا ينسأه وربما كان سيدا الرد يبيع بحاله
 أو عورده عليه (وبما كان السقاء) أي بيطه (إذا أمسى) للخبر (وغلاق الباب وأطفا المصباح)
 عند الاندثار فأن خيف وهذا قال ابن هبيرة فاما ابن جندب المصباح في شئ متعلق أوعى شئ لا يمكن
 القرائن والمواعظ التعلق فيه فلا يرى ذلك بأسا قال في الآداب (د) اطفا (البرق عند الرقاد
 مع ذكر اسم الله فحين) أي في التعمير والاكاء والغلق والأطفا للخبر (و) (يسن) نظره في
 وصيته ونقض فراشه عند لادته النوم (الخبر) ووضع يده اليمنى تحت خده الأيمن ويجعل
 وجهه نحو القبلة على جنبه الأيمن (الخبر) (ويستحب) أن الله تعالى والقوة واجبة من كل
 معصية على الفور لكنه في ذلك الوقت أوج البها لقوله تعالى الله يتوفى الانفس الآية (ويقول

غيرها) أي غير البول والغائط من باقي البدن (كقوله) خروج القوم (بحاله)
 بأن شرب خمرة وقذفه بصفته لان نجاسته بوضوئه لا ينجس (فاشحة) نبت النجاسة (في نفس كل أحد بحسبه) روي نحوه
 عن ابن عباس قال لخلل الذي استقرت عليه الزاوية كان الفاحش ما يستغثه كل انسان في نفسه لا ما يستغثه غيره لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم دع ما يربك إلى ما لا يربك ولا اعتبارا رجال الانسان ما يستغثه غيره خرج فيكونه مقبولا بالنقض بخروج
 النجاسة الفاحشة من غير السيل قاله ابن عباس وابن عمر حديث عصفان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال فتموتوا كالقنيت توبان في مسجد دمشق فسالته فقال صدق أنا مكيت وهو ضواء رواه الترمذي وقال هذا أمع شئ في

ماورد

في هذا الباب قبل لا يحدث ثوبان ثبت عندك كالنعم (ولو) كان خروج الجاسة القاحلة من باقي البدن (خطئة أو غيرهما) نكرة (أو) كان (يعني علق) أو قرادان الفرق بين ما خرج بنفسه أو بمجاليه لا أثر له في تقضي الموضوع عنه و (لا) ينقض ما خرج ببعض (بعض) وهو صغار الرئي (وشعره) كبتى وذباب وقول و راغب ثقلته ومشفقا لا حترأز منه (الثالث نزول العقل) كحلوث جنون أو برسام كثيرا كان أو قليلا جاعا (أو غطيته) أي النقل بسكر أو أغشاء أو دواء (حق بنوم) وهو غشة تقيه تقع على القلب تمنع المعرفة بالاشياء عندئذ على مرقعوا العين وكأهله من فليمتوضأ رواه أحمد وأبو داود ٥٧ وابن ماجه عن معاوية بن ربيعة عن الحسن وكأهله فإذا تأملت البيان استطلق الوكاه رواه أحمد والدارقطني والسجدة حلقه الدبر وسئل أحمد عن الحديث فقال حديث على أبي ثوبان وأبو روي إيجاب الوضوء بالنوم تنبيه على وجوبه بما هو أكيد منه كالجنون والمكر ولأن ذلك مظنة الحديث فاقم مقامه قال أبو الخطاب وغيره ولو تلهم على المخرج ولم يخرج من شيء الحما كما بالغالب (النوم التي على الله عليه وسلم) كثيرا كان أو يسيرا لأن نومه كان يقع على عينه دون قلبه كما صرح به (و) إلا النوم (اليسير هرفا من جالس) لحديث أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يسلون ولا يتوضئون رواه أبو داود ولأنه يكثر وقوعه من منتظري الصلاة فقي عنه للشفقة وإن رأى رؤيا فهو كثير وضه لا وهي أظهر وإن خطر بساله شيء لا يدري أو رؤيا وحديث نفس فلا تنقض (و) إلا اليسير هرفا من (قائم) حديث ابن عباس

ما ورد) ومنه ما سئل في وضعت جنبي و بكأهله أن أمسكت نفسي فاغترطوا أن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به هذا الصالحين ويصح قراءة الم الحديث وتبارك نص عليه في رواه حنبل وروى الإمام أحمد والترمذي والخلال عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك (و يقول المخرج أذهاب أثار الرجل) لأن الله مواب ينشرها أذن من جن وهو ما كما في الخبر (ويكره النوم على سطح ليس عليه فجبر) لنيه عليه السلام عنه رواه الترمذي من حديث جابر وخشيته أن يتسرع في سقط عنه (و) يكره (نومه على بطنه وعلى قفاه) من خاف انكشاف عورته قال في الآداب الكبرى النوم على القفاري يضر الأكتاف من المصير وباني وإن استلقى للراحة لا نوم به غير وأرد من ذلك النوم منبسطا على وجهه (و) يكره (نومه بعد العصر) لم يثبت من نام بعد العصر فاختلس عقه فلا يلومن الأنفس رواه أبو يعلى الموصلي عن عائشة (و) نومه بعد الغمر (لأنه وقت قسم الأرزاق كما في الخبر) (و) نومه (تحت السماء مغطدا) من شباه والمراحم ستر العورة (و) نومه (بين قوم مستظفين) لا تخلاف المروءة (و) يكره (نومه وحده) لحديث أحمد بن عمر مرقعوا ناسي من الوحدة وإن بيت الرجل وحده (و) يكره (سفر وحده) لخبر الواحد شيطان (ونومه بين الظل والنفس) لنيه عليه السلام عنه رواه أحمد وفي الخبر أنه جلس الشيطان (و) يكره (ركوب البحر عند هيجانه) لأنه مخاطرة (قال ابن الحوزي في طيه النوم في النفس في الصيف يحرك الداء الدفين والنوم في القمر يحيل الأثر إلى الصفر ويثقل الرأس اه) وتجنب القاذلة أي الاستراحة وسط الخمار وأن لم يكن مع ذلك نوم قاله الأزهري و يؤيد قوله تعالى أصحاب الجنة ومثله خير مستقرا وأحسن مقيلا مع أنه لا نوم في الجنة (و) يسحب (النوم نصف النهار) قال بعده هل كان أي ينام نصف النهار شتاء كان أو صيفا لا بدعها وانحطت بها وفي الآداب القاذلة النوم في الظهيرة ذكره أهل اللغة انتهى فلي هذا هو عطف تفسير (ولا يكره) ذكره (خلق رأسه ولو تغير نسل وجاجة) كقصه قال ابن عبد البر أجمع العلماء في جميع الأمصار على استحبابه الحلق وكفى بهذا جمعا وحرم بعضهم حلقه على من دلشعه لأنه ذل وخضوع لغيرة الله (ويكره القزع وهو حلق بعض شعر الرأس ويرك بعضه) لقول ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نسي عن القزع وقال أحلقه كله أو دفعه كله رواه أبو داود فيدخل في القزع حلق مواضع من جوانب رأسه وترك الباقي ما خوذ من قزع السحاب وهو متطعمه وإن حلق وسطه وترك جوانبه كانت له عمامة النصارى وحلق جوانبه وترك وسطه كان بقله كثير من السفلى وإن حلق مقدمه وترك مؤخره (و) يكره (حلق القفا) بالقصر (منفردا عن الرأس) إذ الم تيجت إليه الجمجمة وغيرها قال المروزي سألت أبا عبد الله عن حلق القفا قال هو من فصل الجفوس ومن تشبه بقوم فهو منهم وقال لباس إن حلق قفا في الجمجمة (وهو) أي القفا (مؤخر العنق) وعلم من كلامه أنه لا يكره حلقه مع الرأس أو منفردا

٨ - (كشاف القناع) - أول ١ لما بات عند خالته يموت رواه مسلم ولأنه يشبه الجالس في القنطرا واجتماع المخرج وربما كان القائم أبعد من الحديث (لا) إن كان النوم اليسير (مع احتبابه أو انكباء أو استناد) فينقض مطلقا كنوم المصطليح وعلم منه أن قض بالسر أو ضامن راكع وساجد (الرابع من قريح آدمي) ذوات سائر الحيوانات تنمده أولاد كرا أو أنقى صغيرا أو كبيرا (ولو) كان القزح المحسوس (دبرا) لا حد من ذكر ما من الذي كره فحدثت به فثبت حقان مرقعوا من مس ذكره فليمتوضأ رواه مالك والشافعي وأحمد ومحمد الترمذي وقال حسن صحيح وابن ماجه ومحمد بن عيسى وقال البخاري أصح شيء في هذا

البايع حديث بغيره وفي خبره مثل رواه ابن ماجه والترمذي وأما من غير الذكر فاهم قوله عليه السلام من مس فرجه فليقتضوا رواه ابن ماجه والترمذي وأحمد وأبو زرعه وتلميذ جرو بن شبيب عن أبيه عن جده أعمامه أمة فخر جدها للتوضأ رواه أحمد وإسحاق
 انتقض عن فرج نفسه مع دعاء الحاجة النبوية جواز نفس فرج غيره وأولى وفي بعض الألفاظ حديث بدر من مس الذكر فليقتضوا
 فيشمل كل ذكر (أو) كان المسوس فرجه (ميتا) لما سبق ولبقاء حرمته (متصل) صفة لفرج فلا تقتضي عن منفصل لذهاب حرمته
 بقطعه (أصل) صفة أمة فلا يقتضي ٥٨ من زائد ولا أحد فرج حتى مشكل لاحتمال زيادته (ولو) كان الفرع (أشمل)

لا تفتح فيه لبقاء حرمته (أو) كان المسوس (قلقة) بضم القاف وسكون اللام قال في التماسوس وتصرح جلدنا ذكر لانهما أحلة في مسي الذكر وحرمته ما اتصلت به (أو) كان المسوس (مقبلي) حتى مشكل) لان أحدهما فرج أصلي فينتقض مسه كالولم يكن معه زائد (أو) كان مس غيره حتى من حتى (شهوة) ما لا لمس مثله (بان مس ذكر ذكر الخ حتى شهوة والاني قبله الذي يشبه فرجها الشهوة فينتقض وضوءه إلا من تحقق النقص بكل حال فان كان لغير شهوة فلا نقص لاحتمال زيادته وان مس خنتي قبل خنتي آخر أو قبل نفسه انتقض وضوءه بان يفتن النقص وان مس أحدهما فلا ومن دبره كدبر غيره لانه أصلي بكل اعتبار وان توضأ خنتي ولمس أحد فرجيه وصلى الظهر ثم أحدث وتطهر ولمس الآخر وصلى العصر أو فاته لزمه إعادةهما دون وضوءه قاله في الانصاف (يد) متعلق بمس فلا تقتضي اذا مسه بغيره الحديث أحمد والدارقطني من أفضي بيده إلى ذكره ولان غير البديس باله ليس (ولو)

الحاجة اليه (ويجب ختان ذكر وأنثى) لقوله صلى الله عليه وسلم لم حل أسلم أتى عنك شهر الكفر واختنن رواه أبو داود وفي الحديث اختنن إبراهيم عليه السلام سنة متفق عليه واللفظ البخاري وقال تعالى ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ولا نه من شعائر السابقين فكان واجبا كسائر شعائرهم وقال أحمد كان ابن عباس يشدها أمره حتى قدر ويهني أنه لا يخلع ولا صلاة وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا التقي الختانان وجب الغسل دليل على أن القصة كن يفتن ولأن هناك فضلة فوجب أنهما كال رجل وقت وجوبه (عند بلوغ) لقول ابن عباس وكانوا لا يفتنون الرجل حل حتى يدرك رواه البخاري لأنه قبل ذلك ليس باحل للتركيب (ما لم يفتن على نفسه) فسقط وجوبه كالوضوء والصلوة والمص بطريق الأولى قال ابن قندس فظاهر ذلك أن الخوف المستط والمضوء والغسل مسقطا للختان وجبت تقرر وجوب الختان على الذكر والأنثى (فقد نزع ذكر خنتي مشكل وفرجه) (استحاطا) والرجل أحبار زوجته المسجلة عليه) كالصلاة (و) الختان (زمن صغرا فاضل إلى التمييز) لانه أسرع وأوليفنا على أكل الأحوال والوشنات الذكر (ياخذ جلد حشفة ذكر) (و) يقال لها القلفة والقرلة (فان اقتصر على) أخذ (أكثرها جاز) نقله المصنف ويترجمه صاحب المحرر وغيره (و) خفض الجارية (أخذ جلد أنثى فوق عمل الإبلج تشبهه عرف الدب) (و) يستحب أن لا تؤخذ كلها من امرأة (نصف) الخمر ولأنه نصف شبهتها (وكذا) ختان (يوم سابع) التشبه بالهود (و) بكره الختان (من) حين (الولادة) (أي إلى اليوم السابع) قال في القروع وبذكر كراهة الأكثر (وان أمر به) أي بالختان (ولما لا يفرحوا برد أو مرض يخاف من مثله الموت من الختان قلقت أسبه ختمه لأنه ليس له (أمره) ولما لا يمرض (بمرض يخاف من مثله الموت من الختان) لأنه ليس له وفي الفصول أن فعله في شدته حار ودا في مرض يخاف من مثله الموت من الختان تحكمه كالحذف في ذلك بعض وهو من خطا الامام فيه الرأى (و) يجوز أن يفتن نفسه ان قوى عليه واحسنه) لانه قد روي ان إبراهيم ختن نفسه (وان ترك الختان من غير ضرر وهو يستقل وجوبه فسقط قاله في مجمع البحرين) لأمراره على ذلك الذنب (ومن ولدوا لاقفله سقط وجوبه) ويكره أمره الراموس على محل الختان اذن لانه لا فائدة فيه فنهذ الشعر بمقنعه ذكره ابن القيم (ولا تطلع أصبح زائدة نصا) نقله عبيد الله (ويكره ثقب اذن مسي لأجارية نصا) لحاجتها للآذان بن عتلاقه (ويحرم غصص) وهو نشف الشعر من الوجه (ووش) أي برد الأسنان لتعدو وقيل وقصص (ووشم) وهو غرز الخلد بأمره ثم حشوه كحل (ووصل شعر بشعر) لما روي أنه صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصفة والناصصة والمتنصصة والواشرة والمستوشرة وفي خبر آخر لعن الله الواشمة والمستوشمة أي الفاعلة والمفعول بهذا الجارها والعنفة على السبي

كانت اليد (زائدة) لعدم ما سبق ولا رقيب بطن الكف وتظهرها وحرفها من أشفه بطما نذل (علا طفر) فلا يقتضي مسه بالظفر لانه في حكم المنفصل (أو) مس (الذكر بفرج غيره) أي اذا مس يد كافر باغيره الذي كره انتقض وضوءه لانه الخش من مسه باليد وعلم منه انه لا تقتضي مس يد كافر ولا يد بدبر ولا قبل امرأة يقبل أخرى أو يد امرأة بلا حائل متعلق بمس لقوله عليه السلام من أفضي بيده إلى ذكره ليس دونه ستر فتوجب عليه وضوءه رواه أحمد والدارقطني فان مس بمحائل فلا تقتضي (لا) ينقض مس (محل) ذكر (بان) لانه ليس بفرج وكذا مس البان لذهاب حرمته كما نفهم مما سبق (و) لا يقتضي مس (شفرى امرأة دون مخرج) لان الفرع يخرج من جرح لا ما قارب به وشفر الفرع بضم الشين المجهمة واسكان الفاء

حاقته ولا تنقض عس الانثيين ولا ما بين الفرجين (انما من بس ذكر أو أنثى الآخر) أي لس ذكر أنثى أو أنثى ذكر (الشهوة) لقوله تعالى أو لا يستم التسليم وخص الآية بما إذا كان لشهوة جماع بين الآفة والأخبار ولحديث عائشة قالت فندت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليله من الفرائش فالتسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وما من صبيان رواء مسلم ومنه ما دليل الله صلى الله عليه وسلم أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبليته فإذا صعد غرق في قبعتي رجل متفق عليه والظاهر أنه بلا حائل لأن الأصل عدمه ولأن المس ليس بحديث وأما حديثه فالحديث الذي ذكره في الحديث هو حاله الشهوة وقوس عليه من المرأة الرجل ومضى لم ينقض من أنثى استحب الوضوء (نصا) (بلا حائل) متعلق بلس ٥٩ فان كان بلا حائل لم ينقض لأنه لم يمس البشرة أشبهه لئس الشيا وب الشهوة

بجسدها لا وجب الوضوء كالو وجدت من غير لئس (ولو) كان لئس (ب) مضو (زائد زائده) كالأصل أو الرجل أو الأصبع الزائدة كالأصلي (أو) كان لئس لمضو (أشعل) لا تنقض فيه أو به (أو) كان لئس (ميت) لعدم وكما يجب الفسل بوطه أليت (أو) كان لئس (لهم وأحمر) لا سبق (لا) ينقض من مطلقا (الشعر وظفروس) ولا لئس بها لأنها تنفصل في حال السلامة أشبهه لئس الذمع ولذلك لا يقع طلاق ونحوه أو وقع بها (ولا) ينقض لئس (من) لها أو له (دون سبع) لأنه ليس بحال الشهوة (و) لئس (رجل لمرء) وهو الشاب طر شابه ولم تثبت له شهوة قاله في القاموس ولولشهوة وكذا من امرأة أمر أن لولشهوة لعدم تناول النص له (ولا أن وجد محسوس فرجه أو محسوس شهوة) يعني لا ينقض وضوء محسوس فرجه شهوة وإن وجدت منه شهوة ولا وضوء محسوس يده لشهوة ولو وجدت منه شهوة

ندل على غيره لأن فاعل المباح لا يجوز له (ولو) كان وصل المرأة شعرها (بشعره) أو أذن زوج (لعموم الخبر) (ولا تصنع الصلاة) من المرأة الموصولة شعرها شعر (أن كان نصا) لجله العباسية فقد رتعا على احتجابها ونصه أن كان طاهر أو أن قلنا بالتحريم لأنه لا يعود إلى شرط العادة كالصلافي حمامة مبر (ولا بأس بما يحتاج إليه لشدة الشعر) لئساحة فإن كان أكثر من ذلك ففيه روي أن أحداهما مكر وغير محرم لما روي عن معاوية أنه أخرج كبة من شعر وقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل ذلك وقال انما ملك من أسرار الله دين اتخذه هذا شأنهم فخص التي تصلها بالشعر فيمكن جعل ذلك تفسير اللفظ العام في الحديث السابق والثانية لا تصل المرأة برأسها الشعر والقراء ولا الوضوء فحدث جابر قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفصل المرأة برأسها قال الموفى والظاهر أن المحرم إنما هو وصل الشعر بالشعر لا بقية من التندليس وأستعمل الشعر المختلف في نجاسته وغير ذلك لا يحرم لعدم ذلك فيه وحصول المعصية من تحسين المرأة لزوجها من غير مضرة وتعمد أحاديث النبي على التكرام (وأباح) (عبد الرحمن) (إن الجوزي) النص وحده وحل النبي على التندليس (أباه) كان (شعرا) (فالجرات) وفي الغنفة وجهان يجوز بطلب زوج (ويحرم نظرها شعرا) (جنبه) كسائر بدن (لا) الشعر (البائن) (النفصل) منها (ولها) أي المرأة (خلق الوجه وسفنه) (نصا) والمحرم إنما هو تفش شعر وجهها قاله في الحاشية (و) لها (تصديقه ونحوه وغيره) من كل ما فيه ترين له (ويكرهه) أي الوجه (رجل) نص عليه (وكذا التخذيف وهو إرساله الشعر الذي بين العذار والنزع) يكره للرجل لأن هلكا كرهه رواء لخلال (لأفها) أي لا يكره لها لأنه من زينتها (ويكره النقش والتكتيب والتطريز وهو الذي يكون في رؤس الأصابع وهو القموح) رواء المروزي عن عمرو وعنه عن عائشة وأنس وغيرهما (بل نقمسه) يدها في الخضاب (نصا) قال في الأصاح كره العلماء أن تسود شيئا بل تحضبا بحمر وكرهوا النقش قال أحمد لنفس يدها غسما (ويكره كسب الماشطة) ككسب الخماي (ويحرم التندليس) لحديث من غشنا لئس منا (و) يحرم (التشبه) من النساء (بالمردان) كتمكه وباقي بدليله في ستر العورة (وكره) الامام (أحمد) (الحاجة يوم السبت) يوم (الاربعاء) لقوله عليه السلام من أحضر يوم السبت أو يوم الاربعاء فصابه يعني مرضا فلا يلزم من الانقصة من مراسيل الزمري وهو رسل صحيح قاله في الآداب الكبرى (وقوف) أحمد (في) الحاجة يوم الجمعة قال القاضي كرهه جماعة من أصحابه واستدلوا بأخبار ضعيفة قال في القرو وغيره المراد بلا حاجة كالحنبل كان أبو عبد الله يحجم أي وقت حاج به الدم وأي ساعة كانت ذكره

واللاس لعدم تناول النص له وما لا ينقض أضافا لنشأ يفكر أو تكرر انظر (السادس غسل ميت) مسلما كان أو كافرا صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى لأن ابن عمرو وابن عباس كانا من أن غاسل الميت الوضوء من أي هريرة أقل ما فيه الوضوء ولم يمس مخالفا عن الأصابة ولأن الفاسل لاسم غالبا من مس عورة الميت فاقم مقامه كالنوم مع الحدث (أو) غسل (بعضه) أي الميت (ولو في بعضه) (ولا) ينقض وضوءه (إنه) أي الميت لمقتضى اتصاله في الوارد وغاسل الميت من قبله وبإشراة لأم نصيبا لها ونحوه (التابع) أكل لحم (أبل) عمله أو سهلته كان أو مطبوخا أو ما لم يحدث أو لم يحدث البراءة من عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أتتوضأ من لحم الأبل قال نعم قيل أتتوضأ من لحم الغنم قال لا رواء أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن جابر بن عمره مرفوعا مثل هذا وهو مسلم

قال أحسنه بعد كان يصح حديث البراءة من جمره قال الخطابي ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث وقوى ذلك ما رواه أنس بن مالك
بالوضوء غسل اليدين مرودة وقد طال فيه في شرحه وأبل يكسر تين وتسكن البناء قال في القاموس وأحد يقع على الجمع وأيس يجمع
والأيس جمع وجهه بال (تسديدا) لا تسمى إلى غيره (فلا تنقض) بأ كل ما سوى غسل الأبل من الجمره وكانت مباحة أو جمره ولا
تقتضي تناول (بقية أجزائها) أي الأبل كسنامها وقبلها وكدها وطحاها وشكرها ومصرانها لأن النص لم يأت (أو) ولا تنقض أيضا
(شرب لبنها) شرب (مرفقها) ٦٠ لأن الأخبار الصحيحة إنما وردت في الجمر والحكمة هي غير معقول المعنى فاقصر فيه على

مورد النص (الثامن الردة) الحلال (والفصل في معناها) أي الحمامة (وهي أنفع منه في بلد حار) كالبحار (وما في معنى
الحمامة كالتشريط والفصل بالعكس) أي أنفع منه في بلد بارد كالشام

عن الإسلام لقوله تعالى لنن
أشركت ليصعلن عملك وقوله

باب الوضوء

من الوضوء وهي التظايف وهو بالضم اسم للفعل وباله تفتح اسم للماء الذي يتوضأ به وقبل بالفتح
قبيل ما قبل بالضم فيهما وقرأ ضعفهما (وهو شرط استعمال ما طهر في الأعضاء الأربعة)
وهي الوجه واليدان والراس والجلان (على صفة مخصوصة) في الشرع بأن ياتي بها مرتبة
متوالية مع باقي الفروض والشروط وما يجب اعتباره وسعى وضو التظايف للتوضي وتخصيه
والحكمة في غسل الأعضاء المذكورة في الوضوء دون غيرها أنها أمرع ما ينزك من اليدين
للمخالفة لما ينفسه الطاهر انفسا على طهارتها الباطنة ورتب غسلها على ترتيب سرعها لحركة
في المخالفة لما يغسل الوجه والقدم والانتفاء فائدت في المخفضة لأن الإنسان أكثر الأعضاء
وأشد حركتها فغفره بماء وهو كثير العطب قليل السلامة فالتأنيب بالذات في الوضوء على ما
يتم بالوجه ليتوب عما نظر بها اليدين لتتوب عن البطش ثم خص الرأس بالمسح لأنه محمول
تقع منه المخالفة ثم بالاذن لاجل السماع ثم بالرجل لاجل المشي ثم ارشده بعد ذلك إلى تجديد
الأيمن بالتهلوتين (وفروضه) أي الوضوء مع فرضين وهو التيمم والتخمس والقطع وشرعا
ما أتت به فاعلم وعرق تاركه (ستة غسل الوجه) لقوله تعالى إذا قم إلى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم (و) غسل (اليدين إلى المرفقين) ومسح (الرأس) وغسل (الرجلين إلى الكعبين) لبقية
الآية المذكورة وهو واضح على التفسير وأما الجرف فقل الجوار والرواياه وقال أبو نؤز بد المسح
هنا العرب فغسل ومسح فغسل الأمر هنا تصغير بمنزلة الجمل ومسح الأحاديث تبلغ النوازل
وجوب غسلها وقبل لما كانت الأرجل مظنة الأثر في الماء وهو منهي عنه مذموم
عطفها على المسح لا لتمتع بل للتنبيه على الاعتدال على مقدار المطلوب ثم قيل إلى الكعبين
دفع الظن ظان أنها مضمومة لأن المسح في وضوءه غاية في الشرع وروى سعيد بن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى يستحسن قال أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين
وقالت عائشة لأن تقطعا أحب إلى أن أمسح القدمين وهذا حق غير لاس الخف وأما لاسه
فصلها مما ليس فرضا متبعا في حقها (والترتيب) من الأعضاء المذكورة كذا كراته لأنه
تعالى أدخل المسح بين المصولات ولا يعلم لهذا أفائدة غير الترتيب والآية فسقت لبيان
الواجب والتي هي صلى الله عليه وسلم رتب الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ولأنه

عليه السلام الطهور شرط
الأيمن والردة تطيل الأيمان
فوجب أن تطيل ما هو شرطه
وقال القاضي لا معنى لمطاعها من
النوازل مع وجوب الطهارة
الكبرى يعني إذا ما دلت الصلاة
وجوب الغسل ملازم لوجوب
الوضوء كذا كره بقوله (وكذا)
أوجب غسلها وضوء كالأمان
وانتقال معنى (وغوها)
كحصى ونفاس (أوجب وضوءا)
وأما الميت فلا يجب وضوءه بل
يسن وعلم مما سبق أنه لا تقضي
بضوء كذب وضوءة وقتل
نصا ولا يقهقهة بحال ولا بأكل
مامسة النار لكن بسن الوضوء
من كلام محرم كما تقدم ومنه من
المراة حيث قلنا لا يوجب الوضوء
وحديث الأبرياء الوضوء
والصلاة من الفقهه ضعفه
أحمد وعبد الرحمن بن مهدي
والدارقطني وهو من مراسيل
أي العالسة قال ابن سيرين
لأن أخذوا برأسيل الحسن وإلى
العالية فإنها لا يلبس من
أخذوا والفقهه أن يفضل حتى

يحصل من غصكه حرفان ذكرهما بن عقيل (ولا تنقض بالآلة شعر وضوءه) كطمر لانه
ليس بدلا لاجلته بخلاف الخف (فصل في مسائل من الشك في الطهارة وما يجزئ من حدث واحكام المصنف من شك) أي تردد قال
في القاموس الشك خلاف اليقين (في طهارة) بدتيقن حدث (أو) شك في (حدث) بدتيقن طهارة (ولو) كان شكه ذلك (في غير)
صلاة بني على يقينه الحديث عبد الله بن زيد بشكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يحبل اليه أنه يجهد الشيء في الصلاة فقال
لا يصرف حتى يعم صرنا أو يجهد لم يتفق عليه وسلم معناه مرفوعا من حديث أبي هريرة ولم يذكر فيه الصلاة ولأنه تدارض
عنده الأمران بالشك فربما صحت وطهارة كيتبتين تعارضتا فراجع إلى اليقين سواء غلب على ظنه أحدهما ولا لأن غلبة الظن إذا لم

عبادة

يكن لها ضابط في الشرع بل يثبت اليها كمال من حيث أحد المتصلين بكمال التعلق باليقين ما أذهت نفس الله تعالى به وقطعت به
 وقطعت يان قطعها بجمع كالموقف في مقدمة الوضوء وهي ما هنا يقينا بعد ورود الشك عليه استعمال الأصل السابق (وإن يتقنهما)
 أي الحدث والطهارة أي يتقن كونهما نصف بالحدث والطهارة بعد الشك مثل (وجعل أسبقهما) بأن يدرك الحدث قبل الطهارة
 أو بالعكس (فإن جعل حاله قبلهما) بأن لم يدركه كان محدثا أو متطهرا قبل الشك (تظهر) وجوبها إذا أراد ما يتوقف عليها يتقنه
 الحدث في إحدى الحالتين والأصل بقاؤه لأن وجوده يقين الطهارة في الحال الأخرى ٦١ مشكوك فيه إذا كان قبل الحدث أو بعده ولأنه

لا بد من طهارة متيقنة أو مظنونة
 أو مستقصاة ولا شيء من ذلك هنا
 (والا) بأن لم يجعل حاله قبلهما
 بل عملها (فهو على متنها) فإن
 كان متطهرا فحدث وإن كان
 محدثا فظهر لانه قد يتقن زوال
 تلك الحال إلى متنها والأصل
 بقاؤه لأن ما يفتره مشكوك فيه
 فلا يثبت إليه (وإن عملها) أي
 حاله قبلهما (وتيقن فعلهما) أي
 الطهارة والحدث حال كون فعل
 الطهارة (رعا الحدث) حال
 كون فعل الحدث (تقضا
 الطهارة) فهو على مثلها فإن كان
 فيهما معتطهرا فظهر لانه يتقن انه
 نقض تلك الطهارة ثم توثق ألا يمكن
 أن توثق مع بقاء تلك الطهارة
 لتيقن كون طهارته من حدث
 ونقض هذه الطهارة مشكوك
 فيه فلا يزول به اليقين وإن كان
 قبل محدثا فهو الآن محدث
 لأنه يتيقن انه انتقل عنه إلى
 طهارة ثم أحدث منها ولم يتيقن
 بعد الحدث الثاني طهارته فإن لم
 يعلم حاله قبلهما تظهر لما سبق
 (أو عين) لفعل طهارة وحدث
 (وتتألف منهما) فهو على مثلها
 أي مثل حالة قلها لا يسقط
 هذا اليقين للتعارض وإن لم يعلم

هنا بداهة بل بالحدث فكان الترتيب معتبرا فيه كالمصلا يجب فيها الرجوع قبل المعجود ولو كان
 الترتيب كسائر الأفعال ولم يرد لتبين الجواز فإن توثق منكروا لم يصح بقاء في كلامه وما روى
 عن علي أنه قال ما إلى إذا غميت وضوءي بأي أعضائي بدأت قال أحدنا غميت به العسر قبل
 البهي لأن غمرهما في الكتاب واحد وروى أحدنا سنده أن عليا سئل فقيل له إن أحدنا
 يستعمل في غسل شئ قبل شئ فقال لا حتى يكون كما أمر الله تعالى وما روى عن ابن مسعود أنه
 قال لا بأس أن تبدأ برجلك قبل يدك في الوضوء قال في شرح المنتهى لا يعرف له أصل
 (والمؤالة) لقوله تعالى فإذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم لأن الأول شرط والثاني جواب
 وإذا وجد الشرط وهو القيام وسب أن لا يتأخر عنه وجوبه وهو غسل الأضراس يؤيده ما روى
 خالد بن معدان أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى عمر بن الخطاب في ظهره معة قد ردهم لم
 يصبا الماء فأمره أن يصلي الوضوء رواه أحمد وأبو داود وأبو داود والسلافة وهذا صحيح وقيل به وهو
 تقدر ويؤيده مسلم ولم يحب المؤالة لأجزاء غسل الأضراس لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه توثق الامتوا ليا أو غميت بشرط في التسلسل لأن التسلسل فيه منزلة العوض الواحد (وسبب
 وجوبه) أي الوضوء (الحدث) فيجب بالحدث ذكره ابن عقيل وغيره في الانتصار بإرادة
 الصلاة بعده وكأما ابن الجوزي لا يجب الطهارة قبل إرادة الصلاة بل تنصب قال في الفرع
 ويتوجه قياس المذهب بدخول الوقت وجوب الصلاة إذن وجوب الشرط بوجوب
 للشرط ويتوجه منه في غسل قال شيخنا هو انقل أم وحدثنا لا قبل الفحص الصلاة أحكم
 حتى يتوضأ مخصوص به حدثنا لا قبل الصلاة بغير طهور (ويجوز) الحدث الأصغر (جميع
 البدن تجنبا) ذكره القاضي وأبو الخطاب وأبو الوفاء وأبو علي الصنعوني يؤيده أن الحدث
 لا يعمل لمس المسح بعض غسله في الوضوء حتى يتم وضوءه قال في الفرع ويتوجه وجه
 أعضاء الوضوء (وطهارة الحدث) فرضت قبل التيمم ذكر ابن عبد البر أنه معلوم عند جميع
 أهل السير أنه عليه السلام أقرض عليه عكة الصلاة والنسل من الجنابة قال ومعلوم أن غسل
 الجنابة لم يفرض قبل الوضوء وأنه لم يصل قط بكة صلاة إلا بوضوء قال وهذا مما لا يجهل به عالم
 ولا بد منه إلا معناه وعن زبد بن حارث عن النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاه في
 أول ما أوحى إليه ففعله الوضوء والصلاة ثم جاءه الإمام أحمد في حكمه في الوضوء أرازي وغيره
 لأجل ابن أبي عمير وقد تابعه عليه رشدين سعد فرواه كمال الشيخ برهان الدين المحدث الحلبي
 أعلم أن الوضوء أول ما فرض مع الصلاة وكذلك المبدع وكان فرضه مع فرض الصلاة
 كما رواه ابن ماجه فإما المائدة مقررة لا مؤسسة (والله يشترط طهارة الحدث) وضوءا
 كان أو غسلا (ولتيمم) ولو مسه وناويع نجاسة ببدن (و) (فغسل) وتجدد وضوءه

حاله قبل ما تطهر (فإن جعل حاله ما) بأن لم يدرك الحدث عن طهارة أو لم يدرك الطهارة عن حدث (أو جعل أيضا) أسبقهما
 فيمتنع أي ضد حاله قبلهما إن عملها لما تقدم وكذا الإتيان طهارة قبل حدث أو حدثا قبل طهارة فقط لأن الأصل أن ما يتقنه هو
 ما كان عليه قبل ذلك وأن شذوذاً في الطهارة وقد أوضحت الكلام على أصل المتن وما شطبت منه في الحاشية (وإن يتقن أن الطهارة
 عن حدث ولم يدرك الحدث عن طهارة (ولا) وجعل أسبقهما (فتظهر مطلقا) محدثا كان قبل ذلك أو متطهرا بالتيقن ورفع الحدث
 بالطهارة وشك في جردها (وبعكس هذه) بأن يتقن أن الحدث عن طهارة ولم يدرك الطهارة عن حدث (ولا) (بعكسها) فيكون
 محدثا مطلقا سواء كان قبل ذلك محدثا أو متطهرا بالتيقن نقض الطهارة بالحدث وشك في الطهارة بعده وهذا كل ما كان الشك قبل

[illegible]

ليزول الاعتقاد الذي بطلت
صلاتهما لاجله قال في شرحه ولا
يصح في ذلك وضوء أحدهما
لاحتمال ان يكون الذي أحدث
منهما هو الذي لم يتوضأ اه قلت
وكذا في جملة ان يبيت العبد الا
بهما (ويصرح يحدث) أصحوا
أصكر مع قدرته على طهارة
(صلاة) الحديث ابن عمر مرفوعا
لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا
صفة من غاوى رواء الحاجة
الا البخاري وسواه القرض أو
النفل ومجود السلاوة والشكر
وصلاة الجنائز ولا يكفر من صلى
محدثا (و) يصرح أيضا به
(طواف) فرضا كان أو نفلا
لقوله عليه الصلاة والسلام
الطواف بالبيت صلاة الا ان الله
أباح فيه الكلام رواء الشافعي
(و) يصرح أيضا (من مصحف
وبعضه) ولومن صحته لقوله
سبحانه وتعالى لا عسى الا المطهرون
ويحدث عبد الله بن عمر وابن
خزم عن أبيه عن جده ان النبي
صلى الله عليه وسلم كتب إلى
أهل اليمن كتابا ليقبلا عسى
القرآن الاطاهر رواء الأثرم
والنسائي والدارقطني متصلا
ياحیی به أحد ورواه مالك

مرسلًا (حق جلدہ) ای المصنف (وہاوشہ) وما فیہ من ورقاً بض لاثہ بشملہ
 اسم المصنف ویدخل فیہ (بدون غرہا) کملہ ذل شی لا قسہ انقدسمہ (بلا حائل) فان کان محائل لم یصر لان المس اذا
 العائل (ولا) یصر علی محدث (علہ بلاقوف کس وک) من غیر من کملہ فرجہ لان الہی ورد فی المس والجل لبس یسر
 (و) لا یصر علی محدث (تفسیر) ای المصنف (ب) ای یکمہ (او بعد) لما تقدم (ولا) یصر علی محدث (من تفسیر) وقصرہ
 ککتب فقصر رسائل فیہا آتت من قرآن لاثہ لامس مصفا (و) لا یصر علیہ اذا من (منسوخ ثلاثہ) وما أورد عن اللہ کالتورۃ
 والانجیل ولا مل روی واما وینہا قرآن ولا من فوب رقم بقرآن (وضفہ نقشتہ) (والاعلی ولی (مفر) فکتبتہ من ان عی (و) حا

فيه قرآن) من محل خال من الكتاب دون المكتوب وان وقع المحدث من هضم لم يحرم من المصحف به قبل كالطهارة (ويحرم من مصحف يمتدح) قياسا على سماعه مع المحدث قال في القروع وكذا من ذكر الله بخص اه ولا يحرم منه يستظهر اذا كان على غيره نجاسة (و) يحرم (سفره) أي المصحف (لدار حروب) الخبر (و) يحرم (توسده) أي المصحف (و) قد (كتب على نيا قرآن) والا كرو ويحرم الزينة والاكاء عليه وقال أحد في كتاب الحديث ان خاف سرقته فلا بأس ويحرم كتب قرآن ذكر بخص وطيه قال في الفنون ان تصد بكتبه بخص اهانة فالواجب قتله وان كتبنا بخص أو ٦٣ عليه أو في أو تحسوا واجب غسلهما

(و) يحرم (أي القرآن) (كثبه) أي القرآن (يحسب جهان) ببول حيوان أو سلاس عليه وضوءه قال الشيخ في الدين اجابا فعبأ الله ويحرم دوسه ودوس ذكر قاله أحمد لا ينبغي تعليق شيء فيه قرآن جهان به وفي الفصول بكرة ان يكتب على حيطان المصحف ذكر أو غيره لأنه يلحق المصل وكره أحمد شراءه أو بخص به ذكر الله تعالى يحبس عليه ويداس وفي البخاري ان الهياض عرقته بالماء المهمة لما جوه قال ابن الجوزي ذلك لصيانته وتنظيمه وروى ان عثمان دفن المصاحف بين القبر والمنبر ونص أحمد اذابل المصحف والندرس دفن (وكره مدرجل اليه واستنباره) أي المصحف وكذا كتب علم فيها قرآن تعميلا (و) كره (تخطيه) وكذا رميه بالأرض بلا وضع ولا حاجة تدعو اليه بل هو عتلة التوسد أشبه وقدرى رجل يكاب عند أحد فغضب وقال أحمد هكذا يغسل بكلام الإبرار (و) كره (تعميله) أي المصحف (يذهب أو فضسه) وقال ابن الزاغوني يحرم كتبه يذهب لأنه من زخرفة المصاحف ويؤمر

التطهر منه) في حدث ولا نجس بدن أو غيره فلا يرتفع المحدث منه (و) باقى في الوقوف ولا تشتط نية للطهارة (لغث) بدن كانت أو رب أو بقعة لأنهم من قبيل التروك (ومحله) أي النية (القلب) لأنهم من علمه (فلا يضربني لسانه بخلاف قصده) كالوإذا أن يقول نويت الوضوء فقال نويت الوضوء ولولفظ بغير قصد لم يعتبر (ولا) يضرب (أطالها) أي النية بدفرا لانه لا قدم بمصالحه أو جدمافسده جماعة مقيدة (ولا) يضرب (أطالها) الطهارة بعد فراغه منها لما تقدم (ولا) يضرب (شكها) أي في النية بعد فراغ الطهارة كسائر العبادات (أو) شكها (في الطهارة) أي في غسل عضو أو مصحه (بعده) أي بعد الفراغ من الطهارة (نصا) كشكه في وجود المحدث مع تيقن الطهارة (وان شك في النية في أثناءها) أي أثناء الطهارة (لزمه استئناها) لان الأصل انه لم يأت بها (وكذا ان شك في غسل عضو في أثناء طهارة (أو) شك (في مصراسه في أثناءها) أي الطهارة لزمه ان يأتي بما شك فيه ثم يبعده لان الأصل انه لم يأت به كالوشك في ركع في الصلاة (اذا ان يكون وهما كوسواس فلا يلتفت اليه) لأنه من الشيطان ومن علمه جاهل بتوضأ أو أراد فعل الوضوء معارضا له أو سابقا عليه قريبا منه فقد وجدت النية (فان أطلها) أي النية (في أثناء طهارة بطل ما مضى منها) أي من الطهارة كالصلاة والصوم فان أراد الاعمال استأنف (ولفرقها) أي النية (على أعضاء الوضوء) فان نوى رفع المحدث عن كل عضو غدا غلبه أو مصحه (صح) وضوءه لوجود النية المعتبرة (وان توضأ صلى صلاته) المفروضة عليه (ثم أحدث ثم توضأ صلى صلاة (أخرى) علم أنه ترك واجباً) أي فرضاً أو شرطاً بخلاف التعمية (في أحد الوضوءين) لزمه إعادة الوضوء) لاحتمال ان التروك منه هو الوضوء الثاني (و) لزمه إعادة (الصلاةين) احتياطاً لتبرأ منته يبين ولو كان الوضوء الثاني تجديداً لم يلزم الإعادة الصلاة الأولى لان الطهارة الأولى ان كانت صحيحة فصلاته صحيحة لأنها باقية لم تبطل بالتجديدون كانت غير صحيحة فقد ارتفع المحدث بالتجديد (وان حصل المصاحف في نوى ارتفاع المحدث الاضمر ثم ذكر انه جنب) أو كان متذكراً استدعاء لكن لم ينو سوى رفع الاصغر (فتوى ارتفاع المحدثين) والمصاحف فيه (ارتفاعاً) لان الماء طهور مادام في محل التطهر حتى يتفصل (ولولت الماء في فيه حتى تفر من ريقه لم ينج) رفع المحدث الاكبر لانه تغير في محل التطهر فلا يسلبه الطهورة (وان غسل بعض أعضائه بنية الوضوء) غسل (بعضه) بنية التبرؤ ثم أعاد ما في به التبرؤ بنية الوضوء غسل طول النفس اجزاءه ذلك لوجود الفصل بالنية مع الموالاة فان طال النفس لم ينجس بقوت الموالاة بطل لغواها (وانتلفظ بها) أي بالنية (وبما نواه) من وضوء أو غسل أو تيمم (هنا) أي في الوضوء والغسل والتيمم (وفي سائر العبادات بدعة) قاله في الفتاوى

بمكة فان كان يجتمع منه ما يتوكلناه قال ابو الخطاب تركه ان كان نصاباً له حكمه وأحد اه ويحرم تحمله كتب علم (وبياح تطليه) واستحبه الأمدى لأنه عليه السلام طيب الكسمة وهي دونه وأمر بتطليم المصاحف المصحف أولى (و) يباح (تقبيله) لعدم التوقف لان ما طهر بقه القرب اذ لم يكن للقياس فيه مدخل لا يستحب وان كان فيه تعظيم لا يتوقف ولذا اقل عمر بن الخمر لولائي رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشبك ما قبلت وناكر ابن عباس على معاوية الزيادة في فعله عليه السلام من قبل الأركان كما هو ظاهر هذا لانه لا يطاق له وقال الشيخ في الدين اذا اعتاد الناس قيام بعضهم ببعض فهو احق (و) يباح (كتابة آيتين) فاعل الى كفار) كالنذر وانه لا يرام قد كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى المشركين وتحرم غفلة الخطه ههنا في زلوا وياو ألف وغيرهاتها

وعنه الكثر من مس المصنف معاقوم من قراءته وتلكه فان ملكه بارت او غيره اجبره الى ان ملكه منه وله تسحبون مس وجهه قاله القاضي في التعلق وغيره

(باب الغسل) بالغسل الاغتسال والماء يقبل به وبالغمر مصدر غسل وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره وشروها (استعمل الماء وضوء رباح في جميع بدنه) أي الغسل (على وجه مخصوص) يأتي بانه والأصل في مشروعيته قوله تعالى وان كنتم جنباً فاطهروا ومع ما يأتي من الستم فملاهم جنباً لئلا يهوان بقرب موضع السلاوة ولجأته الناس حتى يتطهروا ولان الماء جانب محله ويطلق على الواحد فافهم ٦٤ جنب وقد يقال جنبان وجنبون (وموجه) أي الحدث الذي وجب الغسل لاعتبار

أنواعه (مبني) أحدها انتقال مني فيجب الغسل بمجرد احساس الرجل بانتقال منبه عن محله والمبرأة بانتقاله عن ترتيب الأذن الجنابة تبعاً للماء عن مواضعه وفرد ذلك ولأن الغسل رأي فيه الشهوة وقد وجدت بانتقاله أشبه ما يظهر (ولا يبعد غسل له خروجه) أي التي (بعد) الغسل لأن الوجوب تعلق بالانتقال وقد اغتسل له فلم يجب عليه غسل ثان كقبه مني خرجت بعد الغسل وليس عليه إلا الوضوء بال أول يغسل نصاً (ويثبت به) أي انتقله مني (حكم) بلوغه وفطر وغيرهما) كوجوب كفارة قياساً على وجوب الغسل (وكذا) أي كانتقاله مني (انتقال) حين قاله الشيخ في الدين فثبت بانتقاله ما ثبت بخروجه فإذا أحس بانتقاله حبساً قبل الترويب وهي صاعته أنفطرت ولو لم يخرج الدم بعده (الثاني) خروجه أي التي (من مخبره) المعتاد (ولو) كان المني (دماً) أي أحمر كالدّم للعجميات ونزح وج التي من جميع البدن وضيقه بكثرته جبر بالغسل

(وتعتبر لئلا) أي وجوده والوجوب الغسل بخروج المني (في غير نائم وضوء) (كمنى عليه سكران) قال في شرحه يلزم من وجود الفلأ أن يكون دفقاً لهذا الاستثناء عن ذكر الدفق بالذلة (فالو) خرج المني من غير مخبره أو من بقلان بغير لئلا يجب الغسل وهو محس كافي في الزاوية أو جامع أو تكميل فاعتلّم أن الزل لا يذلل بعد الغسل لانها حنابة واحدة فلا توجب غسل (وان أفان نائم وضوء) كمنى عليه بالغ أو يمكن بلوغه (فوجد) بدنه أو بوه قال أبو المني والازمي لا يظناره لاحتماله من غيره (بل لا فان تحقق المني في الغسل) وجوباً ولو لم يكر احتلاماً قال الموفق ولا يفرقه خلافاً (فقط) أي دون غسل ما أصابه لظهاره التي وان تحقق له مذي غسله ولم يجب غسل (والا) أي وان لم يتحقق أنه مذي ولا مني (ولاسبب) سبق نومه

من ملاحه أو نظراً لفرارهم أو كان به أبردة اغتسل وجوبا (وطهر ما أصابه) البلب من بدن أو ثوب (أيضا) احتياطاً لكان شدة
فيمسح بماء سبق لم يجيب الغسل لأن الظاهر أنه مذي أو جودسيه ان لم يذكر احتلاماً أو الإرجاء الغسل نصاً (ومثل ذلك) أي
ما تقدم فيها إذا وجد نائم ونحوه بالأز (في غير النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا يمتنع) لأنه لا ينافي قلبه وأن الحلم من الشيطان وحله أيضاً إذا
كان الدليل بثبوته إذا كان الثوب لا ينام فيه غيره من جسم فأن كان كذلك فلا غسل على واحد منهما بحيث لكن لا ينام أحدهما الآخر
ولا يضاف وحده فأن أراد ذلك اغتسلوا من وجدهما بثوب لا ينام فيه غيره اغتسل ٦٥ وأعاد الصلاة من آخر نومه ناهياً عنه

ولا غسل يحمل بالأزوال وإن أنزل
ففيه الغسل من حين أنزل إن
كان بشهوة والأثني وجوبه من
الاحتلام لوجوبه بالانتقال
فيعيد ما صلى بعد الانتهاء
(الثالث) التقاء اثنتين أي
تقابلهما وتجاويزهما بشي
المشقة في الفرج لأن غسائلا
الاج فلذا قال (تتبع مشقة)
أي الذي كروى لها الكثرة
ولم يجد بذلك حرارة (الأصل)
فلا غسل بتتبع مشقة زائدة
أو من خشي مشكل لاحتمال
الزيادة (أو) غيب (قدوها)
أي المشقة من مقطوعها (بلا
حائل) لانقضاء التقاء اثنتين
مع الحائل لأنه هو الملاقاة فتأت
(فرج أصلي) متعلق بتتبع
فلا غسل بتتبع مشقة أصلية
في قبل زائداً أو قبل خشي مشكل
لا احتمال زيادته (ولو) مكان
الفرج الأصلي (دبراً) أو كان
الفرج الأصلي (بيت) المحرم
الخبر (أو) كال (أربعة) حتى
ممكنة قاله في التعليق لأنه فرج
أصل أشبه الأدمة (من يجامع
مثله) وهو ابن خنجر وبتنفس
(ولو) كان (نائماً أو مجنوناً) أو
محرراً (أو لم يبلغ) كالحدث

(وغضب) لأنه من الشيطان والشيطان من النار والماء يطغى النار كما في الخبر (وكلام محرم كعبه
ونحوها وفعل مناسلة الخلع نصاً) كوقوف ورعى حمار (غير طواف) فإن الظاهره يجب له كالصلاة
(وكل من يمسح) وفي المقي (وأكل وفي النهاية) وزائدة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقيل
ودخول مسجد وقدمه في العانة وقيل وحديثه بشر يس علم وقدمه في العانة أيضاً (وبأني
في الغسل تتبعته أو نوى التعبد بآنسن) وبأني بيانه (ناسيا حدة) ارتفع لأنه يشترط له فعل
هنا وهو غير محدث وقد نوى ذلك في نفي أن يحصل له قاله في الشرح وقال القسطنطين لا يزال
على طهارة تحت طهارة لا شريعة وقوله ناسيا حدة أي حال نيته لتعبد بهذا هو الملتزم من
هبة المصنف وإن احتمل هوده للسائل الثلاث قاله الشهاب الفتح ومفهومه أنه لو كان
عائداً بحدة لم يرتفع لثقله (أو) نوى استباحة (صلاة) بينها لا يستجيب غيرها ارتفع حدة
وله أن يصلي ما شاء (وأناخصه) لأن من لازم دفع الحظ استباحة جميع الصلوات من
تلك الحقة (وبين التعبد بآنسن) الحديث أي حريرة برقة أو لاد أنش على أمي
لا ترتبها لوضوء عند كل صلاة رواه أحمد بن سنان صحيح (والأ) أي وإن لم يصل بينهما (فلا)
يسن التعبد بفلا وضواً ولم يصل وأحدث فتنى حدة ونوى التعبد وضواً لم يرتفع حدة لأنه
لم يوطئه شرعية (وبسن) التعبد (لكل صلاة) أرادها وظاهره ولو فلا (لا)
يسن (تعبد بآنسن) لعدم ورده (وإن نوى غسلاً مستونا) كغسل الجمعة والعيد
(أجزأ عن) الغسل (الواجب) لجنبته أو غيرها إن كان ناسياً للحدث الذي أوجب ذكره
في الوجيز وهو مقتضى قولهم فمما سقى أو نوى التعبد ناسياً حدة خصوصاً وقيل لو أتاك
أصل الحدة فغاسها عليها (وكذا عكسه) فإذا نوى غسلاً واجباً أجزأ عن المسنون بطريق
الأولى (وإن واهما) أي الواجب والمسنون (صلاً) أي حصل له أو بهما وعلم منه أن
أتم قبلهما ليس له فيما لا تواب ما أو أجزأ عن الآخر حدث وأما الكل أمرى ما نوى وليس
المرد بالجزاء هنا سقوط الطلب بدليل قوله (والمستحب أن يقتل للواجب غسلاً مستونا) لسنون
غسلاً آخر) لأنه أكل (وإن نوى طهارة مطلقاً) بأن نوى مطلق الطهارة لا لرفع حدث
أو صلاة أو نحوها لم يرتفع حدة لعدم نيته (أو) نوى (وضواً مطلقاً) لم يرتفع حدة لأن
الوضوء من الوضوء ربي ١١ خلافة تارة يكون عادوة تارة يكون عبادة فلا بد من تمييز بالنسبة
بمختلف ما نوى الوضوء الصلاة ونحوها (أو) نوى (الغسل وحده) أي نوى الغسل وأطلق لم يرتفع
حده لا الأصغر ولا الأكبر قال أبو المعالي في النهاية لا خلاف أن الجنب إذا نوى الغسل وحده
لم يحن لأنه تارة يكون عادوة تارة يكون غير عبادة فلا يرتفع حكم الجنبه انتهى وكذا أن نوى
الغسل الجنبه لم يرتفع حده الأصغر لأن نواه ياتي في الغسل (أو) نوى الغسل (لمرد)

٩ - كشف القناع - أول
من لم يبايع الغسل شرط لصحة صلاته ونحوها لا التائب بتركه لأنه غير مكلف (فيلزم) الغسل من لم يبلغ أن كان يجامع مثله وحده
سبه (إذا أراد ما يتوقف على غسل) كقراءة (أو) ما يتوقف على (وضوء) كصلاة وطواف ومسح مصحف (لنزلت بمسح) فإن
أراد كراهة الوضوء كالبايع وبأنى وكذا يلزم غير الوضوء واستعماله إذا وجد مسجداً يعني توقف صحة صلاته على ذلك (أو مات أو شهيداً)
فيغسل لوجوب الغسل عليه قبل موته (واستدخال ذكر أحد من ذكر) من نائم ونحوه مجنون وغير بالغ وصبي وبهيمة (كأنه) لغيب

لم يلمع أناسه خلعت كزناهم أو ضمير ولو ظفلا أو جفون أو مضمحل أو مفلأ أو قنطرة الفل لم يحدوا إذا التقى اغتسالان وجبه الغسل
 في ماء غسل ميتة حوت ميتة من جميع فديره لا يغسل ميتة استدخل ذكره من كان في جني يحامض في كمال غسل فعلها الغسل
 (أربع أسلاك كافر) ذكره أوائق أو خشي الحديث قيس بن عاصم أنه أسلم فامرته النبي صلى الله عليه وسلم أن يغسل بها جسده رواه
 أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه (ولو) كان الكافر (مرتدا) مساواة الأصل في العتي وهو الإسلام فوجب مساواة له في
 الحكم (أو) كان الكافر (لم يحد منه) ٦٦ في كفره ما وجبه أي الغسل إقامة لظنة مقام حقيقة الحديث وإذا كان بوجده

في المسجد يرتفع حديثه لأن المرووفيه لا تشرع له الطهارة أشبه ما لوروى بطهارة أبس
 فوب وشعره ويحتمل أن المعنى أن نوى الجنب الغسل الواجب لم يرو في المسجد لم يرتفع حديثه
 الأصغر بخلاف ما لو قصد الغسل للصلاة (وإن اجتمعت أحداث متنوعة ولو) كانت (متفرقة)
 أو أوقات (توجب وضوءا) كالبدل والفاط والريح والنوم (أو) توجب (غسلا) كاجتماع
 وخروج الحي والحيض (فتوى بطهارة أحدها يرتفع هو) أي الذي نوى رفعه (و) ارتفع
 (سائرهما) لأن الأحداث تتداخل فإذا نوى بعضها غير مقيد ارتفع جميعها كالنوى ورفع الحديث
 وأطلق (وإن نوى أحدها) أي الأحداث (ونوى) أن لا يرتفع غيره لم يرتفع غيره لأنه
 بدت يظهر بنية بقائه غيره من الأحداث فلم يرتفع سوى ما نواه والأزم حصول عمل بنيه (ولو) كان
 عليه حدث يوم فخط ونوى رفع حدث ولو ارتفع حدثه لتدخل الأحداث كاتقدم
 (ويجب الاتيان بها) أي بالنية (عند أول واجب) في الوضوء والغسل أو التيمم أو غيرها
 من العبادات لأن النية شرط لصحة واجباتها فيعتبر كونها كالماء بدنية فلو فعل شيئا من
 الواجبات قبل النية لم يستدبه (وهو) أي أول واجب في الوضوء والغسل والتيمم (التسمية)
 الحديث لا وضوء لم يذكّر اسم الله عليه لأن من ذكرها في الاثناء غاها كرامعي البعض لا على
 الشكل (ويذهب) الأتيان بالنية (عند أول مستوناتها) أي الطهارة (إن وجد) ذلك
 المستون (قبل واجب كغسل اليدين لغرض من نوم الليل) إن وجد قبل التسمية في الوضوء
 أو الغسل لشمل النية مفروض الطهارة ومستونها في باب على كل منها (فان غسلها) أي
 البدن (بغير نية فكمن لم يغسلها) حديث إنما الأعمال بالنيات فتسحب ما عدا نية غسلها
 وبد النية (ويجوز تقديمها) أي النية على الطهارة (بمن يسر كسلالة) وزكاة (ولا
 يطلها) أي النية (عمل يسر) قبل التروع في الطهارة ونحوها فإن كثرت بطلت واحتاج
 إلى استئذانها (ورستحب استصحاب ذكرها) بقوله بان يكون مستحضرا لها في جميع الطهارة
 لتكون أفعاله كالماء مقترنة بالنية والذكر بضم الذال وكسرهما قاله ابن مالك في مثلثته وقال
 الكسائي الذ كر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد الانسيان وذاله معصومة
 وقال غيره هذا الغتان (ولابد من استصحاب حكمها بان لا ينوي قطعها) فان غرت عن خاطر لم
 يؤثر ذلك في الطهارة كالأثر في الصلاة وحله ان لم ينو بالاصل نحو تنظيف أو تبرؤ كذا ذكره المحدث
 في فصل صفه الوضوء في الكامل (إن ينوي) الوضوء للصلاة ونحوها ورفع الحديث كما
 تقدم (ويستقبل القبلة) قال في القروع وهو مضمع في كل طاعة الأدليل (ثم يقول بسم الله
 لا يقوم غيرها مقامها) فلو قال بسم الرحمن والقدس ونحوه لم يجزئه لما يأتي (وهي) أي
 التسمية (واجبة في وضوءه) حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن

في كفره ما وجبه كغسل
 الإسلام عنه قال أحمد يغسل
 ثيابه قال بعضهم إن قلنا نجاسها
 وجب والا استحب (أو) كان
 (عزيرا) وأسلم لأن الإسلام
 موجب فاستوى فيما الكبير
 والصغير كالحديث الأصغر (ووقت
 زومه) أي الغسل للميز (كافر)
 أي إذا أراد ما توقف على غسل
 أو وضوء أو غير ذلك من عبادات
 شهيدا (اتمام خروج حيض)
 ويأتي في بابها وافتقار شرط
 لصحة الغسل له فتفضل أن
 استهدت قبل انقطاعه
 (السادس خروج دم نفاس)
 وانقطاعه شرط لصحة الغسل له
 قال في المعنى لاختلاف وجوب
 الغسل بها (فلا يجب) لغسل
 (ولادة مرتة) أي الدم ولا
 يجر بها وضوء ولا يفسد وضوء ولا
 بالقاعقة أو مضغته لأنه لا نص
 فيه ولا هو في معنى المنصوص
 عليه والوضوء طاهر ومع الدم يجب
 غسله (السابع الموت) لقوله
 عليه السلام غسلنا وغيره من
 الأحاديث الآتية في عمله (تعبدا)
 لأن حدث لأنه لو كان متعمدا لم
 يرتفع مع بقائه سببه ولا عن
 نفس ولا إلا طهر مع بقائه سببه

غير شهيد معركة أو مقتول ظلم) فلا يغسل ولا ياتي في عمله (ومنع من واجب) عليه
 غسل) لثبانه أو غيرها (من قراءة آية) فذكر حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجبه وريعا قال لا يجزئه عن القرآن
 شيء ليس الختان تبرأه أو غيره والحاكم والدارقطني ومجاهد (لا يمنع من وجوب عليه غسل من) (بعضها) أي بعض آياته لأنه لا يجوز
 فيه (ولو كرر) قراءه المعنى (ما لم يتقبل) نحو الجنب (على قراءة متفرقة) بان يكرر الألباض تحبلا على قراءة آية ما كثر فيفتح عليه
 ذلك كما نزل ليل المحرم قال (المتق ما التكن) الآية (طوبى له) فيمتنع عليه قراءه بعضها كآية الدين (وله) أي لمن وجب عليه
 غسل (تجبه) أي القرآن لأنه ليس بقراءة لم يتقبل به الصلاة لم يرحمه من نظمه وإعجازه ذكره في الفصل لوله التفرقة (وتحريك

شفتيه ان لم يدين الحزوف) وقرأه بعض ابيهمتوا اليه او انك سكت بيننا لم يلاقه في المسجد (و) له (قول ما ولفي قرأنا) من الاذكار (ولم يقصده) أي القرآن كما لم يقصده رب العالمين وآيات الاستسراج والركوب فان قصد حرم وكذا الاواني ذكر اول يقصده القرآن وله النظر في المصنف وان يقرأ عليه وهو ساكت (و) له (ذكر) الله تعالى لحديث مسلم عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل احيائه وان يتركه اذ كان جنب (ويحوز جنب) وكافر اسلم (وحائض ونفساء انقطع دمهما دخول مسجد دول بلا حاشية) لقوله تعالى ولا تجنبا الاعرابي سبيل وهو الطريق وعن حابر كان احدا ناعرا ٦٧ بالمسجد جنباً محضاً رواه سعيد بن منصور وسواء كان ناعراً أو لا ومن الحاجة كونه طرفاً ناقصاً لكن كما أحسنا تخلفه طريقاً وكذا يجوز لحائض ونفساء دخول مسجد إذا امتثلت آياته (ولا) يجوز جنب وحائض ونفساء انقطع دمهما (لبثه) أي بالمسجد دلالة السانفة وقوله عليه السلام لأهل المسجد لحائض ولا جنب رواه أبو داود (الابوضوء) فان وضوا جاز لهم البث فيه لما روى محمد بن منصور والترمذ عن هؤلاء ابن سارة قالت رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون في المسجد وهم يحثون إذا توضأ وضوءه الصلاة أسنده جميع قاله في المسدع ولان الوضوء يرفع الحديث فيقول بعض ما منه قال الشيخ في الدين ويستند فيجوز ان ينأى في المسجد حيث ينأى غيره (فان تعذر) الوضوء على الجنب وضوءه (واحتج البث) في المسجد ابتداء أو دوام الجنب أو خوف على نفسه أو مال أو غيره (جاء) البث (بالتيمم) نصاً واحتج بان وفد هذا التمسك قد مر على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزلهم المسجد

لا وضوءه ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولا جود ابن ماجه من حديث سعيد بن زيد وأبي سعيد مثله قال البخاري أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح ابن عبد الرحمن يعني حديث سعيد بن زيد ثم سئل عن رباح بن رباح أي حديث أصح في التيمم فقد كره حديث أبي سعيد وعملها السنان لا نذكره وقتها عند أول الواجبات وجواب أول المستونات استحباباً كالنسبة (و) هي واجبة أضاف (غسل وتيمم) قياساً على الوضوء (وتسقط) في الثلاثة (سجوداً) فصلاً لا إعادة تتأخر أفعالها فكان من واجباتها ما تسقط سجوداً كالصلاة قلت مقتضى قياسهم على الصلاة سقوطها ولا خلافاً لما بحث في القواعد الأصولية قياساً على إزائه وظاهر أجازها بغير العربية ولو من يحسنها كالأداة إذا فرق (وان ذكرها) أي التيمم (في انشائه) أي انشاء ما ذكر من الوضوء أو الغسل أو التيمم (سبي وبني) لانه لما عني هنا مع السجود في صلاة الطهارة ففي بعضها أول قال المصنف في حاشية التنقيح هنا المذهب عليه جماعة الأصحاب اختاره القاضى والموفق في المقتضى والكافي والشارح وابن عبيدان وابن تيمم وابن رزق بن منعم في مختصره والمستوعب والزاهية الصغرى وروضة الفقهاء والحارثي الكبير وسكاك الزركشي عن الشيرازي وابن عبدوس انتهى وشارح الضرر والشيخ يوسف المرداوي في كتابه نهاية الحكم المشرع في تصحيح الفروع والعكرى في كتابه المنهج وغيرهم خلافاً لما صحه في الأصناف وحكامه عن الفروع ولم يذكر غيره انتهى المقصود منه والذي صحه في الأصناف منسب عليه صاحب المنهسى قال لكن إن ذكرها في بعض ابتداء قال في شرحه لانه أمكنه ان يأتي بها على جميعه فوجب كالزركشي أوله (فان تركها) أي التيمم (إذا) لم تصح طهارته لما تقدم (أو) تركها بعد (حتى) غسل بعض أعضائه المفروضة أو حتى مسحها بالتراب في التيمم (ولم يستأنف) ما قبله قبل التيمم (لم تصح طهارته) لانه لم يذكر اسم الله على طهارته بل على بعضها (والآخر بشر بها) وهكذا المعتقل لانه قال في المنهسى وتكني إشارة أخرى ونحوه مما يظهر وجوب الإشارة مع أنهم لم يوجبوا مثل ذلك في تكبيره الاحرام وهي كما لا اله يكون فرقاً بينه يقال الإشارة إلى التبرك يمكنه كرفع رأسه إلى السماء بخلاف افتتاح الصلاة فانه لا يعلم من الإشارة إلى السماء ثم يغسل كفيه ثلاثاً ولو تيقن طهارتهما لان عثمان وعلياً وعبد الله بن زيد وضوءاً وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وذكروا أنه غسل كفيه ثلاثاً ولا نهما آله نقل المالكي إلى الأعضاء في غسلها احتياط لجميع الوضوء (وهو سنة) لانه لم يذكر في الآية (لغير قائم من نوم ليل ناقض وضوءه) أي الذي من شأنه ان ينام لم يكن ناعماً أو كان ناعماً بالانوار أو بالليل فوما لا تنقض الوضوء كالسهر من جالس وقائم (فان كان) ناعماً (منه) أي من نوم الليل الناقض للوضوء (د) سلهما ثلاثاً

والاولى ان يتيمم (وتيمم) جنب ونحوه (لث لفسل فيه) أي المسجد اذا تفرغ عليه الوضوء والغسل عاجلاً وان لم يجتهد لثت خلافاً لابن قندس لانه احتاج اليماز بالتيمم (ولا يكره) غسل في المسجد (ولا وضوءه) فيه (ما لم يؤذ) المسجد أو من به (بها) أي ببناء الفسل والوضوء (وترك ما راقه ما بهما) أي المسجد (وبما يداس) تنزه البناء (ومسلى الميلا) مصل (الجنائز مسجد) لقوله عليه السلام ولينزلن الحوض المصلى وأما صلاة الجنائز فليست ذات ركوع ولا سجود بخلاف العبد ومنع من يجتهدون وسكران) لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى ولا تحثون أولي منته (و) يمنع منه (من عليه لحاشية تعذري) ثلاثاً ولو لم يذكره فليكن منكر) قال في الأدب والمراد صغير لا يجزى لغياً فاندق ما يساح غلطي بانه ثلاثاً يخله من يكر دخوله اليه نص عليه (وهو تركه كسب يستعنه فيه) لانه

لم يكن ذلك وأسنن بعضهم الكتابة لانهما نوع فحصل العلم ومحم فيه أيضا البيوع والشرأ ولا يصحان وإن عمل لنفسه فهو مخاطبة
لا تكسب باختيار الموقف وغيره الجواز وقال ابن البناء الجوز في غسل والأغسال المستمرة عشرة غسل (أكدها)
الفصل (في صلاة الجمعة) حديث أبي سعيد فروا غسل الجمعة واجب على كل محتلم وقوله عليه السلام من جاءكم منكم الجمعة فليغتسل
متفق عليها وقوله واجب أي هنا كذا الاستغفار ويدل لعدم وجوبه ما روى الحسن عن سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن ٦٨ اغتسل فالغسل أفضل رواه أحمد وأبو داود والترمذي واختلف في صماع الحسن

(واجب بعيدا) كغسل الميت لحديث إذا استيقظ أحدكم وتقدم في أرل الطهارة ولكن
غسلها وأجبا بعيدا واجب ولو باتت أمك توفتي أو في جراب ونحوه (ويحفظ) غسل اليدين
من قيام الليل (سواء) قال في المبدع إذا نسي غسلها مسقط مطلقا لأنها طهارة مفردة
وإن وجبت ومقتضاه أنه لا يستأنف ولو تذكروا الأثناء بل ولا يغسلها بعد بخلاف التسمية في
الوضوء لأنها منه (وتعتبره) أي لغسل يدي القائم من نوم الليل الناقص للوضوء (نية
وتسمية) كالوضوء وتسقط التسمية معها كالوضوء (ولا يجزى عن نية غسلها نية الوضوء)
ولأنه الغسل (لأنها طهارة مفردة لا من الوضوء) الدليل على أنها طهارة مفردة أنه يجوز
تقدمها على الوضوء بالزمن الطويل ولو كانت منه لم تقدم عليه كذلك (ويستحب تقديم
اليمنى على اليسرى وهذا الغسل) لغسل عاتقه فاسمي وفي شأنه كله (وإذا استيقظ أسير
في مطهرة أو) استنقظ (أعني أو نحوه) كالماء (من يوم لا يدري أقيم ليل) هو (أو)
نوم (فإن لم يجد غسلها) لأنه شك في الموجب والأصل عدمه (وتقدم في كتاب الطهارة
غسلها ما لم يمت) فيها غير معقول لنا (فلما استعمل الماء لم يدخل يده في الأثناء لم يصح وضوؤه
وقد سلمناه) وفي المستوعبان كان وضوؤه من ملغليل أدخل كفيه فيه قبل غسلها لم
يصح وضوؤه لاسيما أن ذلك الماء يسير غير مطهر وإن كان وضوؤه من ماء أكثر من قطن أو من
ماء قليل لم يدخل يده فيهما حسب على وجهه بأنه أوصى لا شرب بل جرى على وجهه فهو وضوؤه
صحيح وكذا في الشرح لو توضأ واغتسل من ماء كثير بنسب أهله فيه ولم يغسل اليد
من يوم الليل لم يقع حده ولا يجزى به عن غسل اليدين يوم الليل عند من أوجب النية (وتسن
بدها قبل غسل وجهه عنه فنهية) حديث عثمان أنه توضأ فدها ما يغسل يده ثلاثا ثم
غرف بيمنه ثم ردها إلى يده فغمض واستنشق بكف واحد واستنشق يساره فغسل ذلك ثلاثا
ثم كرر سائر الوضوء ثم قال إن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ لنا كما توضأت لكم رواه سعيد
(ر) بمن (تسوكه) عند المضمضة لقوله عليه السلام لو أن أشق على أمي لأرتهم بالسواك
عند المضمضة ولقوله عليه السلام لو أن أشق على أمي لأرتهم بالسواك عند كل وضوء رواه
أحمد بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة وهو البخاري تعليقا (ثم باستنشق بيمنه ثلاثا ثلاثا
ان شامعن غرقوه وهو أفضل) حديث علي أنه توضأ فغمض ثلاثا واستنشق ثلاثا بكف واحد
وقال هنا وضوء نبيك صلى الله عليه وسلم رواه أحمد في المسند (وان شامعن ثلاث) حديث
علي أيضا أنه مضمض واستنشق ثلاثا بثلاث غرفات متفق عليه (وان شامعن من) غرفات
حديث الحلبي بن مصرف عن أبيه عن جده قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يغسل بين
المضمضة والاستنشاق رواه أبو داود ووضوؤه كان ثلاثا ثلاثا فلم يكن ثمان سن (ولا يغسل بين

عن سمرة ونقل الأثر عن
أحمد لا يصح صماعه منه
وبعنه يحيى عثمان البياض
غسل (في يومها) أي الجمعة فلا
يجزى الغسل قبل طلوع
نجره لغصوم ما سبق من
الأحداث (لأنه كغيرها)
أي الجمعة لقوله عليه السلام من
جاءكم منكم الجمعة فليغتسل (ولو
لم تجب عليه) الجمعة كالماء
والسائر (أن مدني) لم يسم
ما سبق (و) اغتساله عند جامع
أفضل (والخير) يأتي في صلاة
الجمعة (ثم) يلحق الغسل (لغسل
ميت) كبير أو صغير ذكر أو
أنثى كراو عبد مسلم أو كافر
ونظيره ولو في ثوب لم يجزى أبي
هريرة فروا من غسل ميتا
فليغتسل ومن جله فليتوضأ
رواه أحمد وأبو داود والترمذي
وحديثه (ثم) يليه بقية الأغسال
الآتية وهي الغسل (أ) صلاة
(عند يومها للحاضر) أي
الصلاة لحديث ابن عباس
والفالحى بن سعد أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
يوم النفر والأضى رواه ابن
صباح (أن مدني) العبد (ولو
منفردا) بعد صلاة الأمام لأن
الغسل للصلاة كالجهر فلا يشرع

لم يوصل ولا قبل طلوع الفجر (و) الرابع الغسل (أ) صلاة (كسوف) الخامس
الغسل للصلاة (استغناء) قياسا على الجمعة والعيد جامع الاجتماع لهما (و) السادس الغسل (لجنون) (السابع الغسل (لأغسال)
أزوال (باحتمال) أو بغيره (فيها) أي الجنون والأغسال لأنه عليه السلام اغتسل للأغسال متفق عليه ولأنه لا يأم أن يكون احتمال
ولم يشر والجنون في معناه بل أبلغ فإن أزيل وجب الغسل (و) الثامن الغسل (لإحضار) فيسن للحضار من تغسل (لكل صلاة)
لأمره عليه السلام به أم حبيبة لما أصبحت فمكثت تغسل لكل صلاة متفق عليه (و) التاسع الغسل (لأحرام) صحيح وأجمعه لحديث
زيد بن ثابت رأى النبي صلى الله عليه وسلم يجر دلا هلاله واغتسل رواه الترمذي وحسنه (حق حائض ونفساء) فيسن لهما الغسل

للأحرام الخمسة وكفرها (و) المائتر التسل (المعولكة) قال في المستوعب حق المائتر كغيره من غسلها على الأحرام وظاهره
 ولو بالحرم كمن يبي إذا أرافعته من الفضل لدخولها (و) المائتر عشر لدخول (مومها) أي مكة (و) الثاني عشر (الوقوف
 بمرقة) روى عن علي وابن مسعود (و) الثالث عشر التسل (لوطافيزان) وهو طواف الأضحية (و) الرابع عشر التسل
 لوطاف (وداع) التماس عشر (لميت بمزلة) السادس عشر التسل (لري جدار) لأن هذه كلها أسئلة يجتمع لها
 الناس فاستحبها التسل كالأحرام ودخول مكة وقت التسل لصلاة ٦٩ استسقاء عند إدارته لخروج الحياء وقت

الكسوف عند وقوفه وفي الحج
 عند إرادة التسل الذي ينسب له
 قريضته وعلم محاسن الله
 لا يستحب التسل لغير
 المذكورات كالحائض ودخول
 طيبة وكل مجتمع (وتيمم)
 استحبابا (لكل) أي كل ما
 يستحب له التسل (لحاجة) تيمم
 التيمم كغيره لعدم إرض
 وغرضه (و) تيمم أيضا استحبابا
 لما ينسب له (الوضوء) من قراءة
 وأذان وشك وعصب وغسوها
 مما تقدم (لغير) يبيح للماء
 التيمم بالواجب بجماع الأمر
 (فصل) في حصة التسل وهو
 كامل ويجزئ (وصفة التسل
 الكامل) واجبا كان أو صغريا
 (أن ينوي) رفع الحدث الأكبر
 أو التسل الصلاة أو الجمعة مثلا
 (ويسمي) أي يقول بسم الله
 بعد الثانية (و يغسل يده ثلاثا)
 خارج الماء قبل ادخالها الأناة
 ويصب الماء يمينه على شماله
 (و) يغسل (ماؤه) طاهرا كالماء
 أو نجسا كالماء ثم يترقب يديه
 الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثا
 (ثم يترقب) وضوا كاملا ويروي
 بشدة الذوا (رأسه) أي أصول
 شعره (ثلاثا) يعني الماء عليه

المضمضة والاستنشاق استحبابا وحديث طهمة المذكور يمكن جعله على بيان الجواز (وتحب
 الموالاة بينهما وبين بقية الأعضاء) لأنهما من الوجه أشبههما (وكذا) يجب (الترتيب)
 بينهما وبين بقية الأعضاء كالحلق (لا) يجب الترتيب (بينهما وبين الوجه) لأنهما منه
 كما تقدم وأما الموالاة بينهما وبين الوجه فمعتبرة (وبين استنثاره يساره) لحدث عثمان
 وهو ما نؤمنه من النثر وهي طرف الأنف أو هو (و) تنس (مبالغة فيها الغرض) لما روى
 أنس بن مالك قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء قال أسبغ الوضوء غسل بين الأصابع
 وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائغا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه (وتكره) المبالغة
 في المضمضة والاستنشاق (له) أي الصائم لأنها مظنة اتصال الماء إلى جوفه (و) تنس
 (مبالغة في سائر) أي باقي (الأعضاء) للصائم وغيره (في المبالغة) (في مضمضة أذنيه إلى الماء
 في جميع النعم) المبالغة (في الاستنشاق) حذبه أي الماء (نفس إلى أقصى أنف
 والواجب) في المضمضة (أدنى إدارة) للماء فيه (و) (الواجب) في الاستنشاق (حذبه
 الماء إلى باطن الأنف) وأن لم يبلغ أقصاه (فلا يكفي) في المضمضة (وضع الماء فيه بدون
 إدارة) لأنه لا يسمى مضمضة وكذا لا يكفي في الاستنشاق (وضعه في أنفه بدون جذب إلى باطن
 الأنف) لأنه لا يسمى استنشاقا (ثم) بعد إدارة الماء فيه (له) يلهو لفظه أي طرحه لأن
 التسل قد حصل (ولا يجعل المضمضة أولا) أي يبتدئ من غير إدارة فيه (وجوز وأولا
 الاستنشاق) ابتداء (سوطا) لأن ذلك لا يسمى مضمضة ولا استنشاقا (والمبالغة في
 غيرها) أي غير المضمضة والاستنشاق (ذلك الموضع التي ينبو عنها الماء) أي لا يطمئن
 عليها (وعركها) أي بالماء

فصل في غسل وجهه) لتصل في أخذ الماء يدبها أو يتعرف يمينه ويضم إليها الأخرى
 ويغسل بهما (ثلاثا) لأن السنة قد استفاضت به خصصا حدث عثمان المتفق عليه
 وسد الوجه (من منابت شعر الرأس المعتاد غالبا) فلا عبرة بالقرع الذي ينبت شعره في بعض
 جهته ولا بالأجل الذي انحصر شعره عن مقدم رأسه (مع ما تحذر من العجين) بفتح الهمزة
 وكسرهما (والذقن) وهو مجمع العجين بفتح الذال والواو القاف (طولا) أي من جهة الطول
 (و) حد الوجه (من الأذن إلى الأذن عرضا) لأن ذلك يفصله عن المواضع والأذن ليسا
 من الوجه (فيخل فيه) أي الوجه (عذار وهو الشعر النابت على العظم النسائي) أي
 المرتفع (السامت) أي المائتر (صماخ الأذن) بكسر الصاد وهو خرقة أو كذا البياض
 الذي بين العذار والأذن من الوجه ونص عليه لفرقته لأنه يغسل الناس عنه وقال مالك ليس من

ثلاث شئيات (ثم) يغسل (بقية جسده) بأضحية الماء عليه (ثلاثا) لحدث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا وضوا الصلاة ثم غسل شعره يديه حتى إذا ظن أنه قد روي بشرة أطاف الماء عليه ثلاث
 مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه (وتيمم) أي يبدئ بيمينه استحبابا لحدث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا اغتسل من الجنابة دعا بشي نحو الخلاء فاخذ بكفه فبدأ بشي رأسه الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفه فقال لهم ما على رأسه متفق
 عليه (وبذلك) أي بعد استحبابه إلى غسل ما عليه وليس واجب لقوله عليه السلام لا م سلق في غسل الجنابة إنما يكفيك
 أن تحني الماء على رأسك ثلاث شئيات ثم تقيم عينك الماء فظهر من رواه مسلم (ويغسل رجله عليه بيمينه) (آخر) لأن في

خيلت الفخاري عن ميمونة ثم تعفى غسل ثمنه وتكره اعادة وضوءه غسل (ويكنى الظن) أي عن الغسل (في الاسباغ) أي وصول الماء البشارة دها المخرج وقال بعض الاصحاب بترك خاتمه ليتيقن وصول الماء (و) مفعول الغسل (المجرى ان ينوي ويسبي) كاسر (ويعلم بالماء بدينه) جميعه سوى داخل عين فلا يجب ولا سن (حتى ما يظهر من فرج امرأة عنقه ودها) قضاء (حاجة) ولد أو فاطم (و) حتى (باطن شعر) خفيف وكثيف من ذكر وأنثى لأنه ضمن السدن لامتداده في غفلة فوجب كما فيه وينتقد أصوله شره وغضاريف أذنيه ٧٠ وتحت دافنه وأبطيه وعق سترته وبين ألبشيه وطى ركبته وتقدم لا يجب غسل

الوجه ولا يجب غسله قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من فقهاء الامصار قال بقوله هذا (ولا يدخل) في الوجه (صدغ) بضم الصاد المهملة (وهو الشعر الذي بعد انتهاء العذار يتحاذى رأس الاذن ويقل عنه قليلا) وهو من الرأس لأن في حديث الربيع ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وصدغه وأذنيه مرة واحدة رواه ابو داود ولم يقل أحد أنه غسله مع الوجه (ولا) يدخل أيضا في الوجه (تخفيف وهو الشعر الخارج الى طرفي الجبين في جانبي الوجه بين الزنفة ويمتد الى العذار ولا الزنفتان وهما ما انحسر عنه الشعر من فودي الرأس وهما جاني مقدمه) قال في القاموس الفود معظم شعر الرأس عتيل الاذن وناحية الرأس (بل جميع ذلك من الرأس فيمسح معه) أما الصدغ فلما تقدم وأما التخفيف فلا نه شعر متصل بشعر الرأس لم يخرج عن حده أشبه الصدغ وأما الزنفتان فلا نه لغسل بهما المواجهة ولغيرها في حد الرأس لأنه ما ترأس وعلا قولنا الشعر

فلا تنكسني ان فرق الدهر بيننا • أعظم اتفاقا الوجه ليس بأزما
فلاضافة لا في ملابس كافي محذو جهي فلي خلقه وشق سمعه وبصره مع ان الاذن ليستا من الوجه بل محاذات له وكذا الزنفتان (ولا يجب) غسل داخل عين (بل ولا سن غسل داخل عين لحديث) أسفروا أو اكبروا قال في الشرح وغيره لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسله ولا امره (ولو أمر بالضمير بل يكره) لأنه مضى وقدرى ان ابن عمر عن من كثرة أفعال الماء في عيبه (ولا يجب) غسل داخل العين (من نجاسة فيها) أي في العين لما تقدم يعني أنه في الصلاة (والتموه والآن من الوجه) لدخوله في حده (فجب المضمضة والاستنشاق في الطهارتين الكبرى والصغرى) فلا يسهط واحد منهما لما روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه رواه ابو بكر في الشافعي وعن أبي هريرة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمضمضة والاستنشاق وفي حديثه يقطع بن صبرة إذا توضأت فتضمض رواه ابو داود والدارقطني ولان كل من وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم لم يتقصه ذكر أنه تضمض واستنشق ومداومته عليهم ما تدل على وجوبها لأن فعله يصلح أن يكون ما لا امراته تعالى ولان القدم والانف في حكم الظاهر بدليل ان الصائم لا يغير وصول شيء اليهما يغير بعد الوضوء بدو الفقه بدو وصوله اليهما ويجب غسلهما من النجاسة (و) يسميان أي المضمضة والاستنشاق (فرضين) لان الفرض والوجب مترادفان على الصحيح وقال ابن عقيل هما للجان لا لفرضان (ولا يقطعان سهوا) لما تقدم (ويجب غسل اللحية) بكسر اللام (وما خرج عن حد الوجه منها) من الشعر المرسل (طولا وعرضا) لأن اللحية تشارك الوضوء في معنى التوجه والمواجهة وخرج ما ترسل من الرأس عنه لعدم مشاركته الرأس

لكن كافر أسلم (ازال الشعره) لقوله عليه السلام لرجل أسلم أتى غنك شعر الكفر واختنق
ق
رواه ابو داود (و) ابن أيضا سد في غسل (حائض طهرت) من حيض ومثلها تنقاص حدث عائشة (و) ابن أيضا (أخذها) أي الحائض (مسكا فأن لم تحم) مسكا (فطيبا) أي طيب كان ان لم تكن بحرة أو كانت حادثة أيضا (بان لم تحم) طيبا (فطيبنا) فطيبنا (فطيبنا) أي ما تأخذ من مسك أو طيب أو طين (في فرجها) ليطهرها ونحوه المضمض ويكون ذلك (في فخذها أو غيرها) عما سكت عنه يكون هذا الفعل (بمدغسلها) لقوله عليه السلام في حديث عائشة لما سألتها اسماء عن غسل الحوض رواه مسلم وفيه ثم تأخذ فرصة مسكة فتطهر بها أو الفرصة القطعة من كل شيء ونفاس مثله كما يأتي قال في المحتوي عبال ما وغيره فان لم يغسلها طين فيها مطهور

داخل فرج وحشفة غير متفرق من جنباته (ويجب تقص) شعر امرأة (أ) غسل (حيض) وجوبا لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كنت حائضا خذي ماءك وسدرك وامتنعي ولا يكون المشط الا في شعر غير مضفور ولا يضاري أنقض شعرك وتغشلي ولا نباحه أنقض شعرك واغتسلي ولتحقق وصول الماء الى ما يجب غسله وفيه عنه في غسل الجنابة لأنه يكثر فيشقى ذلك فيه بخلاف الجنب ونفاس مثله (ويرتفع حدث) أصغر أو أكبر من جنباته أو حيض أو غيرها (قبل زوال حكم حدث) لأن شع وصول الماء الى البشرة كطاهر عليه لا يمنع خلاف مانعته (ونسن هو الأذن) في غسل لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يجب كالترتيب لأن السدن شيء واحد (فان قامت) المؤامرات أو غسل بقية دينه زمنا يجف فيه ما غسله قبله (جدد لتمامه) أي الغسل (نية) لا تقطاع النية بفسوات الموالاة فيقع غسل ما بقي بغير نية (و) (سن) (سدرك) غسل كافر أسلم لحديث قيس ابن عامر وتقدم (كما) ما بين

(ومن توضأ) من مامد نيت نفس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد وشبيل بالمصاع متخفي عليه (وزنته) أي المدة (مائة واحد وسبعون) درهما (وثلاثة أسباع درهم) اسلاحي (وهي) بالثاقيل (مائة وعشرون مثقالا) بالارطال (رطل) وثلاث عراقى وما وافقه (في زنته من البلدان) (ورطل وسبع) رطل (وثلاث سبع) رطل (مصرى وما وافقه) كالذي وذلك رطل وأوقيتان وسبعون أوقية (وهي ثلاثا وأوقية وثلاثة أسباع أوقية ووزن دمشق وما وافقه وهي أوقيتان وستة أسباع) أوقية (بالوزن) (المدى وما وافقه) هي (أوقيتان وأربعة أسباع المقدسى وما وافقه) ٧١ وتقدم في أول الباب بيان للرأى لما ذكر

(و) مسن (اغتيال مصاع) لحديث أنس وهو أربعة أممعداد فتكون (زنته) بالدرهم (ستائة) درهم (وخمسة وثلاثون) درهما (وخمسة أسباع درهم) اسلاحي (وهي) بالثاقيل (أربعمائة) مثقال (وثمانون مثقالا) بالارطال (خمسة أربطال وثلاث) رطل (عراقية) لقوله عليه السلام لكب أطم ستة مثاقين فرأى من طعام قال أبو عبد لا اختلاف بين الناس أهل هذه الفرق ثلاثة أجمع والفرق بفتح الراء ستة عشر رطلا بالعراقى ويعتبر (بالرزين) أي الجيد وبأنه ما يساوى المعدس في زنته (و) ذلك (أربعة) أربطال (وخمسة أسباع) رطل (وثلاث سبع رطل مصرى) وما وافقه أي أربعة أربطال وتسع أواق وسبع أوقية مصرى (و) ذلك (رطل وسبع رطل دمشق) وما وافقه (و) ذلك (أحد عشر أوقية وثلاثة أسباع) أوقية حلبى (وما وافقه) (و) ذلك (عشر أواق وسبعان) من أوقية (مدسة) (وما وافقه) قال المنقح وهذا (أي بيان قدر المد والمصاع بهذه الأوزان) (ينقله هنا وفي الفطرة) أي زيادة

في التراس (وبين تحليل السائر للبشرة منها) أي من الجصبة (ياخذ كف من ماء يمسحه من تحتها بماء ممتلئة فيها) أي التمية (أو) يصنع (من حانئها ويحركها) لحديث عثمان أنه توضأ وخطل لخصمين غسل وجهه ثم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل الذي رأيته ففعلت رواه الترمذى وصححه الأبخارى (وكذا اعتقه وشارب وساجيان وعبدة امرأة وضعت) إذا كان كثيفا (ويجوز غسل ظاهره) كلمة الذكر (وبين غسل باطنه) أي باطن ذلك الشعر غير الشعر الخمر وما من خلاف من أوجهه كالشافعى (و) بسن (أن يزيد في ماء الوجه) لاسار بره ورواحه وخوارجه وشعره قاله أحدكم وإن ياخذ الماء بماء يمسحه ثم يغسل وجهه وقال هذا مصحح وليس يغسل (والخفيف) من شعور الوجه كلها وهو الذي يصف البشرة (يجب غسله) غسل (باطنه) لأن الذي لا يستبره شعره يشبه ما لا شعر عليه ويجب غسل الشعر منه بالجل قال كان في شعره كشف وخفيف فلكل حكمه (وتخلل الجصبة عند غسلها) لحديث عثمان السابق (وإن شاء إذا مسح رأسه نصا) فصل ثم يغسل يديه إلى المرفقين (فمنه) لئلا (لأننا) لحديث عثمان وغيره (حتى أطرافه) وإن طالت لأنها متصلة بيدها اتصال خلقه فتغسل في مسمى اليد (ولا يضر) ومن يسير تحتها ولو منع وصول الماء) لأنه لما كانت وقوعه عادة فلو لم يمسح الوضوء لم يمسحه النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (والحق الشريعة) أي بأوضح البسرة تحت الأظفار (كل يسير منع) وصول الماء (حيث كان) أي وجد (من السعد) قدم ويجوز وكثيرا واختاره) فبما سأل في ما تحت الأظفار وماءه إلى متى وغيره تحت ظفر وضوءه فمدخل فيه الشقوق في بعض الأضواء (ويجب غسل أصابعه) غسل (يد) زائدة (أصابعها في محل الفرض) لأنها محل العرض أشبهت التزلول (أو) أي ويجب غسل يد زائدة أصابعها في (غيره) أي غير محل الفرض (ولم تميز) الزائدة منها لما أخرج من الهدية يمين كالو تحببت إحدى يديه وجهها (والا) أي وإن لم تكن الزائدة في غير محل الفرض غير متميزة بل كانت مدالة من المصعد وغيره (فلا) يجب غسلها طويلا كانت أوقية صغيرة لأنها غير داخلية في مسمى اليد (ويجب إدخال المرفقين في التسلل) لما روى البخارى عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أمر الماء على مرفقه وهذا بيان في غسل الأمام ربه في الآية الكريمة والى تكون بمعنى مع كقوله تعالى ويرزقكم قوة في قوتكم ولأننا كلوا أموالهم إلى موالكم فيبين عليه السلام أنها كذلك أي قال لا يدع حقيقة إلى التمسك بوالى أخرجه ما عهد المرفق (فإن خلقتا) أي اليدين (بلا مرفقين غسل إلى قدرهما) أي المرفقين (من غالب الناس) الحاقا بالزائدة لب (فإن تظلمت) أي كشطت (جلدة من المصعد حتى

الظهر) (و) في (القدسية) في المصحوف والعمرة (و) في (الكفارة) أي كفارة طهاره وبين نحوه (و) في (غيرها) كغسل المصعدة بعد الوضوء (وكره) اغتسال (هرابا) أن لم يهرأ أحد الأحرار بالحسن والحسين وقد دخل الماء عليه ما برد أن الماء سكا وفي الاقتناع لأما من خالوا بالستر أفضل (و) كره أيضا (أمراف) في وضوءه وغسل ولو على نهر جار لحديث ابن ماجة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال أفي وضوءه أمراف قال نعم وإن كنت على نهر جارو (لا) بكروه (أصابع) في وضوءه (بدون ما ذكر) من الوضوء بالواغسل بالمصاع لحديث عائشة كانت تغسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من أنما وحديث ثلاثة أمماد في بيان ذلك رواه مسلم والأصابع تسمى العضو بالمصعب يجري عليه فلا يكتفى بمسحه ولا يراى

الجلد عليه ولو ابل به العتوان لم يذب ويجزى عليه (ومن نوى بقتل رفع المحدثين) الا حمرا والاصفر واغسل اجزأتهما (أو) نوى بقتله رفع المحدثين (أو) بقتله لا كبر ولا بالاصفر اجزأتهما (أو) نوى بقتله أمر (الاباح الا وضوء غسل) كصلاة وطواف وحسن مصحف واغتسل (أجزأ) الغسل (عنهما) لقوله تعالى ولا جناح لنا ان نذكر الله سبيل حتى تقتلوا وحمل الغسل غايته من الصلاة فاذا اغتسل وجب ان لا يمنعهما ولا نهما باحدتان من جنس فدخلت المصغرى في الكبرى كالعمرة في الحج اذا كان قارنا وان نوى الغسل ٧٢ من المحدث الاكبر أو لقرأتم برفع الاصفر وان نوت من ارتفع جصتها حل

الوطء بقوله اصح وان أحدث من نوى رفع المحدثين ونحوه في أثناء غسله أو تم غسله ثم اذا أراد الصلاة وضأ وفهمه سقط الترتيب والمسألة في الوضوء وصرح به قبل فلو اغتسل الا أعضاء وضوئه ثم أراد غسلها من المحدثين لم يجب الترتيب فيها ولا المسألة لان حكم الجنابة باق (وسن لكل) من وجب عليه غسل (من جنبوا) كان (أثني ومن) حائض ونفساء انقطع دمها فغسل فرجها وضوؤه ليس (منافى لما) المتفق عليه ان عمرسأ النبي صلى الله عليه وسلم أبرق أحدنا وهو جنب كالنم إذا قوض أحدكم فليرقد وعن ابن عمر قال ذكر عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قضية الجنابة من الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وضأ واغتسل ذكر كذا ثم نوى رواه النسائي (وكره تركه) أي ترك الجنب ونحوه الوضوء (له) أي للثبوت لظاهر الحديث (قط) أي دون الا كل ونحوه (وسن) لجنب أيضا الوضوء (لما دونه) لحدث أبي عبد الرحمن اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود

تدلت من الذراع وجب غسلها كالاصبع الزائدة) لانها صارت في محل الفرض (وان) تقلعت من أحد المحدثين والعم رأسها (المحل) الآخر غسل ما حذى محل الفرض من ظاهرها والمتخاف (عنه) أي من المحدثين محل الفرض (من باطنها) غسل (ما تحتها) لانها كالناتئة في المحدثين دون ما لم يحاذ محل الفرض (وان تقلعت) أي ارتفعت بعد كشطها (من الذراع حتى تدلت من العنق) يجب غسلها وان طالت لانها صارت في غير محل الفرض

فان فصل ثم جمع جميع ظاهر رأسه (لانه تعالى أمر بجمع الرأس وجميع الوجه في التيمم وهو يجب الاستيعاب به فكذلك اذا لا فرق ولاه عليه السلام مع جميعه وفيه بيان للآية والباء لا لتأكيد أي السابق الفصل بالمفعول فكأنه قال استسقا المسح برؤسكم أي المسح بالماء وهذا اختلاف لو قيل استسقا رؤسكم فانه لا يدل على انه ثم ثبتي بل على كماله مصحح رأس اليتم وأما دعوى ان الباء اذا وليت فعلا متعبدا فاذا التبعيض في مجرورها لغة فقير مسلم دخل لا شريك ولا تكار لا تمة كان أبو بكر سألت ابن دريد بان عرفة عن الباء تبعيض فقال لا يرفونه في اللغة وقال ابن برهان من زعم ان الباء تبعيض فقد جاء عن أهل العربية بما لا يرفونه وقوله يشرب بها عبدا لله عقول الشاهرين من عباده الحرفين باب التبعيض كانه قيل يروي وما روى الله عليه السلام مع مقدم رأسه فيصمولى على ان ذلك مع العامة كما جاء مفسرا في حديث المغيرة بن شعبة ونحن نقول به والرأس (من حدة الوجه) أي من مفايت شعر الرأس المتأدغا ليا (الى ما يسمى قفا) ويكون مسح رأسه (بما جدد غير ما فصل عن ذراهه) لان الرأس مفاير للدين (وكيف ما مسحه) أي الرأس (أجزأ) له حصول المأمور به (ولو) مسحه (باصبع أو عرقه أو خشية ونحوهما) كحجر وظاهر كلام الجمهور انه يتعين استيعاب ظاهره كله (وعفا بعضهم) وهو صاحب المجمع والمترجم (عن تركه) يسره له الشقة قال في الانصاف وهو المصواب انتهى وقال الموفق الظاهر من أحد في الرجل وجوب الامة بآب وان المرأة تيمم بها مسح مقدم رأسها قال الخليل اللعل في مذهبه الى عبد الله انها من مسحت مقدم رأسها أجزأ لان عائشة كانت تسح مقدم رأسها ذهكره في الشرح (والسنون في مسحه) أي الرأس (ان يسد أي يديه ملوثتين من مقدم رأسه فيصنع طرف إحدى سبائتيه على طرف الأخرى ويضع الأيمن على الصدتين ثم يمرهما الى قفا ثم يردهما الى مقدمته) قاله في المفتي والشرح ما روى عبد الله بن زبني وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مسح رأسه بيديه فاقل بها وأدير بها مقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفا ثم رد هما الى المكان الذي بدأ منه متفق عليه (ولو خاف أن ينشتر شعره) قال في الانصاف

هذا (افضل) لانه اذكى وأطهر

قلبتوضأ ورواه مسلم والحاكم وزاد فانه انشط (والفضل) لما دونه (الا كل وشرب) لحدث وأظهر كادواه أجدوا وأودا ومن حدث أي يرفع (وسن أيضا لجنب وحائض ونفساء انقطع دمها الوضوء) (الا كل وشرب) لحدث عائشة رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم لجنب اذا اراد ان يأكل أو يشرب ان يتوضأ وضوءه للصلاة رواه احمد بن اسود وجميع والحاكم والنسائي وبقا انقطع دمها في معناه (ولا يضر نفضته) أي الوضوء (بط) فلا تنع اعادته وان أحدث بعد ما توضأ له لانه لا يضره الحدث أو النشاط وقد فصل فصل في الحمام واشتقاقه من الجميع أي الماء الحار وأول من اقتضه سليمان بن داود عليه السلام (يكروه بناء الحمام وبيع

واحارته لما يقع فيه من كشف هو وشو غيره قال في زواية ابن الحكم لا يجوز شهادته من ماء النساء (و) تكراه (الفرار) له وظاهره ولو خضع صرة (و) يكره (السلامية) وقد ابتداء وفي التشرح الأولى حوازم من غير كراهة لم يرد قوله عليه السلام أشد وأسلم يسكن وآله لم يرد في نص والأشياء على الإباحة (لا) يكره (لذكر) فيه لما روى الشيخ أن أبا هريرة دخل الحمام فقال لا اله الا الله (ودخله) أي ودخله ذكر حماما (بستره مع أمن الوقوع في محرم مباح) فصار له روى عن ابن عباس أنه دخل حماما كان بالحفة وروى عنه عليه السلام وعن أبي ذر نعم البيت الحمام يذهب الدرن ٧٣ ويذكر الفلز (وان تصف) بدخله أو وقع في محرم (كره) بدخله

هذا الذم مطلقا عليه ما لا يصحب عنه لا يرد ههنا انتشار شعره انتهى وجزء بالمانية في التشرح والمبدع رجلا كان أو امرأة (بما واحد) فلا يأخذ له دعاء أو لم يرد وروى (ولو وضع يده مبولة على رأسه ولم ير ما عليه) لم يجزئه (أو وضع عليه) أي على رأسه (خوفه مبولة) ولم ير ما عليه (أو بلها) أي الحرقه (وهي عليه) أي على رأسه (ولم يمسح لم يجزئه) ذلك لعدم المسح المأمور به (ويجزي غسله) أي الرأس (مع السكره) ذكر ما من رجب (بدلا عن مصححان أمره) لوجود المسح فان لم ير يده لم يجزئه مالم يكن جنبوا بنفسه أو بالطهارت كما يعلم مما يأتي في الفصل (وكذا إن أصابه) أي الرأس (ما أو ربه) عليه لوجود المسح فان لم ير يده لم يجزئه (ولا يجب مسح ما نزل من الرأس من الشعر) لعدم مشاركته الرأس في الترتس (ولا يجزي مسحه عن الرأس سواء ربه فقد هرق رأسه أو لم يرد) لما تقدم (وان نزل الشعر من منبت ولم يزل من محل الفرض فمسح عليه أجزاء ولو كان الذي تحت التازل محلوفا) كما لو كان بعض شعره فوق بعضه (وان خصه) أي رأسه (عائنه لم يجز المسح عليه كما لو مسح على خرقه فوق رأسه) وتضمن شرط الوضوء والأشياء مع وصول الماء (أو مسح رأسه ثم حلقه) لم يؤثر (أو غسل عضو ما قطع منه جزء أو جلد لم يؤثر لانه ليس يعدل ما حلقه) بخلاف الجديرة والخلف لكن رأيت عن ابن رجب أصح أحاديثه إذا حلق رأسه أو قلم أظفاره أو فوض شارب به الوضوء أن مسح بالماء ولم يوجبه وحكي وهو عن ابن جرير الطبري ومن أوجه الحقه بمسح الخلف بعد مسحه (وان ظهر بعد ذلك) أي بعد حلق رأسه أو قطع جزءه أو جلد من عضو (غسل) أو مسح (ما ظهر) لأن الحكم صار له دون الداهب (وان حصل في بعض أعضائه شق أو ثقب لم يغسله) في الطهارتين لا صار في حكم الظاهر في ثقب الثقب لثقب الأذن في الفصل وأما في الوضوء فلا يجب مسحه كما ستر بالشعر وبما فيه من الخرج (والواجب مسح ظاهر الشعر الرأس كما تقدم فلو أدخل يده تحت الشعر فمسح الشعر فغط) أي دون ظاهر الشعر (لم يجزئه كما لو اقتصر على غسل باطن شعر الخفية) ولم يغسل ظاهرها (وان قص شعره مع بشرته) لأنها ظاهر رأسه بالنسبة إليه (وان قصه بعضه) أي بعض شعر الرأس (مسحهما) أي مسح ما بقي من الشعر وبشرته فاقصد شعره وتقدم حكم ما نزل شعره لم يخلق على ما خلق وآله لم يجزئه المسح على ظاهره (ويجب مسح أذنيه ظاهرهما باطنهما لانه من الرأس) لقوله عليه السلام الأذنان من الرأس روى ابن ماجه من غير وجه (وسن) مسحهما (بما جلد يده) مسح (رأسه) لما روى عبد الله بن زيد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فاخذ لأذنيه ماء خلاف الذي لرأسه روى البيهقي وقال اسند صحيح (والبياض فوقهما) أي فوق الأذنين (دون الشعر منه) أي من الرأس (أيضا) قال في الاتصاف على الصحيح من المذهب (فيجب

باب التيمم

لغة القصد قال تعالى ولا تمسوا أنفسكم منه تنفقون وقال تعالى فتمسوا أنفسكم بغير طمأنينة واستعمال

١٠ - (كشاف القناع) - أول في تراب مخصوص أي ظهور رباح غير عتق له غير (أ) مسح (وجهه ويدن) على وجه مخصوص وهو (يدخل طهارة ماء) أي وضوء أو غسل أو غسل بجملة يدن (أ) فعل (كل ما يغسل به) أي بالماء أي بغيره كملأه وطواف ومسح روافه وجود تلاوة وشكر ولبث مسحود ونحوه (عند مجزئ) متعلق باستعمال أو صفة ليدل (عنه) أي الماء (شرعا) أي من جهة الشرع وان لم يجزئه حسابا بل يمكن موجودا أصلا (سوى نجاسة على غير يدن) كثر وبو بغيره فلا يصح التيمم لانه لا تنص فيه ولا يقاس بقتضيه (و) (سوى) لبث مسجد الحاجة (لبث فيه من غسل الماء فلا يجب التيمم لأنك وهو من نقي من فله

التي ما قبل به والتيم مشروع بالاجماع في الجملة وسنده الكتاب والسنة يأتي تفصيله (وهو) أي التيم (عزيمه) كسبح الجبيرة فلا يجوز تركه (يجوز سفر العصية) كالسفر بالمباح بخلاف مسح الخف والعطر والقصر بالسفر وهو مبيح لأرافع الحديث (وشروطه) أي التيم الزائدة على شروط مبدله (ثلاثة) أحدها (دخول وقت الصلاة) برضا التيم لها (ارلو) كانت (مندودة) زمن (معين) كن ندر صلاة ركعتين بعد الزوال بشرط وجع مثلاً (لا يصح) التيم لهذه قبل الوقت المذكور (ولا) (صلاة) حاضرة (أي مؤداة) (ولا) صلاة (هي علم) يدخل وقتها ٧٤ (ولا) (فريضة) فائتة إلا إذا ذكرها أو أداها (ولا) صلاة (كسوف قبل وجوده)

أي الكسوف (ولا) صلاة (استسقاء علم) يسمعهوا أي الناس لها (ولا) صلاة (خنازة) إلا إذا فصل الميت أن أمكن (أو عدم لعنه) وبها يلها فيقال شخص لا يصح تيمه قبل تيم غيره وهي هذه الصورة من شوق قطع أو عدم ماء (ولا) صلاة (نقل وقت نهي) عنها لأنها طاهرة وضوءه فتنقذ بالوقت كطهارة المسحاة ولاه قبل الوقت مستحق عنه فاشبهه التيم بالعدم الشرط (الثاني) (تعدد) استعمال الماء لعمده أي الماء (ولو جيس) للماء بان يوضع في مكان لا يشترط على الوصول إليه أو التخصيص عن انخروج في طلبه (أو) كان عدم الماء بسبب (قطع عدومه) بلده (أو) بسبب (عجز عن تناوله) أي الماء من ثمر وشجره فهو قوله تعالى فلم يجدوا ماء فقيموا وقوله عليه الصلاة والسلام أن الصعدا الطيب يطهروا المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإن وجد الماء فليسه بشربة فإن ذلك خير قال الترمذي حسن صحيح وهذا عام في السفر والمضطر الطويل والقصر ولاه عدم الماء أشبه

مسح مع الرأس) وكيف مسح الأذن أمراً كالرأس (والمستنون في مسحه ما إن يدخل سبابة في جميعها ويحسب بابا منه ظاهرهما) لما في الساق من ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه وأذنيه باطنهما بالسبطين وظاهرهما بابا من يديه (ولا يجب مسح المستنير) من الأذن (بالتضارب) لأن الرأس الذي هو الأصل لا يجب مسح المستنير منه بالشعر فالأذن أولى والفتورف داخل فوق الأذن أي أعلاها ومستندارهما (ولا يجب مسح حتى) لعدم ثبوت ذلك في الحديث وأنه بل اختاره في الفتنة وابن الجوزي في أسباب الهداية وأبو القاء وابن الصيرفي وابن رزق قالوا في حنفية (ولا) يسحب (تكرار مسح رأس وأذن) قال الترمذي العمل عليه عند أكثر أهل العلم لأن أكثر من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أنه مسح رأسه وحده فكذا قال أبو داود وأحمد بن عثمان الصالح كما يدل على أن مسح الرأس واحدة لا مسح ذكره والوضوء ثلاثا ثلاثا قالوا فيها مسح رأسه ولم يذكر واحدا كما ذكره وأبو غيره قال في الشرح أحاديثهم لا يصح منها شيء صريح لا قال أنه عليه السلام مسح مرة واحدة لبيان الجواز وثلاثا لبيان التفضيل كما فعل في الغسل لأن قول الراوي هذا ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أنه طهره على الدوام (فوقه) ثم يغسل رجله (لأنه الكربة) ثلاثا حديث عثمان وغيره (إلى الكعبين) أي كل رجل تغسل إلى الكعبين ولو أراد كتاب جميع الأرجل لذكره بلفظ الجمع كقوله وأيديكم إلى المرافق لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي فوز بع الأفراد على الأفراد كقولك ركب القوم ودأبهم ويغصوه (وجها) أي الكعبان (العظمان) التائمان في جانبي رجله) قاله أبو عبيد وبطل عليه حديث النعمان بن بشير قال كان أحدنا يلصق كعبه بكعب صاحبه في الصلاة رواه أحمد وأبو داود وأبو داود لو كان مشطاً أقدم يستقيم (ويجب ادخالها في الغسل) لما سبق واقوله عليه السلام ويل للأعقاب من النار متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو (وإن كان أقطع وجب غسل ما بقي من محل الفرض) لقوله عليه السلام إذا أرتكبكم بأرفاق أو منعهما استطعتم متفق عليه وسواء كان (أصلاً) بأن قطعت يده من دون المرفق أو رجله من دون الكعب (أو تمكراً من عند) بقطعت من مفصل المرفق (و) رأس (ساق) قطعت من مفصل كعب (وكذا يقيم) إذا قطعت يده وجب مسح ما بقي من محل الفرض أصلاً أو تمكراً (فإن لم يبق شيء) من محل الفرض لم يبق شيء من محل الفرض (و) رأس (ساق) قطعت من مفصل كعب (ولكن يسحب) أن يسحب محل القطع بالماء) ثلاثاً لصلو العضو عن طهارة وظاهره أنه لو قطعت اليمنى فوق الكوع لم يسحب مسح محل القطع بالتراب (وإذا وجد الماء لقطع ونحوه) كالأشل والمرض الذي لا يقدر أن يوضئ نفسه (من يوضئه أو يغسله)

السافر فالأشبه قلل ذكر السفر فيها خرج مخرج الغالب كذكره فالمرح فلا يكون مفهوماً معتبراً (ولو لم يبق لقتل) كقطع يدين وصح عدم ما سبق من نحو بئر كبل ودلولو بدها نخستان والماء قليل فأن قدر على تناوله بخوف أو غش أعضائه بجاء كثيراً لأنه فرضه (أو) تمذراً للمنع وجوده (أ) مريض من (مرض) يجزمه عن الوضوء بنفسه (مع عدم مرضي) له أو من يصب الماء مع جزمه عنه (أو) غيبته عنه مع (خوفه فوف الوقت) بانتظاره) أي المرضي أو الراسب (أو خوفه) أي المريض القادر على الوضوء بنفسه أو غيره (بأستعماله) أي الماء (بده) (أو) أي طول مرض (أو) خوفه بأستعماله الماء (بغسله) أي أنه فرغ من غيظه شاقاً لأنه فو وكذا لو احتج بحدوث نزلة ونحوها انتهى

لعمري والله تعالى وإن كنتم مرضى ولا يباح له التيمم إذا خاف ذهاب بيشي لمن ماله أو ضررا في نفسه من لص أو سبع فها أول (أو) شوقه باستعماله الماء (ضرر بدنه من جرح) فيه بعض غسل ما يمكن غسله (أو) من (برد شديد) ولم يجد ما يمسح به الماء ولم يتمكن من استعماله على وجهه لا شرب ريقه (أو) شوقه باستعماله (قوت رقيقه) بكسر الراء أو وضعا قال في القروع وظاهر كلامه ولولم يخف ضررا بقوات الرقعة لقوات الألف والأنس (أو) خوفه باستعماله القوت (ماله أو) خوفه باستعماله (عطش نفسه أو غيره من آدمي أو بهيمة بحرين) بخلاف شوقه في وخثر بروكس عقورا أو سويهم ومن معه ظاهر ٧٥ وتحبس وخاف عطشا حاسا الطاهر وأراق الخوس أن استغنى عنه

بأجرة المثل وقدر عليها من غير ضرار) بنفسه أو من ثمره نفقته (لزم ذلك) لأنه في معنى الصحيح (وأن وجد من يديه ولم يجد من يوضئه لزم ذلك) كالصحيح بقدر على التيمم دون الوضوء (فإن لم يجد) من يوضئه ولا من يمه بان عجز عن الاجرة أو لم يقدر على من يستأجره (صل على حسب حاله) قال في المنقح لأعزبه خلافا وكذا أن لم يجد الماء الأربعة عن أجره ثملة الألف تكوّن يسيرة على ما يأتي في التيمم (ولا إعادة) كقائد الطه وبن (واستغنى مثله) أي مثل الوضوء فيما تقدم (وأن تبرع أحد بتطهيره لزمه ذلك) قال في القروع ويوجب ولا يتيمم (ويحسن تغليل أصابع يديه وتغليل أصابع رجليه) لما روی لقيط بن صبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو دخل بين الأصابع رجليه وأدا خمسة الترمذي وهو في الرجليين آكد ذكره في الشرح ويحتمل أصابع رجليه (بخصمه) كذا المستورد رواه أحمد وغيره لكنه ضعف (اليسرى) لأنها إعادة لازمة لا لوضع اليد من باطن رجليه لأنه لا مانع ذكره في المبدع وغيره (فيبدأ بتخصم يميني) إلى أيهاها (ويسرى باليسرى) بيداً من أيهاها إلى خصمها (فتيامن) أي ليصل التيامن في تغليل الأصابع ويحتمل أصابع يديه أحداهما إلى الأخرى فإن كانت أو بعضها ملتصقة سقط (و) بسن (الفصل ثلاثا) لما تقدم في موضعه (وبحوز الاختصار على) الفسلة (والواحدة) الفسلة (الثلاثان أفضل) من الواحدة (والثلاث أفضل) من الثنتين ومن الواحدة بطريق الأولى لأنه عليه الصلاة والسلام دعا بماء فتوضأ مرة وقال هذا وطيفة الوضوء وقال هذا وضوء من لم يتوضأ لم يقبل الله صلاته ثم توضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من توضأ كان له كمال من الأجر وتوضأ ثلاثا ثلاثا قال هذا وضوء في وضوء المرسلين قبل رواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عمر بن شبيب عن أبيه عن جده أنه لما سئل عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا زاد على هذا ونقص فقد أسأله يومئذ في رطله رواه أبو داود وتكلم به على قوله أو نقص وأوله البقي على نقصان العضو واستحسنه الذهبي (وأن غسل بعض أعضائه أكثر من بعض) بأن غسل عضو امرأة أو مرتين وآخر ثلاثا (لم يكره) كالو غسل الكل متساوية (و يعمل في عدها) أي الغسلات (إذا شئت فيه) بالأقل كركعات الصلاة إذا صل عدم الاتيان بالشكوك فيه (وتكره الزيادة عليها) أي في الثلاث حديث عمر المتقدم (و) يكره (الأسراف في الماء) ولو على نهر جار لما يأتي في الفسلة (ويحسن تجاوز موضع الفرض) بالفصل لما روی نعيم الجعري رأى أبا هريرة يتوضأ أفضل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين ثم غسل رجليه حتى رفع إلى السابقين ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن أغنى يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء من استطاع منكم أن يبل غسله فليفعل متفق عليه ولمسلم عنه سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم لم يقول تبلغ الخلية من المؤمن حيث يبلغ

إذا ضرر والبسرة ناغفره النفس في المال أخرى فاعلم بكن معه ماء فغسل عن حاجته لم يلزمه ولو وجده يباع في القنعة وقدر عليه بسله لكن أن اشترى الذن فهو أفضل وليس أسرا بخلاف عطشان توضأ ولم يشرب فإثم (و) يلزمه أيضا (استأمرهما) أي طلب الخيل والدولار عارة عن حمامه (و) يلزمه أيضا (قبولها) أن بذله (عاريه) قبول (ماء قرضا) لاستقراضه (و) يلزمه قبول (هبة) لاستقباله (و) يلزمه قبول (تتمنه قرضه ولو فاه) لأن المنة في ذلك يسيرة في الباءة فلا يضرب احتياجا ولا يلزمه قبول نفسه هبة لئلا يستقراض عنه (ويجب) على من معه ماء فغسل عن حاجته شرب (بذله لعطشان) ولو كان الماء فغسله إنقاذ من هلكه كإنقاذ الغريق (ويهم رب ماء مات) إذ بل غسله (لعطش رقيقه) كالو كان حيا (ويشمر) رقيقه (غنى) أي قيمة المال مكانه

وقد اختلفوا في ثمرته الميت وان قلنا المامع للأن فيه ضرر بالابواب قال في القسوع ونظائر كلامه في النهاية ان ضرره مكانه لونه
(ومن أمكنه ان يتوضأه) أي الماء (ثم يجمعه ويشربه) بعد وضوئه (لم يلزمه) لأن النفس تأنه (ومن قدر على ماء ثم شرب يذهب فيها
بذلك) يخرج جفء (بضم ز) لم يذهب في الماء (مالم تنقش فيه) أي الثوب بذلك (أكثر من ثمن الماء) فلا يلزمه أكثره
ياكثر من ثمن مثله وحسب لزمه فصل (ولو خاف فوت الوقت) لقدرة على استعماله أشبه ما لو كان معه آلة الاستسقاء المتأخرة (ومن
مضى بغيره خرج ونحوه) بان كان بمقروح ٧٦ أو رمد ونظره بقيل ذلك وهو حنب أو محدس ولم ينظر به بحسب الماء

[illegible]

لقوم قوله تعالى فلم يجدوا ماء فأتوا بها من ماء أو تراب قاله في الرأفة والقصر عليه في الأوصاف فقلت مقتضى ما يأتي لا يز يدعي ما يجزي ولا إعادة وأن وجد من ماء ما يكفي في أصنافه وشروطه فقط استعماله فيها أو ما وقع الحديث من سببه نجاسة وهو محدث والماء ما يكفي أحد ما غسل به النجاسة ثم يقيم الحدث نصا قال الجدي إلا أن تكون النجاسة في محل يصح تطهيره من الحدث فاستعمله فيه عناء وكذا أن كانت النجاسة في ثوبه أو زائلا عنهم تيم (ومن) لزمته طهارة (وعدم الماء بان إذا) أي كلما (خطوط بصلاة) بان دخل وقتها فلا أثر لطلب قبله لأنه غير مخاطب ٧٧ بالطهارة إذا (طلبه في رحله) بان يغتسل من مسكنه وما يستصحبه من أئامه ورحله ما يمكن أن يكون فيه (واقرب) منه (عاده) بان ينظر أمامه ووراءه من عينه وشماله ما حوت العادة بالنسي إليه فان كان سائر أطلبه أمامه فان رأى خضرة أو ما يدل على ما قصد فاستبرأ (و) يلزمه أيضا طلبه (من رقيق) فبما تضمن موارده أو عن ماء معه يديه أو ييدله فان تيم قبل الطلب لم يصح لقوله تعالى فلم يجدوا ماء فتبعوا والاقتال لم يجدوا الأمن طلب ولا احتمال أن يكون بقره ما لا يعمل وسواء تحقق وجوده أو ظنه أو ظن عدمه أو استوى عنده الأمران (مالم) يحقق عدمه أي الماء فلا يلزمه طلبه لأنه لا أثر له (ومن تيم) لعدم الماء (فمراى ما شئت منه في) وجود (الماء) تخضرة وركب قادم يحتمل أن يكون معه ماء (لا في صلاة تطل تيمه) لوجوب طلبه عليه اذن وأمان كان في صلاة فلا تطل ولا تيمه لأنه لا يلزمه طلبه إذا (فان دله) أي عدم الماء (عليه) أي الماء (تقه) قر ياعرفا لزمه قصد (أو علمه) أي علم الماء ما دمه

ومن الثالثة مسح الرأس ومن الرأفة غسل الرجلين وعلمت ما في كلامه في التقلب (وان) غسل أعضائه دفعة واحدة فلم يصح وضوءه وكذلك وضوءه أو بعبارة واحدة لأن الواجب الترتيب لأهم التمسك ولم يوجد الترتيب (ولو انتمس في ماء كثيرا كد أو جار بغير رفع الحدث لم يرفع) حذره (ولو مكث فيه قدر أربع الترتيب) أو مرت عليه من الجارية أربع جرات قال في الانتصار لم يغفر في أحد بينهما أي بين الجارية والركب (حق) يخرج من رتبنا فصرح وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه (لأن غسلها من غير امرار بدغير كاف وتقدم) ثم يخرج من الماء (قلت) خروج وجهه بعد ليس قبله لأن الحدث يرتفع عن جلسته ولو كان ثوبا في الماء قبل انفصاله كما تقدم (وتقدم) في كتاب الطهارة (والمالاة) مصدر وإلى الشيء وبالله إذا تابعه ولما ردنا (ان لا أثر غسل عضو حتى ينشف) العضو (الذي قبله) إليه بان لا أثر غسل اليدين حتى يغسل وجهه ولا مسح الرأس حتى يغسل اليدين ولا غسل الرجلين حتى يغسل الرأس لو كانت مغسولة وعلم منه أنه لم يمسح الرأس حتى جف الوجه دون اليدين لم يثر وضوءه صحبا (في زمن معتدل) الحرارة والبرودة (أو قدروا) أي قدر المعتدل (من غير) أي غير المعتدل من زمن حار أو بارد (ولا يضر جفاف لاشتهاله سنة) من سنن الوضوء (كغسل) لحيته أو أصابعه (و) كاشتهاله (بالماء) أي بالماء موضع الطهارة (و) كاشتهاله (بأزلة مثل ووسوسة) لأن ذلك من الطهارة (ويضري) أي تغيب الماء إلا أن جف العضو (لا يضر) وأزلة الأوساخ ونحوه (كحل جيرة) (غير طهارة) بان كان في غير أعضائه الوضوء (و) لا يضر أن كانت أزالة الأوساخ ونحوه (لها) أي طهارتان كان في أعضائه وضوءه لأذاذن من أفعال الطهارة بخلاف ما قبل (وتضر الأظلة في إزالة نجاسة) بغير أعضائه الوضوء لأجل ما تقدم في الوضوء (و) تضر الأظلة في (تحصيل ماء) ولو لاطهارة لأنه ليس منها

فمفصل وجهه سنن الوضوء استبدال الأظلة والسواك عند المضمضة وتقدم دليله (وغسل) السكتين ثلاثا في رقام من نزع ليل (ناقض وضوءه) يجب لذلك وتقدم مستوفى (والبالاة) قبل غسل الوجه بالمضمضة ثم الاستنشااق) وكبره ما يمينه كما تقدم دليله (والبالاة فيها) أي في المضمضة والاستنشااق (لنبرصم) وتكرره وتقدم (و) البالاة (في سائر الأضواء) أصاتم وغيره والاستنشااق) وكبره يساره قال في الأدب الكبرى ويكره لكل أحد أن يتنثر وينثر أنفه ووضوءه ودرنه ويحلق نعله ونحو ذلك بينه مع القدرة على ذلك يساره الخبر ولا يكره يساره مطلقا وتناول الشيء من بدغيره ما يمين ذكره ابن عقيل من المستحبات وكذلك ذكر القاضي والشيخ عبد القادر وقال وإذا أراد أن تناول سائنا أو قوما أو كائنا لم يقصد به (و) من سنن الوضوء (تغليل أصابع اليدين والرجلين) وتقدم دليله وكيفيته (وتغليل الشعور)

(قر ياعرفا) منه (ولم يخف) بقصد ما به (قوت وقتولو) كان الوقت المحرف فواته (لاختيار) أن ظن أن لا يدرك الصلاة بوضوء الوقت الضرو (و) لم يخف بقصد فوت (رفقة أو) فوت (عدو أو) فوت (مال أو) لم يخف بقصد (على نفسه) فحصول أو يسمع أو عدو (ولو) كان المحرف منه (قساقا) بقصدون بها الماء (غير جان) يخاف بالابح يخاف منه (أو) لم يخف بقصدته على (ماله) كشر ودوابه أو على أهل من نص أو سوسم وغيره (لزمه قصد) أي الماء لتحكمه منه بالضرر (والا) بان خاف شيئا مما تقدم (تيم) وسقط طلبه لعدم تمكنه من استعماله في الوقت بالضرر فاشبهه بعدمه ولا إعادة وليس له تأخير الصلاة إلى الأمن وإن تيم لسوء بالليل فظنه عدو اثنين عدمه به بان صلى إعادة لعدم اليقينية في الأسفار (ولا يتيم) مع الماء (لخوف فوت جنازة) بالوضوء

(ولا يخفى ثبوت وقت (أرض) أن وضوءه هو قوله تعالى فلم تجدوا ماء (الأهنا) أي فيه إذا علمنا أن الماء أوله عليه مؤثر وما
 وحاق بقصد الموت الوقت (و) الانعسا (أو) إذا وصل مسافرا إلى ماء وقد ضاق الوقت عن طهارته (أو) لم يمتد الوقت عنها لكن (علم
 أن الزيادة لا تصل إليه) لم يستعمله (الأبعد) أي الوقت بينهم لعدم قدرته على استعماله في الوقت فاستحب حال عدمه لم يجد الماء
 من وصل إليه وتمكن من الصلاة في الوقت ثم أخر حتى ضاق فكمضاها حتى قدرته (ومن ترك ما يلزمه قبوله) من ماء أو غشيه أو آلة
 (أو) ترك ما يلزمه (تخصيه من ماء ٧٨ وغيره) كحل ودلو (وتيمم وصل أعاد) لأنه قادر على استعمال الماء من غير ضرر ولا حرج

أي شعور البصية (الكشفية في الوجه والتيامن حتى بين اليدين) لقائم من نوم القبل وبين
 الأذنين كآلة الأذن وكشفي وقال الأثرعي عسجوها معا ومسحهما (أي الأذنين) (بعد الراس) بماء
 حديد ومحاو زة موضع الغرض والغسل الثانية والثالثة (وقال القاضي وغيره الأولى فرضية
 والثانية فضيلة والثالثة مشفوعة) من ابن عبيدان قال في المستوعب وإذا قيل لك أي موضع
 تقدم فيه الفضيلة على السنة قل هنا (وتقدم الزمة على مسنوناته) إذا وجدت قبل الواجب
 كما تقدم (واستحب ما ذكرها) أي النية (إلى آخره) أي أحوال وضوءه (وغسل باطن
 الشرة واليكشمة) في الوجه غير النجاسة فحفظها فقط جماعته وبين ما تقدم (وإن يزيد في ماء
 الوجه) كما تقدم (وقوله ما ورد بعد الوضوء ما في) آخر الباب (وإن يتولى وضوءاً بنفسه من
 غيره ما يؤنه) لحديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يترك طهوراً إلى أحد ولا صدقة
 التي تصدق بها إلى أحد تكون هو الذي يتولى بها بنفسه (رواه ابن ماجه) (وتباح معونة المتطهر)
 متوضئاً كان أو مقستلاً (كتقريب ماء الغسل أو) ماء (الوضوء إليه أو صبغه عليه) لأن المفردة
 ابن شعبة أفرغ على النبي صلى الله عليه وسلم من وضوئه (رواه مسلم وعن صفوان بن عسال
 قال صبغت على النبي صلى الله عليه وسلم الماء في الحضر والسفر في الوضوء (رواه ابن ماجه) (و)
 يباح للمتطهر (تنشيف أعضائه) لما روى سلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثم مسح بيمينه
 كانت عليه فمسح بها وجهه (رواه ابن ماجه والطبراني في المعجم الصغير) (وتركها) أي ترك الميعين
 والتنشيف (أفضل) من غسلها لما تركه الميعين فحدث ابن عباس السابق وأما ترك التنشيف
 فحدث بميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل كانت فأنشيت المندبل فلر دهاه وحمل
 بنفض الماء يده متفق عليه وترك النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على الكراهة فانه قد ترك
 المباح وإيضاً أنه قد تنفس في حين ترك المندبل لاسيما مختص بها قال ابن عباس كانوا
 لا يرون الماء يسل بأسا ولكن كانوا يذكرون الماء ولا يرون الماء عن إزالة الماء عن يده أنه قد تنفسه بيديه
 (ويستحب كون الميعين من يساره) ليسهل تناول الماء عنه بالصب (كانا وضوئه الصبيقي
 الرأس) ليمسه يساره على يمينه (وإن كان) أناء وضوئه (واسما عتريف منه باليد فبيمينه)
 ليعترف منه بها (ولو وضوءه) أو غسل يده من نحو حذبة (أو عجمه مسلم أو كتابي) أو غيره
 (بأذنه) أي بأذن الأخر له به وقلت وكذا يمكنه من ذلك بأن ناوله أعضاءه من غير قول (باب
 غسل الأضغاء أو يجمعها من غير ذكره وضع) وضوؤه وغسله وتيممه لو حوذاً للغسل والمصح
 وإنما كرهه من خلاف من قال بعدم الصفة (وبنيوه المتوضئ) والمقتسل (والتيمم)
 لأنه المأخوذ والمأكل امرئ ما نوى فإن لم يتيمم لم يصح ولو ناوله الماعل (فإن أكره من يصب
 عليه الماء) لم يصح وضوؤه بدمه في الرأس وقيل يصح اه قلت والثاني أظهر لأن النبي

لم يقل يصح تيممه كواجبه (ومن
 خرج) إلى أرض من أعمال بلده
 (بحرث أو صيد وشجره)
 كاحتطاب (جمله) أي الماء معه
 (إن أمكنه) لأنه لا حذر له إذا وما
 لم يمت الواجب إلا واجب (و)
 متى حمله وفقد أول محمله
 وحضرت الصلاة (تيمم فافت
 حاجته) التي خرج إليها
 (رجوعه) إلى الماء (ولا يند
 صلاته به لأنه شبه المسافر إلى
 قربة أخرى (ومن في الوقت)
 للصلاة (أراقه) أي الماء (أمر
 به) أي الماء (وأمكنه الوضوء)
 منه ولم يفعل (و) هو (يصل أنه
 لا يند فيه أو يراه أو يصبه)
 في الوقت تفسير من يلزم بذله له
 (حرم) عليه ذلك (ولم يصح
 العقد من يبيع أوجهه لتعاق
 حتى الله تعالى بالمعقود عليه فلم
 يصح نقل الملك فيه كما تخيفه ميمونة
 (فإن تيمم) لعدم غيره ولم يقدر
 على رد المبيع والمذهب
 (وصلى لم يند) لأنه عام للمعامل
 التيمم أشبه ما أوفى ذلك قبل
 الوقت فإن كان ما سبق قبل
 الوقت فلا تأثم ولا إعادة تأل الأولى
 (ومن مثل عن رحله وبه الماء
 وقد طلسه) أي رحله فلم يصحده

فتمم أجزاءه (أو) أصل (عن موضع) تر كان يعرفه فتمم أجزاءه (وإذا عاد بعد
 وجوده لم يخل عنه لأنه حال تيممه عادم الماء فدخل في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا غير) فطر (ولو بان بعد) التيمم والصلاة
 (يقرب به بترخيفه لم يعرفها) فلا إعادة لعدم تقر بطله بخلاف ما لو كانت أهلامها ظاهرة وكان يعرفها (لأن نسيه) أي الماء (أو حمله
 بموضع يمكنه استعماله) وزعم نحو عبده (وتيمم) وصلى فلا يجزئه لأن الظاهر تجب مع العلم والذكر فلا تسقط بالنسيان والمجهل كمن
 صلى ناس حده (و) كمن عرفه بصره ناسيا للستر والرقعة) فلا تصح صلاته ولا يجزئه صومعه عن كفارته (ويقيم) بالبناء
 ليعمده أي يشرع بينهم (لكل حدث) أكبر أو أصغر حديث عمران بن حصين قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فصل

يعود

بالناس فاذا هو رجل مبتذل فقال له ما منك ان تعلى فقال اصابني غشاوة ولا ماء قال عليك بالصعيد فانه يكتفيك مستقي عليه وليس عليك
 عمار وفاض او نساء انقطع دمهما كجنب (و) تيمم (ال) بكل (تخاسة يبدن) متيمم قال اجدوه عن غلابة الجنب (انعدم ماء) وانصرف
 في يده (ولو) كان الضرر (من برد حذر) مع عدم ما يفيض به الماء (تدقيقها) أي التجاذب فمن يذنه (ما يمكن) بمسح برطسه
 او حبل يابسه (لما ولا الاعادة) عليه سواء كانت يحل صحيح ارجح لمصوم قوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور والمسلم وقوله جعلت
 لي الارض مسجدا وطهورا لاني اظاها في الدين تروا الاسئلة فاشبهت طهارة الحديث ٧٩ وعلم منه انه لا تيمم لقبر تخاسة يبدن
 وتقدم (وان تذكر) على تركه

الصلاة (الماء والتراب لصد)
 كمن حذر من جعل لا ما يغيبه ولا
 تراب (او تراب) لا يستطيع
 معه ما من النشرة (بماء والتراب
 ونحوها) أي اقترح كجراحات
 لا يمكن معها وكذا روى بعض
 عن الماء والتراب او عن يظهره
 باحدهما (مضى الفرض فقط)
 دون التوكل (على حسب حاله)
 لان الطهارة شرط فسلم تؤجر
 الصلاة عند عدمه كالسنة (ولا
 يزيد) عدم الماء والتراب (على
 ما يجزئ) في الصلاة فلا يقرأ
 زائدا على الفاتحة ولا يستغفر ولا
 يتعوذ ولا يسبيل ولا يسبح اذا
 على المرة الواحدة ولا يزيد على
 ما يجزئ في طمانينة ركوع او
 سجود او جلوس بين السجدين
 واذا فرغ من قراءة فاتحة ركب
 في الحال واذا فرغ مما يجزئ في
 التشهد فوضأ وسلم في الحال
 لانها صلة ضرورية فتعبدت
 بالواجب اذا لا ضرورة لزامه ولا
 يقرأ خارج الصلاة ان كان جنباً
 (ولا يؤتم) عدم الماء والتراب
 (متطهر باحدهما) أي الماء
 والتراب كالماء جاز عن الاستقبال
 او غيره من الشروط لا يؤتم قانراً

يعود لاجل ان صب الماء ليس من شرط الطهارة (او) اكره من (يوضئه على وضوءه لم
 يصح) وكذا لو اكره من يفضله او ييممه وكذا قال في المنهي لان اكره ما فعل (وان اكره
 المتوضئ على وضوءه) اكره انسان (على غيره) أي غير الوضوء (من الغدابات) كالغسل
 والصلوات والقيام والركعة والحج (وفعلها) اكره (لذا في الشرح) بان نوى بها التقرب اليه
 تعالى (لذا في الاكره) لو حوالة المعتبرة (والا) أي وان فعله (لذا في الاكره) فلا
 تصح لعدم وجود النسبة المعتبرة (ويكره نفقض الماء) على الصحيح من المذهب اختاره ابن
 عقيل قاله في الانصاف وقال في الشرح ولا يكره نفقض الماء يديه من يديه حديث مجهولة ويكره
 نفقض يده ذكرها ابو الخطاب وابن عقيل اه وقال في غاية المطلب هل يباح نفقض يده او
 يكره وجهان الاصح لا يكره اه وقال في القرو وغيره يكره ان أي المونة والتشفي كنفقض
 يديه لغير أي ضرورة اذا قضيت فلا تنقضوا ايديكم فانهما روح الشيطان رواه العمري وغيره
 من رواه الصنعيني من صيد وهو متروك واختاره صاحب المنهي والمحرر وغيرهما لا يكره وهو
 أظهر وفقاً للآلة الثلاثة (و) نكره (اراق ماء الوضوء) ماء (الفصل في المسجد) وفيه مكان
 بداس فيه كاطريق تقربها للماء لانه أثر عبادة (ويباح الوضوء والفصل في المسجد) اذ لم يؤذبه
 أحد ولم يؤذ المسجد لان المتصل به طاهر (و) يحرم فيه الاستجمام (و) والبول ولو بقارورة
 لان الهواء المسد كقصره (وتكره اراق ماء عس فيه يده قائم من يوم ليله) أي في المسجد
 خصوصاً على القول بان غسله لمعل يوم الخامسة (قال الشيخ ولا يتسل فيه ميت) لانه مظنة
 تغييسه عما يخرج من جوفه وموطن المسجد عن الضمائم واجب (وقال ويجوز عن مكان فيه
 لا وضوء للمصلحة بلا محذور) كقرب حدار او بحيث يؤذي المصلي فينتفع منه اذن وقال في
 الفتاوى المصرية اذا كان في المسجد تركه يتناق عليها باب المسجد لكي يمشي حولها دون ان
 يصلي - ولها هل يحرم البول عند هار الاستجماء ماء غير الاستجماء بالبحر خارج المسجد
 الجواب هذا يشبه البول في المسجد في القارورة قال ولا يشبه ان هذا ذليل للمباحة بقرب
 وأما التخاذل كمالا ويستحي فلا (لا يكره طهره من اناضاس وغيره) كدود وورصاص لما
 تقدم في باب الآلة الله عليه السلام وضأ من قورحاس (ولا يكره طهره) (من اياه يفضنه نجس)
 بحيث يامن التسلوث (ولا) يكره طهره (من ما عابت مكشوفة ومنه على أوى) قال في
 الفصول ومن مضطرب أفضل وأصح: نزول الوابية وأنه لا يضر هل يقتضى الشرب أو يعجز بشر
 بذلك الى حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غطوا الاءاء وأركبوا السقاظان
 في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر باياه ليس عليه غطاء او سقاء ليس عليه وكما لا نزل فيه من
 ذلك الواباء (وبس) عقب فراغه من الوضوء ورفع بصره الى السماء وقول أشهد ان لا اله الا الله

عليه وان قدره على التراب في الصلاة فكأنتم بقدره على الماء (ولا اعادة) على من عدم الماء والتراب وصل على حسب حاله لانه أقر
 بما أمر به هذه (وتطلل) صلاته (تحدث ونحوه) كخاسة غير معقوفة (فيها) لانه منافقاً لظهوره على أي وجه
 كانت ثم استأنفها على حسب حاله (وتطلل) صلاة على ميت لم تقبل ولم ييمم بفسله مطلقاً وتعاد الصلاة عليه - ويؤتم ويؤتم
 لاحد ما عمن تنقصه (وان وجد) عدم ماء (تلا وتذكر) ييمم به مع ما عمنه (لما ولا ماء) لا يقدر على استعماله
 كذلك فهو يجب شدت اذا أمر ترك ما عرفه انما استطاع وظاهره لا ييمم مع وجوده لانه واجد للماء (وصل) ولم يعد) صلاة (ان
 جرى) التلج أي سال (بمس) الاعتناء الواجب غسله لانه يصير غداً لا حقيقاً فاعطى غير عيسى اعاد ومثله لوصلي بالاتييم وعنده طين

بأنه من لم يصدق في نفسه ليعرفه الشرط (الثالث تراب) فلا يصح تبنيهم برسل أو فؤاد أو حصى أو تحت عذراء أو نحوه (طهور)
باعتلاف ما نثار من التيمم لأنه استعمل في طهارة واجبة الصلاة أشبه الماء المستعمل في طهارة وتواضعة وإن تبنيهم جماعة من موضع
واحد صح كالوقوف من موضع يتركون منه (مباح) فلا يصح صبغ كالوضوء قال في الفروع ونظيره ولو تراب محدد ولعله
غير مراد فإنه لا يكره براب زمزم مع أنه محدد (غير محترق) فلا يصح عادي من نحو خرف لأن الطبع أخرجه عن أن يقع عليه اسم
التراب (يعني بخلافه) لقوله تعالى فتيمموا ٨٠ صعيدا طيبا فاستمعوا له وأطيعوا وأيديكم منه وما لأخباره لا يصح تبني منه فلو

ضرب على نحو ليد أو بسباط
أو حصيرا أو خضرة أو برذعة حجار
أو عدل شعير ونحوه مما عليه
غبار طهور يعلق بيده مع
تيممه بخلاف ما ينفخه أو يغار
لها (فإن خالفه) أي التراب
الطهور (ذو غبار) غيره
كالص و النورة (فكأنه) طهور
(خالط طاهر) فإن كانت الخلة
لتراب جزأ التيمم وإن كانت
لخالط لم يجز فإن كان الخالط
لغبار لم يجز التيمم التراب كبر
وشعر وإن خالطه نجاسة لم يجز
التيمم وإن كثر ذكر ما بن عقل
ولا يجوز التيمم براب مقبرة تكرر
بنشأ والأجوز أن يسكن في
التكرار مع التيمم به ولا يطعن
لكن إن أمكنه تخفيفه والتيمم
بقبل خروج الوقت جاز لا بعده
وأحب أحمد جعل التراب التيمم
وقال الشيخ في الدين لا يصح
وظهر في الفروع وصوبه في
الانصاف لم ينقل
فصل وفرائضه أي التيمم
خمس في الجملة أحدها مسح
وجهه ومنه العينة لقوله تعالى
فامسحوا برؤوسكم (سوى ما تحت
شعر ولو) كان الشعر (خفيفا)
سوى (داخل قوائم وبكره)
أدخل التراب فيه وأنه لتقديره

وحده لا يترك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
المتطهرين) لحديث عمر رضى الله عنه قال ما تمكث من أحد يتوضأ فيبلغ أو فيسبح الوضوء ثم يقول
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا افتتح له أبواب الجنة
الشمسية يدخل من أيها شاء ورواه مسلم ورواه الترمذي وزاد فيه اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المتطهرين ورواه أحمد وأبو داود وفي بعض رواياته فاحسن الوضوء ثم رفع نظره
إلى السماء وقال الحمد لله (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب
إليك) بخبر أبي سعيد الخدري روى قال من وضأ فرغ من وضوءه فقال سبحانك اللهم أشهد
أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك طبع عليه بطابع ثم رقت تحت العرش فلم تكسر إلى
يوم القيامة ورواه النسائي قال السامري وقرأ سورة القدر لا إله إلا الله في ختم الوضوء
والصلاة وغيرهما بالاستغفار كما أشار إليه ابن رجب في تفسير سورة النهران العباد مقصرون
عن القيام بحق الله كما ينبغي وأدائها على الوجه اللائق بحملته وعظمته وأنما يؤدونها على
قدر ما يطيقونه فالعارف بمصرف أن قدر الحق أهلا وأجل من ذلك فهو يسقى من عمله
ويستغفر من تقصيره فيه كما يستغفر غيره من ذنوبه وغفلاته قال والاستغفار رد مجرأ
ومقرؤا بالتوبة فإن ورد مجرد دخل فيه طلب توبة بشر التوب الماضي بالماء أو الندم عليه
وقام بشر التوب المتوقع بالماء على الإقلاع عنه وهذا الاستغفار الذي يجمع الأصوار والعقوبة
وإن ورد مجرد التوب بالتمسك بالتمسك بالنوع الأول فإن لم يصح الندم على التوب الماضي بل كان
سواء لا مجرد أنه وادعاه بعض وأن يصح ندب فهو توبة والعزم على الإقلاع من تمام التوبة
(وكذا) يقول ذلك (بعد الغسل قاله في الفائت) قال في الفروع وتوجه ذلك بعد الغسل
ولم يذكره (خاتمة) اختلف في الوضوء هل هو من خصائص هذه الأمة فذهب جماعة
من أهل العلم إلى أنه من خصائصهم استدلين بما في صحيح مسلم عن أبي هريرة روى عنكم
سما ليس لأحد من الأمم أن يركبوا على غير ما يركبون من أثر الوضوء وهذا آخر من أن الله ليس
بمختصاتها وإنما مخصوص بها الفروع والتجديد فقط واحتملوا الحديث الآخر هذا وضوء وضوء
الأنبياء صلى الله عليه وآله وأجاب الأولين بضدعه بأنه لو صح احتمال أن يكون خاصا بالأنبياء دون أجمعهم
لا يهذه الأمة وروايتهم كانوا يتوضئون في قصة جريح الرهبان موباة مرة فوضأ وصلى
ثم قال القائلين أولئك قال هذا الذي قد ذكره البخاري في صحيحه من حديث إبراهيم عليه
السلام لما مر على الجبار ومعه سارة أنها لما دخلت على الجبار وضأت وصلى ودعت الله
عز وجل

(و) الثاني مسح (يديه إلى كوعه) لقوله تعالى وأيديكم واذ اعطى حكمه يعلق الدين لم يدخل فيه الذراع
كقطع السارق ومن الفرج ولحديث جابر قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجتنب في أحدا الماء ففرغت في المسجد كما
تمرغ الغاية ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال إنما كان ذلك فيك أن تقول بيديك هكذا ضرب بيده الأرض
ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه فتغنى عليه (ولو أمراخل) السورح في التيمم (على تراب) ومسحه به
صح (أو صمد) أي نصب المخل الذي يصح في التيمم (أو في حقه) التراب (ومعه به صح) تيمم أن فراه كالصمد أعضاه الوضوء لماء
بحري عليها (لأن صفته) أي سفت رشح الخلل بتراب من غير تصعيد (فصحه به) لأمروه تعالى بتعصده الصعيد (وإن تيمم بعض يديه أو)

نعم (بجائلي) تحرقه ويحرقها فكروني صبح حيث مسع ما يجب منه لوجود ما موره (أو بغيره فكروني) يصح حيث نراه المتيم
 وبكره يومه (و) الثالث وأربع (ترتيب ومراعاة لأحداث أصغر) دون حدث أكبر ونجاسة تدين لأن التيمم يفي على طهارة الماء وهما
 فرضان في الأصل ويدعنا سواه (وهي) أي الأولاد (منها بقرها) زمانا (في وضوءه) فهي أن لا يؤخر مسح يمينه حتى يصف ما قبله لو كان
 مفصولا زمن معتدلو) الخامس (تعيين نسبة استحسان التيمم) كمد لا أو طواف فرضا أو نقلا أو غيره (من) متعلق باستباحة
 (حدث) أصغرا أو كبرهنا أو غيرها (أو نجاسة) بدن ونقصه طاهر واحدان ٨١ تعدل مواضعه فإن تفرق قدم حدث لم

يصح تيممه لانه مبيع لا رافع لانه
طهارة ضرورية (فيلابكني) من
هو محدث وبدنه نجاسة التيمم
(لاحدها) عن الآخر (و) لا يكتفي
من هو محدث وجنب التيمم
(لاحدا لحدثين) من المحدث
(الآخر) وكذا الجنب في عضو
من أعضائه لا يدين بتوى التيمم
عن غسله لحديث اتفاق الأعمال
بالتيات وانما الكل امرى ماوى
واذا تيمم الغنابة ابرج له ميايح
للحدث من قراءة وثابت بمجدد
دون صلاة وطواف ومس مصف
واذا احدث لم يؤثر في هذا التيمم
(وان فواها) اى المحدثين بتيمم
واحد (أو) توى الحديث ونجاسة
بين تيمم واحد آخر اهنما أو
توى (أحد أسباب أحدها) اى
المحدثين بان بالوقوف وخرج
من مرج ونحوه وتوى واحدا
منهما وتيمم (أجزا) التيمم (عن
الجميع) وكذا لو وجد منه
موجبان الفصل وتوى أحدها
لكن قياس ما تقدم فالأصوب
لأن توى ان لا يستقيم من غيره
(ومن توى) بتيممه (شيا) انشترط
له الطهارة من مسلاة وغيرها
(استباحه) اى ماواه (و) استباح
(منه) فن تيمم يظهر استباحها

باب مسخ الخفين وصائر الحوائل) أعقبه للوضوء لانه يدل على غسل أومسح بامتنعه فيه
(وهو) أي مسخ الخفين وصائر الحوائل غير الجبيرة كما يصح بما يأتي (رخصة) وهي لغة
السهولة وشراعات ثابتة على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح وعنه عز وجل توبى لغير القصد المؤكد
وشراعه كما ثبت بدليل شرعي خالف معارض راجح والرخصة والعزعة وصفان للحكم الوضعي
كالقواعد الأصولية وفيها قال نظر (و) المسخ على الخفين (أفضل من القسل) لأنه عليه
السلام أوجبه انما طلبوا الفضل وفي مخالفة أهل البدع ولقوله عليه السلام ان الله يحب أن
يؤخذ برخصه (و) رفع) مسخ الخائل (الحديث) عما تضمنه (نصاً) وان كان مؤثقاً لأن رفع
الحديث شرط للصلوة مع القدرة ولو لم يحصل بالمسح لماعتاً أصلاً بل لو حود القدرة عليه
بأنفسه (الأنفة لا يسحب لانه بالنفس) الخفش حو (المسح) عليه كما كان عليه الأفضل
والصلوة والسلام بفضل قديمه اذا كانتا مكشوفتين وبمسح قدميه اذا كان لباس الخلف فالأفضل
لكل واحد ما هو الموافق لحال قدمه كما ذكره الشيخ في القرن (كالمسح ليرخص) فانه
لا يطلبه ذلك بل يأتي لوسافر ليعطرحوا (ويكره له) أي الخلف (مع مدافعة أحد
الأخمين) لأن الصلوة مكرهة بهذه الظاهرة فكذلك القسل الذي يراد بالصلوة قال في
الشرح والاولى أن لا يكره وروى عن ابراهيم النخعي انه كان اذا أراد ان يدخل لبس خفيه
ولا ناهظارة كاملة أشبهه باللبس ما عند غلبت الناس والصلوة انما تتركه التماحق لأن
اشتغال قلبه بمدافعة الأخمين يذهب بختلوع الصلوة يمنع الاتيان بها على الكمال ويحمله على
السهلة ولا يضر ذلك في لبس (والله أعلم) (وبمع) المسخ (على خف) في رحله لتبوءه
بالسنة الصريحة قال ابن المبارك ليس فيه خلاف وقال الحسن روى المسخ سبعين نقياً
فلا منه عليه السلام وقوله وقال احمد ليس في علي من المسخ على الخفين شيء له أو يكون حديثاً
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المدح ومن أهمها حديث جرير قال رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم بال ثم قضاوا مسخ على خفيه قال ابراهيم النخعي فكان يجهم ذلك لأن اسماً جرير
كان يمدحون المائدة متفق عليه ولا يكون الأمر الوارد فيها بفضل الرحلين ناهضاً للمسح كما صار إليه
بعض الصحابة وقد استنبط بعض العلماء من القرآن من قراءته من قرأ أو جلكه بأمر وجهل
قراءه المنصب في القسل ثلاثاً فخلوا أحدى القراءتين عن فائدة (و) (بمع) المسخ (أضاعى
جرموق) وهو (خف قصير) لما روى بلال قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على
الموقى رواه احمد وأبو داود وسعيد بن منصور في سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول سمعوا على النصف والموقى أي المرموق قال الجوهري هو مثال الخف يلبس

﴿ ١١ ﴾ - (كشاف القناع) - أوله : وما يجمع النية والافتقار كثر (و) الاستباح (دونه) كندوه زوالا عن الوسع مصنف بالاولى (فلاعه) أى اهل ما يستباح بالتيمم (نرض عين) كواحدة من الجنس (فتدبر فرض) كفاية (كفاية) كصلاة عبد (فتناقله) كراتبة ونسبه محمد (ظواهر) فرض قطران (تقل) كما يؤمنه في شرح الانواع (فليس محرفة رامة) قرآن (قلت) بمحمد ولم يذكر واوطأ حاض ونفس واولاه ، هذا الحديث وقدم منه ان من قويت الاستسج ماقوة لانه لم ينزل ولا يعيد لما رواه وقد نقل عليه الصلاة والسلام او اتعطل امرئ ماوى (وان أطلقها) أى استباحة (لعلالة واطواف) بان لو من فرضه ما لا تنقله ما وتيمم (يرجع الى النظام)

لا يتم التيمم الا بغير قصد فيحصل له وفارق طهارة الماء لانها ترفع المحدث فيسباح له جميع ما منه (وعليه فنية) أي التيمم (كاستسقاء في أرضه) انصب قياسا عليه وظاهره ولو عن نجاسة يبدن كالنية وتسقط سبوا (ويصل) التيمم (حق تيمم حسب الترافعة واثبت وجدو) حتى تيمم (حائض لو طبع وجرو وقت) لتقول على التيمم لكل صلاة قول طهارة ضرورية فتشيد بالوقت كطهارة المستحاضة وأولى قالو تيمم وقت الصبح يصل طلوع الشمس وكذا التيمم بعد الترتيق يصل بالزوال (كما هو التيمم (طوافو) لصلاة (حائز زونا فية وشوها) كصود شكر (و) كذا التيمم من ٨٣ (نجاسة) يبدن فيصل بخروج الوقت لانها مبدية كسبح الخفان كان في صلاة طالت

قوله لا سيما في البلاد الباردة وهو عرب وكذا كل كلمة بها جمع وكاف (و) يصح المسح أيضا على
(جود مصفوق من صرف أو غيره) قال أبو زكريا هو غشاء من صرف بقصد الدفاء وقال في
شرح المنتهى ولعله اسم لكل ما ليس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد قال ابن المنذر
روى أباحه المسح على الجورين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على وعاء
ابن مسعود وأنس وابن عمر والبراء بن مالك وأبي ذؤيب بن سعد وأولم ينعل كما أشار
إليه بقوله (وإن كان) الجيوب (غير مجلدة ومغسل أو كان) الجيوب (من خرق)
وأمكن متاعه المشي فيه وقال أبو حنيفة وما كنت أشتاق وغيرهم لا يجوز المسح عليه إلا أن
ينعلانها لا يمكن متاعه المشي فيها كما قال قتيب ولنا حديث الغزيرة بن شعبة أن النبي صلى
الله عليه وسلم مسح على الجورين والنعلين رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح
وهذا يدل على أنهما كانا غير مغسلين لأنه لو كانا كذلك لم يذكر النعلين فإنه لا يقال مسح على
الخف وقوله ولا تفرغ من ذكر من العصابة ولم يعرف لهم مخالفة من العصابة والجوب في معنى
الخف لأنه سائر محل الفرض يمكن متاعه المشي فيه أشبه الخف وتركلم في الحديث بعضهم قال
أبو داود وكان ابن مهدي لا يحدث به لأن المعروف عن الغيرة الخفين قال في المبدع وهذا لا يصلح
مانع الجواز رواية النفلين فصعب المسح على ما تقدم (حق) (من) لا يمكنه المشي لضعفه لعدم
(ومن) له رجل واحد قد بقي من فرض) الرجل (الأخرى شيء) فليس ما يصح المسح عليه
في الباقية جاز له المسح عليه لأنه سائر لفرضه ولم يمنعه أنه لو ليس خفافا أحدي رجله مع بقاء
الأخرى أو بعضها وأما المسح عليه وغسل الأخرى أو باقي منها لم يجوز ذلك بل يجب غسل ما في
الخف تيمنا لما في غسلها للجمع بين البديل والمبدل في محل واحد (و) (حق) (المسحاضة وشحوما)
لأن صاحب العنبر أخرج بالترخص من غير بوطه أنها كالمسح النسبة إليها بل تقدم أنها ترفع
الحديث (الأحمر بسوما) أي الخفي (ولو الحاجة) كعدم النفلين فلا يصح عليه ما كان لو لم يست المرأة
بالعامة بحاجة برد أو غير موثقل يجوز وهو ظاهر قال المتنع في حاشيته التتبع وهو ظاهر كلام
الأصحاب لا إطلاق المسح على الخفين ولم يستثنوا أحدا ولم أرا مسألة إلا في الفروع وعنده تحقيق
انتهى قلت قد يقال قول أصحاب في اشتراط المسح أباحه الخف مطلقا يمنع قوله هو ظاهر كلام
الأصحاب لأن الخف لا يباح لغيرهم على الإطلاق بل لصاحبه فهو يخفف من حر برأضه ورؤ (و) يصح
المسح على عمامة (كوز) تقول عمرو بن أمية رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته
وخفيه رواه البخاري وقال المتبرع بن شعبة قضا رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على
الخفين والعمامة قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروى مسلم أن النبي صلى الله عليه
وسلم مسح على الخفين والنجاروه قال أبو بكر وعمر وأنس وأبو أمامة روى الخليل عن عمر بن

(ما لم يكن فيه الصلاة جمعة) فلا
 يبطل إذا خرج وقتها إلا أنما انتقض
 (أو) ما لم (ينزل الجسد في وقت
 نجاسة) من بياح له فأن فوائدهم
 عليهم في وقت الأولى لها أولغاثة
 لم تبطل بخروجه لأن ما لم يجمع
 صيرت الوقتين كالوقت الواحد
 (و) يبطل أيضا (بوجود ماء)
 مقدور على استعماله بلا ضرر كما
 مر قال في الفرع وذكره بعضهم
 أجماعا ولو ادعى أن كان قليلا
 فيستعمله ثم يتيمم لبقائي (و)
 يبطل أيضا (بزال المني) كبره
 مرض أو جرح ثم لا يطهارة
 ضرورة فزال زوالها (و) يبطل
 أيضا (ببطل ما يتيمم) من
 الطهارتين فيبطل يتيممه عن
 وضوء بما يبطله من وضوء ونحوه
 وعن غسل بما ينقضه نحو رج
 مني بلمة ولو تيمم للنجابة والحديث
 فيما لو احدث ما خرج منه رج
 بطل تيممه للحديث وبقي للنجابة
 بجاهه (و) يبطل أيضا (بخلع
 ما يجمع) تحفه وعمامة وجبيرة
 لبست على طهارفها (إن تيمم)
 بعلمه عنه (وهو عليه) سواء
 منه قبل ذلك أو لأقيام تيممه
 مقام وضوءه وهو يبطل بخلع
 ذلك فكذا ما لم يقامه أو التيمم

وان اختلف بعضو بين صوته فهو متعلق بالاربعه كما ذكرنا وانقضت مده معهم (لا يبطل تيمم
 عن بعض ارفقاس يحدث غيرها) جميعا وانزل كاعمل لهما والطمر نحو وجوب حدث الجنابة (وان وجد الماء) من تيمم لخدمه
 (في ملاه اوطاف بطلا) لبطان طهاره فتوضأ و يغسل ويغسل الصلاة والوطاف (و) ان تيمم لعدم الماء ثم وحده بعد (ان
 انقضا) اى الصلاة والوطاف (لم يجب اعادة تيمم) ولو لم يخرج الوقت واحتج اجدان ابن عمر تيمم وهو يربو بيت المدينة فسلم العصر
 ثم دخل المدينة والشمس مرتفعه لم يزل ولا ادى فرضه كما امر لم تلزمه اعادة كماله وحده بعد الوقت (و) ان تيمم جنب لعدم ماء ثم
 وجده (فغسل وطمر نحوها) كلب عجمي (حبب الترك) اى تركه فاعطى وطمر نحوها لبطان تيممه ويؤذنه قوله عليه السلام

المعدة الطيب وضوء المسح وان يجد الماء عشر زنين فاذا وجد الماء فامسه بطنك أخرجه أو دلو أو إناء (و يسهل حيث هم لعدم ماء) (ووصل عليه) ولم يبق حتى وصل ماء (وتعاد) الصلاة عليه ولو نعيم أو الأولى بوضوءه (ومن له ألم) وجود ماء (و راجع) وجود ماء أو مستور عنه (الأمران) أي وجوده وعدمه (تأخير التيمم إلى آخر الوقت المختار) أي عكسك ينتظر لقول على في الغضب يتلوم ما يدينه وبين آخر الوقت فان وجد الماء أو التيمم فان تيمم وصل آخر أمولو وجلما بعد كمن صلى عرايا ثم قدر على السترة أو لم يزل جالسا ثم قدر على قيام (وصفته) أي التيمم (أن ينوي) استحبابه ففرض الصلاة أو نحوه من حدث ٨٣ أصغر أو نحوه (ثم يسبح) وجرها

(و يضرب السراب يسديه مفرج حتى الأصابع) ليصل التراب إلى ما بينهما وينزع نحو خاتم (ضربة واحدة) فان كان التراب ناعما أو وضع يده بلا ضرب خلق كما كفي وبكره فنفخ التراب ان كان قليلا فان ذهبه أعاد الضرب (ثم يسبح وجهه) جمعه فان بقي منه شيء لم يصل التراب إليها أمر يده عليه ان لم يصل راحته فان فصلها فان بقي عليها فبار جز أيضا المسح بها ولا ضرب ضربة أخرى (باطن أصابعه) يسبح ظاهر (كفيه وراحمته) لحدث عمار وتقدم قال الترمذي قلت لابي عبد الله تيمم ضربة واحدة فقال نعم للوجه والكفين ومن قال لضربتين فافهموا شيئا زاده اه فان قل فقد قيل في حديث عمار الى المرفقين فتكون مفسدة للردا بالكفين احبب بانه لا يعمل على هذا الحديث انما رواه أبو سلمة وشك فيه ذكره النسائي مع انه أنكر عليه وخالفه سائر الرواة الثقات وأصحاب القاضى وغيره ضربتين ضربة للوجه وأخرى لليدن إلى المرفقين (وان بذل) بالناية للقول فيه وفيما بعده

لم يظهره المسح على العمامة فلا ظهر والله (و) يصح المسح على جباثر جمع جيرة وهي اختاب أو نحوها تروى على الكسرة أو نحوه) كالبحر سميت بذلك تفسا ولا حدث جاور عنه صلى الله عليه وسلم في صاحب الشصه انما كان يكفيه أن ينيهم ويصند أو يعصب على جرحه خرقه وجمع عليهما فينسل سائر جسده رواه أبو داود والدارقطني وهو قول عرلم يعرف له مخالف من الصابة (و) يصح المسح أيضا على غير النساء المداورة تحت حلقون) لأن أم سلمة كانت تمسح على خيارها ذكره ابن المنذر ولقوله عليه السلام أصحوا على الخفين وانما رواه أحمد ولأنه سائر يشق نزعها أشبه أهمية المحنكة ولا يجوز المسح على الوفاة لانه لا يشق نزعها فسي كطاقة الرجل (و) على (القلانس) جمع قلنسوة أو قلنسية (وهي مبطانة تحتلنوم) لاول (الذياب) وهي (قلانس) كبار أيضا كانت القطنية تلبسها قد عاكال في مجمع البحرين هي على هيئة ما تخذ العصرية الآن ووجه عدم المسح عليها انه لا يشق نزعها فجز المسح عليها كالكتنة (ومن شرطه) أي المسح على الخفين وسائر الحوائش (أن يابس الجميع بعد كمال الطهارة بالماء) لما روى أبو بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمسافر ثلاثة أيام أو لياليهن ولقيهم يوم أو ليلة اذا طهر فليس يخفى أن يسح عليهم ما رواه الشافعي وابن خزيمة والطبراني وسنه البخاري وقال هو صحيح الاسناد والطاهر المطلق ينصرف إلى الكامل ويصاري المقترة ابن شعبة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاهو بت لا نزع تخفيه فقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين متفق عليا وله فله البخاري (ولو مسح فيها) أي الطهارة (على خف) بان ليس شفاها طهارة ثم أحدث وتوضا ومسح عليه ثم لبس عمامة أو جيرة فله المسح عليها (أو) مسح في الطهارة على (عمامة أو جيرة) أي لو توضا ثم لبس عمامة أو جيرة ثم أحدث وتوضا ومسح عليها لبس شفاها له المسح عليه لان ما تقدم طهارة كاملة ترفع الحدث أشبه ما لو غسل الكل (أو غسل يديه أو تيمم بخرج) ثم لبس حائلا لاجاز له المسح عليه لانه تقبض طهارة كاملة بالنسبة اليه (فلا يسح على خف) ولا جمر وق ولا جورب ولا عمامة ولا خمار ولا جسمية (لبس على طهارة تيمم) لانه لا يرفع حدثا (ولو غسل رجلا ثم أدخلها الخف) قبل غسل الأخرى (خلع) الخف (ثم لبس بعد غسل الأخرى) لتكامل الطهارة (ولو لبس الأولى طاهرة) قبل غسل الأخرى (ثم غسل الرجل الأخرى وأدخلها) فيها (لم يمسح) لان لبسه الخف لم يكن به كمال الطهارة (وان طاهر ثم أحدث قبل لبسه) الخف أو نحوه لم يسح عليه (فان خلع الأولى ثم لبسها) مع بقائه طهارة (جاز) له المسح لأن لبسها بعد كمال الطهارة (وان طهر ثم أحدث أحدث قبل لبسه) الخف أو نحوه لم يسح عليه لانه لم يلبس على طهارة (أو) طهر ثم أحدث (بعده) أي بعد لبسه الخف أو نحوه (قبل أن تصل القدم إلى موضعها) لم يجز المسح لان الرجل

ما لا أولى جماعة (أو نذر) ماء لا أولى جماعة (أو وقت) ماء على أولى جماعة (أو وصي) ماء لا أولى جماعة (فدم) به منهم (غسل طيب نحرهم) لان تأخير غسله بالهدر موجب الغدبة (ف) ان فضل منه شيء قدم غسل (نحاسة ثوب) لو جوب إعادة الصلاة فيه على عدم غيره (ف) ان فضل شيء قدم غسل (نحاسة) بقعة) تعذر الصلاة في غير حاله وان لم يجب إعادة الصلاة فيها لا يصح التيمم لها (ف) ان فضل شيء قدم غسل (نحاسة) (بدن) لا خلاف العلماء في صحة التيمم بالخلخاف حدث (ف) ان فضل شيء قدم (ميت) فيفضل به لأن غسله خلة طهارة الأحياء يرجعون إلى الماء فيقتسلون (ف) ان فضل منه شيء قدمت به (حائض) لا تطهر معها القسطنطيني لأن غسله لا يغسله الجنابة (ف) ان فضل شيء قدم به (جنب) لأن الجنابة أعظم من الحدث الأصغر وأيضا يستفيد بالجنب ما لا يستفيد بالحدث به (ف) ان فضل شيء توضأ

بہ (تک لاف کتاف) ای انقضت الوضوء (وعدہ) ای دون الجنسیان کان لا یقبلہ لنفسہ (لقدیم) بہ الحذف (ہی جنب) لان استمالہ فی طہارۃ کاملۃ اولی من استعمالہ فی بعض طہارۃ فان لم یکن کا ملہ ماقدیم بہ جنب لانہ یستقبلہ تطہیر بعض اعضاۃ (و یقرع مع التواوی) کاٹھنن فا کثر و یحینن فا کثر و الماء لا یکنی الا احدثہا لہ ما یخرج قرقعہ یخرج الفرعۃ (وان یظہر بہ) ای الماء الذکور (غیر الاولی) بہ کسحت مع ذی نفس (ساء) لفعلہ ما لیس بہ (و یحیی طہارۃ) لان الاولی علیہ لیکونہ اولی و اغیر جاع شدہ حاجتہ ۸۴ وان کان ملکا لا احدثہ تمین لہ ولم یجزان نؤثر غیرہ و لواوہ وان کا مشتر کا ظہر

كل نصيبه منه ثم يمضي إلى وان
كانت غلبة به فإن فضل شيء
للطاهرة فإن لم يكن حاضرًا فال حاضر
أخذ الطاهرة بنصف في موضعه
(والنوب) المبدول إلى وميت
محتاجه (يصل في) إلى (ثم
يكن في) البيت جماعة من الصغار
وان احتاج إلى كفن ميت
فهرد قدم إلى عليه ويصل
عليه أعدم السترة ثم بالافي
أحد أفاضته

باب ازالة الغشابة الحكيمة
أي الطائفة على عين طائفة
ذكر فيه ايضا الصادات وما
يبنى عنه منها وما ينطبق بذلك
(يشترط لا) يظهر (كل متنبس
حق) أسفل (خف و) أسفل
(حذاء) بالذكور المهمة أوله
أي نعل (و) حق (ذيل المرأة
بيع غسالات) لعموم حديث
ابن عمر أنها بغسل الانجاس
سبعاً فينصرف الى أمره عليه
السلام وقياساً على غشابة الكلب
والخنزير يروق أسفل الخلف
والجنازة على الرجل وذيل المرأة
على بقية ثوبها وتعتبر في كل
غسلة أن تنزعها المخل فعب
البدن من أول غسلة ولعمري بقاء
السن فلا يضرب بقاؤها عجزاً

(ان أنقت) السبع غلات النجاسة (والا) بان لم تنق بها

(٢) يزبد على السبع (حق تقي) العجاسة (بما ظهور) أي يشترط أن تكون كل غيلة من السبع بما ظهوره ولذا ثبت أسماء قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احداً أيا يصيب فوجها من دم الحيفنة كيف تصنع قال تحت ثم قرصه بالماء ثم تشبه ثم تصلى فيه متفق عليه وأمر بصيب ذئب من ماء فأهرق على ولده العرابي ولائها طاهران عشر طرفة فاشتبه طاهران فليدث فإن كانت إحدى الغلات بغير ما ظهوره لم يستبها (مع تحت وقرص) لجل العجاسة وهو بالصاد المهملة للذئب أطراف الأصابع والأظفار مع صبا الماء عليه (لحاجة) إلى ذلك ولو لم يكن مرز (أن لم يضر الزهل) بالحت أو القرص فسقط (أو) مع عصره (ممكن)

العصر (فما اشرب) العجاسة فصبها الماء كان يغيب (لأنها فسادة) (كل مرة) من السبع (أخرج الماء) لحصل انفصال الماء عنه (والا) بعصره خارج الماء بل عصره فمولى سعة (د) هي (هذه واحدة بيني عليها) ما بقى من السبع (أو فقه) أى ما اشرب العجاسة (أو فقهه) أن لم يكن عصره (أو فقهه) كل غلبة حتى ذهب أكثر ما بقى من الماء دفعا للرجح والشفقة فلا يكتفى عن عصره وضوءه تحفيفه وما لا يشرب يظهر مرور الماء عليه وانفصاله عنه (و) يشترط (كون أحداها) أى السبع غسلا (ف) متنجس بكتل أو (متنجس) بآختر تر أو متولد) منهما أو (من أحدهما) ٨٥

طهور) عند غسل من أهله هريرة مرفوعة أو تلويح الكلب في إناه أحدكم للفسخ سبعا أو لاهن بالتراب ولا يكتفى تراب نجس لاستعمال (متنجس) أى مع التراب (الحل) المتنجس لأنه أن لم يغسل تكرر غسلة (الا) فيها) أى محل (بصره) التراب (يكتفى) معها) أى ما سعى ترابا دفعا للضرر (و) يعتبر ما يقع بوجه) أى التراب (إليه) أى أفضل النجس فلا يكتفى أن يذره عليه ويضعه الماء والبراء ما يقع من الماء لظهوره كما أوصفت في الحاشية عن ابن قنيس (و) الفسلة (الأولى) يحصل التراب فيها (أولى) مما بعدها لما وافقه لفظ التبريد وإياق الماء بعده فتنفقه فان جعله في غير حاجز لأمره ويحدث أحداها من التراب وفي حديث أولاهن وفي حديث في الثامنة فدل على أن محل التراب من الفسلات غير متعين (ويقدم اشتان وضوء) كما بين وبغالة (مقامه) أى التراب لأنها المبلغ منه في الأزالة فنصبه على التراب نفسه عليها ولا حامد أمره في إزالة العجاسة فالحق بما يمانه كالحرق

حدث فلا تختص بالمدة فلو بقي بعد لبسه يوما على طهارته ليس ثم أحدث استباح بعد الحدث المدة وهذا التوقيت السابق مخصصا لغير الجبيرة (و) فذلك قال (و) عس على (جبيرة إلى حلها) لأن مصها للضرورة ينقذ بقدرها والضرورة تدعو إلى مسحها إلى حلها فنقذ بذلك من غيره وبرؤها كحلها بل أولى (ومن مسح مسافرا ثم أقام ثم بقى مع مسقيم إن كانت) أى وجدت له بقية من اليوم واليلة (والا) بأن مضى بعد الحدث يوم ويلة فأكره أقام (خلع) الخلع نحوه لا نطق السفر فلا تلبس بصلاة في مسجته قد دخلت الإقامة في أثناء يومه واليلة تطلت قال في الرعاية في الأشهر انتهى وكذا في الإقامة (وإن مسح مسقيم أقل من يوم ويلة ثم سافر) أتم مسح مسقيم فليأخذ الإقامة لأنه الأصل (أو شل هل ابتدأ المحضر حضرا أو سافرا أتم مسح مسقيم) لأن الأصل الفسل والمسح رخصة فإذا وقع الشك في شرطه راد إلى الأصل وسواء شل هل أول مسحه في المحضر أو سافرا أو في المدة وشك هل كان مسحه محضرا أو سافرا (وإن شل) الماسح (في بقائه المدة) يجوز المسح مقيما كان أو سافرا مادام الشك لأن المسح رخصة يجوز شرط فإذا لم يتحقق بقاؤه شرطه راد إلى الأصل (فلو خالف ففعل) أى مسح مع الشك في بقائه المدة (فإن بقاؤه رخصه وضوءه) ولا يصح به قبل أن يتبين له بقاؤه ما كان صلى مع الشك فأعاد (ومن أحدث) في المحضر (ثم سافر قبل المسح أتم مسح مسافرا) لأنه ابتدأ المسح مسافرا (ولا يصح المسح إلا على ما سطر محل الغرض) وهو التقدم كله والالحكم ما سطر للمسح وما ظهر الفسل ولا سبل إلى الجمع بينهما أو حب الفسل لأنه الأصل (و) من شرط المسح على الخف أيضا أن (يثبت بنفسه) إذا لم يخصصه وردت في الخف المعاد وما لا يثبت بنفسه ليس في معناه ولا يصح المسح على ما يقطع لغوات شرطه (أو) أن يثبت (بشئ) كالأوتاب الجوربان بالنعلين فانه (يصح) المسح عليه ما سبق من المدة (إلى خلعهما) ويجب أن يمسح على الجوربان وسور النعلين قد راجع إلى القاضى وقسمه في الرعاية الكبرى قال في الصغرى والمحاويين مسحه ما وقيل يجوز مسح الجوربان وحده وقيل أو النعل قال الجعفي شرحه وابن عسبان وصاحب جمع الصخرين ظاهر كلام أحد أجزاء المسح على أحدهما قدر الواجب فقلت ينبغي أن يكون هذا المذهب قاله في الانصاف (ولا) يصح المسح على خف يثبت (بشئ) فقط (نصا) لما تقدم (ولو ثبت) الخف ونحوه (نفسه) لكن يبدو بعضه لاشده أو شرجه بالثني الجمجمة والجيم بأن يكون له عرى (كأزربول الذي له ساق) فيدخل بعضها في بعض فيستبرئ ذلك محل الغرض (ونحوه) مع المسح عليه) لأنه خف ما عرى متناهية المشي فيه أشبه غيره في الشرج (ومن شرطه) أى المسح على الخف يثبت (أيضا ما حقه) لأن المسح رخصة فلا تنبأح بالمعصية (فلا يصح) المسح (على) خف (مقصور) ولا (حرير) ولو

الاستحباب (و) بضر بقاء علم) العجاسة لدلالته على بقاء العين وسهولة إزالته فلا يظهر المحل مع بقاءه (ولا) يضر بقاءه أو رجم أو بقاءه حاجزا) عن إزالته ما دفعا للرجح والشفقة ويظهر المحل (وإن لم تزل العجاسة إلا بغير أو نحوه) كاشتان (مع الماسح) حسب استعماله معه (ويحرم استعمال مطعوم) كدقيق (فإزالته) أى العجاسة لأن فيه إفساد الطعام المتنجس ويجوز استعمال الغضالة لأنها صفة وضوءه في غسل الأيدي ونحوها للتنظيف (وما تنجس ب) إحاطة ماء (غلبة) نسل عدد ما بقى (بمدها) أى تلك الفسلة لأنها نجاسة تظهر في عليها عيانا من الفسلات فظهرت به في مثله فما تنجس بربطه مثلا غسل ثلاثا أحداها (بتراب طهور رحبت اشترط) التراب نجاسة كلب (ولم يستعمل) قبل تنجس الثاني فإن كانا استعمال لم يضر (ويصل) بالبناء للجهول (مخرج

مضى من ذكر (ذكروا اثنين مرة) الحديث على قبل لتردهما قبل لتبويثهما غالبا لئلا يترد منه ما (و) يغسل (ما أصابه) المذي من الذكر والاثنين ومن سائر البدن والنياب (سما) كسائر الجاسات (ومحزى في بول غلام) ومثله قش (لما) كل طعاما شهوة نفعه وهو غمره بجمه) وأن لم يقطر منه شيء ولا يحتاج إلى مرس وعصر الحديث أميس بنت حصن أنها أتت باني لحاصه غير لما كيا الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه في حجره فقال على فوبه فعدا بجمه فغسله ولم يغسله متفق عليه وقلوه عليه الصلاة والسلام اغتسل من بول الأنثى ٨٦ وينسخ من بول الذكر رواه أبو داود عن ليابة بنت الحارث وعلم منه أنه يغسل

من الغائط مطلقا وبول الأنثى ولا يخفى وبول صبي أكل الطعام لشهوة فإن كان لغرض شهوة نفعه لانه قد يلقى الصل سامة يولد والتي صلى الله عليه وسلم حنك النمر (و) يميز (في مصر وأجربة صفار) منه أو كبيرة مطلقا كاله في الرابة (وأحواض ونحوها) كحيطان (وأرض تصبت بمائع ولومن كلب أو خنزير مكثرتا بالماء حتى يذهب لون نجاسته) (و) يحمي الحديث أنس قال جاءه أعرابي فقال في طائفة المسجد فزجره الناس فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما قضى بوله أمر بذئب من ماء فاهر يق عليه متفق عليه فان بقي أحد هالم تطهر لانه دليل بقائها (مالم يجهز) عن أذهابها أو أذهب أحد هالم فتطهر كثير الأرض (ولو لم يزل) الماء (فيهما) أي في مسئلة المنفوخ من بول الغلام ومسئلة الأرض ونحوهما يظهر أن مسح بقاء الما طهر من الظاهر ما تقدم (ولا يظهر مدخن) نجس لانه عليه السلام غسل عن اليمن تقع فيه الفارة فقال ان كان ما عا فلا تفر به رواه أبو داود ولو أمكن تطهر لما أمرنا بارتقته (ولا) تطهر (أرض اختلطت بنجاسة ذات أجزاء) المسح متفرقة كالمرء والم إذا حفر والوث إذا اختلط بأجزاء الأرض فلا تطهر ما يغسل لان بعضها لا تقبل بل بازاله أجزاء المكان بحيث يشق زوال أجزاء الجاسات (ولا) يطهر (بالمن حب ولا ناهر عجين ولم تشربها) أي النجاسة يغسل لانه لا يستأصل أجزاء النجاسة مما ذكر (ولا) تطهر (سكين سقيتها) النجاسة (بغسل) قال أحمد في الميهن يطعم النواضع ولا يطعم الشيء يثر كل في الحاف ولا يحلب لبنه إلا بتعيس هو صبر كالجمالة (و) لا يطهر (مقتل كالسيف) ويرأ أو زجاج (بمسح) بل لا بد من غسله كالأواني فان قطع به قبل غسله ما فيه بل كيطبخ فيه وان كان مربوطا لا بل فيه نجس فلا بأس به (و) لا تطهر (أرض يشعشع وريبع وجفاف) لانه

ضرورة كن هو في بلد تلج وخاف سقوط أصابعه) يتلع الخلف المنسوب أو الحر فلا يستنج المسح عليه لانه منهي عنه في الأصل وهذه ضرورة (فان صلى) وقد مسح عليه إذن (أعاد الطهارة والصلاة) (المطلان ما) (و) به (مسح) (على) خف ونحوه (حر ثلاثي فقط) دون خنثي وذكر لا يباحه لمعاد ونحوها (و) بشرط (في مسح الخنثي ونحوها) (أمكن المكان المشي فيه أي الممسوح من خف ونحوه) (عرا) ولو لم يكن معتادا فدخل في ذلك الجلود والودع والخشب والزجاج والحديد ونحوها) لانه خفف سائر يمكن المشي فيه أشبه الجلود (و) بشرط (طهارة عنه) لان نجس العين منهي عنه (فلا يصح) المسح (على نجس ولو في ضرورة) لما تقدم في الحرير (فيتميمها) أي الضرورة (لحرلين) أي لا بد من غسلها وكذا لو كان النجس عمامة أو جبيره ونحوه يرفعها يتيتم لما تحتها قال في المنتهى ويتيمم معها المستود (ولا يصح) على النجس (وبعد) ما صلى به لانه حامل للنجاسة (ولو مسح على خف طاهر العين لكن يباطنه أو قدمه نجاسة لا يمكن إزالتها إلا بترعه جاز المسح عليه) (وجود شرطه) (يستنجي بذلك) (مسح بالصفو) يستنجي (الصلاة إذا لم يجد ما ينزل به) (النجاسة غير ذلك) كالطواف بخلاف الوضوء قبل الاستبراء وفرق المحدثين بما بين نجاسة الحبل هناك لما أو حبت الطهارة تبين جعلت أحدهما تابعة للآخرى وهذا مذكور هنا (و) بشرط (في الخف ونحوه) أيضا (ان لا يصف القدم أصغائه) (كان جاز الرقي) لانه غير سائر غسل الفرض وكذا ما يصف البشرة لاختلافه لاصح المسح عليه (فان كان فيه) أي الخلف ونحوه (خرق أو غيره يدمونه بعض القدم ولو من موضع آخر زلم مسح عليه) لعدم ستره محل الفرض (فان انضم الخرق ونحوه بلبسه جاز المسح) لحصول الشرط وهو ستر محل الفرض وبشرط أن يكون واسعاً يستر منه بعض محل الفرض (وان لبس خفا فلم يحدث حتى امس عليه آخر وكان أي الخفان (بمحض مسح أجمعا) (ان شاء) مسح (الفرقاني) لانه خفف سائر ثبتت منه أشبه المنفرد (وان شاء) مسح (العتافي) بان يدخل يده من تحت الفوقاني فيمسح عليه) أي على العتافي لان كل واحد منهما محل للمسح جاز المسح عليه كما يجوز غسل قدميه في الخلف مع جواز المسح عليه (ولو لبس أحد المبرموتين في إحدى الرجلين فرق خفها) (دون) الرجل (الأخرى) فلم يلبس فيها جورا بل الخلف فقط (جاز المسح عليه) أي على الجورب الذي لبسه فوق الخلف (و) أي الخلف الذي في الرجل الأخرى (لان المسح يتعلق بمواضع الخلف الذي في الرجل الأخرى فهو كالجزء من الخلف) (فان كان أحدهما) أي الخنثي الذين ليس أحدهما فوق الآخر (صحها) (والآخر مفعول جاز المسح على الفوقاني) لانها نجف واحد وكذا ان لبس على جميعه فخرق من عليه قاله في البدع (ولا يجوز) المسح (على) الخلف (العتافي) اذا كان أحد الخنثي مفعولا لآخر مفعولا (الأن يكون) العتافي (هو الصحيح) فيصح

هو داود لو أمكن تطهر لما أمرنا بارتقته (ولا) تطهر (أرض اختلطت بنجاسة ذات أجزاء) المسح متفرقة كالمرء والم إذا حفر والوث إذا اختلط بأجزاء الأرض فلا تطهر ما يغسل لان بعضها لا تقبل بل بازاله أجزاء المكان بحيث يشق زوال أجزاء الجاسات (ولا) يطهر (بالمن حب ولا ناهر عجين ولم تشربها) أي النجاسة يغسل لانه لا يستأصل أجزاء النجاسة مما ذكر (ولا) تطهر (سكين سقيتها) النجاسة (بغسل) قال أحمد في الميهن يطعم النواضع ولا يطعم الشيء يثر كل في الحاف ولا يحلب لبنه إلا بتعيس هو صبر كالجمالة (و) لا يطهر (مقتل كالسيف) ويرأ أو زجاج (بمسح) بل لا بد من غسله كالأواني فان قطع به قبل غسله ما فيه بل كيطبخ فيه وان كان مربوطا لا بل فيه نجس فلا بأس به (و) لا تطهر (أرض يشعشع وريبع وجفاف) لانه

عليه السلام امر أن يصب على بول الأعرابي ذوقاً من ماء ولاحر يقتضي الوجوب ولأنه محل نجس فلم يظهر بغير الغسل كالتياب
(و) لا تظهر (بجاسة متاخر فرمادها) ودخانها وبخارها (نجس) إذ لم تغرق إلا في جمعها كالتياب تصير بتطاير الزمن
زباباً وكذا ما دون عمل من زيت نجس (ولا) تظهر الجباسة أيتها (باعتقالاته) فالتواضع منها كدوس وصر أصير (تكتف) جمع
كتيف والكلاب تأتي في واحدة فتكون لها (نجاسة) كالدم بسبيل فيجاوله عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل الجلالة
والألبان لأكها الجباسة فلو كانت تظهر بالاعتقالات لم يثبت أكلها الجباسة لأنها ٨٧ تسبيل (الاعتقالات) منها حيوان

(طاهر) فيظهر بذلك (و) إلا
(نجسة) أنظمت بنفسها خلا
فتظهر لأن نجاستها انقضت
المسكرة المأذنة لها وطهرت
من غير نجاسة خلقتها كالبناء
المتبرأ الكثير يزول بغيره بنفسه
مختلفات النجاسات العينية (أو)
أنظمت خلا (ينقل) من دناء
آخر أو من موضع إلى غيره فتظهر
بما تقدم (ولا) تظهر ينقل عما
ذكر (لقد تغفل) لغير
النهي عن تغليلها فلا تظهر
(ودنها) أي الجذرة وهو عاؤها
(مثلاً) يظهر بظاهرها لأن
من لازم النجاسة بظاهرها الحكم
بظاهرها حتى يالم بالانحلال عما
فوقه مما أصابه انتمى في غلبانه
(كمتفر) في أرض فيه ماء
كثير تغبر بجباسة ثم زال تغبره
بنفسه فظهر وهو محله تبعاً له
وكذا ما بين الأرض كأمهات الحج
والبحرات (ولا) يظهر (أنا)
طهر ماؤه نزول تغبره بنفسه
أو بزيادة أوزنح لأن الأواني
وإن كانت كسرة لا تظهر
الأسبع غلات فان انفصل
عن الماء حسب غلته ثم تكمل
ولا يظهر إلا ماء بدون أراقته
(ووقع غير خلل) أي صالح للخل

المسح عليه لأنه سائر بنفسه أشبه ما لو تفرق في خلاف ما إذا كان الفرقاني هو الصحيح إلا يصح المسح
إذن على ألتصاف لانه غير سائر بنفسه قال في الإصناف وكل من اختلف الفرقاني والتعاضدي بدل
مستقل من الغسل على الصحيح (وان كانا) أي الخلفان (مخرقين) وليس أحدهما فوق الآخر
(وسنرا) محل الفرض (لم يجز المسح) عليه وأعلى أحدهما لأن كل واحد منهما غير صالح
للمسح على انفرادة كما لو سح غزافاً فوق غزافاً (وان نزح الفرقاني قبل مصه لم يثبت) كما لو تفرق
(وان) توضأ وليس خفاه (أحدث ثم ليس) الخلف (الأخر) لم يجز المسح عليه لانه
ليس على غير طهارة بل على الأسفل (أو مسح) الخلف (الأول) بعد حدثه (ثم ليس)
الخلف (الثاني) ولو على طهارة (لم يجز المسح عليه) أي على الثاني لأن الخلف المسوح يدل
عن غسل ما تحته والبديل لا يكون له بدل آخر (بل على الأسفل) لأن الخمسة تعلقت به
(وان) ليس خفاه على آخر قبل الحدث ومسح الأعلى ثم (نزع للمسوح) الأعلى زعمه نزح
التصانفي) وإعادة الوضوء لأنه محل المسح ونزحه مكثرهما والخمس تعلقت به بالفساد
كانت كشافاً للتقدم (وقسط طهارة الخلف) بكسر الظاء المشددة ضلها طهارة (بعد المسح عليه
لا يؤثر) في الوضوء لبقاء سائر محل الفرض (ومسح) خفا (بصحها) أبسه على طهارة
(على لفافة) لأنه خفف سائر محل الفرض أشبه ما لو تفرق (لا) مسح خفا (مخرقا) لبسه
(عليها) أي على لفافة لانه لا يستعمل الفرض كما لو تفرق (ولا) مسح لفائف وسددها
وهي خرق تشد على الرجل تحتها نعل أو لولوع مشقة في الأصح قاله في الفروع (ويجب مسح
أكثر على خف ونحوه) يجوز ربو جرموني قال في الإصناف على الصحيح من المذهب ولا يسن
استيعابه (مرة) فلا يجب تكراره بل ولا يسن (دون أسفله) أي الخلف (وعقبه) فلا يجزى
مسحهما) من مسح ظاهره (بل ولا يسن) مسحهما مع مسح ظاهره لقول علي لو كان الدين
بالرأى لكان أسفل الخلف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح
على ظاهر خفيه رواه أحمد وأبو داود كالمحافظة بعد الذي استند به في أن الرأى
وان اقتضى مسح أسفله إلا أن السعة أحي أن تتبع لأن أسفله مظنة ملاقات الجباسة وكثرة الوضوء
فمسحه ينفي إلى ثلوث اليدين غير فائدة وما ورد أنه عليه السلام مسح أعلى الخلف وأسفله
فرواه أحمد وقال من وجهه ضعيف والترمذي وغال معاول وقال سالت أبا ذرعة ومحمداً أي
الخازني عن هذا الحديث فقالا ليس بصحيح (وتكرار) إياه عليهما) أي على المرة مسح
الخلف لانه يفسده (فيضع يده مفرجتي الأصابع على أطراف أصابع رجليه ثم يمرهما على
مشطى قدميه إلى سائيه) هذا صفة المسح المستنون قاله ابن عقيل وغيره لما روى البيهقي
في سننه عن المغيرة بن شعبان أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه وضع يده اليمنى على خفه

(من أمساكها) أي الخمر (تخلل) أي لتصرفه لانه وسيلة إلى أمساكها وهي أمور بارقتها وأما الخلل فلا يمنع من ثلث لثلاث
بمنع ماله وخلل المباح أن يصب على الخمر أو العصر من قبل غلبانه حتى لا يثبت فيه الجماعة عن أحمد قبل له فان صب عليه خلل
فقله قال جرير (ثم إن تخللت) الخمر بنصفه أيدعها ولو غير خلل حلت (أو اتخذه عصر البقر فخلل بنفسه) من غير من شيء
اليه ولا نقل بقصد تغليل (حل) أي طهر ما تقدم (ومن طبع لوز أو غيره) كبندق (في قدره ثم فاده أو نحوه) بان يخرج من
أي عمل كان (لم نجس باطنه) لصلابة الخائل (كبعض في خمر صلب) ونحوه من الجبسات فلا ينجس باطنه لأن الجباسة لا تصل
إلى مختلف نحو لحم ونحوه (وأي نجاسة خفيفة) في بدن أو ثوب (غسل) ما لا يحتمل أن الجباسة أصابته (حتى يتيقن غسلها)

فان قيل فلو كان غسل وجهه من بين اوتوب غسله كله وان علم في احدى يديه او احدى كفيه ونحوه غسله ما وان علم بها
 فلو كان غسله من بين يديه او يديه بغسل ما يدركه منها فان صلى قبل ذلك لم تقص لانه يتقن المانع فهو يكن يتقن الحدث وشك في الطهارة
 و(لا) يلزم غسل ان خفيت النجاسة (في حجر او نحوها) كالخوش الواسع فلا يغسل جميعه لانه يتيقن (و يصلى فيها بالانصر) دفعا
 للرجح والشبهة فان كان مغترا كالبيت والخوش الصغير وخفيت فيه النجاسة و اراد الصلاة فيه لم يغسله كله كالنوب
 فصل في ذكر النجاسات ٨٨ وما يفي عنهما وما يتعلق بذلك (المسك) نجس نجرا كان او نبينا لقوله تعالى

الا عن وبه اليسرى على خفه اليسرى مسح الى اعلاه مصححة واحدة (فان بدا) في المسح (من)
 ساقه الى اصابعه اجزاء) قال احمد كيفما فعلت فهو حائز (وبسن مسح) ال (حل) (اليمنى)
 و (الرجل اليسرى) (اليمنى اليسرى) لحدث المغيرة السابق (وفي التلخيص والترغيب بسن
 تقدم اليمنى) وحكامه في المدح عن المغيرة قال حدثت المغيرة السابق لمس فيه تقدم (وحكم)
 مصححه اصبع او اصبعين اذا ذكر المسح بها) اى بما ذكر من الاصبع او الاصبعين (حتى يصير
 المسح) بها (مثل المسح باصابعه) حكم مسح الرأس في الاجزاء (أو) اى وحكم المسح
 (بحائل خفيفة ونحوها) تخشع حكم مسح الرأس في الاجزاء (و) حكم (غسله) حكم مسح الرأس
 على ما تقدم (فيغري ان مصححه ذلك والا فلا) (ويكره غسله) اى كلف لانه يشهد
 (وربما) اى يجب (مسح وائر عامه) كثر (امامه المسح على العمامة) فلما تقدم
 واما كون الواحد مسح اكثرها فلا يجر مسحها على وجهه السدل فجزأها ذلك كالنصف
 واخص ذلك ما كوارها وهي دوائرها (دون وسطها) لانه يشبه أسفل الخد وفيها يصح
 المسح على العمامة (اذا كانت صالحة) بان لا تكون محرمة كمنسوبة او محرر لما تقدم في
 الخد وان تكون (محرمة) وهي التي يدر منها قبح الخلق كور يفتح الكاف او كوران
 سوله كان لها ذواته أو لا لانها عامه العرب وبقى نزعها وهي اكثر من (أو) تكون (ذات
 ذواته) بعين المصنوع بعدها من مفتوحة وهي طرف العمامة المرنجى واصلها الناصية أو
 منبها من الرأس وشعر في أعلى ناصية القرس لان رءاء الذواته من السنة قال احمد في رواية
 الأثر وابرأه من الحارث يتيقن ان يرنجى خلفه من عمامته كما جاءه ابن عمر ان كان يعم
 ويرنجى بين كتفيه عن ابن عمر قال عم النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بعمامة سوداء
 وارباعا من خلفه قد رصا صانع ولانها لا تنسبه عمامة أهل الغيبة (كبيرة كانت العمامة أو
 صغيرة) وان تكون (الذكر) كبيرة أو صغيرة (لا أنى) كبيرة أو صغيرة لانها منية عن
 التشبه بالرجال فلا تنسج أنى على عمامة وكذا تخفى (ولو لبسها الضروقة برؤوسه) يصح
 مسح الذكر على العمامة غير الصماء (بشرط سترها بالماء العادة بكشفه) كقدم الرأس
 والاذنين وجوانب الرأس فانه يفي عنه بخلاف خرق الخلف ونحوه لان هذا مما جرت العادة فيه
 ويشق العزيمته (ولا يجب ان يمسح معها) اى العمامة (ما جرت العادة بكشفه) لان العمامة
 نابت عن الرأس فانقل الفرض الباهة تعلق الحكم بها لو نسخ (بل بسن) نص عليه لان
 النبي صلى الله عليه وسلم مسح بياضته في حديث المغيرة وهو صحيح قاله في الشرح وعلم عاصم
 انه لا يجوز المسح على العمامة الصماء لانها لا تكون جهة المسلمين ولا شق نزعها اشبهت اطرافه
 وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتمسك ونهى عن الاقتطاع ورواه ابو عبد الله الا فاعلم ان

افعاله واليسرى الى قوله رجس
 ولا يجر مسح رءاءها من غير ضرر
 أشبه الدم وقوله عليه الصلاة
 والسلام كل مسكر خمر وكل
 خمر حرام ورواه مسلم ولان النبي
 شراب فيه شدة مطربة أشبه
 الخمر وكذا الخمر المشقة المسكرة
 قاله في شرحه (وما يؤكل كل من
 الطيسير والبهائم فان في الحمر
 خلقه) نجس كالغالب والصقر
 والحدأة والبرومة والنسر والرخم
 وغراب الدين والابقع والفيل
 والبغل والجار والاسد والنمر
 والذئب والتهود والكلب والخنزير
 وابن آوى والذب والقرود والبع
 والعباب واما ما دون ذلك في
 الخلق فهو طاهر حكاه النمر
 والنسائس وابن عرس والقفند
 والفار (وميتة غير الأدمى و)
 غير (مملو) غير (جراد)
 غير (ملا قس) له سائلة
 كالقرب نجسة واما ميتة
 الأدمى فطاهرة لقوله تعالى
 ولقد كر منابى آدم ولحديث
 ان المؤمن لا ينجس لانه لو نجس
 لم يطهر بالفضل وارجأه ورواه
 كجملته وميتة السمك وسائر
 ما لا ينسج الا في الماء الجراد
 طاهرة ايضا لانها لو كانت نجسة

لا
 لم يجل اكلها بخلاف ما عيش في البر والبحر فميتة نجسة كالقنفذ وميتة لا تنسج اى آدم له
 يسيل كالنفساء والعنكبوت والذباب والنمل والرد من طاهر والقمل والصرصر من نجاسة ونحوها طاهرة
 لحدث اذا وقع الذباب في اناء أحدكم فليقله فان في أحد جناحه داء وفي الآخر شفاء ورواه البخاري وفي لفظ طينغسه كل ثم لم يطهره
 وهذا مطلق في كل ردودا ورواه عن مجازي الذباب نجس فيه فلو كان نجسه كان أمرا يفساده (الا لزوم الحية) فبستهما نجسة
 لانهما نفسا سائلة (والطاقة غلظت منها حيوان ولو) كان (أدما أو طاهرا) نجسة لاجل هاد خارج من الفرج (والأبيضه تصير
 دما) نجسة كالطاقة وكذا يبيى منذ ذكره أبو المعلى وفي التلخيص وهو معنى كلام المصنف في اجتناب العجاءة ونقل في الاتصاف

هن من قيم أن الصبي طهارتها (وإن غير آدمي وما كحول كالبهر نجس (ومني غير آدمي وما كحول نجس وأما في الماء كحول طاهر
وكذا مني آدمي ذكر كان أو أنثى عن أحد سلام أو جاع أو غير هذا لا يجب فرق ولا غسل ونظايره ولو من استخمار وصرح به في
الافتقار وإن كان على المخرج نجاسة فالتنجيس لا يفي عن شيء منه ذكر في المبدع (ويصنفه) أي غير الماء كحول نجس (واقية) هما
لا يؤكل كل نجس (والودي) مما لا يؤكل كل نجس وهو ماء أبيض يخرج عقب البول غير لزج (والمدى) مما لا يؤكل كل نجس وهو ماء أبيض
رفيق لزج كما السبسان يخرج عن معدى النجوة بالانتشار (والبول والغائط ٨٩) مما لا يؤكل (أو) من (آدمي) نجس وأما

لا يكون تحت الحبل من مباحي قال علماء قد كان أبي بكره أن يتم الرجل بالمعامة ولا يجعلها تحت
حنكه وقد روى عنه أنه كرهه كراهة شديدة وقال غياهم مثل هذا اليهود والنصارى
قال الشيخ تقي الدين أنها كراهة لا ترقى إلى التحريم ومثل هذا لا يمنع الترخص كسفر القزعة
كذا قال قاله في الفروع وقال ولعل طاهر من حوز المسح أحاطة لساها وهو مباح لانه قيل
إنه المأجورين والانتصار وتحمل كراهة السلف على المحاجة لذلك لعله لا غير واختاره شيخنا
أبو ترك الأول وجه له صاحب البحر على غير ذات ذواته (ويجب مسح جميع جبهته) لانه
لا ضرر في تمسكه به بخلاف الخفاف فإنه يشق تعميم جميعه ويبلغه المسح (لم تحلوا) الجسيرة
(قدرا للمحاجة) شدة حاله موضوع حاجة فتعبد قدرها وموضع المحاجة هو موضع الكسر ونحوه
والأيد من موضع الجبهة عليه من الصبي لأنها لا بد أن توضع على طرفي الصبي ليرجع الكسر
(ويجزي) المسح على الجبهة (من غير تيمم) لانه مسح على حائل فاجر من غير تيمم كسح الخفاف
بل أولى إذا صاحب الضرورة حتى بالخشخشة والاستدلال بقصة صاحب الخشخشة فيه
يحتل أن الوافيه معنى أو ويحتل أن التيمم لشد العصاة فيه على غير طهارة (فان تجاوزت)
الجبهة فعمل المحاجة (وحيث نزعها) لئلا يملكه غسله من غير ضرر (فان خاف) من
نزعها (تلقا أو ضرر تيمم رائد) على قدر الحاجة نزع على ما حاذى محل المحاجة وغسل ماسوى
ذلك فيصحب إذن بين الغسل والمسح والتيمم (ويحرم الجبر بحجيرة نجس) كجلب المنيعة والخشخشة
(النجسة) يحرم الجبر (تخصر) وبالمسح على ذلك باطل وكذا الصلاة فيه (ذكر ابن عقيل
وغيره) كخفاف النجس وكذلك الجبر رائد (يحرم الجبر به ولا يصح المسح عليه) (ودواء
وعصاة) شدة بؤسها أو غيرها (وليسوق على جرح أو وجع ولو قار شق أو نضرم بقلعه
أو أوت ألبه أصبه فلقها مرارة كجيرة) إذا وضعها على طهارة جاز المسح عليها لأنها في ممانها
وروى الأثرم بأسناوه عن ابن عمر أنه جرحه بياضه قرحة فلقها مرارة وكان يتوضأ عليها
قال في الانصاف لا تغلق ظفره أو كان بأصبعه جرح أو فساد وخاف إصابة الماء أن يزدق الجرح
أو وضع دواء على جرح أو وجع ونحوه جاز المسح عليه (ومني ظهر بعض قدمه بعد
الحديث وقيل انقضاء المني) نجس أولا (أو) ظهر بعض (رأسه ونحوه) ما ظهر (ديه) أي في
الرأس فقط استأف الطهارة بالظلال ما فيها بذلك لأن المسح أقيم مقام الغسل (المسح فإذا
زال المسح وباتت الطهارة في القدمين أو الرأس فتطهر في جميعه) ككونه لا يتوضأ وسواء
فان الموالاة أو لم تغتفر ولم أنكشاف يسر من الرأس لا يضر قال أحمد إذا زلت عن رأسه
فلا بأس به ما لم يغتفر (أو انقضت بعض عمامته) قال القاضي لا تنقض منها كوبر
واحد طالت لانه رالمسح عليه أشبه نزع الخفاف (أو انقطع دم صفحانة أو زال ضرر من به

١٢ - (كشاف القناع) - أو كحل (و) يعني أيضا غير ما تقدم عن يسر من (فيج وصيد) لتزله هامة فهما أولى
منه بالمغو (ولو) كان الدهم الواقع والصيد (من غير مصل) بأن أصابت المصلى من غيره كما كانت منه (لا) يعني عن شيء من دم
أو قرح أو صيد (من حيوان نجس) ككلب أو حمار لانه لا يفي عن يسر فضلالته كمر قدور يقه فدمه أولى (أو) كان الدم أو القرح أو
الصيد من (سبيل) قبل أو بعد فلا يفي عن شيء من ذلك حكم البول والغائط (و) يعني (عن أثر استخمار جده) بعد الانقاء
واستيفاء البدن بلا خلاف وطم منه أنه لو تدي على الشرب والبدن لم يفي عنه (و) يعني أيضا عن يسر سلس يول بعد كمال التحفظ
لمشقة الحرز منه (و) يعني أيضا عن (دخان نجاسة) وغبارها ونحوها ما لم تظهر له (أي الدخان أو القبار أو البضار (صفة) في الشيء

الظاهر لا يثبت التوضؤ منه وقال جماعة من المتكاتبين (و) يعني أعضاؤه (يسير ماء نجس بما) أي بشئ (غيره من يسيره) كدم
 وقبحه وصديد (قوله) ابن جمدان في رجايته وعماؤه وعن يسير الماء النجس بما عني عن يسيره من دم وغشوه (وأطلقه) أي أطلق
 القول بالنعف عن يسير الماء النجس (المتنجس) في التفتيح (عنه) أي عن ابن جمدان فلم يقبله معاني عن يسيره ووجهه ان الماء
 المتنجس بل كل متنجس حكمه حكم نجاسته فان عني عن يسيرها كالدفع عن عني عن يسيره والا كالبول لم ينف عنه لأنه فرغها والفرع
 يثبت له حكم أصله (وبعض) نجس يعني ٩٠ عن يسيره (متفرق بنسب) وأسدان كان فيه يقع من دم أو بول أو صديدان صار

بالضيم كثير التوضؤ المسألة فيه
 والآخر عنه (لا) يعني متفرق
 في (أكثر) بل يعتبر كل ثوب
 هل حسنته (و) يعني عن
 (نجاسته) يعني وقد قدم لا يجب
 غسله للتوضؤ به (و) يعني
 أعضاؤه (حمل كثيرها) أي
 النجاسة (في مسلاته) أي
 لضرورة (وعرف وورق من)
 حيوان (طاهر) ما كوله أو غير
 ما كوله طاهر (واللحم) من
 صدر أو رأس أو معدة طاهر
 (ولو أزرق) لحديث مسلم عن
 أبي هريرة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رأى ضامة في قلعة
 المسجد فأقبل على فقال لا يزال
 أحدكم يقوم مستقبلاً ربه
 فتضع أمامه إصبعان يستقبل
 فينفض في وجهه فإذا انفض أحدكم
 فليضع عن يساره أو تحت قدمه
 فإن لم يجد للبلل هكذا وصفه
 القاسم فتفصل في ثوبه ثم مسح
 ببعضه في بعض ولو كانت نجاسة
 لما أصرعها في ثوبه وهو في
 الصلاة لا تقبل قدمه ولو كان
 نجس النجس الفم ولا منه فقد
 من الأضغرة أشبهه الغائط
 (ورطوبه) فخرج (أديمه) طاهرة
 لأن المني طاهر ولو جن جامع

سلس البول وغشوه) كالزغافير بان تقطع استأنف الطهارة وتخل من الماء الحكيم بوضوء طهارة إذا
 كان لو جود العذر فاذا زال الحكيم سطلانها (أو انقضت عدة مسح) وهي اليوم والليلة أو الثلاثة
 (ولو) كان الماسح (متطهر) أو في صلاة استأنف الطهارة وبطلت الصلاة (لأن طهارته
 مؤقته) فطلت بانتهاء وقتها وتخرج وقت الصلاة في حق التيمم وبعد الوضوء لا وجوب
 الموالاة بل لأن المسح رفع الحدث والحدث لا يتبع فذا خلع عاد الحدث إلى العوض الذي
 مسح بالمثل عنه ففسر إلى بقية الأضغرة استأنف الوضوء وان قرب الزمان وقطع به هذه
 الطريقة القاضية أول المسح وعنه الحد في شرحه وأبى هذا القوي في جميع العهر من نوع برهم
 وقال أبو المعالي أن هذا الصحيح من المذهب عند المحققين (وز) والجبرة) ولو قبل بره الكسري
 أو الجرح ورثها (ك) مخرج (خف) لأن معها بدل من غسل ما تحتها إلا أنما إذا استعت في
 الطهارة الكبرى وزالت أجزاها غسل ما تحتها الدم وجوب الموالاة في الطهارة الكبرى قاله
 في شرح المنتهى وغيره وقد تقدم أن كان الصحيح عند المحققين أن المسألة ليست بنية على
 وجوب الموالاة بل على رفع المسح للحدث وعدم تبعه وإذا افرق بينهما (وخرج قدم)
 الماسح (أو بعضه) إلى سابق خف تحمله لأنه لا يمكن متابعه المني فيه (ولا مدخل لحائل في
 طهارة كبرى) لحديث صفوان قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تزرع خفافنا
 ثلاثة أيام وليلتين الأمن جناية (الالبيرة) لحديث جابر ولأن الضرر يلحق بغيره باختلاف
 الخلف (وأمرأة كرجل في مسح) ما تقدم من الحوائل لعدم الأدلة (غير الهامة) فيسح عليها
 الذكر دون المرأة كما تقدم

باب نواقض الوضوء وهي مفسداته

النواقض جمع ناقضة أو ناقض وقيل لهم فاعل لا يجمع على فاعل وصفوا شذوفاً وسهواً وهواك
 ونواكس في غارس وهالك ونواكس خصه ابن مالك وطائفة بما إذا كان وصفه بالمثل وما هنا
 ليس منه يقال نقضت الشيء إذا أفسدته والنقض حقيقة في النواكس استعماله في المصانف مجاز
 كنقض الوضوء ونقض الصلاة وعلاقته الإبطال (وهي) أي نواقض الوضوء (ثمانية) أنواع
 بالاستقراء أحدها (إخراج من السيل إلى الماهو في حكم الظاهر ويطهركم التطهير) من
 الحدث وثالثه لقوله تعالى أو جاء أحدكم من الماء فقله عليه السلام ولكن من غائط
 أو بول الحديث وقوله في المني ينسل ذكره ويتوضأ وقوله لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد
 ريحاً وقوله ويطهركم التطهير مخرج لباطن فرج الانثى أن قلنا هو في حكم الظاهر ولكن

فلو كانت نجاسة لكان نجساً لغير وجهه (وسائل من لم) ذكر أو أنثى صغيراً وكبيراً (وقبض نوم)
 طاهر كالصفاق (ودودقر) ويزر طاهر قال بعضهم بالاختلاف (ومسك وفاربه) طاهران وهو سقاء الذر والنفصال يطعمه
 كالبخين قال في شرحه وكذا الزباد طاهر لأنه فرغ سنور بربري وقيل لبن سنور بحر يوفي الانتفاع نجس لأنه عرف حيوان بربري
 أكبر من الحرقاء الباطن في معرفته قال الشريفة الأدرسي الزباد نوع من الطيب يجمع من بين الخنازير وأن معرفه يكون
 بالصبر بعد وطعم الأهم ثم يعرف فيكون من عرف بين فخذيه حينئذ هو أكبر من الحرقاء الأعلى والغبوط طاهر وطعن شارح قلت
 نجاسته طاهر وكذا أتراه جلاباً لاصل فإن شققت نجاسته عني عن يسيره ولا يكره استعماله في سور حيو وان طاهر وهو فضل ما أكل أو شرب

منه غير دابة فلهذا لا يشره منه وطه فبقتور هذا احتياطاً وليس وسوراً لأمراته بقى ولو كل هر ونحوه خمس وقار وقتفد
ودجاجة وجمجمة نحاسة (أو كل طفل نحاسة شرب) الحر ونحوه أو الغنم (ولو قبل أن يغيب) بعد أكل النحاسة (من مائة يسير)
أو ما يقع لا يؤثر لشقة التحريم (أو وقع في أي الماء اليسير أو ما يقع غيره) هر ونحوه مما يتعمد دبره إذا وقع في مانع) كالقار (وخرج
حيال مؤثر) لعدم وصول النحاسة إليه (وكذا) لو وقع (في حامد) وخرج حيا لمؤثر (وهو) أي الحامد (ما منع انتقالها) أي النحاسة
(فيه) استكثفت (وإن مات) حيوان نجس (موت أو وقع ميتاً فدينق ونحوه) كمن ٩١ جامد (أي الميت) وما حوله (من
دينق ونحوه) وما حوله (ملاكة النجس
واستعمل الباقي) (وإن اختلط)
النجس بغيره (ولم ينقض حرم)
الكل تقليداً للخطوط وكذا لو كان
مائة النجس

باب الحيض

لغة السبلان مصدراً من
ما خضع من حاض الوادي إذا
سال وحاضت الشجرة إذا سال
منها شبه الدم وهو الصمغ الأحمر
وتحسنت تعدت أيام حيضها
عن نحو صلاة ومن أجماعه
الطمث والعراك والغسل
والاعسار والاكبار والنقاس
والفرك والذراع واستقصت
المرأة استمر بها الدم بعد أيامها
وهو شرعاً (دم طيبه وحيضه) يضم
الحيم وكسرهما أي حبيبه وخافه
جبل الله ذات آدم عليها (رحمة
الرحم) ينزع الزم كسرهما مع
كسر الحاء وسكونها في بيت
منبت الولد ومائه ونحوه
من قيسره (مستاد) ذلك الدم
انتهى إذا بلغت في أيام معلومة
في خال من كل شهر ستة أيام
أو سبعة إن لم تكن المرأة حاملاً
ولارضا ولا له لا صرف له إذا فاذا
جئت حرة الله لئلا والولد ذلك
لا يحض الحامل فإذا وضعت قلبه

لا يلزم تأخيرها ثلاثة وعشرون قلنا هو في حكم الماطن (الأم من حدة دائم) فلا يبطل
وضوءها بالحدث الدائم للحرج والمشقة (قلنا كان) الخارج (أو كثيراً) لعدم ما تقدم (نادراً)
كان (أو مستمداً) أمال المتدا كالدول والناط والودي والذي لو لم يجمع لما تقدم وأما النادر كالدوم
والدوم والحصى فلا يروى عرو عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تسقاه من نسائها فسألت النبي صلى
الله عليه وسلم فقال إذا كان دم الحيض فانه أسود يعرف فإذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة وإذا
كان الآخر فتوضعي وصلي فأخاهودم عرق رواء أبوداد والدارقطني وقاله أسنده كلهم فثبتت
فأمرها بالوضوء ودما غير معتد بقياس عليه ما مواء (طاهراً) لأن الخارج كونه بلام
(أو نجساً) كالدوم وغيره فينقض الخارج من السيلين (ولو) كان (ومعها من قسطنطيني أو)
من (ذكر) انصوم قوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء إلا من حدث أو ربح وأما الترمذي رحمه
من حدث بث أي حريرة وهو شامل للربح من القتل وقال ابن عقيل يحتمل أن تكون الأنثى
عندها أن لا ينقض لأن المثانة ليس لها منفذ إلى الخوف ولم يجعلها سبحانه جوفاً لم يسلطوا
انصوم بالحكمة في قال في المني ولا ينقض لهذا أي خروج الرج من القبل وجوده ولا ينقض وجوده
في حق أسود فقبل الله لم وجوده من نجس الإنسان في ذكره ديباوهذا لا يصح فإن هذا
لا يحصل به اليقين والطهارة لا تنقض بالمثل فإن قدر وجوده ثبنا تنقض الطهارة لأنه
خارج من السيلين فنقض قياساً على سائر الخواارج (فلو أحسن) المتوضي (في قبل أو دبره) قلنا
أولاً لا يخرج ولو بلا بلال) نقض صحه في مجمع البحرين ونصره قال في تصحيح الفروع وهو
الصواب ونحوه بلا بلال نادر جداً قلنا الحكم على الغلبة وقيل لا ينقض أن يخرج بلا بلال
قال في تصحيح الفروع والاضاف وهو ظاهر فنقل عبده الله عن الإمام أحمد ذكره القاضي في
المجرد وصحبه ابن حبان وقصه ابن زوزن في شرحه زاد في الاضاف وابن حبان انتهى قال
في شرح المنتهى وهو المذهب (أو طهر في أصله دنها) وأغبره من الماشيات (مخرج) نقض
لأنه لا يخلو من به نجسة نصبه (أو خرجت الحقنة من الفرج) فنقض (أو طهر طرف مصران
أو راس دودة) نقض قال في الاضاف على الصحيح من المذهب انتهى وكلامه في القسرة أنه
نكرو وج المقعدة قلبه لا ينقض بلا بلال (أو طهر من الفرج) قد بد ماؤه فدخل فرجها ثم
خرج نقض (أو استدخلته) أي في الرجل (أو) استدخلت (في أمراء أخرى) مخرج نقض
الوضوء لأنه خارج من السيل (ولم يجب عليها الغسل) لأنه لم يخرج دفقا بشهوة (فأما لم يخرج
من الحقنة) نفي (أو) لم يخرج من (المني) لم ينقض (الوضوء) لكن إن كان بالحقنة (أو)
الحاقن (قد أدخل رأس الزرافة ثم أخرجه نقض) لأنه خارج من سبل (ولو طهرت مقعدته
فمن عليها بلا) ولو لم يغسل (انتقض) وضوءه بالبلال الذي عليه لأنه خارج من سبل

الله لبنا بتدري به ولذلك أن نحض الموضع (ومن الحيض) اثني عشر يوماً (الغسل فلا) يصح قيامه وجبه (لا) يتم الغسل
(لجنابه) أو نحو أحوام (بل بسن) لغسل ذلك تخفيفاً لحدث (و) يمنع (الوضوء) فلا يصح ما تقدم (و) يمنع (وجوب الصلاة)
أجماً فلا تنقضها أجماعاً قبل لأحد في رواية الأثرم فإن أحث أن تنقضها قال لأحد أخلاف أي بدعه وتعمل ركعتي طواف لأنها
نسكاً لا أثر لقتله ذكره في الفروع ومناه (و) يمنع أيضاً (فعلها) أي الصلاة لوجوده ثلاثة وتسعة أيام بالانقباض (و) يمنع أيضاً (لعل
طواف) لقوله عليه السلام غير أن لا تطوف بالبيت ولا صلاة وجوبه باقي فتعطله إذا ظهرت أدلة لا آخر لوقته وسقط عنها
وجوب طواف اللداع كما في (و) يمنع أيضاً غسل (صوم) أجماعاً لقوله عليه السلام ليست أحداً كن إذا حجت لم تقم ولم تصل

قُلْتُ بَرَأَهُ الْبَاحِثُ (و) بَعَثَ الْبَاحِثُ (و) حُجَّه) أَي الصَّوْمُ تَعْنِيهِ أَجْمَاعُ خَدِيبٍ عَذَابَاتُ الْبَاحِثِ عَذَابَاتُ الْبَاحِثِ الْخَافِضِ
تَعْنِي الصَّوْمَ لَا تَعْنِي الصَّلَاةَ قَالَتْ أَمْرٌ وَبَرَأَتْ قُلْتُ لَسْتُ بِمُحَرَّرَةٍ وَلَكِنِّي أَهْلُ فَعَالٍ قَالَتْ لَنْ تَخْفِضَ عَلَيَّ هَدْرَ سُلَيْمَانَ اللَّهُ هَلْ
اللَّهُ عَلَيَّ وَسَلَّمَ فَنُفِّرُ بِصَاحَةِ الصَّوْمِ وَلَا نُفِّرُ بِصَاحَةِ الصَّلَاةِ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ وَعَيْنَا أَمْرٌ الْبَاحِثُ لَا بَأْسَ جَدِيدٍ (و) بَعَثَ أَيْضًا (مَنْ
مُصَدِّقٌ) لَقَوْلِهِ تَعَالَى لَا عِشَّةَ إِلَّا الظَّاهِرُ وَ (و) بَعَثَ أَيْضًا (فَرَأَى قَرَأَ) عَطْلًا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَقْرَأُ الْخَافِضَ وَلَا تَخْبِ شَيْئًا مِنْ
النَّارِ نَوَاهٍ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (و) عَن ٩٢ أَيْضًا (الْبَاحِثُ) قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا أَهْلَ الْمَعْدِنِ الْخَافِضَ وَالْخَبَرَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

داود (ولو) كار (الثالث) بوضوح
ومع أمن التباين فلا يصح
اعتكافها (لا) يمنع المحض
(المرور) بالمسجد (ان أممت
تلوته نعم) فان لم تأمنه منعت
(و) يمنع المحض أيضا (وطاف
فرج) أقوله تعالى فاعتزلا
النساء المحض الآية وهو
موضع المحض منه في الانصاف
وليس بكبيره وان أراد وطأها
فادعته قبل منها انصافا ان
كطهرها (الاول به شق) مرض
معروف فيباح له الوطء في
المحض (بشرطه) بان يخاف
تسقط أنثيته ان لم يطأ ولا تدفع
شهوته بدونه في الفرج ولا يجبد
غير المحاض من زوجته أو سيرة
ولا يقدر على مهرز أو زن أمه
(و) يمنع المحض أيضا (سنة
طلاق) لان الطلاق فيه بدعة
محرمه كما بان في مخافا به (مالم
تلك) أي المحض الزوج
(علما وطلاقا على عوض) فيباح
لها اجابتها لان المنع لضررها
وطول العدة ومع سؤاها فقد
أدخلت الضرر على نفسها وعلم
منه انه لا يباح ان سألته طلاقا
سلاها وض (ولان كان السائل
غيرها) (و) يمنع أيضا (اعتدادا

و (لا ينقض وضوؤه (ان جهل) ان عليها بالالاه لانقض بانك (اوصدتها) او غيره (ق)
اذه فصل الدم ما غشى مخرج منها (وخرج (من فيه) لا يخرج طاهر من غير السبيل اشمه
الصافي (ولا ينقض بغير نجس خرج من احد طرفي خنثى مشكل غير بول وغائط) لان
الطهاره متيقنه فلا تطل مع الشك في شرط الناقض وهو كونه من فرج أصلي واما اذا كان
النجس كثيرا وبلا واعطافاته ينقض مطلقا وكذا البسيرا اذا خرج منها لان احداهما أصلي
ولابد (الثاني) من الترافض (خروج النجاسات من بقية البدن فان كانت) النجاسات (غائطا
او بولاً ينقض وتقليلا من تحت العتة او فوقها واما ان السيلان مفتوحين او مسدودين) اما
تقدم من عزم قوله تعالى (اوجاء احدكم من الغائط وقوله عليه السلام ولكن من غائط وبول
ولان ذلك معتاد خارج اشمه بخارج من المخرج (لكن لو انسدت المخرج وقبح غيره فاحكام
المخرج باقية) مطلقا (وفي النية الا ان يكون سد خلفه فصيل الحدث المنفوع والمسدود
كعصو زائد من الخنثى انتهى ولا يثبت المنفوع احكام المعتاد فلا ينقض خروج رجم منه ولا
يجزى الاستحمار فيه وغير ذلك) كوجوب التمسك بالابلاخ فيه وخروج الماء من مثله لانه ليس
بمخرج (وان كانت) النجاسات الخارجة من غير السبيل (غير لغائط والبول ثاقبيء والدم
والقيح) ودود المخرج (لم ينقض الا كثرتها) ما كونه الكثير ينقض للغزاة عليه السلام
في حديث فاطمة انه دم عرق فتوضى لكل صلاة واداء الترمذي ولانها نجاسة خارجة من
البدن اشمته لخارج من السبيل واما كون القليل من ذلك لا ينقض فلم هو قول ابن
عباس في الدم اذا كان طحا فاعلمه الاعادة قال احمد عنه من العصابة تكلموا فيه ابى عمر
بغيره فخرج الدم فصل ولم يتراضوا بن ابى اوفى عصره ملاذكر غيرها ولم يعرف لهم مخاف
من الدم بتدكان اجاعا (وهو) في الكثير (ما غشى في نفس كل احد حبه) نص عليه
واحتج بقول ابن عباس الفاحش ما غشى في طيب قال الخلال اب الذي استقر عليه موهه قال
في النسخ لان اعتبار حال الانسان بما يستغسه غيره مخرج فيكون متنجسا وقال ابن عباس
انما يعتبر ما غشى في نفوس اوساط الناس (فما لو غشى على افراد الانبياء وبعضهم) قال
في حاشيته من خار البق (دما كثيرا ينقض) الوضوء وكذا الاستخراج كثيره بقطه لان افرق بين
مخرج ينقضه او بما جلد لا أثر له في تنقض الوضوء واهدمه بخلاف بعض بعض وبق وذباب
وقمل وبراغيث اقلته ومشقة الاحتراز منه (ولو شرب) ننان (ماء) او غيره ودفنه في الحال
فتنقض) ولم يتغير لان نجاسته بوضوئه الى الجوف لا بافتقائه (وينقض كثيره) أى كثير
المذوف في الحال لا روى همدان بن ابى طلحة عن ابى الدرداء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
فتوضأ قال فليتوبان في مسجد دمشق فقال صدق ما سكت له وضوءه رواه الترمذي وقال

بما شاهر) لقوله تعالى والمطالقات بتر بمن ياتسعين ثلاثة قروها وجب العدة بالقر والموتوم هذا
قوله تعالى واللاتي يشمن من الحيض من نساكم الية (الا) الاعتداء (وفاته) بالاشهر ان لم تكن حامل لا ولها تحيض لقوله
تعالى والذين يتوفون منكم ويزنون ازايا بتر بمن ياتسعين أربعة أشهر وعشر (و) وجب (الحيض ثلاثة اشياء) (الغسل) لقوله عليه
السلام هي الصلاة قدر ايام التي كنت تحيضين فيها اغتسلي وصل متفق عليه (و) وجب (البوغي) لقوله عليه السلام لا يقل
الله صلاة حائض الا بخمار واء اجد وعرفه فواجب ان تسترا لاجل الحيض فقل على ان التكليف حصل به (و) وجب (الاعتداء
بالاؤفة) وتقدم هنا زافي الانعاز الحكم بمرارة (الحق) بالاعتداء الاستمرار اذ الحمل لا يحض والكفارة بالوطء فيه

هذا

الرجوع إلى مكانه لا يكفره عليها وقبائسه لو كانت ناسية أو جاهلة (وتجزي) الكفارة إن دللنا (أي) مسكن (واحد) لعدم
 التخصيص (كأنه مطلق) أي كالنذر المصدق بقضى وأطلق جازقه لواحده (وتسقط) الكفارة (يعني) عنها ككفارة الوطء
 في شهر رمضان وإن كان رطلوط في حصة أو حصةتين فكالمسوم وبدن الحائض طاهر ولا يكره يغتسل ويغسله ولا وضوء بهما في مانع
 (وأقل سن حصة) أي من امرأة يمكن أن تحيض (تمام تسع سنين) تمده بالانه لم يوجد من النساء من تحيض قبل هذا السن
 ولا نه خلق لحكمة تزيينها بالبر وهذه ٩٤ لا تصلح للحمل فلا توجد فيها حكمته وروى عن عائشة أنها باغت الجارية تسع

سنين فهي امرأة روى مرقها
 عن ابن عمر والمراد حكمها حكم
 المرأة حتى رأت دمها يصلح أن
 يكون حيضا حكمه بكونه حيضا
 وبسأوغها وإن رآته قبل هذا
 السن لم يكن حيضا (وأكثره)
 أي أكثر من تحيض فيه النساء
 (خمس سنين) لقول عائشة إذا
 بلغت المرأة خمسين سنة خرجت
 من حد الحيض وعنها أيضا أن
 ترى المرأة في بطنها أو في بعد الجنين
 (والحامل لا تحيض) فصالحه
 أي سعيد مرقها في أي أو طاس
 لا أو طاس حامل حتى تقع ولا غير
 ذات حمل حتى تحيض رواه أحمد
 وأبو داود والحديث الحيض على ما
 برأه قال حم قد دل على أنه لا يمتنع
 معه وقال عليه السلام لما طلق
 ابن عمر زوجته وهي حائض
 لم يلقها طاهرا وأما الحمل الحمل
 على ما يهدم الحيض كالغمر
 احتج به أحمد وقال أنما تعرف
 انقضاء الحمل بانقطاع الدم ولا نه
 زمن لا يرى فيه الدم على ما لم يكن
 حاترا حيفا كالآيسة فانارات
 دعاهن بعد ذلك ترك له الصلاة
 ولا يمنع زوجهما من وطئها
 وسبب أن تقتل بعد انقطاعه
 نصا (والله) أي أقل زمن يصلح
 أن يكون نكاحا (ومولده) أو أكثره خمسة عشر يوما
 استخانة وأقل الحيض يوم وليلة (وعالمه أوسيع)
 لقوله عليه السلام لجنه تحيض في أي الله ستة أيام أو سبعة ثم اغتسلت وصلى
 أربعة وعشرين يوما وثلاثة وعشرين يوما كتحيض النساء كما يظهر من ليلقات (وأقل طهرين حصةتين ثلاثة عشر يوما)
 روى أحمد وأبو داود وحديثه في أن امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حصة فتعالى لشر يسبح قل فيها فقال
 شر يسبح أن حاضت بنصفه بطنها من أهلها من رضى دينه وأمانته فتشهد بذلك والأفقي كاذبة فقال على كالون أي حديد رومية
 وهذا لا يقوله إلا أوثقاوا وتشروا لم يعلم خلافة وجود ثلاث حصة في شهر دليل على أن الثلاث عشرة طهر يقينا قال أحمد لا يختلف أن

ويحجه أحمد وابن معين قال البخاري أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة وعن أم حبيبة
 معناه رواه ابن ماجه وألزمه وصححه أحمد وأوزرعه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فقد وجب عليه الوضوء رواه الشافعي وأحمد وفي رواية أنه
 وليس دونه سر وقد روى ذلك عن بسرة عشر مائة وهذا لا يترك بالقاس فعلهم أنهم قالوا
 عن توقيف ومروى قيس بن طلق عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يس
 ذكر وهو في الصلاة هل عليه وضوء قال لا غمراه بعمته مثلك رواه النسبة وللقلة لأحمد
 وصححه الطحاوي وغيره من الشافعي وأحمد قال أبو زرعة وأبو عاصم قيس لا تقوم بروايته
 ولوسلم بعمته فهو منسوخ لأن طلق بن عدي قد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقس في
 المسجد رواه الأربعة وفي رواية أبي داود قال قد ناهى النبي صلى الله عليه وسلم الجاهل
 كانه بدوي فبالحديث ولا شك أن الناس كان في السنة الأولى من الهجرة وأسلام أبي
 هريرة كان في السنة السابعة وبسرة في الثامنة عام الفتح وهذا وإن لم يكن نصافي التسع فهو
 ظاهر فيه قال في المدع وقد روى الطبراني بأسناده وصححه عن قيس عن أبيه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتنوضا كالرويشه أن يكون طلق سمع التامع والنسوخ
 وفي قصصه نظائر له من رواية جابر بن عبد الله الحنفى وأيوب بن عتبة وهما ضعيفان (بيده) فلا
 ينقض القس بغيرها لحديث أبي هريرة السابق وسواء كان المس (بطن كفه أو ظهره أو
 بخرقه) فالمسوم طاهر باليد من رؤس الأصابع إلى الكوع كالمرقة (غير نظفر) فلا ينقض
 المس به لأنه في حكم الانفصال (من غير حائل) لما تقدم من قوله عليه السلام وليس ذكرك
 فان مسه من وراء حائل لم ينقض لانه انما من الحائل (ولو) كان المس (برأه) أي لافرق في
 نقض الوضوء إذا مس ذكره أي يدين أن تكون اليد أصالة أو زانته فالعموم (وينقض مسه) أي
 الذكرك (بفرج غيره ذكر) ينقض مس الذكرك قبل أن يورده مطلقا لحائل لانه الخش
 من مسه باليد ولا ينقض مس ذكره بذكره (ولا ينقض وضوءه لمس ذكره أو) لمس
 (فرجه) أي ذكرك (أو) لمس (دبره) لانه عليه السلام فيما تقدم أمر الناس بالوضوء ولو
 انتقض وضوءه بالمس لأمه أيضا (ولا) ينقض (مس) ذكر (بائس) أي مقطوع لدهاب
 حرمته (و) لا ينقض أيضا من (محل) أي محل الذكرك ليقطوع من أصول الاثنين كسائر
 البدن لانه لم يمس ذكره (و) لا ينقض أيضا من (قلعه) بضم القاف وسكون اللام وهي
 الجلدة التي تقطع في الثنائين بعد قطعها زوال الاسم والحرم فوأمافصل قطعه فانقض مسها
 كالخشفة لانه لم يمس (و) لا ينقض من (فرج امرأة اثنين) أي القلفة وفرج المرأة
 لما تقدم (ولا) ينقض (مس غير فرج) كالمنقح فوق المدة وأختها) مسدودا كان الأصلي أو

منهضا

بليها القول على ما زاد على خمسة عشر

منهضا
 لقوله عليه السلام لجنه تحيض في أي الله ستة أيام أو سبعة ثم اغتسلت وصلى
 أربعة وعشرين يوما وثلاثة وعشرين يوما كتحيض النساء كما يظهر من ليلقات (وأقل طهرين حصةتين ثلاثة عشر يوما)
 روى أحمد وأبو داود وحديثه في أن امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حصة فتعالى لشر يسبح قل فيها فقال
 شر يسبح أن حاضت بنصفه بطنها من أهلها من رضى دينه وأمانته فتشهد بذلك والأفقي كاذبة فقال على كالون أي حديد رومية
 وهذا لا يقوله إلا أوثقاوا وتشروا لم يعلم خلافة وجود ثلاث حصة في شهر دليل على أن الثلاث عشرة طهر يقينا قال أحمد لا يختلف أن

المعدة ثم إن تنقضي في شهر إذا قامت به البينة (و) أقل الطهر (ومن حصى) أي في أمائه (خلوص الزمان إن لا تنقضي معه قطنة استسنت بها) طال الزمان أو قصر (ولا يكره طؤها) أي من انقطع دمها في أثناء عتادها واغتسلت (زمنه) أي زمن طهرها في أثناء حضيها لأنه تعالى وسفر الحصى بكونه أذى فإذا انقطع الدم واغتسلت ففقد زال الأذى (وقال به) أي الطهر بين المصنيتين (بقية الشهر) بسد ما ضاع منه أنه إذا قال إن المرأة تحيض في كل شهر حصة في تحيض ستة أيام أو سبعة من الشهر أو قالت طهرها أربعة وعشرون أو ثلاثة وعشرون يوما (ولا أحدا كثره) أي الطهر لانه ٩٥ لم يرد فيه حديث شرعوا من النساء من لا تحيض الشهر واكتسبت والسنة فأكثروا من لا تحيض

لا تحيض الشهر واكتسبت
والسنة فأكثروا من لا تحيض
أدلا

فصل في المني وأدم أو
صفرة أو كدره

أي التي ابتدأ بها من ذلك
بعد تسع سنين فاستكثر
تجلس) أي تدع نحو صلاة
وسرم وطواف وقراءة مجرد
ماتراه) أي ما ذكره من دم
أو صفرة أو كدره لأن الحصى
حسنة والاصل عدم الفساد
فإن انقطع قبل بلوغ أقل
الحصى لم يجب له غسل لأنه لا
يصلح حينا ولا جلت (أقله)
يوم أو ليلة (ثم تنقسل) بعده سواء
انقطع تلك أولا (وأصله)
وتصور ونحوها لأن ما زاد على
أقله يحتمل الاحتضاة فلا ترك
الواجب بالشك ولا تنقيل
الفضل لو حرمه لبعض (فإذا)
حاز الدم أقل الحصى ما انقطع
(ولم يهاوز كثره) أي الحصى
بأن انقطع خمسة عشر يوما
دون (اغتسلت أيضا) وجوبا
لصلاحيته أن يكون حينا
(تفعله) أي ما ذكره وهو
حوسها يوم أو ليلة وغسلها عند
آخرها وغسلها عند انقطاع الدم

منه ما أصل الخلقة أو لانه هتو زائد لا يثبت له حكم المعتاد (ولا ينقض) (مسه) أي الذكر
(بغير يد) كالذراع (غير ما تقدم) من مسه أي ذكره فخرج غيره فانه ينقض (ولا ينقض
(مس) ذكر (زائد) لأنه ليس فرجا (فإن لمس) رجل أو امرأة أو خنثى (قبل خنثى
مشكل وذكره ولو كان هو) أي الخنثى (اللا مس) لقبل نفسه وذكره (نقض) الوضوء لأن
لمس الفرج حقيق لأن الخنثى إن كان ذكر أو أنثى فليس ذكره وإن كان أنثى فليس فرجا
(ولا) ينقض الوضوء إن لمس (أحدهما) أي ذكر الخنثى أو أنثى له لا يحتمل أن يكون غير فرج
فلا ينقض الوضوء مع قيام الاحتمال (الأن مس الرجل ذكره) أي الخنثى (شبهة) فانه
ينقض وضوءه إلا لمس لأن الخنثى إن كان ذكر أو أنثى فليس ذكره أصليا وإن كان أنثى فليس
أرجل امرأة لشبهة (أو) لمس (المرأة فرج) أي الخنثى (بها) أي بشبهة فينقض وضوءها
لأن الخنثى إن كان امرأة أو أنثى فليس المرأة فرج أو أنثى وإن كان ذكر أو أنثى فليس بشبهة (وينقض
مس حلقة درمته) أي من الماس ما من حلقة درمته (أو من غيره) بأن من حلقة
درمته ذكره كان أو أنثى (و) ينقض أيضا (مس امرأة فرجها الذي بر شفرها) وهما
حافتا الفرج (وهو) أي درجها (مخرج البول ومقعره) لقوله عليه السلام من مس
فرجه فليتوضأ رواه ابن ماجه وغيره والفرج اسم جنس مضاف فيهم وأقوله عليه السلام
أما امرأة مستفرجها فليتوضأ رواه أحمد من حديث عمرو بن شعيب واسماده جديا به
وكذلك كرو (لا) ينقض من امرأة (شفرها وهما السكاما) لأن الفرج هو مخرج الحديث
وهو ما بينهما دونهما (و) ينقض من امرأة (فرج امرأة أخرى) ينقض (مس رجل
فرجها) ينقض (مسها) كرو لو من غير شهوة لأنه إذا انتقض وضوءه الإنسان مس فرجه
نفسه مع كون الحاجة تدعو إلى مسه وجاز فلان ينقض من فرج غيره مع كونه معصية
أولى (الخامس) من الفرواق (مس شربة) أي الذكر (شربة) أي لشهوة لقوله تعالى
أو لمستم النساء وأما كون المس لا ينقض إلا إذا كان لشهوة فليجمع بين الآية والأخبار لانه
روى عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفرائش فالتفت فوقعت
يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما متصونتان رواه مسلم ونسب ما يدل على أنه كان
يصلى وروى عنها أيضا قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في
قلبه فادام بعد غزني فتبعني رجل متقي عليه والظاهر أن غزبه جلبا كان من غير حائل
ولأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمه بنت أبي العاص بن الربيع إذا أحس
وضعا وإذا دام جلبا متقي عليه والطاهر لانه لا يسلم من مسها ولا من لمس لبس يحدث في نفسه
وإنما هو داع إلى الحدث فاعتبرت الحالة التي يدور فيها إلى الحدث وهي حالة الشهوة (ومس)

ثلاثا) أي في ثلاثة أشهر لقوله عليه السلام دعى الصلاة أيام أقرائل وهي جمع وأقله ثلاث فلا تبت العادة دونها وإن ما اعتدله
التكرار اعتبر فيه الثلاث كالأقرام والشور وفي عدة الحرم تكتيا المصرا ومعه إلى المرتد (فإن لم يختلف) حضيها في الشهر والثلاثة
(صارادة) تنقل إليه) فحصى جمعه في الشهر الرابع لثيقته حينا (وتتبعه مومض) كرمضان وقضائه ونذر (ولشهوة)
كطواف واعتكاف واجبي إذا (وقع) ذلك (فيه) لا تأنيبا لئلا يسهل عليه في الحصى وإن اختلفت فبات كرمته ثلاثة تحيض مرثيا
كان تحيض في أول شهر روستة في ثمان وسبعة في ثمان أو غير مرة (لا) تعد ذلك (إن أبست قبل تكراره) ثلاثا (أو بعد) الدم
البا لا ينفق كونه حينا والاصل برأها (ويحرم وطؤها) والدم في قول يوسف الدينوري (قبل تكراره) لأن الظاهر أنه

بعض رواة أخرت بالعبادة فيه - يتباطأ فصب أصغارك وطأها - يتباطأ (ولا يكره) وطأها (إن طهرت) في اثنتائه (يوما أكثر)
 قد فعلها النهارات النقاء الخالص بحجته في الأصناف وتصح الفروع ومفهوما بذكره أن كان دون يوم ولا مراضه ماسق لانه في
 المعتاد وهذا في المبتدأ وظاهر الانقاع لا فرق (وان جاوز) أي جاوز م مبتدأ أكثر بعض (ذ) هي (مستحاضة) لانه لا يصلح ان
 يكون حينا والاستحاضة سيلان الدم في غير زمن الحيض من عرق يقال له العاذل بالذال الجمجمة وقيل بالمهالة كحاله ان سيده
 والعاذلة فيه من أدنى الرحم ٩٦
 دون قمره اذا المرأة لحاق حان داخل غزله الدم به الحوض وخارج غزله لا يتبين

شربها بشربة شهوة) لان لعلامة تنقضي الوضوء فاستوى في الذكرو الانثى كالجماع غسل
 أحدهما المرأة اذا لم تستزوجهما قال ما سمعت فيها شيء أولئك هي شقيقة الرجل يهتدى ان
 تتوضأ (تتيمم) قوله لشهوة هي عبارة للمتنوع وغيره بهارة الوحي شهوة قال في المبدع
 وهي أحسن لتدل على المصاحبة والمقارنة (من غير حائل) لانه مع الحائل لم يلبس بشرتها
 أشبه ما لو لبس ثياب الشهوة والشهوة لا توجب الوضوء بعجزها كالألوان وجدت من غير ما شئ
 (غير طفلة وطفل) أي لا ينقض مس الرجل الطفلة ولا المرأة الطفل أي من دون سبع
 وينقض المس بشهوة كاتقدم (ولو) كان المس (برئ أو زائدا أو شلل) أي ينقض المس
 لأش والمس به كغيره وينقض المس أيضا الشهوة (ولو كان المسوس ميتا أو مجنونا أو مجرما
 أو صغيرا أو قسريا) وهي ينقض سبع فأكثروا مولا ستم النساء لأن دونها كاتقدم (ولا
 ينقض وضوءه لمس بدنه ولو وجد منه شهوة) لانه لا تنقض فيه وقاية على اللامس لانه يصح
 لفرط شهوة ولا ينقض وضوءه ما تشاؤك كره في فكر وتكرار نظر لانه لا تنقض فيه (ولا) ينقض
 (لمس شعره وظفره) ولا (المس به لاد) في حكم الانفصال (و) لا ينقض مس (عضو
 مقطوع) لزوال حرمة (وأمر صغر رجل) يعني لا ينقض وضوءه رجل مس أمرد ولو بشهوة
 لعدم تناول الآية له ولا له ليس بحمل للشهوة شرعا قال في القاموس والأمرد الشاب طرشار به
 ولم تنب عليه (ولا) ينقض (مس غشي مشكل) من رجل أو امرأة أو بشهوة (ولا) ينقض
 رجلا أو امرأة (ولو شهوة لانه متيقن الطهارة هناك في الحديث) (ولا) ينقض (مس الرجل
 الرجل ولا المرأة المرأة ولو بشهوة فحين) أي فيما تقدم في الصور كما أنشأه عليه (تتم) اذ لم
 ينقض مس أني اسحب الوضوء نص عليه ذكره في الفروع (السادس) من نواقض الوضوء
 (غسل الميت أو بعضه ولو في حق) لما روى عطاء بن ابي عروبة عن عباس كاتما لم ير غسل
 الميت بالوضوء وكان شاعرا لم ينقل عنهم الا لخلاله وعن أبي هريرة أقل ما فيه الوضوء ولم يعرف
 لهم مخالف لان الغسل لا يسلم من مس حوزة الميت غالبا فاقم مقامه كالنوم مع الحديث (ولا
 ينقض (جمعة) أي الميت (لتنعذ غسل) لعدم النص فيه (وغسل الميت من قبله وبما شره
 ولو لمرة لأن يصب الماء وضوءه) ولا فرق في الميت بين المسلم والكافر والرجل والمرأة
 والكبير والصغير للموم (السابع) من النواقض (أو كل لحم الجوز) لقوله صلى الله عليه
 وسلم تؤضون لحم الأبل ولا تؤضون لحم الفم الفم من رواء أحمد وأبو داود والترمذي من
 حديث البراء بن عازب وروى مسلم معناه من حديث جابر بن سمرة والأول بحججه أحمد
 وأبو داود وقال ابن جرير لم يترخا بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح كالخطأ في ذلك إلى
 هذه جماعة علماء الحديث فقل هذا لا فرق بين قليله وكثيره وكونه (أو ما غيره) ولا يب كون

منه الاستحاضة والاستحاضة من
 جاوزها أكثر الحوض والدم
 الفاسد أعم من الاستحاضة
 ذكره في الأصناف عنه ثم
 لا تخلو من حالين اما أن تكون
 حمرة وقد ذكرها بقوله (فما
 بعضه) أي بعض دمها (فحين)
 وبعضه رقيق (أو) بعضه
 (أسود) وبعضه أحمر (أو)
 بعضه (ممتلئ) وبعضه غير ممتلئ
 (وصح) بعض اللام وضوءه أي
 الشخص أو الأسود والمتمن
 (حيضا) باللم ينقض من أقله
 ولم يجاوز أكثر (تجلبه) أي
 تدع زمنه الصوم والصلاة
 ونحوهما مما تشترط له الطهارة
 فاذا مضى اعتكفت ونقض ذلك
 لحديث عائشة قالت جاءت
 فاطمة بنت أبي جحش إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله أتني فاضاض فلا
 أطهر فأدع الصلاة فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم أفانذا قدم
 هرق وليس بالحضنة فإذا أنزلت
 الحضنة فأتوك الصلاة فإذا
 أدبرت فاضاض عليك الدم وصلى
 متفق عليه والقسائي رأى داود اذا
 كان دم الحيض فانه أسود يعرف
 فامسك عن الصلاة فإذا كان

الأخر فتوضأ فاما أحمد وعرق وقال ابن عباس اما ما رأت الدم الهراي فانما تدع الصلاة انها والله ان ترى
 الدم بعد أيام بحجته الا كغسله اللهم حيث صلح ذلك جلسته (ولو لم يتوال) بان كانت ترى يوما ما أسود يوما أحمر إلى خمسة عشر يوما
 دون ثم أطلق الأخر فتعظم الأسود منه إلى بعض وتغسله وما عداها استحاضة وكذا الروايات يوما أسود وسبعة أحمر فتغسل الاثني في زمن
 الأسود (أو لم) (يتكرر) فحاصل زمن الأسود والصالح في أول شهر وما بعده ولا تتوقف على تكراره وتغسله أيضا ولان في النوازل
 والتكرار ما لان التكرار ما في نفسه فلا يحتاج إلى ضم غيره إليه وثبت العادة التي يراف تكرار لانه أشهر فغسله في الرابع وان لم
 يكن متبوعا الحال الثاني ان تكون غير حمرة والدم لا يشار به قوله (أو) أي وان لم يكن بعض دمها فغسله أو أسود أو ممتلئ وصلح حيدما

بأن كان كل على صفة واحدة والأسود منه ونحوه دون اليوم واليلة أو جاوز الحصة عشر (٩) فجلس (أقل الحيز من كل شهر) لأنه البقن (حتى يشكر) ردها ثلاثة أشهر لأن العادة لا تثبت بدونه كما تقدم (فجلس) إذا تكرر (من) مثل (أول وقت ابتدائها) أن علمت من كل شهر ستا أو سبعا بغير (أو) فجلس (من) (أول كل شهر هلالي أن يسهل) أي وقت ابتدائها بالدم (ستاً أو سبعا) من الأيام بلباها (بغير) أي باجتماع في حال الدم وعادة قار بها من النساء حديث حنة بنت جحش قالت يا رسول الله إني استعاضت حينئذ بشدة كبيرة وقد معنتني أصوم والمادة لا تخفى في علم الله ستا أو سبعا ثم اغتسل ٩٧ رواه أحمد وغيره وعلا لالة لب (وأن استعاضت من لها مدة جلستها) أي عادتها ولو كان لها تغيير صالح لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا حبيبة أفاضل الله عن الدم أمكني قدراً كانت تحسبك حبيبتك ثم اغتسل وصلى رواه مسلم ولأن المادة أقوى لكونها لا تبطل دلالتها لاختلاف نحو اللون إذا زاد على أكثر الحيز جهلت دلالاته ولأقربين أن تكون المادة متفقة أو مختلفة (ولا) فجلس (ما نقصته) عادتها (قبل) استعاضتها فإذا كانت عادتها ستة أيام فصارت أربعة ثم استعاضت جلست الأربعة فقط وإن لم يتكرر والنقص وإنما تجلس المستعاضة عادتها (إن علمتها) بأن تعترف شهرها وبأن تعترف وقت حينئذ من وقت طهرها وعدد أيامها (والأ) علم عادتها بأن جهلت شأماً مما ذكر (عملت) وجوباً (بغير صالح) للحيز وتقدم ثباته لحديث فاطمة بنت أبي حبيش وتقدم (ولو تنقل) التغيير بأن لم يتوال (أول) يشكر (كما تقدم في) البدأة (ولا تبطل دلالاته) أي التغيير صالح (يزايداً للمعين) وحما الأسود والأحمر والتخمين

الآكل عالم بالحدث أو جاهلاً لا يقابل بمحتمل أن يراد بالوضوء غسل اليدين لأنه مقرون بالآكل كإجل عليه أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء قبل الطعام وبعده ومحتمل أن يراد به على وجه الاحتياط لأن الوضوء الوارد في الشرع يحصل على موضوعه الشرعي ولأنه جمع بين ما أمر به وهو الوضوء من طهرها وبين ما نهى عنه وهو عدم الوضوء من لحوم النعم والمخالف يقول أنه يصح فقه ما لا دلالة له في وقوعه عن الوضوء والصلاة والوضوء المقترن بها لا يفهم منه غير الوضوء الشرعي ولا مقتضى الأمر الإلحائي خصوصاً وقد سئل عليه السلام عن هذا اللحم فأجاب الأمر بالوضوء فقول جمل على غير الوجه لكان تأديساً للأجواب ودعوى التعمير مردودة بان من شرط عدم إمكان الجمع وتأخر التامع ووجوب الوضوء من كل لحم الجزور (تعمداً) لا يعقل منه أنه فلتا يدي إلى غيره (فلا) يجب الوضوء (شرب لبنها) ورفق لبنها وأكل كبدها وطعامها وسناتها) بفتح السين (وجاءها ذكر شها ونحوه) كصراحتها لأن النص لم يتناول (ولا) ينقض (طعام محرم أو نجس) ولو كلفه بغيره لأن الحكم في لحم الألب غير مقول المعنى فيقتصر على مردائه من فيه وما روى أسيد بن حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أذن الأبل قال يؤخذ من ألبنها رواه أحمد وابن ماجه وعن ابن عمر نحوه أجيب عن حديث أسيد بن أبيه في طريقه الحاجج بن أوطاة قال أحمد والدارقطني لا يحتج به وعن حديث عبد الله بن عمر أن ابن ماجه رواه عن رواية عطاة بن السائب وقد اختلط في آخر عمره قال من سمع منه قدما فهو صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشئ (الثامن) التتم لا واقض (هو حبات الفسل كانتا ثمانية اثنين وانتقال إلى واسلام الكفار) أصلياً كان أو مرتداً ولذلك أسقط الزدة لأنها إذا عاد إلى الإسلام وجب الفسل وإذا عاد وجب الفضل وجب الوضوء (و) كغير ذلك من موجهات الفسل فوجهات الفسل كلها (توجب الوضوء غير الموت) فلو وجب الفسل ولو وجب الوضوء (فهذه النواقض) للوضوء (المشتركة) بين المباح على النقص وغيره (وأما) النواقض (المخصوصة كطلان) طهارة (المسح) على الخفين ونحوهما (فراغ مدهه ويطلع حائله) (أو فيه ذلك) كانتفاض طهارة المستعاضة ونحوها بخروج الوقت وطهارة ما لم يرد أو ما لم ينحو (قد كورق أوله) فيا ينطبق بالمسح تقدم في الباب قبله وما يتعلق بالمسحاضة ومن يمسح ببول ونحوه ياتى في الاستعاضة وما يتعلق بالنعم ياتى في بابها وإنما جعلت قوله وغير ذلك على هذا القرب به قوله في أبوابه (ولا ينقض بكلام محرم) كالكذب واللعبة والسفوف واللب ونحوها بل يستحب من الكلام المحرم وتقدم (ولا ينقض) بآلة شعر واحدة نظراً ونحوها) خلافاً لما حكى عن مجاهد والحكم وجدلان غله أو مسحه أسلى لا بدل عما حكى بخلاف الخلف ونحوه (ولا) ينقض (بقهقهة) ولو في صلاة وهي أن يعضل حتى

١٣ - (مكشاف القناع) - أول (ولقيني أو لمتن وغيره) (على شهر) أي ثلاثين يوماً نحو أن ترى عشرة أسود وثلاثين ما كثر أحمد دائماً فجلس الأسود لأن الأحمر غير آلة الطهر ولا حدلاً كثره (ولا يلتفت لتغيير الأمع استعاضة) فجلس جميع دم الأبقار كالأحمر والواحد لصفته لأنه يعلم حداثته (فإن عدم) التغيير وجهلت عادتها (في) (مضرة) (أصبرها في) حينئذ لجهل عادتها وعدم تغييرها (لا تنقصر استعاضتها إلى تكرار) بخلاف البدأة أو الصغيرة أحوالاً أحدها أن تنقضي عند أيامها دون موضع حينئذ وقد ثبت بقوله (فجلس) ناسية العدد فطاعاً بالهيزن) ستاً أو سبعا بالقرى (في موضع حينئذها) من أوله

لحديث جنة بفت عيسى وتقدم (فان تم الأشهر وهو المجمع لها) فيسبغ وطهر جميعاً) وأما أنه أربعة عشر يوماً (فان تم الأشهر) (فان اتسع له) أي غالب الحيف كأن يكون شهر هاشم بن فاكراً كثير فجلس في أولها ستاً وأربعاً في الشهر ثم تقسّل وتصلّى بقية الشهر ثم تعود إلى فعل ذلك أي (والأ) يتسع شهر غالب الحيف بأن يكون ثمانية عشر فادون (جلسات الفضل بعد أقل الظهر) وهو ثلاثة عشر فإن كان أربعة عشر جلس يوماً لميلته وإن كان خمسة عشر جلس يومين وهكذا ثم تقسّل وتصلّى ببقية الشهر الثاني أن تذكر عدد أيام الحيف ٩٨ وتسمى موضعه وألها أشار بقوله (وتجلس المدد) أي شهرها في (من

ذكره) أي المدد (وتسبغت الوقت) من أول مدة على الحيف فيها وضاع موضعه كنعف الشهر الثاني والأول كل هلال جلاء في الغالب الثالث أن تكون ناسية لها وقد ذكرها بقوله (و) تجلس غالب الحيف من تسبغ أي المدد والوقت (من أول كل مدد على الحيف فيها وضاع موضعه كنعف الشهر الثاني) أو الأول أو العشر الأوسط منه (فان سهلت مدد بعضها) (فان تدر أكانت تحيض أول الشهر أو وسطه) أي آخره جلست غالب الحيف أيضاً (من أول كل شهر هلال كبتة) أي كائن فعل المبتدأ ذلك لقوله عليه السلام لجنة تحيض ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله تعالى ثم اغتسل وصلى أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها وصوى فقدم حيثما همل الظهر ثم أمرها بالصلاة والصوم في بقية الشهر (وقد ذكرت) الناسية (عادت رجعت إليها) جلستها لأن ترك الحائض فيها كان لعرض التسيب وإن قد زال فرجعت إلى الأصل (وقضت

الواجب) (من مخصوص) (زمنها) أي زمن عاداتها التي فيها ذكره صافٍ جميعها (و) قضت الواجب أيضاً من مخصوص (زمنها) أي غير عاداتها التي ليس فيها قائل كانت عاداتها التي آخر الشهر الأول تجلس تسبغت أوله ثم ذكرت لها قضاء ما تركت من صلاتها والصيام الواجب في الأربعة الأولى وقضاء ما صامت من الواجب في الثلاثة الأخيرة (وما تحب ناسية) لعادتها (من) حيف (مشكوك فيه) فهو ركض يقينا (في أحكامه من تحريم الصلاة والوطء والصوم وضوها) وما زاد على ما تحب (أي كثره) أي أكثر الحيف فهو ظهر مشكوك فيه وحكه (كطهر يتيقن) في أحكامه قال في الرعاية والحيف والظهر مع الشك فيها كالبين فيما يحل ويحرم ويكره ويجب ويسقط ويبرأ ويحرم ويحرم ويحرم ويحرم

مشكوك فيه كالاستحاضة (وغيرها) أي غير الحيض والطمهر المشكوك فيها (استحاضة) غير متطهر لأن الاستحاضة تطول مدتها غالباً ولا غاية لا تقطع عنها تنظر في نظم مشقة قضاء ما قبلت في الطهر المشكوك فيه بخلاف النفاس المشكوك فيه لأنه لا يتكرر غالباً ومختلف ما زاد على الأقل في المبدأ ولم يجاوز إلا كثر وعلى عادة المتأدلة لا تكشف أمره بالتكرار (وإن قصرت عادة) معتادة (مطلقاً) نزاد أو تقدم أو تأخر (و) الدم الزائد على العادة أو المتقدم عليها أو المتأخر عنها (كدم زائد على أقل حيض من مئة أدق) أنها تسمر وتصل في وقتها عند انقضاء أيام مجاوز أكثر الحيض حتى يتكرر ٩٩ ثلاثاً أو أقل (عادة صوم وغنوه) كطواف

واعتكاف واجبين لعلته فيه إذا تكرر ثلاثاً لأنه زمن حيض وصار عادة لما تنقل اليه (ومن انقطع معها) في عاداتها اغتسلت وقطعت كالطاهرة (م) ان (عاد) الدم (في عاداتها جلست) وإن لم يتكرر لأنه صادف عادتها شيء ما ولم ينقطع و (لا) تحبس (ما جاوزها) أي العادة (ولم يزد على أكثره) أي الحيض (حتى يتكرر) في ثلاثة أشهر فقبله بعدلانه تبين أنه حيض (وصفرة وكثرة) أي شيء كالصديد بعلوه صفرة وكثرة (في أيامها) أي العادة (حيض) تحمله لقوله تعالى وبسنتك من الحيض قل هو أذى وهو يتناولها ولأن النساء كن يمتحن إلى عائشة بالدخول فيهم الصفرة والكثرة فتقول لا تغلن حتى تزين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض وفي الكافي قال مالك وأحمد هي ماء أبيض يتبع الحيضة (لا يبد) المادة فليس الصفرة والكثرة حيضاً (ولو تكرر) ذلك فلا تحبس له لقول أم عطية كنا لاندع الصفرة والكثرة بعد الطهر شيئاً أو لا أو لا والجاري ولم يكره الطهر (ومن

قبليها) بأن لم يدر هل كان قبل الزوال من طهر أو محدثاً (تظهر) وجوباً إذا أراد الصلاة ونحوها أو جوديقين الحدث في إحدى المرتين والأصل بقاءه لأن جوديقين الطهارة في المرة الأخرى مشكوك فيه هل كان قبل الحدث أو بعده فلا يرتفع يقين الحدث بالشك في واقعه ولأنه لا بد من طهارة متينة أو مستحصنة وليس عتاشي من ذلك فوجب الوضوء (وإن يتيقن فعلهما من فعل حدث ونقصا الطهارة) بأن يتيقن أنه طهر من حدث وأنه أحدث من طهارة (و) سهل أسبقهما ففي مثل حاله (قبليها) فإن كان قبلهما من طهر أو أحدث من طهر لانه قد يتيقن أنه نقص الطهارة الأولى ثم قوضاً لا يمكن أن يكون ذلك الوضوء مع بقا الطهارة الأولى لتيقن كون طهارة من حدث ونقص هذا الوضوء مشكوك فيه فلا يزوله البقن وإن يتيقن حدثه قبلهما والآن أحدث لانه انتقل عنه إلى طهارة ثم أحدث منها ولم يتيقن بعد الحدث الثاني طهارة (وكذا لو تيقنهما) أي فعل الطهارة وفعل الحدث (وعين وقتاً لا يسهما سقط البقن لتمامه) وكان على مثل حاله قبل ذلك من حدث أو طهارة (فإن جهل حالهما) أي حال الحدث والطهارة بأن لم يدر الطهارة زانفت الحدث أولاً كالحدث ولم يدر الحدث عن حدث آخر أو طهارة (و) جهل (أسبقهما) فعلى ضده حاله قبلهما (أو يتيقن حدثاً) أي انصاف بالحدث (وفعل طهارة فقط) ولم يدر الطهارة عن حدث أولاً (فعلى ضده حاله قبلهما) أي قبل التيقن وكذا لو تيقن حاله طهارة وفعل حدث فقط لأن الأصل أن ما تيقن من حاله الطهارة أو الطهارة هو ما كان عليه قبل ذلك وإن ضده ذلك هو الطارئ فوجب أن يكون على ضده قبل التيقن (وإن يتيقن حدثاً ناقصاً) لظاهرة (و) يتيقن (فعل طهارة جهل حالها) من كونها ناقصة للحدث أولاً (فحدث على أي حال كان) سواء كان متطهر قبلهما أو أحدث أو جهل حاله (قبلهما) لتيقنه نقص الطهارة بالحدث وشك في وجودها بعده (وعكس هذه الصورة) في التصور وهو ما إذا تيقن أن الطهارة عن حدث ولم يدر الحدث عن طهارة أولاً (بعكسها) أي الحكم فيكون متطهره مطلقاً لتيقنه رفع الحدث بالطهارة وشك في وجوده بعدها (و) يأتي إذا سمع صوت أو شمر ربح بيناهما الفعلين للقول (من أحدهما) لا يبينه في أوائل باب النفل

فصل من أحدث حدثاً كبيراً أو أصغر (حرم عليه الصلاة) لما روى ابن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ورواه مسلم وهو يوم القرض والنفل والسجود المجرد كسجود التلاوة والقيام المجرد كصلاة الجنازة وحكي ابن عمر والنووي عن بعض العلما جوار الصلاة في الجنازة بغير وضوء ولا تيمم (فلو صلى معه) أي مع الحدث ولو عالماً (لم يكفر) كسائر المعاصي خلافاً لابي حنيفة (و) حرم عليه (الطواف وتوالت) لما

تري يوماً أو أقل أو أكثر (مدماً متفراً) يبلغ مجموعها) أي الدم (أقله) أي الحيض (و) تري (نقاء متخللاً) لتلك الأيام لا يبلغ أقل الطهر (فالدم حيض) لصلاحيته له كالولم يفصل بينهما طهر والنقاء طهر كما تقدم (ومتى انقطع) الدم (قبل بلوغ الأقل وجب النفل) إذا لأن الأصل أنه حيض لافساد (فإن جاوز) النجس أي زمن الحيض والنقاء (أكثره) أي الحيض خمسة عشر يوماً (كن تري يوماً ما يوماً فقاهه إلى ثمانية عشر يوماً) (مثلاً) هي (مستحاضة) ترد إلى عاداتها علمها أو لا لتيميزان كان ولا يفترقه على ما تقدم وإن كانت مستأدراً لتمييز جلست أقل الحيض في ثلاثة أشهر ثم تنقل إلى غايه قال في الشرح ولم تلفق لها لاسبعة من خمسة عشر يوماً أو يجلس أو يمتنع من سبعة على وجهين أحدهم وهو الكافي الثاني

فانما يصح كل من دام حدثه من مستحاض من مجلس ولا يؤمدي أو رجع أو خرج لأزواجه أو زفاف (غسل المحل)
 المؤلف بالحدث لأزواجه عنه (وتهيبه) أي فعل ما يخرج حسب الامكان من حشو يقطن وشده بخرقة طاهرة ويستشعر
 المستحاض ان كثره بالخبرقة مشقوقة الطرفين تشدها على جنبها ووسطها على الفرج لان في حديث تستشعر بثوبين وقال بعضه من
 شككت اليه كثر فالدائم لك الكسوف يعني القطن يخشى به المكان قالت انه لا كثر من ذلك قال تلميذ فان لم يكن شدة كياسور
 وناسور وجرح لا يمكن شدة صلى على حسب حاله و (لا) يؤمسه (اعادتها) أي الغسل والغصب (اصح صلاته ان لم يفرط)
 لان الحدث مع غلبته وقوته لا يمكن ١٠٠
 أخرجه عنه قالت عائشة اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

روى الترمذي بإسناده عن عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ان الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انك تتكلمون فيه فن تكلم فلا
 يتكلم الا بغير اسناده جديا عطاء وهو مختلف فيه وانما غلط في آخره وتقدم كلام احمد فيه
 وقال احمد عطاء رجل صالح قال الترمذي وقدر على عن طاوس عن ابن عباس موقوفا ولا
 نعرفه روى الامن حديث عطاء بن السائب (ولم يصح) أي ما تقدم من الصلاة والطواف
 مع الحدث لما تقدم (ويحرم عليه) أي الحديث (مس المصحف وبهضمه) لقوله تعالى لا يمسه
 الا المطهرون أي لا يمسه القرآن وهو خير في المهي ورد بان المراد اللوح المحفوظ والمطهرون
 الملائكة لان المطهر من طهر غيره ولو اراد بدنو آدم لقليل المطهرون وجوابه ان المراد هم وبنو
 آدم قياسا عليهم بدليل ما روى عبد الله بن عمرو بن عزم عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كتب الى اهل اليمن كتابا وكان فيه لا يمسه القرآن الاطاهر روى الاثرم والنسائي
 والبارق في نسخة مضافا قال الاثرم وادعج احمد ورواه ماثم رسلا (من غير حائل) لان النهي
 اغماره عن مسه ومع الحائل اغما يكون المس له دون المصحف (ولو) كالامس (بغير يده)
 لعدم ما سبق ولا يخص المس باليد بل كل شيء لا يشاء فتمسه (حق جلده) أي المصحف
 (وحواشيه) والورق الابيض المتصل به لانه داخل في مسه بدليل قوله البسملة (ولو كان
 المس) المصحف (صغرا) فلا يجوز لونه بغيره نعم مسه (الاطهارة كاملة) كالكتاب
 (ولو) كانت الطهارة (تيمما) مطلقا والالموق ان احده فان عدم الماء لتكميل الوضوء
 تيمما في تم مسه (سوى مس صغيره طهارة قرآن) فلا يهرم مسه لوج من المجلس الحائلي من
 الكثرة تشقة و (لا) يجوز تركه ان يهرم من مس المحل (الماء وبه) القرآن من اللوح
 بالاطهارة دم الحاجة اليه لاستغنائه عنه عن الحائلي (وما حرم) مما تقدم (بلا وضوء حرم بلا
 غسل) بطريق الاولى لا العكس فان قراءة القرآن تحرم بلا غسل فقط (والحدث حمله) أي
 المصحف (بعلاقه ووعلاقه) أي كبسه (وفي حرج فيه متاع وفيه) من غير مس له لان
 النهي ورد عن المس والمجلس ليس مس (و) له (تقصه) أي تشيع المصحف (بكته و) (يهرم)
 ونحوه تحرقه ونحوه غير مس (و) له (مه) أي المصحف (من ورا حائل) لما تقدم
 (كحل رقي وتما وبغير قرآن) قال في الفروع واوهل يجوز مسه في غير القرآن أو
 فتمتة تشقة قال في الانصاف فهو جهان أو ربان ثم قال لا تركني طاهر كلامه الخوازم
 قال في النظم من الدرهم المنقوش هذا المنصور (و) له (مس تفسير ورسائل فيم القرآن) وكذا
 كتب حديث وقعه ونحوها فيم القرآن لان اسم المصحف لا يقتضيها وتظهره في النفس يراو كثير

امرأتين أزواجه فكانت ترى
 الدم والمهفرة والطلعت تحبها
 وهي تصلي رواء الحضاري
 (وتوضا) من حدثه دائم
 (لوقت كل صلاة ان خرج شئ)
 لقوله عليه السلام في المستحاضة
 وتوضا عند كل صلاة روى أبو
 داود والترمذي من حديث
 هدي بن ثابت عن ابيه عن
 جده وقوله أيضا لفاطمة بنت
 أبي جحيش وتوضي لكل صلاة
 حتى يفي ذلك الوقت روى احمد
 وابوداود والترمذي وقال حسن
 صحيح وانها طاهرة عند وقتها
 بالوقت كالتيميم فان لم يخرج شئ
 لم يطل ونظائرها أيضا فلا يطل
 بطول الشمس لو كانت وضأت
 قبله قال المصنف وغيره وهو أولى
 وخرجه في نظم المفردات وسوى
 في الانقاع بينهما تعالى يصلي
 واليه منه في الانصاف ويصلي
 دائم الحديث عقب طهره نجا
 (وان اعتبدا انقطاعه) أي
 الحدث الدائم (زمن يتبع
 للقول) أي الصلاة والطهارة لها
 (تعين) فعل المفروضة فيه لانه قد
 أمكنه الاتيان بها على وجهه
 لاهنه وهو لا ضرورة فتعين كن

لا يفره (وان عرض هذا الانقطاع) أي انقطاع الحدث زمانا يتبع للقول (لمن عادة الاتصال) (و)
 للحدث وهو متوضي (بطل وضوءه) لانه صار في حكم من حدث غير دائم وعلم منه ان انقطاعه زمانا يتبع للقول لا اثر له انكته منع
 الشرع في الصلاة والمضي فيها الاحتمال دوامه (ومن غتنق قراءة في الصلاة) قائما لا قاعدا صلى قاعدا (أو يلحقه السلس) في الصلاة
 (قائما) لا قاعدا (صلى قاعدا) لان القراءة لا بد لها لقيامه به القعود وان كان قواما وقعه له بحجته وان استق حبه صلى قائما لان
 المستق لا تقبله اختيارا (ومن لم يلقه) السلس (الار كما لو اسجد اركم وحيد) نصا كما كان الجس ولا يكميه الا بيمه (وحرم وطه
 مستحاض من غير خوف عنته أو منها) لقول عائشة المستحاضة لا يشاء زوجها فان خافه أو خافته أو جوع أو طهر أو لولوا جدد الطول لخالفا

لأنه قيل وكذا كان شق شديد لانه من الحيف ومدة تطول بخلاف الحيف ولا نوطا لما في شق إلى الولد فيكون
 مجذوما وسيتحول لا كفارة فيه (ولو جرح شرب واه صاح عن الجاع) ككافور لا تسق له (ولا تشرب) أي المباح (لا تلتذ طرفة
 وحصول حيف) إذا لاحت الحيل حتى برد القريم ولم يرو (لا) تشرب بصباح (لحصول حيف قريم وممانا لتظفره) أي وممانا
 كالسفر لتظفر (و) الا تشرب أيضا تشرب بصباح (انقطع) أي الحيف لما تقدم (ولا) يجوز لاحد (فعل الأخير) أي ما يقع الحيف (بما يلا
 عليها) به لا به يعل سقهما من النسل انقصو دو في الفاذي لا يجوز ما قطع الجلد كره ١٠١ بعضهم فصل النفاس لاحد

لا تسق له (مفوخ ثلاثة) وان في حكمه كاشح والشيخة اذا زنا بقار جوها (و) لمس
 (المأو وعن الله) تعالى كالأحاديث القدسية (و) لمس (التوراة والانجيل) والزيور
 وصحف ام اهي وموسى وشيث اذ وجدت لانهما ليست قرا نا (فان وقع الحذف عن عضون
 أعضاء الموضوع لم يجز من المصنف به قبل كمال الظهارة) لانه لا يعنى متطهر اقبل كمالها
 (ولو قلنا يرتفع الحدث عنه) أي عن العضو المنقول قبل كمال الظهارة وفيه وجهان قال
 في الانصاف الذي يظهر ان يكون ذلك مراهي فان اكملها ارتفع والا قبل (ومجرم مسه) أي
 المصنف (بعض متنجس) لانه أولي من الحدث قال في القروع وكذا من ذكر الله نجس
 و (لا) يجرم مسه (بعضوا مراهي) كان على غيره نجاسة لان النجاسة لا تتعدى وحسب غسلها
 غيرها (والحدث يجل جميع البدن كما تقدم) ويجوز كتابته تحدث من قعر من ولؤذي
 لان النهي كاتمة مردوع مسوهي ليستحسا (ومنع) الذي (من قراءة) لانه أولي
 مانع من الجنب (و) يمنع الدم من (قلبك) أي المصنف (ومنع المسلم من قلبك) أي
 أنصف (له) أي الذي لانه متدين بانه، كراهه ان يهرمه الكافر غير الذي أولي (فان ملكه)
 أي المصنف كافر (ارت أو غيره) ألزما لانه ملكه عنه (لما تقدم) وبأن في البيوع ما عاك به الكافر
 المصنف (ويجوز للمسلم والذي اخذ الاجرة على نفسه) لانه عمل يختص فاعله ان يكون من
 أهل التربة (ويجرم بيعه) ولولسلم (وبأن في كتاب البيوع) موضحا بأن انصافه لا يكره
 شراؤه مسندنا (و) يهرم (تسده) أي المصنف (ولو زني بالانكاح عليه) لان ذلك ابتداء
 له (وكذا كتب العلم التي قيم اقرب والا) بان لم يكن في كتب العلم قرآن (كره) توسدها
 والوزن به بالانكاح عليها (وان خاف علم) سرقه (فلا بأس) ان يتوسدها للجماعة (ولا يكره
 نقط المصنف) لا (سكاه) بل قال العلماء يصح نقطه وشكته مسبقة من العلم فيه
 والنصف واما كراهة الشهي والنهي النقط فله من التغير فيه وقد من ذلك البيروني
 بمنع ذلك كونه محدثا فانه من المحدثات الحسنة كظواهره مثل تصنيف العلم وبناء المدارس
 ونحوها قاله النووي في التبيين (و) لا كتابة الا عشار فيه واسماء السور وعبد الآلات
 والازراب ونحوها) مدم النهي عنه (وعشر مخالفة خط عثمان) بن عفان رضي الله عنه (في)
 رسم (واو) ياء والف وغير ذلك) كذا تناوور بطها (نصا) لقوله عليه السلام عليكم
 بسني وسنة الخلفاء بعدى المحدثين لان قول المصنف ما عاكف القاس توقيف كما يأتي (وبكره
 مدال طين إلى سته) أي المصنف (وفي مناه استبدار وتخطيه مريم إلى الأرض بلا وضع
 ولا حافة بل هو عسل النوسد أشبه) قاله في القروع وحلف وكذا كتب علم في القرآن قال
 الشيخ وجهه) أي المصنف (عند القبر مني عن مولد جيل للقراءة هناك) أي عند النسيب

لا تسق له (مفوخ ثلاثة) وان في حكمه كاشح والشيخة اذا زنا بقار جوها (و) لمس
 (المأو وعن الله) تعالى كالأحاديث القدسية (و) لمس (التوراة والانجيل) والزيور
 وصحف ام اهي وموسى وشيث اذ وجدت لانهما ليست قرا نا (فان وقع الحذف عن عضون
 أعضاء الموضوع لم يجز من المصنف به قبل كمال الظهارة) لانه لا يعنى متطهر اقبل كمالها
 (ولو قلنا يرتفع الحدث عنه) أي عن العضو المنقول قبل كمال الظهارة وفيه وجهان قال
 في الانصاف الذي يظهر ان يكون ذلك مراهي فان اكملها ارتفع والا قبل (ومجرم مسه) أي
 المصنف (بعض متنجس) لانه أولي من الحدث قال في القروع وكذا من ذكر الله نجس
 و (لا) يجرم مسه (بعضوا مراهي) كان على غيره نجاسة لان النجاسة لا تتعدى وحسب غسلها
 غيرها (والحدث يجل جميع البدن كما تقدم) ويجوز كتابته تحدث من قعر من ولؤذي
 لان النهي كاتمة مردوع مسوهي ليستحسا (ومنع) الذي (من قراءة) لانه أولي
 مانع من الجنب (و) يمنع الدم من (قلبك) أي المصنف (ومنع المسلم من قلبك) أي
 أنصف (له) أي الذي لانه متدين بانه، كراهه ان يهرمه الكافر غير الذي أولي (فان ملكه)
 أي المصنف كافر (ارت أو غيره) ألزما لانه ملكه عنه (لما تقدم) وبأن في البيوع ما عاك به الكافر
 المصنف (ويجوز للمسلم والذي اخذ الاجرة على نفسه) لانه عمل يختص فاعله ان يكون من
 أهل التربة (ويجرم بيعه) ولولسلم (وبأن في كتاب البيوع) موضحا بأن انصافه لا يكره
 شراؤه مسندنا (و) يهرم (تسده) أي المصنف (ولو زني بالانكاح عليه) لان ذلك ابتداء
 له (وكذا كتب العلم التي قيم اقرب والا) بان لم يكن في كتب العلم قرآن (كره) توسدها
 والوزن به بالانكاح عليها (وان خاف علم) سرقه (فلا بأس) ان يتوسدها للجماعة (ولا يكره
 نقط المصنف) لا (سكاه) بل قال العلماء يصح نقطه وشكته مسبقة من العلم فيه
 والنصف واما كراهة الشهي والنهي النقط فله من التغير فيه وقد من ذلك البيروني
 بمنع ذلك كونه محدثا فانه من المحدثات الحسنة كظواهره مثل تصنيف العلم وبناء المدارس
 ونحوها قاله النووي في التبيين (و) لا كتابة الا عشار فيه واسماء السور وعبد الآلات
 والازراب ونحوها) مدم النهي عنه (وعشر مخالفة خط عثمان) بن عفان رضي الله عنه (في)
 رسم (واو) ياء والف وغير ذلك) كذا تناوور بطها (نصا) لقوله عليه السلام عليكم
 بسني وسنة الخلفاء بعدى المحدثين لان قول المصنف ما عاكف القاس توقيف كما يأتي (وبكره
 مدال طين إلى سته) أي المصنف (وفي مناه استبدار وتخطيه مريم إلى الأرض بلا وضع
 ولا حافة بل هو عسل النوسد أشبه) قاله في القروع وحلف وكذا كتب علم في القرآن قال
 الشيخ وجهه) أي المصنف (عند القبر مني عن مولد جيل للقراءة هناك) أي عند النسيب

قالها وحيض لانه في عادتها شه ما لم يتصل بنفاس (أو زاد) الدم الحوا زلا ر بعين عن العادة (وتكرر) ثلاثة أشهر (ولم يجاوز
 أكثره) أي الحيف (فهو حيف) لانه دم مترك ر صالح الحيف أشبه ما لم يصح قبله نفاس وان زاد لم يتكرر (أو جاوز) أشهر
 الحيف (وتكرر) أو لا (أول مصادف عادة) حيف (فهو استغاضة) ان لم يتكرر لانه لا يصلح حيفا ولا نفاسا فان تكرر وصلح حيفا
 لحيف (ولا تدخل استغاضة في مدة نفاس) كالأنفاس في مدة حيف لان الحيف لا يوقي (ويثبت حكمه) أي النفاس (بوضع
 ما بينه خلق انسان) ولو خفي لانه ولادة لا طقة أو مئنة لا تخطيط فيها أو قل ما بينه خلقه أحد أو ما بينه خلقه أو ما بينه خلقه
 قال الجواب بنعيم وابن جلدان وغيرهم ثلاثة أشهر (والتعاضد من) أي النفاس (مهر) كالحيف فتتسل وتعمل ما يعمل الطاهر

(وبكره وطولها فيه) أي التفاضل منه بعد الفصل قال أحمد بن يحيى أن بابها زوجهما على حديث عثمان بن أبي العاص أنها أتته قبل
الأربعين فقال لا تقربيني ولأنه لا يأمّن العود من الوطء (فإن عاد الدم في الأربعين) بعد انقطاعه (أول مرة) عند الولادة (ثم رأتها) أي
أول أربعين فهو مشكوك فيه أي كونه نفاسا أو فسادا لتعارض الأمارتين فيه (فتصوم وتصل) معه لا تنسب الوجوب متيقن
وسقوطه بهذا الدم مشكوك فيه وليس كالحيض لتكرره (وتقتضي الصوم المنقوض ونحوه) احتياطاً لأنها تيقنت شغل ذهنها فلا
تبرأ الأبيات (ولا توطأ) في هذا الدم ١٠٢ كالبدنة في الزائدة على أقل الحيض قبل تكرر (وإن صارت نفاساً بتعديها) على

نفسها انضرب أو شرب دواء
ونحوهما (ثم تقتضي الصلاة في
زمن نفاسها) كما لو كان التمدد
من غيرها لأن وجود الدم ليس
معصية من جهتها ولا مكنتها
قطعه بخلاف سفر المعصية يمكن
قطعه بالتوقيف أو ما لا يسكن ليجعل
شرها كمعصية مستدامة فعملها
شأنها سبباً لبطلان حرمان الأثم
والتكليف والشرب أيضاً يسكن
غالباً فأضيف اليه كالتقتل
يفصل عنه خروج الروح
فأضيف إليه (وفي وطء نفاسها)
وطءها (من) من الكفارة قياساً
عليه (ومن وضعت وأمن) أي
ولدين (فاكثر) أي نفاساً وآخره
(من) ابتداء خروج (الأول) كما
لواقتدر الجمل (فلو كان بينهما)
أي الولدين (أربعون) يوماً
فاكثر (فلا نفاس) للثاني بطل
هودم فساد لأنه تسع الأول فلم
يمتد في آخر النفاس كالاثنين
في أوله

كتاب الصلاة

لغة الدعاء قال تعالى وصل عليهم
أي ادع لهم وعدى بصل لتضمنه
معنى الإنزال أي أنزل رحمتك
عليهم وقال عليه الصلاة والسلام
لأذا دعيت إلى طعام فليعب

(وروي عن بكاب عند) الإمام (أحمد بن حنبل) وقال هكذا فصل بكلام الأبرار) انتهى
فكيف بكاب الله تعالى أو ما هو فيه (ويحرم السفر به) أي المحقق (إلى دار الحرب) لحديث
الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو وأنه عرضه
إلى استيلاء الكفار عليه واستأنته وفي المستتر هي بكرة بدون غلبة السلامة (وتكره تحليته
بذهب أو فضة نصاً) لتعيق النقد (ويحرم في كتاب العلم) أن تعطي (وبياح تطييبه) أي
المحصف (وجعله على كرسى) (وباح) كسبه الحرير) نقله الجماعة لأن قدر ذلك يسير (وقال)
أبو الحسن على (بن) محمد (الرازي) يحرم كسبه بذهب لأنه من زخوة المصاحف (وذكره) محمده
فإن كان يقتضيه من مائة قول زكاة) وقال أبو الخطاب بركته إن بلغ نفاساً وله حكمه وأخذه
(واستفتح الفال فيه) أي المحصف (فعله) أبو عبد الله عبد الله بن بطة) بفتح الباء (ولم
يرأه الشيخ وغيره) ونقل عن ابن العربي أنه يحرم وحكامه الرافعي عن الطبرسي المالكي
وظاهر مذهب الشافعي الكراهة (ويحرم أن يكتب القرآن) أن يكتب (ذكر الله بشئ
نجس أو عليه) أي على شئ نجس (أوفيه) أي على شئ نجس (فإن كتب) أي القرآن وذكر
الله (به) أي النجس (أو عليه أو فيه أو تحس) وجب غسله ذكره في الفنون وقال فقد جاز
غسله ونحوه لغيره لغيره (وقال) ابن عقيل (في الفنون) أن قصد بكتبه نجس أهائته
فالواجب قتله انتهى وتكره كتابته) أي القرآن (في السطور) وفيها هو مظنة بذلة ولا تتركه
كتابه غيره من الله كرفيعاً لم يس (وإذا) بان كان دباس (كره شداد) ويحرم دوسه) أي
الذكر فالقرآن أولى قال في الفصول وغيره بكرة إن يكتب على حيطان المصعد كرا وغيره لأن
ذلك يلهي الصلي (وتكره) الإمام (أحمد بن حنبل) أن يكتب في ذلك الله مجلس عليه ويداس ولو لم
المحصف أو أدرس دفن نصاً) ذكر أحمد بن أبي الجوزاء في له مصنف تحفه في مبعده دفنته
وفي البخاري أن الأصمحة سرقته بالعامه المولى لاجدوه وقال ابن الجوزي ذلك لتفخيمه وصانته
وذكر القاضي ابن أبي بكر بن أي داود روى بإسناده عن طلحة بن مصرف قال دفن عثمان
المصاحف بين القبر والمقبر وبأصنام من طابوس الله لم يكن يرى بأساً أن تحرق الكتب وقال
إن الماء والتار خلق من خلق الله (وبياح تطييبه) قاله النووي في التبيان روي في مسند
الذاري بسناد صحيح عن ابن أبي مليكة أن عمر بن أبي جهل رضي الله عنه كان يبيع المحصف
على وجه هو يقرئ كتاب ربي كالبزبي (ونقل جماعة الوقت) فيه (و) (جعله على عينية)
لعدم التوقيف وإن كان في نفسه كراهة لأنه لا مطابقة القرب إن لم يكن لقياس فيه من غسل
لا يسبب فعله وإن كان فيه تعظيم الاتوقيف لهذا قال عمر بن الجوزي لا يرى بأساً رسول الله صلى
الله عليه وسلم بقبائل ما قبلت وما قبل معاوية الأركان كلها أنكر عليه ابن عباس فقال ليس

فإن كان من قطر الله عليهم وإن كان ما دام فصل وهو شرعاً (أقوال) ولو مقتدره
كن أنرس (وأعمال) معلومة (مقتضيات التكبير) مختصة بالتسليم) الخبر سميت صلاة لا شتماً لها على الدعاء مستثناة من الصلوات بتثنية صلا
كصلاة ما عرفان من جانب الذنب أو عقمان بخنجان في الركوع والسجود لأن رأس المأموم عند صلوات إمامه وقال ابن فارس إنها
من ملبت البدو إذا لبنته لأن الصلي بلين ويخضع وفرضها بالكتاب والسنة والاجماع وكان لها الأسماء بعدد حشته عليه الصلاة
والسلام بخمس سنين وهي أ) كذا ركان الإسلام بعد الشهادتين (وتجيب) الصلاة (الجنس) في اليوم واليلة (على كل مسلم) ذكر
أولائي أو غني أو عبداً وبعض (مكاتب) أي بالغ عاقل (غير حائض ونفساء) فلا تجب عليها كما تقدم والأمران بقضاءها (ولو لم

يبلغه) أي المسلم المذكور (الشرع) كمن أسلم بدار حبيب ولم يبلغه أحكام الصلاة فبعضها اذ لم يكن (أو) كان (أي) أو أسلمها
لحديث من نام من صلاة أو نسها فليصلها إذا ذكرها روى مسلم (أو) كان معطى عقلة بأعماه) أي روى أن حماراً أغمى عليه ثلاثاً
أفاق فقال هل صليت قالوا ما صليت منذ ثلاث ثم قرأ وأصلي تلك الثلاث وعمران بن حصين ومرة بن حنبل وغيرهم ولم يرفعه
عنه ألف فكان كالأجرام ولأن الأغصاء لا تطول لمدة غالباً ولا تثبت إلا بالعين على من تلبس به ويجوز زعم الأنياب ولا يستطاع الصوم فكذا
الصلاة كالنوم (أو) كان معطى عقلة (بشرب) ودوا حقيقى كالغنى عليه وأولى أو ١٠٣ كان معطى عقلة بشرب (محرم)

اختياراً لأنه مصبصة فلا يناسبها
استقاط الوجوب أو كرهها لما قاله
بما تقدم (في قضى) السكران
زمن سكره (حق) زمن جنون
طراً على السكر (مستلابه)
فأيقظا عليه وقباسه الصبح
وغيره (والمزم) مستقظاً (اعلام)
نامت بدخول وقتها) أي الصلاة
(مع ضيقه) أي الوقت وظاهره
ولأنه قبل دخوله لا يضمن الأمر
بالمسروف المأمور به في قوله
تعالى وأمر بالمعروف وعلم بما
تقدم أن الصلاة لا تجب على
كافر بعنى الله لا يؤمر بها حال
كفره ولا يقبلها إذا أسلم لانيه
من التغير عن الإسلام والألهم
مخاطبون بفروع الإسلام
كالتوحيد ولا تصح من مجنون
لعدم النية ولا يجب عليه لأنه
ليس من أهل التكليف أشبه
الأطفال حتى لو ضرب رأسه لم يجز
لهم يجب عليه القضاء ولا على
الأنثى لا يفتى (وإذا صلى)
كافر بجمع إسلامه حكمه لمحدث
أي هجر زرع فروعاً نبتت عن
قتل المصلين روى أبو داود
فظاهره أن العصمة تثبت
بالصلاة وهي لا تكون بدون
الإسلام وأقول أنس من شهد

ثمن من البعث معجوراً فقال اغصاهي السنة فذكر عليه الزاد معطى فعل النبي صلى الله عليه وسلم
وإن كان فيه تعظيم ذلك كالتقاضى قاله في الفروع (وظاهر الخبر) المذكور عن عمر وابن
عباس (لا تمام له) لعدم التوقيف (وقال الشيخ إذا اعتاد الناس قيام بعضهم ببعض فقيامهم
لكتاب الله أحق) أحسلاً وتعظيماً قال ابن الجوزي أن ترك القيام كان في أول الأمر لما كان
ترك القيام كالأهوان بالخصيص أصح من أن يصح له القيام يأتي له تنقية أخواننا (وبياح
كتابة آتين فأقل إلى الكفار) حاجة التبليغ نقل الأثر بمحوزان يكتب إلى أهل الذمة كتاباً فيه
ذكر الله فقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى المرتكن (وقال) أبو أوفى (عن عيسى بن عذيل
القرآن لقاصدة تضاهي مقصود القرآن لأبأس به) تحسبنا الكلام (كاتبهم في الرسائل
آيات إلى الكفار) مقتضية الذم عليه ولا يجوز في كتب المبتدعة (و) كذا (عن منة الشريعة
اقتصد وسلامة الوضع) وأما تعيينه فليس ذلك فظاهر كلام ابن القيم الصريح) كما يحرم جعل
القرآن بدلاً من الكلام (ولأبأس أن يقول صورة كذا) كسورة البقرة أو السهلة لأنه قد ثبت
في العصية قوله صلى الله عليه وسلم سورة البقرة وسورة الكهف وغيرهما لا يصح وكذا
عن العصاة قاله النووي في التبيين وفي السورة لقنات الحمز وتر كموأترك أفصح (و) أن يقول
(السورة التي يذكر فيها كذا) ورواه في الأخبار (ومنا قوله عليه السلام من قرأ السورة التي
يذكر فيها آل عمران الحديث روى الطبراني من حديث أبي هريرة (وآداب القراءة ثاني)
فصل (في صلاة التطوع) مفصلة

(باب ما وجب الفسل وما سن له) الفسل (و) باب (مفتة) أي الفسل وما سنه من
زعمه الفسل ومما سن من أحكام المسجد والحمام قال الجوهري غسلت الشيء غسلًا بالفتح والام
الفسل بالضم وبالكسر ما يفسل به الرأس من خطمي وغيره وقال عباس بالفتح الماء وبالضم
الفعل وقال ابن مالك ما ضم الغتسال والماء الذي يغسل به وذكر ابن بري أن غسل الجنابة
يقنع الغين (وهو) أي الفسل شرعاً استعماله ماء) خرج التيم (طهور) الأظاهر (في جميع
بذنه) خرج الوضوء (على وجه مخصوص) يأتي كقيته بأن يكون بنية وتسمية والأصل في
مشرعيته قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا بإقلاع الرجل جنب ورجل الجنب ورجل الجنب
قال الجوهري وقد يقال جنبان وبسبب أن في جميع مسلم ونحن جنبان سمي لأنهم ينزفون
مواضع الصلاة وقبل فاشتهتة الناس حتى يتطهر وقيل لأن الماء جانب محله والأدب
مشهور بذلك يأتي في بعضه في محله (وهو وجه) أي الحديث الذي هو سبب وجوب الفسل
باعتبار أفراده (سنة) أي أساءه أو جدد كان ميباً لوجوبه (أحد هاروج التي) وهو الماء
القليظ الذي يخرج عند اشتداد الشهوة ومعنى المرأة أصفر رقيق (من مخرجه) فإن خرج

أن لا اله الا الله واستقبل قلنتنا وصل صلواتنا على كل دعيته هو المسلم له ما سلم عليه ما سلم
قوله وصل صلواته لا يحكم إسلامه حتى يصلي ركعة لأنه لا يسمى مسلماً بدونه ولأن الصلاة على الهيئة المشروعة تختص بشريعتها
أشبهت الأذان وسواء كانت بدار إسلام أو حجب جماعة أو بعد جمعة أو غيره (أو أذان ولو في غير وقت) أي الأذان (كافر يصح
إسلامه) وهو المجر الذي بعقله (حكمة) أي إسلامه لأناته بالشهادتين ومعنى الحكمة به أنه لو ثبت عقيدة ذلك غسل وكفن وصلى عليه
ودفن بغير نوا ورثه آثار به المسلمون دون الكفار ولو أراد البقاء على الكفر وقال صليته مستهزئة ونحوه لم يقبل منه كالمو كان أتى
بالشهادتين (ولا تصح صلاة) أي الكافر (ظاهراً) فيؤمر بأعادتها فمشرطها وهو الإسلام وإن علم أنه كان قد أسلم وأغفل وصلى

بني عليه الصلاة والسلام (ولا يمتد إليه) (على صغير) لحديث رفع القلم عن ثلاثة عن النبي صلى الله عليه وسلم (أجر قائم القصور المشهورة عن عصره) (دفعاً لهذه) (نقول على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا مضت المياه فغسل وإن لم تكن فامحها فلا تغسل رواء أجدوا المذبح هو خروجها بالغلبة قاله إبراهيم الحربي (فإن خرج) الماء (لفتر ذلك) كرض أو برد أو كسوطه (من غير نام ونحوه) كجئون ومعنى عليه وسكر أن لم يوجب غسلها تقدم فصل هذا ليكون نجسا وليس مذيابا في الرماية (وإن أتته بانغ أو من يمكن بلوغه كإن عشر) وبنت تسع من نوم ونحوه (ووجد بلا) يده أو ثوبه (جعل كونه مذبذباً بسبب تقدم نومه من برد أو نظار أو كراو ملاعبة أو انتشار وجب الغسل كتنه فيها وغسل ما أهله من بدن وثوب) احتياطاً قال في المبدع ولا يجب انتهى وله غير ظاهر كلهم وليس هذا من باب الإيجاب بالثبوت وإنما هو من باب الاحتياط في الخروج من هذه الواجب كمن نسي صلاته من يوم وجهه لأنه في المثال لا يخرج عن كونه مذبذباً ولا بسبب لاحد الأمرين يرجح به فلم يخرج من هذه الوجوب الإيجاز ذكر (وإن تقدم نومه سبع من برد أو نظار أو فكر أو ملاعبة أو انتشار) لم يجب غسل لعدم بقى الحدث والاصل بقا الطهارة وقلت والظاهر وجوب غسل ما أهله من ثوب وبدن (فإن كان كونه مذبذباً بسبب إقامة الظن مقام اليقين كالو) وجدي نومه حل فأنوجب الغسل (فإن كان كونه مذبذباً بسبب مقام الشر يف أو جعفر لا يجب غسل الثوب ولا البدن جميعاً لرد الأمر فيما نقله عنه ابن رجب في ترجمته في الطبقات وقال وهذه المسألة تشبه مسألة (الرجل إذا وجد على امرأته مذبذباً لم يغسلها) وهو ما أضافه وأما الجسد (أو تيممه) أي الملبس (مذنباً بغير غسل) بل يغسل ما أصابه وجوباً (ولا يجب) الغسل (بما بلان) الحديث عائشة (فإن أتته) من احتل (ثم خرج) (الذي) (أذن وجب) الغسل من حين الاستلام لا يثبت أنه كان قد انتقل حيه (فتمت) قال في المحمدية نقل عن ابن ماسه من احتل فلم يغسل حتى وطئ أهله فقلت مجنوناً ومختلفاً بل من الانصاف (وأن وجب) (في ثوب لا ينام فيه غيره) قال أبو المعالي والأزجي لا يظهره لجواز من غير قال في الانصاف وهو صحيح وهو مرد لا يجب مما يظهر (فعلية الغسل) لو جود معه (وإعادة التيمم من الصلاة وهو) أي (التي) (فيه) أي الثوب قال ابن قنيس الظاهر أنه بعد ما تيقن أنه صلاه وهو جود التي وما شئت به لا بعده قال في الرعية وإعادة الصلاة من آخر نومه تأمها وفي بعض أفاضل الموقن من أحدث نومه زادو الرعية والأولى إعادة ما لو (نكأ المدة وما يحصل به اليقين في راحة الذمعة وتقدم في كتاب الطهارة إذا توضأ من ماء ثم لم يجسه بعد وضوءه حتى يتيقن برأته وقال القاضي وأصحابه بعد ذلك نجاسته

ما يشترط للصلاة الكبير الذي استتره على ما يأتي سانه مفصلاً (والثواب) أي ثواب عمل الخير (له) لقوله تعالى من عمل صالحاً قلنفسه فهو يكتب ولا يكتب عليه (ولزم الولي أمره) أي المميز (بها) أي بالصلاة (التمام) (سبع) سنين (و) يلزمه (تعليمه) (أباًها) أي الصلاة (و) تعليمه (الطهارة) (ك) ما يلزم الولي قبل ما فيه (اصلاح ماله) (ك) يلزمه (كته) من العاصي (لنشا على الكمال) (و) يلزمه أيضاً (ضرب على تركها) (لشرب) سنين تأمة الحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من رآ أولادكم الصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع رواء أجد وأبو داود والامرو والنسائي تربيته عليها حتى بالفها وبعادها فلا يتركها وأما وجوب تعليمه أباًها والطهارة فلتوقف فعلها عليه فان احتاج إلى أجر فنف مال المصغير فان لم يكن فعل من يلزمه تفقسه (وإن بلغ) الصغير (في) صلاة (مفروضة) بأن تمت مدته بلوغاً وهرقها في وقتها لمسه أضافها

وهي بلوغاً بلوغه حد التكليف (أو) بلغ (بعدها) أي الصلاة (في وقتها) (مما عاينها) كالخج ولأنها نافذة في حقه فلم تجز عن الفريضة فان بلغ بعد الوقت فلا إعادة على ما يأتي (مع) إعادة التيمم (لأنه لا ينعى بلوغه كان انفاضة فلا يستجبه الفريضة) (و) لا يلزمه إعادة (وضوءه) ولا غسل نحو جماع لأنه رفع الحدث بخلاف التيمم (و) إعادة (إسلام) لأنه أصل الدين فلا يصح قتلاً فاذا وجد قبل وجه الوجب ولا به يصح بفعله غيره كالبه (ولا يجوز زيارته) (فريضة من السنن) (أو) تأخيرها عن وقت الحوائز (أو) تأخير (بعضها عن وقت الحوائز) وهو وقتها المعلوم بما يأتي أو الوقت المحتار فيها ما يقتلن لأنه تارك للواجب مخالف للزمن وثلاث نفوت فائدة التأكيد ووجه إذا كان (ذا كرا) الصلاة عند تأخيرها (قادر على فعلها) بخلاف نحو تأخيرها حديث

أبي قتاد يعرفوا ليس في النوم فقرأوا الفاتحة في وقت الصلاة إلى أن يدخل وقت صلاة فخرجوا وهم مسلم (الإنسان له
 الجوع) بين صلاتين لغوصاً ومريض (و بنو) أي الجوع في وقت الأولى المتسع لما يجوز قبله عليه الصلاة والسلام وتكون الأوقات
 أداه (أو مشغل بشرطها) أي الصلاة (الذي يحصله) أي الشرط (قريباً) كمن يسرته خرق وليس عنده غير ما واشتغل بمطاطته حتى
 خرج الوقت فغصوه فلامت عليه بل ذلك واجب عليه فإن كان تحصل الشرط بعد اصاب على حسب حاله ولم يؤخر (و) يجوز (له) أي لمن
 زعمه صلاة (تأخير فعلها في الوقت) أي وقت الغزاة (مع العزم عليه) أي فعلها المقوم ١٠٥ الحديث السابق فإن لم يزم على فعلها
 فيه أتم ما لم يظن مانعاً من فعلها

قال ابن قنيس و يمكن أن يقال العرق أن التي الأصل عدمه يكون في وقت الشك كالعدم
 بخلاف ما إذا لزمنا من ما ثم علم بحاسته فاه في وقت الشك قد شك في رفع الحدث والأصل عدم
 رفعه فيكون الحدث في وقت الشك كالوجود لانه الأصل (وأن كان ينأى هو) أي من وجد المني
 في الثوب (وغيره فيه) أي في ذلك الثوب الذي وجد به المني (وكان من أهل الاحتلام فلا غسل
 عليهما) لأن كل منهما متيقن الظاهره شك في الحدث (ومنه) في عدم وجوب الوضوء عليهما
 (أن مع صوت أو شيء من أحدهما لا يلزم عيئه ثم يجب الطهارة على واحد منهما) بعينه لعدم
 تيقنه الحدث (ولا يأم أحدهما) وحده مع غيره (بآخر) لتعق المفسد وهو ما أحده
 أو حدث إمامه (ولاصافه) أي لا يضاف أحدهما الآخر (وحده) لتعق المفسد أو حدث
 الفذغير بمحضه كما يأتي فإن صاف مع غيره صحت صلاتهما والالفظة (فيها) أي في مسألة
 وجدان المني في الثوب ومسألة سماع الصوت أو شيء من أحدهما (وكذا كل
 اثنين يتيقن موجب الطهارة من أحدهما لا يثبت كرجلين) أو امرأتين أو رجل وامرأة
 (لمس كل واحد منهما أحد فرجى غشي مشكل لغيره) لأن أحد الفرجين أصلي
 فانتقض وضوءه لأمسه فإن لمس انتهى ومثل ما لا لمس منه انتقض وضوءه بقينا ونقدم قال في
 المنتهى وشرحه وإن أراد ذلك أي أن يصلح إجماعه أو أن يكونا صافاً واحدهما فوضاً ثم فعلا
 ذلك ليس دلالة الاعتقاد الذي أبطلنا صلاتهما من أجله ولا يكفي في ذلك وضوء أحدهما لاحتمال
 أن يكون الذي أحدث منهما هو الذي لم يوضأ (والاحتياط أن يتطهرا) فيما تقدم مطلقاً
 لغير جابن العهد يتيقن (وأن أحس) رجل أو امرأة (بانتقال المني لحبس فم يخرجه وجب
 الغسل تخروجه) لأن الجنبه أصلها أنه قد لقوه تعالى والجانب الخب أي العيودوم الانتغال
 قد باء الماء محلّه فصدق عليه اسم الجانب وأما طهركما بسهولة وتعليقه على الفظة انبند
 انتقاله بعدهم ووجهه وإن كان أحد أن يكون الماء مرجع (ويثبت) أي ما انتقال المني
 (حكم بلوغ) كإثباته بغير وجه (و) يثبت به حكم (فطر) من صوم من قبل أو كركر النظر لشهوة
 ونحوه لا من احتتم تخروجه (وغيرهما) كوجوب بدنة في الحج - يثبت وجبت تخروج المني
 وفي شرح المنتهى كفساد نسك وقاله القاضي في تعليقه التزاماً وهو مبني على القول بقساد
 النسك بغير وجهه بالمباشرة (وكذا انتقال حيض قاله الشيخ) فيثبت به ما يثبت بغير وجهه (إن
 خرج المني بعد الغسل من انتقاله لم يجب الغسل (أو) خرج المني (بعد غسله من جماع لم ينزل
 فيه) بغير شهوة لم يجب الغسل (أو) خرجت بغيره في اغتسل له بغير شهوة لم يجب الغسل) لما
 روى سميد عن ابن عباس أنه سئل عن الجنب يخرج منه الشيء بعد الغسل قال لا وضوء وكذا
 ذكرنا لأما أحد على ولاه مني واحد فوجب غسل واحد كالأخر في دفعه واحدة ولاه

١٤ - (مكتشف الفتاح) - أول ﴿ تهاونا وكسلاد ادعاء امام أو أياهم فعلها أي الصلاة (وأي) فعلها
 (حتى تضائق وقت التي بعدها) بأن يدي الظاهر مثلاً ياتي حتى يضائق وقت العصر عنها فيقتل كفر القول عليه الصلاة والسلام
 بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة وأمسك وقوله العهد الذي يبتدأ بينهما الصلاة فن تركها فقد كفر وأهـ أجمداً للنسائي والترمذي
 وقال حسن صحيح وقوله أول ما تنفقون من دينكم الأمانات خرافات فقدوت الصلاة حال أحد كل شيء ذهب أحوالهم يبق منه شيء أو كالمع
 لاحظ في الإسلام ترك الصلاة وقاله على من لم يصل فهو كافر وقال عبد الله بن شقيق لم يكن أحد أب رسول الله صلى الله عليه وسلم

يؤمن شيامن الامم تركه كفر غير الصلاة والقتل ولا ترك كبري قبل الدعاء ولا يقتل بترك الاولى لانه لا يعلم انه عزم على تركها الا بغير جرح وقتها فاذا خرج عزم لم تركها لكن انما لا يقتل بها فاذا اضاف وقت الثانية وجب قتله (ويستثنان) أي الجاحد لو جوبها والتارك لها تهاونا أو كسل بعد الدعاء (والا بعد ثلاثة أيام) بل يالو أو يضيق عليه ما يدين كل وقت صلاة لها (فان تابا فعلمها) مع اقرار الجاحد لو جوبها كما علم بما يأتي في الرد على سيدهما وان قال أصلي بتركها تترك وأمرها ولو كل أي أمانته (والا) بان يتوبا بذلك (ضربت عقوبتها) بالسيف لحديث ١٠٦ اذا قتلتم فاحسبوا القتل وتروا مسلم أي الهيبته من القتل ولا يتردد على ذلك

(وكذا) أي ترك الصلاة بخود أو تهاونا أو كسلا (ترك) ترك للصلاة (أو) ترك (شرط) لها مع علمه أو مختلف فيه (يعتقد) التارك (وجوبه) ذكر ما من غسل وغسبه وقال الموفق لا تكفر بمختلف فسيه ووقاس ما يقع في الرد ولا يكفر بترك فائتة ونذر ولا صوم ولا حج ولا زكاة الا بمجدد وجوبها

باب الاذان

لفظ الاعلام قال تعالى وأذني الناس بالحق أي أعلمهم يقال أذنت بالشيء يؤذن اذا تواترنا وأذينا ككلمة اذا علم به فهو اسم وضع موضع المصدر وأصله من الاذن وهو الاستمع كأنه يلقى في أذان الناس ما يعلم به وشيئا (اعلام) بدخول وقت الصلاة أو اعلام (أو قره) أي وقها (كبري) فقط (والا فامة) مصدر قام وحقيقته اقامة القاهد فكان المؤذن اذا أذن بالفاظ الاقامة أقام القاهدين وأزاهم من قمرهم وشيئا (اعلام) بالقيام إليها أي الصلاة (بذكر) مخصوص فيهما أي الاذان والاقامة ويطلقان على نفس الذكر المخصوص (وهو)

خارج لغريه شبه أشبه الخارج ليرد به حال أحمد قال لان التهمة ماضية وانما هو حديث ارحونا بجزءه الموضوع (ولو) انتقل المني ثم (خرج الى قلعة الاقفاو) الى (فرج المرأة) وجب الغسل رواه واحد من ان نقل بوجوب الغسل بالانتقال (ولو خرج منه من فرجها بعد غسلها فلا غسل عليها) لانه ليس منها (ويكفي الموضوعان ديمه) أي الرجل فدخل فرجها ثم خرج فلا غسل عليها (أو) دبل الى فرجها (مني) امرأة أخرى بصفاق فدخل فرجها) ثم خرج فلا غسل عليها بدون انزال وتقدم في الباب قبله (لانه ليس منها) اخر جامن غير جده دفعا لأنه لان الغسل اغا وجب جبر البدن لكونه ينقض به جزء من غير وجه من جميع لكون الحيوان يخلق منه ولكونه ينقض به جزء من البدن ولهذا ضعف بكفره (وتنبه) محل وجوب الغسل يخرج المني اذا لم يصر لساقه القاضى وغيره فيجب به الوضوء فقط لكن قال في المني والشرح عكن منع كون هذا مبالا في الشارع وصفه بصفه قمره جوده فيه وتقدم ان الغسل كالوضوء سب وجوبه الحديث (الثاني) من موجبات الغسل (تغيب حشفة أصله) أو قدرها ان فقدت بلا حائل في فرج أصلي) لحديث أبي هريرة فروا اذا جلس بين شعبا الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل متفق عليه زاد أحد ومسلم وان لم يزل وفي حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم بين شعبا الأربع ومس الخشنان فغسل وجب الغسل رواه مسلم وماروى عن عثمان وعلي والزبير وطه انه لا يجب الا بالانزال لقوله عليه الصلاة والسلام الما من الماعنسي يخبر ويأبى من كذب قالان الفتيا التي كانوا يقولون الما من الماعنسي خمسة رخص ما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم امر بالافتسار وأما أحمد وأبو داود والترمذي وصححه قال الحافظ عبد القى استنداه صحيح على شرط الشين ثم المراد من التفتيم ما قاما بهما وتحاد بهما فذلك عدل ههنا لمصنف كغيره ما تقدم (قبلا كان) الفرج (أودى برمان آدمي ولم يركها أو) من (بهيمة حتى يحكة رطب) لانه لا يلج في فرج أصلي أشبه الآدمية (حي أوميت) لعموم ما سبق ولولم يجد بذلك حارة خلافا لابي حنيفة (ولو كان) ذوا حشفة الأصلية (بجنونا أو نائما) أو مقي عليه (بان أدخلت في فرجها فوجب الغسل على النائم والجنون) والمضي عليه (كحي) أي كما يجب على الجماعة ولو كانت مجنونة أو نائمة أو مضي عليها لان موجب الطهارة لا يشترط فيه قصد كسقي الحديث (وان استدخلتها) أي الحشفة الأصلية (من ميت أو) من (بهيمة وجب عليها) الغسل (دون الميت فلا بعد غسله) وذلك لولا فرق فيما تقدم بين الدم والجاهل فلم يمتك زمانا أصلي ولم يغسل احتياط في الصلاة ويسد حق يتقن نفس عليه لانه مما اشتهرت به الاخبار فلم يضر فيه بالجهل (ويعاد غسل التبتة الموطوءة) قال في الحادوى الكبير ومن وطئ بعد غسله أعيده غسله في أصبح الوحيين واختاره في رعاية الكبرى ويجب

أي الاذان (افضل منها) أي الاقامة لانه أكثر انفاطا وبلغ في الاعلام (و) الاذان أفضل ايضا (من الامامة) لحديث أبي هريرة فروا الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم رشد الأمة واغفر للمؤذنين وأما أحد وأبو داود والترمذي والأمانة أعلى من الضمان والمخبرة أعلى من الارشاد وانما لم يتسوله النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه من بعده الاذان لصيق وقتهم كالمعمل لا لاختلافه لا ذنت وشهد بعض الاذان قوله عليه الصلاة والسلام المؤذنون أطول الناس أعناقا يوم القيامة فرواه مسلم وقوله من أذن سبع سنين محتسبا كتبه له راحة من النار رواه ابن ماجه وأحمد بن حنبل وكثيره والاصل في مشروعيته ما روى انس قال لما كنز الناس ذكر وأن يعلموا وقت الصلاة يتنبي بمرقوبه فذكر وأن يروا وأما أرى يعرض برأفوا

فأمر بلال أن يشتم الأذان ووزر الأكله متفق عليه وحدث عبد الله بن زيد بن عبد ربه ورواه أحمد وغيره (وسن أذان في عين
 ابن مبرور) ذكر أن أنثى (حب ولو) سن (أقامه في) الأذن (النسري) خبران السن مرفوعان من قوله مرفوعان في أذنه التي
 وأما في أذنه النسري لم نضمره أما الصبيان أي التامة عن الجن وروى الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولدته
 أمه فاطمة وقال حسن صحيح وليكون أفعلامه بالترديد أول ما يقرع صوته عند قدومه إلى الدنيا كما يقرع عند خروجه منها ولا يعطد
 الشيطان عنه لأنه لا يدبر عند سماع الأذان وفي مستدرك وزين أنه عليه ١٠٧ الصلاة والسلام أقر في أذن مرفوعاً سورة

الخلاص قال في شرحه والمراد
 أنه الجنى (وجا) أي الأذان
 والأقامة فرض كفاية لحدث
 إذا حضرت الصلاة فليؤذن
 لكم أحكم وليؤمكم أكبركم
 متفق عليه والأمر يقتضي
 الوجوب بعينه أي الدوام مرفوعاً
 ما من ثلاثة إلا يؤذنوا له
 الصلاة إلا يصليهم الشيطان
 ورواه أحمد والطبراني ولهما من
 شأئر الإسلام الظاهرة كالحديث
 ولا يشركان لكل من في المسجد
 بل تكبهم التامة فيحصل لهم
 الفضيلة كقراءة الإمام قراءة
 للأمر (أ) أصوات (الجلس)
 دون المنذور وتغيرها (الؤداة)
 لا التفتيت (والجمعة) عطف
 على الخمس كالف المبدع
 ولا يحتاج إليه لخطوب
 الخمس وإتمام بقضائ غيرها
 لأن المقصود منهما الإعلام بوقت
 الصلاة المفروضة على الأعيان
 والقيام بها وهذا لا يوجب
 غيرها على الرجال اثنين فأكثر
 لا الواحد ولا النساء ولا الخنثى
 (الأحرار) لا الأرقاء والعميين
 (انفرض الكفاية بالترقيقاً)
 لا شغلهم بخدمة ما لا يحلهم أي

الفضل بالجاء على ما تقدم (ولو كان الجامع غير بالغ نصاباً علماً ومهولاً) أن كان (بجامع)
 مثله كائنة تسع وأربع (قال) لا ما يجب على الصغير إذا وطئ والصبر إذا ولو طئت مستندلاً
 بحديث عائشة (فيأمره) أي ابن عمر وفتت تسع (غسل) وضوءه وجبته إذا أراد ما يتوقف
 على غسل (فقط كقراءة القرآن) (أو) على (وضوء) كصلاة وطواف ومس مصحف (غير
 لبس مسجد) فإنه لا يلزمه الغسل إذا أرادوه بكيفية الوضوء كما تكلفوا في مثل مثله الغسل
 الزامه باستحمار وضوء كره الشيخ في الدين وليس معنى وجوب الغسل أو الوضوء في حق
 الصغير التام تركه بل معناه شرط لصحة الصلاة أو الطواف أو الأقامة في الغسل أو قراءة
 القرآن (أو) (أومات) الصغير (شبهاً) بعد الجاء (قبل غسلة) فيفضل له وجوبه قبله كالجمعات
 غير شبيه (ويرتفع حديثه) أي الصغير (بغسله قبل الخواص) فلا يجب عادته بعد بلوغه لصحة
 غسله فترتب عليها أثرها وهو ارتفاع الحديث ثم أحذير صريح عنه ما سبق فقال (ولا يجب
 غسل بقنينة من الحشفة) بل أنزال (ولا يبلاجل) أي مثل أن لف على ذكره مرة أو أذنيه
 في كمين بل أنزال (ولا يوطئ) أي من غير أنزال (ولا انتقال لعدم التفتت الخنثى) (ولا
 باصناف) أي خمس (خنثى) من غير ألاج (حديث) أي هريرة السابق (ولا يصحاق) وهو
 اتیان المرأة (بلا أنزال) لا يتقدم (ولا يبلاجل) في غير أصلي (أو بغير أصلي) كالألاج رجل
 في قبيل الخنثى المتفق المذكور به أو المشكل بل أنزال لعدم الفرج الأصلي يتبع (أو يبلاجل
 الخنثى) الواضع الأتوة أو المشكل (ذكره) في قبيل أو دير بل أنزال لعدم تفتيت الحشفة
 الأصلية يتبع (وكذا ولو وطئ كل واحد من الخنثيين المشكلين) (الأخوة) لا ذكر في الغسل
 لاحتمال زناهما أو زنا أحدهما (أو) وطئ كل واحد من الخنثيين الآخر المذكور في
 (الدير) لاحتمال زناهما المذكورين (وان وطأ رجل خنثى في دبره لم يعلّمها الغسل) لأن
 دبر الخنثى أصلي قطعاً وقد وجد تفتيت حشفة الرجل فيه (وان وطئ الخنثى في ذكره امرأة
 وجامعه) أي ذلك الخنثى (رجل) في قبيله فعل الخنثى الغسل (لأنه) أن كان ذكر فقد غيب
 ذكره في فرج أنثى وان كان أنثى فقد جرمعت في قبيلها الأصلي (وأما الرجل والمرأة فيلزم
 أحدهما الغسل لا يثبت) لأن الخنثى لا يخلو عن أن يكون رجلاً فيجب الغسل على المرأة أو يكون
 أنثى فيجب الغسل على الرجل والاحتياط أن يتأخر الرجل ما تقدم وان أراد أن يأم أحدهما
 بالأخر أو يمانعه أو يستل على ما تقدم من التمس (ولو قالت امرأة بي جنى بجامعني قال رجل
 فليها الغسل) وقال في المبعذ لا يغسل لعدم الألاج والاحتياط ذكره أبو المصالي وفيه نظر قال
 ابن الجوزي في قوله تعالى لم تمنهن أنفس قبيلهم ولا جان دبيل على أن الجنى يشي المرأة
 كالأنثى وفيه نظر لأنه لا يلزم من الخنثيان الألاج لاحتمال أن يكون الألاج عن ملبسته

ها الجملة والألفاظ وجوب نحو رد سلام وتقبل ميت وصلاة عليه على ريق لم يوجب موقد صرحوا بتعين أخنثى للقبض عليه
 إذا لم يوجد غيره (حضر) أي التمرى والأمصا ومن صلى بالأذان والأقامة حصلت لكن ذكر النسري وغيره ويكره وان اقتصر
 مسافراً ومنفرد على الإقامة لم يكره (ويستأن) أي الأذان والأقامة (لمنفرد) لحدث عتبه عام مرفوعاً يجب بل من رآه
 غنم في رأس الخليفة ليس يؤذن للصلاة ويصلي فيقول لا ته عز وجل انظروا إلى عدي هذا يؤذن ويقم الصلاة خلفه يعني
 أنه سكر في قد غرقت البعدى وأدخلته الجنة ورواه النسائي (و) إنسان أيضاً (سفر) لقوله عليه السلام مالك بن الحويرث
 ولا ينعم له إذا سافر عما ذنا وأقيا وليؤمكم أكبركم كما متفق عليه (و) إنسان أيضاً (تفتيت) من الجنس لحدث حمر بن أبيمة

الحق في حال كذا مع الذي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فقام من الصبح حتى طلعت الشمس فاستقبل فقال سمعوا من هذا المكان ثم أمر بالاذان ثم قضا صلى ركعتي الفجر ثم أمر بالاقيام الصلاة فصلى بهم صلاة الصبح وراه أبو داود ولا يرفع صوته ان خاف تلبسا كما لو اذن في غير وقت الاذان (ويكرهان) أي الاذان والاقامة (لخاني وساعول) كان الاذان والاقامة منهما (بالرفع صوت) لانهما وظيفة الرجال فیه نوع تشبه بهما قال في الفروع ويتوجه في التصریح جهر التلافي في قراءة وتلبية انتهى وما في الاصحاح منهما (ولابنادي) ١٠٨ باذان ولا غيره (الصلاة) جذازة وترواج اتصاله لم ينقل (يل) ينادي

(المسند) الصلاة جامعة أو الصلاة قياسية أو السكوف وفيه نظر حديث ابن عباس وجابر لم يكن يؤذن يوم العطر حين خرج الامام ولا يصعد ما يخرج ولا اقامة ولا نداء ولا شيء من ذلك عليه (و) ينادي الصلاة (سكوف) لانه في الصبح (و) ينادي الصلاة (استسقاء) بان قال (الصلاة جامعة) بنصب الأول على الاغراء والثاني على الحال وفي الرأية ينصصها وراهما (أو) يقال (الصلاة) بالنصب على الأول أو به وبالرفع على الثاني (وكره) النداء في عيد وكسوف واستسقاء (يجي على الصلاة) ذكر ابن عقيل وغيره (ويقاتل أهل بلد تركوها) أي الاذان والاقامة لانهما من شعار الاسلام الظاهرة كالعيد فيقاتلهم الامام أو نائبه واذنهما جهان يحصل به الاعلام غالبا ولو لواحد اجزأ عن الكل نصا ومن صلى بالاذان والاقامة هتت صلاة لما روى الاثر من علقته والاسود انهما قادخلنا على عبد الله بن مسعود فصرى بنا بالاذان والاقامة واحتج به أحد

سنة خاصة انتهى قلت وعلى ما ذكره المصنف لو قال رجل في حنية أحاسنها كالمراة عليه الفسل (والاحكام المتعلقة بتغيب الحشفة كالأحكام المتعلقة بالوطء الكامل) من وجوب الفسل والمدينة في الملح وانساد الفسل قبل التحلل الأول ونظر في الصداق والترح من الفسنة في الايام وغير ذلك مما يأتي في آوابه (وجمها بهضم فقلت أربسانه) حكم (الاشارة) أحكام ذكر ما بين الفقي في شعبة المروني أحكام المولود (ومن تنسج ما يأتي بغيره) (الثالث) من موجبات الفسل (اسلام الكافر ولو مرتدا أو غيرا) (لماروي أبو هريرة ان عامرة بن أنال سلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهبوا الى ما تطيقون لان فروعنا ينتقل رواء أحمد وابن خزيمة من رواء المعمرى وقد تكلم فيه ورواه مسلم مقرونا وعن قيس بن عاصم انه سلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينتقل عما هو سدر رواء أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وانه لا يسلم غالبا من حنيفة فاقبت الفسنة مقام الحنفية كالنوم والنفاء لاختلاف ولان المرتد ما ولا صلى في المعنى وهو الاسلام فوجب عليه الفسل (سواء وجد منه في كفره ما يوجب الفسل) من نحو جاع أو ازال (أو لاسواء فغسل في اسلامه أولا) لانه عليه السلام لم يستفصل ولو اختلف الحال لوجب الاستفصال (ولا يلزمه) أي الذي أسلم (غسل) آخر (بسبب حديث وجد منه في حال كفره بل يكفيه غسل الاسلام) سواء نوى الكل أو نوى غسل الاسلام (أو غلا) (وقبض جوبه) أي غسل الاسلام (على الميز) (إذا أسلم) (كوقت وجوبه على الميز المسلم) اذا جامع بعض اذا اراد ما يترقب على غسل أو وضوء لغيب لبث بعهد أو بدت شهيدا قال في التفتيح وقال أبو بكر لا غسل عليه أي الكافر اذا أسلم الا اذا وجد منه في حال كفره ما يوجب عليه (الاحضا ونفاه) كائنتين اذا غسلا نوطه زوج مسلم (أو مسلم سلم) انتهى بالمعنى (ثم أسلمنا فلا يلزمهما إعادة الفسل) لخصه منه وعدم اشتراط النية فيه لعدم الخلاف ما لو اغتسل الكافر لحنانية ثم أسلم وجب عليه إعادة لعدم محتمته وهذا كما علمت مفرع على قول أبي بكر ولم يذكره المصنف فكان الأولى حذفه لئلا يوهم انه مفرع على المذهب كما توجه عبارة الانصاف وقد تبعه المصنف (ويجزم تأخير اسلام الفسل أو غيره) لوجوبه على الفور (ولو اشتار) كافر (مسلم) في الاسلام (فاشار بعدم اسلامه) لم يميز (أو آخر عرض الاسلام عليه بلا عذر لم يميز) له ذلك (ولم يصح) المسلم (مرتدا) خلافا لصاحب التتج من الشافعية ورد عليه بهضم (الرابع) من موجبات الفسل (الموت) لقوله عليه السلام اغسلنها الى غيرهن من الأحاديث الآتية في محله (تقيدا) لاعتدال لانه لو كان عنه لم يرتفع مع بقائه عليه كالمناقص لا تنفصل مع جريان الدم ولا عن نجس لانه لو كان عنه

لكن يكره ذكره في الخارج غير هو ذكر جماعة الأئمة جحد على فيه وان اقتصر مسافرا ومنفردا على الاقامة لم يكره (وتحرم الاجرة) أي أخذها (عليها) أي على الاذان والاقامة لقوله عليه الصلاة والسلام لعثمان بن أبي العاص واتخذتم مؤذنا لا يأخذ على أذنه جرا وراه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وقال العمل على هذا عند أهل العلم والاقامة كالأذان موقوف على (فإن لم يرد معتمدا) (بإذن الامام من بيت المال) من مال الفاي (من يقوم بهما) لان المسلمين حاجة اليهما وهذا المال مخصص للمصالح كازاقي القضاء أو علم منه انه اذا وجد المتطوع لم يطهر غيره شيئا من ذلك لعدم الحاجة

اليه (شرطاً) بالنساء لوجه ولحق المؤذن ثلاثة شروط (كونه مسلماً) فلا يفتد باذان كافر لعذر (كونه كونه) (ذكر) فلا يفتد باذان أنثى
 وحتى قال جماعة ولا يصح لانه منهي عنه كالركعة وكونه (عاقلاً) فلا يصح من مجنون كسائر العبادات (وصبراً) (أو) بالاذنان من
 أحمى لانه يؤذن عن يقين بخلاف الأحمى فربما غلط في الوقت ومثله عارف بالوقت مع جاهل به وعزمته معه اذنان أحمى لان ابن أم
 مكتوم كان يؤذن لقنني صلى الله عليه وسلم قال ابن عمر وكان رجلاً أحمى لانسأى الصلاة حتى يقال أصعبت أصعبت رواد الحضاري
 ويصحب أن يكون معه بصير كما كان ابن أم مكتوم يؤذن بعد بلال قاله في الشرح ١٠٩ (وسن كونه) أي المؤذن (مستبناً) أي

رفيع الصوت لقوله عليه
 الصلاة والسلام لعبد الله بن
 زيد اتقه على بلال فانه أهدى
 صوتاً منك ولانه يأتي في الأعلام
 المقصود بالاذنان وسن أيضاً
 كونه (أمتناً) لحديث أمته
 الناس على صلاتهم وهو يومهم
 للمؤذن وراه البيهقي من طريق
 يحيى بن عبد الجسود كلام
 (د) حسن أيضاً كونه (طامناً)
 بالوقت) ليؤمن خطؤه (و) يقدم
 مع التثاق) بين اثنين فأكثف
 الأذان (الافتسل في ذلك)
 المذكور من الاتصال لانه عليه
 الصلاة والسلام قدم بلال
 عبد الله بن زيد بدلالة أهدى صوتاً
 منه وقدم أيضاً سمعون أصوته
 وقيس عليه باقي الاتصال (ثم)
 يقدم (ان استروا) في الاتصال
 المذكور لا افتسل (فدين
 وعقل) لحديث ابن عباس
 مرفوعاً يؤذن لكم خياركم رواه
 أبو داود وغيره (ثم) يقدم مع
 التساوي في جميع ما تقدم (من
 يختاره أكثر الحبران) الصلطين
 لان الأذان لا اعلامهم ولانهم أعلم
 بين بلانهم صوتهم ومن هو أخص
 نظراً (ثم) مع التساوي أضاف
 رضي الحبران (بقرع) فن

لم يظهر مع بقائه سبب التحبس وهو الموت (غير شرط) دمعركة ومقتولاً (طامناً) فلا يضلان
 (وباقى) ذلك مفصلاً في محله (الخامس خروج بعض) لقوله عليه السلام لفاطمة بنت أبي
 حبيش وإذا ذهبت فاعتملى وصلى متفق عليه وأمر به أم حبيبة وسبلة بنت سهيل وحننة
 وغيرهن يؤيده قوله تعالى فإذا تعاهدوا فاقوموا أي إذا اغتسلت فقم الزوج من وطئها قبل
 غسلها فدل على وجوبه عليه وأما وجوب الخروج بالانقطاع فموجب وبالله التوفيق
 وكلام الخبير يدل على أنه يجب بالانقطاع وهو ظاهر الأحاديث ونظيره فائدة الخلاف إذا
 استشهدت الحائض قبل الانقطاع فإن قلنا يجب الغسل بخروج الدم وجب غسلها الغض
 وإن قلنا لا يجب إلا بالانقطاع لم يجب الغسل لأن الشهيد لا يسل ولم ينقطع الدم الموجب للغسل
 قاله المحدث وابن عبيدان وابن زكش وصاحب مجمع البحرين والمبدع والراعي والفرع
 وغيرهم قال الطوفي في شرحه وعلى هذا التفرع أشكال وهو ان الموت أمان ينزل منزلة
 انقطاع الدم أو ان نزل منزله لزوم وجوب الغسل لتعق سبب وجوبه وشروطه على القولين
 وإن ينزل منزلة انقطاع الدم فهي في حكم الحائض على القولين فلا يجب غسلها لانه ان قلنا
 الموجب هو الانقطاع فلم يوجبوا قلنا الخروج لم يوجب شرطه وهو الانقطاع فم يبنى
 عليه الموقوف عقلاً وأولاً على ما وجب غسله لا يقع بالخروج على الأول والانقطاع على
 الثاني (مان كان عليها) أي الحائض (حين تغتسل عليها) (فتنسل) الجنابة (حين ينقطع
 حجبها أيضاً) لعدم الفائدة (فان اعتقلت الجنابة في زمن حجبها مع) غسلها (بل)
 يستحب) تنقض الجنابة (ويزيل حكم الجنابة) لأن بقاء أحد المحدثين لا يمنع ارتفاع الآخر كما لو
 اغتسل المحدث المحدث الأصغر قاله في الشرح (وباقى أول الحيض السادس) التيمم لوجبات
 (خروج نفاس) قال في المعنى لا خلاف في وجوب الغسل بهما اه وفيه ما تقدم في الحيف
 (وهو) أي النفاس (لعدم الخراج بسبب الولادة) وباقى مفصلاً في آخر الحيف (ولايجب)
 الغسل (ولادة هربت عن دم) لانه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص (فلا يسل الصوم)
 بالولادة العربية من الدم (ولا يحرم الوطئها) قبل الغسل لما تقدم (ولا) يجب الغسل (بالقاء)
 حلقه) قال في المبدع بلانزع زائد في الرعاية بلا دم (أو) بالقاء (مضنة) لا تخطط فيها لان
 ذلك ليس ولادة وإنما ثبت حكمه بإقامتها بين فيه خلق انسان ولو خفياً (والولادة طاهر ومع
 الدم يجب غسله) كسائر الأشياء المنضمة وفده وجه لا لشدة
 فصل ومن زعمه الغسل في الجنابة وغيرها (حرم عليه الاعتكاف) لقوله تعالى ولا تحضوا الا
 عابري سبيل وقوله عليه السلام لأجل المحدث الحائض ولا جنب رواه أبو داود من حديث
 عائشة (و) حرم عليه (قراءة آية قصصاً) روي تركها ذلك عن عمرو على وروي أحمد وأبو

خريته لقوله قد تقدم حديث لو علم الناس ما في الله والفسد الأول ثم لم يجدوا الا ان يستمعوا عليه لاستمعوا وفتا شاع للناس في
 الاذان يوم القادسية أقرع بينهم سعد (و) يكني مؤذن) في المصير (بالحاجة) التي زيادة نص لا يستحب ان يماخذ عن اثنين وقال القاضي
 على أربعة لفعل عثمان الأمن حاجة والاولى ان يؤذن واحد بعد واحد (ويؤذن) مع الحاجة أكثر بان لم يحصل الأعلام (واحدة
 بقدرها) أي الحاجة كل واحد جانب واحد فلو كان واحد (ويقيم) الصلاة (من يكتفي) في الألفاظ يقدم من أنثى أولاً
 (وهو) أي الأذان (خمس عشرة كلمة) أي جملة (بلا ترجيع) للشهادة تبيان ينقص بها صوته ثم يجدها رافعاً بصوته فيكون
 التكبير في أوله أرباعاً قاله الأثر سمعت أبا عبد الله سئل أي الأذان تذهب فقال لي أذان بلال يغفل له أليس حديث أبي عتبة

عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أبي مخنف أنه قال قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا إذا نزل عليكم آية من آيات ربكم فلا تدركوا الصلاة حتى تكونوا تنصرون ولا تأكلوا ولا تشربوا ولا يمسسكم من شيء حتى تنصروا الله ورسوله ذلكم لكيلا يهزئ الله من الذين كفروا الآية (أحد عشر جملة ثلاثية) لحديث عبد الله بن زبيدة قال كان أذان علي عليه السلام صلى الله عليه وسلم من مرتين والأقامة مرة مرة لا يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة رواه أحمد وأبو داود والنسائي وأما حديث أنس بن مالك أن يرفع الأذان ويقرأ الأقامة متفق عليه فيها جبال خبره ما سبق (و يسبح ترجمه) أي الأذان لحديث أبي مخنف (ويأبى ١١٠) (تثنيها) أي الأقامة لحديث الترمذي عن عبد الله بن زيد كان أذان رسول الله صلى

الله عليه وسلم شغاف الأذان والأقامة فالأختلاف في الأفضل (وسن) أذان (أول الوقت) ليصل المتعجل وتظهر أنه يجوز مطلقا مادام الوقت يتوسم سقوط مشروعيته بفعل الصلاة ذكره في المبدع (و سن) (ترسل فيه) أي قهل في الأذان وتأن فيه من قولهم حاطل على رسله (و سن) (حذرنا) أي أصرع أقامة لقوله عليه الصلاة والسلام ليلال اذا أذنت قرسل واذا أجت فاحذر رواه الترمذي وقال استناذه محمول وروى أبو يعيد عن عمر أنه قال مؤذن اذا أذنت قرسل واذا أجت فاحذر وأصل الحذر في الشيء الأصرع ولان الأذان اعلام الغائبين فالنشئة أبلغ في الاعلام والأقامة اعلام الحاضرين فلا حاجة فيها (و سن) فيها (الوقف على كل جملة) قال إبراهيم النخعي شيئا يجوز وما كانوا لا يعرفونهما الأذان والأقامة وقال أيضا الأذان جزم ومنه استحياب تطهير الكلمات بالوقف على كل جملة (و تمة) لا يسمع الأذان غير العربي مطلقا (و سن) (قول) مؤذن (الصلاة خير من

النوم مرتين بمصلحة أذان الغير) وظاهره هو قبل طلوعه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحدورة فإذا كان أذان الغير قبل الصلاة خير من النوم (التثويب) من ناب أذان جميع لان المؤذن دعاه إلى الصلاة فلهما اثنين ثم دعاهما بالتثويب وبكره بالتثويب في غير أذان غير بين الأذان والأقامة والنداء بالصلاة بعد الأذان وينداه الأمير وهو قوله الصلاة بأمر المؤمنين ونحوه لانه يدعو وكذا قوله عليه رض الله عليه الذي لم يقبلوا الآية ورواه بعد ذلك ذكر في الصلاة وقوله قبل الأقامة اللهم صل على محمد ونحوه وكذا ما يقبل قبل الغير من التسبيح والتشديد والدعاء ولا بأس بالقرعة فيها ما (و سن) (كوبه) فاعلم ما

مصلحة

النوم مرتين بمصلحة أذان الغير) وظاهره هو قبل طلوعه لقوله عليه الصلاة والسلام

لا يحدورة فإذا كان أذان الغير قبل الصلاة خير من النوم (التثويب) من ناب أذان جميع لان المؤذن دعاه إلى الصلاة فلهما اثنين ثم دعاهما بالتثويب وبكره بالتثويب في غير أذان غير بين الأذان والأقامة والنداء بالصلاة بعد الأذان وينداه الأمير وهو قوله الصلاة بأمر المؤمنين ونحوه لانه يدعو وكذا قوله عليه رض الله عليه الذي لم يقبلوا الآية ورواه بعد ذلك ذكر في الصلاة وقوله قبل الأقامة اللهم صل على محمد ونحوه وكذا ما يقبل قبل الغير من التسبيح والتشديد والدعاء ولا بأس بالقرعة فيها ما (و سن) (كوبه) فاعلم ما

أى الاذان والاقامة لقوله عليه الصلاة والسلام ليلال قم فاذن وكان مؤذنه صلى الله عليه وسلم يؤذنه قداما والاقامة أحد
الاذنين (فيكرهان) أى الاذان والاقامة (قائدا) أى من قاعد (لغير مسائر ومذخور) لخالفه السنة وكذا رواه كسابوا مشايخنا من طائفة
ومعهم نحو قاعد لانهم السابا كمن انططسة (و) بمن كونه فى الاذان والاقامة (متطهرا) من الحدثين لحدث أى حرمة
مرفوعة الاذن الامتنع رواء الترمذى والبيهقى وروى مرقون عن ابى هريرة وهو اصح واقامة (كمن من الاذان لانها قربا الى
الصلاة (فيكره اذان حنن) لا يحدث نصا (و) تكره اقامة محدث (للفصل بين الاقامة ١١١) والصلاة والصوم (و) بمن كون
اذان واقامة (على حلق) أى

مصلحة ولا فائدة اه فلهذا قال (و) يمنع من القلب فيه الصلاة وقراءة بكرة ثم اذا اسجد
طريقا نصا (وباقى فى الاحتكاك ويحرم على جنب وحائض وقضاة انقطع معهم الشبهة)
أى المسجد لقوله تعالى ولا حينا الا بغير سبيل حتى يتسبوا لقوله عليه السلام لا أحل
المسجد لحائض ولا جنب وراه ابو داود (ولو صلى عياله لا مسجد) لقوله عليه السلام لا يؤمن
الحائض المصلى (لا صلى الجنائز) فليس مسجد الا صلاة الجنائز ليست ذات ركوع وجعود
بخلاف صلاة العيد (الا ان يتوضأ) أى الغناب والحائض والنساء اذا انقطع عنهم ما هو زعم
اللبث فى المسجد لما روى سعد بن منصور والرازم من عطاء بن يسار قال رأت بى حلا من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون فى المسجد وهم يحبون اذا توضأ وضوء الصلاة
قال فى المبدع اسأله صحيح (ولان وضوءه مخفف حدثه فيزول به من ممانعه قال الشيخ فى الدين
وحديثه يورثان نام فى المسجد حديث شام غير موافق كان النوم الكثير ينقض وضوءه فذلك
الوضوء الذى يرفع الحدث الأصغر وضوءه الجانب لتخفيف الجنابة والأفهد الوضوء لا يبيح له
ممانعه الحديث الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف ثقله عنه فى الآداب الكبرى
واقصر عليه (فلو تعذر) الوضوء على الغناب وشحوه (واحتج اليه) أى الى اللبث فى المسجد
لتوفر ضرر محروجه منه (جاز) له اللبث فيه (من غير تم نصا) واحتج بان وفده عبد القدس
قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فأنزلهم المسجد (و) اللبث (به) أى بالقيم (أولى) خروجهم
الخلاف (و) بغير (الجنب وشحوه) لاجل لبثه لفعل (اذا تذر عليه الوضوء والفعل محلا
قال ابن قندس واحتج الى اللبث فيه ورده فى شرح المنتهى بانه اذا احتاج للبث فيه جاز بلبثهم
قالوا لظاهر تنقيده بدم الاحتياج (وامتناعه ومنه سلس البول عبوره) أى المسجد
(واللبث فيه مع تلويثه) بالفساد حديث عائشة ان امرأة من أزواج رسول الله صلى الله
عليه وسلم اعتصمت بمهوى مستخاضة فكانت ترى الحجرة والصفرة رر بما وضعتنا طلست
تحتها وهى تصلى واه البخارى (ومع خوفه) أى خوف تلويثه (بحرمان) أى العبور واللبث
لوجوب صوت المسجد مما يغيبه (ولا يكره لبثه وشحوه) لحائض ونساء (الزائفة) من
شعره ونظره قبل غسله) كالحديث

فصل ١٢ فى الغسل المصيبة وهى ستة عشر وفى حصة الغسل وما يتعلق بذلك (ومن الغسل
الصلاة الجمعة) الحديث أى مسجد مرفوعا غل الجمعة واجب على كل محتلم وقوله عليه السلام
من جامعكم الجمعة فليغتسل متفق عليه ما وقوله واجب معناه ما كذا الاحتياج كما تقول
حلق واجب على ويدل عليه ما روى الحسن عن حمزة بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من توضأ يوم الجمعة فمها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل رواه احمد وابوداود والترمذى

قال رأيت بلال يؤذن لمجلى اتبع فاهمنا واهه بانقول معناه لاجى على الصلاة على الفلاح متفق عليه وسواء كان على
منارة أو غير (و) سن ايضا (ان يقولها) أى الاذان والاقامة بجر (واحد) أى ان يتولى الاقامة يقول الاذان لمسا في حديث
أى الحرب الصادق حين أذن قال فاراد بلال أن يقيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يقيم أحوصد أفاهه من أذن فهو يقيم رواه أحمد
وابوداود وكان طهين وسن ايضا كونهما (بعمل واحد) بان يقر بالموضع الذى أذن فيه لقول بلال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبقني
بأى من لاهو كان يقيم المسجد لما خاف ان يسبقه بها كذا استنبطه أحدوا حنن وهو لقول ابن عمر كذا اذامنا الاقامة توضأنا ثم خرجنا
الى الصلاة ولانه أبلغ فى الاهام وكان طهين الثانية (ما يشرى) ذلك على المؤذن بمن أذن فى منارة أو كان بعيدا عن المسجد فيقيم فيه مثلا

بعض من الصلاة لا يمكن لأية من الأذان أو الأوامر ولا تعتبر الموالاة بين الأقامة والصلاة إن أقام عند أذانة الفاعل فليأمر ويصلي الكلام بعد الأقامة قبل الدخول في الصلاة (روى عن عمر (و) بن أيبان (أن يجلس) مؤذناً (بعد أذانها) أي صلاة (يسن تعجيلها) كقرب (جلسة خفيفة ثم يقسم) الصلاة لحديث أبي بن كعب مرفوعاً بالذلل أحمل بين أذانك وأقامتك فساخر غلاً كل من طعاه في مهل ويقتضي حاجته في مهل (رواه عبد الله بن أحمد عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للذلل أحمل بين أذانك وأقامتك قدما يفرغ الأكل من أكله والشارب ١١٢) مشربه والمقتضى إذا دخل لقضاء حاجته (رواه أبو ذؤاد) والترمذي وليمكن

وأسانه جديلاً الحسن واختلاف في معناه من مرفوع نقل الأثر عن أحمد لا يصح معناه فيه ويضعفه أن عثمان ألقى الجمعة يغسل (لحاضرها) أي الجمعة لما تقدم من قوله عليه السلام من جامعكم الجمعة (في يومها) أي يوم الجمعة وأوله من طوع الفجر فلا يجزئ الاغتسال قبله (إن صلاها) أي الجمعة ولم يغسل عليه كالعبد لمعوم من جامعكم الجمعة (ولا يغسل غسل الجمعة (لأمرأة) نصاً) لظاهر قوله عليه السلام من ألقى منكم الجمعة فليغتسل (والأفضل) إن يغتسل (عند معصية البها) أي إلى الجمعة لأنه أبلغ في المقصود وإن يكون (من جامع) الخبر لا ألقى في باب الجمعة (فإن اغتسل ثم أحدث) حدثاً مغر (أجزاء الغسل) المتقدم لأن الحديث لا يبطئه (وكانوا الوضوء) لحديث (وهو) أي غسل الجمعة (أكد الاغتسال المستور) لما تقدم قال في الأنصاف الصحيح من المذهب إن الغسل للجمعة كذا الاغتسال ثم بعده الغسل من غسل الميت يصح في العادة (و) بن الغسل أيضاً صلاة (عبد) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل لذلك (رواه ابن ماجه من طريقين وفيه ما ضعفه فلا يصح الصلاة شرعت لها الجماعة أشبهت الجمعة (في يومها) أي العبد فلا يجزئ قبل طلع الفجر وقال ابن عقيل المنصوص عن أحد أنه قبل الفجر وبعد أن زمن العبد استيقن من الجمعة (لحاضرها) أي العبد (أن صلى) العبد (ولو) صلى (وحده) ان بحث صلاة المنفرد فيها) بأن صلى بعد صلاة العبد المتبرؤ في التقيص ان صغر ولم يغسل ومثله الزينة والطيب لأنه يوم لا ينعكس في خلاف الجمعة (و) بن الغتسال (أ) صلاة (كسوف وامتنعاه) لأنه عبادة يهتم لها الناس أشبهت الجمعة والعبد (و) بن الغسل (من غسل ميت مسلم أو كافراً) لما روى أبو هريرة مرفوعاً من غسل ميتاً فليغتسل ومن جملة فليغتسل رواد أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه جماعة وقوله عليه وعن علي بن عوف وهو مجهول على الاحتياط لأن أسماء غسلت أبا بكر وسألت أهل على غسل قالوا لا وأما مالك ومرسل (و) بن الغسل (أ) لظافة من (حنون) وأغواء بلا أنزال متى فيها قال ابن المنذر ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الأغواء متفق عليه من حديث عائشة والجنون في معناه بل أولى (ومعه صيب) أن أن تيقن معها أنزال وحسب الغسل لأنه من جملة المحرجات كالنم وإن وحده بعد الأقامة بل لا يجب الغسل قال الزركشي على المعروف من المذهب لأنه يحتمل أن تكون لغير شهوة أو مرض ذكره في البدع واقتصر عليه لكن تقدم التفصيل فيما إذا أفاق نائم ولحوم وجديلاً (و) بن الغسل (لا تحضاه لكل صلاة) لأن أم حبيب ما صحبته فسا لثا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ما مرها ان تغتسل فكانت تغسل عند كل صلاة متفق عليه وفي غير الصحيح أنه أمرها بكل صلاة وعن عائشة أن نيب بنت جحش اغتسلت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل لكل صلاة (رواه أبو داود

الأكل من شعور ذلك الصلاة مع الإمام (ولا يصح) الأذان (الاً مرتباً) لأنه ذكر يمتد به فلم يجز الاخلال بنظامه كآذان الصلاة (متوابعاً) ليعصل الأعلام (ولأن مشروعيته كانت كذلك (فإن تحكلم) في أثناء أذانه وأقامته (و) كلام (محرم) كذنف وغية بطل لأنه قبل محرم فيه فكما أورد في أثناءه لا بعده ولا يحتمل أن ألقى صرعاوته (أو سكت) سكوناً (طوبى لا يغسل) للاخلال بالموالاة وكذا أن أغشى عليه أو نام طويلاً (وكره) في أثناءه كلام (يسير غيره) أي غير محرم ويصح في الأنصاف براد السلام بلا كراهة (و) كرهه أيضاً في أثناءه (سكوت) يسير (بلا حاجة) إليه (سكتاً) أقامة (ولا يصح) الأذان أيضاً (الاً منوباً) لحديث أمها الأعمال بالنيات (من) شخص (واحد) فلما أن واحد بعضه وكله آخر لم يصح قال في الألف بلا خلاف أهله (عدل) لأنه عليه السلام وصف المؤذنين بالامانة والفاثق غير أمين وأما دستور الحال فيصير أذانه قال في التشرح بغير خلاف علمناه ولا يصح الأذان

أيضا الفجر بحر (الاً في الوقت) لحديث إذا ضرب الصلاة عليه يؤذن لسم أحدكم (و) لأنه شرع للاعلام بدخول الوقت (وبصح) الأذان (الفجر بعد نصف الليل) لحديث أن بلال يؤذن بالليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم متفق عليه وليتها جانب وهو ليدرك فضيلة أول الوقت (ويكره) أذان الفجر (في رمضان قبل) طلوع (الفجر) أن لم يؤذن له (بصد) ثلاثين الناس فيتركوها وهو يستحب أن يؤذن قبل الفجر إن يكون مع من يؤذن في الوقت الفجر وإن يؤخذ ذلك عادة ثلاثين الناس (ورفع الصوت) بأذان (ركن ليصل السماع) المقصود للاسلام (ما لم يؤذن لحاضرها) فيقدر ما يسمعه وإن شاع رفع صوته وهو الغنم وإن خافت بأبيض جاز ولا يستعير رفع صوته فخر طاعته ما لم يؤذن لنفسه وتركه الزيادة فوق الطاقة

(ومن جملة) بن صلاتين أذن للأولى وأقام لكل منهما وأمكن الجمع فقد دعا أو ما أخر الحديث ما يعرفه فواجه بين الظهر والعصر بمرقو بين المغرب والعشاء بدفعه فإذا كانا فاعتن رواه مسلم (أو قضى فوأت أذن للأولى وأقام لكل) الحديث أبي عبيد عن أبيه عن ابن مسعود أن المشركين يوم الحندق شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بالاقاظة ثم أقام فصل الظهر ثم أقام فصل العصر ثم أقام فصل المغرب ثم أقام فصل العشاء رواه الترمذي والنسائي ولفظه له وقال ليس باستاده بأبي إلا أن أبا عبيد فلم يسع من أبيه (و يحزى أذان منجز) بالمعنيين ١١٣ لقول عبد الله بن أبي بكر بن أنس كان

(و) بسن النفس (الاحرام) لما روى زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لاهلاله
واغتسل رواه الترمذي وحسنه وظاهره ولوع جميع حيض ونفاس ومرجح به في المنتهى لان
اسماء بنت عيسى بن مسعود بن أبي بكر بالنخبة قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر
ان بامرهما ان تقتل وتهل رواه مسلم من حديث عائشة (ودخله مكة) ولوع جميع قاته في
المستحب ففعله عليه السلام متفق عليه وظاهره ولو بالجرم كاذبي حتى اذا اراد دخول مكة
فيسن له الغسل لذلك (ودخلوها) أي حرم مكة (نساء) نص عليه في رواية صالح (ووقوف
بمرفة) رواه مالك عن نافع عن ابن عمر ورواه الشافعي عن علي ورواه ابن ماجه مرفوعا
(ومبيت بجزء لغفوري جاور وطواف زيارة و) لطواف (وداع) لاهل انساك يجتمع لها الناس
ويزدجون فيه رقوق يؤذى بعضهم بعضا فانسب كالجعة (ويقيم لكل طاعة) أي يقيم
لما بسن له الغسل اذا عدم الماء أو قصر واستعماله بشروطها يبيع التيمم كما لو اراد الجانب
الصلاة وشروطها (و) بسن التيمم ايضا (لما بسن له الوضوء) كالتراب والماء كروا الاذان ورفع
الشك والكلام المحرم (لغير) بيع التيمم (ولا يسيب الغسل لدخول طيبة) وهي مدينة النبي
صلى الله عليه وسلم قال في المذبح ونص أحمد وزيد بن ثابت النبي صلى الله عليه وسلم أي يقتل لها
(ولا العجاجة) لانه يخرج اسمه الى عاف وما حدث عائشة مرفوعا بغسل من أدب مع من الجعة
والجناية والحامة وغسل الميت رواه ابو داود وفيه مصعب بن شيبة قال الدارقطني ليس بالقوي
ولا بالحاظ وقال أحمدان أحاد شعبة ما كبر وان هذا الحديث منها (و) لا يسيب الغسل ايضا
(البلوغ) بغير انزال (وكل اجتماع) متصفا ولا غير ما تقدم (والشك) اما كامل واما مجزئ
فلما الكامل المشغل على الموجبات والسفن (ان ينوي) أي يقصد رفع الحدث الاكبر أو
استباحة الصلاة وشروطها (ثم يسي) فيقول بسم الله لا بقوله غيرهما قاتل (ثم يغسل يديه ثلاثا)
قالوا وضوءه لكن هنا كذب اعتبارا ورفع الحدث عنها وقلعه عليه السلام في حديث ميمونة تغسل
كفيه مرتين أو ثلاثا ويكون قبل ادخالها الاثاء ذكره في الكافي وغيره (ثم يغسل مالهونه من
أذى) حديث عائشة ويقرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه وظاهره لافرو بين أن يكون على
فرجه أو بقية يده وسواء كان نكاحا كاحرم به في المحرم أو مستقذرا ظاهرا كالثاني كما
ذكره بعضهم (ثم يضرب يده الأرض أو الجائط مرتين أو ثلاثا) حديث عائشة المتفق عليه
(ثم يتوضأ كاملا) لقوله عليه السلام ثم يتوضأ وضوء الصلاة وتوضؤ غسل رجله حديث
ميمونة (ثم يحنى على رأسه ثلاثا بروي بكل مرة أصول شعره) لقول ميمونة ثم أفرغ على رأسه
ثلاث حشيات ولقول عائشة ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر حتى ادارا أي قد
استبرأ حن على رأسه ثلاث حشيات وأقوله عليه السلام تحت كل شرة جنابة فاعسوا

١٥ - (كشافة الفتنة) - أول ﴿ رسول الله أرحمه لدار قطني في الأرماد وفيه اسقاط الهام من كلمة الله ويجزم أن يؤذن غيرا انبلاذته الان سيف خوف وقت التأذين ومضى طوط قد أفن قبله أعاده استعجابا (و يس المؤذن متابعه قوله سر اعنه لبعض بين ارجاء الاذان والمتابعة (وس أيضا (راسعه) أي المؤذن متابعه قوله سر الحديث ع مر مرقوا اذا قال المؤذن لله اكبر فقال أحدكم الله اكبر ثم قال أشهد أن لا اله الا الله فقال أشهد أن محمدا رسول الله فقال أشهد أن محمدًا رسول الله ثم قال هي على الصلاة فقال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال هي على الفلاح فقال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال اشهد اكبر

الله أكبر فقال الله أكبر ثم قال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله محامداً من قلبه دخل الجنة ورواه مسلم (ولو) منع مؤثنا
(ثانياً) مؤثنا (ثالثاً) حيث استحب ولم يكن صلى جماعة لعموم الخبر فان صلى كذلك لم يجب له ليس مدعواً بهذا الأذان ذكره
في المبدع (و) سن أيضاً (نقيم) الصلاة متابعاً قوله سر الجميع بين أجزائها (و) سن أيضاً (سامعه) أي المقسم (ولو) كان الصانع
لاذان أو ألقاه (في طواف أو قرأه أو) كان ألسامع (أمرأة) لفهم الخبر (متابعاً قوله) أي المؤذن والمقيم (سراً) لأنه أي مثل قوله
(و) لا تسن الأمانة (أصل) لا تسنه ١١٤ بها فان أحاب بطلت لفظ الجملة وصدقت ويرث في التثويب لانه خطاب آدمي

(و) لا (أصل) لا تسنه لا تسنه بقتضاه حاجته (وبقضاءه) أي بقضى المصل والمخلى ما قاتما إذا فرغا وخرج المخلى من الخلاه لزال الصانع (الافى الجملة فيقولان) أي المؤذن وسامعه أو المقسم وسامعه (لأصل ولا قوة إلا بالله) لتعبر ولأن على الصلاة على الصلح خطاب فاعادته حيث بل سبيله الطاعة وسؤال الحول والقوة ومعناه ظاهر المحضر وطلب العون منه في كل الأمور وهو حقيقة العبودية (و) (الافى التثويب) وهو قول الصلاة خبير من التثويب في أذان الجهر فيقولان (صدقت ويرث) بكرم الراي الأولى (و) (الافى) لفظ الأمانة) وهو قول المقيم قد قامت الصلاة فيقول هو وسامعه (أقامها الله وأدامها) لما روى أبو داود عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا لا أحد في الأمانة لما قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم أقامها الله وأدامها وقال في سائر الأمانة كصاحب حديث عمر في الأذان (ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ ويقول اللهم رب هذه

الشعر وواقعة البشارة رواد أبو داود يقال حدثت أحوشوتوا كفزوت وحشيت أحيى حشياً كرهيت واستحب المولى وغيره تخليل أصول شعر رأسه قبل أفاضه الماء عليه لحديث عائشة (ثم يفيض الماء على بقية جسده) لقول عائشة ثم أفاض على سائر جسده ولقول مجيئة ثم غسل سائر جسده (ثالثاً) قياساً على الوضوء (يدأشقه الأيمن ثم) بشقه (اليسر) لما تقدم أنه عليه السلام كان يغسله التين في طهوره (ويدلك بيده يديه) لأنه أتى به يتيقن وصول الماء إلى عناقض وجسده ويخرج من الخلاف قال في الشرح بسبب أمر الله عليه السلام في الغسل والوضوء لا يجب إذا تيقن أو غلب على ظنه وصول الماء إلى جميع جسده (و) يتفقد أصول شعره) لقوله عليه السلام تحت كل شعرة حبات (و) يضاريف أذنيه وتحت حلقة ما يليه ووعى سرته وحاليه) قال في الصحاح الحالبان عرفان بكتفان السرور (و) بين أظفاره وطى ركبتيه) ليس الماء إليها (و) كفي الظن في الأسباغ) أي في وصول الماء إلى البشرة لأن اعتبار الظن خرج ومشفة (ثم يعزل عن موضعه فيغسل قدميه ولو) كان (في حمام وقصوره) مما لا ظن فيه لقول مجيئة ثم تضي عن مقامه فيغسل رجليه (و) أن أعزل قدميه في وضوئه فسلها ما أعزله فلا بأس) (و) روى في حديث مجيئة (و) تسن موالاة) في الغسل بين غسل جميع أجزاء البدن لغسله عليه السلام (ولا تحب) الموالاة في الغسل (كالترتيب) لأن البدن شيء واحد بخلاف أعضائه وضوئه (فلو اغتسل الأعضاء وضوئه) ثم ادخلها من المحدثين (لم يجب الترتيب فيها) ولا الموالاة (لأن حكم الجنابة باق وان قامت الموالاة) قبل انعام الغسل بان حفاها من بدنه زمن معتدل وأراد أن يتم غسله (جداً لا تسامعه نه وجوبا) لا لتقطع أظفاره بغوات الموالاة فيقع غسل ما بقي بدون نه (وبسن سدر في غسل كافر أسلم) لحديث قيس بن عاصم أنه أسلم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يغسل رأسه أسلم ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه (و) (يسن) إزالة شعره فحق رأسه أن كان رجلاً) وأخذ عاتقه وأبطه مطلقاً لقوله صلى الله عليه وسلم لرجل أسلم أتى عنك شعر الكفر واختنى رواد أبو داود (و) (يسن ثيابه) قال أحمد قال بعضهم أن قلنا نجاساتها واجب والاستحب (ويحتمل) الكافر إذا أسلم (وجواً بشرطه) وهو أن يكون مكلفاً وأن لا يضاف على نفسه منه (وبسن في غسل حيز ونفاس سدر) لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها إذا كنت حائضاً خذي ماءك وسرك وامنطعي وروى أسماء أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيز فقال تأخذ أحداً من ماءها ويدرها فتظهر الحيز يدروا معالي النفاس كالحيز (و) (يسن أيضاً) أخذها مكاناً لم تكن محرمة فتغسله في فرجها فيقطة أو غيرها) تحرقه (بعضها لا يقطع إلا نعمة) أي رائحة الحيز أو النفاس لقوله عليه السلام لا تسامعها لانه من

الدهوة) بفتح الدال أي دعوة الأذان (اتمامه) اكتمالها وعظم موقعها وسلامتها من نقص ينطرق غسل إليها ولا نهاد كراته تعالى يديها إلى طاعة (والصلاة القائمة) أي التي مستقروا (تسبحنا بحمد الواسعة) منزلة عبد الملك وهي منزلة في الجنة (والفضيلة) وأيمتها ما محمود الذي وعدته) وهو الشفاعة العظمى في موقف الأقامة لا يحمده في نفسه الأولون والآخرون والحكمة في سؤال ذلك مع كونه محققاً في النوع هو عبدالله تعالى اظهار كرامته وعظم منزلته وتوقع في الحديث منكر نادياً مع القرآن وقوله الذي وعدته نصب على البدلية وعلى أعضائها راقول ورفع على أنه خير منة محضوف الأصل في ذلك حديث ابن عمر في رواية سمعني المؤذن يقول يا أهل المؤمنين ثم صالوا علي فإنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر ثم أسأله الله الواسعة فقام ما نزل

فإنه لا يفتي أن تكون الألبسة من هباد الله وأرجوان كون أدا هو من سأل الله في الوسيلة طلت عليه الشفاعة وأه مسلم
 وليحدث البخاري وغيره عن جابر بن روه عن قال حين سمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا
 الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة (ثم يدعوها) أي بعد الأذان لم يحدث أنس مرفوعا
 الدعاء لا يرد بين الأذان والأقامة (رواه أحمد وغيره وحسنه الترمذي) (و يدعو (عند إقامة) فعله) أحمد ورفعه يدعو ويقول عند الأذان
 المغرب اللهم هذا أقبال إليك وأدبار غارك وأصوات دعاك تغفر لي الخبر (ويحرم) ١١٥

خروجه) أي خروج من حيث
 عليه صلاة أذن لم يصح معها منه
 إذا (من مسجد بمسجد) أي
 الأذان قبلها (بلاحد أوينة
 رجوع) إلى المسجد الأخير فإن
 كان لغير قبل وقته أو لغير أو
 ينصرف عن قبل فوات الجماعة
 لم يحرم ولا بأس بإذنان على سطح
 بمشرب فإن بعد كراهة
 بقصد فغيره من لا يعرف
 المسجد لم يصح ويصح أن
 لا يقوم عند الأذان في الأذان بل
 يصبر قليلا لا ينشبه الشيطان

باب شروط الصلاة

(ما) أي أشياء (تتوقف عليها)
 أي الأشياء (بمعناها) أي الصلاة
 وكذا سائر العبادات والعقود
 تتوقف بمعناها على شروطها (أن
 لم يكن غير) يجوز بهن
 تخصيص شرط والشرط جمع
 شرط كفلس وقولس والشرائط
 جمع شرط كقرا نض وفي رضة
 والاشراط جمع شرط كقرا وقرا
 وهولفة العلامة معر فالأوجه
 المتروك مع عدمه ولا يلزم أن
 يوجد عند وجوده (وليس)
 شروط الصلاة (منها) أي من
 الصلاة بخلاف أركانها (بل
 يجب) شروط الصلاة (لما قبلها)
 فتنسبها وتسمى فيها وجوباً إلى

غسل الميضي ثم تأخذ فرصة مسكة تطهر بها (رواه مسلم من حديث عائشة والفرصة القطعة
 من كل شيء) فإن لم تجد مسكا (فطيبا) لتبامه مقام المسك في ذلك (للحمرة) فإن الطيب
 بأنواعه ممنوع عليها ما بقي في الأحرام (فإن لم تجد فطينا ولو محرمة فإن تعذر فالماء) الطهور
 (كاف) لحصول الطهارة (والنيل المحرئ) وهو المشتمل على الواحبات فقط (أن ينزل
 ماله) أي سنده (من نخاسة) أي غير ما تمتع وصول الماء إلى البشرة أن يوجد ما تمتع وصول الماء
 إليها يصل الماء إلى البشرة (ويشوي) كما تقدم لم يحدث أنما الأعمال بالنيات (ثم يسمى) قال
 أصحابنا هي هنا كالوضوء بعد الصلاة الأولى الطهارة تن على الأخرى وفي المقتضى أن حكمها هنا أخف
 لأن حديث التيممة أنما يتناول بصر يحبه الوضوء لا غير قال في المدعى ويتوجه حكمه لأن غسل
 المنيعة وضوء زيادة أه وفيه نظارة ليس بوضوء وذلك لا تنكفي بنية الغسل عنه (ثم يم
 يده بالنيل) فلا يجرئ المص (حقه وأنبه) فقب المضمضة والاستنشاق في غسل
 (كوضوء) كما تقدم (و) حتى (ظاهر شعره واطمه) من ذكر أو أنثى مسترسلا كان أو غيره لما
 تقدم من قوله عليه السلام تحت كل شرة حذابة (مع تقبضه) أي الشعر وجوبا (لغسل جميع
 ونفاس لا) غسل (بجانبه أذروف أصوله) لم يحدث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها
 إذا كنت حائضا خذي ماءك وسدرك وامشطي ولا يكون الشط الأفي شعر غير مغفور
 والبخاري انتفى شركك وامشطي ولا ينمحه انتفى شركك وامشطي ولا ينمحه انتفى شركك وامشطي ولا ينمحه
 نقص الشعر تحقق وصول الماء إلى ما يجب غسله ففي عنه في غسل الجنابة لأنه يكثر فشق
 ذلك شبه والميضي بخلافه ففي على الأصل في الواجب والنفاس في معنى الميضي وقال بعض
 أصحابنا هذا مستحب وليس واجب وهو قول أكثر الفقهاء قال في المقتضى والشرح وغيرهما وهو
 الصحيح أن شاة الله لأن في بعض ألفاظ حديث أم سلمة أنها قالت لاني صلى الله عليه وسلم إلى
 امرأة أشد صفر رأسي أفانقته للميضي قال لا تغابي كفيك أنت حتى على رأسك ثلاث حثيات
 ثم تقبضن عليك الماء فتطهرين رواه مسلم وهي زيادة يجب قبولها وهذا صريح في نفي الوجوب
 (وحتى شاة ألقاف) أي غير عتقون (أن لم يكن تشميرها) بأن كان مفتوقا لها في حكم
 الظاهر (و) حتى (ما تمت خاتم وضوءه فيركه) لتحقيق وصول الماء إلى ما تمتعه (و) حتى
 ما يظهر من فرجها عند تعذر ذلك لقضاء حاجتها) لأنه في حكم الظاهر (ولا) يجب غسل
 (ما) (أن لم يكن من داخله) أي الفرج لأنه ما في حكم الباطن على ما ذكره أو في حكم الظاهر وعلى
 عنه للشفة وتقدم (و) لا غسل (داخل عين) بل ولا يجب ولأمن الغرور (وتقدم في وضوءه
 فإن كان شيء من محل الحدث) الأصغر أو الأكبر (نخاسة) لا تمتع وصول الماء إلى البشرة
 بدليل ما تقدم (ارتفع الحدث قبل زوالها كالظواهرات) على محل الحدث التي لا تمتع وصول

انتفاضها بخلاف الأركان قال (المنتع إلا أنه) فتسكني مقارنتها بغيره وهو الأفضل (وهي) أي شروط الصلاة تسعة (إسلام وعقل
 وقبض) وهذه شروط لكل عبادة غير المص فيصم من لم يميزه باقي (و) (أربع) طهارة) للحدث لا قبل الله الصلاة بغير طهور (رواه
 مسلم وتقدم الكلام عليها) (و) (النامس) (دخول وقت) صلاة مؤقتة وهذا المقصود هنا وغيره به منهم لما أوقيت قال تعالى أقم الصلاة
 لذلولك النفس قال ابن عباس دلوكها إذا فاء في وقال عمر الصلاة لما وقت شرطه الله تعالى على أن يصح له وبه وحديث جابر بل حين
 أم النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة الجنس ثم قال لا بعد هذا وقت الأنداء من قبلك الوقت أيضا سبب وجوب الصلاة لأنها انتضاف
 إليه وتسكر وتسكر وهو شرط للوجوب كالأدوية غير من الشرط شرط لا داء فقط (وهو) أي الوقت (تظهر) وهو لغة الوقت بعد

المخرج بشكره فاستحب تأخير الأولى بقرب وقت الثانية لمخرجها ثم جازوا واحدا (فيسمى) التأخير في الموضعين لما تقدم
(غير جمعة فيها) أي في الحرم والتميم فحسن تقدمهما مطلقا الحديث سهل بن سعد كما قيل ولا تنادي إلا بعد الجمعة وقول سلمة بن
الأكوع كنا جميع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع ففتنع التي عمتقن عليهما (وتأخيرها) أي الظهر (لأن لعله جمعة)
كعب (أو) لأن (رى الجمرات حتى يغلق) أي يصلي الجمعة ويرى الجمرات (أفضل) من فعلها قبلها لما يأتي في الجمعة والخروج
(وبليه) أي وقت الظاهر الوقت (الختار للعصر) فلا فصل ولا اشتراك بينهما (وهي) ١١٧ أي العصر الصلاة (الوسطى) الغير

بالخلاف عن الامام والاصحاب
فما أعلم ذكره في الاصناف
فهو يعني الفضل والتوسط
بين صلاتيها به وصلاة ليلة
أو بين ربايعتين وعند الوقت
الختار للعصر (حق بصير طرل
كل شيء مثله سوى ظل الزوال)
أي نفل الشخص الذي زالت
النفس عليه ان كان لأن
جبريل صلاها النبي صلى الله
عليه وسلم في اليوم الثاني حين
صار نفل كل شيء مثله وقال
الوقت فيما بين هذين (ثم هو)
أي الوقت بعد ان يصير نفل كل
شيء مثله سوى ظل الزوال
(وقت ضروءة) أي الضروب
مصدر ضربت الشمس بفتح الراء
وضحا فتكون الصلاة فيه أدلة
لحديث من أدرك من العصر
ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد
أدركها متفق عليه ولا فرق بين
السنور وغيره إلا في الأتم
وهذه فحرم التأخير إليه إلا
عذر (وتهيأها) أي العصر
(مطلقا) أي مع خروج غيم
وغيرها (أفضل) للتأخير
(وبليه) أي وقت الضرورة
للعصر الوقت (للمغرب) وأصله
وقت الضروب أو مكانه أو هو

فقال ما هذا السرف فقال أي الوضوء أسرفه قال نعم وإن كنت على غير جاز رواه ابن ماجه
(وإذا) أفضل بنو الطاهرين من الحديث (أجر أعني ما لم يترجمه ترتيب الوضوء إلا لأن الله
نعم أي أمر الجنب بالتطهر ولم يأم به مع وضوءه لأنهما عبادتان فتدخلا في الفعل كما تدخل
العمر في الحج وظاهره كالشرح والمبدع وغيرهما يسقط مع الرأس اكتفاء عنه بصلواتها وإن
لم يرد به وقال أبو بكر بتدخلان أن أي خصائص الصغرى كالترتيب والمواظبة والمسه (أو)
نوى (رفع الحديث وأطلق) لم يقبله إلا كبير ولا الأصغر إجماعا لشمول الحديث لهما (أو)
نوى (استباحة الصلاة أو) نوى (أمر الإباحة) أو وضوء غسل كس معصية (وطواف) أجزاء
عنها) لا تنزل ذلك رقه (وسطا الترتيب والمواظبة) لتدخل الوضوء في النفل فصلا للحكم
النفيل كالعمرة مع الحج (وإن نوى) من عليه غسل بالنفل استباحة قراءة القرآن أن رفع
الأكبر فقط) لأن قراءة القرآن انما تتوقف على رفعه لا على رفع الأصغر (وإن نوى) الجنب
ونحوه (أدبها) أي نوى رفع أحد الحديثين الأكبر أو الأصغر (لم يرفع غيره) لتوابعه عليه
الصلاة والسلام وانما لكل امرئ ما نوى وقال الأزهري والشيخ في الذين إذا نوى إلا أن يرفع
(ومن توضأ قبل غسله) يعني أوفى أوله (كره له إعادة بعد النفل) لحديث عائشة قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ بعد النفل رواه الجماعة (لأن يتقضى وضوءه مع
فرجه أو غيره) كس امرأه شهوة أو يخروج خارج فيجب عليه إعادة الصلاة ونحوها
وتستحب لتوضؤه فإن لم يوجد سببه (وإن نوى من انقطع عضو) أو نفاص (أو) لم يحصل
الوطء (غسلها) أو رفع الحديث الأكبر لأن طمها يتوقف على رفعه ويسهل لا يصح لأنها
انما نوى ما وجب غسل وهو الوطء وفيه نظر ظاهر إذ فرق بين الوطء وحده (وبس لكل
جنب ولو امرأة) وضحا وتفسا بعد انقطاع الدم) قلت وكافر أسلم قبا ساعليه (إذا أرادت
النوم أو أكل أو الشرب أو الوطء فأنما أن يغسل فرجه) لا لاله ما عليه من الأذى (وتوضأ)
روى ذلك عن علي وابن عمر أما كونه يستحب النوم فلما روى ابن عمر عن كمال بن أبي العباس
أمر قدا أحدا وهو جنب قال نعم إذا توضأ فردد عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة متفق عليها وأما كونه يستحب
للاكل والشرب والماء وتغسل يديه من وضوءه صلى الله عليه وسلم لم يجنب إذا أراد
أن يأكل أو يشرب أن يتوضأ وضوءه للصلاة رواه أحمد بإسناد صحيح وأما كونه يستحب ماودة
الوطء فلهذا ثبت أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود
فليتوضأ بينهما وضوءا وأما من روى أن فرجه والحكم وزاد أنه أنشط للمود (لكن النفل
أماودة) (الوطء أفضل) من الوضوء لأنه أنشط (و) يأتي في عشرة النساء ولا يصير نقضه

نفسه متصارعا للصلاة ذلك الوقت كذا في (وهي) أي المغرب (وتر النهار) الخبر لغير ما منه وانتهى ما به وعند وقت (حق يغيب الشفق
الاجر) لحديث ابن عمر روى وقت المغرب ما يغيب الشفق وأما سلم ولد بن ابن عمر روى أيضا الشفق الحرة فإذا غاب الشفق
وجبت للشاعر وأهله الدار فطلق (والأفضل تهيئها) أي للمغرب لحديث رافع بن خديج كاتبا في المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم
لغيره فاحدنا وأنه ليس بموقع فيه متفق عليه وقيل جبريل لما في اليومين في وقت واحد دليل لنا كذا استحباب استيهاها
(الليلة جمع) أي مزدلفة سميت بذلك لاجتماع الناس فيها وهي ليلة يوم الترويض تأخيرها (للمحرم) يباح له الجمع (فصداها) أي مزدلفة
قال في الفهر وعاجاجا (إن لم يوافها) أي مزدلفة (وقت الترويض) فيصلي المغرب فيها ولا يترجمها (و) (الفرغ من الصلاة جماعة)

لجنتن تأخيرا فالتفت وقت العشاء (كانت قد مضت) في الظهور (و) (الأي) جمع تأخير إن كان جمع التأخير أرفق) إن كان واحدا ولا يكره تسفيته
 للفترب العشاء (و) (ب) أي وقت الغروب (الجملة العشاء) وهو أول الظلام وعصر فاصلة هذا الوقت ويقال لها عشاء الأخيرة وتحتويها
 المختار (أ) (ثالث الليل) لأن سبيل عليه السلام صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الأول من غيب الشفة وفي اليوم الثاني حين
 كان ثلث الليل الأول قال الوقت فبين هذين واما مسلم وعنه عائشة رضي الله تعالى عنهما قالت كانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب
 الشفق إلى ثلث الليل رواه البخاري (وصلاتها) 118 (أي العشاء) (أخر الثلث) (الأول من الليل) (أفضل) (لغير عاتشة رضي الله

تعالى عنها ولقوله عليه الصلاة
 والسلام ولأن أشق على أمي
 لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى
 ثلث الليل أو يفهموا العتمة
 وحجته (ما لم يؤخر الغيب) حيث
 جاز تأخيرها لوجوبه فتقدم
 العشاء (و) يكره التأخير أن شق
 ولو على بعضهم أي المصلين لأنه
 عليه الصلاة والسلام كان يأمروا
 بالتخفيف وقتها لما مومين (و)
 يكره (القوم قبلها) أي صلاة
 العشاء ولو كان له من وقتها
 يكره (الحديث بعدها) أي صلاة
 العشاء للحديث أبي بردة الأسلمي
 وفيه وسكان يكره النوم قبلها
 والحديث بعدها متفق عليه
 (الأحد بنا (يسرا) والاحد بنا
 (لشغل) (الأحد شامع (أهل)
 وضيف لانه خبرنا جرد لا يترك
 لتوهمه منه (ثم) أي الوقت
 بعد ثلث الليل (وقت ضرورة
 إلى طلوع الفجر الثاني) الحديث
 ليس في النوم تفسيره انما
 التفرط في اليقظة أن تؤخر
 صلاة ما إلى أن يدخل وقت صلاة
 أخرجه واهم لم ولا وقت للوتر
 وهو من توابع العشاء (وهو)
 أي الفجر الثاني المستطيل
 (الساكن المسترض بالشرق)

أي الوضوء (بعد ذلك) أي إذا قضاها الجنب لما تقدم ثم أحدث قبلها بوضوء فلا تسلم له
 إعادة لأن القصص الخفيف أو النشاط وظاهر كلام الشيخ نفي الدين نوضا لمسته على إحدى
 الطهارتين (و) يكره (لجنب وضوءه) (تركه) أي الوضوء (لنوم فقط) لظاهر الحديث ولا يكره
 تركه لا كل وضوء يومه ما وقوته (ولا يكره أن يأخذ الجنب وضوءه) كالخاضع والغسائي
 (من شعره وأظفاره) وتقدم (ولأن يختص بخيل الفيل نصا)

فصل في مسائل من أحكام الحمام وأداب دخوله وأحوال الحمامات ما كان شاهقا
 عذبة الماء معتدل الحرارة فمعتدل البيوت تقدم البناء (بناء الحمام وبه وشراؤه وإجارته)
 مكره ومنها فمن كثرت المودة والنظر إليها ودخول النساء إليه (وكسبه وكسب التلبان والمزهرين
 مكره) قال في الرعا بفتح حامية النساء أشد كراهة (قال) الإمام (أحمد) الذي يبنى حماما
 للنساء ليس بهل (و) قال في رواقين الحكم لا يجوز زهدها من بناء للنساء وحرمه القاضى وحله
 الشيخ نفي الدين على غير البلاد الباردة (ولم) حل دخوله إذا أمن وقوع محرم بان يسلم من النظر
 إلى عورات الناس (ومسها) (و) يسلم من (نظره إلى عورتها) ومسها لما روي أن ابن عباس
 دخل حماما كان بالمخقة ورأى عليه السلام (أيضا) فان خافه (أي الوقوع في محرم) بدخول
 الحمام (كره) دخوله (وان عليه) أي الوقوع في محرم (حرم) دخوله لحديث أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكر راعقه فلا يدخل
 الحمام إلا بغيره ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر فلا تدخل الحمام واه أحد وقال أحمد
 إن علمت أن كل من يدخل الحمام عليه ما زاد داخله ولا فلا تدخل (وقرأ دخوله) أي الحمام
 (بالشرط المذكور) بأن تنسجم من النظر إلى عورات الناس ومسها من النظر إلى عورتها
 ومسها (و) بوجوده من حيض أو نفاس أو جنابة أو مرض أو حاجة إلى الغسل) لما روى
 أبو داود عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنها مستفح الحكم أرض النهم
 وسفود فيها يوتا قال لها الحمامات فلا يدخلها إلى جال إلا بالآزر وامنعوا النساء الأمر بوضوء
 أو نفاس وقوله (ولا بدكن أن تفتسل في بيتها لحوقها من مرض أو نزلة) قاله القاضى والموفق
 والشارح قال في الأنصاف وظاهر كلام أحمد لا يعتبر وهو ظاهر المستتر وبالرعاية (والا)
 بأن لم يكن لها عذرهما تقدم (حرم) عليها دخوله (نصا) لما تقدم من التحريم واختار أبو الفرج
 ابن الجوزي والشيخ نفي الدين أن المرأة إذا احتضت الحمام وشق عليها ترك دخوله إلا لفراجه
 يجوز له دخوله (لا) يحرم عليها الاغتسال (في حمام دارها) حيث لم يبرهن هو زهدها يحرم
 النظر إليه لمسد دخوله فيما تقدم وكذا في دارها (و) يقدم رجله اليسرى في دخول الحمام
 والمغتسل وغوها) لأنها لما خبت قال في البدع وعن سفيان قال كانوا يستحبون لمن دخله

ولا تلطم بعده) ويقال له الفجر الصادق (و) (الفجر الأول) ويقال له الكاذب (مستطيل) بلا اعتراض
 أن (أزرقه) شامع في الظلم) ولقته يسمى ذنب السرحان والذنب (وب) أي وقت الضرورة لعشاء الوقت (الفجر) جماعة وعند (إلى
 الشروق) الحديث ابن عمر فروعا وقت الفجر ما لم تقطع الشمس رواه مسلم (وتجملها) أي الفجر (مطلقا) أي صفا وشاء (أفضل)
 قال ابن عبد البر صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعثمان وعمر رضي الله عنهم أنهم كانوا يقيسون بالفجر ويحالفون أن يتركوا
 الأفضل وهم أنها به واثبات الفضائل وحديث أسفر ولما الفجر فانه أعظم الجواهر رواه أحمد وغيره حكى الترمذي عن الشافعي وأحمد
 وأصح رضي الله تعالى عنهم أنه في الأسفار أنه يعني الفجر فلا يشك فيه ويسن جلوسه بمسح به صر إلى الغروب بعد فجر إلى

الشروق بخلاف بقية المرات ويكره الجذوف بعد صلاة العجزة في أمر النساء حتى تطلع الشمس ذكر في الاختراع (وتأخير الليل)
أما المرات الخمس (مع أمن قوات) الوقت بأن يبقى منه ما يسع لها كلها (يصل كمسوف) شخص أو قراصل للثلاثين الكسوف
(و) تأخير الليل مع أمن موت (مختار كحاقن) ببول أو غصوه (وتائق) إلى طعام أو غصوه (أفضل) ليزيل ذلك وبأن الصلاة
على الوجه إلا كل فإن خاف الوقت قمصت (ولو أمره) أي التأخير (والله يصل به) الصلاة التي طلب تأخيرها مع سعة الوقت (أخر)
لصلبه وظاهره وحو باطاعة والده وأنه أمر بالتأخير فعد ذلك من تأخير (ف) يؤخضه عنه (لا يكره أن يدعى أباه) ١١٩

أن يقول يا ربهم من وفنا عذاب السموم (والأولى في الحمام أن يتسبل قدميه وأبطيه بياه
بارد عند دخوله ويلزم الحائط) خوفاً للسقوط (وقصد وضعا ليليا) لأنه أبعد من أن يقع
في حظور (ولا يدخل البيت الحار حتى يبرق في البيت الأول) لأنه أجود طبا (وقتل
الآفات) لأنه محل الشياطين فتصيبه وربما كانت تبار وفيه عورة (ولا يظلل القلما إلا
بقدر الحاجة) لأنه يأخذ من البدن (ويستل قدميه عند دخوله حيا مبادر) قال في المستوعب
فانه يذهب الصداغ ولا يكره دخوله قرب القربوبين والعشائين (لعدم النهي الخاص
عنه) وقال ابن الجوزي في مناجاة القاصدين بركه لأنه وقت انتشار الشياطين (ويجوز أن يتسبل
هر مانا بين الناس) في حمام أرفع به من حيث يحفظ هودكك إلى آخره من بطن من أمة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يتسبل بالبراز فصب الماء منبر لجمدا لله وأثنى عليه ثم قال ان
الله عز وجل حي ستر يحب الحياء والستر فإذا اغتسل احكم فليستتر وراء ابوداود (فان
ستر مانا شوب) فلا بأس (أو اغتسل هربا بخاليا) عن الناس (فلا بأس) لان
عوضي عليه السلام اغتسل عريانا وراء البحاري وأيوب عليه السلام اغتسل عريانا قاله في
المعنى (واتستر أفضل) وقال في الانصاف وغيره بركه قال الشيخ في الدين عليه أكثر نصومه
قال في الآداب بركه الاغتسال في المسحور ودخوله الماء بلا مشرا نتهى لقول الحسن والحسين
وقد دخل الماء وعليه مبردان ان الماء سكا (وتركه القراءة فيه) أي الحمام (ولو خفض
صوته) لأنه محل التكسب ويقبل فيه ما يحسن في غير ما خيب صانعة القرآن عنه وحكي
ابن عقيل الكراهة عن علي وابن عمر (وكذا) بركه (السلام) في الحمام قال في الآداب
وكذا لا يسلم ولا يرد على مسلم وقال في النسخ الأول جواز من غير كراهة لمعوم قوله عليه
السلام افشوا السلام بينكم ولأنه يرفع نص والاشياء على الاباحية (لا بركه) (الذكر) في
الحمام لما روى الخفي أن أبا هريرة دخل الحمام فقال لا اله الا الله (وسمعه ونحوه) من كل
ما ينفع في سم واجازة (كسفته) لتناول الاسم له

(وهو) لغًا قصد قال تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون يقال عمت فلان وتيممته وأجمته إذا قصدته ومنه ولا آمين البيت الحرام وقول الشاعر

وشرعا (مسع الواسع) والبدین نتراب طہور علی وجہ مخصوص) باقی تفصیل وہ وثابت

الذي كبر فيه الأحرار (آخر وقت ثانية في جمع) فتذكرنا التي أحرمها فيه أداء كالإمام يجمع فلا تطل الصلاة التي أحرم بها من وجوبها بل يتجها أداء (ومن جهل الوقت) فلم يدر داخل أو لا (ولا يمكنه مشاهدته) ما يعرفه الوقت لسمى أو مانعاً ما (والخبر عن يقين) بدخول الوقت (صل إذا ظن دخوله) أي الوقت بدليل من احتياطاً وتقدير الزمن منه: أو قرأه أو نحوه لأنه أحرس احتياطاً ما كنتي فيه بقلية الظن كغيره وسعياً تأخيره حتى يتيقن دخوله الوقت كالأمر بنعيم وغيره فإن صلى مع الثلث أو أدامه على القلان الأصل عدم دخوله وإن أمكنه المشاهدة أو أخبر عن يقين عمل بدون ظنه (وبعدان) اجتنب دوتيه لأنه (أخطأ) الوقت (فصل في قبله) لوقوعه افتلاو بشاظره عليه فإن لم يتبين له الخطأ فلا داعي (وبعد داعي عاجز) عن معرفة الوقت (عدم مقابلة) بفتح اللام أي من قبله في دخوله الوقت (فإننا)

فإنه لا بد أن يفرضه التقليد ولم يوجد وفيهم من أنه لا بد من الإجماع على الاستدلال بالوقت لفصل الأمانة عليه ما لم يشين له الخطأ (و يعمل بأذن ثقة عارف) بأوقات الصلاة بالساعات لأن الأذان شرع لإعلام بدخول الوقت فإجماع العمل به لم فصل فائتة ولم تزل الناس يعملون بالأذان من غير تكبر وكذا يعمل بإذنه إذا كان يقلده ما رافقه المندوب غيره وفي المبدع يعمل بالأذان في دارنا وكذا في دار الحرب إن علم إسلامه (وكذا تخباره) أي الثقة العارف بالوقت (بدخوله) عن يقين فحبس العمل به لأنه خبر بدني فقبل فيه الواحد كالزوايتو (لا) يعمل بأخباره ١٢٠ (عن طن) بل يجتهد هو حيث أمكنه فإن تغذر عليه الاحتياط عمل بقوله ذكره

ابن تيميم وغيره (وإذا دخل وقت الصلاة) مكتوبة (بقدر تكبيرة) كما لو زالت الشمس (ثم) يصعد معنى قدر تكبيرة ما كثر (طرا مانع) في الصلاة (كانون وحض) ثم زال (فصبت) تلك الصلاة التي أدرك وقتها ولو جوبها بدخوله على مكلف لا مانع به وجوبها مستقرا فإذا قام به مانع بعد ذلك لم يستطعها فوجب قضاءها عند زواله ولا لزوم قضاء ما بعدها ولو جمع إليها (وإن طرا) على غير مكلف (تكلف كل غلغ) صغر وعقل مجنون (ونحوه) أي أوطر أغمو التكليف كزوال المانع من بعض أو كغير (وقدني) من وقت مكتوبة (بفدرها) أي التكبيرة (فصبت) تلك الصلاة (مع مجبوءة إليها قبلها) إن كانت فإذا طرأ ذلك قبل العصر قضى الظهر وسعدا وإن كان قبل الظهر قضى الظهر والعصر وإن كان قبيل العشاء قضى المغرب وإن كان قبيل الظهر قضى المغرب والعشاء وإن كان قبيل الشمس قضى المغرب فقط أما كون الوجوب يتعلق بقدر التكبير ومن الوقت فلا بد أدرك

فاستوى فيه الكثير والقليل كادراك المسافر صلاة المغرب وإنما اعتبرت الزكوة في الجمعة (لغيره) لأن الجماعة شرط لصحتها فاعتبر أدراك الزكوة في الجمعة لثلاث بقية الشرط في أكثرها وأما وجوب قضاءها مع مجموعة إليها قبلها فلا وقت الثانية وقت الأولى وحال المندوب إذا أدركه المندوب لم يفرضها كإلزامه فرض الثانية (ويجب) على مكلف لا مانع به قضاء فائتة ما كثر (من الجنس مرتبا) نصا لحديث أحمد عليه الصلاة والسلام عام الأجر على المغرب للمندوب قال هل على أحد منكم أني صليت العصر قالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا نعم قالوا فاعلموا أن المغرب وقت قد قالوا كبريته وفي أصلها (ولو كثرت) الفرائض كالزوايت فان ترك ترتيبها بلا عذر لم تصح لا بشرط كترتيب الزكوة والسجود (الأذان في)

الترتيب (فوات) صلاة (حاضرة) ونحوه وقتها قبلتها لانها كدوتركة ليس من ترك الصلاة في الوقت (أو) الا اذا

خشي (ترويح وقت اختيار) لصلاة ذات وقتين فوصل الحاضر في وقتها المختار لانه كالوقت الواحد في انه لا يجوز التأخير اليه بلا هذر فان وصل القائمة مع خشية فوت الوقت بحيث نصا ولا يصح تنفله (أو) براءة ولا غيرها (اذا) أي عند خشي الوقت أو وقت الاختيار لغيره كآوقات النهي (أو) نسي أي الترتيب (بين فوات حال قضاها) فسقط بالنسيان لانه لا مانع على المنسية تعلم بها لاجازان يؤزني النسيان كالصيام بخلاف المجموعين فانه لا بد من نية الجمع وذلك لعدم جمع النسيان (أو) الا اذا نسي الترتيب بين (حاضرة وفاتة حتى يفرغ) من الحاضرة فلا لزوم اعادتها نصا وأما حديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عام الاحزاب السابق ففصل الله ذكرها في الصلاة (أو) يسقط الترتيب (ان جهل) من علمه فائتفا كثر (وجوبه) أي الترتيب لان الجهل بالاحكام مع التمكن من العلم لا يسقطها كالجمل بصره اكل في الصوم وكترتيب الاركان والمجموعتين فالوصلي انظر رجم الفجر جاهلا ثم العصر وقتها بحيث عصره لاعتقاده ان لاصلاة عليه كآل صلاة ما أي العصر ثم بين له انه صلى الظهر بلا وضوء ويجب قضاءه فائتفا كثر (فورا) الحديث من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه (ما لم يتضرر في بدنه) بصحة (أو) ما لم

الغير) وما بالها فقال غصص لايصح فيه حتى يتيم غيره (وليس اذا دخل وقته ولم يفره) مطلقا (كل وقت) فان كانت مذكورة بعين اعتد دخوله كالفرصة (و) يصح التيم (لنفل) عند جواز فعله لان ذلك وقته الشرط (الثاني) يجوز عن استعمال الماء لان غير الماء لم يجد الماء على وجه لا يضره فلم يتناول النهر (يصح) التيم بمجرى من الماء (لعدمه) حضرا كان أو سفر قصيرا كان أو طويلا ما حاله غيره لقوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا وبغسل يديكم الماء طيب (يحبس) التيمم عن الخروج في طلب الماء أو حبس للماء عن التيمم بحيث لا يقدر عليه ولا يجد غيره (أو غيره) أي غير الحبس كقطع سدوماء لده لعموم حديث أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العهد اني لم يطهر بالماء وان لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجدته فليغسل يديه ثم قال ذلك خبر رواه احمد والشافعي والترمذي وصححه والتقييد بالسفر خرج مخرج الغالب لانه محل الدم فالياء (و) يصح التيمم (لغير مرض) عن الحركة وعن وضوءه اذا غفلت فوات الوقت ان انتظر من وضوءه (و) يحجزه (عن الاغتسال) ولو بقمه) لانه كالماء فان قدر على اغتسال الماء بقمه أو على غس أهضاه في الماء الكثير لزوم ذلك لقدرة على استعمال الماء (أو) أي و يصح التيمم (لغرض ضرر واستعماله) أي الماء (في بدنه من جرح) لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ولقد ثبت جابر في قصة صاحب الشجر رواه ابو داود والدارقطني وكما لو خاف من عطش أو سبغ فان لم يخف من استعمال الماء لزمه كالصحيح (أو) من (بروضه) حديث عمرو بن العاص قال احتلمت في ليلة باردة في غز وذاذت السلاسل فاشفقت أن اغسلت أن أهك فقيمت ثم صليت بالماء صلاة الصبح فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال ما امر وصلت بها بل وأنت حنيت فقلت ذكرت قول الله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فضعلت ولم يقل شيأ رواه احمد وابوداود (ولو) كان خوفه على نفسه من البرد (حضرا) فقيم بدفع الضرر كالسفر وليس المراد بحرف الضرر ان يخاف التلف بسبل يكتي أن يخاف منه زلة أو مرضا ونحوه) كزيادة المرض أو عاولة فقيم (بمدغسل ما يمكنه) غسله بالضرر والمراد به غسل ما لا يتغير بفساده وينتهي بساؤه امره بالترتيب والموازاة الحدث الا الصغير كما يأتي (أو) اغتسل بغيره اذا (تقدر تحينه) أي الماء في الوقت قال في الترح وغيره متى أمكنه تسخين الماء أو استعماله على وجه ما من الضرر كان يغسل وضوءا وضوءا كغسل شياستره لزمه ذلك (أو) أي و يصح التيمم (لخوف بقاء شين) أي فاحش في بدنه بسبب استعمال الماء لعموم قوله تعالى وان كنتم مرضى ولا يجدوا ماء فليغسلوا بغيره من شئ من الماء فهذا أولى (أو) أي و يصح التيمم (مرض يخشى زيادة أو عاولة) لما تقدم فان لم يخف ضررا باستعمال الماء لم يجره حارة أو أمكنه استعمال الماء الحار بالضرر لزمه ذلك لا يتيمم لانقاذ الضرر (و) يصح التيمم (لخوف) فوات خطابه باستعمال الماء كمدوخ في طلبه أو أبق أو شارب يدغمه لانه في قوة ضرر أو مومني شرعا (أو) أي و يصح التيمم (للعطش يخافه على نفسه ولو) كان العطش (مترقا) لقوله على في الجبل يكون في السفر فتصبيه الجناة ومع الماء القليل يخاف أن يعطش يتييم ولا يقتل رواه الدارقطني ولا يخاف الضرر على نفسه أشبهه المرء بل أولى (أو) العطش على (رتبة) المحترم لان حرمة تقدم على الله لا تدل على ما رواه غير بقا عند ضيق وقتها تتركها ويخرج لانقاذ فلان تقدم على الظاهرة بالماء طهرى في الأولى كالماء عند حتم الصلابة يعموا وحسوا الماء لشقاهاهم (والفرق) في الرقيق المحترم (بين المزاله أو واحد من أهل الركب) لانه لا يحصل بالمرافقة

الوقت عوضها ثلاثا يقتدى به
(ولا يصح نقل مطلقا) أي
حيث حاز التأخير شيء مما تقدم
كمسوم نقل من عليه قضاء مضار
وقومته من غير شق ورتو واثب
(ويجوز التأخير) لثلاثة الفاتحة
(أمر من صبح كانتظار رفته أو)
انقار (جاءه لها) فله
عليه الصلاة والسلام يوم انقضى
وحين نام من صلاة الصبح ولا
تسقط فائتة صبح ولا بتضعف
صلاة في المساجد الثلاثة ولا يضر
ذلك (وإن ذكر فائتة أمام الحرم)
(ي) مكتوبة (حاضر لم يفتي وقتها)
أي الحاضر معها وعن الفاتحة
بأن اتسع لها (قطعة) أي
قطع الإمام الحاضرة التي أحرم
بها وجوبا لأنه لو لم يقطعها
كانت نفلا والمأمومون
بغير ضرر خلفه ثم يستأنفها
المأمومون فإن ضاق وقت الحاضرة
أتمها الإمام وغيره لسقوط
الترتيب إذا (كثيره) أي غير
الإمام وهو المأموم والمنفرد
إذا أحرم بمحضرة ثم ذكر فائتة
فيقطعها (إذا ضاق) الوقت
(عنها) أي الصلاة التي أحرمها
(وعن المستأنفة) أي الفاتحة
والحاضرة بأن لم يتسع لغيرها
لأنها تتقلب فلا يصح النقل
إذا (والا) بأن لم يفتي الوقت عن
التي أحرم بها غير الإمام وعن
المستأنفة بأن اتسع لذلك (أتمها)
أي التي أحرم بها غير الإمام أو بما
أوركتين (نفلا) استعجالا يحصل
له لو لم يفتي الفاتحة ثم يفتي
الحاضرة أو يفتي الحاضرة فائتة
تصرف قوت الجمعة ولا يسقط
الترتيب بحضرة قوت الجمعة

(و يلزمه) أي من معه الماء (بذله) أي لم يذبح حتى تلقه وفي حيس الماء لعطش الغير
المتوقع وأبانت اختيار الشرع وابن عقيل وجوبه وصوبه في تصحيح القروع وقيل يستحب
قال الجهد وهو ظاهر كلام الإمام أحمد وقدمه في إجابة الكبرى وبمعجم البحرين ولو خاف على
نفسه العطش بعد دخوله الوقت ففهم وجهان قال في تصحيح القروع المصواب الوجوب وهو
ظاهر كلام كثير من الأصحاب منهم الشيخ الموفق والقول بعدم وجوب صرف حد أيما أظهر
(ولا يلزم بذل الماء) (لظهاره غير محال) سواء كان يجده غيره أو لا يظنه بمنه أولا كسائر
الأموال لا يلزم بذلها إلا الضرورة ولا ضرر ورفهنا وأخرج بقوله أنه لم يذبح الزاني المحضن والمرد
والحرى فلا يلزم بذله إذا عطش وإن خاف تلفه (أو) عطش غناه (على جسمه أو بهيمة
غيره المحترمين) لأن للروح حرمة وسبقها واجب ودخل في ذلك كلب الصدوق عنه العقور
والخنزير ونحوه لعدم احترامه (قال) أبو الفرج عبد الرحمن (بن الحوزي) أن احتياج الماء
للجن والطير ونحوها يميم نوزكه أي الماء لذلك اقتصر عليه في القروع وجرم به في
المنتهى وحكاه في إجابة بصيغة القريض (وإذا وجدنا خلاف من العطش ما ظهر أو أوصاه
نجسا) وكان (يكفيه كل منهما الشرع بحسب الظاهر) لشره (وأما القوس) أن استغنى عن
شره (سواء كان في الوقت أو قبله) لعدم حاجته إليه (فإن خاف حسيما) للجماعة وكالوافراد
النجس (ولو مات رب الماء) وبقي (وهو) معه فيقه العطشان) كما يميم لو كان حيال ذلك (وبقرم)
العطشان (ثم) أي قيمة الماء (في مكانه) أي مكان أنلافه (وقتا تلاه) لو رثته (لانتقاله اليهم
كسائر أمواله) وإنما غرمه بمنه أنه مثل دفعها بغير رغن الوقت إذا الماء لا يمينه في الحاضر
غالبوا أن كانت فتي فله بالتسليم في السفر وظاهر النهاية أن غرمه في مكانه أي التلف
فعله (ومن أمكنه أن يتوضأ بجميع الماء) الذي توضأه (وبشر به) بل يلزمه لأن النفس تعافه
أي تعاف شره (ومن خاف فوت رفته) باستعمال الماء (سأله التيمم) قال في القروع ولو لم
يخف ضررا بوقت الرقة لفوت الألف والانس (وكذا الخوف على نفسه أو ماله في طلبه) أي
الماء (خوفا من تحقق الجبنا) وهو الخوف لشر سبب والخوف الحقيقي (كان) كان بينه وبين الماء
سبح أي حيوانه ففترس (أو حريق أو لصوص ونحوه) سأله التيمم لأن الضرر من شرب
(أو خاف) بطلب الماء (غير ما يلزمه) يعجز عن أدائه (فله التيمم) فعلا للضرر عنه فإن قدر
على وفائه حاله يمينه لم يجز له التيمم لأنه بالتأخير اذن (أو خاف امرأة) بطلب الماء (فساكا)
يغير وينبأ فتتيمم بغيره حليم الخروج في (طلبه) اذن لأنها تعرض نفسها لفساد ومثلها
الأمر (ولو كان خوفه بسبب نفته) فتبين عدم السبب من راي سوادا بالليل فله عدوا
فتبين أنه ليس بعدو سدان تميم على أحد) لكثرة البلوى به بخلاف صلاة الخوف فأنه أبادرة
في نفسه أو بهي بذلك أندر (و يلزمه) أي عدم الماء إذا وحيث عليه الطهارة (شراء الماء) الذي
يحتاجه لها (بمن مثله في تلك الدقة أو مثلها) أي مثل تلك الدقة (غالبا) لأنه قادر على استعماله
من غير ضرر ولأنه يلزمه شراءه مرة ضرورة الصلاة كذا هنا (و يلزمه أيضا شراؤه) (زيادة
بسرعة) عرفا لأن شراؤه أسرع وقد اغتفر السرير النفس (كضرر يسير في بدنه من صداع
أو برد) فلها الأولى (لا) يلزمه شراء الماء (بمن يهضر عنه) وبسبب عدم الخبز عن الشئ يبيع
الانتقال إلى البلد كالخبز عن ثمن الرقية في الكفارة (أو) أي لا يلزم شراء الماء بغير (باحتاجه
لنفقة ونحوها) كقتضاه منه مؤنة سفره ولا فرق بين نفقة ونفقة عياله من مؤنة وكسوة ونحوها
(وحيل ودلوكا) يلزمه شراؤه بغيره مثل أو زائد يسير إذا احتاج اليها (و يلزمه طلبها) أي
الحبل والدلو أي استعارتهما ليحصل به الماء لا مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب (و) يلزمه

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَوْ أَنفَرْنَا مِنْكُمْ كُفْرًا فَهُوَ بَرٌّ عَلَيْكُمْ فَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَلَا تَقْرَبُوا هَؤُلَاءِ الْقُتُوبَ ۚ يَوْمَ يَكُونُ النَّارُ الْكُفْرُ الْبَاسُ ۚ يَوْمَ لَا تُغْنِي عَنْكُمْ كَفَرَتُمْ إِذْ كُنْتُمْ كُفْرًا ۚ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَكَبِّرُونَ ۚ

(قبولها) أي الجسل والدلو (حاربه) لأن المنفق ذلك يسيرة (وان قدر على) استقراج (مما يترتب
شوب بدله ثم يصدر له) ذلك القدره على تخصيصه كالأول وجدحلا ودلو (ان لم تنقص قيمة
الذوب أكثر من ثمن الماء) الذي يستخرج منه فانه فان نقصت أكثر من ثمنه يلزمه كسرها
(و يلزمه قبول الماء مقروضا وكذا) يلزمه قبول (ثمنه) قرضا (وله فاء وشوبه) منه لأن المنفق ذلك
يسيره (لا) يلزمه (اقتراض ثمنه) أي الماء (ثمنه) (و يلزمه قبول الماء) اذا بذله (هبة) السهولة
المنفقة لعدم قوله عاده (لا) يلزمه قبول (ثمنه) هبة لثمنه (ولا) يلزمه (شرأؤه) أي الماء (بدن
في ذمته) ولوقدر على أدائه في بلد له لان عليه ضررا في بقاء الدين في ذمته وبعثا طلبه
قبل أدائه وكالمهدي وقال القاضي يلزمه كالزق في الكفارة وأوجب بان الفرض متعلق بالوقت
مختلف المكفر (فان كان بعض بدنه حرما وشوبه) بان كان بفروج (وتضرر) بفعله
ومسحه الماء (تيممه) أي الجرح وضوءه لما قد (رو) يتيمم أيضا (لما يتضرر بفعله بما
قرب منه) أي من الجرح وضوءه لما قد (فان تجزئ من مسطحة) أي مسطحة
الجرح ومقاربته بما يتضرر بفعله (لزمان يستنبأ ان قدر) على الاستتابة بان وجد
من يستنبه وأجزة ان طلب (والا) أي وان لم يقدر على الاستتابة (كفاه التيمم) فبصلبه ولا
إعادة (فان أمكن مسحه) أي الجرح وضوءه (بالماء وجب) المسح (وأجرا) لأن الغسل
ما هو به والمسح بعضه فوجب كن تجزئ عن الكوع واليه وقد روي انما فان كان الجرح
نحسا فقال في التيمم يتيمم الجرح ثم ان مسكت النجاسة معه وأنها الغيب واكتفى بنية
الحدث والآخر الحدث والنجس ان شرطت فبها قاله في المبدع (وان كان الجرح في بعض أعضائه
الوضوء يلزمه مراعاة ترتيب وضوءه) لا غسل (فتيممه) أي الجرح (عند غسله) لو كان
مصحفا (لان البدل بهي حكم مسدده) فان كان الجرح في الوجه قد استوهبه وأراد الوضوء
(لزمه التيمم أولا) لقيام مقام غسل الوجه (ثم يتم الوضوء وان كان) الجرح (في بعض الوجه
خبر بين غسل الصحيح منه) أي من الوجه (ثم يتيمم بين التيمم) أولا (ثم يغسل وجهه) لان
المعصاة واحدة لا يمتريه ترتيب (ثم يكن وضوءه وان كان الجرح في عضو آخر) غير الوجه
(لزمه غسل ما قبله) مرتبا (ثم كان الحكم فيه) أي الجرح (على ما ذكرنا في الوجه) فإر
استوهبه الجرح تيممه بعد غسل ما قبله وان لم يستوهبه خبر بين غسل ما قبله وبين ان يتيمم
الجرح ثم يغسل الباقي أو يغسل الصحيح ثم يتيمم الجرح (وان كان) الجرح (فوجهه)
ويذهب رجاءه احتياجا في كل عضو إلى تيمم في محل غسله ليحصل الترتيب) ولو غسل صحيح
وجهه ثم تيمم لجرحه وجرح بدنه تيمما واحدة الميزة لانه يؤدي إلى سقوط الفرض عن جرح
الوجه واليد في حال واحدة فيقوت الترتيب لا يقال به بل هذا التيمم عن جملة الطهارة
حيث ينسقط الفرض عن جميع الأعضاء جملة واحدة لانه اذا كان عن جملة الطهارة
فالحكم له دونها وان كان عن بعضها بان عن ذلك البعض فاعتبر فيه ما عتبر فيها شوبه عنه
من الترتيب (ويطال وضوءه وتيممه بخروج الوقت) فلو كان الجرح في رجله فتممه
هنا غسلها ثم بعد زمن لا تمكن فيه الموالاة خرج الوقت بطل تيممه وبطلت طهارته بالماء أيضا
افوات الموالاة فيبعد غسل الصحيح ثم يتيمم عنه (ولا تطال طهارته بالماء ان كان غسلا لخيانة
وضوءها) كخض أو نفاس (مخرج وجهه) أي الوقت (بل) يطال (التيمم فقط) لان غسل
الجمانة وضوءها لا يمتريه ترتيب ولا موالاة فيختلف الوضوء (وإن وجد ما يكتفي ببعض بدنه لزمه
استعماله حتما كان أمحدا ثم يتيمم الباقي) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا تركتم مارقا أو فاته
ما استطعتم رواه البخاري ولا نه قدر على بعض الشرط يلزمه كاسترونه ولا يصح ان يتيمم قبل

يجاء براهمة وغيره (يقينا) لأن فتمتة
 اشختلت يمين فلا ترا الامثلة
 (والا) بان لم يقن وقت الوجوب
 بان لم يدق بلغ ولا ماصلى به
 بلوغه (فيازمه) ان يقضى حق
 يعلم ان فتمتة يثبت (عما يقن
 وجوبه) أى من القرصن الذى
 يقن وجوبه يقضى من يتيقن
 انه بلغ لان ما زاد عليه الاجل
 هدم وجوب اداته فضلا عن
 قضائه بخلاف المسئلة قبلها فله
 تحقق الوجوب وشك فى الفعل
 والاصل عدمه (فلترك)
 مكلف عشر عبادات من صلاة
 شهر مكتوبة (قضى صلاة
 عشرة ايام) لاحتمال ان تكون
 كل عبادة من يوم (ومن نسي
 صلاة واحدة من يوم) وليسته
 (وجعلها) أى عين النسبة (قضى
 خمسا) بنوى بكل واحدة انها
 الفائتة لان اليقين شرط فى صحة
 المكتوبة بقوله لا يتوصل اليه الا
 بذلك فلزمه (و) من نسي (ظهورا
 وهما من يومين وجهه
 السابقة) منهما بان لم يدرك الظهور
 من اليوم الاول والعصر من
 الثانى او بالعكس (تحرى باهما
 يبدأ) أى اجتمعا بهما نسي أولا
 فبدأ بهما ثم يقضى الاخرى فصا
 كالواشيتب عليه القبلة (فان
 استويا) بان تحرى فلم يظهر له
 شئ (ف) انه يبدأ (عشاء) منهما
 لان الترتيب بسقط المزدك تقدم
 وهذا منه ولو ترك ظهورا من يوم
 وأخرى منه ولا يدري أى الفجر
 أم المغرب صلى الفجر ثم الظهور
 ثم المغرب ولا يجوز ان يبدأ
 بالظهور لان لم يقضى براهمة
 قبلها (ولو شك ما موم هل صلى
 فى العصر ولا الظاهر (فان

استعماله لقوله تعالى فلم يجدوا ماءً فتيمموا فاعتبر استعماله أولاً ليحقق الشرط الذي هو عدم المأوى ليتبين انفسول عن غيره لعل ما يتيمم له وان تيمم في وجهه ثم وجد ماءً طهوراً ركني بعض بدنه بطل تيممه قال في الرعاية أن وجب استعماله بطل والأطلا (وان وجد تراباً لا يكفي للتيمم استعماله وصلى) • قلت ولا يرد على ما يجزئ على ما يأتي وظاهره ولا إعادة في الرعاية ثم بعد الصلاة أن وجد ماءً يكفي من ماء أو تراب (ومن كان على بدنه نجاسة وهو يحدث والماء يكفي أحدهما غسل النجاسة ثم تيمم من الحدث الآن تنكس كون النجاسة في محل يصح تطهيره من الحدث فيستعمله) أي الماء (فيه منهما) أي عن الحدث والنجس كالهالحة • قلت وهذا

واضح أن كان الحدث أكبر من أن أصغر فعله كلامهم لابد من مراعاة الترتيب فإن كان لا يبق للنجاسة ما يزيلها بعد مراعاته قدما كالأواني كانت يغير أعينها وضوءه (ولا ينع نيمه الأبد غسيل النجاسة) تحقيقاً للشرطه (ولو كانت النجاسة في ثوبه) أو بقعته (غسله أولاً ثم تيمم) لما تقدم

فصل ومن عدم الماء وظن وجوده • لزمه طلبه لقوله تعالى فلم يجدوا ماءً فتيمموا ولا يقال لم يجدوا لأن طلبه وان التيمم بدل فجزأ المعدول إليه قبل طلب المبدل كالصيام في كفارة الترتيب (أو شئ) أي ترد في وجود الماء (ولم يتحقق حديثه) وظن عدم وجوده قال في الأنصاف على الصحيح من المذهب (لزمه طلبه) أي الماء (في شرطه) أي ما سكب وما استحب من الأناث (وما قرب منه عرفاً) لما تقدم (فيقتض من رجليه ما يمكن أن يكون فيه) أنه يقتض ما لا يمكن أن يكون فيه طلب المحال (ويسمى في جهاته الأربع) تقدمه وراه وبعينه وتحتاه (أي ما قرب منه إعادة القوافل السبلية) لأن ذلك هو الموضع الذي يطلب الماء فيه عادة (ويقال رفقت) أي ذوى النسبة بالمكان (عن موارد) أي الماء (و) يسألهم (عن ما معهم لبيعوه أو يخلوه) له قال في المنقح والشرح وإن كان له رفقة بدل عليهم طلبه منهم (ووقت الطلب بعد دخول الوقت) لأنه أذن مخاطب بالصلاة وبشرطها (ملا أن طلبه قبل ذلك أي قبل دخول الوقت لأنه ليس بمخاطب بالتيمم قبله (طأن رأى حضرة أو) رأى (شياً يدل على الماء لزمه قصد فاستبرأ) ليحقق شرط التيمم (وان كان يقرب به بريرة أو شئ قائم آناه فطلب) أي فتنش (عنده) فطعماً للشئ (وان كان سائراً عليه أمامه) فقط لأن في طلبه فيما عدا ذلك ضرراً به (فان دله) أي أرسفه (عليه ثقة) أي عمل ضابط لزمه قصده أن كان قريباً عرفاً (أرسله قريباً) عرفاً (لزمه قصده) ولم يصح تيممه أدن لقدرته على استعماله حيث لم يخف ضرراً ولا فوب وقت ولا رفقة (ولزمه) أي عدم الماء (طلبه لوقت كل صلاة) لأنه لم يخاطب بها وبشرطها كالمداخل وقتها وهذا كله اذ لم يتحقق عنده كإفهم مما سبق في كلامه فإن تحقق عنده لم يلزمه طلبه لأنه لا أثر لطلب شئ متحقق عدمه (ومن خرج إلى أرض) أي مزارع محتطاً بطلان (بلد محتر أو صيداً أو احتياطاً ونحوها) كما نحدث ش وكأول خرج لحصاد أو دنس ونحوه (جمله) أي المأهله وجوبا (أن أمكنه) جملة لأنه لا عذر إذا ن في عدم جملة والواجب لأبني الأله (فان لم يمكنه جملة ولا الر جوع) إلى محل الماء (للوضوء) أو نحوه (الأنفقوبت حاجته تيمم) لأنه عدم الماء (وصلى ولا يبعد) وكذا الوجه وقد أولم بعمله لغيره (كلوا كانت حاجته في أرض غيره أخرى) غير بلده (ولو كانت قريباً) لما تقدم أمه لأقرب من بعد السفر وقربه لهدوم قوله تعالى أو على سفر (ولو رجعاً قبل الوقت أو كان معه) الماء (طأن) قبل الوقت (ثم دخل الوقت وهدم الماء) فلا تيمم عليه لعدم تعمله لأنه ليس بمخاطب بالظهور قبل دخول وقت الصلاة (و) على بالتيمم) لأنه عدم الماء (ولاعادة

الصلوة حتى لا ياتوا من بعدهم
ووضأ وصلى الظاهر ثم أحدث
ووضأ وصلى العصر ثم ذكر أنه
ترك فرضاً من إحدى طهارتيه
ولم يعلم غيرها لزمه إعادة الوضوء
والصلاة وإن لم يجد بين
الصلاةين ووضأ الثانية تجدداً
لزمه إعادة الأولى خاصة لأن
الثانية مصححة على كل تقدير

باب استبراء المرأة

الستر بفتح السين مصدر ستر
وبكرها ما يستر به (وهي) أي
الستر وقبلة النقصان والثني
المستحق ومنه كنه هواء أي
قبضه وشربها (سواء الإنسان)
أي غيبه أو دبره (وكل ما يستر
منه) إذا نظر إليه أي ما يجب
ستره في الصلاة أو يحرم النظر
إليه في الجملة سمي بذلك لتج
ظهوره (حق عن نفسه) منطلق
بستر المرأة وهو مستند أخبره
قوله (من شروط الصلاة) فلا
تصح صلاته كشوفها مع قدرته
على سترها لقوله تعالى تحذوا
زنيكم عند كل مصعد وقوله
عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله
صلاة حائض إلا بستر وحديث
سلمة بن الأكوع قال قلت
لرسول الله إنى أكون في الصيد
وأصلى في القميص الواحد قال
نعم وأزني ولو بشوكه رواها
ابن ماجه والترمذي وقال فيهما
حسن صحيح وحكى ابن عبد البر
الإجماع عليه فلو صلى عرياناً
خالياً أو في قميص واسع الجنب ولم
يزنه ولم يشده عليه وسماه وكان
يحيث يرى منه هورة نفسه في
قيامه أو ركوعه أو سجود لم تصح
صلاته كالأول وأما غيره (ويجب)
ستر المرأة (حتى خارجها حتى في طهارة) حديثه من حكيم عن أبيه عن جده قال

عليه) لا أتى بها وهو مكلف به (وإن مر به) أي الماء (في الوقت وأمكنه الوضوء ولم يتوضأ
ويعلم أنه لا يجد غيره) حرمة لتفريقه بترك ما هو واجب عليه بلا ضرورة فإن لم يمكنه الوضوء
أو قضاؤه انتفض بعد مفارقة الماء بعده أنه لو كان لا يعلم أنه لا يجد غيره فلا يتم عليه لعدم
تفريقه (أو كان) الماء (معه فأزقه الوقت) حرم لأنه وسيلة إلى فوات الطهارة بالماء
الواجب (أو بأه) أي الماء (فيه) أي الوقت (أو وجهه) لغيره يحتاج لشرب (حرم) عليه
ذلك لما تقدم (ولم يصح السجود) (لا الهبة) لأنه تعالى به حتى أنه تعالى فهو كالمنذور عتقه نذر
بتركه من نفسه ثم (أو وجهه) في الوقت أو بذل عرضاه (فلم يقبل حرم) عليه
(أيضا) لتفويت الطهارة الواجبة (وإن) (تيمم وصلى في الجميع) أي جميع الصور المتقدمة
(مع) تيممه وصلاته لم يقدرة على الماء حيث أنه ما لم يزل ذلك قبل الوقت (ولم يصد)
الصلاة لأنه أصلا يتيمم لما تقدم وهذا كله إذا كان الماء قد عدم فإن كان باقيا وقدر على
تحصيله لم يصح تيممه ولا صلاته لقدرته على الماء ولم يقدر به لوضوئه (وإن نسي الماء) وتيمم
بجزئه قال في الفروع ويتوجه أو تيممه إذا كان الماء باع ونسي عنه تيمم وصلى بجزئه
لأن النسيان لا يخرجه من كونه واحدا بشرط إباحة التيمم عدم الوضوء وإن الطهارة توجب
مع الذكر فلم يسقط بالنسيان كالحديث (أو جهه) أي الماء (يعرضه) يمكنه استتمه ما هو تيمم
لم يجرئه) لتقصيره كعمل هر بانا ناسيا أو جاهلا بالستر وكفر بصوم ناسيا أو جاهلا بوجود
الزينة (كان يجده) أي الماء (بعد ذلك) أي التيمم (فقد طهره) أي حرطه (فبده)
المشاهدة والتمكية (أو) يجده (بشر) بقر به أعلامها ظاهرة) وكان يمكنه من تناوله منها
فلا يصح تيممه إذن ولا صلاته لما تقدم (وأما أنزل عن رحله وفيه الماء وقد طله) فإن التيمم
بجزئه ولا عادت عليه (أو) تيمم ثم وجد بشر بقر به) كانت أعلام البثرة خفية ولم يكن يعرفها
قبل ذلك (أو كان يعرفها) أو لم يعرفها (أو) تيمم بها فإن التيمم بجزئه ولا عادت عليه) لأنه ليس بواحد للماء وغير
مفروق (وإن أدرج أحد الماء في رحله ولم يدر به) حتى صلى بالتيمم فإنه بعد تفريقه بعد
طلبه في رحله (أو كان الماء مع عبده ولم يدر به السند ونسي العبد أن يدر به حتى صلى بالتيمم فإنه
بعد) ما صلاه بذلك التيمم كما لو كان النسيان منه وكسب رقبته مع عبده وقيل لا يدر لأن
التفريق من غيره (والتيمم لجميع الأحداث) أما لا كبر فلقوله تعالى أو لا تمسحوا برؤوسكم
والأصابع والرجلين وعن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معتزلا لم يصبر
مع القوم فقال ما من بك أن تقبل فقال: صابني جناية ولا مغل قال عليه السلام يا لصيد فانه يكفرك
متفق عليه والحائض والنفساء إذا انقطع دمهما أو ~~حك~~ فإذا أسلم كالجنب وأما الأضر
فبالإجماع وسند قوله تعالى أو جاهدكم من الغائط وقوله عليه السلام المصيد الطيب
طهور والمسلم وأنه إذا جاز للجنب جاز غيره من باب أولى (والجناية على حرح وغيره على بدنه
فقط تغشوا زانها) يضره (الأناء) الذي يزرط عليه لضموم حديث أبي ذر ولا تطهره في
البدن تراءى لسلافة أشبهت الخيل واعتار ابن حاتم وابن عقيل لا يتيمم لخاصة أصلا بغيره
العلماء لأن التمرع اغتار ودي التيمم للحدث وغسل الجباسة ليس في معناه لأن الغسل إنما يكون
في محل الجباسة دون غيره وعلم من قوله فقط أنه لا يتيمم لخاصة توبه ولا بقية لأن السند له
مدخل في التيمم لأجل الحديث فدخل فيه التيمم لأجل الغسل وذلك معدوم في الذنوب
والمكان لا يتيمم لخاصة فمقتضاها (ولا عادت) لما صلاه بالتيمم لخاصة على البدن كاذبي
بصلية بالتيمم للحدث واعتبار تيمم لخاصة البدن (بعد أن يخفف منها ما يمكنه) تخففه على
بابه ومع رطبه (زوما) أي وجوبا فلا يصح تيمم لما قبل ذلك لأنه قادر على إزالة ما في الجلبة

القوم بعضهم في بعض قال إن
استطعت أن لا تراها أحد فلا
برئها عقلت فإذا كان أحدنا خاليا
قال الله أحق أن يصح منه
رواه أحمد وأبو داود والترمذي
وابن ماجه وحسنه (ولا) يجب
ستر العورة (من أسفل) أي من
جهه ال جلين وإن تغير الظاهر
من أسفل كن صلى على حائط
(بما لا يصف البشرة) متعلق
ببعض ما لو ناه من يضي أو سود
ونحوه لأن السراغيف يصل بذلك
لأن لا يصف بهم العورة
لا يمكن القصر منه ولو كان السائر
محققا (ولو) كان السراغيف
منسوج من نبات ونحوه
كورك ولين وجلد ومصفور
من شعر أو جلود ولو مع وجود
ثوب (و) لو كان السراغيف متصل
به (أي المسلى) (كبده) إذا
وشمها على خرق في ثوبه
(ولم يته) السراغيف على يجب
توبه الواسع ولو لاها بالانت عورة
(ولا) يجب السراغيف (ببارة)
وهي المشعر من قصب (و) لا
حصير (نحوهما مما يضره)
كالسراغيف ولم يجد غيرها لأن
الضرر مطلوب زواله شرعا
لا حصوله وربما لا يمكن
المصلي في هذه الأحوال من جميع
أعمال الصلاة (و) لا يجب السراغيف
(بمخفوطين وما كثر لعدم)
غيرها لأنه ليس بستره (و) يباح
كشفها أي العورة (لتبداو)
ونخل أو نحوهما) كاعتسالي
وحلق عانة ونحوها ومعرفة بلوغ
وبكارة وثبوتها لضعافها حاله
(و) يباح كشفها من أنقى

(لمباح) الحامن زوجها وسيدها (و) يباح إذا ذكر كشف عورة (لباحه) (من زوجة وأمة لحديث به بن كعب وقد روى ولا يجوز نظر

من السنين ما بين معروف وركبة
 الحديث على مرفوعه لا تبرز
 تحذرك ولا تنظر الى تحذير ولا
 ميت رواه ابو داود وشيخه
 وباسدث اى ابوب الانصاري
 برفه اسفل المرفوع الى كبريت
 من العورة وعن عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده مرفوعا ما بين
 السرة والركبة عورته واحدا
 الدارقاتنى قال المحدث والاحتياط
 لا يخفى المشكل ان يستكرامه
 (و) عورة (امه وام ولد) ومدة
 ومكانة (ومعدة) يعني امر
 وبعضه ارقى ما بين سرة
 وركبة لانها تون الحرة فالتفت
 بالرجل وبسحب استنارهن
 كالحرة بالغة (و) عورة (حرة
 مميزة) ثم لم يسمع سنين (و)
 عورة (حرة مراهقة) قاربت
 البلوغ (ما بين سرة وركبة)
 المفهوم حديث لا يقبل الله صلاة
 حائض الاغتسال وعلم منه ان
 المدبر والركبة لسان العورة
 وهذا كما في الصلاة (و) عورة
 ذكر وشئى (ابن ديس) سنين
 (الى عشر) سنين (الفرجان)
 لقصوره من ابن عمر لانه لا يمكن
 بلوغه وعلم منه ان دون سبع
 لا حكم له ورثة لان حكمه قول عليه
 مفسر عليه الى التمييز (والحرة
 البالغة كلها عورة في الصلاة)
 حتى ظهرها (الاوهه)
 حديث المرأة عورة رواه
 الترمذي وقال حسن صحيح وهو
 عام في جميعها ترك في الوجب
 للاجماع في حق العموم فيما عداها
 وقول ابن عباس وعائشة في قوله
 تعالى ولا يدينن زينتهن الا ما ظهر

الحديث اذا امرتكم بأمر فاقمنه ما استطعتم (وان تيم) ضرا او سفرا خوفا من البرد) ولم يكن
 نفسه ولا استمالة على وجه لا يضره وتقدم (وصلى فلا عادة عليه) حديث عمرو بن
 العاص وتقدم ولم يضره عليه السلام بالعادة ولو وجبت لأمرهم لان تأخير البيان عن وقت
 الحاجة غير جائز وقدس الحضر على السفر (ومن عدم الماء والأتربة) ولم يكنه استمسكها
 اى الماء والأتربة (لما منع كنهه قروح لا يستطيع معها المسح الشربة وضوءه ولا تيم صلى)
 الفرض فقط (على حسب حاله وسوا) لقوله عليه السلام اذا امرتكم بأمر فاقمنه ما استطعتم
 ولان الجهل عن الشرط لا يوجب ترك الشرط كالجهل عن السترة والاستقبال (ولا عادة)
 لما روى عن عائشة انها استأذنت من اصحابها فقلعتها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رجلا في طلبه فوجدوها قد ركعت الصلاة وليس معهم ماء فحلقوا بغير وضوء فشكلوا الرسول
 صلى الله عليه وسلم فارتدوا فبقيت التيم متفق عليه ولم يضرهم بالعادة ولانه أحد شروط
 الصلاة فقط عند الفخر كاستشر وطها (ولا يبرز يدها في ما يجزئ في الصلاة من قرأه
 وغيرها) فلا يقرأ اذا على الفاتحة ولا يسبح أكثر من مرة ولا يبرز يدها في ما يجزئ في طمأنينة
 ركوع أو سجود أو سجود بين السجودتين وإذا فرغ من قراءة الفاتحة ترك في الحال وإذا فرغ
 مما يجزئ في التشهد الأول نفض في الحال وإذا فرغ مما يجزئ في التشهد الأخير سلم في الحال
 (ولا يتنفل) من عدم الماء والأتربة ويحرمه لانه اغايبه الفرض لدعاء الضرورة (ولا
 يؤم) من يصلى على حسب حاله (مظهر رءاء أو تراب) لعدم جهة اقتداء المظهر بالمحدث
 اما لم يجد به وعلم منه انه يؤم مثله (ولا يقرأ في غير صلاة ان كان حائضا ونحوه) كحائض ونفساء
 لمستقدم في القبل (وتبطل صلاته) اى صلاته اى على حسب حاله (بالحدث فيها) وبها
 نجاسة لا يفي عنها لان ذلك ساقى الصلاة فافتضى وجوده بطلانها على اى حاله كانت ثم
 يستأنفها على حسب حاله (لا تبطل صلاته المصلى على حسب حاله) يخرج وقتها بخلاف
 صلاة التيم لان التيم يبطل فتبطل الصلاة بخلاف ما هنا (وتبطل الصلاة على الميت اذا لم
 يغسل ولم يغسله أو ييممه (بعدها) اى بعد الصلاة عليه (وتعاد الصلاة عليه) اى على
 ميت بعد ان يغسل أو ييمم وجوبه بالقدرة عليها بشرطها (ويجوز زشه) بعد دفنه (لاحدها)
 اى القتل أو التيمم (دع آمن نفسه) لانه مصحح بالافسدة فان خفف تصحح لم ينش
 وفصل ولا يصح التيمم بالأتربة طهورا (اقوله) لى فتيمة واحد عدا طيبا ما مضى
 برجوهكم وايدكم منه وما لا غبار له كالخضر لا يمسح بشئ منه وقال ابن عباس الصل على ميت تراب
 الميت والطيب الطاهر يؤكده قوله عليه السلام وجعل لى التراب طهورا رواه الشافعي
 واحمد حديث على وهو حديث حسن نخس ترابا يحكم الطهارة وذلك يقتضى نفى الحكم
 عما عداها والقول بان من لا تبدأ الفاتحة قال في الكشف قول متصف ولا يفهم احدهم
 العرب من قول القائل مع برأسه من الدهن ومن الماء والتراب الامعى التبعيض والاذعان
 للحق أحق من المراء فلا يصح التيمم برمل ونحت بحجارة ونحوه ولا بأتربة زالت طهوريته وتأتى
 نية (مباح) فلا يصح بمضروب ونحوه حديث من عمل عمل لس عليه أمرنا فهو رد قال في
 الفروع وراتب مضروب بالماء طاهر ولو تراب مسجد وفا الشافعي وغيره ولعله غير مراد
 فانه لا يكره بأتربة مزج مع ماء مسجد (غير محترق) فلا يصح التيمم بما حرق من خرف ونحوه
 لان الطبخ أخرج به عن ان يقع عليه اسم التراب (له غبار يعلق باليد) أو غير ما تقدم
 (ولو على اليد أو غيره) كثوب وساط وحصى وحائط ونحوه وحيوان وبردعة حمار وشجر

مسألة رجل) حرا وعد (فى
توسين) قميص وردة أو أزار
وسراويل ذكر بعضه أجماعا
قال حافه مع ستر رأسه والأمام
أبلغ لأنه يستره ولا يجد
أبى أمامة قال قلنا يا رسول الله إن
أهل الكتاب يسترولون ولا
أترزون فقال يسترولوا وأترزوا
وخالفوا أهل الكتاب ولا تتركه
فى ثوب واحد والقميص أولى
لأنه أبلغ ثم الرءاء ثم التترز
والسراويل (وبه مكفى ستر
عورته) أى الرجل (فى نقل)
لأنه قد ثبت عنه صلى الله عليه
وسلم أنه كان يستر بالليل فى ثوب
واحد يستره على أهله والنوب
الواحد لا يستره ذلك مع ستر
المتكبرين ولأن عادة الأنسان فى
ستره خلوته فلا لباس وتقفه
وغالب نقله يقع فيه فمخرج فيه ذلك
كما هو صحيح بترك القيام ونحوه
(وشرط فى فرض) ظاهره ولو
فرض كفائة مع ستر عورة (ستر
جميع أحد عاتقيه) أى الرجل
ومنه أنفنى (لباس) حديث
أبى هريرة مرفوعا لأبى الرجل
فى النوب الواحد ليس على عاتقه
منه شئ رواه الشافى والشافى
موضع الرداء من المنكب والفرق
فى اللباس بين أن يكون ماسرا
به عورته أو غير (ولو وصف)
اللباس (البشرى) لم يوجب له
عليه الصلاة والسلام ليس على
عاتقه منه شئ فإنه يستر ما يستر
البشرة وما لا يستر (وقد سن
صلاة حرة) بألفه (فى درج)
وهو القميص (وخمار) وهو
ما تفضعه على رأسها وتدر به تحت

وخشب وعدل شعير ونحوه مما عليه غبار طهور (حتى مع وجود تراب) ليس على شئ مما
تقدم ولا يصح التيمم به حتى يغسلها بالماء ليس له غبار (لا يطيبين) رطب لأنه ليس بتراب
(لكن أن أمكنه تخفيفه) التيمم به قبل خروج الوقت من ذلك (لأنه قادر على استعماله فى
الوقت لازمه كالأول وحده ما ستر فإن لم يكن له إلا يدخروا الوقت لم يلزمه (ولا) يصح التيمم
بتراب مقبر تكرر رتبها (لاختلافها بالصديد) فإن لم تكرر (نقشها) حاز (التيمم بترابها
وأن شئت فقله أوفى بخافه التراب الذى يتيمم به حاز التيمم به لأن الأصل الطهارة كاله فى الشرح
ومنع منه ابن عقيل وإن لم يكرر (وأعجب الإمام أحمد من التراب لأجل التيمم) احتياطا
للعادة (وقال الشيخ وغيره لا يصح له) قال فى الفروع وهو أظهر وقال فى الإصناف (وهو
الصواب) أنه ينقل عن الصابة ولا غيرهم من السلف فعل ذلك مع كثرة أسفارهم (ولو وجد
ثابجا وتغيرت يديه لم يمسح بهما) (الواجب غسلها) (به) لقوله عليه السلام إذا أمرتكم
بأمر فاقبلوه ما استطعتم ولأنه ما دامه متغيرا لم يستعمل الاستعمال المعتاد وهو الغسل لعدم
ما يذم به فوجب أن يستعمل الاستعمال المقدور وعمله (وبعيد) الصلاة أن يجهر على الأعضاء
بالمس لأنه صلى الله عليه وسلم جازى كامله ومثله وصلى بالتييم مع وجود طين
بابس عنده لعدم ما يذم به ليس له غبار (وإن كان) الثلج (بجبرى) أى يسيل على الأعضاء
(إذا مس يده) وغيره ما نال الأعضاء (لم يعد) الصلاة حيث جرى المس لو حوذا الغسل
المأمور به وإن كان تخفيفا (ولو تحت الحجر حتى صار ترابا لم يصح التيمم به) لما تقدم (لا الطين
الصلب ك) الطين (الأرضى إذا دقه) وصار له غبار فانه يصح التيمم به لانه تراب (فإن خالط
أتراب) الطهور (نحو غبار لا يصح التيمم به كالجص ونحوه) كالتربة وديق البر ونحوه (فكأنها
إذا خالطت الطهارة) فإن كانت الغلبة للتراب حاز وإن كانت الخاط لم يجز ذكره القاضى
وأبو الخطاب يماسه للماء وإن خالطه بخافه متغيرا لأن عقيل لا يجوز التيمم به وإن كثر التراب
لأنه لا يدفع النجاسة عن نفسه فهو كالما تها (ولا يكره التيمم بتراب زمزم مع أنه مسجد وما يتيم
به) وهو ما تنازع من الوجه والدين أرى على ما بعد مسحه ما به (كما يستعمل) لأنه استعمل فى
طهارة أباحه الصلاة فاشبهه الماء (ولباس) بما يتيمم به (حتى لو تيمم جماعة من موضع واحد فلا بأس
بذلك) لا خلاف كما لو تيمم من موضع واحد يعترفون منه (وشرط النية كما يتيمم) من
حديث أوسط لحديث أغا الأعمال بالنيات ولأن التيمم طهارة حكمية بخلاف غسل النجاسة
(ولو جمعه غيره فكنوضه) أن فواه أقوله به مع أن لم يكن الفاعل مكرها (وتقدم فى) باب
لوضوه (فينوى) بالتيمم (استباحة ما لا بأس باليه) كالمسح ونحوه لو عين ما يتيمم به وفرضه
أن كان له نقل لقوله عليه السلام وأما الكل أكل أمرى مانوى (فان نوى رفع الحدث لم يجزه) لأن
التيمم غير رافع كما تقدم بخلاف الوضوء والغسل
فصل وفراشه أى التيمم عن حدث أصغر (أربعة) أشداء (مع جميع وجهه ولو جبهته)
لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم واليدين من المصاحبة لمشاركتها فى حصول الواجبة (سوى
ما تحت شمره ولو خففوا) سوى (مضممة واستنشاق) فلا يدخل التراب فى مضممة قال فى
الانصاف قطعا (بل بركهان) لما فيه من التقدير (فإن بقى من محل الفرض شئ لم يصله التراب
أمر يده عليه ما لم يصل راحته) لأن الواجب تيمم المسح لا تيمم التراب لقوله تعالى فامسحوا
(فإن فصلها) أى الراحة (وقد كان يلقى عليها غبارا جزا من مسحها) ما بقى من محل الفرض
لأنه غبار طهور (وإن لم يبق عليه شئ) من الغبار (ضرب ضربة أخرى) لغسل مع ما بقى
محل الفرض بالتراب (وإن نوى) استباحة ما يتيمم به (وأمر وجهه على تراب) ومعه وجهه مع

حلقها (ومحقة) بكسر الهمزة فوب تلفظ به وتسمى حلقا بالماء روى سعيد عن عائشة أنها كانت تقوم إلى الصلاة فى الخمار والأزار

عن امرأة أوفى هودنة من الرجل
وتكرهه صلاتها في نقاب
وبزج لا يحل عياشته المصلى
الجبهة والأنف ويغطي القسم
وفذهي النبي صلى الله عليه
وسلم الرجل عنه (ويحزى) امرأة
(سهرورثا) قال أحمد اتفق
حامتهم على الذرع والجار وما
زادوه وخبر وأسهر (وإذا
انكشف) بلا قصد (لا يجد
في صلاة من هودنة) ذكر
أواني أوتني (يسر) لا يقص
هرفا) لا يلهو بدقه مفرها
فردج فيه إلى العرف بالخز
فان لحش وطال الزمن بطلت
والأفرق بين الفرجين (وغرها)
لكن (يشير) الخش في كل
عضو بحسبه إذ يغش من
الغطلة ما لا يغش من غيرها
(فانظر) متعلق بغش أي
لوتنار إليه (ولو) كان الانكشاف
زمتا (طولا) لم تعطل الحديث
مروبن سلة الجري قال انطلق
أبي واقفا إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في نفر من قومه يعلمهم
الصلاة وقال يؤمكم أقرؤم فكنت
أقرأهم فقدموني فكنت أؤمهم
وهي بردة في صفراء صغيرة
فكنت إذا وجدت انكشفت
عني فكانت امرأة من النساء
وإرواها عورة فارتبك ما شئروا
لن قصاصها ما فيا فارتجت بعد
السلام فرجبه وفي لفظ كنت
أؤمهم في بردة موصلة نيا فتني
فكنت إذا وجدت فيها خرجت
استق رواة أبو داود والنسائي
واتشروا نقل أنه عليه الصلاة
والسلام أنكره ولا أحدهم
أصحابه ولا يشي الاحتراز منه إذ ثياب العفراء لا تخلو لبان من حر ونياب الأعنياع من فتق

(أو) نوى ثم (صممه) أي -هه (المرح) التراب) لوجه (ومعهه صم) التيمم فإذا
لوجود لمسح بالتراب الظهور بعد اليه كالوجه إذا وضوءه بدنت لمطر أو ميزاب حتى
يجرى الماء عليها (ولا) يصح تيممه (استقته) أي التراب (دع قبل الذية قسح به) ما يجب
صممه لا يهوى قوله تعالى فقيموا أصدالاه لم يقصد (و) الفرض الثاني (صم به أي
كوعيه) لقوله تعالى وإيديكم وذالها في حكم بطلان اليدين لم يدخل فيه الذراع كقطع السارق
ومس الفرج ولحديث غبار قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فاحسنت فزاحم لي
فتمرغت في الصعيد كما تفرغ الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال إنما
كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على
اليمنى وظاهر كعبه وجهه متفق عليه وفي لفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمر بها التيمم
لرحمها لكن بحسبه الترمذي وأما رواية أبي داود والى المرفقين فلا يولد عليها لأنها غار وأما
سلة وشك فهذا ذكر ذلك النسائي ولا تثبت مع الشك مع أنه قد أنكر عليه وخالفه سائر الروايات
الثقات فلو قطعت يده من الكوع لأن فوقه وجب مسح موضع القطع لدقاء بعض محل
الفرض كالقواعد من دون الكوع (وتجب التسمية) في تيمم وظاهره ولو غن نجاسة يدين
(كوضوء وتقدم) في باب بالوضوء (و) الفرض الثالث والرابع (ترتيب وموالاة) غير حدث
أكبر) يعني في حدث أصغر لأن التيمم مبني على الطهارة فإما أنه والترتيب والموالاة فرضان
في الوضوء فكذا في التيمم القائم مقامه وخرج التيمم لحديث أكبر ونجاسة يدين فلا يثبت فيه
ترتيب وموالاة (وهي) أي الموالاة (هنا) أي في التيمم أن لا يؤخر مسح عضو عما قبله (زمتا
بتدريها في الوضوء) أي بحيث لو قدر مفسول لحلف بزمان معتدل ويجب تعيين المنيان التيمم
له) كصلاة وطواف ومس مصحف (من حدث أصغرا أو كبرا ونجاسة على يده) لأن التيمم
لا يرفع الحديث وإنما يبيع الصلاة فيمكن يدين من التعيين تقوية لضعفه وصفة التعيين أن ينوي
استباحة صلاة الظهر مثلا من الجنابة أن كان جنبا أو من الحدث أن كان محدثا أو من الجنابة أن كان
جنبا محدثا وما أشبه ذلك (وأن كان) التيمم (عن جرح في عضو من أعضائه نوى التيمم عن
غسل ذلك العضو) الجرح أن لم يكن مسح بالمال من روائ كان الجرح جرحا فنهو فخير
أن شاقه من التيمم على الفسل وإن شاء أحرجه بخلاف ما إذا كان التيمم لعدم ما يقيه ببيع
أعضائه فإنه يلزمه مسح المال أولا لا يتقدم (فان نوى جميعه) أي نوى استباحة الصلاة من
الحدث الأكبر والأصغر والنجاسة بدنه (صم) تيممه (وأجزأه) لأن كل واحد يدخل في العموم
فيكون صنوبا (وان نوى أحدها) أي المذكورات (ليجزئه عن الآخر) أي عن الذي لم ينو
لحدث وانما لكل امرئ ما نوى (ولو تيمم للجنابة) وغرها (دون الحدث) الأصغر (أجبه له
ما بأس بالحدث من قراءة ولبث في مسجد ولم يبع صلاة و) لا (طواف و) لا (مس مصحف)
لأنه لم ينو الاستباحة من الحدث الأصغر (وان أحدث) من تيمم للجنابة ونحوه (لم يؤثر ذلك
في تيممه) لأن حكمه حكم مسه وهو الفسل (وان تيمم للجنابة والحدث ثم أحدث بطل
تيممه) للحدث (وبقي تيمم الجنابة) حتى يخرج الوقت أو يوجد وجب الفسل وكذا لو تيمم
للحدث ولو تيمم بدنه وأحدث بطل تيممه للحدث وبقي تيممه للحدث (ولو تيمم بدنه
طهره من جنبتها) أو تناسا (لحدث الجنين) أو التناس (ثم أحسنت) أو أحدثت (لم
يجز وطؤها) لبقاء حكم تيممها (وان تنوعت أسباب أحدث الحدث ونوى) الاستباحة من
أحدها (أجزأ) التيمم (عن الجميع) لأن حكمها واحد وهو ما يلجأ بالوجوب بالوضوء أو الفسل
وكطهارة الماء المستعمل لنوى الاستباحة من أحد هاعلى أن لا يستقيم من غيره لم يجزئه على

الصلاة قياسا على ما تقدم فان
تعمد ذلك بطلت لانه لا عذر
(ومن صلى في غيب) أي
مضروب عنا أو مقفلة ومثله
مصرفه ونحوه ومثله الممن حرام
(ولو) كأنه المضروب (بمعنه)
مشاعا أو معينا في محل العورة أو
غيرها لانه يبيع بعضه ببعضا في
البيع (ثوبا) كأنه المضروب كله
أو بعضه (أو بضعه) لم تصح ولو لم
به لوصف في سباط لا يحل أخراجه
أو غصب راحلة وصلى عليها أو لوطا
لحمله سفينة أو صلى في منسوج
(ذهب أو فضة أو) في (حرر)
كاه (أو) فيها (غالبه) حرر
(حيث حرم) الذهب والفضة
والحرير بأن كان هل ذكر ولم
يكن الحرير حاجة لم تصح (أو)
خج غصب أي على المضروب
أو على حيوان مضمون (عائنا)
بان ما صلى فيه أو خج محرم
(ذاكرا) له وقت العبادة (لم)
يصح ما فعله لمحدث فائشة
مرفوعا من عمل عائش عليه
أمرنا به وذاخر جوده ولا حرم
منع أمرنا على غير أمرنا فهو
ردود والصلاة وأصح قربة
وطاعة وقيامه وقعوده وسيره
بحرم منهي عنه فلا يكون
مقتضيا بما هو عاص به ولا
مأمورا بما هو منهي عنه فان
كان جاهلا أو ناسيا لغيب
ونحوه صح ذكره المحذرا جاعا
فان كان عليه ثوبان أحدهما
محرم لم تصح صلاته أيضا لان
المباح لم يشتر سائر محتاتنا كان
أو فوقاتنا إذا جهل قدره كان
الآخر سائرا (وإن غديره أة)

قياس ما تقدم في الوضوء وأولى (ومن نوى) يتيممه (شيأ) أي أسا حاشي تشتتر له الطهارة
(استباحه) لانه منوى (و) استباح (مثله) فمن نوى يتيممه صلاا انظر مثلاله فعلها وهل
مثلا كغائته لانها في حكم صلاة واحدة (و) استباح (دونه) أي دون ما نواه كالنفل في المثال
لانه أخف ونية الفرض تتيممهم (لا يستنج من بوي شيأ) (أعلى منه) فمن نوى النفل لا يستنج
الفرض لانه ليس من بوي إلا مع الإضغنا (فان نوى نقلا) لم يصل الانتقالا ما تقدم (أو أطلق
النية للصلاة) بان نوى استباحة الصلاة ولم يتوفر ضال أو نقلا (لم يصل الانتقال) لان التعيين شرط
ولم يوجد في الفرض وإذا أبيع النفل لانه أقل ما يصل عليه الإطلاق والطواف كالصلاة فيما
تقدم (وإن نوى) يتيممه (فرضا) كطهرا أو عصر (فعله و) فعل (مثله كجوده وفائتو) نفل
ما (دونه) كمنزوره ونافله لما تقدم (فاعاده) أي أعلى ما يباح بالتيمم (فرض عين) كالصلوات
الجنس (فذكر) صلاة (ف) فرض (كفاهه فائقة فطوافي نفل) قال في الشرح وإن نوى نافله
أبيع له قراءة القرآن ومس المصحف والطواف لان النافلة أكدر من ذلك كله لكون الطهارة
مشترطة لها بالاجماع قال وإن نوى فرض الطواف استباح فعله ولا يستنج الفرض منه بنية
النفل كالصلاة قال في المدعو يباح الطواف بنية النافلة في الأشهر ركس المصحف قال الشيخ
تق الدين ولو كان الطواف فرضا لسا لابي المعالي (فمس مصحف فقرأه فلبث) وسكوتهم
هن الوطه يعلم انه دون الكل (ولو تيمم صلي لصلاة ففرض) لم يبلغ لم يجز له أن يصلي بفرضه لان
ما نواه كان نقلا وهو دون الفرض

(فصل في) في مغلطات التيمم (ي بطل التيمم بخروج الوقت) لقول على التيمم لكل
صلاة ولانه طهارة ضرورية فتبطل الوقت كطهارة الاستحاضة (حق) التيمم (من جنب لقراءة
وايت في مصدو) حق التيمم من (حائض لوطو) حق التيمم (لطاوفا و) حق التيمم من
(نحاسة) بدن (و) الصلاة (حازنه ونافله ونحوهما) كأنه تيمم من نفسا لوطه فيبطل في هذه
الصورة كلها بخروج الوقت كأنه تيمم المكتوبة (ما لم يكن في صلاة جمعة) ويخرج الوقت وهو
فيها لا يبطل مادام فيها ويتبطل بالانقضاء (فيلزم من تيمم لقراءة وطه ونحوه) كلبث
بمسجد إذا خرج الوقت (الترك) حق بعد التيمم (لكن لو نوى الجمع في وقت الثانية ثم تيمم
لها) أي للجمعة (أو) تيمم (فناشئ في وقت الأولى لم يبطل) التيمم (بخروجه) أي خروج
وقت الأولى لان نية الجمع صيرت الوقتين كالوقت الواحد (و يبطل) التيمم (بوجود الماء
لعداه) إذا قدر على استعماله بلا ضرر على ما تقدم لان مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام الصعد
الطيب وضوء المسكين وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجدت الماء أمسح بجلده بدل على أنه
ليس وضوءه وندوب الماء (و) يبطل التيمم (بزوال عذر صيغله) أي للتيمم كالو تيمم لمرض
فمروى أوله رد فزال لان التيمم طهارة ضرورية فبزوالها (ثم إن وجده) أي الماء (بعد
صلاته أو طوافه لم يجب إعادته) لما روى عطاه بن بشار قال خرج رجلان في سفر فخرجت
الصلاة وليس معهما ماء فتمسحوا بطينا فبطلت وجده الماء في الوقت فاعاد أحدهما
الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال لقدني لم
بعد آخر أنك صلاتك وقال لقدني أعاد ذلك الآخر مرتين رواه أبو داود وعقل فتصحب الأعادة للغير
(وإن وجده) أي الماء (فيها) أي في الصلاة أو الطواف (بطلت) صلاته وطوافه ولو اندفق
الماء قبل استعماله لان طهارته انتهت بانتهائها وقتها فبطلت صلاته وطوافه كالأوقات ممتدة
المسح وفي الصلاة (ووجب إعادة) ان كانت الصلاة أو الطواف فرضا (و) يبطل

لو تأخسه وصلّى مكانه أو باني
في الجمعة إذا قام غيره وصلّى مكانه
(ولا يطأها) أى الصلاة (لبس)
عمامة وخاتم منسجى عنهما
كعمامة حرير وخاتم ذهب أو
فضة (وتحوشها) تحف وتكدة
كذلك لأن النهى لا يبعد إلى
شرط الصلاة فلا يؤثر فيها كما لو
غضب ثوبا ووضع بكفه ووضغ
الأذن والصوم والوضوء والبيع
وشحبه غضب وكذا سلافة من
طوله بردودية وشحبه فاسله
وهادته من تقوى عليهما يحرم
(وتعم) الصلاة (من حبس
بنفسه) به (وكذا) من حبس
(فجسه) ويركع ويسجد بيأسه
لأن السجود مقصود في نفسه
ويجمع على فرضه وعدم
سقوطه بخلاف ملاكات النمازة
(وبوي) من حبس بقية نجسة
(بربطة غايبة ما يمكنه ويحس
على قلبه) تقبلا للنجاسة
لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا
منه ما استطعتم وعلم منه صحة
صلاته لجزءه عن شرطها وهو
إباحة البقية وطوائرها (وصلّى)
خارج من ستره مباحة (عربا
مع) ثوب (غضب) لأنه يحرم
استعماله بكل حال ولأن تعبره
لحق آدمي أشبه من الجسد الأما
معه وبال (و) يصلّى (في) ثوب (حرير)
لعدم غيره ولعمارة الأمازون
في أبسسه في بعض الأحوال
كالنكحة وضرو رقعة البرد وعدم
ستره غيره فقد زالت هالة تحريم
الصلاة فيه (ولا إعادة) على من
صلّى عربا مع غضب أو في
حرير لعدم التمايز (و) يصلّى (في)

التيمم (بمطالات وضوءه) تحركه بيمين من سبيل وزوال عقل ومس فرج إذا كان تيممه
من حدث أصغر (لا بد من الوضوء تحكيه حكمه) (و) بطل التيمم (عن حدث أكبر بما
يوحه) كالجماع وخروج الحي إلى الماء (الأغسل جفني ونفاس إذا تيممته فلا يبطل عيطلات
غسل وضوءه على وجود جفني ونفاس) فلو تيممت بعد طهره من الحيض لم تم احتسبه
الوطء لتمامه تيمم الحيض والوطء ما عايناهما حدث الجنابة (وان تيمم عليه ما هو من المص
عليه) كعمامة أو حذيرة أو غطاء على طهارة (ثم خلعها بطل تيممه نصا) فلو طهر
تيممه على الخنجر وفرد راية حبل على ما عايناهما وضوءه وضوءه لا فرق بين أن يكون مسح عليه
قل التيمم أو لا وكذلك إذا انتفتحت على المسح لا معنى في بطل الوضوء وهو وإن اخصص ضرورة
بعضون بأنه متعلق بالأداء بمسحك (ويصح تأخير التيمم إلى آخر الوقت المختار) بحيث
يدرك الصلاة كلها بغير خروج (إن يدرك وجود الماء أو يرجو وجود الماء) في الوقت
لأن الظاهر أن ما مضى من الصلاة في أول الوقت فضيلة وانتظار الفرض أولى (فإن استوى
عنده الأمران) أي احتمال وجود الماء واحتمال عدمه (فالتأخير) أي تأخير التيمم إلى آخر
الوقت المختار (أفضل) منه أول الوقت لما تقدم ولقول علي في الجنب يتلو ما بينه وبين آخر
الوقت فإن وجد الماء أو التيمم وعلم من أن التقديم لم يفتق السدم أو ظانه أفضل (وان تيمم
من يعلم أو يرجو وجود الماء أو استوى عنده الأمران (وصلى أول الوقت أجزاءه) ذلك ولا
يؤثر العادة إذا وجد الماء لما تقدم (وصفة التيمم أن يوترى استباحة ما تيممه) كفرض
الصلاة من الحدث الأصغر أو الأكبر ونحوه (ثم يسمي) فيقول بسم الله لا يقوم غير ما قامها
وتسقط سواها (ويضرب يده مفرقا إلى الأصابع) لصل التراب إلى ما بين يديه (على التراب
أو) على غيره مما فيه من طهر كاليد أو ثوب أو بساط أو حصى أو برذعة حجار ونحوها بشرطة
واحدة) وتقدم لم يدخل الفرض إلى يده ونحوه فمعه ومسح به أجزاءه (يبدن في خاتمة ونحوه)
لصل التراب إلى ما بين يديه (فإن علم في يديه تراب كثير نفضه إن شاء من كان) التراب (خفيفا
كثرا نفضه) ثلاثا ذهب فمحتاج إلى إعادة الضرب (فإن ذهب ما عليها) أي الدين (الفتح أعاد
الضرب) لصل المسح للتراب (فيمسح وجهه باطن أصابعه ثم كفيه برأيه) الحديث عام
إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في التيمم ضرب يداك مع الوضوء واليدين رواه أحمد وأبو داود
مسناد صحيح وفي الصحيحين معناه من حدثته أي أيدنا وأصابعنا أي إذا أطلقت لا يدخل فيها الذراع
لليل البرقة والسعال يقال في المطلقة في التيمم عقيدة في الوضوء فعمل عليه لا شرا كعفا
الطهارة لأن العمل العمل إنما يصح إذا كان من نوع واحد كالنقى في الظاهر على النقي في الغطاء
والتراب ليس من جنس الوضوء الماء وهو شرع فيه التثبيت وهو مكره وهذا الوضوء يتصل
في باطن القدم والألف بغيرها (وإن مسح بيمينتين) مسح (أحدهما وجهه) مسح
(بالأخرى يديه أو بيد واحدة) حازل أن الفرض يصل التراب إلى محل الفرض وقد حصل
وقال القاضي والشريزي وأبو ابن الخمر في المسنون ضربتان مسح أحدهما وجهه وبالأخرى
يده إلى المرفقين حديث جابر وابن عمر وقال أحمد بن حنبل ضربتا إنما هو في زاده يعني لا يصح
وقال الخليل الأحاديث في ذلك ضعاف حداد أبو رويحاهب السنن منها الأحاديث ابن عمر وقال
أحمد ليس يصح وهو عندهم حديثه كقول الخطابي وهو محمد بن ثابت وهو ضعيف
(أو) مسح (بعض يده أو بحرقه أو خشبه أو كان التراب أنما هو موضع يده على وضعا جاز)
لأن المقصود اتصال التراب إلى محل الفرض فكيفما حصل جاز كالوضوء (وفي الرعاية
لومسح وجهه يمينه ويمنه يساره أو عكس) مسح وجهه يساره ويساره يمينه (وخلل

أما بهما فافهما معاً انتهى) يعني حيث استوجب محل الفرض بالمسح (وإن مسح بالكر من ضربتين مع الاستيعاب هو كره) قال في المغني لأخلاف أنه لا تسن أن يادفع على ضربتين إذا حصل الاستيعاب بهما (ومن حيس في المسح أو قطع الماء) من عدو أو غيره (عن يلمصه بالتميم) لأنه عدم الماء أشبه المسافر (بلاعادة) لأنه أدى فرضه باليد لم يكن عليه إعادة كالمسافر (ولا يصح التيمم) من واحد الماء القادر على استعماله بلا مندر (خوف فوت جنازة ولا يدبر ولا مكتوبة) لأن الله تعالى إنما أحياه عند عدم الماء وهذا واحد كسائر الشروط (الأذا وصل مسافر إلى ماء) فهو يتر (وقد ضاق الوقت أو علم أن الوصل لا يصل إليه إلا بعد الوقت) فانه يجوز له التيمم لأنه غير قادر على استعماله في الوقت أشبه العادله (أو حمله) أي علم المسافر العادله للماء (قريباً) عمرة (أوله) على (ثقة) قريباً عرفاً (وخاف) طلبه (فوت الوقت) أو دخول وقت الضرورة أو فوت عدو أو فوت فرضه بالمسح (كأله جازله التيمم دفعا للضرر) وإن اجتمع جنب وميت ومن عليها غسل حيض فليست بها كئي أحدهم أو نذر أو رمي به لألا يهيم به أو وقف عليه فليت) أي يقدم به الميت بغسل به لأن التقصير من غسل الميت تنقله ولا يحصل بالتيمم والحي يقصد بغسله إباحة الصلاة وهو يحصل بالتراب قال في المسدع فعلى هذا إن فضل من شئ كان زوته فان لم يكن حاضر القلبي أخذه لظاهره بغيره في موضعه لأن في تركه أتلافه أماناً احتياج إلى الإيه لطمش فهو مقدم في الأصح اهـ ومقتضى كلامه في شرح المشي أن ما فضل منه بكر أن بعده في الأفضلية دون روثه (فان كان) المسنون أو المنذور أو الموصى به أو الموقوف الأول من حي أوميت (أو باصلى فيه حي) فرضه (ثم كفن به ميت) لغسل الجميع بهما (وحاشي أولى) بما تقدم من الماء (من جنب) لأنها تنقض حتى الله وحزوجه في الأحاد وطئها (وهو) أي الجنب (أولى) الماء (من يحدث) حدثاً أصغر لأن حدث الجنبه أظلم ولأنه يستغفره بالابستغفره بالتحديثه (ومن كفاه) الماء (واحدة منهما) أي من الجنب والمحدث (فهو أولى به) لأن استعماله في طهارة كاملة أولى من استعماله في بعض طهارة (ومن عليه نجاسة على يده أو ثوبه أو بقعة أولى من الجلب) لأن نجاسة الثوب لا يصح التيمم لها ونجاسة المدن مختلف في صحة التيمم لها بخلاف الحدث (و يقدم) غسل نجاسة (ثوب) وبقعة (على) غسل نجاسة (بدن) لما تقدم ويقدم ثوب على بقعة لأن إعادة الصلاة التي فصل في الثوب نجس واجبة بخلافها في البقعة التي تغدو غيرها قال في المبدع وتقدم نجاسة يده على نجاسة السبيلين أي إذا كان الاستجمار بكئي فيها (و يقدم على غسلها) أي النجاسة في أي موضع كانت من بدن أو ثوب أو بقعة (غسل طيب محرم) لما تترتب عليه من وجوب القدبة بتأخير غسل الطيب من غير عذر وحاصله أنه يقدم غسل طيب محرم فنجاسة ثوب فبقعة فبدن فبقع لحائض نجس فحدث لأن كفاه واحدة فبقعة على جنب (و قرع مع التساوي) كالواجع حائضان أو محدثان والماء لا يكتفي إلا أحدهما فإنه يقرع بهما فقرع صاحبهما قدم به لأنه ما روى بخروج القرعة له (وإن ظهر به غير الأولى) كالواظن به حي مع وجود ميت يحتاجه (أساء وصحت) طهارته لأن الأولى لم عليه كونه أولى وأما رجح لشدة حاجته (وأن كان ملكاً لأحدهم) أي المحجabin إليه (لزم استعماله) لقد رتب عليه وتمكنه منه (ولم يؤثر به) أحداً (ولو لأبويه) لتبعية لأداه فرضه وتعلق حتى الله (وتقدم في الطهارة) لملكه في مسودته والأقرب في التسليم المتبصرة (ولو احتاج حي كفن ميت أبر) وبغضه زائد لجد وغيره (يعني منه التنفذ) إلى (على الميت) لأن حرمة آكد وقال ابن عقيل وابن الجوزي صلى عليه عادم السيرة في إحدى لثافته قال

أما بهما فافهما معاً انتهى) يعني حيث استوجب محل الفرض بالمسح (وإن مسح بالكر من ضربتين مع الاستيعاب هو كره) قال في المغني لأخلاف أنه لا تسن أن يادفع على ضربتين إذا حصل الاستيعاب بهما (ومن حيس في المسح أو قطع الماء) من عدو أو غيره (عن يلمصه بالتميم) لأنه عدم الماء أشبه المسافر (بلاعادة) لأنه أدى فرضه باليد لم يكن عليه إعادة كالمسافر (ولا يصح التيمم) من واحد الماء القادر على استعماله بلا مندر (خوف فوت جنازة ولا يدبر ولا مكتوبة) لأن الله تعالى إنما أحياه عند عدم الماء وهذا واحد كسائر الشروط (الأذا وصل مسافر إلى ماء) فهو يتر (وقد ضاق الوقت أو علم أن الوصل لا يصل إليه إلا بعد الوقت) فانه يجوز له التيمم لأنه غير قادر على استعماله في الوقت أشبه العادله (أو حمله) أي علم المسافر العادله للماء (قريباً) عمرة (أوله) على (ثقة) قريباً عرفاً (وخاف) طلبه (فوت الوقت) أو دخول وقت الضرورة أو فوت عدو أو فوت فرضه بالمسح (كأله جازله التيمم دفعا للضرر) وإن اجتمع جنب وميت ومن عليها غسل حيض فليست بها كئي أحدهم أو نذر أو رمي به لألا يهيم به أو وقف عليه فليت) أي يقدم به الميت بغسل به لأن التقصير من غسل الميت تنقله ولا يحصل بالتيمم والحي يقصد بغسله إباحة الصلاة وهو يحصل بالتراب قال في المسدع فعلى هذا إن فضل من شئ كان زوته فان لم يكن حاضر القلبي أخذه لظاهره بغيره في موضعه لأن في تركه أتلافه أماناً احتياج إلى الإيه لطمش فهو مقدم في الأصح اهـ ومقتضى كلامه في شرح المشي أن ما فضل منه بكر أن بعده في الأفضلية دون روثه (فان كان) المسنون أو المنذور أو الموصى به أو الموقوف الأول من حي أوميت (أو باصلى فيه حي) فرضه (ثم كفن به ميت) لغسل الجميع بهما (وحاشي أولى) بما تقدم من الماء (من جنب) لأنها تنقض حتى الله وحزوجه في الأحاد وطئها (وهو) أي الجنب (أولى) الماء (من يحدث) حدثاً أصغر لأن حدث الجنبه أظلم ولأنه يستغفره بالابستغفره بالتحديثه (ومن كفاه) الماء (واحدة منهما) أي من الجنب والمحدث (فهو أولى به) لأن استعماله في طهارة كاملة أولى من استعماله في بعض طهارة (ومن عليه نجاسة على يده أو ثوبه أو بقعة أولى من الجلب) لأن نجاسة الثوب لا يصح التيمم لها ونجاسة المدن مختلف في صحة التيمم لها بخلاف الحدث (و يقدم) غسل نجاسة (ثوب) وبقعة (على) غسل نجاسة (بدن) لما تقدم ويقدم ثوب على بقعة لأن إعادة الصلاة التي فصل في الثوب نجس واجبة بخلافها في البقعة التي تغدو غيرها قال في المبدع وتقدم نجاسة يده على نجاسة السبيلين أي إذا كان الاستجمار بكئي فيها (و يقدم على غسلها) أي النجاسة في أي موضع كانت من بدن أو ثوب أو بقعة (غسل طيب محرم) لما تترتب عليه من وجوب القدبة بتأخير غسل الطيب من غير عذر وحاصله أنه يقدم غسل طيب محرم فنجاسة ثوب فبقعة فبدن فبقع لحائض نجس فحدث لأن كفاه واحدة فبقعة على جنب (و قرع مع التساوي) كالواجع حائضان أو محدثان والماء لا يكتفي إلا أحدهما فإنه يقرع بهما فقرع صاحبهما قدم به لأنه ما روى بخروج القرعة له (وإن ظهر به غير الأولى) كالواظن به حي مع وجود ميت يحتاجه (أساء وصحت) طهارته لأن الأولى لم عليه كونه أولى وأما رجح لشدة حاجته (وأن كان ملكاً لأحدهم) أي المحجabin إليه (لزم استعماله) لقد رتب عليه وتمكنه منه (ولم يؤثر به) أحداً (ولو لأبويه) لتبعية لأداه فرضه وتعلق حتى الله (وتقدم في الطهارة) لملكه في مسودته والأقرب في التسليم المتبصرة (ولو احتاج حي كفن ميت أبر) وبغضه زائد لجد وغيره (يعني منه التنفذ) إلى (على الميت) لأن حرمة آكد وقال ابن عقيل وابن الجوزي صلى عليه عادم السيرة في إحدى لثافته قال

المظلمة (ويأمره) أي العريان (تخصيل سيرة بين مثلها) في مكانها مع القدوة كذا لو حدثت توجر وقدر على الإجرة فاضلة

في الفروع والاشهر صريحا كلفا فواحدة يقدم المية نجا ذكر في التكنين

باب ازالة النجاسة الحكيمة

اي تظهر مرورا لاجناس و ذكر الصامات وما يفي عنه منها وتقدم تعريف النجاسة في اول كتاب الطهارة (وهي) أي النجاسة الحكيمة (الطارئة على محل طاهر) بخلاف الصنية (ولا تصح ازالها) أي النجاسة الحكيمة (بقدر ما طهور) لحديث اسماء قالت جاءت امرأة ابي النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدا ناصيت ثوبها من دم الحية كيف تصنع قال شئت ثم تفرصه بالماء ثم تنفضه ثم تغسل فيه متفق عليه (او يصب ذو يومين ماء فاهريق على يول الاعرابي ولا تطهارة مشترطة فاشبهت طهارة لمحدث (ولو) كان الماء الطهور (غير صياح) لان ازالتهما من قسم التروك ولذلك تفسر له النية (و) النجاسة (الصنية) لا تطهر بغسلها بحال وتقدم ه الطهارة ولا يقل النجاسة معنى ذكره ابن عقيل وغيره (الكلب والخنزير نفسان) وكذا ما اولد منه ما سؤ ذلك وعرقه وكل ما خرج منه لا يختلف المذهب فيه قاله في الترح (يطهر متخص جملا) متخص (عزولدهما من أحدهما او شي من أجزائهما) او أجزاها ما اولد منها او من أحدهما (غير ارض ونحوها) كخضر وحيدان (يسبح غلات منقطة) أحدهن بتراب طهور ووجوبا) لحديث أبي هريرة عن ربيعة قال اذا وقع الكلب في اناه أحدكم فليغسله سبعاً متفق عليه وسلم قلعة ثم يغسله سبع مرات ولا يضطه ورائه أحدكم اذا وقع الكلب فيه ان يغسله سبع مرات ولاهن بالتراب ولو كان سؤره طاهر الميا من ارا قته ولا وجب غسله والاصل ان وجوب غسل النجاسة ولم عهد التعمد الا في غسل البيت والطهور لا يكون الا في محل الطهارة ولانه لو كان تصد الميا لخصت غسل موضع البول في لعموم اللفظ في الاذالة واذ ثبت هذا في الكلب فالتنزيه شرعاً لخصه لنص الشارع على بخرجه وحرمه اقتناه فثبت الحكم فيه بطريق التنبيه وانما لم ينص لشارع عليه لانهم لم يكونوا يعتادونه ولم يذكر أحد في التنزيه بعدا وعلم من كلامه انه لا يكتفي بالتراب غير الطهور وكما صرح به المبدع والانصاف وقدم ما لو انه اذا لم تنق النجاسة بالسبع زاد حتى في كسائر النجاسات وانه لا تتعين إحدى النجاسات بالتراب (و) لكن النسالة (الاولى اولى) يجعل التراب فيها الغبير وليأق الما به يدفع فافقه (ويقوم شأن وصاوين ونحوها) من كل ماله قوة في الازالة (مقامه) أي التراب (ولو مع وجوده) وعدم تضرر المحل لان نفسه على التراب تنبيه على ما هو المبع منه في التنظيف (ولا) تقوم (غسله ثامنه) مقدم التراب لان الامر بالتراب معونة للماء في قطع النجاسة اولاً لتعمد فلا يحصل الماء وحده (و) يعتبر تنديب المحل به) أي بالتراب بان يمر التراب مع الماء على جميع أجزاها المحل المتخصص ليحقق معنى قوله عليه الصلاة والسلام وألاهن بالتراب (الانجاس بضر) أي التراب (فبكني معناه) أي أقل شيء يسمى تراباً يوضع في ماء إحدى الغسلا لمحدث اذا امرتكم بما فرأونه من ماء استطعمت ولانني عن افساد الميا (و) يعتبر مرجه) أي التراب (بما يوصله له) أي الى المحل المتخصص فلا يكتفي بما من غير الماء كما نسه عليه المصنف في حاشية التنقيح وبعبارة الفروع فيعتبر ما من يوصله اليه ذكره ابو الممالق والتلخيص وجرم عصيان في التنقيح والتمني (لا) يكتفي (ذره) أي التراب على المحل المتخصص (واما معناه) لقوله عليه السلام وألاهن بالتراب اذا لم يصبه للصاحبة قال في الفروع ويجعل يكتفي ذره من تبعه الماء وهو طاهر كلام جماعة وهو طاهر (فتمة) اذا وقع في الاذالة كلاب أو أصاب مع كشف ما يجب مسره وقد زلتها عليه (و) يصل المرأة جماعة وامامهم وسطا

هاريه) ان بذلت له لانه قادر على ستر عورته بما لا تكتريه النية وعلم منه انه لا يلزمه استتارها (ولا) قبرها (هبة) لعموم المية فيه (فان عدم) السيرة لم يقد در عليها يسبح ولا احارة ولم تبدل له عارية (صل جالسا ندبا وبي) بر كوع وسجود (ولا يبيع) في جلوسه (بل ينضم) أي يضم إحدى يديه الى الأخرى على روي من ان حجر مرفوعا في قوم انكسرت بهم رايهم فحروا عراة قال يملكون جلوسا ومثون برؤسهم ولم يغسل خلافه ولان السرا اكدم من القيام لانه لا يسطع في فرض ولا نقل ولا يجتصن بالصلاة فان صلى قائما جاز ويكره ويسجد بالارض (وان وجدها) أي السيرة (مصل) مر بنا (قرينة) منه (هرفا) أي بحيث تعد في العرف قرينة (ستر) بما ما وجب عليه ستره (وبني) على ما مضى من صلته قياسا على أهل قبلها علوا بقبول القبلة استدراوا اليها وأقروا صلاتهم (وال) كانت بعدد ولا يمكنه الستر بها ليعمل صككياً و زمن طويل ستر (و) ابتداء صلته لبطالها وكذا من متقت فيها أي الصلاة (واحتاجت اليها) أي السيرة بان لم تكن مسيرة كحرة مان كان انما مارقريها تخضر متوقف والاضحى وتابتدات وكذا لمن أطارت الرجوع بها فيها فان لم تصل بالعتق أو وجوب السيرة أو القدرة عليه لم تصح صلاتها مع كشف ما يجب ستره وقد زلتها عليه

تقدر وأهل الجاهة من غير مرد
أشهر المستتر من وكال أنقوف
وأولى ولا تستط الجاهة بقوت
سنتها منقوصة أما الثانية فلا
سترون أن يتقدم عليهم فإن
تقدمهم بطلت أن يكونوا
أولى فلو كان كان العراء أكثر
من نوع كساور رجال على (كل
نوع مائيا) لأنهم حتى لا يرى
بعضهم عورة بعض إذا تسع
الجل (فان شئ) ذلك ليعرضني
(على الفاضل) وهم الرجال
(واستدرو مقضول) وهم
النساء (ثم عكس) فبطلت النساء
ويستدبرهن الرجال لأن النساء
أن وقتن مع الرجال صفائح
سنة لجل أسطغان سنة للوقت
وان صلبن خلفهم شاهدت
عوراتهم بما أفنن بهم (ومن
أغار) ونحو (متره) لمن يصلى
فيها (وصلى) أى صاحبها عربا
لم نعم) صلته لتركه الاستر مع
القدرة (وتسن) إعادة السنة
للملأه (إذا صلى) وربما تكمل
صلاة المستتر (ويصلى بها)
بعد رجاء أن تعدد العراء واحد
فانح) حتى ينتهي مع ساعة الوقت
لقد رتهم على الصلاة بشرطها
(وقدم) أمام مع ضيق الوقت
ويقف قد امهم لاستناده عورة
فان لم يكن ربما صلى وصلح
للامامة صلى بهم (وللماء)
الغارية (أولى) بالنسبة تعار من
الرجل حتى الامام لأن عورتها
الحش وسترها بعين الفتنة
فوقل) في حلة من أحكام
اللباس في الصلاة وغيرها (كره
في ملأه) لقط (سدل) وهو طرح

الجل بمحاسن متساوية في المسك ففى كحاسة واحدة والظاهر لاختلافها لانه إذا أجزأ
عمال فصل مدونه أولى ولو لونه فضل دون السبع فهو في مرة أخرى غسل للجحاسة الثانية
واندرج فيها من هذا الأولى (وتظهر بقية الشخصات سبع متقية) لقولان عمر أن
يغسل الشخص سدا كره صاحب المدة وغيره فمصر إلى أمر صلى الله عليه وسلم وقد
أمر به في نجاسة الكلب فبطلت بساتر الجحاسات لأنها في معناه والجل لا يختص بمورد النص
بدليل الحاق البدن والثوب بطلت هذا يغسل محل الاستنجاس كما كبر مصر حبه القاضى
والشراوى وابن عجل ونص عليه أحق رواية صالح لكن نص في رواية أبي داود واختاره
في المتن أنه لا يجب عليه بعد اعتقاد على أنه يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شئ
لا في قوله ولا في فعله (ولا يشرط لها) أى بقية الصلوات (زأب) قصر الله على مورد النص
(فان لم ينش) الجل المتجسس (بها) أى بالسبع (زاد) فى النسل (حتى) فى الجل (فى الكل)
أى كل الجحاسات من نجاسة الكلب وغيره (ولا يشرط طهون) الجحاسة (أوربها أورا)
أى اللون والريح (عجز) عن إزالة الجحاش أى حررة أن تحوله بنت يسار قالت يا رسول الله
ليس فى الأوب واحد وأنا أحسن فيه قال فإذا ظهرت فأغسل موضع الدم ثم صلى فيه قالت
يا رسول الله إن لم يخرج أثره قال فكيف الما هو لا يصيرك أثره رواه أحمد (ويظهر) الجل مع
بقائه ما أبقاه أحدهما (ويضر) بقاء (طام) لدلته على بقاء العين ولسهولة إزالة التلأجل بحكم
بطهارة الجل مع بقاء أجزاء الجحاسة فيه (وان استعمل فى إزالة أى أثر الجحاسة) ما نزلها الخ
وغیره (مخس) لما روى أبو داود عن امرأة من غفاران النبي صلى الله عليه وسلم أردت أن على
حقيته فحاضت قالت فزلزلت فاذاب ادم منى فقال مالك لعلك نفست قلت نعم قال فاصلى من
نفسك ثم خذى إنا من ماء فاطرى فيه فبه لمحات غسل ما أصاب الحقيبه من الدم (ولا يجب)
ذلك لما سبق من حديث أبي هريرة (ويهرم استعمال طعام وشرب فى إزالة الجحاسة لأفاد
المال المحتاج إليه كما ينهى عن دفع النمل إلى مهاجمة عليها والأول الذى يجمع عليه والمقران
يصرح عليا ونحو ذلك لما فى ذلك من الجحاشا لم كانه الشئ) وفي الاختيارات فى آخر كتاب
الاطعمة ويكره ذبح الفرس الذى يتفزع به فى الجاهة بلا نزاع (ولأن) استعمال الجحالة
الخاصة من الدقيق (فى التلأجل وغسل الأذى بها وكرا) التلأجل وغسل الأذى (يطبخ
ودقيق الباقلاء) وفي القول أن شددة الإلام قصرت وان خففت مدت ذكره فى حاشيته
(وغيره) أجماع قوة الجاهة الجحاسة) وفي المستوعب بكونه يغسل جسمه منى من الأطعمة مثل
دقيق الحصى أو الأندس أو الباقلاء ونحوه (ويغسل ما تحس ببعض الصلوات بعد ما ينهى بعد
ذلك الغسله) لا من الجحاسة تطهر فى محلها بما ينهى من الغسلات فطهرته من ذلك كما قال عليه
لو غسست بالفضة إلى أربعة مثلاً وغسل ثلاث غسلا أحدها من (ينزأب) أن لم يكن التراب
(استعمل) فيما حش من الصلوات (حيث اشترط) التراب ما كانت نجاسة كلب أو خنزير أو
ما أولدهما من أحدهما فان كانت مل فى مقابل كفى (وبتير) العصر كل مرة خارج الماء
(مع أو كراهه) أى العصر (فيما تشرب نجاسة ليجعل اتصال الماء عنه) أى عن الجل
المتجسس (ولا يكتفى بتجفئه بل بالصراخ) أى بصوت عسره كالزلى ونحوها) من كل
ما لا يمكن عصره (فقد قيل) أو دوسه وتقلها أو تقلها عما يغسل ل الماء عنها) لقصاص مقام
العصر لتعذره (ولو عصر الثوب فى ماء ولو جار ما لم يرفعه لم يظهر) لمد اتصال الماء عنه
(فانافذه منه) ولو بعد عصره مرات (ففى غسلة واحدة ينهى عليها) ويتم السبع (ولا يكتفى
فى المدد بركه) أى الأتاه (فى الماء مخصصته) ولو غس الأتاه فى ماء كثير لم يظهر حتى

توب على كتفيه) أى المصلى (ولا يرد طرفه) أى الثوب (على) الكتف (الأخرى) سواء كان تحت ثوب أو لا والنهى فيه صحيح من

الكتاب الأخرى وفي الانتعاض وغيره أومض طريفة بيده لم يذكره ولا بأس بطرح القضاء على تنبيهه بلا إدخال به في كنهه (و) كرهه أيضا في صلاة (استعمال الصماء وهو أن يضطجع بشوب ليس عليه غيره) لحديث أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتنق الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وإن يشتمل الصماء بالثوب الواحد ليس على أحد شيء منه يعني شيء آخر جود والاضطجاع أن يحصل وسط الرءة تحت عاتقه لأن وطرفه على عاتقه الأيسر فإن كان تحت ثوب فلا كراهة وإن لم يكن وبدت عورته في الصلاة بطلت الآن يكون يسيرا وإن احتسب عليه ثوب ستر عورته جزوا لا حرم (و) كرهه أيضا في صلاة تغلبه وجهه وتأم على قم وأنف) لحديث أبي هريرة مرفوعا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يفعل الرجل فاه رواه أبو داود وفيه دليل على كراهة تغلبه الوجه لاشتماله على تغلبه الفم وقباضه تطايف الألف وفي تغلبه الوجه تشبه بالجنون عند عبادتهم النيران ولا به وجامع تحقيق الحروف (و) كرهه أيضا في صلاة (كف لقوله عليه الصلاة والسلام ولا أكف شعرا ولا ثوبا مفتق عليه زاد في العاية وتشهيره وحمل كراهة تغلبه وجهه وما بعده أن كان (بلاشب) قال أحمد لا بأس بتغلبه الوجه لغيره وأورد

في قيسه كماله ونحوه فإن كان السدل وما بعده في غير صلاة لم يكرهه (و) كرهه (مطلقا) في صلاة

بمصل عنه به إذا إليه العدد المتبر (وأن وضعه) أي الثوب ونحوه (فإن أوجب عليه الماء نفسه واحدة يعني عاتقه) بدعصره حتى يحصل العدد المتبر (ويطهر) الثوب ونحوه بذلك (نصا) لأن الماء وارد على محل التطهير أشبهه بالماء عليه في غير الماء وأن غرس الجبس في ماء قليل نجس الماء ولم يطهر الجبس ولا يعتد بها غسله (وعصر كل ثوب) ونحوه (على قدر الامكان بحيث لا ينفذ عليه الماء) انتهى عن إضاهة المال (والماء يشرب) الحاجة (كالاثنية يطهر برور الماء عليه وانصافه) فمسيح مرات على ما تقدم (ولا يكتفي مسحا) أي المتخش (ولو كان حقيقا كسيف ونحوه) كراهة لعدم ماسح من الأمر بقيل النجاسات والمسيح ليس غسل (فلا يطهره) أي بالسيف المتخش ونحوه بعد مسحه (قبل غلغله في ماء) بل كطرحه في ماء غيره (ملافة البيل الحاجة) فإن كان ما قطعه به وطما لا بل فيه) كجبن ونحوه (بلا بأس به) كإزالة قطع به ما لا يقدم تعدى الحاجة إليه (وإن انصفت الحاجة) في الطاهر (وجب أن زالت الخلة) أي الخلة طرف بهر أو عود (واقصر) أي الخلة باطراف الأصابع والأطراف لئلا يشهدوا بصب عليه الماء حتى تزول عنه وأثره ذكر في حاشيته من الأهرى (أن لم تزل) الحاجة (بدونهما) أي الخلة واقصر لأن ما لا يمت الواجب إليه واجب وفي المفتي والشرح إذا أصاب ثوب المرأة حصة استحب أن تحته بغيرها حتى تذهب خشوعه ثم تقرر به بر يقيه اليدين فأنزل ثم نفسه بالماء (قال في التلخيص وغيره) أن لم يتضرر الخلل به) أي بالخت واقصر فإن تضرر سقطا (ويجيب العدد في زالتها) أي الحاجة (من أول غسله ولو قبل زواله عنها) لعدم ماسح (فلو لم تزل) الحاجة (الأي الغلة الأخيرة أيضا) ذلك لم يمول الانتفاء والعدد المتبر (فائدة) لو غسل بعض الثوب الجبس طهر ما غسل منه قال المؤلف ويكره المنفصل نجسا إلا كراهة غير المنفصل قال ابن القيم وابن حمدان وفيه نظر اهـ فأراد غسل بقية غسل ما لا كراهة في الانتصاف

فمن غسل وطهر أرض متنجسة بماء كبول (أو) بفضة (ذات جرم أزيل) ذلك (عنها ولو) كانت الحاجة (من كلب نصا) أو خنزير (و) يطهر (بخر وأجرة حمام) ونحوه صفار صنية أو كرامه لئلا يفتقر إلى العاية (ويحيطان واحد ونحوهما بمكثرة الماء عليها) أي المذكورات من الأرض والمصنوع وما عطف عليهما الحمد شائسا قال جماعة عرابي قال في طائفة المسند فقام إليه الناس ليقعوا به فقال النبي صلى الله عليه وسلم ادعوه واربعوا على يديه سلام من ماء أو نوبان ماء متفق عليه ولم يطهر بذلك لكان تكبير القضاة ولأن الأرض مصاب للضلالت ومطروح الأذكار فلم يمتري تطهيرها بعد دفع الجرج والمثقة (ولو) كان ما كثر به (من مطرو وسيل) لأن تطهير الحاجة لا يمتري فيه لئنه فاستوى ما صبه الأدهى وغيره وانفرادها بمكثرة سبب الماء على الحاجة (يحدث بغيره من غير اعتبار (عدد) لما تقدم (ولم يبق الحاجة عين ولا أثر من لون أو ريح) فإن لم يذها لم تطهر (أن لم يغير) هن الزالهما أو ألة أحدهما قال في المدح وإن كان مما لا يزال إلا الأعقة سقط كالثوب ذكره في الشرح وتطهر الأرض ونحوها بالمكثرة (ولو لم ينصف الماء) الذي غسلت به عنها القبر السابق حيث لم يامر بإزالة الماء عنها (و) بخر (فما طعم) الحاجة بالأرض كالثوب لما تقدم (وإن تعرضت أجزؤها) أي الحاجة (واختلطت الأرض بأجزاء كالريم والدم إذا دفن وارث لم تطهر) الأرض أذن (بالفعل) لأن عين الحاجة لا تتقلب (بل) تطهر (بإزالة أجزائها لكان) بحيث يمتري زوال أجزاء الحاجة (ولو يادار البول ونحوه) كالدمل (وهو رطبه فلع الغراب الذي عليه أثره باقيا ظاهر) أنه وصول الحاجة إليه (وإن جف) البول ونحوه (فزال ما عليه الأثر)

أمواله أي هذا الحديث أن يقتضى تحريم التشبه وأن كان ظاهره يقتضى كفر التشبه بهم وقالوا وصارت النعامة الصفراء والزيادة من شعاعهم حرم لبسها (د) كره أيضا مطلقا فعل صفة (سابق في ثوب ونحوه) كجمامة وخاتم لأنه من التشبه بالنصارى وظاهر نقل صالح تحريمه وضوئية في الانصاف (د) كرهه أيضا مطلقا (شدد وسط) بفتح السين (شيء) (شبه) شدد (زار) أوزن تقاح لما بينه من التشبه باليهود وقدمى عليه الصلاة والسلام عن التشبه بهم فقال لا تشبهوا أشبال اليهود رواه أبو داود فأما شد إلى رجل وسطه بالآية فيه ذلك فقال جد لا بأس به ليس فخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يصلي أحدكم إلا وهو يحزم وقال أبو طالب سألت أبا جعفر عن الرجل يصلي وعليه القميص بأزر بالمدبل قال نعم فعل ذلك بن عمر (د) ذكره شدد وسطا (أنى مطلقا) أي سواء كان تشبهه شد زنارا ولا لأنه يبين به حكم تحريمها وتبين به تقاطيع بدنها وجهه صاحب الاختراع على ما إذا كانت في الصلاة فقط دون خارجها واستدل به (د) كرهه أيضا (شيء) بدل واحدة) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يعشي أحدكم في نعل واحدة متفق عليه من حديث أبي هريرة وفيه ولو سيرا لأصلاح الأخرى لحدث به لم إذا انقطع شعاع نعل أحدكم فلا يعشي في الأخرى حتى يصلحها وأيضاً من جابر رواه في ولا تخلف واحد

من التراب (لم يظهر) الأرض لأن الأثر انما يبين على ظاهرها (الآن) بفتح ما يبقين به زوال ما أصابه الدول والماضي طاهر (لحققه) عدم وصول الأجاسة إليه (ولا تظهر أرض متجربة ولا غيرها) من المنخفضات (شمس ولا ريح ولا حفاف) لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بغسل يول الأحرار ولو كان ذلك يظهر لاكتفي به ولأن الأرض محل نجس قبل ظهورها بلغة أف كاتباب وحدث ابن عمر كانت الركاب تدول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يمشون شيئا من ذلك رواه أحمد وأبو داود بسناد على شرط البخاري يحتدل أنها كانت تدول في غير المسجد ثم تقبل وتدبر فيه فيكون أقدامها ودايرها ممد وبها جما بين الأدلة (ولا تظهر) نخاسة باستعماله لأنه عليه الصلاة والسلام نهي عن أكل الجلالة وأدائها لأكلا النخاسة ولو ظهر بالاستعمال لم ينسبه عنه (ولا تظهر نخاسة أيضا) (نارقاله صرل) أي الرامد من الروث النجس نجس (وما بين عمل من زيت نجس وخان نخاسة وغارها) نجس (وما تصاعد من بخار ماء نجس إلى جسم صليل أو غيره) نجس (وتراب جبل يروث جدار) أو يقل ونحوه مما لا يؤكل لحمه (نجس) ولو أحرق في كاذف وكذا وقع كذب في لاحة فصار لها أوفى صيانة فصار صابونا (العلقة) خلق منها آدمي) أو حيوان طاهر فإنها تصبح طاهرة بعد أن كانت نجسة لأن نجاستها صيرورتها هلكة فإذا زال ذلك عادت إلى أصلها كالماء الكثير المتغير بالنجاسة (و) الأ (خبرة) انقلبت خلا نفسها) فأنما ظهر لأن نجاستها اشتدت بالمسك والحاد ثم طهر فزال ذلك من غير نجاسة خلفتها فوجب أن تطهر كالماء الذي نجس بالغير إذا زال تغيره بنفسه ولا يلزم عليه سائر الأجاسات الكبرها لا تظهر بالاستعمال لأن نجاستها العينية والجزئية نجاستها الأمر زال بالانقلاب (أو) انقلبت الجزئية خلا (بنقلها) من موضع إلى آخر أو من ذي إلى آخر (لغير قصد التخليص) فظهر كالواقة قبل تنفسها (و) يحرم تخليها) ولو كانت لبتم لحدث مسلم عن أنس قال مثل النبي صلى الله عليه وسلم عن الجز تخففه خلا لا لوالته بذلك الجز فيما تقدم (فان خللت) أي فعل بها شيء يصير به خلا (ولو بنقلها القصد) أي التخليص (لم يظهر) لما تقدم أنه يحرم تخليها فلا يرتب عليه الطهارة (ودونها) أي النخمة (مثلا) فيظهر بظهورها (زوالها) ولو جازم بالقليل مما فوقه مما أصابه النجس في غلباته) فظهر كالذي لا قام الخلل (كحجفرون الأرض طهر ماؤه بمسك) أي بزوال تغيره بنفسه (أو بأضافته) ماء كثيرا ويزحف بقية بعده كثير ويدخل في ذلك ما بين في الأرض من الصغار ريح والخشرات لأن ذلك طهر بكثرة الماء الطهور وروحي حاصلة (لأناء طهر ماؤه بمسك) وكثير ماء نجس فيه ماء كثير طهور وروحي صار ما فيه (طهور) لم يظهر إلا أنه بدون انفساله) أي الماء (عنه) فإذا انفصل) الماء عنه (حدث غسله واحدة) ولو خضعه مرأت (يبني عليها) ما بين من السلات (ويحرم على غير خلل امساك) خير ليقبل بنفسه بل يراق) النحر (في الحال فان خالف) غير الخلل (وأمسك) النحر (فصار خلل نفسه) أو سبقه لانه قد قبل (طهور) لما تقدم وأما الخلل فلا يصح عليه امساك النحر ليقبل للتلابيع مع ما له إذا انحلت بنفسها أو سبق لانه قد قبل قبل خلل حلت والأقلا (وانخل المباح أن يصب على الثوب أو العيصر خل قبل غلباته) وقيل انقطعي عليه ثلاثة أيام ليلتين (حتى لا ينقل) قيل للأمام فان صب عليه خل ففي قال بهراق (والخشيشة المسكرة نخاسة) اختار الشيخ في الدين والمراد بعد علاجها كما يدل عليه كلام القزويني في شرحه على منظومته وقيل طاهرة قديمة في الزعابة الكبرى وحوائف صاحب الفروع على المنع وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب وهو الصواب قاله في تصحيح الفروع وروى القول الثاني وهو ظاهر ما تقدمه في المبدع (ولا يظهر ذهن) نجس (بنفسه) لأنه لا يتحقق وصول الماء إلى جميع

ولاه من الشهرة ويسن كون النعل أصفر وانفج أحمر وذكر أبو المعالي عن أبي بصير أن أسود يسن تعاهدها عند باب المسجد فكان

أنتي) من رجل وختي (حق) كافر ليس مأكله وماغالبه ظهر (و) حرم (ولو) كان (طائفة) لحديث عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا الحمر فإنه من لسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة متفق عليه وتكون عريث بما أعطاه الذي صلى الله عليه وسلم إلى أخيه مشرك متفق عليه ليس فيه أنه أذن له في لبسه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمر وعلى وأسماء ولم يلزم منه إباحة لسه والسكر فاحطاطون بفروع الشريعة (و) حرم أيضا على غير أنتي (أقترأشه) أي الحبر البري لحديث حديثه في النبي صلى الله عليه وسلم أن شرب في آنية الذهب أو الفضة وإن يأكل فيها أو نلبس الحبر والديساج وإن تجلس عليه رواء الخاري (و) لا يجر اقتراشه (تحت) حائل (صفيق) فهو زان مجلس على الحائل (ووصل عليه) لأنه حينئذ مفترش للعائل بجانب الحبر (و) يجر أيضا على غير أنتي (استناد إليه وتعلقه) أي الحبر يدخل فيه بصفاته وخفة ونحوها وحرم الأكثر استعماله معلة القندل فيه تكة وشراية مفردة وخطب مسجدة (و) يجر أيضا (كتابتهم فيه) أي في الحبر وقبل بكرة وعليه العمل (و) يجر أيضا (استرحله) أي بالحبر لأنه استعمال له أشبه لسه (غير المسكة المشرفة) زاد الله تعظما وتشريفا فيحوز سترها بالحبر وكلام أبي العلى

الحبر أي دفعه ورجمه (و) ما يسيل من فم وقت النوم طاهر (و) البخار الخارج من الجوف طاهر لأنه لا تظهر له صفة يأكل ولا يمكن التحرز منه (واللحم) ولو أزرق طاهر وسواء كان من الرأس أو الصدر أو العنق لم يمس من أي حريرة رفعا فإذا اتضع أحدكم فليستغسل عن يساره أو يمينه فانه لم يجد قليل هكذا ووصفه القاسم فتقل في ثوبه ثم مسح بعضه ببعض ولو كانت نجسا أمر بمسحها في ثوبه وهو في الصلاة ولا تحت قدمه (و) يول سمل طاهر يؤكل قاله في القروع (لا الملقاة التي يخلق منها الأدمي) يخلق منها (حيوان طاهر) فانها نجسة لأن دم خارج من الفرج (ولا الدمعة المذرة) أي الفاسدة (أو) الدمعة (التي صارت دما) فانها نجسة لما التي صارت دما فلا تنافي في حكم الملقاة والمذرة فذكر أبو العلى صاحب التلخيص وقال ابن قيم الصحيح طهارتها كالجم إذا أتت (و) أجاز الاستحباب (لأنه بقية الخارج من السبل) (يعني عن يساره) بهذا الاتفاق واستغناء المذرة بخلاف فعله قاله في الشرح والمراقد في محله وقال أحد الفقهاء يعرف في سراويله لا ماس به ذكره في الشرح (وتقدم) في باب الاستنجاء (و) يعني (عن يسرطين شارع تحققت نجاسته) لشدة التحرز منه (و) يعني (عن يسرلس يولد مع كمال الحفاظ) مئة للشفة (و) يعني (عن يسرلس) نجاسة وغبارها وبخارها ما لم تظهر له صفة في الشيء الطاهر وقال جماعة ما لم يتكاثف لحر التحرز عن ذلك (و) يعني (عن يسرلس) نجاسة في جماعي عن يسره كإبائي لأن كل نجاسة نجست الماء تحرك هذا الماء النجس به أكثر من الماء ناشئة عن نجاسة الواقع به نفس فرعه (و) يعني (جماعي من نجاسة) أي نجاسة كانت للتعذر وبسببها (وتقدم) في باب الوضوء (وعن رجل نجس كثير في صلاة خوف وبأني في صلاة الخوف) (و) ما نجس عباد في عن يسره ملحق به في الوضوء عن يسره لما تقدم في الماء النجس (وما عني عن يسره) كآدم ونحوه (عني عن أكثر كثيره على جسم قبل سد المسح) لأن الباقي بهذا المسح يسري وان كثرة ملحق به عنه كسيرة غيره (والمدى والقي) نجس قال في القروع ومن غسل فيه من فيه بالغ غسل كل ما هو في حد الظاهر أن كان صانعا فله بالغ ما لم يتغير دخول الماء أو ما لم يظن أو ما لم يجهل بتوجه احتمالات قال في تصحيح القروع أيضا ظاهر الثاني لأن غالب الأحكام منوطة بالظنون (والجار الأهل والبعل منه وسباع البهائم وجوارح الطير) من كل ما لا يؤكل وهو أكبر من الخرافة نجسا تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء وما نوبه من السباع فقال إذا بلغ الماء قلتين لم نجس ولو كانت طاهرة لم نجسه بالثنتين وقال صلى الله عليه وسلم في الحمر يؤخير عنها حتى قال في المني والصبي عند طهارة البعل والجار لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركبها ويركبها في زمنه وفي عمر الصحابة قالوا كان نفضا ليلهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأما الجار الحي والبعل منه فطاهر ما كره وبأني (وربها وهرتها) أي البعل والجار وسباع البهائم وجوارح الطير نجسان لتولد منهما من النجس (فدخل فيه) أي في عرق السباع (الزباد) وزن صواب فهو نجس (لأنه من حيوان بري غير ما كره أكبر من الحمر) قال ابن البيطار في مفسر دانه قال الشرح الادريسي الزباد نوع من الطيب يجتمع بين أنثى وحيوان مروق يكون بالحصاة يصاد ويطعم اللحم ثم يرق فيكون من عرق بين نخذه فيقذوه هو أكبر من الحر الأهل اه ومقتضى كلامه في القروع طهارة قال ودل الزباد من سنور يحرق أو عرق سنور بري فيه خلاف (وأولها وأرواها) أي البغال والحمر وسباع البهائم والطيور الجوارح نجسة (وبول الخفاش والخطاف والنمير والنميمة المحرم) أي المسكر والذي لا يذوق من به أو أت عليه ثلاثة أيام بلياليها (والجلالة

لحمافي قبض الحمر يوروايته
عليها متفق عليه ومايت في
حتى يحياي يثبت حتى غيرة
لادليل على اختصاصه وقس
على القمل غيره مما يحتاج فيه
إلى إنبس الحمر بر (و) حرم أيضا
على غير أني ثوب (منسوج)
يذهب أوفسته (ومجهذب أو
فسته) (الاخوة أو منفراو
يوشنا ونحوها يفتنه وكذلك
أو كفت أو طعم بأحد ما كان قد
في الآنية وسار استعماله حرم
تليكه وتلكه ذلك وحمل
خيه أفتنه من حرم عليه ما حرمه
نصار (لا) يحرم (مستعمل لونه)
من ذهب أوفسته (و) يحصل
منه (نق) لو عرض على النار
لزال عنه القرم من السرف
والخسلا وكسر قلب الغفراء
(و) لا يجرم أيضا (حر) يراوى
مانسج منه من قطن أو كتان
أو صوف ونحوه (ظهور) بأن
كان ظهرها على السواد ولزاد
الحمر يوروا لا يجرم لأن القالب
ليس بحمر فبغني دليل الحرمة
ويق أصل الأباحة (و) لا يجرم
أصلا (ن) أى ثوب يسمى الخنز
(وهو ماسدى يابرسم) أو
حور (والحم صوف أو وير
ونحوه) كتان وكتان لحديث
ابن عباس قال: أباي النبي
صلى الله عليه وسلم من الثوب
المصمت من الحرير ما عظم وسماه
الثوب فليس به بأس رواه أبو
داود والأثر وأما ما حمل من
سقط الحمر ومشتقه وما لم يقه
الصانع من نفسه من تطبيع
الطباقات أذا قش وغسل ونسخ

فيل حبسها) ثلاثا تطعم فيها الظاهر خمسة المتقدم من المي عن أكلها أو لبثها (والودى)
ما أبيض يخرج عقب البول (والبولو انفاط) أى أدى وما لا يؤكل (شمة) من غيره صلى
الله عليه وسلم ومن غير سائر الأنبياء فالخص من أظا هر منهم عليهم الصلاة والسلام (ولا ينفى
عن يسترى منها) أى من الذى وما عطف عليه لأن الأصل عدم المغو من النجاسة إلا ما خصه
الدليل وهذه فى المتدى والى موقى البغل والجد وسباع البهائم والظاير وعرقها وبول
الغفاش والأيذ اس كالم ينفى عن يسترى لشمة القرم زمنه (وبغل الذكر والاثنان من
الذى) ما أصابه سيما كسائر النجاسات ولم يصبه مرة لما روى عنى قال: كثر جملامذا
فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرت المقداد بن الأسود فسأله قال: يغسل
ذكر مؤنتيه ويتوضأ رواه أبو داود (وطاب الشارع وتوابه طاهر) وأن ظنت نجاسته لأن
الأصل الطهارة (ما لم يلم نجاسته) فنفى عن يسترى وتقدم كفى القرم ولو مبرج
فأصابته أرضا غير نجس من طريق أخرى غير أنه داخل فى المسئلة وذكر الأذى الصابة
به وأطلق أوالا على النقص عن بقاءه باليسر لأن القرم لا يبدل اليه وجه (ولا ينجس
الأدى ولا يرفه ولا أخاؤه) كحبه وعظمه وعصه (ولا مشينه) بوزن فله كس البول (لو
كافرا بعمته) لقوله تعالى: ولقد كرمنا نبى آدم وأقلوه عليه الصلاة والسلام أن المسلم لا ينجس
متفق عليه من حديث أبي هريرة (والأضارى قال ابن عباس: المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا
(ولا ينجس ما وقع فيه) أدى أو شئ من أخاؤه (بغيره كرىفه) أى الأدنى (وعرقه ورفاهه
ونجاسة وكذا ما لا تنفس) أى عدم (له سائلة) نظرا لى هر بره مرقوما إذا وقع الخاب فى شراب
أحد لم ينجسه كله ثم لم يطره فان فى أحد نجاسته شفاء وفى الآخر له رواء الضارى والظاير
موتة بالتمس لاسيما إذا كان الطعام جاروا لو نجس الطعام لانسده فيكون أمر أيا ما دال الطعام
وهو خلاف ما عقده الشارع لأنه قد ينجسه زائفة ضرره ولاه لانس لاسئلة أشبهه ودخل
إذا مات فيه والذى لانس لاسئلة (كبابيون وخنافس) جميع خنفساء بضم الخاء
وفتح الفاء والذى يخال خنفسه ذكره فى حاشيته (وعقارب ومصرامر وسرطان ونحو ذلك
وبوله وروثه) أى ما لانس لاسئلة طاهران قال فى الانصاف فيموره وروثه طاهر في قولهما
أى التحق قال ابن عبدان وقال بعض الأصحاب: وجه واحد ذكره ابن تيمم (وقال: ظاهر
كلام أحمد نجاسته إذا لم يكن مأكولا (ولا يكره ما) أى طعام أو غيره (مات فيه)
ما نفس لاسئلة الظاهر الغير المتقدم وحمل طاهر ما لانس لاسئلة (أن لم يكن متولدا من
نجاسة كهرامر الخش) ودر الجرح (فان كان متولدا منها نجس حيا وميتا) لأن الاستفالة
غير مطهرة (ولو زغ نفس سائلة نسا كالبية والضفدع والفاره) نجس بالموت بخلاف
القرب (وإداماتى ما يبرس) حيوان وشك فى نجاسته) بأن لم ير أنه نفس سائلة ألا (لم
نجس) الماء لأن الأصل طهارته يبقى طبعه حتى يحقق انتقاله عنها وكذا الشرب منه
حيوان يشك فى نجاسته مؤر ومطهارة (وجول ما يؤكل لم يوروثه) طاهران لأنه صلى الله عليه
وسلم أمر النبي أن يلقوا بابل الصدقة فيشربوا من أبواها وألبانها والنجس لا يباح شربه
ولو أبلغ للضرورة والمرم يخل أثره إذا أرادوا الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم يلى فى مرامرض
الغنى وأمر بالصلواتها وطاف على بصره (وريشه) أى ما يؤكل له (وزنقه ونجاسة ودعاه
ومنيه طاهر) كبوله وأولى (كفى الأدنى) لقول عائشة: كنت أفرك الخنى من ثوب رسول
الله صلى الله عليه وسلم يذهب يلى فيه متفق عليه وقال ابن عباس: مسح يلى بأذنه
أو قرعها فأنما هو بمنزلة الخناط والباقى رواه سعيد بن وهب فى مرقها وخارق البول

فهو حرم بى خالص فى ذلك وإن سعى لأن خرقا له فى الرعاية (أو) أى لا يجرم (خالص) من حرير (لرض وحكة) سواء أترقى زوالها

والذي ياتيه يده خلق آدمي ويستحب غسله أو فركه ان كان من رجل لما تقدم قال في المبدع
وظاهر لا فرق بين ما أوجب غسله أو ما أوصى به في الرعاية (ولو خرج) المني (بعد استجمار)
لعموم ما سبق قال في الانصاف سواء كان من احتلام أو جامع من رجل أو امرأة لا يجب فيه فرك
ولا غسل ثم قال وقيل مني المستجمر نجس دون غيره (وكذا طوبى فرج المرأة) ظاهرة للكم
بها من متنجس فلو حشمتها نجاسة رطوبتها فترسها انما حكم بنجاسة منها (ولبن غيرها مكول) كالب
الحمر والجمار (وبعضه) أي بعض غير المأكول كبعض الباز والعقاب والرخم (ومني من غير
آدمي نجس) كبوله وروثه (وسؤر) بضم السين والهمزة (الحمر) ويسمى الغنيون بهذا
مجمعة وبأهوتون والنسور والقط (وهو) أي سؤره (فضلة طعامه وشرا به) طاهر (و) سؤر
(مثل خطفه) أي مثل الحرق في الخلقة (و) سؤر (ما دونه) أي الحرق في الخلقة (من طبر وغيره
طاهر) لما روي مالك وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال في الحمر انها ليست نجس انهما من العاقولن عليكم والطوافات مشبهان بالحمام أخذت من
قول الله عز وجل طوافون عليكم ولم يدم مكان التمريض نجس كحشرات الارض فالحية قاله القاضي
فظاهرها من النجس ومنهله وأما دونها من التعليل (فلأكل) هو ونحوه نجاسة ثم لو غ في ماء
يسير فظهوره ولو لم ينجس الحمر ونحوه بهذا كله النجاسة لأن الشارع عفي عنها مطلقا لشيء التمريض
(وكذا فم طفل وبهيمة) اذا كلاً نجاسة ثم شربا من ماء يسير قال ابن عديم فيكون الريق مطهرا
لما روى في كلامه لا يبيح من نجاسة يدها أو رجليها ناص عليه (ولا يكره سؤره ناصا) قال في
المبدع ناص عليه في الحمر ولعموم البياض ينقر الفار وغيره (وفي السنو عب وغيره) بكرة سؤر
الفار لأنه يورث النسيان وبكرة سؤر والدجاجة اذا لم تكن مضبوطة ناصا لأن الظاهر نجاسته
(سؤر) والحيوان (نجس) كالكلب والقط والجمار على القول بنجاستهما (نجس) اما الشرب
فلا مانع لافي النجاسة وأما الطعام فلنجاسة بيقها للملاقاة

باب الحيض والاستحاضة والنفاس

وما يتعلق بها من الاحكام (الحيض) لغة السيلان مأخوذة من قولهم حاض الوادي اذا سال
وحاضت الشجرة اذا سال منها شبه الدم وهو الصغى الاحمر يقال حاضت المرأة تحيض حيضا
ومحيضا فهي حائض وحائضه اذا جرى دمها ونحيضت أي قدمت أيام حيضها عن الصلاة
ويسمى أيضا الطمث والعراك والعضل والاعصار والاكمار والنفاس وانفراك والدراس
• وشرا (دم طيبة) أي حسنة وخلقة وصحية (يخرج مع الحمرة) بخلاف الاستحاضة (من
غير سبب ولادة) خرج النفاس (من قعر الرحم) أي بيت منبت الولد وعائه (يعتاد أني
اذا بلغت في أوقات معلومة) وليس بدم فساد بل خلقه الله لحكمة غذاء الولد ويرتبه وهو
مخلوق من مائه ما اذا حلت انصرف ذلك باذن الله الى غذائه ولذلك لا تحيض الحامل فاذا
وضعت قلبه الله لينابت غذى به ولذلك قل ما تحيض المرضع فاذا خلعت مائه ما في الدم لا مصرف له
فيسبق في مكان ثم يخرج في الغالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة وقدر بدعي ذلك ويقل
ويطول شهرها ويقتصر بحسب ما ذكره الله في الطباع وهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم يبر
الأم ثلاث مرات ويبر الأب مرة واحدة فالاصل في الحيض قوله تعالى يستلطن عن الحيض
الآية والسنة قال أحمد الحيض بدور على ثلاثة أحاديث حديث فاطمة وأم حبيبة وحمنة وفي
رواية أم سلمة مكان أم حبيبة (والاستحاضة سيلان دم في غير أوقاته) المعتادة (من مرض

فيه من الحيض وهو غير مذموم في
الحرب (ولا) يحرم (الكل)
وهو ما فيه ضرورة والحرب
والنسوج يذهب أو تنقصه
(لحاجة) بأن عدم غيره قال ابن
تيم من احتاج الى لبس الحمر
لمس أو برد أو تحصن من عدو
وشعوه أبع وقال غيره يجوز مثل
ذلك من الذهب كدفعه عنه به
لا يستغنى عن لبسه وهو محتاج
إليه (و) حرم (تشبه رجل باني
وعكبه) وهو تشبهه أني برجل
(في لباس وغيره) لأنه عليه
الصلاة والسلام لمن التشبهين
من الرجال بالنساء أو التشبهات
من النساء بالرجال رواه البخاري
ولكن أيضا الرجل بلبس لبس
المرأة والمرأة بلبس لبس الرجل
رواه أحمد وأبو داود قال في
الأداب الكبرى استناده صحيح
فحصر عليها المصائب الجكار
التي تشبه عظام الرجال (و) حرم
أيضا على (اللباس صبي ماحر
على رجل) فلا تصح صلاته فيه
لعموم قوله عليه الصلاة والسلام
حرام على ذكر أمي وأقول
جابر بن عبد الله عن النعمان
ونكره على الجولاني رواه أبو
داود وكون الصبيان محلاً للزينة
مع تحريم الاستمتاع بهم أبلغ في
التحريم فلا تصح صلاته فيه أي
في النوب الحمر (و) يباح من
حمر كسب مصنف تعظيما له
ولأنه يسير (و) يباح أيضا (أزاد
وخطا بته) أي الحمر لانه يسير
(و) يباح أيضا من حمر (حشو
جباب وفرش) لانه لا تنقر فيه ولا
تجيب ولا خيل ولا لبس لبسه
ولا افتراشا (و) يباح أيضا من حمر (علم قوب وهو طرازه) لما تقدم عن ابن عباس ويباح

أدناه من حرير (لينة خفيفة هو الزين) أي الحيط بالعنق (والحبيب ما يثقله) ١٤١ (لحر أو ملوك) وفي الثامن وس وجيب

القميص ونحوه والفتح طرقة
(و) يباح أثمان من حرير (زجاج
وصنف غراء) ونحوها قدر أربع
أصابع فاقون و (لا) يباح
من ذلك (فروق) أربع أصابع
مضمومة) الحديث عمر بن النضر
صلى الله عليه وسلم عن الحرير
الاموضع أصبعين أو ثلاث أو
أربع ورواه مسلم وأبو داود
في كل ثوبين الحرير يباع عنه
ولو جمع صارت ثيابي المستوعب
وإن غسم لاس بانه وفي الراية
لا يصير بل يكره فرتقه يمين
إن أتوا رجل فوقه يبرئ منه
عراؤه فرفوها وسعة كقبض
المرأة يسيرا وقصره وطول كم
قبض الرجل عن أصابعه قليلا
دوسمته كثيرا فلا تاذي
البدر ولا برد ولا تعانها خفة
الحركة والبطش و يباح ثوب
من صوف ووبر وشر من
حريران طاهر و بكرة رقيق
يصف البشرة وخلافه في أهل
بلده بلا خمر ومزوية وكثرة
الأزهار وزي أهل الشرك وثوب
شهرة ما يشتهر به عند الناس
ويشار إليه بالأصابع للسلامة
بمصلهم على غيبته فيشاركم في
الأنثى ويباح لبس السواد والقباه
حتى للسانه والتمني في قباض
خشب قال أجدان كان حاجة
وبكر ليس نعل صرارة نصا وقال
لأبناش أن يلبس اللوضوء وفي
الراية بين التواضع في اللباس
وليس الناض والمظافة في يده
وثوبه ومجلسه والتطبيب في يده
وثوبه والحنك والثدي وأرسلها
خلقه قال الشيخ تقي الدين والماتها

وإذا من عرف نفسه في أدنى الرحيم يسمى ذلك العرف (العاذل) بالهملة والجمعة والعاذلة
فيه حكاه ابن سبويه وقال أصبحت المرأة مستحراما بعد ما لها نفسي مسخاضة (والنفاس
الدم الخارج بسبب الولادة) يقال نفست المرأة بضم النون ونفستهم كسر النون وفيها إذا ولدت
ويقال في الحيض نفست بالفتح لا غير قال في مختصر الصحاح النفاس ولادة المرأة إذا وضعت
بهي نفاسا ونسوة: من وليس في الكلام فلا يصح على فعال غير نفاسا وعمره اه (و يمنع
الحيض خمسة عشر شهرا) بالاستقراء أحدها (الظهار) أي الحيض لأن انقطاعه شرط لصحة
الظهار له وتقدم بخلاف الفصل لبيانها وأحوال ونحوه كما تقدم في الفصل (و) الثاني (الوضوء)
لأن من شرطه انقطاع ما يوجب كما تقدم (و) الثالث (قراءة القرآن) لما تقدم في الفصل من قوله
عليه السلام لا صلاة إلا بقراءة الحائض ولا يلجئ شيئا من القرآن (و) الرابع (مس المصحف) لما
تقدم (و) الخامس (الطواف) لقوله عليه السلام لما نشأ إذا حضرت افعل ما يفعل الحاج غير
أن لا تطوف بها لبيت حتى تظهرى متفق عليه (و) السادس (فعل الصلاة) السابع (و حوبا)
أي الصلاة (فلا تقضها) قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على إسقاط فرض الصلاة عنها في
أنام حجبها وهي أن قضاء ما فات عنها في أيام حجبها ليس واجب لقوله عليه السلام فاعطسة
بنت أبي حبيش إذا أقبلت الحجة فدهى الصلاة ولما روت معاذة قالت سألت عائشة ما بال
الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت أحرم و به أنت فقلت لست بحرم و به ولكني
أسأل فقالت كمنحنيص على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر
بقضاء الصلاة متفق عليها ومعنى قولها أحرم و به لأنكار عليها أن تكون من أهل حروراء
وهي مكان تنسب إليه الخوارج لأهم برونه على الحائض قضاء الصلاة كالصوم لفرض تعمقهم
في الدين حتى مرقوا عنه ولا يشتركون في شكره وطول مدته فإن أحبت القضاء فظواهر نقل الأثر
الضريح قال في الفروع وبوجه احتمال يكره لكنه بدعه كآراء الأثر من عن عكرمة وعليل
المراد الأركم الطواف لأنها أصل لا آخر وقتها فبما بها اه في إذا طافت ثم حاضت قبل أن
تصل ركعتي الطواف فأنها أصلها إذا طافت لا آخر آخر وقتها فبما بها اه في إذا طافت ثم حاضت قبل أن
(فعل الصيام) لقوله عليه السلام في حديث أبي سعيد أس أحد كن إذا حاضت لم تصوم ولم
تصل قلت بلى قال فذلك من نقصان دينها ورواه البخاري و (لا) يمنع الحيض (و حوبا)
أي الصوم (فتقضى) أجمعاً قاله في البدع لأنه واجب في ذمتها كالأثر المؤجل لكنه مشروط
بالتمكن فإن لم يتمكن لم تكن عاصية وتقضيه هي وكل معذور بالأمر السابق لأبامر جديد
(و) التاسع (الاعتكاف) المباشر (البيت في المسجد) ولو بوضوء له عليه الصلاة والسلام
لا أحل المسجد للحائض ولا جنب ورواه أبو داود (و) الحادى عشر (الوطء في الفرج) لقوله
تعالى فاحذروا النساء في الحيض: لا تقربوهن حتى يطهرن ولقوله عليه الصلاة والسلام استعوا
كل مني إلا النساء ورواه مسلم (الذي به شيق بشرطه) وهو أن لا تندفع شهوة بدون الوطء
في الفرج ويحاف تشقى أنثيته إن لم يطأ ولا يحدغ في الحائض بأن لا يغدر على مهره ولا أن
امه (و) الثاني عشر (سنة العاقل) لما روى عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر
عمر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال مرة فلما رجعا تم ليطلقها طاهرا أو حاملا متفق عليه
ولم يقل البخاري أو حاملا لأنه إذا طلقها كان محررا وهو طلاق بدعه لما فيه من تطويل
العدة وقسما في (ما لم تسأله طلاقا بعوض أو حاملا) لأنها إذا قد أدخلت الضرر على نفسها
(فان سأنته) طلاقا (بشرع عرض لم يجز) عقلت ولعل اعتبارا للموض لأنها تظاهر خلاف
ما تبين فبذل العرض يدل على إرادتها الحقيقية (و) الثالث عشر (الاحتداج بالشر) يعني

كثيرا من الأسباب و بسن ابن ليس ثوبا جديا لقوله الحمد لله الذي كسا هذا ورقن من غير حول مني ولا قوفا يتصدق بالخلق

أن من تحيض لا تعتد بالاشهر بل بالحيض لقوله تعالى والصلوات بربهن فانفسهن ثلاثة قروعة فوجب العدة بالقرء بشرط في الآية عدم الحيض لقوله تعالى واللاتي ينسرن من الحيض الآية (اللائمة في غناز وحها) فتعد بالاشهر لقوله والذين يشقون منك الآية (و) الرابع عشر (ابتداء العدة اذا طلقها في أثناءه) أي الحيض لقوله تعد في ثلاثة قروعة وبعض القروء ليس بقرة (و) الخامس عشر (مرورها في المصعدان خافت ولو بشيء) لأن قولها في العدة محرم والوسائل لها حكم المقاصد (ولا يمنع) الحيض (من غسل) للحائض والاحرام) ودخول مكة ونحوه وتقدم (بل يستحب) لغسل الختان (ولا يمنع) مرورها في المصعدان (أمتت تلوثه) قال في رواية ابن أبي عمير (و) (ووجب) الحيض (خسة) أشياء الاستبراء (الاعتداده) لقبر وفاة السابق (والغسل) لقوله عليه السلام دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحبها في قيامها اغتسلي وصلي متفق عليه (و) (والبواغ) لقوله عليه السلام لا يغسل الله صلاة الخائف الا بخمار رواه أحمد وغيره فوجب عليها ان تستتر لأجل الحيض فدل على أن التكليف حصل به (والحكم براءة الرحم في الاعتداده) اذا ذهبت عن مشروعيه العدة في الأصل المسمى براءة الرحم (و) الحكم براءة الرحم في (ا) ثبوتها (الامه) فان ذلك (و) الخامس (لكفاة بالوط عليه) أي في الحيض عقلت قد نفاهم وجب الوط والحيض شرط كما قالوا في الزنا فهو وجب والاحسان شرط وانطبع في ذلك غسل (ونفاس مثله) أي الحيض فيما عمنه ووجهه قال في المبدع بشرط خلاف فعله لأنه دم حيض احتبس لأجل الولد (حق في) وجوب (الكفاة بالوط عليه) أي في النفاس (نصا) لما تقدم (الاولى) لأنه أشياء الاعتداده) لأن انقضاء العدة بالقرء والنفاس ليس بقرة ولأن العدة تقتضي وضع الحمل (وكونه) أي النفاس (لا يوجب البلوغ) لحصوله قبله بالحل لأن الولد ينقضي من أمه لقوله تعالى خلق من ما دافق يخرج من بين الصلب والترائب (ولا يحتسب به) أي بالنفاس (عليه) أي على المولى (في مدة الايام) لأنه ليس بمندرج تحت آلاف الحيض (واذا انقطع الدم) أي الحيض أو النفاس (أبغى فعل الصيام) لأن وجوب الغسل لا يمنع فعله كالجنب (و) (أبغى) (الطلاق) لا يحرمة لتطويل العدة بالحيض وقد زال ذلك (ولم يبع غير ما حقي تغسل) قال ابن المنذر فهو كالأجاء وحكاها معني من زاهر به اجاع التابيع لأن الله تعالى شرط لحمل الوط بشرط انقطاع الدم والغسل فقال ولا تقربوهن حتى يطهرن أي ينقطع دمهن فادا ظهرن أي تسلمن بالماء فوهن كذا افسروا بن عباس لا يبق له في على قراءة الاكثر بضعيف يظهرن الاولى أنه ينتهي النسي عن القرء بأن باعطاع الدم اذا انقضاء تغسل في الميا لنكونها بحر فحتى لا تعقل الاقطاع النسي عن القرء ما عطل في الميا بحال وبعده بزل التعصيم المطلق وتسمى براءة طهارة موقوفة على الغسل وظاهر ان قراءة لا كثيرا كثيرا (وتنبه) تقدم أنه يباح لها الميت في المحرم بوضوءه هذا انقطاع الدم كالحائض او (ولو) أراد وطأها وادعت انها حائض (وأمكن) بان كانت في سن يتأق في فيه الحيض وبأق بيانه (قبل) قولها وجوبا (نصا) لاهام وثمة قال ابن خرم اتفاقه على قبول قول المرأة تزني العروس الى زوجها انتقل هذه زوجتك وعلى استباحة طهارة الميت وعلى تصديقها في قولها انها حائض وفي قولها قد طهرت (ويباح أن يستمتع منها) أي الحائض (بشروط) على الفرج) كالقابلة والنس والوط ودون العرج زادي الاختيارات والاستتناء بده لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض قال ابن عباس واعتزلوا نكاح قروجهن رواه عبد بن حميد وابن جرير ولان الحيض اسم لمكان الحيض في ظاهر كلام أحمد وقوله ابن عقيل كالميت والميت فيمنع القرء كما كان

التباعد في الصلاة باب احتساب قول جعل طاهر منع الشرع منها بلا ضرورة لا لأدب فيها طهرا) احتراز عن نحو السجيات من النبات فانه مجموع مما ينظر منه في بدن أو عسل لآذاها (والحق الله تعالى) احتراز عن عدد الحرم أو عن ميدان الحرم (أو) الحق (غيره) احتراز عن مال الغير بشرطه فيصير تناوله لمنع الشرع منه خلق ما لم يزد به منهم ولا حرمتها احتراز عن ميتة الأدمي والاستعداد لها احتراز عن غنومي ونحوه (حيث لم ينف عنها) متعلق باحتساب (بدن) منصوب باحتساب (وتوبه) وبقية (ما) معطوف على بدن (وعدم حملها) عطف على احتساب الصلاة وهو مبتدأ خبره وما عطف عليه قوله (شرط الصلاة) قوله تعالى وثابت لقطعه بر والى جفاجير وقوله عليه الصلاة والسلام تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه وقوله وقد سئل عن دم الحيض يكون في الثوب اقربيه وصلى فيه رواه أبو داود من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها وأمره عليه الصلاة والسلام يصب ذوب من ماء على بول الا حرام ان يبال في طهارة المصعد ولا يجب ذلك في غير الصلاة فتعين أن يكون شرطا فيها والامر بالثوب انتهى عن ضده والنهي عنه في المبادات يقتضي الفساد (فتدعي) الصلاة (من جعل مستحيما) أن أثر الاستبراء معه فتدعيه في عمله (أو) من حامل (حيوانا طاهرا) كالحمل من مائة من نخاسة في معدتها في

بشئ زيف (و) تخرج (من من ثوبه ثوبا) ليجدا (او ما عطف الحاصل مستند اليه) لانه ١٤٣ ليس بخلاص ولا لغيره فان استند اليه

فقد ثبت صلاته لانه يصير كالنقطة
ل (او) أي وتصح عن (قابليا)
أي القياس (راكما) أوصافا
ولم يلاحظ (لانه ليس بموضع
صلاته ولا يجوز لغيره ان كانت
بين رحليه ولم يصح ان لا يراها
بطلت صلاته (أوصلي على محل
ظاهر من) حسيروا وسطا
(متحسنا مسطرة) تصح (ولو
تصرك) المتحسنا (بحركته من
غير متعلق بغيره) وكذا لو كان
تحت قدمه حصل ظاهر مشهود
في نجاسة لانه ليس بحامل للنجاسة
ولا يصل عليها اشبه ما وصل على
أرض طاهرة متصلة بأرض
نجسة فان كان النجس متعلقا
بالمصل بحيث يغير منه اذ لم يمس
لو كان يسه أو وسطه حبل
مشدود في نجاسة أو حيوان
نجس أو بيضة صغيرة فهي نجاسة
بحيث تغير معه اذ لم يمس تصح
صلاته لانه متعلق بالنجاسة أشبه
بما لو كان حاملها فان كانت النجاسة
كبيرة أو الحيوان كبيرا لا يغير
على حركته أو اذا امتنع عليه صحت
لانه ليس بمنع لما قال في الفروع
لفظ الأمر كلامهم ان لا يغير تصح
لواغيره ولعل المراد خلافه وهو
أولى ولو كان يسه حصل طريقه على
نجاسة تامة فتصح كلام المروق
النصف وفي الانتعاج تصح (أو
سقطت عليه) نجاسة (فترأت)
مر بها (أو أزالها مر بها) فتصح
صلاته لحديث أبي سعيد قبيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلى بها صليبه اذ لم يمس له
قوسه ما من يساره لم يمس الناس
فلا يمس لها فاضي صلاته قال

الحنف وهو الفرج ولهذا لما زالت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شئ
الا التكاثر واهم مسلم في لفظ الا التكاثر واه احمد وغيره ولا وسط منهم الا لا يفيض
بمحله كالدير وحديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جعل من امرأتي
في حائض قال ذلك ما توفي الا زوار واه ابو داود واه حبيب عنه ما من رواية حرام من حكم وقد
ضيقا من خرم وغيره لما صحت فانه يدل بالمفهوم والمنطوق راجح عليه وحديث البخاري عن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمري أن أتزوي بشرتي وأنا حائض لادالة فيه على
المنع لانه كان يترك بعض المباح تقديرا كتركه أكل الضب (ويستحب منه) أي الفرج (اذن)
أي عند الاستمتاع من الحائض بخير الفرج حديث مكرمه عن بعض أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان اذا اراد من الحائض شيئا أتى على فرسها ثوبا زواها ابو داود وقال ابن حامد
يصب (ووطئها) أي الحائض (في الفرج ليس بكبيره) لعدم انطباق قوله بها عليه ويا في
التبادات انه عدمه من الكبار (فان وطئها) أي الحائض (من بجماع مثله) وهو ابن عشر
فأكبر (ولو غير بالغ) لعدم الخبر (في الحائض والدم يجرى) أي يسيل سواء كان الوطء (فأوله)
أي الحائض (أو) في (آخره) لانه في نفسه الكفارة فاستوى الحال فيه بين قبله وادباره
وصفاته (ولو) كان الوطء (بمحال) فمضى ذكره أو كس ادخله فيه (أو وطئها في طاهرة
لخاصة في أثناء وطئها ولو لم يستدم) الوطء هل تزعم في الحال (لان التزعم جامع لطيفة بنار زنة
مغال خالها من الفس ولو غير مضر وب) خلافا للشيخ تقي الدين (أو نصفه على التغيير كفارة) لما
روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن الذي يأتي امرأته وهي حائض قال
يتصدق بدينار أو نصفه واه احمد والترمذي وأبو داود وقال مالك في رواية الصحيحة يتصدق
بغيره بن النصف أو نصفه لانه تغيير المسافر بين الاحرام والقصر وأخذ صاحب الفروع من كلام
ابن عقيل ان من كر الوطء في حصة أو حصة في تكرار الكفارة كالصوم (مصرفها)
أي هذه الكفارة (مصرف بقية الكفارات) أي التي من له أخذ في كمالها حصة (وغيره زاني)
مسكين (واحد كنفه مطلق) أي كالزندان يتصدق بشئ ولو يقيد بنصفه يتصدق عليه (وتسقط)
كفارة الوطء في الحائض (يجهز) قال ابن حامد كفارة وطء الحائض تسقط بالهرعها أو عن
بعضها ككفارة الوطء في رمضان (وكذا هي) أي الحائض (ان طأوعته) على وطئها في
الحائض فحبس عليها الكفارة ككفارة الوطء في الاحرام فان كانت حركته فلا شئ عليها لعدم
تكليفها والكفارة واجبة وطء الحائض (حق) ولو كان الوطء (من ناس ومكره ما حصل
الحائض أو التهريم) أي حاصل الحائض أو التهريم (أو هما) أي حاصل الحائض أو التهريم
لعموم الخبر وقيا على الوطء في الاحرام (ولا تجب الكفارة بوطئها به) اذ قطع الدم وقيل
التسليم لمفهوم قوله في التهريم وهي حائض وهذه ليست بحائض (ولا تجب الكفارة أيضا
بوطئها) أي الحائض (في الذبح) لانه ليس منصوصا عليه ولا في معنى التهريم (ولا
يجزى اخراج النكحة) عن الذبح أو نصفه كسائر الكفارات (الا) اذا خرج النكحة (من
النفقة) كخروج أحدهما عن الآخر إلخ كالان المقصود منه ما لو احدى (وبعد الحائض
وعصرهما ويؤمرهما طاهر) لذا (لا يكره طؤها وبغيتها وغير ذلك ولا وضع يديه في شئ
من المناقبات) ذكر ذلك ابن جرير وغيره واجبا عما له حرب تدخل يدها في طعام وترا بوشل
وتعجن وغير ذلك فانهم وعل المراد ما لا يفسد من المناقبات علاقتها بذنها والاتوجه ان ينعنيها
وفي المرأة الخنس (واقول من يفيض له المرأة تمام نكحته) هلا ينفق رأت دماغه بلوغ
ذلك ليس لم يكن حيفا لانه لم يثبت في الوجوه العادة لانه في حيز قبل استكمالها ولا فرق
ما حكم على الفاء عالمكم كالوارأناك القيت نكحتا فالتعينا لعلنا قال ابن جرير بل أناني فأنه من ان فيه اقترا رواه ابو داود وابن

(هذه) مرسا لافضائه الى
استصحاب التجاسة في الصلاة زمانا
طويلا او لعمل كثير ان أخذ
بطورها (او سبها) أي التجاسة
(أو جهل عنها) بان أصابه شيء
لا يعلم طاهرا أو نجسا علم بخاصة
(أو جهل حكمها) بان لم يعلم
ان ازالها شرط للصلاة (أو)
جهل (انها) كانت (في الصلاة ثم
علم) تضع صلاته في هذه الصور
ونحوها لان اجتناب التجاسة
شرط للصلاة فيسقط بالتقصير
ولالجهل كطهارة الحدث
وهذه تضع صلاته اذا نسي أو
جهل التجاسة قال في الانصاف
وهي الصحيحة عند أكثر
المأثورين (أو جهل كإورن)
باطنها نجس وعل لم تضع صلاته
(أو جهل (أجز) واحدة الاجر
وهو الطوبى المتشوي (باطنها
نجس أو جهل (بصفة نجاسته)
ميت أو جهل بصفة (منزلة أو)
(عنفودا) من غيب حياته
مستحبة نجرا لم تضع صلاته
لجهل شخصه في غير مفسداته
ما لو جهلها في كه (وإن طاب) أرضا
(نجسة) وصل على (أو بسط
عليها) أي على أرض نجسة
طاهرا صفيقا أو طهرا ولم تنفذ
الى طاهره (أو بسط) على حيوان
نجس طاهرا صفيقا (أو بسط
على حر طاهرا صفيقا) لا خفيقا
أو مهلهلا (أو غسل وجهه بحر
وصل على أو وصل على ساط
باطنسه فقط نجس) وظاهره
الذي صلى عليه طاهر (أو)
صلى على (عاقبه غصب أو)
صلى على (مر بجمته نجس

فيه بين الدلائل الحاضرة كتمامه والباردة كالعين وإن رأت الدم ما يصلح أن يكون حمتا وقد
لغت هذا السن حكم بكونه حمتا وثبت في حقها أحكام الحيض كلها قال الشيخ في التلخيص
عائشة اذا طغت الجواربة تسع سنين فهي امرأ تروى رفقها من رواية ابن عمر أي حكمها حكم
المرأة قال الشافعي رأت حدة لها إحدى وعشرين سنة وذكر ابن عقيل ان النساء تمامه يحضن
تسعين سنين (وأكثره) أي أكثر من تحيض فيه المرأة (خسرون سنة) يقول عائشة اذا طغت
المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره أحمد وقالت أيعنان ترى في بطنها ولدا
بعد الخمسين رواه أبو الوفاء حتى قال الشافعي ولا فرق بين فساد العرب وغيرهن لا ستوان من في جميع
الأحكام (والحامل لا تحيض) لحديث أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبي
أوطاس لاوطأ حامل حتى تضع ولا غرض ذات حمل حتى تحيض رواه أحمد وأبو داود ومن رواية
شريك القاضى جعل الحيض علما على براءة الرحم فدل على انه لا يجمع معه وقال عليه
السلام والسلام في حق ابن عمر لما طلق زوجته وهي حائض لبطلان طاهرها أو ما سلا
لجعل الحمل علما على عدم الحيض كالطهر احتج به أحمد (فلا تترك) (الحامل) (الصلاة لما تراه)
من الدم لانه دم فساد لا حيض وكذا الصور والاعتكاف والطواف ونحوها ولو عبر بالمادة
كثيره لمكان أعم (ولا عنتم) زوجه أو بدها (وطأها) لانها ليست حائضا (ان خاف العنت)
منه أو متوا أو منع كالمصاهرة ولم يذكر هذا القيد صاحب الفروع والانصاف والمبدع
والمنتهى وشرحه ولا غيرهم من وقتت على كلامه الآن تراه قبل الولادة بيومين أو ثلاثة فهو
نفاس وباقى (وتقتل) (الحامل) انزلت دما من حملها (عند انقطاع استحبابها) احتياط
وخروج من اختلاف والمراد ما ذكره صاحب الفروع ان الاما ينزل على انها تقتل وحملها
القاضى على الاستحباب وكان الاول ان يقدم فصاعقه قوله استحبابا (وأقل الحيض يوم وليله)
لقول على ولان الشريعة هل على الحيض أحكاما ولم يبينه فعمل انه رد على العرف كانه من والحز
وقد وجد حيض متتابع يوما ولم يحد أقل منه قال عطاه رأت من تحيض يوما رواه الأرقطى
وقال الشافعي رأت امرأة قالت انهم تزل تحيض يوما لا يزيد وقال أبو عبد الله ان يرى كان في
نساء ثمان تحيض يوما ليلته لانه المفهوم من اطلاق اليوم والمراد مقدار يوم وليله أي أربع
وعشر وزساعة (فلوانقطع) الدم (لاقل منه) أي من اليوم ليلته (ليس يحض بل) هو
(دم فساد) لما تقدم (وأكثره) أي الحيض (خمس عشرة يوما) لباليقن لقول على ما زاده على
الخمس عشرة استحبابه وأقل الحيض يوم وليله وقال عطاه رأت من تحيض خمسة عشر يوما
ويؤيده ما رواه عبد الله بن أبي حاتم في سننه عن ابن عمر رفعوا النساء ناقصات عقل ودين
قيل وما نقصان دينهن قال عكاشة احدثهن شطرها عن انا صلى الله عليه وسلم قال البيهقي لم أجد في شيء من
كتب الحديث وقال ابن مندة لا يثبت هذا بوجه من الوجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا
قال في المبدع وذكر ابن المصائير رواه البخاري وهو خطأ (وغالبه) أي الحيض (ست أو سبع)
لقول على الله عليه وسلم لثمة بنت جحش لما سأله تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة ثم اغتسل
وصلى أربعين يوما ليله أو ثلاثا وعشرين ليله وأيامها فان ذلك يجوز بل وكذلك فافهم في كل
شهر كتحيض النساء ويطهرون باغتسلت حنفية بن وهب طهرهن رواه أبو داود والنسائي وأحمد
والترمذي وصححه وحسنه البخاري (وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما) لما روى
أحمد واحتج به عن علي ان امرأة جاهدته وقد طلقها زوجها فزعمت انها حاضت في شهر وثلاث
حيض فقال هل لشرع قل فيها فقال شرع ان حاضت بسنة من بطنها أهله ما من برحى بدنه
وأمانته فتهدت بذلك والا فهي كاذبة فقال على قالوا أي جديبال رمية وهذا لا يقوله الا أوفية

النفس منه سماً (مع) خوف
(ضرر) على نفس أو عضو أو
حصول مرض لان حراماً للنفس
وأطرافها واجب وأهم من رعاية
شرط الصلاة. ولذا لا يلزم شراؤه
ما هو لا ستره زيادة كثيراً على ثمن
المثل. وإذا جاز ترك شرط جميع
عليه لحفظ ما هو ترك شرط مختلف
فيه لحفظ بدنه أولى فأن لم يحض

ضرراً وزنه (و) حبساً لنجس
أزالته (لا يتيمه) أي الحظ أو
العظم النفس (ان قطاها أهم)
لامكان الطهارة بالماء في جميع
محلها فان لم يقطه اللحم يفسد
مدم أمكان غسله (وقى وجبت)
أزالته (فأت) قبل أزالته

(أزيل) وجوبه بالقيام من يديه
مقامه (الأمع المشقة) بأزالته
فتمسك الضرر بها كالخبي (ولا
يلزم شارب بخسرقه) الخمر
لأنه وصل إلى محل يستوي فيه
الطاهر والنجس وكذا سائر
النجاسات تحصل بالمحرف (وان
أعيدت سن) آدمي قلمت (أو)
أعيدت (أدن) منه قطعت (أو)
اعيد (بجوها) من أعفائه
فأعادها بحرارها (فثبت) أولم
ثبتت (و) هي (طاهرة) لأنها
خزمن جملة حكمها حكمه
وتقدم ما بين من هي كبتته

فصل في المواضع التي
لا تصح الصلاة فيها مطلقاً وما
يصح فيه النقل دون الفرض
وما ينطبق بذلك (ولا يصح تعبداً
صلاة) فرض أو نقل (في مقبرة)
فدعه أو حدة بقية أولادهم
مدفن الموق لقوله عليه الصلاة

وهو قول يحيى أشهر ولم يعلم خلاه ووجود ثلاث حيض في نهر دليل على أن الثلاثه عشر
طهر صحيح بقينا قال أحد لا يختلف ان العدة تصبح أن تنقضي في شهر إذا كملت به العدة (وعابه)
أي الطهر بين الحيضتين (بقية الشهر الحلال) فإذا كان الحيض ستاً أو سبعمائة فالتأليب أن يكون
الطهر أربعاً وعشرين أو ثلاثاً وعشرين لما تقدم في حديث جنة قال في الرعاية وغالب الطهر ثلاثة
أو أربعة وعشرين يوماً وقبل بقية الشهر (ولاحد لا أكثر) أي أكثر الطهر بين الحيضتين
لان المرأة قد لا تحيض أصلاً وقد تحيض في السنة مرة واحدة - أي أبو الطيب الشافعي ان امرأة
في زمنه كانت تحيض في كل سنة يوماً أو ليلة أو أقل الطهر زمن الحيض خلوص النقا بان لا تتغير
معه فائدة احتشبت بها ولا يكره وطؤها أزمه

فصل في المبدأ بها الدم أي التي رأت دماً ولم تكن حائضت (في من تحيض مثلها) كبت
تسع - بين فأكثرت (ولو) كان عاراً (مفردة أو كبدرة تجلس بمجردها تراه) لان دم الحيض
جده واحد ودم الاستحاضة أمراض من مرض ونحوهما لا أصل علمه (فتترك الصوم والصلاة)
ونحوهما كالطواف والاعتكاف والمقراه وهذا تنصير لجلوسها (أفله) أي أقل الحيض وهو
يوم وبسببه لان العادة واجبة في ذمتها يبين وما زاد على أقل الحيض مشكوك فيه فلا ينقطع
بالشك ولم تجلسه الاقل لا أدى إلى عدم - أو سها أملاً (فان انقطع) الدم (لونه) أي دون
الأقل (فليس بحيض) لعدم صلاحيته بل دم فساد (وقضت واجب صلاه ونحوها) لثبوتها
في ذمتها (وان انقطع) الدم (له) أي لأقل الحيض بان انقطع عند مضي اليوم واليلة (كان
حيضاً) لأنه الأصل كما سبق (واغتسلت) لأنه أخرجها (وان جاوز) أي جاوز
الدم أقل الحيض بان زاده على يوم بيلته (ولم يبر) أي يجاوز (الاكثر) أي أكثر من الحيض
وهو خمسة عشر يوماً بان انقطع خمسة عشر يوماً (للمجلس الجاوز) لأنه مشكوك فيه بل
تقتسل عقب أفله) أي الحيض لأنه أخرجها حكمها أشبه آخر حساً (وتصوم وتصلي فيها
جاوزه) لان المنع منها ما هو الحيض وقد حكمنا بقطعها (ويحرم وطؤها) أي في الدم أي زمن
الجاوز لأقل الحيض (قبل تكرارها) لأن الظاهر أنه حيض وان أمراً بالعبادة احتسباً
لأنه ذمتها فتميز ترك وطؤها احتسباً (فان انقطع) الدم (يوماً أو أكثر قبل مجاوزة
أكثرها غتسلت) عند انقطاعه لاحتمال أن يكون أخرجها فلا تكون طهراً يبرق إلا
بالفصل (وحكمها حكم الطاهرات) في الصلاة وغيره لان الظاهر لقول ابن عباس أمامارات
الطهر سها غتسلت (ويباح وطؤها) إذا غتسلت بعده انقطاع دمها لانها طاهرة (فإن عاد)
الدم (فكما لو لم ينقطع) على ما تقدم تفصيله لان الحكم بدو مع علته (وتقتسل عند انقطاعه)
أي الدم (غسلاناً) لما تقدم (تقل ذلك) الغل وهو - أو سها يوماً أو ليلة وغسلها عند
آخرها وغسلها عند انقطاع الدم (ثلاثاً) أي في ثلاثة أشهر (في كل شهر مرة) لان العادة
لا تنقطع بغير الثلاث على المذهب لقوله عليه الصلاة والسلام آدمي أقرنك لوهي
صيفة جمع وأفله ثلاث ولأنه اعتبر به التكرار عتبه في الثلاث كالقراء والتسبوت في هذه المرة
ونحوها والمراد ومهله المرتد (فان كان) الدم (في الثلاث) تساوياً بالبدء وانتهاه) ولم يختلف
تبيينه (حيض صار عاده) لما ذكرناه (فلا تنبت العادة بدون الثلاث) لما تقدم (ولا
يميز فيها) أي الثلاث من النهور (الترالي) فلو رأت الدم في شهر ولم ترم في الذي يليه ثم رأت
وتكرر ولم يختلف صار عاده لأنه لا أحد لا أكثر الطهر بين الحيضتين كما تقدم وحيث تكرر
بلانة أشهر (فيها) تجلسه في الشهر الرابع) لأنه صار عاده لها (وتعبد ما قلته في المجاوز)

بل هي ثلاثة قبور ما ذكره في الاختيارات عن طائفة من الأصحاب ونرى لفظها من القبر لان الشيء اذا كثرت جازان يبنى له اسم من اسمه كسبعة ومضعة اما كثر في من السباع والضباع واما الخشاشون في النفس فبها أصوات كثيرون ففي قبر واحد قاله في الفروع بحثا (و) لا تصح أيضا تعسدا صلاة (في حمام) لقوله عليه الصلاة والسلام الأرض كلها مسجد الا الحمام والمقبرة رواه أبو داود (و) لا تصح أيضا (فيما ينفع في بيع) لتناول الله له فلا فرق بين مكان الغسل والمسلح والا تؤنوك ما بقى عليه به (ولا) تصح أيضا تبدأ الصلاة (حش) يقع الحاء وضها فيجس من الصلاة داخل به ولو غير موضع الكنيف ولو مع طهارة من الصلاة لانه مانع الشرع من الكلام وذكر الله تعالى فيه كان منع الصلاة أولى وهو لغة البستان ثم أطلق على محل قضاء الحاجة لان العرب كانوا يقضون حوائجهم في البستان وهي الحشوش فسميت الاحلحة في الحضر حشوشا بذلك (و) لا تصح أيضا تبدأ الصلاة (في اعطان ابل) الحشوش جمع عطن يفتح الطاء وهي الماطن جمع معطن تكسرهما الحديث صلواتي رابض الغنم ولا تصلوا في مبارك الابل رواه احمد وأبو داود وقال ابن خزيمة لم تر خلافا بين علماء الحديث ان هذا الخبر صحيح (وهي) أي الاعطان (ما تسمى فيها) الابل (وتلويها) طاهرة كانت أو نجسة فيها ابل حال الصلاة ولا يصح للغير وما

لاقل الحيف (من واجب صوم) واجب (طواف) واجب (اعتكاف ونحوها) كواجب قراءة تين أنما خالته في زمن الحيف (بعد ثبوت العادة) متعلق بتعدد قبل ثبوتها لم يثبت الحال (فان انقطع حيفه أو لم يعد) ثلاثا (أو استمر تكرره) ثلاثا (ثم تعد) ما خالته في الجاوز لان ما تقدمه حيفا والاصل براءة دعيتها (فان كان) الدم (على أعداد مختلفة فيما تكرره) ثلاثا (صار عاده) لما لم تقدم دون ما لم يتكرر (ربما كان تحس في أول شهر وسع في) شهر (ثان وسبع في) شهر (ثالث فجلس الجنب لتكرارها) ثلاثا (كل يوم مختلف) (أو غير مرتب عكسه) أي عكس المثال المذكور (كان ترى في الشهر الأول خمسة وفي) الشهر (الثاني أربعة وفي) الشهر (الثالث ستة فجلس الاربعة لتكررها) ثم كما تكررت حتى جلست (فان جاوزدهما) أكثر الحيف (في) (صنفاحة) لقول النبي صلى الله عليه وسلم اغدا ذلك عرق وأمس بالحيفة متفق عليه ولان الدم كله لا يصلح أن يكون حيفا والاصح أنه كما تقدم سيلان الدم في غير وقت من أدنى الرسم دون قراءتها فمر جان داخل بمنزلة الدم من حيفه الحيف وخارج كاللبن منه الاصحاحه ثم هي لا تخلو من حالها ما ان يكون معها معتبرا أو غير (فان كان) دمها (مميزا بصفه اسود أو حمرا أو من وبعده رقيق أحمرا) غير من (الحيفه من الاسود أو) زمن (التخين أو) زمن (المنزل) اصلح أن يكون حيفان لا ينقص عن أقل الحيف يوم وليلة (ولا يجاوز أكثره) خمسة عشر يوما قال ابن عمر ولا نصح غيره عن أقل الطهر (فصله من غير تكرار) لما روت عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حديش فقالت يا رسول الله اني استحاض فلا أظهر فأدع الصلاة فقال اغدا لك عرق وليس بالحيفة فاذا أقلت الحيفة فدهي الصلاة وادبرت فغسل علك الدم وصلى متفق عليه وفي لفظ للنسائي اذا كان الحيف فانه اسود يعرف فامسكي عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضي وصلى فاما هودم عرق ولانه خارج من الفرج وجب الغسل فارجع الى صفته عند الاستبراء والذى قال في المبدع فان تعارضت الصفات فذكر بعض الشافعية انه يرجح الأكثر فان استوفى جميع السمي وثبت العادة بالتميز (كشواتها بانقطاع) الدم فاذا زارت خمسة أيام اسود في أول كل شهر وتكرر ثلاثا صارت عاداتها بالتميز فجلس ما من أول كل شهر ولو أطلق الأجر بعد (ولا يعتبر فيها) أي في العادة الثانية، التميز (التوالي أيضا) أي كالأكثر غير عند لا تقاطع كما تقدم (فلورأتها اسود) يصلح أن يكون حيفا (ثم) دما (أحمر وغيرا كثر الحيف) أي جاوز خمسة عشر يوما (الحيفه من الدم الاسود) ان صلح حيفا فجلس (وماعداه استحاضه) لانه لا يصلح حيفا (وان لم يكن) دمها (مميزا) بان كان كله اسودا أو حمرا ونحوه (أو كان) مميزا (ولم يصلح) الاسود ونحوه ان يكون حيفان نقص عن اليوم واليلة أو جاوزا خمسة عشر (فعدت من كل شهر غالب الحيف ستا أو سبعيا بالقرى) أي أبجتها دها ورا بها فيها يطلب على ظن انه أقرب الى عادتها أو عاده فاسمها أو ما يكون شبهه بكونه حيفا ولو جبه كونها تجلس غالب الحيف حديث حجة بنت جحش قالت يا رسول الله اني استحاض حيفة شديدة كبيرة فدمعتني الصوم والصلاة فقال قمضي في عمل الله ستا أو سبعيا ثم اغتسلي رواه احمد وغيره وعلا بالقلب ولانها ترادى غالب الحيف وقتا فكذلك قدراته ارق المنة في جلوسها الاقل من حيث انها أول ما ترى الدم ترجوا اكتشاف أمرها عن قرب ولم يتيقن لحاد فاسد واداعل استحاضها فقد احتلظ الحيف بالقاصد بقتنا وليس ثم فيه فذلك يرد الى القلب غالبا بالظاهر (ويستبرق حقا) أي ابتداء (تكرار الاستحاضه نسا) بخلاف المعتادة (فجلس) المبتداء التي جاوزدهما أكثر الحيف (بدل تكراره) أي الدم ثلاثة أشهر (أقله) أي أقل الحيف لانه المتيقن وما راد معكوك

بطن (و) لا تصح صلاة أمتا (في
محزنة) مكان الذبح (و) لافي
(مزلة) ملق الزبالة (و) لافي
(قارعة الطريق) العمل قرع
الاقدم من الطريق وهي
المحسنة لو كان فيها سالك أولا
لحدث ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال سمع
موافق لا يجوز فيها الصلاة تظهر
هت الله والقسيرة والمزلة
وأجزز رتو الجاهد وعطن الابل
ومحسنة الطريق رواه ابن
ماجيصة والترمذي وقال ليس
استناده القوي ورواه الليث
ابن سعد عن عبيد الله بن عمر
العمري عن نافع عن ابن عمر
مرفوعا وتصح في طريق آيات
قليلة (و) لا تصح صلاة تعبد
أضأ على (أصطفا) أي
أسطمة تلك المواضع التي
لا تصح الصلاة فيها لأن الهواة
تابع للقرار لا لموضع الجنب من
الليث بسطع المصعد وحدث
من حلف لا يدخل دارا يدخل
سطحها (و) لا تصح الصلاة أيضا
تعد في (سطع غر) وسكنا
سأطو حصر عليه قاله السامري
لأن الماء لا يصل عليه قاله ابن
عقيل وقال غيره هو الطريق
ولو جرد الماء فكما طريق قاله
أبو المعالي وخزم ابن تيمم بالنسبة
وله ما تقدم صحة الصلاة في
المدنية (سوى صلاة جنازة
تقبيرة) فتصح لصلاة عليه
الصلاة والسلام على القبر فيكون
مخصصا لنفسه السابق (و) سوى
(جمع وعيد وجنازة وغيرها)
كصلاة كسوف واستسقاء
(بطريق الضرورة) بأن ضاق
السجد أو المصل واضطرر للصلاة في الطريق للحاجة (و) سوى جمعة وعيد وجنازة وشعها بوضع (غيب) أي منصوب نص عليه

فيه كثر المستحاضة (ولا تطل دلالة التميز بزادة الغنم) أي الدم الذي يصلح حيضا كالأسود
أو الثخن أو اللين إذا بلغ دوما وليس له ولم يحاو زخمة عشر والدم الآخر (على شهر) هلال
أو ثلاثين يوما بان كان الأسود منها عشرة أيام ولا ثلثين لأن الأجر بمنزلة الطهر ولا
حد لا كثره

فصل في ما انتهى الكلام على المستحاضة غير المعتادة أخذت كلام على المعتادة إذا
استحيضت فقد ما على ذلك تعريف المستحاضة وسكها العام فقال (المستحاضة هي التي ترى دما
لا يصلح أن يكون حيضا ولا نفاسا) وكذا في الشرح والبدع وقال في الانصاف والمستحاضة ممن
حاز دمه أكثر الحيض والدم الغاسد أعم من ذلك انتهى أي من الاستحاضة قمل كلام
الانصاف ما نقص عن اليوم والليله وما تراه الحامل لأقرب الولادة وما تراه قبل تمام تسع سنين
دم فساد ولا تثبت له أحكام الاستحاضة بخلافه على الأول (وسكها) أي المستحاضة (سك
الطاهرات) الخاليات من الحيض والنفس (ق) وجوب العبادات وغيرها لأنها نجاسة غير
معتادة أشبهت سلس البول والمستحاضة أربعة أحوال أحدها أن تكون معتادة فقط وقد
ذكرها بقوله (وان استحيضت معتادة رجعت إلى عادتها) فتعمل بها لما يأتي في الحلال الثاني أن
تكون معتادة بمنزلة وأشار إليها بقوله (وان كانت بمنزلة) بعض دمه الأسود أو ثخن أو مسنن
فتقدم المعتادة في التميز سواء (اتفق فيه) ما هو عادتها بان تكون عادتها أو بعضه مثل أن آخر
الشهر وكان دمه هذه الأربعة أسود ودمها باقي الشهر أحمر (أو اشتلعا) أي المعتادة أو التميز سواء
كان الاختلاف (بداخله) بان تكون عادتها ستة أيام من أول الشهر الأوسط من الشهر فترى
في أول الشهر أربعة أسود وباقي الشهر أحمر فقلست الستة كلها من أول الشهر (أو ما بينه)
بان تكون عادتها من أول الشهر فترى الدم الصالح الحيض في آخره تقلس عادتها ثم تقبسل
بعدها وتزاول وقت كل صلاة وتصلى لقوله عليه الصلاة والسلام دعي الصلاة قدرا الأيام التي
كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلى متفق عليه ولأن المعتادة أقوى لأنها لا تطل دلالتها بخلاف
اللون إذا زاد على أكثر الحيض بطلت دلالاته والمادة ضربان مختلفة بان تكون أيا ما مضوا به
كسبعة من كل شهر فاد استحيضت حلسها هو مختلفة وهي قسوان مرتبة بان ترى في شهر ثلاثة
وفي الثاني أربعة وفي الثالث خمسة ثم تعود إلى مثل ذلك فلهذا إذا استحيضت في شهر وعرفت
قوته عملت عليه وان نسبت قوته حلس الأقل وهو ثلاثة ثم تقبسل وتصلى بقية الشهر وان
علمت أنه غير الأول وشك هل هو الثاني أو الثالث حلس أربعة لأنها اليقين ثم تحلس في
الشهرين الآخرين ثلاثة ثلاثة وفي الرابع أربعة ثم تعود إلى الثلاثة كذلك أبدلوك كيفما غسل
واحد عند انقضاء المدة التي حلسها كالتاسعة ويصح في المتي والشرح أنه يجب عليها الغسل
أيضا عند مضى أكثر عادتها وبغير المرتبة كان تحيض في شهر ثلاثة وفي الثاني خمسة وفي الثالث
أربعة فبان أمكن ضبطه بحيث لا يختلف حكما لئلا هو ان لم يكن ضبطه حلس الأقل في كل
شهر واغسلت عقبه (ونقص المعتادة لا يحتاج إلى تكرار) لأنه رجوع إلى الأصل وهو العدم
ولو نقصت عادتها ثم استحيضت بعده أي بعد النقص (كانت عادتها عشرة أيام) (فأنت)
الدم (سبعة ثم استحيضت في الشهر الآخر جلست السبعة) لأنها التي استقرت عليها عادتها
الحال الثالث أن يكون لها عادة وتزوي وتنسى المعتادة وقد ذكرها بقوله (وان نسبت المعتادة
عملت بالتمييز الصالح) لا يكون حيضا وتقدم لها ويأبوا والنسب من حديث فاطمة
بنت أبي جحيش إذا كان دم الحيض فانه أسود يعرف فأسكى عن الصلاة فإذا كان الآخر
متوضعا فاما هو عرق ولانها مستحاضة لا تعلم لها عادة فإزها العمل بالتمييز كالبدأة (ولو

السجد أو المصل واضطرر للصلاة في الطريق للحاجة (و) سوى جمعة وعيد وجنازة وشعها بوضع (غيب) أي منصوب نص عليه

والمتقدمة في الطريق لدعاء
الخاصة اليها وكذلك الأعياد
والجائزة (و) سوى الصلاة (على
رأحة بطريق) على التفصيل
الآتي في الباب بعدد موصفا
(وتصح) الصلاة (في الشكل)
أي كل الأماكن المتقدمة
(المدر) كالإحسين فيها بخلاف
خوف فوت الوقت في ظاهرها
كلامهم (وتكره) الصلاة (اليها)
لحديث أبي مرثد الغنوي عن روافي
أنتمسوا إلى القبور ولا تجلسوا
اليها رواء الشخصان وأما في
ذلك باقي المواضع وأعرضت به
فصدي فلا تقاس عليه (ولا
حائل) فإن كان حائل لم يكره
الصلاة (ولو) كان (كثيرة)
دخل) كستره القفلى فلا يكره
الخط ويكنى حائط المسجد قال
في القروع و يتوجه ان
مرادهم لا يضر بعد كثير عرفا
لا أثره في ما بين يدي المصل
(ولا) تكره الصلاة (فيها) (على)
عسن (حاجة المسافر عنه
وسيرة) نصا لأنه ليس بحجة
(ولو غرت) بالبناء للجهول
مواضع النبي (عنا) بزل اسمها
كجعل حمام دارا (أو مسجد)
(وملئ فيه) بعت لزوال المانع
وكذا لو نشت قبر غير محترمة
وحول ما بين الموق وحملت
مسجد القصة مسجد عليه الصلاة
والسلام (وتكره) في الصلاة فيها
(مسجد حديثها) أي المقبرة فلا
تصح الصلاة فيسوي صلاته جائزة
أولم يذكر قال الأمدى لافريقين
المسجد القديم والحديث انتهى
وان حدثت القرو بعد حوله
أوفي قبلته كرهت الصلاة اليها بالاحال

تفصل) التميز بان كانت تراه نارة في أول الشهر ونارة في وسطه ونارة في آخره (من غير
تكرار) أي فعل بالتميز ولم يتكرر كما تقدم في المستأذ لموم الشهر (فإن لم يكن
لها تميز) بان كان الدم على نسق واحد (أو كان) لها تميز (و) لكنه (ليس) صالح بان
تنقص عن يومه وليله أو حواو زخمة غير (فهي) المحيرة (لأنه) قد تحيرت في حقيقة يصلح العامة
وعدم التميز وهذا هو الحال الرابع (و) لا تتغير استحضانه إلى تكرار) بخلاف المستأذ (أيضا)
أي كالمغيره لا يشترط في تكرار كما تقدم للمغيرة فلا نه أحوال أحدها أن تكون ناسية للعدد
فقط (تجلس) غالب الحيض إن انسع شهرها (ه) بان كان عشرين يوما فأكثر لحديث جنة
بنت جحش وهي امرأة كبيرة قاله أحد ولم يسألها عن غيرهما ولا عاداتها فيبقى الآن تكون
ناسية فترد إلى غالب الحيض ناسية للمكره لا أكثر كما ترد المعتادة لعادتها (والأ) بان لم تسع شهرها
لغالب الحيض (حلت) الفاضل) من شهرها (ه) بعد أقل الطهر كان يكون شهرها ناسية عشر
يوما فإنها تجلس الزائدين أقل الطهر بين الحيضتين فقط (لأنه) ينقص الطهر عن أقله (وهو)
أي ما تحل به (هنا) أي في المثال المذكور (خمس) أيام (لأنه) الباقي من النسيئة عشر بعد
الثلاثة عشر فقلعه فقط (لأنه) ينقص الطهر عن أقله (فخرج) عن كونه طهرا (وان) حلت
شهرها حلت (ه) أي غالب الحيض (من) كل (شهر) للمغيرة (ه) لأن المستأذ عند الإطلاق
(وشهر) المراد هو (الزمن) الذي يجتمع فيه طهرها وحيضها (أي) ما بان (وأقل) ذلك
أربعة عشر يوما (يلباليها) يوم) بلبلته (للحيض) لأنه أقله (وثلاثة عشر) يوما يلباليها
(لظهور) لأنها أقله (ولا) حلا أكثره (أي) طهر المرأة لما تقدم أنه لا حلا أكثر الطهر بين
الحيضتين (وغالبه) أي طهر المرأة (الشهر) والحلال) لأن غالب الحيض ست وأوسع وغالب
الطهر بقية الشهر وتقدم (ولا تكون) المرأة (معتمدة) حتى تعرف شهرها (الذي) حيض
وتطهر فيه (و) تعرف (وقت) حيضها وطهرها منه (بان) تعرف أنها تحيض خمسة من ابتدائه
وتطهر في باقيه (و) يتكرر (حيضها) ثلاثة أشهر لأن العادة لا تثبت بدونها كما تقدم (الحال) الثاني
أن تكون عالة بالمد ناسية للموضع وتذكر ذلك بقوله (وان) علمت عدد أيامها (أي) أيام حيضها
(ونسي) حوضها (بان) لم تدرك كانت تحيض في أول الشهر أو وسطا وآخر (جسها) أي أيام
حيضها (من) أول كل شهره (ه) لأنه عليه الصلاة والسلام جعل حيضة حنفية من أول الشهر
والعلاق فيتعولان دم الحيض جعلها الاستحاضة عارضة فإذا رأتها وجب تغلب دم الحيض
الحال الثالث النسيئة للعدد والموضع وهي المرادة بقوله (وكذا) من هدمتها (أي) عدمت العلم
ببدء حيضها وموضعها فجلس غالب الحيض من أول كل شهره لا لما تقدم (فان) عرفت
ابتداء الدم (بان) علمت أن الدم كان يأتيها في أول العشرة الأوسط من الشهر أو أول النصف
الأخير منه ونحوه (فهو) أول دورها (فجلس) منه سواء كانت ناسية للعدد فقط أو للعدد والموضع
(وما) جلست ناسية (للعدد) أو للموضع أو لهما (من) حيض مشكوك فيه كحيض قبينا) فمما يوجب
وعنه وهدم قضاء الصلاة ونحو ذلك بخلاف الناس المشكوك فيه لشقة تكره (وما) زاد على
ما تجلسه إلى أكثره (أي) الحيض (كطهر متيقن) قاله في الرعية والحيض والطهر مع الشك
فيهما كاليتين فيما يجل ويحرم ويكره ويوجب ويسقط ويباح ويسقط وعنه يكره الوطء في
طهر مشكوك فيه كالاستحاضة (وغيرها) أي غير زمن الحيض وما زاد عليه إلى أكثر
الحيض وهو نصف الشهر الباقي أن حيضها من كل شهر (استحاضة) لأنه لا يصلح حيضا ولا
نظما (وان) ذكرت (الاستحاضة) للناسية لعداتها (عادتها) رجعت اليها (فجلسها) لأن ترك
الجلوس فيها إنما كان لمرض النساء وإذا زال العارض رجعت إلى الأصل (وقضت) الواجب

لقوله تعالى وجبت ما كنتم تقولوا
وجوبكم ظهره والشطران غير
والصلى بها أو على سطحها غير
مستقبل لجهتها ولا يستدبر من
الكعبة ما لا استقبله منها
خارجها محتمل لأن النبي عن
الصلاة على ظهرها ورد مر بها
في حديث ابن عمر السابق وفيه
تنبه على النبي عن الصلاة
لأنها سواء في المعنى والمقدار
لأنه إذا قصدوا القبلة لانه
يصل إليها حيث لا حذر (الأذا
وقب) للمصل (على منتهىها
حيث لم يسبق وراءه شيء) منها
(أو) وصف (خارجها) أي
الكعبة (ومحتملها) ليصح
فرضه لانه مستقبل لها من
الكعبة غير مستقبل لشيء منها
كالصلى إلى أحد أركانها (وتصح
نافلة) في الكعبة وعليها (و)
تصح (متدورة فيها وعليها) ولزم
بأن بين يديه شخص متصل بها
فحدث ابن عمر دخل رسول الله
صلى الله عليه وسلم البيت وأمامه
ابن زبابة وسد الباب وهما من
طلعة فاغلقوا عليهم فلم يفتروا
كنت أول من ورج طقت باللا
فألتله هل صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الكعبة قال
ركعتين بين السارين عن يسارك
أدخلت فخرج فصل في ربه
الكعبة ركعتين رواه الشيخان
ولفظه البخاري ولا يضره
رواها أيضا عن أسامة ولا
رواه البخاري عن ابن عباس
انه عليه الصلاة والسلام لم يصل
في الكعبة لان الدخول كان
مرتين فلم يصل في الأولى ومضى في
الم

زمن العادة المنسية) كان كانت صامت فرضها مع افتقارها لعدم جهته لو افتقه زمن الحيز
(و) قضت الواجب أيضا (زمن جلوسها في غيرها) تنقض الصلاة والصوم ونحوه لانه ليس
بزمن حيز وكذا الحيز في كل موضع حيز من لاعادة لها ولا تعيز مثل المبدأ فإذا لم تعرف
وقت ابتداءها ولا تعيز لها) فلما تجلس غالب الحيز بعد تكرر من أول كل هلال وإذا
ذكر شوقا ابتداءها رحمت اليه وقضت الواجب منه وزمن جلوسها في غيرها (وان
جلست المستحقة عدد (أمامها في وقت من الشهر) كان جلست ان حينها ستة أيام في الشهر
(ونست موضعها) بان لم تدرها في أوله أو آخره (فان كانت أمامها نصف الوقت) الذي
جلست ان حينها فيه (فاقل) من نصفه (لحينها من أولها) فإذا جلست ان حينها كان في
النصف الثاني من الشهر فلما تجلس من أوله (أو بالحرى) أي للاجتهاد على الوجهين في ذلك
والاكثر على أنهما من أولها كأقطع به قبل (وليس لحيض يبين) بل حينها مشكوك
فيه (وان زادت) أيامها (على النصف) من الوقت الذي جلست الحيز فيه (مثل أن تصل
أن حينها ستة أيام من الشهر الأول) من الشهر (من الزائد) على النصف (وهو) في
المثال (يوم) لأن نصف الشهر خمسة (إلى مثله مما قبله وهو يوم فيكونان) أي الخامس
والسادس (حينها يبين) إذا لم يحتل خلافه (بقي لها أربعة أيام) تنقذها (فان جلست
الأول) على قول الأكثر (كان حينها من أول الشهر إلى آخر السادس منها يومان) وهذا
الخامس والسادس (حيض يبين والأر بعينه مشكوك فيه وان جلست بالحرى) على
الوجه المقابل لقول الأكثر (فأذاها اجتهدا إلى أنهما من أول الشهر في كالتى ذكرنا) فيكون
حينها من أول الشهر إلى آخر السادس منها يومان حينها يبين والأر بعينه مشكوك
فيه (وان جلست الأربعة من آخر الشهر كانت) الأربعة (حينها مشكوكا فيه) واليومان
قبلها حينها يبين (والأربعة الأولى طهر مشكوك فيه وان قالت حيزي ستة أيام من الشهر)
الأول أو الوسط أو الأخير (فقد زادت) أيامها (يومين على نصف الوقت) لأن نصف
الشهر خمسة (فقد هما إلى يومين قبلها فبعضها أربعة أيام حينها ستة من أول الرابع إلى
آخر السابع وبقى لها ثلاثة أيام جلستها) كما تقدم (من أول الشهر أو بالحرى على الوجهين
وهي حينها مشكوك فيه) (وحيز الحيز المشكوك فيه حكم المتيقن في ترك المبادات)
وتحريم الطوط وجوب الغسل (كما تقدم وان شئت أسقطت الزائد من أيامها) عن نصف
الوقت (من آخر المدة) أسقطت (مثلها من أولها فابق) أي صار معنى اجتماع كافى بعض
النسخ (فهو حينها يبين والشك فيما بقى من الوقت المعلن) كما تقدم بمثله (وإن جلست موضع
حينها) بان جلست ان حينها في الشهر الأوسط (ونست عدده) أي عدد أيام الحيز
(جلست فيه) أي في موضع حينها (غالب الحيز) ستة أيام أو خمسة بالحرى كما تقدم
(وان تغيرت العادة بزيادتها) بان كانت عادت ستة أيام فزادت ثمانية (أو) تغيرت العادة
(بالتقدم) بان كانت ترى الدم من وسط الشهر فزادت في أوله (أو) تغيرت العادة (بأن آخر) بان
كانت تراه في أوله فتأخر إلى آخره (أو انتقال) بان كان حينها بالثلاثة الأولى فتصير الخمسة
الثانية لكن لم يذكره في المحرر والوجيز والدرع والمنتهى لانه في معنى ما تقدم (ف) ما قبله
(كدم زائد على أقل حيز) من (مبتدأه) لا لتلف اليه حتى يشكر ثلاث مرات متصوفة
وتصل قبل التكرار وتنزل عند انقطاعه فإذا تكرر صر عادت تجلسه وتعيد صوم فرض
ونحوه فيه لا ياتينا حينها (فلو لم يدا أو است قبل تكراره) ثلاثا (لم تقضى) كما تقدم في
المبتدأ (وهذه تصير اليه من غير تكرار) أو ما إليه في رواية ابن منصور (اختاره جمع وعليه

الثانية كفارواه أحمد ذكره ابن حبان في صحيحه والحفي النذر بالنفل وفي الاختيارات النذر المطبق بعد ما جعلوا لفرا ثنتين (الم

فبعد من متيها) أي الكعبة فلا تنص ١٥٠ الصلاة مطلقا لأنه لم يستقبله فيه (ويسن ثقله) أي ثقله بالصلاة (شيئا) أي

الكعبة لما تقدم (و) بسن
أضائقه (فالجهر وهو ما)
أي الكعبة تصليها بعاشية
(وقدره) أي الجهر الدخيل في
حدود البيت (سنة أذرع وشي)
فلا يصح استقبال ما زاد على ذلك
لكن بطرف من ورأه جميعه
احتسابا (وبمع توجهه إليه)
أي الجهر (مطلقا) أي من مكى
وقبيرة لأنه من الكعبة وسواء
كانت الصلاة فرضا أو تنفلا
(والقصر من فيه) أي الجهر
(كداخلها) أي الكعبة لا يصح
الإناء وقف على منتهى ولم يبق
وراءه شي منه أو وقف خارجه
ومحذوفه كما تقدم في الكعبة
قال أحمد الجهر من البيت
(وتكره) الصلاة (أرض)
أنفس لأنه موضع مضبوط عليه
وكذا كل بقعة نزل بها عذاب
كأرض بابل والجهر ومصحف
الضرار وتكره أيضا مقصورة
تسمى نسا قال ابن قسطل لأنها
كانت تقصص بالغلبة وأبناء الدنيا
لمكره الاجتماع بهم وقال الرحي
وعليه ذكره كثير من الأصحاب
وقال أحمد ما سمعت في الرحي
شيئ ونص في أرض السباح قال
في الرعيه مع الكراهة (ولا)
تكره (بمع وكنته) ولوم صور
قال الشيخ في الدين ولست ملكا
لاحد وليس لهم منع من عبادة الله
لأنها لها بهم عليه ولا تتركه
الصلاة في أمراض الفم ولا بأس
بالصلاة في أرض غيره ولو
مزروعة أو على مصلاب غير الله
بلا غضب ولا مشرور
باب استقبال القبلة بشرط

العمل ولا يصح التمسك العمل بغيره) قال في الأصناف وهو الصواب قال ابن قيم وهو أشبه قال ابن
صديق وهو الصحيح قال في الفائق وهو المختار وأما قوله في الدين وإليه ميل الشارح (وإن)
ظهرت في أثناء عادت الطهر لأصلا لتخير عنه النقطة إذا احتشنتها وأول مدة) فلا يصح
يلوغ بيها (فهو طاهر فتشيل) لقول ابن عباس أما ما رأيت الطهر فلتغسل (وصلى) وتغسل
ماتفعله الطاهرات لأن الله تعالى وصف الحيض بكونه أذى فإذا ذهب الأذى وجب زال
الحيض (ولا يكره طهرها) بعد الاغتسال كسائر الطاهرات (فإن ما وجد الدم في أثناء العادة
ولم يجاوزه اجلسه) أي من الدم من العادة كما لم ينقطع لأنه صاف زمن العادة (وإن)
جاوزها) أي جاوز مدتها بعد انقطاعها عن عادتها (ولم يبر) أي يجاوز (أكثر الحيض)
خمس عشرة يوما (لم تحبس حتى يتكرر) ثلاثا (وإن عبرا أكثره) أي جاوزا أكثر الحيض (فليس
بحيض) لأن منعه ليس بحيض فكونه كله استحاضة لا انفصال له وانفصاله عن الحيض (وإن)
عادها) أي رجع الدم بعد انقطاعها عنها (بعد العادة فلا يحل ما لم يكن حله حينا) بضمه
أو نفسه (أولا) يمكن حله حينا (فإن أمكن) حله حينا أما بضمه إلى ما قبله أو بنفسه (بأن
يكون) الدم (بضمه إلى الدم الأول لا يكون بين طرفيهما) أي أول الدمين وآخرهما (أكثر من
أكثر الحيض) خمس عشرة يوما (فيلفغان) أي الدمان (ويجعلان حينا واحداً أن تكرر)
الدم الذي بعد العادة ثلاثا وهذا مثال لما أمكن أن يكون حينا باعظم وأما إذا لم يمكن
حله حينا بنفسه بقوله (أو يكون بينهما) أي الدمين (أقل الطهر ثلاثة عشر يوما وكل من
الذين يصح أن يصح أن يكون حينا بغيره) بأن يكون يوما وليلة كما ذكر ولا يجاوز الخمسة عشر
(فيكونان حيمين) لو حرم الطهر التام بينهما (أذا تكرر) الثاني ثلاثا (وإن نقص أحدهما
عن أقل الحيض فهو دم فاسد إذ لم يكن منه إلى ما بعده) يعني إلى الدم الآخر لأنه لا يصلح حينا
ولا نفاسا (وإن لم يمكن جعله حينا لمصوره) أكثر الحيض وليس بينهما وبين الدم الأول أقل
الطهر) بل كان بينهما دونه (فهذا استحاضة سواء تكرر أم لا) فجاوزته أكثر الحيض (ويظهر
ذلك بالمثال فلو كانت العادة عشرة أيام مثلاً رأيت منها خمسة دما وظهرت الحصة الباقية ثم رأيت
خمس أخرى (دما وتكررتك) ثلاثا (فالحصة الأولى) الخمسة الثالثة (حيثه واحدة
بالتفريق) لأنها مع ما بينهما لا يجاوزان خمس عشرة يوما (ولو رأيت) الدم (الثاني ستة أو
سبعة) ما كثر (لم يكن أن يكون حينا) لجاوزته مع الأول ما بينهما أكثر الحيض (ولو كانت
رأت يوما) بليته (دما ولا ثلاثة عشر طهرات ثم رأيت يوما) بليته (دما وتكررتك) الثاني (فهما
حيضتان لو جود طهر صحيح بينهما) لأن أقل الطهر ثلاثة عشر يوما (ولو رأيت يومين دما)
رأت اثني عشر طهرات) رأت (يومين دما) لأنه لا يمكن جعلهما حينا واحدة لأن زيادة الدمين
مع ما بينهما من الطهر على أكثر الحيض) لأن مجموع ذلك خمسة عشر يوما (ولا يمكن) جعلهما
حيضتين لأنهما طهر صحيح بينهما) لأن بينهما اثني عشر يوما وأقل الطهر ثلاثة عشر (فيكون
الحيض منهما ما وافق العادة) لتقوية جوارفتها (و) يكون (الأحرام حائض) ولو تكررت
(والصفرة والكبدرة) وهي شي كالصفد يدبلوه صفرة وكبدرة قاله في المبدع (فإن ما العادة
حيض) لدخولها في عموم النص ولقول عائشة وكان النساء يمشن إليها بالدرجة فيها الصفرة
والكبدرة لأنها حتى ترى النصبة الصفرة ثم يبدل ذلك الطهر من الحيض وفي الكافي قال
مالك وأحمد هي ماء أحض يتبع الحيض (لأبعدها) أي ليست الصفرة والكبدرة بعد العادة
حيضا (ولو تكررتك) ذلك فلا تحل له لقول أحمد عليه كمالا تعد الصفرة والكبدرة بعد الطهر شيئا
رواها أبو داود البخاري ولم يذكر بعد الطهر

إذا ثبت إلى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة وليدعي ابن عمر في أهل قبائلها ١٥١ : خواتم القبلة متفق عليه وأصل القبلة

لغتها التي يقال للشيء فيه
عليها كالجملة ثم صارت كالعلم
للجهة التي يستقبلها المصل للآثار
الناس على أصول التي صلى الله
عليه وسلم إلى بيت المقدس
بالدبنة خمسمائة وعشرة
واختلف في حالته قبل الهجرة
وقد ذكرت بعضه في شرح
الانتاع (مع القدرة) عليه فإن
محرمة كالمروط والمصلي عليه
غير القبلة والعابر عن الالتفات
للقبلة لرضي أو من غير ذلك ونحوه
عند الصلوة أو غيرها
عدو أو سيل أو سبع ونحوه سقط
الاستقبال وصلى على حاله
لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم (الآ في فضل سائر
ولو) كان (ماشيا) فيصلي بجهة
سيرة على ما أتى تفصيله في غير
الركب وبأنه يلحق به الماشي
لمساوئه له في خروجه الانتطاع
عن القافلة في السفر (سفر)
مباحا أي غير مكره ولا محرم
لأن نفسه كذلك خصصت
لانتطاع بالمعاصي (ولو) كان
السفر (قصيرا) نص عليه فيها
ون فرغ من قوله تعالى والله اشرف
والعرب فأنشأوا وهم وجهه
الله قال ابن عمر زلت في التطوع
خاصة وليد بن عمر مر بها
كان يصلي على ظهر راحلته حيث
كان وجهه يومئذ برأسه وكان ابن
عمر يقول متفق عليه والبخاري
الأنفراض ولا ذلك تخفف
في التطوع ثلاثا يردى إلى قبله
أو قطعه فاستوى وجهه (لا) يقطع
الاستقبال في تنقل راكب
(تعاين) وهو ركوب القلعة
وقطعه على غير صواب كالأقبص
ولا يضر بوجهه (لكن) إن لم يضر من عدائهم دأبه إلى غير جهة القبلة بان علم بطولها وقصره ردها لم يضر بطلان (أوعد)

فصل في التفتيح متى من أحكام المسحاضة ونحوها (ومعناه) أي التفتيح (ثم البناء
بعضه إلى بعض) وجهها المسحاضة واحدة (أن تخلطها طهر) لا يبلغ أقل الطهر بين المسحطين
(ومع زمانه) أي الدم المتفرق (أن يكون حينا) بأن يبلغ بواصلة ولم يجاوز موضع صدرة الطهر
خمس عشرة يوما (فإن كانت ترى يوما أو أقل أو أكثر مما يبلغ مجموعه أقل الحين) يوما وليلة
(فاكثر) ترى (طهر) احتلالا (أن ذلك الدم سواء كان زمنه كزمن الطهر أو أقل أو أكثر) (فأقدم
حين ملغ) بجهة لاه لم يكن جعل كل واحد حصة من زمنه عن اليوم واليلة
أو كون الطهر بين الحينين ثلاثين عشرتين الضمة لاه دم في زمن يصلح كونه حينا أشبه ما لو لم
يفصل بينهما طهر (وبالباقي) أي النقاء (طهر) لما تقدم من أن الطهر في أثناء الحين صحيح
(فتنقل فيه وتقوم وتصل) لانه طهر حقيقة (ويكره وطؤها) زمن طهر ما قدمه في الرابة
وعنه يباح (الآن يجاوز زمن الدم) زمن (النقاء أكثره) أي أكثر الحين كان ترى يوما
دما يوما نقاه إلى ثمانية عشر مثلا (فتكون مسحاضة) لقول علي (وتجلى المتدأ من هذا
الدم) الذي تخلطه طهر وصلح أن يكون حينا (أقل الحين) ثم تنقل (وبالباقي) من الدم
(إن تكرر) ثلاثا (فهو حين بشرطه) بأن لا يجاوز أكثر الحين (والا) بأن لم يشكر أو
جاوز أكثره (فالمسحاضة) لاحتسابه والمعادة فحس ما رافق زمن عادتها وان كانت عادتها
تتلقى جلست على حسان لم يكن لها عادة ولها تغير صحيح جلست منه فان لم يكونا وقتنا
فحس الغالب فهل تلقى ذلك من أكثر الحين أو تجلس أيام الدم من السد والسبع وجهان
حرم الثاني في الكافي (وإذا رادت المسحاضة الطاهرة) بها (تسل فرجها) لأزالة ما عليه
من الدم (وتحتش بطن أو ما يقوم مقامه) من خرق وشعرها طاهرة لمنع الدم (فإن يمنع
ذلك) المشو (الدم) حسبه بشي طاهر يمنع الدم حسب الامكان بخرقه غير حسبه مشوفة
الطرفين لتليهما باو توقي طريقا في شيء آخر قد شد على وسطها) لقوله عليه السلام والاسلام
لجنة حين شككت اليه أكثر الدم أنت لك الكرف يعني القطن تحسب به المكان قالت له
أكثر من ذلك قال تليها كالف في البدن والبدن يظهر ولو كانت صانعة لكن يتوجه أن يقتصر على
التعصب فقط (فإن غلب) الدم (وقطر به ذلك لم يطل طهارتها) لعدم مكان التبرز منه
(ولا يلزمه إذن إعادة شدة) لإعادة (غسله) لكل صلاة لم تفرط في الشدة (فخرج قال
فرط في الشدة خرج الدم بعد الوضوء إعادة لانه حدث أمكن التبرز منه (وتوضأ لوقت
كل صلاة أن خرج شيء) لقوله النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة قوضي لكل صلاة حتى يجيء
ذلك الوقت رواء أحد وأبو داود الترمذي وصححه وفي لفظ قال لها قوضي لوقت كل صلاة
قال الترمذي حديث حسن صحيح لا قال في وقت غلبه بال وأما وتوضأ لكل صلاة لانه
مقيد بغير وجهه على المقيد ولا طهارة عند وضو وتعتقد بالوقت كالتيسم (والا) أي
وإن لم يخرج شيء (ملا) توضأ لكل وقت صلاة (وتصل) المسحاضة موضو بها (ماشاة) مادام
الوقت (حتى يجيئ لرضين) لبقائه موضو بها إلى خروج الوقت كالتيسم وأولى (ولها) أي
المسحاضة (الطواف) فرضا ونفلا (ولو لم تطل استحاضة) كاصلاة وأولى (وتصل عقب
طهرها دائما) خروجا من الخلاف (فإن آخرت) الصلاة عن طهرها (ولو) كان التأخير (لغير
حاجة لم يضر) مادام الوقت لانها متطهرة كالتيسم (وإن كان لها) أي المسحاضة (عادة بانقطاعه)
أي الدم (زمن) يسبغ الوضوء والصلاة فيه فعلها فيه) لانه قد أمكن الاثنان بالمعادة على وجه
لا عذر معه ولا ضرر ورفعت فعلها على هذا الوجه كن لا عذر له فان وضأ زمن انقطاعه
ثم عاد بطل (وإن عرض هذا الانتطاع) للدم في زمن يسبغ الوضوء والصلاة بعد طهارتها (لن

ولا يضر بوجهه) (لكن) إن لم يضر من عدائهم دأبه إلى غير جهة القبلة بان علم بطولها وقصره ردها لم يضر بطلان (أوعد)

من عدلت به دانت لفحزه عنها
لجملها أو نحوه أو عند من عدل
التي غيرها التلبية أو نحو أو جعل أول من
لها جهة سيرة (وطال) عدول دانت
أو بدوله عرفا (بطلت) سلامه لأنه
بطلت العمل الكثير من غير جنس
الصلاة فيه طاله عمد وسهو
فإن كان عدول وطال لم تبطل
لأنه عزلة العمل السيرة وإن كان
عنده سهو بعد طاله وبه يلجأ
فيقال شخص سجد لفعل غيره
وليس امامه وإن كان العدول
إلى التلبية لم تبطل أيضا لأن
التوجه إليها هو الأصل وإذا داس
خاصة بها بطلت صلاته لأن
دأبه امر كونه (وإن وقف)
المسافر المنتقل لجهته سيرة (لثب
دائمه أو) وقف (منتظرا رقة
أو) وقف لمكونه (لغير سيرة)
أي الرقة (أو نزل النزول بلد
دخله أو نزل في أثناءها) أي
الصلاة (استقبل) القبلة (ويتمها)
أي الصلاة كاختلاف ما من في
أثناء الصلاة (ويصح) أي يعتقد
(فإذا الصلاة عليها) أي الرقعة
بأن نذر أن يصلي ركعتين مثلا
على راحلته فينصت نذره (وإن
ركب ماش) منتقل (في نفس
أنه) راكبا لا ينتقل من حالة
مختلف في الانتقال في حالة
متفق عليه فيها كونه كل
منها التسيير (وتبطل) الصلاة
(يركب غيره) أي الماشي ولو
تنقل النازل بالموضع الذي نزل
فيه ويركب في أثناءه فبطل
سواء كان يصلي قائما أو قاعدا
لأن حالته حالة إقامة فركب فيها
بعدة العمل الكثير (و) يجب
(على) مسافر (ماش) يتبطل
(الحرام إلى القبلة وزكوع معجود إليها) بالارض ليس ذلك عليه وبفعل ما ساء إلى جهته سيرة ويصح

(وهو) ان (امكنه) ذلك (بلا مشقة) كراكب الخفة الواسعة والسيفه والراحه الواثقة لانه قائم في هذه المشقة فان امكنه ان يدور في السيفه والخفة الى القبلة في الفرض لزمه تصغير ملاحظته وان امكنه الاقتتاض الى الفلج دون الركوع وسجود اتي عاقد عليه واما نسما لحدث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فاراد ان يتلو استقبل بقلبه القبلة فيكره ثم صلى حيث كان وجهه كايده واه اجنود ابو داود (والا) بان لم يكن ذلك كراكب يبرم مقطوعا عن فعله الاستدانة بنفسه او ركب حرون نصب عليه ادارته ولا يمكنه ركوع ولا سجود (و) حرم (الى) جهنم يرمي (و) ركوع وسجود (و) يلزم (كادرا) على الاتباع (جبل) سجود اخضع من ركوعه لحدث جابر قال يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في راحلته نحو المشرق والمغرب اخضع من الركوع رواه ابو داود (و) تلزم (الطمانينة) لانها كن قد رعى الاتيان به لزمه كالمكان بالارض ونحوه صلاة النافلة من زروغره لسافر على البصر والفرس والنقل والجار ونحوها قال ابن عمر راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر رواه ابو داود والشافعي لكن تشترط لظاهرة

راهبه كان يزدن ثابته سلس البولوكان يداويه ما استطاع فاذا طام صلى ولا يبالى ما أصاب ثوبه (لكن عليه ان يحش) كما تقدم في السجدة نقل الموقوف فمن عرفه قدامه انه يحش ونقل ابن هانئ خلافة قلت ومن به يودق راح بهب الضل بهد حشره ثم يصلي وان كان صانعا به فقط وان منه العصب اكنى به ايضا غير الصائم (وان كان) محل الحدث (عما لا يمكن عصبه بالخبر الذي لا) يرقده ولا (يمكن شدة أو من به بأسوا رواه سوادولا يمكن عصبه صلى على حسب حاله) لفعل عمر حدث صلى ووجهه يتقرب رواه احمد ولو قدر على حبسه أي الحدث (حال القيام) وحده (لا حال الركوع) والسجود لزمه ان يركع وسجد نصا ولا يرمي) مما أجازاه صلاته (كانه كان الخس) اليابس اذا حبس بموآتي وقال أبو المعالي يرمي لان فوات الشرط لا بدله (ولو امتنع القراءة) ان صلى قائما صلى قاعدا (أو لحقه السلس ان صلى قائما صلى قاعدا) لان القيام بدلا وهو القعود بخلاف القراءة والظاهرة (ولو كان) من سلس ونحوه (ولم يقدم بحسه) واستاق حسه على قائما ان قدر عليه (أو قاعدا) ان لم يقدر على القيام لان السائق لا تقبله له اختيارا (قال أبو المعالي) واقتصر عليه في المذيع وغيره (فان كانت الاربع تتساوى حالاً لا ساجد الزم السجود بالارض نصا) وقياس قول أبي المعالي يرمي لان فوات الشرط لا بدله والسجود بدل (ولا يساج وطه المسحاضة من غير خوف لا تنبته أو منها) لقول عائشة المسحاضة لا ينشأها زوجه ولا نجاها اذى لحرم وطؤها كالحائض وعنه يساج مطلقا وقول أكثر العلماء لان حنيفة كانت تسحاض وكان زوجها الطيب بن عبد الله يجامعها وام حبيبة كانت تسحاض وكان زوجها عبد الرحمن بن عوف ينشأها رواها ابو داود وقد قيل ان طه الحائض يتعدى الى الولد فيكون مجسوما (بان كان) أي وجد عوف النعنعته أو خاتمتها وطيبته منه (ابيع) له وطؤها (ولو لا وجد الطول لساج غيرها) خلافا لابن عجيل لان حكمه أخف من حكم الحيض ومده تطول (والشبي الشد بتكوف الفت) فيصير وطأها ولو يصل الى حال تبي وطه الحائض لما تقدم (ويجوز ضرب ادواصا بقطع الحيض مع ان الضرر نصا) كالعزل (قال القاضي لا يباح الايات الزوج) أي ان لا يحق في الولد (وفعل الرجل ذلك بها) أي اسقاؤه اياها دواصا بقطع الحيض (من غير علمها بوجبه نحره) قاله في الغرور وقطع به في المنتهى لاسقاط حقهما من النسل المقصود (ومثله) أي مثل شرب دواصا بقطع الحيض (شربه كافر) ذلك المنتهى ولو جمل شرب دواصا بجمع الجماع قاله في الفائق (ولا يجوز ما يقطع الحمل) ذكر بعضهم قال ابن نصر الموطأ هراما سبق جوازه كالفاء قطعه قبل الولد ويحتمل المسح لان فيه قطع النسل وقد يتوجه جوازه مما سبق من الكافور فاشربه بقطع شهوا الجماع وقد تقدم انه قطع الحيض (ويجوز) لاني (شرب دواء) مباح (لحصول الحيض لا لهرب ومضات لتفطره) كالسمر المظفر

فصل في النفاس هو بريقه الدم الذي احتسب في مدها الجلالة وأصله ثمن النفس وهو الخروج من الجوف أومن قوطم نفس الله كرشه أي فريجه وهو دم ترخيه الرحم مع ولادة قبلها يرمي أول ثلثه مع أمارته بمدتها في تمام أربعين يوما (راكب) كمرمدة النفاس أربعين يوما من ابتداء خروج بعض الولد حكاه احمد عن عمر وعلى وابن عباس وانس وعثمان بن أبي العاص وقد نفي عمر واما سلمة ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم قال الترمذي أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على ان النفاس تدع الصلاة

يدور فيها الى القبلة في الفرض
كما في السفينة

ففسل في بيان ما يجب استباحه وأداء القبلة وما يتعلق به (وأقرض من قرب منها) أي الكعبة وهو من عبث المشاهدة أو من يخبره عن يقين أصابعه عن الكعبة بصدقه بحيث لا يخرج منه شيء منها فإن كان بالمسجد الحرام أو على ظهره فظواهره وإن كان خارجه قلته يمكن من ذلك بنظره أو عمله أو خبره عالمه فإن من شاعكه أو قام بها كثيراً أبعده البقية في ذلك ولعمري حائل حادث كالأنبياء (أو) أي وأعرض من قرب (من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أصابعه بين يديه) لأن قلته مشبهة بالصحة لأنه عليه الصلاة والسلام لا يقرع الخطأ وروى أسامة بن زبد أن النبي صلى الله عليه وسلم رجع ركعتي قبل القبلة وقال مدأ القبلة قال في الشرح وفيه نظر لأن صلاة الصف المستطيل في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم صحبه مع خروج بعضهم عن استقبال عين الكعبة ليكون الصف أطول منها وقولهم عليه الصلاة والسلام لا يقرع الخطأ صحيح لكن اغما الواجب عليه لا يقال الجوة وقد فعله وهو الجواب عن الحديث المذكور انتهى وقد يجب أن المراد به ولهم فرضه استقبال الدين أي التوجه وفقه هذه صلى الله عليه وسلم وما قرب منه الاخراف عنه ولا يسهه كن بالمسجد الحرام لأن قبلته بالنسبة للتوجه ونحوه قال في الظاهر في معناه أو مسجد

أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فتستل وضئى قال أبو عبد الله وهو هذا جماعة الناس وقال أحق هو السبب المتأخر عليه (فإن رأته) أى الدم (قبله) أى قبل خروج بعض الولد (يتلأ تلأ ماقبل يماردة) كتوجع (فهو) نقاس) كالخارج مع الولادة (ولا يحسب) ماقبل الولادة (من مده) أى النفاس (وإن جاوز) دم النفاس (الأربعين يوما) (ومادفع عادة) حبضها) ولم يزد من المدة (فهو الجاوز) (حيض) لأنه دم في زمن العادة وأنه لم يتصل بزمن النفاس (فإن زاد) الجاوز (على العادة ولم يجاوز) أكثر الحيض) لحيض إن تكرر (أولم يصادف عادة) حبضها (ولم يجاوز) أكثره) أى أكثر الحيض (أيضا لحيض إن تكرر) ثلاثا كدم السنداء الجاوز لأقل الحيض (والأ) بأن زاد على العادة وجاوز أكثر الحيض أولم يصادف عادة وجاوز أكثره (فأستحاضة) ولو تكرر لأنه لا يصلح حبضا ولا نفاسا (ولا تدخل استحاضة في مدة نفاس) كما لا تدخل في مدة حبض لأن الحكم للأقوى (وثبت حكم النفاس ولو لم يتعد بها) على نفسها بغير أو شرب دواء أو غيرهما فلا تقضى الصلاة لأن وجود الدم ليس بمصيبة من جهة ولا عكبتها قطعه بخلاف سفر المصيبة قال القاضي والسكر جعل شرعا كمصيبة مستدامة بغيرها شأفا بدليل حرمان الأثم والتكليف (وضع ما يتبين فيه خلق الإنسان نفاسا) فلو وضعت علاقة أو مصبغة لا تخطط فيهما لم يثبت لها ذلك حكم النفاس وبأنه أقل ما يتبين فيه خلق الإنسان أحد وعشرون يوما وقال بها على ما ذكره المحدثان بنعيم وابن حمدان وغيرهم ثلاثة أشهر قال المحدث في شرحه فتى رأته دم على طلق قبلها لم تلتفت إليه وبعدها قبلت عن الصلاة والصوم ثم إن أنكشف الأمر بعد الوضع خلاف الظاهر رجعت فاستدركت وإن لم يكتشف بان دهن ولم يتقد أمره استمر حكم الظاهر إن بقيت فيه عطلا (ولا حاد لاقله) أى النفاس لأنه لم يرد في التمرع بعد من يرجع فيه إلى الوجود وهو جدي قليلا عقبيه به فكان نفاسا كالكثر (فثبت حكمه) أى النفاس من وجوب التسل ونحوه (ولو بقطرة) وعنه أنه يوم وقدم في التحيض لحظة (فإن انقطع) الدم (فمده) أى في الأربعين (فهى طاهر) لانقطاع دم النفاس كما وانقطع دم الحائض في عادتة أبداً يده ما روت أم سلمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم كم تجلس المرأة إذا ولدت قال أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ذكره في المبدع وحكى الصاريزي تاريخه أن امرأة ولدت عكة في زمن ما فلبقت عائشة فقالت أنت امرأة أنطهرك الله (تغتسل وتصل) وتصوم ونحوه (لأنه طهر صحيح) لما تقدم (وذكره وطو) قبل الأربعين بعد التطهر) قال أحمد ما يحسب أن يأتيها زوجها على حديث عثمان بن أبي العاص أنها أتته قبل الأربعين فقال لا تقربني ولأنه لا يأمَن هو الدم في زمن الوطء (فإن عاد) الدم بعد انقطاعه (فإن) أى في الأربعين (فتشكر كفيه) أى في كونه نفاسا أو فسادا لأنه تصارض فيه الأمارتان (كأولم يره) أى الدم مع الولادة (ثم رأته المدة) أى في الأربعين فتشكر كفه (فإنه مصوم هو صلى) أى تمتد لها نواحيه في ذمها يتبين وسقوطها بهذا الدم فتشكر كفه وفي غسائها التكل صلاة أو يئان قال في تصحيح الفروع والصرح عدم الوجوب ويحتمل أن يكون الخلاف في الاستصحاب وعدمه فعلى هذا بقوى عدم الاستصحاب أيضا أنه ملخصا فقلت أن كان الخلاف في الاستصحاب قوى الاستصحاب كاستحاضة وأول (وتقتضى صوم الفرض) ونحوه بخلاف الصلاة احتياطاً ولو جوبه بيقينها لا يقال أنها لا تقضى الصوم قياسا على النجاسة إذا صامت في الدم الزائد على غالبه لحيض لأنه متكرر فيبش القضاء بخلافه النفاس (ولأنها تفي الفرج) زمن هذا الدم كما تبين أنه الدم الزائد على اليوم والليلية قبل تكرره (وإن ولدت فأمين) فأكثر (فاول النفاس وأحرمه) ابتداء خروج بعض

(الاول)

عليه الصلاة والسلام كل موضع ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ادا ضبطت جهته (ولا ينظر

(هـ) من الكعبة كالصلى على جبل ابي قبيس (و) لا يضر (زول) عنها كن في ١٥٥ حفر في الارض فيزلبها عن مساحتها

الان الجدار لا تأثر له والقصد بالقبضة
وهو أوها ولذلك يعنى الهاجث
لاحدار (الآن تتخضر) على
من قرب من الكعبة أصابة
عنه (محائل أصلى بجبل)
كأصل خلفه في قبس (ه) أنه
(يحمى) الى عينه الخفيف اذا
أمرتك بأمر أو أمره ما استطع
والاعى والتسريب اذا اراد
الصلاة فوادى بمكة فنه انظر
من يقين وليس له الاجتهاد
كأما كى يجد النص (و) فرض

(الأول) لأنه قد خرج عقب الولادة فكان تغلبا واسداً كحمل واحد وضئ (فلو كان بينهما) أي التوأمين (أربعون) فأكثر (فلأنفاس الثاني نصفاً) لأن الولد الثاني تبع الأول فلم يعتبر في آخر النفاس كأوله (بل هو) أي ما خرج مع الولد الثاني بعد الأول سبعين من الأول (دم فساد) لأنه لا يصلح أيضاً ولأنفاساً (ويجوز شرب دواء لانتفاخه) وفق أحكام النساء لأن الجوزي يجرى في الفروع عن الفنون إنما هو دواء بعد التارات السبع وتلا ولقد خلقنا الإنسان في ثم أنشأناه خلقاً آخر قال وهذا لما جاء به روح إن لم تأم قله لا يبعث فنفد بختمه لا يجرى إسقاطه وله وجه ومن استمر دمه بالخروج من فها بقاءه فمرا العادة في قوتها ولبثت نفس من المشيمة ودم النفس من فها فاضا شته نفس الوضوء لا تأل انتصفه حينما كثر الدم على الماد فوكت في خرج من غير يخرج ذكره في الفنون

— كتاب الصلاة —

واشتهاقهم من الصلوة بين واحد هاضى كهمى وحماعرقان من جاني الذنب وقيل عطفان
يغنيان في ال كوع والجد وقال ابن فارس من صابت الصدود اذ الفتة لان الصلى يلين
ويشحم ورد النور ويبان لام الكلمة من الصلاة وامن صابت يلعو حواجره ان الاول وقعت
رابية فقلبت ياء لعل من ان مراده صليت الخفف تقول صليت الصم صليا اذ شوبته واما اراد
ابن فارس الخفف وقال ابن الاعراب صليت الصم صلية اذ ردت على النار لتقوم (وهي) اى
الصلاة لنفس الدعاء فصار قال تعالى وصل عليهم اى ادع لهم وعدى يلى لتعظمه عن الارال اى
انزل رحمتك عليهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذ ادعى احدكم الى طعام فليجب فان كان مغفرا
فليعلم وان كان صاعقا فليصل وقال الشاعر

تقول بنتي وقد قربت من محلا • يارب جنب أبي الاصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت واغتمضي • نعماً فان لجنب المرأة مضطجعا

وشرها (أقول وأفضل مخصوصة مفتوحة بالكسر معتمدة بالتسليم) ولا رده عليه الصلاة
الأخرس وضوءه لأن الأتوال فيها مقدرة والمقدرة كأنه جود أو التبريد باعتبار الغالب فلا يرد
أمناصلة الجنائز (وهي آكد فرض الإسلام بعد الشهادتين) لحديث جابر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة ورواه مسلم وعن عبد الله بن
شقيق العبدي قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرتضون شيئا من الأعمال تركه
كفرض الصلاة ورواه الترمذي (معبت صلاة لا تشتمل على الدعاء) وقيل لأنها ثنائية
الشهادتين كالصلى من خيل الحلية (وفرض ليلة الأضحية) لحديث أنس قال فرضت على
النبي صلى الله عليه وسلم الصلوات ليلة أسرى به بخمسين ثم نقصت حتى جعلت خمسين فوجدت
بما عهد أنه لا يبدل القول الذي وإن لم يشهد الخمسة خمسين بحجة الترمذي وكان الأسراء (قبل
أعجزة) من مكة إلى المدينة (بمؤخر سنين) على المشهور بين أهل السير قال في البدع
وهو بعد صلاته بخمسين سنين (و) الصلوات (الخمس فرض هي) بالكتاب لقوله تعالى إن
الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقوله وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين
حنفاء يعقون الصلاة وبالصفة لما تقدم ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام قال أرفع من الأزد قال لا يعبس على تعدد الصلوات الخمس في القرآن قال
نعم ثم أفسحجان الله حين سمعن الآيتين (على كل مسلم مكلف) قال في البدع غيره خلاف

(او) امكنه (الاستدلال) على
القبلة (بمعاريب علم انما
للمسلمين) عدولا كانوا اوقفا
(رخصة العمل به) لان اتفاقهم
عليه لم يتركوا الامصار اجاع
عليها وان وجد معاريب ولم
يعلمها المسلمون لم يعمل بها وان
كان بقية ولم يجد معاريب يعمل
بها رخصة السؤال (وقد اشتهت)
القبلة (سفر) وان وقت الصلاة
(ليجهد في طلبها) وجوبا
(بالدلائل) ج د دليل بمعنى
دال لان ما وجب اتباعه عند
وجوده وبسبب الاستدلال عليه
عند خفاه لانها كم في الحادثة
(ويستحب تعلمها) اي ادلة
القبلة (مع ادلة الوقت) ولم يجب
لثبوتها (فان تحصل) الوقت
(وضعت عليه) ادلة القبلة
(رخصة) تعلمها لان الواجب لا يتم
الا مع قصر زمنه فان صلى
قبله لم تصح ذكره في الشرح
(ويقتل لعنته) اي الوقت من
علم الادلة ولا يبعد لان الاستقبال
يجوز تركه لغيره كشدة
الخوف بخلاف الطهارات والدليل
هنا امور اصحابها يقولون قال تعالى
وبالنجم هم محذون وقال تعالى
جعل لكم النجوم لتهتدوا بها وقال
محمد تعالوا من النجوم فانعرفون
به القبلة والطريق وقال الاثرم
قلت لاجد ما ترى في تعلم هذه
النجوم التي يعلم بها كم مضى من
النهار وما بقي فقال ما احسن
تعلمها (وانتها القبط) بتثنية
القاف حكاه ابن مسيكة لانه
لايزول عن مكانه ويمكن كل
احد معرفته وبالله الحمد

(ولو لم يسله الشرع) اي ما شرعه الله من الاستكام (كن اسلم في دار حرب وشكوه) كن نشأ
برأس جبل (ولم يسمع بالصلاة فيقضيها) اذا دخل دار الاسلام وتعلم حكمها للعلوم الادلة وقيل لا
ذكر ما قلناه واختاره الشيخ في الدين بناء على ان الشرائع لا تلزم الا بعد العلم وجرى الشيخ
في الدين ذلك في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع من تيمم زكاة ونحوها (والحائضا
ونفساء) فلا يجب عليهن ما لا يقضيانهما الماسر (ولو طرحت نفسها) يضرب او يلعن ونحوها
وقدم (وتجب) الخمس (على ثمن) اي يجب عليه قضاءها اذا انفق قوله عليه السلام
من نام عن صلاة او نساها فليصها اذا ذكرها رواه مسلم من حديث ابي هريرة روى عنه عبد الله
حاله فله يجب عليه قضاءها كالجنون ومنه الهامى (ويجب اعلامه) اي التمام (اذا ضاق
الوقت) صحه في الانصاف وجزءه اولا بطالب في التيمم (وتجب) الخمس (على من تقطى
عنه عرض او غشا او دوا وما عدا) لان ذلك لا ينقطع الصوم مكنا الصلاة كان ثام ولا عمارا
غشي عليه ثلاثا ثم افاق يقال هل صليت فقالوا ما صليت منذ ثلاث ثم فاضا وصلى تلك الثلاث
وعن عمران بن حصين وسمرة بن جندب نحوه ولم يعرفهم بخلاف فكان كاجماع ولا نعمة
الاشياء لا تعلق لها بالاولى ولا تثبت عليه الاولوية ويجوز على الانبياء بخلاف الجنون (او) تقطى
عقله (فحرم كسرك فيقضي) لان كسرك مفسدة فلا تناسبا سقاط الواجب عنه ولا نه اذا وجب
بالنوم المباح فالحرم بطريق الاولى وقيل تسقط ان كان مكرا (ولو زمن جنونه لوحن بعده)
اي بعد شربه السكر (متصلا) جنونه (به) اي بسكره الحمر تقلظا عليه هقلت وقياس الصلاة
الصوم وسائر العبادات الواجبة (ولا تجب) الخمس (على كافر اصلي) لانها لو وجبت له حال
كفره لوجب عليه قضاءها لان وجوب الاداء يقتضي وجوب القضاء والاداء منقطع (بمعنى انا
لانامره) اي الكافر (بها) اي بالصلاة (في كفره ولا يقضيها اذا سلم) لانه اسلم خلق كثير في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده فلو اثر احد يقضيها عليه من التفرغ عن الاسلام (ولا
تصح) الصلاة (منه) لفقدها (وتجب) الخمس (عليه) اي على الكافر (بمعنى العقاب لان
السكران ولو مرتدين مخاطبون بفروع الاسلام) من الصلاة وان كانوا الصوم والحج وغيرها
على الصحيح كانوا حريصا على قوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا انما نحن من المصلين الآية (ولا
تجب) الخمس (على مرتد من رده) كالكافر الاصلي (ولا تصح) الصلاة (منه) لفقدها شرطها
وهو الاسلام (وبعض) المرتد اذا عاد الى الاسلام (ما فاته قبل رده) لاستقراره في ذمته (ولا)
يقضي ما فاته (زمنيا) اي من رده لعدم وجوبه عليه كالاصلي (ولا تطل عاداته) اي المرتد
(التي قبلها قبل ردها) اي من رده وقوله (من صلاة وصوم وحج وغيرها) كزكاة بيان
لصداقته لا لزمنه اعادتها اذا سلم لان ذمته قد رتبته عنه بفعله قبل الردة فلو تشغل به بعد ذلك
وان مات مرتدا سمحت لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه الآية وان ارتد في اثناء عبادته
بطلت مطلقا لقوله تعالى لئن اشركت ببعضكم ليعذبنكم عما لكم بالدين (ولا تطل استطاعة قادر على الحج بها) اي
بأداة قدرته على العود للاسلام فيستقر الحج عليه لكن لا يصح منه في رده (ولا يجب) الحج
(باستطاعته فيها) اي في رده لعدم اهليته له اذن (ولا يجب على المجنون لا يفيق) لحدثه هائشة
مرفوعا رفع النعم عن ثلاث عن النائم حتى يسه قفا وعن المجنون حتى يعقل وعن الصبي حتى
يجتهد رواه ابو داود والترمذي وحسنه ولا نه ليس من اهل التكليف اشمه الطفل ونظاره ولو
انصل جنونه رده ته كالحصن وقدم في المبدع يجب قضاءها امام الجنون الواقعة في الردة لان اسقاط
النصا عن المجنون رخصة والمراد ليس من اهلها (ولا تصح) الصلاة (منه) اي من المجنون لان
من شرطها النية ولا يمكن منه (واقضاء) على المجنون اذا افاق لعدم لزومها له (وكذا الايه

(يكون القطب) (ورأى المصل
بالشم وما إذاها) (المرافق
وخراسان وما للجزيرة لتفاوت
في ذلك لا تفاوت بآثاره معقولة
ذكر ما بعد (و) يكون القطب
من المصل خلف أذنه اليمنى
بالشرق ويكون القطب من
المصل على عاتقه الأيسر بمصر
وما والأما من البلاد (و) من
دليل القسلة (الشمس والقمر
ومنازلها وما يقترن بها) أي
تتزل الشمس والقمر (وما
تقاربها كلها تطلع من المشرق
وتغرب من المغرب) والمنازل ثمانية
وعشرون أو بضع عشر شامية
تطلع من وسط المشرق وما تطلع
عنه إلى الشمال أو إلى الجنوب
وأخرها السماك وأربعة عشر
جمالية تطلع من المشرق ما تطلع
إليها وكل نجم من الشامية
رقب من اليابسة إذا طلع
أحد هاتين رقبته فاول اليابسة
وأخر الشامية تطلع من وسط
المشرق وكل نجم من هذه الجوار
نجوم تقارب وتسرير عن
عنه وشماله أكثر عددها لحكمها
حكمة بسطة دلها عليه وعلى ما يدل
عليه (و) من دلائل الاستدلال
(الرياح) قال أو الماعلى الاستدلال
بما تهب (وأما تها) أي الرياح
(أربعة) أحدها الجنوب ومهما
قبلة أهل الشام من مطلع
سبيل) وهو نجم كبير مضى
يطلع من مهب الجنوب ثم يسير
حتى يصير في قبلة المصل
ويقول زما حتى يغرب يغرب
مهب الدور (الشمس الشمس
في الشان) (ومهما) (بالمرافق إلى

الذي لا يفتي) ذكر ما سار في غيره كالجنون يقال له بها كتب تصاوها أرى من نفسه
ذلك وليس به ويقال له ألبه ألبان غلبت عليه سلامة الصدر وفي الحديث أكثر أهل الجنة
الله قال الجوهري يعني الله في أمر الدنيا قلته اهتمامهم بها وهم كياس في أمر الآخرة (وان
أذن) كافر يصح إسلامه حكمه لا شتم إلا إذا كان على الشهادة (أوصلى في أي أوصى) أي
(محل كافر يصح إسلامه) كالنبي (حكمه إسلامه) لقوله عليه السلام من صلى صلاتنا واستقبل
قبلتنا قلنا عليه ما علينا لكن في الأخرى من حديث أنس موقوفا من قوله حين سأل
نعمان بن بشير فقال من شهد أن لا إله إلا الله واستقبل قبلتنا وصلى صلاتنا أو كل ذي عتقنا فهو
المسلم لا إله إلا الله عليه ما على المسلم وروى أبو داود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم نبيت من قتل المصلين ونظيره أنا العصة تثبت بإسلامه وهي لا تكون بدون الإسلام
ولأنها مبادئ تخص شرعنا أشبهت الأذان ويحكم بكفر من جحد اسمك فكذلكه (وباقى) في
باب المرددين من يصح إسلامه وبيان أنه يحكم بالإسلام بالصلاة (ولا تصح صلاته) أي الكافر
(ظاهرا) لا فقد شرطها وهو الإسلام في غير ما إذا علم أنه كان قد أسلم ثم ظهر وصلى بنسبة
صحة صلاته صحيحة (ولا تصح صلاته) فلا تستطع بفرض الكفاية لا لاشتراط التيقن فيه وعدم
صحتها من كافر ومعنى الحكمه إسلامه بما ذكره ثلث مومات عقب الصلاة أو الأذان فتركت له لأخاره
المسلم دون الكفار ودفن في عمارنا وأنه لو أراد البقاء على الكفر وقال انما صليت أو انما
أذنت متلاعبا أو مستزنا لم يقبل منه كالأولى بالشهادتين ثم قال لم أرد الإسلام (ولا يحكم إسلامه
بأخر) كآماله وبوجه لا يصوم قاصدا رمضان) لأن المشركون كانوا يحجون في أول الإسلام
حتى نزل قوله انما المشركون نجس الآية ولم يحكم بالإسلام بذلك وكذا باقى العبادات غير
الشهادتين والصلاة ولأنها لا تخص شرعنا بخلاف الصلاة (والنجم) الخمس (على صفة
ليبلغ) الخمس ولأنها عبادات دينية لم تزل مع كل طبع والطفل لا يمل والمدة التي يكمل فيها عقله
وبنته فحق وتختلف فتنسب الشارع عليه علام تطاير وهي البلوغ (ولا تصح منه الأمن
مميز) أي لا تصح الصلاة من صغير لم يميز لا فقد شرطها وهو الله وتصح من مميز (وهو من
بلغ سبع سنين) وقال في المطلع هو الذي يفهم الخطاب ورد الجواب ولا يتفهم بل يختلف
باختلاف الأفهام وصوبه في الأوصاف وقالان الاشتاق يدل عليه (و يشترط لصحة صلاته)
أي المميز (ما يشترط لصحة صلاة الكبير) أي البالغ لمعوم الأدلة (الأق) السريعة ما يأتي
تفصيله في باب استئذنة الاختلاف بحسب البلوغ وعلمه (والنوازل) أي نوازل الصلاة
المميز لغيره الأصامل فهو داخل في عموم من جملنا لمستغفلة عشر أمثالها وكذا أعمال
البر كلها) إذا عملها غير البالغ كان نواظرا له كالأصامل وقد ثبت أنها أي الصبي حج قال نعم و
أجره باقي (فهو) أي الصغير (يكتب) له ما عمل من الحسنة (ولا يكتب عليه) ما عمل من
السيئة لرفع القلم عنه (ويزوم الولى أمر) أي المميز بها) أي بالصلاة (أذن) أي حين يتم
له سبع سنين ذكر أن كان أو أنى بعد عمره وبن شبيب عن أبيه عن جدته عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لم وأبنتها كالأصامل وهم أبناء سبع سنين وشر بهم عليها العشر وفرغوا
سبعهم في المضاجع ورواه أحمد وأبو داود ومن رواية سوار بن داود وقد وثقه ابن معين وغيره (و)
يزوم الولى (تعلما لها) أي الصلاة (وتعلم تطهرا نصا) لأنه لا يمكن فعل الصلاة إلا إذا علمها
فأعلمها احتاج إلى العلم بالطهارة ليتمكن منها فان احتاج إلى الجوف من مال الصبي فكان لا يمكن
فعل من تلمه نفقته وكذا إصلاح ماله وكفنه عن الفساد وكذلك ذكر النووى في شرح
المذهب الصياح وهو يعرف بحريم الزنا والواط والسرقة وشرب المسكر والكذب والغيبة

يعلن كتب المصل اليسرى عمارا إلى عينه (والثانية من أمها) (الرياح) (الشمال مقابلتها) (الجنوب تهيب إلى مهبها) (ومهما) أي

وتحسوها يعرف أنه بالبلوغ يدخل في التكليف ويرفع ما يبلغ به وقبل هذا التعليم مستحب والصحيح وجوبه (ويصبر) المميز (ولو رقيقا على تركها) أي الصلاة (له شر) أي عند بلوغه عشرين سنة تامه (وجوبا) للتبر والامر والضرب في حقه لغيره عليها حتى بالغها ويقادها فلا تبركها عند البلوغ (وإن بلغ في أثنائها) في وقت الزمة أعادتها (أو) بلغ (بعدها) أي الصلاة (في وقت الزمة أعادتها) لأنها نافلة في حقه فلم يجزئه عن الفرض كالزوايا نافلة وكما يلزمه إعادة الجميع (و) يلزمه (إعادة نعيم الفرض) لأن نعيمه قبل بلوغه كان نافلة فلا يستجيب به الفرض (و) لا يلزمه (إعادة وضوءه) ولا غسل جنبه لأن من قضا أو اغتسل لنافلة استباح به الفرض (لزمه المحدث بخلاف النعيم) (وتقدم ذلك) (ولا) يلزمه (أصلا) إعادة الإسلام لأن أصل الدين لا يصح تلافيا فاذن وحذف وجه الوجوب ولا يصح بغيره وهو الاب (و) يلزمه (إتمامها) أي الصلاة (إذا بلغ فيها) قدمه أو الماعلى في النهاية وتبينه ابن عبيدان وقال في القرو وغيره وحديث وجبت زمة إتمامها والأخلاق في النقل أي أن قلنا نجيب الصلاة على ابن عشرين قيل فيها الزمة إتمامها وأعادتها وإن قلنا لا نجيب عليه قبل البلوغ كما هو المذهب فيبلغ في أثنائها فوجب إتمامها مبني على القولين فيمن شرع في غسل غسل عليه إتمامها والصحيح كما يأتي لا يلزمه إتمامه قط في هذا لا يلزمه إتمامها (ولا يجوز زمن وجبت عليه) صلاة (تأخيرها أو) تأخير (بعضها عن وقت الجواز) أي وقت الصلاة إن كان لما وقت واحد وقت الاختيار وإن كان لما وقتان (إن كان ذا كراهة كراهة على فعلها) قال في المبدع إجماعا لما روى أئمة القنادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الزم نعيم بط أغنا التبريط في البغلة أن تؤخر صلاة إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى وادمس ولاه يصيب إتمامها في الوقت فإذا خرج ولم يأت بها كلها كان تأخرها واجب مخالفا للامر ولاه لو عذر بالناحية لرافقت فائدة التوقيت (الآن) بنوي الجميع لعدم فاته يجوز له التأخير لأنه عليه السلام كان يؤخر الأولى في الجمع ويصلها في وقت الثانية وسأقي لأن وقتها مبصر أن وقتها واحد لها لموقتضاه لا يحتاج إلى استثنائه لكن لما كان لكل صلاة وقت معصوم فببدا الزمان الذي من أخراجه (أو) اشتغل بشرطها الذي يصح فقهريا كالمشتغل بالوضوء والتسليم وسرور الوقت إذا انصرف ثوبه واشتغل بغيرها وليس عنده غيره لأن الشرط لا بد له (ولا) يجوز التأخير لمشتغل بشرطها (البعيد كالمرمان لو أمكنه أن يذهب إلى قرية أخرى يشتري منها ثوبا) أو يستأجره ونحوه (ولا) يصح في الأبعد الوقت فيصلي عريانا (وكالمأجر من تعلم التكبير والقراءة ونحو ذلك) كالنافعة وأدلة القليلة إذا خفيت عليه (بل يصل في الوقت على حسب حاله) تقدم الوقت لسقوط الشرط إذن بالجزء عنه (وله) أي لمن وجبت عليه صلاة (تأخيرها عن أول وقت وجوبها) لفعله عليه الصلاة والسلام في اليوم الثاني من فرض الصلاة (بشرط العزم على فعلها فيه) أي في الوقت المختار كقضاء رمضان ونحوه مما وقتعه موسم (ما لم يظن ما تعامته) أي من قبل الصلاة (كوف وقتل وحيمض) فوجب عليه أن يبادر بالصلاة قبل ذلك (وكذا لمن) عدم السترة إذا (أعبر سترة أول الوقت فقط) فلزمه أدائها إذ لم يكن ممنع الإتيان بها بشرطها (و) كذا (من وضع عدم المانع السفر) كما هو المذهب وأوفي الحضر لقطع عدوياه ولمد ونحوه (وطهارته لا تأتي إلى آخر الوقت ولا يرجو وجوده) أي المانع في الوقت فليزمه أن يصلي بوضوءه (و) كذا (احتضانه لمعاداة ما تقطع دمها في وقت يتبع لفعلها) وقيل الضوء (فتعين فعلها في ذلك الوقت) سواء كان أول الوقت أو وسطه أو آخره (ومن له التأخير) أي تأخير الصلاة في الوقت (فما قبل الفعل) في الوقت (لم يأت) لعدم تغيره (وتسقط عنه) قال القاضي

لأنها تقابل باب العكسمة ومنها (من يسر الصلاة بالشمس لانه) أي منها (من مطلق الشمس صفاتي مطلق الميق) نيم أجر مضى في طرف الجرة الآن يتلو أثره لا يتقدمها (و) منها (بالعراق إلى خلف أذن المصل السري مارة إلى عينه) (والأصغر من أمهات الرياح) (الدور مقابلها) أي الصبا حيث دور الان منها حسن دبر النعمة (لأنها تهب بالشام بين التلة والمغرب) تهب (بالعراق مستقبلة شطر وجه المصل الأيمن) وبين كل ربعين من الأربع ربع نهي النسيك لتسبكها طريق الرياح المعروفة ولكل من هذه الرياح صفات وشخصات يميزها عند ذوي الخبرة بها وانما استدلل بها من عرفها في الصراوى والقار لاسبين البنان والحو رلتها تختلط ولا ينظم دوراتها في مهبها الأصلي (ولا يتبع مجتهد مجتهدا خلفه) بأن ظهر لكل منهما جهة غير التي ظهرت لآخر لأن كلامهما يعتقد خطأ الآخر فاشبهوا المصنفين في الحاد ثمة الاختلاف فيها والمجتهد العالم بأدلة القسمة وإن جعل أحكام الشرع (ولا يقتدي) أي لا ياتم مجتدبه أي مجتهد خالفه جهة كالمخرج ربع من أصدائين واعتقد كل منهما أنه من الآخر (الآن اتفاقا) في الجهة ولولم أحسدهما بمناء الآخر نيم الله فوعنه (فان) اجتهد أو اتفقت جهتهما واتم أحدهما بالآخر (بأن لا أحدهما الخطأ) في اجتهداه (انصرف) إلى الجهة التي تفرجتها دعاليه اماما كان أو مامالا لها

ترجعت في ظنه (وأم) سلامة ولا يستأنفها لأن الاجتهاد الأول لا يعلل بالثاني ١٥٩ (ويتميم قلته) فيخرف الى ما انحرف

لانه لا تدخله النيابة فلا تعلق بقائهما في منتهى خلاف الزكاة والجمع (ويحرم التأخير للصلاة)
أو معضا (بلا هذا في وقت الضرورة) كما يحرم إخراجها عن وقتها وتقدم
فوقصل ومن جدد وجوبها أي وجوب صلاته الخمس (كفران كان من لا يجزئها كن
تسايدار الاسلام) زاد ابن قيم وإن فعلها لانه لا يجزئها الا تكذيبا لقوله رسول الله صلى الله عليه وآله
ويصير مزيدا يخرق خلاف فعله (قاله في المبدع (وإن كان من يجزئها) أي وجوبها (حديث
عهد بالاسلام) أو من تشا ساد به عرفه وجوبها ولم يحكم بكفره) لانه معذور فان قال أنسبها
قبل له صل الآن وإن قال أنجز عنها المنزك من أو عجز عن ارتكائها علم أن ذلك لا يسقط الصلاة
ولانه يجب عليه أن يصلي على حسب طاقته (فإن أمر) على الحد (كفر) لما سبق (فإن
تركها تهاونا وكسلا) لا جودا (نصا امام) وإنائه الى فعلها (لا احتمال أن يكون تركها لصدر
باعتد سقط طها به كالرض ونحوه) ويحده في قوله ان صليت والاقتناء ذلك في وقت كل
صلاة (فإن أي) أن يصليها (حتى تضائق وقت التي بعدها) أي بعد التي دعي لها عن فصل
الثانية كما حرمه في مختصر المقتض تعالوا حيز وغيره (وجب قلته) أقوله تعالى اقبلوا المشركين
الى قوله فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآؤا زكواتهم فاعلموا انهم من الله تعالى (فإن لم يشرط الصلاة
في قبي على اباها القتل وقوله عليه الصلاة والسلام من ترك الصلاة عمدا فقد تركت منه ذنبا
ان الله ورسوله رواه أحد اسناده عن مكحول وهو مرسل جيد) قاله في المبدع ولانها من أركان
الاسلام لا تدخلها النيابة تقتل ناركها كالشهادتين ولا يقتل بترك الأولى لانه لا يلزم ان يعزم
على تركها الا بغير وجوبها فاذا خرج علمنا انه تركها ولا يجب قتلها لانه في المقتضى فاذا ضاق
وقت الثانية وجب قتلها (ولا يقتل) من ترك الصلاة تهاونا وكسلا وكذا من جدد وجوبها (حتى
يستتاب ثلاثة أيام كريد) أي كسائر المرتدين (نصا) ويصيق عليه وذكر القاضي انه يضرب
(فإن تاب) من ترك الصلاة تهاونا وكسلا (يفعلها) أي يفعل الصلاة حتى يحيله نقل صالح
توبته أن يصلي لأن كفره بالامتناع منها حصل فتوبته بما جحد بها فأن توبته اقارره
بما جحد مع الشهادتين كما يجب ما يأتي في باب المرتد (والا) أي وإن لم يتب بفعل الصلاة (قتل
بضرب عنقه) بالسيف لقوله عليه الصلاة والسلام اذ قتلتم فاحسوا القتل رواه مسلم أي
الحية من القتل (لكفره) علة لقتل لما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بين الرجل
وبين الكفر ترك الصلاة ورواه مسلم وروى بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تركها فقد
كفر رواه الجنيد وصححه الترمذي وروى عبادة مرفوعا من ترك الصلاة عمدا فقد خرج من
الملة رواه الطبراني في مسند جديد وقال عمر لا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة لقوله عليه الصلاة
والسلام أول ما تنفقدون من دينكم الامانة وآخرا تنفقدون الصلاة قال أحد كل شيء ذهب آخره
لم يبق منه شيء ولانه يدخل بفعله في الاسلام فيخرج بتركها منه كالشهادتين (وجبت كفر
ه) انه يقتل بعد الاستتابة ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين (والا روق ولا يسي
له أهل ولا ولد) كسائر المرتدين (ولا تفلن ولا تكفر قبل الدعابة) بحال لا احتمال أن يكون تركها
لشي يظنه عذرا في تركها (قال الشيخ وتبين الاشاعة منه بتركها حتى يصلي ولا ينبغي السلام
عليه ولا اجابة دعوته ان تسي) لانه يرتد بذلك ويرجع (ومن راجع الاسلام قضى صلاحه عند
امتناعه) قدمه في القروع وهو ظاهر كلام جماعة وقال في المبدع وظاهره انه مقر راجع
الاسلام لم يقض مدة امتناعه كمن يرمي المرتدين لعموم الأدلة ثم حكى كلام القروع (ومن
جدد وجوبها لجمعه كفر) (الاجماع عليه) لظاهره وسكها فلا يسنر بالميل به الا اذا كان قرب
عهد بالصلاة أو تشا بآباده (وكذا التزك ركن) جمعا عليه (أو) شرطها (جمعا عليه) كالطهارة

اليه لان فرضه التمسك لعجزه
عن الاجتهاد لنفسه وإن قلد
الذين لم يرجع برجوع أحدها
(ونوى المؤمن منها) أي من
يجتهد في أتم أحدها الآخر
بأن لأحدها الخطأ (للفارقة)
لأمامه المنز (وتيسع وجوبا
جاهل) بأدلة التمسك عاجز عن
فعلها قبل خروج وقت الأوتق
عنده وتيسع وجوبا لا الهي
(الأوتق عنده) لانه أقرب
إصابة في نظيره (ولا مشقة)
عليه في متابعتها بخلاف تقليد
الحق الا في الأحكام فإن فيه
حرجا وتضييقا وبما الدعوى كل
عصر بقلد أحداهم مجتهدا في
مسئلة وآخرف أخرى وصلي حوا
الى ما لا يحصى ولم يتقبل انكار
ذلك عليهم ولانهم أمروا بقري
الاعم والافضل في نظرهم وإن
أمكن أي اجتهاد بغير كبير أو
رج أو جسد لزمه ولم يلق
(ويحصر) جاهل وأهي وجد
يجتهد في أكثر (مع نوا)
بأن لم يظهر له الفضلة وأحدها
غيره فتيسع إجماعه (ك) ما
يخبر (عاش في الفتيا) لما تقدم
(وإن صلى بصبر حصر فخطأ)
(أو) صلى (أي بلا دليل) من
استقرار بصير أو استدلال بآس
محض أو نحوه مما يدل على
التقليد (أعاد) أي الصبر المخطئ
ولو اجتهدوا ولاعي ولو لم يخطئ
القبلة لان الحصر ليس بعمل
الاجتهاد لقدرة من فيه على
الاستدلال بالبحار بسبب وجوبها
ولو جود المخبر عن يقين غالبا فهو
مفترط وكذلك لا الأعي لان فرضه
التقليد أو الاستدلال وقد تكرر مع

القدرة (فإن لم يظهر بغيره) في السفر بأن تعادلت عنده الامارات وكذا لو منه من الاجتهاد لم يخطئ ويصلي على حسب حاله ولا

لا تخبر به من كونه منوياً كالصوم
 وكيفية الشروط ولأن في اعتبار
 القارئ في حواشيه فوجب
 سقوطه لقوله تعالى وما جعل
 عليكم في الدين من حرج فإن
 تقدمت النية الوقت لم تعتبر
 للاختلاف في كونها ركناً
 وهو لا يتقدم الوقت كبقية
 الأركان وكذا إن ارتد أو فسدها
 لطلانها بذلك (ويجب استصحاب
 حكمها) أي النية إلى آخر الصلاة
 بأن لا يتوهم قطعه دون ذكرها
 فلذلك عنها أخرجت عنه في
 أثناء الصلاة لم تبطل لأن التخرز
 منه غير ممكن وكالصوم وإن
 أمكنه استصحاب ذكرها فهو
 أفضل (فتعلق) النية والصلاة
 (بغير) النية (في الصلاة) لأن
 النية شرط في جميعها وقطعها
 والفرق بينها وبين الحج أنه
 لا يخرج منه معطوياته بخلاف
 الصلاة فإن فسدها بعد الصلاة
 لم تبطل وتبطل أيضاً (بترديه)
 أي القميص لأنه يبطل استدائها
 فهو قطعها (و) تبطل أيضاً
 (يعزم عليه) أي القميص لأن النية
 عزم جازم ومع العزم على فسدها
 لا يرم ثلاثاً وكذا لوعلقه على
 شرط (و) لا تبطل بعزم (على)
 فعل (مخطور) في صلاته بأن
 عزمه على كلام ولم يتكلم أو فعل
 حدث ونحوه ولم يقبله لعدم
 منافاته الحرم المتقدم لأنه قد
 يفعل المخطور وقد لا يفعل ولا
 مناقض في الحال لا في المتقدمة
 فتستمر أن يوجب مناقض
 (و) تبطل النية (بشكه) أي
 المصلي (هل نوى) الصلاة فعمل

والأذان والأقامة (مستوفان لقضائه) فمنه من أن المس لم يثبت حرج من أمية الضمري قال
 كتابه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فقام عن الصبح حتى طلعت الشمس
 فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تعزوا عن هذا المكان قال ثم أمر بلالاً فأذن ثم قضا
 وصلى ركعتي النبر ثم أمر بلالاً فأقام الصلاة فصلى بهم صلاة الصبح ورواه أبو داود (و) بين
 الأذان والأقامة أيضاً (لمعل) وحده ومسا فروا وعجموه) خبر عتبة بن عمار قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول يصبر بك من رآه حتى يفد رأسه النية لم يثبت بالأقامة
 ويصلي يقول اللهم عز وجل انظر وإلى عدي هذا يؤذن ويقم الصلاة يخاف مني قد غفرت
 لعبدي وأدخلته الجنة ورواه النسائي (الأية لا يرفع صوته) أي الأذان (في القضاء) خاف
 تلبساً وكذا لا يرفع صوته إذا أذن (في غير وقت الأذان) المعهولة عادة كأواسط الوقت
 وأخروها من التلبس (وكذا) لا يرفع صوته بالأذان (في بيته البعيد عن المسجد بركه)
 له رفع الصوت أذن (لئلا يضيع من بقية الصلاة) إذا جمعها وقصد جمعها على الصلاة
 (وليس) أي الأذان والأقامة (بشرط الصلاة) (بدونها) لأن ابن مسعود صلى
 بقطعة والأسود بلا أذان ولا إقامة احتج به أحد (مع الكراهة) ذكره المنطقي وغيره وذكر
 جماعة الأئمة قد صلب فيهم يأتى (وبشرعان) أي بستان (للجماعة الثانية) في غير الجموع
 النكران قاله أبو المعالي وقال في التلخيص غير مسجد مكة والمدنية (وإن كان) من يقضي
 الصلاة (في بادية من صوته) بالأذان هذا معنى كلامه في الرابطة وحسنه في الانصاف لأن
 التلبس (ولابشرعان) أي الأذان والأقامة (لكل واحد من في المسجد) حصلت علم الفضيلة
 بأذان أحدتهم (كقراءة الآلام) تكون قراءة (الأموم) وهل صلاة من أذن لصلاة نفسه
 أفضل لاه وجده فضل يختص الصلاة أم هي وصلاؤه أذن له سواء لم يصل سنة الأذان
 ذكر القاضي أن أحد توقف نقله الأثر (ولأنه قام بها) أي الأذان والأقامة (من يكفي) فسط
 عن الباقيين) كسائر فرض الكفاية (وتكفيهم) أي السامعين (منها بمؤذن) في الأذان
 والأقامة لما يأتى (فان اقتصر المسافر) على الإقامة لم يكره (أو) اقتصر (المنفرد على الإقامة)
 لم يكره نص عليه (أولى بدونها) أي الإقامة (في مسجد صلى فيه لم يكره) كما ذكره جماعة
 وتقدم قلت وعليه يحمل فعل ابن مسعود (و) ينادى لعبدي وكسوف واستسقاء الصلاة جامعة أو
 الصلاة) قال في الفروع و ينادى لكسوف لانه في الضمير واستسقاء وعيد الصلاة جامعة
 أو الصلاة تنصب الأول على الأغراء والثاني على الحاصل وفي الرابطة ينصبها ورفعهما وقيل
 لنادى وقيل لافى بعد كناية وترواج على الأصح فيما قال ابن عباس وجابر بن بكر يؤذن يوم
 الفطر حين خروج الإمام ولا بعد ما يخرج ولا إقامة ولا نداء ولا شئ متفق عليه (ويأتى بعضه)
 في مواضع (ولا ينادى على المنازاة والترواج) لأنه محدث وأشبه ذلك ما يفعل عند الصلاة
 على المنازاة من ابتدائها ثم ذكر الأوصاف التي قد يكون أكثرها كتاباً بل هو من التناجاة
 (فان تركها) أي الأذان والأقامة (أهل بلقوتوا) أي قائلهم الإمام وأثنائه حتى يفعلوها
 لأنهم من أعلام الدين الظاهرة ففوتوا على تركها كصلاة العبد على من أنه إذا قام بهم ما من
 يحصل به الأعلام غالباً أحرأ عن الكل وإن كان واحداً نص عليه (ولا يجوز أخذ الأجرة عليها)
 لقوله عليه الصلاة والسلام لعثمان بن أبي العاص وأخذت من الأخذ على أفاته أحرأ رواه
 أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وقال العمل على هذا عند أهل العلم وقال وكروا بأن أخذ على
 أفاته أحرأ لأنه يقع قرب فاعله أشبه الأمامة (ويجوز أخذ الجعالة عليها) (ويأتى في الأجرة)
 مفصلاً (فان لم يوجع متطوع بها سارق الإمام من بيت المال) أي أعطى من مال التي لأنه

(علا) فليأكل كوع أو صود أو رنق أو قولا مقفرا وتسنين (ثم ذكر) أنه كان ١٦٣ نوى أو هن لأن ما حله خلا عن نية خلافة

فإن لم يحدث مع الشك خلا ثم ذكر أنه نوى أو هن لم يطل وإن لم يذكر استأنف (شرط) بالنه لأقول أنه مع نية الصلاة تعين معصية) فرضا كانت أو نفلا فتبني كونها مكتوبة ظهر أو عصرا أو كون الصلاة نذرا إن كانت كذلك أو تراوح أو وتر أو راقية إن كانت لتتخير عن غيرها فلا كانت عليه صلوات وصل أربع ركعات بنوى بها معاصيه لم تصح (لا) تشتط نية قضاءه في فائته) لأن كلامها يستعمل عفى الآخر قال فغنت الدين وأدنته وقال تعالى فإذا قضيت مناسككم أي أدبتموها وتيسين الوقت ليس بمعتبر وفتك لا يلزم من عليه فائته تعين يومها بل يكتبه كونها السابقة أو الحاضرة فالوصكان عليه ظهران فائته وحاضره وصلاهما ثم ذكر أنه ترك شرطا من أحدهما وجعل الزمه ظهر واحدة بنوى بها معاصيه وإن كان عليه ظهران فائتان اهتم تعين السابقة لترتيب بخلاف المنذورتين (و) لا تشتط نية (أداءه) في صلاة (حاضرة) لما تقدم (و) (لا) نية (فرصة) في فرض ولا إعادة في عمادة وشعوه كالتى قبله لكن لو ظن أن عليه ظهورا فائته قضتها هاهنا وتظهر حاضرة تهيأ أن القضاء عليه لم يجزه عن الحاضرة لأنه لم ينوها ولو نوى ظهر اليوم في وقتها وعليه فائته لم يجز عنها ولا تشتط في النية أيضا تعين عدد الركعات بأن بنوى العجز ركعتين والظهر أربعاً لكن أن نوى الظهر مثلا

المستلصح بالرق والطهارة والرق ما يقع ولو جرحا قال ابن الأثير الرق في نوحان ظاهرة للأبدان كالآفات وباطنة للقلوب والنفوس كالمهرف والعلوم (من يقوم بها) لأن بالسلمين حاجتها إليها قال في المفتى والشرح لتعلم خلافا لجواز أخذ الرق عليه (ولا يجوز بذل الرق) من بيت المال بل يقوم بها (مع وجود المتطوع) بهما لعدم الحاجة إليه (وبن) إذا ن في أذن مولود البنت حين ولد أو (يقسم في اليسرى) من أذنيه بعدد لانه عليه الصلاة والسلام أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة رواه الترمذي وكال حسن صحيح وخبر ابن المسي من ولد له مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم يضره أم الصبيان أي التابغة من الجن وليكون التوحيد أو حتى يترفع معهن خروجه إلى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها ومناقبه من طرد الشيطان عنه فانه يفر عند سماع الأذان وفي حسنا بن وزين صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن مولود سورة الاخلاص والمراد أنه الحق قاله في شرح المنتهى (وبن كون المؤذن سنيا) أي رفيع الصوت لقوله عليه الصلاة والسلام اعد الله من يردد مع بلال فانه عليه فائته أتدى صوتا مئلا واختارنا ما عذرة الأذان لكونه صبيانا لأنه أبلغ في الاهلام (أعينا) أي هذا لما روى أبو حمزة رآه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أمناه الناس على صلواتهم وصحروهم المؤذن رواه البيهقي وفي أسانيد أبي بن عبد الحميد وفيه كلام ولا يمتزج بين برجع إليه في الصلاة وغيرها ولا يؤمن أن يعرضهم بأذنه أذالم يكن كذلك ولا أنه يصلو الأذان فلا يؤمن منه النظر إلى العورات (بصيرا) لأن الأذى لا يعرف الوقت فربما عطف وكر ما بن مسعود وابن الزبير أذنه وكر ما بن عباس أقامته (عليها بالارقت) ليخبر أفاضل في أولها وأذالم يكن عازفها لا يؤمن منه الخطأ (ولو) كان المؤذن (عبد أو يستأجر سيده) قاله أبو الهادي وذكر ابن هبيرة أنه يستحب حره اتفاقا لكن ما ذكره المصنف ظاهر كلام جماعة أي أنه لا فرق (ويستحب أن يكون) المؤذن (حسن الصوت) قاله في المفتى وغيره لأنه أرق لسمعه (وأن يكون بالغا) خروجه من الخلاف ولأنه أكل (وإن كان) المؤذن (أعمى) وله من يعلم بالوقت لم يذكره (نصا) لفضل ابن أم مكتوم (فإن تشاح) من الشح وهو الضل مع حوص (فيه) أي الأذان اثنتان أكثر قدم الفصل ما في ذلك) أي في اتصال المذكورة لأنه عليه الصلاة والسلام قدم بلال على عبدالله لكونه أتدى صوتا منه وقسنا بقية اتصال عليه (ثم) أن استوفى في ذلك قدم (أفضلها ما قد يسهل) لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم فقرأكم رواه أبو داود وغيره ولأنه إذا قدم بالفضل في الصوت خيرا لفضل في ذلك أولى لأن مرأتهما أولى من مرأته الصوت لأن الضرر بقدمها أشد (ثم) أن استوفى في ذلك قدم (من يختار الخبران الصلوات أو أكثرهم) لأن الأذان لا علامهم فكان مرأتهما أرفق التقديم ولأنهم أعلم عن يبلغهم صوته ومن هو أعف عن النظر (فإن استوفى وأقرع بينهم) لقوله عليه الصلاة والسلام لو يعلم الناس على الله ما على أنفسهم لفضوا الأول ثم يحدوا إلا أن يستموا عليه لاستمعوا متفق عليه وتشاح الناس في الأذان يوم القاضية فأقرع بينهم سعد ولأنها تزيل الإجهاد (وإن قدم) من له ولاية التقديم (أحدهم بعد الاستولة) في اتصال السابقة (لكونه) أعمر لمجد وأهم مرأته أو لكونه أقدم ناذينا أو أبوه) أقدم ناذينا (أو لكونه من أولاد من جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان فيه فلا بأس) بذلك وعلم منه أنه لا يقدم بهذا اتصال إلا إذا رآها من له ولاية التقديم بخلاف اتصال التي قبلها (وبصير وحر) بالحق أولى من ضدهم فالمصير أولى من الأعمى والمير أولى من العبد والمعضى والبائع أولى من دونه (وتشتط ذكر ربه) فلا يشتط إذا ن امرأة وخشي قال جماعة ولا يصح لانه منهي عنه كالحكاية وظاهر

ثلاثا ونسأل الله ولا يشترط أيضانية الاستقبال ولا إضافة الفعل لله تعالى بل يستحب بأن يقول أصلى لله لأن العبادة لا تكون إلا لله

كاف وكذا لو نوى غير مستقبل
أو مكثف العود أو حامل
لخاصة ونحوه ثم استقبل أو سترها
أو أتى القباسة وشقوه ثم أحرم
الكتفا فاستحب النية عند
الدخول (وتصح قضاءه) صلاة
(نية أدله) بها إذا بان خلاف
خلقه كما أحرم بصح أداء طائفة ان
الشمس لم تطلع فبان طالعها
صحت قضاؤه (و) يصح (عكسه)
أي أدله بنفسه قضاءه (إذا بان
خلاف خلقه) بأن نوى عصر لقوله
فلما غروب الشمس فبين علمه
صحت أدائه كالسب إذا غمرى
وصام فبان أنه وافق الشهر أو
ما بعده ولان كلامهما يستعمل
معنى الآخر كما تقدم (و) (لا) يصح
ذلك (أن يحل بقاء الوقت) أو
خروج موئى خلافه وقصد معناه
المصطلح عليه لانه متلاعب (وان
أحرم) مصل (يفرض) كظهور
(فوقه المتبع) له ولو نسيه (ثم
قلبه نقلا) بأن قصد نية الفرض
دون نية الصلاة (صحت مطلقا)
أي سواء كان صلى أكثر منها أو
الأقل وسواء كان لغرض صحيح
أو لالان النقل بدخول في نية
الفرض أشبهه ما أحرم بفرض
فبان قبل وقته وكذا قوله لفرض
صحيح وان خالف الوقت زعمه بتداه
فرضه (وكره) قلبه نقلا
لفرض غرض) صحيح فان كان
كن أحرم منفردا ثم أقمت الحاجة
لم يكره ان يقبله نقلا لبعي معها
وعن أحمد فمن صلى ركعة من
فرض منفردا ثم أقمت الصلاة
أعجب الى أن يقطع ويبدل
معه وعل هذا قطع النقل أولى
(وان انتقل) من أحرم بفرض كظهور (الى) فرض (آخر) كصبر (بطل فرضه)

كلام جماعة محتمل لان الكراهة لا تنمى الصلة فتوجه على هذا بقا فرض الكفاية لانه لم يفعله
من هو فرض عليه (وعقله) فلا يصح من محضون كسائر العبادات (واسلامه) لاشتراط النية
فيه وهي لا تصح من كافر (وتغيره) لما تقدم فيجزى أذان بجزء قال في الاختيارات الأشبه ان
الأذان الذي يسقط به الفرض عن أهل القرية ويعتمد وقت الصلاة أو يصليام لا يجوز ان
يأثم رمي قولا واحدا ولا يسقط الفرض ولا يعتمد في العبادات وأما الأذان الذي يكون سنة
مؤكدة في مثل المساجد التي في النضر ونحو ذلك فهذا فيه ألو واثان والمصحيح جوازه (وعدا لته
ولو مستورا) فلا ومتى إذا بان ظاهر الفسق لانه عليه الصلاة والسلام وصفا المؤذنين بالامانة
واقفاً غير أمين قال في الشرح فاما مستورا لمحال فيصح إذا نفي خلاف علمناه (ولا يشرط
علمه) أي المؤذن (بالوقت) لما تقدم فإن أمكنكم (واختار أذان بال) بن رباح وهو أول
من أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم (خمس عشرة كلمة أي خمس عشرة جملة لا تجزيع فيه
والاقامة إحدى عشرة) جملة لخمس عشرة كلمة من زيد وكان بالبلد كذا وكذا وقم حضرا
وسفرا مع النبي صلى الله عليه وسلم الى أن مات وعليه عمل أهل المدينة قال أحد هو آخر الأمر بن
وكان بالمدينة قيل له انما محذورة بعد حديث عبد الله لان حديث أبي مخنف وروى عنه
فقال أليس قد رجعت النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وأقر بالالهي أذان عبد الله وبعضه
حديث شائس قال أمر بالان بشفع الأذان وروى الاقامة متفق عليه زاد البخاري الاقامة
وحديث ابن عمر قال إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين
والاقامة مرة مرة غير أنه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة رواد أحدوا أبو داود وابن خزيمة
ومحمد (فائدة) قوله الله أكبر أي من كل شيء أو أكبر من ان ينسب اليه ما لا يليق بهجالة
أو هو معنى كبير وقوله أشهد أي أعلم وقوله صلى على الصلاة أي أقبلوا اليها وقيل أمر هو الفلاح
الغزو والبقاء لان المصل يدخل الجنة ان شاء الله فيقضي فيها ويحمله وقيل هو أشد ما خبر
وطالما مغل لا يصبر الى الفلاح ومعناه هلموا الى سبب ذلك وختم بالله الا الله لخصم بالترديد
وبالله تعالى كما ابتدأ به وشرعت المرء اشارة الى وحدانية العبودية سبحانه (فان رجع في الأذان
بان بقول الشهادتين مرا) بحيث يسمع من يقربه أو أهل المسجد ان كان واقفا والمجهد متوسط
انخط (بعد التكبير ثم يهرجها) قاله جميع اسم المجموع من السر والعلانية معنى بذلك لانه
رجع الى الرفع بعد ان تركه اولى الشهادتين بعد ذكرها (أوتى الاقامة لم يكره) لان ترجيع
الأذان قبل أبي محذورة وعليه عمل أهل مكة معنى بذلك لانه رجع الى الرفع بعد ان تركه الى
الشهادتين بعد ذكرها الى اليوم وعن أبي محذورة ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع
عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة رواد أحدوا أبو داود ومحمد الترمذي وابن خزيمة وابن
حبان والحكمة ان باقيهما تدير وان خلاص الكونهما القميتين من الكفر المذللين في
الاسلام وأجاب الشارح بان النبي صلى الله عليه وسلم انما أمر بالمحذورة بذكر الشهادتين مرا
ليصل له الاخلاص بهما فانه في الامور ابلغ ونخص بالمحذورة بذلك لانه لم يكن مقربا لما
حينئذ فان في الغلبة انه كان مستهزئا يحكي أذان مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم فسمعه فنداه
فأمره بالأذان وقصد تعلقهما بالسلم بذلك وهذا الواجب في غير مبدل ان لم يأمر به بل لا ولا غيره
من هو ثابت الاسلام ويصعدان خبر أبي محذورة ومتروك بالاجماع لعدم عمل الشافعي به في
الاقامة وان في حيف في الأذان (ولا يشرع) الأذان (غيرا لمرية) لعدم وروده قال في الانصاف
معلقا على الصحيح من المنه (و) بن ان يقول في أذان الصبح الصلاة خير من النوم مرتين
بعد الجملة) أي قول صلى على الصلاة على الفلاح لقوله عليه الصلاة والسلام لا يمحذورة

الذي أمتل غنه (وصار) ما انتقل عنه (فقلان استمر) على حاله لا قطع فيه ١٦٥ - الغرضية نبية استقامته حوثية الصلاة

فإذا كان أذان الصبح قبل الصلاة خير من النوم مرتين رواه أحمد وأبو داود وفي رواية أن ملا
جاءت يوم فآراد أن يدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل له أنه تأم صرخ فأعلى صوته
الصلاة خير من النوم مرتين قال ابن المسيب ما دخلت هذه الكلمة في الأذان إلى صلاة الفجر
(سواء أذن قبلها أو سغرا) لصوم مسيق (وهو) أي قول الصلاة خير من النوم يسمى
(التثويب) من تأييد المثلثة فأقار جميع لأن المؤذن دعا إلى الصلاة بالمعنيين ثم عاد إليها
واختتمت الفجر بذلك لأنه وقت سنام الناس فيه غالبا (وبكره) التثويب (في غيرها) أي غير
الفجر أي أذانها لقول بلال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أؤب في الفجر ونهاني أن
أؤب في العشاء رواه أحمد وغيره (و) بكره التثويب (بين الأذان والأقامة) لما روى محمد
أنه لما قدم عمر مكة أتاه أبو محمد وروى قد أذن فقال الصلاة يا أم المؤمنين هي على الصلاة هي
على الفلاح فقال ويحك يا عمر أما كان في دعائك الذي دعوتنا ما تأتينا حتى تأتينا ولا ندعنا
بين الأذان والأقامة إلى الصلاة فكان مكرها كخصم من الأوامر (وكذا النداء بالصلاة بعد
الأذان في الأسواق وغيرها مثل أن يقول الصلاة أو الأقامة أو الصلاة وحرك الله قال الشيخ في
شرح المعتمد هذا إذا كانوا قد سمعوا النداء الأول لعدم الاحتياط له (فإن لم يكن الإمام أو
المعتمد من الجيران قد سمع النداء الأول فلا ينبغي أن يكره تنبيهه وقال) الشيخ (ابن عقيل
فإن تأخر الإمام الأعظم وأمامي أو أمثال الجيران فلا بأس أن يعضي إليه من تنبيهه بقوله قد
حضرتم الصلاة انتهى) لاحتمال عدم سماع الأذان (وبكره قوله) أي المؤذن (قبل الأذان
وقل الحمد لله الذي لم يخفك إلا به) أي أقرأه ونحوه (وكذلك أوصاه) أي الأذان (بعده
ذكر كراهة في شرح المعتمد) لأنه محدث (و) بكره قوله قبل الأقامة أقدم صل على محمد ونحو
ذلك من المحدثات (ولباس بالخصعة قبلها) أي قبل الأذان والأقامة (و) (ولباس) الأذان
واحد بعد صعيد بن جهمان لعدم إسناده (و) يسحب أن يؤذن أول الوقت ليصل المجهل
ويتأهب من بريد الصلاة (و) (يسن) أن يترسل في الأذان) أي يقبل ويثأب من قوله حماد
والن على رسله (و) (أن) بعد الأقامة أي يسرع فيها لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لبلال ما لبال إذا أذنت فترسل وإذا أتت فأعسر رواه الترمذي وقال لأنه لا تفرق الأمر رواه
هبة الله صاحب الشفاء وهو أصح سند صحيح ورواه الحاكم في مستدركه وعن عمر معناه رواه
أبو هبيل لأنه أعلم الغائبين فالتثبيت فيه يبلغ والأقامة أعلم الحاضرين فلا حاجة إليه فيها
(ولابصر فيما) أي الأذان والأقامة (بل يقف على كل جملة) منها قال إبراهيم القاضي شيان
بجزومان كانوا لا يبرءونها من الأذان والأقامة (و) (يسن) أن (يؤذن) قائما (و) (أن) (يقف قائما)
لماروي أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال إنهم قد أذن وكان يؤذنه عليه الصلاة
والسلام يؤذنون قريبا قال ابن التندرج كل من تخلف عنه أنه من السنة أنه يبلغ في الأصابع
(وبكره) أن من قام بعدوا كسبوا ما شئ الغرهدر) كالمطبعة فهاهنا كان لا يجرز قال في المدع
ولم يذكره والاضطجاع يتوجه الجواز لكن بكرهه لفظة السنفو (لا) بكره ما (لسافر) راكبا
وما شيا) لأنه عليه الصلاة والسلام أذن في السفر على راحلته رواه الترمذي وصححه (وسحب
أن يكون متطهرا من الحدثين) الأمر والاكبر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن
المتوضئ رواه الترمذي والبيهقي مرفوعا عن حديث أبي هريرة وموقوف على الأوصاف
وحكا الأقامة كذلك وفي الرعاية يسن أن يؤذنه متطهرا من نجاسة يذنه ونحوه (فإن أذن محدثا)
حدثا أصغر (لم يكره) أنه كثره لقراءة القرآن (وتكره ما لم يحدث) لفصل بينهما وبين الصلاة
(و) بكره (أذان جنب) للجناف في صحتهم وجهان أحدهما أن الذين لم يمتحن صحتهم كالأخر

اعتقدك) من مصليين (انه امام الأحرار) اعتقدك) منهما انه (مأمومه) أي الأحرار تصوم لهما نصا إلا أنه من لم يأتهم في الأولى وأنتم

(ويسن) ان يؤذن (على موضع عال) اى مرتفع كالمنارة ونحوها لما روى عن امرأ من بني
 الصخر قالت كان يسقى من أطول بيت حول المسجد وكان بلال يؤذن عليه الفجر يأتى بصخر
 فجلس على البيت فنظر الى الفجر فاذا رآه على ثم قال اللهم انى استعبدك واستنصرتك على
 قرىش ان يهجموا عليك قالت ثم يؤذن رواء او يودو ويسن ان يكون (مستقبل القبلة) قال فى
 الشرح قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على أن السنة ان يستقبل القبلة بالأذان وذلك لان
 مؤذنى رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يؤذنون مستقبل القبلة فان أحل باستقبال القبلة كره
 له ذلك ومع (فاذا بلغ الحيلة التفت) برأسه وعنقه وصدره وظهره المحرر انه لا يلتفت بصدرة
 (يعني على الصلاة) التفت (شمالا) على الفلاح فى الأذان دون الأقامة) لحديث أبى
 جحيفة يأتى (و) يقسم اى ياقبلا الأقامة (في موضع أذانه) لقول بلال لنبى صلى الله عليه وسلم
 لا تستقبلنى من لانه لو كان يقبى المسجد لكان فى يسبقهها كذا استنبطه الامام أحمد واحتج
 به وقول ابن عمر كذا اذا سمعنا الأقامة فوضأنا ثم رجعنا الى الصلاة ولانه بلغ فى الاعلام وكالخطبة
 الثانية (الأن شق) على المؤذن أن يقم في موضع أذانه (يحث يؤذن في المنارة أو) يؤذن (فى)
 مكان بعيد من المسجد يقم في غيره (وضعه) الذى أذن فيه اى يقم في المسجد لانه لا يقم
 الصلاة فدل على (ولا يزال قلمي) هذ قوله صلى الله عليه وسلم على الصلاة على الفلاح فى الأذان بل
 يلتفت يمنة وشمالا كما تقدم ولو اعلم له لكان أولى لحديث أبى جحيفة قال أتيت لنبى صلى الله
 عليه وسلم وهو فى قبته فخرج من أدم فخرج ووضأ واذن بلال فجعل أتبع فاهننا وهما يقول
 عينا وشمالا على الصلاة على الفلاح متفق عليه ورواه او يودو فيه فلما بلغ صلى الله
 الصلاة على الفلاح لوى عنقه بيا وشمالا ولم يستدر (قال القاضي) أبو دلى (والجهد)
 عبد السلام بن تيمية (وجمع) منهم صاحب الرفض والذهب الاحد والافادات والمنور (الا
 فى منار ونحوها) قال فى الانصاف وهو الصواب لانه بلغ فى الاعلام وهو العصب له (ويجمل
 أصعبه السباطين فى أذنيه) لما روى أبو جحيفة أن بلالا وضع أصبعه فى أذنه ورواه أحمد
 والترمذى وصححه وعن سعد التقرطلى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلال بذلك وقال انه
 ارفع لصوتك رواء ابن ماجه (و) يسنان (يرفع وجهه الى السماء) أى الأذان (كله)
 نص عليه فى رواية حنبل لانه حقيقة التوجيه كذا فى الأقامة (ويتولاها) أى الأذان والأقامة
 واحد (معافلا) يستحبان يقم غير من (أذن) لما فى حديث يزيد بن الحرث الصدائى حين
 أذن قال فاراد بلال أن يقم فقال لنبى صلى الله عليه وسلم يقم أخص صداه فان من أذن فهو يقم
 رواء أحمد وابدو قال الترمذى انما تصرفه من طريق الأفرقي وهو ضعيف عند أهل
 الحديث ولا نهما ذكر ان تتقدمان الصلاة فسن أن يتولاها واحد كالخطبتين (ولا يصح)
 الأذان وكذا الأقامة (المرتبة) لانه ذكر مقتضيه فلا يجوز الاخلال بنظامه كالأذان والأقامة
 (متولاها) (فانه) لانه لا يصح المقصود منه وهو الاعلام بدخول الوقت بغير موافاة شرع فى
 الأصل كذلك دليل انه عليه الصلاة والسلام علم بالحدود الأذان من تيمية وتاليا (منوبا)
 لحديث انما الأعمال بالنيات (من واحد أو ثنائى) واحد (سبعة وكله) ثم لم يستدج) كالصلاة
 قال فى الانصاف بلا خلاف اهله (ولو) كان ذلك (لهذا) بأن مات أو جرح ونحوه من شرع فى
 الأذان والأقامة فكماله الثانى (وان نكسه) أى الأذان أو الأقامة بان قدم بعض الجمل على
 بعض لم يعتد به لعدم الترتيب (أو فرق بينه بكون طويل ولو) بسبب (نوع أو غناء أو جنون
 أو) فرق بينه (بكلام كثير) لم يعتد به لقوات الموالاة (أو) فرق بينه بكلام (محرم كسب
 وقذف ونحوها) وان كان يدير المبتدئ لانه قد يظن سماعه متلاها شبه المسهرى ذكره

يؤمها كالحى) لا يصح النافضة
 قوى ان يؤم (قارئا) يصحها
 وكأمرأة أتت رجلا لم تصح لها
 لقضاء الأمانة والائتمان (أو)
 شك) كل منهما (فى كونه اماما
 أو اماما) (تصم) صلاتها لعدم
 جزمهما بالنية المعتدة للجماعة
 وكذا لو أتت إماما من أوابا حدها
 لابينه (فان أتم مقم بغير مثله
 اذا سلم امام مسافر) قصر الصلاة
 وكانا اثنين مع (أو) أتم (من
 سبق) بركعة فكثر (عنه) فى
 قضاءهما فانها) بعد سلام امامها
 (فى غير جمعة مع) ذلك لانه
 انتقال من جماعة الى جماعة
 لهذا السبق فان أتم مسروق
 امام جماعة أخرى فى قضاءها فاته
 أو كانا فى جمعة لم يصح قال القاضي
 لانها اذا أتمت بمسجد لم تقم فيه
 مرة ثانية وفيه نظر فان ذلك
 ليس أقامة ثانية وانما هو تكبير
 فى الجماعة ففاته انها فعلت
 بمحاضتين وهو لا يضرب قبل له
 لأشراط العدد لخالفين لو أتم
 قسمه فلاتون بآخر يصح ولا
 يصح ان أتم أى ائتمان (من لم
 ينوه) أى الائتمان (أولا) أى فى
 ابتداء الصلاة لانه محمل النية
 (الأذان أو) فصل (امامانية
 امام الحى) أى الامام الراتب (ثم
 حضر) امام الحى فاحرم (و) بنى
 صلاته (على صلاة) الامام (الأول)
 الذى أحرم لنيته (وصار) هذا
 (الامام ما هو) بالامام الراتب
 سواء كان الامام الأعظم أو غيره
 لما روى سهل بن سعد قال
 ذهب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى بنى عمرو بن عوف
 ليصلى بينهم لحان الصلاة فعلى أبو بكر رضى الله تعالى عنه فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم

والناس في الصلاة فضل من حق وقسط المصنف فاستأجر أبو بكر حتى استوفى في المصنف فقدم النبي صلى الله عليه وسلم فضله ثم انصرف معتق عليه (ولا يصح) أن يؤمن من لم ينزل الأمانة أولاً ولو لم ينزل وأهم صلاته (باعتدال السني والتقصير) السابقين (الأذان) استقبله أمام الحديث مرضي للإمام (أو) حدوث (خوف أو) حدوث (حصر) له (عن قول) واجب كقراءة وتسميع وتكبير وتسيير ركوع وسجود وغوهر وجود السند الحاصل للإمام مع بقائه صلاته وصلاة المأمومين بخلاف ما لو سبق الإمام الحديث لطلعت صلاة الكل (وبقي) خليفة الإمام (على ترتيب) الإمام (الأول) لأنه فرع مؤثلاً بخلافه على المأمومين (ولو) كان المختلف (مسبوقة) لم يدخل معه من أول الصلاة فهو زاحق لانه وينبغي على صلاته أن يشك كصل الإمام بنى على اليقين فإن سجد المأموم رجع (ويستغفر) ذلك الموقوف (من يسلم هم) أي المأمومين الذين دخلوا مع الإمام من أول الصلاة (فإن لم يفعل) أي يستغفر من يسلم بهم (فلهم) أي المأمومين (السلام) لأنفسهم (ولهم) (الانتظار) له حتى يتم صلاته ويسلم بهم نصاً وفي موضع من الفرد لقاضي بسبب انتظاره حتى يسلم بهم (والأصح) يتدنى الفاضل (من) أي مستغفر (لم) يدخل معه في الصلاة قال في التتبع وله استقلال من لم يدخل معه نصاً وينبغي على ترتيب الأول والأصح يتدنى الفاضل انتهى قال المصنف والأصح يتدنى به بقرامه أخته من فرض القراءة ثلاثاً في الركعة

الحمد (أو) ارتدى أثنائه لم يتدبه (نحو) ومن أهل الأذان (و) يكرهه (أي الأذان) (مكوث) (يسير) بلا حاجة (و) كرهه (كلام) مباح (يسير) بلا حاجة) فإن كان حاله يكره لأن سليمان ابن مردويه حصته كان يكرهه بلا حاجة في أذنه (كأخيه) فسكره فيها سكوت يسير وكلام (ولو) بلا حاجة) قال أبو داود قلت لأحمد الرجل يتكلم في أذنه قال نعم قلت يتكلم في الأقامة قال لا لأنه يتكلم بغير ما هو عليه من الأقامة (و) لا يطلنا به ولا يجب الزدنا ابتداء السلام أذن غير مسنون (ويكفي مؤذن واحد في المصير بحيث يحصل لأهل العلم) لأن المقصود بالأذان الإعلام وقد حصل وفي المستوعب من أذن واحد سقط عن صلي معه طلقاً خاصة (ويكفي بقیهم) أي بقية أهل المصير الذي أذن فيه الواحد بحيث حصل لأهل العلم (الأقامة) فلا نطلب الأذان من كل فرد وكذا الأقامة لا تطلب من كل فرد لكن يقيم لكل جماعة واحد (فإن لم يحصل الأعلام) أذان (واحد) يذوقه الجماعة (ليحصل المنصور عنه يؤذن) كل واحد من جانب) من البلد (أو) يؤذنون (أذنه واحدة مكان واحد) قاله في القروع (وبقي أحدهم) أن حصلته الكفاية والأقام من يكفي كافي انتهى وإن أذن اثنين واحدهما واحد يقيم من أذن أو أذناه في القروع (ورفع الصوت به) أي الأذان (ركن) مالم يؤذن لها مشوقاً بقدر ما يسمعه قال في الانصاف يرفع صوته بقدر طاقته لأنه أبلغ في الإعلام وقوله (ليحصل السماع) متعلق بقوله ورفع الصوت به ركن على أنه عليه أي لأن المقصود من الأذان الإعلام ولا يحصل إلا برفع الصوت (وتكره الزيادة) قدر رفع الصوت (فوق طاقته) حشية منمر (وإن أذن لنفسه أو) أذن للخاصة (واحد) كان أوجه (خير) بين رفع الصوت وخفضه (ورفع الصوت أفضل) من خفضه (وإن خافت صوته جهر يعضه فلا بأس) قال ابن قيم رحمه الله قال في الانصاف والظاهر أن هذا ركن من الخلق بل هو كالمقطع وهو واضح وقال في إمامه الكبرى ورفعه صوته أن أذن في الوقت لثلاثين أو في الصلاة فزاد في الصلاة وهي زيادة حسنة وقال أبو المعالي رفع الصوت بحيث يسمع من تقوم به الجماعة ركن (ووقت الأقامة إلى الإمام فلا يقيم المؤذن الصلاة) (الأبانه) أي الإمام (و) وقت (أذان) إلى المؤذن) فيؤذن إذا دخل الوقت وإن لم يؤذن الإمام قال في المصنف وينبغي للمؤذن أن لا يقيم حتى يحضر الإمام وبأذنه في الأقامة نص عليه في رواية أبي بن سعيد وقسالة من حديث علي الإمام أم لك ما أقامة فقال الإمام يقيم له الأمر وتكون له الحاجة فإذا أمر المؤذن أن يقيم أقام انتهى وهي الصيغة أن المؤذن كان باقي النبي صلى الله عليه وسلم فبها إعلام المؤذن للإمام بالصلاة وأقامتها فيها قول عمر الصلاة رسول الله فقد اتساع الصبيان وقال أبو الوليد إن جاء الغائب للصلاة كما حين برأه لغير (ويحرم أن يؤذن غير) المؤذن (الارتب) الأباهة الآن يخاف فوت وقت (التأذين) كالإمام يحرمه أبو الوليد (ومضى جاء) الراتب (وقد أذن) غيره (قبله أعاد) الراتب الأذان نص عليه قال في الانصاف استحبنا (ولا يصح) الأذان (قبل دخول الوقت) لما روي مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحكم وليؤمكم أكبركم معتق عليه صلاته شرع للإعلام بدخول الوقت وهو موث على الصلاة فبها مع وقت لا يصح فيه (كالأقامة) لا التحصير (بإح) الأذان لها (بعد نصف الليل) لأن مع طمعه قد ذهب وبلغ ينحصر وقت الشاء المختار ويدخل وقت الفجر من مزدلفة ورمى جرة له في طواف الأقامة فتدب بالأذان أذن سوا غير معان أو غيره ولا وقت الفجر يدخل على الناس وفيهم الجنب والناثم فاستحب تقديم أذنه حتى يتيسر لها تقدير كواضعه ليلة ثم ينبغي على قراءة الأول أن كانت صلاة جهر (وتعنه) به لالإمامة (طائفة) ورواهم (بتم) إمامة الفطن مقام الفقيه (والأصح)

فما الأمامة (شاكاً) في حضور ماموم لأن ١٦٨ الأصل عدمه ولو حضر من يأتيه (وتبطل) صلاته من نوى الإمامة طأنا حضور ماموم

أول الوقت (والجلب هنا يعني أن يكون أول غروب الشمس وأخر طلوعها) كأن التهاز المعتبر نصفه أول طلوع الشمس وآخر غروبها) لا تقام الزمان إلى الليل ونهار (قاله الشيخ ولا يستحب تقدمه) أي أذان الفجر (قبل الوقت كثيراً) لما في الصحيح من حديث عائشة قاله القاسم ولم يكن بين أذانها إلا أن يقول ذا ويرقذا قال البيهقي مجموع ما روى في تقدم الأذان قبل الفجر أنها روى زمن يسير وأما ما فعل في زماننا من الأذان للفجر من الثلث الأخير بخلاف السابقين لم يجز وفيه نظر قاله في المدعى (ويستحب لمن أذن قبل الفجر أن يجعل أذانه في وقت واحد في السلي كلها) فلا يتقدم ولا يتأخر ثلاثين مرة للناس (ويكره) الأذان (في رمضان قبل فجرنا من مقتصر عليه) أي على الأذان قبل الفجر (أما إذا كان معصم يؤذن أول الوقت فلا) يكره لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن باللائ يؤذن بلس فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم متفق عليه زاد الجفاري وكان رجلاً أعرجاً لا ينادي حتى يقال له أصعبت أصعبت (وماسوى التآذين قبل الفجر) و يوم الجمعة (من التسبيح والتشديد ورفع الصوت بالأذان وغير ذلك في المواذن) أو غيرها (فليس بحضور وما أحسن العلماء أن الله يستحب بل هو من جهة البدع المنكرة) لأنه لم يكن في عهده ولا عهد أصحابه وليس له أصل فيما كان على عهدهم بردائه (فليس لأحد أن يأمر به ولا ينكر على من تركه ولا يعاقب استغنى في رزقه) لأنه إمامة على بدعة (ولا يلزم فعله ولو شرطه وأوفى) لخالفته السنة (وقال) عبد الرحمن (ابن الجوزي) في كتاب تلبس بليس فدايت من يقوم بيل كثير على المنارة فيقطع ويذكر وقرأ سورة من القرآن بصوت مرتفع فيمنع الناس من نومهم ويخط على المتعبدين قرائتهم وكل ذلك من المنكرات) انتهى (ويحسن أن يقرأ الإقامة) بعد الأذان (بقدر) ما يفرغ الإنسان من حاجته) أي بوله وغائطه (و) بقدر (وضوئه وصلاة ركعتين) ويقرأ الفاتحة من أكله وشربه) أي كالشارب من شره لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال أحد من أذننا أو أمة منكم يقرأ الفاتحة من أكله أو شربه من شره أو المتعبد حتى إذا دخل قضاء حاجته رواء أو دأود أو الترمذي (ويحسن في المغرب) أي إذا أذن لها أن يجلس قبلها) أي الإقامة (جلسة خفيفة) لماسبق وما روى عمار في فوائده بإسناده عن أبي هريرة فروا جالس المؤمن من الأذان والإقامة سنة في المغرب ولأن الأذان شرع للإعلام فمن تأخر الإقامة لا أدراك كما يستحب تأخيرها في غيرها (وكذا كل صلاة بسن تعجلها) وقيد في المصنوع وغيره (بقدر ركعتين) قال بعضهم خفيفة وقيل والوضوء (ثم يقيم) قال في الأنصاف والأول أي الجلوس جلسة خفيفة هو المذهب انتهى فليست المسئلة على قول واحد كما توجه عبارته إلا أن يقال الخلف لفظي فيرجع إلى قول واحد مني (ولاحزم إمام وهو) أي المقيم (في الإقامة) نص عليه خلافاً لما في خفيفة في الإقامة (ويستحب) الاحرام (عقب فراغه منها) أي الإقامة وظاهره لا تقتصر إلا على الإقامة والصلاة خلافاً لما في إذا أقام عند إرادة الدخول في الصلاة لقول الصحابي لأبي بكر رضي الله عنهما أنصلي فاقم ولاه عليه الصلاة والسلام لما ذكر أنه جنب ذهب فاغتسل وظاهره طول الفصل ولم يبعدها قاله في الفروع (وتباح ركعتان قبل) صلاة (المغرب) بعد أذانه فلا يكره أن لا يصليهما وعنه يسقطهما المصنف الصحيح وعنه بكل أذان صلاة قاله ابن مهيدي في غير المغرب (وفيها) أي إلى ركعتين قبل المغرب (نواب) طلب هذا يدل على استحباب ما وزعمه في المفردات لأن المباح لأتواب في فعله ولا تركه (ويحرم خروج من مسجد بعد الأذان بلا عذر أو نية رجوع) لحديث عثمان بن عفان قاله لرسول الله صلى الله عليه وسلم من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج وهو

(أن لم يحضر) ويستحب معه قبل رفعه من ركوع أو حضور ولم يدخل معه قبل رفعه من الركوع (أو كان) من ظن دخوله معه (حاضراً) فأحرمه فانصرف (ولم يدخل معه) لا تفوى الإمامة من يأتيه (ولا) تطول (أن دخل معه) من ظن حضوره أو غيره (ثم انصرف) عنه قبل إتمام الصلاة فية الإمام منفرداً لأنها لا في غيرها ولا متعلق بها بدليل سهو وعمله بحديث (ومع) أصل جماعة (لغيره) يسبغ ترك الجماعة أن يتفرد عن الجماعة (إمام ماموم) لحديث جابر قال صلى الله عليه وسلم فقرأ سورة البقرة فاتخروا رجل فصل وحده فقبيل له نالفت فقال ما نالفت ولكن لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال أفتان أنت يا معاذ ثم من متفق عليه فإله لم يكن عند بطلت صلاته بمفرقة قال في الفصول وإن كان الإمام يجهل ولا يتميز انفراد عنه بنوع تجهيل لم يجز انفرادوا وأما عليك الانفراد إذا استفاد به تجهيل بطوق حاجته فان زال غير ماموم فارق إمامه فله الدخول معه وفي الفصول يلزمه زال وال الرخصة (ويقرأ ماموم فارق) إمامه (في قيام) قبل أن يقرأ الباقى بالفراة المأطوية (أو يكمل) على قراءة إمامه أن كان قسراً البعض (وردها) أي بعد قراءة إمامه (له) أي الماموم الفارق (الركوع في الحال) لأن قراءة ماموم قراءة له (فان ظن) ماموم فارق إمامه

لا يرد بالجمعة فهو منافق رواه ابن ماجه (الا ان يكون قسما) نقل صالح لا يخرج ونقل ابو طالب لا يثنى ونقل ابن الحكم أحب الى ان لا يخرج وكرهه ابو الوفاء او المعالي وقال ابن تيمية يجوز لقول من يخرج بعد اذان المغرب عليه (قال الشيخان كان التثنية في الغجر قبل الوقت لم يكن المخرج) أي من المستعجل الصلاة (نما) قال في الاضاف الظاهر ان هذا مراد من أطلق (ويستحب ان لا يقوم) الانسان (اذا أخذ للتثنية) أي شرع (في الاذان بل بعد قليلا) أي الى ان يفرغ أو يقارب القراغ (لان في الشرك عنه صياح لنداء تنجها بالشيطان) حيث فرغ عند سماعه كما في الخبر قال في الاختيارات اذا أتممت الصلاة وهو قائم يستحب له ان يجلس وان لم يكن على نية المستعجل ان ينصو ررأيت بأعبد الله أحمد يخرج عند المغرب لم يكن انتهى الى موضع الصف أخذنا التثنية في الاقامة لحلس انتهى لما روى اللئلا عن عبد الرحمن بن أي ليل ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل بلال في الاقامة فتعد (ومن جمع بين صلاتين) أذن للاولى وأقام لكل منهما سواء كان الجمع في وقت الاولى أو الثانية لما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر برفقة بين المغرب والشام بعد صلاة بأذان وأقامتين رواه مسلم (أو قضى فوات اذنا) للصلاة (الاولى فقط ثم أقام لكل صلاة) لما روى ابو يعقوب عن أبيه عن ابن مسعود ان المشركين يوم النخس قد شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بلال الاذان ثم أقام على الظهر ثم أقام على العصر ثم أقام على المغرب ثم أقام على العشاء واه الناسوا أو التمسوا واللفظ له وقال ليس باسناده بأس الا ان أبيه يدل بهم من أبيه (ويجزي أذان يميز بالثنتين) لما روى ابن المنذر باسناد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال كان عوف بن عمرو بن أبي أذون لهم واذا غلام لم يحطم وآنس بن مالك شاهد لم ينكر ذلك ولا ذكر تصح صلاته فصيح أذنه كالباب وتقدم كلام الشيخ في الذين فيه (و) يصح أذان (لمن) وهو الذي فيه تطهير يقال لمن في قراة اذ الطرب وغرضه حصول المقصود (و) يصح أذان (لمن لم يحط) (لغة) (الغنى) كما لو رفع الصلاة ونصبها لان ذلك لا يمنع اجزاء القرأة في الصلاة فها أولى (مع الكراهة فيها) أي في المن والمخون قال أحمد لكل شيء محدثا كره مثل التطريب (فان حال) (المن) (الغنى) كقوله والله أكبر) أي يهزمه الواو دليل رسم الالف بعدها أو ما قلب الهمزة واو الوقول يمكن لخنا لانه وقريه كما يعلم من كتب القرأت (لم يتقدمه) كالقرأة في الصلاة ويكره الا اذان أعضاء ذي لانه فاحشة فان لم تكن فاحشة لم ينكر فقد روى ان بلال كان يبذل الثمن سنا والضعيف أحسن وأكل قاله في الشرح (ولا يجزي أذان ماسني) ظاهرا للفتى وتقدم تعليله (و) لا اذان رخصي واردة) لان رفع صوتهم مما منهي عنه يصح الاجازة من كونه قربة فلم يصح كالسكابة (ويسن لمن مع المؤذن ولو) مع مؤذنا (ناسا واثلا حبش من) الاذان ثانيا وثالثا لانه البلاء أو نحوها قال في المبدع لكن لو مع المؤذن وأجابه وصلى في جماعة لا يجيب الثاني لانه غير مدعو بعد الاذان (حق) انه يجب المؤذن أن يجيب (نفس نما) صرح باستحبابه جماعة وظاهر كلام آحين لا يجيب نفسه قال ابن رجب في القواعد السبعين الأرجح انه لا يجيب نفسه (أو) أي وسن لمن مع (المقيم) حتى نفسه على ما تقدم (ان يقول متناه) (أو) قوله صرا كما يقول المؤذن والمقيم (ولو) كان السامع (في طواف) فرض أو نزل (أو) كان السامع (امرأة أو ثلثا ونحوه) كاذنا كره (في قطع القرأة) أو أله كره (وبهية) اعلم ما يأتي (لا) يجيب السامع ان قال (صليا) فرضا أو قولا (و) لان كان (مخليا) أي

لانه أدرك مع امامه وحكمة (ونقل صلاة مأموم بطلان صلاة امامه مطلقا) أي لا يفسد أو غيره فلا اختلاف ان سقعه المحدث (لكم) أي لا ينقل صلاة امام بطلان صلاة مأموم لما تقدم أنها ليست في ضمنها ولا متعلقة بها (وبها) الامام (متفردا) ان لم يكن معه شيعين جلت صلاة (ومن خرج من صلاة نظان انه أحدث) فظهر له انه (لم يكن) أحدث (بطلت) صلاته لنفسه نية الصلاة بغير وجه منها

باب صفة الصلاة

وما يكره فيها وأركانها واجباتها وسننها وما ينطبق بها (من خروج اليها) أي الصلاة (بسكينة) يفتح السين وكسرها وتغفيف الكاف أي طمأنينة وتأن في الحركات واحتجاب العيانت (ووقار) كسحاب أي رزاقه كفض الطرف وخفض الصوت وعدم الالتفات لمحدث أي مريد رضي الله عنه اذا جمعتم الاقامة فادشوا وعلكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا وسلم فان أحدكم اذا كان بعدد الصلاة فهو هي صلاة ويقارب في خطاه لتكثر حسناته ويكون من مظهره غيرة من المؤمنين أصابه كالا ما ورد قال أحمد فان طمع ان يدرك التكبيرة الاولى فلا بأس ان يسرع شيئا ما لم تكن محبة لتتبع وفي شرح العدة للشيخ تقي الدين ما معناه ان خشى قرب الجماعة أو الجماعة

ينبغي ان تمام المصروف قبل ان يدخل الامام (وسن تكميل) مصروف (الاول ١٧١) قالوا حتى ينتهي الى الآخر فلنترك الاول

قالوا كل من سئد شئ لم يعلم الناس ما في انفسه والصف الاول وتقدم قال في الفروع ونظائر كلامهم يحافظ على الصف الاول وان فاتت ركعتي بوجوه من نصه يصح على الاول لحفاظته عليها والاربعون كلامهم اذا لم تقم الجماعة بالكلية مطلقا والا حافظ عليها فصح للغير (و) من (الراصة) أي التصاق بعض المأمومين ببعض وسند خليل المصروف (وعنه) أي الامام رجال افضل (و) صف اول (رجال) مأمومين (افضل) مما بعده قال ابن حبيب قوله توبه وتوب من وراءه ما انصرفت المصروف لاقتداءهم به اه وتكلموا عنه افضل وكذا قرب الافضل والصف منه وشعر مصروف الرجال اولها وشعرها آخرها وبكسها النساء وتكره صلاة رجل بين يديه امرأة تصلي وبأي حكم انما يجزئ الافضل واقامته في الجمعة (وهو) أي الصف الاول (ما يقطعه) المنبر يعني ما يلي الامام ولو قطعه المنبر فلا يعتبر ان يكون تاما (ثم يقول) فصل اماما كان او غيره (تأثما مع قدرته) على قيام (المسكوتة الله اكبر) لا تتقدم الصلاة بغيره فالحديث أي حمد الله على ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة واستقبل القبلة ورفع يديه وقال الله اكبر رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان قال في شرحه من غير دعاء قبل ذلك قبل لا يحقيل التكبير يقول شيئا قال

حرف النداء ولا يجوز الجمع بينهما الا في الضرورة لفتح الفاعل دعوة لأذان سميت تامة لكل واحد من قولها التي تستحق صفة السكال والتمام وما سواها من أمور الدين بامراض النفس وانفسا وكان الامام احدث يستدلي بها على أن القرآن غير مخلوق قال لانه ما من مخلوق الا وفيه نقص والصلوة القائمة التي تستوفى وتكمل صفاتها والوسيلة متعزلة عند الملك وهي منزلة في الجنة والقسام الجود والشفاعة المعلقة في يوم القيامة لانه يحمد فيه الأولون والآخرون والحكمة في سؤال ذلك سمع كونه واجب الوقوع بهذا الله تعالى اظهار كرامته وعظم منزلته وقد وقع منكر في الصحيح تأديع القرآن فيكون قوله الذي وعده منصوبا على البدلية أو على الضمير قال أو مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف (ثم يسأل الله تعالى العافية في الدنيا والآخرة ويدعونها) أي هذا فراغ الأذان لقوله عليه الصلاة والسلام لا رد الدعاء بين الأذان والإقامة رواه احمد والترمذي وحسنه (و) يدعو (عند الإقامة) فعله احمد ورفع يديه (ويقول عند أذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك واصوات دعاك فاعف عني) الخ

باب شروط الصلاة

الشروط جمع شرط كفسوس جمع فاس والشروط جمع شرط كقراض وقرضه والاشراط واحد شرط يقع الشئ والاربعون شرط الصلاة علامة على الشروط ومنه قوله تعالى فقد جاء اشراطها في الاصطلاح هو ما يميز من انتفاء انتفاء الحكم كالحصان مما لا يحرم فالشرط ما لا يوجد الشرط مع عدمه ولا يمان بوجوده وهو عقلي كالخياطة لعل ولغوي كان دخلت الاركان طائفتي وشري كالطهارة للصلاة (وهي) أي شروط الصلاة (ما يجب لها قبلها) بان تتقدم على الصلاة وتسبقها (الالنية) فانه لا يجب ان تتقدم على الصلاة بل الافضل ان تقارن التكبير وبقي (ويستمر حكمه الى ان تقصتها) أي الصلاة وهذا المعنى فارقت الاركان (والشرط) الشرطي ما يتوقف عليه صحة شرطه صلاة كان او غيرها (ان لم يكن عذر) تفهم من تحصيل الشرط (ولا يكون) ما يتوقف عليه الصحة (منه) أي من الشروط بخلاف الاركان فانها تتوقف عليها الصحة لكنهما من العبادة (ففي أصل بشرط لغير عذر لم تعد صلاته) لانه شرطها (ولو) كان التارك للشرط (تأثيا) له (أو جاهلا) به (وهي) أي شروط الصلاة (تسمية الاسلام والعقل والتمييز) وهذه الثلاثة شرط في كل عبادة ولذلك استقطبها في القنن وغيره لا التمييز في الجمع فانه يصح من يميز ولو انه ابن ساعو يحرم عنه وليس كما يأتي (و) الرابع (الطهارة من الحدث) الاكبر والصغير لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة بغير طهور واحد بشرط واحد مسلم (وتقدمت) مفصلة (وثاني قبيلتها) أي الشروط (وانها من دخول الوقت) لقوله تعالى اقم الصلاة لوقوتها الشمس قال ابن عباس دلوا هكذا اذا طهرت في وقتها ويقال هو وقت طهورها وهو قريب قال عمر الصلاة لوقوت شرط الله لها لا تصلح الا به وحديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوات الخمس ثم قال يا ايها هذا وقت الانبياء من ذلك (وتجب الصلاة لدخول أول وقتها) في حق من هو من أهل الوجوب وجوب امره بمعنى انها تثبت في وقتها اذا قدر قوله في اقم الصلاة لوقوتها الشمس والامر الوجوب على الفور ولا دخول الوقت بسبب الوجوب فترتب عليه حكمه عند وجوده فالوقت بسبب وجوب الصلاة لانها انضاف اليه وهي تدل على السببية وتذكر به وتكره وهو بسبب نفس الوجوب انما بسبب وجوب الاداء له طاب (والصلوات المفروضة) العينية

لا يعني ليس قبله دعاء مسنون انما ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين اه وتقدم ذلك كلامه

(أوصاف الوقت منه كبريلته) لنوله تعالى لا يكلف الله شيئا إلا الوسع والسهولة ١٧٣ متبعين (وإن عرفنا ثباتها) أي

القنات (أفضل) من غيره (كبر
 به) أي الأفضل قال في المنور على
 الحمد بقدم السراي في ثم الغاربي
 ثم التركي وصحفي الأصف
 (والا) بأن لم يكن بينهما أفضل
 من بعض كاتركي والغندي
 (ف) انه (خسر) فكبر عما شاء
 منها (وكذا كل ذكر واجب)
 كجميع وعصيدي وسبع ونشهد
 وسلام نيازمه قبله أن قدر والا
 أقمه بلتق وان عرف لغات
 فكما نتمم بخلق القراءة وتأتي
 (وان علم البعض) من ذلك كله
 كلف الله أوا حسبرا وجران
 ونحوه (أبى) لحدث إذا أمرتكم
 بأمر فأتوا منه ما استطعتم وتوهم
 من الباقي (وان ترجمه) عن ذكر
 (مستحب بطلت) مسلاته لانه
 كال كلام الأجنبي منها للاستثناء
 عنه وان زاد عارف بمرية على
 التكبير كقوله الله أكبر كبيراً أو
 الله أكبر وأله أوجب وقوه كره
 (ويجزم أحرص وقوه) كعاجز
 عن نظري مرض ومقطوع لسان
 (بقوله) ولا يصحرك لسانه قال
 الشيخ تقي الدين ولوقيل يطالان
 ملاته بذلك لكان أقرب وكذا
 حكم القراءه باقي الأذكار
 والتشهد والقسم والتكبير من
 الصلاة لحدث مسلم في الصلاة
 أقام الشيخ والتكبير وقراءة
 القرآن (ومن جهه) امام
 تكبير (الصلاة) كله (وشميع)
 أي قول سمع الله من حسبه
 (ونليه) أي ليقضي به الإمام
 بخلاف التسليم لثانيه والتعبد
 (و) من جهه أيضاً (بقراءة في
 صلاة جهره) بصيحه (يعني) الإمام
 بالتكبير والتسليم والتسليم الأولى والقراءة في الجهرية (من خلفه) ليتابعوه ويحمدلهم استماعاً وقراءته (وأنه) أي خلفه

عشره وسدس) قدم وذلك مرة لانه رب أيام السنة وأصغر هاء سبع عشر كانت الأول (وتزول)
 الشمس (على أقل) من ذلك (و) على (أكثر) منه (في غير ذلك) الوقت والأطام فإذا أدبرت
 مرة فذلك وقف على منتهى من الأرض وعلم الموضع الذي انتهى إليه ظل ذلك شخص قد علم المتي
 بين يدي قد علم المسمى والعن عقبك بابها ما فاقا بلغت مساحة هذا القدر بعد انتهاء
 الشمس فوق وقت زوال الشمس فانه في المبدع وغيره (وطول الإنسان سنة أقدام وثلاثون دمه
 تقريباً) وقد تنص في بعض الناس بسيرا أو ترديد سيرا (وعند وقت الظهور لانه يصير ظل
 كل شيء مثله بعد) الظل (الذي زالت عليه الشمس أن كان) ثم ظل زالت عليه لما تقدم فنضبط
 ما زالت عليه الشمس من الظل ثم: ظلاله ياد عليه فإذا بلغت قدر الشخص فقد انتهى وقت
 الظهور (والأفضل قيله) أي الظهور لما روي أبو برزة قال كان رسولا قد صلى الله عليه وسلم
 صلى الجهر التي ندعوها الأولى حين تضح الشمس وقال جابر كانا نلني صلى الله عليه وسلم
 صلى الظهر بالمحبر فمتفق عليهما وقالت عائشة ما رأيت أحداً أشد قبيل الظهور من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا من أي ذكر ولا من عمر حديث حسن (وتعمل فضيلة التعجيل بالتأهب
 لها) أو غيرها مما يسر تعجيلها (إذا دخل الوقت) بأن يشتغل بأسباب الصلاة من حين دخول
 الوقت لانه لا بد من ثمنه وتوانيا ولا مقصرا (الأقشدة حرف من التأخير ووصلني وحده حتى
 ينكسر) الحرف يدب إلى هر برعرفه وإذا اشتغل فارد وأباصلة فان شدة الحرف من فجع حنم
 متفق عليه وفي لفظ أردو بالظهور فجع حنم وهو غدا أنها لو تشار لها وجهها (و) (ال) (في غم
 لن يصلي) الظهور (في جماعة) فيترجمها (في القرب وقت الثانية) أي الصلوات روي ابن
 منصور عن إبراهيم قال كانوا يؤخرون الظهور ويعجلون العصر في اليوم المتهم ولانه وقت يخاف
 فيه العواض من المطر وغيره فيبقى الخروج لكل صلاة منهم ما فسحب تأخير الأولى من
 الجوهريين ليقر من الثانية لكن يخرج لهما حوا وحوا أحد طلبا للأجل المطلوب شرها (في
 غير صلاة جمعة قدس تعجيلها في كل حال بعد الزوال) حوا كان أو غيبا أو غيرهما القول سهل
 بعد ما كنا نقتل ولا تنفذ إلى بعد الجمعة وقال سلم بن الأكوع كنا نجتمع مع النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم يرجع فننتسع النبي متفق عليهما (وتأخيرها) أي الظهور (لن لمحب عليه الجماعة
 إلى بعد الصلوات) أي الجماعة أفضل من قبلها (وقوله) تأخير الظهور (لن روي الجماعة) أي من
 (حق روي أفضل) من قبلها (وبأن) ذلك في صفة الحج موضحا (ثم يليه) أي وقت الظهور
 (وقت العصر) من غير فصل بينهما ولا اشتراك والعصر العتيق قال الجوهري والعصران
 الضدان أو العتيق منه سميت العصر وذكر الأزهري مثله تقول فلان يأتي فلانا العصر من
 والبردين إذا كان تأخير طرف النهار فكأنها سميت باسم وقتها (وهي أربع ركعات) إجماعا
 (وهي) الصلاة (الوسطى) قال في الأنصاف نص عليها الإمام أحمد وقطع به الأصحاب ولا أعلم
 غيره ولا عنهم فيها خلافا له وفي الصحيحين شملوا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس وسلم
 شملوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن ابن مسعود ومرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الصلاة الوسطى صلاة العصر قال الترمذي حسن صحيح وقاله أكثر العلماء من الصحابة
 وغيرهم والوسطى مؤنة الأوسط وهو الوسط اختيار وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم اتهم
 أوسط قومه أي خيارهم وليست به من متوسطة لكون الظهور هي الأولى بل بمعنى الغنى
 (ووقتها) (من خروج وقت الظهر) أي أن يصير ظل الشيء مثليه سوى ظل الزوال (وإن
 كان) لا يجزى بل صلاحا التي صلى الله عليه وسلم حين صار ظل كل شيء مثله في اليوم الأول وفي
 اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثليه وقال الوقت فيما بين هذين (وهو) أي بلوغ ظل الشيء

بالتكبير والتسليم والتسليم الأولى والقراءة في الجهرية (من خلفه) ليتابعوه ويحمدلهم استماعاً وقراءته (وأنه) أي خلفه

الامام بذلك (متعاض غيره) من المأمومين ١٧٤ (و) بسن (امرار غيره) أي الامام وهو المنفرد والمأموم (بتكبير) وتسمية

منه سوى ظل الزوال (آخر وقتها المختار) في اختيار انحراف عوايى بكر وانقاضي وكثير من
أصحابه وقدمها في الحر والفرع وقطع به في المنتهى وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام في
حديث ابن عباس الوقت ما بين هذين (وعنه الى اصفر اذان الشمس اختاره الموفق والمجدو جمع)
ويصحها في الشرع وابن عجم وتجزئها في الوجهين قال في الفرع وهي اظهر ليارى ابن عمرو
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت العصر ما لم تغرب الشمس رواء مسلم (وما بعد ذلك وقت
ضروري في غروبها) فتقع الصلاة اداءه واما ما فيها لاختياره لغيره عذر (وتجملها افضل
بكل حال) في الحر والقيم وغيرها الاحاديث (وبين جلوسه بتمدها) أي العصر (في صلاة
التي غروب الشمس وبمنحرف الى طلوعها) حديث مسلم انه عليه السلام كان يقعد في مصلاه
بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس (ولا يستحب ذلك بقية الصلوات) نص عليه ذكر ابن
عجم واقصر عليه في المبدع وغيره (ثم يليه) أي في وقت الضرورة قصير (وقت المغرب) وهو
في الاصل مصدر غربت الشمس بفتح الراء وضمة الفاء وواو مضاربا ويطبق في القصة على وقت
الغروب يوم كانه فسميت هذه الصلاة باسم وقتها كما تقدم (وهي وتزناز) لا تصلاها بكما
فعلت فيه وليس المراد الوقت المشهور بل انها ثلاث ركعات (ولا يكره تعجيلها بالشاء) قال في
الانصاف على الصحيح من المذهب (و) تعجيلها (بالمغرب اولى) قال المجتهد وغيره لا افضل تعجيلها
بالمغرب (وهي ثلاث ركعات) اجاءا حضرة اوسفر (وطاوتان) قال في الانصاف على الصحيح من
المذهب عليه جاهل الاصح (وقت اختيار وهو الى ظهور الشمس) قال في النسخة لا جرى
من انحراف بند والقيم خطأ (وما بعده) أي بعد ظهور الشمس الى آخر وقتها (وقت كراهة) على
ما تقدم وقال في المبدع قد استغن عن كلامهم ان من الصلوات ما ليس له الا وقت واحد كالظهر
والمغرب والفجر على المختار وما له ثلاثة كالعصر والشاء وقت فضيلة وجواز ضروري ووقوف
كلام بعضهم ان طاعتهم اى يحرم التأخير اليه ومعناه ان يبقى ما لا يصح الصلاة اه
وكلامه لا ينافي ما تقدم عن الانصاف لان قوله بالمغرب وقتان أي وقت فضيلة وجواز ومراد
صاحب المبدع ان طاعتا واحدا في وقت الضرورة فقط (وتجملها) أي المغرب (افضل)
قال في المبدع اجاءا لما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي المغرب اذا وحيت
وهو رافع بن خديج قال كنا نغسل في المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا وانه
لمصره واقع نكح متفق عليه ما لم يفي من الغروب من الخلف (الايلة المزدلفة) وهي ليلة
التحريم قصدا) أي مزدلفة (محرما فيسن له تأخيرها) أي المغرب (لمصلاها مع الشاء) جميع
تأخير ان حازه لفعله عليه الصلاة والسلام (ان لم يوافها) أي مزدلفة (وقت المغرب) فان
حصل بها وقتها لم يؤخرها بل يصليها في وقتها لانه لا هذله (و) الا (في غير من يصلي جماعة)
فيسن تأخيرها الى قرب الشاء لخرج لهما مرة واحدة طلبا للاكمل كما تقدم في الظهر (و) الا
(في الجمع ان كان) التأخير (ارفق) بطلبها للصلاة (وباني) في الجمع (وبتدوتها) أي
المغرب (في الغيب الشفق الأحمر) لانه عليه الصلاة والسلام صلى المغرب حين غابت الشمس
ثم صلى المغرب في اليوم الثاني حين غاب الشفق وهو سبحانه بن عمر وعن النبي صلى الله عليه
وسلم قال وقت المغرب ما لم يغرب الشفق رواها مسلم وهذا المدينة وحديث جابر بل كان أول
فرض الصلاة فكيف يكون منسوخا في تقدير التعارض أو محمولا على التاكيد والاستصحاب وقد
اشفق بالاحمر لقول ابن عمر الشفق الأحمر وقد قال الخليل بن احمد وغيره البياض لا يوجب الا
عند طلوع الفجر (ثم يليه) أي وقت المغرب (الشاء) بكسر الميم والمباين لا يؤلف الا
سميت الصلاة بذلك لانها تفعل فيه ويقال لها شاء اخر وتذكر الاممى وغلطوه في انكاره

(وسلام) تكبيرها وفي الجهر
والانصات (بالقراءة في الصلاة
تفصيل واني) قريبا (وكره
جمهور مأموم) في صلاة بقوله منها
(الابتكبر وتحميد وسلام
لحاجة) بان لم يكن الامام اصما
جميعهم لخواصه وكثرة (فيسن)
بجمهور بعض المأمومين بذلك
ليسمع من لا يسمع الامام حديث
جابر قال صلى بنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم واني بكر رضى الله
تعالى عنه خلفه فاذا كبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم كبر اوب
بكر ليسعنا متفق عليه وظاهره
لا تطل الصلاة وان قصده
الاعمال لا تصح الصلاة وقد
أوضحته في الحاشية بكلام ابن
نصر الله (جمهور كل مسلم) امام
أو مأموم أو منفرد (في ركن)
تكبيرها وأوامر تشهد اخير
وسلام (و) في (واجب) كتصحيح
وتحميد واني تكبير وتشهد
أول (بقدر ما يسمع نفسه) حيث
لا مانع (مع مانع بحيث يحصل
الصها مع هدমে) أي المانع
(فرض) خبر جهر لانه لا يحد ثانيا
بذلك بدون صوت والصوت يسمع
وأقرب السامعين اليه نفسه
(وسن) لمن اراد الاحرام صلاة
(رفع يديه) بجميع قدرة والاولى
كتشفها عنها وفي الدعاء (أو)
رفع (احد اهما عن غيرا) عن رفع
الآخرى حديث اذا أمرتكم بامر
فاقرئوه ما استطعتم ويكون
ابتداء الرفع (مع ابتداء التكبير)
حالي كون يديه (مرفوعا في الاصابع
مضمومتها) أي الاصابع
(مستقبلا سطوها القليلة)

(وهي أربع ركعات) اجماها (ولا يكره تسميتها العتمة) لقول عائشة كانوا يصلون العتمة فيما بين
أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل رواء البضارى والعتمة في اللغة شدة الظلمة والافضل أن تسمى
الشاء قاله في المبدع (ويكره النوم قبلها ولو كان له من وقته والحديث بعدها) لحديث أبي
برزة الاسلمي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينعيب أن يؤخر المشاء التي تدعوها العتمة وكان
يكره النوم قبلها والحديث بعدها متفق عليه وعلمه القرطبي بأن الله تعالى جعل الليل سكنا
وهذا يخبر بجمع ذلك (الافضل) الحديث (في أمر المسلمين أو شغل أو شيء يسرا ومع أهل أو ضيف) فلا
يكره لانه خير من أن يترك لفسدة متوهمه (وأخرونها المختار إلى ثلث الليل) الأول نص
عليه واختاره الأكثر لأن جبريل صلى الله عليه وسلم في اليوم الأول حين غاب
الشفق وفي اليوم الثاني حين كان ثلث الليل الأول ثم قال الوقت فيما بين هذين رواء مسلم
وتقدم حديث عائشة (ومنه) بعد وقت المشاء المختار إلى (نصفه) أي الليل (اختاره المؤلف)
والجود جمع منهم القاضي وابن عقيل وقدمه ابن عجب قال في الفروع وهو ظاهر لما روى
أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرها إلى نصف الليل ثم صلى ثم قال الأصل الناس وتعلموا أما
أنكر في صلاتها فتطرقوها مفتي عليه وعن ابن عمر روى قال وقت المشاء إلى نصف الليل
رواه مسلم (ثم وقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني) لقوله عليه الصلاة والسلام ليس في
النوم تقرب إلى الله بشرط في البقعة أن يؤخر صلاة إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى رواء
مسلم من حديث أبي قتادة لأنه وقت الفجر وهو من وقائع المشاء فاقضى أن يكون وقتها
لأن الناس أغما يفعل في وقت المتبوع كركعتي الفجر (وهو) أي الفجر الثاني (البياض
المعترض في المشرق ولا ظلمة بعده) وقال له الفجر الصادق والفجر الأول يقال له الفجر
الكاذب وهو مستطيل بلا اعتراض أو رزق له مشاء ثم يظلم ولقته سعي ذنوب الصالحين أي
الذنوب قال محمد بن حسين بن سميت أبا عبد الله يقول الفجر بطلع ليل ولكن تستمر أشجار
جنت هين (وتأخيرها) أي المشاء (إلى آخر وقت المختار أفضل) لقول النبي صلى الله عليه
وسلم ولأن أشق على أمي لأمرهم أن يؤخروا المشاء إلى ثلث الليل أو نصفه رواء الترمذي
وصحبه (عالم يثق) التأخير (على المومنين أو) على (بعضهم) فانه يكره نص عليه في روايته
الترمذي عليه الصلاة والسلام كان يامر بالتصغير فقام به قاله في المبدع (أو يؤخره قرب الفجر
جمع فتجبل المشاء حين أفضل) من تأخيرها (ولا يجوز تأخير الصلاة) التي لها وقت
أخباره وقت ضرورية (أو) تأخير (بعضها إلى وقت الضرورة ما لم يكن عذر) قال في المبدع
ذكره الأكثر (وتقدم) في كتاب الصلاة (وتأخيرها عدم الماء العالم) وجوده (أو الرأى
وجوده) أو المستوى عنده الامران (إلى آخر الوقت الاختياري) أن كان للصلاة وقتان (أو
إلى آخر الوقت أن لم يكن لها وقت ضرورية أفضل في) الصلوات الكل وتقدم في التيمم موضعها
(وتأخير) الكل (لصلى كسوف أفضل من أمن فواتها) التحصيل فضيلة الصلاتين (و) التأخير
أيضا أفضل (لعمد ركانه وثائق ونحوه) حتى يزيل ذلك لبقا بالصلاة على أكل الأحوال
(وتقدم إذ ظن ما تمنع من الصلاة) كحصى (نحوه) كوت وقتل في كتاب الصلاة (ولو أمره
والله بتأخيرها) أي الصلاة (ليصل به آخرضا) إلى أن يبقى من الوقت لما ترتفع فيه
فقد رماها قال في شرح المنتهى وظاهره هذا التأخير يكون وجوبا (أو يؤخر من نص
الامام) لا يكره إمامه ابن أبيه (لأنه لا يكره تنافى ما طلب فعله شرعا) (ويجوز التأخير) إلى
أن يفتني الوقت على من لا يحسن الفاتحة أو واجب الذكر (لنعم الفاتحة ذكر واجب في
الصلاة) حيث أمكنه التعليل ببقا بالصلاة تأمة من غير عجز أو بالتأخير (ثم يله) أي وقت

كان هضر رفع ليل أو أكثر بحسب الحاجة (ونفيه) أي الرفع (منه) أي التكبير لحديث
واثل بن حمران رأى النبي صلى
الله عليه وسلم كان يرفع يديه مع
التكبير والبخاري عن ابن عمر
أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يرفع يديه حين يصلي
المتفق عليه عن ابن عمر أيضا
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى
يغشى ذى بهما منكبيه وروى أبو
هريرة رضي الله عنه أنه عليه
الصلاة والسلام كان إذا دخل في
الصلاة يرفع يديه وإذا أمأخيره
الأركان ينشر أصابعه للتكبير
فقالت الترمذي خطأ ثم وضع
هذه المذاهب أحدا من العربية
قالوا هذا الضم وضع أصابعه
وهذا النشر وهذا أصابعه وهذا
التفريق وقرئ أصابعه ولأن
النشر لا يقتضي التفسير في
كثرة التوب وفيها إشارة إلى
رفع الجنب يديه وبينه وبين ذكره
ابن شهاب (وسقط) استيعاب
الرفع (فراغ التكبير) لغزوات
محله فان ذكره في أثناء التكبير
رفع فمابق لبقاء محله (ثم)
بين له بعد التكبير (وضع
كف) بدل (عنى على كوع) بد
(يسرى) لما روى قبيصة بن
حباب عن أبيه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يؤمنا فيأخذ
شماله بيمنه واه الترمذي
وحسنه وقال عليه العمل عند
أكثر أهل العلم من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم والثابتين
ومن بعدهم (و) سن له أيضا
(بجلها) أي يديه (تحت سترته)
لقول علي رضي الله عنه من

السنة وضع يميني على الشمال تحت السرير واه أحد يداي ودمعنا ذل بين يدي الله عز وجل (و) سن له أيضا (تظهره إلى موضع

في الصلاة فلما أنزل الذين هم في صلاتهم خاشعون رماهم بأبصارهم إلى موضع سجودهم ولأنه أنشع لليل وأكف لصبره (الا) إذا كان المصل (في صلاة) خوف (من عبده) ونحوه تخاف ضياع عمل ونحوه فينظر إلى جهة القبلة وما له (الحاجة) إلى ذلك دفعا للضرر ثم يستفتح فيقول (ما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وعن أبي سعيد مثله رواه الترمذي والنسائي ورواه أنس أيضا وعمل به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم فلما كان اختاره ما هنا وجوز الاستفتاح بغيره بما ورد وقوله سبحانه أي تزيها لك جمالا يليق بك من النقص والذائل وبحمدك أي بحمدك سبحانه وتبارك اسمك أي كثرت تركاته وهو مختص به تعالى ولذلك لم يتصرف منه مستقبل ولا اسم فاعل وتعالى جدك أي ارتفع قدره وعظم وقال الحسن الجداغي فالعني ارتفع غناك عن أن يساوي غني أحد من خلقك غيرك أي لا اله الا الله سبحانه أن يعدو ترجمته وتخالف سطوته غيرك (ثم يستعبد) فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت

الضرورة المشاء (وقت الفجر) سمى به لانفجار الصبح وهو ضوءه ابار اذا انشأ عنه الليل رقت الجوهرى وهو في آخر الليل كالاشفق في أوله تقول قد انجرتنا كما تقول قد أصبحنا من الصبح مثل الصادح حكاه ابن مالك وهو ما جمع بين اضار وجره والعرب تقول وجه صبيح لم يفهم بياض وجره (ويحي ركمان) اجما حضر أو سقرا (وتسمى الصبح) وتقدم مائة (ولا نكره) تسميتها بالاعتداء قال في المبدع في الأصح وهي من صلاة النهار صلى عليه (ويستدونها إلى طلوع الشمس) لما روي عن ابن عمر والنبي صلى الله عليه وسلم قال وقت الفجر ما لم تطلع الشمس رواه مسلم (وليس لها وقت ضرورة) وكالاقاضي وابن عقيل وابن عسروس بنده وقت الاختيار بالافقار ويبقى وقت الادراك إلى طلوع الشمس (وتعيلها) أول الوقت (أفضل) لقول عائشة كن نساء المؤمنين شهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر مثل طلعته من وطن ثم قلن إلى يوتن حين يقضين الصلاة ما يعرفن أحد من الغلس متفق عليه وعن أبي مسعود الانصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم غلب بالصبح ثم أسفر ثم لم يدالي الاسفار حتى مات رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه قال الحازمي اسنادها ثقات والازدعي في الثقة مقبولة قال ابن عبد البر مع من النبي صلى الله عليه وسلم وإلى بكر وعمر وعثمان انهم كانوا يفسلون ومحال أن يتركوا الأفضل وهم النباهة في اثبات الفضائل وحدث أسفر وبالفجر فانه أعظم للأجر رواه أحمد وغيره وحكى الترمذي عن الشافعي وأحمد وأصحق أن معنى الاسفار أن يقضى بالفجر فلا يشك فيه قال الجوهرى أسفر الصبح أي أضاء يقال أسفرت المرأة عن وجهها اذا كشفت وأظهرته (ويكره تأخير ما بعد الاسفار بلا عذر) كاله في الرعاة الصغرى وفرعه في المبدع على قول القاضى ومن تأخره ويقتضى كلامه لا كذا كراهه (ويكره الحديث بعدها) أي صلاة الفجر (في أمر الدنيا حتى تطلع الشمس) وبأفاه له تفتق صلاة التطوع ووقت المغرب في الطول والعصر يتبع النهار فيكون في المصيف أقصر ووقت الفجر يتبع الليل فيكون في الشتاء أطول لأن النورين تابعا للشمس فلهذا تقدمها وخلفها فأن كان الشتاء طال زمن مغيبها فيطول زمن الضوء التابع لها وإذا كان المصيف طال زمن ظهورها فيطول زمن النور التابع لها قال الشيخ في الدين ومن زعم أن وقت المشاء بقدر حصه الفجر في الشتاء والمصيف فتدخلا على ما ساء اتفاق الناس (ومن أيام الدجال ثلاثة أيام طوال يوم كسبه يصلى فيه صلاة سنة) قلت وكذا الصوم والاعمال (ويوم كسبه يصلى فيه صلاة شهر ويوم كسبه يصلى فيه صلاة سنة) فيقدر الصلاة في تلك الأيام بقدر ما كان في الأيام المعتادة لانه لا ظلم من الدجال والوا لا تصاف النهار ولا العصر بمصر طيل الشيء مله بل بقدر الوقت يرون تساوي الزمن الذي كان في الأيام المعتادة كالابن قنيس أشار إلى ذلك يعني الشيخ في الدين في الفتاوى المصرية وباللغة في ذلك كالיום فإذا كان الطول يحصل في الليل كان للصلاة في الليل ما يكون لها في النهار

(فصل في قيام أدركه أداء الصلاة وحكم ما إذا جهل الوقت) (تدرك مكتوبة أداءها) بتكبير أو حرام في وقتها) أي وقت تلك المكتوبة يسألها غيرها لعذر كالحض تطهر ويحرمون يفيق أو نومه يحدث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها رواه مسلم والبخاري فليتم صلاته وكادرك المسافر صلاة المقيم وإدراك الجماعة (ولو) كانت المكتوبة (جمعة) وأدرك منها تكبيرة الاحرام في وقتها فقد أدركها أداء كتابي المكتوبات (وباقى) ذلك في الجمعة (ولو كان) الوقت الذي أدرك فيه تكبيرة الاحرام (آخر وقت ثانية في جمع) وتكبيره الاحرام

فتكون التي أحرم بها أداء كل يوم جمع (فتعتقد الصلاة التي أدركت غير عاف وقتها) ويني عليها أي على الصلوة (ولا تبطل الصلاة بخروج الوقت وهو نياؤها) كان (آخرها) عمدا لعموم ما سبق (قال المحقق) معنى قولهم شركتكم كبيرة ناسخا من صحتها عن وقتها على تحريمه إلا في الوقت وإنما لا تبطل بل تقع الموضع في الصفوة للأجزاء وتتم في جميع الصلوات وإنه يبدن قال في الخروج وظاهر كلامه في المقتضى أنها مسئلة القضاء والأداء لا في عدد ذلك (ومن شئت فدخل الوقت بصل) حتى يعلب على ظنه دخوله لأن الأصل عدم دخوله (فإن صلى مع الثلث) فعليه الأعادة وإن وافق الوقت لعدم صحة صلاته كالأصل من اشتبهت عليه القبلة من غير اجتihad قال ابن حمدان من أحرم بغيره مع ما ينافيه لأمع ما ينافي الصلاة عمدا أو جهلا أو سهوا فدفروا من خلفه بحمل وجهين انتهى • قلت باني أنه يصح تفلاذما لم يكن عالما (فإن غلب على ظنه دخوله) أي الوقت (بدليل من اجتihad أو تقليد) عارف (أو تقدير الزمان بقراءة أو سمع) كن جرت عادته بقراءة شيء إلى وقت الصلاة أو بعمل شيء مقدر من صنفته إلى وقت الصلاة (صل) أي جاز له أن يصل (إن لم تكنه اليقين بمشاهدة) إلز والوجه (أو إخبار عن يقين) لأنه أمر احتياطي فاكفي فيه غلبة الظن كغيره ولأن الحماية كانوا يبدون أمر النظر على غلبة الظن (والأولى تأخيرها قليلا احتياطاً) حتى يتيقن دخوله الوقت ويزول الشك (الأن يخشى خروج الوقت أو تكون صلاة العصر في يوم غيم فيسحب التكبير) لحديث بر بقاله كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني النضير وأبصروا في اليوم الغيم فإنه من فاتته صلاة العصر خطب عليه ورواه البخاري قال الموق ومنا والله أعلم التكبير بها إذا حل فلهما يقين أو غلبة ظن وذلك لأن وقتها المختار في زمن الشتاء يفتق خروجه وقال في الانصاف على المسحوب يسحب التأخير حتى يتيقن دخول الوقت قاله ابن قيم وغيره (والأصح) وهو كالمأمور (يقطع) العارف في دخوله الوقت في الجامع لقاضي والأصح يستدل على دخوله وقت الصلاة كما يستدل بالعصر في يوم لغيره في الدلالة وهو رور الزمان وقراءة القرآن والحو على الصنائع الزائدة فإذا غلب على ظنه دخول الوقت حازله أن يصل والاحتياط التأخير كما تقدم في الصبر ويقارن التوجه إلى القبلة حيث قالوا لا يجتهد له لأنه ليس معه إلا أنه الذي يدركها وهي حاشية البصر وليس كذلك دخول الوقت لأنه يستدل عليه عضي المدة ومعناه في المبدع (فإن عدم) الإعي وغيره (من يقلده وصل أعدو ليتيقن أنه أصاب) كن اشتبهت عليه القبلة فبصلي بغير اجتihad كالذي انتهى وشرعوا بعيدا عي عاجز عن معرفة وقت ثلاث الصلاة انتهى فلم منه أن من قدر على الاستدلال كما تقدم للأعادة عليه (فإن أخبره) أي الجاهل بالوقت أي كان أو غيره (غير) عارف بدخول الوقت (هن يقين) لا بل (قل قوله) أو جوابا (إن كان ثقة) لأنه خبره في قبل في قول الواحد كالوايه (أو مع أذان ثقة) يعني أنه يلزم العمل بأذان ثقة عارف لأن الأذان شرع للإعلام بدخول وقت الصلاة فلو لم يحز تقليد المؤذن لم يحصل الحكمة التي شرع الأذان لها ولم تزل الناس يجتمعون للصلاة في مساجدهم فأدعوا الأذان فأمروا بالصلاة وبنوا على قول المؤذن من غير مشاهدة لوقت ولا اجتihad فيه من غير تكبر فكان أجماعا (وإن كان) الإخبار بدخول الوقت (هن اجتihad لم يقله) لأنه يقدر على الصلاة باجتihad فان تقدر عليه الاجتihad (عمل بقوله) أي قول الخبر عن اجتihad (ومنه) أي من الأخبار بدخول الوقت عن اجتihad (الأذان في عي أن كان عن اجتihad) فلا يقبله إذا

وراء أي هريرة فقدراً بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بسم القرآن ثم قال والذي نفسي بيده أني لأشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم زوايا الناس وإن تركنا الاستسباح ووجدنا حتى نعوذ أو التعوذ حتى يسلم أو بالسجدة حتى أخذ في القراءة سقط (وهي) أي السجدة (آية) من القرآن لما روى عن ابن التندر بسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية والمجتهدين رب العالمين آيتين (فاصلة بين كل سورتين) وفي أول الفاتحة (سوى رواية فبكره ابتدأ ما بها) أي السجدة لتزولها بالسيف وتشتبهت ابتداء جميع الأفعال وكنايتها أوائل الكتب ولا يكتب أمام الشعر ولاسه نقله ابن الحسك وذكر الشيء أنهم كانوا يكرهونه وقال القاضي لأنه يشبهه الكذب والهجو غالباً ويخبر الجهر بها خارج الصلاة ولا يسن جهر

قال الله تعالى قسمت الصلاة

بين وبين هدى نصفين وله مدى
مأسأل فإذا قال الحمد لله رب
المالين الحديث واهم مسلم فلو
كانت آية بعد آية وباد بها
ولم يثبت سوى وهي ثلاثون آية
شغقت ففارقها الأوهي بملوك الذي
ييده الملك وهي ثلاثون آية سوى
بسم الله الرحمن الرحيم (ثم يقرأ
الفاتحة) فائدة تشديد آياتها
مرتبة مرتبة متوالية بقف على كل
آية كقراءة عليه الصلاة
والسلام وهي أفضل سورة قاله
الشيخ تقي الدين وذكره عنه ابن
شهاب وغيره قال عليه الصلاة
والسلام فيها أعظم سورة في
القرآن وهي السبع المثاني
والقرآن العظيم الذي أوتيته
رواه البخاري من حديث أبي
سعيد بن علي وآية الكرسي
أعظم آية لم يثبت مسلم والفاتحة
وكن في كل ركعة فثبت أبي قتادة
مرفوعا كان يقرأ في الظهر
في الركعتين الأولىين بأم الكتاب
وسورةتين وبطلن الأولى وبصر
الثانية ويسم الأية أحسانا وفي
الركعتين الأخيرتين بأم الكتاب
وقال صلوا كما رأيتموني أصلي
متفق عليه وحديث أبي سعيد
مرفوعا الصلاة ثلثين بقرآني كل
ركعة بفاتحة الكتاب وسورة وعن
عمادة قال أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب
في كل ركعة زواه اسمعيل
ابن سعيد الشافعي (وفيها) أي
الفاتحة (أحدى عشرة تشديدا)
أولها الألام في لله وآخرها
تسجد يا ذا الجلال والإكرام
في التشديد والد (فان كان) غير مأموم (واحدة) من تشديداتها ثم أتمه استئنافا (ما يصح تكراره)

لم يتعد عليه الاجتهاد (فصبره هو) أي مرد الصلاتان قدر على الاجتهاد قدرته على العمل
باجتهاد نفسه (وإن كان المؤذن يعرف الوقت بالساعات) وهو العلم بالساعات والساعات
والدقائق والزوال (أو) كان يؤذن (بتقليد عارف) بالساعات (عل ذاته) إذا كان يتقن
النغم وغيره (وقى احتد) من اشتبه عليه الوقت (وصلى فإن أنه وافق الوقت أو ما بعده أجزاء)
ذلك فلا إعادة عليه لأنه أدى ما خوطب وفرض عليه (وإن وافق) ما (قبله) أي الوقت (لم
يجز من فرضه) لأن المكلف إذا غلط به بالعمل عند خوطب وقتها ولم يجد بعد ذلك ما يزيله
ولما يرى الغفلة منه فبقى بحاله (وكانت) صلاته (تفلا باقى) في باب النية (وعليه
الإعادة) أي فعل الصلاة إذا دخل وقتها (ومن أدرك من أول وقت) مكنوبة (فقد تركت كبرية
ثم طرأ) عليه (ماتع من جنون أو حيز ونحوه) كنفاس (ثم زال المانع بعد خروج وقتها
لزمه قضاء) الصلاة (التي أدرك) التذكيرة (من وقتها فقط) لأن الصلاة يجب بدخول
أول الوقت على مكلف لم يتم به مانع وجوبها مستقرا فإذا قام به مانع بعد ذلك لم يستطعها
فصحب وقتها وعجزد وال مانع ولا يلزمه غيرا تى دخل وقتها قبل طرأ المانع لأنه لم يدرك
جزأ من وقتها ولا من وقت تبعها فلم يجب كالولم يدرك من وقت الأولى شيئا وفارق مدرك وقت
الثانية فإنه أدرك وقتا تتبع الأولى فان الأولى تفعل في وقت الثانية معنوعة مقصودة يجب
تقديمها والبداهة بخلاف الثانية مع الأولى فلا يصح قياس الثانية على الأولى والأصل أنه
لا يجب صلاة الأبدارك وقتها (وإن بقى قدرها) أي قدر التذكيرة (من آخره) أي آخر
الوقت (ثم زال المانع) من حض أو جنون ونحوه (ووجد المقتضى) لوجوب (بلاغ
صلى أو أفاقه جنون أو اسلام كافر أو طهر حائض) أو نساء (وجب قضاؤها وقضاء ما جمعت
اليها قبلها فان كان) زال المانع أو طرأ والتكليف (قبل طلوع الشمس لزمه قضاء
الصبح) فقط لأن التي قبلها لا تجمع اليها (وإن كان قبل غروبها لم يقضها الظهر والعصر
وإن كان قبل طلوع الفجر لم يقضها المغرب والعشاء) لما روى الأثر وابن المنذر
غيرهما عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس أنهما قالوا في الحائض تطهر قبل طلوع
الفجر ركعة فصلى المغرب والعشاء فإذا طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر
جميعا لأن وقت الثانية وقت الأولى حال المنزلة إذا أدركه العذر ولزمه قضاء فرضها كما يلزم
فرض الثانية وانما تعلق الوجوب بقدر تذكيرة لأنه أدرك فاستوى فيه القليل والكثير
كأدراك المسافر صلاة المقيم وانما اعتبرت الركعة في الجمعة للسبوق لأن الجماعة شرط لصحتها
فاعتبر أدراك الركعة ثلاثين في الشرط في معظمها

(فصل) في قضاء الفوائض وما يتعلق به (ومن فاتته صلاة مفروضة فكثر) من صلاة
(لزمه قضاؤها) لحديث من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها متفق عليه (مرتباً)
نص عليه في مواضع لأنه صلى الله عليه وسلم عام الأثر باب على المغرب فلما فرغ قال هل علم أحد
منكم أنى صليت العصر قالوا يا رسول الله ما صليتها فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم
أعاد المغرب زواه أحمد وقد قال عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني أصلي وقد رآه
قضى الصلاة ثم رآه كما رآه يقرأ قبل أن يركع ويركع قبل أن يسجد ولو وجب الترتيب
بين المجموعتين لأن القضاء على الأداء (على الفور) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام
تذللها إذا ذكرها فامر بالصلاة عند الذكر والامر لوجوب (الإذا حضر) من عليه فائضة
(مسلمة عند) في غير الفاتحة حتى ينصرف من صلاته ثلاثين تذكيرة (مالم يتضرر في دينه أو ماله
أو معيشة يحتاجها) ليستطه هذه الفوائد ويتبين ما يجب لا يتضرر لحديث لا ضرر ولا ضرار وقوله

تعالى ما جعل عليه في الدين من حرج (ويجوز التأخير) أي تأخير الفائتة (القرض صحيح
كانتظار رخصة أو جماعه للصلاة) لعله عليه الصلاة والسلام بما جعلها لهم مسلاة الصبح
وتجوزوا من مكانهم من صلى بهم الصبح متفق عليه من حديث أبي هريرة والظاهر ان منهم من
فرغ من الوضوء قبل غيره (ولا يصح نقل مطلق) من عليه فائتة (اذن) أي في الوقت
الذي اجمع فيه تأخير الفائتة لكونه حضرا لصلاة أو ينصرف في بيته أو نحوها وأخوها القرض
صحيح (تصريه) أي النقل المطلق اذن (كاوقات النسي) لتعين الوقت الفائتة وبالأضاف
وقت الحاضرة ومفهومه انه يصح النقل المفيد كالزائد والواو لا تأتي مع القرائن فلا يشبه
بها (وان ظلت الفوائت قضى سنها) الواو (معها) لان التي صلى الله عليه وسلم لم يأتها
الافضل صلى الله عليه وسلم قبلها (وان كثرت الفوائت) (فالاولى تركها) أي السن لان النبي صلى الله
عليه وسلم لما قضى الصلوات الفائتة يوم الحندق لم ينقل الله صلى الله عليه وسلم لان القرض اهم
فالاستفالة هو أولى قاله في الشرح (الاستفالة) فيقتضي اولو كثرت الفوائت لنا كذا ما حدث
الشارع عليا (ويجوز في الوتر) اذا كانت مع القرض وكثرت والاقتناء ما سبقه بابا (ولا تنقطع الفائتة
بالحج ولا تعيق ملاقاة المساجد الثلاثة) المسجد الحرام ومسجد عليه الصلاة والسلام
والمسجد الأقصى فاذا صلى في أحد تلك المساجد وعليه فائتة لم تنقطع بالاضافة (ولا تنقطع
بغير ذلك) المذكور سوى قصاته لما حديث مسلم من تأم من صلاة أو شيئا فكفارتا ان يصلها
اذا ذكرها والجملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر (فلن خشى فوات الحاضرة أو) خشى (خروج
وقت الاختيار سقط وجوبه) أي ما ذكر من الفور والترتيب (اذ بقي من الوقت قدر قطعا
ثم بقضى) الفائتة لان الحاضرة آكد بدليل انه يقتل بتركها كالفائتة وليس لا يفسر
الحاضرة فائتة (وتصح البدأة بغير الحاضرة مع ضيق الوقت) ويأثم (ولا) تصح (تأخيره ولو
دلالة) مع ضيق الوقت (فلا تنعقد) تصح بها كوقت النسي لتعين الوقت للقرض وهكذا اذا
استيقظ وشق طالع التمس بدأ بالقرض نص عليه لان الأصل بقاء الوقت (وان نسي
الترتيب بين الفوائت حال قضاها) بان كان عليه ظهر وعصر ولا يقضى الظهر حتى فرغ من
العصر (أو) نسي الترتيب (من حاضرة وفائتة حتى فرغ) من الحاضرة (سقط وجوبه) أي
الترتيب لقوله عليه الصلاة والسلام هي لأمي عن الخطأ والنسيان رواه المسائي وما تقدم في
حديث عاده عليه الصلاة والسلام صلاة المغرب عام الاخراب محمول على انه ذكر صلاة العصر
في اثنا عشر ليلة من أسأله عقب سلامه فكانت عليه الفاء وجعا بين الاخبار (ولا يستقط) الترتيب
(بجمل وجوبه) لقدرة على التمس فلا بد من الجمل لتعريفه بخلاف النسيان (فلو حصل الظاهر
ثم انقضى جمالا) وجوب الترتيب (محل العصر وقتها صحت عصره) مع عدم صحتها ظاهرا
(لاعتقاده) حال صلاة العصر (ان الصلاة عليه كبر صلاها) أي العصر (ثم تدين انه صلى
الظهر بلا وضوء) أو انه كان ترك منها ركنا أو شرطا آخر لانه معنى النسي (ولا يسقط
الترتيب (بخصية عرفت الجماعه) بل يصح الفائتة ثم الحاضرة ولو وجد ويسقط وجوب الجماعه
للمفرد (وهو يسقط) الترتيب بخصية عرفت الجماعه (اختاره جماعة لكن عليه فعل الجمعة)
ان خشى فواتها واشغل بالفائتة (وان قلنا بعدم السقوط) أي سقوط الترتيب بخصية عرفت
الجمعة (ثم يقتضي ظاهرا) هل القول بعدم السقوط كافي في المبدع وظاهره لا فرق بين الحاضرة
أن تكون جمعة أو غيرها فان خوف فوت الجمعة كمنع في الوقت في سقوط الترتيب نص عليه
فصل الجمعة قبل القضاء ومثله لا يسقط كالجمعة لكن عليه فعل الجمعة في الاستفالة ثم يقتضيها
ظهورا اه وقال في المنتهى في باب الجمعة وتترك الحرف فائتة لخوف فوت الجمعة (وسن أن

فأعاد الكلمة أجزا ذلك بمن نطق
بالكلمة على غير الصواب ثم أن
بها على وجهه وان لديها ولم
يقتضها على الكلام إعادة (أو)
ترك (ترتيبها) أي الفائتة هذا
أوسع الزمان استثنائها لان ترك
الترتيب يحل بالاعتجاز (أو)
قطعه (أي الفائتة غير مأموم)
بان سكان اماما أو منفردا
(يسكت طويل) عرفا (أو)
بإدراك كثير (أو دواء) كثير
غير مشروع لزم استثنائها
لقطعهما (أو) قطعهما غير
مأموم (قرآن كثير) عرفا (لزم
استثنائها) أي أن يستد ثمان
أولها (ان تعمد) القطع المطل
فلو كان مع واعي منه كالأن
تم لو سكت كثير انسيا نأا أو فيها
أو انتقل إلى غيرها غلط فطال
بني على ما قرأ من أجل (وسكان)
القطع (غير مشروع) فان كان
مضروفا ككثرة لاستماع قراءة
امامه بعشر وعده هو في قراءة
الناقص وكسوة ثلاثة وسؤاله
الرجعة عند أن يرحله وتكون زينة
أبعد عذاب ولو كثيرا إلا ليس
بإعراض ولا يبطل ما مضى من
قراءة الفاتحة بقيت قطعهما في
أثنائها طلقا (فإذا فرغ) من
الفاتحة (قال) بعد سكتة لطيفة
ليعلم انها لم تكن من القرآن وأما
هي طابع الدعاء (آمين) فينتع
المؤمن مع المدي الأشهر ويجوز
القصر والامالة وهي اسم فصل
عني استحب مبني على المنع
كليت ويسكن عند الوقوف (وحرم
وطالت) سلامه (ان شدد معها)
لها قصر كلاما احتيايا فسطها

في الاستدلال ان يقال ان عقد الاجماع على الامر به في الصلوات الامر بالتي هي من ضده
فيكون منها عن الصلوة مع كثرة العورة والنهي في العبادات يدل على الفساد (والعورة
سواء الانسان) أي قبله ويره قال تعالى فبدت لهما سوءا فتما (وكل ما يضي منه) على ما يأتي
تفصيله سميت عورة لظهورها ثم اطلقت على ما يجب ستره في الصلوة وهو المراد هنا
وعلى ما يحجب النظر اليه وبقي في النكاح (ففي ستر العورة تنطية ما يقع ظهوره ويستحي
منه) من ذكر أو انثى أو غشي حرا وغيره (وسترها) أي العورة (في الصلاة عن النظر حتى من
نفسه) فلو كان حجبها واجباً لم يكن رؤيته عورة منه ما ذكره أو وجب وجوب رؤيته ونحوه
لسترها العموم الأمر بستر العورة (و) حتى (خلاف) فوجب ستر العورة خلوة كما يجب لو كان بين
الناس لم يدبهم من حكم عن أبيه عن جده قال قلت ما رسول الله هو رأتنا ما تأتي منها وما
نذر قال حافظ عورتك إلا من زواجك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في
بعض قال فان استطعت ان لا يراها أحد فلا يراها فتذكر فإذا كان أحدنا خالياً قال والله تبارك
وتعالى أحق ان يستحي منه رواء أبو بلود (لا) يجب ستر العورة عن النظر (من أسفل
ولو تيسر النظر) اليها من أسفل بان كان يصلي على مكان مرتفع بحيث لو رجع رأسه من
خفته لم يأت عورة وفيه البديع وغيره والأظهر بلى ان تيسر النظر (واجب) خبر قوله وسترها
(بساتر لا يصف لون البشرة سواءها أو يابضها) لأن ما وصف سواد الجلد أو يابضه ليس بساتر
(قال ستر اللون وصف المحجم) أي هم الأعضاء (فلا بأس) لأن البشرة مستورة وهذا
لا يمكن التحريم (ويكفي في سترها ولو مع وسوء توهم في خبر وحشيش ونحوها) كقوله
مضغولان المقصود سترها وقد حصل ولأن الأمر بسترها غير مقيد بساتر فكفي أي ساتر
(و) يكفي في سترها أيضاً (متصل به كيد ويطينه) فإذا كان حجبها واستار من عورة فغيبه
بيده أو غطاه بملبسة فتعززه عورة كغناه ذلك لخصوله السترة وكذا لو كان بثوب به حذاء فغذه
ونحوه حتى يوضع يده عليه (ولا يلزمه) ستر عورة (ببارية) والمراد بما يابض على هيئة
الحصير من قصب وفي القاموس هي الحصير (وحصير وثوبها بما يضره) إذا لم يجد غيره فغدها
للضرر والمخرج (ولا يلزمه) أيضاً ستر عورة (بحفر فوطين وماء كدر) لأن ذلك لا يثبت
وفي الحنفية خرج واختار ابن عقيل يجب الطين لآل الماء (ولا يكفي سترها) (بما يصف البشرة)
لأنه ليس بساتر (قلت لكن ان لم يجد غيره وجب له سترها إذا أمرتكم بما فاقوا منه ما استطعتم
(ويجب سترها كذلك) أي بما لا يصف البشرة لأمن أسفل حتى خلوة (في غير الصلوة وفي
ظلمة حمام) لحديث شيز بن حكيم قال في الزاوية يجب سترها مطلقاً حتى خلوة عن نظره
لأنه يصر كشفها خلوة لأحاجة فحرم نظرها لاه استدلاله لكشفها الحرام قال في القروع ولم
أجد نصراً يحجب خلاف هذا الآية يحرم نظره عورة حيث جاز كشفها فانه لا يحرم هو ولا ملابسه
انتفاعاً (ويجوز كشفها) أي العورة للضرورة (و) يجوز (نظر الغير اليها للضرورة) كنداء
وختان ومعرفة بلوغ وبكاره وتوبه وهيب وولادة ونحو ذلك (كلتي عانة من لا يحسنه وبقي
توضيحه في النكاح) (ويجوز كشفها) أي العورة (ونظرها) وجهه وعكبه (قوله عليه الصلاة
والسلام احفظ عورتك إلا من زواجك وما ملكت يمينك) (و) يجوز كشفها ونظرها
(لأتمه الياسة وهي لسيدها) أي يجوز زلافة الياسة كشف عورتها لسيدها ونظرها للضرورة
لما تقدم من جواز إباحة المحرمات ونحوها والزوجة والمعتدة والمستبراء من غيرها (و) يجوز
(كشفها للحاجة كغسل واستحمام وغسل وتقدم في الاستطابة والنسل ولا يحرم عليه نظره عورة
حيث جاز كشفها) لتدوا ونحوه مما تقدم لكن بكونه كافي في الاتكئة تنقله عن الترغيب

وأن لم يعرف البعض أنتم بكونه
وعدل إلى الذكر الآتي (فان لم
يجس قرأنا) أي آتته (موم
زوجته) أي تعبد عنه بلفظ
أخرى لأن الترجمة عنه تفسير
لاقرار خلاصتها من حلف
لاقرار أو ما قبله تعالى وأوحى إلى
هذا القرآن لا تذكر به ومن بلغ
فالتأخر مع الترجمة يحصل
المفسر الذي هو القرآن لا التفسير
(ولزم) من لا يحسن آتته من
القرآن (تقول سبحانه الله والجلد
للله ولا اله الا الله والله أكبر)
لحديث رفاع بن رافع ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم علم رجلاً
الصلاة فقال ان كان حلفاً قرآن
فاقرأه والا فاجد الله أكبر بحاله
رواه أبو داود والترمذي وحسنه
وظاهره وجوب ذلك ولا كفاؤه
بموتصان البدل عن البدل في
التقديرات تختلف جنسهما غير
ممتنع كالتبويب وصح الخف (فان)
لم يعرف هذا الذكر كله بل (عرف
بعضه كره) أي ذلك البعض
(بقدره) كمن عرف آتة فأكفر
من الفاتحة (والا) أي وان لم
يعرف شيئاً من الذكر (وقف
بقدر القراءة) أي قراءة الفاتحة
لأن القيام مقصود بنفسه لانه لو
تركه الأخرس أو الناطق وقرا
قاعداً لم يجزه فلا يسقط بالجزء
عن القراءة ولقد بينا إذا أمرتكم
بما فاقوا منه ما استطعتم وأمان
أدرك الامام را حكاماً فمقروط
القيام عنه رخصة ثلاث نفوته
الركعة ولا يلزم العابر عن القراءة
الصلاة خلف كافي على الصحيح
لانه عليه الصلاة والسلام لم يصر

به في الخبر السابق (ومن سلى وتلف) أي أخذ بمرعته (القراءة من لفظ غيره محتم) صلاته لا يثابته بفرضها مع التوالف فان لم يكن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١٨٢ جواهر الفروع ويتوجه على الأشهر بإزم غير خالفاً بقراً من مصنف (ثم بقراً)

وغيره (وعودة الرجل) أى الذكر البالغ (ولو) كان (هيداو ابن عشر) حراً أو عبداً ما بين
السرور والركبة لحديث على قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبرأ من نكاحه ولا ينظر إلى
نكاحه أوميت رواه ثعلب رواه ابن ماجه وأبو داود وقال هذا الحديث فيه نكارة ومن
جره الأسلي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بركة وقد انكشفت نخفى فقال
فما نكحنا قال النكاح عورة وأما ما وجدوه غير ما فى أسناد اضطراب قاله فى المبدع
قال فى الشرح رواه أحمد وأبو داود الترمذى وقال حديث حسن (و) عورة (الأمه ما بين السرة
والركبة) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً قال إذا تزوج أحدكم عبده أمته
أو أجنبية فلا ينظر إلى شئ من عورته فإن ماتت السرة إلى ركبته عورة رواه أحمد وأبو داود
بريد الأمه فإن الأجنبي والعبد لا يختلف حاله بالزوج وعندهم وكان عمر بنى الأمه عن
التنقع وقال أغما الفتنة للبرائر واشهر ذلك ولم ينكره كالاجماع (وكذا ما ولد وصنع
بعضها ومدة ومكانته ومعنى عتقها على صنف) فهو من مابين السرة والركبة لبقاء الرق
فيهن والمقتضى للستر بالاجماع والحر به الكاملة ولم توجد يقين على الأصل (و) كذا (حرة
مراقة عورة) المقهور وحديث لا يقبل الله صلاة عائض الأبخار (و) كذا عورة (خفى
مشكل) له عشر سنين فأكثر لانه لم يتحقق أثبوته فلم يجب عليه ما زاد على ذلك الاحتمال
(ويجب استتارهن) أى الأمه وأما الولد والمعتق وبعضها والمذموم والمكاتبه والمعتق عتقها
على صفة الحرة المرافقة والميزه واختلف في المشكل (كالخروج بالانفة احتساباً) كالى المبدع
فى الأمه من ستر أسأه الصلاة وقال فى شرح الهداية بالاحتياط فتنفى المشكل أن
يقتصر كالمرة وأما ما سبق أن السرة والركبة ليست من العورة بل العورة ما بينهن ما لم يحدث
عمرو بن شعيب وقد تقدم وحديث أبى أوبانة النبى صلى الله عليه وسلم قال أسفل السرة وفوق
الركبتين من العورة رواه أبو بكر ولها ما حد العورة فلم يكونا منها (وإن سيع) وخفى له
سبع سنين (الى عشر) سنين (عورة الفرجان فقط) لأنه دون البالغ (والحرة البالغة كلها
عورة فى الصلاة حتى نظرها وشرها) لقول النبى صلى الله عليه وسلم المرأة عورة رواه
الترمذى وقال حسن صحيح ومع أن سلمة لها سألت النبى صلى الله عليه وسلم أن صلى المرافق
دور ونجار وليس عليها أزار قال إذا كان الدرع سابغاً بقى نظو رقدها رواه أبو داود
وصحح عبد الحق وغيره أنه موقوف على أم سلمة (الأوجهها) لا خلاف فى المذهب أنه يجوز لمرأة
الحرة كشف وجهها فى الصلاة ذكره فى المفتى وغيره (قال جمع وكفى) واختاره المحدثون
به فى العمدة والوجه قوله تعالى ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشه
وجوهها ركبتها وأما البهي وقية صفى وخلفهما ابن مسعود (وجها) أى الكفان (والوجه)
من الحرة البالغة (عورة خارجها) أى الصلاة (باعتبار النظر كبقية بدنهن) لما تقدم من قوله عليه
الصلاة والسلام المرافق (وومن رجل) والأمام (بلغ) أى أكذله لا يقتدى به وبين يدي
للمؤمنين وتعلق صلاتهم صلاته (أن يصلى فى ثوبين) ذكره بعضهم أجمعاً قال ابن عمر وغيره
(مع ستر رأسه) به جماعة ومافى معناه لأنه صلى الله عليه وسلم كان كذلك يصلى قاله المحدث شرحه
ولد إبراهيم كانوا يسخبون إذا وضع الله عليهم أن لا يصلى أحدهم فى أقل من ثوبين (ولا يكره)
أن يصلى (فى ثوب واحد يستر ما يجب ستره) من العورة وأما المعتق فى الفرض (واقصص)
أولى من الرءاء أن اقصره على ثوب واحد) لأنه أبلغ ثم الرءاء ثم التزوا والسرور بل قاله
الشرح ران على فى ثوبين فافضل ذلك ما كان أسخف يمكن الأفضل القصص والرءاء ثم الأزار
والسرور بل مع القصص ثم أحد همام الرءاء وهذا جامع الرءاء الأزار لأنه ليس الصواب

الأصل بعد الف تحة (سورة كاملة
 نذيا) الخبر السابق ويستحب أن
 يفتحه بالعجلة (سرا) (من طوال)
 بكسر الظاء (المفصل في) صلاة
 (التجبر) (من) (قصاره) أي
 (المفصل في) صلاة (المقرب وفي
 (الباق) من الجنس وهي الظاهر
 والنصر والعشاء (من أوساطه)
 أي (المفصل) حديث سليمان بن
 يسار عن أبي هريرة قال ما رأيت
 رجلا أشبه صلاة النبي صلى الله
 عليه وسلم من قلان قال سليمان
 فصليت خلفه وكان يقرأ في
 الفسادة بطوال (المفصل وفي
 المقرب بقصاره وفي العشاء
 بوسط (المفصل رواه أحمد
 والشافعي واللفظ له ورواه ثقات
 ولا يكره) أن يقرأ أصل (لهذا
 كرضي وسفر ونحوهما) تحريف
 وظمة ناس ولزوم غريم (بالقصر
 من ذلك) في فجر وغيره المذمر
 (والا) بأن لم يكن عند (كره
 بقصاره في) صلاة (الخبر) نص
 عليه لخالفه السنة و (لا) يكره
 القراءة (بطواله في مغرب)
 نص عليه الخبر أنه عليه الصلاة
 والسلام قرأ فيها بالأعراف
 والسور فأن قصرت أفضل من
 بعض سورة قال القاضي وغيره
 وتجزي أية (الآن أحسنا) نص
 صكونها طويلا كآية الدين
 والكرسي (وأوله) أي (المفصل
 سورة (وقولا يعتد بالسورة قبل
 الفاتحة) وأعرأ آخر القرآن
 وطواله على ما قاله بعضهم إلى عم
 وأوساطه إلى الضمي والباقي
 قصاره (وحرم تنكيس الكلمات)
 القرآن لاختلافه بظنهما
 (وتعطل) الصلاة (به) لأنه يصير كأن

ولانه لا يملح تقاطيع الخلقه وانصلها تحت القميص السراريل لاله لا يملح ولا يملح خلقه في هذه الحالة ذكرها الجدي شرحه (وان حمل في الرداء وكان واما التحفه وان كان) الرداء (مستحقا خالف بين طريقه على منكبسه كالقصار) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان الثوب شيقا فاشده على حقوك رواه ابوداود (فان كان حبيبا لقميصك وسلبك ان يزره عليه لو دشوكة) حديث مسلم بن الاكوع قال قلت يا رسول الله اني اكون في المسجد واصلي في القميص الواحد قال نعم وازدره ولو بشوكة رواه ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح (فان روت عورتك منه بطلت) صلاته لقوات شرطها والحداد امكن رؤيه عورتك وان لم تر لحي او ظلمة او خملوة ونحوه كما تقدم (فان لم يزره) اي الجنب (وشد وسطه عليه عاينته العورة او كان ذات الحية تسد حجبته) لوجوده انما موربه (فان قصر) الرجل ومنه الخنثى (على ستر عورتك) وأهمل القاتن في نقل اجزاء دونها لفرض لان معنى النفل على التحفه وذلك بتسليمه بترك القيام والاستقبال في حال مفرغ القدره فموسع بهذا القدر ولا نعادة الانسان في بيته وخلعوا فيه اللباس ونحوه وقال بطله يقع فيه ستره فيه فذلك ولا كذلك الفرض وبوجه حديث عائشة رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقوب واحديه منه على رواه ابوداود والثوب الواحد لا تسد لك مع ستر المنكبي (ويشترط في فرضه سترها) أي العورة (ستر جميع أعضائها) أي القاتن (شي من لباس) الخليل أبي هريرة لا يصل الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء رواه البخاري والنهي يقتضي فساد المنهي عنه وتقدم الفرق بين الفرض والنفل واستدل أبو بكر على التفرقة بين الفرض والنفل بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عامر اذا كان الثوب شيقا فاشده على حقوك وفي لفظ فآزره رواه البخاري وقال هذا في التطاوع وحديث أبي هريرة في الفرض والمراد بالقاتن موضع الرداء من المنكب وقوله لباس أي سواء كان من الثوب الذي ستر به عورتك أم من غيره وعلى ذلك لا تقدر عليه فأي شيء ستر به عاتقه أجزأه (ولو وصف القبر) لعدم قوله عليه الصلاة والسلام ليس على عاتقه شيء يره ويم ما يصفه ولا يصف (ولا يجرى جبل ونحوه) لانه لا يسي لباسا (وبس لفرأه الحرة ان تصلي في درع وهو القميص) وقال حديثه القميص لكنه ما بين يغطي عاتقه فانه في الدرع (وعار وهو خطأ مراسها) وتدره تحت حلقها (ولمعه) بكسر الميم (وهي الخياط) روى ذلك محمد بن عبد الله الانصاري في جزئه عن عمر باسناد صحيح وروى سبعين من مفسورين عاتقه انها كانت تقوم الى الصلاة في الجوار والازار والدرع ففصل الازار فحلبه وكانت تقول ثلاثة اقواب لا دلازا منها في الصلاة او وحدها الجوار والخياط والدرع ولان المرأة اوفى من الرجل وورقة كانت اكثر منه صرة (ولا تقسم ثيابها) قال السامري (في حال قيامها وركه) ان تصلي (في ثياب ورقه بلا حلة) قال ابن عسدا الرأى على ان هي المرأة ان تكشف وجهها في الصلاة والاحوال لان ستر الوجه يخل بما شئت المصلي الجنبه والاتف ويغطي الدموقه النبي صلى الله عليه وسلم الرجل عنه فان كان له حلة تحضو راجت فلا ركعه (وان اقتصر على ستر يأسى وجهها كان حلت في درع وعار أجزأها) قال احمد اتفاق ما منهم على الدرع والجوار وما زاد به خسر واسترولها ستر ما يجب عليها ستره فاكثريه (ولا تملح الصلاة بتكفير ستر من العورة) والسير هو الذي لا يبعش في الظرفه (ولا يبعش في الفتح) بحسب التكفير فيبعش من السورة ما لا يبعش من غيرها (بلا قصد) لقول عمرو بن سلمة الجري قال انطلقني ابي واخذني رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتر من قومه فعملهم الصلاة وقال يؤمكم اقرؤكم فكنت اقرأهم

وتقدم (وبكره) تنكبس السور والآيات في ركعة أو ركعتين واحتج أحمد بن النضر رضي الله عنه بوسم تسلي على ذلك وعند الشيخ في الدين ترتيب الآيات واجب لانه بالنص وترتيب السور بالاستعداد ولهذا انتهت مصاحف الصالحين لمسكن لما اتفقوا على الحذف زمن عثمان رضي الله عنه صار على مسكنه اختلاف الراشدين وقسدهل الحديث على ان لهم مقاييس اتباعها (ك) ما ذكره القراءة (بكل القرآن في صلاة فرض) لا لاطلاعه لعدم نقله وعلم منه انه لا تنكبس بكاف في نفل (أو) أي وتكره القراءة (بالفاتحة فقط) قال في الفروع وعلى المذهب تركه الفاتحة فقط اه وظاهره في الفرض والنفل و(لا يكره) (تكرار سورة) في ركعتين لحديث يزيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين كلتيهما رواه سعيد (أو) أي ولا يكره (تفريقها) أي السورة (في ركعتين) حديث عائشة رضي الله تعالى عنها رفقها كان يقرأ البقرة في الركعتين واه ابن ماجه (و) لا يكره ايضا جمع سور في ركعة وفي فرض (لا ياف المصيح) ان رجلا من الانصار كان يؤمهم فكان يقرأ في كل سورة قل هو الله احدهم يقرأ سورة اخرى معه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما يصنعك على ازم هذه السورة فقال اني احبها فقال حبها الله حبها في كل ركعة وفي الموضع من ابن عمره كان يقرأ في المكتوبين في كل ركعة (و) لا يكره ايضا قراءة اواخر السور رواه اطها) لعدم ما قرأها ما يصنع منه ولحديث ابن عباس كان

بشر في الأولى من دهم في الخبر قوله تعالى ١٨٤ قولوا آتينا بالله وما أنزل الينا وفي الثانية الآية في الخبر ان قل باله ان الكتاب

فقد سوي فكنت اؤمهم وعلى بركة في صفر اصفرة فكنت اذا حدثت انك شفت عنى فقال
امرأته ان السوار واعنا سواة قارئك فاستروا في صبا ما عينا فارتعت بعد الاسلام فرسى
بموى لفظا فكنت اؤمهم في بركة موصلة فها تفتي فكنت اذا حدثت فيها خرجت اسنى رواه
أوداود والنسائي وانتشر ذلك ولم يلقان الذي صلى الله عليه وسلم انك ذلك ولا احسن
ايضا ولا نيباب الاغنياء لا تخلص من فتق ونياب الفقراء لا تخلص من حرق غايبا والا حتر من
ذلك يشق فني عنه (ولو) كان الانكشاف النسير (في زمن طويل) لما سر (وكذا) لا تخلص
الصلاة انك شفت من العورة فتى (كثير في زمن قصير فلو اطارت الريح سترته ونحوه) أى
نحو الريح (عن هو رثة دا) أى ظهر (منها ما يصف عنه) لوطال زمنه لفتته (ولو) كان
الذي بدا (كلها) أى كل العورة (فما دعا ما سر بما لا يعمل كثير لم يطل) صلاته لقصير مدته
اشبه بالنسبي في الزمن الطويل فان احتاج في اخف سترته لعمل كثير بطلت صلاته (وان كشف
بسر امثا) أى العورة (قد لما بطلت) صلاته لان العز زمنه عكس من غير مشقة اشبه ما سر
العورة وكذا الحش وطال الزمن ولو بالقص (ومن صلى ولو نفل في ثوب حرير) أو من وج
ذهب أو ضعه (أو) صلى في ثوب (أكثره) حرير وهو (عن يجرم عليه) ذلك لم تصح صلاته ان
كان عالما اذا كرا في الاختيار ان يفتي ان يكون على هذا الخلاف الذي يجرى به خيلاء
في الصلاة لان المذهب انه حرام وكذلك من ليس ثوبه به تصاوره قلت لازم ذلك كل ثوب يصر
لنه يجرى على هذا الخلاف وقد اشار اليه صاحب المستوعب (أو) صلى في ثوب (مغسوب)
كاه (أو بوضعه) لم تصح صلاته ان كان عالما اذا كرا او ظاهره مشا عا كان أو مينا نوذ كره ابن
عقيل لان بعضه يتبع بعضا (أو) صلى في (ما تملكه المين حرام أو بوضعه) أى بعض غنه المين
حرام لم تصح صلاته ان كان عالما اذا كرا وباقى في النصب اذا كان الثوب في الذمة وبذلك من
الحرام (رحلا) كان أو امرأة ولو كان عليه غيره أى غير الثوب المحرم لم تصح صلاته ان كان عالما
ذا كرا لما روى أحمد عن ابن عمر عن ابي بشره دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله
صلاة مادام عليه ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال سمعان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يبعثه
يقوله وفي أسناده هاشم وشيبة قال البخاري هاشم وشيبة في بركة موصلة ميسل ولحديث عائشة عن
عمل عليا ليس عليه أمرناه هود رواه الجماعة ولأن قيامه وقعوده وليه فيه محرم منهي عنه فلم
يقع عبادة كالصلاة في زمن الحيض وكالتجسس وكذا الوصل في بقعة منصوبة ولو منعتها أو
بعضها أوج بغيره (والا) أى وان لم يكن المصل في حرير من محرم عليه كالانثى (صحت)
صلاة لانه غير آثم (كألو كان المنهي عنه خاتم ذهب أو) كان المني عنه (دعما أو عمامة أو
نكته سراويل أو خلع من حرير) أو ترك ثوبه وباقى كنه فان صلاته صحيحة لان النهي لا يعود
الى شرط الصلاة أشبه ما لو غصب ثوبا فرضه في كنه (وان جهل) كونه حريرا أو غصبا (أو)
نسى كونه حريرا أو غصبا) صحت صلاته لانه غير آثم (أو جسد كان غصبا) أو نجس قال
في الاختيارات وكذا كل مكروه على الكون بالمكان النجس والغصب بحيث يخاف ضرا
من الخروج في نفسه أو ماله يفتي أن يكون كالنجوس (أو كان في جيبه درهم) أو دينار أو غيره
(مغسوب صحت) صلاته لما تقدم (ولو صلى على أرض غيره ولو من روعة) بلا غصب ولا ضرر
حاز (أو) صلى (على مصلاه) أى الغير (بلا غصب ولا ضرر) في ذلك (حاز) وصحت صلاته
لأنه بذلك عرفا قال في القروع ويتوجه احتمال فيما اذا كانت لكافر لم يدر ضاه الصلاة
مسلم في أرضه وفا لا يفتي (وباقى في الباب بعدوه صلى في حرير) ولو عارية (لعدم)
غيره (ولا يبعد) لأنه ما ذنوب في نفسه في بعض الأحوال كالمسك والجرب وضرورة البرد وعدم

قضاء الى كمال الآية رواه أحمد
(أو) أى ولا يكره لمصل (ملازمة)
قراءة (سورة) بعد الفاتحة في كل
صلاته (مع اعتقاد جواز غيرها)
ومع اعتقاد صحة الصلاة بغیرها
لغيره والاحرام اعتقاد فساد
(ويجهر امام بقراءة) الفاتحة
والسورة (في الصبح) (في) أو لقي
مغرب وعشاء) وجعته وعيد
واستسقاء وسكوف وراوى ووتر
بعدها ويسر فيها عند ذلك
ليثبت ذلك بنقل الخلف عن
السلف عنه عليه الصلاة والسلام
واجماع العلماء عليه في غير
سكوف (وكره) جهرا بقراءة
(يا موم) لانه مأمور باستماع
قراءة امامه والانصات لها
وامامه القراءة لغيره غير
مقصود (و) كره لمصل جهره
بقراءة (نهارا في نفل) غير
سكوف واستسقاء قال ابن نصر
الله في حواشي القروع والظاهر
ان المراءى بها بانها من طلوع
الشمس لامن طلوع الفجر
والليل من غروب الشمس الى
طلوعها (ويجوز منفرد في جهر
بقراءة واخفأت في جهرة
ويجوز ايضا قائم لقضاء ما فات)
من صبح وألقى مغرب وعشاء
ورأى الجهر أفضل لان المقصود
منه اجماع نفسه وجازله الجهر
لشبهه بالامام في عدم الأمر
بالانصات (ويسمى) مصل
بقراءة (في قضاء صلاة جهر)
كصبح (نهارا) اعتبارا بزمن
القضاء (ويجهر بها) أى القراءة
في صلاة جهرا فنهال ليلاني
جماعة) اعتبارا بزمن القضاء
وشبهها بالاناء لكونها في جماعة (و) مصل ليلاني (في نفل راي المصلح) في جهر واخفأت في صبح

فمن يتأذى بجمهره ويجهرهم من يأس به ونحوه ومحرر القراءة (ولا تصح) صلاة ١٨٥ (بقوله يخرج من مصحف عثمان) بن

عثمان رضي الله تعالى عنه
قراءة ابن مسعود فصار ثلاثة
أمام متتابعات لمدم قوتها وعلم
منه صحة الصلاة بقراءة لا يخرج
عنه وإن لم يصح من العشرة
حيث مع سنده وذكره أحمد
قراءة حمزة والكسائي وعنه
والادغام الكبير لابي حمزة
واختاره قراءة نافع من رواية
اسماعيل بن جعفر عنه ثم قرأه
عاصم وقال له الميموني أي القراءة
تختارني فأقر بها قال قرأه ابن
العلاء بن قيس بن الربيع والقصاع
الغصاة رضي الله تعالى عنهم
أجمعين وإن كان في قراءة زيادة
حرف مثل فاذلها وأزاحها
وروى وأوى فهي أفضل
لأجل العشر حسنات تغفرها
ومالك أحب إلى أحمد من مالك
(ثم) بعد الفاتحة والسورة
(يركع مكبرا) أي قائلا في هوبه
ركوعه الله أكبر (رافعا يديه
مع ابتدائه) أي التكبير للحديث
أصح صلاة أنه رأى مالك بن
الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه
ويحدث أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم منع هكذا متفق
عليه وفي حديث ابن جبريد
الساعدي فإذا أراد أن يركع رفع
يده حتى يهادي بهما عنكبديه
رواه الحسن بن وهب الترمذي وفي
الباب غير موفوف ذهب إليه بكر
وهي وإن عمرو بن جابر بن عبد الله
وأي هزيمة وابن عباس وأبي
سعيد الخدري وابن الزبير
وغيرهم من الغصاة وأكثر أهل
المدينة رضي الله تعالى عنهم أجمعين

ستر غيره فليس منها بهاذن (و) يصلي (عربا نامع) وجود ثوب (مقصوب) لأنه يحرم
استعماله بكل حال لعدم إذن الشارع في التصرف فيه مطلقا وإن شمر به لحق أدى أشبه من
لم يجد الاماعة صوبا (ولا يصح نفل أتي) لأن زمن فرضه مستثنى شرعا فلم يصحبه بخلاف زمن
نفله وقال ابن تيمية في حديث جابر إذا أتى العبد لم تقبل له صلاة وفي لفظ إذا أتى العبد من
مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم رواه أحمد في مسند قال أراه على معنى إذا استحل الأباقي قال في
الفرع كذا قال وظاهره صحة صلاته عنده وقد روى ابن جرير في صحيحه عن جابر لوعا ثلاثة
لأنه لم يصلا ولا تصدعهم حسنة العبد الأباقي حتى يرجع إلى مواليه فيضع يده في أيديهم
والمرأة الساخط عليها زوجها أو السكران حتى يصوم (ومن لم يجد الأباقي لم يصح له غسله
صلى فيه وجوبا) لأن ستر العورة إذا كان من إزالة الناصب متعلق حتى إذا دعي في ستر عورة
وجوب الستر في الصلاة وغيره فإذا كان تقديم الستر أهم (وأعاد) ماصلا في الثوب الغص
وجوبا لأنه قادر على كل من حلق الصلاة عريانا وليس الثوب الغص فيها على قدر ترك
الحالة الأخرى وقد قدم حالة التزام كدها فإذا زال التزامه بوجوده فبإظهاره أو جبا عليه
الأعاد ما ستره كالتملل المخلص بترك الشرط الذي كان مقدورا عليه من وجه بخلاف من
حبس بالمكان الغص لأنه عاجز عن الانتقال من الحالة التي هو عليها من كل وجه كمن عدم
الستر بكل حال (فإن صلى عريانا مع وجوده أي الثوب الغص) (أعاد) الصلاة وجوبا لأنه
فوت الستر مع قدرته عليها من وجه ولو كان غص العين تجلده عنه صلى عريانا من غير إعادة
ذكره بعضهم قاله في المبدع (فإن كان معه ثوبان نجسان صلى) فرضه (فأقلهما) وأخفهما
(بجاسة) لأن ما زاد على ذلك مقدور على احتياجه فوجبه صلى فرضه (فأقلهما) وأخفهما
ما استطاعه وإذا كانت النجاسة في طرف الثوب أو ما يمكنه أن يستتر بالظاهر منه لم يمه ذلك لأن
ملاقاتها وإن لم يجم لها وجهها وإن لم يلقها محذور وإن قد أمكنه اجتناب أحدهما فزمه
(فصل ومن لم يجد الأباقي ستر عورة فقط أو منك فقط ستر عورة وصلى قائما) وجوبا
وترك ستر منكيبا ما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الثوب واسعًا خالف
بين طرفيه وإن كان ضيقا فشد على حرقه رواه أبو داود والقيام متفق عليه فلا يترك
لأنه يختلف فيه (وإن كانت) السرة التي وحدها (تكتفي عورة فقط أو منكبه وعجزه فقط) بأن
كانت إذا تركها على كتفيه وسد لها من ورائه ستر عجزه (ستر منكبه وعجزه) على جالس (أصحابا)
لكونه يستر معظمها والمفاظ منها وسر المنكب لا يدل له فكان مراعاة أولى مع صحة الحديث
ستر أحد المنكبين (فإن لم يكف جمعها) أي العورة (ستر الفرجين) لأنهما الخشن وهما عورة ولا
خلاف وغيرهما كالفرج التابع لهما (فإن لم يكف) ما وجد من السرة (الأحدهما) أي الفرجين
(حبر) بين ستر القبل والذنب لاستوائهما في وجوب الستر بخلاف (والأولى ستر الذنب) لأنه
الخشن وينتفخ في حال الكوع والصدور وظاهره لأفرق بين أن يكون رجلا أو امرأة أو غشي
وبوجه أنه ستر ألتال حل إن كان هناك امرأة أو تلبس إن كان هناك رجل قاله في المبدع
(وبإزمه) أي العاري (تخصيل ستره بشراء أو استعجار بقيمة المثل) للعين أو المنفعة (وبزيادة)
بسيارة على عوض المثل (كإماء الوضوء) فيمتد أن يكون فاضلا عن حاجته (وإن بذلت له
ستره لم يقرها عاريه) لأن المنفعة لا تكفي فيها فاشبه بذلك الحل والدلو لا يستقاه الماء (ولا يلزمه
قبولها إن بذلت له) (فيه) لما يلحقه من المنفعة وعلم منه أنه لا يلزمه طلبها عارية (فإن عدم) السرة
(بكل حال صلى) ولا تسقط عنه بغير خلاف تعلمه كالأعجز عن استقبال القبلة قاله في المبدع

بين يدي ثم وضعت ما بين يدي
فنهاني من ذلك وقال كنا نفعل
هذا فامرنا ان نضع ابدنا على
الركب رواه الجماعة فوقع عن
الركب سنة لكونه غلظا وبالركب
رواه النسائي والترمذي ويصححه
(وعنه) رابع (ظهره) مستويا
ويجعل رأسه حياله أي حياله
ظاهره فلا يرفعه منه ظهره ولا
يخفضه لقوله أي حيد في حديثه
ورفعه فاعتدل ولم يصوب رأسه
ولم يفته (ويحذف رقبته) من
جنبه لحدث أبي مسعود بن
عقبة بن عمرو أنه ركب لحاف يديه
ووضع يديه على ركبتيه وفرج
بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال
هكذا رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي رواه أحمد وأبو داود
والنسائي (والجزئي) من ركوع
الاعتناء (يحببت) مصليا
(وسطا) في الخلق (مس ركبتيه
بديه) لأنه لا يسمى راكعا بدون
ذلك (وقدره) أي وقدر الاعتناء
(من غيره) أي غير الوسط
كطويل الدين وقصره الفضي
حتى يصكون بحسن لو كان من
أوساط الناس لا يمكنه مس
ركبتيه بيديه (و) قدر الجزئي
(من كاهن) مقابلة وجهه
بأخضائه (ما رواه) ركبتيه من
أرض أدنى أي أقل (مقابله)
لأنه مادام كاهن معتدلا لا ينظر
ما وراء ركبتيه من الأرض فإذا
انحنى بحيث يرى ما وراء ركبتيه
منها جزاء ذلك من الركوع
(وتحتها) أي تمة مقابله ما رواه
ركبتيه من الأرض (الكمال)
وركوع قاعه وقال أحمد ضابط
الأجزاء الذي لا يختلف أن يكون الاعتناء والى الركوع المعتدل أقرب منه الى القيام المعتدل ولو انحنى

(جالد السوي) بالركوع والصعود (استجابا فيما) أي في الحائض والاعاءة لما روى
عن ابن عمر أن قوما انكسرت بهم تركبهم فخرجوا من أكل يصلون جلوسا أو مشوا على
برؤسهم ولم يتخل خلافا ويجعل الصعود أخفض من الركوع (ولا يترجع بل ينصام) نقله
الأثرم والبيهقي (بأن يقيم إحدى رجليه على الأخرى) لأنه أقل كشفا (وأن يصلي قائما أو
جالسا وركب وجهه للأرض جاز) له ذلك لم يرد قوله عليه الصلاة والسلام بل قائما وإنما قدم
الجلوس على القيام لأن الجلوس فيه ستر العورة وقام مقام القيام فلا يصل قائما سقط الستر
الى غير ذلك مع أن الستر كذا من القيام لأنه يجب في الصلاة وغيرها ولا يسقط مع القدرة
بجاء القيام بسقط في النافذة ولأن القيام سقط عنهم لحفظ العورة وفي حال الصعود والخش
فكان سقوطه أولى لا يقال الستر كله لا يحصل وإنما يحصل ببعضه فلا في ذلك ترك ثلاثة
أركان القيام والركوع والجلوس لأن العورة إن كانت الفرج فقد حصل سترها والاحصل
ستر خلفها وأغشها وأما في قائما لزمه أن يركع ويصعد بالأرض (ولا يبدل المربان إذا قدر
على الستر) بعد الفراغ من الصلاة وحصل قائما أو جالسا كفاية الطهورين وفي الزمان بعيد
على الأقبس (وأن وجد) العاري (ستره) مباحة بستره من رفاق أي في مكان بعيد في الدف
أنه قريب (في أثناء الصلاة ستر) ما يحجب ستره (وجوبه) أي على ما لا يراه نأيا كان هل يراه
لما علموا يصول القبلة استدراكا للجلوس أو أصلا لهم (وإن كانت) السترة (بعدة) عرفا بحيث
يحتاج إلى زمن طويل أو عمل كثير (ستر) الواجب ستره (وابتداء) أي سائر الصلاة لأنه
لا يمكن فعلها إلا بما ينافيها من العمل الكثير أو بدون شرطها بخلاف التي قبلها (وكذا
لو عتقت) الامه وضوحها (في الصلاة واحتاحت إليها) أي إلى السرفقان كانت رأسها مكشوفة
مثلا فإن كان الخمار يقر بها فحتمت به وبث والاعتصاف اليه ونصرت واستأنفت وكذا حكم من
أطارت الرج ستره وهرق الصلاة (فلو جهلت العتيق أو) جهلت (القدرة عليها) فاعتدت
الصلاة لتقصيرها (تخييار معتقة) فحتمت به إذا أمكنته نفسها جاهة العتيق أو مكنته
فاته بسقط خيارها ولا تغفر بالجهل لتقصيرها في عدم التعلم (وتصل المرأة جماعة وجوبا)
إذا كانوا رجالا أحاديثهم يبيع ترك الجماعة لأنهم قد وعظوا على من غير عذر أشبهوا
المستترين ولا تسقط الجماعة بقوات السنة في الموقف كالزنا في حديق لا يمكن تقدم امامهم
عليهم ولا لهم ألبا وجوب من أهل صلاتا لتلويح ولا يسقط عنهم وجوب الجماعة (و) يكون
(امامهم في وسطهم أي بينهم) وأن لم يتساووا من عن يمينه وشماله (وجوبا) لأنه أسير من أن
يتقدم عليهم (فان تقدمهم) الامام (طلبت) قال في البدع في الأصح (الاق طلبة) فيوزان
يتقدم عليهم إلا من من رؤيتهم عورة وكذا في كانوا عابا (ويصلون) أي المرأة (صفا واحدا
وجوبا في طلبة) إذا كانوا عابا للثلاثي بعضهم عورة بعض (فان كان المكان ضيقا
صلاوا جالسين أكثر) بحسب ما ينسجم للمكان كالنوعين (فان كانوا) أي المرأة (رجالا
ونساء) تباعدوا حتى كل نوع لا تقصم لأن المرأة أن وقفت خلف الرجل شاهدت عورة
ومع خلاف سنة الوقت وقربا أفضى إلى الفتنة (وان كانوا ضيق) قال في المبدع بفتح
الفاء مخففا من ضيق ويجوز فيه الكسر على المبدع على حذف مضاف تقديره ضيق
(صلى الرجال واستدبرهم النساء) صلى النساء واستدبرهن الرجال (لما في ذلك من) تحصيل
الجماعة مع عدم رؤيتهن الرجال والنساء بالعكس (فان بذلت لهم ستره صلاوا فيها واحدا بعد
واحد) لقد تهرم في الصلاة بشرطها (الان يحضوا) ورج الوقت فتدفع إلى من يصلي للأمامة
فيصلي بهم ويتقدمهم) كاما المستورين (ان عينه روبا) بالعارة بل أن الحق في القيص من

لتناول شئ ولم يخطر بباله الركون لم يجزئه (ويشبهه) أي الركون (أحد باب لا يمكنه) ٢٨٧ ركون كمثل الركون التي يخرج عنها

فإن أمكنه بعضه كما جاز عن ركون بجري الصبح ومن به هبة لا تجوز معها على الأضواء الأهل أحسنه بانه ما قدر عليه الحديث إذا أرتكز أمر فاقضه ما استطعت (و يقول) فذكر كونه سبحانه رب العظمى الحديث عنة بن عامر قال سألت فسيم باسم ربك العظمى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا في ركونكم فلما سألت سبع اسم ربك الأعلى قال اجعلوا في مسجدكم رواد أبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وصححه والافضل عدم الزادة عليه فان زادوا محمد فلا بأس وسكته التبيين ان الأعلى افضل تمثيل بخلاف العظمى والسجود غاية التواضع لمساقيه من وضع المعبدة وهي أشرف الاعضاء على موطن الاقدام ولهذا كان افضل من الركون لجعل الأبلغ مع الأبلغ والمطلق مع المطلق وواجب من التسبيح مرة لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر عددًا فيما سبقه وسن تذكره (ثلاثا) في قول عامة أهل العلم (وهو) أي التكرار ثلاثا (أدنى الكمال) الحديث عون عن ابن مسعود مرفوعا إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان رب العظمى وذلك إذا ناه وأدحجه فليقل سبحان ربى الأعلى ثلاثا وذلك إذا ناه رواد أبو داود والترمذى وابن ماجه لكه مرسل كما قال البخارى في تاريخه لأن هونا لم يسمع من ابن مسعود ولكن عنده قول الصحابي

يشاء (والا) أي وان لم يسجد بها واحد منهم (اقتروا ان تشاءوا) فيقدم بها من خربته له الفرقة لترجمتها (ويصلى بالياقون عرارة) شئ يخرج الوقت هذا معنى كلامه في الشرح وغيره قال في المبدع والاصح يقدم امامهم ضيق الوقت وجزءه في المنتهى (فان كانوا رجالا ونساء) والمراد فيه الجنس (فالنساء أحق) بالسيرة من الامام وغيره لان وقتها الحش وسرها احسن للفتنة (فاذا صلوا فيها أخذوا حال) وصلوا فيها ان انس الوقت والاسلو عرارة (وان كان فيهم) أي المرأة (ميت صلى فيها) أي السيرة المبثوقة لهم (الحق) فرضه لادنى الميت (ثم كفن بها الميت) لجميع بين الحقن وتقدم في التيم (ولا يجوز) للمارى (انتظار السيرة) ليصلى فيها (ان خاف خروج الوقت) بل يصلى عرارانا اذا خاف خروجه (فان كانت السيرة) لاحدهم زمه ان يصلى فيها) لقدرة على السيرة (فان امارا وصل عرارا لم ينص صلاته) لانه ترك السيرة مع قدرته عليها (وبسبب) لرب السيرة (ان يعبرها لهم بعد صلاته) لقوله تعالى وتما وواعى البر والتقوى (ولا يجب) عليه عرارتهما مختلفا بذكر الطعام الفاضل عن الحاحه للضطر (فيصلون فيها واحد بعد واحد) ولم يجز لهم الصلاة عرارة لغيرهم على السيرة (الان يضافوا خروج الوقت فيصلى) من خاف خروج الوقت على حسب حاله (ويصلى بها) أي السيرة (أحدهم بين أيديهم) لاستتار هورته (والياقون) يصلون عرارة كما تقدم خلفه صفا واحدا جلوسا يوثقون أسجيا بالياقون والسجود وكذلك كانوا في صفة ولم يكن جميعهم القيام صلاوا واحدا بعد واحد لان يضافوا خروج الوقت فيصلى واحد قائما والياقون تقوموا ذكره بعنا في الشرح (فان امتنع صاحب الثوب من عارته فاستحب ان يؤمهم) ليعمل له فضيلة الجاعة (و يقبى أيديهم) أي قدامهم لاستتار عورته (فان كان أميا) لا يحسن الفاشحة (وهم قراء) يصونها (صلاوا) أي المرأة جماعة) وجوبا (صلى) صاحب الثوب وحده) لانه لا يصح ان يؤمهم لانه خارج عن فرض القراءة مع قدرتهم عليه ولان بائنها أحدهم لقدرة على ستر العورة مع جزمه عنه (وان عاراه) أي الثوب صاحبه (لغيره من وصلح للامامة جاز) لان الحق له فضله من شاء (وصار حكمه حكم صاحب الثوب) للملكة الانتفاع به فيصلى وحده و يصلون جماعة لا ينقسم

فصل في أحكام لباس في الصلاة وغيرها يذكر في الصلاة البدل سواء كان تحت ثوب أولا نقل محمد بن موسى النسي فيه جميع من على وخبر أبي هريرة نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم رواد أبو داود باسناد جيد لم يصفه أحمد كاله في المروغ (وهو) أي البدل لفقره الخاء الثوب قاله الجوهري واصطلاحا (ان يطرخ ثوبا على كتفيه ولا يرد أحده طرفيه على الكتف الاخرى) وقال ابن عقيل هو ارسال الثوب على الارض وقيل وضع وسط الرداء على راسه وارسله من وراءه على ظهره وهي لبسة اليهود وقال القاضي هو وضع الرداء على عنقه ولم يرد على كتفيه (مان ردا أحده طرفيه على الكتف الاخرى) لم يكره لزال معنى البدل زاد في الشرح (أوضع طرفيه بيديه لم يكره) وهو رواية ومقتضى ما قدمه في الفروع وغيره ويزج عنه في المنتهى بذكر لبقا معنى البدل (وان طرح القبلة) بفتح القاف (على الكتفين من غير ان يدخل يديه في الكمين فلا بأس بذلك ما يتفق الفقهاء وليس من البدل المكره قاله الشيخ ويكره في الصلاة (اشتغال الصماء) الحديث أبي هريرة في سعدان النبي صلى الله عليه وسلم سمى عن اشتغال الصماء رواد البخارى (وهو) أي اشتغال الصماء (ان ينطبع بالثوب ليس عليه غيره) والاضطباع جعل وسط الرداء تحت حافته الأيمن وطرفيه على حافته اليسرى وجاء ذلك مفسرا في حديث أبي سعيد بن ربيعة اهو عن عبيد الله راق عن

وفتوى أكثر أهل العلم (وأعلاه) أي الكمال في التسبيح (لامام عشر) مرات لما روى عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى

معصم عن الزخري عن عطاء بن يزيد عن مروان عاتني عن بستان وهذا احتمال الصماء وهو
ان يصح ثوبه على أحد ما نقله فسدوا حلقه قبله ليس عليه ثوب ولا احتباء وهو ان يعتني به ليس
على فرجه منه شيء وعلم منه انه اذا كان عليه ثوب أحرم بكره لانها ليست الحرم وفعلا التي صلى
الله عليه وسلم وان صلاته محصية الا ان تبدو عورة (و) بكره في الصلاة (نظية الوجه) لما
روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يغطي الرجل فاه رواه أبو داود وابن سنان
حسن فقهه فقيه على كراهة نظية الوجه لا اشتقاله على نظية الفم ولان الصلاة لها تحليل
وتحريم فشرع لها كشف الوجه كالاحرام (و) بكره في الصلاة (التلم على الفم والنفث) روى
ذلك عن ابن عمر وقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أعبد على سبعة أعقاب متفق عليه (ولف
الكتاب لا سب) لقوله عليه الصلاة والسلام ولا كشف شعرا ولا ثوبا متفق عليه زاد في الرأية
وتشعر (و) بكره (شد الوسط) بفتح السين (عما يشبه شد الزنار) يضم أوله انتهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن التشبه بأهل الكتاب رواه أبو داود (ولو) كان شد الوسط عما يشبه شد الزنار
(في غير صلاة) لأنه بكره التشبه بالكفار كل وقت لما تقدم (قال الشيخ التشبه بهم) أي الكفار
(منه عن إجماعا) لما تقدم (وقال) وليا صارت الإمامة الصفر أواز زفا من شعروهم حرم
لنساء) اه (و) بكره شد وسطه على القميص لأنه من زى اليهود) نقله حرب وظاهر ما قدمه
في الانصاف لا بكره (ولا بأس به) أي شد الوسط معتذر أو جعل أو نحوه عما يشبه الزنار (على
القباء) لأنه من عادة المسلمين قاله القاضي وقال ابن قيم لا بأس بشد القباء في السفر على غيره
نص عليه واقتصر عليه قاله في الانصاف (قال ابن عثيمين بكره الشد لباسا) وهو رواية
حكاه في المدع وغيره وظاهر ان المقدم لا بكره (و) بعتب) شد الوسط (عما يشبه الزنار)
فله ابن عرفه الخديف شرحه وقال نص عليه لغير (كبتديل وسطه ونحوه) لأنه أشد العورة
قال ابن قيم الا ان شد لمعمل الدنيا فيكره (و) بكره لاسرأ شد وسطه في الصلاة ولو بشر ما يشبه
الزنار) لأن ذلك يسببه بهم يحيزنها وتقاطيع بدنها والمطلوب شد ذلك ومفهوم كلامه انه
لا بكره لها شد وسطها خارج الصلاة عما لا يشبه شد الزنار قال في حاشية التنقيح لان شد المرأة
وسطها معهود في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقبله كما مضى من اجرام اسمعيل اتخذت منقطعا
وكان لا أسماء بنت أبي بكر نطا كان وأطلق في المسدع والتنقيح وانتهى انه بكره لها شد وسطها
(وتقدم لا تعين) المرأة (ثيابها) حال قيامها لأنه يسببه تقاطيع بدنها فشدته الحرام (ولا بأس
بالاحتباء مع ستر العورة) لما تقدم من مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام ليس على فرجه منه
شيء (و) بجره) لا احتباء (مع عدمه) أي عدم ستر العورة فإنه من كشف العورة بلا حاجة
(وهو) أي الاحتباء (ان يجلس ضامرا كتيه إلى شئ) أي جهر (صدور) وصدور ثوبه من وراء
ظهره أي ان يبلغ زكيقه ثم يشد فيكون) المعتني (كالاعتد عليه والمستند اليه) أي الثوب
الذي احتج به (و) بجره وهو) أي الاسبال (كبيرة) للوعيد عليه الا في سبانه في انفير (اسبال
شي من ثيابه ولو حمامة خيلا) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه
متفق عليه وحديث ابن مسعود من أسبل زنا رقه حلا خيلاء فليس من الله في حل ولا حرام
رواه أبو داود (في غير حرب) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى بعض أصحابه يعتني
بين الصفيين يجتال في مشتمته قال يا أيها المشتمة يتعضها الله الا في هذا الموطن وذلك لان الخيلاء غير
مذموم في الحرب (فان أسبل ثوبه لحاجة كستر ساق فيجوز غير خيلاء) (و) قال أحمد
رواه حنبل جازا لاسبال الرداء في الصلاة اذا لم يرد ان خيلاء فلا بأس (ما لم يرد التدليس
على النساء) فانه من الفحش (وفي انخر من غشنا فليس منا) (ومثله) أي التدليس بأسبال ثوبه

معصم عن الزخري عن عطاء بن رز يدعنه مروغانسي عن لبستن وهما اشتغال الصلوة وهو ان يضع ثوبه على أحد عاتقه فيبدؤا حلقه قبل لمس عليه ثوب أو الاحتباء وهو ان يعتني به ليس على فرجه منه شيء وعلم منه انه اذا كان عليه ثوب أحمر يكره لانهما الصلوة وفعلها النبي صلى الله عليه وسلم وان صلاته محصية الا ان تبدو عورة (و) يكره في الصلاة (نظية الوجه) لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن ينظر الرجل في رداء رداء أو يودب أسناده حسن فقهه فقيهه على كراهة نظية الوجه لا اشتغاله على نظية القم أو لان الصلاة لها تحليل وتحريم فشرع لها كشف الوجه كالاحرام (و) يكره في الصلاة (التلمخ على القم والنفث) روى ذلك عن ابن عمر وقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أعبد على سبعة أعقاب متفق عليه (ولف الكتاب بسبب) لقوله عليه الصلاة والسلام ولا تكشف شعرا ولا ثوبا متفق عليه زاد في الرأية وتشجر (و) يكره (شد الوسط) يفتح السبيل (عاشبه شد الزنار) يضم أوله لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التشبه بأهل الكتاب رواء أبو داود (ولو) كان شد الوسط عاشبه شد الزنار (في غير صلاة) لأنه يكره التشبه بالكفار كل وقت لما تقدم (قال الشيخ التشبه بهم) أي الكفار (منهى عنه إجماعا) لما تقدم (وقال) وليا صارت الإمامة الصفر أواز زقامن شعروهم حرم لبسها) اه (ويكره شد وسطه على القميص لانه من زي اليهود) نقله حرب وظاهر ما قدمه في الانصاف لا يكره (ولا بأس به) أي شد الوسط عتذر أبو حنيفة وأبو حنيفة عاشبه شد الزنار (على القباء) لانه من عادة المسلمين قاله القاضي وقال ابن قيم لا بأس بشد القباء في السفر على غيره نص عليه واقتصر عليه قاله في الانصاف (قال ابن عثيمين يكره الشد بالخاصة) وهو رواية حكاهما في المدع وغيره وظاهر ان المقدم لا يكره (و) يستحب شد الوسط (عاشبه شد الزنار) فله ابن عرفه الخديف شرحه وقال نص عليه لغير (كبتديل وسطه ونحوه) لأنه أسير للورد (قال ابن قيم الا ان شد لمعمل الدنيا فيكره) (و) يكره لاسر شد وسطه في الصلاة ولو بشر ما يشبه الزنار) لأن ذلك يسببه بهم يحيزنها وتقاطيع بدنها والمطلوب شد ذلك ومفهوم كلامه انه لا يكره لها شد وسطها خارج الصلاة عاشبه شد الزنار قال في حاشية التنقيح لان شد المرأة وسطها معهود في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقبله كما مضى من اجرام اسمعيل اتخذت منطلقا وكان لا مسماء بنت أبي بكر نطاقان وأطلق في المسدع والتنقيح والمنتهى انه يكره لها شد وسطها (وتقدم لا تعين) المرأة (ثيابها) حال قيامها لانه يسببه بتقاطيع بدنها فشدته الحرام (ولا بأس بالاحتباء مع ستر العورة) لما تقدم من مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام ليس على فرجه منه شيء (ومحرم) لاحتباء (مع عده) أي عدم ستر العورة لما فيه من كشف العورة بلا حاجة (وهو) أي الاحتباء (ان يجلس ضامرا كتيبه إلى شخو) أي جهة (صدوره) ويدير ثوبه من وراء ظهره أي ان يبلغ رقبته ثم يشد فيكون) الغتبي (كالعقد عليه والمستند اليه) أي الثوب الذي احتبى به (ومحرم وهو) أي الاسبال (كبيرة) للوعيد عليه الا في سبانه في انفير (اسبال شيء من ثيابه ولو بجماعة خيلاء) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه متفق عليه وحديث ابن مسعود من أسبل زارقه حلا خيلاء فليس من الله في حل ولا حرام رواء أبو داود (في غير حرب) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى بعض أصحابه عشي بين الصفيين يجتال في مشتمته قال يا أيها المشية يتعضها الله الا في هذا الموطن وذلك لان الخيلاء غير مذموم في الحرب (فان أسبل ثوبه لحاجة كستر ساق فيجوز غير خيلاء) (ابن) قال أحمد في روايه حنبل جازا الزار واسبال الرداء في الصلاة اذا لم يرد ان خيلاء فلا بأس (ما لم يرد التدليس على النساء) فانه من الفحش (وفي انخر من غشنا فليس منا) (ومثله) أي التدليس بأسبال ثوبه

لان مع الله بمن حمله خبر معناه الذماء فانما تكسبت صابرة مائة شرط لا تنعم لذهاء ١٨٩ (ثم) بعد رفع من الركوع (ان شاء

استرساق فيج كراصة اتخذت رحلين من خشب فلم تعرف) ذكره في الفروع وتوحيها
(و بكرة ان يكون ثوب الرجل الى فوق نصف ساقه) نص عليه (وتحت كعبه بلا حاجة) وعنه
ما تقدمه في النار لغيره فان كان لحاجة كقنع ساقه فلا (ولا يكره ما بين ذلك) أي بين نصف
الساق وفوق الكعب (ويجوز لراثة زيادة ما على ذيله) أي الى رجل (الى ذراع او ثوب من ثوبه
المدن) الحديث أصح منه قالت بارسول الله كيف تصنع النساء يزوجن قال ربحن شيئا فقالت
اذن تنكشف أقدمهن قال فربحتهن ذراعا لا يزيد عليه رواء أحمد والنسائي والترمذي
وحسنه والظاهر ان المراد بذراع اليد وشبران لما في سنن ابن ماجه عن ابن عمر قال رخص
رسول الله صلى الله عليه وسلم لامهات المؤمنين شيئا ثم استزدن فزادهن شيئا (ويحسن) وقال
في الانصاف من جماعة من اصحابنا بنو جرهم في شرح المنتهى (فطوبى لكم الى رجل الى
رؤس اصابعه او اكثر شيئا) الحديث أصح منه بنت بن بكالت كانت يدكم قبض رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى الرسغ رواء ابو داود وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يلبس قميصا قصير البدن والطول رواء ابن ماجه (وتوسعه قصدا) أي باهتد الى غير افراط
ولم يتأذى بالسبح ولا بدولة من اخففة الحركة والبطش قال ابن القيم وأما هذا الاكام
الواسعة الطوال التي هي كالخراج وعاشم قال لا يراج في لبسها عليه الصلاة والسلام هو ولا
أحد من اصحابه وهي مخالفة لسنة في جوارها نظرا فانها من بدس الثياب (و) (يحسن) (فصرمكم
المرأة) قال ابن حمدان دون رؤس اصابعها (وتوسعه من غير افراط ويكره لبس ما يصف
البشرة) أي مع ستر العورة بما يكفي في السرايا تقدم أول الباب ويأتي (الرجل والراثة وروفي
سنيها) نص عليه (ان راءا غير زوج أو سيد لم يله) قال في المستوفى بكرة فلبس رجل والمرأة
لبس الرقيق من الثياب هو ما يصف البشرة غير العورة ولا يكره ذلك للمرأة اذا كان لا يراها
الازواجها وما لكها او صحت معناه في الراجح هو ما تقدمه في شرح المنتهى يكره مطلقا (ولا
يجزى) ما يصف البشرة (كفنايت) لأنه غير مزار (وباني) في الجنائز (ويكره لبسها لبس
ما يصف الفين والخشونة والجم) لما روى عن أسامة بن زيد قال قال كافي رسول الله صلى الله
عليه وسلم قطعة كثيفة كانت جبا أهدى له د حبة الكلي فكسوتها ثم ارفى فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم مالك لاندس القطعة فقلت يا رسول الله كسوتها ثم ارفى فقال هو ان فصل
تحت اغلالة فاني اخاف ان تصف جسم عظمها رواء أحمد (ويحرم عليهن لبس الصائب
السكاك التي يشبهن لبسها بال رجال) الحديث أي هريرة قال في العرسول الله صلى الله عليه وسلم
صنفا من أهل النار ارجما بطنه نساء كاسات عاريات ما تلات جيلات على رؤسهن أمثال
أحلمة ستمة الضئ المائلة لا يبر من الجنة ولا يجحدن وجهها ورجال معهم سباط كاذناب البقر
يعضون بها الناس رواء مسلم (ويكره لرجل ان يرق العريضة دون المرأة) فلا يكره لها ذلك
والزني لبنه الجيب (و) بكرة لرجل (لبس زى الا عاجم كمامة معصا من ثوب صرارة للزينة)
لنهي عن التسمم بالاعاجم (ولا يكره لبس ثوب صرارة) (الزينة) قال أحمد لا بأس ان يلبس
لوزنوه (وتحوه) كالفصل (ويكره لبس ما فيه شفرة) أي ما يشبه به عند الناس ويشارة الله
بالاصابع لئلا يكون ذلك سببا الى جملهم على غيبتهم فشاركهم في آثم التهمة (و يدخل فيه) أي
في ثوب الشفرة (خلاف) زيه (المتأذين لبس ثوبا مقفوا بالوهولا تجبة أو قباء) محمول (كما
يفعله بعض أهل الجفا والفسافة) وعن أبي هريرة مرفوعا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن الشترتين فقيس بارسول الله هو الشترتان قال رقة الثياب غلظها وليها وخشونها
وطولها وقصرها ولكن سدا ما بين ذلك واقتصدا وعن ابن عمر مرفوعا من لبس ثوب شفرة
لم غير مظهر كلامه كالنتيج لا تشعب الى زيادة لام هو منفرد على قول ومل ما شئت من شيء بعد ويصح في الانصاف بما انتهى الى التخرج

أعطيتم منكم الجذوة وغيره مما صرح من
أراد ذكره فاقطع على الأرض قام
فركع وان سقط منه قبل أن يطمئن
عاده لم يطمئن ولا أزمه ابتداء
عن انتصاب لانه سبق منه وان
ركع واطمأن ثم سقط انتصب
قائما لم يصل فرض الاعتدال
هذه وان ركع واطمأن لم يحدث
بهالة منعت القيام سقط عنه
الرفع وسجد فان زالت عنه يد
سجوده لم يزمه العود للرفع وان
زالت قبله عاد له لانه قد ركله
قبل حصوله في الركوع وبأن حكم
من نسي التسبيح في سجود السهو
(ثم) بعد الاعتدال (يختر)
ساجدا (مكبرا ولا يرفع يده)
أقول ابن حجر وكان لا يفعل ذلك
في السجود متفق عليه ولم
ذكره أبو جعفر في وصف صلاته
عليه الصلاة والسلام (فيضع
ركبتيه) أو لا بالأرض لحديث
وائل بن حجر قال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد
وضع ركبتيه قبل يديه وأدنيه
رفع يديه قبل ركبتيه رواه أبو
داود والبيهقي وابن ماجه
والترمذي وقال حسن غريب
وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان
في صحيحهما والحاكم في مستدركه
قال الخطابي هو أصح من حديث
أبي هريرة أي الذي فيه وضع
اليدين قبل الركبتين وروي
الأثر عنه إذا سجد أحدكم فليبدأ
بركبتيه ولا يركب روك النسي
وعن سعد قال كنا نضع اليدين
قبل الركبتين فأمرنا بوضع
الركبتين قبل اليدين لكنه
من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل
وقد تكلم فيه البخاري وغيره (ثم) يضع (يده) أي كفيه (ثم) يضع (جبهته) وأنعمو يكون

أبسه الله ثوب مائة يوم القيامة حديث حسن رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وكان الحسن
يقول أن قوما سجدوا خشوعهم في القباس وشهر وأنفسهم بلباس الصوف حتى أن أحدهم
عجايلس من الصوف أعظم كبر من صاحب المطرف بعطرفة وقال ابن رشد المالكى كان
أعلم في صدور الرجال فانتقل إلى جلود الأذن هقلت ولأن إلى جلود السمور (ويكره) ليس
(خلاف زى) أهل (بلده) ليس (مزره) لانه من الشجرة فان قصده الارتفاع وانما هو
التواضع حرم لانه رواه ومن رأى إلى الله يديه ومن سمع مع الله (وكره) الامام (أحمد السكتة)
بالكسر (وهي فية) أى ستر رقيق يخاط شبه البيت قاله الحاشية (عابك) غير بها وقال
من إلى ما لا يرد حرولا لردا) ويشبهها البضاعة والتمسية لأن تكون من حرير أو منسوج
بذهب أو فضة فخرم (ويمن غسل يديه) وفيه من عرف ووسخ ويكره ترك الوضوء فيهما) خبر
أما كان يجد هذا ما يغسل به فوه ونسب إلى الله نظيف يحب النظافة (و) يكره (الاسراف في
المباح) وحره الشيعي في الدين لعموم ولا تسرفوا
فصل ويحرم على ذكر وأنثى لبس ما به صورة حيوان لحديث أبي طهية قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة أو كلب متفق عليه
(ونظيره) أي ما به صورة (وسئل الجدي) لما تقدم (وتصوره كبيرة) لا وعيد عليه في قوله
عليه الصلاة والسلام أن أصحاب هذه الصور يذبون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما خلقتم
(حتى في ستر وصق وحائط وسرير ونحوها) لعموم ما سبق (لا تفرشوا) جعله (أي الصور
مخدا) فيحوز (بلا كراهه) قال في القروع لانه عليه الصلاة والسلام تكلم على مخدة فيها
صورة رواه أحمد وهو في الصحيحين بدون هذه الزيادة (وتكره الصلاة على ما به صورة ولو على
ما بداس والسجود عليها) أي الصورة (أشكره) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تدخل
الملائكة بيتا فيه صورة وبأن ما به صورة الصلاة (ولا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا
صورة) لقول السابق قال في المبدع والمراد به كل منهي عن اقتناء وهو في الآداب هل يجعل على
كل صورة أم صورة منهي عنها اهـ قلت لا تظهر الثاني (ولا) تدخل بيتا فيه (جرس)
لحديث لا تدخل الملائكة بيتا فيه جرس رواه أبو داود (ولاحظ) لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب ولا جنب أسند حسن قاله المبدع (الان يتوضأ)
لما تقدم أنه رخص له أن ينام إذا توضأ وحده بعضهم على الجنب من حرام وبعضهم على من تركه
عادقوا هنا (ولا تصعب) الملائكة (رفقه فيها جرس) أو كلب خبر أبي هريرة مرفوعا لأصحاب
الملائكة رفته فيها كلب أو جرس رواه مسلم قال في الآداب ولو اتجمع في الطريق اتفاقا
معركب أو جرس ولم يقصد رفته فهل يكون سببا لعدم صحة الملائكة عليهم الصلاة والسلام
أم لا أم إن أمكنه أنفراد فليقل كان سببا والأقليات بوجه احتمالات (وان أنزل من الصورة
ما لا يتق الحياة معه كالأس أوليكن لما رأس بلا بأس به) أي فلا كراهة في المنصوص (ولا)
باس (لبس الصورة) لغيره (أو مقطوع رأسها) وصورة بلا رأس (ولا) باس
(بشراؤها) لقولهم (وبأن في الجهر) مع ياد على هذا (وتج صورة غير حيوان كشجر
وكل ما لا روح فيه ويكره) جعل صورة (الصليب في التوسيع) كالحقبة والدرهم
والدنانير والخواتيم وغيرها لقول عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يترك في بيته
شأبه تصليب الاقتنصه رواه أبو داود قال في الانصاف ومجتمعه غير محرم وهو ظاهر من قبل
صالح هـ قلت وهو الصواب (ويحرم على رجل ولو كافرا) لما تقدم أنه مخاطب برفع
الشريعة (و) على (حتى لبس ثياب حرير) لحديث عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لالبسوا الحرير فانه من لبسه في المنام بلبسه في الآخرة متفق عليه (ولو) كان الحرير
(بطانة) لعموم الخبر (ولو) (تكة سراويل وشراية) نص عليه قال في الفروع (والمراد شرعية
مفردة كشرابة اليد بلا ثمنها فها كزر) فتباح وما روى ابن عمر بثب عما أعطاه النبي صلى الله
عليه وسلم الى أخ له مشرك متفق عليه ليس فيه انه أذن له في لبسه او قدمت النبي صلى الله
عليه وسلم الى عمر وعلى وأسماء رضي الله عنهم ولم يزلن معه بأحدهما (ويحرم أقدارث) أي
الحرير لما روى حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي أن يلبس الحرير ولا الديباج وان
يجلس عليه رواه البخاري (و) يحرم (استناده) أي الحل والتفتي (الله) والكثرة عليه
وأنسده وتعلقه وسائر الجفيرة) فحرم استعماله الى حال بكل حال حتى ظاهر كلامه في
المستوعب وأبي المعالي في شرح المذهب وغيرهم قال ابن عبد القوي ويدخل في ذلك شرعية
الدواء وسلك المنفعة كما فعله جبهة المتعمدة اهـ واختار الأندلسي بأحدهما ليس بالحرير ومفردة
(غير الكعبة) المشرفة فلا يحرم سترها بالحرير (وكلام أبي المعالي يدل على العمل بظاهره) (و) (و) (و)
وتعمه في المبدع (الامن ضرورية) فلا يحرم معها لبس ما كسح بر ولا أقدارته ونحوه (وكذا)
ما قاله حرير طهوا) فحرم استعماله كما تقدم كانه لابس لأن الأكثر ملحق بالكل في أكثر
الاحكام (ولا) يحرم ما كان من حرير وغيره (اذا استوباطه وادورنا أو كانا للحرير أكثر
وزنا والظاهر لغيره) وكذا إذا استوباطه والآن الحرير ليس بأغلب وإذا اتفق دليل الحرمة
بقي أصل الإباحة (ولا يحرم خز وهو ماسد يارديم) وهو الحرير (والحرير) وأوصاف ونحوه
كفطان وكتان لقول ابن عباس إنما ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من
الحرير أما السداو العلم فلا يري به بأسا رواه أحمد وأبو داود وساند حديث قال في الاختيار أن
المصمت من حرير أحدهما قدما للأصحاب بأحدهما انفرادون المصمت وغيره وليس للخز ولا لبس
المصم ولا الديباج اهـ والمصم ماسد يارديم (وما عمل من قطع حرير ومما قلته
وما بقية المصانع من فم من قطع الطاقات أذا قد وغز لنوع فكفر برخالص وان معي
الآن خز) لا يحرم على الرجل حاله وانما في الحرير بظاهر كلامهم يحرم الحرير ولو كان معتذرا
بجرح يكون القطن والكتان اهـ في حقه منه للنص (ويحرم على ذكر ونعتي بلا حجة ليس
منسوج بذهب أو فضة أو مزيجها) لما فيه من الخيلاء وكسر قلوب الفقراء وقصص
النفذين كالآنية (فان استحال) أي تفسر (لونه) يحصل منه شيء) يرضيه على النار (ايح)
للبس والعلية التحريم من السرف والخيلاء وكسر قلوب الفقراء (والا) أعوان لم يحصل
لونه أو استحال لكن يحصل منه شيء يرضيه على النار (فلا) يباح لبقائه على التحريم (ويباح
لبس الحرير لمكة ولولم يثر بأسه في زوالها) لما في الحصى من حرير في سفر من مكة كانت حيا
عليه وسلم رخص لبيد الرحمن بن هزاف واليزيد في حبس الحرير في سفر من مكة كانت حيا
وما ثبت في حق يحيى بن ثابت في حق غيره مما لم يتم دليل على اختصاصه به والحكمة قال في البدع
بكسرا لماء الحرب (و) يباح لبس الحرير (لقتل) لما روى أنس أن عبد الرحمن بن عوف
واليزيد بن كنانة النبي صلى الله عليه وسلم القتل رخص لهما في حبس حرير فأبى عليه ما في
غزاة رواه البخاري وظاهره موقوف لم يثر بأسه في زواله (و) يباح لبس الحرير (مرض) يستغنى به
لبس الحرير على ظاهر كلامه في البدع قياسا على الحكمة والقتل (و) يباح لبس الحرير (في)
حرب يباح إذا تراعى الجمان الى انقضاء القتال ولو كان لبسه لغرضه (لأن المنع من لبسه
لما فيه من الخيلاء وذلك غير مفعول في الحرب (و) يباح لبس الحرير (لما حجة كطافة
ببعضه) أي خذوة (ودرع ونحوه) يجوز أن قال بن عيم من احتاج الى لبس الحرير كركو أو برد

لمحصله سبعة أعظم وروى
أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد
غز حفرش ولا يقبضهما
(والنحو على هذه الأصناف)
السبعة الألف (بالمصلي)
بفتح الألف من أرض أو حصر
أو نحوهما (زك مع القسرة)
عليه حديث ابن عباس أمر النبي
صلى الله عليه وسلم أن يصعد
على سبعة أعظم ولا يكف شعرا
ولا قروا لبيحة واليد من والي كبتين
والجانب متفق عليه ولا يرم
وصعد في سبهما عن حكمة
مرفوعة لا تحصى صلاة لا يصيب
الاتف حيا ما يصيب لبيحة
والعارضة عن ابن عباس
مرفوعة أصلا لأن لم يمنع الله على
الأرض (ولا) يقبل مباشرتها
أي المصلي (بشيء منها) أي أعضائه
السيود واجهوا عليه في القديين
والزكبتين وشهدوا في البيعة
حدث أنس كنا نصل مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في
شدة الحر فإلما يتطع أحدنا
أن نكف جبهة من الأرض
سأ نر به فصد عليه رواه
أبو جعفر روى ابن أبي حاتم عن
ابن عمر انه كان يصعد كور
علمته (وكره تركها) أي مباشرة
المصلي باليد من الألف والبيعة
(بلاصغر) من نحوها أو برد أو
مرض خروج من الخلف
واحد بالمرعة (ويحرم بعض
كل عضو) في السيود عليه لانه
لم يصدق الحديث وان جعله
ظهر نفسه أو أطراف أصابع
يديه فظاهر الخبر يحرمه لانه قد
سجد على يديه وكذا الوجه على
ظهره وقديمه (ومن يحرم) عن

معجود (بالبسمة لم يلزمه) معجود (بغيرها) من أعضاء المعجود لانها الأصل في معجودها نبيح لها حديثنا ابن عمر مرفوعة ان اليد بر

رواه وفتح أصابعه ورجليه
(و يقول) في مصوده (تسبيح)
أي حسان من الأعلى وتقدم ما
يجزئ منه وأدنى الكمال منه
وأعلاه علام موضع رأسه فظ
نستعمل أسافله بلا حجة جاز
ذكره في المصدق وأن خرج من
صفة المصود لم يجزئه كاله أبو
الخطاب وغيره وأن سقا بمجته
ثم انقلب ساجدا ونواه أجزاء قاله
في القسرو ع (ثم رفع من
مجدود مكبرا الحديث أي هريرة
وفيه ثم بكبر حين يهوي ساجدا ثم
بكبر حين يرفع رأسه متفق عليه
(ويجلس مفرش على يسراه)
بأن يسطر رجله اليسرى
ويجلس عليها (و ينصب عناه)
أي يني رجله ويخرج يمين
تحت (ويثنى أصابعها نحو القبلة)
فجعل بطون أصابعها على
الأرض معقدا عليها لقول أبي
حيد ثم يني رجله اليسرى وتقدم
عليها ثم اعتدل مخد جع كل
عظم في موضعه كالأثرم
تفقلت أباعبد الله فوجدته
يفتح أصابعه رجله اليمنى
ويستقبل بها القبلة (ويسطر
يديه على فخذه مضمومتين
الأسابع) كجسوس التشهد
ونقل الخلف عن السلف (ثم
يقول رب اغفر لي وتقدم عند
ذكر تسليم ال كوع وإن قال
رب اغفر لي أو اللهم اغفر لي فلا
باس قاله في الشرح (ثم يسجد)
مجدد أخرى (كالأولى) في الهيئة
والتكبير والتسبيح لفعله عليه
الصلاة والسلام (ثم يرفع من)

مصمت) لما ورد عن عبد الله بن عمر قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل عليه ثوبان
أحمران قبل فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم عليه رواء أبو داود قال أحدث قال أبو طيمن لسه آل
قرون أو لا لفرعون (ولو) كان الأحمر المصمت (طائفة) ونوع بالمصمت ما فيه من غير ما فلا
يكرو ولو غلب الأحمر وعليه يجهل بسما لخطه الجراء أو البرد الأحمر (و) يكره للرجل أن يلبس
(طليسان وهو الموقر) على شكل الطرحه يرسل من فوق الرأس لأنه يشبه أسن رهبان
الملكيين من النصارى وأما المودر فهو غير مكروه بل ذكر أصحابه وقصد كرت كلام
السيوطي فيه في حاشية المنتهى (وكذا مصغر) فيكره للرجل الماروي على قاله في رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن القم بالذهب وعن لباس القسي وعن القرامق وال كوع والصور
وعن لباس المصغر رواء مسلم (الأف أحرار فلا يكره) للرجل لبس المصغر نص عليه ويباح
للنساء تخصيص الرجل بالنسي (ويكره للمشي في نعل واحدة) بلا حجة ولو (يسرا) سراه
(كان في إصلاح الأخرى أولا) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تشي أحدكم في نعل واحد متفق
عليه من حديث أبي هريرة ومسلم إذا انتطح شمس نعل أحدكم فلا تشي في الأخرى حتى يمسحها
ور رواء يعقمان حديث جابر وفيه ولا خف واحد مشي على في نعل واحدة وعائشة في خف
واحد رواء سعيد (ويكره) المشي (في نملين مختلفين) كان يكون أحدهما أصفر والأخر أحمر
(بلا حجة) لأنه من الشهرة (وسن استكثر النعال) لحديث مسلم عن جابر فروا استكثروا
من النعال فان أحدكم لا يلبس النعال كلها المتعل بدل على ترغيب الدين للنعال ولأنها
قد تقيح الخراب والبرد والعماسه (و) سن (تعاهد ما عند أبواب المساجد) لقوله عليه الصلاة
والسلام في حديث أبي سعيد فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب عليه ولنظر فيها فان رأى خبثا
فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيها رواء أبو داود (و) تسن (الصلاة في الطاهر منها) أي من
النعال قاله الشيخ وغيره فلا خيار منها من أسنة يزيد بن سعيد قال سألت أبا أنس أكان النبي صلى
الله عليه وسلم يصل في نعله قال نعم متفق عليه وقال صاحب النظم الأولى حافيا (و) سن
(الاحتفاء احتفاء) لحديث فضالة بن عبيد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم بأمرنا أن نختفي احتفاء
رواه أبو داود وروى هذا الحديث عن عمر (و) سن (تخصيص الحاف في الطريق) بأن يثني
المنتمل عن الطريق ويدها للحاف رقباه (ويكره كثرة الأرفاه) أي التمتع والدهول العيش
للنهي عنه ولأنه من زى العجم وأرباب الدنيا (ويستحب كون النعل أصفر وانخاف أحر)
وذكر أبو المعالي عن أصحابنا (أواسود) قاله في القروع وإن يقابل بين نعله وكان لئله صلى الله
عليه وسلم قبل أن يكسر الخلق وهو السرى الوسطى والتي تليها وهو حديث صحيح رواء الترمذي
في الشمائل وابن ماجة وغيرهما (ويكره لبس الأزار) قاتما (و) لبس (النف) قاتما (و) لبس
(السراويل) قاتما خشية أن تكشف عورتهم (لا يكره) الانتعال قاتما وصح القاض وغيره
الذكر أنه واختلف قوله أي الامام في صحة الأخبار قاله في القروع (ويكره نظار ملابس حور
وأ نية ذهب وفضة وشعرها ن رغبة) النظار أنها (في التزين بها والمداخرة) ذكره في الرابة
وغيرها وقال ابن عقيل ربح النمر كصوت الملاهي حتى إذا شمر وبجها كان بمثابة من سمع
صوت الملاهي وأصغى إليها ويحب ستره من والاسراع كوجوب سدا الأذن عند الاستماع
وعلى هذا يحرم النظار في ملابس الحرة وروا في الذهب والفضة وأن دعيت إلى حب التزين
والفاخرة بحب خلق عنه قاله في الآداب الكبرى (و) يكره (التنم) وتقدم لأنه من الأرفاه
(و) يكره (زى) بكسر الزا أي هيئة (أهل الشرك) لحديث ابن جرير فروا من تشبه بقوم فهو

لا على يديه لحديث وائل بن حجر
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا جدد صغر ركبتيه قبل يديه
وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه
رواه النسائي والأترم وفي لفظ
إذا نهض نهض على ركبتيه
واعتمد على فخذه وعن ابن عمر
نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يعتدل رجل على يديه
إذا نهض في الصلاة رواه أبو
داود (فإن شئ) طلب اعتداده
على ركبتيه (ف) أنه يعتدل
(بالارض) لقول علي ابن عمر
السنن في الصلاة المكتوبة إذا
نهض الرجل جالس في الركعتين
الاوليين أن لا يعتدل يديه على
الارض لأن يكون شيئاً كبيراً
لا يستطيع رواه الأترم وعليه
يحمل حديث مالك بن
الجويرث في صفة صلاته عليه
الصلاة والسلام لما رفع رأسه من
السجدة الثانية استوى قاعدته
اعتد على الارض رواه النسائي
(ثم ياق) ركعة (مثلاً) أي
الاولى لأنه عليه الصلاة والسلام
وصف الركعة الاولى لله في
صلاته ثم قال افضل ذلك في
صلاته كلها (الا في سجدة دينية
فيكون) استحباب سكتها قال
جميع ولا حاجة لاستئصاله لأن
التسليم لا ركعتين (و) الا في
(تحرمة) فلا تباد (و) الا في
(استفتاح) فلا يشرع في غير
الاولى مطلقاً (و) الا في (تعوذ)
فلا يباد (ان تعوذ في) الركعة
(الاولى) لحديث أبي هريرة
مرفوعاً **كان** إذا نهض من
الركعة الثانية استفتح القراءة

منهم رواه أحمد وأبو داود وإسناد صحيح قال الشيخ في الدين أقل أحواله أي هذا الحديث أن
يقضي تحريم التشبه وان كان ظاهره يقتضي كراهة التشبه بهم (وبسن التواضع في اللباس)
لحديث أحمد بن أبي امامة مرفوعاً البذا من الاعيان رجاله ثقات قال أحمد في رواية الجماعة
هو التواضع في اللباس (و) بسن (لبس الثياب البيض) لحديث السوا من ثيابكم البيض
فانهم من خير ثيابكم وكنتوا فيها موتاكم رواه أبو داود (وهي) أي الثياب البيض (أفضل) من
غيرها (و) تسن (التطاف في ثوبه وبدنه وبجملته) نهران الله تطيف يجب التطاف وكان ابن
مسعود يعبه اذا قام الى الصلاة الى بيح الطيبة والثياب النقية (و) بسن (أرخاء الدوابه سلقه)
نص عليه (قال الشيخ اطالها) أي الدوابه (كثير من الاسبال) وان أرخى طرفها بين
كففيه لحسن قاله الأخرى وأرخاها من الزم من خلفه تسد ذراع وعن انس عروة ذكر في
الأدب (وبسن تحميمها) أي العمامة لأن عمامات المسلمين كانت كذلك على عهد رسول الله
عليه وسلم (ويجدد لف العمامة كيف شاء) قاله في المبدع وغيره وروى ابن حبان في كتاب
خلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمد يديه
كروا العمامة على رأسه ويغرزها من رأته ويرخي لها ذوائبه بين كففيه (وبياح السواد
ولو الجند) لأنه عليه الصلاة والسلام دخل مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء وكذلك يباح
الأخضر والأصفر (و) يباح (قتل طرف الثوب) من رداء وغيره (وكذا) يباح (الكثبان)
والقطن (و) يباح لبس (الطين) وهو القباء (ولو النساء والمرد ولا تشبهه) لما تقدم أنه يحرم
تشبه النساء بالرجال وصحة (وبسن السراويل) لما روى أحمد بن أبي امامة قال قلنا يا رسول
الله ان أهل الكلب يسترولون ولا يتررون قال تسروا ولو اترروا وخالفوا أهل الكتاب
(والثياب) يضم التاء وتشديد الباء مراد بول قصير جد (في معناه) أي معنى السراويل لأنه يستر
العورة المغلفة (و) بسن (القميص) لقول أم سلمة كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم القميص رواه أبو داود (و) بسن (الرداء) لأنه عليه الصلاة والسلام (ولا بأس
بالس القراه) بكسر القاء محمد بن جعفر قاله الجوهري وأثبتها ابن فارس وبذلك
الحديث الآتي (إذا كانت) القراه (من جلد ما كحل من كحل يباح وتصح الصلاة فيها) كسائر
الطاهرات وتقدم في الآتي يحرم لبس جلود السباع وأنه يباح ديبغ جلد نحس يموت واستعماله
بعده في لباس (ولا تصح) الصلاة (في غزرك) أي غير جلد كذا (جلد ثعلب وممور وفلن)
وقام وسنور وسجباب ونحوه) كذب وغر (ولو ذكي) أودبغ لأنه لا يظهر بذلك كاحمه
(ويكره من الثياب ما تنظن نجاسته لغرية) ككتاب المرأة المريبة فلا طفال (ورضاع وحض
وصفر وكثرة ملابسها) أي النجاسة (ومباشرة طوافه والعرضة فيها صفته وغيره) وتقدم بعينه
هكذا في شرح المشتمى وغيره مولد المراد ان الصلاة فيها خلاف الاولى كما عبر في الشرح فلا ينافي
ما تقدم في الآتي ان ما لم يتم نجاسته من ثياب الكفار طاهر يباح (و) يكره (لبسه) جلد مختلفا
في طهارته (و) يكره (افتراشه جلد مختلفا في طهارته) قال في الانصاف هي الصحيح من المذهب
أفتى وقال في الأدب قال ابن عزم اذا ديبغ جلد لمسه وقتلنا لا يظهر جازا بل يسه دابته ويكره
له لبسه وافتراشه على الاظهر قال ولا يباح له لا تفاع سجدة المنة قبل الدبغ في اللباس وغيره
رواية واحدة انتهت وهو معنى كلام المحدث في شرح الحديث لكنه لم يشر على الاظهر بل قطع
بذلك (وله الماسه) أي الجلد المختلف في طهارته (دابته) لأنه كاستعماله في لباس (ويحرم
اللباسه) أي الدابة (ذهباً وفضة) قال الشيخ في الدين (وموياً) وقطع الاصحاب ان يلبسها
الخبر قاله في الأدب وقال له ان يلبس دابته جلد نجس ذكره في المستوعب وقدمه في الرعاية

يُسْتَفْتَى بِهَا السُّورَةُ قَاشِيَةُ أُولَى رَكْعَةٍ فَإِنْ

لم يشفقوا الاولي ولولدا اقلبه
 فيما بعدها (تجرباس) بعد
 فراغن ثابته (مقرشا) كجوس
 بين هجدين (و يضع يده على
 لخصه) ولا يلقيهما ركنه
 (يدفع من) اصابع (عناه
 انتمز والنتمز ويطلق
 الاجامع الوسطى ويسبط
 اصابع يبراه مضمومة الى
 الفلحة) ليستقبل القبلة بالطرق
 اصابعه وروى عن ابن عمر
 كان اذا صلى استقبل القبلة
 بكل شيء حتى يتعلم وراه الازم
 وفي حديث واثل بن حجر فحفة
 صلاته عليه الصلاة والسلام
 انهم رفته الا ان على لخصه الجني
 حقه من اصابعه لخصه واه

تليها وحلق حلقته بامده الوسطى
على الأقدام ورفع السداة فشير
بها روادا جدوا روادا وصفت
تخليق أن يجمع مع بني رأس
الأقدام الوسطى فينبه الحلقة
من حده بنوعه (ثم يشهد)
وجوبا (مرا) اسعيا بالبربان
ممدود وحقا الصعين وغيرها
وتخففه ولا يسحب ندوه
بالسلة ولا يكره بل تركها أولى
(فيقول التحيات) جمع تحية أى
الطرفة روى عن ابن عباس
أولئك والقائه وعن ابن
الانبارى السلام وجمع لأن
ملوك الأرض يحضرون بعضات
مختلفة (ثم المصلاوات) قيل
الطمس وقيل الملوحة في الشرع
وقيل الرحة وقال الأزهري
المبادات كلها وقيل الادعاء أى
هوانه وجها (والطيمات) أى
الاعمال الصالحة روى عن ابن
نعمان أن الناس ومنهم بالرواية

(ولا بأس بلبس الحسبة) يكسر الحاء مفتوح الباء الموحدة قال في الترح وفي التي فيها رداء
وبياض روى أنس قال كان أحب الثياب إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبسها
لبيرة مفتحة عليه (و) لا بأس بلبس الأصواف والألوان والأشعار من حيوان طاهر حيا كان
أو ميتا لقوله تعالى ومن أصفافها وأوبأها وأشهرها أنا ومنه التي حين حديث مسلم عن
عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود (وكذا)
تأخر الصلاة عليها وعلى ما يعمل من القطن والكتان وعلى الخصر) وغيره من الطاهرات
لما في حديث أنس مرفوعا قال وضع بساطا لفاتصل عليه فحججه الترمذي قال والعمل عليه عند
أكثر أهل البلد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم يروا الصلاة على البساط
والنظيفة بأما هو من المغيرة بن شعبه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي على الخصر
والغرفة المذبوغة (وبياض نعل خشب) قال أحدان كان حاجزا (وبسبب أن ليس ثوبا جديدا
إن يقولوا الحمد لله الذي كساني هذا ورفقني بمن غير حولي ولا قوة) فقبر وعن أبي سعيد قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استجد ثوبا باسمه باسمه عمامة أو رداء أو رداء ثم يقول
اللهم لك الحمد أنت كسوتني أما لك خبره وغيره من صلواته وأعوذ بك من شره ومن صلواته رداء
الترمذي وفي نسخة وأن يتصدق بالخلق العتيق النافع (ثم قال) قال عبد الله بن محمد الأنصاري
بنفي الفقهاء أن تكون له ثلاثة أشباح تدعو له ويدعو له وتصل عليه

❦ باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة ❦

أى بيان المواضع التى اتصع الصلاة فيها لمطاعوا ما تصح فيه الصلاة في بعض الأحوال وما يصح فيه النفل دون الفرض وما يتعلق بذلك ومنه يعلم ما تصح فيه الصلاة لمطاعا (وهو) أى احتباب النجاسة (الشرط السابع) الصلاة لتقدمه متقبلة (طهارة بدن الصلى) طهارة (زنايلهم) طهارة (موضع صلاته وهو محل بدنه) محل (ناباه من نجاسة غير معقونها) وعدم حملها (شرط الصحة الصلاة) لقوله صلى الله عليه وسلم فترى من أمان البلى فإن طاعة عذاب القبر من قوله صلى الله عليه وسلم حين مر بالقبرين أنهما العبدان وما بعد أن فى كبير أما أحدهما فكان لا يستشعر من البول ثالثه قبل الرأفة فى شرح المنتهى والصواب أنما لتأمل المثناة كاذكر ابن الأثير فى النهاية فى باب النون مع التأمل المثناة وفى رواية لا يستزهر وقال تعالى وثباتك فطهر قال ابن سيرين وابن زيد أمر بتطهير الثياب من النجاسة التى لا تحوز الصلاة مع أن ذلك لأن المتركين كانوا لا تطهر ونولا يطهر ون ثيلهم وهذا أظهر الأقوال فيها وهو محل اللفظ على حقيقته وهو أولى من الخازن فى المبدع لكن مع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل الحجرة فى ظل الكعبة فانبعث أشقى القوم لجأه سبلا جز وبنى فلان وجعلوا نورا فطهر من كتيبه وهو ساجد حتى أزالته فاطمة رواء الخازن من حديث ابن مسعود وقال الحمد لاسم الله فى سبعين ألفاظه انما تراه من قدسوخ لأنه كان يركع قبل ظهور الأسلاك واصل الجنس لم تكن فرضت والأمر بحجب النجاسة على متأخر دليل خبر النعنع وصاحب القبرين والأعراب الذى قال فى طائفة المعجم وحديث جابر بن سمرة أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أى قبل الثوب الذى أتى فيه أهلى قال نعم الآن ترى فيه ما تنفسه واه أحدوا من ما حوسا سنده ثقات إلى خبر ذلك من الأحاديث فثبت به أنه ما مؤر باحتبابها ولا يصح ذلك فى غير الصلاة فثبت أن يكون فيها والأمر بالشيء نهى عن ضد وهو يقتضى الفساد كطهارة الحسد وعلمته أن النجاسة لا يضر عنها

هياس أو من الكلام قالاس الانباري (السلام عليك أيها النبي) بالمعز من النصارى هو الخمر لانه ينفى الناس وينالهم بالوحي

التي والزيادة) (السلام علىنا)
 أي الماخزين من من امامهم ومعلمهم
 ولا تنسك (وعلى عباد الله
 الصالحين) الصالح القائم يحق
 الله تعالى وحقوق عباد أو
 الاكثر من العمل الصالح
 بحيث لا يعرف منه غيره ويدخل
 فيه التساهل من لم يشاركه في
 صلاته لقوله عليه الصلاة
 والسلام فانكم اذا قاتلتموها مايت
 كل عيب صالح لله في السماء
 والارض قال ابو علي الدقاق
 ليس شيء أشرف ولا اسم أتم لقوس
 من الوصف بالمودة (أنشد أن
 لاله الا الله) أي أخبرني
 قاطع بالوحدانية ومن خولص
 الملة ان حرونها كلها حروفية
 ليس فيها حرف شقوي لان المراد
 بها الاخلاص لما يقربها من
 خالص جوده وهو القلب لامن
 الشفتين وكل حروفها مهيمة
 دالة على التجرّد من كل معبود
 سوي الله تعالى (وأشهد أن
 محمد عبده ورسوله) حديث
 ابن مسعود قال كما اذا جلسنا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة
 قلنا السلام على الله من عباده
 السلام على جبريل السلام على
 فلان فسمعنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال ان الله هو السلام
 فاذا جلس أحدكم فقل
 الصلوات الى آخره قال ثم يتخير
 من الدعاء أعجبه اليه فيدعوه
 وفي لفظ علي بن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم التمدد بين يديه
 كما يعنى السورة من القرآن
 قال الترمذي هو أصح حديث
 في التشهد والعمل عليه عند
 اكبر أهل العلم من الصائغين والتابعين وليس في المتن عليه حديث غيره ورواه ايضا بن عمر

كألا الاستحباب جعله ويسر الدم ونحوه ونحوه من ليس اجتنابا بشرط الصحة الصلاة وتقدم
 تعريف النجاسة في أول كتاب الطهارة وحيث علم ان اجتناب النجاسة مذكور وهدم جعلها
 شرط للصلاة حيث لم ينع عنها (في) كان سنده أو ثبوته نجاسة لا ينع عنها أو (لا فاعايدته أو
 ثبوته) انما في الخبر أو جعل ما لا يقبل (أو جعلها عالما) كان (أو جاعلا أو ناسيا) لم تصح صلاته
 انما شرطها زاد في التلخيص الآن يكون يسرا أو كمن عبق في ستره المنفصلة من ذاته
 اذا وقعت حال معجوده هي نجاسة انما لا يقبل قاله في المبدع (أو جعل) في صلاته (أو روة) من
 زجاج أو غيره (فيها نجاسة أو) جعل (أجرة) عبد الممنوع واحدة الأجر وهو الطوبى الأحمر
 (باطن النجس أو) حل (بصفة منزلة أو) يصف (فيها فرخ ميت أو) جعل (عقود عيب حياته
 مشغلة) خرافا قد ادى الى اجتنابها أي النجاسة التي لا فاعاها أو على عدم جعل ما جعل من ذلك (لم
 تصح صلاته) لانه حامل النجاسة في غير معدنها أشبه ما لو كانت على يده أو ثبوته أو جعلها في كفه
 و (لا) يقبل صلاته (ان من ثوبه) أو يده (ثوبا) نجسا (أو) من ثوبه أو يده (حائطا) نجسا (لم
 يستند اليه) لانه ليس موضع لصلاته ولا يحمل فيها فان استند اليها حال نجاسة أو ركوعه أو
 سجوده طلت صلاته (أو قابلا) أي النجاسة (أو) كما أو واجدا (من غير ملاقة) أو كانت
 النجاسة (من غير طبعه من غير ملاقة) فصلاحة صححة لانه لم يمس النجاسة أشبه ما لو جرت من
 محاذاته (أو جعل حيوانا طاهرا أو) حل (أدما مستحبرا) فصلاحة صححة لانه عليه الصلاة
 والسلام صلى وهو حامل أمامة بنت أبي العاص متفق عليه ولا نافي باطن الحيوان والآدمي
 من نجاسة في معدنها فهي كالنجاسة صنف المصلي وأثر الاستقامة معقوده جعله (أو سطة) طلت
 النجاسة (عليه فالزنا) سر بما (أو زالت) النجاسة (من غير ما يجب لم يطل الزمن) فصلاحة صححة
 لما روى أبو سعيد قال بينا اني صلى الله عليه وسلم يصلي بياضه اذ دخل عليه فوضعهما عن
 يسارتي فلع الناس تعاليم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال ما جعلكم على القائمكم
 فقالوا قالوا انك أتيت تلك فأتيتنا فقال انك جبريل أتاني فخيرني ان فيها قد زار واه أبو
 داود ولان من النجاسة ما يعني عن يسره اعني عن يسره من كسفت العورة (وان طين أرضا
 متنجسة) أو صلى عليها (أو بسط عليها أو) كانت النجاسة (طبة) شيئا طاهرا مضيقا (أو) بسط
 (على حيوان نجس أو) بسط (على حوز) كله أو غايه من (يحرم جلوسه عليه) من ذكر
 أو نثنى (شيئا طاهرا مضيقا بحيث لا ينفذ) النجس (الطبي) الى طاهره وصلى عليه (صحت مع
 الكراهة أو صلى على بساط) بطنه نجس وظاهره طاهره أو صلى عليه أو سطره نجس أو صلى على سريره
 تحته نجس أو غسل وجهه أو غسل وجهه أو غسل وجهه أو غسل وجهه أو غسل وجهه أو غسل وجهه
 مباشر لها قال في الشرح فاما الآخر المجهول النجاسة فهو نجس لان النار لا تظهر لكن اذا غسل
 طهر ظاهره لان النار اكلت أجزاء النجاسة الظاهرة وبقى الزفره طهر بالفسل كالارض النجاسة
 و يبقى الباطن نجسا لان الماء لا يصل اليه (مع الكراهة) لا اعتماد على النجاسة أو الغصب
 و روي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار وهو متوجه الى الخيبر رواه مسلم قال
 الدارقطني هو غلط من عمرو بن يحيى المازني والمعروف خلافه على البعير والاحلة لكنه من
 فصل أنس قاله في المبدع وفيه فيما لا يسطح على حوز طاهره مضيقا فبقيت حاة صبح جاز جلوسه
 عليه والافلاذ كرهه في القروع (وان صلى على مكان طاهر من بساط) أو صبر ونحوه (طرفة
 نجس) صحت (أو) صلى و (تحت قدمه) حل أو غيره (في طرفة نجاسة) وتوكل (المبل أو
 غيره) بركته صحت صلاته لانه ليس يحمل النجاسة ولا يصل عليها وانما اتصل بصلاته بها أشبه
 ما لو صلى على أرض طاهرة متصلة بأرض نجسة (الآن يكون) المبل أو غيره (معلقا به) أي

ومن فتنة الحيا والنيات) أي الحياة والموت (ومن فتنة المسح الذم بال) غشيش أي ١٩٩ هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

فرغ أحدكم من الشهادة الأسير
لمنعتك فإنه من أربع من
عذاب جهنم ومن عذاب القبر
ومن فتنة الحيا والنيات ومن
فتنة المسح الذم بال (رواه أحمد
وغیره والمصحح للمسلمة على
لعمري (وإن دعا) في فتنة
الأسير (عما ورد في الكتاب)
أي القصر أن نحررنا أنفسنا
الذماسة وفي الآية حسنة
وقد أعادنا لئلا فلا بأس (أو)
دعا غيرك (السنن) يقولهم
أني قلت نفسي طمأنت ولا
يشعر القرب إلا أنت يا غفرني
مغفرة من عنك وأرجى أنك
أنت الغفور الرحيم متفق عليه
من حديث السديق قال لبي
صلى الله عليه وسلم علي دعاه
ادعوه قال فلذكروه (أو)
دعائيا (ورد حسن الأصماني)
كحديث ابن مسعود وموقفا
وذهب إليه أحمد قال يا عبد الله
جئت أي يقول في عبودته اللهم
كما كنت رجسني عن العبود
لعمرك من رجسني من المسئلة
لعمرك (أو) دعا بما ورد عن
(اللف) الصالح فلا بأس (أو)
دعا (بما رآه) اللهم أحسن
خاتمي (ولم يشبه بما ورد) مما
سبق فلا بأس لحديث أبي هريرة
مرفوعا ثم بهدول نفسه بسبيل الله
(أو) دعا (لخص من غير كاف
الطلب) كما كان أحمد يدعو
لجماة في الصلاة منهم لثاقفي
رضي الله تعالى عنه (وتبطل)
الصلاة (ب) أي بالدعاء
بصكاف الخطاب كالخطاب
أدعيا بغير الدعاء (لا بأس)

من باب أولى (ولا) تمنع الصلاة في (أعطان ابل وهي ما تنمي فيه نواوي اليه) وجاهد اعطن
بفتح الطاء وهي المأطن جمع معطن بكسرهما والاصل في ذلك ما روى البراء بن عازب أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال ضلوا في مريض الفتن وتصلوا في مبارك الأبل (رواه أحمد وأبو داود
ومحمد أحمد وصحقي وقال ابن جرير لم يزلوا يبين علما لمحدث أن هذا الخبر صحيح (ولا)
باس (ب) الصلاة في (مواضع نزلوا) أي الأبل (في صيرها) (لا في) (للمواضع التي تتناخ) الأبل
(فيها الملقها أو ردها) المبالغة اسم الأبطال لا يفتاؤها ولا تدخل في الهوى (ولا) تمنع
الصلاة أيضا (في مجزئتها) هو ما أعد للذبح (فيه) (ولا في مزيلة وهي مري الزبالة ولو لم يكن فيه)
ولا في قارعة طريق وهو ما ذكره كرسواة كان فيه السالك (أو) لما روى ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال سبع مواطن لا تجوز فيها الصلاة قلهر بيت الله والقبر وقارعة
والجزيرة والجاه ومعطن الأبل ومجبة الطريق (رواه ابن ماجه والترمذي وقال ليس اسنده
بالقوى وقد رواه الليث بن سعد عن عبد الله بن عمر الصمري عن نافع عن ابن عمر فروما (ولا)
باس بطريق الأبيات القليلة وبما لا عن جادة الطريق يتقو بسرعة (فتمنع الصلاة فيه)
بلا كراهة لأنه ليس بمجبة (ولا) تمنع الصلاة (في أسكنها) أي أسكنها للمواضع التي لها
لا تمنع الصلاة فيها (كلها) لأن المواضع لا يقع لقرار دليل أن الجانب عن من العب على سطح
المسجد أو من حواف لا يدخل دارا يجتنب دخول سطحها (و) لا تمنع الصلاة في (سباط على
طريق) لأن المواضع لا قرار لها تقدم (ولا على سطح نهر) قال ابن عقيل لأن الماء لا يصل
عليه وقال غيره هو كالطريق (قال القاضي عيسى بسبغته) كالطريق وعليه بأن المواضع
تأبى لقرارها تقدم (والختار) في الصلاة على سطح النهر (المجبة كالسبغته) أي أو لمعاني
وغیره) مقتضى المنتهى لا تمنع وقد يفرق بينه وبين السبغته بأنها مظنة للمجبة (ولوحديث
طريق أو غيره من مواضع النسي) كمعطن ابل وحش (فتمنع بعدنا بمصن) الصلاة
(فيه) أي في المسجد لأنه لا يمنع ما حدث بعده (والمنع) من الصلاة (في هذا المواضع) قد
ليس معللا بهم الغاصب ولا غيره وهي الشارح عنوانه بعقل معناه (ولا تمنع صلاة) (في بقعة
غصب من أرض أو حيوان) بأن الغصب أي ما ذكر من الأرض والحيوان (ويعمل عليه)
الغاصب (أو غيره) لأنها عبادة أي بها هو الوجه المسمى عنه فمنع كماله الخائف قاله
المدعي ويحق به ما إذا أخرج سباطا في موضع لا يصل له (أو) من (سبغته) غصبا أو غصب
لوحالعه سبغته لم تمنع الصلاة فيها (ولفرق بين غصبه لرفعة الأرض) بأن يستولى عليها فهو
طبا (أو هو ما ملكها) أي ملكه رقبته بغير حق (و) بين غصبه من قبله ما يملكه أحارثا
ظالمها أو يمنع به علمه (طبا) (أو يخرج سباطا في موضع لا يصل) أخراة كان يخرج به
في دروب غيرنا إذ لا بد أن أهل أوقى فالذين يراون الإمام أو ناسه (ويؤذي) ولو كان المنسوب
(جزأ ما طاب) أي في البقعة فلا تمنع الصلاة فيها ما كان الغصب جزأ من غصبه قطي الحكر به
وحده فارصل فيه لم تمنع وأصل في غيره جعت (أو) أي لا تمنع الصلاة في البقعة الغصب
ولو (بسط عليها ما ساد أو بسط غصبا على مباح) جزم به المدعي وغيره بخلافه بسط ظاهرا
صفا على حو بر وأفرق أنه لا بعد مستملا للحر براذن بخلاف البقعة فله حل بها وإن كان
فتمنع مباح (سوى جمعة وعيد وحنافزة ونحوها مما تكرهه الجماعات) كسكون واستغناء
(فيصحب فيها) أي في المواضع المتقدمة كالقربة وقارعة الطريق ونحوها (كلها ضرورة) أي
لاجل الضرورة والى في المنتهى والانصاف وتغله عن اللوق في المقي والشارح والمحدث
شرحوه صاحب الحاوي الكبير والرمز وغيرهم صحف خلق في الغصب وفي الطريق إذا

لعموم حديث أبي هريرة السابق وقوله عليه الصلاة والسلام أما السجود فأكبر وأقبح ما فعله من غير أن يكون له فضل على

رسول الله في المنام ومبايشتي أبي
 ربيعة ولا تطل أينما يقول لئن
 الله عند ذكر الشيطان ولا
 يتعبد نفسه بقرآن لمحي ونحوها
 ولا يقول بسم الله للذخ العقب
 ونحوه ولو جمع مرض عتق يام
 وأخطأ وعلي من قوله أو يامر
 الآخرة انه ليس له الداء بما
 بعد منه ملاذ الدنيا ونحوها
 كالهمز الرزقي جاري مستأوا
 طعا ما طبا أو سبأنا أنفا تطل
 بعد أدب أن صلاتنا هذه لا يصلح
 فيها شيء من كلام الناس إنما هي
 التسبيح والتكبير وقراءة القرآن
 رواه مسلم (ما لم يشق) امام
 بالداء (على ما موم أو يصف)
 ففضل دمايه (مها) بالها لئن
 لم يكن تركه (وكذا) أي كالداء في
 التشديد الأخير الداء (فدكوع
 ويصود ونحوهما) كقنوت
 واستغفار المنى وغيره اكنار
 الداء في المصود للغير (ثم
 يقول وجوب السلام عليكم ورجه
 لله وبركاته (عن عينة) استصبا
 (ثم) يقول (عن ساره) كذا
 السلام عليكم ورجه الله الحمد
 سعد بن أبي وقاص قال كنت
 راي التي صلى الله عليه وسلم
 سلم من عينه وعن ساره حتى
 يرباض خده رواه مسلم
 من ثامرا فابال (وجوبا) فلا
 رضى سلام عليكم ولا سلامي
 عليكم ولا سلام الله عليكم ولا
 عليكم السلام ولا السلام عليكم
 في الأحاديث فسدت بالله
 عليه الصلاة والسلام كان يقول
 سلام عليكم ولم ينقل عنه خلاه
 قال صاوا كآرا يتقوى أصلي فان
 عوقل لا ماذكر طلت علامه

من التفاته عن عينه لحديث عمار مرفوعا كان يسل عن عينه حتى يرى بياض خده ٢٠١ الامين واذا سلم من صلاه يرى بياض

خده الامين والايمن روى يحيى ابن محمد بن ماعق بن اسناد (و) سن ايضا (حذف السلام) لقول ابي هريرة حذف السلام سنة وروى مرفوعا رواه الترمذي وصححه (وهو) اي حذف السلام (ان لا يطول ولا يهمل في الصلاة ولا على الناس) اذا سلم عليهم لصوم ماسبق (و) من اضطر جزمه اي السلام لقول انفي السلام جزم والتكبير جزم (بان ينف على آخر كل تسليمة) اذا لم يزل في القطع اي قطع اهرابه بنسكين آخر (و) سن ايضا (ننته) اي المصلي (به) اي السلام (انخرج من الصلاة) لتكون النية شاملة لطرف الصلاة ولا يجب لان النية شملت جميع الصلاة وان نوى به ان يخرج من الصلاة مع السلام على المخطئة والامام والمأموم حذولا بسبب نسا وكذا لو نوى ذلك دون ان يخرج من الصلاة (ولا يخرج من الصلاة) في غير ان لم يقل (ورحمته الله) في غير جنازة لانه عليه الصلاة والسلام كان يقوله اي في انتم وهو سلام في صلاة ودمقرت رابعا فلم يجز بدونها كالسلام (والاولى ان لا يزيد وبركاته) لعدم وروده في أثر الاخبار ولكنه لا يصح لفعله عليه الصلاة والسلام رواه ابو داود من حديث وائل (واثنى كبرجل سقى في رفع اليدين) لشعور انطباع حاشي قوله عليه الصلاة والسلام اولا كما رايت في اصولي ولان ام سلمة كانت ترفع يديها رواه سعيد عن ابي هريرة (لكن

وتأول ابن عقيل النص على مراعاة العادة تحت مقام المصلي واستحسنه صاحب التلخيص (ولا يكتفى) انط ونحوه (ولا يادون ثم يخرج من الصلاة) (بل) الحائل هنا (كثرة المصلي) فمعتبر يخرج من الصلاة (وان غرت) اما كن التهي غير النصب بما يزيل عنها كجمل الجهاد اذا راد مسجدا او نيس الوقت من المصير ونحوه بل عظامهم ونحو ذلك كجمل المنزل والجزر ودارا (و) تحت الصلاة (تيم) لانها خرجت بذلك عن ان تكون من مواضع التهي (وتضع) الصلاة (في) ارض السابغ نص عليه قال في (الرافع) الكراهة (و) تضع الصلاة في (الارض) المسحوظ عليها كارض الخسف وكل بقعة زل بها عذاب كارض بابل وارض الجمر ومسجد الضرار) لانه موضع مسحوظ عليه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم رما الجمر لا تدخلوا على هؤلاء العذبة الا ان تكونوا بكمين ان يصيبكم مثل ما اصابهم (وقى المدينة والرحي) تضع الصلاة (عليها) اي على الرحى (مع الكراهة) (في) اي في تلك المسائل (د) تضع الصلاة (على الشج) بحال اولاد او جد جميعه لاستقرار اعضاء السجود وكذا حشيش وقطن منتقى) تضع الصلاة عليه اذا وجد جميعه (وان لم يجد جميعه لم تضع) صلاة لعدم استقرار اليه عليه (ولا يصح كون ما يجازي الصدر مقرنا لو حاذر وزنه ونحوها) كطابق (صحت) صلاة لان الصدر ليس من اعضاء السجود (بخلاف ما تحتها لاهضاء) التي يجب السجود عليها فلا تصح ان حاذرت وزنه ونحوها (اوصى في الوضوء او في رجوعه) وغو ذلك لانه ليس يستقر القدمين على الارض الا ان يكون مضطرا الى الصلاة كذلك (كالصليب) والربوط للذرة (وتكره) الصلاة (في) مدة صوم رة قصي) السلطان وحده (نسا) قال ابن عقيل انما كره المصنوعة لانها كانت تختص بالظلم وانشاء الدنيا فسكرا الاجتماع بهم قال وتيل كرهها التصور ما هي اتباع السلطان ومنع غيرهم فمصر كالوضع القصب (و) يصلى في موضع نجس لا يمكن الخروج منه) بان نجس فيه (و) يسجد بالارض وجوبا بان كانت النجاسة باسنة) تقديما لركن السجود لانه مقصود في نفسه ويصح على فرض نجس على عدم سقوطه بخلاف ملاقاته النجاسة (والا) بان كانت النجاسة رطبة (او ما عاينها) وجلس على قدميه) اضطرورة للجلبوس (ولا يصح على الارض غيرهما) اي غير المتقدمين الا كثرة ما عاينها (و) كذا من هو في ماء وطن) يومئ كصليب ومربوط لحديث اذا تركتكم باقرات او ائمة المستطعم (ولا تضع القرينة في الكعبة) المشرفة (ولا على ظهرها) لقوله تعالى وحيتا كنتم فولوا وجوهكم شطره والشرط الجبهة ومن صلى فيها اوعى سطحه اغير مستقبل لجبهته لانه يكون مستدبرا من الكعبة ما لو استقبل منها وهو خارجها صحت صلاته (ولان التهي عن الصلاة على ظهرها قد ورد نص يحقق حديثه بن عمر فيما سبق وفيه تنبيه على التهي عن الصلاة فيها الاتهام سواء في المعنى والمبدأ لا اثره اذا قصدت البقعة بدليل انه يصلى في البقعة حيث لا جدار (الاذا وقف على منتهاه) اي الكعبة وفي نعم منتهاه اي البيت الحرام او ظهره (حيث لم يبق وراهه شيئا او صلى خارجها) اي الكعبة (وسجد فيها) قبضه فرضه لانه مستقبل لها فانه من الكعبة غير مستدبر لشيء منها فصحت كما اوصى الى احبارها كانوا (ويصح نذر الصلاة فيها) اي الكعبة (وعليها) كالباقية وقال في الاختيارات وان نذر الصلاة في الكعبة حاز كالنذر الصلاة على الرحلة وان نذر الصلاة على ما اعتبر فيها شرط القرينة لان النذر المطلق يحذف به حذو وانقضاه وجاهر بالتمني وتضع نافذة ومنذره فيها وعليها (د) تضع (نافذة) فيها وعليها (بل) بمن التنقل فيها والاختلاف ان ينقل (وجاهه اذا دخل) لحديث ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت واسماه بن

ابن أبي حبيب أن النبي صلى الله عليه ٢٠٢ وسلم مر على امرأتين تصليان فقال اذا سجدا فضعي بعض الجهم الى بعض فان المرأ

ة يدو بلال وسمه بان بن طلبة فاغلقتوا عليهم فلما قفوا كنت أول من وبلغ فقلت بلال فمالته هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال كرتين بين السارين عن ساركة اذا دخلت ثم خرج فصل في وجهه الكعبة ركعتين رواه الشيخان ولفظه البخاري وأما ما روى الشيخان عن أسامة أن أبا الجارود عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في الكعبة لحجها به ان الدخول كان مرتين فلم يصل في الأولى وصلى في الثانية كذا رواه أحمد في مسنده و ذكره ابن حبان في صحيحه (ولو صلى الغر وجهه اذا دخل حاز) كما وصلى وجهه لان كل جهنة من جهاتها قسمة (اذا كان بين يديه شيء منها شاخص متصل بها كالبناء والباب ولو مفتوحا وعندها لم ترفع فلا اعتبار بالأجر الملقى من غير بناء ولا انشيب غير المعمور ولو نحو ذلك) لانه غير متصل (فان لم يكن شاخص) متصل (وهو موجود على منهاها لم تضع) صلاته لانه لم يصل الى شيء من الكعبة (وان كان بين يديه شيء منها) أي الكعبة (اذا سجد ولكن ما من شاخص لم تضع) صلاته (أيضا اختاره الأكثر) قاله في التتبع (وعنه تضع) صلاته اختاره الموفق في المفتي والمحدث شرحه وابن عسمر وصاحب الحاوي الكبير والعائقي وهو المذهب على ما اصله في الخطبة ذكره في الانصاف وهو معنى ما قطع به في المنتهى (والجهر) بكسر المعاء (منها) أي من الكعبة ثلث عشرة (وقدره ستة أذرع وشئ) قال الشيخ في الدين الجهر جبهه ليس من البيت وإنما الدخول في حدود البيت ستة أذرع وشئ فمن استقبل من زاوية دخل ذلك لم تضع صلاته البتة اه وهذا بالنسبة لغیر الطواف والأولاد عن حوجه عنه جمعه احتياطاً وبأن (فيهم التوجه اليه) أي الى ذلك القدر من الحجر لانه من البيت أشبه سائرته وسواء كان التوجه اليه مكيا أو غيره وسواء كان تالفا لغيره أو تالفا (وسن النقل فيه) أي في الجهر ثلث عشرة (وأما الفرض فيه) أي الجهر (مكة) الفرض (داخلها) لا يبعد (اذا وقف على منبأه بحيث لم يبق وراءه شيء من أو وقف خارجا وجبهته) (ولو تفتش) أو سقط (بناء الكعبة وجب استقبال موضعه وهو أو شأوا دون أنقاضها) لان المقصود البقية لا الانقاض (ولو صلى على جبل يفرج عن مسامحة بينائنا) كابي قبيس (صحت الصلاة (الى هوائها) وكذا الوحر حفيرة في الأرض بحيث يزل عن مسامحة بينائنا صحت الى هوائها المتأخر من المقصود البقية لا المفسد (و بأن حكم صلاة الفرض على الراحله وفي السفينة أول) باب (صلاة أهل الأمان) بعد الكلام على صلاة المريض

في فصل ثلثين من عقب مكتوبة ان يستغفر الله ثلاثا ويقول ايهم أنت السلام ومنك السلام تباركت ماذا الحلال والاكرام) أخبر قال في المستوعب والراعيه ويرأ آية الكرسي وأعوذتين زاد بعضهم وصل هو الله أحد ولم يذكره الأكثر ومما رواه أيضا لآله الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ولا ينفع ذا الجد منك الجد (و) يقول (ثلاثا وثلاثين سجدا لله والحمد لله والله أكبر) الجهر قال في القسوع وتوجهه انه حيث ذكر العدد في ذلك فافقا قصدان لا يتقص منه ما الزيادة فلا قصر لا تيميل من غير قصد لان الذكر مشروع في الجبهة فهو يشبه المقدر في الزكاة اذا زاد عليه (ويفرغ من عدد الكل) أي قول سبحان الله والحمد لله والله أكبر (معا) كاله أحد في رواية أبي داود نص واختار القاضى الأفراد وسحب الجهر بذلك وحكى ابن بطال عن أهل المذهب يصل

باب استقبال القبلة (و بيان أدلتها) وما يتعلق بذلك قال الواحدى القبلة الوجهة وهي القبلة من المقدلة والعرب تقول ماله قبلة ولاديرة اذا لم تجد لجهة أمره أوصل القبلة في اللغة الحالة التي يقابل التي غيره عليها كالحلقة للعالة التي يجلس عليها الانها صارت كالأعم للجهة التي يستقبلها المصلي وصمت قبلة لاقبال الناس عليها أولان المصلي يقابلها وهي تقابله والأدلة جرد دليل وتقدم في الخطبة (صلى النبي صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس عشرين بكة) جزمه بالقاضى في شرح الخوارق الصغير والسارى في المستوعب وهي المدة التي أتمها مكة بعد البعثة بناء على حديث أنس رضي الله عنه قال بعث الله على رأس أربعين سنة فأكبر بمكة عشرين سنين وبالمدينة عشرين سنة الحديث وما ذكر ومن انه كان يصلي بمكة قبل الهجرة الى بيت المقدس هو أحد أقوال ثلاثة قال النضر الرازي في تفسيره ما حلقه في صلاة الى بيت المقدس فقال قوم كان بكة

رواية أبي داود نص واختار القاضى الأفراد وسحب الجهر بذلك وحكى ابن بطال عن أهل المذهب يصل

المتروكة خلافه وكلام أصحابنا مختلف كالم في القروع قالوا يتروحه يومه بعد ٢٠٣ التمام قطع ثم تركه (وبعد) أي بعد

التسبيح والصعيد والتكبير بعد
أصابعه استجابا (و) بعد
(الاستغفار منه) لحدث بكرة
قالت قال لنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم علي صحن التسبيح
والتهليل والتفليس ولا تغفلن
فمنهن الهمة ولا تغفلن بالإنجيل
فمنهن مسولات مستطاعات
رواه أحمد وأبو داود والترمذي
وعمرود أيضا أهم أخرى من
النار سبع مرات بعد المغرب
وأصعب قبل أن تسلم ومنه أيضا
بعد كل جمعة عشر ألاف الله الله الواحد
لا شريك له الملك وله الحمد
يحيى ويميت وهو على كل شئ
قدير (ويدهو الامام) استجابا
(بعد كل صلاة مكتوبة) لقوله
تعالى فإذا فرغت فانصب
خصوصا بعد الفجر والعصر
لخوض الملائكة فيهما فيؤمنون
ومن آداب الله تعالى عليه
ورفعهما إلى صدره وكشفهما
أولى دنا وعذر احوام والسداة
بمحمد الله تعالى والثناء عليه
وختمه بالصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وأوله وآخيه كال
الأجر وسطة خير جابر وسؤاله
باسمائه وصفاته بدها جامع
ما تورد بتداب وخشوع وخضوع
وهو موعظة وحضور قلب ورجاء
وكون متطهرا مستقلا لآلة
وبه وكره ثلاثا وسدا
بنفسه كالصوم ويوم ويؤمن
متق فيصير كناع ويؤمن داع
في أثناء دعائه ويحتمه به وظاهر
كلام جماعة لا يكره رفع يديه إلى
السماء فيه وتسليم من حديث
القداد مرفوعا رضع بصرة إلى

إلى مكة فلما صار إلى المدينة أمر بالتوجه إلى بيت المقدس سبعة عشر شهرا وقال
قوم بل كان عكة يصلي إلى بيت المقدس لأنه يحصل القسلة بيننا وبينها وقال قوم بل كان
يصلي إلى بيت المقدس فقط وبالدنية لاسعة عشر شهرا ثم أمره الله تعالى بالتوجه إلى مكة
لما فيه من الصلاح (و) صلى أيضا صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس ستة عشر شهرا
بالدنية) رواه النسائي عن البراء وأبو سعيد سبعة عشر شهرا وبقيل ثمانية عشر شهرا وجمع بينهما
من عداسه عشر لم يعتبر الكسور ومن عداسه ثمانية عشر اعتد بالشهرين الأول والأخير ولم
ينظر لما بينهما من الكسور ومن عداسه سبعة عشر حسب كسور الأول والأخير وألقى بقيت ما
(ثم أمر) صلى الله عليه وسلم (بالتوجه إلى مكة) بقوله تعالى فذكرى ومنهم لفي
السماء الآية (وهو الشرط الثامن أصح الصلوات) لأنه قد تقدم عليه سبعة (فلا تصح) الصلاة
(بدونه) أي الاستقبال لقوله تعالى فو لا وجوهكم على شطره قال على شطره قبله وقال ابن عمر أيضا
الناس بقباء صلاة الصبح إذ جاءهم أت فقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه
قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوه أو كانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى مكة
متفقيه (الأمم) عاجز عن استقبال القبلة (كالصالحين) حال الطعن والكر
والفر (وهرب من سيل أو) من (نار أو) من (سبع وغو) ولو كان العذر نادرا كريض
يجزئ عنه أي عن الاستقبال (و) يجزئ (عن بدرة النيا) أي القبلة (وكره) وغيره أي
كسور إلى غير القبلة (فتصح) صلاتهم (إلى غير القبلة منهم بلا عذر) لا بشرط مجزئ عنه
نقط كسور العورة وكالقيام (و) الا (بمثل) راكب وماش في سفر غير محرم ولا مكر (ولو)
كان السفر (قصيرا) لقوله تعالى وثمة المشرق والمغرب فأبنا ما لو أفتم وجه الله قال ابن عمر
تركت في التطوع خاصة ولما روى هو أنه صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان
وجهه يومئ برأسه وكان ابن عمر يراه متفقيه عليه والله روى الأفرانض ولم يفرق بين طول
السفر وقصره ولأن ذلك يختص في التطوع لثلا يذرى إلى تقليه أو قطعه فاستجاب به وألقى
الماشي بالراكب لأن الصلاة أيجت فرا كبا ثلاثا ينقطع عن القافة في السفر وهو موجود
في الماشي (لا) يسقط الاستقبال إذا تنقل في الحضركا راكب السائر في مصر) أقره
لأنه ليس مسافرا (ولا) يسقط الاستقبال إذا لم يقصد المسارحة معينة كراكب في مسافر
وهو ركوب الفلاة وقطعها على غير صوب) ومنه الحاتم والثناء والتابع والسفر قطع المسافة
وجهه أسفار سمى بذلك لأنه يسفر عن أخلاق الرجال (فلا عدلت به) أي المسافر الذي يطوع
على راحلته (دأبه من جهة سيرة) إلى غير جهة القبلة (لهذه) عنها أو لجأها أو نحوها) كحرثها
وطالب بطلت صلاته لأنه عزلة العمل الكثير وان قصر لم يتطل (أو عدل هو) أي المسافر
(إلى غير القبلة غلة أو فوا أو جهلا أو سهوا أو لظنة أنه جهة سيرة وطالب بطلت) صلاته لأنه عمل
كثير في طلبها عمده وسهوه وجهه (وان قصر) عدوله أعز (لم يتطل) صلاته لأنه يسير
(و) يسجد لله وان كان عذره السهو (لا) لا غلة والزم وغو فيه ما يجر وأن كان غير معذور في
ذلك المصوب (بان عدلت به) دأبه وأمكنه (دعا) ولم يرها بطلت طال ذلك وقصر إن لم يكن
عدوله إلى جهة القبلة (أو عدل) بنفسه (إلى غير القبلة مع عمله) بانها غير جهة سيرة وغير جهة
القبلة (بطلت) صلاته طال ذلك أو قصر لأنه ترك قبلته عددا (وان التحرف عن جهة سيرة فصار
فقال إلى القبلة عددا بطلت) لاستبداءه القبلة وكذا لو استدار بمحلمته عن جهة سيرة إلى غير
جهة القبلة ترك قبلته (الآن) يكون انحرافه إلى جهة القبلة (في جميع ما تقدم فلا يتعلل
صلاته لأن التوجه إليها والاصل (وان وقتت دأبه تعالوا) وقف (منتظرا رافة أو لم يسر

السماء فقال اللهم أطع من أطعني واسق من سقاني (ولا يكره) للامام (أن يخص نفسه) بالبطا قال الشيخ في الدين والمراد بالذبح

ان يسهلوا لا يؤمر الرجل قوما
فخص نفسه بالهداء دونهم فان
فعل فقد خلتهم رواء ابو داود
والترمذي وحسنه (وشروط)
الهداء (الاخلاص) لان الهداء
عبادة فيدخل في عموم وما مروا
الا بعبادة الله فخص من الهداء
كالأحرى (واحتساب الحرام)
وظاهر كلام ابن الجوزي وغيره
انهم من الادب وقال شيخنا محمد
لما بينه الامتناع او غفلوا قاله
في الفروع

فصل في ركوبها أي الصلاة
(الفتا) لحديث عائشة قالت
سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الالتفات في الصلاة
فقال هو اختلاس من خلفه
الشيطان من صلاة الصلوة رواء
البحاري (بلا حاجة تخوف وشوه)
كرض حديث سهل بن
الحنظلة قال ثوبان الصلاة لجل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعلم وهو يلتفت الى الشعب
رواء ابو داود قال وكان أرسل
فلرسا الى الشعب يحرس وكذا
قال ابن عباس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يلتفت يمينا
وشمالا ولا يراى عنقه رواء
التنقي كان يوجهه فقط أو به مع
صدره لم يبتل (أو استدبرها)
أي القبله متصل (ولا في شدة)
خوف وإذا انفتحت اجناد حيث
كان فرضه الاجتهاد (طلت)
صلاته تركه الاستقبال وأما في
الصورة المستثناة فلا لانه في
الكعبة إذا استدبرها شيئا كان
مستقبلا كما هو في شدة الخوف
بسقط الاستقبال وفي سورة
الاجتهاد صارت قبلته التي تغير اليها الاجتهاد وثانوه في الانصاف عدم استثناها لانه انما استدبرها الى قبلته

لسرهم استقبال القبلة (أو نزل النزول بل دخله استعمال القبلة) وبها الانقطاع السير
كالخائف عامن (ولو ترك المسافر النازل أي غير السائر (وهو في صلاة) نافلة طلعت صلاة
سولة كان ينقل قلنا أو كذا لان حاله حاله إقامة فليكون ركوبه في جملته العمل الكثير من
المقيم (لا) يبتل صلاة (الماشي) بركوبه فيها (فتيقها) لانه انتقل من حالة يختلف في صحة
التنقل فيها وهي المشي الى حالة متفق على صحة التنقل فيها وهي الركوب مع ان كلامها حاله
سير (وان نزل) المسافر (الراكب في أنثائها) أي النافلة (نزل مستقبلا وأنها) لانه
انتقل الى حال إقامة كالخائف إذا أمن (ولزم الراكب) إذا انتقل على راحلته (الفتاحها)
أي النافلة (الى القبلة بالدابة) بان دبرها الى القبلة ان أمكنه (أو بنفسه) بان يدور الى القبلة
ويدبر راحلته سائر فمع الركب (ان أمكنه) ذلك (بلا مشقة) لما روى أنس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر فأراد ان يتطوع استقبل بقلبه القبلة فكبر ثم صلى حيث كان
وهو يركبه رواء احمد وابوداود (وكذا ان أمكنه ركوع أو سجود واستقبال) في جميع النافلة
(عليها) أي الراحة (كن في سفينة أو بحفة) بكسر الميم (وشوها) كسار به وهودج
فليز مد ذلك لقدرته عليه بلا مشقة وكانت راحلته واقفة (رأه) افتتاح الصلاة الى القبلة بلا مشقة
والركوع والسجود ان أمكنه بلا مشقة (والا) أي لو ان لم يمكنه افتتاح النافلة الى القبلة بلا
مشقة كن على سبيل مقتطو ويصر عليه الاستدارة بنفسه أو يكون ركوبه وحده أو يتأصعب
عليه ادارته أو لا يمكنه الركوع ولا السجود (انفتحا) أي النافلة (الى غيرها) أي غير القبلة
يعني الى جهة سيره (وأما) بالركوع والسجود (الى جهة سيره) طلبا للسولة عليه حتى
لا يؤذي به في عدم التطوع (ويكون سجوده أخفض من ركوعه وجوبه بالخير) لما روى جابر
قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فحسنت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق
والسجود أخفض من الركوع رواء ابو داود (وقصر فيه) أي في تنقل المسافر أي بشرط
أخصه (طهارة محل) أي المصلى (نحو مرج وأكاب) كغيره لعدم المشقة فان كان المركوب
نجس العين أو أصابته موضع الركوب منه نجاسة دفوعه فحائل طاهر من برذنه ونحوها صحت
الصلاة قال في شرح الهداية قال بعض أصحابنا هو على الزاوية من فرش طاهر على أرض
نجسة والصحيح الجواز ههنا على الزاوية لان اعتبار ذلك بشق فتغوت النجاسة وذلك ان
أبدان الدواب لا تسلم غالبا من النجاسة لتعلقها وتغرغها على الزبل والنجاسات والغل والجوار
منها نجاسات في ظاهر المذهب والحاجة ماسة الى ركوبها وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كان يصلي على جواره التطوع وذلك دليل الجواز (وان طوشت دابته نجاسة فلا بأس) أي
لم يبتل صلاحه وقال ابن حبان بلى ان أمكن رده عنها ولم يرد بها (وان وطئها) أي النجاسة
(الماشى) عما قصدت صلاة (كثير المسافر) (وان نذر) المسافر السائر (الصلاة على الدابة)
جاز) أي ان قد نذر وشهه فذر ما في الكسوف تقدم (والترويض من التوافل) الزاوية
وغيره وسجود التلاوة (عليها) أي الراحة (سواء) أهدأ الفارق وقد كان صلى الله عليه وسلم
يؤثر على دابته متفق عليه (ويؤثر في السفينتين والخنفة ونحوها) كالعمارة (الى القبلة في
كل صلاة فرض) فوجوب الاستقبال قبله تقدم (ولا) يلزمه ان يدور (فقل) للمخرج
والمشقة (والمراد غير الملاح) فلا يلزمه ان يدور في الفرض أيضا (لحاجته) لتيسير السفينة
(ولزم الماشي أيضا الاقتراح) أي افتتاح النافلة (الى القبلة) يلزمه (ركوع وسجود)
الى القبلة بالأرض ليس بذلك عليه من غير انقطاع عن جهة سيره (وبغفل الباقى) من الصلاة
(الى جهة سيره) ويصح المجدي شرح الهداية يؤمن بالركوع والسجود الى جهة سيره كالراكب

(و) يكره في صلاة (رفع بصره) إلى السماء عندئذ أنس مرقوما بال أقوام برعون ٢٠٥ أبحارهم إلى السماء في صلاة (و) يكره

قوله في ذلك لحق قال الحسن بن علي بن
 قائلنا لم نطقن بأخباره في يوم
 العار (و) لا بكر مرفوع بمصر
 (حال العشي) فالصلاة في
 جماعة مرفوع وجوه ثلاث يؤول
 من حوله بالاشعة (و) يكره في
 الصلاة (تقصينه) نص عليه
 واحتجوا بقول البيهقي ومثله
 النعم ونقل أبو داود أن نظر امرأته
 حريانة غشى ومن باب أولي إذا
 رأى من صرع نظر إليه (و) يكره
 إضافتها (حمل مشغل) فيها
 لأنه ذهبا الخسوع (و) يكره
 فيها (الترش فزاعبه مسجدا)
 لحديث جابر مرفوع فإذا مضى
 أحدكم فليمتدحله ولا يفرش
 ذراهبه إقرار الكلب رواه
 الترمذي وقال حسن صحيح
 (و) يكره إقراره في جلوسه
 (بان يفرش قدمه ويجلس
 على عقبه) كذا في نسخة
 أحمد قال أبو عبيد هو قول أهل
 الحديث وأقصر عليه في الفروع
 والفتا والمقع والأشاع وغيرها
 (أو) أن يجلس (بينهما) أي
 بين عقبه على البنية (نابضا)
 قدمت) وقال أبو عبيد وأما
 الإقامة عند العرب فهو جلوس
 الرجل على البنية نابضا عليه
 مثل إقامه الكلب قال في شرحه
 وكل من الجلستين مكره لما
 روي الخبر عن علي قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تقع بين السعدتين وعن أنس
 مرفوع إذا رنت رأسك من
 الصدور فلا تقع بك في الكلبة
 رواه ابن ماجه (و) يكره فيها
 (عش) لأنه عليه الصلاة والسلام

(والفرض في القبلية لمن قريب منها يكن عكة أصابة العين) أي عين الكعبة (سنة) كنه حيث
لا يخرج شيء منه عنها) أي عن الكعبة فقص عليه لأنه قادر على التوجه إلى بيتها قطعاً فخرج
المدلول عنه فلو خرج بعض بدنه عن مسامتة التمسع (ولا يضره لو) أي على الكعبة كالوصل
على أبي قبيس (ولأنه) أي كالموصل في حافية تزلزل من مسامتة لأن العربة البسطة
لا يلبسها كان قد تم (إن لم يتغير عليه أصابتها) أي أصابة العين بدنه كالصلى داخل المحمد
المسرام أو على سطحه أو خارجه أو كونه ذاك ينظره أو على أو لغيره أو لم يكن فإن من نشأ عكة أو
فأبها كثيراً تمكن من الأرائيق في ذك ولوع حائل حادث كالأينية (فان تغشون) أصابة
العين بمائل أصلي من جبل ونحوه) كالصلى خلف أبي قبيس (أجتهل عينا) أي عين
الكعبة لتعذر اليقين عليه (ومع حائل غير أصلي كالنازل) يقول بينهما الكعبة (لا بد
من اليقين) أي من يقينه فإذا الكعبة بدنه (ينظر) أي الكعبة (أو خير) ثقة (ونحوه)
والأعي السكي والغريب إذ أراد الصلاة أثار أو نحوها من مكة فترسله بر من نفس أو من
مشاهدة مثل أن يكون من روعا حائل وعلى الحائل من يغيره أو أخبره أو الفار له منو ح
إلى عين الكعبة فإنه لا رجوع إلى قولهم وليس له الاجتهاد كالحاكم أو وجد الص
(و) الفرض في القبلية (أصابة الوجه بالاحتجاب يعني عن الاعتراف قليلاً) منه أو بسرة (لأن
بعدها) أي عن الكعبة (وهو) أي البعد عنها (من لم يقدر على المعانة) فكسبه ولا على
من يغيره عن علم) لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بين الشرف والمغرب
قبلية رواد ابن ماجة والترمذي وصححه ولأن الإجماع اقتضى على صحة الصلاة لا يتغير المتأخرين
يستدلان قبلية واحدة وعلى صحة الصلاة الصف الطويل على خط مستوي لا يقلل مع البعد نسيم
أخذت لأنه انما يتبع مع التمسع لأمع عدمه (سرى) المشاهدة لمحمد النبي صلى الله عليه وسلم
والقريب منه ففرضه أصابة العين) لا رقتة متقدمة أصابة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقدر على
انطفاً وقد روى أصابه من زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم رجع ركعتين قبل القبلية وقال هذه
القبلية كالدناظم وكذا مسجد الكوفة لا اتفاق أصابة عليه يمكن قال في الشرح على قول
الأصحاب نظر لأن صلاة الصف المستطيل في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم يصح مع خروج
بعضهم عن استقبال عين الكعبة لكون الصف الطويل منها وروى أنه عليه الصلاة والسلام
لا يقدر على انطفاً صحيح لكن انما الواجب عليه استقبال الجهة وقد قبله وهو قال الجواب عن
الحديث المذكور أنه وأجاب ابن قنديل بأن استقبال الجهة انما يجب عند تعذر أصابة
العين وهو عليه الصلاة والسلام متمكن من ذلك الجواب بل ذكر القاضي عياض في الباب
الثاني من الشفاء أنه رقت لها الكعبة حين بنى مسجد صلى الله عليه وسلم فقلت لكن
النظر الذي أورده الشارح حياق لأن يقال مراد الأصحاب من الحاقهم بأمة من مكة أنه يضر
المشرقة منه أو يسره من محرابه صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره من بدله يضر المشرقة (والنبيد
منه) أي من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم يعني من مكنته (إلى الجهة) لتعذر أصابة العين
بالاجتهاد فتقوم الجهة مقامها الضرورة (فإن أمكنه ذلك) أي ما هو مأمور بالتردد إليه من
هين أو جهة (يضره) فيشكل على ظاهره أو باطنا) حوا كان أو بعد جلا أو امرأة (هن)
يقين) مثل أن يغيره من الشمس تطلع أو تغير من جهة عينا فيطمأن إلى الجهة بينها أو من مقابلتها
مثلاً أو يغيره من القبلة إلى غيرها الجدي فعمل على القبلية من نحو محرابه العمل به ولا يمتد
كالحاكم قبل الص من الشفق لا يمتد وهو عليه الصلاة والسلام لا يتقبل خبر كان ولا غير مكلف ولا طلق
لكن قال ابن عديم يصح التوجه إلى قبلية في بيته ذكر في الأثران وتوجهه في المبدع قال في

رای رجلا یعیث فی الصلوة فإلّا الوضوء قلبه هذا الخشوع جوارحه (و) بکره ما یأمر (تخصیر) ای وضع ید علی خاصرته عندینا ابی هریره

رقه يهتس أن يصلي الرجل مختصرا ٢٠٦ منقفي عليه (و) يكرهها (قط) لا يصرفه عن هيئة الخشوع (و) يكرهها (ق)
 فيه ووضع فيه شيئا لأنه يذهب
 الخشوع ويضع كمال الخشوع
 (و) لا يكره وضعه شيئا (في يده)
 فصلا ولا في كمره (و) يكرهها
 (استقبال صورة) منصوبة تص
 عليه لما فيه من التشبه بمادة
 الأوزان والأصنام وظاهره ولو
 صغيرة لا تشبه وتظهر الهياوانه
 لا يكره إلى غير منصوبة ولا
 سجدته على صورة ولا صورة
 خلفه في البيت ولا فوق رأسه في
 سقف ولا من أحد جانبيه ذكره
 في الفروع (و) يكرهها استقبال
 (وجه آدمي) تصالوا امرأة
 فعلى بين يديه لحوار غير
 آدمي لأنه عليه الصلاة والسلام
 كان يمرض راحته ويصلي إليها
 (و) يكره أيضا استقبال (ما يليه)
 لحديث عائشة إن النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى في خيمته لها
 أهلام فنظر إلى أهلامها فنظرة
 فلما انصرف قال ذهبوا بخصيتي
 هذه إلى أبي جهنم وأثوني
 بأنجامة إلى وجهها الخسني
 أنفاهن صلاتي منقفي عليه
 والجنه كسار مريح والآنجانية
 كسا غليظ (و) يكرهها
 استقبال (نار مطلقا) أي سواء
 كانت نار حطب أو سراج أو في
 قناديل أو شمعة نصلا لأنه تشبه
 بالهوس (و) يكرهها استقبال
 (مخضت) تشبه عليه الصلاة
 والسلام من الصلاة في المنام
 والمحدث رواه أبو داود ولأنه
 يشبهه من حضور رقبته لها (و)
 يكرهها استقبال (نائم) الخبير
 (و) يكرهها استقبال (كافر)
 لأنه خمس (و) يكرهها أيضا

الرأفة الكبرى قلت وان كان هو علمها وقا خبره اه فلو شك في حاله قبل قوله في الأصح
 وان شك في أسلمة فلا والله إذا أخبر عن استحباب لا يجوز تقلبده قال في الفروع والمبدع في
 الأصح وقبل مع ضيق الوقت ذكره المتأني ظاهرا كلام أجدوا نية جماعة (أو) أمكنه
 معرفة القبلة (استدلال بحار باب السلي) جمع محراب وهو صدر المجلس ومنه محراب المسجد
 وهو الفرفة وكالمخبر ولا يكون محرابا إلا أن يرقى إليه بدرج (لزمه المذهب) إذا علمها المسلمين
 عدوا كانوا أوصافا كان اتفاقهم عليها مع تكرار الأعمار أجاج عليها ولا يجوز مخالفتها قال في
 المبدع ولا يخفى لازدواج التوجه إليه كالقطع (وان وجد محراب) ببلد حرام (لا يعلمها)
 للمسلمين لم يفت إليها) لأنها لا لاقتها لاحتمال كونها لغير المسلمين وإن كان عليها آثار الإسلام
 لجواز أن يكون الساسي مشركا علمها المغير بها المسلم قال في الشرح إلا أن يكون محرابا بطريق
 إليه هذا الاحتمال ويجعل له العمل الصالح لا يبرح جميع المفسر بينهم أولى وفي المأني والشرح إذا
 علمت قبليهم كالنصاري إذا رأى محرابهم في مكانهم علم أنهم مستقبة للشرق
 فصل فان اشتهت عليه القبلة فان كان في قدره ففرضه التوجه إلى محرابهم لما تقدم
 (فان لم تكن) لهم محراب (لزمه السؤال عنها) أي عن القبلة قال في المبدع ظاهرا ويقصد
 المنزل في الليل فسقط (أن كان جاهلا بلادتها) أي القبلة (فان وجد من يخبره عن يقين
 ففرضه الرجوع إلى خبره) ولا يجتهد كذا كما يجتهد النص (وان كان) بخبره (عن ظن ففرضه
 تقليده إن كان) بخبر (من أهل الاجتهاد فيها وهو العالم بالبلدتها) وضائق الوقت والألزامه التعلم
 والعمل باستناده (وان اشتهت عليه) القبلة (في السفر وكان عالما بلادتها ففرضه الاجتهاد في
 معرفتها) لأن ما وجب أتبعه ضد وجوده وجب الاستدلال عليه فمضاهة كالحكم في
 المخادقة فإذا اجتهد وغلب على ظنه جهة) أنها القبلة (صلى إليها) لتبينها لقبلة له القائمة لأظن
 مقام اليقين لتخذه (فان تركها) أي الجاهل ما غلبت على ظنه (وسلى إلى غيرها) (أما) ما صلاه
 إلى غيرها (وان أصاب) لانه ترك فرضه كالترك القبلة المتفق (وان تعدر عليه الاجتهاد
 فليس بخبره) كالأول كان مطمورا (أو) كان (بما منع من الاجتهاد) كمدنوه أو تعادلت عنده
 الأمارات صلى على حسب حاله بلا عاده) كمدام الطهورين (وكل من صلى من هؤلاء)
 المذكورين (قبل فعل ما يجب عليه من احتضار) ان وجد من يخبره عن يقين (أو احتضار)
 ان قدر عليه ولم يجد من يخبره عن يقين (أو تقليد) ان لم يقدر على الاجتهاد لدم علمه بالأدلة
 أو بخبر عنه مدأ يخبره (أو خبر) فيما إذا لم يجد إلا محرابا أو جاهلا من يقلده (قبله الأمانة
 وان أصاب) القبلة لتغير بطل ترك ما وجب عليه (ويحسبان يتصل أدلة الله في أدلة
 الوقت) من لا يعرفها وقال أبو الصالح يتوجه وجوبه وقدمه في المبدع فقال ويجب على من
 يريد السفر تعلم ذلك ومنه قوم لأن جهة القبلة مما يندبر التماسه والمكافئ يجب عليه تعلم ما يجب
 لا يمتد (ويستدل عليها) أي القبلة (بأشياء منها الأجرام) وهي أهمها كالقمر والشمس وبالجمهم
 يمتدنون وقال وهو الذي جعل لكم النجوم لتبينوا بها وقال تعالى من النجوم ما ترفون به الوقت
 والطريق (وأنتها) وأقواها (القطب) يقتل أوله حكماء ابن سبويه (الشمس) لأنه لا يزول
 عن مكانه ويمكن كل أحد معرفته (ثم المجدى) نجم تدركه ما ذكره جماعة من أصحابنا
 وغيرهم هذا لا يلا في الخطأ (والفرقدان والقطب نجم خفي) شمالي براحمه البصر إذا
 لم يكن القمر طالعاً ذا قوى فورا القمر خفي (وحوله النجم دائرة كغرافة الأرض أو كالشمكة في
 أحد طرفيها أحد الفرقدين) وفي الشرح وشرح التمتي في أحد طرفيها الفرقدان

(تعلقني شيء في قبلته) لا وضعه بالأرض قال أحمد كانوا يكرهون أن يجعلوا في القبلة شيئا

حق المصنف وترك ايضا الحكاية في قبلة وان يعمل وبين يديه عجايب اورايب ٢٠٧ مفتوح ٥٥ في المبدع (و) بكرة ادمنا

احمل (حمل ثوب او قوس ونحوه
فيه صوره) وتقدم بكرة صليب
في ثوب ونحوه (و) بكرة ايضا
(من الحصى وتقليبه) لم يثبت
اي ذكر صوفوا اذا قام احدكم الى
الصلاة فلا يصح له ان يصلي فان
الرجسة واجبه رواه ابو داود
(ونسو به التراب بلا عذر) لانه
من العيشان كان طليعة لم يكره
(و) بكرة ايضا (تروح عروضة
ونحوها بلا حجة) البسه لانه من
العيش (و) بكرة ايضا (فرضة
اصاحه وتشبه بها) لقوله صلى
مرفوعا لا تنقع اصابعك وانت
في الصلاة رواه ابن ماجه عن
كعب بن عجرة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم رأى رجلا قد
شبهك اصابعه في الصلاة فخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
اصابعه رواه الترمذي وابن
ماجه وقال ابن عمر الذي صلى
وهو مشبك تلك صلاة المنتصبين
عليهم رواه ابن ماجه (و) بكرة
له ايضا (مس لحته) لانه من
النبت (و) بكرة له ايضا (عقمت
شعره وكف ثوبه) وتضمير بكرة
ولو لم يزل قبل الصلاة لم يثبت ولا
انكف ثوبا ولا شعرا ورأى ابن
عباس عبد الله بن الحارث صلى
ورأسه مغموس من وراءه فقام
لجمل يده فلما انصرف أقبل
الى ابن عباس فقال ما لك تقول أمي
قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول اغسل هذا
مثل الذي صلى وهو مكثوف
وهي اسجد حلا كان اذا سجد
جمع ثوبه بيده اليسرى ونقل
ابن القاسم بكرة له أن يهرش يده

(وفي الطرف الآخر الجدي) قالوا وبين ذلك النجم صغار منقوشة كنفوش الفراشة ثلاثين
فوق وثلاثين تحت تدور هذه الفراشة حولها القطب دوران فراشة الى حاله لو سجدوها
في كل يوم وبسيلة تدور نصفها بالليل ونصفها بالنهار في الزمن المحتل فيصكون الفرقان
عند طلوع الشمس في مكان الجدي عند غروبها وتكون الاسنة لالها على اوقات الليل
وساعاته وغيره من الارض من عرفها وفهم كيف تدور انما (والقطب في وسط الفراشة
لا يرح من مكانه دائما) قدمه في الشرح وفي شرح المحتسب الا قليلا قال في الشرح وقيل
انه يتغير تغيرا يسيرا الا يؤثر (ينظره) أي القطب (حينما يصرف غير ليلي القمر) فاذا قوى
قوة القمر خفي (ليكن يستدل عليه بالجدي والفرقد من فانه بينهما على قدر درجات نفس
الكبرى) قال في شرحه من انفس اربعة كواكب وثلاثة تدورها الاربعه تنفس والثلاثة نبات
(غيرها) أي غير نبات نفس الكبرى (اذا حمله) أي جعل الانسان القطب (رواه ظاهره
كان مستقبلا وسط الاسماء في كل بلد ثم ان كان في بلد لا الخراف له من مساهمة القبلة للقطب
مثل اسدوما كان على خطها فهو مستقبل القبلة وان كان البلد مخرضا فاعينها) أي عن مساهمة
القبلة للقطب (الى جهة المغرب اشرف المصلى الى المشرق بقدر انحراف بلده كبلاد الشام وما
هو مغرب منها فان انحراف دمشق الى المغرب نحو نصف سدس الفلك يعرف ذلك الفلكية
وكما قرب الى المغرب كان انحراف المصلى الى المشرق بقدره وعكس ذلك بكسبه فاذا كان
البلد مخرضا فاعين مساهمة القبلة للقطب الى المشرق انحراف المصلى الى المغرب بقدر انحرافه
أي بلده (وكما ذكر انحرافه الى المشرق كثر انحراف المصلى الى المغرب بقدره وان حصل
القطب وراؤه في الشام وما اذا ما انحراف قليلا الى المشرق كان مستقبلا القبلة قال
الشيخ في شرح السبعة اذا جعل الشامي القطب بين اذنه اليسرى وفقره لثقا فقد استقبل
ما بين الركن الشامي والميزاب اه قطع سيل) وهو نجم كبير يعنى يطلع من مهب الجنوب
ثم يسير حتى يصير في قبلة المصلى ثم يحوها فاصير حتى يقرب بمسبب الدور (لاهل
الشام قبله ويجهل القطب خلف اذنه اليمنى بالشرق وقال الشيخ ايضا العراق اذا جعل القطب
بين اذنه اليمنى وفقره لثقا فقد استقبل قبلة اه وجهه) أي القطب (على عاتقه اليسرى
بالشم مصر) ومن استدبر الفرقدين والجدي في حال علوا احدهما وهبوط الآخر فهو كاستدبار
القطب وان استدبر احدهما في غير هذا الحال فهو مستقبل لجهة لكنه ان استدبر المشرق منها
انصرف الى المشرق قليلا وان استدبر الغربى انصرف قليلا الى المغرب لوسط النجم فيكون
انحرافه المذكو لا استدبار الجدي أقل من انحرافه لاستدبار الفرقدين لانه أقرب الى القطب
منها وان استدبر نبات نفس كان مستقبلا لجهة ايضا لكنه من وسطها أبعد فصيل انحرافه
اليه أكثر قاله في شرح الهداية وما يستدل به ايضا البقرة فلها تكون في الشقائق أول الليل
في ناحية السماء عند منظرها وغربا على الكنف الايسر من الانسان اذا كان متوجها الى المشرق
ثم تصير من آخر جملة شرقا وغربا اصاعلى كنفه الايمن وأما في المسبب فلها تنوسط السماء
(ومنها) أي الأدلة (الشمس والقمر ومنازلها وما يقترن بها) أي بمنزلة الشمس والقمر (أو
ما يقترن بها كلها تطلع من المشرق على يسرة المصلى في الساعات الشمالية وتغرب في المغرب
عن يمينه) والمنزل ثمانية وعشرون أو بضع عشرة شامية تطلع من وسط المشرق وأما ثلثة هذه
الى الشمال واربعه عشر عمانية تطلع من المشرق فاعلم الى اليمن ولكل نجم من النامق قريب
من الجمانية اذا طلع احدهما غاب رقبه (والقمر يدور لاول الشهر) الى ثلاثة (عن عند
المصلى عند غروب الشمس وفي الليلة الثامنة من الشهر يكون على القبلة عند غروب الشمس

لقوله قرب ثوب (و) بكرة له ايضا (ان يخص حبيته بما يصدق عليه) لانه من شعرا الرافضة (و) بكرة لها (مع ان سجوده) وفي الحق

في قوله تعالى (وإذا تشهد) (و) بكرة ٢٠٨ (تكرار الفاتحة) لأنه لم ينقل ونحوه جازم خلاف من أبطلها به لأنهما ركنا والفرد

من الركن القول والفعل ان
تكرار القول لا يحصل جهته
الصلاة (و) بكرة (استداده) الى
موجوده لأن له بزل مشقة
القيام (بلا حجة) أنه لأنه عليه
الصلاة والسلام لما سن
وأخذ الجسم اتخذ عودا في
صلاته يعتد عليه رواه ابو داود
(فان سقط) مستند (لوازيل)
ما استند اليه (لم يصح) صلاته
لأنه غير قائم (و) بكرة (ابتدؤها)
أي الصلاة (فيها) أي حال
(منع كالمحرم) مفرط (ورد)
وجوع (مفرط) وعطش (مفرط)
لأنه يعلقه ويشقه عن حضور
قلبه فيها (أو) ان يتدبها (حاشا)
بالتنوع أي بحسب بركه (أو حاشا)
بالسنة الموحدة أي بحسب فائز
(أو) يتدبها (مع رجحان)
ومحرم ما ينزجه كتب شديد
(أو) يتدبها (بالتأني) أي مشتاقا
إطعام ونحوه) جميعا وشراب
لحديث عائشة مرفوعا الصلاة
بعضرة طعام ولا وهو يدافسه
الاختلاف رواه مسلم وظاهره
ولخاف فوت الجساعة لمافي
الحجازي كان ابن عمر يوصيه
الطعام ويقام الصلاة فلا يتأني
حتى يفرغ وأنه يسمع قراءة
الامام (الم يمتنع الوقت) عن
المكتوبة أي عن فعل جميعها
فيه (فجب) المكتوبة (ويحرم)
اشتغاله بغيرها (اذن) لئلا يمتنع
لها بركة فنهى عما يعتاده على
يده في جلوسه بلا حجة
وصلاته مكتوبة (ومن) لمصل
(تفرقه) بين قدميه (ورواحه)
بين قدميه) بان يقرعه أحدهما

وفي الآية العاشرة على صحت القبلة وقت العشاء بعد مغيب الشفق وفي ليلة تتبين وعشرين
على منها وقت طلوع الفجر تقريرا فيمن بالشام ومنها أي الادلة (الراح والاستدلال بها
عبر عن الصاري وأما بين الجبال والبيان فأنها تدور فتختلف وتبطل دلالتها) ولهذا قال أبو
الحسن الاستدلال بها ضعيف اهـ وأما ما تأربع الجنوب ومهما قبله أهل الشام من مطلق
سهيل إلى مطلق الشمس في الشتاء والعراق إلى بطن كنف المصلى البصري ما نقله إلى عنه
والشمال مقابلها ومهما من القطب إلى مغرب الشمس في الصيف وهو الصواب ونسب القول
ومعهم من يسره المصلى بالشام لأنه مطلق الشمس صفه إلى مطلق العروق والعراق إلى خلف
اذن المصلى البصري ما رآه إلى عنه وهو روم مقابلها لأنها تهيئ بالشام بين القبلة والمغرب
وبالعراق مستقيمة شطر وجه المصلى الأيمن وبين كل ربعين من الأربعة المذكورين ربع
نسبي التكبير لتكديها طريق إلى راح المعروفة ولكل من هذه الراح صفات ونحوها فمن
بعضها من بعض عند ذوي الخبرتها ومنها أي أدلة القبلة (الجبال الكبار في كل جهة من
عنه المصلى إلى يسره وهذه دلالة قوية) تذكر بالحق (لكن) نصف من وجهه آخر وهو ان
المصلى يشته عليه هل يجعل الجبل المتخلفه أو قدمه ففصل الدلالة على وجهين والاشتهاء
على جهتين هذا إذا لم يعرف وجه الجبل فان عرفه استقله فان وجهه الجبل إلى القبلة
(وهو) أي وجهه الجبل (ما فيه معناه) أنه في خلاصة ومنها أي الأدلة (الأنهار النكار وغير
المنحودة) أي المنصورة (كديلة والقرات والنهران) وهو جهنم وغيرها) كالنيل (فأنها
تجبري عن جهة المصلى إلى يسره الأنهار احسان وهو المقربو) (الا) غير الشام وهو العاصي
يجري بان من يسره المصلى إلى عنته) قال الموقر وهذا لا ينضبط لان الارض بالشام يجري نحو
القبلة وكثير منها يجري نحو البحر يصعب فيه قلت والاستدلال بالأنهار فرغ على الاستدلال
بالجبال فأنها تجري في الخلال التي بين الجبال مع امتدادها) وهذا ظاهر في الجبل
فصل وإذا اختلف اجتهد رجلين) يعني أو امرأتين أو اثنين أو رجلا وامراة ونحوه ولو قال
مجتهدين لم التكل (فاكثر) من مجتهدين (في جهتين فاكثر) بان ظهر لكل منهما جهة غير
الجهة التي ظهر لآخر (لم يتبع واحد منهما) (صاحبه) لان كل واحد منهما اعتد خط الآخر
فأشبه العالمين المجتهدين في الحادثة اذا اختلفوا وانقسم من ركوب البحر اذا غلب على ظن أحدهما
الهلاك وهي ظن الآخر السلامة فعمل كل منهما بما ظننه (ولم يصح اقتداؤه) أي أحدهما (به)
أي بالآخر لأنه يتبين اجتماعهما في الصلاة خطأ أحدهما في القبلة فيقتل جماعتهما (فان كان)
اختلاف اجتهدهما (في جهة واحدة) بان قال أحدهما يمينوا) قال (الأخر شيئا لا مع ان يات
أحدهما بالآخر لاتفاق اجتهدهما) في الجهة الواحدة والاجتهاد إلى الجهة وقد اتفقا عليها
(ومن ان) أي ظهر (له الخطأ) في اجتهد وهو امام أو امام (الخريف) إلى الجهة التي تقرر
اجتهاده إليها لأنها تخرج في ظنه فتعيق عليه (واتم) صلاته ولا يلزمه الاستئذان لان
الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد (وينوي الإمام مومئنا) أي من المجتهدين الذين اتهم أحدهما
بالآخر ثم بان لأحدهما الخطأ (المنافرة) لمامه (الغدر) المانع له من اقتدائه بما تقسم
(ويقيم من قلده) أي يلزم من قلد المجتهد الذي تقرر اجتهد أنه ان ينعمه إلى الجهة التي بانته
لان فرضه التقليد قال في الاضاف في أصح الوحيين (فان اجتهد أحدهما ولم يجتهد الآخر
لم ينتمه) حيث كان قادرا على الاجتهاد لم يجتهد (ويتبع) وجوبا (حاشا بدالة القبلة) وان كان
عالمنا في الأحكام أو في المجتهدين (و) يتبع (الجمعي) وجوبا أو تنهما) أي المجتهدين (في نفسه)
علما بدلائل القبلة) وان لم يكن عالما بالأحكام الشرعية لأنه الأقرب أصابة في نظره ولا مشقة

مرة ثم على الأخرى أخرى اذا لم يبقا قاله لانه لم يأت أباعبد الله يفرج بين قدميه ورايته براوح بينهما عليه

الأسرود (أو يكن) (بكتفه)
فما لانه عليه الصلاة والسلام
صلى بكتفه والناس عيرون بين
يده وليس بينهما ستره روله
أحد وغيره وفي المتن والخرم
كهي (فان أبي) المار إلى الأسرود
بين يدي المصلي (دفعه) المصلي
(فان أمر) على إرادته المرو
ولم يندفع بالذم (فله) أي
المصلي (قتاله) لا بخوف ولو
مشى له قليلا ولا تبطل صلاته
لحديث أبي سعيد مرفوعا إذا
كان أحدكم يصلي الشيء ستره
من الناس فاراد أن يجازي
يده فليدفعه فان أبي فليقاته
فأما هوشيطان متغني عليه ولا ي
داودا كان أحدكم يصلي فلا
يدع أحدكم بين يديه وليدرا
ما استطاع فان أبي فليقاته فأما
هوشيطان أي فله فعل شيطان
أوهو يصله هله وقبل معه
شيطان (ولا يكره) أي الدفع
(أن خاف فادها) أي الصلاة
لانه يؤدي إلى فساد صلاته
(و يصفه) أي يضمن مصلي
ما راين يديه (معه) أي مع
ترك الدفع من خوف الفساد
لعدم الانتباه إذا هو لم منه أنه
لا يضمن يديه وتتقص صلاة
من لم يرد ما راين يديه بلا سدر
(ويحرم مرويته) أي المصلي
(وبين سترته ولو) كانت
(بعيدة) لحديث أبي بصير عبد
الله بن الحرف بن الصلت مرفوعا
لو يعلم المار بين يدي المصلي عليه
من الأثم لكان أن يقف أو يمين
سنة خيره من أن يمر بين يديه
ولس لم يقف أحدكم ما تقدم

باب الثانية وما يتعلق بها

(وهي الشرط التاسع) وبها تحت شروط الصلاة (وهي) لغة التصديق قالوا الله عزير أي
فصله به (و شرها من القلب على فعل العبادة تقربا إلى الله تعالى) بأن يقصد بعمله الله تعالى
دون شيء آخر من صنع مخلوق أو اكتساب محبة هذا الناس أو محبة مدح منهم أو غيره وهذا
هو الإخلاص وقال بعضهم هو تصفية النفل عن ملاحظة المخلوقين وقال آخرون يأتي بالفعل لذاته واحدة
ولا يكون لغبرها من الدواعي نازية في الدعاء إلى ذلك الفعل وفي الخبر الإخلاص ص من مري
استودعته قلب من أحبته من عبادي ودرجات الإخلاص ثلاثة عليا وهي أن يعمل العبد لله
وحده امتثالاً لأمره وقياماً بحق عبوديته ووسطى وهي أن يعمل لثواب الآخرة ودينا وهي
أن يعمل لا كرم في الدنيا والسلام من آفاتهما واحد الثلاث من أن يأوون فتأوتت أفراده
وهذا قال أهل السنة ما وجبت لكونها مفضضة إلى ثواب الجنة وإلى العبد من عقاب النار بل
لاجل أن المعبود هو رب هذا المخلص كلام الشمس الملقى في حاشية جامع الصغير (فلا
تصح الصلاة بدونها) أي النية (بحال) لقوله تعالى وما را والاعبدوا الله تخميناً له الذين
والإخلاص عمل القلب وهو محض النية وذلك بأن يقصد بعمله أنه لله وحده ولقوله صلى الله
عليه وسلم اغما الأعمال بالنيات وأما الكل أمرى ما توى متغني عليه ولا نه اقرب به محضه
فاستترط لها النية كالصوم وقال الشيخ عبد القادر في قبل الصلاة شرط وفيها ركن وهاترين
بأنه يلزم أن يقال في بقية الشروط كذلك ولا تأكل به ومحلها القلب وجوبا واللسان استقبالا
على ما تقدم من معناه أول واجب أو قبله يسير وبقيتها الاعتقاد في القلب قال في الاختصاصات
النية تنقسم العلم في علم ما يرد عليه قصد ضروري وعمر خروجه لشك في النية أفعاله أنه
مادخل إلى النية (ولا يضرمها) أي النية (قصد تعليم الصلاة) لقوله صلى الله عليه وسلم في
صلاته على المنبر وغيره (أو قصد خلاص من خصم أو أمان شهر) قال في القروع كذا
وحدث ابن الصغري في قوله (والمراد لا يمنع الصلة بعد أن ياتيه بالنية المعتبرة لانه لا يقص قواه
ولهذا ذكر ابن التوزي فيما يقص الآخر مشقة قصد مع نية الصوم هضم الطعام أو قصد
مع نية الحج رؤية البلاد النائية أي العبد (ونحو ذلك) كقصد تجارة مع ذلك لانه قصد
ما يلزم ضروره (كغنية التبر أو النظار فمع ينرفع الحديث وقدم) هذا (في الوضوء) ولا
يشترط ذكر عدد الحركات بقول فوبت أصلي الصحيح كعتين أو أظهر أربعا لكن
أن تفي مثلا الظاهر ثلاثا أو خيال تصح ثلاثه ولا يشترط أيضا أن ينوي مع الصلاة
الاستقبال كستر المودة واجتناب القباصة (ويجب أن ينوي الصلاة بعينها أن كانت
معينة من غرض كظهور أو جعة أو عصر أو غرب أو عشاء أو صبح وكذا منقورة (وقيل

أصحابه (و) له عبد (تسبح) بأصابعه (لأنه في معنى عدل) أى (و) لمصل (قول) محال قبل أنذر أى ليس ذلك بقادر على أن يصحى الحق) ناصراً كانت أو متلاً لمجرى وأما ليس الله باحكم الحاكمين في الخبر فياظر ذكره في الفروع (و) لمصل (قراءة) في المصنف ونظيره (أى) المصنف قال أحمد لا بأس أن يصلى بالناس القيام وهو ينظر في المصنف قبل له الفرض في المصنف اسم فيه أشبه وسئل الزمري عن رجل يقرأ في رمضان في المصنف فقال كان خياراً يقسرون في المصاحف (و) لمصل أيضاً (سؤال) الله الزجة (عند) قرأته أو ساعده (أنه) رجة وتموله (أى) أن يستعيد بالله (عند) مروده (أى) أنه عذاب (له) (نحوها) أى المذكورات كالسج عند آية هو فيها الحديث حذيفة قال لمصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فأنشأ البقرة فقلت ركع عند المائة ثم مضى إلى أن قال إذا مر بآية فيها تسبيح سج وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ فغتمصر ورواه مسلم ولعله جاء بخبر فاستوى فيه الفرض والنفل (و) لمصل أيضاً (رواه السلام) إشارة لحديث ابن عمر وأنى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشترى الصلاة حديث أنس رواه أبو داود وطعن وأردود وحديث ابن عمر ورواه الترمذي وقال حسن صحيح فان رده للمسلم لفظاً طلت ولا يرد في نفسه بل ينقب بعدها

مؤقت كوتر) وتراوىح (ورائبة) وهى واستارة وتجب مع بدلها من التعيين فهذا كله لتغير تلك الصلاة عن غيرها ولأنه لو كانت عليه صلوات فصل أو بأشياء بها لمصلحة فانه لا يضر به أجماعاً فلو لا اشتراط التعيين لأجره (والا) أى وإن لم تكن الصلاة معينة كانت قبل المطلق كصلاة الليل (أجر) أنية الصلاة) لعدم ما يقتضى التعيين فيها (ولا يشترط نية قضاء) صلاة (فائنة) فلو قال من عليه الظهر قضاء أصل الظهر فقط كما إذا كان كل واحد منهما مستعمل معنى الآخر يقال قضيت الدين وأدته وقال تعالى فإذا قضيت مناسككم أى أديتها ولأن أصل الجواب ذلك يرجع إلى تعيين الوقت وهو غير معتبر بقليل أنه لا يلزم من عليه فائنة تعيين ومما يدل بكتفه كونها السابقة أو الحاضرة (ولا) تشترط (نية فرضية في فرض) فلا يصح أن يقول أصل الظهر فرضاً أو مادة فيما إذا كانت مادة كما في مختصر المقنع كالتى قبلها (ولا) تشترط (نية) (أو) في حاضرة (لأنه) لا يختلف المذهب أنه لو صلاها سبوحاً أداها فبان وقتها فخرج من صلاته صحته وقسم قضاء وكذلك لو قرأها قضاء فبان فعلها في وقتها وقسم أداها قاله الشرح (ويصح قضاء بدنية أداها) فإبان خلاف ظنه (و) يصح (عكس) أى إذا ادأ بنية القضاء (أى) إذا بان خلاف ظنه) كما تقدم (ولا) يصح ذلك (مع العلم) وقسمه مناه المصطلح عليه وبغير خلاف لأنه متلاعب (ولو كان عليه ظهر) (أو) مثلاً (حاضرة) فائنة فملاهما سجد ذكره ترك شرطاً) أو ركناً (في أحدهما لا يلزم غيرها) بأن لم يدور أى الفائنة أو الحاضرة (صلى ظهرها واحدة بنوى بها ما عليه) لما تقدم مر أنه لا يشترط نية أداها في الحاضرة والقضاء في الفائنة (ولو كان الظهران فائنتين فنوى ظهرهما معاً) ولم يعينها (لم تجز) الظهران صلاها (عن أحدهما حتى يبين السابقة لأجل) اعتبار (الترتيب) بين الفرائض (بمختلف المنورين) فلا يحتاج إلى تعيين السابقة فمن الأحق لأنه لا ترتيب بينهما (ولنظر) مكلف (أن عليه ظهر فائنة قضاءها في وقت ظهر اليوم ثم بان أنه لا قضاء عليه لم تجز) الظهران صلاها (عن) الظهر (الحاضرة) لأنه لم ينوها أشبه ما نوى قضاء عصر وقد قال عليه الصلاة والسلام وأما الكل امرئ ما نوى (وكذا) نوى ظهر اليوم في وقتها وعليه فائنة (لم تجز) عنها لما تقدم (ولا يشترط إضافة الفعل إلى الله تعالى في العبادات كلها) بأن يقول أصلى لله أو صوم لله ونحوه لأن العبادات لا تكون إلا لله (بل يصح) ذلك خروجاً من خلاف من أوجه (و) بأقرب النية عند تكبيره (الأحرام) أما مقارنة لها أو متقدمة عليها يصح ومقارنة التكبير بأن تأتى بالتكبير عقب النية وهذا يمكن لأصوبه فيه بل عامة الناس أغافلون هكذا أو ما تفسر المقارنة بأنها تأتى بأجزاء النية على أجزاء التكبير بحيث يكون أولها مع أوله وآخرها مع آخره فهذا لا يصح لأنه يقتضى عز وب النية عن أول الصلاة وخلو أول الصلاة عن النية الواجبة وتفسيرها بمختصر جميع النية مع «متر» جميع أجزاء التكبير فهذا قد نوزع في أمكانه فلهذا لا يجوز وجوبه ولو قيل بإمكانه فهو ممتنع بفسط بالمخرج وأيضاً بما سئل هذا الذى قبله أن المكبر ينبغي أن يذكر التكبير ويصوره فيكون قلبه مشغولاً بذكر التكبير لا بما يشغله من فائنة من اختيار المني ذكره في الاختيارات (والأفضل) مقارنة (أى) التخيروا من خلاف من أوجه كالأجرى وغيره (فان تقدمت) النية (عليه) أى التكبير (بزمان يسير معدن حول الوقت في أداها ورائية ولم ينسها) أى النية وكان ذلك (مع قوله) «السلام» بأن لم يرد (صحت) صلاة لأن تقدم النية على التكبير بالزمان اليسير لا يخرج الصلاة عن كونها منوية ولا يخرج الفاعل عن كونه ناولاً بمخلصها كالصوم ولأن النية من شروط الصلاة فتجوز تقدمها بكيفية الشروط ولأن في اعتبارها لمغارة نحوها ومشتقة فوجب سقوطه لقوله تعالى ما جعل عليكم الدين من حرج ولأن أول الصلاة من أجزائها فكفى

وظاهر ما سبق لو صانع انساباً يذ السلام لم تبطل ولا بأس بالاشارة في الصلاة لا بدوا عين لما تقدم ولا بأس على المصطفى (و) لم

عليه الصلاة والسلام قال حسن صحيح
 وابن عمرو أنس ثابا بقتلان
 القملة فيها قال القاضي والتغفل
 عنه أولى وإذا قتلها في المسجد
 دفنها أو أخرجهما (و) له أيضا
 (ليس بحماة وثوب) لحديث
 وأقل من حرته عليه الصلاة
 والسلام الخف بأزاره وهو في
 الصلاة (لم يطل) ولا يتقيد
 الجائز منه ثلاث ولا فيه هاتين
 البعد لأن فيه عليه الصلاة
 والسلام في قهه الساب لما شئت
 وقهره ظاهر وما دونه على الثلاث
 كتناهه حتى تأخر إلى حال فانتبهوا
 إلى صف التماسه كذلك مشي أي
 بركة مدياته ولأن التقدير بابه
 التوقيف بهذا لا توقف فيه فإن
 طال عمرها وقوى أطل الصلاة
 محده ومبروه وجهه بالضرورة
 وبقي فأن لم يمكن ضرورة
 واحتاج إليه قطع الصلاة وفعله
 ثم استأنفها (و) لما أمر (فتج على
 امامه إذا رجع) بقوله في الجرم أي
 التمس عليه (أو غلط) في الفرض
 والغفل روى عن عثمان وعلى
 وابن عمر رضي الله عنهم حديث
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى صلاة فليس عليه قنأ
 انصرف قال لا يا أسلميت منما
 كالتيم قال فاستمعك أن تنسه
 علينا رواه أبو جواد قال الخطابي
 استاده جيد وكان تنبيهه بالتسبيح
 (ويجب) نفسه على امامه إذا
 أوج عليه أو غلط (في الناحية
 كسباب امامه محدة) فيلزمه
 تنبيهه عليها لترتفع محبة صلاته
 عليه قال في الشرح وان عجز عن
 اتمام الناحية فسدت صلاته

استصحاب النية فيه كسائرهما وعلم ما تقدم ان النية لو تقدمت قبل وقت الأداء أو إلى انفسه ولو
 يسير لم يستحبها إلا في كونها ركنا للصلاة وهوا لا يتقدم كنية الأركان وأول من اشترط لتقدم
 النية كونه في وقت انطرق وتبعه على ذلك ابن الرافعي والقاضي أبو يعلى وولده أبو الحسين
 وصاحب العاية والمستوعب والحسين وغيره في الواجبين وغيرهم ولم يذكر هذا الشرط
 أكثر الأصحاب فأما لا يلزمهم على الثابت قال في الأصناف وظاهر كلام غيرهم أي
 غير من تقدم الجواز لكن لم أر الجواز صريحا وعلم منه أيضا إذا فسحها لم يستحبها لأنه شارك
 لم ينو وعلم منه أيضا أنه إذا ارتفع لم يستحبها لأن الرد في أثناء العبادة معطلة لها كما لو اردت في أثناء
 الصلاة أن تقرر ذلك فانها تصح مع التقدم بالزمان ليس بشرط (حق) ولو تكلم بمدها) أي
 النية (وقيل التكبير) لأن الكلام لا ينافي الدعاء المتقدما ولا ينافي النية المتقدمة فمستقبل
 أن يؤجدها فاقض (وكذا لو أقبها) أي النية (فانها) في الفرض (ثم قل) في كبر لا أن الواجب
 استحضار النية عند دخولها في الصلاة لأن لا تقدم وكذا القوى الصلاة وغيره مستقبل ثم
 استقبال وصلى أو وهو مكشوف العورة ثم مراد دخل في الصلاة أو وهو ملتحف بحاجته ثم
 اتقاه ودخل في الصلاة ويجب استحباب سكته أي النية (إلى آخر الصلاة) بأن لا ينوي
 قطعها دون استحباب ذكر ما قبله فعل عنها أو عزيت عنه في أثناء الصلاة لم يطل لأن
 الفرض من هذا غير ممكن وقدا سألني المصنف وغيره وقد روي مالك في الموطأ عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال إذا قميت الصلاة أدير الشيطان وله حصاص فاذ قضى التثويب أقبل حتى
 يخطر بين المرء وقته يقول اذكر كذا اذكر كذا حتى يضل أحدكم أن يدرككم صلى وان
 أمكنه استحباب ذكر ما قبله أفضل (فان قطعها) أي النية (في أثناءها) أي الصلاة بطلت
 لأن النية شرط في جميعها وقد قطعها أشبهما لو لم ينو الخروج منها (أو عزم عليه) أي هل
 قطع النية بطلت لأن النية عزم حزم ومع الفرض على قطعها الإجماع ذنبه (أو ردفعه) أي في
 قطعها بطلت الصلاة لأن استدامة النية شرط لصحتها ومع الرد بطلت الادامة (أو شك) في
 أثناء الصلاة (هل نوى فعل مع الشك) فلا من أعمال الصلاة كركوع وسجود ورفع منها
 وقراءات وتسبيح ونحوها (ثم ذكر أنه نوى) بطلت الصلاة معلوما عليه نية حازمة (أو شك في
 تكبير أو حرمان) بطلت يعني وجب عليها استئناف الصلاة لأنه لا بدخل في الصلاة إلا بتكبير
 الأحكام والأصل عدمها (أو شك هل يظهر أو عسر) أي شك في تعيين الصلاة (ثم ذكر
 فيها) بعد أن عمل مع الشك على فعلها أو قولها بطلت الصلاة معلوما عليه نية حازمة (أو نوى
 تمسقطها) أي النية (أو علقه) أي قطع النية (على شرط) كان نوى أن يحافظ بدفعها
 (بطلت) صلاته لما في ذلك الجزم بها (وإن شك هل نوى) الصلاة (فرضا أو نفلا أو نفلا أو نفلا)
 لأن الأصل عدم نية الفرض (الآن ذكر أنه نوى الفرض قبل أن يحدث عملا) من أعمال
 الصلاة الفعلية والقولية (فيمتد فرضا) لأنه لم يحصل عمل من أعمالها عن النية الحازمة (وإن
 ذكره) أي ذكر أنه نوى الفرض (بعد أن أحدث عملا بطل فرضه) فلو ما عمله عن نية
 الفرضية الحازمة (وإن أحرم بفرض) صلاة (د بادية ثم لم من ركعتين فظن أحدهما أو آخر أو
 التراويح ثم ذكر) ولو قرأ (بطل فرضه) وظاهره تصح نفلا (ولم ين) على الر كعتين (فما)
 لقطع نية الر بادية بسلامه فلما ذكر (كما لو كان أسلم منها) عالما لقطع نية الصلاة (وإن
 أحرم بفرض فإن عدمه كن أحرم بفائته لم تكن عليه أو) أحرم بفرض فلما قبل دخول
 وقته انقلب نفلا لأن نية الفرض تشمل نية النفل فإذا بطلت نية الفرضية بقيت نية مطلق

فتمصل على غير امامه (واذا ناله) أى عرض بمصل (شئ) أى امر) كاستئذان عليه وسو امامه من واجب أو بفعل فى غير محله (سبح) اماما وجوبا وبستان استصحابا (رحل ولا تبطل) صلاته (ان كثر) تسبيحه لانه من جنس الصلاة (وصفت امرأة اذ بطن كفها على ظهر الأخرى) لم يدس سهل بن سعد مرفوعا اذ بانكم شئ فى صلاتكم فلتسبح الى حال ولتسقى النساء عتق عليه (وتبطل صلاتها ان كثر) نصفها لانه حمل من غير جنبها (وكره) تسبيحها (نفسه) للاختلاف فى الإبطال بها (و) كره (بمسفر) لقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الا مكنتهم منها (و) كره (تصفقه) لتبنيه أو قهره للآية (و) كره (تسبيحها) لتبنيه لانه خلاف ما أمرت به (لا) يكره تسبيحها (بقراءة وتبديل وتكبير ونحوه) كتحميم واستغفار كما لو أتى به لغير تبنيه وظهر ما سبق لا تبطل بتصفيقها على وجه القلب ولعله غير مراد وتبطله لنافاة الصلاة ذكره فى الفروع (ومن غلبه تناوب كظم نذبا ولا) أى وان لم يظم قال فى شرحه لمدم قدره عليه (وضع يده على فيه) حديث اذا تناب أحدكم فى الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل فاه رواه مسلم والترمذى فليضع يده على فيه قال بعضهم البصرى يظهره ليشبهه بالذئبق له (وان يذره) أى المصلى (وما فى أو

الصلاة وان كان عالما) ان لا فائده عليه وان الوقت لم يدخل (لم تمتد) صلاته (فيسما) لانه متلاعب (وان أحرم به) أى الفرض (فوقته) المتعتم قله فلا يفرض جميع مثل أن يحرم منفردا ثم بد الصلاة فى جماعة جاز) لأن: التذلل لضعف تباينة الفرض فإذا قطع تباينة الفرض بقيت تباينة التذلل (بل هو) أى قلب الفرض من المنفرد تنفلا ليعمله فى جماعة (أنفصل) من إقامه منفردا لأنه كالمعنى كتحقق السجد لإصلاح (ويكره) قلب الفرض تنفلا (لغير الفرض) الصحيح لكونه أبطل محله ومن أحد فبين على ركعة من فرض منفردا ثم أقيمت الصلاة أعجب إلى يقطعه ويدخل معهم فعل هذا يكون قطع النفل أولى (وان انفصل من فرض) أحرم به كالظهور (الى فرض) آخر كما لمصر (بعبارة التنية من غير تكبير) أحراما للفرض (الثانى تبطل فرضه الأول) الذى انتقل عنه لقطع تباينة (وصح) ماصلا (فغلا ان استمر) على تنية الصلاة لانه قطع تباينة الفرض تنية انتقاله عن الفرض الذى نواه أو لا دون تنية الصلاة تنفلا (وكذا حكم ما تبطل الفرض فقط اذا وحده) أى الفرض فانه يسرى تنفلا (كترك القيام) بلا حذر يقطعه فان القيام ركن فى الفرض دون النفل (و) كذا الصلاة فى الكعبة والائتمام ينتقل والائتمام مفترض بصحة ان اعتقد جوازه أى جواز ما تبطل الفرض (ونحوه) أى نحو اعتقاد جوازه كالواحد انتقل مفترضا فتصح صلاته تنفلا لأن امرض لم يصح ولم يجر ما تبطل النفل فان لم يعتد جوازه ونحوه بل فعله مع علم بعدم حوزانه لم تنقض صلاته فمضوا ولا تغلغل عليه كى أحرم بفرض قبل وقته عالما (ولم ينقذ) الفرض (الثانى) الذى انتقل إليه بمجرد التنية من غير تكبير أحراما لانها فتاحه ولم توجد (وان اقترن به) تنية الفرض (الثانى تكبيره أحراما تبطل) الفرض (الأول) لقطع تباينة (وصح) الفرض (الثانى) كالمطلوب بقدمه غيره (ومن شرط الجماعة أن ينوى الامام والمأموم معا) بان ينوى الامام والمأموم نوى الائتمام (فرضا ونفلا) لقوله عليه الصلاة والسلام وانما لكل امرئ ما نوى (فينوى الامام انه مقتدى به وينوى المأموم انه مقتد) كالجبهة لأن الجماعة تتعلق بها أحكامها وحوايل الاتباع وسقوط السهو عن المأموم وفساد صلاته بفساد صلاة امامه وانما يقتدر الامام على المأموم بالنية فكانت شرط الصلاة انعقاد الجماعة (فلو نوى أحدهما دون صاحبه) بان نوى الامام دون المأموم أو بالعكس (أو نوى كل واحد منهما انما هو الآخر أو) أنه مأمومه) لم يصح لعلالاه أم من لم يأت به أو أتى من ليس اماما (أو نوى امامه من لا يصح ان يؤمهم كالحى) نوى أن يؤم قارئا (أو) كراة) نوتاد (تؤم رجلا ونحوه) كما جاز عن شرط الصلاة نوى ان يؤم قادرا عليه لم تصح صلاتها لان كلامه من الامامة والائتمام كاستئذان (أو نوى الائتمام باحد الامامين لا يصح) لم تصح صلاته لمدم تعيينه (أو) نوى الائتمام (بهما) أى بالامامين لم تصح صلاته لانه لا يمكنه الاقتداء بهما (أو) نوى الائتمام (بالمأموم أو) (المنفرد) لم تصح صلاته لانه اتم بغير امام (أو شغل فى الصلاة امام أو مأموم) لم تصح صلاته (لعدم الجزم بالنية) أى تنية الامامة أو الائتمام (أو حرم بحضوره فانصرف) الحاضر (قبل احرامه) معلوم بطله بدخل غيره معه قبل رفعه من ركوعه لم تصح صلاته لانه قوى الامامة عن ياتيه (أو) من اماما) بان نوى انه يصلى خلفه بد فاختط لم تصح صلاته (أو) من (مأموم او قلنا لا يجب تسبيحها) أى الامام والمأموم (وهو) أى القول بعدم وجوب تسبيحها (الاصح) قاله فى الفروع وغيره (فاختط) لم تصح صلاته قدمه فى الفروع وغيره موعلم من قوله قلنا ولا يجب تسبيحها انا اذا قلنا لا يجب تسبيحها ما أعطاهم صلاته لانه مضى فى التبيين لصحة غلط أو غلطة اياه فى نوبه) وعطف أحد بوجهه وهو فى المسجد يمتدق خارجا (ورباح) ان يسمع ونحوه (غير مستحب من يسلمه

وَقَدْ قَدَّمَهُ) زَادَهُمْ الْعَمْرَى
 وَوَصَفَ الْقَائِمَ فِي تَوْبِهِ ثُمَّ
 مَعَ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ وَلَحْدَتْ
 الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَشِيئَةً وَكَفَارَةً
 ذَفَنَهَا رِوَاةُ مُسْلِمٍ وَهَلْ الْمُرَادُ
 بِالْخَشْيَةِ الْحَرَمَةُ أَوَّلُ الْكِرَاهَةِ
 قَوْلَانِ قَالَ الشَّيْخُ السَّيُوطِيُّ (و)
 بَصَقَهُ وَخَوَّه (فِي تَوْبِ أُولَى) مِنْ
 تَوْبِهِ مِنْ بَسَارَةٍ أَوْ خَشَعَتْ قَلْبَهُ لِمَا
 يُوْذِيهِ (وَبَكَرَهُ) بِصَغْوَةٍ وَخَوَّه
 (عِنْسَةً وَأَمَامًا) أَظَاهَرَ انْتِصَارَ
 وَاسْتِرْطَافِ لِحْظَةِ الْعَيْنِ (وَزَمَّ)
 مِنْ رَأْيٍ غَيْرِ بَصَاقٍ فِي مَسْجِدٍ
 (حَتَّى غَسِبَ بَاصُقُ أَزَالَتِ لِنَمْنِ
 مَسْجِدٍ) تَغَيَّرَ بِزَيْدٍ وَجَدَتْ فِي
 مَسَاقِي أَعْمَالِنَا لِنَصَامَةِ تَكُونُ
 فِي الْمَسْجِدِ لَا تَدْنِي رِوَاةُ مُسْلِمٍ
 (وَسِنْ خَلْقِي مَعَهُ) أَيِ الْبَصَاقِ
 وَخَوَّه أَيِ طَلَى بِمَعْلٍ الْبَصَاقِ
 وَخَوَّه بِالْخَلْقِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ
 الطَّيْلِ لَفْظُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ قَالَ فِي الْفَرْعِ (و)
 مِنْ أَعْيُنَا (فِي نَفْلِ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ)
 أَيِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
 هُنْدَقَرَاتِهِ (أَيِ الْمَصَلِيِّ (ذَكَرَهُ)
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَصَا
 وَأُطْلِقَ بِمَعْصُهُمْ (و) مِنْ أَنْ
 تَكُونُ (الصَّلَاةُ إِلَى سِرَةٍ) فَإِنْ
 كَانَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ بَيْتٍ صَلَّى إِلَى
 حَائِطٍ أَوْ سَارِيَةٍ وَإِنْ كَانَ فِي فُسْطَاطٍ
 عَلَى السَّرِيَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ (مُرْتَفَعَةً) قَدَرُ
 ذِرَاعٍ فَأَقَلَّ لَحْدَتْ طَلْفَةً مِنْ عِيدٍ
 اللَّهُ مَرُوفًا إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ
 يَدَيْهِ مِثْلَ مَوْزُونِ الرَّحْلِ
 فَلْيَصِلْ وَلَا يَلِيَاكِي مِنْ مَرُورِكَ
 رِوَاةُ مُسْلِمٍ وَمَوْزُونُ الرَّحْلِ عَوْفِي
 مَوْزُونَةٌ صَدَقَاتُهُ وَتَخْتَلِفُ قِطَاعُهُ
 تَكُونُ ذِرَاعًا وَنَارَةً تَكُونُ دُونَهُ
 وَالْمَرْدُ رَسَلُ الْعَبْرِ وَهُوَ أَصْفَرُ مِنَ

لَحْدَتْ فَإِذَا تَضَاعَدَ كَيْفَ لِيَسْتَفْهِعَ عَنْ بَسَارَةٍ أَوْ خَشَعَتْ قَلْبَهُ مِنْ لَمَحْدَةٍ فَلْيَسْلُ هَكَذَا
 صَلَاتُهُ وَاتْلُهَا مَعَهُ قَوْلُهُ عَنْهُ (أَوْفَى الْأَمَامَةِ وَهِيَ لَارِ جَوْجِي أَحَدٌ) بِأَيْتِهِ (لَمْ تَصِحْ) صَلَاتُهُ
 وَلَوْ حَضَرَ مِنْ أَتَمَّ بِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ جَعِيئَةٍ (وَأَنْفَى الْأَمَامَةِ طَلَا حَضَرَ رِوَاةُ مُسْلِمٍ) بِأَنْ يَنْتَظِرَ
 عَلَى طَلْعِهِ حَضَرَ مِنْ أَتَمَّ بِهِ (صَحَّ) ذَلِكَ كَالْعِلْمِ (لَا) تَصِحُّ نَبِيَّةُ الْأَمَامَةِ (مَعَ الشُّكِّ) فِي حَضَرِهِ
 مِنْ أَتَمَّ بِهِ كَالْعِلْمِ عَدَمُ جَعِيئَةٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ (وَأَنْ) نَفَى الْأَمَامَةَ طَلَا حَضَرَ رِوَاةُ مُسْلِمٍ (لَمْ يَحْضَرْ)
 لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهُ لِأَنَّ نَفَى الْأَمَامَةِ عَنِ أَتَمَّ بِهِ وَكَذَا حَضَرُهُ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُ لِأَنَّ دَخَلَ ثُمَّ انْصَرَفَ
 قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ صَلَاتَهُ فَإِنَّ صَلَاتَ الْأَمَامِ لَا تَنْطَلِقُ وَبَعْدَهُ مُنْفَرِدًا (وَأَنْ أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا نَفَى الْأَتَمَّ)
 فِي أَنْتَاهِ الصَّلَاةِ (أَوْ) أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا ثُمَّ نَفَى (الْأَمَامَةَ لَمْ يَصِحْ فَرْضًا كَانَتْ) الصَّلَاةُ (أَوْ تَفْلَا)
 كَانَتْ رَاجِعٌ وَالْوَرْتِ لَا تَقْدَمُ قَالَ فِي التَّصَاوِفِ هَذَا الْمَذْهَبُ عَلَيْهِ الْجَاهِلُونَ قَالَ فِي الْفُرُوعِ اخْتَارَهُ
 الْأَكْثَرُ كَالْأَجْمَعِ دَاخِلَتُهُ الْقَاضِي وَكَثَرَتْ أَهْبَابُهُ (وَالْمَنْصُوصُ بِصَلَاةِ الْأَمَامَةِ) مِنْ أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا
 (فِي النَفْلِ وَهُوَ الصَّحِيحُ) عِنْدَ الْمُؤَيَّدِ وَمِنْ نَابِهِ لَحْدَتْ بَابُ جِبَالٍ قَالَ بَتِ عِنْدَ خَلْقِي مَيُوتَةٍ
 فَتَأَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَلَى مِنَ اللَّيْلِ قَعَمَتْ عَنْ بَسَارَةٍ فَأَخَذَ يَذِي قَادَارِي عَنْ يَمِينِهِ
 مُتَقَيِّ عَلَيْهِ وَرِوَاةُ مُسْلِمٍ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ • قُلْتُ وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ
 لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَى الْأَمَامَةَ ابْتِدَاءً فَظَنَّ حَضَرُهُ بِهِ (وَأَنْ أَحْرَمَ مَأْمُومًا نَفَى
 الْانْفِرَادَ لِغَيْرِهِ بِبَيْعِ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ كَتَطْوِيلِ أَمَامٍ) كَمَا (مَرَضُ) كَمَا (فَلَسَةُ تَمَاسُ) أَوْ غَلَبَةُ
 (شَيْءٍ فِي صَلَاتِهِ) كَدَفْعَةِ أَحَدِ الْأَخْبَثِينَ (أَوْ خَوْفِ عَلَى أَهْلِ أُمُومٍ أَوْ) خَوْفِ (فَوَيْتُ رَفْعَةٍ
 أَوْ حُجْرٍ مِنَ الصَّفِّ مَتَلَوِيًا) لَشِدَّةِ زَحَامٍ (وَلَمْ يَجِئْ مِنْ بَقْفِهِ مَعَهُ وَخَوَّه) أَيِ تَحْمُوزًا كَرَمٍ
 الْأَعْذَارِ (صَحَّ) انْفِرَادُ قَعَمَتْ صَلَاتُهُ مُنْفَرِدًا لَحْدَتْ جَابِرٌ قَالَ صَلَّى مَعَهُ بَقُومُهُ فَقَرَأَ سُورَةَ
 الْبَقَرَةِ فَتَأَمَّرَ حُلَّ فَصَلَّى وَحْدَهُ فَقِيلَ لَهُ نَأْفَقْتَ قَالَ مَا نَأْفَقْتُ وَلَكِنْ لَا تَبْتَازُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَبِرَهُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ فَقَالَ اقْتَنَانِ أَنْتَ مَا عَدَدْتَيْنِ
 مُتَقَيِّ عَلَيْهِ كَذَلِكَ نَفَى الْأَمَامِ الْانْفِرَادَ لِغَيْرِهِ وَعَلَى رِجَالِهِ الْفَارِقَةُ لِغَيْرِهِ (أَنْ اسْتَفَادَ) مِنْ فَارَقِ
 لَتَدَارَكَ شَيْءٌ يَحْشَى قُوَّتَهُ أَوْ غَلَبَةَ تَمَاسُ أَوْ خَوْفَ خَرُورِ خَوَّه (عَمَارَتُهُ) أَمَامَهُ (تَعْجِلُ لِحَوْقَهُ
 لِحَاجَتِهِ قَبْلَ فِرَاقِ أَمَامِهِ) مِنْ صَلَاتِهِ لِيَصِلَ مَقْصُودُهُ مِنَ الْفَارِقَةِ (فَإِنْ كَانَ الْأَمَامُ بِهَلٍ وَلَا
 يَتِمُّ انْفِرَادُهُ عَنْهُ بِنَوْعٍ تَعْجِلُ لِمَجِئِهِ) لَهُ الْانْفِرَادُ لِدَعْمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ وَأَمَامٌ مِنْ عَدْرِهِ الْخُرُوجِ
 مِنَ الصَّفِّ لَهُ الْفَارِقَةُ مُطْلَقًا لِأَنَّ عَدْرَهُ خَوْفُ الْفَسَادِ الْفَذَةِ وَذَلِكَ لَا يَتَدَارَكَ بِالْمَرْعَةِ (فَإِنْ
 زَالَ الْعَدْرُ وَهُوَ) أَيِ الْمَأْمُومِ (فِي الصَّلَاةِ فَلَهُ الدُّخُولُ مَعَ الْأَمَامِ) فِيمَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ وَبَقِيَ مَعَهُ
 وَلَا يَزِمُهُ الدُّخُولُ مَعَهُ (فَإِنْ فَارَقَهُ) أَيِ فَارَقَ الْمَأْمُومُ الْأَمَامَ لِغَيْرِهِمَا تَقْدَمُ (فِي قِيَامٍ قَبْلَ قِرَاعَتِهِ)
 أَيِ الْأَمَامِ (الْفَائِضَةُ قَرَأَ) الْمَأْمُومُ لِنَفْسِهِ لَصَبْرِهِ وَتَمَّ مُنْفَرِدًا قَبْلَ سَقُوطِ فَرْضِ الْقِرَاءَةِ عَنْهُ
 بِقِرَاءَةِ الْأَمَامِ (و) أَنْ فَارَقَهُ الْمَأْمُومُ (سَدَّهَا) أَيِ بِسَدِّ قِرَاعَتِهِ الْفَائِضَةَ (أَلَا كَرَعَ) فِي الْحَالِ
 لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْأَمَامِ قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ (و) أَنْ فَارَقَهُ (فِي أَثْنَانِهَا) أَيِ الْقِرَاءَةِ (يَكْمُلُ مَا بَقِيَ) مِنَ الْفَائِضَةِ
 لِمَا تَقْدَمُ (وَأَنْ كَانَ فِي صَلَاتِهِ) كَتَاهُ وَخَصَرُ أَوْ فِي الْأَخْبَرَتَيْنِ مِنَ الْأَشْأَسِلَا وَفَارَقَ الْأَمَامَ
 لِغَيْرِهِ بِدَقِيقِهِ (وَلَوْ أَنَّ أَمَامَهُ قَرَأَ بِقَرَأَ) أَيِ تَلَا بِزَمِّهِ الْقِرَاءَةَ أَتَامَةً لَفُظْنِ مَقَامِ الْيَقِينِ • قُلْتُ
 وَالْإِحْتِطَاطُ الْقِرَاءَةُ (وَأَنْ فَارَقَهُ) لِغَيْرِهِ (فِي ثَانِيَةِ الْجُمُعَةِ) وَقَدْ أَدْرَكَ الْأَوَّلَى مَعَهُ (أَتَمَّ جُمُعَةً) لِأَنَّ
 الْجُمُعَةَ تَدْرِكُ بِرُكْعَةٍ وَقَدْ أَدْرَكَهَا مَعَ الْأَمَامِ (فَإِنْ فَارَقَهُ) فِي الرُّكْعَةِ (الْأَوَّلَى) مِنَ الْجُمُعَةِ (فَكَرَعَ زَحُومًا
 فِيهَا) حَتَّى تَقُوَّتَهُ الرُّكْعَتَانِ يَتِمُّهَا تَلَا بِصَلَى الظَّاهِرِ (وَأَنْ كَانَ) انْفِرَادًا الْمَأْمُومُ عَنْ الْأَمَامِ
 (لَغَيْرِهِ لَمْ يَرْكَبْ) بِصَحَّ (قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) لَا تَخْتَلِفُوا عَلَى اتِّمَامِكُمْ وَلَا تَتْرَكُوا مُتَابَعَةَ أَمَامِهِ
 وَأَنْتُمْ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى بِشَرِّ عَدْرٍ أَشَبَّ مَا لَوْ تَقَلُّوا إِلَى النَفْلِ أَوْ تَرَكَ الْمُتَابَعَةَ مِنْ غَيْرِ نَبِيَّةٍ

ما كان أحسن من قنوجا إلى
 له الحديث محسرة مرفوعا
 استبرأ في الصلاة ولو سبهم
 رواه الأثرم فقولوا بسمهم بدل
 على أن غيره أولى منه (و) سن
 (قوله) أي المصلي (منها) أي
 السترة (نحو ثلاثة أذرع من
 قديمه) الحديث سهل بن أبي
 خيثمة مرفوعا أصح الحديث إلى
 سبعة أذرع منها لا يقسم الشيطان
 عليه صلاة رواه أبو داود وعن
 سهل بن زيد كان بين النبي صلى
 الله عليه وسلم وبين السترة عر
 الشاة والصارى وصل في
 الكعبتين وبين الحدار نحو
 ثلاثة أذرع رواه أحمد والبخاري
 (و) سن (الضرافة عنها) أي
 السترة (سيرا) لفسه عليه
 الصلاة والسلام رواه أحمد وأبو
 داود من حديث المقداد بن أسد
 ابن لكن عليه جماعة من العلماء
 صل ما قال ابن عبد البر (وإن
 تضرع على مثل غرضها
 وضعا) بين يديه قبل الأثرم
 (ويصح) تضرع (ولو غبط أو
 ما اعتقه سترة) ورثته مفصولة
 كثيرا قد مر في الزاوية وفيه وجه
 قاله الناطم وعلى قامة سترة
 الذهب وفي الأناصير الصواب
 أن الضمة ليست كالضميمة
 (فإن لم يجد) شيئا (خطا)
 (كاللؤلؤ) وصل إلى الله قال في
 الشرح وكيف ما خط أجزأه
 الحديث أي حرره مرفوعا إذا
 صل أحدكم لم يجعل لقاء وجهه
 شيئا فإن لم يجد فلينصب عصافان
 لم يكن معه عصافان خطا ثم
 لا يضر من مرأته رواه أبو داود
 (فأذا لم يرها) أي السترة (ثم لم يركبها) لم يركبها (فإن لم تكن) سترة (فر) لأن الوقف (بين يديه) كلب أسود (يهم) أي لا يخطأ لطفه

الاقتضاد (وإن أومأ اماما ثم منصرفا من المزمع مثل أن سبق للمأموم الحديث أو فقدت صلاته
 لعذر أو غيره فتزوي الاقتراد) قلت أول قوله (صح) وبتيم صلاته منقردا قال في القروع وإذا
 بطلت صلاة المأموم أتى الإمامه منقردا قطع به جماعة لأنها لا تمتنع ولا تمتنع بها دليل سهو وعلة
 بخلافه وعنه تبطل وذلك في المقياس المذهب (وتبطل صلاة مأموم يبطلان صلاة الإمامه)
 لا ارتباط بينهما (العكسه) أي لا تبطل صلاة مأموم يبطلان صلاة مأموم لما تقدم (سواء كان
 يبطلان صلاة الإمامه) له ذكر كان سبقه الحديث أو لم يضر ذكران نعم هذا الحديث وأخبره من المبطلات
 بأصل الحديث على بن طلق مرفوعا إذا نسأ أحدكم في صلاة فله نصيب فليتوضأ وليعد الصلاة
 رواه أبو داود وأبو حنيفة (فلا اختلاف للمأموم) إذا سبق الإمامه الحديث ولا اختلاف أيضا
 للإمام (والنبي) المأموم (على صلاة الإمامه) حيث يدل بستانها المبطلات (وعنه لا تبطل صلاة
 مأموم) إذا كان يبطلان صلاة الإمام لعذر بيان بسبقه الحديث (وغيرها) إذا قلنا بسبقه مبطلاتها
 (جماعة غيره) يستفهمه أي الإمام قال في القروع وكذا يجمعان (أو) يقونها (فرأى
 احتاره جماعة) أي اختار القول بعدم بطلان صلاة المأموم يبطلان صلاة الإمامه لعذر جماعة
 من الأصحاب وقالوا قالوا (فعلها) أي على رواية عدم المبطلات (لأنهم) أحسن ما مومن
 (الإمامه لا اختلاف للإمامه) إذا سبقه الحديث (م) ذلك منه للسند يروى البخاري أن عمر بن
 طعن أن يصدق الحديث من بن عوف فقدمه فاتهم الصلاة ولم ينكر فكان كالاجماع ولعل
 على رواه سعيد (وبطلت صلاة الإمام) لا زال شرطها وهو الظاهر (كتمه ذلك) الحديث
 (وله) أي الإمام إذا سبقه الحديث يتلوه على الرواية الثانية (أن يستخلف من يتم الصلاة بمأموم
 ولو) كان الذي يستخلفه (مسيروا) لم يدخل معهم من أول الصلاة (أو) كان الذي يستخلفه
 (من) لم يدخل معه في الصلاة (لأنه) استخلف من كان يصلي منفردا (ويستخلف المسبوق) الذي
 استخلفه الإمام (من يسلمهم ثم يقوم فيأقربا) بقى (عليه) من صلاته وتكون هذه الصلاة
 مثله أتمه (فإن لم يستخلف المسبوق) من يسلمهم (وسلموا منفردين أو انتظارا) المسبوق
 (حق) باقي على صلاته (ثم يسلمهم جاز) ثم ذلك من عليه وقال القاضي في موضع من
 الجرد يستحب انتظاره حتى يسلمهم (وبني الخليفة الذي كان معه) أي الإمام (في الصلاة على
 فصل) أي ترتيب الصلاة (الأول) المستخلف له من حيث يبلغ الأول لأنه نائبه (حتى في القراءة
 يأخذ من حيث يبلغ) لأن قراءة الإمام قراءة له (والخليفة الذي لم يكن دخل معه) أي الإمام (في
 الصلاة يتدأ القاعقة) ولا بدني على قراءة الإمام لأنه لم يأت بقرآن القراءة ولم يوجد ما يسقطه
 عنه لأنه لم يصبر أمر ما يحال (لكن يسمى كان قراءه الإمام منها) أي القاعقة (تجبر عيانا)
 من القراءة ليحصل البناء على فعل مستخلفه ولو ضرورة (فإن لم يعلم الخليفة) المسبوق أو الذي
 لم يدخل معه في الصلاة (كم صلى) الإمام (الأول) الخليفة (على اليقين) كالمصل بشك في
 عدد الركعات (فإن سجد به المأموم ورجع إليه) يعني على ترتيب الأول (فإن لم يستخلف الإمام)
 الذي سبقه الحديث (وصلوا) أي المأمومون (وسدانا) بكسر الواو أي فرادى (صح) ما صلوه
 (وكذا أن استخلفوا) لأنهم من يتم بهم الصلاة فيصير كالواستخلفه الإمام من استخلف فيها
 لا يتعدى إن كان مسوقا دخل مع الإمام بعد رفعه من الركوع ثم استخلفه الإمام أثناء ذلك
 الركعة فإنه لا يعتد بها لأنه لم يدرك ركوعها مع الإمام قبل أن يحدث ولتأخر كونه (اعتد به
 المأموم) لأنه أدرك ركوعها بالنسبة للمسبوق استخلف قاله جماعة كثيرة وقد مر في الزاوية (وقال)
 أبو عبد الله الحسن (بن حامد) بن علي البغدادي (أن استخلفه يعني من لم يكن دخل معه في
 الركوع أو) استخلفه (قيام بعده) أي بعد الركوع (قرأ) الخليفة (لنفسه) لأنه لم يقرأ ولم يوجد

(فأذا لم يرها) أي السترة (ثم لم يركبها) لم يركبها (فإن لم تكن) سترة (فر) لأن الوقف (بين يديه) كلب أسود (يهم) أي لا يخطأ لطفه

لأن آخر (بطلت صلته) وكذا لمر ٢١٦ بينه وبين ستره حديث أبي ذر وهو أن أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم مثل آخره

فإن لم يكن بين يديه مثل آخره
الرجل فإنه يقطع صلته المرأة
والجار والكلب الأسود قال عبد
الله بن الصامت ما بال الكلب
الأسود من الكلب الأحمر من
الكلب الأصفر قال ما بين أخى
سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما سألتني فقال الكلب
الأسود شيطان رواه مسلم
وغيره (لا) تبطل إن مر بين
وكلب غيره ما سبق لأن زيب
بنت أم سلمة مرت بين يديه عليه
الصلوات السلام فلم يقطع صلته
رواه أحمد وابن ماجه بإسناد
حسن وعن الفضل بن عباس
قال أنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونحن في يديه فقل في
الصحراء ليس بين يديه ستر ومجار
لنا وكلية نبعثان بين يديه فباي
ذلك رواه أحمد وأبو داود ولكنه
مخصوص بحديث أبي ذر وأما حديث
أبي سعيد لا يقطع الصلاة متى
رواه أبو داود وغيره به مجاهد وهو
ضعيف وستره الإمام ستره لن
خلفه) روى عن أنس رضي الله
عنه لأنه عليه الصلوات السلام
كان يصلي إلى ستره ولم ينقل أنه
أمر أصحابه بستره أخرى فلا
يضرهم مر ورشي بين أيديهم ولو
حما يقطع الصلاة وأن مر بين
يدي الإمام ما يقطع صلته يقطع
صلاتهم أيضا وهل رد المأمومون
من مر بين أيديهم وهل يأثم فيه
احتمال أن ميل صاحب الفروع
إلى أن لم يردوا عنه وأثم وصوبه
ابن نصر الله والسرادين خلفه
من أقننى به سواء كان راعاه أو
يحباه أو فداه حيث سمعت كما أشار إليه ابن نصر الله رحمه الله تعالى

ما يقطع عنه كما تقدم (واتظروا مأموم) حتى يفر (ثم رجع ولحق المأموم) ليعمل الاعتدال
بالركعة لكل منهما (وهو) أى ما قاله ابن حامد (مراد غيره) من الأصحاب (ولأدبته) أى
أراد الاعتدال بالركعة وعقضى كلامه أن لا خلاف في المسئلة وأن كلام غيره محمول على كلامه وهو
كافي للانصاف والمبدع قولان متقابلان وليس اعتداله بذلك ركعة ضروريا إذا لم يعرف
بأنه على ترتيب الإمام ثم يأتي عاصيق به كالركعة يخطفه (وإن استخلف كل طائفة) من المأمومين
(رحلا) منهم مع (أو استخلف بعضهم وصلى القانون فرادى مع) ذلك كالواستخلف كلهم أو لم
يخطفوا كلهم وإن استخلف امرأة فغير رجل أو رجلين فإرى بحت صلاة المستخلف بالنساء
والأامين فقط ذكره في المبدع (هذا) الذى ذكر من أحكام الاستخلاف (كله على الزوايا)
الثانية وأغفل ذكر المصنف كثيرا مع كونه مفرعا على تنقيب على خلاف عاداته لأن الأصحاب
فرعوا هذه المسائل على هذه الآية ثم قالوا وكذا الاستخلاف لمرض وشحوه مما ينافي ما يحتاج إلى
بيان هذه ليعلم منها أحكام الاستخلاف لمرض وشحوه على المذهب (وعلم) أى على ما تقدم من
الاستخلاف لمسبق الحديث (فما إذا كان ابتداء صلاة الإمام صحوا وان كان) ابتداء صلته
(فاسدا كان ذكر) الإمام (الحديث في ابتداء الصلاة فلا) استخلاف لأن صلته لم تنقض بابتداء
(وله) أى الإمام (الاستخلاف لم يثبت مرض أو) حدوث (خوف أو) لأجل (حصره عن
الفرقة الواجبة وشحوه) كالنكس برأوا والتمهيع أو التشهد أو السلام أو جود العذر والحاصل
للامام مع بقائه صلته وصلاته المأموم بخلاف ما إذا سبق الإمام الحديث لبطان صلته ثم صلاة
المأمومين تعالىه على المذهب كما تقدم (وإن سبق اثنين فأكثر بعض الصلاة) ثم سلم الإمام
(عائتم أحد صاحبها في قضاء ما فاتهما) مع (أو أتمت مقيم بمكة) فيما بقي من صلاتهما (إذا
سلم الإمام مسافرا مع) ذلك لأنه انتقال من جماعة إلى جماعة أخرى ليس بغيرها كالاستخلاف
واستدل في الشرح بقضية أبي بكر حين تأخر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم قاله في المبدع
وبه نظر انتهى قلت ليس غرض الشارح أن قضية أبي بكر هي هذا المذكرة بل تشبهها من
حيث الانتقال من جماعة إلى جماعة لأن الصحابة كانوا مؤتمين بأبي بكر فصاروا مؤتمين به عليه
الصلوات السلام حصل بين ذلك وبين المسئلة المذكورة الجامع وهو المشاهدة في الانتقال من
جماعة إلى أخرى وعمل بمقتضى المسئلة المذكورة إذا سلم الإمام (في غير جمعة) فلا يصح ذلك
(فيها) أى في الجمعة (لأنها إذا أقيمت بمسجد لم تقم فيه) مرة (ثانية) قاله القاضى
وفيه نظر إذ ليس في ذلك كلمة ثانية وإنما هو تكبير لها جماعة وغايتها أنه اعلمت بجماعتين وهذا
لا يضر كالوصية التي كسرة الأولى منها يستين ثم يفرقه فشر ونصليتها الثانية باربعين قيل
لعله لا شترائط الصدول في أولها ثم تسعة وثلاثون يا ستره مع (و) أن أم من ثم بنوه أولا ولو
بالاستخلاف (بلا عن السابق) وأقصر المذكورين (لا يصح) لأن مقتضى الدليل أنه وأما
ثبت حوازي في محل الذكر لقضية عمر في فيما عده على الأصل (وإن أحرم امام لثنية امام
الحلى) أى الإمام الراتب. وأما كان الإمام الأعظم أو غيره (أو) (الذنه) أى اذن امام الحلى لأن
يؤم مكانه (ثم حضر) امام الحلى (في اثنين) أى الصلاة (ما حرمهم) أى بالمؤمنين الذين أحرموا
وراء قائبه (وبنى) امام الحلى (على) ترتيب (صلاة حليفه وصار الإمام) الذى أحرم أولا مأموما
جاز) ذلك (ومع) لما روى سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني
عمر بن وهف ليصلح بينهم لحانت الصلاة فصرى أبو بكر لحاء النبي صلى الله عليه وسلم فعلى ثم انصرف
في الصلاة ففصل حتى وقف في الصف وقدم النبي صلى الله عليه وسلم فعلى ثم انصرف
متفق عليه والأصل عدم المنصوصية (والأولى) للإمام (تركه) ذلك ويدع الخطيئة يتم

لحديث أبي سعيد مرفوعا اذا
 يتم الى الصلاة فاعدوا صفوفكم
 وسددوا الصفوف فاذ قال امامكم
 الله اكبر فقولوا الله اكبر رواه
 احمد بن حنبل عنده انه عليه
 الصلاة والسلام افتتح الصلاة
 بغيرها وقال صلوا كما رأيتموني
 أصلي (و) الثالث (قراءة المصحة)
 في كل ركعة وتقدم موصفا
 وتقبلها امام من امامه وباني
 (و) الرابع (ركوع) اجاعا في
 كل ركعة لقوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا ركعوا ركوعا لله عليه الصلاة
 والسلام في حديث أبي سعيد
 صلته المتيقن عليه ثم اركع حتى
 تطمئن راكعا انما ليس (رفع
 منه) أي الركوع لقوله في
 الحديث المذكور ثم ارفع (الاما
 أي ركعها ورفعا عنه بعد
 ركوع) (أولى كسوف) في كل
 ركعة فالركوع الأول والرفع منه
 ركن وما بعده ليس بركن (و)
 السادس (اعتدال) قوله عليه
 الصلاة والسلام في الحديث
 المذكور ارفع حتى تعتدل قائما
 والمراء الاعتدال عما بعد أول
 في كسوف لان الرفع والاعتدال
 تامان للركوع والركوع الامام
 أول في كسوف الى هنا لكان
 واضحا المقصود (ولا يتصل)
 الصلاة (ان طالع) اعتداله لان
 في حديث البراء المتيقن عليه انه
 عليه الصلاة والسلام طوله
 قريب قيامه وركوعه (و)
 السابع (سجود) اجاعا في كل
 ركعة مرتين لقوله تعالى واجدوا
 وتحدث النبي في صلته (و)
 الثامن (رفع منه) أي السجود
 (و) التاسع (جلوس بين السجدين)
 لقوله عليه الصلاة والسلام في صلته

فعلما كما يفيد التذكير (وفي قري نور اوف لساني) أي تطيق (نورا) استعادة العلم والهدى
 (وفي معنى نورا) ليتجلى بأفراح المعارف ويعمل له بصنوف الحقائق (وفي بصري نورا) ليتكشف
 بالحق (وهو بمعنى نورا) وهن شمالي نورا وأمامي نورا وخلفي نورا وفوق نورا وتحتي نورا
 لا يكون محفوظا بالنور من جميع الجهات وايضا بايقاظ النور عن قلبه وسمعه وبصره الى
 سائر جهاته ليتجلى كل أتباعه (وفي معنى نورا في لحي نورا) وفي معنى نورا في شعري نورا
 وفي شعري) أي جلدي (نورا في نفسي) أي ذاق (نورا) أي اجعل في نورا شاملا للاجزاء
 السابقة وغيرها (واعظم لي نورا) أي ابذل من عظامك نورا عظيما لا يكتنه كنهه (واجعلني
 نورا) اللهم اعطني نورا وزدني نورا) روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى
 الصلاة وهو يقول اللهم اجعل في قلبي نورا وفي لساني نورا واجعل في بصري نورا واجعل من
 خلفي نورا ومن أمامي نورا واجعل فوق نورا ومن تحتي نورا واعطني نورا رواه مسلم (وان سمع
 الإقامة لم يسع) قال في المصباح في في شبه هرول وعدا في شبهه عدو مان باب قارب المرولة
 وهو دون الجبري وذلك لندبر أي مررة وتقدم (فان طمع في ادراك التكملة الأولى وهو ان
 يدرك الصلاة) أي موقفه للصلاة (قبل) ان يذكر الامام (تكملة الاحكام) ليكون خلف الامام
 اذا كبر لا افتتاح فلا بأس ان يسرع شيئا ما لم تكن محلة تبخير نص عليه واجتمع فيه جماعة من
 الصحابة وهم مختلفون (وان شئ قوا الجماعة أو الجمعة بالكلية فلا بد في ان يصحرك) له
 (الامرأع لان ذلك لا يغير اذا قالت هذا معنى كلام الشيخ في شرح العمدة واتي في نفسه ادراك
 التكملة الأولى في) باب (صلاة الجماعة) فادخل المسجد استحب له ان يقدم رحله اليمنى في
 الدخول لما تقدمت عليه الصلاة والسلام كان يحب التيامن في شأنه كله (وان يقول) عند
 دخوله المسجد (بسم الله) رواه ابو داود (أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم
 من الشيطان الرجيم) رواه ابو داود لكن ليس فيه وسلطانه القديم (الحديث) رواه ابن
 السني في عمل اليوم والليلة (اللهم صل وسلم على محمد) رواه ابو داود ليس فيه وسلم
 (اللهم اغفر لي ذنوبي) رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (وافتحني أبواب رحمتك) قوله
 مسلم (واذا خرج قدم رحله اليسرى في الخروج) من المسجد (وقال بسم الله اللهم صل وسلم
 على محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتحني أبواب فضلك) ويقول ايضا (اللهم إني أعوذ بك
 من ابليس وجنوده) لما روى ابن السني في عمل اليوم والليلة عن أبي امامة مرفوعا قال ان
 أحدكم اذا أراد ان يخرج من المسجد دعا تحت جنود ابليس واحتلمت اليه كما يجتمع النمل على
 يسوبها فاذ قال أحدكم على باب المسجد قل اللهم إني أعوذ بك من ابليس وجنوده فانهم
 نضروا ويسوبون ذكر الحبل وقيل أمرها (فادخل المسجد مجلس حتى يصلي ركعتين ثم يهتبه
 المسجدان كان في غير وقت تنهي وباتي ذلك) آخر الجملة (لحديث أبي قتادة مرفوعا اذا دخل
 أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين متفق عليه) ويجلس مستقيل التسلي لانه خير
 للجالس) الخبر (ولا يرفع أصابعه لانه في صلاة ما تنتظر الصلاة) (و يشغل بالطناعة من الصلاة
 والقرأة والذكر أو سكنت) ان لم يشغل بذلك الاشتغال بذلك افضل (وبكره ان يخوض
 في حديث الدنيا) فانه أكل الحسنة كائنا كل النار الحطب كما في الخبر (فادام كذلك) أي
 مشغولا بالصلاة والذكر وساكتا منتظرا للصلاة (فهو في صلاة والملائكة تستغفر له ما لم يؤذ
 أو يحدث الخبير

سجود باب صفة الصلاة) ويأت ما يكره فيها وأركانها وواجباتها

ثم ارفع حتى تظهر من جالسها (و) العاشر (طمانينة في كل فعل) مما تقدم لامر خطابه ٢١٩ الصلاة والسلام على من لا نبي بعده

ومثلها وما يتعلق بذلك ❦❦❦

(سنان يقوم امام) عندقول المؤذن قدقامت الصلاة (فأقوم غير بعيد الى الصلاة) يقوم
(فندقول المؤذن قدقامت الصلاة) كذا في الكافي وغيره لان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعل ذلك رواه ابن أبي أوفى ولا مدعالي الصلاة فاستحب المبداء اليها قال ابن المنذر
اجمع على هذا أهل الحرمين وانما استثنى المقيم لانه راقى بالاكلمة كلها قائما كالآذان ومحمل
استحباب قيام المأموم عندقوله قدقامت الصلاة (ان كان الامام في السجدة ولو لم ير المأموم)
عليه الوفاء وفي الشرح ان كان في المسجد اقر عينه فقاموا قبل رؤيته والافلا وفي الانصاف
وخرج عنه انه في المنتهى والصحيح من المذهب ان المأموم لا يقوم حتى يرى الامام عليه جمهور
الاصحاب وقدم في القروع وغيره ومحمد بن محمد بن عوف بن له لقول أبي قتادة قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان اذنت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت رواه مسلم والمراد
بالتقيام اليها وهو التوجه اليها يشمل جالس العارضة ولا يحرم الامام حتى تفرغ من الاقامة
نفس عليه وهو قول جمل ائمة الامصار (وان كان) الامام (في غره) أي المسجد (ولم يعلم قربه
لم يقيم حتى يراه) فخير وقد قدم ما فيه (وليس بين الاقامة والتكبير دعاء مستنون نسا)
قبل الاجماد في التكبير قوله شيئا قال لا ينبغي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
اصحابه لان الدعاء يكون بعد الصلاة لقوله تعالى فاذا قرأت فاتسب والرب بك فارغب ومن
ها تسمى ان يقوم في باب الاذان ويدعو عند اقامه أي قبله اقر بيلانها حتى يسمع
الكلامين (وان دعا) بين الاقامة والتكبير (فلا بأس) به اذا لم يحذو فيه (فعله) الامام (أحمد
ورفع يديه) حكاية في القروع والمذيع في الاذان منه ومقتضاه ان المقدم خرافة كما هو
اصطلاح صاحب القروع (ثم سوى) أي بأمر بدليل ما بعده (الامام الصوفى) فبدأ بحذائه
المنكاب والاكسب دون اطراف الاصابع فيلغث الامام (عن عينة) قالوا اعتدوا وسوا
صوفوك في المني وغيره) وتعمد في شرح التبيين (استوار حكم الله) عن يساره كذلك) وهى
الرعاية اعتدوا وحكم الله وذلك لما روى محمد بن مسلم قال حليت الى جنب انس بن مالك يوما
فقال هل تدري لم صنع هذا الموقف قلت لا والله فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
قام الى الصلاة اخذ يمينه فمالا اعتدوا وسوا وصوفوك ثم اخذ يساره وقال اعتدوا وسوا
صوفوك رواه ابو داود (لان تسوية الصف من تمام الصلاة) فخير متفق عليه من حديث
انس (قال) الامام (أحمد ينبغي ان تمام الصوفى قبل ان يدخل الامام) أي موقفه حديث
أبي هريرة قال ان كانت الصلاة تمام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصافهم قبل
ان يقوم النبي صلى الله عليه وسلم مقامه رواه مسلم (وبين تكميل الصف الاول فالاول) أي
الذي يليه وهكذا حتى ينتهوا لما تقدم من حديث ابو يعلى الناس ما في ائمة والصف الاول ثم
يحدوا لان يستهوا في ذلك لاستهوا عليه وظاهره حتى يجمعوا النبي صلى الله عليه وسلم وان
كانت الصلاة في حرابز ياد عثمان (و) (يسن) تراص المأمومين وسد خلل الصوفى
لشبه صفوف المجاهدين (فلولا القادر) الصف (الاول فالاول كره) له ذلك قال في
الانصاف على الصحيح من المذهب وهو المشهور ايضا (والصف الاول) لرجل افضل لقوله
عليه الصلاوا السلام لتكروفي الذي يلي (وهو) أي الصف الاول ما يقطعه المنبر) قال في
الانصاف على الصحيح من المذهب وعليه الاصحاب اه والمراد انه اول صف في الامام فقطعه
المنبر أولا (لا مباله) أي لا اول صف بل المنبر (ويقتد كل صف لرجل افضل) من يسره أي

ذكر كل فعل منها بالطائفة
(ومى) أى الطائفة (السكون
وإنقل) كالمجهري الطمان
الرجل المطمأن والطائفة أى
سكن وقيل بقدر الذكر الواجب
ليتمكن من الاتيان به (و)
لحديث ابن مسعود كما تقول
قبل أن يمرض علينا التشهد
السلام على الله السلام على فلان
فقال النبي صلى الله عليه وسلم
قولوا الصبأ لله رواء الدار قطي
والبيق وصحاحه يدل على
قرضته من وجهين أحدهما
قوله قبل أن يمرض علينا التشهد
والثاني قوله عليه السلام
قولوا والامرو حوب وقسيت
الامر به في الصبحين أيضا (و)
الثاني عشر (جلوس له) أى
التشهد الأخير (و) جلوس
(للمسلمين) لأنه ثبت عليه
السلام والسلام والطبع
المباين لذلك وقال صلوا كما
رايتوه أصلي (والركن منه)
أى التشهد الأخير (الهم
صل على محمد صل على محمد
(ما يجرى من) التشهد (الأول)
وباقها مؤخوة عنه وما زاد
عليه ستة (و) الثالث عشر
(التسليمان) على الصفة التي
سقت حديث غيرها التكبير
وتخليلها التسليم وبكتفي في حنازة
ومجدود ثلاثة وشكر تسليمة
تظاهر كلامه أن النقل كالعرض
واختار جهاته بهم المجهري
تسليمة واحدة وفي المفسر
والفرع خلاف لأنه يخرج من
النز بتسليمة واحدة قال القاضي

روايها واحدة (و) (الاسم عشر) (الترتيب) بن الأركان على ما تقدم هنا وفي حصة الصلاة الحديث الذي في صلاة حيث علمه إليها

في يوم الجمعة فترتب عليه أن يصلي
 في فصل وفي الضرب الثاني من
 أقوال الصلاة وأصلها (واجبات)
 وهي (ما كان فيها) خروج الشرط
 (وتبطل) الصلاة (بتركه) أحد
 خروج السنن (و) يسقط للسجود
 (و) يصح له (أي تركه) (سجوداً)
 خروج الأركان وهي ثمانية الأولى
 (تكبير ثم إعرافاً) لحديث أبي
 موسى الأشعري مرفوعاً إذا كبر
 الإمام ركع فكبر واركعوا
 وإذا كبر وجعل كبراً واحداً
 رواه أحمد وغيره وهذا مروي
 مقتضى الجواب (و) تكبير
 ركوع مسبق أدركه الإمام
 راكم) تكبيرا لا ركعاً ثم ركع
 معه (فإن تكبيرة الأحرار
 (وهي) مطلقاً لا تقدم (و)
 تكبيرة ركوع مسبق أدرك
 إمامه كما (منه) فلا حرج
 هنا تكبيرة الأحرار فإن نوى
 تكبيرة أنه للأحرار والركوع لم
 تنفك صلاته (و) الثاني (تسبيح)
 أي قول سمع الله لمن حمده
 (لإمام منفرد) دون مأموم لأنه
 عليه الصلاة والسلام كان ياقبه
 وقال صلوا كما رأيتموه أصلي
 (و) الثالث (تحميد) أي قول
 ربنا وقل الحمد لله
 ومنفرد لقوله عليه الصلاة
 والسلام إذا قال الإمام سمع الله
 لمن حمده فقلوا ربنا وقل الحمد لله
 ما تقدم (و) الرابع (تسبيحة)
 أولى في ركوع (أو) الخامسة تسبيحة
 أولى في (سجود) وتقدم عليه
 (و) السادس (رباع غفر لي إذا
 جلس بين الصدين) مرة (للكل)
 الإمام والمأموم والمنفرد لشدة
 عنه عليه الصلاة والسلام وقوله
 صلوا كما رأيتموه أصلي (ومحل ذلك) أي ما تقدم من تكبير الانتقال والتسبيح وكذا التحميد (مأموم) (بين)

صلاة المأمومين جهة من الإمام أفضل من صلاتهم جهة يساره إذا كانوا رجالاً (وظاهر كلامهم)
 حيث أطلقوا أن يمينه في حال أفضل (أن لا يبعد عن اليمين أفضل عن على اليسار ولو كان) من
 على اليسار (أقرب) إلى الإمام لاطلاقهم أن يمينه في حال أفضل (قال) كافي القضاة أحمد
 محمد بن (ن) نصر الله البغدادي (في شرح الفروع) أي شرحه لكتاب صفة الصلاة من
 كتاب الفروع (وهو أقوى عندي انتهى) قال في الفروع (وظاهر كلامهم بحفظ على
 الصف الأول وإن فاتته ركعة) أي بسبب شبهة إلى الصف الأول ويتوجه من نصه يسرع إلى
 الأولى لمحافظة عليها (لأن خاف فوتاً لخاصة) قال في الفروع والمراد من كلامهم إذا لم تغت
 الجماعة مطلقاً والأحافظ عليه فيسر على ما قال في التكتيد لا يبعد أن يقولوا لمحافظة على الركعة
 الأخيرة وإن كان غيرها مشى إلى الصف الأول وقد يقال بحفظه على الركعة الأولى والأخيرة
 ولهذا أنا لا نبي إذا أتى الصلاة لمعظم المشهور قال الإمام أحمد فان أدرك أي طمع أن يدرك
 التكبيرة الأولى فلا بأس أن يسرع ما لم يمكن من سجدة فليحفظ قال وقد ظهر ما تقدم أنه يحسب
 الإدراك للركعة الأخيرة لكن هل تقيد المستثنان بتعدا الجماعة فيه تردد (وكذا قريب من
 الإمام فهو أفضل وكذا أقرب الأفضل) من الإمام أفضل لحديث يابن بكير (و) الأول الأحكام
 والنهي (و) كذا أقرب (الصف منه) أي من الإمام أفضل وكذا أقرب الصفوف بعضها من
 بعض (والأفضل تأخير المفضول كالصبي لالباقين) ولو بعده وولده (والصلاة مكانه) أي مكان
 الصبي لأن أبا يحيى قيس بن سادة وقام مكانه لما صلى قال يابن لا يسوؤه لأنه قال في أن لا الذي
 أتيت بهما لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا كوفي الصف الذي يابن في
 نظرت في وجود القوم فحرقهم غيرك استأجبه رواء أحمد والنسائي قال في شرح المنتهى
 وهذا لا يدل على أنه ينسبه من مكانه فهو رأي صحابي مع أنه في الصلاة مع التسعين وغيره مرفوع
 الرجال وأما وشراً آخراً عكس صفوف النساء تخبرها آخراً وشراً أولها الغير والمراد
 إذا صل مع الرجال والأفكار قال ابن عسيرة وله أي الصف الأول فوابه من وراءه
 ما اتصلت الصفوف لاقتدائهم به (ومن تأخيرهن) أي النساء خلف صفوف الرجال لقوله
 عليه الصلاة والسلام وأخروهن من حيث آخروهن الله (فتكره صلاة رجل بين يديه امرأة تصلي)
 لما تقدم من الغير (والأ) أي وإن لم تكن تصلي (فلا) كراهة لما تقدم من حديث عائشة
 في نواقض الوضوء (غير قوله) الإمام ثم المأموم وكذا المنفرد (وهو ثم مع القدرة) على القيام
 وعدم ما يسقط مما يأتي وتقدم عنه (في الفرض) الله أكبر ربنا متواليا) وسجوا (لا يميزه
 غيرها) حديث أبي جند الساهدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة
 استقبل القبلة ورفع يديه وقال الله أكبر رواء ابن ماجه ومحمد بن حبان وحدث علي بن رافع
 قال فتفتح الصلاة الظهور وتحررها التكبير وتحميها التسليم رواء أحمد وأبو داود والترمذي
 وروى مسلم قال الترمذي هذا أصح شيء في هذا الباب والعمل عليه عند أهل العلم من الصحابة
 ومن بعدهم وقال عليه الصلاة والسلام ليس في صلاة إذا قلت تكبير متفق عليه ولم ينقل أنه
 كان يستفتحها بغير ذلك فلا تنعقد بقوله الله أكبر أو التكبير (فأما بيان ابتدائه أن يقوم قائماً أو) ابتدائه
 قائماً وأتته (را كما أوتيه) أي التكبير (كله) كما أوتيه في غير فرض صحت صلاته
 لأن القيام ليس وكنافي النافلة (وأدرك الركعة) لما يأتي من أن من أدرك الركوع مع الإمام
 أدرك الركعة (و) أن أتم التكبير قائماً أو را كما أوتيه كل را كما أوتيه (فيه) أي في
 الفرض (تصيح) صلاته (فلا تأتبع الوقت) لأنما الفل ولعل صلاة القرض كلها بعده في

ابتداء (انتقال وانتباه) لانه مشروع له فاختص به (فالو) كنه في جرحه اجزاء ٢٢٦ فاعلم بخرج من محله وان (شرح

نفسه) أي المذكور (تسل) نصوص في الانتباه بان كبر المعهود قبل هو ماله اوسع قبل رفته من ركوع لم يجزئه (او كنه بعد انتباهه) كان ثم تكبير الى ركوع فيه لم يجزئه (لانه في غير محله وكذا في شرح في تسبيح ركوع او يعود قبله او كنه بعده وكذا سؤال المنفرة لشرح فيه قبل الجلوس او كنه بعد وكذا تعيد امام ومنفرد لشرح فيه قبل اعتداله وكنه بعده ومنه (كنسكه) واجب بقرانه كما وكشده قبل تعود للتعهد الاول والاخير قال المجتهد اقباس الغدب ويحتمل ان يعني من ذلك ان التعر زعنه وسرور السهو به كثر في الاطال به والمعهود له متفقه (ومنا) أي الواجبات (تشهد داو) وهو السابع (و) الثامن (جلوس له) للاربعين حديث ابن عباس مع ما تقدم ولانه عليه الصلاة والسلام بعد تركه (هل غير من قام امامه) الى الثالث (سها) أي تبايعه ويقط عنه التشهد الاول وجلسه له حديثنا حصل الامام ليؤتم به (واخرى منه) أي التشهد الاول (الحجاب) تقسيم عليك ايالته ورمه الله سلام علينا وعلى هداية الصالحين شهدته ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله) وان محمد اهده ورسوله فن ترك حرا من ذلك محمد اقص صلاته لا اتفاق عليه في كل الاحاديث (ومن ترك شيامن ذلك) فقد كور من الواجبات (عبد الشك في وجوبه) بان

الوقت لما تقدم من انه اذا اتى عايد الفرض فقط اغتلب قسلا وان لم يتبع الوقت استغنىها للفرض ليعين الوقت له فان زاد على التكبير كقوله الله اكبر أو الله اكبر أو الله اكبر (واجل ونحوه) كره) له ذلك لانه محدث والحكمة في افتتاح الصلاة بهذا اللفظ كما قاله القاضي عياض استحضار المصلحة عظيمة من تباين المدة والوقوف بين يديه ليعتق عية يحضر قلبه ويخشع ولا يذهب وسبب التكبير التي يدخل بها في الصلاة تكبيرة الاحرام لانه يدخل بها في عدا تكبير فيها امور والاحرام الذي يدخل في حرمه لا تنتهك (مانع) المحرم (من الله) (مدح) (اكبر) لم يتعد صلاته لانه يصير استغناها (او قال) را كما لم تتعد صلاته لانه يصير جمع كبر بفتح الكاف وهو العليل (ولا تضر زيادة المدعى الالف بين الالام والها لانتها) أي (ز ياد الله) (اشاع) لان الالام معدودة فبانه زاد في هذه الالام يات بحرف واو (وحذفها) أي حذفه زيادة لل (اولى لانه يكره عطيطه) أي التكبير (فان لم يكن التكبير بالمرية لزمه قبله) لانه ذكر لاصح الصلاة فلهما كراهة لانها (مكانه) او ما قرب منه) فلا يلزمه الاخر لتعلمه (فان خشي فوات الوقت) كبر لفته (او يجز عن التعلم كبر لفته) لانه يجز عن اللفظ فلم يزل الايمان عنه كلفه السكاح (فان كان يعرف لفته) فيها افضل كبره (فالاولى) تقدم السر بان تم الفارسي ثم التركي (واخذني) فيجزيهما لتساويا (ولا تكبر قبل ذلك) أي قبل التعلم حيث قدر عليه (بلفته) فلا يتعد صلاته لانه ترك فرضه بلا عذر (فان يجز عن التكبير) بالمرية ونحوها (سقط عنه كالخوس) لقوله تعالى لا تكلف الله فسا الاوسها (ولا ينو حرمه) ذكر (مضغ) بغير المرية ولو يجز عنها لانه غير محتاج اليه (فان فعل) أي ترجم عن الذكر المضغ بطلت الصلاة لانه كلام احسن (وحكم كل ذكر واجب) كتشهد وتسبيح ركوع ومعوذ (تكبيرة الاحرام) مساواة لها في الوبوب (وان احسن البعض) من التكبير او العسكر الواجب بان احسن لفظ الله او اكبر او سبحان دون الباقي (التي به) حديث اذا امرتكم بما فاقوا منه ما استطعتم قال ابن نصر الله في شرح الفروع كلامه متفق انه لو قدر على الاتيان حتى عرف واحد من الكلمتين دون بقية الزم الاتيان به وفيه نظر اه قال في الشرح فان يجز عن بعض اللفظ او بعض الحروف أي بما أمكنه كن يجز عن بعض الفاتحة (والاخرس) ومقطوع السان يحرم قبله لاجزائه بلسانه (ولا يحرك لسانه) كن سقط عنه القيام سقط عنه التهنون انه وان قدر عليه لانه عيب ولم يرد الشرع به كالحث بياض حواجره وانما الزم القادر ضرورة (وكذا حكم القراءة والتسبيح وغيره) كالصعيد والشمع واتشهدوا السلام بآتيه بالخرس ونحوه وقبله ولا يحرك لسانه لما تقدم (وبسن جهر امامه بالأكبر كره) ليمكن المأموم من متابته فيه لقوله عليه الصلاة والسلام فلا كبر تكروا (و) يتسبح) ايها المأموم عنه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال مع ائمتن حمده فقولوا ربنا والله الحمد (لا) بسن جهر الامام (بهمد) لانه لا ينسحب من المأموم حتى فلا تاذ في الجهر (و) بسن جهر الامام (بسلام اول) أي بالتمنية الاولى لبتائه المأموم في السلام (فقط) أي دون التسليم لما تنفصلوا عنه السلام الاولى اذ من العلوم ان الثانية تعقب الاولى (و) بسن جهر امام (فراعى) صلاة (جهرية) كالوقوف مغرب وعشا وكسبي وجبة وعيد ونحوها لما ياتي ويكون الجهر في كل موضع قلنا سبب (عيب يسع من خلفه) أي جيعهم ان يمكن (وآذناه) أي اذني جهر الامام (مع غيره) ولو واحدا ممن ورثه لانه اذا سمعه واحد احدى به واعتدى بذلك الواحد غيره فحصل المقصود (وبسره) مأموم ومغربيه أي التكبير (وبغيره) من التسبيح والتعبد والسلام لان المنفرد لا يحتاج الى اسماع غيره يردوا واجب اول (لم يسقط) وجوبه ولزمه الاعادة لانه ترك عمدا ما يحرم تركه لو كان يرد في حدى حدى كما تخلف بين علي بن الحسين وشهد

وكذا المأمور اذا كان الامام يسمعهم (وفي القراءة تفصيل باقي) عند الكلام على قراءة السورة (ويكره جهر مأمور) في الصلاة بشئ من اقواله لا يخط على غيره (الابتكاري وتحميد وسلام الحاجة) بان كان الامام لا يسمع جهمهم (ولو بلا اذن الامام) له في الجهر بذلك لعداء الحاجة اليه (فحين) لاحد المأمورين ان ياتوا بكلاما صلى هو والناس قياما صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه حاله فكان ابو بكر يسمع الناس تكبيره قال في شرح القروع الامراء اذا كانتهم الرجال اى فلا يجرى بل احدهم (قال الشيخ اذا كان الامام يبلغ صوته المأمورين) كلهم (لم يسمع لاحد المأمورين التيليع باتفاق المسلمين) لعدم الجاهلية (وجهر كل مصل) من امام مأمور ومفرد (في ترك) قولي كقراءة الفاتحة وتكريرها حرام (واجب) قولي تكبيره انتقل ونشهد اول وتصحیح وتحميد (قرض بقدر ما يسمع نفسه) لانه لا يكون ابتاعش من ذلك بدون صوت والصوت يتأق سماعه واقر السامعين اليه نفسه واخذوا الشيخ في الدين لا اكتشافا بالمعروف وان لم يسمعها قال في الفرع وبتوجيه من كتماننا بالتعلق بخلاف وغيره اه (ياق في الطلاق انه يقع وان لم يسمع نفسه (ان لم يكن) به (مانع) من السماع معهم فان كان مانع (ف) انه يجب الجهر بالنسب والواجب (محبب يحصل السماع مع عدمه) اى المانع (ويرفع) لمصلى (يديه) عند تكبيره الاحرام (نبا) قال في الشرح وفي المبدع في خلاف نعله زاد في المبدع وليس بواجب اتفاقا في شرح القروع خلافا لان حرم في ايجابه هنا فقط (والافضل) ان تكون بداه (مكشوفتين هنا في الدعاء) لان كشفهما اذن على المقصود وانظر في انتمشوع (او) (يرفع احدهما) اى احدى اليدين (عجزا) عن رفع اليد الاخرى لمرضها قال في شرح القروع وكذا لو عجز عن رفع المانع بتوجيه ان ينوي رفعهما وكانا اول احدهم ذكره (و يكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير والتسليم) اى الرفع (مع انتهائه) اى التكبير لم يروى بولن من جهر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير ولان الرفع للتكبير فكان معه وتكون اليدين حال الرفع (جود في الاصابع برؤسهما) لقول ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مبار واهما احد واهما اود والتمزيق لسانه حسن (مضمومة) اصابعها لان الاصابع اذا ضمت تتحد (ويستقبل بطنها القبلة) ويكرن الرفع (الى حذو) بالادال انهمه (منكبها) والحذو المقابل والمنكب يفتح اليمين وكسر الكاف مجمع عظم الصد والكشف وحمل ذلك (ان لم يكن) لمصلى (عذر) يمنه من رفعهما او رفع احدهما الى حذو منكبه لم يروى ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبه ثم يكبر متفق عليه (ورفعهما) المصلى (اقل) من ذلك (واكثر) منه (لعذر) عنه منه قد ثبت اذا امر تكبرا فاما رفعهما استعظم (ويستقل) ندب رفع اليدين (يرفع التكبير كله) لانه سنة فانت حملوا وان نسب في ابتداء التكبير في اثنا له اى في بقيائه على الاستقبال (ورفعهما) اى اليدين (اشارة الى رفع الحجاب بين يمينه) كما ان السبابة لاشارة الى الودانية ذكر ما بين شهاب (ثم) بعد فراغ التكبير (بخطهما) اى يديه (من غير ذكر) لعدم وروده (ثم يقبض بكفه الايمن كوجه الامر) نص عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم وضع اليمنى على اليسرى رواه مسلم من حديث ائبل وفي رواية لاحدواى داود وضع كفه اليمنى على كفه اليسرى واليسرى والساعدا (ويحملهما تحت سترته) روى عن علي واهى هريرة لقول علي بن السنة وضع اليمنى على الشمال فثبت السنة رواه احمد واهودود وذكر في التصحيح انه لا يصح قبل القضاى هو عورة فلا يصنعها عليه كانه لا يخذ فاجاب بان المورد اولى وايضا بالوضع عليه لفظه (ومعناه) اى معنى وضع كفه

فوات محله والا فلا وصلا له
مجهول وان اعتقد فصل القرض
سنة او كسبه اول يستقضى اول
يعرف الشرط من الركن وادى
الصلاة على وجهها فهمي مجهول
اكتفاء به ان ذلك كله من
الصلاة

فصل في الثالث من اقوال
الصلاة وانما لها (مستنداهي
ما كان فيها ولا تبطل الصلاة
(بتركه) اى المصلى له (ولو عدا)
بجلائ الاركان والواجبات
(ويباح السجود له) اى
تركه سهوا فلا يجب ولا يجب
(وهي) ضربان اقوال وهي
(استفناح وتعود) من الشيطان
الرجيم قبل القراءة في الاولى
(وقرأه انفسه) اى (الرحم الرحيم)
في اول الفاتحة وكل سورة في كل
ركعة (وقرأه سورة في الجهر وجمعة
وعيد وطاعة واولاى مفرد
ورباهيه وقول آمين وقول مله
السجرات الى آخره) بعد
التصديق لغير مأمور) واما المأمور
فلا يزيد على ربنا ولا الجسد (وما
زاد على مرة في تسبيح) ركوع
ومجود وما زاد على مرة في
سؤال المغفرة بين السجدين
(وعدا في تشهد آخر وقوت في
وتر) وما زاد على المغفرة في تشهد
اول وآخر (وسن الاضال مع
الباقي خمس واربعون وصية)
اى سماها صاحب المستوعب
وغیره (هشة لانها) اى الهشة
(صفة في غيرها) ومن ذلك رفع
اليدين مبسولين بمدد في
الاصابع مستقبلا بطنها القبلة
الى حذو منكبه عند الاحرام
والركوع والرفع منه ووضع اليمنى على اليسرى وجعلها تحت سترته ونظره الى موضع سجوده

فيه ومنظرة مستوا وجعل رأسه حيا له وحافة عنده عن حبه وقبده بذاة موضع ركبته ثم يده في صوره ويحس حبه وانفسه ما ارهاه صوره بالارض وتفرقه بين ركبته واخا قديمه وجعل بطون اماه على الارض ووضع يديه حذو منكبيه معصومة مضمومة الاصابع موجهة الى القبلة فيوقبها الى الثانية على صورت قديمه وكذلك الى الثالثة والرابعة والجمعة على ركبته هذم موضع موقر ارشاده انا جلس بين الصدين وفي التتم الاول وتوكل في الاخير ووضع يده اليمنى على خلفه اليمنى واليسرى على اليسرى حدود في الاصابع انا جلس بين الصدين ووضع اليد اليمنى على الخد اليمنى في ثبته خلف الهمام يده مع اليسرى فاضا انصر والنصر والاشارة بسبابتها عند ذكر الله تعالى ووضع يده اليسرى على ثبته اليسرى مضمومة الاصابع حدودها موجهة نحو القبلة والتمتاعه عنوا شمالا في سلامه وتتميل الشمال على اليمن في التفتا (قد خيل) في سفت الميثا (جهر) امام بغوتكبير وتسميع وتسليمه اولي وقراءته جهر في دخول (اختاف) نحو تشهد وتسبيح ركوع وسجود وسؤال مغفرة وتحميد وقراءة في غير محل جهر وكذا بقوتكبير وتسليم وتسميع لتسليم الامم الا الامم لم حاجة (و) دخل (ترتيل) قمره (وتخفيف)

الاجن على كوعه اليسرى وجعلها تحت رسته ان فاعل ذلك ذو (ذل بين يدي من) نقله احمد ابن يحيى (الرق) محل يديه (على صدره) نص عليه مع انه رواه قاله في المبدع (ويستحب نظره الى موضع سجود في كل حالات الصلاة) لما روى احمد في التلخيص والنسوخ عن ابن سيرين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقاب بصره الى السما فتركوا الذين هم في صلاتهم خاشعون لعل طار اسود واسعد يستندوا ايضا عنه واذ به قال كانوا يستصرون لرجل ان لا يجاوز بصره مصلا ولاه اخضع واكنه لنظرة (الا فصلة الخوف اذا كانا المدفوف جوة القبلة فينظر الى العدو) لحاجة (وكذا اذا اشتد الخوف او كان خائفا من سيل او سبع او فوات وقت (لوقوف بعرفة) ارضيا حاله وشبه ذلك مما يحصل له به ضرر وانما يظهر الى موضع سجود) قال في المبدع وحال اشارة في التشهد فانه ينظر الى سبائ ينظر الى الزبير وصلاة تجاه الكعبة فانه ينظر اليها وفي الغنية ذكره الصافي الخليل في المصدر وعلى الثوب وانه يروى عن الحسن ان العلماء من الصابة كرمته

في فصل ثبستفتع مرفوعا قول جنانك في أي انزله لتزجرك الالائي بجلالك (الهم) أي بالله (و) محمدك قبل الواو اطاعة على محذوف تقديره سجدتك بكل ما يليق بتسبيحه ومحمدك سجدتك أي بتسبيحك التي توجب علي محمد سجدتك لا يحول في وقوفه قال ثعلب عنه سجدتك محمدك قال ابو عمر كانه يذهب الى ان الواو صلة أي زائدته ويجوز ان يكون معناه ومحمدك الا انك قلت الحمدك (وتبارك) فعل لا يتصرف فلا يستعمل منه غير الماضي (اسمك) أي عدم شيره والبركة اذ يادة والثناء أي البركة تتكسب وتقال بذلك وقال له نشارك تقدس والقدس الطاهر فيقال تماثل (وتعالى حمدك) فمع الجمع أي لاجل حاله وارفعت عظمته (ولاه غيرك) قال الترمذي في العلم هنا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم لا عليه الصلاة والسلام كان يستفتح بذلك رواد احمد وابوداود والترمذي وإفطه من حديث أبي سعيد وهو من رواه عن بن علي الرضا وقد وثقه ابو زرعة وابن معين وتكلم فيه بعضهم وعمل به عمر بن يدي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما اختاره الامام جواز الاستفتاح بغيره مما ورد وهو مسمى قول المصنف (ويجوز ولا يكره بغيره مما ورد) وقال الشيخ في الدين الافضل ان يأتي بكل نوع احبنا نركب صلاة الخوف (ثم يتعوذ سرا فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعنا له الآية أي اذا أوتت القراءة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما قبل القراءة (وكيف ما تعوذ من الوارد الحسن) لم يثبت في صدر فرعا أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم قال الترمذي هو أشهر حديث في الباب وهو متضمن للزيادة والاختفاء اولي لكن منصفه احمد واختار ابن بطون وجواب الاستفتاح والتعوذ واختار الشيخ في الدين التعوذ اولي كل قرينة (ثم يقرأ البسملة) أي يقول بسم الله الرحمن الرحيم (سرا) لما روى نعيم الجمر قال علمت وراءه أبي هريرة يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ بام القرآن حتى يبلغ والا صائلا لم يحدث ثم قال والواو في نفسي بيده أي لا شكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وفي لفظ لا ينخرعوا والواو في ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسري بسم الله الرحمن الرحيم وأبو بكر وعمر زاد ابن خرقة في الصلاة فسر بها (ولوقبل لها من القامضة) كما اختاره ابن طه وأبو حنيفة وصحاحان شهاب (وليست) بسم الله الرحمن الرحيم (منها) أي من القامضة خرجها أكثر الاصحاب ومحمدة ابن الجوزي وابن عمر صاحب القرويع وكذا القاضي إجماعا سابقا (كفرها) أي وليست أيمن غير القامضة حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله سمعت الصلاة بيني وبين عيسى

صلاة الامام (واطالة) الى كمة الاولى (وتقصير) الى كمة الثانية لان هذه صفات في غيرها فهي من الحيثيات وهذا ما بعضهم من سعة

أغلب ما في أي الحديثين والخشوع
الاختبات قال والخشوع المين
والافتقار وذلك قال الخشوع
بالجوارح والخشوع بالقلب
وقال تعالى الذين في صلواتهم
خاشعون أي خائفون من الله
تعالى متذللون له ملازمون
أبصارهم مابعدهم وقال
الجوهري الخشوع الخشوع
والاختبات

باب مجود السجود

قال في النهاية السجود هو الشيء
تركه من غير علم ومن الشيء
تركه مع العلم (بشرع) أي
يجب أو يسن كما يأتي تفصيله
(زيادة) في الصلاة (ونقص)
منها سهواً (لا) بشرع إذا زاد
أو نقص منها (عدلاً) لأن السجود
ينضاف إلى السجود فدل على
اشتصاصه وبشرع أفاد
به أنه لا ياب من المصادر السجود
التي جاز العبد لوجوبه العبد
السجود (و) بشرع أيضاً سجود
السجود (الشك في الجملة) أي
بعض المسائل كما يأتي تفصيله
فلا شرع لكل شك بل ولا لكل
زيادة أو نقص كما ستقف عليه
(ولا) بشرع سجود السجود (إذا
كثر) الشك (حتى صار كواصس)
لا يخرج به إلى نوع من المبكرة
فيبقى إلى أن يادق الصلاة مع
يقن أتمامها فزعم طرحة
والقوة (بشك) متعلق
بشرع (وفرض) له هو قوله
عليه الصلاة والسلام إذا نسى
أحدكم فليسجد سجدتين ولأن
النفل صلاة ذات ركوع وسجود
أشبه الفريضة (سوى) صلاة
(جنازة) فلا سجود لسجودها لأنه لا سجود في سجودها (سوى) (سجود ثلاثاً) (سجود

نصفين فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله جل جلاله عدي الحديث ورواه مسلم ولو كانت
آية ليدها وبدأ بها وأما تحقيق التنصيف لأن ما هو منها وتجب آيات ونصف وما هو ولا ي
آيات ونصف لأنها سبع آيات أجمعاً لكن حكى الرازي عن الحسن البصري أنها ثمان آيات
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في تبارك الذي يبدئها لا ترون آية ورواه أحمد وابن أبي داود
والترمذي أسناداً حسن ولا يختلف المادون أنها ثلاثون آية بدون البسملة قال الأصوليون
وقوة الشبهة في رسم الله الرحمن الرحيم منعت التكبير من الجنازة فدل على أنها ليست من
المسائل القطعية خلافاً لما ذهب إلى برك (بل) بسم الله الرحمن الرحيم بعض آيات النفل
أجمعاً (آمن القرآن) فاصلة بين كل سورتين فهي (مشروعة قبلها) أي الفاتحة (وبين
كل سورتين سوى رواة فيكونا مبتدأ وأما) الفز ولها بالسيف وقيل لأنها مع الافتتاح للسورة واحدة
(فان ترك الاستفتاح) وفي نسخة الاستح (ولو عدا حتى تعوذ) سقط (أو) ترك (التمني حتى
بسم) سقط (أو) ترك (البسملة حتى شرع في القرآن) وفي نسخة القراءة (سقط) لأنه سنة فأت
بملاها ومن كتابة البسملة أوائل الكتب كما كتبها سليمان والنبي صلى الله عليه وسلم في
صلح الحديبية وإلى قصر وغيره نص عليه فتذكر في ابتداء جميع الأفعال وعند دخول المنزل
والخروج منه والترك وهي تطرد الشيطان وأما تحجب إذا بدأ بفعلها فغيرها المستقلة
فلا تحجب كالحلقة وغيرها ونقل ابن الحكيم لا تكتب أمام الشعر ولا معه وذكر الشافعي أنهم كانوا
يكرهونه قال القاضي لأنه يشوبه الكذب والمجدوع لما حدث أنس المنفق عليه كأن النبي
صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتخرون الصلاة الحمد لله رب العالمين فاحتمل على أن الذي
يسمعهم أنس منهم الحمد لله وقد جاء ذلك مصرحاً به عن أنس ويخبر في غير صلاة بين الجهر بها بجملة
متركة كالمناقض أو لقراءة (ثم) قرأ الفاتحة مرتبة متوالية مشددة أي تشديداً تلوها في ركع
في كل ركعة محدث عبادة مروها أصلاً بل لم يقرأ فاتحة الكتاب متفي عليه في كل ركعة لا يخرى
صلاة بل لم يقرأ فاتحة الكتاب ورواه الدارقطني وقال أسناده صحيح وعن أبي هريرة مرفوعة وأما
صلى صلاة لم يقرأ فاتحة الكتاب فهي خداج بقوله ثلاثاً ورواه مسلم والحاج النقصان
في الدواب نقص فساد وعلان تقول العرب أخذت الناقة تولد أي ألفت وهو دم لم يتم خلقه
فان نسباً في ركعتيه يعتد بها وصحت فاتحة لأنه بفتح بقرائه في الصلاة وكتابتها في المصاحف
وتسمى الحمد والسبع المثاني وأم الكتاب والآية والشافية والاساس والصلاة وأم القرآن لأن
المتصور منه تقريراً والالحيات والمعاداة والنيرات وثابت القضاء والقدر لله تعالى فالحمد لله
إلى الرحمن يدل على الألحاح ومالك بن النضر يدل على الماد والاباء فبعدوا بالثنتين يدل على
في الحديث وأقدمه وعلى أن الكل بقضاء الله وأهدنا الصراط المستقيم إلى آخرها يدل على
الذنوب وتسمى الشفاعة والشفاعة والسؤال والدعاء وقال الحسن أودع الله فيها معاني القرآن كما
أودع فيه معنى الكتب السابقة (والاستحسان يأتي بها مرتلة معرفة) لقوله تعالى ورتل القرآن
ترتلاً واتي بذلك تنفي أحكام القراءة (يقربها) أي الفاتحة (عند كل آية) أقرائه عليه
الصلاة والسلام (وان) أي ولو (كانت الآية الثانية متعلقة بالاولى تعلق الصفتين الموصوفين)
كالرحمن الرحيم بعد الحمد لله رب العالمين (أو) كانت متعلقة بها (غير ذلك) التعلق كمتعلق
البدل بالبدل منه كصراط الذين أنعمت عليهم به ما هدانا الصراط المستقيم (ويمكن حروف
المدا والين) وهي الألف اللينة والواو المضمومة ما قبلها والياء المكسورة ما قبلها لقوله تعالى ورتل
القرآن ترتلاً (مالم يخرجه ذلك) التمكن (إلى الخط) في تركه (وهي) أي الفاتحة (أعظم
سورة في القرآن) وقال الشيخ في الدين هي أفضل سورة وذكر ابن شهاب وغيره معناه لقوله

عليه الصلاة والسلام فيها أعظم سورة في القرآن (وأعظم آية فيه) أي القرآن (آية الكرسي) كأرواه أو جسد مسلم منه عليه الصلاة والسلام ومنه يؤخذ أن بعض القرآن قد يكون أفضل من بعض باعتبار متعلقه من المعاني والملاحة وغير ذلك ولا نعلم من ذلك كون الجميع صفة لله تعالى لما ذكرنا من أن التفصيل باعتبار المتعلق لا بالذات ولا ترمي وغيره أنها أي آية الكرسي سيده أي القرآن (ولها) أي الفاتحة (أعني عشرة تشديد) وذلك في قوله ورب الرحمن والرحيم والذين وياك وياك والصلوات والذين وفي الصلوات ثنتان وأما البسطة ففيها ثلاث تشديدات (فإن ترك ترتيها) أي الفاتحة ثبات قدم بعض الأبيات على بعض لم يعتبرها لأن ترتيها شرط صحة قراءتها فإن من تركها لم يقرأها أو لم يقرأها بالشدة أو قال في الشرح عن القاضي وأن قدم أي منها في غير موضعها أمداً بطلان أن كان خطأ راجع فاعلم (أو) ترك (قراءتها) أي الفاتحة لم يعتبرها لأنه لم يقرأها أو غفر بعضها (أو) ترك (تشديدها) منها (لم يعتبرها) لأن التشديد في عزلة حرفان الحرف ما تشدد قائم مقام حرفين فإذا أتل بها قد أخل بحرف قال في شرح أنفروع وهذا إذا ظن محلهما وبعده بحيث يخل بالوالات ما لو كان قد قرأ منه فماد الكلمة أجزأه ذلك لأنه يكون بمثابة تعقيل غير الصواب فيأتي بها على وجه الصواب قال وهذا كله يقتضي عدم بطلان صلاته ومقتضى ذلك أن يكون ترك التشديد معها أو خطأ إما لو تركها بعد أن فاعلم المذهب يقتضي بطلان صلاته إن انتقل عن محلهما كغيرها من الأركان فإما مادام في محلهما وهو حرفهما لم يتطاول وقته نظر فإن الفاتحة ترك واحد محلهما القيام لأن كل حرف ركن **﴿تتم﴾** إذا أظهر المذهب مثل أن يظهر لا بالركن فصلاته صحيحة لأنها إنما تركت الإدغام وهو غير واجب المعنى ذكره الشرح (وإن قطعها) أي الفاتحة (غير مأمور) وهو الإمام والمفتي (بذكر) كثير (أو قرأ كثيراً أو سكوت طويل جداً من استثنائها) لا لاختلاف قطعها (لأن كان) القرآن أو الذكر أو الدعاء (سبوا) فلا يلزمه استثنائها لعدم اختلافه بقطعها (أو) كان القرآن أو الذكر أو الدعاء (كثيراً أمراً أو نوماً) فلا يلزمه استثنائها لعدم عني لأمي من الخطأ والنسيان (أو انتقل) عن الفاتحة (إلى) قراءته (غير ما خطا فطال) ذلك ولا يلزمه استثنائها لما تقدم (ولا يعتبر) القطع (في حق مأمور إن كان القطع) مشروهاً (أو) كان (السكرت مشروهاً) كالنماز وسجود التلاوة والتسبيح والتسبيح (أي لأجل التنبه) ونحوه) كالتعبد على إمامها إذا رجع عليه أو غلط (أو) كان السكوت (لاستماع قراءة الإمام) فلا يلزم للقطوع في ذلك كله لأنه مشرووع (وبني) المأمور على ما قرأه ولا يتطاول القراءة (بغير قطعها) ولو سكبت سبوا) فينبغي على مقلديه أن لا يقرأه إلا باللسان فلم تنقطع بخلاف بقية الصلاة (أو باقي) صلاته الجاهة إذا لم يكن لتفصيل المعنى أو أبداً حرفاً بصرفه ونحوه) كادغام الألف مع (و) يكره الإفراط في التشديد بحيث يبدل حرف ساكن لأنها أقيمت مقامه فإذا زادها عن ذلك زادها عما أقيمت مقامه (و) الألف في (الله) لأنه راجع إلى الحركات حرفاً (و) يكره (أن يقول مع) إمامها ياتك يسجدوا ياتك تسعين ونحوه) لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا (وما لك أحباء) الإمام (أحد من ملك) لما في مالك من زيادة حرف الألف ولأنه كما قال أبو عبيدة وأوسع وأجمع لأنه يقال مالك السعيد والطير والرواب ويقال ملك هذه الأشياء أه ولا يقال مالك النبي أو هو عليك وقد يكون ملك الشيء ولا عليك هو قال قوم ملك أولي لأن كل ملك مالك وليس كل مالك ملكاً وهذا غير مفيد هنا لأن مالك الشيء ملك له وزاد ما لا كلام هنا في مالك المضاف إلى يوم الدين فإذا كان مالكاً كان ملكاً له (فإذا قرأ) من قراءه الفاتحة

لوسها بعد سجود السور لم يسجد لذلك (فقد زاد) سجوداً (فلا يلزم) جنسها) أي الصلاة (قياما أو قعوداً) (ولو) كان التسبب واجباً وصحة وكان (قد حطبت) الاستراحة بسبب ذلك لا يلزمه حطبة أشبه ما لو كان تأملها ليس (أو) زاد (ركوعاً أو سجوداً) (سجوداً أو في القصر) حيث يسبح قائم سجداً وسجداً أو جواً بالأف في الأتمام فاستحب ما أحدثت أنما زاد الرجل أو نقص فليجسجد سجدتين ولو لم يسجد (و) إن كان فعله ذلك (عبداً علمت) صلاته لا بهيئته (الأف في الأتمام) أي إذا نوى القصر فاقم عدد الأفعال تبطل صلاته لأنه رجع إلى الأصل (وإن قام) حصل له ركنه (زائدة) سهواً كالثاني في الخبر ورابعة في مقرب وخامسة في رابعة (جلس) بلا تكبير (في) ذكر أنها زائدة نحوها بالثلاثين هيئة الصلاة (ولا يشهدان) كان تشهد قبل قيامه ولو قومه موقفه وإن كان تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم (وسجد) تسبحة في بيته تشهد سجوداً قائماً لم يذكر حتى خرج منها بسبب الحديث ابن مسعود قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسيناً فقلت قرئوا في التوراة منهم فقال ما شأنكم فقالوا رسول الله هل زدني الصلاة فقال لا تقولوا فقلت صليت خمسيناً فقلت ثم سجد سجدتين ثم لم ثم قال نعماً يا أيها النبي

هذا فاعلم (حاصل انذار ما قرآن) أي المبرهن معناه تلك الآية (دون تلك الآية كثر جهة الشهادة) أي كالتورجيت الشهادة لما كملت حكمه بتمام الشهادة لا بالترجمة (ولزمه) أي من لم يحسن أنه من القرآن (أن يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) وذكر جماعة لا حول ولا قوة الا بالله تعالى (وأي أوفى) قال حارجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في لا اله الا الله تعالى (أن أخذ شيان من القرآن على ما يجوز في منه فقال سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله الحمد لله من أسقط لا حول ولا قوة الا بالله اعتمد على حديثه فافهم من زافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم رجلا الصلاة فقال ان كان معك قرآن فاقرا والا فاحمد الله وكبره وعلقه ثم اركع رواه ابو داود والترمذي قال في شرح الفروع لكن برده عليه بحاجب سبحانه الله فانه ليس قد حدث برفاعة الامر بالسجود وقد اوجبه أحدنا بحديث ابن أبي أوفى فوجب الأخذ بجمعه ذكره في شرح الفروع فقل هو بحاجب عنه ما ان الحمد كان مقارناً للسجود بالمكانة عبارة عنه ما في حديثه برفاعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ابن أبي أوفى ذكرناهما اتفاقاً عليه بخلاف الحقولة فاسقاطها من حديثه برفاعة دليل ان الامر بحاجب حديث ابن أبي أوفى ليس لوجوب مع ذلك فالتحيط الا بتانجها لحدث وخروجها من الخلاف (فتبينه) الحديث يدل على ان الذكر السابق يحز به وان لم يكن بقدر الله فمختلف القراء من غير ما خلا فالان عقل لان هذا يدل من غير الجنس أشبه التسليم (فان لم يحسن) المصل (الابيض الذكر) المذكور (كرره) أي ما يحسنه (بقدر الذكر) مراعاة الحد والحروف والجمل على قياس ما سبق (فان لم يحسن) المصل (شيانه) أي من الذكر (وقت بقدر الفاتحة لا الخرس) ومقطوع السار لان التيام مكن مقصود في نفسه لانه لم ترك مع القدرة عليه لم يحز به في القدر تحت القراءة والقيام بقدرها فاذا جاز عن أحد ما لزمه الاخر قوله عليه الصلاة والسلام اذا أمرتكم بما رواه ما استعظم (ولا يحرك لسانه) كما تقدم في تكبير الاحرام (ولم يلزمه) أي الذي لم يحسن الفاتحة (الصلاة خلف قارئ) لانه عليه الصلاة والسلام لم يمارس السائل في حديث ابن أبي أوفى السابق وتاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (لكن يسحب) انه ان يصل خلف قارئ لتكون قراءة الامام قراءة له وخروجا من خلاف من اوجبه (ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت) صلاته لانه في فرض القراءة أشبه القارئ من حفظه أو من مصف (فتبينه) يقال لفتش الشيء وتلقفته اذا تناولته بسرعة قاله الموهري وانما اعتبر ذلك أي سرعة تناول الثلاث فوات الموالاة

فصل ثم يقرأ بالسجدة (سراً) نص عليه كما في أول الفاتحة (ثم) يقرأ (سورة كاملة) قال في شرح الفروع لا خلاف بين أهل الطرق في استحباب قراءة سورة مع الفاتحة في الركعة من الاولين من كل صلاة (وتحوز) أي تجزئ (آية الأمان) الامام (أحد استحب ان تكون) الآية (طويلة كآية الدين وآية الكرسي) لتسهل بعض السور والقصاره قلت والقار عدم اجراء آية لا تستقل بمعنى أو حكم نحوتم فطور ومدا من كان كياتي عن أبي المعالي في خطبة الجمعة (فان قرأ من أثناء سورة فلا بأس ان يسجل نصاً) قال في الزاوية ويجوز قراءة آخرة سورة وأوسطها فيسوي ان شاء وظاهر معنى براءة وليس بعض القراءة مردد (واركان) بقرا (في غير صلاة فان شاء صهرها) أي بالسجدة (وان شاء صاحت) بما كما يحضر في القراءة (ويكره الانتصار) في الصلاة (على) قراءة (الفاتحة) لانه خلاف السجدة فتبينه يسحب أن تكون القراءة (في الفجر بطول الفصل) لحديث جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بسقي والقرآن المجيد ثم يقرأ ما كانت حالته يصل الى الضعيف رواه مسلم وكتب محمد بن أبي

خطا من ما قام اليه ليس من صلاته فان تمسك بالاول أو بالآخر صحت لان احصائه رضى الله عنهم تام وفي الخامسة تتروهم السجود ثم يركع بالاعادة ويلزم من علم الحال مفارقتها (ولا يعتد بها) أي عازلاً عنه (مسوق) فدخل مما الامام فيها حالاً لا بدتها لانها زيادة لا يستحبها الامام ولا يجب متابعتها فيها على عالم الحال فلم يستحبها المسوق وهم من اعتقاد صلاته ان ينزل العذر (ويسلم) المأمور (المفارق) لامامه بعد قيامه من الركعة وتبينه وآياته الرجوع اذا أتم التشهد الأخير (ولا تبطل) صلاة امام (ان أبي ان يرجع لجبران نقص) كماله غرض من تشهد اول ولحده ونحوه بعد ان قام ولم يرجع لحديث المنيرة بن شعبة وبني موهبا (وعمل مثوا المستكثر عادة) ملائحته بثلاث ولا غيرها من العدد بل ما عدا في العادة كثيرا لا خلاف ما شفعه عليه الصلاة والسلام كما تقدم في نفسه الباب لعائشة رضى الله تعالى عنها وأخوه في صلاة الكسوف وقيل أبي برزقة لما زعمه دأبه نهذاً طلبها (من غير جنبها) أي الصلاة كلب عما لم يلبس وضوء (يطلبها) أي الصلاة (عند وهو وجهه) لانه يقطع الدولة بين أركان الصلاة (ان لم تكن ضرورة وخوف وهرب من عدو وغزو) كسبل وحرقه وسبح فان كانت ضرورة لم يطل وعدا بن الجوزي من الضرورة من حرك لا يجزئ عن كذا

كان يسيرا أول يتولى ولو كثر (فاشارة أموس كفه) لا كقول غلا تبطل الصلاة الا اذا كثر وقت (وكره) عمل ليس في الصلاة

من غير جنسها (ملاحظة) اليه لانه
 (ولا تبطل) صلاة (بمحل قلب)
 وطولان فمما يشقة الفرض منه
 (ولا تبطل) أيضا (إطالة النظر
 إلى شيء) ولأن كتاب وقراءته
 ما قبله دون لسانه وروى
 عن أحمد أنه قلده (ولا تبطل) أيضا
 (ما كل وشرب يسيرين) عن سفيان
 أو جهلا (لعموم عني لامي من
 انقطاعا والنسيان فان كثرا أحدها
 بطلت لانه عمل مستكثر من غير
 جنسها (ولا تبطل) أيضا (بيع)
 فصل (ما ينأه بالامتنع)
 لانه لبس باكل وبسبر (ولم
 يحسبه) أي عاب أسنانه
 (زريق) نساقه في التفتيح وتبعه
 العكرى ثم الشوكي وقال في
 الاقتناع بما ألبس وما لا يجزى
 به بقبول يجزى بنفسه وهو ماله
 جرم تبطل به أي لانه لا يصبر
 الفرض منه وهو مفهوم الرأية
 والفروع والأقسام والبدع
 وإن ترك في فقه لامة بالامتنع ولا
 يلزم كرويه حمله فان لا كما
 لا يلزم فكامل ان كثر بطلت
 والأفلا (ولا) يبطل (نفل)
 صلاة (يسير شرب هذا) نصا
 روى عن ابن الزبير أنه شرب في
 التطوع لأن مده وإطالته مضحية
 مطلوبه فمحتاج منه كثير إلى
 جوعته لرفع عطش كاسح
 فيه في الجلوس وعلى الرحلة وعلم
 منه أنه يبطل الفرض وإن يسير
 الإكل جدا يبطله ماله ينافي
 هيئة الصلاة وإن الكثير يبطلها
 وتوسمها الوجه لا لأن الصلاة
 عبادة يفتقد ذلك فيها وهي
 أدخل في الفساد دليل الحديث
 والنوم بخلاف الصوم ولانه
 منقطع عن التماس (وبلع ذوب سكر ونحوه)

٢٢٨ حيث (ولا شرع له مجرد) ولوسم والالام برد ولا حذ بشنقن لانه يسير الفرض منه

موسى إن أقر في المسبح من طول الفصل وانرا في الظاهر بواسطة الفصل وأقر في المغرب
 بقصار الفصل روى أبو حفص وهو السبع السابغ عني به لكثرة قصوله (وأوله) أي
 الفصل سورة (في) لما روى أبو داود عن أوس بن حذيفة قال سألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم كيف يحز بين القرآن قالوا ثلاث وخمس وسبع وربع وأحدى عشرة وثلاث عشرة
 وخرب الفصل وحده وهذا يقتضي أن أول الفصل السورة الثانية وقالوا لا بين من أول
 البقرة لأن الفاتحة هي في قاله ابن نصر أنه في شرح الفروع وفي الفنون أوله الجهرات
 (ويكره) أن يقرأ (بقصاره) في النجود غير عند كسر ومرض ونحوهما) كنبه تعاس
 ونحوه بخلافه السنة (و يقرأ في المغرب من قصاره) أي الفصل لماني (ولا يكره) أن يقرأ
 في المغرب (بأوله) أي الفصل (أن لم يكن عند) يقتضي التخصيف (نصا) لما روى النسائي
 عن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام أقر في المغرب بالاعراب فرقها في ركعتين (و) يقرأ (في
 الباقي) وهو الظاهر والعصر والعشاء (من أساطله) أي الفصل لما روى سليمان بن يسار عن
 أبي هريرة قال لما أوتيت رجلا أشبهه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من قلان قال سليمان
 فضليت خلفه فكان يقرأ في الفداة بطوال الفصل وفي المغرب بقصاره وفي الشاة بوسط
 الفصل وراه أحمد والنسائي ولفظه ورأته ثقات قاله في المبدع (أن لم يكن عند) من
 مرض وسفر ونحوهما (فان كان) ثم غير (يكره) أن يقرأ (بأوله) (منه) أي ما ذكر وقراءة
 السورة وإن قصرت أفضل من سنها ولا يتعدى السور قبل الفاتحة (و) يجهر بالامام بالقرأة
 استحبها (في الصبح وأولى المغرب) أوتى (العشاء) اجابا لعله عليه الصلاة والسلام وقد
 ثبت ذلك منقول الخلف عن السلف (ويكره) الجهر بالقرأة (بأوله) لانه أمور بالانصاف
 والأمر بالشيء من عنده (ويجوز منفرد قائم لقضاء ما فات به بسلام امامه بين جهر)
 بالقرأة (واخفات) بها لانه لا راد منه إجماع غيره ولا استماعه بخلاف الامام والمأموم (ولا
 بأس بجهر امرأة) في الجهرية (إذا لم يسمعها أجنبي) فتأنيب أن كانت تصل وحدها أو مع
 محررها أو مع النساء (وحنى مثلها) أي مثل المرأة في الجهر وعدمه إن أذاعها أحني أم أنسر
 قال في شرح المنتهى وجوبا قال الامام أحمد لا ترفع صوتها قاله القاضي أطلق المنع (وبسري)
 قضاء صلاة جهر) كمشا أو مع قصاتها (نها ولو جاعة) اعتبارا بمن القضاء (كحد لا سر)
 قضاء ولو لا اعتبارا بالقضية (و) بجهر الجهرية) كالقوى المغرب إذا قضاها (ليلا في جاعة
 فقط) اعتبارا بالقضاء وشبهه بالاداء لكونه في جاعة فانه ضاهاه فتردا أمره بالقوات شهوا
 بالاداء (ويكره جهره) أي المعلن (في قتل نهارا) لحديث صلاة النهار بحجما (و) المتنفل (ليلا)
 برأى المصلين) فان كان محضه أو قربا من من يتأذى بجهره أو سر وان كان من يتنفع بجهره
 جهر (والظاهر أن المراءه هنا بالنهار من طلوع الشمس لأن طلوع الفجر وبالليل من
 غروبها) أي الشمس (الطلوعها قاله ابن نصر الله) وتقدم في الأذان معناه عن الشيخ في
 الدين عند قوله (يصح لفجر بثلث الليل لكن تقدمان الصبح من صلاة النهار في المواقيت
 (وإن أسرى) محل (جهر في) محل (سري على قرأته) استحبوا الجهر أو السريسة لا يبطل
 تركه القرأة (و) يقسمان يقرأ كما في المصنف من ترتيب السور) قال أحمد في روايته منها
 المحجب إلى أن يقرأ من البقرة إلى أسفل لأن ذلك المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (ويجوز تنكس الكلمات) أي كلمات القرآن لاختلافه بغيره (وتبطل به الصلاة) لانه يصبر
 باختلاف نظمه كالآما اجتنب بطل الصلاة حمده وسهوه (ويكره تنكس السور) فان يقرأ ألم
 تنحى ثم يقرأ بعده أو أنفي سواء كان ذلك (في ركعة أو ركعتين) لما روى عن ابن مسعود أنه

مشروع في - برهونه بموا
كثرة سورة في (الركعتين)
(الآخرتين) من رابعة أوفى
ثالثت قرب (أو) قرأته (فأعده)
أورا كما (أو) أحادلو كشمه
قائما (لعمري) إذ أنسى أحدكم
فليسجد سجدة في رواء مسلم
وكالسلام من نقصان فان لم يكن
مشروعا كما حسين رب العالمين
الله أكبر كبر الهم بشرع له سجود
لأنه عليه الصلاة والسلام لم يامر
به من جمعه بقول في صلاته الحمد
لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما
يحب ربنا ورضي (وان سلم)
مصل (قبل اتمامها) أي الصلاة
(عنه) فبطلت صلاة لأنه تكلم
فيها والناقص منها ما سكن أو
واجب وكلاهما ما يطله تركه
هذا (و) أن سلم قبل اتمامها
(مهو) لم تبطل به رآه اتمامها
لأنه عليه الصلاة والسلام وأصحابه
فعلوه ونزاهل صلواتهم لأن
جنسه مشروع فيها أشبه الزادة
فيها من جنسها (فان ذكر) من
سلم قبل اتمامها هو أنه لم يقرأ
(قريبا عرفا) ولو خرج من المسجد
نما (أو شرع في صلاة) أخرى
وتقطع التي شرع فيها مع قرب
فصل وعاد إلى الأولى (أنها)
وسجد) لسببه حديث عمران
ابن حصين قال سلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ثلاث
ركعات من العصر ثم قام فدخل
الحجرة فقام رجل يسط الدين
فقال أقصرت الصلاة أم نسيت
بارسول الله يخرج فصل الركعة التي
كان تركه ثم سلم ثم سجد سجدتي
السهم ثم سلم رواء مسلم (والا)
(أو أحدهن) بطلت لأن لا يجزئ

سئل عن يقرأ القرآن من غير أن يذكر في الشرح (كالات) أي كما يكره تنكيس
الآيات قال في الفروع وفاقا قال ابن نصر الله ولو قيل بالتحريم في تنكيس الآيات كما يأتي من
كلام الشيخ في الدين هو واجب لمساوية من مخالفة النص ونفسه المعنى كان معها ودليل
الكراهة فقط غير ظاهر والأصح ما عليه صلى الله عليه وسلم فيه نظرائه كان للحاجة لأن
القرآن كان يقرأ بحسب الوقائع قال الشيخ ترتيب الآيات واجب لأن ترتيبها بالنص أحصاها
وترتيب السور بالاجتهاد بالنص في قول جمهور العلماء منهم المالكية والشافعية فجوز قراءة
(هذه) السورة (قبل هذه) السورة واختاره صاحب المحرر وغيره واحتج أحمد بن النبي صلى
الله عليه وسلم تعلم ذلك (وكذا في الكتابة) أي يجوز كتابته بهذه قبل هذه (وهذا أنه وثق
مصحفنا) الصحابة في كتابتها لكن لما اتفقوا على المصحف زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه
(صار هذا مسانعة لخلقنا) الشاذون وقد دل الحديث (أي حديث العرياض بن سارة الذي من
جاءه فعليه كسبتي وسنة لخلقنا) الذين يهتدون به على ما بالواجب الحديث (على أنهم سنة
يجب اتباعها) لقوله عليه الصلاة والسلام فعليه كسبتي وسنة لخلقنا الراشدين (وان قرأه) قراءة
تخرج عن مصحف عثمان قال في شرح الفروع وظاهره ولو وافق قراءة أحد من القشرة
في أصح الروايتين لم تصح صلاته ويحرم (قراءة ما خرج عن مصحف عثمان) لعدم قرائه وعنه
يكره (أن يقرأ ما يخرج عن مصحف عثمان (و) على هذه الرواية (نصح) صلاته (إذا صرح
سند) لأن الصلاة كالأصليين بقراءتهم في عصره عليه الصلاة والسلام وبعده وكانت صلاتهم
مصحفة بغير شك (ونصح) الصلاة (وما وافق المصحف) العثماني (وان لم يكن من العشرة نصا)
أولم يكن في مصحف غيره من الصحابة كسورة المؤمنون وزيادة بعض الكلمات زائدة في العاية
وصححه سند من صحابي قال في شرح الفروع ولابد من اعتبار ذلك والعشرة معهم قراءة الاسلام
المشهور وثبت في أهل المدينة اثنا عشر الأول أبو جعفر بن زيد بن القعقاع والثاني باعق بن عبد
الرحمن بن أبي نعيم ومن أهل مكة عبد الله بن كثير ومن الشام عبد الله بن عمرو بن البصرة
أبو عمرو بن يعقوب بن اسحق الحضرمي ومن الكوفة عاصم بن أبي النجود هذه وحجة بن حبيب
الزيات القسبي وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي وخلف بن هشام البزاز (وكره) الإمام
(أحمد) قراءة حمزة الكسائي (لما سلم) ما من الكسر والادغام والتكلف وزيادة المدوات كرها
السلف منهم صفيان بن عيينة ويزيد بن هرون قال في الفروع ولم يكره أحمد غيرهما وعنه
(والادغام الكبير لا يجرى) للادغام الشديد (واختار) الإمام أحمد (قراءة نافع من رواية
أبي عبد الله بن جعفر) لأن أجميل قرأ على شبة شيخ نافع (ثم قراءة عاصم من رواية أبي بكر بن
عاش) لأنه قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي وقرأ عبد الرحمن على عثمان وعلى وزيد بن أبي بكر بن
كعب بن أسود وظاهر كلام أحمد أنه اختارهما من رواية أبي بكر بن عياش وهو أضعف من
أخذته مع علي وزيد وقاله الجوزي في الأقرات فاختارني فأقر بها قال قراءة ابن العلاء
لغة قريش والنص من الصحابة وان كان في قراءة من زاد حرف مثل فاذلهما وأزالها ووصى
وأوصى فمضى أولى لأجل القسرسنات فله حرب واختار الشيخ في الدين أن الحرف الكلمة
فصل ثم يرفع يده إلى الحزب من كسبه (كرهه الأول) عند افتتاح الصلاة (بعد فراغه
من القراءة) قال في الشرح والبدء إذا فرغ من قراءة ثم قائما وسكت حتى يرجع إليه
نفسه قبل أن يركع ولا يصل قراءته بتكبيره الركوع قاله أحمد طبعته مرة في بعض رواياته
فأذا فرغ من القراءة سكت رواء أبو داود ويكون وقع الدين (مع ابتداء الركوع) استقبابا
أي وان لم يذكره هو قريبا بان طال الزمان عرفا (بطلت) لدوائها والآلة بين أركان الصلاة

أحدها أو طائفة (قد كركع)
 أي الركن المتر وركع بعده روجه
 فقرأه ركعة أخرى (غير
 التي تركه منها) (طلعت)
 الركعة (التي تركه منها) وقامت
 التي عليها مقامها لانه لا يعتد به
 استدراك المترك لطلعه بقرض
 قراءة الركعة الأخرى فلفت
 ركعة قال الأثر ما كنت أباعد
 الله عن رجل صلى ركعة ثم قام
 إلى أخرى فذكر أنه انما سجد
 سجدة واحدة في الركعة الأولى
 فقال ان كان ذلك أول ما قام قبل
 ان يحدث سجدة ثانية فانه يخطئ
 ويعصو بعصديها وان كان قد
 أحدث سجدة جعل هذه الأولى
 وأني ما قبلها قلت فستفتح أو
 يجتري بالاستفتاح الأول قال
 يجتري الأول قلت قد سجدت
 من ركعتين قال لا يعتد بتلك
 الزكوة وأما تكبير الاحرام
 فلا تنقض بقركها وكذا النسيئة ان
 قبل هي ركن (فلو رجع) من
 ترك ركعة الله بعشر روجه في
 قراءته ركعة أخرى (عالم) بقرين
 الرجوع (٤) ما كانت صلاته
 لان رجوعه بعشر روجه في
 مقصود القيام وهو القراءاة الغاء
 لعمل من الركعتين وان رجع
 ناسيا أو جاهلا لم تطل صلاته ولا
 يعتد بما فعله في الركعة لانها
 قدت بشروعه في قراءة غيرها
 فلهذا في النسخة بحال ذكره في
 الشرح (و) ان ذكر ما تركه
 ركعة أخرى لزمه ان يعود إلى
 الركن المتر وركع لابق به ركن
 لا يسقط بسهو ولا غيره وابق بها

التسبيح إلا في حق (منفرد العرف) وقيل مالم يخف سهواً وقيل بقدر قيامه وقيل بسبح (وكذا
 سوا ذلك في الأعلى في سجوده) أي حكمها حكم تسبيح الركوع فيما تقدم (والشكل في قرب أغفر لي)
 بين المحدثين ثلاث ومحل ذلك في غير صلاة الكسوف في الكل لما فيها من استحياب
 التطويل (ولو اضطر لتناول شيء لم يضر بباله الركوع لم يجزئه) الاحتياط (عنه) أي الركوع
 لعدم النسيئة (وكبر القراءه في الركوع والسجود) لانه عليه الصلاة والسلام ولائها بالخذل
 وانخفاض والقرآن أشرف الكلام (ثم رفع رأسه مع رفع يديه كركعة الأولى) في افتتاح الصلاة
 إلى حذو منكبها متقدم من حديث ابن عمر المتفق عليه وغيره (ثلاثاً) ما مومئذ مع الله
 لمن حمد مرتباً وجوباً لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك وروى الدارقطني ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا بد بقراءة اياه اذ رخصت رأسك من الركوع فقل مع الله من حمد ربنا
 وركع الحمد فلو قال من حمد الله مع الله لم يجزئه لتغير المعنى فان الأولى مسبوقة بصلواته (وصفي
 مع أجاب) أي استحباب والتأني في صيغة شرط وجزاه لا يصلح لتلك فافترقا (ثم ان شاء أرسل يديه)
 من غير وضع أحدها على الأخرى (وان شاء وضع يمينه على شماله) أي نص أحد على
 تخميره يمينها (فاذا انتم قائلون بناؤك الحمد) لما روى أبو هريرة قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول مع الله لمن حمدني برفع صليبه من الركوع ثم يقول وهو قائم بناؤك الحمد
 متفق عليه (مل السموات ومل الأرض ومل ما شئت من شيء بعد) لما روى علي قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ رفع رأسه من الركوع قال سمع الله من حمد ربنا وركع الحمد مل
 السموات ومل الأرض ومل ما شئت من شيء بعد رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وفي
 المصدر والوحيد والمتفق والمجتبى مل السموات لانه كذلك في حديث ابن أبي أوفى والمنفرد
 كالامام خصوصاً وقد صدق قوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني أصلي (و) نقل عنه أبو
 الحرف (ان شاء زاد على ذلك أهل الشناو الحمد) قال أحمدوا أنا قوله وظاهره في استحباب
 أو نقص وصحبه في المتن والشرح وفي جهات بعضهم في الانصاف وظاهره لا يتحقق لا بسحب
 وأهل منصوب على النداء أو مرفوع على الخبر فتدبر أي أنت أعلموا (أحق ما قاله العبد
 وكذا قال عبد المانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا يفتح الحمد ليعمل الحمد) رواه مسلم
 من حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول (أو) يقول (غير ذلك مما ورد)
 ومنه اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب
 الأبيض من الدنس وقال الخدري في شرحه المصحح عندي ان الأولى ترك الزيادة لمن يكتفي
 ركوعه وسجوده ما في الشكل (والأمر يحد) أي يقول بناؤك الحمد (فقط في حال رفعه) من
 الركوع لما روى أنس وأبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الامام سمع الله
 لمن حمده فقلوا بناؤك الحمد متفق عليه ما ماقول مل السموات وما بعده فلا يسكن للأمر من
 النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على أمرهم بقوله بناؤك الحمد فدل على انه لا يشرع لهم سواه
 (وقضى) اماماً كان أو مأموماً ومنفرداً (قول بناؤك الحمد بلا أو) لو رددنا خبره (وجها) أي
 بالواو (أفضل) نص عليه للاتفاق عليه من حديث ابن عمر وأنس وأبي هريرة ولكونه أكثر
 حروفاً يتضمن الحمد مقدراً وقاهراً فان التثنية برر بناؤك الحمد لان الواو لا يقطع ولا
 لم يكن في الظاهر ما يقطع عليه يدل على ان الكلام مقدر (وان شاء) المعنى (قال اللهم بناؤك
 للحمد بلا أو) نقلاً عن منصور لو رده في خبر ابن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري (وهو) أي
 قول اللهم بناؤك الحمد (أفضل) من مع الواو (وان شاء) قاله (أو) فيقول اللهم بناؤك الحمد
 وذلك كله بحسب الروايات محض ذكره وقد هاهن غير نظر في مادة الحروف وقلنا في تزيين يجوز

بعده لا يقد ان يفي غير محله لان محله بعد الركن النسي فلوز كر ال ركوع وقد جلس ما دنا في به وجا بعد ودان سجد سجدته ثم قام ان

ذلك حالاً (عدا بطلت) صلاته
لا تترك ركعتك الا بتأذنه في
عمله ما بعد ان تشبه ما تترك
سجدة من ركعة اخيرة وسلم ثم
ذكر ولم يسجد ها في الحال (و)
ان لم يد (سجوداً) أو سجداً (بطلت
الركعة) الترتول ركعتاً شرعوه
فقرأة ما بعدها (و) ان لم
يذكر ما تركه الا (بعد السلام
فذلك) (ترك ركعة) كاملة
ذات ركعة وسجد للسجود قبل
السلام نص عليه في رواية حرب
ان لم يطل فصل أو يحدث أو
يتكلم لان الركعة تترك ركعتاً
لقت فصار وجردها كسجدتها
فكانه سلم عن ترك ركعة (حالم
يكن) ما ذكر بعد السلام انه
كان تركه (تشهداً اخيراً) أو
يكن (سلاماً في آية) فقط لانه
لم يترك غيره (ويشهد) السجود
(وسلم) بعد التشهد السجود
السجود كما في وفي معنى مسلم
في موضع لزومه الجوع أو
رجح في موضع يلزمه المنفى
فالمأخوذ به بطلت لانه ترك
الواجب سجداً وأنه لم يتقصد
جواز لم يطل ترك الواجب
سجوداً (وان نسي من أربع
ركعات أربع سجعات) من كل
ركعة سجدة (وذكر وقد قرأ
في) ركعة خامسة كذلك لان
لان الثانية صارت أوله شرعوه
فقرأتها قبل تمام الأولى ثم
صارت الثالثة أوله أمنا كذلك
ثم الرابعة ثم الخامسة كذلك لان
كل ركعة غير تامة يطل شرعوه
في قراءتها (و) ان ذكر
المنسي من السجعات (قبله) أي
الشرع في قرأة الخامسة فانه يعود (سجدة سجدة فتصح له ركعة) أي الرابعة لا يطل شرع

في كل السجوات وما عطف عليه التمسك على الحال أي ما شاء أو رفع على الصفة أي جذاً كان
أجساماً لذلك قوله من شيء بعد أي كالركعة وغيره مما لا بد منه الا الله تعالى وسلم وغيره
رعل ما بينه من الأول أشهر في الاخبار واقتصر عليه الامام والأصحاب (وان عطف) (المنسي
حاليه) من الركوع (الحمد) الله (عاجلاً) بان قال بياض الجداً وشعره ووردنا وبه
الطاس وذكر الانتقال (لم يجزئه) لانه لم يخلصه للرفع ويصح التوقي الاجزاء كالركعة
ذاهلاً وان نوى أحدهما تسعين ولم يجزئه عن الآخر (ومثل ذلك لو أراد ان شروع في الغائبة
عطف فقال الحمد لله بنوى بذلك عن الطاس والقراءة لم يجزئه لما تقدم (ورفع اليدين
في موضعه من تمام) نفسه (الصلاة) ودمتها (رفع) يديه في موضعه فهو (أم صلاته) بمن لم
يرفع يديه لما تقدم من الاختيار نص عليه في قول محمد بن موسى لانه لم يرفع يديه عن رفع اليدين الا
متنوع فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفع من صلى قائماً أو جالساً فزاد فلا كراهة في
الفرع (واذا رفع رأسه من الركوع) فقد كرر له: يسبح وركوعه بعد إلى الركوع اذا ذكره
بعد اعتداله) لانه انتقل إلى ركن مقصود فلا بد من واجب (فان عاد إليه) أي إلى التسبيح
بعد اعتداله (فقد زاد ركوعاً تطل الصلاة) (نسيها) (كان لم يكن نسي التسبيح) (فان فعله) أي عاد
إلى التسبيح بعد الاعتدال (نسيها أو جاهلاً لم يطل) صلاته بذلك (وسجد للسجود) وجوباً لانه
زيادة تطل (فان أدرك المأموم الإمام في هذا الركوع) العائد به إلى التسبيح بعد الاعتدال
نسيها أو جاهلاً (لم يدرك الركعة) لانه لم يأت (وبقي) ذلك (في) (ودل السجود) (موصفاً) ثم يذكر
وغير ساجداً ولا يرفع يديه (لقول ابن عمر) كان لا يقبل ذلك في السجود متفق عليه (فيمنع
ركعتيه ثم يديه) لما روى وائل بن حجر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع
ركعتيه قبل يديه وادنا من رفع يديه قبل ركعتيه واه التثاني وابن ماجه والترمذي وقال
حسن غريب لا تعرف احداً واه غير شريك وأفضل عليه عبد الله بن عمر روى ابو داود وابن
جديد بن خزيمة عن شريك لانه ارفع يديه في الشكلى ورأى الدين وأما حديث
أبي هريرة عن فروة اذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل ركعتيه ولا يرك بروك البعير واه أحمد
وأبو داود والنسائي فقال الخطابي حديث وائل صحيح وقال الحارثي هو على شرط مسلم وينتقد
مسألة فهو منسوخ لما روى ابن خزيمة عن أبي سعيد قال كنت فتم اليدين قبل الركعتين فامرنا
بوضع اليدين قبل ركعتيه قبل اليدين لانه من ربه يحيى بن سليمان قيل وقد تكلم فيه ابن عمر
والجاري والمراد باليد من هنا الكتفان (ثم) يضع (جهته) وأنفه (قال في المبدع) يتغير خلاف
(ويمكن جهته وأنفه) من الارض لقول أبي جريد الساعدي كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا سجد أمكن جهته وأنفه من الارض واه الترمذي وصححه (و) يمكن (واحدة) من الارض
أي من صلاه (ويكون على أطراف أصابع رجليه) لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن
أصعدني سبعة أعظم ذكر منها أطراف القدمين (وقد كون) أصابع رجليه (مفردة) ان لم
يكن في رجليه فعل أو منف (موجهة إلى القبلة) لما في الصحيح ان النبي صلى الله
عليه وسلم سجد غير مفترش ولا يضم ما يستقبل بأطراف رجليه القبلة وفي رواية يرفع
أصابع رجليه قوله فتفتح باليدين الممجة قال في النهاية أي يضمها في المستوعب انه يرفع قدميه
ويجعل أطراف أصابعها على الارض وفيه يكره أن يلمس كعبه في سجده (ثم) اذا
سقط على جنبه بعد قيامه من الركوع ثم انقلب ساجداً لم يجز سجده حتى ينوي لا يخرج
عن سنن الصلوة هيئتها وان سقط منه ساجداً جزءاً بغير نية لانه لم يهتأ فلو قطع النية عن
ذلك لم يجزئه قال ابن تيمية وغيره ولا يطل صلاته (ولو سقط إلى الارض من قيام أو ركوع ولم

أربع ركعات أربع سجعات
(بعد السلام بثلث) صلاة
لما تفران من ترك ركعتين
ركعة ولم يركع حتى يسلم كركعة
ركعة فتكون هذا كركعة أربع
ركعات فليكن له ثلثي عشره
فتبطل (و) ان نسي من رابعة
السجعات (من ركعتين جهلها)
فلا بد من اتمام الأولى والثانية
أولاً والأولى والثالثة أو الأولى
والرابعة أو الثانية والثالثة أو
الثالثة والرابعة (أي ركعتين)
لاحتمال أن يكون المتروك من
ركعتين قبل الرابعة فصاحبه
ركعتان يني عليهما وبقي
ركعتين (و) ان نسي (ثلاثاً أو
أربعاً) من السجعات (من
ثلاث) ركعات من الرابعة
وجعلها (أي بثلاث) ركعات
وجوز الاحتمال أن يكون من
غير الأخيرة فتجاوز بشروطه في
قراءة الآية وتصير أولاه يني
عليها (و) ان نسي (خمساً) من
السجعات (من أربع) ركعات
(أو) نسي خمس سجعات من
(ثلاث) ركعات من أربع
وجعلها (أي بسجعتين) فتم له
ركعتين الصورتين (ثم) يأتي بثلاث
ركعات ان كان استرك من
أربع ركعات (أو) يأتي (بركعتين)
ان كان استرك من ثلاث ركعات
(و) ان نسي (من) الركعة
(الأولى سجدة) نسي من الركعة
الثانية سجدة (و) نسي (من
الرابعة سجدة) وأتى بالثالثة فامة
نسي أولاه (أي بسجدة) فتم
له أربعة وتكون ثمانية (ثم) يأتي (بركعتين) فتم له الأربع (ومن

يعلم من هذا فاني بذلك) أي إلى الركوع والعامة تنته فيه لأنه لم يأت بما سقط فرضه ولا يلزمه أن
يتسببه عن انتصاب لان ذلك قد سبق منه (و) ان ركعو (أطمان) ثم سقط (عاد) وجوزوا
(فانتصب) فانتصب (سجد) يحصل فرض الاعتدال بين الركوع والسجود ولم يلزم ما عدا ذلك الركوع
لأنه سبق منه في موضعه (فان) ركع وأطمان ثم اعتدل بحيث لا يمكنه القيام حتى سجد
سقط عنه الرفع لغيره عنه ويسجد على الركوع فان زالت اللمعة قبل سجوده بالارض زانه
العود إلى القيام لأنه قدر عليه قبل حصوله في الركعة التي بعده فليفتحه (و) ان علام موضع
سجود رأسه على موضع (قديمه) لم تستعمل الاقل بلا حاجة فلا بأس يسره) صحه في المبدع
وغیره (و) يركه بكثيرة) أي يركه ما لا يحصى من ذلك (و) لا يجزى) سجود مع عدم استعلاء الاسافل
(ان حرج عن صفه السجود) لأنه لا يبعد ما جحد (و) السجود بالمصلى على هذه الاعضاء السبعة
لجميع البدن والركبتين والقدمين مع الانفراد مع القدرة لما روي ابن عباس مرفوعاً
أمرت أن أجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار يده إلى أنفه والبدن والركبتين وأطراف
القدمين متفق عليه وقال اذا جدد أحدكم سجده سبعة أرباباً وهو ركعاه وركبته وقدماه
رواه مسلم وحديث سجودهم إلى آخره لا يني بسجود ما عدا ما عدا خصه لان الجبهة هي
الاصلي في أصل السجود على عضو من هذه لم يصح (و) ان يجزى) عن السجود بالجبهة أو
ما أمكنه وسط (و) ما بقي الاعضاء) لان الجبهة هي الأصل في السجود وغيرها تتبع لها فاذا سقط
الأصل سقط التسبب ودليل التبعه ما روي ابن عباس النبي صلى الله عليه وسلم قال ان البدن
يسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع أحدكم وجهه فليضع يده وأذنيه فليصمهما رواه أحمد
وأبو داود والنسائي وليس المراد أن البدن يوضعان بعد وضع الوجه لما تقدم وأما المراد أن
السجود به ما تبع للسجود بالوجه وبقي الاعضاء مثلهما في ذلك لعدم التفارق (و) ان قدر) على
السجود بها (أي الجبهة) (تبعها) الباقي (من) الاعضاء المذكورة لما تقدم (و) يجزى) في السجود
(بعض كل عضو منها) أي من الاعضاء المذكورة اذا سجد عليه لأنه لم يقيد في الحديث بجزءه
(ولو على ظهر كف) ظهر (فهم وغروها) كالوجه على أطراف أصابع يديه لظواهر الحديث
لأنه قد سجد على قدميه أو يديه (و) يجزى) السجود (ان كان بعضها) أي بعض أعضاء
السجود (فوق بعض) كوضع يده تحت ركبته أو وجهه على يديه لأنه يفيض إلى ففاضل
أعضاء السجود (ويستحب مباشرة المصلى بيضاً من كفيه) بان لا يكون عليه ما حال متصل به
(وضم أصابعه مامو وجهه نحو القبلة غير مقبوضة رافعة مرفقة) لما روي البراء بن عازب قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فضع فمك وارفع مرفقك ولا يجزى عليه أي
الساجد (مباشرة المصلى منها) أي من الاعضاء المذكورة (و) حتى الجبهة) أما سقوط المباشرة
بالقدمين والركبتين فاجماع أصالة صلى الله عليه وسلم في العلى والخفين رواه ابن ماجه
من حديث ابن مسعود وأما سقوط المباشرة بالبدن فيقولوا نقرأه العلم لما روي ابن عباس
قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في يوم مطير وهو في العلى اذ سجد بكساء عليه يجعل
دون يديه إلى الارض اذا سجد وقروا بان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد
متوشحه يني بفضله من الارض ويردها رواه أحمد وأما سقوط المباشرة بالجبهة فلحديث
أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم تستطع أحدنا أن يركع
جبهته من الارض بسط ثوبه فجد عليه رواه الباقون وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن ابن عمر
أنه كان يسجد على كورعاهته وفي صحيح البخاري عن الحسن قال كان القوم يسجدون على

أمر من الأشعية أو ما قبلها (عل) وجواب (استواء التشديد بين) فحصل في الأولى ركوعا وفي الثانية ما قبل الأخيرة يقوم في الأولى ويركع ويرفع ويتعدل ويسجد لتصل له بأدبه فرضه بقينا وباقي الثانية بركعة كاملة كذلك وكذا كل ما يتبع به اتمام صلاته ثلاثا يخرج منها وهو شاك فيها فكون مصر دليلا على الحديث لا غرار في صلاة ولا تسليم رواه أبو داود وقال أحمد أي لا يخرج منها الأهل يقرن فيها تحت وان نسي آيتين من الفاتحة متواليين جعلهما من ركعة وان لم يعلم تواليهما جعلهما من ركعتين (وتشهد من نسي مجلس وتشهد قبل سجدة) (ركعة) (أشعية) مثلا (زيادة فعلية) بحسب السجود لها لأنه جلس له في غير محلها وتشهد بعد سجدة أول (وقبل سجدة ثانية) (زيادة) (موايه) بسن السجود لها لأن ما بين السجدةين محل جلوس ولم يزد سوى القول (ومن مضى إلى الركعة الثالثة) (عن ترك تشهد أول مع) (ترك) جلوس له (أو) ترك تشهد (دونه) أي الجلوس له بان جلس ونهض ولم يشهد (ناسيا) لما تركه (أو) رجوعه) ان ذكر قبل ان يستتم قائما ليتدرك الواجب ويتابعه ما أمر ولو اعتدل (وكرر) رجوعه (ان استتم قائما) لحديث الغزاليين شعبه مرفوعا اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فجلس فان استتم قائما فلا يجلس ولا يسجد سجدة تسير رواه أبو داود وابن

العمامة والقلنسوة (لكن يكره تركها) أي ترك المباشرة بالدين والبيعة (بلا فذر) من حر أو برد أو مرض ونحوه يخرج من التسلط وباقي الفاعل يتوكان ابن عمر يكره السجود على كود لاجلهم (فلو جعل متصل به غير أعضاء السجود كذكر وعلمته) فتخرج الشكاف يقال تار علمته يكرهها كذا من باب كمال (وكرر ذيله ونحوه) صلاته لما تقدم (ولم يكره لتكرار أو برد ونحوه) لما تقدم (ولا تكره) (وكرر كشف الركبتين) لأنه نبيذ به العور وقاله (كأ) يكره (سفر الدين) للاختلاف في وجوب كشفهما (وتكره الصلاة فكان شديدا لمأرو) شديدا (البرد) مع إمكان غيره لأنه يذهب بالشدو ع وينع كمال الصلاة (وباقي ذلك) (ويسن) للساجد (ان يحافي عن ضيقه عن) (ديهو) (أن يحافي) (بطنه عن تخفيه) (أن يحافي) (تخفيه عن ساقه) لما روى عبد الله بن محمد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد تخفى في سجوده حتى يرى رضعا بجده متفق عليه وعن أبي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد أمكن حبهته بأفقه من الأرض ويحفي يديه عن حنيطه ووضع يديه «ذو منكب» رواه أبو داود وقال أبو عبد الله في رسالته جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا سجد لم يرب بجمعة لغزرت ذلك لشدة رفع رقبته وعن ضيقه (ما لم يؤذ حاره) الذي يحاسبه بفعل ذلك فيجب تركه لحصول الأذى المجرم من أصل فعله (ووضع يديه «ذو منكب» لما تقدم في حديث أبي داود) (وله ان يعقد برفقه) «ي تخفيه ان طال» سجوده ليستريح (ذو) (يسن) (أو) (بفرق بين ركعتيه وركعتيه) لأنه عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد فرق بين تخفيه (ويقول سبحان ربّي الأعلى وسكبه) كسبح (أو) (و تقدم تفصيله) (ولا بأس بتطويل السجود لمأرو) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم خرج وهو حامل حسنا أو حسينا في إحدى صلاتي الشاء فرضه ثم كبر فمضى فجدبت ظهره صلى الله عليه وسلم على أطراف أصابعه صلى الله عليه وسلم الناس بارسلوا الله إلى سجدتين بين ظهره صلاتك سجدة أظلمت حتى قلنا ان قلبه حدث أمر والله يوحى قال كل ذلك لم يكن واتكن ابن ارحملي فكرهت أن أعمله حتى أقضى حاجته رواه أحمد والنسائي واللفظ له (ثم يرفع رأسه مكبرا) (و يكون ابتداء مع ابتدائه وانها مع انتهائه) (ويجلس معتزلا بفرش رجليه اليسرى ويجلس على ما ينصب اليمنى ويغير حها من تحتها ويجعل يده على أصابعها على الأرض مفرقة معتدلا عليها لتكون أطراف أصابعها على القبله) قول أبي حنيفة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثور رجليه اليسرى وقد عليها واعتدل حتى رجع كل عظم في موضعه وفي حديث عائشة وكان يفرش رجليه اليسرى وينصب اليمنى متفق عليه (بأساطيده على تخفيه مضغوطة الأصابع) قد أسهل جلوس التشديد لأن هذا مما تواراه الخلف عن السلف (فأثارب اغفر لي) لما روى حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدةين رب اغفر لي رب اغفر لي رواه النسائي وابن ماجه واستأذنت ثقات قاله في المبدع وان قال رب اغفر لنا وألهم اغفر لنا لا بأس قاله في المبدع (ثلاثا وهو السكك) (متنا) (وتقدم) عند ذكر تسبيح الركوع قال في المبدع ولا يكره في الأصح ما روى عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين السجدةين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني وعافني رواه أبو داود (ولا تكره) (أن ياده على قول رب اغفر لي ولا على سبحان ربّي العظيم) (والأعلى) (سجدة) (ربّي الأعلى) في الركوع والسجود (ما روى) (من دعاء آخره) ومنه ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجود ما اللهم اغفر لي ذنبي قد ذهبت وجهه وأوله وأخره وسره وعلاته ثم قام وسلم وقال عليه الصلاة والسلام وأما السجود فأكبر وأهم من الدعاء فحق أن يسجد لكرهه مسلم ومثني فن حقيق وحيد (أو) (سجدة) (الثانية) (كالأولى)

عند العز لا إلى بدل بخلاف غيره (ومع رجوع) (الشرع في القراءة) (الشرع ٢٣٥) في ركن منصرف وهو التمام لم يجز له

الرجوع كالشرع في الركوع
(وبطلت) صلاته برجوعه اذ
ما لم يعد إلى بادته فلا من جنسها
عدا أشبه ما لو زاد ركوعا (لا)
تبطل برجوعه (اذا سجد أو
جهل) فخرج برجوعه حديث
عفي لأمي عن الخطأ والتسبيح
وصحى علم فخرج ذلك وهو في
التشهد ينهض ولم يشه
للامام متابعه أي الامام في
قيامه ناسيا لحديث انما يصل
الامام ليؤتم به ولما قام عليه
الصلاة والسلام عن التشهد
الناس معه وقوله جماعة من
الصحابه ولا يلزمه الرجوع ان
سجوا به بعد قيامه وان سجوا له
قبل قيامه ولم يرجع تشهدوا
لانهم لم يتابعوه لتركه
واحيوا وان رجع قبل شروعه
في القراءة (لهم متابعته) ولو
شرعوا فيها لان رجوعه معها
لخطابه وينسبون مغايرته
(وكذا) أي كترك تشهد اول
ناسيا (كل واجب) تركه حصل
ناسيا (فارجع الى تسبيح ركوع
و) تسبيح (سجود قبل اعتدال)
عن ركوع أو سجود وهو يرجع
الى الركوع حيث حاز وهو امام
فادركه فسوق أدرك الركعة
بخلاف ما لو ركع ثانيا ناسيا (لا)
يرجع الى تسبيح (بدنه) أي
الاعتدال لان عمل التسبيح ركن
وقمحجز بها سجودا ورجع اليه
لنكاز بصدق الصلاة وتكرارا
لركن فان رجع بعد اعتدال
ما لم يعتد بطلت صلاته لانا سبيا
أو جاهلا (وعليه العبد) (الحق)
(الحق) من القسور والذكورة

فما تقدم من التكبير والتسبيح والهيئة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وانما
شرع تكرار الركعة في كل ركعة دون غيره لان السجود أبلغ ما يكون في التواضع لان العبد
لما ترقى في الخدمة فان قام ثم ركع ثم سجد فقد أتى بتمام الخدمة ثم أذن له في الخلق في خدمة
العبد وقد جازنا شكره على اختصاصه ما به بالخدمة وعلى احتضاره من غواية الشيطان الى
عبادة الرحمن (ثم يرفع رأسه مكبرا) لانه عليه الصلاة والسلام كان يكبر في كل خفض ورفع
(ثم على صدره قدمه) معتقدا على ركعتيه بده نص عليه حديث شوازل بن حجر وعن ابن
عمر قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتدل رجل على يده إذا نهض في الصلاة رواه
ابوداود ولانه أشرف فكان أفضل كالتحافي (الان يشق عليه) الاعتقاد على ركعتيه لكبر
أرضه وأمرض أو من يغفوه (فيعتدل الأرض) لما روي الأثر من عن علي بن الحسن في
الصلاة المكتوبة إذا نهض أن لا يعتد به على الأرض الا أن يكون شخص كبيرا لا يستطيع
(ويكره) أن يقدم أحدى برجليه إذا قام ذكر في الغيبة وكذا في صلاة أحمد وفيها عن ابن
عباس وغيره انه يقطع الصلاة ذكر في الركوع (ولا تسحب جلسة الاستراحة وهي جلسة
يسيرة صفتها كالجلوس بين السجدين) بعد السجدة الثانية من كل ركعة بعد ما قام والاستراحة
طلب الراحة كما تحصل لها عياض خيلس ليزول عنه والقول بعدم استحبابها مطلقا هو المذهب
للمتنور عنه والاصحاب لباري أبوهريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض على صدور
قدميه واه الترمذي بإسناد فيه ضعف وروى ذلك عن عمرو بن وهب وهو ابن مسعود وابن
عباس قال أحمد أكثر الأحاديث على هذا قال الترمذي عطيه العمل عند أهل العلم قال أبو داود
تلك السنن وقال النعمان بن أبي عياض أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
يفعل ذلك أي لا يجلس قال في شرح الفروع وأمس في شئ حماد ذكر دليل صريح على ما
تحدثت اثبات جلسة الاستراحة واختارنا لخال رواية الخليل بن أحمد قال رجوع أبو عبد الله
الى هذا لما روي مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس إذا رفع رأسه من
السجود قبل أن ينهض متفق عليه وفي لفظ له أيضا انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قائدا رواه الجماعة الا مسلما وابن ماجه وذكره
أيضا أبو جعفر في سنة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حديث حسن صحيح فيعين العمل
به والمصير اليه واجب بانه كان في آخر عمره هذ كبره جمابين الاخبار
(فصل ثم يصلي) (الركعة الثانية) (الركعة الأولى) لقوله عليه الصلاة والسلام للهي
في صلاته لما وصف له الركعة الأولى ثم فعل ذلك في صلاتك كلها (الاف تعبد بها النسبة)
للاكتفاء باستصحابها ولم يستثنه أكثرهم لانها شرط لا ركن كما تقدم وقد أوجعته في الحاشية
(و) (الاف) (تكسيرة الاحرام) فلا تعاد لانه لو صنعت للدخول في الصلاة وقد تقدم (و) (الاف)
(الاستفتاح ولو لم يأت به ولو) كان عدم اتيان به (عمدا في الأولى) فلا يأتي به في الثانية فلما
روى أبو هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا نهض الى الركعة الثانية فاستغنى عن القراءة
بالحمد لله رب العالمين ولم يستكره واه مسلم ولقوات محله (و) (الاف) (الاستعداد) ان كان استعاضا
في الأولى لظواهر خبر أبي هريرة المتقدم ولان الصلاة جلسة واحدة فاكفي بالاستعداد
في الأولى (والا) يكن استعاضا في الأولى (استعداد) في الثانية (سواء كان تركه لها) أي
للاستعاضة (في الأولى عدا أو نسيانا) لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم (ثم يجلس) للتشهد اجمالا (مفترا) كقولهم بين السجدين حديث أبي جعد ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس للتشهد جلس على رجله اليسرى ونصب الأخرى وقد عفي

وتنبيه (واحرى بالشاء) ثم سلم من ركعتين فلما أنهما من الركوع أو سلم من ركعتين من ظهر فلما أتاهما فأنشأ ثم ذكر

ما ينافيها وسئل أحمد بن حنبل
عن يرفع الصبر نظر أنما الظاهر
فطول القراءة ثم ذكر فقال يعبد
وبيعدون
وقد قيل وبني على اليقين من
شك في ترك (ركن) بأن تردد
في فعله فيعمل كمن يتقن تركه
لأن الأصل عدمه وكما لو شك في
أصل الصلاة (أو) شك في
(عدد ركعات) فإذا شك أصلي
ركعة أو ركعتين بني على ركعة
أو اثنتين أو ثلاثا بني على اثنتين
وهكذا إذا ما كان أو منفردا
حدث أبي سعيد الخدري
مرفوعا إذا شك أحدكم في صلاته
فلم يدرك أصلي ثلاثا أو أدومها
فدعها عن التسكع ولين على
ما يتقن ثم يسجد سجدتين فقل
أن يسلم فإن كان على خمس اشفعن
في صلاته وإن كان على أربعة
كانت رغبيا فليست طار رواه أحمد
ومسلم وحديث ابن مسعود
مرفوعا إذا شك أحدكم في صلاته
فليفسر الصواب ليتم عليه ثم
يسلم ثم يسجد سجدتين رواه
البيهقي وأبو الترمذي
الصواب فيه واستمال الدين
لأنه أحوط وجها بين الأخبار
(ولا يرجع) ما موم (واحد)
ليس معه ما موم غيره (في الفعل)
أمامه (لأن قوله لا إمام لا يكفي في
مثل ذلك بدليل ما لو شك أمام
لمسح به واحد بسبب بني على
اليقين كالمنفرد ولا يفترق قبل
سلامه لأنه يتقن خطاه (فإذا سلم
أمامه (أق) ما موم بما شك فيه)
مع أمامه يخرج من الصلاة
يقين (وسجد) السهو (وسلم)
فإن كان مع أمامه غير وثق

مقدمه رواه البخاري قال في المبدع (جاءه لاديه على تخذه) النبي على النبي واليسرى على
اليسرى لانه أشهر في الأخبار لا يلتزمها ركنيه وفي الكافي واختاره صاحب النظم التخصير
(بأساطير) أصابع يسراه مضغومة (على نخذه اليسرى لا يخرج بها عن نابل يجعل أطراف أصابعه
مساعدة لركبته وفي التلخيص فريامن الزكبة (مستقبلا) القبلة قابضان عناء المختصر
والنصر حلقا لها مع وسطاه) لما روى وأثل بن حزان النبي صلى الله عليه وسلم وضع رقبته
الأيمن على نخذه النبي ثم عقد من أصابعه المختصر والنبي عليها حلقا بأصابعه الوسطى على
الأبهام ورض السبابة بشعرها رواه أحمد وأبو داود وروى ابن عمر قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة وضع يده على رقبته ووضع أصابعه التي على الأبهام فيدها
وبده اليسرى على ركبته بما سطاه لها رواه مسلم (ثم تشهد) لخبر ابن مسعود وفي الصحيحين
وغيرهما (مرأتا) لقول ابن مسعود من السنة أخفاء التمسيد رواه أبو داود (كسبيج
ركوع وسجود قول رب اغفر لي) بن الصديتين في ذلك الأسرار بذلك لعدم الداعي الجهره
(و يشير بسبابتها) أي سبابة النبي (في غير سبابة النبي) ولو عذمت سبابة النبي قال في
الفروع ويؤيد وجه احتمال لأن علمه التنبه على التوحيد (في تشهده) متعلق بقوله ويشير
(مرارا كل مرة عند ذكر) لفظ (الله تبارك وتعالى) التوحيد لا يخرجها (الله عليه الصلاة
والسلام) قال في القصة وديم نظره إليها لخبر ابن الزبير رواه أحمد (و) يشير أيضا بسبابة النبي
(عند دعائه في صلاة وغيرها) لقول عبد الله بن الزبير كان النبي صلى الله عليه وسلم يشير بأصبعه
إذا دعاه لا يخرجها رواه أبو داود والنسائي وعن سعيد بن أبي وقاص قال مر على النبي صلى الله
عليه وسلم وأنا أدهو بأصابعي فقال أحد أجدوا ثابا بالسبابة رواه الطائفي (فيقول) تفسير
(الحيات) نفق الصلوات والطيبات السلام على ثابا النبي ورحمة الله وبركاته السلام
عليها وعلى عبد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (وأفقه) قال
كنا إذا جلسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قلنا السلام على الله من عباده السلام على
خير بل السلام على ميكايل السلام على فلان فسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن
الله هو السلام فإذا جلس أحدكم فليقل الصلوات لله إلى آخره ثم قال ليخبر من الدعاء أعجبه
اليه يقدم وفي له في عالمي رسول الله صلى الله عليه وسلم تشهد كفي بين كفيه كما بعاني
السور ومن القرآن قال الترمذي هو أصح حديث في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل
العلم من الصابة والتابعين وليس في المتفق عليه حديث غيره رواه ابن أبي عمير وجابر
وأبو هريرة وعائشة وبرججه اختص بانه عليه الصلاة والسلام أمران يعمل الناس رواه
أحمد (و) يأت تشهد تشهد بها مع عن النبي صلى الله عليه وسلم حاز (كتشهد ابن عباس
وهو الصلوات المباركات الصلوات الطيبات لله إلى آخره ولفظ مسلم وأشهد أن محمدا رسول
الله وكتشهد غير الصلوات التي كانت في الطيبات الصلوات لله سلاما عليه إلى آخره
والصلوات جمع تحقوي العظمة وقال أبو عمر وأما (وقال ابن الأنباري السلام وقيل البقاء
والصلوات هي الجنس وقيل الرحمة وقيل الادعية وقيل العبادات والطيبات هي الأعمال
الصالحة وقال ابن الأنباري الطيبات من الكلام ومن خواص الحديث أن حروفها كلها
مؤهلة تنبها على التوحيد من كل معبود سوى الله وحقوقه ليس فيها شيء من الشقوة إشارة إلى
انها تختص من القلب وإذا قال السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين نوى به النساء ومن
لا يشك في صلاته في ظاهر كلامهم لقوله عليه الصلاة والسلام أصابت كل عبد لله صالح في

(ولو شك من أدرك الإمام راكعا بعد أن أمر بمعه هل رفع الإمام رأسه قبل إدراكه ٢٤٧) والظاهر أن لا يستدرك الركن له

شاك في أدراكه فإني في سجدتها (ويجوز السهو وإن شك) مأموم (هل دخل معه) أي الإمام (في الركنة الأولى أو في الركنة الثانية) مثلا (جعله) أي الدخول معه (في الركنة الثانية) لأنه المتحقق ويسجد السهو (ولا يشرع سجود) سهو (لشك في ترك واجب) لأنه شك في سبب وجوب السجود والاصل عدمه (أو) أي ولا يشرع سجود لشك في (زيادة) بان شك من زاد ركوعا وسجودا أو شك في تشهد آخره هل صلى أو بغيره أو نحوه لأن الأصل عدم الزيادة فليكن بالمعذور بقينا (الأناس) أي في الزيادة وقت فعلها بان شك في صحتها وهو فيها هل هي زائدة أولا أو في الركنة الأخيرة كذلك يصحده لأنه أدى حراما صلاة مترددا في كونه منها أو زائدا عليها فصحت التنية واحتاجت للغير بالسهو ومن شك في عند الركعات أو غيرها فبني على يقينه ثم زال شكه وعلم أنه مسببها فسهل لم يصح مطلقا أي سواء عمل مع الشك عملا أولا هل ما صحه في الاتصاف وتبعه في الاقتناع وخالف في شرحه (ومن سجد لشك) لخلافه بصحته (ثم تسبب له لم يكن عليه سجود) لذلك الشك (سجد) وجوبا (لأنك) أي لكونه زائدا في صلاة سجدتين غير مشروعتين ومن علم سهوا ولم يعلم أي سجدته أم لا لم يصح له لأنه لم يتحقق سببه والاصل عدمه (ومن شك هل سجد سهوا) المتيقن (أولا) أي وأنه لم يسجد له (مصدرة) أي سجدتين فقط لأنه يكتفي بجميع السهو سجدتان (وليس على مأموم) سهوا

السهو والارض (ولأنك التسمية أوله) لما روى عن عمر أنه كان إذا تشهد قال بسم الله خير الاسماء وعن ابن عمر أنه كان يسعي أوله (وترك) أي ترك التسمية أول التشهد (أولى) لأن ابن عباس سمع رجلا يقول بسم الله فأنه (ذكر جماعة أنه لا بأس بزيادة وسده لآخره) فعل ابن عمر (والأولى تخفيفه وعدم الزيادة عليه) أي التشهد بدين أبي عبيدة عن أبيه ابن مسعود ولقول مسروق كنا إذا جلسنا لمع أي بكرائه على الرضف حتى يقوم رواه أحمد وقال حنبل رأيت أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم في المجلس بعد الركعتين أخف الجلسا ثم يقوم كما أنه كان على الرضف أي الحجارة المحيطة بالنار قالوا غاصدا لاقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه (وإن قالوا إن سجدا) رسول الله (وأسقط تشهد فلا بأس) لأنه لا يخل بالمقصود من المعنى (وهذا التشهد الأول) في المغرب والبايع (ثم إن كانت الصلاة ركعتين فقط) فرضا كانت أو نفلا (أقبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وعابدها فيقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم أنك جيد مجيد بورك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على آل إبراهيم أنك جيد مجيد هذا الأول من الفاظ الصلاة والبركة) عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله لما روى كعب بن جعفة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصل عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم أنك جيد مجيد بورك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على آل إبراهيم أنك جيد مجيد متفق عليه (ويجوز) أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم (بغيره) أي غير هذا اللفظ (بما ورد) ومنه ما رواه أحمد والترمذي ومعه وغيرهما من حديث كعب وفيه اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك جيد مجيد بورك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك جيد مجيد (والله أنصاه على دينه) صلى الله عليه وسلم وإن لم يذكر فإن آثاره قال تعالى أن أدخلوا آل فرعون أشد العذاب وأنذجننا كمن آل فرعون وأغرقنا آل فرعون وقد صنف آل النضض اليه ويصكون داخلهم كذا الآيات (والصواب عدم جواز إبداله) أي آل (بأهل) لأن أهل الرجل آثاره أو زوجته وآله أنصاه على دينه متفق عليه (وإذا أدرك) المسبوق (بعض الصلاة مع الإمام جلس الإمام في آخر صلاته لم يزد المأموم على التشهد الأول بل يكره) أي التشهد الأول حتى يصلى الإمام (ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعو بشي مما دعي به في التشهد الأخير) لأنه لا يصح سلامه (فإن سلم امامه) قبل أن يتبعه (فلم يتبعه) المأموم وجوبه عليه (أن لم يكن واجبا في حقه) بأن يكون محل تشهد الأول قبله وجوبه عليه (وتجوز الصلاة على غيره) أي غير النبي صلى الله عليه وسلم (منفردا) عنه (نصا) نص عليه في رواية أبي داود واحتج بقوله على عمر صلى الله عليه وسلم وذكر في شرح المصنف أنه لا يصلى على غيره منفردا وحكى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما رواه سعيد والكاظمي عنه قال الشيخ وجب الدين الصلاة على غيره الرسول حاشا لتعبد لا في صفة واختار الشيخ تقي الدين مخصوص أحمد قال وذكره القاضي وابن عقيل وعبد القادر قال وإذا جازت جازت أصحابنا على كل أحد من المؤمنين فأما أنه يقتضيه لذكر بعض الناس أو قصد الصلاة على بعض الصليين دون بعض فهذا لا يجوز وهو معنى قول ابن عباس قال والسلام على غيره ما حاشا من غير تردد (وتسبب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة) فإنها ركز في التشهد الأخير وكذا في صلاة الجمعة (يتأكد) لقوله تعالى إن الله ولائك منكم يملكون على النبي الأتباع والأصحاب جهنمية (وتأكد) الصلاة عليه (كثيرا عند ذكره) صلى الله عليه وسلم بل قبل بوجوبها إذ قد تقدم توضيحه في شرح الخطابة (وفي يوم الجمعة

لسهو) المتيقن (أولا) أي وأنه لم يسجد له (مصدرة) أي سجدتين فقط لأنه يكتفي بجميع السهو سجدتان (وليس على مأموم) سهوا

توفي امامه (صاحب دهر) الان بسنه ٢٣٨ امامه في محبته (ولوايه) او معجده بسلا مع شديت ابن عمر مرقوم عايس عليه السلام

خلف الامام سهروردان سها
امام عليه وعلى من خلفه
رواه المارطقي وقد صرح عنه
عليه الصلا والسلام انه لما جد
لترك التمشدا الاول والاسلام من
تقسان سجد الناس معه لعموم
واذا سجد فاجبد وان سجد امام
متابعة لامامه (ولو لم يتم) الاموم
(ما عليه من واجب) تشهد ثم
يقع بعد سلاما امامه حديثا واذا
سجد فاجبد واو لا بعد السجود
لان لم ينسرد عن امامه (ولو)
كان الاموم (مسبوفا) وسها
الامام (في ما يدركه) المسبوق
فيما كان الامام سها عليه في
الاولى وادركه في الثانية مثلا
في سجدته متابعه له لان صلاته
نقصت حيث دخل مع الامام في
صلاة ناقصة وكذا لو ادركه فيما
لا تمتد له لانه لا ينعزم وجوب
المتابعة في السجود كما ينعزم في
قدية الزكوة (فلو قام) مسبوق
(بعد سلام امامه) فلان عدم سها
امامه في سجدته امامه (رجع)
المسبوق (سجد معه) لانه من
تمام صلاة الامام اشبه السجود
قبل السلام بجمع وخوفا قبل
ان يستتم فان استتم فالاولى ان
لا يرجع كمن قام عن التشهد
الاولى (٧) رجع (انشرع في
القرء) لانه تليس بركن
مقصود فلان يرجع الى واجب
(وان ادركه) أي أدرك مسبق
امامه (في آخر سجدة السهو
سجد بها) مسبق (معه) أي مع
امامه (فاذا سلم) الامام (اقي)
للمسبوق (٨) اسجد (الثانية)
ليواي بين السجدةتين (ثم قضى
صلاة) (٩) (وان ادركه) أي أدرك

مسبوق له وامامه لانه لم يدرك معه مضامنه فيقضى الثالث بعد السلام ٢٣٩ لا يدخل معه لا يخرج من الصلاة (ويسجد)

بقرآن لم يقرأ ولا يحرق في أمر الدنيا ونحوه) كن لغتة عقره فقال بسم الله ووافق أكثرهم على قول بسم الله وجع مريض عند قيام ومطاط (وأي) موضعها
 فصل ثم سئل وهو جالس (ولازع) قال في المبدع وأنه تحليها وهو منها لقوله عليه الصلاة والسلام وتحليها التسليم وليس لها تحليل سواء (مرتباً مع راف جوياب) لأن الأحاديث قد صحت أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول كذلك ولم ينقل عنه خلافه وقال صلوا كما رأيتموني أصلي (مبتدئاً بدهان عن غلظة السلام عليكم ورحمة الله) روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وعبد الله بن مسعود ولقوناب بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده رواء أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح والمعتمد عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم (فقط) لا يتقدم (فان زادوا ركعاً حاز) لقول النبي صلى الله عليه وسلم رواء أبو داود ومن حديث وائل (والأولى تركه) كما في أكثر الأحاديث (فان لم يقل ورحمة الله في غير صلاة تالمجزة لم يجزئه) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقول وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وهو سأل في صلاة ورد مقروناً بالركعة فلم يجزه يدينه) كالسلام في التشهد (و) يسلم (عن يساره كذلك) لا يتقدم وأصح الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها تسليمان فمن سجد قال كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه ويساره حتى يرى بياض خده رواء مسلم (والثالثاتسنة) قال أحمد ثبت عندنا من غير وجه أنه كان عليه الصلاة والسلام يسلم عن يمينه ويساره حتى يرى بياض خده (ويكون) التفاته (عن يساره أكثر) لقوله عليه الصلاة والسلام رواء يحيى بن محمد بن صاهد عن حماد قال كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن وإذا سلم عن يساره يرى بياض خده الأيمن والأيسر فيلغف (بحيث يرى خده أبيضه رمام) التسليمة (الأولى فقط) لأن الجهر في غير القراءة إنما كان للأعلام بالانتماء من ركن إلى آخر وقد حصل بالظهر بالأولى (ويسرها) أي التسليمتين (غيره) وهو المنفرد بالأمور الجليلة وتقدم (ويصحب جزمه) هو (أحمد) إياه يفتي على كل تسليمة) لأن المراد بالجزء من أممنا الفقيه أي قطع أعراب آخر الخلق لا يصف الجرم وهو محذور الرفيع من رداء مسك في التكبير (وحذف) أي السلام (سنة) لقول أبي هريرة بن حذاف السلام سنة وروى مروان عنه وصحبه الترمذي (وهو) أي حذف السلام (عدم تعدي به) عدم (مدد في السلامة على الناس) قال أبو عبد الله هو أن لا يطول به صوته وقال ابن المبارك معناه أن لا يعمدا (فان ذكر السلام) كقول سلام عليكم أو غيره بغير السلام كسلامي أو سلام الله عليكم (أو نكسها) قال (عليكم سلام أو) عليكم السلام أو قال السلام عليه ما ساقط الميم أو نكسها في التشهد فقال عليه السلام أي النبي وأعلننا السلام على عباده الله لم يجزئه) لخالفته لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني أصلي ومن تعمد قولاً من هذه الصور أرى قلنا أنها لا تجزئ بطلت صلاة لأنه بغير السلام الوارد وبطلت بغير مقتضى الاستغراق قاله في شرح المنتهى (وينوي بسلامة الخروج من الصلاة أفضيلاً) لتكون النية شاملة لطرفي الصلاة فان لم ينو جازاً لنية الصلاة قد شملت جميعها والسلام من جلها كتكسيرة الأحوام (فان نوى معه) أي مع الخروج من الصلاة السلام (على الملائكة) (الحفظة والأمناء والأمم) جاز) نص عليه لما روى حمزة بن جندب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرد على الإمام أو نسل بضمنا على بعض رواء أبو داود وأسنداه ثقات (ولم يصحب) ذلك (نصارو كذا ونرى ذلك) أي السلام على الحفظة والأمم والأمم (دون الخروج) من الصلاة لا يبطل به خلافاً لابي حامد (وان كانت صلاة أكثر من ركعتين)

عمر فأنها الإمام فعليه وهي من خلفه السهو ولغفلة على الوجوب ولا يجبر أن يقوم مقام ما يجب فعله أو تركه فكانت واجبة

مسبوق (ان سلم معه) أي مع امامه (سواء) بمدققنا ما فاته لانه صار متفرداً (و) يسجد أيضاً (لسهو) أي المسبوق دون امامه (معه) أي مع امامه فيما أدرك معه ولو فارق له السجدة يسجد مسبوق أيضاً إذا سجد (فيما انفرد به) وهو ما يقتضيه بعد سلام امامه ولو كان سجدة معه لسهو لانه صار متفرداً فلم يفعل عنه سهو (فان لم يسجد) الإمام أو قدسه ما عليه وهو واجب السجود له (معه) مسبوق إذا فرغ من قضاء ما فاته (و) يسجد (غيره) وهو الذي دخل مع الإمام من أول الصلاة (ببداية) أي المأمور (من سجدة) أي امامه لانه رعايا كرقياً فبعد أو ربما يكون من يرى السجود بعد السلام وعلم منه أنه لا يسقط السجود عن المأمور بترك امامه له لأن صلاة نقصت بنقصان صلاة امامه فلهما جبراً وهذا أن كان الإمام لا يرى وجوبه أو تركه سهواً أو كان يحمله بعد السلام ولا فتنط صلاة وتقدم تعطيل صلاة مأمور بطلان صلاة امام (فصل) في حكم سجود السهو نفسه ومحلّه وكيفيته وحكم تركه (وسجد السهو) أي لنعل شئ أو تركه (بطل عبده) أي تعمد الصلاة واجب كلام عن نقص وزيادة تركه أو ركوع أو سجود ونحوه وترك تسبيح ونحوه وإتمامه بركعة أو تركه شئ له لأنه عليه الصلاة والسلام فعله وأمر به في غير حديث والامر للوجوب وقال في حديث ابن

له فلهذا أنه يقع موقع التغلف في زيادة الثواب لأنه نافلة في الحكم لأن هذا ليس موضع التغلف بالركعة كحديث عثمان مرفوعاً فوضاً وقال من فوضاً هكذا غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلاة وعشيه إلى المسجد نافلة رواه مسلم فإن لم يطل عهده الصلاة ترك سنة أو اثنين يقول مشروع في غير موضع علم يجب السهو له وسنن لاتبائه يقول مشروع في غير موضعه ويباح لترك سنة (و) سهو الصلاة (المن يحيل المعنى) في الصورة (سهواً أو جهلاً واجب) لأن عهده يطل الصلاة فوجب السهو لسهوه وفي معناه سبق لسانه بتغير نظم القرآن بما هو منه على وجه يحيل معناه نحو أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون وهذا من عطف الخاص على العام ودخول بعض الأوصاف فيه (الأدراك منه) أي من سهو السهو الواجب (ما عجله) أي ما ذهب كونه (قبل السلام) وبقي (فتبطل) الصلاة (تعد تركه) كعهده ترك واجب من الصلاة و(لا) شرع (سهو) أي تركه سهواً والثلاث يتصل فأن ذكره قريباً إلى نفسه والافات (ولا تبطل) الصلاة (بتعد ترك) سهوه (مشروع) أي مستنون مطلقاً كسائر السننات ولو عبر به لكان أولى لأن المشروع يتناول الواجب أيضاً ولكن العطف دل على أنه ليس مراداً (ولا تبطل أيضاً) بتعد تركه سهوه (واجب) بعد السلام) لأنه خارج عما في قوله باطلها

كعرب ورواية (نقص مكرراً) كنهو من السجود قائماً على صدور قدومه (إذا فرغ من التشهد الأول ولا يرفعه يدية) حكاه بعضهم وقالوا في الانصاف وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطعه كثير منهم وعنه يرفعهما اختارها الحدو والشيخ تقي الدين وصاحب الفائق وابن عديموس له قال في البدع وهي أظهر وقد صححه أحمد وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي وهو قول جماعة من أهل الحديث (وإن عابني من صلاته كاسبق) لقوله عليه الصلاة والسلام لسي في صلاة ثم اقل ذلك في صلاتك كلها (إذا لم يجهر) قال في البدع بغير خلاف تعلمه (ولا يقرأ شيئاً بعد الفاتحة) قال ابن سيرين إن أهلهم يختفون فيه فليدب أي فتداه أنه كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في الركعتين الأخيرة في تمام المكاب وكعب عمر إلى شرح ياره بذلك ويستثنى الإمام في صلاة الخوف إذا قلنا بغير الطائفة الثانية في الركعة الثالثة فيقرأ سورة معها (فإن قرأ شيئاً بعد الفاتحة في ذلك) (أبجولم يكره) لفته عليه الصلاة والسلام رواه مسلم من حديث أبي سعيد (ثم يجلس في التشهد الثاني من ثلاثه فأكبر متوركاً) حديث أبي حمدة أنه وصف جلوسه في التشهد الأول فقرأ في الثاني متوركاً وهذا بيان الفرق بينهما وزاد يوجب الأخذ بها والمصر إليها وحفظه لاسن التورك الأولى صلاة فيها تشهدان أصلان في الأخير منهما وصفته كما رواه الأثرم عنه (يفرش رجله المصرى ونصب اليمنى ويهزجهما من عينيه ويحيل اليه على الأرض) لقول أبي حمدة إذا كان في الركعة أنضى بركه المصرى إلى الأرض وأخرج قدمه من ناحية واحدة رواه أبو داود وفي نسخة جلس على اليمنى ونصب قدمه اليمنى وذكر الخريفي والقاضي والسامري أنه يجلس باطن قدمه اليسرى تحت تشهده اليمنى وقدمه اليمنى تحت تشهده اليسرى (و) (بقي بالتشهد الأول ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مرتباً وجوباً) فلا يجوز أن يقدم الصلاة عليه على التشهد الأول لاختلاله بالترتيب (ثم) يأتي (بالدعاء) أي التوسعة ما تقدمه المسبق (ثم يسلم كاسبق) لما رواه مسلم من حديث (السلام) ولو كان عمله قبله فاحره (في ثلاثه فأكبر متوركاً في تشهد سجوده) لأن تشهدها يتورك فيه وهذا تابع له قاله في الشرح (و) أن يسجد لسهو بعد السلام (في) صلاة (ثانية) كصبح وجمعة (و) في ركعة (وتر يفرش) لأنه تابع لجلوس التشهد كما تقدم (والمرأة كالرجل في ذلك) المتقدم في صفة الصلاة لسهول الخطاب لها في قوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني أصلي (الأنها تجمع نفسها في الركوع والسجود وجب أحوال الصلاة) لما روى زيد بن أبي حبيب أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تنصليان فقال إذا سجداً فماذا يصنع بعض الظلم أني بعض فإن المرأة ليست في ذلك كالرجل رواه أبو داود في مراسيله ولا نهأهورة فكان الالبق بها الانضمام (وتجلس مرتبة) لأن ابن عمر كان يمار النساء أن يترعن في الصلاة (أو تسدل رجلها عن يمينها وهو أفضل) من التربع لأنه غالب فعل عائشة وأشبهه بحيله الرجل (كرفع يديها) أي أنه أفضل لها في مواضع لاه من تمام الصلاة لما تقدم (وحتى كأمراء) لاحتقال أن يكون امرأة وتقدم أنها تسران معها الجنبي (ويصرف الإمام إلى المأموم جهة قصد يميناً أو شمالاً) بأن لم يكن قصد جهة (ه) أنه يصرف (عن يمينه) كرام المؤمنين (قبل يساره في آخره) إلى المأمومين (القلته) ويسحب للإمام أن لا يبطل الجلوس بعد السلام مستقبل القلته لقول عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم لم يقعد المقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت ياد الجلال والإكرام رواه مسلم (و) يسحب (أن لا يصرف المأموم قبله) أي قبل الإمام لقوله عليه الصلاة والسلام إلى أمامي فلا تسبقوني

بالركوع ولا بالسجود ولا القيام ولا بالانصراف رواه مسلم (الان بطل) الامام (المجلس)
فينصرف المأمور لأمره عن السنة (فان كان حاله وفساد ما يؤمن به (استحب لمن) أي
النساء (ان يقعن عقب سلامه) وينصرفن لانهن هودة فلا تحتظن بالرجال (و) استحب (ان)
يثبت الرجل جالس قليلا بحيث لا يدرك من انصرف منهن) لحديث أم سلمة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام الفصاحين بقضي تسليمه وهو عكس كما به يسرا قبل أن يقوم
قال نزي وأما أصل ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يدركن الرجال رواه أحمد
والبخاري (و باقي ذلك) (أ) خلاصة الجماعة (ب) أو موضع من هذا
فصل بسن ذكر الله والدعاء والاستغفار عقب الصلاة المكتوبة (كجورد) في الأخبار على
ما استقر عليه مفسلا قال ابن نصر الله في الفتح والظاهر ان مراده من ان يقول ذلك وهو
قاعز لو قاله بمداق وفي رواية فظاهر انه مصيب بالسنة أيضا فلا تحجير في ذلك ولو شغل عن
ذلك ثم ذكره نفذ كمره فظاهر حصول أجره الخاص له أيضا اذا كان قريبا للمعتر اما لو تركه هجا
ثم استدركه بعد من طويل فظاهر فروقات اجراءه الخاص وبقائه أجرا في كل المطلق له (فيقول)
استغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام) لما روى
قوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم استغفر ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام
ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم ومجاور عن ابن جرير عن عبد الله بن
الزبير انه كان يقول في كل صلاة حين يسلم (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الا الله له النعمة وله الفضل وله
الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كرم الكافرون) قال ابن الزبير وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يهلل بين دبر كل صلاة رواه مسلم وعن المغيرة بن شعبه انه كتب الى
معاوية به سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في دبر كل صلاة مكتوبة (لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
ولا ينفعنا من بعدك الجند نعمك الجند متفق عليه (و) يسبح ويحمد ويكبر في كل واحدة من التسبيح والتحميد
والتكبير (ثلاثا وثلاثين) لما في الصحيحين من رواية أبي صالح عن العباس عن أبي هريرة عن عروة
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسبحون ولا تحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين (والا فضل ان يفرغ منهن) أي من
عدد الكل (مما) لقول أبي صالح راوى الحديث تقربا لله اكبر وسبحان الله والحمد لله حتى
تبلغ من جيعهن ثلاثا وثلاثين (وعام المسألة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو
على كل شيء قدير ويصدق) أي بعد العدد المتقدم به (و) يصدق (الاستغفار بسبعه) أي
ينحط عدده بأصابه كما يأتي قال الشيخ ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقب
الصلاة انتهى) لقول ابن عباس كنت أعلم ان هذا فراقك اذا سمعته وفي رواية كنت
أعرف ان هذا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير متفق عليه قال في المبدع
يستحب الجهر بذلك وحكي ابن بطال عن أهل المذهب المتبعة خلافاً وكلاماً لأصحابنا
يختلف قال في الفروع قال وتروى بجهر لهذه التعليل فقط ثم تركه والمقصود من العددان
لا يقتضيهما وأما زيادة فلا تقتضي شيئاً إلا ما كان غير مقيد لان الذكر مشروع في الجسلة فهو
شبه المقدور في كذا اذا زاد عليه (و) يقول (بعد كل من) صلاتي (الصبح والمغرب وموئدتان
وحليلة قبل ان يتكلم عشر مرات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت
وهو على كل شيء قدير) خبر أحمد بن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم مرفوعاً ولهذا

مناسبة ويكون الشارع شرعه اول النهار والليل ليحرص به من الشيطان فيه ما لو انسيبر وراه الترمذي ايضا وقال حسن صحيح والنسائي ولم يذكر المغرب فلهذا التصرف في المذهب وغيره على الفجر فقط قال في الفروع وشهر متكلم فيه جدا اه ويقول ايضا وهو على الصفة المذكورة (الهم اجري من النار سبع مرات) لما روى عبد الرحمن بن حسان عن مسلم بن الحرث التميمي عن ابيه وقيل الحرث بن مسلم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اليه فقال اذا انصرف من صلاة المغرب قل اللهم اجري من النار سبع مرات وفي رواية قبل ان تكلم احدا فانك اذا قلت ذلك تمت في ليلة لن كتب لك حوائجك واذا صليت الصبح فقل مثل ذلك فانك انمت من يومك كتب لك حوائجك قال الحرث امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نخشى بها اخواننا وراه ابو داود وصحاح ابن تيمية عن هذا الرجل فلهذا اكمال الدارقطني لا يعرف وكذلك واه احمد وفي نسخة قبل ان تكلم احدا من الناس (و) اقرأ (بعد كل صلاة آية الكرسي والاخلاص) نذر ابني امامنا من قرأ آية الكرسي وقل هو الله احد بعد كل صلاة مكتوبة لم يعمه من دخول الجنة الا الموت استناده جيسد وقد تكلم فيه وراه الطبري في حبان في صححه وكذا صححه صاحب المختار من اصحابنا (والمؤذنين) لما روى عن عتبة بن عمار قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقر المؤذنين بكل صلاة له طرق وهو حديث حسن او صحيح وراه احمد وابوداود والنسائي والترمذي ولا غريب قال بعض اصحابنا وفي هذا سر عظيم فدفع الشر من الصلاة الى الصلاة فاه في الفروع (و يدعو) الامام (بعد الجهر بعد الجهر) من الاثنية فيها فيؤمنون على الدعاء فيكون اقرب الاجابة (وكذا) يدعو بعد غيرها من الصلوات لان من اوقات الاجابة ادبار المكتوبات (ويبدأ) الدعاء بالجملته والثناء عليه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احكم فليبدأ بصيديره والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء وراه ابو داود والنسائي والترمذي وصححه (ويتم) الدعاء (به) أي الجسد لقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين (و يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم اوله وآخره) قال الآجري ووسطه نكير جارية قاله لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخملي كقدح الزاكب فاراكب على قدحك ثم يضعه ويرفع مناعه فان احتاج الى شراب شربه أو الوضوء وضوا الأهرامه ولكن أجعل في أول الدعاء أو وسطه وآخره (ويستقبل) الداعي (غير امام هنا القدية) لان خبر المحاسن ما يستقبل به القليلة (ويكره الامام) استقبال القبله (بل يستقبل) الامام (المؤمنين) لما تقدم انه يصرف اليهم اذا سلم (ويبلغ) الداعي في الدعاء حديث ان الله سبحانه الخ في الدعاء (ويكره) أي الدعاء (ثلاثا) لانه نوع من الاصلاح (و الدعاء (سرا افضل) منه جهرا لقوله تعالى ادعواكم بكن تضرعوا وخفيه لانه اقر بال الاخلاص (و يجبه) أي بالدعاء لقوله عليه الصلاة والسلام اهل بي باعني نعم الحديث (ومن آداب الدعاء سبط يديه ورفعه مالي صدره) حديث مالك بن يسار روى اناسا لم يفسدوا له بطون ا تكلم ولا تسأله بظهورها وراه ابو داود باسناد حسن وتكون يداي مضمومتين لما روى الطبري في الكبير عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعاهم كفيه وجعل يظونهما مباينين وجهه ووضعه في المواهب يكون متطهرا او يقدم بين يدي حاجته التوبة والاستغفار (و يدعو بدعاه موهود) أي مأثورا واما من القرآن والسنة أو عن الصحابة أو التابعين أو الائمة المشهورين ويكون جامعا (تأدب) في هيئته والفاظه فيكون جلوسا ان كان جالسا جلوسا أو قاعا المريد بين يدي أعظم الموال (و خشوع وخضوع وعزم و رغبة وحضور قلب و راحة) حديث لا يستجاب من قلب غافل وراه احمد وغيره ويقال ويتوسل اليه بما جاءه

واما حديث لكل سهو سجدة نان وراه ابو داود وابن ماجه ففي استناده مقال ثم المراد لكل سهو في صلاة والسهو هو ان كثر داخل في لفظ السهو ولانه اسم جنس فالسجدة لكل صلاة فيها سهو سجدة نان (و) اذا اجتمع معاملة قبل السلام ومما عمله بعده (يتلب) ما قبل السلام) فيجد السهوين سجدة نان قبل السلام لانه اسبق واكد وقوة جسميه ولم يوجد قبله ما يقر مقامه فاذا سجده سقط الثاني وان شئت في محل سجده سجدة قبل السلام (ومضى) سجدة بعده أي بعد السلام (جلس) بعد ركعة من العدة الثانية (تشهد وجوبا للتشهد الاخير ثم سلم) سواء كان محل السجود قبل السلام أو بعده حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فساها سجدة سجدة ثم تشهد ثم سلم وراه ابو داود والترمذي وحسنه ولان السجود بعد السلام في حكم المستقل بنفسه من وجبه فاحتاج الى التشهد كاحتاج الى السلام الحاشا له بما قبله بخلاف سجود تارة وشكر فليس قبلهما ما يلحقان به وبخلاف تسلي السلام فهو جزء من الصلاة بكل وهو تابع فلم يفرد له تشع كما لا يفرد بسلام (ولا يتورك) اذا اجلس للتشهد بعد السجود (في صلاة) (ثانية) بل يجلس مفترشا كتشهد نفس الصلاة فان كانت ثلاثية أو رابعة تورك لما ذكر (وهو) أي سجود السهو قبل السلام ويعدوه (ما يقال فيه) من تكبير وتصحيح (و) ما يقال (بعد رفع) منه كرب اغفر لي بين المجدتين وصفاته

وصفاته وقوله يقدم بين يدي دعائه صدقة ويحرق أوقاف الأحبة وهي الثلث الأخير من الليل وعند الأذان وبين الأذان والأقامة وأدبار الصلوات المكتوبة وعند صعود الإمام يوم الجمعة في المنبر حتى تنتهي الصلاة آخر ساعة بعد العصر من يوم الجمعة (وينظر الأحبة) لحديث ادعوا الله أنتم وموفرن بالأحبة (ولا يجزئ في قول دعوتكم بسبب أن) ما في الصحيح من قول ما يحب لأحدكم ما يحب لله قالوا وكيف يجعل بأمر الله قال يقول قد دعوت وقد دعوت فلم أرى مصيبي في شغور عند ذلك ودعوا الدعاء ينتظروا الفرج فهو عبادة أيضا قال ابن عيينة لم يأت بالمسئلة إلا ليعطى وروى الترمذي وصححه من حديث عبادة ماعلى الأرض مسلم بدعوا الله بدعوة الآباء أما الله ما أوصى عنه من السوء مثل ما لم يدعوا يوم أقطعهم رحم فقال رجل من أقوم أذن تكبر قال الله أكثر لأحد من حديث أبي سعيد مثله وفيه ما أمان يجعلها أو يدعها في الآخرة أو يصرف عنه من السوء مثلها أو يسد أفي دعائه بنفسه (ولا يكبر عرفه بصره إلى السماء فيه) أي الدعاء بخلافه ليعطى لحدith المقداد أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع رأسه إلى السماء فقال اللهم أطعم من أطعمني واسق من أسقاني (وليس أن يخص نفسه بالدعاء فمما) لما في حديث أبي بكره حديث أم سلمة حديث سعد بن أبي وقاص إذا أومأ اللهم إلى أعوذ بالله وأسال ذلك يخص نفسه الكبرياء عليها الصلاة والسلام قال الشيخ نقي الدين (والمراد) به أي الدعاء الذي لا يكبره أن يخص نفسه الدعاء (الذي لا يؤمن عليه كالمفرد ذكره) الدعاء (بعد التشهد) أومأ بالسجود وخبره (فأما ما يؤمن عليه كالأمام فمما) بالدعاء (والإيمان) كان يؤمن عليه ولم يسمهم فقد (خاتمهم وكدها بالقوت) فلهذا إذا لم يسمهم به كان خاتمهم لم يبرؤوا من فان فيه لا يؤمن رجل قوما يخص نفسه بالدعاء دونهم فإن فعل فقد خاتمهم (ويستحب أن يخففه) أي الدعاء لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الإفراط في الدعاء الإفراط سهل كثرة الاستسالة (ويكره رفع الصوت به في صلاة وغيرها) قال في التصوف في أحوال الجمعة الأصوات بالدعاء عجب الصلاة أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الإفراط في الدعاء وهو يرجع إلى ارتفاع الصوت وكثرة الدعاء قال في الفروع وكذا قال اه قال ابن نصر الله ولمسل وجه التقيان الإفراط لا يشعل الجهر واتخاذ من الكثرة فقط (الاجاج) فان رفع الصوت له أفضل لحديث أفضل الجمع المجمع والتج وشروط الدعاء الإخلاص قال الأجرى واختاب لحرام قال في الفروع وظاهر كلام ابن الجوزي وغيره منه من الأدب وقال شخصنا بعد حاجته لا مضطرا أو مظلوما قال وكذا القلب وحده أفضل من ذكر اللسان وحده وظاهر كلام بعضهم حكمه وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اجتمع في الدعاء قال يا حي يا قيوم واما الترمذي من رواية إبراهيم ابن الفضل وهو ضعيف ويحتمل الصحيح

في فصل في ما يكبره في الصلاة وما يباح أو يستحب فيها وما يتعلق بذلك (يكره في الصلاة التفات يسير) لحديث عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاص يختله الشيطان من صلاة المسلم رواه البخاري (بلا حاجة) فان كان لحاجة (تخوف) على نفسه أو ماله (ورحمه) أي نحو ان خوف كرض لم يكره لحديث سهل بن الحنفلية قال ثوبان الصلاة ليعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وهو يلتفت إلى الشعب رواه أبو داود قال وكان أرسل فارسا إلى الشعب يهرس عليه يحمل ما روى ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم يلتفت عن يمينه والاولى بلوى عنه رواه النسائي (وتعطل) الصلاة (ان استدار) المعنى (بجملته أو استدبرها) أي التفت لتركه الاستقبال بلا عذر (ما لم يكن في الكعبة) فلا يتقبل إلى الله وأولاهم به أكثرهم خشية فالصلاة لا تخار بانها أحب الأعمال إلى الله وغيرها وما دامت صلى الله عليه وسلم على نقلها (ونص) أحمد (ان الطواف لغريب أفضل منها) أي الصلاة (بالمعبد الحرام) لأنه خاص به يغوت بغيره بخلاف الصلاة لا اشتغال

مسألة التطوع وما يتعلق بها

أطواف لحديث الشيخ هرة (خلافاً لغيرهم) يمكن أن يكون مراده صاحب الفروع حيث قال قدل ماسبق على أن الطواف أفضل من الوقوف بعرفة لاسيما وهو عمادة فردة بعثته لمعتبر للصلاة غالباً (ثم) أفضل تطوع المبدأ بعد الصلاة (ما تصدى نفعه) من صدقة وعيادة مريض وقضاء حاجة مسلم وشحوها (ويتفاوت) ما تصدى نفعه في الفضل (المسند) على قريب محتاج أفضل من عتيق (أجنبي) لأنها صدقة وسيلة (وهو) أي العتيق الفضل (منها) أي من صدقة (على أجنبي) لظلم نفعه بتخليصه من أسر الرق (الأرضن غلاء واحدة) فالصدقة قطعاً لظلم أفضل منه لعمارة الحاجة إليها إذا (تم) نفعه وتغلب عليه (نصوم) وإضافة الله تعالى الصوم إليه لأنه لا يطلع عليه غيره وهذا لا يوجب أفضلته فإن من قوى صلاته زجه وانه يصلي ويتصدق ويحج كانت عبادته شتات عليها زلفه جهرا بكلمة التوحيد أفضل أجمعاً أو لأنه لم يعبده غيره في جميع المثل مختلف غيره وهو أيضاً لا ينقض أفضلته وما صاحب الفروع على أن عمل القاب أفضل من عمل الجوارح ونقل منها عن أحمد أفضلية الفكر على الصلاة والصوم (وأفضلها) أي صلاة التطوع (ماسن) أن يصلي (جماعة) لأنه أشبه بالفرأض ثم (وأب) (وأكثرها) أي أأكده ماسن جماعة (كسوف) لأنه عليه

لأنه إذا استدرج بجمعة فقد استقبل أخرى (أو) في (شدة خوف) فلا تبطل إلا التفت بجملته أو استدرج القبلة اسقوط الاستقبال اقتدوا بذلك اقتداراً واحداً ولم يستثنوا المصنف لعدم الحاجة إليها لأنهم يستدرج القبلة بل استدار إليها لما صارت قبلته (ولأنه طيل) الصلاة (لو التفت بصدقه وجهه) لأنه لم يستدرج بجملته (و) يكره في الصلاة (رفع يده إلى السماء) لحديث أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاستبقوا في ذلك حتى قال لئن عن ذلك (أو) لعلطفن أبصارهم رواء البخاري (و) يكره رفع يده إلى السماء (حال التقضى) إذا كان (في جماعة) لئلا يؤذى من حوله بالرفعة (و) يكره في الصلاة (تغمضه) نص عليه واحتج بأنه فعل اليهود وطفة النعم (بلا حاجة تخوفه بخذروا مثل أن رأى أمته هرباً أو رأى (زوجه) كذلك (أو) رأى (أجنبية) كذلك (وطريق الأولى) اذ نظروا إلى الأجنبية حرام بخلاف أمته ووزجته (و) يكره (صلاته) إلى صورة منسوبة) نص عليه قال في الفروع وهو عتيق قول بعضهم صورة عتلة لأنه يشبه صور الكفار ولها فدلان المراد صورة حيوان محرمة لأنها التي تصد وفيه نظر وفي التصويل يكره أن يصلي إلى جدار فيه صورة وتغافل بسافة من التشبه بعبادة الأوثان والاسنام وظاهره ولو كانت صغيرة لا تبسود ولناظر إليها لأنه لا يكره في غير منسوبة ولا هو يكره على صورة ولا صورة تحلفه في البيت ولا فروع رآه في سقف أو عن أحد جانبيه خلافاً لابي حنيفة (و) يكره (الصعود عليها) أي الصورة عند الشيخ نقي الدين وقد في الفروع كاستساق لا يكره قال ابن نصر الله لأنه لا يصدق عليه أنه صلى الله عليه وآله صاحب غما هو الصلاة إليها الأصحود عليها (و) يكره (جله فمسا) فيه صورة (أو) جل (أو) بارشوه) كدستار أو درهم (فيه صورة) وقفاً (و) صلاته (إلى وجه آدمي) نص عليه (وفي ألباب) أو حيوان غيره (والأول أصح لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعرض راحلته ويصلي إليها) (و) يكره استقبال (مأخوذة) لأنه يشغله عن الكمال صلاته وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خيصة لها أعلام فخطب إلى أعلامها ناظر فلما انصرف قال يا أيها النخعيصي هذه أبي جهنم وأثرتي في نجابتها بي جهنم فأنها المني أنفاً عن صلاتي متفتي عليه والنجسة كسائر بدع والنجاسة كسائر غليظ ويكره استقباله شيئا من نار أو سراج أو قنديل أو نحوه كشمعة موقدة) لأن فيه تشبيهاً بعدة النار (و) يكره (جله) ما يشغله عن الكمال صلاته لأنه يذهب بالخشوع (و) يكره (أخراج أصابعه) ونحوه ووضعه في شئ لا ذلك يخرجه من هيئة الصلاة (و) يكره موضع شئ (في يده) وكه (الاداسه) عن كمالها فكرهه كالتقدم (و) تكره الصلاة (إلى معتقد) لأن ذلك يشغله عن حضور قلبه في الصلاة (و) إلى (نام) لحديث ابن عباس (وكافر) لأنه يثبت به (وأستند) إلى جدار أو نحوه لأنه يزيل مشقة القيام (بلا حاجة) لأنه فلا يكره معها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسن وأخذته الهم اقتضد وداف الصلاة بعقد عليه رواء أبو داود (فان سقط) المصلي (أو أزيل) ما استند إليه (لم تصح) صلاته لأنه عز لغرض القائم (و) يكره ابتداء الصلاة قبل ما يمنع كالماء كحر مفرط (و) يكره مفرط (ونحوه) تجوع شديد لأن ذلك ينافي ويشتغله عن حضور قلبه في الصلاة (و) يكره (اقتراح ذراعيه مساحداً) لحديث جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم فليبتدل ولا يعترش ذراعيه اقتراش الكلب رواء الترمذي وقال حسن صحيح (و) يكره (اتخاذ) غير الحائض عن على قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقع بين المحضدين وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغت أسألك من الصلوة فلا تقع كأي بقي الكلب رواء ابن ماجه (وهو) أي الأقدام (أن يعرض قدميه ويجلس على عقبه) كذا الحسرة الإمام أحمد

على الاعتناء بالمشقة والحديث
 أبي داود عن عائشة أم المؤمنين
 فوضعه ووضع الناس وما
 يخرجون فيه (فراوج) لأنها
 تسن لها الجماعة (فدور) لأنه
 تسن على الجماعة بعد التراويح
 وهو سنة مؤكدة وروى عن
 أحمد بن حنبل ترك التراويح أنه
 رحل سواه لئلا ينقل أن ينقل له
 شهادة (وليس التراويح بواجب)
 قال في رواية حنبل التراويح
 عزلة للفرس فإن شاء قضى
 التراويح شاء من يقضيه وذلك
 لحديث طلحة بن عبيد الله
 أنه رأى رسول الله إذا
 فرض الله على عباده من
 الصلوات قال خمس صلوات في
 اليوم واليلة قال هل على غيرها
 قال لا إلا أن تطوع متفق عليه
 وأما حديث الترمذي ونحوه
 فيعمل على تأكيده احتضانه
 جماعة من الأخبار (الأهل التي
 صلى الله عليه وسلم) فكان التراويح
 واجبا عليه (نحوه) (و) الأفضل
 (من) سن (دوايب) تفعل مع
 فرض (سنه) (نحوه) (فأقول عائشة لم
 يكن النبي صلى الله عليه وسلم
 على شيء من التوافل أشد
 تعاهدا منه على ركعتي الفجر
 متفق عليه وقال عليه الصلاة
 والسلام صلوا ركعتي الفجر ولو
 لم يردكم أنجيل رداء أحمد
 وأبو داود (وسن تخفيفها) أي
 ركعتي الفجر للفرس وأن يقرأ فيها
 بعد الفاشقة قل يا أيها الكافرون
 وقل هو الله أحد أو الأولى
 قولوا أمنا بالله لا إله إلا الله
 قل يا أهل الكتاب تبا إلىكم

وأقتصر عليه في المتى والمقتع والفرج قال أبو حنيفة هذا قول أهل الحديث فاما عند العرب فهو
 جلوس الرجل على البقيع فاستأخذه مثل أضافه الكلب قال في المتن لا أعلم أحدا قال
 باستصحاب الأضحية في هذا المصنف وقد ذكرنا في ذلك في الخاشية (و) بكرة (ابتدأوها) أي
 الصلاة (حاشا) بالنون وهو (من احتبس بركه أو حاشا) بالموحدة فتح وهو (من احتبس
 غايته أو) ابتدأوها (مع ربح محبته ونحوه) أي شروها كرمائز يحبو يشغلهم عن حضور
 الصلاة (أو) ابتدأوها (ثانها) أي شاشا (إلى طعام أو شراب أو جماع) لما روي عائشة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه حضرة طعام ولا وهو بدليله الاثنين رواء مسلم وأبو
 بذلك ما في معناه مما سبق ونحوه (نبدأ بالخلع) ليزيل ما خلفه من بول أو غائط أو روج
 (و) يبدأ أيضا (ما نأق إليه) من طعام أو شراب أو جماع (ولو فاتت الجماعة) لما روي الضاري
 كان ابن عمر يوضع له الطعام ويقام الصلاة فلا يتأخر فيمضي ويتركه (ما لم يفتي
 الوقت فلا يكره) ابتداء الصلاة كذلك (بل يجب) خلعها قبل خروج وقتها في جميع الأحوال
 (ويحرم اشتغالها بالطعام أو دن) أي من ضائق الوقت وكذا اشتغالها بكل أغوية لثمن الوقت
 للصلاة (و) بكرة (للمسلي) (عنه) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي في
 الصلاة فقال لو وضع قلبه هذا لشفت حوائج (و) بكرة (تقلبه الحصى وسه) أي الحصى
 لحديث أبي ذر مرقا إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يصح الحصى فإن الرجة تواجبه رواء أبو داود
 (و) بكرة (وضع يده على خصره) لقول أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم (و) بكرة (تروجه يديه ونحوه)
 لأنه من العيب (الاجتماع كتم شديد) فلا يكره الجماعة (ما لم يكن) من الترويح فيبطل
 الصلاة (أو) (لا) تركه (أرواحه) بين رجليه فتشبه لما روي الأثرم بأسنده من أبي
 عباد قال رأى عبد الله رجلا يصلي صافيا بين قدميه فقال لوراوح هذا بين قدميه كان أفضل
 ورواه النسائي وفيه قال أخطأ السنن لوراوح بينهما كان أحب (و) بكرة (ما يصيب) (نحوه)
 قال الأثرم رأيت أبا عبد الله يفرق بين قدميه رأيت براوح بينهما (و) بكرة (كثرة) أي كثرة
 براوح بين قدميه لما روي البخاري بأسنده من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا قام أحدكم
 في صلاته فليسكن أطرافه ولا يعمل ميل اليهود قال في شرح المنتهى وهو محمول على ما إذا لم يطل
 قيامه (و) بكرة (فرقة أصابعه) لما روي الحديث من على قال لا تقصص أصابعك وأنت في
 الصلاة وراه ابن ماجه (و) بكرة (تشبيها) أي الأصابع لما روي كعب بن عجرة أن النبي صلى
 الله عليه وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة فخرج من أصابعه رواء الترمذي وابن
 ماجه وأسنده ثقات وقال ابن عمر في الذي صلى وقد شبك أصابعه تلك صلاة المغضوب عليهم
 رواء ابن ماجه (و) بكرة (لمس يمينه) لأنه من العيب (و) بكرة (نحوه) لما تقدم ورعاظهر
 منه حرمان فتبطل الصلاة (و) بكرة (اعتماذه على يده جلوسه) لقول ابن عمر رضي الله عنهما
 الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة فهو معتقد على يده رواء أحمد وأبو داود (من غير
 حاجة) تدعو إليه (و) بكرة (صلاة مكتوبة أو بعض شمر) أي له وادخال أطرافه في أصوله
 (وكفه) أي الشعر (وكف أو بوضعه) أي تحوكت الثوب لقوله عليه الصلاة والسلام ولا
 أكف شعر ولا ثوب يأتيني أحد رجلا كان إذا جدد جمع ثوبه بسنن السرى ونقل عبد الله
 لابن أبي عمير في صحيحه وأبو بكر بن القاسم بكرة أن شمر ثوبه لقوله ترويب وذكر
 بعض العلماء حكمته النبي أن الشعر ونحوه بسننهم (و) بكرة (تشميرك) قاله في الرماية لما
 تقدم (ولو فعلهما) أي قص الشعر وكف الثوب ونحوه (لعل قبل صلاة) فيكرهه لما رواه

الآية (و) سن (اضطجاع يدها على الجنب الأيمن) قبل صلاة الفرض فصا لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي

(مغرب) لحديث عبد مولى النبي صلى الله عليه وسلم سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر صلاة بعد المكتوبة سوى المكتوبة فقال نعم بين المغرب والشاء وقرأ فيها بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد (ثم) باقي الوتر (سواء) في الفضيلة (ووقت وتر ما بين صلاة الشاء ولومع) كون الشاء جمع مع مغرب (جمع تقديم) في وقت المغرب (وطول) الفجر) لحديث معاذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول زادي في صلاة وهي الوتر ووترها ما بين الشاء وطول الفجر رواه أحمد وسلم وأبو قبل أن تصبوا وحديث أن الله قد أمركم بصلاة وهي خير لكم من حمرانكم وهي الوتر فصلوها فيما بين الشاء وطول الفجر رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه (و) الوتر (آخر الليل لمن يثق بنفسه) أن يقوم (أفضل) لحديث من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل (رواه مسلم) (وأوله) أي الوتر (ركعة) لحديث ابن عمر وابن عباس مرفوعا الوتر ركعة من آخر الليل رواه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام من أحب أن يوتر بواحدة فليقل رواه أبو داود وغيره والحاكم وقاله على شرط الشيخين (ولا يكره) الوتر (بها) أي بركعة ما تقدم

كذلك المسبق لحديث ابن عباس أنه رأى عبد الله بن الحرف يصلي وراءه معقوص من وراءه فقام ليحل محله فلما انصرف أقبل إلى ابن عباس فقال ما تقول أمي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما مثل هذا المثل الذي يصلي وهو مكثوف رواه مسلم (و) يكره (جمع) فوه يسجد ما إذا سجد (ما تقدم) (و) يكره (أن يخلص حبه) بما يسجد به لانه شعار الزانية (أي من شعارهم أو جلاها) (لا تتركه) (الصلاة على حائل صوف وشعر وغيرها) كوبر (من حيوان) كما لا تترك الصلاة على (ما تمنع الأرض) من حشيش وزرع وطين وكثبان وغرورها وتقدموها (ولاعلى ما يمنع صلاة الأرض) حيث حصل المقر لأعضاء السجود وتقدم (و) يكره التطلى لانه يخرجه عن هيئة التشويع ويؤذي بالكل (وان تشاء) كظم عليه (نبا) تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تشاءب أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل فيه رواه مسلم (فأرغله) التشاوب ولم يقرر على الكظم (استح) وضع يده على فيه) لقوله عليه الصلاة والسلام فاضع يده على فيه رواه الترمذي (و) يكره مسح تر سجود) لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من الخفاء أن يكثر الرجل جل مسحه حبه قبل الفراغ من صلاته رواه ابن ماجه وللقاذي في المني بركه آثاره منه ولو بعد التشهد (و) يكره (أن يكتب) ما لا يلقى معول في قلبه شيء (أو) ان (يعاقب في قلبه شيء) لأنه يشغل المصلي (و) يكره (وضعه) شيئا في قلبه (بالأرض والفلان) أي لأجل أنه يكره أن يكتب أو يملق في القبله شيء (و) التزويق في المسجد (وكلما يشغل المصلي عن صلاته) لأنه يذهب عن تشويع (قال) الامام (أحمد) أن يكره أن يجلس في الصلاة تشاءب في المصنف (و) تتركه (تسوية التراب بلا غير) لحديث عقيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوي التراب حدث بسجدة قال ان كنت فاعلا فلا ترحل متفق عليه ولاه عيب (و) يكره (تشكرار الفاتحة في ركعة) لأنها ركن وفيها طلال الصلاة بتشكرها لخلاف ولأنه لا يتقبل صلى الله عليه وسلم ولا من أصحبه ولم يتقبل الصلاة بتشكرها لأنه لا يغزل هيئة الصلاة بخلاف الركن الفعل (وفي المذهب) بعض الميم لابن الجوزي (والعظم) بركه القراءة المتخلفة عن قراءة الميم (أي) تتركه (للامام في القراءة) بغيرها من التفتير للصلاة) هذا معنى كلام ابن نصر الله في شرح الفروع (ومن أتى بالصلاة على وجهه مكروه استحب أن يأتي بها على وجهه مكروه ومعادها وقتها) (باقيا) وظاهره ولو منفردا أو وقت نهي لكن ما يأتي في أوقات النهي لا يساعده (لأن الأعادة مشروعة) فخل في الفعل (الأول) والاثنا بها على وجهه مكروه وخل في كمالها ومنه تسليم العباد إذا كانت على وجهه مكروه فذراتها كالصلاة التي فيها سهل أو من حلق ونحوه فيها أبواب بخلاف إذا كانت مكروهة فذراتها كالسواك بعد الزوال فانه نفسه مكروهة فلا يوتر فيه بل يثاب على تركه أشار إليه صاحب الفروع في شروط الصلاة (ولا يكره جمع سورتين فاكثرت في ركعة ولو في فرضين) لما في الصحيح أن رجلا من الأنصار كان يؤتمهم فكان يقرأ قبل كل سورة قل هو الله أحد ثم يقرأ سورة أخرى معها يقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما يجعلك على شيء وهذه السورة فقال اني أحبها فقال حبك ماها أدخلك الجنة وعن ابن عمر أنه كان يقرأ المكتوبة سورتين في كل ركعة رواه مالك في الموطأ وعن عبد الله بن مسعود أنه قال لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئ سنين فذكر عشر من سورته من المفصل سورتين في كل ركعة متفق عليه (ك) ما لا يكره (تكرار سورة في ركعتين) لما روي زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين كتبه ما رواه مسدد (ونفر بقها) أي السورة (فيها) أي في ركعتين فلا يكره لما روي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل
احدى عشرة ركعة يوتر منها
بواحدة وفي لفظ يسلم بين كل
ركعتين ويوتر بها واحدة ولم يثبت
ان يسرد عشر اتم يحس فيشهد
ولا يسلم ثم ياتي بالاحيرة ويقعد
ويسلم والاولى افضل لانها اكثر
علازا بالناحية والتكبير والتسليم
(وان اوتر بسبع ركعات تشهد
بعد ثمانية) تشهد الاول ولا يسلم
(ثم) تشهد بعد ثمانية تشهد
الاخير (وسلم) حديث عائشة
وسئلت عن وتر رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالت كنا نعدله
سوا كه وطه سورة فبعثنا الله
هاشعا من معه من الليل
فتسوك وتوضوا وصلى تسع
ركعات لا يحس فيها الا
الثامنة فذكر الله وحده
ويدهو ثم ينفض ولا يسلم ثم يقوم
فيصلي التاسعة ثم يقعد فذكر
الله ويدهو ثم يسلم فسلما
يسمعه (و) اوتر (بسبع)
ركعات يسرد عن (أو) اوتر
(بفرض) ركعات (مرددين)
فلا يحس الا في آخره حديث
ابن عباس في صفة وتره عليه
الصلاة والسلام قال ثم قوما ثم
على سبعا او ثمانية اوتر بهم لم
يسلم الا في آخره رواه مسلم
وعنه ام سلمة كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوتر بسبع
ويحس لا يفصل بينهما سلام
ولا كلام رواه احمد وسلم (وادي
الكجال) في اوتر (ثلاث)
ركعات (يسلم) بان يصلي
ثنتين ويسلم لانه ركعة ويسلم
لانه اكثر علا وكان من هم يسلم
من ركعتين حتى امر بعض
حاجته (ويجوز) ان يصلي

ينقسم البقرة في الركعتين رواه ابن ماجه (ولا تذكر مقراة واخر السور واسطها كما وثاها)
لعدم قوله تعالى فاطر واما تسمر منه عزادى احمد وسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقرأ في الركعتين الفجر فقرأوا آية نزلنا آية وفي الثانية في آل
عمران قل يا أهل الكتاب تمالوا الى كلمة الآية (ولا يكره) ملازمة سورتي يمن غير ما مع اعتقاده
جواز غيرها) لما تقدم من ملازمة ذلك الانصاري على قل هو الله احد (وتكره قراءة كل
القرآن في فرض واحد) لعدم نفسه ولا طائلوا لا تكره قراءته كله في نفل لان عثمان رضي الله
عنه كان يجمع القرآن في ركعة (لا) تكره (قراءة) القرآن (كله في الفرائض على ترتيبه) قال
سرب قلت لاحد الرجل يقرأ على التاليف في الصلاة البدن سورة وغدا التي تليها قال ليس في
هذا شيء الا انه روى عن عثمان انه فعل ذلك في الفصل وحده (ومن ردع بين يديه بقعه)
أي المار (ملا عنفاد ميا كان) المار (او غيره) فرضا كانت الصلاة او نقل حديث أبي سعد
قال سمعت رسولا الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى أحدكم الفريضة يستتر من الناس فاذا
أحدان يجتاز بين يديه فليدعه فان أي فليقاته فانه شرطان متفق عليهما عن ابن عمر فروعا
اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين يديه فان أي فليقاته فان معه القرن رواه مسلم
(ما لم ينفله) المار (فان غلبه ولم يرد من حيث جاء) لان في المار ونايا بين يديه (أو يكن)
المار (مختبا) الى المار ونايا كان الطريق ضيقا أو يتعسر طريقا (أو يكن في مكان المشرفة
فلا) يرد المار بين يديه لانه صلى الله عليه وسلم صلى بكنوا الناس يرون بين يديه وليس بينهما
سترة رواه احمد وغيره والحق في الحق الحرم مكة (وتكره صلاة معروض يحتاج فيه الى
المروء) ذكره في المذهب وغيره (وتنقص صلاته ان لم يرد) أي المار بين يديه نفس عليه
روى عن ابن مسعود ان رجلا جعل يضع نصف الصلاة قال القاضي ينبغي أن يجعل نقص
الصلاة على من أمكنه ان يدفع بفعله اما ان أمكنه ان يدفع الصلاة فانه لم يوجده من ان ينقص
الصلاة ولا يؤثر فيها ذنب غيره (فان أي) المار ان يرجع حيث رد المصل (دفعه بنفسه فان
أصره فقاتله ولو مشى) فليلا من قوله عليه الصلاة والسلام فان أي فليقاته (لا) يقاتله
(يسيف ولا يماحله) بل يدفع والوكز بالسوط وذلك في الشئ وقال فان مات من ذلك
أي من الدفع والوكز بالسوط ويحرم (فدعه مدرا انتهى) لانه تسب عن فعل ما دون عليه شرعا
اشبه من مات في الحد (وما في نحوه في باب ما يفسد الصوم) اذا تكره وجته على الوطء دفعت
بالسهم فالسهم ولو اضعى المذهب نفسه (فان خلف الفاد صلاة) يشكر اذ دفعه (بان احتاج
الى عمل كثير (لم يكره) أي الدفع الثلاث في صلاة (ويضمنه) أي يضمن المصل المار ان قتله
(اذن) أي مع خوف فساد ما (الضريح) الشكر اذ لكرته) التي تؤدي الى افساد الصلاة المشروع
اتمامه لو طاهر كلامهم سواء كان بين يديه سترة فرددتها ولم تكن لفرق بينا منه (ويحرم مروره
بين مصل وسترة ولو سد عنها) لما روى أبو جهم عبد الله بن الحر بن الصغف قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصل ما ذاع له لكان أن يقف أو يعين خروفا خيرا
لمن أن يمر بين يديه قال أبو النصر احد رواه لا تدري قال أو يعين يوما أو شهرا أو سنة متفق عليه
وليس لان نقف أحدكم مائة عام خير من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي (ومع عدمها) أي
السترة فان كان يصلي في غير سرة (بحرم) المروء (بين يديه قريبا منه) وهو لا يذرع فأقل
بذراع اليد) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام لان يقف أحدكم مائة عام خير من أن يمر
بين يدي أخيه وهو يصلي (وفي المستوعب ان احتاج) المار (الى المروء اتي شيا) بين يدي
المصل (يكون سترة له) ثم رآه (انتهى) فيكون مروره من وراء السترة (فان يمر)

الثلاث (ب) سلام (واحد) قال احمدان اوتر ثلاثا لم يسلم فهو لم يضيئ عليه عندى (مردا) من غير جلوس عقب التاليف

المبار (بين يدي المأمومين) من (لم يذوهوا) بالتميز (المرور) (احتمالاً) واصلت
 القروع عيل إلى (لم) أي المأمومين (ردوا) وأما يوم ذلك (لعموم ما سبق) وعلى هذا فترو
 الإمام ستره لمن خلفه بالنسبة إلى عدم قطع صلاتهم يعمرو والكلب الأسود عليهم بين أيديهم فقط
 (كذا كرمه) القاضي أحمد عصب الدين (بن نصر الله) الشدادي (في شرح القروع)
 وليس وقوفه بين يدي المصلين (كرره) أظاهر ما تقدم من الأخبار عقلت وكذا تناولوها
 من بين يديه من غير مرور (وله) أي المصل (هذا التسبيح) بأصابعه (و) له عدد (الأي بأصابعه
 بلا كراهة فيها) لما روى أنس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يعقد الأي بأصابعه رواه
 محمد بن خلف وهذا التسبيح في معنى عدد الأي وتوقف أحمد في هذا التسبيح لأنه يتوالت أقصره
 فيتوالت حسابه فكثير العمل بخلافه (ك) عدد (تكريرات العبد) وصلاة الاستسقاء
 فيباح (وله) أي المصل (قتل حبه) وعقرب (لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أمر بقتل الأسودين في الصلاة الحية والعقرب رواه أحمد) وبهجه الترمذي (و) له قتل (قوله)
 لأن عمر وأبنا الحسن البصري كانوا ينفونه ولا في تركها أي لما أن تركها على جسده ولغيره
 أن ألقاها وهو على سبيل بكرة وقال القاضي الغفالي عنها أولى وفي معناها البرغوث (و) له
 (ليس ثوب وجمامة ولها رجل شئ ووضع) لما روى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 الصف بازاره وفي الصلاة وتقدم حله عليه الصلاة والسلام أمامة وكذا أن سقط رداءه فله
 رفعه ولأنه عمل بسير (و) له (أشارة بموجوه) وعين) لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يشرف الصلاة رواه الدارقطني بإسناد صحيح وأبو داود ورواه الترمذي عن حديث ابن
 عمر وقال حسن صحيح (ونحوه) أي نحو ما ذكر من الأعمال البسرة كحل حبله بسرا (لحاجة)
 لأنه عمل بسرا شبه جل أمامة وفتح الباب لما شئ (والا) بكن لحاجة (كره) لأنه عبث (مالم
 يطل) قال في البدع راجع إلى قوله لهذا المار بين يديه إلى آخره (ولا يتقرر السبيل ثلاث
 ولا) (غيرها من المبدل) السبيل ماعده (العرف) بسير الله لا توقف فيه يرجع للعرف
 كالقضي والحرمز وما شابه فعل النبي صلى الله عليه وسلم في جل أمامة وفيه الباب لما شئ
 وتأخر في صلاة الكسوف وتقدمه (فهو يسير) لا تبطل الصلاة مثله لأنه المشروع (وإن قتل
 القملة في المسجد أبيع دفنها فيه إن كان) المسجد (ترايا ونحوه) كالخصى والرمل لأنه لا تقدر فيه
 وهي طاهرة على ما تقدم قال في البدع وظاهره أنه يباح دفنها فيه وهو المنصوص وعليه أن
 يخرج جملها بغيرها قبل للقاضي بكرة قتلها ودفنها فيه كالخضاء فقال دفن الخضاء كفارة لها فإذا
 دفنها كان لم يذم فكذلك القملة وفيه نظر لأن أفعالها تحجب صيانتها عن الصلابة كظاهرها
 بخلافها أه وهذا النظر أغابتم على القول بخضاء ميتة ما لا تنفس له سائلة والمذهب طهارتها
 إلا ذاتها في التقدير (فإن حال عرفها قبل فيها) أي في الصلاة وكان ذلك الفعل (من غير جنسها
 غير متفرقاً) أعني (أجماعاً) قال في البدع (عدا) كالأوس (را) أوجه لأنه لا قطع الموالاة يمنع
 متابعة الأركان ويذهب الخشوع فيها ويجب على الظن أنه ليس فيها وكل ذلك متناف لها أشبه
 ما لقطعها (مالم تكن ضرورية) فإن كانت (كحالة خوف ومربيع عن عدو ونحوه) كسبل
 وسبغ ونالم تبطل الحاقها بالنافق (وعد) أبو الفرج عبد الرحمن (بن الجوزي من الضرورة
 إذا كان به حيلة لا يصبر عنه) وعلى ما تقدم من الفعل المنفرد لا يبطل الصلاة لأنه عليه الصلاة
 والسلام أم الناس في المسجد فكان إذا قام جل أمامة بنزيب وإذا وجد وضعا رواه مسلم
 وأجازي نحوه وصلى عليه السلام على المنبر وترك رصعوه ووزل عنه متفق عليه (وأشاره
 أنس من هومة أو لا كهل) أي كفهله دون قوله لا تأخذ لاقوله فلا تبطل بها الصلاة إلا إذا

في شرهه المنعير المظلم وقطع
 في الافتناع الصفة (ومن أدرك
 مع أمامة ركعة) من وزه (فإن
 كان) أمامة (يسلم من ثنتين) من
 الوزير كاشف الغشى والخسبي والمرد
 (أسلم) (أجز) المأموم وزه لأن آفته
 ركعة وقد أقي بها مستقلة (والا)
 بأن لم يسلم من ثنتين بل أحرم
 بالثلاث وأدركه مأموم في
 الثالثة (قضى) مأموم ما فاته
 كصلاة أمامة نصا للثلاث يختلف
 على أمامة وإذا ورث ثلاث فاته
 (يقرب) نفا (في الأولى يسبح)
 بعد القائمه (و) في (الثانية قل
 ما أياها الكافرون) بعدها (و)
 في (الثالثة قل هو الله أحد)
 بعدها لحديث أبي بن كعب أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يسبحهم في وزه رواه أبو
 داود وعن عبد الرحمن بن أبي
 مرة وعنه رواه أحمد والنسائي
 وقال أصح أصح ثني روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في
 القراءة في التورع حديث ابن أبي
 وحديث عائشة في ضم المودتين
 مع قل هو الله أحد في الثالثة
 رواه ابن ماجه ضعيف (وبقت)
 في الأخيرة من وزه (بعد الركوع
 نفا) لأنه صح عنه عليه الصلاة
 والسلام من رواية أبي هريرة
 وأنس وابن عباس وعن عمر
 وعلى أنهما كان يفتنان بعد
 الركوع رواه أحمد والأثرم قال
 أبو بكر الخطيب الأحاديث التي
 جاء فيها الفتوى قبل الركوع
 كلها مبدولة ثم أنا أكثر الصلابة
 عمداً لولائه وحيث تقر أنه
 بعد الركوع غيب (فلو كبر
 ورفع يديه بعد القراءة) (ثم قنت قبله) أي الركوع (جاز) لحديث أبي ابن كعب رفعوا كان

كثرت عن روعاهله (ولا تبطل) الصلاة (بجعل القلب ولو طال) لسموم البايه (ولا باطله نظر الى شيء من) (كتاب) (أو غير معنى) (إذا قرأ) ما فيه (بقلبه ولم يتطرق لسانه) روى عن أحمد أنه فعله (مع كراهته) (الخلاص في أفعاله الصلاة) لأنه ذهب انشروع (ولا أثر لعمل غيره) أي المصلي (كن مص ولها) أو ولد غيرها (تدبها) وهي تصل (فزل لنها) ولو كان كثيرا فلا تبطل صلاتها لعدم الخفاف (ويكره السلام على المصلي) قاله ابن عقيل وقدمه في الرابة لأنه ربما غلط فربما الكلام (والذهب لا) بكره السلام على المصلي نص عليه وقوله ابن عمر قوله تعالى إذا دخلتم بيوت فاصلوا على أنفسكم أي أهل بيوتكم ولا تنهوا الصلاة والسلام من صل عليه أصحابه لم ينكر ذلك (وله) أي أهله (رده) أي السلام (بإشارة) بروي الترمذي وقال حسن صحيح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير في صلاته وكذا روى أبو داود والدارقطني عن أنس وعلم منه أنه لا يجب عليه رد ما شارقوا لرد في نفسه بل يسحب بيمينه رده عليه الصلاة والسلام على ابن مسعود رده السلام (فان رده) أي رد المصلي السلام (لفظا بطلت) الصلاة لأنه مخاطب آدمي أشبهت العاطس (ولو ماض) المصلي (انما يريد السلام عليه لم تبطل) صلاته لأنه عمل يسير ولم يوجب منه كلام (وله) أي المصلي (ان يفتح على امامه إذا أرخ) بالنساء المفعول وتخفيف الحجب كانه منع من القراءة من أرخت الباب أرتاحا أغلقته أغلقا ونقبا (عليه) أي الامام (أو غلط) في قراءة السورة فضا كانت الصلاة أو فلا روى ذلك عن عثمان وعلي وابن عمر وابن عباس روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قلنس عليه فلما انصرف قال لا ي أصليت معنا قال نعم قال فما منك روعاهله روي أبو داود قال الخطابي استاده جلد وان ذلك تنبيه في الصلاة كما هو مشروع فيها أشبه التسبيح (ويجب) الفتح على امامه إذا أرخ عليه أو غلط (في القامعة) لتوقف صفة صلاته على ذلك (ك) ما يجب تنبيه عند نسيمان سجدة فبغيرها من الأركان (وان عجز المصلي عن اتمام القامعة بالارحاج عليه فكالمأخر من القيام في أثناء الصلاة ياقب عايقه وعليه ويسقط عنه جميعه عزه ولا يعيدها) كالأي (فان كان) من عجز عن اتمام القامعة في أثناء الصلاة (امام صحت صلاة الأي خلفه) لساوته له (والقاري بفارقه) العذر (وبتم لنفسه) لأنه لا يصح اتمام القاري بالأي هذا قول ابن عقيل وقاله الموفقي والصحيح أنه إذا لم يقدر على قراءة القامعة فسد صلاته لأنه قادر على الصلاة بقراءة ناقصة صلاته لسموم قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفارقه الكتاب ولا يصح قياس هذا على الأي لأن الأي لو قدر على تعلمه قبل خروج الوقت لم تصح صلاته بدونها وهذا يمكن أن يخرج نسيان عما وقب فيه ويصلي ولا يصح قياسه على أركان الأي لأن خروج وجه من الصلاة لا يزيل عجزه عنها بخلاف هذا (وان استخلف الامام) الذي عجز عن اتمام القامعة في أثناء الصلاة (من يتم بهم) صلاتهم (وصلى معهم) ذلك لأنه محل ضرورة وكذا العجز في أثناء الصلاة عن ركعتين يمنع الائتمام به كالركوع فانه يستغفر من يتم بهم كذا والحصر من قولهم الواجبات وتقدم في النية (لا يفتح) المصلي (على غير امامه) مصليا كان أو غيره ولم يدع الحاحه اليه (فان فعل كره) لما مر (ولم تبطل) الصلاة لأنه قول مشروع فيها (ويكره العاطس الحمد بلفظه) أي ان يتلفظ بالحمد لاختلاف في كونه مطلعا للصلاة (ولا تبطل) الصلاة (به) لأنه من جنس الصلاة مشروع فيها في الجملة (وبحمد) العاطس (ه) نفسه) نقل أبو داود ويحد في نفسه ولا يحرك لسانه ونقل صالح لا يبعث في صوته بها (ومن دعا النبي صلى الله عليه وسلم وحيث عليه احاطته بالقرض والنفل) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا استغيروا لله ولرسوله فإذا دعاكم (وتبطل) الصلاة (به) أي بجوابه

وأن عداى هو العذاب الأليم
(إن هذا لما ألد) بكسر الهم
أي الحق لا اللب (بالعكاز
ملحق) بكسر الهماء على المشهور
أي لاحق وبضمه على معنى أن
الله يلحقه الكفار قال الخلال
سألت ثعلباً عن ملحق وملحق
فقال العرب تقول ملحقاً وهذا
الفتوت من أوله إلى هنا مروى
عن ٤٠٠ وفي أوله بسم الله الرحمن
الرحيم وفي آخره اللهم عذب
كثرة أهمل الكتاب الذين
يصدون عن سبيلك وهما
سوزان في مصحف أبي قال ابن
سيرين كتبهما أبي في مصنفه إلى
قوله ملحق زاد غير واحد وخلق
وتترك من يتركك (اللهم اهدنا
فمين هديت) أي يشتغل على الهداية
أوردنا ما هو الهداية والبيان
قال تعالى وإنك لتهدى إلى صراط
مستقيم وأما قوله إنك لاتهدى
من أحببت وأكرم الله يهدى
من يشاء فمى من الله التوفيق
والإرشاد (وما لنا فمين عافيت)
من الاستقام والسداد المعافاة
أن يعافيك الله من الناس
ويعافهم منك (وتولنا فمين
توليت) الولي ضد الصدوق
توليت الشيء إذا اعتنت به كما ينظر
الولي في حال النبي لأن الله ينظر
في أمر ولبه بالعناية ويجوز أن
يكون من وليت الشيء إذا لم يكن
بينك وبينه واسطة بمعنى أن الولي
يقطع الوسائط ينشئ بين الله
تعالى حتى يصير في مقام المرافقة
والشاهدة وهو مقام الأحسان
(وبارك لنا) البركة الزائدة
أوحولوا الخير الألفي في الشيء
(فما أعطيت) أي أتممت به والعطية المبهمة وقتنا ثم ما قضيت المثل تضي ولا يعطى عليك)

لرأوا لأمه ولا معقب لحكمه (الله لا يذل من واليت ولا يزعم عاديته تباركت ٢٥١) وبنا وتعاليت) رواه أحمد بن حنبل في مسنده

وتكلم فيه أبو داود ورواه الترمذي وحسنه من حديث الحسن بن علي قال حدثني النبي صلى الله عليه وسلم كليات أقولن في قنوت الوتر اللهم اهدني إلى ما تبت وادس فيه ولا يعز من عاديته ورواه البيهقي وأنيبافيه وجمع والرواية بالإسناد ولشارك الإمام المأمون في الدعاء اللهم انا قوم بركنا من مضطك وبغوك من عقوبتك وبلغ منك) أظهر العز والانتفاع ورفع إليه منه فاستعاض به منه (لأخصي ثناء عليك) أي لا تطبق (أنت كما أثبتت على نفسك) اعتراف بالهز عن الشاؤ ودنا إلى الخط عليه بكل شيء لجهل وتفصيل روى الخمسة عن علي (عليه الصلاة والسلام) كان يقول في آخر وتره اللهم إني أعوذ بركنا من مضطك وبغافك من عقوبتك وأعوذ بركنا لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ورواه ثقات قال الترمذي لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت شيئا أحسن من هذا وله أن يزد ما شاء مما يحوز به الدعاء في الصلاة قال أحمد فقد سمع عن عمراته كان يقنن بقدر ما آتاه (ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) لحديث الحسن بن علي السابق ورواه آخره صلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد رواه النسائي وعن محمد بن الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصلي على نبيك رواه الترمذي (ويزعم من مأمون) على قنوت أمامه أن سمعته يقول

جميع بين كلمات مفترقة من القرآن فقال يا أبا إبراهيم خلف الكتاب الكبير (وأن يذره) أي الأصلي (خطأ أو براق) أو يقال السنين والصدأ أيضا (ونحوه) كضامة (في المسجد يصلي فيه) وبلغت منه بعض أهل المال وبلغت ناس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم في صلاته فانه يناجي ربه فلا يترقب قبل قنوته لكن عن يساره وأوتعت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فيبرقه ثم ركبته على بعض رواه البخاري ولحم مناه من حديث أبي هريرة ومباقي من صيانة المسجد عن الصافي فيهم ويصنع (في غيرهم من يساره ونحت قدمه) وفي كثير النسخ من يساره نحت قدمه ولعل فيه سقط الواو أو ليوافق الخبر وكلام الأصحاب قال بعض (اليسرى) لأن بعض الأحاديث متقدمة بذلك والمطابق يصل على التقيد وكراما القدم (في الحديث الصحيح) وتقدم (و) يصنع (في نوب أولى أن كان في صلاة) قال أبو جيز يصنع في الصلاة أو المسجد في نوب غير حاضرة وله نظر قاله في المبدع (وبكره) يصنع ونحوه (أما هو عن يمينه) نسخ أبي هريرة بقوله من عن يساره وأوتعت قدمه فيدلها رواه البخاري ولا يداويها من حديثه مرفوعا من نقل تمام القليلة جارية القيام وتوفه بين عينيه وبلغ حتى غرأ حتى ونحوه إزالة الصافي ونحوه من المسجد من تخلف بمحله (وتسن صلاته من مأمون) أما ما كان أو من فردا (اليسرى) مع القدرة عليها بغير خلاف فعله قاله في المبدع (ولو لم يمشي) الأصلي (مارا) حضرا كان أو سقرا لحديث أبي سعيد يرفعها إذا صلى أحدكم فليصل إلى السترة وليست عنها رواه أبو داود وابن ماجه وليس ذلك واجب لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في قضاء ليس بين يديه شيء رواه أحمد وأبو داود والسترة ما يستبرئ به (من جدار أو شيء شاخص من حجرة أو دابة غير كافر) لأنه بكرة استقباله فكانت قد (أو جهم) يرضه ويصلي إليه (أو غير ذلك من غير ما حل تقارب طول ذراعها كثر) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرته لرحل فليصل ولا يسأل عن عرو رواه ذلك رواه مسلم (فاما قدرها) أي السترة (في الخط فلا حدة فقد تكون غليظة كالخياط أو دقيقة كالسهم) لأنه من الله عليه وسلم صلى على حو بنو أبي بكر رواه البخاري (ويستقب قربه منها قدر ثلاثة أذرع من قدمه) لأنه عليه الصلاة والسلام صلى في الكعبة بين يديه الجدار نحو من ثلاثة أذرع رواه أحمد والبخاري ولأنه أصون للصلاة فإن كان في مضيق من الجدار أو السارية ونحو ذلك وإن كان في الضيق فإلى شيء شاخص مما سبق (و) يستقب (الشراف عنها) أي السترة (يسرا) لقوله عليه الصلاة والسلام رواه أحمد وأبو داود من حديث التقديس أسناد ابن قاله عبد الله بن أبي ربيعة أسناده يقرى لكن عليه جماعة من العلماء على ما ذكر ابن عبد البر (فإن لم يجد شيئا يصلي إليه) ونحوه فرزعه ونحوه) كسهم حربة (وضعا بالارض) صلى إليها قال في المبدع بكني الصابين بديه عرضا لأنها في الخط (وعرضا) أي وضع الصافي ونحوه عرضا (أعجب إلى أجمعين الطويل) قال أحمد ما كان أعرض فهو أعجب إلى وذلك لما روى حمزة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال استروا في الصلاة ولو سهم رواه الأثرم وقوله ولو سهم يدل على أن غيره أولى (ويكني) في السترة (خبيث ونحوه) كل ما اعتقه سترة قال في المخطوط خطأ) نص عليه قوله عليه الصلاة والسلام إذا صلى أحدكم فليصل تلقوا حوجه شيئا فإن لم يجد فليستب عصفان لم يكن معه عصفاء فخطوا ولا يضرماس من يديه رواه أحمد وأبو داود من حديث أبي هريرة ذكر الطحاوي أن قهر جلاجهولا وقال البيهقي لا بأس به في مثل هذا وصفته (كالحلال) لا طائل لكن قال في الترح وكيفية الخط أجزاء (والخبر في سترة منصوبة) كالمصنوعة (فالمصنوعة) أي إلى السترة المنصوبة (ك) الصلاة

عباس (ويزعم فردا) أي يصل وحده (الغيب) فيقول إني استعنيك اللهم اهتدي إلى آخره ويحجره نصا (ثم يحس وجهه ويسلم)

لم يخطها ما حتى يسبح بها وجهه
رواه الترمذي وقوله عليه الصلاة
والسلام في حديث ابن عباس
فإذا فرغت فامسح بها وجهك
رواه أبو داود وابن ماجه (ورفع
يده إذا أراد السجود) نصالان
القنوت مقصود في القيام فهو
كالقراءة ذكره القاضي (وكره
قنوت في غير ر) حتى يجر روى
ذلك عن ابن مسعود وابن عباس
وابن عمر وأبي الدرداء لحديث
مالك الأنصبي قال قلت لأبي
بأبنا نلتشد صليت خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى
ههنا بالكوفة نحو خمس سنين
أكلوا يقتنون في الفجر قال أي
بني حديث قال الترمذي حسن
مصحح رواه أحمد وابن ماجه والسنائي
والسجل عليه هنداً كثيراً
المرو عن أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم قنئت شهراً بدهر
على حي من أعيان العرب ثم
تركه رواه مسلم وعن أبي هريرة
وابن مسعود نحوه مرة وعن
سميد بن جبير قال أشهدنا في
سمعت ابن عباس يقول أن
القنوت في صلاة الفجر بدعة
رواه الناذق في وأما حديث
أنس مازال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقنئ في الفجر حتى
فارق الدنيا رواه أبو غريرة
ففيه مقال ويحتمل أنه أراد به
طول القيام فانه سقي قنوتاً (الآ
ان تنزل بالسليين نازله) أي شدة
من الشدائد (مسن لمام
الوقت) أي الامام الأعظم
(خاصة) القنوت (يعايدا
الجمعة من الصلوات ارفع ثلاثاً نازلة واما الجمعة في الخطبة (ويجهر به) أي القنوت

أي (القب) أي فكره لأن السجدة المخصوصة كالسجدة المخصوصة والصلاة إليها كالصلاة إلى القب
(وتجزي) ستره (مخبة) قال في الاتصاف الصواب ان المخبة ليست كالمنصورة وقال في المبدع
ستره منصورة بنجسة كغيره أقدمه في الفروع وفيه وجه فالسجدة لها كاستبرأ كالصاحب
النظم وعلى قياس ستره الذهب (فأذا مرش من وراء السجدة بكثرة) للاخبار السابقة (وان مر
بینه) أي المصلي (وبينها) أي ستره كاستبرأ بهم (اولم تكن لستره قريبن بديه قريبا) منه
(كقري من السجدة) أي في ثلاثة أفرع فاقبل من قدمه) كاستبرأ بهم وهو ما لا يؤت منه سوى
السواد بطلت صلاته) اقله عليه الصلاة والسلام إذا قام أحدكم يصلي فانه يستبرأ إذا كان بين
يديه مثل مؤخره أو حل فان لم يكن فانه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الأسود ذال بعد
الله بن الأصامت ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال ابن أبي
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كاستبرأ فقال الكلب الأسود شيطان رواه مسلم وأبو
دواد وغيرهما (ولا تبطل الصلاة برؤا من) لأن زنب بنت أبي سلمة مرت بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يقطع صلاته رواه أحمد وابن ماجه وأحمد بن حسن (والأمرور) (حمار)
لما روى الفضل أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وغن في يديه فمضى في الصحراء ليس بين
يديه ستره وحمار لنا وكلمة لعننا لأنك ذلك رواه أبو داود (لا) يمرور (بضل وشيطان
وسنوار سد ولا بالوقوف والحائس) ولومن كلب أسود (قدمه) من غير مرواة متصا إلى
موردا النص (ولا يصح) أمور اتخذ ستره) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى ستره دون
أصحابه (فان فعل) أي اتخذ (أمر ستره) (ليس ستره لأن ستره الامام ستره لمن خلفه) قال
القاضي عياض اختلفوا في ستره الامام هل هي ستره لمن خلفه أو هي ستره خاصة وهو ستره لمن
خلفه مع الاتفاق على انهم مصلون إلى ستره فتمس إلى ستره انتهى والمضى ان ستره الامام ستره للأمر سواء
صلى خلفه الامام كما هو الغالب أو عن جانيبه أو فده حيث سمعت أشار إليه ابن نصر الله في
شرح الفروع (فلا يضر صلاتهم) أي المأمومين (مروشي بين أيديهم) لما روى عمرو بن
شبيب عن أبيه عن جده قال سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم من ثبته إلى أخرى لم حضرت
الصلاة بعد إلى جدار فاحتضه قبله ونحن خلفه فجاءت بهيمة فمر بين يديه فزال يدار بها حتى
لصق بطنها بالجدار ففرقت من وراءه رواه أبو داود ولو لا أن ستره ستره فهم لم يكن بين مروها
بين يديه وخلفه فرق (وان مر يقطع الصلاة) وهو الكلب الأسود الهيم (بين الامام وستره
قطع صلاته وصلاتهم) لأنه مر بينهم وبين سترتهم قال في المبدع فظاهر ان هذا فيما يطلعها
خاصة وان كلامهم في نهى الأدي عن المروعي ظاهر موكداً أنه صلى الله عليه وسلم لا يدع شيئاً يمر بين يديه
وقال صاحب النظم لم أر أحداً تعرض لجوارس والانس بن بدي المأمومين فيعمل جوازه
اعتباراً بستره الامام له حكوا ويحتمل اختصاص ذلك بعدم الاطال لما فيه من المشقة على الجميع
وتقدم كلام ابن نصر الله (وله) أي المصلي (القراءة في المحض ولو حافظاً) لما روى عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كان يرمها غلامها ذكوان في المحض في رمضان رواه
البهقي قال الهري كان خيارنا يقرؤن في المصاحف والفرض والنفل سواء قال ابن حامد (وله)
السؤال والتوضؤ في فرض ونفل عند آه زجها أو عذاب) فيه ان وقت مرتب روى حذيفة
قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى
إلى أن قال أذا مر يا نية فيها تسبيح وسبحاً يسأل وأذا مر بتوضؤ فمضى فمضى
مسلم ولانه دعاوا نية (حتى مأموم تصاو يخفض صوته) نقل الفضل لياس ان بقوله مأموم
ويخفض صوته (تته) كالاحد إذا قرأ ليس ذلك بقادر على أن يجي الموق في صلاة وغيرها

يَسْبِقُ عَلَى رُكْعَتِهِ قَبْلَ أَى وَجْهَةٍ
تُوجُّهُ وَبِزَوَاجِهَا غَرَانَهُ لِأَصْلِي
عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ
(وَسَنَ قَضَاءُ كُلِّ) مِنَ الرُّوَابِ
لَا تَعْلِيهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ قَضَى
رُكْعَتَى الْغَيْمِ بَعْدَ الْفَجْرِ حِينَ نَامَ
عَنْهَا وَقَضَى الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ
بَعْدَ الْمَصْرُوقِ مِنَ الْبَاقِي (و) سَنَ
أَيْضًا قَضَاءَ (وَر) لِحَدِيثِ أَبِي
سَمْعَانَ لَدْرِ مَرْفُوعًا نَامَ عَنْ
الْوَرِ أَوْ سَنَ فَلْيَسْلَمْ إِذَا أَصْبَحَ
أَوْ كَرِهَ وَامَّا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
(الْإِمَامَاتُ) مِنْ رُوَابِ (مَرْع)
فَرَضَهُ وَكَثَرُ فَالْأَوَّلَى تَرْكُهُ لِحَصُولِ
الشُّكِّ فِيهِ (الْإِسْتِخْرَاجُ) فَيَقْبِضُهَا
مُطْلَقًا نَحْنُ كَذَلِكَ (وَسَنَ) لِحَجَرِ
(و) وَسَنَ (ظَهَرَ الْأَوَّلُ) بَعْدَهَا
أَى بَعْدَ الْغَيْمِ وَالظُّهْرِ (قَضَاءُ)
لَانَّ السُّنَّةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَقَبْلَهَا مِنْ
دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ إِلَى قَبْلِ تِلْكَ
الصَّلَاةِ فَإِذَا قَضَيْتَ بَعْدَهَا كَانَتْ
قَضَاءً وَامَّا السُّنَّةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ
فُوقَهَا مِنْ قَبْلِ تِلْكَ الصَّلَاةِ إِلَى
خُرُوجِ وَقْتِهَا (وَالسُّنَنُ) غَيْرِ
الرُّوَابِ عَشْرُونَ) رُكْعَتَا أَرْبَعٍ
قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا وَأَرْبَعٍ
قَبْلَ الْمَصْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا مُقَرَّبَ
وَأَرْبَعٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ لِحَدِيثِ أَبِي
حَبِيبٍ مَرْفُوعًا مِنْ حَافِظٍ عَلَى
أَرْبَعٍ رُكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ
بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ مَحَبَّةَ
التِّرْمِذِيِّ وَحَدَّثَ عَلَى فِي صِفَةِ
صَلَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَكَرَ
قَبْلَهُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا قَبْلَ الْمَصْرِ
وَأَرْبَعًا مِائَةً وَحَدَّثَ أَبِي
هَرِيرَةَ مَرْفُوعًا مِنْ صَلَّى بَعْدَ
الْمَغْرِبِ سِتِّ رُكْعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ
فِيهِمْ يَسُودُهُ لَنَ لَهُ بِعِبَادَةِ تَتَّقِي
عَشْرَةَ سَنَةٍ رِوَاةُ التِّرْمِذِيِّ فِي إِسْنَادِهِ عَمْرُ بْنُ أَبِي حَتْمٍ وَصَفِيَةُ الْبُخَارِيُّ وَعَنْ عَائِشَةَ مَا صُلِيَ

تَسْتَطِيعُ عَنْ الْمَأْمُومِ وَهَذَا ظَاهِرٌ لَكِنْ لَمْ أَجِدْ مِنْ أَهْلِ عِيَانٍ مِثْلَ مَا يَخْتَصُّ الْمَذْهَبَ مِنْ اسْتِنْتَاهِ
نَزْمٍ وَجِدْتُهُ فِي بَعْضِ كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْتَهَى وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَشْيَاحِ وَالْأَخْبَارِ أَنَّ صَلَاتَهُ
لِلشُّكِّ (و) (الرُّبْعُ) (الرُّكُوعُ) أَجْمَاعًا وَسَنَدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا
وَحْدَتِ السُّبْحِ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ مَارُودٌ أَبَدُهُمْ رِزَانِ جِلْدًا فَخِلَ الْمُجْتَهِدُ فِي تَمَّ حَافِظٌ عَلَى
الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَلَهُ تَمَّ كَالرُّجُوعِ قَبْلَ أَنْ يَلْجَأَ إِلَى ذَلِكَ ثَلَاثًا قَالَ وَالَّذِي
يُصَلِّي الْبَاقِيَ مَا أَحْسَنَ غَيْرُهُ فَعَلَى قَوْلِهِ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبَّرَ تَمَّ أَقْرَأَ مَا تَسْمَعُهُ مِنْ الْقُرْآنِ
تَمَّ أَرْكَعَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسُكَ تَمَّ أَرْكَعَ حَتَّى تَعْتَدِلَ ثَلَاثًا تَمَّ أَسْبَدَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَاجِدًا تَمَّ أَرْكَعَ حَتَّى
تَطْمَئِنَّ جَانِبًا تَمَّ أَفْصَلَ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كَالْهَارِ وَأَمَّا الْجَاهِلُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِزَّاهُ عِدَ الْحَقِّ إِلَى الْبُخَارِيِّ
إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْمَعْ الْوَضُوءَ تَمَّ اسْتَعْبِلَ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ قَبْلَ أَنْ يَلْجَأَ إِلَى الْحَدِيثِ
لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ فَانْهَاسُ السُّقُوطِ لَسَقُوطِ عَنْ الْإِعْرَافِ لِحَبْلِهِمَا (الرُّكُوعُ) (و) (رُكُوعُ)
(أَوَّلِي) صَلَاةٍ (كُسُوفٍ) فَسَنَدُهُ وَكَذَا الرُّفْعُ مِنَ الْاِعْتِدَالِ عَنْهُ (وَتَقَدَّمَ الْمُحَرِّزِيُّ مِنْهُ) أَيْ مِنْ
الرُّكُوعِ (و) (الْاِعْتِدَالُ بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ الرُّكُوعِ رُكْنَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِيُصَلِّيَ فِي صَلَاتِهِ تَمَّ أَرْكَعَ حَتَّى تَعْتَدِلَ ثَلَاثًا وَلَا تَعْلِيهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ وَأَمَّا عَلَيْهِ
وَقَدْ صُلِيَ كَارًا يَتَوَقَّى أَصْلِي (فَدَخَلَ فِيهِ) أَيْ فِي الْاِعْتِدَالِ عَنْ الرُّكُوعِ (الرُّفْعُ مِنْهُ)
لَا تَسْتَلْزِمُهُ لَهُ هَذَا أَفْضَلُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ وَفَرَفِي الْفُرُوعِ وَالْمُنْتَهَى وَغَيْرِهِمَا يَنْبَغِي مَا فَعَدُوا كَلَامًا
مِنْهُمْ أَرَكْنَ لَتَتَّقِي لِنُطْلَافِ فِي كُلِّ مِثْلٍ (وَتَقَدَّمَ الْمُحَرِّزِيُّ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْاِعْتِدَالِ فِي قَوْلِهِ لَهَا
سَبْقُ فَإِذَا اسْتَوَى قَامَتْ وَأَتَقَدَّمَ حَيْثُ الْقِيَامُ (وَلَوْ طَوَّلَ الْاِعْتِدَالُ لَمْ يَطْلُ) صَلَاتُهُ قَالَ الْمُحَرِّزِيُّ
حَسَنَ الْأَصْحَابِ رَأَى أَبَا عَدَدَةَ أَنَّهُ يُطِيلُ الْاِعْتِدَالَ وَالْجُلُوسَ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ
مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ (و) (الْأَسَدُ) (السُّجُودُ) أَجْمَاعًا (و) (السَّابِغُ) (الْاِعْتِدَالُ عَنْهُ) يَتَنَبَّهُ الرُّفْعُ مِنْهَا
تَقَدَّمَ (و) (الْاِعْتِدَالُ) (الْجُلُوسُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ) لِمَارٍ وَتَعَالَى قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعُ رَأْسِهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ اسْقَطَ مَا فَعَلَ هَذَا لَدَخَلَ
فِيهِ كَانَتْ فِي الْاِعْتِدَالِ عَنْ الرُّكُوعِ وَالرُّفْعُ مِنْهُ (و) (التَّاسِعُ) (الْعِلْمُ) أَيْ فِي هَذِهِ الْأَهْلِي أَيْ
فِي الرُّكُوعِ وَالْاِعْتِدَالِ عَنْهُ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ لِمَا سَبَقَ لِحَدِيثِ حَذِيقَةَ
رَأْيِ زَحَلَا يَتَمَّ رُكُوعُهُ وَلَا سَجُودَهُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى مَحَلِّهِ وَلَوْ مَتَّى عَلَى غَيْرِ الْفَطْرَةِ الَّتِي فُطِرَ اللَّهُ
عَلَيْهَا فَجَدَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِوَاةُ الْبُخَارِيِّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَرَكْنَ وَاحِدًا فِي الْكُلِّ لِأَنَّهُ يَتَمَّ الْقِيَامَ
قَالَ فِي الْمَبْدَعِ (بِقَدْرِ الذِّكْرِ) (الرُّكُوعُ) (وَالسَّابِغُ) (بِقَدْرِ أَدْنَى سَكُونٍ وَكَذَا) (أَدْنَى) سَكُونٍ
(لِمَا مَرَّ بَعْدَ انْتِصَابِهِ مِنَ الرُّكُوعِ لِأَنَّهُ لَا ذِكْرَ فِيهِ) هَذِهِ الْفَرْقَةُ لَمْ أَجِدْهَا فِي الْفُرُوعِ وَلَا الْمَبْدَعِ
وَالْاِنْصَافُ وَلَا غَيْرَهَا عَامًا وَقَفْتُ عَلَيْهِ وَقَبْلَهَا ظِلُّ الرُّكْنِ لَا يَخْتَلِفُ إِلَّا ذَكَرَ وَالنَّاسِي يَلْجَأُ فِي
كَلَامِ الْاِنْصَافِ مَا يَخْتَلِفُهَا قَانَهُ كَيْ فِي الطَّائِفَةِ وَجْهًا أَحَدُهُمَا فِي السَّكُونِ وَانْ ذَكَرَ وَكَالَ
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالنَّاسِي يُقْبِرُ الذِّكْرَ الْوَاحِدَ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي شَرْحِهِ وَتَبِعَهُ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ
وَهُوَ الْقَوِيُّ وَجَزَمَ فِي الْمَذْهَبِ قَالَ فِي الْاِنْصَافِ فَإِنَّهُ لَوْ جِئْنَا بِإِسْنَادِ التَّبَعِ فِي رُكُوعِهِ
أَوْ سَجُودِهِ أَوْ الْقِيَامِ فِي عُدَالِهِ أَوْ سُؤَالِ الْمُقَرَّبَةِ فِي حُلُوسِهِ أَوْ جِزْمِهِ لَعَبَّاهُ أَوْ حُرْسَ أَوْ تَمَّ
تَرْكُهُ وَقَلْنَا وَسَنَدُهُ طَائِفًا بِقَدْرِ التَّبَعِ لَمْ يَفْضَلْهُ مَحَبَّةً عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَلَا تَصَحُّ عَلَى الشَّائِي
(و) (الْمَاشِرُ) (الشُّهَدَاءُ الْآخِرُ) هُوَ قَوْلُ عَمْرٍو أَنَّهُ صَلَّى أَوْ صَلَّى سَعِيدُ الْبَدْرِيِّ لَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلِ الْحَيَّاتُ اللَّهُ الْخَبِيرُ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ كُنَّا
قَوْلًا قَبْلَ أَنْ يَرْضَى الشُّهَدَاءُ السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ السَّلَامَ عَلَى جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقُولُوا هَكَذَا وَلَكِنْ قُولُوا الْحَيَّاتُ اللَّهُ وَذَكَرَ رِوَاةُ النَّسَائِيِّ وَأَسَدُهُ تَعَالَى وَالَّذِي رُكْعَتِي

المغرب) قبل صلاتها حديث
أنس كتبت نصلي على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
بعد غروب الشمس قبل صلاة
المغرب قال المختار إن قبل
فقلت له أكان رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلاة قال كان
برأنا نصليهما قبل ما برأنا ولم يثبتنا
متفق عليه (و) يباح أيضا
ركعتان (بعد أو ترجالا) قال
الترمذي سمعت أبا عبد الله سئل
عن الركعتين بعد الأوتر فقال
أرجوان فله إنسان الأبينيقي
عليه ولكن يكون وهو إنسان
كأجاب الحديث قلت فله أنت
قال لا بأفعله أي لأنه لم يذكره
أكثر أو اضعن لوجهه صلى الله
عليه وسلم (وقيل) السنتين
(الكل) الأوتر والأوتر فغيرها
(يبين أفضل) من قبلها المسجود
لحديث علي بالصلاة في بيتك
فإن خير صلاة المرء في بيته إلا
المكتوبة رواديهود يمكن
ما شرع له الجماعة منثنى أيضا
وكذا ينبغي أن يستغنى قبل
المسكن (ومن فصل بين فرض
وسنة) قبلية كانت أو بعدية
(بقيام أو كاذم) لقول معاوية
إن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا
أن لا نفضل صلاة حتى نتكلم أو
نخرج رواديهود (وغيره) سنة
صلاة (عن عبيد بن ربيعة) لأن
القصد منها أن يبدأ بالأفضل
بالصلاة وقد وجد (والعكس)
فلا تجزئ خمسة من سنة لأنه لم
ينوها وإنما لكل امرئ ما نوى
(وإن نوى برحمتك القسنة
والسنة) حصل لأنه نوىها (أو)

وقال إمامنا جميع وقال عمر لا تجزئ صلاة إلا بالشهد رواديهود الأضرى في نازحه (والركن
منه) أي من الشهد الأخير (ما يجزئ في الشهد الأول وهو) التحيات فسلام عليه أي النبي
ورجعه الله سلاما عليه هذا والله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله أو أن
محمد عبده ورسوله) لا تنافي جميع الروايات على ذلك بخلاف ما عده فانه أثبت في بعضها ترك
في بعضها قال الأشاري قلت وفي هذا القول نظر لأن الذي ترك في بعض الروايات ترك إلى
غيره يدل على أن ثبت له وذلك لا يدل على عدم جوبه مرة بل على جوبه أو وجوبه (وهو
كإكمال) أي الأشاري لقوله ما فعل به (و) الحادي عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد) أي بعد الشهد الأول فلا تجزئ أن قدمت عليه حديث كعب بن مسعود وقلوه نصلى
بأبائنا الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والأمر لا جوب ولا موضع يجب فيه الصلاة أولى من
الصلاة (والركن منه) أي المذكور فيما سبق من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم
صل على محمد) الظاهر الأوجه هذا المصنف الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ركعتان متقلبتين
فيه صاحب الفروع وأما صاحب المنتهى وكثير من الأصحاب فقد جعلوها من جملة الشهادتين الأخير
(و) الثاني عشر (المجلس) له ولله تسليمتين لما وثقه صلى الله عليه وسلم على الخاص لذلك
وقوله صلوا كما رأيتموني أصلي (و) الثالث عشر (التسليمان) لقوله عليه الصلاة والسلام
وتسليما التسليم وقالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتم صلاتنا التسليم وثبت ذلك من
غير وجه ولا نهما نطق مشروعي وأحد طرفيها فكان تركها كالطرفة الآخر (الأف) صلاة
حنافزا وسجودا ولا وشكر) يخرج منها تسليمة واحدة وباقى بحمله (و) الأف (ثالثة
فجزئ) تسليمة (واحدة على ما اختاره جميع مناهج) عبد السلام بن تيمية (قال في المنقح
والشرح لا خلاف أنه يخرج من النفل بتسليمة واحدة قال القاضى) الثانية سنة في الجنائز
والثالثة (رواية واحدة انتهى) وظاهر ما قدمه في المبدع وغيره أن النفل كالفرض وهو ظاهر
ما قطع به في المنتهى (وهما) أي التسليمان (من الصلاة) كما أثر الأركان فلا يقرب المبرق
قبلها (و) الرابع عشر (الترتيب) أي ترتيب الأركان على ما ذكره هنا وفي صفحة الصلاة
فالأمر في العهد لأنه عليه الصلاة والسلام كان يصليها مرتبة وعليه النبي صلى الله عليه وسلم تسليمة
ولأنها عبادات تطل بالحديث فكان الترتيب فيها ركنا كغيره (و) الضربة الثانية من الغل
الصلاة وأقوالها (واجباتها التي تطل بتركها عدا ونسقط وهو أو جهلا نصا) خرج به الشروط
والأركان (ولا تطل الصلاة) (أي بشرط كمالها وهو أو جهلا نصا) (و) الضربة الثالثة (المسجود)
أي سجود السهو (ثمانية) خبر واجباتها والموصول نعمت جعله خبرا يؤدي إلى التعريف
بالحكم فليزله الدرر أحدها (التكبير) لا انتقال (في حله) وهو ما بين انتقال الوائتة لأنه
عليه الصلاة والسلام كان يكره ذلك وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وعنه سنة لأنه عليه الصلاة
والسلام لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قلنا ولم يعلمه الشاهد ولا
السلام ولعله اقتصر على تعليمه ما أسأله (فأوضح) المصل (فيه) أي التكبير (قبل
انتقاله) كان تكبيرا ركوع أو المسجود قبل هو به الله (أو) (أي التكبير بعد انتباهه) بأن
كبر وهو أو أو أبا عبد الله بعد انتباهه (لم يجزئه) ذلك التكبير لأنه لم يأت به في حله
(تتكلمه واجب قراءة كما أشرع في تشهد قبل سجود وكذا لا يأتى بتكبير ركوع أو سجود
فيه) أي في ركوعه أو سجوده (و) يجزئه فيما بين انتقاله إلى انتقال الوائتة لأنه في حله قال
المصنف شرحه و يبين أن يكون تكبيرا منخفض والرفع والنهوض ابتداء من استعداء الانتقال
وانتهاء مع انتباهه فان كله في ركنه أجزاء لأنه لم يخرج به عن حله وإن شرع فيه قبله أو كله

نوى صلاة الضحية (والفرض حصل) أي الضحية وما نواه معها أما الضحية فليدبها الصلاة مع نيتها أو ما نواه معها أقل منه لم يوجد ما يندرج

مؤكدة مثبتة بل لا نسلم كانوا يصلون أربعين ركعة وحسن ساحة أي يسبحون بحمدي (عشرون ركعة برفضان جماعة) حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة رواه أبو بكر عيسى بن عبد العزيز في الشافعي بإسنادهم من يزيد بن رومان كان الناس في زمن عمر بن الخطاب يقسمون في رمضان ثلاث وعشرين ركعة رواه مالك ولعل من زاد في ذلك فله زيادة طاعة وفي الصحيحين من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليلى فسلوا ما سمع ثم تأخروا صلاها في بيته باقي الشهر وقال أني خشيت أن تقرض عليكم فتعجزوا عنها وفي البخاري أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فصلى بهم التراويح (يسلم من كل اثنين نية أول كل ركعتين) لحديث صلاة الليل مثنى مثنى فينبوي لهم حامن التراويح أو من قسام رمضان (وبسراج بين أي بعد كل أربع ركعات سلا دعاء اذن وكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويختين أسبوعا ويصلون ركعتي الطواف (ولباس) بدعاه بعد التراويح ولا (زيادة) على الفجر نياما وقال روى في هذا ألوان ولم يقض فيه شيء وقال عبد الله بن أحمد رأيت أبي بصير في رمضان مالا أحصى (وقتها) أي التراويح (بين سنة عشائه ووتر) لأن سنة العشاء بكرة تأخيرها عن وقت العشاء الحقة أرباعا بها الأولى وأشباه

بعده فوقع بعضه خارجا منه فهو أكثر كماله في كماله في محله فاشبه من تصدقوا بها كما أو أخذ في التشهد قبل قعوده هذا قياس الذهب يحصل أن يصلي عن ذلك لأن العجز يصير والسهو به يكثر في الإبطاء والصبر له مشقة (غير تكبير في أحرار وكوع مأوم أدرك امامها كما فان الأولى) وفي تكبيرة الأحرار (ركن) لما تقدم (والثانية) وهي تكبيرة مأوم أدرك امامها كما (سنة) لاحتزائها عنها تكبيرة الأحرار والاستثناء من التكبير (و) الثاني من الواجبات (التسبيح) أي قول سمع الله لمن حمده (امام ومفرد) دون مأوم لما تقدم (و) الثالث (التمجيد) أي قول ربنا والحمد (لكل) من امام ومأوم ومفرد لما تقدم من المفروض فعله وأمر به (و) الرابع (تسبيح ركوع) الخامس (تسبيح) (مفرد) السادس (رب اغفر لي) بين السجدة (مرة واحدة) أي في التسبيح والتسبيح وسجدة في العظماء ركوع وسجدة في الأهل في مفرد وسجدة بين السجدة (مافى التكبير) من اعتبار الاتقان بين في محل من المعلوم مما تقدم في صفة الصلاة فلما أتى بتسبيح الركوع أو السجدة في حال هو به ركوعه أو سجوده أو رب اغفر لي قبل قعوده بين السجدة (في سجدة) والتسبيح يأتي به في التتمة أو التمجيد يأتي به المأوم في ركنه وفيه في اعتداله (و) السابع (تتمد أول) لأنه عليه الصلاة والسلام فعله وداوم على فعله وأمر به وجعل السجود تسبيح وهذا هو الأصل المعتقد عليه في سائر الواجبات لسقوطها بالاسم والنجارها بالسجود كواجبات الحج (على غير مأوم) قام أمامه عنه سهوا) قيتابه (و) يأتي في سجود السهو وتقدم الجهر في عنه قريبا في الأركان (و) الثامن (المجلس له) لما تقدم على غير مأوم قام أمامه عنه سهوا (وما عدا ذلك) التتمد في الأركان والأجانب (سنة) أقوال وأفعال ومقامات فستن الأقوال السبعة عشر الاستفتاح والاستعاذة والسلمة والتأمين وقراءه المسورة في كل من) الركعتين (الأوليين) من رابعة أو مفرد (و) في صلاة الفجر والجمعة والعدين والتطوع كله والجهر والاختفاء في محله ما قد تسبغ في ذلك المقنع وغيره ونافس فيه بعض المتأخرين بأنهم ما هم في القول لا قول ذلك عدلها فمما يأتي من سنن المشائت (وقول ملء السموات وملء الأرض وله ما شئت من شيء بعد) بعد التمجيد في حق من شرع له قول ذلك) وهو الامام والمفرد دون المأوم (وما زاده في المدة من تسبيح الركوع والسجود ورب اغفر لي بين السجدة (و) والتعوذ) أي قول أعوذ بالله من عذاب جهنم إلى آخره (في التشهد الأخير والدعاء إلى آخره) أي آخر التشهد الأخير لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن مسعود ثم ليخير من الدعاء أحسنه إليه فدهو ومقتضى كلامه فيما سبق كما صاحب للتبسي وغيره مائة مباح لاسنون حيث قالوا لا بأس به (والصلاة فيه) أي في التشهد الأخير (على أن النبي صلى الله عليه وسلم والبركة فيه) أي قول وبارك على محمد وعلى آل محمد وآخوه في التشهد الأخير (وما زاد على الجهر من التشهد الأول) وتقدم (والقنوت في الوتر) لما يأتي في باب (وما سوى ذلك) المذكور (سنة) أفعال وهي ثابتة (أي ماها صاحب المتعجب وغيره) هيئة لها صفة في غيرها) ككون الأصابع مضومة مسجودة حال (رفع اليدين مبسوطة) أي ممدودة الأصابع مضومة الأصابع مستقبل القبلة) يطولها إلى حدود منكبها (عند الأحرار) عند الركوع (و) عند (الرفع منه) أي من الركوع (وسطها) أي اليدين (عقب ذلك) أي عقب الفراغ من الأحرار أو الركوع أو الرفع منه (وقبض اليدين على كوع الشمال وجعلها مائتة سرته) بعد أحرارها (والنظر إلى موضع سجدة) في غير صلاة خوف ونحوها (وتفرقة بين قدميه) يسيرا (في قيامه ومراومتيه) أي القدمين (يسيرا) وتركه كثرته (والجهر) في محله (والاختفاء) في محله وتقدم أنه عدلها من سنن الأقوال (وترتيل

سنتلكن الفضل بعدها أيضا لما تقدم (و) التراويح (عبد) الفضل متباهيت لانه عليه الصلاة والسلام جمع الناس على ثلاث ليال متوالية كما رويته عائشة وروى ثلاث ليال متفرقة كما رواه أبو ذر وقال من قام مع الإمام حتى ينصرف حسبه قيام ليلة وكان أصحابه يقولون في التمسيد أو دعا في جماعات متفرقة في عهد من علم منه ذلك وأما رواه عليه ولم يداوم عليها خشية أن يفرض وقد من ذلك بموته (و) فعلها (الاول الأبل أفضل) انظر ما تقدم (و) السنة ان (يوز بعدها) أي التراويح (في جماعة) لحديث أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع أهله وأصحابه وكان من قام مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة رواه أحمد والترمذي ومعلوم أن الإمام لا ينصرف حتى يوتر (والأفضل لمن له تهجد ان يوتر بعده) لحديث أصحابنا آخر صلاتكم بالليل وترا متفق عليه وإن أحب متباهيها ما قام إذا سلم امامه من وتره فليصليها بخوي ثم يوتر بعد تهجده (وإن أوتر) وحده أروع الإمام (ثم أراد) أي التمسيد (لم ينقصه) أي لم يشفع وتره واحدة (وصلى) تهجده (والم) لحديث لا توتران في ليلة رواه أحمد وأبو داود وصحاه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بعد الوتر ركعتين وسئل عائشة عن الذي ينقض وتره فقالت ذلك الذي يلعب بوتره رواه عبد

القراءة والضعيف فيها) أي القراءة (الإمام) لحديث من أم بالناس لم ينجف (والأطال في) الركعة (الاولى والتقصير في) الركعة (الثانية) في غير صلاة خوف في الوجه الثاني (وقضى ركعتيه بيده) حال كون يده مفرجة الأصابع في الركوع ومدنظره مستويا (وحمل رأسه عياله) فلا يخلقه ولا يرفع وجهه بحاجته عند بعض جنبيه في ركوعه (والسجدة بوضع ركبتيه قبل يده في سجوده ورفع يده أوالا في القيام) من سجوده (وتعكيز كل من جهته وأنه وكل رقبته أعضاء السجود من الأرض في سجوده ومخافة عنده عن جنبيه) بحاجته (يطنعه من تخذه) بحاجته (فخذه عن ساقيه) في سجوده (والتصريق بين ركعتيه) في سجوده (وأما قدميه وحمل بطون أصابعه على الأرض مفرقة) أي في السجود (وفي الخلوس) بين السجدين أو التمسيد على ما سبق تفصيله (ووضع يده خلفه منكبته مسوطة) الأصابع إذا صعد وقومها أصابع يديه مضغوطة القبلة ومباثرة على يديه وحسنه (بان لا يكون حائل متصل (وعلمها) أي عدم المباثرة) بركعتيه وقامه إلى الركعة على صدور قدميه معتداه في ركعتيه بيده) إلا أن شقي قبل الأرض (والافتراش في الخلوس بين السجدين (و) الافتراش (في التمسيد الأول والتورك في) التمسيد (الثاني) ووضع الدين على الفخذين مسوطين مضوطين الأصابع مستقبليهما القبلة بين السجدين (و) في التمسيد (الأول) والثاني (الحسن يقضي من الجنب) وفي نسخة (الجنب) للتصريح والتبصير ويعلق إلهامهم الوسطى ويشرب يسابقتها) عند ذكر الله تعالى وقسم السباحة (والفاته عينا ونحوه) لاقى تسليه وتفصيل الجنب على السبيل في الالتفات وبه انشروا من الصلاة) بالسلام وتعمت أدلة ذلك في مواضعها (والنشوع وهو معنى يقوم بنفسه يظهر منه سكون الأطراف) لقوله عليه الصلاة والسلام في المأبث بليت نشوع قلب هذا نشوع جوارحه كالجوهري انشوع وانشوع والاضاحات انشوع وقال الضاوي في قوله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون أي خائفون من الله متفكرون له عازمون بأصابعهم مساجدهم وقال في قوله تعالى وأنها لكبرياء الأهل الخاشعون أي الضعفاء والاضاحات ومنه لغة لمرحلة المتطامن والاضوع الأيمن والانتقاد ذلك بقوله انشوع بالجواريح والاضوع بالقلب (قال الشيخ) إذا غلب الوسواس على أكثر الصلاة لا يعلها) لأن انشوع سعة والصلاة لا تبطل بترك سنة وذكر الشيخ وجه الدبر أن انشوع واجب عليه فلو تبطل صلاته من غلب الوسواس على أكثر صلاته لكان قال في الفروع مراده وإقائه أعرف في بعضها وإن أراد في كلها فإن لم تبطل بترك خلاف قاعدة ترك الواجب وإن أصله بخلاف الإجماع وكلاهما خلاف الأخبار اهـ ولم يأمروا على صلاته وسلم المأبث بليت نشوع بأدلة ما لا يمنع قوله لو شفع قلب هذا نشوع جوارحه قال شرح المنهجي وهذا من جعل على انتفاع شوعه في صلاته كلها (وتقدم أنها) أي الصلاة (لا تبطل بعمل القلب ولو طال) وهو يدل على أنها لا تبطل بترك انشوع (وقال ابن حامد وابن الجوزي) تبطل صلاته من غلب الوسواس على أكثر صلاته (وهذا يقتضي أنه واجب عندها) ولا ينشع السجود بترك سنة ولو قولية) كالاستفتاح والتعوذ لأن السجود زيادة في الصلاة فلا ينشع (الوقوف) (والسجود) ترك سنة قولية أو ضمنية (لابلاس نصا) مرفوعا لعدم حديث ثوبان لكل سجدتين رواه أحمد وابن ماجه (وإن اعتقد المصلي الفرض سنة أو عكسه) (بان اعتقد السنة فرضا (أول بفتحها) لا فرضا ولا سنة (وإذا ما على ذلك) الوجه السابق المشتغل على التمرط والارتكان والواجبات (وهو يعلم أن ذلك كله من الصلاة

(وذكره تعلق بينا) أي التراويح
لأنها رغبة من أمامه ودوى من
ثلاثة من الصلابة عادة وإلى
الدرداء وعقبة بن عامر وذكر
لأحمد رخصة فيه عن بعض
الصلابة فقال هذا باطل ولا
يكراه (طواف) بين التراويح لما
تقدم ظاهره ولا سنة (و) لا يكره
أيضا (تقريب) وهو صلاة بعد
أي التراويح (و بعد وتر جماعة)
فما لو رجعوا إليه قبل النوم
أول يوم آخر وإلى نصف الليل
لقول أنس لا يجمعون الانشراح
ترجوه ولا تحسروا وطاعة ولا
يصحب لأمير يادة على ختمه في
تراويح إلا أن يترجوا ولا يصحب
طهران ينقصوا عن ختمه ليعزوا
فصلها ويضعها أول ليلة بسورة
القم فأنها أول ما تزل في يوم
يقوم فيقرأ من المقررة نصا وله
بلغه فيه أثره يحصل خاتمة
القرآن في آخر ركعة ويجعو
عقبها قبل ركوعه ويرفع يديه
ويطيل نصا
وقد فصل صلاة الليل أي النفل
المطلق فيه (أفضل) من النفل
المطلق بالنهار لحديث مسلم عن
أبي هريرة رفعوا أفضل الصلاة
بعد الفريضة صلاة الليل ولأنه
عمل الغفلة وعمل السر أفضل
من عمل العلانية وفيه مسامحة
لأولئك أرحم من مسلم بسأل الله
شيء من أمر الدنيا والآخرة إلا
أعطاه إياه (ونصفه) أي الليل
(الآخر أفضل من) نصفه
(الأول) لحديث مسلم يترجونا
تبارك وتعالى كل ليلة إلى صلاة
الدنيا أضعفى شطرا الليل

باب سجود السهو

قال في الحاشية سها عن الشيء سها وهل يغسل قلبه عنه حتى زال عنه فلم يتركه وفروا بين
الساهي والنسي أن الناس إذا ذكر تهتدكر بخلاف الساهي اه وفي انتهاء السهو في الشيء
تركه من غير علم والسهو عن الشيء تركه مع العزيمة اه وبه يظهر الفرق بين السهو في الصلاة
الذي وقع من الشيء صلى الله عليه وسلم غير مارة والسهو عن الصلاة الذي ذم فاهله كالأنازلة
بعضهم ولا مرية في مشروعية سجود السهو قال الإمام أحمد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم
خمس أشياء مسلم من اثنين فيجود مسلم من ثلاث فيجود في الزيادة والنقصان وقام من اثنين ولم
يتشهد وقال الخطابي المقتضى عليه عند أهل العلم هذه الأحاديث الخمسة يعني حديثي ابن مسعود
وأي مسعود أي هريرة وابن جنيته (لأنه شرع) سجود السهو (في العمد) أقوله عليه الصلاة
والسلام إذا ما أحادكم فليست بحد فليست بالسجود على السهو ولأنه يشرع سجرا نا والعماد لا يضر
فلا يغير حال صلاته بسجوده بخلاف الساهي ولأنه أضيق السجود إلى السهو (بل) يشرع
(للسهو بوجود) شيء من (أسبابه وهي زيادة ونقص وشك) في الجملة لأن الشرع إنما ورد به
في ذلك (لفرض ونافلة) أي يشرع سجود السهو بوجود أسبابه في فرض ونفل لعموم الأخبار
ولأنه صلاة ذات ركوع وسجود فشرع لها السجود كالقصر في صلاة جنازة لأنه لا سجود
في صلواتي جبرها أولى (و) سوى (سجود ثلاثة وشكر) لئلا يلزم زيادة الجبر على الأصل
(و) سوى (حديث نفس) لعدم إمكان الاحتراز منه وهو مفعول عنه (و) سوى (فقرار في شيء)
ولو طال المشقة الفخر منه (و) سوى (سهو في محادثة) أجماعا كما هو الحق (و) بعد ما قبل
سلامه سواء كان سجودا (للسهو) بعد السلام أو قبله لأنه ينفي إلى التسلسل (و) سوى
(كتر متهم) أي شك (حتى يصير كسواس فيطرده كذا في الوضوء والنفل وأزالة الخجاسة
ونحوه) أي نحو ما ذكر كالتيه لأن الوضوء يخرجه إلى نوع من المكابرة فيفتني الزيادة
في الصلاة مع تقن إتمامها وجب اطراحها والله وعنه لذلك (ولا) سجود السهو (في صلاة
خوف) كاله في الغائبي قال في الانصاف يظهر كلام المصنف أي الموقوف وغيره أنه يسجد للسهو
في صلاة الخوف وغيره في صلاة الخوف وغيره وقال في الغائبي ولا يسجد للسهو في الخوف قاله
بعضهم وأقصر عليه فقلت بما بها لكن لم أر أحدا من الأصحاب ذكر ذلك في صلاة الخوف
وهو موافق لقواعد المذهب وثاني أحكام سجود السهو في صلاة الخوف إذا لم يشتد في الوجه
الثاني ثم أخذ في بيان تفصيل الأحوال الثلاثة وحكمها وبدأ بالزيادة ثم هي أمان زيادة أفعال أو

(و) نصفه الأخير الفضل (من الثلث الأوسط) الخبر (والثلث صد النصف) أي ٢٥٩ الذي يلي النصف الأول (الفضل

مطلقاً) فالحديث أفضل الصلاة صلاة داود كان ينهض نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سُدسه وفي حديث ابن عباس في صفة تجميده عليه الصلاة والسلام أنه نام حتى انصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ثم استيقظ فوصف ثم جدد وقال ثم أوترته انطرح حتى جاء المؤذن (ومن قيام الليل) لحديث علي بن يقطين قال سألت أبا الفتح عن قيام الليل فأنه دأب الصليين فليكن وهو قسمة لك أن ربكم ومكة السبابة ومنها عن الأثر رواه الحاكم ومعه وقال علي بن الحارثي (و) بين (اقتناحه) أي قيام الليل (بركعتين خفيفتين) لحديث أبي هريرة مرفوعاً إذا قام أحدكم من الليل فليصنع صلاته بركعتين خفيفتين رواه أحمد وأبو داود ومسلم (و) سن (نيت) أي قيام الليل (عنيد) أرادته (النوم) لحديث أبي الدرداء مرفوعاً من نام ونيتة أن يقوم كتب له ما نوى وكان نومه منقطعه حديث حسن رواه أبو داود والنسائي (وكان) قيام الليل (واجباً على النبي صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى قم الليل إلا قليلاً الآية (ولم ينسخ) وجوبه عليه وطفح في الفصل والمستوعب بنحوه من التوقيام الليل أو غيره واحتمال أن الظاهر الثاني قاله في الانتاع (ووقته) أي وقت قيام الليل (من الغروب إلى طلوع الفجر) الثاني قال أحمد قيام الليل من المغرب إلى طلوع الفجر (وتركها ومداومته) أي قيام الليل

أقول وبإضافة الفضل قسمان أحدهما ذكره بقوله (ففي زاد) المصل فملا (من جنس الصلاة) قياماً أو قعوداً أو ركعاً أو سجوداً كما عرفت صلاته أجماعاً قاله في الشرح لاتبها بخل ينظم الصلاة بنهر هيتها فلم تكن ملائولاً فاعلمها مصلها (و) أن زاد ذلك (سواء ولو) كان الجلوس الذي زاده في غير موضعه (فقد حلسه الاستراحة) عقب ركعة فإن جلس عقبها اقتبس سواء قلنا اصطحاب حلسه الاستراحة أو لم يقل به لأنه لم يرد ما يحلوه أو أن أراد التشبه بها (مجدد) له وجوباً بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر وقد زاد رجل أوتقص في صلاته فليجد سجدة فليجدتين رواه مسلم ولأن الزيادة منه فتنفس في قول الصابي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد بل هي نقص في المعنى فشرع لها السجود ليخبر النقص (ومني ذكر) من زاد في صلاته (عاد إلى ترتيب الصلاة بغير تكبير) لانه إذا زاد فملا الاعتداء بها وإذا رفع رأسه من السجود ليجلس للاستراحة وكان موضع حلسه للفضل أو التشبه بذكر أن في ذلك ولا سجود عليه ولو جلس للتشهد قبل السجود سجد ذلك وأن جلس للفضل بقله التشبه وطوله لم يجب السجود (ولو نوى القصر) من يباح له (فاتبها وأقرضه الزكيات) قاله في البدع وغيره (و) يسجد السهو) استحباباً لأن عهده لا يبطئها (وباق) في صلاة المسافر (وأن زاد ركعة) أي قام إلى ركعة زائدة كثالثة في صبح أو زادة في مغرب أو خامسة في ظهر أو عصر أو عشاء (قطع) تلك الركعة بأن جلس في الحال (مني ذكر) بغير تكبير نص عليه لأنه لو لم يجلس زاد في الصلاة عداً وذلك بطل لها (و) بني على نفيه قلها) أي قبل الزيادة لعدم ما يفسد (ولا يشهدان) كان تشهد ثم سجد السهو (وسلم) لو أن كان تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم جدد السهو سلم ذكره في الشرح وغيره (ولا يعتد) أي لا يحسب (بها) أي بالركعة الزائدة من صلاته (مسبوق) دخل مع الإمام عليها أو قبلها لأنها زائدة لا يعتد بها الإمام ولا يجب على من علم صلاته قبله أن يستدبره بالأمور (ولا يصح أن يدخل معه) أي مع الإمام القائم الزائدة (فيما من علم أنها زائدة) لأنها سهو وغلط وعلم أنه لا يدخل معه فيها مسبوق فيجعل أنها زائدة أنه تنعقد صلاته وهو الأصح من المنع ثم على علم فإنه صلاته أنها زائدة لم يعتد بها المتقدم وأن علم بعد السلام فكذلك ركعة على ما يأتي (وأن كان) الذي قام إلى زائدة (إماماً أو منفرداً) فكتبه ثقتان فأكثروا بهم تنبيه الإمام على ما يجب السجود لمحوه لا ارتباط صلاتهم بصلاته بحيث تطل بطلانها وظاهره لا يجب على غير الإمام ممن تنبيهه ولعله غير مردود ذلك قال في المنتهى والبدع وغيرهما بلزمتهم تنبيهه فلم يقيدوا بالإمام (لزمه الزجوع) جواب الشرط وما ينبغي ما عارض (سواء منه زادة أو نقص أو ظن خطأها) نص عليه لأنه عليه الصلاة والسلام رجع إلى قول أبي بكر وعمر وأمره الصلاة والسلام بتدكيره (مالم يثبت صوابه فيقبل بيقينه) ولا يجوز له الزجوع إليهما حالما لم يعمل بالدنية إذا علم كتبها (أو يختلف عليه النبيون) له (فيسقط قولهم) كاليتين إذا تناقضتا (ولا يلزمه) أي الإمام (الزجوع إلى فطومه) أي المأمومين قياماً أو قعوداً (من غير تنبيه في ظاهر كلامهم) وقطعه في المنتهى لا للشارع بالتنبيه (ولا) يرجع (إلى تنبيهه فاستيقن) لعدم قبول خبرها (ولا إذا ثبت واحد) نص عليه لأنه عليه الصلاة والسلام لم يرجع إلى قول ذي البدين وحده (الآن يثبت صوابه) فيقبل بيقينه لا تنبيهه (والمرأة تنبيهه) كالرجل في ظاهر كلامهم (والألم يكن في تنبيهه المرأة تخالفه) ذكره تنبيهها التسبيح ونحوه وفي المسز خلاص قاله في الفروع (فإن لم يرجع الإمام إلى قول التفتين) المنهين له (فإن كان) عددهم جوعه (عمداً أو كان) جوعه (لجبر أن نقص) بأن قام قبل أن يشهدا تشهد الأول ونسب فلم يرجع

بقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل قلت يا رسول الله قال لا

(لم تطل) صلاته لم يروى ابداً ودوا الزمدي وقال حسن صحيح عن المنيرة بن شعبة انه مضى في الركعتين تسبحة من خلفه فعنى فلما اتم صلاته وسلم بعد جوفتي السهو فلما انصرف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت و باقى الكلام على ذلك ما تم من هذا (والا) أى وان لم يرجع عمداً وكان لغير جبران نقص (بطلت صلاته) لانه ترك الواجب عمداً (و) بطلت (صلاة) المأموم قولاً واحداً قال ابن عقيل لئلا يسهو بطلت صلاته (وان كان) عدم رجوع الامام الى قوله الثنتين لغير جبران نقص (سهوا وبطلت صلاته) أى اذام (و) بطلت (صلاة من اتبعه) من المأمومين (عالم) بطلت صلاته اذا كان لا يسهو اقتضى من يعلم بطلان صلاته كما لا يقتضى من يعلم حديثه (لا تبطل صلاة من اتبعه من المأمومين) جاهلاً أو ناسياً (لان) الصلوة تأبى ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم في الخامسة حيث لم يعلموا وهو النسخ ولم يرووا بالعادة (ووجب مفارقتها) أى الامام الغائب الزائدة على من علم ذلك باعتقاده خطأ (وبين) المفارق صلاته لنفسه للمعنى (وظاهره) ما ناولوه فلما تبطل صلاة المأموم بطلت صلاة امامه) فتكون هذه المستثناة من كلامه لم يسهو البلى بكثر السهو وقال في المنتهى تبطل الفرح والمبدع وغيره فان اياه امام قام لرائدة بطلت صلاته كمنه ما اذا كرا (و يرجع طائف) في عدد الاشواط (الى قول اثنين نصاً) قال في رواية ابى طالب واختلفت رجلان فقال احدهما طفتنا سبعاً وقال الآخر ستاً فقال لو كانوا ثلاثة فقال اثنان طفتنا سبعاً وقال الآخر طفتنا ستاً قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول القوم يعنى في قصة ذى الدين ومنه أخذوا الاحكام وجوب الرجوع الى تنبيه التفتين وان لم يكونا مع في العبادة لان الطواف لا مشاركة فيه (ولو) نوى ركعتين فقلنا نهار اقام الى ثالثه سهواً فالأفضل اتمامها أو بعاولاً بسبب السهو (لاباحة) الطلوع باربع نهاراً (وله ان يرجع و يسجد السهو) (ورجوعه) اذ نوى ركعتين فلا (يلأ) وقام الى ثالثه سهواً (أفضل) من اتمامها باربعاً لان اتمامها يبطل لها كما ياتى وهم يبطل النفل مصعب لانه لا يجب اتمامه (ويسجد السهو) فان لم يرجع من نوى ثنتين ليسلاً وقام الى ثالثه سهواً (بطلت) صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل متى متى وثلاثاً صلاة شرعت ركعتين أشبهت صلاة الفجر وهذا معنى قول المنتهى وغيره وبالسؤال كقيامه الى الثالثة بفجر قال في التمرح نص عليه أحد ولم يحل ذلك خلافاً للمذهب فان قيل الزيادة على ثنتين ليلا مكرهة فقط وذلك لا يقتضى بطلانها قلت هذا اذا نواه بتدأوا ما نافى بقول الاعلى الوجه الشرع ففجاء زرعاً مائة غير مشروعة ومن هنا نأخذ ان من نوى عدداً فلا تمزاً عليه ان كان على وجه صحاح فلا أثر لتلك والا كان مصطلحه ثم أشار الى القسم الثاني من زيادة الاعمال بقوله (وعمل متوال مستكثر في العادة من غير جنس الصلاة كشي وقتر باب ونحوه) كلف جماعة وخياطة وكتابة (بطلها) أى الصلاة (عمده وسهو وجهه) لفظة الموالاة بين الأركان (ان لم تكن ضرورية) تخوف وهو بمن عدواً وسبل ونحوه فلا يبطل الصلاة لان الضرورات تبع المحظورات (وتقدم) في الباب قبله (ولا يبطل) الصلاة عمل من غير جنس الصلاة (يسير) عادة لا تقدم من قصه صلى الله عليه وسلم الباب لما شئت وحله امامه ووضعها وكذا لو كثر العمل وتفرق (ولا يشرع له محرد) ولو قصه سهواً لم يرد المحردة ولا يصح قياسه على ما ورد في سجود له لم يشرع له اياه (ولا يسهو) أى بالعمل اليسير من غير حنسيا (لحاجة) لما تقدم من فعله عليه الصلاة والسلام (ويكره) العمل اليسير من غير حنسيا (لغيرها) أى غير حاجة اليه لانه يذهب الخشوع (وان كل أو شرب) في صلاة (عمداً ما كان) ذلك (في غرض بطلت)

قامه كله وقد كرت كلامه في الحاشية (ولا يسهو) أى البلى (كاه) لم يثبت عايشة ما عقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ليله حتى الصباح وظاهره حتى ليالى العشر واستحبته الشيخ في الدين وقال قيام بعض البلى كلها بما حلت منه السنة (الادلة) عبيد نظر وانفى وفي هذا ما ليس له النصف من ضمان الخبر (وصلاة ليل ونهار متى) أى سلم فيها من كل ركعتين لم يثبت ابن عمر نواها صلاة الليل والنهار متى متى رواه الحنفية واحتج به أحمد ولا يعارض حديث صلاة الليل متى متى متفق عليه لانه وقع جواباً لسؤال السائل فينه في سؤاله ولا التصوم من يطلق الاربع لانه لا تفتي فضل الفصل بالسلام (وان طلوع نهاراً باربع فلا بأس) لحديث ابى ايوب مرفوعاً كان يسلى قبل الظهر أو بعداً لا يفصل بينهما بتسليم رواه ابو داود وابن ماجه (و) كرون الاربع (نشد هدين) كالظهر (أولى) من كونها سراً لانه أكثر عملاً (ويقرب الى كل ركعة) من أربع تطوعاً نهاراً (مع العاشة) سورة) كسائر التطوعات (وان) زاده الى أربع ركعات (نهاراً) مع وكرة (أو) زاده على ثنتين ليسلاً (لوحا زعمانياً) مازاً أو ليلاً (سلاماً واحد) ذلك لانه عليه الصلاة والسلام صلى الوتر حساً وسبعاً وتسعاً بسلاماً واحداً وهو تطوع فالتسبيح سائر التطوعات وعن أم هانئ مرفوعاً صلى يوم القحض الضحى ثمان ركعات لم يعمل بينهما ولا ينافيه ما روى عنها ايضاً انه سلم من كل ركعتين لا مكان التعلد (وكره)

الاختلاف فيه قلت الا في الزوال والضحى وزوده (ويصنع فطوح ركعة ٢٦١ - ونحوها) كذا في شمس في اهل الزوال

الاقناع مع الكراهة (ولا يصح صلاة منقطع غير مذكور) كولو نقلاته لم ينقل وقلت انتموس على اقتراض الركون والسجود والاعتدال ههنا مع عدم الخصص (واجر صلاة) فاعد على نصف) آخر (صلاة قائم) حديث من صلى قائما ثم وافضل ومن صلى قائما فله اجر نصف القائم من صلى عليه (الا المذخور) فاجر قائدا كاجر قائما لا تسخر (ومن تركه) أي المصلح جالسا لغيره واقره (يجل قيام) حديث عائشة رأت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي مترجعا رواه القاسمي وغيره وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين (و) سنه ايضا (نفي رطوبة ركوع) أي حال ركوعه (ومعذور) روى عن انس وهو يخبر في الركوع ان شاه من قيام وان شاه من قعود لانه عليه الصلاة والسلام فعل الامرين (وكرههما) أي الركوع والسجود (افضل من طول قيام) في غير ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام فطوبى له كصلاة كسوف حديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وأمر عليه الصلاة والسلام بالاشتغال من السجود في غير حديث ولانه في نفسه أفضل وأكد لانه يجب في الفرض والنفل ولا يباح بحال الا لله تعالى بخلاف اتيقن والتطوع سرا افضل ولا بأس بالجماع فيه كالمصنفين الا ان يخذ عاقبة فوسنة (وتسن) صلاة الضحى) حديث أبي هريرة روى البخاري وغيره

صلاته (قل) الا كل أو الشرب (أو كثر) لانه ينافي الصلاة قال في المبدع وهو جامع من خفف عنه في الفرض الا احكامه في الرامة قولاتها لا يطل يسير شرب لكنه غير معروف (و) ان كان من كل أو شرب (في) صلاة (نقل) فانه (يطل كثيرا ههنا) لقطع انواله بين الاركان (نقل) أي دون اليسر من الاكل والشرب فلا يطل النفل كثيرا وهذا رافعه ان النفل كالفرض قلته جماعة في الشرح قال في المبدع وبه قال أكثرهم لانما يطل الفرض يطل النفل كثيرا بالطلات وههنا لا يطل يسير الشرب فقط وهي مفهوم ما قطع به في المنتهى والمصنف في مختصر الفتن وقال ابن هبيرة انه المشهور عنه قال في الفروع والاشهر ههنا كل اه أي يطل النفل يسيرا الا كل عند انقضاءه لا يطل النفل يسيرا الشرب لما روى أن ابن الزبير وسعيد بن جبير شربا في الطلوع قال البخاري سهل أبو عبد الله في ذلك وفي المبدع هو المذهب وذلك لان عند النفل والطاعة مستغفمة مطلوبة فتحتاج معه كثيرا الى جوعه ما طعم العطش كما سوغ به حاله على الراحة (وان كان) الاكل أو الشرب (سهوا أو هولا) ولم يذكر جماعه (لا يطل يسيرا ههنا) ما حصل ذلك فيه (لو تغلا) لان تركها عماد الصوم وركنه الاصل فانما يؤثر فيه حالة السهوا الصلاة أولى وكما اسلام وامر قوله عليه الصلاة والسلام في الامتنع من ان تطأوا التراب قال في الكافي فعل هذا يسجد لانه يطل الصلاة تيممه وهي من سهو فسيجد له جنس الصلاة اقتصر عليه في المبدع (ولباس يلبس ما بقي في فيه) من بقايا الطعام من غير منغ (أو) بقى (بين أسنانه) من بقايا الطعام بلا منغ مما يجري به ريقه وهو (يسير) لان ذلك لا يسمى (كلما) وما لا يجري به ريقه بل يجري بنفسه وههنا جرم تطول الصلاة (به) أي يلمسه ههنا معه وما في الزاوية والفرع والانصاف والمبدع ومرجع كلام المحدث قالوا كذلك اذا قطع من بين أسنانه ما له جرم وابتلعه بطلت جلته ههنا وعلاه بعدم شقة الاحتراز وقال في التتبع ولا يلبس ما بين أسنانه بلا منغ ولو لم يجز به ريق فاصولحه عليه عليه في قطعه وتوسع العسكري في هذه التوسيع والتوسيع وما صاحب المنتهى (و) يلبس ما ذاب فيه من سكر ونحوه) كحلى وشرب خسل وتزجيج (كاكل) وكما وقعنا فافضل نعماء المطر فابتلعه شمع حتى يتكلم ههنا بادة الاقوال وهي تسمن أحدها ما يطل عمده الصلاة كالسلام وكلام الأديين وباقى والثاني ما لا يطلها مطلقا وقد كره بقره (وان أتى بقول مشرور في غير موضع غير سلام ولو) كان اتباعا بالقول المشرور غير السلام (عدا كاتراة في السجود) في (القومود) كزالتهم في القيام) (كقراءة السورة في) الركعتين (الآخرين ونحوه) أي نحو ما ذكره كاتراة في الركوع (لم يطل) الصلاة نص عليه لانه مشروع في الصلاة الجليلة (ويشرع) أي يسير (السجود للهوه) لم يورد عليه الصلاة والسلام انما في أحدكم فليسجد سجدة وتعلم منه انه ان أفيد كراؤه ما يرد الشرح به فيها كقول أمين رب العالمين وفي التكبيرة الله أكبر كبرائه لا شرع له سجود جزئية في المعنى والشرح وغيره مما لا يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم مع رجلا يقول في الصلاة الحمد فجدد كثيرا طبعا ما كان به كما يجب وينار برضي الله بهما بالسجود (وان تسلم قبل اتمام صلاته ههنا أطفا) لانه تكلم فيها واليا فيها ما اركن أو واجب وكلاهما يطل الصلاة بتركه تصدرا (وان كان) السلام قبل اتمامها (سهوا) لم يطل به رواية واحدة قاله في المعنى لانه عليه السلام فعله هو وأصحابه يبنوا هل صلاتهم ولو انهم مشرور عنها أشبه الزيادة فيها من جنسها (ثم) ان (ذكر قرير يابعا فاتها) أي الصلاة (سهوا) (ولو) المحرف (غبا) بان يصليها بعض الأيام دون بعض حديث أبي سعيد الخدري كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى تقوى لا يذهبها

عن القسطل (أو) (خرج من المسجد) لما روى ابن مبر عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي قال ابن مبر بن قدسها ما أوهى مرة لكن نسبت أنا صلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فأتكا عليها كما تكفئنا ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرعان من باب المسجد فقالوا قصرت الصلاة في القسم أو بكر وعمر فلبا أن يكماها وفي القسم رجل في يده طول يقال له ذواليدن فقال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة فقال لم أنس ولم تقصر فقال أكأ يقول ذواليدن فقالوا نعم فتقدم فصل ما ترك ثم سلم ثم كبر وجحد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فقرأ عسا الله فيقول أنبئت أن عمران ابن حصين قال ثم سلم متفنى عليه ولقظه الغضاري (ما لم يذكر) من سلم قبل إتمامها (حق) قام (من صلاة) فعليه أن يجلس لينفض إلى الأتيان بما بقي (من صلاته) (عن جلوس مع النية) لأن هذا القيام واجب الصلاة ولم يأت بها (وإن لم يذكر) من سلم قبل إتمام صلاته (حق) شرع في صلاة غير ما قطعها (مع قرب الفصل) وعاد إلى الأولى فاتمها الفصل الموالية بين أركانها ثم سجدة السهو وفي الفصل فيما إذا كانتا صلاتي جمع أتمها ثم سجدة عقبها السلام وعن الأولى لأنها كصلاة واحدة وقصر عليه في القروع (وإن كان سلامه) قبل إتمام صلاته (طنان) صلاته قد انقضت فكذلك أي يعود فيتمها إذا ذكر قريبا عنها ما تقدم (لأن سلم من رباعية) كظهر (نظنا) جمعة أو غيرها (والقروع) فيبطل فرضه لأنه ترك استحباب حكم النية وهو واجب (وتقدم) ذلك (في) باب (النية) ما طال الفصل عرفنا بطلانها صلاة واحدة فلم يحز بنا بعض ما على بعض مع طول الفصل لتتميزا لتمامه قال في المنها والشرح والمقاربه كشمل حاله عليه الصلاة والسلام في خبر ذي الدين الذي لم يبعد بعده نص (أو أحدث) بطلت لأن استمرار الظاهر بشرط وقد فات (أو تركتم) لغرض صحتها أي الصلاة (كقولها) بلا غلام استغنى وبخبره بطلت) لما روى معاوية بن الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأديمين رواد مسلم وأبو داود وقال مكان لا يصلح ذبح (وإن تكلم) من سلم قبل إتمام صلاته سها (يسيرا) عرفنا (لصحتها) أي الصلاة (لم تبطل) صلاته إماما كان أو مأموما نص عليه في رواية جماعة قال الموفق أنه الأولى وصححه في الشرح وهو ظاهر كلامنا في خبره وفي الأقدام وقدمه ابن قيم وابن مفلح في حواشيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وذو الدين تكلموا وبنا على صلاتهم فعل هذا أن أمكنه استصلاح الصلاة بإشارة وبخبرها فتكلم فذكر في الفصو وغيره ما لم تبطل صلاته وهذه أن تكلم لصحتها سها لم تبطل ولا بطلت قال صاحب المحرر وهو أصح عندنا لأن النبي عام وأما ما ذكر في حال السهو فيخص به ما بقي غيره على الأصل (و) كالمقاضي علا الذين المرادوا يعرفون بالمتنوع (بلى) تبطل صلاته وإن تكلم بسرها لصحتها قال في الانصاف وهي المذهب وعليه أكثر الأصحاب قاله الحمد وغيرهم منهم أبو بكر الخليل وأبو بكر عبد العزيز والمقاضي وأبو الحسين قال المجددي أنه قال وإنا توهمه الناطم وبخبره في الانصاف وقدمه في القروع والمحرر والفاق وأجاب المقاضي وغيره عن قصة ذي الدين بأنها كانت حال إباحة الكلام وضعفه الحمد وغيره لأن الكلام محرم قبل الهجرة عند ابن حبان وغيره أو بعد ما يسر عند الخطابي وغيره (ككلامه في صلاتها) أي الصلاة فتبطل به (ولو) كان (مكرها) لأنه أتى بما يفسد الصلاة عدا ولا أن لا كراماد (لأن تكلمه مفسد) بالي الكلام) بان خرجت الحر وقعه منه بغير

بها (وأقفا ركعتان) لأنه لم ينقل أنه عليه الصلاة والسلام صلاها دونها وفي حديث أبي هريرة وركعتي العشي صلاها صلى الله عليه وسلم أربعا كافي حديث عائشة رواد أحمد ومسلم وسنن كاف في حديث جابر بن عبد الله رواد البخاري في تاريخه (وأكثرها ثمان) حديث أم هانئ أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى ثمان ركعات سجدة العشي رواد الجماعة (ووثنتا) أي صلاة العشي (من عروج وقت النسي أي ارتفاع الشمس) قدر رجح حديث قال الله ابن آدم أركع أربع ركعات من أول النهار كفك آخره رواد الحنفية الابن ماجه (القبيل الزوال) أي إلى دخول وقت النسي بقيام الشمس (وأضله) أي وقت صلاة العشي (إذا اشتد المار) حديث صلاة الأوابين حين ترمض الفصال رواد مسلم (و) نس (صلاة الاستسقاء ولو في خير) كحج وعمره (وساد به) أي انغير (بعدها) أي الاستسقاء لحديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الاستسقاء في الأمور كلها كما يعلمها السورة من القرآن يقول إنهم أحدكم بالأسفل ركع ركعتين من غير الفريضة ثم قبل اللهم إني أستغفرك بعملك وأستغفرك بشدرك وأسألك من فضلك العظيم فأنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي فديني ومائتي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله يسهروني وبارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي فديني

ومما شى وعاقبه أمرى أو قال فى جابل أمرى وأجله فاصرفه عنى وأصرفني عنه ٣٣٣ وقد روى الخبر حيث كان ثم أرفضى بموسى

حاشية أخرجه البخارى والترمذى
وفيه ثم رخصه (و) تسن صلاة
الخارجة الى الله تعالى أو الى
(أدى) حديث عبد الله بن
أبي أوفى رخصه ما من كانت له
حاجة الى الله عز وجل أو الى
أحد من بني آدم فليؤم أو ليصنع
الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم لينش
على الله تعالى ويصل على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم ليقتل
لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله
الا الله العلى العظيم سبحانه الله
رب العرش العظيم الحمد لله رب
العالمين أسألك موجبات رحمتك
وعزائم مغفرتك والغنى من
كل بر والسلامة من كل أثم لذبح
لى ذنبا لا أغفرته ولا هاء لا أفرجه
ولا حاشية هي لارضاض الاضنيها
بالرحم الراحمين رواه ابن ماجة
والترمذى وقال غريب
(و) تسن (صلاة التوبة)
حديث ما من رجل ذنب ذنبا ثم
يقوم فيصلي ركعتين ثم
يستغفر الله الاغفر له ثم قرأ
والذين اذا فعلوا فاحشة عذبوا
انفسهم الى آخرة الآية رواه أبو
داود والترمذى وحسنه وفي
استادسة ال (و) تسن الصلاة
(عقب الوضوء) حديث أبي
هريرة روى عنه قال لالد عند
صلاة الفجر بانك حديثي
بارجى عمل الله فى الاسلام فاني
سمعت دق نعليك بين يدي فى
الجنة فقال ما جعلت عملا راجى
عندى انى لم اظهر طهورا فى
ساعة من ليسل أو أنها دار الصلوة
ذلك الطهور فما كتب الله لى أن
أصل متقى عليه ولغظه للخارى

اختياره (مثل ان سلم سهر) فلا تبطل صلاته وتقدم (أو لم تترككم) لرفع القلم عنه ولمعلم
صحة أقراره وعنده وقد توقف أحد من الجواب عنه (أوسق على لسانه حال تراه تكة لامن
القرآن) لانه لا يكتفه الضرر منه (أو ظله شمال أو عظام أو تشاوب فبان حرفان) فلا تبطل
صلاته لاسر (وأن قهقهة) فى الصلاة (بطلت) حكمه ابن المنذر اجماعا (ولو لم يكن حرفان) لباروى
جابر بن النضر صلى الله عليه وسلم قال لقهقهة تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوء رواه الحارثى
بأسناديه ضعيف ولانه تمدحها ما يانها لشمه خطاب الادعى (لا تبطل الصلاة) (ان تبسم)
فيها وهو قول الأكثر حكمه ابن المنذر (وأن نفخ) فبان حرفان فككلام لاسر ومى سبب
ابن عباس من نفخ فى صلاته فقد تكلم وعن أبى هريرة روى له لسكران فبان المنذر لا يثبت
عنه ما روى من عدم الإبطال به من ابن مسعود وغيره الاول حمله على ما إذا لم ينتظم منه
حرفان (أو انقلب) أى رفع صوته بالكلام (لأن خشية الله) فبان حرفان فككلام لانه من جنس
كلام الأديين وظاهره لافرق بين ما غلب صاحبه وما لم يبق له لكن قال فى المعنى والنهاية انه اذا
غلب صاحبه لم يضره لكثرة غيره داخل فى وسعه ولم يحكمه بخلافه فى المبدع (أو تعجب من
غير حاجة فبان حرفان فككلام) لانه اذا بانها كما أن تكلمها أشبه ما لو أن أو تارة لغير خشية
الله فبان حرفان وظاهره انه ان تخضع لحاجة لم تبطل ولو بان حرفان نقل للروى ومما هن
أحداه كان يتخضع فى صلاته لبعضه ما رواه أحدوا بن ماجة عن على قال كانى مدخل من
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار فاذا دخلت عليه وهو يصلى يتخضع لى ولتأني
معناه ولانها صوت لا يدل بنفسه ولا مع لفظ غيره على معنى لكونها حروفا غير محققة كصوت
أغل ولتأني ما علمت كما بخلاف النفخ والتأني (تتبعه) مذكروا المصنف ومما صاحب
المنتهى ومن وافقه ما جلع بين كلام الامام والاصحاب فبان الامام كان يتخضع فى صلاته كما تقدم
والاصحاب جعلوا النخضة كالنفخ والقهقهة وحسوا ما روى عن الامام على انه لم يأت بصرفين
ورده الموفق بان ظاهره انه لم يمتد ذلك لان الحاجة تدعو اليها (وبكر ما سجدت له الكعبة كما
يكروه استعداءه) (الفصل) لئلا يظهر حرفان فتبطل صلاته (وأنى داخل فى الصلاة) باب
(صلاة الجماعة) مفصلا (تتبعه) على ما سبق ان الكلام ألبطل للصلاة لا ينتظم حرفين
فصاعدا لأن الحرفين تكون كلمة كاب وأح وكذا فى الافعال والحروف لا تنتظم كلمه من أقل من
حرفين قاله فى الشرح ويرد عليه نحو فى وع

(فصل) فى العبد من نقص فى صلاته (من نسي ركعة غير الأخيرة) أى تكبيرة الاحرام
(لعدم انعقاد الصلاة يتركها) وكذا النية على القول بركعتها (قد ذكره مشروعه فى قراءة
الركعة) (التي بعدها) أى بعد التروك منها لركن (بطلت) (الركعة) (التي تركه منها فقط) نص
عليه لانه ترك ركعا لم يكنه استدراكه لنفسه بالركعة التي بعدها فلتتركه وصارت التي شرع
فيها موضعا لاول بعد الاستفتاح نص عليه فى رواية الأثرم فان كان التروك من الاولى صارت
الثانية اول صلوة الثالثة ثالثة والرابعة ثالثة وبقى ركعة وكذا القول فى الثانية والثالثة وحمل معناه
لا يبطل ما مضى من الركعات قبل التروك تركها أو كالى الزاغوى بل وبعد ابن تيم وغيره (فان
رجع الى ما تركه) (عالمنا بعد اطلعت صلاته) لانه ترك الواجب جمعا وان رجع سهر أو جعلا
لم تبطل صلاته لكنه لا يستدعى بطله فى الركعة التي ترك منها لانها قد بدت بشروعه فى قراءة
غيرها فلم تعد الى الصلوة كما ذكره فى الترح (وان ذكره) أى الى كى النسي (نفسه) أى
قبل شروعه فى القراءة التي بعدها (عادل وما فات به) أى بالتروك نص عليه لكون القيام

فل لكل من الاستخارة والحاجة والتوبة وعقب الوضوء ركعتان) لما تقدم (لا تسن) صلاة التسبيح) لقولنا احملنا بقضى قبل لم

الحديث فيها وهي أربع ركعات
يقرا في كل ركعة فاتحة الكتاب
وسورة ثم يقول قل أن بركم
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
الله والله أكبر خمسة عشر مرة
ثم يقول في ركعة عشر مرة
الا اعتدال منه عشر مرة في السجدة
الاولى ثم بين السجدة ثين في
السجدة الثانية ثم بعد ارفع منها
عشر اشتر او ذلك خمس وسبعون
ثم في كل ركعة كذلك وصلاة
الزائفة والاقبية ليله نصف
شعبان بدعة لا اصل لها قاله
الشيخ في الذين وقال اما ليله
النصف من شعبان فيها فضل
وكان من السلف من صلى فيها
لكن الاجماع في المساجد
لا يحلها بدعة له وفي استحباب
قيامها ما في ليلة العيد ذكره في
الطائفت
فانزل وسجد ثلاثا (سجود
شكر كنافله) الصلاة ذات
الركوع واليهود (فما يعتمر)
لها من شروط الصلاة (وسن)
اليهود (اللائق) ان تركه تعالى ان
الذين اوتوا اليه من قبله اذا نزل
عليهم لم يهرثون ولا كان سجدا
وحدها ثين عشر كان النبي
صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا
السورة فيها السجدة تسجد وسجد
معها حتى ما يجدها مستدنا موضعها
لجنته وسلم في غير صلاة وليس
بواجب لحديث يزيد بن ثابت
قرأت على النبي صلى الله عليه
وسلم وانتم قل سجدة فيها رواء
الجماعة والمبارقة في سجدة
متأخذ وروى البخاري أن عمر
قرأ أربع سجدة على المنبر سورة
الفصل حتى اذا جاء السجدة تركه فوجد الناس حتى اذا كانت الجمعة القابلة فقرأ بها حتى اذا جاء السجدة

غير مقصود في نفسه لانه يلزم منه قدر القراءة الواجبة وهي المقصودة ولانه امتنا فحسب في
موضع كالترك سجدة من الركعة الاخيرة فقد كرهها قبل السلام فانه ياتي بها في الحال (و) أتى
(ع) ما بعد نصا من الاركان والواجبات لوجوب الترتيب (فلو ذكر الركوع وقبض على به
وجاء بعده) لما تقدم (وان سجدة ثم قام قبل سجدة الثانية ناسيا) فان كان جلس لفصل
بين السجدة ثين (سجدة الثانية ولم يجلس) لفصل لخصوله في سجدة (والا) أي وان لم يكن جلس
لفصل (جلس) له (ثم سجدة) الثانية تدارك لما فاتته (وان كان جلس) بعد السجدة الاولى
(لا استراحة لم يجزئه) جلوسه (عن جلسته لفصل كنبه بجلوسه نقلا) فانه لا يجزئه عن جلوسه
الفصل لوجوبها (فان لم يعد) الى الركعة المتروكة من ذكره قبل شروعه في قراءة الاخرى
(عدا طلت صلاته) تركه الواجب عدا (و) ان لم يعد (سهوا أو جهلا) طلت الركعة فقط
لا تفعل غير متعددا شبه ما لمعنى قبل ذكر المتروكة حتى شرع في القراءة (فان علم) بالمتروكة
(بعد السلام) فهو ترك ركعة كاملة لان الركعة التي نلت تركها غير مستتة با وجوبها
كعدمها فاذا سلم قبل ذكرها فقد سلم من نقص (باتيها) أي بالركعة (مع قرب الفصل) عرفنا
تقديم (ولو انحرف عن القبلة) أو خرج من المسجد نص عليه وسجدة قبل السلام تقدمه
حرب بخلاف ترك الركعة بتمامها قاله في المبدع وان طال الفصل أو أحدث بطلت
لقوات الموالاة كالوذكره في يوم آخر (فلن كان المتروكة تشهدا أخيرا) أي به وسجدة وسلم
(أو) كان المتروكة (سلاما) أي به وسجدة (وسلم) ولم يكن ترك ركعة وظاهره أو صريحه
ان المحصور منها بعد السلام مع انه ليس من المستثنين الا في استثنائها (وان نسي أربع
سجدة من أربع ركعات) من كل ركعة سجدة (وذكره في التشهد) جدي في الحال سجدة فصحت
له ركعة ثم في ثلاث ركعات وسجد السهو وسلم لان كل واحدة من الثلاث الاولى طلت
بشروعه في قراءة الثاني بعد ما وقفت الرابعة فافقه فيها بسجدة فنصب وتسميرا ولا وما في
الثلاث الباقية (وان ذكر) أنه ترك أربع سجدة من أربع ركعات (بعد سلامه) طلت
سجدة نسا) لان الركعة الاخيرة بطلت ايضا سلامه فلم يصح له سعي من صلاته بغيره (وان
ذكر) ذلك (وقد قرأ في الخامسة فهي أولاه) لان الاولى طلت بشروعه في قراءة الثانية
والثانية طلت بشروعه في قراءة الثالثة والثالثة طلت بشروعه في قراءة الرابعة والرابعة طلت
بشروعه في قراءة الخامسة فبقي عليها (وتشهد قبل) سجدة (الركعة) (الاخيرة) زيادة فعلية
يجب اليه وسجد لها ويطلب الصلاة عمدا لانه ليس بخلافها (و) تشهد قبل السجدة
الثانية (زيادة قولية) يسن السجدة لها ولا يطلب عمدا الصلاة به وذكره مشروع في
الصلاة في الجملة وبالمسألة ليس بزيادة لانه بين السجدة ثين لم يحل جلوس وان نسي سجدة ثين
أول ثلاث ركعاتين جهلها أي ركعتين وثلاث أو أربع ركعاتين ثلاث جهلها أي بثلاث ركعات
من أربع أو ثلاث أي بسجدة ثين ثم ثلاث ركعات أو بركعتين ومن الاولى سجدة ومن
الثانية سجدة ثين ومن الرابعة سجدة أي بسجدة ثم ركعتين (وان نسي) التشهد الاول وسجد
بان جلس له ولم يشهد (أو) نسيه (مع الجلوس) له ونهض لزمه الرجوع والاثبات به أي بما
تركه من التشهدا لاسا (عالم يستمر قائما) لما روي المخرمة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستقم قائما فاجلس واذا استقم فلا تجلس وسجد
سجد السهو رواه أحمد وابو داود وابن ماجه عن رواية جابر الجعفي وقد تكلم فيه ولانه أدخل
بواجب ذكره قبل الشروع في ركعة الثانية به كالو لم يفارق ركعتا الارض وظاهره انه

برجع ولو كان إلى القيام أقرب (ولزم المأموم متابته) أي الإمام إذا رجع إلى التشهد (ولو
معدية ههنا وهوهم في القراءة) لحدسنا فاجعل الإمام ليؤتم بهوا لا اعتبار بقيامهم قبله
(وان استتم قائما ولم يقرأ) أي بشرع في القراءة (فصعد رجوعه أولى) من رجوعه لتقدم
من حديث المغيرة وانما حاز رجوعه لأنه لم يتكلم بركن مقصود لأن القيام ليس مقصود
في نفسه ولهذا حاز تركه عند الفرض بخلاف غيره من الأركان (وبنايه) أي الإمام إذا قام بها
عن التشهد (للمأموم) وبسقط عنه التشهد في الجلوس إذا كان كما تقدم (ولو علم) المأموم (تركه)
أي ترك الإمام التشهد (قبل قيامه) أي المأموم أو الإمام (ولا يتشهد) المأموم، بل قيام أمامه
حدها (لحديثنا فاجعل الإمام ليؤتم بهوا فلا تتحقق عليه) (وان رجع) الإمام بعد أن استتم قائما
ولم يقرأ إلى التشهد (حاز) أي لم يصرم (وكره) خروج من خلاف من أو جبا لمضي ظاهر
حديث المغيرة وهو مع السوفى (وان قرأ) ثم ذكر التشهد (لم يجز له الرجوع) إلى التشهد
لحديث المغيرة ولا يشرع في ركن مقصود كالشروع في الركوع وتبطل الصلاة الإمام إذا رجع
بعد شروعه فيها إلا أن يكون جاهلا أو ناسيا (وسى على غيره من ذلك وهو في التشهد من لم يركع
الجلوس وكذا حال المأموم أن تعموا من سجود أو أن يتبدل فلم يرجع تشهدا ولا القسم
وتعمده وقبل بل يفارقوه ويؤتم صلاتهم (وعليه اليهود لئلا يكلف) لحدثنا المغيرة لقوله
عليه الصلاة والسلام إذا سجد أحدكم فليسجد بعده (وكننا حكم تسييم إلى ركوع والعبادة
ورب اغفر لي بين السجدةتين وكل واجب تركه أو أتى به غير صحيح إلى تعبير ركوع قبل
اعتدال لا بد) ذكره القاضي فيما سأل في القيام من ترك التشهد قال في المسند وليس مثله
لأن التشهد واجب في نفسه غير متعلق بغيره بخلاف بقية الواجبات لأنها تقب في غيرها
كالسجدة انتهى (وبين حاز رجوعه معاد إلى الركوع أدرك السجدة إلى ركعته) (وان ترك
ركعنا) قال ركوع أو طمأنينة نفسه (لا بد موضعه) بأن جعل أول من الأولى أو غيرها (بني
على الاحوط) يخرج من العبادة بيقين (فلو ذكر في التشهد ترك سجدة لا يلزم) أي (من
الأولى أم من الثانية جعلها من) الركعة (الأولى أو في ركعة) بدلها (وان ترك سجدةتين
لا يلزم) أحبا (من ركعة أو) من (ركعتين) جعلهما من ركعتين احتياطاً لئلا تركه كما قيل
الشروع في القراءة (سجد سجدة وحصلت ركعة) ثم يأتي بركعة يخرج من العبادة بيقين
(وان ذكره) أي المتروك وهو جود أن لا يلزم من ركعة أو من ركعتين (بعد شروعه في القراءة
الثلاثة اختار الأولان) لأن الاحوط كونهما من ركعتين كما تقدم وكل منهما تبطل بشرعه
في القراءة التي بعدها (وان ترك سجدة لا يلزم من أي ركعة أو في ركعة كاملة) لاحتمال أن تكون
من غير الأخيرة (ولو جهل عين الركن المتروك) بأن ذكر أنه ترك ركعتين جهل عينه (بني على
الاحوط) أيضا فان شك في القراءة فالركوع (أي شمل المتروك قراءة أو ركوع) (جعله
قراءة) فيأتي بها ركوعاً فترتيب (وان شك في الركوع والعبادة جعله ركوعاً) فيأتي به
بالعبادة (فان ترك آيتين متواليتين من الفاتحة جعلهما من ركعة) عللاً لظاهر (وان لم يعلم
فأولهما جعلهما من ركعتين) احتياطاً لئلا يخرج من الصلاة وموئداً قبله فيكون عذر لها
لقوله عليه الصلاة والسلام لا غرابة في الصلاة ولا تسليم وراه أو داود قال لا تزم سالت أبا عبد
الله عن تفسيره فقال أما أظن أنه أراه يخرج منها إلى الأهل بيقين أنها قد دعت

فصل في القسم الثالث مما يشرع له سجود السهو أو الشك في بعض صوره وقد ذكره بقوله
(من شك في عدد الركعات بني على اليقين ولو) كان الشك (أماماً) روى عن عمرو بن
لأمامه) فلا يسجد لما هو لا منفرد ثلاثاً ولا غير لأنه مأمور باستيفاع
٢٦٥ - (مكشاف الفتاوى) - أول

وابن عباس لما روى ابي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا شئت احدثك في صلاته فلم يترك
صلى فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم ورواه مسلم وكهفارة
وطواف ذكر ما بين شهاب ولان الاصل عدم ما شك فيه وكما لو شك في اصل الصلاة سواء شك في
ذلك منه ولا قاله في المستحب وقدره (وعنه يبي امام على غالب ظنه) والمنفرد على اليقين ذكر
في المتن ان هذا ظاهر المذهب وجزءه في الكافي والوجيز وذكر في الشرح انه المشهور عن
احمد وانه اختيار الحنفى ولان الامام من ينهيه بذلك اذا اخطأ الصواب بخلاف المنفرد
(ان كان المأمور أكثر من واحد والا) أي وان يكن المأمور أكثر من واحد (بني) الامام
(على اليقين) كما نفرد لانه لا يرجع اليه بدليل المأمور الواحد لا يرجع اليه فعل الامامه
(اختاره) أي القول بان الامام يبي على غالب ظنه (جمع) منهم من سبق بيانه (واخذ مأمور عند
شكه يسجد امامه اذا كان المأمور اثنين فأكثر) لانه بعد خطا اثنين واصابة واحد قال في المنع
واما المأمور فيقتبص امامه مع عدم الجزم بخطئه وان يخبر بخطئه لم ينهه ولم يسجد قبله (و) المأمور
(في فصل نفسه يبي على اليقين) لما تقدم (فلو شك) المأمور (هل دخل معه) أي الامام (في)
الركعة (الاولى أو الثانية جملته) أي الدخول معه (في الثانية) فبقي ركعة اذا سلم امامه
احتياطاً (ولو ادرك) المأمور (الامام) اركعاً ثم شك بعد تركه (فلا حرام) هل رفع الامام رأسه
قبل ادراكه كما لم يحد ذلك الركعة (لاحتمال رفعه من الركوع قبل ادراكه) كفيه (وحيث يبي)
المصلي (على اليقين فانه يبي عباقي عليه) من مسلاته ليجز من عهده (فان كان مأموراً
افيه بعد سلام امامه) كالمسبوق ولا يفارقه قبل ذلك لهدم الحاجة اليه (وسجد المسبوق
ليغير ماله مع الشك فانه نقص في المعنى وان كان المأمور واحداً) وشك في عدد الدار كعات ونحوه
(لم يقل امامه) لاحتمال المسبوق منه (كجام) يرجع عليه الصلاة والسلام لقول ذي اليلدين
وحده (وبني على اليقين) لما تقدم فان سلم امامه في عا شك فيه (ولا اثر لشكه) أي المصلي
(بعد سلامه وكذلك سائر العبادات أو شك فيها بعد فراغها) لان الظاهر انما في بها على الوجه
المشروع وتقدم في الطهارة (ومن شك) قبل السلام (في ترك ركن فهو كتركه) ويعدل
باليقين لان الاصل عدمه (ولا يسجد لشكه في ترك واجب) لان الاصل عدم وجوبه فلا
يسجد بالشك (ولا) يسجد (شكه هل معها) لان الاصل عدمه (أو) شكه (في زيادة) بان
شك في التشهد هل زاد شيأ ولا لم يسجد لان الاصل عدم الزيادة (الاذا شك فيها وقت فعلها)
مان شك في الأخيرة هل هي زائدة أو لا وهو ساجد هل سجوده زائد أو لا فيسجد لذلك سجراً
لنقص الماحصل فيه بالشك (ولا) يسجد (لشكه اذا زال) شكه (وتبين انه مصيب فيها فله)
اماماً كان أو غير ذلك من وجوب السجود (ولو شك) من سه (هل يسجد سجدته أم لا يسجد)
للهو وكفاءه سجدة نان (وليس على المأمور سجود سهو) لحدس بان غير يرفقه ليس على من
خلف الامام سهو فان سهواً عليه وعلى من خلفه رؤه الدار قطعي وظاهره ولو كان في
ساجد سجوده بهذا السلام (الا ان يسهو امامه فيسجد) المأمور (معه) سواء سهواً المأمور أو لا
حكاهما حق وابن المنذر اجماعاً لم يوفه عليه الصلاة والسلام افتاجه لاجل الامام ليقرب به فاذا سجد
فاجسداً (ولو لم يتم) المأمور (التشهد ثم يته) يسجد سجدة مع امامه متابعتها (ولو) كان المأمور
(مسبوقاً) وكان سهواً لماله فيما أدركه المسبوق (معه) أو قبله وسواء يسجد امامه قبل السلام
أو بعده لعدم ما تقدم (فلو قام) المسبوق لقضاء ما فاتته (بعد سلام امامه وجمع) وجوبان
لم يستقم قائماً (فيسجد معه) لسهو وان استتم قائماً كره جوهه (وان شرع في القراءة
يرجع) أي حرر رجوعه كالنهي عن التشهد الاول فلهذا معنى كلامه في الشرح (وان أدركه)

تلاوة غيره امامه ان لم يسجد امامه
(وغيره) لاستصحاب السجود مستقيم
(كون قارئ صلح امامه) أي
استمع ولو في نفل (فلا يسجد)
مستقيم (ان لم يسجد) قارئ
لحديث عطاء ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتى إلى
نفر من أصحابه فقرر رجل منهم
سجدة ثم نظر إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انك كنت
امامنا ولو سجدت لسجدنا واه
الشاني في مسنده وغيره (ولا)
يسجد مستقيم (قمامه) أي الثاني
(اوعن يساره مع خلويته) أي
التالي عن يساره معه لعدم صحة
الاتمام به اذا كان سجدة من عينه
معه جاز وكذا عن يساره مع من
من عينه (ولا) يسجد (رجل)
مستقيم ولا يثنى (لتلاوة امرأة
(و) تلاوة (خثي) لعدم صحة
اتمامه بها (و) يسجد مستقيم
من رجل وأثنى وخثي (تلاوة)
رجل (أحد) لتلاوة (زمن)
لان قراءة الفاتحة والقيام ليسا
ركن السجود (و) تلاوة (صبي)
لصحة امامته في النقل (والسجدة)
أربع عشرة سجدة (في آخر
الاعراف وفي العدة عند بالتدو
والاصار في النبل عندو يفعلون
ما يؤمرون وفي الايام يزيدونهم
خشوعاً وفي مريم نحواً واحداً
وبكيا (وفي الحج ثنتان) الاولى
عند يقبل الله ما يشاء والثانية
لعلكم تغفون وفي النمرات
وزادهم تفور وفي النمل رب
العرش العظيم وفي الم السجدة
لا يستكبرون وفي فصلت وهم لا يسأمون وفي آخر النجم في الانشقاق

لا يسجدون وفي آخر اقرأ (يكبر) في سجود الثلاثة تكبيرين سواء كان في ٢٦٧ الصلاة أو خارجها تكبيرة (إذا سجد

(و) تكبيرة (إذا قرع) كسجود
 ملب الصلاة والسجود (ويجس)
 خارج الصلاة سجدة ليلس
 حابا (ويسلم) وجوبا في كل
 تركه سجدا وسجودا
 حدث نحرهما التمسك
 وتخليلها التمسك (ولا يشبه)
 لانه لم ينقل فيه (ورفع يديه)
 هذا إذا أراد السجود (ولو) كان
 (في صلاة) نسا (وكره جمع
 آياته) أي السجود في وقت ليسجد
 لها (و) كره (حذفها) أي آيات
 السجود بان تركها حتى لا يسجد
 لها لأن كلامهم لم ينقل عن
 السلف بل نقلت كراهته وسواء
 في الصلاة أو خارجها (و) كره
 (قراءة امام) آية (سجدة بسلامة
 سر) كظهور وعصر لانه سجد
 لها خطأ على المأمومين والترك
 السنة (و) كره (سجود) أي
 الامام (لما) أي الثلاثة بسلامة
 لانه من الخلط على من معه
 ورده في المني بفعله عليه الصلاة
 والسلام (ولزم المأموم ما تبعه)
 أي الامام في سجود ثلاثة (في
 غيرها) أي السجدة لحدث
 افتحاصل الامام ليؤتم به وأما
 صلاة السرفان المأموم فيا ليس
 بتال ولا مستحب بخلاف الجهرية
 وان كان ثم اتبع كسجود طرش
 لانه عمل الامانة في الجلطة
 (وسجود) تسلاوة (عن قيام
 أفضل) تشبها بصلاة النقل
 وروى اسحق عن عائشة انها
 كانت تقرأ في المصنف فاذا انتهت
 الى السجدة قامت فحدثت
 (والسجدة الاولى ركن) في

المسروق (في إحدى سجدتي السجود الأخيرة سيدعه) السجدة التي أدرك فيها متابعة (فإذا سلم)
 امامه (أي) المسروق (أي) السجدة (الثانية) من سجدة السجود ليوالي بين السجدة (ثم قضى)
 المسروق (صلاة) نسا (صوم) قوله عليه الصلاة والسلام ما إذا كنتم فصالا وما كنتم فافقوا
 (وان أدركه) المسروق بعد سجود السجود قبل السلام لم يسجد (المسروق) له وامامه لأن سجد
 الامام قد انجز بسجود قبل دخوله معه أشبه ما لو سجد (ويستحب مسروق لسلامه مع امامه
 سواء) لانه صار منفردا بسلام امامه (و) بسجد مسروق (لصومه) أي مع امامه (و) بسجد
 مسروق لسهو (فيما انفرد به) رواه واحدة قاله في المبدع ونظيره ولو كان سجدا مع امامه
 لسهو كما علم بما صور وابتست فتحدثت في المغرب وباني في الجماعة (حتى في نارة لعذر)
 أي لو سها الامام أو المأموم معه ثم فارق لعذر يبع للشارقة فانه يسجد لسهو ولا يصار
 منفردا (ولا يصح) المسروق (السجود) إذا جمع مع امامه لسهو امامه (لانه قد سجد وانفردت
 صلاة ونظيره ولو كان عليه نية أدركه مع الامام (وان لم يسجد) المسروق (معه) أي مع
 امامه لسهو لعذر (سجد) المسروق (آخر الصلاة) وسها واحد قاله في المبدع (وان لم يسجد
 الامام) لسهو (سها) لو احدث الاعتداء بعد وجوبه سجدة المأموم بعد سلامه والآن من
 سجوده لأن صلاته تقبضت سها وامامه فلزم مجبرها وكما لو انفرد لعذر ولمسوقه عليه الصلاة
 والسلام فليدع عن من خلفه (لكن بسجد المسروق) الذي لم يسجد امامه لسهو (إذا قرع)
 من قضاها فانه لم يعمل بسجود السها وأما كان يسجد مع الامام متباعدة وان ترك
 الامام بسجود السها والواجب قبل السلام مع اعتقاده وجوبه سجد بطلت صلاة الامام قال في
 المبدع وفي صلاتهم رواه في الشرح وجهاه قلت مقتضى ما قدم بطلان سلامته وان
 كان عمله بعد السلام لم يطل صلاته ولا صلاتها باق يوليا انتهى الكلام على اسباب سجود
 السها اخذتني كل عمل على أحكامه وكيفية وما يتعلق بذلك فقال (وسجود السها) يطل عليه
 الصلاة (واجب) لقوله عليه الصلاة والسلام لم يسجد سجدتين والأصل في الأمر وجوب
 ودخل فيما يطل عليه الزيادة والنقصان والشك في صوره المتقدمة (وسوى نفس سجود
 سها) محله (قبل السلام فانها) أي الصلاة (تصح مع سهو) أي مع تركه سها أكثر
 الواجبات (وتطل) الصلاة (تركه) أي ترك سجود السها قبل السلام (عنا) كترك غيره
 من الواجبات (ولا يجب السجود له) أي لا يجب السجود لتركه سها بل ان ذكره قريبا أتى
 به بشروطه الأولى والاسقط لغوات محله (وسوى ما اذا نحن لمناجيل المعنى سها أو جهلا) فان
 عده بطل الصلاة لا يجب السجود لسهو أو فعله جهلا (قاله المحمد) عبد السلام بن نجدة (في
 شرحه) على الهداية (والذهب وجوب السجود) فمن الغفيل للمعنى سها أو جهلا أكثر
 ما يطل عده الصلاة (ومحله) أي سجود السها (نبا) قال القاضي لا خلاف في جواز الارين
 أي السجود قبل السلام وبه وأما الكلام في الأولى والأفضل فلامعنى لادعاء النسخ (قبل
 السلام) لانه انما الصلاة فكان فيها كسجود صلها (الا في السلام قبل تمام صلاة) إذا سلم عن
 نقص ركعة فكثر (حديث هيران بن حصين وفي الدين) وقوله عن نقص ركعة فكثر تبس
 فيه صاحب الخلاف والمحرر وغيرهما حيث قالوا عن نقص ركعة والأقله نص على وجوب تقديمه
 في المفتح وغيره قال في المبدع فظاهره لا فرق بين أن يسلم عن نقص ركعة أو أقل ثم حكى ما تقدم
 عن الخلاف والمحرر وغيرهما (و) الا (فيما إذا نبي الامام على طالبه ان قلنا) وتقدم
 بانه (د) انه يسجد لسهو (معه) أي بعد السلام (نبا ايضا) حديثه على وان سجودا مرقوعا
 اذا نزل أحدكم في صلاة فليقر الصواب فليتم عليه ثم يسجد سجدتين متفق عليه وفي البخاري

سجود ثلاثة لما تقدم (ويجزي) أي تكفي فصلا فعل ابن مسعود ولانا لثانية لان في اول العمومات تقتضيها وصباها على الخفيف

بعد التسليم (وإن نسيه) أي سجود السهو (قبل السلام) أتى به بعده ما لم يطل الفصل ثم روى
 ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد السجود أو الكلام رواه مسلم (أو) نسيه (بعده)
 أي بعد السلام أي عقبه (أتى به ما لم يطل الفصل عرفوا) وخفف عن القلة أو تكلم) لما تقدم
 (فلو) نسي سجود السهو (و) شرع في الصلاة ثم ذكره (فمنها إذا سلم) إن لم يطل الفصل (وإن
 طال الفصل) لم يسجد لأنه لم يكمل الصلاة فلا أتى به بعد طول الفصل ثم كن من أركانها
 (أخرج من السجود) لم يسجد لأن السجود محل الصلاة فاعتبرت فيه المدة تخياراً للمجلس (أو)
 أحدث لم يسجد) السهو ولقوات شرط الصلاة (وحيث) صلاة لأنه جازاً لمادة كجبرائيل المحج
 فلم تطل بقوته (و) يكتفي بجمع السهو وسجدتان ولو اشتاف علهما) أي عمل السهو بن لاه
 عليه الصلاة والسلام فما فعل وتكلم بعد سلامه وسجد لهما سجود واحد ولا شرع لجمع
 فكفي فيه سجود واحد كالأول من جنس ولأنه إنما أتى بجمع السهو كله وأما حديث ثوبان
 لكل سهو سجدة فإن بعد السلام فالسهو وسجدتان وسجدتان وسجدتان وسجدتان وسجدتان
 عليه قوله بعد السلام ولا يلزم بعد السلام سجودان (و) إذا اجتمع سهوان أحدهما قبل السلام
 والآخر بعده فانه (يطلب ما قبل السلام) على ما بعده لأن ما قبل السلام أكد وسبقه (وإن شئت
 في عمل سجوده) بأن حصل له سهو وشك هل السجدة قبل السلام أو بعده (سجد قبل
 السلام) لأنه الأصل (ومنى سجدة السهو) هذا السلام سواء كان محله قبله أو بعده (كبرتم
 بعد سجدين) كسجود صلب الصلاة (ثم جلس) مفترشاً في الثانية ومتوركا في غيرها
 (تقدم وجوبا) التمهيد الأخير ثم روى عن قول جماعة منهم ابن مسعود لحديث عمران بن
 حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد السجودين ثم تقدم ثم سلم رواه أبو داود والترمذي
 وحسنه ولأنه سجود يسلم له فكان معه تشهد بعقبه كسجود الصلب (وتقدم) بعينه (في الباب
 قبله) وإن سجد قبله أي قبل السلام (سجد سجدتين بلا تشهد بعدهما) ذكره في الخلاف أجماعاً
 (وسجد سهواً) كسجود صلب الصلاة (وما يقول فيه) أي في سجود السهو (و) ما يقول (بعد
 الزرع منه كسجود صلب الصلاة) لما تقدم في حديث أبي هريرة في قصة عدي البدين ثم كبر
 وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر (ومن ترك السجود الواجب) كالمسهو (سجداً
 لا سهواً بطلت) صلاته (بترك ما) محله (قبل السلام) لأنه ترك الواجب سجداً كثيراً من
 الواجبات (و) لا يطل (بترك ما) محله (بعده) أي بعد السلام (لأنه) جبراً لمادة خارج
 عنها (منفرد عنها) فلم يطل بتركه كجبرائيل المحج ولأنه (واجب لها كالآذان) يعني أنه يفرق
 بين الواجب في الصلاة والواجب للآذان (والواجب للصلاة كالجسعة ولا يطل بتركه
 بخلاف الواجبات في الصلاة إذا ترك منها شيئاً

به كسجود له وتصرفه على عدوه
 وتحدثت أي بركة إن أتى صلى
 الله عليه وسلم كان إذا ناداه
 بمر به خراجاً رواه أبو داود
 وابن ماجه والترمذي والحاكم
 وصححه ورواه من قوله تعددتم أنه
 لا يسجد لهما لأنها لا يقطع فلو
 شرع السجود له لاستغفر به
 جهه (وإن سجدته) أي الشكر
 (في صلاة بطلت) صلاته إن كان
 عالماً بما لا يسميه لا يتعلق
 بالصلاة بخلاف سجود التلاوة
 (و) لا يطل الصلاة (من
 جاهل أو ناس) كالأول زاد فيها
 سجود كذلك (وصفته) أي سجود
 الشكر (واحكامه كسجوده
 التلاوة) فيذكر إذا سجد وأذاع
 ويقول فيه سبحان ربّي الأعلى
 ويجلس أذاعه ويسلم ويقرأ
 واحدة ويسحب سجود شكر
 أنما سجدت فباعتقلى في بدنه
 أو بدنه

فصل في مسائل تتعلق
 بالتران (تباح القراءة في
 الطريق) لما روى عن إبراهيم
 التيمي قال كنت أنزل على أبي
 موسى وهو عشي في الطريق
 وتباح أيضاً قائماً وقاعداً
 ومعتجباً وراكباً ومشياً
 (و) تباح (مع حدث أصغر
 ومع نجاسة ثوب) و نجاسة
 (بدن حتى قم) لأنه لا دليل على
 المنع (وحفظ التران فرض
 كفاية) أجماعاً بعد الرّجل
 ابنه بالقرآن لتعدد القراءة
 ويلزمها ويعلمه كماله إلا أن يعسر
 نصاً أو المكلف قال في القسوع
 يتوجه أن يقدم بعد القراءة

باب صلاة التطوع

قال في الاختيارات التطوع تكمل به صلاة فافرض يوم القيامه أن لم يكن المصلد أعياه فيه
 حديث مرفوع رواه أحمد في المسند وكذلك الزكاة وبقيت الأعمال اه وقال أبو العباس
 في الرد على الرافضي جاءت السنة بترتيبها على ما قبله وعقبه على ما تركه ولو كان إطلاقاً كدعه
 لم يجز بالذوال شئ وبالطافل في عرف الفقهاء ضد الصحيح في عرفهم وهو ما أبرأ القصة فقولهم
 تطل صلاة توهم من ترك ركعتين في وجب القضاء لا يعني أنه لا ياب عليها شيئاً في الآخرة
 (وهو) أي التطوع في الأصل فعل الطاعة هو (شراً) بوعرفاً (طاعة غير واجبة) والنقل

الواجبة العلم كما يقدم الكبير بل العلم على نيل القراءة (ويتعين) حفظ (ما يجب في صلاة) وهو الفاتحة

بالمصدا وكان ابو عبد الله لا يكد
تتركه الا في وقت كل يوم سبعا
(و) بسن (انتم كل اسبوع)
مرة لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تتركوا صلاة العصر الا في كل اسبوع
لا تتركوا صلاة العصر الا في كل اسبوع
انتم (كل ثلاث) لحدثين
عمر وقال قلت يا رسول الله اني
قوة قال اقرأه في ثلاث رواه ابو
داود ولا بأس بقيامها وحدها
وفي نحو رمضان خصوصاً السات
أونار عشرة الاخير ومكة من
دخلها من غير أهلها فسقط
اكثرها القراءة اذن افتتاما
للمكان والمكان وقال بعضهم
بغير المصدا وعدم الشقة لان
غيبان كان يجتهد في ليلة وروي
عن جمع من السلف (وكرر)
تأخير ختمه (يقول ابن بسن) وما
قال أحد أكثر ما سمعت أن تأخير
القراءة في أربعين يوماً من تأخيرها
أكثر بعضي إلى نسيانها والهاون
به قال أحمد ما أشجعها من
ختمه في نفسه (وكرر) (ذاتهم
نذرا) (آخر) كل (سورة من)
سورة (الضحي) إلى آخر القرآن
فيقول الله أكبر فقط (ويجمع
أهل) عند ختمه بباركاً بعد
تفح ذلك وقوله اللهم وان يكون
انتم في الشتاء أول الليل وفي
الصيف أول النهار ولا تكره سورة
الصعد ولا يقرأ الفاتحة وسما من
القرعة في الترتيل أفضل من
السرعة مع تعيين الحروف وما مع
هذه مذكره وتسمي القراءة على
أكل الاصول وكره أحد لا يصحب
قراءة الا بكتاب ولا يبيد ما
تسمي الصورتين والقرعة تذهب
اذ لا يفيض الحرف مادة حرف وصورة

والناقلة إلى ما دونه التلويح (واضحة) أي التطوع (المجاهد) قال أحد لا يصحب
الفرائض أفضل من المجاهد بآلها من هذا نص في كتاب الجهاد (ثم توبه) أي المجاهد (من
نقطة وغيره ما لا ينفعه) أي المجاهد (أفضل من النقطة في غيره) من أعمال البر لقوله تعالى
مثل الذين يتفقون أموالهم في بيت الله كمثل حبة الألة (ثم توبه) فعله وتعلمه من حديث وقته
وغربها) كفسر وأصول الحديث فضل العالم على المالك كفضل على أدناكم الحديث وتقدم
في الخطبة قال أبو الدرداء السلام والمسلم في الأجر وسائر الناس جميع لا خير فيهم ونقل معنا
طلب العلم أفضل الأعمال لمن همت فيه قليل فأي شيء تصعب الزينة قال سفي بنواضع فهو يبنى
عنه الجهد وقال لا يبيد شرط التمسك بحسب إلى التمسك بمسألة ابن هاني يطلب الحديث
بغير ما ينظر له قد انتفع به قال العلم لا بعد له شيء وتقبل ابن منصور ان تذكر بعض ليلة
أحب إلى أحد من أصحابنا وان العلم الذي ينتفع به الناس في أمور دينهم عظم الصلاة
والصوم والحج والعلاق ونحو هذا قال نعم قال الشيخ في الدين من فعل هذا أضره بما هو خير
في نفسه من ما فيه من المحبة لله ولقوله من الشكر ما ليس مذموم بل قد ينال أنواع من
الثواب ما من بآله في أمثاله فيقيم بذل في الدنيا قال وقد يكون من فوائده أكثر من توبه في
الدنيا أن يهديه الله إلى أن يتقرب بها إليه وهو معنى قول بعضهم طلبنا العلم لله والله تعالى أن
يكون الله وقول الأخر طلبه لينة يعني نفس طلبه حسن ينفعهم قال أحمد لو يجب أن يطلب
من العلم ما يقوم به من قبل له فكل العلم يقوم به لله قال الفرغ الذي يجب عليه في
نفسه لا يذهب من طلبه قبل مثل أي شيء قال الذي لا يسهل عليه صلاة وصيام ونحو ذلك مراد
أحمد ما يتعين وجوبه وإن لم يتعين ففرض كفاية ذكره الأصحاب حتى قامت طائفة يعلم لا يتعين
وجوبه قامت بفرض كفاية من ثلثه من قبل له من قبله وهو وجوبه مع قيام غيره وهو
تفتقر إلى دليل وللهذا العلم والمجاهد في نفسه أشد من المروزي العالم يقتدي به ليس العالم
مثل الماهل ومعناه لأن المباركة وغيره وقال الفضيل بن عياض يفتقر لسمين جاهل قبل أن
يفترع لما واحد وقال الشيخ في الدين أشد الناس هذا يوم القيامة عالم يشق الله يعلمه فذنبه
من جنس ذنب اليهود والله أعلم وفي آداب عيون المسائل الصلح أفضل الأعمال وأقرب
العلماء إلى الله وأولاهم به أكثر هم خشية (ثم صلاة) لما روى سالم بن أي المحدث عن ثوبان
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال استقيروا ولن يغفروا عملكم ان خبر أعمالكم الصلاة رواه ابن
ماجه وأسانده ثقات إلى سالم قال أحمد سالم بطي ثوبان بينهما شعثان بن أبي طلحة وله طرق فيها
ضعف ولان فرضها أكد الفروض لمطوعها كذلك طوعات ولائها تصحب أو اطمن الصلاة
الاخلاص والقرعة والار كوع والعبادة وسماحة الرب والنوحة إلى القبلية والتسبيح والتكبير
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (ونسن الامام) أحدان الطواف لتقريب أفضل من
الصلاة في المسجد الحرام) نقل حنبل ثري من تقدم مكة أن بطوق لان الطواف أفضل من
الصلاة والصلاة بعدة الشوع بن عباس الطواف لاهل الفراق والصلاة لاهل مكة وكذا
هذا هو ذلك لان الصلاة لا تقتضي مكان فيمكن التنقل بها في أي مكان أراد يصلح له الطواف
(ثم سائر ما تعتدي بغيره من عبادات مريض وقصدا ما حجه علم واصلاح بين الناس ونحوه) كابلغ
ساحه من لا يستطيع الاغلا إلى ذي سلطان لان نفعه متعدد أشبه الصدقة من أي الدرداء
مرفوعا إلا أخبركم بأفضل من ذلك الصلاة والصيام والصدقة قالوا بلى قال صلى الله عليه وسلم قالت البين
فان فساد ذات البين هي الحال القرء واه أحدوا والبر والبرمذي وصحبه ونقل حنبل اتباع
الجنة أفضل من الصلاة وهذا محل صاحب الحر وغيره أفضل الصلاة على النافع الصالح

أما أن أنفي إلى زياد حرف أو يصل الحركة حرفا وهو لا نكره قراءة جماعة يصرون واحد يكره مع السورة بحيث يقطعه

اشغال أهلها بعبادتهم وعدم استماعهم لما فيه من الامتنان (ويسن تعلم التأويل أي التفسير (ويجوز التفسير) للقرآن (بمقتضى اللغة العربية لانه ترتيلها و(لا) يجوز التفسير (بالأى) لقوله وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ولما روى عن ابن عباس مرفوعا من قال في القرآن نرباه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار وروى عنه بسنده عن الصدوق أى سماء تظلي أو أى أرض تظلي أو ابن أذهب أو كرف أصنع إذا ناقلت في كتاب الله بغير ما أراه الله (و) يلزم الرجوع إلى تفسير صحابي) لانه شاهد التنزيل وحضر التأويل فهو أماره ظاهرة وأيضا لقوله هبة و(لا) يلزم الرجوع إلى تفسير (تابعي) فيما لا ينقله عن العرب لانه يخالف الصحابي فيما تقدم (و) انما قال الصحابي ما يخالف القياس فهو توقيف (أى) انما قال الصحابي ما لا يمكن أن يقوله عن اجتهاده فهو في حكم المرفوع ونقل البرماوى عن علماء الحديث والاصول انه يكون مرفوعا ولا يجوز النظر في كتب أهل الكتاب نصا ولا كتب أهل البدع ولا الكتب المشتبهه على الحق والباطل ولا روايتها

وقيل أوقات النهي عن الصلاة (خمسة) أحدها (من طلوع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس) لخديث اذا طلع الفجر فلا صلاة الا ركعتي الفجر واحتج به أحمد ورواه هو وابودود ومن رواية ابن عمر ولا يراه حديث أبي سعيد وغيره ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس لانه دليل خطاب

الحج والاقامة على أفضل (وهو) أى ما تمضى نفعه (متفاوت فصدقة على قريب محتاج أفضل من حق) أى اجتناب لانه صدقة موصلة (وهو) أفضل من صدقة على أجنبي) لما فيه من تخلصه من أسرار الرق (الآمن غلاما واجه) فالصدقة حتى على الأجنبي أفضل من العتق لميسر الحاجة اليها (شج) لحديث الحج جهاد كل ضعف رواه ابن ماجه وغيره وفى الباب أحاديث كثيرة كآل فى الفروع ونظير من ذلك ان نقل الحج أفضل من صدقة التطوع ومن العتق ومن الأضحية كآل وعلى ذلك ان مات فى الحج مات شهيدا كآل وعلى هذا قال موت فى طلب العلم أولى بالشهادة على ما سبق وللمزمذى وقال حسن غريبي عن انس مرفوعا من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع ويظهر كآل أمجد والاصحاب وبقية العلماء ان المرأة كالرجل فى استحباب التطوع بالحج لما سبق ونقل أبو طالب ليس بشيء الحج شيء فثبت الذى فيه ولتلك المشاعر وفيه مشهد ليس فى الاسلام مثله عتقه وعرفه انما لك المال والبدن وأن مات من هرق فقد ظهر من ذنوبه (ثم عتق) هكذا فى المبدع وهو مدعى كآل الفروع فيما سبق ومقتضى كلام المتنبى وغيره ان العتق أفضل من الحج لانه مما يمتدنى نفعه كما هو مقتضى كلام المصنف أولا (مضموم) لحديث كل عمل ابن آدم الا الصوم فانه لى وأنا أجرى به وانما أضاف الله تعالى إليه الصوم لانه لم يبعده غيره وفى جميع المال بخلاف غيره مواضعة عادته إلى غير الله قبل الاسلام لا يوجب عدم أفنيته فى الاسلام فان الصلاة فى الصلوات المروية اعظم منها فى مسجد من مساجد قري الشام اجزاء وان كان ذلك المسجد ماء رقيه غير الله تعالى وقد أضاف الله إليه بقوله وان المساجد لله فكذلك الصلاة مع الصوم وقيل أضاف الصوم إليه لانه لا يطلع اليه غيره وهذا لا يوجب أفنيته وسأله عليه الصلاة والسلام رجل أى العمل أفضل قال عليه السلام الصوم فانه لا مثل له اسناده حسن رواه أحمد والسنن فى حديث أبي امامة فان صم فاسق أصح ثم يعمل على غير الصلاة أو بحسب السائل كآل فى الفروع وكذلك اختيار الشيخ نقي الدين ان كل واحد بحسبه وقال فى الرافضى وقد يكون كل واحد أفضل فى حال كقول النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه رضى الله عنهم بحسب الحاجة والمصلحة وفاقه قول أحمد لا يراه بن جعفر انظر ما رواه أصح فقلت فافعله (وقال الشيخ) استجاب عشرين ليلة بالعبادة ليلاتها افضل من الجهاد لى ثم تذهب نفسه نفسه وماله (وهى) أى العبادة التى تستوعب الليل والنهار (فى غير المشرقة بعدل الجهاد) للاخبار الصحيحة المشهورة وتوقدوا لها أحمد (ولعل هذا مرادهم) أى الاصحاب قال فى الفروع ولعل هذا غيره وقال العمل بالقوس والرجح أفضل فى الفروع وفى غير منظره واو فى المتفق عليه عن أبي هريرة مرفوعا السابى على الأرملة والمساكين كالجهاد فى سبيل الله وأحسبه قال وكالفائى لا يفتر وكأنا سبى لا يفتر وفى لفظ أو كاذب يصوم النهار ويقوم الليل (وقال الشيخ) تعلم العلم وتعلمه يدخل بهن فى الجهاد وانه نوع من الجهاد من جهة انه إقامة الحجج على العباد وإقامة الأذلة فهو كالجهاد بالرى على ما نرى فى الجهاد **تتم** فى خطبة كفاية ابن عقيل انما اشرف العلوم بحسب مؤيداتها ولا اعظم من السارى فيكون العلم المؤدى إلى معرفته وما يجب له وما يجوز لأجل العلوم والاشهر من أجد الاعتناء بالحديث والفقه والتحرير على ذلك وقال ليس قوم خسر من أهل الحديث وعاب على محدث لا يتفقه وقال يعجز أن يكون الرجل جهادى الفقه كآل الشيخ نقي الدين قال أحمد معرفة الحديث والفقه أعجب إلى من حفظه وفى خطبة مذهب ابن الجوزى بضاعة أنفسه أرجح المصنف وفى كتابه العلم له الفقه عدة العلوم اه ونقل مهناعن أحمد أفضل ما فكر على الصلاة والصوم فقد يتوجه ان عمل القلب أفضل من عمل الجوارح و يكون راد الاصحاب

فلما طوى أولي امته (و) الثاني (من صلاة العصر) ثمانية (ولو) كانت صلاة العصر ٢٧١ (مجموعة مع الفجر) وقت الظهر (وقت الظهر إلى)

الاخفاق (وقت المغرب) فن
لم يصل العصر ابعه التثفل وان
صلى غيره وكذا لو احرها ثم
قطعا أو قطعا فلا ومن صلاها
فليس له التثفل وان صلى وحده
لحديث أبي سعيد وغيره لأصلاة
بعد صلاة العصر حتى تقرب
الشمس (وتفعل سنة تظهر
بعدها) أي العصر لمجموعة (ولو)
في جميع نواحيه) لحدثنا مسلم
متفق عليه لكن ليس فيه أنه
كان جمع فلذلك تصح التارخ
ان الزيادة تقضي بعد العصر
(و) الثالث (عند طلوعها) أي
الشمس (الى ارتفاعها) لحدث
أبي سعيد لأصلاة بعد الصبح
حتى ترتفع الشمس متفق عليه
مختصرا وأول هذا الوقت ظهور
شمس من قرص الشمس ويستمر
الى ارتفاعها (قيس) أي يقد
(رح) فدرأ العين (و) الرابع
عند (قيامها حتى تزول)
(و) الخامس (عند غروبها حتى
يتم الحديث بقية بن عامر ثلاث
ساعات كان النبي صلى الله عليه
وسلم ينهنا ان ينصلي حين وان
تسبيران مونا ناحيتن تطلع
الشمس بازغة حتى ترتفع ومن
يقوم قائم الطهيرة حتى يغيب
الشمس ومن نصلي للقرن
حتى تقرب رواه مسلم (ويجوز
فصل صلاة (منزلة) بان نذر
أن نصلي وأطلق (و) يجوز
(نذرها) أي الصلاة (فيا) بان
نذر أن نصلي وقت النهي لأنها
واجبة أشبهت الفرائض
(و) يجوز فيها (قضاء الفرائض)
لعموم حديث من ناهى عن صلاة

عمل الجوارح و يؤيده حديث أحب الأعمال الى الله الحب في الله والبغض في الله وحديث
أبو عري الإسلام أن يحب في الله وتغض في الله وقد جاء صاحب الفروع في هذا الباب بالحب
الطاه فرحه الله وجاه أحسن الجزاء (وأكد صلاة التطوع صلاة الكسوف) لأشعره
الصلاة والسلام لم يتركها بعد وجودها بخلاف الاستسقاء فإنه كان يستسقي تارة ويترك
أخرى (ثم صلاة الاستسقاء) لأنه شرع لها الجماعة طلقا أشبهت الفرائض (ثم الفروع)
لأنهم بدأوا عليها الصلاة والسلام خشية أن تفرض لكنها أشبهت الفرائض من حيث
مشروعية الجماعة لها (ثم الوتر) قدمه جماعة منهم صاحب التلخيص وجزءه في الوتر وقضيه
ووجهه أن الجماعة شرعت للتراويح مطلقا بخلاف الوتر فإنه افتتخ به الجماعة تنها
للتراويح وتقل حبيل ليس بمكان مكتوبه أو فاضل من قيام الليل (وكان) الوتر (واجبا على النبي
صلى الله عليه وسلم) لحدثنا ثلاث كتبت على ولم تكتب عليكم الضحى والأضحية والوتر واعترض
بأنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر على الراحلة كما ثبت في الصحيحين وأجيب الله بحديثه أنه من
عذرا ومن خصائصه أنه كان واجبا عليه في الحضرة السفر كما قال الخليلي وابن مسعود
السلام الشافعي والقرافي جماعة من المذاهب وليس واجب عليه الصلاة والسلام لقوله
للأعرابي حين سأله عما فرض الله عليه من الصلاة قال خمس صلوات قال هل على غير هذا قال لا
ان تطوع متفق عليه وكذب عبادته بخلافه يقول الوتر واجب وقال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبتن الله على العبد في اليوم واليلة الخبر ومن على قال الوتر
ليس بمكتوبة الصلاة المكتوبة ولكنه سنة سنأ رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد
والترمذي ومسلم ولا يصح فرضه على الراحلة من غير ضرورة أشبه السنن وأما حديث أحمد وإبي
داود فروعا من لم يوتر فليس منافعه ضمه وحديث أبي أيوب الترمذي فن أحب أن يوتر
بمخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل رواه أحمد
وأبو داود وابن ماجه ورواه ثقات والنسائي وقال الموفى أولى الصواب ففعل على تأكيد
الاستيعاب لقول الامام أحمد من ترك الوتر عذابه ورجل سواه لا ينبغي أن تقبل له شهادة (ثم
سنته) لقوله عائشة لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على
ركعتي الفجر متفق عليه وعن أبي هريرة بركعتيه صلوات ركعتي الفجر ولو طردتمكم أنجيل رواه أحمد
وأبو داود (ثم سنة مغرب) لحدثنا أحمد عن عبيد بن النضر صلى الله عليه وسلم قال سئل أكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ صلاة بعد المكتوبة سرعى المكتوبة فقال نعم بين المغرب والعشاء
(ثم سنة في رواب) أي أي إلى رواب وهي ركعتا الظهر والقبلة والبعد هو ركعتا العشاء
في الغنضلة (ووقت الوتر بعد صلاة العشاء) لقوله عليه الصلاة والسلام حديث أخرجه بن
حذافه لقد أمدك الله بصلاته هي خير لكم من حرائنهم أي الوتر في بين العشاء الى طلوع الفجر
رواه أحمد وغيره وفيه ضعف وعن معاذ بن عمرو رواه أحمد عن أبي عبد الله بن عمرو وهو
ضعيف (و) بعد (سنتها) أي العشاء استحبابا ليوالي بين العشاء وسنتها وقد أوجعته في حاشية
المنتبى بكلام ابن قنيس في حاشية الفروع (ولو) كانت صلاة العشاء (في جمع تقديم) بان جميعها
مع المغرب في وقتها العموم ماسبق (الى طلوع الفجر الثاني) لما تقدم ولقوله عليه الصلاة
السلام أو وأقبل إن تعصروا رواه مسلم وأما حديث أبي بصير فروا أن الله زادكم صلاة فصلوها
ما بين العشاء الى صلاة الصبح رواه أحمد عن أبيه ابن أبيه فيحصل على حذف معنى أي
وقت صلاة الصبح جماعة من الأخبار (ولا يصح) الوتر (قبل) صلاة (العشاء) لعدم دخول وقتها
وفهم منه أنه لا يصح بعد العشاء قبل سنتها لكنه خلاف الأولى (والأفضل) فعله آخر الليل لمن وثق

أوتسبها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ولحدثنا اذا أدرك أحدكم جهدة من صلاة العصر قبل ان تغيب الشمس فليتم صلاته متفق

بهذا البيت وصلى فيه في أي ساعة شاعن ليل أو نهار رواه الأثر هو الترويض وصححه ولا سيما تبع له وهو جازر في كل وقت (و) يجوز (إعادة جماعة أقيمت وهو بالمسجد) حديث أبي ذر مرفوعا من الصلاة لوقتها فان أقيمت وانت بالمسجد فصل ولا تقل اني صليت فلا أصلي رواه أحمد وسلم ولنا كدهم الخلاف في وجوبها فان لم يكن بالمسجد لم يقبله المذول ولا يبعد ما فيها (لا) يجوز (صلاة جنازة) يخفف عليها إلا بعد الجمر وعمر حديث عتبة بن مازن رواه أحمد في الصلاة مقر وبالفن بدل على إرادة صلاة الجنازة ولا ينافيه النوافل لكونها من غير الخمس وأباحت في الوترتين الطويلين الطول مدتها فالانتظار مختلف منه عليها وكذلك خيف عليها الاوقات القصيرة العذر (ويجوز إيقاف تطوع) صلاة (أو) إيقاع (بعنه) أي التطوع (بغير سنة فجر قبلها) أي صلاة الفجر فلا تجز بعد ما حتى ترتفع الشمس فيسبح (في وقت من) الاوقات (الخمسة حتى صلاة على قبر) ولو كان لهدون شهر (و) حتى صلاة على ميت (غائب) لأن الصلاة على الميت الحاضر أقيمت وقت النسي خشية الانفجار عليها وهذا المعنى مفتوح في الصلاة على القبر والغائب (ولا ينقد) التطوع (ان ابتدأه) بمسجد (فيما) أي في أوقات النسي (ولو) كان المصلي (جاهلا) بالقرع أو يكون وقت نسي لأن النسي في المباديات يعنى الفساد وظاهره انه لا يعطى تطوع ابتداء قبله بخسوله لكن يأثم بانعائه

(وان) في قيامه (والا) بان لم يبق من قيامه (أو) قبل أن يركع (حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال) أي كانت أن لا يقوم من آخر الليل فلو نحر ثم لم يقم من وقتي قيام من آخر الليل فليوتر من آخره فان قرله آخر الليل بحضوره فذلك أفضل رواه مسلم (وبقضه مع شقه إذا قامت) وحديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام من الوتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكره رواه أبو داود (وأقله ركعتان لا يكره) الانتار (بما يفرد ولو بلا ركعتين مرض أو سفر ونحوهما) حديث أبي أيوب وهو قول كثير من الصحابة (وأكثره) أي الوتر في الوجيز وأفضل (أحدى عشرة ركعة) يسلم من كل ركعتين ثم يوتر بركعة (نص عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيته الصبح فوتر واحدة) متفق عليه وعن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر واحدة رواه مسلم (ويمن قبلها) أي الركعة (عقب الشق بلا تأخير) لمخاضه (نصا وان خلاها) أي الركعة (أو ركعتين) عشرة (كلها) بسلام واحد بان سر دعنا وتشهد (التشهد الأول ثم قام قال الركعة) حاز (أو مراد بالجيب) أي الأحدى عشرة (ولم يجلس إلا في الأخيرة حاز) لكن الصفة الأولى أولى لأنها قبله عليه الصلاة والسلام (وكذا ما دونها) أي دون الأحدى عشر فإن أوتر بثلاث أو خمس أو سبع أو تسع (وان أوتر تسع سر دعنا وبنا وجلس وتشهد) (ولم يسلم ثم صلى التسعة وتشهد وسلم) لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك رواه مسلم (وان أوتر بسبع أو خمس سر دعنا) (لم يجلس إلا في آخرهن) حديث أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع أو خمس لا يفضل تسليم رواه النسائي وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها رواه مسلم (وهو) أي عدم جلوسه إلا في آخرهن (أفضل منهما) أي فيما لا يوتر بسبع أو خمس ويجز في الكافي والفتح فيما إذا أوتر بسبع أن يسرد مستويا يجلس يشهد ولا يسلم ثم يصلي السابعة ويشهد ويسلم لقوله عليه الصلاة والسلام رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة واستند نفقات (وأدى الكمال ثلاث) ركعات لأن الركعة الواحدة اختلفت في ركعاتها والأفضل أن يتقدمها ثلث فذلك كانت الثلاث أدنى الكمال (بسلامين) حديث ابن عمر مرفوعا أفضل بين الواحدة والثلثين بالتسليم رواه الأثرم (وهو) أي كون الثلاث بسلامين (أفضل) لما سبق (ويستحب أن يتكلم بين الشق والوتر) ليفصل بينهما وكان ابن عمر يسلم من ركعتين حتى يارب بعض حاجته (ويجوز) أن يصلي الثلاث ركعات (بسلام واحد) يكون سرادقا يجلس إلا في آخرهن (ويجوز) أن يصلي الثلاث ركعات (كالمغرب) بزم به المستحب وغيره وقال القاضي إذا صلى الثلاث بسلام ولم يكن مجلس عقب الثانية جاز وان كان جلس فوجهان أحدهما لا يكون ورا (بشرافي) الركعة (الأولى) إذا أوتر بثلاث بعد الفاتحة (سبح وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل الله أحد) لقول ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ذلك رواه أحمد والترمذي ورواه أبو داود وغيره من حديث أبي ابن كعب (ويمن أن يفتن فيها) أي في الركعة الأخيرة من الوتر (جسم السنة) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقول في وطره أشياء مما ذكرها وكان للدوام ولأن ما شرع في رمضان شرع في غيره كمنه وأما ما رواه أبو داود والبيهقي أن أبا كان يفتن في النصف الآخر من رمضان حين يصلي التراويح ففيه انقطاع فهو رأي أبي (بمدار كوع) روى عن الخلفاء الراشدين حديث أبي هريرة وأنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع متفق عليه

(حقى ماله سبب) من التطوع (كسجود ثلاثة) في غير ملائوشكر (وملا ٢٧٣ كسوف نضناه) سنة (راى موفى مسجد)

وعقب الوضوء والاستقارة لعزم
عاسق (الا) تحية مسجد يدخل
حال خطبة الجمعة مطلقا (اى فى
الشأن المصنف ومع المروءة
لحديث ابي سعيد مرفوعا منه
عن الصلاة نصف النهار اليوم
الجمعة رواة ابو داود وانه وقت
انتظار الجمعة

(باب صلاة الجمعة) وأحكامها
وما يتعلق بها وما يتعلق بذلك

(صلاة الجمعة واجبة على مساكين
الخمس المؤداة) على الأعيان
لقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت
لهم الصلاة فتقم طائفة منهم
معلمة بالأمر والقوب وإذا كان
فكلمة المصنف مع الأمن أول
ولحديث ابي هريرة مرفوعا أن
صلاة على المنافقين صلاة الشقاء
وصلاة الجحيم ولو يعلمون ما فيها
لأتواها ولو سجدوا لله لمحتان
أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا
بمسح بالناس ثم أطلق مسمى
رجل معهم خرم من خطب إلى
قوم لا يشهدون الصلاة فأخفى
عليهم يومهم بالنار متخفى عليه
ولقوله عليه الصلاة والسلام لما
استأذنه أجمعى لأتائه ان
يرخص له أن يمضى في بيته هل
تسمع النداء فقال نعم قال فاجب
رواه مسلم وعن ابن مسعود قال
تدبروا أئمتنا واختلف عنا الأمانات
معلوم الاتفاق ولقد كان الرجل
بأبى بهادى بين الرجلين حتى
نقام في المصنف رواة الجمعة لا
الخيرى والترمذى والجمعة (على
الرجال) لا النساء والنساء
(الأحرار) دون العبيد والمعتقين
(القادرين) عليها دون ذوى

(وان كبر ورفعه يديه ثم قنت قبله) أى قبل الركوع (جاز) لانه روى عن جمع من الصحابة يقال
الخطيب الأحاديث التى جازى قبل الركوع كلها معاولة (فرفع يديه إلى صدره) يستطعها
ويطوعها ما عدا السجدة (نص على ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام أذا دعوت الله فادع عيطون
كذلك ولا تدع عيطوهما فإذا فرغت فامسح بجمادى وحك رواة ابو داود وابن ماجه (ومن
أدرك مع الإمام منها) أى من الثلاث ركعات (ركعة) فإن كان الإمام مسلم من اثنين (أولا)
مأدركه لأن أقل الزمركمة (والا) أى وان لم يكن الإمام مسلم من اثنين (ففى) ركعة الصلاة الإمام
لحديث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا ولان القضاء يحكى الأداء (ويقول فى ختمة سجده ان
كان اماما ومفتردا فصا وقاس المذهب بخبر المنفرد فى الجهر) بالقنوت (وعلمه كالقراءة)
وظاهر كلام جهامة أن الجهر يخص بالأمام فقط كالقنوت فى اختلاف وهو أظهر (الهم) أصله
بالله كما تقدم حذف بامن أوله وعوض عنها الميم فى آخره ولذلك لا يجمع بينهما الا فى ضرورة
التشعر وظهور فى ذلك أن يكون الاشتداء بلفظ اسم الله تعالى تبرا وتعلما أو طمعا للتعظيم
بتصديرا للفظان لفظا واحدا (انا تستعيتك وفستد بك وتستغفرك) أى تطلب حنك العفونة
والهداية والمغفرة (وتتوب اليك) التوبة بالرجوع من الذنب وشراء الندم على ما مضى من
الذنب والاتقاع فى الحال والأمر على ترك العود فى المستقبل تعظيما لله فان كان الحق لأدى
فلا بد من صلحه ذكره فى المصنف (ويؤمن بك) أى تصديق وسدائيك (وتتوكل عليك) قال
الجوهري التوكل اظهار العجز والاعتماد على الغير والاسم التوكلان وقال ذو النون المصرى هو
ترك تدبير النفس والاتخلاع من الحولوا لقنوت قول سهل بن عبد الله هو الاسترسال مع الله
على ما يريد (وتنتى عليك التبرك) أى عذلتك بصفك بالبر والثناء فى الخير خاصة والثناء
بتدعيم النون فى التبرك والبر (وتسرك) ولا تسرك (أصل الكفر بالبر والبر) قال فى
المطالع والمردا كفر الله به لا فقرته بالسكرك (الهم بالنعمة) قال الجوهري معنى العبادة
الطاعة والخضوع والتذلل واليسهقه إلى الله تعالى وقال الفراء سمع وأبو القاسم العبادة مأمر
به شرفا من غير طراد عرف ولا اقتضاء عقلى وسعى الجهد لئلا تفتقدوا فلو لا (ولك فصل
ونسجد) لانه يرك (والى الناسى) يقال سعى سعى سعيان إذا هدا وقيل إذا كان يسعى الجري عدى
بال وإذا كان يسعى العمل فبالام لقوله تعالى وسعى لها سعيها (وتسجد) تسجد النون ويجوز ضمها
يقال - فدى سعى امرع واحد لفظه سعى سعى تسجد سعى أى ساد بالعمل والخدمة (ترجوا)
أى تؤمل (رحمك) سه عطايت (وتختفى) تختفى (عذابك) أى عقوبتك لقوله تعالى تهي
ه ادى إلى أمان الفؤاد والرحم وأن هداني هو العذاب الالىم (ان عذابك الجدى) بكسر الجيم
الحق لا اللعب (بالكفر لمحنى) بكسر الكاف أى لا تخفى بهم ويجوز رفعها لتفعل معنى ان الله
تعالى يلقحهم وهم فى هيج قال فى التشرح والبلد عيران الرواية هى الأولى وهذا الدعاء
قمت به عرضى الله عنه وفى أوله بسم الله الرحمن الرحيم وفى آخره اللهم عذب كفرة أهل
الكتاب الذين يمدون عن عبيدك وهاتان سورتان فى مصحف أبى قال ابن سيرين كتبها أبى
فى مصحفه إلى قوله ملحق زاد غير واحد وظلم وتركك من بكفرك (اللهم اهدنا من يثبت
أصل الهدى الرشاد والبر) قال تعالى وانك تهتدى إلى صراط مستقيم فام قوله تعالى انك
لا تهتدى من أحببت ولكن الله يهتدى من يشاء فى معنى ان الله تعالى التوفيق والارشاد وطلب
الهداية من المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب التثبت عليها ومعنى المزمعنا (وظفنا
فمن غافيت) من الاسقام والبلايا والما فانه يأنك الله من الناس وبها فهم منك (وقلنا

فحين قلت) الولي ضد العدو من ثلث الشيء إذا غلبت به ونظرت إليه كما نظر الولي في مال
لغيره لأنه تعالى ينظر في أمره بالحق يجوز أن يكون من وليت الشيء الذي لم يكن بينك وبينه
وأصله معنى أن الولي يقطع الوسايط بينه وبين الله تعالى حتى يصير في مقام الرقابة والمشاورة
وهو مقام الاحسان (وبارك لنا) البركة الزائدة وقيل هي جعلنا خبر الإلهي في الشيء (فما
أعطيت) أي أنعمت به (وقتنا ما قضيت انك سبحانه تفضي ولا يفضي عليك) سبحانه لا زاد
لأمره ولا معقب لحكمه فانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد (انه لا يدل من واليت ولا يعز من
عادت تباركت ربنا وتعالى) رواء أحمد لفظه له وتكلم فيه رواء داود والترمذي وحسنه
من حديث الحسن بن علي قال علي النبي صلى الله عليه وسلم كليات أنزلن في قنوت الوتر
لهم اهتدوا إلى وقتا ليس فيه ولا يعز من عادت رواء البيهقي وأثبتناه وتبعه المؤلفون
زغره واليه رواء أفراد الضمير وجهه المؤلف لأن الامام بسحب له أن يشارك الامور في الدعاء
وقال الزاينة لا الخلد على ما قضيت تستغفر الله وترتب السك الخ لا والها ولا ما مضيت
الا اليك اللهم انما هو برضائك من محطتك ويقولون من حقو يتكلمون بك مثلك) قال الخطابي
في هذا معنى لطيف وذلك انه سأل لقمان عن برضائه من محطته وما مضت من وقتا بلان
وكذلك الاما فاما المؤمن اخذها العقو شيئا إلى ما مضى له ورواه اظهر الجهز والانتفاع ونزع
منه اليه فاستعاض به قال ابن عقيل لا ينبغي أن يقول في دعائه أعوذ بك من ان اذصاصه أعوذ
بأنه من الله وفيه نظر اذ هو ثابت في الخبر (لا تحصى ثناء عليك) أي لا تحصى نعمك والثناء بها
عليك ولا تطفئه ولا تطعمه ولا تنقي غائبه والاحصاء العدد والشمع والحفظ قال تعالى هل ان
ان تحصى أي تطيقوه (أنت كما كتبت على نفسك) اعتراف بالجهل عن تفصيل الثناء ورد إلى
الحيط على كل شيء جملة وتفصيلا كما انه تعالى لا نهاية لسلطانه وفضله لا نهاية للثناء عليه لانه
ناهي لا يمتد عليه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر حروقه اللهم اني أعوذ
برضائك من محطتك وبمافانك من حقو بكت وأعوذ بك من ان لا احصى ثناء عليك أنت كما
أثنت على نفسك رواء الجساسة نور الله ثنات قال في الشرح ويقول في قنوت الوتر ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو معنى ما نقله أو الحرب بدعو عشاءه واقتصر جماعة
على دعاء اللهم اهدنا نورا هدايتنا هدايتنا هدايتنا وان لم يكن واختره أحمد زغل المروزي انه يسحب
بالسورة وثبانه لا توقيت (ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) نص عليه (ولا بأس) ان
يقول (وعلى آله ولا بأس أن يدعو في قنوته بمشائعه ما تقدم نصا قال ابو بكره هدايتنا هدايتنا
وتقدم ما فيه) ويرفع يده إذا أراد العبادة نص عليه لانه مقصود في القيام فهو كالقراءة (ويع
رجه سيده) لما روى السائب بن زيد عن أمه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا رفع يديه
ومسحهما وما جهر رواء ابو داود ومن رواء ابن أبي نجر (تذكر رج الصلاة والامام يومين بلا قنوت)
ان سمع وان لم يسمع دعائهم عليه (و يفرد المنفرد المهر) لما تقدم (واذا سلم) من الوتر (سن
قله سبحانه الملك القدوس لا نأمره صوته في الثالثة) الخبر رواء أحمد عن عبد الرحمن بن ابري
في نسخة) قيل لا حدر رجل قام يتطوع ثم بدله فجعل نكاحا له كدمه ونكاحا له كيف يكون هذا
فدقل بيته قيل له لا ينبغي الوتر قال نعم (ويكرهه في غير الوتر) روى ذلك عن ابن مسعود
وابن عباس وابن عمر وأبي الدرداء لما روى مسلم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح
شعرا بدعوى حتى من احباء العرب ثم تركه وروى ابوهريرة عن ابن مسعود نحوه مرفوعا وعن
ابي مالك الا نجي قال قلت لابي انك قد صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر وعثمان وخلف على ههنا بالركعة نحو خمس ستمائة كانوا يقتنون في الفجر قال اي بني

رواه الجماعة الا للناسي وأبو داود
ولا يصح حله على المنذور لانه
بكتابه من الاجر ما كان يفعله
ولا المنذر للخبر ولا يمنع ان
يجب للمادة شيء يصح بدونه
كروايات الحج وكاتبه لاف
الوقت (تصح) الصلاة من
منفرد لا عذر له وباتم ونها فصل
لما تقدم (ولا ينقص أجره) أي
المصل منفردا (مع عذر) كما
سبق (وتتعد) جماعة (بالتين)
لجسديت أي موسى مرفوعا
الاثنان فافوهما جماعة رواء
ابن ماجه وقوله عليه الصلاة
والسلام الثالث بن الحويرث
وليؤمكما كركرك في غير جمعة
وعيد لا شرطا العدد فيها (ولو)
كانت الجماعة (بالتين) والامام
رجل أو خنثي أو ثقي (أو) كانت
(بمعد) والامام خروا وعيد لعموم
ما سبق (ولا) تنفد (بمعد)
والامام بالغ (في فرض) لانه
لا يصلح اماما في الفرض ويصح
النقل لانه عليه الصلاة والسلام
أم ابن عباس وهو صبي في التهجيد
ويصح أن يؤم رجلا منتهلا
(وتسنن) جماعة (بمعد)
للاخبار ولاظهار الشعار وكثرة
الجماعة وفيه بمنه اكافها بال
والمدارس ونحوها قال بعضهم
وله فعلها يثبت ويحرم الحديث
جعلت في الأرض مسجدا
وطهورا ثم ان أدى ذهابه إلى
لمس يد إلى أفراد أهل الجماعة اقامتها
في شتمه بالواجب ولو كان
اذا صلى في المسجد صلى منفردا
وفي بيته صلى جماعة تعين فعلها
في بيته لما تقدم ولودا الأمرين
فعلها في المسجد في جماعة يسيرة وفي بيته في جماعة كثيرة كان فعلها في المسجد أو (و) تسنن الجماعة

الرجل بن موهوب فقال النبي صلى الله عليه وسلم أحسستم رواه مسلم ولتين تحصيل الصلاة إذا سوا عمل غيره أولا (وإبراهيم) راتب (إن تأخروا وقتك العتاد مع قرب محله (وهو ممتدة) كحضر أو يذن أو يعلم غيره ولا يجوز أن يتقدم غيره قبل ذلك (وإن بعد) محله أقرب وفيه مشقة (أول يظن حضوره أو ظن) حضوره (ولا يكره) الراتب (ذلك) أي صلاة غيره عند غيبته (صلا) جماعة لأنهم معذورون وقد أسقط حقه بالآخر ولا تأخره عن وقته المتأدي بقلب على الظن وجوده غيره وتقدم في باب النية إذا حضر بعد إحرام تأله وإن حضر الراتب أول الوقت لم يتوفر الجميع قبيل ينتظر ومال إليه أجمد وقيل لأوفى الأضلاع فضيلة أول الوقت أفضل من انتظار كثرة الجمع وتقدم الجماعة مطلقا على أول الوقت (ومسن على) الفرض منفردا أوفى جماعة (ثم أقيمت) الصلاة (من له أن يعيد) مع الجماعة ثانيها مع إمام الحرم وغيره حديث أبي ذر مرفوعا عن الصلاة لوقتاً فإن أقيمت وانت في المسجد فصل ولا تقل في صليت فلا أصلي رواه أحمد ومسلم (وكذا) بسن أن يعيد (إن جاء مسجداً) بعد أن أقيمت (غير وقت نهى) لأنه إذا لم يعمل مع حضوره كان مستغفرا محرمة الجماعة عوربا أنهم به لا يرى فضل الجماعة ومعهومه كما تقدم أنه إن جاء وقت نهى

لا يعيد فلا يخطئ الصلاة إذا حتى يصلوا (غير قسدها) أي الإعادة حتى جاء لقصدها لم يستحب

الاحتجاج إليه وترجه لا يكره لمحدث عائشة قاله في المبدع وسقاه المحدث في الفروع (و) بسن (أن يقرأ لهما) أي في ركعتي الفجر (كسنة المغرب) في الأولى بعد الفاتحة قبل بأيهما الكافرون وفي الثانية قبل هو الله أحد حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد (أو) يقرأ في الأولى قولاً آمناً بالله الآية (من المدة) (وفي الثانية) قل (يا أهل الكتاب تأملوا الآية) من آل عمران الخبر وتقدم في صفة الصلاة (ويجوز لهما) أي ركعتي الفجر (راكبا) لمحدث مسلم عن ابن عمر غرانه لأصلي عليه المكتوبة والجرى إلا الفرائض وسأله صالح عن ذلك فقال قد أوترأ النبي صلى الله عليه وسلم على بغير ركعتي الفجر ما سمعت بسن ولا أحترى عليه (وقت كل راتبة منها) أي من الراتب (قبل الفرض) كسنة الفجر والظهر والقعدة (م) دخول وقته (أي وقت الفرض) (إلى) تمام (فعله) فسنة الفجر وظهر الأولى بعدهما قضاء كما يأتي (وما بعده) أي الفرض من السنن كسنة الظهر الأخيرة وسنة المغرب والعشاء وقتها (من فعله) إلى آخر وقته) فلا يصح تقديمها عليه (ولاسنة) راتبة (لجمعة قبلها أو قلها) أي أقل السنة الراتبة (بعدها) أي الجمعة (ركعتان) لما في رواه متفق عليهما عن ابن عمر وركعتين بعد الجمعة في بيته (وأكثرها) أي السنة بعد الجمعة (ست) لما يأتي في باب (وفعلها) أي سنة الجمعة (في المسجد مكانه أفضل نصا) وفيه نظر مع الحديث السابق عن ابن عمر وفي المبدع فعل جميع الراتب في البيت أفضل (ويجوز السنة عن تحية المسجد) لأن المقصود من تحية المسجد بذاته الداخل إليه بالصلاة وقد وجدت (والعكس) أي لا تجزئ تحية عن سنة لأنهم بذوا السنة عند إحرامه وأغفل الكل أمرى ما نوى ولا تحصل التحية بركعة ولا الصلاة بحزاة وسجدة ثلاثا ونحوه قال في المنهني وإن نوى ركعتين التحية والسنة أو الفرض حصلا (وبسن الفصل بين الفرض وسقته بكلام أو قيام) أي انتقال القول معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك أن لا تصل صلاة حتى تنكلم أو تخرج رواه مسلم (ولاز وجهه والاجر) ولو خلا (والولد والعد) فعل السنن الراتب مع الفرض لأنها تابعة له (ولا يجوز منعه) من السنن الراتبة لأن زمنهما مستثنى شرعا كالقرايض (ومن قاله شيء من هذه السنن من له فتاؤه) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما وقضى الركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر وقسنا الباقي على ذلك (وتقدم) في باب شروط الصلاة (إذا فأتت) السنن (مع الفرائض) مفعلا (وسنة الفجر وسنة الظهر الأولى بعدها) أي بعد الفجر والظهر (قضاء) لأن وقتها مع عدل الصلاة فعلها بعد الوقت يكون قضاء (وبدأ سنة الظهر) التي (قبلها) إذا قضاها) أي السنة (قبل) السنة (التي بعدها) أي بعد الظهر بدأ راعا القريب (وبسن غير الراتب أو بيع قبل الظهر وأربع بعدها) لما روى أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار صححه الترمذي (وأربع قبل الجمعة) لما يأتي في بابها (وأربع قبل العصر) لحديث ابن عمر مرفوعا رسم الله امرأ قبل العصر أربعاً رواه الترمذي وقال حسن غريب (وأربع بعد المغرب) لحديث أبي هريرة رفعه من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيها سبعين بسوء عدل له بعبادة اثنتي عشرة سنة رواه الترمذي (وقال الموقف) والشارح (ست) أي بعد المغرب الخبر السابق (وأربع بعد العشاء) لقول عائشة ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الأصل أربع ركعات أو ست ركعات رواه أبو داود (قال جماعة) منهم الشارح وابن عبادان (يحافظ عليهن) استحبابا لما تقدم (وبسن) أن شاء ركعتان بعد

نقل خبرهم بمأدبة وتغذلا وإذا أدرك من رباعية معادة ركعتين لم يسلم بل يقضي فصا وقال الأمدى يسلم معه (ولا ترك مأدبة جامعتي مسجد) له امام واتب كثير (غير مسجد مكة والمدنية) فتكره فيها وعاله اجدبانه أرغب في توفير الجاهة أي ثلاثين أو في الناس في حضور الجاهة مع الامام الاولو (لا) ترك مأدبة الجاهة (فيها) أي مسجد مكة والمدنية (المدر) في اقامتها ثانيا لأنها أخف من تركها (وكره قصد مسجد لها) أي للاعادة في جماعة زاد بعضهم ولو كان صلي فرسه وحده أو كانت فائته التكبير مع الامام ولا يكره قصد المسجد لقصد الجماعة نص على الثلاث (ويجوز شروع في اقامة) صلاة فرد الصلاة مع امامها (انقاذ نافلة) رائسة وغيرهما من يصل تلك الصلاة لحديث اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة متفق عليهم وكان غير يضرب على الصلاة بعد الاقامة وان جهل الاقامة فكجهل وقت نهي (ومن) أقيمت الصلاة وهو (فبا) أي النافلة (ولو) كان (خارج المسجد) ما ابتدأ تخففا ولا يزيد على ركعتين (ان أمن فوت الجماعة) ولو اتهم ركعة ذكره في الفروع وغيره والاطاعه لان الفرض اهم (ومن حكر) ما موما قبل تعليمه الامام الاولى أدرك الجماعة فيصلي ولا يجحد احراما لأنه أدرك جزأ

اذا ان انحرافا) لما روى أنس قال كنت صلي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب قال المختار بن قلفل قلت لها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاحا قال كان برأنا فليهما اقم بأمرنا ولم ينهنا متفق عليه وأصح الزاويين بإحتهما كما تقدم فباب الاذان لحديث عبد الله المزني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رواه ركعتين قبل المغرب ثم قال صلوا ركعتين قبل المغرب ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم ان شافعية في سنة متفق عليه قوله حسن ان شافعية نظر لان السنة لا تتوقف على المشقة الا ان يقال أشار به الى أن سنيتها ليست مؤكدة (و) حسن (ركعتان بعد الوتر حاشا) والاصح بما حاشا قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن الزاويين بعد الوتر فقال أرحوا من فعله انسان أن لا يصلي عليه ولكن يكون وهو حاشا كما جاء الحديث وقلت تفعله أنت قال لا ما أفعله انتهى لأن أكثر الواصفين يتهجد برسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر وجهه منهم ابن عباس وزيد بن خالد وعائشة فيأروا وجهه ورواه القاسم وعبد الله أن شفيق

في فصل التراويح سنة مؤكدة منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست بمكروه لمصر في المتفق عليه من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها بأصحابه ثم تركها خشية أن تفرض وهي من أعلام الدين الظاهرة سميت بذلك لأنهم كانوا يجلسون بين كل أربع يستريحون وقيل مشتقة من المروحة وهي التكرار في الفعل وهي (عشر ركعة في رمضان) لما روى مالك عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة من ركعة والمروحة ان الزاوية عشر فمضت في رمضان لا تموت حتى حذوها في غفلة الشهر بمحضرة الصلاة فكان اجابا وروى أبو بكر عبد العزيز في كتابه الشافعي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في شهر رمضان عشر من ركعة (بجهر) الامام (فيها) بالقرأة لفعل الخلف عن الصلوة (وقلها جماعة افضل) من فعلها فرادى قال أحمد كان علي وجابر وعبد الله يصلون في الجماعة وروى البيهقي عن علي انه كان يصل في رجال اماما وانساء اماما في حديث أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع أهله وأصحابه وقال انه من فامع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة رواه أحمد وصححه الترمذي (ولا ينقص منها) أي من العشر من ركعة لما تقدم (ولا بأس بالزيادة) على العشر من (نصا) قال عبد الله بن أحمد رأيت أبي يصلي في رمضان ما لا أحصى وكان عبد الرحمن بن الأسود يقوم بأربعين ركعة ويوتر بعده بأربع (يسلم من كل ركعتين) لحديث صلاة الليل مثنى مثنى (وان تعدت الزاوية صلى وحده) لعدم قوله عليه الصلاة والسلام من قام رمضان ايماننا واحسانا فخرها ما تقدم من ذنبه (ينوي في أول كل ركعتين فيقول سراندا (أصلي ركعتين من التراويح المسنونة) أو من قيام رمضان لحديث اقمها لأجلها ليات (ويسيرج بعد كل أربع) ركعات من التراويح (بجلسة يسيرة) لما تقدم (ولا بأس بتركها) أي الجلوس بعد كل أربع (ولا يدعو اذا استراح لعدم وروده (ولا يكره الدعاء بعد التراويح) خلافا لابن حنبل لعدم ما ذكره فاذ فرغت فانصب (ووقتها) أي التراويح (بعد) صلاة (الصلوة) بعد (سنتها) قال المحقق شرحه لان سنة الشاء بركه تأخيرها عن وقت الشاء المختار فكان اتناها لها الأولى (قبل الوتر) طالوع القمر الثاني فلا تصح قبل صلاة الشاء عن وقت الشاء عن التراويح ثم ذكر انه صلى العشاء بعد ما أعاد التراويح لأنها تسفل بعد مكتوبة قل تصح قبلها كسنة الشاء وان طلع القمر فات وقتها وظاهر كلامهم لا تقضي وان صلى التراويح بعد الشاء وقبل سنتها صحرما ولكن الافضل من الصلاة مع الامام فأشبهه ما لو أدرك ركعة فيحصل له فضل الجماعة وان كبر بين التسليمتين لم تنفقد (ومن أدرك الركوع)

فعلها بعد السنة على المنصوص هنا حاصل كلام ابن مقدس هقلت وكذا الوصلاء بعد الوتر وقيل انفجر (وقلها في مسجد) أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها مرة ثلاث ليال متواليه كمارونه عائشة ومرة ثلاث ليال متفرقة كبارواه أبوذر وكان من قام مع الإمام حتى ينصرف حسبه قيام ليلة وكان يصحاه يقولونها في المسجد أو زاعا في جماعات متفرقة في عهدوه جمع همر الناس على أبي وتابعه الخصال على ذلك ومن بعدهم (و) فعلها (أول الليل أفضل) لأن الناس كانوا يقومون على عهد عمر الواء (و) يوتر بعدها (أي التراويح) والجماعة بدلات ركعات) لما تقدم عن مالك عن يزيد بن رومان (فإن كان له تجرد جعل الوتر بعده) استحبابا أقبله عليه الصلاة والسلام أحملوا أسلحتكم بالليل وراثة في عليه (والأ) أي وإن لم يكن له تجرد (صلاة) أي الوتر مع الإمام إن شاء الله تعالى الجماعة (فإن أحب) من له تجرد (متابعة الإمام) في وتره (فأما إذا سلم الإمام فضعها) أي ركعة الوتر (ياخري) ثم إذا تعبد أو تر فبذل ففصله متابعة إمام حتى ينصرف وفضله جعل وتره آخر صلاة (ومن أوتر في جماعة أو منفردا (ثم أراد الصلاة) تطوعا (بده) أي الوتر (لم ينقص وتره) أي لم يشغفه (بركعة) القول عائشة وقد ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم وتره ذلك الذي يلعب بوتره وأمسك بوتره (وصلى شفعا) ماشاء إلى طلوع الفجر الثاني) لأنه قد سبق عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين (ولم يوتر) اكتفاء بالوتر الذي قبل تجرده لقوله عليه الصلاة والسلام لا وتران خاليله واه محمد وأبو داود عن قيس بن طلق عن أبيه وقس فيه ابن (ويكره التطوع بين التراويح) نص عليه وقال فيه عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هادون أبي الدرداء وعنه بن عمار وذكر لابي عبد الله خمسة فقيه من بعض الصحابة فقال هذا باطل وروى الأثر عن أبي الدرداء أنه أبصر قوما يصلون بين التراويح فقال ما هذه التراويح أتسل واما مل من يدينك أس منام من غب هنا (لا) يكره (طواف بينها) أي التراويح (ولا) طواف (عدها) وكان أهل مكة يطوفون بين كل تر ويحتمل أسبوعا يصلون ركعتي الطواف (ولا) يكره (نعتيب وهو التطوع بعد التراويح) بعد (الوتر في جماعة سواء طالع ما بينهما أو قصر) نص عليه في رواية الجماعة ولو رجعو إلى ذلك قبل الزوم أول يؤخره إلى نصف الليل لقول أنس لا ترجعون إلى التبرير ترجمه وكان لا يرى به بأسا لأنه خير وطاعة لم يكره كما لو أخره إلى آخر الليل (ويستحب أن لا ينقص عن ختمته في التراويح) ليسمع الناس جميع القرآن الغاضي وقال كالي محمد بقراءة القوم في شهر رمضان ما يحفظ عليهم ولا يشق سيما في الليالي القصار انتهى (الآن وتروا) زاد على ذلك (و) يستحب أن يبتدئ أي التراويح في (أول ليلة تسو رقنا) يعني أقرأ باسم ربك (بعد الفاشة لائها) أي بركها (أول ما نزل) من القرآن (فإذا سجد) ثلاثا وقام فقرأ من القرآن (نص عليه) وأظهروا ظهرا فقلبه في ذلك أثر (ونفسه أنه يقرأها) أي بسورة الفلق (في غشاء الأخرى) أي من الليلة الأولى من رمضان (قال الشيخ وهو أحد من مات قبل عنه أنه يبتدئها التراويح ويحتمل آخر ركعة من التراويح قبل ركوعه ويدهو) نص عليه واحتج بأنه رأى أهل مكة وسفنان عن عبيد بن جابر قاله الناس بن محمد النظمي أدركت الناس بالبحر مغفلين بمكة وذكر عن عثمان (بداء القرآن) وهو اللهم ارحمني بآياتك وأجعلني إماما نوراهدي روحه اللهم ذكر في منه ما نسيت وعلمني منه ما جهلت وارزقني تلاوته آناء الليل والنهار وأجعلني من العابدين راء أوله نعمو بالخظر ابن الحسبي في فضائل القرآن وأبو بكر الصهاك في الشمائل لكن قال ابن الجوزي حديث

العلماء بمنة) أي ولم يترك العلماء بمنة (معه أطمان ثم تابع) أمامه (وقد أدرك الركعة) أحدثت من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة وأبو داود وعليه أن يأتي بالتكبير قائما وتقدم (وأجزأه تكبيرة الاحرام) عن تكبيرة الركوع روى عن زيد بن جهم عن جهم بن عمرو يعرف له ما يخالف من الصلاة ولأنه اجتمع واجبان من جنس في فعل واحد أحدهما ركن فقط به كطواف الحاج للزبارة عند خروجه من مكة يجزيه عن طواف الوداع فإن نوى بتكبيره الانتقال مع الاحرام أو وحده لم تنعقد والأفضل أن يأتي بتكبيرتين (وسن دخوله) أي المأموم (معه) أي الإمام (كيف أدركه) وإن لم يشهد بها أدركه فيه لم يشأ أي هو بركعة إذا جثم إلى الصلاة ونحن مجرود فامجدوا ولا تسدوها شيئا (ويضا) مأثور أدرك أمامه غير راكع (بالتكبير) نصا لأنه لا يعتد به وقد فاتته عمل التكبير (و يقوم مسوق) - لم أمامه (به) أي التكبير نصا لوجوبه لكل انتقال يعتد به المصلي وهذا منه (وإن قام مسوق) لقضاء ما فاتته (قبل سلام) أمامه (الائتية ولم يرجع) ليقدم بعد سلامها (انقلبت) صلاة (نقلا) لترك العود إليها أحب لنا بعبادة أمامه بلا عذر فيخرج من الائتتام ويهبط فرضه (ومأدرك) مسوق من صلاة مع أمامه فهو (آخرها) أي آخر صلاته (وباعتقني) بمقامه (أولها) حديث

معضل وقال لأعزو ردهن النبي صلى الله عليه وسلم في ختم القرآن نحدث غيره انتهى
وأرى كلام الأصحاب مائة دعاء القرآن يدل بقوله من الفضل بن زياد أنه سأله الإمام محمد بن آدم
قال عاشت لكن قال البيهقي في شعب الأعيان قد نساهل أهل الحديث في قبول ما رووه من
الدعوات ونصائير الأعمال ما لم يكن في روايته من يعرف بوضع الحديث والكتب في ال رواية
انتهى فلذلك اختار المصنف الدعاء المأثور لأنه صلى الله عليه وسلم أوفى وأجمع الحكم ولم
يدع حاجة إلى غيره وفيه أسوة حسنة (و يرفع يديه إذا دعا على ما سأل) (و يطيل) القيام نص عليه
في رواية الفضل بن زياد (ويطأ بعد الختم) نص عليه (وقيل له) أي الإمام أحمد (يتم في الوتر
ويدهو أنسل فيه قال في الحاوي الكبير لأبأس به) وقرأه الأناعام في ركعة كما يفعله بعض
الناس بدعاء جاءه قاله الشيخ في الدين

فوفصل فيسبب حفظ القرآن وأما وحفظه فمرض كفايه أجماعهم كالابن الصالح قراءة القرآن
كرامة أكرام الله بها بني آدم والملائكة لم يعطوا هذه الفضيلة وهي حرس على اسمها من الناس
انتهى قال الدهري وقد يتوقف قسم من جهة ابن جرير وهو التنازل بالقرآن على النبي صلى الله عليه
وسلم وقال الله تعالى في وصف الملائكة قالنا ليا بذكر أي تلاوا القرآن انتهى مذهبهم على أن
يكون مراد ابن الصلاح الملائكة غير جرير بل أوبق له لابن جرير من قوله بقائه حفظه له جلة لكن
بعد حديث هدارسة صلى الله عليه وسلم إياه القرآن الآن قال كان يلهمها لها ما عندنا لحاجة
أنى تخلفوا وأما تلاوة الملائكة فلا يلزم منها حفظه (وهو) أي القرآن (أفضل من سائر الذكر)
لقوله عليه الصلاة والسلام يقول الرب سبحانه وتعالى من شئله القرآن وذكرى عن مسلق
أعطته أفضل ما أعطى السائلين وقضيل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى
على خلقه رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح لكن الاشتغال بالآثار ومن الذكر في الجلة
كأدبار الصلوات أفضل من تلاوة القرآن في ذلك الأصل (و) القرآن (أفضل من التوراة
والإنجيل) والابن جرير سائر الأصناف (وبعضه) أي القرآن (أفضل من بعض) المبالغة
الزوائد باعتبار متعلقه كأبد عليه ما ورد في قول هوالق أحد الفاضلة وآية الكرسي
(ويجب) أن يحفظ (منه) أي القرآن (ما يجب في الصلاة) أي الفاتحة على المشهور
أو الفاتحة وسورة على مقابله (ويبدأ بالصبي وآية به قبل العلم فيقرأه) له لأخذ أقرأ أولا
ثم رواه القراءة ثم زعمها (الآن بعسر) عليه حفظ كل صغير أم تمر منه (والمكف) يقدم العلم
بعد القراءة (والواجب) لأنه لا تنارض بين الفرض والنفل (كأيقدم الكبير نفل العلم على نفل
أقرأه في ظاهر كلام الامام والاحصاء) فيما سبق في أفضل الأعمال فلهذه معنى كلامه في
الفرع (وبسبب حفظه كل أسبوع) قال عبد الله بن أحمد كان أبي يحتم القرآن في التلاري
كل سبع يقرأ كل يومه الأكاديمية كقرا أي في المصنف ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام
لعبس الله بن عمر وأقرأ القرآن في كل سبع ولا تزدن على ذلك رواه أبو داود (وانقرأه)
أي القرآن (في ثلاث حسن) لما روى عن عبد الله بن عمر وقال قلت لما رسل الله أن الله تعالى
أقرأه في ثلاث رواه أبو داود (ولأبأس به) أي بأخسهم (فيأدونها) أي الثلاث (أحيانا وفي
الأيام الفاضلة كرمضان خصوصا القباي الألفي يطلب فيها ليلة القدر) كأول العشر
الآخر منه (و) (في) (الأيام) الفاضلة كمنه كمن دخلها من غير أهلها فيسبغها لاكتوافها
من قرأه القرآن اغتناما بالزمان والمكان) قال بعض الأصحاب والأظهر أن ذلك معتد بالنشاط
وعدم المشقة ونسبها في ختمه أقل من ثلاث لم يكرهوا لكره لان عثمان كان يحتبته
في ليله وروى ذلك عن جمع من السلف (و) بركة تأخيرها عن وقتها (وعين بلاهه) قال أحمد

بدر کما من أجل سنة الاستماع وحديث من كان له امام فقراءه الامام له قراءه وادب سعيد واحد في مسائل ابنه عبد الله والدارقطني وهو

وان كان من انزلها فهو من انزلها (و) يقبل ٢٨٠ عن مأمور ايضا (محمود سهر) ويقدم في باب (و) يقبل عنه ايضا (محمود تلاوة)

اذ اقرأ في صلته آية مجيدة ولم
 يبعد امامه (و) يقبل عنه
 ايضا (سيرة) الصلاة وتقدم
 (و) يقبل عنه ايضا دعا (نور)
 حديث سمعه ثمون فقط وتقدم
 وكذا تشهد اول وجلس له
 فمعه عنه (اذ سبق) المأمور
 (ركعة) من راحة وتقدم
 (رسن) المأمور (ان يستفتح
 و) ان (يتعدي) صلاة (محرية)
 كالمع لان مقصود الاستماتح
 والتعود لا يحصل باسما فراه
 الامام لعدم بهر بهما خلاف
 القراءة (و) من مأمور ايضا
 ان يقرأ الفاتحة وسورة حيث
 شئت (السورة) فسكتا
 يعني انه يستفتح ويعرف في
 السكتة الاولى عقب احرامه
 ويقرأ الفاتحة عقب فراغها
 ويقرأ السورة في الثالثة بعد
 فراغها (وي) أي سكتات
 الامام ثلاث (قبل الفاتحة)
 في الكعة الاولى فقط (وبعد)
 أي الفاتحة في كل ركعة (ونسن)
 ان تكون سكتة (هذا) أي بعد
 الفاتحة (قد دهر) ليقراها
 المأمور فيها (و) الثالثة (بعد
 فراغ التلاوة) ليتكلم المأمور
 من قراءته سورة فيها (د) سن
 مأمور ايضا ان يستفتح ويعود
 ويقرأ الفاتحة وسورة في
 شئت (فيما لا يجزئ) ان يمه
 كالظهور وكذا يقرأ الفاتحة في
 الاجرة من معرب وفي الاجرة من
 الهشام يدب جبر كتناقري
 المأمور لعصر خلف الامام في
 الركعة الاولى بين يافته
 الكتاب من دون الاجرة من

أكثر ما سمعنا ان يحتم القرآن في أربعين ولا ينفذ الى نسيان والتمون به (و) يحرم تأخير
 الختم فوق أربعين (ان خاف نسيانه قال) الامام (احمدا) شدا ما جاز من حفظه ثم نسيه
 ويصحب الدواك قبل القراءة لما تقدم في باب (و) يقبل (التعذير) قوله تعالى
 واذقنا القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (و) يستحب (جدا لله) تعالى (عند
 قطعها) أي الفراغ من القراءة (على توقيفه) ونعمته (على محله) من آل القرآن (و) يستحب
 (سؤال الشات) عليها (و) يقصد (الاخلاص) في القراءة فليست بها الاعمال بالذات بان
 ينوي به التفرغ الى الله تعالى فقط (فان قطعها) أي القراءة (قطع ترك) واحمال اعادة التعود
 اذ ارجع اليها) أي اراد العودة الى القراءة (وان قطعها العذر ما على اتمامه اذ ازال) العذر
 (كتمنا) شيئا او اعطاه او اجاب سائلا او عطس وشبهه (كفاه) التعوذ الاول لانها
 مرة واحدة وان ترك الاستعاذة قبل القراءة كاله في الآداب فتوجه ان يأتيها ثم يقرأ
 ويغيب القراءة فلا تسبب فلا تمسك بتركها ان لان المعنى يقتضي ذلك اما لو تركها حتى
 فرغ من طاعت (و) يحتم في الشاة اول الليل لطلوع (وفي الصنف اول النهار) لطلوع
 ابن الميرك وتأن يقب اجدين مصرف قال أدركت أهل الخبر من صدر هذه الامة يعقرون
 نلتهم اول الليل واول النهار يقولون اذا ختم في اول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسي ولما
 ختم في اول الليل صلت عليه الملائكة حتى يسهج ورواه الفارسي عن سعد بن أبي نواس
 باسناد حسن (و) يحتم اوله وولده عند ختمه (رحله) عند نزع ذلك وثوابه اليهم عن ابن عباس
 انه كان يجعل رجلا يرام به يقرأ القرآن فلما اراد ان يختم اهل ابن عباس فشب هذا
 وروى عن اي اوديا ماسد من يحجب عن مناديه عن اس كان انس اذا ختم القرآن جمع
 امله ودعاهم ويستحب اذ فرغ من اتمه ان يشيع في أخرى فليست انس حيا لالاعمال
 الخ والرحلة في رماها قال افتتاح القراء بخدمته (ويدعو) عقب انتم (نفسا) ليعمل انس
 ويقدم (و) يسن ان (يكبر فقط) فلا يصح التهليل وحمد (لحمه) آخر كل سورة من آخر
 (الضحي) الى آخره لا يروى عن اي من كعب انه قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فامر بذلك
 ورواه العائني في الجامع باسناد (و) يكر سورة الصمد لا يقرأ الفاتحة وخمس) أي خمس آيات
 (من) اول (البقرة) عقب اتمتها (نفسا) له في باب (و) يسن (و) يستحب من القراءة وتزيتها
 را تربها) لقوله تعالى ومن الراء ترمذ (والمراء) لاجه سدل حط اعرابها لا يجوز
 المحمل به عدا فذلك لا يوزن ويؤدب له لتغييره القراءة ذكره) السهم محمد بن مغل
 في الآداب الكبرى عن ابي الاصبغ والتعمير في القرآن والتدبر بالقلب عنه افضل من
 ادراجه) أي القرآن (كرايعر غم) لا بأساة قوله وله تعالى كتاب انزلناه بالمشاهدة
 ليدروا آياته (و) يسن حروف المد من غير تكلف لقوله تعالى وزل القرآن نزلا
 (قال) الامام (احمد بن محمد بن ابي عبد الله) وقرع بن عدي (نزل) الى موسى النبي
 صلى الله عليه وسلم (ولم تزل) تسمع (في) سيرة ما لا يخبر بها وعلى كل فحسين الصوت
 والرم مستحب اذ لم يسن الى زيادة حروفه وتغييره لغيره من الآداب عند القراءة على
 ذكره (والأجر) والوهمي البكاة فان لم يزل طيبا وان يسأل الله عند آية الرحمة ويتعود
 عند آية العذاب ولا يقطعها لخدمته بالناس ومن المراد الا من حاجة وان تكون قراءته على
 المدول الصالحين العارفين بعناها وان يتطهر ويستقبل القبلة اذ اقرأها بعد بقري ان
 يعرضه كل عام على من هو اقرب منه وبفضل كل سورة بما قبلها بالوقف أو التسمية ويزل
 الجاهل وان يطلبه الدنيا بل ما عند الله تعالى ويبقى ان يكون ذا كينة ووقار وقناه بما

ماموم بقراءة (من محبة) من المأمومين فإن شغله تركه وان سبق الامام المأموم بالقراءة وركع معه بخلاف التشهد فيتمه انما لم فان في عتته من الامام ليس الان يكون يسرا (ومن ركع أو سجدة) ونحوه كمن رفع رأسه من ركوع أو سجدة قبل امامه الصلاة والسلام لاستغفر في الركوع ولا بالسجود ولا القيام ورواه مسلم وعن أبي هريرة مرفوعا أما يحضني الذي يرفع رأسه قبل الامام ان يحول القدره رأس جمار أو يجعل صورته مصورة جمار متفق عليه ولا تهل بان عادلتا به (وعليه) أي الذي فعل ذلك عمدا (وهي جاهل وناس) فضل ذلك (وذكر ان يرجع) يفعل ما سبق به امامه (لا يأتيه) أي بما فعله قبل الامام (معه) أي مع امامه أي عتته ليكون مؤتغبا (فان اني) الرجوع (ماليا) رجوعه (عدا) أي قسرا (حتى أدركه) امامه (فيه) أي فيما سبق به (بطلت) صلاته تركه المتابعة الواجبة بلا عذر (لا) تهل اني الرجوع (جاهلا) الحكم (أوناسا) لعذر (وبعد) لم يرجع لما في عتته سبق به امامه مع سهوا أو جهلا (به) أي بما سبق به فلا إعادة عليه (والا لاني) مأموم (ان) شرع في الصلاة أي الصلاة (بعده) أي الامام لحديثنا جعل الامام ليؤمن به فاذا ركع فاركعوا خلفه في المنسوخ والشرح وغيرها يجب ان نذكر في المأموم في الصلاة بعد فراغ الامام كما كان فيه (فان وافقه) في

نفس الله زاد الحافظ أبو موسى وغيره وان لا يجهر بين مصليين أو نالين جهر إثره بهم (قال الشيخ) في الدين قراءة القرآن أول النهار بعد الفجر أفضل من قراءته آخره ولعله لقوله تعالى ان قرآن الفجر كان مشهودا (وقراءة الكلمة الواحدة بقراءة قارئ أي من المسموع) قراءة الكلمة (الأخرى بقراءة قارئ آخر جاز) (ولو في الصلاة ما لم يكن في ذلك حالة) أي تغيير (المعنى) فليجهر الأول بقا وعلى الأول في ذلك المجلس (ولا بأس بالقراءة في كل حال قائما وحالسا ومضطجعا وراكبا وما شيا) لحديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يتكفي في هجرى وأنا حاض ثم يقرأ القرآن متفق عليه وعنها قالت اني لأقرأ القرآن وأنا مضطجعة على سريري ورواه القرطبي (ولا تكراه) القراءة (في الطريق) لما روى عن ابراهيم النبي قال كنت أقرأ في أبي موسى وهو يتشفي في الطريق (ولا) تكراه القراءة (مع) حدث أصغر وبخاسة تدين وتوب ولا حال من الذكر والرجوع والصبر وتكره) القراءة (في المواضع المقدسة) تعظيما للقرآن (و) تكراه (استدماها) أي القراءة (حال خروج الريح) فإذا خرجت منه أمسك من القراءة حتى تنقضي (و) تكراه (بجهرها) أي القراءة (مع الجنابة) لأنه اخرجها من خارج الجنابة (ولانها بحسب ما تقدم القراءة) ذكره القاضي وقال ابن قيم الأول المنع (وتسحب) القراءة (في المصنف) بتسليم قال القاضي انما اختار أحد القراءة في المصنف للاختيار ثم ذكرها (و) يسحب (الاستماع لها) أي القراءة لأنه يشارك القارئ في أحواله (ويكره ما حديث عندها) أي القراءة (بجلا لأئذنته) لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ولأنه اعراض عن الاستماع الذي يترتب عليه الاجر بما لا طائل منحه (وكراه أحد السرعة في القراءة وتاويله القاضي اذا لم يسبق الحروف وتركها) أي السرعة (أكل) لما تقدم من استصحاب الترتيل والتفكير (وكراه أيضا بقراءة الادارة) وقال حرب حسنة ولما ذكره جوهان (وهي ان يقرأ قارئ ثم يقطع ثم يقرأ غيره) أي بما بعد قراءته وأما أوامد ما قرأه الأول وهكذا فلا ينبغي السكاهة لأن سبيل كان يذارس النبي صلى الله عليه وسلم القراء في رمضان (وحكى الشيخ عن أكثر العلماء انها) أي قراءة الادارة (حسنة) كالقراءة مجتمعة بصوت واحد (والواجب القوم لقراءة ودعا موزكر فعنه وماي شئ أحسن منه) كما قالت الأنصار وعنه لباس وعنه محدث ونقل ابن منصور ما ذكره اذا اجتمعوا على عمل الا ان يكثروا وقال ابن منصور يعني يتخذون عادة وكره مالك قال في القنون ان القارئ من جوع أهل وقتنا في المساجد والمشاهد ليل يسعون الحياه (وكراه أحد) والاصحاب (قراءة) الا لسان وقال هي بدعة) لما روى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في شرط الساعة ان يقرأ القرآن من ايامهم يقدمون أحدهم ليس بالقارئ ولا فضائلهم الا يفتهم غنائه ولا ان يعجز في لفظ القرآن ونظمه والالان غيره (فان حصل معها) أي الا لسان (تغيير نظم القرآن وحمل الحركات ورفا حوم) ذلك (وقال الشيخ) التلحين الذي يشبهه الغناء مكره وهو لا يكره كالترجيع وتحسين القراءة بل ذلك محسب لمحدث أي هريرة ما أدت الله لشي كاذبه لشي يتشفي بالقرآن يجهر به رواه البخاري وقال صلى الله عليه وسلم بنوا القرآن بأصواتكم وقال ليس متان لم يتغن بالقرآن قالوا ثلثه معناه تحسين قراءته والتميز ورفع صوته بها وقال أبو عبد الله جماعة يستغني به (وكره ما بين هفيل القراءة في الأسواق يصيح أهلها قيا بالنداء والبسيع) قال في القنون قال حنبل كثير من أقوال الرجال يخرج يخرج الطاعات عند الصلاة وهي ما ثم عند العلماء مثل القراءة في الأسواق يصيح فيها أهل الأسواق بالنداء والبسيع ولا أهل السوق بمكثهم

الامام (كرم) له ذلك ولم يتصل به ٢٨٢ صلاته (وان كبر) مأموم (لا حرامه) أي مع امامه لم تنعقد (أو) كبر الاحرام (قبل

الاستماع وذلك امتحان كذا قالوا بنحوه احتمال يكره قاله في القروع فتعلم منه ان قولنا بن عيسى القريع كما قال في شرح المنتهى ولا يجوز وان انكر اهتض ما حاسب القريع كال التامضي عياض قد اجمع المسلمون على ان القرآن المتلوي بجميع الاقطار المكتوب في المصحف الذي يابى المسلمين مما جمعه الاثنتان من اول الحمد لله رب العالمين الى آخره اول عود يرب الناس كلام الله تعالى ووجه المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وان جميع ما في مصق وان من نقص منه حرفا كاصد الذك أو بدله بحرف آخر كصكاه أو زاده حرفا آخر كعالم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الاجاع وأجمع عليه انه ليس بقرآن عامد لكل هذا فهو كافر واتصه عليه النور في التبيان (ويكره رفع الصوت بقراءة قطع المسلمين) لا شطلم (ويجوز تفسير القرآن مقتضى اللغة) لا شعري وقوله لثمن الناس ما تزل الهم وقوله وأجدر ان لا يعلم احد ودما أنزل الله على رسوله المراد الاحكام و (لا) يجوز تفسير القرآن (بالرأي من عبرته ولا تغل فن قال في القرآن) أي شمره (برأيه أو بما لا يعلم قلبه وأما قوله) أي لنزل منزله (من النار وأخطأوا ما باب) لما روى عن سعيد بن جبير عن ان عباس مرفوعا من قال في القرآن براه أو بما لا يعلم قلبه وأما قوله من النار رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه وعن سهيل بن خرم عن أبي عمران الجوني عن جندب مرفوعا من قال في القرآن براه ما صاب فقد أخطأ رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال غريب وسهيل ضعفه الأئمة وقد روى هذا المعنى عن أبي بكر وعمر وغيرهما من احدثائه ابن (ولا يجوز ان يحصل القرآن بدلا من الكلام مثل ان يرى رجلا حافي وقعه فيقول لم جئت على قدر يا موسى) وإذا قال الصبي يا مخلص القياس فهو توقف (ولزم الرجوع الى تفسير الصبي) لانهم شاهدوا التنزيل وحضره والتأويل فهو مارة ظاهرة و (لا) يلزم الرجوع الى تفسير (الناسي) لان قوله ليس يحجة على المشهور قال بعضهم ولعله مراد غيره الا ان نقل ذلك عن العرب قاله في القروع ولا يعارضه مانته المرزفي نظرا ما كان عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يكن فمن اجماعه فان لم يكن فمن التابعين لا مكان جله على اجماعهم لاهل ما نفعه احدثهم كاله التامضي (ولا يجوز النظر في كتب اهل الكتاب نصا) لانه عليه الصلاة والسلام فقتب حين رأى م عمر يحرق من التوراة وقال أي شئت أنت يا ابن انطاب احدث (ولا) النظر في (كتب اهل البندع) ولا النظر في (الكتب المشتملة على الحق والباطل ولا روايتها) لما في ذلك من ضرر افساد العقائد (وتقدم في نواقض الضوء جلة من احكام المصحف) فينبغي مراجعتها وينبغي لحامل القرآن ان يكون على اكرم الاسوال واكرم الشمايل قال النزيل بن عباس حامل القرآن حامل رتبة الاسلام لا ينبغي ان ياهو ولا يسهو مع من يسهو ولا يفرغ من يلغو فيقطع الحنفى القرآن

فخصص تحجب النوافل المطلقة في جميع الاوقات (من ليل اونهاج (الاوقات النسي) فيصير فيها كما يأتي (وصلا ذليل سنة رغب فيها وهي افضل من صلاة النهار) لحدث أبي هريرة افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل رواه مسلم وفيه اذنان في الليل سافة لا يوافقه ارجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من امر الدنيا والآخرة لا أعطاه اياه ولان الليل محل الغفلة وعمل السر أفضل من عمل العلانية (وبعد النوم أفضل لان الناشئة لا تكون الا بعد رقدته) ومن لم يرقد فلا ناشئة له قاله احمد وقاله شاذي أشد وطأ أي شتاتته هم ما تقرأ وفي ذلك (والتهجد باقاه بعد النوم) وظاهره ولو يسرا (فذا استعظ) من نومه (ذكر الله تعالى وقال ما ورد بعد الاستيقاظ ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

اتمامه) أي الامام تكبيرة الاحرام (لم تنعقد) سلاما مأموم ولو ساهى الا ان شرطه ان ياتي بعد احرامه وقيد فاته (وان سلم) مأموم (قله) أي امامه (عندا ملاحظ) المأموم بطلت صلاته لانه ترك فرض المنابة عمدا (أو) سلم مأموم قبله (سهو ولم يعمه) أي السلام (بعده) أي بعد امامه (بطلت) صلاته لانه لا يخرج من صلاته قبل امامه وان لم يعمه بعده فقد ترك فرض المنابة (و) ان سلم مأموم (معه) أي امامه فاته (بكره) له ذلك وان سلم الاولى عقب فراغها والثانية كذلك جازو الاولى ان سلم عقب فراغها من التسليتين (ولا ينصرف) مأموم امامه (بقول غيرها) أي غير تكبيرة الاحرام واسلام كسعة القرفة أو التشهد ولا يكره (وان سبق) مأموم امامه (بركن) الركوع (بان ركع) مأموم (ورفع قبل ركوعه) أي الامام عالماعدا بطلت نصا لانه سبقه بركن كامل هو معظم الركعة فبطلت كما لو سبقه بالسلام (أو) سبقه (بركنين) بان ركع ورفع قبل ركوعه) أي الامام (وهو الى السجود قبل رفعه) أي الامام (عالمنا) تحريم ذلك (عدا) غير ساه (بطلت) صلاته كالتى قبلها وأولى وما دام في ركن لم يعد سابقا حتى يتخلص منه فاذا ركع ورفع فقد سبق بالركوع لانه يتخلص منه بالرفع ولم يحصل سبق بالرفع لانه لم يتقدم منه فاذا هو الى السجود فقد سبق بركنين من اقيام وحصل سبق بركنين ذكره في شرحه (و) ان سبقه بركن أو ركنين (جاهلا أو ناسيا) بطلت الركعة

التي وقع السبق فيها (ان لم يأت بذلك) أي عباسية به (عنه) أي الامام ولا تبطل ٢٨٣ - صلاة لم يدشعني لاني من الخطا

والسببان فان اتي به اعتدله
بالسكفة والابا تبطل ان
سبق امامه (بركن غير ركوع)
كقيام وهو الى السجود لان
الركوع عند ركبه بال ركعة ونفوت
بقوته فغيره لا ماويه (وان
تخلف) ما مومع من امامه (بركن
بلا فخر فكسني) بلا فخر
فان كان ركوعا بطلت والا فلا
(و) ان تخلف عنه بركن (لهذا)
من نوم او سهر او زحام ونحوه
فان فصله) أي الركن الذي
تخلف به (ولم يلق) محتر كفته
وبلزمه ذلك حيث لم يمسكته
استندوا من غير محذور
(والا) بان لم يضعه ويطهه بان لم
يتمكن منه (لنزال ركعة) التي
تخلف عنه بركتها لم يقضى بها
(و) ان تخلف عنه بلا غير
(بركنين بطلت) صلاة ترك
الاثام لغير هذا شبه ما لو قطع
الصلاة (و) ان كان تخلفه بركنين
(لهذا كنوم وسهو وزحام) لم
تطبل لغيره وبلمزه ان باقيه
ويطيق امامه مع امن قوت
الآنية (ان لم يأت بجائز ك)
تخلفه (مع امن قوت) الركعة
(الآنية) باخلافه بفعل ما تخلف
به بطلت صلاته (والا) بان خاف
فوت الآنية ان اتي بما تخلف به
(لنزال ركعة) التي وقع فيها
الصف لفوات بعض اركانها
(و) الركعة (التي تليها) أي
الآنية (عوضها) فبقي عليها
ويتم اقسام امامه (وان زال
عبد من أدرك ركوع) الركعة
(الاولى) ولم يدشع امامه من
(ركوع) الركعة (الثانية) تابسه
في السجود (ونصحه ركعة ملغفة) من ركعتي امامه (تدرك بها الجمعة) ان كانت الصلاة جمعة ولم تقبل التلغيف فيمن نسي أربع

الحمد لله وصحان الله والاله الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ثم ان قال اللهم اغفر لي او
دعا استجبه فان قضا وصل قبلت صلاته) حديث عباد بن الصامت من تعار من الليل
فقام فذكره رواة البخاري وقوله تدار بشددا (ادأى استيقظ وقوله اغفر لي اودعها وشك
من الوليد بن مسلم احدا رواه وهو شيخ شيخ البخاري وابي داود والترمذي وغيرهم في هذا
الحديث (ثم يقول) يعني اذا استيقظ من نومه (الحمد لله الذي احياني بعد ما ماتني واليه
التشور) رواه البخاري عن حذيفة بن اليمان وعن ابي ذر مرفوعا (لا اله الا انت لا شريك
لك سبحانه) استغفر لك ذنبي واسألك رحمتك اللهم زدني علما ولا تزغ قلبي بعد اذهنتني وهب
لي من لدنك رحمة انك انت الوهاب) روى أبو داود عن عائشة عليه الصلاة والسلام كان
يقوله اذا استيقظ (الحمد لله الذي رد علي روحي وعافاني في جسدي واذن لي بذكره) رواه
ابن السني باسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم فقل
(ثم يستاك) اذا استيقظ وبشوص فاه ما تقدم في السواك من فعله عليه الصلاة والسلام (واذا
توضأ وقام الى الصلاة من خوف الليل ان شاء استفتح واستفتح المكتوبة) وسبق في صفة
الصلاة (وان شاء) استفتح (بغيره) كقوله اللهم لك الحمد أنت نور السموات والارض ومن فيهن
وك الحمد أنت قديم السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت رب السموات والارض ومن
فيهن ولك الحمد أنت ملك السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت الحق وقاؤك حق وقولك
حق والجنة حق والنار حق والنبيون حق ومحمد حق والماعص حق اللهم لك أسلمت وبك
آمنت وعليك توكلت واليك أمنت وبك خاضعت واليك حاكت) أي رفعت الحكم اليك فلا
حكم الا لك (فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت
المقدمون أنت الموقر اله الا أنت ولا حول ولا قوة الا بالله) غدير ابن عباس قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم اذا قام يصلي من الليل قال اللهم لك الحمد أنت نور السموات والارض ومن فيهن
وك الحمد أنت قديم السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت ملك السموات والارض
ومن فيهن ولك الحمد أنت الحق وقولك الحق وقاؤك حق والجنة حق والنار
حق والساعة حق والنبيون حق ومحمد حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت
واليك أمنت وبك خاضعت واليك حاكت الى آخر ما تقدم متفق عليه (وان شاء اذا افتتح
الصلاة قال اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة
أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهد لي لما اختلف فيه من الحق باذنك انك
تهدي من تشاء الى صراط مستقيم) رواه مسلم عن عائشة عليه الصلاة والسلام كان اذا قام
من الليل افتتح به صلاته فقال فذكره (ومن ان يفتتح بتحميده ركعتين خفيفتين) حديث
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركتين
خفيفتين رواه أحمد ومسلم وأبو داود (و) (يسن) ان يقرأ (خبره) أي المصنف في بقائها كل
ليلة (من القرآن فيه) أي في تحميده فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله قاله في الترح
(وان بقي بعد تحميده) الثلاث يظهر عليه اثر النعاس لقول ابن عباس في وصف تحميده صلى الله
عليه وسلم ثم أوزم اضطلع حتى جاءه المؤذن وكذلك قالت عائشة ثم ينام متفق عليهما
(والنصف الاخير افضل من النصف الاول) افضل (من الثلث الاوسط) حديث عمرو
ابن عسة قال قال تعالى رسول الله أي الليل اسمع قال الحرف الليل الا حرفا لما شئت وفي الصحيحين
ينزل بنا كل ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخرة قوله من بعده في فاصيب

في السجود (ونصحه ركعة ملغفة) من ركعتي امامه (تدرك بها الجمعة) ان كانت الصلاة جمعة ولم تقبل التلغيف فيمن نسي أربع

له من يأتى فاعطيه من يستغفر في غفر له وفي رواية لمسلم حين مضى ثلث الليل وفي أخرى
 له إذا مضى شطر الليل أو ثلثه قال ابن سنان في صحيحه يحتل أن تكون الركوع في بعض الليالي
 هكذا وفي بعضها هكذا (والثلث بعد النصف أفضل نصا) لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل
 الصلاة صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (وكان قيام الليل واجبا
 على النبي صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا (ولم ينسخ) وقطع في
 الفصول والمتممة وبنيته (ولا بقومته كله) لقوله عائشة رضي الله عنها ما علمت أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح قال في القروع وظاهر كلامهم ولا يالي العشر يكون
 قول عائشة أنه أحبا ليل أي كثر امنه أو أكثره بنحو وجهه بظاهر احتسابه يخرج من ليلة
 العبد ويحتمل قولها الأول على غير العشر أو لم يكفر ذلك منها أو سجدتها وقال القيام بعض
 الليالي كلها ما عدا ما عدا به السنة (الأليلة عهد) حديث من أحيا ليلة العبد أحيا قلبه يوم قوت
 القلوب رواه الأذرقطني في عمله وفي معناه ليلة النصف من شعبان كما ذكره ابن جرير جفي
 الطائفة (وترك معادومة قيامه كله) لأنه لا بد في قيامه كله من ضرر أو قوت حتى وعن أنس
 مرفوعا يصل أحدكم نشاطه فإذا كسل أو قفر قلبه فقد واصل بكسر السين وعن عائشة مرفوعا
 أحيا الله ليلته إلى الله أرومه وإن قل وعمره مرفوعا عن أنس العمل ما تظفرون فوالله لا ينام
 الله حتى تساموا منه على ذلك (ويستحب التنفل بين العشاءين وهو) أي التنفل بين
 العشاءين (من قيام الليل لأنه) أي الليل (من المغرب إلى طلوع الفجر الثاني) لقول أنس بن
 مالك في قوله تعالى تصافى جنوبهم عن المضاجع الآية قال كانوا ينفصلون بين المغرب والعشاء
 يصلون رواه أبو داود قال عليه السلام كان أبي ساعة يصلي عشاء الأحره ينام فومة خفيفة ثم يقوم
 إلى الصباح يصلي ويصوم وقال ما سمعت بصاحب حديث لا يقوم بالليل (ويستحب أن يكون
 على طلوعات يداوم عليها وإذا كانت يقضيها) لقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 عمل عملا أثبته وكان إذا نام من الليل أو مرض صلى ثلث عشرة ركعة رواه مسلم (و) يستحب
 (أن يقول عند الصباح والمساء) ماورد في الموفى البغدادي في ذيل فصيح تغلب الصباح
 عند الغروب من نصف الليل الأحرى إلى الزوال ثم المساء إلى آخر نصف الليل اه ومن الوارد
 في ذلك قراءة قل هو الله أحد والمعوذتين ثلاث مرات حين يمسى وحين يصبح وأنه من كل
 شيء وعن عثمان مرفوعا ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة بسم الله الذي لا يضر
 مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم ثلاث مرات لا يضره شيء رواه أبو داود
 وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم من قال إذا أصبح وإذا أمسى رضى الله عنه وبالسلامة ديناً
 ومحمد صلى الله عليه وسلم نبياً لا كان حقاً على الله أن يرضيه رواه أبو داود وابن ماجه وزاد يوم
 القيامة وعنه صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح اللهم ما أصبح بي من نعمة فتذكرني وأما
 لا شريك لك فذكرني لا شريك لك لا شريك لك فقد أدى شكر يومه ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدى
 شكر ليلته رواه أبو داود (و) يستحب أن يقول عند (النوم والانتباه) منه ما وردت به حديث
 حذيفة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أخذ مضجعه من النوم وضع يده تحت خده ثم
 يقول اللهم ما علمت أموت وأحيوا إذا استيقظ قال حذيفة الذي أحيانا بعد ما ماتنا وأوليه
 الشهود رواه البخاري (وفي السفر) ماوردت به حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان إذا استسرى على بغيره خراجاً إلى سفر كبر ثلاثاً قال سبحان الذي سخر لنا هذا
 وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون اللهم أناسألك في سفرنا هذا البر والعتق من
 العمل ما ترضى اللهم هون علينا سفرنا هذا واطو عنتنا بعده اللهم أنت الصاحب في السفر

بعد دفع إمامه من ركوع الثالثة
 (فحصر من تابعته) أي الإمام في
 سجود الثانية (فصعد) نفسه
 (جسداً اعتدليه) أي بالمجود
 لا مسند كعبه فظن أدراك
 المناجاة فضاعت فإن أدركه في
 التشهد فعلى ما تقدم بذلك الجملة
 (ولو أدركه) أي المأموم
 بعد أن نزل ما خلفه عنه (في
 ركوع) الركعة (الثانية ثمرة)
 فيه (وخت جمعة) لأنه قد أتى
 بالركعتين (و) أن أدركه (بعد
 ركعة منه) أي من ركوع الثانية
 (ثم) في سجودها (وقضى) أي
 أتى بركعة وتم جمعته (وإن خلف)
 مأموم (بركعة) فأكبر لمعنى
 تابع إمامه (وقضى) ما خلف
 به (كسوف) قال أحمد في رجل
 قد نسي خلف الإمام حتى صلى
 ركعتين فإنه أدرك ركعتين فإذا سلم
 الإمام صلى ركعتين (وسن لإمام
 الخفيف) الصلاة (مع الأعمام)
 للصلاة عند أبي هريرة مرفوعاً إذا
 صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن
 فيهم الضعيف والضعيف إذا لم يحاجه
 فإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء
 رواه الجماعة (وتركه مرة)
 إمام (تفتح مأموماً فعل ما بين)
 له فصله كقراءة السورة وما زاد
 على مرة في تسبيح ركوع وسجود
 ونحوه وسن أن يرتل القراءة
 والتسبيح والتشهد بقدر ما يرى
 أن من ينقل عليه من خلفه قد
 أتى به وأن يتمكن في ركوعه
 وسجوده قد ما يرى أن التكبير
 والتثنية وغيرهما قد أتى عليه
 وأن يخفف لغيره كما يصح وقال
 الشيخ تقي الدين تارة مراعاة
 للمأموم أن تقرأ بالصلاة أول الوقت وأخره ونحوه وقال ليس له أن يزيله القدر المشرع

وإن بقي أن يعمل غالباً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله غالباً لم يزدهم يتشبه ٢٨٥ المصلحة كما كان صلى الله عليه وسلم

والخليفة في الأصل اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب في المال والأهل وإذا رجعت إلى زواجدين أيون تأثرون لي بتأملدون ومضى قرنين مطيعين (وغير ذلك) المتقدم (ماورد) ومعه ما تقدم عند التقارب لمرأى نواحو الموضوعين ومعه ما بقا للفساد سقرا ما حاله سجدت الله دنك وأمانتك وخواتمك وزودك الله التقوى ويقول أنذر متولا أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق لحديث مسلم عن خولة وبسحبان ينوي عند قومه من الليل قيامه إليه (واستحب) الإمام (أحد) أن تكون له ركعات معلومة من الليل والنهار ذاتنا شط طوعها وإذا لم ينشط خففها) لحديث أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل (وصلاة الليل والنهار متى متى) أي يسلم فيهما من كل ركعتين لحديث ابن عمر مرفوعاً صلاة الليل والنهار متى متى رواه النسبة واستحبها أحمد وليس يناقض الحديث الذي خص فيه الليل بذلك وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل متى متى متفق عليه لأنه وقع جواباً عن سؤال سائل عنه في سؤاله ومثله لا يكون مفهوماً أنه يتفق ولا أنه سبق لبيان حكم الزور والنصوص عطلت الأربع لانتفي فضل الفصل بالسلام (وان تطوع في النهار بأربع كالظهر فلا بأس) أي لا كرامة لحديث أبي أيوب وابن ماجه (وان سجد من أي الأربع (ولم يحس الألفي أخوه جاز وقد ترك الأفضل) لأنه أكثر عملاً ويقرب إلى كل ركعة) من الأربع (بالفائضة وسورة) كسائر التطوعات (وان زاد على أربع نهاراً) كرومعه (أو) زاد على (اثنين) ليلاً ولو حاز وقتاً على العدد أو نسيه بسلام واحد كرومعه) أمال كراهة لمخالفته ما تقدم وأما الصلاة فلان النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى الزنخسا وسجلوا بسلام واحد وهو تطوع فالحق فيه سائر التطوعات وعن أبيه عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح الضحى ثمان ركعات لم يفصل بينهن وهذا يناقض رواية الأخرى عنه أنه سلم من كل ركعتين لأنه من الميزات النهارية وصلها مرتين أو أكثره قلت ينبغي تعبد كراهة معاده الزنخسا يسلم بماتقدم (والنطوع في البيت أفضل) لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة رواه مسلم ولاه أقرب إلى الإخلاص (واسأله) أي عدم اعلاؤه أفضل إن كان مما لا يتقصر له الجماعة) فإن كان مما يتشبه له الجماعة كالسجود والاستسقاء والترحال والوتر بعد صلاة فله في غير البيت كالمسجد وأظهره أفضل لشبهه بالفرائض وكذا السنن من المعتكف وسنة الجمعة على ما تقدم في المسجد أفضل (ولباس صلاة التطوع جماعة) كما فصل فرادى لأنه عليه الصلاة والسلام فعل الأمرين كليهما وكان أكثر صلواته مفرداً كاله في الشرح كاله في الاختصارات ولسن فعله مفرداً كقيام الليل وصلاة الضحى وبغود ذلك إن فعل جماعة في بعض الأحيان فلا بأس بذلك لكن لا يفتن من غرائبه (وبكره ربه) أي التطوع (نهاراً) لحديث صلاة النهار ههما المراد غير الكسوف والاستسقاء بدليل ما يأتي في بابها (و) المتطوع (ليلا ربه) المصلحة فإن كان المظهر أنشط في القراءة أو بعثته من يستمع قراءته أو يتتبعها بالمظهر أفضل لما قرب عليه من هذه المصالح (وان كان يشره من يتجدد أو يستنير برفع صوته) من ناظم أو غيره (أو خاف ربه) فالأمر أفضل (دفعاً للثلاث المفسدة) (وماورد عن النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفه) كركعتي التجبر وركعتي افتتاح قيام الليل وقية السجدة إذا دخل والإمام غضب يوم الجمعة (أو) ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم (تطويله) كصلاة الكسوف (فالأفضل اتباعه) لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (ومعناه) أي عما يروى عنه صلى الله عليه وسلم تخفيفه وتطويله (فكثرة الركوع والسجود فيه أفضل من طول القيام) لقول النبي صلى الله عليه

بشروا بنقض أحبابنا (ماورد) ما مأمور بالتطويل) فإن اختاره كله لم يكره له ولا صلاة الكراهة وهي التفرق كالجلوس كان الجمع قليلاً فإن كان كثير المفضل عن له مذهب ومعنى كلام الرعية (و) بسن لإمام وغيره (تطويل قراءة) الركعة (الأولى من) قراءة الركعة (الثانية) لحديث أبي قتادة مرفوعاً كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولىين بفائضة الكتاب وسورة وفي الركعتين الأخيرتين بفائضة الكتاب وكان يطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في صلاة العصر وهكذا في صلاة الصبح متفق عليه زاد أبو داود فقلنا أنه يرد ذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى (الألف) صلاة خوف في الوجه الثاني) بأن كان المدعو يفرج بوجه القبلة وقسم المأمورين طائفتين (و) الركعة (الثانية أطول) من الأولى لانتظار الطائفة التي تأتي لتأتم به يأتي ونصه (أو) إذا كان تطويل قراءة الثانية من الأولى (يسير) ما إذا قرأ (يسير) والفائضة) لو روي فهو المعصية (و) بسن لإمام أيضاً (انتظار داخل) مع أحسبه فدعوه ونحوه لأن الانتظار ثبت عنه عليه الصلاة والسلام في صلاة الخوف لا لذلك الجماعة وهذا الحق موجودنا وحديث ابن أبي أوفى كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وتقع قدم رواء أحمد وأبو داود

ولأنه محصيل معمله بلا مضرة (إن لم يشق) انتظاره (على مأمور) لأن مومنين مع أعظم فلا يشق عليه لنقض العادل (ومن استأذنته

مساجد الله تعالى ويخرج من خلفه
غير مطيعة ولا لينة توسر بنه
(وبينها خبرها) لقوله عليه
الصلوة والسلام ويوتن خبر
لحن ويخرج من خلفه رواه أحمد
وأبو داود ونظامه حتى مسجد
الذي صلى الله عليه وسلم (ولاب
ثم ولي محرم) لآراء كالأخ وعنه
(منع مواليته) من خروج من
بينها (أن تحشي) يحسرونها
(فتنة أوضرا) استعيا بالخصافة
قال أحمد الزوج أمك من الأب
(و) لمن ذكر منها (من الانفراد)
لأنه لا يؤمن دخول من يفسدها
ويخلق العاد بها وبأهلها
فصل في مسائل من أحكام
الجن (الجن مكفون في الجلبة)
اجتماع لقوله تعالى وما خلقت
الجن والإنس إلا ليعبدون
(يدخل كافرهم النار) اجتمعوا
(و) يدخل (مؤمنهم الجنة)
لعموم الخبر وقال أبو حنيفة
ويعبرون نارا كالنهار ثم قرأه
الجنة من النار (وهم) أي مؤمنو
الجن (فيها) أي الجنة (تغيرهم)
من الأعميين (على قدر نواهم)
لعموم الخبر خلافا لما قال
لا يكون ولا يسرون أولئك في
رضي الجنة أي ما حوّلها قال السج
قبي الذين وراهم فيها ولا يرونا
(وتتقدمهم) أي مؤمنو الجن
(الجماعة) قال في شرحه الجماعة
وفي الزوائد تنعقد الجمعة والجماعة
بالملائكة وبمسلمي الجن وهو
هو جود من التوبة وذكره
أصناف أبي الباقين أصحابنا
قال في أقروعه كذا قالوا والمراد
بالجمعة من زمته (وليس منهم
رسول) وقوله تعالى يا معشر الجن والإنس أي أيها المتمركر منكم على خلفك تعالى يخرج منها

وسلم أقربهما يكون الصدم من ربه وهو ساجدون ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يقول عليكم بذكر الصلاة الصلوات لأن تصوموا لله عبادة الأرض الله بهاد حنة وحط عنك بها
خطيئة وعن ربيعة بن كعب السلمي أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم أسألك مراقبة قلب في الجنة
فقال أعتى على نفسك بكرة السجود رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عبادة بن الصامت أنه
سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد سجد لله سجدة إلا كتب الله له بها حسنة وحط
بها درجة فاستكثر وأمن السجود رواه ابن ماجه ولأن العبد في نفسه أفضل وأكدر دليل
أنه يحب في الغرض والنقل ولا يباح بحال إلا لله تعالى وأتيا ميسر في النقل ويباح في غير
الصلوة والدين والعالم وسيد القوم والاستكثار ما هو كذا أفضل أولى (و) يسحب الاستغفار
بالصبر والاستكثاره) لقوله تعالى ولا يحاربهم يستعرون وسيد الاستغفار الأهم أنتدري
لأنه إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما لمستهلمت أعز ذلك من شر
ما صنعت أوهك أنت ملك علي وأعوذ بك مني فأعز علي فانه لا يغفر الذنوب إلا أنت قال في القروع
وظاهره بقوله كل أحد وكذا ما في معناه وقال شيخنا نقول المرأة أتمك بنت عبدك أو بنت
أمتك وإن كان قولها عبدك له عجز في العربية يتأويل غرض (ومن قاته تجده قضاءه
قبل الطهر) لما روي أحمد ومسلم وأهل السنن عن عمر مرفوعا من نام عن خربه من الليل أو
عن مثي منه ففقر أهله من صلواته الطهر كتب له كأنه قارعه من الليل (وتقدم
في صوم اليهود نوي عدد دافزاد عليه) وحاصله أن نوي ركعتين نهارا أن يصليهما أربعين
وإلا فلا (وصلاة القاعد على النصف من أجر صلاة القائم إلا المغمور) لقوله عليه الصلاة
والسلام من صلى قاشا فهو أفضل ومن صلى قاعا فله أجر نصف القائم متفق عليه ولما سلم
صلاها الرجل قاعد على نصف الصلاة قالت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتق
كان كثير من صلواته وهو جالس رواه مسلم ومصحف في التطوع ترك الأقسام ترغيبا في تكثيره
(وبين أن يكون في حال القيام متر ١٠) روى عن ابن عمر وأوس (فأبلغ الركوع فأنشده
قام فركع وأبشعرك من قعود لكن بشي رجليه في الركوع والسجود) روى عن أنس حديث
عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصل متر بما رواه الدارقطني والنسائي وصححه ابن
حبان والحاكم وقال في شرط الشيخين وقائمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة
الليل قاعا فقط حتى أسن فكان يقرأ قاعا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو ما من ثلاثين آية
أو أربعين آية ثم ركع متقى عليه وعنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلا طويلا
قاعا وكان إذا قرأه وقائمه ركع وسجده وقائمه وإذا قرأه وقاعا ركع وسجده وقاعا رواه
مسلم (ويجوز له القيام إذا ابتدأ الصلاة حالاً) حديث عائشة المتقدم (و) يجوز (عكسه) بأن
يبتدئ الصلاة قائما ثم يجلس (ولا يصح) أن يركع (من مضطجع لغيره) لعموم الأدلة على
أن ركع الركوع والسجود والاعتدال عنهما لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم قول ذلك
أيضاً به العموم (و) التنفيل (له) أي لمزج مضطجعا (يصح) كالقروض وأولى (و) سجد
المتنفل مضطجعا (أن قدر عليه) أي على السجود (والأ) بأن لم يقدر على السجود (أولاً) به
الحديث إذا ترك ركعاً ما رفاؤمه ما استعظم
فصل ثامن في صلاة الضحى لما روى أبو هريرة قال أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه
وسلم بتلات صياح ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن أنام رواه أحمد ومسلم
وعن أبي الدرداء نحوه متفق عليه (وقتها) أي صلاة الضحى (من خروج وقت الضحى) أي
ارتفاع الشمس قيد رمح (القبيل إلزوال ما لم يدخل وقت الضحى) أي وقت الاستواء (وعدم

وقال الشيخ في الدين ليس الجن
كالآدم في الخلد والحقيقة فلا
يكون ما أرواه وما نواهيه
صاوبا لما على الناس في الخلد
والحقيقة لكنهما أرواه في
جنس التكليف بالامر والنهي
والعمل والغيرم بلازراع عمله
من العلماء اه وقوله عليه
السلام والسلام كان النبي صلى
الله عليه وسلم يبعث الخلق معه
خاصة يدل على أنه لم يبعث اليهم
فهي قبل نبينا وروى عن ابن
عباس (و يقبل قولهم) أي الجن
(أن ما يدعهم منكم هم مع
اسلامهم) كما قيل قول الأدي
بجنتهم في ذلك فيخص معاملتهم
بشرطه ويجري التوارث بينهم
(وأقرهم كالخري) يقبل أن لم
يسلم ويحرم عليهم ظلم الأديين
ونظم بعضهم بمتنا لأحدث
القدسي بأبعد أي أفي حوت
الظلم على نفسي وجعلته بينهم
محرم فلا تظالموا رواه مسلم
وكان الشيخ نقى الدين إذا أفي
بالمصروع وعظ من صرعه
وأمره ونهاه فإذا انتهى وفارق
المصروع استعمله المهادن
لا يعود وإن لم يفرق بينه وبين فارقه
فرب حتى يفارقه والعرض يقع
في الظاهر على المصروع وأما
يقع في الحقيقة على من صرعه
ولم يتأنم من صرعه وبيع
ويحذر المصروع أن أفاقها لم
بشعره من ذلك (وقيل
ذيعهم) أي مؤمنه الجن لعدم
الناج وأما ما يذهب إليه لا يبدل
صبيته أي من الجن فنهى عنه
(وتقرهم ويقرهم طاهران)

المداومة عليه أفضل) وفي المدح تكرمه ومما يابل نقل قبائمه عليه قوله عائشة ما رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم على الضحى قط متفق عليه وروى أسعد بن الخدرى قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى تقول لا بدعها ودعها حتى تقول لا يصلها رواه أحمد
والترمذي وقال حسن غريب ولأن في مداومة عليا تشبيها بالانصراف (واستعيا) أي
المداومة عليها (أجمع محققون) منهم الأجرى وابن عثيل وأبو الخطاب (وهو أصوب) لما
تقدم من حديث أبي هريرة وأبي الدرداء وغيرهم (واستأمرها) أي هذه الرواية (الشيخ إن لم
يقع من الليل) حتى لا يفوت كل منهما (والأفضل فعلها إذا اشتد الحر) حديث زيد بن أرقم أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الأوابين حين ترمض الصالح رواه أحمد ومسلم ومعناه أن
تحمي الرضا وهي الرمل فتترك الفصال من شدة الحر (وأكلها ركعتان أو ثلثها ثمان)
لحديث أنس ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صعد في صلاة حين ينصرف من الصبح حتى
يسبح ركعتي الضحى لا يقول إلا خيرا عقره خطابه وإن كانت أكثر من ذلك البحر رواه أبو داود
عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات بزبدلته رواه أحمد
ومسلم وعن جابر بن عبد الله قال كتبنا عرضا لعلي بن أبي طالب عليه السلام فبصرته
بصلي الضحى ستا رواه البخاري في تاريخه وروى أمهات أن النبي صلى الله عليه وسلم عام
الفتح صلى ثمان ركعات صلاة الضحى رواه الجماعة وعن أنس قال رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم في سفر صلى سبعة الضحى ثمان ركعات رواه أحمد (وبصح الظهور المطلق بغير
كر كفة ونحوها كئلات ونحو) لقوله عليه الصلاة والسلام لا بد من الصلاة خير موضوع
استكثر أو أقل رواه ابن حبان في صحيحه وعن غيره من دخل المسجد صلى ركعتين صرح رجل
نقال بالأمير المؤمنين أنما صليت ركعة قال هو تطوع عن شاهراد من شاء نقص وضع عن أبي
عشر من العصابة فتصبر الوزير ركعتين هو تطوع (مع الكراهة) لقوله عليه الصلاة والسلام
صلاة الليل والنار متني والمراد غير الوتر (و) تسن (صلاة الاستسقاء إذا هم بأسر) أطلقه
الامام والاصحاب وظاهره ولو في حج أو غيره من العبادات والمراد في ذلك الوقت) فيكون قول
أحمد كل شيء من الخير ياد به بدفعه ما ينبغي فعله قاله في القروع (إن كان) الحج ونحوه
(نفلا) فتكون الاستسقاء في المباحات والمسبوبات لا الواجبات فمما يجرى من المباحات
(فركعتين من غير أقر) منه ثم يقول اللهم إني استعيرك بملك واستعيرك بقدرتك
وأسألك من فضلك العظيم فأنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت
تعلم أن هذا الأمر يسعيه بعين خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو في عاجل أمري أو آجله
فاقره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة
أمري أو في عاجل أمري أو آجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني
(به) لحديث جابر رواه البخاري والترمذي ولفظه ثم رضني به (و) يقول فيمنع النافقة ولا يكون
وقت الاستسقاء عازما على الأمر الذي يستعير به (أو) على علمه فاستسقاء في التوكل ثم
يستشير فلما ظهرت الحقيقة في شيء فله) فيضج بطوبه (و) تسن (صلاة الحاجة إلى الله)
تعالى (أولى آدمي نوصا ويحسن الموضوع لم يصل ركعتين ثم لينش على الله) تعالى (وليسل
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لينش لاله الله العظيم الكريم لاله الله العظيم سبحانه
القدرب العرش العظيم الحمد للرب العالمين أسألكم بوجبات رحمتك وعزائم عقربتك والنعمة
من كل بروت السلاسة من كل أثم لا تدع لي ذنبا إلا غفرت ولا ذم إلا فرجت ولا حاجة هي لك رضا
الافتيتني بأرحم الراحمين) لحديث عبد الله بن أبي أوفى رواه ابن ماجه والترمذي وقال

ظواهر حديث ابن ماجة هو قال ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل نام ليلة حتى أصبح قال ذاك رجل بال الشيطان في أذنه متفق عليه

غريب (و) تسن (صلاة) فهو إذا ذهب فبما تطهر ثم صلى ركعتين ثم سبغ رأسه (على) لم يدب على أي بيكر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل دخل فذهب ذنباً ثم يقوم فبما تطهر ثم صلى ركعتين ثم سبغ رأسه إلا اغفر له ثم فرأوا الذين إذا نزلوا فاحتسبوا أو ظلموا أنفسهم إلى آخر الآية روى أبو داود والترمذي وقال حسن غريب لكنه من رواية أبي الزناد وهو ضعيف وعند جماعة صلاة التسبيح (وصلاة) قال ما يعني قبل قال ليس فيها شيء صريح ونقص به كالتعكير ولم يره منصفه قال الموفق وإن فعلها انسان فلا بأس فإن النوافل والنوافل لا يشترط بها الحديث فيها وهي (أربع ركعات بقراءة كل ركعة ألفاً تسعة وتسعون مرة يسبح ويحمد ويقل ويكبر خمس عشرة مرة قبل أن يركع ثم يقول) أي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر (قد ركعته عشرين) يقولها (بعد ركعته منه) أي الركوع (عشرين) يقولها في سجود عشرين) يقولها (بعد ركعته منه عشرين) في سجود عشرين (بعد ركعته منه قبل أن يقوم عشرين) يقول (كل ركعة في كل ركعة) من الأربع ركعات (يقولها) أي صلاة التسبيح على القول بأصلها (كل يوم مرة فإن لم يفعل) كل يوم (في كل سجدة مرة فإن لم يفعل) كل سجدة (في كل شهر مرة فإن لم يفعل) كل شهر (في كل سنة مرة فإن لم يفعل) كل سنة (في الصلوة) لما روى أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعباس بن عبد المطلب يا عباس ألا أعلمك الأتمتع بالأفضل بك عشرة حصص إذا أتت فعلت ذلك غفر لك ذلك أوله وآخره وقدمه وحده به خطوه وحده صغيره وكبيره وعاشه ولانته عشر حصص أن تصل أربع ركعات وذكر ما تقدم (و) تسن (صلاة) فبما تسجد وتأتين شاء الله آخر باب صلاة (الجمعة) مرفوعة (و) تسن (سنة الوضوء) أي ركعتان عقبه وتقدم (و) يسن (أحياناً بين الصلوتين) للخبر (وتقدم) وأنه من قيام الليل (وأما صلاة الرغائب) وصلاة الأتية قبل صلاة نصف شعبان فبعدة لا أصل لها قال الشيخ وقال وأما ليلة النصف من شعبان فبما أفضل وكان (في) (الصلوة) يصل فيها السكّن الاجتماع فيها أحياناً في المساجد ليلة (وفي استحبابها) أي ليلة النصف من شعبان (ما في) أي صلاة (ليلة) العدد فهاهنا في كلام) عبد الرحمن بن أحمد (بن وجب) الغدادي ثم الغدادي (في) (في) كتبه المسمى (الطائفة) في الوفاقية بعنده حديث من أحياها في العيد بن ويلة النصف من شعبان أحياها قلبه يوم قوت القلوب روى المنذرى في تاريخه بسنده عن ابن كزاد عن أبيه قال جماعة ليلة عاشوراء ليلة أول رجب وليلة نصف شعبان وفي الرعاية وليلة نصف رجب وفي التنبؤ بين الظهر والعصر ولم يذكر ذلك جماعة وهو أظهر لنصف الأخير وهو قياسي في صلاة التسبيح وأولى وفي آداب القاضي صلاة القادوم ولم يذكر أكثرهم صلاة من أراد سفر أو أتى في أول الحج قاله في القروص

فصل سجدة التلاوة تسعة ركعات ولست بأجوبة خلافاً لا في حنفية وأما ما روى زيد ابن ثابت قال قرأت لي النبي صلى الله عليه وسلم التعميم لم يسجد بها وأما الجماعة وفي لفظ الأوزاعي في مسجدنا أحد وقرأ عمر يوم الجمعة على المنبر بسورة الخل حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد فحمد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا جاء السجدة قال يا أيها الناس إنما غفر بالصدقة في مسجد فقد أصاب ومن لم يصعد فلا تم عليه ولم يسجد بهم أخارى وما لك في المطأ وقال فيه أن الله يقرض طيباً السجدة الآن شاء ولم يسجد منهم أن يسجدوا وهذا قاله بعضهم من الصلوة ولم يتكبر فكانت أجمعاً والأوامر به مجعولة على التنبؤ وأما من تركه بقوله وإذا قرأ عليهم التلاوة لا يسجدون فكذلك واستحبوا كما قال بليس

أما في أهل أحكام الصلاة (ثم) أناسوا

والصغار

قاء الشيطان كل شيء أكله رواه
أبراهيم بن داود والنسائي وصححه الحاكم

فصل في الامامة (الاول)
 بالامامة الاجود قراءة الاقصة
 لجمع بين المرتبين في الترتيب
 واقفة (ثم) يليه (الاجود قراءة
 الفقه) الحديث ثم القوم اقرؤهم
 لكتاب الله تعالى (ثم) يليه
 (الافرا) جودة وان لم يكن فيها
 ان كان يرفقه صلاة خلفا
 فافقه الحديث المذكور وحديث
 ابن عباس ليسوا منكم خياركم
 وليؤثركم اقولكم رواه برادود
 وأحمد احمد بن فضة قد يابى
 بكر بان النبي صلى الله عليه وسلم
 انعمه على وهو اقرضه انهم
 الصابون من تقدمه في الامامة
 الصغرى: اخذوا في الامامة
 الكبرى وتقدم فيها على غيره
 واقتدم الاقرا جودة على
 الاكثر فانه اعظم امر الحديث
 من قرأ ان كان فاهمه في كل
 حرف عشر حسنة ومن قرأ
 ولحن فيه فله بكل حرف حسنة
 رواه الترمذي وقال حسن صحيح
 وقال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما
 اهراب القرآن احب اليان من
 حفظ بعض حروفه (ثم) مع
 الاستواء في الجودة يقدم (الاكثر
 قرأ) نالاقصة لجمعة الفضيلتين
 (ثم) يليه (الاكثر قرأ) نالافقه
 (ثم) يليه (كاري) أي حافظ لما
 يجب في الصلاة (افقه) ثم يليه
 (قاري فقيه) ثم قاري عالم بالفقه
 صلاة من شروها وأركانها
 واجابها ووسطها وادائها ونحوها
 (ثم تار في الصلاة) أي فقه الصلاة
 بل ياتي بجادة متصعة امامته
 (ثم) اناسوا في عدم القراءة قد

والكفار ولهذا قال فافهم لا يؤمنين وأما قوله تعالى فاعلموا أن الله لا يهدي القوم الظالمين وإذا ذكر إليها
 أو واجبه فافهم إرادة التزام السجود واعتقاده بأن فعله ليس بشرط في الأيمان ولهذا قرنته
 بالنسب وهو قوله وسجدوا لله جميعاً وليس التسبيح واجب (لقارئ والمستمع) له (وهو الذي
 قصد الاستماع في الصلاة غيره ما حتى في طواف حطب ثلاثتها) لما روى ابن عمر قال كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السجدة يسجد وسجد معه حتى ما يجده أحدنا ما كانا يجتنبه
 متفق عليه وسلم في غير صلاة (ولو) كان السجود بعد التلاوة والاستماع (مع قصر فصل) بين
 السجود وبينه فإن طال الفصل لم يسجد لقراءته (ويتم حديثه) يسجد مع قصره (أي
 الفصل (أيضاً) بخلاف ما لو قضا أطول الفصل (ولا يتم لها) أي سجدة التلاوة (مع وجود
 الماء) وقدرته على استماعه لنقد شرط التيمم (والراكب) المسافر (ويتم السجود) للتلاوة
 (حيث كان وجهه) كسائر النوافل (وسجد الماشي) المسافر (بالأرض مستقبلاً) لقبلة كما
 يسجد في النافلة (ولا يسجد السامع) وهو الذي لا يقصد الاستماع (روى عن عثمان بن
 عباس وعمران بن حصين قال عثمان أفاض السجدة على من استمع وقال ابن مسعود وعمران
 ما جلسنا لها ولم نعلم تخالف في عصرهم ولأن السامع لا يشارك الثاني في الأجر فشاركه
 في السجود كغيره أما المستمع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم التالى والمستمع شريك في الأجر
 فلا يقاس غيره عليه فدل على المساواة قال في الفروع وفيه نظر وروى أحمد بن حنبل في مسنده مقال
 عن أبي هريرة مرفوعاً من استمع آية كتبت له حسنة متصلة ومن تلاها كانت له أرواح يوم القيامة
 وقول ابن عمر أفاض السجدة على من سمعها حصل على من سمعها أقصداً (ولا) يسجد (المصل)
 لقوله غير إمامه بمحال أي سواء كان الثاني في صلاة أو لا كان المصلي غير الإمامهما مورا
 باستماع قراءة نفسه والاشتغال بصلاته منهي عن استماع غيره الإمام مأمور باستماع قراءة
 إمامه ولا تكون قراءة غيره إمامه ميلاً لاختيابه السجود في حقه (ولا) يسجد (مأمور) لقراءة
 نفسه لأنه اختلاف على الإمام وهو منهي عنه (ولا) يسجد (الإمام لقراءة غيره) لما تقدم (فإن
 فعل) عمداً (بطلت) صلاته لأنه زاد فيها سجوداً (وهي) أي سجدة التلاوة (وسجدة شكر صلاة
 فيعتبر لهما ما يعتبر لصلاة نافلة من الطهارة وغيرها) كاحتساب النجاسة واستقبال القبلة وسر
 العورة والنية لأنه سجود لله تعالى بقصد جهتنا تقرب إليه له قصر يتم وتحليل فكان صلاة كسجود
 الصلاة والسهو (و) يعتبر لسجود المستمع (أن يكون القارئ يسمع إماماً المستمع) له أي يجوز
 اقتداؤه به لما روى عطامان وسلام من الصحابة قراءاً سجدة ثم نظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال ألتك كتبنا ما هنا ولو حدثت بعدنا ما علمت رواه الشافعي برسالة فيه إبراهيم بن يحيى وفيه
 تعليقاً (فلا يسجد) المستمع (قديم القارئ) ولا من يسار مع خلقه عنه ولا رجل للتلاوة امرأة
 وحسن (لأن القارئ لا يسمع إماماً في هذه الأحوال (ويسجد) المستمع (للتلاوة) يجوز من
 (وهي) لا قراءة الفاتحة والقيام ليسوا واجب في القبل والقفلة رجل بالصبي يصح في السفر
 (وله) أي المستمع (الرفع من السجود قبل القارئ في غير الصلاة) لأنه ليس إماماً حقيقة بل
 يترأسها بالمأمور في الصلاة فلا يرفع قبل إمامه كسجود الصلب (ويسجد من ليس في صلاة
 السجود الثاني في الصلاة) إذا استمع له معصوم سابق (وانسجد) القارئ والمستمع للتلاوة
 (في صلاة أواخرها استحب) له (رفع يديه) لما روى وثالب بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يكبر في كل رفع وخفض ويرفع يديه التكبير (و) في الغنى والشرح وغيرهما وقياس

أحدكم وليؤمكم أكبركم متفق عليه ولأنه أقرب إلى المشيوع وأجابه الدعاء وظهر كلام أحمد تقديم الأقدم هجرة على الأسن وصححه الشارح وقدمه في السكافي قال الزكشي اختاره الشيخان انتهى ومنه جمع حديث أبي مسعود البدرى (ثم) مع الاستواء في السن أيضاً (أشرف) وهو القريش) لمقاتاة لإمامة المصري بالله صكبري وقوله عليه الصلاة والسلام الأئمة من قريش وقوله قدموا قريشاً ولا تقدموها (فتقدم بنوها) على غيرهم لمزيتهم بالقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم) باقي (قريش) مع الاستواء في الشرف أيضاً (الأقدم هجرة) بنفسه لا بأه) حديث أبي مسعود البدرى مرفوعاً يؤم القوم أقر رؤسهم لكتاب الله فإن كانوا بقراءة سواها عليهم السنة فإن كانوا في السنة سواها فافهم هجرة فإن كانوا الهجرة سواها فافهم سواها فافهم سواها ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقضي بينه على تكرمه إلا بأذنه رواه مسلم (وسبق) بالسلامة (سبق) (هجرة) فيقدم مع الاستواء فيما تقدم السابق أسلاماً من أسلم بالدار أسلاماً ولا فالسابق البناء هجرة كافي الشرح وظاهره ولو سبقوا في الإسلام لأنه أسبق إلى الطاعة وفي حديث ابن مسعود في رواية لا جد وسلم فافهمهما سلمياً أسلاماً (ثم) مع الاستواء فيما تقدم (الاتي والاورع)

كراسة الشافعي عند الشروع
عنده قال التشعير في رسالته
الورع اجتناب الشهوات زاد
القاضي عياض في الشارح
خوفاً من الله تعالى (ثم يترفع)
ان استوى في كل ما تقدم
وتشاحوا فمن فرغ صاحبه فهو
أحق قياصاً على اذنان
(وصاحب البيت) الصالح
للامانة ووجداً أحق بالامانة
من حضرة في بيته لقوله عليه
السلام والاسلام لا يؤمن الرجل
في بيته ولا يبي داود عن مالك بن
الحسن رثرفرومان زار قوما
فلان يؤمنهم ولؤثهم ورجل منهم
(وامام المسجد) الزاين الصالح
للأمانة (ولو) كان (عبد الحق)
بالامانة فيه ولو حضرافه وأقرأ
كما صاحب البيت ولان ابن عمر
أقرأه اذنا وعندنا سجدي
فيهم لونه فبني ابن عمر معهم
فقالوا ان يؤمنهم فابي وقال
صاحب المسجد أحسن رواء
البيحي بسند جيد ولان التقدم
عليه يسمى اذان به وينفر عنه
قال في الفسود ويصحب
تقدمهما لأفضل منهما (الامن)
ذي سلطان فيها فيقدم ذو
سلطان على صاحب بيت وامام
المسجد لقوله عليه الصلاة
والسلام ولا في سلطان وامطه
الصلاة والسلام عتيان بن مالك
وانساق يسوتها وأمره ولايته (و)
الابيدفلس أولى من (سيد هـ)
بيته بل السيدولايته على صاحب
البيت ولا تتركه امامة عبد
غير جعفر وعبد (وحرأول) امامة
(من هندو) من (مبض) لانه
اكل وأشرف (وهو) أي البهي وكذا المكاتب (أولى من عبد) لان فيه بعض اكلية أو شرفية

الذهب (لا يعرف ما فيها) أي في الصلاة لقول ابن عمر كان لا يفتل في السجود معتق عليه وهو
مقدم على الأول لانه أخص منه (وبلزم المأموم متابعة امامه في صلاة الجمهر) اذا جعلت صلاة
المؤم قوله عليه الصلاة والسلام واذا سجد فاعبدوا (فلو تركها) أي ترك المأموم متابعة امامه
في سجدة الثلاثة في الصلاة الجمهرية (عبداء بطلت صلاة) لتعمد ترك الواجب ولو كان هناك
مانع من السجود كجود طرش لانه لا يمنع وجوب المتابعة (ولا يقوم ركوع في الصلاة أو
خارجها ولا سجودها الذي يبدل ركوع عن سجدة الثلاثة) نص عليه لانه سجود مشروع
أشبهه بسجود الصلاة قال في المنهاج حمل مكان السجود ركوعاً لم يجز هو بطلت صلاته (واذا
جحد في الصلاة) الثلاثة (ثم قام فأن شاعراً ثم ركع وار شاعركم من غير قراءة) لان القراءة قد
تقدمت وروى عن ابن مسعود (واذا لم يسجد القارئ لم يد سجدة المستمع) لما تقدم (وهو) أي
سجدة تسلاوة (أربع عشرة سجدة) في الاعراف والركوع والصلوات والامام لم يرم سجدة سجدة
(وفي الجمع ثنتان) وفي الفرقان ثلث (والم تنزل وحس السجدة) وفي المفضل ثلاث (في التيمم
والانشق) وأقرأ باسم ربك وروى الامام احمد عن عمرو بن عباس وابي الدرداء
وابي موسى انهم سجدوا في الجمع سجدة ثين ويؤيدهما روى عتبة بن عمار قال قلت يا رسول الله
أفضل سورة الحمد فيها سجدة ثين قال نعم من لم يسجد بها لم يقرأها رواء احمد وابوداود
واحتج به احمد في رواية بنه عبد الله مع ان في مسنده ابن خزيمة وقد تكلم فيه وسجد عليه
الصلاة والسلام في التيمم وسجدته بالمسحون والمشركون واد الضاري من حديث ابن عباس
وعن أبي هريرة قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الانشق وفي اقرار باسم ربك رواء
مسلم (وسجدة من است من عزائم السجود بدل سجدة شكر) لما روى الضاري عن ابن
عباس قال من است من عزائم السجود قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها
وقال النبي صلى الله عليه وسلم سجدة اداؤ تو بنو سجدة شكر رواء النس في فعل هذا (سجدة
لما خارج الصلاة) أن سجدة (فيها) أي الصلاة (تبطل صلاة غير الجاهل والناسي) كسائر
سجدات الشكر ومواضع السجدة آ خر الاعراف وفي الركعتين والآصال وفي الفصل
يرفعون ما يؤثرون وفي بني اسرائيل ويزيدهم خشوعاً وفي مريم خروا وسجدوا وبكيا وفي أول
الحج يعمل ماشاء وفي الثانية لم يكن تغفون وفي الفرقان و زادهم تقوا وفي الفصل رب العرش
له عبي وفي الم تنزل وهم لا يستكبرون (وسجدة من عبد آمن) لما قام الكلام فكان
السجود عنده وانهم وأقرأ آخرها وفي الانشقاق لا يسجدون (ويكبر) من أراد السجود
للتلاوة (اذا سجد بلا تكبيره احترام) ولما خرج الصلاة فلا ياتي بالخطاب في الهداية ليدبت
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ علينا القرآن فاذا نزل بالسجدة كبر وسجد
وسجد باسحر واد ابوداود ونظاره انه كبر واحسدة (ويكبر) اذا رفع (من السجود) لا تكبير
مفردة شرع التكبير في ابتدائه وفي الرقعة كسجد السجود وسجد الصلاة (ومجلس في غير
الصلاة) اذا رفع رأسه لان الاسلام يقبه فشرع ليكون سلامه في حال جلوسه بخلاف ما اذا كان
في الصلاة (ولم جلوسه مذنب) وفي هذا يذكر واجلوسه في الصلاة ذلك قاله في الفروع
وتبعه على معناه في المبدع (ثم يسلم تسليماً واحدة عن عينه) فقبض تركها عمدا أو سهواً والمحدث
وغلبها التسليم ولانها صلاة ذات احرام فوجب التسليم فيها كسائر الصلوات قال في المبدع
ويجزي واحدة نص عليه وعنه لا يجوز الاثنا ذكرها النفاضي في المحدث وعنه لا سلام لانه
لم يفتل (بلا تشهد) لانها صلاة لا ركوع فيها فشرع فيها التشهد كسائر التلحاة قبل لا يسلم
نص عليه (ويكفي سجدة واحدة نصاً) فلاخبار (الاذا سمع سجدة معني سجدة لكل واحدة

إمامه مسافر فيقسمين أن تصوم

فإن أتت كرهت (وبصر) أولى

من أعمى لانه يقدر على قوتي

الطوائف وأستقبال القبلة

(وسمى) وهو الفاشي بالدين

والقصر أطول من بدوي وهو

الناظر إليه لانه لا يرى أهل البادية

أهل البادية الخفاء وقلة المعرفة

بحدوده وأحكام الصلاة قال

نصلي في حق الأعراب وأجدر

أن لا يعلو واحد منهم ما أنزل الله

على رسوله وذلك لعدم علمهم عن

يتعلمون منه (ومتوضي) أولى

من متميم لأن الوضوء رفع

الحديث بخلاف التيمم (وبصر)

أولى من مستمير في البيت المعاد

الملك مع المستمير (ومسافر)

أولى من مؤجر في البيت المؤجر

لانه المال لم ينفعه وإن لم ينفعه

قوله (أولى من منهم) المتقدم

بنيانه وتكره امام غير الأولى

بلائنه فلا تفتات عليه (غير

أمام مسجد) رتب (ومساحب

مدت فحرم) أعلمه غيره بلائنه

تأسق) ولا تقع امامه فأسق

مطلقاً) أي سواء كان فسيقه

بالاعتقاد أو قبال الحرمة لقوله

تعالى فمن كان مؤمناً فكن أن

فاسقاً لا يتورون وحديث ابن

ماجه عن جابر مرزوا لا تؤمن

أمرأة زحلراً لا أعراي مهاجر ولا

فاجر مؤثلاً لا نألقه سلطان

مخاف سوطه وبسفه وسوا أهل

نسقه أو أخفاه ونصع خلف نائه

العدل ولا يؤم فاسق فاسقاً لانه

يمكنه رفع ما عليه من النقص

ويبعث من صلى خلف فاسق

مطلقاً ومن صلى باجراً في بصل

معدة) إذا قصد الاستماع وكذا الإقرار بمعدة واستمع أخرى لتمديد السبب ونص عليه في رواية
المراد أبي في مسودتين قال ابن زجب ويخرج عنه بكتفي واحدة قال في المنتهى ويكره
بتكرارها أي يكره الصلوة بهما بتكرار التلاوة (ومعدة لها) أي التلاوة (والسليم) ركنان
لما تقدم وفيه عدد السجود كذا في القرآن الشيء لا يكون ركناً لنفسه إلا أن يرد كونه على الإهداء
السبعة المتقدمة (وكذا) لا رفع من السجود) ركن وعلى هذا تكبير الأصططاط والرفع واجب
كما في سجود صلب الصلاة وأما الجلوس للتسليم فمستحب مائيه (ويقول في سجودها ما يقول
في سجود صلب الصلاة) أي سبحان رب الأعلى وجواباً له في المبدع (وإن زاد غيره مما ورد
لحسن ومنه) أي ما ورد (الهم) كتب لي بها عندك (أما) أي ما ورد (عني) جاوز وأما
لي عندك ذكرها وتبها لاني كما قبلتها من عبدك (داود) حديث ابن عباس رواه أبو داود وابن
ماجه والترمذي وقال غير مضموناً يصاحبه وجهي الذي خلقه صورته وشق سمعه وبصره
بجوده وقوته (والأفضل) سجود عن قيام) لما روى الحسن بن راهبه بإسناده عن عائشة أنها
كانت تقرأ في المصحف فإذا انتهت إلى الصلاة قامت فحسبت وتبعتها صلاة النفل (ويكره
لإمام قراءة سجدة في المأتم) لانه لا يخلو مستنداً ما بين سجدة واحدة ولا كان لم يدعه لها كان تاركاً
للسنة وإن سجدها أو جيب الأيها والمضطر على المأموم فكار ترك السبب المنقضي إلى ذلك
أولى (ويكره) للإمام (سجودها) أي لقراءة سجدة في حاشيته لانه يخط على المأمومين (مان
فعل) أي سجدة التلاوة في صلاتهم (خبر المأمومين المتابعة وتركها) لأن ليس بتال ولا مستمع
(والأولى السجود) متابعة للإمام (ويكره اختصار آيات السجود) وهو أن يصحها في ركعة
واحدة أو وقت واحد في غير صلاة (سجدة) أو أن يسقطها من قراءته (لأن السجود لها قال
الموفق كلاماً عجيباً فيه اختلال بالترتيب) ولا ينقض هذا السجود إذا طال الفصل كما
لا تنقض صلاة كسوف) صلاة (استسقله) وتقع سجود عقب الوضوء ونحوها بخلاف الرواتب
لشبهها للقرائن (وتسحب سجدة الشكر عند تجديد نعمة ظاهرة أو دفع بقية ظاهرة عامتين
لهما للناس (أولى أمره نية نصاً) كخسدة ولد أو مال أو جاه أو نصرة على عدو وليست أي بكرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه أمر يسير به خراج جدار أو أجدو الترمذي وقال حسن
غير مبطل العمل عليه عند أكثر العلماء كذا في رواه الإمام أحمد وصححه وسجد عليه الصلاة
والسلام حين قال له جبريل يقول الله من صلى عليك صليت عليه ومن سلمت عليه رواه
أحمد وروى البراء أنه عليه الصلاة والسلام خراج جدار حين جاءه كتاب في من ألين
بإسلام جدار رواه البيهقي في المعرفة وفي السنن وقال هذا إسناد صحيح وسجد حين شق في
أمنه فاجيب رواه أبو داود ورواه الصدوق حين جاءه قتل مسيلة رواه سعيد ومروى على حين
رأى ذلك النبي من أنوار جبر ورواه أحمد وسجد حين بشر بنو به الله عليه وقصته متفق عليها
(والأولى) وأنتم تنشرون في النعمة الظهور (فتمم الله في كل وقت لأخصي) والعقلاء ينهون
بالسلامة من العارض ولا يغفلون في كل ساعة (ولا يسجد) أي الشكر (في الصلاة) لأن
سجد ليس منها (مان فعل) بطلت لأن جاهل وناس) كما لو زاد فيها سجوداً (وصفتها) أي سجدة
الشكر (وأحكامها) سجود التلاوة وتقدم (ومن رأى من صلى في دنه سجدة محضاً وغيره)
أي بغير حضوره (وقال الحسن) الذي عاقبني بما ابتلاك به وفصلني على كثير من خلقي
تفضيلاً وإن كان) مني (في دنه) سجدة وقال ذلك وكتمته منه وبأى الله العاقبة) قال إبراهيم
الضبي كما في كبرهون أن يسأل الله العاقبة بخسرة المثلث ذكره ابن عبد البر وروى الحافظ أنه
عليه الصلاة والسلام سجد في يوم من وأحرق في يقره وروى في ثوبه فاشي بالنون والسين

خلفه قاله ابن عجم وإن أعطي بلا شرط فلا بأس نصاً (الأي) جسد فوجدته قد خلف غيره) أي الفاسق يلقى مقتدر أخفى غيره

وان لم تكن كانت تلك الصلاة ظهرا اربعا (وان خاف ان لم يصل خلف فاسق اذى صلى خلفه) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام (الآن يا مهران بسلطان الخ) (وأعاد) نصا فان وافقه أى الفاسق (في الأفعال منفرد) بان ينو الاقتصار على (او) وافقه في الأفعال (في جماعة خلفه بآدم) عدل (لم يعد) لأنه لم يقتد بفاسق وكذا ان أقمت الصلاة وهو في المسجد والامام لا يصلح ومن خلفه من لا يعرفه (وتعصم) صلاته فرض وفعل (خلف أعني اسم) لان فتنه تلك الخامسة لا يخل بشئ من أركان الصلاة لا شرطها (و) تصح خلف (ألف) لأنه ذكر مسلم عدل كثر في مصنفاته من كان في غير الصلاة كان مقفولا من غير الصلاة التي تحت القفلة والا فهي معفو عنها لا تؤثر في بطلان الصلاة (و) تصح الصلاة خلف (أقطع يدين أو) أقطع (رجلين أو أحداهما) أى أقطع يد أو رجل اذا أمكنه القيام والألف فيه (أو) أقطع (أنف) فتعصم امامته كغيره (و) تصح خلفه (كـ) رجل لم يصل (المخ) كجرحه بالحد وضرب عاتقه ونحوه سواء كان المؤمن مثله أو لا لان مدلول اللفظ باق لكن مع الكراهة كما بان فان لم يكن كثير الغنى لم يكره كن سبق لسانه يسير افضل من محمول ذلك وهو من تعمله (و) تصح خلف (الافاقه) بالمسد الذي يحكمه رالفاه (و) خلف (التمام الذي يكرهه الله

(و) خلفه من لا يصح بعض الحروف) كالقاف والصاد (أو) كان (بصر مع الكراهة) في

فعلها

والشئ بالمعنى قبل ناقص الخلقه وقيل المبني وقيل مختلط العقل (قال الشيخ ولو اراد الدعاء بغير وجهه ففي التراب وسجد له ليده وهو فيه فهذا سجود لاجل الدعاء ولا شئ بعينه والمكره وهو السجود بلا سب) في ذكر الأوقات التي هي من الصلاة فيها (أوقات النسي خمسة) هذا هو المشهور وظاهر الخرق وتبعه بعضهم انها ثلاثة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب وهو وشمل وقتين وعند قيامها حتى تزول ولعله اعتمد على أحاديث عمر وأبي هريرة وأبي سعيد بعد طلوع الجربان الى طلوع الشمس وبعد طلوعها حتى ترتفع قيد بكسر القاف أى قدر (رخ) (و) رأى العين (وعند قيامها) أى الشمس (ولو يوم جمعة حتى تزول وبعد فراغ صلاة عصر حتى تشرق الشمس) (في القروب) لما روى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس متفق عليه وعلم منه ان النسي يتعلق من طلوع القمر نص عليه لما روى ابن عمر فروقا الصلاة بعد الصبح لركعتين رواه أحمد والترمذي وقال هذا ما أجمع عليه أهل العلم ولو لم ينظ لالترمذي لا صلاة بعد طلوع القمر الاركتي الغير وعن ابن المسيب نحوه مرداوين عقبه بن عامر ثلاث ساعات كان النبي صلى الله عليه وسلم يثبنا أن تملى فيه أن أو أن تغرب فيه من موثا حين تطلع الشمس باذنة حتى ترتفع وحين يقوم نائم الظهيرة حتى تغيب الشمس وحين تغيب الشمس للرب حتى تغرب رواه مسلم والظهير شدة الحر وقاتها البعير يكون باركا فيقوم من شدة حر الأرض وتضع عشا من فوق مفتوحة ثم ضاد محممة ثم يا بعد شدة أى تغيب ومنه الضيف تقول أضفت فلانا إذا أضفتنا إليك وأزلته عندك ويتعلق النسي في العصر بطلوعها لا الوقت كالف المبلغ بغير خلاف فعلم (ولو) فقلت العصر (جمعا في وقت الظهر من صلى العصر من الطوع) لما تقدم الامام سقني (وان لم يصل) العصر (غيره ومن لم يصل) العصر (لم يمتع) التثفل (وان صلى غيره) قال في الشرح لا تصل في ذلك خلافا عند من منع الصلاة بعد العصر (والاعتبار بغراها) أى صلاة العصر (لا بالشرع) فمما افلوحها ثم قلبها نقلا (أو طلعها) لم يمتع من التطوع حتى يصلها (بقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بعد العصر ولا تعقب ذلك الا بغيرها) (وتفعل سنة القمر بعده) أى الفجر (وقيل) صلاة (الصباح) لما تقدم من حديث الترمذي لا صلاة بعد طلوع الفجر الاركتي النجر (و) تفعل (سنة الظهر بعد العصر في الجمع تقدمها) كان (أو تأخيرا) لما روى أم سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بعد العصر فصلى ركعتين فقلت يا رسول الله صليت صلاة لم أكن أراك تصليا فقال اني كنت صلى ركعتين بعد الظهر والله قد بدتني عجم فشتغلني عنهما فها ما تان الركعتان متفق عليه (و) الخامسة من أوقات النسي (اذا شرفت) الشمس (في الغروب حتى تغرب) لما تقدم (ويجوز وقتها لغير الراض) في كل وقت من العموم قوله عليه الصلاة والسلام من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه وحديثنا آخره صلاة الفجر لما نام عنها حتى طلعت الشمس أخرها حتى أبيضت الشمس متفق عليه أيضا بل على جواز التأخير لا لغيره من الفعل (و) يجوز (فعل المنزورة) في كل وقت منها (ولو كان نذرها فيها) بان قال تعالى أن أصلي ركعتين عند طلوع الشمس ونحوه لانها لا تدوا بجاهت شأبت الفرائض (و) يجوز (فعل ركعتي طواف فرضا كان) الطواف (أو نقلا) في كل وقت منها لحد بحد من مطلق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبدمناف لا تمنعوا أحدنا طواف هذا البيت واصل في فيه أى ساعة شاع من ليل أو نهار رواه الأثرم والترمذي وقال صحيح وهذا اذن منه عليه الصلاة والسلام في

الكل لا يختلف في هذه امامتهم قال جماعة ومن لم يخلص صوره أو رويته ٢٩٣ (و لا يفتتح صلاة خلف الخرس) ولو

فعله ما في جميع أوقات النهي ولان الطواف جائز في كل وقت مع كون مصلاته لا كذلك ركعته
 نعاله (و يجوز) إعادة جماعة إذا أقبلت وهو في المسجد ولو مع غير امام الى وسواء كان صلى
 جماعة أو وحده في كل وقت منها) أي من أوقات النهي لما روي يزيد بن الاسود قال صحبت
 مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر فلما قضى صلاته اذا هو برجلين لم يصلوا معه فقال
 ما تمكما أن نصليا معا فقالا يا رسول الله فصلينا في رحا النخل لا نصلنا اذا صلينا في رحا النخل
 ثم أتينا مع جد جماعة فصلينا معهم فلما ذكرنا فاته وهذا نص في الفجر وبقية الأوقات مثله
 ولا نه في لم يعدلته ختمه في حقه وختمه في حق الامام وظاهر ما دخل وهم يصلون لا يعدل
 خلافا لجماعة منهم الشارح وهو نص الامام في رواية الأثرم قال سألت ابا عبد الله عن صلى في
 جماعة ثم دخل المسجد وهم يصلون أصلي معهم قال نعم لكن قال ابن نعم وغيره لا يسحب
 الدخول (ويجوز صلاة جنازة في الوقتين الطويلين فقط وجماعة الفجر) بعد صلاة (النصر)
 لعلهم لم يمتما فلا ينتظر فيهما مخالفت منه عليهم (لا) يجوز الصلاة على جنازة (في الأوقات
 الثلاثة) لحديث عقبة بن عامر وقدم وذكره الصلاة مقرنا بالدفن يدل على ارادة صلاة
 الجنازة ولا يباح الصلاة من غير الجنس أشبهت النواقل (الا أن يخاف عليها) فيجوز مطلقا للضرورة
 (وغيرهم) الصلاة (على قبر) على (غائب وقتي) مطلقا (فلا وفرضا) لان الجميع صلاة
 الجنازة في وقت النهي خشية الانفجار بالانتظار بها الى خروج وقت النهي وهذا المعنى
 منتف عن الصلاة على القبر أو على الصائب (ويحرم التطوع بغيرها) أي المستثناة السابقة
 (في شيء من الأوقات الخمسة) لما تقدم من الأحاديث (و) يحرم (إيقاع بعضه) أي بعض
 التطوع بغير الاستثنيات (فيها) أي في أوقات النهي (كان شرع في التطوع فدخل وقت
 النهي وهو) أي التطوع (فيها) أي في الصلاة النافلة فيصير عليه الاستدانة لهم
 ما تقدم من الأدلة وقال ابن القيم وظاهر الفرق ان تمام النقل في وقت النهي لا بأس به ولا
 يقطع بل يفتنه (و) ان مثل كل دخل وقت النهي (الأصل بقاء الأباحة حتى يسلم) دخوله
 يتباهة أو اخبار طرف (و) ان ابتداءه أي النقل (فيها) أي في أوقات النهي والمصادف وقت
 منها (المستقدون) كان (حالا) بالحكم أو بانه وقت نهى لان النهي يقتضي الفساد (حتى
 ما لا يسبب كجود تلاوة وشكر وسنن راتبة) كسنة الصبح اذا صلاها بعد صلاة الصبح أو
 بعد العصر (و) كل صلاة (كسوف) واستسقاء (وتحفة مسجد) وسنة وضوء الاستسقاء أو
 النهي واعتبار جميع عمدها على أحاديث الحقيقة وغيرها لا يباح طرفة وتلك مبيحة والصلاة بعد
 العصر من خصائصه عليه الصلاة والسلام وعلى منع تحفة المسجد وقت النهي (في غير حال
 خطبة الجمعة وفيها) أي في حال خطبة الجمعة (ينقل) تحفة المسجد ركعه (ولو كان وقت تمام
 الشمس قبل الزوال) لما روي أبو سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف
 النهار الا يوم الجمعة رواه أبو داود (بلا كراهة) علم ان الوقت وقت نهى أولا شاء كان أو ميقا
 لعدم ما سبق (ومكة) كثيرا في أوقات النهي لعدم الأدلة

باب صلاة الجماعة

ومن يجوز امامته ومن الأولى بالامامة وموقف الامام والمأموم وما يباح ترك الجماعة من
 الاعذار وما يتعلق بذلك شرع لهذه الأمة بركة نبيها محمد صلى الله عليه وسلم الاجتماع للعبادة في
 أوقات معلومة فنهاها في اليوم واليلة لاكتروبات ومنها ما هو في الأسبوع وهو صلاة الجمعة
 الغرض الإبتلاء لانه طاهر من ركن الصلاة فيصبح اقتداءا لقادر عليه كالعاجز من القرعة (الا ان يتجنب) ان عاجز من

على الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فجلس جالساً وصلى وراءه قوم قياماً فاشاءوا لهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما حصل الامام ايؤتم به الى أن قال وإذا صلى جالساً فجلسوا اجلسوا متفق عليه قال ابن عبد البر روى هذا مرفوعاً عن طريق متواترة (وتصح) صلاتهم خلفه (قياماً) لان القيام هو الاصل ولم يمار عليه الصلاة والسلام من صلى خلفه قائماً بالاعادة (وان اقبل) الامام (في اثنتاهما) أي الصلاة (فجلس) يمدان امتدأها قائماً (أثما) خلفه (قياماً) لان صلى الله عليه وسلم صلى في مرض مرة قائماً وصلى أبو بكر رضي الله تعالى عنه والناس خلفه قياماً متفق عليه من حديث عائشة وكان أبو بكر امتدأ بهم الصلاة قائماً كما أحاب به أحد طرفي أن يقرأ كذلك والجمع بين الاختصار أولى من دعوى النسخ في غير أن يكون أبو بكر رضي الله تعالى عنه هو الامام كما روى عن عائشة وأنس (ولن ترك امام ركناً) مختلف فيه كطمانينة ثلاثاً وبل أو تقلد أعاد هو ومأمور (أو) ترك امام (شرطاً عندنا فيه) كاستراح أحد المعتنق في فرض (بلا تأويل أو) بلا تقلد (لجهته أعاد أو) ترك امام (ركناً) عند وحده (أو) ترك (شرطاً عند وحده بالناس) بأنه ركن أو شرط (أعاد) أي الامام والمأمور أما الامام لتركه ما توقف عليه محبة ملاه ولهذا امر صلى الله عليه وسلم على صلاته بالاعادة وأما المأمور فلا تعبد به لم تصح صلاته وقوله هالنا المنع من

ومنها ما هو في المستكثر وأوهو صلاة العبد من جماعة كل فله ومنها ما هو في السنة وهو الوقوف بصفة لأجل التواضع والتواضع قد عديم التفاضل (أقلها) أي الجماعة (اثنتان) امام ومأمور فتعقد الجماعة (بهما) حديث أبي موسى مرفوعاً الاثنان فافوتها ما جماعة رواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث مالك بن الحويرث اذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكما وليؤمكما ككراراً وأما ابن عباس مرة وحده بقصة مرة (في غير جهة وعيد) لا شرط الصدقة مع ما لي ما يأتي بيانه وتصح في فرض وتقل (ولو انثى) والامام رجل أو أنثى (أو عهد) والامام حر أو عبد أو مريض (فان أم عبده أو) أم (زوجه كانا جماعة) لغرم ما سبق من قوله عليه الصلاة والسلام اثنتان فما فوقه ما جماعة و(لا) تنفدا لجماعة (بغير فرض) والامام بالغ لا لاراضي لا يصلح أن يكون اماماً في الفرض وعلم مناه صبح ان يؤم صغيراً فيقول لان انثى صلى الله عليه وسلم أم ابن عباس وهو صبي في المنع منه فصيح أيضاً في الفرض كالولام بوجله متغلاً في الكافي (وهي) أي الجماعة (واجبة وجوب عين) لقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقم عليهم الصلاة فلتنقم طائفة منهم على فامر بالجماعة حال الخوف في غير أولي يؤكده قوله تعالى ولا تركعوا الركعتين وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أقتل صلاة على المنفقين صلاة الشاة صلاة الفجر ولو لم يكونوا عليهم إلا لوجهاً ولو جوا أو قد همت بالصلاة فتقام ثم أمر رجل يصلي بالناس ثم انطلق حتى رجال معهم خرمن من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار متفق عليه وروى أيضاً أن رجلاً هاجم قال يا رسول الله ليس لي قائم بقودني إلى المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له قبل في يتفرخص له لما روى دعاه فقال هل تسعك الصلاة فقال نعم قال فاحبر واه مسلم وعن ابن مسعود قال لقد رأيتنا وما يتخلف هذا الا من أتى في معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤذي به يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف ورواه الجماعة الا البخاري والترمذي ويتخذون حرج الجماعة أن لا يشارع شرعها حال الخوف على صفة لا يجوز الا في الامن كما استنف عليه وأباح الجمع لأجل الضرر وليس لك الاحتفاظ على الجماعة قوله كانت متغلاً لاجز ذلك (لوجوب كفاية) كأحد الوجهين للشافعية مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام ما من ثلاثة في قرية ولا نودون ولا اتفاق فيهم الصلاة الا اسعوا عليهم الشيطان ورواه أحمد (فيقال تاركها) أي الجماعة لحديث أبي هريرة المتفق عليه (كاذان) الاطهر انه تشبه لثني أي ليس وجوب الجماعة كفاية كاذان فان وجوبه وجوب كفاية كما تقدم في جعل أن يكون للثني وقائل تارك الحجة لغة كشارك الاذان لكن الاذان انما يقال على تركه أهل البلد كلهم بخلاف الجماعة فانه يقال تاركها وان أقامها غيره لأن وجوبها على الايمان بخلافه وقوله (الصلوات الخمس المؤثبات حضوراً وسفراً) متعلق بواجبة (حتى في خوف) شديد أو غير ذلك لقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقم عليهم الصلاة فلا يفرطوا في الصلاة والخوف والظلم كون الخوف في السرقة والامن وفي الحضرة (على الرجال الانحرار القادرين) علمياً (دون) غير الخمس لثبوت كسوف والوردون انقضيتان عن أنفس ودون (النساء والنحاشي) والنسب من غير قوله عذرها ما يأتي في خراباب ما يأتي (لا) أي ليست الجماعة (بشرط نصيبها) أي الصلوات الخمس كما اختار ابن عقيل قياساً على الجملة تدبر ابن عباس يرضع من مع الشدا في لمعنه من أتباعه عذراً قبل الله في الصلاة التي صلاها واما ابن المنذر وروى عن غير واحد من الصحابة منهم ابن مسعود وأبو موسى قالوا من مع النساء ثم يجب من غير عذر فلا صلاة لكن قالاً لتصرف لا يصح عن صاحبنا في كونه شرطاً (الاقامة وعيد) فالجماعة شرط في ما يأتي توضيحه (و) حيث تقر رانها ليست شرطاً للتمس

والاعتدأ أكثر المتقربين
ان كانا احدى المرأة والثنى كارتين
والرجل اثنى اثنى فصاح امامها
بهم (في تراويح فقط) حديث ام
ورقة قالت يا رسول الله انى احفظ
القرآن وان اهل بيتي لا يحفظونه
فقال صلى الله عليه وآله املك ووقو
وصلى من وراءهم لحمل هفا على
النفل جماعة بينه وبين ما تقدم
(ويشقان) اى المرأة والثنى
(خلفهم) اى خلف الرجل
الامين حله الصلاة لتجبر (ولا)
تصح امامه (بجزى باع والفرض)
لقول ابن مسعود لا يؤم انفراد
حتى يجب عليه الحدود وقول
ابن عباس لا يؤم انفراد حتى
يستم رواج الزم ولم ينقل
عن غيره من الصحابة ما يخالفه
ولان الامامة من كمال والى ليس
من اهلها والامام ضامن والمهمل
ليس من اهل الضمان (وتصح)
امامة صبي لبايع (في نفس)
كراويح وروى وصلاة كسوف
واستسقاء لانه متفعل يؤم متفلا
(و) تصح امامه صبي (في فرض)
وقت كظهور عصر (عنه) اى
الصبي لانه انقل في حق كل منهما
(ولا) تصح (امامة محدث) حدنا
أكبر او أصغر بصله ذنبا (ولا)
امامة (نفس) اى بصله اثنى
او بصله جماعة غيره موقوفها
(بصله ذنبا) اى حدته أو بصله لانه
أصل شرط الصلاة مع القدرة انبه
المتلاعب (وان جهل) امامه محدث
أو نكح (مع) سهول (ماموم)
ذلك (حتى) انقضت الصلاة
(بصله) الصلاة (ماموم وسده)
اى دون امامه حديث البراء بن

وذلك معدوم في غيره (أو تقام) فيه الجماعة (بدونه) اى حضوره (لكن في نفسه لم يصر
قلب امامه أو جماعة) فغير قلوبهم أولى (قوله جمع) منهم الشارح وابن عجم (ثم المصد
العتيق) لان الطاعة فيه أسبق (ثم) ان استويا فالأفضل من الساجد (ما كان أكثر جماعة)
لماروى ابي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل مع الرجل أولى من صلاته
وحده وصلاهما مع الرجلين أولى من صلاته مع الرجل وما كان أكثرهما أحب الى الله رواه
أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان (ثم) ان استويا فبأيهما تقدم الصلاة في المسجد (الأبعد) أفضل
من الصلاة في الأقرب لحديث ابي حنيفة مرفوعا ان أعظم الناس في الصلاة آخرهم
فبعدهم من غير رواه مسلم وأكثر حسنة بكثر خطاه (وقتيه) أول الوقت أفضل من
انتظار أكثره (الجمع) قال في تصحيح الفروع وظاهر كلام كثير من الأصحاب وما يؤيد ذلك قول
أكثر الأصحاب ان صلاة الفجر في أول الوقت أفضل ولو قل بالجمع وهو المذهب (وتقدم الجماعة
معها على أول الوقت) لانها واجبة وأول الوقت مستحب ولا تعارض بين واجب ومستحب (ويحرم
ان يؤم في مسجد قبل امامه اذ اتيه الا بانه) لا يجوز لأحد صاحب البيت وهو حتى يهاقوله عليه
السلام أو السلام لا يؤمن من الرجل الى الرجل في بيته الا بانه ولانه يؤدى الى التنفير عنه وتعليل
فائدة شخص صاحب البيت ومع الاذن هو نائب عنه (ولا) يحرم ان يؤم (بعده) اى بعد امامه
الراغب لانه استوفى حقه فلا غنيات عليه (ويجوز) له ان يعادى الامام (لقد) اذا اذن
ففيه ما لو تقدمه (فان فعل) اى أم في المسجد قبل امامه اذ اتيه بلاذنه (لم) تصح في ظاهر
كلامهم) قاله في الفروع والمبدع ومعناه في التثنية وقطعه في المنتهى وقدم في الراية تصح
مع الذكر مع مقتضى كلام ابن عبد البر في الصحاح كما يأتى نقل كلامه في صلاة الجماعة (الان
بناحو) (الراغب) اعذر اولي فظن حضوره او ظن حضوره (ولكن لا يكره) بفتح الياء (ذلك)
اى ان يصلى غير مع شيعة (أو ضاق الوقت فيصلىون) لصلاة ابي بكر بالناس حين غاب النبي
صلى الله عليه وسلم في بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم منتهى عليه وقبل ذلك عهد الرجلين
حرف مرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم احسنتم وامنتم (وان لم يله هذر) اى الراغب
(وتأخر) عنه وقته المتعاداة تنظر وورسل مع قرب موعدهم (الشقة) في الذهاب اليه (وسعد الوقت)
لان الانتماء به سنة وقتية فلا تترك مع الامكان وبأيهما من الاوقات ينصب غيره (وان بعد)
مكانه (أو شق) الذهاب اليه أو ضاق الوقت (صلوا) لما تقدم (وان ضل) فرفضه (ثم) أقيمت
الصلاة وهو في المسجد) أصح اعادة اولو كان من أولي جماعة أو كان وقت نهى لما تقدم
في الباب قبله (أو جاء) اى المسجد غير وقت نهى ولم يقصد تجيئه المسجد (الاعادة) وأقيمت
الصلاة (أصحب اعادةها) مع ما مضى وغيره لما تقدم وثلاثا يتوهم رغبته عنه (الا المغرب)
فلا تنس اعادةها لان الصلاة تطوع وهو لا يكون بوتر ولو كان صلى وحده ذكره القاضي وغيره
(والاولى فرضه) لما تقدم في الخبر (كأعادة ما استقر فلا بدوى الثانية فرضا بل ظهر اعادة
مثلا) لان الأولى أسقطت الفرض (وان نواها) اى الصلاة (فلا يصح) لمطابقته الواقع وان
نواها ظهر مثلا فقط صحت عن مقتضى ما تقدم في باب التمسك وكانت نقلا (وان أقيمت الصلاة
وهو خارج المسجد فان كان في وقت نهى لم يصح له الدخول) حتى تفرغ الصلاة لا امتناع
الاعادة اذ نواها ما رغبته عنه حيث لم يصل معه (وان دخل المسجد وقت نهى يقصد الاعادة
انتهى على فعل ماله سبب) في وقت النهى والمذهب باجمعه ان تعادلا لا يعادى الاعادة قلت وكذا ان
لم يقصد الاعادة كما هو مفهوم قول صاحب المنتهى فيما سبق واهادة جماعة أقيمت وهو
بالسجد (والسبوق في العبادة) بما فلو أدرك من رابعه ركعتين قضى ما فات منها) ركعتين (ولم

عن عثمان وابن عمر وعن علي
ايضا معناه وولاهما يعني ولا
سبيل الى معرفته فكان عندني
الاعتقاد به وبعده من ان علم
الامام اوبعض المؤمنين قبل
الصلاة او فيها اعاذ الكل وظاهره
ولنسى بعد علمه (الان كانوا
بصحة) او عبد (وهي امام) تحدث
او تحسب ان يكون في مسجد الكل
(او كانوا) بامور كذلك (اي
حدثت او تحسب) او من في مسجد
(الكل) اي الامام والمأمومون
لان الحديث والخص وجوبه
كعدمه فيقص العدد المعتبر
لجميعهم (ولا تصح امامته
(اي) نسيه الى الام كان على
الحلة التي ولدته له عليها وقيل
الى امة العرب واصله لغة من
لا يحسب (وهو) حر (من
لا يحسب) اي يحفظ (العامة او
بدعم فيها) اي حر (لا يذم)
كادام يات في رواية وهو الذي ارتد
(او يبدل) منها (حر) لا يبدل
وهو الاثني عشر حديثا ليوافقكم
اقرؤكم رواه البخاري وابوداود
وقال الزهري منعت السنة ان
لا يؤمن الناس من ليس معهم
القرآن مني ولانه بعدد تحصيل
القرءاءة عن المأموم (الا ضد
المقتضوب و) ضد (الضالين
بظله) فلا يصير به اميا سواء علم
الفرق بينهما لفظا ومعنى او لا
(او يلحن) هطف على بسط
(ميا) اي الفاعل (لما يحل)
اي يشر (المعنى يحسب) عن
اصلاحه) ككثير كاف او بالث
وضم ناء انتهت او كسر هاء

بسلم معه نصا) لعموم قوله عليه الصلاة والسلام وما فاتكم فاقموا قبل بسلام معه كانت ول
التخالف في الفضل والافضل فيفضل كما تقدم ولازم انقائه ار بما الان يقول بانهم اتهموا
ار بما رعاة لقول من يقول انه فرض وقبه بعد (ولا تتركوا اعادة الجماعة) اي اذا صلى امام
المنى ثم حضر جماعة اخرى احتجب لهم ان يصلوا جماعة هذا قول ابن مسعود لعموم قوله عليه
الصلاة والسلام تفصل صلاة الجماعة على صلاة الغنبي سبع وعشرين درجة وتقول من
يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل من القوم صلى معه رواه احمد وابوداود من حديث
ابي سعيد واسناده جيد وسنة الترمذي وما ذكره الاصحاب من قولهم لا يكره او يستحب اعادة
الجماعة فهو مع التخالف لا ينافي ما تقدم من وجوب الجماعة او يقال هو في ظاهره ليس هو
في غيره اي غير المسجد الذي اقيمت فيه الجماعة اشارة في الانصاف (في غير مسجد مكة
والمدينة فقط) فالاقصى كالمسجد (وفيها) اي في مسجد مكة والمدينة (تكره) اعادة
الجماعة وعله اجماعه ارب في فروع الجماعة اي ثلاثون في الناس في حصره والجماعة مع
الاتباع في المسجدين اذا امكهم الصلاة في جماعة اخرى قلت فعل هذا بركة تعدد الاقامة في التبر
بالمسجدين ففوات فضيلة اول الوقت لمن يتأخر وفوات كثرة الجمع وان اختلفت المذاهب (الا
لعمري) كبر ونحوه عن الجماعة فلا يكره ان فاتته اذن اعادة الجماعة في المسجدين لما تقدم من قوله عليه
الصلاة والسلام من يتصدق على هذا ولا راقمته اذن تخف من تركها (وان قصد) مسجد
من (المساجد) اعادة (كره) زاد بعضهم ولو كان على فرضه وحده ولا محل لتكبيره الاحرام
لفواته لانه لا قصد الجماعة نص على ذلك (وليس للامام اعتياد الصلاة فرعي وجعل الثانية
من فاتته اوسعها والامة متفقون على انه بدعه مكرهة وذكره الشيخ وفي مواضع ابن حنبل
لا يجوز فصل ظهرين في يومه) قلت لعل المراد اعتقاد فرضيتها والافادها كانت احدا اماما اعادة
او فاتته فلا مانع من نذرانه في حفظ القرآن صلى مع كل صلاة في بعضه اخرى وحفظه لا يلزم
الوفاء بما نذر فانه منهي عنه ويكره كفارة عين (واذا اقيمت) اي شرع المؤذن في اقامة
(الصلاة) او رايه ابن حبان بلفظ اذنا عند المؤذن في الاقامة (التي يراد بالصلاة مع امامها) والا
لمنع عليه كالمؤذن في المسجد لا يرد الصلاة عليه قاله في الفروع وجوبا (فلا صلاة الا المكتوبة
فلا يشرع في فعل مطلق ولا رتبة) من سنة فجر او غيرها (في المسجد او غيره ولو بيته) لعموم
قوله عليه الصلاة والسلام اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة يتفق عليه (فان فعل) اي
شرع في نافذة بعد الشروع في الاقامة (لم تعتقد) روى عن ابي هريرة وكان عمر يضرب على
صلاة بعد الاقامة ويايح قوم ركني الفجر والامام يصلي منهم ابن مسعود (فان جعل الاقامة
فكجهل وقتنسي) وتقدم ابا الاصل الاناسة لكن ان وافق انه كان بعد الشروع فيها لم تعتد
(وان اقيمت وهو فيها) اي الثالثة (ولو) كان (خارج المسجد) فيها خفية ولو فاتته ركعة لقول
تعالى ولا تلهوا عما لکم قاله ابن قيم وغيره (ولا يزيد على ركعتين خارجا عن شرع) الركعة
(الثالثة) اي الثالثة (ار بما) لانها افضل من الثلاث (فان سلم من ثلاث ركعات
حاز نصفها) اي في الثلثين واصل عدم ركعة الثلاث هنا المذم (لان يعتق) من اقيمت
الصلاة وهو في نافذة (فوات ما تترك به الجماعة فيقضيها) لان الفرض اهم (قال جماعة) منهم
صاحب التحفين (وفضيلة التكبير الاولى) اي تكبيره الاحرام (لا تفصل الا يشهد فحرم
الامام وانصر عليه في المبدع وغيره) (وتقدم في) باب (المشي الى الصلاة) ما يؤذن بذلك
في فصل ومن قبل سلام الامام التسمية الاولى ادرك الجماعة ولو لم يجلس) لانه ادرك جزا

باتم من لأحسن شأ منه ولا
أقصد قادر على الأقوال الواحدة
بما جاز من (فان تعد) غير الأولى
أدغام الملامح أو أبدال مالا
يعدل أو ألحق الحسب (فان تعد)
قد (أي على إصلاحه)
فكره (أوزاد) من بدغم أو يبدل
أو يلحق كذلك (على فرض
القراءة) أي الفاتحة وهو (ما جاز
من إصلاحه) على ما (نصح)
صلاته لانه أخرجه بذلك عن كونه
قرا فان هو كسائر الكلام قال في
الفرع و يكتفون اعتقاداً حاشته
(وإن أحسن) أي أحسن الحسب
الغنى (بما جاز) على فرض قراءة
(محو أو جهل أو لافحة) (محت)
صلاته جعله كالمعصوم (ومن)
الحسن (الحيل) الغنى (منع حرمة
أهدنا) لانه من أهدى الهدية
لاطلب الهداية ومن اقتدى بمن
لا يعرف حاله لم يجب المصير من
كونه قارناً على ما نسبنا فان قال
بعد سلامه صوبت من الفاتحة
لزم ومن معه الاعداء وان لم يصبر
في جهنم يقول أسير رب نسيانا
أو لكونه جازماً لم يجب الاعداء
وهكذا ان لم يقل ذلك لكن
تسحب الاعداء احتياطاً (وكره
أن يؤمر) رجل امرأة (أجنبية)
منه (فاكثر) من امرأة (لأجل
فهي) لانه عليه الصلاة والسلام
نهى عن خلوة الرجل بالمرأة فلو
فيه من مخالطة الوساوس لكن
ان كان مع خلوة حر وان كان محارمه
أو أجنبية من مع رجل أو
محرمه فلا كراهة لان النساء
كن يشهدن الصلاة معه عليه
الصلاة والسلام (أو) ان يؤمر
(قوما أكثرهم يكره بحق) أي تغلب هديته وأفضله لحديث أبي امامة مرفوعاً لانه لا يجوز وصلاته

من صلاة الامام أشبه ما أدركه ركعتا وادرك المسافر صلاة للمقيم ولانه يلزم من ينوي الصلوة
التي هو عليها وهو كونه مأموماً فينبغي أن يدرك فضل الجماعة (ومن أدركه الركوع معه) أي
الامام (قبل رفع رأسه) من الركوع يصح يصل المأموم الى الركوع المجزئ فيسأل أن يزول
الامام عن قدره لانه (غير شاك في ادراكه) أي الامام (را كما أدركه) الركوع ولم يدرك معه
الطائفة اذا طأطأ هو أي المسبوق لم يخلع له شيئاً من ركوعه فلو انما اجتمعت الى الصلاة
وغير مجعود فاصحوا ولا تقعدوا هاشياً من أدرك الركوع فقد أدركه الركوع وادركوا وادركوا
حسن ولانه لم يفهم من الاركان غير القيام وهو يأتي به مع التكبيرة ثم يدرك مع الامام بقية
الركوع وعلم منه انه لو شل هل أدركه كما أولاً يستجيبوا بسجدة وهو وقدم في بانه وان كبر
والامام في الركوع ثم لم يرجع حتى دفع امامه لم يدركه الركوع المأمومين وان أتم التكبيرة
والنحو ما مثلت فضلاً وتقدم (وأجزأه) أي من أدرك الامام را كما (تصغيرة الاحرام
عن تكبيره) (الركوع نصاً) واحتياطاً فصل زيد بن ثابت وابن مسعود ولا يعرف لهما مخالفة في
الصلاة ولانه اجتمع هذان من جنس واحد في محل واحد فجازا لكون عن الواجب كطواف
الزبارة والوداع قبل لقائهم لو كانت تكبيرة الركوع واجبة لم تسقط فاجاب بان الثاني
أو يجب القراءة وأسطها اذا أدركه را كما قال ابن زبج في القاعدة الثامنة عشر وهذه
المسئلة تدل على أن تكبيرة الركوع تجزئ في حال القيام خلاف ما يقوله المتأخرون (وأما انه)
أي المسبوق (جا) أي تكبيرة الركوع (افضل) خروجاً من خلافه من أوجه كانه عليل
وابن الجوزي (فان نأخها) أي نؤي للمدرك والركوع الاحرام والركوع (بالتكبير) لم تنفقد
صلاته لانه شرك بين الواجب وغيره في انية أشبه ما لو عطف عند دفع رأسه فقال ربنا ولك الحمد
هنا ما روي على اختياره الشيطان وروى في الشرح لانه في الركوع لا تثنائية الانتفاع لانهما
من جهة الصلاة وان نؤي بتكبيره الركوع لم يجز لانه تكبيرة الاحرام وكن وان لم يتبها (وان
أدركه) أي المسبوق (بعد الركوع لم يكن مدركاً للركعة عليه متتابعاً قولاً وقولاً) لقوله عليه
الصلاة والسلام اذا اجتمعت الى الصلاة ونحن مجعود فاصحوا ولا تقعدوا هاشياً الحديث والمراد
بتابعته في الأقوال ان يأتي بتكبيره الانتقال عما أدركه فيه وما في السجود من التسبيح وما بين
السجدين وأما التسبيح اذا لم يكن محلاً لتقدمه فلا يجب عليه (وان رفع الامام رأسه) من
الركوع (قبل احواله) أي المسبوق (من دخوله) معه) فحسن كيف أدركه للغير (وعليه) أي
المسبوق (ان يأتي بالتكبير في حال قيامه) لوجوب التكبير لكل انتقال بعينه المصلي
(ويخط مسبوق) أدرك الامام بعد دفعه من الركوع (بالتكبير) أي لا يخطأه (ولو أدركه
ساجداً) نص عليه لانه لا يعتد به وقداً محل التكبير (وبقوم) مسبوق (لقضاء تكبير
ولم تكن) الركعة التي قام اليها (ثانية) أي المسبوق لانه انتقال بعينه أشبه سائر الانتقالات
(فان قام) مسبوق (قبل) أن يسلم الامام (التسليمة الثانية بلا عذر يبيح المفارقة) للامام (لزمه)
أي المسبوق (العود ليقوم بعدها) لانها من جهة الركوع ولا يجوز مفارقتها بلا عذر (فان لم
يرجع) المسبوق (انقلبت) صلته (فلا) بالامام وظاهره لا فرق بين العذر والذكر وضدها
وهذا واضح اذا كان الامام يرى وجوب التسليمة الثانية والاقتداء خرج من صلاته بالاولى
خصوصاً بعض المسالك فانه على الاصل الثانية ركعة أو ركعة يصنع المسبوق وقيل لا يفارقه
قبلها (وان أدركه) المسبوق (في سجود) بعد السلام لم يدخل معه (لانه خرج من الصلاة ولم
يعد اليها حتى لو أحدث فيه لم تبطل (فان فعل) أي دخل معه في سجود السهو بعد السلام

بشرحق لم يكن أن يؤمهم (ولا بأس بامامة هؤلاء ليقطع ومتفق بلان وخصي وحديثي وأهراي اذاسلم بينهم وصلوا لها) أي الامامة لم يعمد حديث يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى وقالت عائشة في ولنا الزنا ليس عليه من وزر وأبو بني قال تعالى ولا تزوروا زنا زورا فخرى ولا نكاحا منهم حرمي في دنه لصلحها ككفره (ولا بأس) أن تأتم متوضي بيمين (لأنه منظره والموضي أول (ويصح التمام مؤدى صلاة لمن الخس) بقاضيا (و) يصح (عكسه) وهو التمام كاضى صلاته فيها كظهر أداء خلف ظهر قضاء وعكسه لأن لصلاة واحدنا إذا اختلف الوقت (و) يصح التمام (قاضيا) أي الصلاة (من يؤم بقاضيا من) يوم (آخر) كظهر يوم خميس خلف من يقضى ظهر يوم أربعاء ويحرم ما تقدم (لا) يصح التمام مصل ظهر مثلا (عمل غيرها) كصمر لاختلاف الصلاتين (ولا) يصح التمام (مفترض) بمتفصل لقوله عليه الصلاة والسلام فلا تغفلوا عليه متفق عليه وكون صلاة المأموم غير صلاة الإمام باختلاف عليه لأن صلاة المأموم لاتتأدى بنية صلاة الإمام لكن تصح العبد خلف من يقول أنا سنة وإن اعتقد المأموم أنها فرض كقائه لعدم الاختلاف عليه فيما ظهر (الا إذا صلى) امام (يسمى في شوق صلاتين) وهو الوجه الرابع فرجع (ويصح عكسها) أي

(لم تعتقد صلاته) لئامر (وما أدرك) المسبوق (مع الإمام فهو) آخر صلاته فان أدركه فبإمامه (الركعة الأولى) كالثانية أو الثالثة (لم يستفتح ولم يستغنى بقبضه) المسبوق (أولاً) أي أول صلاته (يستفتح لم يتعوذ بقرآن السورة) ولوأدرك ركعة من الصبح مثلا فأخالفها بها على التي أدركها وراى ترتيب السور كما أشار إليه ابن جبر لم يروى أحد عن ابن عينة عن الزمري عن مصعب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أدركتم فصلوا أو ما فاتكم فاقضوا ورواه الترمذي من حديث ابن عينة في هذه القطة فاقضوا ولا أعلم رواها عن الزمري غيره وفيه نظر فتدرواها أحد عن عبد الله بن زريق عن مصعب عن الزمري وقد روى عن أبي هريرة من غيره وجه وقد رواه مسلم وأقضى ما سبق والمقبض هو الفاتحة فيكون على صفته (لكن لو أدرك من رباعة أو ضرب ركعة تشهد) التشهد الأول (عقب قضاء) ركعة (أخرى) فصا كالرابعة الأخرى (إن ما أدرك أول صلاته وما يقضيه آخرها لقوله عليه الصلاة والسلام ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا متفق عليه من حديث أبي قتادة وأبي هريرة واجيب بأن المقضى ما قضاؤه كجميع بينهما ما غابا بقبضه من أدرك ركعة عقب أخرى لئلا يلزم تغيير هيئة الصلاة لأنه لو شهد بعد غير ركعتين لم عليه قطع الرابطة على وتروا الثانية شفا ورمائة هيئة الصلاة يمكنه ولا ضرورة إلى تركها فلهذا لا يانها (وبغير) المسبوق إذا قضى ما فات (في الجهر) بالقراءة (في صلاته الجهر) غير الجهر (بعد مفارقة ما هو متقدم في صفة الصلاة) وعلى هذا أيضا يفرج تكبير العبد والقنوت فلا يقتض من قننت مع امامه لأنه آخر صلاته (و) يتورك المسبوق (مع امامه) في موضع تركه لأنه آخر صلاته وإن لم يعتد به قلت جلوسه واجيب من حيث متابعة الإمام في كلام الفروع هنا مل (كأن يترك) المسبوق (فيها) بقبضه (للتشهد الثاني) فعل هذا وأدرك ركعتين من رابعة جلس مع الإمام وتروا كاستجابة له للتشهد الأول وجلس بعد قضاء الركعتين أيضا متوركا لأنه يقضيه صلاحه (و) يكرر التشهد الأول فصاحق بسم الله (الستين) لأنه تشهد واقع في وسط الصلاة فلم تشرع فيه إلا زيادة على الأول وقلت وهذا على وجه التذلل فان كان عملا للتشهد الأول فالواجب منه المرة الأولى بدليل قوله (فان سلم) الإمام (قبل انعامه) أي المسبوق (للتشهد الأول) (فلم) المسبوق لقضاء ما فات (ولم يقه) أن لم يكن واجبا عليه (وتقدم) في صفة الصلاة (وان فاتت ما لم يجاءه أصعب أن يصلى في جماعة أخرى فان لم يجد) جماعة أخرى (أصعب لم يصح أن يصلى معه) لقوله عليه الصلاة والسلام من يتصدق على هذا فيصلى معه وتقدم (ولا يجب فعل فرائضه على ما أمر) روى ذلك عن علي وابن عباس وابن مسعود وجابر وابن عمر لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال أحمد في رواية أبي داود أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة وعن أبي هريرة روى أنها جعل الإمام يؤمهم بها فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ أنصتوا ورواه الحنفية لا الترمذي وصححه أحمد في رواية الأثرم ومسلم بن الحجاج ورواها لأن القراءة لا تجب على المأموم بالكلية لئلا يتركها من أجل سنة الاستماع وعن عبد الله بن شداد روى أن من كان له امام فقرأه فالامام له قراءة رواه سعيد وأحد في مسائل ابنه عبد الله والدارقطني وقد روى مسندا من طرق ضعاف والعصم أنه مرسل وهو عندنا حجة قاله في شرح المنهجي وقال ابن مسعود لا أعلم في السنة القراءة تختلف الإمام وقال ابن عمر قرأته تكفيك وقال علي ليس على الفطر من قسرا خلف الإمام وقال ابن مسعود وددت من قسرا خلف الإمام أن أملا فاه نرايا روى ذلك سعيد والدارقطني لا قرأته على المأموم أنه يصليها الإمام عنه والاقصى

التمام متفصل بغير فرض لأن في نية الإمام ما في نية المأموم وهو نية التبريز لا يذوي نية الوجوب فلا يوجب له ذلك ويملك لصحتها أيضا

واجبة عليه نية عليه انما في ذلك قال (فيحصل منه امامه ثمانية اشياء الفاضحة) لما تقدم (ومعذور السهو) اذا كان دخل معه في الركعة الاولى كما تقدم تفصيله في معذور السهو (والسفرة قدامه) لما تقدم سورة الامامة مستقر من خلفه (والتمهيد الاول اذا سبقه ركعة) من رايته لو حوينا المتابعة (ومعذور تلاوة آيةها) للمأموم (في الصلاة خلفه) فيما اذا (صعد الامام لتلاوة سجدة قراها) الامام (في صلاته) فان الامام ان شام لم يسجد وتقدم في السابقه لكن قد قبل الامام ان يسجد ولا يسمع كما تقدم فلم يشرع للصلاة في سجدة ما استبداه حتى يقبلها عنه الامام الا ان يقال توجه اليه الطلب باعتبار المتابعة فيحصلها عنه (وقول سمع الله من حمده وقول مل السموات) الى آخره (بعد التمجيد ودعاء القنوت) ان كان يسمع الامام فيؤمن فقط والافتش وتقدم (ونس قراءة) أي المأموم (الفاتحة في سكنات الامام ولو) كان سكونه (لتنفس) نقلها بن هاني (ولا يصرف رقبته) أي الفاتحة (و) تسن قراءة (فيما لا يجهل) الامام (فيه) لما روى جابر بن عبد الله قال كان يقرأ في الظهر والعصر خلف الامام في ركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الآخرين بفاتحة الكتاب ورواه ابن ماجه وعن علي اقرأ في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورة ورواه الدارقطني وقال هذا استاذهم قال الترمذي أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين يرون القراءة خلف الامام وخروجه من خلاف من اوجبه لمعوم الدلالة لكن تركناه اذا جهل الامام للدلالة على حاله فذكر استماعه على مقتضى الدليل (اولا يسمعه) أي يسمع المأموم ان يقرأ اذا كان لا يسمع الامام (ليعده) لا يسمع سماع لقراءة شبه حال سكتة الصلاة السرية (فان لم يكن للمأموم سكنات يركن) المأموم (في من القراءة) كره ان يقرأ انما) لما تقدم (و) يقرأ المأموم نداء (مع الفاتحة سورة في اولى ظهر وعصر) لما تقدم من جابر وعلى (فان يسمع) المأموم (قراءة الامام كرهت له القراءة) ففاته السورة لما تقدم وفيه تكرار الا ان يحمل هذا الاخير على السرية وما تقدم على الجمهورية (فلو سمع) المأموم (هممته ولم يفهم ما يقول) الامام (لم يقرأ) لانه سماع لقراءة امامه (ومواضع سكناته) أي الامام (ثلاثة) احداها (بعدة كبيرة الاحرام) ليستفتح ويتعذر وعلم منه اختصاصها بالركعة الاولى (و) الثانية (بعد فراغ القراءة) ليمكن المأموم من قراءة السورة قاله في شرح المنتهى (و) الثالثة بعد (فراغ الفاتحة) وتسحب هذا سكتة بقدر الفاتحة (ليقرأها المأموم فيها) (ويقرأ) اطرح ان لم يشغل من الى جنبه) من المأمومين لانه لا يحصل له مقصود استماع القراءة شبه العبد فان اشغل من الى جنبه من استماعه او قرأه لم يقرأ (ويستحب) للمأموم (ان يستفتح ويستعين فيما يجهل فيه) الامام اذا لم يسمعه) ليعده او سكونه لان مقصود الاستفتاح والتعوذ لا يحصل باستماع قراءة الامام لعدم جهره بخلاف قراءة الامام وكالسرية

(فصل الاول في اشرع المأموم في افعال الصلاة بدشروع امامه من غير تحلف) كاله ابن عجم وغيره وقال في المغني والشرح وابن زبني في شرحه وابن الجوزي في المذهب وغيرهم يستحب ان يشرع المأموم في افعال الصلاة بدشروع الامام بما كان فيه اه وذلك لحديث انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا سجدوا فاسجدوا وانما جعلت القبلة ليعلموا في جهه المأموم (بالقراءة وركع الامامة) للمأموم لما تقدم (وقطعها) أي القراءة لانها في جهه مصغية والمتابعة واجبة ولا تعارض بين واجب ومسحب (بخلاف التمسيد) اذا سبق به الامام وسلم (فلا يتابعه المأموم بل يته) (اداسل) امامه ثم يسلم معوم الا وامر بالتمسيد (وان وافقه) أي وافق المأموم الامام في الافعال (كره) خلفه السنة (ولم ينظر) في صلاته سواء كانت في

فأكثر (متقدما) عليهم لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة تقدم وقام أصحابه خلفه وسلم واذا دأبوا جابرا وحارا وقف احدهما عن عينه والاخر عن يمينه فاخذوا بايديهما حتى اكفاهما ما خلفه والسنة ايضا توسلها الصف وقبره منه (اد) اماما (لمرأة) يقف (وسطا) بينهم (وجوب) الا ان يكونوا جماعة انا اولى طاعة وتقدم (و) (الا) امرأة أم النساء (تقف) (وسطا) بينهم (نسبا) وروى عن عائشة رضي الله عنها ورواه سعيد بن ام سلمة ولانها امرأة (وان تقف) أي الامام (مأموم ولو بالمرام) بالصلاة ثم رجع القهقري حتى وقف موقفه (لم يسمع) الصلاة (له) أي المأموم لانه يحتاج في اقتداءه الى الالتفات في صلاته فيستدير القبلة بعد الا لا الذي الى خلفه له في افعاله وكلها لا يصل الصلاة وعلم منه صلا الامام فان حاد غيره فوقف في موقفه مع جماعة وكذا ان تقدم بعد احرامه مع امامه بطلت صلاته وبقية الامام منفردا (غير قارئة) أمتر جالا) اميين في راوع (او) أمتر خائيا اميين في راوع) فتقف خلفهم لحديث ابو روف وتقدم (وفيما اذا تقابلا) أي الامام والمأموم داخل الكعبة (او تداربا داخل الكعبة) فيصع الاقتداء لانه لا يتحقق تقدمه عليهم (لا) تصع صلاتا مأموم (ان جمل ظهره الى وجهه امامه) داخل الكعبة تدارجها التحق التقدم (وفيما

(وهو غير حجة) بان كانوا في الجاهلية تاتى عن عينة أو شاة أو مفا يمتوا بالدين في ٣٠١ حوماتى يصل الى الحق فتدعه واحله لم

تص لهم لتحق التقدّم (و) الا
(في شدة خوف) فلا يضرب تقدم
المأمور للحدود ويصح الاقتداء
(ان أمكنت متابعة) مأمور لامله
فان لم تكن متابعه لم يصح الاقتداء
(والاعتذار) في التقدّم والتأخر
حال القيام (عزّز قدّم) وهو ان يقب
ولا يضرب تقدّم أصابع المأمور
لطول قدمه ولا تقدّم رأسه في
السجود لطلوه فان صلى كعادته
فالاقتداء بالاية لا ينافي العمل
حتى لو مضى عليه تقدمه ما حل
امامه لم يضرب كالوقدّم القائم بركه
مرفوعه عن الارض لعدم اقتدائه
عليها (وان وقف جماعة عن عينة)
أي الامام مع (أو) وقفاً (عابته)
أي الامام (مع) اقتداءهم به
لحديث ابن مسعود وصلى بين
علمته والأسود وقال هكذا رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم هل
رواه أحد لكن قال ابن عبد البر
لا يصح رفعه والصحيح أنه من قول
ابن مسعود وأجاب ابن سيرين
بان المسند كان متبهماً رواه
الباق (وقب) مأمور (واحد)
رجل ارضني عن عينة) أي
الامام لادارته عليه الصلاة
والسلام ابن عباس وجار الى
عينة لما وقف عن يساره ورجل
قال في المبدع ويندب تحفته
قليلاً خوفاً من التقدّم ومراعاة
لقرينة فان عدم محتمل حاله
لم يتم (ولا يصح) ان يقب
الواحد (خلفه) لأنه لا يكون هذا
(ولا) يصح ان يقب مأموراً كثيراً
(مع خلويته) أي الامام (عن)
يساره ان صلى ركعة فأكبر لانه
خالف موقعه لادارته عليه
الصلاة والسلام ابن عباس

الركوع أو غير حصه في الانصاف وقال عليه أكثر الأصحاب (و) اماماً وافقه المأمور الامام
(في أقوالها) أي الصلاة (في أكبر) المأمور (لأحرامه) أي مع امامه (أو) كبر المأمور
(قبل تمامه) أي تمام أحرام امامه (لم تتعد) صلاته عدا كان أو سهو الاله انتم عن لم تتعد
صلاته (وان سلم) المأمور (مع ركعة) ثم الفاعل السنة (وهت) صلاته لانه اجتمع معه في الركعة
(و) ان سلم (قبله عداً لا غير يطل) لانه ترك فرض المتابعة متعلو (لا) يتصل ان سلم
قبل امامه (محوافه يمد) أي السلام (بمد) أي بسلام امامه لانه لا يضرب من صلاته قبل
امامه (والا) أي وان لم يمد به (يطل) صلاته لانه ترك فرض المتابعة (يضاً) والاولى ان يسلم
المأمور عقب فراغ الامام من التسليم (فان سلم) المأمور (الاولى بسلام الامام الاولى) وقيل
سلامه الثانية (و) سلم المأمور (الثانية بسلامه) أي الامام (الثانية) لانه لا يضرب من
عن متابعة امامه الا ان الاول المبلغ في المتابعة (لان سلم) المأمور (الثانية) قبل سلام الامام
الثانية حيث قلنا وجوبها فلا يزله تركه متابعة امامه بلا عذر كالاولى (ولا يكره) المأمور
(سبقه) أي الامام (ولا موافقته) أي الامام (يقول غيرهما) أي غير الاحرام والسلام كالقراءة
والاستيعاب وسؤال المغفرة والتشهد قال في القروع وقفاً (ويجرب سبقه) أي سبق المأمور الامام
(ينشئ من أفعالها) ان ركع أو سجود وغیره) كان ركع من ركوع أو سجود (قبل امله عدا) سجود
لقوله عليه الصلاة والسلام فاحل الامام لما ركع فماذا كبر فكبر ولو اذ ركع فما ركعوا واذ سجد
واحد أو قال البراءة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال مع الله من حمد لم يحن أحد من خلفه
حتى يقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجداً ثم يقع سجوداً يمد به وقال عليه الصلاة والسلام اما
يغني أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام أن يقول الله رأسه رأس جبار أو يجعل صوته صوته
جبار متقياً عليهم (ولم يطل) صلاته (ان رفع لياقبيه) أي عابته به امامه (مصدور كفي)
أي فيما سبق به لانه سبق يسير وقفاً اجتمع معه في الركعة فاحل المتابعة والمراعاة ان ياتيه
به معه أي عقبه ولا يتقدم تركه موافقته في الأفعال (فان لم يقل) أي رجع لياقبيه مع امامه
(عداً ما يطل صلاته) لانه ترك الواجب عدا (وان فقه) أي ركع أو سجود نحو قبل امله
(جهلاً أو سهواً) ثم ذكر لم يطل صلاته لما تقدم من انه سبق يسير ولحديث عني لاقى عن
العداء والنسيان (وعليه ان يرفع) يعني يرجع (لياقبيه) أي عابته به امامه من ركوع أو سجود
ونحوه (مع) أي مع امامه أي عقبه ليكون مؤثراً امامه (فان لم يفعل عدا) حتى انكره امامه
فيه (يطل) صلاته لما تقدم (وان سبقه بركن فلي) بان ركع ورفع قبل ركوع امامه عدا لما عدا
يطل صلاته (يضاً) لانه سبقه بركن كامل وهو مفضل لركعة أشمل أو سبقه بالسلام والنهي
(وان كان) ركوعه ورفع قبل امامه (احالاً أو ناسياً) يطل تلك الركعة اذا لم يأت بها تمامه
امامه (لانه لم يتقدم امامه في الركوع أشبه ما لم يذكره علم منه صلاته لم يثبت في لاقى
عن الخطأ والنسيان (وان سبقه) المأمور (بركنين) بان ركع) المأمور (ورفع قبل ركوعه) أي
الامام (وهو إلى السجود قبل رفعه ما عدا ما يطل صلاته) لانه لم يتقدم امامه في أكثر
الركعة (وهت صلاة جاهل وناس) لما تقدم (ويطل) تلك (الركعة) لما سبق (قال جهم)
منهم ابن عزم وابن جمان وصاحب القروع (ان يات بذلك مع امامه) بوجوبه في المنتهى ولا بعد
سايقاً بركن حتى يقض منه فاذا ركع ورفع فقد سبق في الركوع لانه تخلص منه بالرفع ولا يكون
سايقاً بالرفع لانه لم يخلص منه فاذا هوى إلى السجود فقد تخلص من القيام وحمل السبق بركنين
ولا يتصل بسبق بركن غير ركوع ذكره في المنتهى لانه الذي يدرك به الامام الركعة فتغوث

وجار لما وقف عن يساره (وان وقف) أحد (يساره) أي الامام (أحر) بالصلاة (أو اداره) الامام من ورائه بحيث

الامام (خلفه) حدث جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي جثت فقامت من سارده فأتته يدى خادون فقامت عن يمينه ثم جاء جابر بن عمر فقام من يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته يدى بناتجيا فدفننا حتى أقامنا خلفه رواه مسلم وابو داود (فان شئ) عليه أو طليعا الادارة (تقدم) الامام (ههنا) لمسير خلفه وبمسو السنة (وان بطلت صلاة أحد اثنين صفا) بان لم يكن معه ما غيرها (تقدم الآخر) الذي لم يتطبل صلاة (التي عنه) أي الامام (أو) الى (صف) خذرا من ان يكون فذا ان أمكنه (أوجه) مأموم (آخر) فوقف يصلي (معه) صلاتهما (والا) بان لم يصح عنه التقدم ولم يأت من يقف معه (فوق المخرقة) للشد وأتبعها منصرفوا والابطلت (وان وقف اثنين صفا) تصح صلاتهم لأن كل واحد منهم يحتمل ان يكون رجلا والباقي شاه ولا يصح صلاة رجل نس معه الا امرأة كياقي (وان أمر رجل امرأة وقت خلفه) حديث أنس ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بظام منته فأك ثم قال قوموا الاصلى لكم فقامت الى حصر قدسود من طولها لبثت فتصفت بجاء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتا ناوليهم وراه وقامت الجوز من ورائها فلي لنا ركعتين ثم انصرف رواه الجماعة الا ابن ماجه (أو) ام

بفواته وظاهره ان السبق ركعتين بطل ان السبق ركعتين بطل مع الحمد مطلقا (وان تخلف) انما موم (عنه) أي من امامه (ركن بلا عذر) من نوم أو زحام أو غفلة ونحوه (فكالسبق به) أي ركن على ما سبق تفصيله (و) ان تخلف عنه ركن (لعذر) من نوم أو غفلة أو غفلة امام ونحوه (يفعله ويخلفه) وجوبه بالامه استندرا كمن غير محذور وظاهره (وتصح الركعة) فيعتد بها (والا) أي وان لم يفعل ما فات مع امامه ويخلفه لم يمدد بمكة من قبل ذلك (فلا) تصح الركعة بل تلي لفوات ركعتها (وان تخلف) المأموم (عنه) بركعة كما ذكر لعذر من نوم أو غفلة ونحوه (كزحام) (تأخره) فيما بقي من صلاته (وقضى) المأموم ما تخلف به (بعد سلام امامه) صحت كانت (أو غيرها كسبوق) قال أحمد في رجل نس خلف الامام حتى صلى ركعتين قال كانه أدرك ركعتين فاذا سلم الامام قضى ركعتين مقلتا وقضى هنالك ليس أول صلاة له فاشاب حكمه حكم ما فات من صلاته معه (وان تخلف) المأموم (بركعتين) فغير عذر (بطلت) صلاته لتركه متابع الامام بلا عذر (و) ان كان تخلفه مال كثير (لعدرك نوم وسهو وزحام ان آمن فوت الركعة الثانية) أي عاتركه كونه (لأنه كمنه) استندرا كمن لا يمدد (ودر) وصحت ركعتي (صحت عليا) (والا) بان لم يامن فوت الركعة الثانية أن عاتركه (تبعه) لان استندرا كمن الغائبة اذن يؤدي الى فوت ركعة فغيرها غير كمن حافظه على متابعه امامه (ولست ركعتي والى تليها عوضها) فبني عليها (ولو زال لعذر من أدرك ركوع الاولى وقد رفع امامه من ركوع الثانية تابعه في السجود فتم له ركعة ملققة من ركعتي امامه بذلك بها الجملة نيافي بسجدها بركعة وتم جمعه ولم يقل بالتلفيق فيمن نسى أربع سجعات من أربع ركعات لتفصيل الموالات بين ركوع وسجود معتبر وان قلن فغيره متابعه فيسجد به لا اعتد به ولو قايما تخلفه وأدرك امامه في ركوع الثانية تبعه وقت جمعه وبطريقه منته وقضى كسبوق (وبين الامام تخفيف الصلاة مع انماها) حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان صلى أحدكم للناس فليصغ فان فهم السجيم والضعيف والاحاجه واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء رواه الجماعة ونوعه في مسعود وعقبة ابن عامر قال اجاز رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي لا تأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل بنا قال يا رب انبي صلى الله عليه وسلم غضب في موعدة قط أشد ما غضب يومئذ فليأياها الناس ان منك منقرين فأيكم أحب الناس فليؤخر فان فهم الضعيف والكبير وذو الحاجة متفق عليه قال في المبدع ومنعنا ما يقتصر على أدنى السكالم من التسبيح وسائر اجزاء الصلاة (اذ لم يؤخر مأموم التطويل فان آثر) (كلهم استغيب) لز والعلية الكرامة وفي التنزيل قال في المبدع وعددهم مقصور وهو ما في كل الصلوات مع انه سبق انه يقرأ في الفجر بطوال الفصل (و) بين الامام (ان يرزل القراءة والتسبيح والتشهد) فقرأ ما يرى ان من خلفه من ينقل له صدق آية وان يشك في ذلك فهو وسجود قدر ما يرى ان الكبير والصغير والتخيل قد آتي عليه) لئلا يكن كل من المأمومين من متابعتهم غير باخل بالنية (وبين له) أي الامام (اذا عرض في الصلاة عارض لبعض المأمومين يقتضي خروجه) من الصلاة (ان يخفف كما اذا سمع بكاه صبي ونحو ذلك) لقوله عليه الصلاة والسلام اني لا أدرك في الصلاة وأنا اريد ان أطول فيها فسمع بكاه صبي فاجوز فزع اخذاه أن أشئ على أمه رواه ابو داود (وتكره) الامام (سره تمنع مأموما فقل ما بين) له كراهة السجدة والبراء الثانية والثالثة من تسبيح الركوع والسجود وراغب في بين السجدة وبين انما ماسن في التمسك الأخير ما في ذلك من تقويت المأموم ما يسحب له فعله وقال الشيخ في الذين يلزمه مراعاة

مامومة (بجانبه) أي الامام وجلالان أو خشي (فكرجل) فان وقتت عن يمينه ٢٠٣ مع لاهن يسار مع خلويته (و) ان

التأموم أن تضرب بالصلاة أول الوقت أو آخره وشعره وقال ليس له أن يزيد على القدر المشرع
 وأنه ينبغي أن يفعل غالباً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله غالباً ويُرِيدُ بِتَقْصِصِ الْمَعْلَمَةِ
 كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يَزِيدُ بِتَقْصِصِ أَسْبَابِهَا (وبن تطويل قرأه أقل كمة الأولى
 أكثر من) قراءة (الثانية) لما روى أبو قتادة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يطول في الركعة
 الأولى حتى يفتق عليه وقال أبو سعيد كانت صلاة القاهر تهايم فذهب الغائب إلى البيع فيفتق
 اجتهت ثم يتوضأ ثم يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى مما يطولها رواه مسلم
 ويلحقه القادم إلى الصلاة فيفتق من الجماعة حتى (فإن عكس) بأن طول الثانية من الأولى
 (فصيصير هو) ينبغي أن لا يفتل لحاقته السنة (وذلك) أي تطويل قراءة أقل كمة الأولى
 عن الثانية (في كل صلاة) ثنائية كانت أو ثلاثة أو رباعية (الاف صلاة) خوف في الوجه
 الثاني (كما يأتي) في صلاة الخوف (فالثانية أطول) من الأولى لتتم الطائفة الأولى صلاتها ثم
 قدما لخبر من ثم تأتي الأخرى فتدخل معه (والا) (في صلاة جمعة أقرأ سبعاً والثانية)
 نور وده (ولعل المراد لا أثر لغاوت سير) أي إذا كانت الثانية أطول يسيراً لا ذكر اهتدائها
 تقدم في سبع والثانية (وإن أحس) لأمام (بداخل وهو) أي الإمام (فركوع أو غيره ولو)
 كان الداخل (من ذوي اليأس) وكانت الجماعة كثيرة (كره) للإمام (انتظاره لانه) أي الحال
 والشأن (يعد أن لا يكون فيهم من يشق عليه) ذلك زاد جماعة أو طال ذلك (وكذلك) كانت
 الجماعة يسيرة والانتظار يشق عليهم أو على بعضهم فيكره لأن حرمه التأموم الذي يصح في
 الصلاة أعظم من حرمه من بدخول فلا يشق على من معه لنفع الداخل (وإن لم يكن
 كذلك) بأن كانت الجماعة يسيرة ولا يشق الانتظار عليهم ولا على بعضهم (استحب انتظاره)
 للداخل في الركوع أو غيره لأن الانتظار ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف
 لادراك الجماعة وذلك موجوداً عندنا ولحديثان أبي أوفى للتقدم ولا ذلك فحصل معلنة
 بلا مضرة فكان مسجداً في الصلوات بتكبيره أو الأوام (وإن استأذنت امرأتك المسجد بلا
 أوهازا كره له) زوج وسيد منها إذا خرجت فقلعه غير من يتولى ما عليه لقوله عليه الصلاة
 والسلام لا تخموا الماءة معاجدهن ويوتهن خبرهن ولغيرهن تغفلت رواه أحمد وأبو داود
 (الأن يغشى) يخرجوها إلى المسجد (فتنه أو ضرراً) فتمنعها عن الخروج (وكذا أصبح
 اتنه) إذا استأذنته في الخروج للمسجد ذكره له منعها الآن يغشى فتنه أو ضرراً (وله) أي
 الأب (منعها من الانفراد) عنه لأنه لا يؤمن دخول من يفسدها أو يلحق العار بها بإطعها قال
 أحمد والزوج أمك من الأب (فإن لم يكن أب فالأب أو أباها) (أحرم) تعامهم مقامه استحباباً
 للمنعاة قال في الفروع وعلى هذا في رجاله ذوي الأرحام كالخال أو الخالة أو الخلف في الحضانة
 ويتوجه أن له إلهاماً مانع ولا ضرر حرم المنع على ولي أو على غير أب (وإن في الحضانة) وتنتهي
 المرأة عن تعذيبها لمحمود مسجد أو غيره) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام ولغيرهن
 تغفلت والأمر بالشيء تنهى عن منه (فإن غفلت) أي نظيت لمحمود (كره) كرهه (أما الأخير)
 قال في الفروع وذكر جماعة يكره تعذيبها لمحمود مسجد أو غيره وشعره أظهر أنه فقد
 جميع بين القولين (ولا تبدأ زيتها) أي تظهرها (الذين في الآية) وهي قوله تعالى ولا يدين
 زينتهن إلا بالعلو ولهن الآية (قال) الإمام (أحمد) فروايتها بطلب (تظهرها عورة) كسائر
 بدنها (فإذا خرجت فلا تبين شيئا ولا أخفها عنه) (بصف القدم) أي همه (وأجاب أن لا تحصل
 تكميلها راعين بدنها) واختار القاضي قول من قال المراد بظاهرهن الزينة التلبيح لقول

وقفت امرأة (نصف رجال) تطل من بيتها على الرجال (أو) لاصلة من (خلفها) منهم كوقوفها في غير صلاة ولا تطل أنفسها كلها (وصف تام من النساء الجعجعات) من الرجال (ومن أن يقدم) ليل الامام (من الخراج) مأمورين حال (أحرار النون) الافضل فالافضل (فصيد) بالنون (الافضل فالافضل) تحدث ليلى منكم اولوا الاحلام والنهي رواه مسلم وفهم الاحرار لفصل الحرية (فصيدان) احرار ثم اقلوا فالافضل فالافضل لانه عليه الصلاة والسلام صلى فصف الرجال ثم صف خلفهم القلان رواه ابو داود (نساء كذلك) أي النافات الاحرار ثم الارقام غير النافات الاحرار ثم الارقام الفضلى فالافضل وقدم الصبيان على النساء لفصلهم عليهم الذكور وحدث انس السابق (و) يقدم من (حائز اليه) أي الامام (والفيلة في قبر حيث جاز) دفن أكثر من ميتة (رواه فريد) بالغ (فصي) حرم عبد (لحن) حرم بالغ ثم حرم بلع ثم عبد كذلك (غمرأه كذلك) لما تقدم (ومن لم يقف معه) في صفه (الا كافر) بخلافه لان صلاة الكافر غير صحيحة (أو) لم يقف معه الا (امراة وختي) وهو ذكر فقف لانها لاسان أهل الموقف (أو) لم يقف معه الا (من سلم حذو أو جاست أو عمعنون) فقف (من فقف) أي غرو لانه لا يصح لسانه

مطلقاً الان وجودهم که در مذهب و کذا است از من لاتصح صلاته (او) لم یقف مع رجل (ف) فرض الاصبی فخذ) ای غرو لاته لاتصح امامت

ابن مسعود وغيره الأول من قمر بعض الخلق أو بعضها فانها الخفية ونقص أحمد الزينة
الظاهرة الذباب وكل شيء منها ورضي الظفر وعن ابن عباس مرفوعا لا يظهر منها الوجه
وباطن الكف (وصلاتها) أي المرأة (في بيتها أفضل) للغير لا لتقدم وظهاره حتى من مصد
التي صلى الله عليه وسلم لما روى أحمد وحسنه في القروع عن أم حبيدة أم أيمن الساعدي
أنها حدثت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنني أحب الصلاة معك قال فعدلت
أنك تحبين الصلاة معي وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير
من صلاتك في دارك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدك قال فأمرت عني
لما صعدت أقصى بيت من بيته فكانت تصل في مائة حتى لقيت الله عز وجل (والجن مكفون)
في الجنة أجماعا لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون (يدخل كفرهم النار)
أجماعا (و) يدخل مؤمنهم الجنة خلافا لابي حنيفة في أنه يصير ربوا وان ثوابه القبا من النار
كأنهم وهم فيها على قدر توليهم خلافا لقال لا يكون ولا يشربون فيها أو أنهم في بعض الجنة
أي ما حولها قال في المنتهى وشرحه وتقدمهم الجملة لا الجملة (قال الشيخ ونزاهم) أي
الجن (فيها) أي الجنة (ولا يرونا) فيها عكس ما في الدنيا (وليس منهم رسول) وأما قوله تعالى
يا مشركين والانس أي أتاكم رسول منكم فليس كقوله يخرج منهم الا نزلوا والمرحان واغما
يخرجان من أحدهما وكقوله وجل القمريين نورا واغما هو في معناه واحدة قال ابن حامد
الجن كالانس في التكليف والصادات قال ومناهب العلماء اخرج الملائكة من التكليف
والوعود والوعيد وقال الشيخ في الذين ليس الجن كالانس في الحد والحقيقة فلا يكون ما لم يروا
وما هو والله مساو لما على الانس في الحد والحقيقة لكنهم شاركوه في جنس التكليف
بالمرء والنهي والتحليل والحرم بلا نزاع أعلمه بين العلماء اهـ ويقبل قولهم ان ما بعدهم
ملكهم مع اسلامهم فتصح معاملتهم ولا دليل على المنع ويجري التوارث بينهم وكافهم
تأخر في يجوز قتله ان لم يسلم ويحرم عليهم ظلم المؤمنين وظلم بعضهم بها وفعل ذنبهم وولم
وقتهم طهاران وأما ما يذهب الاذي ليلاصبه اذى من الجن فحسب عنه والمشهور ان الذين
قد روى التفرق في واطن البشر لقوله عليه الصلاة والسلام ان الشيطان ليعري من ابن آدم
يجري الدم وكان الشيخ في الذين اذا نفي بالمصروع وهما من صرعه وأمره ونهائه فان انتهى
وعا في المصروع اخذ عليه الهدان لا يعود وان لم يأقر ولم ينته ولم يفارقه ضرب به حتى يفارقه
والعرب يقع في الظاهر على المصروع وانما يقع في الحقيقة على من صرعه ولهذا انما لم
صرعه ويصح ويغير المصروع اذا افاق بأنه لم يشعر بشيء من ذلك قال في القروع وأظن اني
رايت عن الامام أحمد مثل فعل شيئا ولا تقتديت أنه أرسل الجن من صرعه فافارقه وأنه عاود
بدموت أحمد فذهب ابو بكر المروزي بنقل أحمد وقال له في يفارقه ولم ينقل ان المروزي
ضربه فلم تناله لا دليل على عدم جوازه

فصل في الامامة (الأولى بالامامة الاحود قرارة الافتق) لحدث أي سعد بن الخدي قال

طهارة وهو مرفوعا ناسق ويجهل
حدثه أو نجاسته (ومن) أراد
المصلاة وقد أقيمت الصفوف
كان (وجسد فرجة) بعض الفاء
وقتها أي خلافا في صف ولو
جيدة وتقبلها ويكره مشبه اليها
مرضا (أو) وجد (الصف غير
مرصوف وقفاه) نصا لحدث
ان الله ولا تكنه يصاون على
الذين يصاون الصفوف (والا)
أي وان لم يجسد فرجا ووجد
الصف مرصوفا (قد بين
الامام) يقف ان أمكنه لأنه
موقف الواحد (نان لم يكنه)
الوقوف عن بين الامام (فله ان
ينسب بنفسه أو كلام) كقوله
ليتناخر أحدكم اكون معه صفا
وشعره (أو) ينسب بلا إشارة من
يقوم به (صفا) يمكن من
الاقترانه (و ينسب) أي يلزم
المنه ان يتأخر ليقف معه لأن
الواجب لأيم الابه (وكره) تنبيه
بجمله (نصا لانه تصرف فيه
بغير اذنه) وبغير موافقه كاجبي
ولم يحرم بل يصح في المتي جوازه
لعدم الحاجة اليه كسجود على
ظهر انسان أو قدمه لزحام (ومن
صلى يسارا امام مع خلويته) أي
الامام ركعة لم تصح (أو) صلى
فذا واما تأخلف امرأة ركعة
لم تصح (صلاته) عالما كان أو
جاهلا أو ناسيا أو عاذا لحدث
وأبصر بن معبدان النبي صلى
الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي
تخلف الصف فأمره أن يسجد
الصلاة رواه أحمد والترمذي
وحسنه ابن ماجه ورواه ثقات
قال ابن المنذر أنبت أحدوا وصح

على غيره وقال الطبراني لما استخف عليه الصلاة والسلام أبابكر بمقلوبه يوم القوم أقرؤهم
مع أن أبابكر أقرؤهم وأعلمهم لأنهم لم يكونوا يتعلمون شيئا من القرآن - قد تعلموا ما بينه وما
رأيه كما قال ابن مسعود كان الرجل يصل هذا على عشر آيات لم يفعلوا زهد - حتى يصل مائة
والعمل بينه وبينها قد ائتمروا فعلى الأثر قرأنا لأن الجهد لقراءة أعظم أجر لقوله عليه
الصلاة والسلام من قرأ القرآن فأجر به بكل حرف عشر حسنة ومن قرأ مؤلف فيه فله
بكل حرف حسنة ورواه الترمذي وقال أبو بكر وعمر أعراب القرآن أحب الناس
من حفظ بعض حرفه (ثم) إن استوي بالجد أو عدلها فالأولى بالأمارة (الا) كترقرأنا
الافقه ثم الاكثر قرأنا الفقه (ثم) إن استوي بالقرأة (القارئ) الفقه ثم القارئ الفقه (ثم)
القارئ العارف فقه صلاته ثم لا فقه (الا) والأحكام الصلاة وإن كان أمينا إذا كانوا كلهم كذلك
لحديث أبي مسعود البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤم القوم أقرؤهم لكاتب الله
فان كانوا في القرأة سواء علمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فقدمهم بغيره فان كانوا
المجرة سواء فقدمهم سنا ولو لم يكن من الرجل في سلطانه ولا يقد في بيته على تركه
الاباؤه ورواه مسلم (ومن شرط تقديم الأقران يكون عالما بقرأة صلاته) وبما تنجزه من الصلاة
لم يكن كذلك لا يؤمن أن يحل بشي مما يصير به (حافظا لفقهه) لأن الأولى لا تمنع إمامته لا
بثله (ولو كان أحد الفتيين) المستويين في القرأة (أفقه أو أعلم بالحكم الصلاة) لأن عمله
يؤثر في تكميل الصلاة (و) يقدم قارئ لا يعلم فقه صلاته على بقية (أ) لا يحسن الفاتحة لأنها
ركن في الصلاة بخلاف معرفة أحكامها (ثم) إن استوي في القرأة والفقه يقدم (الاسن) لقوله
عليه الصلاة والسلام لما لك بن الحويرث إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم
أكبركم متفق عليه ولأنه أقرب إلى الخشوع واجابة الدعاء (ثم) إن استوي فيهما تقدم فالأولى
(الأشرف وهو من كان قريشيا) لما قال الإمام الصغري بالكبرى لقوله عليه الصلاة والسلام
الأنعم من قريش وقوله فقدموا قريشا ولا تقدموها والأشرف يكون بطو النسب (فتقدم منهم
بنو هاشم) لقريشهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (على من سواهم) كبنو عبد شمس وقول
(ثم) الأقدم هجرة بسبقه إلى دار الإسلام (سلي) وعلمه به فحكم الهجرة وأما قوله عليه الصلاة
والسلام الهجرة بعد المنع فالمعنى لا هجرة من مكة بعد أن حاربت دار الإسلام ومثله سبق
بالإسلام) فيقدم السابق به على غيره إذا استوي بالعدم الهجرة كما لو أسلم دار الإسلام لأن في
بعض المعاط حديث أبي مسعود فان كانوا في الهجرة سواء فقدمهم مسلما أي أسلاما ولا تفرقة
وطاعة بالهجرة (ثم) الثاني والأورع) لقوله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاهم فيقدم على الأعراف
للمسجد لأن مقصود الصلاة هو الخشوع ورجاء اجابة الدعاء والآخر والأورع أقرب إلى ذلك
قال القشيري في رسالته الأورع اجتناب الشبهات زادا لقاضي عياض في المشارق خوفا من الله
تعالى وتقدم الكلام على التقوى والزهد في الخطيئة قال ابن القيم الفرق بين الزهد والورع أن
الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة والورع ترك ما يهين في الآخرة (ثم) إن استويوا فذلك
يقدم (من يختاره الخيران المصلون أو كان أعز للمجد) هذه طريقتان من أصحابنا
صاحب الفصول والشارح والمذهب كما في المنتقى والمنتهى وغيرهما يقرع (ثم قرع) مع
التشاح لا نسعد أقرع بين الناس يوم القادسية في الأذان والامامة أولى لأنهم تساووا في
الاشفاق وتفر إلى جمع فأقرع بينهم كسائر المحقوق (فان تقدم المفضل) على الفاضل بلاذنه
(جاز) أي صحت إمامته (وكره) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا مال رجل القوم فليجمعهم من هو

طلب وجهه في جمع القوم (وإن رجع فذلك العذر) تخوف
فوت الركة (ثم دخل الصف)
قبل مسجد الإمام صحت (أو)
ركعتي العذر (ثم) وقف معه أو
قبل مسجد الإمام صحت صلاته
لأن أبابكر واسمه تميم رجع
دون الصف ثم مضى حتى دخل
الصف فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم زادك الله حرصا ولا نعد
ووه البخاري وضعه زيد بن
ثابت وإن مسجدك لا يؤرك
سما لك رجع فان لم يكن عندك
تسع لأن الرخصة وودت في
العدد فلا يبق غير موقد في
الكفا في تسع لأن الموقف
لا يختلف خيفة الخوات وعنده
(فصل) في الاقتداء (بمع)
اقتداءهم يمكنه الاقتداء بإمامه
أي متابعتهم ولو كان بينهما أكثر
من ثلثائة فذراع (ولو لم يكن معه
بالمسجد) بان كان خارجه
والإمام بالمسجد خارجه أيضا
(إدارا) للفتدى (الإمام أو
رأى من وراءه) أي الإمام
(ولو) كانت رؤيته (في بعضها)
أي الصلاة (أو) كانت (من)
شكك) لتكلمه أذن من يثبته
ولا يتكفي إذا سمع التكبير
أو كانا) أي الإمام والمأموم (ج)
أي المسجد (ولو لم يره) أي المأموم
(ولا) رأى (من وراءه) أو كان
بينهما حائل (إداسع) مأموم
(التكبير) لأنه يتمكن من
متابته والتكبير مع الاجتماع
ولا) يكفي جماع التكبير بلا
رؤية أو نورا (إن كان

للأمر وحده خارج) أي المسجد الذي به إمامه لأنه ليس مع الصلاة اقتداء
(٣٩) - (صكشاف الفتاوى) - (أول)

وشمل كلامه اذا كان امامهم مسجد ٣٠٦ آخر غير الذي به الامام فلا بد من رؤيته اماما او من وراءه ولا يكتفي بسماعه التكبيرة

كان (وان ينهجا) أي الامام والمأموم
(فهر يحرى به السفن) لم يفتح
فان لم يحرى به همت (أو) كان
ينهجا (طريق) ولم يتصل
المصنف حيث همت (أن) الاتصال
(فيه) أي الطريق كعمدة وعبد
وجنازة ونحوها لضرورة ولم
تصح إلا ما رواه التمسك
المصنف حيث همت فيه همت
(أركان) المأموم (في غريشة
خوف بغيره وماله في أخرى)
غيره من رفقها (لم يصح)
الاقتداء بالامام طريقا وبسبب
المصنف متصلة فان كان غريشة
خوف وامكن الاقتداء مع المذنب
(وكره علوهم عن مأموم)
لحديث أبي داود عن حذيفة
مرغوا اذا أم إلى حلل يقوم فلا
يقومون في مسكن أرفع من
مكانهم وروى الدارقطني عنه
باسناد حسن (ما لم يكن) الملو
يسيرا (كدرجته منبر) لا يكره
لحديث سهل بن سعد أن النبي
صلى الله عليه وسلم جلس على
المنبر في أول يوم موضع كبر وهو
عليه ثم ركع ثم نزل القمري فصب
ومجد الناس معه ثم عاد حتى
فرغ فلما انصرف قال يا أيها
الناس انما فعلت ذلك لتأتوا
بي وتنتهبوا اوصلا في مقتي
عليه (وتصيح) الصلاة (ولو
كان) الصلو (كثيرا) وهو
أي الكثير (ذراع فأكثر)
من ذراع لأن النهي لا يعود إلى
دخول في الصلاة (ولا بأس
به) أي الصلو ولو كثيرا
(بالمأموم) كما لو صلى خلف
الامام على سطح المسجد لما

خبره من لم ينزلوا فصل ذكره الامام احمد في رسالته (واذا اذن الافضل للمصنف لم يكره) ان
يتقدم (نصا) لان الحق في التقدم له وقد أسقط (ولاس ان يؤمر إلى جل آباءه ولا كراهه) اذا
كان باذنه أو غيره من به يقدمها عليه كاقدم المسدوق على أبيه أي فمات (ومصاحب البيت
وامام المسجد ولو عبدا ولا تكرها امامته) أي هذا اذا كان امام مسجد أو صاحب بيت (بالأحرار)
جزم به غير واحد من ان مسدوقه وذيقه وأخضره لا يختلف إلى عبد مولى أبي أسيد وهو عبد
رواه صالح في مسأله (أحق بامامة مسدوقه من غيره من الكل) من تقدم (اذا كان) امام المسجد
أوصاحب البيت (من تعصم امامته وان كان غيرها أفضل منها) قال في المبدع بغير خلاف
لعله لما روى ابن عمر أني أرضاه عندهما مسجد يصلي فيه مولى له فضلى ان عمر منهم فسالوه
ان يؤمهم فأبى وقال صاحب المسجد أحق ولان في تقديم غيره أفتيا ما لو كسر اقلبه (فيعبر بتقديم
غيرهما عليها بدون إذن) لأنه افتيات عليهما (ولما تقدم عمرهما لولا يكره) لهما ما بقدا
غيرهما لا لخلق لهما (بل يصحب) تقديمهما فغيرهما (ان كان أفضل منهما) مراعاة خلق
لأفضل (ويقدم عليهما) أي على صاحب البيت وامام المسجد (ذو سلطان وهو الامام الأعظم
ثم نوابه كالهضي وكل ذي سلطان أولى من) جميع (نوابه) لأنه عليه الصلاة والسلام أمر عتيان
ابن مالك وأما في سوتهما ولان له ولاية عامة وقد قال عليه الصلاة والسلام لا يؤمن من جعل
الرجل في سلطته (وسيد في بيت هذه أولى بالامامة) (منه) لولايته على صاحب البيت (وحر
ولى من عبد ومن بعض) لأنه أكل في أحكامه وأشرف به يصلح اماما في الجمعة والعيد
(ومكانه وبعض أولى من عبد) لحصول بعض الكلية والأشرفيهما (وحاضر) أي عقيم
أولى من مسافر لأنه ربما قصر يغوث المأمومين بعض الصلاة في جماعة (وبعيد) أولى من
أعني لأنه أقدر على اجتناب الجاسات واستقبال القبلة واجتهاده (وحضري) وهو الثاني في
مدينه القرى أولى من بدوي لأن الغالب على أهل البادية الجاهلية والعرفه بمحدود الله تعالى
وأحكام الصلاة لم يمدح من يفعلون منه قال تعالى في حق الأعراب وأحدرا لا يعلموا حدود
ما نزل الله على رسوله (ومرضى) أولى من متهم لان الوضوء يقع للمحدث بخلاف التيمم فانه مباح
(وبعيد) قال البيت المعار أولى من مستعير لأنه مالك العين والمنع والمستمير انما ملك الانتفاع
(ومستجر) أولى من ضدهم) كاتقدم فيكون أولى من المؤجر لانه مالك الانتفاع وقادر على منع
المؤجر من دخوله (فأبى) امام مسافر (رضى) أي أتم (المقيم كسوق) ما بقي من صلاته (ولم
تكره امامته اذ كان مكسرا) أي امامة القيم للسافر (وان أتم) المسافر (كرهت) امامته
بالمقيم خوفا من خلاف من منه انظر إلى ان ما زاد على الرفع نفل فيلزم اقتداءه بالمفترض
بالتفضل وجوابه المنع ان الكل فرض فلذلك قال (وان نأبى) أي الامام المسافر (المقيم
همت) صلاته لأن المسافر اذا نوى الانعام لم يصير الجميع فرضا (ولو كان لا يعي) أهم همت
امامت) لان الدمى والصمم قد حاسبت لا يخالف شي من أفعال الصلاة ولا بشر وطها فحمت
مع ذلك لادامه كالو كان أعني ذقتا لثم (وكرهت) امامته خوفا من اختلاف (ولا يصح
امامة فاسق بفسل) كزنا وسارق وشارب خمر وغاصب ونحوه (أو اعتقاد) تكراهي وراضى
(ولو كان مستورا) لقوله تعالى أفمن كان مؤمنا ممن كان فاسقا لا يستورون ولما روى ابن ماجه
عن جابر مرفوعا لا تؤمن امرأه رجلا ولا راهبا بها جارا ولا قاهرا مؤمنا إلا أن يقهره سلطان
بحاف سطوته وسيفه وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا أئمتكم خياركم فانهم
وقدكم بينكم وبين ربكم لكن قال السقي عن هذا السند ضيف ولان الفاسق لا يقبل خبره

نقطع الصلوة خلف الإمام ومن يجنبه (الا) أن يكون قطعه (من يساره) ٣٠٧ أي الإمام (انما يد) المنقطع (بقدر

مقام الصلاة) وحلفه ظل صلاته
قال ابن حامد وزعمه في لراية
لذكرى (وتكره صلاته) أي الإمام
(في طاق القسلة) أي الخراب
(أن تمنع) ذلك (مما هددته)
روى عن ابن مسعود وغيره
لأنه مستند من بعض المأمومين
أشبه ما لو كان بينه وبينهم حجاب
خفف عن عين الخراب ضمان
لم يكن حاشية وأن لم يمنع مشاهدته لم
تكره (ويكره) (تطرعه) أي الإمام
(بعد) صلاة (مكتوبه) (بموضعها)
تصل حديث الغيرة بن شعبه
مرفوعا لأبصار الأديان في مقامه
الذي صلى فيه المكتوبة
حتى يخشى عنه رواه أبو داود
ولأن في شموله أعلاما بأصل
فلا ينظر (و) يكره (مكتبه)
أي الإمام (كثيرا) بعد
المكتوبة (مستقبل القسلة
وليس ثم) (بفتح المثناة) أي
هناك (نساء) حديث عائشة
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا
سلم لم يقرأ الا مقادير ما يقول
الله أنت السلام ومنك السلام
لم يركب ما إذا الجلال ولا أكرام رواه
لم يستحب الأوامر أن لا ينصرف
قبله لغير أن لم يطل بلبثه فان كان
ثم نساء مكث هو والرجال حتى
ينصرف النساء للخبر وثلاثا فخلط
النساء بالرجال (ويكره) (وقوف
مأمومين بين سوار قطع الصلوة
عرفا) تقول أنس كنا نتقي هذا
على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم رواه أحمد وأبو داود وأبو
نوافل أحمد لأنه ينقطع فان كان
أصح حضرا أقروا بين السار يتعين
لم يكره (بلا حاشية في الكل)

لأنه في دينه ما شبه الكافر ولا له لا يؤمن من شرط الصلاة (ولو عثله) فلا يصح أن يؤمن فاسق
فأما قاله بغيره ما عليه من النقص بالتوبة (علم فقه ابتداء ولا يبعد) المأموم (فأعلم)
فاسق امامه واختار الشافعي أن البطلان مختص بظاهره انقص دون نفسه قال في الوجيز
لا تصح خلف الفاسق المشهور نفسه لكن بظاهر كلامه وهو انه يذهب مطلقا قاله في البسند
(وتصح الجمعة والعيد) خلف فاسق (بلا عاذة) أن تذر خلف غيره (لأنه لا يختص) الإمام
واحد فأتبع منه ما خلفه يؤدى إلى تقوى بهم ما دون سائر الصلوات فهم لو قفوا في موضع في
أحد ما عدل قبله ما رواه وقيل ابن الحزم أنه كان يصلي الجمعة ثم صلى الظهر أربعاً (ولن
خلف أذى) بترك الصلاة خلف الفاسق (صلى خلفه) أي الفاسق دفعا لنفسه (وأما دفعا)
لعدم برأته (وإن نوى ما موم الانفراد) أي قوى المصل خلف الفاسق صورة عدم الاتمام
به (ووافقه في أفهامه) أي أفعال الصلاة (صح) ما صلاه (ولم يبد) لأنه لم يأتمه (حق ولو)
كانوا (جافة صلواته) الإمام عدل ووافقه الإمام في أفعالها فإعادة لعدم الاقتداء
بنفسه (وتصح امامة العدل) إذا كان قائما لفاسق (نص عليه) لأن صلاة غير مرتبطة بصلاته
أمامه فلا يضر وجوده معنى في غيره كالحديث (كمسلة فاسق خلف عدل وتصح الصلاة
خلف امام لا يسره) أي يجوز هذا لأنه في نفسه لا يمتنع بين المأمومين بظاهره ما يمنع الاتمام
به لأن الأصل في المسلمين السلامة (والاستحياء) أن يصلي (خلف من يعرفه) عدل لا يفتق
برأته فتمت (والفاسق من أتى كبيرة) وهي ما نهى حقيق الدنيا أو عدي في الآخرة (أبو داود
على صغيره) فإنه في نفسه (باب) شروط من تقبل شهادة ومن صح اعتقادهم في الأصل
كأهل السنة والجماعة (فلا بأس بصلاته) بعضهم خلف بعض ولو اختلفوا في الفروع كاهل
المذاهب الأربعة الصلاة للصلاة خلف بعضهم مع ما بينهم من الاختلاف في الفروع
(و) يأتي في ريبا ومن صلى بجاهل يصلي خلفه (قاله) محمد (بن عيسى) قال أبو داود وصحت أحاديث
عن الإمام قاله صلى بكرمه من تكذيب كذا رواه قال أسأل الله العافية من يصلي خلفه هذا
(فان دفع إليه) أي الإمام (عني) بشرط فلا بأس (نصا) وحكوا لو كان يعطي من بيت
المال أو من وقف (ولا تصح) الصلاة (خلف كافر ولو) كان كفرة (سبعة مرة) على
ما هو مذكور في الأصول ولو بقي بعضه في شروط من تقبل شهادة (ولو أسره) أي الكفر
لجهل المأموم كفرة ثم تبيّن أنه لأن صلاته لا تصح لنفسه فلا تصح لغيره ولو هم قوله عليه الصلاة
والسلام لا يؤمن فابرمؤمنا والكفر لا يفي عابا فالجمل مفرط (ولو صلى خلفه من يعلمه
مسلم) فقال بعد الصلاة هو كافر لم يؤثر في صلاة المأموم) لاسيما كانت حكوما يصح ما هو مرم
لا يقبل قوله (ولو قال من جهل حاله) لم يصلي خلفه (بعد سلامه من الصلاة) هو كافر وابت
صلى تبرأ أعاد ما مرم فقط) نص عليه (كمن ظن كفرة واحدة في أن خلفه أو) ظن
أنه حتمي مشكل فبات رجلا (يعيد المأموم) باعتقاده بطلان صلاته (ولو علم من إنسان حال
رده وحال اسلام) وصل خلفه ولم يعلم في أي المذاهب أعاد (و) لو علم لإنسان (حاجا) فافقه وحال
جنون كرهه (تقدمه) في المستثنين (احتمال أن يكون على الحالة التي لا تصح امامته فيها) فإن
صلى خلفه ولم يعلم في أي المذاهب أعاد (صلاة خلفه) ولا زعمته اشتقت بالوجوب ولم يحقق
ما يبرهه بقي على الأصل وهذا أحد الوجوه في المسئلة: مع في الرعاية الكبرى ويصح في جميع
الصرين والوجه الثاني لا يبدو صوم في تصحيح المروع والوجه الثالث أن كان قد لم تدر
الصلاة اسلامه أو أفاقته وشك في رده أو جونه فلا عده لأن الظاهر بقاؤه على ما كان عليه
وإن علم رده أو خونه وشك في اسلامه أو أفاقته أعاد قال في تصحيح المروع وهو الصحيح من

أي كل ما تقدم كفتي مسجد أو طهر (ويستعرف امام) استغيا بابعاد صلاته (إلى مأموم) حديث حمزة قال النبي صلى الله عليه وسلم

أما في صلاة أقبل علينا ووجهه رواه ٣٠٨ البخاري (جهة تصد) أي الإمام لانه الأسهل عليه (والإمامان لم يقدح به) (أي يعرف

الذهب على ما اصططناه خرمه في المني والشرح وشرح ابن رزق وغيره ما انتهى وقطع به في التمس (وإن صلى خلف من يعلم أنه كافر فقد بطلت الصلاة كذا أجمعت وفعلت ما يجب للصلاة عليه إلا إعادة) لا اعتقاده بطلان صلاته (ولا) تصح الصلاة خلفه (سكان) لأن صلاته لا تصح خلفه فلا تصح إفساره (وإن سكر في أثناء الصلاة بطلت) صلاته لم يطلان طهارته (ولا) تصح الصلاة (خلف أخرس ولو) أخرس (مثله نما) لأنه بترك ركنا وهو القراءة والقرعة وغيرهما فلا يأتى به ولا يبدله بخلاف الأعمى ونحوه فإنه باق بالبدل (ولا) تصح الصلاة (خلف من به سلس تول ونحوه) كجور وعرج وهالك لا يقرأ دعاء جرح سيالة إلا أنه لأن في صلاته خلا غير مجبور يبدل لكونه يصلي مع خروج النجاسة التي يحصل بها الحدث من غير طهارة أشبه ما لو أتم عذبت يعلم حذته وأتم صحت صلاته في نفسه الضرورة (أو عاجز عن ركوع أو رفعه كاحد أو) عاجز عن (صعود أو قعود أو عن استقبال أو اجتناب نجاسة أو) عاجز (عن الأقوال الواجبة ونحوه من الأركان والأثر وط الأئمة) لأنه أدخل تركن أو شرط فلم يجز كالقاري بالأى ولا فرق بين إمام إلى وغيره ونصح إمامتهم عنهم لأنه عليه الصلاة والسلام صلى بها صلى في المطر بالاعادة ذكره في الشرح (ولا) تصح الصلاة (خلف عاجز عن القيام) لأنه مجز من تركن من أركان الصلاة فلم يصح الاقتداء به كالعاجز عن القراءة الأئمة (الإمام إلى وهو كل إمام معصرا تب) لما في المتفق عليه من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في بيته وهو شك فعلى حاله صلى ورأه قوم قداما فاشاء إليهم أن أحسوا فلما أنصرف قال أنما جعل الإمام ليؤتم به إلى قوله وإذا صلى حاله صلوأ حوسا أجمعت قال ابن عبد البر روى في فمرفوعا من طرق متواترة ولأن إمام إلى يحتاج إلى تنقذة بخلاف غيره والقيام أخف دليل سقوطه في النفل (المرجو زال علته) التي منعت القيام فلا يقضى إلى ترك القيام على الدوام أو مخالفة التبر ولا حاجة إليه والاصل فيه فعله عليه الصلاة والسلام وكان يبري زوال علته (و يصلون وراءه) حوسا (و) يصلون أيضا (وراء الإمام الأعظم) إذا مرض ورجى زوال علته (حوسا) فغير قال في اختلاف هنا استحسان والقياس لا يصح لأنه عليه الصلاة والسلام صلى في مرض مرة فاعدا وصل أو بكر والناس خلفه قياما متفق عليه من حديث عائشة وأجاب أحمد عنه بأنه لا حاجة له لأن أبابكر أتت بهم قائما فبقيت كذا والجمع أولى من التسليم بمحتمل أن أبابكر كان هو الإمام قال ابن المنذر روى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر في مرضه في ثوب متوشها وهو راء أنس أيضا وصحبهما الترمذي قالوا لا يعرف أنه عليه الصلاة والسلام صلى خلف أبي بكر إلا في هذا الحديث قال مالك التبع عليه عندناه لا يقال لو كان إماما لكان عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيح أنه كان عن يسار أبي بكر ولا يمحتمل أن يفعل ذلك لأن خلفه صف وقيل مثل قولنا أسيد بن حنبل وجابر وقيس بن زهد وأبو هريرة (فان صلوأ قايما) خلف إمام إلى المرجو زال علته (صحت) صلاته لأنه عليه الصلاة والسلام لم يأمر من صلى خلفه قائما إلا إعادة ولأن القيام هو الأصل (والأفضل له) أي لإمام إلى (أن يتخلف إذا مرض والحال هذه) أي أنه رجى زال علته لأن الناس مختلفون في صحة إمامته مع أن صلاة القائم أكمل وأكملها طلوب (وأن ابتدأ بهم) الإمام (الصلاة قائما ثم اعتل) أي حصل له علة (الجلس) مجزا (أنما خلفه قياما ولم يجز المجلس) لقصة أبي بكر ولأن القيام هو الأصل فلا بد أنه في الصلاة لزمه في جمعها فأنه عليه كن أعم في الخبر ثم سافر قاله في الشرح (وإن ترك الإمام ركنا) عنده وحده كالأطمان بنه (أو) الإمام (وأجاب) عنده وحده كالتة هذا الأول (أو ترك الإمام شرطاً عنده) أي الإمام (وحده) أي دون المأموم

(عن يمينه) أي الإمام قبل يسار (القبلة) تمييزا للمناقب التي (واقتناز) الحراب (بماض) وإن أحسنه الناس استبدلها بالحاصل على القبلة ولهذا استحبوه منهم (وعمر بناء مسجد براديه الضرر لمسه بقر به فيهم) حاشي ضرارا وجوا بالحديث لا ضرر ولا ضرارا فإن لم يقصد به الضرر حاز وإن قرب واختار الشيخ تقي الدين لا يهدم ويحجم في التصحيح وظاهره أنه إذا عجز زو قصد به الضرر وبكره اقتناز غير إمام مكانا بجدا لا في فرضه الألفه و يباح في النفل وقال المروزي كان أحمد لا يوطن إلا ما سكن وبكره إبطالها قال في التبروع وظاهره ولو كانت فاضلة ثم ذكر احتيا الأوامد بان سلسة كان يعزى الصلاة عند الأسطوانة التي عندها المصنف وقال إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى الصلاة عندهما متفق عليه قال وظاهره أيضا ولو كان لحاجة سكا سماع حديث وتدريس وإفاء ونحوه بنحوه لا ذكره بعضهم اتفاقا لأنه يقصد (وكره حضوره مسجد) حضور (جماعة لا كل يصل أو يجلس ونحوه) كقولهم وكرات (حتى ينضم إليه) للخبر ولاذاته وظاهره ولو لم يكن بالمعبد أحد لتأذى الملائكة ويستحب أرا حوق معناه نحو من به صنان أو حذام ومن الأدب وضع إمام خلفه عن يساره ومأموم بين يديه ثلاثي غيره فو فصل يغفر بترك جمعة وجماعة مرض) لأنه عليه الصلاة والسلام لم يمرض عن المسجد وقال مروا أبابكر

للصلوات الناس متفق عليه (و) كذا (خالف صلوات مرض) لا تصح ص ٣٠٩ المريض (بما) أي المرض وانما

صلوات مرض (بالمعبد) فان كانا
 من جهة واحدة لم يمتنع
 المصنف فكذا من منهما المصنف
 حبس (وتنجز الجمعة مسنلم
 يتغير بانها اذا ركبا أو لم
 وتغير) له (أحده) أي بان يركبه
 أو يحمله (أو) تبرع أحد (فقد
 أي) للجمعة فتركها دون
 الجماعة تتركها فاعظم للمنة
 والشقة (و) بعد ترك الجماعة
 وجمعة (من يدافع أحد الاثنين)
 السؤل والفاعل لا يمتنع من
 إكمال الصلاة وخشوعهما (أو)
 من (بعضرة طمأ بهو) أي من
 حضرها لاطعام (محتاج إليه)
 أي لاطعام (وله التبضع) نسا
 خبر أنس في الصحيحين ولا يمان
 حتى يفرغ منه وأما حديث عمرو
 ابن أمية أن النبي صلى الله عليه
 وسلم دعا إلى الصلاة وهو يحزن
 كدف شاة قال قلنا وقام صلى
 متفق عليه فيمنع الصلاة
 إليه (أو) كان (لصانع برحوه)
 كان دل عليه فكان وان لم
 عرض إليه مرربا انتقل إلى غيره
 أو قدم بفائمه من سفر وخلف
 ابنه ينتقله أخاه كالله
 والأفضل ترك ما رجو وجوده
 وبصل الجمعة واجبة (أو)
 بخفي ضاع ماله) كذا في يادها
 (أو) بخاف (نواته) كشرود
 دابته أو باق عبده أو سفر نحو
 غريمه (أو) يخاف (ضررا
 فيه) أي ماله كاحتراف خبير
 أو طبع وأطلق ماله في غيوره
 بعينه (أو) يخاف ضررا (في
 مشيئة محتاجا) بان عاقه ضرر
 جمه أو جماعة عن فعل ماله
 بكمرا نون أي خلفه (بستان)

كسرت أحدا لما تعين في الفرض بان كان المأموم لا يرى المترك وركنا ولا واحدا ولا شرطا (أو)
 كان المترك ركنا أو واحدا أو شرطا (عنده وعندنا مأموم) حال كون الإمام (عائلا) عاتوكه
 (أعادا) لطلان صلاة الإمام بتركه الشرط أو تركه أو الواجب عدا وبطلان صلاة المأموم
 بطلان صلاة مأمومان كان المترك سهوا وان كان المترك واحدا وصحت صلاتهما ولا إعادة وان
 كانت الطهارة بصحت المأموم وسد على ما يأتي وان كان ركنا أو مكن تداركه بغير ما يفي ما تقدم في
 حصول السهو وان كان شرطا غير طهارة الحسد أو الخس لم تنقض صلاهما أو عدا (وان كان)
 المترك ركنا أو شرطا أو واحدا (عند المأموم وسد) كالخس على اقتضى من مس ذكره أو ترك
 ستر أحدا لما تعين أو لطلان أو كوع ونحوه أو تكبيرة الانتقال وهو معتاد أو لمقلد من
 لا يرى ذلك مقدرا (فلا) إعادة على الإمام ولا على المأموم لأن الإمام تصح صلاته لمصلحة الجماعة
 خلفه كالويل ترك شيئا ومثله لو صلى شافعي قبل الإمام إلا أن تصح صلاة الخلفي خلفه (ومن
 ترك ركنا أو شرطا خلفه فله لانا ويل ولا تنقيد) أعاد ذكره الأجر اجبا كما ذكره فرقة
 ولهذا أمر عليه الصلاة والسلام الذي ترك الطلأ نسيته لإعادة وجعل في المبدع ترك الواجب
 كذا وكمراده إذا شغل في وجوهه وأما إذا لم يختر بياها إن عالمه لم يوجبه فيسقط كما تقدم
 في صفات الصلاة بغير سجود السهو إن علم فيها أو قريعا على ما تقدم (وتصح) الصلاة (خلف
 من خلف في فرع لم يبق فيه) أي يخالفه فيه كالصلاة خلف من يرى النكاح بلاول لفعل
 العصابة والناسيين مع شدة الخلاف ولم ينقل عن أحد منهم أنه ترك الصلاة خلف من خلفه في
 شيء من ذلك (ومن قبل ما يندفع به في غير الصلاة عما اختلف فيه كترك سجود السهو وترك
 يندفع به فان داوم عليه خفي) بالمداومة (ولم يصل خلفه) لنفسه (وان لم يدور) عليه (فقال
 الموقوف) والشارح (هو من العشاير ولا بأس بالصلاة خلفه) لانا لفسق لا يصل بالغيرة
 بل بالمداومة عليها كما تقدم وما في قال تعالى ان يقتضوا كبر ما يمتنعون عنه تكفر عنكم
 سيا (تكم وقال الشيخ في الدين) فقل الإمام ما هو غير عند المأموم ودونه ما يسوغ فيه الاجتهاد
 بصحت صلاته خلفه وهو المشجور عن أحد (ولانكار في مسائل الاجتهاد) على من اجتهد أو
 قلده جعده لان المجتهد ما يصيب أو كالصيب في خط الأثم عنه وحصول التواب له قال في
 الفروع وفي كلام أحد أو بعض الأصحاب ما يدل على انه ان ضعف الخلاف أنكر فيها والأدلة
 اه قال ابن عقيل رأيت الناس لا يصعبهم من الظلم إلا الهز ولا أقول العوام بل العلماء كانت
 أبدي الخنابلة مبسوطة في إمام ابن بونس فكانوا يستقبلون باليسى على أصحاب الشافعي في
 الفروع حتى ما يكتفونهم من الجهر باليسى والقنوت وهي مسئلة اجتهادية فلما جاءت إمام
 النظام ومات ابن بونس وزالت شوكة الخنابلة استطال عليهم أصحاب الشافعي استطاعة
 السلاطين العظماء فاستعدوا باليسين وآذوا وأجابه المايات والفتاها بالنبذ بالتجسيم كال
 مندرت أمر الفريقين فاذا بهم لم تعمل فيهم آداب العلم وهل هذه الأفعال الاحتادية مملوون في
 دولتهم ويلزمون المساجد في بطالتهم (ولا تصح إمامة أمراء) رجال يمارون ابن بلج من جابر
 مرفوعا لا تؤمن أمرا رجلا ولا تنها لا تؤمن للرجال فليحذر أن تؤهم كالحقون ولا يخفى
 لاحتمال كونهم رجالا (ولا) إمامة (خفي) مشكل رجال الاحتمال كونه أمرا (ولا) إمامة
 الخنثى (بخنثي) مشكل لاحتمال أن يكون أمرا فهو نسا موعلى انه ذهاب لفرق بين الفرض
 والترادف وغيره ما وصفه تصح في الترادف ما إذا كانا قارئين والجل اميون ويقفون خلفه
 وذهب إليه أكثر المتقدمين (قال لم يدلم) رجل المأموم يكون الإمام أمرا أو خفي (لا يبد
 الصلاة أعاد) لأنه مقرر لان ذلك لا يخفى غالبا (وتصح) إمامة المرأة لاطعام راء الدار فقلني
 محتاج لاجرة أو غيره (أو) يخاف ضررا (أو) ماله استورج خلفه (ولو) كان ماله استورج (نظارة) بكمرا نون أي خلفه (بستان)

في غيبته عنه (أو) كان يتولى
 عمر بن الخطاب ما وليس من يقوم
 مقامه في الموت أو التمرض
 لأن ابن عمر استمرخ على
 سعد بن زيد وهو يصبر للصحة
 فاما ما عتق وترك الجمعة وكذا
 ان خاف على ولده أو أهله (أو)
 يخاف (على نفسه من ضرر)
 نحو ائس (أو) يخاف على نفسه
 من (ما كان) يأخذ (أو) من
 (ملازمة قريم) له (ولاشئ منه)
 لأن حبس المصير نكس وكذا ان
 كان الذين مؤجلا وحشي ان
 يطالب به قبل أجله فان كان حالا
 وقدر على وفائه لم يفسد لانه خالم
 (أو) يخاف (فوت رفقته بسفر
 مباح) أي غير مكره ولا حرام
 (أنشاء) أي السفر (أو استئجاره)
 لما في ذلك كله من الضرر عليه
 (أو غلبه) ففاس يخاف به أي
 انغاس (فوتها) أي انصلاذ
 (في الوقت) اذا انتفى الجماعة
 (أو) يخاف به فوتها (مع
 امام) فبعد رفقها ما يقطع في
 الذهاب والوجوب له به من رفقها
 يحرقه بطلان وضوئه بانتظارها
 (أو) يخاف (أذى عطرو ووجل)
 بفتح الحاء ونسكيتها لغة رديئة
 (وتلج وجليد ورج ارادة بليدة
 مظلمة) لحديث ابن عمر كان
 النبي صلى الله عليه وسلم ينادي
 مناديه في البليدة الباردة أو المظيرة
 صلا في رحالك رواه ابن ماجه
 وروى في الصحيحين عن ابن
 عباس في يوم مطر وفي رواية
 لمسلم وكان يوم جمعة (أو) يخاف
 أذى (تطول امام) لا تقدم ان
 وجلاصى مع مدته انقضى صلى

عن أم ورقة أنه عليه الصلاة والسلام أذن لها أن تقوم تناء أهل دارها وتضع عصا امامة
 الخنثى (بنساء) لأن غايته أن يكون أمرا أو امامة تها من محبسة (وريقن) أي الما مومات
 (خلفه) أي خلف الخنثى اذا أمعن كالرجل وقال ابن عقيل يقوم وسطه (وإن صلى)
 رجل (خلف من يعلمه خنثى لكن يجعل أشكاه ثمان) الخنثى (بعد الصلاة جلا رقبته) أي
 المأموم (الاعادة) كن صلى خلف من يظنه محدثا فبان متطهرا (وإن صلى) رجل (خلفه)
 أي الخنثى (وهو لا يعلم) أنه خنثى (فبان بعد الفراع جلا رقبته الاعادة عليه) أنه صلا في نفس
 الامر وعدم شك حال الفعل فيما بعده (ولا) تصح (امامة) بمنزلة في فرض) فمن عليه
 و رواه الأثر من ابن سعد وابن عباس وقال عليه الصلاة والسلام لا تقة مواصينكم ولا تنها
 حال كماله والصبي ليس من أهلها أشبه المرأة بل آكد لأنه نقص بمنح التكليف وبمحبة الأقرار
 ولأنه مضاعف وليس هو من أهل الضمان ولأنه لا يؤمن منه إلا الحلال بالقرعة حال الأمر
 (وتصح) امامة الميزن البائع (في قتل) ككسوف وتروى (و) تصح امامة مبرز (عنه) لانه
 مستقل يؤم منفردا (ولا) تصح (امامة) محدث (يعلم ذلك) (ولا) امامة (يجب يعلم ذلك) لانه أنحل
 بشرط الصلاة مع القدرة أشبه المتلاعب بكونه لاصلا له في نفسه فيعيد من صلى خلفه (ولو
 جهله) أي الحدث أو الجنب (مأموم فقط) أي وحده وحله الامام فيبدون كلهم ولا فرق بين
 الحدث الأكبر والأصغر ولا بين نجاسة الثوب والبدن والجمعة (فان جهله) أي الحدث أو
 الجنب (هو) أي الامام (والمأمومون كلهم) حتى فسد الصلاة بفساد مأموم وحده أي
 دون الامام لما روى البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصلي الجنب بالقوم أعاد
 صلاته وقت القوم صلاتهم رواه محمد بن الحسين الخفاف وما روى ابن عمر صلى بالناس
 الصبح ثم خرج إلى الجوف فأهراق الماء فوجدني فو به احتلاما فاعاد الصلاة ولم تعذر الناس
 وروى مثل ذلك عن عثمان ابن عمر عن رجل قال لأصلي الجنب بالقوم فاتمهم الصلاة أمره
 أن يعقل ويبعد ولا أمرهم أن يعيدوا ورواه الأثر وهو في محل الشهرة ولم ينكر فكان
 أجماعه ولأن الحديث مما يعني ولا سبيل إلى معرفته من الامام المأموم فكان معذروا في
 الاقتداء به (الألف) الجملة اذا كانوا أربعين بالامام فاما لا تصح (اذا) كان الامام محدثا أو نجسا
 (وكذا لو) كان أحد المأمومين محدثا أو نجسا (فيها) أي الجماعة وهم أربعون فقط فيعيد الكل
 لثقة العدد المتعارف بالجمعة لأن الحدث أو الجنب وجوده كعدمه فان كانوا أربعين غير الحدث
 أو الجنب فالاعادة عليه وحده (وتقدم حكم الصلاة بالجمعة جاهلا) أو ناسيا في باب اجتناب
 الجماعة (ولا) تصح (امامة) أي نسبة إلى الام) كآته على الخلفاء التي ولدت أمه عليها وقيل إلى
 أمه العرب وهو علق من لا كتب ومن ذلك وصف النبي صلى الله عليه وسلم بالأمي (بقارئ)
 معنت السنة على ذلك قاله الزهري لأن القراءة ركن من قصد في الصلاة فلم يصح اقتداء القادر
 عليه بالماز عنه كالطهارة والسنن وهو يعقلها من المأموم وأبى هو من أهل العمل
 (والألف) اصطلاح (من لا يحسن لغاتهم) أي لا يحفظها (أو بدعهم منها) فالألف أي في
 غير مثله وغير ما يتناوب في المخرج (وهو الأثر) وفي المذهب هو الذي في لسانه يجعله تحت
 بعض الحروف (أو يظن) فيها (لأنه يعلم المعنى كفتح من ناهدنا) لانه يصبر بمعنى طلب
 الهدية لا الهدية (وضم ناه أنعمت) وكسر هاء وكسر كاف بانك فان لم يحسن ألفي كفتح دال
 فليسوفون نسيان فليس أميا (وان أتى به) أي ألحق الخليل للفتي (مع القدرة على اصلاحه) لم
 تصح صلاته كما أتى لأنه أخرجه من كونه قرأناه كسائر الكلام وحده حكمه كغيره من
 الكلام (وان يجزعه من اصلاحه) أي ألحق الخليل المعنى (قرأه في فرض القراءة) لحديث اذا

عنه) ولو على مال وكذا هو مان لم يجزئته أول لم يجزئها ما يستره وتبقى غير ٣١١ جملة من أقر (لا يندرك ترك جملة

وجاهة (من عليه حد) الله
تكملة وأشرب غير أول آدمي
كتف نال في الفروع وتوجه
في موهبة اندرجي العفو وجرم
في الانزع (أو) مكان
(طريقه) أي المصنوع
(أو) المصنوع كركعها للغة
فلا يفر بترك جملة ولا جماعة
نصاً لأن المصنوع الذي هو
الصلاة في جماعة لنفسه لا يقتضيه
حتى يتركه (ويتركه) أي المصنوع
(بجسه) أي قدر ما يليق للغير
وعلم مما تقدم أنه لا يندرك ترك
جملة أو جماعة من جهل
الطريق السجد انفراد من
يهديه ولا أي وجد من يقوده
على أوجاهة وفي الخلاف وغيره
ولزمه أن وجد ما يقوم مقام
القائد كسد الجمل إلى موضع
الصلاة ذكره في الفروع

باب صلاة أهل الأعداء

جمع هنر وهم القرى والضوايف
والثائف ومن يلق بهم (تأزم)
صلاة (مكتوبة للقرى قاضياً)
أن تدركه (ولو) مكان
(كراكم أو) كان (معتقداً)
في قبضته إلى شيء (أو) كان
مستنداً إلى شيء ولو باجزة
يقدرك عليها) لعدم صل قاضياً
ولأن المأثم الواجب الإيفاء
واجب فإن لم يقدر على الأجرة
صل قاضياً (فإن تجزئ) عن
قيام كذلك (أو شئ) عليه القيام
(لضرر) يلحقه به (أو زيادة)
مرض أو بطله بزه وشبهه
كرويه بقيام (فإنه) يلزمه
المكتوبة (قاضياً) وعلى قياس
ما سبق ولو اعتدأ أو مستنداً

أمر تركها إذا وازمه المستطعم (وما زاد عنها) أي الفاتحة (تقبل الصلاة بعده) أي
العين الخليل للعين فيه والحق لا يتقبل الصلاة للمحل المعنى فإن أحاله كان عبده كالكلام
وسهوه كاسهوه من كنهه وجهه كجهدا (وكفراناً عنه دابحة) أي بإمامة العين المحل
للحق لا دخاله في القرآن ما ليس منه (وإذا كان) العين المحل المعنى (لجمل أونسبان أو أنه)
كسب لسانه أو غلبته (لم يتقبل) صلاة حديثه في لأمق من الخطأ والتسبيح (ولم تغن)
إمامته) لأنه ليس بأي ولم مما تقدم أنه تصح إمامة الأمامية له مساواة له (وإن لم أي أمياً
وقارناً كان) أي الإمام معان (عن عينه) أي الإمام (أو) كان (الأي فقط) عن عينه والقارئ
عن يساره (صحت صلاة الإمام) لأنه قوي الإمامة بين يمينه (و) صحت صلاة الإمام
(الأي) لأنه اقتدى به ووقف مرقته (وبطلت صلاة القارئ) لاقتدائه بأي (وإن كانا)
أي الأمام والقارئ الإمام معان (خلفه) أي الإمام الأمامي (أو) كان (القارئ وحده عن عينه)
والأمام عن يساره (فصحت صلاة الكل) إماماً الإمام فلا نهى الإمامة من لا يصح أن يؤمهما
القارئ فلا اقتدائه بأي وإمام الأمامي فلما خلفه معوقه هنا نظر لأن الإمام الأمامي لا يتقبل
صلاة يسار إمامه إلا بركعة كما يأتي في فصل اقتدائه أو لا بالإمام وبطلان صلاته بعد لا يؤثر في بطلان
صلاة الإمام كما تقدم في باب النية وكما يأتي في الفصل عشيقه قد ثبت على ذلك في الحاشية (ولا
يصح اقتداء العاجز عن النصف الأول من الفاتحة بالعاجز عن النصف الأخير) منها (ولا
بالعكس) أي اقتداء العاجز عن النصف الأخير من الفاتحة بالعاجز عن النصف الأول (ولا
اقتداء من يدل حرفاً ما بين يدل حرفاً غيره) لعدم المساواة (ومن لا يصح الفاتحة ويحسن
غيرها من القرآن بقدرها لا يصح أن يصلي خلفه من لا يصح شيئاً من القرآن) وجوز زماموني
والنسخ لأنهما أشباه قال في غير وجهه ونظروا أن صلى خلفه من يحسن دون السبع فوجهان
(وإذا أقيمت الصلاة ومروا بالمصعد والإمام من لا يصلي) للإمامة (فان شاعلى خلفه وأعاد)
قاله في الترحم وغيره) قالت ولعل المراد أن خلفه فتنه وأذى لما تقدم في الفاتحة (وإن شاء
صل وحده جماعة) إمام يصلي للمذ (أو) صلى (وحده) وافقه في أماله ولا عاده) عليه لأنه
يؤم لمن ليس أملاً (وأن سبق لسانه إلى تغيير نظم القرآن بما هو منه على وجه يجعل مضاه
كقولهم أن المتقين في ضلال وسعر ونحوه لم يتقبل) صلاة حديثه في لأمق من الخطأ
والتسبيح (ولم يصح له) إذا كان سهواً عند المصعد وقدم في الفروع وغيره يصح له (وحكم من
أبدل منها) أي الفاتحة (حرفاً بغيره لا يبدل كالأنع الذي يصح الراقعنا ونحوه حكم من
لحن فيها لم ينجح المعنى) فلا يصح أن يؤم من لا يبدل لما تقدم (الأضاد المصنوب والضالين)
إذا بدلا (بغاة تتص) إمامته عن لا بدلهما لأنه لا يصح إمامته إلا بالعدل والظاهر ولو سلم
الفرق بينهما لفظاً ومعنى (كما مات مع إمامته) (بمثله لأن كلامهما) أي الضاد والغاة (من
أطراف اللسان وبن الإنسان وكذلك تخرج الصوت واحد) قاله الشيخ في شرح العمدة وأن
قد رعى صلاح ذلك) أي ما تقدم من أنما حرف في آخر لا بد فيه أو أبدل حرفاً بغيره
المصنوب والضالين بطله أو على إصلاح اللحن الخليل للحن (لم تصح) صلاة ما لم يعلمه لأنه
آخر جمع كونه قرأنا (وترك موضع إمامته كثير اللحن الذي لا يجل المعنى) تجرد الوجد
ونصب هاهنا فهو نصب عاير وبوجهه سواء. نال مؤتمه أنه أوك أن لا يلحن لأن مدلول اللفظ طاق
وهو كلام الرب سبحانه وتعالى قال في الانصاف وهو المذهب مطلقاً المشهور وعند الأصحاب
وقال ابن مغيث في شرحه فان تعمد ذلك لم تصح صلاة لأنه مشهور في معتقده قال في الفروع وهو
ظاهر كلام ابن عقيل في الفصول وعلم من كلامه أن من سبق لسانه باليسير لا تتركه إمامته لأنه

باجرة بقدر عليها (متر بماندا) وفاكا كتنفل وكيم قعدجاز (ويشترى رجله في ركوع ومجود كتنفل) وأسطا القاضي القيام بضرر

قل من مخلوق ذلك امام أو غيره (و) تركه امامه (من يصرع) بالبناء والمفعول من الصرع وهو
دأبه بالجنون قاله في المناشئة (أو نهض لزوجته) أو صوته أي تركه امامته وتوسع (ومن
اختلف في صحة امامته) قاله في الفروع فقد ترددت عنه كراهة امامة الموسوس وهو مفسد للام
يقتدى به على ظاهر كلامهم لا يكره (و) تركه وتصنع امامه (أنف) امامه فلا يترك مسلم
عدل كأي شخص امامته كالمخفي والخاصة تحت القلعة يصلح لاعتكابه اذ التهمة معتقوعة عنها لعدم
امكان الزايل لكل نجاسة معفو عنها لا تؤثر في بطلان الطهارة وأما الكراهة فلا اختلاف في صحة
امامته خاصة ببعضهم بالقلوب المرتقبة وهو الذي لا يقدر على فتق قلعة وغسل ما تحتها اماما المنفوق
يترك غسل ما تحت القلعة مع عكسه غسله لم تصح امامته ولا صلواته له نجاسة لا يعفي عنها
مع القدرة على ازالتها قاله بعض الأصحاب ولعل هذا مرد من اطلاق قول الأصحاب باختلاف
وعرطا من تطليم (و) تركه وتصنع امامة (أقطع يدينه) أقطع (أحد هاتري) أقطع
(رجلين أو) أقطع (أحدهما) قال في شرح المنتهى ولا يخفى أن يحمل الصفة ما إذا أمكن
أقطع رجلين القيام بان يقدره رجلين من خشب أو نحوهما وإذا لم يمكنه القيام فلا تصح
امامته إلا بعينه (قال ابن عقيل أو أنف) أي تركه وتصنع امامة أقطع أنف (و) تركه وتصنع
امامته (الأنف) الذي يكرهه الناس والتمت الذي يكرهه الناس ولا يصح بيعه ببعض الحسرة (و)
كالنق والفتاد وامامته امامته فلا يتأثر بفرض القراءة وأما كراهة تقديمه فلا يرد
ما يكرهه أو عدم فصاحته (و) يكره (أن يؤم أني) اجنبيا أكثر رجل معهن) لا عليه
الصلوة والسلام انتهى أن يقول رجل بالاجنبية ولفظه من مخالطة الوسواس (ولا بأس) أن
يؤم (بذوات حماره) أو اجنبيات معهن رجل فأكثر من النساء كن يشهدن مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم الصلاة وفي القبول يكرهه لشباب ونواب الهيئة يخرج للصلاة وتصلين و
يؤمنن فان صلى بين رجل محرم جاز ولا يحجز وصح الصلاة (ويكره) أن يؤم قوما أكثرهم
يكرهه بصاحبة غلط في دينه أو غرضه) لخدمته أي امامه مرفوعة لا تليح زملائه وإذا هم
العبد الا بقى حتى يرجع وأمر أوقات وزوجها عليها ساخط وامام قوم ووجهه كارهون رواه
الترمذي وقال حسن غريب وهولين وأخبر عليه الصلاة والسلام أن امرأته لم تقبل رواه
أبو داود ومن رواه لا يفرق وهو ضعيف عندنا أكثر قال القاضي السحب أن لا يؤمهم صيانة
لنفسه أمان كان ذا دين سنة فلا كراهة في حقه (فان كرهه) أي الامام (بعضهم لا يكره) أن
يؤمهم فلهو والخبر والاولى أن لا يؤمهم اذ لا بد من الاختلاف ذكر في الشرح (قال الشيخ
إذا كان بينهما) أي الامام والمأموم (معاداة من جنس معاداة أهل الاوهام والمذاهيم
ينبغي أن يؤمهم لعدم الاختلاف) والمقصود بالصلاة جماعة اذ لا يتب بالاختلاف (ولا يكره
الاتمام) حيث صلح الامامة (لا لا كراهة في حقه) دونهم للاخبار (وان كرهه لدينه
وسنة فلا كراهة في حقه ولا بأس بامامة ولزنا لقط وسنن بلعنا ونهضه وجندي) بضم
الجيم (وأعرب إذا سلم دينهم وصلوا) لم يؤم قوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم أقرؤهم
وصلى السابقون خلف ابن زياد وهو من فاسته نظر وقالت عائشة ليس عليه من وزاته شي
قالت يقال ولا تزوروا زورا أخرى ولان كلامهم حرم مرضي في دينه يصلح لها كغيره (ويصح
اثنان من يؤدى الصلاة عن بعضهما) رواية واحدة قاله الخليل لان الصلاة واحدة وإنما
اختلف الوقت (وهكبه) أي يصح اثنان من بعض الصلاة عن يؤمهما السابق (و) يصح
اثنان (قاضي ظهر يوم آخر) لم تقدم (و) يصح اثنان (متوضعين) لانه في الطهارة
على الوجه الذي يلزمه والمكس أولى بالتقدم (و) يصح اثنان (ماصح على حائل) فبال إلى

شقي عليه القنود (ولو يشده
بضرب ساقه) فكيف يصح
بضربها فانفتحت (فصل
جنبه) صلى الله عليه
وسلم لعمران بن حصين صل
قالما فان لم يستطع ففادها فان لم
يستطع فعلى جنبه رواه الجماعة
الاصل زاد النسائي فان لم يستطع
فمستلقيا (و) الحلب (اليمين
أفضل) لخدمته على (وتركه)
صلاة من يض من يحجز عن قيام
وقعود (هل ظهره وجهه) على
القبلة مع قدرته أن يصلي (على
جنبه) وتصنع (والأ) أي وإن لم
يقدر من يض أن يصلي على جنبه
(تسعين) أن يصلي على ظهره
ورجلاه على القبلة لخدمته على
مرفوعه صلى المريض قاله
استطاع فان لم يستطع ففادها
فان لم يستطع أن يسجد أو ما
أما وحمل عبوده أنخفض من
ركوعه فان لم يستطع أن يصلي
فأعاده صلى على جنبه إلا عن مستقبل
القبلة فان لم يستطع صلى مستلقيا
ورجلاه مما يلي القبلة رواه
الدارقطني (ويؤم) بركوع
وجوده عاجز عنها ما أمكنه نصا
لما تقدم (ويحمله) أي السجود
(أخفض) للغير ولتمييز (وإذا
سجد) من يض غايه (ما أمكنه
على شيء) ربح (أو تفضل عن
الارض) (كره) ذلك للاختلاف
في طهره (وأجراه) نصا لانه في
بما أمكنه منه أشبهه بالاولى
(ولا بأس به) أي السجود (على
ساقه ونحوها) بلا رفع واحتج
بفعل أم سلمة وابن عباس
وقبرها وقال نهي عنه ابن
مسعود وابن عمر (فان يحجز) عن اتمامه (أو ما بطرته) أي عينه (أو ما يستحضر) تفسيره (الفعل) تحت

عند إيمانه (و) ناوبا (القول) إذا أومأه (أن يحركه) أي القول (بقوله) منقلى ٣١٢ بمقتضى أى يستعذر الفصل عند إيمانه

به ويستعذر القول أن يحركه
بلسانه (كأن يحركه) أن يعزله
بصلاته كالأحد لا بد من شيء
عقله وفي التصريح صلى بقوله أو
طرفه في اختلاف أو ما بعينه
وحاجه وأقله اه لم يثبت إذا
أمرتك بأمر أو أومأه استطعت
(ولا تسقط) الصلاة عن مريض
ما دام ثابت العقل لقدرته على
القيام بطرفه مع النية بقله ولا
يتحقق لمريض يحجز عن قيام
أوقفه وإذا أصلى على ما يطيقه
تقرب إلى موسى مرفوعا فالمرض
اليد أو أصغر ركبته ما كان
يعمل به صحيحا (فإن قدر)
مصل للهدا (على قيام) في أثناء
الصلاة انتقل إليه (أو) قدر
مصل مضطجعا يحجز عن قعود
على (قعود) أو أومأه أي الصلاة
(انتقل إليه) انتبه عليه واليه حكم
بدور مع علة موانعه (ينقو)
الأمور أو لا عن القيام (أو ينقض)
من كان يحجز عن القعود وال
المحجز تركه (أو ترك) بالسرقة
(من) كان (قرا) حل يحجزه
لخصه في محله (وإن لم يقرأ
حال يحجزه (قرا) بسد قباه أو
قعوده ليأتى بفرضها وإن كان
قرأ البعض أتى بالباقي (وإن أبطأ
مثاقلا) حان من فاعل أبطأ (من)
أطاق القيام) في أثناء صلاته
به يحجز عنه (فإذا هجز) في
الصلاة (فإن كان) أبطأ أو جعل
قعود من صلاته (كنشده بحث)
صلاته لأن جلوسه بجعله (والا)
بأن لم يكن بجعل قعود (بطلت
صلاته) لأنه ياتيه فلا في غير محله

أصح ذلك لما لا لأن الصبح رفع لما تقدم (و) يصح انتمام (متنفل) عقرض) لما تقدم من
قوله عليه الصلاة والسلام من يتصدق على هذا أفقر رجل صلى معه (و) لا يصح أن يؤم
(من عدم الماء والثراب) أو يفسر لا يستطيع معه الماء البشري أحدها (عن ظهر
بأحدها) كما تقدم في انتمام القادر بالصباح من شرط الصلاة (ولا) يصح أن يأتي (مفترض
عنقل) لقوله عليه الصلاة والسلام انما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ولا صلاة
المأموم إلا تؤدى بنه الإمام أشبهت صلاة الجمعة خلف من يصلى الظهر وهو ينقض بالمسبوق
إذا أدرك من الجمعة أقل من ركعة فإنه ينوي الظهر خلف من يصليها قاله في المبدع وقد
يجاب عنه بأنه يصح لما روى جابر أن معاوية كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الغشاء
الأخيرة ثم يرجع إلى القوم فيقيم فيهم تلك الصلاة متعيا عليه وقد يقلد ذلك في بعض
تحتل التصريحه فيسقط بها الاستدلال (الأدنى) يسمى في خوف صلاتين) في الوجه
الرابع لقوله عليه الصلاة والسلام رواه أحمد (فإنه) لومى المبرم ثلث فعل طلع الفجر
أولا زمته الأعادة أنه يؤم فيها لم يوصل صحتها الموضح وغيره لأن الأصل بقاء الصلاة
في ذمته وجوب فعلها أشبه ما لو شك هل صلى أولا (ولا يصح انتمام من يصلى الظهر بمن يصلى
المصر أو غيرها) كالغشاء (والعكس) ومثله صلاة كل مفترض خلف مفترض بفرض غيره
وقتا وأما ما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام فلا تختلفوا عليه لأن الاختلاف في الصفة
كالاختلاف في الوصف (فتمه) إذا صلى مريض بعينه ظهر قبل إتمام صلاة الجمعة ثم حضر
الإمام الجمعة لم تنقلب ظهره فلا في الأصح ذكره في المبدع
فصل في الوقت (السنن) وقوف المأمومين خلف الإمام إذا كانوا أو أومأه لفعله عليه
الصلاة والسلام كان إذا قام إلى الصلاة قام أصحابه خلفه وقدرى أن جابروا جابروا وقت
أحدهم عن مجتهد والأعرص بسار فاختار ما يدرى ما حاقها خلفه رواه مسلم وأبو داود
ولا ينقلها إلى الأكل وما روى عن ابن مسعود أنه صلى بين علقته والاسود وقال هكذا رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وفيه هرون بن عفيرة قد وثقه جماعة وقال ابن حبان
لا يحتج به وقال ابن عبد البر لا يصح رفعه وهو الصحيح من قول ابن مسعود وأوجب بأنه منسوخ
أو مجعول على الجواز فأجاب ابن سيرين بأن المسجد كان ضيقا رواه البيهقي (الإمام العراء) الأ
(أمامة) النساء فوسطا وجوب الأولى أي عام العراء لما تقدم في ستر المرأة (واستجابا في
الثانية) أي أمامة النساء روى عن عائشة ورواه سعد بن مسعود ولاته بسبب لها التستر
وهذا أستر لها (فان وقفوا) أي المأمومون (قدماهم) أي الإمام (ولو) قدر تكبيره (أحوام)
ثم نأخوا (لم تضع صلاتهم) لقوله عليه الصلاة والسلام انما جعل الإمام ليؤتم به والمحلق في
الأفعال مطلقة لكونه يحتاج في أدائها إلى الالتفات خلفه ولأنه لم ينقل عنه عليه الصلاة
والسلام ولا هو في معنى المنقول فلا يصح كالموصل في بيته بصلاة الإمام الذي وجه المأموم (أو غير
داخل الكعبة في نفل إذا تقابلا) بأن كانوا وجه الإمام إلى وجه المأموم (أو) تدبروا (بجمل)
المأموم (ظهره إلى ظهر إمامه) لأنه لا يفتضح خطأ أو غشاصه بالنفل لما تقدم من أن المفروض
لا يصح دخله (ولا) تضع (أن جعل) المأموم (ظهره إلى وجهه) أي الإمام (تقدمه) أي
المأموم (عليه) أي على إمامه (و) لا (فما إذا استدبراه فحولها) أي الكعبة (فلا بأس
بتقدم المأموم إذا كان في الجهة المقابلة للإمام) يعني في غير جهة الإمام لأنه لا يتحقق تقدمه
عليه (فقط) أي دون جهة الإمام فلا تصح أن تقدم عليه فيها قال في المبدع فإن كان المأموم

لمكتوبة أو نافلة (وصلى عليها)
 إلى الصلاة (أو) صلى بغيره
 وغوها) كالنفس (سائر أو واقفة
 ولو بلا عذر) من مرض أو نحو
 مطر أو مع امكانه من نحو
 سفينة (محت) صلاة لاستيقاظها
 ما يتبرها (ومن جاء بطين)
 لا يمكنه ان يروح منه (ويؤتى)
 بركون وسجود (كسجود
 وسجود) حديث اذا امرتكم
 بأمر نأقوا منه ما استطعتم
 (وسجد شرقى على من الماء)
 أى ظهره لانه غايه ما يمكنه ولا
 احادة في الكلى (ويستبرأ القصر
 لأعضاء السجود) الحديث أمرت
 أن أجعل على سبعة أعظم (قالو
 وضع جبته على قطن متفوش
 ونحوه) مما لا يستقر عليه
 إذا عضاه لم تضع (أو صلى مطلقا)
 أو في أرجوحة (ولا ضرورة)
 غنه أن يصلى الأرض (للمنع)
 صلاته لم يمكنه عرفا وعدم
 ما يستقر عليه (وتضع) الصلاة
 (أن حاذى ص ر ه) أى المصلى
 (ورزقه) وهى الكوة قاله في
 القاموس (ونحوه) كشدك
 وما لا يجزئ سجود عليه (و) تضع
 أيضا (هل حائل صرف وغيره)
 كسجود ووبر (من حيوان)
 طاهر ولا كراهة حديث أنه
 عليه الصلاة والسلام صلى على
 فريضة دويضة (و) تضع الصلاة
 أيضا (على ما منع الصلاة الأرض)
 كشراس محشو ونحوه قطن
 (و) على (ما نبت) الأرض لا استقرار
 السجود عليه وتقدم في حديث
 أنس صلاة عليه الصلاة والسلام

على صبر

حرم عبد الله ثم المصلى فيما (ثم امرأة حرة) بالغة (ثم أمه) بالغة ثم صبية ثم صبية أمه (وتأتى
 تته) في الجائر وتقدم مع تعدد النوع الفصل فى الأضلاع كالمصافاة (ومن أتى بغير مصافاة
 امرأة) وهو رجل ينفذ (أو) لم يقف مع (أو) كافروا يجنون أو خشي أو حبس أو نحو ذلك (فقد)
 مع فقد ذلك) أى أنه لم يحدث أو نحو ذلك (أو) لم يقف مع (أو) كافروا يجنون أو خشي أو حبس أو نحو ذلك (فقد)
 غير أهل الوقوف مع ولا من جرد الكافر والمجنون والمحدث والنحس كعدمه وكذا اذا وقف
 مع سائر من لا تصح صلاته قاله في الشرع قد أن تحت صلاته تحت مصافاته (وكذا) من لم
 يقف مع (أو) (صلى و درى) وهو رجل فقلنا لا تقدم فإن كانت فلا فليس ينفذ أقول أنس
 فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا والبيته وراعه واليه ومن ورائنا فمضى لنا ركعتين
 ثم انصرف صلى الله عليه وسلم متفق عليه (و) كذا (امرأة مع نساء) اذا لم يقف معها الا كراهة
 أو مجتونه أو من يعلم حديثها أو نحوها فقد أو وقف معها في فرض غير بالغة فقلنا (وأن لم يقف
 الحديث حديث نفسه في) أى في الصلاة حتى انقضت (ولا عليه مصافاة) كذلك (فليس ينفذ)
 وكذا ان لم يقف ما بينه أو ثوبه أو يقسم من محاسن أو له مصافاة حتى انقضت فليس ينفذ لانه
 لو كان أمه لا إذن لم ينفذ وأذا كان مصافاة (ومن وقف مع من قبل أو من لا يصح ان يؤم
 كالأذى) يقف مع القارئ (والأخرى) يقف مع الناطق (والعاجز) عن ركعتين أو شرط يقف مع
 القادر عليه (وتأقن الطهارة) العاجز من كمالها يقف مع تام الطهارة (والناسق) يقف مع
 العدل (ونحوه) أى نحو ما ذكر (فصلها صبيحة) لانه لا يشترط لها صحة الامامة (ومن جاء
 فوجع فرجة) بضم الفاء وهى الخلل في الصف دخل فيه (أو وجعه) أى الصف (غير
 مرسوم دخل فيه) نص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله ولائكم بصلواتكم على
 الذين يصلون الصف قال ابن عديم فان كانت أى الفرجة صبيحة لم يأنى على اليها عرضا (فان
 مشى إلى الفرجة عرضا بين يدي بعض المأمومين كره) له ذلك لما تقدم من حديث لو صلى
 المار بين يدي المصلى الحديث ولو لم يعدم التحريم هنا الا بالان ستر الامام ستره خلفه أو
 الحاجة (فان لم يجد) موضعا في الصف يقف فيه (وقف عن الامام ان يمكنه) ذلك لانه
 موقفا (واحد) فان لم يمكنه (وقوف عن عين الامام) فله ان يركع بكلام أو بخصه أو بأشارته من
 يقوم معه (لما في ذلك من اجتناب الفرية) (ويتمه) من نه من طاهره وحوا لانه من باب
 سلام الواسع (ويكره) تنبيه (بجانبه) لما فيه من التصرّف فيه بغير اذنه (ولو كان
 عبدا وأبنته) لانه لا عاك التصرّف فيه حل الامادة كالاجني (فان صلى فذا ركعة ولو امرأة
 خلف امرأة) لم تضع (لمارى على بن شيان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لفرد
 خلف الصف رواه أحمد وابن ماجه وعن وابصة بن معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى
 رجلا يصلى خلف الصف فامر ان يعيد الصلاة رواه أحمد والترمذي وحسنه وابن ماجه
 واسناده ثقات قال ابن المنذر ثبت أحمد وأصح هذا الحديث ولا خلاف الموقوف أشبه ما لو
 وقف قدام الامام ولا فرق بين العالم والعامود ودعاهما (أو) وقف (من يسره ولو) كان للمأموم
 جماعة مع خلوه عنه لم تضع (ان اضل ركعة كذلك لخالفته موقفه وتقدم عليه ولو كان
 خلفه) أى الامام (صف) ولا تصح صلاة من صلى عن يساره مع خلوه عنه (فان كبر) فذا (ثم
 دخل في الصف طمعا في ادراك الركعة أو وقف مع آخر قبل الركوع فلا بأس) ذلك لانه
 يسر (وان تركه وهذا تمهيد في الصف أو وقف مع مأموم) (آخر قبل رفع الامام) من الركوع
 (محت) صلاة لانه أدرك في الصف ما يدرك به الركعة وكذا ان رفع الامام من الركوع فذا
 (ولم يسجد) حتى دخل الصف أو حدة آخر وقف معه تحت صلاته لان ابا بكره واسمه نفيح ركب

عليك جناح أن تقصر ومن الصلاة الأية تقول على لعن من الخطيئة القاصر ٣١٧ وقد نقلت سألت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليك فاقبل واصدقته رواه مسلم (من فوي) أي ابتدأوا بها (سقرا) أي ليس حراما ولا مكروها وأجبا كان الحجج وجهاد متعينين أو سمنونا كثر ياد رحمة أو مستوي الطريقين كتمارة (ولو) كان (زعة) وفرجة) أو قصيد مشهدا أو قيرني أو سجدنا غير الثلاثة وغيره أو عصى في قصره وعلمته أنه لا يقصر من خرج في طلب آبق أوضاؤه ولو جاوز المسافة لأنه لم ينو وإن من نواه وقصر ثم رجع قبل استكمال الأعادة عليه وبأنه لأن المعترضة المسافة لا حقيقتها (أو هو) أي السفر المباح (أكثر قصده) كجرحه في التجارة وقصدهم أن يشرب من خمر تلك البلدة فإن تناولوا القصدان أو غلب الخطر أو سافر لم يقصر قط لم يحزه الله القصر ويقال لوسافر لم يطرح حراما (يلزم) أي السفر (سنة) عشر فرسخا (تقريبا) لا تحديدا (أو أوجها) للمهمات (وهي) أي السنة عشر فرسخا (ومان) كاصدان أي مسيرة يومين متدليين بسير الانتقال وديب الأقدام (أربعة) جمع يربذ لحديث ابن عباس مرفوعا بأهل مكة لا تقصر وأقل من أربعة يرد من مكة إلى عسفان رواه الدارقطني وروى موقوف عليه قال الخطابي هو أصح الروايتين عن ابن عمر وتقول الأصابع هي خصوصا إذا خالف القياس (واليريد) أربعة فراسخ وأقصر من ثلاثة أميال خاشمة) نسبنا

دون الصف فقال النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرم لا تصد رواه البخاري وقيل ذلك أيضا زيد بن ثابت وابن مسعود وكألا أدرك معاذ كوع (لا) تصح صلاته (أنه) صلاه قبل دخوله في الصف يعني آخر يقف معه لا لقراءة في مقام الركعة (وأنه) أي ركع ورفع فذا ثم دخل الصف أو وقف معه آخر (غير عذوبان) لا يخاف الموت الركعة لم يسبح لأن الركعة وردت في المذنب فلا يلحق به غيره (ولو زحم في) قال كعنا لثانية من الجسنة فأخرج من الصف ويقي فذا فانه يتولى مفارقة الإمام (المطر) وبها جهة (لأنه أدرك مبركة مع الإمام) وأن أقام على مناصبها ماموميتها معه) جهة (فما جئت جهته) في وجهه لأن الجملة لا تنفي ما غفر فيها ذلك فصيح في تصحيح الفروع وعدم الصفد كره في الجملة وهو ظاهر انتهى وغيره لعدم ما تقدم

فصل في أحكام الاقتداء إذا كان المأموم يرى الإمام أو من وراءه وكان في المسجد صحت صلاة المأموم (ولو لم يتصل الصفوف عرفا) لأن المسجد في الجماعة فكل من حصل فيه حصل في محل الجماعة بخلاف خارج المسجد فإنه ليس معدا: اجتماع فيه للذات اشتراط الاتصال فيه (وكذا أن لم ير المأموم أحدهما) أي الإمام أو من وراءه (أن سمع التكبير) لأنهم في موضع الجماعة وعكسهم الاقتداء به بسماع التكبير أشبه المشاهدة (والا) أي وألم يسمع التكبير ولم ير ولا بعض من وراءه (فلا) تصح صلاة المأموم لعدم تمكنه من الاقتداء إمامه (وأن كانا) أي الإمام والمأموم (خارجين منه) أي المسجد (أو) كان (المأموم وحده) خارجا عن المسجد الذي به الإمام ولو كان بمسجد آخر (وأمكن الاقتداء بصحت) صلاة المأموم (أن رأى) المأموم (أحدهما) أي الإمام أو بعض من وراءه ولو كانت جمعة في دار أو كان لا يتقاطعت صفوفهما لم يقتضيه الصلوة وهو لا يؤيد وأمكن الاقتداء (ولو) كانت الرقبة (بما لا يمكن الاستطاعة فيمنه كشائك وغيره) كطريق مشرفة فتصح صلاة المأموم (وأن لم ير) المأموم (أحدهما) أي الإمام أو بعض من وراءه (والحال هذه) أي وهما خارجا المسجد والمأموم وحده خارجا (لم يسبح) اقتداء به (ولو مع التكبير) لقوله عائشة نساء كن يصلين في ههنا لا تصلين صلاة الإمام فكن دوني في ههنا ولا تلتحقن الاقتداء به في الغالب • قلت والظاهر أن المراد أمكان الرقبة فلا يمنع أن كان دلو كان بالمأموم عي أو كان في غلبة وكان بحيث يرى لولا ذلك صحت اقتداءه حيث أمكنه المتابعة ولو بسماع التكبير وكذا أن كان بالمأموم وحده بالمسجد أو كان كل منهما بمسجد غير الذي به الآخر فلا يصح اقتداء المأموم أن لم ير الإمام أو بعض من وراءه (وتكفي الرقبة في بعض الصلاة) كحال التيسام أو أركوع جديت عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل من الليل وجداد الحجر قصير فرأى الناس شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام أناس يصلون بصلاته الحديث رواه البخاري والظاهر أنهم إنما كانوا يرون في حال قيامه (وسواء ذلك الجمعة وغيره) لعدم الفارق (ولا بشرط اتصال الصفوف) فيما إذا كان خارجا المسجد (أيضا) أي كما لا يشترط لو كان في المسجد (إذا حصلت الرقبة بالمعنى وأمكن الاقتداء) أي المتابعة (ولو جاوز) ما بينهما ثلاثين ذراعا (خلافًا لما سبق) (وأن كان بينهما غير ثلثين) لم تصح (أو) كان بينهما الطريق ولم يتصل فيه الصفوف عرفا فإن صحت الصلاة (فيه) كصلاة الجمعة والعيد والاستسقاء والحصص والحناءة لضرورتها لم تصح فإن اتصلت إذ صحت (أو اتصلت) الصفوف (فيه) أي الطريق (وقلتنا لا تصح) الصلاة (فيه) أي الطريق كالصلاوات الجنس (أو انقطعت) الصفوف (فيه) أي الطريق (مطلقا) سواء كانت تلك الصلاة جماعا

هاتم جد النبي صلى الله عليه وسلم (وإماما) بن أبي عبد الله (والمسلم) الحاشي افتاعه من ستة آلاف ذراعا

أوأخرجته ولها يوت خربة أو برية فإن ولها يوت خربة شحيت عامرة قلاب من ٣١٩ مغارة العامرة التي تلي انبارا وتوان لم

بل الخراب سيوت عامرة لكن
 حل الخراب مزروع وبساتين
 ليكنة أهله في فصل من الفصول
 للزينة فقال أوله إلى لا قصر
 حتى يغارها (أو) إذا فارق (أصام
 قومه) اناسو طنوا الخيام (أو)
 إذا فارق مستوطن قسور
 بساتين (ما) أي محلا (نسبت
 إليه) أي ذلك المحل (عرفا سكان
 قصور وبساتين ونحوهم) كاهل
 هزب من حقوقه بقوله تعالى
 إذا ضربتم في الأرض فبلى مزارعة
 ما ذكر لا يكون ضاريا ولا مضارا
 ولاه عليه الصلاة والسلام أيضا
 كان يقصر إذا ارتحل (إن لم ينو
 عودا) قبل استكمال المسافة
 (أو) لم (يعقد قريلا) قبل بلوغ
 المسافة (فان نواه) أي العود
 قريلا عند خروجه (أو) لم ينو
 عند خروجه بل (تحدد نية)
 العود عند إخراج (الحاجة)
 له (يدت) أو غيره (فلا قصر) إن
 لم يكن رجوعه سفسرا طويلا
 (حتى يرجع وفاق) وطمسه
 كاتقدم (بشرطه) السابق (أو)
 تنقته (من العود) ويسير في
 سفره فله القصر لسفره ونية
 لا تكتفي بدونه وجوده بخلاف
 الامامة لأنها الأصل (ولا يبعد
 من قصر بشرطه) ثم يرجع
 قبل استكمال المسافة لما تقدم
 من أن المقترنة بالمسافة لاحقة بها
 (و) يجوز أن (يقصر من أسلم)
 بسفر مريح (أو بلغ) أو عقل
 مريح يسقر (أو طهرت) من
 حصى ونفاس (سفر مريح ولو
 بقى) بد السلام أو بلغ أو طهر
 أو عقل (دون المسافة) لأن لهم

ولان الاختلاف في معنى الاختلاط إلى اختلافه في باب (صفة الصلاة) وكبره
 اتخاذ الإمام مكانا بالمسجد لا يصلي فرضه (الافيه) انتهى عليه الصلاة والسلام عن ابطان
 المكان كابطان العبر وفي أسناد صحيح من محمود وهو مجهول وقال البخاري في أسناد حديث نظر
 ولا بأس (به) أي بانخاذ مكان لا يصلي (الافيه) في النفل للجمع بين الأخبار وقال المروزي كان
 أحمد لا يوطن إلا ما كن ويكره اصطفاة قال في القروع وظاهره ولو كانت فاضلة خلافا لما في
 ويتوجه احتمال وهو ظاهر ما في من يحرم تقربا للإمام لأن سلة كان يحرم الصلاة عند
 الأسطوانة التي عند المحف وقال ابن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحرم الصلاة عند هامتي
 عليه قال وظاهره أن يكون مكانا كاسماع حبيب بن قيس وقتا ونحوه ويتوجه لا ذكره
 بعضهم اتفاقا (ويكره قلمومين الوقوف بين السور) إذا قطعت حصى فمهم عرفا) رواه البجلي
 عن ابن مسعود عن معاوية بن قرة عن أبيه قال كنا نهي أن نصف بين السور على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظر عنها طردا رواه ابن مسعود في حديثه وقال أنس كنا نقي
 هذا على عهد رسولنا صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود ولسانه تنقل قال أحمد لانه
 يقطع الصف قال بعضهم تكون سارية عرضها مقام ثلاثة (بالحاجة) فإن كان ثم حاجة
 حصى في المسجد وكثرة الجماعة لم يكره (ولا يكره للإمام) أن يقف بين السور لأنه ليس ثم
 صف (ولو أمته امرأة أو أحد أو) أمته (أكثر) من امرأة كاتفتين فأكثر (لم يصح وقوف
 امرأة واحدة من خلفه ما فرقة) قال رجل خلف الرجل وكذا لو وقفت عن يسارها (وتقدم)
 قال في المستوعب وغيره (ومن الأدب وضع الإمام يده عن يساره) في حال صلاته كرام الله
 يمينه (و) يضع (أما من) يده (بين يديه) أي يده (لئلا يؤذي غيره) وتقدم يسحب تنقده
 عند دخوله المسجد والأولى تتأوله يساره

(فصل في الإغذار بالمسجد ترك الجماعة والجماعة) (و) يذوق ترك الجماعة والجماعة مرض
 لأنه عليه الصلاة والسلام لما مرض شغل عن المسجد وقال مروا أبا بكر فليصل بالناس متفق
 عليه (و) يذوق ذلك خائف حذوه لما روى أبو داود عن ابن عباس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قصر العذر بالمرض (أو) خائف (زادته) أي المرض (أو) تباطؤه) لأنه
 مريض (فإن لم يتضرر) المرض (بإتائه) المسجد (أو) كماله وهو لا يتضرر أحده) أي بان
 تركه أو يحمله أو يقود أعمى (زمت الجماعة) لعدم فكرها (دون الجماعة) نقل المروزي و
 الجماعة يكرى ويركب وجهه الغاضي على نصف عقب المرض فإمام المرض فلا يلزم له لقاء
 العذر ويحل سقوط الجماعة والجماعة عن المريض ونحوه (إن لم يكن في المسجد) فإن كان فيه
 زمته الجماعة والجماعة لعدم المشقة (و) يسقط ترك الجماعة والجماعة (من هو ممنوع من
 فعلها كالغيبوس) لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الأثقال (أو) يدافع (أحدها) لأن ذلك عن نفسه من أكل
 الصلاة ونحو غيرها (أو) محضرة طعام يحتاج إليه وله الشيع) نص عليه نذر أنس في الصحيحين
 ولا نهان حتى تفرغ منه (أو) خائف من ضياع ماله كذلة في يادها ودواب أتعلم لاحظ في
 غيره ونحوه (أو) خائف (لأنه يفر في ذروطة) على نار ونحوه (أو) خائف (قوله) كالضائع يدل
 (به) أي عليه (في مكان) كمن ضاع له كيس أو أبق له عبده وهو رجوعه أو قدمه بمن
 سرق إن لم يقف لأخذه ضاع لكن قال الحمد عبد السلام بن تيمية (الأفضل ترك ما رجوعه وحده
 ويصل الجماعة والجماعة) لأن ما عند الله خير وأبقى ورعا بالأشقة حذوه (أو) خائف من
 (شره) أي ماله (أو) عيبه فيعتابها أو أطاق الماعطى رذعه أو يستأنه يخاف أن تركه

تكيله في أول السفر الميم لأن له في ترك القصر في آخره أذهم التكليف ليس ماله من القصر بخلافه من أنشأ سفره محسبة ثم

لم يرد حتى دونها فاستقدم لاه منوع
 ما فر مع أسير يكونون (نما)
 ليسد زوج وأمير في سفرونية
 أي السفر كان في سيد زوج
 وأمير سفر امباها يبلغ المسافة
 جازة بين الزوج والجندي القصر
 والأفلا تسميهم لهم وإذا كان
 العبد مشركا بين اثنين فاستكر
 وجهت ذمة إقامه أحدهم ولا
 يكره انعام أو باعته من قصرها
 لم يمت عاتية أتم الذي صلى الله
 عليه وسلم وقصر رواء لدارقاني
 وصحبه وبين سليمان أن القصر
 وخمسة بمحضراتي عشر بحايها
 رواء الحق باسناد حسن
 (والقصر أفضل) من الانعام
 نصا لانه عليه الصلاة والسلام
 وظفاه ما ورواه عليه وروى
 أحمد عن عمران الله يحب أن
 تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى
 معصيته (ومن مر وطه) لانه
 أن يتم ولو لم تكن له حاجة غير
 أنه طهر يقبله البلد بطلبه
 بخلاف من أقام في الأوطان بقره
 أقامه قطع القصر عوض عن عماد
 اليه ولم يقصر إقامه به نفسه
 (أو مر) بلده به امرأة أي
 زوجة وإن لم يكن وطنه لزمه أن
 يتم حتى يغار (أو مر) بلده
 (تزوج به) لزمه أن يتم حتى
 بفارقه لانه ما هو من رداء القصر
 وظاهره ولو بعد فراق لزوجته
 (أو دخل وقت صلاة عليه
 حضرا) فصار لزمه أن يتم تلك
 الصلاة لأصل الصلاة حضروا حيث
 تامه (أو أوقع بعثها) أي
 الحضرة بأن أحرم الصلاة مقصورة
 بغوص في غيبه ثم وصلت وطنه أو
 محلا في الأقامة لزمه أن يتمها
 لتبليغ الحكم الحضرة لأصل الصلاة

٣٢٠ من التصرف في ابتداءه (وقن) مسافر مع سيده (وزوجة) مسافر مع زوجته (وجندي)
 فقد أجاز مسقطا على شيء يخاف عليه (الضياع) أن ذهب وتركه كخاطر رستان وشعره
 لأن المسئلة لاحقة بذلك أكثر من بل الثياب بالطر الذي هو عند الاتفاق وقال ابن عقييل
 خوف فوت المال عند ترك الجمعة من لم يعمد سيده بل حصل اتفاقا فتبين قال في
 القاموس الناطر والناطور حافظ الكرم والنخل النجدي الجمع نظار ونظارة ونظارة
 والنخل النمار والنظارة بالكسر (أو كان غريبا أو لم يجد سيرة أولي الجدة أو لم يدره ففعل ونحوه
 في غير جماعة غرة) لما لم يضمن الخجل من كفاؤا غرة كلهم صلوا جماعة فحروا وتقدم (أو خائف
 من رقيقه أو قريبه ولا يحضره أو لم يدره بها) يقال مرضسته غير رضا فقتلها أو قاله في
 المصباح (إن لم يكن عنده) أي الرضي (من يعمد مقامه) لأن ابن عمر استصرخ على سيدين
 زوجه وهو يصير للجمعة فقامه بالعقوب ترك الجمعة قال في الشرح ولا يتم في ذلك خلافا (أو خائف
 على حرمه أو نفسه من شر أو سلطان ظالم أو سيح أو أولي أو ملازمة غريم) ولا يتم معه به عليه
 (أو سيح بحق أو فادله) لأن حبس المصطرظ وكذا أن كان الدين من أجل لا بد من أن يطالبه
 به قبل عمله وظاهره أنه إذا قل على أدائه منه فلا بد للخص (أو خائف فوات رقيقه مسافر
 سفر أمباها منشأ) للسفر (أو مستدعيا) له لأن عليه في ذلك ضررا (أو غلبه نفااس
 يخاف منه قوتها) أي الصلاة (في الوقت أو) يخاف منه قوتها (مع الإمام) لأن رجلا صلى
 مع معاذ ثم انفرد فصل وحده عند تقويل معاذ خوف الناس والمسئلة قبل ينكر عليه التي
 صلى الله عليه وسلم حين أخبره ذكره الشرح والمبدع وفي المذهب والوجيز بعذر فيه ما أي
 الجماعة وأجاءه بخوفه تفضي الوضوءات تظارها (والصبر والتجمل على دفع الناس وبسلى
 معهم) جماعة (أفضل) لما فيهم نيل فضل الجماعة (أو تطويل إمام) لما تقدم من فعل ذلك
 الرجل الذي انفرد من معاذة طوله ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم (أو من عليه قودان
 رجاءه) عنه وظاهره ولو على من سخطي صالح (ومثله) أي القود (أو قدف) لانه حتى
 أدى وما نأوى به صاحب القروع ولهذا قال في شرح المنهني وكذا لو كان لا أدى تحذف
 على الصحيح أي أنه لا يكون عذرا وقطع به في الشرح وغيره (ومن عليه حدته) تنال كحد الزنا
 وشرب الخمر وقطع السرقه (أو مسافر به) في ترك الجمعة ولا الجماعة لأن الحدود لا بد منها
 المصالحه بخلاف القصاص (أو ما عذر أو وحل) بغير بل الحادوا استسكن لغزو شاة أو بئج
 أو جليل ورجع يارده في ليله مظلمة) لنول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادي مناديه
 في الخيلة الباردة أو الخطرة في السفر صلوا في حالكم متفق عليه ورواه ابن ماجه باسناد صحيح ولم
 يقل في السفر وفي الصحراء عن ابن عباس قال لما مؤذنه في يوم معير زاد مسلم في يوم جمعة إذا
 قننا شهداء محمد رسول الله فلا تقل حتى على الصلاة قبل صلوا في بيوتكم كالحكك أن الناس
 استسكروا ذلك فقل ابن عباس تعجب من ذلك فتدفعل هذا من وهو خير مني يعني النبي
 صلى الله عليه وسلم إن الجماعة معز عموما في كرهات أخر حرك في الطلوع والضحى والنسج
 والجلبود وليرد كذلك إذا تقرر ذلك في جم الباردة في الليلة المظلمة عذر لأهله المظلم (ولو لم
 تكن الرجة سيده) خلافا لظاهره فتنع وذكر أو لمعالي أن كل ما عذرنا لنشروع الحار
 المزجج عذر ولهذا سله الأصحاب كالبرد في السبع من الحسك والافتاه (أو لئلا عذرا أو لولم يمانى)
 لاه أو خوف (قلاب بن عقييل ومن له هوس نجلى عليه) أي على وجهه مباح فهو عذر
 (ولمنكر في طريقه) إلى المسجد (ليس عذرا أيضا) لأن التقوى والذلة هي للجمعة والجماعة
 مقصود لنفسه لاعتناء حتى لغيره وكذا المنكر في المسجد كعاد الصلاة ليس عذرا أو ينكره بحسبه
 (ولا العصى) فليس عذرا (مع قدرته) لما تقدم أول الباب (فان يحجز) الأعمى عن قائد (فتبرع
 قائد)

لزمه ان يتم لانه الاصل (او اتم) مسافر (عقيم) لزمه ان يتم نصا لما روي عن ابن ٣٢١ عباس تلك السنة وسواء اتم به في كل

الصلاة او بعضها على مقتضاها
 او لا وشمل كلامه لو اقتضى
 بمسافر فاستخفاف لمز مقبلازم
 للامام الاتمام دون الامام
 (او) اتم مسافر (عن شلقه)
 اى فى كونه مسافرا لزمه ان يتم
 ولو بان الامام مسافر العلم للزم
 بكونه مسافرا عند الامام
 (و يمكنه) اى الامام
 (بفره) اى الامام (بصلاته)
 سفر من نحو لباس ولو قال بان
 قصر قصره وان اتم اعتمد لم
 يضر في نته (او شلك امام) او غيره
 (فى انشائها) اى الصلاة (الغزاة)
 اى القصر (عند احرامها) اى
 الصلاة ولو ذكر بعد انه كان
 نوازمه ان يتم لان الاصل انه لم
 ينوه واطلاق النية لا يضر
 اليه (او اعاد الصلاة) فاسدة
 بلزمه اتمامها ابتداء لكونه اتم
 فيه بعقوبته ونحوه ففسدت لزمه
 الاتمام فى الاعداء لانها وجبت
 كذلك فلا تصاد مقصورة وان
 ابتدأها لاحد فله القصر
 (اول بنوه) اى القصر (عند
 احرام) لزمه ان يتم لانه الاصل
 فاطلاق النية ينصرف اليه (او
 نواه) اى القصر عند احرام (ثم
 رفضه) فنوى الاتمام لزمه ان
 يتم لعدم التفاته الى التبيين
 فقبت النية مطلقا (او جهل)
 اى شلك مسافر (ان امامه نواه)
 اى القصر لزمه ان يتم لان الاصل
 انه لم ينوه ولا يعتبر ان يتم ان امامه
 نواه عملا بالنظر لانه يتصرف العلم
 ذكره عنه فى الفروع والانتجاع
 (او نوى) مسافر (كاملة مطلقة)
 اى غير مقيد بغير من ولو نوى نحو مفاز لزمه ان يتم لان إطلاق الشرع الجيع

قائد يقوده (لزمه) حضور الجماعة للجماعة كما فى المنهي وغيره واشترت اليه (نفا) ولا
 الجبل بالطريق اى ليس هذا (ان وجد من يهتبه) اى بدله على المجدد (نقطة) قال فى
 التذكار وغيره يلزمه اى الاعي ان وجد ما يقوم مقام القائد كذا الجبل الى موضع الصلاة
 واقتصر عليه فى الفروع (ويكره حضور مسجد) ان اكل ثوبا او صلاة او نحو من هذا
 بذهب وجهه (ولو خلا المسجد من ادى لنا ذى الملائكة) برخصه وحديث من اكل من هذه
 الشهرة التلبية فلا يقر بنه صلاتا (والمراد حضور الجماعة حتى ولو غير مسجد او غير صلاة)
 ذكر معنا فى المبدع والحاصل كما فى المنهي انه بركه حضوره وجبوا جماعة مطلقا (من اكل
 ثوبا او صلاة) نئين (او نحو من هذا) ككرات (حتى يذهب وجهه) لما فيه من الازدحام ويحجب
 آخره (وكذا خراجه) رثمة منتنة ومن له صندان (فقلت وزايتو نحو من كل ذى رثمة منتنة
 لان الملة الاذى) وكذا من به برص او جذام ينادى به (قياسا على اكل الثوم ونحوه) يجتمع الاذى
 ويأتى فى التزيم من الجذام من مخالطة الاعضاء (فائدة) بقطع الرثمة الكريمة معن
 السداب والاسد قاله بعض اطباء

باب صلاة أهل الأعداء

وهم المربض والمسافر والتائب ونحوهم والاعضاء اجمع عذر كما قال جمع قبل (يجب ان
 يصلى مريض قائما اجاميا فرض ولو لم يقدر الا كصحة ركوع كصحيح) لحديث جرمان بن
 حصين مرفوعا صل قائما فان لم تستطع فقعدا فان لم تستطع فعلى جنب رواه البخارى وغيره
 زاد النسائي فان لم تستطع فستلقا وحديث اذا لم تترك بامر فاقوامته المستطعم (ولو) كان فى
 قامة (معتددا على شئ) من نحو حائط (او مستندا الى حائط) ونحوها (ولو) كان اعقاده
 او استنداده الى شئ (باجرة) مثله او زائد بسيرا (ان قدر عليها) كما تقدم فى هذا الموضوع فان لم يقدر
 على الاجرة صلى على جنب ما يستطعم (سوى ما تقدم) فباب صفة الصلاة عند عدا القيام من
 الاركان (فان لم يستطع) المربض القيام (او شق عليه) القيام (مشقة شديدة لضر من زيادة
 مرض او تأخر به ونحوه) كالى كان القيام هوته (حتى جاز ترك القيام) انه يصلى (كاعدا) لما
 تقدم من الخبر (منه يندبا) كمتنفل (وكيف قد حاز) كالتنفل (ويشترى) بجملة فى ركوع
 وسجود كمتنفل) واسقطه القاضى بضره مشروها وان لم يحصل الميام والقيام حتى زاد مرضه
 اتم (فان لم يستطع) القعود (او شق عليه) القعود كما تقدم فى القيام (ولو) كان يجزى عن القيام
 والقعود بتمتد به بضره بسانه ونحوه) كتحذه (كتمتد بها) اى الحاصل (بضره بطمنا حتى
 نعمت كما سبق) فى آخر باب الحيض (ف) انه يصلى (على جنب) لما تقدم فى حديث
 جرمان (و) الصلاة على جنب (الاين افضل) من الصلاة على جنب الايسر لحديث
 على مرفوعا يصلى المربض قائما فان لم يستطع صلى كاعدا فان لم يستطع ان يجتهد او ما
 وجعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان صلى كاعدا صلى على جنبه الاين
 مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى مستقبلا رجلا على القبلة رواه الدارقطنى فان صلى
 على الايسر فظاهر كلام جماعة مجوزاه لظاهر خبر جرمان ولان المقصود استقبال القبلة
 وهو حاصل وقال الامدى بركه من قدرته على الاين (ويصح) ان يصلى (على ظهره) رجلا
 الى القبلة مع القدرة على الصلاة (على جنبه) لانه نوع استقبال ولو جاء به الميت كذلك عند

لنقص أو نوى إقامة نية (أو) مفازة ٣٢٢ (أكثر من عشر من صلاة) (زمع أن يتم والأثم لا ينقض لأن الذي تحقق الله عليه الصلاة

والسلام أقامه بترك أربعة أيام لانه كان حائبا ودخل مكة صبيحة رابعة ذى الحجة والحاج لا يخرج قبل يوم التروية قال الأثر سمعت أبا عبد الله يذكر حديث أنس أي قوله أقامه عشرة أشهر الصلاة متفق عليه ويقول أي أحمد في كلام بعض فقهاء كل أحد أي لأنه سبب مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ومضى ويحسب يوم المرحول ويوم انخراجه من مكة فلو دخل عند الزوال أحسب بما سبق من اليوم ولو خرج عند العصر احتسب بما مضى من اليوم (أو) نوى إقامة الحاجة فظن أنها لا تنقض الحاجة (قلها) أي الأربعة أيام بلي بعدها زمه أن يتم لأنه في معنى نية إقامتها وأن ظن انتفاءه في الأربعة أيام قصر (أو شك) سافر في نية اللذة) أي في كون نوى إقامة أكثر من عشر من صلاة أو لا زمع أن يتم لأنه الأصل فلا ينقل عنه مع الشك في جميع الرخصة (أو عز من صلاته) أو قلها (على) الأقامة أو قلب سفره المباح إلى قطع الطريق ونحوه) كالزنا وشرب الخمر زمع أن يتم لا تنقطع السفر المباح قال في الأناصير لو نقل سفره المباح إلى الحرم امتنع القصر (أو تاب عنه) أي من السفر لقطع طريق ونحوه (فيها) أي الصلاة لزمه أن يتم لانها وجبت عليه تأمة كان قال نوى القصر جاهلا لم ينصره وإن علم لم تنعقد وباقي (أو أخرها) أي الصلاة (بلا عذر) من غفروا حتى ضاق وقتها) أي عن فعلها كلها في مقصورة (زمه أن يتم) لأنه صار عاصيا بتأخيرها متعمدا

الموت (مع الكراهة) لا اختلاف في صحة صلاته إذن (فإن تعذر) عليه أن يصلي على جنبه (فمن الظاهر) لما تقدم في حديث علي (ولا يزمه إلا ما ركعه وصحده ورأسه ما يمكن) الحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (و يكون صحوده أخفض من ركوعه) وجوب الحديث على وتقدم وليتخير أحد هاتين الآخر (فإن عجز) عن الأيماء برأسه ركوعه وصحوده (أو ما بطرفه) أي عينه (ونوى بقلبه) ما روى ذكره بالحاج باستناده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين بن أبي طالب النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن لم تستطع أو ما بطرفه وظاهر كلام جماعة لا يزمه موصوف في الفروع لعدم ثبوته (كأن سرفاخر) عن الركوع والصعود والأيماء بما برأسه (نحوه) من عدوه بالأطلاع عليه إذن (وباقى) حكم الأسير في آخر صلاة الخوف (فإن عجز) عن الأيماء بطرفه (أو) أنه يصلي (بقبله مستحضرا القول) أن عجزه عنه لا يكف الله نفس الأوسمها وقوله عليه الصلاة والسلام إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (ولا تنقطع الصلاة حينئذ) من المكلف (مادام عقله ثابتا) أقدرته على أن ينوى بقلبه مع الأيماء بطرفه أو بدونه ولعموم أدلة وجوب الصلاة وحديث الدارمي وغيره عن ابن عمر مرفوعا يصلي المريض فاعد فإن لم يستطع فقل جنبه فإن لم يستطع فستلقا فإن لم يستطع فاتته أولى بالعذر استناده ضعيف (قال ابن عقيل) الأحاديث بعد ذلك ركوع) هقلت ومثل الرقع منه والاعتدال عنه (نية لكونه لا يشرطه) كبر بعض لا يطبق الحركة بعد لكل فعل وركن قصدا لتتبع الأفعال والأركان (كنت في) اللغة (الترية) فانه يصلح (قواعد الجمع) ويقتصر أحد هاتين الآخر (بالنية) فإذا أريد الواحد نوى للمكلم ذلك وإذا أريد الجمع نواه ذلك أفعال الصلاة إذا لم يكن غيرهما بالنقل قائما غير بالنية قال في الشرح فإن عجز عن الصعود وحده ركع وأما بالصعود وإن لم يعكسه أن ينجي ظهره حتى رقبته وأن تقوس ظهره فصار كالراكع زاد في الاحتياط لا إذا ركع وقرب وجهه إلى الأرض في الصعود حسب الأماكن (وان عجز) إذا عجز عن الصعود (ما أمكنه بحيث لا يمكنه الانعطاف أكثر منه على شيء) من محدوقه هو (أرفعه) عن الأرض (كره) للتحلاف فيه منه وكذلك كان الرفع له غيره على ظاهر المتنهي وغيره (وأجزأ) لأنه أتى بما يمكنه من الانعطاف أشبه ما لو أومأ (ولا بأس بصحوده على وسادة ونحوها) موضوعة بالأرض لم يرفع عنها واحتج أحمد بفعل أم سلمة وابن عباس وغيرهما قال يرضى عنه ابن مسعود وابن عمر (ولا يزمه) الصعود على وسادة ونحوها ويؤمى غائبا يمكنه ولا ينقص أجر المريض المصلي على جنبه أو مستلقيا من أجر المصلي المصلي قائما لحديث أبي موسى إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل مقبيا بها ولو ذكر في شرح مسلم في المصنف عن الجهاد له ذكره شيء من الأجر لا كله مع قوله لم يصلي قائما العجزه وأنه كونهه قائما لا ينقص باتفاق أي ما لنا ففرق بين من يفعل العباد على قصور وبين من لم يفعل شيئا قال ابن عمر وحديث ذهب أهل الدثور بالأجور يرضى من فعل الخير ليس تكن عجزه عنه وليس من حجك عجز عن الحج (فإن قدر) المريض (على القيام) في أثناء الصلاة انتقل إليه لقوله تعالى وقوموا لله قانتين (أو) قهر على (القوم ونحوه) عجزه عن كل ركن أو واجب في أثناء الصلاة انتقل إليه وأتمها أي الصلاة لأن الميعز وقدر الزمان صلاة قبل كان العذر موجودا فيه وما ينبغي يجب أن يأتي الواجب فيه (لكن أن كان) من قدر على القيام (لم يقرأ) الفاتحة (فأقرأ) بدفها (وإن كان خفيرا) فاعد حال العذر (فأقرأ ركع بالقرأة) ونحوها موقعا كالزمي بطرافحة (ويبقى) المريض (على أيماءه) أي على ما صلاها بالإيماء إذا قدر على

بلغ المسافة والقرب لا يتغير
فله ان قصر لاته مسافر سقرا
بلغها الشيء ولم يكن له سواها
أو كان الاقرب غير سقرا ومثقا
(أو ذكر صلاة سقر) سقر
(آخر) تقصر عليه الصلاة فله
قصرها لانها جوبها وفعلها
وسد في السفر المصباح ان شاء الله
أما أهانه أو قضاها في سفر فركا
فيه فان ذكرها في إقامة غلخت
السفر ثم نسخ الحق ما فرأها
(أو أقال الحاج) أو جهاد (لا
فيه إقامة لا بدري حق تنقض)
فله ان يقصر غلب على ظنه كثرة
أو قلته قال ابن المنذر أجمعوا
على ان المسافر يقصر ما لم يصح
أي بمنزلة الإقامة اه والله
عليه الصلاة والسلام أقام
بشيشوك عشرين يوما يقصر
الصلاة وأحد والمصطفى عليه
الصلاة والسلام مكة فأبها
تسعة عشر يوما يصلي ركعتين
رواه البخاري وقال أنس أقام
أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم برامهرز تسعة أشهر
يقصرون السلام ورواه البيهقي
يا حنبل (أو حنبل) (أو حنبل) (أو حنبل)
حنبل (مرض أو) حنبل (مرض)
ونحوه) كنج ورد فله ان يقصر
مادم حنبل ذلك لان ابن عمر
أقام بأثر يمين ستة أشهر
يقصر الصلاة وقد أحال الثلج
بينه وبين الدخول ورواه الأثرم
وقس عليه الباقي ومن قصر
لجموعتين وقت أولهما سقرا
ثم تقدم قبل الدخول وقت ثانية
أجرا كن جمع بينهما كذلك
يتيمم بوجدها وقت ثانية

الركوع أو السجود ولو وقع سجدا واحدا يدور مع علته (ويصح ما جوفها) أي لو ابتدأ الصلاة
فأتمم سجدا واحدا على ما يستطعمه يمين على ما تقدم وكذا لو كان يصلي قاعدا فغير عنه لو جرد
العدا المص (ولو لم يجز) على القائم (فأتم القاعدا حتى لم يخطأه أجزا) - لا فرقة التقود
والاخطأ على من (لا تجزئ القاعدا (من برئ قائما في ارتفاعه) أي نهوضه كصحيح
فأراه في نهوضه (ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود أو ما بالركوع قائما
وبالسجود قاعدا) لان الزاكن قائما في نصبر عليه فهو حبان يومئذ في قيامه والساجد
كالمسافر في جميع رجليه فوجب أن يومئذ بالسجود أو لصل الفرق بين الامام وبين من قدر ان
يعني وقته دون ظهره من حناها وإذا سجد قريبا وجهه من الأرض ما أمكنه (ولو قدر على
القيام منفردا وفي جماعة) لا يقدر على القيام بل يقدر ان يصلي (حاليا) لزمه القيام بقدمه أو
العملى قال في الانصاف قلت وهو الصواب لان القيام ركن لا تصح الصلاة الا به مع القدرة عليه
(وهذا قادر عليه) (والجماعة واجبة تصح الصلاة دونها) حتى مع القدرة وتسقط القدرة (وقد في
التتبع انه غير) بين أن يصلي قائما منفردا وبين أن يصلي حالساق جماعة وقطعه في المنتهى
وغیره قال في الشرح لانه يفعل في كل منهما ما وجب ترك واجبا (ولو قال ان أفطرت في
رمضان قدرت على الصلاة قائما وان صليت قاعدا أو قال ان صليت قائما لم تقضى سلس
الدول وأتممت على الفرائض وان صليت قاعدا امتنع السلس) أو أمكنت الفرائض (فقال
أبو المصالي يصلي قاعدا فيها) لان القيام له بدل وهو التقود يسقط في النقل بخلاف الفطر
وفوات الشروط أو القاعدا تقدم في الحيز (وان قدر ان يصلي صديقه لم يلزمه) السجود
عليه ما لا يتم ما لسان أعضاء السجود يومئذ ما يمكنه (وإذا قال طيب) سمي بذلك لفظته
وحذقه (مسلم ثقة) أي هذا صابط فلا يقل شيئا كافر ولا فسق لانه أمر بيمين قائما لم يذكر
كثير من أمور الدين (حاذق فطن لمرض ان صليت مستلقيا مكن مدا وانكثرت) أي المريض
(ذئ) أي الصلاة مستلقيا (ولو مع قدرته على القيام) لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا
حين يحس شدة والظاهر ان لم يكن له غيره عن القيام بل فعله ما لا شدة أو وجود الضرر أشبه
المرض وتركه وسيلة الى العافية وهي مطلوبة بشرط أو كفي بالواحد في ذلك لانه خبر ديني أشبه
الرأى يقوم من غير الجوع فراه الجنس لزم يقل بالشرط الجوع في ذلك أحد من الأصحاب فيها
وقفت عليه ذكر في الانصاف (و يكفي من الطيب غلبة الفان) لتغير البق (ونص) أحد
(انه يطر بقول طيب (واحد) أي مسلم ثقة (ان الصور مما يمكن الملة) وقاس القاضي
وغیره على ذلك المسئلة المتقدمة (وتصح صلاة فرض على راحة واقفة أو سائر فضيحة تأذ بول
ومطر ونحوه) كنج ورد روى يحيى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وسلم أتته الى عضيق
هو وأصحابه وهو على رحلته وأصحابه من فقهه والديعة من أسفل منهم لحضرت الصلاة فأمر
المؤذن فانزأ قائما ثم تقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصل يمين يمينه يصلي السجود أخفض
من الركوع رواه أحدوا الأثر مذكور وقال العمل عليه عند أهل العلم وفعله أنس ذكره أحدوا
ينقل من غيره خلافة (و) يصحب (عليه) أي على من يصلي الفرض على رحلته لانه مما سبق
(الاستقبال) لموم قوله تعالى وحشا كنتم فلو أوجوهكم شطره (و) عليه (ما يقدر عليه)
من ركوع وغیره في الصلاة (و) عليه ما يقدر عليه (في شدة خوف كالأب) في صلاة الخوف
(فان قدر على النزول) عن رحلته (ولا ضرر) عليه في النزول (لزمه) (النزول) (لزمه) (القيام
والركوع) كغير حاله الماطر (أو ما بالسجود) لم يفي من الضر إذا كان يوشى الثياب بخلاف
اليسير وعليه يجعل قول أبي سعيد أصبحت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انصرف

و (لا يقصر من حنبل) (مس) عبيد الصديقين لا كسفرهم (ومن نوى) يسفره (بلد ابينه) يبلغ المسافة لكنه (يعمل

مساقت) في أول سفره (ثم علم) أي ٢٢٤ علم أنه يراخ المسافة (تصغر بعد عمله) ولو كان الباقي دونها لم يوسع من ابتداء سفره

وعل جبهته وأنه أثر الماء الطين متفق عليه وكان في مسجده في المدينة (ولا تصح صلاة القرض عليها) أي الرحلة (المرض) لأنه لا زول ضرر بها الصلاة عليها بخلاف المطر ونحوه (لكن إن خاف دوا) أي المريض (أو خاف غيره) أي المريض (بأنزوله انقطاعا عن رفقته أو بغيره من ركوبه) أن نزل (صلى عليها) دفعا للرجح والمشقة (تخائف ينزوله على نفسه من عدو ونحوه) كسبح قال في الاختيارات تصح صلاة القرض على الرحلة خشية الانقطاع عن الرقعة أو حصول ضرر بالشيء أو تبرؤا من غير ذلك (ومن أتى بالمأمور) أي بجميع ما أمره (من كل ركن ونحوه) وهو الشروط والواجبات (لصلاة وصلى عليها) أي الرحلة (بلا عذر) من مطر ونحوه (أو صلى) في سفينة ونحوها) كحفة (ولو جاهدته من أمكنة أخرى وجعلها واقفة) كانت (أو أوترى) صحت صلاته لأنيابه بما يعتبر فيها (ولا تصح) صلاة القرض فيها (أي في السفينة) (من فاعلم القدرة) أي قدرته (على القيام) لأنه قادر على ركن الصلاة فلم يجوز تركه كأولئك الذين بسفينة فإن عجز عن القيام وانعرج منها جاز له أن يصلي جالسا وبزمن الاستقبال وإن يدور إلى القعدة كما لا يخفى في السفينة ويقام الجماعة في السفينة مع العجز عن القيام كمن القدرة (وكذا) أي السفينة فيما تقدم (بجملته وبخفة ونحوها) كمن يركبها وهو دوج (ومن كان في ماء وطير أو ما) بالسجود (كصلوب وبريد) فإنه ما يؤمن بالركوع والسجود لأنه غاية الممكن منه) والفرق بين مسجده على متن الماء ولا إعادة على الكل

(فصل في القصر) أي قصر إلى باعية وهو جائز جماعة وسند قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم الآية على القصر على الخوف لأن غالب أسفار النبي صلى الله عليه وسلم لم تخل منه وقال يعقوب بن أمية لم ير من الخطاب ما نال القصر وقد امتثال ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة رواه مسلم وقال ابن عمر صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزني بدق السفر على ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه وقيل إن قوله تعالى إن خفتم كلام مبتدأ معناه أن خفتم وقال الشافعي في الدين القصر قسمان مطلق وهو ما اجمع فيه قصر الأفعال والعدد كصلاة الخوف حيث كان مسافرا فإنه يركب فيها ما لا يجوز في صلاة الأمان والآية وردت على هذاه ومقيدوه وما فيه قصر المدد فقط كالسافر أو قصر العمل فقط كالخائف وهو حسن لكن برده على خبر يعقوب وهو السابق لأن ظاهر ما نهى ما قصر العبدان الخوف والنهي صلى الله عليه وسلم أقر على ذلك (من ابتداء سفره) أي شرع فيه (واجبا أو مضيا كسفر الحج والجهاد والحجرة والعمرة) فالسفر الواجب من ذلك واجب ولا بدوب منه مندوب (و) كالسفر (زيارة الإخوان وعيادة المرضى وزيارة أحد المصدين) أي مصد الندي صلى الله عليه وسلم والاقصى وأما زيارة المسجد الحرام فسأق الكلام عليها في الحج والعمرة وهذه أمثلة لمقتضى القولان فذكرها لتكون واجبة (و) زيارة (الوالدين) أو أحدهما (أو ابتداء سفره) (مباحا ولو تزعمه أو فرجة أو تاجر أو لو) كان (مكثرا في الدنيا) قال في القروع أطلق أصحابنا باحة السفر للضرورة ولعل المراد عجز مكثرا في الدنيا وأنه يكره حرمه في المهرج قال ابن القيم وفيه نظر ولما عرفت ما يستند حسن عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعا ومن طلب الدنيا حلالا لمكثرا في القوم هو على غشيان مكحول لم يسمع من أبي هريرة وأما سورة المائدة التي التكاثر فدل على التحريم لمن شغلته عن عبادة وإسبغ والتكاثر مفقذة لذلك ويحتمل فيكره وقد قال ابن حزم انفسه وأن الاتساع في المكاسب والمناسبات من أجل إذا أدى جميع حقوق الله تعالى قبله مباح ثم اختلفوا في كراهه ومن غير كراهه (أو) كان

(بجملته يجوز القصر ابتداء) ولو كان الباقي دونها كما لو علم من ابتداء سفره (و) يجوز أن يقصر من فري بلدا بعينه يبلغ المسافة (علمها) ابتداء (ثم فري) في سفره (أن وحد فرجه) في طريقه (رجع) لأن سبب الرخصة انعقد فلا يتغير بالنسبة المعلقة قبل وجود الشرط وإن قال إن لقيت فلانا بالبلد كنت به فإن لم يلحق به فله حكم السفر وإن لقيه به صار مقما ما لم يفتح نفسه الأولى قبل لقائه أحوال لقائه وإن مضى بعده لم يقصر حتى يشرع في السفر (أو نوى إقامة) لا تقع القصر ببلد دون مقصده بينه أي بلدا قامت المذكورة (وبين بلديته الأولى دون المسافة) فله القصر لأنه مسافر سفر الطول وذلك الإقامة لأثرها (ولا يشرع من ملاح) أي صاحب سفينة (معه أهله) أو لأهل له (وليس له نية إقامة ببلد) فله غير ظاهر من وطنه وأهله أشبه المقيم فلا يقصر ولا يطهر برمضان لأنه يقصه في السفر فلا فائدة في قطره (ومثله) أي الملاح (مكار) يحمل الناس والتع على دوابه بآخرة (وراع) يرعى البهائم (ويقبح بالبحر وهو رسول السلطان ونحوهم) كساح وريد فلا يترخصونه إذا كان معهم أهلهم ولم ينووا الإقامة ببلد وعلم منه أنه لو لم يكن معه أهله أو كانوا معه وله نية إقامة ببلد فله القصر كغيره (وإن نوى مسافرا قصر حيث لم يجم) له القصر لأن نية إقامة جماعتهم أو كونه سفر محصية أو لا يبلغ المسافة (عالم) عدم إباحته (لم تنفذ) (مكرها)

والنظر

فصل في الجمع بين الصلاتين (بما) فلا يكون ولا يقرب (جمع بين ظهر وعصر) وقت أحدهما (و) بين (عشاء) أي مقرب وعشاء (وقت أحدهما) أي إحدى الصلاتين (وتركه) أي الجمع (أفضل) من فله خروج من الخلاف (غير جزي) حرف تمييز (فمن شرطه) أن يصح بين الظهر والعصر تقديماً وفي زمنية بين المغرب والعشاء تأخراً أما مكي ومن قرأ أامة فكأنه قرأ أربعة أيام لا يجمع حاله ليس عاصر سفر قصر ويجمع في غمان حالات (سفر قصر) فصل الحديث معاذ فرما كان في غزوة تبوك إذا التحل قبل زرع الشمس آخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصلها جميعاً وإن أفل بعد زرع الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواه أبو داود والترمذي وكال حسن غريب وعن أنس معناه متفق عليه وسواء كان نازلاً أو سائر في الجهم (و) الثانية (سمر) يلقبه بتركه أي الجمع (مشقة) حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفي رواية من غير خوف ولا سفر ورواه مسلم ولا عند بذلك الأرض (و) الثالثة (مرض) لشدة كثره (فخاصة) فصا كسرى (و) الرابعة (المساهمة) وفروعها كذا

(مكرها) على السفر (كاسرا) وإن مغرب) وهو الحزب غير المحسن (أو قاطع) طريق (مضرد) إذا خالف السبل ولم يقتل ولم يأخذ ما لا أن سفره المس بمعية وإن كان بسبب المعصية (ولو) كان المسافر (محرماً) وأنه غير محصنة (مغربة) فقصر كغيره من المسافرين (يلتزم سفره ذهاباً) بفتح الهمزة مصدرية (سنة) عشر فرسخاً تقريباً (أو تحديداً) في النصف (بر) كان السفر (أو محرماً) لهدم الفرق بينهما (وهي) أي السنة عشر فرسخاً (بومان) أي مسيرة يومين (فأحدان في زمن معتدل) لأن المار والبر والري معتدل ولا وقصر والقصد الاعتدال قال تعالى وأقصد في مشيك (بسر) الاعتدال والوديب الإقدام وذلك (أربعة) رد) جمع يريد (والبر) أربعة فراسخ) جمع فرسخ (والفرسخ) ثلاثة أميال ما شئت (وبأميال) بني أمية ميلان ونصف ميل (والليل) الماشي (اثنا عشر) الف قدم (وهي) ستة آلاف ذراع (بذراع اليد) والذراع أربعون أصبعاً مرفوعة معتدلة كل أصبع منها فرسخه (ست) حبات شعر يطول بعضها إلى بطون (بعض عرض كل شدة) وست شراب برزون (أقال) الفحة قال ابن الأنبار يقع على الذكر والأنثى وربما قالوا في الأنثى برزونة قال الطبري البرزونة التركي من الحبل وهو الموالاة يطبان عكس العرب قال المظنا ابن عفر في شرح الحضاري الذراع الذي ذكره قدس بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر وألحاح في هذه الأعمار ينقص عن ذراع الحديد بقدر الفتح وعلى هذا قال ابن ذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعاً قال وهذه فائدة تفصل من بينه عليها ٨١ قال الأثرم قبل لا يحد الله في كم تقصر الصلاة قال في أربعة برزوقيل له مسيرة يوم تام قال لا أربعة برز ستة عشر فرسخاً مسيرة يومين وقد قدره ابن عباس من هضبان إلى مكة ومن الطائف إلى مكة ومن جعدة إلى مكة وذلك لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا أهل مكة لا تقصر وأقل من أربعة برز من مكة إلى هضبان واه الغار طقي وقد روى موقوفاً على ابن عباس قال انطلي في أوامير (واثنان) عن ابن عمر وقول الصحابي بجهة خصوصاً إذا خالف القياس وأنه الأكثر من أقوال الأصحاب (فله قصر) رابعة) من ظهر وعصر وعشاء جواب من ابتدأ أسفراً (خاصة) أي دون الفجر والمغرب وإنما لم تقصر الفجر لأنه إذا سقط منها ركعة بقي أخرى ولا نظير لما في الفرض ولا المغرب لأنها وثلاث ركعات إذا سقط منها ركعة بطل كونها ثلثاً وإن سقط منها ركعتان صار الباقي ركعة ولا نظير لما في الفرض (الركعتين) أجمعاً) لما تقدم (وكذا) للسفر السفر المتقدم (القطر) برضعتان لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البراءة الصوم في السفر (ولو قطعها) أي المسافة (ساعة واحدة) لأنه صدق عليه أنه سافر أربعة برز (وهي) صار الأسير يسلطهم أي الكفار (أنهم) الصلاة (نصاً) لأنه صار مقيماً (وامرأة) وعبد وحند تبع الزوج وسيد وأمير) لفوضر مرتبة (فيته) أي الزوج أو السيد والأمير المسافر أو الأامة (و) في (سفره) يعني أن الزوج والسيد والأمير كانوا يسرع إلى القصر والنظر أربع للزوجة والفرق والجندي المسافر من معهم والقصر والنظر والأفلا لأنهم أتباع لهم فلم يحكمهم (وإن كان البدر شرى) أحدهما مسافر والأخر مقيم (ترج) أامة أحدهما لأنها الأصل (ولا ترخص في سفر معصية بقصر ولا نظر ولا أكل ميتة نصاً) لأنها رخص والخص لا تنطبق بالمعنى (فإن خاف) المسافر من معصية (على نفسه) أن يأكل الميتة (قبل له) وكل) لتحمكه من التوبة كل وقت وتقدم حتى التوبة بأن أضاف إلى الشهادة (ولا) ترخص (في سفر مكره) كالسفر لعل مكره (لأنه) عنده ترخص أن قصد مشهداً أو قصد معجداً ولو قصر المساجد الثلاثة أو قصد قبري أو غيره) كونه وحديث لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد أي لا يطلب

سلس ومرح لا يراد أنه عليه الصلاة والسلام لم يمت حين استفتته في الاستهاضتوان قوتيه على أن تؤخر في الظهر وتجيء بالمعص

تتصلين ثم تصلين الظاهر والنهر ٣٢٦ جيعا ثم تخرجي المغرب وتبقي العشاء تتصلين وتبقي بين الصلوتين فاقضي روا

ذلك فليس غيبا عن شدة هاله فها خلاصهم لاشعاع الصلاة والسلام كان يأتي قباها كما
وباشيا ويروى القصور والازور وما قننا نذ كرم الآخرة (أو) أي يقصر من ابتدائها
ولو (عني) فسفره المأثر كان شرب في معسكر أو قصره كان زني فيه أو قذف أو اغتصاب لانه
لم يقصد السفر لك (ويشترط) لباحة القصر والمطر (فقد موضع معين أولا) أي في
ابتداء السفر (فلا قصر) ولا فطر (لغائمه) وهو من خرج على وجهه لا يدري أين يتوجه ما من
سلك طريقا لم يمسلكوا ولا فطره را حكب التعاسف ذكره في الحاشية (و) لا لانه (منال
الطريق (و) لا لانه لا يقصد ما كان معيننا) لأن السفر ذكره ليس بمباح (والسباحة لغیر
موضع معين مكرهه) قال في الاختيارات السباحة في البلاد التي قصد شربها لا يقبله بعض
التسلك أمر غيبي منه قال الامام أحمد ليست السباحة في الاسلام في شئ ولا هي من فعل
الطيبين والصالحين اه قال في الحاشية وفي الحديث لا سباحة في الاسلام مراد اذا كانت
السباحة لان فرض شربها (والسباحة كذا ذكره في القرآن غير هذه) وهي الصوم أو السباحة
أطلب العلم أو الجهاد أو غيره كذا في الفروع ولو سافر لغير شخص فقد ذكره لانه لو سافر ليفطر حرم
(ويقصر) (أو) باهيوه يفطر بره منان (من) أي مسافر (المباح) كثر قصده بالسفر (كن
قصد) سفره (معصية ومباحا) وقصده للمباح كثر لتاجر الذي يقصد أن يشرب من شراب البلد
الذي يقصر اليه (أو) سافر سفر معصية (تأني في تأنيه) وقد بقي مسافة قصر) في قصر قبل ان يها
سفر مباح كالولم يتقدمها معصية بخلاف ما لو كان الباقي دونها (لا يقصر) (اذا استويا) أي
الحرم والمباح أي تساوى قصدها (أو) كان الخطر اكثرا (قصد) لا يقصر ولا يفطر قلنا
بأنه الخطر (ولو انتقل من سفره المباح إلى) قصد سفر (محرم امتنع القصر) والفطر كما
لو كان محراما ابتداء (ولو قام من له القصر) وقوام (إلى ثالثة عدا أتم) صلاته أو ما وصفت لأن
الاصل الاتمام وقد رجع اليه (وإن سلم) من فوي القصر (من ثلاث عدا بطلت) صلاته كغير
المسافر (وإن قام) من مباح له القصر وقوام (سواء قطع) أي رجوعه ذكر وتشهدان لم يكن
تشددهم جود سلم (فلو فوي الاتمام أتم) كن لم ينو القصر (وأقبحا بئ) من الراجعة (سوى
مادها عنه فانه لغو) فلا يعتد به لخلوه عن التنية (ولو كان الساعي اماما مسافرا تابعه) المسافر
المأمور لاحتمال أن يكون قطع تنية القصر وقوي الاتمام (الان يعلم سهوه) فلا يتابعه لأن ما فعله
سهو والغو (فيسحبه) المأمور أن كان رجلا وان كان امرأة فصفت بطن كفها على ظهر الأخرى
كما تقدم (فإن رجح) الامام تابعه المأمور (والا) بان لم يرجع (فأمره مأمور وتبطل صلاته
عنا منه) الامام عايدا عاينا سهوه وصحت تقرب رجوا القصر شرطه فلا يقصر مستوطن يعمل
الاذا فارة فلا يقصر كن الخيام أو الأقرى الا (اذا فارق خيام قومه أو بيوت قريته المأمره
سواء كانت داخل السر أو خارجا) في قصر اذا فارقها (عما يقع عليه اسم المفارقة) نوع من
العد عرفا) لأن الله تعالى إنما يباح القصر لمن ضرب في الأرض وقبل مفارقتها ما ذكر لا يكون
ضاربا فيها ولا مسافرا ولا أن ذلك أحد طرفي السفر أثناء حاله الانتهاء والان النبي صلى الله عليه
وسلم إنما كان يقصر اذا رحل وقال تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (ولا يعتبر
مفارقة الخراب) وان كانت حيطانه قائمة (ان لم يله عامر) لانه ليس بعمل ابواه (مان ولبه) أي
انحراب عامر (اعتبر مفارقة الجميع) من الخراب والمأمر (كالوجع) الخراب (مزارع
وبساتين يسكنه أهله ولو فعل الزمة) فلا يقصر حتى يفارقه ذكر معناه أو المأمر (واقصر
عليه في الفروع لانه في حكم المأمر ولو كانت قرية ثنتين متدائنتين واتصل بناه أحدهما بالآخرى
فهما كالواحدة وان لم يتصل فلكل قرية حكم نفسها (ولو برزوا) أي المسافر وان لم تكن قصد

أحمد أبو داود والترمذي ومحمد
وقاس عليها صاحب السلس
وقصوه (و) الخامة (يخرج
طهارة) عياه (أو) نعيم) برباب
(لكل صلاة) لانه في معنى
المرض والمساقر والسادسة
المشار إليها بقوله (أو) عاجز عن
(معرفة وقت كاعني وقصوه)
كطهورا رواه أبو أحمد لما تقدم
(و) السابعة (لغيره) يبيع ترك
جمعة وجماعة تكسوفه على
نفسه أو ماله أو حرمته والائمة
ذكرها بقوله (أو) شغل يبيع ترك
جمعة وجماعة) كسب يخاف
فتركه ضررا في معيشة يحتاجها
فيما جتمع لم يتقدم بين الظاهر
والنهر وبين المغرب والعشاء
(ويختص بالسبعة) تلج وبرد
وخلد وصل ورشح شديدة
باردة) ظاهره وان لم تكن الليلة
مخالفة لم يعلم ما تقدم كذلك لو
كانت شديدة بليدة مظلمة وان لم
تكن باردة (ومطر يدل الثياب
وتوجدهم مشقة) لأن السنة
لم تزد بالجمع لذلك الألف المغرب
والعشاء رواه الأثرم وروى
البخاري بإسنادان النني صلى
الله عليه وسلم جمع بين المغرب
والعشاء في ليلة مطيرة وقطعها أبو
بكر وعمر وعثمان وأمر ابن عمر
مناذبه في ليلة باردة فتناذى
الصلاة في الحال والوجل
أعظم مشقة من البرد فيكون
أولى وبدل عليه حديثان
بما جمع النبي صلى الله عليه وسلم
بالمدينة من غير خوف ولا مطر
ولا وجه يعمل عليه مع عدم
المرض الا لو حمل قال القاضي
ومروا لو كان من جملة على غير العذر وانسخ لانه يعمل على فائدة فان بل المطر التعل فقط أو البدين

أول جملة معه مثق فلا وله الجمع الماصق (وولد بيته أو بجهد طريفة تحت ٣٢٧ ساباط ويهود) نجاوا بالعجدة المائت

وجود المشقة في الجملة لا لكل
فرض من المصالح لأن الرخصة
العامة تستوي فيها حال وجود
المشقة وعدمها كالسفر
(والانفصال) لمن يجمع (نمل
الأرقى بمن تأخير) الظاهر
إلى وقت العصر أو أقرب إلى
المساء (أو تقديم) أي تقديم
الصروقت الظاهر أو النساء
وقت المغرب لحديث معاذ
السابق (سوى جنى عرفة
ومزدلفة إن عدم) الأرقى
فيهما فالأفضل معرفة التقديم
مطلقا وبمزدلفة التأخير مطلقا
لقوله عليه الصلاة والسلام
فيهما (فإن استويا) أي التقديم
والتأخير في الأربعة (فأخير
أفضل) لأنه أسوأ وخروج من
الخلافة (سوى جمع عرفة)
فالتقديم به مطلقا أفضل اتباعا
لقوله عليه الصلاة والسلام
(و بشرطه) أي الجمع تقديم
كان أو تأخيرا (ترتيب مطلقا)
أي واحد كره أو نسبة بخلاف
سقوطه بالنسبة إلى قضاء
الفوائت خلافا لما في الأناص
(و) بشرط (لجمع وقت أولى)
المجموعتين أربعة شروط
أحدها (نيتة) أي الجمع (عند
إحرامها) أي الأولى لأنه محل
النية كنية لجاهة (و) الثاني
المجموعتين (الابتداء) وقامه وضوء
خفيف (لأن معنى الجمع المقارنة
والتأدية ولا يحصل مع تقريده
ياكثر من ذلك ولا يضركلام
يسير لا يزد على ذلك من تكبير
عبد أو غيره ولو غير ذكر ولا
مجدد هو (ليعط) جمع (برنية) صلاها (بينهما) أي المجموعتين (و) الثالث (وجود العذر) المجمع لجمع (عند افتتاحهما)

الاجتماع ثم بعد اجتماعهم تنشئون السفر من ذلك المكان قاهم القصر قبل مغارقة في ظاهر
كلامهم) قال في الفروع وهو مذهب انتهى لانهم ابتدؤا السفر وفارقوا قبل منهم عقلت أن لم
سروا الأقامة في ذلك المكان أكثر من عشر من صلاة أو تكون المدة عدم اجتماعهم قبل ذلك
(خلافا لما في المعالي) حيث قال لأقصر حتى يفارقه (ويستريح في سكان قصور ورياساتين
وغوهم) كاهل العرب من القصب وغوهم (مفارقة ما سوا الله) بما يعقل مفارقة (عرقا)
ليسر واما سفر من لم يتقدم (و) يستريح لأقصر القصر (إن لا يرجع) من فارق كما تقدم (إلى
وطنه) قريبا (و) أن (لا يوصف قريبا) أي في ماديون المسافة (فإن يرجع) أو في الرجوع
(لم يترخص حتى يفارقه تأييدا) أو تفي نيتا ويصرف ليصرف لا تقادسببال الرخصة حيثن (ولم
ينزل الرجوع) عند مفارقتها كالمصير مسافرا (لكن بداله) الرجوع (لحاجة) بدت له (لم
يترخص) بقصر ولا فطر (فد رجوعه بعد نية هود حتى يفارقه أيضا) أو تفي نيتا ويصرف
لم يتقدم (لأن يكون رجوعه) إلى وطنه (سفر أطول) أي يبلغ مسافة القصر فيترخص
في هود لأنه مسافر (والعذر) لجواز القصر والظن (نية) المسافر قصر (المسافة)
لا وجود حقيقتها فمن نوى ذلك) أي السفر الذي يبلغ المسافة (قصر) لوجود نية المسافة
المعتبرة (ولو رجع قبل استكمال المسافة) وقصر (لم يلزمه إعادة قصره) مع أنه لم
يسافر ستة عشر فرسا ولو كان ذلك عند التقصيص عن قول المصنف والفر من سفر إلى قولهم
نوى سفر أو ورد عليه المصنف في حاشيته التقيح أنه لا تنكح النية حتى يشرع وأن قوله إذا فارق
يؤثر في نية العار قال آخره لا يكتفي في ذلك لأنه قد نوى يفارقه في طلب حاجة فلا بد من
تقديره إذا فارقها مسافرا أو عرف في الفروع كما عبر المصنف فيما تقدم من ابتداء سكن كان بعد ذلك
بأسطرنا أو وهو قريب من منيع المصنف (وإن يرجع) ليعود إلى وطنه مقبلا أو الحاجة
بدت له (ثم بدله) العود إلى السفر لم يقصر حتى يفارق مكانه) الذي بدت له فيه العود لأنه
موضع إقامة متكافئة غير مفارقتها كحل وطنه (فإن شلف) أن سهر إلى البلد الذي قصد
يبلغ (فقد المسافة) بأن جهل كونه مسافة قصر لم يقصر حتى يعلم لأن الأصل الإتمام ولم يعلم
المبلغ للقصر (أول) لم يقدر سفره كن خرج في طلب آتني أو ضلنا أو أن يعود إلى أن وجدته لم
يقصر حتى يحاذي المسافة) لعدم تحققها المبلغ للقصر وفي شرح المنتهى في أول القصر من
خرج في طلب ضالة أو آتني حتى جاوز ستة عشر فرسا لم يحز له القصر لعدم نية هل المذهب
انتهى وفي الشرح ولو خرج طالبا لهدى آتني لا يعلم أن هو أو منعه عشا أو كلا متى وجدته أقام
أو سلك في الأرض لا يقصد مكانا بل يبعث إلى القصر وأن سارا ما ما وقال ابن عقيل يباح له القصر
إذا بلغ مسافة القصر ثم قال ولو قصد بلدة أبعد أو عزمه أنه متى وجد طلبه ودونه رجوع أو أقام
لم يبعث له القصر لأنه لم يحزم مسافر طويلا وأن مكان لا يرجع ولا يقسم بوجوده فله القصر
(ويقتصر من له قصد حج) ونوى سفر يبلغ المسافة (وإن لم يلزمه الصلاة) حال شروعه في
السفر (كالحائض وكافر ومجنون وصبي) ذكر أو أنثى (تظهر) الحائض (وسلم) الكافر
(ويبقى) المجنون (ويبلغ) الصبي (ولو بقي) بعد الظهور والإسلام والأفاقة بالبولغ (دون
مسافة قصر) لأن عدم التكليف ليس بمانع من القصر في أول السفر بخلاف من أنشأ السفر
عاصي به ثم تاب في أثناءه فإنه لا يقصر إذا تاب إلا إذا تاب من سفره مسافة قصر كما تقدم لأنه
مجنون عن القصر في ابتداءه ويستقي من جواز القصر بعد وجود ما سبق اعتباره إحدى
وعشر ومن صور يجب فيها الإتمام الأولى منها أشار إليها بقوله (ولو سفر) (وطنه) أتم
ولو لم يكن له بوطء حاجة سوى المرو عليه لكونه طريفة إلى ما يقصده لأنه في حكم المقيم

مجدد هو (ليعط) جمع (برنية) صلاها (بينهما) أي المجموعتين (و) الثالث (وجود العذر) المجمع لجمع (عند افتتاحهما)

هَذَا الْفَتْوَى الثَّانِيَةَ ذَكَرَ هَاقُولَهُ (أَوْ) مَرَّ (بِالْبَلَدِ لِهَيْبَةِ مَرَأَةٍ) أَمَّا وَلَمْ يَكُنْ وَطَنُهُ حَتَّى يَنْفَارَتْهُ
لِمَا تَقْدِمُ هُـ وَالثَّلَاثَةَ أَيْضًا لِهَيْبَةِ مَرَأَةٍ (أَوْ) مَرَّ بِبَلَدٍ (تَزُوجُ فِيهِ أُمَّتَهُ) حَقَّقَ بِعَارِفٍ بِالْبَلَدِ الَّذِي
تَزُوجُ فِيهِ هُـ حَدَّثَ عَنْ عَمَّانَ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ تَأَهَّلَ فِي بَلَدٍ قَلَّ
صَلَاتُهُ أَتَقِيمَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَظَاهِرُهُ وَبَعْدُ عَارِفُ الزُّوجَةِ وَعَلِمَ مِنْهُ تَقُولُ كَانَ لَهُ أَقْرَبُ كَانُوا بَابَ
أَوْ مَاشِيَةً أَوْ لَمْ يَتَمَتَّعْ عَلَيْهِ الْقَصْرِ ذَالِمَ يَكُنْ بِمَاضِيٍّ (وَأَهْلُ مَكَّةَ قَوْمُونَ حَوْلَهُمْ) وَهُمْ
مِنْ دُونَ الْمَسَافَةِ مِنْ مَكَّةَ (إِذَا ذَهَبُوا إِلَى هَرَفَةٍ وَمَزْدَلَفَةٍ وَمَنَى فَلَيْسَ لَهُمْ قَصْرٌ وَلَا جَمْعٌ)
لِلْفَرِيقِ لَا تَقِيمُ لِمَا يَوْمًا بِرَأْسِ الْمَسَافَةِ (فَهِيَ مَنَى) إِحْتِسَابُ (الْمَسَافَةِ كَقَوْمِهِمْ) لِعُيُومِ
الْأَدَلَةِ وَمِنْهُمْ لَمْ يَمُنْ مِنْ نَبِيِّ الْأَكَاكِيَةِ كَقَوْمِ قُرَيْشٍ عَشْرِينَ سَلَاةً كَاهِلُ مِصْرَ وَالشَّامِ فَلَيْسَ لَهُمْ
قَصْرٌ وَلَا جَمْعٌ بِمَكَّةَ وَلَا مَنَى وَلَا عَرَفَةَ وَلَا مَزْدَلَفَةَ لَا تَقْطَعُ سَفَرَهُمْ بِدُخُولِ مَكَّةَ إِذَا جَمَعَ قَصْدُ
مَكَّةَ لَعَمَلِ مَحْصُورٍ كَمَا بَاقِي كَالْفِي الشَّرْحِ وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَرَجُوا إِلَى هَرَفَةٍ فِي نَيْتِ الْأَكَاكِيَةِ إِذَا
رَجِعَ لَمْ يَقْصُرْ بِعَرَفَةَ (تَكُنْ قَالَ) الْأَمَامُ (أَحْمَدُ) قَدْ كَانَ مَقَامُ مَكَّةَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْجَمْعِ وَهُوَ
يَرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ فَلَا يَجِيزُهَا أَيُّهَا كَثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ (فَهَذَا يَصِلُ رَكْعَتَيْنِ بِعَرَفَةَ)
أَيُّ وَمَزْدَلَفَتَيْنِ (لَا تَحْدِثُ خُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ نَاسًا السَّفَرُ إِلَى بَلَدٍ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى بَلَدٍ الَّذِي
كَانَ قَرَى الْأَكَاكِيَةِ) (وَالْقَصْرِ رَخَصَهُ) لِأَنَّ سَلَامَانَ بْنِ إِذَا الْقَصْرِ رَخَصَهُ مُعْضَرُ اثْنَيْ عَشَرَ
هَجَا بِرَوَاهِ الْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَبُذِيذُهُ مَسْنُونٌ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ حَدَّثَهُ قَعْدُكَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكَ فَاقْبَلُوا مِنْهُ (وَهُوَ) أَيُّ الْقَصْرِ (أَفْضَلُ مِنَ الْأَعْتَامِ
نَاصًا) لِأَنَّ صَلَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُلُّوا عَلَيْهِ وَكَذَا الْخَلْفَاءُ الْأَشْدَقُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ
عِمْرَانَ اللَّهِ يَحْبِبُ أَنْ تُقَرَّ رَخَصَهُ بِمَا يَكُونُ أَنْ تُقَرَّ مَعْصِيَتُهُ (وَأَنْ أُمَّتَهُ) مِنْ يَسَاحِلِ الْقَصْرِ
إِلَى بَابَةِ (جَازَ وَلَمْ يَكُنْ) لَهُ الْأَعْتَامُ حَدِيثٌ يَصِلُ نَاسًا فَاشْتَأَتْ أُمَّتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَصْرُ
قَالَ الشَّافِعِيُّ وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَبِهِ هُـ الرَّابِعُ مِنَ الصُّورَاتِ الَّتِي يَحِبُّ فِيهَا الْأَعْتَامُ مَا ذَكَرَهَا
بِقَوْلِهِ (وَأَنْ أَحْمَدُ مُعْضَرُ فِي حَضْرَةِ) ثُمَّ سَافَرَ زَمَانُ بَيْنَهُمَا خَمْسَةَ أَشْهُارٍ فَقَوْلُهُ (أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ
رَقَّتْ صَلَاتُهُ فِيهِ) أَيُّ فِي الْحَضَرِ (ثُمَّ سَافَرَ) زَمَانٌ يَمُنُّ بِوَجْهِهِ عَلَيْهِ نَامَةً دُخُولُ وَقْتِهَا وَهَذِهِ
مُفْتِيَةٌ عَنِ الْقِيَلِهَا السَّادَةِ أَيْضًا بِمَا يَقُولُ (أَوْ أَحْرَمَ بِهَا) أَيُّ إِلَى بَابَةِ (فِي سَفَرٍ) مِمَّجٍ
لِلْقَصْرِ (ثُمَّ أَكَامَ كَرَا كَبِ سَفِينَةٍ) أَحْمَدُ بِالْصَّلَاةِ مَعْرُورَةً بِهَا ثُمَّ وَصَلَتْ إِلَى وَطَنِهِ فِي إِثْنَاءِ
الْصَّلَاةِ لَزَمَهُ أَنْ يَتِمَّ أَوْ بِعَالِيهَا عِدَّةُ اجْتِمَاعِ فِي أَحْكَمِ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَلْيَحْكَمْ الْحَضَرُ كَالسَّفَرِ
عَلَى الْخَلْفِ هُـ السَّابِقَةُ هُـ وَالثَّانِيَةُ بَيْنَهُمَا يَقُولُ (أَوْ كَرَصَلَةُ حَضْرَةٍ سَفَرًا وَكَبِهِ) أَيُّ صَلَاةٍ
سَفَرٍ فِي حَضْرَةِ زَمَانٍ بَيْنَهُمَا لَأَنَّ الْأَصْلَ فَلْيَحْكَمْ وَالثَّلَاثَةُ وَالْعَائِدَةُ أَيْضًا بِمَا يَقُولُ (وَأَنْتُمْ عَقِيمٌ
أَوْ بَيْنَ لَزَمَهُ الْأَعْتَامُ) كُنْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ حَضْرًا ثُمَّ سَافَرَ وَتَحَوَّلَ بِحَدِيثِ أَهْلِ الْجَمْعِ الْأَمَامِ
لِوُجُوهٍ لَا تَخْتَلِفُ عَلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ هَبَّاسٍ تِلْكَ السَّنَةُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَلَا نَهَا صَلَاتُهُ بِوُجُوهٍ مِنْ
أَوْ بَعْدَ فَلْيَصْلِحْ الْخَلْفُ مِنْ بَعْدِ الْأَرْبَعِ كَالْجَمْعِ وَسِوَاهُ أَتَمَّ بِفِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا
اعْتَقَدَ مَسَافَرًا أَوَّلًا وَمِنْ ذَلِكَ لَوْ أَحْرَمَ مَسَافَرًا خَلْفَ مَسَافَرٍ طَرَأَ الْأَمَامُ عِزْرًا فَاسْتَخَفَّ فَقِيمًا فَإِنْ
الْمَأْمُورُ بِلَزَمَهُ الْأَعْتَامُ دُونَ أَمَامِهِ الَّذِي اسْتَخَفَّ الْقِيمَ هُـ الْحَادِيَةُ عَشْرُ ذَكَرَهَا يَقُولُ (أَوْ) أَتَمَّ (بَيْنَ
شَلْتَنِ) أَيُّ فِي كَوْنِهِ مَسَافَرًا (أَوْ) أَتَمَّ (بَيْنَ يَنْتَبِهُ عَلَى تِلْكَ أَمَامَهُ مَقِيمٌ وَلَوْ بَانَ) الْأَمَامُ بِصَدِّ
(مَسَافَرًا) لَزَمَ الْمَأْمُورُ أَنْ يَتِمَّ لَعَمَلِ الْجَزْمِ بِكَوْنِهِ مَسَافَرًا عِنْدَ الْأَحْرَامِ هُـ الثَّانِيَةُ عَشْرُ الْمُبْنِيَّةُ
بِقَوْلِهِ (أَوْ) أَحْرَمَ (بِصَّلَاةٍ لَزَمَهُ أَتَمُّهَا قَصْدُ وَأَعَادَهَا كُنْ بِقَتْدَى بِعَقْمٍ فَيُحْدِثُ) فِي
إِثْنَاءِ الصَّلَاةِ فَلْيَزِمَ أَعَادَتَهَا نَامَةً لِأَنَّهُ لَوْ جَبَّتْ عَلَيْهِ بِإِبْدَالِهِ نَامَةً فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَادَ مَقْصُورَةً

(و) الرَّابِعُ (اسْتَبْرَاهُ) أَيُّ الصَّدْرِ
(فِي غَيْرِ جَمْعٍ مَطَرٍ وَمَحْصُورٍ)
كَبَرُ (إِلَى فِرَاعِ الثَّانِيَةِ) مِنْ
الْمَجْمُوعَتَيْنِ (أَوْ أَحْرَمَ الْأَوَّلَى)
مِنْهَا وَأَوَّلُ الْجَمْعِ (لَمْ يَطْرُقْ تَقْطُعُ
الْمَطَرِ) (وَلَمْ يَمُتَّ فَانْجَلَّ وَجَلَّ)
لَمْ يَطْلُ الْجَمْعُ لِأَنَّ الْوَحْدَ يَنْشَأُ
عَنِ الْمَطَرِ وَهُوَ مِنَ الْأَعْدَادِ
الْبَعْثَةِ أَشْهُمًا لَوْ لَمْ يَتَقَطَّعْ الْمَطَرُ
(وَالَا) أَيُّ أَنْ لَمْ يَحْصُلْ وَجَلَّ
(بَطَلُ) أَسْمَعُ وَلَوْ خَلْفَ مَرَضٍ
أَوْ غَيْرِهِ لَزَمَ مَعَهُ فَيُؤَخَّرُ
الثَّانِيَةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُهَا (وَأَنْ)
أَتَقَطَّعَ سَفَرًا (أَيُّ) الْمَجْمُوعَتَيْنِ
بِأَنْ نَبَى الْأَكَاكِيَةِ أَوْ أَرَسَتْهُ
السَّيْفِيَّةُ بِجَاهِلِي وَطَنِهِ (بَطَلُ)
الْجَمْعُ وَالْقَصْرِ (لَا تَقْطَعُ السَّفَرُ
فِيهَا) أَيُّ الْأَوَّلَى (وَنَصَحُ)
فَمَرَضًا لِأَنَّهُ لَا فَوْقَهَا وَبُذُو
الثَّانِيَةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُهَا (وَأَنْ)
أَتَقَطَّعَ سَفَرًا (ثَانِيَةً) الْمَجْمُوعَتَيْنِ
(بَطَلًا) أَيُّ الْجَمْعِ وَالْقَصْرِ لَمْ
تَقْدَمْ (وَيَتِمَّ) أَيُّ الثَّانِيَةِ (فَتَلَا)
كُنْ أَحْرَمَ بِهَا طَانًا دُخُولُ وَقْتِهَا
فَبَانَ عِدَّةُهَا وَالْأَوَّلَى وَتَمَّتْ
مَوْقِعُهَا لَوْ أَنْ تَقَطَّعَ بِسَدِّهَا فَلَا
إِعَادَةَ (وَمَرَضٌ فِي جَمْعٍ كَسَفَرٍ)
فَانْهَوِيَ بِهَا الْأَوَّلَى أَتَمَّهَا وَهَتَّ وَفِي
الثَّانِيَةِ هَتَّ تَلَا وَبَعْدَهَا
إِبْرَاهِيمُ (و) يَشْتَرُطُ (لِجَمْعِ وَقْتِ)
ثَانِيَةً) وَهُوَ جَمْعُ التَّأَخِيرِ
شَرْطَانِ أَحَدُهُمَا (نَشَأَ) أَيُّ
الْجَمْعِ (وَقْتُ الْأَوَّلَى) الْمَجْمُوعَتَيْنِ
مَعَ وَجُودِ مَعَهُ (مَالٌ بِشَرْقِ)
وَقْتُ الْأَوَّلَى (عَنْ تَلَا) لِقَوَاتِ
فَائِدَةُ الْجَمْعِ وَهِيَ التَّخْفِيفُ
بِالْمَقَارَضَةِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَلَنْ
تَأْخُرَ إِلَى ضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْ
قِيَلِ أَحْرَمَ بِهَا تَخَفُّهُ وَهُوَ الْجَمْعُ (و) الثَّلَاثِي (يَقَامُ عِزْرٌ) مِنْ نَيْتِ جَمْعِ وَقْتِ الْأَوَّلَى

(الى دخول وقت ثانية) لان المصلي يجمع العذر فان لم يستمر الى وقت الثانية زال ٣٣٩ المقتضى لجمع ما تمتع بمريض يرى

وساير تقدم و (لا) بشرط
(غير) ما مر من الشروط فلا
يشترط فيه عند الاحرام ولا استمراره
في وقت الثانية لانها ما صارنا
واحدتين في ذمته فلا بد من
فعلها ولا تعاد امام او مأموماً (ولو
صلاها) الى آخره حين (خلف
امامه) كل واحد خلف امام
(او) صلاها خلف (من لم
يجمع) مع (او) صلى (احداها
منفرداً او) صلى (الآخرى جماعة)
مع (او) صلى اماماً (عاموماً
الاولى و) اماماً (آخر الثانية)
مع (او) صلاها اماماً (بين لم
يجمع مع) لعدم المنع وصح
ذكر انه نسي من الاولى وكذا او
من احداها ونسها اماماً في
الوقت او صلاها اماماً بدمرتا وان
بان ضمن الثانية اهادها او
قضاها فظولاً يطل جمع تأخير
مطلقاً لاجرم تقدم ان اهادها
قر بما يجتنب لا تقوت المودة

(فصل) في صلاتنا خوف

ومشروعيها الكتاب والسنة
وتخصيصه عليه الصلوة والسلام
بالخطاب لا يقتضي اختصاصه
بالحكم لقوله تعالى لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة وجميع
الاصحاب رضي الله عنهم على فعلها
وصلاها على الوجوه وخذيفة
واما تركها لما عليه الصلوة والسلام
بما نحن في غنى كاقبل نزول
الآية أو نسباً لا والله لم يكن يومئذ
قتال من منعه من صلاة الأمن
(نقص صلاة الله) وف يقتل
صاح لانها رخصة فلا تنسأج
بالتأخير المحرم قتل من اهل

هاتلثة عشر المشار اليها بقوله (اولم ينوا قصر عند دخوله الصلاة) أي احولها الزمه أن يتم
لانه الاصل والاطلاق التيمم ينصرف اليه كالأقوى الصلاة أو أطلق فان نية تنصرف الى الأفراد
لكونه الاصل والاربعه عشر المذكورة بقوله (أو شئت في الصلاة نوى القصر لم لا ولو ذكر
بعد ذلك في أثناء الصلاة (أنه كان نواه) لزمه أن يتم لوجود ما وجب الانعام به فيها فقلب
لانه الاصل والخامسة عشر بينها قوله (أو تعد ترك صلاة أو بعضها في سفر) بان آخرها لا أعذر
(حق خرج وقتها) عنها وبعضها لزمه أن يتم قياساً على السفر المحرم لانه صار حاصلاً بانها آخرها
متعمداً من غير عذر قال في الفروع وقيل بقصره وكذا لا لانه الثلاثة لمسلم محرم السبب أي
لان السفر الذي هو سبب التيمم مباح والمعيبة فيه لا تمنع القصر كما تقدم السادسة عشر أشار
اليها بقوله (أو عزه) المسافر (في صلاته على ما لزمه) الانعام من الإقامة وسفر المعصية (بان
قلب السفر للمعصية لزمه أن يتم فقلبه لكونه الاصل وكذا الأقوى الرجوع ومدة الرجوع لا يباح
فيها القصر وصار ثابتاً انتهى أو عزه في صلاته على قطع الطريق ومحرمه كره المصنف أولى
لما تقدم من أن المعصية في السفر لا تمنع الرخص بخلاف المعصية في السابعة عشر ذكرها بقوله
(أو تأبى منه) أي من سفر المعصية (نبا) أي الصلاة (لزمه أن يتم) ولا تنفعه نية قصرها فأن
ولا تهل ان كان نوى القصر في ابتداءها هلا تخبرم ذلك أولم ينوا القصر عند آخرها امامان
نواه اماماً لم تعد صلاته كما ذكره في ضمن حكم عام بقوله (وان نوى مسافراً القصر حيث يحرم
عليما) بانه لا يباح له القصر (كر نواه) أي القصر (خاف مقيم عالماً) بان امامه مقيم وأنه
لا يباح له القصر اذ لم ينعقد (أو قصر معتداً بغير القصر) ولانه محظور في اعتقاده (لم
تعتقد) نشه في قصر صلاته (كثيرة مقيم القصر) لا تصح صلاته (و) كنية مسافر وعبد
الفاخر خلف امام الجماعة فلا يصح (نبا) الاختلاف على الامام (ولو اتهم من القصر) ونواه
(حاله) احد نفسه بمقيم ثم على حدث نفسه فله القصر (في العادة لان الأولى لم تعتد بخلاف
ما لو اتهم بمقيم ثم حدث ما حدث كما تقدم

من شرط نية القصر لان الانعام الاصل والاطلاق التيمم ينصرف اليه كالأقوى الصلاة
مطلقاً ينصرف الى الأفراد (والعلم بها عند الفروع) حكنا في الفروع قال ابن نصر ان قولنا يعلم
معنى قوله والعلم بها اه وقال بعض المتأخرين معناه العلم بالنية فيما اذا تقدمت بالزمن
اليسير بخلاف غير المقصورة فانه يكفي استصحاب النية حكماً لا ذكر اعند التكبير وقتها أقرب
من ذلك أن يقول معناه بشرط العلم بكونه نوى القصر في ابتداء امره بأن لا يطرأ عليه
شك له فانه لا يطرأ على ما لا انعام (و) يشترط أيضاً العلم (ان امامه اذن) أي حال الصلاة
(مسافر ولو باماره علامه كحاشيائنا) إقامة فاقط مجرى العلم (لا) يشترط ان يعلم (ان
امامه نوى القصر علماً باذن) لانه يتعدا العلم (فلو قال) المأموم (ان أتم الامام) أتمت بان
قصر قصر لم يصح ذلك في صحة صلاته وان سبق امامه الحديث فخرج قبل علمه بحاله فله
العصر علماً فانما هو قبل لزمه الانعام لانه الاصل (وان على مقيم ومسافر خلف) امام
(مسافر أتم المقيم اذ سلم امامه) اجنوا اذ اتم مسافر مقيم فاتهم بها صلاة مع لان المسافر
يلزمه الانعام بنيت (ويسن ان يقول الامام) المسافر (لمقيمين أتوا فاسفر) لم يحدث ولا
يلتبس على الجاهل عدد ركعت الصلاة (ولو قصر الصلوتين) أو صلاها بيمين (ووقت
أولها) جمع تقديم (ثم قدم) وطنه (قبل دخول وقت الثانية) أو وجد ما يطرأ له (أجزاء)
اعتباراً بوف العمل (ولو نوى القصر) من يباح له (ثم فرضه نوى في الصلاة لانعام أتم)

هجم العدو) لقوله تعالى ان نضيقنكم ٢٣٠ يشتمكم الذين كفروا (و) نعم (في سفر على سنة اوجه) قال احمد عن النبي صلى

الله عليه وسلم صلاة الخوف من خمسة اوجه اوستوف رواية اخرى من ستة وجه اوسيه فقال الاثرم قلت لابي عبد الله تعالى قول بالاحاديث كلها: تختار واحدا منها قال: اقول من ذهب اليها كله الحسن واما حديث سهل فانما اختاره (الاول) من الوجوه اذا كان العدو جهة القبلة يرى الصليين (ولم يخف) البناء لقول فيها (كسب) يأتي من خلف المسلمين أحقرم يكمنون في الحرب (صفهم) أي المسلمين (الانما صفين) ذكره وأكرم بالجميع) من الصفوف (فادا) بعد الامام (بعدد الصف المتقدم وحسن) الصف (لآخر حتى يزوم الامام أي) الركعة (الثانية) بعد الصف (الحارس ويلحقه) أي الامام (ثم الاولى تآخر) الصف (القدم) الساجد مع الامام (وتقدم) الصف (المؤخر) الساجدين يحصل المتعادل بينهما في فضيلة الموقف (ثاني) ركعة (الثانية) يسجد معه الحارس في الاولى (ويحرس الساجد معه) أولا أي في الركعة الاولى (ثم يلحقه) أي الامام (في التشهد فيسلم) الامام (بجميعهم) لحديث جابر قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصننا فيه صفين والعدو بيننا وبين القبلة تكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا جميعا ثم ركعوا ركعتنا ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ثم انحدر السجود الصف الذي يليه وقام لصف المؤخر في

وحول الامم رجع الى الاصل قال ابن عقيل وغيره فرضه الاوثان وهذه الثامنة عشر عما يجب فيه الاتمام (ولو نوى) مسافر (التصريح) أنهم هو فرضه الركعتان والزيادة مشهور بسعد لما تلمبا) لأن عدلا لا يخل الصلاة بتقديم حكم كتابه لأنهم لم يزلوا اماما (ومن لم يركع بقا) طريق (يعتد) طريق (قريب منك البعد بقصر الصلاة فيه) قصر لانه مظنة فقد يصح وكالو كان لا يخوفه أو شقنا قدم المحكمة في بعض الصور لا يضره قال في القروع وظاهر كلامهم منع من تصدق به بعد الحاجة هي فقرته وجلوا صاحب التحرير أصلا لا يجوز من اتى قبله او لم ينسويه أولي (أو) سلكا الطريقين للميد (لفرضك) أي لغير التصريح بكتب دل اوني ضرر قصر قال ابن عقيل قولوا واحدا (أو) كركلا سفر فيه) أي في ذلك السفر (أو) سفر آخر لم يذ كرهما في الحضر قصر لانه وجوبها وفعلها وجد في السفر شبه أدائها فان ذكرهما في الحضر أو قضى بعضهما في الحضرة الثامنة عشر من المسائل التي يجب فيها الاتمام ذكرها بقوله (ولو نوى إقامة مظنة) بأن هذا من ميعين (في بلد أو للبلد الذي بقصد به بدر حرب أو سلام أو فدية لا يقيم بها أو كانت لا تقدم فيها التسلا) أنهم زوال السفر المبيع للقصر دينية الإقامة والعشرون المشار اليها بقوله (أو) نوى إقامة (أثمن من عشرين صلاة) أنهم تحدث جابر وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة رابعة ذي الحجة فاقام بها اربع أو اثنا عشر والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى منى وكان بقصر الصلاة في هذا الامام وقد أجمع على إقامتها وقال أنس إقامتها أكثر من انقصر الصلاة متفق عليه قال الاثرم سمعت أبا عبد الله ذكر حديث أنس ويقول هو كلام ليس بفقه كل أحد وجهه أنه حسب مقام النبي صلى الله عليه وسلم ذكره وفي وليس له وجه غير هذا الحادية والعشرون المذكورة بقوله (أو) سلك في سنة من نوى إقامة (ما منع القصر أو الاتمام) لأنه الاصل فلا ينقل عنه مع الشك في مبيع الرخصة (والأ) أي وإن لم ينزل إقامة أكثر من عشرين صلاتين نوى عشرين فاقبل (قصر) لما تقدم (ويوم الدخول يوم الخروج يصح أن من المدة للدخول عند الزوال احتسب ما بقي من اليوم وخروج عند العصر احتسب ما مضى من اليوم (وان أقام) للمسافر (لقضاء الحاجة) رجوعه حيا أو جهاد عدو وسواء غلب على ظنه انتشاء حاجته في تدبيره أو كثير بعد أن يحتل انتضاء في مدة لا ينقطع حكم السفر بها (بلانية) إقامة ينقطع حكم السفر) وهي إقامة أكثر من عشرين صلاة (ولا يلحق قضاء الحاجة قبل المدة) أي مدة أكثر من عشرين صلاة (ولو) كان العلم (ظنا) لأجر أنه يجري البقن حيث يتعذر أو يتعسر (أو) حبس ظمنا أو حبس مطر أو مرض ونحوه) كنج وجليد (تصريدا) لأنه عليه الصلاة والسلام أقام بتبوك عشرين يوما بقصر الصلاة رواه احمد وابوداود والبيهقي وقال تفرد معمر برويته مسندا رواه علي بن المبارك مرسلا ولم ينفع النبي صلى الله عليه وسلم مكة أقام فيها تسع عشرة يصلي ركعتين رواه البخاري وقال أنس أقام أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم برامهر خمسة أشهر بقصر من الصلاة رواه البيهقي بأسانيد حسن قال ابن المنذر أجمعوا على أن المسافر بقصر ما لم يجمع إقامة ولو أن عليه سنون ودرى الاثر من عن ابن عمر أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر بقصر الصلاة وقد حال الشك بينه وبين الدخول فان حسم بحق لم يقصر وعن علي قال قصر الذي يقول أخرج اليوم أخرج غدا ثم ساروا من سعداته أقام في بعض قرى الشام اربعين يوما بقصر الصلاة رواه اساميد (قال) أقام الحاجة (علم) أو ظن (إما لا تقتضي في أربعة أيام لزوم الاتمام) كالنوى الإقامة أكثر من أربعة أيام قال في الاتصاف واظن أن الحاجة لا تقتضي إلا بد معنى مدة لا تقصر

جميعا ثم انحدر بالعبادة
الصف الذي يليه الذي كان
مؤخرا في الركعة الأولى وقام
الصف المؤخر في غير أسد رفلنا
قضى النبي صلى الله عليه وسلم
الصبر وقام الصف الذي يليه
انحدر والصف المؤخر بالصبر
سجد ثم سلم النبي صلى الله عليه
وسلم وسلمنا جميعا رواه مسلم
والبخاري بعده ورواهما أحمد
وأبو داود من حديث ابن عباس
الزرق قال فضلا الذي صلى الله
عليه وسلم مرتين مرة بفغان
ومرة بأرض بني سليم (ويجوز
جلهم) أي المسلمين (صفا)
واحدا (وحسب بعضه) في الأولى
والباقي في الثانية لأن تعدد
الصف لا أثر له في حواشي المسلمين
ولا في انكسار الغدو (ولا) يجوز
(وحسب صف في الركعتين) لأنه
نظم تركهم الصبر مع الإمام في
الركعتين الوجه (الثاني إذا
كان) العذر (بشيء جهتا) أي
القلة (أو) كان (جا) أي جهة
القلة (ولم ير) أي ربما لم يكون
كلهم أو جاويز ويغاف كين
(فهمهم) أي المسلمين الإمام
(طائفتين تكفي كل طائفة)
منهم (العدد) زاد أبو العاصي
يحيى بمحرم قرارها (طائفة)
منهم تذهب حديثا العسكو
(وتحرس) للمسلمين (وهي)
أي الطائفة الحارسة (مؤتممة)
أي الإمام حكما (في كل صلاة)
لأنها من حيث ترجع من
الحراسة وتقرر لا تغاير الإمام
حتى يسلم جاويزا بعد دخولها
معه لاقه كما أنه عليه السلام

فأصبح من المذهب أنه لا يجوز له التعبد في القصر والركوع والركعة وقيل لهذا جزم به في
الركعة ويحتمل أن يتم (ومن رجع إلى بلد) كان (أقام به ما عجز القصر) ولم ينو حال العود
إقامة به تمنع القصر (تصريحه ليضا) لأنه مسافر وليس كمن مروطه (وأن عزمه على إقامة
طوله في سفر سابق) أي ناحيته من أطراف الأقاليم والمراد به العامة المشتبهة على إمكانية (يشغل
فيه) أي السابق (من قرية إلى قرية لا يجمع) أي لا يزم من أجمع معنى نوى (على الإقامة
بواحدة منها) أي القري (مدة بطل حكم السفر) أي فوق أربعة أيام (قصر) لأن النبي صلى
الله عليه وسلم أقام عشرة أيام في قصر في تلك الأيام كلها كما تقدم (وأن نوى إقامة بشرط
كان يقول إن أقبت فلنأتي هذا البلد أقمت فيه ولا فلان لم يلقه) في البلد (فله حكم السفر)
لعدم الشرط الذي علق عليه الإقامة (وأن لقائه به صار مقبلا) لاستخفاف حكمه كنية الإقامة
(إن لم يكن قد غلبت عليه الأولى) الإقامة (قبل لقائه أحوال لقائه) فإن فسخها أذن فله التعبد (وإن
فسخ الثانية بعد لقائه فهو كسافر نوى الإقامة الثانية من القصر ثم بدله السفر قبل تمامه فليس له
أن يقصر في موضع إقامته) لأنه لم يثبت له حكم الإقامة أشبهه وطئه (حتى يشترع في السفر)
ويغادر ذلك الموضع كما تقدم (واللاح) صاحب السفينة كاله الجوهري (الذي معه أهله في
السفينة أو لأهل له) وليس له أنه الإقامة ببلد لا يترخص) يقصر ولا فطر لأنه غير طالع من
وطنه وأهله أشبه المقيم ولا يعتبر للسفر التمتع كونه قطعاً بخلاف الدائم (فإن كان له) أي
الملاح (أهل ويسوا معه ترخص) كغيره من المسافرين لأن التشبه حقيقة لا يحصل الأبدان
(ومنه) أي الملاح في التفصيل السابق (مكار وراوع ولج) بالجسم (وهو رسول السلطان
ويريدونهم) كاسائيه فلا يترخص إذا كان معهم أهلهم وليس لهم نية إقامة ببلد (نصا)
وكذا أريد بكنهم أهل فإن كان لهم أهل ليسوا معهم فلم يترخص (وعرب البدو الذين
حيث وجدوا الرعي عودهم يصلون تماماتهم مقيمون في أوطانهم) ولا يباح لهم الفطر بوضع
لذلك (فإن كان لهم سفر من المصيف إلى المتي ومن المتي إلى المصيف كما يترك عنهم
يقصر وإن في هذه السفر) حيث يبلغ المسافة لعموم الأخبار (وكل من جاز له التعبد جاز له
الجمع والعطر) لوجود مبيهما وهو السفر الطويل (ولا عكس) أي ليس كل من أيجله
الفطر والجمع أيسر له القصر (لأن المروض ونحوه) ممن يباح له الفطر أو الجمع (لما شفع
عليه في تمام الصلاة) بخلافه وهو (قد نوى المسافر صلاة يومين ويقطعهما من القصر
إلى الزوال والعشاء فطر وإن لم يقصر) إذ ليس في ذلك الوقت صلاة يقصرها أو ينهها (قال
الاصحاب) منهم ابن عقيل (الأحكام المتعلقة بالسفر الطويل) الذي يبلغ مسافة القصر
(أربعة أو خمسة أو سبع) على الخلف ونحوه (ثلاثا والفطر) بزمان وأما أكل الميتة
والصلاة على رأسه إلى جهة سفره فلا تختص بالطويل كما تقدم
فأفصل في الجمع بين الصلاة (وليس) الجمع (بمقتبل تركه أفضل) للاختلاف
فيه (غير جزي عرفة ومزدلفة) فستأمر بشرطه لا تقع عليها لفعله عليه الصلاة والسلام
(يجوز) الجميع (بين الظهر والعصر) في وقت أحدهما (و) بين (العشاءين في وقت أحدهما)
ففيه الأربعة التي تجمع الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقت أحدهما أما الأولى
وسمى جمع التقديم والثانية وبقاله جمع التأخير في ثلاث حالات أحدها (لما يقره قصر)
أي يباح له قصر إلى باعية بأن يكون السفر غير مكر ومولاً حرام ويبلغ يومين فأصدين كما تقدم
لما روى معاذ بن النبي صلى الله عليه وسلم كافي غزوة تبولة إذا رجع قبل زرع الشمس
آخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصلحها جميعا وإذا رجع بعد زرع الشمس صلى الظهر

في حاشية التنقيح (وتجده معه) أي الإمام (سهو) ولولا الأولى قبل دخولها لسهوها انصرفت لتسهيل الإمام له (وطائفة)

بحريره (على جهلكم) وفي الاولى ٣٣٣ من صلاتهم فافرقه كما يأتي (وفي) أي الطائفة التي فصل بها الركعة الاولى

(مؤنة) به (فيها) أي الركعة الاولى (فقط) لانها تفارقه بعدها (وتعبد لسهوه) أي الامم (فيها) أي في الركعة الاولى (الافرقته) أي أتمت صلاتها (فاذا استتم) الامام (فأما إلى) الركعة (الثانية فوث) الطائفة التي فصل بها الركعة الاولى (المفارقة) له (وأتمت) صلاتها (نفسها) منفردة (ورسّلت) وصفت تفرس (مكان الطائفة) الحاضرة قبلها (ويظهرها) أي صلاتها الطائفة التي فصل بها الركعة الاولى (مفارقة) أي الامام (قبل قيامه) الى الركعة الثانية (بلا عذر) غافى مفارقه تركه المتابعة (بلا عذر) (وبطيل) الامام (فراقته) في الركعة الثانية (حتى تفرس) الطائفة (الآخرى) التي كانت تفرس (فتصل مع) بعد احوالها الركعة (الثانية) ولا يركع بعد احوالها حتى تقرأ أورد الفاتحة وسوره ويكفي اذ كان في ركوع ويكره تأخير القراءة الى بحيثها (و) اذا فرغ منها وجلس لا تشهد انظرها (يكرر) التشهد حتى تأتي بركعة (و) حتى تشهد فصلها) ولا يسلم فلهم لقوله تعالى وثبات طائفة أخرى لم يصالوا في صلواتهم فدل على ان صلاتهم كلها معه وتوصل المعادلة بينهما فان الاولى أدركت معه فضيلة الاحرام والثانية فضيلة السلام وهذا الوجه متفق عليه من حديث صالح بن خوات بن جبير عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذاب الرخاء صلاتهم وفان طائفة منهم وطائفة جاء المفصل باق معركته

والعصر جميعا ثم روي ان كان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء روى أبو داود والترمذي وقال حسن غير مبين عن أنس معناه متفق عليه وظاهره لافرق بين أن يكون نازلا أو سائرا في جمع التقديم والتأخير وقال القاضي لا يجوز الا سائر (فلا يجمع من لا) يباح له أن يقصر ككي وشعوبه بصفة ومزلفه) قال في شرح المنهجي اما المكي ومن هو دون مسافة القصر من عرفه من مزدلفه والذي ينوي الاقامة بمكة فارق عشرين ميلا فلا يجوز لواحد منهم الجمع لانهم ليسوا بمكروا من غير قصر (و) الحال الثانية (ليرضى بلحقه بركه) أي الجمع (مشقة) وضعت) لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفي رواية من غير خوف ولا عذر رواها مسلم من حديث ابن عباس ولا عذر بعد ذلك الا المرض وقد ثبت جواز الجمع للمصاحفة وهي نوع مرض واحتج أحاديث المرض بالسفر واحتج بعد القرب من تقصير ثم جمع بينهما (تنبيه) قوله مشقة وضعت هكذا في المستوعب والكافي والشرح والمقنع وتأنيبه في التمتع ولم يتعقب في المدح ولا الانصاف ولم يذكر في الفرع وضعت وتنه في المنهجي وحكا في شرحه بقيل (و) الحال الثالثة (ليرضى بلحقه بركه) أي مشقة تظهر بها لكل صلاة على أو لمعالي هي كبرياء (و) الحال الرابعة (لما جازع الطهارة) بالماء (أو اتيمم لكل صلاة) لان الجمع أربع لغيره والمرضى للثقة والجازع الطهارة لكل صلاة في معناه (و) الحال الخامسة (لما جازع الطهارة) (أو) جازع (عن معرفة الوقت كاجي) ومطموح (أو) إليه (أحمد) قلته في الرعاية واقتصر عليه في الانصاف (و) الحال السادسة (لما جازع الطهارة) وشعوبها) كما حسب سلس بول أو مذي أو عاف دائم وشعوبها لمعناه في حديث حنيفة بن اسحق التيمي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستحانة حيث قال فيه فان قوت على ان تؤخر في الظهر وتعلي العصر فتستلي ثم تصليين الظهر والعصر جميعا ثم تؤخر في القرب وتعلي العشاء ثم تستليين وتجمع بين الصلاتين فاقضى روى أحمد وأبو داود والترمذي ويصححه ومن بسلس البول ويخوف في معناه (و) الحال السابعة (والثامنة) لمن له شغل أو عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة) تخوف على نفسه أو ماله أو ضرره في مبيحة يحتاجها بترك الجمع وشعوبه قال أحمد في رواية محمد بن شعيب الجمع في الحضرة كان من ضروره من مرض أو شغل (واستثنى جمع) منهم صاحب الوجيز (النهج) قال في الوجيز عند النعاس وشعوبه (وقيل الجمع في المسجد جماعة أولى من أن يصلوا في بيوتهم) موم حديث خبر صلاة المرأة في بيته المكتوبة (بل ترك الجمع مع الصلوات في البيوت بدعة مخالفة لسنة اذ السنة أن تصلي الصلوات الخمس في المساجد جماعة وذلك أولى من الصلاة في البيوت مفرقة باتفاق الاثمة الذين يجوزون الجمع ثم) الامام (مالك) بن أنس (و) الامام محمد بن ادريس (الشافعي) (و) الامام (أحمد) قاله الشيخ ثم اعلم أن اذنا السابقة تنبئ الجمع بين الظهر والعصر وبين العشاءين ثم أشار الى الاهداف المختصة بالشعوب وهي ستة فقال (ويجوز) الجمع بين الشعوبين لا الظهر من لمطريل الثياب زاد جمع (أو) يدل (العمل أو البدن أو جدمه مشقة) روى البخاري بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة وقيل أبو بكر وعمر وهما (و) (لا) يباح الجمع لأجل (الظل) ولا مطر خفيف لا ليل الثياب على المذهب لعدم المشقة (و) يجوز الجمع بين الشعوبين دون الظهر (و) (لنحو ورد) لانها في حكم المطر (و) يجوز الجمع بين الشعوبين (جليل) لانهم من شدة البرد (و) وحل وريح شديدة باردة) قال أحمد في رواية الجوزي ان ابن عمر كان يجمع في الليلة الباردة زاد غير واحد ليل الا اذا في المذهب والمستوعب والكافي مع ظله قال القاضي واذا جاز ترك الجماعة لأجل البرد كان فيه تنبيه على الوصل لانه ليس مشقة

مسألة ثم ثبت جالسا وأقروا
لا تقسم ثم سلم بهم ومعهم صلح
ابن خوات عن مهمل بن أبي
حبيب مرفوعا وهذا الحديث هو
الذي أشار إليه أحمد أنه اختاره
لأنه انكسار لمسلم ووافق أهل
واشبهه بكتاب الله تعالى وأحوط
للمسألة للحرب (وإن أحب)
الامام (قال المصنف) أي الصلاة
على هذه الصفة (مع رؤية الصدوق
جاز) فصالحهم الآية (وإن
انتظرها) أي الطائفة الثانية
الامام (جاسا بلا عذر) أي
الحلوس بطلت صلاته لأنه زاد
جلوبا في غير عمله (وإن
اثبتته مع العسل) سلطان
صلاته (بطلت) صلاتهم أي لم
تتعد لاقتدائهم في صلاة باطله
فإن لم يعملوا فظاهره تضع لهم
العذر (ويجوز أن ترك الطائفة
الحارسة الحراسة بالاذن)
الامام (و) تألف (تسلي) معه
(للمدقق غناه) أي إجزاه
(عنا) لمصالح الفرض وإن غلب
على ظننا التخي أو شكك فيعلم
بجزئته في تضع الفروع (ولو
خاطر أقل من شرطنا) فإن كانت
كل طائفة لا تكفي الصدوق (وتعدوا
الصلاة على هذه الصفة صحت)
صلاتهم لأن التحريم لم يعمد إلى
شرط الصلاة إلى الخطأ فربهم
كترك كل سلاح مع حاجته
(ويصل) أما (المغرب بطائفة
ركعتين) (و) بالذقة (الأخرى
ركعة) لأنه إذا لم يمكن بدم
تفضيل فالأولى أحق به ومافات
الثانية بخير بادرا كما هما السلام
(ولا تشبه) الثانية بعد صلاتها

الربيع أعظم من مشقة الوحل وبدل عليه خبر ابن عباس جمع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة
من غير خوف ولا مطر ولا وجه يعمل عليه إلا الوحل أي عند انتفاء المزمع قالوا لقاضي وهو
أولى من حمله على غير المظروف والشيخ لا يصح حمل على ما تقدم مع هذه الاعتذار (حتى
لمن يصلي في بيته أو) يصلي في مسجد مطر بده تحت سايط ولتتم في المسجد ونحوه) كن بينه
وبين المسجد خطوات يسيرة (ولو لم يله الأيسر) لأن الرخصة العامة يستوي فيها وجود المشقة
وهذه كما للسفر وإنما اقتصت هذه الأشياء على العشاء لأن له برد الأقفاص ومشقتها أكثر من
حسب أنهما يفعلان في الظلمة ومشقة السفر لأجل السير وقوات الرقعة بخلاف ما هنا (وفعل
الأرقبي) أي عين بريحه الجمع (من تأخير وتقديم أفضل بكل حال) لم يثبت معاذ السابق قال
البخاري قلت لمع من كتب هذا عن النبي قال مع هذا لما قال البخاري وتقدم هذا كان
يدخل الأحاديث على الشيخ وعنه ابن عباس نحوه رواه الشافعي وأحمد وأبو حنيفة إلى صلى الله
عليه وسلم الصلاة وما في غير ذلك من خروج فصلي الظهر والمغرب جميعا ثم دخل ثم خرج فصلي
المغرب والشاه جيمار وأما عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ قال بن عبد البر هنا
حديث صحيح ثابت الأسناد ولأن الجمع من رخص السفر فلا يختص بحاله كسائر رخصه وعنه
أنه يختص بحاله السير وحل على الاحتياط (سوى جبي عرفه) ثم زاد في تقديم المصنف (في
عرفة) ويصلها بمجموعة مع الظهر جمع تقديم (و) (وآخر) المغرب لجمعها مع العشاء (في
مزدلفة) عند وصوله إليها فله عليه الصلاة والسلام ولا شغل له وقت العصر بعرفة بالدعاء
ووقت المغرب ليلة مزدلفة بالسير إلى (أو) (أو) أي التقديم والتأخير في الرقعة (فالتأخير
أفضل) لأنه أحوط وفيه خروج من الخلاف وعمل بالأحاديث كلها (سوى جمع عرفة)
فالتقديم فيه أفضل لما سبق وإن كان الأرقبي به التأخير اتباعا لسنة (ويشترط الجمع وقت
الأولى) ظهر ما كانت أو غيرها وهو جمع التقديم (ثلاثة شروط) أحدها (نية الجمع عند
إحرامها) لأنه عمل فيبدل في عمره قوله عليه الصلاة والسلام إنما الأعمال بالنيات وكل عبادة
أشترطت فيها النية عامة برت في أولها كنية الصلاة ولا تشترط نية الجمع عند إحرام الثانية
(وتقدمها) أي الأولى (على الثانية في الجمين) أي جمع التقديم والتأخير فلا يختص هذه الشروط
بجمع التقديم (فالترتيب بينهما) أي المجموعتين (كأن ترتب الفوائت بسقط بالنسيان) لأن
أحدهما ما يتبع لاستقرارها كالقوائت فقدمها بنظم والفائق قال المحقق شرحه وتبعه
الركعتي الترتيب يعتبر هنا لكن يشترط الذكر كترتيب القوائت اهـ والجمع من المذهب
الذي عليه جاهد الأصحاب أنه لا يسقط بالنسيان قاله في الأصناف قال في المنتهى ويشترط له
أي للجمع ترتيب مطلق (و) الثاني (الاولاد فلا يفرق بينهما) أي المجموعتين لأن معنى الجمع
المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التقريب الطويل (الانقضاء) فله وضوءه ضعيف لأن
ذلك يسير وهو موقوفه وهذه من مصالح الصلاة فظاهره تقدير السير بلفظ وهو صحيح في المنفى
والشرع ويؤيده في الوجيز أن يسهل إلى العرف كالقبض والحزق فأن طال الموضوع حال الجمع
(ولا يضر بالسير لا بدعي ذلك) أي قدر الأمانة والوضوء والتلفيف (من تكبير عيدا أو
غيره) كذكر وتلبية (ولو) كان الكلام (غير ذكر) كالسكوت بالسير (فإن على السنة
الترتيب أو غيرها بينهما) أي بين المجموعتين جمع تقديم (لأن مجديتهما (مجرد السهو) ولو
بعد سلام الأولى (بطل الجمع) لأنه فرق بينهما صلاة كالأقضية فائنة ولو لم تطل الصلاة كما علم
من كلامه في البدع وأما مجرد السهو بينهما فلا يثر لأنه يسير ومن تعلق الأولى وتقدم في مجرد

(مع) الركعة لثالثا (عقبها) لأنه ليس محل تشهد ما قبل تقوم لقضاء ما فاتها (ويصح عكسها) أي أن يصلي الأولى ركعة والثانية

المسؤولان القبولان يصحدهما (و) الشرط الثالث (أن يكون العذر) المبيع للمبيع من سفر أو مرض ونحوه (موجودا عند افتتاح الصلاةين) لمجوعتين (و) عند (سلام الأولى) لأن افتتاح الأولى موضع التبرع وفرغها وإفتتاح الثانية موضع الجمع (فلو أحرم) نأوى المجمع (بالأولى) عن المجوعتين (مع وجوده) لم يشرع قطع المطر (لم يقطع المطر) لم يقطع المجمع لأن الرجل من الأغيار المجهدة ونأى عن المطر نفسه ما لم يقطع المطر (ولا) أى وإن لم يقطع المطر (بطل الجمع) لأن والدا مذكرا المجمع له فيؤخر الثانية حتى يدخل وقتها (وإن شرع في الجمع مسافرا لأجل السفر فز السفره) وصوله إلى ربه أو نيته الإقامة (ووجد وحده أو مرض أو طهره بطل الجمع) لأن زال ميعهوا لعذر المجدد فغير حاد عن الأول بخلاف الواحد بعد المطر (ولا بشرط دوام العذر إلى فراغ الثانية في جمع مطر ونحوه) كتلج وبردان خلفه وصل (بخلاف غيره كسفر ومرض) بشرط استمراره إلى فراغ الثانية (فلو انقطع السفر في الأولى نية قامة ونحوه) كمروره بزمانه أو ببلده أو امرأة (بطل الجمع والنصر كان تقدم) زال ميعهوا (و) نيته أى الأولى (وتصح) فرضا أو قوهما أو وقتها أو فخر الثانية حتى يدخل وقتها (وإن انقطع) السفر (في الثانية بطل) أى الجمع والقصر (أيضا) لأن زال ميعهوا (و) نيته (فلما) كمر أحرم بفرض قبل دخول وقته غير عالم (بمرض كسافر) في جمع (فيما) إذا برئ في الأولى أو الثانية على ما تقدم تفصيله (وإد جمع) جمع تأخير (في وقتا الثانية) بشرط له شرطان أحدهما أشار إليه بقوله (كراهية الجمع في وقت الأولى) لانه حتى أحرمها عن وقتها بلا نية صارت قضاء لاجما (ما لم يرضق) وقت الأولى (عن فعله) فإن ضاق وقت الأولى عن فعلها (لم يجمع الجمع) لأن تأخيرها إلى القدر الذي يضيّق عن فعلها حرام (وأثم بالتأخير) لما تقدم (و) الشرط الثاني (استمراره) إلى دخول وقت الثانية (منها) لأن المحوز المجمع العذر فإذا لم يستمر وجب أن لا يجوز زوال المقتضى كالمرض براء أو مسافر يقدم والمطر ينقطع (ولا) أنزل (و) له بعد ذلك أى بدخول وقت الثانية لأنهما مسافرا أو مجتنبين في ذمة فلا بد له من فعلهما بشرط ترتيب الجمعين كما تقدم لكن إن جمع في وقت الثانية وضاق الوقت عنه قال في الرعايه أَوْضَقَ وقت الأولى عن أحدهما في سقوط الترتيب لضيقه وجهان (ولا) تشترط للمواصلة في جمع التأخير (فلا بأس بالتلوع بينهما أيضا) ولا تشترط أيضا نية الجمع لأن الثانية مفعلة وقتها فهي أداء بكل حال (ولا بشرط في الجمع) تقدم كان أو تأخرا (الحاد) أما ولازم (مواصلة) من يجمع (الأولى وحده) ثم الثانية أما أو أمورا أو صلى أمام الأولى وأما آخر الثانية أو صلى مع الإمام مأمورا الأولى وآخر الثانية أو فزى بالجمع خلف من لا يجمع أو يرى الجمع أما (عن لا يجمع مع) المجمع وهذه الصور وكلها الآن لكل صلاة حكم نفسها وهي منفردة بذاتها بشرط الحاد لأما أو أمورا كغير المجموعتين (فقط) إدا بان فساد الأولى (والجمع بنيسان ركن أو غيره) بطلت وكذلك الثانية فلا يجمع ولا تطل الأولى بطلان الثانية ولا يجمع أن صلاها قريلا أو أن ترك تركا ولم يدرس إجماعا تركه أعاده إن بقي الوقت والاقتصار

في فصل في صلاة الخوف (و) هي ثابتة بقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية وما ثبت في حقه ثبت في حق أمته ما لم يقم دليل على اختصاصه لأن الأمر باتباعه وتخصيصه بالخطاب لا يقتضي تخصيصه بالحكم بدليل قوله تعالى فمن أموالهم صدقة وقاله فقد ثبت وضع الله صلى الله عليه وسلم صلاها وأجمع (أصلها) على فعلها وصلاها على وأبوعيسى الأشعري

الثانية تفعل جميع صلاتها في حكم الائتمام والأولى في حكم الانفراد (و) أصل أم (رابعة) (النام) أى التي لا تصبر (بكل طائفة ركعتين) تعد لا بينهما (و) يصح أن يفصل الرابعة السابعة (بصلاة) منهم (ركعة) (وطائفة) أخرى (لأنها) لم يحصل لها وجه من الصلوات طائفتين (وتفرقة) الطائفتين (الأولى) إذا صلى ركعتين من مغرب أو رابعة نامة (عند فراغ التعمد) الأولى (وبتفرقة) الطائفة (الثانية) طالبا لركعة أى تشهد الأولى إلى أن تقرض الطائفة الثانية (فإذا) كانت قد تدرج معه جميع الركعات فثابتة ولا يجوز أخف على الإمام وثلاث يحتاج إلى قصره فالدورة في الثالثة وهو خلاف السنة قال أبو المعالي محمد معه ثم ينص بهم (وتم) الطائفة (الأولى) التي أدركت الأولين (بأنه) فقط (و) تتم الطائفة (لأنه) بسورة معها أى العامة لأن ما ضيق أول صلاتها وتسبعت فيموت عود ويكر والتشهد حتى تغرب وسلم بها (وإن فرقهم) أى الإمام المصلين (أو باعوى) الرابطة السابعة (بكل طائفة ركعة) أو فرقهم ثلاثا وصلى المغرب بكل طائفة ركعة أو بالأولى ركعتين وبالأقشرين ركعة ركعتين رابعة (بصلاة) الطائفتين (الأوليين) لأنهما فرقتهما قبل بطلان صلاة بالانتظار الثالث لعدم ورود (لا) تصح صلاة (الإمام) لأنه إذا انتظر الإمام رديه الشرع أشبهه لفعله فغير خوف (لأنه) الطائفتين (الأخرين) لأنهما اتفعا من صلاته باطله

وحديثه فان قيل لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق؟ أجيبه انه كان قبل نزول الآية أو بعده ونسبها أو لم يكن يومئذ في سنته منها ويؤيده ما عليه الصلاة والسلام من أن الصلاة تقولوا ما صلينا (وأما غيره) أي الخوف (في تغييرهيات الصلاة وصفتها لا في تغيير عدد ركعاتها) أي ركعات الصلاة فلا يصح فيه تلوف بناء على قول الأكثر في منع الوجه السادس الآتي وأما في ظاهر كلام الامام فيترى اضاف في عددتها كما في الوجه المشار اليه على ما يأتي بيانه (ويشترط فيها) أي في صلاتها الخوف (أن يكون القتال مباهما كقتال الكفار والفساة والمخاريق) لقوله تعالى ان خفتن ان يقتلكن او يقبض عليكم فامتنعوا من الصلوات كنن فذلك هو الخوف (بمخلاف القتال المحرم لانهم ارخصوا فلا يباح بحصة) (قال الامام أحمد) بن حنبل (صحت صلاة الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) من خمسة أوجه أو ستون في رواية أخرى (من ستة أوجه أو ستون كما هي جائزة) قال الأثرم قلت لابي عبد الله تعالى الله تولى الحديث كلها أو تختار واحدا منها قال أنا أقول كل من ذهب اليها كلها بحسن وأما حديث سهل فانا اختاره له وسأقي التنبيه على علته اختياره (في ذلك) الذي مضى من صلى الله عليه وسلم (إذا كان العدو وجهه القبلية وخفي هجومه على وجهه) (صلاة) التي صلى الله عليه وسلم (في ههنا) بلعدن مكة فخور حادين (فصنفهم) الامام (خلفه صفين فأتوا حضرا كان) الخوف (أو سافر وصلى بهم جميعا) من الاسرار والقيام والركوع والرفع (الأن يصعد فيصعد معه الصف الذي يليه ويحرس) الصف (الأخر حتى يقوم لأمم إلى) الركعة (الثانية فيصعد) الخلف (ويبلغهم ثم الأولى تخرج الصف المقدور تقدم) الصف (المؤخر) يحصل التساوي في فضيلة الموقف ولأنه أقرب مراتبه للعدو (فأما أحمد) الامام (في الثانية يصعد معه الصف الذي يليه وهو الذي حرس أولا) أي في الركعة الأولى (وحرس) الصف (الأخر) الذي يصعد معه في الأولى (حتى يجلس) الامام (فتسجد فيصعد) الحارس (ويبلغهم فيسجد بهم جميعا هذه الصفقة وأما جابر قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فمعنا خلفه صفين والعدو بيننا وبين القبلية فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبرنا جميعا ثم ركع ركعة ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ثم انصردوا فاجتمعوا بالصعود والصف الذي يليه وقام الصف المؤخر بالصعود والعدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود ثم الذي يليه فخذوا الصف المؤخر بالصعود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وناخا الصف المتقدم ثم ركع ركعة اجتمعوا ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ثم انصردوا بالصف الذي يليه الذي كان مؤخرا في الركعة الأولى وقام الصف المؤخر في غير العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم وقام الصف الذي يليه انصردوا الصف المؤخر بالصعود وهدت ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم وسلمنا جميعا رواه مسلم وروى البخاري في بعضه وروى هذه الامة أحمد وابوداود ومن حديث ابن أبي عبيد الله الزرق قال فصلها النبي صلى الله عليه وسلم مرتين مرة بسفان ومرة بارض بن سالم (ويشترط فيها) أي في الصلاة على هذا الوجه (ان لا يخافوا كيتنا) يأتي من خلف المسلمين قال في القاموس الكمين كامين انهم يكمنون في الشرب (و) ان (لا يخفي بعضهم) أي الكفار (عن المسلمين) فان خافوا كيتنا أو خفي بعضهم فاصلى على غير هذا الوجه كالأثر في غير وجه القبلية (وان حرس كل صف مكانه من غير تقدم أو تأخر) لحصول انصردوا لكن ماتقدم أولى لقوله عليه الصلاة والسلام (أو جعلهم صفوا واحدا وحرس بعضه وسعد القون) ثم في الثانية تحرس الساجدون أولا وسجد الآخرون فلا بأس بحصول انصردوا (أو حرس الأول في) الركعة (الأولى) (وحرس) الثاني (في) الركعة (الثانية فلا بأس) لحصول المقصود (ولا يجوز ان يحرس صف

تضاه من الطائفتين فتكون له) أي الامام (تامة يلزم مقصورة) لحديث جابر قال أتينا ناص رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا

واحد في الركعتين) لانه ظلم له تأخيرها عن الصلوة في الركعتين وعدول عن العدل بين الطائفتين الوجه (الثاني اذا كان المدعو في غير جهة واحدة أوفى جهته ولم يروههم أو أروهم) وخالفوا كمن أوفى بعضهم عن السليمين أو أروهم ولم يخافوا شيئا من ذلك (و لكن أحبوا فعلها كذلك صلى بهم صلاة) التي صلى الله عليه وسلم بغزوة (فأتى القاع) بكسر الراء مفتحة بذلك لانهم شذوا عن القاع على أرجلهم من شدة الحر لفقدهم والتمسوا قسلا فربس من الدنية فيه جرحوه وادوا بياض كائنها حرق وقيل هي غزوة غطفان وقيل كانت شعوب محمد كاله في الحاشية (فيهمهم) الامام طائفتين فكان كل طائفة العدة زاد أو بالعدل بحيث يحرم فرارها وفي حشيت احتلال حالهم واحتج إلى معوتهم بالطائفة الأخرى فلا ممان ينقض اليهم من معه وينوعل ما مضى من صلاتهم (ولا يشترط في الطائفة عدد) مخصوص بل كفاية العدد لأن الغرض المراسمة منه ويختلف بحسب كثرة وقتها وقوتها وضعفها (فان شرط) الامام (في ذلك) بان كانت الطائفة لا تكتفي بالمدعو (أو) فرط (ما فيه حظا لا يجوز يكون صغيرة لا تقدر) صحة (الصلاة ان قارنها) لان النبي لا يخصص شرط للصلاة (وان تعمدنا ذلك فخرق وان يتكرر كالمدعو والوصي والامين اذا فرط في الخطأ) كالقاضي في الانصاف قلت ان تعمدنا ذلك فخرق والافلا اه وقال في تصحيح القروع المقصود صحة الصلاة وتبعض في المنتهى لان التحريم ليس بعدل في شرط الصلاة بل في المخاطرة كما تقدم كترك حل السلاح مع حاجة فقل عتق في القس مع التعمد نظر لانه صغيرة كما تقدم وصرح به في المبدع والصنعة لا يفسق بتعمدها بل بالمداء ومعهها (طائفة) تذهب (تخرس) المدعو ولا يخرم معه في الركعة الأولى لاستغف عليه (وطائفة) تخرم معه (يصلي بها ركعة تنوي مفارقتها اذا استتم قائما ولا يجوز) ان تفارقه (قله) بلا عذر وتبطل صلاتها بذلك لعدم الحاجة اليه (وتنوي المفارقة وجوب بالان من ترك المتابعة) لامامه (ولم ينو المفارقة تبطل صلاته) لانه اختلاف على امامه وقتل في عنه (وأنت) صلاتها (لا تفهم) بركعة (أخرى) (سورة الحمد) لله (وسورة أخرى) ثم تشهدت وسلمت لنفسها (ومضت تخرس) مكان الأولى (وتسجد لهما ما هما قبل المفارقة بطرفاها) من الصلاة لان نقص صلاته نقص في صلاتها (وهي بعد المفارقة) له (منفردة فقد فارقت حيا وحكما) انتهى المفارقة فلا تسجد لهما بعد المفارقة (وثبت) الامام (قله) تبطل فرائض حتى تخرس (الطائفة الأخرى) التي كانت تخرس (ف) تخرس (ثم صلى معه) الركعة (الثانية) (قرأ) الامام (اذا جاءوا بالفاضة وسورة ان لم يكن قرأ) قبل سجدة (فان كان قرأ) قل (قرأ بعده بقدرها ولا يقرأ القراءه إلى بحسب السجدة) فلا تبطل ان لم يقرأ (ويكني اذا كمل ركوعها) أي الثانية بالسجود (ويكون الامام ترك السجدة) وهو القراءة بقدره لانه اتفقوا وسورة (وقى القصول فعمل مكرها يعني حيث لم يقرأ شيئا بعد سجدة لهما معه انما أدركته ركعا فاذا جلس) الامام (فاقتصدت لنفسها) ركعة (أخرى) تفارقه حالها كما قلنا تنوي مفارقتها تسجد لهما بسجدة (والاولى) والثانية (ولا) تسجد (لسببهم) لعمل الامام لانه لم تفارقه من دخولها معه إلى سلامها (و يكره) الامام (التشهد) أو تبطل الدعاء فيه كما في المبدع (فاذا تشهدت تسلم بهم لانها مؤتمنة بحسبها) في الركعة التي تقضيها وفي الركعة الأخرى حاشا ليس قبلهم لقوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا قيصا لولاهم فيلزم ان صلاتهم كلها معصية تحصل المأذلة بينهم فان الأولى أدركت معه فضيلة الاحرام والثانية فضيلة السلام وهذا الوجه متفق عليه من رواية صالح بن خوات ابن جبير عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات القاع صلاة الخوف ان طائفة من

الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات ولقوه ركعتان متتقت عليه الوجه (السادس) ومنعه (الاكثر) من الازهاب (ان) يصلي (الامام) الى اربعة الجائز قصرها (بكل طائفة ركعة بلا قضاء) على الطائفتين كصلاته صلى الله عليه وسلم في خيبر ابن عباس وحذفت عن زيد بن ثابت وغيرهم وهذا امر كلام أحمد كالمباري عن النبي صلى الله عليه وسلم كإباحة ابن عباس يقول ركعة ركعة الا انه كان قلبي صلى الله عليه وسلم ركعتان والقوم ركعة ركعة ولم ينص على خلافه ولخوف والسفر قاله في القروع وقال في الكافي كلام الامام أحمد يقتضي ان يكون من الوجوه المتأخره لان احبها قالوا لا تترك الخوف في عدد الركعات وصلوا حينئذ الصلوة على شدة الخوف (ثم) السابع من الوجوه التي أشار اليها أحمد ما خرج من أي مريضة مرفوعة ان تقوم معه طائفة أخرى تجام المدعو وتظهرها إلى القلة ثم يحرم ويحرم معه الطائفتان ثم يصلي ركعة هو والذين معه ثم يقوم إلى الثانية ويذهب الذين معه إلى وجهه العدة وتأتي الأخرى فترك وتعيد ثم يصلي بالثانية ويجلس وتأتي التي تجاه العدة وترك وتعيدوا يسلم بالسمع (وتضع السجدة في الخوف حضرا) لا سفرا قال في القروع وتوجه تبطل ان بقي منفردا بعد ذهاب الطائفة كالوفاة العدد وقيل يجوز معنا للعذر (شرط كون كل طائفة

هو موطنه فجادلوه فبقي باقي معه ركعة ثم ثبت قائما وأعوأ لأنفسهم ثم انصرفوا وصلى وحده وصلى الطائفة الأخرى فبقي بها ركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأعوأ لأنفسهم ثم سلم بهم وصح عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي شمسة فروقوا عنها الحديث هو الذي أشار إليه أحمد بقوله وأما حديث سهل فإنه اختاره ووجه كونه انكامله وأقل في الأفعال وأشبهه بكتاب الله تعالى وأحوط الصلاة للحرب (وإن كانت الصلاة مغربا صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبها الطائفة الثانية ركعة) لأنه إذا لم يكن بد من التفضيل قالوا لحي حق وبما فات الثانية فيغير بإدراكها السلام مع الإمام (ولا تشهد الطائفة الثانية معه) أي الإمام (عقبها) أي الثالثة لأنه ليس بموضع تشهد باختلاف الركعة (ويصح عكسها) بأن يصلي بالاولى ركعة والثانية ركعتين (نصا) وروى عن علي بن إمام الأول أدركت منه فعليه الأحرار فينبغي أن يزيد الثانية في الركعات ليحصل الجبر به الأول أولى لأن الثانية تفصل جميع صلاتها في حكم الاتهام بالاولى تفصل ما بقي منقردة (وإن كانت الصلاة رابعة غير مقصورة على بكل طائفتين) ليحصل العدل بينهم (ولو صلى بالطائفة ركعة وبالأخرى ثلاثا صح وتفاوت) الطائفة الأولى في المغرب والركعة عن فراغ التشهد الأول (وينظر الإمام الطائفة الثانية جالسا بكر التشهد الأول إلى أن يحضر فإذا أتمها) لتدرك معه جميع الركعة الثالثة ولأن الجالس أخف على الإمام لاصح انتظارهم قائما احتاج إلى قراءة السورة في الثالثة وهو خلاف السنة قال أبو المعالي ثم يحضر معه ثم يحضر جهرا وجه الشافعي يفارقونه حين يقوم إلى الثالثة لأنه يحتاج إلى التطويل من أجل الانتظار والتشهد يسحب تحفيقه ولأن ثواب القيام أكثر قال في التشرح وكلاهما حائر (فإذا جلس للتشهد الأخير تشهدت معه التشهد الأول كاسبوق ثم قامت وهو جالس فاستقصت) وتعدت (وأتم صلاتها فإذا تشهدت سلم بهم) ولا يسلم قبلهما لتقدم ويستحب أن يخفف بهم الصلاة لأن موضوع صلاة الخوف على التحفيف وكذلك الطائفة التي تفارق تخفف الصلاة (وبتم الأولى) صلاتها بعد المفارقة (بالحديث) وحده (في كل ركعة) لأنها آخر صلاتها (والأخرى يتم بالحديث وسورة) لأنها أول صلاتها (وإن فرق فهم) الإمام (أربعا) أي أربع طوائف (صلى بكل طائفة ركعة) أو فرقهم ثلاث فرق فبصل الأولى ركعتين وبالبقيتين ركعة ركعة أو صلى بكل فرقة ركعة في المغرب (صحت صلاة الاثنين) لأنها اثنتان في صلاة واحدة وفارقتهما قبل الانتظار الثالث وهو البطل لأنه لم يرد (وبطلت صلاة الإمام) لأنه إذا انتظرا إنا التمام يرد الشرع به فوجب بطلانها أشبه ما لو فعله من غير خوف وسواء كان هذا التفريق لحاجة أو غيرها قاله ابن عقيل لأنه يمكنهم صلاة شدة الخوف (وبطلت صلاة الطائفتين) الآخرين أن علمنا بطلان صلاة) لأنها اثنتان في صلاة واحدة ما لو كانت باطلة من أوفى (فإن جهلناه) أي بطلان صلاة (و) جهل (الإمام صحت) صلاتها لأنه مما يخفى (لحديثه) أي كالجوهل الإمام وإنما موم حدث الإمام حتى احتجعت الصلاة قائما تصح لما موم فقط وتقدم قوله منه بطلان صلاة الإمام وإن جهل (والوجه) الثالث أن يصلي الإمام بالطائفة ركعة ثم يخطي إلى العدو للحرمة (ثم يصلي) بالثانية ركعة ثم يخطي للحرمة لعدو (وسلم وحده ثم أتى الأولى فتم صلاتها بقراءة) سورة مع الفاتحة (ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بأحدى الطائفتين ركعة ومعه تين والطائفة الأخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على

تصع (وسران) أي الطائفتان (القراءة في القضاء) أي قضاء الركعة كالمسبوق بركعة منها (ويصل إلى الاستسقاء في الخوف ضرورة) أي إذا اضطرر الجند (ككتوبة) على ما تقدم (و) صلاة (كسوف) صلاة (عبد مع خوف) (كسكن) (الاستسقاء) ما تقدم من الكسوف أكد من الاستسقاء أما السيد فهو نرض كفاية على المذهب (وسن) في صلاة خوف (جل) فصل (ما دفع به عن نفسه ولا يشك كسكن وسيف) لقوله تعالى ولما نذوا أسلمتهم ولم نفهم قوله ولما جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تفصلوا أسلمكم والأمر به للرفق بهم والصلوة عليهم لم يكن للأجباب ولا يكره حمل السلاح في الصلاة بالاحاجة في ظاهر كلام الأئمة وهو أظهر ذكره في القروع (وكره) لمصل حمل (مانع) أكلها أي الصلاة (كفتر) بوزن منبرزد من الذرع بليس تحت القافسوة أو حلقا بتفتيحها المستلح ذكره في القاموس (أو) حمل ما (ضر غيره) أي غير حامله (كسحر متوسط) للقدم فإن كان في الجانب لم يكره (أو) أي ويكره حمل ما (أقبله) جوشن وهو الصدر والذراع كله في القاموس (وجاز) في صلاة خوف (لحاجة) حمل شخص لأعني عنه في غيرها (ولابعد) ما صلا في الخوف مع النص الكثير للغير (فصل وإذا أشد الخوف) أي

المد ووجه اولئك فصلي بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة متتقي عليه (وهذه الصفة بدت مختارة) لما فيها من كثرة العمل (ولوقضت الثانية ركعتين اوقت مفارقة امامها منعت ومنعت) للبراسة (رأيت الاولى فأتيت) صلاتها (صحيح وهو الوجه الثاني) من وجهي الوجه الثالث (وهو المختار) بالنسبة لوجه الاول من وجهي الوجه الثالث فلانني ما تقدم من اختيار الامام للوجه الثاني وقال انما ذهب اليه الوجه الرابع ان على كل طائفة صلاة كاملة (وسلم بها) أي بكل طائفة والمقصود من جوازها وان حثنا اقتداءه لمقتضى المختار في غير صلاة الخوف وهذا الوجه رواه احمد وابوداود والنسائي عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشافعي والنسائي عن جابر فروعا وذكر جماعة من الاصحاب ان صفة حسنة قليلة الكلفة للاحتياج الى مفارقة الامام ولا الى تعريف كنية الصلاة وليس فيها أكثر من ان الامام في الصلاة الثانية معتقل ومزمع من الوجه (انما يصح ان يصلي) الامام (الرابعة) المقصورة تامة وتصل مع كل طائفة ركعتين بلا قضاء) للركعتين الآخرين (فتكون) الصلاة (له) أي الامام (تامة ولهم مقصورة) لخديث جابر قال أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا بذات الرضا قال فنودي بالصلاة فصلى بطائفتين ركعتين ثم تأخرنا وعلى الطائفة الاخرى ركعتين قال فكانت لرسل الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات فقرر ركعتان ركعتان متتقي عليه وموضع ذلك صاحب الخبر لاحتمال سلامه فيكون هو الوجه الذي قبل هذا وتأوله القاضي على أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم كصلاة الخضر وان كل طائفة قضت ركعتين وهذا التأويل مخالف لصفة الرواية (ولو قصر) الرابعة (المأخر) قصرها وصلى بكل طائفة ركعة بلا قضاء لغيره الاكثر) من الاصحاب (بصفة هذه الصفة وهو) الوجه (السادس) ومنه الاكثر لان الخوف لا يؤخر في ركعتين الركعات كما تقدم وقال في النكاح كلام الامام احمد يقتضي ان يكون من الوجوه الجارية الا ان اصحابه قالوا لا تأخير للخوف في عدل الركعات وجاوزه الصفة على شد الخوف انتهى واختاره هذا الوجه جماعة من الاصحاب قال في الانساب قدم في القروع والرواية بجميع الصحاح وان يجمع والشافعي وقال هو المختار واختاره المصنف يعني بالرواية وهو من المفردات انتهى قال في القروع ولو قصرها وصلى بكل طائفة ركعة بلا قضاء كصلاة صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عباس وحديثه وزيد بن ثابت وغيرهم مع في ظاهر كلامه فانه قال ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها صحاح ابن عباس يقول ركعة ركعة الا انه كان لني صلى الله عليه وسلم ركعتان ولتقوم ركعة ركعة ولم ينص على خلافه والخوف والسراى اجتماع مصيبين أحدهما الخوف والاخر السفر فاتفق الوجه السابع صلاحه صلى الله عليه وسلم باصحابه عام فجد على ما خرج احمد من حديث أبي هريرة وهو ان تقوم معه طائفة وطائفة اخرى فلهما ركعتان ولتقوم ركعة ركعة الطائفتان ثم يصلي ركعة هو والذين معه ثم يقوم الى الثانية فيقوم بهما الذين معه الى وجه المدون وتأتي الاخرى ثم يكتم وتكبر ثم يصلي بالثانية وتأتي التي تجاه المدون فتكبر وتكبر ويكبر الجميع (ونصلي الجمعة) حل (الخوف حضرا) لاسفرا (وشروط كون كل طائفة أربعين) وحسلا (فاكثر) من أهل وجوبها لاشتراط العدد والاستيطان (فصلى) بطائفة ركعة بعد حضورها (الخطبة) يعني خطبة الجمعة يعني انه بشرط ان يحضر من حضر الخطبة لاشتراط الموالاة بين الخطبتين والصلاة (فان أحرم) الطائفة (التي لم تحضرها لم تصح) الجمعة (حتى يحضر لها) كمن حاله الخوف (وتقتضي كل طائفة ركعة بلا حصر) بالقرأة كالمسوق اذا فاته من الجمعة ركعة قال في القروع ويتوجه تبطل ان بقى منفردا بعد ذهاب الطائفة كما لو نقص العدد وقيل

ختم فرجا وركبنا قال ابن حجر اذا كان خوف فزاد من ذلك صلوا ركعتين في كل ركعة وركبنا ما سبق في غير مستقبلها متفق عليه زاد البخاري قال نافع رأيت ابن عمر قال ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه ابن ماجه فروعا (ولا بأس) مصلينا اذن (افتتاح) أي الصلاة (الربا) أي القبلة (ولوا كن) المصل ذلك كنية الصلاة (ومشون) بر كوع وسجد (طائفتهم) والسجود انقص من الركوع لانهم لم يعموا الركوع والسجود لكانوا هذه فالسنة المدونة معرضين أنفسهم لا يسلط ولا يجب سجود على ظهر الدابة (وكذا) أي كشدة الخوف فيها تقدم (حاضرهم) من عدوهم (مباحا) بان كان الكدرك أكثر من مثلي المسلمين أو مفرقا لقتال أو مضررا في فقه (أو) هرب من (سبل أو سبع) سجدوا من خوف وقد يطلق على كل حيوان مفترس وهو المارد هنا (أو) هرب من (نار أو غريم ظلم) فان كان يحيى بقدر على وقائه لم يجوز (أو) لم يكن هربا لكن صلى كذلك (خوف ذوقه) هو بطله لقول عبد الله بن أنس بعتي النبي صلى الله عليه وسلم الى خالد بن سفيان الهذلي قال اذهب فاقفه فرائته وقد حضرت صلاة العصر فقلت في أخاف ان يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت وأنا أمسلي وأوصيهم بمعه رواه ابوداود ولان قوت عدوهم وعظم فايحتهم صلاتا بالخوف كحال اقامته (أو) خوف فوته (وقت وقوف بعرفة)

على علة آمن ومنه من اخفى
بموضع يخاف أن يطلع عليه
(أو) خوف على (أهله أو ماله
أو ذبه) بالذال المجهمة (عن
ذلك) أي دفعه عن نفسه أو أهله
أو ماله فيصل صلاة خائف (أو)
ذبه (عن نفس غيره) أو ماله
غيره بجمعه في الانصاف دفعا
للضرر (فان كانت) صلاة
الخوف صليت (لسواد) أي
شخص (ظنه عدوا) فثبت علمه
أحد (أو) علاها العدو تبين
(دونه مانع) كصريحه ليهول بينهما
(أعاد) لعدم وجود أنبيج
وذو صلاة الخوف بخلاف
من يقيم ذلك ثم يظن عدو خلافه
لعدم البسوى في الاستقار
(ولا) بعد (ان) صلى صلاة
خوف لعدو (بان بقصد غيره)
لوجود سبب الخوف وهو العدو
يخفى به (كما) لا يبعد
(من) خاف عدوا ان يظن من
رفقه) وصلى صلاة آمن
(فعلها) أي صلاة الخوف (ثم)
بان آمن الطريق) لعدم البسوى
بذلك (أو خاف بغيره) أي
صلاة الخوف (كينا) يكمن له
في طريقه (أو) خاف بغيره
مكيدة أو مكرها كعدم سور
أو لم يصدق) ان اشتغل بصلاة
آمن صلى صلاة خائف قاله القاضي
ما هله ان العلم والحد لم يات
لعدو لا يبعد القرائن من الصلاة
صلاة آمن (ومن خاف) في
صلاة شرع فيها آمنة انتقل وبقي
لوجود أنبيج (أو آمن في صلاة)
استدأها (انتقل) لوال
أنبيج (وبقي) على ما مضى من
(وكفرض تغفل)

يجوز هذا القول وجزءه في الشرح ولا مترقباً لثانيتها قال أبو حامد وابن سلاما تكبر
ان عرجاز (وجعل استغاضرة كالكتوبة) قاله أبو حامد وغيره (والكسوف والعد
أكلته) أي من الاستغاضة لما تقدم ولان الصدق كفاية (فيصلها) أي الكسوف
والعد في الخوف كالكتوبة (و) يسبقه (أي) الخائف (حل سلاح في الصلاة يدفع به)
العدو (عن نفسه ولا يتلقه كيف وسكن وغرمها) لقوله تعالى ولا تأخذوا أسلحتهم وقوله
ولا جناح عليكم ان تان بك أذى من مدبر أو تمنى مرضى ان تصعدوا أسلحتكم فدل على الجناح
عند عدم ذلك لكن لو قيل يجوز به لكان شرطاً كالسنة قال ابن مفلح وهو خلاف الاجماع ولان
حل السلاح راد لمراساة أو قتال والمصلي لا يصف واحد منهم ما أو الأمر به لفرق بينهم والمصلاة
لم يفرق بين لأجباب كالنسي عن الإجماع كان للفرق لم يكن للفرق ومما جعل السلاح في
الصلاة من غير حاجة فقال في الفروع ظهر كلام الأثر لا يكره في غير العذر وهو أظهر (مالم
منعه) أي المصلي (أما) الصلاة (كفر) كبر (سابع على الوجه وهو زود نسيج
من الفروع على قدر الراس ليس تحت القلنسوة) أو دخل يتقربها المتسلح قاله في القاموس
(و) بكره (ماله) أنف) لانه يهول بدار الافتاء والمصلي (أو) يتلقه حمله كجوشن وهو التور للحد
رضوه) قال في القاموس الجوشن الصدور والدرع (رضوه) أي غرموا كزجما يتلقه (أو)
بؤذي غيره كرجع وقوس اذا كان المصلي (به) أي إلى الرمح أو القوس (متوسلاً) للفرق
(فيكره) ان لم يمتنع إليه (فان احتاج إلى ذلك أو كان في طريق الناس لم يكره) لعدم الإذنه
اذن (ويجوز حل الجبس) ولو غير معقود لولا الخوف (في هذه الحالة) حل (ما يجزى بعض
أركان الصلاة للجماعة) إليه (ولا إعادة) في المثلين كالتمتع في المضرب
فصل واذا اشتد الخوف صلوا وجوباً ولا يؤخر ولا يؤرجأ ركعاً متوجهاً (إلى القبلة
وغرمها) لقوله فان خفتم فركعوا ركعاً واحداً أو ركعاً ثانياً قال ابن عرمان كان خوف أشد من ذلك صلوا ركعاً
قياماً على أقدامهم وركعاً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها فتنق عليه زائد البخاري قال نافع
لأرى ابن عمر قال لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ورؤاه ابن ماجه فرواه لا صلى الله
عليه وسلم صلى بها في غير شدة الخوف وأمرهم بالنسي إلى جمل العاد وهو في الصلاة ثم
يدعون لتضامني من صلاتهم وهو مشي كثير وعلى طوبى واستتار القبلة فغش شدة الخوف
أولى (ومشوا) بالركوع والسهود (اعلم على قدر الطاقة) لانهم لو عموا الركوع والسهود
لكانوا هداً فالسهود الكفار معرضين أنفسهم للهلاك (و) يكون (صعودهم) أخفض من
ركوعهم) كالمرضى (وسواهم) أحد) اشتداد الخوف (قبلها) أي الصلاة (أولها) للعموم
الآية (والاحتاج) المصلي الخائف (علا كثيراً) لما تقدم (وتتعد الجماعة) في شدة
الخوف (نصاً وجب) أي الجماعة في شدة الخوف كغيرها (لكن يعتبر إمكان المتابعة) فان
لم تكن لم يجز الجب ههنا ولا تتعد (ولا بعض آخر الامام) عن المأمور في شدة الخوف للدعاء بالجماعة
إليه (ولا) يضرب (كر) على ان يدور (ولآخر) من العدو (وغرمها) من الاعمال كالضرب
والظنن (للمصلحة) فلهذا يوجب خلاف ما لا يعلو بالقتال والكلام في صاحب فبن حزم ان يظن
لعدم الحاجة إلى الكلام اذا سكن أو أيبغ في نفوس الاقران (ولا) يضرب (لأنه) سلاح عدم
ولو كان كثيراً (ولا يزول) الخوف الابتنها (الكل) أي جيش الدولة لان انهمزام بعض قد
يكون مكيدة (ولا يلزمهم افتتاحها) أي الصلاة (إلى القبلة ولو أمكنهم) ذلك كبقية أجزاء
الصلاة (ولا يلزمهم) (الجهود على) ظهور (اليد) لما تقدم (وكذا من هرب من عدو هرباً
مباحاً) يخوف قتل أو أسر محرم يكون الكفار أكثر من مثلي المسلمين (أو) هرب (من سبل
صلاته كغيره) بان وجد سيرة قريه (ولا يزول) الخوف الابتنها (الكل) لان انهمزام بعض قد يكون خدعة (وكفرض تغفل)

منه (المصلحة ولا تبطل بطوله) لأنه موضع ضرورة بخلاف الصباح فانه لا حاجة به إلى سبيل المسكوت أهيب في نفوس الأقران

باب صلاة الجمعة

بعض الميم والساكنات ونفها ذكره الكرمانى سميت بذلك لجمعها الجماعات وجميع طبقة آدم فيها وقيل غيرة والاصل في مشروعيها قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية والسنة بانهم يزوي (افضل من الظهر) بل ازاعه في الانصاف (وهي) مستقلة ليست بدلا عن الظهر بل زادها قبل الزوال والواحد جواز زادها على ركعتين (ولا تنفقد) الجمعة (بنية الظهر) من لا يجب عليه كسبها (مساخر) لحديث واغما لكل امرئ ما نوى (ولا لمن قلدها) أى قلده الامام امامة الجمعة (ان يؤم في) الصلوات (انفس) او كذا من قلدا الخمس ليس له ان يؤم فيها واما امامة العبدین والاستسقاء الكسوف فلا يؤم فيها الا من قلدها الا اذا ولي امامة الصلوات فتدخل في عمومها ذكركه في الاحكام السلطانية والحد لا يستند ذلك والا فلا يتوقف على أنه كيان (ولا يجمع) جمعة الى عصر ولا غيرها (حيث ايج الجميع) لعدم وروده (و) صلاة الجمعة فرض الوقت أى وقتها (فولصى الظهر اهل بلد) بل يقولون اربعين (مع بقائه) الجمعة لم تصح ظهرهم لانهم صلوا في الخطا

أوسيع وهو الحيوان المعروف بضم الباء وسكونها وقد يطلق على كل حيوان مفترس كالحنا (وغيره) كنار أو غير ذلك (فانه) أى يصلى كاتقدم لوجود الخوف فان كان الحرب مغلما بمصل صلاة خوف لانها رخصة فلا تطعمصية (أخاف على نفسه أو أهله أو ماله) من شيء مما سبق ان ترك الصلاة على حياتها في شدة الخوف فان له ان يصلى صلاة شدة الخوف لدخول ذلك كاه في عموم قوله تعالى فان شققت (أوب) أى دفع (عنه) أى عما ذكر من نفسه أو أهله أو أهله (أو) ذنب (من غيره) أى له ان يصلى صلاة الخائف من أجل دره الصائل على نفسه أو أهله أو ماله أو نفوس غيره لان قتال الصائل على ذلك ما واجب أو مباح وكلاهما يصح الصلاة على هذه الهيئة (أو طلب عدو يخاف فوته) روى عن شرحبيل بن حسنة وقاله الأوزاعي أقول عبد الله ابن أنس بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى خالدين صفين لما أخذ قال ذهب فاقته فقرأ بتمه وقد حضرت صلاة العصر فقلت انى لأخفى أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فاطلقت وأنا أصلى أربع شعرة اعلم روادا ودونوا ظاهر حاله انه اخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو كان قد علم جواز فانه لا ينقضه انه فعل ذلك مخفيا ولا نواف الكفار رضى رضى عنهم فابعت صلاة الخوف عند فوته كالحالة الأخرى (أو خاف فوت وقت وقوف بصرة) ان صلاها أمنا تفصل صلاة خائف الاعيان وهو ماش حرم على ادراك الحج لان الحج في حق الحرم كالشيء الحاصل والفوات ط رضى عليه ولان الضرر الذى يلحقه بفوات الحج لا ينقص من الضرر الحاصل من التبريم الظالم في حق الدين المسمى بخوفه من حبسه بآباء أباها (ومن خاف كبتا أو ميكدة أو مكر (وها) كدر سور او طم خندق ان اشتغل بصلاة الأمان (على صلاة خوف) ولا عادة في ظاهر كلامهم كالألقاض فان علموا أن العلم والهدم لا يتم لعدو ولا بعد الفراغ من الصلاة صلوا صلاة أمان (وكذلك الأسير اذا خافهم) أى الكفار (على نفسه ان مدلى والخفي في موضع يخاف أن يظهر عليه مصل كل منهما كيفما لم يكنه قائما وكاهدا ومضطجعا ومستلقيا الى القلعة وغيرها بالاعاء حضرا أو سفرا) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (ومن أمن في الصلاة) تنزل وبنى وأتمها صلاة أمان (أو خاف في الصلاة) (انتقل وبنى) وأتمها لاختلاف لان بناء في صورتين على صلاة صحيحة كالأول بناء صحيحا ثم عرض وعكسه (ومن صلى صلاة الخوف لسوا طئنه عدوا فلم يكن أو كان) عدو (وتم) أى هناك (مانع) بينه وبين العدو كجهر ونحوه (عاد) الصلاة لانه لم يجد الجميع أشبه من ظن الظاهرة ثم هل يجدته وسواء استغفنه تدبر ثقة أو غير (وان بان أنه عدو لكن قصد غيره) لم يعد لو حو بسبب الخوف بوجوده وخطاف جميعه (أخاف من الخلف عن الرفق وعدوا صلى سائرهم بان سلامة الطريق) أى أمنها (لم يعد) لعدم البلوى بذلك (وان خاف هدم سور او طم خندق ان صلى أمنائى صلاة خائف) ذكره في التصرة وتقدم معناه (مالم يعلم خلافه) بان علم الالطم والهدم لا يتم لاعدد الفراغ منها فيصل صلاة أمان (وصلاة النقل منفردا يجوز تركها) لاختلاف (كالفرض) لو لم يكن له سبب أو لم تشرع له الجماعة وتقدم حكم العيد والاستسقاء والكسوف قريبا

باب صلاة الجمعة

بتعليق الميم حكاه ابن سبويه والاصل الضم واشتقاقا من اجتماع الناس للصلاة وقيل لجمعها لجماعات وقيل لجمع طين آدم فيها وقيل لأن آدم جمع فيها خلقه واه أمحمد من حديث أبي هريرة وقيل لأنه جمع مع حواء في الأرض فيها وفيه خبر رفوع وقيل لما جمع فيها من الخير

به وزكوا ما خطوبه وبه كالواصلوا الظهر (وترك) أى تؤخر (لجوازته) وغيرها

بل عنها) أي الجمعة (إذا فاتت)
 لها لا تنقض (وتحب) الجمعة
 وجوب عين (على كل مسلم
 مكنت) لما تقدم لا تفرق
 مرعا ولا مضرا ولو عمدا ولا
 مجنون (ذكر) حكاية ابن المنذر
 أجماعا لأن المرأة ليست من
 أهل حضور وجماع الزجال
 (حو) حديث طارق بن شهاب
 مرفوعا الجمعة حق واجب على
 كل مسلم في جماعة إلا الأبرص
 مملوك أو امرأة أوصى أو مريض
 رواه أبو داود وقال طارق قد
 رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم
 يسمع منه شيئا وأسنده ثقات قاله
 في المبدع (مستوطن بنه)
 معتادا (ولمن قسب) لا يرغل
 عنه صيفا ولا شتاء ولا فرسخ
 نصا للجمعة هل أهل خيام
 وتحرك ويوت شعر لان العرب
 كانوا حركا للدين وكانوا لا يصلون
 الجمعة ولا ارفعهم عليه الصلاة
 والسلام بها ولا لهم على هيئة
 المستوطنين (أو) مستوطنين
 قرية خرابا عسروا على
 اصلاحا (أو) على (الأكاهة بها)
 ولغو الـ المدفون منهم الجمعة
 مستوطنون قبل اصلاحا أشبه
 ما كانوا مستوطنين وانهم دعت
 دورهم وأرادوا الصلاحا (أو)
 مستوطن مكا (قريبيان
 الصغرى) وكلنا أئمة الجمعة
 يكان من الصغرى قريب من
 البلد لان المصلي شرط فيها
 (ولو تفرق) بناه الله ليجارته
 العادة (وشمله) أي البناء (اسم
 واحد) لانه بلد واحد وان تفرق
 عالم تحضر به العادة تصح فيها
 صحة في المبدع الآن يهتم منها

قبل أول من سماه يوم الجمعة كعب بن لؤي وأمه القديم يوم المروية وهو أفضل أيام
 الأسبوع (وهي صلاة مستقلة) ليست بدلا عن الظهر (لعدم اتقادها بنسبة الظهر من لا تحب)
 الجمعة (عليه) كالعهد والمسانير (ولجوازها) أي الجمعة (قبل الزوال) ولأنه (لا يجوز أن تقبل
 أكثر من ركعتين) لما ياتي عنه قوله والجمعة ركعتان (ولا تصح) مع العصر (في محل يبيع
 الجمع) بين الظهر والعصر لمنزعا تقدم في الجمع (و) صلاة الجمعة (أفضل من الظهر)
 بلا نزاع قاله في الانصاف (وقرئت عكة قبل العجرة) لما روى الفارقاني عن ابن عباس قال
 أذن النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة قبل أن يجازي فلم يستطع أن يجمع عكة فكتب إلى مصعب
 ابن عمير أيا معا فافظنا في اليوم الذي تجهر فيه اليهود بالزبور لستهم فاجعوا لستهم وأبناءكم فإذا
 مال النهار عن شطر عندنا واليمن يوم الجمعة فتفرقوا إلى الله ركعتين فأول من جمع مصعب
 ابن عمر حتى قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فجمع عندنا واليمن الظهر والجمع بين
 هذا وبين قول من قال أول من جمع أسعد بن زرارة هوان أسد جميع الناس فان مصعبا كان
 نزيلهم وكان يصلي بهم ويقرئهم ويعلمهم الاسلام وكان يسمى المقرئ فأسعداهم ومصعب صلى
 بهم وفي الغد من ابن عباس ان أول جمعة بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة
 يحوا في قرية من قرى الأحرار (وقال الشيخ نه لست عكة على صفها لواز وقرئت بالبدنية انتهى)
 لأن سورة الجمعة مدني لول المراد من قوله غفلت عكة أي قبل الهجرة أي غفلت الجمعة والنبي
 صلى الله عليه وسلم عكة قبل الهجرة في غير وجه الواجب إذ آية الجمعة بل سورتها نزلت
 بالبدنية (وليس لمن قلدها) أي لولا الامام أئمة الجمعة (أن يؤم في الصلوات الخمس) أي في
 ظهرها ولا غيرها من المكتوبات ذكره في الاحكام السلطانية وقدمه في القروع والفتاوى
 وغيرها لاول المراد لا يتبدل في الأول لانه منع عليه الامامة اذ اقامة الصلوات لا تتوقف
 على اذنه (ولان قلة الصلوات الخمس ان يؤم فيها) أي الجمعة لعدم تناول الجنس لها والمراد كما
 سبق (ولان قلة أحداه) أي الجمعة أو الخمس (أن يؤم في عيد وكسوف واستسقاء) لهم شمول
 ولا يتبدل ذلك والمراد على ما سبق (الآن قلده جميع الصلوات فتدخل) المذكورات (في عمومها)
 لا لاثبات بصيغة العموم (وهي فرض عين) بالاجماع وسنده قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا
 نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ولا يجلب السبي الا لأوجب والمراد به الذهاب
 إليها الا لاسراع والسنة ومنها قول ابن سعد قال النبي صلى الله عليه وسلم لقد دعت أن أمر
 رجلا يصلي بالناس ثم أحرني على رجال يخطفون عن أبي عبيدتهم وقال أبو هريرة وبن عمر
 أينتم أي أقوام هن ودعمهم الجمعة أول يجتمعن الله على قلوبهم ثم يكبرون من المنافقين وأما
 مسلم (على كل مسلم بالغ عاقل) لأن ذلك شرط تكليفه فلا يجب على مجنون أجماعا ولا على
 صبي لما روى طارق بن شهاب مرفوعا الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا الأبرص
 مملوك أو امرأة أوصى أو مريض رواه أبو داود وقال طارق قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يسمع منه شيئا وأسنده ثقات قاله في المبدع (ذكر) حكاية ابن المنذر أجماعا لأن المرأة ليست
 من أهل الحضور في جماع الزجال (حو) أن الصديق عكوس على سيده أشبه
 المحبوس بالدين (مسقط بن بناء يثمل) أي البناء (اسم واحد ولو تفرق) البناء (بسيار)
 وسواء كان البناء من حجر أو قصب أو نحوهما تقدم قوله عليه الصلاة والسلام في حديث
 طارق في جماعة فان كان في البلد الذي تنقام فيه الجمعة ركعتين (أو) لو كان يدعو به
 موضعها أي موضع إقامة الجمعة (فراخ ولو لم يسم البناء) لانه يلو أحد فلا فرق فيه بين
 البناء والقريب ولأن المصر لا يكاد يكون أكثر من فرسخ فهو في حقله القرب فاعتبر بذلك

ما يسنه أن يكون فحب عليهم الجمعة ويتبعها بالاقوت وبيتى البلد هو ما حوله حكمه ولو كان يستحضره (أن يلقوا) أي

أهل القرية (أربعين) من أهل
الجمعة من المصير (أكثر من
فرسخ) نصا (تقريباً فترسخهم)
الجمعة (بغيرهم) كن بغيرهم
ونحوها) كيوست شعر وصافر
أقام ما بين القصور ولم يتوطن
(ولا تحب) جمعة (على مسافر
فوق فرسخ) : بنفسه ولا بغيره
لأنه على الصلاة والسلام
وأصحابه كانوا يسافرون في الحج
وقد لم يصل أحد منهم الجمعة
في السفر مع اجتماع الناس
الكثير (الذي سفر لافترسه)
كسفره منسية وبدون المسافة
فتأخره فيه (أو) الآن (يقم
مأمنه) أي القصر كقوله أو
ألم (نقل) كجاء معي لبيع متاعه
(و) يتم (طلب) علم ونحوه) كرماء
فوق أربعة (أيه) فتأخره
الجمعة (بغيره) عموم الآية والأخبار
و (لا) تحب على (عبود) لاهل
(بعض) وممكن. تب ومدير
ومعلق عنه بصفة قبل
وجودها (ولا أمر أو لا تحبني)
مشكل لحديث طارق بن
شهاب وإنشأ في لم تتفق
ذ كوريشه لكن يستحب له
حضورها احتياطاً (ومن
حضرها) أي الجمعة (منهم) أي
من مسافر وعبد وبعض
وأمر أو غنى (أجرته) فمن
الظهر لأن أسقاط الجمعة عنهم
تخفيف فإصلاحاً فكل من
لذا تكلف المشقة (ولم تنفد)
الجمعة (هـ) فلا يحب من
العدد لأنه ليس من أهل
وجوبها وإنما حثت عنه تبعاً
(ولم يحزن يوم) فيها إلا يسير
التابع متبوعاً (ولا) يحزن وإن
يؤم أيضاً (من لم يمت) الجمعة (بغيره فيها) كسافر أو لم يطلب علم أو تجارة ومن يمتهم يومين مرضعها

وجوبها (أو) لم يبلغوا أربعين لكن (لم يكن بينهم وبين موضعها) أي

(وإن كان خارج البلد) الذي تقام فيه الجمعة (كن هو قرية لا يبلغ عددهم ما يشترط في
الجمعة) وهو أربعون (أو كان مقيماً في خيام) جمع خيمة وهي بيت تبنيه العرب من عيدان
الشجر كالإبان الأرمي لا تكون الخيمة عند العرب من ثياب بل من أربعة أعواد ونسقف
بالخام وخيمت بالمكان بالشد شديد فتنه ذكره في الحاشية (ونحوها) كيوست الشعر (أو)
كان (مسافر أو دون مسافة قصر وبينه) أي المذكور فيما تقدم وهو من قرية لا يبلغون عدد
الجمعة أو في خيام ونحوها أو مسافرون المسافة (وبين موضعها) أي الجمعة (من المسافة
نصاً) وهذه من أطراف البلد (أكثر من فرسخ تقريباً لم تحب عليه) الجمعة لأنهم ليسوا من
أهلها ولا يسعون بداءها (والأ) بأن كان بينه وبين موضعها في هذه المسائل فرسخ تقريباً
فاقل (لزمه بغيره) لأن من أهل الجمعة يسمع النداء كاهل المصر لقوله عليه الصلاة والسلام
الجمعة على من سمع النداء رواه أبو داود وقال أغا أسندة في نسخة كالألبيني هو من الثقات
قال في الترمذي الأشبه لهم من كلام عبد الله بن عمر رواه الأذاريطي ونقله أغا أسندة على
من سمع النداء والعبرة بسماهم من المنارة بين يدى الإمام نص عليه لكن لما كان اعتبار
سماع النداء غير ممكن لأنه يكون فيهم الأهم وتقبل السمع وقد يكون لابن يدى الإمام فيخص
بسماعه أهل المسجد اعتبر بظنك والموضع الذي يسمع فيه النداء غالباً إذا كان المؤمن صلياً
والإباحة كنية والأحوال هادئة والحوادث منتفية هو فرسخ فلو خصت قرية من فوق
فرسخ لم تكونا أوم يسمع من دونه ليس حال أو انخفاض لم تحب في الأولى ووجبت في
الثانية اعتباراً بالمقارنة وقام مقام المثنى ومحل الزمها حيث لزم فيما تقدم (أن لم يكن
عذر) مما تقدم في آداب الجماعة (ولا تحب) الجمعة (على مسافر قصر) لأنه صلى الله
عليه وسلم وأصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل أحد منهم الجمعة مع اجتماع الخلق
الكثير وكما لا تحب عليه نفسه لأنه لا يسمع بغيره نص عليه (مالم يكن سفره معصية) فتأخره لئلا
أكون المعصية سبباً لتخفيف عنه (فلو أقام) المسافر سفر طاعة يبلغ المسافة (ما بين القصر
المنقل) كسافر أو قام لبيع متاعه فوق أربعة أيام (أو لم ونحوه) كرماء في سبيل الله (ولم ينو
استعطاً لزم بغيره) عموم الآية والأخبار (ولا يؤم فيها) أي الجمعة (من لم يمت بغيره) لعدم
الاستطاعة أو لثلاث نصير التابع متبوعاً (ولا جهة) نحو وعرفه نصاً لأنه لم ينقل فعلها هناك والسر
(ولا) جمعة (على عبود) لا معق بغيره ولو كان ينمو بين سيده مهاياً وكانت الجمعة في نوبته أي
المعصية فلا تحب عليه لما تقدم (ولا على مكاتب ومدير ومعلق عنه بصفة) لأنه عبد (وهي)
أي الجمعة (أفضل في حقهم) (حق الميزو) في حق (من لا تحب عليه مرض أو سفر)
وكل من اختلف في وجوبها عليه وقوله (من الظاهر) منعاً بأفضل للاختلاف في وجوبها
عليهم (ولا) جمعة (على امرأة) لما تقدم وبساح لغير الحائض وضوؤها ويكره لها أن تجمعا
وبنهاية قول الأرحر والشافعي رأيت ابن سعد يخرج الناه من الجامع ويقول أخرجن
التي يؤمنكن خبر لكن (و) (لا) حتى لأنه لا يلزم كونه رجلاً (ومن حضرها منهم) أي من تقدم
إنها لا تحب عليه (أجرته) لأن أسقاط الجمعة عنهم تخفيف فإذا حضرها أجزأت كل رخص
(ولم تنفقه) الجمعة (فلا يحسب من العدد المعتبر) لأنه ليس من أهل الوجوب وأغناقص
منه الجمعة تبعاً لما أنقذت به فلو أنقذت بهم مفردين كالرجال والمقيمين (ولا
يؤم فيها) أي في الجمعة الثلاث نصير التابع متبوعاً (ومن سقطت عنه) الجمعة (لغير ركض
وخوف ومطر ونحوها) تخوف على نفسه أو رآه (غير سفر إذا حضرها) أي الجمعة (وبست
عليه وأنه قد بوا فيها) أي جازان يؤم في الجمعة لأن سقوط حضورها لشقة السبي فإذا فصل

وحضرها

أكثر من مرضه لما تقدم (والمرض ونحوه) يخالف على نفسه وما له أو أهله ونحوه ٣٤٣ من المشغل أو عذر به ترك الجمعة

أو حضرها انتفت الماشقة وجبت عليه فانعدت به كن لا عذر له (فلا حضرها) أي الجمعة
 (إلى آخره) ولم يصح: أو انصرف لثقل غير دفع ضرره كان خاصيا) لتركه ما وجب عليه (أما لو
 أنتم ضرره بعد حضورها فإراد انصرافه لدفع ضرره محال) انصرافه (عند الوجود) أي
 وجود العذر (المسقط) للجمعة (كالمسافر ومن صلى الظهر من محله حضور الجمعة
 قبل صلاة الامام أو قبل فراغها) أي فراغ عمارته بالجمعة (أو ثلثه قبل صلى) الظهر (قبل
 الامام أو بعده لم تصح صلاته) لأنه صلى ما لم يحاطب به بوترك ما يحوط به فلم يصح كالوصلي
 العصر مكان الظهر وكشكه في دخول الوقت لأنها فرض الوقت فيصيرها طهرا إذا انعدت
 الجمعة ثم إن ظن أنه يدرك الجمعة صلى إليها المأخر وضعت في حقه والانتظار حتى يتبين أن
 الامام صلى ثم يصلي الظهر لكن لو أخر الامام الجمعة فالتحريم امتكرا فلا ينبغي أن يصلي ظهرها
 وتجزيه عن فرضه جزم به الجهد بطلان ظاهر كلامه غير تأخير الامام الصلاة عن وقتها (وكذا
 لو صلى الظهر أهل بلدهم بقا وقت الجمعة) لم تصح ظهرهم لما تقدم ويصيرونها إذا قامت
 الجمعة (والأفضل لمن لا يجنب عليه) الجمعة كالعبد والمريض (التأخير) للظهر (حتى
 يصلي الامام) الجمعة فانه مما زال عذره فلزمته بالجمعة لكن يستثنى من ذلك من دام
 عذره كأمراؤهم في التقديم في حقها الأفضل ولعله راد من أطلق قاله في السدع لكن
 الحديث يتأخر والعهدة لاحتمال ان تضعف ذكره كونه فهو كالعبد والمسافر (فان
 صالوا) أي الذين لا يجنب عليهم كالعبد والمسافر والمرأة ونحوهم الظهر (قبله) أي قبل
 جميع الامام (صحت) ظهرهم لانهم أدوا فرض الوقت (ولو زال عذرهم) بعد صلاتهم
 كالمعتوب إذا حج ثم عوف (فان حضر والجمعة بذلك) أي بعد ان صلوا الظهر المأخر
 (كانت نفلا) لأن الأولى أسقطت الفرض (الألصقي إذا بلغ) بعد ان صلى الظهر ولو بعد
 جميع الامام (فلا يقدره) ويجب عليه الظهر ببلوغه في وقتها أو وقت العصر كما تقدم
 لأن صلاته الأولى وقت نفلا فلا تسقط الفرض (ولا يكره لمن فاتته الجمعة) صلاة الظهر جماعة
 وكذا لو تعددت الجمعة وقتنا يصلون الظهر فلا بأس بالجماعة فيها بل مقتضى ما سبق وجوبها
 لكن إن خاف غفلة أخفاها على ما يق (أو لم يكن من أهل وجوبها) كالعبيد والنساء
 (صلاة الظهر جماعة ما يخفى فتنه) لحديث فضل الجماعة وقيل إن مسعودا احتج به أحمد زاذ
 السامري بأن واقعة وفي كراهتها في مكانها ورحمان جزم في الشرح بالكرهه لنحو الفتنه
 والافتيات على الامام (فان خاف) فتنه أو ضرا (أخفاها) وصلى حيث بامن ذلك يوم زمنه
 الجمعة فتركها بلا عذر فتصدق بدنار أو نصفه للفقير ولا يجب قاله في الفروع (ولا يجوز ترك فرضه
 الجمعة) (الشرقي ومهما به إل إل والحق يصلها) لتركها بعد الوجوب كالوتر كالحاقه بخلاف
 غيرها (إلا أن يخاف فوت رفته) سفره ما كان ذلك عذر به طر حوبها كالتقدم (و يجوز)
 لمن تأخره الجمعة السفر (قبله) أي قبل الزوال بعد طلوع الفجر لما روى الشافعي عن سفيان
 ابن عيينة عن الأسود بن قيس عن أبيه عن عمر قال لا تجلس الجمعة عن سفر ولا لو اسافر من
 الليل (مع الكراهة) لحديث الدارقطني عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سافر
 من دار أهله يوم جمعة دعته عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره وأن لا يعان على حاجته (إن لم
 أت بها) أي بالجمعة (في طريقه فيها) أي في مسلكها ما إذا سافر بطائر والوفقه ما إذا كان
 يأتيها في طريقه فلا كراهة لاتقاعا للموجب

فصل يشترط لصحتها أي الجمعة (أن يمتثل شرط أحداه الوقت) لأنها مقر وضعت فاشترط
 لها كبقية المقرضات (لا تصح قبله) أي قبل الوقت (ولا بعده) أجماعا (وأوله) أي أول وقت
 لاستقرارها في ذمته بدخول أول الوقت فلم يجزه له تقويتها بالسفر بخلاف غيرهما من الصلوات لا مكان فعلها حال السفر (إن لم يخف

الحاكم له (و هو سفر من تأخره الجمعة) نفسه (وغيره) في يومها (بعد الزوال حتى يصلي) الجمعة

أهل وجوبها وخر وطن
الخلافاً لم يصح قول عمر
لا تحبس الجمعة عن سفر رواء
الثاني في مسنده وكما لو سافر
من الليل ولأنها لا تحبس إلا بالزوال
ومقابلته وقت رخصة (أن يأتي)
مسافر (بها) أي الجمعة (في
طريقه فيها) أي في ما إذا سافر
بعد الزوال وقوله فان أتى بها في
طريقه لم يصح ولم يكن له إلا دفعه
في فصل ولصحتها أي الجمعة
(شروط) أربعة (نيس منها)
أي الشروط (اذن الإمام) لأن
عليها صلى بالناس وعثمان
مخصوص ولم يشكر أحد وصوبه
عثمان رواء الهادي عنه وقال
أحمد وقتها فتفتت في الشام نبع
سنة وكان فيه موب (أحدها)
أي شروط الجمعة (الوقت) لأنها
مفروضة فاعتبرها الوقت كبقية
المفروضات (وهو) أي وقت
الجمعة (من أول وقت العبد)
نص عليه لم يحدث هذا فحين
سيدان السلي قال شهدت الجمعة
مع أبي بكر مكانت خطبته وصلاته
قبل نصف النهار ثم شهدت مع
عمر فكانت خطبته وصلاته
إلى أن أقول قد انقضى النهار ثم
شهدتها مع عثمان فكانت
خطبته وصلاته إلى أن أقول زال
النهار فإريت أحداً عابذك
ولا أنكره روى عن ابن مسعود
وجابر وسعيد وموابة أنهم صاموا
قبل الزوال ولم يشكروا فكان أجماعاً
(إلى آخر وقت الظهر) الحاقها
بها الوقوعها هو صحتها (وتلزم)
الجمعة (بزوال) لأن ما قبله وقت
جواز (و) أي (بعده) أي الزوال
(أصل) خروجه من خلاف ولأنه الوقت الذي كان على القليل ولم يصل فيه في أكثر أوقاته

الجمعة (أول وقت صلاة العبد نصاً) يقول هذا لله سيدان السلي قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع عمر فكانت خطبته وصلاته إلى أن أقول قد انقضى النهار ثم شهدت مع عثمان فكانت خطبته وصلاته إلى أن أقول قد زال النهار فإريت أحداً عابذك ولا أنكره روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد وموابة أنهم صاموا قبل الزوال ولم يشكروا فكان أجماعاً (إلى آخر وقت الظهر) الحاقها بها الوقوعها هو صحتها (وتلزم) الجمعة (بزوال) لأن ما قبله وقت جواز (و) أي (بعده) أي الزوال (أصل) خروجه من خلاف ولأنه الوقت الذي كان على القليل ولم يصل فيه في أكثر أوقاته

بحق فان في من الوقت قد
الصرع عند انطباعه فلو ما (فان
تخفروا) خروجه (قبل الصرعة
صلوا لها) لان الجملة لا تنقض
(والا) أي وان لم يخفروا خروجه
قبل الصرعة (أو اجابة) نصا
لأن الأصل بقاءه وهي تدرك
بالصرعة كما تقدم كسائر الصوات
فان فعلوا احرامهم بعد الوقت
فخروا لها لطلان جمعهم
(الثاني استيطان أو بسين)
رحلا (ولو بالامام من أهل
وجوبها) أي الجملة لما روى أبو
داود عن كعب بن مالك قال أول
من صلى في الجمعة في تنقيع
الخطبات أسعد بن زرارة وكنا
أر بعن صهبة ابن حبان والبيهي
ولنا كما وقال على شرط مسلم ولم
ينقل عن ينفذ به انها صليت
بدون ذلك (بقرة) منبئة بما
جرت الصلاة من مهر أو أحوار
لأن أرضها وأغبرها مقربين
صيفوا وشاءوا علم منه أنه ليس
من شروطها المصير وانما الأصح
من أهل انشرك ونحوها (فلا
قسم) الاربعون (من مكانين)
أي بلدين (مقار بين) أي كل
منهما دون أربعين لفقد شرطها
(ولا يصح بجميع أهل بلد
كامل) فيه العدد (في بلد ناقص)
فيه العدد ولازم الجميع في
الكامل للامامير التابع مشروعا
(والأولى مع ثمة العدد) في بلدين
فاكثر مقار به (تجميع كل قوم)
في بلد لها أهلها والشعار الاسلام
(الثالث حضورهم) أي الاربعين
من أهل وجوبها والخطبة والصلاة

بما لم يقرر المأذنه) أي تقرقا شبرا غير معتاد (ولو جعلها اسم واحد) لعدم الاجتماع (وان
خربت القرية أو مضمها أو أهلها مقفون بها عازمون على اصلاحها لحكمها نافي في اقامتها الجملة
بها) لعدم ارتفاعهم أشهر المستوطنين (وان عزموا على النقلة عنها) أي من القرية الخراب
(لم يقب عليهم الجمعة لعدم الاستيطان ونصح) الجمعة (فيما قارب البقاي من العسراء ولو بلا
عذر) فلا يشترط لها البقاي لقول أسعد بن زرارة أول من جمع شافى هدم النبي من حرة
في بياضة في تنقيع الخطبات قال كم كنتم ومثلكم أر بعون رجلا رواه
أبو داود وأبو داود قطي قال البيهقي حسن الاسناد صحيح قال الخطابي حرة في بياضة على ميل من
المدينة وقبائل الجامع لكن قال ابن عقيل اذا صل في العسراء امتنع من يصلي بالخطبة
و (لا) تنصح الجمعة (فيما بعد) من البقاي لشمهم اذن بالمساقرين (ولا يتم عدد من مكانين
مقار بين) كثرتين في كل منهما عشر ون فلا يتم الجمعة ما ولو قرب ما بينهما لانه لا يشملها
اسم واحد اشبهت بالمجاهدين (ولا يصح تجميع) عدد (كامل في) محل (ناقص) فيه العدد
(مع اقرب الموجب لاسي) ولازم الصحيح في الكامل للامامير التابع مشروعا وعدم الصلة
مع العدد أولى (والأولى مع ثمة العدد فيها) أي المكانين (تجميع كل قوم) في قريتهم لانه
أبلغ في اظهار الشمار (وان جموا في مكان واحد فلا بأس) بذلك تأديتهم فرضهم (ولا يشترط
الجمعة المصير) خلافا لاي حنفية لما تقدم من كتابته عليها الصلاة والسلام إلى قري عريته ان
بعضوا الجمعة ولما روى الاربعين أي هرة انه كتب إلى عريته ان يكتب اليه عن الجمعة المصير
وكان عام لها عليها فكتب اليه عمر بن الخطاب كتب اليه عن الجمعة المصير (الثالث
حضور أربعين من أهل القرية بالامام) لما تقدم من حديث كعب وقال أسعد بن
الذي صلى الله عليه وسلم مع سبعين من أهل المدينة فلما كان يوم الجمعة جمعهم وم قالوا
أربعين وكانت أول صفة من بالمدنية (ولو كان بعضهم) أي الاربعين (خروا أو صما) لانهم
من أهل الوجوب (لا) نصح (ان كان الكل كذلك) أي خروا أو صما أما اذا كانوا كلهم
خروا مع الخطيب ففوات الخطبة مودعة معنى فيصرون ظهورا وان كانوا كلهم صما ففوات
المقصود من صما الخطبة وعدم ذلك انهم لو كانوا خروا أو صما الخطيب أو صما الواحدة
يسمع همت جمعهم (ولا تنقد) الجمعة (باقل منهم) أي من أر بعن لما تقدم (وان قرب الامم)
من الخطيب (و بعد من يسمع) بحيث لا يسمع (لم تنصح) لفوات المقصود (ولو رأى) أي اعتقد
(الامام اشتراط عدد في المأمورين فقص عن ذلك) العدد (للمميزان يؤمهم) لتعاطيه صادة
يعتقد بطلانها (ولو لمه) أي الامام (استغفار أحدكم) ليصلي بهم ليؤدوا فرضهم (ولو رأى) أي
العدد (المأمورين دون الامام لم يلزم واحد منها) أما الامام فلعدم من يصلي معه وأما
المأمورين فلا تنقداهم بطلان جمعهم (فان نصحوا) عن الاربعين (قبل تمامها) أي الجمعة
(استأنفوا ظهر انصا) ولم يتوجهها لانه لا يشترط فاعتبر في جميعها كالطهارة وانما انصحت
من المديوق تعاضلها بمر لم يحضر الخطبة تعاضلها - ضرها وما ورد انه بقي معه عليه الصلاة
والسلام اثنا عشر - لا وكانوا في الصلاة - رواه البخاري المراد في انتظارها كما روى مسلم في
الخطبة أو مكانها لم يافق مراسيل أي داود ان خطبته عليه الصلاة والسلام هذه كانت بعد صلاة
الجمعة وانما انصحتوا لانهم جواز الانصراف دل في القرو ع ويتوجه انهم انصحتوا لقوم
النجارة لشد الحاجة وأطن خطبة واحدة وقد فرغت قال في الشرح ويحتمل انهم عادوا
لحضر والقدرا الواجب ويحتمل انهم عادوا قبل طول الفصل (ان لم يكن قبل الجمعة مرة

أخرى) فإن أمكن فها هو إلا نأمرض الوقت (وان تقصروا بقى البعد المبرأ أو أجمعة سواء جهوا
الخطبة أو لم تقصروا قبل تقصمهم) بخلاف كفاؤه من السامع من قاله أو ألبالي وكذا انهم غير
واحد وظاهر كلامهم معصم خلافة قاله في الفروع (وان أدرك مسبقاً مع الإمام منها) أي
الجمعة (ركعة أجمعها) رواد البقي عن ابن مسعود وابن عمر عن أبي هريرة مرفوعاً عن
أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة رواد الأثر وراد ابن مسعود ولفظه فليصل إليها
أخرى قال ابن حبان هذا خطأ وقال ابن الجوزي لا يصح (وان أدرك أقل من ركعة أجمعها ظهرها)
لفهم ومسبق بخلاف أدرك السافر صلاة المقيم لأنه أدرك الزمان وهذا الإدراك إسقاط للسعد
وبخلاف جماعة باقى الصلوات لأنه ليس من شرطها الجماعة بخلاف مسبقاً وهو دخول مع
الإمام بشرط أن ينوي الظاهر بأمره فلهذا قال (إذا كان قد نوى الظهور ودخل وقتها) لأن الظاهر
لأنه لا بد من دخول وقتها (المنقذت فلا) كمن أومر بقرض قبل وقته غير عالم (ولا يصح إقسامها جمعة)
لعدم أدراك ركعة لا بد من ركعة فلا تقدم (وان أومر) بالجمعة (مع الإمام ثم زعم عن السجود)
بالأرض (أونسيه) أي تأخر بالسجود نسياناً له (ثم ذكر) بعد أن أخذ القوم مواضع سجودهم
واحتاج إلى سجود عليه (لزمه السجود على ظهر إنسان أو وجهه أو متاعه) لقول عمر إذا شئت
لزمك فليجهدني ظهر أخيه رواد أبو داود والطائفة وسيد وهذا قاله بعضهم من الأصابة
وغيرهم ولم يظهر له لف ولا نية في عامه كحال العزف وجب ومع كالمريض (ولو احتاج إلى
موضع يديه أو ركبتهم لم يجز وضعها على ظهر إنسان أو وجهه) لأنه خلاف الخطبة (فإن لم يمكنه)
السجود على ظهر إنسان أو وجهه انتظر زوال الزحمة (وحيثما زال الزحمة) وتبع إمامه
لأنه عليه الصلاة والسلام أمر أصحابه بذلك في صلاة صفان للذين وهو موجود هنا والمخافة
وقعت ضرورة الاحتياط لم يؤثر (وكذا لو تخلف) بالسجود (لمرض أو نوم أو نسيان ونحوه) من
الاعتذار (فإن غلب على ظنه فوات) الركعة (الثانية) لو جده لنفسه ثم لحق الإمام (تابع إمامه
في نائنه وصارت أولاً وأجمعها جمعة) لقوله عليه الصلاة والسلام وإذا تركه فاركعوا ولأنه أومر
خاف فوت الثانية فلزمه المتابعة كالسجود (فإن لم يتابعه عالماً بتركه ذلك بطلت صلاته) لتركه
متابعة إمامه سجداً ومتابعه واجب لقوله فلا تتخلفوا عليه وترك الواجب عبداً بطلها وفاقا
(وان جهله) أي غريم عدم متابعه إمامه (وسجد) نفسه (ثم أدرك الإمام في التشهد ألقى
بركته أخرى بعد سلامه) أي إمامه (وبحث جمته) لأنه أدرك مع الإمام منها ما أدركه بالجمعة
وهو ركعة لأتباعه بسجود معتد به ومن هذا قيل إن بقي في إدراك الجماعة أدراك ما أدركه بالركعة
إذا ألقى باقي الركعة قبل أن يسلم الإمام فلا تعتبر ركعة بعدتها إمامه (فإن لم يدركه) بعد أن
سجد لنفسه (حتى سلم) الإمام (استأنف ظهرها سواء زعم عن سجودها أو ركوعها أو غيرها)
لأنه لم يدرك ركعة مع الإمام (وان غلب على ظنه) أي المزحوم ونحوه (الفوت) أي فوت
الثانية أن سجده لنفسه (فتابع إمامه فيها ثم طوى) الإمام بحيث لو كان سجده لنفسه للجمعة (أو
غلب على ظنه عدم الفوت فسجد) لنفسه (فبادر الإمام فركع) فلم يدركه (لم يضره فيها)
لإجراء الظن بغير ما يتيقن فيما يتذوقه (ولو زال عن من أدرك ركوع) الركعة (الأولى
وقد فرغ إمامه من ركوع) الركعة (الثانية) تابعه في السجود فتم ركعة ملققة من ركعتي إمامه
يدرك بها الجمعة) وتقدم في صلاة الجماعة ولو أدرك مع الإمام ركعة فلا يقيم بقضى الأخرى ذكر
أنه لم يصح مع إمامه الواحدة أو شئت في ذلك فإن لم يكن شرع في قرأه الثانية وجب فحده
للأولى فاتبعه وقضى الثانية وتمت جمته نص عليه في رواية الأثرم وإن كان شرع في قراءة الثانية

وقوات المقصود منها في الثانية
(فان تقصروا) أي الأربعون
(فصل أجمعها) أي الجمعة
(استأنفوا ظهراً) نصاً لأن
السعد شرط فاعتبر في جميعها
كالظاهرة والمبسوط في جميعها
منه تبعاً أعني من لم يحضر
الخطبة (ان لم يتمكن أعانها)
جمعة بشرطها فإن أمكنت
وجبت لأنها فرض الوقت (وان
بقي السعد) أي إذا دعون بعد
انقضاء بعضهم (ولو) كان
المباين (عن لم يصح الخطبة
ولحقوا بهم) أي عن كان مع الإمام
قبل تقصمهم أو أجمعة) لوجود
الشرط كفاؤه من السامعين
وان لم يقرب النقص فإن أمكن
استئناف الجمعة والصلوات ظهراً
(وان رأى الإمام وحده)
أي دون أنما موجب اعتبار
(العدد) (فجزى)
الإمام (ان يؤمهم) لامتقاده
الطائفة (ولزمه أن يستغف
أحدهم) لصلته بهم لأن الواجب
عليهم ألا يتركوا ذلك (وبالعكس)
بان رأى الإمام ومن السعد
وحدهم (لا لزوم) للجمعة (واحد)
منهما أي لاسن الإمام ولا
للمؤمنين لأنهم لا يعتقدون
باعتبار (ولو أمره) أي أمام الجماعة
(السلطان أن لا يصلي إلا بربيعين
لم يجز له من حيث الولاية أن
يصلى (ياقل) من أربعين ولو
أعتقد بعبادتها (ولا) عك
(ان يستغف) لقصر ولا يشه
بخلاف التكبير (رائد) في
صلاة العبد والاستسقاء فلان
يسمى قيرابه (وبالعكس)
بان أمره السلطان أن لا يصلي بأربعين (الولاية باطله) لتعذرهما من جهة الإمام (ولو لم يرها)

أي الجمعة أي وجوبها (تومعون من مسكون) انفسهم عن الاربعين مثلاً (فالمحدث ٣٤٧) أمرهم براه أي اعتقاده (بها) ثلاثاً

فظن الصغير لها انقطاع مع زيادة العدد ولهذا قال أحد مصنفها مع روافعهم اعتبار هذا العلم بالأمم (ومن فوقتها) أي الجمعة (أوم) بها (وأدرك مع الامم مناركة) قال في شرحه بعددتها (اتجمعة) رواد البني عن ابن مسعود وابن عمر عن أبي هريرة مرفوعة من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة ورواه الأزم (والا) بان لم يصرف في الوقت بل بعده ولو أدرك الركعتين أوفيه ولم يدرك مع الامم من الجمعة ركعة بعددتها (ه) انه يتم (ظهور) للظهور الخبر السابق ولان الجمعة لا تقضي (ان دخل وقت) أي الظهور (ونواه) عند حرامه (والا) بان لم يدخل وقت الظهور أو دخل ولم ينو به في نوي جمعة (ه) انه يتم صلاته (قلنا) أما في الأولى فكأن أوم بغير ضمان قبل وقته وأما الثانية فلم يحدث انما الاجمال بالثبات وانما الكل امرى ما فوى ولان الظهور لا يتأدى بنية الجمعة ابتداء فكذلك الاستدانة وكما الظهور مع العصر (ومن أوم معه) أي الامام (خز حسم) عن جوديارض (لزمه السجود) مع امامه ولو (هل) ظهر انسان أو رجله لقول عزرا اشتد الزامه بلسه على ظهر أخيه رواد أبو داود الطيالسي وسعيد وكان يرض باني بما كنه ويضع وإن احتاج إلى امر وضع يده ورجليه يبرز وضعهما على ظهر انسان ذكروه في الانتفاع (فان لم يكنه) السجود على ظهر انسان أو رجله (فان زال الزام) سجد

بطلت الأولى وصارت الثانية وألا وهو تهاجمة على ما نقله الأزم وقياس ما سبق في المرحوم لأدرك الجمعة ولو قضى الزكاة الثانية ثم علم ان ترك سجدة من أقدامه الأيدي من أهمها تركها فأنه حكم واحد وجعلها من الأولى يأتي ركعتي كونه مفرداً للجمعة وجعلها كالمه في السجدة (الاربع) من شروط الجمعة (ان تستخدم خطبتان) لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله والذكر هو الخطبة فاسعوا إلى الله فيكون واجباً إذا ذهب إلى غير واجب وأما خطبته عليه الصلاة والسلام عليهما لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم بخطبتين خطبتين وهو قائم بفصل بينهما مجلس متفرق عليه وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وعن عمرو عاتشة قصرت الصلاة من أجل الخطبة فها مبدل ركعتين فالإحلال لاجتماع الإحلال بالحدوث والركعتين واشترط تقدمهما على الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصح خلاف غيرها لانتها شرط في جمعة الجمعة والشرط مقدم أو لا اشتغال الناس بما ينشغلهم فقد علمنا الأصل التدارك (بعد دخول الوقت) أي وقت الجمعة فمما تقدم من أنها مبدل من ركعتين والصلاة لا تصح قبل دخول وقتها (من مكلف عدل) لما ذكر من أنها مبدل من ركعتين (وجهاً) أي الخطبتان (بديل ركعتين) لما تقدم عن عمرو عاتشة ولا يقال أنها مبدل لركعتين (من الظاهر) لان الجمعة ليست بدلاً عن الظهور بل الظاهر بدلهما إذا قامت (ولابأس بفراهما) أي الخطبتين (من صحيفة ولولن يحسبهما كقراءة) (من مصحف) ولوصول المقصود (ومن شرط جمعة كل منهما) أي الخطبتين والمراد بالشرط هنا ما توقف عليه الجمعة أهم من أن يكون داخلًا أو خارجاً (جداً) لفظ الجدية (الاجتزائي) غيره مدبب أي هريرة مرفوعة على كلام لا يبدأ فيه بالجدية فهو واجب رواد أبو داود ورواه جماعة مرفوعاً وروى أبو داود عن ابن مسعود قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتته قال الحمد لله (والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم بلفظ الصلاة) لأن كل عبادة فتشتر إلى ذكر الله تعالى اقتضت إلى ذكر رسوله كالآذان قال في المبدع وتعين لفظ الصلاة أو شهدنا عند الله ورسوله وأوجه الشيخ في الدين دلالة عليه ولأنه أعان به والصلاة دأبه وبينما تفاوت ويقل لا يشترط ذكره لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر ذلك في خطبته وعلمنا الأصل (ولا يجب السلام عليه مع الصلاة) صلى الله عليه وسلم علمنا الأصل (ورأى آية) كاملة لقول جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آيات ويذكر الناس رواد مسلم ولأنها أقيم مقام ركعتين والخطبة فرض فوجب فيها القراءة كالصلاة ولا تعيين آية قال أحمد يقرأ ما شاء ولا يجزئ من آية لأنه لا يتعلق بمادونها حكم بدليل عدم منع الجانب منه (ولو) كانت الخطبة (من جنب مع قصرهما) أي القراءة لما تقدم (ولابأس بالزيادة عليها) أي الآية لما تقدم من عمر قرأ سورة الحج في الخطبة (وقال) أسعد (أولاً) العالي وغيره وقرأ آية لاستقل عنى أو حكم كقوله ثم قرأ ودهامتان لم يكف وأوصية بتقوى الله تعالى لأنه المقصود (قال في التلخيص ولا ينعين لفظها) أي الوصية (وأقلها) اتقوا الله وأطيعوا الله ونحوه انتهى (وذكر أبو المعالي والشيخ في الدين لا يكفي ذكر الموت وذهاب الدنيا ولا بد أن يحرك القلوب ويصحب إلى آخره فلو اقتصر على أطيعوا الله وأجتنبوا معاصيه فالأظهر لا يكفي ولو كان فيه وصية لأنه لا بد من اسم الخطبة عرفاً قال في المبدع (ومرأاة بينهما) أي بين الخطبتين (وبين آخرهما وبين الصلاة) فلا يفصل بين الخطبتين وبين آخرهما ولا بينهما وبين الصلاة فضلاً طوبى (ولقد استحب قريب الميزان من الهرب ثلاث بطون الفصل بينهما) أي الخطبتين (وبين الصلاة) فبذلك (فتسحب البداهة) فلهذا تقدم من حديث أبي هريرة كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو واجب (ثم التائه) على الله تعالى (وهو مستحب) وفي عطفه على الحمد لله

بالارض وفق امامه كافي صلاة الخوف والسجود وهو موجود (الان مختلف) بسجود بالارض بسجود والارض بسجود (قوة) الركعة

(الثانية) مع الإمام فان خالفه (هـ) انه
(أولاً) أى الإمام يبنى عليها
(ويتمها جميعاً) لا تارة أدرك مع
الإمام منها ركعة وتقدم وزال
هذره وقد دفع امامهم ركوع
الثانية تاسع وتتم له ركعة ملفقة
بدركها للجمعة (فان لم يتابعه)
للأموم المزموم في الثانية سمع
خوف فوتها (عالمياً يعرضه
بطلت) صلاته تركه واجب
الثانية بلا عذر (وان سهله)
أى غيرهم عدم متابعتها (فصد)
سجدتي الركعة الأولى (ثم أدرك)
أى الإمام (في التشهد أى بركعة)
ثانية بعد سلامه) أى الإمام لانه
أنى سجود معتد به للعذر
(وهى جمعة) قال في شرحه
لانه أدرك مع الإمام منها ما تدرك
به الجمعة وهو ركعة وهذا المنصب
له أى لا يلزم بإضارته الأبعد
ركعة وهو عوده لنفسه في حكم ما رأى
مع امامه لم يلقاه على نية الأتمام
كأكله مما سبق في الخوف (وكذا)
أى كالتلف عن الإمام الزام
(لخوف) عنه (لمرض أو نوم
أو سهو أو غيره) كجمل وجوب
متابعته وان زحم عن جلوس
لشهادة فقال ابن حامد ما رأى به قائماً
ويحضره وقال ابن نجيم الأولى
انتظار زوال الزحام قال في
الانصاف وقسمه في الزامية
(الرابع) تقدم خطبتين أى
خطبتان متقدمتان لقوله تعالى
فأسعوا لذكر الله والذكر هو
الخطبة والإمر بالسعي إلى العدل
وجوبه ولو أظلم عليه الصلاة
والسلام على ذلك قال ابن عمر
كان عليه الصلاة والسلام يخطب
خطبتين وهو قائم بهما بل بينهما
يجلوس منعتني عليه (بدل ركعتين) لقول عمرو

لأقول عمرو ما تشقصرت الصلاة من أجل الخطبة

معارفه فاما أن يكون على مقتضى كلام ابن القيم أو برأيه فانه لم يرد
التشديد لحدوث كل خطبة ليس فيها تشديد ففى كاليه الجذبة أى قلبه البركة وأن كان
مقتضى كلام بعضهم تخصيصه بخطبة النكاح (ثم الصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم
لقوله تعالى ورقمنا الذي ذكرك ثم بالقرلة (ثم بالوعظ) ولوقرنا من الجدول الموقظة ثم
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كفى على الصبح قال أبو المعالي فيه نظر قول أحمد لا بد من
خطبة ونقل ابن الحكم لا تكون خطبة إلا كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم أو خطبة نامة
قالة في الانصاف (فان تكس) بأن تقدم غير الجذبة (أجزاء) لحصول المقصود (و) من
شرط الخطبتين (النية) لحدوثها بالأفعال بالنيات (ورفع الصوت بحيث يسمع العدد
المعتبران لم يرض مانع) من السماع كنوم أو غفلة أو زحم بعضهم (فان لم يسعوا) الخطبة
(تفرض صراحة أو بعده) عنهم (لم تصير) الخطبة لعدم حصول المقصود بها (وان كان) عدم
السماع (لنوم أو غفلة أو مطر أو غيره) كهم بعضهم (صحت) لانهم في قوة السامعين (وان
كانوا كلهم طرثاً) صحت قال في القروع وان كانوا أصفاً ذكر صاحب المحرر رفعه وذكر غيره
لا انتهى والثاني جزم به فيما تقدم لعدم حصول المقصود بالخطبة (أو) كانوا (معجماً وهو) أى
الخطيب (مبيح عربي لا يفهمون قوله صحت) الخطبة والصلاة (وان انقضوا) أى الاربعون
أو بعضهم (عن الخطيب) ولم يبق معه الصدد للغير (سكت) لقوات الشرط (فان عادوا
قريباً) هل ماتوا من الخطبة لان الفصل السبع غير ضار (وان كثر التفريق مراراً) أوقات
ركن منها) أى الخطبة (استأنف الخطبة) لقوات شرطها وهو الموالاة لكن لو فارق ركن ولم
يطل التفريق كفاداً عادته (ولا تصح الخطبة بغير العربية مع القدرة) عليها بالعربية
(كترارة) فلها التجزئ بغير العربية وتقدم (وتصح) الخطبة بغير العربية (مع العجز) عنها
بالعربية لان المقصود بالوعظ والتذكير وحداثة الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم
مختلف لفظ القرآن فالدليل النوى وعلامته السالفة ولا يحصل بالجمعة (غير القرارة) فلا
تجزئ بغير العربية فيما تقدم (فان تجزئها) أى عن القرلة (وجب لها ذكر) قياساً على
الصلاة (و) من شرط الخطبتين (حضور العدد) المعتبر للجمعة وهو أربعون فما كثر كسماح
القدر الواجب لانه ذكر اشترط للصلاة فاشترط له العدد كتكبيره الاحرام (وسائر) أى باقي
(شروط الجمعة) ومن ذلك صلاحية لان يؤم في الجمعة والاستيعان ولو كان أربعون
مسافرين في حفة فلما قرأوا من قرأ بهم خطبتهم أحدهم في وقت الجمعة وصلوا القرية هتند
فراغ الخطبة استأنفها به وهذه الشروط أتم اعتباراً للقرار الواجب من الخطبتين (وهو) وحده
الله والصلاة على رسوله عليه السلام والقراءة الأولى والأربعة بتقوى الله والصدقين (وهو) وحده
(وتبطل) الخطبة (بكلام محرم) في أثناءها (ولو بسيراً) كالآذان وأولى (ولا تشترط لهما
الطهارة) أى طهارة الخلق الأصغر والأكبر فتجزئ خطبة محدث وجب لانه ذكر تقدم
الصلاة أشبه الآذان وصحة تجزئ خطبة الجنب ظاهره ولو كان يابس المجذبة لان غير يابس
لا تعلق له بواجب الصلاة كن صلى ومعه درهم فصب (ولا تبرؤة وأزاة فحاجة) لما تقدم
(ولان شراً) أى الخطبتين (من بتولى الصلاة) لان الخطبة تنفصله عن الصلاة أشبه
الصلاتين (ولا حضور النائب) في الصلاة (الخطبة) كالأموم لتصنها عليه (وهو) أى النائب
(الذي صلى الصلاة) أى صلاة الجمعة (ولم يخطب) لصورة الخطبة من غيره (ولان بتولى
الخطبتين) أو جل (واحد) لان كلاهما منفصل عن الأخرى قال في النكتة ما يليها يقال
عبادة واحدة بدنية بحصة تقع من اثنين (بل يصحب ذلك) أى الطهارة وترا العورة

(لا) أن الخطبين يدل دكتين (من الظهور) لأن الجملة ليست جدياً لأن الظهور يدل ٣٤٩ مستقلة كما تقدم الأول (من شرطهما)

اى الخطبتين اى ما يتوقف
 عليه مجتمعا وان كان منهما ما يق
 (الوقت) فلا تصح واحدة منهما
 قبله لانهما يدل ركعتين فالتقدم
 (وان يصح ان يؤم بها) اى الجمعة
 فلا تصح خطبة من لا تجب عليه
 سبقه كمنوسا من زواياهم لهم
 اوشل بلا استيطان لما تقدم
 (وجملته تعالى) اى قوله الحمد
 لله الحمد بن مسعود كان النبي
 صلى الله عليه وسلم لا تشهد كال
 الحمد لله واو ايوادوله ايضا هن
 اى سريرة مرفوعة كل كلام
 لا يدافع به بالحمد لله فهو اذن
 (والصلوة على رصولة عليه
 الصلاة والسلام) لان كل صلاة
 افتقرت الى ذكر الله افتقرت
 الى ذكر نبيه عليه الصلاة والسلام
 كالاذان وتبين لفظ الصلاة
 لا السلام (وقرأه آية) كاملة
 لحديث جابر بن سمرة كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقرأ الآيات
 ويذكر الناس رواه مسلم وان
 الخطبتين اقيما مقام الركعتين
 فوجبت فيهما القراءة كالصلاة
 ولا تجزئ آية لا تستقل بمعنى او
 حكم نحوتم نظير او معاهاتان
 ذكره ابوالمعالى وتجزئ القراءة
 (ولو) كان الخطيب (جنباسع
 تحررها) اى القراءة (والوصية
 يتقوى الله تعالى) لانها المقصودة
 من الخطبة نظير صخر الاختلال
 بها وقتئذ هذه الشروط (في كل
 خطبة) من الخطبتين فلو قرأ من
 القرآن ما تضمن الحمد والوصية
 وصلى عليه الصلاة والسلام
 في كل خطبة كفى قاله الشافعي
 لا تسن لفظها اى لا يصحوا قلها

وازالة العباس فان يتولى الخطيبين والصلاة واحدة خروجا من الخلاف
 فصل وبن أن الخطيب على منبر (ماروى سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أرسل الى امرأته من الانصار امرى غلاما للجار يعمل أعوادا وحلجس عليها اذا قلت الناس
 متفق عليه وفي الصحيح انه هل من أثل الغابة فكان يرتقي عليه وكان اتخذ في سنة سبع من
 الهجرة وقبل سنة ثمان وكان ثلاث دور حتى منبر الاربعه من النبر وهو الارتفاع واتخذ
 سنة جمع عليها كاله في شرح مسلم ويكون معورده على ثوبه الى الدرع حتى تلى السطح
 كاله في التخص (أو) هل (مرضه قال) ان لم يكن منبر لانه في معناه لا شبرا كما في المبالغة
 في الالام (و يكون المنبر) أو الوضع العالي (عن عيين مستقل القبله) بالهرب لان منبره صلى
 الله عليه وسلم كذا كان وكان يجلس على الدرجة الثالثة التي تلي مكان الاستراحة ثم وقف أو
 بكر على الثانية ثم هرب الى الاولى فادبها ثم وقف عثمان مكان أبي بكر ثم على موقف النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم من معاوية فله مروان و زاذب مستدورج فكان للخلفاء وقوف سبعا بقون
 مكان هربا على الساحة ولا يضاوز ذلك تديا (وان وقف على الأرض وقف عن يسار
 مستقل القبله بخلاف المنبر) قاله أبو المعالي (و) بن (ان يسم) الامام (على المأمورين اذا
 خرج عليهم) بن ايضاً ان يسم عليهم (اذا أقبل عليهم) لما روى ابن جاحه عن جابر قال كان
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر وسلم ورواه الأثرم عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن
 الزبير ورواه الصادق عثمان قاله القاضي وجاهه لانه استقبل بعد استبدار سبعين
 فارقوا ثم عاد اليهم وعكسه المؤذن كاله الحمد (ورده السلام) ود (كل سلام مشروع
 فرض كفاية على المسلم عليهم وابتدأه) أي السلام (سنة) و يأتي مع ضيق آخر الجنازة (ثم
 يجلس) على المنبر (الى فراغ الاذان) لما روى ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس
 اذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ثم يقوم فيخطب مختص رواه أبو داود وذكر ابن عليل اجماع
 الصحابة ولانه يستريح بذلك من تعب السجود ويتكلم من الكلام التمكن التام (و) بن
 (ان يجلس) بن الخطيبين جالسة خفيفة جدا (لما روى ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يجلس خطيبين وهو قائم بفصل بينهما يجلس متفق عليه (قال جماعة) منهم صاحب
 التلخيص (بقدر سورة الاخلاص فان أبي) أن يجلس بينهما (أو خطب جالسا) لغيره
 (فضل سكنه) ولا يجب الجلوس لان جماعة من الصحابة منهم على سردوا الخطيبين من غير
 جلوس ولانه ليس في السنة ذكر مشروع (و) بن أن (خطب قائما) لفعله عليه الصلاة
 والسلام ولم يجب لانه ذكر ليس من شرطه الاستقبال فلم يجب له القيام كالآذان (و) بن أن
 (يعتقد على سيف أو عصا باحدى يديه) قال في القروع و يتوجه باليسرى (و) بن
 (بالاخرى على حرف الذبر أو برسلها) لما روى الحكم بن خزن قال وفدت على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فتقدم امامه الجماعة فقام فمواكاه سيف أو عصا مختصر رواه أبو داود
 ولانه أمكن له وإشارة الى انه الذي تخطبه (وان لم يعتقد على شيء أمسك شماله بيئنه أو
 أرسلهما عن جنبتيه وسكنهما) فلا يجرهما ولا يرفعهما في دعائه حال الخطبة (و) بن
 الخطيب (تلقاه وجهه ملائحت عينا ولا تمالأ) لفعله عليه الصلاة والسلام ولان في التقاء
 عن أحد جانبيه امرضا عنه قال في المبدع وظاهره انه اذا التفت أو استدبر الناس انه يجرى مع
 الكراهة صرحوا به في الاستدبار لحصول المقصود (و) بن (ان يصغر لخطبة) لما روى مسلم
 عن عمار مرفوعا ان طول صلاة في حل وقصر خطبتين من فقه ما طيلوا الصلاة وقصروا الخطبة
 (و) بن كون الخطبة (الثانية أقصر من) الخطبة (الاولى) كاله مع الآذان (و) بن

اتقوا الله وأطيعوا الله وعلموهما) أي الخطينين (مع الصلاة) فتشترط الموالاة بين أجزائها لطبقتين ودينهما وبين الصلاة

أن (يرفع صوته حسب طاقته) لأنه أبلغ في الأعلام (ويعريهما بلا تعظيم) كالآذان (و يكون متعظا بلفظ الناس به) لاصل الانتفاع بوضاه وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال عرض على قوم قرع شفاهم بقرار يص من نار فقبل في هؤلاء خطبا من أمثل يقولون عالا يقولون (و يستقبلهم) استحبابا قال ابن المنذر هو كالاجاع (و يخرفون إليه) أي إلى الخطيب (فيستألفونه فيرفعون فيها) أي في حال استماع الخطبة (وان استدرجهم) الخطيب (فيها) أي الخطبة (كزه) لما فيه من الاعراض عنهم وبخلافه السنة ومع حصول السماع المقصود (و) ين أن (يدعو للمسلمين) لأن الدعاء لهم مسنون في غير الخطبة فقيل أولى وهو يشمل المسلمات فليها (ولايأس به) أي الدعاء (لعمري حق السلطان والدعاء مستحب في الجملة) قال أحد أئمة الأئمة لو كان نادعوه مستجابة لدعواتها لأمام عادل ولأن في صلاحه صلاح المسلمين ولأن أيام موسى كان دعوى خطبته لهم وروى البراء رافع الناس درجة يوم القامة أمام عادل قال أحد أئمة الأئمة لا بدعوى بالتدب والتوفيق (وبكره) لما رجع فيه حال الدعاء في الخطبة) قال أحد هو يدعوه فأكال الكبة والشافعية وغيرهم (ولايأس ان بشر بأصم فيه) أي فدعاه في الخطبة لما روى أحمد ومسلم إن حمزة بن رومية رأى بشرا يرفع يده في الدعاء فقال قبح الله هاتين اليدين فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يرفع يده هكذا وأشار بأصم فيه الشخصية (ودعاه ودعاه عقب صعوده لاصل له) وكذا ما بقوله من يق بين يدي الخطيب من ذكر الحديث المشهور (وانقرأ أحد في أثناء الخطبة فان شاعزل) عن المنبر (فصعد وان أمكنه السجود على المنبر بعد عليه) استحبابا (وان ترك السجود فلا حرج) لأنه سنة لا واجب وتقدم قبل عروضا على الله عنه (وبكره) أن يسند الانسان ظهره إلى القبلة نص عليه واقتصر أصحاب على استحباب استقباله في معنى ذلك مدار جل إلى القبلة في النوم وغيره ومطر عليه في المسجد ذكره في الآداب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تركه أولى (ولايأس بالمحبوبة نصا) مع ستر العورة كما تقدم وقوله جماعة من الصحابة نكروا ما شاعزل فيه عليه الصلاة والسلام عنه رواه أبو داود وهو الترفق وحسنه في مصنف قاله في المذبح (و) لا بأس بالقرع فاصم وهي الجلوس على المنبر وأخبار كنيه إلى صدره مصفيا بالخص فقدمه إلى الأرض وكان الإمام أحمد يقصد هذه الجلسة ولا جلسته أخشع منها) قال محمد بن إبراهيم الموصلي ما رأيت أحد حاله إلا قرع فاصم إلا أن يكون في صلاة (ولا يشترط لصحة الجمعة إذن الإمام) لأن عليا صلى الله عليه وسلم والناس وعثمان محصورين في مكة أحد وصوبه عثمان رواه الضري بعناه ولأنه فرض الوقت أشبه الظهر قال أحد وقع الفتنة بالشام تسم سنين فكانوا يصيحون (فادعوا في الخطبة نزل عند قول المؤمن قد قامت الصلاة) كما يقوم اليها من ليس بخطب إذنت (ويستحب ان يكون حال صعوده على تزدة وإذا نزل نزل مسرعا قاله ابن عقيل وغيره) مماثلة في الموازنة بين الخطيبين والصلاة ولعل المراد من غير محله قبح

فوقصل صلاة الجمعة ركعتان جماعة حكاها ابن المنذر قال عمر صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر وقد خاب من آخرى رواه أحد وابن ماجه (يسن جهره فيما أقرأة) لفعله عليه الصلاة والسلام ونقله الخلف عن السلف وغيره من النبي صلى الله عليه وسلم صلاة التهار عماء إلا الجمعة والعديد ويس أن (يقرأ في الركعة الأولى بالجمعة) بعد الفاتحة (و) يقرأ في الثانية بما تلقى بعد الفاتحة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ جمعا رواه مسلم من حديث ابن عباس (أو) يقرأ (بسم) في الأولى (ثم الثانية) في الثانية (فقد صرح الحديث بهما) رواه مسلم من حديث أنس بن شير ورواه أبو داود من حديث حمزة (و) يسن (أن يقرأ في الجهر)

بالخطبتين (يحيى يسمع العدد المتعبر) للصحة (حسب لأماته) لم من مجامع كرم وأغفلة أو صوته أو بعدهم عنه ونحوه لم تقع لعدم حصول المقصود (وسائر) أي باقي (شروط الجمعة) ككون العدد المتعبر فيها مستوطنين حين الخطبة فلو كانوا سبعة مسافرين فيهمان قرية واحدة وخطبهم أحدهم ولم يصلوا أقره حتى فرغ من الخطبتين استأنفاه وهذا الشرط (لقدر أو لأوجب) من الخطبتين وهو أن كل منهما ما هو أحد والصلاة عليه عليه الصلاة والسلام وقرأة آية والوصية بتقوى الله فأن اتفقا على أن الخطيب ثم عاد وقرع يداو لم يفرغ من الأركان لم يضر (ولا) يشترط للخطيبين (الطهارتان) من الغسل والنجاسة فتصح خطبة من كان في غير مكانه بالعبادة كصلاة من مذهبهم غصب (و) لا يشترط أيضا (ستر العورة) (ولا إزالة النجاسة) كطهارة الحدث وأولى (ولا) يشترط أيضا (ان يتولاهما واحد) فلو خطب أحدهما وأخر الثانية أجزأتا كالآذان والاقامة (و) لا أن يتولاهما (من يتولى الصلاة) لأن كلا منهما ما عبادة بغيرها (ولا) يشترط أيضا (حضور متولى الصلاة الخطبة) فتصح إمامة من لم يحضر الخطبة منهم حيث كان من أهل وجوها (ويبطلها) أي الخطبة (كلام محرم) في أثناءها (ولو سيرا) كآذان وأولى (وهي) أي الخطبة (بغير العربية) مع القدرة

(قراءة) فلا يجوز وضع مع القرعة فان عجز عنها وجب له ذلك ٢٥١ (ومن ان خطب على منبر) لانه عليه

الصلوة والسلام امر به فعل له
من ائمة القادة فكان يوقى عليه
وكان ثلاث درج ومعي متبرا
لارتفاعه والبر الارتفاع وانما
سنة محم عليا قاله في شرح
مسلم (او على موضع عال)
ان عدم المنبر لانه في معناه
ويكون ان عن عيني مستقبلي
القبلة كما كان منبره عليه
الصلوة والسلام (وان وقف)
الخطيب (بالارض فحين يارهم)
أي مستقبلي القبلة (و) (من
سلامه) أي الامام (اذا خرج)
الى المأمومين (و) سلامه ايضا
اذا اقبل عليهم بوجهه لما
روى ابن ماجه عن جابر قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا صعد المنبر سلم ورواه الأثرم
عن أبي بكر وعمر وابن مسعود
وابن الزبير وكلامه على من
عنده في خروجه (و) (من ايضا)
(جلوسه) أي الخطيب (حق)
يؤذن لخديث ابن عمر كان النبي
صلى الله عليه وسلم يحس اذا
صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ثم
يقوم فخطب ورواه أبو داود
فختصرا (و) (من جلوسه ايضا)
(بينهما) أي الخطبتين (قليلا)
قول ابن جرير كان النبي صلى الله
عليه وسلم يخطب خطبتين وهو
قائم ففعل بينهما يجلس
متنق عليه قال في التلخيص بقدر
سورة الاخلاص (ان أي) ان
يجلس بينهما ففعل بسكته (او)
خطب حاله ففعل (بسكته) بسكته
الخطبتين (بسكته) ففعل
التي ذكره عن ابن الجوزي
بينهما غير واجب لان جماعة من

رواه أي يوم الجمعة في الركعة الاولى (الم السجدة في) الركعة الثانية هل أتى نص عليه لانه
عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بها متنق عليه من حديث أبي هريرة قال الشيخ تنق الذين
واستحب ذلك لضعفهما انتداهما في السور والارض وخلق الانسان الى أن يدخل الجنة
والانار (قال الشيخ ويكرهه) غير بعيد غيرها أي غير معصية الم تنزل وقوله ابن رجب قد
زعم بعض المتأخرين من أصحابنا أن تعد قراءة سورتي البقرة والبراء في يوم الجمعة بقراءة
بستان الامر بخلاف ذلك قاله في التلخيص فان سها عن السجدة فنص أحد أصحابنا على
القاضي كدهاء القنوت قال على هذا يلزم بقية مجزأة ثلاث وق غير صلاة العبر في غير يوم
الجمعة لانه يحتمل ان يقال فيه مثل ذلك ويحتمل أن يفرق بينهما لان الحث والترقيب وجد في
هذه السجدة أكثر منه في المبدع (والسنة كما يحلها) أي السورتين في كل كعتين لما تقدم
(وتكره مداومتهما) لأن لفظ انهما معصية بسجدة أو الوجوب (وتكره) القرعة (في)
عشاء ليلة سورة الجمعة زاد في العاية والمناقض (ولعل وجهه أنه بدعة) (وتجوز اقلها) أي
الجمعة (في) أكثر من موضع من البلد لاجل (الجمعة) (كصفي) مسجد البلد من أهله (وتوقف)
فتنة) بان يكون بين أهل البلدة أدوة فيضئ اثاره الفتنة باجتماعهم في مسجد واحد (وبعد)
لما جاء عن من طائفتين البلد (وبعد) كسمة البلد وتباعد اقطاره (فخصص الجمعة) السابقة
واللاحقة) لانهما تفل في الامصار العظيمة في مواضع من غير تكبر فكان اجابا كمال الخطاوى
وهو الصحيح من مذهبه وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم يقمها هو ولا احد من اصحابي الاكثر
من موضع فلم يدع الحاجة اليه وان الحاجة كافي بذكره ووجع خطبته وشهود جمعة وان بعدت
منازله لانه المبلغ عن الله تعالى (وكذا المسجد) مجوزا كما تفي أكثر من موضع من البلد
للحاجة لما سبق (فان حصل الغنى) جميعتين (ان لم يجر) الجمعة (الثالثة لعدم الحاجة
اليها) (وكذا ما زاد) أي اذا حصل الغنى بثلاث لم تجز اربعة أو اربع لم تجز الخامسة وهكذا
(وبعد) اقامة الجمعة والسيد أكثر من موضع من البلد (لغير حاجة) قال في المسدع لانه فيه
خلاقا الا عن عطا يورعه في كلامه في الشرح (و) (يجز) (اذن امام فيها) أي في اقامة ما زاد على
واحدة (اذا) أي عند عدم الحاجة اليه وكذا الاذن فيما زاد على قدر الحاجة (فان فعلوا) أي
اقاموا الجمعة في موضعين فأكرم عدم الحاجة (لجمعة الامام التي باشرها أو اذن فيها هي
الصحة) لان في تصحيح غيرها اقتضاؤه عليه وتوقف بالجمعة وسواها قلنا ان شرطه أولا (وان) أي
ولو (كانت) جمعة الامام (مسوقة) لما تقدم (فان استوفى الاذن وجمعه) أي أو عدم اذن
الامام بينهما (فالثانية باطله ولو كانت) المسوقة (في المسجد العظيم والاخرى في مكان لا يسع
الناس) ولا تقدر وتعلمه لاختصاص السلطان وحده أو كانت المسوقة في قصره بل
والاخرى في اقصاه لان الاستفتاء يحصل بالاولى فان بطا الحكم بها كونه باساقه (والسوق يكون
بتكبير الاحرام) لا بالشروع في الخطبة ولا بالسلام (وان وقعتا) أي الجمعتان في موضعين من
البلد (لا حاجة) (مدا بطلنا) حيث لم يشر الامام احداها واستوفى الاذن أو عدمه لانه لا يمكن
تصحيحهما ولا تعيين احداها بالجمعة أنه ما لوجه بين اختمن معا (وصلا لجمعة) وجوبا (ان
أمكن) لانه مصر على فصل جمعة تجمعة (وان جهلت) الجمعة (الاولى) من جمعتين فأكبر بلد
لغير حاجة (أو جهل الحال) بان لم يعلم كيف وقعتا معا أم احداها بعد الاخرى (أو جهل الحال)
(ثم انشئ مسوا طهرا) ولو أمكن فصل الجمعة) للثاني في شرط اقامة الجمعة والظاهر يدل على
الجمعة اذا قامت واذا كان مصرا من مقدار ثمان يوم كل منهما اداء الاخرى أو ثمان أو ثمانية
الى جانب مصر كذلك لم يطل جمعة احداها بجمعة الاخرى لان لكل قوم منهم حكم أنفسهم
الحاجة منهم على مردا خطبتين من غير جلوس (و) (يسن ايضا) (أن يخطبها قائما) نصا لما سبقه من وجوب كالاذان والاستقبال

قربه ويكون ذلك بعده اليسرى
والأخرى بحرف النثر ذكر في
الفروع وجوبا فان لم يعقد
أسكن عنه ثمانية أو أرسلها
فأعاده انتقاماً أي لقاء وجهه
نقله عليه الصلاة والسلام ولأنه
أقرب إلى اسماءهم كلهم ويكون
متفانياً يظهروا ويستقبل
الناس ويحرفون إليه فيستقبلونه
ويربعون وأن استدرجهم فيها
كره وصحت (و) سن (قصرها)
أي الخطين (و) كون (الثانية
أقصر) من الأولى لحدوث أن
طول صلاة الرجل وقصر خطته
من نفعه فأقبلوا الصلاة وأقروا
الخطبة (و) يسن له رفع صوته
حسب طاقتيه لأنه المأخوذ في
الاعلام (و) سن له الدعاء
المحلبين لأنه عليه الصلاة
والسلام كان إذا خطب يوم الجمعة
دعاهوا وأشار بأصبعه وأمن الناس
دعاؤه (لعين) لما روى أن أبا
موسى كان يدهو في خطبته
(و) يساح (أن يخطب من صحيفة)
كثرة في الصلاة من مصنف
فصل في صلاة الجمعة
ركعتان بالإجماع حكاهما ابن
المنذر وقال عمر صلاة الجمعة ركعتان
من غير قصر وقد خالف من أقرى
رواه أحمد (يسن أن يقرأ بها)
فيها الحديث صلاة التماسيحاء
الاجلحة واليدين (في) الركعة
(الأولى) سورة (الجمعة) في
الركعة (الثانية) سورة
(المنافقين بعد الفاتحة) لأنه
عليها الصلاة والسلام كان يقرأ
بها في صلاة الجمعة وأما
من دنا من الناس (و) يسن

(وأن يؤتى بعد يوم الجمعة فملاوا اليد والظهر جاز) ذلك (وسقطت الجمعة عن حضر السيد مع
الامام لأنه عليه الصلاة والسلام صلى العيد وقال من شاء أن يجمع فليجمع رواه أحمد من حديث
زيد بن أرقم ومحمد بن قيس في الجمعة (أسقاط حضوراً) أسقاط (وجوب) فيكون حكمه
(كأنه من غفوة) بمن له عذراً وسقطت الجمعة (ولا) يسقط عنه وجوبها فيكون
(كأنه فرود) لأن الأسقاط يقتضي فتنه عليه الجمعة ويصح أن يؤتى فيها (والأفضل
حضورها) خوفاً من الخلاف (ألا الامام فلا يسقط عنه) حضور الجمعة لما روى أبو داود
وابن ماجه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قد اجتمع في يومكم هذا
عبدان فإن شاء أحدكم أن يجمع بين ركعتي الجمعة فهو من ربه وإن شاء فليصل ركعة واحدة
ولأنه لو تركها لانتفع بقلها حتى من نفع عليه ومن تركها من سقطت عنه (في) هذا (أن
يجمع معه العدد المعتبر) الجمعة (أقامها أو صلاها) قال في القواعد الثامنة عشر وعلى
رواية عدم السقوط أي عن الإمام فبما أن يجمع معه من تنقضه تلك الصلاة ذكره صاحب
التفيس وغيره فتصير الجمعة مفترضة كما تنقضه يومين (وأما من لم يصل
العيد مع الإمام) فيأمره السني إلى الجمعة بلفظ العدد المعتبر (والا) قاله شرح المنهاج
واحداً (ثمان بلفظ) العدد المعتبر (بأنفسهم) بأن كانوا أربعين (أو حضر معهم تمام العدد) أن
كانوا دونه (لزمهم الجمعة) لتوفر شروط الوجوب والصحة (ولا) بأن لم يلقوا أربعين لأنهم
ولا بحضور غيرهم معهم (تحقق هذرهم) لفوات شرط الصحة (وسقط العيد بالجمعة) أن
فعلت الجمعة (قبل الزوال أو بعده) لقليل من الزوال وقول ابن عباس أصاب السنن رواه
أبو داود فعلى هذا لا يلزم شيء إلى العصر روى أبو داود عن عطاء قال اجتمع يوم جمعة يوم فطر
على هدي بن الزبير فقال عبدان قد اجتمعا في يوم واحد الجمعة وصل ركعتين بركعة فليؤت
عليهما حتى صلى العصر قال الخطابي وهذا لا يجوز إلا على قول من يذهب إلى تقديم الجمعة
قبل الزوال فعل هذا كونهما من الزوال بقدر صلى الجمعة فسقط العيد والظهر ولا الجمعة إذا
سقطت بالجمع مع نكاحها قبل أولي أن يسقط بها (فإن فعلت) الجمعة (بعد) أي الزوال
(اعتبر الزمان على الجمعة لترك صلاة العيد) قاله ابن عسبر وقال في التفتيح والمنتهى فيعتبر
الزمان عليها ولو فعلت قبل الزوال وهو ظاهراً للفروع وقدمه في الانصاف (وأقل السنة بعد
الجمعة ركعتان) نص عليه لأنه عليه الصلاة والسلام كان صلى بعد الجمعة ركعتين متفق عليه
من حديث ابن عمر (وأكثرها) أي السنة بعدها (ست) ركعات (نصاً) لقول ابن عمر كان
النبي صلى الله عليه وسلم يفتخر وأبو داود واختار في المتن أربعة وروى عن ابن عمر أنه
عليها الصلاة والسلام أربعة رواه مسلم من حديث أبي هريرة (و) سن (أن يصلها) مكانه) نص
عليه (في المسجد) وتقدم (وأن يصل بينهما) أي السنة (وبين الجمعة بكلاماً أو انتقال)
من موضعه لآخر (ويحرم) أي نحو ما ذكر (وليس لها) أي الجمعة (قبلها سنة راتبة تعادل
يستحب أربع ركعات) لما روى ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع من قبل
الجمعة أربعة وروى سعد بن أبي حمزة أنه كان يصل قبل الجمعة أربع ركعات بعدها
أربع ركعات وقال عبد الله رأيت أبي يعلى في المسجد إذا أذن المؤذن ركعات (وتقدم) في
باب صلاة التطوع
فصل في أن يتنقل الجمعة في يومها يستحب أن يجامع ثم يتنقل نص عليه والأفضل
فعله عنه فيها أي الله أعلم في المتصوف فيه مخرج من الخلاف (وتقدم) في الأفعال المستحبة
من باب النفل (و) يسن أن (يتنقل) للجمعة (بعض شارب) يعني حاف (وتقليم أطرافه وقليم

(الثانية هل أتى) هل الإنسان يصلاته عليه الصلاة والسلام كان ينفقه متفق عليه ٢٥٣ من حديث أبي هريرة قال الشيعتي

الذين لتضعهما ابتداء خلق
العصوات والارض وخلق
الانسان الى ان يدخل الجنة أو
النار (ويكره مداومته عليها)
أي على ألم السجدة وهل أتى في
الحرم قال أحمد ثلاثون اثنا
مئة سجدة وقال جماعة ثلاث
مئة والوحوب وتكره القراءة
بسورة الجمعة في عشاء ليلة
الجمعة زائد في العاية والشافعي
(ويصر أقامتها) أي صلاة الجمعة
(و) أقامة صلاة (عبدني) أكثر
من موضع واحد (من البلد)
لأنهم لا يكرهوا بياضان في عهده
وعهده يخلفانه الا كذلك وقال
صالحا كما رأيت في أصل (الا)
لحاجة كفتني مصعب بالبلد
عن أهله (و) كرا بعد ما كان تكون
البلد واسما وتباعد أقطاره
فتشى هل من منزله يسعدن
محل الجمعة بمحيطها (و) كرا خوف
فتنة أعداؤهم أهل البلد
بخصي بأجمعهم في محل آثارها
(ولمخرو) بما يدور لعمدة فيروز
بغدو الحاجة فقط (فان علمت)
الحاجة وتعددت (فالحاجة)
من جمع أولياد ما يشرها
الامام منهم أو أذن في الامام ان
لم يباشرها ممن ولوسموة لان
غيرها التفت عليه (فان استويا)
أي الجمعتان أو الولدان (ه)
الامام فقامت بها (أو)
استويا في (عدمه) أي الاذن
(ه) الصلوة منهما (الصلوة)
بالاحرام لان الاستثناء حصل
بما يفيض الحكيم بالواحد في بين
التي في السجدة اعظم أو مكان
يخص به جنس السلطان أو

الرائع الكريمة بالسواك وغيره وأن (تطلب بما يقدر عليه ولو من طيب أهله) لا روى
الجزري عن أبي سعيد مر قوا قال لا يقتل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن
وعس من طيب سائر أهله ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم
الامام الاخبر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وقوله من طيب سائر أهله أي ما خفي ربه وظهوره
لأن كذا الطيب قال في البدع وظاهر كلام أحدوا لا يصح خلافه (و) بسن (أن ليس أحسن
ثيابه) لو رده في بعض الفاظ الحديث (وأفضلها البياض) لما تقدم في آداب لباس من
ستره وروى غيره ويرد (و) ان (يكرهها) أي إلى الجمعة ولو كان مشغولا بالصلاة في بيته
لغير (غير الامام) فلا يكره التكبير الباطني يتكبر أتيانه بعد طلوع الفجر (لا يطلوع
الشمس ولا بعد الزوال ويكون ماشيا) لقوله عليه الصلاة والسلام ومشي ولم يركب (أن لم يكن
عذرا فان كان) عذر فلا بأس بركوبه هذا بابا (لكن الا بالأس) كذا بأس به ولو اغتر عذر
(ويجب السبي) إلى الجمعة سواء كان من بقمها عدا أو ناسا نسنا أو مستعدا نص عليه
(بانتداء الثاني) بين يدي الخطيب) لقوله تعالى اذا نودي للصلاة الا له لأنه الذي كان على هذه
عليه الصلاة والسلام (لا يجب السبي) (ب) الانتداء (الاول) لاه مسحب) لان عثمان سنة وعلت
به الاغنية والثاني فرض كفاية (والأفضل) أن يكون الاذان بين يدي الخطيب (من مؤذن
واحد) لعدم الحاجة إلى الزيادة لأنه لا كلام في المسجد وهم يسمونه (ولا بأس بالزيادة)
أي بأن يكون الاذان من أحسن من واحد (الامن بمعمره) (يجب عليه السبي) (في وقت)
يذكرها فيه أن يسمى بالامن معناه (اذا علم حضور العدد) اعتبر للجمعة قال في الفروع
أطلقه بعضهم والمراد بعد طلوع الفجر لاقوله ذكره في الخلاف غيره وأما ليس وقت للسبي
أي ما نوسن أن يخرج إلى الجمعة (على أحسن هيئة بكنية وقار مع خشوع ويد ومن
الامام) أي يقرب منه لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل وأغتسل ويكر وأبتكر ومشى ولم
يركب ودنا من الامام فاستمع ولم يلق كان له بكل خطونه خطرها أحسنه عمل صياما وقيامها
رواه أحمد وأبو داود ومن حديث أوس بن أوس وأسنده ثقلت وقوله غسل بالشد في جامع
وأغتسل معلوم بكر أي خرج في بكرة النهار وهي أوله وابتكر أي بالغ في التكبير أي جلف
أول البكرة (و) يستقبل القبلة) لأنه خير المماس للعبادة (ويشتغل بالصلاة) أي خروج الامام
للفظة لما في ذلك من تحصيل الأجور (بأن يخرج) الامام الخطية وهو في نافذة خففها ولو كان
(نويا) أو يصلي ركعتين) يستمع للخطبة (ويحرم ابتداء نافلة اذن) أي بدخول الامام
للخطبة (غير تحية مصد) روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وكان قبل التروعي في الخطبة
أو كان سجدا بحيث لا يسجد (و) يشتغل أيضا (بالذكر) لله تعالى تحميدا للجلال (وأفضل)
قراءة القرآن) وتقدم (و) بسن أن يقرأ (سورة الكهف في يومها) اقتصر عليه لا كثيرا
روى الميني باسناد حسن عن أبي سعيد مر قوا من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أمناه له
التورما بين الجمعتين ورواه سعيد مر قوا وقال ما بينه وبين البيت العتيق زاد أبو العالى
(وليأتها) وقال في الوجيز يقرأ سورة الكهف يوم أوليائها قاله في الانصاف وفي البدع
شرح المنتهى زاد أبو العالى والوجيز وليأتها لقوله عليه الصلاة والسلام من قرأ سورة
الكهف في يوم الجمعة أوليائه وفي فتنة البحال (و) بكثر الدعاء في يومها) أي الجمعة (رجاء)
أما بقاءه الاجابة) لقوله عليه الصلاة والسلام ان في يوم الجمعة تسعة لاواقيها عند مسلم
يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه اياها وأشار بسيدته قلها متفق عليه من حديث أبي هريرة

ويوم نظر على عهد بن الزبير قال عبيد بن قيس ان قد اجتمع في يوم واحد الجمعة وصل ٣٥٥ ركعتين بكرة فقرأ بعليهما ما حتى صلى

العصر فقرأ ويان فجلس يلقيان هاهنا فقال احباب السنة قائلين لا تجتمع فسلط به السيد والظاهر (واقل السنة) الزائفة (بعدها) أي الجمعة (ركعتان) الحديث ابن عمر فروقا كان يصل بعد الجمعة ركعتين متتقي عليه (واكثرها) أي السنة بعد الجمعة (ست وتصل ركعتين) نصا أقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يظهر واه أبو داود ولا زائفة لما قبلها نصا وتسن أربع (وتسن خرافة سورة الكهف في يومها) أي الجمعة الحديث أبي سعيد فروقا من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بسين الجنتين رواه البيهقي باسناد حسن وفي خبر آخر من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة وأبليتها وفي ثمانية الدجال (و) سن (كثرة دعاء) في يوم الجمعة (وأفضله) أي الدعاء (بهذا العصر) الحديث ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله شيئا الا أعطاه الله وأشار به بطلها متفق عليه من أي هريرة فروقا قال أحمد اكثر الأعياد في الساعة التي ترجي فيها الاجابة انها بعد صلاة العصر وترجي بعد وال الثمن (و) سن بتا كذا في يومها وأبليتها كثرة (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث أكثروا الصلاة على في ليلة الجمعة ويوم الجمعة من صلى على صلاة صلى الله عليه جاعترأ رواه البيهقي باسناد جيد وعن ابن مسعود فروقا أول الناس بي يوم

غيره لانها جعلت لروافها والسجد جعل للاقامة فيه (وا) وجدع صلى مفروشا فجلس له رفته لانه كالتائب عنه ولا فيه من الافتيات على صاحبها وتصرفه في ملكه بغير اذنه والاقتضائي انصروم وقاسه في الشرح على رجة المسجد ومتاعدا لاسواق (ما لم يحضر الصلاة) غله رفته والصلاة مكانه لانه لا حرمته بنفسه وانما الحرمه فيه ولم يحضر (ولا الجلس ولا للصلاة عليه) وقدم في الرأية بكم يوم جاعده بصره كالقشر المحتشي وليس له أن يبعده مفروشا وصلى عليه فان قيل فقال في القرو ع في باب ستر العورة ولو صلى على أرضه أو مصلابا فلا غضب صح في الأصح انتهى وتقدم هناك اذا كان حاضر أو صلى معه على مصلابا فلا عارضه ما هنا لغيره وشي قال في القرو ع ويتوعد من عمر رفته أي المصلي (فله قرش) والأكراه (ومنع منه) أي القرش (الشيخ) لغيره مكانا من المسجد كخرفة في التربة المسيلة قبل الحاجة اليه (ومن قام من موضعه) من المسجد (لارض لحقه ثم عاد اليه فربما هو أحنى به) لما روى مسلم عن أبي أيوب بن روعان قام من مجلسه ثم جاع اليه فو أحنى به وقيد في الوجه بما إذا عاد ولم يتشاغل بغيره (ما لم يكن صديقا قام في صف فاضل أو في وسط الصف) ثم قام لعارض ثم عاد في حركته لم يغمضه بالاولى (فان لم يصل) العائد اليه أي الى مكانه فربما يبدل مقامه لعارض (الابن الصلي جاز) له الصلي (كالقرحة) أي كمن رأى قرحة لا يصل اليه الا باليد ذكره في الشرح وابن القيم (وتكره الصلاة في المنصورة التي تسمى) للسلطان ولجنده (نصا) لانه يمنع الناس من الصلاة فيها لتصغير كالمغروب (ومن دخل والامام يحط لم يجلس حتى يركع ركعتين مبروتين) أي خيفتين (تحية السعيان كان) يحط (في مسجد) لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين متتقي عليه زاد مسلم ويتجوز فريسا وكذا قال احمد والاكثرو) محل ذلك على ما في المشي والتفتيش والحرر والشرح ان (المحذوفات تكبيرة الاحرام مع الامام) فان خلف تركها (والتي جواز يادة عليهما) لغو ما تقدم (وتسن تحية المسجد ركعتان) فاكتر لكل من دخله أي المسجد (قصد الجلس) به (اولا) لعموم الاخبار (غير حطبت دخل لها) أي الخطبة فلا يصل التحية (و) غير (قوله) أي المسجد فلا تنه له التحية (لنكر ادخله) تنفق عليه (و) غير (داخله) أي المسجد (الصلاة عيد) فلا يصل التحية ما يأتي في صلاة العيدين (أو) داخله (والامام في مكتوبة أو بد الشروع في الاقامة) الحديث اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (و) غير (داخل المسجد الحرام) لان تحية الطواف (وتجزي راتبه بغيره ولو) كانتا (فائتبعها) أي عن تحية المسجد لا كسنة وتقدم في صلاة التطوع موضعا (وان نوى التحية والقرض فظاهر كلامهم خصوصها) له كذا ظاهرا (قاله في المبدع وغيره) وتطعمه في المنتهى وغيره (فان جلس قبل فعلها) أي التحية (قام فأتى بها ان لم يطل الفصل) لقوله عليه الصلاة والسلام ثم فاركع ركعتين متتقي عليه من حديث حاربان طال الفصل فأتى بها (ولا تحصل) التحية (ياقل من ركعتين) لغو ما سبق (ولا) تحصل التحية (بصلاة حاضرة) ولا بعد تلاوة ولا شكر لما سبق (وتقدم اذا دخل وهو يؤذن) فيتنظر فراغها ليصحب بين الاجابة والتحية (ويحرم الكلام في الخطين والامام مضطرب ولو كان) الامام (غير عدل) لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولقوله عليه الصلاة والسلام من قاله فقد لنا ومن لم يقله لمنا (رواه احمد وابو داود وقوله عليه الصلاة والسلام في خبر ابن عباس والذي يقولوا نصيب ليس له جمعة رواه احمد بن رواة بن جلد ومعنى قوله لا جمعة له أي كاملة ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يذرداء اذا جمعت امامك يتكلم فانصت حتى يفرغ رواه احمد (ان كان) المتكلم (منه) أي الامام

القيامه أكثرهم على صلاة رواه الترمذي وحسنه (و) سن أيضا (غسل لها) أي الجمعة (فيه) أي في يومها الحديث عائشة رضي الله

فها وانكم تطهرن ليومكم هذا ولو ٣٥٦ أحدث بعده ولم يتصل به المني البيا (وأفضله) (أي التسل عن جماع) (عند منية)

(بحيث يسهه) بخلاف المعبود الذي لا يسهه لأن وجوب الانصات للاستماع وهذا ليس
بمتنع (ولو) كان كلام المتكلم (في حال تنفسه) أي الإمام فيصير (لأنه في حكم القطعة) لأنه
يسير (إلا) أي الكلام للخطيب (أولن كله لصحة) فلا يحرم عليه ما لا عليه الصلاة والسلام
كله ليكاو كله هو ورواه ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة وسأل عمره عثمان فأجاب
رسال الماس بن مرداس التي صلى الله عليه وسلم الاستسقاء ولأنه حال كلامه الإمام وكلام
الإمام إياه لا يشغل عن مع الخطبة (ولباس به) أي الكلام (قبلها) أي الخطبتين
(وبعدهما) لما روى مالك والشافعي بإسناد صحيح عن طلحة بن مالك قال كانوا يصدقون يوم
الجمعة وعمر جالس على المنبر فإذا سكت المؤذن قام فحرم على من يتكلم حتى يقضى الخطبة - بين
(و) لا بأس بالكلام (بين الخطبتين) (لأنه في حكم القطعة) لأنه لا خطبة حيث سكت لها (وليس له)
تسكت من تكلم بكلام لما تقدم (بل) يسكت (بإشارة فيمنع أصبعه) ولعل المراد السبابة
(على) إشارة إلى السكوت لأن الإشارة بخوض في الصلاة فيها ممتنع في الخطبة الأولى (ويجب)
الكلام (لغير ضرر) ويحظر من يثرو) من (هاتكة) ومن يخاف عليه نارا أوسع (وهو) عما
يقته أو يضره لأباحه قطع الصلاة ثلاثا (وباح) الكلام (إذا شرع) الخطيب (في الدعاء)
لا يمتنع يكون قد فرغ من أركان الخطبة والدعاء واجب الانصات له (ولو قد دعا غريم مشرور
وتباح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا ذكر) فيصلى عليه (سرا) كاللحظة اتفاقا قاله
الشيخ وقال رفع الصوت بتمام بعض الخطباء مكره أو محرم اتفاقا ولا رفع المؤذن ولا غيره صوته
بصلا ولا غيرها) وفي التنقيح والمنهي وله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمعها ومن
سرا (ولا بأس من دخل) على الإمام ولا غيره لأشغالهم بالخطبة أو استماعها (ويجوز تأنيبه)
أي ممتنع الخطبة (على الدعاء) ممتنع إذا عطلت صوتا أو شتمت عاتس ورد سلام (نطقا) لأنه
ما هو ممتنع على آدمي أشبه الضرب فقل على أنه يجب كاله في المبدع (وأشاره) أخرس مفعومة
ككلام) لقابها مقامه في البيع وغيره (ويجوز أن يبعد عن الخطيب ولم يسهه لأشغال
القرأة والذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خفية وقوله (أفضل) من سكوته (نصا)
لتصلي أجره (في سجدة للتلاوة) لعدم الأدلة (وليس) أن يرفع صوته ولا لقرآن ولا
الذكر في الفتنة ثلاثا شغل غيره عن الاستماع وفي الفصل وان يبعد ولم يسمع همهمة الإمام
حازان يقرأ أو يذاكر في الفتنة أنه وهو محمول على ما إذا لم يشغل غيره عن الاستماع وكلام
المصنف على ما إذا شغل (ولأنه صلى) لما تقدم من أنه يحرم ابتداء غير نية مسجد بعد
خروج الإمام (أو) أي ولأن (يخلص في حلقه) قال في الشرح ويكره التخطي يوم الجمعة قبل
الصلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخطي يوم الجمعة قبل الصلاة ورواه أحمد وأبو
داود والنسائي (ولا يصدق على مائل وقت الخطبة لأنه) أي السائل (فصل ما لا يجوز) له فعله
وهو الكلام حال الخطبة فلا يبعثه عليه (فلا يبعثه) على ما لا يجوز (قال) الإمام (أحمد وان
حصب السائل كان أعجب إلى) لأن ابن عمر قتل ذلك لسائل سأل الإمام بخطاب يوم الجمعة
(ولا ينأوله) أي السائل حال الخطبة لأنه صدقة لأنه اعتقل محرم (فإن سأل) الصدقة (قبلها)
أي الخطبة (ثم جلس لها) أي الخطبة أي استماعها (جاز) أي التصديق عليه ومنها ولتسه
الصدقة قال الإمام هذا لم يسألوا الإمام بخطاب (وله الصدقة) حال الخطبة (على من لم يسأل
وعلى من سألها) أي الصدقة (الإمام له) لما تقدم (والصدقة على باب المسجد عند دخوله
آخر وجهه أولى) من الصدقة حال الخطبة (ويكره المبت حال الخطبة) لقوله عليه الصلاة
والسلام ومن منى الحافظ لدا قال الترمذي حديث صحيح ولأن البتة مع الخشوع (وكذا

تر وجعل من الخلف ولأنه أبلغ في
المقصود (و) سن أيضا
(تنظف) بقص شارب وتقليم
ظفر وقطر واثبع كربة سواك
وغیره (وتعطى) لحديث أبي
سعيد فروعا لا يتصل رجل يوم
الجمعة ولا يطهر ما استطاع من
طهر ويدهن يدهن ويمس من
طيب امرأته ثم يخرج للافريق
بين الاثنين ثم يصلى ما كتب ثم
ينصت إذا تكلم الإمام الاغفر
له ما بينه وبين الجمعة الاخرى
رواه البخاري (و) سن أيضا
(لبس أحسن ثيابه) لو رده في
بعض الفاظ الحديث (وهو)
أي أحسن الثياب (الباض)
قال في الزينة وأفضلها الأبيض
(و) سن أيضا (تسكير الثياب)
أي الخمر أو موشع الثياب الصلاة في
مئذنة (ماشيا) يسكت حديث
ومنهى ولم يركب (بعد فجر)
حديث من جاء في الساعة
الأولى فكأنه أقرب بنية إلى
آخره (ولباس يركوبه لغفر)
كرض ويعد وكبر (ولا
يركوبه عند) عود) ولو لا غير
(ويجب سي) للجمعة بالنداء
الثاني) لقوله تعالى أنادى
للمصلين من يوم الجمعة فاستمعوا
الذي ذكر الله الآية ونص الثاني
لأنه الذي كان على عهد عليه
الصلاة والسلام (لا يبعد
منزل) عن موضع الجمعة
(فيجب سعيه) (في وقت يدركها)
كما أناسي فيه والمراد بعب
طالع الفجر لأنه ذكر في
الخلاص وغيره وأنه ليس بوقت
لشيء أيضا قاله في الفروع (إذا علم حضور العبد) اعتبر بالجمعة والأفلا فائدة لمعية (و) سن أيضا

(الاشتغال بذكر صلاة) وقرآن (الى خروج الامام) للخطبة لئلا يجره ٢٥٧ وكذا بعد خروجه من لا يسمع قبل الصلاة

و بعد تسلا وتحبب سن غذا
خرج الامام (٥) انه يحرم ابتداء
صلاة غير شخص مسجد الغير
(ويحذف ما ابتداء) من صلاة
قبل خروجه (بلو) كان نوى
ار يعاصي اثنين) سواء كان
بالمجد أو غيره لان استماع
الخطبة أهم (وكره نصير الامام
تخطي الرقاب) لقوله عليه
الصلاة والسلام ومروا على المنبر
رجل رآه يتخطى رقاب الناس
احس فقد آذنت واه احمد
وأما الامام فلا يكره ذلك لاجابة
اليه والخبي به يستعمل المؤمن بين
يديه (الان رأى خروجه لا يصل
اليه الا ب) أي يتخطى الرقاب
فيباح الي أن يصل اليها
لاستقامتهم حقهم يتأخروم عنها

(الشرب) يكره حال الخطبة اذا كان يسمع لانه قبل يشغل به أشبه من الحسا (ما لم يشد عطشه)
فلا يكره شر به لانه يذهب بالثبوت وخرج الامام الى اذن اولي وفي القصر ذكر جماعة شر به
بعد الاذان يقطع لانه يسبح مخفى عنه وكذا شر به على أن يطلبه النبي بعد الصلاة لانه يسبح
ويخرج الجواز لاجابة دفع الضرر وخمس الصلاة لاستماع الخطبة قاله في المبدع (ومن نفس سن
انتقاله من مكانا الى آخر) احدا في انتقاله لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نعت احدكم في مجلسه
فليقول الى غيره بمجلسه الترمذي (ولا يلبس شرابا والطهارة بعد اذان الجمعة أو) شره
(سنة) لمرابا الحاجة ويأتي في البيع (وتأق احكام البيع بعد النداء) الثاني للجمعة في
البيع مفضلة (فائدة) يتعبد بان يصل الجمعة أن ينتظر صلاة العصر فيصليها في موضعها
ذكره في الفصول والمستغرب وليد كرا الاكثر ويحتمل انتظار الصلاة بعد الصلاة لقوله
عليه الصلاة والسلام انكم لن تزالوا في صلاة ما انتظروا وهو كرا ما في جلوسه بعد فجر وعصر الى
طلوع شمس وغرو جهاد سبق قال بعض الاصحاب من البدع المنكرة كتب كثير من الناس
الارواق التي يسمونها حقاظ في آخر جمعة من رمضان في حال الخطبة لما فيه من الاشتغال
عن استماع الخطبة والانتظار لاجل الذكر والدعاء وهو من اشرف الاوقات وكتابه ما لا يعرف
معناه كسجلون ونحوه وقد يكون دالا على ما ليس بصحيح ولا مشروع ولم ينتقل ذلك عن أحد
من أهل العلم (خاتمة) روى ابن السني من حديث أنس مرفوعا من قرأ اذ اسم الامام يوم الجمعة
قبل ان يفي رجليه فاحقه الكتاب وقل هو الله أحد لموا لودين سبأ غفر له ما تقدم من ذنبه
وما تار وأعطى من الاجر بعد من آمن بالله ورسوله

باب صلاة العيدين

(و) كروا معنا (اشاره) غيره
(عكان أفضل) ويجلس فيها
دونه لانه رغبة عن الخمر ولا
يكره السور (قوله) ولارده وقام
رجل لاجد من موضع ما يان
يجلس فيه وقال له ارجع الى
موضعك فرجع اليه فقله سدي
(وليس لغره) أي التور يفتح
الناء المثلثة (سقة البسه) أي
المكان الافضل لانه أقامه
قامه أشبه من حجر موافقا
به غير مخالفة ما لو وضع بطريق
شخص فرغير عليه لانها جلت
لغير ورويا بالمجد جعل
للاقامة فيه (والعائدين قيامه
لما رضى) كتطهر (أحق
بمكانه) الذي كان سبق اليه
لمدبت مسلم عن أبي أيوب
مرفوعا من قام من مجلسه ثم عاد
اليه فهو أحق به ومن لم يصل
اليه الا بالخطبة فذكر من رأى فربحه (رحم أن يقي) انسان (غيره) من مكان سبق اليه مع أهليه
على العلم والخبي والمحدث ونحو

أي صفتها واحكامها وما يتعلق بذلك سمي اليوم المعروف بعد الاية بيود ويشكر ولا ولا وقيل
لانه يوم جبال الفرح والسرور وقيل تفاؤلا ليهود ثانية كالتأنيف وهو من عاد يعود فهو الاسم منه
كالتفيل من القول وصار على اليوم المخصوص لما تقدم هو جمع على أعياد بالياء وأصله
الاول والزمها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أهولاد النشب (وهي) أي صلاة العيدين
مشروعة اجابا لما يأتي و (فرض كفاية) لقوله تعالى فصل لربك وانحر هي صلاة العيدين
قول عكرمة وموطأ وقتاده قال في الشرح وهو المشهور في السرور وكان النبي صلى الله عليه وسلم
والخلفاء بعده يداومون عليها ولا ينامون اعلام الذين الظاهرة فكانت واجبة كالجهاد بدليل
قتل ناركها ولم تجب على الاعيان لحدث الاخرابي متفق عليه وروى أن اول صلاة عيلا صلاها
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد انقضاء السنة الثانية من الهجرة واطلب على صلاة العيدين
حق مات (ان ركعا أهل بلد) يبلغون أربعين لاهل نظر (تألهم الامام) كالاذان لانتا من
شعائر الاسلام الظاهرة وفي تركها ثابون بالدين (وكره أن يصرف من حضر) مصل العبد
(و تركها) كفوا به حصول أجرا من غير عذر (و وقتها كملات الضحى) من ارتفاع
الشمس فيدبر الى قبيل الزوال لانه عليه الصلاة والسلام ومن بعده لم يصلاوا الا بعد ارتفاع
الشمس بدليل الاجماع على فصل ذلك الوقت ولم يكن يفعل الا الأفضل وروى الحسن أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يقولوا لالظرو والضحى حين تطلع الشمس قيم طلوها وكان
يفتح الصلاة اذا حضرو (لا) يدخل وقت العيد (بطلوع الشمس) قبل ارتفاعها فيدبر على لانه
وقت نهي عن الصلاة فيه فلم يكن وقت العيد كما قبل طلوعها (فان لم يصل بالعيد الا بعد زوال أو
اليه الا بالخطبة فذكر من رأى فربحه (رحم أن يقي) انسان (غيره) من مكان سبق اليه مع أهليه
على العلم والخبي والمحدث ونحو

أخروها) ولو (لغيره) خرج من المفصلة بهم فمضوا ولم يكن قضاءها (في يومها) لما روى
أبو جرير عن أنس عن عروة عن النضر قال سمع عليا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
في آخرها فمضوا فمضوا منهم أو الملال بالأمس فأمر النبي صلى الله عليه وسلم الناس أن يفتروا
من يومهم أن يخرجوا غدا بعدهم رواه أبو داود والدارقطني وحسنه وقال مالك لا تصلي في غير
يوم العيد قال أبو بكر الخطيب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأولى أن تتبع حديث أبي عمر
صحح فأنصرت إليه واجب وكافرا فرائض (وكذا المعنى أيام) اعتدأ أو غير وقتي قياسا على
ما سبق (ومن تقديم صلاة الأضحية بحيث يوافق من بيني وفي ذبحهم) نص عليه (وتأخير
صلاة الفطر) لما روى الشافعي رسلا أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن عثمان
بجبل الأضحية وأمر الفطر وذكر الناس ولأنه تسبى ذلك وقت الأضحية ووقت صدقة الفطر
(و) (يسن) (الاكل فيه) أي عيد الفطر (قبل الخروج إلى) أي الصلاة (فترات) (ترا) لقول
برزة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يفتقر ولا يطعم يوم الفطر حتى يصلي
رواه أحمد وقد أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتقر يوم الفطر حتى يأكل غرات رواه
الضاري زاذق رواية مقطوعة بأكلهم ورواها في شرح الهداية (وهو) أي الأكل فيه
(أكلهم) (الأسماك) (في الأضحية) (يسن) (الأسماك) (في الأضحية) حتى يصلي لما تقدم إليه أكل
من أضحيته (والأول من كبدها) لأنه أسرع تناولا وهما (أن كان بعضي والأخير) بين
أكله قبل الصلاة بعدهما نص عليه حديث الدارقطني عن برزة وكان لأب كل يوم الفطر حتى
يرحم فأكل من أضحيته وإذا لم يكن له فذبح ماله أن يأكل (و) (يسن) (الغسل) (في يومها)
وهو الصلاة التي تقرب فواتها وتقدم (و) (يسن) (تكرارها) (في الصلاة) (الصحيح) (لجعله)
الدن من الأمان من غير غفلة وانتظار الصلاة فكم ذكرنا في يومه يكون (ما شاء الله أن يكون) (هذه)
روى الحارث عن علي قال من السنن أن يخرج إلى المسجد ماشيا رواه الترمذي وقال العمل
على هذا عند أكثر أهل العلم وقال أبو العباس أن كان البلد قرا أو نيسابور كعب وأطهر
السلاح (و) (يسن) (دعوتهم) (إلى) (أي) (قربه) (منه) (كالجمعة) (و) (يسن) (تأخيرها) (إلى) (وقت
(الصلاة) حديث أبي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحية إلى
المصلى فأول من يذبح الصلاة رواه مسلم (و) (باب) (بالقرب) (المعبد) (لقول) (على) (ثم) (كبابا)
دعوتهم بن أن يخرج (على أحسن هيئة من لبس وتطيب ونحوه) كتبت في ما روى
جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتم ويلبس بده الأحمر في العيد من الجمعة رواه ابن
عبد البر وعن جابر قال كانت النبي صلى الله عليه وسلم حلة بلسية في العيد من يوم الجمعة رواه
ابن خزيمة في صحيحه والجمعة (والأمام ذلك أكد) لأنه منظور إليه من بين سائر الناس (غير
معتكف) فإنه يخرج في ثياب اعتكافه ولو كان (الأمام) لقوله عليه الصلاة والسلام ما على
أحد منكم أن يكون له ثوبان سوى في مهمته لجمعة وعيده إلا المعتكف فإنه يخرج في ثياب
اعتكافه ولأنه أثر عبادته فسبب بقاؤه كالسبب (وأن كان المعتكف قرع من اعتكافه قبل
في العيد اعتكف له النبي ليلة العيد في المسجد) (الصحيح) (و) (السبب) (أنه) (أي) (المسجد)
إلى المصلى (لصلاة العيد) (و) (يسن) (يوم العيد) (التوسعة) (على) (الأهل) (والصدقة) (على) (الفقراء)
بغنيهم عن السؤال (وإذا غدا) (المصلى) (من طريق من رجوعه في أخرى) لما روى جابر أن
لنبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج إلى العيد خالف الطريق رواه البخاري ورواه مسلم
من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أوصاؤه لمافي التوكيم ورواه العرو
في نه أولئك الطريق فإن طوله علمنا أول ما إذا لاجر بالسلام على أهل الطريق الآخر

تهى أن يقم الرجل أحدهم
 مقعدو يجلس فيه متفق عليه
 ولكن يقولوا فهو التبرؤ له
 حتى ديني فاستوى فيه السيد
 والوالد وغيرهما قال أبو العباس
 إن جلس في مصلى الإمام
 أو طريق المارة أو استقبال
 المصلين في مكان ضيق أقيم (ال)
 الصغير) من ولد عبد الواسطي لم
 يكلف لأن البالغ أحق منه
 بالتقدم الفضل (قال المنقح
 وقواعد المذهب تتنص على عدم
 الصلة للمسلمين أقيم غيره
 وصلى مكانه لأنه يصير في معنى
 الغائب المكان والصلاة في
 الغيب غير صحيحة لكن الفرق
 ظاهر (والأمن) جلس
 (يعوض) من مسجد يحفظه
 نصيره) فإن المحفوظ له بغير
 الحافظ ويجلس فيه لأنه كئائه
 في حفظه سره وحفظه (بأنه
 أو دونه) لأنه يقوم باختياره
 (و) حرم أيضا (رفع مصلى
 مفروش) ليعلى عليه به إذا
 جده لأنه اقتباس على ربه وتصرف
 في ملكه بغير إذنه فيجوز رفعه
 (ما لم يخص) أي تقم (الصلاة)
 ولا يحضر ربه فأنسبه رفعه
 والصلاة مكانه فإن المفروش
 لأخوه له نفسه وربه لم يحضر
 (و) حرم أيضا (كلام والإمام
 يحط به) أي التكلم (منه)
 أي الإمام (بحيث يسمعه) أي
 الإمام نفسه فله تعالى وإذا قرئ
 القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال
 أكثر المفسرين أنها زلت في
 الخطبة وسميتم قرآنا لاشتغالها

بأنه لو كان سأل قبل الخطبة ثم جلس فلا بأس كمن لم يسأل أو سأل له الخطيب (ومن دخل والامام بخطبة) لم يجلس حتى يركع ركعتين خفيقتين ولو وقت من لم يجلس جاز فوما اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام بخطبة يركع ركعتين ويجوز قهرا رواه احمد وابوداود وصرح الا بادهاء ما كان خطيبا من مسجد لم يصل الا ما نزل شيئا (فتسن خطبتان دخله أي المسجد وان لم يرد الجملوس به) بشرطه بان لا يجلس فيقول جلوسه ويكون متطهرا ولا يكون وقت نهضه غير حال خطبة الجمعة (غير خطيب دخله) أي الخطبة (و) غير (دائمه) لصلاته بعد او الامام في مكتوبة (أو) دائمه (بشرع في إقامة) فلا تسلم لمه (و) غير (فيه) أي المسجد فلا تسلم له التسمية الثالثة واما غير فيه (اذ انكر دخولك) فتسن له كما قاله في الفروع وجها في جهود الثلاثة (و) غير (داخل المسجد الحرام) لان تسميته الطواف تسن كلما دخل ولو فكر ودخله غير ما استثنى قبل (و ينتظر) من دخل حال الاذان (فراغ مؤذن لتحية) مسجد ليعيب المؤذن ثم يصلها فيجمع بين الفضل بن قال في الفروع ولهصل المسار غير اذان الجمعة فان سماح الخطبة اتمه (وان جلس) من دخل المسجد قبل التحية (قام فاقبها) أي التحية لوله عليه الصلاة والسلام لمن جلس قبلها فمكركم ركعتين وفي رواية فصل ركعتين

بروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير في العبد من حديث صحيح (قبل الترتد ثم يتعدوا عقب التكبير) (السادسة) لان التبعون لقراءة فتكون عندهما (بلاذ كر) بعد التكبير الأخيرة في الركعتين لان الذاكر اغناهو بين التكبيرتين وليس بعد التكبير الأخيرة التكبير (ثم يشرع في القراءة) يركع في الثانية بغيرها ممن السجود وقيل قراءة تاجها (واحد) اما تقدم (يرفع يده مع كل تكبير) نعم عليه حديثه ان النبي صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده مع التكبير قال احمد فإرى أن يدخل فيه هذا كله وعن عمراته كان يرفع يده في كل تكبير في الجنازة والعبد وعن زيد كذا وكذا رواه الأثرم (و يقول بين كل تكبيرتين) زائدتين (أنه أكبر كبيراً والحمد لله أكبر لو سبحانه الله بكره وأميلاً صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً) لما روى عقبه بن عامر قال سألت ابن مسعود عما يقوله بعد تكبيرات العبد قال بعد الثانية يوشى عليه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو ويكبر الحمد وفيه فقال - ذنفاً وابو موسى صدق ابو عبد الرحمن رواه الأثرم مريباً واجتمع به احمد ولأنها تكبيرات حال القيام فاستحب أن يخطبها تكبيرات الجنازة (وان أحب قال غير) أي غير ما تقدم من الذكر (الذي فيه ذكر مؤث) أي محدولان الغرض من الذكر بين التكبير لولها نقل حرب أن الذكر غير مؤث (ولاني بعد التكبير الأخيرة في الركعتين يذكر) لما تقدم (وانه في التكبير أو شامنه) حتى يشرع في القراءة أو تسلياً قراءة سورة حتى يركع ولأنه أن في التكبيرات ثم عاد إلى القراءة فقد أتى فرضاً يصح أن يمتد به وان لم يمد إلى القراءة فقد حصلت التكبيرات في غير محلها (وكذا ان أدرك الامام قائماً بعد التكبير راو أنداء بعضه ولم يأت به) لقوات محله وكان أدركه كما (بشراف) الركعة (الاولى بعد الفاتحة بسبح وفي) الركعة (الثانية) بعد الفاتحة (بالقائمة) حديث حمزة بن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العبد بين بسبح اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث القاشية رواه احمد ولان ما جتمع من حديث ابن عباس والتمام بن بشير منه وروى عن عمر بن رانس لان فيه سماع على الصنفه والصلاة في قوله قد اطلع من تركي وذكر اسم ربه فصل هذه الفقرة سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز (ويجهر بالقراءة) لما روى الدارقطني عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في العبد والانسقاء (فاذا سلم) من الصلاة (خطبهم خطبتين) وانما أحررت الخطبة عن الصلاة لانها لم تكن واجبة بحيث في وقت يمكن من اراد تركها بخلاف خطبة الجمعة كاله الموفق (يجلس بينهما) يسرا لفصل خطبة الجمعة (ويجلس بعد صعوده المنبر قبلهما ليستريح) ويرد اليه نفسه ويتأهب الناس للاستماع كما تقدم في خطبة الجمعة (وحدهما) خطبة الجمعة (في جميع ما تقدم حتى في) تحريم (الكلام) حال الخطبة نص عليه (الا لتكريم مع انماط) فيسن حكماً في شرح المنتهى ومعناه في الشرح (ويسن أن يفتح مع الأولى) من الخطبتين (قائماً) كما لو أذكار الخطبة (يسبح تكبيرات متواليات) بفتح الخطبة (الثانية) يسبح كذا في أي متواليات لما روى سعد بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال كان يكبر الامام يوم أبيه قبل أن يخطب تسع تكبيرات وفي الثانية تسع تكبيرات (بعثهم في خطبة) عيد (القطر على الصفة) أي زكاة القطر أغنوه عن السؤال في هذا اليوم (وبين لهم ما يحرمون) جنساً وقد ردوا وقت الوجوب والاخراج ومن سجد فطرة أو تسن (وعلى من يجب) الفطرة (والى من دفع) من الفقراء وغيرهم تكميلة الله (و يرغبهم في الاخيه في الاحي وبين لهم حكمها) أي ما يجزى منها وما لا يجزى وما الافضل منها وما هو قبحا وغشوا ذلك لانه يثبت ان النبي

(وسن) صلاة عبد (بصره) فريضة (من نيات حديث أبي سعيد) كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج في الفطر والاضحى إلى المصل متفق عليه وكذا الخلفاء بعده ولا أوقع هية أظهر شمارا ولاشئ لعدم تكرار مصلافة الجمعة (إذ عكة الشريعة) تنص (بالسجدة) الجرام لفضيلة الجمعة ومجاهدة الكعبة ولم تزل الأئمة يصلونها به (و) بسن (تقديم) صلاة (الاضحى) بحيث يوافق من يجي في فقههم وتأخير صلاة (الفطر) لخبر الشافعي رضي الله تعالى عنه مرسلا أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو ابن حزم أن يجعل (الاضحى) وآخر الفطر وذكر الناس وليتسع وقت الاضحية وزكاة الفطر (و) سن (أكل فيه) أي في عيد الفطر (قبل الخروج) إلى الصلاة لقول بريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر ولا يطعم يوم الفطر حتى يصلي رواه أحمد (عمران بن عوف) حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يئندو يوم الفطر حتى يصلي كل غرات رواه البخاري واذقوا من غطاه وياك لمن وزا (و) بسن (مسألة) عن أكل (في الاضحى) حتى يصلي العيد للغير (لأن كل من أضحيته) أن ضحى يومه (والاولى) بدأ بكل (من كدها) لاسرعة تناولها وعضه (والا) بأن يصح (خبر) بين كل قبل خروجه وتركه نصا (و) بسن (غيا) لما أعاد

من الامام وينظر الصلاة يكبر آخره (بعد صلاة الصبح) من يوم العيدين (ماشيا) ٣٣٣ ان يكن عند ما روى الترمذي عن

الحرف عن علي من السنة ان يخرج الى العبد ماشيا (على احسن هيئة) لحديث جابر مرفوعا كان يصلي بغيره الاجر في العيدين والجمعة رواه ابن عبد البر وعن ابن عمر انه كان يصلي في العيدين احسن شابه رواه البيهقي باسناد جيد (الا ان مكثت في الخروج الى العبد في ثياب اعتكافه) اماما كان او موعزا ان لا يكثر الصلاة (و) (يسن) بالخروج الى دخول وقت (الصلاة) الحديث في سعيه مرفوعا كان يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى فاول شئ يدا به الصلاة رواه مسلم والان الامام ينظر ولا ينتظر (و) (يسن) (التوسعة على الاهدل) لانه يوم سرور (و) (يسن) (الصدقة) في يوم العيدين اغناء لفقراءه عن السؤال (و) (يسن) (رحومته) اي المصلي (في غير طريقه) حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج الى العيد خالف الى الطريق رواه البخاري ورواه مسلم عن أبي هريرة وعنه شهادة الطريقين او نحو يشه بينهما في السير كسر ورواه ابو عمرو دهاجيا ورواه الصدقة عن قنبر اشواخوه فلذا قال (وكذا جمعة) لا تمتنع في غيرها (ومن شرطها) اي صلاة العيدين دخول (وقت) كسائر الموقوفات (واستيطان) لانه عليه الصلاة والسلام واقف في وجه ولم يصله (وهو الجماعة) فلا تقام الا حيث تقام الجمعة لانها ذات غبطة رتبة اشبهتها (ولا) يشترط لها

تقدمه وقيل من قولهم اشرف بغير وقيل لان الهدى لا يضر حتى تشرق الشمس وقيل هو التكبير برساوات وانكره ابو عبيدة (ومن نسي التكبير قضاء ولو بعد كلامه مكانه فان قام من مكانه) او ذهب عاذا فليس ثم كبر لان فعله حاليا في صلاة سنة فلا تترك مع مكانه (وان قضاءه) اي كبر (ماشيا فلا بأس) قاله جماعة (ما يحدث) فلا يفتي التكبير لان الحديث يدل الصلاة والدكر تابع لما طريق الاولى (او يخرج من المسجد) فلا يفتي لانه مختص بالصلاة اشبه بصاحب السهو (او يدل الفصل) فلا يفتي لما سبق (ولا يكبر عقبه) لانه بعد الصلاة كالنظر لان الاثر انما جاء في المكتوبات (وصفا) التكبير بضعف الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر (والله اكبر) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول كذلك رواه ابو داود طس وقاله علي وحكاها ابن المنذر عن جر قال احد اختاري تكبير ابن مسعود كرمته وقال انني كافوا بكرون كذلك رواه البخاري ولانه تكبير خارج الصلاة لانه يعلق بها ولا يختص الحاج فاشبهه الاذان (ويجزى مرة واحدة وان زاد) على مرة (فلا بأس وان كرره ثلاثا لحسن) قال في المبدع وامامتك رولا ثاني وقت واحد في ارضه في كلامهم والله يقاس على الاستغفار بعد الفراغ من الصلاة وعلى قول سحان الملك القدوس بعد قولان الله عز وجل الوتر (ولا بأس بتمتة) الناس بعضهم بعضا وهم مستفيض بينهم من الادعية ومنه بعد الفراغ من الخطبة قوله انه لم تقبل الله منا ومنك نقله الجساسة قال في رواية الارم برويه اهل الشام عن أبي امامة قيل ووالله بن الاسقع قال نعم (كالجواب) وقال لا يلتزم به وعنه الكل حسن وعنه بكراهه (ولا بأس) بتمتة عشرين مرة بالامام من غير تأنية (نص عليه وقال افهامه عاذا كزليل نقله أنت قال لا ولا من صلى ابن عباس وعمر بن الخطاب انتهى وروى ابو بكر في الشافعي استاده عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة تخلي روضا يوم عرفة فاذا كان المني خلقته وابتعثت بنا الى المسجد وبسبحنا الاجتهاد في عمل الخير امام عشرين الجمعة من الذكر والصيام والصدقة وسائر اعمال البر لانها افضل الايام) لحديث ما من ايام العمل الصالح بها احب الى الله من عشرين الجمعة

باب صلاة الكسوف

(وهو ذهاب ضوء احد النبرس) الشمس والقمر (أو بعضه) اي اذهب بعض ضوء واحدهما يقال كسف الشمس ففزع الكافي وضحا وكذا كسف القمر وقيل الكسوف ان الشمس والقمر وقيل الكسوف ان ذهاب بعض ضوءه والقمر ذهاب كله ونقلها ثابت بالسنة المشهورة واستدلوا ببعضهم من قوله تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن (واذا كسف احدهما فزعوا الى الصلاة) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يجتمعان لولت احدهما لكانت آية فأتى ذلك ففسلوا متفق عليه فامر بالصلاة فاعملوا واحدا وروى احمد عنه منا ولفظه فاذعوا الى الساجد وروى الشافعي ان القمر خسف وابن عباس امسره على البصرة فخرج فعلى بالناس ركعتين في كل ركعة ركعتين وقال انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي (وهي) اي صلاة الكسوف (سنة مؤكدة) حكاه ابن هبيرة والنووي اجماعا لما تقدم (احضر او سافر حتى انشاء) لان عائشة فاعملوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه

(انما) لا يشترط الجمعة (ويبدأ) الصلاة بقول ان عمر رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر

وروى الله تعالى عنهم يصلون العبد ٣٦٤ قل الخطبة متفق عليه وابتاع من عثمان رضي الله عنه أنه تقدم الخطبة على الصلاة أو

البحار قال في المبدع وإن حضر ها غير ذوي الطهات مع الرجال الحسن (وله بيان حضورها) وأصحابه ابن حاتم ولها أثر كجسه وعبد (وقتها من حين الكسوف إلى حين الخيل) لقوله عليه الصلاة والسلام فإذا رأيت ذلك فاقفوا إلى الصلاة حتى يغيب (جماعة) لقوله عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد فقام وكبر وصفا الناس ورواه متفق عليه (وفردى) لأنها نافلة ليس من شرطها الاستيطان فلم تشترط لها الجماعة كالنوافل (وبسن أيضا ذكر القبول الدعاء والاستغفار والتكبير والصدقة والعق والتغريب إلى الله تعالى بما استطاع) من القرب لقوله عليه الصلاة والسلام فإذا رأيت ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وصدقوا الحديث متفق عليه وعن أسماء إن كنا لنؤثر بالعق في الكسوف وقيد العق في المستويين لهما التقدير قال في المبدع وهو الظاهر وبحوزة فضيلة ذلك يكون عاملا معني العقوف (و) سن (السنيل لها) أي صلاة الكسوف يتقدم في الأغسال المسحوة (ولهما جماعة في المسجد الذي تقام فيه الجمعة أفضل) الحديث عائشة وغيره (ولا يشترط لها إذن الإمام ولا الاستسقاء كصلاهما) أي الاستسقاء الكسوف (متفرقا) لأن كلامهما نافلة وليس أفنده شرط في نافلة وكالجمعة وأولى (ولا خطبة لها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة دون الخطبة واقطعت الخطبة التي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة ليعلم حكمها وما احتج به وليس في الأخير ما يدل على أنه خطب بخطبة الجمعة (وإن قائلتم نقض) لقوله صلى الله عليه وسلم خطبا حتى يغيب ولم ينقل عنه أنه فعلها بعد الخطبة ولا أمر بها لأن المقصود هو ما ذهب من النور وقد عدا كاملا ولأنه أسنة غير راتية ولا حاجة لفرض فلم نقض (كصلاة الاستسقاء وقبة المسجد ومجودا الشكر) لغوات محالها (ولا تعادان صليت ولم يغيب) الكسوف لأن الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يزد على ركعتين قاله في الشرح (بل يذكر الكسوف بعده ويستغفر حتى يغيب) لأنه كسوف واحد فلا تعد الصلاة له كغيره من الأسباب (وينادي لها الصلاة جامعة تدب) لأن النبي صلى الله عليه وسلم بحث مناديا منادى الصلاة جامعة متفق عليه والأول لمنصوب على الأغراء والثاني على الحال في الرأية برقعها أو منصبها وتقدم (ويجزئ قول الصلاة فقط) لحصول المقصود (ثم يصلي ركعتين يقرأ في الأولى بعد الاستفتاح والتعوذ) وبسببها (القائمة ثم بالبقرة أو قدرها) ذكره جماعة منهم الشارح واتصرف في المنع والمنهي وغيرهما على قوله سورة طوبة قال في المبدع وغيره من غير تعيين (جهر أو لوى كسوف الشمس) لقوله عائشة إن النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف فقرأته فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجود متفق عليه وفي لفظ صلى صلاة الكسوف لجهر بالقرعة فيها صححه الترمذي (ثم يركع ركوعا طويلا يسبح) من غير تعديرو (قال جماعة) منهم القاضي وصاحب التلخيص والشارح وغيره (نحو ما آت به) وقال ابن أبي موسى بقدر معظم القراءة وقبل نصفها (ثم يرفع) من ركوعه (فيسبح) أي يقول سمع الله إن جده في رضعه (ويحمد) في أه نداء فيقول ربنا ولك الحمد كثرها من الصلوات (ثم يقرأ الفاتحة) سورة (دون القراءة الأولى) قيل كذا علمه وأرف الشرح آل عمران أو قدرها (ثم يركع فطيل) الركوع (وهو دون الركوع الأول بنه) أي الركوع الثاني (إلى القراءة كنس) الركوع (الأول منها) قاله في المبدع وغيره وفي الشرح فيسبح ثم من سبعين آية (ثم يرفع) من الركوع ويسبح ويحمد (ولا بد من اعتداله) لعدم ذكره في الروايات (ثم يسجد سجدة تين طويلتين ولا يجوز ما زاد على ما) أي السجدة تين (لأنه) أي السجدة الزائدة (لم يرد) في شيء من الأخبار ولأن السجدة متكررة بخلاف الركوع

وروى الله تعالى عنهم يصلون العبد ٣٦٤ قل الخطبة متفق عليه وابتاع من عثمان رضي الله عنه أنه تقدم الخطبة على الصلاة أو
أثر خلافته قال الموفى لم يصح فلا
يعتد بالخطبة قبل الصلاة وتعاد
قصة لي (ركعتين) أقول عمر
صلاة الفطر والأضحية ركعتان
ركعتان تمام غير قصر على لسان
تبيكم وقد خاب من أفتري رواه
أحمد (يكبر في) الركعة الأولى
بعد (تكبيره) الإحرام (الاستفتاح
وقبل التوضؤ) زوائد (و) يكبر
(في) الركعة الثانية فليس
القراءة جملة (زوائد) فصالح
عمر بن شبيب عن أبيه عن
جده رضي الله تعالى عنهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم يكبر
عبد حتى عشرة تكبيرة يسألي
الأولى وخمس في الأخيرة استأذنه
حسن رواه أحمد وابن ماجه
وهما من المحدثين قال عبد الله
قال أبي أنا إذ هبنا إلى هذا وقفا
التكبير سبع في الأولى وخمس
في الأخيرة والقراءة بعدها
كلتهما وأما يوادود والدارقطني
وقوله سبع في الأولى أي تكبيرة
الإحرام (يرفع) فصل (يدبه مع
كل تكبيرة) فصالحه وائل
ابن هجرانه عليه الصلاة والسلام
كان يرفع يديه مع التكبيرة قال
أحمد فأنى أن يدخل فيه هذا
كله (ويقول) بين كل تكبيرة
الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحن الله بكرة وأصيلا وصلى
الله على محمد وآله وسلم
تسليما أقول عقبة بن عامر
سألت ابن مسعود عما قوله بين
تكبيرات العبد قال نعم الله
تعالى ونفى عليه ونصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم رواه
أحمد وحسبوا احتج به أحمد (وان

أحب) فصل (قال غير ذلك) من الأذكار لأن الفرض المذكور لا ذكر مخصوص لعدم وروده

المندور و سأل عن علي أن الشمس انكسفت فقام على فرك خمس ركعات ومجد سجدة من ثم
 قبل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم سلم قال ما صلاها بعد التي صلى الله عليه وسلم غيري ولا
 يزعلني خمس ركعات في كل ركعة لأعلم بردي نص والنفاس لا يقتضيه (وإن شاء فعلها)
 أي صلاة الكسوف (كناقلة) ركوع واحد لأن ما زاد عليه سنة (والركوع الثاني وما بعده)
 إذا صلاها ثلاث ركعات فركعاتها خمس (سنة لا تتركه بالركعة) للسجود ولا تنطل الصلاة
 بركه لأنه قد روي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من غمر وجهه أنه صلاها بركوع واحد
 (وإن اجتمع مع كسوف جنازة قدمت) الجنازة على الكسوف بطريقين أولى (ولو مكتوبة) أمن
 بالانتظار (فتقدم) (الحنابلة) (على ما تقدم عليه) الكسوف بطريقين أولى (ولو مكتوبة) أمن
 فوتها (ونصه) تقدم (على الجرح وعصر فقط وتقدم) الجنازة (على جمعة) أن أمن فوتها ولم يشرع
 وخطبها) لمنع الانتظار (وكذا) تقدم صلاة الكسوف (على عيد مكتوب) أن أمن الفوت
 وذلك معلوم مما سبق ووجهه أنه ربما حصل قبل فتقوت صلاة الكسوف بخلافه السيد
 والمكتوب مع أمن الفوت (و) يقدم كسوف (على زوجه ولو خيف فوته) أي الوتر لأنه يمكن
 نذركه بالقضاء (و) أن اجتمع كسوف (مع تراويع وتعدد فعلها) تقدم التراويع لأنها تقتض
 برصتان وتفتوت فواته قبل (ولا يمكن كسوف الشمس إلا في الأسرار آخر الشهر إذا اجتمع
 الثيران قال بعضهم في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين ولا يمكن (كسوف القمر إلا
 في الأبدار وهو إذا تقابلا قال الشيخ أبي عبد الله العبد أن الشمس لا تنكسف إلا وقت الاستسار
 وأن القمر لا ينصف إلا وقت الأبدار وقال من قال من الفجر ما كان الشمس تنصف في غير
 وقت الاستسار فقد غلط وقال ما ليس له به علم خطأ الواقدي في قوله إن إبراهيم) ابن النبي
 صلى الله عليه وسلم (ما يوم العاشر وما الذي انكسفت فيه الشمس وهو كما قال الشيخ قبل هذا
 بسبيل كسوف الشمس يرفق يوم العيد ولا يمكن أن تنصف القمر ليلا وهو خاف والله
 أعلم) قال في القروع وردت في غيره فذكر أبو شامة الشافعي في تاريخه أن القمر خف
 ليلة السادس عشر من جمادى الآخرة أربع وخمسين سنة وحدثت الشمس في غده
 والله على كل شيء قدير قال وانضم بذلك ما مره الثاني من اجتماع الكسوف والعيد
 واستبعد أهل النجاة هكذا كلامه وكسفت الشمس يوم موت إبراهيم عاشر شهر ربيع
 قال غير واحد من كرمه بعض أصحابنا اتفاقا قال في الفصول لا يختلف النقل في ذلك نقله
 الواقدي والزبيري وأن الفقهاء افرعوا بنوا على ذلك إذا اتفق عيد وكسوف وقال غيره إذا
 اقترنت الساعة فتطلع من مغربها (ولا يصلي ثلث من سائر الآيات كالصواعق وأربع
 الشديت والظلمة بالنهار والضياء بالليل) عدم قيل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مع
 أنه وحيد في ما مضى انشقاق القمر وجرب الزياح والصواعق وعنه يصلي لكل آية أو ذكر الشيخ
 قتي الدين أنه قول محقق أصحابنا جوفهم (الآثار) لا الدائمة فيصلي لها أكملها (الكسوف)
 فصاله ابن عباس رواه سعيد البجلي وروى الشافعي عن علي بن حمزة وقال لو ثبت هذا
 الحديث لقناب وصلاة الكسوف صلاة ربه فتشرف كان صلاة الاستسقاء صلاة رغبة ورواه

(والتكبيرات الزوائد والذكر
 بينهما) سنة لأنه ذكر مشروح بين
 الأضحية والمقارعة أشبه دعاء
 الاستفتاح فلا يصح ذلك تركه
 فهو (واغلطت سنة) الحديث
 هؤلاء من عهدنا بن السائب
 رضي الله عنهم قال شهدت مع
 النبي صلى الله عليه وسلم العيد
 فلما قضى الصلاة قال أنا
 فخطب فمن أحب أن يجلس
 للخطبة فجلس ومن أحب أن
 يذهب فذهب رواه ابن منبه
 وأسانيد متقات أبو داود والنسائي
 وقال مرسل لو جئت لوجب
 حضورها واستماعها خطبة الجمعة
 (وكرر) قبل صلاة عيد
 وبها ما مضى قبل مفارقتها
 نصا لغير ابن عباس مرقعا
 خرج يوم الفطر صلى ركعتين لم
 يصلي قبلهما ولا بعدها متفق
 عليه (و) كره (تضافات) من
 من إمام ومأموم (قبل الصلاة
 بوضعها) صحرا كان أو مسجد
 (وبعد) قبل مفارقتها (أي موضع
 الصلاة) نصا لثلاثة شدي فان
 خرج فصل بركته أو عاد للصل
 فصل به فلا بأس (و) كره (أن
 فصل) (العيد) بالجامع (لما خاف
 السنة) (بغير مكة) فمن فيها به
 وتقدم (الاستسقاء) فلا تتركه
 بالجامع لغيره طرحت في أبي
 هريرة رضي الله عنه قال أما أنا
 عا في يوم عيد فصل بركتين
 الله صلى الله عليه وسلم في المسجد
 رواه أبو داود وسنن للإمام أن
 يختلف من يصلي بضععة
 الناس في المسجد فصلا العمل على
 ويخطبهم به فله قبل الإمام
 ويده أو عما سبق سقط به الفرض وجازت الأضحية ولا يفيها هو عيد الجمعة (وسنن إن بانه)

باب صلاة الاستسقاء

هو استسقاء من السقيا أي باب الصلاة لأجل الاستسقاء (وهو الدعاء بطلب السقيا على صفة
 مخصوصة) والسقيا بضم السين الاسم من السقى (وهي) أي صلاة الاستسقاء (سنة مؤكدة

المصنف الإمام (تضاها في يومها) قبل الزوال وبعده (على صفتها) لفعل أنس ٣٧ وكسائر المسلمات (كذلك) إمام (في

التشهد) المصروف ما أدركتم فصلوا
وما فاتكم فاقضوا (وإن أدركه)
أي الإمام أو من بعده التكبير
الرائد أو) بعد (مضنه) ثم
بأنه لا يستغنى عن الصلاة
نسي التكبير (رائد أو مضنه) حتى
قصر ثم (ذكره قبل الركوع) ثم
بأنه (نسي أو نسيه) كما ورد
الاستغفار أو التعمد حتى قرأ
وإن أدركه في الخطبة معها
جالسا بلا تخيم ثم حتى شاعلاها
(وذكره مسوقا ولو) سبب
نوم أو غفلة في خطبة عليه (لأنه
في حكم المنفرد بالقرآن والسجود
فكسائر التكبير (وسن
التكبير المطلق) أي الذي
لم يقصد بكونه أداءا للمكتوبات
(وأظهره وجهه غير أن) (به) في
لبني العبد (في مساجد بيوت
وأوقاف وغيرها) (و) تكبير بعد
(فطر أو سكند) لقوله تعالى
ولتكملوا الصلة أي هذه رمضان
وتكبروا لله على ما هنا ثم أي
هذا كما هنا (و) بسن التكبير
المطلق (من خروج إليها) أي
العبد (في فراغ الخطبة) لما
روى عن ابن عمر أنه كان إذا خدع
يوم الفطر ويوم الأضحية يصح
بالتكبير حتى يأتي المصلح ثم يكبر
حتى يأتي الإمام رواه الدارقطني
(و) بسن التكبير المطلق (في
كل مسجد في الجمعة) ولو لم يجر
الإمام (و) بسن التكبير المقتد
(في) عبد (الأضحية) فحسنة
(عقب كل) صلاة (فريضة
جماعة حتى الفاتحة في عامه)
أي ذلك التكبير إذا صلاها جماعة
(من صلاة فجر يوم عرفة إلى

حضر أو سفر) لقوله عبد الله بن زيد خرج النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي فتوجه إلى القبلة
يدعو وحول يده ثم صلى ركعتين جهرا في صلاة القراءة متفق عليه ونقل جماعة وفردى
والأفضل جماعة (فإذا أحديت الأرض) أي أصحاب الجدي (وهو ضد الحب) بالكسر أي
القاء أو البركة من أصحاب المكان وهو حبس وفي لغة حبس حبس من باب تعيق فهو
حبس وأحبب الله الموضع أن ثبت به الحبس والكلاهما في حاشيته (وقطع المطر) أي
احتبس (وهو) أي القبط (احتبسه) أي المطر (لأن أرضه غير مسكونة ولا مملوكة)
لعدم الضرر (فزع الناس إلى الصلاة) لما تقدم ويأتي (حتى ولو كان القبط في غير أرضهم)
لحصول الضرر به (أو غارما يهرون) أي ذهب ما له من العيون والانهار (وضرك) أي غور ما بها
أو نقصه تنقيب صلاة الاستسقاء تلك تحق المطر (ولو نذر الإمام) أو المطاع في قومه
(الاستسقاء من الجدي وحده أو هو والناس) (و) الاستسقاء (في نفسه) لم يوجب عليه
الصلاة والسلام من نذر أن يدعو الله فذله (و) راعته (الصلاة) أي صلاة الاستسقاء صوته
في تصحيح القوم ووجهه ظاهر كلام كثير من الأصحاب وله لأن الاستسقاء للمعهود بها يكون
كذلك فعلم نذره عليه (وليس له) أي للإمام وشعره إذا نذره (أن يأن غيره بالمرجوع منه)
لأنه نافله في حقهم فلا يجبرهم عليه (وإن نذر) الاستسقاء (غير الإمام) وغير المطاع في قومه
(انصدت) نذره (أيضا) لم يأن وقيل ما تقدم بزمه والصلاة (وإن نذره) أي الاستسقاء
(زمن الخصم يستعقد) صوته في تصحيح القوم ولا يغير مشروع لأن وقيل بلى لأنه فريضة في
الجمعة فيصليها أو يسأل دوا من أصحابه وشعره (ومضتا) أي صلاة الاستسقاء (في موضعه
وأحكامها من صلاة العبد) لأنها في معناها قال ابن عباس سنة الاستسقاء سنة السيد في فعل
هنا فنزل في العصر وإن فعل ركعتين يكبر في الأولى سبعين وفي الثانية خمساً من غير أدان ولا
إقامة لأنه عليه الصلاة والسلام لم يمهلهما إلا في العصر أو هي أوسع عليهم من غيرها وقال ابن
عباس صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلي العبد قال الترمذي حديث حسن صحيح
وعن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر أنهم كانوا يصلون صلاة الاستسقاء يكبرون فيها سبعاً
وخمسة رواه الشافعي في مسنده عن ابن عباس نحوه ورواه في الثانية العاشمة رواه
الدارقطني ولا يارضه قوله عبد الله بن زيد فيما سبق ثم صلى ركعتين لأنها مطلقة وهذه معقبة
(و) بسن فعلها أي صلاة الاستسقاء (أول النهار وقت صلاة العبد) حديث عائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم خرج حين بدا أحمر الشمس رواه أبو داود (ولا تنقذ بزوال الشمس)
بهو وقوله بعده كسائر الزواجر قال في الشرح وليس لها وقت معين إلا أنها لا تنقض في وقت
النسي من خلاف (و) بقراءتها بما يقربها في صلاة العبد) لما تقدم عن ابن عباس (وإن شاء)
قرأ في الركعة الأولى (يا أرحم الراحمين) (و) في الركعة الثانية (سورة أخرى) من
غير تعيين (وإذا أراد الإمام الخروج لجماعة الناس) أي خوفهم وذكرهم بالتسليم لترقبه
قلوبهم ويذكرهم بالله وأب (وأمرهم بالتوبة من المصاوي) (والمرجوع من
المقام) (و) (أداء الحقوق) وذلك واجب لأن المصاوي سبب القبط والتقوى سبب البركار
لقوله تعالى ولأن أهل القرى آمنوا واتقوا فنجناهم من ربك من السماء والأرض الآية
(والصيام قال جماعة ثلاثة أيام يضر جون في آخرها صياماً) لأنه وسيلة إلى نزول الغيث وقد
روى دعوة الصائم لا ترد ولما فيهم من كبر الشهوة وحسنوا القلوبوا للتذلل للرب (ولا يلزمهم
الصيام بآخرة) كالصلاة مع أنهم مخرجوا وجوب طاعتهم في غير المحبة وذكره بعضهم أجمعاً
قال في القوم ولعل المراد في السياسة والتدبير والأمور والمجتهد فيها لا مطلقاً وهذا جزم بعضهم

عمر آخر أيام التبريق) لحديث جابر بن عبد الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في صلاة الفجر يوم عرفته في صلاة العصر من

يوم العصر) الى عصر آخر أيام التبريق فصلا ان التلبية تنقطع برمي جمرات العقبة وقت ما استقر يوم العيد فكان الحرم فيه كالحل فلورى جمرات العقبة قبل العصر فكذلك جلا على التائب ويؤيد ما رواه آخر الرى حتى صلى الفجر اجتمع في حقه التكبير والتلبية ففسد بالتكبير لان مثله مشرووع في الصلاة فهو بها أشبهه (والم التبريق) هي حادى عشر ذى الحجة وثاني عشر وثالث عشر سميت بذلك من تبريق النعم أى تقديده اومن قولهم اشرف نبي أولاد الهدي لا يذبح حتى تشرق الشمس (ومسافر وميز تكبير وبائع) في التكبير عقب للصكتوبة جماعة فلهي موات وعلم منه انه لا يشرع التكبير عقب الصلاة ولا صلاة سجدة ولا قرصه من فصل جماعة لقول ابن مسعود انما التكبير على من صلى جماعة رواه ابن المنذر وتكبير الرأصلت جماعة مع رجل وتغضض صوتها (ويكبر الامام مستقبل الناس) فليفتت الجار المأمون اذا سلم لحديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح من غداة عرفه أقبل على أصحابه فيقول على مكانكم ويقول الله أكبر الله أكبر الله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد رواه الله ارقطى (ومن نسيه) انما التكبير قضاء) اذا ذكره مكانه فان قام منه (أو ذهب) ناسيا أو عاملا (عاد مجلس) فيه وكبر لان تكبيره اسأ في الصلاة لما

يجب في الصلاة وتكون في المسنون تركه في المكره (و) يارهم (بالصدقة) لانها متضمنة لرحمة المغنية الى رحمتهم يقول القيت (وترك التماسن) من التماسه وهي المادة لانها فعل على المعنى والبهت وتقع نزولها غير قليل قوله عليه الصلاة والسلام خرجت لاجل بركم بيلة القدر فلا حتى فلان وفلان فرغت (وبعدهم يوما) أى بين علمهم (مخرجون فيه) للاستسقاء لحديث عائشة قالت وعد الناس يوم يخرجون فيمروا بأبوابهم (وتنقلب لها بالمثل والسواك) وازالة النجاسة (وتقليم الاظفار وغسله) لا يؤذى الناس وهو يوم يجتمعون له أشبه الجمعة (ولا تطيب) ونافا لانه يوم استكانه ونضوع (ويخرج الى المصلى متواضعا في ثياب بذلة متعشما) أى خاضعا (متنظرا) من اللذل وهو الموان (متضرعا) أى مستكنا للحدثا بن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقاء عند لا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى قال الترمذي حديث من جميع (ويستحب ان يخرج معه أهل الدين والصلاح والشيخوخ) لانه امرع لاجل انهم وقد استمقى عمر بالباس ومعاوية بن زيد بن الاسود واستسقى به الهذالك بن قيس مرة أخرى ذكر المروة في الشارح وقال السارى وصاحب التلميز لابس بالنوسل في الاستسقاء بالشيخوخ والعلم المتقن وقال في المذهب يجوز ان يستشفع الى الله برجل صالح وقبل يستحب قال أحمد في منسكه الذي كنهه لروى انه توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في دعائه وجرمه في المسترع وغيره وقال أحمد وغيره في قوله عليه الصلاة والسلام أهو بكلمات الله التامة من شربا خلق الاستعاذة لا تكون لخلق قال ابراهيم الحري في الدعاء عند قبر مرون التبريق الحبر وقال شيخنا فسد الدعاء عنده رجاء الاجابة بدعه لا قر به اتفاق الاخذ كره في الفروع (وكذا حمز الصبيان) سبب اخراجه لانه كتب له ولا يكتب عليه قبري اجابة دعائه (ويباح سرج اطفال ونحوه) وان رزق مشترك بين الكل وروى الزائر في قوله ولا اطفال رضع وعباد ركع وسبأ ثم رجع لمسك عليك الغائب سبأ وروى سليمان عليه الصلاة والسلام خرج يستسقى فرأى غلة مستلقية وهي تقول اللهم انا خلق من خلقك ليس بناغى من رزقك فقال سليمان ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم (ويؤمر سادة السيد يا خراص يدهم) رجاء استجابة دعائهم لانكسارهم بالرق (ويكره) ان يخرج (من النساء ذوات الحيثات) خوف الفتنة (ويكره ان يخرج من أهل الغدة ومن يخالف دين الاسلام) لانهم اعداء الله فهم يعيدون من الاجابة وان أغضب المسلمون فربما طنوه بدعائهم (وان خرجوا من تلقاء انفسهم لم يكره ولم يمنوا) لانه خروج لطلب الرزق والله ضمن ارزاقهم كما ضمن ارزاق المسلمين (رأى راما لا نفراد عن المسلمين ولا يخلطون بهم) لقوله تعالى واتقوا فئة لا تصيب من الذين ظلموا منكم خاصة ولانه لا يؤمن ان يصيبهم عذاب فدم من حضر (ولا ينفردون بيوم) لثابت في نزول غيب يوم حروجهم وحدهم فيه يكون اعظم لفتنهم ورجع ما افتق بهم غيرهم (وسمك ناسهم وريقهم وصيتهم ونحوه) في جوارخهم ورجع منفرد في ليوم (ولا يخرج منهم من ثابة كالمسلم) والمراد حسنة ولو عجزوا كما علم ما تقدم (فصل فيهم) ركعتين كالعيد كاتمة بد (ثم) بخطيب خطبة واحدة) لانه لم يقل ان النبي صلى الله عليه وسلم خطبها اكثر منها وهي بعد الصلاة قال ابن عبد البر وعليه جماعة الفقه لقول أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ثم خطبنا رواه احمد والاصد وعنه قبله اوى عن عمرو ابن الزبير كاتمة وعنه حنبل (جلس قبلها اناسا على المنبر جلسة الاستراحة) ليؤدوا اليه نفسه كالعيد (ثم يخطبها بالتكبير تسعا) تسعا خطبة العيد لقول ابن عباس صنع النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء كما صنع في العيد (ويكبر فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لانها مودعة على الاجابة وعن عمر قال الدعاء

او يعل الفصل) بين سلامه وتذكره فلا يكبر لانه سنة قات عليها (وكبر من نسيه ٣٦٩ امامه) ليعودوا لاعتباله ومن سهاق

صلاة عبد الله يوم كبر (و) يكبر
(مبوق اذا قضى) ما فات وسلم
فصل في ذكر منسوخ الصلاة
فانسوخ في المسبوق وغيره (ولا
يسن التكبير) عقب صلاة
عبد لان الاثر اقله في
المسبوقات (وصفته) أي
التكبير (شعنا الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله
أكبر لله الحمد) لحديث جابر
وقال له في وسكاه ابن التمدن
عمر رضي الله تعالى عنهم اجمعين قال
احد اخذ بناري تكبير ابن مسعود
وذكر مثله (ولا بأس بقوله) أي
للمسبوق (تسببه) من المصلين
تقبل الله منا ومنك) فصالح
لا بأس به بوجه اهل الشام عن
أبي امامة ورواه بن الاسقع
(ولا بأس) بالتسبب بحسنة
عرفه بالامصار) فصالح احمد
انما هو دعاء ذكر الله وأولعن
فعلما بن عباس وعمر بن حريث

باب صلاة الكسوف

(وهذه ذات شروق أحد
النسرين) أي الشمس والقمر
(أو) تعاب (يعني) أي الضوء
(سنة) مؤكدة لحديث التميمي
ابن شعبة ما تكسفت الشمس
على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم مات ابراهيم فقال
الناس انكسفت نبت ابراهيم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان
الشمس والقمر آياتان من آيات
الله تعالى لا ينصك فان لموت
أحد ولا حبة فاذا رايتوهما
فادعوا الله وصلوا حتى يغيب
متفق عليه (حتى يفرأ) لعنوم

امر قريش بين السماء والارض لا يصعد من شيء حتى أقبل على نبيك رواه الترمذي (و) يكبر
فيها (الاستغفار) لانه سب للزول والتبخر ويصليان عمر بن الخطاب في الاستغفار
فقالوا ما رأناك استغفرت فقال قد طمعت الغيث (١) مجاديع السماء الذي يتزلزل بطرفه قرا
استغفروا بكم الله كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ومن على غيره (وقرأة التي فيها الامر
به) أي الاستغفار (كقوله) استغفروا بكم الله كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (وشبهه)
كقوله تعالى وان استغفروا بكم ثم تروا اليه (ويسن رفع يديه وقت الدعاء) لقول أنس
كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستغفار وكان يرفع
حتى يرى باض ابطيه متفق عليه (وتكون ثلثون ركعة في الدعاء) لحديث رافع بن
(تسببه) كسار الخطبة (و) يكبر منه (أي من الدعاء) لحديث ابن الله بحسنة المصنوع
في الدعاء (و) يؤمن مأمون ويرفع (أي) كالأمام (يديه) كالأمام (حاليا) كما في استماع غيرها من
الخطب (وأي شيء) دعاء جاز (لحصول المطلوب) والدعاء (بالوارد دعاء النبي صلى
الله عليه وسلم) لقوله تعالى لقد كان اكرم في رسول الله أسوة حسنة (ومنه) أي من دعاء النبي
صلى الله عليه وسلم (اللهم) أي يا الله (استغفر) يرسل الممسرة وقطعه (غيبا) هو مصدر
المراد به المطر يسمى الكلا غيبا (معنا) هو المتقصد من التسبب بقال غيبا وأغيب وغيب
الارض فهي مغيبة مغيوبة (ههنا) بالمدح والحمد أي حاصل بالمشقة (مربا) السهل التنازع
لجود الباقية وهو معدود مهوز (ربعا) يفتح الميم وكسر الراء أي محسنا كثيرا بالناس يقال
انزع المكان وصرع بالغم اذا غصب (غدا) يفتح الدال وكسر هاء المفتح في الكسوف والماء
والخير (بجبال) الصحاب الذي يرمي بالبلاد انهم (هه) الصب يدل مع الماء يسع اذا سأل
من فوق الى اسفل وساح يسبح اذا جرى على وجه الارض (علما) شاملا (طبقا) يفتح المعاء
والباء الذي طبق البلاد مطر (دائما) أي متصلا الى ان يحصل الغيب (نافعا) غير ضار عاجلا
غير آجل (روى ذلك ابو داود) ومن حديث جابر قال قالت النبي صلى الله عليه وسلم لو اني ففعل
اذ كره قال فاطمعت الدعاء عليهم (اللهم) أي عبادك وبنائك واتسرح وحسبك وأي بلدك
الميت) رواه ابو داود ومن حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال وكان النبي صلى الله عليه
وسلم اذا استسقى قال بذكره (اللهم استغفرنا لثيب ولا تحطمانا من القناطين) أي الأسين قال تعالى
لا تقطعون من رحمة الله أي لا تأسوا (اللهم سقنا رحمة لا سقنا عذاب ولا بلا ولا لاهدم ولا تفرق اللهم
ان بالعباد والبلاد من الهواء) أي الشدة وقال الازهرى شدة الجماعة (والجهد) يفتح الحيم المشقة
وضمها الطائفة قاله الجوهرى وقال ابن الصاحم المشقة ودعا عيسى عليه في المبدع (والضئيل)
الضئيل (ما لا تشكروا) لا يسأل الله (انبت لنا الزرع وادرك لنا الضرع) قال الجوهرى الضرع
الكل ذات ظلف أو فم (واسقمان) بركات السماء وانزل علينا من بركات الله ارفع هذا الجوع
والجهد والحرى وكشف هناء من الاله ما لا يكشف غيرك انهم اناس تنفرك الى كنت غفارا
فارسل السماء علينا مدرارا) أي دائما في وقت الحاجة وهذا الدعاء رواه ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم غير ان قوله اللهم سقنا رحمة لا سقنا عذاب ولا بلا ولا لاهدم ولا تفرق رواه الثاقفي في
مسند عن المطلب بن حنبل وهو مرسل (و) يؤمنون (على) دعاء الامام (و) يستحب ان يستقبل

١ (قوله) مجاديع السماء (المجاديع) جمع مجد وهو نجم يقال له الدبران لانه يطلع آخر أو يسمى
راعي النجوم قال مصححي عبارات الصحاح

والكسوف والخسوف يجتمعان يقال ٣٧٠ كسفت الشمس وخسفت بضم أولهما وقعه (ووقتها) أي سلاطة الكسوف (من)

القبلة في أثناء الخطبة ثم يقول رداه فيصلي ما على الأيمن) من الزداه (على الأيسر وما على الأيسر على الأيمن) لأنه عليه الصلاة والسلام حول رداه حينما استقبل القبلة ورواه مسلم وروى أحمد وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب ودعا الله وحول وجهه نحو القبلة وأقامه ثم قلب رداه لحمل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن وكان الشافعي يقول بهذا ثم رجع فقال يحمل أعلا أسفله لما روى عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى وعليه خيمصة سوداء وأراد أن يحمل أسفله أعلاه فثقلت عليه فقالها الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن رواه أحمد وأبو داود وأحسب عن هذه الرواية على تقدير ثبوتها أنها ظن من الرواية وقد تنقل الجمهور بين جاء فلم ينقل أحد منهم أنه حمل أعلاه أسفله وبعد أنه عليه الصلاة والسلام ترك ذلك في جميع الأوقات لثقل الرواية فائدة كما قال النووي فيه استحباب استقبالها أي القبلة للعداء ولحقه الرضوخ والنسول والتميم والقرادة وسائر الطاعات الأما خرج بدليل كالخطبة وسبق معناه من صاحب الترمذ وعرف بالوضوء (ويقول الناس كذلك) أي يقولون أريد بهم فيصليون ما على الأيمن على الأيسر وما على الأيسر على الأيمن لأن ما ثبت في حقه عليه الصلاة والسلام ثبت في حق غيره مما يقم دليل على اختصاصه بكيفية قد عقل المعنى وهو انتقال قلب ما بهم من الجذب إلى الخصم بل روى عن جعفر ابن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حول رداه ليحول لخطب رواه الدارقطني (ويتركونه) أي الروايات محمولة (حتى يترفعوا مع ثيابهم) لعدم نقل عادته وظاهر ما سبق لا ليحول في كسوف ولحالة الأمطار والزلزلة صرح به في الترمذ وغيره (ويبدوira) لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبلغ في التمشوع والخضوع وأسرع في الإجابة قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية (حال استقبال القبلة فيقول اللهم انك أمرتنا بالدعاء وكعدتنا سبحانه) وقد عدوا نالك كما أمرتنا فاستجبنا لك وعدتنا انك لا تخلف الميعاد) لأن ذلك استغياض الماوعين فضله حيث قال وإذا سألك عبادي عني فاني قريب استجب دعوة الداع إذا دعان فان دعا بغير ذلك خلاص قاله في المبدع (فإذا فرغ من الدعاء استقبلهم ثم شتمهم على الصدقة والخير وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدهو للمؤمنين والمؤمنات بقرآناتيسر من القرآن (ثم يقول استغفر الله لي ولكم وجميع المسلمين وقد غدت الخطبة) ذكره السامري (فان سقوا) فذلك من فضل الله ونعمته (والاعادوا في اليوم الثاني) اليوم (الثالث والحوافى للعداء) لأنه أبلغ في المنزعة وقد روى أن الله يحب الحسين في الدعاء ولأن الحاجة داعية إلى ذلك فاستحب كالأول قال أصبح استسقى للنبيل عصر خمسة وعشرين من رمضان في حضرته ابن القاسم وابن وهب وجمع (وان) فقرأ قبل خروجهم وكافاة تاهبوا بالخروج نحو وصولوا (شكرا) لله تعالى وسأوه المزبد من فضله لأن الصلاة ترفع لأجل أنما رضى من الجذب وذلك لا يحصل بمجرد النزول (والأ) أي وان لم يكونوا تاهبوا بالخروج (إلى حرجوا) لحصول المقصود (وشكر والله وسأوه المزبد من فضله) قال تعالى انن شكركم ثم لا يذكر (وان سقوا بعد خروجهم صلوا) قال في المبدع وجها واحدا فان كان في الصلاة تأهوا في الخطبة وجها (وينادي بالصلوة جامعة) قياسا على الكسوف (ولا يشترط هالاذن الامام في الخروج ولا في الصلاة ولا في الخطبة) لأنها نافذة أشبهت ما تكرر التوافل في فعلها المسافر وأهل القرى ومضطربهم أحدهم (ولباس بالتوسل بالصالحين روضة) في حنفية الذي كتبه لروى أنه يتوسل (بأنبي صلى الله عليه وسلم) في دعائه ويزعمه في المتوجع وغيره (وان استقوا عقب صلاتهم أو في خطبة الجمعة أصابوا السنة) ذكر القاضي وجمع أن الاستغناء ثلاثة أضرب أحدها ما تقدم وصفه وهو

ابتدأه الى العلى) لقوله عليه
الصلاة والسلام اذا رأت شيئا من
ذلك فمضوا حتى يغيب رءاه
مسلم (ولا تنقض) صلاة كسوف
(ان كانت) بالعلى لما تقدم ولم
ينقل الامر بعبادة العلى ولا
ضائها ولا ناهيها راته ولا قاعة
لفرض فلم تنقض (كاستسقاء
ونجسة مسجد وجرد) تلاوة
(وشكر) انصوات محلها (ولا
يشترط ما) أى صلاة الكسوف
(ولا) الصلاة (استسقاء اذن
الامام) كاجعة والعيد بن واولى
(وفعلها) أى صلاة الكسوف
(جاءه بتعبد افضل) لقول
عائشة رضى الله تعالى عنها خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
المسجد فقام وكبر وصف الناس
وراه يمتنع عليه (و) يجوز
(للمصبيان حضورها) كثيرا
واستحب ما بن حامد لهم ولجناز
(وهي) أى صلاة الكسوف
(ركعتان يقرأان الركعة
الاولى «هرا ولو) كانت
الصلاة (في كسوف الشمس)
لم يثبت عائشة صلى صلاة
الكسوف بغيرها بالقرءاءة فيها
بمعنى الترويض (الفاتحة وسورة
طويلة) من غير تعيين (ثم
ركعتين طويلا) فنبع (ثم يرفع رأسه
فيسبح) أى قائلا سبح الله لمن
حمده (و يحمده) أى يقول اذا
اعتدل (ويأولها الحمد لله
للمبارك) (ثم يقرأ الفاتحة)
بعنا (وسورة طه) قيامه
(وهو دون) الطول (الاول) في
القيام (ثم يركع) انما (في طيل)
ركعته منها (وهو دون)

طويلتين (الكن) تكون الثانية
(دونها) أي الاولى (في كل
ما فعل) من القيامين
والركوعين والصغيرين (ثم
يتشهدون وسلم) لحديث جابر
كسفت الشمس على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم في يوم
شهد المير لصل بأصحابه فاطال
القيام حتى جعلوا يخفون ثم ركع
فاطال ثم رفع فاطال ثم ركع فاطال
ثم رفع فاطال ثم سجد صدين ثم قام
فصنع سجودك فكانت أربع
ركعات وأربع سجود رواه
أحمد ومسلم وأبو داود وروى
أحمد والبخاري وغيرهما عنه
عن أسماء بنت أبي بكر وفيه
لحديث فاطمة السجود (ولأنه)
الصلاة (ان فرقت قبل القبلي
بل يذكر ويدعو) لأنه سبب
واحد فلا يشهد عليه (وان
تحصل) الكسوف (فبها) أي
الصلاة (أنها خفيفة) لحديث
فصلوا وادعوا حتى ينكشف
ماكم متفق عليه من حديث
ابن مسعود (و) أن قبلي (قبلها)
أي الصلاة (لم يصل) لأنها
لا تنقض وتعد (وان غابت
الشمس كاسفة) لم يصل (أو
طلع القمر والقمر كاسف لم
يجز) لأنه ذهب وقت الانتفاع
بهما (وان غاب) القمر (كاسف ليل)
صلى) لبقاء وقت الانتفاع بنوره
(وبعد) إذا شك في الكسوف
(بالصل في وجوده) فلا يصل له
أشك في وجوده مع غم لان
الصل حمله (و) يصل بالصل
في (بقائه) فإذا علم الكسوف
ثم حصل غم ففسل في التحلي
صلى لان الأصل بقاءه وان كان

أكلها الثانية استسقاء الامام بما في خطبتها كفضل النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه
من حديث أنس الثالث دعاؤه عقب صلواتهم وفي خطباتهم (ويستحب أن يقرأ في أول المطر
ويخرج رحله) هو في الأصل مسكن الرجل وما يستعمله من الأثاث (ويخرج شياهه
ليصحبها) المطر (وهو الاستطارة) لقول أنس أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
مطر فخرجت فوجدت في أمهات المطر فقلنا ما صنعت هذا قال لا صنعت عهد به رواه مسلم
وروى أنه عليه الصلاة والسلام كان يترجئ شياهه في أول المطر إلا أن يترجئ به وعن ابن عباس
أنه كان إذا مطرت السماء قال لا معة أخرج رحلي وقرأت في مصبه المطر (ويقتل في الوادي
إذا سالو يتوضأ) وأقتصر في الشرح على الوضوء فقط لأنه روى أنه عليه الصلاة والسلام كان
يقول إذا سال الوادي أخر جواباً إلى الذي حمله الله طوراً فتنظر به (اللهم صيبنا) لقول
عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى المطر قال اللهم صيبنا رواه أحمد والبخاري
وعامة الآداب الكبرى بالنسبة قال السيب المطر وهو بفتح السين المهملة وبالضاد المثناة تحت
(وإذا زادت المياه لكثرة المطر تخفف منها استحب أن يقول اللهم حوالينا ولا علينا) أي أنزله
حوالي المدينة فاحتج النبات ولا علينا في المدينة ولا في غيرهما من المضاف (اللهم على الضراب)
أي إلى وإلى الصغار جمع ضرب بكسر الهمزة ذكراً والجرى (والأقام) بفتح الهمزة تليها مة
على وزن أفعال وبكسر الهمزة بفتح الهمزة في وزن جبال فالأول جمع أم ككسب وأم كجمع
أكام كجبال وأكام جمع أم كجبل وأم كواحدة أم كقوله وقد جمع أربع مرات قال بعض هو
ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلاً وكان أكثر ارتفاعاً منه كالتل والمخروفا وقال
مالك هي الجبال الصغار وقال الخليل هي صغر واحد (وبطون الأودية) أي الأكمة المنخفضة
(ومنايات الشجر) أي أصولها لأنه أنفع طائفاً في الصبح أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك
وهو منصفه لا يصل لذلك بل يدعونه أحد الضرر بن فاستحب الدعاء لا تنقطعه قال النووي
ولا يشرع له الاجتماع في الصبر أو بقر (ربنا لا تجعلنا مالا طاعة لنا) أي آخر (الآية) لأنها
لائقة بالعدل فاستحبها كسائر الآيات لثلاثة عظام وقوله تعالى لا تجعلنا مالا طاعة لنا أي
لأنكفنا من الأعمال ما لا يطيق وقيل هو حديث النفس والوسوسة وعن مكحول هو الخلة وعن
أبراهيم هو الحبل وعن محمد بن عبد الوهاب هو الهش وقيل هو شامة الأعداء وقيل هو الفرق
والقطعة فتدبرنا منها وقت غناي نحاول زعنا فوينا واغفر لنا أي استر علينا فوينا ولا
تقصصنا وارحنا فائتال العمل بطاعتك ولا ترك معاصيك إلا برحمتك أنت حولنا فامرنا
وحافظنا (وذلك إذا زاد ماء النسيج) كما العيون (بحيث يصير استحب لهم أن يدعوا الله تعالى
أن يخفف عنهم) أن (يدعوا له) أما كس) بحيث (ينفع ولا يضر) لأنه في معنى زيادة الأخطار
(ويستحب الدعاء عند نزول الغيث) لقوله عليه الصلاة والسلام يستحب الدعاء عند ثلاث
انتفاع الجيوش وقامة الصلاة وزول الغيث (و) (يمن) أن يقول مطرنا بفضل الله ورحمته
وبجرم) قول مطرنا (شؤكنا) تدبر بن خالده وهو في الصحيحين ويسلم عن أبي هريرة مرفوعاً
المرز والي ماذا قاله بكراً قالما تمت على عادي من نسمة الأصم فربق منهم بها كافر بن
يزيد الله الغيث فيقولون الكوكب كذا وكذا وفي رواية بكوكب كذا وكذا فهذا يدل على أن
المراد كسر النسمة (واضاعة المطر إلى حوض الله فنادا كفر أرحاماً) قاله في الفروع وغيره
لاعتقادها لغير الله (ولا يكره) قوله مطرنا (في نوء كذا ولم يقل رحمة الله) خلافاً لما لدى
والنوء الضم مال للغروب قاله في القاموس والأنواء ثمانية وشرور من زلزاله منزل القم
(ومن رأى صحاباً أوهت الرج سأل الله خبره وتوذن شره ولا يسل الرج إذا عصت)

ابتدأها أمها لا تخفيف (و) يعمل بالأصل في (دعاه) أي الكسوف فإن انكشف الغيم عن بعض النور ولا كسوفه وهو

(و يدعو وقت نهي) ولا يصلي
لكسوف فيه لم يرد أحد
النهي ويؤيده ما روى تشادة
قال انكسفت الشمس بعد
الصر وحين بكه فقاموا يدعون
قبائلهم انكسفت ذلك عطاء
فقال هكذا كانوا يصنعون رواء
الازم (ويستحب عتق في
كسوفها) أي الشمس لحديث
أما بنت أبي بكر رضي الله عنها
قالت لقد أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم بالانفاقة في
كسوف الشمس متى عليه (وان
أني في كل ركعة) من صلاة
الكسوف (بثلاث ركوعات أو
أربع ركوعات (أو خمس
ركوعات (قلباس) لحديث
مسلم عن جابر مرفوعاً صلى
ركعة ثلث أربع جددات وعن
ابن عباس مرفوعاً صلى في
كسوفه أربع ركعات ثم قرأ ثم ركع
ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع
والأخرى مثله وأه مسلم وغيره
وروى أبو داود وغيره عن أبي
الطائفة عن أبي ابن كعب
انكسفت الشمس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
واثنه صلى بهم فقرأ سورة من
الطوال ثم ركع خمس ركوعات
ومجد سجدتين ثم قام إلى الثانية
فقرأ سورة من الطوال ثم ركع
خمس ركوعات ومجد سجدتين
ثم جلس كما هو مستقبل القبلة
يدعوا حتى يجلي كسوفها (وما
بعد الركوع (الأول) في كل
ركعة (سنة) كتكبيرات السجد
(لا تدركه الركعة) للمسوق
ولا يطل الصلاة بركعة لأنه
دري من غير وجه عنه عليه الصلاة والسلام أنه صلى صلاة الكسوف ركوع واحد (و) لهذا (يصنعها)

كتاب الجنائز

يفتح الجسد جمع جنازة بكسر هاء الفتح انفتح وقيل بالفتح لثبت والكسر لانفس عليه ميت وقيل
عكسه فان لم يكن عليه ميت فلا يقال نفث ولجنازة وانما يقال سرور هي مشقة من حزن من
باب ضرب اذا ستر وكان من حق هذا الكتاب ان يذكر بين الوصايا والفرائض لكن لما كان
اهم ما يفعل بالمت الصلاة عليه اعقبه للصلاة (ترك الدوا افضل) نص عليه لانه اقرب إلى
الترك واختار القاضي وأبو الوفاء وابن الجوزي وغيرهم فعله لا كثر الاحاديث (ولا يجب)
التداوى (ولوطن نفعه) لكن يجوز اتفاناً ولا ينافي أن تركل لغيري الذي اراد ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ان الله انزل الدوا للدوا وحصل لكل داء دواء فتدوا واولا تدوا وبالحرمان
(وبحر) (التداوى) (بسم) لقوله تعالى ولا تلتقوا بديكم إلى التهلكة (تمت) بركة قطع الباسور
ومع خوف تلف يقطعهم ويحرم بتركه يباح (فان كان الدوا معهم ما يقطع عنه السلامة ورجى
نفعه امح لدفع ما عظم منه كفره من الادوية) غير المسومة ودفع الاحدى المفسدين
بانخف منها (ولباس الحلية) ثقله حبل قال في الفروع ويتوجه انها مستحبة للتداوى والله
يستحب لغيره ما على لا تأكل من هذا وكل من هذا فانه أوفى لك ولهذا لا يجوز تناول ما ظن ضرره
اه والذي نهى عنه الرطب والذي امر بالاكل منه عبر ولسنى والحديث رواء أبو داود
والترمذي وابن ماجه وغيرهم وقال الترمذي حسن غريب (وبحر) تدوا (تجرم) كلا وشربا
وكذا صوت ملهاته وغيره) كسماع انشاء المحرم لعدم قوله عليه الصلاة والسلام لا تتداوا

گناہانہ) ولا یزاد علی خمس رکوعات فی کل رکعة لانه لم ینقل (ولا یصلی لایة ۴۷۳ غیره) ای الکسوف (کظلمة نهارا

يُغْتَسِ على الميت بالانتظار (و) تقدم (ز) ارجع على كسوف ان تغدو فعلها (هـ) وقته ما لان الزاوج مختص بوضع ان يخالف الكسوف

تعلقية (وباق) ذلك في أحكام أهل الذمة (وبأله) أي العائد بسبب المرض (عن حاله) نحو كيف أجندك (و ينفس له في الأجل بما يطيب نفسه) ادخال الأمل ورعيه وبقوله عليه الصلاة والسلام إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في أجله لكنه ضعيف كما قاله في الفروع (وقته) روي بن ماجه وقهره عن ميمن بن مهران عن عمر بن بكر فروعا لولد الدعاء أن دعاه كدعاه الملائكة (ولا يطيل) العائد (الجلوس عنده) أي عند المريض خوفا من الضجر قال في الفروع ويتوجه اختلاف باختلاف الناس والعمل بالقرآن وظاهر الحال ومرادهم في الجملة (ونكره) العبادة (وسط النهار) قال أحمد عن قريب وسط النهار ليس هذا وقت عبادة (وكالعباد) المريض (بكر نوعشيا) والواو يعني أو (و) يعاد (في رمضان ليلا) لا سيما رأى من المريض ما يضعفه (قال جماعة في نفسها) ويزعم في المنتهى قال في الفروع وظاهر إطلاق جماعة خلافه ويتوجه اختلافه باختلاف الناس والعمل بالقرآن وظاهر الحال ومرادهم في الجملة وهي تشبه الزبارة قال وقد ذكر ابن الصيرفي في فتاواه الشرح المشهور

لا تضجرت حلا في صلاة • ان العبادة يومين يومين
بل سه عن حاله وادع الاله • واجلس بقدر فراق بين حديق
من زار غيا أخذ امت مودة • وكان ذلك مسلا حاله ليلين

(ويظهر المرض بما يجده) من الوجع (ولفريق طبيب بلا شكوى بعد أن يحمده الله) يحدث ابن مسعود روى فإذا كان الشكر قبل الشكوى فليس بشاك وكان أحمد أولا يحمده الله فقط فلما دخل عليه بعد الرحمن طبيب السنو حذنه الحديث عن شرب الحارث صار إذا ساءه قال أحمد انما ليك أحد كذا أحد كذا (ويصف له) أي المريض (أن يصبر) وكذا كل مثلي للأمر به في قوله وأصبر وما يصبرك الأبله وقوله انما يوفي الصابرون أجروهم بغير حساب وقوله عليه الصلاة والسلام والصبر الجميل صبر بلا شكوى إلى الخلق والشكوى إلى الخلق لا تنافي (أي الصبر (بل) هي (مطلوبة) هذا معني كلام الشيخ في الدين واقتصر ابن الجوزي على قوله لا حاجة بالصبر الجليل لأجره بل ولا شكوى إلى الناس وأجاب عن قوله بألسني على يوسف يوحى من أحده الله شكالي الله لانه واختره ابن الانباري وهو من أصحابنا والثاني انه أراد به الدعاء فإني بارب ارحم أسني على يوسف ومن الشكوى إلى الله قول ابوب رباب مسمى الضر وأنت أرحم الراحمين وقول يعقوب انما أشكوكي وخزي إلى الله قال سيفان بن عيينة وكذلك من شك إلى الناس وهو في شك أو مريض بقضاء الله لم يكن ذلك حرجا ألم تسمع قوله النبي صلى الله عليه وسلم لير بل في مرضه أحدي عضو أو أحدى مكروبا وقوله بل أنا وأرأسه ذكر ابن الجوزي (ويحسن) المريض (ظنه به كالمريض وجوبا) لما في الصحيحين عن أبي هريرة فروعا أنما عذتن عدي في زاد أحد أن ظن في خبر أفله وان ظن شر فله وقال ابن هبيرة في حديث أبي موسى من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه متفق عليه قال يدل على استحباب تحبين العبد لظنه عند احساسه لقاء الله لا يذكره أحد لقاءه يود أن لو كان الأمر على خلاف ما كرهه والأي المسرور يود زيادة ثبوت ما يرجو حموله (و غلب الراء) لقوله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الجملة غلب الخوف لجملة على العمل (ونفسه بكون خوفه) وراؤه واحدا جماعا غلب ما فيه هلك كالشيخ هذا العدل لأن من غلب حال الخوف أوفيه في نوع من اليأس والفتور أمافي نفسه وأما في أمور الناس ومن غلب عليه (ال) جاء بالخوف أوفيه في نوع من الأمن لذكر الله أمافي نفسه وأما في الناس والرا حاصب بدرجة الله التي سبقت غضبه بحسب ترجمه كما قال تعالى أنا عذتن عدي

باب صلاة الاستسقاء

وأحكامها (وهو) أي الاستسقاء (الدعاء بطلب السقيا) بضم السين لأنهم من السقي (على صفة مخصوصة) بألف يائها (وتسن) صلاة الاستسقاء (حق) بغير أضرار للناس (أجذاب أرض) يقال أجذب القوم إذا أجعلوا (و) خرمهم (نخط مطر) أي احتباسه (أو خرمهم (خور) أي ذهب (ماء عيون) في الأرض (أو) خرمهم غور ماء (أنهار) جمع نهر ينقطع الماء وسببها جري الماء وكذا لو نقص ماؤها وضرب (وقتها) أي صلاة الاستسقاء كما سئل عن أول النهار ويجوز كل وقت غير وقت نهس (وصفا في موضوعها) أي موضع صلاة الاستسقاء (وأحكامها) كما صلاة عيد قال ابن عباس سنة الاستسقاء سنة العبد بن فتسن قبل الخليفة يصبر أقر به عرفا فلا أذان ولا أكامة وبقرا حرجا في الأولى سبع وفي الثانية بالفاشية فكبر في الأولى ستا زوائد وفي الثانية خمس قبل القراءة قال

ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما صلى في العبدین قال الترمذي حسن صحيح

اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ كَانُوا يَصُومُونَ صَلَاةَ
الْإِسْتِسْقَاءِ يَكْبُرُونَ فِيهَا سَمْعًا
وَبَصَرًا وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ
وَزَادَ قِيَمًا فِي الْأَوَّلَى سَجْدَةً
وَفِي الثَّانِيَةِ الْغَائِبَةَ (وَإِذَا أَرَادَ
الْإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا وَعَظَّمَ
النَّاسَ) أَعِزُّهُمْ مَا تَلْبِثُ بِهِ
فَلَوْ بَسَمَ وَخَوَّلَهُمُ الْعَوَاقِبَ
(وَأَمْرَهُمُ التَّوْبَةَ) أَيْ إِلَى جَمْعٍ
عَنِ الْعَالِي (و) أَمْرُهُمْ
(بِالْخُرُوجِ مِنَ الظَّلَامِ) بِرَدِّهَا
إِلَى مَصِيبَتِهَا قَالُوا لَقَدْ وَرَأَى
أَهْلَ الْقُرَى أَمْرًا وَاتَّقُوا الْعُقَا
عَلَيْهِمْ بَرَكَاتِ مِنَ السَّعَادَةِ وَالْأَرْضِ
الْأَيَّةِ (و) أَمْرُهُمْ (تَرْكُ النَّشَاطِ)
مِنَ الشَّجَاعَةِ فِي الْعِدَاوَةِ لِأَنَّهَا
تُفْعَلُ عَلَى الْعَصَةِ وَتَقَعُ نَزُولُ
الشَّيْءِ بِدَنِّ حُرَّتِ أَخْبَرَ كِبَالَةَ
الْقَدْرِ قِتْلَاحِي فَلَانِ وَلَئِنْ
فَرَّقْتُ (و) أَمْرُهُمْ (بِالصَّدَقَةِ)
لِإِنْخِفَاطِ جَمْعٍ قِيَمًا بِتَرْكِهِ
الضَّيِّقِ (و) أَمْرُهُمْ (بِالْمُؤْمَرِ)
نَحْوَهُ صَاحِبُ دَعْوَةٍ لَا تَزِيدُ زَادَ عِزِّهِمْ
ثَلَاثَةً أَبَا بَكْرٍ يَخْرُجُ صَاحِبًا (وَلَا
بِزَمَانٍ) أَيْ الصَّدَقَةُ وَالْمُؤْمَرُ
(بِأَمْرِهِ) أَيْ الْإِمَامُ وَمَا ذَكَرَهُ فِي
الْمُتَوَعَّبِ وَغَيْرِهِ تَجِبَ طَاعَتُهُ
فِي غَيْرِ الْعَصَةِ وَتُحْكَمُ بِمَعْظَمِ
أَجْمَاعِ أَهْلِ الْمِرَادِ فِي السَّاسَةِ
وَالْقَدْرِ وَالْمُؤْمَرِ وَالْمُتَحَدِّدِ فِيهَا
لِأَمَّا تَقَالُ ذِكْرُهُ فِي الْقُرُونِ
(وَيَعْدُهُمْ) الْإِمَامُ (يُؤْمَرُ)
بِجَمْعٍ قِيَمًا أَيْ بِمَنْعِهِمْ
لِيَتَوَعَّبُوا الْقُرُونِ فِيهِ هِيَ الْخَصَّةُ
الْمُسْتَوْنَةُ (وَيَتَقَلَّبُهَا) أَيْ
صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ بِالنَّسْلِ وَتَقْلِيمِ
الْأَطْفَارِ وَازَالَةِ الرَّاحَةِ كَرِهَهُ
ثَلَاثُونَ فِي النَّاسِ (وَلَا يَطْبَعُ)
لَا تَوْحِيدَ اسْتِكَافَةٍ وَتَحْنُوعِ

فِي قَلْبِ ظَنٍّ فِي خَيْرٍ أَوْ مَا انْخَوَّفَ أَنْ يَكُونَ بِالنَّظَرِ إِلَى تَقَرُّبِهَا إِلَى مَدْرَجَةِ تَقَرُّبِهِ فَلَمَّا قَامَ صَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ
بِالذَّنْبِ (وَإِذَا نَزَلَ) بِبَنِي لَيْثٍ أَنْ يَشْتَلَّ بِنَفْسِهِ مَوَاهِبَ دَعْوَتِهِ وَهُوَ مِنْ قَرَامَتِهِ وَذَكَرَ صَلَاةَ
وَأَسْرَافَهُمْ وَزَوْجَهُ وَحَاوِلَ مِنْ يَدِهِ وَبَنِي عَاقِلَةٍ وَبَحَافِظَ عَلَى الصَّلَاةِ وَاجْتِنَابِ
الْخِصَابَاتِ وَبَصِيرَةٍ عَلَى شَفَقَةِ النَّاسِ وَتَهْنِئَةٍ بِتَقْلِيمِ أَطْفَارِهِ وَاجْتِنَابِ تَعْوِجَاتِهِ وَتَحْنُوعِ ذَلِكَ بِعَجْمَتِهِ
أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ بِرُؤْيُ الْإِرْبِ فِي قَطْرِهَا (وَيَكْرَهُ الْأَنْبِيَاءُ) لِأَنَّهُ يَرْجِعُ عَنْ الشُّكْرِ إِلَى الْعَمَلِ بِتَقْلِيمِ
(وَيَكْرَهُ) (تَقِي الْمَوْتَ لِعِزِّهِ) وَكَذَا أَنْ يَنْزِلَ بِهِ شَرٌّ وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّلَامُ
لَا يَتَقَبَّلُ أَحَدُكَ الْمَوْتَ مِنْ ضَرِّ صَاحِبِهِ فَإِنْ كَانَ لَا يَدْعُو إِلَّا قَلِيلَ الْهَمِّ أَحْيَا مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا
لِيَوْفُوهُ إِذَا كَانَتْ الرِّفَاةُ خَيْرًا لِمَتَّقِي عَلَيْهِ عَلَى النَّاسِ مِنْ أَسْوَالِ النَّاسِ (وَلَا يَكْرَهُ) (تَقِي
الْمَوْتَ) لِعِزِّهِ بِدَيْتِهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِذَا أَرَدْتَ بِمَادَكَ قَتْنَةً فَاقْبَضِي إِلَيْكَ خَيْرَ
مَقْبُوتٍ (وَقِي الشَّهَادَةَ) لَيْسَ مِنْ تَقِي الْمَوْتَ الْخَيْرُ هُنَا ذَكَرَ فِي الْهَدْيِ) يَلْ مَصِيبَ لَاسِيَا
عِنْدَ حُضُورِ سَابِقِهَا فِي الصَّحْبِ مِنْ تَقِي الشَّهَادَةَ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ مَنَازِلَ أَنْشَدَهُ
(وَيَذَكِّرُهُ) الْعَائِدُ (التَّوْبَةَ) لِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَمْ يَرْضَ أَحَدٌ مِنَ الْإِمَامِينَ غَيْرَهُ قَالَهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَالصَّلَامُ أَنَّهُ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَدِيمِ لَمْ يَغْرُرْ بِإِتْلَافِ رُوحِهِ إِلَى حَلْقِهِ (وَيَذَكِّرُهُ) الْوَصِيَّةُ
لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّلَامُ مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمًا فَتَوَقَّعِي بِهِ بَيْتَ لَيْثٍ الْأَوْصِيَّةُ مَكْتُوبَةٌ
عِنْدَهُ مُتَقَبَّلَةٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ (وَيَذَكِّرُهُ) (الْخُرُوجُ مِنَ الظَّلَامِ) لِأَنَّهُ شَرَطَ لِعَصَةِ التَّوْبَةِ
(وَيُرِغِبُ فِي ذَلِكَ) أَيْ مَا ذَكَرَ فِي التَّوْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْخُرُوجُ مِنَ الظَّلَامِ (وَلَوْ كَانَ مَرَضُهُ غَيْرَ
مُخْرَفٍ) لِأَنَّ ذَلِكَ مَعَالِي حَقٍّ مِنَ الصَّحْبِ (وَيَدْعُو) الْعَائِدُ لِقَرِيبِ (بِالصَّلَاحِ وَالْعَائِدَةِ) لِيَأْتِيَ
بِأَيِّ (وَلَا يَأْسُ بِرُضْعِ) الْعَائِدِ (بِدَعْوِهِ) أَيْ حَلَّ أَمْرِ بِيضٍ (وَلَا يَأْسُ) بِرَهَاءِ) لِإِسَافِ الْخَصْبِ
أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بَعْضَ أَهْلِهِ وَبَعْضُ يَدْعُو إِلَيْهِ (وَيَقُولُ فِي دَعْوَاهُ أَذْهَبَ الْيَأْسُ رَبَّ النَّاسِ وَاشْفِ
أَنْتَ الشَّافِعِيُّ لِأَسْفَلِ الْأَشْفَاءِ شَفَا لِيَبْنَادُ) أَيْ يَبْرُكُ (سَعْمًا) يَقُولُ سَأَلَ اللَّهُ الْعَظِيمُ رَبَّ
الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيَهُ بِعَاقِلِ سَبْعِ مَرَاتٍ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ
وغيرهما وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَصْفَاةً وَبَعَاقِلًا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَهُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ لِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّلَامُ فِي الْمَدِينَةِ بِأَصْحَابِهِ وَمَا يَدْرِي بِأَيِّ تَهَارِقَةٍ وَأَنْ يَقْرَأَ عِنْدَهُ سُورَةَ الْأَخْلَاصِ
وَالْمُؤَذِّنُ فَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا
جَاءَ جُلُودٌ بِمَرَضٍ فَلْيَقُلْ أَلْهَمُ أَشْفَعُ عَبْدُكَ نَسْكَالْعَدَا وَهِيَ ثَلَاثُ صَلَاةٍ وَمَعَ عَادِ
الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ أَوْ قُلْ مَنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِي لِمَنْ شَرَّكَ نَفْسَ أَوْ هُوَ حَاسِدُ
اللَّهُ يَشْفِيكُمُ بِأَمْرِهِ أَوْ قُلْ وَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّلَامُ كَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَنْ يَمُوتُ قَالَ لَا يَأْسَ
طَوْرًا وَرَأَى شَاءَ اللَّهُ وَفِي الْقُرُونِ نَسَأَ الْقُرُونِ بِكَ عَلَى رَأْسِهِ لَتَنْجِي فَيَسُدُّ بِقَلْبِهِ يَتَقَبَّلُ
ظَنَّهُ فَيَلْقَى وَتَجِبُ تَعَالِيكَ مَا لَيْسَ لَكَ وَاحِدًا هَذَا وَاحِدًا بِعَمِي الْقُلُوبِ بِجَمْعِ الْعُرُونِ وَبَعْدَ
بِأَيِّ مَادَةٍ (وَإِذَا نَزَلَ) أَيْ نَزَلَ الْإِمَامُ بِمَرَضٍ لِقَبْضِ رُوحِهِ (سَنَ أَنْ يَلِيَهُ) أَرْقَى أَهْلُهُ بِوَأَعْرِفَهُمْ
عِدَارَتَهُ وَاتَّقَاهُ (تَقِي) (وَأَنْ) (يَتَمَادَّ) حَلْقَةً بِجَمَاعَةٍ وَأَوْ شَرَابًا وَيَنْدِي شَفَقَةً بِقَطْنَةٍ
لِأَنَّ ذَلِكَ يَطْفَأُ مَنَازِلَهُ مِنْ الشَّوْبِ بِسَلِّ عَلَيْهِ النُّعْطُ بِالشَّهَادَةِ (وَأَنْ) (يَتَقَبَّلُ) قَوْلُ اللَّهِ الْإِلَهِ
الْقُدْرَةِ) لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْقُوعًا لِقَوْلِهِمَا كَرَّمَ اللَّهُ أَلَا اللَّهُ وَأَطْلَقَ عَلَى الْمُتَحَضَّرِ
مِنَ بَاعِثِهِ وَمَا هُوَ رَاقِعٌ لِلْحَالَةِ وَعَنْ مَعْدَرُوهَا مَنْ كَانَ أَخْرَجَ كَلَامَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ
رَوَاهُ أَحَدُ الْحُلَمَاءِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْأَسَادِ وَقَصَّرَ عَلَيْهِ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا قُرْآنًا بِالْأُخْرَى وَفِيهِ شَيْءٌ وَفِي
الْقُرُونِ أَحْسَنُ لِقَوْلِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَلْقَى الشَّهَادَتَيْنِ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَنْسَعُ فَلَهَا أَنْ تَقْصُرَ وَتَنْسَعُ
هِيَ الْأُولَى (فَالْجِبَابُ) الْمُتَحَضَّرُ مِنْ لِقْنِهِ (أَوْ تَكَلِّبُهَا) أَيْ يَدْلَالُهَا اللَّهُ (أَهَادَ) (أَهَادَ) (الْمُقَدَّرُ)

(وَيُخْرِجُ) الْإِمَامَ وَغَيْرَهُ (مِنْ مَوَاضِعِهِمْ) خَاصًّا (مِمَّنْ دَلَّ عَلَى الْهَوَانِ) (مِنْ مَوَاضِعِهِمْ) حَسْبِ مَا خَرَجَ مِنَ النَّجَى

(تلقينه) ليكون آخر كلامه ذلك (بلفظ ومداراة) ذكره النووي اجماعا لان ذلك مطلوب في كل موضع فهذا أولى (وقال ابو الهيثم بكه تافق الورثة) أى ادهم (الحضرة بلا عذر) بان حضرة غيره لما فيه من جهة الاستعجال ولا يراى في التلقين على ثلاث مرات لثلاثه جهره عالم يتكلم كما تقدم (و) بن أن يقرأ عنده بس) لقوله عليه الصلاة والسلام اقرأوا على من اتم سورة يس وراه ابو داود وابن ماجه من حديث معقل بن يسار وفيه قاله في المبدع في شرح المنتهى صحيحه ابن حبان ولا يسهل خروج الروح (و) ان يقرأ (الفاتحة) نص عليه وفي المستوعب بقرائتها (و) بسن (توجيهه الى القبلة قبل النزول به وتيقن موته بعده) لقوله عليه الصلاة والسلام عن النبي الحرام قبلتكم احياءا ومواتا وراه ابو داود ولقول حذيفة وجوه (و) توجيهه (على جنبه الايمن ان كان المكان واسعا وافضل) روى عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم انها قالت لا يخرج استقبلي في القبلة ثم قامت فاغتسلت احسن ما تغتسل ويستحبنا احدا وقالنا في الان عقوبة ثم استقبلت متوسدة بعينها (والا) بان لم يكن المكان واسعا وجهه (على ظهره) أى مستلقيا على قفاه واجمعا الى القبلة كالموضوع على القنصل (وعنه) بوجه (مستلقيا على قفاه) واسعا كان المكان اوسعيا (اختاره الاكثر) وعليه اهل (قال جماعة برفع راسه) أى المضمض اذا كان مستلقيا (قليل الصبر وجهه الى القبلة دون السجدة) الموقف والناشر فظهر ثيابه قبل موته (لان) ابا سعيد لما حضره الموت دعا بناب حذيفة فاعسا وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الميت يستحب ثيابه التي عوت فيها وراه ابو داود ذكر ابن الجوزي ان بعض العلماء قاله اراد بشيائه عليه السلام واستدل بقرنه وثيابه فظهر بؤده انه لم يفعله الاكثر (فادعاه من تخفيض عينيه) لانه عليه الصلاة والسلام اغضى ابصاره وقال ان الملائكة يؤمنون على ما تقولون وراه مسلم وعن شاذان روى ان احضرته الميت فاعصوا البصر فان البصر يتبع الروح وقوله اخيرا فانه يؤمن على ما قال اهل الميتر واه احمد واللقبي مع منظره وبسائه القن (وبكره) التخميص (من جنبه) حاض وان يقرأه أى الميت حاض أو جنب نص عليه (والرجل ان يغمض ذاب محرمة) كاه واحده وام زوجته واخته من رضاع (و) لراة ان (تغمض ذاهجرهما) كايها واحبا وبه من الانثى مثلها اوصى وفي الحديث وجهان (و) يقول حين تغمضه (بسم الله وعلى وفاة رسول الله) نص عليه (ولا يشكم من حضرة الانخير) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام وقوله اخيرا فانه يؤمن على ما قال اهل الميت (ويشده) ثلثا دخله الهوام او المصافق وقت غلغله (وبلين مفاصله عقب موته) فخل فوسمته في اعضائه ومسهل على الفاسل ليتوكلون ذلك (بالصافق ذراعيه بعددهم بعددها والصافق ساقيه بعددهم بخذيه وخذيه ببطه ثم يمسكها من شق ذكته عليه تركه) بحاله (و) رزق ثيابه (لثلاثي جسدته فيسرع الى القفاذ ويتصرف بها حرجت منه فحما فقلوبها (ويسجي) أى يبطي (يثوب) يستمر لماروت عايشة ان النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي يحيى يرد حرجته متقى عليه (او يجهل على بطه مرآة) بكسر الميم التي ينظر فيها (من حديد او طين ونحوه) لقول انس شعوا على بطنه شيئا من حديد لئلا ينفع بطنه قال ابن عجل رعدا ليعصروا لاهره على ظهره انبثى لانه اذا كان على جنبه لا يثبت على بطنه شيئا فظهر ان الميت يكون على ظهره ليعصروا وضع الحديدة ونحوها ويوضع على سر برضه ليعصروا الهوام ويرتفع عن هذا والارض (متوجها) الى القبلة لما تقدم من حديث قبلتكم احياءا ومواتا (على جنبه الايمن) كما بدفن (مضد المحور جليه) أى يكون راسه اعلى من رجليه لينهدر عنه الماء ويخرج منه (ولا يدعه على الارض) لما تقدم

الامام (اهل الدين والصالح والشيخ) اسرها جابه دعوتهم (وبن خروجهم) بمنزلة لانه لا يذب له قد عاوه مستجاب (وايسع خروج طفل ويجوز وبهيمه) لانهم خلق الله تعالى وعياله (و) ايسع (التوسل بالصالحين) رجاء الاجابة واستحقاق عر بالعباس ومعاوية يزيد بن الاسود واستحقاق به اعتصامك بن قيس مرة اخرى ذكر الموقوف (ولا تقع اهل الغنمة) من الخروج للاستغفار لانه لطالب الرزق والله تعالى ضمن رزقهم كآزقنا ان ارادوا ان يروج (متفردين) يمكن لثلاث بهمهم عذاب فيهم من حضرم قال تعالى واتقوا الله انكم تصيبون الذين ظلموا منكم خاصة و (لا) تكون منهم ان ارادوا ان ينفردوا (يوم) لئلا يتفق نزول غيث قبله فتعلم منتهى وجهها انتزعتهم غيرهم (وكروا حراجننا لهم) أى اهل الذمة لانهم اعداء الله فهم ابداء جابه (فيصلي) الامام من حضرة ركعتين كالميد وتقدم (ثم يخطب خطبة واحدة) على المنبر والانس جالس عنده لانه لم ينقل غيره عنه عليه الصلاة والسلام (ينفضها) أى انطفاة (بالتكبير ثم عايشة) خطبة (احد) لقول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء كما صنع في العبد (و) يكثر فيها الاستغفار لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (و) يكثر فيها

(ورفع يديه) فدعا له لقول أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في ٣٧ شئ من دعائه إلا في الاستسقاء فكان

يرفع يديه حتى يرى باض ابطيه
متفق عليه (ونظروا وهو يرفع
اليهم) الحمد لله واهم مسلم
(فبعد دعاء النبي صلى الله
عليه وسلم وهو قائم) أي يا الله
(اسقنا) وارسل المطرة وقطعها
(غثا) أي مطرا وبسي
الكلأ أيضا غثا (بشيئا)
منقذامن الشدة يقال فاته
واقاته (هنا) بالمدى حاصل بلا
مشقة (حريثا) بلاد أي سهلا
تافعا ومودعا (فقدنا) يفتح
الهمزة وكسر الدال المهملة
وقتها أي كثير الماء وغير (جلا)
أي دم البلاد والعباد فنه (حما)
أي صباقال سبع سبع أفاضل
من فوق إلى أسفل وسبع سبع
أذا جرى على وجه الأرض
(عاما) بتشديد الباء أي شاملا
(طبقا) بالتحريك أي طابق
البلاد مطرد (دائما) أي متصلا
إلى انصب (الهم اسقنا) التث
ولا تخلفنا من القاطنين) أي
الأسين من الرحمة (الهم سقنا)
رحمة لا سقاعدا سولا بلاولا
هدم ولا غرق (الهم انبأ) العباد
والبلاد (الاداء) الشدة
والجهد) يفتح الحيم المشقة
وحما الطاقة قاله الجوهري
وقال ابن منجها المشقة
(والضلك) الضيق (ما) أي شدة
وضنكا (لا تشكروا) الإيالك
الهم انبت) يقطع المزة (لنا)
الزروع وأود لنا الضرع واسقنا
من بركات العمل وانزل علينا
من بركاتك اللهم ارفع عنا الجهد
والجوع والعري واشكك

(ويحب أن يسارع في قضاء دينه وما فيه إربا عنه من إخراج كفارة تخرج نذرا وغير ذلك)
كز كاذور دأمة وغسب وعارية لما روى الشافعي وأحمد الترمذي وحسنه عن أبي هريرة
مرفوعة نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه (وبسن تفرق وصيته) لما فيه من تعجيل
الأجر واقتضى ذلك تقديم الدين مطلقا على الوصية لقول علي رضي رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالذين قبل الوصية وأما تقديمها في الآخرة فلأنها أشبهت الميراث في كونها بالأعرض
كان في إخراجها مشقة على الورثة فقدمت سنه في إخراجها كالأثر يخشى ولذا في شيء بكلمة
أو التي تقتضي النسوة أي فيسويان في الإعتناء بهم عدم التضييع وإن كان متعاهلا (كل
ذلك) أي قتنا بالذين وأربا عنه وتفرق وصيته (قبل الصلاة عليه) لأنه لا ولاية لأحد على
ذلك إلا بعد الموت والعجز عن إرفاقه قبل غلغله والمستوع قبل دفعه يؤخر بما ذكره
المصنف ما كان في صدر الإسلام من عدم صلاة عليه الصلاة والسلام على من علمه دينه يقول
صلوا على صاحبكم إلى آخره كإياي في النعنائين (فان تصدرا بغدته في الحال) لفيسة
المال ولجوها (أغضب لوارده أفرجه) أن يتكفل به عنه (ل) بهان يضمه عنه أو يدفعه
رهنالفيه من الأحنى أسباب إبراء ذمته والأقل تبرا قبل وفاته كإياي (وبسن الأمرار في
تجهيزه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ينبغي لحيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله رواء أبو
داود ولأنه أحد نذره وأحفظ من التفسير قال أحمد كرم الله تعالى تفضيله (ان مات غير نجاة)
وتيقن موته (ولا بأس أن ينتظر به من يحضره من ولي) أي وارت (وكثرة جمع إن كان قريبا
مأم بخص عليه) أي الميث (أوشق على الحاضرين) نص عليه لما يؤمل من الدعاء له إذا
صلى عليه (وفي موت نجاة) أي بقية (بصفة) أو هدم أو خوف من حرب أو سبع أو زرع
جل أو غير ذلك وفيما إذا شغل في موته حتى يعلم موته بقينا (بالخاف صدغيه) مبعيل انه
وذكر جماعة (وأنفصال كفيه وانفخار جليده وغضبو يسود عذبه في اليافس وهو أقرها)
لأن هذه العلامات دالة على الموت يقيننا أذى الشرح وإرفاقه وامتداد حلة وجهه ووجه
ناخبره أذامات فجاء أولئك في موته (لاحتمال أن يكون عرض لمسكنة) مرض معروف
(ونحوها) قد يغني بعد ثلاثة أيام ولما يوافق برف موت غيره أي غير من مات فجاء أولئك
في موته (بهذه العلامات أيضا وغيرها) كتفليس شخصيه إلى الوقوع تلك الملة (وبكره الذي
وهو لنفاد محوته) نص عليه ونقل صالح إلى به في الحديث يأكل والنبي فأن النبي من عمل الجاهلية
رواه الترمذي عن ابن مسعود مرفوعا والنبي المرفوع في عصر تفعله النساء بعده محرمة كإيهم
بما يأتي (ولا بأس أن يسلم به أقره وأخواته من غير قضاء) لاعلامه عليه الصلاة والسلام
أصحابه بالنجاسة في اليوم الذي مات فيه معتنق ذلك من حديث أبي هريرة وفيه كثرة الصلطين
فصل لعم ربنا ونفع ليئت (ذل الأجر) فمن مات عشية بكرة ترك في بيت وحده بل بيت
معه أهله قال النبي كالأول تركوه في بيت وحده غولون بتلاعبه الشيطان في تفتقه قال
أحمد قال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن يموت يعرف إلى الحسين ورواه أنسائي وابن ماجه
والترمذي ويحسنه من حديث بريدة (ولا بأس بتقبيله والنظر إليه) ممن يباح له ذلك ومنه
حال حياته (ولو بعد تكفينه) نص عليه حديث عائشة قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقبل عثمان بن مظعون وهو ميت حتى رأيت الدموع تسيل وقال جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينهي قال في الشرح
أكشف الثوب عن وجهه وأبكي والنبي صلى الله عليه وسلم لا ينهي قال في الشرح
والجسد ثمان مبعين (فائدة) عرض الأديان على الجسد عند الموت ليس عام الكل أحد

ولا تمنعنا من كل أحد بل من الناس من تعرض عليه الأديان ومنهم من لا تعرض عليه وذلك كمن فتنة الحيا والشيطان أحرم ما يكره على أغوا به نبي آدم وقت الموت ذكر في الاختيارات

فأفصل في غسل الميت وما يتعلق به (غسل الميت المسلم وتكفنه بالصلاة عليه ودفنه متوجها إلى القبلة وحله فرض كذا) أقلوه عليه الصلاة والسلام في الذي وقصته راحلته اغسلوه بماء وسفر وكفنوه في ثوبه متفق عليه من حديث ابن عباس وقال عليه الصلاة والسلام صلوا على من قال لا إله إلا الله رواء الخلال والدارقطني وضعف ابن الجوزي طريقه كما هو قال تعالى ثم أماته فأقبره وإن في تركه أذى للناس وشكاح لموته وحله وسيلة لنفسه وصرح في المذهب باستحقاقه وأما اتباعه وما في غير البراء (بكره أخذ أجره على شيء من ذلك) يعني النسل والتكفين والجل والدفن قال في المسدع كراهة غسل الميت والخفا وأخذ أجره على عمه الأب يكون محتملا حقه على من يستل مال فان تمردا على يد غيره (وأي في الأحارة) أي ما يختص فاعلم أن يكون من أهل القرية لا يجوز أخذ الأجرة عليه ولا الزق والجمالة على ما لا يتعدى نفقه كالمصالح والمصالح (فلو دفن قبل الغسل من أمكن غسله لم ينش) وإن يخرج وبغسل تدارك أو أجبه غسله (إن لم يغتصغ أو تغتسل أو تغتسله) فإن خيف ذلك ترك بحاله وسقط غسله كالحى يتضرر به فقالت وهل ييم كالوتغدر غسله قبل دفنه أو لا ينش بأحكامه لم أر من تعرض له (ومنه) أي مثل من دفن بلا غسل أمكن (من دفن غير متوجه إلى القبلة) فينبش ويوجهه إليها تدارك ذلك الواجب (أو) كذا (قبل الصلاة عليه) فينبش ويصل عليه ليوجده شرط الصلاة وهو عدم الخائل وقال ابن شهاب والقاضي لا ينش ويصل على القبر وهو مذهب الأئمة الثلاثة لما كانا عليه (أو) دفن (قبل تكفينه) فيخرج ويكفن نص عليه كالأدفن بغير غسل استدركا كالواجب وهو التكفين ويصل عليه ولو كان قد صلى عليه لعدم سقوط الفرض بالصلاة عليه عرفنا أناروى سيده عن شريح بن عبيد الحضرمي بن رجاء القبر وأصحابهم يفسلوه ولم يجدوا له كفتنا ثم أقروا ما ذهب رجل فاجبروه فأمرهم أن يخرجوه فخرجوه من قبره ثم غسل وكفروا وصلى عليه (ولو كفن بغيره) هل ينش فيموجها قال في الأنصاف (الأولى عدم نيشه) احترازا له (ويجوز نيشه لفرض جميع تكفينه) كفته) لحديث جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي عبد الله فخرجته فنفث فيه من ريقه وأبسه قصه رواء النضر (أو) كذا (دفنه في ثوبه خير من بقمته) التي دفن فيها فيجوز نيشه لذلك (و) (أو) جلاءه (والجاء) لتعود عليه بركته (الاشهاد) إذا دفن بمصرعه فلا ينقل عنه لقبره (حتى) (توقل) منه (ردائه) نيا (لأن دفنه في مصرعه) أي المكان الذي قتل به (سنة) أقلوه عليه الصلاة والسلام تدفن الأجساد حيث تدفن الأرواح فانه محمول على الشهادة لأن السنة في غيرهم دفنهم في الصغار فاعلم عليه الصلاة والسلام بعثمان بن مظعون وغيره (وأي) ذلكموتها (وحل الميت الغير بلده غير حاكمه) كذا (لما نقل عن عائشة) أنه لما مات عبد الرحمن بن أبي بكر الحبش وهو مكان بينه وبين المدينة أتاه شريفا ونقل إلى مكة أتت قبره وقالت والله لو حضرتك ما دفنتك لأحببتك ولشمتك لما زدتك رواء الترمذي وهو محمول على أنها لم غرضها صحافي قوله والله نأدي به فان كان لغرض صحيح فلا كراهة في الموطأ عن مالك أنه سمع غير واحد يقول أن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ماتا بالحق لحملتهما إلى المدينة ودفنهما وقال سفيان بن عيينة مات ابن عمر هاتنا وأوصى أن لا تدفن هاهنا وابن زيد بن مسروق ذكر ما بن المنذر (ويجوز نيشه) أي الميت (إذا دفن أمدرا بلا غسل

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) (أعانة على الإجابة ومن عسر الدعاء موت في بيتين) (الماء والارض) حتى تصل على نيك على الله عليه وسلم رواء الترمذي (ويؤثر مأثور) على دهاء امامه كالقنوت ولا يكره قول اللهم أمهرا ذكره أبو المعلى قبله مطرت ومطرت وذكر أبو عبيدة مطرت في العذاب (أو يستغفر) امام (القبلة) نديا (أنه ما عليه) لأنه عليه الصلاة والسلام حول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة بدعوى من ردهاء متفق عليه (فيقول من اللهم أنك أمرتنا بدعائك وعدتنا أحبتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأصحب من كما وعدتنا) قال تعالى ادعوني أستجب لكم قال تعالى وإذا أتت عبادي هي فاني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان وإن دعا غيره فلا يأمن (ثم يحول رداءه فيجعل الأيمن على الأيسر) ويجعل (الأيسر على الأيمن) تصالفة له عليه الصلاة والسلام رواء أحمد وغيره من حديث أبي هريرة وما في بعض الروايات أن النسيبة تقتل على أحبب بابه من ظن الزاوي ولم ينقل أحد عنه عليه الصلاة والسلام جعل أعلاه أسفله ويبعد ركه في جميع الأوقات للقتل (وكذا الناس) في تحويل الرداء لأن ما ثبت في حقه صلى الله عليه وسلم ثبت في حق غيره صلى الله عليه وسلم حيث لا دليل لفرضه خصوصاً والعسني فيه القول بالقول من الجذب إلى النصب (ويتركه) أي الرداء محولا (حتى ينزعه مع ثيابه) لأنه

من الله ونعم (والا) بأن لم يسقوا
أول مرة (عادوا) أي أتاوا (ثالثا) لأنه
المبلغ في التضرع والتجديت أن
الله يحب المحسن في الدعاء قال
أصبح استسقى للنبيل بمصر
خمسة عشر وث مرة متوالية
وحضره ابن وهب وابن القاسم
وجمع (وأن سقوا) للغير وجهم
لأنه استسقى (فإن) كانوا (تأهروا)
لغير وجه (غير جوابا) لها
أي صلاة الاستسقاء (شكر الله
فعلى) وسأله المزمع من فضله
لأن الصلاة تطهير للمعصية
والاحتساب بمجد نزول المطر
(والا) أي وإن لم يتأهبوا
لغير وجه قبله (لم يضر جوابا)
وشكر الله تعالى وسأله المزمع
من فضله لحصول المقصود
ويستحب الاشتغال عند نزول
المطر بالدعاء للغير وعن فائقة
رضي الله عنها فروعا كان إذا
راى المطر قال اللهم صبا نافعا
رواه أحمد والبخاري (ومن
وقوف في أول المطر) وتوضأ
(واغتسل منه وأخرج رجليه) أي
ما يستحب من أمان (و) أخرج
(نيابة ليصباحا) المطر حديث
أنس رضي الله تعالى عنه
أما ما روينا عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم بطريق غيره
حتى أصاب من المطر فقلنا لم
صنع هذا قال لأنه حديث
عده بره وهما مسلم وروى عنه
عليه الصلاة والسلام كان يزع
ثيابه في أول المطر إلا أن أزار
يقربه وأنه كان يقول لئلا سال
الزادى آخر جوابنا إلى هذا
الذي جعله الله طهورا فنتطهر

ولا حنوط) فيقبل ويحيط لانه غرض جميع (وكافرا) في قبر عن دفن معه) أي يحوط به
لذلك لقول حابر بن زيد مع أبي هريرة جمل فلم تطبق نفسي حتى أخرجه فجلت في قبره على حدة وفي
رواية كان أبي أول قبيل يعني يوم أحد فدفن معه آخر قبره ثم تطبق نفسي إن أتته مع الآخر
فاستقر جثمانه بعد ستة أشهر فاذا هو كبير ومضغ قد رآه رواه البخاري (والماض والجانب
إذا ما كثر جفاف الفسل يسقط غشاها بفعل الثوب) لتداخل الموحيات كما تقدم فيها
إذا اجتمعت أحداث توحش وضواؤها لا تروى أحدها ان تقع ساثرها وفي كلامه تلويع بارد
على التنقيص حيث قال: فله فرض كفايه يتبين مع جنبه أو حيش وبسقطان به وحمله
صاحب المتن على أنه ينتقل إلى أوامر مرض العين إذا لانت الفسل فمن على المستقبل موته ثم
مات وهو في ذمة فالتى تولى غسله بنوب مناه في ذلك فيكون فوائده كثيرة (وشرط له) أي
لفسل الميت (ماء طهور) صاح ففسل الحى (و) بشرط له أيضا (إسلام غاسل) لانه عبادة
وليس الكافر من أهلها (ونيته) حديث إنما الأفعال كالبنيات (وعقله) لأن غير العقل ليس
أهلا للنية (ويستحب أن يكون) أنفاس (ثقة أمانة) فأباحكم الفسل) ونقل حنبل لا ينبغي
الانكاف وأوجب ما أوصى (ولو) كان أنفاس (جدا أو حاشا) لأن كلامه ما يصح منه
الفسل لنفسه فكذلك غيره (من غير كراهة) هو ظاهر انتهى وغيره حيث لم يذكر وما لكن
تقدم أنه بكرة ابن قرياه (وإن حضره) أي الميت (مسلم) عاقل ولو جبر (وضى غله) وأمرنا
بإشارة غسله لفعله (الكافر) (ثالثا) أي من المسلم (نظاها كرام) لا ما (أجد لا يصح) غسله
له لأن الكافر نفس فلا يظهر غسله المسلم (وقد في الفروع الحصة) وجزم معنا في المتن وغيره
قال في شرح المتن مع غسله في أصح الوجوه كحديث تولى رفع حدة وأمر كافرا فسل أعضائه
(ويجوز أن يسل جلال محرما وعكسه) (أن يسل محرم جلالا لأن الماء والستر لا يجرهما إلا الحوائض
(لكن لا يكتفى) أي لا يكفي المحرم الحلال (لأجل الطيبان كان) في الكفن طيب لانه يجرم
على المحرم (وبكره) الفسل من غير ما يفهم من الاختلاف في إخراجها (وبعض) غسل الميت (من
ميز) لانه غسله لنفسه فدل أنه لا يكتفى من الملائكة وهو ظاهر كلام الأكثر وفي الاستسقاء يكتفى
أن علم وكذا في تعليق الفاضل واحتج بعضهم بحظله وبغسلهم لادم عليه السلام بأن سمعا
لمامات أسرع النبي صلى الله عليه وسلم في المني إليه فقيل له فسل خشيتم تبقينا للملائكة إلى
غسله كما سبقنا إلى غسل حظله قال في الفروع وروى عنه في مسلم الجن كذلك وأولى لتكفيمهم
(وأولى الناس بغسل الميت ومعه أن كان عدلا) لانه حق الميت تقديم قبضه على غيره
كباب حقيقته ولأن أباه أوصى أن تغسله زوجته اسماء وأوصى أنس أن يغسله محمد بن سيرين
(ثم أجرة) لحنوته وشقيقته ثم حده (وأن علا) لشاركتها الأب في المعنى (ثم أبنته) وأن تزل (لقربه
ثم الأقرب فالأقرب من عصاة نسبا) فيقدم الأخ لأبوين ثم لأب ثم ابن الأخ لأبوين ثم لأب
ثم عم لأبوين ثم لأب وهكذا (ثم) عصاته (ثم) تقدم المتفق ثم عصته الأقرب فالأقرب
(ثم ذو وأرحامه) كالأخ لأم والجد لأم والابن لأم والاخت ومحورهم (كبريات) ثم الأجانب
ويقدم الأسد كاستهم) قاله بعضهم قال في الفروع فيتو جهته تقديم الجارية أجنبي (ثم
غيرهم) أي غير الأسد قال (الأدين الأعرف) نقديم على غيره تلك التفضيلة كان عليها الصلاة
والسلام إليه أقرب بكم أن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فنرون عندهم عظام وروع وأمانة رواه
أحمد (الأخلاق الجيعة) من عصيات النسب وتولاها ذوي الأرحام والأجانب (والأجانب
أولى من زوجة) لغيره من الخلاف في تفصيل أحدا وزوجين الآخر (وهي) أي أجازة

به (وإن كثر) المطر (حتى خيف) منه (من قول الله حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب ومواثيق النخيل وبطن الأودية)

وواحدة أم كة وهو ما هلامن
الارض ولم يبلغ ان يكون جبلا
وكان أكثر ارتفاعا مما حوله
وقال مالك الجبال الصغار
والظراب جمع ظرب بكسر
الزاي الراسية الصغيرة
ويطون الأودية الأماكن
الخفية وصنابت الشجر أصرها
لأنه أنعم لها (ربنا ولا نجعلنا
مالمالطة لناه الآية) لأنها تناسب
الحال أي لا تكلفنا من الأجهال
مالمالطة ويدعوك ذلك زيادة
وماء العين والأنهار بحيث يتفجر
بالزيادة فيساعى المطر (ومن)
لمن مطر (قول مطرنا يغفل الله
ورحمته) لأنه اعتراف بنعمة الله
(ويحرم) قول مطرنا (بنو) أي
كوكب (كذا) لأنه كفر بنعمة
الله تعالى كإبدل عليه خير
الصالحين (وسبح قول مطرنا)
(في قوله كذا) لأنه لا يقتضي
الاضافة لثبوت ومن رأى تعالى أو
هبت ربيع سأل الله تعالى خيره
وقوم من شره ولا سائل ولا
تعودتعود بمثل المعوذتين ولا
يسب إل سيع العاصفة وإذا سمع
الرعد ترك الحديث وقال سبحان
من يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خيفته ولا يتبع
بصره البرق للهي عنه ويقول
إذا اقتض كوكب ماشاء الله
لأقوة الألقه وإذا سمع نقي حمار
أو نباح كلب استعان بالله من
الشيطان الرجيم وإذا سمع صياح
الديكة مال الله تعالى من فضله
وقوس قزح أمان لأهل الأرض
من الفرق كافي الأثر ومن أتات
الله تعالى ودعوى العامة أن
غلبت حمرة كانت الفتن والدعاة وان غلبت خضرة كان رخاء وسرور

هذه من أوله) لبقاعه على الزوجين من الاعتداد بالاحد احد بخلاف أم الولد (وأجنبية)
بمثل امرأه (أولى من زوج) خروج من خلاف من منعه غسلها (و) أجنبية أولى بغسل أمة
من (سيد) الفروج من خلاف من لم يسع له غسلها (والسيد أختي بغسل عده) لأنه مالكه
وولي (و) أختي للاقائل في غسل القتلون لم يرته عدا كان القتل أوطعا (لما تفته في
قطعة الرحم تقتل في الفروج معناه عن أبي المعالي قال لو لم اجتمع من ذكر يغربوا ليصغر قتل
لأنهم به ولهذا قال في المنتهى وليس لأنهم يغسلون حق في غسل مقتول (ولا في الصلاة) عليه
(و) لافي (الدفن) لماسبق (وغسل المرأة أختي الناس به بعد وصيتها على ما سبق أمها وأن
علت ثم بنتها وان تزت ثم اقربى فالقربى كبرياء ويقدم منهن من يقدم من الرجال) فتقدم
الأخت الشقيقة على الأخت لاب كافي الرجل (وعنها خالها سواء كنت أخيها أو بنت أختها)
لاستواءهما في القرابة والحرمية (ثم الأخريات) بعد ذوات الرحم كافي الرجال (ولكل واحد
من الزوجين أن لم تكن الزوجة ذمية يغسل صاحبها ولو) كان الموت (قبل الدخول ولو
وضعت الزوجة (عقبه) أي موت زوجها (أو) كان الموت (بعد طلاق رجعي) مالم
تزوج المرأة التي وضعت عقب موت زوجها فتغسله لأنها بالتزوج صارت صاحبة لأن
غسل الشئ لمات ولا يجوز أن تكون غسلة زوجين فوق واحد والاصل في تفصيل كل
من الزوجين الآخر ما تقدم من وصية أبي بكر بأن يغسل زوجته ما غسله وغسل أمه وموسى
زوجه أم عبد الله ذكرها أحمد وقوله عائشة أنها استقبلت من أمرى ما استدرت ما غسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنساره رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه وأبو حنيفة بن زيدان
تغسلها امرأة وأبو حنيفة بن الأسود امرأة أن تغسلها وأحمد بن حنبل في سننه وقوله أن
لم تكن الزوجة ذمية استبرأ من الموت كانت كذلك فلا تغسله لأنها ليست أهلا لتغسله كما تقدم
(ولا تغسل من) (الأنهار) (وفي مرض الموت) (المخوف) (فرا) (الانقطاع) (الزوجة) (وإنما ورثت) (تقليدا)
عليه بقصد حرمانها (وبنظر من غسل منها) أي الزوجين (صاحبه غير المودة) قال في
الفروج وقال الجاهل والمجاهد وجوز في الانتصار وغيره بلالة والاس وانما هو في تزوجه أنه
ظاهر كلام أحمد وظاهر كلام ابن شهاب واختلف كلام القاضي في نظر الفرج فتارة أحازه
بلالة وتارة منته (وسيد أمته وطؤها) (أو) (أم ولد) (أو) (من) (بمثل) (منها) (بغسل) (الأحرار)
أو بنظر غير المودة (وبغسل) (السيد) (مكاتبته) (ولو لم يشترط وطؤها) لأنه يلزم كفتها
وموته تصهيرها وفنها (وتغسله) أي تغسل المكاتبته سيدها (إن شرطه) أي وطأها لا باحائها
له (والا) أي وإن لم يشترط وطئ مكاتبته (فلا) يساح لها أن تغسل لحرمتها عليه من قبل الموت
(ولا يغسل) (سيدا) (أمته) (المزوجة) (ولا) (أمت) (الاعتدة من زوج) (تبع المصنف في ذلك صاحب
الفروج واستشكل في الانصاف وقال في تصحيح الفروج ومعناه أيضا في الانصاف الذي يظهر
أن هذه المسئلة من تته كلام أبي المعالي والاكيف يقال لا يغسل السيد أمته المزوجة والاعتدة من
زوج ثم يحكى خلافا في الأوليه فيما إذا اجتمع زوج وسيدان أي قال فيقال الصحيح من المذهب
بغسل السيد أمته المعتدة والمزوجة والذي قدمه المصنف وأبو المعالي يقول لا يغسلها
قاله وإن لم يغسله على هذا يحصل التناقض (ولا يغسل السيد) (المعتق) (بعضها) (لحرمتها عليه قبل
موتها ومثلها) (المشتركة) (ولا يغسل) (من هي في استبرأها واجب) بناء على أنه لا تغسل المعتدة
لأنها في بعضها (ولا تغسله) أي لا تغسل الأمه المزوجة والمعتدة من زوج أو المعتق بعضها
أو من هي في استبرأها واجب سيدها وفي غير المعتق بعضها ما تقدم (وإن مات له أقارب)
أموال الأولى لهم غيره (دفعه واحد) (بغيره) (كفرق) (وطاعون) (ولم يكن يجهلهم

فلا قال الميت ولا جنازة بل صبر
 مستفق من حزن من باب خرب اذا
 صبر (بن الاستعجال موت)
 بالوقوف من المصاحي والفرج
 من القائل (و) بسن (الاكثر
 من ذكره) أي الموت لم يثبت
 أكثر وأمن ذكرها ثم القات
 أي الموت بالزال المصحة (و) تسن
 (عبادة) مريض (مسلم) حديث
 أي مريض مرفوعا محسب
 للمسلم على أخيه بالسلامة لم يثبت
 العاطس وأباحت الدعوة وإعادة
 المريض وأتباع الجنائز متفق
 عليه ومحرمة عبادة ذي (غير
 متدع بحب بغيره كرافض)
 ناعبه أو كالأقوال في التواضع
 عبادة (أو بسن) محسرة
 (كجاءه بمصيبة) فلا تسن
 عبادة أذا مرض لم تدع وتوب
 وعلم منه أن غير المتجاهر بمصيبة
 بعد والمراة كرجل مع أمن
 الفتنه وتشرع العبادات في كل
 مرض حتى لا يدعوه ويحدث
 ثلاث لا بعدون غير ثابت (غيا)
 قال في القروع وشوج اختلافه
 باختلاف الناس والمحل بالقرائن
 وظاهر الحال وتكرن العبادة
 (من أول المرض) لحديث وإذا
 مرض فعدو من يكون (بكرة
 وعشا) خبرا قال أحد عن قريب
 وسط النهار ليس هذا وقت عبادة
 (و) تكون (في رمضان لئلا)
 لا أثر في العبادة (و) بسن لعائد
 (نذ كبره) أي المريض مخوفا
 كان مرضه أو (التوبة) لأنه
 أحوج إلى الإيمان غيره وهي
 وأباحت على كل أحد من كل
 ذنب متى لم يمت (و) نذ كبره
 (الوصية) لحديث ابن عمر مرفوعا حتى أمرى مسلم به شيئا وصي به بيتا لم يمت أو وصيته مكتوبة عنده متفق عليه (و) يدعو (عائدا

دعوة واحدة استحب أن يبدأ بالآخر فالأخوف) للثلاث قد يتأخرو (فان استروا) في الخوف
 أو عدمه بدأ بالآب ثم الآب ثم الأقرب فالأقرب فان استروا كالأخوف والاعمال المستويين
 (قدم أنفسهم ثم أنفسهم) ان استروا في جميع ذلك فالتقديم (بقصره) أي فخرج منهم من
 خرج له القرعة قدم لخدم المرح سواها (ولجل وأمرأ تغسل من له دون سبع سنين) من
 ذكر وأنتي لأنه لا حكمة لمرورته دليل أن إبراهيم بن النبي عليه الصلاة والسلام غسله النساء
 (ولو) كان دون السبع سنين (بلطفه) لكل منهما (من عورته ونظرها) لأنه لا حكمة لها
 قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه امرأة تغسل المصغر فغسله مجردا من غير
 ستر وقبس عورته ونظرها لها (و) ليس له أي الرجل (غسل ابنه سبع سنين) (فاكثر ولو)
 كان (محرما) لها كأيابا وبها وأنها لا تغسل للشهووة يحرم النظر إلى عورتها المظنفة أشبهت
 البالغة (ولها) أي وليس لها (غسل ابنه سبع سنين) (ولو) كان (محرما) لها لما تقدم
 (غير من تقدم فيها) من تغسل الرجل زوجه وعتامته ونفسه لها (وان مات رجل بين نسوة
 لا رجل معهن) من لا يساحلن غسله بأن لم يكن زوجه ولا أمه أو عياله (أو كسبه) بأن
 ماتت امرأة بين رجال (من لا يساحلهم) أي إلى حال (غسله) أي الميت بأن لم يكن فيه من زوجه
 ولا سدا هاجمت لم يردى تمام في فوائده عن البالغة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ماتت
 المرأة مع الرجال ليس بيها وبينهم محرر تيمم كالقيم الرجال ولأنه لا يحصل بالنسل من غير من
 تنظيف ولا زوال العادة بل ربما كثرت (أو) مات (خفي) (مشكل) له سبع سنين فأكثر
 ولم تحضر أمته (أو) لما تقدم (محائل) من خفت ونحوها بالمفاهيم يده فيجبها الميت في
 الصور الثلاث حتى لا يعمه (ويحرم) أن ييم (يدونه) أي دون المحائل (لغير محرم) لما يعم
 المس (و) رجل أولى بهم خفي (مشكل) من امرأة إذا ماتت خفي بين رجال ونساء لأن
 الصنفين قد اشتراكا في المحذور ولما تازل رجل فضيلة كدوره لكن إذا ماتت المرأة مع الرجال
 ونهيم صبي لا شهوة له علوه الغسل وبأمره ونفس عليه وكذا الرجل يموت مع نسوة فيمن صحفة
 نظفي الغسل ذكره في شرح الهداية قلت وكذا الخنثى يموت مع رجل أو نسوة فيمن صغير
 أو صغيره نظفيته (وان كانت له) أي خفي المنكح (أمة غسلة) لأنه ان كان أنثى فلا كلام
 وان كان ذكر أفلامه أن نفسه

فصل وإذا أخذ أي شرع (في غسله) ستره وقصوبا وهي ما بين ستره وركبته
 قاله في المبدع وغيره وفي الانصاف على ما تقدم من حدتها انتهى وعليه فمن من ابن سبع إلى
 عشر الفرجان فقط حذاوا من النظر إليها لقوله عليه الصلاة والسلام على لا تزد زحفك
 ولا تنظر إلى فخذي ولا ميت رواه أبو داود (المن له دون سبع سنين) فلا بأس بغسله
 مجردا لما تقدم (ثم عود من ثيابه ذبا) لأن ذلك أمكن في نفسه وأبلغ في تطهيره وأشبه
 غسل الحي وأهون له من التقيص إذ يجهل خروجه وأمنه ولقد اختلفوا في دليل قوله لا تدري
 أفرد النبي صلى الله عليه وسلم كأي حرمونا وأما الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم
 به وأقرهم عليه ذكره في المبدع (الأنثى على الله عليه وسلم فلا) فأنه لما اختلفوا هل
 يجره دون أول أو وقع الله تعالى عليهم النزع حتى ماتهم رجل الأوقته في صدره ثم كلهم مكمل
 من ناحية البيت لا يدرون من هو أن غسلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثياب فقاموا إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه قبض يصون الماء فوق القميص وبذلك يكون
 بالقميص دون أيديهم رواه أحمد وأبو داود ولأن غسله كلها طاهرة فلا يفتش قميص
 قميصه (ولو غسله في قميص خفيف واسع الكمين حاز) قال أحمد يعني أن يغسل وعليه
 (الوصية) لحديث ابن عمر مرفوعا حتى أمرى مسلم به شيئا وصي به بيتا لم يمت أو وصيته مكتوبة عنده متفق عليه (و) يدعو (عائدا

فوب يدخل يمين تحت الثوب وان لم يكن واسع الكمين توجه ان يفتقر رأس الذخاير
ويشغل يده منها (و) بسن (سنه) أي الميت حاله الغسل (عن السيون) لانه ربما
كانه عيب يستمر في حياته أو تظهر عورته وكان ابن سيرين يسحب أن يكون الميت
الذي يغسل فيه مغظا ذكره أحدون بفصل (تحت ستر أو قف وغضوه) تحميمه لئلا
يستقبل السماء بصورته (ويكره النظر إليه) أي الميت (لغير حاجته حتى الغاسل فلا ينظر إلا
مأذنه) قال ابن عقيل لأن جميعه صار عورة (أو كما له) فلهذا شرع ستره (أي بالثكنين
(انتهى) قال فيهم نظره ولا يجوز أن يحضره إلا من يمين في أمره نقله عنه في المبدع (و) كره
(أن يحضره) أي غسله (غير من يمين في غسله) لانه ربما حدث ما يكره إلى أن يطالع منه على
مظهره ربما ظهر منه شيء (وفي الظاهر منكر فيغسله فيكون فضضة والمخاض غير داعية إلى
حضوره بخلافه من يمين الغاسل بسبب وجوه (الأوليه) أنه الدخول عليه كيف شاء) قاله
القاضي وابن عقيل (ولا يغطي وجهه) نقله الجماعة عن الحديث المروي فيه لأمر له (و) يستحب
خصب بغيره جل ورأس امرأة (ولغيره ثدين يمناه) نقل أنس أصعبوا أنكم ما تصنعون
بغير أنكم (ثم رفع رأسه مرفق في أول غسله إلى الغرب من جلوسه ولا يشق عليه ويصير يطن
غير حامل بيده) لخرج ما في بطنه من نجاسة بخلاف الغاسل لغير رواه الحلال ولا يؤذي
الجل (عصره قليلا) لأن الميت في محل الشفقة والرحمة (ويكره صب الماء حيثئذ) ليسحب
ما خرج ولا تظهر رائحته (ويكون ثم) أي هنالك في المكان الذي يغسل فيه (مخور) على وزن
رسول ثلاثا منادي برائحة الخارج (ثم يلف) الغاسل (على يده خرقه خشنة أو يدخلها) أي يده
(في كيس فيضي بها أحد فرجيه ثم) بأخذ خرقه (ثانية للفرج الثاني) فيضي بها الزالة للنجاسة
وطها رة لا يتيمر غير تعدي النجاسة إلى الغاسل واعتبر لكل فرج خرقه لأن كل خرقه خرج
عليها شيء من النجاسة لا يعتد بها إلا أن تغسل وظاهر المقنع والمتبني وغيره أنه كعبه خرقه (وقاله
ه الجرد (ولا يهل من عورته من لمسه سنين فكثر) يغير حائل (ولا النظر إليها) لأن
الظهور يمكن بدون ذلك فاضمححل الحياة وذكر المروني عن أحمد بن علي بن فضل أبي
صل الله عليه وسلم لعلى يده خرقه من غسل فرجه (ويستحب أن لا يمس سائر يده الأخرقة)
لفعل على مع النبي صلى الله عليه وسلم ولأن من مس العورة الفرج مفسد ذكره في المبدع
لأنه بعد الغسل ثلاث خرق فرقتين للسيلين والأشياء القليلة بيده (ولا يصح فعل الغسل فلو
ترك) الميت (تحت غير ثوب وغضوه) بما يصيب منه الماء (وحضر أهل غسله) وهو المسلم العاقل
(وفى) غسله (ومضى زمن عكر غسله فيه) بقى وجه الماء (مع) ذلك وأجاز أن لا يقصد
تصميمه بالماء وقد حصل كالي وهذا مرد ما سبق فيما إذا مات امرأة بن رجال وصح كعبه (ثم
ينوي) غسل الميت بمضمرة يده من عورته وتحميمه (غسله) لتصدق النسبة من الميت وقوام
الغسل مقامه (ونته) أي الغسل (فرض) فلا يصح غسله بدون الحدث أو إغناء الأعمال بالنيات
لكن هذه بشرط أن يسميها تقدم (وكذا تقسيم يده) أي الميت (به) أي بالماء فانه فرض
كالي (ثم يسمي) الغاسل فيقول بسم الله لا يقرم غيرهما مقامها (وسكبها) أي التسبحة هنا
(حكم تسبيح وضوء وغسل حي) فجمع مع الذكر ونسقط سهوا قيا ساعلى الوضوء (ثم يغسل)
الغاسل (كفيه) أي الميت نديا كغسل الحي (ويستريح غسل ما عليه من نجاسة) لأن المقصود
تطهيره ولا يغسل الألفه قلت ومقتضى ما سبق في الحي لا يجب غسل النجاسة قبل غسله
لأنه وصول الماء إلى القدم من أنه يرتفع حدث قيل زوال الحكم خيب (ولا يكتفى منها) أي النجاسة

والانحلال والمعدن ويقول
اللهم اغفر هذا ذنبا
عدوا أو عيش إلى الصلاة ولا
باس طهورا إنشاء الله تعالى
وصح ابن جبريل عليه السلام
عاده عليه الصلاة والسلام فقال
بسم الله أريقت من كل شيء يؤذي
من شر كل نفس أو عين حاسدة
الله شغبله باسمه أريقت
(و) بسن (أن لا يغسل) العائد
(الجلوس) عنده لا يخبره ومنع
بعض صحفاته (ولا بأس بوضع
يده) أي العائد (عليه) أي
أريقت لغير الصبيح كان يهود
بعض أهلهم ويصعب يده اليمنى
ويقول لهم رب الناس اذهب
الباس واشف أنت الشافي
لأشفاء الشفاؤك شفا لانه در
سقا (و) لا بأس (أخبار مرض
بما بعد الاشكوى) لحدث إذا
كان الشكر قبل الشكوى فليس
يشاك وقوله تعالى حسبا كعب
موسى عليه السلام لقد لقينا من
سفرنا هذا نصبا وقوله عليه
الصلاة والسلام في مرضه أحدف
مضموا أحدف مكر و باولياس
شكوا من فاقه (و) ينبي (المرض
(أن يحسن طهارة الله تعالى) لغير
الصبيح عن أبي هريرة سرقوا
أنه ندخلن هدي في زاد أحمد
أن ظن في خبر الله وأن ظن شرا
فه وعن أبي موسى مرقطامن
أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن
كر لقاء الله كره الله لقاءه ويطلب
رجاهة تقدمه في التسروع وفي
الصحة يغلبا لخوف الجاه على
العمل وقصه و ينبي لكون أن
يكون حار وموخره واحدا زاد
في رواية فاجما غلب صاحبها (و) يكره (الانين) ما يغلبه لانه يترجم عن الشكوى

ويستحب له الصبر والرضا (و) يكره (تحت الموت) نزل بمشرا لا وحده لا يعقبن ٣٨٣ أحدكم الموت من ضرا عليه فان كان

لا بد فاعلا لنقل اللهم أحق ما كانت الحياة خير لي وقتي اذا كانت الحياة خير لي متفق عليه جرى على الغالب ولا يكره اذا أردت بمادك فتنة فاقضني الميت غير مفتون ولا تقي الشهادة (و) يكره (قطع الباسور) داه من روف (ومع خوف تلف) بقطعه (بحر) قطعه لانه يضر بعض بفسه لها لك (و) مع خوف تلف (بتركة) بلا قطع (بإح) قطعه لانه تداو (ولا يجب التداوي) في مرض (ولكن زنه) اذا تلبس في الحقيقة والضرر والله تعالى والذواء لا يصح دانه (وتركه) أي التداوي (أفضل) نصا لانه أقرب الى التوكل وغير الصديق وحديث ان الله أنزل الداء والذواء وحمل اكل داهوا قد اذوا ولا تتداووا بالحرام الا مرقية للارشاد و يكره ان يتخطب مسلم ذميا لا ضرورة وان تأخذ منه دواء يمين من دونه المباحة (ويحرم) تداو (بحر) من ما كره وغيره ولو صوت علمه لمعوم ولا تتداووا وبحرام ويدخل فيه ترواق فيه علوم حيات أو حمر ويحرم بول ابل لها فخير ونبات فيه سمه ان غلبت السلامة مع استعماله (و) بإح كتب خرا (ن) باناء (و) كتب (ذكر باناء) لاجل لاسر لولادة يرضى ويستفانه أي الحامل والمرضى نصا لقول ابن عباس ولا بأس بالحية وتحريم التمسح بها عرد أنزلة تعلق (واذا نزل) بالناقة فمولى (به) أي المريض تقضي روجه (من تعاهد)

(ولا وصول الماء اليها) بل لا بد من الفصل وسواء كانت على السيلان أو غيرها لكن قال في جميع البحر من قلت فان لم تعد خارج أي من السيلان موضع المادة لقياس الذهب انه يكتفي فيه الاستمرار (ويستحب ان يدخل أصبعه السان والاهاء عليها مخرقة) صانعة ليدوا كراما لبت (خشنة مدولة بالماء من شفته فيسح أسنانه) (في) مضغ يويظقهما (لأنه لا يعلو تلك الاعضاء من الأذى) (ولا يدخله) أي الماء (فيهما) أي القم والآنق لانه لا يوصل الى حقيقة حرك الغصاة (ويستحب ما تحت أطرافه) من وسخ (يعود) لمسل الماء الى محله (ان لم يكن فلها) فان أمكن فلها (وليس) لفصل (ان وضعه في أول غسلاته كوضوء حدث) لها في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا م غطية في غسل ابنته ابدان عاصتها وموضع الوضوء فيها ونظاره راته بحسب رأسه قاله والمبدع) مثالا للخصومة والاستشاق لانه لا يؤمن منها وصول الماء الى جوفه فيبغض الى الملة ورب يحصل منه الانعيار وبهذا علل أحد قاله في المبدع ومحل كون الوضوء في القصة الاولى دون باقي الغسلات (ان لم يخرج من شئ فان خرج منه شئ) (أحد) ووضوه) قال في المبدع وهو مستحب لقيامه وجهه وهو زوال عقده وظاهر كلام القاضى وابن الزاغوني أنه واجب (بإح) (مادة) غسلة (لأنه يخرج منه شئ) (ويحرم غسلة مرة) كالملى (وكذا الوضوء) الفاسل (وسمي) وغسلة في ماء كثير مرة واحدة فانه يجزئ كغسل الى (و) يكره لاقتصار عليها) أي على المرة الواحدة في غسل المستخص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام اغسلنها ثلاثا أو خمس (أو) سبعا عشر مرة وغسوه) تحطمي (فغسل مرغوة) بثلاث (أو) راسه ولحيته فقط (لان الرأس أشرف الاعضاء ولو غافل كشفه شعار الاحرام وهو جميع الحراس الشربة فولان الزغوة تزيل الدرن ولا تتعلق بالشعر فإسباب غسل بها الحية تزيل الزغوة يمر جري الماء عليها يخالف غسل السدر (و) يغسل باقي (بدنه بالثلث) أي ثلث السدر (و) يقوم انطعمي وغسوه مقام السدر) حصول الاتقاء به (ويكون السدر في كل غسلة) من الثلاث فأكثر واعتبر ابن حامد ان يكون السدر يسيرا أو قال انه الذي جعل عليه أصابعه ليجتمع بين الصلي بالخير ويكون الماء مقاعا في اطالته وقال القاضى ووا لخطاب يغسل أول مرة بماء وسدر ثم يغسل عقب ذلك بماء القراح فيكون الجميع غسلة واحدة ولا اعتدادا لا آخر منها لان أحد شمه غسلة بغسل الحنابة ولان السدران أكثر سلب الطهور به وان لم يغيره فلا فائدة في ترك سدر لاغير (ومن نيأته بغسل شقه الأيمن من شعور رأسه الى تخور جلبيه يد أيسره عنقه ثم) يده الأيمن (الى) اكتف ثم كتفه وشق صدره ونخذه وساقه (الى) رجل ثم الأيسر كذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ابدا بيمينها ولانه مستنون في غسل الى فيكدا لبت (و) يغسله (فان غسل على جنبه مع غسل شفته فرفع جانبه الأيمن) يغسل ظهره وركه ونخذه وغسل بيمينه الأيسر كذلك ولا يكره على وجهه) أكرامه (ثم يغسل الماء القراح على جميع بدنه فيكون ذلك غسلة واحدة بجميع فإين السدر والماء القراح) كما تقدم من القاضى وبإح الخطاب (فصل ذلك) المذكور فيما تقدم (ولا نا) أقوله عليه الصلاة والسلام لانه الذي غسل ابنته اغسلها ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو ثمانية ذلك جامع لسدر (الان الوضوء) يكون (في) المرة (أولى حفظ) من الغسلات ان لم يخرج من شئ وتقدم (بحر) لفصل (في كل مرة يده على بطنه) برفق آخر احوال الخلف واهن من فساد الغسل بما يخرج منه بعد (فالم يبق) الميت (بالثلاث) غسلات (غسله الى صبح) لما تقدم (ان لم يبق سبعم) غسلات (فالأولى غسلة حتى يبق) لقوله عليه الصلاة والسلام اغسلها ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك ان رأيت (وقطع على وتر) لحدث ان الله وتر يجب الوتر (من غير إعادة وضوه) فانه في الاولى خاصة كما تقدم ان لم يخرج من شئ (وان خرج منه)

فراق أهل المريض به أو تقدم الله تعالى (بل حلقه) أي المريض (علاء أو شرا به) تعاهد (تدب شفته بقطعه) لا طفاها تزيل من

موناكم لاله الله وأطلق على
 المختصر ميت لانه واقع في لاهة
 وعن هذا مر فوالقنوا كان آخر
 كلامه لاله الله دخل الجنة
 رواه أحد وصححه الحاكم واقتصر
 عليها لان اقرارها اقرار بالآخرى
 (مرة) فصلا واختار الاكثر ثلاثا
 (ولم يزد على ثلاث الا أن يتكلم)
 سدا لثلاث (فيه) أي التلقين
 ليكون آخر كلامه لاله الله
 ويكون (بريق) لانه مطلوب في
 كل شيء وهذا أولى به وذكر أبو
 المعالي يكره التلقين من الورقة بلا
 غير (و) (يسن) (فراه) قاله في
 (و) (قوله) (يسن) أي المختصر
 لحديثه اقرا على موناكم يس
 رواه أبو داود وصححه ابن حبان
 ولا يسهل خروج الروح
 (و) (يسن) (توجهه) إلى القبلة
 على جنبه (اليمين) لحديث أبي
 قتادة أخرجه الحاكم والبيهقي
 وصححه الحاكم وروى ابن حنيفة
 أمر أصحابه عند موته أن يوجهوه
 إلى القبلة وروى عن فاطمة
 (معسعة المكان) لتوجهه على
 جنبه (والا) بان لم ينسج المكان
 لذلك بل ضاق جنبه (في) (يطلق
 على ظهره) وانحصار إلى القبلة
 كونه على المقبل زاد جماعة
 ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه
 إلى القبلة دون السماء (و) (يفني)
 ليرضي (أن يشغل) نفسه (بان
 يهضم في نفسه) أنه سقيم من
 غلو كرات الله تعالى وأنه تعالى غني
 عن عباداته وطاعاته وان لا يطلب
 لهغو والاحسان منه وان
 يسهل ما دام حاضر الأذن من
 إفساده فوالقنوا يبادر إلى
 إداة له ورق بقرائة الميزان والاعوام والارواح والنفوس وما جاز وما حجب

أي الميت (ثني) من السيلين أو غيرها (بعد الثلاث أعيذونوه) قال في شرح المبدع
 والمنتهى وجوبا كالتبليغ السابق إذا أحدث بنفسه لتهكون طهارته كاملة وعنه لا يجب
 الوضوء (ووجب غسل كل ما خرج منه شيء) (السبع) لما سبق لان الظاهر ان الشارع إنما
 كرر الارسال بغسلها من أجل وقوع النجاسة ولان القصد من غسل الميت أن يكون خاتمة أمره
 الطهارة الكاملة الأثرى ان الموت حرم عز والاعقل والافرق بين الخارج من السيلين
 وغيرها وعنه في الدم وأسهل (وان خرج منه) أي الميت (ثني من السيلين) أو غيرها به
 السبع غسلت النجاسة لما تقدم وتقدم كلامه بجميع الصبر في أجزاء الاستجمار (ووضي)
 لما تقدم (ولا غسل) أي لا يعاد غسله بعد السبع لقوله الأخير (لا يمسك بمشوه) أي الخارج
 (بالقطن أو بلحم) أي القطن كما فعل السخاينة لانه في معناه (فان لم يمسكه ذلك) أي
 الخشب القطن أو التليم (حشي) القطن (بالطين الخمر) بضم الحاء أي الخالص (الذي له قوة
 غسل القطن) لينعش الخارج (ولا يكره مشوا القطن أن لا يستسك) لعدا الحاجة إليه (وان خفف
 خروج شيء) كدبر (من منافذ وجهه) كتمه وانف (فلا بأس ان يحشى بقطن) دفعه ذلك
 الفسدة (ولن خرج منه) أي الميت (ثني) بعد وضوءه في كتمه ونفها على حل ولم يعد غسل
 ولا وضوء سواء كان ذلك (في الساعة أو قبلها) وسواء كان الخارج قليلا أو كثيرا دفعه الشبهة
 لانه يحتاج إلى الخرج وإعادة غسله وقطعها كغسله وتصفيتها وأريد الماشية خردنه وهو
 مخالف للسنة ثم لا يبرهن مثل هذا بعده وان وضع على الكفن وان لم يلبس ثم خرج منه شيء أعيد
 غسله قاله ابن قتيبة (ويمن ان يغسل) الفاسل (في) القبلة (الآخرة كافورا) لقوله
 عليه الصلاة والسلام واحمل في الآخرة كافورا معني عليه ولا يغسل بالماء ويبرده
 ويطيه ويطرده الهواء (و) ان يغسل في الآخرة (مدرا) كما اثر الفسل لما تقدم
 (وقسله) أي الميت (بالماء البارد أفضل) لان المسخن يرخسه ولم يرد به السنة (ولا بأس
 بغسله بماء بارد) ان احتسب إليه شدة برد أو وسخ لا يزيل إلا به واسعه ابن حبان لانه ينقى
 ما لا ينجس الماء البارد (و) (لا بأس) (خلال) ان احتسب إليه لازالة وسخ لا زالت مطبوعة
 شرعا (والأولى ان يمسكون) خلال (من شمرة لينة كالصنوبر) بالفنخ اختلاف بلغة
 أهل الشام قاله الأزهري (وعنه) مما ينبغي ولا يصرح لانه يؤذي الميت ما يؤذي الحي (وان
 جعل) الفاسل (وعنه) على رأسه) أي الميت (قطن الحشن) لشربه (وبزبل) الفاسل (ما ينفه)
 أي الميت (ومما فيه من أذى) تركه من الطهارة (و) (لا بأس بغسله) (بأشنان) ان احتسب (البن
 أي للمخارج وخلال) (أشنان) (وسخ) (والا) بان لم ينجس البن (كره في الكل) لان
 الاستغناء به ومع عدم الحاجة يكون كالنسي (وان كان الميت شاهدا به حرب أو نحو ذلك) (وإن
 تقدمه بالتبليغ والماء الخارج في ذلك) (أزاله) (لأنه) (وان لم يكن) ذلك (الأبصر تركه) (بالماء)
 دفعا لأذاه (فان كان) الميت (على صفة لا يمكن تركه على التعش الاعلى وجهه يشهره) (بأنثله)
 ترك (في تابوت أو ترك في التعش تحت مكبة كما يصنع بالمراة) ستر ذلك (وأي في فصل
 الجبل) أي حل الميت (ولا بأس بغسله في حمام) نص عليه في روايته منها وكأني لكن ان كان
 الماء حارا كرهه لم حاجة (و) (لا بأس) (بخطايطه) أي القائل (له) أي الميت (حال غده) فهو
 اقرب رجل الله لقول العنل وهو محض النبي صلى الله عليه وسلم أرحني أرحني فقد قدمت
 وتبين أني أجد شيئا يتنزل علي وقال علي السلام محمد من النبي صلى الله عليه وسلم ما يجد من سائر
 الموتى بارسل الله طيب حيلومينا (ولا يفتسل فاهه) أي الميت (يفضل ما مضى له فان لم يجد
 غيره تركه) (يبرد) قاله أحمد ذكره خلال (وقص شارب غير محرم ويقسم أن طاهرا

الاحوال ويشاهد نفسه بفوض
تقليم نغفر وأخذ عانة وشارب
وابط (و) ان يعبد على الله
تعالى فيمن يصعب من ينه
وغيرهم (و) يصبر بقضاء دينه
وتفرقة وصيته ونحو غيره
والصلاة عليه وعلى غيره بال
رشد من اولاده (الاربع)
نظرة من قريب وأجنبي لانه
المصلحة فاذا ما انشئت فتمنع
لانه عليه الصلوات والسلام اغنى
أياهم وقال ان الملائكة يؤمنون
على ما تقولون ورواه مسلم وثلاث
يقع من نظره وسماه بالظن
(و) يصبر تنجسه (من محرم
ذكر أو أنثى) ونظيره لا يسبح
من غير محرم ولسان آدمي على
لسان أو نظره لا يجوز من هورته
حكم بخلاف لمخوفه قبل وطئه
وتنميص ذكره ذكر أو أنثى
لا تقي (ويكره) تنجسه (من
حائض وجنب وان بقره) أي
الحائض واغتصب حديث
لا تدخل الملائكة بيت فیه جنب
(و) ربن عند تمصقه (قول
بسم الله وعلى فاق رسول الله صلى
الله عليه وسلم) نصا لما رواه
البيهقي عن بكر بن عبد الله المزني
ولفظة وعلى فاق رسول الله صلى
الله عليه وسلم (و) ربن شد
لحيه بمصاية أو شوهما تصبص
لحيه ويربها فوق رأسه ثلاثا
يقف فمفتوح فتدخله الحرام
ويشوه خلفه (و) ربن ظنين
مفصل برذر عاه إلى عضديه
خردهما ورد أصابع يده إلى
كعبه ثم يسلمهما ورتخذه إلى

وبأخذ شعره (و) ذلك تنظير لا يتعلق بقطع عضو أو إزالة أو مسخ والادرات وبعض
ذلك لم يسموا سوى الفطرة (ويجعل ذلك) أي ما أخذ من الشارب والافتقار وشعر
الابطين (معه) أي الميت (كعضو ساق) لما روى أحمد في مسائل صالح عن أم عطية قالت
فصل رأس الميت فمستط من شعر عاف أيديهم غسلوه ثم دوه في رأسها ولان دفن الشعر
واقطر مسحب في حق الحي في حق الميت أولى (وبادغله) أي غسل ما انشئت من الميت
من شعر شارب والظفار وشعر أبط لغيره أم عطية أي ما تقدم غسلوه ثم دوه في آخوه (لانه
جزء منه) أي الميت (كعضو) من أعضائه (والمراد يستحب) إعادة غسل المأخوذ كاذي
الغسوع فلا كشفه بغيره أولا (وان كان الميت مقطوع الرأس أو) كانت (أعضاؤه مقطوعة
لحق بعضها إلى بعض بالتاميط والظن الحرجي لا يبين تشويهه فان قطعها) أي أعضائه
الميت (ثم لم يجعل له شكل من ظن ولا غيره) لانه تصور (وان كان في أسنانه شيء) منها
(يفرغ) ويخفف سقوطه ترك محاله (ولم يفرغ ونص الله به بذهب) كالحلي (فان سقط) شيء
من أسنانه الميت (لم يضره) أي بالذهب لهدم ما انحاله وجعل مع الميت كالتقدم (و) يؤخذ
أي ما على سنن من ذهب كان بذهب (ان لم يسقط) سنه بسبب ذلك أو الترك حتى يبي (ويحرم
خلق شعر فاته) لما فيه من لمس هو شعور عما احتاج إلى نظرها وهو محرم فلا تركه من أجل
متدوب (و) يحرم خلق شعر (رأسه) لان ذلك انما يكون لينة أو نسل والميت لا نسل عليه
ولا ين (و) يحرم (خشته) ان كان أقف لانه قطع لبعض عضو من الميت ولان النسيب ذلك
فقد زال ولان المقصود من اثنتان تطهير من العبادات وقد زال ذلك عنه (ولا سرح شعره قال
القاضي بكره) لما فيه من تطهير الشعر من غير حاجة إليه وروى عن عائشة قالت امرت بقوم
يسرحون شعر ميت فنهتهم عن ذلك وقالت على م تصور ميتكم أي لا تسرحوا رأسه بالسطح
لانه يقطع الشعر وينتفخ (ويبقى عظم نحس جريحه) الميت قبل موته (مع مثله) وتندف في
اجتناب العبادات (وتزال) صوفي) بفتح اللام ما يصبغ على الجرح من الدواء ثم أطلق على
انفرقة ونحوها اذا شدت على العضو لئلا تدوى كالحق الحائسة (فصل واجب قبل ما مضى)
لحصول تميم البدن بالفصل وكالملي (فان خفف من قله ما مله) بان خفف سقوط شيء من الميت
بأزالته نحوه (مسح عليها) بكسرة على (ولا يبق خاتم نحوه) كالحل (ولو برده كحلقة في
أذن امرأة) لان ذلك من أعضائه لانه من غير غرض صحيح (ولا يزال عنه) أنف
ذهب) لما في إزالته من المشقة (وباق) خراب الباب وبن ضرر شعر المرأة ثلاثه قرون أي ضاغر
قربها وناصيتها ويسدل خلفها) لقول أم عطية تلصق شعرها ثلاثه قرون والقياء خلفها
رواه البخاري (قيل) الامام (أحمد في المروسة) موت فعلى فأنكره شيئا (لانه بدنه خصوصا
مع ما ينضم إليه في هذه الأزمنة فاذا فرغ) القائل (من غسله تشبه بنوب) لانه هكذا
فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم ولان يسل كمنه فيفسده (ولا يتجسس ما تشقه) الميت من قوب
أو نحو (لعدم نجاسته ما لم يلدت سبعان الله الزمن لا نجس) (ومحرم ميت كره) أي يحرم
(في البقاء حرامه) (فيجنب) (لغير الميت) (ما يجنب) الحرام (في حياته لبقاء الحرام) لكن لا يجب
النداء على القائل به (و) يجب القدية لوقوعه حيا) فلو ألبسه أحد لخصه أو طبعه أو سطح رأسه
لم تلزمه القدية (و) (يسر) الحرام (على تشبه بشي) كغيره (ويكفن في ثوبه نصا) لما في الصبيحين
من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في محرمات غسلوهما ويدر وكفوه في

فلو تها (و) سن (سنة) أى الميت (بشوب) لحديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام حين توفي سجد بشوب حسرة واحترام له وصونا عن المواقم وبقي جعل أحد طرفيه تحت رأسه ولا حركت رجليه إلا ليتكشف (و) سن (وضع حسده) كراهة وسيف وسكين (أو شوكها) كقطعة طين (على بطنه) لمادوى البقي أنه مات مولى لأبي سنان عند هيب أشمس فقال أنس ضوا على بطنه حديثا وثلا ينتفخ بطنه وقدر بهضم وزنه بفور عن بردها وبيان عنه ضعف وكتبه في حديث واحد وعلم نافع (و) سن (وضعه على سرير غله) بعد الله عن المواقم وبداوة الأرض (مقوها) إلى القسلة (مضجها) فجعلوا رجليه فتكون رأسه على القسبة عنه ما يخرج منه واه غشه (و) سن (أبراع تجهيزه) لحديث أبي بن كعب أنه سئل أن نجس بين ظهراني أهل رواه أبو داود وصونه عن التبر (أن مات غير نجس) أى بقية (و) سن (أبراع) فترى وصيته لما فيه من نجس أبوه (ويجب الأبراع) فقتله دنسه أى الميت ولو له لأن تأخيره مع القدرة ظلم له فيقدم حتى على الوصية لحديث على رضي الله تعالى عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية (ولا بأس أن يتقرب به) أى الميت (من محضه من وليه أو غيره أن يقرب) المنتظر (الم يرض عليه) أى الميت (أو يشق الانتظار) على الجاهل (ين)

فوصل ومحم غسل شهيد المعركة المقتول بأيديهم كجزء أو المعالي وسكنى رواه لأنه أثر الشهادة والعداوة وحى قال في التصرة لا يجوز غسله وكلام الموقر وغيره بمقتضى الكراهة والتحريم ذكره في الانصاف وقال في مجمع البحرين لم أقف بتصريح لا يصحنا غسل الشهيد عوام أو مكره فيقتل المجرم من الضلالة الأمر وقطع في التفتيح بأنه يكره وتنه في المنتهى مع قولهما يجب بقا عدم شهيد عليه (ولو) كان شهيد المعركة (غير مكلف أو) كان (غالا) كم من التفتيح شيا (رجلا) كان (أو أراه) لمع حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بدين قتلى أحرق ما بينهم ولم يغسلهم ولم يغسل عليهم رواه البخاري ولا أحد معناه وقد كان في شهداء أحد حارث بن النعمان وهو صغير قال في الشرح لا يقال أن ذلك خاص بهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل ذلك بعله توجد في سائر الشهداء قال والذي نفسي بيده لا يكلم أحد في سبيل الله والله أعلم بك في سبيله إلا جاء يوم القيامة والون لون الدم والي مرجع المسكين متفق عليه من حديث أبي هريرة وقال تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يزقون والحي لا نسل وصحى شهيد الأمامي وقيل لأن الله ولائكم لا يشهدون له بالجنة وقيل غير ذلك (الآن يكون) الشهيد (جنباً) قبل أن يقتل فيغسل لما روى ابن اسحق في البخاري عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن صاحبكم لتغسله الملائكة يعني حنظلة قالوا لاهله ما شاءه فقالت خرجوه وجنب حين سمع أهله (١) فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك غسلته الملائكة وفي الكافي أنه رواه أبو داود أهله (أو) يكون (حائضاً أو نفساً مطهراً) أى انقطع طعمهما (أو أفاضل غسلوا واحداً) لما تقدم في الجنب ولا يغسل وأوجب تغير الموت فلا يسقط كغسل الجذبة (وإن أسلم) شخص ذكر أو أنثى (ثم استشهد قبل غسل الإسلام لم يغسل) للإسلام لأن أصر من عبد الأشول أسلم يوم أحد فمات ولم يمار بسنة قطعه في المتن والشرح وصححه ابن قيم والشذوذ في الدين وقدمه في الأربعة الأبرى والمبدع وقدم في القسوة والانصاف وهو ظاهر لو جيز يجب كالجنب والماتن قال في القسوة ولا فرق بينهما وجزمه في المنتهى (وإن قتل) شهيداً (وعليه حديث أصغر لم يوا) لأن الوضوء تابع للغسل ونفسه سقط (وتنسل نجاسة) أى الشهيد كالنبي (ويجب بقا عدم) شهيداً (لنجاسته) لما تقدم من أمره على الصلاة والسلام بدين قتلى أحد في دمهم (فالم تزل) النجاسة (إلا بالدم غسلاً) أى الدم والنجاسة لأن درهماً من الدم يغسل النجاسة فمقدم على جلب المصالح ومنه بقا عدم الشهيد عليه (ويزرع عند السلاخ والجودود) منها (نحوه) وقوفه ويجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها) لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتلى أحد أن يزرع عنقه بالحديد والجودود وأن يدفنوا في ثيابهم بدمائهم رواه أبو

(١) قال في الصحاح الحائض المصوبة

(حتى سلم) موهة بقينا قال أحمد من غدوة إلى الليل وقال القاضي بترك وصين أو ثلاثة ماله عتف فسادوه يتقن موهة (بالخفاف صدغيه أو ميل أنفه ويطم موت غيرهما) أي من مات لحاء أو شق في موهة (بذلك) أي بالخفاف صدغيه وميل أنفه (وغيره) كالغصن (كفيه) أي اختلافهما من ذراعيه بان يسترى مصفاً ليدفني كأنها منفصلة في جلدتها عن عظمة الزند (و) كالاسترخاء جلجله كذلك كذا امتداد جلجلته مع وتقام خصصته إلى فوق مع تدف الجلدة ويكر ترك البت في بيت وحده بل بيت معه أهله قاله الأحرى ويكر ما لبني ناصوه السنداعوة ولا بأس بالإعلام بهمة لاني (ولا بأس بتقبيله) أي الميت (والنظر إليه) مما يباح في ذلك في الحياة (ولو بعد تكفينه) تصالحيت عائشة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل هتمان بن مظعون وهو ميت حتى رأيت الدموع تنيل صهفه في الشرح

(فصل في غسل الميت وغسله مرة أو عملاً من عدم الماء أو عجز عن استعماله) تلوف ثم تقطع أو تهر (فرض كفيه) اجبا على من أمكنه لقوله عليه الصلاة والسلام في الذي رخصت راحته اغسلوه مياه وسدرو كفه في ثوبه متفق عليه من حديث ابن عباس وهو حق لله تعالى فلا ريب في باسقاطه لم يسقط وإن لم يعلم إلا

داود ابن ماجة ولأنه أثر المبادأة (وظاهر جولو كانت حراً) قال في المدع ولعله غير مراد (نلا بزادها) أي في شباب الشهيد (ولا يتقص) منها (ولو لم يحصل المستون) جهالتهما أو زيادتها وذكر القاضي في غير محله أنه لا بأس بها وأجاب القاضي عاروى أن صفة أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فوبين ليكن في حجة حجازة فتكتفي في أحد هاتين في الآخر رجلا آخراته يمتثل أن يثابه سلباً وأنتم ما ضلوا إلى ما كان عليه وقد روي في العقد ما يدل عليه ذكره في المدع (فإن كان) الشهيد (فقد سلباً) أي الثياب (كفن غيرها) وجوباً كغيره (ويصحبه دفنه) أي الشهيد (في مصرعه) الذي قتل فيه وتقدم (وإن سقط من شلعي) أي مكان مرتفع كجبل ونحوه لا يفعل المدفون (أو) سقط عن (دابة لا يفعل المدفون) فإت (أو دفنت) دابة (فإت أومات) في دار الحرب (حتماً) أنه أو أدامه عليه فقتله (أو) عاد (سيفه) عليه فقتله (أو) جعل ميتاً ولا أثر به رجل بعد جرحه ما كل أو شرب أو أكل أو أكل أو شرب أو عطس أو طأ أو طأ أو غرغرس أو غسل أو صلى عليه وجوباً أما من مات بغير فعل المدفون فلهذا لم يباشروهم قتله وتسميته فيه فاشبهه من مات بعرض وأما من جرحه فلو لا أثر به فلأن الأصل وجوب الفل والصلاة فلا سقط فتن فلهذا شاق في مسقطه فإن كانه أثر لم يسقط ولم يدل عليه زاد أو لم يأت على لادهم أن أنه أو دفنه أو ذكر لانه معتاد قال القاضي وغيره اعتبرنا أثرهنا احتياطاً للفعل ولم نعتبره في التسمية احتياطاً لوجوب الدم وأما من جرحه فما كان ونحوه فإنه يسقط لنفسه عليه الصلاة والسلام مع من معاذ وإن ذلك لا يكون إلا من ذى حيا فمستقرة والأصل وجوب الفل والصلوة مع من قتلته أو جرحه أي بغير عيب قضى إلى الموت من جرح أو ضرب أو غيره (ومن قتل ماله أو ماله من قتلته الكفار صير في غير الحرب الحق بشيئ للمركة) في أنه لا يفعل ولا يصلى عليه لقول سعيد بن زيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي وصححه والتهام مقتولون بغير حق أشبهوا بقتل الكفار فلا يسألون (تتمة) قال ابن القيم من قتله المسلمون أو الكفار خطأ يسأل رواه واحدة (والشهيد بغير شهيد للمركة) وهو من مات بسبب القتال مع الكفار وقت قيام القتال (بضعه وعشرون) شهيد (المطمعون) أي الميت بالطاعون (والمبطون والفرق والشريق والحريق وصاحب الهدم) أي من مات بانهدم شيء عليه كمن ألقى عليه حائط ونحوه لقوله عليه الصلاة والسلام الشهيد خمس المظعون والمبطون والفرق وصاحب الهدم والشهيد سبيل الله قال الترمذي حسن صحيح (و) صاحب (ذات الجنين) صاحب (السبل) بكسر الهمزة (وصاحب القوة) فتح الأقدام أي الوسه (والصاير في الطاهون والترمذي من رؤس الجبال) إن لم يكن يفعل الكفار فإن كان كذلك فهو شهيد للمركة (ومن مات في سبيل الله) تعالى رخصه من مات في الحج كما تقدم من صاحب الفروع ومن مات في طلب العلم كما تقدم أيضاً ومن طلب الشهادة بغير صداقة وموت الرباط وأما ما في الأرض (وهم العلماء والجهنم والنساء والذين يبع من قتل دون ماله أو أهله أو دينه أو دمه أو مقامته) بكسر الهم (فرس السبع ومن جرح دابته ومن أضر بها موت القريب) لما رواه ابن ماجة بإسناد ضعيف والبارقاضي وصححه عن ابن عباس أنه قال مات من شرب شهادة (وأغرب منه) ما ذكره أبو يعلى بن النخعي بعض الشافعية (الماضي إذا هضمكم) وأشاروا إلى الخمر المرفوع من عشق وعنفوكم فإت حات شهيداً وهذا الخبر مذکور في ترجمة سواد ابن سعيد فإت أن عليه قاله ابن عدى والبيهقي (ذكر تعدادهم في فاجه المطالب) وعبارته

واحد تعين عليه (و ينقل) ثواب عمله (إلى ثواب فرضه من مع جنابه) ميت (أو حيض) أو نفاس ونحوه فإنه لا يتصل تعين على

والشهيد غير شهيد المعركة بضعه عشر الملعون والمبطون والفرقي والشرقي والمصري
وصاحب المد وذات الجنب والمجنون والنساء والديع ومن قتل دون ماله أو أهله أو دينه أو
دمه أو عقلته أو فرس سبع ومن خرع دابته ومن أغر بها موت القريب وأغرب منه
العاصي إذا غفر لكم اه فليست به ما ذكره المصنف (وكل شهيد غسل صلى عليه
وحرى ما من لا يغسل (فلا) صلى عليه ذكره في المدعى المذهب (والشهيد يقتل كفر يني
ونحوه مما تقدم ذكره) غير من استثنى (يغسل ويصلى عليه) لأنه ليس بشهيد بمعركة ولا
لمقاتله (وإذا ولد السقط لا كثر من أربعة أشهر) أي لا بعدة أشهر فأكثر (غسل وصلى
عليه) نص عليه في رواية حرب وصالح لقوله عليه الصلاة والسلام والسقط يصلى عليه ويدهى
لأبيه بالمغفرة والرحمة رواه أحمد وأبو داود ورواه الترمذي وصححه وألفظ ما
والطفل يصلى عليه واحتج به أحمد لأنه نعمة تنفع فيها الروح (ولو لم يستل) أي دعوت عند
الولادة لم يمسسني (ويستحب نسيمته ولو وقيل أربعة أشهر) لأنه يست في ظاهر كلام
أحمد فمسسني بسبب يوم القيامة باسمه (وان جهل أذكر أم أنى سمى يصلح لها قطعة راحة
الله) قاله الشيخ في الدين وكثير من الفقهاء (ولو كان السقط من كافر بن فان حكمه بالسلامة)
كالأموات أحد أبو به دارنا (فكسمل) يغسل ويصلى عليه إذا ولد بعدة أشهر فأكثر (والأ)
أي وإن لم يحكم بالسلامة (فلا) يغسل ولا يصلى عليه لأنه كافر (ويصلى على طفل) من كافر بن
(حكمه بالسلامة) لموت أحد أبو به دارنا بالسلامة أو سببه منفردا عنها أو من أحد هاتين وهما وكذا
بجنون حكمهما بالسلامة بشئ مما سبق (ومن تغرغ في عدم ماء أو غرغره) كالحرق والجذام
والنضيج (عم) لأن غسل الميت طهارة على البدن فقام التيمم عند الجنون منه مقامه كالجنابة
(وكن بعد التيمم (وصلى عليه) كغيره (وان تغرغ في بضعه) غسل ما أمكن منه و (عمه)
أي لما تغرغ في الجنابة (وان أمكن سبب الماء عليه بلا حركه سبب عليه) الماء بحيث يعم
بدنه (وترك حركه) لتتمرد وتقدم أنه لا يجب الفعل وإن لم يكن عند (ثم إن عم) الميت (لعدم
الماء) صلى عليه ثم جرد الماء قبل دفنه وجب غسله) لأنه ماؤه تمام الصلاة عليه ولو كانت
بشتم الأولى بوضوء وتقدم (وان وجد) الماء (فبا) أي في الصلاة على الميت وقدم (هذه)
الصلاة) فيغسل ثم يصلى عليه كالماء بعد الماء (ويبرز الوارث قبول ما ذهب إليه) يغسل به
لأن الميت فيه يسرة (لا) يلزمه قبول (غنه) به لأنه كالماء (ويجب على القائل ستره) رواه
لأن في ظاهر ما إذا دعا لفاسحة في الغدير فهو الغسل مونا كما المأمرون رواه ابن ماجه وهن
عائنه فروعا من غسل ميتا وأدى فيه الأمانة ولم ينش عبه خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه
رواه أحمد من رواية حار الجعفي (كطبيب) أي كما يجب على الطبيب أن لا يحدث بشرطه
من الإفشاء (ويجب) للقائل (الظهاره) أي ما رآه من الميت (أن كان حسنا) ليترحم عليه
(قال جمع محققون الأعلى مشهور بضعه فضلة أو أقله دين أو حجر ونحوه) ككذب (نفسه)
الظهاره وستره وستره) ليرتدع نظره ويحرم سوء الظن بالله وبمجلس طاهر العدالة قاله القاضي
وغيره ويجب حسن الظن بالله تعالى ويستحب ظن الخير بالمسلم ولا ينبغي قحة في ظنه فدية ولا
خرج بظن السوء عن ظاهر الشر وحديث أبي هريرة يترفعوا بالآثم والظن فان الظن أكل كذب
الحديث مجهول على الظن المحدث الذي لم تصدق رتبته ذلك في صدقه وحديث آخر سوامن
الناس بسوء الظن المراد به الاحتراز بحفظ المال كقولي الساب خوف السارق هذا معنى
كلام القاضي ونحو الاحتراز وخفاف على المني (ولا تشهد) بمحنة أو نارا (الإن شهد له النبي
صلى الله عليه وسلم) قال الشيخ في الدين أو انفتحت الأمانة على الإنشاء أو الإساءة عليه قاله

أوحى علي ذلك لأنه لا يصح
جمله هل تعين غسله على كل
من علم به بلبس وطه واحد
(ويستطاع) أي يغسل الجنابة
والخص (به) أي يغسل الميت
(سوى شهيد بمعركة) وهو من
مات بسبب قتال كفار وقت
قيام القتال فلا يغسل لقوله تعالى
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل
الله أمواتا بل أحياء عند ربهم
يرزقون والحي لا يغسل وقال
عليه الصلاة والسلام في قتل أحد
لا تشلوه ثم فان كل جرح أو كل
دم يفرح مسكنا يوم القيامة ولم
يصل عليهم رواه أحمد وهذه
العلة توجد في غيرهم فلا تغل
أن خاص بهم وحى شهيد الله
في أولان الله وما لا يمكنه
يشهدون له بالجنة أو القامة
يشهد الله الحق حتى قتل وغره
مما قيل فيه (و) سوى (مقتول
ظلميا) كن قتله فلولس أو أريد
منه الكفر فقتل دونه أو أريد
على نفسه أو ماله أو حرمة فقاتل
دون ذلك فقتل لحديث سعد
ابن زبير وعام قتل دون
دينه فهو شهيد ومن قتل دون
دمه فهو شهيد ومن قتل دون
ماله فهو شهيد ومن قتل دون
أهله فهو شهيد رواه أبو داود
والترمذي وصححه ولأنهم مقتولون
بغير حق أشجوا وقاتل الكفار فلا
يغسلون بخلاف نحو المبطون
والملعون والفرقي ونحوهم
(ولو) كان شهيد بمعركة
ومقتول ظلميا (انتين أو غير
مكلفين) كصغير بن له مومات
(فيكره) فقتل شهيد بمعركة
ومقتول ظلميا وقبل يصر وجزءه في الاتعاع ولا يؤمن ت حيث لا يصلان ولو وجب عليهم الوضوء وقبل

(ونفسلان) ای شهید المرکه والقتول تلما وحويا (مع وجوب غسل علیها ۳۸۹ قبل موت بجنازه اوجیض اونیفس او

الفرع وليس مراد الاكثر وانه الاكثر ديانة وتظهر كلامهم ولو تكن افعال الميت موافقة
لقولهم والا تكن علامة مستقلة له ومن جهل اسلامه وجد عليه علامة المسلمين وجب
غسله والملا عليه ولو كان اقل فبدار الايدار عوب ولا علامة تخصه في ذلك ونقل على ن
سعد يستدل بشان بختان

﴿فصل في الكفن﴾ وتقدم ان تكفن من مرض كفايته لقوله عليه الصلاة والسلام في انهم كفنوه في يومه (ويجب كفن الميت) في ماله لما تقدم من الخبر ولان حاجته الميت حقه في ماله على ورثته بدليل قضاء دينه (و) يجب (مؤنة تجهيزه) أي الميت يعرف قياسا على الكفن (غير محنوط وطلب) كإبرء وعود ولكن قلته مستحب غير واجب كحال الحياة (وباقى) ذلك وقوله (في ماله) أي الميت متعلق به بما تقدم (لحق الله تعالى حق الميت) فلا يسقط الواو من ان لا يكفن لمنافع من حق الله (ذكر ان) الميت (أواني) أو حتى صغرا كان أو كبيرا أو كان أوعدا (توب) بدليل من كفن أو غير مخدوف تقديروا الواو بوب (واحد عشر جميع البدن) لان المورثة والفقلة هي في قسم ما يوجب واحد فكفن الميت أولى (فلو وصي بالقل منه) أي ما ستر جميع البدن (لشتم وصيته) لانتفضها السقاط حق الله تعالى (وشرط ان لا ينفذ الشرة) لان ما صنفه غيره صار فوجوده كمنه (ويجب) أن يكفن في (ملبس مثله في الجمع والأعياد) لا لرائع يقتضيه رواه أحمد وصلى (ماله) بوسه (فتتبع وصيته) لاسقاطه حقه بما زاد (مقدماهو) أي الميت (ومؤنة تجهيزه على دينه) ولو برهن وأرض جنانة) ولو كانت متعلقة بقرية الجاني (ووصية وميراث وغيرها) لان النفس يقدمها الكسوة على الدين فكذا الميت وأذا قدم على الدين في غيره وأولى (ولا ينقل الى الوارث من مال الميت الا ما فضل عن حاجته الأصلية) من كفن ومؤنة تجهيز وقضاء من زولوقه تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام كفنوه في يومه (وان أوصى) أن يكفن (في أواب ثمنه لاتبقي ما لم تقسم) أقصه لان ما بكرة (والجدد أفضل من العتيق) لما تقدم من أمر الشارع بقصينه (ماله) بوسه (ينبره) أي عه الجديد فيتمثل لما روى عن الصديق اقل كفن في ثوب هذين فان الى أحوال الجديد من الميت وأما ما للجنة والتراب رواه البخاري عنه (ولابأس باستعداد الكفن لحل أو لصناديقه قبل لاحد على فيه أو مخرج فيه ثم يغسله ويضعه لكفنه فراحمنا) لمنافعه من أثر العبادة والاستعداد للوثة (ويجب كفن الرقيق) ذكرنا كان وأنتى (على مالكه) كنفته حال الحياة (فان لم يكن له مال) بأن لم يخلف شيئا أو تلف فبذل أن يجهز (فعلى من تلزمه نفقته) لان ذلك يلزمه حال الحياة وكذلك بعد الموت (وكذلك دفنه) أي مؤنته (وما لا بد للميت منه) حكمه وسائر تجهيزه (الا لزوم) قلناه لا يلزمه كفن امرأته ولا مؤنة تجهيزه ناهض عليه لان النفقة والكسوة وجبافي النكاح فتمكن من الاستمتاع ولهذا تسقط بالتشور والبدونة وهذا ينقطع ذلك بالموت فاشبهت الاحتية فأرقت الرقيق فان نفقته يجب على المالك لا بالاتفاق ولهذا يجب نفقة الأبق ونظرة فتكفن الزوجين ما لها ان كان والأدعي من يلزمه نفقتها أو لم تكن مزوجين من قريب وصولي (ثم) ان لم يكن له مال ولأمن تلزمه نفقته وجب كنفته ومؤنة تجهيزه (من بيت المال ان كان) الميت (مسلمًا) كنفته اذن قال أو اياه الى وان مكفن من بيت المال فنور في الرائد لكل واحد من يتوجهه فوب من الوقف على الاكفان قاله في الفروع والمبدع ورجح الكفار ولو نفىءه لا يكفن من بيت المال لان النعمة انما أوجب عصمتهم فلا تؤنهم لا زرافهم (ثم) ان لم يكن بيت مال أو كان وتعدوا لأخذه وكفنه ومؤنة تجهيزه (على مسلم عالمه) أي باليت كنفته على كسوته (وبكرة) التمكنين (فريق)

(أَنْتُمْ صُنُّوا) مَا تَقْدُمُ فِي الرِّجْلِ (مَامَهْلَاوَانْ عَلَتْ) أَيِ تَمْ أَمْ مَاهَانْ أَمْ أَمْ أَمْ مَاهَاوَكُنَا (بِنْتَاهَاوَانْ نَزَلَتْ) أَيِ نَبِذَتْ بِنْتَاهَا فَبَدَتْ بِقِيَّتِهَا

سواء) لاستوائهما في القرب
والحرمة أشبهتا العنتين
والثلاثين (وحكم تقدمهن
كرجال) أي تقدم منهن من
يقدم من رجال لو كن رجالا
(وأجنبي وأجنبية أول من زوج
وزوجة) أي إذا مات رجل
فلا جني أولى بنفسه من زوجته
أو مات امرأة فلا جني أولى
بفسلها من زوجها إلا اختلاف
فيه (زوج وزوجة أولى من
سيد وأول) أي إذا ماتت رقيقة
من زوجة فزوجها أولى بفسلها
من سيدها إلا جنة استأمنها
إلى حين موتها بخلاف سيدها أو
مات رجل له زوجة وأول
فزوجته أولى بنفسه من أوله
لنقاء هلقه الزوجية من الاعتداد
والاحداد وعلم منه جواز تنسيل
كل من الزوجين الآخر لقول
عائشة رضي الله تعالى عنها
لما استقبلت من أمي ما استدرت
ما غسل رسول الله صلى الله عليه
وسلم الأنسواء رواه أحمد وأبو
داود وابن ماجه وأوصى أبو بكر
رضي الله عنه أن تنسله زوجته
أسماء ففعلته وغسل أبو موسى
زوجته أم عبد الله ذكرها أحمد
وابن المنذر وأوصى جابر بن زيد
أن تنسله امرأة وأوصى عبد
الرحمن بن الأسود امرأة أن
تنسله وأما سيد فلها تنسله
ولو غير مدخول بها أو لم يلقها
أو انقضت عدتها بوضع عقب
موتها لم تنزج وحيث جازان
ينسل أحدهما الآخر حال النظر
إلى غير المودة ذكر جماعة
(لا سيد يغسل أمه) ولم يدبر أو

يحيى هيقا البدن) لفته ولو لم يصف البشرة نص عليه كما يكره إلى لبسه (و يكره التكفين
أيضا) شعر ووصف مع القدرة على غيره) لأنه خلاف فعل السلف (و يكره التكفين) بمنزعة
ومعصية ولو لا ما أحق المنفوس قطنا كان أو غيره) لأنه غير لائق بحال الميت (ومعصية يجلو)
لأن النبي صلى الله عليه وسلم ينزع الجلود عن الشهداء وأن يدفنوا في ثيابهم (و يجرم أيضا
(بجرير ومذهب) ومفوض (ولو لا ما) لأنه أغنا بغيره حال الحياة لأنه محل الزينة والشهوة
وقد زاد ذلك بموتها (و) (لوا) (مسي) كما يجرم عليه حال الحياة وأولى (ويجوز) التكفين (فيهما)
أي في الحرير والمذهب (ضرورة) أي عند عدم غيرها لو جوب سفرة (و يكون) الكفن
اذن (أو بأول) ليسر جميعه لاندفاع الضرورة (فان لم يجد) من بلى الميت (ما يستر) الميت
(جميعه سفرة المودة) لتقدمها على سائر جسده (ثم) ان في شيء ستره (رأسه وما يليه) وجل على
بأية حشيش أو ورق) لما روي أن مصعبا قتل يوم أحد فدفن بجلده شيء يكفن فيه الأخر
فكانت إذا وضعت على رأسه بدنت جلده وإذا وضعت على جلده خرج رأسه فأمر النبي صلى
الله عليه وسلم أن تقطع رأسه ويجعل على رجله ما لا يذخر رواه البخاري (فان لم يجد) الأتوب
واحد ولو وجد جماعة من الأموات جمع في التوب ما يمكن جمعه) من الأموات (فيه) خبر
أنس في قتل أحد وقال ابن عيمر قال شيخنا بقسم بينهم وسر عرو كل واحد ولا يجتمعون فيه
(وأفضل الكفان البياض) لقوله عليه الصلاة والسلام وكفنا فيه موتا ثم (وأفضله
القطن) ويحجب تكفين رجل في ثلاث ألقاف بيض من قطن) لحديث عائشة قالت كفن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض صولية جدد بعانة ليس فيها قبض ولا عمامة
أدرج فيها أدرجا متفق عليه زاد مسلم في روايته وأما الخلة فاشتهت على الناس فيها أنها اشترت
لبيكن فيها ثياب كس الخلة وكفن في ثلاثة أثواب بيض صولية قال أحمد أصح الأحاديث في كفن
النبي صلى الله عليه وسلم حديث عائشة لأنها أعلم من غيرها وقال الترمذي قد روي في كفن
أنبيى صلى الله عليه وسلم وأبات مختلفة وحديث عائشة أصح الروايات التي رويت في كنفه
قالوا العدل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم (و يكون) (أحسها) أي اللقائف
(أعلاما يلقاها في الناس كمادة الخي) في جلده أحسن ثيابه أعلاها (وتكره الزيادة) على الثلاث
قاله في المستوعب والشرح وغيرهما فيمنع من صناعة المال للنبي عنها وجمع ابن عيمر وقدمه في
الفروع أنه لا يكره بل في سبعة أثواب ذكره في المسدع (و يكره) (تسميته) (صوته) في صحيح
الفرع (و يكفن صغير في ثوب) واحد (ويجوز) تكفين الصغير (في ثلاثة) ثياب (وان
ورثه) أي الصغير (غير مكلف) من صغير ومجنون (لم يجز) الزيادة على ثوب لأنه يترع قاله أحمد
وخبر معناه في المنتهى (وقال) أبو الوفاء على (من عقيل ومن أخرج فوق العادة كثر للعقب
والخوارج وأعطى القميرين بين يدي المنزلة وأعطى الجمالين والمغار بن زادة على العادة على
طريق المروعة لا يقتدر الواجب فتدبر) ان كان من ماله (فان كان من التركة) كفن نفسه
انتهى (وكذا ما يعطى لمن يرفع صوته مع المنزلة) قاله بكر وغيره وما يصرف في طعام ونحوه لاني
جميع وما يصنع في أيامها من البذخ المسجدة خصوصا إذا كان في الوتره كالصراويل (وتكفن
الصغيرة) إلى بلوغ وقبض ولقائتين) لعدم حاجتها إلى خاف في حياتها (وضئ) كائني
احتياطاً (قتبعا) من يكفن الرجل الميت بعض (اللقائف) الثلاث (نوق بعض) ليوضع
الميت عليها مرة واحدة ولا يحتاج إلى حله ووضعه على واحدة بعد واحدة (ويجبرها بالعود) أو
نحوه وأوصى به أبو بصير وابن عمر وابن عباس ولأن هذا ما دعا إلى (بعد رشها على) ورواها غيره
يلطع به) رآه الجعور أن لم يكن الميت محرما (ثم يوضع) الميت (عليها) أي اللقائف

تجبيزها (ولها) أي المكاتبة (تسليه ان شرط وطأها) لا باحتاله فان لم يشترط ٣٩١ لم تسله لم حرمها عليه قبل موته (ولس

لأتم بقتل حتى في غيب مقبول)
ولو كان لا بأوان له كالأبنة فان
لم يكن آتيا لم يسقط حقه وان لم
يرث (ولا) رجل غسل ابنة
سبع (سنتين) فأكثرت من تكفن
زوجتها وأتمت لأن لم يورثها حكمها
(ولا) (المرأة) غسل ابن سبع
سنتين فأكثرت زوجها وسبها
لما تقدم (ولها) أي الزجل
والمرأة (غسل من دون ذلك)
أي السبع سنين من ذكر وبنات
لأنه لأحكم فمؤثره وبنيته عليه
الصلاة والسلام ابراهيم غسله
النساء قال ابن المنذر جمع كل
من غطت عنه ابدا المرأة تنقل
الصبي الصغير من غير سفرة
وغس عورته وتظفر اليها (وان
مات رجل بين نساء لا يباح غفر
غسله) فان لم يكن بين زوجة
ولا أمه له لم (أو عكسه) بان
ماتت امرأة بين رجال لس قيم
زوجها ولا يسبها محبت (أو)
ماتت (سنتين) متسكن (للسبع
سنتين) فأكثرت (تخصر أمته)
أي الفتى (عم) لما روى عام
في خواتمه وعن عائشة فمروا إذا
ماتت المرأة مع الرجال ليس بينها
وبينهم محرم نيم كالنيم من حال
ولأنه لا يحصل الغسل من غير
مس تطهف ولا الزنا فتسجد بل
دعا كرت وقيل وفي نظرناهم
ثم أخذوا بالحدث لأنه لو كان قيم
محرم لم يسبها وظاهر الحديث
خلافه وبقي انه لو حضر من
يصل لفصل الميت ونوى ترك
تحت ميزاب ونحوه أجاز حبس
عنه (وعم) ان نيمها وحل من
الثلاثة (غير حائل على غير محرم)

(مستقيا) لأنه أمكن لأدواجه فيها أو الأولى ان يستتر بثوب في حال جملة وار بوضع متوجها
(و) يحمل الخنوط وهو اخلاط من طيب) بعد الميت خاصة (فيما بينها) أي يذريها في القاف
(ولا) يحمل من الخنوط (على ظهره) القاف (الطبا) لكرهه عمره وانما يذريه بركت (ولا)
وضع (على الذنب الذي) يحمل (على النصف) من الخنوط نص عليه لأنه ليس من الكفن
(و) يحمل منه) أي الخنوط (في قطن يحمل) ذلك القطن (بين اليدين) يوقى ويكثر ذلك ليرد
ما يخرج عند تمجيره (و) يشد فوقه) أي القطن (خرقه مشققة الطرف كالتيان) وهو السراويل
ملا كاهم (تجمع البقية ومثاته) ليرد ذلك ما يخرج ويحفي ما يظهر من الروائع (وكذلك) يضع
(في الخراس المائدة) لما ذكر (ويحمل الباقي) من القطن المتبقي (على حافتي وجهه) كمنبه
وفه وأنفه ويملئ بذلك أذناه (و) على (مواضع موهودة) كجبهته وأذنيه وركبتيه وأطراف خفيه
تستر بها لكرهها بمحضة الجسد (و) على (مقاييد كلى ركبته) فمؤثره وكذا سائر لأن
ابن عمر كان يتبع مقاييد الميت وسراويله المسلك (و) يطير رأسه وليت (و) يذرك ذلك في
المنتهى وغيره (وان طيب) من طيبه (ولو غسل بغير ورس وزعفران سائر دمه) غير داخل
عينه كان حسنا) لأن أساطيل المسلك وطى ابن عمر ميتا المسلك (وبكره) أن طيب (داخل
عينه) نص عليه لأنه يفسدها (و) يكره أن طيب (نورس وزعفران) لأمرهما بطولونه
على الكفن ولأنه يستعمل غلظ زينة ولا يعتاد التطيب به (وبكره طيبه) أي الميت (بصبر)
بكسر الموحدة وتسكن في ضرورة الشعر (لحمك) (و) يكره طيبه أيضا (بغيره) أي غير المبر
جماعه (مالم ينقل) أي مالم يردنقل الميت من مكان إلى آخر قباح ذلك الحاجة لكن انما
يباح النقل لحاجة بلا فسد شأن لا يغشى نفسه أو غيره (قاله المجد) عبد السلام من تيجة
وجرم بمناه في المنتهى وغيره (والطيب والخنوط غير واحد من بل مسحيان) كحال الحياة
وتقديم (غيره) طرف القافا لميلان الجانب الأيسر على شفعه الأيمن ثم يرد طرفها الأيمن
على شفعه الأيسر) لأنه عادة ليس الحى في مأمور داهي وغوها (ثم) يرد (الثانية) من القاف
(والثالثة) عنها (كذلك) أي الأولى لأنها في معاضها (ويحمل ما صدره) أي الميت من
فاضل الكفن (أكثر مما صدره وجليه) لأنه أحق بالنسب من وجليه (و) يحمل (الفاضل
عن وجهه) وجليه عليها) يعني بعد الفاضل على وجهه ووجليه (بعد جمعه) ليمبر الكفن
كالكبس فلا ينشتر (ثم يعقدها) أي القاف (ان خاف ما تشاها ثم غسل الصدق القبر)
لقول ابن مسعود إذا دخلت الميت للحنك أو القدر رواء الأثرم (زاد أبو المعالي وغيره ولو نسي
الحنك أن يحلها ينش ولو كان (بعد تسوية التراب قبره) يادته) أي حلها (منه) فيجوز أن ينش
ذبحه كافراده عن دفن معه (ولا يجزئ الأزار) في القبر إذا كفن في أزار وقبض ولقافة نص
عليه (ولا يجزئ الكفن) لأنه افتداه وتقبض مع الأمر بمحبته قلبا وبالوقاه (ولو خيف نيش)
قال في البدع وغيره وهو ظاهر كلام غيرهم وحده أبو المعالي أن خيف نيش (وكرهه) أي
تخريف الكفن الآدم (أحد) لما تقدم (وان كفن في قبص) كقبص الحى (بمكمن)
ودخا ريس (في) أزار ولقافة جاز من غير كراهة وظاهره ولو تم تطفر المائف ويحمل المثر
بما يلي جسده) لأنه عليه الصلاة والسلام أليس عبد الله بن أبي قحصة لم مات رواء العناري
وعن عمر بن العاص ان الميت يوزر ويقصص ويلبسا ثلثة ثياب وهذا عادة الحى (ولا يزر عليه)
أي الميت (القصص) لأنه لا يسبق للحى زده فوقه أزار بعد الحاجة (ويدفن في مقبرته) تسليه
بقول بعض الو رده لأنه لا منه) لغير ان العادة بذلك (وعكسه الكفن والمؤنة) أي مؤنة القبر
فلا يصرف ذلك من مسبل بقول بعض الو رده لم ياف من المنة (ولو بدله بعض الو رده من نفسه
يلف على يده خرقه بها تراب يجمعه) فان كان محرم فله ان يجمعه بلا حائل (ورجل أولى بحضتي) لجمعه ان كان محرم غسل ونسأ لقتله

صغيرة تطحن النسل قال الحنفية في شرحه لأعلم به خلافاً له قبله ان كان من ثلثتي صغيراً أو صغيرة فكذلك (وقد بدأه) القائل (ب) نسل (من يخاف عليه) يتأخيره اذا مات جماعة فهو هدم أو حريق (ثم ياب ثم يقرب ثم أفضل ثم أسن ثم قرعته) ان نسا والانه لا مرج اذا غيرها (ولا يغسل مسلم كافراً) للشيء من موالاة الكفار ولا ان فيه تعظيماً وتظهيراً له فليس يحضر كالمسألة عليه وما ذكر من افضل في قصة أبي طالب بيت قال ابن المنذر ليس في غسل المشرك سنة تتبع وذكر حديث على بالموالاة فقط (ولا يكفنه ولا يصلى عليه ولا يتبع جنازته) لقوله تعالى لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم (بل يورى) لمدم من يوراه من الكفرة كما مل كفار بدر واوراهم القليب والفرق بين الحربي والذمي والمستامن والمردة في ذلك لان تركه مثله به وقصدته عنها (وسكذا كل صاحب دعة مكفرة) أي يورى ولا يغسل ولا يحسفن ولا يصلى عليه ولا يتبع جنازته (واذا أخذ) أي شرع في غسله سترعوره أي البت (وجوبا) لحديث على لا تبرز نجسك ولا تنظر إلى نجسك ولا ميت رواه أبو داود وهذا فيمن له سبع سنين فاكثر كما تقدم فوضعه وعورده ابن سبع الى عشر الفرجان ومن فوقه وبنت سبع فاكثر ما بين سرور وكعبة وتقدم (وسن له) تحريمه أي الميت لغسله لانه

لهم لازم بقيتهم قبوله) لما في ذلك من المنة عليهم وعلى الميت وكذلك ان تبرع أحسنه بشكرك فأي الورثة أو بعضهم (لكن ليس للقبعة) أي بقية الورثة اذا تبرع به أحدهم (نقله) أي الميت (و) لا (طبه من كفته) الذي تبرع به أحدهم (بمدقته) لانه ليس في قبضته اسقاط حق (لاحد) بخلاف ما يدونه أي بعض الورثة (الى ملك الميت) ودفعه فيه فانه ينقل بطلب باقيهم (لا ينقله) أي الملك (اليهم) وفي اقامه اسقاط لحقهم من التصرف فيه (لكن يكره) نقله لما قيم من مثل حرمة (وبس تكفين امرأة في خمسة أتاب بيض) من قطن (أزاد وخيارتم) بخص وهو الفروع ثم لفافتين (استحبنا بالاروى أجدوا ودوا ودفوسه منصف من ليل النقبة قالت كنت حين غسل أم كلثوم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أول ما أعطنا الحناء ثم الفروع ثم الخمار ثم الحنفة ثم أدبرت بعد ذلك في الثوب لا آخر قال أحد الحنفية الأزار والدرع القميص قال في المبدع فعل هذا أثوز بالمترزم ثلبس القميص ثم خضر عتقته ثم تلف بانفاقتين (ونصفه وخبره جماعة) منهم ان فرقوا وبو بكر وصاحب النهروان الخليفة خرفة تشبهان غداها ثم مترزم قميص ثم خمار ثم لفافة ولا بأس ان تنقب ذكره ان نعم وإن حدان (وقسن نعطيه نعلين) لما فيه من المسالفة في ستر الميت وصباته (يايضا) لأنه خبر الأولان (وبكره) ان يغلى نعلين (بغيره) أي غير ابيض وبجر محبر ورمسوج ذهباً وفضة (وان مات مسافر كفته ودفنه من ماله فان تعذر) تكفينه من ماله (لثمة) أي فاته يكنه من ماله نفسه (وبأخذ من تركته) ان كانت (أو) بأخذ من تركته نكته غير الزوج (ان نوى الرجوع) لانه قام بواجب فالبطل الرجوع فغير رجوع (ولا كما كان وجدناكم وأذن فيه) لرفقه (رجع) رفيقاً كفته به (وان لم يأن) انما كالم بستانه ولو مع قدرته على استئذانه (وروى الرجوع رجع) على التركة أم من تركته نكته لقيامه بواجب (وان كان الميت كفن وشمى من طرايه) أي الى كفن الميت (ليرد بخره) كدفعه (ما لم يأتى) أي كفن أو يكفن الميت أخذه بمنه لان حرمة الملى أكد (قال في الهدى وغيره) ان خشى التلف وان كان) الذي محتاج الكفن الميت (لحاجة الصلاة فيه فليت أحق بكفنه ولو كان له ما في يده ويصل الملى) هرباً (عليه) وقال ابن عسقلان وابن الجوزي يصل عليه عادم في أحدي لفافته (وان نيش) الميت (وسرق كفته كف من تركته) فانيأنا ولا ولو قسمت تركته كما وقعت فليس تكفينه الأولو يؤخذ من كل وارث بنسبة حصته من التركة (ما لم يصرف) تركته (في دين أو وصية) فان وقع ذلك وتبرع أحد بكفنه والترك لجماله (وان أكله) أي الميت (سبع أو أحد فمصيل وبقى كفته فان كان) كفته (من ماله) هو (تركة) بقهم بين ورثته حتى قدر أنصباهم لاستغناء الميت عنه (وان كان) الكفن (من) شخص (متبرع به بقوله) أي للتبرع به (لا لورثة الميت) لان تكفينه ماله ليس بتبليغ بل باسطة اختلاف ماله وبه لورثة أو لا فكفنه ثم وحده وفاته يكون لهم وبأق في السرقة ذلك (وبما به) وان جبي كفته) أي الميت لحاجة وفعل منه شيئاً (فأفضل) أمته (ألم به ان علم) لانه دفعه ظأ أمته أنه محتاج اليه فحين انه مستغنى عنه فبرأيه (فان جهل) ربه ولو باختلاطه بعدم غيره (ة) انه يصرف (في كفن آخر) ان أمكن (فان تعذر) ذلك (تصدق به) قال في الفروع وأطلق بعضهم انه يصرف في التكفين مطلقاً نص عليه وفي المتق كذا في رقاب وغيره (ولا يجبي كفن لمدم) ما يكفن به الميت (ان ستر) أي ان أمكن ستره (بحشيش) ذكره في الفتون صواباً لبت من التذلل

فأفضل في الصلاة على الميت وهي فرض كتابة على غير شيد بمكرمة ومقتول ظالم لا امر

القديمين و بذلك يكون بالقميص دون أديمهم ليحكم كلهم من ناحية البيت لا يرون من هو بعدد ان أوقع الله تعالى عليهم التورم وراه أحدرا أوداود ولطفا وبتقديراته صلى الله عليه وسلم (و) سن ستره عن العيون تحت ستر في خيمه أو بيت أن أمكن لاه أمتر واثلا يستقبل بعورته الصلاة (و) كره حضور غير معين في غيبه لاه و ما كان باليت ما يكره أن يطالع عليه والخاصة غير بداهة إلى حضوره واستنق في بعضهم و) كره (تغطية وجهه) نماؤفاة (غير رفع) غائل (رأس غير حامل إلى قرب جلوسه) بحيث يكون كالتحضر في صدر غيره (و) بعصر طنه برفق) يخرج السعد للفر وج ثلاثا يخرج بعد الاختلاف الفصل في ذكر العباسية (ويكون ثم) أي هناك (بخور) بوزن رسول دفعا لتأذي برائحة النارج (و) بكثر صب الماء حيثما يدفع ما يخرج من العصر والحاصل لا يصبر بطنه ثلاثا يتأذى الولد وتعدب أم سليم مرفوعا إذا نوت المرأة فلأودوا غسلها فليبدأ سطنها فلتجمع مصحروفا أن لم تكن حبل ذن كانت حسلى قد تحسرها وراه التحلل (ثم تفر على بد خفة فضيحه) أي الميت (ها) أي التفرقة كائن بذى البحر ونحوه قبيل الاستنجاء بالماء (ويحسب قبل تجاسن به) أي الميت لأن القصد بنفسه تطهيره حسب الامكان وظاهره ولو

الشارع بها في غير حديث كقوله عليه الصلاة والسلام صلوا على أطفاكم فأنتم أنظر أظكم وقوله في الغالب صلوا على صاحبكم وقوله أنا حكما كذا في الأضحية قد مات فقموا صلاوا عليه وقوله صلوا على من قال لا اله الا الله والامر له جوب واغلب على من علم باليت من المسلمين لأن من لم يعلم به مقنور (و) سقط فرضه بالاحد ولا كان أو امرأة أو نضتي لأن الصلاة على الميت فرض نطق فقط بالواحد (أفعله) وتكفيه بوقته (وتسن لها) أي بالصلاة عليه (الجماعة ولو النساء) كما كان النبي صلى الله عليه وسلم في غلبه لاه وأصحابه واستمر الناس على ذلك في جميع الأعصار (الاهل الذي صلى الله عليه وسلم لا) أي فأنهم لم يصلوا عليه بامام (احترامه له وقبضه) لقد رة قال ابن عباس دخل الناس على النبي صلى الله عليه وسلم أرسلوا لاهون عليه حتى إذا فرغوا أدخلوا النساء حتى إذا فرغوا أدخلوا الصبيان ولم يؤمر الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد ر واه ابن ماجه وفي البزار والطبراني أن ذلك كان بوصية منه صلى الله عليه وسلم (ولا حاف بالمتأخره على أهل الاماكن لمصلوا عليه انتهى كالامام بقصد) بالناهة ليعمل (ولا بقصد) البناء لمقاهل (والاولى بها) أي الصلاة على الميت اماما وصيه السيد لا لاجماع الصحابة فانهم زالوا بوصف بذلك ويقدمون الوصي فالوصي أبو بكر أن يصلى عليه عمر وأوصى عمر أن يصلى عليه ميب وأوصت أم سلمة أن يصلى عليه ياسيد بن زيد وأوصى أبو بكر أن يصلى عليه أبو برة حتى ذلك كما أحد وقال غيره عائشة أوصت أن يصلى عليها أبو برة وابن مسعود أوصى أن يصلى عليه الزبير ولها ولا ينفذ ما نسب فصاح الابهاءها كمالا وتفرقه فان كان الوصي فاسق لم تصح الوصية اليه ثم (هذا الوصي السلطان) فهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل في سلطانه الحديث رواه مسلم وغيره ولان النبي صلى الله عليه وسلم خلفاءه من بعده كانوا يصلون على الموتى ولم ينقل عن أحد منهم أنه استأذن العاصية وعن أبي حازم قال شهدت حبسنا حين مات الحسن وهو يدفع في قفاسه من العاص أمير المدينه وهو يقول لولا السنة ما قتلتك وهذا يقتضي انها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نه الصلاة بسن لها الاجتماع فاذا حضرها السلطان كان أولى بالتقديم كالجوع والاعباد (ثم نائبه الامير) أي أمير المؤمنين ان حضر (ثم الحاكم وهو القاضي لكن السيد أولى برفقه بها) أي بالصلاة عليه اماما (من السلطان) ونوابه لاهما لاه (و) السيد أيضا أولى (يفضل ويغفر) لرفقه لما تقدم (ثم) بعد السلطان ونوابه الأولى بالصلاة على الخمر (أقرب العصبه) يعني الابن ثم الحد وان صلا ثم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الأخ لا بون ثم لاهه كذا كالميراث (ثم ذوار حاهم) الأقرب فالأقرب كالفضل (ثم) الأخ (زوج) ثم الجانب (ومع التساوي) كائنين أو أخوين أو عين رة ثم الأولى بالامامة لما تقدم هناك (فان استنوا في الصفات) بحيث لا أولوية لاههم على الآخر في الامامة (أقرع) كالاذنان (ويقدم الخمر البعيد) كالم على السيد الأقرب) كالأخ السيد لاه غير وارت (وقدم العبد المكلف على الصبي) الخ لاه لا تفصح امامته للمالكين (و) على (المرأة) لاه لا تفصح امامته للرجل لم تعلم ان هذا التقديم واجب فان اجتمع أو لاهم في قدم منهم (الأولى بالامامة) كغيرها من الصلوات (ثم) ان تساوا في ذلك (أقرع) لعدم الميزاج (ولو لي كل ميتان يتقدم بصلاته على ميتة ان آمن فسادا) لعدم المنذور (ومن قدمه على فهو بمنزلة) ان كان أهلا لامامة كولا لاه لا تكاح قال أبو المعالي فان غاب الأقرب فكان تقوى الصلاة بمحضه رة تحوالت لا يبدأ أي فله منع من قدم بركاة ورسالة لاه اذ انزل خصصا مكانه ثم غاب الغيبة المدة كورة فقط حقه وتحوالت لولا لاه لا بعد

التفكير والكاللية وروى أن
عليه السلام عليه صلى الله عليه وسلم
لقد صلى فيه خرفة حتى غسل
فرجه ذكر المروزي عن أحمد
(و سن أن لا يس) الفاسل
(سأره) أي في بدن الميت (ال)
مخرقة) قال في شرحه لعل على
مع النبي صلى الله عليه وسلم
لحينئذ بعد الفاسل خرقتين
أحدهما للسليمان والأخرى
لبقية يده (ثم ينوي) الفاسل
(غسله) لأنه طهارة تصدفة
أشبه غسل الجنابة (ويضي)
ويجوز ما تفسطه وأكمل إلى
(و) يس (أن يدخل) الفاسل
بمغسل كفي الميت نصا ثلاثا
(أبهما) وسبب ما به علم ما خرفة
صلاة عبا من شئبه) أي الميت
(أي يس) بها (أسنله) أدخلهما
(في مخرجه) فنظفهما (نصا)
فيقوم مقام المخرجة والاستنشق
لحديث إذا أمر ترك بأمر فأنه
ما استطعتم (ثم يوضئ) أصعبا
كامل الحديث أعطيه مرفوقا في
عمل الله أبدا أن ييامها ومواضع
العضونها رواه الجماعة وكفى
الجنابة (ولا يدخل) فاسل
(ما فيه ولا في) أنه) أي
الميت خشية تحريك العجاسة
بداخل الماء إلى حوصفه (ثم
يضر بسدر أو غيره) تحلطي
(فيصل برغوة رأسه) ويحبته
فقط) لأن الرأس أشرف الأعضاء
ولهذا جعل كشفه شعار الأوام
وهو يجمع الحواس الثمينة
والزخوة ترسل الذر ولا تلتقي
بالشعر فاسمان تغسل بها
الجمية (ثم يغسل الأيمن ثم
شقه (الأيمن) لحديث أبدا أن ييامها وكفى

فستقط حتى الوكيل تعالاه نته عنه في الفروع وقال كذا قال (فإن يضر أجنبي وصلى بغير
أذن) إلى أوصلي المصد بعد إذن القرب صم لأن مقصود الصلاة الدعاء بالميت وقد حصل
وليس فيها كبير افتيات فتميزه الأتس عادة بخلاف ولا به الكراك (فإن صلى الولى خلفه صلا
أذا) لذاته على رضاه بذلك كالزوم الصلاة (والا) أي وأن لم يصل الولى وراءه (فله أن يعبد
الصلاة لأنا حقه) وبن من صلى أن يعبد تعالاه ولو مات براض فلا يقال في الفعل بقديم
أقرب أهل القافلة إلى التخيير والاشفق قال في الفروع والمراد كالإمامة (وإذا سقط فرضاها)
بصلاة مكلفا كثر سقط التقديم الذي هو من أحكامها) لأنه تابع لرضاه أو سقط بسقوطه
(وليس لأوصي أن يقدم غيره) لتقوى على الوصي ما أمه في الوصي من الخير والديانة فإن لم
يصل الوصي انتقل الحق إلى يله (ولا تصح الوصية بتعيين مأمور لعدم الغائبة) فيه (ويستحب
لإمام أن يصرفهم وأن يسوي مفرقهم) لست من مناسب في المراسمة وتسمية الموصوف
(و) يستحب (أن لا ينقصهم من ثلاثة موصوف) خبر مالك بن حبيب مرفوقا ما من ميت عوت
فيصلى عليه ثلاثة موصوف الأقره قال الترمذي حديث حسن (والفخذها) أي في صلاة
الجنابة (ك) النذقي (غيرها) فلا تصح صلاته إلا مرة خلف رجل على مات قدم في باب الجماعة
خلا لابن عقيل والقاضي في التعليل (ويسن أن يقوم أمامه عند صدر رجل) روى عن ابن
مسعود قال في المقنع وغيره عند رأسه للخبر وهو فرق بين الأول لقرب أحدهما من الآخر
قالوا في عند أحدهما واقف عند الآخر (ووسط امرأة) نص على ذلك أحمد في رواية صالح
وابن الحرث وأبي طالب وجعفر ومحمد بن القاسم وابن منصور وأبي الصقر وحسن وحرب
وسند بن داود أبي حنيفة أنس على رجل نقام عند رأسه ثم صلى على امرأة فقام حيال
وسط السرير فقال له العلاء بن زباد ما كذرا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الجنابة
مقاما لها من الر جل مقام من قال نعم فلما فرغ قال أحفظوا قالوا الترمذي هذا حديث
حسن (وبذلك) أي بين الصدر والوسط (من خنثي) مشكل لاستواء الإحتمالين (فإن
اجتمع رجال موق فقط) أي لانساهمهم ولا خنثي (أو) اجتمع (خنثي) موق فقط) لأرجال
ولانساهمهم (سوى بين رؤسهم) لأن موقفهم واحد وان اجتمع أنواع سوى بين رؤس كل نوع
(وعند رجل) يقف عند صدر رجل ووسط امرأة وبين ذلك من خنثي (و يقدم إلى
الامام من كل نوع أفضلهم) أي أفضل أفراد ذلك النوع لأنه يستحق التقديم في الإمامة
لخصيته فاستحق تقديم جنازته يؤ بذلك أنه كان صلى الله عليه وسلم يقدم في القبر من كان
أكثر قرأنا تقدم إلى الامام الحر المكلف ثم العبد المكلف ثم الصبي ثم الخنثي ثم المرأة فله
الجماعة كالكتوبة (فان تساوا) في الفضل (قدم أكبر) أي أسن لعم قوله عليه الصلاة
والسلام أكبر (فان تساوا) في السن (فأبني) أي يقدم لسنه (فان تساوا) في ذلك
(فقرعة) فيقدم من خرج لها القرعة كالإمامة (و يقدم الأفضل من الموق أمام) أي تقدم
(المفضولين في السير) لأن حق الأفضل أن يكون مشعوا لآلها (ويجوز وسط المرأة حذاء
صدر الرجل) يجعل (خنثي بينهما) إذا اجتمعا ليقتل الامام أو المرفرد من كل واحد من
الموق موقفه (و جمع الموق في الصلاة عليهم أفضل من الصلاة عليهم منفردين) أي على كل
واحد وحده مع إطفاء على الأسراع والخصيف (والأولى) أن يصلى على الميت (معرفة كور يته
وأزنيته واسمونه تسميته) أي الميت (في دعائه) له (ولا يعتذر ذلك) أي معرفة كونهم رجالا أو نساء
لعدم اختلاف المقصود باختلاف ذلك (ولابأس بالإشارة حال الدعاء باليت) نص عليه (ثم

ثم إلى الرجل ويقبله على جنبه مع غسل شقه فرفع حانتيه الأيمن ويغسل ظهره ٣٩٠ ووركه ويغسل يانبيه الأيسر كذلك ولا

يلد على وجهه (ثم يفيض الماء على جميع بدنه) ليدفع القمل (ويثبت ذلك) أي بكرة ثلاثا كغسل الحى (ألا الوضوء) ففي المرة الأولى فقط (مر) القمل (في كل مرة) من الثلاث غسلا (يدع على بدنه) أي الليث يرفق يخرج حافته فلا يغسل القمل بعينه (فإن) ينسئ) الميت (بشلات) غسلا (زاد) في غسله (خبر) حتى ولو حاز السبع مرات لأنه المقصود (وهكـره) اقتصاره في غسل ميت (على مرة) واحدة لأنه لا يحصل بها كمال المكافحة بخلاف الحى فانه يرجع إلى القمل (أنه) يخرج شيء من الليث بعد المرة فإن خرج حرم الاقتصار عليها بل مادام يخرج حتى إلى السبع (ولا يجب الفعل) أي مباشرة القمل كالخى (فلو ترك) ميت (تحت ميزاب ونحوه) مما ينصب منه الماء (وحضرون يصلح لنفسه) وهو الملبز (ويزى) غسله (وسمى) ومضى زمن يمكن غسله فيه بحيث يغلب الظن أن الماء حله (كفى) في أداء فرض الغسل (وسن قطع) عدد غسلاته (على وز) حديث أم عطية في غسل ابنتها وأمثالها أو خبالها أو ما كثر من ذلك أن رأيت منتهق عليه (و) سن (جل) كافور وسدر في الغسلة الأخيرة) نعالان الكالصور يصلب الجملود يردوه ويطرد عنه الحوام براحتيه وإن كان الميت محسرا جنب الكالور لا تمن الطيب (و) سن (خضاب

بحرم بعد النية (كاسبق في) باب (صفة الصلاة) فيقول قائمها مع القدرة الله أكبر لا تقوم
غيرها مقامها ولم يبقه على الله هنا اكتشافا قد جحدت أيضا الاعمال بالنيات ووصفه بالنية
هنا أن ينوي الصلاة على هذا الميث أو هؤلاء الميثون فإن كانوا جماعة عرفت بعدهم أولى
(ويضع يمينه على شماله) بعد صلواته وأورخ التكبير فيجعلها تحت سرة كاسبق
(ويعز) ويسهل (قبل الفاتحة) لما سبق في صفة الصلاة (ولا يستع) لانهامنية على
التعفف ولا التلم بشرع فيها قرأ سورة بعد الفاتحة (وكبر أربع تكبيرات) لما في الصحيح
من حديث أنس وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على المنزلة أربعين مرة وفي صحيح مسلم أن
النبي صلى الله عليه وسلم نفي القاشي في اليوم الذي مات فيه نخرج إلى المصلى وكبر أربعين
تكبيرات وفيها بن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن وكبر أربعين مرة
قال صلى الله عليه وسلم صلوا لي كما ينوي أصلي (بقرافي) التكبير (الاولى الفاتحة قلنا) أي
من غير سورة لما تقدم أن معنى هذه الصلاة على التعفف (مرأ أوليلا) لما روى الزهري عن
أبيه أمامة بن سهل قال السنة في الصلاة على المنزلة أن يقرأ في التكبير الأولى بسم القرآن
ثم يكبر ثلاثا أو السلام وعن الزهري عن محمد بن سويد الدمشقي عن الضحاك بن قيس
عنوه رواها التميمي ولا تقاس على المكتوبة لانهامنية قاسبت بحسبة السجود ونحوها
(ووصل) سرا (على النبي صلى الله عليه وسلم) في التكبير (الثانية) لما روى الشافعي والأثرم
ما سندهما عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة
في الصلاة على المنزلة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد الصلاة الأولى سراق في نفسه ثم
يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء لئلا يكبر ويسلم وتكون الصلاة عليه (كأن)
التشهد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سألوه كيف تصل على عليهما ذلك وقال في الكافي
لا تميم صلاة لأن التمسد معلق الصلاة ومعناه في الشرح (ولا يبر) بعده أي على ما في التشهد
خلافا لقاضي فإنه استحب بعدها اللهم صل على ملائكتك القربين وأتيناك المرسلين وأهل
طاعتك أجمعين من أهل السموات وأهل الأرضين انك على كل شيء قدير (وبعض) لئلا
(في) التكبير (الثالثة) من إباحة من يابضه لقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا صلواتي على
الميت فأخصوا له الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه وفيه ابن اسحق (ولا تقيت) أي عند (فيه)
أي في الدعاء لئلا تنص عليه لما سبق (وبين) الدعاء (بالمأثور) أي الوارد في الدعاء لئلا
(فيقول اللهم اغفر لي ما بين يميني وأشاهدنا) أي حاضرنا (وأننا نوصيها وكبيرنا ذكرنا) وأننا
انك تعلم مقنا بنا ومثوانا وأنت على كل شيء قدير اللهم من أحييتنا فاحيها على الإسلام ومن
توفيتنا فتوفها على الإيمان هكذا في الترمذي وغيره وهو لفظ حديث أبي هريرة وقال في المغن
وتبعه في المنتهى وغيره على الإسلام السنة ومن توفيتنا فتوفها على الإسلام قال في المبدع وشرح
المنتهى رواه أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة زاد ابن ماجه اللهم لا تحرمنا
أجره ولا تضلنا بعده وفيه ابن اسحق قال لما كرم حديث أبي هريرة صحيح على شرط الشيخين
سكن زاد في المؤلف أي الموفق وأنت على كل شيء قدير ولطفة السنة (اللهم اغفر له وارحمه
رحمته واغفر عنه واكرم نزله) بضم الراء وقد تسكن (وأوسع منخله) بفتح الميم موضع
الدخول وبضمه الإدخال (واعف عنه يا الله) وأبلغ والبرد وقص من الذنوب وأعطانا كما ينبغي
الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وزواجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة
وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار) رواه مسلم من حديث عوف بن مالك أنه سمع النبي صلى
الله عليه وسلم يقول ذلك على جنازة حتى غنى أن يكون ذلك الميث وفيه رواه أخيرا من أهل

شعره) أي الميت يعني رأس المرأة ولحية الرجل (بمعناه ونص شارب غير محرم وتقليم أطرافه إن طالا) أي الشارب والأطراف (وأخذته من

و زاد المرقى لفظ من الذنوب وسنده المصنف وغيره (واقص له في قبره ونوره فيه) لانه لا تلقى بالجل (اللهم انه هديك ابن امنتك نزل بك وانت خير منزل به) اسخمه المحدث في المرقى وان عتيل وغيرهما زاد المرقى وابن عقيل وجماعة (ولا أعلم الا خبرا) لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما من مسلم عوت شهده ثلاثة ايات من جبراته الاذن الكمال الله تعالى قد قبلت شهادته عبادي فيما اهلوا وغفرت له ما علم رواه احمد (اللهم ان كان محمدنا جنازة ناحتها وان كان مينا فاجاوز عنه اللهم لا تعرنا اجره ولا تقتنا به) ذكره في المبدع عن جماعة وزاد بعد فقوا وزنه اللهم انا جاشعا شفاعة قد غفنا فيه وبعد ولا تقتنا به واغفر لنا وله انك غفور رحيم (وان كان) الميت (مغفرا ولواقي ارباع مجنونا واسم) على جنونه حتى مات (حبل مكان الاستغفاره) بعد فتره على الاعيان (اللهم احسبه ذنبا والديه وفرطنا واسرا وشعنا احيايا اللهم ثقل به موازينهما واعظم به اجورهما والحقه بصالح سلف المؤمنين واجعله في كفالة ابراهيم وقهر جنتك عذاب اهلهم) لحديث المغيرة بن شعبه قريبا السقط صلى الله عليه وسلم في ذواله بالمغفرة والرحمة وفي لفظنا بالماضي والرحمة رواهنا احمد واثمنا بن الاستغفاره لانه شافع غم مشغوع فيه ولا جرى عليه قلم فالعدل الى الدعاة والديه اولى من الدعاة وما ذكر من الدعاة لائق بالجل مناسب لما هو فيه فشرع فيه كالاستغفاره لما بلغ وقوله فرطنا اى ساقطنا صالحا اى يوفى في كفالة ابراهيم بشي به الى ما اخرج ابن ابي الدنيا وابن ابي حاتم في تفسيره عن خالد بن معدان قال ان في الجنة نخيرة يقال لها طوبى كلها ضرع من مات من الصبيان الذين رضعوا من طوبى ورضعهم ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلوة والسلام (وان لم يعرف اسلام والديه دعا لوالديه) فيقول دعوا لوالدي الى آخره (ويقول دعاه لاراء اللهم ان هذا امنتك امنتك امنتك نزل بك وانت خير منزل به) بدل ما تقدم من قوله في دعاه للرحل اللهم انه هديك الى قوله وانت خير منزل به (ولا يقول انا هذا وانا خير من زوجها في ظاهر كلامهم) قاله في الفروع (ويقول في دعاه اذا كان الميت (خني) اللهم اغفرا (هذا الميت ونحوه) كمنه الجنازة لانه يصلح لها (وان كان يعلم من الميت غير انذار فلا يقول ولا أعلم الا خبرا) لانه كذب (و يقصد) التكبير (الرابعة قليلا) لما روى الموزني عن زيد بن ارقم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان تكبر اربع مرات ثم وقف ماشاء الله فكتبت احسب هذه الوقتة لتكبير آخر المصوف (ولادعوا) اى لا شرع بعدها دعاه نص عليه واختاره المرقى وابن عقيل وغيرهما ونقل جماعة دعوا فيها كالثالثة اختاره ابو بكر والاجري والحدفي شرحه لان ابن ابي اوفى فعله واخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله قال احمد ومن اصح ما روى وقال لاهل بيتنا يخالفه فيقول بنا اثنى الله ان احسنه وفي الآخرة حسنة وقناه ذاب النار واختاره جميع وحكاها ابن الاثير عن الاكثر ومع ان انا كان لا يدعوا بها الا ختم بهذا واختار ابو بكر اللهم لا تعرنا اجره ولا تقتنا به واغفر لنا وله لانه لا تلقى بالجل (ولا تشهد ولا يسجد بها) اى الرابعة (ولا قبلها) نص على (ولا باس بنا مني) على الدعاة بعد الرابعة (وبدأ تسليما واحدة عن يمينه) نص عليه وقال عن ستة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وتحليله التسليم وروى عنه ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل على الجنازة تسليمة رواه الموزني (بجهرها) اى التسليمة (الامام) كالتسليمة (ويجوز) ان يسلم (تلقاها وجهه) نص عليه اى من غير التفات (ويجوز) تسليمة (ثانية عن ساره) لما ذكر الحاكم عن ابي اوفى تسليمتين واسخمه القاضى قال في المبدع ويتابع الامام في الثانية كالقنوت (ويرفع يديه مع كل تكبيرة) رواه الشافعي عن ابن عمر وسنده ابن

أناخذ من شعره وظفر (معه) اى املت في كنفه سدا عاده نفسه ندبا (كعضو ساقط) لما روى احمد في مسائل صالح عن أم عطية قالت تغسل رأس الميتة فاسقط من شعرها في أيديهم غسلا ثم رده في رأسها واولاه يستحب دفن ذلك من الحي فالت اولى وتلقى أعضاءه ان قطعت بالتقيط والطين الحمر حتى لا يتبين تشويهه وما قبله نالم يجعل له شكل من طين ولا غيره (وعمر حلق رأس) ميت لانه انما يكون نسلك أوزنة والميت ليس محلها (و) حرم (أخذ) شعره (عانة) لانيه من مس الأمور فونظرها وهو عمر فلا يرتكب لمندوب (كما) يرم (خسئ) لبت ألق لانه قطع بعض عضو منه وقدرال المقصود منه (وكرر ما دعا) ان لم يمتج المشقة قد لانه يرمى الحسد فيسرع القصد اليه والبارد يصلي به ويصعد عن القصاد (و) كره (خلال) ان لم يمتج اليه لشي بين أسنانه لانه هب (و) كره (أشنان) ان لم يمتج اليه (وسنح كثير به لما تقدم فان اخرج الى شيء من لم يكره يكون الخلال حسنة من شمرة ابنه كالصفا (و) كره (تسريح شعره) اى الميت ولما كان أوله لانه يقطعه من غير حاجة اليه وعن عائشة رضي الله عنى عناتها مرت يقوم يسرحون شعره ميت فنهض من ذلك وقالت على ماتنسون ميتك (ويسن أن) ينشر شعرا في ثلاث فروع وسده (اي القنود) رواه (نصا) قول ام عطية صفرنا شعرا

كثيرة الاثام عن عمر و زيد بن ثابت ولا يمتل طرورها بحجود ولا يقود فمن فيها الرفع
كثيرة الاحرام وصفة الرفع واتهاؤ كياقسي (و) بسن وقوفه (أي المصل) مكانة حتى ترفع
المنزاة روى عن ابن عمر ومجاهد قال الارزاق لا تنتفض الصفوف حتى ترفع المنزاة
(والواجب من ذلك) المذكور في صفة الصلاة على المنزاة سنة اشاء احدثها (القيام ان كانت
الصلاة فرضا) كسائر الصلوات المفروضة لصوم قوله عليه الصلاة والسلام قل قائما (ولا
تضع) صلاة المنزاة فرضا (من تهاؤ لاراكب) لغوات ركعتيها وهو القيام على منة ان قلها
بعض من القاعد كقول سائر الصلوات ومن اراكب المسافر (و) الثاني (التصكيكات
الاربعة) لما روى ابن عباس والزهري بنحو انهما عليه الصلاة والسلام كبر اربعا متتقي عليه
وقال صلوا كما يأتونني أصلي (فان ترك منها) أي الاربع غير منسوبة تكبيرة عند بطلت صلاة
لتركها واحدا (وان ترك تكبيرة منها فاكثر) سهوا تكبير (ما تركه) ما لم يطل الفصل (من سلم
عن قصر ركعة من صلاته (فان طال) الفصل (أو وجد مناف من كلام يفهمه استأنف)
الصلاة أي ابتدأها لما روى عن قتادة أن انس صلى على جنازة فكبّر عليها ثلاثا وتكلم فقبل له
انما كبرت ثلاثا فخرج فكبر اربعا وادخل في مسانئدها والحلال في جامعها وعوده الى ذلك
لما تذكره عليه دليل اجماعهم على انه لا يبعد من اربع تكبيرات ومن جيد الطويل قال
صلى بنا انس فكبر ثلاثا ثم قبل له انما كبرت ثلاثا فاستقبل القبلة وكبر الاربعه روى
البخاري فحصل روى اربعه جده على علمه وجود التناقض وروى اربعه جده على وجود التناقض
فان فيها توكلتم (و) الثالث قراءة (الفاتحة على امام ومقرئ) لما تقدم من حديث لاصلا لمن
لم يقرأ فاتحة الكتاب وبمفعولها الامام من المأموم (و) الرابع (الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) لقوله لاصلا لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم (دعوة ثابت) لانه
هو المقصود فلا يصح زلاته (و) لا يمتن الدعاء لثبتي التكبيرة (الثالث قبل يجوز في
التكبيرة (الرابعة) تنه الزكزي عن الاصحاب لان ما تقدم من الاحداث لا تصح فيه
(و) يمتن غيره) أي الدعاء (في عماله) فتمتن القراءة في الاولى والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في الثانية صحح به في المستوعب والكافي والتحفيص والمطعم قال في الممدوح وقدم في
الفرع وخلافه وجه الاول لما روى الشافعي في مسنده عن أبي أمامة بن سهل انه اخبره رجل
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان من السنة في الصلاة على المنزاة ان يكبر الامام ثم يقرأ
بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى يقرأ في نفسه ثم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويحذف
الدعاء بالمنزاة في التكبيرات لا يقرأ في من ثم يصل سرا في نفسه (و) السادس (تسليمه)
لانه عليه الصلاة والسلام كان يصل على المنزاة وقال صلوا كما رأيتوني أصلي (ولو يطل) في
السلام من الصلاة على المنزاة (ورحمته الله اجر أو تقدم في) باب (صفة الصلاة) لما روى في الحلال
باستداده عن علي بن أبي طالب انه صلى على يزيد بن الملقط وسلم واحدة من عينة الملام
عليكم (و) يشترط لها (جميع ما يشترط المكتوبة) كالسلام والعقل والتميز والظهور وسائر
الصور مع أحد العاتقين واجتناب الفحشاء واستقبال القبلة والنية (مع حضور الملتزمين به)
أي بدعي المصلي (قبل الفتن) استأخر اعيانها بعد الفتن وطلق الكلام عليه (الالاؤت) استثناء
من قوله جميع ما يشترط المكتوبة أي خالفوه مشروط المكتوب بتدون المنزاة (فلا تصح)
الصلاة (على جنازة محمولة) على الاعتناق أو على دابة أو أدي الرجال (لأنها) أي المنزاة (كأما)
ولهذا الصلاة بدون الميت قال المحدث وغيرهم بان الامام مقصود بقرب المأموم من الامام
لا تبين الا توثيقا في كتاب اختلاف القاضي صلاح الفاضل في حاشية جازة هو صل بين المنزاة

عليه الصلاة والسلام ولا يمتل
كثيرة الاثام عن عمر و زيد بن ثابت ولا يمتل طرورها بحجود ولا يقود فمن فيها الرفع
كثيرة الاحرام وصفة الرفع واتهاؤ كياقسي (و) بسن وقوفه (أي المصل) مكانة حتى ترفع
المنزاة روى عن ابن عمر ومجاهد قال الارزاق لا تنتفض الصفوف حتى ترفع المنزاة
(والواجب من ذلك) المذكور في صفة الصلاة على المنزاة سنة اشاء احدثها (القيام ان كانت
الصلاة فرضا) كسائر الصلوات المفروضة لصوم قوله عليه الصلاة والسلام قل قائما (ولا
تضع) صلاة المنزاة فرضا (من تهاؤ لاراكب) لغوات ركعتيها وهو القيام على منة ان قلها
بعض من القاعد كقول سائر الصلوات ومن اراكب المسافر (و) الثاني (التصكيكات
الاربعة) لما روى ابن عباس والزهري بنحو انهما عليه الصلاة والسلام كبر اربعا متتقي عليه
وقال صلوا كما يأتونني أصلي (فان ترك منها) أي الاربع غير منسوبة تكبيرة عند بطلت صلاة
لتركها واحدا (وان ترك تكبيرة منها فاكثر) سهوا تكبير (ما تركه) ما لم يطل الفصل (من سلم
عن قصر ركعة من صلاته (فان طال) الفصل (أو وجد مناف من كلام يفهمه استأنف)
الصلاة أي ابتدأها لما روى عن قتادة أن انس صلى على جنازة فكبّر عليها ثلاثا وتكلم فقبل له
انما كبرت ثلاثا فخرج فكبر اربعا وادخل في مسانئدها والحلال في جامعها وعوده الى ذلك
لما تذكره عليه دليل اجماعهم على انه لا يبعد من اربع تكبيرات ومن جيد الطويل قال
صلى بنا انس فكبر ثلاثا ثم قبل له انما كبرت ثلاثا فاستقبل القبلة وكبر الاربعه روى
البخاري فحصل روى اربعه جده على علمه وجود التناقض وروى اربعه جده على وجود التناقض
فان فيها توكلتم (و) الثالث قراءة (الفاتحة على امام ومقرئ) لما تقدم من حديث لاصلا لمن
لم يقرأ فاتحة الكتاب وبمفعولها الامام من المأموم (و) الرابع (الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) لقوله لاصلا لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم (دعوة ثابت) لانه
هو المقصود فلا يصح زلاته (و) لا يمتن الدعاء لثبتي التكبيرة (الثالث قبل يجوز في
التكبيرة (الرابعة) تنه الزكزي عن الاصحاب لان ما تقدم من الاحداث لا تصح فيه
(و) يمتن غيره) أي الدعاء (في عماله) فتمتن القراءة في الاولى والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في الثانية صحح به في المستوعب والكافي والتحفيص والمطعم قال في الممدوح وقدم في
الفرع وخلافه وجه الاول لما روى الشافعي في مسنده عن أبي أمامة بن سهل انه اخبره رجل
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان من السنة في الصلاة على المنزاة ان يكبر الامام ثم يقرأ
بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى يقرأ في نفسه ثم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويحذف
الدعاء بالمنزاة في التكبيرات لا يقرأ في من ثم يصل سرا في نفسه (و) السادس (تسليمه)
لانه عليه الصلاة والسلام كان يصل على المنزاة وقال صلوا كما رأيتوني أصلي (ولو يطل) في
السلام من الصلاة على المنزاة (ورحمته الله اجر أو تقدم في) باب (صفة الصلاة) لما روى في الحلال
باستداده عن علي بن أبي طالب انه صلى على يزيد بن الملقط وسلم واحدة من عينة الملام
عليكم (و) يشترط لها (جميع ما يشترط المكتوبة) كالسلام والعقل والتميز والظهور وسائر
الصور مع أحد العاتقين واجتناب الفحشاء واستقبال القبلة والنية (مع حضور الملتزمين به)
أي بدعي المصلي (قبل الفتن) استأخر اعيانها بعد الفتن وطلق الكلام عليه (الالاؤت) استثناء
من قوله جميع ما يشترط المكتوبة أي خالفوه مشروط المكتوب بتدون المنزاة (فلا تصح)
الصلاة (على جنازة محمولة) على الاعتناق أو على دابة أو أدي الرجال (لأنها) أي المنزاة (كأما)
ولهذا الصلاة بدون الميت قال المحدث وغيرهم بان الامام مقصود بقرب المأموم من الامام
لا تبين الا توثيقا في كتاب اختلاف القاضي صلاح الفاضل في حاشية جازة هو صل بين المنزاة

اغسلوه بياه وسدر وكفروا في ثوبه ولا تخططوا ولا تقصر وارأسه عليه يبعث يوم القيامة قبلها متفق عليه (ولا تمنع معتدة ميتة) (من)

ليعمل الماء العشرة كالمى (وان سقط منه) أى الميت (من) يزال أمه وق (يقتل ومسح عليها) جديرة (ويزال خاتم يجره) كسور وحلقة (ولو يردده) لأن تركه منه اضاعة مال بلا مصلحة و (لا) يزال (أنف من ذهب) لما فيه من المثلثة (ويحط عنه) أن يؤخذ (أى) أن لم يكن ياتيه أخذ من الميت (من تركه) ميت كسار دونه (فان عدت) تركه الميت (أخذ) الأنف (إذا بلى الميت) لعدم المانع إذا (ويجب فقامه) شبيه عليه (لامر عليه الصلاة والسلام) مخن شهاده أحد يد ماتهم (الا) أن هذا العلم بحسب قيسلا) لأن دفع المفسدة وهو غسل الحاجة أول من يجب المصلحة وهو ابتداء أثر العبادة (و) يجب (دفنه) أى الشهيد (في ثيابه) التى قتل فيها) فلا يزال ولا تنص وان لم يحصل المسنون (بعد زرع لامة) حرب ونحوه وضرب ونحوه) لحدس ابن عباس مرفوعا أمر يقتل أحدان بزرع عنهم الحديد والجلود وان دفنوا في ثيابهم يدعاتهم رواه أبو داود وابن ماجه فان سلب ثيابه كمن في قبرها (وان سقط) حاضر صف القتلى (من شاق) أودابه لا يغفل العدو أومات برفسة أو حقت أنفه) أى لا يغفل أحد (أو وجد ميتا ولا أثر) قتل (به) فان كان به أثر لم يغفل (أو عاينهم) أو سمعهم (عليه) قتله فكيفه يغفل ويصل عليه نصا لأنه يمت بفعل العدو ولا مباشرة ولا تسبب أشبه من مات حر وبنا الأصل وجوب الفضل والصلاة فلا يسقط بالشك في مسقطه

وبينه مسافة بعيدة ولو وقف في موضع الصف الأخير بلا حائل يحز (ولا) تصح الصلاة على الجنائزة (من) ورأى ما قبل الدفن كحائط ونحوه) تكبش مغطى خشب كإقدامه في الغرور وغيره (و) بشرط) أيضا مع ما تقدم (إسلام ميت) لأن الصلاة عليه شفاعته والكافر ليس من أهلها ولا يسحب فيه دعاء قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (و) بشرط أيضا (نظيره) أى الميت (عيا) أن أمكن (أو تراب لم يدر) كقصد الماء ونحوه مما تقدم وكذا بشرط تكفينه فلا تصح الصلاة عليه قبل غسله وتكفينه (ولا يجب أن يامت) الإمام الميت فان لم يسامته كره (قاله في) الرأفة ولا يشترط معرفته عن الميت) لعدم توقف المقصود على ذلك (فمنى) الصلاة (على الحاضر) أو على هذه الجنائزة ونحو ذلك (وان نوى) الصلاة على (أحد) المرقى اعتبر تكفينه) لتزول الجهالة (فان) نوى الصلاة على معن من مرقى بدهز داء (فان) غيره لم يجز أو لمعالي أنها لا تصح وقال أبو المعالى (ان نوى) الصلاة (على هذا الرجل فبان) أمر أنه أو عكس) بان نوى على هذه المرأة فبان رجلا (فالقاس) الإخراء) لقوة التمسك على الصفة باب الأيمان وغيرها قال في الغرور وهو معنى كلام غيره (ولا يجوز الزيادة) فى صلاة الجنائزة (على سبع تكبيرات) قاله في الشرح لا يختلف المذهب فيه قال أحمد هو أكثر ما حقيقه لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على جزة سبعا رواه ابن شاهين وكبر على أي أتاد تسبعا وعلى سهل من حنيف سبعا وقال أنه روى أن عمر جمع الناس فاستشارهم فقال بعضهم كبر الذي صلى الله عليه وسلم سبعا وقال بعضهم أربعاً فجمع الناس عمر على أربع تكبيرات وقال هو أطول الصلاة يعني أن كل تكبيرة على الجنائزة مقام ركعة من الصلاة ذات الركوع وأطول المكتوبات أربع تكبيرات (ولا) يجوز (النقص عن أربع) تكبيرات لما تقدم (والأولى أن لا يزيد على الأربع) من التكبيرات لجمع عمر الناس عليه لأن المتأدفة على الأربع تدل على التفضيلة وغيرها تدل على الجواز (فان زاد) أمام (على أربعة) بأية ما موم) لعدم قوله عليه الصلاة والسلام أنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه (الى سبع) لما تقدم من أحاديث أكثر ما حقيقه (ما لم تقبل بدعته) أى الإمام (أو رفقه) فلا يتابع (على ما زاد على أربع) لما في متابعتهم من اظهار شعارهم (ولا يدعو بعد) التكبيرة (الرابعة) في المتابعة (أي) كما لا يدعو ولا يسلّم هتفا (ولا يتابع) الإمام (فيما زاد على السبع) تكبيرات لعدم وروده كما تقدم (ولا يتصل) صلاة الجنائزة (بجاء وزنها) أى السبع تكبيرات (ولو عدا) لأنها زيادة قول مشرّع في أصله داخل الصلاة أشبه تكرار الرافعة والتشهد وسائر الأذكار أو قول تكرار تكبيرة أشبه تكبيرات الصلوات وعكسه زيادة ركعة لأنها زيادة أفعال ولها زاد ركوعا أو سجودا أفعال الصلاة وان كان لا يقضى متفرقا لكونه فضلا (وبني أن يسبح بعدها) أى السابعة (به) أى بالامام لاحتمال سهوه (لا) ينبغي أن يسبحه (فيها) زاد على الأربع (دونها) أى دون السابعة أى في الخامسة والسابعة والاشعة لا اختلاف فيها (ولا يسلم) المأموم (قبله) أى قبل المأموم ولو جاوز السبع تكبيرات نص عليه فعمر لأنه ترك المتابعة من غير عدولها تقدم من أنها لا تتصل بمجاوزة السبع (ومنفردا) كما في (الزيادة) على السبع وفي النقض عن أر سبغ فلا يصح زلته ذلك لكن لا يتصل صلاة سجدة السبع لماسق (وان كبر) أمام ومنفرد (على جنازة) تكبيرة واحدة (ثم حي) جنازة (أخرى كبر) تكبيرة (ثانية ونحوها) أى الجنائزين (فان حي) جنازة (ثالثة كبر) التكبيرة (الثالثة) ونوى الجنائز الثلاث (فان حي) جنازة (رابعة كبر) التكبيرة (الرابعة) ونوى الجنائز (الكل) فيصير بكبر على الأولى أربعاً وعلى الثانية ثلاثاً وعلى الثالثة اثنين وعلى الرابعة واحدة قيا في ثلاث تكبيرات أخرى (ثم تمة

ولو اتفق طار بالاداء عوب بلا علامة نصا ٤٠٠ ﴿فصل﴾ في التكفين (وتكفين غرض كفاه) هل من علم به لقوله عليه

عليه وسلم في الصلاة والسلام في خبرين عباس السابق وكثفوه في ثوبيه (ويجب لحق الله تعالى) (الاحت) أي الميت (ثوب) واحد (لا يصف العشرة بستر جمعه) أي الميت لظواهر الانخبار (من ملبوس مثله) أي الميت في الجمع والأعياد لانه لا يحافظ نفسه على الميت ولا على ورثته (المملووس) ميت (بدونه) أي ملبوس مثله لان الحق له وقد تركه (وبكره) أن يكفن في (أعلا) من ملبوس مثله ولو أوصى به لامتاضة والتمس عن التفاضل في الكفن (ويجب مؤنثه بغيره) من أمر متفضل وحال وحضور ونحوه (غيره) لانه من أخرج نوق العادة في طيب وإعطاء مفرقين وإعطاء جباين ونحوه بزيادة على العادة على طريق المروءة فتسبرع فان كان تركه كفن نصيه ذكره في الفصول (ولا بأس بمسكنيه) أي الكفن نصا (من رأس ماله) متعلق يجب أي يجب ثوب بستر جميع ميت وصورة تجهيزه بغيره من رأس مال ميت فيخرج من ماله (مقدما حتى على دين برهن وارث جنازة ونحوه) مما يتعلق ببعض المال لان سفرته واجبة في الحياة فكذلك بعد الموت ولأن حزنه ومصلحته يوجد لكل منهما الأثوب فكفناه فيه ولأن لباس الغلس يقدم على وفاء دينه فكذلك كفن الميت ولا ينقل لورثة شيء من مال ميت إلا ما فضل عن حاجته الأصلية (فإن عدم) مال الميت فلم يخلف تركه أو تلف قبل تجهيزه (فمن تفرقه عنه) أي الميت حال حياته يؤخذ ذلك لانه بالرمه

فدله صلى عليه وأولي عليه وعن ابن عباس قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قبر رطب فبص على عليه وصفا وخلفه وكبر أربعين مرة متفق عليه ما قال أحد من يشك في الصلاة على القبر بروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من متوجوه كلها حسان (وكذا غريق ونحوه) كاسير فبص على عليه إلى شهر ويصطف شرط المختور والمحبوا والنقل لانه من أشبهه إلى الأخص من الغسل والتجميم (الشهر من دفنه) لما روى الترمذي عن سعيد بن المسيب أن أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليه وقدم على ذلك شهر وأصناده ثقات قال أحدنا أكثر ما سمعت هذا رواه لا يلقاؤه أكثر منه فتقبله (و) إلى (زيادة سيرة) على الشهر قال القاضي كالبرمين وأما المخرج في قبره عليه الصلاة والسلام لثلاث بقعة مسجد (ويحرم) أن يصلى على قبر (بعدها) أي بعد ذلك بقعة البسرة فبص عليه وحديث الدارقطني عن ابن عباس مرفوعا أنه صلى على قبر بعض شهر أحاب أبو بكر بن دينا كقوله تعالى ولن نعجزه نبأ بعد حين أراد المخرج ويمكن جملة على الزيادة أي البسرة قال في البسرة فاما إذا لم يدفن فاته صلى عليه وإن مضى أكثر من شهر وقبضه ابن شهاب وقدمه في العرفة شهر (وإن شك في انتضاء المدة) التي يصلى فيها على القبر ونحوه (صلى عليه حتى لم يفرغها) لأن الأصل بقاؤها (و) يصلى (لأم) أعظم (وغيره على غائب عن البلد ولو كان دون مسافة قصر) كان (في غير جهة القبلة) أي قبلة المصلي (بالنية إلى شهر) كالصلاة على القبر لكن يكون الشهر هناك من حوته كما في شرح النجاشي لانه عليه الصلاة والسلام صلى على النجاشي فبص وكبر عليه أربعين مرة متفق عليه ولا قال لم يكن بأرض الحبشة من صلى عليه لانه ليس من مذهب النجاشي فاته منع الصلاة على الغريق والأسير وإن لم يكن صلى عليه مع أنه بعد ذلك فإن النجاشي ملك الحبشة أظهر الإسلام فبصه لانه لم يوافق أحد يصلى عليه وأقول بأن الأرض زويت له عليه الصلاة والسلام وكشف له عن النجاشي حتى رآه من ماله لو كان له أمل في ذكره لأصحابه ونقل ماله من الهجرة العظيمة كما نقل أخبارهم بغيره وبما أتوا به من ذلك في حقه لما أتوا في حق أصحابه (ولا) يصلى على من (في أحد جانبي البلد) كالبطل (كبير أو لم يشهد مطر أو مرض) لانه يمكن حضوره أشبهه ما كان في جانب واحد وسائر انفصاله عن البلد كما بعد الذهاب إليه نوع سفره قال القاضي يكتفي بخسوف خطوة قال الشيخ في الدين وأقرب الحدود ما يجب فيه الجمعة لانه أذن من أهل الصلاة في البلد فلا بد من غائبا وتقدم أنه لا يصلى على قبر وغائب وقت نهى (ولا يصلى كل يوم على كل غائب) لانه لم ينقل قاله الشيخ في الدين (ومن صلى) على ميت (كره) إعادة الصلاة عليه قال في الفصول لا يصليها مرتين كالسيد (الأعلى من صلى عليه بالنية) كالغائب (إذا حضر) جزم به ابن نجيم وابن جدان واقتصر عليه في الفروع (أو وجد بعض ميت صلى على جلته فحسن) إعادة الصلاة (فيها) مرة ثانية (وباق) ذلك (أوصى عليه) أي الميت (بلاذن من هو أولى منه) بالصلاة (مع حضوره) أي الأولى وعدم أدائه ولم يصل معه (فعاد) الصلاة عليه (تبع) الأولى لأنها حقه ذكره أبو المعالي وظاهره لا يبعد غير الأولى قاله في الفروع

﴿فصل﴾ ويحرم أن يغسل مسلم كافرا ولو قرنه أو يؤكله أو يصلى عليه أو يتبع جنازته أو يدفنه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتراوا قوما غضب الله عليهم وغسلهم ونحوه ولهم ولانهم تعظيم لهم وتعظيم فاشبه الصلاة عليه وفارق غسله في حياته فانه لا يقصد به ذلك (إلا أن لا يجوز من يزاره بغيره فيواري عند عدم) لانه عليه الصلاة والسلام لما أخبر بموت أبي طالب قال ليلى أذهب قبره رزاه وأبو داود والنسائي وكذلك تختل بدر أقوال في القليب وأولاه يتضرر بتركه

تعال الحياة فكذلك بعد الموت (الآزواج) فلا يلزمه كف زوجه ولا مؤنة تجهيزها ولو ٤٠١ فوسم إلا أن النفقة والكسوة في النكاح

وتتغير بفساده (فإن أراد المسلم أن يتبع قريته كالأهل المقيمة في مكة) فليس عليه كف زوجه ولا مؤنة تجهيزها ولو ٤٠٢ فوسم إلا أن النفقة والكسوة في النكاح
 وحسب التمكن من الاستمتاع
 ولما انقطع بالشور والدينونة وقد
 انقطع ذلك ما يوت فاشبهت
 الأجنبية وطولت المدة وجوب
 نفقة مالك لا الاستمتاع وذلك
 خص نفقة الأبق فإن لم يكن لها
 مال فصل من أرسته نفقتها من
 أقرها أو معتقها ولم يمكن
 زوجه (ثم) إن لم يكن للثمن
 تارمه نفقتها وجب كنفه ومؤنة
 تجهيزه (من بيت المال إن
 كان الميت مسئلا) لأنه لما لم
 وه من أهله كان كافرا أو
 قسما فلا تارم النفقة إنما وجبت
 عصمتهم فلا تؤجرهم لا الأرفاق
 بهم (ثم) إن لم يكن بيت مال أو
 نفق لا أخذ منهم فكفهم ومؤنة
 تجهيزه (على مسلم عايله) أي
 الميت ككسوة الحي (وإن تبرع
 به بعض الورثة لم يلزم بقية
 قبله) لما فيه من المنفعة عليهم
 وعلى الميت وكذا لو تبرع به
 أحسن باقي الورثة أو بعضهم
 نكح من لم يس (أي الورثة
 سلب) أي الكفن الذي تبرع
 به بعضهم أو غيرهم (منه) أي
 الميت (بعد نفقة) لأنه لا إسقاط
 لغير أحد في نفقة (ومن ينس
 وسرف كنفه كف من تركته)
 (ثانيا) وإن ولو وصفت تركته
 بما لو وصفت قبل تكفنه الأول
 ويؤخذ من كل وارث للمكمن
 بنفسه حصته من التركة (مالم
 تصرف في ذر أو وصية) فإن لم
 يكن أو صرف في خلاف لم يلزمهم
 تكفنه (ثم) إن تبرع به أحد
 الورثة أو غيرهم ولا ترك بماله

وتتغير بفساده (فإن أراد المسلم أن يتبع قريته كالأهل المقيمة في مكة) فليس عليه كف زوجه ولا مؤنة تجهيزها ولو ٤٠٢ فوسم إلا أن النفقة والكسوة في النكاح
 وحسب التمكن من الاستمتاع
 ولما انقطع بالشور والدينونة وقد
 انقطع ذلك ما يوت فاشبهت
 الأجنبية وطولت المدة وجوب
 نفقة مالك لا الاستمتاع وذلك
 خص نفقة الأبق فإن لم يكن لها
 مال فصل من أرسته نفقتها من
 أقرها أو معتقها ولم يمكن
 زوجه (ثم) إن لم يكن للثمن
 تارمه نفقتها وجب كنفه ومؤنة
 تجهيزه (من بيت المال إن
 كان الميت مسئلا) لأنه لما لم
 وه من أهله كان كافرا أو
 قسما فلا تارم النفقة إنما وجبت
 عصمتهم فلا تؤجرهم لا الأرفاق
 بهم (ثم) إن لم يكن بيت مال أو
 نفق لا أخذ منهم فكفهم ومؤنة
 تجهيزه (على مسلم عايله) أي
 الميت ككسوة الحي (وإن تبرع
 به بعض الورثة لم يلزم بقية
 قبله) لما فيه من المنفعة عليهم
 وعلى الميت وكذا لو تبرع به
 أحسن باقي الورثة أو بعضهم
 نكح من لم يس (أي الورثة
 سلب) أي الكفن الذي تبرع
 به بعضهم أو غيرهم (منه) أي
 الميت (بعد نفقة) لأنه لا إسقاط
 لغير أحد في نفقة (ومن ينس
 وسرف كنفه كف من تركته)
 (ثانيا) وإن ولو وصفت تركته
 بما لو وصفت قبل تكفنه الأول
 ويؤخذ من كل وارث للمكمن
 بنفسه حصته من التركة (مالم
 تصرف في ذر أو وصية) فإن لم
 يكن أو صرف في خلاف لم يلزمهم
 تكفنه (ثم) إن تبرع به أحد
 الورثة أو غيرهم ولا ترك بماله

من ثيابه الخمر فأكذأ الميت (و) يحمل (الحنوط وهو اختلاط من طين) ولا يقال ٤٠٣ في غير طيب الميت (فما بينها) أي

بذري بين اللغائف (ثم توسع)
الميت (عليها) أي اللغائف
مبسوطة (مستلقيا) لأنه أمكن
لأدراجه فيها ويجب ستره حال
جله بنوب ووضعه متوجها بذا
(و) يحطون قطن بمحط (أي فيه
حنوط (بين الميت) أي الميت
(وتشلفونه) أي القطن (تخرقه
مشقوقة الطرف كالتيان) وهو
السراويل بلا كام (تجمع)
انفرقة (البقيع ومثاقته) أي
الميت فدانها جوارخا فاعاظهر
من الزواجر (و) يحمل الباقي
من قطن بمحط (على مثاقفه)
كفيه وقفا وأقوى على أنفسيه
(و) يحمل منه على (موانع
معوذة) جهته ودينه وركبته
وأطراف قدميه تشر بفاهلوكذا
مفانية كظلي ركبته وتحت يديه
ومرته لأن ابن عمر كان يتبع
مفاني الميت ومراقبه بالسك
(وأن طيب) الميت (كله من)
لأن أنسا طلي بالسك وطلي ابن
عمر من بالسك وذكر السري
يستحب تطيب جميع يديه
بالصندل والكافور لدفع أهوام
(وكره) تطيب (داخل عينيه)
نصا لأنه يفسدها (كما يكره
تطيبه (يورس وزعفران) لأن
الصندل غير جارية التطيب به
واغاب يستعمل لنقله أو زينة
(و) كره (طليه) أي الميت (ما
عنه كعب) يكسر الموحدة
وتسكن في ضرورة الشعر (مالم
ينقل) الميت فاحذته اليه
فياح الحاجة (ثم يوطرف)
القفاة (العلمان الجانب الأيسر)
الميت (على شق الأيمن ثم) يرد
(طرفها) أي اللغافة العليا (الأيمن على) شق الميت (الأيسر) كما دعا لحي (ثم) يوطرف اللغافة (الثانية) كذلك (ثم) يرد (الثالثة)

عن ذلك فذكره فيها اذ جاء (ويعمل ٤٠٤ أكثر الناضل) من الفوائد عن الميت (جماعته) له في الرجلين (ثم يحسدونها) ثلاثا (تشر وتعمل) (الحقد في القبر) قال ابن مسعود اذا اذخمت الميت الصلوات والمقدروا الارث ولا من انتشارها فان نسي المحدثان عليها نسي ولو بعد تسوية التراب عليه قريبا وحلت لانه سعة في ذكروا المعالي وغيره (وذكره فتريقها) اي الفائق لانه اقياد وتريق للكفن مع الامر بنفسه قال ابو اوفاه ولو خيف تشبه وجوزة ابو المعالي مع خوف تشبهه (لا يكره) (تكتفونه) اي الرجل (في قميص ومثزل ولفافة) لانه عليه الصلاة والسلام انيس عبدالله ابن ابي قيسه لما مات رواه البخاري وعن عمرو بن الماص انما ثبت يؤذون بقميص ولف بالثالثة والسنة اذا حصل الثموز جابلي جسده ثم يلبس القميص ثم يلف كما يلف الخي وان يكون القميص بكمين ويخارص كقميص الخي نصا ولا يحصل الا زارفي القبر لا يكره تكتفون رجل وثن بين ما تقدم في المحرم من قوله عليه الصلاة والسلام وحكفونوه في ثوبه (و) الكفن (الجسد افضل) من العتيق ان لم يوص كما فصل به عليه الصلاة والسلام ولانه احسن وليس من المصالة لانه معتاد للحي فيحصل في عموم حديث اذا ولى احدكم اخاه فله من كفته (وكره) تكتفون (برقيق يحكي الحية) لانه نصا ولا يحسرى ما وصف البشرية (و) كره كفن (من مشرو) من (صوف) لانه خلاف فعل السلف (و) كره كفن (مرعفر ومصفر) ولوامرأة لانه لا يليق بالخال (وحر) التكتفين (يجلد)

تلا القرآن قال الترمذي حدث حسن والدفن بالثاير اولى لانه سهل على متبى الجنائز واكثر لمسلمين عليها وامكن لاتباع السنة ودفنه وحاده (ويكره) الدفن (عند طلوع الشمس) (وعند غروبها) (عند قيامها) القول عليه ثلاث ساعات كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهنا عن الصلاة فيه وان تفرق من موتاهن تطلع الشمس بارعة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تنصف الشمس لقرو حتى تغرب وراهم لمعني تنصف وتجمع وتقبل لقرو ومن قولك تنصف فلانا اذا علمت اليه (وبن الاسراع بها) اي بالجنائز اقلوه عليه الصلاة والسلام اسرها بالجنائز فان تلحها تلحق بغيره فيها اليه وان كانت غير ذلك فشر تضعه عن رقابك متفق عليه ويكون (دون الخشب) نص عليه وفي المذهب وفوق السبي وفي الكافي لا يشرط في الاسراع فيمضونها ويؤذي متبعها وقال القاضي يستحب ان لا يخرج عن الشئ المعتاد ولكن راي الحاشية نص عليه حديث ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر عليه جنازة فخص من خلفها فقال عليكم بالصدق جنازكم رواه احمد فان خيف عليه التغير اسرع واخيب ضرب من الصدو وهو خطو فسمع دون الحق بغتتين ضرب من السبر فسمع سريع (ما لم يخف عليها منه) اي من الاسراع فيمضي بحيث لا يعرفها (وابناها) اي الجنائز (سنة) وفي آخر رواية اتباعها فرض كفاية لامر الشارع به في الصحيحين من حديث البراء قال مرنا النبي صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز (وهو) اي اتباع الجنائز (حتى لبت وأهله) قال الشيخ في الدين لو قدر لوانفرد اي الميت لم يمتحن هذا الحق لمزاحم ولقد استحقاقه تبعه لاجل اهلها احسانا اليهم لتألف ومكافاة او غيره وذكر فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع عبدالله بن ابي (وذكر الاجري ان من الخسيران يتبعها التضاهق انده المسلم) قال في الشرح واتباع الجنائز على ثلاثة اشرب احدها ان يصلي عليها ثم يصرف الثاني ان يتبعها الى القبر ثم يقف حتى تغيب الثالث ان يقف بمسدا للدفن فيستغفر له ويسأل الله التثبيت ودهوله بالرجة (ويكره المرأة) اتباع الجنائز لحديث الصحيحين من ام عطية قالت نهي عن اتباع الجنائز ولم يعمز علينا اي لم يمتحن علينا ترك اتباعها بل نهيته نهي (و) يستحب كون الجنائز امامها) قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم وابكر وعمرهما وعشرون امام الجنائز ورواه احمد عن ابن عمر ولا نهم شفعا والشيخ يع تقدم المشفوع له (ولا يكره) كون المشفوع خلفها اي الجنائز بل قال الا وراي انه افضل لانها متبوعة (و) لا يكره ان عشوا (حيث شاؤوا) عن عينا او سارها بحيث يدون تابعين لها (و) يستحب ان يكون (الزكبان ولو في سفينة خلفها) لما روي المفسرون شعبة فرواها الاك خلف الجنائز ورواه الترمذي وقال حسن صحيح ولان سره امامها يؤذي مشتهها (فلو ركب وكان امامها) اي الجنائز (كره) قاله الجسد (ويكره دكوب) من منع الجنائز (الالحاح) كرض (و) الا (لعود) فلا يكره لما روي جابر بن مرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحاح ما شاور رجعا على فرس قال الترمذي حدث صحيح (والقرب عنها افضل) من البعد عنها (فان بعد) عن الجنائز فلا بأس (او تقدم) (الجنائز) (الى القبر فلا بأس) بذلك اي لا كره فيه (و) يكره ان يتقدم (الجنائز) (الى موضع الصلاة عليها) يكره (ان تتبع) الجنائز (بنار) فمجرد قيل سب النكراهة كونه من شواذ الجاهلية وقال ابن حبيب المالكي تغاؤلوا بالنار (الالحاح مشوه) فلا يكره اذن للحاح (وان تتبع معاود ونحوه ومثله التبخير عند خروج روضه) يكره في ظاهر كلامهم وقاله مالك وغيره لانه يدهعه (ويكره جلوس من تبعها) اي الجنائز (حتى وضع بالارض للدفن) نص عليه ونقله الجماعة لحديث ابي عبد روفوا انما تبقي الجنائز فلا تجلسوا حتى توضع رواه

(الضرورة) بأن هدم ثوب يسير
جميعه غير ملتصقين لأن الضرورة
تدفع به ويحرم هدمه عدم
الضرورة في شيء من ذلك كرا
كان الميت أو أثنى لانه انما ايج لها
حال الحياة لانها تعمل زينة وقد
زال ذلك بجوعها (ومضى لم يوجد
ماديسر الميت) جميعه ضرورية
كالميت (ثم) ان فصل شيء من
هوية ستره (رأسه) لسرقه
(وجعل على باقيه) أي الميت
(حشيش أو ورق) لحديث
البحاري ان مصدا قتل يوم أحد
فلزم جده شيء يكفينه الأثرة
فكانت اذا وضعت على رأسه
يدثر جلده وثبت وضعت على
رجله فحترأه فامر النبي
صلى الله عليه وسلم أن تغطي
رأسه ويجعل على رجله الأثر
(وبين تغطية نهش) مبالغة في
ستر الميت (وكره) أن يغطي
(بغير أبيض) كاسود وأحمر
وبحرم تذهب ونحوه ويرى
(وبين لأثنى وخشخ) بالثني
(خسة أوابيض من قطن)
تكفين فيها (أزار وخمار وقص)
ولقائتان) قال ابن المنذر أكثر
من تحفظه من أهل العلم
يرى أن تكفين المرأة في خمسة
أواب (و) يس (اصغر ثوب)
واحد لانه دون الرجل (ونباح)
أن يكفن صبي (في ثلاثة) ما لم يبره
غير مكلف) رشيد من صغير أو
مجنون أو سفيه فلا (و) يس
(اصغر ثوبين ولقائتان) بلا
خمار فما ولا بأس باستعداد
الكفن لمل أوعباد ذنوب قبل

أوداد وروى عن أبي هريرة رفعته ووضع بالارض (الابن يمدحها) أي عن الجنائز فلا
يكرم جلوسه قبل وضعها بالارض لما في انتظارها من المشقة (وان جاعت) الجنائز (وهو)
جالس أو مرتبة) وهو جالس (كرميها معها) لحديث علي قال يا بنارس لو صلى الله عليه
وسلم قام فقامت عليه وقعدت فنامت عليه في الجنائز واصلحوا وجدعوا ابن سيرين قال من
يمتاز على الحسن بن علي وابن عباس فقام الحسن بن علي فقال الحسن لابن عباس
أما قام فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس قام ثم قعدوا (وكان) الأمام
(أحمد) أصلي على جنازة وهو يلطم مجلس حتى تدفن فقام البرزخي (وقتل حنبل لأبأس
فقامه على القبر حتى تدفن جبراً وكراً) ووقف على قبر قبيل الاجتماع أمير المؤمنين
فقال قليل قبائمه على أخينا فقام ما عليه فبره ذكره أحمد بحضابه (ويكره رفع الصوت
والضجعة عند رفعها) لانه يحدث (وكذا) رفع الصوت (معها) أي مع الجنائز (ولو قراءة أو
ذكر) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمن تتبع الجنائز صوت أو ناز رواء أوداد (بل يسن)
القراءة والذكر (مرا) والأصمت (وبين) لتسمع الجنائز (أن يكون) شخصاً متفكراً في
ماله أي امرأ الذي يؤول اليه ويرجع (متفقاً بالموت وما يستره الميت) قال سعد بن
معاذ مات ميت جنازة فحدثت نفسي بغير ما هو معمول بها (ويكره) لتسمع الجنائز (التبسم
والضجعة) أشد منه والقصد في الأمر الذي ذكره أصح منه سيده أو بنى عليها أتقرا) وقيل تبعه
كالقبر وأولى قال أبو البراء عني بوجده بخاتمه منه على الميت قال وهو يبيع في الحياة فكذلك بعد
الموت وفي القبول يكره قال ولقد أمتنع أكثر العلماء من مس القبر فكيف بالجسد ولانه بعد
الموت كالحياء ثم حال الحياة يكره أن لمس بدن الإنسان للاحترام وغيره سوى المصالححة وروى
الخلال في أخلاق أحد أن علي بن عبد الصمد الطيالسي مع يده على أحد ثم مصها على يده
وهو ينظر فغضب شديد وجعل ينفض يده يقول عن أخيه ثم هذا وأكره شديداً (وقول)
القائل مع الجنائز استغفر والله ونحوه (يده) هذا أحد ذكره (وحرمه) يرفص) نقل ابن
منصور ما يقبض وروى سعيد بن أنس عن جبريل قال لئن قال ذلك لأغفر الله لك
(ويحرم أن يتبعها مع منكر) وهو ما جاز عن أرائه نحو طيل ونباح وطلم نسوة وتصفيق ورفع
أصواتهن (لانه يؤدي إلى الاستباحة محظورة ورؤيته مع قدرته على ترك ذلك نوعته يتبعه ونحوه
بمحسه وفان لا يحنيفه (فان قدر) على إزالته (تبع) الجنائز (وأزاله) أي المنكر (زوما)
لحصول المقصودين قال في الفروع فيعابها (فلو ظن أن اتبعها أزيل المنكر) (لانه) اتبعها
أجره فلظن مجرى العلم (ومضرب النساء العلم منكر منهي عنه اتفاقاً قاله الشيخ) ومن دعي
لقتل ميت فسمع طبل أو نوحاً فقبره وأبنا نقل المروزي في طبل لا ونقل أبو الحارث وأوداد
في نوح يقبضه ويهاجم قال في صحيح الفروع والصواب أن غلب على ظنه زال الطبل والنوح
بذهابه مذهب وغسله والأفلا

فوفصل في دفن الميت وتقدم أنه فرض كفاية وقد أُرشد لما قيل إلى دفن أخيه هابيل
وبأن ذلك يبعث شراب يبعث في الأرض ليريه كيف يوازي سواء أخيه وقال تعالى ألم يجعل
الأرض كفاً للحياء أمواتاً أي طامة الأحياء في ظهورها بالمساكن والاموات في بطنها
بالقبور والكف الجوع وقال تعالى ثم أماته فاقبره قال ابن عباس معناها كرمه بدفنه (وبين
أن يدخل قبره من عند رجله) أي رجل القبر (أن كان أسهل عليهم) لانه عليه الصلاة
والسلام من قبل رأسه سلا وعبد الله بن زيد أدخل الحرف قبره من قبل رجل القبر وقال
هذا من السنة رواء أحد ولانه ليس موضع توجبه بل دخول في دخول الرأس أولى كعادته إلى

أما هذه المأوى يجمع في ثوب واحد
فصل في الصلاة عليه
 (والصلاة على من قتلنا نفسه)
 من الموتى (فرض كفائية) لأمه
 عليه الصلاة والسلام بها في غير
 حديث قوله صلوا على أطفالكم
 فأنهم أقرأكم وقوله في الخال
 صلوا على صاحبكم وقوله إن
 صاحبكم العباسي قدامت فقوموا
 قصلوا عليه وقوله صلوا على من
 قال لا إله إلا الله والامر للوجوب
 فإن لم يعلم به الواحدة تعينت عليه
 ومن لم يعلم بمنزور وعلم منه أنه
 لا يصلي على شهيد مصرعة
 ومقتول خليفه حل لا يفسلان
 فيها (وتسقط الصلاة على الميت
 أي وجوبها (١) صلاة (مكلف)
 ذكرنا وضئى أو أنى حرا وعبد
 أو مبعض كفله وتكفنه ودفنه
 وظاهره لا تسقط الجنازة له ليس
 من أهل الوجوب وقد في المخرج
 تسقط كالوغلة (ونسن) الصلاة
 عليه (جاءه) فعله عليه الصلاة
 والسلام وخصابه واستمر الناس
 عليه (الاهل النبي صلى الله عليه
 وسلم) فلم يصلوا عليه بإمام احتراما
 له قال ابن عباس دخل الناس
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 أو سالا يصلون عليه حتى إذا
 فرغوا أدخلوا النساء حتى إذا
 فرغوا أدخلوا الصبيان ولم يؤم
 الناس على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أحد رواه ابن ماجه
 وفي البراء والطبراني أن ذلك كان
 يومئذ منه صلى الله عليه وسلم
 (و) يسمن (أن لا تنقص
 المسقوف عن ثلاثة) الحديث
 ما لك بن هيرة كان أذلى على
 ميت جزأ الناس ثلاثة صفوف ثم
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف من الناس فقد أوحى

لكونه يجمع الأعضاء الثمانية (والأى وإن لم يكن أدخله القبر من عند جله أسهل أدخل
 من حيث أسهل) دفعا للقبر والمشفة (ثم) أن أسهل كل من الأبرين فمما (سواء) من غير
 ترجيح لأحدهما على الآخر (ولا توقيت في عديم بدخله) القبر (من شفع أو تبرل) يكون ذلك
 (بحسب الحاجة) كإثارة أموره (ويكره أن يصحى قبر رجل) لما روى عن علي أنه لم يقوم وقد
 دفنوا ميتا بسطوا على قبره الثوب فجبه وقال انما يصنع هذا بالنساء ولأن كشفه بعد من
 التشبه بالنساء مع ما فيه من اتباع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللعن من أطرا وغيره)
 فلا يكره أن (ويمن) أن يصحى (المرأة) لأنها هور تولد لا يؤمن أن يسد ومنه شئ فيراه
 الحاضر ومن بناء أمرها على السنن وانحش في ذلك احتياطا (ومن مات في مسغبة
 وتضرع ووجهه إلى البر) لم يعلمه من الساحل مثلا (تقل بشئ بدخله وتكفنه والصلاة
 عليه) ليستقر في قرار العرض عليه (وأنى في العسر لا كادخاله القبر وإن مات في بئر أخرج)
 وجوبه باليسر ولا يكفن ويصلى عليه ويدفن وإن أمكن معاملة البشر بالكسبة المملوكة تدار
 فيها حتى يجنب الأضرار ثم ينزل من بطنه أو أمكن إخراجها بكاليسر ونحوها من غير مثله
 وجب ذلك لتأديم فرض غسله (ومتن زوال البصائر إذا شك في بصره) ونحوه فان انطلق فهو
 باق والأقعد زال لأنه العلة أن الناس لا يتي القياس فيه الحيوان (فإن تعذر) إخراجها
 بالكلية أو لم يمكن الامتنع ونحوه (لميت) البش (عليه) لتسديد قبره لأنه لا لاشم وزناني
 إخراجها من بطنه وهذا حيث لا حاجة إلى البشر (ومع الحاجة إليها يخرج مطلقا) أي ولو تمقطما
 لأن عتله الميت أخف ضررا مما يحصل بطنه الميت وتقطيلها (وأولى الناس بشككين) ميت
 مطلقا (ودفن) رجل (أولاهم) ينزل الميت وذكر الحد وابن تيمية أن يتسحب أن يتولى دفن
 الميت غسله لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من العباس وعلى وأسمه رواه أبو داود وكانوا هم
 الذين تولوا غسله ولأن المتقدم غسله أقرب إلى ستر أحواله وقلة الإطلاع عليه (والأولى للأحقى
 أن يتولاه بنفسه) لأنه أبلغ في ستره وقلة الإطلاع عليه (ثم نائبه) إتيانهم مقامه الآن بكون وصيا
 على قياس ما تقدم في الصلاة عليه (ثم) الأولى (من بعدهم) أي بعد المذكورين في تغسيل
 الرجل الأولى (بذنب رجل الرجال) فيقومون على آثاره من النساء لأنهن يضعفن
 عن إدخاله القبر ولأن الجنائز يحضرها جوع الرجال (ثم) الأولى (محارمه من النساء ثم الأجنبيات)
 ثم بعضهن فلهن والكل والكشف بحضرة الرجال (ثم) الأولى (بذنب امرأة محارمها الرجال) الأقرب
 للحاجة إلى دفنه وعدم غيره (و) الأولى (بذنب امرأة محارمها الرجال) الأقرب
 فالأقرب لأن امرأة عمر بن الخطاب قال لاهلها أنتم حتى يبالوا بهم أولى الناس بولائها حال الحياة
 فكذلك بعد الموت (ثم) أن عمر بن الخطاب (زوجها) لأنه أشبه بمحرمها من النسب من الأجانب
 (ثم الرجال الأجانب) لأن النبي صلى الله عليه وسلم حين ماتت أمته أمرا طالعة فنزل في قبرها
 وهو أحبي ومعاود أن محارمها كن هناك كاختها طالعة وتولن نساء ذلك لو كان مشروعا
 لتعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعصر خلفائه ولم ينقل (ثم محارمها النساء) القرى
 فالقرى منهن كالرجال (ويقدم من الرجال) بذكر امرأة (أخصى ثم شيع ثم أفضل دينها
 ومعرفته ومن بعدهم جميعا) أولى من قرب (مهدية) قلت وانحش كرامة في ذلك احتياطا
 (ولا يكره للرجال الأجانب) دفن امرأة ومحرّم لها من قبله عليه لما تقدم في قصة أبي طلحة قال
 في القبر ووجهه احتمال حملها من التمسك إلى النعش ويصلها إلى من في القبر ويصل
 عذبا لكفن وقالة الشافعي في الأم وبعض أصحابه (والحد) بفتح اللام والضم لغة (أفضل) من
 الشقي لما روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه الحد وإلى الحد

رواه الترمذي والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم فان كانوا ستة فاكثروا جعل كل ٤٠٧ اثنين عفاوان كانوا اربعة جعلهم صفين

ولا تضع صلاة الفجر فيها خلافا
 لابن عجل والقاضي في التلطيح
 (والاولى بها) أي الصلاة على
 مستأما (وصلة العدل) لأن
 الفضيلة رضى الله عنهم مازالوا
 يوصون بها بقصد من الرضى
 وأوصى أبو بكر رضى الله تعالى
 عنهم أن يصل عليه عمر رضى الله
 تعالى عنه وأوصى عمر رضى الله
 تعالى عنه أن يصل عليه عبيد
 وأوصت أم سلمة رضى الله تعالى
 عنها أن يصل عليها ابن زيد
 وأوصى أبو بكر أن يصل عليه
 أبو رزدة كره أحدوا كالبال
 ونفرته فان أوصى بها الناس لم
 تصح (وتصح الوصية بها) أي
 الصلاة عليه (لأثنين) قلت ويقدم
 أولاها لما لمة لما أتى (فبعد
 برقيته) لأنه ماله (فأله طهارة)
 الحديث لا يؤمن الرجل في سلطانه
 خرج منه الرضى والسبيل اتقدم
 فبقى فيما عداها على الصوم
 ولأنه عليه الصلاة والسلام خلفاه
 من بعده كانوا يصلون على
 الوفا ولم ينقل عنهم استئذان
 العصبه وعن أبي حازم قال شهدت
 حبيبنا حتى مات الحسن وهو
 يدفع في قفا سعد بن العاص
 أمر المدنه وهو يقول لولا السنة
 ما قدمتك (فناثه الأمر) على
 بلد الميت لأنه في مناه (ف) ناثه
 (الحاكم) أي القاضي فان لم يحضر
 (فالاولى) عليها الإمامة الاولى
 (بصل دجل) ولو كان الميت
 أنى فيقدم أسفاره وان علام
 ابن ثمانية وان نزل ثم على ترتيب
 الميراث (فزوج بعد نوى
 الارطام) لأنه مزية على باقي
 الاحباب ويقدم حرمه على

وانصواعا على الميت نصبا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو) أي الصدق في الأصل المبل
 والارادنا (أن يحفر في أرض القبر) أي في أسفل حائط القبر (عما يلي القبلة مكانا يوضع فيه
 الميت) ولا يعمق تعميقا يزيل فيه جسد الميت كثيرا بل بقدر ما يكون الجسد غير ملاصق للميت
 (ويكره الشق) كالأحد لأحب الشق لقوله عليه الصلاة والسلام القعد لنا والشق لغربنا
 ر. واه أبو داود والترمذي وغيرهما لكنه ضيف (وهو ابن بني جانيه القبر بلن أو غيره) أي يسمونه
 بلا مص مناه (أبو شق) أي يحفر (وسطه) أي القبر (فصير) وسطه (كالخوض ثم يوضع
 للميت فيه) أي في شبه الخوض (ويستق عليه بلاط أو غيره) كالحجر كبره (فان كانت
 الأرض رخوة لا يثبت فيها القدر حتى يثبت الحائط) وأن أمكن أن يصل فيها شبه الجسد من الجندال
 واللين والمطهرات يصل نص عليه ولم يعدل إلى الشق لما تقدم (ومن تسعة) أي القبر بلاحد
 (ولوسعة بلاحد) لقوله عليه الصلاة والسلام في قتل أحد حافر أو أوسعوا واعقوا قال
 الترمذي حديث حسن صحيح ولأن تعميق القبر أنى لظهور رائحة التي تستخرجها الاجساد
 وأبعد لقدره الوحش على نبشه وأكندر للميت والتوسيع الزيادة في الطول والعرض روى
 البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحفارا أوسع من قبل الرأس ومن قبل الرجلين والتعميق
 بالعين المهمة الزيادة في التزول (وقال الأكثر قامه وسطا وسطة وهي بسط يده قائمه وكفي ما)
 أي التعميق (منع الرائحة والسماع) لأنه لم يرد فيه تقدير فراجع فيه إلى ما يحصل المقصود
 (و) سن أن (نصبه عليه) أي على الميت بدو وضعه في القبر (اللين نصبا) لما تقدم عن سعد بن
 أبي وقاص (وهو) أي القبر (أفضل من النصب) لأنه من جنس الأرض وأبعد من أبنية
 الدنيا بخلاف النصب واللين واحدة لينة ما ضرب من الطين ريعا للبناء قبل أن يشوي النار
 فاذا شوي بهاسي آخر (ويجوز) نظيفة الجسد (بلاط) لأنه في معنى اللين فحاسب (ويستعين
 اللين أو غيره) من الفرج (بطين ثلاثا ناعرا على التراب) وليس هنا شق ولكن بطين نفس
 الحى ر. واه أحمد بن جابر مرفوعا (ويكره دقته) أي الميت (في ثلوث ولو أراد) لقوله إبراهيم
 الضحى كانوا يستحبون اللين يكرهون الخشب ولا يستحبون الدفن في ثلوث لا يستحبون ينقل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه وفيه شبه بأهل الدنيا والارض أنشأ لفضله ولذا
 زاد بعضهم أوق حفر متوش (ويكره ادخاله) أي القبر (خشا الاضرورة) يكره ادخاله
 (مامسته نار) تغاولا وحده ولو أن الأرض رخوة أو ندية (ويستحب قول من يدخل) القبر
 (عند وضعه) فيه (بسم الله وعلى ملة رسول الله) لما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا وضعتمونا في القبر فنقول اللهم الله وعلى ملة رسول الله ر. واه أحمد وفي لغة كان اذا
 وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله ر. واه أحمد وفي لغة كان اذا
 والحديث ذكر أروعا يلقى بالجلال (فلاسا) به قال سعد بن المسيب حضرت ابن عمر
 جنازة فلما وضعها في القبر قال اللهم أرحها من الشيطان ومن عذاب القبر اللهم جاف الأرض
 عن جنبها وصدروها ولها مثل رضوانا وقال ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ر. واه ابن ماجة وعن بلال انه دخل مع أبي بكر في قبر فلما خرج قيل له لاد ما دل قال أسأله
 البسك الاهل والبال والانشيرة والذنب العظيم وأنت غفور رحيم فاغفر له ر. واه سعيد
 (ويستحب الدعاء له) أي للميت (عند القبر بعد دفنه واقفا) نص عليه وقال قد فعله على
 والاحف من قبس حديث عثمان بن عفان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن
 الميت وقف عليه وقال استغفر والايك وسأله ان ثبت فانه الآت يستل ر. واه أبو داود وعن
 ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على القبر بعد ما يتوى عليه فيقول اللهم نزل

عبدك رب وهدم مكاف على صبي حور امرأة (شجع نساو) في القرب كائين وشقيين يقدم (الاولى امامة) لمر يغضبه لته (ثم) يح

نسأله بما في كل شيء (يقرب) بينها ٤٠٨ فهدم المخرج غيره (ومن ثم دعوى) بمخرجه مع أهليته كولاية الشكاح (لا يكون

بل صاحبنا وخلف الذي خلف ظهره اللهم ثبت عندنا مثله مقطعة ولا يتبدل في قبره على الإطلاق له به رواه بعض مدققة من الأخبار بصودك كثير وقال أكثر المفسرين في قوله تعالى في المنافقين ولا تقبل على قبره مناداة له والاستغفار بعد الفراغ من دفنه فيقول على أن ذلك كان هاتئذ النبي صلى الله عليه وسلم في السجين وقتل محمد بن حبيب البشار قال كنت مع أحمد بن حنبل في حنازة فأتني فوجدت في قبره فخرج الناس من دفنه وانقضى الدفن جاء إلى القبر وأخذ يدي وجلس ووضع يده على القبر وقال اللهم انك قلت في كتابك فاما ان كان من المفسرين فروج ورجمان قرأ إلى آخره وروى قال اللهم وانما شهدنا هذا فلان بن فلان ما كذب بك واقد كان يؤمن بك وبرسولك فاقبل شهادتنا ودعاه ولا تصرف (واستحب الاكثر ثلثته بعد دفنه فيقوم الملقن عند راسه بعد تسوية التراب عليه فيقول يا فلان بن فلانة ثلاثا فان لم يعرف اسم أمه نسبته إلى حواشي ذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدًا رسول الله وأنك رضيت بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبينا وبالقرآن امامنا بالكعبة قبلته وبالمؤمنين اخوانا وأن الجنة حق وأن النار حق وأن السبت حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يسمي من في القبور) الحديث أي امامنا الساهل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مات أحدكم فسيتم عليه التراب قليلا على رأس قبره ثم يلقب بالفلان ابن فلانة فليسمع ويصيح يا فلان بن فلانة ثلثين مرة يسري فاهدا ثم ليقبل يا فلان بن فلانة فليقول ارضدنا برحمتك اللهم ولكن لا تسمع من في القبور ولا تسمع من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله الا تقول محمدًا رسول الله وأنك رضيت بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبينا وبالقرآن امامنا فان منكروا أو شكروا أو قالوا لا نعلم هذا الحديث رواه أبو بكر عبد الله بن زبير الشافعي قال في الفروع رواه أبو بكر في الشافعي والطبراني وابن شاهين وغيرهم وهو ضعيف والطبراني وأبو بكر في بيان الجنة حق وأنا لا نأخذ به وإن لم يثبت في وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يسمي من في القبور وقبضه وانك رضيت بالإسلام ديننا وبالكعبة قبلته وبالمؤمنين اخوانا قال لا ترمي قلت لابي عبد الله هذا الذي يصنعون اذا دفن الميت بقف الرجل ويقول يا فلان بن فلانة اذكر ما قرأت عليه شهادة أن لا اله الا الله فقال ما رأيت أحدا نقل هذا الا أهل الشام من مات أبو المغيرة جاءوا فقالوا ذلك وكان أبو المغيرة يرى فيه من أبي بكر بن مريم عن اشياخهم أنهم كانوا يفعلونه (قال أبو المعالي وانصرفوا قبله لم يعودوا) لأن الخبر بلفظ نوه قبل انصرفهم لئلا يكرهه (وهل يلقن غير المكلف) وجهان وهذا الخلاف (منه) على نزول المالكين إليه) التي قول القاضي وابن عقيل وقال الشافعي والاشعث قول أبي حنيفة وغيره وحكام ابن عسكروس من الأصبهان (المرجح النزول) فيكون المخرج تلقينه (وصحة الشيخ) واحتج عيار واهمالا وغيره عن أبي هريرة وروى يرفعا أنه صلى على طفل لم يعمل خطبة فقط فقال اللهم قد هذا القبر وقتنة القبر قال في الفروع ولا حجة به فجزم بنفي التعذيب فقد يكون بمره مرة يرى الوقف فيهم اه وكذلك احاب ابن القيم في كتاب الروحانية ليس المراد عذاب القبر به عقوبة الطفل قطعا لان الله لا يعذب أحدا بلا ذنب عليه بل المراد الام الذي يحصل له بسبب غيره وان لم يكن عقوبة على غيره وقال الآخرون أي القائلون بأنه لا يسأل السؤالات انما يكون لمن يعقل الرسول والمرسل فيسئل هل آمن بالرسول وأطاعه أم لا فاما الطفل الذي لا تميز له بوجهه فيقال له ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم ولوردا إليه عقله في القبر فانه لا يسأل عما لم يتمكن من معرفته والعلم به فلا تأذ في هذا

من قدس (وهي بمنزلة) أي الرمي لتقويته على الموصي حاله في الرمي من انظر فان لم يصل الرمي له انتقلت إلى من بعده (وتباح) صلاة على ميت (في مسجد أن آمن توليته) لصلاة عليه الصلاة والسلام على سهل بن يساه فيه رواه مسلم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وجاء أن ابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما صلى عليهما في المسجد كسائر الصلوات فان خيف توليت المسجد بعدو انفقار من دخوله اياه صلاته من التماس (وبسبب قيام امه) قيام (مفرده) صدور رجل أي ذكر (ووسط امرأة) أي أنثى فصا (و) قيامها (بين ذلت) أي الصدور والوسط (من خشي) مشكل شاعري لا سيما ابن فيه (و) بسبب (ان إلى امام) اذا اجتمع موفى (من كل نوع افضل) افراد ذلك النوع لفرضيته وكان عليه الصلاة والسلام يقدم في القبر من كان كثر قرأ في مقدمه من مكاف الافضل فالأفضل بعد ذلك فهي كذا ثم خشي ثم امرأة كذلك وتقدم في صلاة الجماعة (ظن فاسمى) ان استواء (ثم يقرع) مع الاستواء في السك والاذن سقط فرضها سقط التقديم (وجمعهم) أي الموفى مع التعدد (بصلاة) واحدة (افضل) من افراد كل صلاة لانه أسرع وأبلغ في توفير الجميع (فيقدم من أوليائهم) فلا مائة عليهم (أولاه) بامامة كسائر الصلوات وكما لا بد في ولاد واحد (ثم يقرع) مع الاستواء في انصاف

لنحذف قوله (ويجعل وسط أنثى حذاءه صدر رجله) يجعل (خشي بنهما) ٤٠٩ ليقتل الإمام أو لنفرد هو نفسه مع كل واحد منهم (وبسوى بين رؤس كل نوع) لأن موقف التروع واحد (ثم يكبر) مصطل (أرباب) رافعا يديه مع كل تكبيرة (بحرم) التكبير (الأولى) بغضائهم ولم ينه على العمل بها مما سبق فيسرى الصلاة على هذا الميت أو على هؤلاء الموتى عرف عندهم أولا وإن لم يعرفهم جلا أوساء وإن فوى الصلاة على هذا الرجل فإن أرادوا بالاكس فالقباس الأجزاء لقرة التكبير الأولى معرفة ذكره أو أوتيته وأمه وتسميته في الدعاء وإن فوى أحد الموتى اعتبر تسميته (وتعود ويسمى ويقرأ الفاتحة) فيها (ولا يستفتح) لأن مناهيها على الضيف وإن كان لم يشرع فيها الصورة بعد الفاتحة (وفي التكبير) (الثانية) يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كما يصلي عليه (في تكبيرة) له عليه الصلاة والسلام لما سئل كيف يصلي عليه علم ذلك (وبدهوق) التكبير (الثالثة) محسنا الحديث إذا صليت على الميت فأخضوا له الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه ويحسبه ابن حبان (يا حسن يا محضرة) من الدعاء ولا تزيث به (صا) (وبس الدعاء) (وبد) (ومنه) أي الوارد (أهم) أغتر لحينا وميتنا وشهدنا أي حضونا (وغالبنا) وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنتنا أنزلنا فقلنا (مقلنا) أي منصرفا (ومشوانا) أي ماوانا (وأنت على كل شيء قدير اللهم من أحببت متطابقا به على

السؤال (قال ابن عدوس يسأل الأطفال عن الأقرار الأول لحسين الذرية) يشبهه إلى قوله تعالى وإذا أخذوا بلعن بني آدم من ظهورهم ذر ماتهم وأشهدهم على أنفسهم أنت ربكم قالوا بل قال بعضهم وهو سؤال تكريم وسؤال إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال (تسرى) ونظمه حكمانا التكليف في دار الدنيا بعض تكريم بعض أمهاتنا ونكاح (والسكاكر يسألون عن معتقدهم في الدنيا) من (أقرارهم الأول) حسين الذرية (وبس) وضعه في حسده على جنبه الأيمن لأن هذه سنة النائم وهو يشبهه (ووضع لينة أو حجر أو شيء مرتفع) تحت رأسه (فأبضع على تحت رأسه) قال في المنهي وشرحه ووضع تحت رأسه لينة فإن لم يوجد حجر فإن عدم تقليب من تراب لا جرة لأنه مما حسته النار ويقضى بخذه الأيمن إلى الأرض بأن يزال الكفن عنه ويلقى بالأرض لأنه أبلغ في الاستكانة والتضرع ولقول عمر إذا ماتت غافوا فاجندي إلى الأرض (وتكره تحننه) بكسر الميم تجعل تحت رأسه نص عليه لأنه لم ينقل عن أحسن السلف وغيره لائق بالحمل (والمقصود) تركه (مضرة) وقطاعة تحننه) قالوا جدا أحب أن يجعلوا في الأرض مضرة ولأنه روى عن ابن عباس أنه كره أن يلقى تحت الميت في القبر شيء ذكره الترمذي عن أبي موسى قال لا تجعلوا بيض ودين الأرض شيئا والقطعة التي وضعت تحت رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما وضعت لاشتران ولم يكن ذلك عن اتفاق من الصحابة (ومنه) أي الإمام (لا بأس بها) أي المضرة أو القطعينة (من هاتو وسند) الميت (خلفه) بتراب ثلاثا بقلب (و) بسند (إمامه بتراب ثلاثا) فيسكب على وجهه يعني أن يدفن من الحائط ثلاثا يسكب على وجهه (ويحسب استقاله) أي أن يدفن مستقبل (القبلة) لقوله عليه الصلاة والسلام في الكعبة فليكنتم أمية وأما أو تالون ذلك طريقة السليبي ينقل الخلف عن السلف ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قد كذا دفن (وبس نكل من حضر) القبر (أن يجثوا التراب فيه) أي القبر (من قبل رأسه) أرضه ثلاثا (أي ثلاث حشبات) (باليد ثم يمال عليه التراب) حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحشي عليه من قبل رأسه ثلاثا رواه ابن ماجه وعن عامر ابن برة سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على عثمان بن مظعون فكبر عليه أربعين مرة وألقى القبر فحشي عليه ثلاث حشبات وهو قائم عند رأسه رواه الدارقطني ولأن مواريه فرض كفاية وبالحشي

بصيرين شاركت في إفادته أقوى غيره وثبت كونه صاحب ذلك ففصل ويصحب برقع القبر (من الأرض) (قد شرب) ليعرف أنه قبره وقبوه وترحمهم على صاحبه وقد روى الشافعي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع قبره عن الأرض قد شرب وعن القاسم بن محمد قال قلت لأبي عبد الله ما كسني في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكيف كنتي عن ثلاثة قبور لأشرفه ولا لأشرفه مطوحة سطا حاء أم حصة الجراء رواه أبو داود (وبكره) أربع القبور (فوقه) أي فوقه بقوله عليه الصلاة والسلام لم يلدع غفالا الأطمعة ولا قبر أمشرفا لأسويته رواه مسلم وغيره واشتد ما رف كثير ليدل ما سبق عن القادمين من محمد لأشرفه ولا لأشرفه (وتسنيه) أي القبر (أفضل من تسطيحه) لقول سفيان الثوري رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معتمرا واه البخاري وعن الحسن مثله ولأن التسطيح أشبه ما بينة أهل الدنيا (الادارح) إذا غرقت (على الميت) (والأولى تسويته) أي القبر (بالأرض) وأخافوه) أولى من اظهاره ونسجه هو ما من أن ينش بمثل به (وبس) أن يبرش عليه أي القبر (الماء) موضع عليه حصي صغير يحمل به ليحفظ ترابه (لماروي جعفر

ابن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رشح على قبره ابنه إبراهيم ما عو وضع عليه حصباء
رواه الشافعي ولأن ذلك أثبت له وأبعد لدروسه وأمنع لارتبائه من أن يذهب الرياح والحصباء
صغار الحصى (ولأنه يطمئنه) أي القبر لما تقدم من قول محمد بن القاسم في وصف قبره صلى
الله عليه وسلم وقبر صاحبه مطوحة يطعمها العرصة أجراها (و) لأناس أيضا (تعلية بحجر
أو خشبة أو غيرها) كلوح لماري أبو داود وأسناده عن المطلب قال لما مات عثمان بن مظعون
خرج بجنازة فدفن أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تأتيه بحجر فقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم فحفر عن ذراعيه فجعلها قوضها عند رأسه وقال أعلم بها قبر أخي أدفن إليه
من مات من أهلي ورواه ابن ماجه من رواية أنس (و) بكره ما له عليه) أي القبر (سواء
لحق البناء الأرض أو لأولو في ملكه من قبة أو غيرها فلهي عن ذلك) لحديث جابر قال
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحض القبر وأن يقي عليه وإن يعبد عليه ورواه مسلم
والترمذي وزاد أن يكتب عليه وقال حسن صحيح (وقال ابن القيم في) كتاب (إغاثة اللهفان)
في مكابدة الشيطان (يجب هدم القباب التي على القبور ولأنها أسست على معصية الرسول
انتهى وهو) أي البناء (في المقبرة) المسبلة أشد كراهة لأنه تضيق بلا فائدة واستعمال
للسبلة فيقال موضع له (وهو منع البناء في وقت عام) وقال الشافعي وغيره وقال رأيت الأئمة
يأمرون بهدم ما بيني وما ذكر المصنف هو مني كلام ابن عديم قال في الفروع فظاهر ما ذكره
ابن عديم أن الأشهر لا يمنع وليس كذلك قال المتوفى في هذا ما سأله أبو طالب عن أخذ حفرة في
المقبرة قال لا بد من فيها والمراد لا يختص به وهو كسره وجرم ابن الجوزي بأنه يحرم حفرة في
مسبلة قبل الحاجة فنهى ما أوى (قال الشيخ) من بني ما يمتنع به فيها (في روافض) وهذا
منه من الأئمة الأربعة وغيرهم وقال أبو العباس في تضيق على المسلمين وفيه في ملكه أصراف
وأضاعة مال وكل منهي عنه (قال أبو حفص) يحرم الجفرة في هدم وهو) أي القول بغير
البناء في المسبلة (الصواب) لما يأتي في الوقت لا يجب صرفه لجهة التي عنها الوائف (و) كره
أجد القسطاط والخيم على القبر لأن أبا هريرة أوصى حين حضر الموت أن لا تقربوا على
سبطاط رواه أحمد في مسنده وقال البخاري في صحيحه ورأى ابن عرفة سبطاطا على قبر عبد الرحمن
فقال نزع الغلام فأنا بظلمه عليه ولأن الخيام بيوت أهل البر فكرهت كما كرهت بيوت أهل
المدينة (وتشبه قبور الأنبياء والصالحين) أي سترها بما شابه ليس مشروعا في الدين قاله الشيخ
وقال في موضع آخر في كسوة القبر بالثياب اتفق الأئمة على أن هذا منكرا إذا فعل بقبور الأنبياء
والصالحين فكيف بغيرهم تركه إلا ما دفعه على تراب القبر من غيره) لحديث جابر قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبنى على القبر أو يزاد عليه رواه النسائي وأبو داود وعن
عقبة بن عامر قال لا يصلح على القبر من التراب أكثر مما يخرج منه من حفر رواه أحمد ولأن
العادة أن يفضل من التراب عن مساواة الأرض لمكان الميت من القبر ما يكتفي استغنائهم فلا
حاجة إلى زيادة (الآن يحتاج إليه) أي الزائد فلا كراهة (و) بكره ما له عليه (أي القبر
و) يخصه وتزويقه وتخلية وتقسيله والطواف به وتقصيره وكراهة ألقاع السبه ودسها في
الانقباض والاستغناء بالتراب من الاستقام) لأن ذلك كله من البدع (و) تركه (الكتابة عليه)
لما تقدم من حديث جابر (و) بكره (المبايعة) عليه لما روى أبو هريرة الفريزي أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا تحلوا على القبور ولا تصلوا إليها رواه مسلم وعن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يجلس أحدكم على جرة فحفر في ثيابه فخلص إلى جلدته خير له
من أن يجلس على قبر مسلم رواه مسلم (و) بكره (الوطء عليه) أي على القبر لقول الخطابي ثبت

صحيح على شرط الشيخين لكن
زاد في الموقوف وأنت على كل
شيء قدير ولما السنة اللهم اغفر
له وارحمه وعافه وأعف عنه
واحكم مرزله) أي بضم الزاي
وقد تسكن قرأه (وأوسع مدخله)
بفتح الميم موضع الدخول
وبضه الأذخار (وأغسله بالماء
والشعير والبرد) بالضم بك المطر
المنعقد (وقفه من الأقرب والخطاب)
كما ينشئ التسويب الأبيض من
الذهب وأبدله دارا خيرا من داره
وزوجا خيرا من زوجته وأدخله
الجنة وأخذ من هذاب القبر
ومن هذاب النار) رواه مسلم من
حديث عوف بن مالك أنه سمع
النبي صلى الله عليه وسلم يقول
ذلك على جنازة حتى غنى أن
يكون ذلك الميت وفيه ما أبدله
أخرا من أهل وادخله الجنة
زاد السوف لفظا من الدروب
(والسمع له قبره وقوله فيه) لأنه
لا يتق بالخال زادنا شرفي وابن
عقيل والمجد وغيرهم اللهم انه
عبدك وابن أمك نزل ملكا وأنت
خير منزول به أن كان الميت رجلا
فإن كانت امرأة قال اللهم انها
أمك بنت أمك نزلت بك وأنت
خير منزول به زاد بعضهم ولا تلم
الأخيرا قال ابن عقيل وغيره ولا
يقوله لأن علم خيرا والأصل
هذه خبرا من الكذب (وان
كان) الميت (صغيرا) يبلغ مجنونا
واسم (على جنونه حتى مات
قال) بدو من قريته من افتقره
على الاعان اللهم اجعله ذكرا والديه
وفرا) أي سابقا مهنيا إصلاح
أبويه في الآخرة سواء مات في
حياته ما أبعده موتها (وأجرا وفيها مجابا اللهم تقبل به موازينهم وأعطهم أجورهم) وأخذ

عليه وندى لوالديه بالشفقة والرحمة ونظف العظام والرحمة رويها أحمد وأحمد بن الدعام بالشفقة قال الدعام لوالديه بذلك لانه شافع غير مشفق عليه ولم يصرح به قط (وان لم يصح) مسلم (اسلام والديه) أي الصغير والجنون دعا لوالديه ليقامهم مقامهما في المصاب ولا بأس بأشارة بنحو أصبح كنت حال دعائه له نما (وروي عن الضمير) في صلاة (على نبي) فنقول اللهم اغفر له وارحمه أي ولا تقبل في ظاهر كلامهم وأبدلها زواجهم من زوجها (ويشتر) مسلم (عيا بصلح لها) أي الذكر والآن في صلاة (على خنثي) فنقول اللهم اغفر له هذا الميت وغفوه (ووقف بعد) تكبيرة رابعة قليلا لمدهش يدين أرقم من روعا كان كبير الرأى بتمام وقف ماشاء الله فكنت أحسب أن هذه الوقفة لذكر آخر الصلوة رويها الجوزي حاشي (ولا يدعو) بعد الرابعة فظاهر الخبر (ويسلم) تسليمة (واحدة عن يمين) تسليمة لانه أشبه بالصلوات أكثر ما روي في التسليم (ويجوز) أن يسلمها (تلقاه وجهه) تسليما (و) يجوز أن يسلم (ثانية) ويجوز أن لم يقل ورحمته كما روي الخليل وحرب عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى على زيد بن الخطاب فسلم واحدة عنه نه السلام عليك لكن ذكر الرحمة التي بالغال فكان أولى (وسن وقوفه) أي الصلي عليها (حتى ترتفع) تسليما فان جهاد رأيت عبد الله بن عمر لا يرحم من مصلحتي بل راعا

أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن توطأ القبور (قال بعضهم إلا حاجة) إلى ذلك (و) بكره (الإنكسار عليه) لما روي أنه عليه الصلاة والسلام رأى رجلا قد أتى على قبر فقال لا تزد صاحب القبر (ويحرم النخل عليها) أي القبور (ويشتر) حديث عتبة بن عاص قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لأن أطأ على جرة أو سيفاً أحب إلي من أن أطأ على قبر مسلم ولا بأس بالوسط القبور رخصت حاجتي أو وسط السورق أو ما خلل وإن ماجه (والذين في صغرها أفضل) من الذين بالهران لانه أقل ضرراً على الأحياء من الورثة وأشبه بما كن الآخرة وأكثر الدخالة والترحم عليه ولم تزل الحماية والتأبوت فمن بعدهم يقبرون في الصغراء (سوى النبي صلى الله عليه وسلم) فانه قبر في بيته كانت عائشة ثلاثاً يقبره مسجداً رويها البخاري ولا يروى تدفن الاثني عشر ميتة مع النبي صلى الله عليه وسلم كان يدين أحسب بالقبور وقوله أولى من فعل غيره وأما أصحابها وأخصم ذلك حسنة عن كثرة الطرقي وغيره من غيره صلى الله عليه وسلم (واختار أصحابه) أبو بكر وعمر رضي الله عنهما (الذين معه نشر فلو تراكوا لم يزد عليها لأن الخرق يشم والكان ضيق وحادث أخبار تدل على دفنهم كما وقع) ذلك (ذكرنا الحمد وغيره ويحرم سراجها) أي القبور لقوله صلى الله عليه وسلم لمن أقفر وأرأى القبور واتخذ من عليها المساجد والسرج وأما بدو ادو الناسي عنه وأما يبعلم بان النبي صلى الله عليه وسلم من فعله ولا في ذلك نصيباً للمسلمين غير فائدة مما لا في تعظيم الأموات أشبه تعظيم الأصنام (و) يحرم (اتخاذ المسجدين عليها) أي القبور (ويشتر) الحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد متفق عليه (وتعين أنزلها) أي المساجد فإذا وضعت على القبور (ويشتر) وفي كتاب الهدى النبوي لأن في الجوزية (لو وضع المسجد والقبر معاً لم يجوز) بضع الوقت ولا المسألة (تقليباً لجانب الحظر) (وتقدم) ذلك (في باب) (اجتناب الخاصرة) بكره النبي بالنخل فيها) أي في القبور لما روي بشير بن الحصاصه قال بينما أنا ماشي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رجع عشي في القبور عليه مهلة قال فقال له أصحاب السنين التي سبيلك فظفر أن جل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفهما فرمى بهما رءاً وأبو داود وقال أعددنا سنداً جيد ولأن خلق النملين أقرب إلى الخشوع وزي أهل التواضع واحترام أموات المسلمين (حتى التمسك بضم التاء والميم وسكون الشين) (المهمة) (لانه) أي التمسك (نوع منها) أي من التماسك فتأوله ماسبق وهو مصر وفيداد (لا) بكره النبي بين القبور (بحق) لانه ليس يتدل ولا في معناه بشي نزعه وروى عن أحمد انه كان إذا أراد أن يخرج الجنة نزلت عليه وأما وطأ القبر نفسه فبكره ومطلقاً لما سبق وفي عبارة المنتهى إيهام (وبسن خلع النعل إذا دخلها) لما سبق (الاحوف خاصة أو شوك وغفوه) مما تأذي به كحرارة الأرض لانه غير (ومن سبق إلى) مقبرة (مسلمه قدم) عند التزاحم وضيق الحمل كالو تنزاع في رحاب المساجد ومقاعد الأسواق (ويقرع أن حاً أمعا) فيقدم من خرجت له القرعة لانه أوضع لتمييز ما بينهم (ولا بأس بقول الميت وقوله إلى ما كان آخر بيده لخص صحيح بكفة شريفة ومحلوه صالح مع أمن التغير) (ساقى للموطأ لما شئت الله مع غير واحد بقوله إن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ما تابا المعيق لخمائل الذي يتفوق فيها) وقال صفيان بن عيينة ما تابن عمر داهنا وأوصي أن لا يدفن هاهنا وإن يدفن بسرف ذكروه ابن المنذر وتقدم بعض (الإلا الشهد) إذا دفن بمصر فلا تدفن معه دفنه سنة (حتى ولو نقل) من مصره (رد إليه) قال أحمد أنا القتيبي فعل حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ادفنوا القتلى في مصارعهم (ويجوز نيشه) أي الميت (تعرض صحيح كصديق كفته) حديث جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم على أيدي الرجال وروى عن أحمد أنه صلى الله عليه وسلم لم يقف (وواجباً) أي أركان صلاة الجنازة سنة (قيام) (فأد) (فقرضها) فلا تقع

عليه وسلم بعد الله بن أبي بعدا دفن فاخرجه فدفنت فيه من ربه واليه قصه أخرجه الشيطان
(و) يجوز نقله (لأنه خبير من يقينه) ينشله (انفراد من دفن معه) لقول جابر بن عبد الله
رجل فلم تطلب نفسي حتى أخرجته فجلعته في قبر على حدة وفي رواية كان أبي أول فقتل بعني
يوم أحد فدفن معه آخر في قبره ثم لم تطلب نفسي أن أتكرمه الآخر فاستقر جنة بعد سنة أشهر
فأذا هو كبر ومضى غير أنفجر وأجاب الخافض (وتقدم) ذلك أول النسل (و) يستحب جمع
الأقارب (الموتى في القبرة الواحدة) ويقار به بين قبورهم لانه أسهل لزيارتهم وأبعد لانداس
قبورهم وبعضه قوله عليه الصلاة والسلام لا مدفن عثمان بن مظعون وعلم قبره أدفن
اليمن مات من أهل ويستحب أيضا الدفن (في البقاع الشريفة) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه
أن موسى عليه السلام لما حضره الموت ألبس به ابنه من الأرض المتسفة زمية حجر قال
الذي صلى الله عليه وسلم لو كنت تم لا يرتك قبره عند الكعبة لاجل ما قال عمر اللهم أرزني
شهادة في سبيلك واجل عوفي في بلد رسولك فاعتق عليهما (و) يستحب أيضا الدفن في (ما كثر فيه
الصلحون) لانه لا يركبهم ولأنك التمس عمر الدفن عند صاحب رسول الله فاشتهى أن تدفن له (وعمر
قاع شي من أطراف الميت وأتلاف ذاته وأحارقه) لحديث كعب بن علقمة كعب بن علقمة
ولم يلقه حرمته (ولو أوصى به) أي عاذ كرم من القطع والأتلاف والأحراق فلا تسع وصيته لحق
الله تعالى (ولا تمن فيه) أي الميت إذا قطع طرفه أو أكل أو أقرق (ولو لم) أي الميت (ان
يحيى عنه) أي يدفع عنه من أراد قطع طرفه ونحوه بالأسهل فالأسهل كدفع الصائل (وان آل
ذلك إلى أتلاف المطالب فلا ضمان) على الدافع كأي دفع الصائل (ومن أسكن غسلة فدفن
قوله لم ينش) تدارك الواجب (و) لم (تسببه) وتكفنه والصلاة عليه (وتقدم) ذلك في
النسل (ودفن اثنين في قبر واحد) لانه عليه الصلاة والسلام كان يدفن كل ميت في قبر
وهي هنا استمر قبل الصائغ من بعدهم (بالضرورة وأجاجة) ككثرة الموتى وقلة من
يدفنونهم وخوف الفساد عليهم لقوله عليه الصلاة والسلام يوم أحد فدفنوا الاثنين والثلاثين
قبر واحد واهل النساق وإذا دفن اثنين في قبر واحد دفنوا ثمان مائة من رؤسهم وان شاء
حفر قبره راطو بلا جعل رأس كل واحد من الموتى (عند رجل الآخرو) عند (وسطه
كالدرج) ويجعل رأس المفضل عند درجى الفضل ولسن يجره بينهما بتراب) ليس بركل
واحد كانه في قبر منفرد (والقديم إلى القبلة) لتقديم إلى الامام في الصلاة فحين ان يقدم
الأفضل فالأفضل إلى القبلة في القبر لحديث هشام بن عمار قال شكى الرسول الله صلى الله
عليه وسلم كثرة الجراحات يوم أحد فقال أسفروا ووسموا واحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة
في قبر واحد وقدموا كثرهم قرأ ناره والترمذي وقال حسن صحيح (وتقدم) ذلك في صلاة
الجماعة) عند بيان موقف الامام والمأموم (ولا ينش قبر ميت باق لبيت آخر) أي يجرم ذلك
لما فيه من هتك حرمته (ومتي علم) أن الميت لى وصار رميا (ومراده) أي الانحساب (ظن انه
بلى وصار رميا جازيسته ودفن غيره فيه) أي القبر مكانه ويختلف ذلك باختلاف البلاد والمجاء
وهو في اللامعة أسرع منه في الماردة (وانشك في ذلك) أي في انه بلى وصار رميا (وجمع
الى قوله اهل الخيرة) أي المرفة بذلك (فان سحرفو جفها) أي الارض (هنا مادفها) أي
المقام أي أجاها مكانها أو أعاد التراب كما كان ولم يجر دفن ميت آخر عليه نصا (وحفر في مكان
آخر) خال من الاموات (واذا صار) الميت (رميا جازت الزا راعن حرة) أي موضع الدفن
(وغير ذلك) كالتمساق له أو المالى (والا) أي وان لم ينصر رميا (فلا) يجوز ذلك قال في القروع
(والمراد) أي يقول أبي المالى تجوز الزا راعة والحرف ونحوها اذا صار رميا (انما يخالف

يسقط به فرضها كبقية النوازل
(و) الثاني (تكبيرات) أربع
لما في الصحيح عن أنس وغيره
ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر
على المنارة أربعين مرة وفي صحيح مسلم
انه عليه الصلاة والسلام
نفي الصائغ في اليوم الذي مات
فيه يخرج الى المصل وكبر
أربع تكبيرات وقبه عن ابن
عباس مرفوعا صلى على قبر بعد
ما دفن وكبر أربعين مرة وقد قال صلوا
كما رأيتموني أصلي (فان ترك غير
مسبوق تكبيرة) من الأربع
عجا طلت) صلاته لانه ترك
واحد بعد ما بطلها كثر
التهنؤات (و) ان تركها (سهاوا
يكبرها) كالسليم في المكتوبة
قبل اتمامها سهاوا (ما لم يطل
الفصل) ونصح لان هذا
التكبير يقضى مفردا أشبه
الركعات وهكذا تكبير
الائتة لا فلا يشترع قضاءه مفردا
فقط بتركها (فان طال)
الفصل عرفا استأنفها (أو وجد
مناف) الصلاة من كلام ونحوه
(استأنف) الصلاة لما روى
حرف في مسأله واختلف في جامعته
عن قتادة ان أناسا صلى على
جنازة تكبر عليها ثلاثا وتكلم
فقبل لها غما كبرت ثلاثا فخرج
فكبر أربعين مرة وعن عبد الطويل
قال صلى بنا أنس فكبر ثلاثا ثم
سلم فقبل لها غما كبرت ثلاثا
فاستقبل القبلة وكبر الرابعة
رواه البخاري وهذا مجمل على
عدم وجود المنافى (و) الثالث
(قراءة الفاتحة) لم يرد حديث
لاصلا لا يباحثه الكتاب وعن
أشربك قالت أمرا النبي صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنازة نفعها الكتاب ر واه

ويعلمه الترمذي (وسن
اسرارها) أي الفاتحة (ولو
لما) لما روى الزمري عن أبي
أحمد بن سهل قاله السنة في
الصلاة على الجنائز ان يقرأ في
التكبير الأولى بأم القريان
مخافة تكبير ثلاثا والسلام رواه
الشافعي ولأنه فصل السلف
(و) الرابع (الصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم) (ما روى
الشافعي والأثر باستادها عن
أبي أمامة بن سهل انه أخبره
رجل من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ان السنة في الصلاة
على الميتة تكبير الأمام ثم يقرأ
بفاتحة الكتاب وبعد التكبير
الأولى سراجي نفسه ثم يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم
ويخلص الدعاء للجنائز في
التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن
ثم يصلي سراجي نفسه ثم يقرأ
واستنه أن يقرأ في ذلك
مثل ما يفعل امامهم كالذي
الكافي والترمذي حذافه لأن
المقصود مطلق الصلاة
(و) الخامس (أن يقرأ في)
لمسبق ولأنه المقصود من
الصلاة عليه وأقوله اللهم اغفر له
وارحمه وعلمه انه لا يكتفى اللهم
اغفر له ما مضى من ذنوبه
المستوجب والتكبيرات والمغفرة
والكافي اعتبار كون القربة
بعد الأولى والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في الثانية
والدعاء في الثالثة وفي الأضلاع
أو الرابعة (و) السادس
(السلام) لما تقدم ولعموم
حديث وتحليلها التسليم
(حضور الميت بين يدي) أي

شرط واقف لتعنيته الجهة) بان عين الأرض للدفن فلا يجوز حرقها ولا غرسها وتقرم عبارة
المقبر إذا تر الذي غلب على الظن بلا صاحب وتوسيه الاستراب عليه في المقبرة المسبلة للآل
نصود بصورة الجليل فتمتت الناس من الذين فيه كما سأل غيرهم الحفر في الجبل الحاجب إليه
(و) يجوز نيش قبره أو انشركين ليقتضيهما مسجداً) لأن موضع مسجد النبي صلى الله عليه
وسلم كان قبور الشركين فأمر بنشها وجعلها مسجداً (أو) أي ويجوز نيش قبور الشركين
(لما فيها تخبر في رغال) لما روى أبو داود والنسائي صلى الله عليه وسلم قال هذا قبر أبي رغال
وأين ذلك معه فصناعتهم ذهباناً ثم ينشتم عنه فصبوا فيه ماء فابتدأ الناس فاستخرجوا
الفضن ونقل الروذ فيمن أوصى ببناء داره مصداً لغيره كان أو مسلمين لم يضر جوا
والآخر حجت عقابهم (فنه) أي أبو رغال رحيم قبره وكان دليلاً للحيثية حيث توجهوا إلى مكة
فحات في الطريق قاله في الأصحاب (ولو وصى بدفنه في ملكه دفن مع المسلمين لأنه) أي دفنه
ملكه (بضر الورثة) لمنهم من التصرف فيه فيكون متغلباً للدفن ولا ضرر (ولا بأس
بشراؤه موضع قبره وصلى بدفنه فيه) فصله عثمان وعاشقة في الفروع فلهذا جعل صاحب
المرور الأولى على أنه لم يخرج من ذلك وما قاله غيره وبعده بعضهم وفي الوسيلة فان أدوا كره
دفنه فيه نص عليه انتهى وراى صاحب الفروع بالأول لما إذا أوصى بدفنه في ملكه عقلت الأولى
حل الأولى على ملك في العمان كما يدل عليه كلامه في الوسيلة والتعليل السابق وحل الثاني على
شراؤه موضع قبره في مقبرة غير مسجلة كما يدل عليه ما استدولاه من فعل عثمان وعاشقة فانها
في البقيع (و) يصح ما دفن فيه من ملكه) لبقا ما بينه (ما لم يجعل) ما دفن فيه مقبرة
بان وقف للدفن فيه (أو يصير مقبرة) ما ن تكبر في الموقف وبعبارة المنتهى مع شرحه ما لم يجعل
أي يصير مقبرة نص عليه ومنع أن يحل بيع موضع القبر مع بقائه منة قال في القنون لأنها
ما لم تسقط ثواباً فهي محترمة قالوا بان نقلت العظام وجوب الدفن فيها (و) يجوز حفره في
مقبرة (مسبلة قبل الحاجة إليه) أي الدفن كمن يفتقر إلى دفن فيه من صمود كره
ابن الجوزي وإن ثبت قول يجوز بناء بيت ونحوه فيها كان ذلك أولى ويتوجه ما سبق في
المصل المفروض قاله في الفروع (و) يجوز (دفنه في مسجد ونحوه) كدسور باطنين
الواقف الجهة لتعريف ذلك (ونيش) من دفن بمسجد ونحوه ويخرج فصاندار كالمحل بشرط الوقت
(و) يجوز دفن (في ملك غيره) بلا إذن ربه العدوان (ولا تلك الزم دافته بنقله) ليخرج له ملكه
عاشقته به بنهر حق (والأولى) الملك (تركه) أي الميت حتى يلى لمخافته من هتك حرمة
وكرهه أبو المعالي ذلك (و) يجوز أن يدفن مع الميت حتى أو ثياب غير كفته كالحرق شبه
وتكسر أو ثيابه ونحوها) لأنها ما أعمال بلا فائدة (وان وقع في القبر له قبة) عراً أو زوا
ر به فيه نيش القبر (وأخذ) ذلك عنه لما روى ان المقبرة من شعبة موضع خاتمة قبر النبي
صلى الله عليه وسلم ثم قال حتى فدخل وأخذوه وكان يقول أنا أفردكم عهداً رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقال أحدنا نسي اخفأ مسجده في القبر جاز أن ينش انتهى وتعلق حق
ر به بعينه مع عدم الضرر في أخسده (وان كفن بثوب غصب) وطلبه به لم ينش وغيره
ذلك من تركه لا مكان دفع الضرر مع عدم هتك حرمة (أو يلجأ بالغيره بغير إذنه وتيق
مالية تكاتم وطلبه به لم ينش وغير ذلك من تركته) صواباً لحرمة مع عدم الضرر (كن
غصبه إذا تابع بحب فبنته) على القاصب (لأجل الحيلولة) أي سبيل ولنه من لئلا ربه
(فان تعذر القرم) أي غرم الكفن المنصوب أو المال الذي يبعه الميت (لعدم تركه ونحوه
(وشرط لها) أي صلاة الجنائز (معها) شرط (لكتبة في الوقت) فلا يشترط لجنائز ثلاثة شروط (حضور الميت بين يدي) أي

منها ولا يصح ان يسامها الامام
 يمكن بذكره له تركها ذكره
 في الراجح ولا يصح الى مكان أو
 محلة للصلي عليها ذكره ابن
 عقيل (الا اذا صلى على غائب
 من البلد ولو انه دون مسافة
 قصر أو في غير مكان) أي المصلي
 ولو صار وراعه حال الصلاة فصح
 من الامام والآحاد ان يسهل نصا
 لحديث جابر في صلاة عليه
 الصلاة والسلام على الجنازي
 وأمره اجماعا بالصلاة عليه متفق
 عليه (و) الا اذا صلى على
 غريق ونحوه كاسير فستقط
 شرط الحضور للجماعة وكذا
 غسلها لتعذره (فصل عليه)
 أي من ذكر (الشمس) من
 موته (بائنة) لانه لا يصلح بقاؤه
 من غير تلاش أكثر منه
 فان كان الميت في جانب من
 البلد والمصلي في الآخر لم يصح
 الصلاة عليه من غير حضوره
 لانه يمكن الحضور للصلاة عليه أو
 على قبره أو شبهه ما لو كان في جانب
 واحد (و) الثاني (اسلامه) أي
 الميت لان الصلاة تشفع ودعائه
 والعصاة كافر ليس أهلا لذلك
 (و) الثالث (ظهوره) أي الميت
 ولو بتراب لم يدر كفتدائمه
 أو تفرق أجزاءه بسبب الماء عليه
 وتضمه فيم (فان تضر) النيم
 أيضا لفتدائمه أو غيره سقط
 (وصلى عليه) لان القبر من
 الطهارة لا يسقط من الصلاة
 كالحق وكما في الشروط وبشرط
 لها أيضا ان تكون له ولينسب عليه
 ملازمته للغسل عادة (و يتابع)
 بالنسبة للمول (امام زاد على)
 تكبيرة (رابعة) لعمومها لاجل الامام ليؤتم به (السبع) تكبيرات قاله ما جدوا أكثر ما جدوا

نيس) القبر (واخذ الكفن) النصب قد قدم له (ق) المسئلة الاولى (وشق جوفه في)
 المسئلة الثانية (واخذ المال) قد علم له (ان لم يذلل له جنه) أي ان لم يترجع وارث أو غيره
 بذل قيمته الكفن أو المال له والا فلا ينش لم يسبق (وان لم له) أي مال القبر (بائنة) به
 أخسفا ذابلي) الميت لان ملكه هو المصلحة له على ماله الا ذل له (ولا يرضى له) أي غلبت
 (قبله) أي قسلا أن يسل ما تقدم (ولا يصح عنه) أي المال الذي يملكه بأذن به فلا يملك له
 على تركه لانه الذي سطره عليه (وان يلع مال فلق لم ينش قبل ان يسل) لان ذلك استهلاك
 لمال نفسه في حياته أو شبهه ما لو تلفه (الا أن يكون عليه دين) فبنش وبنش جوفه فخرج
 وبوفيه منه لمافي ذلك من المبادرة التي تترفع عنه من الدين (ولومات) له أنف ذهب لم يلع
 لمافيه من الخلق (لكن ان كان باعهم لم يأنفغنه) أخذ من تركه كسائر الدين (ومع عدم
 التركة ماخذ) به (فأبالي) الميت جابين المصليين (وان ماتت حامل عن برحي حياته) مع
 شق بطنها من أجل الحمل مسئلة كانت أو منسية لمافيه من هتك حرمة متنفذة لانه أحياء
 موهومة لان الغالب والظاهر ان اللد لا يعيش واحتج أحمد على ذلك في رواية أبي داود وعاروت
 عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كسر عظم الميت ككسر عظم الحي رواه أبو داود
 ورواه ابن ماجه من رواية أم سلمة وزاد في الآتي (وسطر عليه القوابل) أو غيره من النساء
 لم يدخلن أديهن في قبرها (فخرجته) من بطنها الذي برحي حياته هو الذي تله ستم أشهر
 وكان يعرف حركة قلوبها وانتفخت الخارج (فان لم يوجد نسائها لم يسلطوا حاله عليه) لمافيه من
 هتك حرمتها (فان تضر) طلين اشواحه (ترك حتى يموت) ولا تنشق بطنها ما تقدم (ولا تنفن
 قبله) أي قبل موت جملها لما يرميه من دفع معها (ولا يوضع عليه ما يوقه) لعموم التواهي عن
 قتل النفس المحرمة (ولخرج بسنه) أي الحمل (حياتى) بطنها (حتى يخرج) باقي الحمل لينفن
 حياته ببدان كانت موهومة (فلومات) الحمل (قل خوجه أخرج وغسل) كتمه (وان تضر
 خوجه) أي خروج باقي الحمل (ترك) بحاله (وغسل ما خرج منه) لان حكم السقط (واجزا)
 غسله (وما بقى) من الحمل في جوفها (في حكم الباطن لا يحتاج الى التيميم من أجله) لانه في حكم
 الحمل (وصلى عليه) أي على من خرج بسنه (فهي) أي مع أمهات بنوى الصلاة عليه ما حبس
 ثم له أو بعه أشهر ما كثر (وان ماتت ذمية) أو كافره غيرها (حامل عسل دفنها مسل وحدها) أي
 في مكان غير مقابر المسلمين وغير مقابر الكفار نص عليه وسكاه من والثاني لا يسقط (ان
 أمكن دفنها وحدها) (والا) بان لم يكن دفنها وحدها (ة) انما تدفن (مع السليين) لان ذلك أولى
 من دفن المسلم الذي هو الجنين مع الكفار وكما لو شقه مسلم بكافر (وجعل ظهرها) أي
 الكافرة (الى القبلة) وتدفن (على جنبه الا لاسر) ليكون الجنين على جنبه الا عن مستقبل
 القبلة لان ظهره لو جه أمه (ولا يصل على) أي جنين نحو الذمية (لانه غير مودود ولا سقط)
 وكأما قول بطن لا كل (ويصل على من لم يسلط) على (جملها بعد مضى زمن تصور به)
 وهو أربعة أشهر فينوي بها الصلاة (والا) أي وان لم يمض زمن تصور به صلى (عليها دونه)
 وانما سقطت الصلاة عليه معها بعد مضى زمن تصور به تعالها بخلاف الكافرة (ولم يميز
 قبور أهل الذمة) عن مقابر المسلمين كحال الحياة أو أولى (و ياتي) في أحكام الذمة (ولا تنكره
 القبر لم على القبر) (ولا في المقبرة بل يقتحب) لما روى أنس مرفوعا قال من دخل المقابر
 فقرأ فيها يس خفف عنهم ومثلو كان له بعدد هم حسنات ومعه عن ابن عمر أنه وصي إذا دفن
 أن يقرأ عنده بفاضة البقرة ويأتمها ولهذا رجع أحد من الكراهة قاله أبو بكر لكن قال
 السامري يستحب أن يقرأ أعند رأس القبر بفاضة البقرة وعند رجليه بخاتمتها (وكل قرية فعلها

المسلم وحل قلوبها أو بعضها كالتمص وغيره) ثالثا وأربع (اسلم على أو ميت حاز) ذلك
(ونفعه حصول الثواب له حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ذكره المحدث (من) بيان لكل
قربة (تطوع ورواجب تدخله النية كغيره) كصوم نذر (أولا) تدخله النية (كعملة
وكدهاء واستغفار وصدقة) وعق (أو) تحمق أو اداء من صوم وكذا فرائض غيرها) قال أحمد
البيت يصل إليه كل شيء من الخير للنصوص الواردة فيه لأن المسلمين يجمعون في كل عصر
وقرن ويهلون لموتهم من غير تكفير فكان اجما وقال لاكثر لأصل إلى الميت ثواب
القرآن وإن ذلك لغايه واستدلوا بقوله تعالى وإن ليس للإنسان الا ما سعى ولما سعى
يقوله عليه الصلاة والسلام إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا خير وجوابه عن الآية الأولى بان ذلك
في مصف إبراهيم وموسى قال فكر مذهبنا في حقهم خاصة بخلاف شرعنا دليل حديث
الشمس أو بانها منسوخة بقوله والذين آمنوا وتبعناهم نذر ما تباعون أولئك المخلصون
بالكفر أرى ليس لهم من الخير الا جزأه اسمه بوقاه في الدنيا وما له في الآخرة من نصيب أو أن
معناها ليس للإنسان الا ما سعى هذا كله ما سعى غيره فقلنا أو ان الامام بمعنى هل كقوله تعالى
أولئك هم المفلحون الثانية بانها تدل بالافهم ومعطوف السنة بخلافه وعن الحديث بان
السلام على عمل غيره لا عمل ولا يصح حصول الفعل بالثواب لأن الله جعله بقرن المصنف أولا
كصلاة وموتى قول الله حتى إذا ضل قرضا وأهدى ثوبه مصف الحديث بواجز ما عليه قال في
المبدع وفيه بعد وعلى ما تقدم انه إذا جعله القبر مسلم لا ينفعه وهو صحيح لنص ورد فيه كاله في
المبدع ففي هذا الاختلاف ينوبه حال القراءة نص عليه (واعتبر بعضهم) في حصول
الثواب لاجل قوله (إذا نوا حال الفعل) أي القراءة أو الاستغفار وغيره (أو) نواه (فيه) أي
بدل الفعل دون ما نواه بعده فله في القروع عن مفرد ثان عقل ورده (وتسحب اهداء
ذلك فيقول اللهم اجعل ثواب كذا لفلان) وذكر القاضي انه يقول اللهم ان كنت أثبتت على
هذا فاجعله أو ما شئت منه لفلان (قال ابن عجم والأولى أن يسأل الأرحم الله تعالى يخصه
له) أي لهدى له (يقول اللهم أثبتني برحمتك على ذنبي واجعل ثوبه لفلان) ولهدى ثواب
الاهداء وقال بعض العلماء يثاب كل من المهدي والمهدي له وفصل الله واسع (وسن أن
يصل لاهل البيت طعام بحيث يهيم ثلثا) أي ثلاثة أيام لقوله عليه الصلاة والسلام امنوا
لأنهم صرط ما فقدناهم ما شغلهم رواه الثاني وأحد والترمذي وحسنه قال الزبير
فحدثت سلمى مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شعر فطحنته وأدمتته بن جعل عليه
و بعثته اليهم يروى عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال غارت السنة فبناحي تركهم تركنا
وسواء أن الميت حاضر أو غائب أو أنهم يعيمون يروى فعل ذلك لاهل البيت (لأنهم يجمعون عندهم
فيكره) لانه معروفة على مكر وهو اجتماع الناس عند أهل البيت نقل المروزي عن أحمد
من اهل الجاهلية وانكره شديد ولاحمد وغيره من جرير واسد ده ثقات قال كنانة
الاجتماع إلى أهل الميت ومنعة الطعام بمدقته من النية (ويكره فلهم) أي فعل أهل
الميت (ذات) أي الطعام (للناس) الذين يجمعون عندهم بسبب تقم (قال الموفق وغيره)
كالتأخر (الامن حاشية) تدعون إلى صلهم الطعام للناس (كان يجمعون من حضر منهم من أهل
القربى البعيدة ويبعث عندهم فيكرههم) عادة (الا بطعموه) فيستعملون ما بطعمونه
(ويكره الاكل من طعامهم) قاله في المظنون كان من التركة وفي رواية مجوز عليه) أو من
لهما ذن (حرم فله) (حرم الاكل منه) لانه تصرف في مال المجزوع عليه أو ماله القبر بغير اذنه
(ويكره اهل البيت القبر والاكل منه) تلخيصا لاعتقاف الاسلام رواه أحبا ساند صحيح قال

سبع وعشرون في التكبيرة لما حدث بسبع (ة) انه (يقرا) التكبيرة (في) التكبيرة (خامسة ويصل) على النبي صلى الله عليه وسلم (في)

فأقائه (على صفته) لأن القضاء
يتمنى الأداء كباقي الصلوات
فتتابع امامه فيها أدركه ثم
أداس امامه كبر وقرا الفاتحة
لأنما أدرك آخر صلاته وما
بقضه اولها (فان غشي رقبته)
أى الجنائز (تابع) التكبير
رفعت اول رفع (وان سلم)
مسبق عقب امامه (ولم يقض)
شيأ (بعت) صلاته فبرعاشة
رضى الله عنها (بكن) سعب
القضاء (ويعجز دخوله) أى
المسوق (بعد) التكبير
(الرابعة) ويقضى الثلاث
تكريرات استجابا لبيتا لجوها
(ويصل على من قبر) بالنساء
للقول أى دفن (من فاتته) أى
الصلاة عليه (قله) أى الدفن (الى)
شهر من دفنه قال أحمد بن
يشك في الصلاة على اقبى بروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم من
سنة وجسده كلها احسان وقال
أحمد ما سمعت ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى على أم سعد بن
عبادة مد شهر (ولا تقصر زيادة
بسيرة) حتى شهر قال القاضي
كاليوم والبرمين انتهى وان شئت
في بقائه لمدة حتى يعلم انتهاءها
(وغيره) صلاة على قبر (بعده)
أى الزيادة للسيرة نصا لأنه
لا يتحقق بقاؤه على حاله بعد ذلك
ولم يصل على قبره عليه الصلاة
والسلام لئلا يفتد قبره مسجدا
ودغنى عنه وعلم بما تقدم ان
من صلى على ميت لا يصل على
قبره (و يكون الميت) اذا صلى
على قبره (كاما) فيصلى عليه
وبين القبلة كاقبل الدفن (وان
وجد جن ميت تحققت) بأن تحقق الموت وكان الميت (وهو) غير شرع

في الفروع روه أحمد وأبو داود وقال قال عبد الرزاق وكانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة
وقال أحمد بن وهب المروزي كانوا اذا مات لهم الميت فخر واخر وافتنى عليه الصلاة والسلام
عن ذلك وفسره غير واحد بهذا (قال الشيخ) يحرم الذبح (والتعصية) عند القبر (ولونذر
ذلك ناذر لم يكن له أن يوفى) كما يلقى في ذلك المكره والمحرم (فلو شرطوا وقف لكان شرطا
فاسدا وانكر) أى أدخل في المنكر (من ذلك) أى من الذبح عند القبر والاكل منه (أن يوضع
على القبر اطعموا والشراب لياخذوا للناس وانما الصدقة مع الجنائز) كالقبيس وهو عصير
كفارة (بذعه مكرهه) ان لم يكن في الورقة محجور عليه أو غائب أو الخمرام (وفى معنى ذلك)
أى الذبح عند القبر (الصدقة عند القبر) فان ذلك محدث وفيه ربه
فأفعل بين له كور زيارة قبره سلم نص عليه وحكاها النووي إجماعا لقوله عليه الصلاة
والسلام كنت تنهيتكم عن زيارة القبور فزوروها واهم سلم والترمذى زاد فانما تذكر
الآخر وقال أبو هريرة بن زرار النبي صلى الله عليه وسلم قبراهم فبكى وأبكى من حوله وقال استأذنت
ربى أن استغفر لها فلم يؤذننى واستأذنته أن أزور قبرها فاذن لى فزروا القبور فانها ذكركم
الموت متفق عليه (بلاسر) لحديث لا تشاء حاله الا لى ثلاثين مسجدا (وتابع) الزيارة (لقبر
كافر) والوقوف عند قبره كزيارته قال فى شرح المنهى وغيره: زيارة صلى الله عليه وسلم قبر
أمه وكان بعد الفتح وأما قوله تعالى ولا تقم على قبره فانما ترتب بسبب عبد الله بن أبي فخر
الثامه على أن المراد عند أكثر للمفسرين القيام للعبادة والاستغفار (ولأنهم) من زيارته كقبر
(عليه) كالمى (بل يقول) الزائر لكافر (لما أشر بالنار) وقى استعمال الإشارة تمكينا على
حديثه تعالى فقال أنت العزيز الكريم (ولا يعنى كافر من زيارته ربه المسلم) حيا كان أو
ميتا لعدم المحذور (وتكره) زيارة القبور (لنساء) لما روت أم عطية قالت خيبتنا عن زيارة
القبور ولم يرض علينا متفق عليه (فان علم الله بهن من محر محرم) زيارتهن القبور عليه
يحمل قوله عليه الصلاة والسلام لمن الله زورات القبور واما الجنة لا الانسانى ومحمده
الترمذى (غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه) أبى بكر وعمر رضي الله عنهما
(فيسن) زيارتهما حال وانساء للمومل الا لى فطلب زيارته عليه الصلاة والسلام (وان
احتازت امرأة أو يعقير طريقتها) ولم تكن خرجت له (سملت عليه وبعثت له الحسن) لانها لم
تخرج لملك (ويقضى الزائر امام القبر) أى قدامه (ويقرب منه) كمادة الخى (ولباس مله)
أى القبر (باليد وأما التمسح به والصلاة عنده أو تصدع لأجل الدعاء عند ممتهن أن الدعاء
هناك أفضل من الدعاء في غيره أو اللزله أو نحو ذلك قال الشيخ فليس هذا من دين المسلمين بل
وهو ما أحدث من البدع القبيحة اتى به من شعب الشريك قال فى الاختيارات اتفق السلف
ولا يمتنع على أن من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الانبياء أو الصالحين فإنه لا يتبع
بالقبر ولا يقبله بل اتفقوا على أنه لا يستقبل الأجر الا بالجر الاسود والى كن الهامى يستلم ولا يقبل
على الصبح فقلت بل قال ابراهيم الحارثى بنسب تقبيل حجره النبي صلى الله عليه وسلم (وبسن
اذا زارها) أى قبور المسلمين (أومر بها) يقول معرفة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانما شاء
الله بك لاحقون برحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولك العافية اللهم
لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم واغفر لنا ولهم (لاخبار الواردة بذلك فها حديث مسلم عن
أبي هريرة وهو السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانما شاء الله بك لاحقون قال فى الشرح وفى
حديث عائشة عن محمد بن عبد الله المستقدمين منكم والمستأخرين وروى مسلم من حديث بريدة
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمهم ادخروا الى المقابر ان يقول قائلكم السلام عليكم

أهل الدار من المؤمنين والمسلمين وإن شاء الله بك لا حقون نسا لله لئلا نكف العافية وقبيل
هذا الحديث على أن اسم الدار يقع على المغار واطلاق الأهل على ساكن المكان من حي
وميت وروى أحمد بن حنبل حديث عائشة اللهم لا تعرضنا لأجرهم ولا تعتنا بعدهم وروى الترمذى
من حديث ابن عباس قال عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول الله فاعلموا أنهم منكم
فقال السلام عليكم يا أهل القبور يعقر الله لنا ولكم أنتم ملقنا ونحن بالآثار قال الترمذى حديث
غريب وقوله إن شاء الله بك لا حقون الاستئذان على قوله العلماء وفى النبوى أنه يرجع إلى
الحرق لا إلى الموت وفى الشافى أنه يرجع إلى النجاس (ونحوه) أى أو يقول نحو ذلك مما ورد
ومنه اللهم برز هذا الأجساد البالية والعظام الفخرة التى خرجت من دار الدنيا وهى بالنعومة
صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه ورحمته وسلامه فى ذكره فى المستوعب (ونحوه) بين
تعارفه (أى السلام) (وتسكيره فى سلامه على الخي) لأن النصوص معتبرة بالمرين وقال ابن
السلام أجمع منكر وسلاما لوداع يعرف (واستداه) أى السلام (منه) ومن جماعة فقال
كفناه والأفضل السلام من جميعهم) حديث افشوا السلام وقهره (ولو سلم عليه جماعة فقال
وعليكم السلام مقصد الدار عليهم) أى على الذين ملأوا عليه (جماعة) ذلك (وسقط الغرض
فى حق الجميع) لحصول الدار ما مر به (ورفع الصوت بابتداء السلام يستلهمه المسلم
عليهم صاعدا محققا) حديث افشوا السلام بينكم (وإن سلم) على أقط (عندهم نيام أو سلم
على من لا يعلم هل هم) نقاط أو نيام خفض صوته بحيث يسمع الأقط ولا يوقظ النيام) جماع
بين الغرضين (ولو سلم على إنسان ثم تيقم على قرب من أن يسلم عليه ثانيا أو ثالثا أو أكثر) من ذلك
العموم حديث افشوا السلام (وبس أن يبدأ بالسلام قبل كل كلام) للتحبر واختلاف معنى
السلام فقال بعضهم هو اسم من أسماء الله تعالى وهو نضر أحد فرواى فى دود ومعناه اسم
الله عليه أى أنت فى حفظه كما يقال الله يصلى الله بعمله وقوله بعضهم السلام بمعنى السلامة أى
السلامة على ما ذكره فى الآداب الكبرى (ولا يترك السلام إذا كان يظن على ظنه أن المسلم
عليه لا يرد) السلام لعموم افشوا السلام وإن دخل على جماعة فقيم عليهم سلم على الكل ثم سلم
على العلماء سلا مائنا) تميز المرتبة ثم وكذا لو كان معهم علم واحد (ورفع فرض عينه) على
المسلم عليه (المفرد) أى الذى انفرد بالسلام عليه بانخصه المسلم بالسلام وإن كان فى جماعة
(و) فرض (كفاه على الجماعة) المسلم عليهم فسقط برؤا حتمهم (فورا) أى يجب الرد
فورا بحيث بعد جواب بالسلام والالم يكن رد (ورفع الصوت به) أى براد السلام (واجب قدر
الابلاغ) أى الابلاغ لاسم (وترد الوافر بالسلام وجوبا) قدمه المصنف فى شرح منظومة
الآداب وعزاه للشيخ وجه الدين فى شرح الهدى يقول لا يجب وقدمه فى شرح المنتهى قال
فى الآداب الكبرى وهو مشهور واسع (وقته) أى لسلام لم يجبه قاله الشيخ هذا التقدير لأنه
ليس بضرورة الإسلام لأنه ليس بكلام تام ذكره فى الآداب الكبرى والمصنف فى شرح المنظومة
قلت وفيه نظر وقالوا قاله يوطيل أو وعليكم فقط وحلف المبتدأ فقام كلامه التخطى فى جميع
البحر من أنه يجزى وكذا الشيخ فى الدين وقال كبارنا صلى الله عليه وسلم على الأحرار وهو
ظاهر الكتاب فان المضمرة كظاهره ومقتضى كلام ابن أبي موسى أن عقيل لا يجزى وكذا
قال الشيخ عبد القادر قاله بكرة الاختصاص فى السلام وقال ابن القيم فى غاثة الأيمان بصر (وبكره
أن يسلم على امرأة أجنبية) أى غير زوجة ولا محرمة (الأدركون بحجوزا) أى غير حسنة كما
يعلم مما تقدم فى حضورها الجماعة (أو) لأن أن تكون (برزة) أى فلا يكره السلام عليها أو المراد

أنسان قاله أحمد وصلى عمر على
عظام بالشام وصلى أبو عبيدة
على رؤس رواها عبد الله بن
أحسانه وقال الشافى رضى
الله تعالى عنه ألقى طائر دجاجة
من وعاء الجبل عرفت بالخانم
وكانت بهد الرحن بن هباب
ابن أسد فسلم عليها أهل مكة
ولاه بعض من حيث غلبت له حكم
الجنة فاد كان الميت صلى عليه
غسل ما وجب كفن وجوباً وصلى
عليه ثانياً كما يقال وإن كان ما وجد
شراً وظفراً أو سناً فلا تسمى
حكم المتفصل حال الحياة (وتسمى
بها) أى الصلاة على ما وجد
(ذلك المصنوع) الموجود (نقطه)
لأنه الحاضر (وكذا) أن وجد
الباقى (من الميت يغسل ويكفن
وصلى عليه) (ويدفن بجنبه) أى
القبور قال فى المغنى أو تسمى بعض
القبور دفن به ولا حصة فى
كشف ميت (وتكره) لمن صلى
على جنازة (إعادة الصلاة) عليها
مرة ثانية قال فى الأصول لا يصلحها
مرتين كالمبدل (الأفاد) وبعض
ميت بشرطه) بأن يكون غير مشر
وسن وظفر (صلى على جلته)
سوى وحد (فتسن) الصلاة
عليه بعد تفسيره وتكفيره كما
تقدم (ك) أصحاب (صلوات من
فاته) صلاة جنازة مع من صلى
عليها أولاً لمه أنس وعلى وغيرها
(ولو صلى من فاتهم) (جاءه) كما
وصاها لمرادى (أو من صلى عليه)
غائباً (بالنية إذا حضر) (فيسقط
أن يصل عليه ثانياً) (أو صلى عليه
بلاذن الأولى بها) أى لا مامنة
عليه (مع حضوره) أى الأولى (نساء) الصلاة عليه مع الأولى

تختصها بالمسلاة لرواها قال في
 الاقتراع فظاهره بكرة (ولا يصلى
 على ما كور يطن آكل) من
 سبع أو غير ذلك ومع مشاهدة
 الأكل (و) لا الهى (مستقبل باق)
 بان صار رما (وتصورها) كواقع
 علاحة صار لها لا لم يبق منه
 ما يصلى عليه (ولا يصلى على
 بعضه) كبدن طقت فسرة
 أو أكلة (و) فو تو وحدث فيه
 الجله (أى البقية لم تتصل ولم
 يصل عليها) لبقاء حياتها لان
 الصلاة على الميت دعاء له وشفاة
 لتصفحه وقد اعتزلوا حكمه
 في الثواب والتساقب وكذا ان
 شك في موت البقية (ولا يسن
 للإمام الاعظام ولا امام كل قرية
 وهو واليا) أى القسرية (فى
 القضاء الصلاة على غالى) نصا
 وهو من كتم من الغيبة شيئا
 لخصه به لانه عليه الصلاة
 والسلام امتنع من الصلاة على
 رجل من جهنة قل يوم خير
 وقال صلاوا على صاحبكم رواه
 الحسنه الا الترمذى واحتج به
 أحمد (و) لا الهى (قاتل نفسه
 عدا) نصا حديث جابر بن سمرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم جاؤه
 برجل قد قتل نفسه بمشاص فلم
 يصل عليه رواه مسلم وغيره
 والمنقص كبتفصل عريض أو
 طويل أو سمه فيه ذلك بريجه
 الإحوش والاصل عدم الخصوصية
 ولم يثبت نكته بخلاف من مات
 من دين ولا وفاته فيصلى عليه
 وعلى سائر العصاة كسارق
 وشارب خمر ومقتول قصاصا أو
 حداثا وغيره (وانما تخط) من
 يصلى عليه بغيره (أو انتم من يصلى عليه بغيره) كاب احتياط مرجع مسلمون وكفار ولم يميزوا

لاشتهى لا من الفتنة (و بكرة) السلام (في الجنازة) وتقدم في باب التسل وتقدم كلام الشرح
 فيه (و) بكرة والسلام (على من يأكل أو يقاتل) لا شغلها (وفين يأكل نظر) قاله في الآداب
 الكبرى أى فى كراهة السلام عليه نظرا لظاهر الغضب منه لا بكرة وعلى غيرها ومتنص
 التخليل خلافة أى قبل عليها اشتغالها (و) بكرة السلام (على نال) للقرآن (و) على (ذاكر) الله
 تعالى (و) على (ملمب يحدث) أى ملحق حديث النبي صلى الله عليه وسلم (وتخطيب) واهظ
 وعلى من سمع لهم) أى لئلا كورين من التالى ومن بعده (و) بكرة السلام على (مكر رفته
 ومدرس) فى أى علم كان ولعل المراد اذا كان مشروعا أو مباهجا (وعلى من يصون في العلم
 وعلى من يؤذن أو يقيم) وتقدم حكم المعلى وانما ذهب لا بكرة السلام عليه (وعلى من هو على
 حاجته) وبكرة أو صادرة منه تنص عليه وتقدم في باب الاستسقاء وقدم في الرعاية الكبرى لا بكرة
 ذكر في الآداب (أو يتبع رادله أو مشغل بالقتل أو نحوهم) أى نحو المذكورين من كل
 من له شغل عن رد السلام (ومن سلم في حاله لا يصحب في السلام) كالأحوال السابقة (لم
 يصحب حوليا) لسلامه (وبكرة) أن يخص بعض طائفة القهيم) أو دخل عليهم ونحوه (بالسلام)
 لان فيه مخالفة السنة فى امشاء السلام وكسر القلب من عرض عنهم (و) بكرة (أن يقول سلام
 الله عليكم) لخالفته الصفة الواردة (في تيمم) على المصنف فى شرح منظومه الآداب وبكرة
 أن يقول عليك سلام الله لان النبي صلى الله عليه وسلم كرهه اه قال فى القروع وانما قال
 عليه الصلاة والسلام عليك السلام تحية المولى على عادتهم فى تحية الأموات يقدمون اسم
 الميت فى الدعاء ذكره صاحب المهرور وفضلوا ذلك لان المسلم على قوم يتوقع جوابا والميت
 لا يتوقع منه الجواب (و) بكرة (أو يقولوا السلام عليه كالجواب) والمجرب المنهى عنه) وهو مجرب السلم اخذ فوق ثلاثة
 أيام (أو يقولوا السلام) لا تصيب الثياب بالخبر فيقطع الجبر وروى فروقا السلام يقطع
 المجبران (وبسن السلام عند الانصراف) عن القوم (و) بسن السلام (اذا دخل على أهله)
 وخبر (فان دخل بيتا خاليا أو دخل مسجد خاليا قال السلام على ناعلى عبد الله الصالحين)
 الخبر (واذا وج) أى دخل (بيتا) ليقدم رحله الجنى (ويقول اللهم انى أسألك خيرا ما وج
 وخيرا يخرج باسم الله ولجنا باسم الله خير جنا على الله ربناؤ كلنا باسم على أهله) لخبر أبى
 مائنا لا شمرى فروقا واه أو أوداد قال فى الآداب حديث حسن (ولا بأس به) أى السلام (على
 الصبيان) تأديبا لهم) هذا معنى كلام ابن عقيل وذكره فى شرح مسلم اجماعا والمصبيان بكسر الصاد
 فيها والشيخ همدان القادر له يصحب وذكره فى شرح مسلم اجماعا والمصبيان بكسر الصاد
 وضيمه الله قاله فى الآداب (وان سلم على صبي لم يجب رد) أى رد الصبي السلام لحديث رفع القلم
 عن ثلاث (وان سلم على صبي وان رد له القلم لم يكف رد الصبي لان قرع من الكفاية لا يحصل
 به) هذا معنى كلام أبى المعالى فى شرح الهداية قال فى الآداب يتوجه تحريمه من الاكتفاء
 بأذنه وصلافة على الجنازة (وان سلم على صبي على بالغ وجب الرد) على البالغ (فوجهه) وهو
 الصحيح) لانه مكلف (ويجوز فى السلام) قول المسلم (السلام عليكم ولو) كان السلام (على
 منفرد) أى شخص واحد كرا كان أو أباى ما هو وملا شكت أو تنظيماله وان قال السلام
 على أجزأ (و) يجزئ (فى الرد عليكم السلام) على ما تقدم (وتسن مصالحة الرجل الرجل
 و) مصالحة (المرأة والمرأة) لحديث قتادة قال قلت لانس أكانت المصالحة فى أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رواه البخارى وقال عليه الصلاة والسلام اذا التقي
 المسلمان فصالحا فحلتا فخرت خطاها كما يقتدر ورق الشجر وروى بخانت خطاها كما كان
 أحدهما بالأجر اعطيهما باصاحبه (ولا بأس بمصالحة المردان وثق من نفسه وقصده تعليمهم

طريق لها غير ذلك (وغسلوا وكفّنوا) كلهم لأن الصلاة عليهم لا تفكّن إلا بذلك إذا الصلاة على الميت لا تصح حتى يغسل ويكفن مع القدرة وسواء كان في دار حرب أو دار لاقبل السالمون منهم أو كثر أو (وإن أمكن عزلم) عن مقابر المسلمين والكفار دفنوا عنفرادين (والأ) بأن لم يمكن عزلم (دفنوا) معنا) لأن الأسلام ولو لا يصل عليه وإن مات من جهة دفنها فدفن بعد انما مات مسلما حكم بها في الصلاة عليه دون ورث قرر به السطر منه (والصل) على جنازة (قبراط) من الأجر (وهو) أي القبراط (أمر معلوم) عند الله تعالى (وله) أي المصلي عليها (يقام) دفنها) قبراط (آخر) حديث من شهد الجنازة حتى يصل عليها فله قبراط ومن شهد ما حتى تدفن فله قبراط بن قيل والقبراطان قال مشعل الجليلي الفقيهين وسلمي أصغرهما مثل أحد (شرط أن لا يفارقه من الصلاة) عليها (حتى تدفن) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث آخر وكان معها حتى يصل عليها ويفرغ من دفنها ورشش أحمد عن يضر المصلي الجنازة يتصدى للصلاة على من يضر فقال لأساس قال في الفروع وكأنه رأى إذا تبعها من أهلها فهو أفضل قال في حديث يحيى بن جعدة وتبعه من أهلها نفي من صلى على جنازة فقتل بها من أهلها الله قبراط

حسن الخلق) ذكره في الفصول والروايات ناف من المصلحة وانتقلوا المفسدة (ولا يجوز مصالحة المرأة الأجنبية الشابة) لأنها شر من النظر لما يجوز للرجل مصالحة على ما ذكره في الفصول وأما في الروايات من منصور تركه مصالحة النساء قال محمد بن عبد الله ابن مهران تسئل أبو عبد الله عن الرجل يصلح المرأة لاوشدق بجهدها قلت فيصالحها بنو به قال لا قال رجل فان كان ذارحم قال لا قلت استأ قال إذا كانت ابنته فلا بأس والقهرم معالقا اختيار الشيخ في الدين ويتوجهه التمسك بين القهرم وغيره فاما الوالد فهو ز قاله في الآداب (وإن سلمت شابة على رجل رده عليها) كذا في الروايات ولمس في النسخة غلطاً ويتوجه لأوهومذهب الشافعي قاله في الآداب (وإن سلم) الرجل (عليها) أي على الشابة (المزوجة) أي السلام عليه دفع المفسدة ولمل المراد غير القهرم (وإرساله) السلام إلى الأجنبية وأرسالها) السلام (إليه) أي إلى الأجنبية (لا بأس به) لمصلحة وعدم المخذور (أي لما فيه من المصلحة مع عدم المخذور) (ويسن أن يسلم الصغير والقليل والمشي والراكب على ضدهم) (فيسلم الصغير على الكبير والقليل على الكثير والمشي على الجالس والراكب على المشي) لقوله عليه الصلاة والسلام يسلم الصغير على الكبير والمشي على الجالس والراكب على المشي (فان عكس) بأن يسلم الكبير على الصغير والكثير على القليل (والقاعدة على المشي والمشي على الراكب) (حصلت الستة) فلا شراك في الأمر بانشاء السلام والأول كل في الستة لا ممتازة بخصوص الأمر السابق (هذا) الذي تقدم بيناه (إذا تلاقوا في طريق) وشوفا (أما إذا وردوا على قاعدة أو نحو ذلك الوارد يسداً معالقا) صغيراً كان أو ركباً أو طفلاً أو ضدهم (وإن سلم على من وراعيه) وحبت الأجنة عند البلوغ (أو) سلم (العائيب عن البلد رسالة أو كتاباً) وحبت الأجنبية عند البلوغ (ويصح أن يسلم على الرسول فيقول وعليك وعليه السلام) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قاله رجل أي بقرئك السلام فقال عليك وعلى أهلك السلام (لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قاله فقال عليك وعليه السلام وقال في موضع آخر وعليه السلام وقال في موضع آخر وعليه وعليه السلام (وإن بعث) إنسان (معها السلام) ليلفقه عنده (ووجب) على الرسول (تبلغه) إن فعله) لعموم الأمر (أدأ ما لا مانع والألا) (ويصح لكل واحد من المتلاقين أن يحرص على الابتداء بالسلام) لقوله عليه الصلاة والسلام يا أيها الناس افسروا السلام وأطعموا والعطام وصلوا الأرحام وصلوا بالأس نيام تدخلوا الجنة بسلام قال الترمذي حديث صحيح (فان التقيا وبدأ كل واحد منهما صاحبه) بالسلام (فعل كل واحد منهما الإجابة) لعموم الأمر ورد السلام فان قال أحدهما يبدأ الآخر فقل الشافعي من الشافعية كان جواباً قال النووي وهذا هو أصوب قال في الآداب الكبرى ومأقاه صحيح وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب كما هو ظاهر الآية قال وقال الشيخ وجب عليه الدين وبعض الشافعية ولو قال كل منهما صاحبه وعليكم السلام ابتداء لأجواب الم يسئل الجواب لأن هذه صيغة جواب فلا تسق جواباً (وليس على أصم جمع بين اللفظ والإشارة) (والألم يجب بالردالة في الآداب) (كرد سلامه) أي سلام الأهم فصيح (الرد عليه بين اللفظ والإشارة) (وسلام الأخرس) (بالأشارة) (وجوابه) أي الأخرس (بالأشارة) لتساها مقام نطقه وقال البروقاني أباهدائه لما تشبهه المرض كان ربي أذن للناس في صلحون عليه أو أضافوا جيلهم عليه فيرد عليهم (وآخر السلام ابتداء ورداً وبركاة) أي استقبلاً وتقدم به عزى عنه (ويجوز أن يبدأ بالابتداء على الرد وعكسه) أي أن يبدأ الرد على الابتداء (وسلام النساء) كسلا ١٢ رجل على الرجل (عموم الأدلة) (ولا يترغده

كتابة) إجماعاً قاله في شرحه ويكره أحداً لآجرة عليهم على التسليم وشوة (وسن تر يسع فيه) أي الجمال فيسن أن يجعلها أربعة وألتر يسع

من يمين صاحبه حتى يفرغه أي يده من يده لما فرغ يده قبل ذلك من الاعراض عنه (الا لحاجة كحياها) منه (ونحوه) كحيرة بالتأخير (ولابأس بالهاتفة) وقال أبو الهيثم في شرح الهداية يفتتح بارة القادم وما تقتضيه والسلام عليه قالوا كرام العلماء واثراف القوم بالقيام ستة مصحفة قالوا بكرة أن يطعم في قيام الناس لها تنهى وقال ابن عجمي لا يسحب القيام إلا للامام العادل والوالدين وأهل العلم والدين والورع والكرم والنسب وهو معنى كلامه في المنجود والفصول وكذلك ذكر الشيخ عبد القادر وقاسه في المهاداة لم قال ويكره لاهل المعاصي والنجور والذي يقام اليه ينبغي أن لا تستكبر نفسه اليه ولا تطلبه والنهي قد وقع على السرور بذلك الحال فأنالهم بسر بالقيام اليه وقاموا اليه فغير مجموع منه ذكره في الاداب (و) لابأس (ب) تقبيل الرأس واليد لاهل العلم والدين ونحوهم) حديث حاشه قالت قدم بن حازم المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فلما فخرج الباب فقام اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقه وقبله حسنة الترمذي وفي حديث ابن عمر في قصة قال فيها لئن لم انزل الله نبي صلى الله عليه وسلم قبلنا لهدمنا رواه أبو داود وعن صفوان بن عسال قال قال يهودي لصاحبه اذهب بنا الى هذا النبي فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فألوهن تسع آيات بينات فذكر الحديث إلى قوله فقبلنا دموعه وقالوا لئن لم نزل النبي رواه الترمذي فبما تقبيل اليد والرأس قدسنا واكراما واستمرنا مع أمن الشبهة وظاهره عدم باسته لار الدنيا وعليه يحمل النهي قاله المصنف في شرح المنظومة (ويكره تقبيل فم غير زوجته وجارته) المباحة لانه قل ان وقع كرامه (واذا نتاب كالم) قد باى ما سلم فيه ثلاثا ينفع (ما استطاع فان غلبه التثاوب غطى فيه بكمه أو غيره) كبدته لقوله عليه الصلاة والسلام اذا نتاب أحدكم فليكن عليه ما استطاع وفي رواية فليضع يده في فاه فان الشيطان يدخل مع التثاوب (واذا غطس) بفتح الطاء (خبر) أي غطى (وسمعه) ثلاثا تاذى غيره سماعة (وغفن) أي خفف (صوته) حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا غطس غطى وجهه بشو به وده ثم غنض بصره حديث صحيح قاله في شرح المنظومة قال الشيخ عبد القادر (ولا تلبث يمينك ولا شمالا وحده الله) قال ابن مسير قال اذا غطس الانسان استدل بذلك من نفسه على محبة يده وجودة نفسه واستغفارة نفسه في له أن يحمدا لله وذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمدا لله وفي البخاري ان الله يحب الغطس ويحسره التثاوب لان الغطس يدل على خفة بدن ونشاط والتثاوب غاليا لثقل البدن واعتلاؤه واسترخائه فيميل الى الكسل فاضافة الى الشيطان لانه يرضه أو من نسيه له ما له الى الثبوت ويكون حمده (جهرا لمحت يسمع حمده) حمده (ليسمته) بالسين والسين (وتسميته فرض كفاية) كذا السلام (في قوله له) سامعه (رجل الله أو رجل الله وبرد عليه الغاطس) وجوبا (في قوله يمدك الله ويصلح بالكم) نص عليه في رواية أبي طالب وقال في رواية حرب هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه زاد في العاية ويخلكم الجنة عرفها لكم قال في شرح المنهجي أو يقول بغير الله لا أولكم (ويكره أن يشتم من لم يحمدا الله) حديث أبي موسى روى عنه اذا غطس أحدكم لم يحمدا الله فشمته وماذا لم يحمدا الله فلا تشتموه رواه أحمد ومسلم (وان نسيت ما ذكره) أي لم ينس تذكره فلفظها راجع الى السابق وروى في الرواية ان رجلا غطس عند أحد فمد يده يحمدا الله فانتظره أن يحمدا الله فشمته فلم يحمدا الله فلما أراد أن يقوم قال له أبو حمدا الله كيف تقول اذا غطست قال أولها لوجهه فقال له أبو حمدا الله يرحل الله (لكن يعلم الصغير أن يحمدا الله وكذا حديثه هو بسلام ونحوه) كن نشأ بادية بعيدة عن يعلم عنه لانه مظنة الجهل بذلك (ولا يسحب تنميت الذي) نص عليه

ذلك أوله روى عنه (بان صنع كاتمة السرير البصري المقنعة) حال السرير لها ثياب على النبت من عند رأسه (على كتفه) أي الحمل (التي ثم) يدها لغيره (و) ينقل الى كاتمة السرير البصري (المؤخرة) يفتحه على كتفه (التي أيضا ثم يدها لغيره) ثم يضع كاتمة السرير (التي على الكتف) وهي التي تلي يسار الميت (على كتفه البصري ثم) يدها لغيره (ينقل الى) كاتمة السرير البصري (التي) (المؤخرة) فبعضها على كتفه البصري أيضا فتكون اليده من الجانبين بالرأس وتلمع منها بالجلين كنفه ولا يقول في حمل السرير وسلم يرحل الله فانه يده بل بسم الله وعلى ملة رسول الله وبذكر الله اذا ناول السرير نسا (ولا يكره حمل جنازة بين العمودين) أي قائمى السرير (كل) عمود (واحد على قائق) نسا لمادوى انه عليه الصلاة والسلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وان سعد بن أبي وقاص حمل جنازة عبد الرحمن بن عوف بين العمودين ويدها من عند رأسه كما في رواية (والجمع بينهما) أي بين التبريع والجل بين العمودين (أول) قاله في الشروع والنتيج ورد في المحاشية وقد أوجهنه في المحاشية قال أبو حفص وغيره ويكره الاذحام عليه أهم يحمده (ولا) يكره حمل (باعدة) لحاجة) كجنازة ابن عمر (ولا) لجل (على دابة لترض جميع) كعبه قبره (ولا) يكره (حمل طفل على يده) وظهر كلامهم لا يصح حملها على هيئة مزرية أو هيئة يخاف منها سقوطها ويتوجه

وهل ذكره أو يباح أو يحرم أقوال قاله في شرح المنظومة (فان قيل له) أي الذي (يهدركم الله) حاز ذلك لأنه لا يحوز ربه (وبالخاصة) إذا عطس بورك فليست جبرك الله قاله الشيخ عمو القادري وروى أنه عطس عند النبي صلى الله عليه وسلم غلام لم يبلغ الحلم فقال له الحمد لله رب العالمين فقال النبي صلى الله عليه وسلم بارك الله فيك غلام (رواه المصنف السلفي في اختياره) ونسبت المرأة المارة (بسمت) (الرجل إلى الرجل) بسمت الرجل (المرأة الجوز البرزة) لأن الغنمة (ولاشمت الشاة ولا تشمت) كما في رد السلام ولعل المراد الاستعانة (فان عطس ثانيا) وجد (شمته) (أن عطس) (ثالثا) وجد (شمته) قال صاحب (لبيه بسمت العاطس في مجلس ثلاثا) قال أكثر ما قيل فيه ثلاث (روى ابن ماجه وأسانيد ثقات عن سلمة بن الأكوع مرفوعا بسمت العاطس ثلاثا فما زاد فهو من كرم) (و) (أن عطس) (رابعا) دعا بالعاقبة (ولاشمت) (لرأيه) لما تقدم (الا إذا لم يكن شمته مقلها) ثلاثا قال اعتبار بفعل التثنية لا بعد المعطيات فلو عطس أكثر من ثلاث ستواليات شتمه بعد هذا الم تقدم تشمت قال في شرح المنظومة قولوا واحدا (ولا يجب التحشيش شيء فان جد الله) (قال) له سامعه هنيأ مرثيا وهناك الله وأمرك) ذكره في الرأيه الكبرى وابن عيم وكذا ابن عقيل وقال ولا يعرف في معناه هو عادة موضوعة قال أحمد في روايته منها إذا تحشا الرجل يفتي أن يرفع وجهه إلى فوق لكي يخرج من فيه رائحة فيؤذي به الناس وروى أبو هريرة أن رجلا تحشا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كف عنا تحشا فان أكثرهم شيئا أطولهم جوارحهم القمامة (ويجب الاستئذان على كل من يريد الدخول عليه من الأقارب وأحباب) قطع به ابن أبي موسى والسايرى وابن عيم وهو معنى كلام ابن الجوزي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا أو تسألوا أهلها قال لا يجوز ذلك أن تدخل بيت غيره إلا بالاستئذان لهذا الآية وقدم في الرأيه من أن يستأذن قال في الأدب الكبرى ولا وجه للحكاية الخلف فيصعب في الجملة على غير زوجة وأمة اه وروى سعد بن أبي موسى قال إذا دخل أحدكم على والده فليستأذن عن ابن مسعود وابن عباس مثله (فان أذن) له في الدخول دخل (والا) أي وإن لم يؤذن له في الدخول (رجع) (و) من أن يكون استئذانه ثلاثا إلا أن يجاب قبلها (ولا يزهد) في استئذان (على ثلاث) مرات لقوله عليه الصلاة والسلام الاستئذان ثلاث فان أذن فلتوا لا فارجع متفق عليه (الآن يظن عدم جماعهم) للاستئذان فيزهد بقدر ما ظن أنهم معهم قاله المصنف في شرح المنظومة وصفة الاستئذان السلام عليكم أ أدخل واستأذن رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت فقال الجف قال النبي صلى الله عليه وسلم لخادمه أخرج إلى هذا فعلمه الاستئذان فقال له قل السلام عليكم أ أدخل فاذن له النبي صلى الله عليه وسلم فدخل (رواه أبو داود وأسانيد صحيح وهذا الذي ذكره الشيخ عبد القادر وابن الجوزي وابن جمان وقيل يقول سلام عليكم فقط اه ويجلس حيث انتهى به المجلس للاخبار ولعل صلى الله عليه وسلم من جلس وسط الحلقة (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) قال في الأدب يتوجه تحريم ذلك ولا يفرق بين اثنين يفرانتهما الحديث (رواه أبو داود)

فصل في استحبابه (ويجب تحريمه) أهمل المصنف ما يفتي به الدهن أو بعده حتى الصغير (و) حتى (الصديق) (اليتيم) (و) جوارح البيت لعدم ما روى سعد بن أبي معاذ عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن يرضى أخاه بحسبه إلا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة (رواه ابن ماجه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من هوى مصابا له كثر أجره ورواه ابن ماجه والترمذي وقال غريب ويدا أفضل) لأنها كالامام (وكره) لم تبع جنازة (ركوب) لم يستغفران قال جر جنازة من رولا الله صلى الله عليه وسلم في جنازة تفرأ ناسا

رُكُنًا فَتَقَالَ الْأَشْخِيونَ إِنَّ مَلَائِكَةً ٤٢٢ اللهُ عَلَى أَعْيُنِهِمْ وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الْعُرُوبِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (لِغَيْرِ حَاجَةٍ) كَرِهَ

(و) تَقَرُّ (عَرِد) فَإِنْ كَانَ مُنَاجَاةً
أَوْ مُنَاجَاةً مُطْلَقًا لَمْ يَكُنْ حَدِيثٌ
جَابِرٌ مِنْ مَعْرِئِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّبِعُ حِزَانَةَ ابْنِ
الدُّبَّاحِ مَا شَاءَ وَرَجَعَ عَلَى
فَرَسٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ صَحِيحٌ
(و) كَرِهَ (تَقَدُّمَهَا) أَيْ الْجَنَازَةَ
(إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ) عَلَيْهَا
(وَالَا) يَكْرَهُ تَقَدُّمَهَا (إِلَى الْمَقْبَرَةِ)
(و) كَرِهَ (جُلُوسَ مَنْ تَمُتُّهَا) حَتَّى
تُوضَعَ بِالْأَرْضِ لِلدَّفْنِ نَسَا
لِحَدِيثٍ عَلَيْهِ مِنْ أَبِي سَعْدٍ مَرْفُوعًا
إِذَا تَمَّتِ الْجَنَازَةُ فَلَا تَجْلِسُوا
حَتَّى تَوْضَعَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَى
هَذَا الْحَدِيثَ الثَّوْرِيُّ مِنْ سَهْلِ
بْنِ أَبِي عَيْنٍ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ فِيهِ
حَقٌّ تَوْضِعُ الْإِثْرُ (الْأَمْنُ بَعْدُ)
فَلَا يَكْرَهُ الْجُلُوسَ قَبْلَ وَضْعِهَا فِيهَا
لِلصَّحْبِ وَالْمُتَّقِينَ (و) كَرِهَ (قِيَامُهَا)
أَيْ الْجَنَازَةَ (إِنْ جَاءَتْ) وَهِيَ جَالِسٌ
(أَوْرَثَ وَهِيَ جَالِسٌ) لِحَدِيثٍ
عَلَى قَالَ رَأْسُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ قِيَامَتَانِ عَلَيْهِ وَتَقَدَّمَ
تَقَدَّمَ تَابَعَهُ يَعْنِي فِي الْجَنَازَةِ
رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ وَبْنُ أَبِي هَالِسٍ
مَرْفُوعًا كَامِلٌ تَقَدَّمَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ
(و) كَرِهَ (رَفْعَ الصَّوْتِ مَعَهَا)
أَيْ الْجَنَازَةَ (وَلَوْ بِرَفَاعَةٍ) أَوْ تَهْلِيلٍ
لَا يَكُونُ قَوْلُ الْقَائِلِ مَعَ الْجَنَازَةِ
اسْتِغْفَارُهَا وَهِيَ مَبْدُوءَةٌ وَرَوَى
سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو وَمُعِيذُ بْنُ جَبْرِ قَالَ
لَقَائِلُ ذَلِكَ لَا غَيْرَ وَاللَّهُ لَمْ يَكُنْ
(و) يَكْرَهُ (إِنْ تَتَّبَعَهَا الرِّجَالُ)
لِحَدِيثٍ أَمَّ عَطِيَّةٌ تَمُتُّهَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ
الْحِمْيَرِيِّ وَلَمْ يَزِمْ عَمَلَنَا مَقْفِي عَلَيْهِ
أَيْ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْنَا أَنْ نَأْتِيَهُ
(وَحَرَّمَ أَنْ يَتَّبِعَهُ مَعَكُمْ) مِنْ
مُخَوِّفٍ وَأَطْعَمَهُمْ (عَلَيْهِمْ مِنْ
إِزَالَتِهِ) أَيْ الْمَشْرُوعَ لِأَيِّ مَعْنَى الْأَقْرَارِ عَلَى الْعَصِيَّةِ (وَيَا زَيْدُ الْقَادِرُ) عَلَى إِزَالَتِهِ أَنْ يَزِيدَ لَهُ وَلَا يَنْتَرِكُ

وتشعر وحلقه) لما في العيصين اتم عليه الصلاة والسلام قال ليس منامن لطم الحسد ودوشق
 الجيوب ودعا يدعو الجاهلية ونفيها عنه عليه الصلاة والسلام يرى من المصالح والمخالفه
 والشاقه فالصافه التي ترفع صوتها عند المصيفون يقال الصافه السنين المسمله والمخالفة التي
 تخلق شرها عند المصيبة والشاقه التي تنشق شياها وما في ذلك من اظهار الجرح وعدم الرضا
 بضياء الله والحظ من قبله وفي شق الجيوب اذ قيل بالقبير حاجه (وفي الفصول يحرر
 التعصير والتعداد) أي تعدد المحاسن والمزاي (واظهار الجرح لأن ذلك يشبه التغلظ من الظالم
 وهو عدل من الله تعالى) لان له أن يتصرف في خلقه عايشاه لانهم حكمه (ويباح بسر النديه
 الصدق الذي يخرج مخرج النوح ولا تصدق نظم حقوقه بالانتهاء والاداء ونحو ذلك) هذا تتمه
 كلام الله ولولم يقتض ما قدمه من (وجاءت الاخبار الصعيه بتعذيب الميت بالنيلحة
 والدكاه عليه) لمحله ابن حامد على من أوصى به لان عادة العرب الوصية بفعله فخرج على
 عادتهم وفي شرح حمل هو قول الجمهور وهو ضعيف فان سابقا لم يشر بخلافه وحله الأثرم على من
 كذب به حين موت وقال في التخصيص يتأذى بذلك ابن ابي روص بتركه كما كان السلف يوصون
 ولم يعتبر كون النباحه عادة أهله واختار صاحب المهر ران من هو عادة أهله ولم يوص بتركه
 عذب لانه في ظن وقوعه ولم يوص فقدر ضمي ولم يسم مع قدرته وقال ابن القيم في كتابه الروح
 يتألم من ذلك يتوجع منه لانه عاب ذنب الحى ولا تزور ولا تزور راحه أخرى وهذا كقول عليه
 الصلاة والسلام السر طعمه من آله ذئاب فالذباب أهمهم العقوبه وهو اختيار الشافعي في الدين
 وأنكرت عائشه جل ذلك على ظاهرها ووافقها ابن عباس وقالت والله ما حدث رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان الله لعذب المؤمن بكاء أهله عليه ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 ان الله ليعذب الكافر عذابا يكاء أهله عليه وقال ابن الجوزي رحمه الله في ذلك انكم لخذلون
 غير كاذبين ولا متهمين ولكن السمع خطي وقال حسن بن القرآن ولا تزور راحه أخرى
 (وما يصح المصيص من عطا أو تشاد شعر من النباحه) قاله الشيخ في الدين ومعناه لا ين عقل
 في الفنون فانه لما توفي ابنه عقيل قرأ آياتها العزيزان له أبنا كبر انخذ أحد ما مكانه أنا
 نزلك من المحسنين كحي ابن عقيل وبكى الناس فقال للقارئ ما هذا أن كان بهج الحزن فهو
 نباحه ما قرآن ولم ينزل للنوح بل لتسكين الأخران (فائدة) قال المصنف في الحاشية مذهب
 أهل السنة ان الروح هي النفس الناطقة المستعده للبيان وفهمها لخطاب ولا تنطق بفنائها لجسد فانه
 جوهر لا عرض اه وتحتج أرواح الموتى فينزلوا ليعلى الى الأدنى لا العكس قاله في الاختيارات
 قالوه ذهب صنف الامه وأثبت ان الذباب أو النعم يحصل روح الميت وبدنه وان الروح
 تبقى بسقم غارقة البدن منه أو معدة أو مضاعف بالبدن أحيانا فيحصل له معها النعم أو
 الذباب ولا هل السنة قول آخر ان النعم والعقاب يكون للبدن دون الروح اه وقال ابن عقيل
 وابن الجوزي هو واقع على الروح فقط وقال ابن الجوزي أيضا من الجاز أن يحصل الله للبدن
 نطقا بالروح فتعذب في القبر ويسمى الميت الكلام بدليل حديث السلام على أهل المقابر
 قال الشيخ في الدين واستفاضت الآثار بعرفه الميت بما حوال أهله وأصحابه في الدنيا وان ذلك
 يعرض عليه وجاءت الآثار بأنه يرى أيضا بأنه يدري بما فعل هتدو بسرعا كان حسنا
 ويتألم بما كان قبيحا وكان أبو الدرداء يقولوا لهم اني أعوذ بذلك أن أعمل عملا يخزي به عند عبد
 الرحمن بن رواحه وكان ابن عمر ولم يدفن عمر عند عائشه كانت تستسر منه موقه ولما كان أبي
 وزوجي فاما عمر فاجني وبعرف الميت زائر يوم الجمعة قبل طلوع الشمس قاله أحمد وفي
 الفقيه يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد ويقتض الجبر ويتأذى بالمتكر عنه وسن زائر فعل

أحق بها ولانهم أولى بها حال
 الحياه فكذلك بعد الموت (فزوج)
 لانه أشبه بعمرهما من الجانب
 (فاجانب) لان النساء يمتصفن
 عن ادخال الميت القبر وولاه
 عليه الصلاة والسلام أمر أبا طهفة
 فبغير قبر ابنته وهو اجنبى
 (فحارها) أي الميتة (النساء)
 القريب فاقربى لمزبه القرب
 (ويقدم من رجل) مستورين
 (خصي) فتشيع فانفصل دينها
 ومعرفة) بالدفن وما يطلب فيه
 (ومن بعده عهده بصباح أولى
 من قرب) عهده لصنف داعيته
 ولا يكره لاجنبى دفن امرأته
 حضور عمرها ناصا (وكره) دفن
 عند طلوع الشمس وقبامها
 وغروبها القبر وتقدم في أوقات
 النسي ويباح في غير هذا لاوتنارا
 قال أحمد في الدفن في الليل لا
 بأس بذلك أبو بكر دة ليل على
 دفن فاطمة ليل والدفن تنارا
 أولى لانه أجمل على متنها
 وأكثر ليلين وأمكن لاتباع
 السنة في دفنه (ولشد) أفضل
 من شق وهو يفتح الام والضم
 لفه أن يصغر في أسفل حائط
 القبر يحفره نسي الميت وأصله
 الميل (وكرهه) أي القبر مما يلي
 القبلة أفضل فيكون ظهره
 الى جهة الملهه (ونصب لين)
 أي طوب غير مشوى (عليه)
 أي القبر (أفضل) من نصب
 بجار وغيره لما ثبت علم عن
 سعد بن أبي وقاص أنه في مرضه
 الذي مات فيه جسد والى لحدا
 وأنصوا على الابن نصبا كما فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويجوز بلاط (وكرهه) بلاط

زواه أبداً وغيره لكنه ضيف والثنى أن يحضر وسط القبر والخوض ثم يوضع ٢٣٥ التلحيم ويصطف عليه بطلاء أو غيره

أو يصلي جالساً ملبساً أو غير ملبس
ثم يقرأ الحمد للكون الأرباب ينال
ولا يمكن دفعه بتسليمين ولا
هاتين وتقوم لم يكره التلحيم فان
استمكن أن يعمل مثل شبه العلمين
المجاذيل والخطار وتالين حصل
نصاً ولم يعدل إلى التلحيم (د) كره
(إسناده) أي القصر (خشنا لا
لضرورة) إدخال ما يستأنس (نار)
كاتب (د) كره (يقرب في تلحيم
ولم ير) قال إبراهيم التيمي
كانوا يصفون النبي ويكرهون
التلحيم ولا يصفون النبي في
تأويل لأنه خسر وما فيه من
التشبه بأهل الدنيا والارض
اشتبك لفضله وتوقوا لأن لا يصح
المبتدأ (ومن أن يصلي) قيل
(ويصلي قبل الصلاة) لقوله عليه
السلام والسلام في قتل أحد
أحقر وأرأسوا أو اغرقوا
الترمذي حسن صحيح
التصديق بعد لظهور الأئمة
وامتنع لأوحوش والتوسع الزيادة
في الطول والعرض والتصديق
بالعلم المهمة الزيادة في التلحيم
(ويكنى ما) أي تصديق (عنع)
السباع والأئمة) لأنه يحصل به
المقصود وسواء الرجل والمرأة
(و) سن (أن يصلي) أي يغطي
قبر (لا يغطي) ولو صغيرة لأنها عورة
(و) (حني) لا يحتمل أن يكون
امرأة (وكره) أن يصلي قبل
(الرجل الأيمن) من فوقه
نصاً لما روي عن علي أمير
يقوم وقد دفنوا ميتاً ويطأوا
على قبره التوب بخدته وقال
أما يصنع هذا لتأنيب ولأن

ما يخفف عنه مولى يحصل به ردة رطبة في القبر والخوض ثم يوضع ذكره البخاري وفي
معناه غرس غيره وأما ذكر ذلك جماعة من العلماء في معنى ذلك الذكر والقراءة عنده لانهما
رجح التلحيم بتسليمها فاقراءه أولى وتقدم بعض ما يتعلق بذلك

كتاب الزكاة

واشتقاقها التضمن زكايها إذا غلظت يقال زكاه زكاً وزكاً إذا غلظت وقال تعالى قد افلح من
زكاها أي طهرها من الأدناس وتطلق على المدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم وهي الإصلاح
بقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوم أزكاهم في الدنيا في الآخرة في الآخرة في الآخرة
ومعنى المال المخرج زكاة لأنه يزده في المخرج من ماله بقية الأوقات وأصل التسمية قوله تعالى
خلفن أموالهم صدقة فتظهرهم وزكاهم بواو قبل لانها تظهرهم مؤديها من الأثم وتفي أجره وقال
الأزهري أنها تسمى الفقراء (وهي أحد أركان الإسلام) وبأنه المذكور في قوله صلى الله عليه
وسلم في الإسلام على خمس فذكر منها وأما زكاة (وفرضت بالمدينة) ذكره صاحب المغني
والمحرم والشيخ تقي الدين قال في المروء ولعل المراد طلبها وبست السعاة لغيرها فهذا بالمدينة
ولذلك قال صاحب المحرر أن الظواهر في إسقاط زكاة التجارة ما روضة نظراً لمرئيتها وسحب
الزكاة في أكل مال كقولهم وفي أموالهم حق معلوم أو حتى في أن الصلاة لا تجب على كل كافر فقلها
وبما قبل بها بقوله وويل للشركين الذين لا يؤمنون الزكاة والسورة مكتوبة من أن أكثر المفسرين
فسروا الزكاة بأنها بالتوحيد له وقال الحافظ شرف الدين الحياطي أنها فرضت في السنة
الثانية من الهجرة بمذلة زكاة الفطر دليل قول جابر بن عبد الله عن أنس بن مالك قال قال الله
عليه وسلم يزكوا الفطر قبل زول أية الزكاة وفي تاريخ ابن جرير الطبري أنها فرضت في
السنة الرابعة من الهجرة وقيل فرضت قبل الهجرة وبنت سعدا (وهي) أي الزكاة شرعاً (حق
راحت) يأتي تقديره في أبواب المذكرات (في مال مخصوص) يأتي بلفظه قرى بما في كلامه (الطائفة
مخصوصة) وهم الأصناف الثمانية المشار إليهم بقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين
لأية (في وقت مخصوص) وهم غنم الخول في المشاية والأغنام وعروض التجارة وعند اشتداد
الحاجة في الجبوب وعند بدو صلاح الثمرة التي تجب بها الزكاة وعند حصول ما تجب فيه الزكاة
من الفسل واستخراج ما تجب فيه من المعادن وعند خروج النخس من لبنة الفطر أو جوب
زكاة الفطر وخرج بقوله وأجب ما طفق المسنون كابتداء السلام واتباع الجبارة وبقوله في حال
رد السلام وقوموه وقوله مخصوص ما يجب على كل الأموال كالديون والنفقات وبقوله لطفه
مخصوصة نحو الآية لأنها لو زكاة المقتول وبقوله في وقت مخصوص نحو النذر والكسرة ثم أشار
إلى المال المخصوص بقوله (وتجب) الزكاة (في السنة من جملة الأثم) وهي الأبل والقرى وأنهم
مهيبة بيمية لأنها لا تنتكح وبأنه يابن السوم (و) تجب الزكاة أيضاً في (الخارج من الأرض)
من الجبوب والثمار وما في معادها والمعادن (وما في حكمه) أي حكم الخارج من الأرض (من
الفسل) الخارج من الفسل (و) تجب الزكاة أيضاً في (الأغنام) وهي الغنم والفضة
(و) تجب الزكاة أيضاً في (عروض التجارة) يأتي بها (أي المذكرات المذكورة) (في أبوابها)
مفصلة مرتبة كذلك (وتجب) الزكاة (في متولدين وحشياً وأمثال) من بقرا وغنم (تقليداً)
لوجوب (واحتياطاً) لغيره فقلها وأوجب الجزاء فيه على الحرم والنصوص تتناولها (فتضمن

الرجل ليس بعورة وفي فعل ذلك له تشبه بالنساء (و) سن

تكونت فيه رجلا ذاق من عذاب
الميت في القبر سار فيه ما روى
الشافعي في الام واليهي باسناد
صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
سئل من قبل رأسه (ان كان)
ذات أسهل) باليت (والا) يكن
خاله من عند رجله أسهل
فدخله (من حيث أسهل)
ادخله منه اذ المقصود الرقي
باليت (تم) ان اسنوت الكيفيات
في السهولة فهي (سهلة) لعدم
المرجوع عن زيد بن عبد الله
الانصاري انه صلى على جنازة
ثم ادخله القبر من عند رجله
اخر وقال هذا من السنة رواه
ابوداود واليهي وصححه (ومن)
مات (بغيره) باقي في الجرسلا
كادخله القبر (بعد غسله)
وكفنه والصلاة عليه وبعد
ان ينقله يتي يستقر في قرار
الجرسلا وان كانا يقرب
الناسل وامكنهم دفنه فيجب
(و) اسن (قول بعد خله) اي
الميت القبر (بسم الله وعلى مله)
رسول الله) الحسين بن عمر
فروقا اذا وضعت موتا كفي
القبر فقولوا بسم الله وعلى مله
رسول الله رواه احمد وان قرأ
مها خلقنا ثم اوتى ذكر كوردها
الائق عند وضعه والحاد فلابس
(و) سن (ان يحد) على شقه
الاعن) لانه يشبه التام وهذه
سنة التزم (و) سن ان يعمل
(تحت رأسه لبنه) فان لم توجد
شجر فان لم يوجد فقل من
راب لانه يشبه الخمد للتام
ولتلاعمل رأسه ولا يعمل آجره
لانه مما مسته النار وبذل

الى جنسه الا الهى) فتكامل النصاب (وتجب) الزكاة (في بقرو وحش وغنمه) بشرطه
لهم قوله عليه الصلاة والسلام خذ من كل ثلاثين من البقر ثيمه قال القاضي وغيره ونسب بقرا
حقه فتدخل تحت الظاهر وكذلك يقال في الغنم (واختار المؤلف وجع) وتحميه الماشراح
(لا تحب) الزكاة في بقرا وحش وغنمه لانها تتفارق الالهة صرود وحكوا ولا يباح من المشرع
ولم يرد لم يصح القياس لوجود التفريق (ولا تحب) الزكاة (في سائر) اعيان (الاموال اذ لم
تسكن للعادة حيا نا كان) المال (كالزيت والطور وانبيل والبال والجمهر والظها ساعه
كانت اولاد وغير حيوان كالذئبي والمواهر والاشباب والاسلحار وادوات) اى آلات (الصناع
واثاث البيوت والاشجار والنبات والاواني والعقار من الدور والارضين للسكنى والكره)
لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وقرصه صدقة متعة عليه ولا في داود ليس
في انبيل والرفيق زكاة لان الزكاة الفطر وقبس على ذلك ما قبله كوراث ولان الاصل عدم
الوجوب لادانيسيل ولا دليل فيها (ولا تحب) الزكاة فيما تقدم من الاموال (الا بشرط خمسة
الاسلام وللمرء فلا تحب) الزكاة (يعني الاداء) اى بمعنى انه لا يجب عليه اداءها زكاة حال
كفره ليعني انه لا يباح عليها لما تقدم ان الكفار ما قبلوه على سائر فروع الاسلام كالنحو
(على كل كافر) اى فرد من افراد الكفار على اختلاف انواعهم لقوله صلى الله عليه وسلم
لمعاذ بن بنه الى النبي انك تأتي قوما اهل كتاب فادعهم اليك ان يشهدوا ان لا اله الا الله وان
محمد رسول الله فان هم اطاعوا ذلك فاعلمهم ان الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من
اغنيائهم فترده على فقرائهم متفق عليه ولانها احد اركان الاسلام فلم يجب على كافر ما يسام
(ولو) كان الكافر (مرتدا) سواء حكمنا بما قبله مع الرد او زكاة لغيره قوله تعالى قل
لذين كفروا ان سبقوا وغيثهم ما قبله فصدقه عليه السلام لان الاسلام لا يجب ما قبله
(ولا تحب) الزكاة على (هؤلاء الامم كجندك) من سدا او غيره (ولا غيره) اى غير جندك
فلا مال له وكذا الامم (وزكاة ما يده) اى اى رقيق غير المكاتب (على سيده ولو بعد ذرا اوزار) وله
لان ملك السيد (ولا تحب) الزكاة (على مكاتب لنقص ملكه) فهو ضيف لا يحتمل المواصاة
ويؤيد محمد بن جابر فروغ العيس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق رواء الدارقطني وقاله جابر
وابن عمر ولم يعرف لهما مخالف فكان كالاجماع ولان تعليق حاجته الى فك رقبته من الرق بانه
اشد من تعليق حاجته الى الخلفى يحكمه وثبائده فكان يسقط ان كافتة اولى واخرى
(بل) تحب الزكاة على (معنى بضعة) بقدر ملكه (في كل) البض (مملك) من مال زكوى
(بحرته) اى يجوز له ان يملكه عليه تام اسم البحر (ولو اشترى عبدا) او امه (وهه شيا)
زكوا (ثم ظهر ان السيد) او الامه (كان حرا له) اى السيد (ان يخلع نفسه) كان (وهه له) لانه
اغناؤه له بناء على انه ملكه فاذا تبين خلافه مرجع به (وبزكبه) اى المال السيد لما مضى
لان مال له يخرج عن ملكه (فان تركه) السيد لا يوجب له بعد علمه حرته (زكاة الاخذ له)
لان مالك تام الملك ويستقبل به لولا من حين التركة لانه وقت دخوله في ملكه (وتجب)
الزكاة (في مال الصبي والمجنون) وهو قول على وابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة والحسن بن
على حكمه عنهم ابن المنذر وكذا رواء مالك في موطئه والشافعي في مسنده عن عمر ورواه
الترمذ في سننه عن ابن عباس ولم يعرف لهم مخالف وقد قال المؤلف في اوقات مختلفة واشتهر في شكر
فصار كالاجماع ويؤيد قوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ بن بنه الى النبي انك تأتي قوما اهل
صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترده على فقرائهم رواء الجاهل اعطوا لفظه الاغنياء تشمل الصغير
والمجنون كما علمنا لفظه الفقهاء وروى الشافعي في مسنده عن يوسف بن جاهك ان النبي صلى

تحت) اعمالى روى عن ابن عباس انه كره ان يلقى تحت البيت في القبر بشرى ذكره الترمذي وعن ابي موسى ليعلموا بيني وبين الارض شيئا والتعظيعة التي ومنعت عنه الصلاة والسلام فاصروها شتران ولم يكن من اتفاق من العصابة (أو) أي ويكره (أن) يجعل فيه (أي القبر) (حديد) ونحوه (ولو ان الارض رندوة) فتأول بان لا يصعد حذاب لانه آتته (ويحتمل يستعمل به) أي البيت (القلبة) لقرنه عليه الصلاة والسلام في الحكمة قلتمكم احياءا وأمواتا ولا تطرفوه المسكين ينقل الخلف عن السلف وينبغي أن يبنى من الحائط لئلا ينكسر على وجهه وان يستند من وراءه ستراب لئلا ينقلب ويتعاضد خلال الثمن سعة المرد ونحوه ثم يطين فوقه لئلا ينقل عليه التراب) ويسكن حشو التراب عليه) أي البيت (لأننا باليد نهم ال) عليه التراب لحدث أي هررة قال فيه لحنى عليهم قبل رأسه ثلاثا رواه ابن ماجه وروى معناه الدارقطني من حديث عمار بن ربيعة وزاد وهو قائم ولا يجوز ان يوضع البيت على الارض ويوضع فوقه جبال من زاب أو يبنى عليه بناء لانه ليس يدين (و) سن (ألقنه) أي البيت بعد الدفن عند القبر حديث ابي امامة الباهلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لمات أحدكم فسيتم عليه التراب فليقم

الله عليه وسلم قال اتوا في أموال النسي لا تذهبوا اولائكم لها الصدقة ولا تضركوه مرسل لانه حقه عندنا وقد رواه الدارقطني مسندا من حديث ابن عمر لكن من طرق ضعيفة (ولا تحجب) (الزكاة) (في المال المنسوب إلى الجنين) أي الذي وقف له في ارب أو وصية وانفصل حياته لا مال له مادام حيا واختار ابن حبان يجب له كماله بالملك ظاهر راحي هذا ما في الوردية (الثالث) من شروط الزكاة (ملك نصاب) النصوص والافرق بين ههنا الانعام وغيره او لا ردال كالأشياء النسيبة الغنمية أكثر من الزكاة فلو أوجب فيه ما اندفع ولم يعمه الدين (في النصاب) (في الثمن وعروض تقرب) لا تحجب (فلا ينقص حتى) لانه لا ينقص غالبا فهو كنقص الحول ساعة أو ساعة ولا لا يعل بالمواساة لان نقص اليسر لا يكم له في أشياء كثيرة كالميل اليسر في الصلاة وانكشف يسر من العورة والعوض يسر الم نكذاهنا فان كان النقص ينقصنا كالأشياء والذاتين لم تحجب (و) النصاب (في شروط زرع تحديد) كالماشية فلو نقص يسر المحجب (وفيل) النصاب في غرور زرع (تقريب) كالاشجار (فلا يؤثر) نقص (محمود ملين) بنحو المعدادي (ومدين ويؤثران) أي نقصهما (على) القول (الأول) وعليه المولى (رحمهما) أي القرايين (لا اعتبار بتخص بتدخل في المكيل كالواقية) فلا يمنع نقصها الوجوب (ونحب) (الزكاة) (فيما زاد على النصاب الحساب) لعدم ما يأتي في ابواب (الاف الساعية) فلا زكاة في نقصها (ما روى أبو عبد الله غير يسر فربما ليس في الأوقاص مسددة وقال الوقص ما بين النصابين وفي حديث معاذ انه قيل له أمرت في الأوقاص بشي قال لا وأسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما به فقال لا رواه الدارقطني فعل هذا قال كان له تسع من الأبل مغصوبة فأخذ منها بغيره أحد الحول زكاة خمس شاه (الرايع) من شروط الزكاة (تمام الملك) في الجلة كاله في الفروع لان الملك الناقص ليس بقة كاله وهي انما تحجب في مقابلتها اذ الملك الناقص عبارة عما كان يسد له يتعلق به حق غيره يتصرف فيه على حسب اختياره وفوائده حاملة كاله أو المال (في تنبيه) قال في الفروع النصاب الزكاة كوى سبب لوجوب الزكاة كما يدخل فيه تمام الملك يدخل فيه من تحجب عليه أو قال الإسلام والحربة شروط ان السبب مقدمهما مانع من صحة السبب وانقاده وكغير واحد هذه الأربعة شروط لوجوب كالحول فانه شرط لوجوب بلا خلاف لآثره في السبب (فلا زكاة في دين الكفاية) لعدم استقراره لانه يملك بغير نفسه ويمنع من الاداء ولهذا لا يصح ضمانها (ولا زكاة في الساعة) وغيرها الموقوفة على غير معين كالساكن أو على مسجود رباط ونحوها) كدرة لعدم ملكهم لها (كال موسى به في وجوبه) أي خبر ابن عمر غزو ونحوه (أو) مال عمرى به (يشترى به ما يوقف فان اشترى به موسى قبل مصرقه) فياوصى به (فرج) المال (فرجهم أصل المال) يصرف (فيما يوصى به) لتبطل الرجح فلا أصل (ولا زكاة فيها) لعدم الملك المعين (وان خسر) المال (ضمن) الرضى (التنص) لخالقه اذن (ونحب) (الزكاة) (في ساءة) موقوفة على معين كزيد أو عمر ولهم وكسرا لملكه وقال في التخصيص الاشبه أنه لا زكاة وقدمه في الكافي لنقصه (و) تحجب الزكاة (في غلة أرض و) غلة (شجر موقوفة على معين) ان بلغت الغلة نصابا نص عليه لان الزرع والثر ليس وقفا يدل به (ويخرج من غير الساعية) كالزروع والثمر لانه ملكه بخلاف الساعية فلا يخرج منها لان الوقت لا يجوز نقل الملك فيه (فان كانوا) أي الموقوف عليهم المذنون (جماعة) وبلغ نصيب كل واحد من غلته) أي الموقوف من أرض أو شجر (نصابا وجبت) (الزكاة) كذا وكذا أو بلغت حصه بعضهم نصابا وجبت عليه (والا) أي وان لم تبلغ حصه أحد منهم نصابا (فلا) زكاة عليهم لانه لا أثر في غير الماشية

أحد كل رأس فيه ثم يقل بافان بن فلانة فانه يسع ولا يجب ثم يقل بافان بن فلانة فانه يسرى قلنا لا ينقل بافان بن فلانة

محمد بعده ورسوله وانما رزيت بالله رباً وبأسلام ديننا وعرضنا وباتسرة ان اماناً فان تكبراً ومنكراً يقولان ما يقعدنا عنده وقد لقن الله قائل رجبيل ما رسول الله فان لم يصرف اسم الله قال فليذهب الى حواء رواه أبو بكر عبد العزيز في الشافعي ويؤيده حديث لقنهم وناكم لاله الله ظاهره لا فرق بين الصغير وغيره بناء على نزول الملكين اليه ووجه في الاتباع ووجه الشرح في الدين ونحوه بعضهم المكلف (و) سن (الدعاء) له أي الميت (بعد الدفن عند القبر) فصاحه على والاحنف بن قيس حديث عثمان كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لخيركم واستأذنه الله استغفروا الآن يسئل رواه أبو داود وقعه أحمد جالساً واستغفوا له أصحاب وقوه (و) سن (رثه) أي القبر (عباد) يدور في الحصة اعلمنا روى جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رث على قبر ابنه ابراهيم ما هو وضع عليه الحصى سائر واه الشافعي والشافعي ذهب ترانه والحصى مستعار الحصى (و) يس (رفعه) أي القبر من الأرض (قد روي) ليعرف انه قبر مفتوح ويترجم عليه ما روي الشافعي عن جابر ابن النبي صلى الله عليه وسلم رفع قبره من الأرض قدر شبر (و) ر (رفعه) (فوقه) أي الشبر لقوله عليه الصلاة والسلام

لن لا ترفعوا الا لاطمسته ولا قبراً مشرفاً الا سويته رواه مسلم وغيره والمشرف ما رفع كثير القول

للمطاعة (ولا في حصة مضارب) من الربع (قبل القصة ولو لم يصحك) أي ولو قلنا انك (بالظهور) لعدم استقرارها فلا ينفذ عليه القول قبل استقرارها بالقصة أو أجمعي مجراها (ويذكر رب المال حصة منه) أي من الربع (كالأصل) أي رأس المال (للملكه) الربع (بظهوره) وتبعيته للمالك لاختلاف المضارب ولا يجب على رب المال زيادة حصة المضارب من الربع لأنه غير ملك لها (فلودفع) حصة (الرب) لجل الضمان يعطى ان الربع بينهما نصفين حال القول (وقدر ربح) المال (الرب) فله ربح الربع من رأس المال (رأس المال) وحصة من الربع (فان اداها) أي زيادة (الرب) من رأس المال (منه) أي من مال المضارب (بحسب) ما اداها (من المال) والربع فينقص ربحه من رأس المال (وهو خمسة وعشرون فصيل رأس المال تسعائة وخمسة وسبعين (والمال الموصى به) لمن (يركبه من حال القول وهو على ملكه) سوله الموصى والموصى له (ولو وصى بتقريب نصابه) أي كاهامالك (الأصل) كالموجود (ومن له دين على ماله) أي كادعوى وقائه (بأذن) للدين (من قرض أو دين عرض بجارة أو مبيع لم يقبض) كوصوف في الذمة (شرط الخيار أو لأو دين مسلم ان كان) دين السلم (للجارة ولم يكن أماناً) فكذلك عبارة الانصاف والفرع والمبدع وذكر في المنتهى لا تصح دين مسلم ماله من أماناً أو لجارة انتهت وعليه يحمل كلام المصنف بعد الواو ليعلم أي أن كان قبضه في حال كونه غير أمان فاب كان أماناً لم يعتبر كونه قبضه (أو من مبيع أو رأس مال سلم قبل قبض عوضهما) أي عوض عن البيع وهو المبيع وعرض رأس مال سلم وهو المثل فيه وبما يصور دفن رأس مال السلم مادام بالجلس ولم ينسبه عليه لغيره بما ياتي في باب (ولو انسخ العقد) أي عقداً لم يمسك السلم بالمال أو غير ما فلا تنقض كانه (أو) دين من (مصدق أو عوض خلع أو أجر) بان تزوجه اهل مائة في حقه أو ما لته الخلع بذلك أو استأجره من شيئاً كذلك فغير ذلك في حوله كاه (بالعقد) القبض وان لم يتصرف بالمنفعة المعقود عليها في السكاح أو لأجارة تلك هذه الأشياء بالعقد (وكذا كل دين لا في مقابلة أو) في مقابلة (مال غير ذكوي كوصى به مودود وثوق من مسكن وغير ذلك) كقصة عديم تلف وحمل بعد حمل ومخالج بهن دم محمد (جري في حوله) كاه من حين ملكه هنا كان أو ديناً لان الملك في حقه مستقر وتبر بفسخه فلا يزال لا تملكه وهو ظاهر إجماع الصحابة ذكره في البدع في الصدق وعرض الخلع والاجر والصدق وعرض الخلع اذا كان معه المستقبل به حوله من تعيينه (من غير هبة الانعام) ان كان الدين منها) أي من هبة الانعام فلا زيادة كالواشترى أربعين شاة موصوفة في الذمة (لاشترط الروم) لها (فان هيئت كبت كغيرها وكذا الذمة الواحدة لا تترك لانه لم تعين مالاً زكوا) لان الاصل في الذمة أحد الأصول الخمسة وقوله (ز كاه) أي الدين المذكور (اداقته أو) قبض (شأنه) جواب قوله ومن له دين غير ماله في حوله الزكاة سابقه (فكل قبض شيئاً) من الدين (أخرج زكاته) لما مضى (ولو لم يبلغ القبض نصيباً) حيث يبلغ أصله نصيباً ولو بالنسيء إلى غير ذكوي أحد من ذكوي ابن عمر وعائشة لا زكاة في الدين حتى يقبض ذكر ما يترك باسنادهم لم يعرف علم مخالف (أو أبراءه) أي من الدين أو بهنه فيركبه (لما مضى) وسواء (قصدياته) أي الدين (عليه) أي الدين (القرار من الزكاة أو) سواء كان الدين بركبه أو لا (ويخرج ما خواصها) أي زيادة (نسل قصده) لقيام الوجوب على رب الدين وعدم الزكاة لاخراج قبل قصده وخصته فلا تسحب قبل (ولو كان في يده) أي الخراج لمسلم (بعض نصابه) دين أو غصب أو ضالة (كي ما يده) لتمكنه من إخراج زكاته وقام النصاب (ولعله فيما اذا ظن رجوعه) أي الضال والالم يهتق

ملك

(و) لباس بتطعيمه أي القبر بلباس
روى أبو داود وعن القاسم بن محمد
قال قلت لعائشة أياها ما كسفي لي
عن قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصاحبه فكشفت لي عن
ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لائقة
مطروحة بطحاء لمصره الجراء
(و) لباس (تعليمه) أي القبر بلباس
(بحر أو خشبة وغيرها
وبلوح) (لغته) عليه الصلاة
والسلام بقبر عثمان بن مظعون
عليه السلام وشبهه هند رماه وقال
أعلم قبر أخوتي حتى أدفن اليه من
ما بين أهل رماه أبو داود وابن
ماجة (وتسمي) القبر (أفضل)
من قسطه أقول سفيان الثوري
رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم من دار رماه الغاري وعن
الحسن مثله لأن القسط طمس
أشبهه ببناء أهل الدنيا (الأمم)
دفن (بدار حرب) أن تصدقته
من دار الحرب (فتسوته) أي
قبره بالارض (واخفاؤه) أفضل
حقيق من تسميته خوفاً من أن
يظهر عليه فينبش فيتمثل به
(ويهرم امرأها) أي القصور
لحديث عن الله وأرات القصور
والأنهار عليهم المساجد قال
والسراج رماه أبو داود والنسائي
عنه ولأنه أصح مال بلا فائدة
ومعالات في تطعيم الأموات
بشبه تطعيم الأصنام (و) يهرم
(القبلى) على القبور ويبنها
لحديث لأن أطاع على جمره أو
سيف أحب إلى من أطاع على قبر
مسلم ولأبائى أوسط القبور
فضبت حاجي أوسط السوق
رواه نخل لأبو ابن ماجة (و) يهرم
(جعل مصعباً على أوتينا) أي القبور لغير (ودفن بصره أفضل) من دفن بجراح لانه عليه

يؤدى منه إلى كافر الرهن (ة) انه يؤدىها (من غيره) تتعلق حق المرتبه به (وتحب في مبيع ولو
كان في مبيع) (و) (قبل القبض) أي قبض المشتري بأية قال في المدع وتحب في مبيع قبل
القبض خرم به جماعة فقير كيه المشتري مطلقاً انتهى وهذا معنى ما تقدم وسواء كان قد شأوا بعينها
لأنه كان قد شأوا على من حوله لا على من هو عليه (فيتركى بالبيع مع غير متعين ولا يتميز)
كالوصوف في الغنم بان باعهم مثلاً رهن شاة موصوفة في الغنم وعنده أو رهن به بهذه الصفة
فتركها على الشاة حتى يبيعها المشتري لعدم دخولها في ملكه لكن تسميتها مبيعة فيه تسمع
لأنها على صفة المبيع وأما المبيع في الغنم أي شاة مبيعة بالصفة لم يرد له ماله أيضاً إذا
لم ينقص النصاب جهلاً أو إغياً في تركه على من عليه من قبض النصاب ولا تركه على المشتري
ليبيع في المثال لأن دين ببيعة الاتمام لا تركه لغيره لعدم السوم كما تقدم وأما إن كان المبيع الموصوف
في الغنم ذها أو ذصة أو عروض تجارة تركه على المشتري كما تقدم ويرى البائع ما يدها وصافه
سوى ما يقابل على ما سبق (ومشترى تركى غيره) أي مبيعا بعينها أو مشتراً ومن لم يفسد
المتعين بنصاب سائغة معين أو موصوف من قطيع معين والتيميز بهذه الاربعين شاة قال في كل
متميز متعينة وليس كل متعينة متميزة وذكر في شرح المنتهى أن غير التميز كتصف مشاهي
زيرة فتنه وزنها أو صاها فدرهم تركى البائع انتهى وفيه نظر ظاهر (وتحب) الزكاة (في مال
مودع) بشرطه كغيره (وليس أودع أخرجه) أي الزكاة (منه) أي المودع (بغير إذن
مالكها) أي الودعة لأنه اقتضات عليه (و) يجب الزكاة (في مال) غائب مع حسبه أو
وكيله لما تقدم (ولو أمر رب المال أو جسد ومنع من التصرف في ماله لم تسقط زكاته) لعدم
زوال ملكه عنه (ولا زكاة في عين عليه دين يستغرق النصاب) سواء جهر عليه قلنس أو لا
(أو) عليه دين (بمقتضى) أي النصاب (ولا يحد ما يقسمه سوى النصاب أو) يحد (ما) يقضى
به الدين غير النصاب لكنه (لا يستخفى عنه) كسكنه وكتبه لم يحد أحواشاً وخادمه فلا
زكاة عليه (ولو كان الدين من غير جنس المال) المزكى (حق دين حراج و) حق (أرض جناية
عبد القارة و) حق (ما استدانته لثمة فحصله أو حدانديس) ينبغي حل ذلك على ما استدانته
لذلك قبل وجوب الزكاة في الزرع والثمر والأقلام قال في القروع في باب زكاة الزرع والثمر
ولا ينقص النصاب عتق مصلودك أو غيره ما منه لم يسبق الوجوب وقال صاحب الرأية
يجعل منه كالحراج انتهى وخرم في المنتهى معنى ما تقدمه في القروع وخرمه أيضاً المصنف
فيما يأتي (و) حق دين (كرأ أرض) أي أجرة ثا (وبخرو) كاسم حوت (لادنياسيب
ضمان) كالضمان والغائب إذا غصب منه العين وتلفت عند الثاني وبخروها فلا ينع هذا
الدين وجوب الزكاة من الضمان ولأنه الغائب الأول وإن كان المالك متمكناً من
معا البهائم لا منع الدين في أكثر من قدره بأهاف الفقراء وتوزيصة على الجهتين لا كالأهل به
فتعين مقابلته بجهة الأصل ليرجعها لاسمها إذا كان الضمان من يرجع إذا أدى لأنه لا قرار عليه
إذا انقضى الدين مانع من وجوب الزكاة (فمنع) الدين (وجوباً) أي الزكاة (في قدره
حالا كان الدين أو مؤجلاً في الأموال الباطنة كالأثمان وقوم عروض التجارة والمعدن) الأموال
(الغائبة) كالقروض والمبوبات الثمار) لقول عثمان هذا شهر كأنكم فن كان عليه دين
فليقضه وليترك ما بقي وروى سعيد وأبو سعيد وأبو حنيفة (ومعنى قولنا بمنع) الدين وجوب
الزكاة (بقدره) أن تسقط من المال بقدر الدين (المانع) (كانه غير مالكه) لا يحق صرفه
لجهة الدين (بتركى) المدين (ما بقي) من المال أن يبلغ نصاباً (فلو كان له مائة من الثمن وعليه
إما) أي دين (يقابل مائة من) منها (فليترك ما لا يربح) الباقية لأنها نصاب تام (فإن قابل)

بما كن الآخرة (سوى النبي
على الله عليه وسلم) فدفن بيته
قالت عائشة ثلاثا يصغر مسجد
رواه البخاري ولما روى تدفن
الأنبياء حيث هم دون وصي الله
عن كثرة لطرق رقيقه الذين
غيره (واخرا صاحبنا) أبو بكر
وعمر (الذين عندهم فمروا بركا
وليزد) عليهما (الأناس) (نسج
والسكان ضيق وحاجات أخبار
تدلى على فمهم كما ونج فلا تتركه
الادبي مثال ذكر جعل شعبة
أولها طه هل قبر كاليان عمر
فأما دفنهم له وقال الشيخ تقي
الدين في كسوة القبر بالشاب
اتفق الأئمة على المنع كذا قيل
بقوله والنباء والصلحسين
فكيف غيرهم (ومن موسى
دفننه بدار) في ملكه (أو في
أرض في ملكه دفن مع
المسلمين) لأنه يضر بالورثة كاله
أحمد (د) قال (لأنس بشرائه
موضع قبره وموسى بدفن نفسه)
فهو عثمان وعائشة وهل انفرق
سبها وبين ما قبلها ان الأولى اذا
كان بالمران وألثا نفاذا كان
بالعصاة اذ عثمان وعائشة
بالقيع (و يصح بيع) وارت
(مادفن نفسه) البيت (من ملكه
ما لم يبيع) أي بصير (مقبرة) فما
للقاصد كهم فان جعلت مقبرة
صارت وقفا (و يصح جمع
الأكارب) الموقف مقبرة واحدة
لما تقدم في تسليم قبر عثمان
ان مدفون ولأنه أسبل في بارئهم
(و) يصح الدفن في (البقاع
القريبة) حديث أبي هريرة

الدين (أحد وستين فلاز كاتعليه لانه) أي الدين (نقص النصاب) لم ينجز إلى كاة (ومن
كان له عرض فببيع أو أنس) أي مخرجه نفلس كفتار وأثا لا يمتنع وكان غنمه (في بما
عليه من الدين) ومعه مالز كوى (جعل) الدين (في مقابلة ما عليه) من المال إلى كوى
(فلاز كيه) لا يخل بالمواصة ولا عرض القية كلبوسه في كاة فافه كذا فجاءت بها
(و كذا من يده ألفه على ملى) دين (ألف وعليه) دين (ألف) فبيل ألف الذي يده
في مقابلة ما عليه فلاز كيه وأما الدين فليز كيه ذاتي مقبلة (تتم) لو كان له حالان من جنس
وعليه من يقابل أحدهما جعله في مقابلة ما مضى منه وإن كان من جنس جعله في مقابلة
ما الحظ ليا كن في جعله في مقابلة نفسه لا لظهم كاله في الكافي (ولا يمنع الدين خمس
ال كاز) لانه لا يقي أشبه ولذا لم يمتنع نصاب ولا حول (ومى يرى المدين) من الدين (أو
قضى) الدين (من مال مسفدت) من ارت أو وصية أو هبة وشعرها (ابتدا) أي استأضيها
في بدمن المال الز كوى (حولا) من حين البراءة لأن ما منع وجوب الز كاة منع انتقاد الحول
وقطعه (وسمى دين الله) تعالى (من كفارته و كاة) وبذو مطلق ودين (مخرج) كاطعام في
قصره رمضان (كدين آدمي) في نفسه وجوب الز كاة في قدره لو جوب فضائه وقوله عليه
السلام والسلام من الله حتى أن قضى (فان قال الله على أن تصدق بهذا) مشير إلى نصاب
ز كوى (أو) قال (هو صنف من الحول) قبل أخراجه (فلاز كاته) الز والملكه عنه أو
نقصه (وان قال الله على أن تصدق بهذا النصب) إذا حال عليه الحول وجبت الز كاة (فيه
إذا حال عليه الحول قبل أخراجه لأن ملكه عليه نام لانه لا يلزمه أخراجه قبل الحول (ويجزئه
ال كاة منه و براء) السائر (بقدرها) أي الز كاة (من الز كاة والتفان فواهما) لأن كلا
منهما صدقة كالز كوى ركعتين الصوة والاربية (وكذا لو نذر الصدقة بعض النصاب) فيكون
كالز كوى به الصدقة كاه فلو نذر أن تصدق بمشرون الأربين وحال الحول فلاز كاة فها وان
نذر أن تصدق بالعمش وجبت الز كاة وأخر أمها ويرى بقدره من الز كاة والتأخر أن فواها
هما (انقاس) من شروط وجوب الز كاة (معنى الحول) وفي نسج (شروط على نصاب نام)
حديث عائشة رفتهوا لالز كاة في مال حتى يصل عليه الحول رواه ابن ماجه من رواية حارثة
ابن محمد وقد ضعفه جماعة وقال الترمذي معروفا وروى الترمذي معناه من حديث ابن عمر
من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقد تكلم فيه غير واحد ورفقا بالسالك وليست كامل الخاء
فيواسي منه (و يعني عن) نقص (فخوضايتين) وكذا نصف يوم قطع به في المسدع والتمهي
ويصح في تصحيح القروع وفي الحرر وقاله جماعة لا يؤثر نقصه دون اليوم لانه لا ينقطع غالبا
ولا يسمى في العرف نقصا (الأنف الخارج من الأرض) وما في حكمه كالمس لقرولته تعالى وأما
حقه يوم حصا دعوفك بنى اعتباره في الثمار والمحسوب وأما المسل والمعدن وال كاز فيا لقياس
عليهما ولأن هذه الأشياء عا في نفسها تؤخذ إذا كانت متناهية وجودها ثم لا تحجب قبل كاة ثانية
لعدم إرصادها للمعادن من الأثمان لا تحجب فيها عند كل حول لانها مقسمة للمعادن
حيث انها قيم الاموال (فأذا استفاد ما لاول) كان المال (من غير جنس ما ملكه فلاز كاته
حتى يصل عليه الحول) لما تقدم (الانتاج السائقة) بكسر النون (و) الأربح التجارة فان
حولها) أي ما ذكر من الأربح والنتاج (حول أصله) فيصنعان إليه (أن كان أصله نصفا)
لقول عمر أعتد عليه بها الصلة ولا تأخذ ما منهم ورواه مالك لقول علي عليه السلام العصار والسكر
ولم يعرف لها شئ في الصا بولان السائقة تختلف في وقت ولادتها فإفراد كل واحدة في شئ
لجسدت بما لا ماتها ولانها تابعة خافي الملك فتنبها في الحول ورج التجارة كذلك معنى فوجب

مروءة ان موسى عليه الصلاة والسلام لما حضره الموت سأل به أن يعينه من الأرض المقدسة فريه حجر قال النبي صلى الله عليه وسلم

عليهما ويسحب ما تقر فيه
 المالكين لثلاثة برصكتهم
 (وبدق) حيث (فمصلحة ولو
 بقول بعض الورثة) لانه اقل
 ضررا ولا معة فيه بخلاف ما لو
 طلب بعضهم ان يكون من
 اكفان المسلمين (وبقدم فيها)
 أي المسئلة عند من في (سبق)
 لانه سبق الى مباح (ثم) مع تناو
 في سبق يقدم (بقرعة) لانها
 لتبين ما بينهم (وبصر الحفر فيها)
 أي المسئلة (قبل الحاجة) اليه
 ذكره ابن الجوزي ويتوجهنا
 ماسق في اصل الموقوف قاله
 في الفروع (وبصر) (دقن
 غيره عليه) أي ميت على آخر
 (حق يظن انه) أي الأول (صار
 ترابا) فيجوز بنسبه ويختلف
 باختلاف البقاع والبلاد والهواء
 فيرجع في أهل الخيرة ثم
 ان وجده عظم لم يجز دفن
 آخر عليه وصرح حماد بن عمار
 ظن بلا صاحب في مسئلة ثلاثا
 يتصور وبصوره فليد دفن فيتنسح
 من الدفن به (و) يجرم ان يدفن
 غيره (معه) في حله واحد لانه
 عليه الصلاة والسلام كان يدفن
 كل ميت بقر ولا فرق بين المحرم
 وغيرهم (الا ضرورة أو حجة)
 ككثرة مرقى بقتل أو غيره فيجوز
 دفن اثنين فاكثر في قبر واحد
 للعذر (ومن جاز بينهما تراب)
 بفصل بينهما ولا يكتفي بالكفن
 (و) من (ان) يقدم الى القلمتين
 يقدم الى الامام (لو اجتمعت
 جنازهم للصلاة عليهم لحديث
 هشام بن عمار قال شكى الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كثرة
 الجراحات يوم أحد فقال احفروا وسملوا واحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر وقصروا

ان يكون ثلث سكا (وان لم يكن) الاصل (نصابا لحوله من حين كل النصاب) لان حيله
 يتحقق فيه التبعة فلذا وجبت فيه الزكاة وقبل ذلك لا يجب فيه الزكاة لقصانه من النصاب
 (و يضم المستفاد الى نصاب يده من حيله) كالو ملك عشر من مثالا ذهابا في الحرم ثم ملك
 عشرة مثاقيل في صفر فضم الى العشرين الاولى (أو حكمه) أي حكم ما هو من بنفسه كانه
 درهم فضة ملكها بعد عشر من مثالا ذهابا (ورب كل مال ذات حوله) لو جود النصاب ولو
 بالضم ومعنى الحول (ولا يعتبر النصاب في الاستفاد) اكتفا بضمة الحاء منه أو ما في حكمه (وان
 كان) الاستفاد (من غير جنس النصاب ولا في حكمه) فله حكم نفسه (فان بلغ نصابا زكاة اذ انتم
 حوله والا فلا ولو ملك أربعين شاة في الحرم ثم ثلاثين بقر فمصرزى كلاهما في حوله بخلاف
 ما لو ملك عشرين بقرة (فلا يضم) المستفاد من غير الجنس (الى ما عده في حوله ولا نصاب)
 لمخالفتها في الحكم حقيقة وسكا (والثانيه) أي المستفاد المذكور (ان لم يكن نصابا)
 لقد شرط الزكاة (والثاني وارث على حوله موروث) نص عليه في رواية الجوزي (بل يستأنف
 حوله) من حين ملكه (وان ملك نصابا صار النصف عليه الحول من حين ملكه) لم يوجب
 عليه الصلاة والسلام في أربعين شاة لانها تقع على الكبير والصغير وله ولو لم يكن لو لم يعرف
 عننا قالوا في دونهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منه واهي لا يجب في الكبار
 (فلو تددت) الصغار (بالعين فقط لم يجب) الزكاة (لعدم السوم) اختاره المحدث وقيل يجب
 لو جوبها فيما لمالامات (ولا ينقطع) الحول (بموت الامات والنصاب ناهيا للتاج) الجلة
 حالية فان لم يكن النصاب تاما تنقطع لنفس النصاب (ولا) ينقطع الحول (ببيع فاسد)
 لانه لا يزل الملك ان لم يحكم به من راء (ومع نقص النصاب في بعض الحول) انقطع لان وجود
 النصاب في جميع الحول شرط لو جوب ولم يوجد وظاهره سواء كان النقص في وسط الحول
 أو طرفه وعدم المقر عنه مطلقا لكن السيرة مفعولة كائنه والحيث في الاعان وهو روض
 القارة لما تقدم (أو باعه) أي النصاب بغير جسه ولو بشرط ان يبايع (أو ابدله بغير جنسه)
 كن باع أو ابدل أربعين شاة ثلاثين من البقر انقطع الحول لما تقدم (أو اورد ما دكه) أي
 النصاب (انقطع الحول) لقوات أهليه لو جوب (الاف ابدل الذهب بفضة وعكسه) كأبدال
 فضة بذهب (وهروض بخارة) أبدل بثمان أو هررض بخجارة (و) (الاف) أموال الصيارف
 فلا ينقطع الحول في هذا لانه لا بد ان يبايع في حكم الجنس الواحد في ضم بعضه الى بعض ولذلك
 تجزئ زكاة الذهب من الفضة وعكسه وهو روض القارة زكاة في قيمتها لا عنها كما يأتي وعطف
 أموال الصيارف على ما تقدم من عطف الخاص على العام لانها لا تخرج عنه (ويخرج)
 الزكاة (جماعه عند جوب الزكاة) أي تمام الحول ذهابا كان أو ضما وهو روض القارة يخرج
 من قيمتها كما يأتي (ولا ينقطع الحول فيما ابدله بنفسه من جنس الزكاة في حقه) كالتمم والقر
 وخمس وعشرين فاكثر من ابل (حتى لو ابدل نصابا من السائمة بنصابا من كسلاطين بقرة
 ابدلها بستين بقرة (زكاهها) اذ ان حوله الأول كنتاج نص عليه قال أحد من محدثات
 أحد من الزجل يكون عند من سائمة فبيعها بضعه من الفم اعليه أن يركبها كلها أم يعطى
 زكاة الاصل قال بل يركبها على حديث جري السطة بروح بها (الاف) لانها هاهنا ما قلت
 فان كانت القارة قال بركبها كلها على حديث حماس فاما ان يبايع النصاب بدون النصاب
 انقطع الحول وان كان عند ما تان في سائمة فباعها بضعه من الفم اعليه أن يركبها كلها أم يعطى
 ثم ظهر على عيب بعد أن وجبت الزكاة أي تم الحول (فله الرذ) القيب (ولا تسقط الزكاة
 عنه) لاستقرارها بمضي الحول كالو تلف النصاب (فان أخرج) الزكاة (من النصاب فله

وجعل بينهما جاذب من تراب لم يكن به رأس (و) البت انتنند أنراحه من بئر لا مقطعا ونحوه) كمثل (و) حجة البئر أى البئر (أخرج) منتظما لانه أقل ضررا من طمها (والا) يكن ثم حجة البئر (طعت) عليه فتصير قبره دفعا للثمن بله يمكن أنراجه فلا تقطع بحالة باكتسبوا فواتها فارتفع ثوب الطراز وبكلا لب ونحوها بلا مثله وجب لتأده فرض غسله وبسرف والبخارها يقاها السراج بها فان انتار لائق طاعة الانبياء يعيش فيه الحولان (و) يحرم دفن بمعد ونحوه كدسمة لانه لم يبق له (و) نبش) وحويا من دفن به و يخرج فصا (و) يهرع دنس (في ملك غيره) ما ياذن مالكة فيه طبياح (وله) أى المالكان لم ياذن (نقله) أى الميت من ملكه أو لم ياذنه ينقله لغيره ملكه (والاول) له (تركة) أى الميت مثلا يملك حرمة (ويباح نبش قبر حرمي لمصلحة) لأن موضع مسجد عليه الصلاة والسلام كان قبورا للتركين فامر بنشها وجعلها مسجدا (أول الدسمة) أى قبر الحرفي حديث هذا قبرا يذغل وآنه ذلك من معه خمس من ذهب انرايت نبش عنه أصغر منه فابتدوا الناس فأخرجوا القفن (و) يباح نبش قبر (مسلم مع) بقا ورمته الا الضربة) كان دفن في ملك غيره بلائقه (وان) كفن بقبص) نبش وأخذ مع

رد ما بق منه لبعه (و) رد قيمة المخرج) لانه موه على ربه (والقول قوله) يمينه (في قبحته) حيث لا ينفذ لانه غارم (وان) أهله بغير جنسه) كغير بقير ثم رد عليه بغيره) كفن أو تدليس أو بخار شرط أو اختلاف في الصفة (استأنف الحول) من حين الرد لانه يتبدل ملكه كأثر رد ملك (فتنبه) عطفه على الابدال على البيع دليل على انها غير ان قال أبو الهادي المبادلة عمل هي بيع فيه رواتن خذ كنهه يجوز ابدال المصحف لبيعته وقول أحمد لمعاطة بيع والمبادلة معاطة وبعض أصحابنا يبيع بعضهم بالابدال ودليلهم مقتضى التسوية قاله في المبدع (ومضى قصديس وغيره) مما تقدم كالخلاف (الغرا من) أى كانه يندمضى أكثر الحول ومنه (نقط) الزكاة ذلك لقوله تعالى أنا بولناهم كأولنا أصحاب الجنة الأمانت فاقهم الله تعالى بذلك لغراهم من الزكاة لانه قد صدقه اسقاط حق غيره فلا يسطح كاطلحق فرض موته وقوله ببعض أصحابنا أكثر الحول هو ما صحه من غم وفي المقتنع عند قرب وجوبها وفي الزكاة قبل الحول يمين وقيل أو بشر من لا يذبح في المبدع والمذهب انه اذا فصل ذلك فلا راسها لا ينقط عطفها أطلق أحمد اه وتبعه في المنتهى (و) تركى) البائع ونحوه (من جنس المبيع) فلهذا الحول) الذى وقع الفرار فيه دون ما به لدم تحقيق التحيل فيه (وان كان) من مباح النصاب ونحوه (لم) قصد الفرار) من الزكاة (فان دلل قرضه عليه) أى على الفرار على الجا ورد قوله (والا) بان لم تكن ثم قرينة (قبل قوله) في قصده لانه لا يبرم الا منه ولا يسخلف (و) اذا تم الحول وجبت الزكاة في عين المال) الذى يغير من كانه من كانه ذهب والفضة والمبرور والغنم السائمة وخمس وعشرين فأكثر من الابل والبشوب والثمار والمعدن من النقدين لقوله تعالى وفي أموالهم من معلوم وقوله عليه الصلاة والسلام فى أربع شئنا ما نؤله فيما سقت السماء العشر وقوله هاتوا صدقة الزكاة من كل أربعين درهما وفى الطرقي من أربعين من النجس وان الزكاة تختلف باختلاف أجناس المال ومعاها) فهو وجب للبديد والوسط والردى ما يلبق به فلهذا ما عطفه عليه لانه لا يدفعه حقيقة لمضى المراساة فيها وهكس ذلك كذا الفطر (ولا) يجب السراج الزكاة (من عينه) أى عين المال المتركى فيجوز أنراجه من غيره وذلك لانع نطقها بالعين كالصالحى اذا ادما فيه موجب تقرر ان الزكاة يجب في عين النصاب (مادا مضى) ولانها أكثر على نصاب فقط (لم) يؤد زكاة فز كانه واحدة) أى زكاة عام واحد ولو كان ملكا لا أكثر من غير جنس النصاب الذى وجب فيه زكاة ولم يكن عليه دين لأن الزكاة تملك في الحول الاول بقدرها من النصاب لم يجب فيه فيما بعد الحول الاول زكاة لنفسه من النصاب (وان كان) المتركى (أكثر من نصاب) كائنين وأربعين شاه (نقص من) زكاة لكل حول بقدر نقصه) أى المال (بها) أى بالزكاة لان مقدار الزكاة صار مستحقا للفقراء فهو كالمدوم في المثال ومضى خمسة أحوال قطية ثلاث شية فقط ولو كان له أو صيانة درهمين نقصه ومضى عليه لحوال وجب تسعة عشر درهما ونصف درهم و بعد لقول الاول عشره والباقي لحوال الثاني ونقص الزكاة لتلقى من أهل الزكاة بانشره فقط عنقر قاما في الحول الثاني درهمين كذا (الاما) كاز زكاة الغنم من الابل) وهو مادن خمس وعشرين (في نصاب زكاة) (في الفضة) كدروس التجارة ولا يرضى بغير المال المتركى لا يمكن نقله بغيره (وتسرى) زكاة (بتكرار الاسوال) لعدم نقلها بالماب (في خمسة وعشرين) بغير الثلاثة أحوال) مكنت (لأول حول بنت مخاض) لعدم المعارض (ثم) عليه (ثمان شياه لكل حول أو ربع شياه) وكذا للمضى بذلك أحوال ولو بلغت ثمانية الشياه لوجب أكثر من

وقد ذكره) من تركه أو غيرها
المطلوبة نيش وشق جوفه ودفع
المال له بغيره كالميت من أمه
فان كان بغيره ماذن مالكه أو
لا يبق أولم يطلبه بغيره أولم يتخذ
خرمه لم ينش (أو وقع ولو)
كان وقوعه (بغيره) في القبر
(ما) أى شئ (قدمة عرفا) وان
قلت (نيس) وأخذت لما روى عن
المعروف بن شعبة وضع خاتمة في قبر
النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال
خاتمي فدخل وأخذه وكان يقول
انا أقربكم ههنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال أحمد اذا نسي

الحقار مسماة في القبر جازان ينش
و (لا) ينش (ان يبيع) الميت
(مال نفسه ولم يزل) الميت لأنه
ليس له مال في حياته أشبه
اتلافه فان لم يمت وبقى المال
أخذ الورثة (الأمعدين) على
بائع مال نفسه فنبش وبقى
جوفه وبقى مائة إلى ثبوت
ذمته (ويجب نبش من دفن بلا
غسل أمكن) تدارك للأجواب
فخرج وبفسل ما لم يمش
تقصه (أو) دفن بلا صلاة عليه
فيخرج ويصلى عليه غير بدالي
مضجها نصا ما لم يمش تقصه
لان مشاهدته في الصلاة عليه
مقصودة ولذلك لصلى عليه قبل
الدفن من وراء حائل لم يمش
(أو) دفن بلا (كمن) ليخرج
ويكفن نصا استدرا كالواجب
كالودن بلا غسل وتماذ الصلاة
عليه وجوبه لعدم سقوط الفرض
بالصلاة عليه رواه سعيد عن
معاذ بن جبل وان كان كفن
بحر فروجه من في الانصاب
الأولى عدم نبشه (أو) دفن (على غير القبلة) فنبش ويرجع إلى القبلة تدارك للأجواب

خمس من الأهل إلا أن تكون دساعليه ولا مال له غيره ففتح فيما يقابلها كما تقدم (فلو لم يكن
له الا خمس من الأهل احتجته كذا الحول الثاني لكونها بدنا) ففتح فيما يقابلها كما تقدم (فلو لم يكن
عليها الحول ولو باع) من وجبت عليه الزكاة (النصاب كما تعلقت الزكاة بغيره وصح البيع)
كبيع السيد عبد الحافي (وبأنى قريبا وتعلق الزكاة بالنصاب) حيث تعلقت به (كطلاق
أرض حثانية) بركة عبد الحافي وكنت على الدين بالتركة (لا كنت على دين من) أى مروهون
(ولا) كنت على دين الفراء (عمال محجور عليه فليس ولا) كزكاة تعلق شركة) فلا تفسد فقره
شركاءه بالنصاب فيه ولا في غيره) ان تقرر ان تعلق الزكاة كوش الحثانية (فه) أى المالك
(أخراجهما) أى الزكاة (من غيره) أى النصاب كما ان السيد قد علمه الحافي بخلاف تعلق
الشركة (والنماء بملو جوبها) أى الزكاة (له) أى المالك لا يشاركه فيه الفقراء كسكس الحافي
(ولو اتلفه) أى أتلف المالك النصاب بعد وجوب الزكاة (زمنه ما وجب في التالف) وهو قدر
زكاة (لا في غيره) أى النصاب كما لو قتل السيد عبد الحافي وكان رأس الحثانية دون قيمته بخلاف
الراهن اذا تلف المروهون لزمنه قيمته مكانه (وبصرف) المالك (فيه) أى النصاب (يبسج
وغيره) كما يصرف السيد الحافي بخلاف الراهن والمجور وعليه فليس والشريك (ولا
يرجع بائع بعد ولو يبيع في قدرها) أى الزكاة حيث قدر على اخراجها من غيره (ويخرجها)
أى الزكاة البائع كالأول باع السيد عبد الحافي لزمنه قدره ولو لم يبيع (فان تغلر) على البائع
إخراج الزكاة من غير المبيع (فمنع في قدرها) أى الزكاة نسبى وجوبها ومحل ذلك (ان صدقه
مشتري) على وجوب الزكاة قبل البيع ويحجز عن اخراجها من غيره أو ثبت ذلك بينه والام
يقبل قول البائع عليه (ولم يشر ان يبيع) انما يرجع البائع في قدر الزكاة بشرط تفرق الصفقة في
حقه (فحب) الزكاة (بعض الحول) على النصاب في ملك الحاراسم التام المالك (ولا يعتبر في
وجوبها امكان لأداءه) المفهوم لازكته في مال حتى يحول عليه الحول فانه دليل على الوجوب بعد
الحول مطلقا ولا يحتاج للعقير فلم يعتبر فيها امكان الأداء كدين الأدبى ولا يشترط لم يتخذ
الحول الثاني حتى يتمكن من الأداء وليس كذلك بل ينسحب فيه الأول اجساما ولا يعمدها
فلا يشترط وجوبها امكان لأداءه ككثير العبادات فان الصوم يجب على المريض والمساكين
والعاجز عن أدائه (ليكن لو كان النصاب غائبا عن البلد) أو مضويا أو ضالا ونحوه (لا يقدر
على الإخراج منه لم يلزمه إخراج زكاة حتى يتمكن من الأداء منه) لما تقدم فامكان الأداء
شرط لوجوب الإخراج لا لوجوب الزكاة (ولو تلف المال بعد الحول قبل التمكن) من
إخراجها (ضمنا) لاستقرارها ببعض الحول (ولا تسقط بتلف المال) لأنها عين لزمنه مؤنة
تسليمها إلى مستحقها فتضمنها بتلفها في وجه كمار به وبغصب وكدين الأدبى فلا يعتبر بقاء المال
(الأثر) وعثر انما تلف بمحضه قبل (صادو حذاد) أو بعده ما قبل وضع في جرين ونحوه
لعدم استقراره قبل ذلك (وبأنى) فبأن زكاة تتأخر من الأرض (و) (الا) ما لم يدخل تحت
اليده كالديون) انما سقطت بلا عوض ولا اسقاط تنسقط زكاتها (وتقدم معناه) آغا وكذا
لا يضمن زكاة دينها اذا مات المدين مطلقا (ويؤدى الله تعالى من الزكاة كالكفارة والنفقة وغير
المعين ودين حج سواء) لعدم قوله عليه الصلاة والسلام من الله أحق بالقضاء (فاذا مات من
عليه ممها) أى من يؤدى الله (زكاة أو غيرها بعد وجوبها لم تسقط) لأنها حق واجب تقع الوصية
به في سقط بالورث كدين الأدبى (وأخذ من تركته) نص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام
فدين الله أحق بالقضاء (فخرجها وارث) لقيامه مقام مورثه (فان كان) الوارث (مغبرا
فوايه) يخرجها لقيامه مقامه ثم الحاكم أو وصيها أولا كالعسر (فان كان معها) أى الزكاة

(و یجوز) نبش میت (افرض معجم کتحسین کفنه) حدیث جابر قال انی النبی ۱۴۵ صلی اللہ علیہ وسلم عبد اللہ بن ابی بعدد

مادون فاحر حقه فقت فيه من
 ربه و الله قد صدق عليه
 (و بحره) كائزاد من دقن مع
 غيره الحد حابر قال دقن مع
 أبي رحيل بل قطب نفس حتى
 آخر حته فجعلته في قبر على حدة
 (و) يجوز نقشه (أو) قبله لمدقة
 شريفة و عوار و صالح) الخاف
 المولى لما كان المصمم غير واحد
 يقول اسم مدني أبي و طاس
 و سيد بن زيد ما تابا لعيني للحمل
 الى المدينة و دفنا بالواقفين
 ابن عيسى عاتبة بن حمير ههنا
 و أوصى ان لا يدفن ههنا و ان
 يدفن برفد ذكر ابن المنستر
 (أ) شهيد ادفن بمصره) فلا
 يجوز نقله قاله في شرحه خفيث
 جابر بن روف و ادفنوا القسلي في
 مصره و (ودفنه) أي الشهيد
 (ب) أي بمصره (مسنة) أخير
 (فبرد) الشهيد (المه) أي الى
 مصره (و نقل) منه الواقعة
 السنة ١٠٠٠ و انما في بسبب نقله
 لضرورة فهو كونه يدارح أو
 مكان يخاف نيشه و غيره ربه أو
 المثله (و ان مات حامل) عن
 برحي حياته (حرم شقطنها)
 لأجل مسلة كانت أو ذميلة
 هنك حرمه متيقنة لا ذميلة
 متوهمة إذ القلب أن الولد
 لا ينش و احتج أحمد بن حنبل
 فائنة عرقه كسر عظم الميت
 كسر عظم الحي و لو أورد
 و ابن ماجه عن أم حلة و زاد في
 الاثم (و أخرج التسا من برحي
 حياته) بأن كان بمصر كحركة
 فوة و انقصت الحارح و لمسة
 شهر فكثر (فان تغذر) علمين

ونحوها من ديون الله تعالى (دس آدمي) ولا يلزم (وضاق ماله) أي الملت (انقصوا) التركة (المحصص) كديون الأديين إذا ضاق عثم المال (إذا كان به) أي ديون الأدي (ومن) فيقدم (الآدي) دينه من الأرض فإن فاضل شيء صرف في الزكاة ونحوها (وبقدم أخيه) معينه عليه (أي على الدين) فلا يجوز بيعه بغيره سواء كان له وفاء أو لم يكن لأنه تعيين نفيها لم يسع في دينه كالأول كان حسبا وتقدم ورثته معناه قد مضى وتفرقتا (وبقدم نذر عين على الزكاة) وعلى (الدين) لله تعالى أو لغيره قد صرف فيها عين له دون الزكاة أو الدين (وكذا أو أقرض) نذر الصدقة عين وعين أخيه وعليه كآؤدين

باب زكاة بهيمة الانعام

وهي الأبل الضاعية والغراب والدمقر الأهلبي والوحشية وأغم كذلك سميت هجمة لأم لا تلتصق
كالكال مياض النعم الأبل خاصة فإذا قيل لا تلتصق دخل قبل العرق والشم وبدأ بها اقتداء بكتاب
الصديقين الذي كتبه لانس رضي الله عنهما أن رجلا آخر يظلمه مفرقا (ولا تحجب) الزكاة
(الأي الساعية) لحديثين عن حكمه عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول في كل أبل سعة في كل أربعين أبلت رواءا أحدها يروى والثاني وفي كتاب
الصديق عنه عليه الصلاة والسلام في أنتم في ساعته إذا كانت أربعين فهاشاة الحديث
فذكره الصوم يدل على في الوجوب وغيرها (قد روى النسل) زادهم والتمسبون دون
للعوامل وثاني (وهي) أي الساعية (التي ترضى مباحا لكل الخول) أي أكثر طرقا أو وسطا
قبل سمعت تروى سوما إذا رعت وأمنها إذا رعت وأمنه قوله تعالى فيه تسبون وأغا اعتبر
لصوم أكثر الخول لأن علف السوام يقع في السنة كتنرا عاده ووقعه في جميع فصولها من
غير عارض يقطعه أحيانا كطهر أو زبل أو برد أو خوف أو غير ذلك فاعتبرا باعتبار الصوم في كل العام
هفاف بالقرعوا لا كغفاه في البعض هفاف الملاك في اعتبارها لا كتر تعديل بينهما ووقع
دخل الضرر بينهما وقد ألتحق إلا أكثر بالكل في أحكام كثيرة (فلما ترضى لها مارتعا أو
جميع لها مارتعا كل) من مباح (أو أعانت بنفس أو علفها غاصب أو) هلفها (د بها ولو حراما
فلا زكاة) فيها لعدم الصوم (ولا تحجب) الزكاة (في العوامل) أكثر السنة ولو لا جارة ولو كانت
ساعة نصا كالأبل التي تتركى) أي تترك وكذا الدقراق التي تخذل فحمر أو والظن ونحوه لحديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في العوامل صدقة رواه
الدارقطني (ووفى بالساعة العمل) لم تؤثر نيته لم يوجب العمل) لأن الأصل عدمه فلا نصار
في جعراذنية لصفها (ولو سمعت بعض الخول علفت بضعة فاعلمكم فلا أكثر) أن كان
لا أكثر السوم وجبت والألم تحجب وتقدم منه (وتحجب) الزكاة (في متولين بنعمه ولو علفه)
وقد ألبسوا وجبت (ولا يعتبر للسوم واللف نيته فلو سمعت) المسألة (بنفسها أو بأسماء غاصب
وجبت) الزكاة (كفصبه حيا أو زرع في أرضه وفيه النشر على مالكه كالزيت بلا زرع)
ووجهه سيل إلى أرض زرع فصار زروعا وينقطع الصوم شره بقطعه ما عنه بقصد قطع طريق
هباء ونحوه كحل القارة ينبثق عنه علفه ذلك أو يذهب الحرير بلا زرع محرم (وهي) أي هجمة
لأنهم (ثلاثة أنواع) كما تقدم (أحدهم الأبل) بدأها بالمادة الشارح حين فرض زكاة الأنعام
لأنها هم أسكنها أعظم النعم أحياها وقوا أكثرها والعرب ووجوب الزكاة فيها ما أجمع عليه
لما لا الإسلام (فلا زكاة في حق تلغ خبا) فهي أقل نصيب لقوله عليه الصلاة والسلام من لم

أخراجه (لم تدفن حتى يموت) الجل الحرمة ولا يشق بطنه ولا يوضع عليه ما يموت ولا يجفر به مال جاءه ما يمينه هتك عصبها (وان خرج

يقضه إلى الجمل (حيثما) يخرج (الباقى) لتيقن حياته بعد أن كانت موهومة (فلومات) الجمل (قبله) أي

يكن عنده الأربع من الأبل فليس فيها صدقة وليس فيها دون خمس فود صدقة (فقب فيها) أي
 الخمس (شاة) أجماعا لقوله عليه الصلاة والسلام إذا بلغت خسا فمها شاة وما البخارى (بصدقة
 الأبل) الزكاة (جود موداة) أي كرام ميمان كرام ميمينة واليكس باليكس (فان كانت
 الأبل ميسية) لا تحزى في الأصحية (فالشاة الواحدة فيها) (صحة تنقص قيمتها فتنقص الأبل)
 كشاة الغنم فلو كان عنده خمس من الأبل مرضا أو حال عليها الحول فيقال لو كانت صحها كانت
 قيمتها مائة وكانت الشاة التي تحب فيها قيمتها خمس من قيمت الأبل مرضا بثمانين فقد نقصت
 خمس قيمتها لو كانت صحها فقب فيها شاة قيمتها أربع محسب نقص الأبل وهو الخمس من قيمة
 الشاة (فان أخرج شاة ميسية) لا تحزى في الأصحية لا يحزى كخراجها عن الغنم (أو) أخرج
 (بغير الميزنة) لأنه عدل عن المنصوص عليه إلى غير جنسه فلم يحز (ك) ما لو أخرج (بقرة
 وكنت في شاتين) لأن نفسه تنقسم على فقره بل من منه موهومة الشاة التي شرعت الشفعة
 وزالته موهومة كانت قيمة البقرة أو البقرة أكثر من قيمة الشاة أو لا وكان أخرج ذلك عن أربعة شاة
 (وفي العشر) من الأبل (شاتان) وخمس عشرة (بغيرا) (ثلاث شيا هو في العشر من أربع شياه)
 أجماعا في ذلك كله لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي بكر في أربع وعشرين من الأبل فما
 دونها في كل خمس شاة (فان كانت الشاة من الضأن اعتبر أن يكون لها ستة أشهر فما أكثر وان
 كانت) الشاة (من الممزة) المعتبر أن يكون لها (سنة) كأكثر (فلا تحصى) (وتكون) الشاة (أنثى) فلا
 يحزى (الذكر) (كشاة الغنم) (وكذلك شاة الجبران) تكون أنثى ثم لها ستة أشهر ان كانت من
 الضأن أو ستة أن كانت من الممزة (وأجماعا أخرج) أي ثنى الممزة وجذع الضأن (أجزاء) لتناول
 الشاة لها (ولا يعتبر كونها) أي الشاة (من جنس غنمه ولا) من (جنس غنم البلد) لطلاق
 الأخبار (فإذا بلغت) الأبل (خمس وعشرين فقبها بنت خنساء) كالف الترخ لا تلم فيه
 خلافا لما حكى عن علي في خمس وعشرين خمس شاة قال ابن المنذر ولا يصح ذلك عنه وحكاها
 أجماعا لقوله عليه الصلاة والسلام فإذا بلغت خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين فقبها بنت
 خنساء وهي التي (لها ستة) ودخلت في الثانية (حيث بذلك لأن أمها قد حلت بها فلو ليس
 حمل أمها (بشرط) في أجزائها ولا تسبى ما يذبح أو غاذ ذكر تمر بقابلها حالها (والخنساء
 الحامل فان كانت) بنت الخنساء (عنده وهي أعلى من الواجب) عليه فيما يده (خبر بين
 أجزائها وبين شراهن بنت خنساء بصدقة الواجب) عليه فخرجهما ولا يحزى ابن لبون لموهوم
 ما يأتي (فان عدها) أي بنت الخنساء (أي ليست في ماله أو فيه لكن معيه أجزأه ابن لبون)
 لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن فيها بنت خنساء فابن لبون ذكر (رواه أبو داود وفي لفظ
 فان لم تكن عنده بنت خنساء على وجهها ولأن المصية وجودها كالعدم لحازله الانتقال إلى
 البدل (أرضني ولديك) لأن أقل أحواله أن يكون ذكر أو هو يحزى (وهو) أعيا ابن لبون
 (الذي له ستان) لاسأ في يحزى (ولو نقصت قيمته) هن بنت الخنساء لعموم الخبر (ويحزى
 أعضاها كلها) أي بنت الخنساء (حق) له ثلاث سنين (أو جذع) له أربع سنين (أو ثقل) له
 خمس سنين (و) ذلك (أولى) بالأجزاء من ابن لبون (لأنه لا ينزل ولا جبران) له ولا عليه إذا
 أخرج البون بخافقه لعمدور وفي ذلك ويحزى الحق أو الجذع أو أنثى عن بنت الخنساء
 (ولو وجد ابن لبون) له ما دونه (فان عدم ابن لبون) فخافقه (لعمدور بنت خنساء) ولا
 يحزى من لبون بشرطه لأنهم استوفوا في عدم ظرمة بنت خنساء لخرجهما بالإصالة (ولا يحزى
 فقد الأتية من ياد من لذكر المخرج في غير بنت خنساء فلا يخرج من بنت لبون حقا لالم
 تكن في ماله ولا عن الخنساء) ولا عن الممزة فبما مع وجودها وعدمه ماله لأن في ذلك

شأن بطنا (أخرج) لفضل
 ويكنز ولا يشق بطنا (فان
 نهز) أخرج (غسل ما خرج)
 منه لانه في حكم السقط (ولا يقيم
 الباقي) لأنه جل (وصلى عليه)
 أي الجمل خرج بعنه أولا (معها)
 أي مع أمه المسلمة بأن يتوى
 الصلاة عليهما (بشرطه) وهو
 أن يكون له أربعة أشهر فما أكثر
 (والأبلى) أن يكون له أربعة أشهر فما أكثر
 (ف) يصلى (عليها دونه) أي
 الجمل (فان ماتت كافر) ذمعة أولا
 (حامل) بمسلم لم يصل عليه
 بطنا كسبوع بطن بالعمه
 (ودونها) أي الكافر والحامل
 بمسلم (مسلم) من أجل حملها
 (متفرقة) من مقابر المسلمين
 والكفار صاحبها عن واثلة
 ابن الاسقع (ان أمكن) أفرادها
 (والأبلى) يمكن أفرادها (فمها) ثلاثا
 يذبح الجنين المسلم مع الكافر
 وتدفن (على جنبها) الأيسر
 مستدبرة القبلة (ليكون الجنين
 على جنبه الأيمن مستقبل القبلة)
 فصل في أحكام المصائب
 (وسن لمصائب) يموت فمقرب
 (أن يسترجع يقول الله) أي
 نحن عبده يفعل بنا ما شاء (وأنا
 إليه وأجمعون) أي نحن مقرون
 بالعبث والمجزأة على الأعمال
 الرديئة (اللهم أجرني في مصيبي
 واخلفني خير منها) أجرني
 بمصو روقيل بمعدود واخلف
 بقطع الممزة كالأجرى وجماعة
 ويعني ركعتين قال في القروع
 وهو معيه فعده ابن عباس وقرا
 واستعينوا بالصبر والملازمة (و) ان
 (يصبر) على المصيبة والصبر

الجنس وبجيب منه ما يمتنع عن محرم وفي الصبر على موت الولد أجر كبير وردت به الآثار

أرسلني ثمانية قال في الشرح
ولا جرم حل الحديث على الكاهن
الذي معه ذئب ونياسة ونحوهما
وما هي المصيبة ممن عفا وأشاد
شعر في النجاسة قاله الشيخ تقي
الدين ومعه في القنون (وتسن
تقر به مسلم) مصاب (ولو) كان
(مغفرا) قبل دفن وبه مذهب
ما من مؤمن بمصرى أخاه من
مصيبة إلا كساه الله عز وجل
من حل الجنة رواه ابن ماجه
وعن ابن مسعود عن نوح مامن
هزي مصاباته كمثل آخره رواه
ابن ماجه والترمذي وقال غريب
وغريب تقرر به كنفوه في التسليم
ولم يثبت على الصبر والدعاء بقيت
والمصائب (وتكره) تقرر بحل
(لشاة أخنية) محقة الفتنة
(التي ثلاث) لئلا يباهن فلا
يمزي بمصائبه إلا بعد الإحداد
المطلق قال المصنف إذا كان
فائدا فلا بأس بتعزيره إذا حضر
قال النخعي ما لم تقم المصيبة
(فيقال) في تعزيره (١) مسلم
(مصائب بمسلم أعظم الله
أجره وأحسن عزاؤه وغفر له)
(و) مسلم مصاب (بكافر أعظم الله
أجره وأحسن عزاؤه) لأن
الفرض الداء المصائب وميته إذا كان
كان كافرا فمسك عن الدعاء له
والاستغفار لأنه منهي عنه (أو)
يقال (غير ذلك) مجازي في معناه
وروي حرب عن زرارة بن أبي
أوفى قال عزى النبي صلى الله عليه
وسلم رجلا على ولده قال أجزأك
الله وأعظم لك الأجر (وكره
تكرارها) أي التعزير تصافلا
يعزى عند القبر من عزى قبل وله
الأخذ بيد من يعز به وإن رأى الرجل قد شق نوبه على المصيبة عزاه ولم يترك عقابا بل

لبون صح) خلق لهدم التشخيص (إمام الكسرة فلا تحتمل ببق لبون ونصف عن مائتين)
لما فيه من التشخيص الذي لم يرد به الشرع فزكاة الساعة الأمن خاصة وذلك جعل لها أو كاصا
دفعاً للتشخيص من الواجب فيها وعدل فيما دون خمس وعشرين من الأبل عن الجنس إلى الغنم
فلا يجوز القيل لجوازهم مع إمكان العدول عنه إلى غيرها بصفة كاملة (وإن وجد أحد الأفرضين
كاملوا) الفرض (الأخر ناقصا) لأنه من جيران مثل أن يحد في المائتين خمس بنات لبون
وثلاث حقائق فتعين (الفرض) الكامل (وهو بنات البون) لأن الجيران ثلاثة فلا يجوز
البدل كالتيهم مع القدرة على استعمال المساء (وإن كان كل واحد) من الفرضين (يحتاج إلى
جيران مثل أن يجد أربع بنات لبون وثلاث حقائق فهو غير إجماعا شاء أخرج مع الجيران) لعدم
ما وجب جيران أحد هاهنا إلى الآخر (فإن بذل حقة وثلاث بنات لبون مع الجيران) لكل
واحدة من بنات البون (لم يجره لعدوله عن الفرض مع وجوده) وهو المختار لما قبلت من
الثلاث (إلى الجيران) وهو أنما يعمل بالمع عدم الفرض (وإن لم يجد إلا حقة وأربع بنات
لبون أداها) أي الحقة وأربع بنات البون (وأخذ الجيران) دفعه الحقة عن بنات البون (ولم
يكن له دفع ثلاث بنات لبون وحقة مع الجيران) لعدوله عن الفرض مع وجوده كما تقدم
(وإن كان الفرضان) أي الحقائق وبنات البون في المائتين ونحوهما (معدومين أو معينين
فله العدول عنه) مأمع الجيران فإن شاء أخرج أربع حقائق وأخذ ثمان شياء أو ثمانين
درهما وإن شاء أخرج خمس بنات محض ومعهما خمس شياء أو ما تدرهم (لما في كتاب
الصلوات الذي كتبه أبو بكر) وليس ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنه عده وعند
الحقة فلها تقبل منه الحقة عظميا لمصدق شاة أو عشر بن درهما الحديث متفق عليه
(ولا يجوز أن يخرج بنات المحض عن الحقائق هنا) أي حيث تقف الفرضتان (و) يضعف
الجيران) بأن يخرج أربع بنات محض مع عشرة شياء أو مائة وسبعة درهما لأنه انتقل
عن بذل البول مع القدرة على البذل أشبه انتقاله عن الأصل مع القدرة عليه (ولا يجوز
أيضا أن يخرج هنا) الحقائق عن بنات البون أو أخذ الجيران مضاعفا (لما سبق) (ولا يجوز
أيضا هنا) أن يخرج أربع بنات لبون مع جيران) لكل واحدة فتكون معه بدل حقة لأن
بنات البون هنا فرض فلا يجوز العدول عنه مع وجوده فيخرج بنات البون الأربع مع
بنات محض أو حقه مع أي واحد جيرانا (ولا) أن يخرج (خمس حقائق) يأخذ
الجيران) لم يكتسبه من أخرج الفرض أربع حقائق فلا يبدل إلى البدل (وإس فيما بين
الفرضتين شي) لما تقدم في الباب قبله (وهو) أي ما بين الفرضتين (الأوقاص) جمع
وقص، يعقروا وقد يسكن قاله في الحاشية (وهو عفو) أي عفر عنه ويسمى أيضا العفو
والشق بالعين المجهولة وقع النون وفي ذلك أنه (لا يتعلق به الزكاة بل) يتعلق (بالمصائب
نقط) فلو كان له نوع أبول معصية بخلافه من باب غير الزكاة خمس شاة لما روى أبو عبيد
في الأموال عن يحيى بن الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأوقاص لا صدقة فيها
ولأن الغنم مال ناقص عن نصاب يتعلق به فرض مبتدأ يتعلق به الوجوب قبله كما لو نقص
عن النصاب الأول وعكسه زيادة نصاب السرة لأنها وإن كثرت لا تتعلق بها فرض مبتدأ
وفي مسئلته حالة منتظرة تتعلق بها الوجوب فوق على بلوغها (ومن وجبت عليه من
في الزكاة) (فعدمها خبر المالك) دون الساعي أو له قنونه (في الصدقة) إلى ما يليها في
ملكه ثم إلى ما يليه أن عدمه كما يأتي (و) (في الزكاة) إلى ما يليها في ملكه ثم إلى ما يليه على
ما يأتي فإذا وجبت عليه بنت لبون مثلا (فإن شاء أخرج سناء غل منها) بأن يخرج بنت

بعد هاله استنداه العزى
و (لا) بكره جلوس العزى
يقرب دار الميت خارجها
(لتنسج الجنان) إذا خرجت (أو)
لنفسج (وليسه) أي الميت
(فمنه) لأنه لا طاعة بلا مقيدة
لكن إن كان الجالس خارج
مصب على نحو مصبر منه كره
فمماثل مقتضى ما في الوقت
يخرج لأنه لا طاعة قبل على
وينتفع بهاقية (و يرمي) على
من عزاء (نوله) احتساب الله
دعائه ورحمنا (ياك) ذبه أحمد
(وسن أن يصلح لأهل الميت)
حاضر كان أو غائب وأناهم فيه
(طعاما ميت) به (الميت لا) من
الباي أيامه الخدمت اصنعوا
لأهل الميت طعاما فقد انهم
ما شغلهم مختصر رواه أبو داود
والترمذي وحسنه (لا) يصلح
الطعام (لن) مجتمع عندهم أي
أهل الميت (فيكره) لأنه أمانة
على مكره وهو الاجتماع
عندهم قال أحمد هو من أفعال
المهلة وأكره شيئا ولا جد
وغیره وأساده وفاة من جبر
كناقدا الاجتماع على أهل الميت
وصفة الطعام به بدفته من
الناحية (ك) ما كره (فلهم)
أي أهل الميت (ذلك) طعام
(قناس) يجمعون عندهم قال
المؤلف وغيره إذا شاة (وتنبيج)
هندية أو كل منه) فيكره
حديث أنس لا عرق في الإسلام
رواه أحمد وأبو داود كان أحد كانوا
إذا مات لهم ميت فحروا جزوا
فهي التي على الله عليه وسلم
عن ذلك وفي معنى النجس عنده

مخاض (وهما شاة) أو عشر ون درهم أو شاة) المالك (أخرج أعلى ما هو أخذ مثل ذلك
من السامي) لما تقدم من كتاب الصدقات الذي كتبه أبو بكر لأبي (الأولى قيم ومجنون)
وسيقه (فيتعين عليه إخراج أدون مجزئ) أي أقل الواجب فشره إن لم يكن في مال
المجور عليه طه الحقة ولا يبطئ أسفل مع جبران ولا على وبأخذه (ويعتبر كون ما عدل
إليه) المالك (في ملكه) لأن جواز المد والبالا لجبران تسهيل على المالك (فإن عدمه)
أي الأسفل والأعلى أو كاتعيين (حصول الأصل) أي الواجب أصالة فلا إذا كان لا يدين
تحصيل فالأصل لا يبدل عنه إلى بدله (فإن عدمه ما يلها) أي السن التي وجبت عليه بيان
لم تكن في ماله أو كانت حمية (انتقل إلى الأخرى) أي التي تلي التي تليها من أسفل أو فوق
(وماعف الجبران) الذي يبطئه أو يأخذه (فإن عدمه أيضا) انتقل إلى ثالث كذلك أي
من فوق أو أسفل وأخذوا على ثلاث جبرانات فمن وجبت عليه بنت مخاض وعدها
ومهدت البون وعدها الحقة وعدها جفعة أخرجهوا أخذت ثلاث جبرانات ومهدت
لو وجبت عليه جفعة وعدها وعدها الحقة و بنتا البون وعدها بنت مخاض أخرجهوا
وثلاث جبرانات ولا يز بدله ذلك (وحديث حازن تعد الجبران) كالأمثلة السابقة (حز جبران
غنا وجبران دوام) كما في الكفارة له أخرجهما من جنسين (ويجزي إخراج جبران واحد
و) جبران (ثان) جبران (ثالث) التصف دوامه والتصف شاة) لما سبق ولأن الشارع
جعل الشاة مقام عشرة دراهم فلذا اختار إخراجها وعشر دراهم جاز (فإن كان النصاب) من
أهل (كاه) مرضا وعدها الفريضة فله) أي المالك (دفع السن الفتي) بأن وجبت
بنتا لبون فأخرج عن عانت بنت مخاض (مع الجبران وليس له دفع) السن (الأعلى) لحقه (وأخذ
جبران بل) إن اختار دفعها (بها) لأن الجبران جعله الشارع وثق ما بين العيصين وما بين
المرتين أقل منه فإذا دفع السامي ومقابلة ذلك جبراناً كان ذلك سقيا على الفقهاء وذلك
لا يجوز وإذا دفعه المالك مع السن الأسفل فالحق عليه وقد رضى به قاضيه إخراج الأجدود من
المال (فإن كان المخرج) ثلثه كره (أو يتيقن أو مجنون) أو سفيه (ليجزئه أيضا) أي لا يجوز
له دفع الأعلى لما تقدم لا يجوز له (القول) أي أن يدفع سنًا أو يجمع دفع جبران (لأنه لا يجوز
له) أي الولي (أن يبطئ الفضل) أي الزائد على الواجب (من ماله) أي مال الصغير والمجنون
ومثلهما السفيه (فيتعين) على الولي (شره الفرض من غير المال) لتعيينه طر يقا لإداء
الواجب (ولا مدخل للجبران في غير الابل) لأن الذئب انما ورد فيها بقصر عليه وليس غيرها
في معناها الكثيرة فتمها ولأن الغنم لا تختلف فرصتها باختلاف سنها وما بين الفريضة في
البقر مخالفة ما بين الفريضة في الابل فامتنع القياس لوجوب الواجب بشئ من صفته
فأخرج الروي عن الجسدور أقصد ما بينهما من الفضل لم يجز لأن النصف من غير الأثمان
النفق يعنيها فيقرب بعض المقصود من الأثمان القيمة وقابل الجدياس المنصب جزوا في
المشاة وغيرها (فإن عدم فريضة البقر أو) فريضة (انتم) وحددونها إجماعا (وإنما)
ولزم تحصيل الفريضة وأخرجهما (وإن وجد أعلى منها فدها بها بجبران) كسنة عن تبيع
(قبلت منه) ولو وجد وجود التبع لأنه إخراج الواجب زيادة تنفع ولا تضر (وإن لم يبقل)
أي يدفع الأعلى من الواجب (كأن شرها) أي الفريضة (من غير ماله) لكونه طريقا
إلى أداء الواجب

فصل النوع الثاني البقر وهو اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والأنثى ودخلت
الحاء على أنها واحدة من جنس والبقرات الجمع والبقر جماعة البقر مع رعائتها وهي مشقة

عليهم ولم يكن بأمر بالسلم على من لا يسمع وقال الشيخ في الدين استفاضت الآثار بعرفة الميت أحوال أهله وأحبائه في الدنيا وإن ذلك يمرض عايشه وجاهد الآثار بانه يرى أضيافه بانه يرى بما فعل عند موته وسر عاكان حسنا وبما لم يمكن فيها (ويعرف) الميت (زائر يوم الجمعة قبل طلوع الشمس) قاله أحمد وقال في النسبة يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكمل وقال ابن القيم الأحاديث والآثار تدل على أن الزائر في جمعة عليه السلام هو زور ومع سلامه وأقرب به وعليه وهذا عام في حق التمدد وغيرهم وأنه لا يوقت في ذلك وهو أصح من أثر الضعاف الدال على التوقيت انتهى يشير إلى ما روي عن الضعاف كالمين زائر يوم السبت قبل طلوع الشمس علم الميت بزيارته قيل له وكيف ذلك قال له لما كان يوم الجمعة وسجده ما روي ابن أبي الدنيا عن محمد بن واسع قال بلغني أن الموفى يعلمون من زارهم يوم الجمعة يومئذ له يوم ما بعده (وإن أذى بالمسكر عنده وينفع بالتبشير) لما تقدم ويوجب الأيمان بعباد القبور (وسن) زائر ميت فعل (ما يتحقق منه ولو يحصل جريدة طيبة في القبر) التبشير وأوصى به برده ذكره البخاري (و) (لو) (بذكر وقراءة عنده) أي القبر غير المبردة لأنه أذاريه التفتيش بشيئها فالقرفة أولى وعن ابن جرير أنه كان يسهب إذا دفن الميت أن يقرأ اعتدرا من يفاخه سورة البقرة وخاتمتها رواء إلا أنه كان يورثه يوم الجمعة أو رأسه على

مائة شاة قاله ابن مائتين واحد إلى أربعمائة ومائة وتسعة وتسعون (و) يؤخذ من معزني ومن شأن جندع هنا (في ذكر كذا القتم (وقل موضع جندع شاة) كزكاة مادون خمس وعشرين من الأبل وكذا الزور شاة وأطلق (على ما أتى به في الأربعة) وتقدم (بعضه) لما روي سويد بن غفلة قال أتانا مدق يرسله الله صلى الله عليه وسلم قال أرمان أننا نحن الجندع من الضان والنتية من الغز ولانهم يحجزان في الأضيق كذا هنا (ولا يؤخذ تبس) ولو أجزأ ذكر نقصه وفساده (الخل ضراب) فتؤخذ (نفسه برضاه) بحيث يؤخذ (بأن كان النصاب كله ذكورا) (ويجزي) أخذه أذن (ولا) تؤخذ (هرمة) أي كبيرة (فأعنت في السن (ولا ذات عوار) يفتح العين الموهلة (وهي المصبة مذاهب) أو غيره عما عمن الضعية) لقوله تعالى ولا تتيموا أنفسكم تنفقون في كتاب أبي بكر ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تنس الأمانة المصدق رواء البخاري وكان أبو عبد الله به يفتح الدال من الصدق في المالك فيكون الاستثناء راجعا إلى التنس وحده عامه إلى وفاة فتأني بكسر هاء على السجدة ذكره الخطابي (الأن يكون النصاب كله كذلك) لما تقدم من أن الزكاة وجبت ما سواها وليس منها تكليفه ما ليس في ماله (ولا) تؤخذ (الريعي) التي لها ولتريه) قاله أحمد وقيل التي تري في البيت لاجل الدين (ولا) تؤخذ (حامل) لقول عمر رضي الله عنه لا تؤخذ الزبي ولا الماشي ولا الأكره (ولا طر وفتا العمل لأنها تحمل غالبا ولا خيار المال) أي تقيبه لشره ولو في المالك (ولا الأكره وهي السبيبة) لقوله عليه الصلاة والسلام ولكن من وسط أموالكم فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره رواء أبو داود وبذا قال الزهري إذا جاء المصدق قسم النساء ثلاثا نالت خبار وثلاث وسط وثلاث شرار وأخذ من الوسط (ولأن من جنس الواجب أعلى منه الإبرار به كعتق لبيون بنت بنت مخاض) وخفة عن بنت لبيون (ولا يجزي) أخرج القتيبي سواء كان حليمة أو فمضلة أو في الفطرة (أولا) لقوله عليه الصلاة والسلام لما دفعنا الحب من الحب والأبل من الأبل والمقر من المقر وأنقسم من النذر واء أبو داود وابن ماجه وأبو الأثرابي عن منعه فلا يؤخذ من غيره قال أبو داود قبل لأجدع على دراهم في صدقة الفطر قال أخاف أن لا يجزي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وان أخرجنا أعلى من الفرض من جنسه أجزأ) الحديث أبي بن كعب أن رجلا قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله أتاني رسولك ليأخذ مني صدقة مالي فزعم أن ما علي منه بنت مخاض فعرضت عليه ناقة فتبته فحبه فقال عليه الصلاة والسلام ذلك الذي حب علي لكان قطوعت بحبر أجرك الله فسهو قلنا منك فقال هاهي ذه فأمر بضمها رداءه بالبركة رواء أحمد وأبو داود ولأنه زاد على الواجب من جنسه فأجزأ لكونه زاد في الصدق وعلم منه أنه لا يجزي من غير الخفس لأنه عدول عن المنصوص عليه (فيجزي) عمن عن تبس (و) (يجزي) (أعلى من المسته هنا) (يجزي) (بنت لبيون عن بنت مخاض) (و) (يجزي) (حققة عن بنت لبيون) (يجزي) (حققة عن حققة) (كان الواجب عنده) (لما تقدم) (وتقدم بعض ذلك) في الباب (و) (يجزي) يتبوعا على متباين جندع) فمادون ولو كانت عنده وتقدم (ولاجبران) لعدم وروده

فصل الخلاء في بعض العلماء الشركة (في الماشي) دون غيره من الأموال (لها تأثير في الزكاة) بما يابا وأما ما ونظفها ونحفظها (تقتصر الأموال كالأبل الواحد) لما روي الترمذي عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كآب الصدقة لا يصح من متروك ولا يقرق بين مجتمع خشيبة الصدقة ما كان من خيلطين منهم ما يترأعما بينهما أسوية ورواه البخاري

لوعرف رواه أبو الشيخ في اعتقاده
القرآن (وكل قرية لها مسلم
وجبل) المسلم (قوله) مسلم هي
أوسيت حبل قريبا (لهو) (لهو)
جميعه (أي الثواب) (الحاصل)
لأن الله له كماله ما لا يحصى
وواجب تدخله في كل شيء
المتطوع اجبا وكذا العتيق
وج التطوع والقرعة والصدقة
والصيام كالأحد المثل يصل
الله كل شيء من غير مدد
أوصلاه وغيره الأخيار ومنها
ما روى أحمد أن عمر بن الخطاب
صلى الله عليه وسلم قال أما
أولئك فلا قربا لثوابهم
أوصدقت عنه فبعد ذلك روى
ابن حنبل عن الحسن والحسين
أنهما ما كانا مع النبي صلى الله عليه وسلم
موتوا وأعتقت عائشة عن أخيهما
عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر
أنه لا يشترط في الأهداء
ونقل أنواب بنته بن أهداء بل
بغير حصول أنواب له أهداء
بأنه قبل الفعل أهداء أولا
وظهر لا يشترط أن يكون
كتابا يثبت على هذا فأحصل
نوايه لأن لا يصير كونه أهداء
ملا يصدق حصوله لأنه يفتقر
ثبوت بعد الموت وحسن الظن به ولو
مضى فرضا وأهدى ثوبه لم يثبت
لم يصح في أدبه وقاب القضي
يصح وبعد (وأهداء القرب
مسبب) قال في القنون والحمد
حق لله صلى الله عليه وسلم
في قوله روى أبي بن عبيد
مرفوعا عائشة أن موت القمارة
واحدة مؤمن وأخذت أسف
للمعروف رواه مرفوعا عائشة

من حديث أنس، إنما تؤثر الخلطة (في نصاب الزكاة) فيضم أحدا إلى الآخر فيه كما
يأتي (دون الحول) فلا تؤثر الخلطة فيه بل يترك كل مال عند حوله أو يأتي به (فاذا احتلظ
تسنان) لأن أقل من ذلك الواحد لا يخلط معه (أو أكثر) من تسنين (من أهل الزكاة) فلو
كان أحدهما مكانا أو مضافا لآخره لانه لا زكاة في مال يملك به النصاب (في نصاب) فلو كان
المجوع دون نصاب لم يترسوا كماله مال غيره ولا وجه منه أن يؤثر فيما زاد على النصاب
بطريق أولى (من الماشية) فلا تؤثر الخلطة في غير ما يأتي (حولا) كاملا بحيث لم يثبت لها
ولا أحدهما (حكم) لا يفرق بينه (لأن الخلطة معنى يتعلق به النصاب الزكاة) فاعتبرت في جميع
الحول كالنصاب (لحكمهما) أي التسنين فكثر (في الزكاة حكم) (الواحد) ذه لم
يكر كذلك لم يسمي الشارع عن جميع المتفرق وعكسه تحبسه الصدقة (سواء كانت خلطة أعيان
أن عليه كاملا) أي نصابا من الماشية (مشاهير أرب وشره أوهيه أو غيره) كالوصية والمعاملة
والأصداف والموثقة (أو خلطة أوصاف بان يكون مال كل منهما متجزئا) بمقتضى أوصاف (فلو
استأجر لى غنمه بشاة منها لخال الحول ولم يفردها) أي المستأجر أو لأخيه (فهما خليطان)
فلى الأجير من الزكاة نسبة شاة (ولو كانت الأجيرين) نفسا ذكورا أو أنثى وغنطين (من
أهل الزكاة) لما قدمته لأن الزكاة من ليس من أهلها (أربعون شاة مختلطة لهم منهم شاة)
بالسوية (ومع أفرادهم بالزمنه) نقص النصاب (ولو كان ثلاثة أنفس مائة وعشرون)
شاة (لكل واحد منهم) أربعون شاة من مائة شاة واحدة (على كل منهم ثلثها) كالشاة الواحدة
(ومع أفرادهم) عليهم (ثلاث شاة) على كل واحد شاة (وزرع الواجب) على الخليطين فكثر
(على قدر المال) المختلط (مع الرقصة) مرة مختلطة مع مائة (في الجميع ثلاث شاة) بالزمن
رب الستة شاة وخمس شاة بالزمن رب التسعة شاة وأربعة أشماس شاة (لقوله عليه الصلاة والسلام
وما كان من خليطين فالتم ما يتراجعان بينهما بالسوية) (ويشترط في) (نير) خلطة أوصاف
أشتر كما في مراح بعض أيم وهو المذنب والمأوى أو النصاب وسرح وهو مكان اجتماعه المذهب
الدارمي ومشرى) يفتح الميم والراء (وهو مكان الشرب فقط) أحدون زمانه وتبيع المصنف
في اعتبار المشرب بالفتح أو بالخطاب ومصاب التحصيل والوجيز ولم يذكره الأكثر كالذي
المتنبي به للفتح لا اتحاد مشرب وراعي (ومحلب) يفتح اللام والميم (وهو موضع الحلب)
والحلب بكسر الميم الأبناء لا له ليس المقصود خلط اللبن في أنما واحد لأنه ليس بمفرق بل مشقة
لما فيه من الحاجة إلى قسم اللبن ورجعنا أقصى إلى (وخل) معد للضراب (و) اشتراك
(هو عدم اختصاصه في طريقه بأحد المالكين اتحاد النوع) ليس المراد أن يكون مقصدا
ولا مشتركا (فما اختلف) النوع (كالضأن ولز والجائوس والبقلم بغير اختلاف في العمل
للضرورة) لاختلاف النوعين (ورمي وهو موضع الرمي ووقته) فبعضه استعمل في اشتراك
معنييه (راع) قاله أبو عاصم وفي القنع والوجيز والمستوجب (على مخصوص) أحد
والحديث) أي حديث مسند أبي ذؤمة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الخليطان
ما بينهما على الحوض والتمحل والراعي رواه الحسن والدارقطني ورأى أبو عبيد ودعاهم بدل
إلى الرمي يضعه أحد فانه من رواية ابن خزيمة في القنوع فتوجه من يعرف في ذلك
وقدم عدم اعتبار الراعي وتقدم كلام المتنبي (وفتره زائدة) أي الراعي (كأنه عمل) يعتبر
مع اتحاد النوع دون اختلافه (ولا يعتبر فيه خلطة كالوصاف والأعيان) كما هو المذهب
المذيع وظاهره أنه لا يشترط في الخلطة نسبة وهو خلطة أعيان واجتماع وكذا في خلطة أوصاف
أي أوصاف واجتماع المؤثر أي الموقوف بذمة السوء وغائده خلاف في خلط وقع اتفاقا أو فعلا راع

هَلْ قَرَضَتْ بَيْتَهُ أَوْ الْمَدِينَةَ
وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَشْنِيِّ وَالْمُحَرَّرِ
وَالشَّيْءُ يَقِي الدِّينَ أَنَّهُا مَعْنِيَةٌ قَالَتْ
فِي الْفُرُوعِ وَاسْمُ الْمَرَادِ طَلِبُهَا
وَبِمَا الْعَمَلَةُ تَقْبِضُهَا بِالْمَدِينَةِ
وَقَالَ الْحَافِظُ شَرَفُ الدِّينِ
الْحَبِيبِيُّ نَفَضَتْ فِي السَّنَةِ
الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ بِسَدِّ زَكَاةِ
الْفُطْرِ وَفِي تَارِيخِ ابْنِ جَوَرٍ
الطَّبْرِيِّ أَنَّهُا نَفَضَتْ فِي السَّنَةِ
الرَّابِعَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَهِيَ (حَقٌّ
وَأَجِبٌ) مِنْ شَيْءٍ أَوْ نَفْسَةٍ أَوْ
رَبْعَةٍ وَهِيَ مَا يَأْتِي بِغَضَلَا (فِي
مَالِ الْخَاصِّ) يَأْتِي (الْخَافِضَةُ
مُخَصَّرَةٌ) هُمُ الْمَذْكُورُونَ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ
لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ الْآيَةِ نَخْرِجُ
بِقَوْلِهِ وَاجِبٌ لِلْحَقِوقِ الْمَسْنُونَةِ
كَالسَّلامِ وَالْبَدَقَةِ وَالْعَتَقِ
وَبِقَوْلِهِ فِي مَالِ خَاصِّ رَدِّ السَّلَامِ
وَالنَّفَقَةِ وَنَحْوِهَا وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ
زَكَاةَ الْفُطْرِ لِأَنَّهُ كَلَامُهُ مَعْنَاهُ فِي
زَكَاةِ الْأَمْوَالِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ
وَبِقَوْلِهِ الْخَافِضَةُ مُخَصَّصَةٌ إِلَيْهِ
وَبِقَوْلِهِ (نُفُوسٌ مُخَصَّصَةٌ) وَهُوَ
تَمَامُ الْحَوْلِ وَبَدَأُ الصَّلَاحِ
وَنَحْوُهُ الْفُتْرُ بِمَالِ الْخَاصِّ الْخَافِضَةُ
مُخَصَّصَةٌ (وَالْمَالُ الْخَاصُّ)
الْمَذْكُورُ (سَائِمَةٌ بِجَمْعِ الْأَنْعَامِ)
الْأَبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ (و) سَائِمَةٌ
(بِقَرِ الْوَحْشِ وَغَنَمِهِ) لِنَحْوِ اسْمِ
الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ لَهَا (وَالْمَوْلُ بَيْنَ
ذَلِكَ) أَيْ الْأَهْلِي وَالْوَحْشِي
وَالسَّائِمُ (وَعَبْدُهُ) كَالْمَوْلِ بَيْنَ
الْقَبِيلَةِ وَالْغَنَمِ وَبَيْنَ السَّائِمَةِ
وَالْمَعْلُوفَةِ تَقْلِيمًا بِالْوَجُوبِ
(وَالْخَارِجُ مِنَ الْأَرْضِ) مِمَّنْ
يَحْدُودُ وَشَارَ وَبَعْدَهُ وَرَكَازُ

وَأَحْرَازُهُ عَنِ الْمُلْكِ (وَلَا) يَتَبَرَأُضًا (خِلَاطُ الْبَلَدِ) لِمَا تَقَدَّمَ (وَلَا) تُرْتَلِطُ عَنْ نَسَبٍ مِنْ أَهْلِ
الزَّكَاةِ كَالْكَافِرِ وَالْمُكَاتَّبِ وَالْمَدِينِ دِينًا مُتَعَرِّقًا بِمَدِينَةٍ لَا زَكَاةَ فِيهَا (وَلَا) تُرْتَلِطُ
(فِي مَادُونَ نَصَابٍ وَلَا) (خِلَاطُ الْغَنَابِ) مَالُهُ (بِمُغْصُوبٍ) لِأَنَّهُ مُتَعَرِّقٌ فِي الْمَغْصُوبِ (فَإِنْ
اِسْتَبْلَ شَرْطُهَا) أَيْ مِنْ الشَّرْطِ الْمَتَقَدِّمَةِ لِلْخِلَاطَةِ طَلَّ حُكْمُهَا الْقَوَاتِ شَرْطُهَا وَصَارَ وَجُودُهَا
كَالْعَدَمِ فَيُرْكَى كُلُّ وَاحِدٍ مَالَهُ أَنْ يُلْغَ نَصَابًا وَالْأَفْلَا (أَوْ ثَبِتَ لَهَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ كَانَ
اِسْتَخْلَافًا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ فِي نَصَابِينَ بَعْدَ الْإِنْفِرَادِ هَذَا كَزَكَاةِ الْمُتَعَرِّقِينَ فِيهِ) فَلَوْ أَنَّ كُلَّ مَنْ
رَجُلَيْنِ أَوْ بَعِينَ شَاءَ فِي الْهَجْرَةِ تَمَّ اِسْتَخْلَافُهُمْ الْحَوْلِ فِي كُلِّ مِنْهَا شَاءَ تَقْلِيمًا لِلْإِنْفِرَادِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ
(و) يَرْكَى (فِي بَابِهِ) أَيْ بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ (زَكَاةُ الْخِلَاطَةِ) لِعَدَمِ الْإِنْفِرَادِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَوْلِ
(وَأَنْ ثَبِتَ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ وَحْدَهُ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ نَصَابٍ) أَوْ يَمُوتُ شَاءَ تَقْلِيمًا
(وَلَا تُخْرَدُهُ) كَشَرِّ بَيْنَ اِسْتَخْلَافٍ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ (مِنْ ذَلِكَ) النَّصَابِ (فَعَلَيْهِ
شَاءَ) زَكَاةُ مَالِهِ (وَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي) مِنَ الْخِلَاطَةِ (فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْخِلَاطَةِ) وَهِيَ ثَلَاثُ شَأْفِ الْمِثَالِ أَنْ
لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ أَمْرًا جَارِيًا فِي الْمَالِ لِمُزْمِنِ الثَّانِي عَشْرِينَ جَزْأً مِنْ تِسْعَةٍ وَخَمْسِينَ جَزْأً مِنْ شَاءَ
(أَوْ عَكْسًا) نَفْسَانِ كُلِّ وَاحِدٍ بَعِينَ شَاءَ لَخِلَاطِهَا فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ مَضِيِّ زَمَنِ) قَبْلُ اِسْتَخْلَافِ (أَنْ
أَمَكُنْ) ذَلِكَ (فَبِإِعْجَابِ أَحَدِهِمَا نَفْسَهُ) خُصًّا (أَجْنِبًا) غَيْرَ شَرِّ يَكْفِيهِ يَكْفِيهِ يَكْفِيهِ يَكْفِيهِ يَكْفِيهِ يَكْفِيهِ
الْإِنْفِرَادِ الْمُشْتَرَى لَمْ يَثْبُتْ لَهُ (أَوْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا نَصَابٌ مَعْدُومٌ لَيْسَ يَرَى الْآخَرَ نَصَابًا وَخِلَاطُهُ بِهِ
فِي الْحَالِ) كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنَّ الْمُشْتَرَى فِي الثَّلَاثِينَ (مُلْكٌ) أَوْ بَعِينَ مَخْلُوطَةً لَمْ يَثْبُتْ لَهَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ (فِي
وَقْتِ مِنَ الْحَوْلِ) فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ لَمْ يَمْزُ زَكَاةُ الْإِنْفِرَادِ شَاءَ وَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي وَهُوَ الْمُشْتَرَى لَمْ يَمْزُ
زَكَاةُ الْخِلَاطَةِ (لِكَوْنِهِ لَمْ يَزَلْ مَخْلُوطًا) نِصْفُ شَاءَ أَنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَمْرًا جَارِيًا (أَيْ الشَّاءَ) (مِنْ غَيْرِ الْمَالِ)
الْمَخْلُوطِ (وَأَنْ كَانَ) الْأَوَّلُ (أَمْرًا جَارِيًا) أَيْ الشَّاءَ (مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَالِ (لِمُزْمِنِ الثَّانِي) أَوْ يَمُوتُ جَزْأً
مِنْ تِسْعَةٍ وَخَمْسِينَ جَزْأً مِنْ شَاءَ) لِأَنَّهُ حَوْلُهُ قَدْ تَمَّ عَلَى تِسْعَةٍ وَخَمْسِينَ شَاءَ مِنْهَا أَوْ يَمُوتُ شَاءَ لَمْ يَمْزُ
مِنْ الشَّاءِ أَوْ يَمُوتُ جَزْأً (أَيْ يَزِيدُ كِبَارًا) فَيَا بَعْدَ ذَلِكَ الْحَوْلِ زَكَاةُ الْخِلَاطَةِ لِأَنَّهُ أَمْرًا جَارِيًا فِي جَمِيعِ
الْحَوْلِ بِشَرْطِهَا (كَلِمَاتُ حَوْلٍ أَحَدُهَا عَلَيْهِ) مِنَ الزَّكَاةِ (يَتَقَدَّرُ مَالُهُ مِنْهَا) وَلَا يَنْتَظِرُ الْأَوَّلُ حَوْلَ
الثَّانِي لِأَنَّهُ لَا يَكْتَبُ حَوْلَانِ الْحَوْلِ لَا يَمُوتُ زَاخِرًا وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرَى تَقْدِيمُ كَانَهُ الْخَرَّاسُ
حَوْلَ شَرِيكِهِ لَا رَدَّ تَقْدِيمًا قَبْلَ حَوْلَانِ الْحَوْلِ غَيْرُ وَاجِبٍ وَلَوْ كَانَ لِلأَوَّلِ أَوْ يَمُوتُ شَاءَ وَلِثَّانِي
تَمَّانٍ فَعَلَى الْأَوَّلِ ثَلَاثُ شَأْفٍ عَلَى الثَّانِي ثَلَاثَا ذَكَرَ مَا بَيْنَ الْخَصَا (وَأَبِينِ) أَيْ أَوْضَعَ (مِنْ هَذِهِ
الْمِثَالِينَ) السَّابِقِينَ (لَوْ أَنَّ نَصَابِينَ) أَيْ ثَمَانِينَ شَاءَ (شَهْرًا) أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ (فَبِإِعْجَابِ أَحَدِهِمَا
مَشَاعًا) كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا) فَيُثْبِتُ لَهُ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ بِخِلَافِ الْمُشْتَرَى (وَمَنْ كَانَ بَيْنَ مَانَصَابِ خِلَاطَةٍ
تَمَّانٍ شَاءَ بِإِعْجَابِ كُلِّ مِنْهُمَا غَنَمَهُ بَعْنٌ صَاحِبُهُ وَاسْتَدَامَ الْخِلَاطَةَ لَمْ يَمُوتْ قَطْعُ حَوْلِهِ) لِأَنَّهُ بَدَّلَ الْمَالِ
بِجَنَسِهِ لَا يَطْعُهُ كَمَا تَقَدَّمَ (وَلَمْ يَزَلْ مَخْلُوطًا) لِعَدَمِ اِنْقِطَاعِ الْحَوْلِ لِأَنَّهُ لَا كَلِمَةً أَتَى بِهَا فَيُثْبِتُ لَهَا حُكْمُ الْمُشْتَرَى
دِينَانَهُ عَلَى حَوْلِ الْمُبِيعِ فَيُجِبُ أَنْ يَبْنِي عَلَيْهِمَا فِي الصَّفَقَةِ أَلَّا يَكُنْ عَلَيْهِمَا وَهِيَ مَقْفُودَةٌ الْخِلَاطَةِ (وَكَذَا
لَوْ بَاعَ الْبَعْضُ) مِنْ ذَلِكَ (بِالْبَعْضِ) لِمَا سَبَقَ (قُلِ) الْمُبِيعُ (أَوْ كَثُرَ) أَوْ بَاعَهُ السَّكْلُ بِالْبَعْضِ
لِعَدَمِ الْفَرْقِ (وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا نَصَابًا بِشَهْرٍ) مِثْلًا (فَبِإِعْجَابِ نَفْسِهِ) مِثْلًا (مَشَاعًا) وَأَعْلَمَ عَلَى بَعْضِهِ
أَيْ عَيْنَهُ (وَبِإِعْجَابِ اِنْقِطَاعِ الْحَوْلِ) وَيَسْتَأْنِفُهُ مِنْ حِينَ الْبَيْعِ (لَا يَكُونُ اِنْقِطَاعُ فِي النِّصْفِ
الْبَيْعِ فَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَحْرِفْ فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ) أَسْلَافًا لِمُزْمِنِ اِنْقِطَاعِ الْحَوْلِ فِي الثَّانِي (وَأَنْ أَقْرَبُ بَعْضُ
وَأَهْمُهُ اِسْتَخْلَافُ اِنْقِطَاعِ الْحَوْلِ قَبْلَ زَمَنِ الْإِنْفِرَادِ أَوْ كَثُرَ) حَتَّى وَلَوْ قَبْلَ اِنْقِطَاعِ فِي الْقِيَمَةِ
(وَلَوْ أَنَّ) حَوْلَهُ (نَصَابِينَ) شَهْرًا بِإِعْجَابِ أَحَدِهِمَا مَشَاعًا بِإِبِيعِ نِصْفِ الثَّمَانِينَ (ثَبِتَ لِلْبَائِعِ حُكْمُ
الْإِنْفِرَادِ) لِمَا تَقَدَّمَ (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْبَائِعُ (عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةُ مَعْدُومَةٍ) لَثُبُوتِ حُكْمِ الْإِنْفِرَادِ

لعمد قوله تعالى قل الذين كفروا ان
يتموا يغفر لهم ما قد سلفوه عليه الصلاة والسلام الاحلام يجب ما قبله (ولا يجب

لا يمكن اخذها الا من أحد المالكين أو يكون أحد هاتين أو الآخر كبارا (وعدها) أي عدم الحاجة بأن يحضر من كل من المالكين فيه نص أحد على ذلك (ولو) بعبارة في خطه أعيان وقد وجبت الزكاة (في القصة) مع بقا التعيين لقوله عليه الصلاة والسلام وما كان من خليطين فإنهما يترا جعان بالسوية أي إذا أخذ الساعي الزكاة من مال أحدهما ولأن المالكين قد صاروا كالمال الواحد في وجوب الزكاة كما في إخراجها وعلم منه أنها إذا اختلفت في خطه الأوصاف بعد وجوب الزكاة ليس للساعي أن يأخذ من مال أحد هاتين الآخر (ورجع) لما أخذته على خطاه (الخبر) بقية حصته يوم أخذت الزكاة ملكه اذن ولأنه المستمن ذوات المال (فأما) كان المال أن لا تأخذ (أخذ) الساعي (المرض من مال رب الثالث رجع) رب الثالث (بقية ثلثي المخرج على شريكه) صاحب الثلثين (وان أخذ) أي أخذ الساعي الفرض (من الآخر) رب الثلثين (رجع) على شريكه (بقية ثلثه) أي المخرج لأن له ثلث المال (فان اختلفا في قدر (قيمة) المأخوذة) القول (قولنا المرجوع عليه) لانه غرام (معينه) لاحتمال صدق شريكه (إذا احتمل صدق) فيأخذ كونه في الأولاد تركه ليعاين الحسنة (و) عمله إذا (عدمه البينة) لأنها ترفع النزاع فيجب العمل بما تقوله (وإذا أخذ الساعي أكثر من الفرض ولا تأويل كآخذة من أربعين) مثله لاثنتين (مختلفتين) من مال أحدهما وعن ثلاثين بعد أخذ مخرج (للاخوذة) على خطه في الأولى (أي مثله) الأربعين (بقية نصف شاة) رجع (في الثانية) أي في مسئلة ثلاثين بعد (بقية) نصف بنت مخاض ولم يرجع) على خطه (بأنه) تأخذ المخرج جميعا على غير طائل (وخطه لم يظلم ولم يتسبب في طئه) (وإذا أخذ) أي أخذ الساعي الواحد (تأويل كآخذة) نصف من مرض أو (أخذته) (كبيرة عن صغار) (أخذ) (قيمة الواجب رجع) المأخوذة منه (عليه) أي على خطه بمحضه عما أخذ لان الساعي تأخذ الامام فعله كقوله وهذا لا ينقض لكونه مختلفا في حكمه كما قال في المتن والشرح ما أداه اجتاده اليه وجب دمه وصار بمنزلة الواجب وقال غيره لان فعله في حمل الاجتهاد شائع فأنه قد ثبت عليه الرجوع لسو غايته (ويجزي) أخذ الساعي القيمة (ولو اعتد المأخوذة من عدم الاجزاء) لما تقدم من أن الساعي نائب الامام فعله حكمه فيرفع الخلاف (ومن بذل الواجب) على خطه كان أو غيره (زعم) الساعي (قبوله) منه (ولاتبعة عليه) لادائه ما وجب عليه (ويجزي) إخراج بعض الخطأ (الزكاة) بدون اذن بقيته مع حضورهم وغيبتهم لان عقدا خاطئة عمل كل واحد منهم كالأذن للخطه في الإخراج عنه (والاحتياط) ان يكون إخراج أحدهم (بذمتهم) خروجهم خلاف من قال لا يجزي إلا به كان جديدا (ومن أخرج منهم) أي الخطأ (فوق الواجب لم يرجع بالزيادة) على خطاه لعدم اذن لفظا وحكما (في قيمة) إذا أخذ الساعي فرضا مجعدا عليه لكونه مختلفا فيسهل هو من الخليطين أو من أحدهما عمل كل في التراجع عليه لأنه لا تقص فيه لفعل الساعي فشر وشن شاة خطه يستين فيها ربع شاة فإذا أخذنا ثمانية السنتين رجع رها ربع الشاة وان أخذها من العشرين رجع رها بلا تار باعها لا بقيتها كلها ولا تقص في زيادة مختلف في أخذ الساعي مجعدا عليه كانه عشرين خطه يتبعها ما تلف مترون عقب الحول فأخذ نصف شاة ساعا في تملك الزكاة بالنصاب والدفع وجهه للخطه نائبا الزمها إخراج نصف شاة ذكره ما في منتهى الغاية

باب زكاة الخارج من الارض

زكاة على (روقي) وروقي ملك بالتأجيل (ولو) كان (مكنا) لحديث جابر بن عبد الله مرفوعا ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق رواء الدارقطني ولأن ملكه ضيق لا يحتمل الموساة متى عتق استأنف الحول بما بقي له ان بقي نصيبا (ولا عك) روي غيره (أي المكاتب) (ولملك) من سيده أو غيره لانه مال فلا يملك المال كالبائت فاسرى فيه صورة تخليص من سيده بعد مزاكته على السيد لانه لم يخرج عن ملكه (و) الثالث (ملك نصاب) وهو سبب وجوب زكاة أيضا فلذا زكاة في مال حتى يبلغ نصابا لما في رواية يكون النصاب (تفسير في أمان) (و) قيم (مرض) تجارة فيجب مع نقص يسير كونه وجبت لانه لا ينفصل غالبا أشبه نقص الحول ساعة أو صاهتين (وتجديدا في غيرها) أي ديرا الاثمان والعروض من الحبوب والثمار والموالي فان نقص نصابها ولو بصيرة يسير لم يجب لكن للاعتبار بنقص فيخل في الكل ويشترط كون ملك نصاب (لغير محجور عليه انفس) فلا يجب عليه وان قلنا الذين غير مانع لانه ممنوع من التصرف في ماله حكما ولا يحتمل الموساة (ولو) كان النصاب (منفصلا) ببعد نصاب أو من انتقل اليه منه أو نال عنه يجوز التصرف فيه بالأداء والحالة أشبه الذين فز كبيره ما دفعه لما مضى (ورجع) ربه (بزكاة) أي المقصوب (على خاصه) لانه يقص حصل يده أشبه ما تولى بعض (أو) كان (ضالاً) فيز كماله كذا لو وجد الحول

من الارز وع النشار والعدنه لركز و ما هو في حكم كصل النخل والاصل في حبوب الزكاة في ذلك قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم بما ارحمنا لكم من الارض والارزاة تسمى نفقة لقوله تعالى والذين ياتون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وقوله تعالى واتوا بفسادهم صاده قال ابن عباس حقه الزكاة عشر مرة ونصف العشر والسنه مستقيمة بذلك وباقى بعده و اجتمعوا على وجوبها في البر والشعر والقر والزيب حكاها ابن المنذر (فحب الزكاة في كل مكيل مدخر) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيخادون خمسة واسمى صدقة فدل على ان ما لا يدخله التوسيق ليس مراد من ممن الا في غير الخير والا لكان ذكر الاوسق لغوا لان غير المدخر لا يملكه فيه النعمة لعدم النفع به ما لا (مرفوت) كالخضرة والشعر والارز والادخن (وقه) أي غير القوت مما يليق بياته (فحب الزكاة في كل الحبوب كالخضرة والشعر والسلت) بالضم قاله في القاموس (وهو نوع من الشعر لونه لون الخنطة ولبه طبع الشعر في البرودة) قال في الترويح لانه اشبه المحبوب به أي التعريف صورته (والزرة والقطنيات) بكسر القاف وقفها واضعها وتشد يد الساء وتخفيها قاله في الحاشية (كالباقلا والجص واللوبيا) بمدو بقصر (والعدس والماش وانترس) بوزن يندق قاله في الحاشية (حب هريرض اصفر من الباقلا والادخن والارز والمطردان) حب متوسط بين الخنطة والشعر قاله في الحاشية (وهو الحليان والكرسنه والحلبة والخشخاش والسمسم) سمي ذلك قطنة من قطن قطن في البيت لانها تكسفه ومنه قوله لان فاطر كان كذا (ولا يجرى الاخراج من شره) أي السهم كخراج قيمته (وكبزره) اقول كلها كانت سما والكرفس والبصل ويزرقطونا) يفتح القاف وضرب الطاء بمدو بقصر (ونحوها ويزر الياحين) جدما ويا زرا عند الكز بوزن) يضم الباء وتفتح وطينه معرنا قاله في الحاشية (والكركون والكراويا والوشترين) قاله في الحاشية السداه قاله في الحاشية (وكذا حب الزردنج وهو شعر والابنسون والشهدايج) يفتح النون (وهو حب القنب والخردنو ويزر الكنان) يضم الكاف (و) يزر (القطن والبقاين) وهو اقترع (والقرطم) بكسر القاف والطاء موحشا الفتح العصفرة قاله في الحاشية (و) حب القشاة والخيار والبطيخ) بالواو (و) حب (الرشاد والنخل ويزر البقلة الخخوخه) كسر الزا ياذن جن وانفس والجبر رويحها (ونحب) لزه (كاف) في كل ثمر يكالو يدخر) نقل ما لم كان يكالو يدخرو بضم فقه لغيره العشر وما كان مثل الخمر والقند والاصل والياحين والمان فليس فيه زكاة الا ان يباع ويحول على نفسه حوله (كأن يزر والزبيب والوزر) فيسحق والمدني والسماق (و) حب الزكاة (في غناب ويزنون) لان المعادلة تجر دماخه وهو شرط ذكره في المبدع (وقطن وكثبان وقنب وزعفران وورس وبنون وفوق وعبيره) وبقم (وجناور) رجبيل (المنح) ويجوز تفرقه وهو جوز زلفه الواحدة ناذجيلة وشجره شبيهة بخله كالباقيل يصاحب حتى تدينه من الارض لسا قاله في الحاشية (وجوز) نص عليه وهما باه معدود (وصر) لغوا كذا في المسمى (بكسر الميم) (والثوت والاعاخر وجوبها في الذهب والشعر والاشعر وترت) مدو بقصر كذا في القفر وع وخر في الاحكام السلطانية والتعويب والكاهي بوجوب الزكاة في الغناب واختره الشيخ في الدين في اثنين لانه يدخر كثر (ولا ينجب في الفتح والخص والخرق) ويسمى العرسك (والكبرى) يضم الميم متعدي في الاخذ الواحدة بثرة ذكره في الحاشية (والسفرجل والمان والبق و) (عرو) يشبهه الباقيل (والنوز) ثم ليستمكنه لوقه روى ان عمل عركتها منه في كل واحد من التفرسك والمان ما هو كثره غنم السكر وم

من الارز وع النشار والعدنه لركز و ما هو في حكم كصل النخل والاصل في حبوب الزكاة في ذلك قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم بما ارحمنا لكم من الارض والارزاة تسمى نفقة لقوله تعالى والذين ياتون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وقوله تعالى واتوا بفسادهم صاده قال ابن عباس حقه الزكاة عشر مرة ونصف العشر والسنه مستقيمة بذلك وباقى بعده و اجتمعوا على وجوبها في البر والشعر والقر والزيب حكاها ابن المنذر (فحب الزكاة في كل مكيل مدخر) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيخادون خمسة واسمى صدقة فدل على ان ما لا يدخله التوسيق ليس مراد من ممن الا في غير الخير والا لكان ذكر الاوسق لغوا لان غير المدخر لا يملكه فيه النعمة لعدم النفع به ما لا (مرفوت) كالخضرة والشعر والارز والادخن (وقه) أي غير القوت مما يليق بياته (فحب الزكاة في كل الحبوب كالخضرة والشعر والسلت) بالضم قاله في القاموس (وهو نوع من الشعر لونه لون الخنطة ولبه طبع الشعر في البرودة) قال في الترويح لانه اشبه المحبوب به أي التعريف صورته (والزرة والقطنيات) بكسر القاف وقفها واضعها وتشد يد الساء وتخفيها قاله في الحاشية (كالباقلا والجص واللوبيا) بمدو بقصر (والعدس والماش وانترس) بوزن يندق قاله في الحاشية (حب هريرض اصفر من الباقلا والادخن والارز والمطردان) حب متوسط بين الخنطة والشعر قاله في الحاشية (وهو الحليان والكرسنه والحلبة والخشخاش والسمسم) سمي ذلك قطنة من قطن قطن في البيت لانها تكسفه ومنه قوله لان فاطر كان كذا (ولا يجرى الاخراج من شره) أي السهم كخراج قيمته (وكبزره) اقول كلها كانت سما والكرفس والبصل ويزرقطونا) يفتح القاف وضرب الطاء بمدو بقصر (ونحوها ويزر الياحين) جدما ويا زرا عند الكز بوزن) يضم الباء وتفتح وطينه معرنا قاله في الحاشية (والكركون والكراويا والوشترين) قاله في الحاشية السداه قاله في الحاشية (وكذا حب الزردنج وهو شعر والابنسون والشهدايج) يفتح النون (وهو حب القنب والخردنو ويزر الكنان) يضم الكاف (و) يزر (القطن والبقاين) وهو اقترع (والقرطم) بكسر القاف والطاء موحشا الفتح العصفرة قاله في الحاشية (و) حب القشاة والخيار والبطيخ) بالواو (و) حب (الرشاد والنخل ويزر البقلة الخخوخه) كسر الزا ياذن جن وانفس والجبر رويحها (ونحب) لزه (كاف) في كل ثمر يكالو يدخر) نقل ما لم كان يكالو يدخرو بضم فقه لغيره العشر وما كان مثل الخمر والقند والاصل والياحين والمان فليس فيه زكاة الا ان يباع ويحول على نفسه حوله (كأن يزر والزبيب والوزر) فيسحق والمدني والسماق (و) حب الزكاة (في غناب ويزنون) لان المعادلة تجر دماخه وهو شرط ذكره في المبدع (وقطن وكثبان وقنب وزعفران وورس وبنون وفوق وعبيره) وبقم (وجناور) رجبيل (المنح) ويجوز تفرقه وهو جوز زلفه الواحدة ناذجيلة وشجره شبيهة بخله كالباقيل يصاحب حتى تدينه من الارض لسا قاله في الحاشية (وجوز) نص عليه وهما باه معدود (وصر) لغوا كذا في المسمى (بكسر الميم) (والثوت والاعاخر وجوبها في الذهب والشعر والاشعر وترت) مدو بقصر كذا في القفر وع وخر في الاحكام السلطانية والتعويب والكاهي بوجوب الزكاة في الغناب واختره الشيخ في الدين في اثنين لانه يدخر كثر (ولا ينجب في الفتح والخص والخرق) ويسمى العرسك (والكبرى) يضم الميم متعدي في الاخذ الواحدة بثرة ذكره في الحاشية (والسفرجل والمان والبق و) (عرو) يشبهه الباقيل (والنوز) ثم ليستمكنه لوقه روى ان عمل عركتها منه في كل واحد من التفرسك والمان ما هو كثره غنم السكر وم

ونحوه كذا لو كان آنف الزمن أو بعده (أو) كالمصائب (دبا) على موصرا ومصرحا لا ومثلا لانه يجوز التصريف في غير ما لا يرام

اشعاعا فليكتب اليه عمر ليس فيها عشرين من المصاه رواء الاثرم (ولا في مصاب السكر
والنفسر كيطبخ وتشاء وشيار وبادخان) بفتح الدال (ولفت) بكسر اللام (وهو السليم) وزن
جعفر (وسلق) وكرت وكتبت وفضل وقوم وكرت وجر ورجل ونحوه) حديث على ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ليس في النضر او اوان صدقة وعن عائشة معناه رواءها الدار فظني (ولا
في القول كالهند) قال ابن السكيت فتفتح الميم في النضر وتكسر فتح (والنكرس) قال في
البارع والتدرب بفتح الراء وسكون الهمزة في المصاح وزن جعفر (والنضج والرشاد وبقلة
الحقاه والقرظ والكز برقة والجبر جبر ونحوه ولا في المسك والهمز كالو رواء النضج والزر جرس
والنضور والنمري ووالمشور ونحوه) كالزنيق (ولا في طلع النضال بضم اوله وتشديد ثانيه
وهو ذكر النخل ولا في السقف وهو غصان النخل) أي جرد النخل الذي يجرد عنه خوصه
فأجرد خوصه عنه لجريد (ولا في النخوص وهو ورقه) أي ورق السقف (ولا في قشور
الحب والتمين والحطب والنشب وغصان الخساف وورق التوت والكلوا والنصب القارسي
وابن المشاة وصفوها ونحو ذلك) كالوبر والشعر (وكذا الحبر يرود والقرن لان ذلك كله ليس
منصوماعليه ولا في معنى النصوص عليه بقي على الاصل (وتجب الزكاة في صغره واشتات
وحب ذلك وكل ورق مقصود كورق سدر رططسي وآس وهو الرمين) لانه نبات مكبل
مذخر

(فصل وبشير لوجوبها) أي الزكاة في ما تقدم مما يقبض فيه (شرطان أحدهما أن تبلغ فصا
فقدرة بعد النصف في المبوب) بعد (الجفة في الشار) والورق (خمس أوسق) فلا يقبض في
أقل من ذلك أقوله عليه الصلاة والسلام ليس فيه ثمانون خمسة أوسق من غير واحد صدقة
رواه أحمد وصلى مقصد به الكيل يدل على أن طاعة الحكم به واعتبر كون النصاب بعد النصف
في المبوب لانه حال الكمال والادخار والجفاف في النمار والورق لان التوسيق لا يكون إلا
بعد التحفيف فوجب اعتباره عنده فلو كان عشرة أوسق غنيا لا يحسب عنه خمسة أوسق من رءوس
يجب حتى وتقدم أنه لا به الجول هنالك كمال المصاع عنه أو حوب بخلاف غيره (والوسق)
بكسر الراء وفصحى (ستون صاعا) حكاه ابن المنذر بغير خلاف وروى الأثرم بأسناده عن
سبعة من يضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الوسق ستون صاعا وعن أبي سعد وحاوله رواء
ابن عاصم (والصاع خمسة أرطال وثلث) رطل (بالعراق فيكون النصاب في الكل) من
المبوب والثمار والاوراق (أثنا وخمسة رطل عراقي وهو) أي النصاب (ألف وأربعمائة
وعشائة وعشرون رطلا واربعة أسباع رطل مصري وما وافقه) كالتمكي والمدي (و) النصاب
(أثنا وخمسة وعشرون رطلا واربعة أسباع رطل حلي وما وافقه) في الزنة كالحلي (وما ثمان
وسعة وخمسون رطلا وسبع رطل قديم وما وافقه) كالتمليسي (وما ثمان وعشائة وعشرون
رطلا واربعة أسباع رطل بعلبي وما وافقه) في وزنه (فألفه) الأرباب كبل معروف بصغر وهو
أربعون وستون مثنا وذلك أربع وعشرون صاعا ليعا صاع النبي صلى الله عليه وسلم قاله الأزهري
والجميع الأرباب قاله في الحاشية ولعل هذا باعتبار ما كان أوله والأول الأرباب أربعة وعشرون
ربعا والربيع أربعة أقداح قال شيخ الإسلام ذكره في شرح المنهج والاصاع قدحان اه
فالارب ثمان وأربعون صاعا فيكون النصاب ستة أرباب وربع أرباب تقريبا وقال الشمس
المعنى في حاشية الجامع المذهب الاصاع قدحان الأسمي مد بالفتح المصري (والوسق والصاع
والتمكاييل نقلت إلى الوزن) أي قدرت بالوزن (أخوه) فلا يزداد ولا ينقص مما (وتنقل)

شعوه رواء أو عبدة قال في
القاموس في مادة ظن بالجمعة
وكعبور من الدين ما لا يدري
أيقضه أخذه أم لا غير بهمة
الأنعام) فلما زكاة فيها إذا كانت
دينا لا تتراط الروم فيها فان
عقب زكيت كعباءة (أو) غير
(ديها واجبة) على قائل أو ما قلته
فلا تترى لانها لم تتعين بالزكاة
لان الابل أصر أو أحد الأصول
(أو) غير (دين سلم) لان زكاته
لا تمتنع الاعتراض عنه والمخولة
بهي عليه (ما لم يكن) دين السلم
(انما) يقبض فيها لوجوبها في
عيناها (أو) يكن دين السلم (للقارة)
فقبض في قيمتها كسائر عرضها
(ولو) كان الدين الذي قلته فجب
زكاته (بمحرم أو بلبنة) لأن
معه لا يزيل ما لم يره منه ولا
ضرر عليه في ذلك لانه لا يركه
حتى يقضيه (وتنقص زكاة) أي
الدين (ان سقط قبل قبضه بلا
عرض ولا إسقاط) كصدقة
قبل الدخول يسقط بفسخ من
جهتها او تنتصف بالطلاق وكدين
خمس زكاة يملكه رب الدين
وكنن نحو مكيل أو موزون
يتلف قبل قبضه بعد الدخول
فيسقط زكاته في الكل لانها
مواساة ولا تترك فحتى تنسأ
حصوله عقلت ومثله موهوب لم
يقبض رجوع فيه وما هب بعد
الحول تنسأ عن موهوب له
(والا) يسقط قبل قبضه بلا
عرض ولا إسقاط (فلا) تسقط
زكاته (فترى) الدين (إذا قبض)
أو عرض عنه أو أحاله أو عليه
(أو أرا منه للمعنى) من

(و يجزى ارجاها) أي زكاة الدين (قبل قبضه والبراءة لقيام الواجب على ٤٤٩ ربه وعدم الزامه بالأخراج اذن رخصة

وليس من قبيل تبجيل الزكاة
(لوقضت) ربيد منه (دون
نصاب) زكاة وتذللوا براءته (أو
كان يده دون نصاب) (واقفه)
أي النصاب (دين) أو غصب أو
ضال زكاه) أي ما سده لاه مالك
نصاب ملكا تاما اسمه مال وقضه
كله أو كان يده كله قال في الاقتناع
واهلهم اذا ظن رجوعه أي
الضال ووقعوه (وان زكت) لمرأة
(مدلها) كله بدل الحول وهو
في ملكه (ثم تنصف) الصدقات
(بطلاقه) أي الزوج أو تعلمه
ونحوه قبل الحول (رجع فيما
بق) من الصدقات (بكل حقه)
لقوله تعالى فقص ما فرضتم فلو
أسدقها ثمانين لحال الحول
وزكيتها أو لارجع باربعين
ونستقر الزكاة عليها (ولا تجزئها
زكاتها) أي الصدقات (بمد)
طرافها قبل الحول ولو حال
الحول لانه مال مشترك فلا يجوز
لأحدهما التصرف فيه قبل
القسمة (وبزك مشتركين
معيها) كنصاب سبعة فمعين أو
موصوف من قطع معين (أو)
معيها (متميز) كخذه الأربعة
شاة هذا حاصل كلام ابن قيس
قال فكل متعينة متعينة وليس
كل متعينة متميزة (ولو لم تتمتع)
أي المبيع لثنتين والتجزئ مشترك
(حتى انقضى) التبع (بعد
الحول) لأن المدخر بعد من
حين الفسخ لا من أصله (وما
عدها) أي المتعينين والمتميزين
كاربعة شاة موصوفة في القيمة
وحال الحول قبل قبضها يزكيا

من الحجازي غيره ولو سدت ضما (والكيل مختلف في الوزن فنه قيل) كتمر وارز (و) منه
(متوسط كبير وعدس) منه (خفيف كثير وفرة) وأكثر التمر أخف من الخطة على الوجه
الذي يكال شره لان ذلك على هيئة غير مكسوس (فالاختلاف في ذلك) المذكور من المكيلات
(بالتوسط ضما) قاله في القرو عن أبيه وغيره من الأئمة على أن الأصابع خمسة أربال وثلاث
بالخطة أي بالريز من الخطة وهو الذي يساوي العديس فوزنه (ومثل مكيله من غيره)
أي غير المتوسط وهو النفل والخفيف (وان لم يبلغ) المكيل غير المتوسط (الوزن) المذكور
تخفته (ضما) فالتوسط ضما بالكيل دون الوزن (فان أخذوا سبع خمسة أربال وثلاثا
عراقية من جيد البر) أي رزبه (ثم كاله ما شاء) من تقيل أو خفيف (عرف) به (بما بلغ حد
الوجوب من غيره) الذي لم يبلغ ضما (فان شئت فقلو غ قد والنصاب ولم يجد ما يقدره) أي
المكيل (به احتاط وأخرج) الزكاة ليجزى من عودته (ولا يجب) عليه الأخراج اذن لانه
الاصل فلا يثبت بالشك (ونصاب هلس) يقتض العن المهمة وسكون الآدميها (وهو نوع
من الخطة) نصاب (أرز يدخران) أي العلس والأرز (في قشرهما إعادة لحفظهما) لأنها
إذا أخرجوا من قشرهما لا يبقيان بقاها في القشر (عشرة أوسق إذا كان) العلس أو الأرز (بلد
قد يجره) أي أصغره وير به (أهله وهو زواجر يخرج منه صفي النصف) عملا بالمادة (لانه
يختلف في الخطة والنفل فيرجع إلى أهل الخبر) بذلك (ويؤخذ بقدره) الحاجة (وان عفا
فنصاب كل منهما خمسة أوسق) كالأرجوب (فان شئت فقلو غه ما نصابا) وهما قشرهما
لعدم انضاض المادة (خبر بين أن يحتاط ويخرج عشرة قبل قشره وبن قشره واعتباره بنفسه
كشوش أثمان حتى يخرج من العدة) (ولا يجوز) زكته بغيره (أي العلس) من الخطة في
شره ولا إخراجها قبل نصفته) لان المادة لم تجزى ولم تدع الحاشية اليه ولا يعلم قدر ما يخرج منه
(ونصم غرة العام الواحد) إذا تمجد الحلس (ولو اختلف النوع) (و) يصم (زرعه) أي زرع الدام
لواحد (بعضها) أي الشجرة (إلى بعض) في تكميل النصاب (وبعض الزرع إلى بعض) في
تكميل النصاب (إذا تمجد الحلس) (ولو اختلف وقت اطلاقه) وقت (أدوا كما انفصل)
كالواحد لانه عام واحد (وسواء تعدد البلد أو لا) نص على عفا أخذها من البلد حصته من
الواجب في محل ولايته (فان كان له نخل يحمل في السنة حملين ضم أحدهما إلى الآخر) لأنه غرة
عام واحد فضم بعضهم إلى بعض (كزرع إمام الواحد) وكالغرة التي تنبت في السنة مرتين
ولأن النخل الثاني يضم إلى النخل المنفرد كالواحد لكن حمل أول فكل ذلك إذا كان وجوده من
الأول لا يصح أن يكون مانعا بتدليل حمل لغره وهذا أصل ما ذكره من انفصل الثاني من
الأول وفي المبيع ليس المراد باله ما هاتفي عشر شهر ابل وقت استئصال النخل من العام عرفا
وأكثره ستة أشهر بقدر نصائين (ولا نصم غرة عام واحد ولا زرعه) كزرع عام (إلى) ثمرة عام
آخر ولو ألى زرع عام (آخر) نذته لانه في عن الزول (ونصم نوع الحلس) من حبوب أو
شماره أو واحد (بعضها إلى بعض) في تكميل النصاب (كالواحد المشبه) بنقد (فأنسفت
نوع من الشجر فيضم إليه والعلس نوع من الخطة فيضم إليها) وكذا شجر أنواع منس (وه
بعض منس إلى آخر) كبرالي شجر أو دخن أو ذرة أو عدس ونحوه لأنها أجناس يجوز التفصيل
فيها فلم يضم بعضها إلى بعض (كأجناس الله رو) أجناس (لشبة) ولا يصح اقتباس على
من العلس إلى الخطة لانه نوع منها وإذا انقطع اقتباس لم يجز مجاب الزكاة بمحكم (ولا نصم
الديان إلى شئ منها) أي من الحبوب أو الشمار أو الشبة لم تقدم (إذ إلى عروض التجارة)

دروهم نظرفاته وان لم يكن مقبلا
 لكنه متعين بتعين محله كما علم
 من حواشي ابن قندس وكيف
 يجب زكاة كامل معين على غير
 ماله (و) (الاسم) تمام الملك
 في الجلة لان الزكاة في مقابلة
 تمام النعمة والملك الناقص
 ليس بنعمة تامة (ولو) كان تمام
 الملك (في) موتوف على معين من
 سائبة (نصاب) أو بقر أو غنم
 لعموم النصوص ولان الملك
 ينتقل للموتوف عليه على المذهب
 أشبه سائر ماله (و) (من) غلة
 أرض (و) غلة (شجر) موتوفين
 على معين نصابا بلغت نصابا
 لان الزرع والتمر ليسا قايدين
 بينهما (ويخرج) الموتوف
 عليه الزكاة (من غيرها) أي
 السائبة فيخرج من غلة أرض
 وشجر منها الماسر وأما السائبة
 فيخرج عنها المأمن لا لا يجوز
 نقل الملك في الموتوف ومعنى
 تمام الملك أن لا يشترط به حق
 غيره بحيث يكون له التصرف
 فيه على حسب اختياره وفوائده
 هائلة عليه قاله أبو المعال على معناه
 (ملاز) كاة على من ماله (في)
 دين كناية لقص ملكه فيه
 بعدم استقراره بحال وعدم صحة
 الدلالة وخمائه وما قصه منه
 سيده يستقل به القول أن يبلغ
 نصابا أو لا مكسفة فادركها أن
 يجوز ويسد مفتي (و) (لا) زكاة في
 حصص ضارب (من) ربح (قبل
 قسم) تولد ملكك حصته له
 (بالظهور) لعدم استقراره لانه
 وقاية رأس المال فملكه ناقص
 (وبزكي رب المال حصته)

وفصل وبجب العشر وهو (واحد من عشرة) اجباها (فيما سقي بقير مؤنة) أي كلفة
 (كالغث وهو المطرو) كل (السوح) جمع سوح وهو الماء الجاري على وجه الأرض (كالانهار
 والسواقي) التي يجري فيها الماء من الانهار بلا آلة (وما يشرب بعرقه هو العسل ولا يؤثر)
 مؤنة (حفر الانهار) وحفر (السواقي) في نقص الزكاة لانه من جلة احياء الأرض ولانه يشكر
 كل عام (و) لا تؤثر بضامئة (تقريبها) أي الانهار والسواقي (و) لا مؤنة (سقي) أي من بئر
 مياه الانهار والسواقي (في نقص الزكاة لانه لا يؤمن كدما من يحول الماء في السواقي لانه تحرك
 الأرض) ولانه لا يدمنه حتى في السواقي بكلفة (وان اشترى ماء مركة أو حفره وسقي به سحا
 (و) الواجب (العشر) وكذا ان جمعه وسقي به سحا صاحب العشر لندرة هذه المؤنة وهي في ملك الماء
 ذي السقي به فان كان الماء يجري من النهر في ساقية إلى الأرض ويستقر في مكان قريب من
 وجهها الا انه يحتاج في رقيه الماء إلى الأرض إلى آفة من غرب أو دولاب فهو من الكلفة
 المستقلة لندف العشر (ويجب نصف العشر فيما سقي بكلفة كالدوالي جمع دالية وهي الدوالياب
 تدبر البقر) ويسودها بغير ساقية (والناعورة تدبرها الماء والسائبة) بالنون (و) هي
 (الواضحة) واسدها ناضحة ونافعة وما البعير يستقي عليه وما يحتاج في رقيه الماء إلى الأرض
 أي رقبه اليها (إلى آفة من غرب أو غيره) فكل ذلك في نصف العشر ما روي ابن عمر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والعيون أو كان دبرا الماء وما سقي بالنضح نصف
 العشر رواه البخاري سقي غير بالانهم يحلون في تجري الماء عاوازا فاذ اصدمه الماء تراد مدخل
 ذلك الجاري فنفسه لالكلفة تأثير في اسقاط الزكاة في المعلقة في تخفيفها أولى (وقال
 الشيخ زباد في الماه من الذواير ونحوها ما يصنع من العام إلى العام أو) يصنع (في أثناء
 العام ولا يحتاج إلى دولاب يدبره فلا بد وبجب فيه العشر لان مؤنته خفيفة فحسب كحرف
 الأرض وإصلاح طرف الماء فلا يؤثر في نقص الزكاة (وتتبعه) اذا سقيت أرض العشر بماء
 الخراج لم يؤثر فيهما خراج أو عكسه لم يسقط حراجها ولا يمتنع من سقي كل واحدة بماء الأخرى
 نص على ذلك (فان سقي بكلفة وغير كلفة سواء) بان سقي نصف السنة بهذا ونصفها لهذا (وجب
 ثلاثة أرباع العشر) كافي المبدع بغير خلاف لعل لان كل واحد منهما ولو جدي جميع السنة
 لاوجب مقنضه فاذا جدي نصفه أو جيب نصفه (فان سقي باحدهما أكثر) من الآخر (اعتبر
 أكثرهما) نص عليه لان اعتبار قدر ما يسقي به في كل وقت يشق فاعتبر الأكثر كالصوم (فان

المالك (و) لزكاة في غنيمته مملوكة ٤٥٢ من أحسن لان الامام قسمه وابرأه فيعطي كلام من أي صنف شاء بخلاف مبرأث

(أ) لم يخلص (لا) في حكم ما لا ثبت اليه عليه دليل ان من اشترى ثمرة قد مبيت به طس أسابها
 ويحرم جمع على البائع شيئا وان عجز عن لا يوجب واغنا فيه الساعي ليتكّن المالك من
 التصرف فوجب سقوط الزكاة مع وجوده كدمنه (وان تلف البعض) من الزرع أو أنة قبل
 الاستقرار (زكي) المالك (الباقى ان كان نصيبا) لو جرد الشرط (والا) أى وان لم يكن الباقي
 نصيبا (فلا) زكاة فيه قدمه في الفروع وقال في شرح انتهى في الاصح لقوله عليه الصلاة
 والسلام ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وهذا من حالة الوجوب ولو زوم الأداء اهـ وقال في
 المبدع قاله القاضي والمذهب ان كان التلف قبل الزرع وجب فهو كماله لقاضي وان كان بعده
 وجب الباقي بقدره مطلقا وهو أحد وجهين ذكرهما ابن قيم رحمه الله الموفقى (وان تلفت)
 لزروع أو ألتأثر (بعد الاستقرار) أى الوضع في الجرين ونحوه (لم تسقط) زكاتها كمثل
 النصاب بعد الحول وكذا لو تأثرت أو تلفت بقدره بعد الوجوب ولو قبل الاستقرار فإنه يضمن
 نصيبا الفقرا مصرح به في الكافي والشرح لأنه متعذر ما عفرط (وان ادعى) رب الزرع أو
 الثمار (تأثرت) بغير نفي (قبل قوله بغير عين) نص عليه لأنه خالص حتى الله فلا يستحق
 عليه كالأصل (ولو اتهم) في دعواه التلف (الآن بدعي) أى التلف (بما شئت ظاهرة تظهر
 عادة) كحريق وجراد (فلا بد من بينه) تشديد جو حود ذلك الظاهر (ثم يصدق) المالك
 (في قدره والتلف) من المال المتركى بلا عين (ويجب اخراج زكاة الحب مصنى) من قشره
 ورتنه (والشرايبا) حديث عتاب بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يحصر
 العنب زيبا كما يحصر الفخز ويؤخذ زكاه زيبا كما يؤخذ زكاه الفخز ثمرا ولا يسيى زيبا وترا
 حقيقة الآلايس وقس عليها السابق ولا ذلك حالة كاله ونهاية صفات ادخاره ووقت لزوم
 الاخراج منه (فلو خالف واخرج سنلا وطبا وعنبنا يحزبه) اخراجه (ووقع فلا) ان كان
 لاخراج للفقراء (فلو كان الأخذ) لذلك (الساعي فان جفمه) أى الرطب (وصفاء) أى السنب
 (وجامد للواجب) في الزكاة (اجزا) المالك (والا) بان زاد على الواجب أو نقص عنه (رد)
 الساعي (الفضل) للمالك لقاءه في ملكه (ان زاد) ما كان دفعه (وأخذ) الساعي من المالك
 (النقص) أى ما بقي من الواجب (ان نقص) المخرج عنه (وان كان) المخرج (بماله) بيد
 الساعي لم يصفه ولم يصفه (رده) للمالك لفساد القبض وبطلان الواجب (وان تلف) بيد
 الساعي (رده) للمالك فيكون مضمونا على الساعي (وان احتسج العطف شرىي) منه قمر
 وزيب ملا بعد وصوله وقبل كاله أى الثمر وقوله (لصفه) أصل ونحوه وكوف عطش
 أو تحسن بقتة) حله لا احتسج (جاز) قطعه لمالك من المصلحة (وعليه زكاة بايسا) ان بلغ
 نصيبا بايسا) كالوطع لفرض البيع مدخره نص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام يحصر
 العنب فتؤخذ زكاه زيبا ولا محال الكال فاعتبر (ويحرم قطعه مع حضور راع) كالفقير للمبدع
 ان كان (الاذنة) لحق أهل الزكاة فيها وكونه الساعي كالوكيل عنهم هقلت قد تقدم ان تلقى
 الزكاة كعتلى أرض العناية لا كعتلى شركة فلا تبس التعليل (وان كان) الفخر (رطبا لا يبيى
 منه قمر) كان (عنبنا لا يبيى) منه زيب وجب قطعه (رطبا وعنبنا لما في تركه من اضاعة
 المال انتهى عنها) (وليه) الزكاة ان بلغ نصيبا بايسا) بالحرص فحز زكاه (من غيره قمر) أو
 زيبا مقدرا بغيره) محاسب قمر أو زيبا (خوصا) لما تقدم في المسئلة قبلها (والا) أى وان لم نقل
 بقطع الرطب والعنب الذى لا يبيى منه قمر ولا زيب (فستحيل) عادة (ان يخرج من عينه قمر)
 أو زيبا الذي يبيى قمر أو زيب (بجانب العادة) (أو يخرج منه) أى بما قطعه للعامة الى قطعه
 أو لوجوه (رطبا وعنبنا اشتاره القاضي وجاعة) منهم المرقق والمجد وصاحب القرو ع لان

(الأن) ان كانت الغنيمه (مسن)
 جنس) واحد فيصدق الحول
 عليها (ان بلغت خمسة كل
 واحد) من الغنمين (نصبا)
 لتعين ملكه فيه (ولا) تبلغ
 خمسة كل واحد نصبا (ان يبنى
 على الخطأ) وادى انها لا تؤثر
 في غير الماشية ولا يخرج قبل
 القبض كالدبن (ولا) تحبس زكاة
 (في مال) (في هو) لافي (خمس)
 غنيمته لأنه يرجع الى الصرف
 في مصالح المسلمين (و) لافي
 (تقدم موسى بن جبر) برأوى
 موسى أن يشتري به وقف ولو
 ربح (لند) قيم مالكه (ولو ربح
 كالمصل) لأنه قدوة فيصرف
 في الوصية ويضمن ان خسرها
 والمال للموصى به يزكاه من حال
 الحول على ملكه وان وصى بنفع
 نصاب سائمة زكاهها مالك
 الاصل ويحمل لازكاه وصى
 بها ابدأ ذكره في الفروع (ولا)
 زكاة (في مال من عليه دين) حال
 أو مؤجل (ينقص النصاب)
 باطننا سكان المال كالمدين
 وعسر ومن تجارة أو ظامرا
 كاشية وجوب وشمار لما روى
 أبو عبيدة في الاموال عن
 السائب بن زيد قال سمعت عثمان
 ابن عفان يقول هذا شهر
 زكاتكم فمن كان عليه دين
 فليؤده حتى يفرج زكاة أموالكم
 وفي لفظ من كان عليه دين فليقض
 دينه وليؤد زكاه ما له مؤد كاله
 محض من النصاب قبل على
 اتفاقهم عليه حيث لم ينكروه
 ولان الزكاة حيث مسواصة
 الفقراء وشكر النعمة التي
 وحاجة الدين لولا دينه كحاجة الفقراء واشد وليس من الحكمة تعطيل حاجة المالك لدفع

الأدنى وفي الحديث دين الله
أحق أن يقضى والركاة من
حسب واجبت عليه فتنع بالاولى
(الاما) أي ديننا (سبب ضمان)
فلا نعلم له مخرج أمل في لزوم
الدين فاختص المنع بأصله
لترجمه وفيه من الدين أكثر من
قدومه اعجاب بالفقر أو لا كائل
يتوزع على الجنتين ولو قسب
أفانم غصبه منه أو واستهلكه
ولكل منهما أنف فلاز كان على
التي وما أدرك قسب عليه
لأنه لو أدى الألف لرجع على
الثاني (أو) الألف بسبب
(حصاد أو جنداد أو ديان
ونحوه) كقصبة لسبق الوجوب
بالحال في السراج فالتم يقص
الدين لتصابف لا زكاة عليه
فيما يقابل الدين لما سبق
و يترك منه لعدم المانع
(وفي برئ) مدين من دين بنحو
قضاء من مدينه أو برئ
(أشد أحوال) مدينون دن
من منع وجوبه زكاة منع بعد
المسئول وقضه (و يمنع أرض
جنايته عدا تجارته زكاة قيمته)
لا وجوبه إلا موصاة
بخلاف الزكاة (ومن له عرض
قنية يباع أو أنس) أي جهر عليه
لأنه بان كان فاعدا لأن حاجته
الاصيلة (بني) العرض
(بدنه) الذي عليه مومه مان
زكوى (جمل) الدين
(فحقارة مومه) من مال
زكوى (ولا يركب) لا تقتل
الواحدة لأن عرض القنية
الموسومة في أنه لا زكاة فيه فان كان
العرض تجارته زكاة مومه نسا

الزكاة وجبت موصاة أو موصاة بالزكاة مع السلف في حله (و) على ما اختاره القنني وجماعه
(له أن يخرج الواجب منه) أي من الربط أو العنب (مشاه) بأن يسلمه العشر مثلا ثانيا (أو
مقبوما بصل الجنداد أو قبله بانصر في غير السامي بين مقامه من رب المال العشرة قبل الجنداد
فيأخذ نصيبه للفقر انصبرات مفردة بين مقامه من رب المال العشرة قبل الجنداد (أو من غيره) ويقسم
العنب (وله) أي السامي (بدها) أي الزكاة (منه) أي من رب المال (أو من غيره) ويقسم
منها لرب المال بذل فيها عرض مثلها أشبه الأجنبي لا قاله الربط والعنب الذي لا يبيع
منه قرو ولا يرب لا يخرقه ولا ينصرف ولا زكاة فيه لا تأت قبل بدخول الجنداد أو غل بدخولها
لأن أخذ مرطبا أنفق في زكاة ذلك (والذهب) المنصوح (أنه لا يخرج عنه الأمان) لما
تقدم قال في التفتيح والذهب لا يخرج الأمان (فان أنفق النصاب به بقيت الزكاة في ختمه قرا
أوزيبا) لعدم سقوطها بالتألف (وظاهر) أي ظاهر القول بأنه لا يخرج الأمان عنه لأن ميزانه
إذا تفت (ولو لم يتلفه) أي لم يملكه أو يربط فيه فلا يتوقف الاستقرار فيه على الوضع بالمطاح
لأنه لا يأتى وضعه فيه لكونه لا يتحول ولا يربط فيكون استقرارها مجردا عنها فصحة (فان لم
يحددها) أي التروا زكاة (بب) ببقا في ذمته (فجره) أي ما بقي في ذمته (أذا قد ر عليه) كافي
أوجبات التي لا بد لها (والذهب) أي ما يبيع ويصرف ولا يربط في زكاة ولا صدقة (لما روى
عن جسر قال جلت على فرس في سبل الله فأنه الذي كان عنده وارتد ان اشتبه وظننت
أنه يبيع به رخص فسلت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره ولا تصدق صدقتك وأعطاك
بدرهم فان العائد في صدقة كالمأذون في قية متفق عليه ولا تشتره أو سيلة إلى استرجاع شيء منها
لأنه يبيع بن عا كمن في ثمنها ورعاسا يحرم طه مائة عتلا أو خوف فأنه إذا لم يبعها أن لا يعود
يعطيه في المستقبل وكل هذه مقاصد فوجب حسم المادة (وسواء) اشتراه من أخذها منه أو
من غيره (الظاهر) أن سبب ريقه أو يرد في فرس حبل وظاهر التعليل بقضي الفرق وظاهر
كلامهم أن النبي يمتنع من الزكاة وتقل حبل وما أراد أن يشتره أو يباع من نتاجه (لا) وان
رجعت إليه (زكاة) أو صدقة (بارت) طابت له بلا كلفة ليدفع برة أن النبي صلى الله عليه
وسلم اتهم أنه أقال في تصدقت على أبي جبار فأنها مات فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم وجب أجرك وردها عليك البراءت رواه الجماعة إلا البخاري والتساق (أو) عادت إليه
(بينة) أو وصية أو اخذها من دينه طابت له لأن خذت كالارث (أو ردها) أي الزكاة (له الأمان
به بقية منه لكونه) أي المالك (من أهلها) أي الزكاة جاز له أخذها (كأيا في) في الباب
لأنها عادت إليه بسبب آخره وكالارث عادت إليه ببراءت
فانسل وبين أن يبيع الامام عليه خراسا (حدث) حادثة قالت كان النبي صلى الله عليه
وسلم يبيع هذه القنن في راحة اليد جود لخصر عليهم الكف قبل أن يترك متفق عليه وفي رواية
لا جدوا في أو دل على يبعي الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتقرق وعن سعيد بن المسيب عن
عتاب بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيع على أناس من يجر من عليهم كروهم
ونماهم رواه الترمذي وابن ماجه وصنع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عرض على امرأة
بوادي القرى حذقة طابو بدش في حسنة أجدو قول المانع أنه خطر وغرر ما أحبته بصدق
معرفة الحق فبالب الظن وذلك حذرت في تقوم الملتفات والمهم عادت في الشرعيات وسائر
الظاهر والمجول لم يوان احتملت الخطأ (إذا دأب إصلاح الثمر) لأنه وقت دعاء المذنبه أن
انصرف (ويتبرأ بكون) الخارص (سليما) أي ناخبره أو رهم (ذنه) ليس كذلك
لا يعول على قوله والمتمم مومن كان من عودى نسيه المالك (ولو) كان (عبدا) كافه روى

(وكنان يده ألف) له (وله على مديدين ألف) دين فيعمل الدين في مقابلته ما يده فلا يزكوى كدين إذا قهقهه

ورؤية لادله وضمان واعتبار أن يحكم من خبره الثلاث فثبت الحكم الذى شرع لها الخرص (ويكنى خاوص واحد) لحد ثبائنه لانه ينفذ ما يؤدى اليه اجتهاده كقائمه (واحدة) أى الخاوص (على رب الخصل والكرم) وفى المبدع أسرته على بيت المال انتهى **قلت** لو قيل من سهم العمال لكان مضمنا (فخصر عمرها) أى الخصل والكرم (على أو باب) لما تقدم (ولا لخصر المديون) بل لا خلاف ذكره فى شرح المنتهى (ولا لغيره) أى غير الخصل والكرم كما لا يندفع والوزن: النص انما ورد بغيره ما مع ان عمرها مجتمع فى العروق والعناقيد فمكن ان يأتى الخرص عليه غايها والحاجة الى اكثار طلبة أشد من غيرها فامتنع القياس وذكر أبو المعالى بن النخاس ان خصل البصرة لا يخرص وإنه أجزم عليه العصابة وتجهها الأمصار وعلل بالمشقة وبغيرها قال فى الفروع كذا قال (والخصر) بفتح الخاء مصدر ومعناه هنا (خرد مقدار الزمعة) فى روى الخصل والكرم وزايدان بطون (الخصر) (به) أى بالخصل أو الكرم (ثم يقدره عمر) أو زيدا (ثم يصره) (وبضمن قدرها) أى الزكاة (وبين حفظها) أى الله (أو لوقت الحفاف) ليزيدى ما يجب فيها (فإن لم يضمن) (المالك) كاتما (ونصرف) فيها (صريح تصرفه) لما تقدم ان تعلق الزكاة كالأش الحنانية لا يمنع التصرف (وكره) قاله فى الرعاية أى تصرف من غير ضمان كاتما خوفا من خلاف من منعه (وان حفظها) أى حفظ المالك الثمار (لوقت الحفاف) زكى الموجود فقط وافق قول الخاوص أولى وسواء اختار حقه فهاضبا بان يتصرف أو أمانة من غير تصرف لانها أمانة كالوديعة وأغماض بالاجتهاد مع عدم تبين الخطأ لان الظاهر الامانة (وان ألتها) أى الثمرة (المالك) أو تلفت بغير طلبة من زكاتها بغيره (ياقرا) أو زيبا لان الظاهر عدم الخطأ قال فى الشرح وان ألتها أى حجب عليه قيمة ما ألتف والفرق ان رب المال وجب عليه تحجيف هذا الرب بخلافه لا حجب انتهى وقوله قيمة ما ألتف قواعد الذهبان عليه مثله لانه متى قبض من ثمنه (وان ترك السامى شيئا من الواجب أخرجه المالك) لان الواجب لا يسقط بترك المارص له (فان لم يمت) الامام (سابقا) قبل رب المال من انخرص ما يقبله السابق ان أراد المالك (التصرف) فى الثمرة (ليصرف قدر الواجب قبل تصرفه) فيها (ثم ان كان) الخرص (أنواعا) (السامى) (خرص كل فرع وحده لا يختلف الانواع وقت الحفاف) فهنا ما يز يدربه على غرمه ومنها ما يز يدغره على رطبه وتختلف الزيادة والنقصان بسبب اختلافهما فى الأهم والمأوى كثره وقلة (وان كان) الخرص (فروا واحد) فله خرص كل شجرة وحده أو له خرص الجميع دفعة واحدة (لان النوع الواحد لا يختلف غالبا ولا يمتنع من الشقة بخرص كل شجرة على حدة (وان دهرى رب المال غلط الخاوص غلطاً عظيماً) كالسهم (قبل قوله) بغير عين كمال قال ليحصل فى يدى غير كذا) فانه قيل قوله لا يندفع بغيره **قلت** لا يعلمه (وان (لخص) ما دعه من الغلط كالنصف والثلث (للقيل) لانه لا يستعمل فيعلم كذبه (وكذا ادعى) رب المال (كذبه) أى الخاوص (عدا) فلا يقبل قوله لا يندفع الظاهر (ويجب) على الخاوص (ان يترك) فى الخرص (رب المال الثلث أو أوال ربع فيصير السامى) فى إيمان يترك (بالحكمة) لحد يسهل من أى ختمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فخذوا الربع وروا الجنة الابن ما حقه وروا من جبان والحا كقول هذا حديث صحيح الاسناد وهذا قوله على رب المال لانه يحتاج الى الاكل وواضاه وجرهاته وأهله وبأكل منها لما روىها الساقطة لأواس وفى الكل أضرهم (ولا

اتلف من (أ) وجوب زكاة (أثمان) ومائتية وعشر روى (تصار معنى حول) على نصاب فلم يندفع لانه كافى مال حتى يحول عليه المحول فقبال مالك وليت كمال النماء فوامى منه ولان الزكاة تتكرر فى هذه الأموال فلا بد لها من ضابط فلا يفنى الى تعاقب الوحوب فى الزمن للتقارب فيبقى المال اما الزرع والثر والثمر وسبقه ففى غناه فى نفسها تؤخذ الزكاة منها عند وجودها ثم لا تجب فيها زكاة ثانية لعدم ارصاده للنماء الا ان يكون المعلن أثمانا وقوله تعالى وأزاحقه يوم حسابه بنى اعتبار المحول فى المحبوس ونحوهما (وبنى فيه) أى المحول (من نصف يوم) حصصه فى تصحيح الفسورع وكما بنى فى نصاب أثمان من حسنة وسبب (لكن يستقبل) أى يتدنى المحول (بصدقه) وأجره وعروض خلع معينين ولو قيل قبضها من عقد كشوف الملك فى عين ذلك مجرد عقد ينفذ فيه تصرف من وجب له (و) يستقبل (بهم من ذك) أى الصدق وعروض الخلع (من) حين (تعيين) لا عقده لا يصح تصرفه قبل قبضه ولا يدخل فى الضمان الا به فلو أصدقها أو خالعت على أحد هذين النصابين أو على نصاب من ذهب أو فضة أو مائتة فدرجب مثلاً لم يضمن الا فى الحرم فهو ابتداء محله ولو أخرج وشعره بموصوف فى ذمة مؤخره عنه فدين على ما تقدم وقامه فهو ممن وعرض صلح (ويبيع نتاج) بكسر النون (السائمة) الاصل فى حوله ان كان نصابا بالقول

الساعة يختلف وقت ولادتها
فانسداد كل يحون بشق لمحت
تعالمتها كما بهما في اشد
(و) ينسج (ريش نجدة) وهي
التسرف في البيع وشراءه
وهو القفصل من رأس المال
(الاصل) أي رأس المال (ب)
حوله ان كان الاصل (نصبا)
لانه في معنى انتاج وما عدا
انتاج والرجح من المستفاد ولو
من جنس ما ملكه لا زكاة فيه
حتى يحول عليه الحول وبعض
ان تصاب بدنه بحسبه أو
محق حكمه (والا) يكن الاصل
نصب (لخواب جميع) أي لامت
وانتج أو من المملوك ورجحه
(من حسي كس) انصب فهو
ملك خاد أو شريك به فقولدت
شأسيه لحوطه عند بلغت ثلاثين
أبيلت منه وخمين درهم فاضة
ورجحت شأسيه فنصبها عند
كس مائتي درهم فقولدت أربعين
شاة فانت واحدة منها ففقت
معه انقطع الحول وكذا لو بنت
قبل أن ينصب جذبه بخلاف
ما ففقت ثم بنت (وحسن
صغر) من ابل أو بقرا وغنم
(من حين ولد كحوب كبر)
لعموم نحو وحسب في خمس من
البرشة ونتم تصدع غيرها
فتمم مودة تامة بنت وقبده
في الاقصر كمنصف وغيره بما
اذ كانت تنفذ في بغير ابن
معتبرا اسمو لا بني وارث على
حولي صورة (ومسقى نقص)
النصب مطلقا انقطع حوله (أو
بيع) ان تصاب بها بمحها ولو
بغير انقطع حوله فان عاد اليه
بفتح او غيره استأنف الحول (أو اقبل ما) أي نصاب (عجب) ان زكاة (يحب بغير حنسه) كابدان بغير غيرها أو ابل بغيرها وخرج

بكل هذا القدر المترول النصاب ان (كله) نص عليه لاسهله على وجهه دون فيه كما
تؤلف بمناجحة (وان زكاة كل به) النصاب (ثم راحنه) الذي زكاة اساق سوا قسط (أ)
فلو كان ثمره كاه خسة وتسق ولم يأكل شيئا بكل النصاب بالبيع الذي كان له ان كاه أخذت
منه زكاة ما سواه وهو ثلاثة اوسق وثلاثة ارباع وسق (والا) يترك لخارص (ش) من الثمرة
(درب المال الا كل هو وعياله بمردك) الذي كان يترك له نص عليه (ولا يحسب عليه)
بما كاه اخذت ملاؤنه من زكاة كاه لو تركه لخارص له (و) يا كل هو) أي المال (من حساب
ما حوبه العادة كغريك ونحوه وما يحتاجه ولا يحسب به عليه) في نصاب ولا زكاة كاه أو
(لا وجدى) من الحبوب قبل اخراج زكاتها شيئا (وأما الثمار التي لم يترك له الذي يترك له
بتمصرفه كفساه (ولان) كل من زرع وغمر مشترك شيئا الا ان يتركه) كالأموال
المشتركة (و) يأخذ العشر من كل نوع على حدة بحسبه ولو شق) ذلك (لكثرة الأنواع
واختلافه) لان الفرق اعزلة الشراكه في أن يتساووا في كل نوع بخلاف السائمة لما فيه من
التشريف من كاتقدم (ولا يجوز اخراج جنس عن جنس آخر) قوله عليه الصلاة والسلام عند
الحب من الحب والابل من الابل والقر من القر والغنم من الغنم (أو اودوا بن ماله) فان
اخرج لوسطه حسبو ردى (بغير قبي) (أو احببهما) لم يجز به شاة عدل عن الواجب
غيره كالأخرج القيمة وانما اغفر ذلك في السائمة دفع لثقة من (أو اخرج) ردى عن الجيد
بأنشيه) ما رادى الردى بحسب ساوى قيمه الواجب من الجيد لم يجز به بخلاف النقد
لان النقص من غير الاعمال لا يقع بحسبه فيقوت بعض النقص من الامان انتجته وتقدم قوله
المجد قس المذهب جوزه في الشبهة وهو ان تصوع عرب لب اخرج الجيد عن الردى
جوز له احدث ولا يجوز اخذ منه بغير رضاه (ويحب العسر) اوصيه او ثلاثة ارباعه ولو
مريب زكاة كمنتهى لشملها (على المستاجر والمستعير من المال) أي اذا استأجر انسان
من أهل الزكاة أو استعار ارضا فزرعها أو غرسها أو غرما بحسبها الزكاة هي على
المستاجر والمستعير من مالك الارض وهو معبرها أو مخرجها لقوله تعالى وأزرا
حقه يوم حصاد وقوله عليه الصلاة والسلام فيما سقت السماء العشر الحديث وكتاب المستاجر
حوتوا أو استأجرها لبيع عروضة في ايصاع على المالك الخفاف بان في المأتموهي من حقوق
الزرع بدليل انها انجب ان لم تزرع وتغيد بقدره (والخراج عليه) أي مالك الارض (دونها)
أي دون المستاجر والمستعير لانه من حقوق الارض (ولا زكاة قدر الخراج اذ لم يكن له مال
يقابله لانه كدس آدمي ولاؤه من مؤنة لارض كنفقة زوجه) كاجرة الخمر ونحوه بخلاف مؤنة
الحصاد والرياس لانهما على الجوب (واذا لم يكن له) أي مال لارض (سوى غلة الارض
وفيها ما مدهز كاه) ككرو زبيب وشيرة (و) فيها (ملاز كاتبه بالخضر) من بطن
وبطنين وه ونحوه (بحسب الخراج في مقابلته) أي دوز كاتبه ان وفيه (لانه لحوط
العقره) رزق ايجد بحسب زكاة وان لم يكن له غلة اذ لم ينجب فيه زكاة أي خراج
من غنما وز كى بقى (ولا ينقص لنصب بمؤنة الحصاد ومؤنة) (لذين زرعها) انخذاد
والنصفه (منه) أي ان الزرع والبر (نسبي الجوب ذنق) أي لانه نجب لاشد دودو
الصالح وذلك سابق للحصاد والمذاق ونحوه او تقدم في كذب زكاة التسه على ذنق (وتزعم
الزكاة في المزارعة الفاسدة من حكم) (الزرع) لان الزكاة على المالك (وان كانت)
المزارعة (بمصلحة فلي من باقت حسمته منها) أي المالك (وايضا) (نصبا) بنفسه اوضحه
ان زرع له آخر (العشر) أو نصفه أو ثلاثة ارباعه على ما سبق وكذا الحكم في المساق بخلاف

حوله) أي النصاب لأن وجوده في جميع الحول شرط لوجوب الزكاة ولم يحدو كذا كل ما خرج به عن ملكه من أقاله أو فسح بهو عيب ورجوع أو عيب في هبة ووقف وهدية ووجه له غنما ومثما أو صداقا أو أجرة ونحوه (الاف في ذهب) بيع أو أبدل (بفضة أو عكسه) كفضة بذهب فلا ينقطع الحول لأن كلامهما يضمن إلى الآخر في مكيل النصاب ويخرج عنه فهو ما كالنفس الواحد (ويخرج) من أبدل ذهبا بفضة أو عكسه (عما معه) عند غم الحول ويجوز أن يخرج من الآخر كما في (و) (الاف في أمه) بالنصاب (فلا ينقطع الحول بأبدل) ثلاثي أو السقوط الزكاة في مال فهو ووجوبها في مال لا ينفو وأصول الشرع تقتضي عكسه (ولا ينقطع الحول بأبدل ما ذهب في عينه) (بفضة) هذا وإن اختلف نوعه لأنه نصاب يضمن إليه غنائه في الحول في حوله بله من جنسه على حوله كالعسر ومن (فلو أبدل) أي النصاب (باكثر) من جنسه (زكاة) أي الأكثر (انما حول) النصاب (الأول كنتاج) نصاب عنده مائة من النعم سائمة فأبدلها بمائتين زكاهما وبالعكس تركي مائة وبانقص من نصاب انقطع الحول (وان فر) منها إلى زكاة ففصل على اسقاطا فنقص النصاب أو باه أو أبدل (لم تسقط بأخراج) النصاب أو بفضة (عن ملكه) ولا بتألفه أو بجز منه عقوبة له بقض قصده كإرت هقل موثره ويرى طلق فرارا

المضاربة فانه لازم على العامل في حصته ولو بلغت فصا بالان الرج وكما ينزل أس المال (ومنى حصده غاصب الأرض زرعها استقر ملكه) عليه فلا يملكه رب الأرض (وزكاته) لاستقرار ملكه عليه (وان غنمك رب الأرض قبل اشتد ادا لخب زكاة) لثبوت ملكه عليه وقت وجوبها وان غنمك بعد اشتداه فقبل تركه الغاصب لأنه ملكه وقت الوجوب وقطع به المنصف في النصاب وقدم في القروع والمذبح وغيرهما تركه رب الأرض لأن ملكه اعتدلى أول زرع له لأنه يملكه مثل بذره وعوض لو أحقه فكانه أخذها (وكرر الامام أحمد) رضي الله عنه (المصاد والمصد أذليل) لحديث الحسين بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الحذاذيل والمصاد بالليل رواه البيهقي (ويجمع العشر والخراج في كل أرض خراجية) نص عليه لموم الاختيار (فالخراج في رقبها) مطلقا (والعشر في غلبتها) كالنسيء (لأن سبب الخراج التمسك من النفع لوجوبه وان لم يزرع وسبب العشر الزرع كما جرمه التصريح زكاة التجرارة ولا تهماشيا من مختلفين لمستحقين لجار اجتماعهما كالجزا والقيمة في السيد المملوك والحديث المروي لا يجمع العشر والخراج في أرض مسلم ضعيف جدا قال ابن حبان ليس هذا الحديث من كلام النبوة يحمل على الخراج الذي هو الجزية ولو كان عقوبة لما وجب على مسلم كالجزية (وهي) أي الأرض الخراجية ثلاثة أضرب أحدها ما فتح عنه ولم تقسم بين الغائين (و) الثانية ما حلاها أهلها نحو فاما (و) الثالثة ما حلوها (أي أهلها) عليها على أنها تناقضهم ما همهم بالخراج الذي يرضى به عليها الامام على ما في بيانه في الأراضي المغنومة (والأرض العشرية لأخراج عليها) لأنها ملك لأربابها (وهي) أي الأرض العشرية (الأرض المملوكة) وهي خمسة أضرب الأولى (التي أسلم أهلها على كالمدينة) المنزورة (ونحوها) يجوز أن من قرى البحر من (و) الثانية ما حلاها المسلمون واغتبطه كالبحيرة) بثلاث الماء قال في حاشيته يثبت في خلافه عمر رضي الله عنه في ستة ثمان عشرة بقية وقف السواد وهذا دخلت في حده دون حكمه (و) الثالثة ما صالح أهلها على أنها لم يخرج يضرب عليها كالين (و) الرابعة ما أنقطعها الخلفاء الراشدون من السواد (انقطاع غنمك) قال أحمد في رواية ابن منصور والأرضون التي على كها بأهل ليس فيها خراج مثل هذا لقطاع التي أقطعها عثمان في السواد السعد وابن مسعود وخباب قال القاضي وهو محمول على أنه أنقطعهم منافقها وخراجها ولا امام اسقاط الخراج على وجه المصلحة قال في القروع ولعل ظاهر كلام القاضي هذا أنهم لم يملكوا الأرض بل أنقطعوا النعمة وأسقط الخراج المصلحة ولم يذكر جماعة هذا القسم من أرض الشرانتهى وهو ظاهر على القول بأن السواد وقف فلا يمكن تركه لكن أقر أنه يبيع ببيع من الامام ووقفه له فلذلك أقر الأكثر كلام الامام على ظاهره وأنه قليل (و) الخامسة ما فتح عنه وقسم كتفه فخير بلذته مروة على نحو أربع مراحل من المدينة إلى حوض الشام ذات خضيل ومزارع وصمدن وهي بلاد طي ففتحها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوائل سنة سبع فاهي حاشية (والامام اسقاط الخراج) عن يده أرض خراجية (على وجه المصلحة) بهذا لا جها من مال النبي لأنه لا فائدة في أخذه منه ثمرة أو مئة له (وأن في) أحاديث الموات (ومحو زكاة) النعمة شراء أرض عشر بضع من مسلم لأنها مال مسلم بحسب الحق فبها لاهل الزكاة لم يمنع الذي من شرائه (ك) لأرض (الخراجية) فلذلك شرائها من مسلم إذا حكم بمن براه وأكاد الشراء من الامام (ولا عشر عليهم) أي على أهل النعمة إذا اشتروا الأرض العشرية لأنهم أسوا من أهل الزكاة (كاسائة وغيرها) سائر ما قبضه الزكاة فاه (لا زكاة فيها) على الذي لكن إن كان تقابيا فقبضه فيما يركى كان بصر فأن مصرفه الجسر به لا مصرف الزكاة وأداسلم

وَلَمَّا قَبَّ تَعَالَى الْفَارِيزُ مِنَ الْمَدِينَةِ كَمَا حَكَاهُ بِقَوْلِهِ إِنَّا لَمَوْلَانَاهُمْ كَمَا لَمَوْلَانَا الْحَبَابَ ٤٥٧ لَبِثْنَا لَا بَأْسَ وَتَلَا يَكُونُ فَرِيعَةً إِلَى

استقامها حيلة لما حلت عليه
 النفوس من الشح (وزني) فمن
 تنص النصاب أو ما به أو أبدا له
 بنبر جسد مفرا (من جنس)
 النصاب (المبيع) يكون (للك
 الحول) الذي غرقه منه إله الذي
 تعذّب بسبب الحول بكون
 ما به (وإن أذى) ما لا نصاب
 تنص منه أو باع ونحوه (عنه)
 أي الدار (وم) بفتح التثنية
 قرينة) فمرا (عمل بها) أي
 القرينة وقرينة لها لها عمل
 كنه (والا) يكن قرينة (نيل
 قوله) في عدم القرار إله الأصل
 (وإذا مضى) الحول أو بدلا صلاح
 حيوته ونحوه (وحيث) الزكاة
 (في عين المال) الذي تحسّر
 زكاة عنه كذهب فضة وقر
 وغن وخمس وعشرين من أبل
 ما كرساغة وسحب وبق رة قوله
 تعالى وفي أموالهم حق معلوم
 لائل والقرم وقوله صلى الله
 عليه وسلم فما سقت العباد
 الشر وقوله في أربعين شاة
 وقتها وأرضها فخرية أصالة
 وإن الزكاة تختلف باختلاف
 أجناس المال وصفتها حتى
 وجب الأبل والوسط والردى
 بحبه فكانت مختلفة فبينه
 لألذمة وعكس ذلك زكاة القطر
 وجواز أحرابها من غير عين
 أو جسد بقر حصه (في نصاب)
 فقط كعشرين مثقالا ذهب أو
 مائة درهم منه أو ثلاثين شرة
 (لميزن) ذكنا لنصاب (حولين
 أو أكثر) من حولين (زكاة
 رابدة) الحول الأول ولومك

سقط عنه أحداهما وصرفت الأخرى معه فأنزله ذلك (السكر) بكه واسلم بيع أرضه من ذي
وأجرتها نصيبا) وكذا أجازت أمانته (لإضائه إلى إسقاط عشرين الف درهم) فلا يكره ذلك
لعدم إفضائه إلى ذلك لأنه بخلافه من شأنه بصره فان كان قد تمت (ولا شيء) أي لازمة (على ذي
فيما شترت من أرض خراجية) على ما تقدمه من أن زوجه وأقره (ولا زكاة عليه أيضا) فيما
استأجره واستأجره من مسلم (فإن زوجه) أو غيره وخرج منه ما يجب فيه الزكاة (ولا فيما إذا
جعل) الذي (داره) ستا أو من زوجه أو فيما إذا رضى الإمام له أرضا من القنينة أو أوصيا (للأخي
مواتا) بنزعه أو غيره وبأن في أحياء الموات على ذي خراج ما أحيا من موات عنوة
فصل وفي العمل الشرعي قال الأرمي مثل أن يهدى الله أنت فذهب إلى أن العمل زكاة قال
ثم أذهب إلى أن العمل زكاة المشرق أخذ من غيره الزكاة. قلت ذلك على أنه موطوعون
قال لا بل أخذ منهم (سواء أخذ من موات) كزمن الجبال (أو) أخذ من (ملكه) أي من
أرض مملوكة له عشرته كانت أوقافية (أو) من أرض (ملك غيره) لأنه أي العمل (لا يكره
على الأرض كالتصديق) وأما ما يرمى على ملكه والأصل في وجوب الزكاة فيه ما روى عن
شبيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ في زمان من قريش العمل
من كل عشر قريب من أسطها رواء أو يسعد أو الأرمي أو ما يحبه وعن سليمان بن أبي
موسى عن أبي سيار قال قلت قال قلت يا رسول الله إن لي محلا قال فاعطه قال قلت يا رسول
الله أحدهما جدي قال فاعطه أحدهما رواء أو أحد ابن عمه ورواه ثقات الأئمة من الأئمة
قال البخاري عندهما كبر وقد وثق فيهما من قبل أن يرمي عندهما عند الحديثين غيره لم يدرك
أبأسارة وذلك احتج أحد بقوله عن قال ابن النضر في وجوب الصدقة في النسل حدث
بنيت ولا إجماع قال لهذا القياس عدم الوجوب للأثر وقرق بين العمل والبنان الزكاة
وأخيه في أصل الدين وهو الساقط بخلاف العمل وبأن العمل ما يكره في العادة من العمل
الشعر بكمال ودرجته شبه النهر وذل أن العمل يقع على قروا الشعر في كل فهو تولد منه
(ونصابه) أي النسل (عشرة أفراف) نس عليه كل فرقة أربع عشرة (عشرة أفراف)
لماروى الجوزجاني عن عمران بن ناس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لنا وأدبا
بالحين فيه خلا من نحل وأنا نجد ناسا يسوقون فقال عمران أدبتم صدقة من كل عشرة أفراف
فرقة جنيها. ثم وهذا التقدير من عمر يجب الصبر إليه والعرق كالمعروف بالصدق
الجوزجاني وغيره جعل كلام عمر على التقدير في بيده وأدوهو بغيره إلى أن السنة أقسام وهي
ثلاثة أصناف تكون أني عشره أو اثنى عشره أو اثنى عشره أو اثنى عشره من مكابيل أهل العراق
قاله الخليل قال ابن قتيبة وغيره نسبه ما وعشرين رطلا قال الخليل قال بن وهب وذكر بعضهم
قولا (يدينون) صاحب العمل (مائة وستين رطلا) مائة رطله وثلث مائة وثلث مائة وأربعون رطلا
وستة أسباع رطل مصري وأربعة وثلاثون رطلا وسبع رطل عشق وثمانية وعشرون وأربعة
أسباع رطل حلي وثمانية وعشرون رطلا وخمسة أسباع رطل قسري وثلثين وعشرون رطلا
وستة أسباع رطل بعلبي (وهو شكر) زرقة مترات) فلهذا كذا في زكاة عليه بعد ذلك (ولو
بقيت) عنده (أحوالا) ثم غير مرصدة قلنا ما فهمي كعرض القنينة بل أولى لتعديها كل
ونحوه (لم تكن المحقرة) تنقو عند كل حول شرطه كزمن عرض النهر لا لا يحسن
مرصدة قلنا لا ثلاثين (ولا شيء) بل ما لا يرمى في النهر والنهر في النهر وما يرمى من النهر
كاللادن وهو رطل وندي يرمى له نبت ناله المرمى في الماء) تلك (المرصدة) فتؤخذ

لتعلق الزكاة بملكه لا بالمال له
لا يخرج منه فلا يمكن تعلقه به ولو
ملك شخصان أبل ومضى أحوال
لم يصب شاة لأولان لم يكن له
مال غير هاتين العبادتين عليه فينقص
بها النصاب فيما بعد الأول
فيقطع (وما زاد على نصاب)
جواز كاة في هينه (ينقص من
زكاة كل حول) مضى (يقدر
نقصه بها) أي كاة لانها تتعلق
بملاك المال فينقص بقدرها قالو
ملك أحدي وعشرين ومائة من
غنم ومضى حولان فأكثر قلبه
للأول شاتان وللمابعة شاة في
تنقص عن أربعين شاة فلو ملك
خمس وعشرين من أبل ومضى
أحوال فقلبه لأول بنت مخاض
وللمابعة أربع شياه على
ما تقدم (وتعلقها) أي الزكاة
بما يقبضه (ك) تعلق (أرض
جناية) برقمان (لا) تعلق
(دين زهر أو) تعلق (دين جمال
محمور عليه فلس ولا) (ك) تعلق
شركة بجمال مشترك (له) أي
المالك (أخرجهما) أي الزكاة (من
غيره) أي النصاب كما لا سيده
الخاص فدأوه بغير غنمه (والنماء
بمدحوبها) أي الزكاة (له) أي
المالك كونه الجناية لا يتعلق
به أرض الجناية فكذلك غناء
النصاب وتتابعه لا يتعلق به
الزكاة فلا تكون الفقراء فيه
شركاء (وان) أنفقه أي النصاب
ماله (زومه ما وجب فيه)
من الزكاة (لأنه) أي النصاب
كأن يقتل الجاني ماله لم يلزمه
سوى ما وجب للجناية بخلاف
الراعي (وله) أي المالك

النص مع أن الأصل عدم الوجوب وقال ابن عقيل فيه العشر كالسمل (وتقتصر أموال العشر
والخراج) بقدر معلوم (باطل) وعليه في الأحكام السلطانية (القاضي أبي يعلى) وغيره بأن
بقدر معلوم يقتضي التصار عليه في تلك المازد) عن القدر المعتبر به (و) يقتضي (غرم
ما نقص) عنه (وهذا صنف لموضوع العماة) (الحكم العماة) سئل أحمد في رواية يوجب عن
تفسير حديث ابن عمر القيات ربا قال هو أن يتقبل بالقرية وفيها الملاج والخل فيسما ربا
في حكمه في العزم والمطلان وعن ابن عباس لما كوال بالأوهي القيات الأولى الدل
والصغار قال أهل اللغة القيل الكفيل والعريف وقد قيل به يقبل ويقبل قبله ونحن في
قالت أي عرفته
في فصل في المدن أي في بيان حكمه من حيث الزكاة وهو يكسر الدال معي به مدون
ما أودعه الله فيه أي أقامته يقال عدن بالمكان بعدن عدونا والمدن المكان الذي عدن فيه
الجوهر ونحوه (وهو) أي المدن (كل متعلق في الأرض من غير جنسه الس نانا فن
يخرج من أهل الزكاة) أي أهل وجوبه ولو صغيرا (من معدن في أرض موكولة له أو أرض
مساحة) كوات (أو) أرض (موكولة لغيره) أن (المدن) (جريا) للمادة لثلاثة طلع لاه
لأنك ملك الأرض كالماء مختلف الجملد كما يأتي (ولو) كان المدن مسخر (ما من دارة نصاب)
مفعول استخرج مضاف إلى (ذهب أو فضة أو) استخرج (ما يبلغ قيمة أحدهما) أي نصاب
الذهب أو نصاب الفضة (من غيره) أي المذكور من ذهب وفضة لأثمان الأشياء (بعدسكه
وتصفته) متعلق بيباع (منطبع ما كان) المدن (كمغزو رصاص) يفتح الزاء (وحديد أو غير
منطبع كالقوت وحقق ونفس وزر بدوميا) قال في منهاج البيان هي معدن في قوة
الزنت (وفرة) بشر وزاج وفرة (زوج) حرا أخضر مشوب بزرقة هو حبض رصاص وزهر بعض
الاطباء أنه يصفو صفاه الحو وينكدر ينكدره (وبلور وسج وكل ومغرة وكبريت وزفت
وزنقي) يكسر الزاي والباء وهو من زنا كنه ويجوز تخفيفها فارسي مغرب قاله في الحاشية
(وزجاج) بتلث الزاي بخلاف زجاج جمع زج الرمح فانه ما كسر لا غير (وملح) قالو وسندروس
(ونظ) بكسر النون ونحوها وسكون الفاء (وغيره) أي غير ما ذكر (عما سي معدا) قال أحد
كالمواقع عليه اسم المعدن ففيه الزكاة حيث كان في ملكه أو في البراري وقال القاضي عيا
بروي رفوعا الزكاة في حرا من مع محمول على الإظهار في البراري أعاد فقل على أن الرخام
والبرام ونحوهما كحجر المن معدن وزم ذلك في الرابطة وغيرها (ففيه الزكاة) لقوله تعالى
انفقوا من طيات ما كسبت وما أخر جنالك من الأرض وقاروي ربيعة بن عبد الرحمن
عن غير واحد أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحبش المعدن القليلة قال فذلك
لا يؤخذ منها إلا الزكاة في اليوم ورواه مالك أبو داود قال أبو عبيد القلبية بلاد مغربها بالحجاز
ولاهم حق حصص على أغنياء ذوي القربى ففيه الزكاة لا الجنس كسائر الزكوات (في الحال) لأنه
ما لم يستفاد من الأرض فلم يتغير له حول كازرع (ربع الضمر من فيها) ان لم تكن أثمانا
(أو) ربع العشر (من هينها) كانت أثمانا (لما في في الباب بعد) وما يجده في ملكه أو
موات (من معدن) فهو أحق به من غيره (فان استبق اثنين إلى معدن في موات فالسابق
أولى بما دام يعمل الحديث من سبق إلى صاح فهو أحق به (فان تركه) أي العمل (جائزه) بزه
العمل فيه (لأنه) ما لم يملكه الأول (وما يجده) من المعدن (في مكان) موكول يعرف ماله
فهو مالك المكان أن كان (المدن) (جامدا) لا منجز عن أحوال الأرض فيملك عليه كما هان قيل
فلما تركه مالك الأرض اذا وجد للمضى من السنين وأوجب بان الموجد لملكه مما يجزئي

الحالي (الان تعذر غيره) أي ان
تذرا حرجا زكاة مبيع من غيره
له الرجوع اذن لسبق الرجوع
كالو باع حائبا وأمر بارس
حنايه (ولم تدر لتقدير) بر جوع
بائع بقدرها تعذر غيره لتبعض
الصفقة عليه موته مشري جان
ولبائع حرجا زكاة مبيع فيه
خيار منه فيسقط في قدره (ولا
يستبر) لوجوب زكاة (امكان
أداء) ما من المال فيجب في الدين
والغائب والاضل والمضروب
ونحوه نعمومات وكذا في الأدنى
لمكن يستبر للزوم الأجر فلا
يلزم بالأخراج قبل حصوله بسده
وتقدم (ولا) يعتبر لوجوبها أيضا
(بم) ممل وحقيقه فلا تسقط
بثقله قروا ولا لتأخر أدى
أرسلته عليه فاشتمت دين
الأدى ولا ن عليه مؤنة تسليمها
الى مستحقها فتمت بها ثقلها بسده
كعارة وغصب وجهها فارتقت
الحالي (ان اذا تلف عسرا وزرع
يجب تحصيل حصا وجرذاذ)
ففسخا زكاة لعدم استقرارها
بفسخها انما اذا تلف الثمرة
بمخاضها واولى وعبارة السوفق
ومن تأمله قبل الاحراز وهي
ان سب عبادتي في بابها وعبارة الجهد
ومتا به قبل اخذها وتقدم تسقط
زكاة الدين اذا سقط بفسخه
والا بارة ولا يضر زكاة دين ذات
بجوت مدين ففسخ ونحوه (ومن
ما ن عليه زكاة اخذت من
تركته) يصا ولولم يرض بها كالشمر
وحدث فدين الله أحق بالفضاء
ولذلك أحق واجب تصح الوصية
به أشبه بدين الأدنى (وزكاة

شيانا فلا يتحقق سبق المثل فيه (وأما) المعلن (الجاري فباح على كل حال) سواء كان بوات
أو لم يكن لأنه ليس من أجزاء الأرض بل كالماء (ولا يمنع الذي من) استقرار (معدن ولو دارنا)
كحيايه الموت (ولا زكاة فيما يخرجه) الذي من معدن (كالنكاتب المسلم لانهم ليسوا من
أهل الزكاة) وكذلك من فيما يقابل الدين (وباقى ذكر المعادن) باب (بيع الأصول)
وتفصيلها (ووقت وجودها) أي زكاة المعدن (نظيره) لأنه مستقصد من الأرض فلا يعتبر
ووجب حقه حول كزر وع التمار (و) وقت استقرارها بإحرازه (كالثمرت والزرع فتنسقط زكاة
ان تلف قبل الاحراز لأنه لم يصب وما به زكاة ما يصب مبيع تراب المعدن كتراب صاغه ونحب
ان كافي المعدن بشرطه (سواء استقر جوف دفعة أو دفعة لم يترك العمل بها تركه أهل) لأنه
ذاعتر دفعة واحدة لا دى الى عدم الرجوع فيه لأنه بعد استقراره نصاب دفعة واحدة (وحده)
أي حد ترك الأعمال (ثلاثة أيام) كسكانه في المدين من ابن النخعي (ان لم يكن عند) في ترك
(فان كان) ثم عذر (فتروله) أي زوال العذر أي يستبر معنى ثلاثة أيام بعد زوال العذر كافي
المشترى (فلا أثر لتركه) العمل (للاصلاح) أنه مرض وسفر يسير واستراحة لبلأولم ارا ما جرت
به أدة أو شغلته تراب خرج بين النباين (أي الا ما يتبين) أو هرب عبده أو أسير ونحوه
لان ذلك ليس اعراضا ولا يعتبر كل عرق بنفسه (فيضم الجنس الواحد بسببه الى البعض ولو من
معادن في تكميل نصاب) كان روع التمار (ولا يضم جنس التا غير مستقد) كالضبوب
وغيرها (ولو كانت) المعادن متقاربة كقارون وقط وسيد بن حسان ولو من معدن واحد لما
تقدم (ولا ضم مع المعدن) ثلاثة أياما كثر لا عذر فان أخرج دون نصاب ثم ترك العمل
معه ماله ثم خرج دون نصاب لانت فيهما قلت ان لم يكن حيله (ولا يجوز أخراجه) أي زكاة
المعدن منه (اذا كانت) المعادن (انما تال لا يفسد ونصفه) لا تقبل ذلك لا يخفى أخراج
الواجب فمخرج كالضبوب (فان وقت الأخراج عتبهما) أي السبل والنصفه وان كان وقت
الوجوب وهو وقت الاستقرار (فان أخرج) زكاة المعدن من عينه (قبل ذلك) يجوز (لما تقدم
(ورده ليمان كن) نأخوذ (ما قبل أو قبله ان تلف) فساد القطن (فان اختلفت في القيمة أو
القدر) أي قيمته أخذت زكاة أو قدره (فان قبل قول القاضى مع عينه) لأنه غار (فان ساء أخذه
فكان قدر الواجب أكبر وان نقص قبل المخرج النقص وان زاد) على الواجب (رد) القاضى
(ان زاده عليه) انما يسمى به وهذا اذا كان القاضى السامى واضع وان كان القاضى الفقير فلا
يكاد قدم في الضرب والثمار (ولا يرجع) القاضى (بنصفه) أي يؤتى بها الى رب المعدن
لا يبر ذنه (ومؤنة نصفه) مؤنة (سبكه على مسخر حبه) كؤنة حصا وجرذاذ كؤنة
استقراره) فأن اعلى مستخر حبه كؤنة الحرف (ولا يحسب) المستخرج (بذلك) أي لا تسقطه
من المعدن وبزكى ماعده (كالضبوب فان كان ثقله دينا احتسب عليه) قل في اندع على
الصحيح (كما يحسب بائع على الزرع) وقت هذا واضع في مؤنة الأخراج لافي مؤنة سبل
وتفصيله لانها مبداء لوجوب كؤنة حصا وجرذاذ (ولا تترك زكاة) أي المعدن كزر وع الثمرة
انما يقصد به الثمرة لان يكون نقدا فان كان نقدا أو غيره وقصد بها ثماره عند استقرار
زكاة أيضا كماله عليه لم يولد بشرطه (وان استخرج قل من نصاب فلا شيء فيه) لفتد
شرط زكاة (ولا زكاة فيما يخرج من البحر من المأكول والبرجاء) هو ثمن تجرى متوسط في
خلق بين النبات والمعدن ومن خواصاها لسفر اليه يسرح الصر وفتح الغلب (وانه
وغيره) لقول ابن عباس ليس في المتمرش نفعا وهو في الصر ومن جابر بن جهم ورواه أبو
عبيد ولم تأت فيه سنة صحيحة ولا صل عدم الوجوب ولان الغب فيه وجوده من غير مشقة فهو
(مع دين بلارهن وضيق مال) تركه ميت هن زكاة دين (بغضمان) أي ان زكاة دين الأدنى إنما القراض من الدين الأدنى بين قلته

مشتق من لفظها من المال تقدمها على دين ٤٦٠ بل اذن (د) دين (هـ) أي بزهن (يقدّم) فيوفي مرثون دينه من الزهن فان

كالمباحات الموجودة في البر (و) لاز كافيه يخرج من العزم (الحبوان) بانواعه (كصيد
بروان كان للمعدن بدار حرب ولم يقدر على اخراجه الا يقوم لهم متعة فغنيمة يمتنع بعد) اخراج
(ربيع العشي) من عينه ان كان نقدا او قيمته ان كان غيره لان قوتهم او صلته اليه فكانت
غنيمة كالمأخوذ بالحرب ولاز كافيه مسلح ووزاد

فصل ويجب في المال كاز الجنس) لحدث أي هر بره مرقوعا وفي كاز الجنس متفق عليه قال
ابن المنذر ولا تعلم أحد أخا لك في هذا الحد بث الا الحسن فانه قال في أرض الحرب الجنس وفي
أرض الحرب الزكاة (في الحال) فلا يعتبر له حول كالمعدن ولا له لبس بز كآلة في (أي نوع كان
من المال ولو غير نقد) كالمعدن والرصاص لانه مال مظهر وعليه من مال الكفار فوجب فيه
الجنس الغنيمة (قل) ذلك الموجود (أو كثر) بخلاف المعدن والزرع لكونها يحتاجان إلى
كاملة فاعتبر لهما النصاب تخفيفا (ويجوز اخراج الجنس من غيره) كز كانه محبوب وغيرها
(وبصرف) خمس الزكاز (مصرف التي مال المطلق لصالح كلها) لقول عمر رواء سعد بن هشام
هن مجاهد عن الشعبي ولانه مال يخص خمس الغنيمة (ويجوز للامام رد خمس الزكاز) ورد
(بعض لواجه بعد قبضه) يجوز له (تركه له قبل قبضه كالمخراج) اذ ارد ان يتركه لمفسقه (وكا)
ان (له) أي الامام (رد خمس التي والغنيمة) على الثاغبين (له) أي الامام (ايضاد الزكوات
على من اخذت منه ثمن كان من أهلها لانه اخذ بسبب تعبد كارتها وقبضها عن دين كاتقدم
في الباب فان تركها) أي ترك الامام الزكاة (له) أي لمن وجبت عليه (من غير قبض لم يبرأ) من
تركها عنه لعدم الانتهاء (ويجوز لواجده) أي الزكاز (تفرقة نفسه) نص عليه واحتج بقول
على لانه ادى ما خلق الى مفسقه ولا يجوز لواجده الزكاز والمعدن ان يحل الواجب فيه لنفسه
(وبالقي) أي الزكاز (له) أي لواجده لانه فعل عمر وعلى ذلك ما يقا في كاز لواجده ولا نه مال كافر
مظهر وعليه فكان لواجده بعد الجنس الغنيمة (ولو) بان واجده (ذنيا وستا من ابدان او مكتوبا
وصفرا ويخوننا) كغيرهم (ويخرج عنه الولي) الخمس كز كانه مالهما وثقة فوجب عليها
(الا ان يكون واجده أجيرا فيه) أي في طلبه (لطالبه) أي الزكاز (في الباقي اذن) (لستأجره)
لان الواجد نائب عنه (ولو استؤجره لغيره بزاوهم شي) من حائط وغيره (فواجده) أي
الزكاز (فهو له) أي لواجده (لا المستأجر) لانه من كسب الواجده غلب فلواستأجره لطلب الزكاز
فوجد غيره فهو لواجده لانه ليس أجيرا لطلب واجده (وان وجدته عند فهمون كسبه) فيكون
(لسيده) كسره كسبه (وان وجدته واجده في موات أو شارع أو أرض لا يعلم مالها) أو
وجدته (على وجه هذه الأرض) التي لا يعلم مالها (أو) وجدته (في طريق غير مسلك أو)
في خربة أو في ملكه الذي احياه) أي فهو لواجده في جميع هذه الصور (وان علم) لواجده الزكاز
(مالها) أي الأرض التي وجدته الزكاز (أو كانت) الأرض (منتهية اليه) أي إلى الواجد الزكاز
(فهو له) أي لواجده (ايضاً ان لم يسه المالك) للأرض ملكا (لان الزكاز لا يملك الأرض)
لانه مودع فيها لثقل عنها (فلو ادعاه) أي بالزكاز مال الأرض التي وجدته (بلاينه) تشهد له
به (ولا وصف) بصفه (هـ) الزكاز (له) أي لمالك الأرض (مع عينه) لان مالك الأرض على
الزكاز فخرج بها كذالك لو ادعاه من انتقلت عنه الأرض لان بدته كانت عليها (وان اختلف
الورثة) أي ورثة مالك الأرض (فادعى بعضهم انه) أي الزكاز (لمورثهم وانكر البعض) الآخر انه
لمورثهم (لحكم من أنكر في نصبه حكم المالك الذي لم يعترف به) أي لم يدع الزكاز فيكون
نصبه لواجده (وحكم المدعي حكم المالك المعترف) به لونه وبأخذ وتوزيعه وكذا ورثته من
انتقلت عنه ومضى دفع إلى مذهب بعد ان اخرج واجده نفسه باختياره رغم بدل حسمه لمذبه

فضل بصدته صرف في الزكاة
وكذا جاز (بعد تدبر) صدقة
(بمعين) والغرف متعلق
ببعض ما كان نذر معين
قدّم لوجوب عينه (ثم) بعد
(الخصية عينه) فان كانت قدمت
مطلقاً لتعيينه فلا يتابع في دين
ولا غيره كالزكاز كان حيا وتقدم ورثته
مقاسمه في ذبح وتفرقة وأكل
(وكذا الوافس حي) وله نصيبه
معينه وأندرمين فيخرج جمدين
برهن ثم يخص بقية دينه من
زكاته وغيرها

باب زكاة السائمة

من جهة الانعام صحت بجهة
لانها لا تتكلم وولد لها اقتداء
بالصديق في كتابه لانس رضي
الله عنهما اخراجه الصاري طوله
وناق به عن مفرق وخرج بالسائمة
المسوفة فلاز كاذها لمفسون
حدث به بن حكيم عن أبيه
عن حماد بن رفاعة كل ابل سائمة
في كل اربعين اشهر او ثوب
أجدوا يزدادوا والناسي وحديث
الصديق مرقوعا وفي الفهم في
سائمتها اذا كانت اربعين فبها شاة
الحديث وفي آخره ايضا اذا
كانت سائمة الرجل ناقصة هن
أربعين شاة فواحدة فليس
فيها شي الا ان يشاء جافقيد بالسوم
وأبدل البعض من النكل وأعاد
المقصد مرة أخرى وذلك لدليل
اشتراطه خصوصا مع اشتغاله
على مناسبة (ولاحب الانبيا)
أي سائمة (لدر ولس ونسمن)
فلا تحب في سائمتها لا تنفع بغيرها
كابل تكري وتؤجر ويترحرث
وغيره كالأحول كما في الاقتاع
وغيره (والسوم) المشتق منه السائمة (ان تربي) فالسائمة الزاهية يقال سامت

عاده في السنة كثيرا وسندر وقوعه في جميع لعمري وموافقه من نحو مطر وثلج فاعتذر في كل العام بخلاف الفقهاء اولا كخلافه به في بعض الامام بخلاف المالكة واعتبارا لا كتر لصد بل بينهما ودفع لاعلى الضرر من يادناها والا كالحق بالكل في احكام كثيرة (ولا تشترط نسيه) اى السوم (فقط) الزكاة (في ساقه) بنفسها) كالحبب العشر في روع جل السبل يذره الى ارض فنتت فيها (او) ساقه (يقول غاصبا) بان اسمها القاصب فغصب فيها الزكاة كزرع غصب حبسه فزرعه فنتت ففيه العشر على ملكه و (لا) غصب (في متلفه) نفسها او بفعل غاصبها اى البهائم (او) بفعل غاصب (ناتها) ما ركا كان او قسره وكذا في شريها وزرع ما تاكله اوجه من مباح فلا زكاة لعدم التسوم (وقد منه) اى السوم (مانع) من وجوب الزكاة لان وجوده شرط لوجوبها فكان التسوق بكلفه كالحول مانع من وجوب العشر كاله (ليصمان) فهل الزكاة (تسل) الترويع فيه اى السوم لعدم انما اذا هو وانعك في نصف الحول فاعثر وعلى القول بنصفه لا يصح كما حرم في الاقتناع في باب الخراج الزكاة (ويقطع السوم شرعا) اى في حكم الشرع (تقطعها) اى الناشئة (عنه) اى السوم (يقصد قطع الطريق بها) اى الناشئة (وقهره) كقصص الجلب خسر او امرأة يربها عليها

لتغويته عليه (وان وجد فيها) اى الارض الملوكة (نقطة واحدة) حق بها (من مد احب الملك) اى الارض فملكها او اجدها بعد التعريف و (ب) الارض احق بركاز واقطع من واحد متدد بدخله (وكذا حكم المستجر والمستعير في اذار زكاة الوقطه) فيكونان احق بهما (فان ادعى كل منهما) اى من المأجر والمستأجر (انه وحده او الارز) تملكه وانه (دفعته) القول (قول مكرز مائة البه) وكذا مستعير واختلغا (ان دفعه) اى ما خلت فيه من زكاة الوقطه (ا) احدهما فيكون له (رجعها الى الوصف (مع عينه) لاحتمال صدق صاحبه فان وصفها بما لا يتطابق مع مكرز مائة البه (والر كاز) مشتق من ركز بركز كركز في زكاة اخفى ومنه غر زكاة (الح) اذا اخفيت اصله ومنه الزكوة والصوت الذي فهو لولة المال المدفون في الارض هو اصطلاح (ما وجد من دفن الجاهلية) بكسر الفاء اى مدفونهم (و) دفن (من تقدم من كفار) وان لم يكونوا جاهلية (في الجبله) فلا يضاف انه قد يكون ظهرا اذا كان بطريق غير مملوك او خربة (في دار اسلام او) دار (مداد وارحوب وقدر عليه) بدار الحرب (وحداد) بمعاينة لانه لم يطمع فان لم يطمع عليه في دار الحرب الا بمعاينة لهم متعة فغنيهم لان قوتهم اوصلت اليه فكان غنيهم كالما حوزا للحرب (عليه) اى الزكاة (او على بعضه علامة كقر) كاسمهم وامامهم لو حكم وصورهم وصورهم واسمهم (فقط) واجبة لصفة ما في قوله ما وجد من دفن الجاهلية ان كانت نكرة قوله ان كانت موصولة (فان كانت عليه) اى الدفن (او على بعضه علامة المسلمين) كاسم النبي صلى الله عليه وسلم او احد من خلفاء المسلمين او به من انكر ان فهو لقطه (اولم تكن عليه علامة كالاول والحقى واسمك فهو لقطه) لا يملك لا بعد التمسك لانه مال مسلم لم يمسك به وتعليق الحديث دار الاسلام

ب زكاة الذهب والفضة

وهذا الامان فلا تدخل فيه العنوس ولوراثية (وكم لعل) بالذهب والفضة وغيرهما من والنساء (تجب زكاتها) بالاجماع وسنده قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة لآلة والسنة مستقيمة بذلك ومنه حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منه صدقة الا اذا كان يوم القيامة صعدت له صدقة من نار يحرق بها في نار جهنم فيكوى به جنبه وجبينه وظهره كلما ردت اعيدت له في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى به العباد رومعه (ويعتبر) لهما الف الف (اجماع) فنصاب لذهب عشرين مثقالا لماروى عمر بن زبيل عن ابيهم عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انيس في اقل من عشر من مثقال من الذهب وثلاثين من مثاقيل درهم صدقة رومعه اربع مائة وعن ابن عمر وعائشة بنت النبي صلى الله عليه وسلم كان يخذل كل عشرين مثقالا نصف مثقال رومعه من ماله وعن علي بن عوف رومعه لا ترم زنة ينقص درهمه وزنة اسباع درهم) ادركى (ولم تغير) بتدليل (في حصة ولا درهم) فزاد كثير في تاريخه وفي هذا انظر بحرف لزمه (وهو) اى المثل (ثلاثين وسبعون حصة شعير متوسطة) وقيل ثمانون وعاشرون حصة وزنة عشر حصة من شعير (نصلن) اى غير المتوسطة (وهو) تنافي بينهما) اى بين القولين لا يمكن الجمع (وزنة عشر من مثاقيل درهم) الف زنة ثمانية وعشرون درهما او اربعة اسباع درهم وبذلك الوقت لان الذي زنته درهم وقدر درهم على الخديف (خمس وعشرون ديناراً وسبعمائة ديناراً وسبعة) هو دينار زماننا هذا الا ان المائة

(ك) انقطاع (حول العبارة بنيت عليه) اى العبارة (فكنا) اى قطع الطريق ونحوه (او) نيتية (ثيابا) اى العبارة (الغير

ليس محرم لا ينقطع حول الصوم
 الأصل خلافه ولم يوجد (ولا شيء
 في إبل) مائة (حق ينفع حسا)
 لحديث ليس فيما دون خمس
 دود صدقة وابدأ بالابل تأسيا
 يكاتب الشارع حسين فرض
 زكاة الأتباع لهم أعظم النعم
 قهوة وأجساما وكثرا موال
 العرب فادابلت حسا (فيها
 شاة) اجماعا لحديث اذا بلغت
 حسا ففيها شاة ورواه الجزري
 وتكون الشاة (بصفة ابل
 جوده ورواءة (غير مهيبة) في
 ابل كرامه شاة كريمة
 سميعة (وفي) (الابل) (الغيبية)
 شاة (معه) تنفق فيها بقدر
 نقص (الابل) كشاء الغنم فثلا
 لو كانت الابل مرصا وقومت
 لو كانت مع الحماة لو كانت الشاة
 فيها بنتا خمسة تنقومت مرصا
 بثمانين كان نقصها سبعا لمرض
 عشرين وذلك خمس ففيها محام
 لو كانت ففيها شاة اثنتا عشرة
 بقدر نقص الابل وهو الخمس
 من قيمة الشاة (ولا يجزى) عن
 خمس من ابل (بغير) (نضاد كرم
 أو أواني) (ولا بقرة) ولو أكره قبة
 من الشاة لأنها غير المنصوص
 عليه من غير جنسه أشبهه ماله
 يخرج بغيره أو بقره عن
 أربعين شاة (ولا) يجزى (نصفها
 شائعين) لأنه نقصان على
 الفقراء بلزمت منه سوء الشركة
 (ثم) انزاد تاويل على خمس
 فإني كل خمس شاة إلى خمس
 وعشرين فتجب في عشر
 شاة وفي خمس عشرة ثلاث
 شاة وفي عشرين أربع شاة
 فإذا بلغت خمسا وعشرين وجبت

٤٦٢ (شيئا) أي الساقطة (العل) من جل أو كراهة ونحوه (قوله) أي العمل الذي ثبت له لأن

دسار من دار الضرب مائة وثلاثة عشر درهما فز بدال دينار على ما ذكره نصفه من مائة
 وثلاثة عشر جزءا من درهم ولا يكاد ذلك يظهر في الوزن (ونصاب النصف مائة درهم) لما في
 الحديثين من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق
 صدقة والواقعة أربعون درهما (و) هي بالمناقل مائة وأربعون مثقالا وفيها أي الذهب
 والنصف (ربع العشر) لما تقدم عن ابن عمر وشاة وروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في الرقة ربع العشر متقى عليه (مضروبين) كان الذهب والفضة (أو غير مضروبين)
 لعدم ما تقدم وعمر قوله عليه الصلاة والسلام إذا كانت مائة درهم ففيها خمسة دراهم
 (والاعتبار بالدرهم الإسلامي الذي زنته ستونيات والشرع دراهم سبعة مثاقيل فالدرهم
 نصف مثقال ونحوه) أي خمس مثقال قال في شرح مسلم قال أصحابنا أجمع أهل العصر الأول
 على هذا التقدير أن الدرهم ستة دنانير (وكانت الدراهم في صدر الإسلام خمسة في سبعة دنانير وهي
 البقلة نسبة إلى ما كان يقد له رأس النخل الدرهم منها ثمانية دنانير والطبرية نسبة إلى طبرية
 الشام) يلزمه معرفة بالارض المقدسة (الدرهم) منها (أربعة دنانير) لجمعهم ما بنوا فيه
 وجعلوها (أي البقلية والطبرية) (درهمين) مثاقيل كل درهم ستونيات (قال القاضي
 عياض لا يصح أن تكون الاوقية والدرهم مجعولة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 موجب الزكاة في عهدنا وفيها المباديات والانسكة كما في الأخبار الصحيحة وهو يبين
 أن قول من يزعم أن الدراهم لم تكن معه لومة قال زمن عبد الملك بن مروان فأنه جمع لراى
 العلماء وجعل وزن الدرهم ستونيات قولنا باطل وانما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها
 من ضرب الإسلام وهي صفة لا تختلف لفرأوا ضرب الإسلام ونقشه فجمعوا أكبرها
 وأصغرها وضربوه في وزنها (فرد ذلك كله إلى المثال والدرهم الإسلامي) وذلك الدرهم
 (نحو سانية وهي دنانير) وأربعة دنانير وهي دنانير ونصف وما أشبه ذلك (ولا زكاة في
 -مغشوش ما حتى يبلغ قدر ما فيه من الخالص) ذهباً كان أو فضة (نصاباً) (نقل حنبل في دراهم
 مغشوشة فلو خلصت نقصت الثلث أو أربع لازكاتها) لأنه إذا لم تستع بما اثنين هما فرض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغت الثلث الزكاة (فان ثلثه فيه) أي المغشوش من ذهب
 ونصفه (نصاب خالص خبر بين سبعة وأربعين قدر زكاة نقد ما بلغ) نقده (نصابا وبين
 استظهاره) أي احتياجه (وأخرج زكاة يمينين) أي ادعى برب المال أنه علم النش أو أنه
 استظهره وأخرج العرض قبل منه بلاعين (وان وجبت الزكاة) في المغشوش لثبوت بلوغ
 خالصه نصاباً (وشلت في زكاة) مغشوش على نصاب (استظهر) أي احتاط بربايعين
 (فان ذهب ونصفه مخلطة ستمائة من أحدها) وأربع مائة من الآخر (واشتمه عليه من
 أجمعا) الستمائة (وتدثر التمييز زكي ستمائة منها وأربع مائة فضة) لأنه يراى بذلك يمين (وان
 آزاد) رب المال (ان يركى المغشوش منها على قدر النش في كل دينار) أو درهم (جاء) أخرج
 زكاتها منها (لأنه لم يداها الواجب) (والا) أي وبالربيع قدر ما في كل دينار أو درهم (الآن) استظهره (فخرج
 بجزءه) أخرج زكاته اسم الاله لا طر يقد له (ان إلى العلم باده الواجب) (الآن) استظهره (فخرج
 منها) قدر الزكاة يمينين (يجزى) لا تنفاه المانع (وان أخرج) عنها (مالا غش فيه) أو فضة (لأنه
 لا أنه لم يقره) (ويعرف قدر غش حقيقته) (ان بدع ما في ماء) أو فضة (لا) (ثم بدع فيه) ذهباً
 خالصاً (زكاة المغشوش) يعلم دلوا الماء الذي في الاله (ثم رفعه) أي الذهب أي يجرجه من الماء
 (ويبدع بدله) في الماء (فضة خالصة زكاة المغشوش) (ثم علم علوا الماء وهو) أي الماء عند وضع
 العسة (أعلى من) الماء (الأول) عند وضع لذهب (لأن الفضة أخفهم من الذهب ثم ربحها)

الحاس والفلس الكاحلة ليضربها فلو سوا بتصرف ذلك حصل المصود من الثمنه وكذلك
الدرهم انتهى ولا مزيد على حسنه (ولا يضرب بغير السلطان) قال ابن تيم بكرة قال في
الفسر وكذا قال (قال أحد) في رواية جعفر بن محمد (لا يصلح ضرب الدرهم الا في دار
الضرب بان السلطان لان الناس ان رخص لهم رخصكموا الا في دار السلطان
السلطانية فقد منع من الضرب بغير اذن السلطان لما فيه من الانتفاع عليه (ويخرج من
جيد جميع ودرى عن حسنه) أى يخرج عن جيد جميع جيد اصحها لان الخارج غير ذلك
حيث قد لم يجز وكما في النسيه ويخرج عن الردى مدينا لانها امرأسة (و) ان كان المال انواعا
أخرج (من كل نوع بمحضه) كالخب والتمر (وان خرج بقدر الواجب من الاعلى كان افضل)
لانها لم تقم لغيره (وان أخرج عن الاعلى مكسرا او جواهر الردى زاد قدر ما بينهما من
الفضل (واجزأ) مذك لا يه أدى الواجب عليه قدر اوقية أشبهه ما أخرج من عينه (وان أخرج
من الاعلى بقدر القيمة) أى قيمة الواجب في الردى (دون الوزن) كما أخرج ثلث دينار جيد
عن نصف درى قيمته (ليجزئه) ذلك الخلفاء النعم (ويجزئ) اخراج (قليل القيمة من
كثيرها مع الوزن) لتعلق الوجوب بالنوع وقد أخرج منه (ويجزئ) اخراج (مقدور من
جيد) مع الفضل بينهما (و) اخراج (مكسر عن جميع) مع الفضل بينهما (و) اخراج (سود من
يضع مع الفضل بينهما) لانه أدى الواجب قدر اوقية وكما أدى من عينه والباقي يرى بين
البلور به كما لا يخفى بين المدوسيه (ولا يلزم قول ردى عن جيد في عقد وغيره) كقيمة
متلف وارث جناية لانصراف الاطلاق الى الجيد (و ثبت الفسخ) في البيع ونحوه اذا بان
عوضه العين معيا كالبيع (ويضم أحد القدين الى الآخر في تكميل النصاب ويخرج
عنه) لان مقاصدهما لوز كاتهما متفقة فمما كونهما الجنس الواحد ولان رضى حاضر ودين
(و يكون الضم بالاخر) كالنصف والربع (لا يكون الضم بالقيمة) لان الضم بالاخر
متيقن بخلاف القيمة فانه ظن وتخمين (فتعثر) متقابل ذهنا نصف نصاب ومائة درهم) فضة
(نصف) نصاب (فاذا ضما) أى النصفان (كل النصاب) فقبض الزكاة بخلاف عشرة
متقابل وتسعين درهما تباع قيمتها عشرة متقابل فلاح (وان باع أحد هما نصابا ضم اليه
ما نقص عن الآخر) وان احترا مالك النعم من جنس الواجب أو ادا الفقير من غيره ولو اضرد
يلتزم بالزم المال الشاغب لانه أدى ما فرض عليه فلم يكلف سواه (ولا يجزئ اخراج الفلس
عنها) أى عن الذهب والفضة لانها عروض (وتضم قيمة العروض) التي للتجارة (الى كل
منها) قال المؤلف لا أعلم قيمه بخلافه كن له عشرة متقابل ومائة قيمة عشرة أخرى او لمائة
درهم ومائة قيمته معناه لان الزكاة تجب في قيمة العروض وهي تقوم بكل منهما فكانا
مع القيمة جنبا واحدا (و) تضم قيمة العروض أيضا (الى ما) فلو كان له ذهب وفضة
وعروض ضم الجميع في تكميل النصاب لان العروض مضموم الى كل واحد منهما فوجب
ضمهما اليه (ويضم جيد كل حسن ومضروبه الى رده وتيره) كالواشي والحبوب والثمار
ولانه اذا ضم أحد الجنسين مثلا الى الآخر ضم أحد النوعين أولى
فيفضل ولا زكاة في حلى مباح لرجل وامرأة من ذهب وفضة معد لا استعمال مباح أو إعادة ولو لم
يسر او ليس به حيث أعد ذلك (أو من يجر عليه كرجل يتخذ حلى النساء لأعارت من امرأة
تفخذ حلى الرجال لأعارتهم) لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحلى زكاة
رواه الطبري وهو قول ابن عمر وعائشة وأسماء بنت أبي بكر ولانه مرد لا استعمال المباح فلم
يجب فيه الزكاة كالزعمال وثياب القنية وما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي

يستر كان فيه (أو) يخرج من
عدم بنت مخاض ببيعة زنت
لبون منها (و ياخذنه) أى
الجبران وباتى (ولو وجد ابن
لبون) لعمر الخبير وباتى (وق
ست وثلاثين بنت لبون وثقت
وأربعين حقة وفي إحدى وستين
حقة) وهي أعلى من ببيعة في
الزكاة (ويجزئ ثمنه) (وما
فوقها) عن بنت لبون أو حقة
أو حقة (بالجبران) لانها لم يرد
في النسبة (وقضت وسبعين
بنتا لبون وفي إحدى وتسعين
حقتان) اجابا (وفي إحدى
و عشرين ومائة ثلاث بنات
لبون) الحديث البخارى عن انس
فما كتبه الصدوق لما وجهه
الفاهم (ويتعلق الوجوب)
بالنصاب (حتى بالواحدة التي
تفريقها الفرض) لانها من
النصاب (ولأنه) فيما بين
الفرمين) ويسمى الفرض والوقص
والشبق بالشين المجهمة وفتح
النون فلا تعلق الزكاة به فلو
كان له تسع ابل مضمومة وأخذ
متبايعا بعد الحول أدى عنه
خمس شاة الحديث أبى جبير في
الاموال عن يحيى بن الحكم
مرفوعا ان الأوامس لاصدقة فيما
ولاه مال ناقص عن نصاب
يتعلق به فرض مبتدأ فلم يتعلق
به الوجوب كما لو نقص عن
النصاب الأول وعكسه زيادة
قال السرخسي لانها وان كثرت
لا يتعلق بها الفرض مبتدأ وفي
مسئلته حاله من منظور يتعلق
بها الوجوب فوقف على بلوغها
(ثم تستقر) الفريضة اذا زادت
الابل على إحدى وعشرين ومائة

اربع بنات لسون وفي مائة
وسعين حقتان وبنات لسون
وفي مائة وثمانين حقتان وبنات
لسون وفي مائة وتسعين ثلاث
حقات وبنات لسون (فأما المثلث)
الابل (ما) أي عددًا (تفتي فيه
الفرضان كائنين) فيها أربع
خمسينات وخمس اربعينات
(أو اربعمائة) فيها ثلثين
خمسينات وخمس اربعينات
(خبر) يخرج (بين الحقائق
وبين بنات لسون) لو جسد
مقتضى كل من الفرضين الأول
يتم ويأتي (ويصح) في استخراج
هن غوار بمائة (مكون
الظهر) أي النصف (من أحد
النوعين والآخر من) النوع
(الأخر) بان يخرج منها أربع
حقات وخمس بنات لسون ولا
يجزئ عن مائتين حقتان وبنات
لسون ونصف للثقبين (وان كان
أحدهما) أي النوعين (فأما
لأحد من حيران) ولا حركه لا
بان كان المال مائتين وفيه أربع
بنات لسون وأربع حقات
(فمن الكامل) وهو الحقائق
لان الخبر ان يدل ولا حاجة اليه
مع الأصل كالتيتم مع القدرة
على الماء (ومع علمهما) أي
النوعين (أو عيها) وهم كل
سن وحب (أو حب كل سن)
أي ذات سن مقدر (وجب) أي
أبل وله أسن كنت. وبن وحقة
وجه ذمة (نه أن يدل الى ما)
أي سن (بليمن أسفل) ويخرج
عنه جيران (أو) كان له على كنت
محاض وبنات لسون وحقة على

صل الله عليه وسلم قال لا رافق له سوار ان من ذهب هل تعطينا كاهنًا قال لا قال أنكرت
ان سورك الله سوار من من نار رواه أبو داود وفيه ضعف قاله أبو عبد الله الترمذي وما ضمن
قوله عليه الصلاة والسلام في الرقة ربع العشر لجهادها انما الدراهم المضروبة قال أبو عبد
لأصل هذا الاسم في الكلام المعقول عند العرب الأعلى الدراهم المضروبة ذات السكة
السائرة بين المسلمين وهي تقدر الشمول يكون مخصوماً إذا كرر (أو لا) تسقط الزكاة عن اتخاذ
حطباً (فأما متها) أي الزكاة بل تزمه (وان كان الحطب لينتج لابلية) التيم (فوليه اعارة فان
فعل) أي اعاره (فلا زكاة فيه) (والأقفى الزكاة) ذكر جماعة (فأما الحطب المحرم كطرق
الرجل وسواره وحاقه الذهب وحبته ثمرا كالحبوان ولباس الخيل كالجهو والمروج وقاله
الكلاب وحبلة الزاب والمرأة والنشط والكلحة والزليل والمروحة والمروحة والسر واللدنة
والمسط والمجرة والملقعة والقنديل والآنبة وحبلة كتب العلم) مختلف المصنف فيكم تحليته
(و) حبلة (أفروا والحقلة وما أعد لكره الحلى المواضع) قاله (أي اتخذ مكره) (لله
أولاً) أي أول يحل له (أو أضع القارة كحلى الصبار أو) (أعد) غنية (أو أدار أو نفقة إذا احتاج
اليه أو لم يقصد به شيئاً فيه الزكاة) ان بلغ نصابها انما انما سقطت في المباح المعد للاستعمال
لصرفه عن جهتها لنماء فيبقى ما عداه على مقتضى الأصل (ولا زكاة في الجوهر والؤلؤ وان
كثرت قيمته أو كان في حلى) كسائر المروض (الان يكون) الحلى (خياره ففقد وجهه) أي
ما به من جوهر ولؤلؤ وغيره ما (تعلق النقود) أي ما يبيع من نقد (وأنعوس كمروض اصاره
فيها زكاة القيمة) كافي للمروض ولا يجزئ أخراج زكاتها منها (قال أحمد وان كانت) الفلوس
(للمنفقة فلا) زكاة قيم كمروض الفضة (والاعتبار في نصاب الكل) أي ما تقدم من مباح
تجب فيه وحرم (وزنه) لعدم ليس في ما دون خمس أوق صدقة (أو) الحلى (المباح المعد
للقارة ولو نفقه إلا اعتبار بقسمته بها) كسائر أموالها (خياره) (فيقوم النقود) المعد للقارة
(ينقد) حوان كان أحظ للقراءة أو نقص من نصاب لانه عرض) أي ما لا يقارة (وان
أنكر الحلى وأمكن ليه كاشفه ونحوه فهو كالصحيح) (الان ينوي ترك ليه) (وان
لم يمكن ليه فان لم يمتنع في اصلاحه الى سلك وتجدد صفة نوى اصلاحه فلا زكاة فيه)
كالصحيح هذا قول المتن وجزمه لجهده منحه ولم يذكر فيه صلاح ولا غيره ما ذكره من
تيم وجها فقال ما لم ينكره فزكاه قال في المروج انه مراد غيره وهذا بان عقيل انه
يزكاه ولو نوى اصلاحه ويصح في المستوعب وجزمه المروق ولم يذكر فيه صلاح ولا غيره
قال في الانصاف قل في الكافي والشرح وشرح التتبي فان أنكر الحلى كسر الاعتناء انيس
فهو كالصحيح الان ينوي ترك ليه وان كان كسر الاعتناء الاستعمل فيه زكاة لانه مراد
كالنقصة (وان نوى كسره) أي الحلى (أول ينوي شيئاً فيه زكاة) كالنقصة (وان احتاج الى
تجدد صفة زكاة) في أن يجدد صفة كاشية كفاً في يربحها لها (أو اعتبار في الإخراج
من الحلى المحرم بوزنه) ولو زاد فيه لانه ما حصل في صفة صفة محرمه يجب الاق شراً
فلم تغير (وان كان) الحلى (للقارة) فأما اعتد في الإخراج بغيره لانه مراد في (وكان) الحلى
(مباح النصاب) وجب زكاة لعدم استعماله أو لعدم اعتد به (كشبهه) فاعتد
في الإخراج منه (بقية) وهو ما خرج ربع عشره وزكاه بنتا الصنفه لمتقدمه ثم على
الفرق وهو مجتمع (فأخرج مشاعاً) أخرجه ان خرج الواجب (أو) أخرج (مشهورة)
بما يقابل حوده إذا نال الصنفه (جز) لانه أخرج نقد الواجب وزكاه فيه (وان راد كسره)

ثابت أن استمرنا أو عشرين
 درهما ومن يفت عند صدقة
 الحق وليست عنده وعند
 الخدعة قاتلها تقبل منه الخدعة
 ونعطيه الصدقة أي أخذ
 الصدقة عشرين درهما وثلاثين
 إلى آخره (فان عدمها) أي سن
 (عليه) أي الواجب من مال شرك
 بأن وجبت عليه حذفة
 فعدمها والحققة (انتقل إلى
 ما بعده) وهو بنت اللبون في
 المثال (فان عدمه) أي ما يليه
 وهو بنت اللبون فيه (أيضا
 انتقل إلى ثالث) وهو بنت
 الخفاف فخرجها من حذفة
 مع عدم ويخرج منها ثلاث
 حبرانات (بشرط كون ذلك)
 الفخرج مع حبران فأكثر (في
 ملكه) فحسب (والا) يكن في
 ملكه (نئين الأصل) الواجب
 قصصه ويخرجه (والحبران
 شتان أو عشرين درهما) فحسب
 (ويجزئ في حبران) واحد
 (و) في (ثان وثالث) النصف
 دراهم والنصف شياء اتيام
 الشاة مقام عشرة دراهم فإذا
 اختار أخواجهما عشرة جاز
 وكأخر جازة من جنسين
 (و) يتعين على ولد مسقيم
 ومجنون وسفير (أخرج أدون
 مجزئ) مرافعة لم تجوز
 عليه (ولغيره) أي غير ولي من
 ذكر (دفع من أهلي) أن كان
 النصاب عيباً بلا أخذ حبران
 لأن الشرع جعله وفق ما بين
 الصبي ومابين المعين أقل
 منه فإذا دفع الساعي في مقابلته
 حبراناً كان حقيقاً على الفقراء
 وبالمال دفع من أسفل مع الحبران لأنه رضي بالخيف عليه كإخراج أحمود بخلاف علي

لَا إِذَا بَلَغَتْنَا) أَيْ عَدْنَا (تُتَّقَى فِيهِ ٤٦٨ الفرضان ثمانية وعشرون لكلابل) فإِنْ شَاءَ أَحْرَجَ أَرْبَعَةَ أَوْ ثَلَاثَةَ مِائَاتٍ

ككلام واحتج أحمد بن محمد بن المنشآت من التسامح حال خروج جماعة بالكراهة (ويجب إنكاره) بالبدان عجز فبالسان مع أمن العاقبة فإن عجز فبقبله كسائر إنكارات (وتقدم) في ستر المودة أنه يحرم تشبه كل منهما بالآخر

باب زكاة عروض التجارة

العروض جمع عرض يأسكن الزاد وهو ما عدا الأثمان من الحيوان والنبات وبعضها كثيرة المال والمتاع وهي عرضا لأنه عرض مخزول وقيل لأنه عرض لبيع وإعطاء ويشترى نسبة للقول باسم المصدر كصفة المعلوم علما وفي أصله المتكلمين المرض يقتضيان الألق زمانين وترب عليه في الحرر والفروع تبعاً للفرق في زكاة التجار فهو أشمل لمخول النقدين في ذلك كما تقدم لكن عدل المؤلف عنه لأنه يرى في أول كتاب الزكاة عند تعداد أموال البازاة العروض وذلك قال (وهي ما يعلو ببيع وشراء لأجل ربح غير النقدين غالباً) فلا يراد أن النقد قد يمدان كذلك لأنه من غير الغالب (تجب الزكاة في عروض التجارة إذا بلغت قيمتها نصيباً) في قول الجاهل براداعاً ابن المنذر إجماع أهل العلم وقال الهذلي وإجماع المتقدم لقوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم وقوله خذ من أموالهم صدقة فتحوال التجارة أهم الأموال فكان أولها لمخول ويلدبت أي ذر فورا في البر صدقة وأما أحد روادها كم من طريقين وبهم استنادها وقال أنه في شرط الشئين واحتج أحمد بقول عمر بن الخطاب بكسر المعاء الهذلي أنه كماله فقال مالي الأجواب وأدم فقال قومها وأز كاتما رواه أحمد وسعيد وأبو عبيد وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم وهو مشهور ولا له مال تام فهو جيب فيه الزكاة كالأثمان وقوله عليه الصلاة والسلام عفوت لكم عن صدقة الغنم والابقى الرادع كالأثمان لا لا القيمة فإن خبرنا خاص وهو مقدم على العام وقال داود لازكاة في عروض التجارة (ويؤخذ) الواجب منها) أي من القيمة (لأنه العمل الواجب) ربح العشر وما زاد على النصاب بمصايبه وبغير المخول كما تقدم التنبيه عليه (لا يؤخذ) من العروض) لأنها ليست بمحل الواجب فأخرجها كالأخراج من غير الجنس (ولا تنصير) لعروض (للتجارة) لا بشرطين أحدهما (أن يملكها بفعله) بخلاف الأرض ونحوه مما يدخل في غير التجارة ليس من جهات التجارة الثاني المنه عليه بقوله (نيسة التجارة حال التملك بأن يقصد التمسك بها) لأن الأعمال بالنية والتجارة بعمل فوجب افتراء النية به كسائر الأعمال لأنها مأخوذة في الأصل للاستعمال لا لتصرف التجارة إلا بالنية كملكه وتعتبر النية في جميع المخول لأنه شرط أمكن اعتباره في جميعه فوجب كالنصاب ثم أخذ بفصل ملكه أياها أفعال (أما بما عارضه) أي خاصة) كالبيع والأجرة والمصلحة عن المال بما لا يخلو من الشبهة والهمة المقتضية للثواب) أي المشروط فيها عرض معلوم (أو استدراجه) بأقاله أو أعمار المشتري بالتمن ونحوه نسبة للتجارة (أو بما عارضه) غير محضه كالنكاح والمصلحة عن دم الممد) وعرض المصلحة (أو بغير معاوضة كالمدة المطلقة) التي لم يشترط فيها الثواب) والقيمة والوصية والاحتشاش والاحتطاب والإصطاد) لعدم خبر بعمرة قال أما جد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر أن يخرج الصدقة فيما ينفقه لبيع رواد أو يواد وفي استناد جعفر وخبيب بن محمد لأن قال الحافظ عبد الله بن أبي أسامة (فإن ملكها بارت) ومثله عودها إليه بطلاق قبل الدخول وقض من قبلها قبله ومعنى حول التمر ينفق القطعة لم تصرف للتجارة لأنه ملكه بغير فله يجري مجرى الاستدانة (أو ملكها

لمحدث يحيى بن الحكم عن معاذ ونفسه فأمرني أن أخذ من كل ثلاثين تبعاً مع كل أربعين مستوف من الستين تبعين ومن السبعين مائة وتبعاً ومن الثمانين مئتين ومن التسعين ثلاثة أرباع ومن المائة مائة وتبعين ومن العشرة مائة مستثنى وتبعاً ومن العشرين مائة وثلاث مئآت أو أربعة أرباع قال وأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أخد في ما بين ذلك مائة إلا أن يبلغ مائة أو جنداً وزعم أن الأوقاص لأربعة قهار وأما أحد (ولا يحصى ذكر في زكاة الأثمان) وهو التبع لورود النص فيه والمن عنه لأنه خبر منه (و) إلا (ابن لسون وحسن وجذع) وما فوفه (عند عدم بنت مخلص) عنها وتقدم (و) إلا (إذا كان نصاب من أبل أو بقر أو غنم كلمة كورا) لأن الزكاة مائة فلا يكلفها من غيرها

فصل في زكاة الغنم وهو اسم جنس مؤنث يقع على الذكر والأنثى من ضأن ومزم (وأقل نصاب غنم أهلية أو وحشية أربعون) إجماعاً في الأهلية فلا تخفى عليها (و) يجب فيها شاة) إجماعاً في الأهلية (وفي إحدى وعشرين ومائة شاتان) إجماعاً (وفي واحدة ومائتين ثلاث) شياه (إلى أربع مائة) شاة (ثم نستقر) الفرضية (واحدة من كل مائة) لمحدث ابن عمر في كتابه عليه الصلاة والسلام في الصنف الذي عمل به أبو بكر بعده حتى توفي وعمر حتى توفي وفي الغنم أربعين شاة

والماسطه (وتؤخذ من نصاب كره (راض) وتكون وسطا في القمه لان الزا كان حوت براسه وتكليف المصنف من المراض لاختلال بها (و) تؤخذ (صغير من صغار غنم) لقول الصديق والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليها فدل على أنهم كانوا يؤدون العناق ويتصور كون النصاب صفارا بأبدال كبارها في النصاب المحلول أو في الأمان ثم قد وثق بحول المحلول على الصفار (لا) تؤخذ صغيرة من صفار (ابل وقرقل لا يصرى فصلان (لا) بجاحيل) لفرق الشارع بين امرئ خمس وعشرين وست وثلاثين من الابل بزاده السن وكذلك بين ثلاثين وأربعين من البقر (يقوم النصاب من السكره بنجوم فرض ثم تقوم الصفار وتؤخذ منها) أي الصفار (كسيرة بالقسط) يحفظه على فرض للنصب من عليه بلا عاقب بالمالك (وان اجتمع) في نصاب (صفار وكبار وصالح ومعيات وذكرور وانما لم يأخذ الا في جهة كبيرة على قدر قبه المالكين) أي الصفار والسكر والصالح والمعيات أو الذكرور والآلات الخس من أواله الصغير والمعي والكرية لقوله ولكن من أوسط أم والمهم ولحصل المواساة فلو كانت قبه الخضر لو كان الحساب كاه كبارا معهما هذين وقبته لو كان صفارا لراضعوا وكان النصاب نصفين أخرج بحجة كبيرة قيمتها خمسة عشر

على حول التجارة (وان اشترى أرض التجارة بزهرها) وبلغت قيمتها نصابا زكي الجميع زكاة قبه (أو) اشترى أرضا لتجارة زكو (زهرها) أي زهرها (زكي الجميع زكاة قبه) ان بلغت قيمتها نصابا (أو) اشترى خمر التجارة تبع في ثمره زكاة (أو) النخل والسكر (أو) قاتر وأتقى حولها بيان يكون بدو الملاح في الثمرة واشتداد الحب عند تمام الحول (أي حولها) التجارة وفي قبه تدور الصلاح واشتداد الحب حولها (أو) كاتمة (الاصل) أي الغنم (تبلغ نصاب التجارة زكي الجميع زكاة قبه) لانه مال تجارة فوجب زكاتها كالساعة والاشكال الثمر والزرع جزء الخراج منه فوجب ان يقوم مع الأصل كالنخل والرج المتجدد اذا كانت الأصول للتجارة (و) اذا (وسبق وجوب العشر) بان كان بدو صلاح الثمرة واشتداد الحب قبل تمام حول التجارة فزكي زكاة قبه (ولا عشريه) لانه لو وجب لاجتمع في مال واحد زكاتها وفيه ضرر بالمالك (ومعنى شرعا (ما لم تكن قيمتها) أي الأرض بزهرها أو الشجر (دون نصابها تقدم) في الساعة (فان كانت) قيمتها (دون نصاب عشريه) لو حوسبه من غير معارض وهو أخطأ لفقراء (ولو زرع بذرا القنية في أرض التجارة فوجب الزرع العشر) لانه للقنية وزجره في المبدع (واجب الأرض زكاة القنية) لان مال التجارة ومقتضى المنتهي ان المال يزكي زكاة قبه لان الزرع تابع للأرض (وان زرع في أرض التجارة في أرض القنية في الزرع زكاة قبه) لانه مال تجارة (ولو كان الثمر بالزكاة فيه كالهجر والفتح ونحوهما) كالشمس والريون والكمثرى (أو) كان الزرع لازكاة فيه كالخضر أو (من بطخ ونبات وشيار (أو) كان لعقار التجار أو عبيدها) ودوابها (أجرة ضم قبه الثمرة ونظر أو اتوا لاجرة إلى قبه الأصل في الحول كالرجل) لانه زرع ولو كان ثمره عناق أو نخل أو زكاة زكي قيمته فذهبه في الفايدين والفائق قاله في تصحيح الفروع وهو الصواب بمعاملة له بعد مقصوده كالنخل من الزكاة يبيع أرغره ونظهر كلامه لا كثر أرغره بل زكاة فيه قاله في الفروع (ولازا فيها أعد للكره من عناق وحيوان وغيرها) لا لليس بمال تجارة (ولو اشترى شقة للتجارة بألف فصار عند الحول بالذرة زكاة) أي الألفين لانها لم تملكه عند تمام الحول (وأخذ الشفع بالف) لانه الذي وقع عليه له قد واشفع بأحد به وكذا لو رده المشتري لم يفسخه رده بالف (ولو اشترى بالفين) ما رده حوله بالف زكي (أو) لانه قيمته عند تمام الحول (وأخذ الشفع بالفين) لانه أخذ ما وقع عليه العقد وكذا لو رده بمسخره ألفين (وان اشترى صباغ ما يصبغ به وبيع أثره كزعفران ونيل وعصفر ونحوه) كالألوان وبقم وقوه (فهو عرض تجارة يقوم عند تمام حوله لا باعتباره) أي الصباغ (عن صباغ قائم بالثوب فقه معنى التجارة وثله ما يشتر به دباغ ليدبغ به كقسط وقسط وما دبه به كمين ومخ) ذكره ابن النزه وجز في منتهى النفاية لانه لا يبيع له أثرا كره في الفروع (ولازا كاتمة لا يبيع له أثرا كاتمة به قضا من حطب وقلي ولوز ومابين وانشان ونحوه) كمنظرون لانه لا يبيع عن ثوبه الثوب وانما يبيع عن عمله (ولازا كاتمة في آلات الصناعات وامتعة التجار وقوارير الطائر والسمان ونحوه) كالزبان والعمال (الأن يبيعهم) أي القوارير (بما فيها) فيزكي الشكل لانه مال تجارة (وكذا آلات القوارير ان كانت لحفظها) فلا زكاة فيها لان القنية (وان كان يبيعها مع ما فيها من التجارة) يزكي (ولو لم يكن ماله ملكه) للتجارة (وعين ما يبيع به فقهه) وجبت زكاة (في قيمتها ان بلغت نصابا بنفسها أو ضمها إلى غيرها) كالأعيان لانها مال تجارة (ولو قل عبد تجارة هذا أو عبد فاصالح سيده على مال صار) المال

من الابل والبقر من البقر والقم
عن حقة) وثنية عن حقة (ولو
كان عنده) أي الفرج (الواجب)
لحدث أبي بن كعب وفيه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذلك الذي وجب عليه لئلا فان
تطوعت بغيره حرك الله نفسه
وقلنا من راء اجدوا داود
فان فصل في الخلطة (واذا اختلط
انثان فاكثرت من اهلها) أي اهل
وجوب الزكاة فلا تأثير لخلطة
كاقدم ولو مردا ومكاتب ومن
عليه دين مستغرق (في نصاب)
فلا أثر لخلطة في حصة وتلاين
شاة (ما نسب) فلا أثر لخلطة في
غيرها ما بان (لم) فلا أثر لخلطة
مغشوب (جميع الحول) فلا أثر
لخلطة في بعضه ولو اكثره
(خلطة اهلان بكونه) أي
النصاب (مثلا) بين الخليطين
أو لخلطة بان ملكه بغيره
أو شره واستمر بلائمة متساويا
أو متفاضلا (أو) خلطة
(أو صافيان غيرهما) أي الذي
(لكل) من الخليطين أو لخلطة
كان يكون لاحدهما شاة ولا أثر
تحتون ثلاثون أولاد بعين انسانا
أربعون شاة لكل واحد شاة
نصف عليها وكذا لو استأجر لحي
أربعين شاة بثمانين عمتزة ولم
يقردها حتى حال الحول وإن كان
لثلاثة مائة عمتزة ورون شاة لكل
أربعين فعليه شاة (واشتركا في
مراح بضم الميم وهو المبيت
والماوى) للثنية (و) في (مصرح)
وهو ما يجتمع السائمة فيه لتذهب
الى المسمى (وعلى) فتح الميم
(وهو موضع الخلب) بان تحلب
كلها بموضع واحد (وفي فعل)
بان لا يخصص بطريق احد المابين

جميعا بل فيه العامة وليست كذلك لاستعمال النقة لها لقاله في المبدع (وهي صدقة تصب بالقطر
من رمضان طهرة للناس من القنور والرف) لما روى ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله
عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من بر أو صاعا من شعير على المد والحر والذرا والاشي والصغير
والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة متفق عليه ولغة
الحضاري وعن ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للناس من
القنور والرف وطعمة للساكنين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة
فهي صدقة من الصدقات رواء ابو داود وابن ماجه ودعوى ان فرض بمعنى قدر مردوبان
كلام الراوى لا يصح مل الاعلى الموضوع بدليل الامر بما في الصحيح ايضا من حديث ابن عمر
وذهب الامم وابن عليه وجاعا الى انها سمة في حصة وتقول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد
العزيز قد افلح من تركي لها زكاة الفطر ويقول ابن عباس انها تطهر من الشرك والسورة
مكية ولم يكن جهازا كونه عبيد قال في المبدع والظاهر ان فرضها كان في السنة الثانية من
الهجرة وتقدم في أول الزكاة ما قبل منه ذلك (ومصرها) أي زكاة الفطر (زكاة المال لعدم
انها الصدقة لكافة الزكاة) (وهي واجبة) لما تقدم (وتسبي فرضا) كقول جمهور الصحابة
وايضافا لفرض ان كان بمعنى الواجب فهي واجبة وإن كان بمعنى التنا كدفه في متا كدة
(على كل مسلم) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام من المسلمين (حر ولو من اهل البادية)
لعموم ما سبق خلافا لطاء والزهري وسبقوا اليه في قوله لا نزم اهل البادية (ومكاتب)
لوجوب نفقة في كسبه فكذلك الفطرة (ذكر) وانك كبير وصغير (ناسبي من الخمر ولو نبيها)
فتصب في مالها نص عليه تركا للمال (ويخرج عنه) أي اليتيم (من مال ولله) كما سبق عليه
وعلى من نازمه نفقته (و) تحب زكاة الفطر على (سيد مسلم من عبده المسلم وان كان) العبد
(للقبارة) فلا يضربا مع ما ذكرنا في به لانهم ماسين مختلفين فان زكاة الفطر تحب على بدن
المسلم طهرة له وزكاة الفطر تصب من حيث يشكر الخدمة التي هي مواصلة لفرقا مؤلفا لفتح
ايحابز كاتين في حوله واحد بيب واحد ومضى كان عبيد القبارة يدا المضارب فطرتهم في مال
المغربة لان مؤنتهم منها قاله في التشرح (لا) تحب على السيد (الكافر) أول سؤال وفي
ملكه عبيد لم تقدر شرط وجوبها وهو الاسلام وقال في المبدع في هذا الظاهر وجوبها على
الكافر (وتحب في مال صفة نازمه مؤنة نفسه) لفتا ميعال أو كسب ويغفرها أبوهم
(و) تحب (في العبد المردود) العبد (الموصى به) في مال كسبه وقت الوجوب) أي عند غروب
النفس من آخره منان (وكذا) السيد (المبيع في مدة الخيار) تحب فطرته على من حكره
بالمالك وهو المشتري هي المذهب (فان لم يكن لراهن من غير السيد) المردود (بيع منه بقدر
الفطرة) كارسد به (إذا فضل عنه) أي عند المسلم الذي نازمه مؤنة نفسه (عن قوة
وقوت عهده يوم العبد وليته صاع) لار ذلك أهم يجب نفقته لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
مضدك ثم عن قول فقاهره انه لا يشترط وجوبها ملك نصاب (وقاله الاكثر) (في تيم) قال
في الاختيارات من عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه ثم أسرفا داهلقة أحسن
(ويعتبر ترك ذلك) أي اصاع بدقوة وقوت عهده يوم الصلوات (فان ضلاد بها محتاجة
لنفسه ولن نازمه مؤنة من مسكن وخادم وبوابة وتيا بطله) كسوة ما عين من اليا بفي
الخدمة والفتح لغة (قاله في الحاشية) (ودار يحتاج الى أجره لانه) ونفقة عهده (وسائمه يحتاج
الى غاشيا) من دروسل ونحوها (و) بصلاته يحتاج الى أجره لانه (لان هذه الاشياء محتاجة
به حاجته الأصلية فهو كنفته يوم العبد (وكذا كتب) علم يحتاجها الغلر والحفظ وحلى

(و) ف (مرعی، هو موضع الرعی و وقتہ و کواحد) جواب ذی از کا ایما ۴۷۳ و اسقاط الحدیث الترمذی لایجمع بین

[illegible]

واسقاطا لحديث الزهري لا يجمع بين
مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية
انصدقة وما كان من خلط بين
قائما من اجعان يدعوا بالسوية
ورواه ابي زعيم عن حديث انس
ولا يجرى التراجع الا على هذا
المقول في خلطة الاوصاف وقوله
لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين
مجمع خشية الصدقة قائما يكون
اذا كان المال لما عتقنا الواحد
بضم معنى ماله الى بعض وان كان
في اماكن ولا في الخلطة تاذن يفرق
تخفف السؤنة ليجازان تؤثر في
الزكاة كالسوم (والاستبراسة
الخلطة) وتوعها كينة السوم
واسقى بكذا فتزور خلطه وقت
انتقاء او يسفل راع (والانحداد
مشرب) بفتح السين والواو اي
مكان الشرب (و) لا انحد (راع)
واعتبره ليمساق الانتقاء ولا خلط
لن (وان هاتان) خبطة (بضوات
اعلمه خلطها) ككونه كافر ار
مكاتب او مد سانس شرقة به ماله
(منه من كانه) اهل الزكاة
ماله) انتفاص به منه الى بعض
(زكاة) انقضا (والاعلان
وجوده هذه الخلطة كسدها
وقى) لم يمت نظا طبخ حكم
الانقراض في الحول بان لمسا
تصابا به يبارت او شر موبحوه وتم
الحول بلا تسعة (زكاة) كاخلطه
لوجوده ووط الخلطة من انقراض
السبب الى لوجوب (وان
بت) حكم الانقراض في بعض الحول
وقول (لما) في الخلطين (ان
خلطوا اناؤه) اي الحول (ثمانين
شاة السهل منها وما يعون (زكاة)
الحول الاول (كتفرد من) كل
الحول بقدر الانقراض لانه الاصل

(من شاة) لان حوله اذ انتم على تسعة وسبعين شاة في اثنا عشر يوما فليدبر ما فيها ٤٧٥ وهو اربعون والباقي اخرج شربكة زكاته

منفرد) اثبتوا حكم الانفراد له (وعلى ٥٧٦ مشروا ذاتهم حوله زكاة خليفه) لانه ثبت له حكم الانفراد املا وكذا ان اهل على

التصريف وابعه غنطا وان اوردته
تباعه ثم غنطا ثابت لحما حكم
الانفراد في الخول الاول (ومن
ملك نصيبا) ملك آخر لا تغير
به الفرض كاربين شاة ملكها
في الحرم ثم ملك (اربين في
صفر فعليه زكاة الاول فقط اذا تم
حوله) لان الجميع ملك واحد فلم
يزد الا واجب هل شاة كالواقف
الحولان (وان تغير به) أي بما
ملكه ثانيا الفرض (كأنه)
ملكها في صفر بملكه
اربين في الحرم (زكاة) أي
النصاب الثاني وهو المائة
ثم حوله) كالأول في حوله ما
(وقد رواها) أي زكاة الثاني (بان
ينظر الى زكاة الجميع) وهو مائة
واربعون في المثال (ينسب منها)
أي زكاة الجميع (ما وحب في)
النصاب (الاول) وهو شاة
(ويجب الباقي) من زكاة الجميع
(في) النصاب (الثاني وهو شاة)
ولم يملك شاة أخرى في ربيع فقها
أصنافا فقط عند تمام حوله
(وان تغير) الفرض (به) أي
بملكه ثانيا (ولم يبلغ نصيبا
كثلاثين بقرة) ملكها (في الحرم
وقصر) من بقرة أيضا ملكها
(في صفر في) الثلاثين اذا تم
حولها تبع أو تبعه (في الفرض
اذا تم حوله ربيع مسنة) لان
حولها تم اربين وفيها مسنة
وقفز الى الثلاثين فوجب في
العشر بقطعه من المستوفى وهو
زبيها (وان) كان ملكه بعد
النصاب (لم يفره) أي الفرض
(ولم يبلغ نصيبا) الخمس (بقرة
ملكها بعد الثلاثين بقرة) فلا
تفرقها (أي الخمس لانها وقص وكالأول الجميع معا) (ومن له ستون شاة كل عشر منهن)

لعموم الخبر (أو الشبر) ذكره في المصدع اجماعا (وكذا الاقط) وباقي بيانه (ولو لم يكن)
الاقط (فونه) ولو (لم تقدم الاربعه) أي التروايز بسبب والبر والشعر حديث أبي سعيد
الخدري قال كنت فخرج زكاة الفطر إذ كان في دار رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام
أصاعا من شعير أصاعا من تمر أصاعا من زبيب أصاعا من أقط متقى عليه (أو) صاعا (من)
جميع من ذلك) أي من التروايز بسبب والبر والشعر والاقط فإذا جتمع منها صاعا واخرجه
أجزأه كالأول كان خالصا من أحدها (ولو لم يكن الخرج قولنا) أي الخرج كالتمر يصرفه ليس
قوتنا بل غالبا ويجزئ أخرجه لعموم ما سبق (ولا عبرة بوزن غرو وغيره مما يخبر به سوى البر)
لان الصاع مكان أصغره كما تقدم (فإذا بلغ) الخرج من غير البر (صاعا بالبر) بان اقتضاب
صاعا من جديد البر واخرج به من غير صاعا (أجزأ) لانه أخرج الواجب عليه (وان بلغ)
الخرج (الوزن) أي وزن الصاع لعمدة كالشعر (ويحاط في التثقل فيز بدعي الوزن) أي
وزن الصاع (شأ بعلله) أي التثقل (فإذا بلغ صاعا) كيلا (للسقط الفرض يبقين) فخرج
من العهدة (ولا يجزئ نصف صاع من بر) لما تقدم من حديث أبي سعيد وأما رواه أحمد
وغیره من حديث الحسن عن ابن عباس نصف صاع من بر فقهه مقال لان الحسن لم يسمع منه
قاله ابن معين وابن المديني (ويجزئ صاع دقيق وسوي ولو مع وجود الحب) نص عليه واحتج
بزيادة فذهب ابن صبيح من حديث أبي سعيد أصاعا من دقيق قبل لابن عيسى أن أحدا
لا يذكر فيه قال بل هو قير وما الدار قطي قاله الجليل وأولها الأجزاء كفي مؤثثة كتمر زرع
حب) (والسوي بر أو شعير يجمع) وبعبارة المصنف (ثم يطلع صاعا دقيق) بتمر
(وزن حبه) نص عليه لتفرق الأجزاء بالطنن وكذا السوي (ويجزئ) دقيق (بالتخل)
كجميع بالنتقية (والاقط لبن حامد يخفف بالمصل) أي بسبب المصل الذي يسيل منه (يعمل
من اللبن المنضف) وقيل من لبن الأبل خاصة (ولا يجزئ قير هذه الأصناف الخمسة مع قدرته
على تحصيله) كالدهس والمصل والبن للأخبار المتقدمة (ولا) أخرج (القيمة) لان ذلك غير
المنصوص عليه وكما تقدم في زكاة الأموال (فإن عدم المنصوص عليه) من الأصناف الخمسة
(أخرج ما بقوم مقامه من حب وغيره) إذا كان مكيلا كالقرفة والذخن والماش وبخوره
كالأرز والبن والتوت اليابس لان ذلك أشبه بالمنصوص عليه فكان أولى (ولا يجزئ) أخرج
حب معيب كبسوس وميلون وقدم تغير طعمه وبخوره) أقوله تعالى ولا تيمموا الخشب منه تنفقون
ولان السوس ياكل جوفه والبلر ينخسه فالخرج لصاع منه ليس هو الواجب ثم رواه (ولا يجزئ)
لانه خرج عن النكيل والاختار وبه شبهه أخرج القيمة وقال ابن عقيل يجزئ (فإن خاط)
الخرج) الجيد (مالا يجزئ وكثير لم يجزئه) ذلك لما تقدم (وان قر) الذي لا يجزئ (زاد بقدر
ما يكون الصفي صاعا) لانه ليس عينا فله مشقة تنقيته (وأحب) الامام (أجد تنقية الطعام)
وحكامه عن ابن سيرين ليكون لكل (وأفضل يخرج تمر) لفعل ابن عمر رواه البخاري وقال
له أبو يعلى ان الله قد أوسع والبر أفضل فقل ان أحمى سلكوا طريقا فانا أحب ان أسلكه
رواه أحمد واحتج به لانه قوت وحلاوة وأقرب تناولا وأقل كلمة (ثم زبيب) لانه في معنى التمر
فيما تقدم (ثم بر) لانه أنفع في الاقتيات وأبلغ في دفع حاجة الفقير (ثم أنعم) الفقير (ثم شعير ثم
من الفقير أو غروهم) ما يلزم الواحد (من فطرته أو زكاة مال) قال في الشرح والمبدع لا تسلكه
خلافا فإذا أعطى من كل صنف ثلاثة جاز لانه دفع الصدقة الى مسفقه (لكن الأفضل ان
لا ينقصه) أي كل واحد من الأخذين (عن مذبأ ونصف صاع من غيره) ليحصل اغناؤه

مخططة (مع عشر بنات) - باده، أحد أو ولد متتارة (نمل الجسيم ثاء) لأن ١٧٧ الخلفه صيرة كمال واحد (نصفها) أي

في ذلك اليوم انما وده كانه (و' يجوز) ان يعطى (واحد ما يلزم الجماعة) نفس عليه ثلثه
 صدقة لغيره من ثلثه تصرفه (واحد كل ثلثة) ولتقصر احوال فقره و زكاة عن نفسه الى من اخذها
 منه (لا يرد بـ بب معبد اشبهما لو عادت اليه عبرات (بالم يكن حيلة) كان بشرط عليه عند
 الاعطاء ان يرد هاليه عن نفسه (وكذا الامام او نائبه اذا صلنا) أي الفطرة و زكاة اهل
 (عنده تقسم هماردها) أي جزا الامام ان يرد هاليه (المن اخذ ثامنه وتقدم بعض ذلك)
 وتوضحه (وكان عطاه يعطى عن ابويه صدقة الفطر حتى مات وهو تبرع اخضعه) الامام
 (أحد) رحمهما الله تعالى

باب اخراج الزكاه وما يتعلق به من حكم النفل والتعجيل ونحوه

[illegible]

المحال (ولأنه على من يمجته له نصابي كل واحد منها) أي المحال ابتداء (غير جليل) لهوا في نصابها (فان كان له) أي

الستين شاة ونصف) شاة
(و) زم (كل خيل نصف شاة)
فان لم يكن له خلفه مع اهله في
فد اب فلاشي عليه (ولا تؤثر
الخطاة في غير سائمة) فصالان
انظر الى يمكن حمله على غير السائمة
لان الزكاة تنقل بجمعها تارة
وتكثر أخرى لماني من الرقص
فتؤثر نعمًا تارة وتضر أخرى
وسائر الاموال لاوقص فيها قبل
أثرت لاثر ضرر رخصا يرب
المال (و) يهود (ساع) يجي
الزكاة (أخذ) واجب في مال
خليفة (من مال أي الخليفةين
شاه مع صاحبه) بان تكون
القرينة عين واحدة (و) مع
(عدها) أي الحاجة تصابان
أمكن أخذها كل واحد من
ماله بلا تشييع حديث وما كان
من خليفين فانه ما يتراجعان
بالسوية أي اذا أخذ السامي من
مال أحدهما رجع على خليفة
بسمه ما له ولان المال صار كمال
واحد في وجوب الزكاة فكذلك
في أخفها (ولو) كان أخفها
الزكاة (بعد قسمة في خطية
أعيان مع بقا النسب بين وقد
وجبت الزكاة) فله الأخذ من
مال أبيه ماشاء لسبق الوجوب
القسمه وتظهر ليس له أن يأخذ
من مال أحدهما ما على الآخر
بعد انفراد في خطية أوصاف
(ومن لازكاة عليه كذي)
ومكتاب ومدين مستغرق (لاثر
خطية في جواز الأخذ) أي أخذ
ساح الزكاة من مال نحو الادي
لان خطيته لا تؤثر في ضم أحد
المالين إلى الآخر فاشبه المفردين

والزكاة من المصوب والشار لا يختلف فيه ولم ينسب على ذلك للمسلم به مما بقي (وأحذب)
الزكاة (منه ان ثابت وجبت عليه) قبل كفره لكونه لا يسقط به كالدين (واستنب ثلاثة أيام
وجوبا) كغير من المرتدين (فالم يثبت) بان يقرب وجوبها مع الأنياب بالشهادتين (فتن
كفروا وجوبا) بقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
ويقوموا بالصلاة ويؤتوا الزكاة وقال أبو بكر الصديق لا قاتل من لم يقرب بين الصلاة والزكاة
متفق عليه (ومن منعها) أي الزكاة (بجلبها أوته) وأنا أخذت منه (فقرأ كدين الأدي وكما
يؤخذ منه العشر ولان الامام طلبه به فهو كالخراج بخلاف الاستنابة في الحج والتكفير بالمال
تظاهره لا يجحس حتى يؤدي لعدم التمسك في الصلاة من المتنع (وعزده امام عدل فيها) أي
في الزكاة بضعها مواضعها وظاهره وان لم يكن عدلا في غيرها (أو) عزده (عادل زكاة) لقيامه
مقام الامام فيها وانما عزده لتركه الواجب وهي عصية لأحدها ولا كفارة (مالم يكن) مانع
الزكاة بخلاف أوته (ونا) حاملها بقصره ذلك فلا يزره لا مذكور (وان قبله) أي منع الزكاة
لأنه لا يكون الامام غير عدل فيها لضعفه ومواضعها (مذكور) لانه بما عرفت ذلك عذر في التأخير
(وان غيب) من وجبت عليه الزكاة (ماله أو كنهه) أي غلبه (وامكن أحدها) بان كان في
قبضة الامام (أخذت) الزكاة (منه من غير زيادة) عليه الا ان الصديق مع الصحابة لما منع
العرش ان كاتم نقل الله أخذ منهم زيادة عليه ولا يزيده على أخذ الحقوق من الظالم كسائر
الحقوق وأما حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده رغبوا في كل ابل سائمة في كل أربعين
ابتليون لا تفرق ابل عن صاحبها من أعطاهم فبخر الله بها ومن منعها فانا أخذوها وظهر
أنه عزمه من عزما ترفنا لعل لال يجمعهم شئ رواء احمد والنسائي وأبو داود وقال شرطها
له وهو ثابت اليه وقدره الاكثر لجوابه انه كان في يد الامام لا محض كانت العقوبات
بالمال ثم نسخ بقوله عليه الصلاة والسلام في حديث الصديق ومن سئل فرق ذلك فلاعه
ولا تمنع الزكاة في خلافه قاله الصديق مع فخر الصحابة ولم ينقل عن أحدهم أخذ زيادة ولا
قرله (وان لم يكن أخذها) أي الزكاة في الغيب أرغبه (استنب ثلاثة أيام وجوبا) لان
الزكاة من مبادئ الاسلام فمقتاب تارك كاله لاة (فارتاب) (أخرج) كف عنه (والا)
أي وان لم يفرج (قتل) لانفاق الصحابة على قال مانعها (حدا) لا كمال القول عبد الله بن
شقيق كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الاعمال تركه كفرا الا
الصلاة ورواه الترمذي وأبو بكر أحمد عن ابن عمر واما مانع الزكاة بعمل رواء الترمذي وعنه
النفط ومغربية الكفرون حقيقته (أخذ من تركته) من غير زيادة لان القتل لا يقطع
حق الأدي فكذلك الزكاة (وار لم يكن أخذها) أي الزكاة من مانعها (الاقتال وجب على
الامام قتاله ان وضعها موضعا) لانه في الصديق مع الصحابة على قتله لماني الزكاة وقال والله
لومنعوني هنا قولي لفظ عقلا كونه يؤثرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليها
متفق عليه فان لم يضعها مواضعها لم يبق له لاجتماع مانعها ما لها الا بعد ذلك عذرا (ولا
يكفر) مانع الزكاة تواترنا أو بخلافه (بقوله) أي الامام لم يقدم عن عبد الله بن شقيق ولان عمر
وغيره امتنعوا ابتداء من قتال مانع الزكاة ولو اعتقدوا كفرهم ما امتنعوا منه ثم اتفقوا على
لقتال فبقى عدم التكفير على اعتقادهم الأول ومارى عن الصديق انه لما قاتل مانع
الزكاة وعصمهم الحرب فلو تؤيدوا بالاقبال حتى تشهروا فلا مانع من الموت فلا كفي النار
يحمله لا غير منه بخلافه وحي بالردة منهم فمقتلهم طائفة كذب على الله لا يلزم من
الحكم بالمارأحكم لكفر يدب معه من هالة ويرقى لغاضي بين الصلاة وغيرها

وحلته ونحوهما (ولو) كان الحب (لما لا يؤكل ك) حب (أشنانه) حب (قطن ٤٨١ ونحوهما) كحب كتان ونبله (أو) كان

كون الوكيل ثقة مسلماً) منها عبادته والكفر ليس من أهله، وغبر الثقة لا يؤمن عليها (فان دفعها) المولى (الى وكيله) انما اتفق من موكل مع قرب من الأخراج) عن زمن التوكيل لان الوجوب يتعلق بالموكل وأما الاداء فمن التمسك بالمرء المبرر (مع بعده) أى بعد زمن الأخراج (لأنه من تم الموكل حال الدفع الى الوكيل) لتعلق الفرض بالموكل ووقوع الاجراء عنه (و) لأدمن (تم الموكل عند الدفع الى المستحق) لتعلق الفرض بالمرء المبرر من يمسق له أو مقاربه (ولا تخفى ثقة الوكيل وحده) أى دون تم الموكل لتعلق الوجوب بالموكل كما سبق (وان أخرج) حرمه مكلف (كأنه شخص أو كفارة من ماله) أى مال المخرج (بأنه شخص) أخرجه عنه كالموكل (وله) أى المخرج (الرجوع عليه ان شاء) أى قوى الجوع لأن قوى التبرع أو أطلق (وان كان) أخرجه من كافر غير (بغير ان شاء) بمعنى لعدم التمسك بالمخرج عنه المتعاقب به الى جوب (كأول أخرجهما من مال المخرج عنه بلا ثقة) لعدم ولايته عليه ووكالته عنه (ولو كونه في أخراج كانه ودعاه اليه ما دون ان تصدق به ولم ينزل كانه فخرجهما الوكيل من هذا) (المال المتعاقب به اليه وما زاد) كانه أخرجت) لاننا كانه صدقة هذا أحد الوجهين في اشتراط تصحيح الفروع وهو ضعيف لاشتراط نيابة الموكل في الأخراج وهذا لم يوجد في التعليل ونظرو الوجه الثاني لا يخرجه لأنه تمتعت بقتني النفل كافة في تصحيح الفروع وهو الصواب لأنه الظاهر من لغة الصدقة وأصلها كانه حاسبة عليه فينقل فلا تسقط بحسبنا وأيضاً لأدمن نيابة الموكل وهذا لم ينزل كانه (ولو) كونه في أخراج كانه ودعاه اليه ما دون ان تصدق به فلا أو من كفاري ثم قوى الموكل (لأنه قبل ان تصدق بوكيله) أجزأه عن ادائه دفعه وكيله كدفه) فكانه قوى أن كانه دفع بنفسه ذلك المصدق شرعاً وحاله بذل في حرمه في إجماعه وخضوعه ان يتم وقدمه في الفروع كالمظهر كلام غير المجد لا يخرجه لاعتبارهم التمسك عند التوكيل (و) بمعنى وكيل المبرر دفع الى كانه) هذا أحد الوجهين كالمال في الانصاف الأولى لجهة لأنه أهل لعمادة والثاني لعدم الجهة في تصحيح الفروع وهو الصواب لأنه ليس أهلاً لعمادة الواحدة اهـ وتصحيح الفروع متأخر عن الانصاف في التأخير فيه يضاف الانصاف كالمخرج عنه (ومن أخرج كانه من ماله فغصب بجزءه ولو أجاز ماله) كسبه وأجازه لان ماله يصح ابتداء لا ينقلب بمصالح الأجزاء (و) يضاف ان نقول المخرج عند دفعها) أى كانه (المرء المجد) (مفتناً) أى مفرقاً ولا تصحها مفرقاً بمقتضى ذلك لان الشبهة لا تقتضي ان تصح كانه مفرقاً من غير بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ادا اعطيت الى كانه فلا تنسوا نواحيها ان تقولوا اللهم اسمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سمع من روائه أخرجه (ويحمد الله على توفيقه لأدناها) قاله شارح وغيره (و) يستحب (أن نقول لا أخذ) لكانه (سواء كان) الأخذ (الفقر أو المامل أو غير مامل) انقول (في حق المامل أكد) معنى في غيره أحرأ الله نعماً أعطيت وبارك المتحمداً بيقين وجهه لم يطورا) للامر بالله في قوله تعالى نحن لمؤتمن صدقة تظهر هون تركيهم بها وصل عليهم أى ادع لهم قد عذ الله بنى في أوفى كان انبنى صلى الله عليه وسلم اذا قاموا فيه بصدقة قال اللهم صل على أوفى قاله انبنى بصدقة فتدلى اللهم صل على أوفى أوفى متفق عليه وهو محمول على الندب ولهذا الأمره تعالى بعداء (واظه) اخرجها من مستحب سواء كان) الأخراج (موضع يخرج أهله الى كانه أو لموضع) عن غفلت السوء اظهر اخرجها (أو) لا يفيض من الرى بغيره موله بقدرته وكلاهما فرض (وان عذر) المخرج (ان الأخذ) نزاعاً أهل لاختصاصه كما عدا له بتمت كانه قال) الأدم (أجله) يمكنه يعطيه

واحدة فائدة التي تبتغي من ولان ٤٨٤ وجود الحمل الأول لمصلحة ما تم تحصيله من الذرة (أو من جنس) من زرع المحرر (أو جنس) آخر في تكثير النصاب فلا تفتقر منطقتي إلى شبر ولا القطنيات بعضها إلى بعض ولا غمر الخبيث وهو لانهما أحسن يجوز التفاضل فيها بخلاف الأنواع فاقطع القناس فلم يجز إيجاز كذا الحكم وكذا لأنهم زرع عام إلى عام آخر ولا عشرة عام لآخر ولو اتحد الجنس لان اتصال الثاني عن الأول لا شرط (الثاني) ملكه أي النصاب (وقت وجوبها) أي الزكاة وباني (لن لا يجب) زكاة (في مكسب نقاط و) لافي (أجرة حصاد) ونحوه ولا فيما ملك به سدوت الوجوب بشراء وارث ونحوها (ولا فيما ملك إلا بأخذ) من المباحات كبطم وزعل) وزن جعفر شبر الجبل (ويزرع قسونا) يفتح القاف وضم الطاء ياء ويضم (ويعود) كحب غام وعصف واشنان ومجانا لانه لم يملك شيئا من ذلك وقت الوجوب ولو ثبت بارضه لانه لملك الأصحزه (ولا يشترط) لوجوب زكاة (فصل الزرع في زكي نصبا) جعل من حيله سقط لتحويل أرضه (أو أرض ملكه أو بارض مباحة) لانه ملكه وقت وجوب الزكاة قلت وكذا لو سقط عملوكه لغيره الأغصبا غلبت بارض زروعه على ما يأتي

فصل ويجب فيما يشرب بلا كلفة مما تقدم ان الزكاة تقب فيه (كالذي يشرب بصروفه) ويسعى بملأه (و) كالذي يشرب (شرب) وهو الذي يزرع على النطر (و) الذي يشرب (سبح) أي ملأه على وجه أرض

واحدة فائدة التي تبتغي من ولان ٤٨٤ وجود الحمل الأول لمصلحة ما تم تحصيله من الذرة (أو من جنس) من زرع المحرر (أو جنس) آخر في تكثير النصاب فلا تفتقر منطقتي إلى شبر ولا القطنيات بعضها إلى بعض ولا غمر الخبيث وهو لانهما أحسن يجوز التفاضل فيها بخلاف الأنواع فاقطع القناس فلم يجز إيجاز كذا الحكم وكذا لأنهم زرع عام إلى عام آخر ولا عشرة عام لآخر ولو اتحد الجنس لان اتصال الثاني عن الأول لا شرط (الثاني) ملكه أي النصاب (وقت وجوبها) أي الزكاة وباني (لن لا يجب) زكاة (في مكسب نقاط و) لافي (أجرة حصاد) ونحوه ولا فيما ملك به سدوت الوجوب بشراء وارث ونحوها (ولا فيما ملك إلا بأخذ) من المباحات كبطم وزعل) وزن جعفر شبر الجبل (ويزرع قسونا) يفتح القاف وضم الطاء ياء ويضم (ويعود) كحب غام وعصف واشنان ومجانا لانه لم يملك شيئا من ذلك وقت الوجوب ولو ثبت بارضه لانه لملك الأصحزه (ولا يشترط) لوجوب زكاة (فصل الزرع في زكي نصبا) جعل من حيله سقط لتحويل أرضه (أو أرض ملكه أو بارض مباحة) لانه ملكه وقت وجوب الزكاة قلت وكذا لو سقط عملوكه لغيره الأغصبا غلبت بارض زروعه على ما يأتي

فصل ويجب فيما يشرب بلا كلفة مما تقدم ان الزكاة تقب فيه (كالذي يشرب بصروفه) ويسعى بملأه (و) كالذي يشرب (شرب) وهو الذي يزرع على النطر (و) الذي يشرب (سبح) أي ملأه على وجه أرض

(وان جعل زكاة النصاب من المحل وهو) أي النصاب (ناقص قدر ما جعله أجزا إذا جعل في حكم الوجود) في ملكه حقيقة أو تقدير أولها ذنب به النصاب (وان جعل من أرعين شاة من غيرها) حلولين أجزا لبقاء النصاب (أو جعل من أرعين شاة شاة منها وأخرى من غيرها أجزا عن الحلولين) لما تقدم من أن الحمل في حكم الوجود (و) ان جعل من أرعين شاة (شاة منهن) حلولين (لا يجزئ منهما ما قطع المحل) لما يأتي (وكذا لو جعل من الأرعين شاة شاة منها) (من المحل الثاني وحده لان ما جعله منه) أي من النصاب (المحل الثاني زاله لملكه منه) فينقص النصاب (به) بخلاف ما جعله من الأول لانه في حكم الوجود (وان ملك شاة استأنف المحل من الكيال) أي كمال النصاب وكذا لو قلنا رجع ما جعله وأرجعه لانه تعدد ملك (وان جعل زكاة المائتين) من الفئتين (من الفئتين) ففتحت عند المحل مائة مائة (لان المائتين في حكم الوجود تين فكان المحل تين على مائتين) واحدة وفيها ثلاث شياه (وان جعل من مائة وعشرين شاة واحدة ثم فتحت قبل المحل أخرى لزمه إخراج شاة ثانية) لاسر (ولو جعل من خمس عشرة من الأبل وعن تساهيات مخاض فتحت منها) خمس عشرة (للمخبرة) المجهلة التي لما انتاج فلم يدم به تعجيل زكاة قبل وجوبه وأما الأصل فلم يكن الواجب فيه انذاك مخرج منه (ولزمه بنت مخاض) اذا تم المحل (ولو جعل مستعنة من ثلاثين من البقر وتناحها فتحت عشر الأجزاء) المجهلة (من الثلاثين فقط) لعدم به التعجيل من الانتاج (ويخرج القصر) الانتاج (ربع مستعنة) زكاتها (وان جعل من أرعين شاة شاة منها) أي الأرعين (بمثلها) أو ثبتت أرعين مائة مائة الامات أجزا المجل من البدل والنفال لانهما يخرجن مع بقاها الامات عن الكل فمن أحدهما أولى (ولو جعل شاة من مائة شاة أو جعل تينها عن ثلاثين بقرة ثم فتحت الامات مثلها امتها) الامات (أجزا المجل من الانتاج) لما تقدم من التي قبلها (ولو نتج نصف الشياه مثلها) كان نصف عشر ومن الأرعين أرعين (ثم ماتت امات الأولاد أجزا المجل عنها) أي من الباقي من الشياه وعن الانتاج (ولو نتج نصف البقر مثلها) كثلثين بقرة فتحت خمسة عشر منها ثلاثين (أجزا المجل) من الباقي من الانتاج لأجزاء مع عدم الموت فأولى معه (ولو جعل من أحد نصابه) بعينه (وتلف لم يضره إلى الآخر) لحدث وانما الكل امرئ ماوى (كأن جعل شاة من خمس من الأبل فتلفت الأبل) وله أربعون شاة لم يضره ما جعله (عنها) أي من الشياه لم يضره ماها (ولو كان له ألف درهم جعل خمسين درهما) (وقال ابن رجب) أنفا قبل المحل (عنها) أي الجنس (عنها) أي عن الألف ورجعها الألف الأخرى (والا كانت المحل الشاة حاز) ان حاز تعجيل زكاة لم يجر فيه كافي الانصاف والمذهب انه لا يجزئ كما تقدم (وان عفاها) أي إلى زكاة (فدفعها إلى مستحقها فأتها قبضا أو أوردت أو استقرت منها أو من غيرها أجزات عنه) كالوعدت فتدلى لوله لا يعتبر وقت القبض للاعتناء بالتعجيل (وان دفعها إلى غنى أو كافر يعلم غناه) راجع إلى غنى (أو) يسلم (كفره) أي الكافر وكذا أوله يسلم لانه لا يفتقر غالبا بخلاف الغنى (فانقر) القبي (عند الوجوب أو أسلم) عند الوجوب (لم يجزئه) لانه لم يدفعها إلى مستحقها أو لم يفتقر أو يسلم (وان عفاها) أي إلى زكاة (عفاها) أو أوردت (المالك) قبل المحل (فقد بين المخرج غير زكاة لا تقطع الوجوب بذلك فاذا أراد الأورد الاحتساب بها عن زكاة حوله لم يجز (لم يرجع) المجل على المسكن سواء كان الدافع له (رب المال أو الساعي) وسواء (أعماه) انما زكاة ماله أولا لانها دفعت إلى مستحقها فاعلى ملك استرجاعها لوقوعها فلا بد لملك الفقير (فان كانت) ازكاة المجهلة (يدل على وقت التلف) أي تلف النصاب (رجع) بها رباها لتبين انما البت

أهل الزكاة من ثمانية أصناف لا يجوز زكاتها
 ٤٨٦ موجب ومستط قلب الموجب يخرج من الهدية يفتن ومن له سلطان عليها

النصاب وكل حكم نفسه في
 البقي بكلفة وغيره (و) يصدق
 مالك) أي الذي يكتفه وأنكره
 ساع (فما سبق به) لأنه أمين عليه
 بغير عين لأن الناس لا يستحقون
 على صدقاتهم (ووقت وجوب)
 زكاة (في حيا إذا اشتد) لأن
 اشتداده حال صلاحه للأخذ
 والتوسيق والادخار (و) وقت
 وجوبها (في غرة أو ثلث صلاحها)
 أي بطيها كلها وظهور نفعها
 لأنه وقت انقراض المأمور به لحفظ
 الزكاة ومعرفة قدرها نال على
 نطق وجوبها ولأن الحب
 والخرق الحالبين يقصدان لكل
 والاقتيات وفي خصوصه وورق
 سدر استحقاقه أن يؤخذ عادة
 (فلو باع مالك الحب أو الثمرة)
 أو وهبها ونحوه بعده (أو ثلثها)
 أي الحب أو الثمرة (بتعليه) أي
 المالك أو غيره بطه (بعد)
 الاستعداد وبدء الإصلاح (لم
 تقسط) زكاته وكذا الوات بعده
 ورثته لم تبلغ حصته واحدة منهم
 نصبا أو كانوا مدنين ونحوه
 (ويصح) من باع حيا أو غمرة
 بعد الوجوب (أن شرط
 الإخراج) للزكاة (على مشتر)
 العلم بها فكأنه استثنى قدرها
 ووكفه في إخراجها حتى لو تفرقت
 من مشتر ولو سبها بائع أو يشارك
 ما إذا استثنى زكاة نصاب مائنة
 لجهالة أو اشتري مائنة صلاحه
 بصله وشرط على بائع زكاة لانها
 لا تعلق لها بالوئض الذي يصير
 إليه (و) أن باع الحب أو الثمرة أو
 ثمنه بغيره أو بغيره (قبل)
 اشتداد أو بدو صلاح (ولا زكاة)

باب ذكر أهل الزكاة وما يتعلق بذلك من بيان شروطهم
 وقدر ما يعطاهم كل واحد وصدة التطوع

(وهم) أي أهل الزكاة الذين جعلهم الشرع معال للفقراء البهم (ثمانية أصناف لا يجوز زكاتها
 إلى غيرهم) كبناء المساجد والقنابر وسد الشقوق وتكفين الموتى ووقف المصاحف وغير ذلك
 من جهات الخير لقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة بقولهم
 وفي الزكاة والفقراء من سبيل الله وابن السبيل وكذا أغنا فقدا لخصر أي تثبت للزكاة كورين
 ونفقي ما عداهم وكذلك تعريف الصدقات قال تعالى فأنفقوا من حيث يشاءون ولا يسأل عنكم
 لكان لهم بعض الأكلها وروى عن زيد بن الحارث الصدائي قال أنبأ النبي صلى الله عليه وسلم
 فبأنه ما زاد رجل فقال أعطى من الصدقة قال الله في مرض يحكي ولا غيره في الصدقات حتى
 حكم فيها لو لم يكن ثمانية أجزاء كان كمن تلك الأجزاء أعطى ثلثها أو أربعا أو قال أحمد أغناهي
 لمن ساء الله تعالى (وسئل الشيخ عن من كتب العلم التي لا بد له من العلم به ودينه منها) قلت ذلك غير خارج عن
 وما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد له من العلم به ودينه منها) قلت ذلك غير خارج عن
 الأصناف لأن ذلك من جملة ما يحتاجه طالب العلم فهو كتفه وتوقيفها في إذ تفرغ قادر على التكسب
 لعله اعطى (أحدهم) أي الأصناف الثمانية (الفقراء) بداهم بقاء للنفس ولشدة حاجتهم (وهم
 أسوأ حال من المساكين) لبداهته تعالى بهم وأغناهم بالاهم فالاهم وقال تعالى أما السفينة
 فكانت لمساكين يملكون في البحر فأخذوا من ثمرة السفينة فمهلون فيها وقدس الله صلى الله عليه
 وسلم المسكن واستعان من الفقير قال الله هم أحق بمسكينا وأمتي مسكينا وأحرف في زمة
 المساكين روادا ثم روى لا يجوز أن يسأل لشدة الحاجة ويستعين حاله أصله من أولان
 الفقير مشتق من فقير الظاهر فيسأل بمعنى مغلول أي مغفور وهو الذي نزع فقره فظهر
 فأنقطع عليه وأما قوله تعالى أو مسكين فأنما به وهو المسكين روح على التراب لشدة حاجته
 فأحجب عنه بأنه يجوز التعسر عن الفقير بالمسكين مطلقا وإن هذا التفت لا يستحقه
 إطلاق اسم المسكنة (والفقير من لا يجد شيء البتة) أي قطعا (أو يجد شيئا يسيرا من
 السكة أهون نصفها من كسب أو غيره مما لا يقع من فقره من كفايته) كدروس من عشرة
 ومثله الخرق وتبعه في الشرح بالزمن والأعيان لأنها في الغالب كذلك قال تعالى للفقراء الذين
 أحصروا في سبيل الله الآية (الذين المساكين والمسكين من يجد منه ظمير الكفاية أو نصفها)

لا يملكها وقت الوجوب وكذا لو مات قبل وله ورثة مدنيون أو لم تبلغ حصته واحدة منهم نصبا

(الان قصد) بيده أو اتلاف قبل وجوبها (الفرار منه) أي الزكاة فلا تسقط وتقدم ٤٨٧ (وتقبل منه) دعوى عنه) أي

الفرار بلا قرينة له الأصل
(و) قبل منه دعوى (التلف)
بل قبل وجوب كانه لانه
مؤقت عليه (لا عين) لما تقدم
(ولو اتهم) فيه لعدم اكتمال البينة
عليه (الان ادعيه) أي التلف
(ب) سبب (خاسر) كحريق
وجراد (أي كالتلف المنه عليه) أي
ان السبب وجبة لا مكاتها (ثم)
يصدر في زمانه من ماله
ذلك كالوديعة والوكيل (ولا)
نستقر) ان كانه نحو سبب وعسرة
(الايصال) له (فجرم) موضع
نشم بها يسمى بذلك عسر
والعراق (أو يفسد) عواصمه
بالنرق والكم (أو مطاع) هو
أهمه بصفة آخر (ونحوها)
كالمدى بصفة آخر كالمدى
المنذر أجم هل العلم على أن
انحارص اذا حرص التضرع
أصابته عسرة قبل انقضاء فزنى
عليه اه لا يفي حكم ما لا تثبت
لنعمه بل ذلك أمر موضع الجواهر
فان تلف بعضه فان بلغ الباقي
نصا لا كانه ولا (ولم) رب
مالا (أخرج حبه مني) من
تسعة وقشرة (و) الخواص (عسر)
بأسا الحديث الفارقي عن
كتاب بن سعيد ان النبي صلى
الله عليه وسلم أمره أن يحرص
الذهب زيبا كما يحرص القرو ولا
يسعى زيبا وقرا حقيقته الا
اللباس وقبس الباقي ما ليس
ولان جعله صفة لب وخلف
التمرحل كمال ونهاية درجات
ادخاره ووقت لزوم الأخراج منه
(وعنه الأكثر) من الأصحاب
يلزم الأخراج كذلك (ولو اتبع)
أى قطع ما بدأ صلاحه قبل كماله لصف أحد) (أو) (لا خوف عسش أو) (لخصين بقية أو) وجب خطمه (لكون رطبه لا يقر) أي

من كسب أو غيره مفعيل من السكون وهو الذي أكتنته الحاجة (ومن ماله فقد أو لو حسب
درهما فكثر وقتها من الذهب أو غيره) كالعرض (ولو كثرت بنية يوم) ذلك (بكتافته
ليس يغني فباخذ تمام كتابه سنة) من الزكاة (فان كان في ملكه عرض فباعه بنية
ألف دينار أو أكثر) من ذلك (لا بد عليه ربحها) أي لا يحصل له منه (قدر كتابته) جاز
له أن ينال كانه (أو) كان (له موات يخلع نصا أو) له (زرع يبلغ خمسة أوق) لا يقره) ذلك
(بجميع كتابته جاز له أن ينال كانه) ولا يمنع ذلك من وجوبها عليه (قال) الإمام (أحمد) فدر واية
محمد بن الحكي (انما كان له ضمة أو عتق يستغلها عشرة آلاف أو أكثر لا تكفه بأخذ من
الزكاة قول له) أي لأحد (يكون له الزرع القائم وليس منه ما يصحده أو ما تخلف من الزكاة
كالتم كمال الشيخ في مناه ما يحتاج اليه لا كامة مؤنة توان لم ينفقه بنية في المؤنة وكذا من له
كتب يحتاجها لمعظ والمطالبة أول على ليس أو كره يحتاج اليه) فلا يمنع ذلك الأخذ من
الزكاة فالتن في باب الزكاة فلو كان نوع وجب أو نوع عنها والتفتي هنا ما حصل به الكفاية
فأذا لم يكن محتاجا حوت عليه الزكاة وان لم يملك شيئا وان كان محتاجا حلت له ولو ملك نصا
فأكثر لوقه عليه الصلاة والسلام في حديثه من خلعت له المسئلة حتى يصيب قواما من
عيش أو سد أدام عيشه وأما مسلم والشافعي والحنابلة في كراهة قول عمر أعطوهم وان
راحت عليهم من الأبل كذا وكذا وأما حديث ابن مسعود في قوله ما ينبغي ما جات
مسئلته يوم اتامة غدوش أو كذا وشافعي وجهه قال أبو بكر بن محمد بن عطاء قال خولن درهما
أو حبا لها من الذهب وأما حنيفة فحجب عنه بصفة آخر وحله المحدث أنه عليه الصلاة
والسلام قاله في وقت كانت الكفاية له لكسب خصم من درهما وذلك جاء لتقدم برعته
بأربعين وخمسين أوق وهي مائة درهم (وان تفرغ قادر على التكسب علم) الشرقي وان
لم يكن لازما له (وتسدر الجميع) بين العلم والتكسب (أعلى) من الزكاة الحادثة (ولا يعطى
من الزكاة (ان تفرغ) قادر على التكسب (تعبادة) لقصور نفقهها عليه بخلاف العلم
(وأطعام الجائع ونحوه) كسقي العطشان أو كسداء الماري وفك الأسير (واجب) الكفاية
أجما (مع أنه ليس في مال حتى سوى الزكاة) وقاؤه ابن عباس روى عن الله لم يرض
الزكاة إلا لطلب ما يفي من أمواله وعن أبي هريرة قال أذن لك فتنقصت ما عليك
ر وأما ابن ماجه والترمذي قال حسن غريب وقال القاضي عياض الجمهور ان المراد بالحق في
الآية الزكاة وأنه ليس في المال حتى سوى الزكاة وما جاء غير ذلك حل على التنب وعكازم الاخلاق
انتهى وقلت لو أراد الراتب وأما ما عرض للجامع وعار وأسير ونحوه فحجب عنه وجوده فلا
تعارض (ومن أبيع له أنفقني) قال ابن حبان من زكاة موهبة تطوع وكذا روى وغير
ذلك (أبيع له سؤانه) فظاهر قوله عليه الصلاة والسلام السائل حق وان جاءه في قرض ولأنه
يطلب حقه الذي أبيع له وقت الحاجة عن أحمد في الزكاة من آية وأمه يرى عنده
التي فيهه فيقول لهب هنالي وقد كان ذلك يحري يتم ما لو ليس المسؤل بخصا له آية أخوه
ذلك قال أكره المسئلة كلها ولم يرضع فيه أحد من بين الولد والأب وأسر ودينان فطمة بنت
النبي صلى الله عليه وسلم وبأنه لو أن شري شأ وقال قد أخذت بكذ فوب لي منه كذا فتنق
محمد بن الحكي لا تجبني هذا المسئلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحن سئلة لا ثلاث
وسأله محمد بن موسى ربحا اشترت الشيء فأقول أبيع لي فقد منه مسئلة لا تجبني ونقل بن
منصور يكرهوا اختيار الجهد لا يكره لانه لا يلزم السائل امتناع العقد بدونه فقتصر بمنزلة الهبة
(ويجزم السؤال) أي سؤال الزكاة أو الكفاية (وله ما فيهه) أي بكمية لانه لا يحل له

لا يصير ثرا (أو) لكون (عنه لا يترتب) ٤٨٨ أي لا يصير زيبا يخرج عنه ثرا أو زيبا وان قطع قبل الواجب لم يصير ثرا

أخذها اذن ومساائل المحرم محرمة (ولأنها من عبثة من باب الماء) نص عليه واحتج بقوله
على الله عليه وسلم وقال في العطشان لا يستقي يكون أحق (و) لأن أس مسئلة (الاستمارة
والاستفراض) نص عليها قال الأجرى يجب أن يعلم حل المسئلة وفي محل وما كاله معنى قول
أحمد في أن تعلم بمحتاج إليه أنه فرض (ولأن) بأس (سؤال النبي ليس كسؤال غيره) أي
سره لأنه في معنى مسئلة شرب الماء (وأن أعطى مالا أطيبا) من غير مسئلة ولا استمارة نص
بما يجوز له أخذه من زكاة أو كفارة أو صدقة تطوع أو وجبة (وجب أخذه) نقله جماعة منهم
الأزم والمروزي وقطع به في المستزهد والمتنبي هنا واختار ابن جلدان أنه يسقط وهو معنى
ما قطع به المصنف وصاحب المتنبي وغيرهما في الهبة بين القولين وبكره القول بوجوب أخذ
وقالوهما كون أهله (وأن استقرت نفسه بأن قال سيعيش في فلان وأولاه يعش على
فلان بأس بالرد) نص عليه فرواه الجماعة زادوا وأودوا وكانه اختار القول بالبر وروى ردها
وسأله جعفر بحر أم أخذه كالأل (وأن سأل غيره لم يحتاج غيره في صدقة أوج أو غيرها وأما
فلان) لم يفتي من كشف الكربة عن المسلم (والتعريض العجب إلى أحمد) من السؤال قال
لا يجب لنفسه فكيف لغيره معروض أحب إلى (ولو سأل من ظاهره انقرض يعطيه شيئا)
وأطلق دفعه إليه ثم اختلف أهل هوقرض أو صدقة (قبل قول الدافع في كونه قرضا) لأنه أدرى
بنيته (كماله مقدرا كمسرة درهم) لأن التذمر بقرينة القرض (وأن قال) السائل (أعطى
شيئا في فقر قبل قوله في كونه صدقة) علام بقرينة قوله أنه يعبر (وأن أعطى مالا بقرينة حاز)
له (أخذه) (الذي) (و) زاله (هذه) أي عدم الأخذ (والأولى العمل بعينه المصلحة) من أخذ
وعده وحسن أحمد عدم الأخذ في روايه وكان لا بد له بالسلامة شيئا (الثالث العاملون عليها)
لنفس (لجواب) للزكاة (وكتابت) على الجاني (والمسلم) للزكاة من مستحقها (وحاشي) أي
جامع (الروائي) وعدادها وكيال وزان وساع) بعته الامام الأخذها (وراع جمال وجمال
وحاسب وحافظ ومن يحتاج إليه فيها) أي في الزكاة لغيره في معنى العامل (غير قاض رول
وباق) لاستعانتها بماله في بيت المال (وأجره) كيلها ووزنها (أخذها) أي حال تسليمها
(ومؤنة دفعها على الناسك) لأن تسليمها عليه كذلك مؤنة أم مؤنة ذلك حال الدفع إلى أهل
الزكاة من سهم العمل (ويشترط كونه) أي العامل (مسليا) لقوله تعالى لا تتخذوا بطان من
دونكم ولأنها ولاية ولا يشترط الأمانة أشبه الشهادة (أمينا) قال في القروع ومراهم بها
العماله قال في البدع وفيه نظر (مكلفا) لأنها ولاية بغير المكلف معنى عليه (كائنا) في ذلك
لأننا من قول الولاية فاشترط فيه ذلك كثيرا (من غير قولي) (الفرقي) لأن الفضل بن العباس
والمطلب بن ربيعة سالا النبي صلى الله عليه وسلم العمال على الصدقات فقال إن الصدقة لأهل
لمجد ولا لأن محمد وهن وفي الضرم لا يجوز مخالفتها إلا أن دفع إليه أجرة من غير الزكاة قاله في
الفتي والشرح (ويشترط عمله) أي العامل على الزكاة (بأحكام) الزكاة أن كان من جملة
التقوى (بعض) أي الذين يفيض إليهم عموم الأمانة إذا لم يكن عالما بذلك لم تكن فيه كفايته
(وأن كان) العامل (منفقاً) قد عين له الامام ما يأخذ حازان لا يكون عالما (بأحكام) الزكاة
(قاله القاضي) في الأحكام السلطانية لأجله الصلاة والسلام كان بيعت الجمال وكتبته لم
ما أخذون وكذلك كتب أبو بكر الجمال (ولا يشترط حرمته) لحديث أنس مرفوعا انهموا
وأطيعوا لو أن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبا وراه أجلا بخاري ولأن الله يحصل
منه المقصود أشبه الحر (ولا يشترط فقره) (أما حديث أبي سعيد رقه له لأجل الصدقة
لنفي الخشية لعامل أو رجل اشتراها بما له أو غارم أو غاضى) سبيل الله أو مسكين تصدق عليه

قارضا فلا زكاة فيه (وبعض نص به
بابا) بحسب ما نقل إليه قاله
وأن أخرجهما مالك سنلا ورويا
وعنه ابن من يأخذ زكاة لنفسه
ليجوز وكانت فلا تخرج صغيرة
من ماشية عن كبار وان أخذها
من صاع كذلك فقد أساء ويرده
أن بقي بحاله وأن تلف رده مثله
وأن جفقه ووصفاه وكان قدر
الواجب فقد استوفى ما كان
دونه أخذ الباقي وان زاد رد القفل
(وبعض القطع) لغير (مع
سمنور صاع بلانته) لغير أهل
الزكاة أي لكون الساعي كالوكيل
عنهم وتؤخذ زكاة بحسب
الغالب (و) بحر على مزل
ومتصدق (شرا من كاه أو صدقة)
ولمن غير أخذه هاهنا (ولا يصح)
الشرائط غير لا تشترط ولا
تعد في صدقة وأن أعطاه
بدرهم فإن العائد في صدقة
كالعائد في قبضة متفق عليه
وحسب ما إذا تراجعت شيئا
حده أو طمع ما في مثله أو خوفا
أن لا يهله بعد فان عادت إليه
بغير أثر أو وصية أو جهة أو دين
سلب الخبر (وسن) لآمام
(بعض خالص) أي حازر يطوف
بالفضل والكرم ثم يحضر رقد
ما عليها حافا (لثمرة تحمل وكرم
بذاصلاحها) أي الثمرة تحلب
عائنه كان النبي صلى الله عليه
وسلم يبعث عبد الله بن رواحة
إلى يهود ليخبرهم عليهم الفضل
قبل أن يترك كل متفق عليه وفي
رواية لأحمد وأبي داود لكي
يجمع الزكاة قبل أن تؤكل
الشمار وتفرق وتخرص عليه
الصلاة والسلام على امرأة نودا القرى حذيفة لها رواه أحمد وهو أحسن في معرفة الحقيق

بما لا يظن لحاز كتفهم المتلفات ومن كان يرى استحبابه أو بكرهه رضي الله عنه ٤٨٩ تعالى عنهما (وبكني) خاص (واحد)

لأنه يتفعل ما جهده فيه كما ك
وقائ (وتمتير كونه) أي
انقراض (سما) أي لا يلزم
بكونه من مهورى حسب
مخروص عليه دفعا لربته
(خبرا) مخرص ولقنا لأن غير
الخير لا يحصل به المقصود ولا
يؤتى بقوله (وأجرة) أي
انقراض (على رب المال) له
في الد (والا) سنا ما مخرصا
رقتيه (أي ما ك تخيل وكرم
مابقه درص) لمخرص الثمة
بنفسه أو بوقعة عارف (ليعرف)
قدر (ما يجب) عليه زكاة (قبل
تصرفه) في الثمرة من مختلف فيه
ون أراد بقائه في الجذاذ
ويعطيه لم يحن مخرص (وله)
أي انقراض أو رب المال ان
لم يعطه حارس (المخرص
كيف شاء) ان انقراضه انزعفان
شخص في لغة أو كرمه على
حدة أو حرس الجميع وقسمان
يعطيه ويظفر كنية رطبنا أو
عشمان كجهي مقرر أو زيب
(ويجب حرس) ثمر (متنوع)
كل نوع على حدة (ر) يجب
(تركيبه) أي المتنوع من
نوع وزرع (كل نوع على حدة)
فخرج من الجيد جدا منه أو
من غيره ولا يخرى عنه روى
ولا يلز. خارج جيد من روى
(ولوشا) أي حرس وتركه كل
نوع على حدة لا اختلاف الأنواع
حل الحافقة وكثرة حسب
انهم والمدينة (ويجب تركه)
أي انقراض (لرب المال) الثلث
أوالربع فيعتمد (خاص في أجمه
بترك (حسب المصلحة) لم يثبت من أبي حنيفة مرغوا لمخروصا

منها فأهدى منها التي رواء أبوداود وابن ماجه قال في انقروص وظاهرة لا تشتط ذ كوربه
وهذا متوجه قال في المدعى عليه من جهة أنه لم يرد ما يدل عليه من تطليلها والولاية
فلها قال (واشتراط ذ كوربه أولى) من القول بديم اشتراطها وكان لم يمتصوا على
ذلك لوضوحه (وما يأخذ العامل) من الزكاة فهو (أجرة) وذلك ذ مخرج غناه (ويجوز
أن يكون الزكاة في المال) لقر كاة (وتحويها) كالسائق (كافرا أو عبدا وغيرهما) منع
الزكاة كدوى القرى قال في الانصاف بشر خلاف تعلمه (لأن ما يأخذ أجرة عمله لا للمالته)
بجلاى الجارية ونحوه (وأن وكل) مسلم (غيره) في تفرق زكاة لم يدفع اليه من سهم العامل
ويأتى (لأنه ليس بمامل بل وكيل (وأن تلف المال) أي الزكاة (بيده) أي العامل (بلا تفرط
لم يعين) لأنه أمين (وأعطى أجرة من بيت المال) لأنه لم يأخذ من بيت المال (وأن لم
تتلف) الزكاة (أنه يعطى أجرة) منها (وأن كان) أجرة (أو كرم غنا) لأن ما يأخذ العامل
أجرة في المنصوص عنه (وأن رأى الامام اعطاه) أي العامل (أجرة من بيت المال) ووفر
الزكاة على باقي الاصناف فعل (أو) رأى الامام ان يجعل له رزقه (أي في بيت المال) نظير
عماله (ولا عليه منها شيء) الامام ما داه له لجهاده مع علم المفسدة (وغير الامام في
العامل ان شاء ارسله) لفض الزكاة (من غير عقول) لاسمه في ان شاء عقوله اجازة) باجر
معلوم ما على معلوم أو مذهب معلوم (ثم ان شاء) الامام (جعل له) أي العامل (أخذ الزكاة
وتصرفها) كما تقدم في قصصنا من رضي الله عنه حين بعته النبي صلى الله عليه وسلم إلى بن (أو)
جعل له (أخذ فقط) ويقرها الامام وهذا واضح اذا كان في البلد من المال والمساواة لا فقد تقدم
بحرم نقل الزكاة الى بلد يقتصر اليه الصلاح من المسمى (وأن أخذ) الامام (له) أي العامل
(في تصرفها أو أطلق) فلا يملكها بالتفريق ولم يملكه عنه (فبه ذلك) أي تصرفه في ممتلكها
لما روى أبوداود ان زبداوى عمران بن حصين الصدقة فلما جفيل له أين المال قال لو ك
مال أخذناها كما نأخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعناه حيث حكمنا
أضربها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (والا) بأن قال له لا تصرفها (فلا) يفرقها لتصور
ولا يخر (وذا ما خر العامل بعد وجوب الزكاة فلا يأخذها) أي الزكاة (من زبسة أخرى أو
عبد غيره) انتظره أرباب الاموال ولم يخرجوا (زكاة) منهم نفهم منه لا يقدروا على أخذها لأن
مذقة بعد طائفة قاله في الاحكام استأطنة ولعله اذا خشم ضرر ابا لأخراج والا فهو واجب
على الله ورحمت الله (والا) أي لو لم يكن تأخره لمقر (أخرجوا) أي أرباب الاموال الزكاة
(منهم) انتقدوا دفع اليه (باجتهاد) ان كانوا من أهله (أو توليد) مجتهدان لم يحكموا ولا
للاجتهاد (ثم اذا حضر العامل وقد أخرجوا) زكاة منهم (وكان اجتهاده مؤدبا) اجاب
ما سقط رب المال (الى) الزكاة على ما حرم رب المال فظروا كان وقت مجيئه (أي العامل
باقيا) عادة (فاجتهاد ما مل أمضى) من اجتهاد رب المال بشد كونه مذكرا مذكرا لا سقط
بعض الزكاة (ون كان) وقت مجيئه العامل عدة (فأشده اجتهاد رب المال أخذ) فلا تقتضه
العامل لأنه قبل فعله بلا تهمة (وأن أسقط العامل) عن رب المال بعض الزكاة (وأخذ)
العامل (دون ما يعتقد له) واجتنبه (لزمه) أي رب المال (الأخراج) أي أخرج ما بقي
عليه من الواجب (فيم يئمه وبين الله تعالى) به معترف بوجوب ما عليه لاهل السهم (وأن)
ادعى المال فيها) أي الزكاة (فالعامل وأكر) العامل قضاء ما منه (مدى) قال في
الدفع (اليه) له مؤخر بلعين كما تقدم (وحلف العامل) انه لم يأخذها منه لأنه منكر (وبرئ)

الملك الفقير أقل رحمة عليه بها (وان أدي العامل دفعها الى الفقير) وقوله (فانكر) الفقير ونحوه (صدق العامل في الدفع) الى الفقير لانه أمين (و) صدق (الفقير في عدمه) أي عدم الأخذ لانه منكسر قال في شرح المنتهى وظاهره بلايين (وبقبل اقراره) أي العامل (بقبضها) أي الزكاة من ربحها (ولو عزل) العامل كما أمر بحكمه بعد عزله (وان عمل امام أو نائبه على زكاة لم يكن له أخذ من منها) أي الزكاة (لانه يأخذ زكاة من بيت المال ويقدم العامل بأجرة على غيره من أهل الزكاة) لانه يأخذ في مقابلة عمله بخلافهم ولهذا لا يجوز الصدقة عن أجره ثم له من بيت المال ثم يعطى الادم فالاهم وهم أشد حاجة (وان أعطى) العامل من الزكاة (له) الأخذ وان تطوع بعمله لقصة عمر (رضي الله عنه) وهي أنه صلى الله عليه وسلم أمر له بماله فقال يا أبا عبد الله فقال إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكل وصدق متفق عليه (وتقبل شهادة أرباب الأموال عليه) أي العامل (في وضعه غير موضعه) الشروع وضعها فيها لانه لا يدفعون عنهم بها من غير إبراءهم بالدفع اليه مطلقا (ولا) تقبل شهادتهم عليه (في أخذها منهم) لانها شهادة لانفسهم لا عنهم بصدقة بلايين كما تقدم (وان شؤبه) أي بأخذ العامل الزكاة (يعني) أي بعض أرباب الأموال (لبعض قبل التناكر والقصاص) بينهم بين العمل (قبل) منهم ذلك لعدم المتناكر (وغير العامل) للفقير ما ثبت عليه أخذه (والأ) بان كان بعد التناكر والقصاص (فلا) تقبل شهادتهم بعد ذلك له دابة (وان شهد أهل السهمان) يضم السهمان أي جمع سهم كالمساهم وهم أهل الزكاة القاضون لها (له) أي العامل (أو عليه لم يقبل) منهم ذلك لما فيها من جلب النفع (ولا يجوز له) أي العامل (قبول هدية من أرباب الأموال) لحديث هذا بالعمال غلول (ولا يجوز له) أي العامل (أخذ رشوة) ينتهت الزاويها ما بعد طلب والهدية قبله (وبأن عند هدية القاضي) في باب أدب القاضي يوضع من هذا (وما خان) العامل (فيه) أخذه (الامام) ليرده الى مسقطه لقوله عليه الصلاة والسلام من استعملناه على عمل فخاله ذلك فهو غلول رواه أبو داود (ولا) يأخذه (أرباب الأموال) لانه لا يملك ذلك ان أخذه منهم شيئا طلبا ولا مأوى بل فلهم أخذه (قال الشيخ) ولم يرفع حساب ماؤله اذا طلب منه (وقال ابن تيم) لا يلزمه واقتصر عليه في المبدع (الرابع المؤلف فيهم) فتنص (وسمى بها) لانه عليه الصلاة والسلام أعطى الخوفاة من المسلمين والمشرىين في مطون عند الحاجة ويحمل ترك عمر وعثمان وعلى أعطاهم على عدم الحاجة الى اعطائهم في خلافتهم لا لقسوطهم فان الآية من آخر ما نزل وأعطى أبو بكر عدي بن حاتم والزبير بن بدير ومنع وجود الحاجة في جمر الزمان واختلاف أحوال النفوس في القوة والضعف لا يعني فساده (ومر رؤس قومهم) وكذلك المقتنع وغيرهم من السادة المطاعون في عشارهم فمن لم يكن كذلك لا يعطى من الزكاة لأن ليف وان حشيتهم وانفسهم ما في ظالم لهدم تبارك اسم المؤلف (له) من كافر برحى اسلامه أو كف شره (لما روى أبو سعيد قال بعث على وهو باين بذهبية فقسما رسولنا صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر الأقرع بن حابس الخثالي وعيينة بن بدر الغزاري وعقبة بن علاة العامري ثم أحديني كلاب وبوزيد الخبر الطائي ثم أحديني نهبان فغضبت قبر بش وقالوا لعلي صدقنا قد وعدنا فقال اني انما ماتت ذلك لانا لنفهم متفق عليه قال أبو سعيد القاسم بن سلام وأما الذي يؤخذ من أموال أهل اليمن الصدقة (و) من (مسلم برحى بعثت قوة أعمته) لما روى أبو بكر في كتاب التفسير عن ابن عباس في قوله تعالى والمؤثف قالهم قوم كانوا يؤمنون برسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضيهم من الصدقات فاذا أعطاهم من الصدقة قالوا هذا دين الله صلى الله عليه وسلم يرضيهم من الصدقات فاذا أعطاهم من الصدقة قالوا هذا دين

(فأرباب المال أكل فندرك) أي الثلث أو ربع (من عمر) نصا (و) يأكل مالك (من حساب العادة) وما يحتاجه ولا يحتسب ذلك (عليه) قال أحمد في رواية عبد الله لا بأس أن يأكل الرجل من غلته بقدر ما يأكل هو وعياله ولا يحتسب عليه (وبكلمه) أي عاله أكله (ا) صابان لم يأكله لانه موجود بخلاف ما رواه (و) في نسخة زكاة ما سواه بالقطر) فالزكاة الشريعة خمسة أوسق ولم يأكل منه شيئا حسب الربع الذي كان له أكله من النصاب فيكمل وتؤخذ منه زكاة الباقي وهو ثلاثة أوسق وثلاثة أرباع وسق (ولا يجدى) رب المال من الزرع قال أحمد وقدمه له المروزي عن غريب السهميل قيل أن يقسم قال لا بأس أن يأكل كل منه صاحبه ما يحتاج اليه قال يندى للقوم منه قال لا حتى يقسم وأما التبر فماترك خاوص له صنع ما شاء (وبزكي) رب مال (ماتركه خاوص من الواجب) فصلافة لا يسقط بترك الخاوص (و) يزكي رب المال (ما زاد على قوله) أي لخاوصه أي يحيى منه ثمأرو زبيب كذا (عند جفاف) لما سبق (ولا) يزكي رب مال (على قوله) أي الخاوص (ان) نقص الشمر عاله لانه لا زكاة عليه فيما ليس في ملكه وان ادعى غلط خاوص واحتل قبل قوله بلايين ولا يكتظ بخور نصف لم يقبل لانه كذب كدعواه كذب خاوص عدوان قال لم يحصل في يدي الا كذا قبل قوله لانه قد يتلف بعضها لا يعلمها (و) ما تلف (من عمر) عتبه أو رطب يفعل

مالك) هـ (أو) بخرطة (من زكاة) أي الناقص (بخرطه زكاة) أي بما ٤٩١ كان يحيى منه ثمنه أو زيد أو لم يلف لان

للمالك ما لم يلف لان
وأنه يفتقر إلى الجني ولو تلفه
فيضمنه بخرطه أو لم يلف لان
فقال لا يلف ما لم يلف بخرطه
سقطت زكاته. وتقدم (ولا
يخرطه من غير خرطه) لان من
لم يرد في غير جوارحه فما يمتنع
في المروق والناقص فيمكن أنبان
الحرص عليه والحاجة إلى أكلها
ربطتة أنتم غير ما يمتنع
القباس ولا خلاف أن الحرص
لا يخلل الحبوب

فوقيل والزكاة في خارج
من أرض مستعارة (على
مستعير) دون مستعير (و) الزكاة
في خارج من أرض مبيعة على
(مستعير) أرض (دون
مالك) بها أثمار كاملة فكانت
على مالكه كاله حصة وكألو
أرضه جوارحه ما يخرطه وذن
أن يضمن حقوق زرع وذلك
لأنه يزرع لم يجز وتقدم بقدر
الزرع عند إخراج فاته من
حقوق الأرض على من يبيده
(وعلى حصة غاصب أرض
زرعه) من أرض مقسومة بين
أكثر من مالكين بقدر حصصه
(ركاه) غاصب لا يشترط ملكه
عليه (ويزكاه) أي الزرع
(ربها) أي الأرض المنصوبة
(أن ظنك) أي الزرع (قبل
حصصه ولو لم يملكه لا لانه
يملكه بمنزلة بذر وعرض
وأحقه فله أن يملكه إلى
أن يزرعه فكانه أخذ من
(ويجتمع حشر وخراج في)
أرض (خارجية) فهو موهبة
أخر جبالكم من الأرض

صالح وان كان غير ذلك عاود (أو) برجي مطعته (اسلام نظيره) لان ما يكره على عدي بن
حاتم والى ركان بن بدرهم حسن نيائهما واسلامهما جاهد اسلام نظيرتهما (أو) برجي
مطعته (نصفه في الجهاد) (في) الدفع عن المسلمين) بان يكون في طرف بلاد الاسلام اذا
أعطوا من الزكاة دفعوا الكفار عن بلدهم من المسلمين والأقلا) أو كفره كالحجج ونحوهم
أو دفعه على جباية الزكاة من لا يطعها) بان يكونوا أئمة أو طوائف من الزكاة جباة من لا يطعها
(الان يحثونهم ويدفعونهم عن بلاد الاسلام اذا أعطوا من الزكاة جباة من لا يطعها) أي من
لا يطعها بالان يحثونهم ويدفعونهم (ويقبل قوله في نصف اسلامه) لانه لا يلف الا من جهته (لا)
يقبل قوله (انه مطاع في قومه الا يمينه) لانه لا يلف الا قامة الدين عليه (ولا يحصل في زكاة المسلم
ما يأخذ من أعطى ليكن شره كالحمد بقله ما مل) والشره (والا) أي وان لم يكن أعطى ليكن
شره كان أعطى ليقرب عيانه أو اسلام نظيره أو نصف في الجهاد أو الدفع عن المسلمين ونحوه
(سئل) له ما أخذ كباقي أهل الزكاة (القباس الرقاب) فأنص (وهما المكتوبان للمسلمين
الذين لا يجذبون وفاء ما يؤدون ولومع القوة والنكسب) نص عليه لم يوص قوله تعالى وفي الرقاب
قال في المبدع لا يعتد في المذهب انهم أي المكتوبون من الرقاب يدل على قوله اعتد في الرقاب فانه
يشبه لهم وفي قوله تعالى في كتابك يوم الأمان ما عار به ولا يملك المال على سيده وبصرفه إلى
أرض جباية فكان له الاخذ منها ان لا يجذب وفاءه كالنحر (ولا يدفع) من الزكاة (إلى من خلق
عقده على يمينه) لانه ليس كالكتاب اذا لم يكن ملك به ولا يصرفه إلى أرض جباية
فلا إعطاه أعطاه سيده لا في الرقاب (ولكتاب الاخذ قبل حلول قيمه) ثلاثون إلى نفسه
عند حلولها قيمه ولا يمينه (ولتفتت) الزكاة (بيده) أي المكتوب (أجرات) ربهما ووجود
الائتاء للمأمور به (ولم يفرغوا من حقها) لانها مأمور به (ولا يدفع) أي المكتوب
(ما يقضي به دينه) لم يجز له أن يفرغ غيره (لانه انما أخذ حرفة) (وإذا فرغ من وظيفته)
المكتوب (تبرع من سيده وأقربه معه) أي زكاة (له) أي المكتوب (فقد) نصه في
الراجين والمحالين وقيل مع فقره وقيل بل أعطى اختياره أو بكره والناضى فانه في الحوزين
وقد هوى الحر رقبيل بل هو المكتوبين قاله في نصف ومع في نصف ان يرجع أنه قد فضل
أدعته باده أو أبراءه ولو جزه في النكاح وانضم ولا فادات ولو جزه وقد كره أن
يحدوس وأدراك الفاه وبهرهم هـ وهره في جزه من المصنف فيما في قوله وقد فضل
من غاروم كتابه إلى آخره (ولو يجز) المكتوب (أودت سيده) أو أنشأ به أو أنشأ به أو أنشأ به
والدوس بيده فهو سيده) كونه له (ويجوز الدفع) أي دفع الامام أو نائب الزكاة (إلى
سيده) أي سيده المكتوب (بلاذنه) أي أن المكتوب كونه في الدين بها (وهو) أي دفع زكاة
إلى سيده المكتوب (أدنى) من دفع زكاة إلى المكتوب كونه له (فان زك) المكتوب
(بجزه) عن الوفاء (تخلف من سيده) بطلان ما لو دفع المكتوب ثم دفعه سيده كالتقدم
(ويجوز أن ينفق بها) أي زكاة (أسير) سيده أي أن يكفره (نص عليه) لانه لا يفرق من
الاسير فهو كغيره من العبد من الرقاب ولا فيه عوارض في كونه سيده أي أن يفرق من الرقاب
بطلان ما لو دفعه سيده من الرقاب (أو أن يفرق من الرقاب) بطلان ما لو دفعه سيده من الرقاب
المعنى ومثله لو دفع إلى فقير مسلم غريمه سلطان ما لم يفرج حره وهو زان يشتري بها) أي
الزكاة (رقبة تبتها) روى عن ابن عباس سيده قوله تعالى وفي الرقاب وهو من الرقاب بل
ظاهره فان الرقبة تنصرف ليه إذا أطلقت كونه تعالى فقير برقبة (ولا) يجوز أن يشتري
من الزكاة (من يفتي عليه بالشره كرحم محرم) كاحيه وعنه لان نفع زكاة عار لحره المحرم
وحديث فيما سقت السماء والعشر وغيره فالخراج في رقبتهما والعشر في غلتهما ولان حبس الجرح لا يملك من الألفاع وسببه

فراحمنا مالكم والفرق محركا
 مستعزر رطل عراقيه وهو
 مكيل مرف بالمدينة ذكره
 الجوهري والفرق ستة اقطا
 وهي ثلثة اصع (ولازكاهيا
 ينزل من السماء على النهر
 قان والترخيل والشرخيل
 ونحوها كاللذن وهو مل وندى
 ينزل على نبتا كاه المعزى)
 بكسر الميم وهو المعز واحدوه
 اسم جنس وواحد المعزى هاهن
 (فعلق ثقل الرطوبتها) اى
 المعزى (فتؤخذ) منها لعدم
 النقص والاصل عدم الوجوب
 شبه سائر المباحات من الصيود
 وغار الخاليع انه القياس في
 الصل لولا الترفيع (وتعظيم
 اموال المشرك) تعظيم اموال
 (الخارج بقدر معلومها بل) نصا
 لانه يقتضى الاقتصاد عليه في
 تلك ما زاد ووفر من مافى هذا
 منافع لموضوع العمالة وحكم
 الامانة مثل احد في رواية حرب
 عن تفسير حديث ابن عمر
 القائل ان ربا قال هو ان يستقبل
 القرية فيها الملوح والنخل
 فسيار ما اى في حكمه في
 البطلان وعن ابن عباس ياكم
 والربا الاوى الثمالات الاوى
 القائل والتمار والقبيل الكفيل
 (فصل) وفي المحدث بكسر
 الدال وهو المكان الذي عذب به
 الجوهري ونحوه سمى به لسكون
 ما بينه الله فيه اى افلته به ثم
 سمى به الجوهري ونحوه وسواه
 المنطبع وغيره (وهو) اى
 المعدن (كل متولد الارض
 لا من جنسها) اى الارض اجرد
 التراب (ولانبات كدبه ونضه وجوهرو دلو وعقيق ومفرور ص وحديد وكل

الفاضل) حوازه في النخل كالقرص وهو ظاهر كلام اجدوا نخر في وجهه بعضهم لان كلام من
 سبيل الله والفقر لا فرض عليه فهو منه كالنقوع (الشامان ابن السبيل) لنقص والسبيل
 الطريق وسمى المسافر اياه للازمة له كما قاله الولد البليل اذا كان يكثر الخروج فيه وكما يقال
 لطير المسافر ان المسافر لازمه له (وهو المسافر المقطوع) اى يسفره (في سفر طاعة) كالسفر
 الصحيح والمسلم المسمى ولاه وصلة الرحم (او) سفر (مباح) كسبيل برق (دون المنفى) السفر
 من بلده لان الامم لا تتناوله حقيقة وانما يصير ابن سبيل في اى حال (وليس معه) اى
 المنقطع بغير بلده (ما يوصله الى بلده او) يوصله الى (متمنى قصده) بان انقطع قبل البلد
 الذي قصده وليس معه ما يوصله اليه (وهو عده الى بلده) لان فيه اعانة على بلوغ الغرض
 الصحيح (ولمعه غناه سلده) لانه ما خرج من الوصول الى ماله وهن الانتفاع به فاشبهه من سقط
 مناعه في الصراضاع (يعطى) ابن السبيل (لدائن) للنقص (ولو وجد من بقرضه) ذكره
 الشارح وغيره خلافا لما قبله من ضرر القرض (فلان كان) ابن السبيل (فقرا في بلده
 اعطى لعقره) ما يكفيه سنة (و) اعطى (لكونه ابن سبيل ما يوصله الى بلده وكذا لو اجتمع في
 غير مدينتين) وانى (ولا يقل قوله ابن سبيل الا يمينه) لان الاصل عدمه (وان ادعى) ابن
 السبيل (الحاجة ولم يعرف له مال في المكان الذي هو فيه) قبل قوله بغير يمينه لان الاصل عدم
 المال (اولدعي ارادة الرجوع الى بلده قبل قوله بغير يمينه) لان ذلك لا يبرر الامنة (وان عرف
 له) اى لان السبيل (مال في المكان الذي هو فيه لم يقل دعوى الحاجة) لانه خلاف الظاهر
 (الا يمينه) تشهد بحاجته (ويعطى الفقير والمساكين تمام كفايته حاشية) لان وجوب الزكاة
 يشتر كل حول فيه في ان يأخذ ما يكفيه السنة (و) يعطى (العامل قدر اجر مثله ولو اوزر
 اثنين) لان الذي يأخذ من سبب العمل فوجب ان يكون بمقداره (ويعطى مكاتب وغلام
 ما يقتضيه دينهما) لان حاجتهما انما تتنازع في ذلك (ولو دينا لله تعالى) كدين الادبى لانه
 احق بالوفاء (وليس لهما) اى المكاتب والغلام (مرفق الى غيره كقاز) وابن سبيل (وتقدم
 مرفق اقرب ربا) (يعطى) (لثرائف ما يحصل له بالتأليف) لانه المقصود (و) يعطى (الغنازى
 ما يحتاج اليه لغزو دوان كثير) ذلك لان المقصود لا يحصل الا به (ولا يزاد احد منهم) اى من اهل
 الزكاة عن ذلك لان الدفع للحاجة فيتمتع بها (ولا ينقص) احد منهم (عن ذلك) لعدم انقضاء
 حاجته اذن (ومن كان) من الفقراء والمساكين (فادعيا) اخفاها بكمهم) لان كل واحد من
 هائلتهم مقصود به حاجته فيعتبر لها بغير تفرد (ولا يعطى احد منهم) اى الله كورين من
 اصناف الزكاة (مع اتقى) لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحمل الصدقة لغنى ولا دى رضى سوى
 رواد اوداد و الترمذى من حديث عمرو بن العاص والمرق القوة والشدة والسوى المستوى
 الخفاق التام الاعضاء (الار بعد العامل) قال في الشرح والمبدع غير خلاف لعلمه (والوفاة)
 لان اعطاهم بمعنى يعنفه كانه زى (والغنازى والمارم) لاصلاح ذات البين ما لم يكن دفعها
 اى الحاجة (من ماله وتقدم) في الباب الحديث انى ساعد مرفقا لاهل الصدقة لغنى الانغازى
 سبيل الله او اعامل عليها او تارم رواد اوداد و لانه تعالى جعل الفقراء والمساكين صنفين
 وعد بعدهما بقية الاصناف ولم يشترط فيهم الفقر فدل على حوازالا لا نفع الغنى (وان فضل مع
 غاروم مكاتب حتى ولو سقط ما عليهم ما يبرء او غيرها) فضل مع (غاز وابن سبيل) شى بعد
 حاجتهم لمهم رده كالأخذ شى للثمة وفضل منه) شى لمهم رده لانهم لا يمكن ان يكون ذلك من
 كل وجه بل مكسرا حى ولان السبيل لى فيجب رده قبل ان يمتدح لاهل الصدقة لغنى (وان فضل مع
 المكاتب شى من حاجته من صدقة التنازع لم يترتب مع منه) لان صدقة التنازع لا يترتب فيها

والمرور من يومها وشتم قال
أحد كذا وقع عليه اسم الحسن
فنه الزكاة حيث كان في ملكه
أوفى الدار وجزم في الرعاية
وغيره ما بين منه رحاما وبراما
وعمر من وشوما وحدت
لازكاة في هجران مع محول على
الاحراز التي لا يرغب فيها مادة
قاله القاضي (أنا) استخراج ربع
العشر) ثم قوله تعالى وما
أمر جناتكم من الأرض ولأنه
مال زوجته أخرج خمسة فإذا
أخرج من مدون جيش كانه
كأذهب وانقضى (من حين قد)
أذهب ونصف (و) من (قبة
غره) أي التصدق بصرف لأجل
الزكاة تحدث ملك في الموطأ
وأي داود أن النبي صلى الله عليه
وسلم قطع بلال بن رباح المزني
لعمادته القلبية وهي من ناحية
الفرع تلك المصادق لا يؤخذ
منها إلا زكاة إلى اليوم قال أبو
هيذا قلة بلا مدونة بالجز
(شروط بأوقعها) أي التصدق
وقية فغيره (نصا) بدسبك
ونصفه) كسب وخرقوا خرج
ربيع عشر بترابه قبل تصفيته
ودان كان باقيا لا يقتضيه وقبل
قول أحد في فقهه لأنه فارم فلن
صفاه فكان قدر الواجب أجرا
وان اردوا زيادة الأن يسع له
الخرج وان نقص في المخرج
وقد كرت عليه في المصلحة
(ولا يحتجب بمزق) أي السلف
والنصفه فبسطها وركي الباقي
بل لكن وظهروا من كونه
حساد وداس وفي كلامه في
شرح مذكرة في الحاشية

الحاشية خلافا لكانوا تلف في أيديهم بغير قهر ولا رجوع عليهم (والباقيون) وهم
الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم (أي الذين أخذوا مستورا فلا يردون شيئا)
لأنهم ملكوا ما لم يستقروا وقد ألقوا بينهم قرب (ولو ادعى الفقير من عرف بقضي أودى
أمناته مكاتب أو غارم لنفسه لم يقبل إلا بسنة) لأن الأصل عدم مدعيه وبرائة الذمة (بخلاف
فان) فإذا ادعى رادنا لغزو أو على مراهي وكذا لو ادعى بن السيل أراد ما له وجو قد تم (وكيف
اشتهر الغرم للأصلاح ذات الدين) أي استفاضته فمقتوم عقلم البينة به (فان شئني) الغرم
لأصلاح ذات الدين (لم يقبل إلا ببينة) لأن الأصل عدمه (والبينة فمعرفة ثلاث
رجال) لما تقدم في حديث قيس بن قهر عليه الصلاة والسلام ولا تحمل المسئلة إلا بالأحد ثلاثة
رجل أمابته فانه حتى يتسده له ثلاثة من ذوي الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقه لخلته
للمسئلة حتى يصيب قوام من عيش أو سدا من عيش رواء سمل (وان صدق الملك ما كتبه) (سجد)
قبل وأعطى لأن الحق في العبد يسجد إذا أقر بانتقال سقه عنه قبل (أو) سجد (أنه) زفره
قبل وأعطى لأنه في معنى المكاتب وفيه وجه لا يقبل لجواز وأعطى ما على أخذ المال (وان
ادعى الفقير من لم يعرفه حتى قبل) قوله لأن الأصل استحسان الحد أنسابه والظاهر صدقه
(وان كان مسلما) بفتح الميم وسكون الهمزة أي شديدا قويا (وعرفه كسب) بكفه (لم يجز
اعطاه ولم يملك شيئا) لأنه في بكسه (فان لم يعرف) له مال (وذكر أنه لا كسبه له اعطاه من
غير عين) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخلص في ذلك (اذن) يعلم كذبه (فان علمه بطله لعدم
أهليته لأخذه) (بعد أن يخبره وجوبه في ظاهر كلامهم) وثلاثة من ذوي الحجى في التعليق قاله
الفرع وزجره في المدح (انه لا حظ فيه للفقير ولا لقوى مكتسب) لأن الذي صلى الله عليه وسلم
أعطى الرجلين الذين سالا أول ما لم يخلصهما وفي بعض رواياته أنه قال: أتينا النبي صلى الله عليه وسلم
فسألنا من الصدقة فقصدهما النظر فرأنا جلدنا فقال: إن شئكما أعطينكما ولا حظ لهما في ذلك
ولا لقوى مكتسب رواء أبو داود (وان رآه فملا ليل قوله) (أي) استغفر الله لهما من ذلك
الفتي قال أنه لا يصحهم المأهل أغنى لمن التفت (لكن ينبغي أن يخبره بها زكاة) وان رآه
ظاهر المسئلة اعطاه منها ولم يبرهن (والندرة على اكتساب المال با خضع ليس حتى يعتبر فلا
تقع المرأة) الفقرة (من أحد) كذا إذا كانت ممن يرغب في نكاحها لم تقدر في تحصيل المهر
بالنكاح) لأن النكاح لا يقصد المال بل السكن والأولاد وقد لا يكون لها رغبة فيه (فلا تخبر
عليه) كرجل مثل انطلق أو الطلاق حتى عوض أو العلم عن دم عد على ماله (وصكذا
وأولدت) لا تخبر على النكاح أو فاديتها (أو كان لها غلب ينهاجوت في الفقه) فلا تخبر على
الزواج فذلك (ونقدم) إذا تفرغ القادر على النكاح (بطلب) فلم وتقدر (بجمع) بين طلب
العلم والنكاح (انه يعطى) لأن تفرغ للعداء القصور ونفعها (فان ادعى أنه عا) يأخذ
مهر من الزكاة (فقد) في ذلك (واعنى) كما أنهم لأن الظاهر صدقته ونشوقه لبينة على ذلك
لا سيما في أقرب وكما يخلو في حاجة نفسه (ومن غره) في معصية كسب بخر (أو) سرف
معصية) كقطع طريق (لم تقدم إليه إلا أن توب) لأنه في معصية (وذكر) سرف
مكر (روا) سافر (نزهة) فلا بد من الزكاة لأنه لا حصة به في هذا السفر (ولو أطلب ماله في
المعاصي حتى افتقر دفع إليه من سهم الفقراء) أو المالكين صدق اسم غنير واستكن عليه
حين الأخذ (ويصعب صرفه) أي الزكاة (والأصل في التوبة) كماله كسب صنف ثم أن
وجد جميع الأصناف (حيث وجب الإخراج) لأن في ذلك خروجا من اختلاف ونحوه فلا خلاف
بقينا (ولا يجب الاستيعاب كالأمر في (لا يجب) (التمديد من كل صنف) أي لا يجب

(ولا) يحتجب (بمؤنة استخراج) مدين إن لم تكن دينيات كانت بغير ترك ما سواها كالخراج استبقها الواجب (و) يشترط (و) كبر

وحديث المعدن جاروفى الزكاة
الحسن قال القاضي وغيره أراد
بقوله المعدن جدارا ارفع على
الاجر شي وهو يعمل في المعدن
قتله لم يلزم المستاجر شي فحب
زكاة المعدن بشرطين (ولو)
استغربه (في دفعات) كثيرة
(لم يعمل العمل بينهما) أى
الدقات (بلا هذر) من نحو
مرض أو سفر أو صلاح آلة
واشتغال برب يخرج بين
التين أى الأمانتين أو حرب
عده ثلاثة أيام (أو) كان له
عذر ولم يعمل العمل (بحد زكاة)
ثلاثة أيام فان أهله ثلاثة أكثر
بلا هذر فلكل مرة حكمها
(ويستقر الوجوب) في ذكاة
معدن (يا حراز) فلا تسقط نفعه
بعدم ملقا وقوله بلا هذر ولا
تقريب تسقط (فما يهمل) من
محرز من معدن (تراها) بلا
تصفية وبلغ تصابا ولو بالغتم
(زكاة كتراب صاعا) وبيع ببيع
زواب معدن بغير جنسه وان استقر
المقصود منه لأنه باصل الخلقة
فهو كبيع نحو زكاة في شجرة وقبس
عليه زراب صافى لأنه لا يمكن
تمييزه عن زرابه الا في ثانی الحال
بكلغة ومشقة وذلك احتملت
جهالة اختلاف التركيبات من
معاجين ونحوها ونحو أساسات
الطينان (والمعدن) الجامد
الخارج من أرض (مملوكة
لربها) أى الأرض أخرجه هو أو
غيره لأنه يملكه تلك الأرض
(لكن) لا يلزمه زكاة حتى يصل
الى (دنه) كدقون منى والجارى
الذى ماله لا تقطع استغرضه
(ولا تكرر زكاة شرا) لا يحتاجه من ماله لا ما يقبضه كمن رضى القتب بل الاولى لتعصها

بغوا كل (ولا تنكر راضيا كاذبا معدن) لانه عرض مستغفرا من الارض اشبه ٤٩٧ المشرقات (غير نقد) فتنكر كاذبا

لانه مستغفرا كاذبا (ولا
يضمن جنس) من معادن (الى)
جنس (آخر في تكميل نصاب)
كبقية الاموال (غيره) أي
النقد فيضم ذهب الى فضة من
معدن وغيره ما بقي في الذهب
بعدم (و يضم ما تعددت معادنه)
أي أما كن استخراجا (واحد)
جنسه) وان اختلفت أنواعه
كزهر و جنس واحد فما كان
(ولا) كاذبا في سلبه و باد ولا في
خسره من بهر كسبه و لا في
ورجان) من خواصه انما انظر
اليه بشرح المصدر و يفرح
القلب (و) ذوق (عشر و نحوه)
ولو بلغ نصاب (ان الاصل عدم
الوجوب وكان ان خبر و غيره
يوجد في معده علمه اصله
والسلام و هو يختلفه و لم ينقل
عنوا لاحسن من فسته فوجب
الدفاع على الأصل

فضل • (كازا الكثر) اخذ (من)
دفن الجاهلية بكسر الهمزة
دفعهم (أو) دفن (من) تقدم
من كذا (أو) (أو) من
الكرز أي التخصيص و منه ركزت
لرحم ذاعيت أسفله في الارض
و منه كذا الصون النقي و يلحق
بالدفن ما وجد على وجه الارض
ويأتي (عليه) كذا (أو) على
ملازمة كمر فقط أي لاهلما
اسلام (وفيه) أي الى كاذبا
وجد (ولو) كان قلبا و عرضا
الجنس) على واحد من مسلم
و دعي كسر و وصفه و كاتب
و عاقل و مجتهد و لم يحد في
هررة و رطوف الى كذا الجنس

ان كاذبا دفع ما عودهم) قال في المستوعب هذا ان كان المعنى غير مستحق للزكاة اه لان
الزكاة حق لله فلا يصرفها الى غيره (والجار اولي من غيره) و ينبغي ان يقدم منهم الاقرب ما
قالا قرب ما (والقريب اولي منه) أي من الجار لقوله انقرا (و يقدر العالم والدين على ضده
وكذا ذواه ثلث) يقدم على ضده لما جئوا من عتق عبد الجارية قيمته نصاب بعد الخمول قبل
اخراج ما فيه فله دفع ما ليه ما يقبضه

فصل ولا يجوز دفعها أي الى كاذب (الكافر) قال في المصنف اجابا و حديث معاذ نص فيه
ولانها موصوفة بالمسلم فلم يحب الكافر كالنقطة (ما لم يكن مؤثما) فيعطى عند الحاجة في
تأليفه كما تقدم (ولو) كانت (زكاة فطر) فلا تنقل الى كافر كزكاة المال و روي عن عمرو بن
ميون و عمر بن شرسيل و مرزا المديني انهم كانوا يبطون منها (ههنا) (ولا) يجوز دفعها الى كاذب
(أي عبد كامل الرق ولو كان سيده فقيرا) ان نقضه واجبة على سيده فهو غني بجاهه و ما دفع
اليه لا عليك و انما عليك سيده فكانه دفع اليه (ما من يضمنه فياخذ بغيره) فنه نسيته
من كفايته (من) نقضه فربما يدفعه كفايته وهكذا (ما لم يضمنه) انما (عالم) لان
ما يأخذ ما جره بسخة ما سيده و المراد غير المكاتب كما تقدم (ولا) يجوز دفعها الى كاذب (الى فقيرها
زوج غني) انما دفعه الى الاستغناء لانه لا يجوز دفعها (الى) عودي نسبه في حال
تخصه بنقصه فيه أو لا يحب (نقصه فيه) (و زوا) ولم يفرق في ذوي الارحام منهم) كأي الاموال
التي قال أحد بعضي الزاين من ان كاذبا لا ولد ولا ولد له ولا ولد له ولا ولد له ولا ولد له
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا يعني الحسن لحقه امته لانه من عودي نسبه
و وجه ذلك اتصال عناق المالك بنحو ما عاده يكون صاقل لنفسه يذيل عدم قبول شهادة
أحدهما للآخر (ولو) كان أحد عودي نسبه أخذ في خرم لنفسه (بان ندان ديننا أحد
رفاه من زكاة أمية أو ابنة أو ان ولا أول) (أو) كذا (أو) كان (أحد عودي نسبه) (ابن سبل)
لان هؤلاء ما كانوا مع الفقر فاشبهوا بالانحطاط (ما لم يكونوا عاذا) أي الى كاذبهم الاخذ
لانهم باخذون حجة عليهم أشبه ما لو استعملوا في غير ان كاذب (أو) يكونوا (مؤثمة) فيعطون
لأننا في لانه مصلحة عامة أشبه و الاحاب (أو) يكونوا (غزاة) ان انقراهم الاخذ عدم
الحاجة فاشبهوا بالعاملين (أو) يكونوا (غار من لا) اصلا (ذات البين) لجواز اخذهم مع
غناهم ولانه مصلحة عامة (ولا) يجوز للمرأة دفع زكاتها الى زوج لانها تعود اليها بجاهه
عليها قال في الفروع و عمل يجوز للمرأة دفع زكاتها الى زوجها اختاره القاضي و أصحابه و الشيخ
و غيرهم و فاقا لاشي أم لا اختاره جماعة منهم انما فرقوا و بكر و صاحب الفروع و حكا عن أبي
الخطاب و قال في حقيقته و ما فيه و بيان (ولا) يجوز للزوج دفع زكاة (الى الزوجة)
قال ابن المنذر راجع أهل العلم على ان الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة و ذلك لان مقتضى
واحدة عليه فتنسحب من أحد الزكاة يجوز دفعها اليها كالمال على سبيل اتفاق
عليها (ولو لم تكن) زوجة (في مؤثمة كذا) و غير مدسول بذهب تطول في العود في مؤثمة
(وكذا عبدة المصوب) لا يجوز دفعها لغيره كافي غير له النصب (و لا يبي) منهم كالتبي على
الله عليه وسلم و هم) أي بنوه ثم (من كان من سلالته ثم دخل فيهم أبا عبد من) بن عبد
المطلب (و آل علي و آل جعفر و آل عبيد) بن أبي طالب بن عبد المطلب (و آل هاشم) بن عبد
المطلب (و آل هاشم) بن عبد المطلب قال في الشرح لانهم خلافا لابي هاشم لانهم لم
الصديق و روضة لقرن أبي النبي صلى الله عليه وسلم اباه صديق لآل محمد اعلمها ارساخ

وحدثني أن يترامق فتخرج المدينة فاقبها عمر بن الخطاب فالتفتها ما تأتي دينار وودع في الرجل يفتها وسجل عمر بن الخطاب قسم المائتين بين من حضره من المسلمين إلى أن فضل منها فضله فقال ابن صاحب الدنانير فقام العفقال عرسه هذه الدنانير فسي الخلو كان الجنس زكاة تخص به أهل الزكاة ولا يجب على الذمي وليس من أهلها ولا مام رد جنس إلى كاز أو بعضه لواجده صدقته وركه له قبل قبضه كاتخراج لافه (وباقية) أي إلى كاز (واجده) الغير (ولو) كان (أجيرا) تصو تقض حائط أو سفر غير (لا) أن كان أجيرا (لطيفه) أي إلى كاز فيكون للفتاير لأن الواجد ناله فيه (أو مكاتب أو مستأمن) فباقي ما وجدته وإن كان قننا فليسه وسواء وجدته (بدارنا مدفونان جوات أو شراع أو) في أرض منتقلة (به) أي الواجد يبيع أرضه أو شجرها ولم يدهه منتقلة عنه (أو) في أرض (لا) يملكها أو يملك مالها (أو يملك) أي إلى كاز لأنه ليس من أجزائها الأرض بل مودع فيها شبه الصبي على كاهنه (ومتي ادعاء) أي إلى كاز مالك أرض (أو) ادعاء (من انتقلت الأرض حلف) وأشدّه أي إلى كاز لأن يملكها الأرض على كاز وريد من انتقلت عنه الأرض كانت عليه بكونها على محله وبمزم وأشدّه إن أخرجه اختيارا

الناس أخرجه مسل وعن أبي هريرة قال أخذ الحسن ثمرة من ثمر الصدقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم كخ ليطرحها أو قال ما شرفت أيا لانا كل الصدقة متفق عليه وسواء أعطوا من خمس الجنس أو لم يعطوا للمعصومين ولأن منه من الزكاة لشرفهم وغيرهم باقي فيبقى المنع (ما لم يكونوا) أي بنو هاشم (غزاة أو وثيقة أو غار من ذات البين) فلم الأخذ ذلك ليدوز الأخذ للشمع التي وعدم المنفعة (واختار الشيخ جميع) منها أفاض يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف الأصمخري من الشائعة (حوازا أخذها من منعوا الجنس) لأنه محل حادثة وضروقه قال الشيخ في الدين أيضا ويجوز لبي هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين ذكره في الاختيارات (ويجوز) دفع الزكاة (إلى ولدها هاشم من غير هاشم في ظاهر كلامهم) وقاله القاضي اعتبارا بالآب وقال أبو بكر لا يجوز وأستحب حديث أنس بن أخت القوم منهم متفق عليه (ولا) يجوز دفع الزكاة (لنولي بني هاشم) وهم الذين أعتقهم بنو هاشم لماري أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر جيلان بنى مخزوم على الصدقة فقال لا يراعى العبيد كيف تعب منها فقال لا حتى آ في رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله فأنطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله فقال لا يا أبا نحل لنا الصدقة إن نولي القوم منهم أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي والحديث حسن صحيح (ويجوز) دفع الزكاة (لنولي أموالهم) لأنهم ليسوا من بني هاشم ولأن أموالهم (ولهم) أي لنبي هاشم وموالاتهم (الأخض من صدقة التطوع) لأنهم إنما منعوا من الزكاة كونه من أوساخ الناس كما سبق وصدقة التطوع ليست كذلك (إلا النبي صلى الله عليه وسلم) فإن الصدقة كانت محرمة عليه عطلة فأنه ضا ونفله إلا احتسابها كان من دلائل نبوته وحملها ما في مجز الأخلاص به فروي في حديث سلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم وصفه له قال أنا في كل المدينة ولأنا كل الصدقة وروى أبو هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا في طعام سأل عنه أهديه أم صدقة فإن قبل صدقة قال لأصحابه كلوا ولي كل وإن قبل هدية ضرب يده وأكل معهم متفق عليه ولأن آل محمد لما منعوا فرض الصدقة لشرفهم على غيرهم وجب أن يفرق النبي صلى الله عليه وسلم من غنمهم وبالأسماء مع غنيمته من الغنم قال في شرح الهداية ولا خلاف فله أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهرم عليه أن يقرض ولأن يهدي له أو ينظر يدينه أو يوضع عنه أو يشرب من سقاية موقوفة على المنارة أو يأوي إلى مكان جعل للمارة ونحو ذلك من أنواع المعروف التي لا غرض من قبها والماد متجر فيها في حق الشر بفرض الوضيع وإن كان يطلق عليها اسم الصدقة كالحل على الله عليه وسلم كل مرفوض صدقة (و) لبي هاشم غير مصلى الله عليه وسلم الأخذ من (وصايا الفقراء) نص عليه (ومن نذر) لأنه لا يقع عليه ما سأل كزكاة الطهر والوجوب عن الآدمي شبه الهبة (لا) يجوز له الأخذ من (كفارة) لو حو بها للشرع كزكاة (ولا يهرم) أعني أن كاهن على الزكاة صلى الله عليه وسلم في ظاهر كلام (أجد) والأصحاب (كوالين) لمخولهم في عزم الآب والأخبار وعدم الخصص وفي المتفق والشرع عن ابن أبي مليكة أن خالد بن سعيد بن العاص أرسل إلى عائشة بقرعة من الصدقة فتردتها وقالت أنا آل محمد لأخذ لنا الصدقة رواه الخليل فهذا يدل على تحررها عليهن ولم يذكر ما يخالقه مع أنهن لم يذكر وأهذه في الوصية ولوقف وهذا يدل على أنهن من أهل بيته في غيرهم الزكاة كاذود كراشيخ في الدين أنه يهرم عليهن الصدقة وأنهن من أهل بيته في أصح الروايتين ورد الحمد كاله في المنع (ولا يجوز دفعها) أي الزكاة (إلى سائر من تفرقة مؤنته من آثاره) أو مواليه (عن بره

لأقوتهم على دفع العدو عنهم
لأن المالك لا يرميه أنه ماله
وجده عوات فان قد عليه أهل
معدن بدار حرب بصاحبه ثم
منه كان كالقيمة لأن قوتهم
أولم يمد اليه فخصس المدن أيضا
به فسأجرب ربيع عشره (وما)
وسد كما تقدم (علام من علامه)
تفادوا كما ساء لهم أو مودهم
أمو أو صانعهم أو صلبانهم
ونحوها (أو كان على شيء منه
علامه للمسلمين) هو (لقطة) لأن
الظاهر أنه ماله لم يمدز وال
ملكه وتقليبهم كدار الاسلام
(وواحدها) أي القطة (في)
أرض (جاءت أحق بها) (من)
مالك) أرض لغيرها ثم عليها
(وربها) أي الأرض المسكوكة
(أحق بركاز ولقطه) (يا من)
واحد منهم بدخوله فيها وإذا
تداهى ففستة بدار مودجها
وستأجرها وثلاثهما مع
وستعتبر (ة) هي (لواصفها)
لوجوب دفع اللقطه لمن وصفها
(بيمينه) لاحتقال مدق الأخرق
دعواها فان لم توقف فتكون مكر
وستعتبر بيمينه ليرحمه باليد

باب زكاة الثمان

جميع ثمن (وهي الذهب والفضة)
فالمنس ولو راحته فروض أي
القدر الواجب فيها) ربيع
عشرهما إلا أخار ووجوب
الزكاة فيها بالكاتب والتمت
والاجاع بشرط بلوغها تصاعبا
وأقل ثمانية عشر وربع
منقلا) لحد ثمن وربع شعيب
عن أبيه عن جده مرفوعا ليس
في العشر وثمانية (ثمانية

بمرض أو تصيب نسب أو ولاه أو ابن عم) بو عتيق لقناه بوجوب النفقة ولأن نفقه ما يمدد إلى
الذائق لكونه يسقط النفقة عنه كمدته (ما لم يكن نواجا لأوغزة أو مؤلفة أو مكاتبين أو أبناء
سبيل أو فرائض لثابت البين) قال الجدل تختلف الرواية أنه يعطى لغيره النفقة الواجبة نحو كونه
غازيا أو مكاتباً أو ابن سبيل بخلاف عودى النسب لقوة القرابة انتهى (وأما إذا كانوا عمالا
أو غزاة أو مؤلفة فقد قدم عودى النسب يعطون لذلك فهو لأولى (ولو كان أحدهما يرب
الأخر ولا لآخره كعتيق وصنفة) فان العتق يرب الثني بخلاف عكه (و) كالأخوين
لأحدهما ابن ونحوه) كان ابن فذوالاين يرب الأخرون عكسه وكصفه مع ابن أخيه (فالوارث
منه ما يرب منه مؤلفه فلا يمدز كانه إلى الأخر) لما تقدم (وغير الوارث يجوز) لانه يدفع وكانه إلى
الأخر لانه لا يرب منها أشبه الأجنبي (ولا يجوز دفع الزكاة) إلى قتر ومكاتب مستغنين
بغفلة لازمة) لثانها ما يجب لها من وارثها كازوجه (فان تعدت النفقة) على الزوجة
الفقيرة أو الفقير أو المكاتب (من زوج أو قريب بغيره أو امتناع أو غيره) كمن غصب ماله أو نطق
منافع عقاره جاز) ثم (الأخذ) لوجوب مقتضى مع عدم المانع (ويجوز) دفع الزكاة
(إلى من يطلب) وموالمهم لهم أي الصدقة خرج منه ونهائهم بالثمن فبقي من عدهم على
الأصل ولأن بقي المطلب في درجة بني أمية وهم لا يحرم الزكاة عليهم فكذلكهم ويتساهلهم على بقي
هائهم لا يصح لائهم أشرف وأقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومشاركه بني المطلب لهم
في خمس الجنس ما استحقوه بمجرد القرابة بل بالنصرة أو بما جابها كما أشار إليه النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله لم يفرقوا في جاهلية ولا إسلام بدليل منع بني عبد شمس ورفق من خمس الجنس
مع مساوئهم في القرابة والنصرة لا تقتضي حرمان الزكاة (وله) أي من وجبت عليه زكاة
(الدفع) منها إلى ذوي أرحامه كمنته وبنت أخيه غير عودى نسبه) فقد تقدم أنه لا يجوز
الدفع إليهم ويجوز زاعها لذوي الرحم غيرهم (ولو رزوا) المزكي (لصنف قرائتهم) لكونهم
لا يرون بها مع عسفه ولا يرض غير أحد الزوجين (وأن تبرع) المزكي (بنفقة قريب)
لأنه زكاة نفقته (أو) بنفقة (بني أخويه) من الأحابس (منه إلى عياله حازد فيها الله) لوجوب
المقتضى (وكل من حرمت عليه الزكاة عاسق) ككثرة من بقي هائهم أو غنيا أو من عودى
نسبه المزكي ونحوه (فله) قوله ما يمدد به من أخذها من أهلها) لما تقدم من قوله صلى الله عليه
وسلم لا تحمل الصدقة إلى الأجنبية لئلا يملأ أورجل اشتراها بما له أو غا في سبيل الله أو سكب
تصدق عليه منها فهدى منها لنفي رواه أبو داود وابن ماجه ولأن النبي صلى الله عليه وسلم
أكل مما صدق به على أم عطية وقال لئلا قد بلغت محلها متفق عليه وقيل الباقي على ذلك
(والذكر والأنثى في جواز) أخذ الزكاة) عند وجود المقتضى (و) (في عدم) مع المانع
(سواء) للممونات مع عدم المخصص (والصغير) من أهل الزكاة (ولو لم يأكل الطعام
كالصغير) منهم لعدم (فيصرف ذلك) أي ما يطعمه من الزكاة (في أجره وضاعه) وكسوته
وبالادبته) من مصلحه (ويقبل) لانه زكاة أو الكماره والنذر والجهة وصنفه لا تطرع وله
(ويقبض له) أي الصغير (منها) أي من الزكاة (ولو غير زامن هبة وكفارة) ونذره وصنفه
تطوع (من يملأ ماله وهو وليه) في ماله كاسترا التصرفات المالية (أو وكيل وليه الأمين)
لقيامه مقامه (وفي المقتضى) يصح فبس الميزان انتهى وعند عدم الولي يقبض له) أي الصغير
(من يملأ من أم قريب وغيره) نفل هارون الجبال في الصغار يعطى أوليهم فقلت
لبس لهم ولي قال يعطى من يبي بأمرهم ونقل مهنا في الصبي والمجنون يقبض له وليه فقلت ليس
له ولي قال الذي يقوم عليه وذلك لأن حفظه عن الضياع والهلاك أولى مراعاة الولاية (ولا يجوز

ه أقل من عشر من ثمنه فالمن الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقه رواه أبو يعقيد (وهي) أي العشر وثمانية (ثمانية

ومشرون) ديناراً (وسعداناً
وتبعه) أى الدينار (و) الدينار
(الذى زعمه درهمين) درهم
(على الصديق) وقد تم أن تصاب
الاثمان تقريباً يفي فيه عن
نحوه وحسب (و) المتقال درهم
وثلاثة أسباع درهم) اسلامى
(و) المتقال (بالدنانير ثمانية
وأربعة أسباع) دانق (و) المتقال
(بالشعر المتوسط ثنتان وسبعون
حبة والدرهم) الاسلامى
نسبه للمتقال نصف متقال
وحبه) فالعشر من الدراهم
سبعة مثاقيل (و) الدرهم
بالدنانير (سنة دنانير وهي) أى
الستة دنانير (خسون) حبة
شعر (و) حبة شعر وذلك
سنة عشر حبة خروب (والدانق
ثمان حبات) شعر (و) حبة
من حبة منه (وأقل تصاب حبة
ما تندرهم) اسلامى اجابا
لحديث ليس فيمادون خمس
أو في صدقة متفق عليه
والاوقية أربعون درهما (ورد
الدراهم الثمانياتية وهي دانق أو
نحوه) الى الدرهم الاسلامى
(و) ترد الدراهم (البنية وهي
دانقان ونصف) الى الدرهم
الاسلامى (و) ترد الدراهم
(الطبرية) نسبة الى طبرية
الشام بالمعروف (وهي أربعة)
دنانق الى الدرهم الاسلامى
(و) ترد الدراهم (البنية) نسبة
الى ملك يسمى رأس البقل (وتسمى
السواحى ثمانية) دنانق (الى
درهم الاسلامى) قال في شرح مسلم
قال ايها بنأجبع أهل مصر
الاول على هذا التقديران الدرهم
سنة دنانق ولم تغير التمثيل في الجاهلية والاسلام (و) يزكى مفضوش) ذهب او فضة) بلغ

دفع الى كاة الا ان يعلم) انهم من اهلها (أو يظن من اهلها) لانه لا يراد دفعه الى من ليس من
اهلها فاحتاج الى العلم به لتصل اليه او ان يقر بمقام العلم لتعذر اوسع الوصول اليه (فولم
يظن من اهلها فدفعوا اليه ثم بان من اهلها لم يحضره) دفع اليه كما لو هم وصلى فان في الوقت
(فان دفعها) الى كاة (الذين لا يستحقوا الكفر أو شرف) أى لكونه هاشمياً ومولى له
(أو كونه هاشمياً) غير مكاتب ولا عامل (أو) لكونه (قريباً) من عودى نسب المزكى أو توارثه
مؤثته لكونه ربه بفرض أو نصيب (وهو لا يعلم) عدم استحقاقه (ثم علم) ذلك (لم يحضره) لانه
ليس بمستحق ولا يحسن حاله غالباً بل بعذر يحالته كدس الأذى (و) يستروها ربه بان يذاتها
مطلقاً) أى سواء كانت حصة كاة من أو منفصلة كاة لانه لا يشاء ملكه (وان تلفت) الى كاة
(في بد القاض) لها مع عدم أهلية لما سبق (فمنها عدم ملكه) لها بهذا النص وهو قبض
باطل لا يجوز له قبضه لعدم أهليته (وان كان الدافع) قلة كاة الى من لا يستحقها (الامام
أولاً هي ضمن) لتقر به (الاذا بان) المدفوع اليه (غنياً) فلا ضمان على الامام ولا ثابته
لان ذلك يحسن غالباً بخلاف الكفر وغيره (والكفارة كاة كاة فيما تقدم) فلا يجوز دفعها الا لمن
يعلمه أو يظن من اهلها وان دفعها الى من لا يستحقها لم تجزئه الا لثقتي اذا ظنه فقيراً (و) دفع
صدقة التطوع الى غنى وهو لا يعلم) غناه (لم يرجع) لان المقصود التواضع ولم يفت بخلاف
الى كاة اذا دفعها للكافر وغيره لان المقصود ابراء الذمة بالزكاة لم يحصل ذلك (رجوع) فان
دفع البسه من كاة كاة ظننه فقيراً فغنى الثابت) لانه صلى الله عليه وسلم اعطى الراجلين
المجلدين وقالوا لا حظ فيها لغنى ولا قوى في كسب (و) اعبر بحقيقة انتفاء الغنى لما اكتم
بقوله ما لان الغنى يغني (واخرج النصاب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال
رجل لا تصدق بصدقة تخرج بصدقة قرضها في بدني فاصبر يا يصدقون تصدق على غنى
ماني فقيل له اما بعد تلك فقد تقلبت فقل اني بعثت في غنى ما اعطاه الله تعالى
فان فصل صدقة التطوع من صدقة كل وقت) اجابا لانه تعالى امر به ورجبها وحث
عليها فقال من ذا الذي يفرض الله قرضاً حسننا فيضاعفه له اضاعافاً كثيرة وقال صلى الله عليه
وسلم من تصدق بصدقة غفر من كسب طيب ولا يصد اليه الا طيب فان الله يقبلها بيمينه ثم
يربها اصحابها حتى تكفون مثل الجبل متفق عليه من حديث أبي هريرة (وهن أنس
مرفوعة) ان الصدقة لتطفي غضب الرب وتدفع ميتة السوء (رواه الترمذى وحسنه
(و) صدقة التطوع (سرا افضل) منها جهر القول تعالى وان تحفوها وازنوها الفقراء
فهو خير لكم وعن أبي هريرة روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يوم لائل الاطهذ كرمهم رجلاً
تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا يعلم شأنه ما يتفق عليه متفق عليه (و) طيب نفس) افضل
منها بدنة (و) في (الفضل) منافع غيرها لقوله عليه الصلاة والسلام وان تصدق بصدقة
رمضان) افضل منها في غير رمضان بن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود
الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من
رمضان فيبدره ارساة القرآن فيرسول الله صلى الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل أجود من الريح
المرسلة متفق عليه ولان في الصدقة في رمضان امانة على أذن بصدقة الصوم (و) في (أو كات
الحاجة) افضل منها في غيرها لقوله تعالى أو اطعم في يوم ذي مسغبة) أو كل زمان أو مكان فاضل
كالعشر والخمسين) حرم مكة والمد ينفذ وكذا المسجد الأقصى لتضاعف الحسنات بالمكان
ولا زمنة لافاضله (وهي) أى الصدقة (على ذي الرحم صدقة وصلة) لقوله عليه الصلاة
والسلام الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم اثنتان صدقة وصلة قال في الشرح وشرح

خاتمه نصاباً نصاباً والأفلاو نكره ضرب بقدر عشوش الخناذه نصاباً والغرب ٥٠١ فقير السطآن قال ابن قيم (مان شل فيه) [

أي فسلوخ عشوش نصاباً
(سكه) أي الغشوش يطم خاتمه
(أواسنظطر) أي احتياط
(ناخرج) من عشوش (ما يجره)
أخرجه عنه (يقين) لثبانه
والأفضل أخرجه عنه ما لافض
فيكون أخرج من هنيه مابقن
أن فيسه قدرا لكاة أجزاوان
أدعى رب مال علم غشه أوله
استظرو وأخرج الغرض قبل
بلايه (وبز كى غش) من نقد
(لنح بضم) الغشبه (نصاباً)
فلو بمالك ذهب ليهاماته فضة
وعنده مائة فضة بركى المائة
الفض لانها بلغت نصاباً بانضمامها
اليامائة الأخرى وكذا لو لم يكن
عنده فضة لانه انضم الى الذهب
(أو) ليهنغ نصاباً (بدونه) أي
الضم (تخمسا) قدرهم فيها
ذهب ثلثمائة (و) فيها (فضة
مائتان) فيركى المائتي درهم
الفض لاجا نصاب بنفسها
(وان شل من أجم) أي الذهب
والفضة (ثلثمائة) درهم
(استظرو لجهلها ذهابا) فيخرج
زكاة ثلثمائة درهم ذهباً ومائتي
درهم فضة احتياطاً (وان زادت
قيمة عشوش فصنع الفض
وفيه) أي الغشوش (نصاب)
من أحد النقدين أو منهما
(أخرج ربع عشوه) أي الغشوش
قشر ومن مثقالا غشت فصارت
تساوي اثنين وعشرين مثقالا
أخرج عنها ربع العشور ما قيمته
كقيمتها كما يخرج من الجسد
الجميع بحيث لا ينقص عن قيمته
(كل الكراهة) إذا زادت قيمته
بصناعته) فيعتبر في الاتحاج

المنهي وهو حديث حسن (لا سيما مع العداوة) لقوله عليه الصلاة والسلام فصل من عاداك
(فهي عليه) أي أقرب أفضل (ثم على حوال أفضل) لقوله تعالى والجار ذي القربى والجار
الجنب والجاريت ما زل جسر بل ووصفي بالجار حتى ظننت أنه سيروته وسحب أن يخص
بالصدقة فمن أشدت حاجته لقوله تعالى أو مسكيتاً ذامراً به (وتسحب) صدقة التطوع
(بالفضل عن كفايته) عن (كفايته من عونه دائماً بسبب) مهر أو غلة ملك من ضيمة
أو عقار (أو وقت أو صنته) أو عطاء من بيت المال (وان تصدق بعائنه من مؤن من تلزمه
مؤنهُ أو آخر بنفسه أو بغيره أو كفايته) أي كفايته من مال أو بدن (أنه) لقوله عليه الصلاة
والسلام وكفى بالمرء غافلاً أن يضيع من يقوت وعن أبي هريرة قال لما رآني صلى الله عليه وسلم
بالصدقة فقام رجل فقال يا رسول الله عندي دينار فقال تصدق به على نفسك فقال عندي آخر
قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على زوجك قال عندي آخر قال
تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أيسر رواجاً فوادوا ووافقوه عليه على
الابتارة أو أفضل لقوله تعالى وبئروا على أنفسكم ولو كان بهم خصاصة (ومن أراد
الصدقة بما له كذا وهو وحده) أي لا يملكه (ويعلم من نفسه حسن التوكل) أي الثقة بما
عند الله والياس على أدي الناس (والصبر عن المسئلة له ذلك أي سحب) له ذلك (وان
لم يعلم) من نفسه (ذلك) أي حسن التوكل والصبر (حرم) عليه ذلك (وعنه) منه وبجهر
عليه) لتذره روى جابر قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل يئس من
ذهب فقال يا رسول الله أصبت هذه من معدن فخذه فحسب صدقة ما لك غيرها فأعرض
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه من قبل ركنه الآخر فقال مثل ذلك فأعرض عنه
أتاه من قبل ركنه الآخر فأعرض عنه ثم أتاه من خلفه فأخذ رسول الله عليه وسلم
أصابته لا وجعته ولقرعته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بأق احكم بما لك فيقول هذه
صدقة ثم يقبض يستكف الناس خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى روى أبو داود وفي رواية
خبر مالك هذه الحاجة لثانيه (وان كان له عالة ولم كفايته أو يكفهم عكسه حاز لقة الصدقة)
أي بكر رضى الله عنه وهي أنه جاء بجميع ما يهدى له النبي صلى الله عليه وسلم ما بقيت
لأهلك فقال الله ورسوله وكان تاجراً أمكس قاله قال حين ولدته لم الناس أن مكسي
لم يكن يهجر من مؤنه هباً وهذا يقتضي الاستعجاب (والا) أي وان لم يكن لهم كفايته ولم يكفهم
عكسه (ولا) يحو ذلك لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام كفى بالمرء غافلاً أن يضيع من
يقوت (وبكر لمن لا صبر له على الشيق أو لعادة له) أي الصيق (أن ينقص عن نفسه
الكفاية لثامه) نص عليه لأن التفتير والتضييق مع القدرة شح ومحل نهي الله عنه وتعوذ
الذي صلى الله عليه وسلم منه وفيه سوء الظن بالله تعالى (والفقير لا يقترض ولا يصدق) لكن
نص أحمد في فقير آخر به ولو لم يستقرض ويهدى له وهو محمول على ما إذا ظن وقاه ووطأ الدين
مقدم على الصدقة (وحوبه) ونحو صدقة التطوع على الكافر والغني وغيرهما (من بني
هاشم وغيرهم من مناز كاة) ولم أخذها) لقوله تعالى وهدموا الطعصام على حبه مسكية
وبنيها وأسرأولم يكن الأسير يومئذ لا ذقراً وكسى عمر خاله مشركاً له قال النبي صلى الله
عليه وسلم كساه ما بالها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لاسماء بنت أبي بكر صلى الله عليه وسلم كانت قد قدمت
عليها مشركة (و) يستحب التمتع فلا تأخذ في صدقة ولا تعرض لها) لا والله تعالى مدح
المتعفف عن السؤال مع وجود حاجتهم فقال يحميهم المبالأ أعنياهم التمتع (فان أخذها)
الغنى (مظهر العاقبة حرم) علمه ذلك (كانت) وعلمنا فيه من الكذب والتفريب وروى

بقدمته كمر وض النصارى وإن لم يكن في الغشوش نصاب فلاز كاديه لان زيادته في التقدي بالصناعه والضرب فلا تعتبر في النصاب

أما إذا كان الغبارة (زهر من غشاة) أي ٥٠٢ - الذهب المنشوش بصبه (وضع ذهب خالص وصبه) أي المنشوش (أي) أي فيه (في)

أما إذا كان الغبارة (زهر من غشاة) أي الأنا (كاعلاذ)
قد رتب رفع الذهب (تم) موضع
(فضة) خالصة (وزنه) أي
المنشوش (وهي) أي الفضة
(انضم من الذهب) أي أغلظ
(تم) رفع ثم موضع (منشوش) ثم
يرفع (ويعلم عند) وضع كل من
ذهب وفضة ومنشوش (هلو
الماء) في الأنا والأولى كونه ضيقا
لهذه وذلك (فان تنصفت بينهما)
أي هلام في الذهب والفضة
(علامة منشوش فضة) أي
المنشوش (ذهب ونصفه فضة
ومع زيادة أوتقص) عن ذلك
(بمساهة) أي الزيادة راتقص
فأفضل « و يخرج » برك (عن
جيد صحيح) من ذهب أو فضة من
نوعه كالسائبة لوجوب الزكاة في
هنا فلا يجوز أدنى من أعلى الأعم
الفضل (و) يخرج عن (ردى)
من ذهب أو فضة (من نوعه) لأن
الزكاة موصاة فلا يلزمه إخراج
أعلى مما وصفت فيه (و) إن
اختلف أنواع من زكى أخرج (من
كل نوع بحصته) لأنه الواجب
شقي أول بشق (والأفضل)
الإخراج (من الأعلى) الأجود
لأنه زيادة خبر فقره (ويجوز)
إخراج (ردى من أعلى) مع
الأفضل كدينار ونصف من
الردى عن دينار جيد مع
تساوي القيمة نصا لأن الرابا
لا يجزئ بينا للمبدوره كالاجزئ
بين المبدوس منه (و) يجزئ
(مكسر) من ذهب أو فضة
(عن صحيح) منها مع الفضل
(و) يجزئ (منشوش عن)
خالص (جيد) مع الفضل
(و) يجزئ دواهم (سود عن) درهم (بيض مع الفضل) نصا لأنه أدى الواجب فيمقرودا

كتاب الصيام

مصدروصام كالصوم (وهو) لغة الامساك ومنه أي تذكروا للرجل صوما وقوله الشاعر
نيل صيام وخيل غير صامحة • تحت الهجاء وأخرى تملك الجما
يقال للرجل صائم إذا أمسك عن الطعام أو عن الصبيل في موضعه ويقال لصائم
أربع إذا أمسك عن المبوب (و) شرعا إمساك عن أشياء مخصوصة هي مفسداته الآتية في
الباب بعد (نية في زمن معين) وهو من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس (من شخص
مخصوص) وهو المسلم المبالغ غير الناقص والنفساء (صوم شهر رمضان) من كل عام (أحد
أركان الإسلام) وهو فرض في السنة الثانية من الهجرة إجماعا (قصاص رسول الله
صلى الله عليه وسلم تسع رمضان) إجماعا (والمنتهى قول شهر رمضان) كما قال تعالى شهر
رمضان الذي أنزل فيه القرآن (ولا يكره قول رمضان بإسقاط شهر) نظرا حديث ابن عمر
وذكر اللغوي أنه يصكره الأعم قرينة الشهر وذكر الشيخ في الدين وجهان يكره وفي المنتهى
لا يجوز زكرا إلى هر مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقربوا إجماع رمضان فان رمضان أهم
من أسماء الله تعالى وقد ضعف وقال ابن الجوزي هو موضوع ومضى رمضان لم يحرف
الصائم به ورمته والرمته شدة الحر وقيل لما تقوا أسماء الشهر وعن اللغة القعدة وافق
شدة الحر وقيل لأنه يحرر في الذنوب وقيل موضوع لفريقه كبقية الشهور ووجه رمضان
وأرضه وراضن وراض وراض وراض وأراض (ويجب صومه) أي شهر رمضان
(برؤية هلاله) لقوله تعالى كتب عليكم الصيام الذي فيه شهدتمكم الشهر فليصمه وقوله

كما اخرج من غيبه (و) بحري (قلل الغيبة عن كثرتها) أي الغيبة من نوعها (مع) ٥٠٣ اتفاق (الوزن) لتعلق الوجوب بالتوخي

وقد اخرج حنيفة ولا يجوز أن يعل
من واجبا القيمة دون الوزن
فلو وجب نصف دينار ردي
فاخرج عنه ثلث حديد أو قيمة
لميزنه لخالقة النص فصرح
أضاحدا (و) يضع أحد النذيرين
إلى الآخر الأجزاء في تكميل
النصاب (لأن كاتهما مقاصدهما
متفقة) ولأن أحدهما يعين إلى
ما ينضم إليه الآخر فضم إلى الآخر
كأنواع الجنس فمن ملك عشرة
مناقل ذهب أو مائة درهم فحقة
زكاهما ولو ملك مائة درهم وتسعة
مناقل نياوي مائة درهم فحقة
لأن ما لا يقر ولا يقر لا يقر مع
غيره كالطبري والجار (و) يخرج
أحد النذيرين (عنه) أي الآخر
فخرج ذهب عن فضة وعكسه
بالقيمة لا اشتراكا في القصد
من القيمة والتوسل إلى المقاصد
فهو كإخراج مكررة عن صحاح
بمختلف سائر الأجناس لاختلاف
مقاصدها ولأنه أرفق بالمعطي
والأخذ وللإحتياج إلى التثقيب
والمشاركة أو يسع أحدهما نصيبه
من الآخر فيزكاهما دون أربعين
دينارا وإن اختار مالك الدفع
من الجنس وأباه فقدير لضرب
يلحقه في أخذه لم يلزم مالك
إباحته لأنه أدى فرضه فلم يكلف
سواه (و) يضم أحد كل جنس
ومضروبه إلى ريشته (وتبره)
كأنواع المواشي والزرع والثمار
ببل أولى هنا (و) تضم (قيمة)
عروض تجارية إلى أحد ذلك
لأنه كوزن ذهب أو فضة
(و) تضم إلى (جبهه) فن ملك
عشرة مثاقيل وعروض تجارية
بساوي غيرهما أيضا أو مائة درهم وعروض نياوي مائة أخرى ضمه ما زكاهما أو ملك خمسة مثاقيل ومائة درهم وعروض تجارية بساوي

ولا يصح أن يخرج من ماله
عروض لا نقد
فصل ٥ ولا زكاة في حل مباح
معدلا استعمال أو أمانة أو أن لم
يستعمله أو بغيره فحدث جابر
مرفوعا ليس في الحل زكاة وإنه
الطبري وهو قول أنس وجابر
وابن عمر وإنشأوا أسماء احتيا
ولا تعدل به عن هذه الاسترباح
الاستعمال مباح أشبهه ثياب
الذلة وعبد الخدمة (ولو) كان
الحلي (لمن يحرم عليه) كحل
لنفسه لنساء لا عارتين وامرأة
انقضت حلي رجال لا عارتهم
وحدث في الزكاة ربيع العشر
لا يبارضه لأن الزكاة هي القدر الم
المضروبة أربعين من مائة فالحلي
لما تقدم (غيره) من زكاة
بأنه إذا حل في أن أنقضت فإراؤه
وأن أنكره حلي مباح كسرا
لا يمنع له كسبه صحيح ما لم ينزك
إليه وكسبه استعماله فزكى
لأنه صار كزكاة وإن كان الحلي
لغيره لم يستعمله فلوليه عارته
فإن غسل فلا زكاة والأزكاة
(وتجب) الزكاة (في) حلي
(عمر) أو أنه ذهب أو فضة لأن
الصناعة المخرقة كالعدم (و) يجب
الزكاة في حلي مباح (معدلا كراه
أو قسمة) ونحوهما ما لم يعد
لاستعمال أو أمانة (إذا بلغ نصيبا
وزنا) لأن سقوط الزكاة فيما أخذ
لاستعمال أو أمانة لصرفه عن
جهة النماء ففي ما عداه على
الأصل (الابحاح) من الحلي
المعد (المخارة ولو) كان (نقدا
في) من نصيب (فمنه) نصيبا
كأموال التجارة (وتقوم) مباح
ضاعة لغيره ولو نقد (ينقد) حري

يمكن آخر لأن صياحه وتم بغيره من قبل للقاضي لا يصح إلا بنية ومع الشك فيها لا يجوز بها
نقل لا يمنع أن يدفع المباحة كالأسير وصلا من خمس (وتصل الترويح إليه إذا احتياطا
السنة) قال أحمد النصارى قبل المصام (وتثبت بقية معه) أي الصوم (من وجوب كفارة بطوطه
فيهم فخره) كوجوب المصام على من لم يثبت النية بفخره لثبوتها الصوم (مما يعقني أنه من
شعبان) بأن لم يرمع المحرم هلال شوال بعد ثلاثين ليلة من الليلة التي غم فيها لاله رمضان فثبتت
أنه لا كفارة بالوطء في ذلك اليوم (ولا تثبت بقية الأحكام من حلوله لأعماله وقوع العلاقات)
من خلاف أو عتق (وغيرها) كاتقضاء العدة ومدة الإبراء لعلاها الأصل خوفا للنفس واحتياطاً
للبعاد عما (تتبعه) قال ابن عقيل البعد مانع كالغيب في كل حنبل بصوم مع الغيب
يصومهم البعد لا احتماله انتهى قال ابن قيس المراد بالبعد البعد الذي يحول بين
رؤية الهلال كالطموح والمصحون ومن بينه وبين المطلع شيء يحول كالحبل ونحوه (وإن واه) أي
صوم يوم الثلاثين من شعبان (لا مستند شرعي) من رؤية هلاله أو كالحل شعبان أو سبيلولة غيب
أو قسرة ونحوه (كذا) إن صامه (حساب ونحوه) ولو كثرت أصابعها (أوم) فهو فسان منه لم
يجزه (صومه لعدم استناده لما قبل عليه شرعا) (وبأن) ذلك (وكذا الصوم) يوم الثلاثين (نقلوا
لوافق الشهر لم يصرفه لعدم التبيين وإن رأى الهلال منها أو فقهو ليلة القعدة قبل الزوال) كانت
رؤيته (أو بعده أول الشهر أو حرمة لا يصح صومه) إن كان في أول الشهر (ولا يباح به بطر)
إن كان في آخره لم يروى أو وائل قال جلفا كتاب عمران الأله بعضها أكبر من بعض فأقاربه
الحلال منها أو فلا يطر وأحق عسوا أو يشهد حلالا لمسلان ناه مارا بأه الأسم عشية رواء
الدار فحقى رؤيته منها ركعة لمرض يصرف في الجوق بل به من الشمس أو يكون قوى
النظر (نسيه) قال شيخ الإسلام ذكره بالشرح المعجم والمراد عاذ كأي من أنه ليستنفله
وقع ما قبل أن رؤيته تكون ليلة الماضية انتهى أي فلا أثر رؤيته الحلال منها أو أمانه عند رؤيته
بعد الغروب وقلت ولعله مراد بها الظاهر لتبصر السابق ولما يأتي فمن خلق لحلاف أرائه
فروية الحلال حيث قالوا في وقد غيب قطع من أن رؤيته قبل الغروب لا تأثر لها (وإذا
تشتت رؤيته الحلال فكان قريبا كان أو بعيدا لم الناس كلهم الصوم وحكم من لم يره حكم من
راه) أقول لم يله الله عليه وسلم صوم الرؤيته وهو خطاب للأمة كافة ولأن الشهر في الحقيقة
ما بين الهلالين وقد ثبت أن هذا اليوم منه في جميع الأحكام فكذا الصوم ولو فرض الخطاب
في الشهرين بغيره وأه فالنقض حاصل لأن من صور المسئلة فوفاؤها ما إذا أراه جماعة سلمتم
سافر وإلى بلديس فليبرر الهلال به في آخر الشهر غيب أو محض لا يحل لهم الفطر ولا الأهل ذلك
البلد عند الخلاف ومن صورها ما إذا أراه جماعة سلمتم سارت بهم ربح في سفينة فوصلوا إلى
بلديس في حرا ليل لم يلزمهم الصوم في أول الشهر ولم يحل لهم الفطر في آخره عندهم وهذا
كله مصداق لقوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وأما من كرهه بقال
قدمت الشاويست على هلال رمضان أو ما بالشاويست ليلة الجمعة فقدمت المدينة في آخر
الشهر فساقي ابن عباس فأخبرته فقال لكنا أرباه ليلة السبت فلا تزال تصوم حتى تنكسر
ثلاثين أو تراها فقلت ألا تنكسر برؤية معاوية وصيامه فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأه مسلم فدل على أنهم لا يفطرون بقول كبريب جده وحين نقول به وأما
الخلاف في وجوب قضاء اليوم الأول وليس هو الحديث وأجاب القاضي عن قول الخائف
الحلال يجزى بجري طلوع الشمس وغروبها وقد ثبت أن لكل بلديس نفسه كذا الهلال إن
تكرر مرارعاتها كل يوم تلقى به المتسقة فيؤدي إلى قضاء الأبدان والهلال في السنة مرة

وقف على طلب العلم من الخبايا

فقوله بنقل آخر (أحط للفقراء) أي أنفع لهم أكثر فبقيته (أو قصر عن نصها) ٥٠٥ ثم أتم فضله لعمارة زنتها مائة وتسعون

درهما وقعتها عشرون مثقالا ذهبا فبذلها بربع عشر قيمتها فان كانت مائة درهم فتمت مائة عشر مثقالا وجب ان لا تقسم وان خرج ربع غيرها (و يستبرأ صاحب مناسحة) من حلي يجب زكاة لغير تجارة (بلغ نصاها وزناها اخراج) زكاة (بقية) اعتبارا لقسمة ككسرة عن صاع وامان النصاب فيه يتروا كاتقدم (وعمران يهل مسجد او حرات) بنقد (أو) ان (عمره) سقفا او حائطا من مسجد او دار او غيرها (بنقد) وكذا سراج ولبان ودواة ومفاتيح وغيرها لا تصرف بنقد الى المسئلة وكسر قلوب الفقراء فهو كالزكاة وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن القسمة بخاتم الذهب لمرحل فبذره نحو السقف اولى ولا يصح وقف قبل من نقد على مسجد فبذره وقال المولى هو بمنزلة الصدقة عليه بكسر وصراف في مصلحته وعما رفته (وتجب ازالته) كسائر المنكرات (و) تجب (زكاة) ان يلحق نصا بانفسه او يجهل الى غيره (الاذا استهلك) ليعمل حلي به او موهبه (لم يجمع منه شيء) (أو) بل (فيما) أي في وجوب الزكاة وسبب الزكاة فاذا لم يجمع منه شيء تجب ازالته لانه لا فائدة فيها لا زكاة لان مال بيته ذهبت ولم ياولي عمر من هذا العزير الخساسة أراد جمع مائة مسجد دمشق بماله به من الذهب بقوله انه لا يجمع منه شيء فذكره (فصل) في الغنم (ويباح

فليس كسيرة مشتقة في معناه يوم ودليل المسائل من اعمه ومقتضى التسوية (ولو اختلفت المطالع نصا) وذكر الشيخ في الدين انها تختلف باختلاف المعرفة لكن قال أحد الزوال في الدنيا واحد (و يقبل فيه) أي في هلال رمضان (قول عدل واحد) نص عليه وحكاها الترمذي عن أكثر العلماء لانه عليه الصلاة والسلام اجتمعوا الناس يقولون ان عمر واه او يودود والحاكم وقال على شرط مسلم وقبوله خبر الاعرابي برأه او يودودوا الترمذي من حديث ابن عباس ولا يخبر ديني وهو اسقط والتمه فيه بخلاف آخر الشهر ولاختلاف فعل الرائي والمرفي ولهذا الحكم بشهادة واحد عملها وجوابه (لا) يقبل فيعدل (مسند ولا عجز) لعدم الثقة بقوله (في الغنم والحصور) متعلق يقبل والمصر وخارجه (ولو) كان الرائي (في جمع كثير) ولم يره منهم غيره لما سبق (وهو خبر) (لا) شهادة (في صام) قوله رأيت الهلال ولم يقل أشهد أو شهدت فذكر انته (ويقبل فيه المرأ أو العبد) كسائر الاخبار (ولا يعتبر) لو حوب الصور لفظ الشهادة ولا يختص بها كما يلزم الصوم من معصية من عدل قال بعضهم ولو ورد الحائض لم يرد اذا لم يبرأ الحائض كما في المصام بشهادة واحد ونحوه) كالأمر به لعدم علمه بما هو عليه عدالة احواله ولم يفسد العلم لم يلزم الصوم من معصية بوقوع الهلال لان رده له اذن حكمه بسبقه فلا يقبل خبره (وتثبت بقية الاحكام) اذا ثبت خبره هلال رمضان واحد (من وقوع الطلاق) والعناق العطفين بدخول رمضان (وحلول الاحال) للدين المائل اليه (وغیرها) كاتقصاء العدة والتجارب بالشرط ومدة الايام ونحوها (تعا) القصور (ولا يقبل في بقية الشهور) كشؤال وغيره (الارحان عدلان) بلطف الشهادة لان ذلك مما يطع عليه الى حاله بالابوابس مجال ولا يقصده المال شبه القصاص وانما شارك ذلك في رمضان احتياطاً للمادة وانما حاز الفطر خبر واحد بخلاف النفس لما يقارنه من امارات تشهد بصدقه لتجيز وقت الغروب ونفسه وعليه امارات تورث غلبة الظن فاذا انضم اليها اخبار الثقة قوى الظن وروى عما دلت على خلاف هلال الفطر فانه لا اماره عليه او مضى وقت الفطر ملازم وقت صلاة المغرب فاذا ثبت دخول وقت الصلاة اخبرنا الثقة ثبت دخوله وقت الافطار تبعاً لذلك في القاعدة الخمسين بعد المائة (واذا صاموا وشهادة اثنين وثلاثين يوماً فبروا) فالحال الفطر (وا) الفهم والاصول لان شهادة المدلين يثبت بها الفطر ابتداءً فثبتا لشوب الصوم اولى ولان شهادة تهما لارؤية السابقة اثبات اخباره عن يقين ومصادفة فكيف يقابلها الاخبار بنفي وعدم ولا يقين معس ذلك ان الرؤية يحتمل حصولها يمكن آخر ولحدث عبد الرحمن بن بريدة عن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وان شهد شاهدان فصوموا وافطروا وادوا السائي (لا) فطر (وان صاموا) الثلاثين يوماً (بشهادة واحد) لا فطر ولا يجوز ان يستدلى واحد كالمشهد لال شؤال (وان صاموا ثمانية وعشرين يوماً ثم ادوا الهلال فصرأوا فماتوا نصاً) نقله حنبس واحتج بقوله على ولاته بعد الفطر يومين (وان صاموا الاجل عيم ونحوه) كقوله ودخان (لم يضره) وجاهوا احداه قاله في الترح لان الصوم انما كان احتياطاً مع موافقته للاصل وهو يقامه رمضان اولى (فلو هم هلال شعبان ورمضان وجب ان يقدروا بعبود صاحب ناصين) احتياطاً للصوم (ولا يضر واحق زروا الهلال) لشؤال (أو يصوموا اثنين وثلاثين يوماً) لان الصوم اعم كان احتياطاً (وكذا الزيادة) أي زيادة صوم يومين على الصوم الواجب (ان غم هلال رمضان وشؤال أو كلنا شعبان ورمضان وكانا قاصدين) فقد صحب يومان زائدان على المفروض وفي المستوعب على هذا أقس اذا غم هلال رجب وشعبان ورمضان انتهى أي فلا يضر واحق بربوا الهلال أو

الترم وغيره قال الدارقطني وغيره الموقوف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم في بيته فكان أن انصرف لانهما طرف فهاهما بعد من الامتحان فيما تناوله اليد ولا يشغل البدن ما تناوله ولم يحل فيه ممنوع من غيره وفي البخاري من حديث انس كان فيه منه ولمسلم كان فيه حبشيا ويعمل نفسه مما يلي كفه لانه عليه الصلاة والسلام كان يفعل ذلك قاله في المروغ (وتر) ليه (سبابة وسطي) ليه الصبي من ذلك وظاهره لا يكره في غيرها انصرفا على النص وان كان المنصرف افضل (ولا بأس بعمله) أي الخاتم من فضة (أكثر من مثقال العالم يخرج من عادة) لانه الأصل القريم حرج المعتدل فله عليه الصلاة والسلام ولعل الصلاة رضي الله عنهم ويكره أن يكتب على الخاتم ذكر الله عز وجل وغيره فواو بس خاتمين فأكثر جميعا الظاهر الجواز وعدم وجوب الزكاة قاله في الانصاف بسد ذكر اختلاف ظاهر كلام الاصحاب فيه (و) يساح لذكر من فضة (قبضة سيف) لانه لو أنس كانت قبضة سيف النبي صلى الله عليه وسلم فمقتضى واد الترم والقبضة مما يجعل على طرف القبضة ولانهما متدلة أشبه الخاتم (و) يساح له (حليسة متعلقة) أي ما يشبه الوسط وتسمي العامة حليسة لأن الصلاة تنفذ في المناطق حملا بالفضة ولانها كانت خاتم (و) على قياسه حليسة (حوشن) وهو البدرج (وحدة) وهي البيضة (وضف وان وهي شي ثيابي تحت

ذلك كسر أو سرج ومكسلة
ومحرمه فحرم كالآية (و) إياح
الذكر (من ذهب قيمة سيف)
قال أحمد كان في سيف عمر
سائل من ذهب وكان في سيف
عثمان بن حنيف رضي الله
تعالى عنه صغار من ذهب
(و) إياح لمن ذهب (ما دعت
السيرة روية كانت ولو أمكن
من فحمة لأن عرقه من أسد
قطع أنفه يوم الكلاب فأتته
عليه فأتته أنف من فضة فأتته
عليه فأمره عليه الصلاة والسلام
فأخذ أنف من ذهب رواه أبو
داود وغيره وصححه الحاكم
(و) كرسن (رواه الأثر عن أبي
رائع وثابت البناني وغيرهما
ولأنه ضرورة فأبى كالألف
(و) إياح (لنصفهما) أي النصف
والنصف (ما جرت عادتهن
بلسه) قل أكثر (ولو زاد على
ألف مقال) كسوار ومعلوج
وطوق وخيلان وخاتم وقرط وما
في حقائق ومقاله من حوائز وقاويد
وأكر كالجمع والتاج وما أشبه
ذلك (و) إياح (لرجل) وضيق
(وأمره) تحمل بحومهم ونحوه
كزبد وبقوت (و) بكر فقتلها
أي الرجل والمرأة (بحد يد
وصفر وخمس وروصان) نصا
ونقل منها أكره خاتم الحديد
لأنه حلية أهل النار (و) مضيق
فقتلها (بقتل) فذكره في
التلخيص وابن القيم والمستوفى وقال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
تقتلوا بالعتيق فقتلها قال
في الفروع كذا ذكره قال
العقيل لا يثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم في هذا شيء ذكره ابن الجوزي فلا يصح هذا اعتدال الجوزي ولم يذكره جماعة فظاهره لا يصح

ذلك الحاشية (و) إذا اشبهت الأشهر على أسير أو مطور أو من عاقرة ونحوهم) كن يدارحوب
(نعم) أي اجتهد في معرفة شهر رمضان (وجوبا) لأنه أمرك به تأدية فريضته بالاجتهاد
وأمره كاستقبال القبلة (وصام) الذي ظهر له أنه رمضان (فان واقف) ذلك (الشهر) أي
شهر رمضان (أجزأه) أن واقف (ما جده) أي بعد رمضان كذى القعدة أو محرم ونحوه
كالصلاة (أن لم يكن) الشهر الذي صامه (رمضان) السنة فاقباله فان كان فلا يجزى عن
واحد منها (لاعتبارنية التبعين) (وان تبين أن الشهر الذي صامه) يظهره رمضان (ناقص
ورمضان) الذي فات (فأم له قضاءه ناقص) لأننا اقتضاهما بان يكون بعد التروك بخلاف
من نذر شهره أو أطلق له يحمل على ما تأوله الاسم (وباقى) ذلك (في حكم القضاء) ونقص
يوم عيد أو أيام التشريق (بني لو صام إذا أجهه باجتهاده أنه رمضان لأنه قضاء يوم العيد أو أيام
التشريق لعدم صحة صومها) (وان وافق) صومه شهرا (قله) أي قبل رمضان كثمان
(لم يجز) نص عليه لأنه أتى بالعادة قد قبل وقتها لم يجز به كالعصاة فلو وافق بعينه ورمضان
فما وافقه أو بعده أجزأه دون ما قبله (وان تعمى) وشك هل وقع (لشهر الذي صامه) (قله) أي
قبل رمضان (أو بعده أجزأه) لتأدية فرضه بالاستجداد لا بد من التردد في التنية لمكان الضرورة
(ولو صام ثمان ثلاث سنين متوالية ثم همل) أن صومه كان ثمان في الثلاث سنين (صام
ثلاثة أشهر) بنية قضاء ما فات من الزمان فان الترتيب بين الصلوات واجب فكذا بين الرضائات
بالتنية (كالصلاة إذا فاتت) تنهه ههنا أي فان الترتيب بين الصلوات واجب فكذا بين الرضائات
إذا فاتت (وان صام) من اشبهت عليه الأشهر (بلا اجتهاد) فكمن خفي عليه القبلة
لا يجزى مع القدرة على الاجتهاد (وان ظن الشهر لم يدخل فصام لم يجز ولو أصاب
وكذا لو شك في دخوله) أي دخوله شهر رمضان ولم يتلبس على ظنه دخوله كالورد في
دخول وقت الصلاة

(فصل ولا يجب الصوم) أي صوم رمضان (الأعلى) مسلم مقل بالغ قادر عليه أي الصوم
لما يأتي (فلا يجب على كافر ولو رتدا) لأنه عاصي عنه في نفسه ففتقر إلى التمسك من شرطه
الاسلام كالصلاة (والدائنة) صحة الصوم فلو ارتد في يوم) وهو صائم فيه بطل صومه لقوله
تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك (ثم) ان (أسلم فيه أو) أسلم (بعده) وأردف في ليلته ثم أسلم فيه
فعلبه القضاء) أي قضاه ذلك اليوم ان كان فرضا لأنه استقر عليه بإدراك جزمه صليا
كالصلاة يدرك جزأه من وقتها (ولا يجب) الصوم (على مجنون) لعدم شرف العلم من ثلاث (ولا
يصوم عنه) لعدم إمكان التيمنه (ولا يجب) على صغير (ولو رماه قال حديث السابق) (ويصوم
الصوم) (من مجز) كصلاة (ويجب على وليه) أي المميز (أمره) إذا أطاعه وشره حينئذ
عليه) أي الصوم (انذاره) كالمعتاد) كالصلاة لان الصوم أشق فاعتبرت له الطاقة لأنه قد
يعطى الصلاة لا يعطى الصيام (وإذا كانت الميتة بارؤيه) أي رؤيته هلال رمضان (في
انتهاء النهار) متعلق بقامت (لزمهم) أي أهل وجوب الصوم (الامساك ولو بعد قهرهم)
لنفسه وامساك الجميع فوجبنا تأويلنا بقدر ونحوه عليه حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم وكذا لو نعدوا الاكل في يوم آخرته (و) لزمهم (القضاء) لشبوه من رمضان ولم
بأنواعه بصومهم فلهذا لزمهم قضاءه وليس (وان أسلم) كادرا إذا عجز عن أو بلغه صير) مقظرا
(فكذلك) أي من صامه أثناء يوم من رمضان أهلا لو حوّل لزمه امساك ذلك اليوم وقضاؤه
لحرمة الوقت ولقيام الميتة فيه بالزوم ولا راد كجزأه من وقتها كالصلاة (و) كذا (كل من
أفطره والصوم يجب عليه) فانه يلزمه الامساك والقضاء (كالفطر غير عذر ومن أفطر

الله عليه وسلم في هذا شيء ذكره ابن الجوزي فلا يصح هذا اعتدال الجوزي ولم يذكره جماعة فظاهره لا يصح

هذا لا يظهر كونه من الموضوع انتهى ويحرم تقبص صورة حيوان على خاتم ولبسه ما بقيت عليه

باب زكاة العروض

جمع عرض أى عروض التجارة (والعرض) ما كان الزاه (ما يندلج وشره الأجل رخ) ولومن تقدم على عروضه أنه يعرض لبيع ويشترى تنمية لأفعله المصدر كتحية السلام على أولاته يعرض ثم يزول وبني وجوب الزكاة في عروض التجارة قول عامة أهل العلم روى عن جرير وابنه وابن عباس ودليله قوله تعالى وفي أموالهم حتى معلوم وقوله خذ من أموالهم صدقة رجال الغارة أهم الأموال فكان أولى بالغلبة ولو احتج أحمد بقول جرير لخاص بكسر الحاء الملهمة أن زكاة مالك فقال مالى الإجماع وأدم فقال قومها وأنز كانها رواه أحمد وسعيد وأبو عبيد وابن أبي شيبة وغيرهم وهو مشهور وانها مال مرصد للثماء أشبه التقدين والمواشي (وإنما يجب) لزكاة (في قيمة) عروض التجارة (بلفظ نصابا) من أحد التقدين لا في نفس المرض لأن النصاب معتبر بالقيمة انتهى محل الوجوب والقيمة أن لم توجد حينما تهي مقدرة شرعاً (لما) أى عرض (ملك بفعل) كبيع ونكاح وخلع (ولو بلا عرض) كالكتاب مباح وقبولة هبة ووصية (أو) كان العرض (منفعة) كمن يستأجر خدات وصوائت ليرج فيها (أو) كان الملك (استراداً) لبيع بخيار أو أقاله بزيادة تجارة) عند الملك مع الاستصحاب

الى تمام الحدود كالتصان لان العادة عمل يدخل في افعال النساء فان ٥٠٩ دخلت في ملكة يفرده له كارت ومضى

حول نرب لقطلة أو ملكتها
فعله لأنيبة تخارة ثم أها الحالم
فعرلوا لأن الأصل في الزكاة
من أصله لا يصير بحالها مجرد
الثبة كأصله في بنوي سوما
ولأن الأصل في المرض القينة
لأنه ينقل عنه مجرد لصفها
(أو استصحاب حكمها) أي بنية
التجارة (فما تعرض عن
عرضها) أي التجارة ولو يصلح
عن قننا المقتول بأن لا ينوي
قطع نية التجارة كان تعرض عنه
عرضها شأياً بنية القينة (ولا
تجزي) زكاة تجارة (من
المرض) ولو بنية تمام أو
فلو ساقطة لأن محل الوجوب
القيمة (ومن عنده عرض التجارة
فتواء القينة) بعض القنن
وكسره إصارها لها الأصل
(ثم) أنواه (تجارة) (بصر لها)
أي التجارة لأن القينة الأصل
فلا تنقل عنه مجرد النسبة
لصفها وأقارب السائمة إذا قوي
علفها لأن السامة شرط دون
بنيتها لا يفتي في الوجوب إلا بتفاه
السوم (غير محلي ليس) لأن
الأصل وجوب زكاته فإذا أنواه
للتجارة فقدره إلى الأصل فيكتفي
به مجرد النسبة (وتقوم) عرض
تجارة إذا تم الحصول (بالأخذ
للكين) يعني أصل الزكاة
(من ذهب أو فضة) كان تبلغ
فيتم تصابيا بأحد هادون الآخر
وتقوم (لأنما اشترت به) من
حيث ذلك لأنه تقوم بالتجارة
للزكاة فكان بالأخذ لأهلها
كأول اشتراها بمرض قينة وفي
الميل تدان منسأ وان غلبة

دكره) أو ثياباً ومثانيه (جامع وقضى ولا يكرهها) نقله اسمعيل بن سعيد الشافعي قال
أحد جامع ولا يكره يقضى بوامكانه وذلك إذا أخذ بالجل هذا ولم يجمع خيف عليه
أن ينشق رجليه (وإن اندفعت شهوته بقية) أي غير الجماع (كالاستبراء أو غيره
أو) بد (جار يشوقه) لفاخذة (لم يجز) له الوطء كالماثل ينتفع بالسهل لا ينتقل إلى غيره
(وكذا إن أمكنه أن لا يفسد صوم زوجته) أو أمته (المسلمة الباطنة بطاوع وحب أو أمته
السيكينة أو) بها (زوجته أو أمته أو غيرتين) أو الحنوتين (أو) اندفعت شهوة الوطء
دون الفرج) فلا يباح له إفساد صومها لعدم الضرورة إليه هلقت وهل قاس ذلك إذا أمكنه
وطء من زناها الأساكين ظهرت ونحوها في أثناء النهار لأن الأساكين دون الصوم الشرعي
خصوصاً في حجاب خلاف وجوده (والأحرار) أي وإن لم تكن عتده عدم إفساد صوم زوجته أو الأمة
المسلمة الحائض (حار) له إفساد صومها (لقنورة) كآكل الميتة لا ينظر (ومع الضرر روت إلى
وطءها صومها مع غيبه بالغ) بأن لم يكن له غيرها (فوطء الصائغاة أولى) من وطء الحائض لار
تصريح بوطء الحائض بنص القسرين (وإن لم تكن) الزوجة أو الأمة الصائغاة بالمناظر
احتساب الحائض (للاستبراء عنه لا بد من وطءها) الصنفين كذا الحنوت (وإن تعذر قنوتها)
أي ذى الشبق (لزام شبهة فكيف يجزى عن الصوم على ما تقدم) فيعلم لكل قوم مسكنها
والقضاء لا مع عدمه متكرر أو سفره لا طعام ولا قضاء كما تقدم في الكبير وهل حكم زوجته
أو أمته التي ليس لها غيرها كذلك (وحكم المريض الذي ينتفع بالجماع) في فرضه
(حكم من خاف تشقق رجليه) في جواز الوطء مع العسكفار وإفساد صوم زوجته
وأمنه وعدمه (والمسافر سفر قصر ليس له انقطاع إذا فارق بيوت قريته) العبارة
(كما تقدم في القصر) موضعها قوله في فن كان متكرراً يصار إلى سفره من أيام آخر
(وكره صومه ولو لم يجد مثقه) قوله عليه الصلاة والسلام ليس من البر الصوم في السفر متفق
عليهم حديث جابر ورواه الشافعي وزاد عليه كبره صفة الله التي رخص لكم فاصبروا ما وقع
عنه عليه الصلاة والسلام أصلها انظر في السفر ولو بلغه أن قوماً صاموا قال أو ثلث الصلاة قال
المجدوني لا يكره من قوى واختاره الأجرى (ويجزيه) أو يجزى السفر الصوم برمتاد
نقله الجماعة ونقل حميد لا يبغي واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصوم و
السفر وعمر وأبو هريرة إمامنا بالإمامة وقاله الظاهر به وبروي عن هذا لاجن بن هوف
وابن عمرو وابن عباس قال في السفر وع وادع والسنة أصبحت ترد هذا قول (لكن لم يفسد
ليفسد حراماً) أي السفر والافطار (عليه) حيث لا علة لسفاره لا لافطاره ما حرمه لافطاره لعدم
الذم المانع له وما حرمه السفر فلا يوجب له أن يفسد الحرام (ولا يجوز لزريض وصافر أربع لهما
الافطاران بصوم في رمضان عن غيره) من قضاء فذر وغريهما (كقبح الحج) لأن القطار أربع
تخففوا ورخصه فإذا لم يؤد له زمة إلا أناب بالاصل فالجوع كالفقر والصوم ولا يفسد صوم من
المعذور ولشمله من غيره كسائر أزمان التمتع في العبادة (فيلغو صومه) إذا صام في رمضان عن
غيره ولا يقع عن رمتاد لعدم تعيين الزنية له (لو طب صوم رمضان إلى نقل لم يصح له العمل)
لما تقدم (و) بطل فرضه (لقطع نتيته (ومن فزى الصوم في سفره لافطاره بما شاء من جماع
وغیره) كآكل وشرب (لأنه) أي (له الكل) أي (الجماع) كزمنه (ولا كفارة)
عليه الوطء (لأنه) لافطاره باليه قبل العمل) أي الجماع فيقع الجماع بعده (وكذا روى
بأنه لافطار) دون الصوم (الافطار بما شاء من جماع غيره) لما تقدم (واروى الحاشي
صوم يوم ثم سافر في أثناءه) سفره إلى السفر (وطء أو كراهة الفطار بعد حره) ومقارنته

و بلغت نصيبا باحدهم ادون الآخر (فقوم) الامم (المغنية) والازرق والصارية بالالهوه (ساذجة) يفتح الذال المبهمة اى بمجردة هه

معرفة ذلك لاثبات الآية له انما هو (و) يقوم ٥١٠ العبد (الغنى بضم الغين) أى خصيا لأن الاستحالة عليه ليست محرمة (ولا هبة

بوجه آية ذهب أفضة) ونحوه
 فذكر كبر وسرج لخصرهما
 فمعتبر بآهوا زنا (وان اشترى
 عرضا) لتجارة (بخصاب من
 أثمان أو عسرو من) بغيره
 حوله لان وضع التجارة على
 القلب والاستبدال ولو انقطع
 الحول به لطلبت زكاتها وانما
 كانت ظاهرة وصارت في ضمن
 المرض كما هي كولو أثرهما
 (أو اشترى) بخصاب سائمة
 بخله أى بخصاب سائمة
 بغيره على حوله أى ما اشترى به
 لأنها مالان منفقتان في الخصاب
 والجنس فلم يقطع الحول لهما
 بالمبادلة قاله في شرحه وفيه نظر
 لأن بخصاب السائمة غير بخصاب
 التجارة وإن كان في عين السائمة
 وقيد التجارة فلم يحدد الخصاب
 ولا الجنس وبأنه من ملك
 بخصاب سائمة لتجارة نصف
 حوله ثم قطع فيه التجارة لسانفه
 لقسوهما أولى وبما لا ينتج
 وان اشترى بخصاب سائمة لتجارة
 بخصاب سائمة لقيد بغيره
 وبما في الفروع قاله لان
 الصوم سبب لزكاة قدم عليه
 زكاة التجارة لقيد بغيره
 المحارص يثبت حكم الصوم
 لظهوره انتهى والمسئلة فيها
 عكس كلامه (ولا) يبقى على
 الحول (ان اشترى عرضا) غير
 سائمة بخصاب سائمة أو بآهوه
 أى بخصاب السائمة (به) أى
 بعرض لا حلالهما في الخصاب
 والواجب (ومن) ملك بخصاب
 سائمة لتجارة فليس زكاة تجارة
 فقط ولو سبق حول الصوم

ببوت قرينه الماهر والظاهر الآية والاختيار الصريح منها ما روى عبد بن حبيب قال ركب مع
 أبي بصير الغفاري من القسطنطينية في شهر رمضان فمقرّب غداه فقال أنزلت ألتفتى
 النبيوت قال أرغب عن سقر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكل رواءا وذاودا ولا السفر
 مبيع لفطر فأجاب في أثناء النهار كالمرض الطاري ولو بفعله والصلاة لا يفتى إتمامها وهي
 أكد لانه متى وجب إتمامها لم تقصر بحال (ولا) يجوز له الفطر (قبله) أى قبل خروجه لانه
 مقيم (والأفضل له) أى لمن سافر في أثناء يوم صومه (الصوم) أى إتمامه يوم ذلك اليوم
 حر وجازن خلاف من لم يبع له الفطر وهو قول أكثر العلماء في إتمام الحكم الحضر كالصلاة
 (والحامل والمرضع إذا لم يأتا الصرع على أنفسهما) أي لهما الفطر كالربض (أو) خافتا الصرع
 على (ولديهما) أي لهما الفطر (لان خوفهما خوف على آدمي أشبه خوفهما على أنفسهما
 (وكره صومهما) كالربض (ويجزى) صومهما (إذا قلنا) أى صاعنا كالربض والمسافر
 (وان أضرنا فاعتقنا) ما أضرناه كالربض (ولا اطعام) على أحد (ان خافنا على أنفسهما
 كربيص) بغيره الصوم فانه يقضى من غير اطعام (بل ان خافنا على ولديهما) فقط (اطعمنا
 مع القضاء) لانه كالتكملة له (عن كل يوم مسكينا ما يجزى في الكفارة) لقوله تعالى وعلى
 الذين يعطيونه في يوم طعام مسكين قال ابن عباس كانت خمسة الشح الكبير والمراة الكبيرة
 وهما يطبقان الصيام ان يفرأوا بيطعاما لكل يوم مسكينا والحبس والمرضع اذا خاف على
 أولادهما أضرنا أو أطمعنا رواءا وذاودا وروى ذلك عن ابن عمر ولا يخالف لهما في الصيام
 ولا يفطر بسبب نفس عاجزة من طريق الخلفة فوجب به الكفارة كالشح الحرم (وهو) أى
 الاطعام (على من يحرم الولد) لان الإرقاق ولد ويحبس الاطعام (على الفور) لانه مقتضى
 الاروسا والنفقات وذكر المحدث ان أنى به مع القضاء ما زكاته كالتكملة له وهذا
 مقتضى كلام المصنف (و) ان قبل الولد المرضة تدى غيرها وقد قدرت تساهله (وله) من
 المال (ما يساويه من نفقة) أى استأجرت له (ولم تقطر) لعدم الحاجة اليه (وله) صرف
 الاطعام الى مسكين واحد حلة واحدة) لظاهر الآية (وحكم الفطر) أى المرضة ولغيرها
 (كرضه) ولولدها (فما تقدم) من الفطر وعدمه والعبد وعدمها (فان لم تقطر) الظاهر (فتغير
 إلتها) بالصوم (أو نقص خبر المستاجر) بين فسخ الإجارة وامضاءها (وان قصدت) الظاهر
 (الأضرار) للرضيع بصومها (أثبت) وكان لها كم الزامها بالفطر بطلب المستاجر ذكر ما بين
 زاعفرى وقال أبو الخطاب ان تأذى الصبي بنفسه أو تغيير لزمها الفطر فان استغلا له
 الفسخ وبؤخذ من هذا أنه يلزم الحاكم الزامهما لزمها وان لم تقصد الضرر بالطلب قبل
 الفسخ وهذا مذهب كاله في الفروع وخبر عنه في المنتهى (ولا يسقط الاطعام بالهجر) كالذين
 (وكذا) الاطعام (عن الكبير) والربض (المأوس) منه وقفه (ولا) يسقط (اطعام من آخر
 قضاء رمضان) حتى أدركه رمضان آخر (والاطعام) غيره) مما وجب بتدوير الكفارة بالهجر
 (غير كفارة الجاهل) في البصير وتقدم في ما هو غير كفارة الجاهل في غير رمضان (وبأنى) في
 الباب بعده (ولو وجد آدميا مصوما في حلقه ثم فطر) كمن طار الى حلقه ذئب أو غبار بلا قصد (وان حصل
 به) أى القصد (بسبب إلقاءه ضعف في نفسه فافطر فلا بد منه) على المنقذ ولا على المنقذ
 (كالربض) وان احتاج في إلقاءه الى الطر وجب لان ما لا يتم الواجب الا به وهو واجب
 (ومن يرى لصوم بلا تمنجن أو أغنى عليه جميع النهار لم يصم صومه) لانه عبارة عن الأمساك
 مع اليه ولم يوجب الأمساك المضاف اليه كإدله عليه قوله في الحديث القدسي انه ترك طعامه

(فقط) لأن الزرع والتمرير
وإن خرج منه فوجد أن يتقوما
مع الأصل كالصالح العارح
المتجدد وظاهره سواء كان البذر
لتجارة أو لألفية وفي المبدع
والاقتناع أن الزرع بذرة بارض
تجارة فواجب أن الزرع العشر
وواجب الأرض كافة الألفية
وأن زرع بذرة تجارة أو أرض فنية
كأي الزرع (زكاة على الألف لا تلغ)
بمنتهى المذموم من مائة وأرض
مع زرع وتخل مع ثمر (نصاب)
بأن نقصت من عشرين متقالاً
ذهباً وعن مائة درهم نصفه
(فيزي) ناك (لغيرها) أي
التجارة يخرج من البائنة
زكاة من الزرع والتمرير واجب
فيه ثلاث نقاط: 1- كآلة بالكلية
(ومن ملك نصاب ساعة لتجارة
نصف حول) مثلاً (تم قطع نسبة
التجارة استأنفه) أي الحول
(السور) لأن حول التجارة
اتقطع بنيتا الاقتباس حول السور
لا يثنى عليه بقره (وإن اشترى
صباعاً ما يصعد) في المكتسب
(ويثنى أثره كزعران ونيل
وعصفر وشعوه) كبقية ولوة
ولك (بوعرض تجارة) بقية
(عند تمام) (حول) لا يثنى فيه
عن الصبغ القائم بغير الثوب
ففيه معنى التجارة وكذا
ما يشر به دباغ يلبغ به كغصن
وقرظ وما يدهن به كمن وملح
ذكره ابن البناء وفي منتهي
الغاية زكاة فيه لأنه لا يثنى له
أثر ذكره عنهما في القصر
(ولا زكاة في ما يشر به فصار
من قلى ولوة وصابون وشعوه)
(وإذ يثنى) أي التجارة كسب

وشراهم من أجل ظن تغير النية مفردة عنه (وإن أفاق) المجنون أو الغني عليه (جرامته) أي من اليوم الذي بيت النية له (صم) صومه لقصد المساك في حرمه التزكيا لإتمام قبضه، وقوله الله لا تتبين جزء لا يدرك ولا يقصد إلا بعض اليوم الموكذ الخنون وقبل فسد الصوم كالحض وأولى لعدم تكليفه وأوجب باله والحق في بعض اليوم لم يمنع منه كالأغاء ويفارق الحضي فانه لا يمنع الإوجوب وانما يمنع محضه ويحرم فعله ذكره في المبدع (ومن جن في صوم قضاء وكفارة وضوها) كسند (قضاء) إذا أفاق (بالوجوب السابق) كقضاء صلاة لأمر جديد (وإن نام) من نوى الصوم (جميع النهار مع صومه) لأنه معاد ولا يزيل الإحساس بالكلية (ولا يلزم المجنون قضاء من جنونه) سواء كان الشركاء أو بعينه لعدم تكليفه (ولا يلزم) القضاء (الغني عليه) لأنه مرض وهو مطلق على العقل غير رافع للتكليف ولا تظلم منه ولا تثبت الزلابة على صاحبها فيدخل على الإنبياء عليهم الصلاة والسلام في فصل ولا يصح صومهم إلا بنية مذكورة الشارح إجماعا كالمصلاة والحج حديثا إجماعا بالنيات ولا صوم (وأوجب الأنبياء من الليل) لما روى ابن عمر عن حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يصح الصيام قبل العجرا فلا يصام له رواه أنس بن مالك قال الترمذي والخطابي رفعه عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نعيم عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة وهو من الثقات ووافقه على رفعه ابن جرير عن الزهري ورواه الترمذي ولم يثبت أحد رفعه وصحح الترمذي أنه موقوف على ابن جرير وعن عائشة مرفوعا لم يصح الصيام قبل طلوع الفجر فلا يصام له رواه الدارقطني وقال إسناده كله صحيح وثبت في لفظ الزهري من لم يبيت الصيام من الليل فلا يصام له * لا يقال في صيام عاشوراء فقد ورد فيمنع من النهار وقد كان واجبا لأن وجوبه كان نارا لكن صام مطلقا ثم نذر به أن يجاعه ذكر والله ليس واجب ولا أن النية عند اشتداد الحاجة كالمصلاة وفي أي وقت من الليل نوى أجزاء لاطلاق الخبر (لكل يوم) من رمضان نية مفردة لانه أي أيام رمضان (عبادات) فكل يوم عبادة مفردة فيصالح النية (و) الدليل على أن كل يوم عبادة مفردة أنه لا يقصد الصوم (يوم فساد) صوم يوم (آخر) وكالقضاء أي قضاء رمضان وأنه يجزئ في أول رمضان نية واحدة لك (ولو ثبت حاض) أو قضاء (صوم غدا وقد عرفت أنها تظفر ليلا صم) لشدة القارة (ولو نوى النية أو أضحى عليه) من القرب (حتى طلع الفجر) لم يصح صومه لعدم النية (أو نوى نهارا صوم النهار لم يصح) صومه لأنه لم يبيت النية كالنوم من الليل صوم بعد غدا (ولو نوى) الصوم (من الليل ثم أتى بعد النية فيه) أي الليل (بما سهل الصوم) كالأكل والجماع (لم يتطهر) النية نص عليه لظاهر الخبر خلافا لآل حاتم ولأن الله أباح الأكل إلى آخر الليل فلا يطلبت فاتحها (ومن خطر سبيله أنه صائم غدا فقد نوى) لأن النية عمل القلب (والأكل والشرب بنية الصوم) لأنه في لزومه وعنايته لغيره قال الشيخ في الذين هو حين يتنشى يتنشى شئامن يرد الصوم ولهذا يفرق بين شئاء ليلة العيد وشئاء ليلة رمضان (ويجب تعيين النية بأن يعتقد أنه يصوم غدا (من رمضان أو من قضاؤه أو) من (نذره أو كفارته) نص عليه حديثا إجماعا لباقيات وأما الكل امرئ ما نوى ولأن التعيين مقصود في نفسه (ولا يجب منه) أي التعيين (نية الفريضة) وفي نسخة الفريضة (في فرضه ولا وجوب فواجبه) لأن التعيين يجزئ عن ذلك (فلو نوى أن كان غدا من رمضان فهو) أي الصوم (عنه والافتن واجب غيره وعينه بنيت) كان ينويه عن نذره أو كفارته (لم يجزئه عن واحد منهما) لعدم جزمه بالنية لأدائها (وإن قال) أن كان غدا من رمضان فهو فرضي (والافتن ونقل أو ما فطر لم يصح) صومه إن ظهر منه

العروض والآيات (والأ) يريد
بمعها (بلا) يستوت كسائر
عروض التوبة (ومن اشترى
شقصا) مشغوعا (بالشجرة) ألف
فصار عند (تمام) الحول بألفين
ز (كاه) أي الألفين لهما
قيمة (وأخذته الشفيع) بالشفعة
(بألف) لأنه يأخذها عند
عليه (ويستكن المكي بكسها)
فأذا اشتراه بألفين فصار عند
الحول بألف ز ألفا وأخذته
الشفيع ان شاء ألفين وكذا
الردديسب (وإذا أذن كل) واحد
(من شريك) وأشهرها صاحبه
في إخراج زكاة (أي الألف) ضمن
كل واحد منهما (تصيب صاحبه)
من المخرج (ان أخرها) الزكاة
هتما (معا) في وقت واحد
لأنه زال كل منهما من طريق
المكي عن كونه بإخراج الموكل
زكاته عن نفسه لسقوطها عنه
والعزل سحبا له لم يصدمه فيه
سواء بقبح المدفوع نظروا
ولا يجوز إدار جوعه على نحو
فقد تحقق التفتيت فبطل
المخرج (أوجه سابق) منها
أنواعا ونسب فيضمن كل نصيب
صاحبه لأن الأصل في إخراج
الإنسان عن نفسه أنه وقع الموقع
بمخلاف مخرج عن غيره (والأ)
بأن أصل سابق (ضمن الثاني)
ما أخرجه عن الأول (ولم يعلم)
الثاني إخراج الأول لأنه أنزل
سككا كالومات وبقبل قول
موكل أخرجه قبل دفع وكيله
لإعوانه لدفع اليه أنه كان
أخرجه وتوحيده من ساع ان
كانت يده والأول (لا) يضمن
وكيل (ان أدى دين) عن موكله

أقدم بمصداقية (وان كاله) أي ان كان قد امن ورضان ففرض والا فنامطر (ليلة الثلاثين
من رمضان مع) صومه : بأن منه لأنه متى على أصل لم يثبت زواله ولا يقدح تردده لأنه سكم
صومه مع الجزم بخلاف ما إذا قاله ليلة الثلاثين من شعبان لأنه لا أصل له يعني عليه بل الأصل
بقايتهم (ومن قال ناصا غدا ان شاء الله فان قصد المشقة الشك والتردد في العزم
والقصد فسد نية) (ألم الجزم بها) (والأ) أي وان لم يقصد المشقة الشك والتردد في الصوم
وهدمه بل نوى التبرك أو لم ينشأ (لم يقصد) نية (أقصده ان فعله الصوم بمشقة الله وتوفيقه
وتسوره كما لا يفسد الأيمان بقوله أنا مؤمن ان شاء الله غير متردد في الحال) قال القاضي
(وكذا) نقول (سائر الصادات) لا تقصد ذكر المشقة في نيتها اه وفي نهاية المتدئين لأن
جدان يحرم قوله أنا مسلم ان شاء الله وان لم يردد نية بل نوى ليلة الثلاثين من شعبان أنه صام
غدا من رمضان بلا مستدشر) من : وفيه اللال أو غم ونحوه (أو يستد غير شرعي كسحاب
ونحوه) كتحميم ولو كثرت صلاته (ليجزئه) صومه (وان بان منه) أي من رمضان لأن النية
قد تبين العلم وما لا يعلمه ولا دليل على وجوبه لا يصح قصده (ولا أثر لشيء مع غم وقتر)
وعو ما فأنوى صوم يوم الاثنين لذلك أخره ان ان منه لما تقدم (ولو نوى خارج رمضان
فضاوة مثلا أو نوى الإفطار من القضاء ثم نوى فعلا أو قبل نية القضاء على الفعل بطل القضاء)
لتردده في نية أو قطعهما (ولم يصح النقل لعدم نقل من عليه قضاء رمضان قبل القضاء)
وفي الفروع والتفتيت والمقتضى يصح نقله ونفذ كرت كلام المصنف في حاشيته التفتيت في ذلك
في الحاشية عو ما يمكن ان يجاب به عنه (وان نوى) خارج رمضان (قضاء وكفارة ظاهرا ونحوه)
ككفارة نقل (لها) أي لا الصوم الواجب لعدم جرمه بالنية ولا النقل (لما تقدم) من
عدم صحة نقل من عليه قضاء رمضان قبل القضاء (ومن نوى الإفطار أظفر) لأنه قد قطع نية
الصوم بنية الإفطار فكأنه لم يأت بها اشتداه (فصار كمن لم ينو) الصوم (لا كمن كل) ونحوه
(ما كان) نوى الإفطار (في نقل ثم عاد فواه) فعلا (مع) نص عليه (وكذا لو كان من نذر أو كفارة
فقطع نية ثم نوى فعلا) بخلاف ما إذا كان من قضاء رمضان على طريقه (ولو قبل نية نذر)
وكفارة (إلى النقل فكمن انتقل من فرض صلاة إلى نقلها) فيصعب ويكره لغرض صحيح
(ولو تردد في الفطر أو نوى أنه سيفطر ساعة أخرى أو ان وجدت طعاما أكلت والآلة مث ونحوه
على) صومه لتردده في النية (كسالة) أي كانت بطل الصلاة لتردده في فسح نية إذا استصحب
حكم التيسر في صحة الصلاة والصوم والوضوء ونحوهما (ويصح صوم نقل نية من النهار قبل
ان والو بعده) نص عليه حديث عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم
فقال هل عندكم شيء فقلنا لا قال فأتى صائما رواه مسلم وبطل عليه حديث عائشة وإن
الصلاة تخفف نقلها عن فرضها فكذلك الصوم ولو ساقه من تكثيره بينه وبينه ففني عنه وبطل نصه
بنية بعد الزوال الله قول ما ذاب من سمود وسد فلو لم ينقل عن أحسن الأصابع ما يخالفه
صريحه ولأن النية وجدت في زمن انما فرضه وجودها قبل الزوال لمصلحة وبطل
التعليل بالاكثر لأن الأكثر قد خلاه النية في الأصل فان ما بين طلوع الفجر والزوال يزبد
على ما بين الزوال والغروب عيان طلوع الفجر والشمس وأيضا جميع الليل وقت نية
العرض فكذلك النهار وشرطه أن لا يكون في ما يفطر قبل النية فان فعله لا يميزه الصوم بغير
خلاف فعله قاله في التشرح لكر خالفه أبو ذر الشافعي (ويحكم الصوم الشرعي المتأب
عليه من وقت النية) لا ما قبله لم يوجد فيه فضلا لغيره فعلا بقع عباد: لقوله عليه الصلاة
والسلام وانما لكل امرئ نوى (يصح تقاطع حاضر) أو انفساه (طهرت) بوجوه بقبته

(و) تطوع (كافر أسلم في يوم يأكلا) أي الماتق والكافر ولو تال كالتمهي لها بأن ياف
عقد لكان أشمل (بصوم بقية اليوم) متعلق بتطوع روف الفروع ونوجب حتمل أن لا يصح
لأنه لا يصح منه ما صوم

حج باب ما يفسد الصوم وهو كل ما ينافيه من أكل وشرب ونحوهما

(و) ما (وجب الكفارة) كالوطء في نهار رمضان

وما يتعلق بذلك

(من أكل ولو زائدا أو لا يفتق) بالفن والذال المجتمعتين (ولامع في الجوف كالخبي أو شرب)
قد صومه لقوله تعالى وكلا واشربوا حتى تبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من
النجر فإيهما إلى غاية وهي تبين النجس أمر بالامساك منهما إلى الليل لأن حكم ما به لا غاية
مخالف لما قبله وقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به أنه
ترك طعامه وشراعه من أجل متق عليه ولا فرق بين القليل والكثير (أو استعاط) في أفه
(بدهن أو غيره) فوصل إلى حلقه أو دماغه (وفي السكاف أو خبا شيه قد صومه لثبته عليه الصلاة
والسلام الصائم عن المبالغة في الاستنشاق ولأن الدماغ حوصو الواصل إليه بقدره فيفطر
كجوف البدن (أو استنق) في دهره قد صومه لأنه يصل إلى الجوف ولأن غير المعتاد كالعتاد في
الواصل لأنه أبلغ وأولى من الاستعاط (أو دوى الخائفة أو جرحا يصل إلى الجوف) لأنه أوصل
إلى جوفه شأ بأشبهه أشبهه ما أكل (أو أكمل يكمل أو صبر أو فطور أو زور أو غدا وغير
مطلب يفتق موصوله إلى حلقه) نص عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتد المروح
عبد النور وقال ليقنه الصائم رواه أبو داود والبخاري في تاريخه من حديث عبد الرحمن بن النعمان
ابن سعيد بن هود عن أبيه عن حده قال ابن معين حديث منكرو وعبد الرحمن ضعيف وقال
أبو حاتم صدوق وثقه ابن حبان ولأن العين منفذ لكنه غير معتاد كالواصل من الأنف (والا)
أي وإن لم يفتق وصوله إلى حلقه (فلا) فطر لعدم تحقق ما ينافي الصوم (أو استعاط) أي استدعى
التي (نقاء طعاما أو مرارا أو بلغما أو دما أو غيره ولو قل) لحديث أبي هريرة المرفوع من زرعه
التي فطس عليه قضاءه من استعاطه ما يفتقض رواه الترمذي وقال الترمذي حسن غريب
ورواه الدارقطني وقال أسنده كلهم ثقات (أو أدخل إلى جوفه أو بجوف في جسده كمنعته
وحلقه وباطن فرجها أو تقدم في) باب (الاستعاط إذا دخلت أصبعها ونحو ذلك) أي نحو
الدماغ والحنك وباطن فرجها كالذبر (أي ينغذي معدته شيئا من أي موضع كان ولو غطي
أبنته كله أو) البتلع (عنه) أو رأس سكين من حمله أو فطر غير مبادنة فتاب في جوفه قد
صومه ويعتبر العلم بالواصل وجزم في معنيتها الغاية بأنه يكفي الظن واختار الشافعي في الدين
لا يفطر بعد ما وافته مموتا أو موقعا لا يحقته (أو دوى المأمومة) فوصل إلى دماغه لأن الدماغ
أسد الجوفين فالواصل إليه بقدره فافسد الصوم كالآخر (أو استقي) أي استدعى التي (فامى أو
مذى) لأنه إذا فسد بالقليلة لم يفتق شيئا لزال فلان يفسده بطريق أولى فان لم يزل فقد أتى محرما
ولم يفسد صومه وإن أنزل غير مشهورة فلا كالبول (أو بول أو لبس أو مباشر دون الفرج فامى أو

بعض الخرج ويرجع مخرج
عنه على ساع ما دامت يسده
(ولن عليه زكاة الصدقة تطوعا
قل أخراها) أي الزكاة لا تطوع
بالصلاة قل أداء فرضها أو تقدم
على نذره فان قدمه لم يصرزكاة
فيما سوا كما لا يفطر صدقة واحدة
بالفطر من) آخر (رمضان)
ظهرة الصائم من الرقت والفتو
ومطعة الساكين كالسعيد بن
النسب وعمر بن عبد العزيز
قوله تعالى قد أفغ من تركي هو
زكاة الفطر قال ابن قتيبة وتوكل
لما فطر لأن الفطر تعلقته
قال الله تعالى فطرة الله التي فطر
الناس عليها ومثله برأيها
الصدقة من النفس والبدن
(وتسمى) زكاة الفطر (فرضا)
لقول ابن عمر رضي رسول الله
صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر
ولأن الفرض المأمور به واجب
وهي واجبة أو المأكل كدوي
مما كده قال ابن المنذر وأجمع
هو أهل العلم على أن صدقة
الفطر فرض كالصالح هو
كالاجماع من أهل العلم
(ومعناها) أي زكاة الفطر
(ك) مصرف (زكاة) مال لصوم
أعمال الصدقات لغير قرأ الآية
وكرزكاة المال (ولا يصح وجوبها)
أي زكاة الفطر (دين) لنا كدها
بدليل وجوبها على الفقير
وعلى كل مسلم فقير عليها وتقبلها
عن وجبت نفقته ولا يفتق
على البدن والدين لا تؤثر فيه
بجلائر زكاة المال (الامع مطلب)
بالدين فمستقل وجوب أدائه

أَوْ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَدُوِّ الْحَرِّ وَالذِّكْرِ وَالْإِنْتِ وَالْعَسْبِ وَالْعَكْبِ بِرِمْزٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَوَاهُ الْجَاهِلِيُّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ طَهْرَهُ الصَّاعُ مِنَ الزَّرْفِ وَالْقَوْمِ وَطَعْمَهُ لِسَاكِينَ فَلَا يَتَجَبَّ عَلَى كَافِرٍ وَلَا يَوْمِرْدَا (تَأْزِيْمُهُ مَوْثُوثٌ نَفْسُهُ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ وَذِكْرُ وَأَنْقَى بِوَدْيٍ عَنْ غَيْرِهِ مَكْفٍ وَلَمْ يَحْدِثْ أَدْوَالُ الْفُطْرَةِ عَنْ تَعْوِزٍ فَانْطَلَبَ بِالْأَجْوَابِ غَيْرُهُ وَلَوْ جَبَّ عَلَيْهِ لَطَوَّبَ بِهَا (وَلَوْ) كَانَ (مَكْنَانًا) فَتَزَمَّ فُطْرَةً نَفْسُهُ كَوْنُهَا (فَقُصِّلَ عَنْ قُوَّتِهِ) أَيْ مَسْلُومٌ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمُتَصِفَةِ لَهُ (و) عَنْ قُوَّتِهِ (مَنْ تَزَمَّه) مَوْثُوثٌ بِوَمِ الْيَدِ وَلَيْلَهُ بِعَسَدٍ حَاجِبُهَا (أَيْ الْخُرْجُ مِنْ تَزَمَّه) مَوْثُوثٌ (لَمْ يَكُنْ) وَخَادِمٌ وَدَابَّةٌ وَثِيَابٌ بِذَلَّةٍ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ لَفْعًا أَيْ مَعْنَى فِي الْخِلْمَةِ (وَعُورُهُ) كَفَرَشَ وَغَطَّاهُ وَطَاهَهُ وَمَاعُونَ قَالَ الْوَفِيُّ (وَكُتِبَ بِحَاجِبِهَا لِنَظَرٍ وَحَفَظًا) قَالَ الْوَلِيدُ أَسْلَى لَابِسَ أَوْلَسَكَ أَعْتَجَّاجُ إِلَهٍ لَانَهُ مَحْتَاجُ إِلَهٍ بِمَا سَبَقَ (صَاعٌ) فَاعِلٌ فَضَّلَ مِنْ الْأَصْنَافِ الْأَتَذَكُّرُهَا (وَأَنْ فَضَّلَ) عَنْ ذَلِكُ (كُونَهُ) أَيْ الصَّاعُ (أَخْرَجَ) أَيْ أَخْرَجَهُ مَا لَكَ عَنْ نَفْسِهِ سَلَبَتْ أَيْ أَمَرْتُمْ بِأَمْرًا وَأَمَرْتُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَكَتَفَةُ الشَّرِبِ بِأَنْ تَقْدِرَ عَلَى بَعْضِهَا (وَيَكُونُ) أَيْ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّاعِ (مَنْ تَزَمَّه) نَظَرْتُ مِنْ فَضْلٍ عَنْهُ بَعْضُ صَاعٍ (لَوْ عَدِمَ) وَلَمْ يَفْضَلْ عَنْهُ شَيْءٌ (وَتَزَمَّه) أَيْ الْمُسْلِمُ إِذَا فَضَّلَ عَنْهُ عَمَّا

أَمَدَى) لِمَارِوِي أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَمْرِاهُ قَالَ نَسِيتُ فَقَبِلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ فَقَبِلْتُ مَارِوِي اللَّهُ أَنِّي فَعَلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا قَبِلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ قَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ عَصَيْتُ مِنْ نَامُوا أَنْتَ صَائِمٌ قَبِلْتُ لَأَسَاءَ بِهِ قَالَ فَقَبِلْتُهُ الْقَبْلَةَ أَلَمْ تَعْنِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَقْدَمَاتِ الْفُطْرِ فَإِنَّ الْقَبْلَةَ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَنْزَلَ الْفُطْرَ وَالْأَفْلَا ذَكَرَ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ وَفِيهِ ظَنُّرٌ لَانْ غَايَةُ لَمْ تَقْدِرْ تَكُونُ وَسَلَّةٌ وَزَيْعَةٌ إِلَى الْجَمَاعِ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا فُطْرَ بِدُونِ الْأَنْزَالِ لِقَوْلِ عَائِشَةَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَهْلُكُمْ لَدَيْهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَرَوَى بِهَذَا الْوَسْطِ الْوَسْطِ كَوْنُهُ أَوْ مَعْنَاهُ سَلَابَةُ النَّفْسِ وَطَوَّارُهَا وَقِيلَ بِالسَّكِينِ الْعَصَوِيَّةَ بِهَذَا الْوَسْطِ (أَوْ كَرِ النَّظَرُ فَاغْنِي) لَانَهُ أَنْزَالَ شَعْلُ يَلْتَمِزُهُ وَعَدَنُ الْخُرْزَمِي أَشْبَهَ الْأَنْزَالَ بِالسَّكِينِ (وَالَا) بِفُطْرٍ (أَنْ أَمَدَى) يَشْكُرُ النَّظَرُ لَانَهُ لَا نَصَّ فِيهِ وَالْقِيَاسُ عَلَى أَنْزَالِ الْمَتْنِ لَا يَصِحُّ فَخَالَفَتْهُ أَمَّا فِي الْأَحْكَامِ (أَوَّلُهُ) يَشْكُرُ النَّظَرُ فَاغْنِي) أَيْ لَا فُطْرَ لَمْ يَدْمُكَ مَكَانَ الْخُرْزَمِي النَّظَرُ الْأَوَّلِي وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ كَرِ النَّظَرُ فَلَمْ يَزَلْ فَلَا فُطْرَ قَالَ فِي الشَّرْحِ وَالْبَدِيعِ بِغَيْرِ خِلَافٍ (أَوْ يَجْمَعُ أَوْ أَحْبَبَ) فِي الْقَبْلَةِ وَالسَّاقِ نَصَّ عَلَيْهِ (وَيَطْلُوهُ) نَصَّ عَلَيْهِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَرُ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْمُجَرَّمِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي خَالٍ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَعَائِشَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَابْنُ هُرَيْرَةَ وَمَعْقِلَ بْنِ سِنَانٍ وَهَوَالِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ وَابْنِ مَالِكٍ مِنْ حَدِيثِ شَدَّادِ بْنِ هُرَيْرَةَ وَهَذَا بِإِذْنِ دَعَى رَتْبَةَ الْمُسْتَفِيزِ قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ ثَبَتَ الْإِخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ وَقَالَ أَحْمَدُ فِيهِ غَيْرُ حَدِيثٍ ثَابِتٍ وَأَحْبَبُهَا حَدِيثُ رَافِعٍ قَالَ ابْنُ الْمَدِينِ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ثَوْبَانَ وَشَدَّادِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَحْمَدُ الْبُخَارِيُّ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَيْ هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَرَضِيَ فِيهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ خَدْرِي وَابْنُ مَسْعُودٍ وَقَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ لِمَارِوِي ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْبَبَهُ وَهُوَ صَائِمٌ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَهُوَ يَحْوِيهِ أَنْ أَحَدُ مَضْعَفِي رَوَاهُ الْأَثَرُ لَانِ الْأَصَارِي ذَهَبَتْ كَتَبَهُ فِي فَتَنَتُهُ كَانَ يَحْدِثُ مَنْ كَتَبَ غَلَامَهُ أَيْ حَكَمَ ثُمَّ لَوْ صَحَّ فَهُوَ مَنصُوحٌ بِدَلِيلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ رَوَاهُ كَانَ بَعْدَ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَحْمَدُ قَبْلَ مَقْبِلِ الشَّمْسِ فَازَاغَابَتْ أَحْقَمُ كَذَلِكَ رَوَاهُ الْحَوْزِيُّ وَجَاءَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَعْنًا مَارِوِي أَوْ بَكْرًا مَسْنُودَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَحْبَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ شَيْءٌ كَانُوا جِدَّهُ وَاحِدًا فَنَأَى كَثُرَ وَاعْتَصَدَتْ بِهِمُ الْمَحَابَةِ وَهِيَ قَوْلُ وَحْدِهِمْ فَدَلَّ وَالْقَوْلُ مُقَدَّمٌ لَعَدَمِ عَوْمِ الْفَضْلِ وَاحْتِمَالِ أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ وَفِي حَدِيثِهِمْ أَوَّلِي لَانَهُ مَوَافَقٌ لِحُكْمِ الْأَصْلِ فَفَسَّخَ بِلَزْمِهِ مَعَ الْفَعْلَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَاسْتَحْصَلَ خِلَافَ نَحْوِ حَدِيثِ تِلَاوَةٍ بِلَزْمِ خِلَافَةِ الْأَصْلِ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَطْهَرُوا فَلَا فُطْرَ (وَالَا) فُطْرَ (أَنْزَحَ) الصَّاعُ (نَفْسُهُ) أَوْ جَرَدَهُ غَيْرَهُ بِأَنَّهُ وَلَمْ يَلْ إِلَى حَوْفِهِ) شَيْءٌ مِنَ الْأَتَا لِمَرْحِ (وَلَوْ) كَانَ الْمَرْحُ (بَدَلًا لِلْجَاهِلِيَّةِ) فُطْرَ (يَقْصِدُ) وَيُطْرَ وَلَا يَخْرُجُ مِنْ عَوَافٍ لَانَهُ لَا نَصَّ فِيهِ وَالْقِيَاسُ لَا يَتَقَضَى (أَيْ ذَلِكَ) الَّذِي كَرِهَ مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِمَا (فَعَلِ) الصَّاعُ (عَامِلًا) أَيْ قَامِدًا لِقَوْلِ (ذَا كَرِهَ) الصَّوْمَ مَحْتَرًا لِقَوْلِهِ (فَصِدَّ صَوْمَهُ وَلَوْ جَعَلَ الصَّوْمَ) لَعَدَمُ مَا سَبَقَ فَلَا يَفْطَرُ غَيْرَ قَامِدِ الْفَعْلِ كُنْ طَارًا إِلَى حَلْقَةٍ غَيْرِ رُغْوَةٍ كَذَابٍ أَوْ أَلْقَى فِي مَا قَبُولِ إِلَى حَوْفِهِ) لَانِ غَيْرَ الْقَامِدِ غَائِلٌ غَيْرُ مَكْفٍ وَالْأَلَامُ تَكْلِيفٌ بِالْإِطْلَاقِ (وَالَا) بِفُطْرٍ (نَاسٍ) لِقَوْلِ شَيْءٍ مَا تَقَدَّمَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ لَاقِيهِ عَنْ لُحْطَاءِ الْفَنِيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ وَلَمْ يَحْدِثْ أَيْ هُرَيْرَةَ بِرَفْعِهِ مِنْ نَفْسِي وَهُوَ صَائِمٌ فَكُلْ أَوْ شَرِبْ فَلَيْتَ صَوْمَهُ فَأَنَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَمَاءُ مَتَقَى عَلَيْهِ (فَرَضًا) كَانَ الصَّوْمُ أَوْ تَقَالُ لَعَدَمُ الْأَدَلَةِ (وَالَا) بِفُطْرٍ (مَكْرَهُ) سَوَاءٌ أَمْ كَرِهَ عَلَى الْفَعْلِ) أَيْ الْأَكْلَ وَرُغْوَهُ (حَقِ) فَعْلٌ مَا كَرِهَ عَلَيْهِ (أَوْ فَعْلٌ) بِبَيَانِ سَبَبِ حَلْقَةٍ مَكْرَهُ أَوْ نَأَى كَالْوَلَاوِ جَرَدَ النَّفْسِ عَلَيْهِ مَعَ الْجَاهِلِيَّةِ) أَمَدُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ (وَيَفْطَرُ)

فقط عليه ونحو ذلك وجعلوا له نصيبا (و) حتى (مالك يظن من قلنا) ١٥٠ إن وصي له يتقصدون دفعه في الزمة

فقطه كفتقه (و) حتى
(مر بين ما يحتاج بقية) لعموم
حديث ابن عمر أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر
عن الصغير والكبير والحر
والعبد من ثمنون وراة الذراعتي
ومند المضار بفطره في مال
المضاربة كفتقه (و) حتى
(منبر عؤنة رمضان) نصالحهم
حديثا وادوية الفطر من
ثمنون وروى أبو بكر من
على رضى الله تعالى عنهما زكاة
الفطر على من جرت عليه
تفطرا وقال أبو الخطاب لا يلزمه
فطرية وصحة فالحق والشرح
وحمل كلام أحمد على الانصاف
وان يرفع عؤنة به صدق الشراو
جماعة فلا (و) حتى (أبي يعقوب)
كتاب وروى عن بعض منسوب
وعرض لانه مالك لم يفتقر
و (لا) فبفطر غالب (ان شك
في حياته) نصا لانه لا يبد
ملكه وفي علم حياته بعد اخرج
لما مضى لتبين سبب الوجوب
كأنه مع سبيلك ماله الفاتحة
بان سبيلها فان لم يجد من عون
جماعة ما يكتفي (لعمومهم بدأ
بنفسه) فبفطره انما
تبين عليها (انزوجه) ان فضل
عن فطرية نفسه في نقد نفقتها
على سائر النفاق ولو جوبها مع
السار والاصار لانها على
سبيل المعاوضة (فرقيقه)
لوجوب فقتقه مع الاصدار
بخلاف نفقة الاكابر لانها صالة
(أما) لانها مقدمة في البر لقوله
عليه الصلاة والسلام لا يراني

الصائم (بردة) مطلقا لقوله تعالى ان اشركت لصيرطن عملك وكذلك كل عباد حصلت الزدة
في انشائها فانها تنفسها (و) بفطر (موت) فبفطر من تركته في نذر وكفارة) مسكين لقصد
ذلك اليوم الذي مات فيه لتمتد قضاؤه (و) بان ذلك مفصلا في حكم التذام وان دخل حلقه
ذباب أو غيرا طر يقي أو غبار (دقيق) أو دخان من غير قصد لم يفطر لعدم القصد كالنائم
وعلمه ان من ابتلع الدخان قصد اخذ صومعه (أو فطره) فاحلله دعنا أو غير لم يفطر (ولو
وصل مثانته) لعدم المنفذ وانما يخرج البول وشما كذا أو أخرج عقيق لم ينسل إلى الجوف
والمثانة العنق الذي يجمع فيه البول وإذا كان لا يستسك لوله قبل مثل الرجل بكسر الهمزة فهو
امتن والمرأة مثني وقال السكاكي يقال جل مثل ومثون (أو فكر نامي أو مذى) لم يفطر لقوله
عليه الصلاة والسلام من لاذ في ما حدثته أنفسها لم تعمل أو تكلم به ولا نص فيه ولا
اجماع وقبائح على تكرار النظر لا يصح لانه دون في استدعائها لشيء وقفا عنها إلى الانزال (كالو
حصول) الانزال (يفكر غالب) أي غير اختاري بان لم يتسبب فيه (أو استمر) أو أزل لغرضه
كالذي يخرج منه التي أو المذى عرض أو (الاستغطة) من موضع عال (أو رجمته) ليهين
شبهه من غير ان يحس ذكره) سد أو غير هامة أو من غيره (أو أمي) نهارا من وطء ليل لم يفطر
لانه لم يتسبب فيه في النحر (أو) أمي (لئلا من مباشرة نهارا) فلا فطر بذلك كله (أو ذرعه) التي
بالذلة المحضة أي غلبه وسببه لم يفطر لغير (ولو عاد) حتى من قبته (أو السوءة) بغير اختياره
لانه كالمكره (لان عاد) التي إلى جوفه (باعتباره) ولو لم يعل القم أو ذرعه التي من أمه عذاته
يفطر بذلك كله بعد انقضاء من القم (أو أصبح) الصائم (وفي فيه طعام يلفظه) أي وراه لم
يفطر لعدم إمكان التصر زمنه ولا يخلو منه صائم غالبا (أو شق) عليه (لفظه) أي رعى الطعام
الذي أصبح به لم يغيره من ريقه (فبمع ريقه) بغير قصد أو جرى ريقه ببقية طعام تفطر
رقيه) لم يفطر بذلك لما سبق (أو بلغ) الصائم (ريقه عادة) لم يفطر (لان أمكن لفظه ببقية
الطعام) بان يغيره من ريقه صومه (أو ولو) كان (دون جمعه) فانه يفطر بذلك لانه لا يشتق
لفظه ولا تصر زمنه يمكن (أو اغتسل) لم يفطر لانه عليه الصلاة والسلام كان يذكره لغيره وهو
جنب من أهله ثم ينسل ويصوم متفق عليه من حديث عائشة وأم سلمة ولان الله تعالى أح
الجماع وغيره إلى طلوع الفجر فلا يجوز الاسباح جنبا احتيج به ريقه والشافي (أو غضمض
أو استشق) في الوضوء (فدخل الماء حلقه بلا قصد أو بلغ ما بقي من أجراء الماء بعد المضمضة
لم يفطر) لانه واصل بغير قصد شبه الذباب (وكذا ان زاد على الثلاث في أحدهما) أي لفظين
وهما المضمضة والاستشق (أو بالترفيه) أي في أحدهما بان بالغ في المضمضة أو الاستشقاف
لانه واصل بغير اختياره (وان فعلهما) أي المضمضة والاستشقاف (لتنظيفهما) أي وضوءه
أو غسل (فان كان لهما سوغا فكلوا وضوءا كان عينا أو طرا وضط كره) نص عليه
سئل أحمد عن الصائم يعضض ثم يمسح الماء قال برش على صدره أحب إلى (وحكمه)
في الفطر (حكم الزائدة على الثلاث) فلا يفطر به على ما تقدم (وكذا ان غاص في الماء في غسل
غير مشروع أو مراف أو كان عائنا) فيكره ذلك ولا يفطر بما يصل إلى جوفه بلا قصد (ولو
أراد أن يأكل أو يشرب من وجب عليه الصوم في) نهار (رمضان) ناسيا أو جاهلا وجوب
اعلامه في من رآه) كاعلام تأم اذا ضاق وقت الصلاة (ولا يكره للصائم الاغتسال) نهارا
لانه يفرحوا لما تقدم من حديث عائشة وأم سلمة (ولو) كان الاغتسال (للتبرد) لان فيه إزالة
الغصير من العادة كالجلوس في الظل البارد قاله المحقق (لكن) يصح لمن لزمه الغسل لئلا من
جنب وحائض ونحوهما) كنفساء انقطع دمه أو كافرا سم (أن ينسل قبل طلوع الفجر) (أي في)

حين قال من أبرك أملك قال فمن قال أملك قال فمن قال باله ولست عنها ان التكسب (فأية) لحديث ثابت ومالك لا يملك (فولده)

المرج (وتسن) الفطره (عن
 جنين) الفطره (عن عثمان وعن أبي
 قتاده كان يعهدون أن يعطوا زكاة
 الفطره عن الصغار والكبير حتى
 من الجبل في بطن أمه ورواه أبو
 بكر في الشافعي ولا تجب عنه حكمة
 ابن المنذر إجماع من يخطئه عنه
 (ولا تجب) فطره (من نفقته
 في بيت المال) كقطط لانه ليس
 بأشاقيل أصالة مال في حقه
 (أو) فن (لأنك له معن كمد
 الفتنه) والقي قبل تسهله تقدم
 (ولا) فطره (أجبر واثق) على
 مستأجر (أجبر أو) مستأجر
 (ظنر بطعامهما) لأن الواجب
 هنا أجره تعقد الشرط في العقد
 فلا يرد عليها كالأول كانت بدراهم
 ولهذا اختص برمن مقدار كسائر
 الأجر (ولا) فطره (من زوجة
 نائثر) ولو حاملها لأنها لا تنفق
 فهي كالاجنية ونفقته الحامل
 للعمل ولا تجب فطرته (أو)
 زوجة (لا تجب نفقتها الصغر) لها
 عن تسع سنين (ونحوه) كحسبها
 وغيتها القضاء صاحبها ولو ياذنه
 لأنها كالاجنية (أو) زوجة
 (أمة تسلمها) زوجها (ليسلا
 فقط) دون غيرها لأنها من
 وجوب فروق تسليمه (وهي)
 أي فطره أمة تسلمها زوجها (ليسلا
 فقط) على سيدها كالأول يحجز زوج
 أمة (تجب عليه) فطرته بأن تسلمه
 ليلانتهارا (عنها) أي فطرته لئلا
 الزوج اذن كالمردوم وكذا لو عجز
 زوج حرة عنها وفي الاقتناع ولا
 رجوع إن أبصر بعد (ونظرة
 مبعوض) تنقسط (و) نظرة (فن
 مشترك) بين اثنين فأكثر
 تنقسط (و) نظرة (من له أكثر من وارث) كجدوا وحفيدون بنت تنقسط (أو لمحي)

خروجهم من اختلاف واحتياط الصوم (فلواتره) أي الفطن (واغتسل بعده) أي بعد طلوع
 الفجر الثاني (مع صومه) لما تقدم من حديثه ما شاءه الصوم (وكان أبوهريرة يقول للصوم له
 ويروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع عنه قال سعيد بن المسيب رجع أبوهريرة
 عن قتادة قال الخطابي أحسن ما سمعت في خبر أبي هريرة ما شاءه الصوم (وكان أبوهريرة يقول للصوم له
 الصائم عد الترم فلما أباح إلقاء الجماع إلى طلوع الفجر حاز الجنب الأصم قبل أن يقتل إن
 صوم (وكذا إن أخره) أي الفطن (يوما) فأكثر (لكن يأم بترك الصلاة) أي تأخيرها عن وقتها
 (وأن كثر بالترك) أي ترك الصلاة (بطل صومه) بالردة (بأن يدهي إليها) أي يدعوها الإمام أو
 نائبه إلى الصلاة (وهو صائم في أي) حتى ينقض وقت التي بعدها (أو) كفر (بمجرد الترك) أي
 ترك الصلاة (من غير دعوة) أي قول الأجرى وهو ظاهر كلام جماعة (لظاهر الأخبار) فسطل
 صومه للردة (وأن يصدق تخامة) فلا قصد من يخرج الحائض المهرم لم يفسد (بذلك) وما يوافق حكم
 ما لا يلهيها في الباب بعده (ومن أكل ونحوه) بأن شرب أو جامع (شا) كافي لطلوع الفجر ودام
 شكه فلا قضاء عنه (لظاهر الآية) ولأن الأصل بقاء الليل فيكون زمان الشك عنه (وأن أكل
 يظن طمأنينه) أي الفجر قال في الفروع كذا خبره به بعضهم وما سبق من أن له الأكل حتى
 يتيقن طمأنينه يدل على أنه لا يقع منه الصوم وقصده دفع اليقين والمراد والله أعلم اعتقاده
 ما لو علمه ولو لم يفرقه صاحب الفهر فحين اعتقده نهارا فبان ليلا لأن الظان شاك ولهذا احتسرا
 المنع باليقين واعتبر وما أشك في نجاسة طاهر ولا أثر للظن فيه وقد يجهل أن الظن والاعتقاد
 واحد وأنه يأكل مع الشك والتردد ما لم يظن أو يعتقد النهار (فبان ليلا) لم يجد بدية صومه
 الواجب قضى) لا تنقطع نية الصوم باكله يعتقد نهارا أو الصوم لا يصح بتبعية (وأن أكل ونحوه
 شا كافي لغروب الشمس ودام شكه) قضى لأن الأصل بقاء النهار (لا) يقضى أن أكل
 ونحوه (طماننا) لغروب الشمس (ودام شكه) قضى لأن الأصل بقاءه (ولو شك) في غروب
 الشمس (بعده) أي بعد الأكل ونحوه (ودام) شكه فلا قضاء عليه لأنه لم يوجد يقين أن ذلك
 الظن الذي بني عليه فاشبه ما لو صلى بالاجتهاد لم يشك في أهلية بعد الصلاة (أو) أكل يظن
 بقاء النهار (قضى) ما لم ينفق أنه كان بعد الغروب لأن الله تعالى أمر بأتمام الصوم إلى الليل ولم
 يمه (وإن بان) أن أكله ونحوه كان (ليلا لم يقضى) لأنه أتتم صومه (وأن أكل) ونحوه (يظن أو
 يعتقد أنه ليل فبان نهارا في أوله) بأن أكل يظن الفجر لم يطلع وقد طلع (أو أخره) بأن ظن أن
 الشمس غربت ولم تنب (فعلية القضاء) لأن الله تعالى أمر بأتمام الصوم ولم يمه وقالت أسماء
 أفطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم ثم طابت الشمس قبل طمأنينه حرة
 وهو رأي الحديث أمر وأبى القضاء قال لا بد من قضاء راء أحدوا البضاري ولا يسجل وقت الصوم
 فلم يدر كالجمل ما يولد به ضان (تتم) أو أكل ونحوه ناسيا فقل أنه قد أفطرنا كل ونحوه
 عمد انقضى قال في الأصناف وبشبه ذلك لا يعتد بالنية في الخلق لأجل عدم هود المصنف ثم
 فعل ما حلف عليه

فصل في فمياو حب الكفارة (وإذا جامع في نهار شهر رمضان بلا هذر شق ونحوه) كن
 به مرض يتنفع بالطهارة (بذكر أصل في فخرج أصل قبله كان) الفرج (أو دمر من آدمي أو
 غيره) كتهمة أو ممكة أو طيرة (حي) أو ميت أنزل أم لا فليسبه القضاء والكفارة عاذا كان أو
 ساهبا أو جاهلا أو مخفا اعتذرا أو مكرها انصا سواه (أو حتى فعله) أي الجماع (أو قبل به من
 نام وغيره) أم أو جوب الكفارة فحدث في أي هرر قال بينا نحن جلوس عند النبي صلى الله
 عليه وسلم إذ جاء رجل فقال يا رسول الله قال ما شاك قال وقت على امرأتى أو ناسيا فم قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هل بخبره فتفتها قال لا له فيل تستطيع أن تصوم من غير
متتابعين قال لا قال نهى بعد أطعام اثنين مسكينة لا لا فكذلك التي صلى الله عليه وسلم فيها
نحن على ذلك أي النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرق بينه وبين غيره قال إن السائل فقال
أن قال خذ خذ اقتصد فيه فقال صلى الله عليه وسلم لا تفترق بين رسول الله واتباعه ما بين لا تفترق
أهل بيتي فنهى النبي صلى الله عليه وسلم حتى ينفذ أي بأجماع قال أظعمه أهلك متفق عليه وأما
وجوب القضاء فلقوله عليه الصلاة والسلام لا تفترق بينه وبين غيره رواه أبو داود وأما كون
الساعي كالمصدق والمكره كالمتخير والناثم كالمستغنى فلا نهى عليه الصلاة والسلام لم يستغنى
الآخر أي ولو اختلف الحكم بذلك لاستلزمه لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والسؤال
مما في الجواب كأنه قال إذا وابت في صوم رمضان فكفر ولأنه هادى يعجزه الوطية فاستوى
عمده وغيره كالخمس وأما كونه لا فرق بين أن ينزل أو لا فلا نهى في مظنة الانزال أو الباطن كالذي
(ولو لم يفرج) (صلى) (في فرج غير أصلي) كفرج المشكى الشكل (أو) (أوج) (فرج) (غير
أصلي) (فرج) (غير أصلي) كالأوج جامع خشي مشكل خشي مشكلا (فلا كفارة) على واحد
منهما لا الاحتياط إلا بأداه (ولم يفسد صوم واحد منهما إلا أن ينزل) كالمسئل فإن أنزل وجب
عليه القضاء فقط (وإن أوج غير أصلي في أصلي فسد صومها فقط) أي دون صوم المشكى
(لأن داخل فرجها في حكم الباطن يفسد) صومها (بإدخال غير) (الفرج) (الأصلي) كاصبعها
وأصبع غيرهما (أولى) أي أفسد صومها بإدخال الفرج غير الأصل أولى من أفساد داخل
أصبع في فرجها (وكلامهم) أي الأصحاب (هذه يخالفه) - حيث قالوا لا يفسد صوم واحد
منهما إلا أن ينزل (الآن نقول داخل الفرج في حكم الظاهر والله أعلم) وقد صرح به في
المستوعب وغيره واستدل بأنه يجب غلبه من العبادات كالقصر والظاهر مدحها إليه ولم
يخرج منه فسد صومها ولو كان في حكم الباطن لم يفسد صومها حتى يخرج منه ويجب
غلبه كالذي وإذا ثبت أنه في حكم الظاهر فهو كغيرها عني من غيرها وطى حكيتها وانما يفسد
صومها بالإدراج ذكر الرجل فيه لكونه جها لا لكونه وصولا إلى باطن بدليل أنه لو أوج
أصبعه في قلبها قلناه لا يفسد صومها والجماع يفسد لكونه مظنة الانزال فاقم مقام الانزال كما
قم مقامه في وجوب النفس ولذا يفسد صوم الرجل وإن لم ينزل ولم يصل إلى جوفه شيء
(والفرج جامع فلا يبلغ عليه الفجر) الثاني (وهو جماع) فترج في الجماع مع أول طلوع الفجر
الثاني (عليه القضاء والكفارة) لأنه لا بد بالفرج كما لا بد بالإدراج (كالاستدراك) الجماع مع
طلوع الفجر بخلاف جماع حلف بالجماع فترج عنه لأنه لا يفتت تتعلق البسمن بالمستقبل أول
أوقات الامكان (ولو جامع بعد غروب ليل فأنها راجب) عليه (القضاء والكفارة) لما تقدم
أنه لا فرق بين العاد وغيره وعلى قياسه لو جامع يوم الثلاثاء من شعبان ثم ثبت أنه من رمضان
(ولا يلزم المرأة كفارة مع العذر نسو أو أكرامه نسيان وجهه) لأنها معذرة (ويفسد صومها
بذلك) أي بوطئ معذرة فيلزمها القضاء قال في الشرح بغير خلاف نعلم في ذلك لا نوع
من المفطرات فاستوى في حال حل والمرأة كالأكل من عليه في المكره (وتنزهها الكفارة)
إذا جرمعت (مع عدم العذر) لأنها امتنعت حرمة صوم رمضان بالجماع فلزمها الكفارة كالرجل
وأما كون النذر على ما مر بها فلا نفي لفظ الدار فطى هلكت وأهلك قد دللتها كانت مكره
(ولو طوعته أمته) على الجماع (كفرت بالصوم) لأنه لا مال لها ومثلها أم الولد والمدة بدو المكاتبة
(ولو أكره زوجته) (أو أمته) (عليه) أي على الوطئ فهو در رمضان (دفعته بالسهل قال السهل
ولو أفضى ذلك إلى ذهاب نفسه كالمرء بين يدي المصلى ذكره) (أو الوطئ على) (بن عتيل) (واقصر

وأه) (بعده) (أي دخول ليلة الفطر) (فلا فطرة) (نسأل الله) (وجوب) (وجوب) (عكس) (فجب) (فمن مات ليلة الفطر نزل إذا ثابته أخرجت

عليه في الفروع ولو استدخلت مائة (ذكرنا ثم أو) ذكر (سي) أو مجنون، مثل صومها للجائع فيجب عارها القضاء والكفارة وان كان في نهار رمضان (ولا تجب الكفارة بقله وليس ونحوهما) كما أخذ (انما أنزل) لانه فطر منه جاع (وان جامع في يوم اى الحلال في ليلة وردت شهادته) لنفسه او غيره (نعليه القضاء والكفارة) لانه فطر يومان رمضان بمسماع فزنته كما لو قبلت شهادته (وان جامع دون الفرج حامدا فأنزل ولو مديا) فسد الصوم لانه اذا سب الناس مع الانزال فمما ذكر بطريق الاولى ولا كفارة لانه ليس بجامع وان لم يزل لم يفسد صومه كالساق والقلبة (أو أنزل محبوب أو امرأته بمساحة فسد الصوم) لماسبق (ولا كفارة) بعهده في المتي والشرع فيما اذا تمساحت لقلته في الانصاف عن الانصاف في بمساحة المحبوب لانه لا نص فيه ولا يصح قياسه على الجائع وجعل في المنهي تبعا للنتيجة انزال المحبوب والمرأتين بالمساحة كالجامع (وان جامع في يومين من رمضان واحدا لم يمسكفر) (اليوم الاول) (ه) عليه (كفارتان) لان كل يوم عبادتوا كالجنتين (كالمو كقرع من اليوم الاول) فانه يلزمه عليه الثاني كفارة ثالثة ذكره ابن عبد البر اجماعا (وكيومين من رمضان وان جامع ثم جامع في يوم واحد قبل التنكفر) عليه (كفارة واحدة) بشرط خلاف كاله في المتي والشرع فلو كفر بالمتي للوطه الاول ثم للثاني ثم استغف الرقة الاولى لم يلزمه بدلها واخراته الثانية عنهما ولو استغف الثانية وحدها لم يلزمه بدلها ولو استغفنا جميعا آخراته رقة واحدة لان محل التداخل وجود السب الثاني قبل اداءه وجب الاول ونية التبعين لا تعذر في كفر وقصر كنية مطلقه هذا معنى ما ذكره الفجيد قياس مذهبا (وان جامع ثم كفر ثم جامع في يومه) عليه (كفارة ثالثة) نص عليه في رواية سنبل والموثق لانه وطه عمر وقد ذكر في تنكير رضى كالج مختلف للوطه لئلا فانه مباح له ان يبال للوطه الاول فحينئذ هنك الصوم وهو مؤثر في الاجاب فلا يصح القياس لانه ماني عن طاع عليه الفجر وهو يجمع فاستدما فانه يلزمه مع عدم الفتل (وكذا كل من زما الامساك بكفر لوطته) كرمه بطريقه الحلال الا بعد طلوع الفجر أو نسي النية أو كل حامدا ثم جامع فصب عليه الكفارة فتنكره حرمة الزمن به ولا تجب عليه الاستدما فلو طه لاصوم هنك فكذا هاز ولو جامع وهو صحيح ثم من أومرض أو سافر وأحضت المرأة (أو نقت بدوطها لم تقط الكفارة) لانه أحد صوموا واجبا من رمضان يجمع تام واستقرت عليه الكفارة كما لو بطرا العذر لا يقال تبينا ان الصوم غير مسق في عند الجامع لان الصادق لو اخبره انه سمر مرض أو عرفت لم يجز الفطر (ولو مات في أثناء النهار بطل صومه) لعدم استحباب حكم النية الذي هو شرط في العبادات غير الحج (فان كان) الصوم (تذروا حب الاطعام من تركه) اذ ذلك اليوم فطم مسكنا وكذا باقي الامام ان كان في الغنة (وان كان صوم كفارة تقير) اذ (وجبت الكفارة في ماله) لتعذر الصوم لان ما وجب باصل الشرع منه لا دخوله النية كما كان في ماني حكم كفارة البين وغيره في الباب بعده (ومن فزى الصوم وسفره) اجماع للفطر (ثم جامع فلا كفارة) عليه لانه صوم لا يلزمه المضي فيه فلم يجب كالتطوع (وتقدم) في السابق (ولا تجب) الكفارة (بغير الجامع) كالكل وشرب ونحوه ما في صيام رمضان اداء لانه لم يرد نص وغير الجامع لا يلو به (ويخص وجوب الكفارة به ضمان لان غيره لا يلو به فلا تجب) الكفارة (في فضائه) لانه لا يمتنع بزمان بخلاف الاقائه فحينئذ بزمان محترم فالجامع فيه مثل له (والكفارة على الترتيب فيجب عتق رقبة) ان وحدها بشرطه ويا مفضلا في الظاهر (فان لم يجد) الرقبة لانتها (نصيام شهرين متتابعين فلو قدر على الرقة في الصوم لم يلزمه الانتقال) من الصوم الى المتي نص عليه لان ثلثه ان يعق فيعزمو ويكون قد فعل الاولى قاله في الشرع

أي الفطر (يوم العيد قبل صلاة) لانه عليه الصلاة والسلام امر بان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة في حديث ابن عمر وقال في حديث ابن عباس من اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات (أو) مضى (قدرها) أي صلاة المحدث لا تصلي (و يا ثم غرها عنه) أي يوم العيد لجوازها فيه كله لم يثبت اغنهم في هذا اليوم وهو عام في جميعه وكان عليه الصلاة والسلام يتبعها بين مستحقها بعد الصلاة قبل على ان الامر بتقدمها على الصلاة للاستحباب (أو بمعنى) من أخرها عن يوم العيد تكون قضاء (وتكره في بانيه) أي يوم العيد الصلاة خروجها من اختلاف في غير عمار (لا) تكره (في اليومين قبله) أي العيد لقول ابن عمر كانا يعلون قبل الفطر يوم أو يومين ورواه الضاري وهذا إشارة الى جميعه فيسكنون اجماعا ولا نفيها كذلك لا يخل بمقصود هذا انظاره بقاؤها وبضها اليوم العيد (ولا تجزئ) فطرة أخرجهما (قبولها) أي اليومين يليهما العيد لثبوت اغنهم عن الطلبي في هذا اليوم متى فيها بكثير فاف الاختصاص به (ومن) وجبت (عليه فطرة فقير) كزوجة وعبد وقريب (أخر جها مع فطرة مسكنا نفسه) لانه أي الفطر السب لتعدد الواجب بتعدد واعتبرها الحال بشرط القدرة وهذا لا يربط بانه

(صاع) أربعة أمداد يصاحبه عليه الصلاة والسلام وهو أربع حفنات بكني رجل ٥١٩ مسئلة الخلقة وحكمته كفارة فخر أيام

عبد (أومل مكيله) أي التمر (من تمر أو زبيب أو شعير أو فطر) شيء يصل من لبن غشضي أو من لبن أنسل فقط لحديث أبي سعيد الخدري كنا نخرج من كافا لفطر إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أنسل متفق عليه (أو) صاع (مجموع من ذلك) أي من الخمسة المذكورة من صاع على أجزاء صاع من أحاس لان كلامها يجوز منفردا كذا غيره لتقاربه تصودها أو أضعافه (ويحتاج في تيسيل) كبر إذا أخرجه وزنا بالسقط الفرض ييقن) ومن أخرج فوق صاع فأجره أكثر واستعدا حلهما قل له عن مالك لا يزج فيه لانه ليس له أن يصلي الفطر خمسا (ويجزي دقيق بر) دقيق شعير وسو بهما وهو ما يصح من ثم يعين وزن حبه) نصا تفرق الأجزاء بالعين واحتج أحمد على أجزاء الدقيق بزيادة تفرد به ابن عينة من حديث أبي سعيد أو صاعا من دقيق قبل لان عينه أن أحدا لا يذكر فيه قال بل هو فيه رواه أبو رطبي قال المحدث بل هو أولى بالأجزاء لانه كفي مؤثته كتمر مزوج نواه (ولو) كان الدقيق (بلا غسل) لانه وزن حبه (كما) يجزي حبه (بلا تنقية) لانه لم يثبت فيها شيء إلا أن أحمد قال كان ابن سيرين يحسب أن ينقي الطعام وهو أحب إلى ليكون على السكال (لا) يجزي (مسيب)

وشرح المتهو (لا) يجزي الصوم (ان قدر) على العلق (قبله) أي قبل الشروع في الصوم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل أو شرب بعد ما وقع عبادته عليه من أخيره ولم يأكله عما كان يقدر عليه حل المواقفه في حال الوضوء وجدا بل قبل التلبس بالنيل فلزمه كالأوجدها حل الوجوب ذكره في الشرح وشرح المتهو وفيه نظر على ما يأتي في الظاهر ان الاعتبار وقت الوجوب (فان لم يستطع) الصوم (فأطعم مسكينين) لكل مسكين مدين بر أو نصف صاع من غيره وهذا كمنه برأي هر نزة السابق وهو ظاهر في الترتيب ولم يأمر بالانتقال لاعتداله من كفارة الظهار (ولا يجرم الوطء) قبل التكفير ولا في أيام الصوم الكفارة) ذكره في (العامة) والتخمين ككفارة القتل بخلاف كفارة الظهار والفرق واضح (فان لم يجد) ما يطعمه لمساكين حال الوطء لانه وقت الوجوب (سقطت عنه كفارة فطر) وكفارة الوطء في الحيض لانه عليه الصلاة والسلام لم يأمر الأعرابي بها أخيرا ولم يذكره بقائه في ذمته (بخلاف كفارة نكاح الظهار وعين ونحوها) ككفارة قتل لعموم الأدلة ولان القياس خوف في رمضان فأنص قال في الفروع كذا قالوا أنص وفيه نظر ولأنه لم يجز بسبب العموم قال الثاني وغيره وليس الصوم سببا وان لم يجز الأبا الصوم والجماع لانه لا يجوز زواجه ما رنسط الكفارات كلها شك فيه غيره عنه بانه (وان كفر عنه غيره بانه فلا كاهها) ان كان أهلا لها (وكذا لو ملكه) غيره (ما يكفر به) جاز له أكله مع أهله: تنذر برأي هر مرة السابق كافي في الانصاف لولا كنه ما يكفر به وقتنا له أخذ هناك فله هنا أكله والا نخرج عنه نفسه وهذا الصميم من المذهب أنه وفي المبدع ويتوجه أنه عليه الصلاة والسلام رخص للأعرابي لحاجته ولم يكن كفارة أهـ قلت ويؤيده استدلالهم به على سقوطها بالجزء والآخر لكن ثم يحجز بل حصل الإخراج والجزاء

باب ما يكفره في الصوم (وما يستحب في الصوم وحكم

القضاء أي قضاء رمضان والتذرع

(لا) يباس بإتباع الصائم ريقه على جاري العادة) بغير خلاف لانه لا يمكن التفرغ منه كقبار الطريق (وبكره) أصنام (أن يجمعه) أي ريقه (ويئامه) لانه قد اختلف في الفطر به وأقل أحواله أن يكون مكرها (فان فعله) أي جمع ريقه ويلمه (فصد الميطر) لانه يصل إلى جوفه من معدته أشبه ما لا يجمعه ولانه إذا لم يجمعه وابتلعه فصد لا يفطر إجماعا كذلك إذا جمعه (ان لم يخرجه) أي ريقه (إلى بين شفتيه) فأن فعل أي أخرجه إلى بين شفتيه (أو ان فصل) ريقه (عن فم ابتلعه) أفطر لانه نازق معدته مع إمكان الصرزم في العادة أشبه الاجنبي (أرا تلع ريق غيره أفطر) لانه أصل من خارج (وان أخرج من فيه حصاة أو درهما أو خططا أو نحوه وعليه) شيء من ريقه ثم أعاده أي ماذ كرم الحصاة والدرهم والخطط ونحوه (فان كان ماعليه) من ريقه (كثير فله) أفطر (لانه واصل من خارج لا يشق الصرزمه) ولا (لا يفطر) (انقل) ماعلى الحصاة أو الخطط أو درهم أو نحوه (لعدم تحقق اتصاله) والاصل بقا الصوم (ولان أخرج لسانه ثم أعاده) وعليه ريقه (ويلع ماعليه ولو كان كثيرا) لان الريق الذي على لسانه لم يشاركه بخلاف ماعلى غير اللسان (وتركه) له المبالغة في التخصيص والاستثنائ) لقوله صلى الله عليه وسلم ليقط بن صبر بنو بالغ في الاستثنائ إلا أن تكون صاعا

و يسلم مما يخالفه من غيره (لا) يجزي (خين) نسر وجمع الكيل والادخار وكذا يكسان وهو ريس (و) لا يجزي (مسيب)

بشئيه (وقدم تفرطه) لمسه
بشئيه طعمه فان لم يتغير طعمه
ولا يحد اجزا لعدم عصبه
والجديد افضل (وغره) أي
ما تقدم من أمثلة الغيب
(و) لا يجزئ صنف من الجنس
(مختلط بكثير مما لا يجزئ)
كقمع اختلط بكثير وان
أو عس أو غيره لانه لا يعلم قدر
جزئ منه (ويزاد) على صاع
(ان تل) خليط لا يجزئ (بقدره)
أي الخليط بحيث يكون المصفي
صاع لانه ليس عينا لقلة مشقة
تفتينه ولا يجزئ اخراج قيمة
الصاع نصا (ويجزي مع)
عدم ذلك أي الاصناف
الجنسية (ما يقوم مقامه من حب)
يقتات (و) من (تقرم) ككيل
يقتات كمن يذوق عس
وأروزين بابس ونحوها لانه
أشبه بالمتنوع عليه فكان
أولى (والأفضل) اخراج (قرم)
مطابقا نصا لغير ابن جر قال
نافع فان ابن جر يعطى التمر الا
عاما واحدا هو زاتر فاعطى
الشعر رواه أحمد والبخاري وقال
له أبو عازر ان الله تعالى قد أوسع
والزاد فصل فقال ان اصحابي
سلكوا طريقا فانا أحب ان
أملكه رواه أحمد واحتج به
وظاهره ان جماعة الصحابة كانوا
يجزجون التمر لانه قوت
وحلاوة وأقرب تنا ولاواقل
كفنة (فزيب) لان قسونا
وحلاوة وقلة كفنة فهو أشبه بالتمر
من السبر (فسبر) لان القياس
تقدمه على الكل لكن ترك
اقتداء بالصحابة في التمر وما شاركه
في المعنى وهو الزبيب (فانفق) في اقتباسه دفع حاجة فقروا ان احتوت في نفع (ثم مرة خيفة ما) أي

(وقدم) في الوضوء (وان تبصره ولو بمخروج قوه غمزه) كقلس (قبله) أنظر نص عليه
(وان قل) الامكان الصريح منه ولان المقصود حكم الظاهر فيقتضى حصول القطر بكل ما يصل
منه لكن عني عن الزبيب لشفقه وان يصفق ويبقى في نفسه قليل ريقه فان تحقق انه يبلع شيئا نجسا
أنظر (لماسق) (والا) أي وان لم يتحقق انه يبلع شيئا نجسا (فلا) فطر اذا لقط ريقه الذي لم
تخالطه نجاسة (ويجزم) على الصائم (بلغ نجاسة) اذا حصلت في نفسه لقط ريقها (ويفطر)
الصائم (بها) اذا بلها (سواء كانت من جوفه أو صدره أو مفاغحه ببدان تصل الى الفم) لانها من
غير الفم كالتي (وبكره) أي الصائم (ذوق الطعام) لانه لا يأمن ان يصل الى حلقه فيفطره
قال أحمد أحب ان يجزم ذوق الطعام فان قل فلا يأمن ذكره جماعة وأطلقوا وذكره أحمد
وغروه ان المتخصص عنه لا يأمن به لاجل مصلحته واختاره في التنبيه وابن عقيل وحكاه أحمد
والبخاري عن ابن عباس فلهذا قالوا لا يصف (بلا حاجة) الى ذوق الطعام (وان وجد طعمه)
أي الذوق (في حلقه) أنظر (في شرح المنهني) على الكراهة متى وجد طعمه في حلقه
أنظر لا إطلاق الكراهة له ومقتضاه انه لا فطر اذا قلنا بعدم الكراهة للجماعة (و) بكره منع
الملك الذي لا يخلط به اجزاء لانه يجزم به الريق ويحلو الغمزه وورث العطش (فان وجد)
طعمه في حلقه أنظر (لانه) واصل اجزئ عكن القصر منه (ويجزم منع ما يصل منه اجزاء) من
عكس وغيره قال في المبدع اجزاء لانه يكون قاصدا لايصال شيء من خارج الى جوفه مع الصوم
وهو حرام (ولم يبلع ريقه) اقامة لثلاثة مقامات المثنية وفي المنع والمقتضى والشرح (ان لا يبتلع)
ريقه وهو ظاهر الرجز لان الحرمان يصل ذلك الى جوفه ولم يوجد (وتركه) القلة لانه لم يجر
شهرة) فقط قول ما شئت كان اني صلى الله عليه وسلم قبل وهو صائم وياشر وهو صائم
وكان املككم لاريه متفق عليه ولفظ مسلم ونسب النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي شابر وخص
الشيخ حديث حسن رواه أبو داود من حديث أبي هريرة ورواه مسدد عن أبي هريرة وأبي
الرداء وكذا عن ابن عباس يستند جميع (وان ظن الانزال) مع القلة لغير شهرة (حرم)
غير خلاف ذكره أحمد (ولانكره) القلة (عن التحرك) شهرة (لماسق) (وكذا دواهي) لوطه
كلها من المس وتكرار النظر حكمة ما حكم القلة فيما تقدم (وبكره) أي الصائم (بقية)
طعام بين أسنانه خشية ان يجزئ ريقه شيء منه الى جوفه (وبكره) الصائم (ثم ما لا يأمن ان)
يجزم نفسه الى حلقه كصبي مسك وكافر وردهن ونحوها) كخمر وعود وغير (ويجب)
احتساب كذب وغيبة وقيمة (وشم) أي سب (ولخش) قال ابن الأثير هو كلما اشتد بضعه من
الذوب والهامي (ويشوه كل وقت) للصوم الادايم وجوب الاحتساب ذلك (في رمضان) ومكان
فاضل (أكد) حديث أبي هريرة مرفوعا من لم يدع قولنا ورواه أحمد بلفظ الله حاجة فان
يدع طعمه وشربه رواه البخاري ومعناه ازجوا واخذروا لان الحسنات تنضاف بالمكان
والزمان الفضائل وكذا البيئات على ما يأتي (قال) الامام (أحمد بن حنبل) في الصائم ان يتعاهد
صومه من لسانه ولا يخاري أي يجادل (و) يصوم صومه ولا يفتأ أحدا أي يذكر ما يكره
بهذا الصبر النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة رواه مسلم وان كان حاضر فلهو والفتية
فيها قال في الحاشية والفتية محرمات الاجماع وتباح لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول اليه
الايها كالنظم والاستغناء والاستعانة على تغيير المنكر والتمس بقوله (ولا يعمل عملا)
مخيرا به صومه (وكان السلف اذا صاموا حلقوا في المساجد وقالوا انحفظ صومنا ولا تفتأ أحدا
فيجب كلسه عما يحرم) كالكذب والفتية ونحوها (ويسن) كفه (عما يكره) هقلت
وعن المباح ايضا الحديث من حذر اسلام المروءة كمالا دينيه (ولا يفطر بشيء ونحوها) قال

دقيق برفقة شير (فسيو قهما) كلك (نا قو) الفضل (ان لا ينص مطلى) ٥٢١ من فطرة (عن مدبر) أربع

صاح (أوصف صاح من غيره)
أي الكرمر وشعره من غيره
السؤال ذلك اليس (ويحوز
اعطاء) لموقر (واحد ماعلى
جافة) من فطرة (صا و) يحوز
(عكسه) أي اعطاء جافة
ماعلى واحد (ولام وانسه رد
زكاة و) رد (فطرة الى من أخذ)
أي الحكمة والفطنة (منه)
اذالم يكن له قدر كفايته (وكذا
فقر زمناه) أي الزكاة والفطرة
فرد هابدا أخذها الى من
أخذها منه معاوجب عليه
لان نص الامام والسق في ازال
ملك الفخر ج وادنا له بسبب
آخا شه ما لو عادت اليه يراث
فان تركت الزكاة لمن وجبت
عليه بالتمس لم يرأكل (التمنع
ما لم تكن حيلة) أي على عدم اخرج
الزكاة فتفتح كسائر الخيل على
محرم وكان مطاعه على عن أبيه
صدقة الفطر حتى مات وهو
تبرع اصبه أحد

باب اخراج الزكاة

أي زكاة المال بعد ان تستقر
(واجب فوزا) اخراج (نقد)
مطلق وكفارة (لان الامر المطلق
وشواؤا الزكاة تقتضي الفورية
بدليل ما تمسك ان تعبد اذ
أمرتك فوجبه اذ لم يجد حين
أمر ومن سمع من المولى قال
كنت أصلى في المسجد فدعاني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
أجبه ثم أتته فقلت أرسول الله
أني كنت أصلى فقال ألم يقل الله
استقيموا ولا رسول اذا دعاكم
رواه أحد البخاري ولان السيد اذا

أحمد في كانت الغيبة فطر ما كان لناصوم وذكره الموقر اجمالا ذكر الشيخ في الدين زوجها
بفطر ونسبة وقبحة وقصوها كالق الفروع فتوجه منه احتمال بفطر بكل محرم وقال أنس
إذا اغتصب الصائم افطروا عن ابراهيم قال كانوا يقولون الكذب بفطر الصائم وعن الاوزاعي
من شام قد صومه افطروا انتهى وذكره بعض أصحابنا رواية بفطر سماع الغيبة وقال الحمد
النبي عنه ليس من نقص الأجر قال في الفروع ومرواه أنه قد يكفر بزيادة على أجرة الصوم وقد
يقول وقد تساوى ما أسقط أبو الفرج ثوابه بالغيبة وشعرها وراد ما سبق والافتقار (وان
شتم من قوله جهر ارق رمضان) لانه من الزكاة وقبحة جز من شاته لاجل حرمة الوقت (أي
صائم وفي غيره) أي غير رمضان بقوله (صرايخ من غيبته ذلك) خوف الزيادة وهذا اختيار
صاحب المحرر وفي رواية بقوله مع نفسه واختار الشيخ في الدين بجمعه مطلقا لان القول
المطلق بالسان وهو ظاهر للنبي لظاهر حديث الصبي عن أبي هريرة مرفوعا فان كان يوم
صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصضب فان شامه أخذوا فاته فليقل إلى امرؤ صائم

فصل هـ في تبديل الأضفار فافتح في الغروب حديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه (وله الفطر بطلنة الفطن) ان
الشمس قد غربت لانهم افطروا في عهده عليه الصلاة والسلام ثم طلعت الشمس ولان ما عليه
أمانة بدخلة الاجتهاد ويقل فيقول واحد كالتبديل (وفطر قيل الصلاة أفضل) لفعله عليه
الصلاة والسلام ورواه مسلم من حديث عائشة وابن عبد البر عن أنس (و) (يسن) تأخير السحور
ما لم يشطط طلع الفجر الثاني فلا يخبر منها ما روى زيد بن ثابت قال تسرع نائم النبي صلى الله
عليه وسلم ثم أتته الى الصلاة قلت كم كان بينكما قال خذ رخصة من أن يمتنع عليه ولأنه أتى على
الصوم ولتقف من الخطا والنزوح من اختلاف (ويكره تأخير الجماع مع الشك في طلوعه)
أي الفجر الثاني ما قبله من التمس من حوب العكس فادناه ليس مما يتقوى به ولو أسقط
تأخير لكان أخصرا وأظهر (لا يكره) (ألا كل والنزح) مع الشك في طلوع الفجر الثاني
(قال أحد) في رواية أبي داود (أذا شك في طلوع الفجر باكل حتى يستيقن طلوعه) لان
الأصل بقوله الليل (قال الآجرو وغيره) لو قال لما علم أن الفجر فقال أحد ما طلع وقال الآخر
لم يطلع أكل حتى يتقنا على أنه طلع وقاله جمع من الأصحاب وغيرهم ذكره في المصدع لان
قولهما تعارض فتمسكوا بالأصل عدم طلوعه (وتجسد فضيلة السحور باكل أو شرب وان
قل) الحديث أي سيد ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء رواه أحمد وفيه ضعف قاله في المبدع
(و) يحصل (تمام الفضيلة بالاكل) حديث عمر بن العاص رفته يتناوب بينهم أكلة السحور
رواه مسلم وروى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم نعم سحور المؤمن التمر (وسن أن بفطر
على رطب فان لم يجد) الرطب (فلي التمر فان لم يجد) التمر (فلي الماء) حديث أنس قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم بفطر على رطب قبل أن يصلي فان لم يكن على غرات فان لم تكن
غرات فصاحوا من ماء رواه أبو داود والترمذي وقال حسن هريب (و) (يسن) (ان يدعو
عند فطره) فان له عند فطره دعوة لا ترد (لما روى ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر وأصايم
عند فطره دعوة لا ترد) (يسن أن) (يقول) عند فطره (اللهم لك سميت وعلى رزقك أنطرت
سبحانك وبحمدك اللهم تقبل مني ألت السميع العليم) لما روى الدارقطني من حديث
أنس وابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فطر قال اللهم لك سمنا وعلى رزقك أنطرتنا
فتقبل منا أنت السميع العليم وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فطر قال

وربما فات بصور طر وأفلاس
أصوت (ولم يصف) برك (رجوع
ساع) عليه، بها أن أخرجهما لا
عليه (أو) لم يصف بدفعهما فورا
ضرورا (على نفسه أو ماله ونحوه)
كعبه تسد لاضر ولا ضرار
ولأنه يجوز تأخير دين الأدي
لذلك فإن كان أولى (وله تأخيرها)
أي الزكاة (لا تسد حاجته) أي
لبدفعها لمن حاجته أشد من هو
حاضر فتصايفه جماعة بمن
يسير (و) له تأخيرها لبدفعها
(أقرب بوجار) لأنها على
القرى بصفة وصلة والمبارق
معناه (و) له تأخيرها (لحاجته)
أي المالك (البها إلى مسير)
نصا واحتج عمر بحديث أنهم
احتاجوا ما قبل بأخذ منهم
الصدقة فيه وأخذها منهم في
السنة الأخرى (و) له تأخيرها
(لتسفير أرواحها من المال
لغنية) المال (وغيرها) كنصبه
وسرقة وكوة دين (إلى قدرته)
عليه لانتهاؤا مائة فلا يكلفها من
غيره (ولو قدر أن يخرج جهنم
غيره) لم يلزمه لان الأخراج من
هين المخرج منه هو الأصل والأخراج
من غيره رخصة فلا تنقلب قضيا
(ولام) وساع تأخيرها عند رجا
لمصلحة كقطع ونحوه) نصا لقل
عمر واحتج بعضهم بقوله عليه
الصلاة والسلام عن العباس
فهو عليه ومثله أمها رواه
الحارثي وكذا أوله أبو عبد الله
في الفروع (ومن يحد وجوبا)
أي الزكاة على الإطلاق (مالا)
وجوبا (أرجأ لابه) لقرى
هذه من الاسلام أو كونه نشا

نصب الظلمة وابتلت المروق ووجب الإحرام شامعة تعالى رواه الدارقطني أيضا (وإذا غاب
حاجب الشمس الأعلى أنظر النصاب حكمه) أي يأكل أو يشرب (فلا نصاب على
الرمال) قال في المبدع وفي الخبر ما يدل على أنه يفسر شرعا (ومن فطر صائغا مثل أجرة) من
غير أن ينقص من أجر الصائم شئ رواه زيد بن خالد الجهني مرفوعا قال الرمزي حدث حسن
صحيح قال في الفروع (وظاهر) أي كلامهم (أي شئ كان) كما هو ظاهر الخبر وكذا رواه ابن
خزعة من حديث سلمان الفارسي وذكره في نوابعه ما كان اشبه (وقال الشيخ المراد) ينقطره
(اشبهاهو) ينصب في رمضان إلا كتارا من قراءة القرآن والذكر والصدقة) تنضاف
الحسنة قال في المبدع وكان مالك يترك أصحاب الحديث في شهر رمضان ويقبل على
تلاوة القرآن وكان الشافعي يقرأ ستين تحفة وقال إبراهيم تسيعة في رمضان خير من ألف
تسيعة فيما سواه (وينصب التتابع قروا في قضاءه) أي رمضان لان القضاء يفي الأداة
وقه خروج من الخلاف وانجي لبراءة الأئمة وظاهره لا فرق بين أن يكون أفطر بسبب محرم
أولا (ولا يجبان) أي التتابع والفور في قضاء رمضان قال الحارثي قال ابن عباس له أن يفرق
لقول الله تعالى فعدة من أيام أخر ومن ابن عمر مرفوعا قضاء رمضان أشد فرقا وإن شاء تابع
رواه الدارقطني ولم يسمه غير شيان بن بشر قال المحدث لان أحد أطعمه فيه والآخر ياد من التثنية
مقبولة ولأنه لا يتلقى بزمن معين فلم يجيبه التتابع كالنذر المطلق (الأدائم) من شعبان
الأدائم مع القضاء (قطع) فبين التتابع نصيب الوقت كادار رمضان في حق من لا يفطره (ولا
يكره القضاء في عشر ذي الحجة) لأنها أيام عبادة فلم يكره ما قضاهما كمثل الحرم وروى عن عمر
أنه كان يستحب القضاء فيها (ويجب الفرم على القضاء) إذا لم يقضه فورا (في) القضاء (الموع)
وكذا كل عبادة مترضية يجب الفرم عليها كالصلاة إذا دخل وقتها والتمتع

(فصل ومن فاته) صوم (رمضان كله) أما كان (رمضان) أو ناقصا الفرم وغيره كالأسير
والمأمور وغيره ما قضى عهدها منه سواء (ابتداء من أول الشهر) أم من أنشأه كاعداد
المملوكات) الفاتية لان القضاء يجب أن يكون بسد ما فاته كالمرض والمسافر لا يقدم من
قوله تعالى فعدة من أيام أخر (ويجوز أن يقضى يوم شتاء عن يوم صيف وهكذا) بأن يقضى
يوم صيف عن يوم شتاء لعدم الآية (وأن كان عليه معه) أي مع قضاء رمضان (صوم نذر
لا يخاف فوته) لاتساع وقته (بدا قضاء رمضان) وجوبا قاله في شرح المنهجي فان خاف
فوت النذر لعرض وقته فله عقت إلا أن ينقض الوقت عن قضاء رمضان بأن كان عليه مثلا
عشرة أيام من رمضان ونذر أن يصوم عشرة أيام من شعبان ولم يبق سوى العشرة فصومها عن
قضاء رمضان لتبين الوقت لها (ويجوز تأخير قضاءه) أي رمضان (مالا) بقت وقته هو
أي وقت القضاء (إلى أن يهل رمضان آخر) لقوله عائشة كان يصومون على الصوم
من رمضان فما استطاع أن أقضه إلا في شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متقى
عليه وكذا لا يؤخر الصلاة الأولى إلى الثانية (فلا يجوز تأخيرها) أي قضاء رمضان (الرمضان
آخر من غير عذر) نص عليه واحتج به المتقدم من عائشة (ويحرم التطوع بالصوم
قبله) أي قبل قضاء رمضان (ولا يصح) تطوعه بالصوم قبل قضاء ما عليه من رمضان نص
عليه نقل حبل أنه لا يجوز بل يبدأ بالفرض حتى يقضيه وان كان عليه نذر صامه يعني بعد
الفرض وروى حبل بأسناده عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام
نطوعا وعليه من رمضان شئ لم يقضه فاته لم يقبل منه حتى يصومه وألحق الحديث برويه
ابن أبي عمير وهو ضيف وفي سبأ ما هو مترد فاته قال في آخره ومن أدركه رمضان وعليه من

أى الميت (في يوم واحد من عدد تسعة من الأيام) أى لو كان على ميت صوم عشرة أيام فقام عنه رجل في يوم واحد أجر أهله لأن المقصود يحصل بجمع نجاها براعته ونقل عنه أو طاب بصوم واحد وجعله المحمد على صوم شرطه لتتابع وتقبل القاضى بأنه كالحاجة المنذورة يدل على ذلك (وان نذر صوم شهر بعينه) كالحرم (فأت قبل دخوله لم يعم) عنه (ولم يقض عنه) وكذا لو جن قبله واداه المثنون حتى انقضى الشهر لم يبن لأنه لم يثبت صومه في خدمته (قال المحمد وهو مذهبنا) لا أعلم ولا أعلمه خلافاً وان مات في أثناءه) أى الشهر لم يبن بالنذر (مقط) بآية (لماسبق) فان لم يصبه) أى النذر للمعين (لمرض حتى انقضى ثم مات في مرضه فعلى ما تقدم فيما إذا كان في الغنم من أن كان أمكنه قبله قبل موته فعلى عنه) وحووا ان خلف تركمة وأصحابا ان لم يخلف شيئاً وتقدم ان المرض لا يمنع ثبوت الصوم في الغنم فالمراد بامكان الفعل معنى زمن يسعه له (ولا كفارة مع الصوم عنه) أى عن الميت إذا كان منذوراً (أو الألطعام) ان كان عليه قضاء رمضان أو صوم متعة ونحوه (وان مات وعليه صوم منذور فعلى عنه) فمن عليه لما روى ابن عباس ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أمي نذرت ان تخرج فطر فخرج حتى ماتت أفأجج عنها قال نعم يحي عنها رواه البخاري (ولا يمنع تركته) أى النادر (من الحج في حياته) لظاهر النذر ولأن التوبة تفسد حال الحياة في الجلالة فهو كذا والصدقة والعق (وكذا العرا المنذورة) حكمها حكم الحج في ذلك لما روي في المعنى (ويجوز ان يبيع عنه هبة الاسلام ولو بشران ذبليه) لشبهه بالميراث في إبراء الغنم (وله) أى الحاج من الميت هبة الاسلام بشران ذبليه (الزجوع على التركة بما انتفى) بنه الزجوع لأنه كام وباب (وان مات وعليه اعتكاف معذور فعلى عنه) فلهذا الجماعة لقول سعد بن عباد ان أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقتضه عنها رواه أبو داود وغيره ما سادهم من حديث ابن عباس ومعناه متفق عليه وروى عن عائشة وابن عمر وابن عباس ولم يعرف لم يخاف في الصلاة والصوم (فان لم يمكنه فعله حتى مات) كن نذرا اعتكاف شهر رمضان فأت قبل دخوله (فكالصوم) وكذا ان مات في أثناءه على ما تقدم (وان كانت عليه صلاة منذورة) ومات بعد التحك (فقط عنه) كالصوم وتصنع وصيته ب (ولا كفارة معه) أى مع الفعل عنه كالوفاء له النادر (وطواف منذور كصلاة) منذورة فيما سبق (واما صلاة الفرض فلا تقبل عنه) ذهكر القاضى عياض اجماعاً لا يصلى عنه فائتة (كقضاء رمضان) ماله لا يصام عنه كاتقدم وعلى ذلك يحمل ما رواه مالك في الموطأ أنه بلغه عن ابن عمر أنه لا يصوم أحد من أحد ولا يصلى أحد من أحد

(والاقتل) لأتفاق الصحابة على قتال ما معها (حدا) لما تقدم أنه لا يكفر بذلك (وأخذت) الزكاة (من تركته) لومات والقتل لا يقطع دين الأدي فكذا الزكاة (ومن ادعى أداهها) أى الزكاة وقطوب بها صدق بلا عين (أو ادعى بقاء المدول أو ادعى نقص النصاب أو ادعى زوال ملكه) من النصاب في المدول صدق بلا عين (أو ادعى تخذه) أى ملك النصاب (قريباً أو ادعى ان ما يبيده) من مال زكوى (لغيره) صدق بلا عين (أو ادعى أنه) أى مال السائغة (مفرد أو مختلط ونحوه) مما يمنع وجوبها وينقصها كدهوى خلف ماشية نصف المدول فأكثر أدوية فتبى مرض بخارة صدق بلا عين (أو أقر بقدر زكاته ولم يذكر قدره) صدق بلا عين (لأنه عبادة مؤتمنة عليه فلا يستخلف عليها كالمصلاة والكفارة بخلاف وصية لغيره بمال وكذا ان مر بها شر وادعى أنه عشرة عشر آخر قال أحد إذا أخذ منه المصدق كتب له براءة فإذا أخرج اليه براءة أى لتتقى التهمة عنه (ويلازم) باخراج (عن) مال صغير ومجنون وليها) فيه نصاً لأنه حتى تسخه النيابة مقام الولي فيه مقام مول عليه كفنة وغرامة (ومن) يخرج زكاة (أظهارها) لتتقى التهمة عنه ويقتدى به (و) سن (تقرقر بها) أى الزكاة (بنفسه) لينتقن وصولها الى مسددها وقادى بنود وإمالها الظاهر والباطن (شرط أمانته) أى ربا المال فان لم يشق بنفسه فالأفضل له فقها لى السائى لأنه رعايته الشيع من إخراجها

باب صوم التطوع وما يكره منه وذكر لية القدر

وما يتعلق بذلك

(أفضله) أى صوم التطوع (صوم يوم وإطار يوم) لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو صوموا وانطروا يومافلت صيام داود وهو أفضل الصيام قلت فأي أطبق أفضل من ذلك فقال لا أفضل من ذلك متفق عليه (وبين صوم ثلاثة أيام من كل شهر) كالف الشرح والمبدع بنصر خلاف نعله (والأفضل ان تكون أيام الليالى) البيض وهى (الثلاث عشر والرابع عشر والخامس عشر) لما روى أبو نوان النبي صلى الله عليه وسلم

والتائب ولي يمينه (جعلها) أي الزكاة (الجماعه كتمينه ابتداء) حين اخراج ٥٢٧ (وان لم يمين) واحد منها (أجزأ) مخرج

(عن أحدهما) فخرج عن الآخر (وروي) الزكاة (من) المال (التي سبغان) التائب (تألفا لمصرف) أي المخرج (إلى غيره) لأن التائب لم يتناول (كتمت) في كفارة يمينه فلا تكن (وان روي) الزكاة (عن التائب) ان كان سالما (أجزأ عنه) ان كان سالما (أوروي) عن التائب ان كان سالما (والا) يمكن سالما (نهي) (نقل) بان التائب سالما (أجزأ) عنه لأن ذلك في حكم الإطلاق لا لا يصير تقييده به بخلافه ان كان مورثا مات فيذوق كذا دني منه لا يمين على أصل (وان روي) الزكاة (عن) ماله (التائب ان كان سالما والا) يمكن سالما (فارجع) في المدقوع (قله) (الرجوع) نفسه (ان بان تألفا) وان بان سالما أجزأ عنه لأن الأصل بقاء المال يومين شلت في بقاء فالتائب يلزمه اخراج عنه وكذلك على بقاءه كما تقدم لكن في ما وصل إليه زكاة ما مضى (وان وكل) كسب مال (فيه) أي اخراج الزكاة (مسلمة) نصا مكانا ذكر أو أثنى قاله في شرحه مع (أجزاء) بتعمر كل حفظ (مع قرب) زمن (اخراج) من زمن توكيل لأن القرض متعلق بالسوكل وتأخر الأداء من التبعة بزمن يسير جائز (والا) بتقرب زمن اخراج من زمن توكيل (روي) (وكل أيضا) أي كابتوى الوكل ثلثا غفلوا الدفع إلى المصدق عن نيته مقارنه أو مقاربه فينبذ ويؤكل عند

ولمسلم لا تخصوا الجمعة بقيام من بين الأيام ولا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام لأن يكون في صومهم يومه أحدكم قال الداودي لم يبلغ مالكا الحديث بمهل ما روي من صومه والترغيب فيه على صومهم مع غيره فلا تمارض (و) بكرة تعد (افراد يوم السبت) بصوم الحديث عبد الله بن بشر عن أخته الصماء لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم رواه أحد باسناد جيد والحاكم وقال على شرط البخاري ولا تامة يوم تظلمه اليهود في افراده تشبههم ويوم السبت آخر أيام الأسبوع قال الجوهري سمي يوم السبت لانقطاع الأيام عنده (الأذان بواقف) يوم الجمعة أو السبت (عاده) كان واقف يوم عرفة أو يوم عاشوراء وكان عاده صومهم ما فلا كراهة لأن السادة لما تأخر في ذلك (ويكره صوم يوم السبت تطوعا) لقول عمار بن صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود والترمذي وصححه وهو للبخاري حديثا (و) بصوم يوم السبت (أو) أي يكره صوم يوم السبت (بنية) المضانة احتياطيا ولا يخرى أن تظهر منه كما تقدم (وهو) أي يوم السبت (يوم الاثنين من شتان) ان لم يكن في السماء (في عطلة الهلال) (علة) من غيم أو قمر وضوءها (ولم ير هلال أو شبهه من ردت شهادته) لفسق وضوءه (الآن بواقف) يوم السبت (عاده) كن عاده بصوم يوم الخميس والاثنين فواقف يوم السبت أحدهما فلا كراهة أو عاده بصوم يومها بغير آخر فواقف صومه ذلك (أو بصله) أي يوم السبت (بقيام قبله) أقره عليه الصلاة والسلام لا تقصدوا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلا كان يصوم صوما فليصمه متفق عليه من حديث أبي هريرة (أو يصمه) أي يوم السبت (عن قضاءه أو نذر) أو كفارة فلا كراهة لأن صومها واجب اذن (ويكره افراد يوم تيروز) بصوم (و) يوم (مهر جان وهما عيدان الكندار) قال البخاري السير واليوم الرابع من شهر ربيع والمهر جان اليوم التاسع عشر من انحر بفسا فيه من موافقة الكفار في تعظيمها واختار المحدث عدم الكراهة لأنهم لا تعظمونها بالصوم كالأحد (و) على الأول يكره افراد (كل عيدهم) أي للكفار (أو يوم يفردونه بتعظيم) ذكره الشافعي وغيرهما (الآن بواقف عاده) كان يكون يوم خميس أو اثنين وعادة صومهم ما فلا كراهة (ويكره تقدم رمضان) بصوم (يوم أو يومين) لحديث أبي هريرة المتفق عليه (ولا يكره) تقدم رمضان بصوم (أكثر من يومين) لظاهره وانظر السابق وأما حديث أبي هريرة إذا اتصف شعبان فلا تصوموا رواه النسبة فقد صدقناه أحد وغيره من الأئمة وصححه المروفي وحله على ثني الفضيلة (ويكره الوصال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم فباح له لما روي ابن عمر قال واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فواصل الناس فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقالوا انك فواصل فقال اني لست مثلكم اني أعلم وأستيقن عليه ولا يهرم لأن النبي وقع رقا ورجمه وواصل رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم وواصلوا بعده (وهو) أي الوصال (ان لا يفطر بين اليومين وتزول الكراهة) بالكلية ونحوها وكذا عجز الشرب لانتفاء الوصال (ولا يكره الوصال إلى الصبر) لحديث أبي سعيد روي فابكر إذا زاد وواصل فواصل إلى الصبر ورواه البخاري (ولكن ترك سنة وهي تعجيل الفطر) ترك ذلك أولى بحفظه على السنة (ويهرم صوم يوم أو يومين ولا يصح فرضا ولا نقلا) لما روي أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يومين يوم فطر ويوم أهني متفق عليه والنهي يقتضي فساد النسي عنه وقهره (وكذا أيام التشریق) يهرم صومها ولا يصح فرضا ولا نقلا لما روي مسلم عن نبشة الهذلي مرضعا أيام التشریق أيام أكل وشرب وذكر الله ولا أحد النبي عن صومهم من حديث أبي هريرة يومئذ استأذن من النبي (الاعن وممتعة) وقرآن

التوكيل ووكيل عند الدفع لصرا فقره أو قري يسامه ولو روي وكيل فخط لم تجزئ لتعلق الغرض بالوكيل وقوع الاجزاء عنه وفي

وان لم ينو امام او ساع حال دفع
النقراء له وكيل الفقراء (ومن
الم) قال في الاقتناع والرد على
(الحلية اخذ) زكاة (كره ان يعلمه)
انهما زكاة قال احمد لم يكنه
يعطيه وسكت ما حجت به الى ان
يقرب (ومع عدم عادة) اى
الاخذ (باخذها) اى الزكاة (لم
يجزه) دفعه (الان ان يعلمه)
انهما زكاة لانه لا يشل زكاة طارئا
فصل • والاقل جعل زكاة
كل مال في فقره بالمدى اى
المال ولو تصرف في اركان المالك
فغيره لغير (مال) تنقص زكاة
سائفة كاربين ببلدين متقاربين
(ه) يخرج (في بلد واحد) شاة
اى المبلدين شاة دفعا اخر
الشركة (و يحرم مطلقا) اى
سواه كان لرم او شاة حية او
تفرا وغيره (تلقا) اى الزكاة
(الى بلد تنصرف اليه الصلاة) مع
وجود مسكني لم يحدث مصاد
أعلمهم ان الشقاق فرض عليهم
صدقة تؤخذ من أغنيائهم تقرب
على فقرائهم فقلنا هم عود الضمير
الى أهل الين ولا نكار على
معاد لما ثبت اليه بثالث الصدقة
ثم نظرنا ثم باوا جابه معاذ فانه
لم يثبت اليه شيأ وهو يحدأ حدا
بأخذ منه رواه ابو عبد الله
أن لم يقض الى تنقص كذا كره
في شرحه (وتحرى) زكاة تلقاها
فوق المسافة وأخرجه في غير بلد
المال مع حمة النقل لانه دفع
الحق الى مسكنه فبرئ كالدين
ولا يصح نقل زكاة الى بلد
دونه اى لا تنصرف اليه الصلاة
لانه في حكم البلد الواحد (ولا
يجوز نقل (نذر) مطلق (وكفارة وصية مطلقا) اى لم يخصص موصى بكان لان الزكاة مواصلة

وباقى في باب القدية لقول ابن عمر وعاشقة لم يرض في أيام التبريق ان يصون الامن لم يجد
المضى رواه البخارى (ويجوز صوم الدهر ولم يره) لان جماعة من الصحابة كانوا يسردون
الصوم من غير اوطئة قيل الله صام بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم اربعين سنة (اذ لم يترك به
حقا ولا خاف من غير راولم يصوم هذه الايام) الحديث يروى العبد بن واما التبريق (فان صامها
تفقد عمرها) لما تقدم (ومن دخل في تطوع غير حج وعمره انصحبه اقامه) لانه تكميل
العبادة وهو مطلوب (ولم يجب) عليه نقابة لقوله عائشة ما رسول الله عهدي لباحس فقالا ربه
فلقد أصبحت صائما كل رواه مسلم والخسنة وزاد انه فى اسناد جيد انما مثل صوم التطوع
مثل ال رجل يخرج من ماله الصدقة ما شاء أمضاها وان شاحسها ولقوله عليه الصلاة
السلام الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاحسها وان شاء افطر رواه احمد وصححه من حديث
أهله وضعفه البخارى وغيره من التطوعات كحواك الوضوء واما الحج والعمره فيبيان
بالشروع وباقى لان الوصول اليها لا يحصل في القالب الا بعد كلفة عظيمة وموشة شديدة
واتفاق مال كثير في ابطالها تنصيص لانه وابطال لامه الكثرة (اكن بكرة قطعه فلا
عذر) لما فيه من تقرب الاجر (وان أقصد) اى التطوع (فلا قضاء عليه) لان القضاء
يتبع المقتضى عنه فاذا لم يكن واجبا لم يكن القضاء واجبا بل يجب (وكذا لا تليزم الصدقة ولا
القرارة ولا الاذكار بالشروع) فيها واما (ان دخل في فرض كفايه) كصلاة حنابلة (او)
دخل في (واجب) على الاعيان (موسع كقضاء رمضان قبل رمضان الثاني والمكتوبة في اول
وقت او غير ذلك كندم مطلق وكفارة) ان قلنا ما غير واجب على الفور والمذهب خلافه كما
تقدم وباقى (حرم خروج جسد منه بلا عذر بغير خلاف) لان الخروج من عهدة الواجب متعين
ودخلت التوسعة في وقت مرقا ومغلة للحاجة فاذا شرع فيما عينت المصلحة في اقامتها (وقد
يجب قطعه) اى الفرض (كره معصوم عن هلكة وانقاذ فربى وضوءه) كحربى ومن
نفت عنهم (واذا دعاه النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة) لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم (وله قطعها) اى الصلاة (بهرج فربى) له (قلنا نقلنا
وتقدم) ذلك موصفا (وان فسد) اى الفرض (فلا كفارة) مما لا فسد التمس فيها (ولا يلزمه
غير ما كان قبل شروعه) فيما أسد (ولو شرع في صلاة تطوع قائما لم يلزمه اقامتها قائما)
بغير خلاف قاله في المبدع (وذكر القاضي وجماعة ان الطواف كالمصلاة في الاحكام الا فيما
خصه الدليل) غير (فتنة) اذا قطع الصوم ونحوه فقل انعقد الحزب المؤدى وحصل به قرة
أم لا على الاول هل يسل حكم الاول هل اختلف كلام اى الخطاب وقطع جماعة بطلانه
وعدم الصحة وفي كلام الشيخ في الدين ان الاطراف الاية هو بطلان الثواب قالوا لنسلم
بطلان جميعه بل قد يثبت ما قبله فلا يكون بطلان له
فصل • وولاية القدر شريفة عظيمة ترجى اجابة الدعاء فيها قال تعالى وما أدراك ما القدر
ليلة القدر وخبر من ألف شهر قال المفسرون اى قيامها والامل فيها خبر من العمل في ألف شهر
خالق من اوى الصبيح عن أبي هريرة فروعا من قام ليلة القدر اجابا نوا حسنا غفر له ما تقدم
من ذنبه زاد احمد ما تأخر (وسميت ليلة القدر لانه بقدرتها ما يكون في تلك الليلة) لقوله تعالى
فما يقرب كل امرئكم ويلو من عنكم ما ناله ليلة النصف من شعبان ضيف وعن ابن
عباس قضى الله الاقصية ليلة النصف من شعبان وسلم الى ارباب اية القدر وقيل سميت
به لعظم قدره عند الله وقيل لنبى الارض عن الاثنية لتي تزلزلهم وقيل لان الطاعات كلها
تقدر عليها (وهي باء ثم تراب) (اخبرني طابا) وقيل ما خلاها لمصنوع ورفها (وهي مخزومة

تدبوا لها (ومن سادية) وعليه كاه
فرقها باقرب بلغمته (أو خلا
بلغمته من مستحق) للزسكاه
يسترقها (فرقها) أو ما بين (باقرب
بلغمته) أي مكان (منه) لانهم أولى
نصا (ومؤنة قتل) ذكاته مع حله
أو حرمته عليه (ر) مؤنة (دفع)
زكاة (عليه) أي هل من وجبت
عليه (ك) مؤنة (كيل ووزن) لان
عليه مؤنة تلزمه بالسحقه كامله
ولذلك من غنام التوقية (وصاغر
بالمال) الزكوى (بفرقها) أي
زكاته (بلدا) كقائمه (أي
ربا للمال) أي المال (ني) أي
ذلك البلد نصا لان الطعام اقنا
تعلق به غالبا عضي زمن
الرحوب أو آثاره (و يجب على
الامام مع السادة اقرب) زمن
(الوجوب) تقضى زكاة المال
(الظاهر) وهو السائمة والزرع
والثمر لعله عليه الصلاة والسلام
وخلفاءه ومن الناس من لا يزكى
ولا يملك ما عليه فاحال ذلك
اضاعه لأن كاه ويجعل حول
المشايه المحرم لانه أول السنة
ويجب ان يعد لهم المشايه
على الماء أو في أنفسهم القدير
وبقول صاحبها في عيدها
بلاعين وان وحدا يحصل حوله
فان عمل به زكاته والاوكل نفعه
يقسمها بين بصرفها له جعله لرب
المال وما قصه السائق فرقه في
ملكه وما قاربه ويسدأ ما قارب
ملك لا لزوم مؤنته فان فضل
شيء منه والا فلا وله بيع ما قاه
غيرها من زكاة لاجلها أو مصلحه
وصرفها في الاصل لفسقها أو
حاجتها حتى اجرت مسكن وبعض
ما خرصته فلا عذر ان تلف

بالعشر الاواخر من رمضان (فطلب فيه) لقوله عليه الصلاة والسلام تحروا ليلة القدر في العشر
الاواخر من رمضان متفق عليه من حديث عائشه زوج النبي والكافي تطلب في جميع رمضان
وقال ابن مسعود في كل السنة (وبأى التواتر كد) لقوله صلى الله عليه وسلم اطلبوها في
العشر الاواخر ثلاثين أو سبعين وثلاثين أو سبعين وروى سالم عن أسير فوعا يرى ماكم
قد قوامات على أنها في العشر الاواخر في التواتر العشر الاواخر في التواتر متفق عليه
واختار المجد كل العشر سوله والعلماء فيها أقوال كثيرة (وأرجاه اليه سبع وعشرين نصا) وهو
قول أبي بن كعب وكان يختلف على ذلك ولا يستثنى وابن عباس وزر بن حبيش قال أبي بن
كعب والله لقد علم ابن مسعود أنها في رمضان وأن في ليلة سبع وعشرين ولكن كره أن يجزئكم
فتتكلوا رواه الترمذي وصححه وعن معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلة القدر ليلة
سبع وعشرين رواه أبو داود وبرهقه قول ابن عباس سورة القدر ثلاثون آية السابعة
والعشرون فيها هي والحكمة في اختفائها العبدوا في طلبها ويحذروا في العبادة طمعا في أدائها
كما في ساعة الاحياء يوم الجمعة وأما العظم في أممائه ورضاه في الحسنات إلى غير ذلك
(وهي أفضل الليالي) ذكره الخطابي اجابا (حتى ليلة الجمعة) وذكر ابن عقيل رواه أن ليلة
الجمعة أفضل لأنها تتكرر ولا تاتي بأحد أفضل واستأذره جماعة وقال أبو الحسن النخعي ليلة
القدر الذي أنزل فيها القرآن أفضل من ليلة الجمعة فاما المناهل من ليالي القدر ليلة الجمعة أفضل
(ويجب ان ينام فيها مترعما مستندا إلى شيء تصاو يذكر حاجته في دعائه) الذي يذهب به تلك
الليلة (ويجب) أن يكون (منه) أي من دعائه فيها (ماروت) أم المؤمنين (عائشه) بنت أبي
بكر الصديق (رضي الله عنها) أنها قالت ما رسول الله أن وافقتهم ادعوا قال قولي اللهم انك
عفو غيب القفو فاعف عني) رواه أحمد وابن ماجه والترمذي عنه وصححه ومعنى العفو الترك
وبكون عفي السر والعلانية فعي اعف عني تركه في حوائجتي يجرى واستر عني ذنبي واذنب
عني عفاك والغنى من حديث أبي هريرة روى عن عاصم قال قال الله العفو والعافية والماء فاعفها أو في
أحد بعد بعين خير من عفاة قاله السامي يزول ما عفو الحاضر بالمعافيه والمستقبل بالمعافاة
لتضمنها دوام العافية (وتقتل في العشر الاخير لأنها ليلة معينة وحكي ذلك عن الأئمة الأربعة
وغيرهم فيمن قال لزوجه أنت طالق ليلة القدر ان كان قبل مضى ليلة أول العشر) الاخير
من رمضان (وقع الطلاق) أي تحقق وقوعه (في الليلة الأخيرة) من رمضان لان العشر لا يتخلو
منها وتزاع فيه ابن عادل في تفسيره بما حاصله ان المعصية متيقنة فلا تزول الايقين وقد قيل ان
ليلة القدر في كل السنة فلا تحقق الايقين السنه (وان كان عضي منه) أي من العشر الاخير
من رمضان (ليلة) فأكثرت قال لزوجه أنت طالق ليلة القدر (وقع الطلاق في الليلة الأخيرة)
من رمضان (من العام المقبل) ليحقق وجودها (قال المجد و برج - حكم القنق واليدين على
مسئلة الطلاق ومن قد رقام ليلة القدر قام العشر الاخير كله وذر في أنثائه) أي العشر الاخير
(كطلاق) ذكره القاضي (تتمه) عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
الشمس تطلع صبيحة يومها لاشعاع عاها وفي بعض الاحاديث بضاعة مثل الطلعت وروى أيضا
عنه صلى الله عليه وسلم ان امرأة ليلة القدر انما ليلة صافية ليلة كان فيها قراسطها ساكنة
ساجدة لا يرد فيها ولا حول لا يحصل لكوكبان يرى فيها حتى تصبح وان أمارت ان الشمس
صبيحتها تخرج مستوية ليس فيها شامع مثل القمر ليلة البدر لا يحل للشيطان ان يخرج
معه أبومثله (و) شهر رمضان (أفضل الشهور) (و) كفرن من فضل رجا عليه ذكره في

لوافقته فيه التسمي باسم ابل
الصديقة متفق عليه (و) سم
محصلة من (غنم في ذاتها)
لغير اجدو ابن ماحه وهو يسم
غنما في ذاتها (ة) الوسم (على
زكاة اوز كاهو) الوسم (على
جزية صغار اوجز به) لتمييزهن
غيرها ونص الفخذ والاذن
بالوسم خلفته وقلة انه ليسما
فصل هو يميز في جعلها اى
الزكاة وتركه افضل (حولين)
حديث ابي عبيد في الاموال عن
علي ان النبي صلى الله عليه وسلم
تقبل من العباس صدقة ستين
وبعضه رواية مسلم فهي على
ومثلها وكالجهل لما واحد
فقها (أى لا أكثر من حولين
اقتصر اهل ماورد مع مخالفة
القياس (اذا كل انصاب) لانه
سببا فلا يجوز تقدها عليه
كالكفارة على الخلف كالفق
المنفي بغير خلاف لعلمه و (لا)
يجوز تقيها (عاب فقده)
الانصاب نصا لانهم يوجد فقد
يجعل زكاة عبالس في ملكه
(أو) عن (معن) أو كذا وزرع
قبل حصوله) ما ذكر (أو) عن
زكاة قبل (طلع طلع أو)
عن زبيب قبل طلوع (حصص)
لانه تقديم زكاة قبل وجود سببها
ويجوز بعد نبات زرع وطلوع
طلع وحصص لان وجود ذلك
يجزئ لتملك الانصاب والادراك
بغير حصول الخول لجاز تقدها
عليه وتطيق زكاة بالادراك
لا يمنع جواز التخصيص لان زكاة
الفطر تتعلق بوجوبها دخول
شوال ويجوز تقيها قبله (وان
تم الحل والانصاب ناقص قدر ما يجزه صح)

الاعتبارات (قال الشيخ ليلة الامر افي حق النبي صلى الله عليه وسلم افضل من ليلة القدر)
وليلة القدر افضل بالنسبة الى الامم وقد كرت ما فيه في الحاشية (وقال يوم الجمعة افضل أيام
الاسبوع) اجماعا (وقال يوم النحر افضل أيام العام) وكذا ذكره صاحب المحرر في صلاة
العيد من شرحه منتهى القاية ان يوم النحر افضل (وتظهر ما ذكره ابو حنيفة) ابراهيم النخعي
(ان يوم عرفة افضل قال في الفروع وهو ان ظهر) وقاله كثر الشافعية وبعضهم يوم الجمعة
(وعشر ذي الحجة افضل من العشر الاخير من رمضان) كلها ما رواه وقد يقال لبيان النشر
الاخير من رمضان افضل واما ذلك افضل قال ابو العباس والاول اظهر ذكره في الاعتبارات
(و) عشر ذي الحجة افضل (من اشارة الجمهور كلها) في صحيح ابن حبان عن جابر بن عبد الله قال
ما من ايام افضل عندنا ممن ايام ذي الحجة قال ابن زجب في اللطائف والتعقيق ما قاله بعض
اعيان المتأخرين من العلماء ان يقال مجموع هذا العشر افضل من مجموع عشر رمضان وان
كان في غيره من رمضان ليلة لا يفضل عليها غيره ما رواه اهل

باب الاعتكاف وأحكام المساجد

ه (وهو) أى الاعتكاف لغة لزوم الشيء ومنه قوله تعالى يمكنون على أيمانهم يقال عكف
بفتح الكاف يعكف بعضهم وكسرهما وشرا (ازوم المجد لاطاعة الله على صفة مخصوصة)
أى يسكنها (من مسلم) لا كافر ولو مر بدا (عاق ولومجرا) فلا يصح من يحنوت ولا طفل اعدم
النية (طاهر عابو جيب غلا) فلا يصح من جنب ونحوه ولو متوضئا (وأقله) أى الاعتكاف
(ساعة) قال في الانصاب أقله اذا كان تطورا أو ذمارا مطلقا ما يسمى بمعتكفا لاشا قال في
الفروع طاهره ولو لحظ في كلام جماعة من اصحاب أقله ساعة لحظته وهو ظاهر كلامه في
الذهب وغيره اه وقال الزركشي وأقله اذ لم يلبث اه وقول المصنف بعد ولا يكتفي عبوره
بل على أن التراب بالساعة ما يتناول اللحظة وقد حكيت كلامه في حاشيته المنتهى (فلو قدر
اعتكافا واطلق) فلم يقده بهذه (اجزائه) الساعة على ما تقدم (ولا يكتفي عبوره) المسجدين
غيره لانه لا يسمى بمعتكفا (ويصح أن لا ينقص) الاعتكاف (عن يوم وليلة) خروجا من
خلاف من يقول أقله ذلك (ويسمى) الاعتكاف (جوارا) لقول ما شفعه صلى الله عليه وسلم
وهو محاور في المسجد متفق عليه وفي الجمهور من حديث ابي سعيد روعا قال كنت أجاور
هذا العشر يعني الاوسط ثم قد بداني أن أجاور هذا العشر الاواخر في كان اعتكاف معي فلبثت
في معتكفه (قال ابن هبيرة) هذا الاعتكاف (لا يجل ان يسمى خاوة) ولم يزد على هذا وقاته
نظرك قول بعضهم

إذا دخلت المسجد فمأقلا تزل * خلوت ولكن قل على رقيب
(قال في الفروع واصل الزكاة اولى) أى من التبريم (وهو سنة كل وقت) قال في شرح
المنتهى اجماعا لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وداوم عليه تعالى الله تعالى واعتكف
از واجبه وسببه ومعه (الآن ينذر) أى الاعتكاف (فوجب على صفة ما نذر) من تتابع وغيره
لحديث من نذر ان يطعم الله فليطعمه وعن عمراته قال يا رسول الله اني نذرت ان اعتكف ليلة في
المسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم أوف ببنذرك واما البخاري (ولا يختص) الاعتكاف
(بزمان) دون غيره وهو متى ما تقدم من قوله كل وقت (وأكد في رمضان) اجماعا قال في الفروع
ولم يفرق الا أصحاب بين الشهر وغيره وهو واضح ونقل ابو طالب لا يعتكف بالثغر ثلاثين ليلة

على الله عليه ولم أذن لعائشة وحفصتوزنن في الاعتكاف ثم منعهن منه بعد أن دخلن
ولأن حق الزوج والسيد واجب والتطوع لا يلزم بالشروع ولأنهما المنع منه ابتداء فكان
لهما الميعود وما كالعامة ويخالف الحج لانه يلزم بالشروع ويحب المضي في فاسده (وإن كان)
الاعتكاف الذي شرعت فيه الزوجة أو التي باذن الزوج أو السيد (نذرا ولو غير معين فلا)
يجل أنهما لانه يتعين بالسروع ويحب اعتكافه كالحج (ولو رجعا) أي الزوجة والسيد (بعد
الاذن) للزوجة والقرن في الاعتكاف (قبل الشروع) في الاعتكاف (جاء) الرجوع كمرز
الموكل وكيله (والاذن في عقد النفران في فعله إن نذرا) أي الزوجة والقرن (زمنانه مينا
بالاذن) كالزاد أن الزوج أو السيد ما في نذرا واعتكاف العشر الأخير من رمضان فيكون اذنا
في فعله (والأ) أي وإن لم يكن الزمان معيناً بالاذن (فلا) يكون الاذن في النفران ما في الفعل لأن
زمن الشروع لم يقتضه الاذن السابق (وأم الولي والدبر والعتق صفة كعبه) فيما تقدم
ولأن منافقهم مصحقة للسيد (ولكاتب أن يعتكف بلاذن سيده) نص عليه لأن السيد
لا يستحق منافقاً ولا مملوكاً إجماره على الكسب فهو مالك لنفسه كحر من مملوك أم الولي والدبر
وظاهره لا فرق بين الواجب وغيره وسواهم نجح أولاً (وله) أي الكاتب (أن يصح بغير اذنه)
أي اذنه سيده لما سبق (ما لم يحل نجح) من نجحوا المكتابة ونقل الميوق له الحج من المال الذي
جعله المالم ذات نجح وسو حله القاضي وغيره على اذنه له ويجوز باذنه أطلقه جماعة وقالوا نص عليه
وأهل الراد ما لم يحل نجح وصرح به بعضهم وعنه المنع مطلقاً قاله في الفروع وبأقي في المكتابة
السيد منه من السفر حر من (ولا يمن) المكاتب (من اتفاق المال في الحج) كترك
الكسب (ومن عصته حر) وبأيه رفيق (إن كان بينهما مائة فله أن يعتكف) في نوبته (وإن
يصح في نوبته بلاذنه) أي اذنه سيده لأن منافقه اذن غير مملوك كلسيده بل له كالحج (والأ)
أي وإن لم يكن بينهما وبين سيده مائة (فلسد منه) من الاعتكاف والحج لأن له ملكاً
في منافقه في جميع الأوقات فتجوز بعضه بطل السق غير وليس بجائز (وإذا اعتكفت
المرأة أصحب لها أن تكثر بغيره ونحوه) لفعل عائشة وحفصتوزنن في عهداه عليه الصلاة
والسلام (وتجعله في مكانه) لا يصل في حاله (لأنه أصدق الحفظ هنا فلن أبو داود وعكفت في
المسجد ويضرب لمن فيها الخيم) (ولأنه أسان يستتر الرجال أيضاً) ذكره في المفتي
والشرح ففعله عليه الصلاة والسلام لأنه أخفى لعلهم ونقل ابن إبراهيم لا الألبود
شديد (ولا يصح الاعتكاف الأنبياء) لحديث أمي الأعمال بالنبات ولأنه عبادة
محضة كالصوم (إن كان) الاعتكاف (رضاً) أي منثوراً (لزمه فيه القرصية) لتمييز
للفذور عن التطوع (وروي أنه روج منه) أي من الاعتكاف (أي نوى إطلاقه
على الحاقه بالامة لانه وانصيام) لانه يخرج منه بالقصد بخلاف الحج العرة (ولا يظن)
الاعتكاف (بأغشاء) كالأبطال بنوم بجامع بقاء التكليف (ولا يصح) الاعتكاف (من
رجل لزمه الصلاة جماعة) في عهد تقام فيه الجماعة فلا يصح بغير مسجد إلا خلاف
لقوله تعالى ولانشره ون وأنتم عا كقول في المساجد فلو مع في غيرهما لم يقتض بصرم
للبائرة اذ هي محرمة في الاعتكاف مطلقاً ولأنه عليه الصلاة والسلام كان يدخل رأسه إلى
عائشة وهو يعتكف فترجله متفق عليه وكان لا يدخل البيت إلا بجمعة ولا يصح من تلمذه
الجماعة إلا بمجدة وفيه حذراً من ترك الجماعة راسك والرجوع المتألف له مع إمكان
الفرز منه وخروج من المذود والصبي ودن هو في قرية لا يصل فيها غيره لأن المنوع منه ترك
الجماعة الوجهة وهي متممة منا (ولو) كانت إقامة الجماعة (من رجلين) أو رجل وامرأة

الوجه بذلك (ولا رجوع)
الجهل بشئ مما يحمله (الأنبياء)
يبدل ما عند تلف (النصاب ولو)
تعد المال كلفه غير كاصد
الفرار منها فإن دفعه ما ساع أو رب
مال لفقره لا رجوع حتى في
تلف النصاب وإن استسلف
ساعز كاة فلفقت في يده لا
تقرط لم بعضه أو ضاعت على
الفقره أو ساء له الفقره أو تلف
أوربا المال أو لم يسأله أحد
وبشرط لا يجرها أو ملك فقير لها
قبضه أو فرضاها فلفقت قبله أو
غدى الفقراء أو عشاها لم تجز
ولا يصح تصرف فقير فيها قبل
قبضها نصاً ولو قال فقير رب
مال اشتري بها قميصاً ونحوه ولم
يقبضها منه ففعل لم تجز
والنوب للمالك وتلفه عليه
(ومن جهل) زكاة (عن أنف)
دوهم (يقظها) أي الدراهم كلها
(له فبانت) السق له منها
(خمسمائة أجزاً) ما عهله (عن
عامين) لانه نواها زكاة مجهلة
والألف كلها ليست له ولا يلزمه
زكاة ما ليس له (ومن جهل)
زكاة (عن أحد نصابه ولو) كان
الواجب (من جنس) واحد
(فتلف) النصاب المجهل عنه
(لم يصرفه إلى) النصاب
(الأخر) كن جهل شاة عن
جنس أصل وله أربع مائة شاة
فتلفت بأله لم يصرف الشاة من
الأربعين لم يثبت وإنما كل امرئ
ما نوى (ولن أخذ الساق منه
زكاة) عن زكاة عليه (أن يعتد
بها) أي الزكاة (من) سنة
(قابلة) نصاً أي نوى أن حال الدفع
إليه لها من زكاة القابلة وقال أجماعه بحسب ما أعده ليعامل من الزكاة أيضاً

(معتكفين) لانها جماعة بما يفرض من عبادة الواجب (ان أتى عليه) أى الرجل الذى تلزمه الصلاة جماعة (فمن الصلاة زمن اعتكافه ولا) أى وان لم يكن المعتكف رجلا تلزمه الصلاة جماعة بان كان أمراؤا وعبداء وصبياء أو معذوراً أو لم يأت عليه من اعتكافه فعل صلاة كما لو اعتكف من طلوع الشمس إلى الزوال (مع) اعتكافه (فى كل مسجد) الحرم الآية والجماعة غير واجبة أذن وما روى حبيب بن اسحق عن ابن عباس انه سئل عن امرأتين حملت عليهما ان تعتكف فى مسجد يتفاضل بهما وأبىض الاعمال إلى الله السدع فلا اعتكاف الا فى مسجد تقام فيه الصلاة أى من ثلثه ان تقام فيه (وان كانت الجماعة) (تقام فيه فى بعض الزمان) دون بعض (جازا الاعتكاف فيه) بمن تلزمه الجماعة (فى ذلك الزمان) الذى تقام فيه (فقط) دون الزمان الذى لا تقام فيه لماسبق (ولا يصح) الاعتكاف من تلزمه الجماعة (فى مسجد تقام فيه الجمعة دون الجماعة) اذا كان يأتى عليه وقت صلاة لماسر (وظاهره) أى المسجد منه (ورحمته المحظوة وعليها باب نصا) منه (ومنازعة التي يلحقه منه) بدليل منع الجنب كذا اذا كانت المنازعة فيه وان لم يكن بابها منه (وكذا ما بدف به) أى فى المسجد لم يفسد منه (حتى فى الثواب) عند الشيخ وابن حبيب جميع وحكى عن السلف لما روى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بقى هذا المسجد الى منصفه كان مسجدى وقال عمر لما زاد فى المسجد لوزن نفيه حتى يبلغ الحياكة كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن حبيب فى شرح الضارى وقد قيل انه لا يعلم عن السلف خلاف فى المضاعفة وانما خلاف بعض المتأخرين من أصحابنا منهم ابن الجوزى وابن عقيل (وخالف فيه) قال عقيل وابن الجوزى وجميع قال فى القروع وهو ظاهر كلام أصحابنا وتوقف أحمد (وقال فى الآداب وهذا المضاعفة تخص المسجد غير الزيادة على ظاهر الخبر وقول العلماء من أصحابنا وغيرهم أى قوله عليه الصلاة والسلام فى مسجدى هذا لاجل الإشارة (ولو اعتكف من لا تلزمه الجمعة) كالمسافر والمراة (فى مسجد لا تصل فيه) الجمعة (بطل) اعتكافه (مخروجه اليها ان لم يشترط) الخروج اليها لآخره خروج لما يدمنه (والأفضل الاعتكاف فى المسجد الجامع اذا كانت الجمعة تخلقه) أى الاعتكاف لئلا يحتاج الى الخروج اليها فيقول الاعتكاف مع أماكن القريز منه (ولم يرد من لا تلزمه الجماعة كالمرضى والمعدوم) يسفر أو غيره (ومن قريز لا يصل فيه غيره الاعتكاف فى كل مسجد) الحرم الآية (المسجد بينها وهو المخذلة أصلا) لما تقدم عن ابن عباس ولانه ليس بمسجد حقيقة ولا حكايا ولا جاز لفته أمهات المؤمنين ولومر تبيين الجواز (ومن نذر الاعتكاف أو الصلاة فى مسجد غير المسجد) الثلاثة لفته (أى النذر من اعتكاف أو صلاة) (فى غيره) لان الله تعالى لم يبين لصاحبه موضعاً معيناً بالنذر ولوقتهين لاحتاج الى شئ من أجل وقد قال عليه الصلاة والسلام لا تشارك حال الاى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا متفق عليه من حديث أبي هريرة قال فى المذبح ولعل مرادهم المسجد الأقصى والصلاة والسلام كان يأتى كل سبت راكباً وماشوا يصل فيه ركعتين وكان ابن عمر يفعلهم متفق عليه قال وعلى المذهب يعتكف فى غير المسجد الذى عنه ونظيره لا كراهة وزعمه فى الشرح (وان نذر) أى الاعتكاف أو الصلاة (فى أحد المساجد الثلاثة) المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى لم يحرز فى غيرها (ففضل الصادقة) على غيرهما فتعين المصين (وله شد الرجل اليه) أى الى المسجد الذى عينه من الثلاثة فتدبث أبي هريرة السابق (وأفضلها المسجد الذى أحمره وادى سبيل الآية و) (بطيان) أى الفقير والمساكين (فما كفايتهم جامع) كفاية (طائفة مائة) من الزكاة لان وجودها

بشكر زيارته والحول فيعطى ما يقبض ٥٤٤ الى مثله وكل واحد من عائلته ما تصود دفع حاجته بغيره ما يقبضه الفرد (حق)

وكان احدهما سبب (اتلاف ما دام في المعاصي) الصدقة اتم الفقير والمسكين عليها حين الاختد (ومن مثله لو) كان مامله (من ائتمنا) اى قدرا (لا يقر بكفائته) وكفاية هباله ولو اكثرت من نصاب (فليس يقضى) فلا يقر عليه الزكاة لان الفسخ ما يحصل به الكفاية فاذا لم يكن محققا حرمت عليه الزكاة وان لم يملك شيئا وان كان غنيا حاشا له ومثلها قال البيهقي ذاك اكرم اجد فقلت قد يكره للرجل الابل وانما يجب فيها الزكاة وهو فقير ويكره له ان يكون شاه وتكون له الضيعة لا تنكبه يعطى من الصدقة قال نعم وكره قول عمر عطاءهم وان راحت اى رجعت عليهم من الابل كذا وكذا قلت فلها قدر من العدد او الوقت قال لم اسمعه وقال اذا كان له عقار وضبعة مستغلا عشرة آلاف في كل سنة لأتقيه أى تنكبه بأخذ من الزكاة (وإن تفرغ قادر على التكسب) تفرغ كالبايع (العلم) التبري (لا) ان تفرغ العبادة وتعذر الجمع بين التكسب والاشتغال بالعلم (أعلى) من زكاة حاجته وان لم يكن له الزكاة يتعدى نفسه بخلاف العبادات فيجوز أخذها على ما يحتاج اليه من كتب العلم التي لا يملكها غيره ودنياه منها ذكره الشيخ تسقى الدين (و) الثالث عامل عليها كجواب سببها امام لاخذها من ثوبها (و) حافظ وكاتب وقاسم) ومن يحتاج اليه فيم الدخول في قواه تعالى والعاقلين عليها وكان عليه الصلاة مؤانسا لم يصب على الصدقة مما هو يعطيه من عائلته

(وشرط كونه) أي العامر (مكلفا) لعدم أهلية الصغير والمجنون لاقبض ٥٢٥ (مسما) لأنها ولا ينعى السلبان فاشترط

فهم الإسلام حكما والولايات
(أما) لأن غير منهي عن
الزكاة وبضيه (كأن) لأنها
ضرب من الولايات (من غير ذوى
القرن) وهم شوامم وشلوم
مواهبهم لأن الفضل بن عباس
وعبد المطلب بن ربيعة بن
الحارث ما لأرسلا لله صلى الله
عليه وسلم أن يسميها على الصدقة
فأبى أن يسميها وقال أنا سمعته
أرواها للناس وأنها لأهل محمد
ولا لأهل محمد رواه أحمد وصلى
محمد (ولو) كان (قنا) فلا
تشرط حرمة حديث أصحابها
وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد
حتى كان رأسه في سيفه ورأه أحمد
والبخاري ولا يحصل منه
المقصود أشبه المحر (أو) كان
العامل (غنيا) فليبرأ سعيد
مرفوعا لأهل الصدقة لغنى الأ
خسة لعامل أو رجل شراها
عالمه أو غارم أو غار في ميل الله
أو مسكين تصديق عليه منها
فأهدى منها لغير رواه أبو داود
وابن ماجه ولا كونه فقها أو أهل
بما أخذوا كتبه كما كتب
عليه الصلاة والسلام لعالمه
فرائض الصدقة وكذا الصديق
رضي الله تعالى عنه واشترط
ذ كور به أولى لأنها ولاية
(ويطى) عامل (قد أجرة منها)
أي الزكاة حازرت عن مجابهة
أولانصار ذكره عن ابن عمر
(الان تلت) أي كارة (يبد) أي
العامل (بالقربط) منه (ذ) الله
يطى أجرة (من بيت المال)
لأن لا ما دهره على عملهم
بيت المال ووفر الزكاة على

يكون أن اعتكف الفسرا الأخر من رمضان أن يعتكف ليلة الفطر في المسجد ثم يعدول
المصل من المسجد إليه ويكرن في ثياب اعتكفه ليدخل طاعة (وأن نذر شهره) أي طاعة
(منه شهر متتابع نصا) لأن الاعتكاف معنى يصح إبلاؤها إذا أطلقه لزمه المتتابع قوله
لا كثر بد أشهر لو كذا إلا بلاهة والعتة والعدة (وحكمه في دخول معتكفه وخروجه منه كما
تقدم) فيدخل قبل الغروب من أول ليلة منه ولا يخرج إلا بعد غروب شمس آخر أيامه
(ويكنى شهره) أي نقص بيلائه أو ثلاثين يوما بيلائها (لأن الشهر اسم لما بين الحلالين ناقصا
كان أو تاما أو ثلاثين يوما) واعتكافه (الثلاثين في أثناء التاركة) أي في مثل تلك
الساعة من اليوم الحادي والثلاثين وأن استداق أننا أقبل (تم) اعتكافه (في مثل تلك
الساعة من الليلة الحادية والثلاثين وأن نذر أياما) أي بدو (أو) نذر (ليالي معدودة لله تقربها
أن ينزل المتتابع) لأن الأيام والليالي الطلقة توجد بدون المتتابع فلم يلزمه كذا تصورهما
واحتجاج ابن عباس في قضاء يومه بالآلة بدل عليه (ونذر اعتكاف يوم لأدخل ليلة) لأنها
ليست منه (وكذا حكمه) إذا نذر اعتكاف ليلة لأدخل يومه لآلة ليس منها (وأن نذر شهره
متفرقا) أي نذر ثلاثين يوما متفرقة (فقطاجه) ولا يلزمه (وأن نذر أياما متتابعة) (أو) نذر
(ليالي متتابعة لزمه ما مضى من ليل) إذا نذر الأيام (أو نهار) إذا نذر الليالي نفس عليه لأن
اليوم اسم لياض النهار والليل اسم لسواد الليل والتثنية والجمع تكرار الواحد وإنما يدخل
ما تغفل لزوم المتتابع ضمنا وهو حاصل مما فيها خاصة فإن لم تكن متتابعة لم يلزمه ما مضى
من ذلك (وأن نذر اعتكاف يوم يقدم فلان يقدم في بعض النهار لزمه اعتكاف الباقي من يومه
يلزمه قضاء ما فات) من اليوم قبل فقهه لأنه ما قبل شرط الوجوب فلم يجب (كثير
اعتكاف من ماض) لعدم انقضائه (وأن نذر أيام يلزمه) لأنه ما نذر يوم يقدم لآلة
يقدم هو عليه ما ذكره في أنت طالع يوم يقدم فلان يقدم إبلا بحث ما لم ينزل النهار (فإن كان
لقد نذر عن غير الاعتكاف عند تقدم فلان من حبس أو مرض قضى وكفر) كفارة عن
لفوات المهل (ويقتضى بقاء اليوم) الذي قدم فيه فلان (نقطة) دون ما مضى منه لأن القضاء
تابع للآداء

فصل من (لزمه متتابع اعتكاف) كن نذر شهره أو دون أياما متتابعة ونحوه (لم يلزمه)
الخروج إلا بالآلة (منه) لما روى عن عائشة أنها قالت السنة للعتكف أن لا يخرج إلا بالآلة
منه رواه أبو داود (كحاجة الإنسان من البول والغائط) قال في المبدع إجماعا وسنده قول عائشة
كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان متفق عليه ولو بطل بالغروج
اليوم لم يصح لأحد اعتكاف وكنى جهات المال كل إنسان يحتاج إلى فعلها (أو) كراهي بقاء
وعقل متجنب يحتاجه (لأن ذلك في معنى البول والغائط) (والطهارة عن حدث) كسبل
جنايته وضوءه لحدث نفس عليه (لأن الجن يجرهم عليه اللبث في المسجد والحدث لا تصح صلاؤه
بدون وضوءه) (ولا) يخرج للطهارة غير واجبه كسبل الجمعو (التقدي بوله تقديمه) أي
الطهارة الواجبة (لصلحها أول الوقت) لأنه لا بد من وضوء الحدث وأما بتقديمه عن وقت
الحاجة إليه أصله وكونه على وضوءه وما يحتاج إلى الصلاة (أو) أنه (أن) (تروا في
المسجد) أو يعتكف فيه (بلا ضرر) أي أن لا يؤذيها (فإذا خرج) المعتكف لما لا بد منه
فله المنع على عادته من غير محجة (لأن عليه فيما مضى) (و) له (فصدية) أن يجد مكانا يليق
به لاضر عليه فيه ولا منه كقبابة أي مضى (لاحتشام مثله) أي نقص عليه (في دخولها
كالواحد) بخلافه لآله وفيه نظر قاله في القروع (وبلزمه قصد أقرب منزله) فذهب حاجته به

أهلها فإذا بلغت عين حقه في بيت المال ولا ضمان على عامل لم يشرط لأنه أمين وله الأخذ ولو طرغ بصله لقصة عمر وله تفرقة الزكاة

مختلف من اعتكف في المسجد لا بعته لعدم تعيين أحدهما قبل دخوله للاعتكاف (وإن بذل له صدقة أو غيره منزلة القرب لقتضاهما لم يلزمه) قبله (لشقة ترك المروءة والاحتشام) منه (ويخرج) المعتكف (لأنه بدأ كركل ومشيروب بمقتضاهما لم يكن له من يأتيه) نص عليه لأنه في معنى سابق (ولا يجوز تركه لاجل أكله وشربه في بيته) لعدم الحاجة لاجتماع ذلك في المسجد ولا تنقص فيه وذكر القاضي أنه يتوجه لاجواز واحتشامه أبو حنيفة لما قبله من ترك المروءة بمعنى أن يأكل وحده ويريد أن يغني جنس قوته (وله غسل يده فيه) أي المسجد (في أنهما من وسخ ووفر وخروجها) كغسل يده من نوم الليل في الماء (ليرفع خارج المسجد) لأنه لا ضرر على المصلين بذلك (ولا يجوز أن يخرج الفضل) مما ذكر لأن له منه بدا (ويخرج الجمعة إن كانت واجبة عليه) لأنه خرج الواجب قبل يبطل اعتكافه كالمعتكف (أنظر ما نرجع إليها) أي وإن لم تكن واجبة للشرط (وله التذكير أنها) نص عليه لا يخرج حائز لحيازته كمن خرج لحاجة الإنسان (وله) (اطالة المقام بعدها) أي الجمعة ولا يكره لصلاحيته للموضع للاعتكاف (ولابزمه) إذا خرج للجمعة (سألك الطريق الأقرب) بل له سلوك الأبعد وفي المبدع والأفضل سلوك الأبعدان خرج لجمعة وعبادة وغيرها وذكره قال بعض أصحابنا الأفضل خروجه لذلك وهو دعي أقصر طريق الأسبق في الدور (ويصح له سرعة الرجوع بعد) صلاة (الجمعة) التي معتكفها ليتم اعتكافه فيه (وكذا) له الخروج (أن تعين خروجه لاطفاء حريق أو تناقض غريق أو غيره) كمن تحت هدم (ولنغير تعيين أن احتجج إليه) لأن ذلك واجب كالجمعة (ولشهادة تعين عليه أدائها فيلزمه الخروج) لذلك لظهور الآيات والتعليل كالآداء كما يأتي في الشهادات (ولنظف من فتنة على نفسه أو حرمته أو مالهنا أو حر بقاوتهم) كالفرق لأنه عند ترك الواجب بأصل الشرع كالجمعة فهنا أولى (ولنرض بتعذرهم المقام) كالقيام للمداواة (أولا عتقه) المقام معه (الاعتكاف شديدة بان يحتاج إلى خدمة أو فراس) فله الخروج لما تقدم (ولا يبطل اعتكافه) بخروجه لشيء مما تقدم له على الحاجة اليه (لا يجوز له الخروج) (إن كان المرض خفيفا كصداع وجي خفيف) ووجه ضرر من تركه خروج لئلا منه بدأ شبه الميت بيته (وإن أكرهه السلطان أو غيره على الخروج) من معتكفه (بأن حل وأخرج أو هددته) قادر على طاعته أو نقاب كلص وقاطع طريق يخرج بنفسه يبطل اعتكافه) بذلك لأن مثل ذلك يخرج ترك الجماعة والحاجة وهذه الزيادة بالمنزل لها أو جبهته بغيره أولى (كخائف ومريض وخائف أن يأخذ السلطان ظلما يخرج واحتج) فلا يبطل اعتكافه بخروجه لذلك (وإن أخرجه) سلطان أو غيره (لا يستيفه حق عليه) فإن أمكنه الخروج منه) أي من الحق عليه (بلا غير يبطل اعتكافه) لأنه وجب لئلا منه بد (والأولى) وإن لم يمكنه الخروج منه (بلا يبطل اعتكافه) (لوجوب الخروج) عليه (وإن خرج) المعتكف (من المسجد ناسيا يبطل) اعتكافه لحديث علي لأمي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (وإن) على اعتكافه (إذا زال العذر) (الكل) أي كل ما تقدم أن الاعتكاف لا يبطل فيه (فإن أحوال جوع إليه) أي إلى الاعتكاف (مع أمكانه بطل ما مضى) كما لو خرج لئلا منه بد (كمرض وجب) أو لأحوال جوع بعدد واحد أو كان اعتكافه يبطل بذلك (ويخرج المرأة) للمعتكفة من المهد (أو حود حيف ونفاس) فترجع إلى بيتها فإذا ظهرت من الميض والنفاس (رجعت إلى المهد) لأن اللبس معها في المسجد حرام هذا إن لم يكن لها مهد رخصة (وإن كان له رخصة غير محبوبة) قبله إن جددان وهو ظاهر لأن المحبوبة من المسجد تحكمها حكمها (عكها ضرب خباء) هو ما يعمل من وبر أو صوف وقد يكون

(إمام أو) عمل عليها (نائه) بان حبها الإمام أو نائسه بلا يفت عيال (لأنه يأخذ منها) شيئا لأنه يأخذ رزقه من بيت المال (وتقبل شهادته) كمال مركزي (على عامل بضعها) أي الزكاة (في غير مرضها) لأن شهادته لا تدفع عنه ضررا ولا تجبر إليه ففعال جرواته بالبيع اليه مطلقا بخلاف شهادة الفقراء ونحوهم فلا تدفع له ولا عليه فيها (وبصدق) رب المال (في دفعها إليه) أي العامل (بلا عين) لأنه مقرر على عيافته (ويختلف عامل) أنه يأخذ منه (و يرا) من عهدتها فتصحيح هل الفقراء لأنه أمين (وإن ثبت) على عامل أخذت كرامة من أربابها (ولو بشهادة بعض) منهم (بعض بالانضمام) بين عامل وشاهد قبلت (غرم) العامل لأهل الزكاة ما ثبت عليه أخذه ولا تقبل شهادة أهل الزكاة العامل أو عليه شيء (و يصدق عامل في دعوى دفع زكاة) (للقبيل) فيبرأ منها (أو) يصدق (فدعوى عدمه) أي الدفع إليه منها وظاهره بلا عين فيأخذ من زكاة أخرى وقبل إقرار عامل ببعض زكاته ولو بدعوى الحاكم أقر بحكم بدعوى له (ويجوز كون حاملها) أي الزكاة (و أربابها) منها (أي الزكاة لقيام مانع به ككونه من ذوي القربى أو كافرا) قال في الانصاف بلا خلاف فعله لأن ما أخذه آخره له لا له لئلا منه (والأربع) (مسؤول للآية) وهو السيد المطاع في غيره من برجي أسلحه أو يخشى

بن أربعة نفر الاقرع بن حابس المنظلي وعيينة بن بدر الغزاري وعلمة بن ٥٢٧ ثلاثة الامارى ثم احدثني كلاب وزيد

من ثم روي عنه خمسة نفر هم مثل كسابوا كسبو يكون على عود بن اوثلاثة وماتوا في ذلك
فهو ميت قال في الحاشية (فيما لا يضر من) لما ضرب الخمد عليها وان جلس بها (ان لم ينفذ
تلقوا بها اذا ظهرت ودخلت المذهب) لتتم اعتكافها للماروي المقدم من شرع عن عائشة قالت
كن المعتكفات اذ احسن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم باخراجهن من المذهب وان
يصر بن الاخيرة فدرية المذهب حتى يطهرن رواه ابو حفص بن اسناده (و) يخرج للمعتكفة
(لعدم قوته) في منزلهما ولو جوبها شرعا كالجعة وهو حق لله ولا يدعى لاستدراك اذ انزل مختلف
الاعتكاف ولا يبطل به (وغیره) اي المذكورات (ما يجيب ان يخرج له) كاذنعت
عليه صلاحيته من غير دفن ميت (ولا تمنع المصنعة الاعتكاف) لان الاستحاضة لا تمنع
الصلاة وقد قالت عائشة اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأتان من أزواجه مصححات
فكانت ترى الجرة والصخرة وروى عن عائشة الطست فحتها وهي تفصل رواه البخاري (ويجب
عليها ان تحفظه وتعلم الاثلاث للمحدث فان لم تكن صيانه منهن جتته) لوجوب صيانه
من الحاسبات باصل الشرع (ولا يعود) للمعتكف (مريضوا ولا يشهد جنازة ولا يجهر ما خارج
المذهب الا بشرط) بان يشترط ذلك في ابتداء اعتكافه (او وجوب) بان يمين ذلك عليه لعدم
غيره لانه لا يدمنه اذن (وكذا كل قرينة لا تعين) عليه (كزبارة) زعم اوصديق (وتفصيل
شواهدوا دأبها) اذا لم يتصاها عليه لم يخرج الا بشرط (وتفصيل ميت وغيره) لا يخرج اليه الا بشرط
ما لم يمين عليه (وان شرط ما لم يمينه يدور بقرينة كالمشاة في منزله والميت فيه جاز له) فله
لا يوجب بقدمه كالوقوف ولا يصر فيه فانه قد رما قامه ولما كدل الحاجة اليها وامتناع النيابة
فيهما (ولا يصح الشرط ان شرط) للمعتكف (الوطء أو) شرط الخروج لاجل (الفرجة أو
الترفة أو الخروج للبيع والشراء للمحارة أو) شرط (التصكيب بالمسئعة في المذهب)
والخروج لما شاء ان ذلك ينافي الاعتكاف ضرورة من شرط ترك الاقامة بالمذهب والوقوف
لا يصح فيه شرط ما ينافيه (وان قال في مرض أو عرض في عارض خرجت فله الشرط) كالشرط
في الاحرام واذا فاته جواز انفعال اذا حدث عائق من المعنى (وله السؤال عن المرض) لم يدرج
أو يغفل عنه (و) له (البيع والشراء في طريقه اذا خرج لما لا يدمنه ما يدرج أو يبق
لمثلته) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وروى عن عائشة قالت ان كنت لادخل
البيت والمرضي في فاسأل عنه الا وانما مارة متفق عليه ولا يترك بذلك شيئا من البيت
المستحق فاشبه ما لو سلم أو رد السلام في مروره (وله) أي للمعتكف اذا خرج لما لا يدمنه
(المنعول الى مسجد آخر) يتم اعتكافه فيه ان كان ذلك المسجد (اقرب الى مكان حاجته
من المسجد الاول) لان المسجد الاول لم يمين به صريح التنذير فاولي ان لا يمين به يبرور
الاعتكاف فيه ولا يترك ذلك لئلا يستحقا أشبه ما لو انهم دم المسجد الاول أو أخرجه منه
سلطان يخرج من ساعته الى مسجد آخر فقام اعتكافه فيه (وان كان) المسجد الذي دخل اليه
(أبعد) من محل حاجته من الاول (أو خرج) للمعتكف (اليه) أي الى المسجد الثاني ابتداء
ولا عذر بطل اعتكافه) لتركه لئلا يستحقا (فان كان المسجد ان متلاصقين بحيث يخرج من
أحدهما فصرف في الآخر فله الانتقال من أحدهما الى الآخر) لانها كجهد واحد انتقل من
أحدى زاويتي الى الأخرى (وان كان متقيا بينهما) أي بين المحدثين (في غيرهما لم يصر له
الخروج واذا قرب) ما بينهما وما يطل اعتكافه فيه منه ما لتركه البتة المتقيا اذن (وان
خرج لما لا يدمنه خروجا متادا) يعني لم يدر متادا (كحاجة الانسان) أي البول والغائط

(وطهارة من الحدث والطعام والشراب والجمعة والخميس والنفاس ثلاثين فيه) أى لا قضاء لان
الخروج له كالمتنقى لكونه معتاد اولاً كقراءة اذ هو واجب عليه متى لا تمتنع معظم الناس من
الاعتكاف بل هو باق على اعتكافه لم تنقص به ملته (وان خرج ل) مذكر (غير معتاد كغير
شهادة واجبة وخوف من قننة ومرض ونحو ذلك) كفى به مئة وغسل متنجس يحتاجه واطفائه
بحرق ونحو (ولم يتناول قهوة على اعتكافه ولا يقضى الوقت الثالث بذلك لكونه يديراً) مباحاً
اشبه حاجة الانسان وغسل الجسدية (وان تناول) غير المعتاد من المذكورات (فان كان
الاعتكاف طوطواً خسر بين الرجوع وعدمه لعدم وجوبه بالشرع كالتقدم (وان كان)
الاعتكاف واجباً وجب عليه الرجوع الى معتكفه لاداء ما وجب عليه (ثم لا يغسل) التذير
(من ثلاثة احوال) بالاستقراء (احدها) نذر اعتكاف أيام غير متناهية ولا معينة) كندره عشرة
أيام مع الاطلاق (فبازمه ان يتم ما بقى عليه) من الأيام بحسب ما مضى (لكنه بعدئذ اليوم
الذى خرج عليه من اوله) ليكون متتابعاً بقاؤه على الاعتكاف (ولا كفارة) عليه لانه انما المنذور على وجهه
على بعض اليوم ويكفر وهو ظاهر قاله في المبدع (ولا كفارة) عليه لانه انما المنذور على وجهه
(الثاني) نذر أيام متناهية غير معينة (بان قال الله ان اعتكف عشرة أيام متناهية فاعتكف
بعضاً ثم خرج ما تقدم بوطال (فخسر بين البناء على ما مضى بان يقضى ما بقى من الأيام عليه
كفارة عين) حبر القوافل التابع (وبين الاستئناف لا كفارة) لانه انما المنذور على وجهه
فيما يلزمه شيء كالنذر وشهر غير معين فخرج عنه ثم اخطأ بعد (الثالث) نذر أيام معينة
كاعتكاف الاخير من رمضان فله قضاء ما ترك (لأيق بالواجب) (و) عليه (كفارة عين) لفوات
المحل (وان خرج) المعتكف (جميعه لانه منه بدعتا راعداً أمركم بما بقي) كمن عليه بين
عكته الخروج منه ولم يفعل ما خرج له (بطال) اعتكافه (وان قل) زمن خروجه لذلك لا يخرج
من معتكفه غير حاجته كالوطال وعلم من قوله جميعه انه لو خرج ببعض جسده لم يبطل اعتكافه
نص عليه لقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف بدنى راسه الى قارجه
متنقى عليه (ثم ان كان) المعتكف (ف) نذر (متتابع بشرط أو نية) بان كان نذر عشرة أيام
متناهية او أطولها كفالك ثم خرج لذلك (استأنف) لانه لا عكته فعل المنذور على وجهه (الاجه) ولا
كفارة) عليه لانه انما المنذور على وجهه (وان كان) خرج من معتكفه (مكرهاً) بشرق أو
ناساً فقد تقدم (حكمه قريباً) (وان كان) المعتكف (ف) نذر (معين متتابع كندرسبعين
متتابعاً او ف) نذر (معين) كسبعين (ولم يقبله لتتابع استأنف) لتضمن نذره لتتابع ولانه
أولى من المدد المطلقة (وكفر) كفارة عين لانه كذا المنذور في وقت المعين لا مذكر (وبكون
القضاء في الكل (والاستئناف في الكل على صفة الاداء فيما يمكن) فان كان الاول مشروطاً
فيه لله يوم أو في أحد المساحد الثلاثة أو نحو ذلك انقضى أو المستأنف يكون كذلك
بخلاف ما لا يمكن كاللومين زماناً معني فانه لا يمكن نذركه لانه لو نذر اعتكافاً في شهر رمضان
ثم أفسده فبطل يلزمه قضاء وفي مثل تلك الأيام على وجهين وظاهر كلام أحد الزم وهو
اشتراك ابن أبي موسى لان في الاعتكاف في هذا الزمان فبطله لا وجب في غيره فلا يجزئ
القضاء في غيره كالنذر الاعتكاف في المسجد الحرام ثم أفسده وعلى هذا فلا نذر اعتكاف غيره
أيام فخرج من اعتكافه في أوله الشهر والا أو خرج ثم أفسده لم يقضاه في الشهر من قائل لان
اعتكاف الشهر لم يشرع وع نذره فاذا أفسده لم يقضاه على صفة ما أفسده ذكره ابن
رجب في القاضية الخادية والنسلايين (ويجزم عليه) أى المعتكف (الوطء) لقوله تعالى
ولا تبشروا من رأيتم عاكفون في المساجد (فان وطئ) المعتكف (في خرج ولو باسائه) فسد

سهمهم فان تذر الصبر لم يرد
على باقي الاصناف ولا يصلح للمسلم
ما يأخذ ليكتف به كاختار
العامل الحسنية (و) الخامس
(مكاتب) قدر على تكسب اولاً
لقوله تعالى وفي الراب (ووقبل
سأول بحج) على مكاتب للرجل
ولا شيء معه فتتفخ الكفاة
(ويجزي) من عليه زكاة (ان
يشترى بمنار يرقه لا تنقضي عليه)
أرحم أو تملق (بعضها) عن
زكاة قاله ابن عباس لم يرد قوله
تعالى وفي الراب وهو متناول
لكن بل هو ظاهره لان الرقبة
اذا أطلقت انصرفت اليه وتقدر بها
وفي اتفاق الراب (ويجزي)
من عليه زكاة (ان يهديها
أسيراً مسلماً) فصلافة فليرقه
من الامر فهو كفيل القن من
الرقا وهز الذي قاله ابو المصالي
ومثله لو دفع الى فقير مسلم غرمه
سلطان ما لا يدفع جوده (ولا)
يجزئ من عليه زكاة (ان يبتغي
قنه أو مكاتبه منها) أى زكاة
لان اداء زكاة كل مال تكون
من جنسه وهذا ليس من جنس
ما يقبض الزكاة فيه وكذا لا يجزئ
الدفع منها لمن هان عتقه اداءه
مال لانه لا عكاً بالتجليل بخلاف
المكاتب ولو اعتق عبداً من
هبة بخبرة لم يجزئه لان الزكاة
في قيمته لا في جنسه (وما اعتق)
امام أو (ساع منها) أى الزكاة
(نولاً أو تسليماً) لانه ناظم وما
اعتق رب المال منها فولأوله
(و) السادس (غريم) وهو ضربان
الاول (ندين) لايصلاح ذات بين
أى وصل كقبيلتين أو أهمل

يخفف بسادة القوم الملهمين
 وكان العرب تفعل ذلك فيقتل
 الرجل الرجل الملهم فيفتح الملهم
 يخرج في القسائل يسأل حتى
 يؤذيها فافترت الشريعة بذلك
 وأباحت المسئلة فيه وفي معناه
 ما ذكره بقوله (أو تحمل اثلافا
 أو ضما من غيره) فبما نحن
 ذكاة (ولو) كان (غنيا) لا تضمن
 المصلح العامة فاشبه المأزف
 والمأصل (ولم يدفع من ماله)
 ما تحمله لانه إذا دفعه من لم يصر
 مدنيا وان اقتصر من وفاء فله
 الاختصاص في ما لا يظهر
 يحصل له لا الاختلاف
 حديث خصمه (أو) كان مازمه
 (متما) بأن ضمن غيره في دين
 (وأعسر) أي المصنف والمؤمن
 فكل منهما الاختصم زكاة لوفائه
 فان كانا محررين أو أحدهما
 عجزا دفع اليمين والى أحدهما
 الثاني من ضربي التام ما أشار
 له بقوله (أرندن لشرافه من
 كفار أو) ذنب لنفسه (في حق
 صبا) أو ذنب لنفسه (في حق
 محرم) أو ذنب (وأعسر)
 بالدين لقوله تعالى والقارمين
 (وتعطي) حارم (وفاء دينه
 ككتاب) لا تدفع حاجته ما به
 ودين الله كدين الأدنى (ولا
 يقضي منها) أي الزكاة (دين
 على ميت) لعدم أهليته لقبولها
 كالأقرب منه ومواه سكان
 استدانه لا صلاح ذات بين أو
 لصحة نفسه (السامع غار) لقوله
 تعالى وفي سبيل الله (بلاديوان
 أوله) في الديوان (مالا ينفقه)
 لشروءه (يعطي) ولو غنيا لانه

اعتكافه) لما روى حرب في مسأله عن ابن عباس قال إذا جامع المعتكف بطل اعتكافه
 واستأنف الاعتكاف ولأن الاعتكاف عبادة تفسد بالطردحدا فكذلك سوا كالحج
 (ولا كفارة لوطه) لعدم النص وإهتياص لا بقتضيه (بل) عليه الكفارة (لأفساد نذره) إذا كان
 معينا وهو كفارة عين (وإن باشر المعتكف (دون الفرج) أو قبل (تشرهه وقلا) (أس)
 كقول رأسه وتر جيل شعره حديث عائشة (و) إن باشر دون الفرج أو قبل (الشهوة) قوله
 تعالى ولا تباشروهن وأنتم كاعقوب في المساجد (فإن أنزل حكومة ففسد) اعتكافه ولا كفارة
 له بل لأفساد نذره (والأ) أي وإن لم يتزل بالمباشر دون الفرج (فلا) أقصد كالصوم (وإن سكر)
 المعتكف (ولو ليل) بطل اعتكافه نذره من كونه من أهل المسجد كالمراة تقيض (أو)
 أرند) المعتكف (بطل اعتكافه) لعدم قوله تعالى لئن أشركت لحبط عنك ولا يخرج عن
 كونه من أهل العبادة (ولا يني) إذا زال سكره أو عاد إلى الاسلام (لأنه غير معذور) بخلاف
 المرأة تقيض (وإن شرب) المعتكف سكر (ولم يسكر) أو في كبره لم يفسد) اعتكافه لانه
 لا يخرج بذلك من أهليته له (ويستحب للمعتكف التشاغل بفعل القرب) أي كل ما يقرب
 به إلى الله تعالى كالصلاة وقراءة القرآن وذكر الله تعالى ونحو ذلك (و) يسبقه (استجاب
 مالا يعتبه) يفتح أوله أي جمعه (من جدال ومراء وكثرة كلام وغيره) لقوله عليه الصلاة والسلام
 من حسن اسلام المرء ترك ما لا يعتبه (لأنه مكر وفي غيره) أي غير الاعتكاف (ففيه أولى)
 روى الترمذي عن عطاء قال كانوا يكرهون يقول الكلام كانوا يمتدون فضولا الكلام ما عدا
 كتاب الله أن تقرأه أو أمر يعرف أو نسي من منكر أو تنطق في معشيتك مما لا بد لك منه
 (ولا بأس أن تزوره) في المسجد (زو) جمعه وتضد معه وتصلح رأسه وأخبره ما لم يلتفتي منها
 وله أن يتحدث مع من ياتيه ما لم يكثر (لأن صغيرا زره صلى الله عليه وسلم فقد دنت معها
 ورجلت عائشة رأسه) (و) أنه أنزل بأمر بما يرخف (بجيب) لا يشغله (لقوله) أي جيل
 اعتكاف فلا يسبب ولا يرفق في الحديث أو بأمر أهله بالخارجة أي وهو عتي ولا يجلس عندهم
 رواد أحد (ولا يسبغ) المعتكف (ولا يشتري الأماذله منه طعام أو نحو ذلك) خارج المسجد
 من غير أن يفت أو يخرج لذلك كما تقدم أو يأتي السبغ والشراف في المسجد (وليس المصمت من
 شريعة الاسلام قال ابن عقيل بكر المصمت إلى الليل) (و) قال الموفقي والمحدثا هو الاختيار
 فخره وخبره في الكافي) قال في الاختيارات والتحقيق في الصمت أنه ان طالع الحق تضمن ترك
 الكلام الواجب صار حراما كما قال الصديقي وكذا إن قصد بالصمت عن الكلام المصحب
 والكلام المحرم يجب بالصمت عنه وفضول الكلام يفتي بالصمت عنها (وإن نذره) أي الصمت
 (لم يفت) لحديثه في قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا صمت يوم إلى الليل
 رواد أو رواد وعن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم يغضب إذا هو برجل قائم فقال
 عنه فقالوا أو أوسر أئبل نذران يقوم في الشمس ولا يفتد ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم روه فليس يفتل ولا يتكلم ولا يفتد ولا يتكلم ولا يتكلم ولا يتكلم
 ما به وأبو داود وروى أن بكر على الأسرة من أحس يقال لحاز ذنب فرأها لا يتكلم فقال ما لها
 لا تتكلم فقالوا أيجبت معصية فقال لها تكلمي فان هذا لا يجل هذا من عمل الجاهلية فتكلمت
 رواد الجاهري ويجمع بين قول الصديقي وهذا قوله من صمت نجابان قوله الثاني مجمل على
 الصمت عما لا يعتبه كما قال تعالى لا تخبر في كثير من أخبارهم الأمن امر صدقة أو مصروف
 أو إصلاح بين الناس (ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلا من الكلام) لانه استعماله في غير ما هو
 له فاشبه استعمال المحقق في التوسيع ونحوه (وتقدم) ذلك (في) باب (صلاة لا تنقطع) وقال

لحاجة المسلمين (ما يحتاج) إليه (لقوله) نذاها بابا أو غنى سلاح ودرع وفر من كان قد سار ولا يجرى أن اشترى ما له ينفقه بغير

فهرز عنه (أو ما يلقه) منتهى قصده وغرده (أي بالغة من قصده أو سافر إليه ٥٤١) واحتاج قبل وصوله فعلى ما يصل

باليه ثم يعود إلى بلدته بخلاف
منشئ السفر لأن الظاهر أنه اغا
فارق وطنه لغرض مقصود وشرع
فيه فإذا قطع عنه بدم الأقطار
حصل له قصر بضمها عصبه
وسفره والمسر طائفة سفر
لم ينع عليه شيء بل مقامه ببلده
مقتضى الرقبة به وبقل قول ابن
السبيل في الحاجة إذا لم يعرف له
مال بالبلد الذي هو به وفي إرادة
الرجوع إلى بلدته بلبنة (وان
سقط ما على غارم) من دين (أو)
سقط ما على (مكاتب) من مال
كتابة (أو فصل مهمما) أي
الغار والمكاتب شي عن الزكاة
(أو فضل) مع غار وابن سبيل
شي بعد حاجته (ود) غارم أو
مكان سقط ما على (الكل)
أي ما أخذه (أو) ردم من فضل
معه شي من غارم ومكاتب
وغار وابن سبيل (ما فضل) معه
لأنه يأخذ من رايه فإن صرفه في
جهته التي استقر أخذها والا
أنتزح منه (وغير هؤلاء
الاربعة) وهم الفقراء والمساكين
والعالمون على الزكاة وأولئك
(يشترى في فضل عبادته) لأنه
سماته أضاف إلى كتابهم بلام
لأنهم كالقوة في الرقاب ولغايرين
وفسبيل الله وابن السبيل
ولأنهم يأخذون الزكاة لغير
يحصل بأخذهم وهو غنى
الفقراء والمساكين وأداء لهم
العاملين وتأليف المؤمنين
والاربعة الأربعة بأخذون لغير
لأحصل بأخذ الزكاة فافتروا
(ولو استدان مكاتبها) أي
مالا أداها لسيده (عق به) أي
بأدائه (وبه) أي المكاتب (منها) أي الزكاة (بقدره) أي ما استدانه (فله) أي المكاتب (صرفه) أي ما يبدعه منها (نيسه) أي ثوبها

كانت راسا والرم (فكاد تهادفها) للقبور (ولا) أي وإن لم تكن أرضه حصاء وهو ما بل كانت
بلاطا أو رخاما مصعها بثوبه أو غيره) لأن القصد إزالتها (ولا يكتفي بغطيتها بخصم) لأنه
لازلة في ذلك (وان لم يرها) أي البسطة أو الخامة ونحوها (ما عليها من غيره) من شي من علم
به (أو لا تهادفها) أن كانت أرضه حصاء ونحوها (أو غيره) كسج وثوب ونحوه إن لم تكن أرضه
كذلك (فان بدله بالزق) في المسجد (أخذ بثوبه وسكته) أي التوب (ببعضه) ليذهب (وار
كان) البزاق ونحوه (من حاله) مع حب أيضا إزالتها (لأنه من المسجد) (وبسبب خلقه موضع)
أي موضع البزاق من المسجد سواء كان في حائط أو غير ذلك إن أنس أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم رأى خفامة في خلية المسجد فغضب حتى أخرج وجهه لخلعته امرأتين الاتصار
لحكتها وحملت مكانها خلوتا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحسن هذا رواء
النساء وابن ماجه (وغيره من زفته) أي المسجد (بذهب أو فضة وتجبأزالتها) إن قصص
منه شي بالعرض على الناس كما تقدم في: زكاة موضعا وأول من ذهب الكعبة في الإسلام
وزننها وزحف المساجد الوليد بن عبد الملك (ويكره) أن يزحف المسجد ينشئ ويصنع
وكتابه وغردك مما يليه المصل عن ملاته غالباً وإن كان) فعل ذلك (من مال الوقف حرم) فعله
(ووجب الضمان) أي ضمان مال الوقف الذي صرفه لأنه لا مصلحة فيه وإن كان من
ماله لم يرجع به على جهة الوقف (وفي الغنينة لا بأس بخصمه) انتهى أي بإباح تخصيص
حيطانه أي تبصيرها وبعده) القاضي بعد الدين (الخالف ولم يره) الإمام (أحمد وقال هومن
زينة الدنيا) قال في الشرح ويكره تخصيص المساجد وزحفها لما روي عن عمر بن الخطاب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عمل قوم قط إلا زحفوا لمساجدكم رواه ابن ماجه
وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أمرت بتشديد المساجد رواه أبو داود
فقطه يحرم من مال الوقف ويجب الضمان لأهل الأول (وبما عن قاضي مصنف وغيره
في قبلته دون وضعه بالأرض) قال أحمد بكره أن يعلى في القبلة شي يحول بينه وبين القبلة
ولم يكره أن يوضع في المسجد المصحف أو غيره (ويحرم فيه) أي المسجد (البيع والشراء
والأجارة) لأنها نوع من البيع (للمتسكف وغيره) وظاهره نقل المبيع أو كثر احتياج إليه أولا
لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيع
والإتباع وعن قتادة الأشجار في المساجد رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه
ورأى عمران القصير رجلا يبيع في المسجد فقال ما هذا قال هذا سوق الآخرة فان أردت
البيع فأتخرج إلى سوق الدنيا (فان فعل) أي باع أو اشترى في المسجد (بناطل) قال أحمد
وأما هذه بيوت الله لا يباع فيها ولا يشتري وجوز أبو بصير في البيع وأجاز مالك والشافعي مع
الكراهة وقطع بالكراهة في الفصول والشرع وفي الشرح في آخر كتاب البيع (ويمن
أن يقال له) أي أن باع أو اشترى في المسجد (لأرجح الله تعالى) ردعاه (ولا يجوز أن يكتسب
فيه) أي المسجد بالسنعة بخياطة وغيره فأقبله كان ذلك (أو كبر الحائط وغيره) وفي
المستوجب سواء كان الصانع يراعي المسجد بكنس أو دس ونحوه أو لم يكن لأنه بمنزلة التجارة
بالبيع والشراء (ولا يبطل بهن) أعيا بالبيع والشراء والأجارة والكتسب بالصنعة
(الاعتكاف) كسائر التمرات التي لا يخرجها عن أهلية العبادة (فلا يجوز أن يفصل المسجد
مكانا لما يشي) لأنه لم يزل ذلك (وقعود الصنائع والفضة فيه ينتظرون من بكرهم بمنزلة وضع
الصنائع فيه ينتظرون من بشرها وعلى ولي الأمر منهم من ذلك) كسائر التمرات (وان
وقفوا) أي الصنائع والفضة (أخرج أبوابه) ينتظرون من بكرهم (فلا بأس) بذلك لعدم

المحذور (قال الامام احمد) فربا به حنبلي (لا اري له) ومثله الحنفي والمرأة (اذا دخل المسجد الا ان يلزم نفسه الذكر) والتسليم فان المساجد انما بنيت لذلك واصلا فاذا فرغ من ذلك خرج الى العماره) لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وامنوا بالله (ويجب ان يصان) المسجد (عن عمل منعة) تحريمه فانه كما تقدم (ولا يكرا للسير) من العمل في المسجد (انما التمسك بقرينه) وبه خصصناه سواء كان الصانع رايا اى يتيه من المسجد وكفى ونحوه (كذلك) وبه (يحرم) فعل ذلك (لأنه كسب) كانه تقسيم الا للكتابة (فان) الامام احمد سهل فيها ولم يسئل في وضع النعش فيه قال (القاضي سعد الدين الحارثي) لان الكتابة نوع تحصيل العلم فمضى في معنى الدراسة وهذا واجب التقيد بما لا يكون تركه سببا وايضا اشارة بقوله فليس ذلك كل يوم انتهى كلام الحارثي قال في الآداب الصغرى وظاهر ما نقل الازم التسهيل في الكتابة مطلقا لغيره من تخصيصه العلم وتكثير كونه (ويخرج على ذلك تعميم الصبيان للكتابة) بالاجر قاله في الآداب الكبرى (بشرط ان لا يحصل ضرر ويحرم وما أشبه ذلك) مما فيه ضرر (وبين ان يصان) المسجد (من صغره لا يميز غير مصلحه) ولا فائدة (و) ان يصان (عن مجنون حال جنونه) لانهم ليسوا من اهله (و) ان يصان (عن لفظ وخصومه وكثرة حديث لا عرق وضع صوته) وبه يظهر هذا انه لا يكره اذا كان صاحباً او متعباً وهذا مذهب ابى حنيفة والشافعي ومذهب مالك كراهة ذلك فانه سئل في رفع الصوت في المسجد في العلم وغيره فقال لا يخفى في ذلك (و) ان يصان (عن رفع الصبيان اصواتهم بالعب وغيره) وعن زمهر الشيطان القضاء والتصديق والعزب بالدقوف وينبغي فيه اختلاط الرجال والنساء لما يلزم عليه من الفاسد (و) يمنع فيه (اذا المصلين وغيرهم يقول اودع) الحديث ما انصف القارئ للصبي وحديث اذ اكلتم مناجيه (و) يمنع السكران من دخوله) لقوله تعالى لا تفرجوا الصلاة وانتم سكارى (و) يمنع نجس البدن من اللبس فيه) بلانهم مكلفون في الآداب عن ابن تيمية وغيره وصار المشي في باب الفسلس من علمه نجاسة تتعدى (وتقدم في) باب الفضل ففهمه ولا يمنع منه من عليه نجاسة لا تتعدى (قال ابن عقيل) ولا بأس بالناظر في مسائل الفقه والاجتهاد في المساجد اذ كان قصد مطلب الحق فان كان مغالبه ومناظره دخل في حين الملاحة والمجدل فيما لا ينبغي ولم يحز في المساجد انتهى ويباح فيه عقد النكاح بل يسهب كما ذكره بعض الاصحاب (والقضاة والعلماء) حديث سهل بن سعد وفيه قال تلاعن في المسجد وانما اهد متفق عليه (والحكم واتشاد الشعر المباح) وتعليم العلم وما يتعلق بذلك حديث جابر بن سمرة قال شهدته رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر من مائة مرة في المسجد اجمعته يتذاكرون الشعر واشيا يلعبون امرأته ليلته فربما يسميهم رواد احمد (وبياح للريض ان يكون في المسجد وان يكون في حجة) قالت عائشة ما صيب سعد يوم اخذني في الاكل فعزب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حمية في المسجد - وودعه من قريب متفق عليه (و) يباح (ادخال البعير فيه) أى المسجد لانه عليه الصلاة والسلام طاف في حجة الوداع على بعير يستلركم عجمي متفق عليه (و) يصان عن حائض ونقصة مطلقا) خوف تلويثه أولا (والأولى انه يقال يجب صوته من جلوسه ما فيه) قاله في الآداب الكبرى لان جلوسه مباح محرم لما تقدم في الحيض (وبين ان يصان) المسجد (عن المرور فيه) بان لا يحصل طريقا الى الحاجه وكونه) أى المسجد (طريقا للحاجة) فتزول الكراهة بذلك (وكذا الحنبلي لا يرضون) يحرم عليه اللبس في المسجد فيجب ان يصان عنه وبين ان يصان عن مروره فيه (لأنه حاجه وان قضاه لابس الخوم فيه وتقدم في الغسل) ويباح للعتكف وغيره والنوم

حازان بقضى به دينه (ونحوه) أى زكاة (وكفارة ونحوهما) كذا مرطلي (لصغير لم يأكل الطعام) لصغيره ذكر اكان اوانى للصوم بقصر في أجرة رضاء وكثرة وما لا يله منه (ويقبل له) لولي (ويقضيه) أى الصغير الزكاة والكفارة والدية ونحوها (وايه) في ماله فان لم يكن من يله من أم وغيرها لأن حفظه من الضياع والأهلك أولى من مراعاة الولية ذكره صاحب المحرر ومنصوص احمد (و) يجب زكاة زكاة وكفارة ونحوها (لأن بعضه من دينه) أى البعض الحر منه فمن نصفه حر. اخذ من زكاة نصف كفايته سنة ومن ثلثه حر ما خذ ثلث كفايته سنة وهكذا (وبشرط) الاجزاء زكاة (تليق المعطى) له ليعمل له الايتام ما مروه فلا يكتفى ابراهيم من دينه ولاحواله بها وكذا لا يقضى منها دين ميت فربما يفتك نفسه أو غيره وتقدم حكمه أبو يعيد وابن عبد البر اجماعا (وللامام قضاء دين عن) غارم (حي) من زكاة بلان ذل لا ياتيه عليه في انفاه لم يذبحه عليه ما اذا امتنع (والأولى) أى الامام دفع زكاة الى سيد مكاتب (و) الأولى (لمالك) حرز (دفعها) أى الزكاة (الى سيد مكاتب) أى سيد المكاتب (مائة من) من زكاة مال كتابة (انرق) مكاتب (لغيره) عن وفاة مكاتبه لانه لم يحصل العتق الذي لا يلهه كان لاخذ (لا) يرد سيد مكاتب (ما قبض مكاتب

غريم مدين) من أهل الزكاة
(بنوكيله) أى المدين (و يمسح)
توكيل مدين زكاة فى ذلك (ولم
يقصها) مدين (و) لما دفع
زكاة الى غريم مدين (بدونه) أى
توكيل المدين فصلا دفع الزكاة
فى قضاء دين المدين أشبه ما
دفعه الله تعالى يادته

﴿فصل من أبيه انخسف﴾
من ذاك أو كذا أو أنذا وغيرها
كصدقة الطرود (أبيه)
سؤال) نفا الظاهر حديث
السائل حق وإن جاء على فرس
ولاه يطلب حقه الذي حمله
وعلم منه أنه يحرم سؤال المأياح
أخذه وقال أحداً كره المسئلة
كلها ولم يرخس فيه إلا أنه بين
الولد والاب أيسر (ولا بأس
بمسئلة شرب الماء) نفا واحتج
بنفعه صلى الله عليه وسلم وقادى
أنطشان يستقي يكون أحق
ولا بأس بنفعه بالاستسقاء
والأقراض نفا وكذا غوصه
الثل (واعطاء السؤال) جمع
سائل (مع صدقه فرض كفاية)
حديث لو صدق ما ألغى من
رده احتج به أحد وأجاب بأن
السائل إذا قال أنا جائع ونفهر
صدقه وجب اطعامه وإن سألنا
مطالفا فليس معين فيجب
اعطائهم ولو اتعوا لأن برار
القمع أعماه وإن أقسم على من
وإن جهل حال السائل فالأصل
عدم الوجوب، والاطعام جائع
ونحوه فرض كفاية (ويجب
قبول حال طيب أقبى بالمسئلة
ولا استعرف نفس) قتل الأرم
عليه إن أخذه لقوله عليه
نفاق كان المال محرماً وفيه شبهة

(فيه) لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر - لامتصاص جاني المسجد على يمينه فقال ان هذه مشروعة
بعضنا الله واه ارباد حديث صحيح فاشكر الضميمة ولم يتكبر فوسم المسجد - من حيث
هو وكان اهل الصفة ثمانون في المسجد (قال القاضي - بعد الدين (الحارثي) لاختلاف في
حوازه اى النوم المتكثف (وكذا لا يستدام كثيرونه الضيف والريض والمسافر وقيل لانه
اغتناز ونحو ذلك) نص عليه في رواية غيره وانه تطلب من النوم كثرة المقيم عن اهل المنع
فيه كابر من زوايته المجرمان منصور وراى داود وحكى القاضي رواه الجواز وهو قول
الشافعي وجهه هو بهذا اقوال انتهى كلام الحارثي (لكن لا يتنام على المصالحين) لما تقدم انه
يكراه للعدل استقباله نام - قلت وعلى هذا فانهم اكلته (وبن صوته) اى المجد (عن انشد شعر
محرم) قلت يجب (و) عن انشاده شعر (قيس وعمل سماع وانشاده) اى تعزيفها
(ونشدانها) اى طبلها (وبن سماعه) اى سماع نشد ان الصالة (ان يقول لا وجدتها
ولاردها الله عليك) حديث اى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع رجلا
ينشد الصلوة في المسجد قل لاردها الله عليك ان المسجد بين فلان وامسك (و) بن صوته
(من اقامة أحد) نقله في الاداب عن الزكاة قال ذكر ابن عقيل في الفصل انه لا يجوز
اقامة المسجد في المسجد وقد قال احمد في رواية منصور لا يتنام الموقوف في المسجد
(و) من (سبل سيقه ونحوه) من انواع السلاح احترامه (و) كرهه (اى المسجد الغرض
والفضل) من الكلام (وحديث النبوا لا يرتاق به) اى المسجد (واخرج - حصا ورواه
للتبرك به وغيره) قال في الاداب الكبرى كذا قالوا يتوجه ان يقال امام ادمها الكراهة
الصريح وامام ادمها اخرج النسيب لا الكثير انتهى وباقى لغة في الجمع ولا يستعمل
الناس حصه وقناده (و) سائر ما وقف لمصلحه (في مصلحتهم كالاعراس والاخر - وغير
ذلك) لانها لا توقف لذلك ويجب صرف الوقف لجهة التي عين الواقف (ومن له الاكل فيه
فلا يوثق حصه ولا ياتي الطعام ونحوها) كقشور والخبث في القمح ونحوه (فيه) لانه تقدير
له (فان فعل فعله تنظيف ذلك) وعلى قياس ما تقدم في المصالح ان لم يزل له فله وجب على
من هله غيرهم ولا يجوز ان يفسر فيه شيء ويقع ما غرس فيه ولو بعد ايقافه اى المقروس
(ولا يجوز (حرف نير) في المسجد قال المروزي سألت ابا عبد الله عن - حفر السرى في المسجد
قال لا قلت فان - حفر ترى ان يؤخذ المقتل فيعطى به الاثر قال لا فانك التفتي (وباقى آخر
الوقف) مفصلا (ويحرم الجماع فيه وقال ابن تيمية كرهه الجماعة وقوله التمسح بها طهارة والبول
عليه) اى على حائطه للمجهود ذكر ابن عقيل ان احمد قال كل من مل بالابن عيسى ذكره يحداد
الحمد - قالوا به الخطر (وجوز في رعاية الموطعة وعلى سطحه وتقدم بعض ذلك) المذكور
من احكام المساجد في الفصل (ويحرم بول فيه) اى في المسجد (ولو فانه) لان المواد تابع
لقرار (و) يحرم فيه (فقد سماه مرقى ونحوه) كسطر سطحه ولو في انما لان المسجد بين لهذا
فوجب صوته عنه والفرق بينه وبين المصاحفة انها لا يمكنها التحريم من ذلك الا بترك
الاستكان بخلاف القصد ونحوه (وان دعيت اليه حاجة كبيرة خرج المتكبر من المسجد
فعله) كسائر ما لا يفتنه ثم عاد الى مكانه (وان استغنى عنه لم يكن له الخروج اليه كالارض
التي يمكن احتمالها) كالصداوع وجع الضرر والحي السيرة فلا يخرج من مكانه فان
وتقدم (وكذا حكم خاصة فهو انه) اى المسجد (لا تعلق على نطق ودم ونحوه) قيس وصديد
(قائنا) فيهم لتبعية الموطاء لقرار (وان بال خارج) اى خارج المسجد (وجسه فيه دون
ذكره كره) له ذلك (وباح الوضوء فيه والنقل بلا ضرر) لما روى عن ابن عمر كان يتوضأ في

الإسلام والسلام خدوعاً أحد أيضاً الذي هو قال دعنا نكون أحراراً وما في في الحمية بكرم دها وان قلت فلان كانا المال عمر وأوليه شبه

الاخضر رواية والاولى العمل
بما فيه المصلحة (ومن سأل
واحدا) كن طلب شيئا من زكاة
مدعى كنية) أى الله مكانب
(أو) مدعى (غرم) أى الله
غرم (أو) مدعى (له) ان سئل
(أو) مدعى (فقر) وعرف بنى قبل
لم يقبل) قوله (اليمين) لان الاصل
عدم مداعاة واذا ثبت ان ابن
سبيل صدق في ارادة السفر كما
تقدم بلايين ويقبل قوله انه
غادر حربة الموقوف في الاتناع
وقال بوجاهة في استمثار الغرم
لا صلاح ذات البين (وهي) أى
اليمين (في) المسئلة (الاحيرة)
أى اذا دفع غرم من عرف بنى
(ثلاثة رجال) لحد ثلث ان المسئلة
لا محل لاحد الا لثلاثة ورجل
أصابته فاقه حتى شهد ثلاثة من
قوى اهل من قومه لقد اصاب
فلان انما لحد لثلاثة حتى
يصيب قواما من عيش اوسدادا
من عيش رواعه مسلم (وان
صدق مكانب سبده قبل
واعطى (أو) صدق غاربا
غريمه) انه مدعىه قبل
واعطى) من الزكاة لان الظاهر
صدقه (و يقدم ادعى) من
فقراء اوسما كين (عبالا)
فيحلى لهم بلاينة (أو) ادعى
(فقرا ولم يرق بشئى) لان
الاصل عدم المال فلا يكتف
بينهم (وكذا) يتخذ (جلد)
بفتح الجيم وسكون اللام أى
جمع (ادعى عدم مكسب) ويعطى
من زكاة (بعد اعلامه) أى الخلد
وجوبا (انه لاحظ فيها) أى
الزكاة لغنى ولتوى مكتسب
يحدث ابي داود في الرجل الذي

المسجد الحرام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء والرجال ومن ابن سيرين قال كان
ابوبكر وعمر والخلفاء يتوضئون في المسجد وروى ابن عمر وابن عباس (الأن) يحصل
منه مصداق ربحا وطا وقد تم بعضه في الناسو بعضه في آخره وهو باساح غنى أو باهية في غير
أوقات الصلاة لئلا يدخلهم يكره دخوله إليه) كبتون وسكران وطفل لا يجيز (و) باساح (قتل)
القتل والبرأيت جمان أخرجهوا للاحرم القاذونية) هذا معنى كلامه في الآداب الكبرى
والصلى على القبول بخاسة قنبرهما والافصر حوايجوا لادفن وانه لا يكره ان دفنها وقرار
المسجد بمسجد (وليس لكافر دخول حرم مكة) لقوله تعالى اغنا المشركون نفس فلا
يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (لا يمنع الكافر دخول حرم المدينة) وأما الاقامة بالحجاز
فأبى (ولا يجوز لكافر دخول مسجد الجليل ولو باذن مسلم) لقوله تعالى انما يمسر مساجد
الذين آمن بالله اليوم الآخر (و يجوز دخولها) أى صاحب الجليل (لقدى) ومثله المعاهد
والمساجد (اذا استوزر لهما رجا) لانه لمصلحتها (ولا بأس بالاجتماع في المسجد) خصوصا
لما ذكره لا يكره وهو مصيبة (و) لا بأس (بالاكل فيه) أى في المسجد لكانت وغيره لقول
عبد الله بن الحارث كنانا كل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الحرام والحرم
رواه ابن ماجه (و) لا بأس (بالاستلقاء عليه من السرور) وكذا لو احتاط بحبث بأمن كشف
عورته لحدت عبد الله بن زاذنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضما
احدى رجله على الأخرى متفق عليه (وانما دخل وقت السفر فلا يتقدم الى مدره قال جرير
ابن عثمان كنا نسمع ان الملائكة تكون قبل الصبح في المصافى الأولى قال القاضي وهذا يدل
على كراهة التقدم في المسجد وقت السفر (وبكره السؤال) أى سؤال الصدقة في المسجد
(والصدق عليه فيه) لانه امانة على مكرهه (ولا يكره التصديق على غير السائل) ولا على
من سأل له العاطب وتقدم في الجمعة وروى البيهقي في المناسقب عن علي بن محمد بن بدر
قال صحبت يوم الجمعة فلما احدث بن حنبل يقربني فقام سائل فساله فأعطاه أحده قطعة
فلما فرغوا من الصلاة قام رجل الى ذلك السائل وقال اعطيت تلك القطعة فاني فقال اعطيت
وأعطيت درهمين فبعل فبالا الذي به حتى بلغ خمسين درهما فدل لانه قال فاجرو من بركة
هذا القطعة ما ترجوا (وتقدم داخله) أى المسجد (بما في دخوله فكس خروجه) فانه
يتقدم يسراه (ويقول) عند دخوله وخروجه (ما ورد وتقدم) في باب الشئ الى الصلاة
مستوفى (واذا لم يصل في منزله وضعه ما في المسجد لا بد لهم ما على وجه التكبر والتعظيم)
لان المساجد بيوت الله (وان كان ذلك سببا لافاقشئ من ارض المسجد أو أدى احد لم يجز
ويضع من تالف جسيه) وقرب منه رضى ما يجلس عليه من محو فرو (والآداب ان لا يضل
ذلك بل يضع موضعه او تقدم حكمى المصحف وكتبه لغيره لارض في آخره فاقض الوضوء
(ويسن كنسه) أى المسجد (يوم الخميس) وأخرج كياسة في طيفه ونظيره فيه) أى في يوم
الخميس (وتجسده في الجمع) وثالثه الاعياد (ويصحب مثل القاديل فيه كل ليلة)
بحسب الحاجة وذلك لحدت محرمه ولا تدرى الله صلى الله عليه وسلم كانت بارسل الله فتتافى
ببيت المقدس قال انتم مصلوا فيه وكانت الدلا ذلك خرابا بانال فان لم تواتر وتصلوا فيه فابعثوا
بزي تبسرج في قتاد لهر واه اجدوا وادوا بنى ماجه (وكره ما يقادها زنا) وعلى الحاجة تمنع
منه) لانه ما عداه بلا صلحة (قال القاضي) سهو الدليل الحارثى (الموقوف على الاستصباح في
المساجد يستعمل بالمعروف ولا يزاد على المعتاد) كراهية لئلا تنسف شمان ولا كراهية لئلا تنسف
ومضان عند ختم القرآن في الترويح (ولا البلية) لانه رة الرائب اول جمعة في رجب (فان

الصدقة فصره فقينا النظر فأجاد من فقال ان شئنا أعطيك ما ولا حظا في التقي ٥١٥ ولا توى مكتسب (و يحرم أخذ صدقة

(يدعوى غنى فقرا لعل من صدقة تطوع) لقوله عليه الصلاة والسلام ومن أخذ بعصره كان كاذبا على كل ولا يشيع ويكون عليه شبه ما يوم القيامة متفق عليه (ومن تسبم الاصف) أي أهل الزكاة الثمانية (بلا تضليل) يتهم (ان وجدت) الاصفان (حيث وجب الخراج) والاعم من أمم كن خروجا من الخلاف ولعل الاجزاء يتقن وهذا قول أي لطلب ومن تأمه وتقدم أولا الباب ما ظهر خلاف ذلك وقد يتكافأ لجمع بينهما (ومن تفرقت) أي الزكاة (أو في آثره الذي لا تتركه مؤتمت) كذوى رجه ومن لا يره من مخارجه (على قدر حاجتهم) فيزد ذل الحاجة بقدر حاجته لمحدث صدقت على ذي الفرائض صدقة وصلة رواد الترمذي والنسائي ويدأقرب فلقرب (ومن فيه) من أهل الزكاة (مدان) كفقير غارم أو ابن عليل (أخذهم) أي السبين فبعض بقدر كفايته مع عائلته سنة وبقدر ما يفي به دينه (ولا يجوز ان يعطى باحدا) أي السبين (لا يمينه) لاختلاف أحكامهما في الاستقرار وعدمه (وان أعطى جمعا) أي السبين (وعين لكل سبي قدر) فذلك (والا) عين لكل سبي قدر (كان) ما أعطيه (بينهما) أي السبين (تسقين) وتظهر فائضه ان وجد ما وجب الرد ويجزئ اقتصار) في استيفاء (على

زاد) على المتأد في هذه الآية وشبهها من (لان الزيادة بدعة واضحة مال مخلوع من نفع الدنيا ونفع الآخرة يؤدى عاتق كثر النطق والله وشغل قلوب المسلمين وتوهم كونها قرينة باطل لا أصل له في الشرع انتهى) بل في كلام ابن الجوزي ما يدل على أنه من ادخال بعض الجيوس على أهل الاسلام قلة وقرية من قلة ما نادى ذلك كنه في رمضان حارب حسب العادة علامة على بقا الليل (و ينبغي اذا أحشينا من المسجد بما يصان عنه ان لا يلقه فيه) لأن خلافه المجد منه فاذا أتى فيه وكسكاه ونحوها التيسيه وكثير من الناس واقع في هذا (خلاف حصاة ونحوها) من أجزاء تراب المسجد وطيه (أأخذ في طه يرمي بها فيه) لان استهزاء ذلك فيه مطلوب (ويمنع الناس في المساجد والمجامع من استعراق حلق الفقهاء والقراء) صانعة لهم بها وقدرى من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا حي الا في ثلاثة الشتر والقريس وطقا لقوم فلما ألتر فهو متهمى حرمها وأما طول القريس فهو ما دأر عليه برمه اذا كان منوطا وأما حقيقة القوم فهو واستدراهم في المجلس للتشاور والحديث وهذا الخبر الذي ذكره القاضي اسنده جيد وهو مرسل قاله في شرح منظومه الاداب (وبين ان يستغل في المسجد باصلاة والقرآن والذكر) لان الثلاث ثبتت مستقبل القلة (لانه خير المجالس) (وبكره) ان يستغل في البيا) وتقدم سابقه وان في معناه مدال جل إليها (ولاشك انما يعقبه) أي في المسجد لا حال توجهه إليه لانه في صلاة وتقدم في المشي الى الصلاة (زاد في العاية على خلاف صفة ما شكيها النبي صلى الله عليه وسلم) ولعله يشترى ما يدر منه من التذليل حين ذكر بني هاشم وبني المطلب (ويباح اقتضاء الحرب فيه) أي في المسجد وتقدم في صلاة الجماعة (و) يباح اقتضاء الحرب (في المنزل) وكذلك الربط والندارس (ويضمن المسجد بالانلاف اجماعا ويضمن بالنصب) قال في الاداب الكبرى يؤخذ منه انه ان اقتضاه مسكنا ومحرزا ونحو ذلك ان يضمن اجرة كما تقول في الحر اذا استعمله كرها (قال الشيخ كلاما ان ياذن في بناء مسجد في طريق واسع) ان ياذن في بناء المسجد (عليه) أي على الطريق الواسع (ما لم يضر بالناس) وعنه المنع مطلقا ما يذني على سباط أو قنطرة جسر وقال أحمد ايضا من المساجد التي ثبت في الطريق ان تدمر وعنه يجوز البناء لادته حيث جازحت الصلاة فيه والا فوجهان وتصح فيما يذني على درب مشتركا ياذن أهل وقعه وجه (ويحرم ان يبنى مسجدا في جنب مسجد الا لأجاة كنعني الأول ونحوه) تخوف فتنة باجتماعهم في مسجد واحد وتظاهرة وان لم يقصد المضارة وبعبارة انتهى ويحرم بناء مسجد براده الضرب لمجد يقربه (وبكره) نظمين (بخس) (و) يكره (شاور بخس) من لين أو غيره وكذا تطبيقه بطريق نحة ذكره في الشرح في باب اجتناب الخاصة وتباسه شخصه بحس شخص قلبه والقرع في الكل أظهر (واذا لم يبق من أهل الذمة في القرية أحد بل ماؤا وأسلوا حازان تخت البعة مسجدا) ومنه الكثرة والدورة وهو امع الزمان (لا سيما اذا كانت ير الشام فتنع عذرة قاله الشيخ وثبت في الخبر ضرب التبايع احتجار المسجد فيه) أي في المسجد فلا يأس به وتقدم بعضه (ويكره لغير الامام مداومة موضع من) أي من المسجد (لا يمسى الا فيه) لانه يشبه الصخر (فان داوم) على الصلاة وضع (فليس هو أول من غيره فاذا قام منه فله فيه الجلوس فيه) لحديث من سبق الى مباح فهو له (وليس لاحد ان يقيم منه انسانا) ولو ولده أو عبده (ويجاس) مكانه (أو يجلس غيره مكانه) لما سبق وتقدم قول الشيخ وقواعد المذهب تقتضي عدم العود أي جهة صلاوة ان قام غيره مضى مكانه (الا لا يسي فيؤخر عن المكان الفاضل وتقدم أول صفة

الصلاة) تقدم أيضا (آخر الجملة) موضعها (ومن قام من موضعه لم يدر عا د إليه فهو أحق به) لا لم يترك تركه أرض وهو السابق إليه (وإن كان) كالمهنة (فغير ذرسة طحقه بقيامه) منه لأمره عنه (الآن يخلفه صلى مقروشا ونحوه) في مكانه فليس لأحد غير رفته (و يبنى لمن قصدا المجد للصلاة أو غيرها) قلت إلا القراء قرآن أو غير ونحوه إن قلنا يكره العتسك (أن نرى الاعتكاف مدة ليلة) بالمجد تخصيصه بالاثواب الاعتكاف (لا سيما إن كان صائما) أن المسكنات تتغاضف بالأزمنة الفضيلة (وإن جعل سفل بينه) مسجد أصح وانتفع بصلوه (أو) جعل (علوه) مسجد أصح وانتفع بالآخر) فليشاهد مقدمه في الرماية وقال في المستوعب إن جعل سفل بينه مسجد لم ينتفع بصلوه وإن جعل سطحه مسجد انتفع بصفه نص عليه قال أحمد لأن السطح لا يحتاج إلى سفل (وقيل يجوز أن يهدم المسجد ويحدث فيه دارا مصلحة نص عليه) وقال نارة في مسجده حائط قصير غير حصين وله منارة لأبأس إن يهدم ويحصل في الحائط ثلاثين سنة الكلاب وبأقي في الوقف (قال القاضي حرم الجوامع والمساجد إن كان الارتفاق بها مقصرا بأهل الجوامع والمساجد ونحوها) أي من الارتفاق بها دفع الضرر (ولم يجوز للسلطان أن يأذن فيه لأن المصلين بها أحرى من غيرهم) وإن لم يكن (في الارتفاق بها) ضرر رجاء الارتفاق بها (لأن الحق في العامة المسلمين) ولا يعتبر فيه إذن السلطان (ولأنه المخرج ولا يجوز أحد أن المجد في المقبرة وتقدم في احتساب القصاص) موضعها (قال الشيخ ما علمت أحد من العلماء كره السواك في المسجد والأثر يدل على أن السلف كانوا يسكنون في المسجد) وتقدم أنه بنا كنه عند دخوله المسجد قال في المخرج ويجوز السواك في المسجد لما روى عبد الرحمن بن أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل منكم أحد أعلم اليوم مسكننا وذكر الحديث رواه أبو داود (وإذا شرح شرفه فهو وجهه) أي الساكنين شرفه (فلم يتركه) بالمجد (فلا بأس بذلك) سواكنا بطهارة الشمر وأنما حسنة) لا خلة بالمجد منه (وإذا ترك شرفه فيه فهذا يكره وإن لم يكن نجسا) بل على القول بالقصاص يجره كالمجد (وإن المجد بيسان عن الشناعة التي تقع في العين) هل تجلباس ما تقدم في غسل القملة والبرغوث إذا دفعه بالمجد لا كراهة وكذا تقليم أظفاره

كتاب الحج

بفتح الحاء لا بكسر هاء في الأشهر وعكسه شهر الحجة وآخر الحج عن الصلاة إلى كذا أو الصوم لأن الصلاة عبادات الدين ولشدة الحاجة إليها التكررها كل يوم خمس مرات ثم إلى كذا تكون بقا ربة لها في أكثر المواضع ولشموها المكلف وغيره ثم الصوم أكثره كل سنة لكن البخاري قدم رواه الحج على الصوم لتقليد الطائفة الواردة فيه نحو ومن كفرنا الله غنى عن العالمين ويؤلفيت إن شاء جهود بأوأصر رانيا ولعدم سقوطه بالبدل بل يجب الاتيان به ما يقسه أو ثباته بخلاف الصوم تزجهم في المنع وغيره المنازل وهي جميع منسك بفتح السين وكسر هاء فيما لفتح مصدر وبالكسر اسم موضع العبادة مأخوذة من التسكعة وهي الزينة المتقرب بها ثم اتبع فيه فصار اسم العبادة والطاعة ومنه قيل العابد ناسك وقد غلب الملاحقة على أفعال الحج لكثرة أنواعها ولما تتضمنه من الذبائح المتقرب بها (وهو) أي الحج لفة الصداق من نظامه وشرفها (قصد مكة فليسك في زمن مخصوص) بأقي بيانه (وهو أحد أركان الإسلام) ومبانيه المشار إليه بالحديث في الإسلام على خمس وتقدم (وهو فرض كراهية كل عام) على من لا يجب عليه عين إنفاقه في

بعته إلى أين فلم يذكر في الآية والحديث الأصنف واحد ولأنه لا يجب تجميع كل صنف بها بخلاف الانتصار على واحد كالزمنة لجماعة لا يمكن صهرهم والآية سبقت لميلان من يجوز الدفع إليه لا يجابب الصرف لجميع بدليل أنه لا يجب تجميع كل صنف بها ولما فيها من المخرج والمشتق وجاز دفعه للزمنة لأنه من جملة الغارمين فإن ردعها عليه من دينه بلا شرط جازله أخذها لأن الغريم ملك ما أخذها لا أخذ أسهمه مالوفاه من مال آخر لكن أن قصد بالدفع إحياها له واستفاد منه لم يصح لأنها لله تعالى فلا تصرفها إلى نفسه وكذا القول في مكانه (ومن اعتق هذا الصارفة فته نصاب بعلها حول قبل إخراج ما فيه من زكاة قل) أي سيده (دفعه) أي ما فيه من زكاة (إليه) أي المتيقن ويكفي أنظر عند أهتبه به وجوبها عليه ولو كان سيده فقيرا (عالم بيقه ما نفع) من غنى ونحوه لانه سار من أهل الزكاة أشبه مالوا عطاء من غير ما وجب فيه

فصل ولا يجرى زكاة إلى كافر غير مؤمن) حكاه ابن المنذر أجماعا في زكاة الأموال (ولا يجرى) إلى كافر رفق من قن ومدر ومعلق عتقه بصفه ولو كان سيده فقيرا ونحوه لاستثنائه بشفقة سيده وتقدم البعض (غير ما مل) لأن ما أخذ أجرة عمله بصفه سيده (و) غير (مكاتب) لأنه في القاب (ولا يجرى) إلى (زوجه) المزكى حكاه ابن المنذر أجماعا لوجوب نفقته إمامية تنفعني بها عن أخذ الزكاة ولو دفعها إليها على سبيل

الاتفاق عليها والناس فيها ذكرها في الامتصاص وغيره (ولا تجزئ الى غير ٥٧٧) ومسكن (ذكر اوائلي) مستثنى

بنفقة واجبة على قريب أو زوج
غنيين حصول الكفاية بالنفقة
الواجبة لها أشبه من له عتق
يستحق بآخرة فان تضررت منها
حاز الفسخ كالموت تطلعت منه
العتق (ولا تجزئ الى عمودي
نسه) أعمن وجبت عليه الزكاة
وان عداها أو سفلوا من أولاد
البنين أو أولاد البنات أو الورث
وغيره سواء فصلا لأن دفعها
اليهم يقتضي عن نفقته وسقطها
عنه فيعذر دفعها اليه فكأنه
دفعها اليه أشبه ما لا يقتضي
بهدائه (الآن يكون) أي عمودا
نسه (علا) عليهما لم يعطون
أجرة علم كالأول استعمل في غير
الزكاة (أو) يكونا (مؤلفين)
لأنهم ملوك لتأليف كالأول
أما (أو) يكونا (غزاة) لأنهم
أخذوا مع عدم الحاجة أشهر
الطاملين (أو) يكونا (فارسين)
الاصلاح (ذات بين) كالمسكن
بمخلاف عارم لنفسه (ولا) يجزئ
أمرأة دفع كائنها (زوج) هما
لأنهما زوجان بها بانفاقه عليها
(ولا) يجزئ دفع كآلة انسان الى
(سائر من تلزمه) أي المذكر
(نفقته) ممن مره بفرض أو
نصيب كانت وعدم وعيقت
حيث لا حاجب (ما لم يكن) من
زمنه نفقته (عاملان أو غزاة أو
مؤان أو مكاتب أو ابن سبيل أو
غزاة لاصلاح ذات بين) لأنه
يعطى لغير النفقة الواجبة بخلاف
عمودي النسب لقوة القرابة
(ولا) يجزئ دفع كائنا (بني)
هائم وهم سلالته أي هائم
ذكورا كانوا أو إناثا (فدخل آل

الآداب الكبرى عن الزكاة ثم قال وهو خلاف ظاهر قول الاصحاب وقد ذكر وان لا والد
والامتنع الولد من حج النفل وأخبر بان له ما منه من الجهد مع كونه فرض كفاية فالطوائف
أولى اه بسن على كلام الرامة لا يتصور ان يقع الحج نقلا الامن صغير أو قريلا اما
فرض عن أو فرض كفاية وهو مشكل وقدمه ايضا صاحب المنهي (وفرض مسنة تسع
هندا لاكثر بن) من العلماء مقلد سنة عشر وقل ست وقل خمس واصل فرضه في قوله
تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا (ولم يحج النبي صلى الله عليه وسلم
بعد هجرته) الى المدينة (سوى حجة واحدة وهي حجة الوداع) قال القاضي سميت بذلك
لانه عليه الصلاة والسلام ودع الناس فيها وقال يبلغ الشاهد الغائب أولاده لم يمدني مكة بعدها
(ولا خلاف انها كانت سنة عشر) من الهجرة (وكان) صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
(قارنهما) قال أحمد لا أشك انه كان قارنا والمنة أحب الي اه ولست له بما روى أنس
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلي بالحج والعمرة جميعا يقول ليلك عمرة وجهاتم على
وقال عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يروي القيق يقول أني الليلة أت من ربي عز وجل
فقال صلى في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة وفي رواية قل عمرة وجهاتهما انصاري
واعتمر صلى الله عليه وسلم بعدها الهجرة قال أنس حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة واحدة
واعتمر أربع عمر واحدة في ذي القعدة وعمره الحديبية وعمره مع حج وعمره الهجرة حين
قسم غنيمتين منفي عليه قال أحمد وروى عن مجاهد انه حج قبل ذلك حجة وبها وثبت
عندي وروى عن جابر قال حج النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث حجج حنتين قبل أن يهاجروا
بعدها هاجر وهذا حديث غريب قاله في المغني والعمدة وأما (العمرة) لغة الزيادة قال أحمد
إذا زارها وعمرها (زيارة البيت على وجه مخصوص) يأتي بيته (وتحج) العمرة (على المنكى كغيره)
أعذر المنكى لقوله تعالى وأتمم الحج والعمرة لله ولحدث عائشة ما روي أنه هل على التسليم من
حجاده قال بنو علي بن حماد لاقتل فيه الحج والعمرة ورواهما جد ابن ماجه ورواهما ثقات وعن
أبي رز بن العقبلي انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابني شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا
العمرة ولا الظن قال حج عن أبيك واتمهم روافدنا من حجة الترمذي ولأنه اشتمل على
احرام وطواف وسعي فكانت واجبة كالحج وأما بعض الاحاديث المذكورة فيها عنها فلان اسم
الحج يتناول روى مسلم من حديث ابن عباس دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وفي
كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع عمرو بن خرم الى أهل اليمن ان العمرة الحج الاصغر روى
الاربعاء اسناد واحد حديث طه بن عبد الله روى في الامم صحيحه والعمرة تطوع فاجيب عنه
بانه ضعيف روافد ابن ماجه (ونصفه) تجب على المنكى بخلاف غيره ونص ما في المغني ان
زكنا العمرة ومغفها الطواف قال أحمد كان ابن عباس يرى العمرة واجبة ويقول بأهل
مكة ليس عليهم عمرة انما هم ترك الطواف بالبيت وهو من رواية اسمعيل بن مسلم وهو المنكى
وهو ضعيف رواه القاضي على انه نفي عنهم دفعه التمسك قال في الفروع كذا قال اه وفي الشرح
وجمل القاضي كلام أحمد في انه لا عمرة عليهم مع الحج لانه يتقدم منهم فلما في غير وقت الحج
واجاب صاحب الفهر وغيره بما تقدم بانه لا بعض في حق من لم يطف ومن طاف يجب ان
لا يجزئه عنها كالأفاني (ويجوز في العمرة واحدة) لما روى أبو هريرة قال خطبنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عامن ما روى رسول
الله فكيف حتى قال لا تأكل قال النبي صلى الله عليه وسلم لو نلتهم لو جيت ولو استعظم روى
أحمد وسلم والانساي وعن ابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها

عباس بن عبد المطلب (والعنى) آل (جعفر) آل (عقيل) بن أبي طالب (والله عز وجل بن عبد المطلب) آل (أبي لهب)

الناس كتب عليكم الحج فقام الاقرع من حابس فقال في حبل عام بارسل الله فقال لو فاتها
 لو حبت ولو وجبت لم تملوا بها ولم تستطعوا ان تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فهدى وطوع رواه
 احمد والنسائي في معناه (على الفور) نص عليه في تأخير آخر بلا عذر بناء على ان الامر لما طلق للفور
 ويؤيد خبر ابن عباس مرفوعا قال يفعلوا الى الحج يعني افر بضعه فان احكم لا يدري ما يمرض
 له رواه احمد وعن عبد الرحمن بن سابط ربه قال من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يمت مرض
 حابس او سلطان جائر او حجة ظاهرة فليت على أي حال يهوديا او نصرانيا رواه مسدد
 مسنده ولاة احدى بني الاسلام فلم يجز تأخيره الى غير وقت معين كحجة المباني بل أولى وأما
 تأخيره صلى الله عليه وسلم هو واحبها بنائه في أن الحج فرض سنة تسع فحصل أن كان في آخرها
 أولاته أطلق نفسه على أنه لا عوت حتى يصبح فيكون على يقين من الادراك كاله اوز ط الحنفى أو
 لاحتمال عدم الاستطاعة واحاجة خوف في حقه منته من الشروع ومنع أكثر احبها خوف عليه
 أولان الله تعالى كره له الحج مع المشركين هراء حول الميت وأخير ذلك خمسة شروط) أحدها
 (الاسلام) الثاني (العقل) وهما شرطان لاو وجوب الصحة (فلا يجب) حج ولا عمره (على كافر
 ولم يرتد) لانه مجموع من دخول الحرم وهو مناف له (و ما يقب) الكافر (عليه) أي على الحج
 وكذا العمرة (وهي سائر فروع الاسلام) كالصلاة والزكاة والصوم (كالتوحيد اجماعا)
 وتقدم موفها (ولا يجب) الحج (عليه) وهما العمرة (بستطاعة في حاله بركة فقط) بان استطاع
 زمن الرد دون زمن الاسلام لانه ليس من أهل الوجوب زمن الرد (ولا تهل استطاعته)
 في اسلامه (بردة) بل يثبت الحج في ذمة اذا عاد الاسلام (وان حج) واقتر (ثم ارتد ثم أسلم وهو
 مستطيع لم يلزمه حج) ولا عمره لانهما انما يجبان في حال العمرة وقد أتى بهما وردته بعدهما
 لا بطلهما انما عاداني الاسلام كسائر عباداته (وتقدم بعض ذلك في كتاب الصلاة ولا يصح)
 الحج (منه) أي من الكافر ولم يرتد وكذا العمرة لان كلا من الحج والعمرة عبادات شرطا
 النبي وهي لا تنع من كافر (و يطل احرامه ويخرج منه بركته فيه) لدموم قوله تعالى ان
 أشركت بعد من علمك وكالصوم (ولا يجب) الحج (على المجنون) كالعمره لحدث برفع القلم
 عن ثلاث (ولا يصح) الحج (منه) أي من المجنون ولا العمرة (ان عقده بفسده أو عقده له
 وليه) كالصوم ونما يصح من الصبي دون التمييز اذا عده له وليه للنص (ولا تهل استطاعته
 يجتونه) فيجوز عنه (ولا يطل احرامه) أي بالمجنون (كالصوم) لا يطل بالمجنون (ولا
 يطل احرامه بالاعمال الموت) (المكر) كالتوم (و) الشرط الثالث (البوغ) (الرابع
 الحرية) أي كالمجاهد ما شرطان الوجوب والاجزاف فقط (فلا يجب) الحج ولا العمرة (على
 الصغير) لا تجز ولا غير مكلف (وله على فن) لان عدمه انطو في حقه اعلم عليه من
 ابطال حتى السيد كالجواهر في نظره لان التقصير منه الشهادة كاله في المبدع (وكذا ما كتب ومدير
 وأم ولد ومعتق بضعه) ومعلق عقده بصفة (و يصح) الحج (منهم) كالعمره أي من الصغير
 والفقير والمكاتب والمذروا والولد والمعتق بضمه حديث ابن عباس ان امرأه رقت الى النبي
 صلى الله عليه وسلم مبيقة قال يا رسول الله ائنا حج قال نعم ولك أجر رواه مسلم والحمد من أهل
 العبادة فصانته كالحرة (ولا يجزئ) محهم (عن حجة الاسلام) لقول ابن عباس ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال اعاصي حتى تم بلغ عليه حجة أخرى وأعاصي حتى تم عتي فله حجة أخرى
 رواه الشافعي والبيهقي قال بعض الحفاظ لم يرفعه الا زبد بن زريع عن شعبة وهو وثقة ولاهم
 فعلوا ذلك قبل وجوبه فلم يجزهم انصار وأمن أهلنا قال صلى عليه في الوقت وهو بذل أقول
 عامة العلماء الا ذوذا بل حكاه ابن عبد البر اجماعا (الا ان يسلم) الكافر (أو تيق) المجنون

بنو هاشم (غزاة أو مؤلفة أو
 فارصين لاصلاح ذات بين)
 فعملون لذلك لجواز الاختراع
 التقي وعدم المنفعة فيه (وكذلك
 موالىهم) أي عتقاه بنى هاشم
 لحديث أبي رافع ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعث رجلا
 من بني عكرمة على الصدقة فقال
 لا يرافغ اصحبي كيماء بصبمها
 فقال حتى أفرس رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأسأله فانطلق الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسأله فقال انما حمل لنا الصدقة
 ولئن مولى القوم مسلم آخر حجه
 أبو داود والنسائي والترمذي
 وقال حسن صحيح و (لا) كذلك
 (موالى موالىهم) فيجزي دفع
 الزكاة الى موالى موالى بنى هاشم
 لان الناس لا يتناولهم فيجزي الى
 ولدها شعبة بن غير هاشم اعتبار
 بالاب (ولكل) بمن سبق أنه
 لا يجزى دفع زكاته من بنى
 هاشم وغيرهم (أخذ صدقة
 تطوع) لقوله تعالى ويطعمون
 الطعام على حبه مسكينا ويتما
 وأسيرا ولم يكن الأسير يوفى الا
 كافر ولي حديث أسماء بنت أبي
 بكر قدمت على أبي وهي مشركة
 فلت يا رسول الله ان احمي قدمت
 على وهي راغة أناسها قال نعم
 صلى الله (ومن تعفف غنى
 عنها) أي صدقة التطوع
 (و) سن له (عدم تعرضه لها)
 أي صدقة التطوع لا حجة على
 المتعففين هن السؤال مع حاجتهم
 قال تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء
 من التعفف ولكن فقير (و) مسكين
 هاشم وأخبره أخذ من (وصية
 لقراءه) لخدمته في مساهم (الأنبي صلى الله عليه وسلم) فتم من فرض الصدقة ونفلها لان

اجتنابا كان من دلائل نبوته قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٤٩ اذا اتى طعاما سأل عنه اهدية أم صدقة

ثم يحرم قبل الدفع من عرفة أو بعده أو عادي فوقف في وقته ثم أتته (أو ما بلغ) الصغير (أو يعتق) الفحل أو المكاتب أو المذبح أو المولى (في الحج قبل الخروج من عرفة أو بعده) أي بعد الوقوف بعرفة (قبل فرت وقته) أي الوقوف (أن عادي فوقف) في وقته لانها أتيانا لتسأل حال التكامل فأخراهما كالوحد قبل الاحرام واستدل أحمد بإبان ابن عباس قال إذا عتق العبد بعرفة أو حراته عنه يحنه وإن عتق في جميع أي مزدلفة لم يحنه (وإن لم يحنه) أي الفحل إذا عتق بعد الدفع من عرفة قبل فوات وقته (العبد) أي عرفة في وقت الوقوف (إن أمكنه) العبد لو حوّل الجميع إلى الفحل ركنا تقدم (و) لا يحنى عمرتهم من عمره الإسلام إلا أن يسلم أو يفتق أو يبالغ أو يعتق (في العمرة قبل طوافها) أي الترويع فيه (فيخرجهم) لما تقدم (قالوا لائق وغيره في أحوال العبد والعتق) أي يعتد بإحرامه ووقفه من جردن أذن أي حين البلوغ والعتق (وما قبله) من الاحرام والوقوف (نطق على من يفتق قرضا) ولا يعتد باده بوقته في التفتق والمنتهى (وقال الجدي جمع) منهم صاحب الخلاف والاتصال (باعتقاده حرامه موقوفاً فإذا تفتق حاله) بالبلوغ والعتق (تدبر فرضته) كزكاة ماله (وليس في أن أصغر بعد طواف القدوم وقبل الوقوف والعتق) والبلوغ وقتها الذي ركن وهو المذهب لم يحنه (الحج عن حجة الإسلام لوقوع الركن في غير وقت الوجوب أشبهه) ماله كبر الاحرام ثم بلغ فعلى هذا لا يحنه (ولو أعاد العبد) بعد البلوغ والعتق (لأنه لا يحنى في محله) زكاه وعتقه ولا تكراره (والوقوف) من حيث أنه إذا بلغ أو عتق بعده وأعاد في وقته يحنه (أفهم مشروعه) أي استدأته مشروعه (ولا قدره) محدود وقبل يحنه إذا أعاد العبد (الحج) لم يحنه (ولكن الاحرام وهو الوقوف بتعبه غيره ولا يحنى العمرة من بلغ أو عتق في طوافها وإن أعاد وفاقا (ويحرم المميز بنفسه بأذن وليه) لأنه يصح وضوؤه فصح إحرامه كالبالغ وإن العبادات أحدها هي لفقد مكان منه ما به تده البشير نفسه بأذن وليه كالصبي (وليس له) أي الولي المميز (تحليله) إذا حرم كالبالغ (ولا يصح) إحرامه (غير أذنه) أي أذن وليه لأنه يؤدي إلى (ومالم يلزم فله) عقد بنفسه كالصبي ولا يصح الولي عن المميز لعدم التدليل (وغير المميز يحنه عنه وليه) أي بدفعه الاحرام لماروي جابر قال هجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فاحرمنا عن الصبيان وروا عبد الله بن عبد الله وليه الاحرام (ولو كان الولي محرماً) كان الولي (لم يصح عن نفسه) كما بقوله النكاح ولو كان مع الولي أربع نسوة (وهو) أي الولي (من بلى ماله) من أب وصيه وما كم (ولا يصح من غير الولي من الأقارب) كالنسوة والاعمام كما أنه لا يصح بيعهم له ولا شراءهم وظاهر رواية حنبل يصح من الأم أيضاً اختاره جماعة وقد تقدم أنه إذا لم يكن له ولي يقبض له الزكاة أو الكفارة من بلىه فينبغي هنا كذلك لظاهر الخبر السابق (وهو في إحرامه) أي الولي (عنه) أي عن المميز (هذه) الاحرام له فصيحة الصغير بذلك محرماً) كما بقوله النكاح فصيحة الصغير زوجاً (دون الولي) ولها أصح من وليه وإن كان محرماً أو لم يصح عن نفسه (وكذا أمكنه) أي الصغير مجرداً كان أو دونه (فصله نفسه كالوقوف) بعرفة (والمنتهى) بمزدلفة واليأى (لزمه) فله على أنه لا يصح أن يفعل لعدم المسامحة له لا يحنى إلا ما يحنى بغيره كذا في غير مكلف (سواء أحضره الولي فيما) أي الوقوف والمبيت (أو غيره) أي غير الولي أو لم يحضره أحد (وما يحنى عنه) الصغير (فله عنه) الولي (لحديث جابر قال لما نزل الصبيان وروى عنهم) رواه أحمد وابن ماجه وروى عن ابن عمر في الرمي وعن أبي بكر أنه طاف بآب الزبير فزقه رواه الأثرم (لكن لا يجوز أن يرى عنه) أي عن الصغير (الامن رضى عن نفسه) كما في النجاة في الحج أن كان الولي محرمًا (بفرضه) قاله في البدع وشرح المنتهى وروى عن الصغير أولاً (وقع) الرمي (عن نفسه) كن

فان قبل صدقة قال لأصحابه كلوا ولما نكل وإن قبل صدقة ضرب بيدوا كل معهم متفق عليه ولا يحرم عليه أن يفتق أو يهدى له أو ينظر بدينه أو يوضع عنه أو يشرب من سقائه موقوفة أو يأتى إلى مكان جعل لغيره وضوؤه من أنواع المعروف التي لا غشاة فيها وأما جارية بها في حق الشرف والوضيع مع أن في الخبر كل معروف صدقة ولكل من منع الزكاة من هاشمي (و) غير ما لاخذ (من نذر) مطلق لدخوله فيهم غير النسي على أنه عليه وسلم (لا) يأخذ من منع الزكاة من (كفارة) لانها صدقة واجبة بالنسبة أشبهت الزكاة بولي لأن مشروعيها المحرم الغنم هاشمي أشد أوساخ الناس (و) يحنى دفعه زكاة (التي ذوى أرحامه) غير محرمي نسبه كالأخوال وأولاد أخته (ولو رثوا) لحدث الصدقة على المسكين صدقة وهي لذي الرحم اثنتان صدقة قرصلة ولأن قرابتهم ضعيفة (و) يحنى دفع زكاة إلى (سبي المطلب) لعمول الألفة لم يخرج منها شوهاهم بالنسب والاجماع ولا يصح قيامهم عليهم لأن بني هاشم أشرف وأقرب إليه عليه الصلاة والسلام وشاركوهم في التمسك بالنسبة مع القرابة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام أنهم لم يبقاروق في جاهلية ولا إسلام والنسبة تقتضي حرمان الزكاة (و) يحنى من عليه زكاة دفعها إلى (من تبرع بفقته بضعه) إلى عياله

كثير غير وارث دخله في العمومات ولا نص والاجماع يحنى به بل روى البخاري أن امرأته عاتقها لئلا تنهي صلى الله عليه وسلم

غيرها) كزله عشار فطلعت
متنقصة (وإن دفعها) أي الزكاة
رب المال (لغير مصقة الجبل)
منه عمله إن دفعها العبد أو كافر
أو مشرك أو زانية وهو لا يعلم (ثم
علم) حاله (لغيره) لأنه لا يخفى
حاله غالباً كدين آدمي وزر
بما فيها من مصالح أوله ونفسه لا فإن
نقلت عنها فاض وإن كان
الرافع الإمام أو نائبه عليه الضمان
(الائتماني إذا طئنه فقديراً) فدفعتها
إليه فقبره لأن النبي بما يخفى
ولذلك أكتفى فيه بقوله الأخذ
فمسل • وتسمن صدقة تطوع
بفاضل من كفاية دائمة تجبر أو
قله أو صنعت عنه أي المصدق
(وهو عونه) لحديث الباء العليا
خير من الباء السفلى وأما عن
قول وخبر الصدقة عن ظهر
غنى متفق عليه (كل وقت)
لاطلاق الحديث عليها في الكتاب
والإخبار (و) كونه (سراً)
يطيب نفس في هبة (أفضل
لقوله تعالى وإن تخفوها وتؤتوها
الغفلة فهو خير لكم ولحديث
وأنت سمع (و) كونه في شهر
(رمضان) أفضل لحديث ابن
هشام كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم أجود الناس وكان
أجود ما يكون في رمضان حين
يلقاه جبريل الحديث متفق
عليه وفي حديث من فطرا صائماً
كان له مثل أجره (و) كونه في
(وقت حاجة) أفضل لقوله تعالى
أو أطعام في يوم ذي مسغبة (و) في
(كل زمان ومكان فاضل
كالعشر) الأول من ذي الحجة
(و) كونه (أفضل لكثرة
المتنصف (و) كونه على (جار)

أحرم عن غيره وعليه حجة الاسلام (وإن كان) الولي (حلالاً لم يتدبه) أي برمه لأنه لا يصح منه
لنفسه رمي فلا يصح عن غيره (وإن أمكن الصبي أن يسأل النائب لمصا ناوله) إياه (والا
استحب أن يوضع المصاف في كفه ثم يؤخذ منه فترى عنه فإن وضعه النائب في يده رمي بما عذ
يجعل يده كاللحظ (لحسن) ليو جدمه نوع عمل (وإن أمكنه) أي الصغير (أن يطوف) ماشياً
(فعله) كالأكبر (والأطف في محمولاً لما تقدم من قبل أي بكر (أو راكاً) كالريض (و) يصح
طواف الحلال (أي) بالصغير (و) طواف (الحرم) به (طواف) الحرم (عن نفسه أولاً) أي
أول طواف عن نفسه بخلاف الرمي وإشارته إلى الفرق بينهما بقوله (أو جرد الطواف من الصبي
كحصوله من بعض ولم يؤجر من الحامل إلا النية كحالة الاحرام بخلاف الرمي (وتعتبر النية من
الطائف به) • قلت ولعله إذا كان دون التمييز والافلا من النية منه كالاحرام (و) يأتي في باب
دخول مكوك) يعتبر أيضاً (كونه) يصح أن يعتد به (الاحرام) بأن يكون ولياً له في ماله لأن
الطواف تعتبر له النية فليعتد من الصغير اعتبرت من له النيابة عنه بالشرع بخلاف
الوقوف والميت (فإن نوى) الطائف بالصغير (الطواف عن نفسه وعن الصبي) وقع (الطواف
من الرمي) كالأكبر يطاف به محمولاً (لأن) الطواف فعل واحد لا يصح وقوعه عن اثنين
(ونفقة المخرج التي تر يدعى نفقة المخرج وكفايته مال وليه إن كان) وليه (أنشأ الصغير به
تعمير على الطاعة) لأنه المصنف به وكما أن نفق له غيره ماله (قوله ابن عقيل ولا حاجة إلى
التمرن عليه لأنه لا يجب في المهر إلا مرة واحدة وقد لا يجب ولم منه أن نفقة المخرج في مال
الصبي بكل حال لأنه لا بد منها مقيماً كان أو مسافراً (و) ما سافر الصبي به (أي) مع الولي (للقضارة أو
خدمة أو إلى مكان ليس وطنها أو ليقسم به المهر أو غيره مما يحل) أي الولي (الصغير) أي
الصبي (في وقت المخرج وغيره مع الاحرام وعدمه فلا نفقة على الولي) بل هي على الصبي كالمخرج
المبدع ورأيه واحدة (ومعه) أي الصبي (هو مجنون خطأ) لعدم جهة تصديهما (فلا يجب
به ما هو مائى إلا ما يجب على المكلف في خطأ أو نسيان) كالأداء للشرع وتقليم الظفر وقتل الصد
والوطء بخلاف الطيب ولبس الخط وتغطية الرأس (وإن فعل بها الولي فلا أصل له كتغطية
رأسه) أي الصغير أو المجنون الحرم (لبد) (أو) أو تضييع لمرضى أو حلق رأسه (لأذى
في كفارة على الولي أيضاً) لأنه في إذا كان الولي أنشأ الصغير به تعمير على الطاعة بخلاف ماله
سافر به لتجارة ونحوها فهو مال الصبي كالأقوله الصبي نفسه هذا مقتضى ما نقله في القروع
والمبدع وشرح المنهي عن المجدو والقصر وأما عليه فاما أن فعله الولي لا يذره فكفارة عليه بكل
حال كن حائراً رأس محرم بفراذه (وإن وجب كفارة صوم صام الولي) قال في التنقيح وقال
في القروع والانتصاف حيث أوجبت الكفارة على الولي بسبب الصبي ودخلها الصوم صام عنه
لوجوبه عليه ابتداءه أي صوم الولي عن نفسه لأن النيابة عن الصبي إذا صوم الواجب
بالشرع لا تدخله النيابة كفارة رمضان وعلى هذا قال كانت الكفارة على الصبي ووجب فيها
صوم لم يصم الولي عنه بل بقي في ذمته حتى يبلغ فإن مات أجمع عنه كفارة رمضان وهذا مقتضى
كلامه أيضاً في المبدع وشرح المنهي (ووطء الصبي كوطء البالغ ناسياً بعضه في فاسده ولبزمه
القتناء بعد البلوغ نكاحاً) ولا يصح قضاءه قبل البلوغ نص عليه لأنه أفساد لأحرام لازم وذلك
يقضي وجوب انتقائه ونسبة الصبي تمنع التكليف به في العبادات الدينية لضعفه عنها ونظير
ذلك وجوب الاحتلام والوطء من الجنون فإنه يوجب القسول عليه لوجوب سببه ولا يصح منه
الابتداء فإنه لا فقد أهليته للفصل في الحال (وكذا الحكم إذا احتل الصبي من أحراره لفوات
وقت الوقوف فإنه يعرضه إذا بلغ وفي المحدثي التدفيع السابق (أو) تحلل الصبي (لأحرامه)

واقف بعرفة أو بعده وما يفوق في وقته ولم يكن سعي بعد طواف القدوم (فانه عضي فيها) أي في
 الحجة الفاسدة كالحر (ثم يقضيها) فوراً (وبجزئته ذلك) الحج (من جهة الاسلام والقضاء) خلافاً
 لابن عسقلان لأن القضاء حكم الأدلة (وأن تحلل) القن (لحصر) عدو من الحرام (أو حله
 سبه) لعدم أدنه له (لم يحلل قبل الصوم) كالحر العسر إذا حصر (وليس له) أي السيد (منه)
 أي القن (منه) أي من الصوم نص عليه ولو جوبه باصل الشرع فهو مكر مضان (وإذا فسد حجه)
 أي القن بأن وطئ فيه قبل التحلل الأول (صام) بدل البنية كالحر العسر (وكذا أن تقم أو
 تزن) فانه يصوم بدل الهدى عشرة أيام ولا ينفى الحج وسعيه إذا رجع لأنه لا مال له (وحكم المدير
 والمكاتب والمعلن عتقه بصفقوا لبعض حكم القن فيما ذكره (ولو باع مده وهو) أي القن
 (محرم بشره كباته في تحلله) إذا كان أحرامه بغير إذن بائنه (وفي) عدومه أن يهدى تحلله
 إذا كان باذن بائنه (والحاصل أنه أن كان في أحرام عتق البائع تحلله منه كان لشترى تحلله إذا
 كان باذن بائنه وإن كان في أحرام لا عتق البائع تحلله منه لم يكن لشترى تحلله (وله) أي
 لشترى (فيخ المبيع أن لم يعلم) بأحرام القن لم يفي منه ثم وبث منافع عليه ماله (والأن)
 عتق بائنه تحلله فيقطعه (لشترى) أن شاء أو يقيه ولا خيار له إلا إذا كان في أحرام عتق تحلله
 عنه كان إبقاؤه فيه كآذنه فيه ابتداء (وليس للزوج منع امرأته من حج فرض إذا كانت
 الشروط) لأنه واجب باصل الشرع أشبه الصوم وأهله أول الوقت (ونفتها عليه كقدر نفقة
 الحصر) وما زاد في مالها (والأ) أي وإن لم تكمل شروط الحج لم أره (فله) أي الزوج (منها)
 من الخروج البهر) من (الأحرام) لتنفو بتحقيقه فيما ليس واجب عليها (ولا) عتق
 (تحلله) منه (أن أحرمته) لوجوب إقامته شروطها فيه (وليس له) أي الزوج (منها)
 من العمرة الواجبة إذا كملت شروطها (ولا تحلله) من العمرة الواجبة إذا أحرمت بها وإن
 لم تكمل شروطها لوجوبها بالشرع كالحج (وحجت قلنا ليس له منها) ففسخ شأن
 نستانه نص عليه من ضمن اختلاف (وإن كان) زوجها (فأما كتبته له) تستأنه (فان)
 (أذن) إلا كلام (والأ) أي وإن لم يذن (بعتت عهره) لتزوي ما فرض عليه إلا لاسقط الفرض
 عنها لعدم أدنه ولا يجوز لها السفر الأعجم إذا لم يذن كما يأتي (ولا يخرج إلى الحج في حدة
 الوفاة) لوجوب إتمام الصدقة في المسكن التي وجبت فيه ولا نفوت الحج بانتهاء (دون
 المتوترة) أي المفارقة في الحياة بأثنا فلا تنع من الحج (وبأن في العدة) موتهما والرجعية حكمها
 كالزوجة فيما تقدم (ولو أحرمت واجب خلف) زوجها (بالطلاق الثلاث) لا التبع العام لم
 يجز أن تحل (من أحرامها) لأن الطلاق ما عفا فلا يترك الفرض للاحقة ونقل ابن منمور
 هي بمنزلة الحصر رواه عن عطاه اختاره ابن أبي موسى كآله منها عتق من الحج إلا أن يدفع له
 مالها ونقل مهن أن أحرم من المسئلة فقال قال عطاه الطلاق له إلا وهي بمنزلة الحصر
 (وليس للزوجة منع ولدها من حج الفرض والنذر والتحليل منه ولا يجوز للولد طاعته فيه)
 أي في ترك الحج الواجب أو التحليل وكذا كل ما وجب كصلاة الجمعة والحج والسفر والعلم
 الواجب لها فرض عين فلم يعتبر واذن الأبوين فيها كإصلاة قال ابن مطيع في الآداب وظاهر
 هذا التحليل أن لا يطوع بغيره واذن الأبوين كما عوله في الجهاد وغيره له والمعرف
 اختصاص الجهاد بمسلمة غير الحكيم والمرد والله أعلم أنه لا يفسر سحب الأباة كسفر الجهاد
 وأما ما يفعله في الحضر كصلاة النافلة ونحو ذلك فلا يعتبر فيه أدنه ولا أن أحد أبويه ولا وجهه
 والعمل على خلافة الله أعلم (وله) أي الأبوين (منه من) الحج (الطوع ومن كل سفر
 مستحب كالجهاد) أي كان لهما منه من الجهاد مع أنه نرض كفايه لأن بر الأبوين فرض عين

ليصدق لكن نص أحد في غير إسناده ٥٥٢ وليمة يفترض ويهديه ذكره أبو الحسن في الطهات (ومن ميزتها الصدقة)
 به (أو وكل فيه) أي الصدقة بشئ
 (ثم بدله) أن لا تصدق به
 (سن) له (مضاه) مخالفة
 للنفس والشيطان ولا يصيب عليه
 امضاء ولا يملك قبل القبض
 و (لا) ين له (إبدال ما أعطى
 ما لا يفضله) فان قمنه
 وحفظه لم يبع لنفسه كافي
 الفروع في ظاهر كلام العلماء
 وعن علي بن الحسين أنه كان
 يفتله رواه الخليل وفيه جابر
 ألقيني ضعيف قالو يتوجه في
 الظاهر أن أخذ صدقة التطوع
 أولى من الزكاة وإن أخذها سرا
 أولى (ولأن بالصدقة) وغيرها
 (كبيرة) على نفسه الكبيرة
 فانه حرم في الدنيا أو عسقلاني
 الآخرة (ويعدل الثواب به) أي
 المن قوله تعالى لا ينالوا صدقاتكم
 باليمن والأذى قال في الفروع
 ولا يهاجنا خلاف فيه وفي إبطال
 طاعة منعه واختار شيخنا
 الاحتياط بمعنى الموازنة وذكرته
 قولاً كثيراً ليلف

كتاب الصيام

عنة الاسك قال صام النهار إذا
 وقف سبر الشمس وقاسكت
 صائم لاساكه عن الكلام
 ومنه أن يذرت لرجل صوماً أي
 سكرت وأما كاهن الكلام
 وصام القصر أسك عن
 العلف وهو قائم أو عن التصبيل
 في حوشه (وشرعاً) أسك ينية
 عن أشياء مخصوصة (وهي
 مفسدة وتأتى في زمن معين)
 وهو من طلع الفجر الثاني إلى
 غروب الشمس (من شخص
 مخصوص) هو المسلم العاقل
 غير المانع والنفساء (ومصر) شهر (معناه فرض) افترض في السنة الثانية من الهجرة

اجماعا فصام عليه الصلاة والسلام تسع رمضان اجماعا والاصل في فرضه قوله ٥٥٣ تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه

وسدث ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما في الاسلام على خمس
متفق عليه وهي شهر الصوم
رمضان قيل لخر جوف الصائم
فيه ورضه والامضاء شدة الحر
اواه وافق هذا الشهر ايام شدة
الحر ورضه حين تغلب الاسماء
الشهيرة من اللغة القديمة اولاه
بحرق الذنوب او غفر ذنوب
الصائم قول شهر رمضان كاف
الاية ولا يكره قول رمضان بلا
شهر كاف حكاه من الاخبار
و (يجب) صومه (برؤية قله)
لحديث صوموا لرؤية افطروا
(رؤية) ويصح زوال الهلال
وقول راعاورد ومنه حديث
طه بن عبيد الله ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان اذا رأى الهلال
قال اللهم اهله علينا بالامن
والامان والسلامة والاسلام يري
وربما الله رواه احمد في حسنه
والترمذي وقال حسن ضرب
ورواه الترمذي من حديث ابن
عمر ولفظه قال الله اكبر اللهم
اهله علينا بالامن والسلامة
والسلامة والاسلام والتوفيق لما
نحب ويرضى يري وربنا الله
(فان لم ير) الهلال (مع محو ليلة
الثلاثين من شعبان لم يصوموا)
يوم تلك الليلة أى كرمه لانه
يوم النكاح المنهي عنه (وان حال
دون مطلقه) أى الهلال ليلة
الثلاثين من شعبان (غير اوقتر)
بالتصديق الغيرة كالقصة (او
غيرها) أى النبي واقر قاله خان
وكذا البعد عن عيب (وجب
صيامه) أى صوم تلك الليلة
(سبحانك يا حي يا قيوم)

وهو مقدم على المسحوب وعلى فرض الكفاية (ولكن ليس له ما تحمله) من حج التطوع
لوجوبه بالشروع فيه (ولزم طاعتهما في غيرهما) ولو كانا فاسقين لعدم الاوامر بهما
والاحسان اليهما من ذلك طاعتهما (وتحرم طاعتهما فيما) أى في المصيبة لحديث الطاعة
لقد لوق في مصيبة الخالق (ولو امره بالذبح لكان عليه الصلاة والسلام) اما ما عرفت من ان
(أخرها) وجوبه بالوجوب طاعته وتقدم (ولا يجوز له) أى لو اذ (منع ولده من) (تأنيده)
وتحريمها من التطوعات التي لا تحتاج الى سفر كاتقدم عن الاداب (ولو لم يصبه مبذر تحمله)
من احرامه (ان احرم بفعله وزادت نفقته على نفقة الاقامة ولم يكتسبها) في سفره لم يصبه من
الضرر عليه لاجل الصوم (والا) أى وان لم يزد نفقته على نفقة الاقامة او زادت واكتسبها في
السفر (فلا يمتنع له) لا ضرر عليه لذن (وليس له) أى وفي السفر المقدر (منه من حج
فرض ولا تحمله منه) كعمالة الفرض وصومه (ويبلغ نفقته الى نفقة يتفق عليه في الطريق)
فيقوم مقام الولى في التصرف (ولا يجل) بالانفاق لول (مدن) أى لجل الفريضة عليه اذا
احرم لو جوب انما به الشروع (وباقى) كتاب (الحج) والعمرة كاتقدم كالحج
(فصل) الشرط الخامس في وجوب الحج والعمرة اخرتها (الاستطاعة) لقوله تعالى وقه
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن بدل من الناس فتقدمه والله على المستطيع
والاستطاعة تكلفه فالاطاق شرعا مطلقا (وهي) أى الاستطاعة (ان عاكز زادوا رسالة لاهابه
وعمره او) عاكز (ما يقدمه على تحصيل ذلك) أى الزاد والراحلة من تقدمه ومرض الحاروى
عن ابن عمر قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما لوجوب الحج قال الزاد والراحلة
رواه الترمذي وقال العمل عليه عند أهل العلم من أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن
السيبل فقال الزاد والراحلة وكذا رواه جابر بن عمر وعبد الله بن عمرو وعائشة رضي الله عنهم
رواه الدارقطني وانما عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة فكان ذلك شرط لها كالجهاد (فيستبرأ
الزاد مع قرب المسافة ويصلها ان احتاج اليه) لانه لا يمتنع بان لم يمتنع اليه لم يعتبر قال في القنون
الحج بدني محض ولا يجوز ان يدعى ان المال شرط في وجوبه لان الشرط لا يحصل الشرط
دونه وهو المصح للشرط ومعلوم ان المال يلزمه والمال له (فان وجد) أى الزاد (في المنازل
لم يلزمه حله) من بلد عملا بالعادة (ان وجد) أى الزاد (رباع) من مثله في القلاء والخص
او بزيادة كبيرة) كما لا يخوض (والا) بان لم يجد الزاد او وجده بزيادة كثيرة على ثمن مثله
(لزمه حله) معه من بلد (والزاد ما يحتاج اليه من ما كره ومشروب وكسوة) وظاهر كلامه
لا يعتبر ان يكون صاحب المسافة قال في الاصل الحنفى وهو صحيح قال في الفروع ويتوجه احتمال انه
كالراحلة اهـ وبجزمه في الوجهين فقالوا وجد الزاد وراحلة صالحين لمشله قال في الفروع
والمراد بالزاد ان لا يحصل معه ضرر لادائه (ويفي أن يكثر من الزاد النفقة عند امكانه لجوز
محتاجا ورفقا وان تطيب نفسه بما سبقه) لانه اعظم في اجره قال تعالى وما انفقتم من شئ فهو
مغفرة (ويصح أن لا يشارك غيره في الزاد امثاله) لانه مما انفق الى الغزاة أو كل أكثر
من رفقة وقد لا يرضى به (واجتماع الزاد على كل يوم على طعام أحدهم على المناوبة التي يالووع
من المشاركة) في الزاد (ويشترط أيضا القدرة على وعاء الزاد) لانه لا بد منه (وتعتبر الراحلة
مع بعد المسافة فقط وقد روى المشي) لعدم ما سبق (وهو) أى بعد المسافة (ما تنصرف فيه
المسافة) أى مسيرة ومن معتدلين (لا تعتبر الراحلة) فيعادونها (أى دون المسافة التي تقصر
بها الصلاة (من مكى وغيره) بينه وبين مكة دون المسافة (يلزمه المشي) للقدرة على المشي

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ
سَمِعَ عَشْرُونَ فَلَا تَقْرَأُ وَاحِدَةً
تَرَاهَا وَلَا تَقْرَأُ وَاحِدَةً تَرَاهَا
فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكَ فَاقْرَأْ وَلَا تَقْرَأُ
كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ دَامَتْ بَيْنَهُمَا
الشَّهْرُ نِسْمَةً وَعَشْرُونَ يَوْمًا
يَبْعَثُ مِنْ يَنْظُرُ إِلَى الْخَلَالِ قَانَ
رَوْيَ ذَلِكَ وَأَذَلَّ يَرِي وَلَمْ يَجْعَلْ
دُونَ مَنْظَرِهِ مَعَابٍ وَلَا قَسْرَ
أَصْبَحَ مَقْطَرًا وَأَنْ جَالَ دُونَ
مَنْظَرِهِ مَعَابٍ أَوْ تَرَامِصَ
صَالِحًا مَوْفَى أَقْدَرُ لَهُ شَيْخًا
لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ
وَقَدَّرَ فِي السَّرِّ وَالْخَفِيِّ جَعَلَ
شَيْئَانِ تَعْمَلُهُمَا بَيْنَ يَوْمٍ وَآيَةٍ
فَقَرَّبَهُ ابْنُ عَمْرٍو بِمَعْلُومِهِ وَهُوَ رَوَاهُ
وَأَهْلُ عِيَّانِهِ فَرَجَبُ الْجَوْعِ
أَلَيْسَ كَتَفْسِيرِ التَّفَرُّقِ مِنْ خِيَارِ
الْخِيَارِ بَيْنَ يَوْمٍ وَصَفِّ الْأَصْحَابِ فِي
الْمَسْجِدِ الْكِبَرِيِّ وَنَصْرُوا
الْمَذْهَبَ وَرَدُّوهُمُ الْخَالَفَ
بِاطِلٌ لِكُتُبِهِمْ وَأَنْ شَفَعُوا
الْتِمَازَ لِمَعْدُوِّهِمْ أَوْ خَرَّ
فَقَدْ تَنَادَرُوا بِسَبِّهِ عَلَيْهِ ذَلِيلُ
الْقَائِلِ وَفَارَقَ الذِّمَّ وَالْفَتْرَانَ
وَقَوْعُهُمَا غَالِبٌ وَقَدْ اسْتَوَى مَعَهُمَا
الْإِحْتِمَالُ أَنْ يَمْلِكُنَا بِأَحْوَالِهِمَا
كَأَنَّ الشَّيْخَ تَقَى الدِّينَ (وَيَجْزِي)
صَوْمَ هَذَا الْيَوْمِ (أَنْ يَطْلُوهُ) أَنَّهُ
(مِنْهُ) أَيُّ مِثْلِ بَانِ يَنْتَبِثُ
وَيُتَبَعُ مِثْلُ خُلُوعِ صَوْمِ مَوْفَقِ
بِقِيَّةِ رَمَضَانَ تَنْتَبِثُ شَيْءٌ أَشْبَهَ
الْصَوْمَ لِرَوَيْهِ (وَيَنْتَبِثُ) إِنَّمَا
لَوْ جَوَّبَ صَوْمَهُ (أَحْكَامُ صَوْمِ)
رَمَضَانَ (مِنْ صَلَاةٍ تَرَوِيحِ)
اسْتِطَاعًا لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ وَعَدَمُ صِيَامِهِ وَقَامَهُ
بِالْفَتْرِانِ وَلَا يَتَحَقَّقُ قِيَامُهُ كُلُّهُ
إِلَّا بِذَلِكَ (وَيُجَوِّبُ كِتَابَهُ بِطَوْبِهِ) أَيُّ ذَلِكَ الْيَوْمِ (وَيُجَوِّبُ بِصَالِحِهِ)

فِيهَا هَالِكًا وَلَا مَشَقَّةَ بِسَبْعَةٍ وَلَا غَشْيَ فَمِنْ أَطْعَمَ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِطَاحِ بِإِخْلَافِهِ الْبَعِيدَ وَطَوَّلًا
خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى السَّكَانَ الْعَسِيدَ بِالْزَكَاةِ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ بَيْنَهُمَا مِنْ كُلِّ فَيْعٍ عَقِيقِ (الْإِمَامِ)
يُجْزِي كَبْرَهُ وَغَوْهُ) كَرِضَ فَمِنْهُمَا (أَلَا حَلَّةً) حَتَّى يَمِيدُوا فِي الْمَسَافَةِ لِمَعَادَةِ الْيَسَادَةِ (وَلَا يَزَامُهُ
الْحَبْوُ) أَيُّ السَّرَّاءِ إِلَى الْمَجْزِيِّ (أَنْ أَهْلُ كُنْهٍ) لَمْ يَشْهَدْتَهُ (وَيَعْتَبِرُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ
أَلْفَاظٍ) أَيُّ أَلْفَاظٍ أَلَا حَلَّةً حَيْثُ اعْتَبِرَتْ أَفْلاذُ الْإِحْلَافِ مِنَ الْإِعْتِنَاءِ بِأَقْدَرِهَا طَعْلًا (بِكَرَاهٍ أَوْ شَرَاهُ)
حَالٌ كَوْنُ ذَلِكَ (صَالِحًا لِلْمَثَلِ عَادَةً لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ) فِي ذَلِكَ (فَإِنْ كَانَ مِنْ بَيْنِهِ
الرَّحْلُ وَالْقَنْبُ وَلَا يَخْفَى السَّقُوطُ) بِرُكُوبِهِ كَذَلِكَ (أَكْتَفَى بِذَلِكَ) أَيُّ بِالرَّحْلِ وَالْقَنْبِ عَنِ الْخَلِ
(فَإِنْ كَانَ مِنْ بَيْنِهِ تَجَرُّعَاتُهُ بِذَلِكَ أَوْ يَخْفَى السَّقُوطُ هُنَا) أَيُّ عَنِ الرَّاحِلَةِ أَيُّ كَتَفَى بِالرَّحْلِ
وَالْقَنْبِ (أَمَّا تَجَرُّعَاتُهُمْ) صَالِحُهُ (وَمَا شَبَّهَ بِمَا لَا يَخْفَى سَقُوطُهُ مِنْهُ وَلَا مَشَقَّةُ) عَلَيْهِ
دَعْمًا لِمَنْ رَجَعَ وَاشْفَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَا جَعَلَ عَلَيْكَ مِنَ الْإِيمَانِ مِنْ حَرْجٍ (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَرْكُوبُ
جَيِّدًا) لِثَلَاثِ بَصَرٍ بِهِ بِبَعْدِ ذَلِكَ (وَأَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى خِدْمَةِ نَفْسِهِ وَالْقِيَامِ بِأَمْرٍ يَعْتَبِرُ مِنْ بَيْنِهِمَا)
قَالَ الْهَرَوِيُّ قَالَ فِي الْقُرْعِ وَظَاهِرُهُ لَوْ أَمْكَنَ لَهُ مَعْلَظًا أَمْرًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بِمَقْتَضَى أَنَّهُ
كَأَلِ الرَّاحِلَةِ لِمَدَمِ التَّفَرُّقِ قَالَ فِي الْقُرْعِ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ حَلَّةً أَفْلاذُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى خِدْمَتِهَا
وَالْقِيَامِ بِأَمْرٍ يَعْتَبِرُ مِنْ بَيْنِهِمَا (لَا مِنْ سَبِيلِهِ) فَاعْتَبِرَتْ قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ (فَإِنْ تَكَلَّفَ الْحَجَّ مِنْ
لَا لِمَزْمَةٍ) وَجَّزَّ أَجْرًا لِأَنَّهُ خَلَقَ مِنَ الْعَصَا بِهَوَاؤِهَا شَيْءًا لَمْ يَزَمْ أَحَدٌ مِنْهَا الْعَادَةَ وَلَا
الِاسْتِطَاعَةَ أَغَاثَرَتْهُ وَصُولُهَا وَاصِلٌ وَقَدْ أَجْرَاءُ كَالْمَرْبُوعِ (وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَطِيعَ) (وَأَمَّا
ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ يَلْقَى فِي غَيْرِهِ وَمِثْلُ مَنْ يَكْتَسِبُ بِصِنَاعَةٍ) فِي سَفَرِهِ (كَأَنَّ خَرَجَ أَوْ مَقَارَفَتِهِ مِنْ
يَنْقُضُ عَلَيْهِ أَوْ يَكْتَرِي زَادَهُ) وَلَهُ قُوَّةٌ عَلَى الْمَشْيِ (وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ اسْتِجَابَةَ الْحَجَّ) خَرُوجًا مِنْ
الْخِلَافِ (وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَطَاعٍ لِمَا تَقْدِرُ مِنْ أَنْ الِاسْتِطَاعَةَ مِثْلُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ
(وَيَكْرَهُ) الْمَجْعُ (لِنْ حُرْفَتِهِ الْمُسْتَهْلَةِ) قَالَ الْإِمَامُ (أَمَّا) أَحَدُهَا مِنْ دُخُولِ الْبَادِيَةِ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ
لِأَسْبَابِ ذَلِكَ بِتَوَكُّلِ عَلَى أَزْوَاجِ النَّاسِ (وَقُلْتُ فَتَأْتِي عَلَى اللَّهِ وَحَسَنَ ذَلِكَ مِنْهُ) وَلَمْ يَسْأَلِ
النَّاسَ فَلَا كَرَاهَةٍ (وَيَعْتَبِرُ كَرَاهَتَهُ) أَيُّ مَا تَقْدِرُ مِنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ تَوَاقُفًا لَهَا أَوْ بِمَقْدَرِهَا عَلَى
تَحْصِيلِ ذَلِكَ (فَاضْلًا لِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ) لِأَنَّهُ أَوْ مَعْنَى الْمَسْكَنِ وَغَوْهُ (وَمَسْكَنِ السَّكَنِ)
لَا مِنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ لِأَنَّ الْمَقْلَسَ يَقْدِرُ عَلَى غَرْمَانِهِ فَوَهَّاءُ أُولَى (أَوْ) مَسْكَنِ (يَحْتَاجُ إِلَى
أَجْرِهِ لِنَفَقَتِهِ أَوْ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ) لَنَا كَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَتَفَى بِالْمَرْءِ مَا أَنْ يَصْنَعَ
مِنْ يَمْعُولُ (وَأَهْلُ الْيَوْمِ) (أَوْ) أَيُّ وَيَعْتَبِرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فَاضْلًا أَوْ مَعْنَى (بِصِنَاعَةٍ يَحْتَاجُ إِلَى
الْحَاجَةِ إِلَيْهِ) لَوْ صَرَفَتْ مِنْهَا الْيَوْمَ مِنْ الْغَرْمَانِ (وَيَعْتَبِرُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ فَاضْلًا لِمَنْ
يَخْدُمُ) لِأَنَّهُ مِنَ الْخَوَافِ الْأَصْلِيَّةِ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَقْلَسَ يَقْدِرُ عَلَى غَرْمَانِهِ (وَيَعْتَبِرُ أَيْضًا أَنْ
يَكُونَ فَاضْلًا لِمَنْ قَضَاهُ) (دَعْمًا لِأَنَّ) الدِّينَ (أَوْ مَوْجِلًا أَوْ لَدَى) لِأَنَّهُ دَعْمًا مَشْغُولًا
بِهِ وَهُوَ أَيْضًا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَرَاءَتِ (وَيَعْتَبِرُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ فَاضْلًا لِمَنْ) (لَا يَدْرِي) كَمَا تَوَصَّفَتْ
عِيَالُهُ الدِّينَ لِمَنْ يَزْمُهُمْ لَأَنَّهُمْ لَانَ ذَلِكَ حَقْدُهُمْ عَلَى الدِّينِ فَلَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِطَرِيقِ الْأُولَى (لَكِنْ)
أَنْ يَضِلَّ مِنْهُ عَنْ حَاجَتِهِ وَأَمَّا يَكُونُ بِمَعْرِفَتِهِ بِكَفَاةٍ (بِأَنَّ كَانَ الْمَسْكَنَ وَاسِعًا أَوْ الْخَادِمَ نَفْسًا فَوْقَ
مَا يَصِلُحُ لَهُ) وَمَكْنُ بِهِ وَشَرَاهُ قُدْرَتُهُ عَلَى كِفَايَتِهِ مِنْهُ (وَيَضِلُّ مَا يَحْجِبُ لَهُ زَمَهُ) ذَلِكَ كَذَلِكَ أَنْ سَقَطَ
بِأَحَدٍ نَقَضَ كِتَابَهُ بِأَحَدٍ الْآخَرِ (وَيَقْدِرُ النِّكَاحُ مَعَ عَدَمِ الْوَسْعِ) لِأَنَّ كِتَابَهُ (مِنْ خِلَافِ
الْعَنْتِ نَصًا) وَقَوْلُهُ (وَمِنْ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ) أَيْ وَيَقْدِرُ النِّكَاحُ مَعَ عَدَمِ الْوَسْعِ مِنْ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ لَمْ يَزَمْ
الْقَرْعُ بِإِلْقَائِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنْ كَانَ لِإِخْلَافِهِ الْعَنْتِ فَلَا يَعْتَبَرُ بِهِ ذَلِكَ لِمَا حَاجَهُ قَوْلًا وَاحِدًا لِأَنَّهُ
لَا تَعَارُضَ بَيْنَ وَاجِبٍ وَمُسْنُونٍ (وَيَعْتَبِرُ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ) (أَنْ يَكُونَ لَهُ أَذَارُ جَمْعٍ) مِنْ جَمْعٍ

(ما يقدم بكفائته وكفايته على الدوام) لتضره بذلك كالمجلس (ولم يستمر ما بعد رجوعه
عليها) يعني ولم يستمر على رواية ما يملكه بغير رجوعه فبعتنا ان أن يكون له ما يقدم بكفائته
وكفايته على الهة أن يعود رجوعه في الركا في والوضوء وقدمه في العابة قال في المدح فينوحه
ان النفس مثله واولى (من أجور عقار او ربح بضاعة او) من (صناعة ونحوها) كمنار وعطاء
من ديوان (ولا يبر الماجر) من ذلك (مستطاع بائيل غير مهلا او مكره بولو) كان البائيل
(ولدا والدا) لما قسم من المنه كبندا الرقة في الكفارة (فن كملت له هذه الشروط) الخصة
(و حسب هله) الحج على الفور (نما) حديث ابن عباس يقول الى الحج يعني الفريضة وحديث
الفضل من أراد الحج فليجهد رواه أحمد وأبو داود ليس التعلق على الارادة هنا التخيير بين الفعل
والترك لانه فاد الاجاع على خلافه قبل كقولهم من أراد الجمعة فليقبل ومن أراد الصلاة
فليترك وقوله تعالى لمن شأه منكم ان يستقيم وان الحج والعمرة فرض الله على الصالحين
وتقدم اول الساب حمله عما يتعلق بذلك في قوله قلدين يختارن سألت الله بعد الله عن الرجل
ينزع وقبل الحج قال نعم الا انه بعد الحج احوذ وسئل أيضا عن رجل من رجل من الغزو ولم يجمع
فترك عليه قوم مشطوه عن الغزو وقالوا انما لم تخرج من بلدان فتركوا قال اريد الله بهز ولا عليه
فان أهانه الله حج ولا تزي بالغزو وقيل الحج باسأ قال ابو العباس هل علم ان الحج واجب على الفور
عنده لكن تأخيره لهصله الجهاد كتنخير الزكاة الواجبة على الفور لا انتظار قوم اصح من
غيرهم وانضر رهل الزكاة وتأخير الغزوات لا انتقال عن مكان الشيطان وهذا احوذ ماد كره
بعض اصحابنا في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج ان كان وجب عليه متقدما وكلام احمد
يقضي جواز تأخير وان لم يبق معه مال للحج قاله فان أهانه الله حج مع ان عنده تقديم الحج أولى
كأذكره اولا قاله في الاختيارات في الجهاد (فان يحجز عن السي البية) أي الى الحج والعمرة
(ليكبوا زمانه وامرض لا يرجي برؤه) كالسب (أو تقبل لا يقدر معه يركب الاشقة شديدة
أو كان نضوا الخلقه وهو الهزول لا يقدر على التبو على الرحلة الاشقة غير محتملة وسمى
الصالحين السي زمانه ونحوه ما من تقدم ذكرهم (المعصوب) من المعصبات على المصلحة
والضاد المجهت وهو اعظم كانه قطع عن كمال الحركة والتصرف يقال العاصد المصلحة كانه
ضرب على عصبه فانقطعت أعضاؤه كاله ابن جماعة في مناسكه (أو است المرأة من محرم
لزمه) أي من ذكر (ان واحدنا ثابان بقم من بلده ومن الموضع الذي أسرمته) ان كان
غير بلده (من صحيح فهو محرم) على الفور وحديث ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت يا رسول
الله اني أدركته ففرصته الله في الحج شها كبيرا لا يستطيع أن يستوى على الرحلة أفايج
عنه قال يحيى عنه عتقي عليه ولاه عدا تشب الكعكة يافادها جازان يقوم غيره فيه كانه صوم
سواه وجب عليه حال الحجز وقبله (ولو) كان النائب (أراد من رجل ولا كراهه) في نيابة
المراة عن الرجل للفر السابق وكذا (وقد أجاز) الحج النائب (هت) أي عن المعصوب (وان
عزى قبل فراغه) أي النائب (أو بعد) لانه انما أمر به تخرج من العهدة كالمو يبرا
وكالمشع اذا شرع في الصوم ثم قدر على الهدى (وان عوف) المعصوب (قبل اتمام النائب
لم يضره) أي المعصوب حج النائب عنه اتفاقا لا قدره على البديل قبل الشروع في البديل
كالتفيم بعد البناء (كالمواستاب من برجز والاعنة) أي مرضه ونحوه كالمعصوب (ولو كان)
المعصوب (قادرا على نفقة رجل) دون ركب (لم يلزمه الحج) أي استناة من يجمع عنه
حيث بعدت المسافة لانه ليس بمستطيع لما تقدم (وان كان) المعصوب (قادرا) على نفقة
راكب (ولم يجر) المعصوب (نائباً) في الحج عنه (ببقية) أو في ذمته على امكان المسير

التي غم فيها هلال رمضان نيتين
انه لا كفارة بالوطء في ذلك اليوم
و (لا) ثبت (بقية الاحكام)
الشهرية بالنسبة فلا يجل دين
موجب ولا يلقط لاق وعق
هة مة ولا تنقص عدة ولا
مدة الامانة ونحوه مما لا يصل
خولف النص واحتياط السادة
عامة (وكذا) أي كرمضان
في وجوب صومه اذا غم
هلاله (حكم شهر) معين (نذر
صومه او) نذر (اعتكافه في
وجوبه الشرع) في النذور
فيه (اذا غم هلاله) أي النذر
النذور واحتياطاً لافي نزوح
أو وجوب تناره وطه فيه
واما ان لم يكن بيت النية
ونحوه فليس من ذلك برمضان
وان صام يوم الثلاثين من شعبان
بلا مستدشرى بما تقدم ولو بان
لحساب او يحرم لم يضره ولو بان
منه (والهلال المرفقها ولو)
روى (فصل: ان وال) في أول
رمضان أو غيره أوف آخره
(اليلة) (الليلة) نهاراً
ليلة روى الهلال في غير يومها فلا
يجعل لها كالروى آخر النهار
والهلال يختلف في الكبر والصغر
والعلو والاختصاص وقربه من
الشمس اختلافاً شديداً
لا ينضبط فيب طرحة
والعمل بما عول الشرع عليه
وروى البخاري في تاريخه عن
طه بن أي حدرد مرفوعاً من
اشراط الساعة أن روالهلال
يقربون بن ليلتين (واذا نمت
رؤيتك) أي هلال رمضان
(ملازم الصوم جميع الناس)
اليوم منه في سائر الاحكام كالحول

حديث صوم وال رويته ومن طالب الامة كافولان شهر رمضان ما بين الهلالين وقد ثبت ان هذا

على ما يأتي فان قلنا هو شرط لزوم الاداء بقي في نعمته حتى يجدنا ما واقلنا شرط للوجوب وهو المذهب لم يثبت في نعمته فاذا وجدنا نائبه لم يلزمنا الاستثناء الا ان يكون مستطاعا اذناك (ومن امسكته السبي اليه) أي الى الحج والعمره (لزمه) السبي اليه لان ما لزم الواجب الاية فهو واجب وكالسبي الى الجمعة (اذا كان في وقت المسير) أي مسير اهل بلده الى الحج (ووجد شرطنا) لان في المسير وبونه ضرر او سوءا كان بعيدا او قريباً (ولو غير الطريق المعتاد) على المادة ولو امكنه ان يسير سيرا مجاوزا للمادة لم يلزمه (بحيث يمكن سلوكه بحسب ما جرت به العادة بركان) الطريق (او يجرى الغالب فيه السلامة) ملحدت عبد الله بن عمرو ولا يركب البحر الا عاج او حمر او غار في سبيل الله رواه ابو داود وفيه مقال ولانه يجوز سلوكه بأموال النباه اسمه البر (وان غلب الهلاك لم يلزمه سلوكه) ذكره المحقق جاعا في البحر (وان سلم فيه قوم وملك قوم ولا غالب) من جادل استويا (لم يلزمه سلوكه) قال الشيخ اعان على نفسه فلا يكون شهيدا وكالاقاضي يلزمه) سلوكه (وبشرط ان لا يكون في الطريق في خفارة) بتثليث الخافه جعل الخفير يقال خفرت الرحل جنبته واجرته من طالبيه فان خفرت قاله في حاشيته (فان كانت) الخفارة (يسير لزمه كاله الدوق) والحد لانه من ريسر فاحتمل (وراد) أي المجد اذا آمن (بأداء الخفارة) (الفاسد من المبدول له) قال في الانتصاف (ولعله مراد من المطلق) بل ينعين (قال حقيقه) أي حقيقه المجد وهو الشيخ تقي الدين (الخفارة يجوز عند الحاجة اليها في الدفع عن المخفر ولا يجوز مع عهده) أي عدم الحاجة اليها كإباحته السلطان من الرعا وكالاجهر ولا يلزمه الحج مع الخفارة وان كانت بسيرة ذكره في المبدع وهو ظاهر المنتهى لانه لا يشترط في يلزم بذاتها في العادة (وبشرط ان يوجد فيه) أي الطريق (الساعة الطلق على المعتاد) بان يجده في المنهل التي ينزلها (فلا يلزمه) حل ذلك لكل سفره) لانه يؤدي الى مشقة عظيمة بل يتعذر بخلاف ذات نفسه فانه يمكن حله فقل هذا يجب حمل المسافر من منزل الى منزل والكل من موضع الى موضع (فقد الوقت وهو امكان المسير بان تكمل الشرائط فيه وفي الوقت سعة) بحيث (يتحتم من المسير لادائه) أي الحج أي بحيث يمكنه تحصيل كل ما يحتاج اليه ولا يفتقر الى الرقعة (وامن العسر بقى بان لا يكون فيه) أي الطريق (مانع من خوف ولا عسر من شرائط الوجوب) أي وجوب الحج (كقائلا لا على دلائل البصير الذي يجهل الطريق) فمن عدم ذلك غير مستطاع لتعذر فعل الحج معه لعدم الزاد والراحلة (ولزمه) أي الاعي والجاهل بالاطراف (أي) القائلا والدليل لانه مما يتبع به الواجب (ولو تبرع) القائلا والدليل (ليلزمه) أي الاعي والجاهل (لانه وعنه) أي من الامام اسمعه الوقت وامن الطريق وقائلا لا على دلائل البصير (من شرائط لزوم الاداء اختار ما لا كثر) لانه عليه الصلاة والسلام مفسر الجبل بازاد والراحلة ولان امكان الاداء ليس شرطا في وجوب العبادة عند دليل ما زال المانع ولم يبق من وقت الصلاة ما يمكن الاداء فيه وكما تقدم في كافه ولا يبعد الزاد اذ دون القضاء عاكار بين المرجو روه وعدم الزاد والراحلة يتعذر منه الجميع فقل هذا (بأنهم لم يعمز على الفعل) أي الحج اذا اتسع الوقت وامتت الطريق ووجد القائلا والدليل (كما تقول في طرقات الحضر) بعد دخول الوقت فان المأثني بأنهم لم يعمز على القضاء اذا زال (ما لزم في العبادات مع العجز) عنها (يقوم مقام الاداء في عدم الاتم) حال العجز ملحدت اذا أضر نكحهم بما رافقوا عنه ما استطاعتم (فان مات) من وجد الزاد والراحلة (قبل وجوده في الشريطين) أي سعة الوقت وامن الطريق (أخرج عنه من ماله ان يتوب عنه) على القول (الثاني) لم يبعد وجوبه

طالع الشمس وغروبها لشقة تكر باختلاف الهلال فانه في السنة مرة (وان ثبتت) روضة هلال رمضان (غبارا) ولم يكرهوا بيتوا النية لغروب (امسكوا) عن مفسدات الصوم لحرمة الوقت (وقضوا) ذلك اليوم لانهم لم يصوموه (كن اسلم) في اثنا عشر (أو قل) من جنون (أظهرت من حياء أو تقاس) في اثنا عشر فيجب الامساك والاقضاء (أو قدمه) في الفطر (أو) تمتد طاهرة الفطر (فالمر المقيم في فطره عدا) أو (حاض) الطاهرة بعد فطر واحد لزمها امساك ذلك اليوم مع البض والسفر نصا عقوبة والقضاء (أو قدم مسافرا) يرى مريض مفطرين في يوم من رمضان لزمهما الامساك زوال الحج الفطر أو القضاء (أو بلغ صغيرا) ذكر أو أنثى (في اثنا عشر) أي يوم من رمضان وهو مفطر لزمه امساك بقية اليوم لتكليفه والقضاء (مالم يبلغ) الصغير (صائغا بسن أو احتلام وقد فرغ) الصوم (من الليل فيم) صومه (ويجزئ عنه) فلا قضاء عليه (كندوا تمام نقل) بخلاف صلواته في يوم ما غير ما يأتي في الحج (وان حل مسافر) برمضان (انه يقدم غدا) بل قدسده (لزمه الصوم) نصا كن نذر صوم يوم يقدم فلان وعلم يوم قدومه فينبغيه من الليل (لا صفر علم انه يبلغ غدا) برمضان فلا يلزمه الصوم من أول الغد (لعدم تكليفه) قبل دخول الغد بخلاف المسافر والله اعلم (فصل ويقتل فيه)

أهل) نهالاستور لمحدث ابن عباس خاه امرأى الى النبي صلى الله عليه وسلم ٥٥٧ فقال رأيت الحلال فقال أشهد أن لا اله

عليه (دون) القول (الاول) لعدم وجوده عليه (وباقى) ذلك (ومن وجب عليه الحج) لاجتماع الشروط السابقة (تتوقف قبله قسط) في الحج بان أخوه لغير عذر (أول قسط) كالنسخ بمرض برجي برؤء وألميس وأسرأ ونحوه (أخرج عن من جيع ماله حتى وعده ذو لم يوص به) لحديث ابن عباس أن امرأة قالت يا رسول الله ان أختي ذرت أن تصح فلم تصح حتى ماتت أفأحج عنها قال نعم حتى عنها رأيت لو كان على أمك دين أ كنت قضيت به أنصوا الله فأنفذ حتى بالوفاء رواه البخاري ولا تنق استقر عليه فربط عوته ولهذا كان من جيع ماله لانه عليه الصلاة والسلام شبه بالدين فوجب مسأوته ولا فرق بين الواجب باصل الشرع أى اجباؤه على نفسه (و يكون) الأهج عنه (من حيث وجب عليه) لأن حيث مرة لان القضاء يكون بصفة الادم وبجوز أن يستتاب عنه (من أقرب طنبه) لغرض التوب عنه لو كان حيا (و) يجوز (من خارج بلده دون مسافة القصر) لان ما دونها في حكم الحاضر (ولا) يجوز أن يستتاب عنه بما (نوقها) أى فوق مسافة القصر لما تقدم (ولا يميزه) حج من استتب عنه مما فوق المسافة لعدم انتمائه بالواجب (وسقط) الحج عن الميت (بصح أحني عنه ولو بلا إذن) وليه لانه عليه الصلاة والسلام شبه بالدين بخلاف من حج عن حي لاذنه كدفن كافر لا غيره بغير إذنه (ولو مات هو) أى من وجب عليه الحج واستقر في ذمته (أو) مات (ناثقه) في الطريق حج عن من حيث مات هو أو ناثقه (فيما بقى مسافة وقد لا ونفذ) لغعله قبل موته بعض ما وجب عليه وهو الذي الى ذلك الموضع الذي مات فيه فلا يلزم أن يجمع عنه من وطنه لان التوب عنه لم يكن عليه ان يرجع الى وطنه ثم يعود الى الحج (وان صد) من وجب عليه الحج أو ناثقه (صل) عنه (باقى) مسأوه وقولا ونفذ لما تقدم (وان وصى بجمع نفق وأطلق) بان لم يمس محل الاستتابة (جاز) أن يجمع عنه (من المقات) أى ميقات بلد الرمي نص عليه (ما لم تمنعه) قريبة (بان يوصى أن يجمع بقدر يكتفي للفقهاء من بلد فبعض منها كالواجب فان لم يفتلثه بالحج من محل وصيته حج به من حيث بلغ أو بمان به في الحج نص عليه (فان ضاق ماله عن ذلك) أى عن الحج من بلده (أو) كان عليه دين أخذ بالحج بمصنوع حج به من حيث يبلغ نصا لما تقدم من تشبيه بالدين

فصل ويشترط لوجوب الحج على المرأة ثمانية كانت أو عجزت أو مسافة قصر ودونها أو عجزت (محرم) محدث ابن عباس مرفوعا لا تافر المرأة إلا مع ذي محرم ولا تدخل عليها إلا معه (محرم) فقال رجل يا رسول الله انى أريد أن أخرج بجيش كذا وكذا وأمرأتى تريد الحج فقال أخرج معها رواه أحمد بسناد صحيح وعن أبي هريرة مرفوعا لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم رواه البخاري ولم يرد محرم معها له أيضا فلا تافرها وتخصص لها مالا يؤمنها أن تافرها أن تافرها في دار الاسلام فلا يحج بغير محرم حج التطوق والزيارة والعمارة (وكذا أوتيت) المحرم (لكل سفر يحتاج فيه الى محرم) أى لكل ما بعد سفر اعراف (ولا) يضر المحرم اذا خرجت (في أطراف البلد مع عدم التعرف) عليها لانه ليس بسفر (وهو) أى المحرم (معتبر بل بعونه حكم) وهو بنت سبع سنين فاكثرا لانها تحمل الشهوة بخلاف من دونها (قال الشيخ وأما المرأة فيسافر معها) تمامها (ولا يمتحن الى محرم) لانه لا يحرم لمن في العادة العالقة انتهى ويتوجه وعقائش الاممثلة على ما قاله الشيخ في الدين من أنه لا يحرم لمن في السادة ويحتمل عكسه لانقطاع التبعية وعلتن انفسهن بالتسقي (قال في القروع ونظاير كالمهم) أى الاحباب (اعتبار المحرم لكل) أى الاحرار وامائهن وعقائش لهم يوم الاخبار (وعنده) أى المحرم لذكور (كعدم المحرم للمرأة)

الآن الله وان محمد عبده ورسوله قال
ثم قال يا ببال أذن في الناس
فليس معه غدا رواه أبو داود
والترويض والنساق وعن ابن
عمر قال رأى الناس الحلال
فاخبرت رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان رأيت فقام وأمر الناس
بصيامهم رواه أبو داود ولا يخبر
ذنبى لانه قد غفلت آخر
النهر (ولو) كان المخبر به
(عبد أو أوثى) كالأرواية (أو)
كان أخباره (بدون لفظ الشهادة)
لغيره من (ولا يخص) بثبوت
(بماكم) فيلزم الصوم من مع
هذا لا يخبر برؤية حاله ولو دعه
حاكم ليجوز أن يكون لعدم علمه
بجمل الخبر وقد يجعل الحاكم من
يبلغ خبره عدلته (وتثبت بخبر
الأوحد) بقية الأحكام (من حلول
ديون ونحوها) بتأويل ما يقبض
الشهور ولا يقبل فيه إلا رجلان
عدلان بلفظ الشهادة كالنكاح
وغيره ولا فرق الاحتياط لمصادقة
(فأوصاوا) أى الناس (تأنيديا)
وعشرين) يوما (ثم رواه) أى
هلال شوال (فأوصاوا) واحدا
(فقط) نسا واحتج بقوله صلى
ولعلنا نلتط بيومين (و) ان
صاموا (شهادة اثنين) عدلين
(ثلاثين) يوما (ولم يرد) أى
هلال شوال (أفطروا) مع الصوم
والغير لان شهادة العدلين يثبت
بها الفطر ابتداء فبعض ما ثبتت
الصوم أولى ولا نعلم أخبارا يرويه
السابقة عن يقين ومشاهدة فلا
يقابلها الاخبار بنفى وعدم
لا يقين معه لاحتمال حصول
رؤية كان آخر (لا) يطررون
ان صاموا (ب) شهادة (واحد) ثلاثين ولم يرد ولم يرد ان شهدا ثنتان فصوموا وأفطروا ولان الفطر لا يستعمل الى شهادة واحد كالأشهاد

(معاقبة) لأنه يوم حكمه من رمضان فإزاه حكمه كالذي بعده وانما حصل من شعبان في حق غيره فظاهر لعدم علمهم ولمزته أصا كذا فظهر فرب والكنافة ان جامع فيه لانها ليست حقوة محض بل عبادة أولها شائبتها (وان اشتملت الأشهر على من امر أو طهر أو) على من بقاة ونحوها) كن أسلم بدار كفر وعلم وحوب صوم رمضان ولم يدبر أى التمسك به يسمى رمضان ما قبله هل نكته انه رمضان لا مارة لأنه غاية هذه (ويشترط) الصوم (ان شئت) هل وقع صومه (قله) أى رمضان (أو بعده) كن تحرى في غير وصلى وشك هل صلى قبل الوقت أو بعده ولم يكن الصيام أو صلى قبل دخول الوقت (كأول واقفه) أى وافق صومه رمضان (أو) وافق ما بعده من الشهور لأنه أدى فرضه بالاحتياط في محله فإذا أصاب أو لم يصيب الحلال أجزأه كالتفاته إذا اشتملت على مسافر (لأن وافق) صومه رمضان (التابع فلا يجوز) الصوم (عن واحد منهما) أى الهمضان لا اعتبارا بالتعيين (و) ان صام شرا أو ذاهمة فانه (يقضى) ما وافق عبدا أو أياما (تشرق) لأنه لا يصح صومها عن رمضان (ولو صام) من اشتملت عليه الأشهر (شعبان ثلاث ستمين متواليه ثم علم) الحلال (قضى) ما فات وهو رمضان ثلاث سنين قضاء (من تاب شهره) أى شهر

ثم حج عن شربة احتج به أحمد في رواية صالح واسناده جيد وصححه البيهقي ولأنه حج عن غيره قبل حج من نفسه فلهما كولو كان صيدا (ولا يذروا نالته) أى لا يجوز أن يحرم بنفسه ولا ناله من عليه صحة الاسلام (انصرفا في حق الاسلام) في المهر وكذا الماروى الذي ارتضى باسناد ضعيف هذه عتق وحج عن شربة وقوله أو لا حج عن نفسك أى استندم كقولك لمؤمن آمن ولان نسبة اليقين لمقتضى بطلان أو مطلقا وقوله عليه الصلاة والسلام اجعل هذه عن نفسك رواه ابن ماجة أحاب الضاعى عنه بأنه أراد التلبية لقوله هذه عتق ولم يحرم فصح حج الحج (ورد) النائب (ما أخذ) من غيره لصح عنه لعدم إجماعه عنه وقوعه عن نفسه (والمرة كالحج في ذلك) فمن حله عمرنا الاسلام أو نذر لم يحرم ولم يصح أن يعتمر عن غيره ولا نذر ولا نالته (ومن أنى واجب أحدها) بأن ما في صحة الاسلام أو عمرته (فله فصل نذره وقوله) أى ما فى واجب قبل الآخر حج هذه الاسلام لانه يصح نذرا وثنا قبل ان يعتمر ومن اعتمر عمرة الاسلام فله ان يعتمر نذرا ونالته ان يصح (وحكم) النائب كالتوب عنه) في ذلك لانه فرعه (فلو امر من نذر أو نذر عن عليه صحة الاسلام وقع) احرامه (هنا) وكذا كالأولى صحة قضاءه وحكم نذر أو نذر (ولو استتاب عنه) المصنوب (أو) استتاب وارث (عن ميت واحد) في فرضه أو خرف نذره في سنة واحدة (جاز) كوزع ابن عقيل انه أفضل من التأخير لوجوبه على الفور (ويحرم) محبة الاسلام قبل الاخرى واجبا حرم أو لافقن صحة الاسلام (حرم) الآخر نذره ولو لم ينوه) أى سوا لثاني أنها من النذر لعدم اعتبار اليقين في الحج لانعدامه بمات معين (ويصح ان ينوي الرجل من المرأة) ان تنوب (المرأة عن الرجل في الحج والعمرة) بلا كراهة لما تقدم (وان تنوب في الحج من أسقطه عن نفسه) بان حج (مع بقاها للمرة في سنة) وان تنوب في العمرة من أسقطها عن نفسه مع بقاها في سنة لا يصح ان تنوب في نكاح من لم يكره أسقطه عن نفسه) لأنها عبادتان متغايرتان (وتصح الاستتابة في حج التطوع وفي بعضه نقار) على الحج (وشهره) كالحج ولا سيما لانه لا يكرهه بقية الحجاز ان يستحب فيها كالمصنوب (ومن أوقع) نكاحا (فرضا أو نكاحا عنى بلاذنه) أو وقع نكاحا (لم يؤمر به كالمصنوب فيعتمر وعكسه) بان يؤمر بالاعتقاد فصيح (لم يحرم) عن الحى (كزكاة) أى كخراج زكاة عنى بلاذنه (ورد) الأمور المتخالف فيها تقدم ما أخذ من الأمر لعدم فعله ما أخذ من العرض لاجله (أو يقع) الحج والعمرة عن الميت ولا اذن له (ولا لوارثه) كالحج (هنا) ولو لم تقدم من تشبه عليه الصلاة والسلام به بالدين (وبيعين) النائب بتعيين وصى جعل اليه التمين (لقبائه مقام الوصى) فان (أبى الوصى التمين) عين غيره (كإرث أو حاكم) كذا أو لم يوصى اليه جميع عن غيره لسقوط حقه ما باله (ويكنى) النائبان بنوى النسب عن المستحب) له (ولا تعتبر تسميته لفظا أو نكاحا) النائب (اسمه أو نسبته) لى عن علم اليه لى جميع عنه (لخصه) التمين بذلك (ويصح ان يصح عن أبوه) كانا متعين أو غير من زاد بعضهم ان يحجوا يقدم أمهاتها أحق بالبر ويقدم واجب أبيه على قتلها) لبراهمة نص عليه ما روى زيد بن أرقم مرفوعا (ناجى الرجل عنه وعن والده قبل عنه وعنهما واستبشرت أرواحهما فى السماوات) عند الله (براهمة) رواه الدارقطني وفيه إسناده أبو أمية الطرسوسى وأبو سعيد البقال ضعيفان وعن جابر مرفوعا من حج عن ابنه أو أمه فقد قضى عن حجة وكان له فضل عشر جميع ضيف رواه الدارقطني (تتبع) النائب أمين فيها أعطيه لصح منه فترك وبنته في منه بالمعروف وبعضهم زاد على ذلك بربما فعل ونحسب له تقف جوعه ولو طال إقامة عبيد عالم يتخذها دارا أو يتخذها دارا ولو ساهة فلا تقف جوعه ولو أيضا تقف

بالتة كالفاته من الصلاة ولعل المراد ما في قضاء رمضان لا يجوز من شعبان وأنه لا يجب التتابع بل يجوز التفرق بين

خادمه ان لم يحتمد نفسه مثله و يرجع بالاستدانة لمذرو بما اتفق على نفسه بدينه وجوهه وما زاره
بعض الفقه فممن ولومات أو أحصر أو مرض أو ضل الطريق لم يلزمه الضمان لما اتفق نصادم
الأحصار على المستحب وان أقصد جميع عليه القضاء ويرد ما أخذ لان الحج لم يقع عن
المستحب وكذلك ان فات الحج بقصره والاحتساب بالنفقة والمرضى لان المستحب هو عدم النفقة والقران
نفقة زوجوه لانه لا بد منه ولا تغربط بخلاف ما لا يخاف المرض لانه متوهوم عدم النفقة والقران
على المستحب ان ذرفه ما ولا فعلى النائب وانذا أمره بيمينه كذا نبتة ففتح أو أقر لنفسه من
المقات فمخرج فان خرج الى المقات فاحرم منه بالحج حاز ولا شئ عليه فصاوان احرم بالحج من مكة
فصله دم ترك مقاته ويرد من النفقة بقدر ماترك من احوام الحج فيما بين المقات ومكة وقال
القاضي لا يقع فعله عن الأمر ويرد جميع النفقة وان أمر بالقراد فقرن لم يضمن شيأ ويرد من
النفقة بقدر العدة بالحج ان أمر به ولم يفعل وان أمره بالتمتع فقرن وقع عن الأمر ولا يرشأ
من النفقة في ظاهر كلام احمد وقال القاضي يرد نصف النفقة وان أمر بالقران فافترق وتنع
صح وقضاه الأمر ويرد من النفقة بقدر ماترك من احوام النسك الذي تركه من المقات وفي
جميع ذلك اذا أمر بالنسك ففعل أحد هما دون الآخر أو من النفقة بقدر ماترك ووقع
المفعول عن الآخر والنائب من النفقة بقدره قاله في الشرح ملخصا

فصل من أراد الحج فليادره فعل كل خبر مانع (ويستهدف الخروج من المطالم)
بردها لا بابها وكذلك الودائع والعواري والديون ويسفل من له عليه ظلامة ويستعمل من
لا يستطيع الخروج من عهده (ويستهدف رقيق صالح) يكون عوناً له على نفسه واداءه نكته
بهذه افضل وذكره اذ ناسي (وان تيسر ان يكون) الرقيق (عالمًا بيسئله بفرزه) بفتح
الف المجهول وسكنوا الى اى ركانه ليكون سبياني بلوغه ورشده (ويصل ركعتين يدعو بعدهما
بدعاء الاستخارة) قبل العزم على الفعل باقتداء في الاستخارة في صلاة التطوع (ويستخير هل
يخرج للعام او غيرهما ان كان الحج نفلاً ولا بهج) وأما الفرض فواجب فوراً (ويصل في منزله
ركعتين ثم يقول اللهم هذا ديني وأهلي ومالي وولدي وديعة عندك اللهم أنت الصاحب في
السفر والخليفة في الأهل والمال والولد) قاله ابن الزاغوني وغيره (وقال الشيخ يدهو قبل
السلام افضل) منه بعد السلام (ويخرج يوم الخميس قال ابن الزاغوني وغيره أو) يوم (الثين
ويكر) في خروجه (ويقول اذا رزق مغزلاً ماورد أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
أو دخل بلد ماورد) ومنه اللهم رب هذا السموات السبع وما أظلم ورب الارضين وما أظلم
ورب الشياطين وما أظلم ورب الياح وما دبر ان سألتك خبر هذه القرية وخبر أهلها
وخبر ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها وبقول أيضاً ادا ركبت البحر وما ورد
وتقدم به منته في صلاة التطوع وذكر كرمته جلته في كتابي نصيحة الناسك ببيان
أحكام الناسك

باب المواقيت

(وهي) جمع ميقات وهو لغة الحد وشرا (مواضع وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة) وقد بدأ
بالمواضع فقال (وميقات أهل المدينة) المنورة (نحو الخليفة) بعض الحاء وفتح اللام وهي أبعاد
المواقيت (ويبينها بين مكة وعشر مراحل ويهاو بين المدينة ستة أميال) أوسعة وتعرف الآن
أبصاراً على (د) ميقات (أهل الشام) أهل (مصر) أهل (المغرب الجامعة) بعض الحج وسكون

أسرى أثناءه لم يلزمه ما مضى
من الأيام حديث ابن ماجه في
وقد تقيق قدموا عليه في رمضان
وضرب عليهم قبة في المسجد فلما
اسلموا صاموا ما بقي من الشهر
ولان كل يوم عبادة متفرقة (قادر)
على صوم لاه في عاجزه لغيره
مرض الامة (مكلف) فلا يجب
على صغر ولا مجنون لحديث
رفع القلم عن ثلاث (لكن على
ولي صغير) ذكر أو أثنى (مطيع)
لصوم (أمر به وضرب عليه)
أى الصوم (لعتاده) اذا بلغ
وقال المحمد لا يؤاخذ به ويضرب
عليه في بادون الشتر كالصلاة
(ومن يجز عنه) أى الصوم
(لكبر) كشح مكرم وعجز
يجهد هال الصوم ويشق عليهما
مقتضد بده (أز) يجز عنه
(أ) مرض لا يرجى برؤه فاطر
وعليه أى من يجز عنه لكبر أو
مرض لا يرجى برؤه ان كان فطره
(لا مع عذر متاد كسر) اطعم
(عن كل يوم لمسكين ما) أى
طعام (يجزى في كفارة) عد من
برأوصاف صاع من غيره يقول
ابن عباس في قوله تعالى وجعل على
الذين يطيقونه فدية ليست
تكون عسرة على العسكرا فدى
لا يستطيع الصوم واد الخارى
وهنا من ابن أبي ليلى عن معاذ
ولم يذكره رواه احمد ولا يداود
بأسناد جيد عن ابن أبي ليلى
حدثنا أصحابنا ان رسول الله
صل الله عليه وسلم قال فذكره
والحق به من لا يرجى برؤه
فان كان عاجزه ان كبر أو مرض
لا يرجى برؤه مسافر ثلاثة دية
لفطره لعدم معناه ولا قضاء لغيره معناه

الحمام المملكة (وهي قرية كبيرة) جامعة على طريق المدينة وكان اسمها ميمسة لحجف السيل بأهلها فسميت بالحجفة (وهي قرية برباع الذي يجر منه الناس) الآن (على يسار الذهاب إلى مكة) ومن أحرم من راسخ فقد أحرم قبل عماذا للحجفة) وتلي هذا الحليفة في البعد (بينهاون مكة ثلاث مراحل وقيل أكثر) وهي على ستة أميال من الجروثمان مراحل من المدينة (والثلاثة الباقية) من المواقيت (بين كل منهاون مكة مرحلتان) فهي متساوية أو متقاربة (و) ميقات (أهل اليمن) وهو كل ما كان على عين الكعبة من بلاد الغور والنسبة إليه عني على القياس وعمان على غير القياس (يلزم وقال الملقان وهو جبل) معروف (و) ميقات (أهل نجد اليمن) (و) أهل (نجد الحجاز) قال صاحب المطالع هوماين جرش الماء إلى سواد الكوفة وكاهما من جبل الهامة (والأحد طيب البهتة وأوله من ناحية العراق ذات عرق وآ خر سواد العراق) (و) أهل (الطائف قرن وهو جبل) يسكنون الرادوق قاله قرن المنازل وقرن الثعالب (و) ميقات (أهل للشرق والعراق) وخراسان ذات عرق وهي قرية بخو بقديمين من علامات القابر القديمة وعرق هو الجبل المشرق على العقبة) وفي البدع وشرح المنتهى ذات عرق منزل معروف حتى به لأن فيه عرفا وهو الجبل الصغير وقيل العرق الأرض المسبعة تنبت الطراف (وهذه المواقيت كلها ثبت بالنص) لحديث ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة هذا الحليفة ولأهل الشام الحليفة ولأهل نجد قرن ولأهل اليمن يلزم من لحن ولحن في عشرين من غير أهلهم لمن يريد الحج والعمره ومن كان دونهم فله من أهلوه كذلك أهل مكة يهاون منهاون ابن عمر نحوه وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق يروا أو يروا والناسي وعن جابر نحوه يروا وعاداه مسلم وما في البخاري عن ابن عمر قال لما فتح هذا المنصران أقام ابن الخطاب لحديثهم ذات عرق فظنوا أنهم اخفى النص فواقفه براه فاته وفق للصواب وما رواه أحمد والترمذي وحسنه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق العقبة وهو واد قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين بل المشرق تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو شبي مختلف فيه وقال ابن معين وأوزرعة لا يجتمع قال ابن عباس ذات عرق ميقاتها جامع (والأفضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من مكة) احتياطا (وأن أحرم) من الميقات (من الطرف الأقرب من مكة جاز) لأحرامه من الميقات (وهي) أي المواقيت السابقة (لأهلها) الذين تقدم ذكرهم (ولن مرحليها من غير أهلها من يريد بها أو مرة فان مر الشامي أو المدني أو غيرها) كالنصرى (على غير ميقات بلده) كالشامي يري الحليفة (فاته يحرم من الميقات الذي مر عليه لأنه صار ميقاته ومن مثله دون الميقات أي بين الميقاتين) كاهل خيل وسفان (فيقاته من موضعه) خبر ابن عباس (فان كان له منزلان جازان يحرم من أقربهما إلى مكة أو الأولى) أن يحرم (من البعد) عن مكة كما تقدم في طرف الميقات (وأهل مكة ومن بها) أي مكة (من غيرهم سواء كانوا في مكة أو في الحرم) كني وزد لفة (فإذا أرادوا العرفق للحل) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعرضه من التعميم متفق عليه ولأن أهل العمرة كلها في الحرم فلم يكن يذم من الحل لجميع في أحرامه بين الحل والحرم بخلاف الحج فاته يخرج إلى عرفة فيفصل الجمع ومن أي الحن أحرم جاز (ومن التعميم أفضل) الفهر السابق (وهو) أي التعميم (أدناه) أي أقرب الحل إلى مكة وقال أحمد كما تبا عده وأعلم فلا جرح وفي التعميم والمستوعب الجسرانة لا حتمارة عليه الصلاة

ما أفطره وأخرج قديته اعتبارا وبقيت الوجوب (وسن فطره ذكره صوم) مما قر (سفره صرولو بلا مشقة) لحديث ليس من البر الصيام في السفر متفق عليه ورواه النسائي وزاد عليه حكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها وإن صام أجرا نصا لحديث هي رخصة من الله أن أخذ بها الحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه رواه مسلم والنسائي (للسافر) من وجوب عليه الصوم برميان (ليقطر) فيه (حربا) أي السفر والأفطار أما الفطر فلم يدم العذر البع وهو السفر للمباح وأما السفر فلاه وسيلة إلى الفطر المحرم (و) سن فطره ذكره صوم (لغير مرض يعطش أو غيره) لقوله تعالى يري الله بكم اليسر ولا يريكم العسر ولا في معنى المرض لتضره بالصوم وسن فطره (و) كرمصم لإخوف مريض وحادث به في يومه مرض (ضرر أو زائدة أو طوله) أي المرض (بقول) طيب علم (نقة) لقوله تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فوله يري الله بكم اليسر ولا يريكم العسر وبما الفطر ليس مريض قادر على صوم يتضرر بتركه التداوي ولا يمكنه فيه من يرمي بخاف تركه إلا كحال وكاحتقان ومداواة مأمومة أو جائفة (وجاز وطه لمن به مرض ينتفع به) أي الوطه (فيه) أي المرض كالدواوة (أو) به (شني) ولم تندفع شهرته بدونه (أي الوطه) وخفاف ينفق أنثى (لن يوطه) ولا

تعالى فعد من أيام آخر (حالم
يتعدى القضاء عليه) (شقي
يقطع) لكل يوم منكم
(ككبر) ما جاز من صوم (ومنى
لم يمكنه) الوط طلق الشقي
(الافساد صوم موطوءة) ما لم
تندفع شهوة باستمنا يده أو يد
زوجته أو جاريته ولا مباشرة
دون الفرج (جازه) الوط
(ضروزي) أي دعاء الضرورة
اليه كاكل من مطر ميتة فان
كانت حائض وصائمة طاهرة
من زوجة أو سري (ة) وطه
طاهرة (صائمة أو من) وطه
(حائض) نهي الكتاب عن
وطه الحائض وتعدى ضرره
(وتستين) للوط (من لم يطلع)
عن زوجة أو أمة مباشرة
كجنونة وكتائبة التحريم افساد
صوم بالبالغة بالضرورة اليه
(وان نوى حاضر صوم يوم)
برمضان (وسافر في اثنتائه) أي
اليوم طسوا أو كرها (فله
الفطر) انظر الآية والاصار
والمرض الطاري ولو فعله
بخلاف الصلاة لانها حيت وجب
انعامها لم تقصر لا كتيها وعدم
مشقة انعامها (اذ اخرج) أي
فارق بيوت فريته العار وشعوه
على ما تقدم لانه قبله لا يسي
مسافرا (والافضل) لحاضر نوى
صوما سافر في اثنتائه (عده)
أي الفطر نحو جانم الخلاف
(وكره صوم حامل ومرض
حائضا على انفسهما أو) خافنا
على (الولد) كالمرض وأولى
(وبعضيان الفطر) عدو أيام
فطرهما لفترتهما على القضاء
والاطعام عليهما لانهما كالرقيق

والسلام منها) (وباقى آخر صفة الحج) عند الكلام على صفة العمرة (فان أحرموا) أي أهل مكة
وحرمها (من مكة أو من الحرم انقصد) إحرامهم بالعمرة لأهل بيتهم له وبخلافه الميقات لا ينعين
الانقضاء لكن أحرم بعد الميقات (وفيهم) لخلافه الميقات كن جاوز الميقات بالأحرام (ثم ان
خرج الى المحل قبل انعامها) أي العمرة (ولو بعد الطواف آخراته عمرة) عن عمرة الإسلام لان
الأحرام من المحل المشروع له ليس شرطاً لعمرة النسك (وكذا) تجزئه العمرة (ان لم يخرج) الى
المحل المسبق (قدّمه في المتن) قال الشافعي والشافعية هو المشهور وفوات الأحرام من الميقات
لا يقتضي البطالان) لان الأحرام من الميقات ليس شرطاً (فان أحرم) من مكة أو الحرم
فان زاد لم عليه لأجل إحرامه بالعمرة من مكة نقلياً للعج (على العمرة لاندراجها فيه وسقوط
أنعامها (وان أداها) أي الذين بمكة أو الحرم (الحج) فانهم يجرمون (من مكة مكيكان) الحجاج
(أو غيره اذا كان قريبا) أي بمكة (من حيث شاعها) لقوله جابر بن عبد الله رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
لما حللنا نأمنهم من الأبطح ورواه مسلم (ونصفه) في رواية حرب (من المسجد وفي الأضاح
والهيج من تحت الميزاب) ويسمى الهيج (ويجوز) إحرامه (من رآه الحرم) لما تقدم
(و) يجوز إحرامه (من المحل كالمعزة) وكذا خرج الى الميقات الشرعي ومع القاضي وأصحابه
وجوب إحرامه من مكة والحرم (ولاد عليه) لعدم الدليل على وجوبه (ومن لم يكن طريقه
على ميقات) من المواقيت السابقة كعدان فلان في طريق العرب (أو خرج من الميقات) بأن
مشى في طريقه لغيره (فإذا حاذى أقرب المواقيت اليه) أي الى طريقه (أحرم) لقوله عمر
انظر واحداً وهما من قديد رواه البخاري ولا يعرفها إلا الجاهلون والتقديرات فإذا اشتبه دخله
الاحتياط كالقبلة (وبسبب الاحتياط مع جعل الميقات) اد الإحرام قبل الميقات حائز وتأخير
عن إحرام (فان تساوا) أي الميقاتان (في الأقرب اليه) أي الى طريقه (ة) انه يجرم (من)
حذو (ابعد ما عن مكة) من طريقه (ومن لم يجد ميقاتاً أحرم من مكة بقدر مسرتين) فان
أحرم ثم علم بعد ذلك جاوز ما يحاذى الميقات غير محرم عليه عدم كاله في الشرح قال المبدع
وهو من كاله في الرعاية قال في المبدع وهو معناه قد معرفة الميقات ومناه في الفروع
فصل * ولا يجوز لمن أراد دخول مكة أو دخول (الحرم أو) أراد (نسكاً تجاوز الميقات
غير إحرام) لانه عليه الصلاة والسلام وقت المواقيت ولم ينقل عنه ولا عن أحد من أصحابه أنهم
فعلوا زواها بغير إحرام وعن ابن عباس مرفوعاً لا يدخل أحدهم مكة إلا بإحرام فيه ضعف فانه من
رواية حجاج ومحمد بن خالد الواسطي وظاهر كلامه أنه لو أرادها العبادة أو زيارة فانه لم يلزمه نص
عليه واستشاره الا كثرون لانه من أهل فرض الحج ولعدم ترك رحلته فان لم يرد بالحرم ولا
نسكاً لم يلزمه بغير خلاف لانه عليه الصلاة والسلام وأصحابه أو أبا ذر رضى عنهما وكانا يسأرون
للهما في يوفى بنى الخليفة بغير إحرام (ان كان حراماً لم يكف) بخلاف الرقيق والكافر وغير
المكلف لانهم يسأرون أهل فرض الحج (فلو جاوز) أي الميقات (رقيقاً أو كافراً أو غير
مكلف ثم زعمهم) الأحرام (ان عتق) الرقيق (واسلم) الكافر (وكاف) غير المكلف (أحرموا
من موضوعهم) لا تفحص دون الميقات على وجه صحيح فكان له ان يجرم منه كاهل ذلك
المرضع (ولاد عليهم) اذا أحرموا من موضوعهم لانهم لم يجاوزوا ميقاتهم بالأحرام (الاقتال
مباح) لفعله عليه الصلاة والسلام ولم يفتح مكة وعلى رأسه المقتر ولم ينقل عنه ولا عن أحد
من أصحابه الأحرام يومئذ (أو خوف) أي والأمن تجاوز الميقات لخوف الحاقاله بالقتال المباح
(أو حاجة متكررة كخطاب وبيع) بالبيع وهو رسول السلطان (ونقل الميرة لولا بدواحتشاش
وتحذو ذلك) لما دوى حرب عن ابن عباس لا يدخل انسان مكة الا محرماً أو آمناً أو طالباً

تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس كأنه رخصة للشح الكبير والمراة الكريمة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعمتا مكان كل يوم مسكنا والمسلم والمرضى إذا خافتا على أولادها أن يفطرا واطعمتا رواه أبو داود وروى عن ابن عمر ولا يفطر بسبب نفس عاجزة من طبرني أطلقه فهو جيت به الكفارة كالشيخ الهرم (وتجزئ) كفارة (إلى) مسكين (واحد) جهة واحدة قاله في الفروع وظاهر كلامهم إخراج الطعام على الغلو وجوبه وهذا أيسر وذكر صاحب التحرير أن في به مع القضاء مع لأنه كالتكليف فان خافا على أنفسهم ما حفظ أو مع الولد لا الطعام للمريض (ومضى قبل ربيع ثدي غيرها) أي أمه (وقد ان يستأجره لم يفطر) أمه لعدم الحاجة إليه (وظاهر) أي رخصة للغير غيرها (كام) في اباحة فطران خافت على نفسها أو أضيع فان وجب الطعام (د) على من يؤنه (وتغير لبنها) أي الفطر المستأجره للارضاع (سبب) صومها أو نقص لبنها لصومها (فلمستأجرها) انفسخ (للاجرة دفعا للضرر) (وتجبر) بطلب مستأجر (على) فطران تأذي الرضيع بصومها فان قصدت الاضرار أتمت ذكره ابن الزاوي وقال أبو الخطاب ان تأذي المني ينقصه أو يتغيره زنها الفطر (ويجب الفطر على من احتاجه) أي الفطر (لا تأذ معصوم من مهلكة) كغرق وهو لانه يمكنه تدارك الصوم بالقضاء بخلاف الغرق في ضرره ومن خاف تلفا بصومه أجزاء صومه وكرهه

وأصحاب مناقبها احتج به أحد (ومضى يرد إلى قربة بالخل) اذ لو وجب عليه الاحرام لادى إلى الضرر والشفقة ومعنى شرها قال ابن عقيل وكهنة المسجد في حق فيه الشفقة (ثم ان بدا له) أي لمن لا يلزمه الاحرام من تقدم ذكرهم عن تشكر راحته والمضى المتردد في قدره بالخل (النك أو بدا) لمن لم يرد الحرم ارادة الحرم أو التمسك (أحرم من موضعه) لا مصادرا كاهل ذلك المكان ولأن من منزله دون الميقات لو خرج إليه ثم عاد لم يلزمه شيء (ومن تجاوز) الميقات (بلا احرام لم يلزمه قضاء الاحرام) الذي فاته من الميقات وبقي حكم رجوعه إليه (وحيث أزم الاحرام من الميقات لم يخلو مكة) أو الحرم (لأنه لطف وسعى وحلق وحمل) من أحرامه (وأبى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه دخول مكة محلين ما عمن نهار وهي من طلوع الشمس إلى صلاة العصر رواه) الإمام (أحد لا قطع شعر) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قام القدم يوم فتح مكة فداها الله أتى عليه فقال إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يصل لأمر يؤمن بالله واليوم الآخر أن يدخلها وما ولا يعضدها خضرة فان أحد تعرض بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله قد أرسله ولم يأذن لكم وأغا أكلتني ما عمن نهار وقد عادت حرمتها لحرمته لا يبلغ الشاهد متمكنا الثابت (ومن تجاوزه) أي الميقات (يريد النك) بلا احرام (أو كان النك فرضه) بأن يهجم أو يعقر (ولو) كان (جاهلا) بالميقات أو الخدم (أو أناسا لذلك أو مكرهه) بأن يرجع إلى الميقات (يعبر منه) لا بموجب أمكه فله فله من كثير الواجبات (ما لم يخف فوات الحج أو يخف فوات) (غيره) تخوفه على نفسه أو أهله أو ماله (فان يرجع) إلى الميقات (فأمر منه فلا دم عليه) لأنه في الواجب عليه كالمسلم بجوارحه ابتداء (وان أحرم بدونه) أي الميقات (من موضعه) أو غيره لمضر أو غيره فليهدم) الحديث ابن عباس مرغوا من ترك نكاحه فليهدم دم ولركه الواجب (وان وجع محرما إلى الميقات لم يسقط الدم برجوعه) نص عليه لا بموجب تركه أحرامه من عقابه فلا يسقط كالمسلم يرجع (وان أفسد نكاحه هذا) الذي تجاوزه الميقات بلا احرام (لم يسقط دم الجوارزة) نص عليه كدم مغرور ولانه الاصل ونقل عنها تسقط لأن القضاء واجب (وبكره) أن يحرم قبل الميقات (المكافى لما روى الحسن ان جرمان بن حصين أحرم من مصر قبل ذلك عمر فغضب وقال يا سمع الله الناس أنذر جلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم من مصر وقال ان عبد الله بن عامر أحرم من خراسان فلما أتاه على عثمان لأمه فيما صنع وكرهه له رواه جاسم والاثم وقال البخاري كره عثمان أن يحرم من خراسان أو كره ما ن وروى أبو يعلى المودلي بإسناده عن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمتع أحدكم بحلته ما استطاع فله لا بدري ما به مرض في أحرامه أو ما حديث أسفة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أهل بيعة أو غيره من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجب له الجنة مثل عبد الله بن عبد الرحمن أبيه قاله رواه أبو داود وقال القاضي معنى أهل قصده من المسجد الأقصى ويكون أحرامه من الميقات (و) بكره أن يحرم (بالهجم قبل أن يهره) لقول ابن عباس من السنة أن لا يحرم بالهجم إلا في أشهر الحج رواه البخاري ولانه أحرم بالصادقة قبل وقتها فاشبه ما أحرم قبل الميقات المكافى (فان فصل) بأن أحرم قبل الميقات المكافى أو الزماني (فهو محرم) حتى أبرا المنذر الصفة في تقدمه على ميقات الكفار أجماعا لا قبل جماعة من الصحابة والتابعين ولم يقل أحد منهم انه لا يصح بدل هذه أحرامه بالهجم قبل أن يهره قوله تعالى يستولونك من الأهلية حتى لم يراقبت نفسا والمهج وكلها مراقبت للناس فكذلك الحج وقوله تعالى الحج أشهر معلومات أي معظمة في أشهر لقوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة أو بغيره وهو لانه يمكنه تدارك الصوم بالقضاء بخلاف الغرق في ضرره ومن خاف تلفا بصومه أجزاء صومه وكرهه

أراد حج الفتح وإن أضمر الاحرام أضمرنا له الضحية وانقص من الجوارز والمضرايم وقول ابن عباس محمول على الاستصحاب (ولا يستعد) أى بتقلب (احرامه بالحج) قبل ميقاته المكانى أو الزمانى (هجرة) خلافا لما اختاره الأجرى وابن حامد نقل الطائفة وسندى بلزمه الحج إلا أن ينقص به مرة فله ذلك على ما بقى (وميقات الهجرة) الزمانى (جميع العام) لعدم التحصن لها بوقت دون آخر (ولا يلزمه الاحرامها يوم النحر) لا يوم (هجرته) لا (أمام التشريق) بل الطواف المحرم إذا ااصل عدم الكراهة ولا دليل عليها (وأشهر الحج تنولوزو واقعة) بالفتح والكسر (وعشر من ذى الحجة) بكسر الحاء على الأشهر رواه ابن عمر فروعا قاله جمع من الصحابة (فيوم النحر منها هو يوم الحج الأكبر) نص عليه قبله ابن العشر بإطلاقه لإمام كالأئمة قاله القاضي والموفق وغيرها المرب تغلب التأنيث في المدخلة لسبق اليائى فتقولس ناهشرا وإنما فات الحج بغير يوم النحر لخروج وقت الوقوف فقط والجمع بطلى على اثنين وعلى اثنين وبعض آخر كعدة ذات القرو

بمرض يخوفهم من صنعه شاقة
وتضرب ربه كما وخاف ثلغا أنظر
وقضى ذكره الأجرى (وليس
لن أبيع له فليس رمضان)
كسافر (صوم غيره) أي رمضان
(قبه) أي رمضان لأنه لا يصح
غيره فمرض به (تقه) ينكر
على من أكل في رمضان
ظاهرا وإن كان هناك عذرة
القاضي وقال ابن عقيل إن
كانت عذرا خفيفة منع من
إظهاره

﴿ باب الاحرام والتلبية ﴾ وما يتعلق بهما ﴿

(وهو) أى الاحرام لقمة نية الدخول فى الحرم يقال اشقى اذا دخل فى الشناو اربع اذا دخل فى
الربيع وشرا (نية النسل) أى الدخول فيه لانيته لصح أو بعقر (سمى) الدخول فى النسل
(احراما لان الحرم باحرامه حرم على نفسه أشياء كانت مباحة له) من الذكاح والطيب وأشياهم
الباس ونحوها ومنه فى الصلاة تخبرها التكبير (وبين لمرده) أى الاحرام (ان ينقل ذكرا
كان أو أنثى ولو حاضا لنفسه) لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أسماء بنت عميس وهى نفساء
ان تنقل وروا مسلم وأمرا عائشة ان تنقل لاهلال الحج وهى حائض (فان رجعا) أى
الحائض والنفساء (الطهر قبل الخروج من المقات) سحب) لها (ناخير) الفسل (حتى
تطهر) ليكون أكل لها (والأى وان لم تجزوا الطهر قبل الخروج من المقات) اغسلنا
فسل الطهر لما تقدم ولان مجازة للبقايا بالأحوام غير جائزة ما تقدم (ويتيم عادم الماء)
لأحوام وكذلك العاخر من استعماله كسائر ما يصب له الفسل (وتقدم) فباب الفسل (ولا يعسر
حده بعد غسله قبل احرامه) كحده بعد غسل الجمعة وقبل صلاتها (و) (يسن لمريد الاحرام
ان يتنظف بازالة الشمر من حلق العانة وقص الشارب ونصف الأبط وتقليم الأظفار وقطع
الرايحة الكريمة) تقول ابراهيم كالأول يستحبون ذلك ثم يلبسون أحسن ثيابهم ورواه سعيد ولان
الاحرام عبادات فمن قبل ذلك كالجعة ولان محلة تطول (و) (يسن لمريد الاحرام) ان يتنظف ولو
امرأه بدنه سواء كان) الطيب (يمتنع عنه المسك أو أثره كالعود والجوز وما والورد)
تقول عائشة كنت أطيبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحوامه قبل أن يحرم رواء البضاي
وقالت كائى أنظر الى وبيس المسك فى عراقيق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق
عليه (ويستحبها) أى لمز أفاذا أرادت الاحرام (خضاب بخاء) تحدث ابن عمر من السنة
أن تدلك المرأة ذنبا فى حنائه من الزينة أشبه الطيب (وبكرة تطيبه) أى لمز يد الاحرام
(توبه) ورواه الآجرى (على الأول) ان تطيبه) أى طيب لمز يد الاحرام توبه (فله استعماله)
أى استعماله لبيس (ما لم يترعه فان ترعه فليس له لبيس أو الطيب به) لان الاحرام يمنع الطيب
وليس المطيب دون الاستدانة (فان فعل) أى لبيس بعد ترعه (وأثر الطيب باق) لم يفسده حتى
ذهب فدى لاستعماله الطيب (أو نقله) أى الطيب (من موضع من بدنه الى موضع) آخر

فصل وشروط الصوم (كل يوم واجب في معينة) له بان يعتقد انه يصوم من رمضان وتضاعه او ثلثه او كفارة لان كل يوم عبادة مفردة لانه لا يفسد يوم بفساد يوم آخر وكالفناء (من الليل) الحديث من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له رواه ابو داود والترمذي والنسائي والدارقطني عن حمزة عن عائشة عن عرو عن لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له وقال اسناده كله ثقات وكالفناء واول الليل واوسطه وآخره محل للنية بأي جزء فوي فيه اجزاء (ولو اتي بعدها) أي النية (لبدلها في الصوم) لالنية كأي كل وشرب وجوع نفاها غير ولان الفقهائي اباح الاكل لآخر الليل فلو طلبه فأتى فمهلها وان نوت حائض مسوم السد والواجب وقد عرفنا انها فظهر لي لا يصح المشقة المقارنة (ولا) فتعتبر (نية الفرضية) بان يتوى الصوم فرضا لاجزاء التمتع فهو كالصلاة (ولو فوي) ليلة الثلاثاء من شعبان (ان

عُدَّامَنْ رَمَضَانَ فَرَضِي (أَوْ الْأَذَى وَحِب) عَيْتَمَنْ قَضَاهُ أَوْ نَذَرَ أَوْ كَفَّارَةً ٥٦٥ (وَعَيْتَ) أَيِ الْوَاجِبِ (بِنَيْتِ لَمْ تُخْرِجْهُ) إِنْ

بَانَتْ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّ رَمَضَانَ وَالْحَسَنَ ذَلِكَ الْوَاجِبُ لِعَدَمِ جُزْمِهِ بِالنَّيْتِ لِاحْتِدَامِ (الْأَن) قَالَ لِلْمَلِكِ الشَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ عُدَّامَنْ رَمَضَانَ فَرَضِي (وَالْأَنَافَا مَطْفُ) لِيُخْرِتَهُ إِنْ بَانَتْ مِنْ رَمَضَانَ لِأَنَّهُ بَعِيَ عَلَى أَصْلِهِ لَمْ يَبْشُرْ زَوَالَهُ وَلَا يَدْفَعُ تَرَدُّدَهُ لِأَنَّهُ حَكْمٌ صَوِّمُ مَعَ الْجُزْمِ (وَإِذَا نَوَى خَارِجَ رَمَضَانَ) صَرَمَ يَوْمَ (قَضَاهُ وَفَلَا) فَنَقَلَ (أَوْ) نَوَى قَضَاهُ (وَنَذَرَ) (أَوْ) نَوَى قَضَاهُ (كَفَّارَةً لِمَا ظَهَرَ) (يَوْمَ) (نَقَلَ) (الْمَاظِقَضَاءُ) وَالتَّنْذِرُ وَالْكَفَّارَةُ لِعَدَمِ الْجُزْمِ بِنَيْتِهِا فَتَسْقِي نَيْتَهُ الْعُسُومَ وَدَوَّهَ صَاحِبُ الْاِقْتِصَافِ بَانَ مِنْ عَلَيْهِ قَضَاهُ رَمَضَانَ لَا يَصِحُّ قَطْعُ رَمَضَانِ قَبْلَهُ (وَمَنْ قَالَ أَنَا صَائِمٌ عُدَّامَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّ قَضَاءَهُ لَشَيْءٌ الشَّكُّ) بِأَنَّهُ شَكَّ هَلْ يَصُومُ أَوْ لَا (أَوْ) قَضَاهُ (الْتَرَدُّ فِي الْعَزْمِ) فَلَمْ يَجُزْ بِالنَّيْتِ (أَوْ) (الْتَرَدُّ فِي الْقَضَاءِ) بِأَنَّهُ تَرَدَّدَ عَلَى نَوَى الصَّوْمِ بِهِ فَلَمْ يَجُزْ أَوْ لَا فَالْفِي شَرْحِهِ (لَمَدَتْ نَيْتَهُ) لِعَدَمِ جُزْمِهِ بِهَا (وَالَا) بِقَضَاءِ الشَّكِّ وَالْتَرَدُّ (فَلَا) تَقْسُدُ نَيْتَهُ لِأَنَّهُ قَضَاهُ صَوْمَهُ عَشْرَةَ أَشْهُ تَعَالَى وَتُوفِّقُهُ وَتُسَبِّحُهُ بِمَا لَا يَسُدُّ الْإِيمَانَ بِقَوْلِهِ أَمَّا مَوْثِقَانِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى غَيْرَ مَسْتَرَدِّ فِي الْحَالِ قَالَ الْتَقَاضِي وَكَذَلِكَ يَقُولُ فِي سَائِرِ الصَّادَاتِ لَا تَقْسُدُ كَرَامَتُهُ فِي نَيْتِهَا إِنْ أَيْدَامَ بِقُسْدِ الشَّكِّ وَلَا الْتَرَدُّ (وَمَنْ خَطَرَ بَقْلَهُ لِلْإِيمَانِ صَائِمٌ غَدَا فَقَدْ نَوَى وَكَذَلِكَ الْكُلِّ وَالشَّرْبُ بِنَيْتِ الصَّوْمِ) لَا يَحْتَمِلُ النَّيْتَةَ الْعَلَبَ قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ

(أَوْ تَمْلِكُ بِهِ سِدَّةً مَالِي) الطَّيِّبُ (بِهَا أَوْ نَحْوَهُ) أَيِ الطَّيِّبِ (عَنْ مَوْضِعِهِ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ) بِسَدِّ أَحْرَامِهِ (قَدَى) لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ الطَّيِّبَ (فَإِنْ ذَابَ) الطَّيِّبُ (بِالشَّمْسِ أَوْ بِالنَّارِ) فَسَالَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ دُونِ الْحَرَمِ (مَلَأَتْهُ عَلَيْهِ) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ فَنُفَضِّدُ سِجَاهَنَا بِأَسَلِكِ عُدَّةِ الْأَحْرَامِ فَذَاعَرْتُ لِحَدَا نَاسِلٍ عَلَى وَجْهِهِ أَقْبَرَاهَا الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَتَاهَا رَوَاهُ أَبُو يُونُسَ (وَبِشْنِ) لِمَنْ يَرِيدُ الْأَحْرَامَ (إِنْ بَلِسَ تَوْبِينَ أَيْضِينَ) لِحَدِيثِ خَيْرِ بْنِ أَبِي الْيَاسِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (نَظِيفَةً) لَنَا لِحَدِيثِهِ أَنْتَظِفُ فِي بَدَنِهِ فَكَذَلِكَ فِي ثِيَابِهِ (أَزَارُو) رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي وَغِيلِينَ فَالْزَادُ عَلَى كَتِفِهِ وَالْأَزَارُ فِي وَسْطِهِ) لِمَا رَوَى أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ قُورَةَ الْحَرَمَ أَحَدَكُمْ فِي أَزَارٍ وَرَوَاهُ يُونُسُ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ نَيْتُ ذَلِكَ وَقَدْ تَمَرَّدَ عَلَى الْخَلَاوِ فِي أَخْرَاجِ كَتِفِهِ الْأَعْيُنُ مِنْ الزَادِ أَوَّلَى (وَيَجُوزُ) أَحْرَامُهُ (فِي تَوْبِ وَاحِدٍ) وَقَدْ اتَّصَرَفَ فِي مَعْنَاهُ عَلَى عَاقِبَتِهِ (وَيُجْزَى) بِمَرِيدِ الْأَحْرَامِ (عَنْ الْخَطِّ) لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَحْرُمُ دَلَالَهُ وَكَانَ يَنْدِي فِي تَعَدُّهِ عَلَى الْبَلَسِ لَكِنْ أَوَّلَاوَاتُ تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ (وَبَلِسَ) تَعَلَّى لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْخَبَرِ وَهِيَ النَّاسُ وَمَوْلَا يَجُوزُ لِسِ الصَّوْمِ وَزَوَالُ الْجَمْعِ قَالَهُ فِي الْقُرْعِ (إِنْ كَانَ) الْحَرَمُ (وَجَلَا) أَمَّا الْمَرْءُ فَهَلْ بَلِسَ نَظِيفَةً فِي الْأَحْرَامِ (الْإِنْفَازُ) بِزَوَالِ بَاقِي تَرْجُحِهِ (وَالْخَطِّ) كَلِمَاتُهَا عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ فَالْقَبِيضُ وَالسَّرَاوِيلُ وَالْبُرْنَسُ وَالْقَمِيصُ كَذَا الْفَرْعُ وَغَيْرُهُ بِمَا يَصْنَعُ مِنْ بَدَنِهِ وَنَحْوُهُ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَيْتَابَةٍ (وَلَوْ بَلَسَ أَزَارًا وَمَلَاوَاتُ) انْتَشَبَ بِشَوْبِ خَطِّهِ أَوْ أَتَزَبَّجَ (لَا) لِأَنَّ ذَلِكَ لِسِ الْأَخْطِ الْمَصْنُوعِ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ (يُحْرَمُ) عَقِبَ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ (أَوْ) صَلَاةٍ (نَقَلَ) رَكْعَتَيْنِ (نَدْبًا) نَصَرَهُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَهْلٌ فِي دِرْصَلَةٍ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (وَهُوَ) أَيِ أَحْرَامِهِ عَقِبَ الصَّلَاةِ (أَوَّلَى) لِحَدِيثِ ابْنِ هُبَالٍ قَالَ لَأَنْ لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِذَلِكَ خَرَجَ حَاجًّا قَلْبًا صَدَى فِي مَجْدِهِ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتِهِ أَهْلُ الْحُجَّ حَسْبَ نَرِغَ مِنْ مَارَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَظَاهَرُ كَلَامِهِ فِي الْمُدْعِ وَالْمُنْتَهَى وَغَيْرُهَا أَتَعَقَّبُ صَلَاةً فَرَضِي أَوْ رَكْعَتَيْنِ نَفْلًا سَلَا (وَأَنْ شَاءَ) أَحْرَامُ (إِذَا رَكِبَ) وَأَنْ شَاءَ (أَحْرَامُ) (إِذَا سَارَ) قَبْلَ مَجَاوِزَةِ الْمَقَاتِلِ وَرَوَدُ ذَلِكَ كَلَمَةً عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ وَاجِبُ الْأَحْرَامِ حِينَ أَحْرَامُ مِنْ صَلَاتِهِ وَلِأَنَّ اسْتَوْفَاءَ رَحْلَتِهِ قَبْلَ أَهْلِ فَادْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ فَقَالَ أَحْرَامُ حِينَ اسْتَوْفَاءَ رَحْلَتِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَدْرِكُوا الْأَذَى شِمَارَ حَقِّي عَلَى الْبَيْدَةِ فَهَلْ فَادْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَنَا فَقَالَ أَهْلُ حِينَ عَلَا الْبَيْدَةُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْأَزْمُ (وَلَا رَكْعَةً) أَيِ الْتَنَفُّلِ (وَقَدْ نَهَى) لِلْأَخْبَارِ السَّابِقَةِ أَقَاتِ الْفَنَى (وَلَا مِنْ عَدَمِ الْمَاءِ وَالْتَرَابِ) أَوْ يَجْرَعُ مِنْ أَسْتِمْحَالِهَا لِقُرْءِ الْبَيْتِ طَعِصَ مَعَ هَامِشِ الْبُشْرَةِ لِقَدْ شَرَطُوهَ (وَلَا يَنْتَقِدُ الْأَحْرَامُ) الْبَائِنَةَ (لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) أَفْعَالُ الْبَائِنَاتِ وَغَايَةُ الْكُلِّ أَرَى مَا نَوَى وَلَا يَحِلُّ عَمَلُ عِبَادَةِ مُخْتَصَةٍ فَاتَّقَرَّ بِهَا كَالصَّلَاةِ (وَهِيَ) أَيِ النَّيْتِ (شَرْطُ فِيهِ) أَيِ الْأَحْرَامِ كَالنَّيْتِ فِي الْوَضُوءِ لَكِنْ سَقَطَ لِأَنَّ الْأَحْرَامَ وَهِيَ النَّيْتُ فَكَيْفَ يَقَالُ لَاتَنْتَقِدُ النَّيْتُ لِبَائِنَةِ وَأَنَّ النَّيْتُ شَرْطُ فِي النَّيْتِ مَعَ أَنَّهُ يُؤَدَّى إِلَى التَّنَاسُلِ وَأَمَّا الْجُرْدُ فَلَيْسَ رَكْنًا وَلَا شَرْطًا فِي النَّيْتِ إِلَّا بِتَقْدِيرِ مَا كَانَ الْجُرْدُ هَيْئَةً مُخْتَصَةً نِيَّةِ النَّيْتِ بِمَا طَلَبَتْ عَلَيْهَا فَاتَّخَذَ إِلَى النَّيْتِ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْحَيْثُ لَيْسَتْ كَائِدَةً بِخِصَابِلِ لَا يَدَّ مَعَهَا مِنَ النَّيْتِ وَاتَّهَلَا لَاتَقَرَّرَ إِلَّا غَيْرَهَا مِنْ تَلْبِيَةِ أَوْ سَوْقِ هَدْيٍ كَمَا يَتَبَيَّنُ عَلَيْهِ (وَيُسْتَعْيَبُ) التَّلْفِظُ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ (فِي مَقْصِدِيهِ) نَسْكَاهُمَا (لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) نَعْلُ مِنْ مَعْقِفِ حَبْلٍ أَوْ دَاوِدَ وَلَا أَنْ أَحْكَامُ ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ فَاسْتَوْفَى نَيْتَهُ لِيَتَبَيَّنَ عَلَيْهِ مَقْصَدُهُ (وَنِيَّةِ النَّيْتِ) كَالْفِكَالِ فَلَا يَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى تَلْبِيَةِ وَلَا سَوْقِ (هَدْيٍ) لِقَوْلِهِ أَفْعَالُ الْبَائِنَاتِ بِالْبَائِنَاتِ (وَأَنْ لَيْ) أَوْ سَاقِ هَدْيٍ مِنْ غَيْرِنَهُ لَمْ يَنْتَقِدْ أَحْرَامَهُ (الْجَبَرُ) وَلَوْ تَقَى بِشَرِّهِ نَوَاهُ مِنْ نَوَى الْعَمْرَةِ فَيَسْبِقُ لِسَانُهُ إِلَى الْحُجَّ أَوْ

هُوَ حِينَ يَتَقَشَّى عَشَاءَ مَنْ يَرِيدُ الصَّوْمَ وَطَعْنًا يَفْرُقُ بَيْنَ عَشَاءِ لَيْلَةِ الْعِيدِ وَعَشَاءِ لَيْلَةِ رَمَضَانَ (وَلَا يَصِحُّ) أَحْرَامُ (عَنْ جَنْ) جَمِيعِ النَّهَائِ

بالعكس) بأن ينوي الحج فيسبق له إلى العمرة (انعتقد) إحرامه (عما فاه دون ما فاه) لأن
 النية محله القلب وتقدم نظيره في الوضوء (و ينعتقد) إحرامه (حال جهاده) لأنه لا يخرج منه
 (و يدل) أي يفسد (إحرامه) أي جامع فيضي في فاه وهو يقضيه كأي (و يخرج
 منه) أي من الإحرام (ردة) لصوم قوله تعالى إن شئت ليجعلن عملك (لا) يخرج منه
 (يجنون) وانما هو كرموت) غير المحرم الذي وقفت راحلته (ولا ينعتقد) الإحرام (مع وجود
 أحدها) أي الجنون أو الأغشاء أو السكر لهدم أهليته للنية (وتقدم بعض ذلك) موصفا (فإذا أراد
 الإحرام نوى بقلبه قائلا بليانه اللهم إني أردت الفسق الفلاني ففسره له وتقبله معنى) ولم يذكر
 مثل هذا في الصلاة لقصر مدتها و بمرها عاده (و أن جسي جاس فحسب على حيث حبستني أو على
 أن أحل وهذا الاشتراط سنة) في قول عمر وعلى بن مسعود وعمار و بقيد هذا الاشتراط (إذا
 عاقه هدو أو مرض أو ذهاب نفقة أو خطر أيق ونحوه) أن (الحلل) قوله صلى الله عليه وسلم
 أضباعه بنت الزبير حين قالت له إني أردت الحج وأدنى وجهه فقال عني واشترطى وقولي اللهم
 عسلى حيث حبستني متفق عليه زاد النسائي في رواية أسناده ما جسد فان لك على بك
 ما استنيت ولقول عائشة لعمرو قال اللهم إني أردت الحج فان تيسر والأعمره (و) يفيد هذا
 الاشتراط أيضا (أنه في حل بذلك) أي بسبب عذر ما تقدم (ولأنه) عليه نص عليه قال
 في المستوعب وغيره إلا أن يكون معه هدى فيلزمه غيره (وإن) آخر باب القوات والأحصار
 فان اشترط بما يؤدى معنى الاشتراط كقوله اللهم إني أردت التسليم الفلاني أن يسرى والأفلا
 خرج على حاز) لأنه في معنى ما تقدم في الخبر (وإن قاله) في إحرامه (متى شئت أحلته) أن
 (أهدته) لم أنضه لم يعج) اشتراط لأنه لا هدر في ذلك (وإن نوى الاشتراط ولم يلفظ به لم يفسد
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم أضباعه) بضم الصاد بنت الزبير (قولي عسلى) أي مكان أحلالي
 (من الأرض حيث حبستني) والقول لا يكون إلا باللسان
 فصل وهو أي مرد الإحرام (تخير بين التمتع والإفراد والقران) ذكر جماعه أجماعا
 لقول عائشة خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فقل من أراد منكم أن يهل بجمع وعمره طيفعل
 ومن أراد أن يهل بعمره قليل قالت وأهل بالحج وأهل به ناس معه وأهل ناس بالعمرة والحج
 وأهل ناس بالعمرة وكنت فحين أهل بعمره متفق عليه وذهب طائفة من السلف والخلف
 أنه لا يجوز إلا التمتع وقاله ابن عباس وكذا التمتع عمر وعثمان ومعاوية وابن الزبير وبعضهم
 القران روى الشافعي عن ابن مسعود أنه كان يكرهه (وأفضلها التمتع) في قول ابن عمر وابن
 عباس وعائشة وجم ونص عليه فرواية صالح وعبد الله وقال لأنه أحرامه به النبي صلى
 الله عليه وسلم قالوا حاق بن إبراهيم كان أخيرا راي عبد الله الدخول بعمره لقوله عليه الصلاة
 والسلام واستقبلت من امرئ ما استقبلت ما سقت الهدى وألحلت معك وفي الصحيحين أنه أمر
 أصحابه بما طافوا وسوا أن يصعدوا ما طافوا من ساق هدى ما نويت على إحرامه كسوته الهدى
 وناسف ولأنه لهم الآلى الأفضل ولا يتألف الأعلى لا قبل أمرهم بالفسخ ليس لفصل التمتع
 وانما هو لا اعتقادهم هدم جواز العمرة في أشهر الحج لأنهم لم يعتقدوه ثم لو كان مخصص به من
 لم يسق الهدى لأنهم سوا في الاعتقاد ثم لو كان مخصصا لاعتقاده جوازا فها جعل الله فيه
 سوق الهدى ولأن التمتع مخصوص عليه في كتاب الله ولأنه ما فاهما كما عليه وحده السمر
 والمسهولة مع زيادة كسلك وهو الدائم قال في رواية أبي طالب إذا دخل بعمره يكون قد جمع الله
 له حجة وعمره ردا (ثم الأفراد) لما في الصحيحين عن ابن عباس و جابر أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أفرد الحج وقال عمر وعثمان وجابر هو أفضل الأناسك ما ذكرنا ولا يتألف بالحج تامان

أخرى به يدع طعامه وشربه من
 أجل فاضأ الترك إليه وهو
 لا يضأف إلى الجنون والمضي
 عليه فلم يجزوا للنية وحدها
 لا تقضى (و يصح) الصوم (عن
 أفاق) من جنون أو غشاء (جرا
 منه) أي النهار من أوله أو آخره
 حيث ثبت النية للصحة إضافة
 الترك إليه إذن وبغارق الجنون
 الحيض لأنه لا يمنع الوجوب بل
 الصلوات يحرم فعله (أو أن جميعه)
 أي النهار يصح صومه لأن النوم
 عادة ولا يزول الإحساس به
 بالنكيلة لأنه متى نبأته (و يقضى
 معنى عليه) زمن انغماؤه لأنه
 مكلف (نقطة) أي دون الجنون
 لأنه غير مكلف لأنه مدة الأغشاء
 لا تعلق له بالوالتشأ ولا به على
 المعنى عليه (ومن نوى الأنظار)
 أو تردد فيه (فصكمن) لم
 ينو) الصوم لقطعه النية لا كمن
 أكل أو شرب (فيهم أن نويه)
 أي صوم اليوم الذي نوى الأنظار
 فيه (نقلنا غير رمضان) نصا
 (ومن قطع نية) صوم (نذرا أو كراهة
 أو قضاء ثم نوى) صوما (تفسلا
 مع) نفسه حرمه في الإفروع
 والتفريع ورد صاحب الاقتناع
 في القضاء بما تقدم (وإن قلب)
 صائم (نية نذر أو قضاء على نقل
 مع) كقلب فرض الصلاة نقل
 وخاف في الاقتناع في قلب القضاء
 لما سبق (وكره) له ذلك (لغير
 غرض) جميعه كالصلاة (و يصح
 صوم نفل منه من) أثناء النهار
 ولو) كانت (بعد الزوال) نصا
 وهو قول معاذ بن جبل وابن
 مسعود وحديثه بن أبيان حكاه
 عنهم ما عني في رواية حرب حديث عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم

فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا قال فاذن صائم ثم صام رواده الجماعة الا البخاري ٥٦٧ ولان احتارنه التثبيت لئلا الصوم

يقوت كثيرا منه لانه قد يبدوله الصوم بالنهار لقشاط أو غيره فوضع فيه ذلك كما وضع في نقل الصلاة ترك القيام وغيره ولان ما بعد ازوال من النهار فاشبه ما قبله بلطفه وبه يتقبل لتليل المنع بعده بان لا يكثر خلا من نية فان ما بين طلوع القمر وازواله يذهب على ما بين الازوال والغروب وبمحكم الصوم الشرعي الثابت عليه من وقتها أي النية لحديث وانما لكل امرئ ماوى ومأمله ليوجد فيه قصد القرية لكن بشرط ان يكون ممكنا عنه عن المفصلات تحقيق معنى القصر بتسكمه الصوم في القدر المأمور (فيصح تقوع من طهرت) في يوم (أو) من (اسلم في يوم لم يأتيا) أي التي طهرت من اسلم (فيه) أي ذلك اليوم (وعند) من أكل ونوب ونحوها كالجامع

باب ما يفسد الصوم فقط وما يقصده (ووجب الكفارة) وما يتعلق بذلك

(من) أي صائم (أو) كل أو شرب أو استعمل في أفقه من أو غيره فومصل السلطة أو دماغه في الكفا إلى خياشيمه فصدومه (أو) استعمل أو دأوى الجائفة فومصل (الدواء إلى جوفه) فصد صومها (أو) كحل بها أي شئ (علم وصوله إلى حلقه) لوطو به أو برودة (من كل أو صبر أو قعود أو زور أو تأخير أو غير) أو سبر مطيب (فصد صومه لان العين متفوتان لم يكن معتادا بخلاف المسام كدهن واه) (أو

غير احتياج إلى آخر وأجاب أصحابنا عن الخبر انه أفرد على الجمع عن عمل العمرة وأهل الجمع فيما يجمع من أكثر الابات من حائز كراهية فقط وأجاب أحد في رواية أي طالب بان هذا كان في أول الامر بالمدينة أحرم بالجمع فلما دخل مكة نسخ على أصحابه وتأفف على التمتع لأجل سوق الهدى فكان انما أزيل (تم القرآن) وتقدم أنه عليه الصلاة والسلام حج قارنا والمواضع منه (وصفة التمتع أن يحرم بالعمرة) أطلقه جماعة منهم صاحب المحرر والوجيز وجم آخر من الميقات أي ميقات بلده (في أشهر الحج) نص عليه وروى عنه ما يساند جدي عن جابر ولا يخلو لم يحرم به في أشهر الحج ليجتمع بين التمكن فيه ولو لم يكن معتقلا (وبقرغ منها) أي يخلل قاه في المستوعبه لانه أحرم بالجمع قبل الفصل من العمرة كان قارنا واجتماع التمكن أي التمتع والقران ولعل صاحب المبدع عنهم ذلك حتى قال وفيه نظر (ثم يحرم بالجمع من مكة أو قرب منها) نقله حرب وأبو داود وأبو داود عن عمره قال إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع وإن خرج ورجع فليس متمتع وعن ابن عمر نحوه وبشرط كما يأتي أن يحج في عامه لقوله تعالى فمن تمتع وطاهره يقتضي التمتع بالعمرة ولو أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون متمتعاً فلا يكون متمتعاً في الحج من عامه أولى وما ذكره المصنف من اشتراط الأحرار من مكة أو قرب منها يمتنع فيه التمتع والتأني والرايتين والحاو بين والتأني عليه أكثر الأصحاب عدم التقييد ونسبه في القروى إلى الأصحاب منهم صاحب المذهب وموسى الذهب والخلاف ذكره في الأناصير وقطع بعدم التقيد في المنهي (والأفراد أن يحرم بالجمع مفردا إذا فرغ منه) أي من الحج (اعتمر مرة الاسلام) كانت باقية عليه (بان لا يمكن أن يقابل (والقران أن يحرم مجامعا) لقوله عليه الصلاة والسلام (أو يحرم به مرة ثم يدخل عليه الحج قبل الشروع في طوافها) ما روت عائشة قالت أمطنا بالعمرة ثم أدخلناها الحج وفي الصبيح ان ابن عمر نقله وقال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيح انه أمر عائشة بذلك فان كان شرع في طواف العمرة لم يصح ادخاله عليها لانه شرع في الفصل من العمرة كما لو سعى (الا لمن معه الهدى فيصح) الإدخال (ولو بعد السعي) ينته على المذهب انه لا يجوز له الفصل حتى يبلغ الهدى محله (ويصبر قارنا) يزم به في البدع والشرح انتهى هنا وهو مقتضى كلامه في الأناصير وقال في القروى وشرح المنهي في موضع آخر لا يصبر قارنا (ولا يعتبر له) ادخال الحج على العمرة (الأحرار به) أي الحج (في أشهره) لهمة الأحرار به قبلها كما تقدم (وار أحرم بالجمع ثم أدخل عليه ما نعتهم به) يصح أحرارها (لانه لم يرد به أثر ولم يستفده فائدة بخلاف ما سبق (ولم يصبر قارنا) لانه لا يلزمه الأحرار الثاني شئ (وعلى القارن كالفرد في الأجزاء) نقله الجماعة (وبسطة ترتيب العمرة وبصير الترتيب للجمع كما بناه الحلاق إلى يوم النحر فوطو وقبل طواف القدوم) وكان لم يدخل مكة قبل ذلك أو دخلها ولم يطف لقدومه (لا يفسد عمره) أي إذا وطئ وطأ لا يفسد الحج مثل أن وطئ بعد الفصل الأولى فانه لا يفسد حجاً وإذا لم يفسد حجاً لم يفسد عمره (لقول عائشة وأما الذين جمعوا الحج والعمرة) فأما ما فرطوا أو أواحد من التمتع عليه وعن ابن عمر نحوه رواه أحمد (ويجب على المتمتع دم) اجابا ما قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى الآية وهو دم (نسك لا دم) (حبران) لما تقدم من أفضلية التمتع على غيره (بسعة شروط) متمتع يجب (أحدها أن لا يكون) المتمتع (من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وهو) أي حاضري المسجد الحرام (أهل مكة) أهل (الحرم ومن كان منه أي من الحرم لمن نفس مكفونون

أدخل إلى جوفه شياً) من كل عمل ينفذ إلى معدته (مطلقاً) أي سواء كان بماء ويندى أو لا بحمأة وقطعة حديد ورماض ونحوها

مسافة القصر) لأن حاضرا الشيء من حبل فيه أو قرع بعينه وجاء به دليل رخص السفر
 (فإن لم يزلان متاهل بهما أحدهما دون مسافة القصر) من الحرم (والآخر فوقها أو مثلها
 لم يزل مدم) التمتع (ولو كان أحرا منهن) انزال (العبد أو كان حاكمنا قاضيه) في البعد
 (أو) كان أكثر (إقامته فيه) أي العبد (لأن بعض أهله من حاضري المسجد
 الحرام) فلم يوجد الشرط (وإن استوطن مكة أفني) بضمين نسبة إلى الأقب وهو التماسك من
 الأرض أو السماء وهو الأقصو، فتمتن تحتفقا (فحاضر) لازم له لمصوم الآية (فإن دخلها)
 أي مكة (متمتتا) ما لا إقامة بها بعد فراغ نسكه أو فواتها) أي الإقامة (بعد فراغ منه) أي من
 النسك (أو استوطن) أي بالعبادة عماد إلى مكة (متمتتا) أي مدم (التمتع) لسهل
 الشروع في النسك لم يكن من حاضري المسجد الحرام (الثاني) أن يعترف أشهر الحج والاعتبار
 بالشهر الذي أحرم (بما فيه لا بالشهر الذي حبل) منها (فيه فلا أحرم بالعمر) شهر
 (رمضان ثم حبل) بنه لثبوت الفروع وحلق أو قصر (في سؤال لم يكن متمتتا) لأن الأحرام نسك
 يعتبر للعمرة أو من أعمالها فاعتبر في أشهر الحج كالغواف (وإن أحرم الأمان) قال ابن خطيب
 أنه هبة لا يقال إلا في أي لا ينسب إلى الجمع بل إلى الواحد (بعمرة في غير أشهر الحج) كرمضان
 مثلا (ثم أقامه بكونه من التمتع في أشهر الحج ووج من عامه) فهو متمتعا (لأنه اعترف ووج
 في أشهر الحج من عامه) (وعلمه) أي لمصوم الآية وهذا قول المؤلف والشارح على اختيارهما لأن
 بيانه في الشرط السادس (الثالث) أن يحج من عامه (المسابق) (الرابع) أن لا يسافر بين الحج
 والعمرة مسافة قصر فأكثر (فإن قل) أي أسافر مسافة قصر فأكثر (فأحر) الحج (فلا دم) عليه
 نص عليه لما روي عن عمر أنه قال إذا اعترف بالحج ثم أقام فهو متمتعا فإن خرج ورجع فله من
 يجتمع وعن ابن عمر يحد ذلك لأنه إذا رجع إلى المقات وما دونه زعمه الأحرام منه فإن كان بعد ما
 فقد أنشأ سفرًا بعد الحج فلم يترك أحد المسافرين فلم يزل مدم (الخامس) أن يحل من
 العمرة قبل أحرامه بالحج فإن أحرم به قبل حله مناصرا قارنا) وزعمه قارن كما يأتي لترفعه بترك
 أحد السفرين (السادس) أن يحرم بالعمرة من البقات) أي ميثاق بلده (أو من مسافة قصر فأكثر
 من مكة) فلا أحرم من دون مسافة قصر من مكة لم يكن عليه دم تمتع ويكون حكمه كمحاضري
 المسجد الحرام وإنما يكون عليه دم بمجاوزة الميثاق بين الأحرام أن تجاوز كذلك وهو من أهل
 الوجوب (ونصه واختاره المؤلف وغيره أن هذا ليس بشرط) فإن لم يزد دم التمتع (وهو الصحيح
 لأنهم المكي متمتعا ولم يسافر) وهذا غير ناهض لأنه لم يزل من تسميته متمتعا وجوب الدم
 وبأنه أن هذه الشروط لا تنطبق كونه متمتعا (السابع) أن ينوي التمتع في ابتداء العمرة أو
 أنها (لأنها) ذكر ما تناقض وتبعه الأكثر ونظائر الآية وحصول الترفع وخرج المؤلف بخلافه
 (ولا يعتبر وقوع النسك عن واحد فلو اعتمر لنفسه وخرج عن غيره أو عكسه) بأن اعتمر عن
 غيره ووج عن نفسه (أو قل ذلك من اثنين) ما حج من أحدهما واعتمر عن الآخر (كان عليه
 دما لنفسه) لظواهر الآية وهو على النسب أن ما بذاله في ذلك لأنه بسبب مخالفتها وإن أذنا
 فليعلم ما وإن أحدهما وحده قطعه بالنصف والباقي على النائب على ما ذكره في الشرح فيما
 إذا استأبته اثنتان في النسك فترن بينهما ما أو استأبته واحد في أحد النسك فترن له ولنفسه
 (ولا تعتبر هذه الشروط) جميعها (في كونه يسمى متمتعا) بخلاف الظاهر كلام المؤلف ومن
 تهمه (فإن التمسك من المكي لغرضه) مع أنه لا دم على المكي (ولم يزد تمتع وقران) بل هو
 (غير) يوم (الفر) لقوله تعالى فن تمتع بالعمرة إلى الحج فاستسبر من الهدى أي فليهد وحله على
 أقامه أولى من حله على أحرامه كقوله الحج عرفه يوم النحر يوم الحج الأكبر ولأن ذلك الوقت

اليه (أو وصل إلى فيه غنامة
 مطلقا) أي سواء حكانت من
 دماغه أو حلقه أو صدره فانتلها
 فسد صومه لعدم متعة النحر
 عنها بخلاف الصاق (ويحرم
 يلها) أي الغنامة بعد وصولها
 إلى فيه لفساد صومه (أو وصل
 إلى فيه) (فه أو غيره) كقتل
 بسكون الألام كالف في القمار
 ما خرج من الخلق ملء الفم أو
 دونه وليس بقء فان عاده فقه
 أو تقص ريقه فانتل شيئا من
 ذلك أي من الغنامة والبق
 ونحوه أو ريقه المتعصب فسد
 صومه (أو دأوى المأمومة) أي
 الشبهة التي تصل إلى أم الفم
 (بدواء) وصل إلى دماغه فسد
 صومه (أو قطر في أذنه ما) أي
 شيئا (وصل إلى دماغه) فسد
 صومه لأنه وصل إلى جوفه
 باختياره أشبه الأكل (أو استقاء)
 أي استندى إلى (فقاء طعاما
 أو مرارا أو غيرهما ولو قل فسد
 صومه لم يذب أي لم يترفع فوما
 من استقاء عمدا فلفظ رواء
 أو دأوى وحسنه الترمذي (أو كرر
 النظر فاني) لأن أمدى فسد
 صومه لأنه أنزل بفعل يتلذذه
 يمكن القرض منه أشبه الانزال
 بالنس (أو استقى) يده أو غيرها
 فاني أو أمدى فسد (أو قل) فاني
 أو أمدى (أو لس) فاني أو
 أمدى فسد (أو بأشرون فرج
 فاني أو أمدى) فسد ما لا إماء
 فليشبهته النساء يجتمع لانه
 أنزل بعباشرة وأما الأمداء فليحل
 الشهوة له ووجهه بالعباشرة
 فيه التي وبهذا قارنا البراء (أو
 بجم أو أحصى وظهر دم عمدا إذا كرا) علما (لمصومه) في جميع ما تقدم (ولو جهل التحريم)

لثمن ما تقدم (فقد) مود كل من حاسم وعقبهم (زمهم) اقتضاهم وموجب ٥٦٩ فصاروه قال علي بن عباس وأبو هريرة وقتضه فكان وقت وجوبه قاله في شرح المنتهى تعالان الخطأ وفي كونه وقتضه نظر ومراعاة أنه أول الأيام التي يذبح فيها نأخر زمن ذبحه عنه ولأن الهدي من حين يقبضه التحلل فيصحبان وقت وجوبه بعد وقت الوقوف كطواف وروي وحلق وفيه أيضا نظر لأنه يقتضي وجوبه من نصف الليل إلا أن راد التثنية فيها في تأخر وقتها عن وقت الوقوف في الجلة أو يأتي وقت ذبحه في باب الهدي والأضاحي (و يأنز المقارن أيضا من نكاح إذا لم يكن من حضري المسجد الحرام) نص عليه واحتج به جماعة بالأية ولا ترفه سقوط أحد السفرين كالمتنع (ولا يسقط دم قنقران فساد لنكحهما) نص عليه لأن ما وجب الأتيان به في الصحيح وجب في الفاسد كالطواف وغيره (ولا يسقط دم قنقران أيضا بفواته) أي الحج كإلوقس (وإذا قضى القارن قارنا زعمه مدان دم لقارنه الأول ودم لقارنه الثاني وإن قضى القارن مفردا لم يزعمه شيء) لقارنه الأول لأنه أتى بنفسه أفضل من نسكه (وزعم غير واحد) أنه يلزمه دم لقارنه الأول لأن القضاء كالأداء قال في القروع وهو موعود (فإذا فرغ من قضى مفردا من الحج (أحرم بالمعرقن) بالمقات (الامد) أي بعد المقاتين الذين أحرم في أحدهما بالقران وفي الآخر بالحج (كن فسد) ثم قضاهم من أحد المقاتين (والأ) أي وأن لم يحرم بالمعرقن من أحد المقاتين (لزمه دم) لتركه واجبا (وإن قضى) القارن متمما فإذا نحل من العمرة أحرم بالحج من أحد الموضعين بالمقات الأصلي والموضع الذي أحرم منه الأول الذي أفسده وقت والطهارة لادم عليه أن لقواته الشرط الرابع (وبن لمن كان قارنا أو مفردا نص بتمسك بالحج وينوبان أحرامهما ذلك (عمر مفردة) فإذا فرغ منها) أي العمرة (وحل أحراما بالحج ليسر المتنعين مالم يكونا كاهنينا) لأنه مع أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه الذين أفروا بالحج وفرقوا أن يحلوا كلهم ويصلوا بعمرة الأمن كان معه هدي متفق عليه وقال سلمة بن شبيب لا جد كل شيء من ذلك حسن جميل الأخوة واحدة فقال وما هي قال تقول فسخ الحج قال كنت أرى أن ذلك عقلا عهدي شي غائبة عن حرد بتأجيلها أحكاما كهل في فسخ الحج أتركها لقولك وقد روي فسخ الحج إلى العمرة وأن عمر بن عباس وجابر وعائشة وأبو جابر منهم متفق عليها وروا غيرهم من وجوبه فصاح وفي الانتصار وغيره مسائل وأدعى مدع وجوب القسم بدمع أنه قول ابن عباس وجاعا واختاره ابن خزيمة حواه عنه عليه الصلاة والسلام لما قدم لأربع منهن من ذي الحجة فصلي الصبح بالطهارة قال من شاء منكم أن يصحبا عمرة فليصلا أو احج الخائف بقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم وعباد الفسخ قبله إلى غيره لا لإطاله من أصله ولو سلم فهو محمول على غير مسئلتنا قاله القاضي قال قيل هل يصح وأن لم يتقدم قبل الحج من عامه قيل منه ابن عقيل وغيره قتل ابن منصور ولابد أن يجل بالحج من عامه ليستفيد فضيلة المتنع ولأنه على الفور فلا يؤخر ولو لم يحرم به فكيف فرق أحد أحرمه واحتلف كلام القاضي وقدم الحجة لأنه بالفسخ حصل على صفة يصح منه المتنع ولأن العمرة لا تصير بها والحج يصير عسرة بل حصر من عسرة أو فاة الحج فإن كان المفرد والقارن سابقا للهدي لم يصحما بتقديم من قوله الأمن كان معه هدي (أو) يكونا (وقد ما عرفت) فلا يصح أن فان من وقف بها إلى معظم الحج وأمن من فوته بفسخ فسد عمره (فلو تعاضا الحائتين) أي فميا إذا ساقا هدايا أو بقدا عمرة (فلغو) لما سبق وهما باقيا على نسكهما الذي أحرم به (ولو ساقا للمتنع هدايا لم يكن له أن يجل من عمرته (فصرم) جميع أذخاف وسي لعمرة قبل فسخها بل حتى إذا ذبحه يوم الأضحية منها) أي من الحج والعمرة مع القول ابن عمر عنتع الناس مع النبي صلى الله عليه

ورسما بالعمرة الى الحج فقال من كان معه هدى فانه لا يحمل من شيء عليه حتى يقضي حجه
ولان التمتع أحد نوعي الجمع بين الاحرامين فالقران (والحج غير المتمتع هل بكل حال) اذا فرغ
من عمرته (في أشهر الحج وغيره) ولو كان معه هدى (لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث
عمر سوى عمرته التي مع حجه بعضهم في ذي القعدة فكان يحمل (فان كان معه) هدى (غيره
عند الملام ونحوه) فحج عمره من الحرم جاز) لانه كل عمره (والله اعلم) فدخلت مكة متممة لحاجته
قل طواف العمرة لم يكن لها أن تدخل المسجد الحرام وتطوف بالبيت (لأنه) دم في الميض
(فان خشيت نوات الحج اوساها) أي ذوات الحج (غيره) الحرم بالحج وصار قادرا (نفس عليه في
الحائض لما روى مسلم عن عائشة) كانت متممة لحاجته فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
اهلي بالحج ولان ادخال الحج على العمرة يجوز من غير خشية الفوات فيها اولى لكونها بمنزلة
من دخول المسجد (ولم يقض طواف القدوم) لفوات عمله كحجه المسجد (ويجب دم قران)
كدم متمتع (وتسقط عنه العمرة) أي تندرج أفعالها في أفعال الحج كسائر القارنين ويجزئ عن
عمرة الاسلام كإتيان

فان فصل ومن أحرم مطلقا بأن نوى نفس الاحرام أي الدخول في نسك (ولم يعمد نسكاً مع)
احرامه نص عليه كاحرامه بمثل ما أحرم فلان وحيت مع الإبهام مع الإجماع الاطلاق (وله صرفه)
أي الاحرام (ألى ماشاء) من الانسالك نص عليه (بالنسبة) لا باللفظ لانه أن يتبدل الاحرام
بما يشاء فكان له مصرف المطلق الى ذلك (وليجزئه العمل) من طواف وغيره (قبل التنية) أي
بالتعيين لم يحدث وإنما لكل امرئ ما نوى فان طاف قبله لم تجزئه ولو جوده لافي حج ولا عمرة
(والأولى صرفه الى العمرة) لان التمتع أفضل (وان أحرم بهما كاحرامه بمثل ما أحرم به فلان
أو) أحرم (بما أحرم به) فلان (وعلم) ما أحرم به فلان (انقضاء احرامه عنه) لحديث جابر ان هلياً
قدم من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لم أهلت فقال بما أهمل به النبي صلى الله
عليه وسلم قال فاهد وأمكث حراماً وعن أبي موسى نحوه متفق عليهما (فان كان الأول أحرم
مطلقاً كان له) أي الثاني (صرفه الى ماشاء) كما لو أحرم مطلقاً ولا يتعين عليه صرفه لما صرفه اليه
الأول قال في المبدع نظاهر كلامه بم يعمل بقوله لا عما وقع في نفسه (ولو جهل أحرام الأول
فكمن أحرم بنسك ونسبه على ما يأتي) بانه قرباً (وان شك هل أحرم الأول فكمن لم يصح
فيكون أحرامه مطلقاً بصرفه الى ماشاء) كما لو أحرم ابتداء مطلقاً (فان صرفه قبل طوافه أوقع
طوافه) وهذا كذلك (عما صرفه اليه وان طاف قبل صرفه) الى نسك معين (لم يعتد بطوافه) لانه
لا في حج ولا عمرة (ولو كان أحرام الأول فاصداً) بأن نوى فيه (فيتم حجه كندره عمادة فاصداً) هذا
معنى كلامه في القروع والمبدع فتمتد احرامه بآتي بحجة صحته على ما يأتي في الذكر (وان أحرم
بمحنتين أو عمرتين انقضاء احرامه ما أحرمهما ولتساخرى) لأن الزمان لا يصلح له ما يجتمع
فيمسح واحدة منهما مفردة كتفريق الصفة ولا يتعقب بهما كقبية أفعاله ما وكندرها
في عام واحد فانه يجب عليه احداهما في ذلك العام لأن الوقت لا يصلح له ما قال القاضى وغيره
هو كية صومين في يوم ولو فسدت هذه المنعقدة لم يلزمه الاضيقاؤها (وان أحرم بنسك) ونسبه
(أو نذر ونسبه وكان) نسبه (قبل الطواف جعله عمرة استقباباً) لأن النبي صلى الله عليه وسلم
والقران الجمع المطلق الإبهام اولى (ويجوز صرفه الى غيرها) أي غير العمرة لعدم تعيينها (وان
جعله قراناً أو فرادى مع حفاظ) أي دون العمرة فيما اذا صرفه الى قران فلا يجهل أن يكون
النسب جماً مفرداً لا يصح ادخال العمرة عليه فحجة العمرة مشكوك فيها فلا تنقطع بالنسك
(ولاد عليه) لانه لم يتحقق انه قارن ولا وجوب مع النسك (وان جعله) أي انسى (عمرة

خروج دم بقطر على وجهه في
لما تقدم (ولان طوافه الى حلقة
ذئاب او غنار) طريق أو حقل
نحوه فحق أو دخان بلا قصد لعدم
امكان انصرفه منه (أو دخل في
قبل) كاحليل (ولو) كان اقبل
(لا نفي) أي فرجها (غير ذكر
أصل) كاصبع وعود وذكر
خفي مشكل بالأزوال لم يقصد
صحة (لان مسك الذكور من
فرجها في حكم الظاهر كالقلم
لوجوب غسل نجاسة وانما ظهر
حيضها اليه ولم يخرج منه قصد
صومها بخلاف الذكور وانما قصد
صومها بإيلاج ذكر الرجل فيه
لكونه حجاباً لا وصولاً لسلطان
والجمع بقصده لانه غنة الأزال
فان قيل مقصده ولهذا يفسد به صوم
الرجل وأبلغ من هذا انه لو نظر
في احليله أو غيب فيه شيئاً فوصل
الى المثانة لم يفسد صومه نصاً
هذا حاصل كلامه في المستوجب
(أو فكر فارتد) لم يفسد صومه
لانه بغیر مباشرة ولا نظر أشبه
الاحتلام والفكر قاله الباقية ولا
يصح قياسه على المباشرة والنظر
لانه دونهما (أو احتلم) ولو ارتد
بعد يقظته بغير اختياره لم يفسد
صومه بالأزوال لانه ليس بسبب
من جهته وكذا الوأزل بظلمة
واحدة أو لجهان شهوته بلاس
ذكره أو لغير شهوة كعرض
وسقطاً أو لها من وطئ على أو
ليلان مباشرة نهراً (أو نذر
التي) بذال محضة أي غلبة
وسبقه لم يفسد التمتع (أو أصبح
وفيها طعام فلقطه) أي طرده
أشرك عليه اتفاقه فبطلت مرقه
بالصيام لم يفسد بقضاء العمر زمنه وانما يجزئ عن ريقه قبله اختياراً فطر نصاً (أو لطخ باطن

قد علمتني فوجدت عليه حلقته لم يفسد لان القدم غير نافذة للجوف اثناسه مائ ٥٧١ دهن رأسه فوجدت عليه في حلقته (أو

تخضع من) أو استنشق قد غسل
الماء حلقه بلا قصد أو بلع ما بقي
من اجزاء الماء بعد المضمضة لم
يغسل (ولو) تخضع من أو استنشق
فوق ثلاث أو ياتج) نهيا (أو)
كانا (لحاجة وضوحها) فقدر لم يغسل
لحديثهم رأيا له عليه الصلاة
والسلام عن القلة لأصناف فقال
أرأيت لو تخضع من من أنا و أنت
صائم قلت لا بأس قال فغير لوصوله
الى حلقه من غير قصد اثناسه
الغبار (و حكره) تخضع من أو
استنشاقه (عشا) أو صرغا أو غرأ أو
عطش) نسا وقال يرض على
صدره أو يحبب الى (كثوره) أى
الصائم (في ماء) فيسكره ان كان
لا لئلا مشروعا أو تبرأ (ولما
لا يكره ويسن لحبب أن يقتسل
قبل الفجر فان فاض في ماء
قد دخل حلقه) لم يغسل صومه لانه
لم يقصد ولا يكره غسل صائم غير
أو عطش لقتل بعض الصحابة
رضي الله تعالى عنهم أجمعين لقد
رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصب على رأسه الماء وهو
صائم من العشاء أو الفجر رواه
أبو داود وقال المحدث ولان فيه إزالة
الغصير من السادة كالخولس في
الظلال الباردة (أو كل ونحوه)
كسرب وجع (شا كافي طلوع
الجهر) نانا ولم يتبين طلوعه اذ
ذلك لم يغسل صومه لان الأصل
بقاء الليل (أو) أكل ونحوه
طانا غروب شمس) ولم يتبين
انها لم تقرب لم يغسل فلا قضاء لانه
لم يوجد اثنين يزيل ذلك الظن
كالوصلي بالاجتهاد ثم شك في
الاصابة بعد صلاة (وان بان)

كف تخضع الى عمره) ان يصوم (بانه مدم المتعة ويحرمه) التلث (عنها) اصحها ما على تقدير (وان
كان شكه بمدا لطواف صرنا الى العدة ولا يعلم حقا ولا قرأ بالاحتمال أن يكون المنسي عمره
لانه لا يجوز ادخال الحج على العدة بعد الطواف إن لا هدى معه فسعى ويحلق ثم يحرم بالحج
مع بقائه وقتها ويتموه بسقط عنه فرضه) لتأديته اياه (و بانه مدم بكل حال لانه ان كان المنسي
حقا أو قرأ نافذ حلق في غير اوائه) أى الحلق (وقبه) أى الحلق قبل اوله (دم) جبران
(و ان كان معترا فقد تحلل ثم حج وعليه مدم المتعة) بشرط (وان جعله حقا أو قرأنا لم يصح)
لا احتمال أن يكون المنسي عمره ولا يصح ادخال الحج عليها بعد الطواف إن لا هدى معه
(ويحلق بفعل الحج) لا احتمال أن يكون حقا (لم يجزئه) ما فعله (عن واحد منهما) للثقل ولادم
ولا قضاء عليه (لثقل في سببها) الموجب له أو الأصل براءته ويصوم أحرم يوما ونصف
نسل ونحوه (أو) أحرز يدقا تاحرم (وان أحرز عن اثنين) استناباه في حج أو عمره وقع من نفسه
لانه لا يكون وقوه عنهما وليس أحدهما أولى بوقوه عنه من الآخر (أو) أحرم (من أحدهما
لا يبرئه) وقع من نفسه دونهما المتأخر (لو) أحرم (عن نفسه وغيره) وقع من نفسه لانه اذا
وقع من نفسه فمما سقى ولم ينو هاتين بنته أولى (ويصوم) ما أخذ منهما بالحج مع عنهما فبرطما
بدله (و يؤدى من أخذ من اثنين يحتمل للحج عنهما في عام واحد) لفعله عمر ما نص عليه (وان
استناباه اثنان في عام في نسل فأحرز عن أحدهما بینه ولم ينسبه مع ولم يصح احرامه لا آخر
بعده) نص عليه ولو طاف لزمارة بعد نصف ليلة الفجر وروى لان حلق الاحرام من المبتلى
مضى وروى الجواز امامها بانه فلا يصح ادخال الاحرام على الاحرام (فان نسي عن أحرم عنهما
ومنذرت معرفته فان قرط) التائب (أعاد الحج عنهما) لانه لا يكون لاحدهما مدم أولى به (وان
قرط الموصى اليه بذلك) بان لم يسهل للتائب (عزم) الموصى اليه (ذلك) أى نفقة الحج عنهما
(والا) أى وان لم يكن ذلك مشروطا من التائب ولا الموصى اليه بان سماه الموصى اليه التائب
وعنه ابتداء ولم يحصل منه تقييد في نسيانته لكنه نسيه (و) النفقة للحج عنهما (من تركه
الموصي) المستناب عنهما لادم الفريضة (ان كان التائب غير مستأجر لثقل) أى للحج عنهما
لانه أمين (والا) بان كان مستأجرا لانه ان قلنا نفع الاجارة للحج (زماه) أى لم التائب الاجبر ان
يصح عنما بنو في عا استأجره

قد وصل هو والتبينة سنة) لفعله عليه الصلاة والسلام وأمره ما هو في ذكره فلم يحب كسائر
الأذكار (ويسن ابتداءها) أى التلبية (عقب احرامه) على الأصح وقبل اذا استوى على
راسه وجرمه في المقنع وغيره وتبعهم في المختصر (و) يسن (ذكر نسل في لو) يسن (ذكر
العمره قبل الحج لقارن فيقول لبيك عروها) لحديث أنس قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لبيك عروها وقال سائر قدمه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول
لبيك بالحج وقال ابن عباس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم يلبون بالحج وقال
ابن عمر بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلى بالحج متفق عليهم ما معنى أهل رفع صوته بالتلبية
من قولهم أتت الله اذا صاح (و) يسن (الا كراهتها) أى من التلبية فليبرئ من سجد
ما من مسلم يلبى الا يلى ما بين يمينه وشماله من حجر أو حجر أو مدر حتى تقطع الأرض من ههنا
وههنا رواه الترمذي بأسانيد جيدها بن ماجة (و) يسن (رفع الصوت بها) لقول أنس سمعته
يعمر خويهم صارخا رواه البخاري (ولكن لا يجهد نفسه في رفعه زيادة على الطاقة) خشية
ضرر بصدته (ولا يتعب انظارها) أى التلبية (في مساجد الجبل وأمصاره) قال أحد أفاضل أئمة
في عصره لأبى يحيى بن أبي حنيفة قال قال ابن عباس بان سمعته يلبى بالمدينة ان هذا الجبلون انما

لنا كل ونحوه شا كافي طلوع فجر (انه طالع) قضى (أو) بان يأن أكل ونحوه طانا غروب شمس انما (لم تقرب) قضى لتبين خطئه

تبين له أن الشمس كانت غابت
فلا قضاء عليه لتام صومه
(أو) استكمل ونحوه في وقت
(يصدق منه) أن غيب الليل لم يحدد
نية الصوم (واجب) قضاء لا نقطاع
النية بذلك فحصل الأمسك
بلاية فلا يجزئه فان شك أو ظنه
ليلا فلا قضاء عليه لأنه لا يمنع نية
الصوم غير اليقين لأن الظان
شاك (أو) أكل ونحوه في وقت
يعتقد (اليلقان نارا) في أول
الصوم أو آخره قضى لأنه تعالى
أمر بإتمام الصوم إلى الليل ولم
ينعوه عن أسماء أظفرا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم في
يوم قيم ثم طلعت الشمس قبل
لحاش بن عمرو وهو راوي
الحديث أمر بإلحاق القضاء قال لا بد
من قضاءه رواه أحمد والبخاري
(أو أكل) ونحوه (ناسا) فظن أنه قد
أفطر بذلك (فاكل) ونحوه
(محمد أقضى) لتعمده الكل
ثانيا وفي الإصناف قلت ويشبه
ذلك ما اعتقد البيهقي في الخلق
لأجل عدم حدود الصفة ثم فصل
ما حلف عليه ويجب إتمامه من
أراد أن يأكل ونحوه يرمضان
ناسا أو جاهلا
﴿فصل﴾ في جاع صائم وما
يتعلق به (ومن جامع في نهار
رمضان ولو في يوم زماه مساكه)
التحريمات في نية نهار أو عدم
تبعيتا لنية لأنه يجزئ عليه تعاطي
ما ينافي الصوم (أو) جامع في يوم
(رأى الهلال ليئنه وودت
شهاده) فعمله القضاء والكفارة
بجساعه في يوم من رمضان ولا
يتم في حق نفسه (أو) كان (مكروا ناسيا) أو محطنا كان

التلبسة إذ امرت واحتج القاضي وأصحابه بأن إخفاء التعذر أولى خوف الزيادة على من
لا يشترك في تلك المصادرة خلاف البراري وعرفات والحرم ومكة (ولا) يستحب إظهارها (و)
طواف القدوم والى) بعد خوف اشتغال الطائفة والساعين عن أداء حرامهم وعلم منه أنه
لا بأس بما فيها من التلبسة (و) يكره رفع الصوت بها حول البيت وإن لم يكن طائفا
(ثلاثين) الطائفة عن طوافهم وإذا حرامهم (المشروع) عليهم (ويستحب) أن يلي عن أحرم
ومرض صغير ومجنون ومعنى عليه (تكتمل) لتكتمهم وكالأطفال التي يهزون عنها (ويمن
الدعاء بعدا) أي التلبسة (فسأل الله الجنة) ويعزبه من النار (لماروى الدارقطني) بأسناده
عن خزعة بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تلبسته سأل الله مغفرته
ورضوانه واستأذنه من النار (و) يدعو بما أحب (لأنه مظنة إجابة الدعاء) (و) يستحب
(الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لأنه وضع شرع فيه ذكر الله تعالى فشرع فيه
الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كالملاء أو شرع فيه ذكر رسول الله كالآذان (ولا يرفع
بذلك) أي الدعاء والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عقب التلبسة (صوته) لعدم وروده (وصفة
النية ليلك اللهم ليلك لاشربك ليلك إن الحمد والثناء لك والمك لاشربك) قال
الطحاوي والقرطبي أجمع العلماء على هذه التلبسة وهي مأخوذة من ليلك المكان إذا لم
فكأنه قال أنا مقم على طاعتك وكبره لأنه أراد إقامة بعد إقامة ولم يرد حقيقة التلبسة وإنما
هو التكرار كتمانك وإخفاء الحق وقيل معنى التلبسة جارية دعوة إبراهيم حين نادى بالبحر
وقيل بمجده والاشهر أنه تعالى وكبرهم من أولي عند الجاهل وحكي القنع عن آخر بن قال
تلب من كسر فقدم بني حمد الله على كل حال من فتيه فخص أي ليلك لأن الحمد لك (ولا
تستحب الزيادة عليها) لأنه عليه الصلاة والسلام لم تلبسته فذكرها لم يزل عليها (ولا يكره) نص
عليه لأن ابن عمر كان يلي تلبسته رسول الله صلى الله عليه وسلم وبز دمع هذا ليلك وسعدك
واخير بديك والرخاء ليلك والعمل متفق عليه وزادهم ليلك ذا النعما والفصل ليلك
ليست مرغوبا ويرى بالليل ليلك رواه الأثرم وروى أن أساك بن يزيد ليلك سقا حقا
تعدا وروا (ولا يستحب تكرارها في حالة واحدة) قاله أحمد كافي المستوجب وغيره وقاله
الأثرم ما شئ فعمله العامة يلبون بدار الصلاة ثلاثا فتسب (قال لأدري من أين جازاه قلت أليس
يجزئ مرة قال بلى لأن المروى التلبسة مطلقا من غير تقييد بذلك يحصل مرة (وقال الموفق
والشارح تكرارها ثلاثا في سبب الصلاة حسن) فإن الله عز وجل يحب التوب (ولا تشرع) التلبسة
(بغير العربية لقادر) على التلبسة بالعربية لأنه مكره مشروع فم تشرع بغير العربية مع القدرة
كالآذان والآذان كالمشروعة في الصلاة (والا) أي وإن لم يكن قادرا على العربية (بلفظه)
كالتكبير في الصلاة (وربنا) هكذا أصحابنا إذا علمنا أن شرا أو بهط وأدبا وفي دبر المسالوات
المكتوبات ولو في غير جاعفو) عند (أقال الليل) (أقال) النهار وبالصالحين وإذا التفت
إلى فاقوا وأصم ملبيا أو ألقى محظورا ناسيا إذا ذكره أو كتب دابته أو نزل عنها أو رأى البيت
لماروى جابر قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلي في حفته إذا ألقى ركبما أو على أكمة أو بهط
وأدبا وفي أديار الصلوات المكتوبة وفي آخر الليل وقال إبراهيم الضبي كافي استحبون التلبسة بدار
الصلاة المكتوبة وإذا بهط وأدبا أو إذا علمنا أن شرا أو ألقى ركبما وإذا استوت به راحلته وأما ما
إذا قبل محظورا ناسيا ثم ذكره فليترك الحج واستشمارا قامت عليه ورجوعه إليه وفي
المستحب تسبب عند تنقل الأحوال (ويستحب) التلبسة (في مكة والبيت) الحرام (وإسائر)
مساجد الحرم كجدة وفي عرفات أيضا وإسائر (بقاع الحرم) لصوم ما سبق ولأنها

مرح به في الماضي لانه عليه الصلاة والسلام لم يستعمل للواقس عن حاله ولان الوطه بقصد الصوم فانسده على كل حال كالصلاة والمشي (بذكر)

متعلق بجامع (أصل في فرج أصلي ولو) كان الفرع ذرا أو (لمنة أو بهيمة) لانه لو جب الفصل (أو أنزل بحسب) مساحقة) أي مقطوع ذكره أو مسح بمسحقة (أو) أنزلت (أمرأة) بمساحقة (عليه) أي من ذكر (انقضاه) لقصد صومه (و) عليه (الكفارة)

حديث أبي هريرة بينا نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل فقال يا رسول الله قال ذلك قال وقعت على امرأتي وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تجد رقبة نتقمها قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد أطعام ستمين مسكينا قال لا فكث النبي صلى الله عليه وسلم فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وسلم بفرق فبسته ثم والفرق المكمل فقال ابن السائل فقال يا رسول الله ففعلنا فنصده فبه فقال الرجل هل على أقر مني يا رسول الله فقال والله ما بين لا بينهما أهل بيت أفقر من أهل بيتي فعلمت أني صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيبه ثم قال أطعمه أهل بيتك متفق عليه وقدر رواية ابن ماجه بقصوم وما مكانه والحسن به المبوب ومساحقة النساء مع الأنزال لو جوب الفصل وقال لا أكثر

مواضع النسك (ولا بأس ان يلبى الحلال) لانه ذكره صاحب الحرم فلم تذكره كاشرا لانه (وتلبي المرأة) أصحها للدخول في الصلوات (وبعضان تجمع نفسها) التلبية لانها لا تكون متأنفة بذلك الاستدراك (وبكرهها أكثر من صماع فبقيتها) قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان السنة في المرأة ان لا ترفع صوتها اه وانما ذكره لرفع الصوت بحذاء التلبية بالكر بعضهم تجمع نفسها التلبية وقاها قلت وخشيت مشكل كافي (ويقال) عمل (طلعها) آخر باب دخول مكة) مفصلا

باب محظورات الاحرام

أي الممنوع قطعان في الاحرام شعرا (وهي ما يحرم على المحرم فعله) سببا للاحرام (وهي تسمية أحدها إزالة الشعر من جميع بدنه) ولومن أنفه (يلحق أو غيره) لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ المدي عمله نص على حلق الرأس وعلى رأسه إلى سائر شعر البدن لانه في معناه انحطقه يؤذن بان رقاها هو بنافي الاحرام لكونه ان الشعر أشعث أقصر وقص على الحلق التفتوا الفلع لانها في معناه ما فيها شعره في النص لانه الغالب (فان كان له) أي المحرم (عذرم مرض أو قل أو قروح أو صداع أو شدة حر كثرته) بما تضرر بإبقاء الشعر إزالة أي الشعر (وفدى) لقوله تعالى من كان منك رمضا أو به أذى من رأسه ففدى من صيام أو صدقة أو نسك ولما روى كعب بن عجرة قال كان في أذى من رأسي لحملت الفرس ولما قصصني الله عليه وسلم وانقل يتنذر على وجهي فقلت ما كنت أرى الجهد بلغ بلي ما أرى أعجوبة قلت بلى فزلت فعدي من صيام أو صدقة أو نسك قال هو صوم ثلاثة أيام أو أطعام ستة مساكين نصف صاع طعاما لكل مسكين متفق عليه (كاكل صيد للحر ورة) إلى أكله ما كده وعليه الجزاء (الثاني تقليم الاظفار) لانه يحصل به الرأفة فاشبه إزالة الشعر (الامن عذر) فيباح عند العذر كالحلق (فمن حلق ثلاث شعرات فصاعدا أو أقل ثلاثة أظفار فصاعدا أو لو عثا أو ناسا فليهدم) يعني شاء أو صيام ثلاثة أيام أو أطعام ستة مساكين كباقي في القدية أما في الحلق فليأخذم وحصل بالثلاث لانها جاع وأعتبرت في مواضع بخلاف ربع الرأس وانحطت حالة عدم العذر بحالة وجوده لانها أولى بوجوب القدية وأما التقليم فبالقياس على الحلق لانه في معناه في حصول الرأفة (وفيما دون ذلك) أي الثلاث من الشعرات والأظفار (في كل واحد طعام مسكين) في شعرة طعام مسكين وفي شعرتين طعاما مسكينين وفي تقليم ظفر واحد طعام مسكين وفي تقليم ظفرين طعاما مسكينين لانه أقل ما وجب شعرا فدية (وفي قص بعض الظفر ما في جميعه) وكذا قطع بعض الشعر) فيه ما في جميعه ما في بعض الشعرة أو بعض الظفر طعام مسكين وفي شعرتين وبعض أخرى وظفرين أو بعض أخرى فدية كاملة لانه غير مقدر عساسة وهو يجب فيما سواه طالما أوقفها كالوجه في جميع كبرها وصغرها (وان حلق رأسه باذنه) فالغدية على المخلوق رأسه دون الحلق (أو) حلق رأسه بلاذنه لكانه (سكت وفيه) أي الحلق (ولو كان الحلق محرما فالغدية عليه) أي على المخلوق رأسه لانه تعالى أو حبال الغدية بحلق الرأس مع عمله أن غيره وعمله ولان الشرا مائة عده كدية فإذا سكت ولم يذنه الحلق فقد فرط فيه فعصمته (كأنه ذكره) المحرم (على حلقه) أي الشعر لحلقه (بيده) فأنسده عليه لانه اتلاف وهو يستوى فيه من باشره طائما أو مكرها (ولاشئ على الحلق) ولو محرما لانه محظور وأسد فلا يوجب فديتين (وان كان) المحرم المخلوق رأسه (مكرها) وحلق رأسه (بيده) أو كان ليس فيه غير القضاء وجزم به في الاقتناع (لا) أن أوجب (سلم) ذكره (دون فرج جولي) كان (عدا) وطه (و) ذكر (غير أصلي) شيئا

أزنته نلس عليه (الاقضاء)
ان أمتى أو أمدى) لانه ليس
بصاح ووجب القضاء بذلك
لانه قبل تلبذه يمكن التفرز
منه غالبا ثم لا يزال بالقبلة
(والفرج جامع) لانه يتلذذه
كالإلاج فمن طلع عليه الفجر
وهو بجامع فزعر حال طلوعه
قضى وقبهر وأما من حلف
لا يجامع فزعر فلا حدث لتعلق
اليمين بالمستقبل أول أوقات
امكانه (وأمره طاعت غير
جاهله) الحكم (أو) غير (ناسية)
الصوم (كر جل) في وجوب
القضاء والكفارة لانها مكت
بجوعه صوم رمضان بالجامع
مطابقة فاشبهت الرجل ولان
تمكينها كعمل الرجل في حد
الزنا في الكفارة أولى لانه يدرأ
بالشبهة فان كانت ناسية فإمر
جاهله أو مكره فلا كفارة عليها
ونفسه اذا أكرهها بالسهل
فلا يسهل وان أدى الى قتله
(ومن جامع في يوم) ثم جامع (في يوم)
(آخر ولم يكفر) عن جامع أول
(لزمته) كفارة (ثانية) لان كل
يوم سبادة مفردة تحب الكفارة
فساده لو انفرد فإذا قصد
أحدهما بعد الآخر وجب
كفارتان كحجنتين أو عمرتين
ويكافوا كآمان ومضامين (كن
أهله) أى الجامع (في يومه بعد
ان كفر) لجباة الأول فنلزمه
ثانية نصا قلت فان أخرج بعض
الكفارة ثم وطى في يومه دخلت
نقبة الأولى في الثانية وتكدام
لزمه الماسك انجامه وكفره
أطد فيه (لزمته) أخرى (ولا
يتسقط) كفارة وطعن امرأة (ان حدثت أو نكحت) في يومه يتسقطها طاهر (أو مرضا)

(ناثما) وحلقه رأسه (في القدي) (على الخالق) نص عليه لانه زال ما منع من ازالته لحاق
بمحر رأس نفسه (ومن طيب غيره) والفجر محرم (فكحاق) فان كان باذنه أو سكنت ولم ينه
فانفسه على المغول به وان كان مكرها أو ناثما على الفاعل أو باذنه لأفديه على من نكح
مكرها (وان حلق محررا) يعني ازال شعره (أو لم) المحرم (أطفاره) أى غسل (لأنه) (لأنه)
(عليه) أى حذر نص عليه لانه شعر أو طفر مباح الاتلاف فلم يجب بذاته جوار كجمعة الاندام
(وحكم الرأس والبدن في ازالة الشعر) في (الطيب) في (السب واحد) لانه محس واحد
لم يختلف الاموضع (فان حلق شعر رأسه وبذنه) ففدوه واحدة لما تقدم وكأوليس قيسا
وسر أول (أو طيب) في رأسه وبذنه (أوليس فيما) عليه (فدية واحدة) لان الحلق اتلاف
فهو أكدم من ذلك ومع ذلك ففيه فدية واحدة فنهنا أولى (وان حلق من رأسه شعرين ومن بذنه
شعرا أو بالكنس) بان حلق من بذنه شعرين ومن رأسه واحدة (فعلية دم) أو سبام ثلاثة أيام
أو اطعام ستة فسا كن كالأو كانت من موضع واحد (وان خرج في عينه شعر فقله) فلا شيء
عليه (أو نزل شعر حاجبيه فقله) عينه فانه لا شيء عليه (لان الشعر اذا فكاك لانه اذا فكاك
غيره فدية كقتل الصيد الصائل بخلاف ما اذا حلق شعره لقله أو صداع أو شدة حرقه
القدي لانه اذا من غير الشعر (وكذا ان انكسر ظفروه فقصه) لانه يؤذيه بقاؤه وكذا ان وقع
ظفره مرضي فزاله كاله في المبع (أو قطع أصبعها فغفرها) فهو لا يزال نكح وان لم يكن
مدا وطره الا نفسه قصه وفدى (أو قطع جلداه عليه شعر) فهو لا يزال نكح (أو اقتصد في ازال
شعر) فهو لا يزال نكح (أو قطع أشعاره) في بعض المذهب (وان خلل لحته أو مشطها أو) خلل (رأسه)
أو مشطها (ان سقط شعر ميت فلا شيء عليه نصا) قال أحد ان خللها ففدوه ان كان شعرها ميتا فلا
شيء عليه (وان نكح به) أى الشعر (بان بالمشط أو بالخليل ندى) لدخوله في عروم ماسق
(ونكح القدي مع التل) في كونهما نكح أو كان ميتا احتياطا للبراءة نكحت ولا يجب لان
الاصل عدمه (وله) أى المحرم (حلق بذنه ورأسه برفق) نص عليه (ألم يقطع شعرا) المحرم
عليه (وله) أى المحرم (غسله) أى غسل رأسه وبذنه فقل ذلك محررا وبذنه ونكح فيه على وجار
(في حمام وغيره بلا تسريح) لان تسريحه تعريض لقطعه (و) المحرم (غسله) بغيره ونكح
ونحوها (صكها) ابون وأشنان لقوله عليه الصلاة والسلام في المحرم الذي وقعته راحلته
أغسله بماء وسد رمع بقاء الاحرام وقبس على الصدر ما يشبهه (وان وقع في أطفاره مرض
فازالها من ذلك المرض فلا شيء عليه) لانها شائعة فلا تغن كما تقدم (وان انكسر ظفروه
مازاله أكثر ما انكسر فعليه القدي) أى فدية ما زاد على المنكسر لعدم الحاجة الى ازالته
بخلاف المنكسر

إلى الرجل والراعي بعد الجماع حال الصحة (أو جننا أو سافر أحد) وطهره (في ٥٧٥ يومه) فلا تسقط عنه الكفارة لأنه عليه

الصلاة والسلام لم يسأل
الأعرابي لم طهره بعد وطئ
مرض أو غيره بل أمره بالكفارة
ولو اختلف الحكم بذلك لسأله
عنه ولأنه أسد صوما وأحبا من
رمضان يجمع نام فاستقرت
كفارته كما لم يطهر أحدرا (ولا)
تجب كفارة بغير الجماع
والانزال بالمساختة من
محبوب أو امرأة على ما تقدم
(نم رمضان) فلا كفارة
ببشارة أو قسوة ونحوها ولو لم
الانزال ولا الجماع بسلامة
قضاء أو نذرا أو كفارة لأن النص
أغاورد بالجماع في رمضان وليس
غيره في صناعته احترامه وتبعية
لحكمة الصلاة فلا يخاف غيره عليه
(ولا كفارة وطئه) (فيه) أي
رمضان (سرا ولو) كان بالجماع
(من صائم) فيه في سفره لأنه
لم يترك الكفارة لأحاجة فطره
(فيه) ولفطره بمجرد العزم على
الوطء (وهي) أي كفارة وطئته
رمضان (عقوبة) مؤمنة
سلمة على ما يأتي في الظاهر
(فإن لم يجد) رقة أو وجهها
تباع بدونهما (فصا مشهرين
متتابعين) الخبر (لقد) عليها
أي الرقة قبل الشروع في
صوم (لأنه) شروع فيه (زمت)
الزمنة لأنه عليه الصلاة
والسلام لم يأت في الواقع بما يفدر
عليه حين أخبره بالجماع ولم
يسأله عما كان يقدر عليه حال
أقاربه وهي حالة الوضوء هكذا
قالوا هنا وبقي في الظاهر أن
المتبر في التكفارات وقت
الوجوب قبله لا يلزمه شرع

استقل في عمل منبطه الجوهرى كالحبس وعكس ابن مالك (وغرمه من دوج وعاربه
وعاربه من دوجي) لأن ابن عمر رأى على رجل محرم عودا يسترد من الشمس فقامه ذلك
رواه الأثر واحد مع ما جملته قصد بستره بما يقصده أو ترفعه لتخليته أو قال لأنه ستر رأسه
بما ستره ما يلزمه (وكذا الاستقل بثوب ونحوهما كتابا وزلا) كالحبس (ولا أثر لصدقه
فيما فيه فدية وما لا فدية فيه) لكن يأتي إن شاء الله تعالى ويجوز تسليمه بسبل ومغف ونحوه
لأنه لا يخلو غير ما أريد بسب أو يصيبه شعث) لخديث ابن عمر رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحل لمبلد متفق عليه (ولا شيء عليه) لأنه لم يقل يخطو رأوه أو كان قد رأسه طيب بحاله قبل
الأحوام لخديث ابن عباس قال أنظر إلى وجهي من الملك في رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو محرم (وكذا أن حل على رأسه شيئا أو وضع يده عليه) لأنه لا يستند (أو نصب حباله) فو
لمر أو برد أسكه إنسان أو رفعه بعد) لما روت أم الحصين قالت صحبت مع النبي صلى الله
عليه وسلم هذه الوداع فزأيت بالأولاساءة وأحدهما أخذ به خطام ناقته والأخرافع فبه يستره
من الحرس في رمي جرة الفقة ورواه مسلم وأجاب أحمد وعليه أحمد القاضي وغيره بأنه يسر
لإيراد الاستدلال بخلاف الاستقلال بالحمل (أو استقل بخيطة أو خيرة ولو طرح عليها شيئا
يستقل به أو) استقل به (سقف وجد أو وقصده السرة) فلا شيء عليه لخديث جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم ضربت له فيه بكرة فزأها ورواه مسلم ولأنه لا يقصده أو ترفعه في البدن عادة
بل جمع الرجل وحفظه وفيه شيء (وكذا الوغلي) الحرم المذكور (وجهه) فيجوز روى عثمان
وزيد بن ثابت وابن عباس وابن الزبير وغيرهم ولأنه لم يتعلق به سنة التقصير من الرجل فلم
يتعلق به حمة التقصير كما في يده

فصل الرابع من الذكر المخطئ أو كثرة يده أو بعضه مما جعل على قدره أي قدر
الموسوس إليه من بدن أو بعضه (من قميص وعباءة وسراويل وبرنس ونحوها ولو دنا منسوجا
أو لم يدا منسوجا ونحوه) مما جعل على قدره من البدن (والتخفين أو أحدها إلى رجلين
والتقارزين) تنبيه فكذا كفاح شيء يعمل (اليدين) كما جعل للبراءة (وقال القاضي وغيره
ولو كان المخطئ غير متأكد برب في كف وضف في رأسه فليس له الفدية انتهى) للعمومات
(ورأى) شيء بلبس تحت الخنث (تخف) لما روى ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه
وسلم ما لبس المحرم من الثياب فقال لا لبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل
ولا ما يسمى بغيره أو ورس ولا تخفين إلا أن لا يجد تخفين فليقطعهما أسفل من السكبين
متفق عليه فنقصه على القميص يلحق به ما في مصامن الجبة والبراعة والعمامة يلحق بها
كل ما تراه لأصق أو سارت متعاد والمراويل يلحق بها الثياب وما في معناها ولا فرق بين قليل اللبس
وكثيره لظواهر الخبر ولأنه استباح فاعتبر فيه مجرد الفعل كالوطء في الفرج (فإن لم يجد ذارا
لبس سراويل) لقول ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بصرات
في بصرات وقال مسلم إن فريضة شعبة وقال القاضي ثابته ابن عتبة عن عمرو (ومثله) أي
السراويل (لوشق أزاره) وشد كل نصف على ساق) لأنه في معناه (ومضى) وجد ذارا (أخاه)
أي السراويل كالتمتع بحد الماء (وإن أنزل) المحرم (بقميص فلا بأس) به لأنه ليس إيسا
للخيط المصنوع لثقه (وإن عدم تخلين أو) وجد هما (لم يكن لهما) لضيق أو غيره (للبس
خفين ونحوهما من ران وغيره) كبرمو زوزو لم يثبت ابن عباس السابق (ولا
فدية) لظواهر الخبر ولو وجبت لبينها لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (ويحرم

فيه أولا) فإن لم يستطع المحرم (فأطعمه من مسكينا) لغيره لئلا يسكن من يبرأ ونصف صاع من غيره مما يجزئ في فطرته لما يأتي في

قطعوها) أى الخفين الحديثين عباس السابق وسلم عن جابر من روعاهما وليس فيه محط
بغير فاعل لم يذكر في هذين الحديثين قطع الخفين وأقول على قطع الخفين فساد ولأن الخف
ملبوس أبلغ لعدم غيره أشبهه لبس السرور ول من غير فرق ولبنى النبي صلى الله عليه وسلم
هن أضعاف المال وقال أبو الشعثاء إن عباس لم يقل لقطعهما قال لأرواه أحمد وروى أيضا
عن عمر الخفاف ثلاثين لئلا له (وعنه يقطعها) أى الخفين ونحوهما (حتى يكونا مثل
من الكبعبين وحوزه جميع قال الموفى وغيره والاولى قطعهما على الحد بش الصريح) أى
حديث ابن عمر ونحوهما من الاختلاف وأخذنا بالاحتياط قال الشارح وما قاله صحيح وأجاب
بان زيادة القطع لم يذكرها جماعة وروى أنها من قول ابن عمر وسلم نحوه فعاقبى بالمدنية
وخبر ابن عباس بمرافق فلونان القطع وأجابا بالنسبة للجمع العظم الذي لم يحضر كثير منهم كلامه
في المدينة في موضع البيان وقت الحاجة لا يقال لا كفى عما سبق لأنه يقال لم يذكر ليهما
والفهم من إطلاقه ليهما لا قطع ويجاب عن قول الخفافان التقيدي في على المطلق
أن عمله إذا لم يكن تأويله وعن قوله أن حديث ابن عمر فيه زيادة لفظ بان خبر ابن عباس وجابر
فهم ما زاد حكم جواز لبس بلا قطع يعنى أن هذا الحكم لم يشرع بالمدنية وهذا أولى من دعوى
النسبة وهذا إيجاب عن قول الخفافى الجنب من أحد في هذا أى وقوله بعدم القطع فانه
لا يخالف فيه تبلغه ونسبه ثنى فانه قد يخالف لما روى راجح كما هو عادة التعريف في العلم الذين
أيدهم الله بعونه في جمعهم بين الأخبار (وإن لبس مقطوعا) من خف وغيره (دون الكبعبين
مع وجود نعل حرم) كبس الصريح لأن قطعه كذلك لا يخرج عن كونه محظرا (وقدى
لبس كذلك) (وبإباح) للحرم (التل) لفهوم ما سبق وهى الحذاء وهى مؤنثة وتطلق على
التأسيمة قاله فى الحاشية (ولو كانت) التل (يعقب وقد هو السرا المعترض على الإزام)
لعمومات (ولا بعد) الحرم (عليه شيئا من منطقة ولا ردوا لغيرها) لقول ابن عمر ولا بعد
عليه شيئا (رواه الشافعى وروى هو ومالك أكبره ليس المنطقة للحرم ولأنه يرد فيه ذلك أشبه
الماس) (وليس له أن يحمل لذلك) أى المنطقة والردا ونحوهما (زراوعر وقولا بغيره بشركة
أوابرة أو حيط ولا يفرق ظرنا في إزاره فان فصل) من غير حاجة (أثم وقدى لأنه كخط
ويجوز له) أى الحرم (شده وسطه عند بديل وحبل ونحوهما إذا لم يعقده قال) الإمام (أحمد في
حرم حرم جماعته على وسطه لا يعقدها ويدخل بعضها فى بعض) لا دفاع الحاجة بذلك قال
طاووس فعلى ابن عمر (الأزاره) فله عقده (لحاجة ستر العروق) (الاهلية ومن منطقة الذين
فيها نفقت إذا لم يثبت) (الاهلية أو المنطقة) (الابا لعقد) لقول عائشة أو ثنى عليك نفقتا
وروى عن ابن عباس وابن عمر معناه بل رفعه بعضهم لأن الحاجة تدعو إلى عقده فجاز كعقد
الأزار فان ثبت تغير العقد كما لو أدخل السور بعضها فى بعض لم يجز عقده إلا الحاجة وكذا لو لم يكن
فيه نفقة (وإن لبس المنطقة لوجع ظهر أو حاجة) غيره (أولا) الحاجة (فدى) كما لو لبس محظرا
لحس أو برد (وله أن يتلف بغيره) أى يتلف به (وربى به وبردا معوسل) لأن ذلك
كلبس لبس الخطأ المصنوع لئله (ولا يعقده) أى الزاد أو تقدم (ويقدى بطوع قضاء
ونحوه على كفيه) (مطلقا نص عليه لما روى ابن المنذر من روعاهما نهي عن لبس الأنسية للحرم
ورواها أنصاري عن علي ولا نه خط وهو عادة لبس كخط (ومن به ثنى) من فروح أو غيرها
(لا يجيب أن يطلع عليه أحد) ليس وقدى نص عليه (أو خاف) الحرم (من برد ليس وقدى)
كما لو اضطر إلى أكل صيد (ولا يحرم دلالة على طيبه وليس) لأنه لا يحرم على الحرم تصديها
لأنه استحال بخلاف الصيد (وإن قمر بما يتقصد) الحرم (بسف الحاجة) لما روى البراء بن

ولو كثر (إذا أخرجه) أي لسانه ثم عادته إلى قبه لانه لم يفارق محله بخلاف ما على ٥٧٧ الدرهم ونحوه (وحرره) على صائم (مضغ

علك يغل مطلقا) أي بلع رقه
أول يعلمه لانه غير يرضى صوبه
للفساد (ذكره) مضغ (مالا
يغل) منه أو من غيره تما لانه
يجتمع إلى يق ويحب القسم
وبورث الله طش (و) كرهه
(ذوق طعام) أطلقه جاعلة وقال
الحمد المخصوص عنه لا بأس به
لحاجة وصلى واختاره في
التبعية وان قيل وحكاها أحد
والضاري عن ابن عباس فسلي
الكرامة حتى وجد طعمه بقلته
أفطر (و) كرهه أصاب (تركه بقية
طعام بين أسنانه) خشية
خروجه فصرى به ربة إلى حوله
(و) كرهه (ثم لا يؤمن) من
شبه (أن يحسبه نفس خلق)
شام (كسحق صلب) حقيق
(كافور ودهن ونحوه) كعبور
بضره ونشبهه وصوابه منه
إلى حوله وعلم منه انه لا يكره شم
شجره وروقطع غير وصل غير
مصروف (و) كرهه (قبلة
ودواحي وط) كالحققة وليس
وترك انظر (إن تحرك شهوة)
لانه عليه الصلاة والسلام فهمي
هن القبلة شاة ورخص الشيخ
طبيب حسن واداء وادع من
حديث أبي هريرة وزاد بعد
هن أبي هريرة وأبي الدرداء وكذا
هن ابن عباس بأسا دمج فان
لم تحرك شهوة لم تتركها
تقدم ولاته عليه الصلاة والسلام
كان تقبل وهو صائم لما كان
مال الكالار به وغير ذى الهوى في
معناه (وتحرم) قبلته ودواحي وطه
(إن نزل أنزال) لانه ربه لفطر

عازب قال لما صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة صلحهم أن لا يدخلوها إلا بمحلات
السلاح القرباب عافيه متفق عليه وهذا ظاهر في اباحتها عند الحاجة لأنهم لم يكونوا من أهل
مكنة أن يتعضوا العهد (ولا يجوز) أن يتلوا سيف (لتبرها) أي غير حاجة لقتل ابن عمر
لاجل للحرم السلاح في الحرم قال الموفى والقياس يقتضي اباحتها لانه ليس في معنى اللبس
بأجل حرمة الحرم (ولا يجوز حمل السلاح بحكة لغير حاجة) لما روى مسلم عن جابر بن عبد الله
لاجل أن يحمل السلاح بحكة وإقامته أحمد من تقلبنا السيف لانه في معنى اللبس (وله حمل
جواب وقره الباهي عنه ولا بد منه) عليه (ولا يدخل) أي حملها (في صدره) نص عليه
(واختفى الشكل أن ليس الخيط) ولم ينفذ وجهه فلا فدية عليه لاحتمال كونه امرأة (أو
غطى وجهه وجسمه من غير لبس الخيط فلا فدية) لاحتمال كونه رجلا (وان غطى
وجهه ورأسه) فدى لانه ان كان أنثى فقد غطى وجهه وان كان رجلا فقد غطى رأسه فوجب
بكل حال (أو غطى وجهه وليس الخيط فدى) لانه ان كان أنثى فعليه الفدية لتغطية وجهه
وان كان ذكر فله الخيط

فصل في انقاص الطيب إجماله لانه عليه الصلاة والسلام أمر به بن أمية بنسأل
الطيب وقال في الحرم الذي وقفته ناقته لا تخطوه متفق عليهما وسلم لا تسود طيب
(فيحرم عليه) أي الحرم (بهدا حرامه طيب بدنه وثيابه) أو شيء من بدنه نص عليه أو شيء
من ثوبه لانه يشاء ابن عمر ولانه بعدد طيبا بكل واحد منهما (ولو) كان الطيب به (من
غيره باذنه) وكذا لو مكث ولم يبه كما تقدم وسنن حكما لو طيب قبل إجماله ثم استدامه ويحرم
عليه (ليس ما مس به زعفران أو ورس) لما تقدم في حديث ابن عمر من قوله عليه الصلاة
والسلام ولا تؤا به زعفران أو ورس وهو نبت أصفر يكون بالعين تخذه منه الجرة لوجه قاله
الجوهري وفي القاموس أو ورس نبات كالصمغ ليس إلا بالعين يزوع قبيح عشرين سنة
نافع للكلف طلاءه ليق شرابا (أو) أي ويحرم على الحرم ليس (ما غس في ما ورد أو بخر
به ودونحوه) كغير لانه طيب (و) يحرم عليه أيضا (المجلوس والنوم عليه) أي على ما صبح
بزعفران أو ورس أو غس في ما ورد أو بخر يعود ونحوه (فإن فرش فوق الطيب أو باصفيقا
عزم الزامه والمباشرة غير ثياب بدنه فلا فدية بالنوم عليه) ولا بالمجلوس عليه لانه لا يعد مستعلا
له بخلاف ثياب بدنه ولو صفيقا (ويحرم) على الحرم (الاكتحال) عطيب (والاستمطار) طيب
(والاحتقان عطيب) لانه استعمال الطيب أشبه شمه (و) يحرم على الحرم (شم الأدهان العطبية
كدهن وردو) دهن (بشقيج) بفتح الباء النون والسين معرب (و) دهن (خسري) وهو
المنثور وباقى (و) دهن (زئبق) وزن جعفر يقال هو الياسمين قاله في الحاشية والمعروف
انه قهوه لكنه قريب منه في طعمه (و) يحرم على الحرم (الأدهان الجاه) أي الأدهان العطبية
لانه لا تعدر احتماؤها وتعد الطيب أشبه ما لا ورد (و) يحرم على الحرم (شم مسك) كافور
وعنبر وبالية وما ورد وزعفران وورس وبخر يعود ونحوه) كمنسبر لانها كلها تستعمل
(و) يحرم على الحرم (أكل وشرب ما فيه طيب بظفر طعمه أو ربحه ولو طعمها أو ربحه النار
حتى ولو ذهبت رائحته وبقي طعمه) لأن الطعم مستلزم الرائحة ولقاء المقصود منه (فإن بقي اللون
فقط) دون الطعم والرائحة (فلا بأس بأكاه) لانه بالمقصود منه (وان عس من الطيب مالا
يلقى بيده مسك غير مصروف قطع كالورد قطع) غير ونحوه (قطع هود) فلا فدية
عليه بذلك لانه غير مستعمل طيب (فإن شمه) أي المسك وقطع الكافور والسنبر ونحوه

وغيره فوجوه وشعر وحش وشهوة) الحديث ٥٧٨ أنس مر فوالها هرجي مررت بقوم لهم أظان من نحاس يخمشون وجوههم

(فدى) كاسق (وان علق الطيب بيده كالصوف) من مسك وكافور وغير (ر) كذا (الغالية وماه الورد فدى) لانه مستعمل الطيب (وله ثم العود لانه لا ينطبق به الا بالتحضر) (له ثم الفواكه كلها من الاربع والافراخ والافراخ وجل وغيرها) وكذا انساب الصغار كشيء ونحوها وقصصهم واذا خروجه مما لا يتخطيا) لانه ليس بطيب ولا ينفع منه طيب ولا يسمى متطبا عادة (و) كذا (ما ينسب الادي الغر قصد الطيب كخافه صغرو وقرفه نقل ودارصق وشوة) كازرب (او بنسب الطيب ولا يتخذ منه طيب كبحان فارسي وبحل الخلاف فيه وهو الحبق معروف بالشام والرافق ومكة وغيرها) قال في القاموس نبات طيب الريح، قارسة القوتنج بنسبه النمام وحبق الماء وحبق السماق القوتنج النهرى (وخصه) أى الى بحان الفارسي (بعض العلماء الصنوبران وهو صنف منه) أى من الريحان الفارسي (قال بعضهم هو العنبر المعروف بالشام الى بحان الجمام لاستدارته على اصل واحد انتهى وما به بحان وشوة) كاه الفواكه والعصفر والقرنفل ونحوها كما تقدم (كرو) فصل للحرم ما تقدم (والريحان عند العرب هو الاس) أى المرصين (ولا قد به شمة) قطعا قاله في المبدع (وكذا رجب) بفتح النون وكسرها أعجمي مررب (ونعم) قال في القاموس نبات طيب مدر يخرج الجنين الميت والود (و) يروى عن العشاء كام غيلان ونحوها ورمز نجوش) قال في القاموس بافتح المردقوش مصرب مرز كوش وهو ريشه السمي نافع لمر البول والمض ولسعفة لعقرب (و) فدى (المهرم) شمة ما ينسب الادي (طيبو) يتخذ منه كوردو ينفع وشعرى بكسر الخاء وتشديد الباء آخره (وهو المنثور وينثروا ما ينثروا) كالباوان والزنبق لقول جابر لاشبه رواءا لثاني وكروها من عمر قاله أحمد لانه ينفع الطيب كما الورد (ولا قد به بادهان بدهن غير طيب كزيت وشرج ومن) حتى فرأه لانه عليه الصلاة والسلام فعله رواه أحمد (والورد فدى) وغيره ما من حديث ابن جرير من رواية تركد السخي وهو ضعيف عندهم وذكره البخاري عن ابن عباس وأحمد الدليل (و) للحرم الادمان (بدهن البان والساذج) أى الخالي عن الطيب (ونحوها فداه) بدهن (ما تقدم) (وان جلس عند عطار او) جلس (في موضع لشم الطيب فشمه مثل من قصد الكعبة حال شمرها) أو جل عقد فها سلك لجد ريه ما فدى) أن شمة نص عليه لانه شمة فامدا شمة ما بالباشرة (فان لم يقصد شمة كالحلس عند عطار لمحاكة وكذا نخل السوق) لانه مستعمل (أو داخل الكعبة ليتبرك بها ومن يشترى طيبا لنفسه أو للعبارة ولا يعبه فغير ممنوع) لانه لا يمكن الاحتراز منه (ولشتر به حله وتقليبه اذا لم يعب ولو ظهر ريه لانه لم يقصد الطيب) ولم يستعمله (وقليل الطيب وكثير صواه) للعمومات (واذا تطيب بأصبا أو عامدا لم يزل الله به عسا أمكن من الماء وغيره من المباحات) لانا قصد الزالة (فان لم يجد) ما تعانز بل به الطيب (انه ينزله) (عسا أمكنه من المباحات) كحكه جفرت أو رابو ورق شجر ونحوه) كحجر وخشب لان الواجب ان الله حسب الامكان وقد فعل (وله قبله بنفسه ولا شئ عليه ملاقة الطيب بيده) لانه نازك (والافضل الاستعانة على غسله بحلال) لثلاثا بشاره وتقدم انه يقم فعله على غسل نجاسة وحدث لكن ان قدر على قطع راحته بغسل الماء فعل وقوضا بالماء لان المقصود من الزالة لطيب قطع راحته

(فصل) في آداب من قتل صيدا لئلا يكرهه الله تعالى (و) كذا (الذين آمنوا لا يتناولوا الصيدا وهم) (واما طياده) لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حوما (واذا) ولم يقتله أو يجرحه في الاصطيد أو لا ذى (وهو) أى صيد البر (ما كان وحشيا أصلا لا مصافقا لنا) هل وحشى) كحمام وبع (ضمنه) اعتبارا بأصله (لا ضمان) ان تؤحسن

(أهل)

وصدروهم فقلت ما جبريل من هؤلاء قال هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم رواه أبو داود (و) وجوه بالاحتساب ذلك (في رمضان) (في مكان فاضل) كالحرمين (أكد) حديث أبي هريرة مر فوا من لم يدع قول الزور والميل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه رواه البخاري وغيره (ولما بقي ان الحسنات والسيئات تمت تضاعف بالزمان والمكان الفاضل قال أحمد بن حنبل في الصائم أن يتعاهد صومه من لسانه ولا يعادى ويصوم صومه كالواذا صاموا فقه صومنا ولا نقتاب أحدا ولا نعمل عملا شجر به صومنا

(فصل) من لم يه أي الصائم (كثرة قراءته) كثره (ذكر وصدقة) كتف لسانه عما يكره) ويجب كنه عما يجبر مطلقا ولا يفطر بغيره قال أحمد لو كانت الفدية تقطرا ما كان لتناصوم (و) حسن (قوله) أى الصائم (جهرا) برمان وغيره اختاره الشيخ في الذين لان اتقول

الطلي بالسان وفي رواية بقوله مع نفسه أى زاجر لها خوف الرباه واختاره الجهد ان كان في غير رمضان (اذا شئني ما من) نابر العيصين عن أبي هريرة مر فوا اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يعطى ولا يهتف هو شدة من لسانه فان شاقه أحد أو أقاله فليقل إلى امرؤ صائم (و) سن له (تجبل فطر

إذا تفرق شرب ويب شمس) الحديث أبي هريرة مر فوا يقول الله ان أحب عبادي إلى أن يحلهم فطر

واكن الاحتياط حقيقى
والنظر نيل صلاة المغرب افضل
لحديث انس مازال يترسل الله
صلى الله عليه وسلم يصلى حتى
يفطر ولو على شرب من ماء واه
ابن عبد البر (وكره جامع مع
شك في طلوع فجر ثان) انما
لانه ليس بماتتقوى به على
الصوم وفيه نهي عن وجوب
الكفار نو (لا يكره) (مهور)
اذن انصاف في اعانة الاولى انه لا
ياكل اذن وجره بالجد
(وودن) مهور لمحدث
نهر وان في المهور بركة
متفق عليه (ك) ما (يسن تأخيره)
اى المهور (ان يفضله) اى
طلوع النهر لمحدث يدين
ثابت قال تهرنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم انالى
الصلاة قلت كم كان قد ذلك قال
قد رحبت اياه متفق عليه وان
قصدا للنهر والنسائي على
الصوم ما كان اقرب الى النهر
مكان احوط عليه (ونعسل
فثيائه) اى المهور (شرب)
لمحدث ولو ان يجرع احدكم
جرعة من ماء (و) يحصل
(كاهنا) اى فضيلة المهور
با كل لا يجرع وان يكون من
قرى لمحدث ثم مهور المؤمن التمر
رواه ابو داود (و) بسن (فطر)
على رطب فان عدم فطران عدم
فيه) لمحدث انس كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يفطر على
رطب اقبل ان يصلى فان لم يكن
ففى غرات فان لم تكن قررات
حساحوات من ماء رواه ابو
داود والنسائي وقال حسن

اهلى من ابل اوبه او غيرهما لا يجرع قتله الا كل ولا جزاء فيه قال احمد في بقره صارت
وحشة لاني فيها لان الاصل فيها الانسية (ويجرع) قتل واسطيد متولد من الماء كولو وغيره
تقليدا لغيره كما غلبوا لغيره اكله (وفدى متولد من الماء كولو وغيره) اذا قتله لغيره قتله
(كنولدين وحشى واهلى) فانه يجرع قتله واسطيداه و ينفى تقليدا لغيره (و) كذا المتولد
(بين وحشى وغيره) كولو لغيره قتله واسطيداه لما تقدم (وما في حكم غير الوحشى) وحكى غير
الماء كولو (لحماء) بها وحشيان وان تاهلا) اعتنارها باصلها (و) بقر وجواميس اهلية وان
توسدت لان الاصل فيها الانسية وتقدم (فان تلف ميدا) او بعضه فله جزاؤه (لو تلف)
المسيد (في بدماو) تاف (بعضه بمباشرة) لا تلفه (اوسيد بولو) كان (بمباشرة ذابة) هو
(منصرف فيها) بان كان ذكرا كذا او سائقا او قاندا لغيره ما لو انقلبت منه فالتلفه (ففيه جزاؤه وان
كان) الا تلف (ببدها او فها) (و) لا يضمنه ان كان (برجلها) نفعا لا وطأ كامل من النصب
(و) باقى آخر جزاء المصيد اما كونه يضمنه بالجزء اذا تلفه فبالاجماع لقوله تعالى ومن قتله
منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من الذم واما ضمانه اذا تلف في بد فانه تلف تحت بدعاة
اشبهه ما لو تلفه اذا لوجب ما لاراه او رده على مالكة واما ضمان جزئه بالتلف والتلف
لان جالته معصية ثم تقتضيت ابعاضه كالذم والمال (ويجرع عليه) اى المجرم (الدلالة عليه)
اى المصيد (والاشارة) والاعانة ولو باعارة سلاح ليقته اى المصيد (اولد بجهه سواء كان معه)
اى الصائد (ما يقتله به او لا) وناؤه وسلاحه او سوطه او يدفع اليه فبالاقتدر على اخذ
المصيد الاية) لانه وسيله الى الحرام فكان حراما كسائر اوصائل ونسبت اى قتله قبل اصاد
الحمار الوحشى واحبها لمجرمون قال النبي صلى الله عليه وسلم هل اشار اليه انسان منكم او
امر به بشئ قالوا لا الاية انه و احمار وحشيان يذبلون راحوا لوى ابصره فالتفت فابصره
ثم ركبت ونسبت السوط او اخرج فقتلهم ناولوني فقالوا لا والله لا نعينك عليه بشئ اى المجرمون
قتلوا لانه فاختذه ثم اتت الحمار من وراءه فمقرعة فانتبه اصبحتى فقال بعضهم كرا وقال
بعضهم لا تاكوا فانيت النبي صلى الله عليه وسلم فالتفت فقال كلمه وهو حلال متفق عليه
واظنه المضاري (ويضمنه بذلك) اى يضمن المجرم المصيد الدلالة عليه والاشارة اليه والاعانة
عليه شئ مما تقدم كما يضمن المودع بالدلالة لكن لوده فكذلك فلامان عليه قاله في المبيع
(ولا ضمان على دال ولا مشير بعد ان راه من بر بصيده) لانه لم يكن مبيعا في تلفه (وكذا لو
وجد من المجرم عند ربه المصيد مخفيا او امشرفا) نفس (فقط له غيره) اى غير المجرم
فلا يجرع ولا ضمان لما تقدم من حديث ابي قتادة (وكذا لو اعاره آلة لغير المصيد فاستعملها
فيه) اى المصيد (لان ذلك غير مجرم) فلا يترتب عليه ضمان (ولا يجرع دلاله على طيب
ولباس) لعدم ضمانه ما بالسبب لانه لا يتعلق بهما حكم يخص بالدلالة عليه ما بخلاف الدلالة على
المصيد فانه يتعلق بهما حكم يخص بالدلالة وهو يجرع المأكلا منه ووجوب الجزاء اذا كان من
دله المجرم حلالا (ولا) يجرع (دلالة لئلا يجرع على يد) بغير المجرم لان صده الحلال حلال
قد لانه اولى (ويضمنه المجرم) اذا قتله لقوله تعالى ومن قتله منك متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل
من الذم (الا ان يكون) المصيد (في الحرم فبشر كان) اى الحلال والمجرم (في الجزاء المجرمين)
لغيرهم صيد المجرم على الحلال والمجرم (فان اشترك في قتل صيد حلال ومجرم او) اشترك فيه
(سبيع ومجرم في الحلال) متعلق باشتراك (ففى الحرم الجزاء جميعه) لانه اجتماع موجب وسقط
عقاب الاجاب كالو قتل صيد بدعة في الحرم وقال القاضي في الحرم مقتضى القفه مقتضى انه
يلزم نصف الجزاء وقاسه على مشاركة من لا ضمان عليه في اتلاف النفوس والاموال والفرق

غريب وفي معنى الطيب والنمر كل حاولت قتله النار (وسن) قوله (اى المصائم) عنده اى الفطر (اهم لك محبت وعلى رزقك انطرت

سبحانك وصمدك اللهم تقبل مني
عليه وسلم إذا أفطر قال اللهم لك
مجتازي رزقك أفطرنا تقبل
مننا إنك أنت السميع العليم
وعن ابن عمر مرفوعا كان إذا
أفطر قال ذهب الظما وابنت
السرور ووجب الأجر إن شاء
الله تعالى رواه الدارقطني وفي
التحريم للصائم عند فطره دعوة
لا ترد ويصحب تقطير الصائم
وله مثل أجره للغير
فصل من فورا لمن فاتته
مس من رمضان (تتابع قضاء
رمضان) نصا وفاقا صارعة
لبراءة ذمته ولا بأس أن يفرق
قائه الضاري عن ابن عباس
لقوله تعالى فسد من أيام آخر
وعن ابن عمر مرفوعا قضاء
رمضان إن شاء فسرقي وإن شاء
تابع رواه الدارقطني ولأن وقته
موسم وعنازم التتابع في
الصوم أدله الحق لأهله للفقهاء
وتعين الوقت لا وجوب التتابع
في نفسه (الأدب من شعبان
قدر ما عليه) من الأيام التي فاتته
من رمضان (فيجب) التتابع
لفضي الوقت كأدهر رمضان في
حق من لا أهله (ومن فاتته
رمضان) كله (فضي عداياه)
أما كان أو نصا كأعداد
الصلوات الفائتة فمن فاتته رمضان
فصام من أول الشهر أو أثنائه
تسعة عشر من يوم كان الفائت
ناقضا أجرا عنه اعتبارا بعدد
الأيام اللاحقة (ويقدم) قضاء
رمضان وجوبا (على) الصوم (فذر
لا يضاف فوه) لسبق وقته لنا كد
القضاء لوجوبه بإصل الشرع
فإن خاف فوت التبرقة فله

٥٨٠ إنك أنت السميع العليم) الحديث الدارقطني عن أبيه وإن عاس كان أنبي صلى الله
واضح إذا لاذن هناك منصف وهما موجودان قصد العمل إعادته المحرم ومساعدته على قتل
السيد توجهه ما قاله القاضي فانه يكره ذلك أو يحرم عليه كما إذا باع من لاجعة عليه لمن عليه
الجمعة بعد النداء كاله في القواعد الفقهية في التماسه فوالشرين (فإن كان جرح أحدهما)
أي الحلال والمحرم (قبل صاحبه والباقي) بالبحر (الحلال أو السبع قبل المحرم جزاءه
محروما) اعتبارا بحال جنايته عليه لانه وقت الضمان (وإن سبق المحرم) لجرحه (وقتل
أحدهما) أي الحلال أو السبع (قبل المحرم أرش جرحه) فقط لانه لم يوجد منه سوى الجرح
(وإن كان جرحهما في حال الواحد أو جرحا) أحدهما بعد الآخر (وماب منهما فالجزاء كانه على
المحرم) تنظيرا للوجوب كما سبق وإن جرحه محرم ففي الأول أرش جرحه وعلى الثاني بقية
الجزاء (وإذا بدل محرم محرما في سيد بدل الآخر) ثم (كذلك الثاني عشرة فقتله العاشر فالجزاء
على جميعهم) لا اشتراك في الأثم والتسبب (وإن قتله الأول فلا شيء) على غيره لأن الغير لم يقتل
ولم يتسبب في القتل (ولو دل حلال حلالا على صديق الحرم فكدل لانه محرم محرما عليه) أي
على الصديق يكون جزؤه بينهما نص عليه (وإن نصب) حلال (شكك ونحوها) كخن (ثم أحر)
لم يضمن ما تلف بذلك عالم يكن حسنة (أو أحر) ثم حفر بئر حتى (إن حفرها في) داره
نحوها (من ماله أو موات) أو حفر البئر (للمسلمين بطريق واسع لم يضمن ما تلف
بذلك) لعدم شربه (مالم يكن حيلة) على الاصطافان كان حسنة ضمن لأن الله تعالى عاقب
ليودع على نصب الشئ يوم الجمعة وأخذ ما سقط فيها يوم الاحد وهو في معناه ورش عن قبلنا
شرع لنا عالم برقى شرعنا ما ينصفه (والا) أي وإن لم يكن حفر البئر حتى كحفرها بطريق
صديق ونحوه (ضمن) ما تلف بها من الصيد (كالا دمي) أن تلف في هذه المسئلة) قال ابن عتيق
لو باع نخلا أو شجرة منصوبت بين فوقع فيها صيد الحرم أو ماله للغير لم يسقط عنه ضمانه
ذكره عنه في القواعد الفقهية (ويحرم على المحرم كل صيد) ما (صاده) هو أو غيره من
المحرمين (أو نصح أو دل عليه حلالا أو أعانه) عليه (أو أشار إليه) لما تقدم في حديث أبي
قتادة من قوله عليه الصلاة والسلام هل منكم أحد ممن أن يجعل ما به أو أشار إليه قالوا لا
كلوا ما بقي من لحمها متفق عليه (وكذا) يحرم على المحرم (أو كل ما صيد لأجله) قتله الجماعة
لما في الصحيحين من حديث الصبيح بن حنيفة أنه أهدى لثني صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا
فرد عليه فلما رأى ما في وجهه قال إن لم يزد عليك إلا أنا حرم وروى الثاني وأحمد من
حديث جابر مرفوعا لحلم الصيد للحرم حلال ما لم تصيده أو صاد لك منه المطلب بن حنطب
قالا أترمذي لا يعرف له صحاب من جابر وعن عثمان أنه ألقى لحما صيدا فقال لأصحابه كوا
فقالوا لا تأكل أنت فقال في لست كمثلكم أنا صيدا لأجل روماء مالك والثاني (وعليه)
أي المحرم (الجزءان) كاله) أي ما صيد لأجله لانه أن تلف منه سبب الإحرام فوجب
عليه به الجزء أو قتل الصيد بخلاف قتل الحرم صيدا ثم باعه كانه تضمنه لقتله لا لأنه نص
عليه لانه ضمنون بالخرا على شكر كان له بغيرا كلفه كصيد الحرم إذا قتله حلالا أو كلفه لانه
منتهى لا تضمن ولهذا لا تضمنه باعه محرم غيره (وإن أكل) الحرم (بعضه) أي بعض
ما صيد لأجله (صمنه بخله من اللحم) من النعم (أضمان أصله) لو أكله كله (بخله من النعم)
والفرع ينسب الأصل (ولا متقنية) أي في ضمان البعض بخله من اللحم (لجواز عدوله)
أي الحرم (إلى عدله) أي البعض (من طعام أو صوم) فلا يرضى إلى التشقيص (ولا يحرم
عليه) أي الحرم (أو غيره) أي غير ما صيد أو نصح إذ لم يدل ونحوه عليه لما تقدم (فلو نصح
محرم صيدا للغير من المحرمين حرم على المذبح) له (لما سبق) ولا يحرم (على غيره من

من اطعام مسكين ولو مضى
ومضات كثيرة (ومن مات
وعليه نذر صوم في الذمة أو عليه
نذر (حج) في الذمة أو عليه
نذر (صلاة) في الذمة أو عليه
نذر (طواف) في الذمة أو عليه
نذر (اعتكاف) في الذمة فصلا لم
يفعل منه) أي ما ذكر (شيا مع
أمكن فصل مذور بيان معنى
ما يتبع فعله قبل موته والانتبا
أن مقدار ما بقي منها صا في نذره
حالة الموت وهو يمنع الثبوت في
قمته كالنذر صوم شهرين
ومات قبله (غير حج) ليفعل منه
مطلقا فكأن منه أو الجواز
النيابة حال الحياة لعدم الموت
أولى (من وليه) أي الميت
(فعله) أي النذر المذكور
تحدث ابن عباس أن امرأة
قالت يا رسول الله إن أمي ماتت
وعليها صوم نذر فأصوم عنها
فقال أ رأيت لو كان على أمك
دين فقتلته عنها كان ذلك
يؤدى عنها قالت نعم قال فصومى
هن أمك متفق عليه وفي الباب
غيره وما رواه مالك في الموطأ أنه
بلغه عن ابن عمر أنه قال لا يصوم
أحد من أحد ولا يصلى أحد من
أحد فجعل علي غير النذر
للتصوم والصلوة المبرجة في
النذر والنيابة تدخل في العادة
بحسب حقيقتها والنذر أشرف حكم
لأنه لم يجز بأصل الشرع ويجوز
لغيره أي الولي قبل ما على ميت
من نذر (بأنه) أي الولي (ودونه)
لأنه عليه الصلاة والسلام شبه
بأبيه وأبيه بهم قضاء ومن
الأجنبي (ويجزى صوم جماعة)
عن ميت نذرا (في يوم واحد) بأن نذر شهر أو مات فصام عنه ثلاثون في يوم واحد لم يحصل

الحرم القابض له (فعله ضمانه للملك) لأنه أحواله بينه وبينه (ولا جزاء) فيه لأنه لم ينفقه
(وعليه) أي الحرم المشتري بالعبد (ود) السيد (البيع أيضا) للملكة لفساد العقد (ولا
يسرد) الحرم (العبد الذي باعه وهو حلال بخار) مجلس أو شرط (ولا ذهب في غنمه) الممن
(ولا غنم ذلك) كالإختلاف في الثمن والتقابل لأنها اشتد أهلك وهو ممنوع عنه (وانزده) أي
العبد (المشتري عليه) أي على البائع الحرم (مبيع) في العبد (أو صار له) أي المشتري
(ذلك) لتباعد الراد (ثم لا يدخل في ملك الحرم) لعدم أهليته لتلكه وعلى هذا يكون أحق
به فملكه إذا حل كالعصير بغيره ثم يخل (يلزمه) أي الحرم (أرساله) السيد ثلاثين
بده الشاهدة عليه (ويملك) الحرم (الصديقات) لأنه أقوى من غيره ولا فصل منه بدليل
أنه يدخل في ملك الصبي والمجنون وملكه الكفار بعد المسلم بحري الاستدامة ومثله
وأصدق امرأة عيدا وهو حلال ثم طلقها وهو محرر عانده فما إليه قهر كما يقال في الإصداق قبل
الدخول (وان أمك) الحرم (صيدا حتى تخل) من إحرامه (لزمه إرساله) لعدم أهليته
عليه (فان تلف) الصديق إرساله (أو ذبحه) بدخله (أو أمك) محرر أو دلال (صيد
حرم وخرج به إلى الحل) غنمه لأنه تلف بسبب كان في الأحرار أو الحرم (أو ذبحه) صيد حرم
مكة (غنمه) لما يأتي (وكان) العبد (ميتة) في الصور المتقدمة لأنه صيد يلزمه ضمانه فلم
يبرأ منه بوجه كحالة الأحرار (وان أحر) وفي بده صيد (أو دخل الحرم) الذي أو المذني (صيد
بذل ملكه عنه فبرده من أخذه) لاستدامة ملكه عليه (وبعضه من قتله) كسائر الأموال
المحرمة (ولزمه) أي من أحر وفي بده صيد أو دخل الحرم المكي وفي بده صيد (أرساله) في
موضع جنته فيه) لأن في عدم ذلك أمسا كالصيد في جنته لا ابتداء بدليل المين (و) يلزمه
(إزالة بده الشاهدة عنه مثل ما إذا كان في قبضته أو أرسله أو رخصته أو قبضته أو) كان (ربوطا
بجملته وشروطه) لماسبق (دوت بده الحكيمة) فلا يلزمه إزالتها (على أن يكون) السيد
(في بيته أو بده أو بده) الحلال (في غير مكانه) لأنه لم يفعل في الصيد قبله في يلزمه شيء
كالو كان في ملك غيره وعكس هذا إذا كان في بيته الشاهدة لأنه فعل الإمسك (ولا يضمنه) إذا
تلف بده الحكيمة لأنه لا يلزمه إزالتها ولو وجبته بسبب في تلفه (وله) أي الحرم (نقل الملك
فيه) أي في الصيد الذي يده الحكيمة ببيع وغيره كسائر أملاكه (ومن غنمه) أي السيد
(لزمه بده) إلى مالكه لاستمرار ملكه عليه (فلو تلف) السيد (في بده) أي الحرم (الشاهدة
قبل التمكن من إرساله) بأن نفقه ليس بذهب فلم يذهب (لم يضمنه) لعدم ما يقتضيه من بعد
وتقصير (والا) أي وان لم يتمكن من إرساله فلم يرسله (غنمه) لأنه تلف تحت بده العادة يلزمه
الضمان كمال الأذى (وإذا أرسله) أي السيد (أنسان من بده) أي الحرم (الشاهدة) قهرالم
بضمنه) لأنه فصل مانع على الحرم فله في بده المين خاصة كالمضروب ولأن السيد قد زال
حكمها وحرم ما هو أمسا حتى تشمل فملكه باقي عليه واعتبره في المقتضى والشرع كعصير بغيره
تخل قبل إراقتة وفي السكافي وجزم به في الرعاية يرسله بعد حله كالوصادة (ومن أمك صيد في
الحل فأدخله الحرم) الذي لزمه إرساله لأنه صار صيد حرم بمحاولة فيه (أو أمسا في الحرم فأنزعه
إلى الحل لزمه إرساله) اعتبارا بحال السبب (فان تلف في بده غنمه) كصيد الحل في حق الحرم
إذا أمسا به حتى تخل (وان قتل صيدا ثالثا لعله دفعاع نفسه خشية تلفها أو) خشية (مضرا
بجره أو تلف ماله أو بهض حيوانه) لم يضمنه لأنه قتله لدفع شره فلم يضمنه كما تدعى مع أن
الذراع أذن في قتل الفواسق لدفع أذى مترهم فالتحقى أولى (أو تلف) السيد (سبب
تخليصه من بيع أو شبكة ونحوها لطلقه أو أخذه) أي السيد محرر (ليخلص من رده خطأ
أو

المنهوبة مع مجاز ارفعه به نظاره ولو كان متبعا ومقتضى كلام الحمد لا يصح ٤٨٣ مع التتابع كالقطبيل القاضى بدلى

عسلى ذلك (وان خفف) ميت
ناظر (ما لا موجب) قبل نذره على
ما تقدم للثبوت في ذمته كقتناه
دين من تركه (ايضه) اى
النذر (ولي) ان شاء (أو بدفع)
مالا (ان يقول عنه) ذلك وكذا
بمخالفة السلام (وبطعن في صوم من
كل يوم طعام مسكين في كفارة)
لانه عليه في كل يوم مسكينة (ولا
يقضى) عن ميت ما نذره من
عبادة في زمن (ميت مات قبله)
كثيرة صوم ونحوه بوجوب مات
قبله فلا يصام عنه ولا طعام كال
الحمد لا أقل فيمنع لا (أو) ان مات
(في أثناءه) اى الزمن للميت
بأن نذره صوم بوجوب مثلاً أو
أعتكفه ومات في أثناءه (سقط
الباقى) منه كالزوات قبل
دخوله كله (وان لم يصمه) اى
ما أدركه منه (لمنذر) من نحو
مرض أو سفر (فكالاول) اى
كثيرة صوم في الغيبة غير معين
فيقل عنه لان النذر لا ينافي
ثبوت في الغيبة فلا يسقط بموته
(ومن مات وعليه صوم من كفارة
أو مئة أو قرآن ونحوه أطعم عنه)
من راس مال أو صم به أو لا يصلا
صوم نصا لانه وجب بأصل
الشرع كمنهارة رمضان

(باب صوم التطوع) وما

ينطبق به

(واقضه) اى صوم التطوع صوم
(برو) فطر (يوم) نصا لقوله
عليه الصلاة والسلام لا ينحر
صم يوما فطر يوما فطنت حيايم
داود وهو أفضل المسامحة قلت
فانى أطبق أنضل من ذلك فقال
لا أضل من ذلك متفق عليه

وأخبره متفاد بذلك (بعضه) لانه قيل أبهى لحاجة الحيوان فلم يعضه كدواة الولي موليه (ولو
أخذ) اى الصديق (المداومة) هو (ودعة) عنده فلا ضمان عليه ان تلف ولا تعدو لا قيرط
لانه يحسن (ولو) اى الحرم (أخذنا لا يضره) اى الصديق (كيد) ونحوها (مناكلة) لانه لمصلحة
الحيوان فان مات بذلك لم يعضه (وان أزمته) اى الحرم الصديق (ملايه) جزاؤه (لانه كفتاف
ويكره بيقرب به موته) ولا تأثير لحرم ولا احرام في تحريم حيوان انتهى (اجتماع) كبيعة الانعام
والنيل والدجاج) تثليث الذال لانه ليس بصيدوا الحرم انما هو الصيد بدليل انه عليه الصلاة
والسلام كان يذبح بالي الله يذبح الحمد باقى احرامه وقال أفضل المذبح المذبح والذبح والذبح قال في الشرح
حديث غريب والذبح رفع الصوت بالتلبية والذبح ارساله الذابا للذبح والحذر (ولا) تأثير لحرم
ولا احرام (في حرم الاكل غير المتولد) بين ما كوله وغيره تقليدا للحظر كما تقدم وهو ثلاثة اقسام
الاول ما اشار اليه بقوله (كالقوامى وهي المداومة) بالحرم بوزن عنه والجمع حد لم يضاف اليه
وحد ان اقسام مثل غزلان قاله في حاشيته (والفراسد لا يقع وغراب البين والفراروق والحسة
والعقرب والذباب المقرد) حديث عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل
خمس فواسق في الحرم الحمد والفراروق والعقرب والكلب المقرد وعن ابن عمر ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على الحرم جناح في قتلهن وذكركم
متفق عليه وفي بعض الفاظ الحمد سحابة ذل المقرب وما يباح أكله من الغراب لا يباح
قتله لانه من الصيد (بل يسيب قتلها) اى الذكورات تذبذبت عائشة نوازلها في الجمل والى
في الصيد ان الكلب المقرد يسيب قتله (و) القسم الثاني ما اشار اليه بقوله ويحب أيضا
(قتل كل ما كان طبعه الاذى وان لم يوجده من اذى) فباسمى ما تقدم كالاسد والقر والغضب
والفهد وما في معناه) مما فأنى للناس في انفسهم أو أموالهم (والبايزى والصعق والشاهين
والعقاب والحشرات المؤذية) كالحية والعقرب (والزنبور والبق والبعوض والبراغيث)
والطبوع قاله في المستوعب (و) القسم الثالث ما يؤذى طبعه (كالنم واليوم والدندان)
فلان تأثير الحرم ولا احرام فيه (ولاجرامى ذلك) لان الله تعالى انما وجب الجواز في الصيد
وليس شيء من ذلك بصيد قاله في المبدع ويجوز قتله وقيل بكونه حرم به في الحرم وغيره وقيل
بصره انتهى وكلام المصنف وهم انه يسيب قتله وقبسه ما علمت قال في الآداب ويكره قتل الفل
الامن اذ به شديدة فانه يجوز قتلها وقيل القمل يغير النار ويكره قتلها بالنار ويكره قتل
الضفادع ذكر ذلك في المسح توهب وفي الماية بكونه قتل ما لا يضر من غل ونحوه وهذا هو صمد
ويجوز قتلها من الزناير وتشميس القمل ولا يقتل بنار غل ولا قمل ولا يرغوث ولا غيرها ولا يقتل
ضفدع قال وظاهره الحرم وقال صاحب النظم لانه يحرم احراق كل ذى روح بالنار وانه
يجوز احراق ما يؤذيه لا كراهة انما يزل ضرر دون مشقة غالبية الا بالنار وقال انه سأل عما
ترجم عنه الشيخ خمس الذين صاحب الشرح فقال ماهو بعيد (ولا بأس ان يقرده بغيره وهو
نزع القراد عنه) روى عن ابن عمر وابن عباس كسائر المؤذيات ويجوز على الحرم لا على الحلال
ولو في الحرم) قال في المبدع بغير خلاف لانه انما حرم في حق الحرم لما فيه من الزاوية فاقم
في الحرم كفسره (قتل قمل) لانه يضره فانه كراهة الشعر (و) قتل (مشابه) لانه يعضه (من
راسه وبيته) وباطن ثوبه ويجوز قتلها ظاهره قاله القاضى وابن عقيل وظاهر كلام المؤلف
وصاحب المتنسى وغيرهما الحرم (ولو) كان قتله لقله ومشابهة (بزئبق ونحوه) فمصرى
الاحرام فقط (وكذا رماه) لما فيه من التفرقة (ولاجرامه) اى في القمل ومشابهة اذ قتله أو رماه
لانه ليس بصيد ولا فيه له شبهة بالبعوض والبراغيث (ولا يحرم) بالاحرام (صيد البحر والانهار

(وسن) (سنة) (ثلاثة) ايام (كل شهر) لقوله عليه الصلاة والسلام ابعدا الله من عمر ومن الشهر ثلاثة ايام فان احسنته بغير

أما لها ذلك مثل صام الدهر متقى ٥٨٤ عليه (وأيام) الألبان (البعض أفضل وهي ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة

لحديث أبي ذر ما يابن إذا صحت من الشهر ثلاثة أيام فحصر ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر رواه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وصححه إمامنا أبو يعقوب ليبياض لها كما بالهجر (و) سن صوم يوم (الاثنين) يوم (الجمعة) لانه عليه الصلاة والسلام كان يصومهما فثبت عن ذلك فقال أن أعمال الناس تعرض يوم الاثنين والجمعة رواه أبو داود عن أسامة بن زيد في أنظر لأب ابن عرض علي وأنا صام (و) سن صوم ستة من شوال والاولى تتابعها) كونها عقب الصيد وصاتها مع رمضان كأنها صام الدهر (لحديث أبي أيوب مرفوعا من صام رمضان وأتبعه ستان شوال فكأنها صام الدهر رواه أبو داود والترمذي وحسنه قال أحمد هون ثلاثة أو جبه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجرى بجرى التقديس لرمضان لأن يوم العدا فاصل ولست يدن ثوبان مرفوعان صام رمضان شهرا بشرة أشهر وصام ستة أيام بعد الفطر ذلك سنة أي الحسنة بغير أمثالها قال شهر بفترة أشهر والسنه ستين يوما وذلك سنة ولما راد بالخبر الأول التشبه بصوم الدهر في حصول العبادة على وجه لا مشقة فيه كحديث من صام ثلاثة أيام من كل شهر مع أن ذلك لا يكره بل يصعب ويحصل فضيلتها متناهية ومتفرقة (و) سن (صوم) شهر الله (الحرم) لحديث أفضل الصلاة بعد المكتوبة يعرف

والأبواب والصوت ولو كان مما يعش في البر والحرم كالسحابة والسرطان ونحوهما) لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة (الأي الحرم ولو للسهل) كصيدن أباب الحرم وبركة ما حذر لانه حرم أشبه صيد الحرم ولأن حرمه الصيد لكان فلا فرق (وطير الماء) يرى لانه يفرخ ويبيض فيه فيضن بيقينه (والجراد من صيد البر فيضن) لانه طير يرى أشبه العصافير (بقيته) في مكانه لانه متلف غير مثلي وعنه يصدق بغيره عن جرادة وروى عن ابن عمر (فان تفرش) الجراد (في طير يقه فقتله بحسه أو تألف بسن طير لحاجة كالنسي عليه) فله (حراؤه) لانه أتلفه لمنفعة أشبه ما لو اضطر إلى أكله بخلاف ما لو وقع من شجر على عين إنسان فقتله لانه كسرت فلا ضمان عليه وكذلك الأثر في سفينة على الفرق فالتى متاع غيره يخطفها ضمنه ولو سقط عليه متاع غيره نخس عليه أن يهلكه فدفعه فوقع في الماء لم يضمنه (وإذا ذبح الحرم الصيد وكان مضطرا إليه كاه) لقوله تعالى ولا تألفوا ما يدرككم اليد (ولكن مثل ضرورة) أي ضرورة الذاب (لحاجة الكل) لما تقدم (وهو) أي ما يصح الحرم من الصيد (ميتة) أهدم أهله المذكي لانه (في حق غيره) أي غير المضطر قال في المبدع فإذا صحه كان عتق ذكر الفاضل واحتج بقول أحمد بكل ما ماله الحرم وأقتله فأغناه قوله قال في الفروع وتوجه له حل فعله انتهى وكلام المصنف كالمنتهى يقتضي أنه عتق في حق غير المضطر ومذ في حق المضطر يكون تحساضا طارئا بالنسبة إليه ما وقفه نظر (و) يقدم الحرم المضطر (عليه) أي على الصيد (الميتة) لانه لا جوارقها (و) يأتي في كتاب (الاطعون) واحتاج الحرم (الذي فعل محظوفه فقتله وعليه القداء) لأن كعبا لما احتاج إلى الحلقي أباحه الشارع له وأوجب عليه القداء بالباقي في ماله ولأن كل الصيد أتلفه وجب ضمانه كالواضطر إلى طعام غيره

فصل السابع عقد النكاح فلا تزوج به الحرم (ولا يزوج غيره ولا يلازم ولا يلازم لا قبل له) أي الحرم (النكاح وكيه الحلال ولا تزوج المحرم والنكاح في ذلك كما يباين تعده أولا) لما روى مسلم عن عثمان مرفوعا لا ينكح الحرم ولا ينكح ولا يخطب وعن ابن عمر أنه كان يقول لا ينكح الحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره رواه الشافعي ورفع الحديث فنفى وأجاز ابن عباس رأيه أنه عليه الصلاة والسلام تزوج ميمونة وهو محرم صنفق عليه ولاحمد والنسائي وهما محرمان ولانه صنفقك بالاسماعيل ناع لم يصرمه الاحرام كسراء الاماء وصوابه ما روى مسلم عن يزيد بن الاصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو دلال قال وكانت خاتى وخالة ابن عباس ولا يداود وتزوجني ونحن حلالان يصرف وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالا وبني بها حلالا وكتب الرسول يد ما استاده محمدا واهأ جدوا للترمذي وحسنه وقال ابن السبكي ابن عباس وهم وقال أيضا أبوهم واهأ الشافعي أي ذهب واهأ إلى ذلك والبخاري وأبي داود هذا المعنى عن ابن عباس قال في الفروع وهذا يدل على أن حديث ابن عباس خطأ وكذا نقل أبو الجارود عن أحمد أنه خصا ميمونة مختلفا كسابق فيعارض ذلك وما سبق لا يضر له ثم رواه الجليل أولى لأنها أكثر وفيها ما أحب القصة والتفسير فيها ولا مطن فيها أو فاقها ما سبق وفيها زيادة مع صفرا بن عباس وأذن ويمكن الجمع بأن ظهر تزويجهما وهو محرم أو فله خاص به صلى الله عليه وسلم فله هذا يكون من خصا نصه فلها قال تعالى لا تنكح كالمتهنى (الأي حق النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكون محظوفه بخلاف ما تقدم لما تقدم وروى مالك والشافعي أن رجلا تزوج امرأة وهو محرم فردد عمره كاهه وعن علي ويزيد معناه

ابن الأثير أضافه إلى الله تعالى تعظيما
وتقديما كقولهم بعت الله وآل
الله قريش (وأنته) وبشارة
بصنعه أفضله (المأثر) وبسبب
عاشوراء يعني التوسعة فيه
على الأعيان كآله في المنع
(وهو) أي صوم عاشوراء كقراءة
سنة) لحديث أبي لا حسيب على
الله أن يكفر السنة التي قبله (ثم)
يل عاشوراء في الأكمة (التاسع)
وسمي تاسعا لحديث ابن
هشام مرفوعا لئن بقيت إلى
قابل لأصومن التاسع والعاشر
رواه الترمذي وأبو حمزة أحمد
(و) بسنن من (عشر ذي الحجة)
أي التسعة الأولى منه لحديث
ما من أيام العمل الصالح خير
أحب إلى الله تعالى من هذه
الأيام العشر (واكدهم هريرة
وهو) أي صومه (كقراءة سنتين)
لحديث مسلم عن أبي قتادة
مرفوعا في صومه أن لا حسيب
على الله تعالى أن يكفر السنة
التي قبله والسنة التي بعده قال في
الفروع ورواه المصنف كراهة في
شرح مسلم عن العلماء فإن لم
تكن صائرا رجيا التضييق من
الكثرة فإن لم تكن رجلا
درجات (ولابن) صوم يوم عرفة
(لن بها) أي بعرفة لحديث أبي
هريرة مرفوعا نهي عن صيام
يوم عرفة بعرفة رواه أبو داود
ولاه يضعفه وعتبه الدعا في
ذلك الموقف الشرعي (الاتمعت)
وكان عدا الهدى) ينسب أن
يجعل آخر صيام الثلاثة في الحج
يوم عرفة وأما (ثم) يلى يوم عرفة
في الأكمة يوم (التروية) وهو

رواهما أبو بكر النسابي ولأن الأحرام يمنع الوطوء داعبه فمنع عقد النكاح كالعدة
(والاعتبار بها العدة) أي عقد النكاح لا يباح له إلا كآلة (فلو وكل محرم حلالا) في عقد
النكاح (فعدة بعد حله) من أحرامه (مع) عنده لوقوعه محل الوكيل والموكل (ولو وكل
حلالا لا فعدة) الوكيل (بعد أن أحرم) هو أو موكله فيه (لم يصح) العقد لما تقدم (ولو وكل)
أي الحلال (ثم أحرم) الموكل (لم يمتد زكوكه) بأحرامه (فإذا أحل) الموكل (كان لو قبله عتده)
زوالا لما منع (ولو وكل حلالا حلالا) في عقد النكاح (فعدة وأحرم الموكل) قال التاز وجدة
وقع في الأحرام وقال الزوج (وقه قال قول قوله) أي إلى زوج لانه مدعى حصة المستدعي
الظاهر (وإن كان بالعكس) بأن قال التاز وجدة وقع قبل الأحرام وقال الزوج في الأحرام
(ه) القول (قوله أيضا) لانه عاك فحصة قبل إقراره (وهنا صفا الصداق) لأن قوله لا يقبل
عليها في استقامته لانه خلاف الظاهر (وبصح) النكاح (مع جهلها) أي الزوجين
(وقوعه) أي وقوع النكاح هل كان قبل الأحرام أو فيه لأن الظاهر من العقود العتدة وأن
كان تزويجا قبلت وقالت بل كنت محرمة مسدقة ونسدة في تغليتها في العدة
(وإن أحرم الإمام الأعظم لم يحز أن يزوج) لنفسه ولا لتغيره بالولاية العامة ولا الخاصة لمعم
ما سبق (ولا) أن (يزوج أقر به) بالولاية الخاصة (ولا) أن يزوج (غيره) عن لاوله
(بالولاية العامة) كالخاصة (و) يجوز أن (يزوج خلفاؤه) من لاوله أو لاوله يجوز
بولاية أنفسهم مالا يجوز بولاية النسب بدليل تزويج الكافرة وأما كالأول في تزويج نحو
بنته فلا ماسبق (وإن أحرم ثامنه فمكرو) أي فكأحرام الإمام فلا يجوز له أن يزوج ولأن
زواج أقر به لا غيرهم بالولاية العامة في تزويج نوايه (وتكره خطبة محرم) بكسر التاء
أمرأة (على نفسه وعلى غيره) ونسطة محل محرمة خطبة عتده) بعض الخلاء أي عقد النكاح
لما تقدم في حديث عثمان ولا يخطب (و) كره (حضوره) أي المحرم (وشهادته فيه) أي
في النكاح فنقل حنبل لا يخطب قال عنه لا يشهد النكاح وما روى فيه ولا يشهد فلا يصح
(وتباح إل جعة للمحرم وصح) لأنهم أهلك ولأنها مباحة قبل الرجعة فلا إحلال (كشراه)
أمره ولو طهر غيره) لو ردد عقد النكاح على منفسه البضع خلصة بخلاف شراء الأمة ولذلك
لم يصح نكاح المحرسية ولا الاخت من الرضاع ونحوها وصح شرائها (وبصح اختيار من أسلم
على أكثر من أربع نسوة لم يضمن في حال الأحرام) لأنها مأك واستدامه لا ابتداء النكاح
كالرحمة وأولى (ولافته عليه في ثمن من ذلك كله) أي جميع ما تقدم من صور النكاح
لانه عقد فسد لأجل الأحرام فلم يجبه فدية (كشراه العبد) ولا فرق فيه بين الأحرام الأصحب

والفاسد قاله في الترميز

﴿فصل الثامن في الجماع﴾ فرج أمي ﴿قوله تعالى من قرهن فيهن الميع فالزنا قال ابن
عباس هو الجماع بدليل قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك بمعنى الجماع
(فلا كان) الفرج (أودر من آدمي أو غيره) أي أوميت أو حوب الحد والفعل (فمن فصل
ذلك) أي جامع في فرج أمي (فصل التحلل الأول) ولو بعد الزفاف بعرفة نقله الجماعة
عن أحمد خلافا لابي حنيفة (فقد نسكهما) حكما من المندرجات جامع العلماء أنه لا يسهل بالنسك
الإمام في الوطء بل يفتي أن عمر وعليهما وأبا هريرة مشوا من رجل أصاب أهله وهو محرم فقالوا
نفذنا لو جهلنا حق بقضائهم ما علمنا ما ج من قابل والهدى ولم يعرف لهم مخالف (ولو)
كان الجماع (سأها أو جاهلا أو مكرها ما أرتأنا) نقله الجماعة لأن من تقدم من العبادة

فلا يصمه متواليا بل يقطر فيه
ولا يشبه به رمضان انه لما روى
احمد عن خرشة عن الحر قال رأيت
عمر يعتربا بكف المترجسين
حتى ينعوما في الطعام ويقول
كلوا فانهم وشركا كانت عظمته
المجاهلة واستاده عن ابن عمر
انه كان اذا رأى الناس وما يدونه
لرجب كره وقال صوم امره
واظهاره ولا يكره افراد شهر غيره
(و) كره افراد يوم (الجمعة)
بصوم حديث أبي هريرة مرقها
لا يصوم أحدكم يوما الجمعة الا ان
يصوم يوما قبله او يوما بعده متفق
عليه (و) كره انفراد يوم السبت
بصوم حديث أنس وموافق
السبت الا فيما افترض عليكم
حسنه الترمذي فان صام معه
غيره لم يكره حديث أبي هريرة
وجسورة قال في الكافي فان
صامها أي الجمعة والسبت معاً
يكره حديث أبي هريرة (و) كره
(صوم يوم السبت وهو الثلاثون
من شعبان اذا لم يكن حين الترائي
عليه) من نحو غيب أو قتر لا حديث
الشمس عنه (الا أن يوافق) يوم
الجمعة أو السبت أو السبت (عادة
أو يصله) أي يوم السبت (صيام
قبله) أو يتقدم عن رمضان بأكثر
من يومين فلا يكره نصا لظاهر
خبر أبي هريرة لا يتقدم أحدكم
ومضان بصوم يوم أو يومين الا
رجل كان يصوم صوما فليصمه
(أو) يكون صومه (قضاء) عن
ومضان (أو) يكون (شذرا)
فيصومه لوجوبه ومثله صومه
عن كفارة (و) كره صوم يوم
(الثوروز والهرحان) مما عهدان
ليكنفارا (و) صوم (كل عيد للكنفارا أو يوم يفردونه بتعظيم) قبا على يوم السبت معاً لم يوافق عادة

فمن أفساد الفلك ولم يستفصلوا (ومحبته) أي بالجماع قبل الفصل الأول في الحج (بدنه)
اتوا بن عباس لهذا ناقة ولتدناقة (ولا يفسد) الأحرار (أي) تنق من المحظورات (غير
الجماع) لعدم النص فيه والاجماع (وعليهما) أي الواطئ والموطوءة (المضي) فاسده وحكمه
أي الأحرار الذي أفسده بالجماع (حكم الأحرار الصحيح) فيفعل بعد الانساد كما (كان) يفعل
قبله من الوقوف وغيره ويحتمل ما يحتمل قبله (أي) الفساد (من) الوطوء وغيره وعليه
القدية اذا فصل محظور رابعه) لما روى الدارقطني باسناد جيد إلى عمرو بن شعيب
عن أبيه انه روى عن أبي عبد الله عن عمر وفسأله عن محرم وقبيل امرأة فاشأ إلى عبد الله
ابن عمر فقال ذهب إلى ذلك وأساءه قال شعيب فغيره لما روى رجل فذهبت معه فسأله ابن عمر
فقال بطل حبل فقال له رجل أنفذه قال لا بل يخرج جمع الناس وتضع ما يصنعون فاذا
أدركت بالأنفح واحد رجع إلى عبد الله بن عمر وفاخبره ثم قال ذهب إلى ابن عباس
فسأله فقال شعيب فذهبت معه فسأله فقال له مثل ما قال ابن عمر فرجع إلى عبد الله بن
عمر وفاخبره ثم قال ما تقول أنت قال أقول مثل ما قالوا ورواه الأثرم وزاد وحل اذا حلوا
فاذا كان العام المقبل فاحجج أنت وامنأله واهديا به ما قال لم تحمد أقصروا ثلاثة أيام في
الحج وسبعة اذار جعتم وغيره بن شعيب حديث حسن قال البخاري رأيت عليا وأحمد
والجدي وأحق يقبحون به قيل له بن تكلم فيه ماذا يقول قال يقولون كثر محرم بن شعيب
ونحو هذا (و) عليهما (القضاء على الفور ولوئذرا ونقل) لانه لم يبال دخول فيه ولان من تقدم
من الصائمين يستفصلوا (ان كانا) أي الواطئ والموطوءة (مكفنين) لانهم لا يهذلهما في
التأخير مع القدرة على القضاء (والا) أي وان لم يكونا مكفنين حال الانساد قضاه (بعده) أي
بعد التكليف (معدة الاسلام) وتقدم (على الفور) حيث لا عذر في التأخير وتقدم حكم
ما لو بلغ في الطهارة الفاسدة في أوائل كتاب الحج (ويصوم قضاء عيدين في سنة) وكذا قضاء أمة في
رقها لتكليفها (وتقدم حكم انسادهم) أي التفت (و) حكم افساد (حج الصبي) في أوائل كتاب
الحج و يكون أحرار الواطئ والموطوءة في القضاء (من حيث أحرار أو لامن المقات أو قبله)
لان المحرمات قصاص بخلاف المحصر اذا قضى لازمه الأحرار الأمان المقات نص عليه لان
المحصر فيه لم يلزمه اتمامه ذكر في القواعد الفقهية في الحائض والثلاثين (والا) أي وان لم
يكونا أحراراً قبل المقات (لزمهما) الأحرار (من المقات) لانه لا يجل تجاوزه بلا أحرار (وان
أفسد القضاء قضى الواجب لانه قضاءه) كالصوم والصلاة ولان الواجب لا يزداد في قواها وانما
يبقى ما كان واجبا في الذمة على ما كان عليه (وتفقه المرافة في القضاء على ما طلوعت) لقول
ابن عمر واهديا به ما اضاف الفعل اليه ما قول ابن عباس لهذا ناقة ولتدناقة ولانها يجلها وهما
أفسدت نسكها كانت النفقة عليها قال رجل (وان أكرهت) المرأة (في النفقة) على
الزوج (لانه لا يفسد نسكها) كانت عليه نفقتها كنفقة نسككم (وتصحب نفقتها ما في القضاء من
الموضع الذي أصابها فيه) لما روى ابن وهب باسناده عن سعيد بن المسيب ان رجلا جامع امرأة
وهما محرمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما أتما حكما ثم أرجعوا عليكما حجة أخرى
من قابل حتى اذا كنتما في المكان الذي أصبغوا فحرموا وتفرقا لا يزال كل أحدكما صاحب ثم أتما
مناسككما واهديا وروى الأثرم عن ابن عمر وابن عباس معناه (الحائض يحل) من أحرارهما
لان التفرق خوف المحظور ويحصل التفرق (بان لا يركب معهما على بعير ولا يجلس معهما في
خاستهما ولا يشبه ذلك بل يكون قريبا منهما فغيرهما أحراراً لانه محرما) ونقل ابن الحكم ومشران
يكون معهما محرما غيره (والمرأة في ذلك كالرجل) لانها أحد النسكين (فيفسدها الوطوء قبل الفراغ

أويصنع عن قضاء رمضان أو نذر ونحوه (و) كره (تقدم) صوم رمضان بصوم يوم ٥٨٧ أو يومين) لما كثر حديث أبي هريرة

(و) كره (وصال) بأن لا يفطر بين اليمينين فأكثر (الامن النبي صلى الله عليه وسلم) لحديث ابن عمر (وصال النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فواصل الناس فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقالوا إنك فواصل قال يا ليت مثلكم أي أطعم وأسقى متفق عليه ولم يصرم لأن النبي وقع وقفا ورجعه (لا) بكرة الوصال (إلى العصر) لحديث أبي سعيد مرقوم ما أبكم أراذان أو وصل قبله أو وصل إلى العصر رواه البخاري (وتركه) أي الوصال إلى العصر (أولى) من نفسه لقوت فتنه لا يفطر (ولا) يصوم يومين أيام التشريق) لحديث أبيام مقي أيام كل وشرب رواه مسلم مختصرا (الا) من منته أو قرآن لمن علمه فيصوم معها عنه لقول ابن عمر وعائشة لم يرض في أيام التشريق أن يصوم إلا لم يجد الحدي رواه البخاري (ولا) يصوم يومين مطلقا لأقرنا ولا نعل (ويصوم يومين حديث أبي هريرة مرفوعا عن يومين يوم فطر ويوم أقصى متفق عليه ولا بكرة صوم الدهر أن لم يزل به سقا ولا يخاف منه ضررا أو إصاما أيام النبي (ف) فعل ومن دخل في تطوع (صوم أو غيره) غير حج أو عمرة (يجب) عليه (أقامه) لحديث عائشة وفيه أغما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فإن شاء

من المني) كالخجل قبل الفصل الأول (لا) يفدها الوطء (بعده) أي بعد الفراغ من المني (وقبل حلق) كالوطء في الحج بعد الفصل الأول (ويجب المني في فادها) أي العمرة (ويجب القضاء) رواه كالحج (والدم وموتاة) لنقص العمرة عن الحج (لكن إن كان) المقصد للعمرة (مكرا أو حصل بها) أي بكمه (بحار أو أحرمت القضاء من الحبل سواء كان قد أحرمها) أي بالعمرة التي أفدها (منه أو من الحرم) لأن الحبل هو ميقاتها (وإن أفدها المتعمرة وعنى في فادها وأنها خرج إلى الميقات فأحرم منه بعمرة) مكان التي أفدها لأن الحرمات تخصص (فإن خاف) موت الحج أحرم به من مكته وعليه دم فإذا فرغ من حجه خرج فأحرم من الميقات بعمرة مكان التي أفدها وعليه هدي بدمه إذا قدم مكة لما أفدها من عمرة) نص عليه (وإن أفدها المفردة بدمه) وأنها أهله الأحرام بالعمرة فمن أفدى الحبل) لأنه سبقاتها (وإن أفدها القارن مكته) فله فداء واحد) لما تقدم من حمل القارن كعمل المفرد (وإن جامع) الحرم (بعد الفصل الأول وقيل) الفصل (الثاني) بأن يرى جرة العقبة وحلق ثلاثه جامع قبل الطواف (لم يفدها) فإن كان (أو مفردا) أو متمتعاً لقول ابن عباس في رجل أصاب أهله قبل أن يفرض يوم النحر فخران جزوا رايتهما أو ليس عليه الحج من قابل رواه مالك ولا يصره مخالف في الصحابة (لكن) بسد أحرامه (بالوطء) يعني إلى الحبل) التمتع أو غيره يصوم بين الحبل والحرم (فحرم منه ليطوف لزيارة في أحرامه) ويصوم حتى لا يكون سبي وتخل لأن الذي بقي عليه بقية أهله الحج وليس هذا عمرة حقيقة) والأحرام أغما وجب لآتي ما بقي من الحج هذا ظاهر كلام جماعة منهم انظر قول أحمد ومن وافقه من الأئمة أنه يعفى بحتم أنهم أرادوا أهله وأمواله وجموعه لا هذه أهله وأمواله في المني والشرح ويحتمل أنهم أرادوا حرمه حقيقة فلا يصره سبي وتقصير وهي هذا خصوص أحمد وجزم به القاضي وابن عقيل وابن الجوزي لما سبق عن ابن عباس ولأنه أحرام مستأنف فكان فيه طواف وسبي وتقصير كالعمرة المفردة والأجرة تعمري بحج الحج بدليل القرآن بينهما قاله في المبدع (وبلزمة شاة) أهدم القساده للحج كوطء دون فرج بلا أنزال ونفخة الخناقة فيه (واقارن المفرد) لأن الترتيب للحج للعمرة بدليل تأخير الحلق إلى يوم النحر (فإن طاف بالزيارة) أي وحلق (ولم يرم) جرة العقبة (ثم طاف في المني والشرح) لآبانه أحرام من الحبل ولا دم عليه لو حرز أركان الحج وقال في الفروع فظاهر كلام جماعة كما سبق (لوجود الوطء قبل ما يتره التحلل) وهو بعد الفصل الأول بحرم لقاء تحريم الوطء المتأني وجوده مع الأحرام) فنفسه أحرامه بالوطء بعد جرة العقبة قال في المبدع والمراد فاسم ما بقي منه لا ما مضى إذ لو دل ذلك لوقع الوقوف في غير أحرام

فصل هـ التاسع الباشرة فيما دون الفرج لشهوة وطء أو قبلة) واس وكذا نظر لشهوة) لأنه وسيلة إلى الوطء والحرم فكان حراما (فإن فصل فأنزل قلبه مبدنة) نقلة الجباة لأنها باشرة اقترن بها الإزال فأوجبها كالجباة في الفرج (ولم يفدها) لعدم الدليل ولأنه استمتاع لم يجب بنوعه الجسد بل يفدها (كالوطء) كالوطء (لكن) الإزال (لشهوة) والفرق بينهما في المصوم أنه يفدها كل واحد من محظوظاته بخلاف الحج لا يفدها إلا الجباة والفرق مختلف فيه فلم يقل بجمعه مع أنه لمزم القول به في الفسوق والجسد (وناقى) تمه في الباب بعده

فصل والمرأة أحرما في وجهه فحرم (عليها) تطيبه يبرق أو تقاب أو غيره) لحديث ابن عمر لا تتقرب المرأة لتلبس الثياب من رداء البخاري وقال ابن عمر أحرام المرأة في وجهه وأحرام الرجل في رأسه رواه الدارقطني بإسناد جيد (فإن غطته) أي الوجه (فغير حاجة) لدن) كالوطء في الرجل رأسه (والحاجة) كرو رجلان قريبا ما تبدل الثوب من فوق

أعضاها وإن شاع بهما رواه النسائي (ويسن) إتمام تطوع نحو حامن الخلاف ويكره قطعه بلا حاجة ذكره الناطم (وإن فسد)

لأن قلها كفر منهما مية وقدية
وغيرها ولهدم انمروج منها
بالخطو رات (ويجب اقام
فرض مطلقا) أى باصل الشرع
أو بالنذر (ولو) كان وقته
(موسما كسلا وقضاء ومضان
ونذر مطلقا وكفارة) في
قول له ينعين بخوله فيه فصار
بمسئلة المتعين وانمروج من
عهدة الواجب متعين ونخلت
التوسعة في وقته رقا (وان يهل)
الفرض (فلازم بد) عليه مية
أو بقضيه فقط (ولا كفارة)
مطلقا غير الوط في ناره وضان
وتقدم (ويجب قطع) الفرض
ونفل (رد معصوم عن مهلكة
وانقاذ غريق وشغوه) كحريق
ومن نحت مدم أو بجملة لأنه اذا
قامت لا يمكن تداركه (و) يجب
قطع فرض صلاة (اذا دعا الله
صلى الله عليه وسلم) لقوله
تعالى يا حيي الله والرسول اذا
دعاهم (وله قطعه) أى الفرض
(لهرب غريم) له (قلبه نقلا)
وتقدم

فصل افضل الايام يوم
(الجمعة) قال الشيخ تقي الدين
افضل ايام الاسبوع اجماعا
وقال يوم افضل ايام العام
وسكته اذا قال جده المحدثون ظاهر
ما ذكره أبو بكر ان يوم عرفة
افضل قال في القروع وهذا
أنظر (و) افضل (البالي ليلة
القدر) فلا يفتو ذكره الخطابي
اجماعا وهي ليلة معظمة قال في
المستوعب وغيره والدعاء فيها
مستجاب وصحت بذلك لأنه بقدر
فيها ما يكون في تلك السنة أو
لعظم قدرها عند الله تعالى وأضيف الى الأرض عن الملازمة التي تنزل فيها ولم ترفع (و) طلب

رأسها على وجهها) الفعل عائشة رواه احمد وأبو داود وغيرهما (ولو مس) التوب (وجهاها)
وشروط القاضي في السائر ان لا يصيب بشرتها فان أصابها ثم ارتفع بسرعة الشئ عليها أو اذنت
لاستماع السرو وردة الموفى بأن هذا الشرط ليس هو من أحد ولا هو في الخبر بل الظاهر
منه خلافه فإنه لا يكاد يسيل المسدود من إصابة البشرة فلا كان شرطا بلين ويجب عليه ان يعطيه
رأسها كله (ولا يكتفى بتغطية جميع الرأس باليجز من الوجه ولا كشف جميع الوجه باليجز
من الرأس فسفر الرأس كله أولى) لأنه أكلد وجوبه من مطلقا (ولا تحرم تغطية كفتها) خلافا
لأبي الفرج حيث ألحقها بالوجه (ويحرم عليها ما يحرم على الرجل) من إزالة الشعر وتقليم
الأظفار وقتل الصيد وشغوه الدخول في عوم الخطاب (الابليس المخط وتقليل المجل وغيره)
كالهروج والحفط واجتناب السرو وكراهة اللين من الأزار للرجل (ويحرم
عليها على رجل ليس قفا من أو قفا واحد وهما كل ما يعمل للدين إلى المكروهين
منه ما فيه استمرها من الحر كالخروج للرجل كما يعمل للزينة) لحديث ابن عمر مرفوعا
لأن تنقب المرأة ولا تلبس القفا من رواه البخاري والرجل أولى ولا يلزم من جواز تغطية ثيابها
بكمها ما شقها لغير جواز ثيابها دليل جواز تغطية الرجل قدمه بازاءه لا تحف وانما جاز تغطية
فعلها بكل شئ لانه سماعة في الصلاة (وقبه) أى ليس القفا من أو أحدهما (القعدة
كالنقاب قال القاضي ومثلها ما لفت على وجهها خثرة أو حرقا قد شقها على حياءه ولا كسده)
أى الرجل (على جسده شيئا) وكذا في الفصل عن أحد من عينا في المنتهى وشربه
(وظاهر كلامه لا كثر لغيره وان لفتها بلا شدة فلا بأس) لأن الحرمان ليس لا التغطية كيدي
الرجل ولا بأس أن تطوف مشقة أن لا تكون محرمة قطعت عائشة (ويباح لها الخمار ونحوه
من حل كسوار ونحوه) كدملج ثقله الجماعة قال بائع كن نساء بن عمر ليسن الحل والمصغر
ومن محرمات رواه الشافعي في غير ابن عمر وليسن بذلك ما عين ولا دليل للنع
(ولا يحرم عليها لباس زينة في الزينة وغيرها يكره) أى لباس الزينة قال احمد المحرمه
والموقوف عنها زوجها يكره كان الطيب والزينة وطما سوى ذلك وفي التبصرة يحرم (ويكره
لها) أى الحرم والمحرمه (كل ما لم ينص عليه) من كل كل أسود (الزينة لا غيرها) رواه
الشافعي عن ابن عمر والاصل عدم الكراهة (ولا يكره غيره) أى الأئمة ونحوه لأنه لا زينة
اذا لم يكن مطليا) فان كان مطليا حرم (ويكره لها حجاب) لأنه من الزينة كالكحل بالأنثى
(ولا يكره لها الحجاب بالحناء) عند (إرادة) الأحرار) بل يسحب (وتقدم) أولاد الأحرار
ولا بأس بذلك للرجل فيما لا تشبهه بالزينة لأن الأصل الاباحة ولا دليل للنع
ليس المصغر والسكحي وغيرهما من الأصباغ) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن
عمر في حق المحرمه وتلبس بعد ذلك ما حبتن معصفر أو خرا أو حتى رواه أبو داود وعن
عائشة وأسماء أنهما كانا يحترمان في المصفر ولانه ليس بطيب فلم يكره المصفر غيره كالسواد
(الأنثى يكره للرجل ليس المصفر) لا يسبق أنه يكره في غير الأحرار ففيه أولى هكذا في
الانصاف هنا ومعناه في الفرح وتقدم في باب ستر المرأة أنه لا يكره في الأحرار كما في المبدع
والنتيج وغيرهما وذكره نسا (ولما قطع راحة كرهية غير طيب) لأنه ليس من
المحظورات بل مطلوب فعله (والنظر في المرأة) جائز (لها) جميعا ما يجزى كدواة وح وازالة
شعره بيمينه لأنه ليس بزينة (ويكره) نظرها في المرأة (الزينة) كالاكحال بالأنثى (وله)
أى الحرم (ليس خاتم) من فضة أو عقيق ونحوهما الماروى الدار فطن عن ابن عباس لباس
بالمين والخنات للحرم (و) له (بطرحه) له (ختان) نسا (وقطع عن عندها الحاجة)

ليلة القدر (في العشر الأخير من رمضان) ففي غنيمته أي العشر الأخير من عند ٥٨٩ اجدوا أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم

ذكره في الفروع وتقتل فيه
(ولو ناره) أي العشر الأخير من
رمضان وهي الحادية والعشرون
والثلاثون والخمسة والسبعة
والثمانية والعشرون (أكد من
غيره) أو ناره (وأرجاه) أي إلى
الأقول (سأبسته) أي العشر
الأخير فصا وهو قول ابن عباس
وأبي بن كعب وزين حبيش
لحديث معاوية مروا ليلة
القدر ليلة سبع وعشرين رواه
أبو داود (ومن كون من دعائه
فيها) أي ليلة القدر ما في حديث
عائشة قالت سألت رسول الله أن
أقتله فسمي أفعوا قال قوله
(الهمم) ثلاث عشرة تحب العفو
فأعف عني) رواه أحمد وغيره
وأما روايتها ليلة صافية بلحة
كان فيها قدر أساطعها كسنة
ساجدة لا ردفها ولا حرو ولا يجل
لكوكت أن يري بها ساجدة
تسبح وتطالع النجوم من مصيبتها
يبتاعها لا شجاع لها وفي بعض
الروايات مثل الطست وفي
بعضها مثل القمر ليلة البدر
لا يجل لشيطان أن يخرج
يومئذ منها رمضان أفضل
الشهور وعشرون ليلة أفضل
من العشر الأخير من رمضان
ومن سائر الأمور

كتاب الاعتكاف

هذه الروايات التي منه تكون على
أصناف لهم بفتح الكاف في
الماضي وضهوا وكسرها في
المضارع وهو را (الزم مسلم
لأغسل عليه عائل ولو) كان
(مزمرا مضمدا) مفعولان (و
(ولو) كان زومه أي يتنه

اليه (وان يحكم) لأنه لا رافعة فيه وسعد بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أحضرم
وهو محرم متفق عليه (فإن احتاج) الحرام (في الحاجة إلى قطع شعره قطعه وعليه الفدية)
لما قطع من الشعر كالأحتاج لحلق رأسه (ويحتمل الحرام) ذكر كان أو أني (منهني الله)
تعالى (هذه من الزنث وهو الجماع) روى عن ابن عباس وابن عمر وقال الأزهر في الزنث كلمة
جامعة لكل ما يرد إلى جل من المرأة (وكذا التقبيل والقبول ودمر من لها الفحص من
الكلام) روى أنس بن مالك عن ابن عباس (والفوق وهو السباب) وقيل الفلحس (والجدد وهو
المراد فيما لا يمتنع) أي بهم قال المولى الحرام ممنوع من ذلك كله وقال في الفصل يجب اجتناب
الجدال وهو المارة فيما لا يمتنع وفي المستوعب يحرم عليه القسوف وهو السباب والجدال وهو
المارة فيما لا يمتنع وقدم في رعايته بكرة كل جدال ورواه فيما لا يمتنع (ويحتمل قوله الكلام
الانفصاف) حديث أبي هريرة مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو
ليصمت متفق عليه وعنه مرفوعا من حسن إسلام المرء تركه ما لا ينهيه حديث حسن رواه
الترمذي وغيره ولا يمتنع حديث الحسين بن علي مثله وله أيضا في لفظ قوله الكلام فيما
لا يمتنع (و) يستحب الحرام (أن يستغل بالنبيذ) ذكر الله وقراءة القرآن والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وتعليم الجاهل ونحو ذلك (من المطلوبات) (وباح له أن يفر) (أن يصنع
الصانع ما يشاء) ذلك (عن واجب أو مستحب) قال ابن عباس كانت لمكاتب مجتهد في الجواز
أسواق الجاهلية فأتوا أن يفر في المواسم فنزلت ليس عليكم جناح أن تتفرقوا فاضل من
ربكم في مواسم الحج رواه البزار ولا يذود عن أي إمامة النبي قال كنت رجلا أكرى في
هذا الوجه وكاناس يقولون ليس لك حج فقلت إن من عرف قلبي أكرى في هذا الوجه وإن
ناس يقولون ليس لك حج فقال ابن عمر ليس شمر عتلي وتطوف بالبيت وتضع من عرفات
وترعى الجبار فقلت يا أبا فانك حجاجا جليل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فله مثل
ما سألتني فكنت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يحسه حتى زنت لأبليس عليه
جناح أن تتفرقوا فاضل من ربكم فأرسل إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ عليه هذه الآية
وقالت حج أسناده جيد ورواه الحاكم في صحيحه وأحمد وعنده أنكرى قول لنا من حج وفيه
وتحفظون رؤسكم وفيه نقال أنتم حجاج

باب الفدية

مصدروا قال فداءه وأفاده أعطى فداءه يقال فداءه إذا قال له جئت ففداك والفدية والقداء
والفدى يعني إذا كسر أوله علو يقتصر وإذا فتح أوله قصر وسكن صاحب المطالع عن يعقوب
فداءه محمود مهموزا مثلث ألفاه (وهي ما) أي دم أو صوم أو طعام (يجب بسبب ذلك) كدم
تفتح وقرآن وما وجب ترك واجب أو حصار أو فعل محظور (أو) يجب بسبب (حرم) أي
كالواجب في صيد منبأته (وله تقديمها) أي الفدية (على الفعل المحظور) إذا احتاج إلى فعله
(لمؤذرا) أن يحتاج إلى (حلق ولا شريط) أو اضطر إلى أكل ميتة (بعد وجود السبب)
أي المؤذر (المبج) الفعل المحظور ففعله على ولائها كفارة فيما اقتضاه على وقت الوجوب
(ككفارة من) أنه تقدمها على الحنف بعد عقد البين وكفيل الزكاة لمول أو حوالة بعد
ملكه الضام الزكوي (وباقى ذلك) (وهي) أي الفدية (على ثلاثة أضرب) لكن في الضيق
ضربان كما ستقف عليه (أحدها) ما يجب (على التخيير وهو نوتان أحدهما يخير فيه) (الخروج

(ساعة) من ليل أو نهار أي ما يجب به ممتكلا لا بشا (لطاعة) متعلق بلزوم (على صفة مخصوصة) تأني فلا يصح من كافر ولا من عليه

ومشى وعينه بالكباب والسنه
قال في النقي ولا تفرق بين العلماء
سلافا في أنه مسنون ويصح
جوار أو قال ابن هبيرة لا يحمل أن
يحيى خلافة وفي القروع واصل
السكر رامة أولى (ولا يطل)
اعتكاف (باغياه) كنوم لبقاء
التكليف (ومن) اعتكاف (كل
وقت) لبقائه عليه الصلاة
والسلام ومدامته عليه
واعتكاف أزواجه معه بعده
(و) هو (في رمضان أكد) لعله
ملى الله عليه وسلم (وأكد)
أي رمضان (عشره الأخير)
حديث أبي سعيد كنت أحاور
هذه لعشر حتى الأوسط ثم
قدياني أن أحاور هذا العشر
الأواخر فمن كان اعتكاف في
فيلبث في معتكفه ولم يأنه من
ليلة القدر راقى هي خير من ألف
شهر وإذا نذر اعتكاف العشر
الأخيرة ففقه الشهر أجزالا
أن قدر عشرة أيام من آخر الشهر
فتقص فينقضي يوما (ويجب)
اعتكاف (ينذر) لحديثين
نذر أن يطيع الله فليطعه رواه
البخاري (وان علق) نذر
اعتكاف (أو غيره) كنذر صوم
أو حتى (بشرط) كان شقي الله
من بعض لا اعتكف أو لا صوم
كذا (تفسره) أي الشرط فلا
يلزمه قبله كطلاق (و) يصح
اعتكاف (بالصوم) لحديث
عمر بن الخطاب قال في نذرت في
المحابة أن اعتكف ليلة في
المسجد الحرام فقال النبي صلى
الله عليه وسلم أو في نذرك رواه
البخاري ولو كان الصوم شرطا

(بين صيام ثلاثة أيام أو أطعم مسكينا كين لكل مسكين مدين بر أو نصف صاع تمر
أو زبيب أو شعير) كمطرة وكفارة (أو ضح شاة أو لا يجزئ الخبز) كالفطرة والكفارة على
المذهب واختار الشيخ الإجماع أي أجزاء الخبز كاختياره في الفطرة والكفارة (ويكون) الخبز
لكل مسكين شاة على أجزائه (وطلين عراقية) كما قبل في الكفارة (ويثبت أن يكون)
ما يجزئ (بادم) لكي المسكين المؤثمة على قياس الكفارة (و) أخرج القسدي (بما يأكل
أفضل من بر وشعير) وغيرهما كالكفارة ونحو ما من خلاف من أوجب لها فارق قوله تعالى من
أوسط ما تطعمون أهليكم (وهي) أي القديفة التي يجزئها بين ما ذكر (قديفة حلقى الشعر) أي
أكثر من شعرتين (وتقليم الأظفار) أي أكثر من ظفر من وتقدم حكم الشعرين والأظفار من
وما دونهما (و) قديفة (تقليم الرأس) من الذكر أو الواحدة من المرأة (و) قديفة (البس والطيب
ولو طلق ونحوه) بأن قل أو لبس أو تطيب (لمذرا وغيره) لقوله تعالى من كان منكم مرضا أو به
أذى من رأسه فقهديفة من صيام أو صدقة أو نسل وقال صلى الله عليه وسلم لكسب بن عجرة لك
إذا كان هو أو أرسل قال نبي رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلق رأسك وصم
ثلاثة أيام أو أطعم مسكينا أو نسلت شاة متفق عليه وفي لفظ أو أطعم مسكينا كين لكل
مسكين نصف صاع تمر فدايات الآية والخبز على وجوب القديفة على صفة التقدير لأنه مدلول
في حلق الرأس وقيس عليه تقليم الأظفار والبس والطيب لأنه يجرى في الأحوال لأجل الترفه
فأشبهه حلق الرأس وثبت الحكم في غير المذكور بطريق التثنية تبعاله كل كفارة ثبت
التصغير فيها مع الصدقة ثبت مع عدمه كجزء الصدقة وأما الشرط لجواز الحلق لا التقدير والحديث
ذكر فيه الأمر وفي بعض طرقه أن يبيع وقيس عليها البر والشعر والأظفار كالفطرة والكفارة
(النوع الثاني) من الضرب الذي على التصغير (جزء الصدقة وغيره) (أخرج) (المثل فان
اختاره وجهه وتصدق به على مسكين الحرم ولا يجزئ أن يتصدق به) لأن الله تعالى سماه
هديا والهدى يجب نحره (وله ذبحه أي وقت شاة فلا يختص بإمام الحرم) لأن الأمر به مطلق
(أو تقويم المثل بدراهم) ويكون التقويم (بالوضع الذي ألقفه) أي الصدقة (فتموه بقرية)
أي قرب عمل تاف الصدقة أنه إن الغاء وسدنى (ليشتري بها) أي الدراهم (طعاما يجزئ
في الفطرة) كأوجب في قديفة أو كفارة (وان أحب أخرج من طعام) يجزئ (عليه كقد
القيمة) مقرر بالدليل الموصول المقصود من الشرع لا يجوز أن يتصدق بالدراهم لأن الله تعالى
ذكر في الآية التصغير بين ثلاثة أشياء هذه البس منها (فيقطع كل مسكين) من مسكين الحرم
لأنه بدل الهدى الواجب لهم (مدام حنطة أو نصف صاع من غيره) وتقدم بيان المد والاصع
في الفصل (أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما) لقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء
مثل ما قتل من النعم يحكمه ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين
أو عدل ذلك صياما فطعم أو رهي التصغير كما تقدم (وان بقي) من الطعام (ما لا يهدى يوما) بأن
كان دون طعام مسكين (صام يوما) كاملا لأن الصوم لا يتبع (ولا يجب التتابع في هذا
الصوم) لعدم القليل عليه والأمر به مطلق في تناول المدائن (ولا يجوز أن يصوم عن بعض
الجزء أو رهاص عن بعضه) نص عليه لأنها كفارة واحدة لا تجزئها ذلك كسائر الكفارات
(وان كان) السيد (بما لا مثل له خير) بين أن يشتري بقتنه طعاما يجزئ في الفطرة
وان أحب أخرج من طعام ملكه بقدر القيمة كما تقدم (ينطعمه لسا كين) كل مسكين
مد بر أو نصف صاع من غيره (وبين أن يصوم عن كل طعام مسكين يوما) لتعدد المثل فيغير
فيما هاهنا

ويعتاق الخ لاه بص بالتشروع
فيسو ليس علمه فليهما من
منقول شرعافه بالاذن والاذن
في عقد التذراذن في فعله ان تذرا
معنا بالاذن وليكن اعتكاف
بلاذن (سبده نسا لك منافع
نفسه كمره من بخلاف ام ولد
ومدر (و) لمكانت ايضا (حج)
بلاذن نسا كاعتكاف واول
لامكان التكبب معه لكن له
منه من السفر وياقي (الم)
يحل له الحج من كبته فان
حسب لم يحج بلاذن سبده
(ومعنى كمن) كله فلا يجوز له
ذلك الا بادن سبده لان له ملكا
في مناصفه في كل وقت (الامع
هياية) فله ان يستكف ويحج
(ق توبه) بلاذن مالك بعضه
(ق انه في توبته) كمر) للمكة
اكتسابه ومنافه
فصل هـ ولا يصح اعتكاف
(من تلزمه الجماعة الا بسبب
تقام فيه) الجماعة (ولمن
معنتين) لانه اذا اعتكفها
لانتقام فيه انقضت الى ترك الجماعة
الواجبة اذ خرج بها ليهاتكر
كثيرا مع امكان تحرزه منه وهو
مناف للاعتكاف فهو لزوم
المسجد لقطاعه ولم منه انه
لا يصح الا بسبب لقوله تعالى ولا
تباشرهن وانتم عاكفون في
المساجد والمباشرة محرمه في
الاعتكاف مطلقا لولا
اختصاصه بالمساجد لما قيدها
ولان المقام فيه عون على ما راد
من العبادة لانه مسمى لها (ان
أفعليه) أي من تلزمه الجماعة
(فصل صلاة) زمن اعتكافه
(والا) تلزمه الجماعة كعبد ومريض ولم يأت على من تلزمه فعل الصلاة كانه اعتكاف من طلوع

فصرح ابن الزاغري بأنه لا يجوز له الصوم والطلاق الاكثر من بخلافه وفي كلام بعضهم تصريح به
قاله في القواعد الخامسة واقتصر عليه في الانصاف (ومن لم يمهضو المنية فانت قبل ان ياقيه)
كله أو بعضه (لغير هذا طعم عنه لكل يوم مسكين) من تركته ان كانت والاستحب لولي كقتناه
رمضان ولا يصام عنه لوجوبه باصل الشرع بخلاف التذرا (والا) أي وان لم يكن عدم نيته به
لغيره بل كان لمقر (قلا) اطعامه لعدم تقصيره النوع (الثاني) من الضرب الثاني
(المختصر يلزمه الهدى) لقوله تعالى فان احصرت فاستيسر من الهدى (بخره بفسدة الخلل)
لقوله عليه الصلاة والسلام واغسل كل امرئ ماوى (مكانه) أي الاحصاء (كما يأتي في باب)
موضعا (فان لم يجد) المختصر الهدى (صام عشرة ايام) قياسا على هدى التبع (بالنية) أي نية
الخلل لما تقدم (تمحل) وليس له الخلل قبل ذلك (ولا اطعام فيه) أي في هذا النوع وبأق
النصاحه في باب ه النوع (كالتغذية الوطه بحجبه بدنة) في حج قبل الخلل الاول (قارنا كان
أو مفردا فان لم يجدها) أي البدنة (صام عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع) أي فرغ من
عمل الحج (كدم المنية لقضاء الصلوات) قاله ابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمر ورواه
عنهم الاثر لم يظهر لهم مخالفت في الصلوات فيكون اجما فليكون بدنه مقبسا على بدل دم المنية
(و) يجب (شاذ ان كان) الوطه (في العمرة) وتقدم في الباب قبله مستوفي (ويجب على المرأة
الوطه ومثل ذلك) المذكور في الحج والعمرة (لا) يجب فدية الوطه على (المكره والناثمة)
لقوله عليه الصلاة والسلام على لأمي عن النخلاء والسيان وما استكرهوا عليه (ولا يجب على
الواطئ أن يفدى عنها وتقدم ذلك) في الباب قبله
فصل هـ الضرب الثالث من ضرب البغدية (الدماء الواجبة) لغير ما تقدم كدم وجب
(لقوات الحج بعدم روقه بغيره لتذرع صر وغيره) حتى طلع فجر يوم النحر (ولم يشترط أن
يحل حيث يستقي) فان كان اشترط فادام عليه (أو وجب) الدم (ترك واجب تركه الاحرام
من المقات والوقوف برفقة الى الليل) لمن وقف نهرا (وسائر الواجبات) كالبيت مجرد لقف
أوليا لعمى أو روى الجبار أو طواف الدواع (فليزعم من الهدى ما تيسر كدم المنية من حكمه
وحكم الصيام) بدنه يعني انه يجب عليه كدم المنية فان عدمه صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجع لكن في مسئلة القوات لا يمتنع رصوم الثلاثة قبل يوم النحر لان القوات اغما يفتق
بطلوع فجره وانما الحق بدم التبع لتركه بعض ما اقتضاه احرامه كالمرض بترك أحد السفرين ولم
يلحق بالاحرام مع انه أشبه به اذ هو احلال من احرامه قبل اتمامه لان البدل في الاحصاء ليس
منصوصا عليه وانما ثبت قياسا وقيل به على الامثل المنصوص عليه أولى على ان الهدى هنا
كهدى الاحصاء والصيام مثل الصيام عن دم الاحصاء لا أن الخلل في الاحصاء لا يجوز الا بعد
ذبح الهدى أو الصيام بنية الخل وهذا يجوز قبل الخل وبعده (وما وجب) من الدماء للمباشرة
في غير الفرج) كالقبلة والناس والنظر لشهوة (قارنا) وجب منه بدنة) وهو الذي فيه انزال
وكان قبل الخلل الاول من الحج (لحكمه حكم البدنة الواجبة بالوطه في الفرج) فجب البدنة
فان لم يجدها صام عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع لانه دو جب بسبب المباشرة أشبه
الواجب بالوطه في الفرج (وما عدا ما وجب بدنة) اوجب (دما كاستنحاض) لم يزل فيه
وكالوطه في العمرة وبعد الخلل الاول في الحج قاله في النسخ (فانه وجب شاء وحكمه حكمه
فدية الاذى) لما في ذلك من الترفه وقد قال ابن عباس فن وقع على امرأته في العمرة قبل
التقصير عليه فدية من ميام أو صدقة أو نسل رزاه الاثر (وان كر والنظر) فامنى (أو قبل)
فامنى (أو ليس لشهوة فامنى أو استغنى فامنى فغلبه بدنة) قياسا على الوطه (وان مذى بذلك

المشيس الى الزوال (مجم) اعنه كانه (بكل مسجد) لانه لا يلزمه منه محذور (كما) ٥٩٣ يصح اعتكافه في كل مسجد (من)

أننى) لا أقدم الامجد دينا
وهو المأخوذة منه لعلها فيه
لأنه ليس بمجد حقيقة ولا حكم
لجواز إلتصافه حافظا وحنينا
وعودم جرم صوره عن غشاة
وتسوية مجدا محزا وكالرجل
من استأثر بعنفه كجدا في
مكان لا يصل فيه الرجال ويباح
لرجل (ومن) أى المجد
(نظرو) أى سطحه لمعروف في
المسجد (و) منه (رحمته
عليها حائظ وباب كرحبة جامع
المهدى بالرافضة فهى كالسجد
لأتماته وتابعة له وإن لم تكن
محوطة كرحبة جامع المنصور
لم يثبت لها حكم السجد (و) منه
منازلة التى هى فيه أو بابها (نه)
أى المسجد المنحسب منها فإن
كانت هى أو بابها خارجة ولو
قريبة وخرج المتصكف إليه
الأذان، بل اعتكافه لا معنى
حقيق معنى حنب لا رله منه بد
تكرم وجهه بالسجدة (و) منه
(مزدبده) أى السجد (حق
فى الثواب فى المسجد الحرام)
لعموم الخبر (وعند جمع) منهم
الشيخ فى الدين وابن حجب
وحكى عن السلف (ومعصد
المدبسة أيضا) فزيادته كدوى
المصافعة وخالف فيه جمع منهم
ابن عقيل وابن الجوزى قال فى
الأدب الكبير هذا المصافعة
تخص المسجد غير الزادة على
ظاهر المتن برقول العلماء من
أصحابنا وغيرهم (والافضل
لرجل فقال اعتكافه حقه) أن
يفعل المصافعة لاحتياج الفيرج

[illegible]

[illegible]

المسجد الحرام رواء الجماعة الألبان (قن نذرا عتكا كافا) نذر (حلا في أحدها) ٥٩٥ أي المساجد الثلاثة (لم يحضره)

اعتكاف ولا صلاة (في غيره)
أي ما بينه وبينه لذلك (الأن أن)
يكون ما فعله فيه (أفضل منه)
أي الذي عنه في غيره من نذري
الحرام لم يحضره غيره وفي الأصح
أجزاء في الثلاثة وفي مسجد
المدنية أجزاء فيه وفي الحرم
لا الأصح لحديث جابر أن رجلا
قال يوم اتفق بأرسول الله في نذون
أن فتح الله عليك مكة أن أصلي
في بيت المقدس فقال صل ههنا
فأله فقال صل ههنا فله
فقال سألتك أنذر أوه أجد أو
داود (ومن نذر) اعتكافا ونحوه
(زما معناه) كشر ومضان
الآخر مثلا (شرع فيه قبل
دخوله) أي المئين فيدخل
معتكفه قبل غروب شمس يوم
العشرين لأن أوله غروب
الشمس كسائر الأيام ووقع
عتق وطلاق معلق به (وإنما) عن
النزوح (حق يقتضي) بأن تقرب
شمس آخر يوم منه فصا يستوفي
جميعه (و) من نذر زما معينا
صوما واعتكافا ونحوه (تابع)
وجوبا (ولو أطلق) فلم يقيد
بالتابع لا بلفظه ولا بشئ
لغومه من التيسين (و) من
(نذر) أن يصوم أو يتكف
ونحوه (هدا) من أيام غير مينة
(له) أي التاذر (نذريه) أي العذر
ولو تلازم يوما لأنه مقتضى اللفظ
والإمام المطلقة توجد بدون تنابع
(ماوينو) في العذر (تأبعا)
يلزمه كالتأذير مطلقا (ولا)
تدخل ليلة يوم نذر) اعتكافه
لأنه يستعنه كالتأذير اليوم
اسم لما ينطوع أو فجر وغروب
(يوم) أي يوم نذريه

الحرم أما الهدى فقلوبه تعالى ثم جعلها إلى البيت العتيق وأما جزاء الصيد فقلوبه تعالى هديا بالغ
الكعبة وأما ما وجب تركه وأحب وأوفى وأنفع فلا هدى وحل تركه نكاشة شدة من القرآن
والإطعام في معنى الهدى قال ابن عباس الهدى والأطعام عكة ولأنه نكاشة منهم كالحدى وكل
هدى قلنا أنه لما كن الحرم فانه (يلزمه في الحرم) ويجزئه الذبح في جميع الحرم لما روى
عن جابر رفعوا كل لحاج مكة طريق ومخر رواء أحمد وأبو داود ولكنه في مسلم عنه رفعوا
منى كلها مخر وأما إذا لم يكن له كالمطريق إلى مكة أو النجى الطريق وقوله هديا بالغ الكعبة
وقوله ثم جعلها إلى البيت العتيق لا يمنع الذبح في غيره كما يلزمه (و) يلزمه (تفرقه فيه)
أي في الحرم (أو أطالته بعد ذبحه) أي الحرم (من المسلمين) أن يقدروا على إصالة الهدي
بنفسه أو عن رسوله معه (لأن المقصود من ذبحه بالحرم التوسعة على مساحكته ولا يحصل
بأطاله غيرهم (وهم) أي مساكن الحرم (من كان) معيا (به أو أورد إليه من خارج وغيره
من له أخذ كالحاج) كالقبر والمساكن والمساكن والغارم لنفسه (فان دفع) من الهدى
أو الإطعام (التي تفرق فله) فان غلبا أجزاء (كأن) (ويجزيه في أي قواي الحرم كان)
الذبح (قال الإمام) أحمد كونه في واحد من الأجزاء لا في التساوي في المعصية (وفي)
كاهن) لما تقدم من حديث مسلم (والأفضل أن يعرف الحج في وفي العسرة المروية)
خروجهم من خلاف ما تشرحه الله (وإن سلمه) أي الهدى حيا (لهم) أي إلى مساكن الحرم
(فصره) بالحرم (أجزاء) لحصول المقصود (والأ) أي أن لم يصره (استرد) منهم (ونحوه)
لو جوبه (فان أي) أن يسترده (أو يجزى) عن استرداده (ضمنه) لما كن الحرم لعدم
خروجه من عهدنا لواجب (فان يتقدم على إصالة الهدي) أي إلى مساكن الحرم (حزقوه)
في غير الحرم) كالحدى إذا عطف قلوبته تعالى لا يكلف الله نسا الأوسها (و) جاز (تفرقه هو)
أي الهدى الذي يجزى عن إصالة (و) تفرقة (الطعام) إذا عجز عن إصالة بنفسه أو عن رسوله
معه (حيث يصره) أي بالمكان الذي يصره فيه لما تقدم (وفيه) الأذى والبس ونحوهما كطيب
ودم المباشرة دون الفرج إذا لم يزل وما وجب بفعل محظور خارج الحرم ولو يصره بغيره
تفرقه (أي إلى المدينة) كانت أوطأ (سبب وجبها) لأنه صلى الله عليه وسلم أركب
ابن حجره بالقدية لم يصره من الحل وأشتكى الحسين بن علي رآه خلفه على وشعره
جرو را أسقى رواءه الثالث والأثر ونحوهما (و) له تفرقه (في الحرم أيضا) كسائر الأماكن
(ووقت ذبح قدية الأذى) أي حاق الرأس (و) بدية (البس ونحوهما) كخضبة الرأس
والطبيب (وما الخ) أي ما ذكر من المحظورات (حين فقه) أي المحظور (وله الذبح قبله)
إذا أراد فعله (لعذر) كالمعاراة لم يكن ونحوها أو تقدم أول الباب (وكذلك ما وجب تركه)
واجب) أي يكون وقته ثم ترك ذلك لواجب (ولو أصاب سيد أو جرحه ثم أخرج جزاءه ثم
نلف الحجر وح أو لم يمسك أو قدم من أبلغ إلى الخافي فذبحه قبل الخافي ثم حلح أجزاءه ولا يخلو
عن نوع تذكر أو مع ما قبله (ودم الأحصاء يصره حيث أحصر) من حل أو من نص عليه لأن
النهي صلى الله عليه وسلم يصره في موضعها بالذبيحة وهي من الحل ودن على ذلك قوله تعالى
وصلوكم عن المسجد الحرام والهدى معكو فان يذبح محلله ولاه موضع حله فكان موضع شجره
كالحرم (وأما الأصيام والحلق) فيجزيه بكل مكان لقول ابن عباس الهدى والأطعام عكة
والصوم حيث شاءوا ولا يشترط لغة إلى أحد فلا معنى تخصيصه بكنة بخلاف الهدى والأطعام
ولعدم الدليل على التخصيص (و) أما (هدى) لنطوع وما يسمى نكاف يصره بكل مكان
كأنجيته (ذكره في التفرقة) قال في تصحيح العرو وفيه نظر فان هدى النطوع لاهل الحرم وكذا

النفس (كما لا يدخل يوم ليلة) نذرا عتكا كاهن لاني اليوم ليس من القليلة (ومن نذر) أن يتكف ونحوه (يوم) أي يوم نذريه

صالحات من أيام) لا يفهم منها التتابع ٥٩٦ كقولهم متتابعون قال في أثناء يومه على أن اعتكف يومان وفي هذا الزمان

ما كان نساك فعل أن يكون هنا نقص وبل عليه قوله بعد ذلك لعدم نفعه ولا معنى لتخصيصه
بمكان وهذا التعليل يتأني هدى التطوع وما يعني نساكاً فإن فيما نفع المساكين الحرم (وكل دم
ذكر) ولم يقيد بجزء فيه شاة كالحية فيجزي الجذع من الضأن والبق من الغنم وأوسع بدنة
أوسع بقرة) لقوله تعالى في المجتمع فاستنصر من الهدى قال ابن عباس شاة أو شرك في قدم
وقوله في ندية الأذى قد بدت من صيام أو صدقة أو نزل وقصر صلى الله عليه وسلم في حديث
كعب بن عجرة يذبح شاة وموسى هذين مقيس عليهما (وان ذبح بدنة أو بقرة فهو أفضل
وتكون كله أو أحسبه) لأنه اختار الأهل لأداء فرضه فكان كله واجباً ولو اختار الأعلى من
تصالح الكفارة (ومن وجبت عليه بدنة أجزأته عنها) بقرة) لقول جابر كنا نضر البدنة عن
سبع عقيل له والبقرة يقال رهل هي الأمن البدن رواه مسلم (كمكسه) أي أجزأه البدنة عن
بقرة (ولو) كان ذبح البقرة عن البدنة أو بالعكس (في جزاء صدقة) مطلقاً فان نوى شيئاً
بمنه زعمه مأواه قاله ابن عقيل (ويجزئ به عن كل واحدة منهما) أي من البدن والبقرة (سبع
شياه) ولو في نذر أو جزاء صدقة من الشرح (ويجزئ به عن سبع شياه بدنة أو بقرة)
رواه جابر الشياه وأعله لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يمتنعون في صدقون
البرق من سبعة قاله جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الأبل والبقرة كل
سبعة متاف بدنة رواه مسلم (وذكر جماعة الأبي جزاء صدقة) فلا تجزئ بدنة عن بقرة
ولا عن سبع شياه

باب جزاء الصيد على طريق التفصيل

(رواه ما يستحق بدله) أي الصيد على من أظفه عاترة أو سب (من مثله) أي الصيد
(ومقار به شبهه) أنه عطف نفسه للرد من المثل فدعا لما ينوهم إرادة المماثلة للغة
وهي لغة الأتانيين قاله أبو عبيد الله في أفعاله جزأ الشيء عتلك وأجزأ إذا قام مقامك وقد يميز
(ويجتمع الضمان) لما لكه (والجزاء) لما سكن الحرم (إذا كان) الصيد (ملكاً كبيراً)
أي غير من تلغه لا محذوران مضمون بالسكارة لحازن المجتمع التقويم والتكفير في ضمانه
كالهبة (وتقدم) السادس من المحظورات (ويجزأ خارج الجزاء بعد الجرح وقبيل
الموت) ككسارة قتل الأذى وتقدم (وهو) أي الصيد (ضمان أحدهما مثل) أي شبهه
(من أن يجمع خاتمة لاقية فيجب فيه مثله) نص عليه الآية (وهو) أي الذي له مثل (نوعاً أحدهما
ماقتضيه الشهادة) أي ولو البعض لا كاهم (ففيه ماقتضت) به الهبة وتقدم نص بف الهبة
في الخطبة لقوله عليه الصلاة والسلام أي الهبة كالجرح ما يمتد به أو فله عليه كسبتي
وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضو أظلم بالناجحة ورواه أحمد والترمذي وحسنه ولأنهم
أقرب إلى الصواب وأعرف بوقوع الخطاب كان حكمهم محجة على غيرهم كالعام مع العام
(في النملة بدنة) حكم به عمر وهما بنو علي وروى كثر العلماء لأنهم أشبهه بالبعير في خلقته
فكان مثلاً لها فيدخل في عموم النص وحليل الخرف من قسام الطير لأن ما جناحين فيعابا
بهما فيقال طائر يجب فيه بدنة (و) يجب في كل واحد من جوار الوحش) بقرة قضى به عمر وقاله
عمر وروى مجاهد أنها شبهت به (وبقرة) أي الوحش بقرة قضى به ابن مسعود وقاله عطاء وقتادة
(والوعل) بفتح الواو مع فتح العين وكسر هاء سكونها تنيس الجبل قاله في القاموس (وهو
الأروي) قال في الصحاح يروي عن ابن عمر أنه قال في الأروي (بقرة يقال كره الأبل) على

ذلك الوقت إلى مثله من الفداء
لتمتعه ذلك بذره وان نذر أن
يعتكف يوم بقدوم فلان قدّم
ليلاً لمزومة في وقت أثناء النهار
اعتكف الباقي منه بلا قضاء مع
عند منع الاعتكاف حال
قدومه بقضي باقي اليوم و بكفر
(ومن نذر) أن يعتكف ونحوه
(شهرام طلقاً) فهو بين كونه
رمضان وغيره (تابع) وسوما
لاقتضائه ذلك كما لو حلف لا يكلم
زهداً شهر أو كذا لآله ونحوه
(ومن نذر) أن يعتكف ونحوه
(يومين) فأكثر متتابعة (أو)
نذر أن يعتكف ونحوه (لملتين
فأكثر) ثلاثة أو عشر (متتابعة)
لزمه ما بين ذلك أي الأيام (من
ليل) أن كان النذر يوماً
ما بين الليالي من (نهار) أن كان
المنذور ليالي تبعا لوجوب

التتابع

فصل يخرج من وجع من أي
معتكف (لزمه تتابع) لتقيده
نذره بالتتابع أو نفيه له أو تأنيبه
عما يقتضيه كسهر عشتارا
فأكثر لا اعتكافه فلا يحسرم
نحوه محكمهما يلاحق أو أناسيا
(الأيام لا بد منه) كآنيته بما كل
ومشرب لعدم من تأنيبه به
نصاً (وكني مقفه وضل متضمن
يحتاجه وكبولوغا طوطهارة
واجبة) كوضوء وغسل ولو قبل
دخول وقت صلاة لأنه لا بد منه
للحديث حديث عائشة السنة
لاعتكف أن لا يخرج إلا باليد
لعمه رواه أبو داود وقالت أيضاً
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة
الإنسان متفق عليه وطيلة الإنسان البول والفاظ لا يحتاج كل إنسان إلى تعلمها (وله)

وزن قنب وخب وسيد وفيه بقرة لة زعباس (والسن منه التينل) ووزن جعفر (بقرة)
 لما تقدم عن ابن عمر (وفي الضيق كبش) لقول جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم من
 الضيق قتاله هو سيد وفيه كبش اذا صاده الحمرم رواه ابو داود وروى ايضا ابن ماجه
 والدارقطني عن جابر نحوه مرفوعا ونفى به عمر وابن عباس (وهو) أى الكبش (لحل الضأن
 وفي الغني وهو الغزال مقر) قضى به عمر وابن عباس وروى عن علي قاله عطاء قال ابن النضر
 ولا يحفظ عن غيرهم خلافه لان من شبه بالزنا اجد الشعر متعلق الدنب (وهو الاثنى من
 المعز ولاثنى في الشلب لانه سبع) أى منقرس بناء فيحرم كله فليس بعيدا (وفي الور) يسكون
 البياض الاثنى ورة قال في القاموس وهو دويبة كالحديد السور لا ذنب لها (و) في (الضيق
 جدى) قضى به عمر وارب وارب ومرفق على الضيق الجدى (يعلم من اولاد النعيسة انهم
 وفي البر بوع جعفر من المعز لها رة انهم) قضى به عمر وابن مسعود وجابر (وفي الدرب
 عنان) قضى به عمر وهن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الدرب عنان وفي البر بوع
 جعفر رواه الدارقطني والعناق (اننى من اولاد المعز اصغر من الجفرة قاله في الترح
 والفرع) وشرح المنهني (وفي واحد الهمام وهو كالعاب وهدر شاة) قضى به عمر وابنه
 عثمان وابن عباس في حمام الحمرم وروى عن ابن عباس انهما في الحمام في حال الاحرام
 وابس ذلك على وجه القصة لما سبق واختلاف القصة بالزمان والمكان وقوله كالعاب بالعين
 المهملة أى وضع متعارفة في الماء فيكسر ع كما يكسر شاة ولا يأخذ قطرة قطرة كالحاج
 والعاصفر وهدر رأى صوت وانما وجوابه شاة انهم بهما في كرع الماء ومن هنا قاله احد
 في رواية ان القاسم وسندي كل طير يعب الماء كالجماديه شاة (فيدخل فيه القط والفواخت
 والوراشين والقاري والعباس) جميع دسيسة الضم ضرب من امواخت قاله في حاشيته وفي
 شرح المنهني هو طائر لونه بين السواد والحمرة وقدره والاني دسيسة (ونحوها) كاسفان جميع
 سفنة بكسر السين وفتح الفاء والنون مشددة قاله في القاموس طائر يصير لابقع على نجره لا
 أكل جميع وفتح الالان العرب تسميها جاما وقال المكسا في كل ما طرف حمام فيدخل فيه
 الحجل لانه هطوق (النوع الثاني ما ينقض فيه العصاة في جميع فيه ليقولن عدلين لقوله
 تعالى يحكم به ذو اعدل منكم) فلا يكتفى واحدا (من أهل التبريه) انه لا يتمكن من الحكم بالمثل اذ
 بما فيعتبر ان الشبهة تعلق لا فيهم لفضل العصب به (ويحوز ان يكون نقاش احدهما) من عليه
 لظاهر الآية وروى ان عمر امر كعب الاحبار ان يحكم على نفسه في الجردتين اللتين صادها
 وهو محرم وامر ايضا ان يدين كعب بن علي الضيق يحكم على نفسه بجدي فاقروه وكثروا
 عرض العبادة لخراج زكاة (ويحوز) اب بكونا) أى الى ما كان ينسب له صيد ما يتوكل
 (القاتلين) لما تقدم (وحله ابن عقيل على ما ذاقته خطأ واحدا لآخر) امدد نقه قاله في
 الشرح (وعلى نفسه اذ ذاقته لاجبة كله) لانه نسل من يحجب فيه الجراء قال في
 التتميم وهو قوى ولله مرادهم لان فضل المعصية في الهالة (يعني كل يمد من الكبير
 والصغير والصغير والمدينة والد كروا لاني والحائل واخامل لله) فلا يهولان ما ضمن باليد
 والجناية يختلف ضمانه بذلك كانهيمة (وتقدم بعضه وان قدى الصغير بكبري) قدى (لذا ذكر
 بأثنى) والعيب بصح (وهو افضل) انه زاد خيرا (ولو جنى على الحامل فالتفت جنينها مات
 ضمن نقص الام فقط كالوجوه) لان الجمل في أبيهم ثمز باء (وان انتبه) أى الجنين (حيا
 لوقت يعيش لانه ثمات فيه جواره) وان كان لوقت لا يعيش لانه فالكملت جرمه في المني
 والشرح (ويحوز زيدا) عور من عين (و) فناء (اعرج من قائم باعر رواه عن من أخرى)

أى المعتكف اذا خرج الى المدينة (التي على عادته) فلا يلزمه حتى "تتم في مرة" ٥٩٧ (و) له
 به بلاشر رولامته) كقائه ولا
 تختم منه منها ولا تقص عليه
 وان بدل له صدق أو غيره منزله
 القريب لفتنا حاجته لم يلزمه
 ويقصد أقرب بمنزله وجوبا
 للفق حاجته بخلاف من اعتكف
 في مسجد أو غيره لم يلزمه تعيين
 أحدهما قبل دخوله للاعتكاف
 (و) له (غسل يده بعد كل أناه
 من وسخ وزفر ونحوها) كقيام
 من نزل ليل وفرغ الأناه خارج
 المصلى لانه لا ضرر على المصلين
 به ولا يضر ذلك لانه منه بدا
 (ولا يجوز لمعتكف ولا غيره
 (ولو) لا (انصلوا) لا (حاجة
 بأنافه) أى المسجد (أو في
 هوأه) أى المسجد لانه لم يكن
 لذلك فوجبت حياطة المسجد عنه
 وهو أكره لاداره ولستحاشية
 اعتكاف مع أمن تلو يشه فان
 خلت تلو يشه خرجت لانها
 لا يمكنها التصرز الا بترك
 الاعتكاف (وكجمعة وشهادة)
 تحمله لا واداء (زمنه) لوجوبها
 باصل الشرع فيخرج لها
 وكره يض وجازة تعين خروج
 (الهما) فباسا على الشهادة (وله)
 أى المعتكف عند ابتداء نذر
 اعتكافه (شرط الخروج الى
 ما يلزمه) خروج اليه (منين)
 أى الجعة والابتداء والمرضى
 وابتداء (ومن كل قرية لم تعين)
 عليه كبرية مدين وسطه رسم
 (أوامه) منه بدوليس بشر به
 (ك) شرط (عشاء ومبيت بمقره)
 لانه لا يجب بعقد كالوقوف ولانه
 كندرها وأنه ولتا كالحاجة
 الهما وامتناع التبايع فيهما عليه
 لا يقضى زمن الخروج اذا نذر شهر امطافى ظاهر كلام أصحابنا كالوعين الشهر قاله في الشرح (ولا يصح شرط الخروج الى

القارذو) شرط (التكسب بالنسبة ٥٩٨ في المصنف نحوها) كالمخرج لما شاء الله تعالى فيه وان قاله في مرضه أو مرض

في عارض خرجت فله شرط كما في الاحرام وقائده جواز الضل اذا حدث عائق عن المضي قاله المصنف (وسن) لم يتكف (ان لا يترك) لخروجه (لجمعه) ان لا يطل (المقام بعدها) اقتصارا على قدر الحاجة (وكلا لا بد منه) في جواز الخروج (نعم تغير) لصوره وتغير اهم (و) تغير (المفهوم) (و) (نعم) (انقاذ) غير بقي ونحوه) كذا هي عن برأوسية لانه يجوز له قطع الواجب باصل الشرع اذ فيها اوجبه على نفسه أولى وكذا (مرض شديد) لا يمكن معه مقام مجهد كقيام متدارك وليس بول أو يمكن بثبوت هذه كاحتياج فرائض أو مرض (و) كذا (خوف من فتنه) وقت (على نفسه) (و) (على حرمة) (و) (على ماله ونحوه) كتب بجلته فلا يخرج خروجه له ولا ينقطع اعتكافه لانه مثله يغير ترك جمعة وجماعة وعدة وفاء في منزل مع وجوبه باصل الشرع فما اوجبه بغيره أولى وعلم منه انه لا يخرج من مرض خفيف كصداع ووجع من رأس لانه منه بد (و) كذا (حاجة) متكف كبيرة (لنقص الحاجة) والام يجوز كرضيحه احتماله (و) كذا (هذه وفاة) اذا مات زوج مع متكفها فالخروج لتقدم في منزلها لوجوبه باصل الشرع وكيفية حق الله تعالى وحق آدمي بغوث اذا ترك لالي بدل بخلاف الشكر (وتحقيق) متكفة حاض (مخافة رجسته) أي

لان الاختلاف يسير ونوع العيب واحد (لا يجوز) فداء أعور بأعرج (ولا عكسه) كقوله أعرج بأعور واختلاف نوع العيب (ويجزي) فداء ما في يد كركمكسه) أي فداء ذكر ما في يده أو فروه أي طيب فتيبا وان فصله المضرب الثاني بالمثل (من النعم) (فصب فيه فتمت مكاته) أي مكان اتلافه كمال الأدمي غير المثل (وهو سائر الطيور ولو) أكبر من الحمام كالآوز بكسر الهمزة ونفتح الواو ونشد بالذات أي جمع أو زق وقاله وجميع وزه كتمرة ذرة ذكر في حاشيته (والسبابة) والاهل والكبير من طير السباع والكركي وغير ذلك) لانه القياس تركه نه في الحمام لقضاء الصلاة (وان ألتف جزأ من صيد واندم) (أو تلف في يده جزءه) ثم اندم (وهو) أي الصيد (بمجموعه مثل) من النعم (ضمنه) أي الحسنة (عنه) لانه ما وجب ضمان جلته بالمثل وجب في بعضه مثله كالمكولات والمثقة مدفوعة لواز عدوله الى عدله طعاما أو صيدا كما سبق (وما لا مثل له) اذا تلف جزء أو تلف جزؤ في يده ثم اندم وهو مجتمع بضمن (مانقص من قيمته) لان جلته مضمونة بالقيمة فكذلك باعاضه فيقوم الصيد سليما ثم يجنيه عليه يجب ما بينهما ليشتري به طعاما كما تقدم (وان نفر) الحرم (صيدا) تلف بشئ ولو باه تمارية أو نفع في حال تنوره ضمنه) لان غير دخل دار الندوة فعلى ردا ونفوق عليه حمام فاطاره فوقع على واقف في البيت فخر حبسية فقتله فقال من معه لحكم عليه عثمان بن شاه رواه الشافعي وكذا ان جرحه فوقع في شئ تلف به لانه تلف بسببه (ولا) بضمنه (ان تلف بعد تنوره في مكانه بعد امنه) قال في المصنف اما ان نفره الى مكان فاكر به ثم تلف فلا ضمان في الاشهر (وان زني) الحرم (صيدا) فاصابه ثم سقط الرمي (على آخرها) فاضمتها لتلفها بيمينته (فلو شئ الجروح قبله لم سقط على آخر) فانا (ضمن الجروح) لموته بيمينته (فقط) أي دون ما سقط لان سقوطه عليه ليس من فعله (وارجحه) الحرم (جرحا غير مروح فغاب ولم يعلم خبره فعليه ما نقصه) فتقوم بجرحه جرحا غير مروح ثم يخرج بسقطه من مثله ان كان مثليا والاولا ناقصة كما تقدم (وكذا ان وجد ميتا) بعد جرحه غير مروح (ولم يعلم موته بجرحه) لانا لا نعلم حصول التلف بفعله (وان وقع) بعد جرحه (في ماء أو تودي) من عار (فبأن ضمنه) لتلفه بسببه (وان اندم) الجرح وصار الصيد (غير مجتمع) فعليه جرحا بسببه لانه مطلق فصار كالنساء (أو جرحه جرحا موحيا) أي لا تبقى معه الحاجة غالبا (فعليه جرحا بسببه) كقوله لانه سبب الموت (وكل ما يضمن به الأدمي بضمن به الصيد) في الاحرام والحرم (من مباشرة أو سبب) كذا لا توارثه واهانه (وكذلك ما حدثا به بسببه) او فاقا فالتفت صيد افا لعن ان على راجها أو فاقا لها أو ساقها) المتصرف فيها كالأول كان المتلف آدميا (وما جنته بجلتها) أي نفعها بها (فلا ضمان عليها) فيه كذبتها بخلاف وطئها بها (وتقدم) في السادس من المخطوطات (وان انفلتت) القابلة (فالتفت صيدا) بضمنه كالآدمي اذا انفلتت اذن لان يده ليست عليها الا الضاربة كما يأتي في الفص (وان نصب) الحرم (شبكة) أو نحوها فوقع فيها صيد ضمنه (أو نفر) الحرم (بما يغير حق) بان حفرها في غصبا أو طرقت ولو واسعا لم تقع نفسه (فوقع فيها صيد ضمنه) لدوائه بحفرها (وان نصب شبكة ونحوها) كشرك فوقع (قل احرامه فوقع فيها صيد بعد احرامه لم يضمنه) ان لم يضل (كالواحد قبل احرامه وتركه في مثله تلف به احرامه) وكذا ان حفر بئر بحق فتلصص بها صيد وتقدم (وان تلف) الحرم (ريشه) أي الصيد (أو شرو أو بره فقاد) مانته (فلا شئ عليه) لان النقص زال أشبه ما لو اندم الجرح (فان صار) الصيد (غير مجتمع) بتغير بشئ نحو (كالجرح) أي كالجرح جرحه جرحا حار به غير مجتمع وان تنقه فغاب ولم يعلم

تحدث عائشة عن المستكفات اذا حضن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٩٩ باحواهن من المجدوا يعثر بن الانسية

في رحمة المجدد حتى يطهرن رواه أبو الحسن (والا) يكن له بعد رحمة أو كانت وفيه رحمة ويصفت (سبها) لأنه أوفى في حقها إلى ان ظهر سقوط دونه اعتكافها ولا شيء عليها الا القضاء أيام حيضها (وكيف) فيما تقدم (نفاس) لأنه في مناه (ويجب) على مستكف (ق) اعتكاف (واجب) خرج لعذر يصح (رغوع) إلى مستكفه (بزوال) عذر (لأن المستكف يدوم عهته) فان آخر رحمة (من وقت) امكاته (أي) إلى جوع ولو بسبها (نكاح) لخرج لهما منه (يد) بطل ما مضى من اعتكافه وباق (ولا) يضرب تطاول (عذر) (مستاد وهو) أي العتاد (حاجة الانسان) (هو) البول والغائط (وطهارة الحنث) والطعام والشراب (الجمعة) فلا يقضى زمنها فانه كالمستكفي (لكنه) نعم نادوا (كفارة) (وبضر) تطاول (ق) عذر (غير متباد) كفبر وبخره) كفصل متجسس يحتاجه وقته (والجاءه) يرقى والحفاة يرقى فان كان بسبها لم يؤثر وان تطاول (نسئ) نذر متتابع) كشر (غير معين) بخير بين ساء) على ما مضى من اعتكافه (وفضاء) نائث (مع) اسراج (كفارة عين) لان النذر حلقه ولم يفعل على وجهه (أو) استثناف (النذور من أوله) ولا كفارة لأنه أتى به على وجهه (لأنه) ما لم يسبقه اعتكاف (رقى) نذر (معين) كشر رمضان (يقضي) ما فات منه من جرحه (ويكفر) كفارة عن تركه المذكور في وقته

خبره فقلبه ما تنصه (وان اشترك جماعة في قتل صيد ولو كان بعضهم ممسكا) الصيد الآخر قاتلا (أو) كان بعضهم (متسما) كالشعر والدال والحد من (ولا خرافة) عليهم جزاء واحد وان كفر وبالصيد) لأن الله تعالى أوجب المثل أو عدله من الطعام والصيد يقتله فلا يجب غيره وهو نظار في الواحدة الجماعة والقتل هو الفعل المؤدى إلى خروج الروح وهو فصل الجماعة لا كل واحد قتلوه في جماعة يدى فلهذا وجب عليه الصلاة والسلام جعل في الضبيع كبشاً يفرق وهذا قول عمر وابنه وابن عباس ولم يفرق طم مخالفة ولاه جزاء عن مقتول يختلف باختلافه ويحتمل التضييع فكان واحداً كقيم المتلفات والدمه مختلف كفارة القتل (وان اشترك) دلال ومحرم في قتل صيد حرمي فالجزاء عليه ما قصه (ين) لأشتركا كما في القتل وان تعددت جمعة الصريم فأحدها وان تعدت في الآخر (وهذا) اشترك الذي هذا حكمه هو الذي يقع (فيه) الفعل منهم ما عا و يجرحه أحدها وقتل الآخر منهما) أي من الجرحين بالسراية (فان جرحه أحد جوارحه الآخر فصل الجراح ما قصه) أي أوش نغصه لأنه لم يشارك في القتل (وعلى القاتل جزاءه) (جرحوا) لأنه قتله كذلك (واذا قتل القاتل صيداً فله جزاء واحد) لعدم الآية وكذا التوطيب أوليس وكذا الحرم قتل صيداً في الحرم وكما قتل صيداً حكم عليه لأن الجزاء كفارة قتل الصيد فاستوى فيه الميتى والعائكة كقتل الأذى والآية تضمنت الجزاء على العائكة لعمومها وذكر العقوبة في العائكة لا يمنع الوجوب

باب صيد الحرمين وناتها

أي حرم مكة والمدينة (يحرم صيد حرم مكة على الحلال والحرم) اجما وروى ابن عباس مرفوعاً انه قال يوم فتح مكة كان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض فهو حرام بحرمته القاتل يوم القيامة لا يغني خلاها ولا يعضد شوكها ولا ينفر صيدها ولا يلتقط لقطتها إلا بمن عرفها فقال العباس إلا لا ذخرناه لقبهم بيوتهم قال إلا لا ذخر متفق عليه ولم منه ان مكة كانت حراماً قبل ابراهيم وعليه أكثر العلماء قول الأغصم بسؤال ابراهيم وفي الخصص من غير وجه ان ابراهيم حرمها أي أظهر حرمها (فن أنف منه) أي من صيد حرم مكة (شأولو) فان اختلف كافر أو صبر أو وعدا) لأن ضمانه كالإمال وهم يعمنونه (عليه ما على الحرم في مثله) نص عليه لأنه كصيد الاحرام لا سواهما في الحرم فهو حرام بسببه إلى الجزاء فان كان الصيد مثلاً ضمنه مثله والافقيته (ولا يلزم الحرم) بقتل صيد الحرم (جزاً أن) نص عليه لعموم الآية (وحكم صيده) أي حرم مكة (حكم صيد الاحرام مطلقاً) أي في الحرم وهو وجوب الجزاء وأجزاء الحرم وطوقه وضمانه بالذلة ونحوها سواء كان الحلال في الحلال أو الحرم وقال القاضي لجزاء على الذل اذا كان في الحلال والجزاء على المدلول فكما يضمن في الاحرام يضمن في الحرم (الا) القتل فانه لا يضمن في الحرم (ولا يكره قتله فيه) قال في المبدع يغير خلاف فعله لأنه حرم في حق الحرم لأجل اثره وهو مباح في الحرم كاطيب ونحوه (وان روى الحلال من الحلال صيداً في الحرم) كله (أو بوضعه قرائنه فيه) أي في الحرم ضمنه وكذا ان كان جرحه فيه فبغير قرائنه ان لم يكن قائماً قطباً بجانب الحظر فان كانت قرائنه الاربع بالحبل وهو قائم ورأسه أو ذنبه بالحرم لم يكن من صيد الحرم كالتجربة اذا كانت بالحبل وأغصانها بالحرم (أو أرسل كله عليه) أي على صيد الحرم فقتله ضمنه (أو قتل صيداً على غصن في الحرم أصله) أي الغصن (في الحلال) ضمنه لأن الهواء تابع للأفراد فهو من صيد الحرم (أو أه سلك طائر في الحبل فهلك قرائنه) وهكذا

(وفي) نذر (أيام مطلقه) كدثرة قايام ولم يقل متتابع ولم ينو نعيم ما بقي منها با (دثرة) كما فيه (ولا كفارة) لأنه أتى بالنذر على وجهه

ففضل وان خرج معك متشكك
(أما) أي أمر (لأنه منقطع أو
أشترى) ولم يرجع أو فذل
جاز (أو سال من مرض أو)
من (غيره) أي المريض (ولم
يرجع) قال في القاموس هرج
قمر يحاميل وأقام وجس المظنة
على المنزل (أو بقى ذلك) حاز
قال في شرحه لأنه عليه الصلاة
والسلام كان به له وعن عائشة
أني كنت لأدخل البيت
والمريض فيه فأدأله عنه إلا
وأنا مارة فتتق عليه ولأنه يترك
به شيئا من البيت المتحقق أشبهه
ما لو سلم أو دعه في ورره (أو)
خرج لما لا يفتنه ثم (دخيل
مصحف) أي اعتكاف فيه أقرب
إلى محل حادثه من المصحف
(الأول) الذي كان فيه (حاز)
لأنه لا يتعين بصره التا رة أول
أن لا يتعين بصره فله ولا يلزم
يترك به لئلا يفتنه أشبهه ما لو
أنه لم الأول أو أخرجه من سلطان
فخرج إلى الآخر وأما اعتكافه
فيه (وإن كان) المصحف الذي
الذي دخله (أبعد) من محل
حادثه من الأول بل (أو خرج
إليه) أي المصحف الثاني (أشبهه)
بلا يضر بطل (أو تلاصقا) أي
المصحف أن (وشى في انتقاله)
بينهما (خارجهما) ما لا يضر
بطل اعتكافه لتركه لئلا يفتنه
فإن لم يمش خارجهما في
انتقاله لئلا يفتل اعتكافه
(أو أخرج) كاعتكاف من مصور
(لاستيفاء) أي عليه وأمكنه
أن يروح منه) أي لفتق عليه بلا
خروج من مصحف فله فعل بطل
اعتكافه لأن له بدأن أن لا يخرج

وأما وحشا فذلك أولاده (والمريض) أي المذكور له يوم قواه عليه الصلاة والسلام
لا يترصد له أو قد أحمل على غير مصيد الحرم وهذا منه ولأنه أتلف صيدا أحرم فبعضه كجاء
كان في الحرم (لا) بضم (أمة) لأنهما من صيد الحرم وهو حلال (ولو روى الحلال صيداً أحرم
قبل أن يصبه بضمه) اعتدأ راحة الأمانة (ولو روى الحرم صيداً أحرم قبل الأمانة
بضمه) الصيد (اعتدأ راحة الأمانة وإن قتل الحلال) من الحرم صيداً في الحلال بضمه أو
كله فلا يخرجه لأنه ليس من صيد الحرم وليس مصوماً (أو) قتل صيداً على غصن في الحلال
أصله في الحرم) فلا يخرجه لأنه ليس من صيد الحرم ولا قتل فلكل صيد مصوماً (أو) قتل
حماة (أو) مثلاً (في الحرم) فذلك فراخها في الحلال (بضمه) لأن الأصل الإباحة وليس من صيد
الحرم وليس مصوماً (وإن كان الصيد والصائد) (في الحرم) فله صيده أو أرسل كلبه عليه
في الحلال (فدخل الحرم ثم خرج فقتله أو قهره في الحرم أو فعل ذلك بضمه) بأن شاع السهم فدخل
الحرم بضمه (لأنه لم يزل على صيد الحرم بل دخل باختياره) أنه ما لو استرسل بنفسه وكذا
شوط السهم بغير اختياره (ولا يترك كل صيد وجد بضمه) بالمرحج (أو) بضمه (بما
ولو جرح) محل (من الصيد أو في المال فأت) الصيد (في الحرم) ولم يضمن) لأن الذكاة
وحدث بالحل
(فقبل) ويخرج قطع خمر الحرم المكي (حتى ما فيه مضرة كشره وعورج) والوسع يقطع
إليه من الدين الماهلتين معروف ذكركه (أو) ربه عليه الصلاة والسلام ولا يعتد بغيرها
وقال أكثر أصحابنا لا يهرم ذكركه مضرة كشره وعورج لأنه وذبحه كالسباع ذكره في
المدح (و) يخرج قطع (حشيش) الحرم لقوله عليه الصلاة والسلام لا يفتل خلاها (حتى
شرك وورق) وذلك (وهو) ماسبق (أو بضمه) أي شجر الحرم وحشيشه حتى شرك
ورق وسواك ونحوه وبأن كيفة ضلته (الأياليس) من شجر وحشيش وورق ونحوها
لأنه بمنزلة الميت (و) (أما) ما لا يفتل غير آدمي) فيجوز الانتفاع به نص عليه لأن الخمر في القطع
(و) (أما) (أنكسر) (و) (لم يبق) فإنه كقطعة منكسر (و) (ألا) (الأدخ) لقوله عليه الصلاة
والسلام إلا أن آخر وهو يكسر الخمر والمخمر قاله حاشيته (و) (ألا) (الكاء) والقع) لأنهما
لا أصل لهما فلا يضر ولا حشيش (فائدة) قال القزويني في عجائب الخفوقات العرب
قول أن الكاء يبق في الأرض فمطر عليها طر الصنف فتسقى فأنى وكذا أخبر بها غير
واحد قاله في حاشيته (و) (ألا) (التمر) لأنها تسقط (و) (ألا) (ما زرع آدمي من قبل وراحين
وزرع وشجر غرس من غير شجر الحرم فيباح أخذه والانتفاع به) لأنه مملوك الأصل كالأنعام
والنهي عن شجر الحرم وهو ما يضيف إليه لا يملكه أحد وهذا يضاف إلى مالكه فلا يضر ما لم يضر
(و) (يباح الانتفاع) (عما أنكسر من الأغصان) بما (انقطع من الشجر بغير فعل آدمي) وتقدم
أشبهه (وكذا) (الورق الساقط) يجوز الانتفاع به (ويجوز في حشيش) الحرم لأن الهدايا كانت
تدخل في شجره ولم يفتل منه أحد فأمرها بالانتفاع به كالآخر وفي تعليق القاموس أن اختلاف
أدخلها لمرحج فإن أدخلها لم يضر ولا يضر ولا يجوز (الاحتشاش) (أو) (لصوم) فله عليه
الصلاة والسلام لا يفتل خلاها (وإذا قطع) (الآدمي) ما يضر بقطعه) من شجر الحرم وحشيشه
ونحوه (ممن انتفاع) به (و) (ممن) الانتفاع غيره) لأنه ممنوع من أن يملكه طرفة الحرم فإذا قطعه
من الحرم لم يضر (لم يفتل بضمه) كصيد بضمه (لم يفتل ولا يضره) (ومن قطعه) أي شجر
الحرم وحشيشه ونحوه (ممن) (الجمرة) كصيد بضمه (أو) (الجمرة) (أو) (الجمرة) (أو) (الجمرة)

عن كونه من أهل المسجد فإن شرب خمر أو لم يذكر أو أتى كبيرة فقال المسجد ظاهر كلام ٦٠١ القاضى لا يسجد لأنه من أهل الصلاة

هرقا (شاة) لما روى عن ابن عباس في النوحه بقرتوفى الخزلة شاة وقوله عطفوا الدوحة الشعيرة
الطويلة والجزالة الصغيرة (و) يضمن (الحشيش والورق قيمته) نص عليه لأن الأصل وجوب
التقصير بفعل بالقيمة كالمسكن لقضاء الحسبة فيبقى ما عداه على مقتضى الأصل (و) يضمن (الغنم
بما يقص) أصله لأنه تقص بقله لو حبس فيه ما قصه كالو جنى على مال آدمي فقصه (وإن
استخلف الغنم والحشيش سقط الضمان) كالمال قطع شر آدمي ثم نبت (وكذا الورود وشجره)
قلعها من الحرم إليه (فنبئت) فلا ضمان عليه لأنه لم يتلها (و يضمن تقصها إن نبئت ناقصة)
لتسبب فيه (وإن قطع شجرها من الحرم فمسه في الحبل لم يردده) إلى الحرم لأنها حرمتها (فإن
تعدت ردّها) (أو نبئت) ضمنها لأنه أتلفها (وأقلعها من الحرم فمسه في الحرم فقيمتها ضمنها)
لما مر (فإن قلعها غير من الحبل بعد أن غرسها هو) أي قالها من الحرم (ضمنها قالها) من
الحبل لأنه أتلفها (بمختلف من فقرو صيد النحر إلى الحبل) فقتله غير مقبض (لم يضمنه منغزلا
قائل) لتقو به حرمة باخراجه والفرق أن الشجر لا ينتقل بنفسه ولا تزول حرمة ما باخرجه وهذا
وجب على مخرجه رده فكان جرأه على متلقه والصيد تارة يكون في الحرم ومرة في الحبل فمن
غره فقد فوت حرمة باخراجه فلم يردّه (و يجرى) من وجب عليه جزاء شجر الحرم وحشيشه
وصيده (بأن الجزاء) أي ذبحه وأعطاه لساكن الحرم إن كان من بيته ما أنعام (و إن تقو به
و بفعل بضمنه) أي قيمته (جزأه صيد) الاحرام بأن يشتريه ما ما ما قيمته لساكن كل
مسكين مدبر أو نصف صاع من غيره وما لا مثل له كنفية الحشيش يضر بها كيزا صيد لا مثل
له على ما سبق (وإن قطع غصنا في الحبل أصله أو بعضه في الحرم ضمنه) لأنه تابع لأصله وتقليبا
للمرمة كالصيد (لا) يضمن الغنم (إن قطعها في الحرم أو أصله كله في الحبل) لتسبب لاصلة
(قال) الإمام (أحمد لا يخرج من تراب الحرم ولا غسل اليمن الحبل) كذلك قال ابن عمر
وابن عباس (ولا يخرج من جهار مكة إلى الحبل والخروج أشد في الكراهة) واقتصر
في التشرح على الكراهة وقال بعض أصحابنا بكونه أخراجه إلى الحبل وفي إدخاله في الحرم روايتان
وفي الفصل بكونه في تراب المسجد كتراب الحرم وظاهر كلام جماعة يحرم لأن في رواة المسجد
انتفاعا بالوقوف في غيره وهذا قال أحمد فإن أراد أن يستغنى طبيب الكعبة لم يأت حنيفة
شيئا ولا يرق عليها طيبا من عنده ثم يأخذ كمال في المنهجي لا وضع الحصى بالمسجد أي لا يكره
ويحرم إخراج ترابها وطيبها (ولا يكره إخراج ما من زم لأنه يختلف فهو كالغزاة) قال أحمد أخرجه
كعب اه وروى عن عائشة أنها كانت تحمل من ما من زم وغفران رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يحمل رواه الترمذى وقال حسن غريب (ومكة أفضل من المدينة) لحديث عبد
الله بن عمر بن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم يقولون وقفوا بالخز ورزق سوق مكة
وأفقه أنك تدبر أرض الله وأحب أرض الله أن تقولوا لا في آخر حتم على ما خرجت رواه أحمد
والنسائي وابن ماجه والترمذى وقال حسن صحيح ورواهنا حنيفة الصلاة فيه أكثر وأما حديث المدينة
خير من مكة فليضعه على فرض محتمه فعصل على ما قبل المتع وشجره وحديث القوم أنهم
أخرجوا من أحب البقاع إلى قاسمى في أحب البقاع إلى ردا أيضا لأنه لا يعرف وعلى تقدير
محتمه فتشاه أحب البقاع إلى بدمكة (وتحسب النجا وردها) أي مكة لما سبق من أفضلتها
وجزم في الفتى وغيره بأن فضل مكة أفضل وإن النجا وردها بالمدينة أفضل وذكر قول أحمد
الناظم بالمدينة أحب إلى من المقام بمكة لمن نوى عليه لانهما أحرم المسلمين وقال على الله عليه
وسلم لا يصبر أحد على لاوها وشواتها إلا كنت له شقيا يوم القيامة رواه مسلم من حديث ابن

وإتمام فيه (أو أورد) اعتكف
بطل اعتكافه لعدم قوله تعالى
لئن أشركت ليحبطن عملك
وتلوه عن أغلبه الصلاة
والمسجد (أو خرج) للعتكف
(كالماله مسجد لوقل) زمن
خروجه (بطل) اعتكافه ترك
العتكف بالاحتاجة أشبهه بالوطالة
فإن خرج بعض جسده لم يبطل
اعتكافه نصا لحديث عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا اعتكف يدير رأسه إلى
فأرجله مفتقى عليه (وبستانف)
اعتكافه على مقعده بطل فإن
كان (متتابعا بشرط) كقوله على
أن اعتكف عشرة أيام متتابعا
أو شبرا (أو) متتابعا ب(نية)
كان ثلث عشرة أيام أو ثمانية متتابعة
شهر وع بطل اعتكافه لأنه
أمكنه أن يأتي بالندوة وهي مقفه
بأنه محالة الانتداء (إن كان)
فعله ما تقدم من المطلات حال
كبره (عاصدا احتشأ أو مسكها
بحق ولا كفارة) عليه لأنه أتى
بندوة وهي مقفه (وبستانف)
فذر (معناه فسد بتتابع) كقوله
على أن اعتكف شهر الحرم
متتابعا (أولا) أي أول بقية
بتتابع كان ثلث ثمانية عكف
الحرم لم يزد عليه إلا لأنه لا تعين
عليه (وبكفر) في الصورين
لفوات التحلل (و يكون قضاء
كل من المتتابع شرط أو نية
والعين (و) يكون (استثناه)
أي كل منهما (على صفة أدائه)
فيما يمكن) فإن شرط في الأول
صوما أو عينه في أحد المساجد

الثلاثة ونحوه كان قضاءه واستثناه كذلك (وبفسد) اعتكافه (إن

واستأنف الاستكف ولان
الاعتكاف عبادة تفقد بالوطء
هذه اكد كذا هو كالخج (او
أترى) مستكف (بمباشرة دونه)
أى الفرج اقبوله تعالى ولا
تباشروهن وانتم حاكفون في
المساجد فان لم ينزل لم يفسد
كالس بشهوة (وبكسر) كماره
عين وجوبا (لأنه اذا نذر) (و لا)
يكفر (فوطئه) ان كان اعتكافه
نفلا كقبضة الزواجل ولان
الوجوب بالشرع ولم يرد بها
فوفصل بسنن شاغله في أى
المستكف (بالقرب) كمرارة
وصلا نذكر (و) سنن له
(اجتناب الادعية) لحديث
من حسن اسلام المسلم عز كمالا
بضمه لا بأس أن يزوره و زوجته
في المسجد وتحدث معه وتصلح
رأسه أو غيره بلا تذاقبش منها
وله أن يتحدث مع من يأتيه عالم
بكسر و بأمر عباد بد خفيقا
(و لا يسكن له) (أقرأقرأنو)
لا قرأه (علم ومناظرة فيه) أى
العلم بشعره مما يتبدى ففعله لانه
عليه الصلاة والسلام كان
بمستكف فلم ينقل عنه الاشتغال
بغير العبادات المختصة به
وكأنطراف (و بكره الصمت إلى
الليل وان نذره) أى الصمت (لم
تف به) لحديث على لأصمات
يوم الخيل ليراه ابنه اودوع
ابن عباس بين النبي صلى الله
عليه وسلم خطب اذ هو رجل
كائم فسال عنه فقالوا أو اسأئل
نذرا ن يقوم في الشمس ولا يقعد
ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم

عمر ومن حديث أبي هريرة وأبي سعيد وسعد وقهين أو شهيدا وقتنا هذا المستكف المستكف يمكن
وزمان فاضلن (ولن هاجرنا) أى مكة (المجاورة بها) كثيرة (وما خلق الله خلقا كرم عليه
(من) نبينا (محمد صلى الله عليه وسلم) كما دللت عليه البراهين (وأما منس تراب ربه) صلى الله
عليه وسلم (فليس هو أفضل من الكعبة بل الكعبة أفضل منه) قال في القنون الكعبة
أفضل من مجرد الحجرة فأما النبي صلى الله عليه وسلم فبأفلا والله والمرش وجلسه والجنة لأن
بالحجرة جد الووزن به حج قال في الفروع فدل كلام أحمد والأصحاب على أن التربة على الخلاف
(و لا يعرف أحد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة إلا القاضي عياض ولم يسعه أحد له
ولا أنقذه أحد قط عليه) هذا معنى كلام الشيخ نقي الدين وقال المجاورة مكان كثير فبما عابته وتقرأه
أفضل حيث كان (وحده الحرم) المكي (من طريق المدينة ثلاثة أميال هندسوت السقيا)
و يقال لما يورث فثار بكسر التثنية وبالفتح هو دون التثنية ويعرف الآن بمسجد عائشة (و) حله
(من) طريق (الجن سبعة) أميال (عند أضافتين) أما إضافة الفناد المجعة فوزن فتاة وأمالين
فبكسر الألام وسكون الاء الموسدة قال في الفروع وهو هذا هو المعروف اه وفي الهداية عند
إضافة لبن (و) حله (من) طريق (الرافق كذا) أى سبعة أميال (على ثنية تمل) بماء مضممة
مفتوحة ولا م شديدة هكذا في ضبط المصنف بالقلم وفي المنتهى والمبدع وغيرهما راجل أى
بكسر الراء وسكون الميم (وهو جبل بالمقطع) بقاف ساكنة وطاء مفتوحة هكذا ضبطه
المصنف بالقلم وبعبارة المنتهى والمبدع وغيرهما بالمقطع (ومن المجاورة) يسكون العينين
وتخفيف الراء على المشهور (سبعة أميال في شعب عبد الله بن خالد) حله (من) طريق
(جدة) عشرة أميال عند مقطع الأعشاش) أى منتهى طريقه جامع عش بنم العين المهمة
(و) حله (من) طريق (الطائف على عرفات من بطن غرة سبعة) أميال (عند طرف عرفة
(و) حله (من بطن عرفة أحد عشر ميلا

فصل ويحرم صيد المدينة (و) لحديث عمار بن سعد عن أبيه مرؤوا إلى أحرم ما بين لاقى
المدينة أن يقطع عضاهها أو يقتل صيدها رواه مسلم والمدينة من الدين بمعنى الطاعة
لأن المقام بها طاعة أو بمعنى الملك لأنها من أهلها أى ملكهم يقال فلان في دين فلان أى في
ملكه وطاعته ونسب أيضا طاعة وطاعة (والأولى أن لا تسمى يترب) لأن النبي صلى الله عليه
وسلم غيره لما فهم من التثريب وهو التغيير والاستقصاء في اللوم وما وقع في القرآن فهو حكاية
إقالة المناقضين و قرب الأصل اسم لرجل من العماقة بنى المدينة فسميت به وقيل يرب
اسم أرضها ذكر في حديثه (فلو صاد) من حرم المدينة (و نبح) صيدها (صحت تذ كته) قال
القاضي يحرم صيدها يدل على أنه لا يصح ذكاته وان قلنا تصح فلعلم تأثر هذه الحرمية في
زوال الملك الصيدها نص عليه مع أنه ذكر في الصحة أحتمالين (ويحرم قطع شعرها) أى المدينة
(وحششها) لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم من كذا إلى كذا لا يقطع
شعرها متفق عليه وسلم لا يختل خلافا من شعرها لرجل (أى رجل الدير وهو أصفه من القتب
والتيب عوارضه والعا لحرب وشحذوك) كذا في الدباس والحداد والمخاض (و) المعارضة لسقف
الحمل والمساند من القامطين الذين تنصب البكرة عليها والمعارضة بين القامطين وشحذوك
كمود البكرة فمأروى جاران انتهى صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله أنا أصحاب
عمل وأصحاب نفع وأنا لا نستطيع أرضنا غير أرضنا فرخص لنا فقال يا قاتلن والإسادة
والمعارضة والمستند فاما غير ذلك فلا يصح رواه أحمد حقه حتى الشارع ذكك وجعله مباحا

يحيى يا يحيى خذ الكتاب بقوة
لأنه استعمال في غير ما هو له
استعمال المصنف في التوسيد
(ويؤيد من قصد المصنف أن
يذكر الاعتراف مدة لسنه فيه)
أصحابا أن كان صامعا ولا بأس
أن يتنظف المصنف ويكرهه
التعظيم وسحب له تركه وبيع
الكتاب والتذلل دعا بياحه قبل
الاعتراف وأن لا ينسأ المكلام
عليه ولو مع قرب ما هو أن لا ينسأ
مضطجعا بل متر بما استندوا ولا
يكره من ذلك ولا أخذ شره
وأغفار ولا يجوز البيع والشره
للمصنف وغيره في المصنف نصا
قال ابن هبيرة منع محض وجوازه
أحد قال في الفروع والأجوبة
كالمع

كتاب الحج فتح الحاش
لا كسر هاء الأشهر وعكسه شهر
الجهة (فرض كفاية كل عام)
على من لم يحج عليه عينا نفسه
في الآداب الكبرى عن الزاوية
وقال هو خلاف ظاهر قول
الاصحاب انتهى وكذلك قال
الشيخ خالف في شرح جمع الجوامع
وبه نظر فإن فرض الكفاية إنما
هو إحياء الكعبة بالحج وذلك
يحصل بالتفول بلزم من قوله
بطلان تقسيم الأئمة الحج إلى
فرض ونفل واللازم باطل
فاللزام كذلك نصا لتنظيم
للمت فرض ستة تسع هند
الأكثر قال تعالى والله على الناس
حج البيت من استطاع إليه سبيلا
(وهو لغة القصداني من بعده
أكثرة القصد عليه وهو شرها قصد
مكة لعمل مخصوص في زمن
مخصوص) يأتي بيانه وهو أحد أركان الإسلام وما ينمى حديثا بن عمر (والعمرة لغة ناز باره شرها (زيارة البيت) الحرام (عمل

والسنة عود الزكرة (و) يجوز أخذ ما تدعو الحاجة إليه (من حشيشها العلف) لقوله عليه
الصلوة والسلام في حديث علي ولا يصح أن تنقطع منها شجرة إلا أن يعلق رجل بغيره رواه أبو
داود ولأن المدينة بقرية بمشعر وزرع غلوم نعمتان استنشأها أقصى إلى الفرض بخلاف
مكة (ومن أختل المياصيد أفقه أسماكه ونجمه) نص عليه لقول أنس كان النبي صلى الله
عليه وسلم أحسن الناس خلقا وكان لي أخ يقال له أبو جبر قال أحسبه قطيحا وكان إذا جاءه قال
يا أبا جبر ما فعل الغنم بالثنين المجهمة وهو طائر صغير كان يلعب به متفق عليه (ولا جزم في
صيدها) وشعرها (وحشيشها) قال في المنتهى ولا جزم فيه ما مر من ذلك قال أحمد في رواية
بكر بن محمد لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من أصحابه حكموا فيه بحجزة لأنه يجوز
دخولها فيه إجماعا ولا تصلح لإدائه للسلوك ولا يوجب الهدا في كانت كثرها من البلدان ولا يلزم
من الحرمة الضمان ولأن علمها عدمه (وحدسها ما بين ثور إلى حمر) لحديث علي مرفوعا
حرم المدينة ما بين ثور إلى حمر متفق عليه (وهو ما بين لبيتها) لقوله أي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما بين لبيتها حرام متفق عليه (والأمة الحرمه وهي أرض تركها هارن سد فلا
تعارض بين الحديثين قال في فتح الباري وأية ما بين لبيتها أروج لتروا دالي وأعلمها ورواية
جيلهم الاتانم المكون عند كل جبل لامة ولا يتنام من حمة الجنوب والشمال وجيلهم من حمة
المشرق والمغرب وما كسبه في المطلع (وقد ربه بر بدني بر بدني) قال أحمد ما بين لبيتها حرام
بر بدني بر بدني كذا أسره مالك بن أنس (وهما) أي ثور وحرير (جبلان بالمدينة فثور) الزكرة
جاءه من العلماء ما عتقدوا أنه خطاه من بعض رواة الحديث لعدم معرفتهم إياه وليس كذلك
بل هو (جبل صغير) لأنه يضرب (إلى الحرم تنحدر) ليس بمسكطيل (خلف أحمد من حمة
الشمال) قال في الباري قتلا من شعبة أي بكر بن حسن الرازي أن خلف أهل المدينة ينتقلون
عن سلفهم أن خلف أحد من حمة الشمال جلا صغيرا إلى الحرم تنحدر يعني ثور وأما وقد
تحققته بالمشاهدة (وغير) جبل (مشهور بنا) أي بالمدينة متقالي المطلع وقد أكره بعضهم
وجعل النبي صلى الله عليه وسلم حول المدينة حتى عظم مبلأحي رواه مسلم عن أبي هريرة
(ولا يصح على أهل مبلد وجبره) وحشيشه (وهو وأدبا الطائف) كذا به من الحل ولما
حدث محمد بن عبد الله بن سنان عن أبيه عن مروان بن الزبير عن أبيه مرفوعا أن صمد مودج
وعندها حرم محمد بن رواه أحمد وأبو داود وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقفا فقد
ضربه أحمد وقال أبو حاتم في محمد ليس بقوى حديثه نظر وقال البخاري لا يتابع عليه
وقال ابن حبان والأزدي لم يصح حديثه وحمل القاضي ذلك على الاستعجاب بالفسر وج
من الخلاف

باب دخول مكة وما يتعلق به من الطواف والسعي وغيره

(بسن الاغتسال لدخولها) ولو كان بالحرم والدخول حرما (ولو لحائض) ومثلها النساء
فتنسل لدخول مكة وتقدم في التسل (و) بسن (أن يدخلها تبارا) لقوله عليه الصلاة
والسلام قال في الفروع وقيل ولا تسل إلى ابن هاني لأبأس به وأما كرهه من السراقي
انتهى وأخرج التتائي أنه عليه الصلاة والسلام دخله اليسلا وتبارا (من أهلها) أي مكة
مخصوص) يأتي بيانه وهو أحد أركان الإسلام وما ينمى حديثا بن عمر (والعمرة لغة ناز باره شرها (زيارة البيت) الحرام (عمل

وجه مخصوص) يأتي بيته ويشق ٦٠٤ من أراد المبادرة به والاجتهاد في ريقه عمن ويكون خروجه يوم الخميس أو اثنين

(من تشبه كداه) يفتح الكاف بمحمد ومحمد ومحمد وف وغير مصر وف ذ كره في المطالع
وبصرفه الآن يباب للمعلاة (و) يسن (أن يخرج من كدى) بضم الكاف وتنتون الدال
عند ذى طوى بقرب مصاب الشافيين (من التنية السقلى) ويقال لها بيشة كقول
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل من التنية العليا التي بالبطحاء ويخرج
من التنية السفلى متفق عليه وأما كدى مصغرا فاجاب عنه من خرج من مكة إلى اليمن وليس
من هذين الطريقين في شيء (و) يسن (أن يدخل المسجد الحرام) (من باب بني شيبه)
ويؤاذه الآن الباب المعروف بباب السلام لمحدث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة
ارتفاع الضحى وأناخ راحلته عند باب بني شيبه ثم دخل وأه مسجداً وغيره ويقول هذا المسجد
وما تقدم في باب التنية إلى الصلاة وقال في أسباب الهداية يسن أن يقول عند دخوله بسم الله
والله ومن الله وإلى الله اللهم افتح لي أبواب فضلك (فأذا رأى البيت رفع يديه) رواه الشافعي
عن ابن جريج عن عروة عن جابر ما كنت أظن أحداً يفعل هذا إلا أنه ولد لحدث رواه النسائي
رواهه قول جابر عن ثنينة وخالفه ابن عمر وابن عباس (وكثير) للحديث وأه البيهقي في السنن
وسكان في القروع قبيل ولم يذكر في المنتهى وغيره وقيل وبطل (وقال اللهم أنت السلام
وصلى السلام جناباً للسلام) كان ابن عمر يقول ذلك رواه الشافعي والاسلام الأول اسم الله
والثاني من أكرمه السلام والثالث لما خفيت أماناً من جميع الآفات ذكر ذلك الأزهري
(اللهم هذا البيت تعظيماً) أي تعظيلاً (وتشريعاً) أي رفعه وإعلاءه (وتكبر عاومها) أي
توقيراً (وبراً) بكسر الباء اسم جامع للغير (وزد من عظمه وشرفه من جهة واعظمه تعظيماً
وتشريعاً وتكبر عاومها بقرراً) رواه الشافعي بإسناده عن ابن جريج عن عروة (الجد تقرب
العالمين كثيراً كما هو أهلها كين في كرم وجهه وهز حلاله والجد الذي بلغني بيته وراى
ذلك أهلاً والجد لله على كل حال اللهم أنت دعوت إلى حج بيتك الحرام سمى بذلك لأن حرمة
انتشرت وأمر بدفعها لبيت ما أكرم قاله العلماء (وقد مثل لك اللهم تقبل مني وأصلح
لحاشائي كله لا اله الا أنت) ذكر ذلك الأثر وأبراهيم الحري قال في القروع وكان النبي صلى الله
عليه وسلم إذا رأى ما يحب قال الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وإذا رأى ما يكره قال الحمد لله
على كل حال (رفع بذلك الدعاء) صرته ابن كثير (لا يذكر مشروعه) فاستحب رفع الصوت
به كالثلثية (وما زاد من الدعاء محسن) لأن تلك البقاع مظنة الاجابة ثم يندى بطواف العمرة أن
كان معتمراً أي محرمها بالعمرة متمماً أو غيره (ولم يفتح أن يطوف لها طواف قدوم) كمن دخل
المسجد وقد أتميت الصلاة فانه يكتفي بها عن تعجبه (و) يندى (بطواف القدوم) يسمى طواف
الزور ودان كان معتمراً أو قارناً وهو تحية الكعبة) فاستحب الدعاء به وأقول عائشة أن النبي
صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة توضع طواف البيت متفق عليه وروى عن أبي بكر وعمر
وابنه وهشام وغيرهم (وتحية المسجد الحرام) (الصلوة وتحجز عنها) كتمان بعد الطواف
وهذا لأننا في أن تحية المسجد الحرام الطواف لانه يحمل وهذا تفصيله (فيكون أول ما سجد به
الطواف) لما تقدم (إذا أتميت الصلاة أود كر فر بضعه فائتة أوطاف فورت كره في الغير
أو أوتر أو حشرت جنازات فيقدم عليه) أي الطواف لاتساع وقته أو فواته (ثم يطوف) إذا
فرغ من صلاته تلك (والأولى للمرأة تأخيرها) أي الطواف (إلى الليل) إن أمست الحائض
والنفاس ولا تراحم الرجال لتستلم الحجر الأسود ولا تغرب خوف المخطو لانه أسير (الكن
تخبر) المراد (البه) أي إلى الحجر (ن) الحبل (الذي لا يسهكنه الوصول إليه) الابتسقة
(و) يضطرب برداً في طواف القدوم (في) طواف العمرة لفتح ومن في معناه غير حامل

مكة وتقول إذا خرج أو ترزى منزلاً
وغضوه ما ورد قال بعضهم ويصلى
في منزله ركعتين (ويجوز) أي
الحج والعمرة لقوله تعالى وأتوا
الحج والعمرة لله وحديث عائشة
قالت يا رسول الله هل علي النساء
من جهاد قال نعم عليهن جهاد
لا قتال فيه الحج والعمرة رواه
أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح وإذا
ثبت في النساء قال جال أولى
ولم يسن عن ابن عباس دخلت
العمرة في الحج إلى يوم النقص
(في العمرة) لمحدث أبي هريرة
خطبنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض
الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل
أكل عام يا رسول الله فسكت
حتى قلنا لا تأفك الله النبي
صلى الله عليه وسلم فقلت نعم
لوجبت ولما استعظم رواه أحمد
ومسلم والنسائي (بشروط خمسة
وهي) اسلام وعقل وهما
شرطان للوجوب والصحة فلا
يسان من كافرو مجنون ولو أحرمت
عنه ولية (وبلوغ وكال سوية)
وهما شرطان للوجوب والإجزاء
دون الصحة وتأتي الاستطاعة
وهي شرط للوجوب دون
الإجزاء (ويجوز) أي الحج
والعمرة (من) أي تأخر (أسلم)
وهو مكلف ثم أحرمت جميع قبل
دفع من عرفة أو بعده إن عاد
فوقف في وقته أو أحرمت بمعة ثم
طاف وسقى لها (أو أفاق) من
جنون وهو حر بالغ (ثم أحرمت)
بجميع أو حرة وفعل ما تقدم (أو
بلغ) وهو حر مسلم عاقل محرر ما قبل
دفع من عرفة أو بعده إن عاد
فوقف في وقته (أو هنت) أي مكلف

(أما عاد) إلى هرة (نوفته) بها (في وقت) أي الوقوف فيزيه بحجوزته المد ٦٠٥ حيث أمكنه (أو) بلغ عمرها مرة (قبل):

طواف عمره ثم طاف ربي لها
فهر من عمره السلام ويكون
صغير بلوقن عتي عمرها (كن
أحرم أذن) أي بعد بلوغه وعقته
لاتأهل تحمل تيممين الأحرام
كحال ابتداء الأحرام (وأما بعد
بأحرام الوقوف موجودين أذن)
أي حال البلوغ والعتي (وان
ما قبله تطوع على تنقب فرضا) تاله
الوقوف ومن تأعب وقدمه في
التنقب (وقال جاهد) صاحب
اختلاف والتصار والحد
وغيرهم (يتعد أحرامه) أي
الصغير والتمن (موقوفاً فاذن
حاله) إلى بلوغه مرة (تبيين
لرئيسه) أي الأحرام كزكاة
مبجلة (وليجزي) حج من بلغ أو
عتق بمقابل دفع من هرة أو
بعده إذا عدا وقف عن همة
السلام (مع سبق من صغيره
طواف القدوم قبل وقوفه ولو
أعاده) أي السعي من غير أذن
ثانياً (بعد) بلوغه أو عتقه لأن
السعي لا تنقض مجاوزة عهده ولا
تكراره بخلاف الوقوف
فاستدامته مشروعة ولا قبله
محدود على عاصي أنه لو بلغ أو
عتق بعد دفع من عرفه لم يعد أو
عاد بعد الوقت لم تحزنه همت أو
بلغ أو عتي في أثناء طواف مرة
لم تحزنه

فصل ومكان أي الحج
والعمرة (من صغير) ذكر أو
أنثى ولو ولد لخلقة لحدث ابن
عباس أن امرأتهم التي
صلى الله عليه وسلم مضيا فقالت
الحفاج قال نعم وقت أجر رواه

معدور) بماله بردائه (في جميع أسبوعه ليجعل وسطه) أي الزداء (تحت عاتقه الأيمن
و) يجعل (طرفه على عاتقه الأيسر) مأخوذه من الضرع وهو عند الإنسان وفك الحذبت
يعني أن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف مفطما وعليه مردحه التمسكي هو أن
عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه اقتروا من الحجر أفقر صلويا ألبت
وجعلوا أديتهم تحت آباطهم ثم قد فذوا على عواتقهم السرى واه أبو داود وابن ماجه (فإذا
فرغ من الطواف سواء) أي الزداء فله على عاتقه (ولا ينطبع في السبي) لعدم وروده (وقال
أحمد ما مضى شأنا ولا يصح القياس الأقبحا قل معناه وهذا قد بدى محض (ويستدعي الطواف
من الحجر الأسود) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يستدعي به وقال خذوا مني مناسككم (وهو وجه
المشرق فعادته) أي الحجر (أو يحاذي) بضمة جميع بدنه (لأن مالزم استقباله لم جميع
السند كالقبلة) فإن لم يفعل) أي يحاذي الحجر أو بعضه بكل بدنه بان ابتداء الطواف من
جانب الركن من جهة الباب بحيث خرج من بدنه عن مخاضة الحجر (أو بدأ بالطواف من
دون الركن) الذي به الحجر (كالباب ونحوه) كالمتميز (لم يحسب بذلك الشوط) لعدم محاذة
بدنه للحجر وعتبته بالنافي وما بعده وسير الثاني أولاته يحاذي فيه بالحجر جميع بدنه
(ثم استله) أي الحجر (أي بمعه يده اليمنى) لقول جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم
مكة أتى الحجر فاستلمه لحدثه وأمسك بالاستلام ففعل من السلام وهو والقبلة وأهل اليمن
يسمون الحجر الأسود الحبالان الناس يحضونه بالاستلام وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه نزل من الجنة أشد لباسا من الذين رآه الترمذي وقال حسن صحيح وعن علي قال لما أخاف الله
عزو وجل الميثاق على الفريه كتب كتابا فأتاهم بالحجر فهو شتمه الذي يؤمن بالوفاة على الكافر
بالجود ذكره الملقب أبو الفرج (ويقبله) أي الحجر (من غير صوت يظهر للقبلة) لحدث
أن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الحجر ووضع شفته عليه يميني طويلا ثم انفتحت
فأذا هو بعمر بن الخطيب يميني فقال يا عمر ما هنا نكس البرات رواه ابن ماجه وفي الصحيحين
أن أسلم قال رأيت عمر بن الخطيب قبل الحجر وقال في لاسمك أنك هزلان تضر ولا تنفع ولولا أني
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتك (ونص) أحمد في رواية الأثرم (ويستقبل
عليه) فله ابن عمر وابن عباس (فان شق) استلامه وتقبله لم تراحم (واستله) يده (وقبل
بدنه) لحدث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقيل يده روى عن ابن عمر وجابر
وأي هرة وأبي سعيد وابن عباس (فان شق) استلامه يده (استله بشي وقيل) روى عن ابن
عباس موقوف (فان شق) استلامه بشي (أشار إليه يده أو بشي واستقبله وجهه ولا قبل
المشار به) لعدم ورود (ولا تراحم) لاستلام الحجر أو تقبيله أو السجود عليه (فيؤذى أحدا) من
الطائفة (ويقول) عند استلام الحجر واستقباله وجهه إذا شق استلامه (سم الله والله أكبر
الله ما عانك ونصدا ككناك وفاء بعدك وأتباعا سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويقول
ذلك كلما استله) لحدث عبد الله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند
استلامه (وزاد جماعة الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
الحجر مروجا) والما باله (وقف مقابلا لكاه) كاتفة في استقبال الكعبة إذا همت
(واستلم الركن وقيل فان شق) استلمه وقيل يده) لحدث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر
بأخذ على يمينه مما يلي باب البيت) لحدث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر
فاستله ثم مشى على يمينه فمر من ثلاثا ثم مشى أربعا وأمسك (ويقبله) أي ألبت (على يساره)
لقوله عليه الصلاة والسلام قوله لنا خذوا مني مناسككم (ليقر بجانبه الأيسر) الذي هو

يسم (ويخرج ربي مال عن فيمن) لتفاد التيقن من ربي المال الأيسر وصيه والمحاظ ظاهره لا يسع من غيرهم ولا تفادهم قلتان

[illegible]

ويجوز من طائفة الإتيان بغيره (وكتلة حج) صغير في مال وليه أن يشاء ٦٠٧ السفر به غير ما على الطاعة (وما زاد)

من نفقة السفر (على نفقة المنصر
في مال وليه أن يشاء) وليه
(السفر به) أي المنصر (غير ما
له (على النفقة) لأنه الذي
أدخله فيه ولو تركه لم يتضرر
بتركه (والأ) نفقته السفر به غير ما
على الطاعة بل ما سفر به لخاصة
أو لخدمة أو ليس من ماله أو
يقيمها لغيره على ما يباح السفر
له في وقت الحج وغيره من الأوامر
وعنده (بلا) لا يجب ذلك على
الولي بل من ماله فإنه يراى
لخاصة (وعد صغير) خطأ
وعد مجنون (لحظور) خطأ
لا يجب فيه إلا ما يجب في خطأ
مكلف أو في نسائه (نقدم) ندم
فعله قال الله أو في نسائه أو في
نفسه كنفقة غيره رأسه أو ما
نقله من ماله من ماله الذي
لا يفرق كفارة عليه كخلف رأس
محرر بغير إذنه (وأن وجب في
كفارة على الولي) بأن نسائه
به غير ما على الطاعة (أو مدام)
الولي (عنه) لوجوبها به بإتيانه
كمومه عن نفسه ولم منه أن
الكفارة ولم يجب على الولي
ودخلها صور لم يعم الولي لأن
الواجب اصل الشرع لا تدخله
النية (ووطوء) أي تصغير ولو
عدا (كوطوء) بالغ ناسه
فما سدد بقتله أي الحج
(إذ بالغ) كالبائع ولا يصح قتله
قله فماله بدم كسيفه ونظيره
نحو وطء مجنون بوجوب النفس
عليه لو حوسب ولا يصح منه
الابتداء فاقته

فصل ٥ ويصان أي الحج
والعبرة (من قن) ذكر أو أثنى

وفيها قرأه ودعا فوجب كونه مظهرا (لا) يقب (المهر بها) أي القراءة في الطواف (ويكره)
المهر بالقراءة (أن غلط المصلي) قلت أو الطائفين (و) يقول (بين) الركن الذي به الحجر
(الأسود) الركن (اليماني) بنا آتاني الذي أحسنه في الآخرة سنة وقتنا عذاب النار
رواه أحمد في المسائل عن عبد الله بن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول وعن أبي
هريرة ومعاذ قالوا كل به أي الركن اليماني سبعون ألف ملك فن قال لهم أي أسألتهم
والعاقبة في الدنيا والآخرة بنا آتاني الذي أحسنه في الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار قالوا
آمين (و) يكثر في حق طوافه من الذكر والدعاء ومنه اللهم اجعله محابروا وسعيه مشكورا
أي حمد لا تملا بركه وصاحبه ثوابه ومساها إلى حل أعماله الصالحة واحدا مما سمعناه قاله
حاشيته (و) يتامع في راب غفر وأرحم وتجاوزها تسلم وأتت الاعزاز الأكرم ويدعوها
أحد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك مستحب في جميع الأحوال في حال ثلثه
بهذه العبادة أولى (ويذكر الحديث الأول) ذكر والقراءة فالمراد بالمرور والنهي عن التكرار
وما لا بد منه) لقوله عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت صلاة في تكلم فلا تكلم بالخير
(ومن طاف أرسى راكبا أو محمولا لم يجز له يجزئه) الطواف ولا يصح لقوله عليه الصلاة
والسلام الطواف بالبيت صلاة ولا له عبادة تتلقى بالبيت فلم يجز له راكبا كالملاذو لسي
كالطواف (و) الطواف أو السرى راكبا أو محمولا (لست بجزي) الحديث بأن محاسن أناسي
صلى الله عليه وسلم طاف في هذه الودائع على غير يستل الركن مجتمعين أم سلمة قالت شكوت
إلى النبي صلى الله عليه وسلم أف أشك في طوافي من ربه الناس وانت راكبة متفق عليها
وكان طوافه صلى الله عليه وسلم راكبا المذبح كيشير إليه قول ابن عباس كره له للناس يقولون
هذا مجحد هذا مجدي خرج المواتق من البيت وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا تضرب
الناس بين يديه فلما كثر وأهله ركب ورواه مسلم واختار الموقوف والشارح يجزئ السرى راكبا
ولو غير مقلد (وبقع الطواف) أو السرى (من المحمول أن توبا) أي الحامل والمحمول (عنه) أو نوى
كل منهما من نفسه (لأن المقصود هنا الفعل وهو واحد فلا يقع عن شخصين وقوم عن المحمول
أولى لأنه لم يوطأه إلا لنفسه والحامل لم يخص قصدها لطواف لنفسه ولأن الطواف عبادة
أدى بها الحامل فرض غيره فلم يقع فرضه كالملاذو لسي أخذ الحامل من المحمول الآخر
بل على أنه قصده لأنه لا يصح أخذ من غير نفسه لنفسه ذكره القاضى وغيره (وأن توبا)
أي الحامل والمحمول الطواف (عن الحامل وقع) الطواف (عنه) أي الحامل خلاص كل منهما
بالتبعية للحامل (وأن نوى أحدهما) الطواف (عن نفسه والأخر لم ينو) الطواف (وقيل نوى)
لحديث وأما الكل أمرى ما نوى (وأن جعلت النسبة منهما أو نوى كل منهما من الآخر لم يصح)
الطواف (لواحد منهما) فلو طواف كل منهما عن نفسه (وأن جعله بمرقات) المذبح أو لا (أجرا)
الوقوف (عنها) لأن المقصود المحصول بمرقة وهو جود (وأن طاف منكسبان جعل البيت
عن عينه) لم يجز له لقوله عليه الصلاة والسلام لا يخطوها حتى يمسكرك وقد جعل البيت في طوافه
على يساره وكذا الطواف القهري (أو) طاف (على جدار الحجر) بكسر الحاء المسمي لم يجز له
لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والجهر منه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يخطو حتى يمسكرك وقد جعل البيت في طوافه
من البيت ورواه مسلم فن لم يخطف لم يستد طوافه (أو) طاف على (شاذرون الكعبة) ففتح
الذال (للحكمة) (و) ما التقدر الذي تركه خارج عن عرض المسجد من ثمان الأرض قد وثق
ذراع لم يجزئه (لأنه) أي الشاذرون (منا) أي من الكعبة (أو ترك شيا من الطواف) لأن
قل لم يجزئه لأنه لم يخطف بجميع البيت (أو لم ينو) الطواف لم يجز له بغيره أيضا لأعمال

صغرا أو كبير على ما تقدم في الصغير والحرام المانع (ولما زانه) أي لم يزل الحج والعمره أقرن البائع (بشره) لهما من وحد بينهما قد

لا تخرج العام لحجرتان تحمل من احواله لازومه وعنه هي عتلة لمصر ونفله عن ٦٠٩ عطا (وان افسد قن من عتله) فيه قبل

التحل الاول (مضى) في فاسده
(وقضا) كسر (ويصح)
القضاء من قن مكلف (فرقه)
كسوم وملاقاة حتى بدأ بحجة
الاسلام (وليس اسده منه)
من قضاء (ان) كان (شرع فيها)
افسده من حج او غيره (بانه)
اي السيد لان اذنه فقه اذ في
موجب ومنه قضاء ما افسده على
اشور (وان عتق) قن في الحجة
القاسدة (او بلغ الحرف في الحجة
القاسدة) وكان عتقه او يوفيه
(في حال بشرته من عتقه الفرض
لو كانت) الحجة القاسدة (محصنة)
على ما تقدم انما (مضى) فيها
وقضاها (واجزائه) عتق القضاء
عن عتق الاسلام (و) حصة
القضاء (لان القضاء يحكي
الاداء (وقن في جناته) بفعل
محظور في احواله (كحرمه)
في القديح الصوم على ما يأتي
(وان تحلل) قن (بمحصر) عقد
له (او قلله سيده) لحواله فلا
اذنه (لم تحلل قبل الصوم) كحر
احصر واعصر فيصوم عشرة ايام
بنية التحلل ثم تحلل (ولا ينع)
القن (منه) اي الصوم فصا
كتضاومضات (وان مات) قن
وجب عليه صوم سب احواله
(ولم يصم) فليده ان يصوم عنه
كتضاومضات على ما تقدم
يسن ولا يصوم منه (وان افسد)
قن (صام) عن البدنة عشرة
ايام كحرمه (وكذا ان تبيع)
قن (او قن) او افسد حرمه صام
عن الدم ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجع لما تقدم (ومشترى)
(الحرم كباثه في تحمله) ان كان احرام بلاذن (و) (في علمه)

سبحو كذا سائر الصلوات عكلا لا يمتطر سائر قاته في الترح (وتقدم) في الصلاة ومضاه (وتكفي
عنهما) اي عن ركعتي الطواف (مكتوبة وسنة راتة) كركعتي الاحرام ونحية السجدة (ويسن
الاكثر من الطواف كل وقت) وتقدم نص الامام ابا الطواف اقرب ما افضل من الصلاة
بالمسجد الحرام (وله جمع اسبيع) من الطواف (فاذا فرغ من اركع لكل اسوع ركعتين
اقبل عائشة والمسور بن عخرمة (و) (اولا) ان يصل لكل اسبوع عقبه) لغته عليه الصلاة
والسلام (ولا يصرع تقبيل المقام ولا مسحه) لدم ووده (مفرغه) ذافرغ المتمتع (من العمره
والمح) ثم علم انه كان على غير طهارة في احدا الطوافين وجهه) اي الطواف الذي كان فيه على
غير طهارة (لزمه الاشد) لم يصره ذهني يبقين (وهو) اي الاشد (كونه) بلا طهارة (في طواف
العمره فلم يصح) انما ساد طوافه (ولم يجل منها) بالخلق افساد الطواف (فيلزمه دم الحلق) اذ جاء
احرامه (ويكون قد افسد المحج على العمره فيصير قارنا ويجزئه الطواف للحج) اي طواف
الافاضة (هر التمكن) اي الحج والعمره كالقارن في ابتداء احرامه وقت الذي يظهر لازمه
اعادة الطواف لاحتمال ان يكون اثره ولذيقه الطهارة وطواف المحج فلا يراي قن الاباءة
(ولو قدرناه) اي الطواف بغير طهارة (من المحج لزمه اعادة الطواف) لوقوعه غير صحيح (ولزمه
اعادة السعي على التقدير من لا صوم جديد وطواف غير عتقه) لا ناقد نا كونه وقف بغير طهارة
(وان كان طوي بعد صلاه من العمره) وقد شرطنا طوافها بلا طهارة (حكما يابا) ادخل محظور
عمره قاسدة فلا يصح (ادخال المحج عليها) (ولم يفرغ لعله من افعال الحج) لدمه عتقه الاحرام به
(وتقبل بالاطواف الذي قصده للحج من عمرته افساده عليه) دمن (دم الحلق ودمه) وطواف
عمرته ولا يحصل له حج (والعمره) لفساد العمره بالاطواف (وعده) اذ جاء الحج عليها اذ (ولو
قدرناه) اي الطواف بلا طهارة (من الحج لم يلزمه) كركعتين من اعادة الطواف (والسعي للحج
(ويحصل له الحج والعمره) لحصول الوطء من الاحلال
فصل وبشرط اربعة الطواف ثلاثة عشر بشأ الاسلام والعقل والنية (كثائر العبادات
وسائر المودة) لما تقدم (وطهارة الحدث) لانه صلاوة (لا) تسترط طهارة الحدث (لطفيل
دون التمييز) لعدم مكانته (طهارة الحدث) وظاهره حتى الطفيل (وتكفي السب وجعل
البيت من يساروا الطواف بحجبه) اي البيت بان لا يطوف على جدار الحجر او شافروا ان الكعبة
(وان يطوف ماشيا مع القدرة) على المشي (وان يولي بينه) الا اذا حضرت جنازة او قيت صلاة
وتقدم (وان لا يضر من المسجد) يعني ان يطوف في المسجد (وان يتدنى من الحجر الاسود
فعاذه) بكل بدنه وتقدم ذلك كله ونحوه (وسننه) اي الطواف (عشر اسلام الى كركن) يعني به
الحجر الاسود (وتقبيله) او ما وقع منه من الاشارة) عند تقدير الاستنزام (واسلام الى كركن
الجاني والاضطباع والرمل والمشي في مواضعه) على ما تقدم بانه مفسلا (والدعا والذكر
والاذن من البيت وركعتا الطواف) وتقدمت اذ ذلك كله (واذا فرغ من ركعتي الطواف
واراد الذي سن عود الى الحجر فستلمه) لحديث جابر وتقدم قريبا (ثم يخرج الى الصفا من
بابه) اي باب المسجد المعروف باب الصفا (وهو) اي الصفا (طرف جبل الى قبيس عليه
درج وهو قفا زج كاوان يرفى عليه ندبا حتى يرى ابيات ان كنهه فيستقبله) لحديث اب
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه اتي الصفا فاعلاه عليه حتى نظرا الى البيت
ورفع يده فعمل بحمد الله ويدعو وما شاء ان يدعو ومنه لم يرفع يده حتى قدا بالاصفا فرفى
عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة الحديث رواه مسلم (وبكره ثلاثا) يقول ثلاث لا اله الا الله

بحده لاشريك له الملك له الخديجي وعيت وهو على لا عوت بيده انلير وهو على كل شي تدير
 لاله الا الله وحده لاشريك له صدق وعده وقصر عبده وهزم الاحزاب وحده) اى الذين تحزبوا
 على النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمهم قرش وخطافان واليهود (و يقول لاله الا
 الله ولا تعبدوا الا الله محامدين له الذين لو كره الكافرون الا لهم اهصمى بدنك وطاعتك
 وطواعية رسولك اللهم جنني حده ودك) اى محارمك اللهم اهصمى بدنك وطاعتك ويحب
 ملائكتك وانبياءك ورسلك وهما ذك الصالحين اللهم حدي الدي والى ملائكتك والى
 رسلك والى عبادك الصالحين اللهم يسرلى العسرى وجنبنى العسرى واغفرلى فى الآخرة
 والارلى واحملى من آفة المتقين واحملى من ورثة جنه الله واغفرلى خطيئتي يوم الدين اللهم
 قلت ادعوى احبب لك وانك لا تحلف بالمعاد اللهم اذهب بى للاسلام فلا تنزعنى منه ولا تنزع
 منى حتى تتوفانى على الاسلام اللهم لا تمنعنى لله ذاب ولا تؤخرنى لسوء الفتن هذا دعاء ابن عمر
 قال احمد بدعوه قال نافع بسدوه بدعوه دعاء كبريا حتى انه ليلما رخص شباب (ولا يلى) على
 الصفا لدمر ورده يالى حكم التلبية فى الدى (ثم ينزل من الصفا عشى حتى يحاذى العلم وهو
 الميل الاخضر للعاقى ركن المهدى بى ساره نحو سته اذرع) يبنى عشى من الصفا حتى يبنى
 ينهوى بين العلم المذكور نحو سته اذرع (فى سى ماش سعى شديدا بى بشرط ان لا يؤذى ولا
 يؤذى حتى يقوس بين الميلى الاخضر بين وهما العلم الاحرا حدها ترك المهدى والاحرا بالوضع
 المعروف بدار العباس فترك شدة السى حتى ابنى المروة وهى اى جبل (ينصعان فبرقاها
 ندما ويستقبل القبلة ويقول عليها ما قال على الصفا) لما فى حديث جابر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لما دنى من الصفا قرأ ان الصفا والمر ومن شعار الله ابدأ عباد الله فبدأ بالصفا فرقى عليه
 حتى رأى البست فاستقبل القبلة فوجد الله وكبر وقال لاله الا الله وحده لا تجزعه وعنه بعد
 وهزم الاحزاب وحده ثم دنا من ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت
 قدماه فى بطن الوادى سعى حتى اذا صعد نامشى حتى ابنى المروة ففعل على المروة كما فعل على
 الصفا رواه مسلم (ويجب امة عاب ما بينهما) اى الصفا والمروة ففعل عليه الصلوة والسلام
 وقرله خذوا عنى مناسككم (فألم يرقها ما لى عقيب رجائه باسفل الصفا) اى الصفا
 (اصابها ما اسفل المروة) ليستوع ما بينه وان كانا كماله ففعل ذلك بدابته امكن ففعل
 حصل علوف الارض من الأثرية والأمطار بحيث تغطى عذمة من درهما لكن من لم يصدق
 قدر الملة على محتاط ليخرج من عهد الواجب بيقرب (ثم ينقلب) بى ينزل عن المروة (الى الصفا
 فيمشى فى موضع مشيه وسى فى موضع سعى الى الصفا بفعل) السعى (ذال شمس بما يحب
 بالذهب صمى) بمحسب (بال حو سعى يفتتح الصفا ويحتم المروة) تلعب جابرو سبق (فان
 بدأ المروة ولم يحسب بذلك الشوط) لما قلته لقوله عليه الصلوة والسلام خذوا عنى مناسككم
 (و يكتر من الدعاء والذكر فيما بين ذلك) اى الصفا والمروة (ومنه) اى من الدعاء ما ورد من
 ابن مسعود انه كان اذا سى بين الصفا والمروة قال (رب اغفر وارحم واغن عمتى) لم وانك الاعر
 الا (م) وقال صلى الله عليه وسلم اعجاب رجل رجى الجبار والسى بين الصفا والمروة لاقامة ذكر
 الله تعالى قال الترمذى حديث حسن صحيح (والسن السى بيمين) اى بين الصفا والمروة (الا
 فى حج او عمره) فهو ركن كما يبنى فليس السى كالطواف فى انه بسن كل وقت لدم وردا لتطوق
 به مفردا (ويستحب ان يبنى طاهرا من الحدث) الا كبر والاصغر (و) من (النجاسة) فى بدنه
 ونوبه (مستترا) اى سار المروة حتى انه لوسى عربا بالجزء والاف كشف العورة غير جائز
 (وشرط) السى (النية) لحدث اغما الاعمال بالنيات (والوالة) قياسا على الطواف قاله

مناقته عليه زمن احرامه فان ملك
 مشترى تحليه فلا نسخ لان
 انقائه فى الاحرام كانه له قبسه
 ابتداء وكذا الانسخ ان علم الله
 محسوم (ولكل من اوى) حو
 (بالج حرم) (نعم) اى ولهما
 النابغ (من احرام ينقل) حج او عمره
 (كأنه من نفل) جهاد (الاخبار
 وما عطفه فى المحصر من نفل نحو
 صلا وصوم فلا يصرفه اذ نكذا
 الصفر واجب كحج وعلم لانه
 فرض عين كالصلاة ويحب
 طاعتها فى غير مصيبة قال
 الشيخ فى الدين فيما ينفق فيها
 ولا ضرر عليه ولو شق عليه (ولا
 يجلله) اى البالغ اذا احرم (ولا
 يجلل) غير مدينا احرم صحيح او
 عمره ولو حرم ما بالشروع (وليس
 لوفى فيه مبدى) (بالج) نعم من
 حج الفرض) وعمره (ولا تحليه)
 من احرام باحدهما انصته عليه
 كالصلاة (و بدعى ففقه الى نية
 ينق عليه فى الطريق) يقوم
 مقامه (و يقال) سقيه (وصوم)
 كحرم عمر (اذا احرم ينقل) لانه
 من التصرف فى ماله (ان زادت
 نفقته) اى السفر (على نفقة
 الاكامه ولم يكتبها) السقيه فى
 سفره فان كانت بقدر نفقة المحضر
 او زادت وكان يكتب الزائد لم
 يجلل لانه لا ضرر عليه فى ماله
 فصل فى الشرط (الخامس)
 لوجوب الحج والعمرة (الاستطاعة)
 للآية والأخبار (ولا ينطلى)
 الاستطاعة (يجنون) ولو مطلقا
 فصيح عنه (وهى) اى الاستطاعة
 (ملك لا يحتاجه) فى سفره
 ذهابا وبابا من ما كوله وشرب
 وكسوة (و) ملك (وعاته) لانه لا بد منه (ولا يازمه حله) اى الزائد (ان وحده) بئى مثله

الراجلة أو التي (مثلها) الحديث
أجده من الحسن لما زلت هذه
التي رفته على الناس حج البيت
من استطاع إليه سبيلا قال الزاد
بارسول الله ما السبيلا قال الزاد
والراجلة والذوقاني عن أنس
مرفوعا معناه (في مسافة
قصر) عن مكة متطرق في ذلك
واحدة (لا) يعتبر ذلك واحدة
(قد دونها) أي مسافة القصر من
مكة المقدرة على الشيء غالبا
ولأن مسافته أسيرة ولا يفتنى فيها
عطب أو انقطع بها اختلاف
المسافة (الافاضل) عن منى
كثير كبير فيتم له ملك الراجلة
بأنها حتى في دنيا (ولا يلزمه)
السبب (حيوا ولو أمكنه) أو ما
الزاد عن سبب قرب المسافة أو
بعدت مع الحاجة إليه (أو) ملك
(ما يقدر به) من تقدم أو عرض
(على تحصيل ذلك) أي الزاد
الراجلة بأنهم إنا لم نعلم ذلك
لم يلزمه الحج لكن يستحب لمن
أمكه المشي والكسب بالصفة
ويكره لمن حرمته المسئلة (فاضلا
عما يحتاجه من كتب) علم فإن
استغنى بأحدى شخصين من
كتاب سماع الأخرى (و) من
(ممكن) مثلها (و) من (خادم)
لنفسه (و) عن (بالأدب منه) من
لباس مله وغطاؤه وطاؤه وأن
وتحوا (لكن) أفضل عنه
السكن أو كان الخادم نفسا
(و) أمكن (و) أي المسكن أو
الحادم (و) أمكن (شراء)
ما يكفيه ويدهن ما يصح به زعمه
ذلك لأنه مستطیع فان أفضل
عما يصح به لم يلزمه (و) يعتبر

القاضي (والمرأة لا ترقى) الصفة أو المرأة (ولا ترقى) بن العلق سبعا (شديدا) أقول ابن
عمر ليس على الفاعل بل بالبيت ولا بين الصما والمرء وقال لأقصد المرأة فوق الصفا والمرء
ولا ترفع صوتها بالنسبة رواه الدارقطني لأن المطلوب منها السر وفي ذلك تعرض للأنكشاف
والقصد بشدة التي أظهرها لجلد وليس ذلك مطلوب ما يحقها (وأنسى) على غير طارة (بان
سعى محدثا ونفسا) (كره) لذلك وأجزأه لأنه عبادة تتعلق بالبيت أشبه الوقوف (ويشترط
تقدم الطواف عليه ولو) كان الطواف الذي تقدم عليه (مستوفيا كطواف القدوم) لأن
النبي صلى الله عليه وسلم اغتصم به بعد الطواف وقال لما خذوا عني مناسككم (فإن سعى بعد
طوافه) الواجب أو المستوفى (ثم علم أنه طواف غير مستوفى لم يجزئه السعي) لبطان الطواف
الذي تقدمه فوجده كعبه (وله) أي الساعي (تأخيره) أي السعي (من طوافه بطوافه وغيره
فلا تحب الموالاة بينهما) أي بين الطواف والسعي (فلا بأس أن يطوف أول النهار وسعى
آخره) أو بعد ذلك لكن تسن الموالاة بينهما (ولا تسن عقبه) أي السعي (صلاة) لعدم ورود
(وأن سعى) المفرد أو القادر (مع طواف القدوم بعده) أي السعي (مع طواف الزيار) لأنه لم
يشرع تكراره (والا) أي وإن لم يكن سعى مع طواف القدوم أو كان معتمرا (سعى بعده) أي بعد
طواف الزيارة يأتي بركن الحج (فإذا فرغ من السعي فإن كان معتمرا بلا هدى) أي ليس معه
هدى (ساق) وقصر من جميع شجرة وقد حل ولو كان ملبدا رأسه فليست جميع محظورات
الأحرام والأفضل منه التمسير ليتفرق للحلق للحج ولا يسن تأخير الحلق لحديث ابن عمر قال
نعم الساس من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدمرة في الحج فليقدم رسول الله صلى الله عليه
وسلم مكة قل من كان معه هدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى به ومن لم يكن معه
هدى فليطف بالبيت وأصافوا المرأة وليقصر ولجل متفق عليه فإن ترك التقصير والحلق
فله دم فأن وطئ قبله دمته بهيمة وعليه دم روى عن ابن عباس ذكره في الشرح (وإن
كان معه) أي اتفق هدى (أو دخل الحج على العمرة ونس له أن يحل) أن (يحل حتى
يصل فيصير به) أي بالحج (سبط طوافه وصية للعمرة كباقي ويصح منهما) أي من الحج والعمرة
(يوم النحر) نص عليه لما تقدم حديث حفصة قالت رسول الله ما شأن الناس سلوا من العمرة
ولم تحل أنت من عمرتك فقال لي لبدت رأسي وقادت هدي ولا حل حتى انحرمتني عليه (وإن
كان) الذي طاف وصلى لعمرة (معتبرا غير متنع فانه يحل) أي يحلق أو يقصر وقد حل (ولو
كان معه هدى) سواء كان (في أشهر الحج) ولم قصد الحج من عامه (أو) كان (في غيرها) أي
غير أشهر الحج ولوقد قدمه من عامه لأن صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عرسى عمرته التي
مع حنته بمنتهن في ذي القعدة وقلة كاهن وكان يحل من أو سعى كان معه هدى شجرة عند المرأة
وصيت شجرة من الحرم حازلما تقدم (وإن كان) الذي طاف سعى (حاجا) مفرد أو قارنا (بقى على
أحرامه) حتى يحل يوم النحر أمه عليها صلاة أو سلام (ومن كان معتمرا أو معتبرا قطع التيمم
إذا شرب في الطواف) لحديث بن عباس يرفعه كان يحل من التيمم في العمرة إذا شرب الخمر
قال الترمذي حسن صحيح وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم
اعتمر ثلاث عرسى ولم يزل يبي حتى استلم الخمر ولشرعه في الحلق كالحاج بقطعها إذا شرب
رمى جرفا عقبه (ولا بأس به في طواف القدوم) نص عليه (سرا) ومعنى كلام القاضي بكرة أي
الجمهور بها فيه وكذا السعي بعده يتوجه إن كسبه كذلك وهو مراد أصحابنا لأنه تبع له في
في الفروع

كون زاد وراجلها أو ثما أو ثن ذلك فاضلا عن (قضاء دين) حال أو مؤجل لله أولادى تعرضه ببقائه بضمته (و) أن يكون فاضلا

هذه (أو ثلثون من نساء) لم يثبت كفى ٦١٢ بالمرء الحامل بضياع من بقوت (هل الدوام) حتى يضر حرمه (من هتاف أو مضاعف)
بغير فيه (أو مضاعف أو مضاعف)
كعظم من ديوان والام يلزمه

باب صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك

(يستحب للمنتفع - حل من عمرته ولو لم يمس الحبلين بمكة) وقر بها (الاحرام بالحج يوم التروية)
لقول جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم على الناس كلهم وقصر والالتزام صلى الله عليه
وسلم من كان معه هدى فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فلهذا الواجب الحج (وهو) أي يوم
التروية (الثامن من ذي الحجة) قال ابن رسلان أعلم أن أيام التماسك سبعة أو ثمانية أو خمسة
وأخرها ثالث عشره فالسابع ذكره من أبي طالب في باب عمل الحج أن اسمه يوم الزينة أي
لأنهم كانوا يزفون بهم وهو ادجهم - خروج وأيامهم الثامن فاسم يوم التروية بالثناء المنة
وسمى بذلك لترويه في الماء وسمى يوم النقلة لانتقالهم فيه من مكة إلى منى والتاسع يوم عرفة
والعاشر يوم النحر والحادي عشر يوم أقر ففتح القاف وتشديد الراء لأنهم كانوا يصعدون
والثاني عشر يوم النحر الأول يفتح النون وسكون الفاء والسادس عشر يوم النحر الثاني (الإن)
أي متبع (لم يجدها يفتح) يستحب أن يحرم يوم السابع من ذي الحجة (ليكون آخر تلك
الثلاثة) يعني أن يكون محرما فيه فيقدم الاحرام عليه كما يعلم من باب الفدية ليكون صوم الثلاثة
أيام في أحرامه بالحج ويكون (يوم عرفة) فصوم السابع والثامن والتاسع (و) يستحب
(أن يفعل عند أحرامه) من مكة أو قريب (أما فله عند أحرامه من المقات من غسل وغيره)
أي تطيب وتطيب في بدنه وتغرد ذكر من غطط وأمس أزار ورداء بفضين نظيفين وتطيل
(ثم) بعد ذلك (يطرف أسبوعا ويصلي ركعتين ثم يحرم بالحج من المسجد) الحرام والأفضل من
تحت الميزاب ذكره في المباح والابيضاح وكان عطاء يستلم لكن ثم ينطلق منه إلى الحج
(وتقدم في) باب (المواقيت ولا يطوف معه) أي عند أحرامه بالحج (لأنه) البت نص عليه
لقول ابن عباس لا يرى لأهل مكة أن يطوفوا به لأن يحرموا بالحج ولا أن يطوفوا بين الصفا
والمرور حتى يرجعوا (فلوطاف وسعى بعد لم يجره) سعيه (عن النبي) الواجب قبل حروجه
من مكة لأنه لم يسبق طواف واجب ولا صدور (ولا يطوف يوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة)
لعدم ورود (ثم يخرج إلى منى قبل الزوال فيصلي بها الظهر مع الإمام ويبيت بها) أي منى (إلى
أن يولي معه) أي الامام (الفجر) لقول جابر وكبير رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى منى
فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والعمر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس (وليس
ذلك واجبا) بل سنة لأن عائشة تحضنت ليلة التروية حتى ذهب ثلث الليلين وصلى ابن الزبير بمكة
قاله في الشرح (ولو صادف يوم جمعة وموقع بمكة لم يستحب عليه ولا التمس) وهو بمكة (فلا
يخرج قبل صلاتها) أي الجمعة (ولو جاز الزوال) وقيل الزوال إن شاء (خرج) إلى منى (وان
شاء أقام بمكة) حتى يصليها (أي الجمعة) فان خرج الإمام أمر من يصلي بالناس (الجمعة)
اجتمع معه لعله دليلًا لتوهم (فإذا طلعت الشمس) من يوم عرفة (سار من منى إلى عرفة فقام
بمنه فبدأ حتى تزول الشمس وغيره موضع بعرفة) وقيل بقربها وهو خارج عنها (وهو الجبل
الذي على أنصاب) أي علامات (الحرم على جبلنا) إذا خرجت من منى رفته ترابا وقف
فإذا زالت الشمس استحب للإمام أو نائبه أن يخطب خطبة واحدة بقصرها) لقول سالم الحجاج
ابن يوسف يوم عرفة أن كنت تريد أن تصد - السنة بقصر الخطبة وتقبل الصلاة قال ابن حجر
صدق وأما العزري (ويفتحه بالسكبر) يعلم الناس فيها ما نسكهم من الوفرة وقتها والدفع
من عرفات وأما بيت بمكة وغير ذلك) من الحلق والنحر (فإذا فرغ من خطبته نزل فصلى

لتعشره ما يوافق ما في بدنه من (ولا
يصبر) من لا تلك ذلك (مستطاعا
بذل غيره) ما يحتاجه لجه
ونعمره ولو أبادوا منه لمة كمثل
رقبة لمكفر وكبذل أن نفسه
ليصير عن محرم يض لا يرجي
برو ولا يس له ما يستتيب به
(ومنها) أي الاستطاعة (سعة)
وقت) بأن يكون متصفا يمكن
النسروج والسير فيه حسب
العادة لتهللك مع ضيق وقته
فلو شرب من وقت وجوبه
فكان في الطريق تبينا عدم
وجوبه لعدم وجود الاستطاعة
(و) من الاستطاعة (أمن)
طريق يمكن سلوكه (لأن
اجتباب الحج مع عدم بيان ذلك
ضرر وهو منى شرعا ولو) كان
الطريق يمكن سلوكه (بغير)
لحديث لا تركوا البحر إلا حاضا
أو معبرا أو غابا في سبيل الله
رواه أبو داود وسعيد ولا يجوز
ركوبه مع غلبة السلامة فليجرب
حق بأموال النماحي وما روى عن
النهي عن ركوبه محمول على
ما إذا لم يظلم فيه السلامة (أو)
كان الطريق (غير مستاد) لأن
قصارا أنه مشق وهو لا يمنع
الوجوب كبعد البلد حدا
ويشترط في الطريق إمكان
سلوكه (بلا خفارة) فإن لم يكن
سلوكه إلا لم يجب ولو بسيرة في
ظاهر كلامه لا تهاشروا
يقعقق الأمن يسذها (و) إن
(وجود فيه الماء والعلف على
الاعتاد) بالمنازل في الاسفار لانه

لو كلف حمل ماؤه وعلفها ثمه فوق المعتاد من ذلك أدى إلى شقة عظيمة فأردج على العادة
ولو حصل من منزل إلى آخر أو العلف من موضع إلى آخر لانه لا معتاد (و) (من الاستطاعة) دليل الجاهل (طريق مكة) (و) منها (ثالثا)

(لاعی) لان فی ایجابہ علیہما بلا دلیل وکان ضررا عظیما وهو متفق شرعا (و لازمهما) ۶۱۳

القاهر والعصر جمان جازله) لجمع كالمسافر من عصر (وتقدم) في الجمع (بإذات) لما لو
(واقفين) لكل صلاامة لقول حابر وعرفه من شعره صيرت له بهرة فيل رسول لله
صلى الله عليه وسلم ولا تتلغ فرس الله واقف عند المشراخرا بما كانت تدرش تصنع في
الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فرجعا بقعة مضربت له بكرة
فزل بها حتى إذا زادت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فأنظبان الوادي غطيا الناس وكان
أندما كوا أمم الحرام عليكم ككرة يومك هذا في شهر كرهنا في بلد كرهنا الآن كل شيء من
مر الجاهلية تحت قدي موضوع وما الجاهلية موضوع وان ألبس أضعه من دأب آدم ابن
أبراهيم بن الحرث كان مسترضا في بني عدي فقلته هدير ورءاه الجاهلية موضوع وأولوا
أضمر ما نأر بأعاس بن عدي لمطلب فاه موضوع كله فأتوا الله في ذلك فأنك أخذت قهر
بأمانة الله وأخذت قهر وجهه بكلمة الله بكلمة علي بن أبي طالب في أركم أسما نكرهت فأن
هلزل ذلك فاضربوا ضربا غير مبرح ولعن عليهم زهق زهق وكسوتهم بالمعروف وقد تركت
بيكم ما أن فضلوا به من الله حتى به كتاب الله وبنه تأسوا عن غيأ ثم كانوا قالوا والله أنك
قبلت وأدبت وصحت فقال بأعاس به السيرة برفعه إلى السماء ويسكنها إلى الناس المكم
اشهد اللهم أنه هذا لثمرات فأنتم أنتم أقام فضلي الظاهر ثم كلفتم في العصر ولم يصل بيننا
شيأ (وان لم يؤذن صلاته الصلاة فلا بأس) أي لا كراهة قال أحمد لان كل أسرى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم (وكذا يجمع غيره) غير الامام (وليعنفوا) إلى الجماعة يستشرها
لجمع كاتقدم في محله (ثم أتى الموقف عرفة وتقبل له) أي أقرب سبحانه بالثمن بن سعد
ويروى عن علي وتقدم (ركبها) أي عرفة (موقف الأبطن عرفة فانه لا يجزئه الوقوف به) لانه
لم يقف بعرفة وقوله عليه الصلاة والسلام كل عرفة موقف وارفعوا عن بني عرفة رواه ابن
ماجه (وحده عرفات من الجبل المشرق على عرفة إلى الجبل الثاني فلهذا إلى ما يلي حواط بني
عمر وبن أن يقف عند العصر وأن جبل الرحمة وأسمه الألب على وزنه لود يشرع
صعوده) قال الشيخ في الدين اجما عا وبالجبل الرحمة جبل الدعاء (ويقف صفتن في قفلة
راكبا) قول حابر تركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فجعل بطن رفته
القصوى إلى العصرا وجعل لث قيس بيده يستقي أقبلة لم يزل قفا حتى غربت
الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب الشمس (في الحاف سائر الأساطيل وأعدادة) انه يقف
(راجلا) وفي الانصار ومعدان في بني نصر أخضلة تسمى في الحج على الركوب وهو ظاهر
كلام ابن الجوزي في مثله من الأساكر فلهذا ذكر في أخبار ذلك من جماعة من أعياد وان
الحسن بن علي حج خمس عمر به ماشيا ذكر غيره نحو أو مشري والجناب نقادهم وفاسق
أسباب الهداية فصل في فضل الماشي عن ابن عباس مرفوع عن حجج بك ماشا حتى يرجع
إلى مكة كتب الله له بكل خطا وسماة حسنة من حسنات أخره قبل له وحسنات أخره
قال بكل حسنة مائة ألف - سنة قال وعن عائشة مرفوعة أن الله يكتسب فاجر كان لحاج
وقفاني المشاة كذا ذكره ابن كثير (ويكثر) بعرفة (من الدعاء) قول لاله الله وحده
لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده تدوير وهو على شيء قدير أنهم
أجمل في ظني نوراني بصري نوراني وبسرلى أمرى ويدعو عبدا - لما في المود
عن طه بن عبد الله بن كزيع مع كك وأخوه أي رسول الله صلى الله عليه وسلم
أفضل الدعاء يوم مو ففضل ما قلت أن لا يدبر من قبلي لاله الله وحده لا شريك له ولا

أى المال والأعلى (أجرة مثلهما)
أى الدليل والقدرة ثم واجب
بهم (فكان له ذلك) المتقدم
بشرط أن لا يفتقر إلى
عليه الجمع والعبرة (فورا) فما
ليأمن أن آخره بلا عذرنا هل
إن الأمر للفقير وعدمه
عاس مرفوعا فجمعوا إلى الجمع
بشرط أن لا يفتقر إلى الدليل
ما مرض له رواه محمد وإن الجمع
والعبرة فرض التمسر أشبا
الاعان وإن تأخير عليه الصلاة
والسلام وجماعه يفتقر إلى
لعذر كونه على المدونة من
الموافقين وأيهما وبغيره أو نحوه
(والأجر) عن سبيل أجره
(الكبر) أو مرض لا يرجي برفق
مخوذة (ولتقتل) بحيث
(لا يقدمه) أى التقتل على
(ركوب) راحلة ورفق يحمل (الأ)
عسفة شديدة غير محتملة (أو)
لكنه) أى واحد الزاد والراحلة
وأنتبه (نصوا خلقه) بكسر
الواو (يعتبر ثبوتها على راحلة)
التي جئة غير محتملة زمانه أن يقيم
من يصح ويعقر عنه) لطيف
ابن عباس أسارة من خشم
فالت بأمر الله أن أى أدركته
فربعة الله تعالى في الجمع شيئا
كبر لا يستطيع أن يستوى على
الراحة فأفاج عنه قال يحيى عنه
متفق عليه وعلم من أن خير جواز
نوبة المرأة عن الرجل فأكسه
أولى (ورأى بلده) أى الجاهل
لا وجه عليه كذلك ويكنى
أبى سبى النائب عن المستنقب
وإن لم يسمه لفظا وإن سمي اسمه
ونبه نوى من دفع إليه المال
ليجمع عنه (واجر) فعل نائب
مترغوا والامتناع الماس ظاهرا

الشروع في المبدل ومن يجرى
برؤيه لا يستحب فان فعل لم يجزه
(أو يسقطان) أي المص والعمرة
(عن لم يجز ثانيا) مع مجزئه
هنا لم اعدم استطاعته بنفسه
وناقبه (ومن لم) حج أو عمرة
باصول الشروع أو بجاهه على نفسه
(فتوفى قبله ولو قبل التمسك)
من نفسه فهو حبيس أو أسرا
عده وكان استطاع مع سعة
الوقت ولو فعل مالا (أخرج عنه)
أي الملت (من جميع ماله حجة
وعمرة) أي ما فعله به (من
حيث وجب) أي بما لم يتصا
لأن القضاء يكون بمصلحة الأداء
ولو لم يوص بذلك لحديث ابن
عباس ان امرأة قالت ما رسول
الله ان أي نذرت أن تفعل فلم
تفعل حتى ماتت أخرج عنها قال
نعم هي عنها أرايت لو كان على
أهل دين أكنت قاضية اقتضوا
الله فأنه أحيى بالافاء رواه البخاري
(ويجزي) أن يستتاب من
مضطروب أو ميت له وطنان
(من أقرب وطنين) التخيير
المضروب عنه أو أدى بنفسه
(و) يجوز أن يستتاب عنه (من
خارج بلد إلى بلد من مسافة
القصر) لأنه في حكم الحاضر
(و يسقط) حج عن وجب عليه
ومات قبله (يجمع أحدي عنه)
بدون مال ودون إذن وارث لأنه
عليه الصلاة والسلام شبه بالدين
وكذا عمرة و (لا يسقط حج) (عن)
ممنسوب (حي بلادته) ولو
ممنورا كدفع زكاة مال حي
عنه بلادته بخلاف الدين لأنه
ليس بعبادة (و يقع) حج من حج
عن حي بلادته (من نفسه) أي الحاج (ولو) كان الحاج (نقلا) عن محجوج عنه بلادته

روي الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان أكرم دعاء النبي صلى الله عليه
وسلم يوم عرفته لاله الله وحده لا شريك له الملك والحمد وهو على كل شيء قدير وسئل
سفيان بن عيينة عن أفضل الدعاء يوم عرفته فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله
الجد وهو على كل شيء قدير قبل له هذا أنا وليس بدعاء فقال أمامه قول الشاعر
أذكر حاجي أم قد كافاني * حياؤك أن سيمتلك الحياة
إذا أتى عليك المروءة * كذا من تعرضه للثناء

ومافي المتن ما تورد عن علي وفي الوجيز يدعو بما ورد ومنه ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه
دعا فقال اللهم انك ترى ما كنا في وسع كل أذى تغلب سرى وعلا نقي ولا يخفي عليك شيء من أمرى
أيا الناس القصر المستغنى المسخير لوجل الشفق المشرق المعترف بذهن ما لك مسئلة المساكين
أتمل البلى أتقبل الذنوب الذليل وأدعوك دعاء الخائف الضعيف من خشيتك لثقتك وذلك
لجسده وفاضت له عيناه ودغم لك أنفه وكان عبد الله بن عمرو يقول اللهم اكبر الله اكبر والله
الجلالة اكبر الله اكبر والله الجلال اكبر الله اكبر والله الجلاله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد اللهم اهدني بالمهدي وقني بالهتدي واغفر لي في الآخرة والأولى و بردي به
ويستقدما كان انسانا قارنا فاقه من الكلاب ثم بعد فبرخ يديه ويقول مثل ذلك ولم يزل
يقول ذلك حتى أتاه (ووقت الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفه) لحديث عمرو بن مفرس
الطائي قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالزلفة حين خرج إلى الصلاة فقلت يا رسول الله فاني
خشيت من جبلي طسفا كالت راحتي وأتيت نفسي والله ما تركت من حبس إلا أقتت عليه
فقال لي حج فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد صلاتنا هذه وقف معنا حتى ندفع وقد
وقف قبل ذلك مرة ليلأونها فقدمت هه ونضيت فته رواه الجسوة بحجة الترمذي بولفه له
ورواه الحاكم وقال يجمع على شرط كافة أتمم الحديث وإن ما قبل الزوال من يوم عرفه فكان
وقتا للوقوف كما بعد الزوال وتركه عليه الصلاة والسلام الوقوف فيه لا ينع كونه وقتا للوقوف كما
بعد العشاء واغوا وقف النبي صلى الله عليه وسلم وقت الفضلة (واختار الشيخ وغيره) كافي
فخص التكبير (وسكى أجماعا) أن وقت الوقوف (من الزوال يوم عرفه) وهو قول مالك
والشافعي وأكثر الفقهاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم اغاوقف بعد الزوال (إلى طلوع فجر يوم
النحر) لقول جابر لا يوقت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع فقال أبو الزبير فقلت له أقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال نعم (فن حصل برفقة في هذا الوقت ولو لحظة ولو مار بها أو
ناحيا أو جاهلجا) أي بأنما عرفته (وهو من أهل الوقوف) بأن يكون مسلما عاقلًا حرا مسلما
(مع حجه) وأجزأه من حجة الاسلام أن كان حرا مانعا لا يفتل لعدم قوله عليه الصلاة والسلام
وقد أتى عرفه قبل ذلك ليلأونها أو (لا) يصح الوقوف من (مجنون ومعنى عليه وسكران)
لعدم عقله (الآن بغدقوا وهم ما قبل خروج وقت الوقوف) كذا الوافي بعد الدفع منها أو عادوا
فوقفوا في الوقت (ومن فاته ذلك) أي الوقوف برفقة قبل طلوع فجر يوم النحر (فأما الحج) لما
تقدم من جابر (ويصح أن يفت طاهران المحدثين) فقلت ومن شجاعة يدينه وثوبه كسائر
المناسك (ويصح وقوف الخائف أجماعا وقت عائشة) الصديقة بنت الصديق (رضي الله
عنها) وعن أبيها وعن بقية الصحابة والتابعين لم (حاضا ما روى النبي صلى الله عليه وسلم) وتقدم
في دخول مكة (ولا يشترط) للوقوف (سائر ولا استقبال القبلة) (ولانية) بخلاف الطواف
لأنه صلاة وغيره ليس كذلك (ويجوز أن يجمع في الوقوف بين الليل والنهار من وقف ثم أدا)
بقوله عليه الصلاة والسلام قوله لئن أخذنا وعنتا منكم (فان دفع) من عرفه (بيل غروب

النسك عليه دم ان لم يذوقه (لانه ترك واجب الانفسد المخرج بتركه أشبه الاحرام من المنقات وان عاد اليها للافلاحتي عليه لانه اقل الواجب وهو الجمع بين الليل والنهار (وان وافاهما) أي عرفة (ليلا فلام عليه وقتها وان خاف فوت وقت الزوف) يعرفان على صلاتان (من صلى صلاته خائف ان زحاما ذكرا) لسا في خوف الجمع من الضرر العظيم (ووقتها جمعة في آخر يومها ساعة الاحابة) للخبير (فاذا اجتمع فصل يوم الجمعة ويوم عرفة كان له ما مزني على سائر الايام) قبل ولهذا اشتهر وصف الجمع الاكبر اذا كانت الوقفة يوم الجمعة ولا فيها موافقة جهة النبي صلى الله عليه وسلم فان وقفة هذه الدواع كانت يوم الجمعة ولا حديثين الا تين (قال ابن القيم في الهدى) النوى (واما ما استفاض على السنة العوام بانها تدل على تين وسنه من جهة فاعطى لاصل له) لكن آخر جرد من مرقع عوام الجمعة أفضل الايام الا يوم عرفة وان وافق يوم الجمعة فهو أفضل من يومين من جهة غير يوم الجمعة ذكره ابن جماعة في مناسكه والكاظمي في تفسيره المعرف بالخبير بنوا الشيخ نور الدين بن ابي زبدي في حاشيته وسحدث اذا كان يوم عرفة يوم جمعة غفر الله لجميع اهل الموقف قد يستكمل بانه قد ورد له في مطلق الجمع ويمكن جعل هذا على مغفرتهم بل واسطة وجعل غيره على انه يجب توما لقوم ذكره الكاظمي وهو معنى كلام ابن جماعة في مناسكه عن ابنه

(فصل في تحديق معذرة وجب للنسك) من عرفة (بسيكينة) لقوله عليه الصلاة والسلام في عشية عرفة روضة اجمع للناس حين دفعوا اليك السيكة رواء مسلم من حديث الفضل بن عباس (قال ابو حكيم) ابراهيم بن دينار التبرياني ويكرن (مستفرا) حال دفعه من عرفة (الى مزدلفة) سميت بذلك من ان الزفير هو التقرب لان الحاج اذا افاض من عرفات زلفوا اليها أي تقربوا وضفوا اليها وتسمى ايضا جاعلا اجتماع الناس بها (على طريق المازني) الا حروى انه عليه الصلاة والسلام ملكها وهاج جيلان صغيران (مع اماما) وانه وهو امير الحاج فان دفع قبله كره (انقرل احدهما يهني ان يدفع الامام (ولا شيء عليه) في الدفع قبل الامام (يمرغ في الفجوة) لقوله اسامة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبر العنق فاذا وجد فجوة نص متفق عليه والعنق انصاط السبر والصنف فوقه (وباني في الطريق) لقول الفضل بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يبكي حتى رمى جمره العقة متفق عليه (وبذكر الله تعالى) لانه في زمن الاسبي الى شامته (فاذا وصلها) أي مزدلفة (صلى المغرب والعشاء جميعا) ان كان من يباح له الجمع (قبل حط رحله باقامة لكل صلاة بلا اذان) هذا اختيارنا تحرفي قال ابن المنذر وهو رواية اسامة وهو اهل محل الرسول الله صلى الله عليه وسلم فاته كان رد يقه وانما لم يؤذن للاولى ههنا لانها في غير وقتها بخلاف المجموعتين بعرفة وظاهر كلام اكثر من يؤذن للاولى كما تقدم في باب الاذان وتقول جابر حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء باذان واحد واكتمت (وان أذن واقام للاولى فقط) أي لم يتم الثانية (لحسن) لحديث مسلم عن ابن عمر قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء جميع فصل المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين باقامة واحدة لكن السنة ان يتم الحالتان (ولا يتطوع بينهما) أي بين المغرب والعشاء لمجوعتين لما تقدم لقول اسامة وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل بينهما لكن لا يبطل جمع الاخير بالنطاق بين المجموعتين بخلاف جمع التقديم كما تقدم في الجمع (فان صلى المغرب في الطريق ترك السنة واجزاه) لان كل صلاتين جازا للجمع بينهما حال التفرق بينهما كالظهور والعصر بعرفة ونزل النبي صلى الله عليه وسلم محمولا على الفضل (وان فاتته الصلاة مع الامام بها) أي عز دلفه (او عرفة جمع وسجدة) (فصل ابن عمر) تحميت بها حتى يصح ويصل الغيرة) لقول

عن شبرمة قال سمعت عن نفل قال لا قال حج عن نفل ثم حج عن شبرمة رواجه احدوا حتى به واوبادوا وابن حبان والطبراني قال

فيما مضى هذه منك وجع من شربة وكذا حكم من عليه العمرة ومن أدى أحداً التمكن فقط صم أن سوبه قبل أداء الآخر وإن يغفل فذره وتفعله (ولو أصر بنذر) حج (أو نفل من عليه حجة الاسلام وقع) حجة (عنها) دون النذر والنفل نصاً لقول ابن عمر وأبى وثيق المنذورة في ذمتهم وكذا العمرة (والنائب كالنائب عنه) فلو أصر بنذر أو نفل عن عليه حجة الاسلام وقع حجة عنها وكذا لو كان عليه قضاء أو أصر بنذر أو نفل وقع من القضاء دون ما قوله (و) يصح أن يحج عن معصوب) واحد في فريضة وآخر في نذره في عام ولا يضرب بالاجر من حج لكبر أو نحو من العيب بمسألة فحصة وهو قطع كانه قطع عن كمال الحركة والتصرف (و) يصح أن يحج عن ميت واحد في فريضة وآخر في نذره في عام) واحد لأن مسكلاً عبادة مفردة كما لو اختلف نوعهما (وأجما) أي النائبين (أحرم أولاً) قبل الآخر (فمن حجة الاسلام ثم) الحجة (لاخرى) التي تأخر أحوالها فيها (عن نذره ولو لم ينزه) أي الثاني عن النذر لأن الحج يعفي فيه عن التعيين ابتداء لانفاذها بهما ثم يعين والعمرة في ذلك كالج (و) يصح (أن يعمل قارن) أصر بهج أو عمرة أو بهما مع ما يأتي (الحج عن شخص) استنباه في الحج (و) أن يحصل (العمرة عن) شخص (آخر) استنباه فيها (بأنه) أي الشخصين لأن القرآن نزل

حاجرتهم اضطرار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع النجم فبلى الفجر حين بين له الصبح بادان واقامه (وله الدفع قبل الامام وأبى له الدفع قبل نصف الليل و) أح (الدفع من مزدلفة) (هذه) أي بعد نصف الليل (ولا شيء عليه كالأول فأها هذه) أي بعد نصف الليل لقول ابن عباس أنا نحن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة نزاره في ضفة أهل منفق عليه وعن عائشة قالت أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأم سلمة لئلا تخرج قريبا الجرة فبلى الفجر ثم هبت فأتاها ضربوا بواود (و) أح (مزدلفة) (بعد الفجر فبلى دم) (نتركه نسكاً وحياً) (و) أح (دفع غير عاقبة) (قبل نصفه) أي الليل (فبلى دم أرتم به إلى) (بلى الفجر) لما كان أو حالاً ذكرنا أناساً تركوا نسكاً وحياً أو أناساً غابوا في جعل الموحود كالعموم لاني جعل المهدوم كالوجود فان عاد إلى (ولو) (بعد نصفه) فلا دم عليه وأحال عاقبة المسألة فلا دم عليه لم يدفعه لأن النبي صلى الله عليه وسلم خص المرأة في تركها أي نية حديث عدي رضي الله عنه في تركه الميتة لأجل سقائه ولأن عليه حصة واحدة على ما في حفظها وشهيم وسقي الحاج فكان لحسم ترك الميتة كذا معنى (و) أح (مزدلفة) (ما بين المازين) (بكسر الزاي) (و) أح (مسر) الحاء المعجمة والسين المعجمة المشددة ليس من مزدلفة لقوله عليه الصلاة والسلام ارفوا عن بطي محمر قال في الشرع (فأدأه) (ح) (مزدلفة) (صلى المسيح) (فما س أول وقتها) (لقد تم في حديث حابر) (ويستحب وقت الفجر) (مزدلفة الحرام) (ثم يأتي المشعر الحرام) (سعى بذلك لأنه من) (لأما الحج) (وتسمى أيضاً المزدلفة بذلك) (تسبب) (لأنه) (بسم البعض) (وأبى في الأصل) (فزع وهو جبل صغير بالمزدلفة) (فريق) (بأيه) (أن أمكنه) (والأوقاف) (عنده) (ويحمد الله تعالى) (ويطعم ويكرمه يدعو) (وبه) (ولهم) (كافوا) (فغنائها) (وأر) (بشائها) (وقفة) (الركن) (كأهنا) (بينا) (وأعفر) (أولاً) (وحماً) (كأنه) (تأخر) (وقوله) (و) (الحج) (فأذا) (أضمت) (من) (عبر) (فأذا) (ذكر) (والله) (عند) (المشعر) (الحرام) (وإذا) (كره) (كأ) (كم) (وإن) (كسمن) (من) (قله) (لمن) (الضالين) (ثم) (أضمر) (أضمر) (حيث) (أضمر) (الناس) (واستغفر) (والله) (أن الله) (غفور) (رحيم) (ثم) (اليزال) (دعوا) (أن) (بسر) (جدا) (لقول) (جابر) (ركب) (القصور) (حتى) (أتى) (المشعر) (فأسبق) (لأنه) (تد) (و) (كره) (وهلهو) (وحده) (فلم) (يزل) (وقفا) (حتى) (أسفر) (جدا) (ولأن) (أسبق) (بالتقديم) (الضعة) (والنساء) (في) (الدفع) (من) (مزدلفة) (أما) (من) (بعد) (نصف) (الليل) (لما) (تقدم) (من) (حديث) (ابن) (عباس) (وعائشة) (فأنزل) (ثم) (يدفع) (قبل) (طلوع) (النفس) (إلى) (منى) (لقول) (عمر) (كان) (أهل) (المجاهلة) (لا) (يشعرون) (من) (جميع) (حتى) (تطلع) (السبح) (ويقولون) (أشرف) (شير) (كيمان) (غير) (وإن) (رسول) (الله) (صلى) (الله) (عليه) (وسلم) (خالفهم) (فأفاض) (قبل) (أن) (تطلع) (النفس) (و) (أه) (الضاري) (وعليه) (الكعبة) (لقول) (ابن) (عباس) (ثم) (أردى) (النبي) (صلى) (الله) (عليه) (وسلم) (بلى) (الفضل) (بن) (العباس) (وقال) (أبى) (الناس) (أبى) (البريس) (بأنه) (فما) (نزل) (والأبلى) (فعلكم) (الكعبة) (ماذا) (بلغ) (وادي) (محسر) (بين) (مزدلفة) (وهي) (منى) (بذلك) (لأنه) (محسر) (الكعبة) (أمر) (راكباً) (كان) (فيحرك) (دائه) (أو) (ما) (شاهد) (رؤية) (جبر) (لقول) (جابر) (حتى) (أبلى) (محسر) (كأهنا) (قليلاً) (وروى) (أن) (ابن) (عمر) (أبى) (محسر) (أسرع) (وقال)

المشقة وقتاً وضيقاً • محاف دين الزمادى دينها • معترضاً في علم اجنيتها (و) يكون قلباً إلى أن رمى جرة العقبه) لقول الفضل بن العباس لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتى حتى رمى الجرة وراهم لم يخضروا (وهي) أي جرة العقبه (آخر الجرات مما يلي منى وأهلها مما يلي كمن واحد من الجمار من طريقه قبل أن يصل إلى منى أو) بأخذه (من مزدلفة ومن حيث أخذ) أي الحصار (أز) لقول ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غداها العقبه وهو على راقبته انقط لى حصاراً لقطه لم يبع حصيات من مشروعي فان لم يأت في الحج والعمرة فلتأنيب ورد لها ما لم يصبها من كل امر يحجها فاعلم

على غير الاذن نصف نفقته لان
الخاتمة في حقه فان امر يتبع
تسرين وجعل النسك الآخر
لنفسه فكذلك ردم القرآن على
النائب ان لم يؤذن له فيه فان
اذنا عليها وان اذن احدثها
فعلية نصفه (و) يصح (ان
يستفيد) على حج (وغيره)
أي غير القادر عليه (فقل حج
(و) في) (بعضه) كاصدقة وكذا
عقرو يصح نسك قتل عن ميت
ويقع عنه وان مهدى اليه ثوبه
ويصحب ان يحج عن أبيه ويقدم
أهله ان أحق بالبر ويقدم واجب
أي على نفقاتها (والنائب)
فقل نسك (أمين) لها اعطيه
من مال (لصيق منه) أو يعقر
فركبوا يتفق منه يعرف
(وبعضه) نائب (ما زاد) أي
أنفقه زاد (على نفقة المعروف
أو ما زاد على نفقة) (طريق)
أقرب (من الطريق البعيد) إذا
سلكه (لا ضرر) في مسلك
أقرب لأنه غير مأذون فيه فلفظا
ولا عرف (و) يجب عليه (ان يرد
ما فضل) من نفقته بالمعروف
لا لمصلحة له المستتبه وانما
أباح له النفقة ما كان في القروع
فدونه منه لو اخرج ثم مات
مستتب أخذ الورثة وضمن
ما أنفق به لعمه وقاله المنفعة
و يتوجه لا لا وهم اذا فيه
وقال في الارشاد وغيره في حج
منه جينا فما فضل لك ليس له
ان يستري به بخلاف قبله
(و) يحسب (له) أي للنائب
(نفقة رجوعه) بعد أدائه للنسك

حصة الخلف لحمل بقصته في كفه وبقول أمثال هؤلاء فارموا ثم قال أبا الناس ياكم
والخلف الذين فاعا أملاك من كان قبلكم الخلف الذين روى ابن ماجه وكان ذلك يعني قال في
الشرح وفي شرح انتهى وكان ابن عمر يأخذ الحصان جمع وفعله سعيد بن جبير وقال كانوا
يتزودون الحصان جمع وذلك لئلا يشتغل عند قومه في شيء قبل الرمي لأن الرمي يقتضي
تأنيلا لا بد أن يشي قبله (ويكره) أخذ الحصان (من مني وسائر الحرم) هذا معنى كلامه في
القروع والأنصاف والتعظيم والمنتهى بعد ان تقدم في الأنصاف أنه يجوز أخذ من طريقه ومن
عزله ومن حيث شأونه المذهب وعليه الأصحاب وهو معنى ما تقدم في قوله ومن حيث أخذه
حاز قال أحمد أخذ الحصان من حيث شئت وفي حديث الفضل بن العباس حين دخل محسرا
قال عليك بحصى الخلف الذي ترى به الجفرة ورواه مسلم ولما تقدم من حديث ابن عباس
وروى ابن عمر ورأى سعيد بن جبير وذلك قال في نصيب القروع عما في القروع أنصافه وقال له
أراد حرم الكعبة وفي معناه فوه انتهى أي أراد لحرمة المذهب الحرام ويؤيده قوله في المستوعب
وان أخذ من غير هذا الزا من المذهب ذكرنا في ذكره وأخرج في من حصى الحرم وتوايه
انتهى وقول ابن جراح في مناسكه الكبرى قال الخبايا أنه يكره من المذهب ومن الخلف انتهى
وما أجيب عن القروع لا يتأني الجواب به عن كلام المصنف (و) يكره (تكسره) أي
الحصى لئلا يطير إلى وجهه فيؤذي به وكره أخذه من الخشن (ويكون) حصى الجبار (أ) كبر
من الحص ودون النديق كحصى الخلف لما تقدم من حديث ابن عباس وأخيه الفضل (فلا
يجزئ صغير جدا ولا كبير) (أمره) صلى الله عليه وسلم بالرمي بثل حصى الخلف فلا يتناول
ما لا يسي حصى ولا كبيرة تنهي همرا (ويجزي مع الكراهة) الرمي بحصى (نحس) أما آخره
فأعموم الأمر وأما الكراهة فخر وجامع الخلف (فان غسله) أي الغصص (زالت) الكراهة
لزال هلتها (و) تجزئ (حصاة) خاتم من حصدها بالرمي كغيرها فان لم يقصدها لم تجزئه
لحديث وانما لكل امرئ ماوى (ولا فرق بين كون الحصى بيضا أو أسود أو كدانا أو أحمر من
مرمر أو برام ورو وهو حجر الصوان ورغام ومن غيرها) لعدم الاختيار (وهذا هو سبعون
حصاة ولا يصعب غسله) قال أحمد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله (الأن يعلم غشاه
فيفسله) خر وجامع الخلف في أجرته (فإذا واصل إلى مني وجدها من وادى محسرا إلى جرة
العقبة) (و) وادى محسرو جرة العقبة ليسا من مني ويصعب سلوك الطريق الوسطى التي
تخرج على الجرة الكبرى لأن النبي صلى الله عليه وسلم ملكها كذا في حديث جابر قال في
الشرح (بدأ جارا كبالكان) (أ) كالحديث ابن مسعود أنه انتهى إلى جرة العقبة ففر ماها من
بطن الوادي يسبح حصىات وهو راكب يكره كل حصاة وقال الله لهم اجعلوه هاميرا ورا
وقد ماغته ورا ثم قال ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة القرة روى أحمد وزاخر كلام
الأكثر ما شيا (والأ) أي وان لم يكن راكبا ماها (ما شيا) وقوله (لأنها تحصى) قليل لبداهته
بها مكان الطواف تحية المذهب لا يبدأ بشي قبله (فرماها) أي جرة العقبة (يسبح) حصىات
(واحدة بعد واحدة) أي حصاة بعد حصاة بعد طلوع الشمس ندبا لقول جابر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم رعى الجرة مضى يوم آخر وحده أخرجه مسلم (فان ترى حصىا قبله الفجر
أخرها) ما رى الله عليه وسلم أرام سلة إلى الفجر قرمت جرة العقبة قبل الفجر ثم صنت فافاضت
و روى أنه أرها أن تفعل الأفاضة وتوافي مكفعم صلاة الفجر احتج به أحمد ولاه وقت لمقدم من

لم يعن وبصدق الآن يدعي
أمرنا ظاهر أفتنه قال وبتوجه
له صرف نقد يا سحر لصلته
وشراهما لطهارته وتداول دخول
حمام (و يرجع) نائباً عما
استدانه العذر على مقتنه
(و) يرجع (عما اتفق على
نفسه بنهر جوع وظاهره ولم
يستأنذ كما لانه قام عنه
بواجب (وما زلنا نأثم بما فعله
نفسه فعل محظور (خفته) أى
النائب لانه يخافه وكذا نفقة
نفسه قد قضاه و يرد ما أخذ
لان التسليم لم يقع من مستنيه
لينا بتوفر شرطه ودمت وقران
على مستتب باذن وشرط
استدعاه الم لأوجب عليه على
الأخر لا يصح كشرطه على اجنبى
فصل وشرط لوجوب حج
وعرة على انى حرم) نصا قال
الحرم من السبل فمن لم يكن
لها حرم لم يلزمها الحج بنفسها
ولا بناتها ولا فرق بين الشابة
والجدة ونما ولا بين طويل
الصغر وقصيره حديث ابن
عباس لا تافرأ المرأة الا مع محررم
ولا بدخل عليها رجل الاومعها
محرر فقال رجل يا رسول الله انى اريد
أن أخرج في جيش كذا وكذا
وامرأتى تريد الحج فقال أخرج
معها واه اجنباً ساد محجج وفي
العصيين ان امرأتى حرجت
حاجة وانى اكتفت في غزوة
كذا قال انطلق لحج معها ولا
فرق بين حج الفرض والمنقطع
في ذلك لانه عليه الصلاة
والسلام لم يمتصه من محجج ولو
اختلف لم يجز تأخير البان عند
وقتها بالحاجة وفي (أى موضع اعتبر) المحرم (فان امرؤاً حكى وهي بنت سبع سنين فأكبر)

مردفة فكانت تقاتل المرى كما بدطوع الشمس وحديث أحمد بن حنبل عن ابن عباس مرفوعاً لا تزوا
الجرة حتى تطلع الشمس محمول على وقتها لنفسه تجهابن الأخبار (وان غربت الشمس)
قبل رمى الجرة (٥) انه برميها (٥) بعد ازوال من التند) لقل ابن عمر من قاله المرى حتى تيب
الشمس فلا يرمى حتى تزول الشمس من التند (فان رماها) أى السبع (دفعه واحدة لم يجزئه)
الرى (الاعن) حصاة (واحدة) لان النبي صلى الله عليه وسلم رمى سبع رميات وقال فخذوا
عني مناسككم (ويؤدب نصاً) نقله الأثرم (ويشترط علمه بحصوها) أى السبع حصيات
(في المرى) في جرة العقبة (وفي سائر الرميات) لان الاصل بقاء المرى في دفعته فلا يزول
عنها الظن ولا بالثقل فيه (ولا يجزئ وضعها) أى الحصيات في المرى لانه ليس برمى (بل)
بعتبر (طرحها) لفعله عليه الصلاة والسلام وقوله فخذوا عني مناسككم (ولو اصابته)
الحصاة (مكناً صلباً) بفتح الصاد ومكناً الام (في غير المرى) ثم تدحرجت الى المرى أو
اصابت ثوب انسان ثم طارت فوعت في المرى بجزائه) لان الرامى انفراد برميها (وصكنا
نفضها) أى الحصاة (من وقعت على ثوبه فوعت في المرى) بجزائه (نصاً) لحصولها في المرى
(وقال ابن عقيل لا يجزئه لان حصولها في المرى بفعل الثاني) دون الاول (قال في الفروع
وهو اظهر قال في الانصاف قلت وهو المصواب) وهو كما قال (تنبه) فقلت مما سبق أن
المرى محتمل المعنى كما قال الشافعي لانفس الشخص ولا سبيله (وان رماها) أى الحصاة
(فاختطفها طائر قبل حصولها فيه) أى المرمى (لو ذهب بها) الى غير (عن المرمى لم يجزئه) ألى
يقتلها لعدم حصولها في المرمى (ويكبر مع كل حصاة) لفعله عليه الصلاة والسلام رواه
مسلم من حديث جابر (ويستطعن الوادى) لفعله عليه الصلاة والسلام متفق عليه من
حديث ابن عمر (ويقول) مع كل حصاة (الله سبحانه وحماهم روا) أى مقبولاً يقال برأته
بوجه أى قبله (ويستأمنون راجعاً لشكركم) حديث ابن عمر مرفوعاً رواه حنبل وكذا كان
ابن عباس يقول (و يرجع الرامى) للجبار (عنا حتى يرى) بالبناء لفعول (بماض) ايده لان
في ذلك شعيرة على الرامى (ويؤتم على حاحيه الاعين) لقل عبد الله بن زيد انى عبد الله
جرة العقبة استبطن الوادى واستقبل العقبة وجعل برمى الجرة على حاحيه الاعين ثم رمى
بسبع حصيات ثم قال والذى لا اله غيره من ههنا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة قال
الترمذى حديث صحيح (وله رميا) أى جرة العقبة (من فوقها) لفعل عمر (ولا يقف) الرامى
(عندها) أى جرة العقبة (بل يرميها وهو ماش) يعنى بلا وقوف عندها لقل ابن عمر وابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمى جرة العقبة انصرف ولم يقف رواه ابن حبان
وروى البخارى مضاه من حديث ابن عمر ولعنيت المكان (ويقطع التلبية مع رمى أول حصاة
منها) لما تقدم من حديث الفضل بن العباس وفي بعض ألفاظه حتى يرمى جرة العقبة قطع
عند أول حصاة رواه حنبل في مناسكه (فان رمى يذهب أول نفسه أو رمى) بقبر الحصاة من
المواهر المنطوق والغريز ج واليا قوت والطين والمدر) وهو التراب الملد (أو رمى) بغير
جنس الارض) كالخديد والحاس والرماس والشب لم يجزئه لانه عليه الصلاة والسلام رمى
بالحصاة وقال تدوا عني مناسككم (أو رمى) ببحر) أى حصاة (رمى) لم يجزئه نصاً لانه
استعمل في عبادة فلا يستعمل فيها تانيا كما هو الموضع لان ابن عباس قال لما تقبل من رفيع (ثم
يضره ما ان كان معه واجبا كان أو نطقاً) لقل جابر في صفته حتى صلى الله عليه وسلم انه رمى
من طين الوادى ثم انصرف الى المنبر فخر لا ناوستين يده تسيده ثم اعطى علياً قميصاً غدير
وأشركه في هديه (فان لم يكن معه هدى وكان عليه هدى واجب) لتتبع أو فيها اقران أو نحوها

لها التي يخاف ان ينالها الرجال (وهو) أي القرم المتبرؤ حرب النكاح وجوز ٦١٩ السفر (مضروب) وهي في رملها

حله له لحصوله المقصود من صلاتها وحفظها به مع إباحة الخلو فيها (أو ذكر) فانفتحت المشكل ليس محرما (مسلم) فتاب ونحوه كافر ليس محرما لمصلحة نصا لا لأنه لا يؤمن عليها كالحصة خصوصاً المحرمين بمقتضى حلها (مكاف) فلا محرمية لصغير ومجنون لعدم حصول المقصود به (تحريم عليه أبدا) فالتسليم محرما لسيده فصلا لا لأنها لا تحرم عليه أبدا وأنه لا يؤمن عليها وهكذا زوج اختها ونحوه (لحرمها) ليس ملاهين محرما فلا حصة لأن قهرها عليه أبدا تنافي عليه (سبب صياح) من رضاع أو مساهرة بخلاف حوطه شبهة وزنا لأن المحرمية نعمة فاعتبر بإباحتها كاستراخ الخش (سوى نساء النبي صلى الله عليه وسلم) فهي أمهات المؤمنين في التحريم دون المحرمات (أو ينسب) تاموسيته وأخته وخالته (تقتت) أي الطهر زمن سفره معها لإدائه نسكها (عليها) أي المرأة لأنه من سبيلها انشراط لها) أي لوجوب النسك عليها (ملائكة زاور رحلة) بالتمها (لها) أي لمرأتين محرمات وأن يحسكون الرحلة وآلاتها صالحين لمحاكي ما تقدمه فان لم تكن ذلك لحملها بلزمها (ولا يلزمه) أي المحرم (مع بدنها) ذلك أي الزاد والرحلة له وما يحتاجه (سفر معها) لشيقة تحججه عن نحو كبره عاجزة وأمره عليها لصلوات السلام فحاسب في الزوج سفره معها أما بعد الخطر أو أمر قضيير لعله عليه الصلاة والسلام من حاله أنه يجبهه السفر معها وتكون أن امتنع محرما من سفره معها (كن لا محرم لها) فلا يجوز به عليها لو طاهر

(اشترائه) وفيه (وان أحب أن يعضي) أي يعضي به (وكذا) أي أحب أن يعلق عهدي (ثم يعلق رأسه) لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حلق رأسه في حجة الوداع متفق عليه (ويبدأ بأذنه) أي شق رأسه الأيمن لحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى الجرف فزماها ثم أتى معذرة بني وغزوة قال للحلاق خذوا وأشار إلى حائه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعضه الناس رواه مسلم (ويستقبل القبلة فيه) أي في الحلق لأنه نسك أشبه سائر الناسك (وتكره وقت الحلق) كالأمر (والأول أن لا يشاوط الحلاق على أجرة) قال أبو حكيم ثم يصلي ركعتين (وان قصر في جميع شعر رأسه) نص عليه (لأن كل شعرة بينهما) لأن ذلك لأجل الإجملة والأصل في ذلك قوله تعالى فحلقن رؤسكم وقصرن بكم وهو عام في جميع شعر الرأس وقطع حلقه صلى الله عليه وسلم جميعا أو ساف كان ذلك نفسه بالطلق الأيسر الحلق أو التقصير فحب الرجوع إليه ومن لم يرأسه أو قصره أو قصصه فكثيره (والمرأة تقصر من شعرها على أي صفة كان من شعره وقصصه وغيره ما قد راغلة فأقل من رؤس النساء) لحديث ابن عباس مرفوعا ليس على النساء حلق أو تقصير رواه أبو داود وإليه مشقة في حقهن (وكذا عابد) يقصر (ولا يحلق إلا إذا نسيده لأن الحلق يقتضي قيمته وينبغي أخذ أظفارهن) أي الحاج (وشاره ونحوه) كما أنه ما عليه قال ابن المنذر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحلق رأسه ثم أظفاره وكان ابن عمر يأخذ من شاربه وأظفاره ويستحب إذا حلق أن يبلغ العظم الذي عند منقطع الصدغ من الوجه يقول ابن عمر الحلق أبلغ العظمين أفضل الرأس من الأحية وكان عليه يقول من السنة إذا حلق أن يبلغ العظمين (ومن عدم الشعر استحب أن يمر الموي على رأسه) روى عن ابن عمر ولا يجب خلافه إلا بحنيفة (ثم تدخل كل شيء من الطيب وغيره إلا النساء) نص عليه في رواية الجاهلية (من الوطء والقبلة والنسك لشهوة وهذا النكاح) لحديث عائشة مرفوعا قال إذا لم يتم وطئتم فدخل لكم الطيب والنسك وكل شيء إلا النساء رواه سعيدة وقالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه حين أحرم قبل أن يطوف بالبيت متفق عليه

(فصل ٥) يحصل الفعل الأول باثنين من ثلاث ترمي به لجرا العفة (وحلق) أو تقصير (وطواف) أو أفضة لحديث سعيد عن عائشة السابق وقس على الحلق والرمي فالحلق وطاف ثم وقع أهله قبل الرمي فحججه صحيح وعليه دم (و) يحصل الفعل (الثاني والثالث منها) أي من الحلق والرمي والطواف مع الذي ان كان مقننا أو كان مفردا أو كانا لم يبع مع طواف القدوم (فالحلق والتقصر) أو الواو معني أو (نسك) لقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين بحلقن رؤسكم وقصرن بكم فوضهم وأمن عليهم بذلك فدل أنه من العبادة لا لا طوافه من حضوره ولعله عليه الصلاة والسلام فليقصر ثم فعل ولم يكن نسكاً لم يتوقف الحلق عليه ودعا عليه الصلاة والسلام للحلقين والتقصرين ففاضل بينهم فولا أنه نسك لما استحقوا الإجماع الدعاء ولما وقع التفاضل فيه إلا ما فاضل في المباح في تركه مدام (وان أخرجه عن أبيامني فلام عليه) لأنه لا آخر لوقته (وان تقدم الحلق على الرمي أو) على (الخر أو طواف الزيارة) قبل ريمه (أو يخر قبل ريمه ما حالاً أو ناسكاً فلا شيء عليه وكذا لو كان حالاً) لحديث عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا رجل أحضت قبل أن أرمي قال أرم ولا حرج وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قدم شيئاً قبل شيء أخرجه رواه ما سعيد في سنته وعن عبد الله بن عمرو قال رجل بالرسول الله حلقته قبل أن أذبح قال أذبح ولا حرج فقال أخرجهت قبل أن أرمي قال أرم ولا حرج متفق عليه وفي رواية قال بنجار رجل فقال بالرسول الله لم أشعر لحلقته قبل أن

الصلاة والسلام من حاله أنه يجبهه السفر معها وتكون أن امتنع محرما من سفره معها (كن لا محرم لها) فلا يجوز به عليها لو طاهر

التفقد ومن أبيت منه) أي
الحرم (استثابت) من يفعل
الفسل عنها تكبير ما عرفان
تزوجت به سلفكمها
كالعصوب والمردأ استمدان
وحدث الحر وفرطنا بالناخير
حتى قدما تقدمناه من نص
الامام (وان هت امرأة يدونه)
أي الحرم (حرم) سفره ما يدونه
(وأجراما) هما كن حج ورك
حقا بلزمه من يهودين قلت فلا
نقرخص (وان مات) محرم
سافرت (مع بالطريق مضت
في جهما) لأنها لا تستفيد
بر حرمها شيئا لأنه غير محرم
(ولم نصر محصره) اذ لا تستفيد
بالقتل زوال ما بها كالمرضى
ويصح حج منصوب وأحبر
خدمه ما جردونها وأجر ولائم
نصا قال في النصب ولو لم يفت
والثواب بحسب الاخلاص قال
أحمد لم يكن مصليا بخاره كان
أخطم

باب المواقيت

جميع ميقات وهو لغة الحدود عرفا
(مواضع وأزمانه مصينة لمبادء
مخصوصة) من حج وشغره
والكلام هنا في الحج والعمرة
(فيقات أهل المدينة ذو
الحليفة) بضم الحاء مفتوح اللام
أي بعد المواقيت من مكه ينهوا بين
المدينة ستة أميال أو سبعة ويمنها
وبين مكة عشرين أحسا وقمرق
الآن يسار على (و) ميقات
(أهل الشام ومصر والمغرب
الخلف) بضم الخاء وسكون الحاء
المهمل قمره جامع على طريق
المدينة نحو قمرق رابع على يسار
الذهاب ليكنه قمرق الآن بالمقابر كان اسمها ميهة فحذف السيل باهلهما فسميت بذلك

أذبح و ذكر الحديث قال في جامعته مثل ومثلهن أمر بما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض
الامور على بعض وأشاعها الأكابر أهلوا ولا حرج رواه مسلم وعن ابن عباس معناه مرووا
متفق عليه (لكن بكرة) ذلك لما لم يرووا من الخلاف (وان قد) طواف (الافاضة على الرمي
أجرا طوافه) لما تقدم (ثم خطب الامام يوم النحر بكرة النهار يعني خطبة مفتحة بالتكبير
يعلمهم فيها الصلوة والافاضة والرمي) نص عليه حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
خطب الناس يوم النحر يعني في آخر حجه البخاري ولانه يوم تكبيره أفعال الحج من الوقوف
بالمشعر الحرام والدفع منه الى رمي الرمي والنحر والحق والافاضة والرجوع الى المعنى ليبيت بها
وليس في غير معناه فلذلك يسمى يوم الحج الاكبر ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في خطبة يوم
النحر هذا يوم الحج الاكبر رواه البخاري (ثم يفيض الى مكه فيطوف مفتوح لقدمه) كطوافه
(المررة) السابق في دخوله مكة (نصا) هكذا في الانصاب وبعض النسخ وفي بعضها العمرة
والمعنى على ما ذكره (بلا رمل) ثم يطوف لزيارة واجتمع الامام محمد بن عائشة كانت خطاف
الذين أهلوا بالمررة بين الصفا والمروة ثم حتى طواف طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى لمجهم
وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فاعطوا طوافا واحدا الحمل أحد قول عائشة على ان طوافهم
لمجهم هو طواف القدوم ولانه قد ثبت ان طواف القدوم مشروع في كل الطواف طواف
الزيارة مسقطا له كعبه المصعد عند دخوله قبل التلبس بالفرض واختاره الشافعي وقا كثير
الانصاب (وكذا يطوفه) أي طواف القدوم (يرمل مفرد وقائلا) يكون ان سلامة يوم النحر
ولا طوافه (نصا) لما تقدم (وقيل لا يطوف للقدم أحد منهم اختاره الشيخ والموفق ورده) الموفق
(الاول وقال) الموفق (لا يعلم أحد اذ اني ابعيد الله على ذلك) بل المشروع طواف واحد
قرب بارة كن دخل المسجد وأبقت الصلاة فابعدتني جاعن تحية المسجد ولا يملك ينقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه الذين يقتضونه في هذا الدواع ولا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أحد لو حدث ما شغل دليل على هذا فانها كانت طوافا واحدا بعد ان رجعوا من منى لمجهم
وهذا هو طواف الزيارة ولم تذكر طوافا آخر ولو كان هذا الذي ذكره طواف القدوم لكانت
قد احتلت بذكر طواف الزيارة الذي هو ركن الحج لا يمت إلا به وذكر ما يستغنى عنه وعلى
كل حال فذكر طوافا واحدا فن أن يستدل به على طوافين (قال) أبو الفرج عبد الرحمن
زين الدين (ان رجب وهو الاصح ثم يطوف الزيارة) سمى بذلك لانه ما في منى فيز والبيت
ولا يقيم بمكة بل برجم الى معنى (ويسمى الافاضة) لانه يفعل بعدها (و) يسمى (الصدر) بفتح
الصاد واداء الملهمة وهو رجوع المسافر من مقصده لانه يفعل بعده أيضا وما ذكره من أنه
يسمى طواف الصدر قاله في المظالم والرافعة والمستوعب وقدمه الى ركعتي وصح في الانصاب
ان طواف الصدر هو طواف الدواع وتبع في المنتهى (ويعينه) أي طواف الزيارة (ينته)
لحديث اغما الاعمال بالنسب كالصلاو يكون (بعد وقوفه برفة) لانه عليه الصلاة والسلام
طاف كذلك وقال لا تخطوا عني مناسككم (وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج) فهو ركن
من أركانه اجماعا قاله ابن عبد البر لقوله تعالى ثم ليقتضوا أنفسكم ووليوا فواذوهم ولبطروا
باليث العتيق وعن عائشة قالت حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فافضنا يوم النحر
لخاصة حقيقة فلما راد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما ريد بالرجل من أهله فقلت يا رسول الله انما
حائض قال احببنا ما قالوا يا رسول الله انما قد افاضت يوم النحر قال أخرجوا متفق عليه فلم
منه ما لم تكن افاضت يوم النحر فانت حائض منهم فكيف لو افاضا حائضا لم يأت به (فان
رجع الى بلده قبله) أي طواف الزيارة (رجع منها) أي من بلده (بحرما) أي بأقرب اهل احواله

فقد أحرقت قبل الميقات بسير
(و) حقيقتا أهل (العين بلام)
يسمونه من مكهم حقلتان ثلاثون
ملا قاله الحفاظ في شرح الخازن
(و) حقيقتا أهل (تجدد الخازن)
وأهل نجد الذين وأهل الطائف
قرن) ففتح القاف وسكون الراء
وقال له قسرن المنازل وقرن
الثالب على يوم وإسالة من مكة
(و) حقيقتا أهل (المشرق) أي
العراق وخراسان وباقي الشرق
(ذات عرق) منزل مصروف
سبي ذلك لعرق فيه أي جبل
مصفر وأرض سبخة تنبت
الطسفا (هذه لاهلها)
المذكورين (ولن مرهليا)
من غير أهلها كالشامي عمر
بالدنية (ومن منزله دونها أي
هذه) المواقيت من مكة كاهل
عسفان فبقاه (منه) أي من
مكة (لج وعمر) لحديث ابن
عباس وقت رسول الله صلى الله
عليه وسلم لاهل المدينة الحليفة
ولاهل الشام الحفنة ولاهل نجد
قرن ولاهل اليمن بلام من هن
ولن أتى عليهم من غير أهلهم
من بر بالحد والعمرة ومن
كان دون ذلك فمعه من أهله
وكذلك أهل مكة يهلون منها
متفق عليه ومن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم وقت
لاهل العراق ذات عرق رواه
أبو داود والنسائي وعن جابر نحوه
مرفوعا ورواه مسلم (و) عمر من
بكة تلج منها أي مسكة لخبر
(ويصح) أن يحصر من بكة
تلج (من الحبل) كعرفة (ولام)
عليه) كالخروج إلى الميقات
الشرعي والعمرة (و) عمر من بكة (لعمرة من الحبل) لعمرة عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمروا عائشة من أنتم

بعض بقاء تحريم النساء عليه لا للطيب وليس الخيط ونحوه لم يصل أهل الأول أن كان روى
ولحق (فطانه) أي طواف الأفاضة وتقدم حكم ما لو طوى وحل ويحرم بصره إذا وصل الميقات
فأدخل منها طواف الأفاضة (ولا يجزئ عنه) أي عن طواف الأفاضة (غيره) من طواف
الوداع أو غيره لحديث وانما شكل امرئ ماوى (وأول وقت طواف الازار بعد نصف ليلة
الضحر) لما تقدم من حديث أبي داود عن عائشة (والأفضل فعله يوم الضحر) تقول ابن عمر
أما من رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الضحر متفق عليه (فإن أخره إلى الليل فلا بأس) بذلك
(وإن أخره عنه) أي عن يوم الضحر (و) أخره (عن أبيه) أي من حاز كالسبي ولا شيء عليه) لأن آخر
وقته غير محدود (ثم سبي من الصفا والمروة) كان متعذرا ولا يكتفي بسبي عمرته) لأنها تسلك آخر
بل بسبي لجة (أو) كان غير متعذر بل يكتفي بسبي مع طواف القدوم) ممر كان أو قارا (فإن كان
ففسس) بعد طواف القدوم (لم يسع) لأنه لا يسحب لتطوع بالسي كسائر الناس كالق
الشرح ولا يسلم فيه خلافا (والسبي ركن في المسح فلا يخل) أهل الثاني (القبلة كما تقدم)
لحديث حبيب بن بشتا بن جبر قال سألت أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم بطوف بين
الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو سبي حتى أرى ركبتي من شدة السبي يدور
به أزاره وهو يقول أسواقا قال كتب عليكم السبي رواه أحمد بن عائشة ما أم الله حج امرئ ولا
عمرته لم يطف بين الصفا والمروة متفق عليه مختصر (فإن فعله) أي السبي (فيل الطواف
علما أو ناسيا أو جاهلا أعاده) لما تقدم من أن شرطه وقوفه بعد الطواف (ثم قد حل له كل
شيء) حتى النساء (ويحسب التطيب عند الإحلال) الأول لما تقدم من حديث عائشة (ثم يأتي
زمن من يشرب منها أحب) لحديث جابر مرفوعا ما نزل من الماشرب رواه ابن ماجه وعن ابن
عباس معناه مرفوعا رواه أبو داود (و) (يتمتع) منه لقوله عليه الصلاة والسلام إن أمتي بيننا
و بين المنافقين لا يشربون من زمزم رواه ابن ماجه (زاد في التبصرة) برش على يد قومه
وقوله بسبي الله اللهم اجعله لاهلها نفعا ورواها (سأورا) يفتح الزا أو كسرهما مع تشديد الاء
وكرضا (وشهبا) بكسر الشين وفتح الباء وكسرها أو كونا صدر شيع (وشهبا من كل داء
واغسل به قلبي وأملأ من شئت) زاد بعضهم وسكنك لأن هذا الداء لا يلق بهذا الفعل وهو
شامل لسري الدنيا والآخرة وعن عكرمة قال ابن عباس إذا شرب من ماء زمزم قال اللهم اني
أسألك علما بأفعول زقا وسأورا وشهبا من كل داء رواه أبو داود (وبسب أن يدخل البيت
والخبر منه) أي من البيت لحديث عائشة وتقدم في استقبال القبلة (و) يكون حاله دخول
البيت والخبر (حافيا بالخيف ولا نعل) لما روى الأزرق عن الواقدي عن أشياخه أول من خلع
الخيف والنعل فلم يدخلها أي الكعبة بها الوليد بن المغيرة أعظم ما لحج في ذلك سنة (بغير
سلاح ونصاو يكبر) في نواحيه (و) يدعى واحد من صلى فيه ركعتي) تقول ابن عمر دخل النبي
صلى الله عليه وسلم بلبا وأمامه بمنزلة بقلل لبلال صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال نعم قلت أن قال بين الصومدين تلقاه وجهه قال ونسبت أن أماله كحل متفق عليه
(و) (يكبر النظر إليه) أي البت (لاه) أي النظر إليه (عبادة) لم يدخله فلا بأس) لحديث
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من عنده وهو مسرور ومن رجع وهو كئيب فقال أتى
دخلت الكعبة ولو استقلت من أمرى ما استدرت ما دخلتها إلى أخاف أن أكون قبلة شقت
على أمتي (و) يتصدق بتياب الكعبة إذا زعمت نصا) لفعل جمر واهل من عن أبي جريح عنه فهو
مرسل وروى الثوري أن شيبه كان يدفع لخلاف البيت الحرام ما كان ويقاس على الوقت
المتعلق بجامع انقطاع المصروف (ومن أراد أن يستقي من طيبها) أي الكعبة (فليات
الشرعي والعمرة) (و) عمر من بكة (لعمرة من الحبل) لعمرة عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمروا عائشة من أنتم

يطيب من عنده فطهر على البيت ثم ياخذ ولا ياخذ من طيبه الكعبة شيئا أي يحرم ذلك لانه حرم لا يقوف في غير ما وقف عليه

فصل في رمي جمر (١) من افاض الى مكة بعد الطواف والسي على ما تقدم (الى من قيسمت بها) ويحوي الحديث ابن عباس قال لم يرض النبي صلى الله عليه وسلم لاحد من عبدة الا للعباس لاجل سقائه رواء ابن ماجة (ثلاث لبال) ان لم يشغل في يومين وليت ان تقبل (ويصلي بها ظهر يوم النحر) نصا نقله اوطا لمحدث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر فخرج من مكة فمضى الى الطاهر فمضى متفق عليه (ورمي الجمرات بها في ايام التشریق) وهي ايام من الثلاثة التي في يوم النحر (كل يوم بعد الزوال) لقول جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمره بظهر يوم النحر ورمي بمدك بعد الزوال فالتفت اليه وقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا في مناسككم وقال ابن عمر كنا نحن اذ زالت الشمس رمينا وأى يوم ترمي بعد الزوال اجزاء الا ان المستحب المبادرة اليها حين الزوال لقول ابن عمر (الا لسنة والراحة فلهم الرمي ليلا ونهارا) العذر (ولو) كان رميهم (في يوم واحد او في ليلة واحدة من ايام التشریق) وان رمي غيرهم (أي غير السقاوا والعاقر) قبل الزوال اوليلا (لبيحزته) الرمي (فيصيده) لما تقدم (وأحرف يرمي كل يوم) من ايام الرمي الاربعة (الى الغرب) لانه آخر النهار (ويضرب الرمي ايامه) قبل صلاة الفجر (لقول ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمر اذا زالت الشمس فقدمنا ان فرغ من رميه على الظهر ورواه ابن ماجة (و) يسحب (ان) لادع الصلاة على الامام في مصعبه وهو مسجد الحنف (لفعله عليه الصلاة والسلام وفعل أصحابه فان كان الامام غير مرضي) لفسق أو نحوه (صلى للماء برقته) يحافظه على الجماعة (ورمي كل جمره) من الثلاث (بسبع حصيات واحدة بعد واحدة) كما تقدم في رمي جمره العقبة (فيبدأ بالجمره الاولى وهي ابدع من منسكة وتلى مسجد الحنف فيصليها عن يساره ويرميها) بالسبع حصيات (ثم يتقدم قليلا لثلاث حصيات فيصليها عن يمينه ثم يدعو الله (و) يطيل ثم يأتي في الوسطي فيصليها عن يمينه ويرميها كذلك (بسبع حصيات (ويقف عندها) أي بعد ان يتقدم قليلا لثلاث حصيات (أو يدعو) الله (ويرفع يديه) ويطيل (ثم يأتي لرمي جمره العقبة كذلك) ويجعلها عن يمينه ويستعين الوادي (عند رمي جمره العقبة) ولا يقف عندها) لما تقدم (ويستقبل القبلة في الجمرات كلها) الحديث عائشه قالت افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فذبح بها الى ايام التشریق يرمي الجمره اذا زالت الشمس كل جمره بسبع حصيات تكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى والثانية وتضرب ورمي الثالثة ولا يقف عندها رواء ابو داود وعن ابن عمر انه كان يرمي الجمره الاولى بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يسلم فيقوم مستقبل القبلة طويلا يدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطي ثم ياخذ ذوات الشمال فيسجد ويقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرمي جمره ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم يصرف يقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل رواء البخاري وروى ابو داود ان ابن عمر كان يدعو بدعائه الذي دعاه به برفقه ويريدوا صلح أو اتم لنا مناسكا وقال ابن المنذر كان عمر ابن مسعود يقولان عند الرمي اللهم اجعلهما جاعبرا وراودنا بمقورا (وترتبها) أي الجمرات (شرط بان يرمي أولا) الجمره (التي في مسجد الحنف) ثم الوسطي ثم العقبة فان نكسه أي الرمي بان تقدم على الاولى غيرها (لبيحزته) ما قدمه على الاولى نص عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم رتبها في الرمي وقال خذوا في مناسككم ولانه نسل متكر فاشتراط الترتيب

فصل الجمع (وبصر) احرامه لعمرة (من مكنته عليه) أي من احرم لعمرة من مكة (دم) لتركه واجبا كن جاوز مقانا لا احرام (وتحزته) عمرة احرم بها من مكة عن عمرة الاسلام لان الاحرام من الحبل ليس شرطا لصحتها وكالحج وان لم يخرج الى الحبل قبل احرامها (ومن لم يمر بمقات) من المذكورات (احرم) جمع أو هو جوبا (اذا) حلف الله حاذي أقرب بها أي المواقيت (منه) لقول عمر انظروا حذوها من قدير واه البخاري (ومن لم يحنط) يخرج من عمرة الوجوب فان لم يعلم حذو المقات احرم من بعد الاحرام قبل المقات جازوا أخره عنه حرام (فان تساوا) أي المقاتان (قربا) منه فانه يحرم (من) بعدهما من مكة لانه احوط (فان لم يصادي ميقاتا) كالذي يجي من سوا كن الى جده من غير ان يمر برايح ولا يلم لاهما حينئذ امامه فيصل جملته قبل مهاذاهما (احرم من مكة بقدر مرحلتين) فصر في المثال من جده لانها على مرحلتين من مكة لانه أقل المواقيت

فصل في ولا يصلح المكف حرم مسلم أراد مكة نصا أو أراد الحرم أو أراد نسكا تجاوز ميقات بلا احرام لانه عليه الصلاة والسلام وقت المواقيت ولم ينقل عنه ولا عن احدهم من أصحابه انه تجاوز ميقاتا بلا احرام وعلم منه انه يجوز الاحرام من أول المقات وآخره لكن أوله أولى (الا ان) تجاوزه (اقتل مباح) لسنوله عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة وعلى رأسه المنقر ولم يقتل

عنه ولا عن أحد من أصحابه دخل مكة محرماً ذلك اليوم (أو شرف أو حجة) ٦٢٣ شكر وكطاب وشعره) كقائل مشهوره

وشاش فلهم الدخول بلا حرام
لماروى حوب عن ابن عباس
لا يدخل انسان مكة الا محرماً
الانجليز والمطايين واصحاب
منافقه اخرج به احمد (وكفى
بترددنر بنه بالجل) دفالشفه
والضرر لنكره قال ابن عثيل
وكعبة السعد في حق قومه لشفه
(ثمان بداله) اى لمن لم يلزمه
الاحرام من اولئك ان يحرم (او
مدالمن لم يرد الحرم) كقاصد
هشمان وشعره (ان يحرم من
موضعه (الوزم) الاحرام (من
نحو والمقات كانسرا اوعبر
مكاف اوزيقاف) بان اسلم كافر
وكاف غير مكاف وصلى رقيق
احرم من موضعه (او نجوازها)
اى المواقب (غير قاصد مكتم
مداله قصدها من موضعه) يحرم
لانه حصل دون المقات على
وجه صاح فاشه اهل ذلك
المكان (ولاد معله) لانه نجواز
المقات حال وجوب الاحرام
عليه غير احرام (وايج لثني صلى
الله عليه وسلم واصحابه دخوله
مكة بحلين ساهه) من يوم الفتح
(وهي من طلوع الشمس الى
صلاة العصر لا قطع قصر) لانه
صلى الله عليه وسلم قام النسيان
يوم فتح مكة لحمد الله واثنى عليه
ثم قال ان الله حكرهم الله ولم
يحرمها الناس فلا يصل لاسره
يؤمن بالله واليوم الاخر ان يغفل
بهادما ولا يعضلها شجرة فان
احد ترخص بقتال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ان الله
أذن لرسوله ولم يأذن لكم واغما
أحلت لى ساعه من النهار وقد

فيه كالمى (وان أخل بمصاحبه من الاول لم يعصمى الثانية) وكذا لو أخل بمصاحبه من الثانية لم
يعصمى الثالثة لا خلا له بالترتيب (وان جهل) الرامى (عمله) بان جهل من أى جهة ترك
المصاحبه (بى على اليقين) فان شك من الاولى أو ما بعده اجعله من الاولى أو شك في كونه من
الثانية أو الثالثة جعله من الثانية لثبوت ثبته يمين كالزيتون ترك ركن وجهل عمله (ثم يرمى
في اليوم الثاني) الثلاث جرات مرتبة على مصفاه تقدم (و) يرمى في اليوم (الثالث كذلك)
ان لم يكن يقبل في اليوم الثاني (وعند الحاص) لكل جرة (سهم) لما تقدم هو اما مجموع حصى
الجبار فيسعون يرمى منها جرة العقبة بسبعه يوم النحر وباقيها في أيام التشريق كل يوم احدا
وعشرين حصاة في الجوارث الثلاث كل جرة بسبعه كاتقدم (وان أخل رامى كلهم رعى يوم
النحر) بان آخرى جرة العقبة يوم النحر ورعى اليوم الاول والثاني من أيام التشريق (قرءاء
آخر أيام التشريق أجزاء اياه لان أيام الرامى كلها بمثابة اليوم الواحد) لانها كلها وقت لرمى فاذا
أخروا من أول وقتها الى آخره أجزاء كالزيتون وقف بصرته الى آخر وقتها (وكان) بتأخير الرامى
الى آخرها (تاركاً لافضل) وهو الاثني بالرعى في مواضعه السابقة (ويجب ترتيبه بينه
كالمجوعتين والفة والشمع الصلابة) وكذا لو أخل رامى كله (أو) رعى (يوهين) ثم رماها
بعد قل مضى أيام التشريق فانه يكون اداها ماضى (وان أخل رامى كله) من أيام التشريق
(أو) آخر (جيرة العقبة عن أيام التشريق أو ترك المبيت ليله أو اسكنه) من ليالى
أيام التشريق (فليسهم) يقول ابن عباس من ترك نكاحاً ونسه فانه يهرق دماؤه لانه
لو ترك دون ليلة فلاثى عليه وظاهره ولو تركها (ولا ياتى به) أى بالرعى بعد أيام التشريق
(كالبيتوته) يبنى ليالى اذا تركها لا ياتى بها الفوات وقته واستقرأ الفداء الواجب فيه (وقر ترك
حصاة) واحدة (ماضى) حلق (شرفة) ترك (حصاتين ماضى) حلق (شعرتين) وقا أكثر
من ذلك لم تقدم في حلق الرأس (وليس على أهل سقاية الحاج) وهم سقاة تزعم على ماضى
المطلع والمستوعب والمسدع (و) لادى (الرعا صبت يمين ولا يزدلفه) لماروى ابن عمر
العباس استأذن النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيت بكة ليالى من أجل سقائه فاذن له
مثنى عليه وعن عاصم قال عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الابل في البيوتة ان
يرموا يوم النحر بجمعهم ارمي يمين بعد النحر فبرمته في أحدها رواه أحدنا وخرج الترمذى
نحوه وقال حدث صحيح (فان غربت الشمس وهم) أى أهل سقاية الحج والعاة (على زام
العاة المبيت) لان قضاء وقت الرامى هو والنهار (دون أهل السقاية) فلا يلزمهم المبيت ولو
غربت وهم يبنى لانهم يسقون بالليل (وقيل أهل الاعذار من غير العاة كالمزمن ومن له مال
يخاف ضياعه وشعره سكرهم حكم الرامى ترك البيوتة) بخرجه الموق والشارح وابن عديم (وان
كان ريمافاً أو محرمسا أو له عذر جازان يستتيب من يرى عنه) كالمعصوب يستتيب في الحج
كأهلا بخرجه (والاولى ان يشهده ان قدر) على المعصو وليحقق الرامى (ويستحب ان يضع
المريض وشعره (الحصاف) بذلك لانه يكون له عمل ولو اخطى على النسيب لم تنقطع النيابة
بذلك كما لو ارم (ويستحب خطبة امام) أو نائبه (في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال)
خطبة (يعلم فيها حكم التجبيل والتأخير والتوديع) لحديث شعرا بعت ثبها قالت خطبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الرامى فقال أى يوم هذا قال الله ورسوله اعلم قال انس اوسط
أيام التشريق راء أو داود ولا يبالا ساجدة على تعليم مذكر (ولكل حاج ولو ادا القامة
عكة التحليل ان أحب) لقوله تعالى فبعل يومى فلا تلام عليه ومن تأخر فلام عليه كال
عطاه لى لنا سامة يبنى أهل مكه وغيرهم ولقوله عليه الصلاة والسلام أيام منى ثلاثة نفر

فدب جرمها كجرمتها فبلغ الشاهد منكم الغائب (ومن نجوازها) أى المقات بلا احرام (رب يد نسا) كقوله ان يغفل (أو كان) بالنسبة

تعمل في يومين فلا تامة عليه ومن تأخر فلا تامة عليه رواء أو داود وابن ماجه (الا الامام المقيم
لنائبه فليس له التعجيل لاجل من يتأخر) من الناس (فان أحب) غير الامام (أن يتعجل في
نائب) امام (التشريق وهو النفر الاول خرج من معنى) قبل غروب الشمس (ظهور الآية
والظهير (ولا يضره جوع) الى معنى بذلك لمصوبا (خمس) وأبس عليه) أي المتعجل (في
اليوم الثالث رمى) نص عليه (و بدق بقية الحما) وهو حصى اليوم الثالث قال في الفروع
في الشهر زاد بعضهم (في الحرم) وفي مثل ابن الزاغوني أو يري من كنهه في الوقت قبله
(وان غربت الشمس) وهو بها (أي نحو) (لزم البسيت والرمي من الفقد بعد الزوال) قال ابن
المنذرويت عن عمره قال من أدرك المساء في اليوم الثاني فليقم الى الفقد وليفرغ الناس
(ثم ينفر) الامام من لم ينفر في اليوم الثاني (وهو النفر الثاني) في اليوم الثالث (ويمن اذا
نفر من متى تزول بالاطمح وهو المحصب) والنفيل والبطحاء والحصة (وحده ما بين الجبلين الى
المقبرة فمضى به الظهيرين والعشاء من ويجمع مرام ثم يدخل مكة) قال نافع كان ابن عمر يصلي
بها الظهير والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جمعة وقد كرك ذلك من رسول الله صلى الله عليه
وسلم متفق عليه وقال ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان ينزلون
الاطمح قال الترمذي هذا حديث حسن غريب وقال ابن عباس التصب ليس بشي انما
هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة أن نزلوا الاطمح ليس بسنة انما نزل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون اسمع محروجه اذا خرج متفق عليها
فصل فاذا أراد النفر وج من مكة (لم يخرج حتى يودع البيت بالطواف اذا فرغ من جميع
اموره ان لم يقم بمكة) لم يروى ابن عباس قال امر الناس أن يكون آخرة هذه بالبيت
الا انه ضعف عن المرأة الحائض متفق عليه معنى لفظ مسلم قال كان الناس يصرفون في كل
وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفر احد حتى يكون آخرة هذه بالبيت ولا يداو حتى
يكون آخرة هذه اطراف البيت (ومن كان خارجا) أي خارج الحرم أراد النفر وج من
مكة (ففيه الدواع) سواء أراد ان يرجع الى بلده أو غيره لما تقدم (وهو على كل خارج من
مكة) قال القاضي والاصحاب انما يصح عليه عند المزمع على الخروج واجتبه الشجق في
الدين على انه ليس من الحج (ثم يصلي ركعتين خلف المقام) كسائر الطوافات (وباقى
الحطيم وهو تحت البراب فلدعوه ثم يأتي زمزم فيشرب منها ثم يستلم الحجر وبقه له ويدعوه في
المنزما بما يأتي) من الدعاء (فان ودع ثم اشتغل بفرضه وحل أو تجرأ وأقام أعاد الدواع) وجوبا
لان طواف الدواع انما يكون عند خروجه ليكون آخرة هذه بالبيت (لا يسب الدواع) ان
اشترى حاجة في طريقه (أو اشترى زادا أو شاة لنفسه) (أو صلى) لان ذلك لا يمنع أن آخرة هذه
بالبيت الطواف (فان خرج قبله) أي قبل الدواع (ففيه الرجوع اليه) أي الى الدواع (لقوله
ان كان قريبا) دون مائة الف قصر (ولم يحلف على نفسه أو ماله أو فوات رفقته أو غيره ذلك)
من الاعذار (ولا شئ عليه اذا رجع) فرياسواه كان من له حذر بسقط عنه الرجوع أولا
لان الدم لم يستقر عليه لكونه في حكم الحاضر (فان لم يكن الرجوع) لغرض ما تقدم أو لغيره
(أو أمكنه) الرجوع الدواع (ولم يرجع أو بعده ما قصر) عن مكة (ففيه الرجوع) الى
مكة وطاف الدواع أولا لانه قد استقر عليه بلا حصة مائة الف قصر فلم يسقط برجوعه كمن تجاوز
المقات بغير احوال ثم يرجع الى المقات (وسواء تركه) أي طواف الدواع (عند أو خطأ
أو نسيانا) لانه اذا رجع لانه من واجبات الحج فاستوى عده وخطؤه والمغفور وغیره كسائر
واجبات الحج (ومنى رجوع مع القرب لم يلزمه احوال) لانه في حكم الحاضر (وبلزمه مع البعد

أمكن كسائر الواجبات) ان لم
يغفوت حج أو غيره) كمل
نفسه أو ماله أو فوات رفقته
خاف لم يلزمه رجوع ويحرم من
موضعه (وبلزمه ان أحرم من
موضعه) لم يروى ابن عباس
مرفوعا من ترك نسكا فليس له دم
وقد ترك واجبا سواء كان لعذر
أو غيره (ولا سقط) الدم (ان
أفسده) أي النكاح لانه
كالصحيح (أو رجع) الى المقات
بعد احواله فصا كدم مغفور
(وكره احوال جميع أوعرة) (قبل
مقات) وينتقد لما روى سعيد
عن الحسن ان عمر بن حصين
أحرم من مصر فبلغ ذلك عمر
فغضب وقال يتسامع الناس ان
رجلا من اصحاب رسولنا تفضل
الله عليه وسلم أحرم من مصر
وقال البخاري كره عثمان أن
يحرم من خراسان أو كركمان
ولحديث أبي يعلى الموصلي عن
أبي أيوب مرفوعا يستنج أحدكم
بجبله ما استطاع فانه لا يدري
ما يمرض له في احواله (و) كره
احرام (جميع قبل أشهر) قال في
الشرح بغير خلاف علمناه
(وهي) أي أشهر الحج (شوال
وذو القعدة وعشر من ذي الحجة)
هنا يوم النحر وهو يوم الحج الاكبر
لحديث ابن عمر مرفوعا يوم النحر
يوم الحج الاكبر رواء البخاري
وقال ذاك الحج أشهر معلومات
فن فرض فيه من الحج أعرف
أكثرهن وانما طاف الحج بغير
يوم النحر لقوات الوقوف لا لخروج
وقت الحج ثم الحج يقع على اثنين
وبعض آخر وأمر بقلب

﴿وقف على طلبه العلم من الحائز﴾

أشهر لقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج وكلامه مواقيت ٦٢٥ لناس فكذلك الحج وكلامه مواقيت للناس

وقوله الحج أنتم - رأى معظمه فيها كحديث الحج عرفة وقول ابن عباس السنة أن لا يحصر بالحج إلا أشهر الحج على الاستصحاب والاحرام تترأى الأفعال منه فهو كالطهارة ونية الصوم بخلاف نية الصلاة

﴿باب الاحرام﴾

قال ابن فارس حونة الدخول في الضرب كانه يحرم على نفسه الطيب والنكاح وأشياء من لباس كانه قال اشق اذا دخل في الشتاء وأربع اذا دخل في الربيع وشرع (أنه اتسك) أي الدخول فيه لأية ما يصح أو يعمر (ومن لم يده) أي الاحرام (غسل) ولو نساء أو طائفة لانه عليه الصلاة والسلام أمر أهله بنت عيسى وهي نساء أن تغسل زواجهن وأمر عائشة أن تغسل لاهلال الحج وهي حائض متقي عليه وإن زحنا الطهر قبل فوات الميقات أخرناه حتى نطهر (أو) نتم لمدم ماءً ويجز عن استماله لصور من لم يوقل نجس وأما فتيهوا (ولا ينصرف منه بين يغسل واحرام) كغسل الجمعة (و) سن له (تغطف) يأخذ نعله وطره وقطع راحته كرمه كالجعة ولأن الاحرام يمنع أخذ الشعر والاطفار فاحتجب به فله فيه الثلاث حاجت اليه في أحرامه فلا يمكن منه فيه (و) سن له (تطيب في بدنه) بما يتقي حينه كسك أو أثره كما ورد ويجوز له وأما عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم

الاحرام بعمره ما بقي بها) فطوف وبسعى ويحلق أو يقصر (ثم يطرفه وداع) اذا فرغ من أموره (وان أخر طواف الزبارة) وضعه (أو القدم فطافه عند الخروج كفاه) ذلك الطواف (عنها) لأن الأمور به أن يكون آخر عهد ما بيت وقد فعل ولأن ما شرع غسل تحية المسجد يجرى عنه الواجب من حنيفة لأجره المكتوب به تحية المسجد وكأجره المكتوب به أضاع عن ركعتي الطواف وعن ركعتي الاحرام فان نوى بطوافه الواجب لم يجره عن طواف الزبارة فله على الله عليه وسلم وأما الكل امرئ ماتي (ولا داع على حائض ونفاس) لحديث ابن عباس الأله خفف عن الحائض والنفساء في معانها (ولافدية) على الحائض أول نفاسها ظاهر حديث صفة فاته عليه الصلاة والسلام لما مره بديعة (الآن) تطهر قبل مفارقة النيات فراجع وتقتسل) التحيم أول النفاس (وتودع) الانها في حكم الحاضرة (فان لم تقبل) أي ترجع للدواع مع طهرها قبل مفارقة النيات (ولو لم تقبلها دم) لتركانسكوا حيا (فانذا فرغ من الواجب) واستلم الحجر وقوله وقف في الملتزم (وهو ما بين) الركن الثاني (الجبر) الاسود باب الكعبة) وقدره أو بعه أفرع (نيلتزمه) أي الملتزم (ملصقة به صدره ووجهه ويطهرو بسط يديه عليه ويحلق بينه ثم يلبس الباسوسار ثم يمشي الحجر) لما روى عمرو بن شعيب عن أبي سفيان طقت مع عبد الله لما جاهد بر الكعبة قلت لا تتصدق فأنه ونفاقه من النار ثم استلم الحجر فقام بين الركن والباب فوضع صدره وذراعيه وكفيه هكذا بسطهما بسطا وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل رواه أبو داود (ودعو بما أحسن من خيري الدنيا والآخرة) من هذا البيت وأنا هذاك وإن عبدك وإن أمك حملتني على ما حضرتني من خلقك وسيرتني في بلادك حتى بلغتني - معنك إلى بيتك واعتنتني على أديعتي فان كنت رخصتني فإزددني رضا ولا في الوجه فمهم المير تشديد النون على أنه صفة أمر من من من مقصود به الدعاء ويجوز كسر الميم ونجح النون على أنه حرف جر لابتداء الفاعل (الآن) أي هذا الوقت الحاضر رجعه أو أنه كزمان وأزمته (قبل أن تنائي) أي تمتد عن بيتك داري فهذا أو انصرفي) أي زمته (ان أنتنلت) غير مستبد بك ولا يستك ولا رغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأعصني بقطع الهزة (العاقبة في بدني والعصية في ديني) وهي المنع من المعاصي (وأحسن) بقطع المسمرة منقلبي وارزقي طاعتك ما يبقيني واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة فأنك على كل شيء قدير وارأحب دعا بعد ذلك ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خرج ولا تطهر ولا يفت (قال أحدنا) قالوا لا يفت ولا يفت (فأقبل) أي أنتنت (أعادوا) داع) نص عليه يعني (استحبوا) قال في الشرح أن لا يفت لأجره برك عليه ليل (وقد قال مجاهد إذا كدت تخرج من المسجد فأنفت ثم نظرت إلى الكعبة فقل اللهم لا تجعله آثرا لعمرك) وروى حبل عن المهاجر قال قلت لجابر بن عبد الله الرزقي بطواف البيت ويصل فإذا انصرف خرج ثم استقبل القبلة فقال جابر ما كنت أحب من هذا إلا اليهود والنصارى قال أبو عبد الله كرم ذلك (والحائض) أو النفاس (تقف على باب المسجد) الحرام (وتدعو بهذا) الدعاء استحبوا بالاعتذر دخولها عليها

﴿فصل﴾ وهذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبه كأي بكر وجه (رضي الله) نه إلى (عنها) لحديث الدارقطني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج من أقر قبري بعد طوافي فكأنما زارني في حياتي وفي روايه من زار قبري وجبت له شفاعتي رواه باللفظ الأول مسند ﴿فتب﴾ قال ابن نصر الله لازم استحباب زيارة قبره عليه

والأئمة أن قصة صاحب الجبة كانت عام حنين والجرافنة ثمان وحدث عائشة في سنة الواح سنة عشر أي فهو ناسخ (وكره) لمريد الاحرام تطيب (في ثوبه) وله استدعاء لسه في احواله ما لم يزعج فان زعجه لم يابه حتى يغسل طيبه لئلا يمان الاحرام يمنع الطيب وليس الطيب دون الاستدعاء ومضى محمد بن عمر مس طيب على يده أو شاعه عن موضعه ثم رده اليه أو نقله الى موضع آخر فقد لا نسال يعرف أو شمس (و) سن لم يده (ليس) أزار ورداء أي عشرين نصفين) حديث بن أو خلقين (وتعاني) لحديث وجرم أحدكم في أزار ورياءه وتعليق رواه أحمد وقال ابن المنذر ثبت ذلك والتعليلان التسوية ولا يجوز له أيسر هو ذو شعورهما وان جذا لعمان ويكون بسبه ذلك (بعد خبره ذكر عن محمد) كتميع وسرايل وخف لانه عليه الصلاة والسلام يقرب لاهلاله رواه الترمذي (و) سن (احرامه) عقب صلاة فرض أو ركعتين (نقل) نصائحه عليه الصلاة والسلام أهل في دير صلاة رواه النسائي (ولا يركعهما) أي ركعتي النفل (وقت حسي) لغيره من النفل اذا (ولا يركعهما) (من عدم الملاءمة) لحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور وقال في القروع ويتوجه أنه يذهب أن يستقبل القبلة عند أحرامه مع عن غير (و) من له (أن يمين نسا) في استدعاء أحرامه من عمره أو حج أو قرآن (وله غيبه) أي يباعه الغيب (وان يشترط) لحديث

أصله في السلام استصحاب حال الحال بالان زارة الحاج بعده لا يمكن بدون شد الرحل فهذا كالتصريح باستصحاب شد الرحل زارة عليها الصلاة والسلام (قال) الإمام (أحمد) إذا حج الذي لم يحج قط يعني من غير طريق الشام لا يأخذ على طريق المدينة لانه ان حدث بحدث الموت كان في سبيل الحج) وهو من سبيل الله فيكون شهيداً على ما تقدم بحثه عن صاحب القروع وعبارة الشرح شرح المنتهى لا يأخذ على طريق المدينة لاني أخاف أن يحدث بحدث حدث فيني أن يقصد مكة من أقصر الطريق ولا يتشغل بشيئه (وان لان) الحج (تطوعاً) بالمدينة (قال) ابن نصر الله في هذا ان زارة أفضل من حج التطوع وان حج الغرض أفضل منها انتهى قلت قد يتوقف في ذلك وانما أراد الامام أن يضم الى قصده الحج فسد الرحل زارة فيشابه عليهم اختلاف حج الغرض فيحضر النية له (فأخذ دخل مصعبها) أي مصعب المدينة (سن أن) يقول عند دخوله (ما يقول في دخوله غيره من المساجد) وتقدم في صفة الصلاة (ثم يركع تحية المسجد) يستقبل حذار الحجره (و) يستقبل (المنسار القصة في الزاوية الحمراء) ويسمي الآن بالكويت الدري (فيسلم عليه) صلى الله عليه وسلم (فبقول السلام عليك يا رسول الله كان) عبد الله (ابن عمر رضي الله عنه) وعن أبيه وعن سائر الصحابة (لا ين بدعي ذلك وان زاد) عليه (الحسن) قال في الشرح ونشرح المنتهى ويقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك يا نبي الله وخبرته من خلقه وعياده أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أشهد أنك يا فتى رسالات ربك ونصحت لامتك ودعوتك الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وعيدت الله حتى أتاك اليقين صلى الله عليه وسلم كثير الكا يجب وناو برضى اللهم أجزهنا نبينا أفضل ما جزيت أجدامن النبيين والمرسلين وامنهم مقام محمود الذي وعدته بغيره بالاولون والآخرين اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك محمد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك محمد مجيد اللهم انك قلت وقولك الحق ولولم أنزلهم انفسهم جازك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً وقد أتيتك مستغفر من ذنوبي مستغفراً الي ربك فاستجب لي يا رب ان توجب لي المغفرة كما أوجبتهما لي أنا وفي حياته اللهم اجعله أول الشافعين وأصح السائين وأكرم الواصلين والآخرين برحمتك يا رحمن ثم يده ولوالديه ولاخوانه وللمسلمين أجمعين (فائدة) بروي عن العتي قال كنت جالساً عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه أعرابي فقال السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول ولولم أنزلهم انفسهم جازك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً وقد جئتكم مستغفراً من ذنوبي مستغفراً الي ربك ثم أتيتك يا فتى

ياخير من دفنت بالقاع اعظمه * فطاب من طيبين القاع والام تم نفس المسلم لقبر انك ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم ثم انصرف الاعرابي لحملتي عني فرايت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال يا عتي أفتي الاعرابي فشره أن الله تعالى قد غفر له (ولا يرفع صوته) لقوله تعالى لا ترفوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعضه ومنه من كثره حيا (ثم يستقبل القبلة) يحيل (الحجرة عن يساره) فيبالي ثلاثاً يستدبر قبره صلى الله عليه وسلم (و يدعو) بما أحب (ثم يتقدم من مقام سلامه) عليه صلى الله عليه وسلم (ثم يركع على يمينه) يسلم على أبي بكر (أصديق) (رضي الله عنه) (نية) قول السلام عليك يا أبا بكر (أصديق) (ثم يتقدم نحو ذراع

على عينه انما فاضل على ع) ابن الخطيب (رضي الله عنه) فيقول السلام عليك يا عمر الفاروق
ويقول السلام عليك يا صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحييه و زير به اللهم اجرهما من
نيبهما وعن الاسلام خيرا اسلام عليك يا صاحبي ثم عفي الدار اللهم لا تجعله آخر العهد من قبر
نبيك صلى الله عليه وسلم ومن حرم مصدك يا رحمن قال في الشرح وشرح المنتهى
(ولا يمسح ولا عس قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا حائطه ولا يلقى به صدره ولا يقبله) أي
بكره ذلك لنفسه من اساءة الادب والابتداع قال الاثر ما يأت أهل العلم من أهل المدينة لا يعمرون
قبر النبي صلى الله عليه وسلم بل يقومون من ناحية فيسلون قال ابو عبد الله وهذا كان ابن عمر
يفعل وأما المنبر فروى عن ابن عمر انه كان يضع يده على مقعد النبي صلى الله عليه وسلم من المنبر
ثم يمشي على وجهه (قال الشيخ يجرم طوافه غير البت المتفق انما قالوا نقضوا على أنه
لا يقبله ولا يقسم به فاته من الشرك وقالوا شرك لا يغفره الله ولو كان أصغر (قال) ابو الوفاء على
(ابن عقيل) ابو النضر عبد الرحمن (بن الحوزي يكره قصد القبر والدعاء) فعله لا يترخص
من سافله (قال الشيخ) بكره (وقوله عندها) أي القنور (له) أي للدعاء (أضواء) نصب
الصلاة عسجد صلى الله عليه وسلم وهي بألف صلاتو (الصلاة) بالصعد الحرام بمائة ألف
صلاة (ر) الصلاة (في) المسجد (الأقصى) بمائة (مائة) صلاتو تقدم ذلك في الاعتكاف مستوفيا
دأله (وحسنات الحرم) في المضاعفة (كصلاة) لما تقدم عن ابن عباس مرفوعا من حج من
مكة فاشيا حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم قبل
له بها حسنات الحرم قال بكل حسنة مائة ألف حسنة (ونظم البيهقي) مثل أحمد في رواية
ابن منصور روى في كتاب السنة أ كثر من واحدة قال لا الأئمة لتعظيم البلدان ر حلا
بعدن وهم أن يقتل عند البيت أدناه الله من العقاب الام اتسبه وظاهر كلامه ان المضاعفة
في الكيف لا في الكم وكلام الشيخ في الدين وظاهر كلامه في المنتهى بعد لقاضي وغيره ان
المضاعف الحكم كما هو ظاهر نص الامام وكلام ابن عباس مالى وبلدت تضاعف فيه البيهقي كما
تضاعف الحسنات وهو خاص فلا يمارضه عموم الآيات بل يخص به لان مثله لا يقال من
قبل الراي فهو عقلة المرفوع (ويسن أن يأتي مصحفا) يضم القاف بقصر وعده ويصرف
على ميلين من المدينة من جهة مغرب قاله في الحاشية (فيصل فيه) لما في الصحيحين أنه صلى
الله عليه وسلم كان يأتيها كتابا وشيا فيصلي في ركعتين وفيهما كان يأتيه كل بيت راكبا
وماشيا وكان ابن عمر يفعله (واذا أراد ان يروح) من المدينة ليرد إلى وطنه بعد فعل ما تقدم
وز ياراد البقي ومن فيهم من الأصحاب والتابعين والعلماء والأصالح (عادى) (الصعد) التوى
(فيصل في ركعتين وعادى) قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فودع أعاد الدعاء قاله في المستوعب
وقال ويمن على أن لا يعود إلى ما كان عليه قبل حجه من عمل لا يرضى في الحديث أنه يرد
كروم ولده أمه ويستحب دعائه إلى أربعين يوما قاله في المستوعب وروى ابو الشيخ الاصفهاني
وغيره من رواية ثبت عن مجاهد قال قال عمر بفقر للحاج ولان استغفره الحاج بدي في الحج
ويحرم وصفر وشر من ربيع الاول اقصر عدا في الطائف (ويسن أن يقول عند منصرفه
من حجه متوجها) إلى بلد (لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء
قدير آمين) أي راجعون ناثبون عايدون بنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده) لما روى البخاري عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أقل من
غزو أوج أعمره يكره كل شئ من الأرض ثم يقول فذكره (ولا بأس أن يقال للحاج اذا قدم
تقبل الله نسكك وأعظم أجرك وأخلف نفقتك) رواه سعيد عن ابن عمر (قال في المستوعب

متفق عليه زاد النسائي فيرواه
استأذنا جده فانك على ربك
ما استنبت (فيقول اللهم اني
أر بدالك الفلاني فيسره لي
وتقبله مني) ولم يذكر مثله
الصلاة لتعسر مدتها وتيسرها
عادة (وان حبسني جالس
فعدالي حيث حبسني) فيستفيد
انتهى حبس عرس أو عدو
وتعوضه ولائتي عليه نصا قال
في المستوعب وغيره الا أن
يكون معه هدى فيأمره فصره
وقال في أن أحل خبر (وشريط
أن يجل متى شاء وان أسد لم
يقض لم يصح) شرطه لانه لا عذر
له فيه وعلم مما سئلته ان لا يكفه
اشرطه بقلبه (ويستعد أحرام
حاج جاع) لانه لا يعلله ولا
يخرج منه ان وقع في أثنائه
وإيا يقصد بوزن المضى في
فاسده (ويطل) حرام بودة
(ويخرج) محرم (منه بركة)
فيه لم يرد قوله تعالى ان شئرك
يصلن علك (لا) يطل
ولا يخرج منه (بجنون) وأغماه
وسكر كونه) وبأقبح مجنون
ومضى عليه في الأصح ارتقدم
حكم ميت (ولا يستعد أحرام مع
وجود أحدها) أي المحضون
والأغماه والسكرك لمدم صفة
القتلذان وغيره (يريد) أحرام
(بين) ثلاثة أشباه (فتع وهو
أنفها) نساك لانه آخر ما أحرم
به النبي صلى الله عليه وسلم ففي
الصحيحين أنه عليه الصلاة
والسلام أمر أصحابه لمطاطقوا
وسهوا أن يجدوا غمرة الامن
ساق مدباؤيت على إعرابه
لصوفه لهدى وناسف بقوله لو استقبلت من أمرى ما استعبرت مما سئلت الهدى ولا حلت معك ولا يتقبل أصحابه إلا بالفضل ولا

لم ينقض من من لم يسبق إلى الهدى
لأنهم سواهم في الاعتقاد ثم لو كان
كذلك لكان تأنيف حلاله يستند
جواز العمرة في أشهر الحج
وجعل الله فيه سوق الهدى
ولما التفت من اليسر والسهولة
مسح كمال أفعال الله
(خافوا) لأنه فيه كمال أفعال
التسكين (فقران) واختلاف في
هذه عليه الصلاة والسلام لكن
قال أحد الأئمة أنه كان قارنا
والتمتع أحب إلى (و) صفة
(التمتع) أن يحرم بعمره في أشهر
الحج نصا كالأضحية ويفرغ
منها وفي المستوعب ويحل
(و) يحرم (به) أي الحج (في)
عامه مطلقا أي من مكة أو غيرها
أو بعلمها (بعد فرغها)
أي العمرة فكان أحرم به قبل
أشهر الحج لم يكن محتسبا ولو أتى
أعمالها في أشهره وان أدخل
الحج على العمرة صار قارنا
(و) صفة (الأفراد) يحرم
ابتداء بجميع ثم يحرم بعمره بعد
فرغها منه (أي الحج مطلقا)
(و) صفة (القران) أن يحرم بها
أي الحج والعمرة معا أو يحرم بها
أي العمرة (ثم يدخله) أي الحج
(عليها) أي العمرة ومعها في
الهدى من أن يحرمه وقال
هكذا صنع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويكون إدخال الحج
عليها (قبل شرعه في طوافها)
أي العمرة فلا يصح بعد الشروع
فيه لمن لا هدى معه كالوادخله
عليها بعد سبها وسواء كان في
أشهر الحج أولا (وبصع) ادخال
حج على عمره (من معه هدى ولو
بمعيها) بل يلزمه كإياي لأنه مظهر اليعاقرة تعالى ولا تخلو وأركم حتى يبلغ الهدى بحله

وكانوا يقتضون أدعية الحاج قبل أن يتلطخوا بالذئوب (وفي الخبر اللهم اغفر لحاج وإن
استغفر له الحاج
فصل في صفة العمرة وما يتعلق بذلك (من كان في الحرم من مكى وغيره) وأراد العمرة
(خرج إلى الحل فاحرم من أدناه) أي قربه إلى الحرم (و) أحرامه (من التمتع أفضل) لأن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التمتع وقال ابن سيرين بلغني
أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التمتع وإنما لم يأمروا بالحج لجمع في النسك
بين الحل والحرم (ثم) بل الأحرام من التمتع في الأضحية الأحرام (من الجمرات) بكسر الجيم
واسكان العين وقد تكسر الميم وتشدد الراء في أحوال الشافعي التمتع مبدع خطأ وهي موضع بين مكة
والطائف خارج من حدود الحرم يعتبر منه مسمى بربطة بنت سعد وكانت تلقب بالجمرات قال
في القاموس وهي المراد في قوله تعالى كاتى تقضت عمرها (ثم) بل الأحرام من الجمرات في
الأضحية الأحرام من (الحديبية) مصرفة وقد تشدد بشرق مكة أو تبصرة حدباء كانت هناك
(ثم) في ماسبق (مابعد) عن الحرم وعن مكة كالماتى بعد في العمرة فهو أعظم للأجر (ومن
كان خارج الحرم) أي حرم مكة (دون الميقات) أي المواقيت التي سبقت قبقات أحرامه بالحج أو
العمرة (من دورها) كما تقدم في باب المواقيت لم يشأ ابن عباس السابق هناك (وان
كان في غربة) وأراد الأحرام (فإنه يحرم) (من الجانب الأقرب من البيت) أي الحرم
(و) أحرامه (من) الجانب (الأبعد) أفضل كن بالميقات فإن أحراما من الجانب الأبعد عن
الحرم أفضل (وتقدم) في المواقيت (وتباح) العمرة (كل وقت) من أوقات السنة في أشهر
الحج وشهرها (لا يكره) الأحرام يوم عرفة (والنحر) (والأيام) (التسريق) لأن الأصل
الاحتياط ولأدليل على الكراهة (ولما سألنا عن عمره) (راوى عن علي وابن عمر وابن
عباس وأنس وعائشة) لأن عائشة أعتقت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمره مع
فرانها وعمره بعدها وقال عليه الصلاة والسلام العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما متفق
عليه وقال علي في كل شهر مرة وكان أنس إذا جهز رأسه خرج فاعتمر رواه الشافعي في مسنده
(وكرهه) (الكتار) منها والاولاد بينهما (بأنفق) السلف قاله في الفرع وقال أحمدان شاء كل
شهر وقال لا بدحلي أو بقصر وفي عشرة أيام يمكنه واستحب جماعة (وهي) أي العمرة (في غير
أشهر الحج أفضل) منها في أشهر الحج نقله الأثر وإن إبراهيم عن أحمد واختار في الهدى أن
العمرة في شهر الحج أفضل وظاهر كلام جماعة التسوية (وأفضلها في رمضان
تكرارها) أي في رمضان (لأنها تعدل حجة) لهدى ابن عباس مرفوعة في رمضان
تعدل حجة متفق عليه قال أحمد من أدرك يومان من ذلك فقد أدرك حجة رمضان قال أصحابي
معنى هذا الحديث مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ قل هو الله أحد فقد قرأ
ثلث القرآن وقال أنس حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة واحدة واعتبر أربع عمر واحدة
في ذي القعدة وعمره الحديبية وعمره مع حجه وعمره الجمرات أقيم غنائم حين متفق عليه
(وتسمى للعمرة حجة أصغر) لما ذكرنا الحج في الأحرام والطواف والهدى والحلق أو التقصير
وأفرادها الوقوف بعرفة وغیره ما تقدم (وان أحرم) بالعمرة (من الحرم لم يجز) لذلك تركه
مبدعه وهو الحل (و) يتعدى (أحرامه) (عليه) لتركه نسكا واجبا (ثم) بعد الأحرام بالعمرة
(بطواف) لعمرة (وسبق) لم يعلق أو بقصر ولا يحل قبل ذلك أي قبل الحلق أو التقصير فإن
وطئ قبله فعليه دم كما روى عن ابن عباس وتقدم (وتجزئ عمرة القارن) عن عمرة الإسلام
(و) تجزئ (عمرة) (من) (التمتع عن عمرة الإسلام) الحديث عائشة حين قرنا الحج والعمرة فقال

قال في شرحه هتا وبصر كان على الذهب ورد في أثناء الفصل بعده (ومن أحرم ٦٢٩ هـ) أي الحج (ثم أدخلها) أي العمرة

(عليه لم يصح أحرامها) أي
العمرة لأنه لم يرد به أثر ولا يستند
به فائدة بخلاف ما سبق فلا يصح
قارنا وعمل كارت فاقدم نصا
وبسط ترتيبها وبصر الترتيب
الحج فبقا آخر خلاف في يوم النحر
فويله قبل طوافه بعد الصل
الزلا لا يغد عمرته

فصل هـ ويجب على متقدم
اجتماع أسنونه تعالى فمن تنسح
بالعمرة إلى الحج قال استسمر من
الحدي (و) يجب (على قان دم)
لأنه تركه يسقط أحد السفرين
كالتمتع وفودم (نسلك) لادم
جيران إذا نقص في التمتع يصير
به (بشرط أن لا يكون) أي التمتع
والتقارن (من حاضري المسجد
الحرام) لقوله تعالى ذلك لمن لم
يكن أهله حاضر المسجد الحرام
وهذا في التمتع والقارن مفقوس
عليه (وهم) أي حاضري المسجد
الحرام (أهل الحرم ومن هو
منه) دون مسافة قصر لأن
حاضري اثنين من أهل فيه أو
قرب منه أو طوره بدليل رخص
السفر فان كان له منزلان قريب
وحيد فلا دم (فلو استوطن
أقنى) ليس من أهل الحرم
(مكة فحاضر) لادم عليه فحوله
في الصوم (ومن دخلها) أي
مكة من غير أهلها فمقتضاها قارنا
(ولو نابا لأقامه) بها عليه دم
(أو) كان الداخل (مكة استوطن
بلد بعيدا) مسافة قصر فأكثر
عن الحرم ثم عاد إليها (متمتعا أو
قارنا زدم) ولو نوى الأقامة
لا حال لأفانكه لم يكن مقفيا
(و) بشرط في وجود دم متنع

لأن النبي صلى الله عليه وسلم حين حلت منها قد حلت من يحل وعمرتك وانما أحرمها من
التنعم قصد التطيب خاطرها وأمانه مستثناة لأنها كانت واجبة عليها
فصل هـ أركان الحج أربعة (الوقوف بعرفة) لخديت الحج عرفه في جملة قبل صلاة التجر
لأنه جمع فقدم حج رواء أبو داود (وطواف الزياره) قال ابن عبد البر هو من نرائض الحج
لأخلاف في ذلك بين العلماء لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت المتين (والسعي) بين الصفا والمروة
لما تقدم في موضعه (والأحرام هو النية) أي نية التمسك وإن لم يعبر من ثياب الحرمه على الحرم
لقوله عليه الصلاة والسلام انما الأعمال بالنيات (وواجباته) أي الحج (سبعة الأحرام من
الميثاق) المعتبره انما هو دوما قال في التلخيص والانتفاء أولى لأنه صلى الله عليه وسلم ذكر
المواقيت وقال هل من ولن مرعطين من غيرهن من أراد الحج والعمرة (والوقوف بعرفة إلى
الليل) على من وقفها من المتقدم (والمبيت بذي طرفة) (ما) بعد نصفه أي الليل إذا وافاها
قله (والمبيت) ليالي ألبم انشترق على من ماتقدم تفصله (والرمي) للحصاة (مرتبه) على
ماسبق في الباب (والحداق أو التقصير وطواف الوداع) قال الشيخ وطواف الوداع ليس من
الحج وانما هو لكل من أراد الخروج من مكة كما تقدمت الإشارة اليه (ومعناها) أي
المذكورات من الأركان والواجبات كالبيت حتى ليلة عرفة وطواف القدوم والزم
والاضطباع وهما (من) الحج (وأركان العمرة) ثلاثة (الأحرام والطواف والسعي) لما
تقدم في الحج (وواجباتها) أي العمرة شيان (الأحرام من الحبل والحلق أو التقصير) فمن
أتى واحد منهما فقد أتى بالواجب (فمن ترك ركنا أو ترك الأية) أن اعتبر فيه كالطواف
والسعي (لم يتم نسكه الإيه) أي بذلك الركن بيبته (سكن) لا يستند في الأحرام) هي كان أو
عمره خديت انما الأعمال بالنيات (وبأنى) في أناب بعده (أذا فاته الوقوف بعرفة) (ومن ترك
واجبا) الحج أو عمره (ولو هو وأقبله دم) لما تقدم من أن عباس (فقد عدهم فكسروا متعة)
وتقدم (والطعام عنه على ما تقدم) فعلى المذهب لا الطعام (ومن ترك) سنة قلنا شيء عليه) قال في
الفصول وغيره ولم يشرع الدم عنها لأن حيران الصلاة أدخل في عدى اتصاله من صلاة غيره
ومن ترك طواف الأفاضة جمع إلى مكة مع رفاهي لأنه على بقية أحرامه وثبتة فان وطئ
أحرم من التنعم على حد ما بين عباس وعليه دم (قال) أبو الوفاء على (ابن عقيل) وتركه نسبة
من لم يصح صروته) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صروته في الإسلام (لأنه اسم جاهل و) يكره
(أن يقال) معناه لاداع لأنه اسم على أن لا يعود) قالوا وقال شوط بن طوفه وطوفتان (ويستبرأ
في ولاية تسير الحاج) أي في أمر الحاج (كونه مطاعا إذا رأى شعاعه وهداية وعليه جهنم
وتزنيهم وحراسهم في السير والقرن والرفق بهم والنصح لهم) ويلزمهم طاعته في ذلك
ويصلح بين الخصمين ولا يحكم إلا أن يقضى إليه) الحكم (فيعتبر كونه من أهله) وقار لا جرى
يلزمه علم خطب الحج والعمل بما قال الشيخ حتى الذي من جرد معه هو جمع له من المنفعة
المقطنين ما يمتنه على كلمة الطريق أبعج ولا تنقص أجره وله أجره الحج والجهاد وهذا كما أخذ
بعض الأقطاع لصعقه في المصالح ونسب في هذا اختلاف ويلزم أن يعطى بذلك ما لم يره (وتسهر
الصلاح عند قدوم الحاج الثاني) (تبولك بدعوة زاد السبع محرمة) ومعه ما يفعله الحاج
المصري إليه بدري محل الحرم وفيجل الزينة فان وماذا كره الجهال من حصار تبولك كذب
فلم يكن بها حسن ولا مائة فان متنازى النبي صلى الله عليه وسلم كانت بضاعة عشرين لم يقاتل
فها إلا تسع بدر واحد واثنون في بني المصداق وانما وقت خير وقت مكة وفتح حسب
والطائف (وقال ومن اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة) لأنه فاته يستتاب بعد

وحده) أي دون القارن زيادة مما تقدم مستشرط (أن يعبر بالعمرة في أشهر الحج) لقوله تعالى فمن تنسح بالعمرة إلى الحج (وان يصح

من ماله) فلو اعتمر في أشهر الحج فممن ٦٣٠ عام آخر فليس يمتنع إلا لأنه انتقض الموالات بينهما ولا لهم إذا أجمعا

نعم فبان كان جاهلا فان تاب واقتل ولا يسقط حق الآدمي من مال أو عرض أو دم بالحج
(أجابه) اه وقال العمري في الحديث الصحيح من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم
ولده أمه وهو محض من يأمن بالمتعلقة بحقوق الله تعالى خاصة دين العباد ولا يسقط الحقوق
أنفسها إن كان عليه صلاة أو كفارة ونحوها من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه لأنها حقوق
لا ذنوب إنما الذنوب تأخيرها فأنفسنا خير يسقط بالحج لا هي نفسها فلو أخرها بعده فجدوا ثم
أخر فالحج المبرور يسقط إن المخالفة للحقوق كاله في المواهب

باب الإحصار والقوات

مصدرة بغيره فواتونا وهو (سبق لا يدرك والاحصار) مصدر أحصره أي حصره فهو
(المحصر) أي المتع (من طلع عليه فجر يوم الأحر ولم يقف بغيره فلو لم يذوقه الحج) في ذلك
العام لا تقضاه من الوقوف لقول جابر لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال أبو
الزبير قلت له أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال نعم رواه الأثرم وهو ما سبق من
قوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة فمن جعل من صلاة الفجر ليلة جمع تقدمت حقه فانه يدل على
قوات الحج بخروج ليلة جمع (وسقط عنه فوائع الوقوف كدبب بجزلته وقضى رضى جابر)
كقوات متبوعها كن يحجز عن السجود بالحج لم يلزمه بغيرها (وانقلب أحراره محصرة نصا
في طرف وبسي ويحلق أو يقصر) أقول عملا في أبواب الحاققة الحج اصنع ما يصنع العتق
فذلكت فان أدركت الحج قال بالحج واهدا ما استيسرون الهدى رواه الشافعي وروى البخاري
بإسناد عن عطاء بن ربيعة عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في فوات فاع القوت أولى
(وسواء كان قارنا أو مفردا) لأن عمدة القارن لا يلزمه أفعالها وانما يمنع من عمدة على عمدة إذا لزمه
المضي في كل منهما ومحل انقلاب أحراره عمدة (إن لم يحترق القاه في أحراره ليجمع من قابل) من
غير أحراره متعدد فان اختار ذلك فله استعادة الأحرار لأنه رضى بالمشقة على نفسه (ولا تمنع في هذه
العمرة التي انقلاب أحراره إليها) (عن عمدة الإسلام) نص الوجوبها كذا في (عليه القضاء ولو)
كان الحج القات (فلا) لما روى الدارقطني بإسناد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من فاتته عرفت فقد فاتته الحج وليقبل بعمره وعليه الحج من قابل وجمعه شامل
للفرض والنفل وكذا ما سبق عن عمر ولأن الحج يلزمه بالشرع وفيه فيصير كالنذور بخلاف
سائر النذر عات وأما قوله عليه الصلاة والسلام الحج مرة قال ربه الواجب بأصل الشرع وهذا
انما وجب باليجاه له بالشرع وفيه كالنذور وأما المحصر فانه غير منسوب إلى تقريض بخلاف
من فاتته الحج ومحلها أن يشترط أن يحل حيث حبست في أن اشترط فلا قضاء (وبلزمه) أيضا
(أن لم يكن اشترط أولا) أن يحل حيث حبست (هدى شاء أو سبغ بدنة) أو سبغ بقرة (من
حين القوات ساقه) أي الهدى (أولا) نص عليه (نؤخره إلى القضاء يذبحه فيه) لأنه حل من
أحراره قبل تمامه فله هدى كالمحصر (فان كان الذي فاتته الحج قارنا فاضى قارنا) أي لزمه في
العام الثاني مثل ما هل به أو لائن عليه لأن الفضل يجب على حسب الادعاء في صورته ومعناه
فيجب أن يكون هناك كذلك عقلت والقاهرة بالزمن قضاء النسكين لأن يكون قارنا كما يعلم
عما سبق في الأحرار قال في الشرح ويزمهم دمان لقترانه وقواته (فان عدم الهدى من الوجوب)
وهو وقت القوات (صام عشرة أيام ثلاثة في الحج أي حج القضاء وسبغها إذا جمع) أي أخرغ
من حجة القضاء كتحمل روى الأثرم بإسناده أن هبار بن الأسود حج من الشام فقدم يوم الأحر

ان من اعتمر في غير أشهر الحج
حج من ماله فليس يمتنع فهذا
أول لأنه أكثر ما عدا (وأن
لا سافر بينهما) أي العمرة
والحج (مسافة قصر فلفعل) أي
سافر بينهما المسافة (فامر)
بالحج (فلا دم) نصا لما روى عن
عمر إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام
فهو متمتع فان خرج ورجع
فليس يمتنع وعن ابن عمر نحوه
ولأنه إذا رجع إلى الميقات أو
مادونه لزمه الأحرار منه فإذا كان
بعد فقد أنشأ سفر بعد الحج
فلم يترفع بترك أحد السفرين فلا
يلزمه دم (وان يصل منها) أي
العمرة (قبل أحراره) أي
الحج (والا) يحل من العمرة قبل
أحراره بالحج بان أدخله عليها كما
فعل عليه الصلاة والسلام (صار
قارنا) فيلزمه دم القتران وليس
يتمتع وظاهره ولو بعد سبغ لئن
معه هدى (وان يحرم بها) أي
العمرة (من ميقات أو ساقه)
قصر فأكثر من مكة) فاحرم
بها من دونها فلا دم عليه لأنه في
حكم حاضر يرى المجدل الحرام لكن
أن جاوز الميقات بالأحرار في حال
يحبس فيها (لزمه) دم بمجاوزة
الميقات (وان ينوي التمتع في
استدائها) أي العمرة (أو في
أنتائها) نظائر الآية وحصول
التره ورواه الموفق (ولا يعتبر)
لوجوب دم عن قتران (وقوعهما)
أي الحج والعمرة (عن) شخص
(واحد فلو اعتمر من واحد وحج
من آخر وجب الدم بشرطه
ولا تعتبر هذه الشروط)
جبهه (في كونه) أي لا في الحج
والعمرة يسمى (متمتعا) فان التمتع نوع من النسكى كغيره ورواه المروزي لبس لاهل مكة

هتة أي لبس عليهم دم (و يلزم الدم) أي دم قنق أو قران (بما لو عجز يوم النحر) ٣٣١ لقوله تعالى فمن نكح بالعمرة إلى الحج فما

استيسر من الهدى أي أنه لو حمله
على أقصاه أولى من حمله على
أحواضه كقوله الحج عرفه يوم
النحر يوم الحج الأكبر (ولا يسلط
دم قنق وقران بفاسد نكحهما)
لأن ما وجب الأتيان به في الصبح
وجب في الغداة كالطواف
وغزرة (أو أي ولا يسلط دمه
بذاته) أي إلى الحج كالوليد (وإذا
قضى القارن قارنًا لم يدمان دم
لقراءة الأول ودم لقراءة الثاني
(وإذا قضى القارن مفسرا لم
يلزمه شيء) لقراءة الأول لأنه أتى
بنسك أفضل من نسكه (وبحرم)
قارن قضى مفردا (من الأجد)
من ميقاته الذين أحرم منها
قارن ومفردان تفاوتا (بما عرفت)
فرغ من حج (وإذا قضى
القارن منعا أحرمه) أي الحج
(من الأجد) من المقتان الذين
أحرم من أحدهما قارن أو من الآخر
بالدمرة (إذا فرغ منها) أي بالدمرة
لأنه إن كان لا بعد الأول فافتاء
يحكيه لأن الممرات قصاص
وإن كان الثاني فقد وجب عليه
الأحرام بحلولة نفسه لوجوب
القضاء على الفور (ومن لم يفر
وقارن فسخ بينهما جميع) نصا لأنه
عليه الصلاة والسلام أمر أصحابه
الذين أفسدوا الحج وقصروا أن
يحلوا كلهم ويجمعوا ما عجزوا
من كان معه هدى فتنق عليه
وقال سئل بن شيب لأجد كل
شيء منك حسن جليل إلا الخلع
واحدة قال ما هي قال تقول بفسخ
الحج قل كنت أرى أنك عقلت
عندي ثمانية عشر حديثا صحاحا
جيدا كلها في فسخ الحج أنركها

فقال له عمر ما بسلك قال سمعت ابن عمر يوم عرفة قال فأنطلق إلى البت فطفت به مسجدا وان
كان معك هدية فأضرها ثم إذا كان قائل فاحج فإن وجدت مسجدا فادعك لم تحبصم ثلاثة أيام
في الحج وسبعة إذا رجعته إن شاء الله والله أعلم (ثم حل والد بعد ما سئل ولو
أذن له سبعة لأنه لا مال له) لأنه لا مال له ولعل غير المكاتب (ويجب عليه الصوم لأنه كور بدل
الهدى وعلى قياس هذا كل دم في الأحرام) فحل محظور وأخبره (لا يحرمه هذه الأصنام)
لما تقدم (وإذا صام) الهدى فانه يصوم عن كل مد من قيمته الشاة أو ما يجت بصوم المحرم ثم حل
ذكر ما لفرق في الصبح الذي عليه جماعة من الأصحاب أنه يصوم عشرة أيام ثلاثة في حجة القضاء
وسبعة إذا رجع كما تقدم في قوله (ويجب عليه الصوم لأنه كور بدل الهدى وقوله هنا وفيما تقدم
ثم حل يقتضي أنه لا يهل حق يصوم وليس بظاهر لأنه ليس كالحصير بل يحصل التحلل بنفس
انضمام نسكه على ما تقدم في صفة الحج إذا لم يفرقوا بين القضاء وغيره ولم يذكر ثم حل في المنتهى
وقبره فمن فاته الحج في المحصر (وإن أخطأ الناس فوقفوا في غير يوم عرفة) بأن يقولوا الثامن
أو العاشر (ظناه منه يومه من سنة أجزأهم) نصا لما روي الدارقطني بإسناده عن عبد العزيز
ابن جابر بن أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه
وقد روي أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فطركم يوم تظفرون وأخصاكم يوم
تقصون زواجا لدارقطني وغيره قال الشيخ في الدين وهل هو يوم عرفة باطنه خلاف في
هذه أجدني على أن الحلال اسم لما يطلق في السماء ولما رآه الناس ويعلمونه وفيه خلاف
مشهور فيذهب أحد وغيره قال والثاني هو الصواب لا يذهب الوقوف مرتين وهو بدعتهم
بقوله الله لطف لهم في الأخطأ قالوا راء طائفة قليلة لم ينفردوا بالوقوف بل الوقوف مع الجمهور
وقال في الفروع ويتوجه وقوف مرتين أن وقف بعضهم لاسمهم راء وصرح جماعة أن
أخطأ والخطأ في العدد أو في الرتبة أو في الاجتماع مع التيم أجزأ وهو ظاهر كلام الأمام
وغيره (وإن أخطأ بعضهم فاته الحج) هذه عبارة طائفة الأصحاب في الانتصار وإن أخطأ أحد
بغير وفي الكافي والمجرد أن أخطأ منكم قال ابن تيمية يقل أن النفر ما بين اثنين إلى
العشرة ولذلك قال في المنتهى وإن وقف الناس أو الأسيار الثمان أو العاشر خطأ أجزأهم (ومن
أحرم المحصر عدو في حج أو عمره من الوصول إلى البت) أي الحرم (بالد) متعلق بضميره (أو
الطريق قبل الوقوف أو بعده أو منع) من دخول الحرم (عليه أو جن أو أغنى عليه ولم يكن له
طريق آمن إلى الحج) ولو بعدت (وفات) أي خشي فوات (الحج ذبح هدايا أو سبع بدنة)
أو سبع بقرة لقوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا نهى صلى الله عليه وسلم أمر
أصحابه حين أحصره وأفي المحديفان بغيره وأجلا قال الشافعي لا خلاف بين أهل التفسير
أن هذه الآية ترتب في حصر المحديف ولا نهى لغيره قبل تمام نسكه فوجب الهدى في
صورة ما لا يحصر بعد الوقوف كالوحصر عليه فتنسك ثم اعتقدت ولو بعدت وأولت فأت
بمقتبة الفوات بل وفق كلام الأصحاب أدفع فاته الحج ليس شرط التحلل المحصر كما يدل عليه الآية
والخير وكلام الأصحاب ويكون محل ذبح الهدى (في موضع حصره مثلا كان أحرمنا) لا يصح صلى
الله عليه وسلم وأصحابه بالهدية وهي من الحبل وتقدم (بنوى) المحصر (به) أي ذبح الهدى
(التحلل وجوبا) لحديث أنما الأعمال بالنيات (أو طلق أو قصر) وجوب ما تقدمه في الرعايه
واختاره القاضي في التلخيص وغيره وقد قدم في المحرر ورش ابن رز بن عدم الوجوب وهو
ظاهر لفرقوا بالمنتهى أدم ذكر في الآية ولا يباح ليس بنسك خارج الحرم لأنه من توابع
الوقوف كالري (ثم حل) من أحرامه (فإن أمكن المحصر الوصول) إلى الحرم (من طريق

لقوات وليس التخييل بطلا لا لأحرام من أصله بل نقله بالحج إلى العمرة (ويشوبان) أي المفرد والقارن (يا حرامهم أياك) الذي هو المراد

أقرب (عمره مفردة) فمن كان منها ٢٣٢ قد طاف وسعى فصر وحل من أحرامه وإن لم يكن طاف وسعى فإنه يطوف ويسعى

وبصر وحل (فأحلالاً) من
العمره (أحرابه) أي الحج
لصبراً متمتعاً وبقيان أفعال
الحج (مالم يسوقاً هداً) فإن ساقه
لم يصح الفسخ فيه فنقل أبو
طالب الهدى عنه من
التفصيل من جميع الأشياء
وفي الشهر وشهره (أو يقفها
بعرفة) فإن وقفاها لم يكن لها
قصه لعدم ورود ما يدل على
إباحته ولا يستغاده فضيلة
التمتع (وإن ساقه) أي الهدى
(متمتع لم يكن له أن يحل) من
عمره (فصر جمع إذ طاف وسعى
لعمره قبل تحصيل بحلق)
لحديث ابن عمر فتح الناس مع
النبي صلى الله عليه وسلم بالعمره
إلى الحج فقتل من كان معه هدى
فانه لا يحل من شيء حرم عليه حتى
يقضى به (فإذا ذبح يوم النحر
حل منها) أي الحج والعمره
(وما) فضلاً عن التمتع أسدق في
الجمع بين الحج والعمره كالقرآن
ولا يصير قارئاً لا يضطراره لإدخال
الحج على عمره هذامعى كلامه
في شرحه هنا وقد دلت الإشارة
إليه (والمتمتع أنه أحضرت أو
نقصت قبل طواف العمره
نقصت فوات الحج أو خشي
غيرها فوات الحج أحرمته)
وجوباً كغيرها من خشى فوته
لوجوبه على الفور وهذا طريقه
(ومارت قارئة) حديث مسلم
أن عائشة كانت متمتعاً لحاضت
فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
أهـلى بالحج (ولم تقض طواف
القدوم) لغوات محله كعبه
محصداً (ويجب على قارئة وقوف)

خري) غير التي أحصر فيها (لم يبع له التحلل) لتقديره على الوصول إلى الحرم فليس يحصر
(ولم يسلوكمها) ليم نكته لأن ما لا يمت الواجب إلا به وهو واجب (بهدت) الطريق (أقرب
خشى القوات) أي قوات الحج (أول يخش فأن لم يجد) المحصر (هدا صام عشرة أيام بالنية)
أي نية التحلل (كبده) أي انصرم وهو خروج الهدى فانه يذبحه بنية التحلل كما تقدم (ثم حل ولا
اطعام فيه) أي الأحصاء لعدم ورود وقال الأجرى إن عدم الهدى مكان أحصاءه قيمة طعاما
وصام عن كل مد يوم واحد وأوجب أن لا يحل حتى يصوم إن قدر فإن صعب عليه حل ثم صام (بل
يجب جمع الهدى) على المحصر (حلقت أو تقصير) وتقدم ما فيه (ولا فرق) فيما تقدم (بين المحصر
العامة في كل الحاج وبين) المحصر (نقص في شخص واحد هل أن يحبس بغير حق أو يأخذه
المصوص) لعدم النص وجود المعنى في الكل (ومن حبس بحق أو دون حل) وهو (قادر
على أدائه فليس له التحلل) لأنه ليس بمقدور فإن كان عاجزاً عن أدائه لحبس بغير حق فله التحلل
لماسر (وإذا كان العدو لدى حصر الحاج مسلمين حازقاً لهم) للحاجة إليه (وإن أمكن
الانصر شعب غير قتال فهو أولى) أصون دماء المسلمين (وإن كانوا متكرين لم يجب قتالهم إلا إذا
بدؤوا بالقتال أو وقع التعدي) من له الاستفارة يفسد أذن لمساكنة في الجهاد (فإن غلب على
ظن المسلمين الظفر) بالمشركين (استحب قتالهم) حيث لم يجب لإعلاء كلمة الدين (ولهم) أي
الحاج (ليس ما يجب فيه القعدة أن احتاجوا إليه) في القتال (وربما دون) لسه كما تقدم في حلق
الرأس ونقطة (والأ) أي وإن لم يتوكل في ظن المسلمين الظفر (فتركه) أي القتال (أولى)
لثلايقه وبالمخبر (فإن أذن العدو ولم) أي للحجاج (في البصير فظن بقولهم فلهم الانصراف)
والتحلل كما تقدم (وإن وثقوا بهم لم يمتهم المضى على الأحرار) لتعام التسلل إذا غلبهم أذن
(وإن طلب العدو خفارة على تحليه الطريق) للحجاج (وكان) العدو (من لا يوثق بأمانه)
له ادته الغدر (لم يلزمه) أي المال المطلوب خفارة لأنه أضافه من غير وصول المقصود (وإن
وثق) بأمانه (والغماره كثيرة فكذلك) لا يجب بذلها للضرر (بل يكفها) أي الخفارة (إن
كان العدو كافراً) لما فيه من المنزل والخوان ونقوه الكفار (وإن كانت) الخفارة (يسيرة
مقياس المذهب وجوب بذل) أي مال الخفارة كاله الموقف والشارح ويصح في تصحيح الفروع
لأنه ضرر كبير كالأرض وقال جماعة من الأصحاب لا يجب بذل خفارة بحال كما في ابتداء الحج
لا يلزمه إذ لم يحد طر بقا أمان من غير خفارة وفي المنتهى يناهض تحلل الحاجة قتال أو بذل مال
لا يسير لم (ولو نوى) المحصر (التحلل قبل ذبح هدى) أن وجدته (أو) قبل (صوم) أن عدم
الهدى (ورفض أحرامه لم يحل ولم يدم التحلل ولكل محظور دمه بعده) أي بعد التحلل هكذا
في المنتقى كالحق الانصاف وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب وقدمه في الفروع وقيل
لا يلزمه ولم يذكروه في المتن والشرح اهـ وسبق في كلام المتن بعلمنا صحة في
الانصاف أيضاً في باب الأحرار أنه لا شيء عليه لرفض أحرامه لأنه مجردة فانه رجل هامة لثلاث
فصل التحلل هنا على ليس المحيطاً فلا أوصلته واحدة: ناقض التصحيح فيها (ولا قضاء على
محصر إن كان) به (تفلاً) لظواهر الآية وذكر في الانصاف أنه المذهب وقدمه في المنتهى
والمنتهى بما إذا تحلل قبل فوات الحج ومفهومه أنه لو تحلل بعد فوات الحج يلزمه القضاء
وهو أحادي روايتين أطلقهما في التشرح وغيره ورواه ظاهر كلامه أولاً في الباب وإن زال المحصر
بعد تحله وأمكنه فعل الحج الواجب في ذلك العام لزمه فعله (ومن حصر عن واجب) كرمي
الجار (لم يحل وعليه) أي لتركه ذلك الواجب (دم) كالتركه اختياراً (وهو صحيح) تمام
أركانه (وإن صد) المحصر (عن عرفه دون البيت) أي الحرم (تحلل) أفعال (عمره ولا شيء عليه)

المتنج كما تقدم فان كان أحرم بالعمرة وطاف وسعى لم يتم أدخل الحج عليه السيرة ٦٢٢ الهدى عليه دم التمتع وليس بشان كما

سبق (وتسقط العمرة) عن القارن فتتدرج أفعالها في الحج لحديث ابن عمر مرفوعاً من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد دعته ما حفر محل منهما جميعاً استاده حيد واما النسائي وأبو حمزة وقال حسن غريب ﴿فصل من أحرم مطلقاً﴾ فلم يمين نسكاً (مع) أحرامه لتأنيده وكونه لا يخرج منه بظهوراته (وصرفه) أي الأحرام (لما شاء) من الأنسك كإف الإبتداء بالنسك دون اللفظ (وما حل) من أحرم مطلقاً (فصل) صرفه لأحدها (فهو لقو) لاعتقده لعدم التعيين (أو) أن أحرم (بمثل ما أحرم فلا نحل وعلم) ما أحرم فلا نحل قبل أحرامه أو بعده (أعتقد) أحرامه (بمثل) حديث جابر أن هذا قد من حين فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بما أهلت فقال بها أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فاهد وأهكت حراماً وعن أبي حمزة وشعرو متفق عليهما (فإن تبين) أحلامه فلا نحل كان أحرم وأطلق (فلثاني) الذي أحرم بثلثه (صرفه) أي الأحرام (ال) ما شاء من الأنسك ولا تبين صرفه إلى ما يصرفه إلى الأول ولا مطلقاً ويصل الثاني بقول الأول لا بما وقع في نفسه (وإن جسد) من أحرم بما أحرم به فلا نحل أو تبينه (أحرامه) أي فلا نحل (له) أي الثاني (جمله عمن) أنه قد فسخ الأفراد والقرائن إليها (ولو شك) الذي أحرم بما أحرم فلا نحل أو تبينه (هل أحرم الأول كالحل لمصر)

لأن قلب الحج إلى العمرة مباح بلا حصر فعبه أولى فان كان قد طاف وسعى للتقدم ثم أحصر أو مرض أو فاته الحج نحل بطواف وسعى آخرين لأن الأولين لم يقصد بهما طواف العمرة ولا سعيها وليس عليه أن يجدد إحراماً في الأصح كاله في شرح المنهجي ومن حصره من طواف الأفاضة وتقدرى وسعته لم يفتل حتى بطوف (ومن أحصر بعرض أو ذهاب نفقة) أو ضل الطريق (لم يكن له التقلد وهو على إحرامه حتى يقدر على البيت) لأنه لا يستفيد بالاحلال الانتقار من حال إلى حال خبير منها ولا التقلص من الأذى الذي به بخلاف حصر العدو وإن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على ضيعة بنت الزبير فقالت في أر يدالحج وأنا شاكية فقال حجني واشترط لي أن يحجني حيث حبستني فلو كان الممرض يبيع التقلد ما ألححت على الشرط وحديث من كسر أو عرج فقد نحل متروك الظاهر فان جرد الكسر والرج لا يصير به حالاً فان حلوه على أنه يبيع له التقلد حملناه على ما إذا اشترط الحل على أن في الحديث كلاماً لا ينحصر برؤيه مذهبه بخلافه (وإن فاته الحج) بطول عجز يوم التعرقل ونفقه (نحل بعمرة) نفعه الجساعة (كغير المرض) أي كالوفاته بالحج لغير مرض (ولا يضر) من أحصر بمرض أو ذهاب نفقة (هذه لغة بالأحرم قبضه) أي الهدى (ليذبح) أي الحرم بخلاف من حصره العدو ونقص أحد على التفريق بينهما ومثل الممرض من ضل الطريق ذكره في المستوعب ونسبه في المنتهى رملها أفعالاً حتى تصد رملها أو رجعت ولم تنطق لجلها أو جوب طواف إلى باره أو لغيرها عنه أو ذهاب النفقة كاله في شرح المنتهى (والحكم في القضاء إذا أدى كاتقدم) تفصيله (و يفتي عنه) مكلف حيث وجب عليه القضاء بان كان ذراً أو فاته الحج (في رقه كمر) لأنه أهل للأداء الواجب (وصغير) في فوات واحصار (كالتع ولا يصح) قضاءه حيث وجب (الأبد الخلوغ) كالوفاته نسكاً بالوطء (ولو أحصر في حج فأسد فله التقلد) منه بذي الهدى أن وجد وألزم أن يحرمه كالصحيح (فإن حل) من الحج القلند (ثم زاد المحصر في الوقت) لقضاء (فله أن يقضي في ذلك العام) ذكره في الانصاف وغيره وأصل المراد يجب لو جوب القضاء على الفور كما تقدم وأما قاله في مقابلة المتنج وليس بصحود القضاء في العام الذي أسد فيه الحج في غير هذا المسئلة قاله اللوق والشارح وجاعه ولا يصح من أحرم بالحج ووقف برفة ثم طاف وسعى ورجى جرة العفة فوخلق في نصف الليل الثاني أن يهرم بمحبة أخرى وقف برفة قبل العهر لأن روى أيام التقرب في عمل واجب بالأحرام السابق فلا يجوز مع فاته أن يهرم غيره هذه معنى كلام القاضي وسلم الاجماع على أنه لا يجوز هتكت في عام (ومن شرط في ابتداء أحرامه أن يحل في مرض أو ضاعت نفقته أو نفذت وغيره) كمن ضل الطريق (أو قال أن يحل في حابس فعلى حيث حبستني فله التقلد بجميع ذلك) لحديث ضيعة بنت الزبير السابق وقوله عليه الصلاة والسلام فان قلت على ذلك ما شرطت ولأن الشرط تأثيراً في العبادات دليل أن شئاً انقهر بمعنى صحت ثمرها وقهوه (وليس عليه هدى ولا صوم ولا قضاء ولا غيره) الظاهر حديث ضيعة ولأنه إذا شرط شرطاً كان أحرامه الذي فعله إلى حين وجود الشرط قصار بمنزلة من أكل فله الحج (وله التقاد على أحرامه) حتى يزول هذره و يتم نسكه (فإن قال إن مرضت وشعوه فانا أحلاد في وجد الشرط حل بوجوده) لأنه شرط صحيح فكان على ما شرط

باب الهدى والأضاحي والقيمة وما يتعلق بها

أومفرداواضعهما فتعجز لما تقدم (وبلزم مقدم ثمة) شروط ثلاثة (ويجزئه ٦٢٥ ثمة عنها) أي الحج والعمرة لاحتسما

بكل حال (و) أن نسي ما أحرم به
(أو) نذره (بصدقه) أي الطواف
(ولا) هدى معه أي التامس (بشئ)
صرفه (إليها) أي العمرة لا منتاع
ادخل الحج عليها أفن لمن
لا هدى معه (فإن لم) يهد
سعيه (مع بقائه وقت الوقوف)
بصرفه (بصرفه) و (بجته) أي
الحج (وعليه) لئلا يدم بين
أنه كان حاضرا مفردا وكان بالحققة
فقبل عمله قلت لكن إن نسى
فنته ليع إلى العمرة قبل حلقه
فلا دم عليه (والا) يبين أنه كان
حاضرا (ف) دله (دمه) بشرطه
(و) مع مخالفته) ما سبق بأن صرفه
مع نسيانه بدطواف ولا هدى
معه (إلى حج أو إلى القران) يعقل
فقبل حج (كأنما) (ولم) يجزئه
فعله ذلك من (واضعهما) أي
الحج والعمرة لاحتمال أن تكون
المنسي عمرة فلا يصح ادخال الحج
عليها بدطوافها (و) كون المنسي
حاضرا فلا يصح ادخالها عليه (ولا
دم عليه ولا قضاء) للشك في
سببها (ومن كان معه هدى)
وطاف ثم نسي ما أحرم به (صرفه
إلى الحج) وجوبا (وأجزأه) به
عن حجة الاسلام لاحتسما بكل حال
ولا يجوز له التحلل قبل غام نسكه
كما تقدم (وان أحره عن اثنين)
استنابه في حج أو عمرة وقع عن
نفسه (أو) أحره عن (أحدهما)
لا يصح وقوع أحرمه ونسكه (من
نفسه) دونهما لعدم إمكان وقوعه
عنه حلا ولا مرجح لأحدهما وكذا
لو أحره عن نفسه وغيره بالأولى
(ومن أحره لطاعتين) بأن قال لبك
لعمرك ما قابل (حج من عامه
واعمر من قابل) قاله عطاء حكاه عنه أحمد ولم يخالفه (ومن أنشد عن اثنين جنتين ليصحبهما في عام واحد أدب) على فعله ذلك لعله

ما دام حلالا فإذا نامت الصوفة على ظهره علم أنه قد أحذق (و) لا يجزئ (ال) التي بمساواة) أي
الضأن (بشيء) إلا ما كل له خمس سنين) قال الأصمعي وأبو زيد الكلاعي وأبو زيد نصاري
إذا مضت السنة الخاصة على البعير ودخل في السادسة وأتى بتيثقه وحيدته حتى ورى أنه اغشا
مضى ثيابه إلى أن تبي (و) تبي (بقر) ماله (ضئان) كاملتان (و) نسي (مهر) ماله (سنة) كاملة
لحديث لا تحموا الأسمنة فإن مصر عليكم فاحموا الجذع من الضأن لأنه قبل ذلك لا يمنع
(ويجزئ أهل مناهج ذكر) لأنه أولى والحصر فيها تقدم أيضا فالحق لا يجزئ أدون مما تقدم
(وجذع ضأن أفضل من تبي مهر) قال أحمد لا تجزي الأضحية إلا بالضأن ولا بذئع الضأن
أطيب لحما من تبي المهر (وكل منهما) أي من جذع الضأن وتبي المهر (أفضل من سبع بدنة
(أو) سبع (بقرة) ما تقدم لأن المقصود إراقه الدم (وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة وزيادة
عند في حسن أفضل من الماة لا مع دمعه) أي عدم التعدد (فقدن) حيتين (بشعة
أضل من بدنة بعشرة) ما قدمه من كراهة إراقه الدم (وربح الشئ) يسدنه (أقبح عشرة على
البدنتين بشعة لأن النفس) وانحصر راجع على النجاسة لأن له أوفر وأطيب (وربح الموق
الكباش) في الأضحية (على سائر النعم) لأنه أضحية النبي صلى الله عليه وسلم وتجزي الشا
عن واحد) ونسب الإمام (وعن أهل يثمه) ما لمثل امرأته وأولاده وما عليه (كأنه) قال صالح
قلت لا يبي بعض بالشاة عن أهل البيت قال نعم لا بأس قد ذبح النبي صلى الله عليه وسلم كبش
فقال بسم الله ذبح عن محمد وأهل بيته وقرب الآخر وقال بسم الله اللهم منك ولك عن وحيد
من أمته يدل أنهما روى أبو أيوب قال كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كبش
بعضي بالشاة عنه وعن أهل بيته فأكلون ويطعمون قال في الشرح حديث صحيح (و) تجزي
كل من (البدنة والبقرة عن سبعة) روى ذلك عن علي بن إمام مسعود وابن عباس وعائشة لحديث
حابر قال شجر بن خالد يذبح مع النبي صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وفي نسخة
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشتري في الأبل والبقرة كل سبعة مائة بدنة وهاهنا مسلم
(وأقل) أي تجزي البدنة والبقرة عن أقل من سبعة بطريق الأولى (قال الزركشي الاعتبار)
أي في إخراج البدنة أو البقرة عن سبعة فاقول (أن يشترك الجميع) أي في البدنة أو البقرة (دفعة)
فلما اشترك ثلاثة في بدنة (بقرة) فأنه بوقا أو ما جاز بدنة أضحية شاركتها في مفهوم
فشاركونهم (تجز) لبدنة أو البقرة (الأع) الثلاثة قاله الشرازي انتهى والمراد إذا أوجبوا
أي الثلاثة (على أنفسهم نص عليه) لأنهم إذا لم يوجبوا فلا تمنع الاشتراك قبل الذبح لعدم
التعيين (والجواب ليس فهم) أي في الهدى والأضحية (كالبقر) في الأجزاء والنسب وأجزاء
الواحدة عن سبعة لأنها تقع منها (وسواء أورد بعضهم) أي جميع الشراك في البدنة أو البقرة
(القرية أو) أورد بعضهم (القرية) زاد (الباقر النعم) لأن الجزاء المجزئ ذبح أو أورد
الشراك غير القرية كما لو اشتركت جهات القرية بثمان أورد بعضهم منه والأشتركتان والأخر
ترك واجب وهكذا ولأن الأضحية من القران في أبي النبي صلى الله عليه وسلم
بالاشتراك مع من سعة الهدى والأضحية لكل واحد دليل على تجوز الأضحية فيها يمكن
من ذلك (و) يجزئ الاشتراك في البدن والبقرة (ولو كان بعضهم) أي الشراك (فما في قياس
قوله) أي الإمام (قاله القاضي) وخرج عنه في المنتهى (و) يعتبر بها) أي البدنة أو البقرة
(عنهم) أي السبعة قائل نص عليه (و) يجوز أن يقتسموا العمل بالأضحية (في المذابح ونحوها
الاستسما) بل أن يترشق (ولو بدعوا) أي البدنة أو البقرة (على أنهم سبعة فبأنواعها
ذبحوا شاة وأجزأتهم) لثمة مع البدنة والبقرة فأن ثلثه فبأنواعها (و) هكذا (لو اشترك

واعمر من قابل) قاله عطاء حكاه عنه أحمد ولم يخالفه (ومن أنشد عن اثنين جنتين ليصحبهما في عام واحد أدب) على فعله ذلك لعله

محرمانها (ومن استنابه اثنان بمافى ٣٣٦ نزلناهم من احد هابيتهم ولم يشه مع) احرامه عنه لعدم المناع (ولم يصح

اثنان في شاتين على الشيوخ اجزا) ذلك عنهما كالوديع كل منهما شاة (ولو اشترى سبع بقره) او بدنة (ذبحت للحم فهو لم يشترى ولو لبست) الحصة التي اشتراها (أخصية) لعدم ذبحها عنهم وكذلك اشترى انسان شاة ذبحت للحم او امامنا ذبح هديا او أخصية فليصاح به كما ياتي ولو تطوعا

لتيممه بالذبح

وقسول ولا يجزئ فيها) اى في الهدى والأخصية (الموراء) السنة العوروي (التي انخفضت عنها فان كان عليا) اى الدين (يباض وهي قائمة لم تذهب احزاب) لغهوم ما ياتي ولان ذلك لا يمتنع من لهما (ولا يجزئ) فيها (عجاء وان لم يكن عجاء بيننا) كفاية العيين مع ذهاب ايمارهما لان المعنى يمنع مشاهير رفيقتهما بمنع مشاركتها في الحلف ولان في النهى عن الموراء تنبيه على النهى عن العمارة (ولا يحلف لاتق) يضم التاء وكسر اللام من انقت الابل اذا تمت وصار فيها قتي وهو مخ العظم ونحس العين من العين كاله في الماطع (وهي) اى الجفاه (الخزيلة التي لا يحقها ولا) تجزئ (عرجاء بين ضلعها) بفتح اللام وسكونها اى غزاه صوابها بظاهر المشالة يعلم من الصالح وغيره (وهي التي لا تقدر على المشي مع حنسيها) الصبيح (الى الرمي ولا) تجزئ (كسيرة ولا رمي منه بين رميها وهو المفسد للحمه بالجرم او غيره) الحديث البراء من عازب قال قال قتيبا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اربع لا تجوز في الاضحية العوراء البين هو رواه والمربعة ابن رميها والعرجاء البين طلعها والحقاء التي لا تنقي رواه ابو داود والنسائي (ولا) تجزئ (عصابة) بالعين المهله والضاد للحقاء (وهي التي ذهب أكثر أذنائها او قرنها) الحديث على قال يئسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يعضى باعضب الاذن والقرن قال قتادة فذكرت لذلك لسيديان السب فقال اعضاء النصف او أكثر من ذلك رواه الحسن وسبحه الترمذى وقال احمد الصبيح ما ذهب أكثر أذنائها او قرنها نقله حنبل لان لا أكثر الكل (وتكره معية

اذن يخرق أو شق أو قطع) النصف أو (أقل من النصف وكذا) بمعية (قرن) بواحد من هذه الحديث على قال ابن عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تشترى اسمين والاذن وان لا تنجي بغالبة ولا مداهن ولا خرقا ولا شرا قال زهير قلت لابي اسحق ما المقابلة قال يقطع طرف الاذن قلت فما المقابلة قال يقطع من مؤخر الاذن قلت فما الخرقا قال تشق الاذن قلت فما الشرا قال تشق أذنها للسمقر رواه ابو داود وقال القاضي ان شرا قال تشق أذنوا الشرا قال الذي تشق اذنوا تبتى كالشاتين وهذا من تنزيهه ويحصل الاجزاء لان اشتراط السلامة من ذلك بشق اذ لا يكاد يوصل جسد من هذا كله (ولا تجزئ الجدا وهي جافة الضرع) اى الجدايا التي شاب ونشف ضرعها لان هذا يبلغ في الاخلا بما يقصود من ذهاب بحة العين (ولا) تجزئ (هقما وهي التي ذهبت ثنابها من أصلها) قال في التلخيص وهو قياس المذهب (ولا عصماء وهي التي انكسرت لاف قرنها) قاله في المستوعب والتلخيص (و) يجزئ ما ذهب دون نصف الثناب (وكذا ما ذهب نصفها كما في المنهى وقياس ما تقدم في الاذن وتكره بل هنا أولى (و) تجزئ (البساق وهي التي خلقت بالقرن والعصماء هي الصغيرة الاذن وما خلقت بلاذن والبراء التي لا ذنب لها خلفة أو مقطوعة) لان ذلك لا يحصل بالمقصود (و) تجزئ (التي بعينها يماض لا يمنع النظر) ادم فوات المقصود من البصر (و) يجزئ (الخصية التي قطعت حنسيها أو لبنا أو رشتا) لان النبي صلى الله عليه وسلم ضعى بكشرين من جوفه من الواجدين الخصيتين ولان الخصماء اذ ذهاب ضرعه غير مستطاب بطيب اللحم بذها به ومن قال الشعي ما زاد في لحمه وشحمه أكثر مما ذهب منه (ما نقطع ذكره مع ذلك) اى مع قطع الخصيتين أو لمه أو أرضهما (وهو انصاعى المجهوب) نص عليه لم يجز وحرمه في التلخيص وقدمه في الرعاية الكبرى (وتجزئ

احرامه لا آخر بعده) نصافى ذلك الامام صحيح ولو بعد طوافه للزيارة بعد نصف ليلة التضرع لبقاء قوايع الاحرام لاول من رمى وغيره فكان تيمافى ولا يدخل احرام على احرام (وان نسبه) اى الممن بالاحرام من مستنبيه (وتعذر) عليه فان لمط) تائب كان أمكنه كتابه اسمه او ما يجز به فلم يفعل (اعاد الحج عنهما) لتفريطه ولا يكون الحج لاحد هابيتهم لعدم اوليته (وان قسرت موصى اليه) فلم يسمه لانتاب (غرم) موصى اليه (ذلك) اى نفقة اعدا الحج عنهما (والا) قسرت نائب ولا موصى اليه فالغرم لذلك (من تركه كمرصيه) بالحج عنهما لان الحج عنهما فاقته عليهم ولا موجب لخصمان عنهما

فصل وبن) ابن احمرون نسكا او اطلق (من هتبا احرامه تلبية) لقول جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك الحديث متفق عليه (حتى عن آخرس وربض) زاد بعضهم ومجنون ومعنى عليه زاد بعضهم وثام وان تكون (كتلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى لقد كان لكم ورسوله الله أسوة حسنة وهي (لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك) العزم نصافى العزم ويحوز الفتح بفتح اللام (والنعمت) والملك لا شريك لك العزم ورواه ابن عمر فروقا متفق عليه

زيد يسلك لسلك لم يسلك
وتحجب زيد يسلك او غاها لسلك
والعمل (وسن ذكر نسكه فيما)
اي التلبية (وسن يد اقرن بذكر
العمرة) لحديث انس سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول يسلك عمرة وحما متفق
عليه (وسن اسكنار تلبية)
لحديث ما من مسلم مضى له
وبلي حتى تقبى الشمس الا بليت
بذويه فسادا وكا ولدت له رواه
ابن ماجة (وتنا كد التلبية اذا
على نشر) بالقرينك اي عاليا
او مضطرا (وادا اوصى مكتوبة او
قل ليل او اقول ان ار او التفت
لرافق او وضع يداي او اقي عظمورا
نفسا او ركبا دابة او ازل هنها
او رجا الميت) اي اللسكنة
لحديث جبركان النبي صلى الله
عليه وسلم يلي في هذه اذ انق
را كبا او عي اسمة او مضطرا
وفي اثارنا صلواتنا مكتوبة وفي
بحر اميل واما ابراهيم انضى كانوا
مضجون لتلبية ذرا صلوات
المنكسوبة واذا مضطرا وادبا واذا
هني نشرا واذا راقي را كبا واذا
استوت به راحلته (وسن جهر
ذكر ما) اقول انس سمعتهم
مضجون بهما صلواتا واذا انا
ونشرنا انساب بن خلاد انا
جبر يسلك قرني ان امر احبابي
ان يرفعوا صلواتهم الا لالهلال
والتلبية سائده حسنة رواه
الشيخ وصححه الترمذي (في غير
مساجد اخل وامصاره) بخلاف
البراري وعرفات والحرم ومكة
قال محمد اذا اصر في مصربه
لا يبغي ان يلبى حتى يبرز لقوله

المامل من الابل والبق والتمنح للخالص
فصل في السنة غير الابل قائم مع قوله بها اليسرى فخطمها بالخر بقى الزهدة التي بين
أصل النقي والصدر (لما روى ياربن جبر قال رأيت ابن عمر على رجل اناخذ
ليخبرها فقالا بها قائم متبذرة منه محمد صلى الله عليه وسلم متفق عليه وروى ابو داود بسنده
عن عبد الرحمن بن سابط ان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يرفعون السجدة معقولة
اليسرى قائم على ما بين من قوائمها وفي قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها دليل على أنه. فخر قائم
وقيل في نفسه وقوله تعالى فاذا ذكر واسم الله عليها صواف أي قياما لكن ان خشي على أن
تفر انخما (و) السنة (مع بشر وغنم) لقوله تعالى ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ولحديث انس
أن النبي صلى الله عليه وسلم مضى بكشين ذبحها مابده (ويجوز عكسه) أي ذبح اذليل وغير
البحر والتمنح لانه لم يخاف زحل الزكاة لمعروفه عليه الصلاة والسلام: انتم الله ذو كرام
الله عليه فكل (و) باقي ذلك (وقوله بعد توجهها) أي الدبضة (الحا) لتلبية هل جنبها لانس
ان كانت من الشر والتمنح (حين يحرل يده بالذبح بسم الله والله اكبر اللهم هذا منك ولك) لما
روى ابن جبر ان النبي صلى الله عليه وسلم ذبح يوم العيد كشين ثم كالسين وجههما واجبت
وجهي الذي فطر السموات والارض حنفاوا. انهم من المشركين ان صلا في نسكي ومحبي
وما في شرب العالمين لشر بله و بذلك أمرت وانا أول المسلمين بسم الله وثمة كبر اللهم هذا
منك ولك رواه ابو داود وانا اقتصر على التسمية فقد ترك اذ مضى وكذا ولعنه فخر لانه
بالنحر (وان قال قبل ذلك) أي بسم الله والله اكبر اخ (و) قال (قبل فخر يده) بالذبح بأن
قال عند توجهه الدبضة الى القسبة (وجهته وجهي الذي فطر السموات والارض حنفاوا) وانا
من المشركين ان صلا في نسكي ومحبي وما في شرب العالمين. شر بله و بذلك أمرت وانا
أول المسلمين. نحن لما تقدم في حديث بن عمر لكان سقاط أول التلبية لمعنى أو فده مابده
منك ولك اللهم فقبل حتى كانت يمين من ابراهيم خليلك (نحن) بتلبية حال وفي حديث بن
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم تقبل من محمد و آل محمد. رمة محمد وكر من عمرو بن
سبر بن الاكل من الذبضة اذ اوجبت لغير القسبة (والا فخلل قوس صاحبها) أي الدبضة هذا
كانت أو أحمية (ذبحها ستحة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم مضى بكشين اثرتين ملهين
ذبحها مابده الشر بفوقه وكبر ووضع رجله لشر بده على صفا حيا وغيره فان انت
بيده وغيره من البدن التي اهداها في اوداع ثلاث وستين ذبضة. ثم ولان فخر الذبضة قرية وتولى
القرية بنفسه أولى من الاذنية فيها (وان وكل من يصح ذبحه ولو ذميا) سبأ أوه كتابا
(حازر ومسل افضل) من ذبح لاه عليه الصلاة والسلام استأذنا عابدا غير مدني من يده
(ويكره ان يوكل في ذبح الشخصية) ذميا كتابا القربل على ابن عباس وجابر وغيره يشان
عباس الطويل مرفوعا بالذبح خياكم الا طاهر (ويشدها أي الا حمية ربا) (لله) (شوك)
في ذك كيتا لان في حديث ابن عباس الطويل واحضره اذ ذبحته قائم بغيره كعند ابن
طاروق من معها وروى انه عليه الصلاة والسلام قال لفاطمة استعري تخيبت بغير شيئا ولو
قطرة من دمها (ولا بأس أن يقول الوكيل اللهم تقبل من فلان) أي فلو كل له رقة شبر رنية
أي نية كونها الشخصية (من الوكيل اذن) أي وقت التوكيل في الذبح (في ارضية بنوى) أي
الوكيل كونها الشخصية (عند الدماء والذبح الى الوكيل) ليدبحها (الامع) (تعيين) أي تعيين الشخصية
بان تكون معينة فلا تعتبر النية (ولا تعتبره يده المصطفى عنه) (الكتفة) بسمه ووقت بذله ذبح
أخيه فوهدى وفذرا أو تطوع (و) دم (منه وقرار يوم العيد بعد الصلوة) أي صلاة العيد
ابن عباس لمن سمعه يلح بالمدينة ان هذا الضحون انما التلبية ابارزت (و) في غير (طواف القدوم والسعي بعده) لثلاث لخط على

التي (وسن دعاء) بعد اقسام
للقبحة ويستعيد من النار
ويدعو بها بالرفع صوت
نذباته ارقطني عن خزيعة
ابن ثابت ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان اذا فرغ من تليته
سأل الله مغفرته ورضوانه
واسأله ليرحمته من النار (و سن
صلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم بعدها أي التلبية لأنه
موضع شرع فيه ذكر الله فسر
فيه ذكر رسوله كالادان (لا
يسن تكرارها) أي التلبية
(في حالة واحدة) كآله أحمد
لعمدوم ودوم قال الموفق والشافعي
تكرارها ثلاثا بغير اصلاح حسن
(وكره لا شيء جهز تلبية بأكثر
من اسماء رتبها) تخاف الفتنة بها
(لا يكره) للحال تلبية كسائر
(الاذكار)

باب محظورات أي
منوعات (الاحرام) أي
الحرمان بسببه (نعم أحدها
زوال الشعر) من بدنه (كل وومن
أنفه) بلا عرق لقوله تعالى ولا
تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي
محلوه الحق بالحق والقبح والتنف
وغضوه بالأس سائر البدن
بجماع الترفه (و) الثاني (تقليم
ظفر يد أو رجل) أصله أو زائدة
أو قصه ونحوه لأنه زوال العجز من
يدنه يقر به أشبه الشعر (بلا
عرق) فإن أزال الشعر أو ظفروه
لغير محل قوله تعالى فمن كان
منكم مريضاً أو به أذى من رأسه
فقله من صيام أو صدقة أو نسك
ولحديث مسلم من كعب بن بكرة
وفيه فقال كان هراماً راسك
فكذلك قلت أصل قال فاحلقوا

لحديث حذيف بن عبد الله الجهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ذبح قبل أن يصلي فليعد
مكلمه أخرى وعن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا ونسلك
نسكنا فقد أصاب الفضل ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكلمه أخرى متفق عليه (ولو) كان (قول
الخطبة) الظاهر ماسق (والأفضل) أن تكون الذبح بعد الصلاة (وبعدا) أي الخطبة وذبح
الإمام أن كان خروجا من الخلاف (ولو بعد صلاة أمام في البلد) الذي تعدد فيه العيد (ماز
الذبح) لتقدم الصلاة عليه (أو بعد) معنى (تدبرها) أي قدر زمن صلاة العيد (بعد حلها) أي
دخول وقت (أي حين من) لا (صلاة في موضعه) كاهل البدوي من أهل الخيام والجزرات
ونحوهم من لا عيد عليه فقد خول وقت ذبح ما ذكر في حقهم معنى قدر ما تفعل فيه الصلاة بعد
دخول وقتها لأنه لا صلاة في حقهم تعتبر فوجب الاعتبار بقدرها وأطلق الأحناف ذبح الصلاة
فقالوا ركعتي يحتمل أن يعتبر ذلك متوسطا للناس وأبو محمد الموفق اعترض بقدر صلاة وخطبة
ثلاثين أو أحيانا يكون انتهى وقوله وخطبة متبني على اعتبارها والمذهب لا يعتبر كما تقدم
(فان تأتت الصلاة) أي صلاة العيد (بالزوال) بأن زالت الشمس في موضع تصلي فيه كالامصار
والقري قبل أن يصلوا المقرأ وغيره (بهي اذن) أي عندئذ والقياس به لفوات التيممة
بمخرج وقت الصلاة (وأخره) أي آخر وقت ذبح الخطبة وهو دى نذرا وتطوع أو مئنة أو قرآن
(آخو اليوم الثاني من أيام التشريق) فأما ما أخره فلا يوم العيد وروى عنه وهو قولهم وروى عنه
وابن عباس وأبو هريرة وأبو ثعلبة وروى أيضا عن علي قال أحدهما يوم الغرة فلا عن غير واحد من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم لا يلهي الله عليه وسلم شيء عن أدائها ولم الأضحية فوق ثلاث ويستعمل أن
يباح ذبحها وقت يحصر ما كلفه ونسخ أحد الحكمين وهو الادخار لأنه لا زمن مع الآخر وهو
أجزاء الذبح فيما زاد على الأضحية وفي الأضحية إلى آخر أيام التشريق (أفضله) أي ذبح ما ذكر
(أو لم يرم) دخول (وقته) يوم معنى الصلاة أو قدرها والأفضل أن يكون بعد الخطبتين أيضا
وبعد ذبح الإمام أن كان كما تقدم لما فيمن المبادرة بالخروج من الخلاف (ويجزي) ذبح
ما ذكر (قليلتها) أي ليله يوم التشريق الأولين لأن الليل زمن يصح فيه الرمي أي في كل
الجهة كالساعة والاعاءة وداخل في مذهب الذبح لحاقه بالامام (مع السكاة) الخروج من الخلاف
وظاهر المنتهى لا يكره (ووقت ما وجب) من الدعاء (بفعل محذور) كلبس وطيب وحلق
رأس ونحوه (من حين وجوبه) أي من حين فعل المحذور (وان قبله) أي أدا قبل المحذور
(لعذر له ذبح قبله) أي قبل المحذور (وتقدم) في باب الأضحية (وكذا ما وجب) من الدعاء
(الترك واجب) بدخل وقتهم ترك الواجب (وان ذبح) هدما أو أضحية (قبل وقتها لم يجز) (هـ)
تأليه لا قبل الوقت (وضع به ماشاء) لأنه لم (وعليه بدل الواجب) بقاءه في ذمته (وان فات
وقت) ذبح هدى أو أضحية (ذبح الواجب قضاء) لأن الذبح أحده قصودى الأضحية فلا
يسقط بفوات وقتها كالذبح ما في الوقت ولم يفرق ما في خروج الوقت (وسقط التطوع) بمخرج
وقت الذبح لأن المحصل للأضحية الزمان وقد فات فلو ذبحه وقته دق به كان لجا تصدق به لأضحية
في الاسم قاله في التبعة

فصل و بنی الهدی بقوله هذا هدی () لانه لفظا بقضی الاحباب و بنی شعرا و حبان
 یترتب علیه مقتضای (أو بتقلید) ای و بنی الهدی اصابتا بتقلید مع النبی (أو شعرا مع
 الیه) ای بنی الهدی لان فعل مع الیه یقوم مقام انا اذا کال الفعل بدل علی المقصود ک
 فی مجید و اوند لئلا یسری الیه فی (لا یبنی الهدی) (شراره) و لا یسوق مع النبی فیها

بين مستغصا كين فان ازاله لاذاه (كالمخرج بعينه شعرا وكسر ظفره فزالهما) ٦٣٩ أى الشعر بعينه والظفر المنكسر فلا قدبه

لان الشراء والسوق لا يختصان بالهدى والعين ازالة ملك على وحماة رقيق ثم تزويج النية
المقارنة عما كالتق والوقت لا يحملان ما ينفى حال الشراء وكما جرحه ما لا صدقة به (و) تعين
(الاخصية بقوله هذه اخصية) فتصير واجبة بذلك كما متى الصد بغيره ليد هذا جرح لوضع
الصيغة فانك شعرا (او بغيرهما) أى تعين كل من الهدى والاضحية بقوله هذه لان الله ان هذه
الاصحية غير ايدى بالانفة كمنع الصد (ونحوه) أى نحوه هذه (من الفاظ التذرع)
كقوله هذه صدقة قال في المخرج والتصريح اذا اوجب باللفظ الذي يحمله على نفسه ازمه
تفريقه على الفقراء وهو معنى قوله في غيرنا المسائل لو كان لله على دفع هذه النية ثم انقله اختصها
بالملك المستحق لها (ولو اوجبنا صدقة نقصا عن الاجزاء) كالمرء والمعين عودها والمرء جالدين
عزها (او بغيرها) كالنذر (ولم يجره من اخصية الشريعة) لما تقدم من الخبر (وايكن
ثابت على ما يتصدق به بها) لانه نذر الاخصية كالقصد في الصدقة من حيثها أى العينة
اخصية عيب كالصبي والرج ونحوه اجزاء ذهبا وكانت اخصية (فازال الصبي المانع من
الاجزاء كره المرء ينفق) بر (المرء) وازال المانع من اجزاء (لعدم المانع والحكم بدور
الملك) (واذا تعينا) أى الهدى والاضحية (لم يزل ملكه) عنهما كالملك المذمور وثقة والمال
المذمور والصدقة (وجازله نقل الملك فيما) أى فى الهدى والاضحية العينية (ابدا ولا غيره
وشراء غير منهما) بان بيعه ما يغير منهما أو يتقاربه غيره ثم يشتري به غيرا منها فنقله الجماعة
من اجد حصول المقصود مع نفع الفقراء اياها (و) حديث أنه من الله عليه وسلم ساق في محنة
مائة ليلة وقدم من اليمن فاشركه في بئر رواء عسل فقتل أنه اشركه عليها فقتل اياها
ويحتمل أن اشركه فيما يعنى أن اجد احدهم قد فاضل في كافي الجميع فكان يعنى ابدال الهدى
البيع ويحتمل أن يكون اشركه في ثوبها او اجزائها قاله في الشرح (و) حاز (ابدا لا علم) ما تعين
من هدى واضحية (بغيره) لنفع الفقراء (لا يجوز ابدال ما تعين من هدى أو اخصية
اولهما) (بمثل ذلك ولا بما) (دونه) الا لاحظ في ذلك الفقراء (وان) اشترى اخصية أو هدى بواحدة
فذلك ثم (لم يعبا بعد التعيين ملكا) (د) واسترجاع الثمن قلت ويشتري به بغيره ابدال ما باقى
(ان اشد فالأرض فكفاضل عن القيمة على ما باقى) فيشتري به اخصية أو هدى أو بغيره أو
يتصدق به أو يلزم يشتري به (وان) اشترى اخصية أو هدى بواحدة ثم (بانت مسخرة) بعده أى
بعد التعيين (ازم به بغيره) نصا فله على من سجد قاله في القروع ويتوجه فيه كإشراء وعلم منه
انها لو بانت مسخرة قبل التعيين لم يلزم به بغيره ابدال ما تعين من هدى (وان مات بعد تعينه) أى
الاضحية أو الهدى (لم يجر به ما يدينه ولو لم يكن له وفاء لأمها) لتعلق حق الله بها وتعين ذهبا
وكما لو كان حيا (ولزم الوردة ذهبا ويقوم مقامه على الاكل والصدقة واحدة) كسائر الخقوق
له وعليه (وان اتلفها من قبل رجا أو غيره) (وان ماتت منه القيمة أو باعها من أو غيرها
اشترى بالقيمة) فى الأولى (أو) اشترى (الثمن) فى الثانية (مثلا باصارت) والمشترا (معيته
بنفس الشراء) كبدل رهن أو وقف وتلف ونحوه كقيام ابدال مقامه (وله) أى لمن عين
هديا أو اخصية (أو كوجبها فقط بلا شرط) قال أحمد لا يركبها الا عند الضرر ولان
التي صلى الله عليه وسلم قال ركبها بالنسر وف ذالمشيت البها حتى تجده تظهر رواء أبو داود
ولانه تعلق بها حتى فى المسكين فلم يجر ركبها من غير ضرر ولا كملكهم فان تضررت بركو به
لم يجر ولا الضر ولا يزال بالضرر (وبعض نقصا) الحاصل بركو به لانه تعلق بها حتى غيره
(وان ولدت) التي هيئت هدبا أو اخصية ابتداء وعن واجب فى القيمة (ذبح ولدها ما بها) سواء
(غيرها مالا ارحدث) الحمل (بده) أى بعد التعيين لان اخصية المسكين الولد كمن ثبت

أى المحصر (حلالا) بلا مباشرة وتليق كذا الوقت ظهر حلال أو أبه غفيرا لاجلته لعل لال (ويباح المحصر) فحصل شعره بسدر

وازالة السخ كالاثنان وله ايضا سلطان به ورأسه برقي مالم يقطع شعره (ونفسه القدية لواء) أي شعر (عزله بان عشط أو تخليل) كالأول زاد بغيرها وان كان متنافسا فقلنا نفي عليه (وهي) أي القدية (في كل يوم فرد) أي شعرة واحدة أو قطرة واحدة (أو بدنه) أي الفرد الواحد (من دون ثلاث من شعرا أو ظفر) كشرعتين أو ظفرين أو صفتها أو أحدها وبعض الآخر (العلم مسكين) من كل شعرة أو بعضها وعن كل ظفر أربعة لأنه أقل ما وجدته من عار أو في حكم أكثر من اثنين من ذلك في الباب بعده (وتشعب) القدية (مع شئ) هل بان العشر يقتلن أو مشط أو كان ميتا وكذا لو خال لحيت وشك هل سقط نفي احتياطاً (الثالث تطعية الرأس) أي رأس الذر ذكر اجابا لئنه عليه الصلاة والسلام المحرم عن لبس العمامة والبرانس وقوله في الحرم الذي وقصته ناقته ولا تخمر ورأسه فانه يست يوم الجمعة ما يابا متفق عليه ما تقدم الاذان من الرأس وكذا البياض فوفقهما (ففي غطاء) أي الرأس بلاصق معتاد كبرنس وعمامة وغيره (ولو يقرطاس به دواء أو لدواء به أو غطاء يطين أو نورة أو حناء أو أعصه ولو يسيرا) حرم بلاغير وفدى لقوله عليه الصلاة والسلام احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها ونهى أن تشد الرجل رأسه الى رذته كغيره

بغير طريق السراية من الام فيثبت بالوجه عابت لاه كونه أم الولد والمديرة (ان أمكن حمله) أي الولد على ظهره أو ظهر غيره (أو) أمكن (سوقه الى حمله) أي حمل ذبح الهدى وتقدم في باب القدية (والا) أي وان لم يكن حمل الولد لا سوقه الى حمله (فكهدى عطف) على ما بان بيانه وكذا ولده معينه عن واجب في الذمة لانه يتبع لها (ولا يشرب من لبنها) أي ابن العينة أحضبه أو هدايا (الاماضل عن أولادها) فغير ضرره بقول على لا يحلهم الا ما فضل عن تسير ولدها ولانه انتفاع لا يضر بها ولدها أو الصدقة أفضل خروجا من الخلاف (فان خالف) وشرب ما يضر بولدها (حرم) عليه ذلك وكذا لو كان الحلب لا يضر بها أو ينقص لبنها (وضمنه) أي اللبن المأخوذ اذن لتدبه بنسخه (ويجوز صرفها أو يرها وشعرها المصلحة) كالأول كانت تعينه (وله) أن يتعنه كلنما أو يتصدق به (قال القاضي) له الصدقة بالشعر وله الانتفاع به وذكر ابن رافعة أن المالين والصوف لا يدخلان في الأصحاب وله الانتفاع بهما اذا لم يضر بالهدى وكذلك الصاحب التخصيص في القلن (وان كان بقاؤه) أي الصوف أو لول أو بر أو الشعر (انفع) حال كونه فيها حذر والهدى لم يخرجوه كالأجير أو خذيه من أعضائه) اتعلق حق الغير بها (ولا بد من الحجاز) فغيره (لانه يسع لبن من لبنها ولو لا يسع (بل) يعطيه منها) هدية وصفة (لانه في ذلك كفره بل هو أولى لانه باشر ما وثقت نفسه اليها (وله) أن ينتفع بجلدها وسماها) قال في النسخ لا اختلاف في جوار لا انتفاع به بجلدها ولا جلدها لان الجلد جزء منها فيأخذ لغيره في الانتفاع به كالجزء وكان علة به وهو سرق بدينان جلد أصبعيهما ويعدان عليه وعن عائشة قالت قلت يا رسول الله فسد كافر أو ينتفعون من شعابهم يحملون منها الولد ويقتنون منها الاسقية قالوا ذلك قالت نهيت عن أسالك لحوم الاضاحي بعد ثلاث قال انما نهيتكم للذلة التي دفت فكما ورتودوا وتصدقوا حديث صحيح لانه انتفاع به لحاز حكمهما (أو يتصدق بهما) أي بالجلد والحل (ويجوز بيعهما) أي بيمين الجلد والحل لحدس على قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه وان أقسم حادوها وجلالها وان لا أعطي الحادوز منها شيئا وقال غن نطيه من عندنا متفق عليه (و) يحرم (يسع ثي منها) أي الذبيحة هدايا كانت أو أصحية (ولو كانت نفاقا لانه ما تعينت المذبح) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث قتادة بن النعمان ولا تبيعوا لحوم الاضاحي والحمدى وتصدقوا واستموا لمحمد وها قال الميموني قالوا لا يبيح الله لحا ولا ذبيحة تطعنا لصلاح قال لا يحكي قول النبي صلى الله عليه وسلم لانه تطع في جزائها شيئا منها قال استأذ حبس (وان عيين أصحية أو هدايا فسرق بعد الذبح فلا نفي عليه وكذا ان عيينه عن واجب الذمة لم يولد) كان وجوبه في الذمة (بالتنذر) بان نذر هدايا وأصحية ثم عيين عنه ما يجزى ثم ذبحه فسرق فلا نفي عليه لانه أمانة في بدنه ولم يبدعه ولم يفرط فلم يضره كالأولية (وان تلفت) المينة هدايا كانت أو أصحية (ولو قبل الذبح أو سرقها أو ضلت قبله) أي الذبح (فلا يدل عليه ان لم يفرط) لانه أمين (وان عيين عن واجب الذمة) ما يجزى فيه كالتمتع ببيعهم (لانه شاة أو بقرة أو بدنه أو عن هدى نذره في ذمته (ونعيب) ما عيينه عن ذلك (أو تلف أربض أو عذاب أو سرق وغيره) كالأوصاف (لم يجزى) لان الذمة لم تنزل من الواجب بمجرد التبعين عنه قال في بعضه ضامن أو برهن به رهنائه تنقل الحق بالضامن والبرهن مع بقائه في ذمة المذبح من يتي تضررته فهاؤه من الضامن أو نافي الهم من الحق في الذمة بحاله (وإنه يدل) أي يدل ما تعيب أو تلف أو عطل أو سرق ونحوه اذا كان عيبه عن واجب ذمته (ويكون أفضل عما في الذمة ان كان تلفه بتغيره) هذا معني كلامه في امر وع والانصاف وشرح الممنوع قال في صحيح الفروع ظاهره مشكل ومعه ناه اذ عيب عن ما في الذمة ثم تلف

هتر ولدى از وما لانه قصده عا
بقصده اترق اولانه ستر عا
بستره و ملازمه غالباً أشبه
مالو ستره مثنى بلاقه مختلفه
خيمو (لا) يحرم ولا يحدى محرم
(أن جل عليه) أي أمه أشيا
كطيق ويكمن (أونصب) محرم
(عجالة) أي حذائه ومقابله
(شياً) يستل به لانه لا يقصد
استدائه أشبه الاستغلال
بالباطل (أواستغل بحجة أو
خبرة) ولو بطرس حش على
بستغل به نعمتا (أوبنت)
لحدث حار في هذا الوداع وأمر
بقه من شعر فترت به بنمرة
فأبى عرفه فوجد القبة قد
ضربت به بنمرة فترت به حتى
أذا زاحمت العرس رواء مسلم
(أوغلى) محرم ذكر (وجهه)
اللائم ولا لافته لانه لم يلق به سنة
انتقم من الزجل فلم يتعلق به
سنة أخير كافي بدنه (الابيع
ليس) ذكر (الخطبة) في بدنه أو
بعنه وهو ماعل على نكاح
ملوس عليه ولودعها منسوجا
أولدها معقود ونحوه (وليس
النفين) لانهم مائة (الآن لا يحد
المحرم) (أزارا) فليس سروليل
أو لا يحد (نابن) فليس خفين
أو نحوهما (أي الخفين) (كران)
وسرموذة ملتبث بن عمر فرؤعا
سئل ما يلبس المحرم فقال
لا يلبس القميص ولا العمامة ولا
البرنس ولا السراويل ولا ثوبا
مسمورس ولا زعفران ولا
الخفين (الآن لا يحد) نطعن
فليقطعها حتى يكون أحفل من
الحكماء بين متقى عليه ولا

بشر بطة فانه يلزمه مثل الذي تلف وان كان أفتل بما في النعمة لان الواجب تعلق بما عنة
بما في النعمة وهو أن يذلل بمثلته وهو أن يذم بما في النعمة من حرم في المنهي والتمسح وغيرهما
(تتم) لوحي اثنان كل باخصية الآخر عن نفسه قطعا كتملوا لاضمان احصاها والاعتباس
ضررها ذكر ما لتاضي وغيره ومثل الأحرار وغيره في اثنين حتى هذا باخصية هذا فإذا كان
العلم ويجزى ولو فرق كل من علمهم ما ذمعه لاذن الشرع في ذلك (وان ذمها) أي المصلحة هذا
أو اخصية (ذام) في وقتها بغير اذن (ربها) أو وليه (وفوا) من رجا أو أطلق (أجزاء) من رجا (ولا
ضمان على الناح) لان الذم يصل لا يشترط الى النية فإذا اضمحلت صاحبه أجزأ عن صاحبه كفضل
أو بمن النجاسة ولا تها وقتها وقها باخصية في وقتها فلم يضمن ذامها حيث لم يكن متصفا
ولان الذم اراقة دم تعين اراقة دم في الله تعالى فلم يضمن مريضه كقتال المرتد بغير اذن الإمام
(وان فواها) أي نوى الذم اخصية (من نفسه) علمها اخصية التبرم بغير علمها (سواء
فرق الذم العلم أو لا) وضمن الذم فيها ان فرق لها وأوش الذم ان لم يفرقه لنفسه واستلانه
على مال الغير واتلافه أو تنقصه صدقاً (والا) أي وان ذمها عن نفسه ولم يعلم انها اخصية
الغير لا تشابهها عليه مثلا (أجزاء) من رجا ان لم يفرق في الذم صلها) لما تقدم من ان الذم
لا يتقرر لنية كازالة النجاسة فان فرق في العلم اذن ضمن لان الاتلاف يستوي فيه العمد وغيره
(وان أتلفها) أي المصلحة من هدى أو اخصية (صاحبها) بغير علمها (تلف) في عمله كسائر
المنتهات (تصرف في مثلها كاتلاف اجني) غير مال كماله البقاء المسحق لها وهو الفقراء
مخالفين بذر عتقه فلا يلزم صرف قيمته في مثلها ذات تلف لان التصرف من المتق تكميل
الأكام وهو حتى لا يرقى الميت (وان خفل من القيمة) أي قيمة الأخصية المصلحة أو الهدى للمعين
(شي من شرها) مثل (لعمري) عرض (اشترى) ما كان اتافع) لذك أو سبع بدنه أو بقرة
لما فيه من اراقة الدم المقصود في ذلك اليوم (والا) أي وان لم يشع لشدة أو شرب في بدنه أو بقرة
(اشترى) به لما يقصد به أو يتصدق بالفضل) لقوات اراقة الدم (وان فقأ عينه) أي
الحياوان المعين هدياً أو اخصية ماله كغيره (تصدق بالارش) أو يعلم بشره به ان لم يشع
كشاة أو سبع بدنه أو بقرة (وان عطب في الطريق قبل محله أو) عطب (في الحرم) هدى
واجب أو قطع بان ينوبه هدياً أو لا وجهه بلسانه ولا يتقبله أو شاعره وتذم ينصفه قبل ذبحه
أو يحجز الهدى (عن المشي) الى محله (لزمه غيره) أي قد كلف الهدى (موضعه) محزناً وصنغ
نوله) أي نزل الهدى (التي) فنتقه في دم موزب) به (سمعت) لعرفه الفقراء انما أخذوه ومحرم
عليه وعلى خاصة رفقته ولو كانوا قراة الا كل منه) أي من الهدى العاطب (مالم يبلغ محله)
لحدث ابن عباس ان ذو بيا القبيصة «ذه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستحمه
بالسند ثم يقول اعط منها ثي ثلثت عليها فأحرقها ثم اغس ثوبها في دمه ثم أضرب به
ضفتها أو لاقطعها أنت ولا أحد من أهل رفقته (رواه مسلم وفي لفظ ويحلقها واللسان لا يأكل
منها هو ولا أحد من أصحابه) رواء أحمد ولا يصح قياس رفقته على غيره لان الانسان يتفق
على رفقته ويحب التوسعة عليهم ورواه سبع عليهم من مؤته وانما منع السائق ورفقته الأكل
منه لثلاثه «فعله ليعطيه لئلا كل هو ورفقته من لثلاثة التهمة لنفسه ورفقته (فان
اكل) السائق (منه) أي من الهدى العاطب (أوباع) منه لحد (أو أطعم غنياً أو) أطعم
(رفقته) منه (لتمديه) به (لما) لانه مثلى (وان أتلفه) أي الهدى (أو تلف) الهدى
(بشر بطة) أو تدمبه (أراض) عطبه فلم يضره حتى هلك فعليه ضمانه (كسائر الودائع) ان افترط

في عمر من عامته على وسطه
في بقعدها ويدخل بضعها في
بعض (الازار) فله عقده
لحاجة استمرورة (و) (الا) منطقة
وجها تافه منطقة ولقول عائشة
أوثق عليك فتعقل وروي
مناه عن ابن عمر وابن عباس
ولحاجة استمرقته (مع حاجة
لحق) المذكورات فان ثبت
حيث يفرقه بان أدخل
السور بضعها في بعض بعده
لعدم الحاجة وان لم يمكن في
منطقة أو غير منطقة لم يقدحها
فان فصل ولو ايسر الحاجة أو
وجع فدى (و) بتقيد عمر
(بسيطة) الحاجة (لقد) صلح
الحديثة رواها البخاري ولا
يجوز ملاحة نصا لقول ابن عمر
لا يعمل الحرم السلاح في الحرم
قال الموقفي والقياس باحثة
لانه ليس فمعنى ليس كالف
الفتح ولا يجوز حمل السلاح
بمكة لمراجعة (و) يحمل الحرم
(جواب) كدبره لم يقدحها
القربة قال أحد أربوا ليس
(و) يحمل (قربة) للمعنى عتقه لا في
(صدرة) نصا لا يدخل حملها
في صدره (وله) أي أقصرم (أن)
بتر (تقصص) فيصليه مكان
الازار (و) (ان) يلحف (تقصص) أي
يتغطى به (و) (ان) يرتدي به أي
القميص فيصليه مكان الرداء له
ليس بلس نخط مصنوع عتقه
(و) (ان) يرتدي (برداء موصول)
لان الرداء لا يتبر كونه بجمعا
(وان) طرح حرم على كتفيه
فما عدى (و) لم يدخل يديه في
كبه لانه عليه الصلاة والسلام

أمر به الأصل عدم الجوب (الابانغر) لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه (و) يوجب
أن يفعله (أي الهدى) (بصرفه) روى عن ابن عباس وكان ابن عمر لا يرى هذه الاوقفة بعرفة
ولنا ان المراد بقوله ونفع الما كن بطنه وهذا لا يتوقف على وقوفه بعرفة ولم يرد دليل
يو حبه (و) (سن) أن (بجميعه) أي الهدى (بين الحل والحرم) لما تقدم (و) حسن اشعر
البدن (بضم الما) جمع بدة (فنبض) صفحة ستانها (بفتح السين) (التي أو) بشق (محل) أي
الستام (بما لا ينضم) من ابل و يقرق يميل الدم (وتقلده) أي البدن (و) تقلد (بقر وغم)
نه لا أو فان القرب أو العري (بضم العين) جمع عرو تقلدت عائشة قالت قتلت قلادة مدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اشعرها وخلفها متفق عليه ونصها الصعبة أيضا وعن ابن عباس
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ثم دعا بيته فاشعرها من صفحة ستانها الايمن
وسلت الدم عنها سيدها واه سلمه لا يقال لانه ايلام لانه فترض بهم لحاز كالكي والوسم والحجامة
وفائدة ان لا تختلط بغيرها وان يتوفاها الامن ولا يحصل ذلك بالتقليد فمرد لانه يحتل أن يهل
ويذهب (ولابن اشعار النعم) لانها ضيقة وان صرفها لوشعرها يستر موضع اشعارها لاشعر
(واذا ساق الهدى) (من) قبل الميقات استحب اشعاره وتقليد من الميقات لحديث ابن عباس
(واذا نذر هداه لمطافا قل ما يجزي شاة) وسبع بدة أو سبع بقرة) كالأوجيب أصل الشرع
المطلق (فان ذبح) من نذر هداه أو أطلق (البدة أو البقرة كانت كلها واجبة) لتبينها عما في
ذمتها بدمها عنه (وان نذر بدة نذره بقره ان أطلق البدة) مساواتها (والا) أي وان لم
يطلق بل نوى من الابل (لانه ماواه) كالنوى كونه من القر (فان عين) شاة (بنذره) بان
قال هذا هدى أو لله على هداه نحوه (أجر اصابه صغيرا كان أو كبيرا من حيوان ولو صبي
وغير حيوان كدرهم وعقار وغيرهما) لانه اغوا وجب بإيجابه على نفسه ولم يوجب سوى هذا
فأخاره كيف كان (والاهتدل) كون الهدى (من هجمة) التمام (لعله عليه الصلاة والسلام
(وان قال ان لست و ما من غزالته نهدي لفسه اهده) وهو بالي الصا كين الحرم لو جرد
شرط النذر (وعليه ايضا) أي الهدى مطلقا (ال فقر الحرم) لقوله تعالى ثم حملها الى البيت
العتيق ولان النذر يحمل على المعهود شرعا وهو في الهدى الواجب بالشرع كهدى النعمة
بذبحه بالحرم فكذلك يكون المنذور (ويبيع غير المنقول كالقمار ويبعث عنه الى الحرم) لتعذر
أهله ببعثه فانصرف الى بده لما روى عن ابن عمر ان رجلا سأل عن امرأة نذرت أن تهدي
داوا قال تبعها وتمتعت بفتحها فقراء الحرم (وقل) أو الوفاء على (من عقل أو بقومه) أي
العقار (ويبعث القيمة) الخ فقر الحرم لان الفرض القيمة التي هي بده لانفس البيع (الا
أن بعينه) أي المنذور (لوضع سوى الحرم فله بده) أي في الموضوع الذي بعينه (وترقعه
لحمه على مسا كينه) أي مسا كين ذلك الموضوع (أو أطلقه طسم) أي مسا كينه (الآن يكون
الموضوع) الذي بعينه (بضمه) أو من أمر الكفر أو له صبي كيدوث النار والكأس فلا يوف
به) أي نذره لما روى أبو داود وان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي نذرت أن أدبح
بالا أو قال اياه صم كال لاقال أو ف نذرت (و) مضطربا كل من هداه انطوع وهدى
و يصدق أثلاثا) لقوله تعالى فكأوتاهن وأذل أحوان الامر الا شصا بان النبي صلى الله
عليه وسلم كل من بده وقال حار كئلا لا كل من يبدنا فوق ثلاث فرخص لنا النبي صلى الله
عليه وسلم فقال كذا أو نذرت وانا كئنا نوزدنا رواه البخاري وعن ابن عمر انهما ما ولدا ثالث
لث وثلاث لاهلث وثلاث لسا كين قال في الشرع وشرح المنهي والتعجب أن يكون أي نا كول
اليسير لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كل بدة بيضة فخلط في قدر فأكلمها

عن إسماعيل بن عمر ورواه البخاري عن علي ولا معاد ليه كالقميص (وان غطى خشي مشكل وجهه ورأسه) فله

(أو) شمر ولو قصدا (عودا) لانه لا ينطبق به الشمر وانما يقصد بخوره (أو) شمر ولو قصدا (انبات صمغ كنجش) بكسر الواو (وغوره كزاي) وقصوم (أو) ما يشبهه أدى لا يقصد طيب كنجش (وعصفر) ضم الواو (وقرفل) ويقال قرفل وغوره شجرة بصفاته الحسنة افضل الاغذية الحارة واذكاه (ودارصيني ونحوها) ومن انواعه القرفة كالزنب (أو) شمر ما يشبهه أدى (لقصده) أي الطيب (ولا يقصد منه طيب كزنجار فارسي وهو الحسني) يشبه النعناع نبات طيب الرائحة والريحان عند العرب اللين والندبة في شمه (وكشماد ورم وهو غسر العنساء كالخميدان ونحوها) وكزنجش (منفتح النون وكسرها وكسر الجيم فيها) (وكزنجوش) وهو المرقوقش وهو يشبه اسم سق نافع ليعسر البول والمخض ولسعته القرب (وغورها) كالنسرين لانه ذك كاهل بس طيب (أو) ادهن محرم (أو) ادهن (غير طيب) كشرج وزيت نصا (ولو قد راسه أو بدنه) فلا تروى ولا يشبهه لانه عليه الصلاة والسلام نقله رواه أحمد والترمذي وابن ماجه ولكنه ضيف وذكر البخاري عن ابن عباس انه قدم الحداد على نحره وأدخل الأباحة (السادس) قتل صيد البر اجبا لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم (واصطباد) أي صيد البر وان لم يقتله أو يجرحه لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما

من اراق دموا لله لثاق يوم القيامة بقر ونوا وانما لفظا رواه ما وان الدم ليقع من الله عز وجل فكان قبل ان يقع على الارض طيبا وواجبا نفسا ورواه ابن ماجه ولا يثابرا اصدقه على الاضحية ينضى الى ترك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في التمرح وشعر المنتهى وروى عن عائشة من قولها لان اصدق يخافني هذا احب الي من ان اهدي الى البيت الفداء وفي الحديث لاقى الاضحية اه وفيه نظر اذ الهدى كالاضحية كانت دم عن ابن القيم وغيره فالاولى ان يحاب عن الأثر بان الموقف لا يارضى المرفوع (ولا ينضى عاقف البطن) لانه لا تثبت له أحكام الدنيا الا في الارث والوصية لكن يقال قد تقدم تقديم اخراج الفطرة عنه الا ان يقال ذلك لفضل عثمان ولان القصص من زكاة الفطرة الطهر قوماها على الامل (ومن به حواظا ملك يحزنه الحر) ما ينضى به (فله ان ينضى بغير اذن سيده) لان ملكه تابع لملكه ما ملكه يحزنه الحر (والسنة) كل ثلثها واهداها ثلثها ولو اتى ولا يجهان) أي الاكل والاهدا لان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج من يدنا قولا من شاعلة قطع ولم يأكل من شاة ولا يذبحه بقرصها الى الله فوجب الاكل منها كالصدق فيكون الامر لا صاحب (ويجوز الاهدا منها) أي الاضحية (لما قرآن كانت تطهرا) قال احمد في نذهب الى حديث عبد الله يا كل هرا ثلثا ويطعم من اراد الثلث ويتصدق بالثلث هل المسكين قال علقمة بن بشير عن عبد الله بن مديني قال قال ثلثا وان ارسل ثلثا الى اهل بيته وان اصدق في ثلث فان كانت واحدة لم يطعم منها الكافر شيئا كالزكاة والعكس فارة (والصدق ثلثه ولو كانت الاضحية (منذو رة أو معينة) لحديث ابن عباس في صفة اضحية التي صلى الله عليه وسلم قال ويطعم اهل بيته الثلث يطعم فقرا جبره اثنان وثلث يتصدق على الزوجين الثلث ورواه الحافظ ابو موسى في الوطائف وقال حديث حسن وهو قول ابن مسعود وابن عمر ولا يرفط له اخذت من الصلابة وقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا الفقراء والمعسر والفقراء اناسا لي قال قنع قنوا ذا جال والمعسر الذي يعثر بك أي يعرض لك لقطع صفة ولا يزال في ذكر ثلاثة اصناف ومطلق الاضحية يقتضي التصديق في ان يتقسم بينهم أثلاثا (و) يستحب ان يتصدق بأفضلها لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون (و) ان (يهدي الوسط) ان (يا كل الاذن) ذكره بعضهم (وكان من شعار الصالحين تناول لقمة من الاضحية من كبدها أو غيرها تبركا) ونحوها من الخلاف من واجب الاكل (وان كانت) الاضحية (ليتم) فلا يتصدق الاولى عنه منها شي (ولا يهدي منها شيئا وادنى في الجحر ووفرهاله) لانه ممنوع من التبرع من ماله (وكذا المكاتب لا تبرع منها بشي) الا اذا نسد مسامتي (فان كل أكثر) الاضحية (أو اهدى أكثر) ها (أو أكلها كلها) الا اوقية تصدق بها جاز (أو هداها كلها) الا اوقية تصدق بها جاز لانه يجب الصدقة معها بتاعه فقير مسلم لعمومها وطعمها والله نفع والمعتبر (فان لم يتصدق بشي) منها (منه) أقل ما يقع عليه الاسم) كالأوقية (عنه لها) لان ما يبيع له كله لا ترمه غرامته ويزم به غير ما وجبت الصدقة لانه حتى يجب عليه اذا وقع بها فله ترمه غرامته (أو تلفة كالردعية) (و) يعتبر غليل الفقير) كالزكاة والصدقة (فلا يكفي اطعامه) لانه الحاجة (ومن اراد التضحية) أي ذبح الاضحية (فدخل الشرع عليه وعلى من ينضى عنه اخشى من شره وتفرقه وبشره الا ان يذبح ولو واحد فان ينضى يا أكثر) حديث أم سلمة روقا اذا دخل الشرع وادار احدكم ان ينضى فلا يأخذ من شره ولا من أطعمه شيئا حتى ينضى رواه مسلم وقيل رايته ولا من بشره وأما حديث عائشة كنت أفضل قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقلدها بيده ثم يبعث بها ولا يجرم عليه شيئا أكلها قبله حتى يجره لهدى متفق عليه أجيب عنه بأنه

(وهو) أي صيد البر (الوشى) أي كوله والتولع منه (أي الوشى) أي كوله (ومن غيره) كطيرين وحشى وأهلى وما كوله

في ارسال الهدى لافي التصحية وايضا الحديث عائشة عام وحديث أم سلمة خاص فيحصل الصام
عليه وايضا الحديث أم سلمة من قوله وحديث عائشة من فعله وقوله مقدم على فعله لاحتمال
ان خصوصية (فان قيل) أي اخذ شيئا من شعره أو نظره أو بشرته (ناب) أي الله تعالى لو جوب
التوبة من كل ذنب قلت وهذا إذا كان لغرض ضرورة ولا فلا تلام للحر ولو لم (ولافيه عليه)
اجماعا سوا فاعلم عدا اوسوها (ووجب خلقه بدل الذبح) قال احمد على ما نقل ابن عرفة فلما
ذلك اليوم ولانه كان ممنوعا من ذلك قبل ان يصح فاحسبه ذلك بغيره كالحر (ولو اوجها)
بذ أو تعين (ثم مات قبل الذبح أو بعده قام وارثه مقامه) في الاكل والاهل والاهل واهل كسائر
حقوقه (ولا يتابع في دينه وتقدم قبره بان يوجب تحريم ادخالها) أي الاضحية (فريق ثلاث
فقد خرمها) حديث مسلم كنت خبئتكم عن ادخال لحم الاضحية فوق ثلاث فامسكوا
ما بالكم وسيدت عائشة انما تبتكم لعداء التي دقت نكلوا وترددوا وصدقوا وادخروا ولم يجر
ذلك على ابن عمر لانه لم يلقه مال الرخصة (قال الشيخ الزم بحجاعة) لانه سبب تحريم الادخال
(وقال الاضحية من النقة بالمعروف فضحى المرأة من حال زوجها عن أهل البيت بالاذن)
من غيبته أو امتناعه كالنقة عليهم (و) يصح (مدين لم يطأ اليه رب الدين) ولعل المراد اذالم
بضمه (ولا يعتبر التملك في الحقيقة) لأنها السرور وحادث فتنسب للوثة بخلاف الهدى
والاضحية

في فصله والعقبة وهي النسكة وهي التي تخرج عن المولد (قال أبو عبد الله) الأصل في الحقيقة
الشعر الذي على المولد وجمعها عقائق ثم ان العرب سميت الذبحة عند خلق الشعر شعر المولد
عقبة على عادتهم في تسمية الشيء باسم سببه وما يحاوره ثم اشتهر ذلك حتى صار من الالفاظ
العربية بحيث لا يفهم من الحقيقة عند إطلاق الالفاظ (وقال ابن عبد البر) انكرا احمد هذا
التفسير وقال انما الحقيقة الذبحة نفسها ووجهه ان أصل اللفظ القطع ومنه عني والذبة اذا قطعت
والذبح قطع اللحم المقطوع والمرى والودجين اه وقيل الحقيقة الطعام الذي يصنع ويدعى اليه من
أجل المولد (سنة مؤكدة على الأبغنيا كان الوالد أوقفرا) قال أحمد الحقيقة سنة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد عني عن الحسن والحسين وقوله أصحابه وقال صلى الله عليه وسلم التمام
مرتهن بعقيقته ورواه اسناد جيد عن أبي هريرة مرفوعا ومن جعلها من امر الجاهلية فلا تملكه
ما ورد فيها من الأحاديث (عن الغلام شاذان مقتولا بان شاذوسها) ما روت أم كثر في الكعبة
قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شاذان متكا فشتان وعن الحارثة
شاذوس لفظ من التمام شاذان متلان وعن الحارثة شاذ رواه أبو داود (وان تفسدنا) أي
الشاذان عن التمام (شاذ واحدة) الحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (فان لم يكن
حده ما يعنى افترض) وحق (قال) الامام أحمد ان حرجا بن خلف الله عليه) أحباسته قال ابن
المنذر صدق أحمد أحياء السنن وأتباعها أفضل (قال الشيخ) يحمله لمن له وفاة والأقلاء مريض
لانه اضطر بنفسه وعشرته (ولا يوجب غير الأب) قال الحافظ ابن حجر في شرح الطحاوي وعن
الحنابلة ينعين الأب الابن ينذر عت أو امتناع اه قلت وماتقدم انه عليه الصلاة والسلام
عني عن الحسن والحسين فلا نه أولى بالمؤمنين من أنفسهم (ولا يعنى) (المولود عن نفسه اذا كبر)
نص عليه لانما مشروعه في حق الأب فلا يفعله غيره كالاجني (فان قيل) أي عن غير الأب
والمولود عن نفسه بعد ان كبر (لم يكره) ذلك (فيها) لعدم الدليل عليها قلت لكن ليس هو
حكم الحقيقة (وأختار جمع يعنى عن نفسه) أصحابنا اذا لم يعنى عنه أو مومنه صاحب المستوجب
والرخصة والعائتين والمأوى بين والغلام قال في الرعاية تاسيما لابي صلى الله عليه وسلم ومنه انفي

وعشيت وشعره كسب ثقلها التحريم
استأنس بحر مقتله وأصله عليه
ويجب جزاءه وان توحش أهله
من أبه وبقره ونحوهما لم يحرر
أكله ولا جزاءه قال أحمد في
وحيته لا تثنى لانه الأصل
فيها الأنسية (فن أنفقه) أي صيد
البر والمثلوه ومن غيره وهو
حرم (أو نكاح) ما ذكر (بيده)
كله (أو بعبه عياشرة أئله أو
سبب ولو) كان السبب (بعبنة
دابة يحرم متصرف فيها) بان
يكون راسا أو أصنافا أو فنانا
فيضمن ما أنفقت بيدها وفيها
لا مانع من رجلها وان أنفقت
لم يضمن ما أنفقت (أو بأشارة
محرم لم يرد صيده أو لانه) أي
الحر لم يرد صيده (ان لم يرد)
صانده (أو بأشارة) أي الحر
لم يرد صيده (ولو بمنزلة
أئله) أي الصيد أو أهاد نهاله
كرع وسكن ولو كان مع الصائد
أئله وان ذله أو أشار اليه بصد
وقوه صائده أو ضحك المحرم أو
استشرف عند رؤية الصيد
فقطن لغيره أو أعاره أو تفسر
الصيد فاستعمله فيه فلا تملك
ضمان (ويحرم) على المحرم
(ذلك) المذكور من الأثرة
والدالة والأعانة لانه معونة على
محرم أشبه الأمانة على قتل آدمي
محصور (ولا تحرم) دلالة المحرم
(على طيب ولباس) لانه
لا ضمان فيها بالنسب ولا تملك
بهم أحكم يفتن بالأل عليها
بخلاف الصيد فانه يحرم على
الأل أكله منه ويجب عليه
جزاؤه وقوله (فصله) أي من
ألقه مباشرة أو سبب (الجزء)
جواب فن أي جزاء الصيد الذي إذا

قالوا لا وقد أصبر وأحجموا وحشياً
فلما ذنوب وأحبوا لاني أبصرته
فالتفت فاصبرته ثم ركت ونسيت
السوط وألحج فقلت لحجم ناووف
السوط وألحج قالوا والله لا ننسلك
فله متفق عليه وروى البخاري
الضمان عن علي بن أبي عيسى
في عمر أشار (الآن بقته) أي
الصيد (عمر) وكثير الدال
ونحوه عمر (د) جزاء (بينهما)
أي القاتل والدال ونحوه لأنهما
اشترى كافى القهرم فكذلك في
الجزء (ولود ونحوه) بأن أشار
أو أغان (حلال) عمر ما لي صيد
فقتله الحمر (ضمنه عمر وحده)
أي دون الحلال الدال أو غيره
كشركة غيره (أي الحمر) معه
بأن اشترك حلال الحمر في قتل
صيد فلا ضمان على الحلال لأنه
ليس بحلال ضمانه وبضمنه الحمر
كأنه قتلها بالإيجاب كصيد بعضه
بالحل وبعضه بالحرم وكشركة
نحوه ومن سبق حلال أو نحو
سبع الصيد لخرجه ثم قتله
الحمر فله جزاء ونحوه وان
جرحه عمر ثم قتله حلال ضمن
الحمر أرض برحبه فقط وإن
جرحه عمر ثم قتله الحمر فعلى
الأول أرض برحبه وعلى الثاني
تتعلق الجزاء (ولود حلال حلالاً
على صيد الحمر فقتله فكذلك لأنه
عمر محرماً) فالجزء بينهما نصاً
(وان نصيب حلالاً) شركة ونحوهما
كفصح (ثم أحرأ وأحرأ) ثم حفر
بئر بريق كالحفر ما في داره
أو السمين في طبر بن واسع أو
جوات (المؤمن من حاصل) من
تلف ماله (بسيه) أي نصيب
لأجره لما أخذه بعد قتل منه

المستوعب وهو قول عطاء والحسن لثامه ورواه عنه ولأنه مرتين بها فتدق أن يشرع له
فكذلك نفسه (وقال الشيخ يعني عن النبي) أي من ماله (كالأضحية وأولى) لأنه مرتين بها
بخلاف الأضحية (وعن الجار بيشة) لما تقدم (تذبح يوم سابعه من ميلاده) لحديث سمرة قال
قال الرسول أتصلني الله عليه وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه موسى فهو يهتق
رأسه ورواه أهل السنن كاهم وقال الترمذي حسن صحيح (قال في المستوعب وعبرون المسائل
مخوفة التنازل) لأنه تفاؤلاً (ويحوز زحمها قبل السابح) قال في تحفة الودودي أحكام المولود
والظاهر أن التفسير بذلك أي السابح ونحوه استحباباً أو إكراهاً في الذبح عنه في الأربع أو الثمان أو
العشر أو سابعه (أمر أيضاً الاعتبار بالذبح لايوم الطغيان والاحتك) (ولاحيوز قبل الولادة)
كال كفارة قبل الميمن لتقدمها في سببها (وان هي بدت أو بقرة لم تجز) إلا كاملة فلا يجزئ فيها
شرك (فدم) أي قديته أو بقرة تنض عليه بعد مولده (قال في النهاية) وأفضله شد (ويؤى بها
هقيقة) لحديث أناساً الأعماليانيات (ومسمى) المولود (فيه) أي في يوم السابح لحديث سمرة
وتقدم (والتمسية للاب) فلا يسميه غيره مع وجوده (وفي رواية يسمى يوم الولادة) لحديث مسلم
في قصة ولادته إبراهيم أنه صلى الله عليه وسلم ولد في الليلة ولد فسميت باسم أبي إبراهيم (ومن
أن يحسن اسمه) لقوله صلى الله عليه وسلم إنكم تدهون يوم التسمية ما بينكم وأسماء آبائكم
فأسموا أسماءكم ورواه أبو داود (وأحب الأسماء إلى الله عبداً لله وعبداً لرجل) ورواه مسلم
مرفوعاً (وكما أضيف إلى) اسم من أسماء (الله تعالى) (الحسن) كعبد الرحمن وعبد الرحمن
وعبد الخالق ونحوه (وكذا أسماء الأنبياء) كإبراهيم ونوح ومحمد وصالح وشبهه الحديث نسوا
باسمي ولا يتكلموا بكنتي روى ابن أبي عمير قال الله تعالى وعزني وحلال لأهذت أحد يسمى باسمك
في النار (ويحوز التسمية بمأخر من اسم واحد كما يوضع اسم) وهو ما ليس كنية ولا تلم (وكنية)
وهي ما صدرت بأب وأم (ولقب) وهو ما شرع على كثر بن العابد من أذن كقبلة (والاقتصار
على اسم واحد أولى) لأنه عليه الصلاة والسلام في أولاده (ويكره) من الأسماء (حرب ومرة
وحزن ونام وبسار وافلج ونجيم وبرصكو ويلي ومقتل ورافع ورياح والعاصي وشهاب
والمضطجع ونحوها) كرسول (وكذا ما فيه تركية كالنبي والركي والاشرف والفضل وبرة
قاله القاضي وكل ما فيه تفضي أو تظيم) قال ابن هبيرة في حديث سمرة لأنهم غلامك بسار ولا
رباح ولا نجبا ولا افلج فقلت تقول أمهم فلا يكون قتلوا لآخر بما كان طسراً قالوا التنازع
والنظر فالتنبي يتناول ما بطرق الطرية لأن ذلك لا يحرم لحديث عمران الأذن على مشربة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قال له رباح (ويحرم) التسمية (على الأسماء) ونحوه مما
يؤذى أسماء الله سلطان السلاطين وشاه ملاري وأجداشت غضب الله على رجل يسمى
ملك الأملاك لملك الله (و) يحرم أيضاً التسمية (على ما يليق بالله الله كندوس وأبر وخالق
ورحم) لأن معنى ذلك لا يليق بغيره تعالى (ولا يكره) أن يسمى (بغير بل) ونحوه من أسماء
الملائكة (وليس) قلت ومثله خلافاً لما لا تقدر كالتسمية بهما وقال ابن القيم في القصة
ويعاين التسمية بأسماء القرآن وسور ومثل طه ويس وصم وقنص ما شئت على كراهة التسمية
ببسن ذكر السبيل وأما ما ذكره المؤلفان يس وطه من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم
فتنزه ليس ذلك في حديث صحيح ولا حسن ولا مرسل ولا أثر عن صاحب أو غيره الخروف
مثل الموحود والو نحوها أنه لا يمكن قاله الملائكة في تفسيره في سورة طه وقيل هو اسم من
أسماء النبي صلى الله عليه وسلم سماه الله بكاءه محمداً وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال في عشرة أسماء قد أن منها طه ويس اه وعليه فلا تمتنع التسمية بهما وقال ابن القيم

الشبكة ونحوها وحفر البئر لهدم تعذيبه (الآن يحتمل) على الصبي الذي الإحرام يتسبب نحو الشبكة

كفر بيقضيق ضمن ما تلفه
مطالعتك هذه كثاف آدمي بها
(وعمر أكله) أي الحرم من ذلك
كله أي مصادره أول أو أمان
عليه أو أمانا وبسبب ونحو مفهوم
حديث أبي قتادة (وكذا ما ذبح
لحرم) (أوصيد لاجله) نصا لحديث
الصحيحين أن الصب بن حنيفة
أهدى لابي علي رضي الله عنه رسول
حمرا وحشيا فزده عليه فلما رأى
ما في وجهه قال إن لم زده عليك
الآن احرم وكذا ما أخذ من بيض
الصيد ولبنه لاجله (ولم يزه)
أي الحرم (ما أكله) أي مصادره أو
ذبح لاجله (المزاه) أي جزء ما أكل
بما ذبح أو صيده لانه أن لا يذبح
منع عنه بسبب الاحرام أشبه
قتل الصيد ومقتله الحرم ثم
أكله ضمنه لقتله لا لأكله نصا
للمعينة وهي لا تمنع من (وما
حرم عليه) أي الحرم (لذلاله)
عليه أو أمانا فعليه (أوصيد ما ذبح
له) أي الحرم (لأبهرم على حرم
غيره) ما لا أبهرم (على سلال)
لما روى مالك والشافعي عن
عمران أنه أتى بدم صيد فقال
لأصحابه أكلوا فقالوا لا أتأكل كل فقال
أني لست كبشكم إنما صيد
لاجلي (وان تقل) حرم (بيض
صيد سليم) فقد يتقوله ولو كان
ياض على فراشه أو متاعه ونقله
برؤي ضمنه ببقية مكانه لتلفه
بسببه (أو ألق) حرم بيض صيد
غير ذرو) غير ما فيه لانه لا يذبح
ميت ضمنه ببقية مكانه لا لذلاله
أي أنه كان من ذرأ أو لم يذبح
ميت فلا ضمان فيه لانه لا يذبح
(الآ) ما كان (من بيض النعام)
فضمنه (لان القدره) فضمنه

أضلا نحو زئبقه سائل الملك بالظاهر والظاهر (قال ابن خزم انتقوا على محمد بن كل اسم عبيد
لغير الله تعالى) (كعبه المزمعي وعبد عمر وعبد الله وعبد الكعبة وما أشبه ذلك ومنه عبيد
الذي وعبد الحسين كعبه السج قال ابن القيم) أما (قوله صلى الله عليه وسلم أنا) ابن (عبد
الطلب فليس من باب إنشاء التسمية بل من باب الإخبار الاسم الذي عرف به النبي والأخبار
عجل ذلك على وجه تعريف المسمى لا بغيره فباب الأخبار وأوسع من باب إنشاء قال وقد كان
جماعة من أهل الدين يتورعون عن إطلاق فاضل القضاة وما حكم الحكام فيما على ما يفضله
فهو ورسوله من التسمية تلك الأملاك (وهذا بعض القياس قال وكذا محمد بن التسمية سيد
الناس وسيد الملوك كما يحرم سيد ولد آدم انتهى) لأنه لا يليق إلا صلى الله عليه وسلم (ومن
لقب بما صدق فيه) بأن يكون فعله مرفعا لقوله (جازو بحرم) من الألقاب (ما لم يقع على
مخرج صحيح) لا تكذب (على أن التأويل في كمال الدين وشرف الدين أن الدين كله وشرفه
قال) يحيى (بن هبيرة ولا يكره التكني بأبي القاسم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم) وصحبه
في تصحيح المذروع قال وقد وقع فصل ذلك من الألقاب ورضاهم به يدل على الإباحة وقال في
المحذوف والصواب أن التكني بكنيته ممنوع والمنع في حياته أشد والجمع بينهما ممنوع اه
فظاهره القريب هو يؤيد حديث لا تصعبوا بين اسمي وكنيتي (وتحريم تركته بالانطلاق لا بالثبوت
وتكنيته بغيره من الألقاب) لعدم المحذور (و) (نابح) (تكنيته الصغير) ذكرنا أن أوأشينا
تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام بأبائهم برأفصل التغير (و) محمد بن أبي يعقوب الملقب أوأفقر
ماسدي كدائه بالسلامة فيمنع من تعظيمه (ولا يسمى الغلام) أي العبد (يسار ولا يباح
ولا تميم ولا أفلم) لما تقدم من ابن هبيرة (قال ابن القيم قلت وفي معنى هذا مبارك) وبلغ خبر
وصروونه وما أشبه ذلك) لما تقدم من أنه ربما كان طريقا للتشائم والتعظيم (ومن)
الأسماء (السكر) (وهذه التسمية بأسماء الشياطين تحقير) بالاعتماد المحمودة والنون والياء
الموحدة (ولها نون والأعور والأحمر) (من التسمية بالسكر وهذه التسمية بأسماء الفرائدة
والجارية كفرعون وقار ونوحا) (من الولد) (وسمي بغير الاسم القبيح) قال أبو داود وغيره
الذي صلى الله عليه وسلم اسم العاص وعمر وعقيدة وشيطان والحكم وعذاب وحجاب وشباب
فمما هو مما سمى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنع من التسمية بأسماء الفرائدة وشباب
الضلالة تشبه الهدى وبزانية مما هو بين الرشد وسعي في مغويته في مرشدة قال ومرت
سائده بالاختصار (قال ابن عقيل) في الفصول والأبواب في تسمية النجوم بالأسماء العربية
كالحل والنور والهدى لأنها أسماء أعلام واللقبة (وضع) أي جعل فقط دليلا على المعنى وليس
مما أنما هذه الحيوات حتى يكون كذا (ولا يكره) وضع هذه الألفاظ تلك المعاني (كنية
الحبال والأودية) (بما هو معروفه لها) (وليس من حيث تسميتهم) أي العرب (لها) أي العجم
بأسماء الحيوان السابقة (كان) (النظام) (بأدبها) (كنا) أي ليس الوضع كذا من حيث
التسمية (وأنما ذلك توسع وجه) كما هو المعروف (بمحررا) (لكن استعمال البحر) (كم) (بجواز
بجواز استعمال تلك الأسماء في العجم) (فإنه حقيقة التوسع في التسمية فقط) (وسن أن) (يؤذن
في أن المولد) (الذي) (ذكرنا) (كان) (أوأنثى) (حين ولدوا) (أن) (يتم في البسري) (لحدب) (بما هو
قال) (أبوت رسول الله صلى الله عليه وسلم) (أذن في أن الحسن بن علي) (حين ولدته فاطمة) (رواه أبو
داود) (والترمذي) (وصحبه) (وعن الحسن بن علي) (من فروع) (من ولدته مروان) (أذن في أن الحسن
في أن الحسن بن علي) (رضعت عنه) (أبي العبدان) (عن ابن عباس) (أن النبي صلى الله عليه وسلم) (أذن في أن
الحسن بن علي) (وم ولد) (أقام في أذن البصري) (رواه البصري) (في التسمية) (وقال في أسنادها ضعف

فقلول ابن عباس قى بض النعام
 قيته ولانه لا مثل لمو حيث ذه
 القية وحديث ابن ماجه عن ابى
 هريرة روى قى بض النعام
 عنه المراد قيته وأما اللين فلاله
 لا مثل له من حيث لا نافع فكان
 فيه قيته بفعل بها كجزء صيد
 لانه لا مثل له وان كسر يعنه
 يخرج منها فرغ عاشر فلا تثنى
 فيه لانه لا يثنى شيئا (ولا يك
 عمر صيدا ابتداء) أى ملكا
 مقصدا (بغير وارث) فلا عليك
 بشره ولا هت ونحوهما ولو
 برصه أو نصب أجوبة قبل
 أحرامه فوقع فيها وهو عمر بن
 الصب بن جثة السائق ولان
 الصيد ليس محلا لتك الحرم
 لهرعه عليه كالحرم ولكه
 بالارت لانه لا فضل منه فيه فقيه
 الاستدامة وفى معنى الارت
 تصنف الصداق وسقطه وان
 رد عليه ببيا أو خيار لزمه
 إرساله (فأوتى منه) أى الصيد
 (محرمة أو رهن أو بشره لزمه
 رده) إلى من اقتضاه ياله لصاد
 العقد (عليه) أى قاته الحرم
 (ان تلف) الصيد (قبله) أى
 الرد (الجزء) لما كمن الحرم (مع
 قيته) لما لك (في بنيه وشراء)
 لوجود مقتضى الضمان وعلم
 منه أنه لا ضمان لما لك فى رهن
 لانه لا ضمان فى محصيه وإن قال
 فى الرابة لا ضمانه فى الهبة
 وإن أرسله ولم يرد ضمانه لما لك
 ولا جزاء عليه وإن رد له فلا تثنى
 عليه مطلقا (وإن أمسكه) أى
 الصيد (محرما) بالحرم أو الحبل

(و) سن ان (يحدث) المولود بكرة أن تغض عن ذلك جهاد داخل فهو يغتم فمضى بفعله إلى حروفه
 منها (ي) أى الصبي من أى برده عن أى موسى قال الولد غلام فأنبت ما الذى صلى الله
 عليه وسلم نسما ما را هم وحسنه بكرة زاد الأضارى ودعاه بالبركة بدفعه إلى وكان كبر ولدا
 أى موسى (ويحلف رأس ذكر لا) رأس (أثنى يوم سابعه ونصدق وزنه وركا) أى غضة
 لحديث معروف تقدم وقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة لما ولدت الحسن لحلق رأسه ونصدق
 برز شعره غضة على المسكين والأولاد على أهل الصفة رواه أحمد (فان فات) يوم السابع
 من غير حقيقة ولا نسبة ولا خلق رأس ذكر (فان ذك يفعل (فأربعة عشر) أى فى اليوم
 الرابع عشر (فان فات فى) أحد عشر (ين) روى عن عائشة ومثله لا يقال من قبل الرأى (ولا
 تغتبر إلا سابع بعد ذلك حتى بعد ذلك) البوم الحامى والعشرين (فى أى يوم أراد) لانه قضاه
 دم فأنتم فلم يتوقف على يوم كقضاء الأضحية (ولا تحصى المقتضى الصغير) فيبقى الأب عن
 المولد ولو بعد بلوغه لانه لا آخر لحقتها (ولو أجمع حقيقة وأضحية وفى بالأضحية) أى الضبعة
 (عنها) أى من الحقيقة والأضحية (أجزاء عظمها) وقال فى المنتهى وإن اتفق وقت
 حقيقة وأضحية فحق أوشى أبرزهن الأخرى اه ومقتضاها جزاء أحلها من الأخرى وإن
 لم ينوها لكن تغيير للمصنف موافق لما عرفت فى تحفة الودود (قال) الشيخ شمس الدين بن محمد
 (ابن القيم) فى كتابه (تحفة الودود فى أحكام المولد كما لو صلى ركعتين شوى بهما ضحية المجد
 وسنة المكتوبة أو صلى بعد الطواف فرضا أو سنة مكتوبه (وقرئ) أى ما صلاه (عنه) أى عن
 فرضه (وهن ركعتي الطواف وكذلك ذبح المقتع والقارن شاة يوم الأضحية من دم المنة) أى
 أو القرآن (وهن الأضحية اه وفى معناها لواقع هدى وأضحية) فترى ذبضة عنهم لم يحصل
 المقصود بالذبح منها وهو معنى قول ابن القيم وكذلك ذبح المقتع والمخ واختار الشيخ لا تضحية
 بكة أغنامها هدى) فأخبرنا الأخير (وبكره لطفه) أى المولد (من دها) لقوله عليه الصلاة
 والسلام مع الغلام حقيقة فغير بقوا عنه وما أمره الأذى رواه أبو داود وهذا يقتضى أن
 لا يصدم لانه أذى ومن يذبحه المذبح عن أبيه إن النبي صلى الله عليه وسلم قال يلقى عن
 الغلام ولا يصدم رأسه يدم رواه ابن ماجه ولم يقبل عن أبيه قال مهنا ذكرت هذا الحديث
 لأجد فقال ما أظن فها أم من روى يرمى فقال أبو داود يسمى بنى مكان يرمى أصح هكذا قال
 سلام بن أبي مطيع عن قنادقوا بن من عقيل بن الحسن وهم همام فقال يرمى قال أحمد
 قال يرمي عن ابن عروبة يسمى وقال همام يرمى وما أراه إلا خطأ (وان لطفه رأسه بزرعقران فلا
 بأس) لقول برده كنى فى الجاهلية ذأول لأحدنا غلام ذبح عنه شاة ويطبخ رأسه بدمه الجاهلية
 الإسلام كذا نذبح شاة وتحلق رأسه ويطبخه بزرعقران رواه أبو داود (وقال) شمس الدين بن محمد
 (ابن القيم) لطفه رأسه بزرعقران (سنة) لاسر (و يزرعها أعضاها ولا يكسر عظمها) لقوله عائشة
 السنة ثمان مكان ثمان من الضلوعهن الجارية شاة تطبخ جسد ولا يكسر لها عظم أى عضو
 وهو الجدل يدل المهمة والارب والشكو والعضو والوصل كله واحد والحكمة تسمى بها أول
 ذبضة عن المولد فاصحب فيها ذك تغا ولا بأسه سلامة كذلك قالت عائشة رضى الله عنها (وطبخها)
 أى الحقيقة (أفضل من أخرج لها نباتا) نص عليه لما تقدم عائشة (فيطبخها) أى مع نضام
 يطعم منها الأولاد والمسكين والجيران قيل لا إمام (أحد فان طبخت بنى آخر غير الماء والمخ
 فقال ما ضر ذلك قال جماعة) منهم صاحب المستوعب والمنتهى (ويكون من محلو) قال فى
 المستوعب ويذهب أن يطبخ منها طبخ خلوتها ولا يجلدوا أخلاقه وجرمه فى الرايتين والمالوين

من يكتي سقط وجوه عن غيرهم) وإن لم يبق من يكتي أم الناس كلهم فانطاب في ابتدائه
بتناول الجميع كقرض الأعيان ثم يختلن بأن فرض الكفاية يسقط بفعل البعض وفرض
الأعيان لا تسقط عن أحد بفعل غيره والدليل على أنه فرض كفاية قوله تعالى ففضل الله
المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعد من درجة وكلا وعد الله الحسنى فهذا يدل على أن
القاعد من غير أئمة مع جهاد غيرهم وقال تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة ولا عليهم
الصلوات والإسلام كان يبعث السرايا ويقم هو وأصحابه وأما قوله تعالى لا تنفروا جميعاً عذاباً
الباقية قال ابن عباس نسخها قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة رواء الأزم وأبو
دارود ومحمد بن الحسين استغزاهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك وحينئذ تبين كما
بأنى وفاء هجرته إلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وأصحابه لما خلفوا حتى تاب الله عليهم
(رسن في حقهم) أي حق غير الكافر فيه (يتأكد) حديث أبي داود عن أنس مرفوعاً ثلاث
من أصل الأعيان الكف عن قاتل لاله الأتة لا تكفره ذنب ولا غريمه من الإسلام بهمه
ولجهادها من منبذتي الله حتى يقابل آخر أمي الدجال لا يسلطه جوارحاً ولا ملحد عادل
والأعيان لا يقرر وصفي الكفاية بقا المجاهدان نهض إليه قوم يكفرون في جهادهم أمان يكونوا
جنداً لهم دولو من أجل ذلك أو يكونوا أعدوا أنفسهم تروا بحيث انقصهم العدو
حصلت المنفعة لهم ويكون في الثبور من دفع العدو عنهم أو يبعث في كل سنة جيشاً يغرون
على العدو في بلادهم (وفرض الكفاية ما قصد حصوله من غير شخص معين فإن لم يوجد إلا
واحد تبين عليه) كد السلام والله لا على المختارة (فن ذلك دفع ضرر المسلمين كستر العاصي
وأشباع الخائف) ونك الأسرى (على القادرين أن يهزم بيت المال عن ذلك وتفسد أخذه منه)
لمنع أو نحوه (و) من ذلك المنافع المباحة المحتاج إليها المصلح الناس غالباً الدنيا وتدبره
الدنية والمالية كالزعر والقرص ونحوهما لأن أرا لعماد والمال لا ينظم الأذنيك فإقام
بذلك أهله بصفة التقرب كان طاعة الأقال (و) من ذلك (إقامة الدعوة) إلى دين الإسلام
(ودفع الشبه باله والسيغ) إن عائد لقوله تعالى وحادهم يأتي هي أحسن (و) من ذلك (سد
الثغور) بتقدم الوحدة وهو ما تنفع من جانب الثغر (و) من ذلك (حفر الآبار والأنهار
وكرها وهو تنظيها وعل القناطر والجسور والأسوار وأصلاحها) أي القناطر والجسور
والأسوار (وأصلاح الطرق والمباعد) لعموم حاجة الناس إلى ذلك (و) من ذلك (الفتوى
وتعليم الكتاب والسنة وسائر العلوم الشرعية) كالفتوى وأصوله والتفسير والفرافض (وبإتقان
بها من حساب ونحوه ولفه ونحوه وتصريف وقراآت وعكس العلوم الشرعية علوم محرمة أو
مكرهة فاحرمه كعلم الكلام) إذا تكلم فيه بالمقول المضم أو المضاف لمقول الصريح
الصحيح فإن تكلم به بالنقل فقط أو بالنقل والعقل المواقفه فهو أصل الدين بطريق أهمل
السنة وهذا معنى كلام الشيخ في الدين وفي حاشيته ما به كفاية في ذلك (و) كعلم (الفلسفة
والشعبة والتبصير والضمير بالمر والشعر والحصا) كعلم (الكيمياء وما علم الطبائعين
الالطب فاه فرض كفاية في قول) قال في الأدب الكبير ذكر ابن هبيرة أن علم الطب
فرض كفاية وهذا غير يق في المذهب (ومن المهرم النصر والطلسمات) بغير الصرية فإن
لا يصرف معناها كما يأتي في آخر الزدة (و) من المهرم (التبليات وعلم التشلاج الأعضاء
والكلام عليه ونسبته إلى جعفر الصادق) بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن
علي بن أبي طالب (كذب كائن عليه الشيخ) من المهرم (حساب اسم الشخص واسم أمه
بالجل وأن طالع كذا ونحوه كذا) والمهرم على ذلك بقرأته في أو غير ذلك من الدلائل العقلية

محكم النفس والاعارة (فإن لم
يتمكن) المهرم أو من دخل
المهرم من إرسال الصيد بديان
نفره فذهب (وتلف) غير فله
(لم يضمنه) لأنه غير مفرط ولا
متد (فإن عكن) من إرساله ولم
يفعل (ضمنه) بالجزء (وإن لم
يرسله فلا ضمان على مرسله
من يدونه) لا وال حرمته
المتأصلة (ولأنه من الأثر
بالمهرم فإن استمره كاله حتى
حصل فله كذا لا يزل
بالأحوال (ومن نسل) وهو مهر
(ميداً صلاً) عليه) فله مهر
(نفسه) لم يحصل ولم يضمنه لأنه
الحق بالموثبات طبعاً كالكلب
المدور كالأدعي المأكل
وساخص مع تلقا أو ضرراً
يجرحه أو تلفاً له أو بعض
أحواله أو أهله (أو) قتل صيدا
(بغلبه من سبع أو شدة
ليطله) لم يعمل ولم يضمنه لأنه
مباح لحاجة الحيوان (أو) قطع
مهر (منه) أي الصيد (عشوا
متا كلافات لمصل ولم يضمنه)
لأنه مدونه الحيوان أشبه
مدواؤه الولي محجوره وليس
بمتعد قتل فلا تله الأية (ولو
أخذ) أي الصيد الضعيف
مهر (ليداوية فودي به)
لا يضمنه لأنه مدونه ولا يضرط لما
تقدم (ولا تأثير مهر أو أحوال من
تحرير) حيوان (أنه) كبهيمة
الإنسان مدونه لا يضمنه بصيد
وقد كان عليه الصلاة والسلام
يذبح الدين في أحواله في المهرم
تقريباً إلى الله تعالى وكذا أفضل
الحج الصالح والتج أي أصالة
الغذاء بالدم والمهر (ولا تأثير مهر أو أحوال (و) من المهر (الأكلى) ككلب وخنزير وغر وأسد وذئب وفهد (الأنثريد) بين أهله

وصياته) من رأسه أو يديه أو
 قويه (ولو رميه) لحائسه من
 التره بازالته أشبه قطع الشجر
 (ولا خلع فيه) أي اقلل لانه
 لأقبحه أشبه البراغيش ولانه
 ليس بصيد (لا) يحرم قتل
 (براغيش وقراش وجرها) كدلم
 وبق وبغض لان ابن عمر فرد
 بعيره بالسيف أي نزع القرا منه
 فرماه وهذا قول ابن عباس
 (وبس مطلقا) أي في الجمل
 والحرم ومع وجود أذى ووجه
 (قتل كل مؤذ غير آدمي) لحديث
 عائشة أم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقتل خمس فواسق
 في الحرم المحدث والغراب والغارة
 والعقرب والكلب العقور
 متفق عليه وفي مناهجها ككل
 مؤذ وأما الآدمي غير العربي
 فلا يصل قتله إلا بأحدى الثلاث
 الخبر (وبياح) فحرم وغيره
 (لا يلزم صيدها بعش في الماء
 كسبك ولو عاش في بر أيضا
 كسلفاة وعرطان) لقوله
 أحل لكم صيد البحر وطعامه
 متاعا لكم وللسبارة وأما البحر
 بالحرم فحرم صيده لان الحرم
 فيه المكان فلا فرق بين صيد
 البر والبحر (وطير النامري)
 لأنه يبيض ويقرخ في البر فحرم
 على محرم صيده وفيه الجزاء
 (ويعني جراد) إذا اتلف محرم
 بمباشرة أو سبب لانه يرى شاهده
 طيره في البر ويهلكه الماء إذا
 وقع فيه كالهصافير (يقتنه) لانه
 غير مثلي (ولو غشي محرم على
 جراد مفترش بطريق) وإن لم
 يكن له طريق غيره لانه أتلفه
 لتلفه نفسه أشبه ما لو اضطر اليه (وكذا يبيض طيرا أتلفه محرم لحاجة مني) (عليه في حنته) والحرم

احتاج الى عمل محظور فله يقضى لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى ٦٥٣ من رآه فقد رآه الا انه وجد حديث كعب

ابن جعفر قال الحق باقى المحظورات ومنه سنده شئ لا يجب ان يطلع عليه أحد ليس يقضى بها وكذا لو اضطر ركن بالحرم اذا اضطر لذيبح صيد فله بيهه وأكله ميتة فحق غيره فلا يباح الا لمن يباح لها كلها أى المبتدئين يكون منظره وان رمى بخل صيدا ثم أحرم قبل أصابته فعنه لأن رماه محرما ثم حمل قبل أصابته اعتبارا بحالة الأصابة فيحسم (السابع عقد النكاح) فمهر ولا يصح من محرم فلو تزوج محرم أو زوج أو كان وليا أو وكلا فيه لم يصح نكاحه أولا لحديث مسلم عن عثمان مرفوعا لا ينكح المحرم ولا ينكح وليا ولا نكح والشافعي ان تزوج امرأة وهو محرم فمهر نكاحه ومن على وزنه مناهر وأهملوا به كسر التيسار ويرى ولان الأحرار منع الوطوء واهيه فمهر عقد النكاح كالعدة (الافق) النبي صلى الله عليه وسلم فليس محظور والحديث ابن عباس تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميونة وهو محرم متفق عليه لكن روى مسلم عن يزيد ابن الأصم عن ميونة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت حاتق وخالته ابن عباس ولا يداود تزوج حنى وشحن حلالا لا يصر ولا حد والترمذى وحسنه عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميونة حلالا وبنيها حلالا وكنت الرسول بينهما قال ابن السبأ ان ابن عباس أوهر أو قال أوهر وأهمل الشافعي أى سبق

ناهية (أو) قطع منه (ما يذهب بذهابه نفع اليد أو الرحل) لا ليس بصحيح ويؤيد ذلك من الكفاءة (و يلزم) الجهاد (الأهرو والأهشي وهو الذى يصير بالنهاة فقد) أى دون التيسل لانه لا يمتنع الجهاد (قال الشيخ الأمر بالجهاد) أعنى الجهاد للمأمور به (منه ما يكون بالقلب) كالتمز عليه (والدعوة) الى الإسلام بشرائمه (والجفة) أى قامت على البطل (والبيان) أى بيان الحق والالتام فيه (والإيمان والتقدير) فيه حقيقة منع المسلمين (والدين) أى اقتتال نفسه (أقرب) الجهاد (بنايه ما يمكنه) من هذه الأمور فالتز منه فهو الكفار كما كان حسان رضى الله تعالى عنه بهجوا أحدهم صلى الله عليه وسلم (وأقل ما يغفل) الجهاد (مع القدرة عليه كل عام مرة) لأن الجيرة تجب على أهل الذمة مرة فى العام وهو بدل النصرة فكنا ميذها (الان ندعو) حاسا الى تأخير نصف المسلمين) من عددا وعدة (أوقلة علف) فى الطريق (أو) نفة (مادى الطريق) أو انتظار مددو) يستعين بهام (فموزر كة) أى الجهاد (به دفعه ويغفرها) لانه عليه الصلوة والسلام صالحا قريبا شاعرا ستم وأحق قتلهم حتى يقتلوا العهد أو يقتل قتال العرب بغير هدم (أو) يجوز تأخيرهم (انترى اسلامهم) أى الكفار خلافا لرفق ومن تابعه (ولا يعتبر من الطريق) فان وضعه على الخوف (وتحريم القتال فى الأشهر الحرم) وهو رجب وذو القعدة والحج والأحرار (منسوخ نصا) وهو قول الأكثر بن بقوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدوهم وبنزوى صلى الله عليه وسلم الطائف واستنار فى الهدى لا وأجابه بالهجرة فى غزوة الطائف وان كانت فى ذى القعدة لانه كانت من عام غزوة هوازن وهم بدوا والنبي صلى الله عليه وسلم بالقتال قاله ويجوز اقتال فى الشهر الحرام دفعا لاجتماع الطال فى العرو وما تقدم فى كتاب الشهود (وان دعت الحاجة الى القتال فى عام أكثر من مرة وجب) لانه فرض كفاية وجب منه ما دعو اليه الحاجة ومن حضر الصف من أهل فرض الجهاد هو الذى ذكر الحرف المكلف المستطيع للمسلم (أو) من هدد أو بعث أو كاتب أو حصن) عدو (أو) حضر (بلده) عدو أو احتاج اليه بعيد) الى الجهاد (أو) قتال (الرفان) المسالمون والكفار (أو) استغفروهم له استغفروهم ولا هزرتين عليه (أى صار الجهاد فرض عين عليه لقوله تعالى اد القم فقه قائمتا وقوله تعالى ما لكم اذا قيل لكم افرروا فى سبيل اننا قلتم الى الأرض ولقد بعثنا من قبلك رسلنا واذ استغفروا فانفروا ومتفق عليه (ولم يجز لاحد ان يخطف عن النفر لما تقدم الامن يحتاج اليه لملحظ أهل أموالا وكان ومن منه الامام من الخروج ذكره فى البلغة وان نوى بالصلوة الغير معاصى ثم تفرغ اليه) أى بعد العدو (مع قرب العدو) بنفرو ويصلوا كما وذلك أفضل (نفس عليه) ولا ينفر خطبة الجمعة ولا بعد الصلاة) عبارة بالمدح والمنتهى ولا بعد الأقامة تقوم من تناول الجمعة وغيرها (ولا يقطع الصلاة اذا كان فيها) لاجل التغيير (ولا تنفر انبيل الاعلى حقيقة) دفعا لضرورة (ولا ينفر على غلام أتى) للابى لك الناس بسببه (ولا بأس ان ينترى الى جلال فرسا يهيم) ينفر وان عليها ركب هذا عقبه وهذا عقبه يأتى فى باب نسمة القمىة ولو نادى الامام الصلاة جامعة لمائة يشاور فيعلم بئنا خرا حشد) عن الحضور (بلا عذر) الى جوب الجهاد بديهة ما عمن من البدن والراى والتدبير والحرب خدعة (وضع انبى صلى الله عليه وسلم من نزاع لامة الحرب اذا لم يهاجق على الهدوء) المتبرع لعله نظارى وأسمه أحد حسنة النبي والألامه كتمرة بالهزم ويجوز تخفيفها وهى الفرع وجهه لانه كتمرة ولو لم كهر عدو غلبت فاس (كأمنع) الى الله عليه وسلم (من الرز ما عين والاشارة بها) حديث ما ينبغي لنبى أن تكون له خاتمة الا عين رواء أو دأود صحه لما لم على شرط مسلم وهى الآداء الى ما بين من نحو ضرب أو قتل على خلاف ما هو ظاهر وصحى خاتمة الأعين شبهة بالنبىة بانها خاتمة

وهو الى ذلك وكذا نقل أبو المرحث عن أحمد بنه خطأ ثم قصه من يقتل امرأة وحديث عثمان لامراض له فان ثبت فله عليه الصلاة

مباشرة (فأبى) لنكاح باعوانه (بالولاية العامة) ظلمنا كانوا لا تزوج من ٦٥٥ لا ولي إلا أن المتخلف فيه مخرج خلاف

تأثبه في تزوج نحو ما يستخلص له
عقده بعد إجماعه حتى يصل وأما
تزوج بنوايه لغير ما بينهم وأخبرهم
أنا كانوا لا يصلح لأنه لا ولاية
لهم عليه (وكرر خطبة
محرم) بكسر الخاء أي أن يضطرب
أمره أو يضطرب حلال محرمه
لحديث عثمان مرفوعا لا نكح
لغيره ولا نكح ولا يضطرب (و) ما
نكره (خطبة عقده) أي النكاح
وتأني لغيره في عدم ولا
يضطرب (و) كأيكره (محرمه
و) وما عقده أي النكاح بين
حلالين نقل حبل لا يضطرب قال
مهنا لا يشهد النكاح (ولا)
نكر (رجعت) أي ألهم لطلقته
الرجعية لأن المساك ولأن
الرجعة صالحة قبل الرجعة فلا
إسقاط ولا تنكسر لظاهر (ولا
شراءه لوطه) لأن الشراء يقع
على عينا وهي زاد لوطه وغيره
ولذلك محرمه نحو الجوسية
بمخلاف عقده النكاح بأنه على
منفعة البضع خاصة ولو لم يصح
نكاح نحو جوسية (الزامن
وطه وجب الفل) وهو تقييد
خشنة أصية فيخرج أصلي فلا
كان أو برأ من آدمي أو غيره لقوله
نعاني فن فرض فيمن الحج فلا
وفت قال ابن عباس هو إجماع
لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام
الزنى النساءكم (وهو) أي
الوطء بقصد النكاح فحل
أول حكمه ابن المنذر إجماعا ولو
بغيره فوفى نصا لأن معنى العصاة
قتلوا بإسقاط الحج ولم يتصلوا
وحديث من وقف عرفه فقد تم
بها أي قايروا من فواته ولا فرق
بين مأموناس وجهل وعلم ومكر وغيره لما تقدم (وعليها) أي الواطئ والموطوءة (المضي في فاته) أي الفسك ولا يفرج منه

(الإلحاح) إلى قتالها لئلا يبعد (كان يكون) العدو (الابعد أخوف أو) لمصلحة في البدء بما ليد
(لغته) بكسر اللين المعجمة (وامكان القرض معنته أو يكون الأقرب جهادنا وجمع مانع من
قتاله) أي الأقرب (فيبدأ بالبدء) الحاجة (ومع النصارى) أي تساوى العدو البعد والقرب
(قتال أهل الكتاب أفضل) لأنهم يقاتلون عن دين قال ابن المبارك وكان يأتي من مرو وأرض
الروم واستعد أحسن حيث ترك العدو والقرب ولحق على البعيد وحل على المتبوع
بالجهاد والكفاية حاصله بقوله لكن يؤخذ حديث أم خلد عن قوله عليه الصلاة والسلام
لما أتت بنته أخرج شهيدين قالت لم ذلك يا رسول الله قال لأنه قتله أهل كتاب ورواه أبو داود
(وقاتل من تقبل منهم الجزية) وهم أهل الكتاب والجوس (حق يسلموا) لحديث أم
أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله (أو يذلو الجزية) شرطه لقوله تعالى قالوا
الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر لا يؤمنون (ب) يقاتل (من لا تقبل منهم) الجزية (حق يسلموا)
لحديث السابق خص منه أهل الكتاب لا تجوز الجوس لأنه عليه الصلاة والسلام الجزية
من مجوس محرم وبق من هداهم (فإن امتنعوا من ذلك) أي من بذل الجزية حيث تقبل منهم
ومن الإسلام (وصف المسلمون عن قتالهم أقصر فوا) عن الكفار لا قتاله لما تقدم من مصالحته
على الله عليه وسلم قرى يشاهي ترك القتال هذين (الآن تخيف على من يلهم) أي الكفار
(من المسلمين) فلا يضر من عنهم إلا سلطهم على المسلمين (ونسن الدعوة) أي دعوة
الكفار إلى الإسلام (قبل القتال لمن بلغته) الدعوة قطعاً مجتمعة (ومحرم) القتال (قبلها) أي
الدعوة (لم بلغته) الدعوة تلدث أي بد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ثبت أمرا
على ضربة أو جيش أمره بقوى الله تعالى في خاصة نفسه وبين ماله من المسلمين وقال إذا لقيت
هؤلاء من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث فإن هم أجابوك إليها فقبل منهم وكف عنهم
ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فقبل منهم وكف عنهم فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية
فإن أجابوك فقبل منهم وكف عنهم فإن أبوا فاستن بالله فقاتلهم وادعهم (وقد) أبو عبد الله
محمد بن عبد الله (ابن أقيم وجوبها) أي الدعوة لمن لم بلغته (واستعياها) لمن بلغته (بما إذا
قصدهم) أي الكفار (المسلمون أما إذا كان الكفار قاصدين) المسلمين بالقتال (فالمسلمين
قتالهم من غير دعوة فمما عن نفوسهم وحرهم وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده) لأنه
أمر ببال الناس ومحال العدو فكاتبهم وفرهم وهدمهم (ويلزم الرعية طاعته فيما يراه
من ذلك) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم وقوله
أما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذوا
(وبني ابن تيندي) الإمام (بترتيب قوم في أطراف البلاد يكفون من يقاتلهم من المشركين
وبأمر بعمل حصونهم وحفر خنادقهم وجميع مصالحهم) لأن أهم الأمور الأمن وهذا طابعه
(ويزور في كل ناحية أميرا يقاتله أمر الحرب وقد يرسل الجهادي يكون الأمر) (من له رأى وعقل
وجبر في الحرب ومكانه العدو مع أمانته ورفق بالمسلمين ونصحه لهم) ليحصل المقصود من إقامته
(و) (ويومئ) أي يوصي الإمام الأصم إذا ولا يعجز الله في نفسه (و) أن لا يحصل المسلمين على
مملكة ولا يامرهم بتحويل مطمو ويخاف أن يقتلوا عنها) لحديث أبي بردة السابق (فإن
قبل) أي حاكمه على مملكة أو أمرهم بدخول مطمو ويخاف أن يقتلوا عنها (فقد أساء
ويستغفر الله) أي يتوب إليه من ذلك لوجوب التوبة من كل معصية (ولا عقل) أي دنة
عليه ولا فائدة إذا أصيب أحدهم بطاعته (لأنه قبل ذلك باختياره) (فإن عدم الإمام لم يضر
الجهاد) إلا يستولى العدو على المسلمين وتظهر كلمة الكفر (وإن حصلت غيبة عنه وهو على

بين مأموناس وجهل وعلم ومكر وغيره لما تقدم (وعليها) أي الواطئ والموطوءة (المضي في فاته) أي الفسك ولا يفرج منه

مَرْفُوعًا أَمْرَ الْجَمَاعَةِ بِذَلِكَ وَلَا تَعْنِي بِهَا الْقَضَاءُ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ كَالْقَوَاتِ يَقُولُ بِهِ الْأَصَادُ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ قَبْلَهُ مِنْ قَوْفٍ وَغَيْرِهِ وَيُجَنَّبُ مَا يَجْتَنِبُهُ قَبْلَهُ مِنْ وَطْعٍ وَغَيْرِهِ بِغَدَى لِحُطُّورِ قَسَلِهِ بِهِ (وَيَقْضَى) مَنْ قَدِ نَسَكَ بِالْوَطْعِ كَبِيرًا كَانَ أَوْ صَغِيرًا نَصَا وَأَمَّا أَوْ مَطَا أَوْ فَرْضًا كَانَ الَّذِي أَفْسَدَهُ أَوْ نَقَلَا (فَوَرَأَى) لِقَوْلِ ابْنِ حَسْرٍ فَإِذَا أَدْرَكَتْ قَابِلًا جَاحِجًا وَاهِدًا وَهْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِدَاةُ ابْنِ عَمْرِو مِثْلِهِ رَوَاهُ الدَّارِ قُطْنِي وَالْأَثَرُ مَزَادُ رِوَايَاتِهِ إِذَا حَاوَا إِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُتَقَدِّمُ فَاصْجَحْ أَنْتَ وَاحِرًا تَأْتِلُ وَاهِدًا مَا مَاتَ لَمْ يَجِدْ قَصُورًا ثَلَاثَةً أَيْ أَمُّ فِي الْجَمْعِ وَسَمِعْتُ إِذَا رَجَعْتُمَا (إِنْ كَانَ) لِقَسْدِ نَسَكَ (مَكَلْنَا) لِأَنَّهُ لَا عَدْلَ فِيهِ لِتَأْخِيرِ (وَالَا) يَكُنْ مَكَلًا بِإِلْغَاءِ بَعْدِ اتَّقِنَا لِهَذَا الْفَاسِدَةِ (يَقْضَى) بَعْدَ هَذِهِ الْأَسْلَامِ (فَوَرَأَى) زَوَالَ عَذْرِهِ وَيَحْرَمُ مِنْ أَفْسَدَتِهِ فِي الْقَضَاءِ (مَنْ حَيْثُ أَمْرٌ أَوَّلًا) بِمَافَسَدِ (إِنْ كَانَ) حَرَامُهُ قَبْلَ مَقَاتِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ وَلَا يَدْخُلُهُ فِي التَّسَلُّكِ سَبَبُ لَوْ جَرَّ بِهَيْئَتِهِ لَوْ عَرَضَ الْإِجْبَابُ كَالْتَّعَذُّرِ (وَالَا) يَكُنْ أَمْرًا بِمَافَسَدِ قَبْلَ مَقَاتِ بِلِ أَمْرٍ مِنْهُ أَوْ دُونَهُ إِلَى مَكَّةَ (دَاهَهُ) يَحْرَمُ (مَنْهُ) أَيْ الْإِبْقَاءُ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِمَحَاوِزِهِ بِلَا حَرَامٍ (وَمَنْ أَفْسَدَ الْقَضَاءَ) فَوَطِئَ فِيهِ قَبْلَ التَّصَلُّلِ الْأَوَّلِ (قَضَى الْوَاجِبَ) الَّذِي عَلَيْهِ بِمَافَسَدِ الْأَوَّلِ (وَالَا) يَقْضَى (الْقَضَاءُ) كَقَضَاءِ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ فُسْدِهِ وَلَا تَقُولُ وَاجِبَ لَا يَزِيدُ بِغَوْتِ بَلْ يَقِي بِمَا كَانَ (وَقَضَاءُ) (مَعْلُومَةٍ) عَلَى وَطْعٍ (عَلِيًّا) لِقَوْلِ ابْنِ

مَوْجِبِ الشَّرْعِ) كَمَا يَسْمُوهُ الْأَمَامُ عَلَى مَا بَاتَ فِيهِ مِنْهُ فِي بَابِ قَعَةِ الْقَعَةِ) كَالِ الْقَاضِي وَتَوَخَّرَ نَسْخَةُ الْأَمَامِ بِقِيَامِ (مَامٍ) فَيَقْضِيهَا (أَحْبَابًا لِلْفِرْعَوْنِ) فَإِنَّ بَعْثَ الْأَمَامِ جَبْشًا) أَوْ سِرَّةً) (وَأَمْرَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا لِقَوْلِ الْأَمِيرِ) بِالْمَجْلِسِ أَنْ يَمُرُّوا بِهِمْ) كَامِلُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَبْشٍ مَوْثِقًا لِقَوْلِ الْأَمِيرِ وَأَمْرًا عَلَيْهِمْ خَالِدِينَ الْوَلِيدَ فَلَمَّا أَتَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ أَنْ يَحْرَمَ وَصُوبَ رَأْسِهِ وَحَمَى خَلْدًا أَوْ مَوْثِقًا صَافٍ اللَّهُ (فَإِنْ) يَقْبَلُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَتَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ دَافِعًا عَنْ أَنْفُسِهِمْ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَقْرُبُوا دِيَارَكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (وَلَا يَتَّقُونَ) فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ (الْأَمِيرِ) يَقِيمُونَهُ أَوْ يَمْنَعُونَهُ الْأَمَامَ إِلَيْهِمْ (وَبِشْنِ الرِّبَاطِ) نَصْرُ عَلَيْهِ لِحَدِيثِ سَلْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ رِبَاطٌ لَيْسَ لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامٍ شَهْرٍ وَقِيَامَةٍ فَنَامَتِ حُرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَسْمَلُ وَأَجْرِي عَلَيْهِ رَقْعُهُ وَأَمِنْ الْقِتَالِ وَرَاهِمُ سَلْمٍ وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَبْدِ مَرْفُوعٍ أَكَلْتُ يَتَّخِذُ عَلَى عَمَلِهِ الْإِمْرَاطُ فِي حَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَنْهَى عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَبِأَمْنٍ مِنْ شَتَانِ الْقَبْرِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ مُصَحَّحٌ (وَهُوَ) أَيْ إِلَى رِبَاطِ (الْإِيمَانِ) بِغَيْرِ تَقْوَةٍ لِلْمَسْلُوبِينَ) مَا خَوْفٌ مِنْ رِبَاطِ التَّسَلُّلِ لِأَنَّهُ لَا يَرْطَبُونَ خَيْرُهُمْ وَمَوْثِقًا لَمْ يَرْطَبُونَ خَيْرُهُمْ مَكَلٌ يَدُلُّ عَلَى صَاحِبِهِ وَالتَّشْرُكُ كَانَ يَحْتَفِ أَهْلُهُ الْعَدُوَّ وَيُخَفِّعُهُمْ أَيْ إِلَى رِبَاطِ (وَأَفْهَمَ) سَاعَةً) قَالَ أَحْمَدُ يَوْمَ رِبَاطٍ وَلَيْسَ رِبَاطٌ وَسَاعَةً رِبَاطٌ (وَبِغَامَةٍ) أَيْ إِلَى رِبَاطِ (أَوْ يَوْمٍ يَوْمًا) قَالَ أَحْمَدُ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ لِحَدِيثِ عَمَامِ الرِّبَاطِ أَوْ يَوْمٍ يَوْمًا رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ الثَّوَابِ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِبَاطٌ يَوْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَسْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ أَوْفَّقَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي أَحَدِ الْمَسْجِدَيْنِ مَسْجِدَ الْحَرَامِ وَمَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْ رِبَاطِ أَرَبِيٍّ يَوْمًا قَدْ اسْتَكْمَلَ الرِّبَاطَ وَرَوَاهُ سَعِيدُ (وَأَنْ زَادَ) الرِّبَاطُ عَلَى أَرَبِيٍّ يَوْمًا (فَهَاجَرَهُ) كَأَنَّ أَعْمَالَ الْبَرِّ (وَهُوَ) أَيْ إِلَى رِبَاطِ (بِأَشْدَائِهِ) وَرَخْوَتِهِ (أَفْضَلُ) لَأَنَّهُمْ أَحْوَجُ إِلَى الْقَامَةِ بِهَا نَفْعٌ (وَالرِّبَاطُ) (أَفْضَلُ) مِنْ الْقَامَةِ بِهَا) ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي الدِّينِ أَجَاةً (وَالصَّلَاةُ) أَيْ بِحِكْمَةٍ (أَفْضَلُ) مِنَ الصَّلَاةِ بِالْأَثَرِ) قَالَ أَحْمَدُ مَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ فَهِيَ أَشَقُّ خَاصَةً مِنْ هَذِهِ الْمَسْجِدِ (وَبِكَرَّةٍ) لِقَوْلِ أَهْلِ الشَّرْعِ نَقَلَ أَهْلَهُ مِنَ الذَّرَةِ وَالنَّسَاءِ (أَيْ) إِلَى الشَّرِّ فَإِنْ كَانَ مَخْشَوْهُ لِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ لَازِلُوا الْمُسْلِمِينَ خَفِيفَةُ الْبَصَرِ وَرَوَاهُ الْأَثَرُ وَقَالَ أَحْمَدُ كَيْفَ لَا أَخَافُ الْإِثْمَ وَهُوَ لَا يَعْصِرُ ذُرِّيَّتَهُ لِلشَّرِّ كَيْفَ وَلَا يَكْرَهُ نَقَلَ أَهْلَهُ (أَيْ) غَيْرَ مَخْشَوْفٍ (لَا) مِنْ (كَاهِلِ الشَّرِّ) أَيْ كَامِلَةُ أَهْلِ الشَّرِّ بِأَهْلِهِمْ فَلَا تَكْرَهُ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَهُمْ مِنَ السَّكْنِ بِأَهْلِهِمْ وَالْأَثَرِ بِتِ الْبُغُورِ وَتَمَطَّلَتْ (وَالْحَرَسُ) فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَوَابَهُ عَظِيمٌ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا عَنْ ابْنِ الْأَثَرِ بِكَتْمِ مَنْ خَشِيَ اللَّهَ تَعَالَى وَعَبْدٌ يَأْتِي بِشَرِّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَعَنْ عُمَانَ مَرْفُوعًا حَرَسَ لِلَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ يَلِيَةَ قِيَامِ الْيَوْمِ صِيَامِ نَهَارِهِ وَرَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ (وَحَكْمُ) الْهَجَرِ مَا لَا يَنْقُطُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) لِحَدِيثِ سَاوِيَةٍ مَرْفُوعًا لَا تَنْقُطُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقُطَ النَّوْبَةُ وَلَا تَنْقُطَ النَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَهِيَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا تَنْقُطُ الْهَجْرَةُ مَا كَانَ الْجِهَادُ رَوَاهُ سَعِيدُ وَفِيهِ مَعْرِضٌ عَنِ الْأَيَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَتَحَقُّقُ الْمَعْنَى الْمُتَضَعِّ لَهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ وَأَمَّا حَبِيبُ الْهَجْرَةِ بِدَلَالَتِهِ بِغَيْرِ مَنْ مَكَّةَ (وَكُلُّ) لِدَلَالَتِهِ عَلَى نَبِيِّ مَنْ هَجَرَ أَتَمَّ الْهَجْرَةَ (إِلَيْهِ) لِأَنَّ الْهَجْرَةَ الْخُرُوجُ مِنْ بِلَادِ الْكُفَرَاءِ قَدْ أَفْتَحَ لِسْقَ بِلَادِ الْكُفَرَاءِ فَارْتَبَعَ مَنْهُ هَجْرَةُ (وَتَحْبُ) الْهَجْرَةُ (عَلَى) مَنْ هَجَرَ عَنْ أَهْلِهِ رَدَّهِ بِالْأَرْطَبِ وَهِيَ مَا يَغْلِبُ فِيهَا حَكْمُ الْكُفَرِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَائِفَةٌ أَنْ يَقُولُوا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَا نَرَى مِنْ مَسْجِدٍ بَيْنَ مَشْرُكَيْنِ لَا نَرَى إِلَّا رُجُومًا وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَهَذَا لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُ نَرَى نَاهِيَةً بِرُؤُوسِ نَارِهِ إِذَا رَقِدَتْ وَلَانَ الْقِيَامُ بِأَمْرٍ لَدِيٍّ وَاجِبٍ وَالْهَجْرَةُ مِنْ شَرِّهِ وَرَوَاهُ الْوَاجِبُ

عمر واهديه يا اصف الفل اليما وقول ابن عباس اهدنا صراطك ناه ٦٥٧ ولا سدا هتاك عطلوتمنا اشبهت الى حل

(و) نفقة قضائه نسك (مكره)
على مكره ولو طلقها لاصاده
نسكها كنفقة نسك وقباصه
ولا ستخلت ذكر نام فعليها
نفقة قضائه (وسن تفرقهما) أي
واطي وموطرودة (في قضاء من
موضع وطه فلا ير كسبهما في
محل ولا ينزل معها في سباط)
أي بيت شعر (ولا تحرم) تحكيمة
(الى أن يهلا) من احرام القضاء
لحديث ابن وهب باسناد عن
سعد بن السبيان ورحل جامع
اراة وهما عمر بن قائل التي
صلى الله عليه وسلم قتل لها قاتما
هكيا ثم ارجعها عليا كها
أخرى من قال حتى اذا كتمها
في المكان الذي أصبتها فاعمرها
وتفرقا ولا يؤا كل أحد منك
صاحبه ثم انعمه ناسك كها واهديا
وروي مسيد والترم من عمر
وابن عباس نحوه (و) لوطه
(بعده) أي الفحل الأول (لا ينفذ
نسكه) يقول ابن عباس في رجل
اصاب أهله قبل أن يفيض يوم
الفرخ نضران جزوا بينهما وليس
عليه حج من قابل ورواه مالك ولا
يبرفاه يخالف من اصحابه
(وعليه) أي الواطي بعد تحلل
أول (نأة) انفصاحا (و) عليه
المضي للجل يضر منه يصح
في احرام بين المحلل والمحلل
(يطرف) لزيارة (بحرمان) لان
الحج لا يمين الاله لانه كمن يرضى
ان لم يكن في قبيل الحج ومحل
(وعمره) واطي فيها (الحج) فيما
سقى بغيره (ليفسدها) وطه
(قبل تمام سقى لبعده) أي

وما لا يمين الواجب الاله واجب (زاد جماعة) وقطع به في المنتهى (أو ليدفأة أو بدع مضلة
كرفض واعتزال) فخرج منها الى دار أهل السنة وجوا العجز عن اظهار مذهب أهل
السنة فيها (أو قد رعلها) أي على الهجرة من أرض الكفر وما لحقها بقوله تعالى في
المستغني (ولو) كان من يهجر عن اظهار دينه عما ذكر (امرأة) لا دخلها في السموات (ولو)
كانت (في عدة بلا رجعة ولا يحرر) بخلاف الحج وفيه من السائل والراعيين ان أمنت على
نفسها من الفتنة في دينها لم تهاجر الا بجرم كالجرح ومناه في الشرح وشرح الحداية لا بد و زاد
وأمنتهم على نفسها وإن تأمن بها فلها الخروج حتى وحدها على ما لم يخ (وسن) الهجرة
(لقد رعل اظهاره) أي دينه ليخلص من تشكيك الكفار وغش الطغمة وروى مالك بن نعيم
ويتمكن من جهادهم واما في المسلمين وبتكرهم ولا تحجب الهجرة من بين أهل المعاصي لكن
روى سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى ان أرض الله واسعه عاب المعنى اذا عمل
بالمعاصي في أرض فاجر جوامها وقاله عطاء بركة ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من
رأى منك منكرا فاصبره انظر (ولا يهاجده تطوعا من عليه بن ولومو جلا لا دعي لا طواه الا
بذن غيره) لان الجهاد قد مضى منه الشهادت يوم انقوت النفس فيفوت الحق فواتها (فان أقام
ضامنا مليا أو رهاها رز أو دكيا بقضه مترعا مل) وكذا لو كان له وفاد من عليه لان عداته
ابن حرام والد جابر خرج الى أحد عليه دين كثير فلا تشبهه وقضى عنه ما به مع علمه عليه الصلاة
والسلام من غير تكبر ولعدم ضايع حتى التزم اذن (ولا يهاجده تطوعا) من أبواه حان
مسلمان عاقلان الا بانتم ما وان كان أحدهما أي أحد أبويه (كذلك) أي حواسما عاقلان يهاجده
تطوعا (الا يذنه) لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال جابر جلي الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله أحاهد فقال لك أبوان قال نعم قال فنيها لجاهدو روى البخاري معناه من
حديث ابن عمرو روى أبواه وعن أبي سعيد أن رجلا هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن
فقال لك أحد ابني فقال أبواي فقال اذناك قال لا قال ما رجع فاستأذن أن اذناك
لجاهد ولا لغيره ما ولان برهنا فرض عين والجهاد فرض كفاية والأول مقدم (اذناك) يعني
عليه) الجهاد لمحضو والصنف أو حصر العدو واستغفار الامام له ونحوه (فيسقط انتم ما ولدن
غريم) لانه يصير فرض عين وزر كعصية (لكنه) يسحب الدين أن لا يشترط لكان القتل
من المبادرة والوقوف في أول المقاتلة) لانه تفريرا بتسوية الحق (ولا طاعة للوالدين في ترك
فريضة كتمل علم واجب يقوم به دينه من طهارت وصلاة وصيام ونحو ذلك وان لم يحصل ذلك أي
ما وجب عليه من العلم (بلهذه السطرطه بلا انهما) أي أبويه لا طاعة لمخلوق في
معصية تان الله (ولا ذن لا بد ولا جادة) فظاهر الأخبار ولا الكافرين لفعل الصلابة ولا رقيقين
لعدم الولاء ولا يهتزين لانه لا حكم لفرقهما (فان خرج في جهاد تطوعا بانتم ما من معناه من بعد
سيرة وقد سل تعينه عليه قلبه في الجوع) لانه معنى لو وحده لا يتلذذ مع قنم اذا وحده
أشبه كسائر الوانغ (الاراء) في على نفسه في الجوع أو محدثه هذين مرض ويصوم فان
أمكنه الاقامة في الطريق) أقام حتى قدر على الجوع فبرج (والامضي مع الجيش) واذا
حضر المصنفين عليه لمحضو رهسقط انتم ما وان كان جوعهم ما عى الاذن بد تعين الجهاد
عليه لم يؤثر شيئا لعدم اعتبار اذناك (وان كانا) أي الابوان (كافرين فاسلمنا معناه كان
منهم ما بعد انتم ما) على ما تقدم تفصيله (وكذا حكم الغريم) باذن ثم يرجع (فلن عرض
لجاهد في نفسه مرضي أو عي أوجر فله الانصراف ولو بعد انتقاء المصنفين) لم يروى

فدية على مكروه) في وطء في حج
أو عمر متدب وعمل السكره
عليه ومثلها النافقون لا يرموا الرماح
أن يفسد هتما أي النافق
والسكره (التاسع المباشرة) من
الرجل لمرأه (فيما دون الفرج
لشهوة) للذة واستدعاء الشهوة
المنافي للأحرام (ولا تفسد)
المباشرة (النكاح) ولو أنزل لانه
لا نص فيه ولا إجماع ولا يصح
قياسه على الوطء في الفرج لان
قوة وجها الحدوثا في تفصيل
ما يجبها
فصل والمرأة حرامها في
وجهها حديث لا تنقب
المسراة ولا تبس القفازين رواه
بخاري وغيره (فتدل) أي
تضع الثوب فوق رأسها وترديه
على وجهها (طاحنة) التي ستر
وجهها كمر ورأبنا قسريا
منها الحديث عائشة كان الركان
يعبرون بنا ونحن محرمات مع
دخول الله صلى الله عليه وسلم فإذا
حالفوا بدلت أسدنا حجابها
على وجهها فإذا جازونا كشفناه
رواه أبو داود والترمذي قال أحمد
إنما لها تسدل على وجهها
من فوق وليس لها أن ترفع
الثوب من أسفل قال الموفق
كان الإمام يقصد أن النقاب من
أسفل وجهها ولا يضر من
السدولة وشدة وجهها خلافا
لقاضي وأغماضت من البرقع
والنقاب لانه معد لستر الوجه
ومثي غطته لغير حاجة فثبت
(وتحرم تغطيته) أي وجهه
الحرمه ويجب تغطيته رأسها (ولا
تكتفي بتغطيته جميع رأسها إلا
بالتغطية (بوجهه) أي الوجه (ولا تكتفي بالكتف بوجهه) أي الوجه (لا يكتفي بوجهه من الرأس

(عليها) أي المحرمة (بما يحرم على رجل) محرم من إزالة شعره وقلعه وطيبه وقتل صيده وغيره مما تقدم لأن الخطاب يشمل الذكور والإناث (غير لباس) (وغير) تظليل (جمل) لحاجتها (لأنه لا ضرورة لأوجهها (وسباح لها) أي المحرمة (لأنها لا يحرم على) كسواها (ومع) قرط (حديث ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء في أحولهن عن القفازين والتقاب وبلمس الورس والزعفران من اللثياب وليلسن سبائكاً) حديث من ألوان الثياب من مصفر أو حلي (وسن لها) أي المرأة (خطاب) بجماد (عندنا أحول) لحديث ابن عمر عن السعة أن تلك المرأة ذهبا في حذاء ولان من الزينة فاستحب لها كالطيب (وكره) خطاب (بـ) أي الأحرام مادامت محرمة لأن من الزينة أشبه الكحل بالاعتدو في غير أحرام الزينة كالقالب الرابية وغيرها ويكره لآدم كالهالوق (الشاحو) جماعة ولا بأس به (رجل) بما لا تنسب فيه النساء (فإن شدت يديها بحرقه ففدت) لسترها لها بما يخص بها أشبه القفازين وكشد الرجل شيئا على حسده فان لفهم ما من غير شد فلا بد لأن المحرم الشد لا التغطية كبدن الرجل (ويصر عليها) أي الرجل والمرأة (لبس) قفازين لتستر بها وهو أولى (وما) أي القفازان (فهي) جعل (الدين) بخلاف قبله لسترهما (أي الرجل والمرأة (أكلها

ابتلا بامر من ولازمه لاحد هاعلى الآخر (كالتى تقتول الحلال فيه ما اولنوه فطنا مشاوا يا او
ظنوا السلامه) فيما (ظننا مشاوا) قال احمد كيف شاه صنع وقال لا و زاهى مما موتان فان
اسرهما انتهى وهم ما جئوا الى الالتقاء فلا ينسب اليهم القتل بوجه فلا يقال انقوا بانفسهم
الى التهلكة

فصل في مجيوز تثبيت الكفار وهو كيسهم بالاوقته يوم غارون (أى حفر وروزن) ولو قتل
فيه (أى فى التثبيت) من لا يجوز قتله من امر أونوخى) كجوزن وشج فان اذا لم يقصدوا الحديث
الصعب بن حنانه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن ديار المشركين يستون فيصاب
من ناسهم وذروهم فقتلهم منهم متفق عليه (وكذا قتالهم) أى الكفار (فمقطور اذا
لم يقصدهم) أى انفسا الصبيان ونحوهم (و) يجوز أيضا (وهيما بالجنيت) نص عليه لانه
عليه الصلاة والسلام نصب الجنيت على أهل الطائفة وما اتردنى من بلاد نصه عمرو بن
الناصح على الاسكندر يقولان (أى به معتادا كالسهم وسواهم الحاسف وهدمها) (و) يجوز
(قطع المياه عنهم) (قطع) (السبله) عنهم (وان تضمن ذلك قتل الصبيان والنساء) لانه فى معنى
التثبيت السابق فيه حديث الصعب بن حنانه قولان القصد انفسا فاهم وارباهم ليعيوا داهى
الله (و) يجوز (الأغارة على عساقهم وخطابهم ونحوهم) أى نحو ماد كمنافيه ضحاف
وارهاب لهم (ولا يجوز اراق دماهم) بالهمزة (ولا تفرقه) لما روى مكحول أن النبي صلى الله
عليه وسلم أوصى بأمر ربه بأشياء قال ان اذ نورت فلا تحرق غللا ولا تفرقه وروى مالك أن أبا بكر
قال لربى بن أبى سفيان نحوه ولان ذلكه كافى فى دخول في مجرم قوله تعالى وان اوقى سقى فى
الارض لفسد فيها الآية ولا يجوز ان ذورح وطر عجز اهلا كمنافيهم كنسهم (و) يجوز أخذ
العمل وأكله لانه مباح (و) يجوز (انفسه كمنافيهم لانه مباح) لأن الشهرة
من الطعام المباح وهلاك أهل باخذهم يحصل ضمانا غير مقصود فنهى عن قتل النساء
والذرائع فى النبات (والأولى أن تترك له) أى القتل (شيا) من الشهرة ليقى به (و) يجوز زعفر
دواهم ولو شاء) لانه عليه الصلاة والسلام عن قتل الجربان صبر او قتل الصديق ليزيد بن أبى
سفيان فى وصيته ولا تفرق زعفرانهم ولا دابة عبدهم ولا شاة إلا ما كلة (أو من دواب قتالهم)
فلا يجوز زعفرانهم الماتقدم (الأحلاف قتالهم) فيجوز بلا خلاف لان الحاجة تدعو الى ذلك انقل
بما فهم مما يتوصل به الى قتلهم وهزيمتهم وهو المطلوب قاله فى المبدع (أولا كل محتاج اليه)
يساح قتله انما لا تقدم من قوله الصديق إلا ما كلة ولا ن الحاجة تبع ما له المصغر خير أولى
(و) رد الجلفى الغنمية) لانه ليس بطعام ان لم تدع الحاجة الى اكله ولا محتاج اليه فى
القتال كالحمل لم يسبح بذهاب كل (واما الذى لا يراد الا لأكل كالبحاج والهام وسائر الطيور
والصيد لحكمه عدم الطعام) فى قولنا الجبيع (ويجوز حرق شعيرهم وزرعهم وقطعه اذا دعت
الحاجة الى اتلافه كان) كات (لا تقرب عليهم) أى الكفار (الاب) كاتى بقربى من حصونهم
ومنهم قتالهم أو يسترونهم من المسلمين أو محتاج الى قطعه لتوسع الطريق (أو كانوا
يقولوه) أى حرق الشعير والزرع وقطعهما (هنا) أى مع مشرك المسلمين (فقتلهم ذلك أيتها)
هذه يترجروا (وتضرر المسلمون بقطعه) من الشعير والزرع (لكنهم ينتفعون بقاته
لعولتهم أو يستطون به أو باكلون من غمره أو تكون العادة لم يحرق يمشوا بين ههنا) بقطعه (حرم
قطعه) لما نس من الأضرار بنا (وما هذا من التسعين عمالا من ربه بالمسلمين ولا نفع لهم به
سوى غيظ الكفار والأضرار بهم فيجوز اتلافه) بقوله تعالى قطعتم من لينة مالا وبما روى
ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم حرق نخل بنى العضر وقطع وهى النورة قال الله الآية

(كامل لينة وقد نادى) أى الى حل والمراد بلسهما) أى القمارين كيفية المخطورات (وكرر

ولما يقول حسان

وهان على سراتي لؤي • حريق بالنزوة مستطير
متفق عليه (وكذلك يجوز رميهم) أي الكفار (بالنار والحيات والعقارب في كفات الهنايق
ويجوز تلخييمهم في المطامير وفتح المطامير قمع وفتح حصونهم ومارهم) أي هدمها عليهم لأنه
في معنى التبيت (فأما قدر عليهم لم يجز تخريمهم) الحديث إن الله كتبنا الإحسان على كل شيء
فإذا قلتم فاحسنوا القتل وإذا قلتم فاحسنوا المحبة وقلوه عليه الصلاة والسلام فانه لا يذنب
بالنار الأرب النار رواه أبو داود وكان أبو بكر يأمر بغيره بقتل أهل الردة بالنار وفتح له خالد بن
الوليد أمره (ويجوز أن لا يفتح كتبهم المبدلة) وفي المتن يوجب (وإن أمكن الانتفاع بجلودها
وورقها) أي فيجوز أن لا يفتحها (وإذا نظرت) أي أياها للفقول (هم) أي أيها أهل الحرب (حرم قتل
صبي وامرأة) لقول ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان متفق
عليه ولأنهم يصرور أن قاتلهم بنفسه الذي في قتلهم أتلاف المال فإن شئت في بلوغ المصبي حول
على شتم العانة قال في البلغة (ونحن) أي احتمال أن يكون امرأة (وراهب وخواط الناس) لقول
عمر بن الخطاب (لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن قتلهم) رواه أبو داود وروى عن ابن عباس في
قوله تعالى ولا تعتدوا عوله لا تقتلوا النساء والصبيان والشيوخ والكبير ولاه ليس من أهل القتال
أشبه المرأة يجعل ما روى على قتل المقاتلة الذين فيهم قومه مع أنه عام وخبرنا خاص بهم فيقدم
عليه (وزمن وأعي) لأنه ليس فيه ما ينكاه فاشبه الشيوخ العاني (وفي المتن) والشرح (وعيد
وفلاح) لا يقاتل لقول عمر اتقوا الله في الفلاحين الذين لا يصبون لكم الحرب ولأن الصلابة
رضي الله تعالى عنهم لم يقاتلهم حين قتلهم ولا يقاتلون أشبهوا الشيوخ والرجال في
الأرشاد وسمي (لأراهم) فمن كان من هؤلاء يذاري خصمه في الشرح بال جلوده حتى قاله في
البدع جازقته لأن دردين الصلة قتل يوم حنين وهو شجاع لاقتل في لغيره لأجل استهانتهم برأيه فلم
يشكر عليه الصلاة والسلام قتلهم ولا القتلى من أعظم المعونة على الحرب وربما كان أبلغ في
القتال قال المتن

الراي قبل شاعة الصبيان • هو أول وهو أهل الشاف

• فإذا جتما لنفس مرة • بلغت من العلياء كل مكان

ول بما طعن الفتي أقصراته • بالأي قبل تطاعن الفرسان

(الآن يقاتلون) فيجوز قتلهم بغير خلاف لأن النبي صلى الله عليه وسلم قتل يوم قريظة امرأة ألق
رحا على محمود بن سلمة وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على امرأة مقتولة يوم
الندف في قتال من قتل هذه فقال رجل أنا نازعني قائم في فيك (أو يحرضوا عليه) أي
على القتال فإن حرض أحد منهم حازقته فإن تحريض النساء والذرية أبلغ من مباشرتهم القتال
بأنفسهم (ولا يقتل معونه) أي يجهل العقل (مثله لا يقاتل) لأنه لا ينكاه فيه أشبهه الصبي (وباق
ما يحصل به البلوغ) أي الفجر (ويقتل المريض إذا كان مريضا) كان مريضا أو كان مريضا أو كان مريضا
الجريح) لأن تركه يحضر داعي المسلمين وتقرب الكفار (وإن كان) المريض (ماؤسا
من برئه مكر من) لعدم النكاح بقتله (فإن تيسر) أي الكفار (بهم) أي بالصبي والمرأة
والنخني ونحوهم ممن تقدم أنه لا يقتل (حازرهم) لأن كف المسكين عنهم حينئذ يفضي إلى
نعتل الجهاد وسواء كانت الحرب قائمة أو لا (ويقصد) الراي لهم (المقاتلة) لأنهم المقصودون
بإلذات (ولو وقتلوا في صف الكفار أو على حصنهم شقت المسلمين أو تكشفت لهم حازمها

الأسود (لا) يكره أكله لحمها
بذلك (تفسيرها) أي الزينة
تكون حرمين ملجأة (ولها) أي
لرجل وامرأة محرمين (ليس
مصحف) أي مصوغ مصفولاً
ليس طبيب ولا بأس باستعماله
وشبهه (و) لغيره ليس (كله)
وكل مصوغ يفسد ورس أو
زعفران لأن الأصل الإباحة لا
ما ورد الشرع يضر به أو كان في
معناه (و) لها (تقطع راحته كرم
بفسد طبيب) لما تقدم بل هذا
مطارب (و) لها (أخبار وعمل
صنعة ما يشغل) أي الإخبار
وعمل الصنعة (من واجب أو
مستحب) لقول ابن عباس كانت
عكاظ ومجنة وفواجر أسواق
المجاهدة فتأقوا بنصرها في
المواسم فقاتلهم ليس عليكم جناح
أن تقاتلوا أفضل المسلمين بكم في
مواسم الحج رواه الضاري
(و) لها (تظفر مرة) لاجبة
كأزالة شعر بعين (دفع الضرر
(وكره) نظره عافى راء (زينة)
ولا يصح المحرم شتم ولا يفتن
هذه أخبار الحديث أبي هريرة
وعبد الله بن عمر روى أن الله
تعالى يباهي الملائكة بأهل عرفه
انظر إلى عبادي أوفى شتما
غيره رواه أحمد (وله) أي
الرجل المحرم (ليس خاتم) مباح
من فنة أو عقيق ونحوه لا يروى
بالرافعاني عن ابن عباس لأبأس
بالميمان وأنعام الحرم وفي رواية
رخص الحرم للميمان وأنعام وله
أي شتان بوط جرح وقطع
هذه عند حاجته وحجامة
(ويجبتان) أي الحرم والحرمه
وجوبا (الرف) أي الجاح كما تقدم (والعسوق) أي السباب وقيل المعاصي (والجلدات)

شاه فـ لا يفتن بام النصر ولا
يجزئ ان تمتد فقه حيا (أو
تقوى) أي المثل (بجمل التلم
الصيغو بقره) أي عمل المثل
(بدراهم مثلا يشتري بها) أي
الدراهم التي هي قيمة المثل (لمطام)
نصا لأن كل مثل قوم اغنا يقوم
مثله كمال الأدي ولا يجوز ان
يتصدق بالدراهم لانه ليس من
لقد كورات في الآية (بحري)
انراجه (في فطره كواجب في
فسديه أذى وكفارة) وهو البر
والشعر والقر والربيب والاقط
وله أن يخرج من طعام عنده
بذلك خذك (في طعم كل مسكين
مدير أو نصف صاع من غيره)
من قرأ زور بيب أو شعر أو أقط
(أو يصوم عن طعام كل مسكين
يوما) لقوله تعالى من قتله منكم
متعمدا الجزاء مثل ما قتل من
النجم يحكم به فذاع ذلك منكم
هنا بالغ الكمية أو كفارة طعام
مسكين أو عدل ذلك صا (وإن
بقى دونه) أي طعام مسكين
(صام) عنه (يوما) كالملا أن
الصوم لا يمتنع ولا يجب تتابع
الصوم ولا يجوز أن يصوم عن
بعض الجزاء ويصوم عن بعضه
فصلااته كفارة واحدة كما في
الكفارات (ويشترى بها) أي
صدا (لأمثلة) من النجم إذا قتله
(بين اطعام) ما اشتراه بقيت أو
أجراه عنها من طعام ما بعد لها
(وصام) كما تقدم لتذو النسل
(الضرب الثاني) من الفدية
ما يجب (مرتبا وهو ثلاثة أنواع
أحد هادم النعمة والقران فيص
هدى) لقوله تعالى فن نفع

بالعمرة إلى الحج فاستيسر من الهدى وبمس عليه الفاتر وتقدم (ما نعمة) أي الهدى

(وهو)

على الله عليه وسلم من على أي عزة الشاهر يوم بدر وعلى ابن النضر إلى بيع وعلى شامة
ابن أمي (وفدا عسل) لا يجوز لماري وجران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم لنداء
رجلين من أصحابه رجل من المشركين من بني عقيل رواه أحمد والترمذي وصححه (أو) لندى
(بمال) لا يه ولا عليه الله إلا ولا سلام على أهل بدر بالمال (فأشاه) الأبر من هذه
الأربعة (تعين) ولم يكن لاحد نفعه (ويجب عليه اختيار الأصغر للدين) لانه تصرف لهم
على سبيل النظر لم يجز له ترك ما فيه الخط كولي النجم لأن كل محصلة من هذه الخصال قد
تكون أصغر في بعض الأمور فان منهم من له قوة ونسابة في المسلمين فتقتله أصغر ومنهم
الضعيف ذوالمال لكن في قدره وأصله ومنهم حسن إلى أي في المسلمين بر في اسلامه فان عليه
أولى ومن يتنفع بعمته ويؤمن شره استرقاقه (فصل) فقي رأى المصلحة في خصه لم يجز اختيار
غيرها (لمسبق) (ومى رأى قتله خرب عتقه بالسيف) لقوله تعالى يضرب الرقاب
(ولا يجوز التقتيل بولا التذيب) لقوله عليه الصلاة والسلام من حديث بر مدو لا تذلوا ولا
تقتلوا (وإن زور دبراه ونظره) في الأسرى (فأقتلوا أولى) لكفارة الشر (والجاسوس المسلم
بما قبل وأبى) حكم الجاسوس (الهدى) في أحكام الفدية (ومن استرق منهم) أي الكفار (أو
أدى بغير مال كان الرقيق والمال لما تخين حكمه حكم الغنيمة) على ما في قال في المبدع والشرح
يغير خلاف فعله لانه عليه الصلاة والسلام قسم فداء أسارى بدر بين الغنيين (وإن سأل الأسارى
عن أهل المكاتب) أو الجاسوس (فقتلهم على إعطائهم لم يعلم بجزء ذلك) فقتلهم
وصيائهم (لأنهم صاروا أرقاء بنفس السي) ويجوز في المال (لا يجب جانيهم لانه لانهم صاروا
في المسلمين بغير أمان) ولا يزول التغيير الثالث فهم (يجزئ بذل المال قبل إعطائهم أهدم زورهما
لمسبق) ولا يهل الاسترقاق ففداء المسلم) قال ابن عقيل وفي الانتصار لا يقطع قوله أو أهله
وفي سقوط دين من ذمته أضيق بركة كدمه من رض احتلال وفي المصلحة يتبع بعد مقتله
أن فتم بديار قة فليقتل منه دينه فيكون رقه كونه وعليه يخرج حوله بركة وإن غنما معاه ما
فأمانه دينه في ذمته (والصبيان والمجانين من كل شيء وغيره والنساء من قبه نفع من لا يقتل كاهي
ونحوه رقيق بنفس السي) لأن الذي على الله عليه وسلم من قتل النساء والولدان متفق
عليه ركاز يستترهم إذا سباهم (ويعتقهم قاتلهم ببد السي) ما بقية وتكون غنيمة (لا) يعقوبهم
قاتلهم (قبله) أي قبل الذي لأنهم لم يصيروا مالا (وقر) هل الحرب (غنيمة) لانه مال كفارة
استولى عليه مسكان للمنافين كالجبهة (وله) أي الأهر (تدله) أي الفتن (للمصلحة) كالمرند
(و يجوز استرقاق من تقبل منه الجزية) وهم أهل الكباين والجوس لما تقدم (و) يجوز
استرقاق (غيره) أي غير من تقبل منه الجزية كسيدة الأوثان وبني تغلب ونحوهم لانه كافر أصلي
أشبه أهل المكاتب (ولو كان عليه ولا مسلم أودى) لانه يجوز قتله لجأ استرقاقه كغيره (وإن
اسلموا) أي الأسرى الأحرار المختلور (تصرفهم في المال وزال التغيير) فهم (وصار حكمهم حكم
النساء) نص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يعل دم امرئ مسلم إلا بأحد ثلاث وهذا مسلم
ولانه أسير مجرم قتله فصار رقيا كالمرء (وقيل يجرم القتل ويخبر) فهم الأمير (بين رقيق ومن
وفدا بوجه الموتى وجمع) منهم الشارح وصاحب المصلحة ونفعه في العرو ورجوعه في الكافي
وقال في التتبع وهو المذهب له لانه إذا جاز ذلك في حال كفره وفي اسلامه أولى فيجوز الفداء
ليخلص من الرق وله ابن عليه لمسبق (ومجرم دة) أي أسير المسلم (إلى الكفار) قاله
الموفق (ولشارح) إذا ريكوله) أي الأسير المسلم (من عتقه) من الكفار (من عشرة
وحوها) ولا يمتنع رده لانه (ومن أسلم) من الكفار (قبل أسره ونحوه) ولا تخيير (أي

لغيره في قصص الثلاثين (لا في) صوم (السبعة ولا بين الثلاثة والسبعة ذاتها) (وكذا الرصد الثلاثة أيام مني واتهمها بالسبعة لأن الأمر بهما طلق فلا يقتضي جعلا أو تقريرا (ولا يلزم من قدر على الهدى بعد وجوب صوم) بأن كان بعد يوم الصحر (انتقل عنه) أي الصوم (شرح به) أي الصوم (أولا) اعتبارا بوقت الوجوب فقد استقر الصوم في ذمته ما أخرج الحديث أن أجزاء لاه الأصل وإن صام قبل لغيره ثم أبصر وقت وجوبه فقتل ابن الزيات في لغيره الصوم واطلاق الأكثرين بها لقوله وفي كلام بعضهم تصريح به ذكره في القاعدة الخامسة الترتيب (الثاني) من الضرب الثاني (المحصر يلزمه هدى) لقوله تعالى فإن احصرتم فما استتسروا من الهدى فإن لم يجد (صام عشرة أيام) بنية الضل (ثم حبل) قياسا على عدم تمتع وليس له الضل قبل الذبح أو الصوم (النوع الثالث) من الضرب الثاني (فقد الوطء ويجب به) أي الوطء (في حج قبل الضل الأول بنية فإن لم يجدها) أي البسطة (صام عشرة أيام ثلاثة فيه) أي الصلح (وسعة أذرحم) أي فرغ من فعل الحج كدم عنه لقضاء الصلح (و) يجب الوطء (في حرشة) لما تقدم في الباب قبله (والسراة) أن طاعت (كالرجل) فيما ذكر (الضرب الثالث) من وجوب لفوف (الحج) لم يشترط أن يحل حبس جيتي (أو) وجب (استرك واجب) من واجبات حج وعمرة وتأتي (أو) وجب (دبار دون فرج) فما أوجب منه يهدر كإياها

ولهما العقل إجماعا (وإن كان السامي) لغير البالغ صنفدا ومع أحد أبيه (ذميتاه) المسي على دينه (ك) مسي (مسلم) تقطاع نفسه لأبويه (وأنسي) غير البالغ (مع أبو يهوه على دينهما) إجماعا له (وإن أسلم أو حبل أو حبل أو حبل) فسلم (لا) إن أسلم (حدو حدة) فلا يحكم بإسلامه ذلك إجماعا لغير السابق (أو) أسلم (أحدهما) أي أحد أبي الجبل أو العقل أو البزق (أو) (أو) مات (أحدهما في دارنا أو ههنا) أي الأوان (أو) عدم (أحدهما) بالمرور كزنا فيه ولو كفر أو أشبهه ولو مسلم (كأقر قسما في الجسيع) لغير السابق وأنه طاع التعمية ولا فرغ بها إذا شتمه خذسه أن يعمر ولد المسلم الكافر (وكذا أن بلغ) ولد الكافر (محررا) فإنه يحكم بإسلامه في الحال الذي يحكم به بإسلام غير البالغ كإسلام أحد أبيه أو موته بدارنا كما هو صريح الكافي وغيره وليس المراد به مسلم مطلقا والأصح قولهم فيما سبق أن الهدى المحذور في السامي، قوله في باب الذمة لا تؤخذ من مجنون وغير ذلك (وإن بلغ) من حكمه لاهه ببعلا أحد أبيه أو موته بدارنا (عاقلا كما كان الإسلام والكفر قتل قاتله) لأنه مسلم (محصور وليس المتحرر) يكون مسلما مطلقا كأيدل عليه قوله (ورث من حبل مسلم بنية حتى ولو تصور متهما) أي أبيه (مع أبو رثما) إذا حكم بالإسلام بقصد الموت كان على دين مورثه لكن الجبل لا يرث أباه إذا مات بدارنا كما في ميراث الجبل (وإن مات) أي أو غير البالغ (بدار حبل) بذلك لأنه نادر كفر الإسلام (ولا ينفخ النكاح بأهنة في الزوجين ولو سي كل واحد منهما رجلا) (ذ) أن في مته لا يمنع ابتداء النكاح فلا يطلع له بنية ما كالتفتق (ولا يحل التمرق بينهما) أي الزوجين (في التمهيد) (لا في البيع) لعدم رداء صرح به (وإن سميت المرأة حدها) أي دون زوجها (انفسح نكاحها وحلت لسانها) الحديث إلى سعيد الخدري قال أصبه سبابا يوم أو طاس ولهن أزواج في دونهن فذكر ذلك للثاني على أنه عليه وسلم فزول والمصنفات الآية رواه الترمذي وحسنه والمراد بتمل سبابا هذا الاستمرار لما ياتي في باب (وأنسي) الرجل وحده لم ينسخ نكاحه لأنه لا نص فيه ولا يقتضيه القياس (وليس بيع الزوجين المتبني) بيع (أحدهما طلاقا لغيره) أي المشتري (مقام البالغ) وكذا ههنا وأحدهما ونحوها

(فصل) في محرم ولا يصح أن يفرق بين ذي رحم محرم وبين غيره من نسبه وهب ونحوهما (ولو ضره) لاهم قدر ضررهما فيه ضررهم ثم يفرق بينهم فيندمون (أو كان بعد البلوغ) لعدم حديث أبي أوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين والده وولده أو فرق الله بينه وبين أخيه يوم القيامة رواه الترمذي وقال حسن غير يسوقس على ذلك كل ذي رحم محرم (الله صلى الله عليه وسلم غلامين آخر من فحيت أحدهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعل علامن ما جرت فقال رده روه الترمذي وقال حسن غير يسوقس على ذلك كل ذي رحم محرم (الابن) فيجو زان يقتل أحدهما دون الآخر (أو افتداء أسير) مسلم ذكر (أو بيع في أمانا ملكا) خنين ونحوهما على ما يأتي في كتابه النكاح فانه أو طلق أحدهما لم يحل له وطء الأخرى حتى يحرم الموطوءة فيجو زان التفرق بينهما بالبيع أو طلقه ونحوهما للضرورة (ولو باعهما) أي باع الإمام أو غيره السبابا (على أن ينسبهما عن التفرق) من أخوة ونحوها (ثم إن عدمه) أي النسب المحرم للتفرق (فلما أتى الصلح) أي صلح البيع واسترجاعهم ليعيدهم بينهم متفرقين إن كانوا بآية فإن قاتلوا المشتري المحصر الذي فيهم كان تفرق ويرد إلى المقسم إن كانوا غنمة (وإذا حضر الإمام حسنا) للكماء (لأنه على الأصل) للمسلمين (من مصابري يدهي ملازمته) مهما أمكن (أو انصرافه) لانصرافه عليه الصلاة والسلام عن حصن الطائف قبل فقه (فان

دون فرج نازل أو كر والنظر) فانزل (أول أو ليس لشبهه فانزل) أي أمني (وأستحي ٦٦٥ فامني لحكمها) أي العفة الواجبة

بذلك (فكفده وطه) فخرج
فما أعطيها فأنزل به ما
والأصام عشرة أيام ثلاثة في الحج
وسبعة فذروا حج لأنه موجب الفصل
أشبه الوطء (وما أوجب) من ذلك
شاة كالأذى بذلك أي المباشرة
دون الفرج وتكرار النظر
والثقليل واليس لشبهه فكفده
أذى (أو باشر ولم ينزل أو أمني
بنظرة فكفده أذى) لما فيه
من الفرج وكذا لو وطئ في العورة
قال ابن عباس فموقع على
امرأته العورة قبل التخصير
عليه فبعض ضباب أو صلب أو
نمك زواه الأثر وكذا لو وطئ
بما تحل الأول في الحج (ونظا
في الكل) أي كل ما ذكر من
مباشرة دون فرج وتكرار نظر
وتشميل وليس شدة أو ترك أو
امتنى أولا (كمد) في حكم
القدرة كاطلعه (وأمني مع شدة)
فيما سبق (كرجل) فيما يجب
من العفة كالوطء (وما أوجب)
من عفة (لغوات) حج (أو ترك)
واجب فكفمته) تحت شاة فم
ليجسد صام عشرة أيام لأنه ترك
بعض ما تقتضيه امرأته أشبه
المرء فترك أحد السفرين لكن
لا يمكن في الغوات صوم ثلاثة
أيام قبل يوم النحر لأن الغوات
أنما يكون بطول عهده قبل
الوقوف (ولاشئ) أي لا فائدة
(على من فكر فانزل) لحديث
عفي لأمي عن أخطأ والقيان
وما حدث به انتقم ما لم يعمل به
أو تتكلم متفق عليه ولا يقاس
على تكرار النظر لأنه دون في

أصلها) قبل القدرة عليهم أمر زواهم ودماهم (أو من أسلم منهم قبل القدرة عليه) أمر زواهم
ودمه (أو أسلم حري في دار الحرب أو حرز دمه وما له ولو منعة لداره) لقره عليه أصلا فالسلام
أمر أن أقتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا له ما عصم أمي دما عهد أموالم (و) أمر
(أولاده الصغار والمجانين ولو خلا في السبي كانوا) وفي دار الحرب (لحكم بإسلامه تعالى ولا عصم
أولاده الكفار لأنهم لا ينعونه) ولا يحرز أمانة أو أمانهم (لعدم تبعه) (وأن عيت صارت
ورقة) كغيرها من النساء (ولا يفتنهم نكاحه برقة) لأن منعة النكاح لا تجري بحري الأموال
لدليل أنها لا تضمن البدل ولا يجوز أخذ العوض عنها (و يترك) بقا النكاح (على أسلمها في
العدة) إن كان دخل بها ولو كتابته لأن الأمة السكينة لا تحل للسلم كتابتي (وأن دخل) كافر
(دارا لاسلامه وسلم له أولاده) في دار الحرب (أو جل) صار ومسلمين (تبعه) ولم يجز سبهم
لصحة تبعه لاسلام (وأن أسأله الرادعة) أي المأذنة (بمال أو غيره وجب) أن يصحبه (لأن فيه
مصلحة سواء أظلمه أي المال) حمله أو لم يجره خارجا عصموا عليهم كل عام) لأن القرض أعلاه
كله لاسلام وصغار الكفرة ومما حصل بالوادعة فحب كائن عليهم بشرط بعض الأصحاب في
عقدته ما به يجر المسلمين أو استغنى عنهم بالمقام المذكور ذلك عذر في الانصراف (فان بدلوا
الجزية وكانوا ممن قبل منهم) الجزية (زم) الإمام أو نائبه (قبولها وسوم قتالهم) كغير المحاصرين
(وأن بدلوا) أي أهل الحصن (مألا على غير وجه الجزية بقراءى) الإمام أو نائبه (المصلحة في
قبولها قبلها) منهم لما فيه من المصلحة (وأن استأجر مسلم أرضا من حري ثم استولى عليها
المسلمون نفى غنيمه) كاستأراض أهل الحرب (ومناقبه المستاجر) (القبض عليه لأجرة
لأنه مال مسلم معصوم) (وإذا أسلم رقيقا في الحرب خرج الينا) أي إلى جيش المسلمين (فهو حر)
لحديث ابن عباس (فإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي العبيد إذا جازوا قبل مواليهم رواه
مسند أولاده عليه لأحد كأيام من كلامه في الاختارات في الفتى (وأن أمر) عذر خرج الينا
مسلم (سببه وأخبره) من الكفار (وأولاده) أي أولاد سببه (وخرج الينا فهو حر ولما لا تزده
في هذنة) قاله في الترغيب وغيره (وأي الشهي عن رجل من ثقف قال سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يرد علينا أبا بكر وقد كان عدونا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر
تتمنا فاسلم على أن يرد علينا وقال هو طلق الله ثم طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد علينا (والمال له
والسبي) من سببه وأولاده وغيرهم (رققه) لاستيلائه عليه فانظر رجل الله إلى عز الطاعة
وذلك المصلحة (وأن أسلم) عذرا أو أقالدا في الحرب (مسلم) فهو حر رقه ولو (لحق العدنان
جاءه مولاه بعد لم رد إليه) لأنه ما صار للمقوقه بنا (وأولاده) السبد (قبله مسلما ثم جاءه العبد مسلما
فهو لسببه) لحديث أبي سعيد الأسم قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد وسببه
قضيتهن قضى أن العبد إذا خرج من دار الحرب قبل سببه الله حر فإن خرج سببه لم يرد عليه
وقضى أن السيد إذا خرج قبل العبد ثم خرج العبد على سببه رواه عبد الله بن مسعود
ماله والسيد من جلته (وأن خرج الينا عبيدا من فهو حر) (أو ترك) الينا عبيد (من حصن فهو
حر) من عليه (وأن تركوا) أي أهل الحصن (على حكم ما حكم به ذوو رضية الإمام جاز) لأنه عليه
الصلوة والسلاما حاضر بني بركة تركوا على حكمه من معاذ فاجبهم إلى ذلك متفق عليه
من حديث أبي سعيد (إذا كان) الذي تركوا على حكمه (مسلم أو أقالدا فلا ذكر أحد لامن أهل
الاجتهاد في الجهاد) لأنه كما حكم أشبه ولاية القضاء ولا يشترط أن يكون مجتهدا في جميع الأحكام
التي لا تتعلق في الجهاد لعدم الحاجة إليه (ذن) (ولو أعي) فلا يفتبر أن يكون بصيرا لما عا

اعتبر في القاضي لعرف المدي من المدي عليه والشاه من الشاهد عليه وهذا ليس كذلك
 (وبه يترهل من العفة ما يتعلق بهذا الحكم) لدى الحاجة إليه (وان كانا) أي الذين نزولوا على حكمهما
 (اثنين جاز) ذلك) ويكون الحكم ما اجتماعه (دون ما تقدم به أحدهما) (وان جعلوا الحكم إلى
 رجل بعينه الامام جاز) لانه انما يختار الاصلح (وان نزول على حكم رجل منهم) ثم يصح لهما تنفيذ
 حكمه (او جعلوا الاثنين اليوم لم يصح) لانهم باختيار واغير الاصلح (وان مات من اتفقوا عليه ثم
 اتفقوا على غيره من يصلح مقامه) كما لو عيّنوا ببدله (وان لم يتفقوا) مع الامام (وطلبوا احكاما
 لا يصلح ردوا إلى ما منهم وكانوا على المصالح حتى يتفقوا) مع الامام على من يصلح ذلك (وكذلك
 ان رضوا باثنين) ينزلوا على حكمهما (قات أحدهما فاتفقوا على من يقوم مقامه جاز) حيث
 كان أهلا (والردوا إلى ما منهم) حتى يتفقوا على غيره من يصلح (وكذلك ان رضوا بتحكيم من
 لا يتجسم الشرط فيه واتفقوا مع الامام عليه) لعدم عله باله لا يصلح (فان كان لا يصلح) لفقد شيء
 من الشرط السابق (لم يحكموا) بدون ما في ما منهم (كما كانوا) حتى يتفقوا على من يصلح (ولا يحكم)
 من نزولوا على حكمه (الا عفا به حفظ المسلمين) لانه انما لا الامام مقام مقامه في اختيار الاصلح
 في الامري وحيث يثبذ لزمه ذلك وحكمه لازم (من القتل والسبي) لان سعدا حكم في بني قريظة
 يقتلهم ويبي ذرارهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بحكم الله من فوق سبع سموات
 (والغناء) لما سبق (فان حكم بان على غير الذرية لزمه مقبولة) لانه نائب الامام فكان له ان
 يحوطوا بغيره ولو اياه الامام (وان حكم بقتل اوسى) لزمه مقبولة) لما تقدم في قضائه على بني
 قريظة (فان اسأوا قبل الحكم عليهم) بشي مما سبق (عصوا وادعاهم وأمرهم كما تقدم) فغير
 أمرت ان اقاتل الناس (وان كان) اسلامهم (بعد الحكم ما يقتل هم وادعاهم فقط) لان قتل
 المسلم حرام ولا يصح معونتهم ولا ذرهم لانما اصارت للمسلمين قبل اسلامهم (ولا سرقون)
 لانهم اهل ما قبل اسراقتهم (ويكون المال على ما حكم فيه) كالانفس (وان حكمهم بانهم
 للمسلمين كان) المال غنيمة للمسلمين (وان حكم عليهم باعطاء الجزية لم يلزم حكمهم) لان
 عقد الجزية بغير معاوضة يتوقف على التراضي (وان سألوه) أي أهل الحصن (ان ينزلهم على
 حكم الله) تعالى (لزمه ان ينزلهم ويغيرهم كالامري) لان ذلك هو الحكم بحسب احتجاده لهم
 لكن في حديث بريدة الذي أخرجه احمد ومسلم مرفوعا وغيرهما (انما اصارت أهل حصن
 ما أرادوا ان ينزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن انزلهم على حكمك فانك لا تدري
 انصيب فيهم أم لا) اجاب عنه النووي في شرح الصلاة وصلى بان المراد انه لا يباين ان ينزلوا على
 عليه عليه الصلاة والسلام بخلاف ما حكم به وهذا الحكم منتف بغير النبي صلى الله عليه وسلم
 فلهذا قال في الواضع بكرة وقال في المبسوط لا ينزلهم لانه كان نزولهم بحكمهم بغير رضاهم وعلى الاول فيغير
 بين القتل والرق والن والغناء) لما تقدم في الامام (ويكره نقل رأس) كافر من بلد إلى بلد
 (ووجهه بخصي بلا مصلحة) لما روى عقبة بن عامر انه قدم على أبي بكر الصديق برأس سنان
 البصري فأنكر ذلك فقال ما خلفه رسول الله فتم فسمعوا ذلك فقالوا ما نحن بغيره فأنكر ذلك فقالوا ما نحن بغيره
 لا يصلح الى رأس انما يكفي في الكسب ان يغير قال السبيح في الدين وهذا حيث لا يكون في التمثيل
 بهم زيادة في القهال لا يكون كالانفس من نظائر ما قاله كان في التمثيل السائق دعاهم الى
 الامعان اوز جرحهم عن العدوان فانه هنامن اقامة الحدود والجهاد المشروع ولم تكن القصة
 في أحد كذلك فلهذا كان الصبر افضل (ويجوز اخذ) أي الامير (مالا يدينه) أي الراس
 (اليهم) أي الى الكفار حديث ابن عباس ان المشركين ارادوا ان يشترعوا جسد رجل من
 المشركين فابي النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم وشفعه عبدالحق وابن القطان ورواه احمد

بان حلق كسر او اعاده (او قتل)
 اقلناه واعاده (او ليس) القتل
 واعاد عليه او غيره وكذا التمسد
 السبب فليس ابرد ثم نزح اولاهم
 ليس نحب ومرض (او تطيب)
 واعاده (او وطئ واعاده) بالوطئ
 او غيرها (فيل الشك في) عن اول
 مرة في الكل (في) عليه كسفرة
 (واحدة) لكل لان الله تعالى
 اوجب حلق الرأس فدية واحدة
 ولم يفرق بين ما وقع فدية او
 دفعات (والا) بان كسر لفرق الاولى
 (لزمه) كفارة (اخرى) لمررة
 الثانية لعدم ما يستعملها كالمو
 حلف وحنث ثم كسر ثم حلف
 وحنث واذا ليس وغطى رأسه
 وليس الخفف فدية واحدة لان
 الجميع جنس واحد قاله الزركشي
 وغيره (و) ان كان المخطور (من
 اجناس) بان حلق وقيل فطره
 وتطيب وليس غسقا (في) عليه
 لكل جنس فدية) تفرقت او
 اجتمعت لانما انحدرت مختلفات
 الاجناس فلم تتداخل اجزاؤها
 كالمحدود المختلفة وعكسه اذا
 كانت من جنس واحد (و) عليه
 (في الصبي ودول قتل معايرة)
 بعدد ما لقوله تعالى لجزاء مثل
 ما قتل من الذم ومثل المتعد
 لا يكون مثل احدها (و يكفر)
 وجو (من حلق) نائب او جاهلا
 او مكرها (او قتل) اقلناه كذلك
 (او وطئ) او باشر كذلك وتقدم
 قريدا (او قتل صبي) اناسيا او
 جاهلا او مكرها) او انما اقلع شعرة
 او صوب رأسه الى نحو رفاق
 القهب شعرة لانه اطلاق فاستوى
 عمده وسهوه كاتلاف مال آدمي
 ولانه تعالى اوجب الفدية على من حلق

وفيه ادفعوا لهم جيفته فانه نصيب الله فتم يقبل منهم شيئا وله فدية وتخلى بينهم وبينه

باب ما يلزم الامام والجيش

يلزم كل أحد خلاص النية لله تعالى في اطاعاته ويحذف في ذلك ويصحبان دعوهم
بعضهم وقلب لمافي حديث أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا غزا قال اللهم أنت
عصدي ونصري بك أحولوك بك أصولوك بأقائل رواه أبو داود باسناد صحيح وكان جماعة
منهم الشيخ نقي الدين بقوله عند ذلك دع مجلس علم (يلزم الامام أو الامراء اذا ارادوا الفرار
بمرض جيشه ويقتله هذا الخيل والرجال) لان ذلك من مصالح الجيش فله كبقية المصالح
يقتضون الرجال ما فيه غنى ومنفعة للحرب ومنها يصح من الخيل ما فيه قوة ومصلحة للحرب
ويمكن الانتفاع به في الاربوب وسجل القتال (ومنع ما يصلح للحرب كغرس حطم وهو
الكسبرو) كغرس (حطم وهو الشجر الممر والفرس المهزول المهرم وضرع وهو الزجل
الضعيف والضعف وغير ذلك) كالغرس الصغير وكل ما يصلح للحرب (من دسره أرض
العدو) لئلا ينقطع فيه ولا يهوى يكون كالأعلى الجيش ومضيقا عليهم وروما كان سببا لهزيمة
(و يمنع هذا للهمزة فلا يصح وللعز وروما هو الذي يفتد به من الغزو) ويذهب في
الخروج اليه (و يمنع) من سبوا ومن محدث بقوة التكفار ويصحبنا) لقوله تعالى ولكن
كره الله انعامهم فيسلبهم وقيل انهم صوامع القاصدين لآخر حواقيك الآية (و يمنع) صيالم
يشتد ويحترقنا) لانه لا منفعة فيهما (و يمنع) مكاتب ما بيننا وروما بيننا المدارة وسببا لفساد
ومر وفانية في رذلة لان هؤلاء مضرة على المسلمين يلزم الامام منهم ازالة للضرر (و يمنع
(نساء) للافئان بين مع انهن لسن من أهل القتال لاسيما لالغور والجيش عليهم ولا يه
لا يؤمن لغير العدو بين يسلبون منهم ما حرمة الله تعالى قال بعضهم (الامراء الامير يباح له
لغته عليه الصلاة والسلام) (و الامارة) طاعة في السن لصلته فقط كسقي الماء وما يباح
الجري) اقول لا يبيع بنت معوذ كننا نقر وامع النبي صلى الله عليه وسلم نفي المام فخذ منهم
وترد الجري واقتل الى المدينة رواه البخاري وعن أنس مع امرؤ مسلم ولا زال رجل يشتغلون
بالحرب عن ذلك فيكون معونة للمسلمين وتوفيرا في المقاتلة (و يحرم ان يستعين بكفار) لحديث
هاشمة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى بدر فتبعه رجل من المشركين فقال له مؤمن بقله
و رسوله قال لا قال لا جميع فلان استعين بشرك منفي عليه ولان الكافر لا يؤمن مكرهوا قلته
تليط طوبى له والرب يقضي المناصحة والكافر ليس من أهلها (الضرورة) لحديث الزهري
ان النبي صلى الله عليه وسلم استعان بناس من المشركين في حربه رواه سعد وروى ايضا ان
صفوان بن أمية شهد حنيناً مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حصل التوفيق بين الأدلة
والضرورة مثل كون الكفار أكثر هددا أو يخاف منهم بحيث جاز شرط ان يصحكون من
يستعان به حسن الى في المسلمين فان كان غيره آمون عليهم لم يحز كالمرجف واولي (و يحرم
(ان يستعين) المسلم (على عدوهم الا خوفا) من ثمهم كقوله تعالى لا تجد قوم يؤمنون بالله ولانهم
الآخر وادون من حادثة ورسوله (قال الشيخ ومن قولي منهم) أي من الكفار (ديوان المسلمين
ان تقض عهده) ان كان (و يحرم ان يستعين) مسلم (بأهل الأهوال) كالافضة (في شئ من أمور
المسلمين من غزو وعالة وكتابة وغير ذلك) لانه أعظم ضررا للكونهم دعاء بخلاف اليهود
والنصارى (وبسن أن يخرج) الامام (هم) أي الجيش (يوم الجديس) لحديث كعب بن مالك
وما دعاها ليس له الفصل به ولا يفسد الاحرام برفضه كما لا يخرج منه بفسادها من اباي وتلزمه احكامها لاني عليه نرضي الاحرام لانه

نطلب) في حال من ذلك (او غطى
وأضع في حال من ذلك) لحديث
عن لائق عن ابيها والنسيان
وما استكرهوا عليه ولانه يتقدم
على رده ما لا ردة بخلاف الاول
لانها التالف (ومضى زال عهده)
من نسيان او جهل او اكره
(ازالة) أي اللبس او الطيب او
تغطية الرأس فيخرج ما ليس
ويستل الطيب ويكشف راسه
(في الحال) يلبس بغير نية
وفيها اخلع منك هذه الجيفة
واغسل منك أثر الخلق او قال
أثر الصفرة واصنع في عرتك كما
تصنع في حلك متفق عليه ولم
يأمره بالفدية مع سؤاله عما
يصنع وتأخير ما يبان عن وقت
الخارجة فغير جاز فله على الله
عذره بجهله والناس في عهده
(ومن لم يجد ماء لغسل طيب)
وهو يحرم (مصح) أي الطيب
بغير خوف (أو حكه بتراب أو
فحمه) لان الواجب ازالة (حب
الامكان) ويصحبان يستعين
فأزالته بخلاف ثلاثه
الحرم (وله غسل يده) لغسوه
أمره عليه الصلاة والسلام بغسله
ولانه تركه (و له غسله) باجماع
للمسلم (فان أخره) أي غسل
الطيب عنه (بلا عذر فري)
الاستدانة أشبه البتله وان
وجده ما لا يكتفي فوضوه وغسل
الطيب غسله و نعيم ان لم يغفر
على قطع وانحصر بغير الماء
(و يفسد من رخص احواله ثم
فعل محظورا) المحظور لان الفصل
من الاحرام اما يكال التسلق أو
عندما يحصر أو بالعذر انا شرط
وما دعاها ليس له الفصل به ولا يفسد الاحرام برفضه كما لا يخرج منه بفسادها من اباي وتلزمه احكامها لاني عليه نرضي الاحرام لانه

الوحيين المسك في مفارقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق عليه ولا يداود عنها كذا يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة فتشدد بها عنها بالسك الطيب بهذا الحرم فإذا هزقت أحدنا سال على وجهها فإمرأ النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينأها و (لا يجوز حرم) (أي مطيب بعده) أي الإحرام حديث لا تنسوا من الشيايب شيئا منه الزهري أن الورس متفق عليه (فان وتصل) أي إيس مطيبا بعد إحرامه فدى (أو استدام ليس بخطأ أحرم فيه ولو خطئة فوق الوقت) المتباد من خله فدى (لأن استدامه كابتدائه ولا يشته) حديث يعلى بن أمية ولأنه أتلف مال بلا حاجة ولو وجب الشق أو أفدى في الإحرام فيه لم يسهل الصلاة والسلام (وان تبس) محرم (أو افترش ما كان مطيبا وانقطع رجعه أي الطيب منه (وبفوح) رجعه (برش ماء) على ما كان مطيبا وانقطع رجعه (ولو) افترشه (نحت حائل غير ثياب لا يمنع الحائل رجعه ولا يماثره فدى) لأنه مطيب استنده لظهور رجعه عند رش الماء والماء لا يرج له وإنما الرج من الطيب الذي فيه وان مس طيبا يظنه بإسبا قبان رطبان في وجوب التذية وجهان مذهب في الإحصاف وتصحح الفروع لأقضية عليه وقال قسمة في الزاوية الكبرى في موضع

قال فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج في السفر اليوم الجنس رواه البخاري وعن عكر الغامدي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لأمتي في بكورها وكان إذا بعث سرية أو جيش استهم أول النهار رواه الترمذي وحسنه (ورفق بهم في السفر بحيث يقد عليه الضيف ولا يشق على القوى) لقوله عليه الصلاة والسلام أمر القوم أقطعهم أي أظلمهم سرا وأثلا ينقطع منهم أحد أو يبق عليهم (فان دعيت الحاجة إلى الجدي السفر جاز) لأن النبي صلى الله عليه وسلم جرح بلغة قول عبد الله بن أبي لجر من الأعرمنا الأذل لمشتغل الناس من الخوض فيه (وبعد) الإمام أو الأمير (لهم) أي جيشه (الزاد) لأنه لا بد منه وقواهم وبما طال سفرهم فمع ليكون حيث لا زاد لهم (وبقوى نفوسهم) ما يغفل اليهم من أسباب النصر فيقول مثل أنتم أكثر عددا وعددا وأشد أيدا وأقوى قلوبا وبمخوذك لأنه مما تستعين به النفوس على المصاهرة ويمنها على القتال لمطعمها في العدو (ومعرف لهم العرفاء) جمع عريف (وهو القائم بأمر القبيلة أو الجماعة من الناس) كالقدم عليهم ينظر في حالهم وينفذهم ويتعرف الأمر به أحوالهم لأنه عليه الصلاة والسلام عرف عام خبير على كل عشرة عرفا ولأنه أقرب أيضا لجهم وقد ورد المرافقة حق لأن فيه مصلحة للناس وأما قوله العرفاء في النار تهذير للعرض للرباسة لما في ذلك من الفتنة ولأنه إذا لم يقم بأمرها استحق العقوبة (ويستحب له) أي الإمام أو الأمير (عقد الألوية البيضاء وهي المصائب تسمى على قنات ونحوها) قال صاحب المطالع أو اعزابه لا يهملها الأصحاب جيش الحرب أو صاحب دعوة الجيش اه قال ابن عباس كانت رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم سودا وهو لواءه أبيض رواه الترمذي وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وتلوؤه أبيض رواه أبو داود ونظام الغنغ وصرح به في الحرز أنها تكون بياض لون شاه لا اختلاف الروايات (و) بتقديم (الزاد) وهي إلامر به وبغيرها لأنها تعرف كل قوم رايتهم) لقوله عليه الصلاة والسلام للعباس حين أسلم أبو سفيان أحبه على الوادي حتى غر به جنوداته تعالى فإمرأه قال لحسنه حدث أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرة القتائل على رماها ولأن الملائكة إذا نزلت بالانصر نزلت مسومة بها نقله حنبل (ويحصل لكل طائفة شعارا تدهون به عند الحرب) لما روى سلمة بن الأكوع قال غزى زمام أبي بكر زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان شعارنا أمت أمت رواه أبو داود وقد ورد أيضا حمالا ينصرون ولأن الإنسان ربما احتاج إلى نصره صاحبه وربما جهل به إذا اضل قال في الشرح وثلا يقع بعضهم على بعض (وبغير) الإمام أو الأمير (لهم) (المنازل) أي (أصلهم) كالتفصيل (وأكثرها مأمور) لأنهم أرق بهم وهم من مصلحتهم (وتبصير مكاتبا) جمع مكاتب وهو المكان الذي يختص فيه العدو (فصفهه باليمن) هجوم العدو عليهم (ولا يفتل الحرس والاطلاع) لثلاثا أخذهم العدو بينه والاطلاع جمع طليعة وهي من يبعث ليطلع طلع العدو قاله الجوهري قال والاطلاع بالكسر الاسم من الإطلاع تقول منه أطلع العدو (وبعث العيون على العدو ومن له خبرة بالفتاح) أي الطرق (حتى لا يخفى عليه أمرهم) أي أمر أعدائه لأنه عليه الصلاة والسلام بعث يوم الأحزاب وحذيفة بن اليان في غزاة الخندق ووجه الكلى في أخرى (ومنع جيشه من الفساد والمعاصي) لأنها سبب الخذلان وتركها دافع لنصر وسبب الظفر (ومنع جيشه أيضا من) (التشاغل بالتجارة لما تنفعهم من القتال) لأنه المقصود (وبعد) الأمير (فإذا الصبر بالاجر والنقل) مفتع ألفا وهو الزاد على سببه لأنه وسيله إلى بذل سبه وهو زياد نصيره (وبشاور أمير الجهاد والاسلين ذال الرأي والدين) لقوله تعالى وشاورهم في الأمر وعن أبي هريرة قال ما رأيت أحدنا قط كان أكثر مشورة لأمره من رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان فصل وكل هدى أو اطعام تطيق يحرم أو احرام بجزا أصيبه حرم أو احرام (وما وجب) من قديه (ترك واجب أو) (أغوا) حج (أو) وجب عليه

وتقرآن منهن وروى عنهما وقال
تمحلها الى البيت العتيق وقال
في جزاء الصلوة هذا بالغ الكعبة
وقيس عليه الباقي (بازمعه)
أي الهدى (في الحرم) كذا أحمد
مكة ومضى واحد واحتج الأصحاب
بحديث جابر فروا كل فجاج
مكة طريق ومضى ورواه أحمد
وأبو داود ورواه مسلم فلفظي
كل مضر وأما أراد الله له كل
طريق إليها والفتح الطريق
(و) بزه (قرقة له) أي الهدى
الذي كبريها كينه (أو اطلاله
لما كينه) أي الحرم لأن المقصود
من ذهب الحرم التسعة عليهم
ولا يحصل بأعطى غيرهم وكذا
الاطعام قال ابن عباس الهدى
والاطعام مكة ولأنه ينفعهم
أي الهدى (وهم) أي ما بين الحرم
(القديم) أي الحرم (والجناز)
الحرم (من حاج وغيره) من أخذ
زكاة الفاقة (لوتين غدا) بذلك
فكرتة (والأفضل لهم ما وجب
بهم يعني ومهر ما وجب بعمره
بالرؤى) حر وامن خلاف ما لك
ومن تبعه (وان سلم) أي الهدى
حيا (لهم) أي ما بين الحرم
(فقره وأجزه) الحصول المقصود
(وأن) يضره (استرد) وروا
(وغيره) لوجوب غمره (فان رأى)
استرداده (أو عجز) عن استرداده
(ضمينه) لما بين الحرم لعدم
براعته (والعابر عن الصلاة) أي
ما وسبب بغيره بالحرم (الهدى)
بنفسه أو بمن يرسله معه (بضره
حيث قدر وبقرة بغيره) لقوله
تعالى لا يكلف الله نفسا الا حوزها
(وتجزي قده أذى) فذنه (ليس
(والقدي) طيب وضوحا) كتنطية

عليه وسلم رواه أحمد ولأن فيه تعليلًا لقوله (و) يعني من أمره ما أمكن انما أو ذنا وأدغزوة
وذكرى بتبرها) متفق عليهم حديث كعب بن مالك مرفوعا (لأن الحرب خدعة) متفق عليه
من حديث جابر (و) يصف جيشه) لقوله تعالى ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا الآية
قالوا لئذ كان النبي صلى الله عليه وسلم يسوي الصفوف ويومر ولأن فيه بطل الجيش بعضه
بعض وسد الثغور ومضيرون كائني (الواحد) ويحصل في كل جنبه كذا الحديث أي هريرة
قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم لحمل خالفا على إحدى الجنتين والى يبر على الأخرى
وأما عبيدة على الساقية لانه أحوط للحرب وأبلغ في إرداب العدو (لا يعل) الأمر (مع قرابته
وذي حذبه على غيره ثلاثا كسر فلو جسم أي غلب الذين مال مع غيرهم (فخصوا) عند
الحاجة ولأنه يغسل القلوب ويشتت الكرامة (و) أراها أصحابه ويرزق كل واحد بقدر حاجته
وحاجة من معه
فوفصل وبقات أهل الكلاب والحموس حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ولا قبل من غيرهم إلا
الاسلام (و) تقدم موصفا (ويحوزان بسند) الامام أو الأمير (جعلان يعمل ما فيه غناه) ففتح
الغنى والمداى كتابة أو نفع (كن يده على ما فيه مصلحة للمسلمين كطريق سهل أو ماء في غزوة
أو قلعة يفتونها أو مال يأخذه أو عدو يضره عليه أو ثغرة يدخل منها) عمله (لأن سبق تقب أو
بصد هذا المكان أو يحصل لمن جاء بكذا من الغنية أو يحصل لمن جاء بكذا من الغنية شيئا
(من الذي جاء به يفره) لأنه عليه الصلاة والسلام وأما كسر استأجر في الحجرة من دهم على
الطريق ولأنه من المصالح أشبه أجزاء الوكيل (ويستحق الحمل بفعل ما جعل له) لحمل (فيه)
كسائر المصالح (مسلم كان) المصالح (أو كافر من الجيش أو غير بشرط أن لا يجاوز
الحمل (ثلاث الغنم) مثلا الخمس في هذا أو في النقل كله) لأنه أكثر ما جعله صلى الله عليه وسلم
للسرية (و) يأتي في الباب بعد قوله أي الامام أو الأمير (اعطاءك) لعط لمن عمل ما فيه
غناؤه (ولو بغير شرط) تقوية لقوله بهم على فعل ما فيه المصلحة (ويجب أن يكون الحمل معلوما
كان من بيت المال) كالحمل في المسابقة والتمه وغيرهما (وان كان) الحمل (من مال الكفار
جائز) أن يكون (مجهولا) لأنه عليه الصلاة والسلام جعل لسرية الثلث والربع ما غنموا
ولما قل سلبا لا يقتول وهو مخرجهم ولأن التقدمة كلها موهولة لانه مما تدعو الحاجة اليه (وهو)
أي الحمل من مال الكفار (له) أي للجاعل (إذا فتح) الحصن الحصول لذلك من غنيمته (فان
احتج إلى جعل) جعل أو أكثر من الثلث المصلحة مثل أن لا تنقض السر بقولارضى بدون
النصف وهو محتاج إليها جسد من مال المصالح) أي من مال التي المصلحة الحصول الفرض
مع عدم مخالفة النص (وان جعل له امرأتهم) معينة (أو) جعل له (رجلا) منهم معينة (مثل
أن يقول بنت فلان من أهل الحصن أو القلعة) لم يستحق شيئا حتى تفتح القلعة فان تفتحت عنوة
سلبت اليه (و) ان مات قبل الفتح أو بعده أو لم يفتح) ما ذكر من الحصن أو القلعة (أو فتح ولم
توجد) الجارية (فلا شيء له ان مات) حرة كانت أو أمه لان حقه متعلق بها فيسقط بقواتها
من غير شرط كالودعة وان أسلمت قبل الفتح عنوة فهي حرة فله قيمتها) لأن عمت نفسها
ماسلما لا تقتدر دفعها اليه فاستحق القيمة كالواثق مال غيره الذي لا مل له (وان أسلمت بعده)
أي بعد الفتح عنوة سلبت اليه حرة كانت أو أمه إذا كان مسلما لأنه يمكن الوفاق بشرطه فكان
أحبنا ولأن الاسلام بعد الأسر فكانت رقبة (أو) أسلمت (قبله) أي قبل الفتح (وهي أمه
سلبت اليه) وفاء بشرطه (الآن يكون كافرا فله قيمتها) لا تقتدر تسليمها اليه لكونه من أسلم في
أخذها احتمالا (ان تفتت صلحا ولم يشترط الجارية فله قيمتها) ان رضى بها لا تسليمها

معتزداً خوفاً من الصلح ومبشراً بتعيين قيمته التي لم يأتها فان شرط في الصلح تسليمهم عينتهم
لما فيه من الوفا بالشرط (فان أفي الالباب بقوا متصرفين بذلها ففسخ الصلح) لتغير أوضاعه
لان حق صاحب الجبل سابق ولم يمكن الجمع بينهما على هذا أصحاً لثقله ان يصحها كما
كانت من غير زيادة وظاهر ما نقله ابن هاني أنه لم يسمق حقه وزل بالحقن القصة (وان
بذلها) أي البارب (بما نالهم) أخذها ودفعها إليه) وكذلك بذهاب القصة كما في المبدع فقلان
الأصحاب لانه أمكن اتصال حقه اليه من غير ضرر (قال في الفروع والمراد غير حره الأصيل
والأوجبت (نيتها) لان حره الأصل غير ملوك لان الصلح جرى عليها فلا تملك كالأمية ولم يحز
تسليمها كالمسلمة بخلاف الأمة فبأخذها لانه مال كما لو شرط دابة أو متاعاً هذا معنى كلام المحدث
حكاه في في المبدع قال وفيه نظر لان الجار بولوا بعد الصلح لكانت أمة وجاز تسليمها اليه فإذا
رضى أهل الحصن بأخراجهم من الصلح بتسليمها اليه فتكون عنمة للمسلمين وتفسير رقيقة
(وكل موضع أوجبت القصة ولم يقم الجيش (شيئاً) فانها تعطل (من بيت المال) لانه مال
المصالح (وله) أي الامام أو الأمير (أن ينقل) من الثقل وهو الزاد على السهم المستحق
ومنه نقل الصلاة (في البداية) قال بيع فاقبل بعلم الجيش وفي الرحمة التلب فاقبل بعده) الحديث
حبيب بن مسلمة الفهري قال ثم دلت النبي صلى الله عليه وسلم نقل الزاد في البداية والثالث في
الرحمة رواه أبو داود وعن عباد بن الصامت فروعهما قوله (رواه الترمذي وقال حسن غريب
وإنما زبد في الرحمة على البداية فاشقة الرحمة لان الجيش في البداية قد عده لغيره بخلاف
الرحمة قال أحد لانهم يشاققون إلى أهلهم فهذا أكثر مشقة ولا بد من شيء عند أحدنا من وج
في السر بضع غلبة السلامة لانه أنكى العدو (وذلك انه في في الامام اذا غزاه أن يبعث
سر به أمانة فتعبر واذا رجع بعت) سر به (أخرى خلفه) تغير (فأنتبه) السرية (أخرج
خبره) لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الآية فلو بدت مع بني بذر فروعاً لنقل الأعداء
الجيش رواه أبو داود (وأعلى السرية بما جعل لها) من ربح فاقبل أو نلت فاقبل ولا يجوز
الزاد على التلب بضع عليه (رقسم الباقي في الجيش والسرية معاً) لانها وصلت إلى ذلك بقوله
الجيش (ولا تفتقه السرية بالشرط) قال لم بشرط لها شيئاً فيحق سوى المقاسمة كالحداد
الجيش لكن للأمير اعطوا ذلك بالشرط (فان شرط الامام لهم أكثر من ذلك) أي من التلب
في الرحمة أو الزاد بيع في البداية (ودوا اليه) أي إلى التلب أو الزاد بضع ولم يفتقوا الزاد فخالفة
النص
وقد قل وبازم الجيش طاعة الأمير) لقوله تعالى أطعوا الله وطعوا الرسول وأولى الأمر منكم
وقوله عليه الصلاة والسلام من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن
عصاني فقد عصي الله ومن عصي أميري فقد عصي في رواه النسائي (و) يلزمهم (التصمل)
لحديث الذين في الصحفة ولان نصحه تصمل للمؤمن لانه يدفع عنهم قادتهم وكثرت دفعه وفي الأثر
ابن الله يترفع السلطان ما لا ينزع بالقرآن ومعناه يكف (و) يلزمهم (التصمل) (التصمل)
وأرض العدو) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اصبروا ولا تلهيكم أفوايس الذين يضادونكم (و) يلزمهم (التصمل)
حي عنه صواب عرفوه ونصحوه) لو جوبت نصحه (ولو أمرهم بالافتداء لكانت لفقاء العدو ما
عموا) قال الآجري لانه فيه خلاف ولو قال سر وروعت كذا دفعوا عنه ناس عليه قال ابن مسعود
الخلاف سر كره ابن عبد البر وكان قال لا حرم مع الخلاف ولا شرع في الاشتلاف ونقل
المروني لا يخالفوا به بقتلهم أمرهم (ولا يجوز زلاد) ان تعاف وهو يحصل العاف للدواب

واشكى الحسين بن علي رأسه
لخلفه علي وشعر عنه جزوا
بالسيف وأما مالك والأثر من غيرهما
(ودم أحداً حيث أسهر) من
حل أو حرم نصالته عليه الصلاة
والسلام بخبره في قروضه
بالخديفة وهي من الحل قال
تعالى وصددكم عن المسجد
الحرام والحدى معكوفاً ما بلغ
عمله (و) يجرى (صوم وطلق
مكل مكان) لانه لا يتعدى نفعه
إلى أحد فلا فائدة في تخصيصه
بالحرز ولعدم الدليل عليه (والدم
الطلق كاختبة) أي يجرى فيه
ما يجرى فيها فان تبدى بغيره
تقيد (جذع ضان) لانه أنه
(أوتى من) لانه (أوسع يده
أو) سبغ (بقرة) لقوله تعالى في
التقيد ما أمتد من الهدى قال ابن
هيبس شاه وأوشرك في دم وقوله
فقد نه من صيام أو صدقة أو نسل
فصره عليه الصلاة والسلام في
حديث كعب بن عجرة يذبح شاه
وقيس عليها الباقي (فان ذبح)
من وجب عليه دم مطلق
(أحداهما) أي بدنه أو بقرة
(أو) هو (أضل) مما تقدم لأنها أوفر
لجاءوا نفع للعقار (وتجب كلها)
لانه اختار الأعي لا دأقرضه
وكان كله واجباً كالأعلى من
خصاله الكفار إذا احتاره
(وتجوز عن بدنه فوجب بطلون)
جوز (صيد بقرة) الحديث بان الزاد
عن حابر كان فاعر البسطة عن
سبعة قتيل له والبقرة فقال وهل
هي الامن البسطة رواه مسلم
(كعكسه) أي كاتجرى بدنه
بشرة وحيث ولو في صيد

(ولا يخطب) وهو تعصيل الخطب (ولا يبارز) عليه (ولا يخرج من السكر ولا يحدث حديثاً إلا بدنه) أي الأمر لأنه أعرف بحال الناس وحال العدو ومكانهم وقوتهم فإذا خرج إنسان أو مازر بغير إذنه لم يأمن أن يصادف كتيلاً للعدو فبقيا أخذوه أو رجل بالمسلمين ويتركه فذلك أو يكون ضيقاً للعدو على المسارزة فيغفر به العدو فتسكت قلوب المسلمين بخلاف ما إذا أذن منه لا يكون الأمان انتفاء المفسد ويؤيد بذلك قوله تعالى إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه (ولأنه في أن يأذن في موضع إذا علم أنه مخوف) نص عليه لأنه تزيير بهم (وأن دعا قاتراً إلى البراز) يكسر الباء عبادة عن صارزة العدو ويقضاه اسم القضاء الواسع (استصحبان) يعلم من نفسه القوة والمجاهدة فيأذن الأمير لبارزة العاهة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده قال جسر بن عباد سمعت أبا ذر يسم قسمي في قوله تعالى هذان خصمان اختصموا في ربهم إنما نزلت في الذين بارزوا يوم بدر حرزوه على عبيدة بن الحارث وعنه شعبة ابن ربيعة والوليد بن عتبة متفق عليه قال علي نزلت في مبارزة يوم بدر ورواه البخاري وكان ذلك في ما يذنه عليه الصلاة والسلام لبارز الجلاء من مالئسروا بأن القارة فقتله وأخذ عليه فبلغ الذين الغاوان في حامية ألق الظهار القوة المسلمين وجلبهم على الحرب (فان لم يثن من نفسه) القوة والجاهة (كراه) له أن يجيب لمساويه من كسرة قلوب المسلمين بقتله ظاهراً (فان كان الأمير لا رأى له غلبت المبارزة بغير إذنه ذكره) محمد (بن عيسى) الحراني (في صلاة التلويح) لتكابة العدو (والمبارزة التي يترفع فيها الذن الإمام أن يبرز رجل بين الصفيين قبل الحام الحرب بدعوى المبارزة) بخلاف ما إذا نفا من في الكفة أو لا يتوقف على إذن لأنه تعاليم الشهادة ولا يترقب من ظفر ولا مقاومة بخلاف المبارزة فان قلوب الجيش تتلويح به وترتقب ظفروه (ويباح للرجل المسلم المصاحبة طلبه ابتداء) لأنه غالب يحكم الظاهر (ولا يصحب) لهذا أنه لا يأمن أن يقتل فتسكت قلوب الساميين (أن شرط الكافر) البارز (أن لا مقاتله غير الخارج إليه أو كان هو العاهة) لأنه شرط عليه الصلاة والسلام للمسلمين على شرطهم والعاهة بمنزلة شرط (ويجوز دميته وقتله قبل المبارزة) لأنه كافر لا عهد له ولا أمان فأجيب قتله ككفره (إذا لم تكون) أماناً فحارة بينهم) أي بين المسلمين وأهل الحرب (أن من يخرج يطلب المبارزة لا مرض له فمهرى ذلك مجرى الشرط) ويعدل بالعاهة (وأن انهزم المسلم) نازكاً للقتال (أو أئعن) المسلم (بالشرح جاز لكل مسلم الدفوع عنه والرمي) أي رمي الكافر وقتله لأن المسلم إذا صار إلى هذا الحال فقد انقضت قتله وزال الأمان وزال القتال لأن حرزوه لم أماناً هدية من الحارث على قتل شعبة حين أئعن عبيدة وإن أمان الكفار صاحبهم فقتل المسلمين صاحبهم ويقال لو أمان ما كان عليه لا المبارزة ليس بسبب من جهة (وتجوز الدفعة) بفتح الداء والدال وهي الأمان من الخداع أي إرادة المكر وبمن حيث لا يعلم كالخدعة (في الحرب المبارزة وغيره) تحدث الحرب بخدعته وروى أن عمر بن عبد الوهاب زعلوا قائله على ما برزت وأقتل اثنين فالتفت عمر وقوب على فضربه فقتل عمر وخدعتي فقتل الحرب بسدعة (وأن قتله) أي الكافر البارز (المسلم) أو أئعن فقتله عليه (وعمدة النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتلاً فقتله عليه وفي حديث ابن قتادة قوله عليه به تمتنق قلبه وعن أنس مرفوعاً قال يومئذ من قتل قتلاً فقتله عليه أو طلعته ومثله عشر من رجل واحد لا سلامهم وأما الولد أود وظاهره ولو كانت المبارزة بغير إذن وطع به في النفس لاصود الأدلة وتوارث دون بارز بغير إذن الإمام فلا يستحق المسلم (غير محمود) للمبارز يعرف من مائة وخمسة الذين الوليد بن النبي

(وهو ما يستحق بدله) أي الصيد على منطقتة مثل أوسب (من مثله) أي الصيد (ومقاربه وشبهه) ولولائي مشابهة على ما يأتي ومن قيمة ما مثل له (ويجتم) على حلف صبيد (ضمان) قيمة ما لك (وجزاه) لما كمن الحرس (في) صبيد (مملوك) لأنه حيوان مفعول (بالكمارة) لحزبها ما فيه كانه سد (وهو) أي الصيد (ضربان ما) أي ضرب (لمثل) أي شيء (من النعم) خلقه لا قيمة (لصبيبه) ذلك المثل نصاً لقوله تعالى لجزاه مثل ما قتل من النعم وجعل عليه الصلاة والسلام في الضبيد كيتاً (وهو) أي الصيد الذي له مثل من النعم (توان) أحدهما ما منت فيه (الضبيد) محبوب ما منت فيه فصالحهم عرف وقولهم أقرب للحرب وفي الخبر قتله الذين من بعدى أي بكر وعمر وفيه أهصاي كاجور ما بهم فتدبهم اهتديهم وقوله تعالى يحكمهم ذوا عدل منكم لا يتخفى تكرر الحكم كقولنا لا تضرب زيدا ومن ضربه فعليه دثار لا تشكر الدين ر يضرب واحد (ومنه) أي رفضت فيه العاهة (في انضمامه) روى عن عمر وعنه نوع بن زيد وابن عباس ومعاوية لانهما تشبهاه (وفي حمار الوحش) بقره روى عن ابن عمر (و) (في) بقرة (أي الوحش) بقرة روى عن ابن مسعود (و) (في) (ال) بوزن قلب وخلسو سيد ومود ك

الأوعال قاده في الأنصاف بقرة لقول ابن عباس (و) (في) (تبتل) بوزن جفراً قال الجوهري والعل المسن بقرة (و) (في) (وعل) بفتح

الاروى بقبره (وفى الضنبح
كش) قال الامام حكم في رسول
الله صلى الله عليه وسلم بكنش
انتهى وقضى به عمر وابن عباس
(وفى غزال شاة) روى عن علي
وابن عمرو روى جابر مرفوعا في
الطلي شاة قاله في شرحه وفى
البدع قضى به عمر وابن عباس
وروى عن عهد (وفى وور)
يسكون اليامعدي وهو رويته
تحتلاه دون السنو ولا تخب لها
(وفى) (منب جدى) قضى به عمر
واربدوالو بر كالفب والمجدى
الذكر من اولاد المعز سنة اشهر
(وفى ر بوع جفرة لها اربعة
اشهر) روى عن علي وابن
مسعود وجابر (وفى اذنب
عناق) اى اثني من اولاد المعز
اصغر من الحفرة يروى عن عمر
انه قضى بذلك (وفى حمام) اى
كل واحد منه (وهو) اى الحمام
(كل ما عاى الماء) اى ما وضع
منقاره فيه وكرع كاتكرع
الشاة ولا تخذ قطرة قطرة
كالساج والصفاه (وهو)
اى صوت فيدخل فيه فواخت
ووراشين فطوقسرى ودبى
طائر لونه بين السود والجمرة
يقرقر وغرها (شاة) نصاضى به
عمر وهمان وابن عمر وابن
عباس ونافع بن عبد الحارث فى
حمام الحرم وقبس عليه حمام
الاحرام وروى عن ابن عباس
انه قضى به فى حمام الاحرام
النوع الثانى ما لم تقضى فيه
النصاب) رضى الله عنهم وله مثل
من النعم (ويرجع فيه الى قول
عاهلين) لقوله تعالى يحكم بهذا
عليكم (خير من ليصل المقادير

صلى الله عليه وسلم قضي بالسلب القتال ولم يحبس السلب واما ابو داود (وهو) أى السلب
(من أصل الغنيمة لأن خمس الجنس) لأنه لم يقتل عنه عليه الصلاة والسلام أنه أحسنه من
الجنس ولأنه سببه لا يقتل في أجهادهم يكن من خمس الجنس كسهم الفارس (ولو) كان
القتال للكافر (عبدًا بذن سيده أو) كان (أمرًا أو كافرًا بذن) الإمام (أو صبيًا) لعموم
ما سبق (ولا) يستحقه القتال أن كان (مخذلًا ولا مر جفا وميئاعى السليبي وكل عاصي)
بغيره (لمن دخل بغير إذن أو منحه) الأمير لأنه ليس من أهل الجهاد ويستحق السلب
القتال بشرطه (ولو كان المقتول صبيًا أو امرأة أو نحوهما) كالشيخ والشيع الكبير (إذا قاتلوا)
للمومنان (وكذا كل من قتل فتلًا أو أمة قصاص في حكم المقتول فله سلبه إذا كان القتال من
يستحق السهم) كالرجل الحر (والأرض) كالعبد بذن سيده والمرأة أو الكافر بذن الأمير
والصبي (كما تقدم قال ذلك الإمام) أى سواء قال الأماء من قتل قتلًا له سلبه (أو لم يله) (الإمام
لعموم الأدلة) (إذا قتله حال الحرب لا قبلها ولا بعدها) لأن عبد الله بن مسعود دفع على أبي
جهل وقضى النبي صلى الله عليه وسلم يسلبه لما ذن عمرو بن الجرح لأنه أبتنه (مخمسًا على
القتال أى جفاً على مقلابه) فان كان من زنا فلا سلب له نص عليه لأنه لم يعثر بنفسه
في قتله (وغر بنفسه في قتله كان زناه) وأما كانت الحرب قاعة فلا سلب له (لأن زناه مبهم من
صف المسلمين أو قتلًا مشغلاً كل وقته) أهدم العفر وكذا أن أغرى له كلبًا عقورًا فقتله
وأن عاقق رجلاً فحلقته أو خروا كان الكافر مقلاباً على رجل يقاتله لجأه أو خرم ورأه
فقتله فقتله فله ما قاتله قطع به في المني واستبدل (أو) قتله (من زناه مشي أن يهزم
الكفار كلهم فيدرك أناساً منهم زناه) قتله فلا سلب له لأنه لم يعثر بنفسه (وإن كانت الحرب
قاعة فانهزم أحدهم مخبراً) إلى فئة أو مخبراً للقتال (فقتله إنسان فله سلبه) ذكره في اللطف
والترغيب (وبشرط في استحقاق سلبه) أى المقتول (أن يكون غير مشغول أى موهن بالجرأح)
لما تقدم في قضية عبد الله بن مسعود وما ذن عمرو بن الجوح (وإن قطع أو بعة) أنساناً
(فمقتله أو خروا به أو قاتن وكانت ضربة أحدهما بالبلغ فله قطع) (أو ولذي ضربه
أبلغ) لأنه كفى المسلمين شره (وإن قتله أو قاتن فأكثر قتله غنيمة) لأنه عليه الصلاة والسلام
لم يشرك بين اثنين في سلب ولأنه اغتصبه حتى بالتعريف في قتله ولا يحصل بالاشتراك (وإن أسره
فقتله الإمام أو أسعياه) أى أبقاه حياً رقيقاً أو بقناه أو من (سلبه مورقته إن رقي وقد أوان
قدى غنيمة) لأن الذي أسره لم يقتله ولأنه قد أمر المسلمون يوم بدر أسرى مقتل النبي صلى الله عليه
وسلم منهم واستبقى منهم ولم ينقل أنه أعطى أحداً من أسره سلباً ولا قداءه (وإن قطع
بده أو رجلاه أو قتله أو خرقه سلباً لقاتل) لأن الأول لم يشغله (وإن قطع) واحداً (يدور جلده
أو قطع بده أو رجليه فقتله أو خرقه غنيمة) لأنه لم يفر أحدهما بقتله ولم يسعته القتال
لأنه مشغول بالجرأح (ولا تقبل دعوى القتل) لأخذ السلب (الإشهاد في جاني نصاً) لأن
الشارع اعتبر البينة والحالقة تنصرف إلى شاهدين أو القاتل المدعو يأتي أقسام المشهود به
قبل رجل وأمرًا أو ثلثين رجلين كسائر الأموال (والسلب ما كان عليه) أى الكافر (من
ثياب وحل وجماعة وقلنسوة ومنطقه ولومضه ودرع ومغفر وبيضه وتاج واسورة وراش
وخف جاف ذلك من حلته) ما كان عليه من (سلاح من سيف ورمح وولت وقوس ونشاب ونحوه
لأنه يستعين به في حربه فهو أولى بالأخذ من الثياب وسواء (قل) السلب (أو كثر) لما تقدم
من أخذ البراء من مالك سلب من زبان الدارة وأنه باع ثلاثين ألباً (ودانته التي قاتل عليها) لها
من السلب أن اقتل (وهو عليها) لحديث عوف بن مالك وأه الأثر ولأن الدابة يستعان بها في

كتمان الصغار ولا يشترط كونها أو أحد هاتفيها الظاهر الآلة (ويحوز كون ٧٣ الثالث) لصديقهم بمثل (أحدهما)

أي العبدلين (أوهما) فيمكن
على أنفسهما مثل اليوم الآلة
واقول عراكم ما ردفني أي
الغب الذي ردفني أو بدفني
ظهوره وما الشافي في مسنده قال
أبو الوفاء على (بن عقيل) غاصبكم
القاتل الصديق أقتله (خطأ أو)
قتله (لحاجة) كله (أو) قتله
(جاهل فخره) لعلم أمه أن
قال (المنفع وهو) أي ساذكه
ابن عقيل (قوي وعلمه) أي قول
ابن عقيل (مرادهم) أي
الاصحاب (لأن قتل الصديق
المعداة) أن لم ينب وهي شرط
الحكم (وبعض صغير) مثله
(وكبير) مثله (وصحيح) مثله
(ومعيب) مثله (واضح) أي
حامل من صيد (مثله) من التمس
لقوله تعالى لخراسن ما قبل
من التمس ومثل الصغير صغير
ومثل الكبير كبير ولا ما من
بالسود الجناية يختلف ضمانه
بالصغير والبيب وغيرهما
كأنهم وقوله تعالى فخرنا
ما قبل من التمس مقيد بالمثل وقد
أجمع أصحابنا على إيجاب مالا
يصلح له ما لم يفرقوا اتفاقا والبدعي
وان فدى الصغير أو المعيب بكبير
صحيح كان أفضل (ويحوز فداء)
صبي (أعور من عين) يعني أو
سري (و) فداء صبي (خرج من
بائة) يعني أو سري (مثله من التمس
(أعور) عن الأعور من أخرى
كفداء أو رعي بأعور يسار وعكده
(و) أخرج من فائة مثله (أخرج
من فائة) أخرى (أخرج من
أخرج يسار وعكده لأن

الحرب كالسلاح وآلتها كالسرج والجام نسلها (ونعتنو رحله وخيمته وجنسته غنيمة)
لأن ذلك ليس من اللبس ولا مما يستعان به في الحرب أشبه بقة لأموال (ويحوز سلب القتل)
وتركهم هراة غير مستورى الدرة) لأنهم غير معصومين وكرهه التوروي وغيره ولو لم يفسد من
كشعوراتهم (ويحرم السفر بالمصحف إلى أرض العدو) لأنه عليه الصلاة والسلام عنه
خوفهم أن يستولوا عليه فيهم (وتقدم في فواتح الطهارة ولا يجوز الاقترا والاذن الأسير)
لأنه يعرف بالسرب وأمره موكول إليه ولأنه أظلم تجر المارزاة لاذنه فانتزوا إلى (الاذن
بغياهم) أي بطلع عليهم بشدة (عدو مخافون كله) يفتح الكاف واللام أي شروا ذاه
(بالوقوف على الأذن) لأن الحاجة تدعو إليه لما في التأخير من الضرر وحيث لا يجوز والخلف
لأحد الأمن يحتاج إلى خلفه لحفظ المكان والأهل والمال ومن لا قوة له في الخروج ومن عنده
الامام (أو) يجيدون (فرصة بخافون فوتها) أن تركوها حتى يتأدوا الأمير فإن علم الخروج
بقراءته الثلاثة وتهم ولاه فاحضر العدو وصار الجهاد فرض عين فلا يجوز تخلف عنه وذلك
لأن أفعال الكفر على إمام النبي صلى الله عليه وسلم صادقة مسلمة من الأكرع خارج المدة
تتهمهم وقائلهم غير لائق بقدسه النبي صلى الله عليه وسلم وقيل خير رحلنا مسلمة من الأكرع
وأعطاهم فارس وراجل (وإذا قاتل الامام رجل أخرج عليل أن لا تصحبني فنادى الامام
بالنفسير يكن) النفير (أذناه) في الخروج لتقديم الخاص على العام (ولباس بالتهدي)
بكسر الزون وهو المنفعة (في السفر) فله السلطون كان الحسن إذا سافر إلى معهم ويزيد
أشياء بعد ما بقي وقيل أيضا رفيق (ومعناه) أي الهند (أن يخرج كل واحد من الرفقة شيئا من
الثقفة يدفعونه إلى رجل ينطق عليهم أو يأكلون منه جماعا أو كل بعضهم أكثر من بعض)
يجز بان العاد ما لا يسمع في مثل ذلك (ولو دخل قوم لامنعة) يفتح الحرف الثلاث وقد تمكن
النون أي القوة والدفع (لهم وألهم منة أو) دخل (واحد ولو شهدا ظاهرا كان) الفصول
(أو خفية) دار حرب بغير إذن الأمير فقتلتهم في بعضاتهم) بأبائهم على الامام المطلب
القيمة فتناسب حرماتهم قتل الموروث (ومن أخف من دابر الحرب ولو بلا حجة) أي المأخوذ
(ولا إذن) الأمير (طعاما بما يقتات أو يصلمه القوت من الأدم أو غيره ولو سكر أو معاجير
وعقاقير وشحور وأغلافه) كله وأطعام شئ اشتراه وعلف دابة لو كانا) أي السبي والدابة
(التجارة) لقول ابن عمر كنا نصيب في معاز بنا لعل والتمسنا كره وارتد به واه البخاري
وعنه ابن جاشغنه وفي زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما وسلاحا ما أخفهم أنفسهم
رواه أبو داود ولا نال الحاجة تدعو إليه فإجل فيه شقة أربع توضع على الناس (مالم يجز)
ما تقدم من الطعام واللف (أو يوكل الامام) يحفظه ولا يجوز (أن) أكله أو بلفه
دأبه (الضرورة) نص عليه لأنه ما رغب به المسلمون وتملكهم عليه (و) يعلم منه) أي
من الطعام وأن لم يجز (فها هو) (كبلوا) لا جازعنا فقل (أي) أطعم نفسك (غير قيمة)
لأنها نادر للفتنر ولا حجة له في آخره (ولا يبيع) أي الطعام وأصف لاد لم نقل لعدم
الحاجة إليه بخلاف الكل (فإن باع مدقه في لثم) لما روى سيدنا صاحب جيش الشام
كتب إلى عسارنا أصنافا كثيرة الطعام وأصفه وكرهنا أن تقدم في شئ من ذلك
فكتب اليه بعد الناس بلفظين وبأكلون في باع منهم شيئا يذهب أفضله فكتبه خمس الله
وسهام المسلمين قال في المبدع وظاهره أن أبيع صحيح ذل أنتم به فم كان لأجل حق الفغير
وفي رواية أن تحصل لثقت ولا فدية حقا فصح به كالأمر محرم أو أوفى لقاضي والمؤات

اي المرقوق في الكافي ان باعه لغيره غازفه واطل كبسه الغنمة بغير اذن قبل البيع ان كان
 بقيا الوقته او فقه ان كان قالوا وان باعه لغازف فلا يخلو ان يبيعه بما يباح له الانفاع به
 او بغيره فان كان الاو فليس يباعا فالحقيقة انما دفع اليه ما حوا وخدمته وبيعي احق به
 لثبوت بده عليه فقبل هذا لو باع ما ماصا من واقر قائل القرض جازا لا يبيع وان اقرضه
 امامه فواحق به فان وفاه او رده اليه عادت بده كما كانت وان كان الثاني فليس يصير ويصير
 المشتري احق به لثبوت بده عليه ولا يمن عليه ويتعين رده اليه (والدهن لما اكل كول كثر
 الطعام) لانه طعام اشبه بالبر (وله دهن بدهن ودايته منه) لما حقه ونقل او داود دهنه بزييت
 لثبوت يني (و) لهدن بدهن ودايته (من دهن غير ما كول) ظاهره ولو نجسا ولم يعل عليه غير
 مراد وقدم ما فيه في اول الجنائز (و) له (ا) كل ما يتداوى به وشرب جلاب وسكبين ونحوهما
 لما حقه لانه في معنى الطعام (ولا يفسد ثوبه بالصاوبن) لانه ليس بطعام فان فسد رديته في
 الغنم (ولا يركب دابة من دواب الغنم) لما روي ويوقع من ثياب الانصارى من رطوبات من كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابته من في السليين حتى اذا عجزها ردها ومن كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من في السليين حتى اذا خلطه رده وراه سعيد ولانها تترص
 لمطبخها لغيرها فكثر اختلاف السلاح (ولا يخذل القتل والجرب) جمع جراب (من جلودهم
 ولا الخسوط والجلال) بل زرع في الغنم كثر اموالهم (وكتبتهم المنتفع بها ك) كتب (الطب
 والافق والشعر ونحوها) كالحساب والهندسة (غنمة) لاشتمالها على نفع مباح (وان كانت)
 كتبهم عما لا ينفع به ككتب النوراة والاشغال وما كان الانفاع بجلودها او ردها بغير غسله
 غسل) ازا لثباته من التغيير والتبديل (وهو غنمة) كاستعماله بغيره (والا) اي وان لم
 يمكن الانفاع بها بعد غسلها (ولا) تكون غنمة قبل بثقلها (والجوز في بعضها) ولولا لانها
 ككتبت الرنقة ونحوها (وجوارح المسيد كالغزو والارغنية تنقسم لانها مال ينفع به
 كباقي الاموال (وان كانت كلابا بامتحانها بجزبها) لانه عليه الصلاة والسلام من
 ثمن المكاب (بان لم يردوا احصين الغنائم جازا راسها و) جاز (اعطاها غيرهم) اي غير
 الغنائم (وان رغب فيها بعض الفاعلين دون بعض دفعت اليه) لانه اولى من غير الغنائم
 (ولم تحسب عليه) من سهمه لانها ليست بمال (وان رغب فيها) اي الكلاب المعلمة
 (الجميع) اي جميع الفاعلين (ناس كثير وامكن) عددا (تسمت عدد اقسامها
 من غير تقويم) لانه لا قيمة لها (وان تعد ذلك) اي قسمتها بالعدد (او تشارعوا
 في الجيدعها اقرع بينهم) لانه لا مرجع غير القرعة (وبقتل الخنزير ويكسر الصليب ويرافق
 الخنزير وتكسر او عتة ان لم يكن نفع للباين) والا اقيمت (وان فضل مدحه من الطعام ونحوه)
 كالغلف (شي ولو سيرا فادخله بلده في دار الاسلام رده في الغنمة) لانه انما اتي به لما يحتاج
 اليه فانيق تبييناته اخذا كثر مما يحتاجه فيق على اصل القرير (و) ان فضل مدحه من (قل
 دخولها) اي دخول بلده في دار الاسلام (رد ما فضل مدحه) وفي نسخ عنه (على السليين) لما تقدم
 (وان اعطاه احد من اهل الجيش ما يحتاج اليه) من قدم وغلف (حاله اخذوه وما احق به
 من غيره) كما لو اخذوه ابتداء (وله انخذ سلاح من الغنمة وثوبه يكن محتاجا اليه يقال
 به حتى تنقضي الحرب ثم يرد) لقول ابن مسعود انتهيت الى ابي جهل فوقع سيفي من بده
 فاخذته فصر به حتى يردوا ما لا ترمولان الحاجة اليه اعظم من الطعام وضرر استعماله
 اقل من ضرر اكل الطعام لعدم ذوال عيشه بالاستعمال (ويجوز له ان يلقط الشارب ثم
 يري به المدق) لانه في معنى القتال بالسيف (وليس له القتل على فارس من الغنمة) لما تقدم

و (لا) يجوز قتاله (او) يجوز باهرج
 ونحو ذلك مما اشتاق نوع عليه
 لعدم الممانعة (الضرب الثاني)
 من الصيد (ما لا مثله) من النعم
 (وهو باقي الطير) يجب (نه) ولو
 اكبر من الجمل) تاو ز (ففيه مكانه)
 اي الاتلاف كالاتلاف الذي
 فصل وان ائلف لم يحرم او
 من بالمرح (جز من ميد فاعمل)
 جرحه (وهو) اي الصلابة عمتت
 (وله) اي الصيد (مثل) من النعم
 (من) الجزء المختلف (عقله من مثله)
 من النعم (لما) كاصلة ولا مشقة
 فيه ليراد عدوله الى الطعام
 والقصور (والا) يكن له مثل من
 النعم (انه يغضبه) ينقصه من
 قيمته لضعف جلته بالقيمة
 فكذلك جزؤه (وان جنى) يحرم او
 من بالمرح (على حامل فالتقت
 ميتا من نفعها) اي الام فقط
 كما لو جرحها لان الجمل زائدة
 في البهايم وان ولدتها فما تمت مات
 فقال جماعة عليه جزاؤه وقيدته
 جماعة عما اذا كان لوقت يعيش
 لشله والا فكالت وجره في
 الخفي والشرح (وما امسك)
 يحرم من صيده (تلف فرسه) او
 ولده ضئله (او نفر) من صيد
 (قتل) حال تقصيره ولو باقة
 مما يوه (او تقص حال تقصيره
 ضئله) لحصول تلفه او نقصه
 بسببه لان تلف بعد امنه (وان
 جرحه) اي الصيد جرحا غير
 موح فغالب ولم يعلم خبره ضئله
 بما نقصه (او جرحه) اي الصيد
 بعد ان جرحه (ميتا) يعلم موته
 بخينة قوم (الصيد) صيحه جرحها
 غير منديل ثم يخرج فيسطه

(في ماله) يقتله مثله أولافان
 ختمه (أوردى) سدجرحه من
 هلو (فان شتمه) جارحه
 لثقله بسببه (و) يجب (فيها
 انذل) جرحه من الصود (غير
 مجتمع من كاهنه جراحه لانه
 صار في حكم الميت) (أو) جرح (جرحا
 موجبا) لا يثق معه حياة العالم
 جزؤه جميعه (أو) السابق (وإن
 تنف) محرم أو ممن بالحرم
 (ريشه) أي الصيد (أو) شره
 أو ورده (أو) فلا شئ) عليه (فيه)
 زوال نفسه (وإن حال) الصيد
 بما ذكر (غيره) تنفع كجرح
 صاب به غيره (تنفع قلبه) جراحه
 جميعه (وإن تنفعه) فاب ولم يعلم
 خبره فعله ما قصه (وكما قيل)
 محرم أو ممن بالحرم (مسيد) حكم
 عليه) لقوله تعالى الجزاء مثل
 ما قتل من الذم وعمر وفقره من
 الصلابة حكموا في الخطأ وفن
 قتل ولم يسأ وهمل كان قتل
 أولادك في العقب بقوله ومن
 عادفتمكم منه فلا تمنع الوجوب
 (وهي جماعة اشتركو في قتل
 صيد واحد جزاء واحد) روى
 عن عمر وابنه وإن عباس سواه
 كفر وأبى الصيام أو غيره إلا
 والجماعة أقتلوا صيدا واحدا
 فازدهم مثله وإذا اتفقا لجزاء في
 المثل اتفقا في الصوم لأنه يبدل
 والجزاء بين محرم وحلال فلا
 صيدا بالحرم تصفين ويحوز
 إخراج الجزاء بعد الجرح وقبل
 الموت

باب صيد الحرم ونباتها

أي حكم ذلك وحكم صيده

حكم صيد الأحرام) فيصم حتى على محل اجبا عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة إن هذا البلد حرمه

في ركوبه دابة من دولها (ولا يس ثوب) من الغنمية لما تقدم (وليس لأجير لحفظ غنمية
 ركوب دابة منها) أي من الغنمية لأنه استعمال لها على الاستغناء (أو) بشرط (أو) بشرط
 له الأمر في ركوبها إذا كانت مهيئة وعينت للمساقفة بل ظاهره وإن لم يبيتا (ولا) لأجير لحفظ
 الغنمية (ركوب دابة خيس) أي موقوفة على الفزاء لوجوب صرف الوقت للجهة التي عيها
 الواقف وهذا ليس منها (ولو بشرط) أي ولو بشرط الأمير لأجير ركوب الجيس فلا يستجبه
 بذلك شرطه لشرط الواقف (فان فصل) أي ركوب الجيس لغير الفرس الجيس (أو) عليه (أو)
 مثله) لتعديده بالآلاف المنفعة فغيره في الغنمية فإن كانت منها تصرف في نفقة الجيس إن
 كانت الدابة حبيسا (ومن) أخذها بيمينته به في غزاه قيمة ما الفاضل) منه (له) لأنه أعطاه على
 سبيل المعاونة والنفقة فكان الفاضل له كما لو رمى أن يصح عنه فلا ينفع بالآلاف إذا كان من
 الزكاة (والأ) أي وإن لم يأخذه لستعين به في غزاه معينة بل لستعين به في أغز وأق سبيل الله
 (أنفقه في الغزو) لأنه أعطاه بأياه ليقفه في حقه فغيره ما تنفق الجميع فيها كما لو رمى أن
 يصح عنه بالف فإنه يصرف في حقه بعد أخرى حتى ينفذ (وإن أعطه) أي السال (لستعين به في
 الغزو ولم يترك له لأه شيئا) قبل خروجه وأخذته لانه لا يملكه (الآن يصير إلى رأس مغزاه)
 فيكون كشيء ماله (فيصحب إلى به لانه) لأنه من جملة «وأنجه» (ولا تصرف فيه) أي فيما
 أعطه لستعين به في الغزو (قبل ان يروج) ألا ينفق من الغزو) فلا يكون مستحقا لانه أنفقه
 (الآن) يشتري منه سلاحا (أو) الفز (أو) كاترس والفرس (ومن أعطى دابة ليغز وعليها غير
 عاربه ولا جيس فغزاه عليها ملكها) بالفز وعليها لقول عمر حلت على فرس في سبيل الله
 فأضاعه صاحبها الذي كان عنده فأردت أن أشر به وظننت أنه ياتعه برخص فألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره ولا تصدق صدقتك وإن أعطاك به درهم فإن العائد في
 صدقته كالجيب يصدق في حقه متفق عليه وهذا يدل على أنه ملكه لأنه لو لم يملكه ما به ويدل
 على أنه ملكه بعد الفز وأنه أقاله لبيع بالدين ولو يكن ليأخذ من عمر ثم يقيمة لبيع في
 المال فدل على أنه أقاله لبيع بعد غزاه وعليه ذكر أحمد نحو هذا الكلام وروى في نصيبه
 الفرس قال إذا غزاه عليه قبل أن يقاتل العدو جازعنا نخرج على هذا الفرس في الطلب إلى خمس
 فراسخ ثم يرجع قال لا حتى يكون غزوا (ومثله) أي الله الذي أعطى الفز وعليها (صلاح
 ونفقة) أعطاه ليغزو به فملكه بالفز (فإن باه به الفز فلا بأس ولا يشتره من تصدق
 به) لما تقدم (ولا يركب دواب السبيل في حاجة) نفسه لأنه لم يسئل لذلك (و) يركبها يستعملها
 في سبيل الله تعالى لأنها سبيلت لذلك (ولا يركب في الأمصار والقرى) تر بنه ولا غيرها
 (ولا بأس أن يركبها ويعلقها) أي لعلقها وسبقها لأنه لما جاتها (وسهم الفرس الجيس إن غزا
 عليه) يعطى منه نفقته وبأياها

باب قسمة الغنمية

يقال غنم فلان الغنمية بتمهه واشترقها من الغنم وأصلها الج والفضل والغن مرادف
 لغنمية والأصل في أقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله حمسه والرسول الأية وقوله
 فكلاهما غنمتم خلا لاطيما وقد اشترى مع أنه صلى الله عليه وسلم قسم الغنائم وكانت في أول
 الإسلام خاصة (رسول الله صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى يستولونك عن الأنفال
 الآية ثم صارت أوسعها لجميع المؤمنين وخمسها لغيرهم (وهي ما أخذ من مال حربي) خرج

عليه ويعتد بربه بالجزء فصلا
سبق عن الصا في رضى الله تعالى
عنهم وبخلافه الصوم كصيد
الاحرام وصغير وكافر كغيرها
(حق في عليك) فلا عليك ابتداء
بغير ارب (الأنه) أي الحرم (يجزى
صيد بحر به) أي الحرم للصوم
البحر (ولاجزائه) أي صيد بحر
بالبحر لعدم رده (وان قتل
محل من الحل صيد البحر كله
أو جزاء) ضمنه لمعول لا يفر
صيدها وتقليبا لبيان المظن
و (لا) بضمنه محل قتله ان كان
بالبحر (غير قواحه) أي الصيد
(قائما) كذبته ورأسه لانه اذا
كان قائما في الحبل بقواحه
الارباع لم يكن من صيد البحر
كغيره أصليا بالحل وأغصاتها
بالبحر وان كان رأسه أو ذنبه
بالبحر وهو غير قائم قتله (بسم
أو كلب) أو غيرها ضمنه تقليبا
للمظن (أرقتة) أي الصيد على
غصن في الحرم ولو ان أصله في
الحل) ضمنه لانه في الحرم
(أو امسكه) أي الصيد (بالحل
فهو كغيره) الحرم (أو هلك
وله بالبحر ضمنه) لانه تلف
صيده (وان قتله) أي الصيد
(في الحل يحل بالبحر ولو) : ين
الصيد على غصن (في هو الحل
أصله) أي التمسك (بالبحر بسم
أو كلب أو غيرها لم يضمن أو
أمسكه) أي الصيد لحلال (بالبحر
فهو كغيره) في الحل (أو هلك
وله بالحل) لم يضمن لانه من
صيد الحل (أو أرسل) لحلال (كأن
عن الحل على صيده) أي الحل
(قتله) أي الصيد الذي كان
بالحل في البحر (أو قتل (غيره) أي الذي أرسل عليه الكلب (في الحرم) لم يضمن

بما يؤخذ من أموال أهل الذمة من جزوه وجره ونحوه (قهره بقتال) خرج به ما وجدوا وتركوه
من أموالهم وأخذ منهم من العشر اذ الحصر والبنوا ونحوه (وما الحاق به) أي لما أخذوا بقتال
(كهارب) استولوا عليه (وهو) الأمر ونحوهما (كالأخذ في فداء الأسرى وما يهدى
لعضد أو اداء الأسرى بداروب (ولم يحلل) الفداء (غيره هذه الأمانة) تحسب أي مبررة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل الفداء ثم قسود والرس غيركم كانت تنزل
نار من السماء ما كانت تفتق عليه (وان أخذ منهم) أي بالحر بين (ماله مسلم أو) مال
(معاهد) ذمى أو مستأمن (فأدركه صاحبه قبل قتله لم يقسم ورد إلى صاحبه بغير شيء)
لما روى ابن عمر أن غلاما له أبق إلى العدو فظهر عليه المسلمون فردوه الذي صلى الله عليه
وسلم عليه وذهب فرس له فأخذته المسلمون فردوه عليه خالد بن الوليد به الذي صلى الله عليه
وسلم رواه البخاري (فان قسم) ما أخذ منهم من مال مسلم أو معاهد (بعده لم يملكه مال
مسلم أو معاهد) لم تصح قسمته وصاحبه أحق به بغير شيء (لان قسمته كانت باطلا من أصلها فهو
كالمولوم يقسم (ثم ان كان) مال المسلم أو المعاهد لما أخذ منهم (أو مولوم لم يملكه) أي قبل
القسمه بجائز (وبعد القسمه بالثمن) ولا يدها يسهل فرجه من لئلا له (وأسواها) أي أم
الولد (لزمه أخذها) قبل القسمه بجائز أو بعده بالثمن (و) له (تركه ضمنه) للقائمين لان
الحق له فان شاء استوفاه وان شاء تركه (فاز أخذها) قبل القسمه (أخذها بجائز) لما تقدم (وان
أى أخذها) قسم لان ربه لم يملكه مادرا كرواها أو أحق به فاذا تركه سقط من التقديم (أو
عن المسلمون شيئا عليه علامة المسلم من مراكب أو غيرها ولم يعرف صاحبه قسمه وجاز
التصرف فيه) لان الكفار قد ملكوه فصار كثر أموالهم اذا استولى عليها المسلمون وأما ما به
حق التملك اذا عرف (وان كانت) الاما لما أخذ من الكفار (حار به تسليم) أولها أهل الحرب
فليسدها أخذها) اذا أدركها كالتقديم (دون) أولها وما غيرها (الحقوق والنسب ماله لا يتم
على كونها بالاستيلاء كسائر أموالنا (وان أدركه) أي أدرك المسلم أو المعاهد ماله المأخوذ من
أهل الحرب (مقسوما) فهو أحق به بضمنه لما روى ابن عباس أن رجلا وجد بغيره كان
المشركون أصابوه فقال له الذي صلى الله عليه وسلم ان أصبه قبل القسمه فهو لك وان أصبه
بعد ما قسم أخذه بالقسمه وأما امتنع أخذه له بغير شيء لثلاث بقى إلى حرمان أخذ من الغنيمة
ولو لم يأخذ له الذي لا يضياع حقه فالرجوع بشرط وزن القيمه جميع بين الحقيق (أو) أدركه به
(بعد قسمه) بعد (قسمه) فهو أحق به بضمنه كالأخذ (أى كالأخذ) (من مشتره من
العدو) بضمنه لثلاث بضع التي على المشتري وحقه تغيب بالثمن فرجوع صاحب المال في عينه
كأخذ الشئ المشقوق (وان وحده) أى وجدته المال ماله (يبدى مستول عليه) من
الحريين (وقد حادنا بامان أو) جانا (مسلم فلا حق له) أى ربه (فيه) لحدب من أسلم على شئ
فهو له قال في الاختيارات واذا أسلموا وفي أيديهم أموال المسلمين فهي لهم نص عليه الإمام أحمد
وكان في رواية أبي طالب ليس بين المسلمين اختلاف في ذلك قال أبو العباس وهذا يرجع إلى أن
كلما قصده الكفار من الأموال قبضا معتقودون حوازه ما يستقرطه بالاسلام كالنقد
الفاقد والالتصية والمروا يشتر غيرهما ولا يفتنون ما تلفوا على المسلمين بالاجماع انتهى
وان كان أخذه من المستولى عليه حقه أو سرقة أو غيره فكذلك لانه استولى على حلال كغيره فاشبه
ما استولى عليه بغيره المسلم (وان أخذه من الغنيمة بغير عرض أو سرقة أخذه من الرهبة من
الكفار وأخذها) أحد (هبة فصاحبه أحق به بغير شيء) لحدب عمران بن حصين ان قوما غادروا
على مرج الذي صلى الله عليه وسلم وأخذوا حاربه وناقضه من الانصار ما قامت عندهم اياما ثم

والصبر في الصبر وقلة في العسل من الأماكن المباحة وغيره وغنية) لأنه مال حصل الاستيلاء عليه بقوة الجيش فكان غنمه كسائر أموالهم (في الأكل منه) إذا كان طامعا (وغيره) أي غير الأكل فثبت له أحكام الغنمة كلها (وإن لم يكن) الاخذ ذلك (مع الجيش كالتصحر وغيره) قال كازواحدة (كألو وحده دارا لاسلام (وفيه) أي كاز (الحبس) كما تقدم في عمله وما عدا ذلك من المباحات تكون أيضا واحدة غير محروس حيث قدر عليه وحده كسائر المباحات (وإن لم يكن له) أي لما خذ من مباح دار الحرب (ففيه) نقله كالانعام والمسن (يكسر الميم) (والادوية فهو لا خفه) ولو وصل إليه بقوة الجيش (ولو صار له فيه) بنقله وماله (لأن ذلك أمر طاري) (وإن) وحده لقطعة في دار الحرب من متاع المسلمين فكانت له (وإن) غير دار الحرب) يعرفها حولان لم يعرف بها كلها وإن كان من متاع المشركين فهي غنمة (وإن) شئ من ماله من متاع المسلمين (أو) من متاع (المشركين عرفها حولان) لا احتسابا لكونه من متاع المسلمين (ثم) أن لم يعرف (جدها في الغنمة) لأن الظاهر أنها من متاع المشركين كالمسرح والبيع نص عليه ولم يحكم فيه خلافا ومجمله إذا وصل إليها بقوة الجيش (ويعرفها في بلاد المسلمين) نص عليه أي يتم تعريفها في بلادنا وأما الشرع وعرف حين إلى حدان كما نص عليه في الفتى (وإن ترك صاحب القسم) أي القروض إليه أمره هو الامام أو الأمير أو نائبه (شأمن الغنمة) يجوز أن يبيعها ويشتريها ذلك التروك (نقل) صاحب القسم (من أخذ شيئا فهو من أخذ شيئا ملكه) كسائر المباحات (وللا مبرأ حوافه) حتى لا يعود إليه الكفاية فيتعون به (و) الامير (أخذه لنفسه غيره) أي غير الأعراف أنه أخذه ما تقدم (ولو أراد الامير أن يشتري لنفسه من الغنمة فوكل من لا يملكه أو وكيله مع البيع) لا انتفاع المانع وهو المباح أو لعل المراد إذا كان البايع بعض النافع لم يستعان كان البايع الامير أو وكيله لم يبيع مطلقا كما هو مقتضى ما يأتي في قالوا كالتزويج ظاهر نص الامام كالنجوى لأمير الجيش أن يشتري من غنم المسلمين شيئا لأنه محايي وإن جرد ما اشترا ما ينفق في غير ذلك أو قال إنه يباح أن يشتري به أحد قال في الفتى ولأنه هو البايع أو وكيله فباعه يشتري من نفسه أو وكيل نفسه (والا) بأن اشتري بنفسه أو وكل من يملكه أو وكيله (حرم) عليه ذلك نص عليه واحتج بان جرد ما اشترا وإن جرد في خصه لا لا مباحاة وظاهره بطلان البيع (وذلك الغنمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب) لأنها مال مباح فلا يكتسب بالاستيلاء عليها كسائر المباحات، ويؤيده أنه لا ينفذ عقبتهم في قبضتهم الذين حصلوا في الغنمة ولا يبيع تصرفهم فيه وأنه لو أسلم عبد الحرب وخلق يبيعش المسلمين صار حرا وفي الانتصار وعيون المسائل بالاستيلاء في دار الحرب والخزائن ليس الأمر هل هو حرة أو ضعف وفي اللغة كذلك وأنه ظاهر كلامه والنصوص عن أجدوده أنه أكثر الأصحاب أن جرد الاستيلاء وإزالة أدى الكفار عنها كاف (ويجوز زعمه ما يبيعها) في دار الحرب قال أبو الحسن الفزارى لا زوى هل قيم النبي صلى الله عليه وسلم شأنه في الغنائم في المدينة قال لا أعلمه وقسم النبي صلى الله عليه وسلم غنائم بني المصطلق على مياههم وغنائم حنين بأوطاس ولأنهم ملكوها بالاستيلاء فجاءت قيمتها ويبيعها كالزواجر من دار الاسلام (وهي) أي الغنمة (لمن شهد الواقعة) لما روى الشافعي وسعيد بن مسعدة ما عن طارق بن شهاب أن ابن عمر قال الغنمة لمن شهد الواقعة (من أهل القتال) إذا كان قصده الجهاد قاتل أو لم يقاتل من تجار العسكر وأجر التجار (ولو) كان الأجير (للمدعة) واستأجره جندى كراي وسابح والمكاري والبطار والجناد والاسكاف والخياط والصناع) أي أرباب الصنائع (الذين يستعدون للقتال ومعهم السلاح) لأنه رده للقتال لاستعداده أشبه المقاتل وحل المجدد اسهام النبي صلى الله عليه وسلم لسلامة وكان

حشيشه) أي الحرم لأن الهدايا كانت تدخل الحرم فكثر نسبة ولم ينقل سدا فوافها ولداه الحاجة إليه أشبهه بقطع الأذن بخلاف الاحتشاش لها (و) يباح (انتفاع عاقل) من شجر الحرم (أو أن يكرسه منه غير فصل آدمي نصابا لم يسكن) أي بنفسه لثقله فصار كالقطر المانكر فإن قطعه آدمي لم يتفع به هو ولا غيره كسبب ذنبه محرم (وتضمن من شجرة) قلعها أو كسرت (صغيرة عرفا) شاة (و) بعض ما فوقها) أي الصغيرة من الشجر وهي المتوسطة والكبيرة (يعرف) لقول ابن عباس في النخلة بقرة وفي النخلة شاة قال والدوسه شجرة العظمى والميزلة الصغيرة (ويعرف بين ذلك) أي الشاة والمقرة فيسبب بها يعرفها أو بطلها كما سكن الحرم (وبين تقويمه) أي الذي كور من شاة أو بقرة بدراهم (وبطل قيمته) بجزء الفيد) بأن يشتري بها طامعا يجرى في نظرة فيعلم كل مسكين مدبر أو ضعف صاع من غيره أو بصوم عن طعام كل مسكين يوما (و) بعض (حشيش و) رفق قيمته) فصلا لانه متقوم ويصل قيمته كما سبق (و) بعض (غنم بماتقص) كعضد الحبروان وكالوجني في مال آدمي فتقص ويقبل بارشه كاسر (فإن استعمل في منها) أي الشجر والحشيش والورق ونحوه (سقط ضمانه) كرش فتيده نفعه وعاد (كرد شجرة فثبتت ويضمن من يبيعها) أي المرود فإن تقسمت بالرد (ولو) تلغ شجرة من الحرم ثم

(غرسها في الحبل وتغذرها أو يستضمها) لا تلاقيها (فلوقتها) أي التقرن من ٢٧٩ الحرم إلى الحبل (غيره) أي الناس لها

بالحبل (ضمها) اتعال (وحده) لانه المتك طارو يضمن متفرصين
من الحرم (قتل بالحبل) انغوصته
حرمته ولا ضمان على قاتله الحبل
(وكذا انخرجه) أي صيد الحرم
إلى الحبل فقتل به وضمنه (ان
لم يرد) إلى الحرم فان رده إليه فلا
ضمان والفرق ان الضمان لا يقتل
بنفسه ولا تزول حرمته باخراجه
وعيد رده على انخرجه فكان
جراؤه على متلفه بخلاف الصيد
فان تنفذه بقوت حرمته باخراجه
فانزله جرائه (فلوقتها) أي
الصيد الذي تدره أو خرجه إلى
الحبل (ثم ولد) الصيد وقتل ولده
(لم يضمن) منفرا أو مخرج (ولده)
لانه ليس من صيد الحرم (و يضمن
غصن في هوله الحبل أصله) أي
القصن في الحرم (أو بعض
أصله بالحرم) لتضمنه لأصله
ولا يضمن (ما) وقطعه من غصن
(به) وأصله بالحبل (لما
سبق) (وكرر) أخرج تراب الحرم
وأخرج همارق إلى الحبل (نصا
قال لا يخرج من تراب الحرم ولا
يدخل من الحبل كذلك قال ابن
عمر وابن عباس ولا يخرج من
همارقة إلى الحبل والخروج
أشد أي كراهة (ولا) يكرر أخرج
(ما عزم) لما روى الترمذي
وقال حسن غريب عن عائشة
انها كانت تسجل من ما عزم
وتحبر أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصيد ولأنه يختلف كالشدة
وقال أحمد أخرجه كعب ولم يرد
عليه (ولا) يكرر (وضع الحما
بالمساجد) كافي مسجده عليه
الصلاة والسلام من ربه وسعه

أحبر إلى الحرم وأمه على أحبر قصد مع أخذ مع الجهاد (حق من منع له) أي منعه الشرح
الجهاد لن يرضه (أو منته أود) من الجهاد نفسه له (لنعتنه) أي الجهاد (مضروبه) أي
لصبر وجاهلاد فرض عين بحضور فلا يتوقف إذن على الإذن (و) يعطى (أضمان بينهم
الأمير لصلحه) كرسول حاسوس ودليل وشبههم وأنهم يشهدوا ولأن خلفه الأمير في بلاد العدو
ولو عرض موضع خوف وغزا الأمير (ولم يرد) يوم فرحوا تصا فكل هؤلاء بينهم لهم لأنهم في
مصلحة الجيش أو خلفهم الأمير وهم أولى بالأهم من شهد ولم يقاتل (ولا) يضمن (لرضي حاجر
عن القتال تار من والفروج والاشل) لانه لا تقع فيهم (ان كان المرض لأمن القتال كالمجنون
ومن به صداع وضوء) كوجع شرس فيبسه لانه من أهل القتال (ولا) يضمن (لكافر
وعبد لم يردن لها) لصبيانهم ما كان أذن لها منهم للكافر ووضع للصيد (ولا) يضمن (لن لم
يستغل القتال من الجوار وغيرهم) كالخدم والخصناع لانه لا تقع فيهم (القتال) (ولا) يضمن (لن
نهي الإمام عن حضوره) القتال (أو غزا) (بلا فقه) للصبي (ولالطفل وعجنون) لأنهما
ليسا من أهل الجهاد (و) لا (فرس عجيف وضوء) لغزو جمعه من أهلية الجهاد عليه (ولا) يضمن
ورجف ولو زكاف وفانالا) وكذا أروا من تافن وضوء (ولا) يرض لهم لصبيهم وكذا من
مهرب من كافرين) لا يضمن له يرضع له لصبياته (و) لا يضمن ولا يرضع (لغيرهم) (وإذا
لحق المسلم من مدد) هو امتد به قوم في الحرب (أو هرب من الكفار إلى أسير أو أسلم كافر
أو بلغ صبي أو عتيق عبدا أو صار فارسا راحلا أو عكسه قبل تقضي الحرب أسهم لهم وجعلوا
كن حضرة الوقعة كلها) لقول عمرو ولأنهم شاركوا الغائبين في السب فشاركهم في الاستحقاق
كألو كان ذلك قبل الحرب قال في المدد وظاهره أنه بينهم لهم وأنهم يقاتلون (وأن كان) لحوق
المدد أو الأسير أو أسلم الكافر أو بلغ صبي أو عتيق العبد (بعدا لتقضي الحرب) (ولم يحرز
الغنيمة) فلا يضمن لهم لخصيت إلى هريرة أن أبا بن سعيد بن العاص وأصحابه قدموا على النبي
صلى الله عليه وسلم بحير بعد أن قصها فقال أبا بن سعيد لينا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما أبا بن ولم يضمن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود ولأنهم لم يشهدوا الوقعة أشبه ما لو
أدركوا بعد القسمة فلو لحقهم هربوا وقاتل المدد معهم حتى سلوا الغنيمة فلا شيء لهم فيها لأنهم اغنا
كانوا عن أصحابها لأن الغنيمة في أيديهم وحوزهم نقلها إليهم وقال قبل أن أهل المصصة
غنموا ثم استنفذ منهم العدو لجهاد أهل طرسوس فقاتلوا معهم حتى استنفذهم فقالوا أحب إلى
أن يصطلموا أي أن لا أولين إذا ملكوا بها الحياة لم يزل ملك الكفار أخذها (أومات أحسن
العسكر أو انصرف قبل الأثر) للغنيمة (فلا) شيء لهما مقتضى كلام لغوي لانه ما قبل
ثبوت ملك المسلمين عليها وانصرف عليه أركن في وقته وفي الشرح وجزءه في الغنيمة ونصه
وظاهر كلامه في القنن أن البيت يستحق سهمه بجرا دنقضا الحرب سواء أحرزت الغنيمة أولا
ويقتضيه كلام الناضي قاله في الشرح وقدمه في القروع وجزءه المصنف فيما يأتي (وكذا لو
أسرف أناسا) أي أناسا أو قسمة فلا شيء لانه لم يشهدوا الوقعة
فخصل وإذا أراد القسمة بدأ بالأسلاب فغدها إلى أهلها (لأن القاتل يستحقها غير محنومة
فان كان في الغنيمة مال أسلم أو ذبح إلى الله) لأن صاحبه متين (ثم) يبدأ (بؤنة الغنيمتين
أجرة يقال جوال وحافظ وعجز وحاسب) لأنه من مصلحة الغنيمة (وأصله) جعل من دله على
مصلحة (كطريق أو قلة) (ان شره من) مال (العدو) قال في الشرح لانه في معنى السلب
لكن يأتي في كلام المصنف أنه بعد الجنس (ثم يضمن الباقي) فيجعله خمسة أقسام متساوية
(فيقيم خمسة على خمسة أسهم) نص عليه لقوله تعالى وأعلموا أن غنمكم من شيء الآية وأعلموا

فانزل (وزمان فاضل) يقول ابن عباس وشال أحمد بن حنبل تركب السبعة أكثر من واحد قال لا إلا عكة قاله تميم بن الحارث بن عدي
سدن وهم أن يقتل عدالتهم أذنه الله من العقاب الأليم ﴿ففسل ويحرم سدر المدينة﴾ وتسمى طيبة وطابة القبر والاولى
أن لا تسمى يثرب وان مادته ونجسها قد كثر من به في الاقتناع (و) يصر (قلع شجرة وحشيش) لحديث أن إبراهيم حرم مكة ودعا
لأهلها وفي حرم المدينة كما حرم إبراهيم مكة ودعوت في صاعها ومدها على ما دعا إبراهيم لآل مكة متفق عليه (الإحاطة بالسنة
والمرث والرحل) من الشجر (والإلف) من الخشيش (ونحوها) مما دعا إليه ٦٨١ الحجة حديث أحمد بن حنبل بن عبد

ليجوز في القبره بان استقى على عطية ليه (له بطا فترشيا) لانه لم يبق فقيرا (والاحق في
انتمس لكافر) لما تقدم (والاقر) لانه لو اعطى لكان لسد لان القن لآل عكة (وان اسقط
بعض الفاقين ولو فطلسا حق) من الغنيمة (فهل يباين) من أهل الغنيمة ليعصف الملك ولان
أشتر الحكم في الغنيمة اشتركت فيهم فاذنا أسقط أحد منهم حق كان الباقي بخلاف الميراث لقوة
(وان اسقط الكل) أي كل الفاقين حقهم من الغنيمة (وهي) فيه أي صارت فاقيا فنصرف
مصره (ثم يعطى الامام) أو الامير (النقل بسد ذلك) أي بعد انتمس لما روى عن ابن زائدة
مرفوعا لا تقبل الا بعد انتمس رواه ابو داود ولا يحمل استقى بالتعريض على القتل فكان
(من أربعة أجناس الغنيمة) وقدم على القصة لانه حق يتفرده بعض الفاقين فاشبه
الاسلاب (وهو) أي النقل (بالزاد) على السهم لعملة وهو الموصول عمل عملا كتفنل
المرابا بالثلاث والربع ونحوه وقوله لا مير من طلع حسنا ونقبة (فله كذا) (و) قوله (من جاء
بأسير ونحوه فله كذا) وكذا من دل على قتلته أو ما فيه قتله (و) رخص لمن لا سهم له (لأنه
استقى بمحضه والوقف فكان بعد انتمس كسهم الفاقين (وهما السبي) حديث غير مولى أبي
الاحم قال شهدت خيبر مع سادق فكلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر في ملك فامر
لي بشئ من حربي المتاع رواه أحمد واحتج به وجهه الترمذي ولأنهم ليسوا من أهل وجوب
القتال كالصبي (ولم يلق بعضه بجماعة من رخص ولسهام) كالحمد (والنساء) لحديث ابن عباس
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرز بالنساء في داو بن الجرحي يخذل من الغنيمة ولم
يضر بل من سهم رواه مسلم وما روى أنه سهم لآل من الفضل ان الراوى من الغنيمة ولم
(والاميان البزور) ما روى سعيد بن المسيب قال كان الصبيان يخذلون من الغنيمة اذا
ضر والفرز و يكون الرضخ فاذ كورين (على ما رواه الامام من التسوية بينهم والتفضيل
على قدر غنائمهم ونفعهم) بخلاف السهم لانه منصوب عليه غير موكول الى اجتباؤه فلم يختلف
كالحدود بخلاف الرضخ (ومدر ومكاتب كفن وخنثي مشكك كآراء) لانه للفتن (فان
انكشف حاله قبل تقضى الحرب السبق القسمة) بعد هاتين انه رجل أتم له سهم رجل كثيره
من الرجال (و) يسهم لكافر اذا له الامام لما روى سعيد بن زكريا ان النبي صلى الله عليه
وسلم استعان بناس من اليهود في حربه فاسهم لهم ولان الكفرة من في الدين فلم يمنع استغنائهم
السهم كالفسق بخلاف الرضخ فانه نقص فلا نيا ولا أحكام (ولا يبلغ رخصه من الرضخ سهم راجل
ولا) رخص (الفارس سهم فارس) لان السهم أكل من الرضخ فبلغه اليه كالا يبلغ بالتميز
الحد ولا يملكه ومثله العنصر (ويكون الرضخ له وفارسه في ظاهر كلامهم) قال في شرح
المتنبي ان غزا الصبي على فارس له والمراء على فارس فارضخ الفارس ولا كبا من غير اسهام

٨٦ - (حاشا الاقتناع) - أول ﴿ما بين ثوراني هير متفق عليه (وذلك) أي الحمد للذ كور (ما بين
لانيثا) لحديث أبي هريرة روى ما بين لانيثا حرام متفق عليه ولا يلا لانيثا أي أرض تركها رة سود (و) حمل النبي صلى الله عليه
وسلم حول المدينة التي هير ميلاجي) رواه مسلم عن أبي هريرة والحي المكان المتنوع من الرعي (باب آداب دخول مكة) وما يتعلق
به (من نحو وطواف وسعي (بسن) دخولها (نهارا) الحمد قال في رواية ابن هاني لا بأس به أي ليا ولا فاعا كرهه من السراق (من
أهلها) أي مكة (من ثنية كذا) يسع الكافر والحدود موهوم موهوم وفي مصر فذكر في المطالع والشمس في بين

الشيخ (وسن خروج من مكلمن أسفله من ثمة كدى) بضم الكاف والتثنية طوى بشر بن شعبان الشافعي (وسن دخول المسجد الحرام من باب بني شيبه) خذيت حمران النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة فزاع الخبي وأبناخ راحلته عند باب بني شيبه ثم دخل رواه مسلم وغيره وقول ماورد (فأذأراى البيت وقع بيه) فصار الخبي الشافعي عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أذأراى البيت رفع بيه وأما انكار جابر له فخذ الله ان حمران بن عباس (وكال) يمدق بيه (الهم أنت السلام ومنك السلام بخيل بن أبي السلام) روى الشافعي ٦٨٣ ان ابن حمران يقولوا السلام الاول باسمه تعالى والثاني من أكرمته السلام أى

الصفة والثالث من السلامة من الأثاف (الهم زد هذا البيت تعظيما) أى تعظيلا (وتشرىفا) أى رفعه وتواضعا (وتكرما) تفضيلا (ومهابة) توقيرا واحلالا (وبرا) بكسر الباء وهو اسم جامع الخير (و زمن مظلم وشرفه من جهة واحدة تعظيلا وتشرىفا وتكسيرا) وهو ما يتوارى رواه الشافعي بأسناده عن ابن جريج مرفوعا (الحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو أهله ويكافئ لكرم وجهه وهز جلاله والحمد لله الذى بطنى بيه وراى ذلك أهلا والحمد لله على كل حال اللهم اهلك دعوت الى حج بيتك الحرام سعي به لا تشتر حرمته وأريد بغيره سائر الحرم (وقد شئت لك اللهم تقبل منى وأهافى وأصلح لى شأنى كله لا اله الا أنت) ذكره الأثرم وأبراهيم الحسري (رفع بذلك الدعاء) (موتة) لأنه ذكر مشروعا أشبهه التلبية ثم بطوف متعمد للعمرة) (وطوف مفرد) (لقدوم) (وطوف) (كارن) (لقدوم) وهو الورد) فتسحب السداة بالطواف فدخل المسجد الحرام وهو متوجه الكعبة وتكبى المسجد الصلاة

للمرس لانه لو أسهم لفرس كان سهمها مالكمها فاذا لم يستحق مالكمها السهم بمحضوره لقتلنا بقبرسه أولى بخلاف السيد اذا غزا على فرس سيد فان سهمها لغيره كما هو وسيد (فان غزا العبد بغير إذن سيده لم يرضع له ولا لفرسه) (لمصيان) (وان كان غزا والعبد باذنه) أى اذن سيده (على فرس لسيد) رضى للعبد وأسهم لفرسه (فيؤخذ لفرسه) العربي (سهمان) كفرس الحر لانه فرس شهدا لوقعة وقوتل عليه فأسهم له كالأول كان السيد راكبا وبقدم الفرق بينه وبين فرس العبي وغيره (ان لم يكن مع سيده فرس غير فرس العبد فان كان) مع السيد فرس غير فرس العبد (لم يسهم لفرس العبد) لانه لا يقسم لأكثر من فرس من هلى ما باقى وان كان مع العبد فرسان قسم لهما اذا لم يكن مع سيده غيرهما ورضع العبد وسهم لفرس مالكمها وبما يليه يقال يستحق والرضع والسهم (وان انقربا لقتية من لأسهم له كسيد وصبيان دخلوا دار الحرب) بالأذن (فغنموا أخذ) الامام (خمس وما بقى لهم) لعدم واهلوا فغنموا من ثمن الآلة (وهل يقسم بينهم لفراس ثلاثة أسهم وللراجل سهم) لأسهم تناووا وكال احرار الباقين (أو) بقسم (على ما راءه الامام من المفاضلة) كالأول كان منهم رجال احرار (احتمالان) وأطلقهما فاقضى وغيره (وان كان معهم رجل حرا أعطى سهمه وأفضل عليهم) لكرهه بالبلوغ والحرية (ويقسم الباقي بين بقى) وهم العبد والصبيان (على ما راءه الامام من التفضيل) لان قسم من له سهم بخلاف الذى قبله (وان غزا جماعة من الكفار وحدهم فغنموا فغنمهم لهم) لأنهم الذين شهدوا الواقعة (وهل يؤخذ سهموا احتمالان)

(فصل في تقسيم باقى الغنمية) لان الله تعالى لما جعل لنفسه الخمس فهم من الاربعة الاخماس لفاغين لانه أضافه اليهم كقوله تعالى ورثه أرباءه ولا اله الا هو فغنمهم من الباقي (لا ب) (لر حل الحرام المكلف) مسلما كان أو كافرا باذن الامام أو تقدم (سهم) بغير خلاف ولاه لا يحتاج الى ما يحتاج اليه الفارس من الكلفة (والفرس العربي وسعى) العربي (العتيق) كاله فى المعلن وغيره) فلو صه وتفاسته (سهمان فكمثل للفارس ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفرسه) لما روى ابن حمران النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم سهمان لفرسه وسهم له متفق عليه وقال خالد الخداع لا يختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لفرسه سهمين ولصاحبه سهمان وللراجل سهمان (و يذى أن يتقدم قسم الاربعة أخماس على قسم الخمس) لان الفاغين حاضر ون وجوعهم الى أوطانهم يقف على القسمة وأهل الخمس فى أوطانهم (وان كان فرسه جيبنا وهو ما يورع ويأمة غير عربية أو) كان فرسه (مقرا) عكس المجيب) فتكون أمه عربية أو بغيره عربي (أو) كان فرسه (برذوا) بكسر الهمزة (وهو

ويجوز اعتبار كنه الطواف بحدوث حار حتى اذا أتينا البيت معه اسلم الركن مرمل ثلاثا ما ومنى أو ما ومن عاتية حين قدم مكة فوضأ ثم طاف بالبيت متفق عليه وروى عن أبي بكر وعمر وابنه وعثمان وغيرهم صلى الله عليهم أجمعين (ويضطجع) احتجابا (غير حامل منذور) يحمله بردائه (فى كل أسبوعه) نصا بان يجعل وسط الرءا فحقت عاتقه الا بمن وطرفه على عاتقه الا يسر لاروى أبو داود وابن ماجه عن عبد بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بعضطعا وروى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اقتحموا من الجمرات فرماوا فى البيت وحصلوا أردت بهم تحت أبا طاهم فغنموا على موافقتهم اليسرى وادأقرع عن طوافه أزاله (ويبتدئ) أى الطواف (من الجمرات) لانه عليه الصلاة والسلام (فيأخذ) أى الجمر طائف

يُكَلِّمُهُمْ وَيَسْتَلْهِمْ رُوحَهُ (أو يُعَازِيهِمْ) أَي الْخَيْرَ (بِكُلِّ بَيْتَةٍ) لِأَنَّ الْمَرْءَ اسْتَلَمَ رُوحَهُ بِمَعَ الْبَيْتِ الْقَابِلَةِ (وَبِاسْتِغَاثَةِ) أَي بِسُحْرِ الْخَيْرِ (يُبِيدُهُ الْخَيْرُ) وَالْإِسْلَامُ مِنَ السَّلَامَةِ وَهُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى أَنْ يَهْجُمَ الْخَيْرُ الْأَسْوَدَ وَهُوَ الْإِنْسَانُ بِهَيْئَتِهِ بِالْإِسْلَامِ وَرُوحُ التَّرْمِيزِ مَرْفُوعَاتُهُ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ أَشَدَّ بِضَاحًا مِنَ الْإِنِّ تَسْوِغَةً لَهَا بِأَيِّ أَدَمَ وَقَالَ حَسَنٌ صَبِيحٌ (وَقَبْلَهُ) بِالْأَصَوْتِ فَظَهَرَ لِقَائِهِ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَقْبَلَ الْخَيْرَ وَوَضَعَ شَفْتَيْهِ عَلَيْهِ يَكِي طَوَّابًا لَتَلْتَفَتَ فَذَاهُوَ عِمْرَانُ الْخَطَّابُ يَكِي فَقَالَ يَا خَيْرَ هَذَا تَكْتَبُ الْعِبْرَاتِ وَأَمَّا بِنَاحَةٍ (وَيُجْعَلُ عَلَيْهِ) فَعَلَهُ أَنْ عَمَرَ ٦٨٣ وَأَبْنُ عَاسٍ (فَانْشَقَّ) الْخَيْرُ رُحَامًا

قَالَ رَكَنٌ بَعْرِيٌّ يَسْمَى الشَّامِدُ وَجْهَ الشَّامِ الْقَرْبِيَّ وَهُوَ جِوْهَةُ الْمَغْرِبِ بِمِثْلِ جِوْهَةِ الْبُرْجَانِ (وَيُرْمَلُ طَائِفٌ مِمَّنْ شَاغِبُهُ حَامِلُ حَقْدٍ وَغَيْرِ) (نَسَائِدُ) غَيْرُ (مَحْرُومٍ مِنْ مَكَّةَ وَقَرْبِهَا نِصْفُ الْمَدِينَةِ وَيُقَابَرُ بِأَخْطَا) (جَمْعُ طَوْفٍ) فِي مُلَاةِ أَشْرَاطِهِ بِمَعْنَى أَهْلِهَا (أَشْرَاطُ بِلَا رَمْلِ لِحْدَيْهِ عَائِشَةٌ وَتَقْدَرُ وَهِيَ إِضَاعَتُهُ جَابِرُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَرَبٍ بِأَدْبَابِ مُتَقَرِّقٍ عَلَيْهِ أَكْبَارُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِلِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَمْرِو كَلْبَانٍ وَهُوَ الْوَبْرُكَ وَعَمْرُ وَهْمَانُ وَالْخُلْفَاءُ مِنْهُمْ مَدِينَةُ وَهِيَ أَجْدَدُ بِكَوْنِ الرَّمْلِ مِنَ الْخَرِّ فِي الْحَجَرِ لِحْدَيْهِ ابْنُ عَرَبٍ وَجَابِرُ) (وَلَا يَقْضِي نِيَابًا) أَيُّ الْأَرْبَعَةِ أَشْرَاطُ (رَمْلُ فَاثٍ) مِنْ الثَّلَاثَةِ قَلِيلًا لِأَنَّهُ هَيْئَةٌ قَائِمَةٌ مَوْضِعَ مَقْطَعِ الْخُلْفِ فِي الرِّقَابِ كَمَقْطَعِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ مَغْرِبٍ وَعَسَلًا وَالثَّلَاثَةُ هَيْئَةُ النَّبِيِّ فِيهَا وَانْزَكَ فَمِنْ الثَّلَاثَةِ أَنْبَى بِفِيحَانٍ مِنْهَا (و) مِنْهُ يُمْكِنُ مِنَ الرَّمْلِ مَعَ الْقُتُونِ أَنْ يَبْنِيَ قَرْيَةً حَامَةً

في حاشية الناس (أول من الذين من البيت) لأن الحاشية على غنيمته التي
 بدأت البعثة أهم من فضيلة تتعلق بكنائس (والتأخير) أي تأخير الطواف والراح (له) أي الرمل (أولاد) من البيت أي
 شقيقه (قد روي) (أول) من تقدم الطواف مع فوات أحد هما يأتي به على الجبال (و) (كما حاذى) طائف (الحجر الأسود) والركن
 اليماني (استلما) قد أخذت ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بد أن يستلم الركن اليماني والحجر طوافه قال نافع وكان ابن
 عمر ينفذه رواه أبو داود ولكن لا يقبل ٦٨٤ الحجر الأسود (أو أشار إليها) أي الحجر والركن اليماني إن شق استلماهما

و (لا) بسن استلامه (الساكن) وهو أول ركن يمر به
 ولا استلام الركن (القرني) وهو
 ما يليه أي الشاقي اتصال القولين
 عمر ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم كان لاستلم الحجر الأسود
 والركن اليماني وقال ما أراه لم
 يستلم الركنين الذين يليان الحجر
 إلا أن البيت يتم على قواهد
 إبراهيم ولطف الناس من
 وراءه الحجر إلا ذلك وأما فقد
 أنكر ابن عباس على معاوية
 استلامهما وقال لقد كان لكم في
 رسول الله أسوة حسنة فقال
 معاوية صدقت (ويقول طائف
 (كما حاذى الحجر الأسود أكبر)
 فقط لجذب ابن عباس طائف
 التي صلى الله عليه وسلم على عمر
 كما أتى الركن أشار بيده وكبر
 (و) يقول (بين) لركن (الياني)
 وبينه أي الحجر الأسود (وبنا
 آتينا الله نياحسنة وفي الآخرة
 حسنة وقتنا غدا في النار)
 الحديث أحمد في المناسبات من
 عبد الله بن السائب أنه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 ومن أبي هريرة مرقوما وكل به
 يعني أن ركن اليماني صميمون

ألف ملك فن قال المهم أي أساك الغزو والعافية في الدنيا
 والآخرة بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا غدا في النار قالوا آمين (ويقول في بقية طوافه اللهم اجعلها همهم وراوسها
 مشكورا وذنبا مغفورا رب اغفر وارحم وأهدني السبيل الآدمي ويحاذي زعمنا تعلم وأنت الاعز الأكرم) وكان عبد الرحمن بن
 عوف يقول رب نفسي شيع نفسي وعن عروة كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون لا اله إلا أنت وأنت غني بمدامات
 (و يدعو) وذكر (بنا أحب) يقول على النبي صلى الله عليه وسلم يدع الحديث لا ذكر الأوفياء وأمرهم وفأوهنا عن منكر
 وما لا يهتد عليه الطوائف بايت صلاتن تكلم فلا يتكلم إلا بخير (وفس القراء في حقه) أي الطوائف فصلا لأنها أفضل الذكر

الأحكام الثابتة كالصلاة (أو طاعة) (هريانا) الحديث فيها هريانا أن أبكر رضى الله عنه بعد في الجمعة أنى أمر أبكر عليه الصلاة والسلام
للصلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع يوم القريظة لا يخرج أحد العام مشرك ولا يوطئ باب بيت هريانا متفق عليه (أو طائف
(عندنا) كبر أو صغر (أو طائف) الحديث الطواف بالبيت صلاة الاتكم تتكافؤ فيه وأقوله عليه الصلاة والسلام لما شئت
حين حاضرت ألقى ما يفعل الحاج فغير أن لا تطوف بالبيت بلزم الناس انتفا رحاض فقط أن أمكن ومن فعل سائر المسائل على
طهارة (و) أن طائف محرم (في الجبل ٦٨٦) ثم رتب (بمعنى طوافه) لعمد النسي لخارج

(ويفدى) نفسه لخطو
(و) يتدنى الطواف الحديث
(فيه) ثم بعد أو سقه بعد أن يظهر
كالصلاة (ويستدنى لقطع طويل)
هريانا لأن المسألة شرط فيه
كالصلاة ولأنه عليه الصلاة
والسلام والى طوافه وقال خذوا
هني مناسككم (وأن كان
قطعه سيرا أو أقيمت صلاة) وهو
في الطواف (أو حضرت حجارة
وهو يصلى وبني) على ما يلقى
من طوافه الحديث إذا نعت
الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
ولأن الحنابلة يفتون بالتناخل
ويستدنى الشوط (من الحجر)
الأسود (فلا يستدنى بعض شوط
قطع فيه) قاله أحمد وكذا السبي
وعلم عاصم أنه يشترط لوطاف
عقل ونية ويستغفروا وطهارة
من حدث غير طواف لغير
وطهارة من خيب أو كمال
البيع وجعل البيت فيه من
يساروه كونه ما يباع فطرة
والموالة بينه وابتدأه من الحجر
الأسود بحيث يجاهد فيه وكونه في
السجد وحارج البيت جميعه
(فذا تم) طوافه (تغل بركعتين
والأفضل كونهما على المقام)
أي مقام إبراهيم الحديث هري

باب حكم الأرضين الموقوفة

يعني المأخوذة من الكهولة لادعيره (وهي) أي ادرضون (على ثلاثة أشراف) للاستقراء
(أحد ما يقع عنه) أي فهو راعيه من عنايتهم وادعيره (وهي) شرعا (ما جلي عنها
أهلها بالصبر) أي غير الإمام مع تخيير مصلحه) كالتصوير الأضاري فيلزمه أن يفعل ما يراه أصح

صفة جعله عليه الصلاة والسلام وفيه تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأوا تحتهم ومن مقام إبراهيم (لا)
ممن جعل المقام بينه وبين البيت ففعل الحديث وادعيره ولا يشرع تسليها ولا مسحه فمما ثار المقامات الأولى وكذا حفرة
بيت المقدس (ويقرأ فيه ما قبل يا أيها الكافرون) سورة (الأحلاص بعد الفاتحه) الغير (وتجوز مكتوبة عنهما) أي عن ركعتي
الطواف تركتي الأحرار ونصحه المجد (وسن عوده) هذه الصلاة (إلى الحجر) الأسود (فيستلمه) أيضا فعله عليه الصلاة والسلام ذكره
حامد في صفة جعله عليه الصلاة والسلام (و) يس (الكتار من الطواف كل وقت) ليدانوا وان تقدم أنه نص أن الطواف أقرب
أفضل من الصلاة بالسجد الحرام (وله) أي الطائف (جميع أساليب ركعتين لكل أسبوع) من ثلث الأعياد يبيع فطنته عائنة

والسود بن عمره مكره عليه الصلاة والسلام فله لا وجوب كراهة له لم يلق أسيريه من ولائهم وثقت غير مكره بالانصاف ولا
فتير الموالاة بين الطوائف والركعتين لأن عمره لا يهذى طوي وأخر أم سلمة لا كمن بين طائفتا كعب بن الأشرف التي صلى الله عليه
وسلم والاولى أن يركع لكل أسير مكره عليه (و) فطائف (تأثيره مع من طوائفه بطواف وغيره) فلا تصح الموالاة فيمنه موالاة من
أن تطوف أول النهار وبسي آخر (وإن فرغ من جمع من عمرته وجهه) ثم علم أحططوا فيه للسيرة والجمع كان (بلا طوافه وجهه) فلم
يدروا طواف عمرته الوجه (زمع الأشد) أي الأحوط منها الترافعة يفتن ٦٨٧ (وهو) أي الأشد (جعله) أي الطواف

بلا طوافه (السيرة فلا يصح منها
بلا طوافه) فطائف (فطائفه
فكانه حلق قبل طواف عمره
(وعليه به) أي الحلق (دم) لانه
محظور في إمرائه (وبصرفه) أي
بإدخال الجميع على العزة (وبصرفه
الطواف للجمع) أي طواف
الافاضة (عن التمكن) أي
الحج والسيرة كالتأثير ابتداء حقت
الاحتياط إعادة الطواف
لاستحالة الله الذي بلا طوافه فلا
يسقط فرضه لا يفتن (و) يسقط
الأسى (لوقوعه بعد طواف غير
معتد به لتدبر كونه بلا طوافه
(وإن سئل) الطواف بلا طوافه
(من الحج) أي قدر أنه طوافه
الافاضة (فبإمره طوافه) أي
الحج (وسمي) فبعد طواف
الافاضة ثم سمي (و) بإمره (دم)
التسبيح بشرطه وذكر في
الحاشية في كلامه في شرحه
(وإن كان وطئ) المتعجب (بعد له من
عمرته) ثم علم أحد طوافه بلا
طوافه وفرضه طوافه (امر
لجها) أي الحج ولا السيرة لانه
أدخل بها على عمره فلو طئ
فلم يأنف بضع وبلغوا مائة للجمع
(وعمل) وهو الذي فوه بحجه
من عمره فلو طئ (وإنه) دمان

(لا) تغيب (تسبيح) لانه نائب المسلمين فلا يفضل الامام فيه صلاحهم (بين قسمتها) على الفاتن
(كمنزلة) لا فضل الله عليه وسلم قسم نصف خبر ووقف صفها لثوابه وحوادثه رواه
أبو داود من حديث سهل بن أبي خنيفة (فتلك) الأرض التي فطحت عنقه وقسمت بين
الفاتن (به) أي نفسها (ولا خارج عليها) لأنها ملك الفاتن (ولا) نزاج أمنا (على ما سلم
أهل عليه كالمنه أرضه) على (أن الأرض لهم كارض العين والحسنة) تكسر الحاء
المهمل ثم بدت مقرب المسكونة (وأنقيا) بالما لم وحذو كسر النون وسكون القاف
بعد ما فمشتا تحت (أو أحياء المسكون كارض المصرة) بثلاث الهاء (و) بين وقفها
للمسلمين كما وقف عمر الشام ومصر والخرق وسائر مائة وأقرأ الصفا على ذلك وعن
عمر قال أما الذي نفسي بيده لو أن ترك آخر الناس ما أتى لأشي لهم ما فقت على قرية
الاقسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ولكني أتوكم كما علم خزانة بقمعها
رواه البخاري (بلا طوافه) به الوقت (لأن الوقت لا يثبت بنفسه لحكمه ما قبل الوقت
حكم المقتول وقال في أحكام النية معني وقفها تركها على حلقها بقسمها بين الفاتن لأنه انشأ
فصمها ونسبها على المسلمين هذا المقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عرو ولا أحسن
الأمة بعده (ومتنوع بيعها وشراءها) كتبها بعد وقفها كسائر الوقوف باقي مائة في أول البيع
(و) يضرب عليها (الامام) بعد وقفها (أو استقرأه) من هي في يده من علم ومعه يكون
أجرة (لما روى أبو بصير في كتاب الأموال عن الماحشون) كالمال لمصر من الخفاف في
القصر التي القصرها من وقفها أمنا وشخصها فقال عمر لا يكتفي أحبه فيخير عليهم
وعلى المسلمين فقال بل لا وأصحابها أمنا فقال عمر اللهم كفى بلاؤك به في حال الخول ومنهم
من تطرف قال القاضى ولم ينقل من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحسن الخلفاء قسم أرضا
أخذت عنوة الأخير وفي الخبر روى عليك الأهل وأغيرهم غزاج قدل كلامهم أنه لو حكمها
بغير غزاج كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في مكة لم يجز وقاله أبو عبد الله مصدق جماعة المسلمين
وهي مباح من سبق بخلاف بقية البلدان قاله في المبدع (و) بإمره (أي الامام) (مسل الاصلح)
المسلمين من القصة أو الوقت لا تقدم (وليس لأحد تقصصه) لانه حكم (ولا تنقض ما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم من وقف أوقفه إلا بمقتضاه ولا تغييره) أي تغييره تقدم ذكره
لانه تنقض الحكم الأزلي وأما التغيير والاختلاف فيما استوفى قصه الغريب (الثاني) من
الأدب الثلاثة (باجلها أهلها خوفا) وقزاعها (وتظهرنا على أخصير وقفها بنفس
الظهور عليها) قدمه في المتعجب وغيره قال في الانصاف هذا المنصب وعليه بالأصحاب حزمه في
الرجوع وغيره قدمه في المتعجب والخرق والخرق وغيره وقصيرهم انتهى لانه ليس غنيمه

(دم حلقه) قبل إتمام عمره (ودم لو طئ في عمرته) ولو جعل من الحج لزمه طوافه وسمي وم فقط
الصفا في أبي الصفا في البيت فستقبله وبكر ثلاثا وقوله لا تأله الجدة على ما حدثه لا تأله الجدة لا تأله الجدة
يحيى ويميت وهرج ولا عوت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له
وحده لا يلدني جاري مقفه عليه الصلاة والسلام ثم خرج من الباب إلى الصفا فناداهم الصفا قالوا من الصفا قالوا من
شعار الله فنادى عباد الله فنادى بالصفا في رآه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبر وقال ذكر ما تدمر ثم عاب ذلك
وقال يعمل هذا ثلاث مرات لكن ليس فيه يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير والخير والارباب الذين شجروا على النبي صلى الله عليه وسلم

كان على الصفا (من تكبر وتولى) ٦٨٨ وعاد (ويجب امتناع ما بينهما) أي الصفا والمروة (فيمنع عقبه) أي عقب رجليه
 له لاهل حتى تقار الى البيت ورفع يديه جعل يدعو عشاءاً أن يدعو رواه مسلم (ولابن) لسمي قوله (ثم يقول) من الصفا (فيمنع)
 حتى يتيق بينه وبين العلم جميل أخضر في ركن المسجد (مخوفة أذرع فيسي ماش عشاءه الى العلم الآخر) ميل أخضر بفناء المسجد
 حذاء دار العباس (ثم يمشي حتى يرقى المروة) مكان مصر وفي أصلها نخارة العرافة التي يقدح منها النار (فيقول) مستقبل القبلة (كما
 قال على الصفا) من تكبر وتولى ٦٨٨ وعاد (ويجب امتناع ما بينهما) أي الصفا والمروة (فيمنع عقبه) أي عقب رجليه

(بأصلهما) أي الصفا والمروة في
 ابتدائه بكل منهما ما يلحق أيما
 أصابعه بما يصل اليه من كل
 منها والركب يفعل ذلك
 يدايته ترك شيئاً مما بينهما ولو
 فون ذراع لم يجز فيه سمي (ثم ينزل)
 من المروة (فيمنع حتى يوضع مشيه
 ويسعى في موضع سبعة إلى الصفا
 بنفسه سبعا ذهاباً وصعوداً
 ووجوده سبعة) ففتح بالصفا
 ويضم المروة الأخير (فانبدأ
 بالمروة لم يحسب بذلك الشرط)
 ويكسر من الدعاء والذكر فيها
 بين ذلك قال أحمد كان ابن مسعود
 إذا سعى بين الصفا والمروة قال
 وبأخضر وأرجح ما وافقهما تلم
 وأنت الاعزال أكرم وقال عليه
 الصلاة والسلام انما جعل رمي
 الجمار والسعي بين الصفا والمروة
 لأقامه ذكر الله تعالى قال الرمزي
 حسن صحيح (ويشترط) أن يسعى (فيه)
 لحديث انما الاعمال بالنيات
 (و) يشترط له (الموااة) فيسأ على
 الطواف (و) يشترط (كونه بعد
 طواف نسك) (ولو مسنوناً)
 كطواف القدوم لأنه عليه الصلاة
 والسلام سعى بعنا الطواف وقال
 لنا خنوا هي مناسككم فلو سعى
 بعد طوافه ثم عليه بلا طهارة أحد

نقسم فيكون حكمهما حكم التي أي المسلمين كلهم وعنه حكمهما حكم العنوق قياها عليها فلا نسبر
 وقفا حتى ينفقوا قطع بها في التفتيح وتسه في المنسوى قال في المبدع لكن لا تنصير وقفا لا يوقف
 الأمام لها صرح به الجماعة لأن الوقف لا يثبت بنفسه قبل هذا حكمه ما قبل الوقف الأمام كما لنقول
 يجوز بيعها والمواضعة لها على الأولى بمنتهى (الناب ما وصلوا عليه) من الأرض
 (وهو ضربان أحدهما أن يصلحهم) الأمام وأوابه (على أن الأرض لنا وقفة رهاهم بها خارج
 فهدم) الأرض (تصير وقفا بنفس ملكها كاتقيلها) على الخلاف السابق بالفرق (وجها)
 أي المصالح على أنها لنا وتفرهاهم بالخارج وما جازوا عنها خوفنا (دارا سلام سواء سكنها
 المسلمون أو أفاضلها عليها) كالأرض العنوة (ولا يجوز زيارتها كالأرض العنوة) (و) يكون خارجها
 أجرة لها (لا يسقط بأسلامها هو يؤخذ الخراج) منهم وعن انتقلت اليهم مسلم ومعاذ
 كما أثر الأجر (وكان فيها) أي في أرض الخراج (من عمر وقت الوقف ضمن المستقبل لمن
 تقر به يد) الأرض (فيهم عشران) (ك) قال في الأناص هذا الصحيح من المذهب قدمه في
 الفرع والخروج والملايين وقيل للمسلمين بلا عشر جوعه في الترغيب (ز) الشجر (المتحد)
 فيها) أي في الأرض الخراجية كان غرة لمن جده وفيها عشران كان شرطه (الغرض الثاني)
 مما وصلوا عليه (أن يصلحهم) الأمام وأوابه (على أنها) أي الأرض (لهم ولنا الخراج عنها)
 فهو صحيح لا يفسد عليه (فهذه ملك لهم) أي لا يباينون بوضع ردا زرع (خراجها كالجزية)
 التي تؤخذ على رؤسهم مادام ما يديهم (أن أسلموا سقط عنهم) لأن الخراج الذي ضرب عليها
 إنما كان لأهل كفره يسقط بأسلامهم كالجزية وتبقى الأرض ملك لهم بغير خراج تنصرفون
 فيها كيف شاؤوا (كما لو انتقلت) هذه الأرض (لي مسلم) فإنه لا خراج عليه لأنه قد قدس بوضعه
 الصغار فوجب سقوطه بالاسلام كالجزية (ولا) يسقط خراجها إذا انتقلت (إلى ذمي من غير
 أهل الصلح) لأنه بالشرع عرض بدخوله فيما دخل عليه السامع مكانه التزمه (وبقر وفيها)
 أي في الأرض التي وصلوا على أنها لهم (بغير جري بما أقاموا على الصلح لأنها داوعد مختلف
 ما قبلها) (من أرض العنوة وما جازوا عنها خوفنا وما وصلوا على أنه لنا فلا يقرن فيها إلا بجزية
 لأنها دارا سلام

فصل والمرجع في الخراج والجزية إلى اجتداد الإمام في نقص وزيادة قال الخليل رواه
 الجماعة وعليه مشايخنا لا يصح صرف في المصلح مكان مرفوض إلى استئذان الإمام (ويستخرج الخراج
 رتد ما تحتمله الأرض) التي يضعه عليها لأنه أجرة لها ويختلف باختلافها وهذا في ابتداء
 الوضع وأما ما وضعه أمام فلا يغيره آخر ما يفسر السبب كإيدل عليه كلام القاضي في الأحكام

السعي ولا يسن بعد كل طواف (وتسن موااة بينهما) أي الطواف والسعي بان لا يفرق بينهما
 طوبى لا (و) تسن له (طهارة) من حدث وحسب (وسنة) فلا يسعي عرباً ولا محدثاً أجزاء لكن سراً ولو رواجب مطلقاً (لا) يسن
 فيه (اضطباع) (نساء) والمراد (لأنه) لسفلوا المروة لأنها عورة (ولا تسعي عشاءاً شديداً) لأنه لا طهارة له ولا يسجد ذلك في حقها بل
 المقصود منها الستر وذلك تعرض لاكتشاف (وتسن مصادرة معتبر بذلك) أي الطواف والسعي له عليه الصلاة والسلام (و) يسن
 (تصيره) أي المتبع إذا لم يكن معه هدى (إلحاق) شجرة (لتجمع ويحل متبع) لأن عمرته تمت بالطواف السعي والتقصير (لم يسق هدياً
 ولو لم يدره) لحديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمره أن الحج بالعمرة وحسب (لا) يسجد في الله عليه وسلم مكة

السلطنة

[illegible]

(بمن فعل يكتنو بقرية أو مجتمع
 محل) من جملة (أوامر صحيح)
 ثامن ذى الحجة هو يوم التروية
 الحديث جابر بن صفة عنه صلى الله
 عليه وسلم رواه مسلم وفيه لما
 كان يوم التروية توجهوا إلى بني
 فاهلوا إلى أبي سبي الثامن ذلك
 لأنهم كانوا يتررون في غلظ الأرض
 بعده أولاً أن إبراهيم أصبح يتردى
 فيه في أم الرزأ (الامن) أي
 ممتعا (يحدثه من الوام) أي
 أراد أن يستقبه أن يصرف
 ساعه) أي ذى الحجة ليصوم
 الثلاثة أيام في أوامر الحج وبس
 لمن أحسن من مكة أو قربها أن
 يكون أحوالهم (معدل ما فيه
 في أوامرهم من الميقات) من
 النفس والتنظير والتعليق في
 يده وتفسر من المنطق في أزاو
 ورداء ابنه تليفين ونعائ
 (و) بعد طواف صلاة ركعتين

[illegible]

ر واه ابن ماجة فلا يخفى وقوله
 لله لا ليس من عرفة كركلفة
 (وهي) أي عرفة (من الجبل
 المشرف على هرة إلى الجبال
 المقابلة له إلى مايل حوافه بني
 عامر وسن وقوفه) أي الحاج
 بصفة (راكبا) لفعله عليه
 الصلاة والسلام حين وقف على
 راحته (بمخالف سائر الناس)
 في فعلها غير راكب وتقدم ح
 طوافه حتى راكبوا من وقوفه
 (مستقبل القبلة عند المصبرات
 جبل الرحمة) واسمه الال على
 رؤس الجبال يقال له جبل الدعاء
 لقول جابر عنه عليه الصلاة
 والسلام جبل بطن ناقته القصوى
 إلى جبل المصبرات وجعل
 جبل المشاة بين يديه واستقبل
 القبلة وقوله جبل المشاة أي
 طريقهم الذي يسلكونه في
 الرمل وقيل أراد صفهم ويحتمل
 في عهدهم تشبها بجبل الرمل
 (والأشعر صعوده) أي جبل
 الرحمة قال الشيخ في الدين
 أجماعا (وربما) واقف بعرفة
 (بده) ندبا وليجاد زهرا له
 (ويكثر الدعاء) والاستغفار
 والتضرع وإظهار الضعف
 والافتقار وبلغ في الدعاء ولا

يستطيع الاحاطة بحسب السجح ويكرر كل دعاء ثلاثا (و) كثر (من قول لاله الله الله
 وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري
 نوراً وفي سمعي نوراً ووسلي أسمى الحديث أفضل الدعاء يوم عرفة أفضل ما قلت أنا والنبين من قبلي لاله الله وسعده لا شريك له
 رواه مالك في الموطأ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة لاله الله وسعده
 لا شريك له الملك وله الحمد والخير وهو على كل شيء قدير رواه الترمذي ومالك في المتن ما تروى عن علي رضي الله عنه (وقته) أي
 الوقت يعرفه (من خبر يوم عرفة إلى خبر يوم النحر) لقول جابر لا يقول المصبح حتى يطلع الفجر من بيته جمع قال أبو اليزيد نقلته قال

أيها الرؤوف ووقته وأدفع منه وأبست بركة (لحديث جابر حتى إذا جاءه فتمسك بوجهه القصد من بركته بغير تمسك بها حتى إذا زالت
 الشمس أمر القصوى فركبته فأتى بطن الوادي فغطى الناس (ثم جمع من يجوز له أن يجمع حتى المشرق) نصاً (بين الظهر والعصر)
 لحديث جابر ثم أذن ثم أكل على الظهر ثم أكل على العصر ولم يصل بينهما شيئا وقال سالم التميمي جابر بن يوسف يوم عرفان كنت نردان
 نصيب السنة فقصر الخطبة وبعث الصلاة فقال ابن عمر صدقوا له الأخبارى (ثم أتى عرفة وكأها مقرب) لقوله عليه الصلاة والسلام فقد
 وقفت ههنا وعرفة كما هو موقوف رواه أبو ٦٩٠ داود وابن ماجة (الأبطن هرة) لحديث كل عرفة موقوف وأرفعها بطن هرة

في مثلها فتكون ستة وثلاثين ذراعا مكسرة تضر بها في مكسر الجرب وهو ما تفرغوا على مخرج
 ما ذكر فصل من الجرب بغير بع فدان بصرى مصر (وما بين الخبر من بيضاء الأرض) وهو
 الخاف من الشجر (تبع لها) أي الشجر فلا يؤخذ سوى خراج الشجر (والخراج على المزارع
 دون المساكن) لما تقدم عن عمر رضي الله عنه (حتى مساكن مكة) فلاخراج عليها (والخراج
 على مزارعها) أي مكة ولا على مزارع الحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب عليها شيئا وإن
 الخراج جزء على الأرض ولا يجوز إعطاؤها من أرض مكة (وأما كان الأمام (أحمد عسك داره)
 يستأجر (ويخرج عنها) الخراج فيستوفيها (لأن بغداد كانت من قسنت مزارع) ومقتضى
 ذلك أن ما كان مزارع حين قصه وجعل مساكن يجب فيه الخراج ونظامه كما مهم خلافة
 ويحصل فعل الأمام على الورع يدل له أنه لم يأمر به أهل بغداد عامة (ويجب خراج على ماله
 ما يبيع في ماله من زرع) ثبت وأول بيت لاستيفاء المنفعة (وإن لم يزرع تخراج على أقل
 ما يزرع على ما تقدم بيانه (ولاخراج على ماله ما لا يمكن زرعه) لأن الخراج أجرة
 الأرض وما لا منفعة فيه لأجوره وبإزالة المنتهى لا على ماله ما لا يمكن زرعها وأجازه
 ولم يفعل (وإن أمكن زرعه عاما وراح عاماءة) حسب نصف خراجها في كل عام) لأن تنفع
 الأرض على النصف فكذا الخراج لكونه في مقابلة النفع (كالشجر ولو يبيت الكرم
 بحد أو غير مسقط من الخراج حسبما تعطل من النفع) لأن الخراج في نظير النفع كما تقدم
 (وإنما يمكن النفع به ببيع أو إجازة أو عارة وغيره لم يجز المطالبة بالخراج) انتهى لأن ماله
 منفعه فيه لاخراج له (والخراج) يجب (على المالكين المستأجر والمستعير) لأنه على الرقة
 وهي المالك كقطرة الماء بخلاف العشر (وتقدم في باب (زكاة الخراج من الأرض وهو)
 أي الخراج (كالدين) قال أحمد يؤد به ثم يزي ما يق (بحسب ما لموس) لأنه حق عليه أشبه
 أجرا للمساكن (و ينظر به المعسر) لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (ومن
 كان في يده أرض) خراجية (فهو أحق بها بالخراج كالمستأجر) إلا أن مدة الإجازة تقدر للحاجة
 (وتنتقل) الأرض الخراجية عن مات (التي أوتيه من بعده على الوجه الذي كانت) عليه (في يد
 مورثه) كما ترحقوق (فإن أثر) الذي يده أرض خراجية (بما أحدا يبيع أو غيره صار الثاني
 أحق بها) من غيره لقيامه مقام الأول (وصفى البيع هنا في الجاهل على ما من خراج إن منتهى
 بيعها الحقيقي) كما هو المذهب لما تقدم من أن عمر وقفها وأقرها ما يدي أو بابها بالخراج والوقف
 لا يباع إلا إذا تعطلت مصالحه على ما يأتي (وإن يهجر من هي) أي الأرض الخراجية (في يده عن
 عمر تهاو) عن (أدما خراجها) خير على إيجارها أو رفع يده عنها لتدفع إلى من يبرمها ويقوم
 بخراجها) لأن الأرض السليمة فلا يجوز تعطيلها على مسلم (و يجوز زياره أرض الخراج استعانة

كاستعانة
 كاستعانة
 كاستعانة

رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال نعم ومن عروة بن مضر بن الطائي قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالزناغة من خرج إلى الصلاة فقلت يا رسول الله إن حدثت من جبل طي أو كنت راكبا وأنت نفسي والله ما تركت من جبل إلا بقفت عليه فهل لي من حج فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد صلاتنا هذه أو وقف معنا حتى ندفعه وتوقف قبل ذلك مرة ليلاً ونهاراً فقدمت به وقضيت عنه رواتنا نحن وصحة الترمذي ونفذه له ور واهلنا كقولنا جميع على شرط كافة أئمتنا حديث ولا نقاتل الزوال من يوم عرفته فكان وقتنا للوقوف كما بعد الزوال والوتر كعبه الصلاة والسلام والوقوف فيه لا يمنع كونه وقتاً له ٦٩١ كما بعد المشي أو وقف وقتاً للصلاة (وقد حصل لامع سكر أو جنون أو اغواء عالم بغير جواب (فيه) أي وقت الوقوف (بغير توقف) عتداً (وهو) أي الحاصل بغير توقف (أهل) الجميع بأن كان عمره ما به مساهلة (ولو ما) بغير توقف أو أركا (أو) مرها (ناتوا) أو جاهلنا ما عرفه مع (هم) الخمير وكأولها وقوله في شرحه المالكين الأحرار وقوله جواباً ليس بشرط لصحة الحج كأن تقدم بل لأخره من جهة الاسلام (وهكـ) أي الوقوف (أروا وطواف ربي) فلا يصير من حصل بالبيعات محرراً بلانية لأن الأروا مؤنثة كما سبق وكذا الطواف والسعي لا يصحان بلانية وتقدم (ومن وقف بها) أي عرفة (نهاراً ودفع قبله) القربى بولم يعد بعد القربى من ليلة النحر إلى عرفة (أعاد) أي القربى (أي القربى) (ولم يقع) أي القربى (وهو بها) أي عرفة (فعلية دم) لم تركه واجباً كالأروا من للبيعات فإن عاد إليها ليلة النحر فلا دم عليه لأنه أتى بالواجب وهو الوقوف في النهار والليل كن تجاوز البيعات بالأروا ثم عاد إليه فأحرر منه

كاستنقاذ الأصير ومعنى الثمران تنقل الأرض) إليه (بما عليها من خراجها) لاستنقاذ الثمرة الحقيقي لما تقدم (وبكره شراً) أي الخراجية (العلم) لما دفع الخراج من الثمر والثمار (وقد) ان اختلف العامل ورب الأرض في كونها خراجية أو عشرية وأمكن قول كل منهما فقول رب الأرض فإن اتهم استغنى ويحوزان بحث في مثل هذا على الشواهد الدوائية السلطانية إذا علم بمحتار وقى بكتابها ولم يتسرف لها بتمتع (ويحوز صاحب الأرض) الخراجية (أن يرشوا العامل) القاض خراجاً (ويجدي له دفع طلبة خراجها) لأنه يتوصل بذلك إلى كفا البند المادية عنه (ولا) يجوز له أن يرشوه أو يهديه (ليد له من) أي الخراج (شيئاً) لأنه يتوصل به إلى إبطال حق فهو كسر شرطاً كما يحكم له من الحق (فالشوة) يقتل الزاد (ما به على) الرقعة (بطلبه والمدة دفع إليه ابتداء) أي بشرط طلب (ويحرم على العامل الأخذ فيها) الحديث هذا المال غلول (وإيا في) باب (أدب القاضي) بأوسع من هذا (ومن ظلم في خراجهم يفسد من عشرو) الواجب عليه في زرع أو غيره قال أحمد لأنه غصب عنه بل اختاره أبو بكر (وإن رأى الإمام المصلحة في إسقاط الخراج عن إنسان) أو (في تخفيفه) محال لأنه لو أسقط الخراج وصار في يد محال له أن ينقص به شخصاً إذا رأى المصلحة فيه فبطلت تركه بطريق الأولى (ويحوز للامام إقطاع الأراضي والمعادن والدور) التي ليست المال (وإيا يصنع في) باب (أحياء الموات) موضعاً (والكلب التي تطالب من البلد بحق أو غيره يهرم وتوفر بعضهم وجعل قسطه على غيره ومن قام بها بنية العدل وتقبل الظلم مهما أمكن (الله تعالى فكما لا يهدى في سبيل الله تعالى (ذكره الشيخ) لقيامه بالقسط والامناف (وإيا في) باب (المساقاة بعضه) وليس لأحد ققرة خراج عليه بنفسه ومصرف الخراج كفي دالة منه كما يأتي

باب الثاني

أصله من الرجوع بقوله تعالى إذا رجع فهو المشرق يسمى المال الخاص على ما ذكره فقهاء لأنه رجع من المشرق إلىهم والأصل فيه قوله تعالى وما آتاه الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب إلا يتين (وهو ما أخذ من مال كافر بجني الكفر) احتراز عما أخذ من ذي غصبا ونحوه أو بيع ونحوه (بلا تال) خرج القنبية (كبرية) وخراج وزكاة تطلى وعشرو مال تجارة جوي (تجبره اليان) (ونصفه) أي نصف حشر مال تجارة (من ذي) التجار ليس غير بلده (ومأركوه) فرما (وهو بواو) بذلوه فزاعنا في المدة وغيره أو خمس خمس التقدمة والمان (بمختلف واقف للانقطاع) فلا دم عليه حديث من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج ولأنه يدرك حرام من النحر فثبت من منزله دون البيعات إذا أحرم منه (فصل في دفع بعد القربى) من عرفة مع الأمر على طريق المأزمن لأنه عليه الصلاة والسلام سلكه (إلى مزدلفة) من الزحف وهو القربى لأن الحاج إذا أفاض وأمن عرفات أزدلفوا إليها أي قفروا وعضوا إليها وقعي حيا لاجتماع الناس بها (وهي) أي مزدلفة (ما بين المأزمن) بالحجز وكسر الزاي وهو صاحبان من عرفة ومزدلفة (وإيا محشر) بالماء للمهمل والسين المهملة المشددة وأدين مزدلفة وفي معنى بذلك لا يصح صراحه (بسكنة) تقول صابرو دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقفتني التصويها زما حتى أن أراها إلى صبيح يومئذ جهر يقول بيده النبي أي الناس السكينة السكينة (مستغرا) لأنه لا تفر

الشعر الحرام وقرى عليه فله دابة وله زكوة (وذا فضل اللهم كما وقتني وارثا بالاف وقتك لا ترك كما مدتوا وغفرتنا واورحنا
 كما وعدتنا بغيرك وقولك الخاني فاذا انقضى من عرفنا فاذكر والله لا ندين الى غفر ورسم) بكره الى الامصار فله بش ما هو مرقوم
 يزول واقفا عند الشعر الحرام حتى اسفر جذا (فاذا اسفر جذا) قيل طلوع الشمس قال عمر كان اهل الجاهلية لا يفتنون من جمع
 حتى تطلع الشمس ويقولون اشرك بغيركم يا ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفهم فافضل قيل ان تطلع الشمس رواه
 البخاري ومير (سكنة) حديث ابن عباس ارف النبي صلى الله عليه وسلم الفتن بن عباس ثم قال اياها

٦٩٣

الناس ان البرليس يا بصفت
 النسل والابل فليكن بالسكنة
 (فاذا بلغ عسرا امره قد رمية
 هجر) ان كان ماشيا والاحرك
 دابة تقول جابر حتى اقل بطن
 وادى عسر لحركه قليلا وعن
 عمر لما اتي عسرا السرح قال
 اليك يدو قلنا وضنا

مخالفنا دين النصارى ديننا
 معترضا في بطنها جنبنا

(واخفصا الجار سبعين) حصة

كان ابن عمر ياخذهم من جمع

وفله سيد بن جبير وكان قاتلا

يزودون انصافا من جمع وذلك لئلا

يشغل عند قوم من بني

قبيل الرمي وهو نجبة فلا يشغل

فيه شي وتكون الحصاة اكبر

من الجنس وروى النضر كصا

انصف بالانصاف والذال المجهتين

أي الى بنو حصاة او فوا بين

السايتين نصفهما (من حيث

شاء) اخفصا الجار لحدت

ابن عباس قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم غدا للقبعة القطع

لحصاة لقتله سبع حصاة

من حصاة الخف لجعل يفتضهن

في كفهم ويقول امثال هؤلاء

فامروا قالوا اياها الناس ياكم

والخو في الدين فانما اهلنا من

وهي دون الاولى في الاجر والسرادعنا اولاد المهاجر بن الذين هجروا ووطنهم وخرجوا الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم جماعة مخصوصون فيقدم منهم الاقرب فالأقرب من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما روى أبو هريرة قال قدمت على عمر ثمانية آلاف درهم فلما أصبح
 أوام الى نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لعقد ابا الناس ما لم يأتهم مثله
 مذ كان الاسلام اشير واعلى عين اذ قالوا لما اسرا المؤمنين ائلا ولي ذلك كالأول ولكن ابدأ
 برسول الله صلى الله عليه وسلم الاقرب فالأقرب فوضع الدين على ذلك (فبعد من قرش
 بين هاشم) لانهم ما أثر جهل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم بنى المطلب) لانه عليه الصلاة
 والسلام اغناها وهاشم بنو المطلب بنو احد وشيكن اصحابه (ثم بنى همدان) لانه هو
 وهاشم اخوان لأب وام (ثم بنى قريش) لانه اخوه هاشم لايه (ثم بنى بنو عبد المطلب) لانهم
 اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فان خديجة منهم ثم بنو عبد الدار) ثم الاقرب فالأقرب
 (حتى تنقضي قرش) لما تقدم من عمر (وقريش بنو النضر بن كنانة وقيل بنو قيس بن مازن
 ابن النضر) بن كنانة قاله في الشعر واقتصر عليه في المندح وقال الونقي في التبيين هم بنو
 النضر بن كنانة على ما قاله عليه الصلاة والسلام نحن بنو النضر بن كنانة وأطلق القول في
 التميمي (ثم اولاد الانصار) وهم الحبيان الاوس والمزرج وقد مر على غيرهم لما بينهم ما تارهم
 الجديلة (ثم سائر العرب) لفصلهم عن من مواهم (ثم الجهم ثم الوالي) أي التقاضا يحصل
 التعميم بالحق (وللا مام ان يفاضل بينهم بحسب السابقة) في الاسلام (ونحوها) كالشجاعة
 وحسن الرأى وهذا قول عمر وهما قال عمر اجدل من قاتل على الاسلام ان قوتل عليه
 ولانه عليه الصلاة والسلام قسم الله قل بين اهل الله متفاضل على قدر قتلهم وهذا في معناه وقد
 قرئ عمر لكل واحد من المهاجر بن من اهل بدر خمسة آلاف خمسة آلاف ولاهل بدر من
 الانصار أربعة آلاف اربعة آلاف وقرش لاهل المدينة ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ولاهل الفتح
 ألفين ألفين ولم يفضل أبو بكر وعلى (وان استوى اثنتان من اهل الفداء) فيما تقدم (في درجة
 قدم أسبقهما اسلاما) فان استويا ليه (فاسن) فان استويا به (فاقدم هجرة وصا بقية ثم ان
 استويا في جميع ذلك) والى اخره غير ان شاء اقرع بينهما وان شاعر بينهما على رايه أي
 اجتماعه (و ينيق للامان ان يضع ديويا يكتب فيه اسماء المقاتلة) يكتب فيه (قد
 أوزاقهم) منبطا لهم ولما قدر لهم (ويجعل لكل طائفة هر فبايقوم بأمرهم ويحسمهم وقت
 الطعاق وقت الغزو) ليسهل الامر على الامم (والطعاق الواجب لا يكون الا بالفتح عاقل حر صبر
 صميم بطيئ القتال) ويتعرف قدر حيلة اهل الطعاق وكفايتهم ويريدون الزلوع من اجل ولده
 وهذا الفر من اجل فرسه وان كان له عيب في مصالح الحرب حسب عيوبهم في قتالته وان

كان فليكن القتل في الدين رواه ابن ماجه وكان ذلك بنى قاله في الشعر وشرحه (وكره) اخذ الحصى (من الحرم) بنى المعصاة تقدم من
 جواز اخذهم من جمع وهما من الحرم وقد اختلفت في الحاشية (و) كره اخذهم (من الحش) لانه مظنة نجاسة (و) كره (تكسره) اخذ
 الحصى لئلا يطير الى وجهه منه شيء يؤذي (ولا ين غله) أي الحصى قال احمد يملئان النبي صلى الله عليه وسلم فعله (وتجزي)
 مع الكراعة (حصاة نجسة) لاطلاق قوله عليه الصلاة والسلام امثال هؤلاء عاروا (و) تجزي حصاة (في حاتم ان قصدها) بالري خان لم
 بقصدها لم يعتد بها لحدثها وانما كل امرئ ما نوى (و) تجزي حصاة (غير معدودة) حصاة (من مسن ويرام وشجرها) كرم وكذا وسواه
 السوط واليضاها الجرام من الجبر (لا) تجزي حصاة (صغيرة جدا او كبيرة) انظر ان خبر فلا يتناولها الا يسمى حصاة او كبيرة تسمى.

الله أكبر الله أكبر قال اللهم اجعل قديم ما لله جدي فقال حدثني أبي أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمر من هذا المكان ويقول كما رمى مثل ذلك (وأنه) أن يستعمل الوادي (و) أن يستعمل القلعة (و) أن (يرمي على جانبه الأيمن) حديث عبد الله بن يزيد لما أتى عبداً جرة العدة استعان الوادي واستعمل القلعة وحمل برمي الجمر على جانبه الأيمن ثم رمى بسبع حصيات ثم قال والذي لا اله غيره من ههنا رمي الذي أنزلت عليه سورة البقرة لما ترمي حديث صحيح (ورفع يده) أذاري (حتى يرى بياض إبطه) لأنه معونة على الرمي (ولا ينف) عندهما حديث ابن عمرو بن عباس مرفوعاً أن أذاري جرة ٦٩٥ انعمه انصرف ولم يقف رواه ابن ماجه والبخاري معناه من حديث ابن

عمر ولحقني المكان (وله ريباً) أي الجرة (من فوقها) لفعل عمر لما رأى من الزمام عندها (وقطع التلبس بأول الرمي) لحديث الفضل بن عباس مرفوعاً لم يزل يلى حتى رمى جرة العدة فتفتق عليه وفي بعض ألفاظه حتى رمى جرة العدة قطع عند أول حصاة رواه حنبل في المناسك (ثم يهز هدماً معه) وأجاباً كان أو تلوها لقول جابر ثم انصرف إلى القصر فحضر ثلاثاً وستين بقعة يسدهم أعطى علياً قصيراً مغبراً وأشركه في هدبه فإن لم يكن معه هدى وعليه واجب اشتراء وإذا ضرهما فرقهما إلى كمين الحرم أو أطلقهما ثم وبقي حكم جلال وجابر وأعطاه جاز رهنه (ثم يعلق) لقوله تعالى علقين رؤوسكم ومصرين (و) (يسن استبداله) أي المحلوق رأسه القلعة كسائر المناسك (و) (سن) بداهة يشهه لأن له عليه الصلاة والسلام التيامن في شأنه كله وإن يقع بالخطي العظم الذي عند قطع الصدغ من الوجه لأن ابن عمر كان يقول للمالقي أبلغ العظمين انفصل الرأس من العينة وكان

من أجزأه بام هائي ورواه البخاري وأجزأت رقيب بنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا الماص ابن الربيع وأجزأه النبي صلى الله عليه وسلم (وهو مرغبه) لصوم ملسبق (و) (لا يصح إلا ما من) من كافر ولو ذمياً لما تقدم (ولا من يحنون وسكران وطغىل ونحوه ومضى عليه) لأنهم لا يرون الصلحة من غيرها (و) ينسقط للأمان (عدم الضرر علينا) بتأمين الكفار (و) بشرط أمان لا أن يخدمه أي الأمان (على عشرينين) فإن زادت لم يصح لكن هل يسقط مائة كتر بقى الصفة أو كله (و) يصح (الأمين) (مخيراً) لقوله أنت آمن (و) يصح (مطلقاً) بشرط كونه من فعل كذا فهو آمن لقوله عليه الصلاة والسلام وبلغت مكة من دخل دار أبي سفيان فهو آمن (و) يصح (الأمين) من أمان وأمر لا يبرأ كافر بعد الاستيلاء عليه وليس ذلك أحد إلا عداً إلا أن يجبر (الأمين) لأن الأمر لا يسير مقتضى إلى الأمان فلم يجز الاقتضات عليه فمعانته ذلك كفته جزمه في المتي والشرح واختاره القاضي وقال في الانصاف يصح أمان غير الأمان للسير العسكران نص عليه في رواية أبي طالب وقدمه في الضرر والإيعازين والنظم والمخاويين أه وقطع به في المنتهى وقدمه في المبدع لتقصير في أمانها وزجها وأوجب عنه في المتي والشرح لأنه أفاضل وأجزأه النبي صلى الله عليه وسلم (وتنبه) قال الجوهري الرعية العامة (و) يصح (الأمان) من أمان لجميع المشركين (لأن ولايته عامة) (و) يصح (أمان) أمير لاهل بلد تسجل بأمرهم أي يولي قتلهم لأن له ولاية عليهم فقط (وأما حتى غيرهم فهو كاحاد الرعية المسلمين لأن ولايته على قتال أو التل دون غيرهم وبمع أمان أحد الرعية الواحد وعشرون قاتله وحسن من غير عرفا) لأن عرفاً أمان الأسد لاهل الحصن (كأنه قاتل) مكلفاً شرح المنتهى ومقتضى كلام الفروع عنه ما قول أن أحد ما يكون صغيراً يعرفه عرفاً وهو ظاهر كلام كثير من الأعيان قال في تصحيح الفروع وهو الصواب وقدمه في أمان بن والحوايين والثاني أن يكون أماناً فاقول كما اختاره ابن البناء ولا يصح أمان أحد الرعية لاهل بلدة كبيرة ولا رستاق ولا جمع كبيرة لأنه يفضي إلى تعطيل الجوه ودوا الاقتضات على الأمان (و) يصح (أمان أسير) إذا عهده غير مكره نص عليه للمصنف (و) كذا أمان أسير وتاجر في دار الحرب (فقه عليه الصلاة والسلام) عهده المسلمين وأحد نسبي جاداً نام (ومن مع أمانه) من تقدم (مع أخياره ما إذا كان عدلاً كالرعية فعله قلها) والناقص وقهره (ولا ينقص الأمان) أمان المسلم (حيث هم فوقه لاهل) (الأن يخاف خيانته من أعطيه) فينقصه أوقات شرطه وهو عدم الضرر (و) يصح (الأمان) بكل ما دل عليه من قول (وتأني أمانته) (وأشاره) مفهومة) حتى مع القدرة على النطق لقول عمر وأقول أن أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك فزبل بامه فقتله لقتلته به رواه عبد بن جعفر البيهقي والطلاق تقليباً لحقن الدم مع إن

عطاء يقول من السنة إذا حلق أن يبايع العظمين قال جعفر بن عبد الله قال الموفقي وغيره وكبر وقت الحلق لأنه نسك (أو يقصر من جميع شعره) فصا لظاهر الآية (لأن كل شعر يمينها) لأنه مشي جنا ولا يكاد يبرأ إلا بخلق ولا يبرئ حلق بعض الرأس أو تقصيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم حلق جميع رأسه فكان تقصير المطلق الأمر بالحق أو التقصير فوجب الرجوع إليهم من ليسد رأسه أو ضفره أو قصه في كثره (وأما أن تقصر من شعره كذا أغلظت قائل) لحديث ابن عباس مرفوعاً ليس على النساء حلق أغصاهن النساء التقصير رواه الأوداد (ولأن الحلق مشبه في حقهن تقصير من كل قرن قدر أغلظت وتقول الأوداد تقصير شعرها إلى مقدم براسها ثم تأخذ من أطرافه قدر أغلظت كعب ولا يخلق إلا بذي سيدة (لنقص فحتمه) (وسن) لأن حلق أو قصر (أخذ ظفر وشارب وقصره) كما فعلوا لظلال

أما إذا كان من المؤمنين فله أجران وإذا كان من الكافرين فله عذاب عظيم (وإن من آية إلا أن الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين) (سورة الأعراف)
 الخلق على أجرة (لا تزداد) ومن أراد الموتى على من دمه أو على من عمره لم يصب لأن الخلق لهما الشرف فسطع به دمه كسمل
 عضو ففقد في الشرح وبأى شيء قصر الشعرا جزاء وكذا أن تنفخ أو أزاله سورة لكن الصنع الخلق أو التقصير (ثم) يعبرني وخلق
 أو تقصير (فدحل له كل شيء) حرم الأرواح (الإنشاء) فصاعداً وبأسرها وقبله وتسلسل السجدة وعقد من كاح جلدت عاشت فروعاً إذا
 وبسبب وحلقت فندحل لكم الطبيب ٦٩٦ والشباب وكل شيء إلا النساء واه سعيدة وقالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه

وسلم لأمره حين أرمى عليه وسلم لا حرمه حين أرمى عليه
 قبل أن يطوف بالبيت منق
 عليه (والخلق والتقصير) أن لم
 يحلق (نسك) في حج وعمره (في
 تركها) ما (دم) لأنه تعالى وصفه
 بذلك وأمر به عليهم فدل على
 أنه من العبادة ولأمره عليه
 الصلاة والسلام بقوله فليقص
 ثم ليحل ولولم يكن نسكاً لم يتوقف
 للحل عليه ودعا عليه الصلاة
 والسلام للحلق من التقصير
 وفصل بينهم فلو أنه نكحاً
 فسقط والأجله الدعاء وما وقع
 التفاضل فيه إذا مضى منه في
 المباح (لا دم) عليه (أن أجزأها)
 أعيا الخلق أو التقصير (من أيام
 هي) لقوله تعالى ولا تعلقوا رؤسكم
 حتى يبلغ الهدى حبله فسن أول
 وتقدون آخره فحق أنه أجزأه
 كالطواف لكن لا بد من نيته
 نسكاً كالطواف (أو قدم الخلق
 على الرمي أو قدم الخلق على
 القصر أو غير) قبل رميه (أو
 طاف) لأفضله (قبل رميه)
 جرة العفة فلا شيء عليه لحديث
 عطاء أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لم رجل أفنت قبل أن
 أرمي قال أرم ولا ترج وعنه
 مرة وعان قدم شيئاً قبل فلا

المحاجة داعية إلى الإشارة لأن الغالب فيهم عدم فهم كلام المسلمين كالمكسي (ورسالة) بان
 رساله الامان (وكتاب) بان يكتب له الامان كالاشارة واولي (فاذا قال الكافر أنت آمن) فقد
 آمنه لقوله عليه الصلاة والسلام يوم فزع منك من دخل داري سفیان فهو آمن (أو) قال الكافر
 (لا بأس عليك) فقد آمنه لأن عمر لما قال لهم عزان تكلموا بأس عليك ثم أراد قتله قاله
 أنس وابن زيد آمنته لأسبلت عليه رءاه سعيد (أو أجزأها) لقوله عليه الصلاة والسلام قد
 أجزأ من أجرت بالهاتين (أو) قاله (قف أو قم أو لا تنقض) ولا تخش أو لا خوف عليك أو
 لا تخف لائق ملاحظ) فقد آمنه لأنه لا تنقض عليه (أو) قاله (مترس بالفارسية) ومعناه
 لا تخف وهو يفتح اليه والتأمر سكوت الزاء أربعين مهمة وهو يجوز سكوت الزاء وقنع الزاء قال
 ابن مسعود أن الله يعلم بكل لسان فمن كان منك انجسما فقال مترس فقد آمنه (أو سلم عليه) فقد
 آمنه لأن السلام معناه الامان (أو آمن بضمه أو بدفعه آمنه) لأنه لا ينقض (وكذا لو باه
 الامان) فقد آمنه وقال أحمد إذا اشتراه ليقته فلا قتله لأنه إذا اشتراه بالاشارة فما تقدم (والأ)
 بان قال لم أرد به الامان (فالقول قوله) لأنه أعلم برأيه (وان خرج الكافر من حصنهم ساء على
 هذه الإشارة لم يخرج قتلهم ويردون إلى ما منهم) قال أحمد إذا اشتراه به شيء غير الامان فقتله أماناً
 فهو أمان وكل شيء يرى الصلح أنه أمان فهو أمان (وان مات المسلم) الذي وقت منه تلك الإشارة
 المحتملة (أو غاب ردوا إلى ما منهم) لأن الأصل عدم الامان (وان قال الكافر أنت آمن فرد)
 الكافر (الامان لم ينقض) أمانه أي انتقض لأنه حق له بسقط ما ساقطه الكافر (وان نسيه) أي
 قبل الكافر الامان (ثم ردوه ولو بصوله على المسلم وطلبه نفسه أو جرحه أو عذبه أو من أعضائه
 انتقض) الامان لفوات شرطه وهو عدم الضرر رهيباً (وان سببت كافر وجاه ابنه بطلبها وقال
 إن هذني أسير أسيراً فاطلقت رها حتى أحضره فقال له الامان أحضره فاحضره لم يطلتها)
 لأن المفهوم من هذا الجائز إلى ما سأل (فان قال الامان لم أرد حاجته لم يجز) الكافر (على ترك
 أسببه ورد إلى ما منه) لأن هذا يفهم منه الشرط فهو جبا فوجبه كما لو صرح به ولأن الكافر
 فهم منه ذلك وبني عليه فاشبه ما لو فهم الامان من الإشارة (ومن جاء بشرك فادى به أمره أو
 اشتراه بماله فادى به لم يشرط عليه أنه آمنه فانكرا تقول قول المسلم) لأن الأصل عدم الامان
 (ويكون) الأسير (على ملكه) لأن الأصل أحاطة دم الحربي (ومن طلب الامان ليعلم كلام
 الله ويعرف شرائع الاسلام لم يجز حاجته ثم ردوا إلى ما منه) لقوله تعالى وإن أحد من المشركين
 استنصرك فاعرض حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه ما منه قال الأوزاعي هي إلى يوم القيامة (وإذا آمنه)
 من دفع أمانه (مري) الامان (إلى من معه) أي المؤمن (من أهل وماه الآن يقول) مؤمنه
 (أتملك وسلك وشعرو) عما يقتضي تخصيصه بالامان فيخص به (ومن أعطى أماناً لم يفتح

حرج واهما بعد ولحديث ابن عمر قال له رجل يا رسول الله هلقت قبل أن أذبح قال أذبح
 ولا حرج فقال آخر نصحت قبل أن أرمي فقال له لا حرج منق عليه وفي لفظ قال لجامع رجل فقال يا رسول الله لم أشرك هلقت قبل
 أن أذبح وذكر الحديث قال فاجتمع سأل ومثله من أمر عباسي المرويه مجهول من تقديم بعض الأمور على بعض وأشبهها بالآمال
 القتل ولا حرج وأما مسلم وعنه ابن عباس معناه فروعه منق عليه (ولو) كان عالماً بالاطلاق حديث ابن عباس وبعض طرق
 حديث ابن عمر وقوله عليه الصلاة والسلام ولا حرج بديل على أنه لا تأثم ولا دم فيه (ويحصل الفصل الأول بانين من) ثلاث (رمي وخلق
 وطواف) أفاضه فلو سئل وطاف ثم وطئ ولم يرم فليدوم له ولو طهه دم تتركه الرمي وجه صحيح (و) يحصل الفصل (الثاني عباقي) من

الثلاث (مع السبي) من منتهى مطولاً ومفرد وقارن لم يصح طواف قدوم لاهوتك (ثم خطب الامام) أربابهم (بني يوم الصبر خطبة يقتضيات التكبير يعلمهم فيها الصبر والافاضة والزمي) الجبرأت كلها أيامه لمجدت ما بين عباس مرفوعاً خطب الناس يوم الصبر يعني بني آخره بالخاري وقال أوامامه سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الصبر رواه أبو داود (ثم يفيض إلى مكة فيطوف مفرد وكان لم يدخلها) أي مكة (قل) وقوفه ما يعرفه طواف (القدوم) نصراً (رملاً) واضطباعاً ثم زيارة (و) بطوف (منتهى) للقدوم (رملاً) والاضطباع (ثم) بطوف (الزيارة) نصوا وحج حديث عائشة طواف الذين ٦٩٧ أملاً بالعمرة وبين الصفا والمروة ثم حلل ثم طواف طواف آخر بعدان

رحموا من منى بحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فافطوا طوافاً طوافاً طوافاً واحداً لمجدله أحد على أن طوافهم للحجهم وطواف القدوم ولا يصح روع فلا يسقط طواف الزيارة كتحية المسجد عند دخوله قبل التمسك بالقرن وفيه الزاوي وقال لأعظم أحداً والحق أباهم الله على هذا الطواف بل المشرع طواف واحد للزيارة كمن دخل المسجد وأقيم الصلاة وسجدت عائشة فخلل على هذا فلم تذكر طوافاً آخر ولو كان الذي ذكره طواف القدوم لكانت أخت بذكر الركن الذي لا يتم الحج إليه وذكر ما يستحق عنه اعتقاده الشيع في الدين ومعه من رجب (وهي) أي الزيارة (الافاضة) لاه ما قبله عند افاضته من منى إلى مكة ولما كان يزود البيت ولم يقسم بمكة بل يرجع إلى منى حتى يافض طوافاً للزيارة (وبعبارة) أي طواف الزيارة (بأنه) حديث افطاً الأعمال بالنيات وكالصلاة ويكون بعد وقوفه بعرفة لاه عليه الصلاة والسلام طواف كذا قال لنا خذوا عني مناسككم

حسناً ففقهه واشته (أو أسلم واحد منهم) قبل الفتح (ثم أدهم) أي أدهى كل واحد منهم أنه الذي أعطى الأمان أو أنه الذي أسلم قبل (واشته معينا) الذي أمناه أو كان أسلم (فيهم) حرم قتلهم نص عليه لأن كل واحد منهم محتمل صدقه واشته المباح المحرم في ما لا يشروء قاله فوجب تغليب الصبر كالأشبهه فإنهم بمصر من (و) حرم (استراقتهم) فلا قدوفى التسوية بغيره بخلاف (وان قال) كافر (كف) على حق أدلك على كذابه مع قوم باليد فممنوع من الدلالة عليهم ضرب بعينه (لا في معنى الأمان الملقى بشرط ولم يوجبه شرطه (قال) الامام) أحد إذا لقي عليه فطلب منه الأمان فلا يؤمنه لانه يضاف شره) وشرط الأمان أن شره (وان كافر لم يظلمه أماته) لأنهم شره (وان لقبى العربة اهلاجاً فدهوا أنهم جواسم استأمنين قبل منهم ان لم يكن معهم سلاح) لأن ظاهر الحال قربته تدل على صدقهم (ويجوز عقده) أي الأمان (لرسول ومستم) أي طالب الأمان لقول ابن مسعود جابن النواصة وابن أبي رسلوا مصيبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها أنتهدين أني رسول الله قال لا شدة إن مسيلة رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنتهبتاه ورسوله لو كنت كاتلاً رسولاً لقتلتكما قال عبد الله بن فضال المنة أنزل لقتل رواد أحد ولأبي داود نحو من حديث نعم بن مسعود الأنجي ولأن الحاجة داعية إلى ذلك فلو قتل اغتات مصالحة المراسلة قال في المدح فظاهره جواز قتال الأمان بكل منه ما مطلقاً ومقيداً بقصير وطول بخلاف المدة فأنه لا يجوز الامتدة لأن في جوازها مطلقاً كالجواب (و) يقتضون مدة المدة أي الأمان (بشرخه) نص عليه لانه كافر أجب له المقام في دارنا من غير التزام بغيره كالتقاء (ومن دخل منها) معاشراً للمسلمين (دارهم) أي الكفار (بأما من حرم عليهم حياتهم) لأنهم إنما أعطوا الأمان بشرط عدم حياتهم سواء لم يكن ذلك مذكوراً في النطق فهو معلوم في المعنى ولا يصلح في دنيا الغدر (و) حرم عليه (معلتهم بالربا) لعدم الاخبار (فان خاتم) شيئاً (أو صرف منهم) شيئاً (أو اقترض) منهم (شيئاً وجب رده إلى ربه) فان خالو إلى دار الاسلام أعطاهم ولا يعاملهم لانه مال معصوم بالنسبة إليه (ومن حلف منهم بامان تخافنا كان فاضلاً لانه) لما افاضاً تخافنا له (ومن دخل) منهم (دار الاسلام) بغير أمان وادى إليه رسول أو تابع ومعه متاع يبيعه قبل منه ان صدقه عاد فدخل بخبرهم البنا وغره) لأن ما ادعاهم ممكن فيكون شعبة في حذر القتل ولانه يتعدى إقامة البينة هي ذلك فلا ترضى إليه وبغيره ان العادة تجري الشرط (والا فان انتفت العادة وجب بقاءه على ما كان عليه من عدم العفو) وكذا ان لم يكن معه فخره لم يقبل منه لانه قال بحت معاً لانه غير صادق في حيشه (ف) يكون (كاسير) مخبره الامام بين قتل وروق ومن وفده (وان كان جاسوساً) وهو صاحب سراير وعكسه لنا موص

٨٨ - (مكشاف القناع) - أول (وهو) أي طواف الزيارة (ركن لا يتم الحج إلا به) اجماعاً قال ابن عبد البر لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ولحدث عائشة في بعض مخيف متفق عليه (وقته) أي أوله (من نصف ليلة نحر منى وقت) معرفة قبل (والا) يمكن وقف سرفه (د) وقته (بعد الوقوف) بمعرفة فلا يتم قبله (و) فعله (يوم الصبر) حديث ابن عمر أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الصبر متفق عليه (وان آخره) أي طواف الزيارة (من أيام منى جاز) لانه لا آخر لوقته (ولاشي فيه) أي انما الطواف (ك) تأخير السبي (لما سبق) (ثم يسي منتهى) لانه لا نسيب الا كان العمرة (و) يسي (من لم يسي مع طواف القدوم) من مفرد ولا يوزن

فمن حق منه ألم بعده لأنه لا يسحب النطق به كسائر الأتكال إلا لطوافي له صلاة ثم شرب من ماء زمزم لما أحب و يتنقل مشا ويرش على يديه و يديه حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر قال كنت جالسا عند ابن عباس لما خرج رجل فقال من أين جئت قال من زمزم قال فشربت منها كائني قال فكيف قال إذا شربت منها فاستقبل الكعبة وإذا كرم الله وتقدس ثلاثين زمزم و فوضع منها فاذا فرغت منها فاجده الله تعالى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آتاهمنا وبين المنافقين انهم لا يتنقلون من ماء زمزم رواه ابن ماجه (و يقول بسم الله اللهم اجعله لنا ٦٩٨ علما ناضرا وزكوا سمورا وشافعا من كل داء واغسل به قلبي واملا من

خشيته) زاد بعضهم وحكمتك
حديث جابر مازن لما شرب له
رواه ابن ماجه وهذا الدعاء
شامل لخيري الدنيا والآخرة
فوفصل ثم يرجع بمن أفاض
الى مكة بعد طوافه وصيه على
ما سبق (ينصلي ظهر يوم النحر
يعني حديث ابن عمر مرفوعا
أفاض يوم النحر ثم يرجع فصل
الظهر يعني متعلق عليه) وبيت
بها أي معنى (ثلاث ليال) أن لم
يتنقل والاقلبتين (و يرى
الجرات) الثلاث (ب) أي معنى
(أيام التشريق) أن لم يتنقل
(كل جرة) منها (يسبح حصيات)
واحدة بعد أخرى كائنه دم (ولا
يجزئني غير صلاة وروعا الأثران
بعد الزوال) حتى يوم يودى
مكة تان ربي ليلا أو قبل الزوال
لم يجزئه الحديث جابر رآيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يرى الجسرة حتى يوم النحر
وروى بعد ذلك بعد زوال الشمس
وقد قال خنوا عنى مناسككم
وقال ابن عمر كنا نحن إذا زالت
الشمس رمينا (وسن) رمية (قبل
الصلاة) أي صلاة الظهر لحديث
ابن عباس مرفوعا كان يرى
الجسرة إذا زالت الشمس قدر ما إذا

(فكاسر) يخبره الامام بعد من كاهة المسلمين (وان كان من ضل الطريق أو حلت مروج في
مركبة البنا أو شردا المناقض دوابهم أو أبق بعض رقيقه فهو آمن غير مخدوس) لأنه مباح
ظهر عليه بغير قتال في دار الاسلام في كان لا خذه ذلك كالصيد (ولا يدخل أحد منهم البنا لا
أذن ولو رسولا وناجرا) أي يخرج ذلك كما في المدع (و ينتقض الأمان بردة وبانحساف لانه)
لا يصلح في دننا الغدر (وتقدم) في الباب (وان أودع المستأمن ماله مسلما أو ذميا أو قرضه)
المستأمن (أنه) أي ماله (ثم عاد) المستأمن (الى دار الحرب لتجارة أو حاجة على عزه عودا مسلما
فهو على أمانه) لأنه يخرج عن نية الإقامة بدار الاسلام (وان دخل الى دار الحرب مستوطنا
أو حار بأوتى ذمى عهد لم يخط بدار الحرب أم لا انتقض عهده في نفسه وبقي في ماله) لأنه
لما دخل دار الاسلام بأمان ثبت له فإذا بطل في نفسه بدخوله إليها بقي في ماله الذي يدخل
لاختصاص المجل بنفسه لا يقال إذا بطل في المتبوع فأتاهم كذلك لأنه ثبت فيه ما وافق
ثبت فيه ما جاز إذا بطل في الآخر ولو سلم فحوز بقاء كالتبع وان زال في المتبوع
كزواله أو ولد بعد موتها حكم الاستيلاء بقاءه وبقي في آخر أحكام الذمة أن مال الذي إذا انتقض
عهده في وفي الأنصاف أنه المذهب انتهى قال في المدع وظهر كلام أحدنا ينتقض في مال
الذمي دون مال الحربي ويصح في الحر ولان الأمان ثبت في مال الحربي بدخوله فأن الأمان
ثابت فيه على وجه الامتالة كالأول مع كبر أو مضارب بخلاف مال الذي فانه ثبت له تبعاً
لأنه مكتسب بعد عقد ذمته (فيستحب) أي بحال المعاهد الذي على الأول (البمان ظلمه) لأنه
ملكه (وان تصرف) المستأمن أو الذي بعد تنقذه العهد (بيعه أو هبته أو حرمها) كشركة
وأجرة (مع نصرته) لبقا على كونه عليه (وان مات فلوارثه) كسائر أملاكه واختلاف الدارين
ليس يمنع كما بقي في كتاب الفرائض (وان عدم) وارثه (ذو) (فهو) لأنه مال كافر لا يستحق له
كالومات بدارنا (وان كان المال ماله) أي مع من خط بدار الحرب مستوطنة أو محاربا (انتقض
الامانة في) أي في المال (كما يانتقض الأمان في) نفسه (لو جرد المجل فيهما) (وان أمر
المستأمن واسترق وقف ماله فان عتق أخذه) لأنه مال له (الأم) لو جرده سبب الانتقال فهو وقف
حتى يتحقق السبب (وان مات فتاني) لان الرقيق لا ورث وان لم يسترق قبل من عليه الامام
أو فردى بحال فإلهه وان قتله فإلهه ولو رثته (وان أخذ مسلم من حربي في دار الحرب مالا
مضارباً أو ودعه ودخل به دار الاسلام فهو) أي المال (في أمان) بمقتضى العقد المذكور
(وان أخذه) أي أخذ المسلم مال حربي في دار الحرب (بيعه في الذمة أو قرض فأنه في ذمته)
بمقتضى العقد (عليه أو ذمته) لعدم دال الامانة من اثنتي عشرة (أو اقترض حربي من حربي
مالا ثم دخل فينا فسلم فإليه رد البذل) لاستقراره في ذمته (كالو تزوج حربة ثم أسلم زوجه

فرغ من رمي صلى الظهر رواه ابن ماجه وأن يحافظ على الصلوات مع الامام في مسجد
الخفيف فان كان غير مرضى صلى برفقته (بدأ) بالجمرة (الاولى) وهي (أبعدهن من مكة وتلى مسجدا الخفيف فيجعلها عن يساره) ورميها
يسبح (ثم يتقدم) عنها (قليل) بحيث لا يصيبه الحصى (فيقف يدعو ويطلق) رافعا يديه نسا (ثم) بالتي بالجمرة (الوسطى) فيجعلها عن
يمينه (و يرميها يسبح) (ويقف عنده) فيدعو (رافعا يديه ويطلق) رافعا يديه نسا (ثم) بالتي بالجمرة (الثالثة) فيجعلها عن يساره (و يرميها
يسبح) (ولا ينف عندها) حتى ينقضي المكان (و يستقبل القبلة في) رمي الجمرات (الكل) بغير عائشة مرفوعا ككثير ما ياتي أيام التشريق
يرمي الجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة يسبح حصيات بكم مع كل حصاة فيقف عند الأولى والثانية وينصت ويرمي الثالثة ولا يقف

رد
فمن حق منه ألم بعده لأنه لا يسحب النطق به كسائر الأتكال إلا لطوافي له صلاة ثم شرب من ماء زمزم لما أحب و يتنقل مشا ويرش على يديه و يديه حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر قال كنت جالسا عند ابن عباس لما خرج رجل فقال من أين جئت قال من زمزم قال فشربت منها كائني قال فكيف قال إذا شربت منها فاستقبل الكعبة وإذا كرم الله وتقدس ثلاثين زمزم و فوضع منها فاذا فرغت منها فاجده الله تعالى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آتاهمنا وبين المنافقين انهم لا يتنقلون من ماء زمزم رواه ابن ماجه (و يقول بسم الله اللهم اجعله لنا ٦٩٨ علما ناضرا وزكوا سمورا وشافعا من كل داء واغسل به قلبي واملا من

فنهضوا روادا وادوا وقال ابن المنذر كان عمرو بن مسعود يقول ان هذا الى الله اجمع له هاهم زوا وواضعوا ورا (وترتبا) أي الجمرات
 كما ذكر (شرط) لانه عليه الصلاة والسلام ماها كذلك وقال خذوا عني مناسككم فلو تركتس فدا بغيره الاولي بحسب له الامم او بعد
 الآخرين مرتين (كالمد) أي البع حصاة فمشرط لكل واحد منها لانه عليه الصلاة والسلام رمى كالأولها بسبع حجار (فان أخل
 الرمي بحصاة من الأولى لم يصح رمي الثانية) ولا الثالثة وأبأخل حصاة من الثانية لم يصح رمي الثالثة لاختلاف الترتيب (فان ترك
 حصاة فأكثرو (سجل من أياها) أي الجمرات (تركت) المصاة (بقي على البقاء) ٦٩٩ فيصلها من الأولى فيفتحها رمي الآخرين

رد مهرها) اليها ان دخل بها (واذا سرقها استأمن في دارنا أو قتل أو غصب) أول زمه مال بأى
 وجه كان (ثم عاد الى دار الحرب ثم خرج مستأمرا ثمانية استوفى منه ما لزمه في أمائه في الأول)
 لاستقراره عليه وعدم ماسقة (وان اشترى) المستأمن (عدها سلما يخرج به الى دار الحرب
 ثم قدر عليه) أي العبد (لم يضمن له لم يثبت عليه لكونه لغيره لاطلا) فلا يرتب عليه
 أثره من انتقال الملك (ورده العبد) الى بائعه ويردائه لمن ان الى اخرى) ان كان باقيا بدله
 ان كان تالفا لا مقبوض بعقد فأسد (فان كان العبد تالفا لم يضمن لغيره فخرط فيه أول لم يخرط
 لأن فاسد العقد كصحتها في الضمان وعدم حكمها ياتي (ويترادفان) أي البقيع والمنشترى
 (الفضل) أي الزائد فيسقط من الأثر بقدر الأقل ويرجع رب الزائده ان كان (واذا
 أدخلت الحرب) دار الاسلام (بأمان فتر وجت نصرا في دارنا ثم أودت الرجوع لم تقع اذا
 رضو وجها أو فارقها) هلت وانقضت عدها على ما ياتي في العبد (وان أمر بكفار مسلما
 فأطلقه بشرط أن يقيم عندهم مدة أو بأد الزمه الوفاء) لم ينص عليه لقوله تعالى وأوفوا به
 انتم اذا عاهدتم ولقوله عليه الصلاة والسلام المسلمون عند شروطهم فليس له أن يهرب
 (قال الشيخ ما ينبغي أن يدخل معهم في التزام الأقامة بالدار الهجرة) واجبة عليه انتهى أي
 حيث يحجز عن اظهار دينه والاهم مسخبة وتقدم (وان) أطلقوه (لم يشترطوا شيئا أو شرطوا
 كونه يرقا ولم يأمروا به ان يفتل أو يسرق ويهرب) نص عليه لانه يصدر منه ما يثبت به
 الامان لأن الإطلاق من الوثاق لا يكون أمانا والرق حكم شرعي لا يثبت عليه بقوله لكن قال أحمد
 اذا أطلقوه فقد أمنوا (وان أطلقوه على ذلك) أي على كونه رقيا (وكان مكرها) على الخلف
 (لم تنقذه عنه) لغوات شرطها وهو الاختيار (وان أمنوه له الحرب فقط) أي لا لغيره ويرد
 ما أخذ منهم لانهم صاروا بانه في أمانه فاداء ما شرطوه غادر (ولزمه المضي الى دار الاسلام
 ان أمكنه) أي حيث يحجز عن اظهار دينه ولو جوب الهجرة اذن والاسن له ذلك (فان نذر عليه
 المضي الى دار الاسلام) أقام حتى قدر عليه لقوله تعالى لا تكلف الله نفسا ذواتها (وكان
 حكمه حكم من أسلم في دار الحرب) في أداء الفرائض والاجتهاد لا وقاها على ماسبق (فان
 خرج) الاسير بعد أن أطلقوه وأمنوه (وتبعوه فادركوه قاتلهم وبطل الامان) يقتلهم اياه (وان
 أطلقوه بشرط أن يبعث اليهم بالامان اختياره فان عجز عدا اليهم لزمه الوفاء) نص عليه لان في الوفاء
 مصلحة لا ساري وفي النذر منفعة في حقهم لكونهم لايام نوز بعد موالاة دابة اليه (الا ان
 تكون امرأه فلا ترجع) اليهم لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفر ولا في رجوعهن تسلط
 لهم على وطئ احرامهن ويجوز بسد الامان اليهم ان وقع شرهم لقوله تعالى وما تخفون من قوم
 خيانة فاقبض اليهم على سواه (واذا امن العدو في دار الاسلام الى مدة) معلومة (صح) أمائه بشرطه

رد مهرها) اليها ان دخل بها (واذا سرقها استأمن في دارنا أو قتل أو غصب) أول زمه مال بأى
 وجه كان (ثم عاد الى دار الحرب ثم خرج مستأمرا ثمانية استوفى منه ما لزمه في أمائه في الأول)
 لاستقراره عليه وعدم ماسقة (وان اشترى) المستأمن (عدها سلما يخرج به الى دار الحرب
 ثم قدر عليه) أي العبد (لم يضمن له لم يثبت عليه لكونه لغيره لاطلا) فلا يرتب عليه
 أثره من انتقال الملك (ورده العبد) الى بائعه ويردائه لمن ان الى اخرى) ان كان باقيا بدله
 ان كان تالفا لا مقبوض بعقد فأسد (فان كان العبد تالفا لم يضمن لغيره فخرط فيه أول لم يخرط
 لأن فاسد العقد كصحتها في الضمان وعدم حكمها ياتي (ويترادفان) أي البقيع والمنشترى
 (الفضل) أي الزائد فيسقط من الأثر بقدر الأقل ويرجع رب الزائده ان كان (واذا
 أدخلت الحرب) دار الاسلام (بأمان فتر وجت نصرا في دارنا ثم أودت الرجوع لم تقع اذا
 رضو وجها أو فارقها) هلت وانقضت عدها على ما ياتي في العبد (وان أمر بكفار مسلما
 فأطلقه بشرط أن يقيم عندهم مدة أو بأد الزمه الوفاء) لم ينص عليه لقوله تعالى وأوفوا به
 انتم اذا عاهدتم ولقوله عليه الصلاة والسلام المسلمون عند شروطهم فليس له أن يهرب
 (قال الشيخ ما ينبغي أن يدخل معهم في التزام الأقامة بالدار الهجرة) واجبة عليه انتهى أي
 حيث يحجز عن اظهار دينه والاهم مسخبة وتقدم (وان) أطلقوه (لم يشترطوا شيئا أو شرطوا
 كونه يرقا ولم يأمروا به ان يفتل أو يسرق ويهرب) نص عليه لانه يصدر منه ما يثبت به
 الامان لأن الإطلاق من الوثاق لا يكون أمانا والرق حكم شرعي لا يثبت عليه بقوله لكن قال أحمد
 اذا أطلقوه فقد أمنوا (وان أطلقوه على ذلك) أي على كونه رقيا (وكان مكرها) على الخلف
 (لم تنقذه عنه) لغوات شرطها وهو الاختيار (وان أمنوه له الحرب فقط) أي لا لغيره ويرد
 ما أخذ منهم لانهم صاروا بانه في أمانه فاداء ما شرطوه غادر (ولزمه المضي الى دار الاسلام
 ان أمكنه) أي حيث يحجز عن اظهار دينه ولو جوب الهجرة اذن والاسن له ذلك (فان نذر عليه
 المضي الى دار الاسلام) أقام حتى قدر عليه لقوله تعالى لا تكلف الله نفسا ذواتها (وكان
 حكمه حكم من أسلم في دار الحرب) في أداء الفرائض والاجتهاد لا وقاها على ماسبق (فان
 خرج) الاسير بعد أن أطلقوه وأمنوه (وتبعوه فادركوه قاتلهم وبطل الامان) يقتلهم اياه (وان
 أطلقوه بشرط أن يبعث اليهم بالامان اختياره فان عجز عدا اليهم لزمه الوفاء) نص عليه لان في الوفاء
 مصلحة لا ساري وفي النذر منفعة في حقهم لكونهم لايام نوز بعد موالاة دابة اليه (الا ان
 تكون امرأه فلا ترجع) اليهم لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفر ولا في رجوعهن تسلط
 لهم على وطئ احرامهن ويجوز بسد الامان اليهم ان وقع شرهم لقوله تعالى وما تخفون من قوم
 خيانة فاقبض اليهم على سواه (واذا امن العدو في دار الاسلام الى مدة) معلومة (صح) أمائه بشرطه
 بالمبيت بل كزنته على ماسبق (وفي ترك حصاة) واحد (ما زال تشره) طعنه مسكين (وفي ترك حصتين مافي) ازالة (شرقتين)
 مثلا ذلك هو هذا لغيره في آخر يوم والام يصح رمي ما بعده وافي أكثر من حصتين ومن لم يحرر من نحو مرض
 وحسب جازان يستتيب من يرمي عنه والأولى أن يشهده ان قدر وان أغنى هي المستتيب لم يطل التوبة فله الرمي عنه كالواستتابه في
 الحج ثم أغنى عليه (ولا يثبت) (على سقاة رعاة) الحديث اس عرا نانا ساس اذة التي صلى الله عليه وسلم ان يبيت بمكة لم يفي
 من أجل سقائه فاذن له متفق عليه ولقد بثه لثري رسول الله صلى الله عليه وسلم رعاة اذليل في البتوة ان يرموا يوم النحر ثم
 يجمعوا رمي يمين يديهم الصري يرمونه في أحد هما قاله المصنف فله قال في أول يوم من مناسكهم يرمون يوم النحر روادا ترمونه وقال

بعض الضمير والربط ومن له مال يخاف عليه ونحوه كغيره أي من السقات والرعاة (فان غربت الشمس وهم) أي السقات والرعاة (بها) أي بني (زم الرعاة فقط) أي دون السقات (الميت) أي مات وقت الرعي بالثوب بخلاف السقي (ويخطب الامام) أو نائبه (ثاني أيام التشريق) خطبة يعلم فيها حكم التجبيل والتأخير (حكم) (توديعهم) الحديث أي داود عن رجلين من بني بكر كالأرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بين أواسط أيام التشريق ونحن عند راسه ونحاجة الناس إلى أحكام المذكو رأت (ولغير الامام المقيم للناس لتجبيل فيه) أي ثاني أيام ٧٠٠ التشريق بعد الرعي وقبل الغروب لقوله تعالى فن تجبل في يومين فلا تم عليه ومن تأخر فلا تم عليه

السابق (فانها واختر البقاء في دارنا أي الجزية) ان كان من تعقده القدمة (وان لم يجز) البقاء في دار الاسلام أو كان من لا تقبل متعاجزة (فهو على أمانه حتى يخرج إلى أمانته) أي حتى يفارق المحل الذي أمانته عليه لبقاء أمانته

باب الهدنة

(وهي) لغة الكون وحسرا (العقد على ترك القتال مدته مألوفة) بقصد الحاجة فان زادت بطلت في الزيادة فقط (والاصل قبله قال تعالى وان جحشوا الاسلام فاجع لها ومن السنة ما روى مروان بن الحكم والمسور بن عزمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح قريش على رضع القتال عشرين وأربعين يقتضي ذلك لانه قد يكون بالمسلمين ضعف قهدهم حتى يقولوا (يوض) منهم أو مانع عند الضرورة كما يأتي (وبغير عوض) بحسب المصلحة لعله عليه الصلاة والسلام (ولسمى مهادة قوم مداعة) من الدعة وهي التركة (ومعاودة) من العهد بمعنى الأمان (ومسألة) من السلم بمعنى الصلح (ولا يصح عقده الا من امام أو نائبه) لانه يتعلق بنظر واجتهاد وليس غيرها محلا لذلك لعدم ولايته ولو جوز ذلك لاحتاج لم تعطيل الجهاد (ويكون العقد) أي عقدا لهدنة (لازما) لا يسطر بجوت الامام أو نائبه ولا هزله بل يلزم الشافعي امضاؤه لا ينقض الاجتهاد بالاحكام ويستمر ما لم ينقضه المكافأ بقتال أو غيره (و يلزمه) أي الامام أو نائبه (الوفاء بها) أي بالهدنة فلزومها (فادهاهم) أي الكفار (غيرها) أي غير الامام أو نائبه (لم تنص) الهدنة لما سبق (ولا تنص) الهدنة (الا حيث جاز تأخير الجهاد) المصلحة (فقر رأى) الامام أو نائبه (المصلحة في عقدها) انصف في المسلمين من القتال أو أشفقة الغزاة ولطعمه في اسلامهم أو في أدائهم الجزية أو غير ذلك (من المصالح) (حاز) له عقدها لانه عليه الصلاة والسلام هادن قريشا لكن قوله لطعمه في اسلامهم رواية قطع بها في شرح المنتهى وغيره والثانية لا يجوز عقدها ذلك يقتضي كلامه في الانصاف انها صحيحة لانه لا يجوز عقدها الا حيث يجوز تأخير الجهاد كما هو صدها بما رقا المصنف وقد تقدم أنه لا يجوز تأخير الجهاد لذلك على الصحيح ويجوز عقد الهدنة عند المصلحة (ولو عدا لنا ضرورة) مثل أن يخاف على المسلمين الهلاك أو الاضرار لانه يجوز للاسير فداء نفسه بالمال فكذلك اذا جاز تحمل صغار دفعه لدفع صغار أعظم منه وهو القتل أو الاضرار وبني الذرية المقتضى إلى كفرهم وقد روى عبد الله بن زريق في المغازي عن الزمري قال أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عيينة بن حصن وهو مع أبي سفيان يعني يوم الأحزاب أربابا من جعلت لك ثلاث غمرات انصارا ترجع عن مدائن من غطفان أو تخذل بين الأحزاب فأرسل اليه عيينة ان

عليه ومن تأخر فلا تم عليه ولقد بشرناه بأوداد وأبن مائه امام بني ثلاثة وذكر الآية وأهل مكة وغرهم بيه سواء (فان غربت الشمس وهو) أي من ردت التجبيل (بها) أي من (لزمه الميت والرعي من العقد) بعد الزوال كاللبن المنزلة حيث أن عمر قال من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم إلى العقد حتى ينفر مع الناس ولانه بعد ادراكه الليل لم يتجبل في يومين (ويستطرى اليوم الثالث من متجبل) نصا لظاهر الآية والتبر وكذا صيغ الثالثة (وبدفن) متجبل (حصاه) أي اليوم الثالث وديعهم في المرمى وفي نسلك ابن الزغواني أو يرمي بين كفله في الواقي قبلهن (ولا يضر جوعه) إلى معنى يصد لحصوله (الخصه ونظا هر كلامه أن الحصين ليس بسنة بان يأتي من فسر إلى المصعب وهو الاطبع ما بين الجبلين إلى المقبرة فيصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء مع جمع يسير ثم يدخل مكة وكان ابن عباس وعائشة لاريان ذلك سنة وكان ابن عمر يرأسه قال ابن عمر كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يتركون الاطبع قالوا لذي حسن غير يب وكالت عائشة اجازته ليكون اسمع نرويه اذا خرج متفق عليه (فاذا في مكة) متجبل أو غيره وراذخ وجال بداهة وغيره (لم يخرج من مكة) حتى يودع البيت بالطواف (فتعرف ان اردنا المقام بمكة فلا وداع عليه سواء نؤي الاقامه قبل النفر أو بعده (اذا فرغ من جميع أمور) الحديث ابن عباس أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بابيت الله خفف عن المرأة الحائض متفق عليه ويسعى طواف الوداع لانه توديع البيت وطواف الهدنة لانه عند صدور والناس من مكة (وسن بعده) أي طواف الوداع (تقبيل الحجر الأسود وركعتان) كغيره (فان ودع ثم استقبل بشي غير شرع في نصوصه) كقضاء حاجته في طريقه أو توافد أو شئ لنفسه (أو اقام) بعده (اعاده) أي طواف

أوداع لانه انما يكون عند خروجه ليكون آخر عهده بالبيت وعلم منه انه لا يضر لشتمه لا يضر شتم رجله (ومن أخروا في الزيادة ونقصه أو التبدل ومطافه عند الخروج أجزاء) عن طواف الواضع لأن المأمور أن يكون آخر عهده بالبيت وقد فعل ولان ما عبادت ناس من جنس فأجزأت أحدها عن الأخرى كمثل الخياطة عن غسل الجمعة وكسوه وان نوى بطوافه أو فاع لم يجزه عنه عن الزيادة لأنه لم يخرجه في الحديث وإنما لكل امرئ ما ورى (فان خرج قبل الواضع رجوع) إليه وهو بأبلا أحوال ان لم يمدح من مكة لأنه لا عام تسكنه أمور به كما لو خرج لطواف الزيادة (ويحرم بغيره ان يبدل) عن مكة ثم يطوف ٧٠١ وبسبب وخلق أو يقصر ثم يرجع عند خروجه (فان شق) رجوع من يبدل بل يبلغ المسألة قطب يدم (أو يبدل) عنها (مسافة) فأكثر (فليس يدم ولا رجوع) دفعا للرجوع سواء كان كهذا أو خطأ فغفروا وغيره غير المفيض كماثر واجبات المخرج فان رجع لاداع من يدمه منه الفجر لم يسقط دعه لأنه استقر عليه بخلاف القرب سواء كان له هذا يسقط الرجوع أو لا ثم يستقر عليه (ولا وادع على حائض) للفسخ (و) لا على (نفساء) لأن حكمه حكم المفيض فيها عنه وغيره (الا ان تظهر) الحائض أو النفساء (قبل مفارقة الفلين) أي بيان مكة فيلزمها العود لثابت في حكم المقيم بدليل انها لا تستبج الرخص قبل المفارقة فان لم تعد بعد أو غيره فليعلم (ثم) بعد وادعه (وقد في المنزلة) وهو أربعة أذرع (بين الركن) الذي به الحجر الأسود (والباب) أي باب الكعبة (مطافه) أي المنزلة (جميعه) بأن يلمس به وجهه وصدره وذراعيه وكفيه يمسوطين لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه قال طفت مع عبد الله فلما جاء دور الكعبة

جاءت الشوط فقلت ولولا ان ذلك جاز لم اذله النبي صلى الله عليه وسلم (مد مضمومة) لان ما وجب تقديره وجب ان يكون معلوما بخيار الشرط (ولو فرق عشرتين) لأنها تجوز في أقل من عشر لحاظ في أكثر منها كدة الاشارة لانه اغاها عقد فيسقطه جازت تخصيصا للعلمة (وان حادتهم مطلقا) بان لم يبدع بعد لم يصح لان الاطلاق يقتضي التأنيد وذلك يفضي الى ترك الجهاد بالكلية وهو غير جائز (أو) هل فهم (مطافه) كاشفا أو شتم أو شه فلان أو ما أقرم الله عليه لم يصح (لا جازرة) ولها في المدة (أو ان تقضوا) أي المهادنون (العهد) بقتال أو مظاهرة (أي معاهدة) وقاطنة (أو قتل مسلم أو أخذ مال انتقض عهدهم رحلت دماؤهم وأموالهم وسي ذرارهم) لان الله عليه الصلاة والسلام قتل رجال بني قريظة حين تقضوا عهدهم وسي ذرارهم وأخذ أموالهم ولما هادن قريشا فقصوا عهدهم حل منهن ما كان حرم عليه منهن (وان نقض بعضهم) العهد دون بعض فسد ما فيه من الناقض للعهد (ولو وجد منهم إنكار) على الناقض (والمراسلة الامام) في شأنه (والنذر) منه (فالكل ناقضون) لعهد ضاهم بفعل أولئك وأقرارهم لهم (وان أنكر من لم يتنقض على الباقي) أي الناقضين (يقول أو فعل ظاهر أو اعتزل) بان اعتزوا لانه ناقضين (أو راسل الامام بأبي منكر ما فعله الناقض مقبح على العهد لم ينتقض في حقه) أي حق من أنكر وفعل ما سبق لعدم ما يقتضي تقضيه منه (و) بأمر الامام بالتمييز لياخذ الناقض وحده (لنقض عهده) (ان امتنع من التمييز لم ينتقض عهده) أي عهد المنكر ما فعله الناقض وفي الشرح ان امتنع من التمييز أو أسلم الناقض صار ناقضا لامتنع من أخذ الناقض نصار بقرته وان لم يكن التمييز لم ينتقض عهده لانه لا كاسبر وفي الانصاف في آخر احكام الذمة وكذلك أي تقض العهد من لم يشكر عليهم أول يعتزم أول يعلمهم الامام وفي المنتهى وشرحه فان أوجها أي التسليم والتمييز حال كونهم قادرين على واحد منهما انتقض عهد الكل بذلك (فان أمر الامام منهم) أي من وقع النقض من بعضهم (قوما فادى الاسيرانه) انتقض العهد (وأشكل ذلك عليه) أي الامام (فصل قول الأسير) لانه لا يتوصل الى ذلك الا منهم (وان شرط) العاقلة لهدنة (فما شرط فاسد) كقضاها في شاء أو رد النساء المسلمات) اليهم بطل الشرط فقط لما نقض مقتضى العقد (وقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار) وقوله عليه الصلاة والسلام ان الله قد منع الصلح في النساء لانه لا يؤمن ان تقضى في دينها ولا يحكمات ان تقر (أو) رد (عداقهن) بطل الشرط لما نقض مقتضى العقد وأما قوله تعالى ولا تؤمنوا بغيره ما اتفقوا قبل فتاده نسخ وقوله طواف الزمري والثوري لا يعمل به اليوم ايضا نزلت في قضية الحديثين كان النبي صلى الله عليه وسلم شرط رد من جاءه مسلم (أو رد مني عاقل) لانه عزلة المرأة في ضعف العقل والجبر عن التخلص والحرب (أو رد الجاهل) المسلمين

قلت لا تتعذر قال نعم وبالله من انذرتم معنى حتى استلم الحجر وقدم من الركن والباب فوضوه ورواه وكفيه وسطه عليه السلام وقال هكذا رأت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل رواه أبو داود (ويقول) على هذا الحالة (الهم هذا بيتك وأما هذا) ابن عبدك وابن عبدك وابن عبدك على ما حضرت لمن شئت وسيرتي في بلادك حتى بلغتني بعمرك الى بيتك واعتنتي على أهلكي فان كنت مرضيت حتى فاردتني رضوا الا ان (الآن) يضم الميم وتشد البدن فعل أمر من بين كد على وجه ذكر الميم على لها حرف لا ينداء فاعلموا لان الوقت (قبل أن تداء) أي بعد (عن بيتك) دارى وهذا أو ان نصراني أي زمته (ان أذنت لي غير مستبد بك ولا يبيتك ولا رغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصبر) بقطع الهمة (العافية في بدني والصحبة في جسدي والصحبة أي المنع من المعاصي) (فدينواوا حسن)

بطلع الحزن (منقلى) وادنى طاعتك ما يبقنى واجمع الى من شئى الله ما لا افرقك على كل شئ قد مر ويدهو) بعد ذلك (عما
 احبب) يصل الى النبي صلى الله عليه وسلم وباقى المظني ايضا) نصا (وهو وقت الميزاب) فديدهو (ثم شرب من ماء زمزم) قاله الشيخ تقي
 الدين (و يستل الحجر) الاسود (و بقله) ثم يخرج قال احمدنا اولى لا يبق ولا ينفق فاد التفت رجوع فودع اى استجابا لا
 دليل لا يجاب بل قال حماد اذا كذب فخرج من باب المسجد فالتفت ثم انظر الى الكعبة ثم قل اللهم لا تجعله آخر العهد وروى حنبل
 عن المهاجرة القنفذ بنابر بن عبد الله ٧٠٢ الرجل يطوف بالبيت ويصلى فاذا انصرف خرج ثم استقبل القبلة فقام فقال

(مع عدم الحاجة اليه او رد صلاحهم او اعطاهم شيئا من صلاحهم او من آلات الحرب او شرط لهم
 مالا) منا (ف موضع لا يجوز بذله او ادخاله لمسلم الحرام بطل الشرط) في الكل لنا فانه مقتضى
 العقد وقوله تعالى انما المشركون نجس فلا تقربوا المسجدين ابرام بعد ما هم هذا (قط) اى
 دون العقد فيصح وكذا عقد الدمة كالشرط اعادته في البيع لكن في المفقوع والشرع اذا
 شرط ان لكل واحد نصف ما ياتي شافاهه حتى ان لاتصح وجها واحدا لان طائفة الكفار
 بمنون على هذا الشرط فلا يحصل الامن للمؤمنين فيه وبمعنى الهدنة (فلا يجب الوفاة) اى
 بالشرط الغاصد (ولا يجوز) الوفاة لما تقدم (واما المظني الذي لا يصح اسما له) وهو من
 دون التمييز (فيجوز شرط رده) لانه ليس بعمل شرعا (وهو وقع العقد) للهدنة لا بالداخل ناس
 من الكفار (المؤمنين له) دار الاسلام بمقتضى الامان ككافوا آمنتين ويردون الى دار
 الحرب ولا يشرط في دار الاسلام) لبطان الامان (وان شرط ردم من جامع الى جال مسلما
 جاز لمجانسة) لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك في صلح الحديبية قال في المبدع وظاهره وان
 لم تذكر له غير تخمينه فان لم تكن حاجة كظهور والمسلمين وقوتهم فلا يصح اشتراطه (فلا
 عندهم) الامان (اخذ) اى اخذوا رجل الذي جاءهم مسلما (ولا يجبره على ذلك) اى على
 ان يرد معهم لان اباصير جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بعد صلح الحديبية مما وافى طلبه فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم انا لا يصح وديننا العذر وقد علمت ما عاهدناهم عليه وامل ان الله يجعل
 لك فرحا ومخرجا فرجع مع ال جلين فقتل احدهما ورجع فم بلم النبي صلى الله عليه
 وسلم (وله) اى الامام (ان يامرهم باقتحامهم بالهرج بهم) لانه رجوع الى اهل فكان له
 الامر بعدهم كالمرأة اذا حمت طلاقها في التريغ بغير عرض لان لا يرجع (وله) اى لمن جاءنا
 منهم مسلما (وان اسلمهم مع ان يعجزوا ناحية) وقوله ان قدروا عليه من الكفار وبأخذوا
 اموالهم ولا يذون في الصلح فان ضمهم الامام اليه اذن الكفار دخلوا في الصلح (وهم عليهم
 قتال الكفار واخذوا اموالهم لان اباصير لما رجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول
 الله قد اوفى الله ذمتك قد ردته في اليوم ونجاني الله عنهم فلم يشكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يابل قالوا بن امه سمر حربي لو كان معه رجال فلما سمع بذلك ابوصير لحن بساحل البحر
 وانحاز اليه ابوجندل بن سهيل ومن معه من المستغنيين عنك فمعلوا لافرع عليهم غير قريش
 الا عنروا لها واخذوها وقتلوا منها فارسا قريش الى النبي صلى الله عليه وسلم تشاهد
 القتل اى سم ان بعضهم اليه ولا يرد اليهم احدا ما جعله فعل رواه البخاري يمتنعوا (واذا عاهدها)
 اى عقد الامان الهدنة (من غير شرط لم يجز لتاؤد من جاء مسلما اى ايمان حرا كان او عبدا رجلا
 او امرا) لانه رد لهم الى ايمان (ولا يجبر ردهم الى الملة) اليهم لانها استحققتا نيل منها فلا يرد

حارما كانت احبب يصنع هذا
 الا الهود والنصاري قال ابو عبد
 الله كره ذلك ولا يصح له
 المني فقهري بعد ما دعاه قال
 الشيخ تقي الدين هذا بدعة
 مكروهة (وتدعو حاضرين ونساء
 من باب المسجد تدعو من
 دخول البيت) اى الكعبة (بلا
 خف ولا تحل وبلا سلاح)
 فصايفك في فواجه ويصلى فيه
 ركعتين ويدعو والنظار اليه
 هبة نصا قال ابن عمر دخل
 النبي صلى الله عليه وسلم وبلا
 واسامه من زيد فقلت لبلال هل
 صلى فيه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال نعم فقلت ان قال بين
 النعمودين تلقاه وجهه قال
 ونسبت ان اسأله كم صلى متفق
 عليه وتقدم في استئصال القسوة
 الجميع ينسوه بين قولها سامه لم
 يصل فيه وان لم يدخل البيت فلا
 بأس بحدوث عائشة مرقعا
 خرج من عندها وهو مسرور
 رجع وهو مكثيب فقال اني
 دخلت الكعبة ولو استقيت من
 امرى ما استدبرت ما دخلتها اني
 اخاف ان اكون قد نسقت على
 امي (و) سخطه (بزيارة قبر
 النبي صلى الله عليه وسلم وقبر

صاحبه رضي الله تعالى عنهما) الحديث الذي روي عن ابن عمر مرفوعا من حج وزار قبري
 بعد وفاتي فكانما زارني في حياتي وقبري وايضا زار قبري وجبت له شفاعتي وعن أبي هريرة مرفوعا من أحد سلم على عند قبري
 الا بالله على روي حتى ارد عليه السلام قال احمد واذا حج الذي لم يحج قط يعني من غير طريق الشام لا يدخل على طريق المدينة لاني
 أخاف ان يحدث به حدث فبينما ان قدمه كعكة من اقرب اطرف ولا يتشاغل بغيره وان كان تطوعا عابدا المدينتا وادخل المسجد
 الحرام قال ما ارد وقد وصل تحية المسجد ثم سجد وسألت القبر (فسلم عليه) صلى الله عليه وسلم (مستقبلا) اموايا ظهره القبلة فيقول
 السلام عليه يا رسول الله كان ابن عمر لا يذيع على ذلك فان زاد الحسن ثمينة لم قليلا فيسلم على أبي بكر ثم تقدم قليلا فيسلم على عمر رضي

اللهنهما (ثم يستقبل القبلة ويجعل الحجرة من يساره ويدهو) نفسه والوجه والخبراته والسكنى فما أحب (ويخرج الطواقيع) أي الحجرة النبوية بل غير البيت العتيق أنما كانت الشجرة التي في الدين (ويكره التمسك بالحجرة قال الشيخ في الذين انفقوا على الله لا يقبله ولا يتسبح فاته من الشرك وكذا من التفرع أو حائطه وصلى صدره وتقبيله (و) يكره (رفع الصوت عندها) أي الحجرة لانه صلى الله عليه وسلم في الحجرة والتفرع كحال الحياة (وإذا فوجى) أي قد أسافر الوجه الذي جالس به. يبلغ غاية قصد مداوار وجهه إلى بلد (هال) كحال لاله الا لا (ثم قال آيرون) أي راجعون (ثالثون عابدون لنا ٧٠٣ هـ مدون صدق لله وهدون نصر محمد ووزن الخراب وحسبه) وكانوا

يشتتون أدعية الحاج قبل أن يطلعوا بالذئب كاله في المستوجب ومن أن يأتي مسجد نباه وصلى فيه

فصل في صفه العمرة (من أراد العمرة وهو بالحرم مكيا كان أو غيره (خرج نافع من الحل) وحوايا لانه يمشيه ليعيم بين الحل والحرم وتقدم (والأفضل) أحرامه من التمتع) الامر عليه الصلاة والسلام هذا الحرج بن أبي بكر كان يمره فاشتم من التمتع وقال ابن سيرين بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل مكة التمتع (أي كفى التمتع) (الحجرات) بكسر الحاء وسكان العين وتخفيف الزاء وقد تكسر السين وتشدد الراء موضعين مكة والطائف سوى رحلة بنت سعد وكانت لقب الحاضرة كالحق القاصوس وهي المرادة بقوله تعالى كالحق تنصت غيبتها (الحديثة) معشوقه قد تشدد بغير مكة أو شجرة حدباء كانت هناك (فأبعد) عن مكة وعن أحد في المكى كما تاعلف العمرة وهما أعظم لأجر (وحرم) أحرام بعرة (من الحرم) لتركه

لغيرها (وإذا طلبت امرأة) مسلمة (أو مسلمة مسلمة) من عند الكفار جاز لكل مسلم (أخرها) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من مكة وقتت له حرة على الطريق فلما مر بها على قالت ما بين هم إلى من تدعى فتناولها فلقطها إلى فاطمة حتى قدمها المدينة (وأن مر بكنسهم) أي المهاجرين بن (عبد أسلم لم يرد إليهم وهو حر) لانه لم يلقه بمسلمان ولا يميل الله لكثير من على المؤمنين سبيلا (ويضرون) أي أهل الهدنة (ما أنفوه مسلم) من حال (و) يهدون لقتله ويقادون لقتله ويقطعون بغير قتاله (لأن الهدنة تقتضي أمان المسلمين منهم وأمانهم من المسلمين في أنفسهم وأموالهم والعرض فلهذا يجب في ذلك (ويهدون لحق الله تعالى) لأنهم يسوا على اثنين أحكامنا

فصل في يجب على الإمام حيا من هادن من المسلمين وأهل الذمة) لانه أمهم من هوى يده وتحت قبضته فلما أنف أحد من المسلمين أو أهل الذمة عليهم شاطئه الضمان (دون غيرهم) كاهل حرب) فلا يلزم الإمام حيايتهم منهم ولا حيايتهم ببعضهم من بعض لأن الهدنة التزام التكف عنهم فقط (فلما أخذهم) أي المهاجرين غير المسلمين وأهل الذمة (أو) غير (ما لهم غير هاجر أخذنا ذلك) بشره وغيره لأنهم في هذان (وأن ساهم كذا آخرون) أي بعضهم بعضا بحزلة شراؤهم) لأن الأمان يقتضي رفع الأذى عنهم وفي استراحتهم أذى سبيل الأذلال بالحق لم يضر كسبهم (والأحد كاسكل والبراد) امام استغفانهم (وأن سبي بعضهم بأد بعض واباعه مع) كبس حربي ولده (ولما شراؤهم وأهلهم) منهم (ومن سبهم) (حري باع أهلهم وأولاده) بخلاف الذي وقد ذكرت كلام ابن نصر الله وأن ذلك ليس يبيع حقيقة لأنهم ليسوا أرقا قبل وقتها يسرون أرقا قبل الاستيلاء عليهم كالحري في حاشية المتن (وأن خاف) الإمام (تقتضى العهد منهم بأمره) يدل عليه جازته أليه (بخلاف ذمته) فيقول لهم فبذلك عهدكم وصبرتم حر بالقوله تعالى واستغفر من قوم خيانه فأنفذ إليهم على مواد أي أهلكهم بنقض العهد حتى تصبر أنتوهم مواد لهم (فيهم) بنقض عهدهم وجوب قبل الإغارة عليهم (وأن قتال) كالأمة (ومضى نقضها) أي نقض امام الهدنة (وفي دارنا منهم أحد) وجوب ردهم إلى ما منهم (لأنهم دخلوا أمانا فوجب أن يردوا آمين (وأن) كان عليهم حتى استوفى منهم) كغيرهم لعدم أمان (ويقتض عهدنا ذمهم) (وذرية) هم (يقتض عهدنا جالب تبعنا) لما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم قتل رجال بني قريظة حين تغفروا عهدهم وسبي ذرارهم وأخذ أموالهم ولما هادن قريش لم يقتلوا عهدهم لعل منهم ما كان حرم عليه منهم (ويجوز قتل رهائنهم إذا قتلوا رهائنهم) ما شاء امام أو عزله من بعد الوفاة بعد الهدنة لزومه كما تقدم

مقاتته (ويستند) أحرامه (وعليه دم) كن تحلو زمة فانه بالإحرام أحرم (ثم طواف ببيت المقدس ولا يحل مناسكتي يعلق أو يقصر) فهو يسلك فيها كالحج (ولا يأس بها) أي العمرة في الاستقرار أو روى عن علي بن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وأهملت عائشة في شهرين بين ما روي النبي صلى الله عليه وسلم عن عرفة ثم أوعده بعد حجها وقال هل عنه صلاة والسلام العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما حتى عليه (و) الإمرة (في غير أشهر الحج) أصل تصاوكه (أكثر من مرة) أي العمرة والموا لا بينهما قال في آخره اتفاق السلف (وهو) أي الأكثر منها (رمضان أفضل) لحديث ابن عباس مرفوعا عمرة في رمضان تعدل حجة متفق عليه (فأذبح) قال أنس حج النبي صلى الله عليه وسلم بمكة واحدة وأهمل رابع عمر واحد ردة في ذي القعدة وعمرة المدينة وعمر مع بعضه وعمره الجيزة فأنقسم

فثلاث مئة من كل سنة (ولا يكسر أحرامها) أي العمرة (يوم عرفة ولا يوم النحر ولا أيام التشريق) لعدم شيء خاص عنه (وهي من حرمات القرآن) من حرمات الإسلام (و) تجزئ عمرة (من التمتع عن حرمات الإسلام) لحديث عائشة حين قرنت الحج والعمرة قال لما أتاني صلى الله عليه وسلم حين حلت عنهما أقبلت من مكة وعرفت أنهما رماها من التمتع قصد التطيب خاطرهما وأجابته مستثما فصل أركان الحج أربعة (الوقوف بعرفة) لحديث الحج عرفته رواه أبو داود وخمس (د) الثاني (طواف الزيادة) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (فلتركة) ٧٠٤ أي طواف الزيادة في غيره من فرائض الحج وبعد من مكة مسافة القصر

باب عقد الذمة

قال أبو عبيد الذمة الأمان لقوله عليه الصلاة والسلام بسني بذهمت أدناهم والذمة الضمان والمعهود من فضله من أذم بذهم أذلجه له عهدا ومعنى عقد الذمة إقرار بعض الكفار على كفره بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الله (لا يصح عقدها إلا من أمان أو نأبها) لأن ذلك يتعلق بنظر الأمان وما يترام من المصلحة لانه عقد مؤبد لا يجوز أن يقتات به على الأمان (ويجوز) عقد الذمة (من غيرها) أي غير الأمان ونأبها لانه اقتيات على الأمان (ويجب عقدها إذا اجتمعت الشروط) السابق ذكرها ونأبها أيضا (ما لم يصف حاله منهم) أي قدرا يتمكنهم من الإقامة بدلا للإسلام فلا يجوز عقدها للمسلمين من الضرر علينا (وصفة عقدها) أقررتكم بجزية وأمسلا (أي انقيدوا وانتمزوا) أحكام الإسلام (أو بذلوا ذنبا فيقول أقررتكم على ذلك ونحوهما) أي نحوها بين الصيقتين كقوله عاهدتكم على أن تقوموا بديننا يجوز أن يقولوا عاهدتكم على وجه الدخار (يقسم الصادق عليه الصلاة والسلام على أن الذمة والأمانان) كل عام بدلا عن قتلهم وإقامتهم بدارنا) فأنهم لم يذلوها لم يكف عنهم (ولا يجوز عقد الذمة المؤبد إلا بشرطين أحدهما التزام إعطاء الجزية كل حول والثاني التزام أحكام الإسلام وهو قبول ما يحكيهم عليه من أدام حتى أتركهم) فإن عقده على غيره من غير هذه الشروط لم يصح لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قبل الصغار جردان أحكام المسلمين عليهم (ولا يجوز عقدها إلا لاهل الكفاية) التوراة والأنجيل وهم اليهود والنصارى (وإن وافقهم) أي اليهود والنصارى (في التسديد بالتوراة والأنجيل كالسائر) قبلته بنو إسرائيل نسب إليهم السارى ويقال لهم في زمننا صغرة فوزن شجرة وهم طائفة من اليهود تنسب دون في دينهم ويخالفونهم في بعض الفروع (والفرج) وهم الروم ويقال لهم بنو الأصر والاشباهة مولدة نسبة إلى فرجة بن فجع أوله وتايبه وسكون قاله هو في جزيرة من جزائر البحر والنسبة إليها فرجي ثم حذفت الياء والاصل في ذلك قوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بنا فقل له حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقول المغيرة بن شعبة لعامل كسرى أرا ننا نبصلي الله عليه وسلم إن نقاتلكم حتى يمدوا الله وحده أو تؤثروا الجزية بقره وأجدوا الجزية والإجماع على قبول الجزية عن يدهم من أهل الكفاية من يلحق بهم وأقرارهم بذلك في دار الإسلام (ولن لا شبهة في كتابنا كالمؤمن) لأن عملنا أخذها منهم حتى شهد عنه عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس ميري وروما البصري وفي رواية أنه عليه الصلاة والسلام قال سنأبهم سنة

(رجع) إلى مكة (معتمرا) فاق بأفقال العمرة ثم يطوف للزيادة فإن وطئ أحرم من التمتع على حديث ابن عباس وعليه عدم (و) الثالث (الأحرام) بالحج لأنه نسبة الدخول فيه لا يصح بدونهما الحديث إذا عمل بالنيات وكيفية العبادات لكن قياسها أنه شرط (و) الرابع (السبي بين الصفا والمروة) لحديث عائشة قالت طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاق المسلمون يعني بين الصفا والمروة فكانت سنة فعمري ما أتى الله حج حسن لم يعطف بين الصفا والمروة ورواه مسلم والحديث أسعوا فإن الله كتب عليكم السبي ورواه ما حبه (و) واجباته أي الحج غنائية (الأحرام من البدقات) لما تقدم في المواقيت (و) الثاني (وقوف من وقف بعرفة ثار إلى القروب) لأنهم من يوم عرفة وقلوبهم يوم بعرفة وتقدم (و) الثالث (المبيت بعرفة ليلة) بعد نصف الليل أن واقعا) أي مزدلفة (قوله أي نصف الليل) وتقدم مرصحا (و) الرابع (المبيت بين ليالي أيام التشريق) لقوله عليه الصلاة والسلام وأمر به (و) الخامس (الرمي للجمار على ما تقدم مفصلا) (و) السادس (ترتيبه) أي رمي الجمار (و) السابع (الحلاق

أهل

أو التسمير) الثامن (طواف الوداع وهو الصدر) يقسم الصالحا له أنه تقدم وقد ارتضى وتبعه في الإقناع أن طواف الصد وهو طواف الزيادة قال في الترغيب والتحريض لا يجب على غير الحاج قال الأجرى وبطريقه من أراد أن يرجع من مكة أو منى أو من نقرأ آخر (وأركان العمرة) ثلاثة (أحرام) بها لما تقدم في الحج (و) الثاني (طوافه) الثالث (سبي) بالحج (و) واجباته أي العمرة (أحرام من البدقات) أول الليل (وحاق أو تسمير) كالحج (فن ترك الأحرام لم يفسد حكمه) بما كان أو محرمة لما تقدم (ومن ترك ركنها غيره) أي الأحرام لم يفسد حكمه (أو) ترك (نفيه) أي الركن غير الأحرام لأن الأحرام من نفس النبي وغيره لوقوفه لأنه لا يحتاج إليها لقيام الأحرام على (لهم

﴿وقف على طلبة العلم من المثابرة﴾

نفسك (الامه) فن طاف اوسى لثانيه اعلاه منية لما تقدم (ومن ترك واحدا) عدا اوسها و اوجها ولا يفر (فقد لم) من تركه لغيره ايا
 هاسا وتقدم (فان عدمه) الى اتم (فكصوم منية) بصوم عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع وتقدم في الفدية (والصوم في الحج)
 من اتمل الحج واوقاله (كالميت حتى يله عرق وطواف القدوم والزل والاضطباع في وضعتهما (وعوضك) كاستلام الركن
 وتقبل الحجر واخر رج السبي من باب اصفا وصعد عليا وعلى الركن والتمني والسبي في مواضعها والتمني والسبي في مواضعها والتمني والسبي في مواضعها والتمني والسبي في مواضعها
 والاداء في مواضعها والاداء في مواضعها والاداء في مواضعها والاداء في مواضعها والاداء في مواضعها والاداء في مواضعها والاداء في مواضعها والاداء في مواضعها
 ٧٠٥ الاحاء وصلاته عقب الطواف واستقبال

(باب القوات والاحصاء)

وما يتعلق بها

(القوت) مصروفات ينفق
 كالقوت وهو (سبق لا يترك)
 فسواشخص من السبق
 (والاحمار) مصدر أحمر أنا
 حبس فهو (الحبس) وأصل
 حبس المذموم (من طبع عليه حجر يوم
 الصبر ولم ينفق في وقته) أخذ
 من حر وأغره (ولا) لنذر (فاته
 الحج) ذلك العام لقول جابر
 لا يوت الحج حتى يطام القصر
 من الحجج قال أبو نؤاس

أهل الكبار و أهل الشافعي وناقل لهم شعبة كتاب لاهروى انه كان لهم كتاب غرغ عن فزار
لهم بذلك شعبة أو يستحق دعائهم و أخذ الخيز من غيرهم ولا تنقض في ابا الحسن شامبو حبل
ذبا لمجهم و) كذا الصائين وهم جنس من النصارى (نما) وعنه أنهم يستوتون و روى عن عمر
فهم عنزة اليهود وقال مجاهد بن يمين اليهود والنصارى و روى أنهم يقولون ان الفلك ناطق
وان الكواكب السبعة آلهة وحينئذ ينفخ كعبة الانوار (ومن ههنا) أى هذا أهل الكتاب
ومن واقعهم في الدين بالكتابين ومن له شبهة كتاب النجوس (فلا قبل منهم الا الاسلام أو
القتل) لحديث أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله خص منهم أهل الكتاب
ومن الحق بهم لما تقدمه بيق من عداهم على الأصل فاما أهل صف ابراهيم وشيت وزو وداود
فلا تقبل منهم الجزية لانهم غير اوثق ولان ههنا يمكن في اشرائع اغماي مواضع وأصل
كنك وصف النبي صلى الله عليه وسلم بحف ابراهيم وزو وداود في حديث أبي ذر (وانا اعتقد
الامام) أوثانها (الذمة لك فكار زعو انهم أهل كتاب تبين بقيننا أنهم ههنا أوثان) أو نحوهم
(فالعبد ياطل) لفوات شرطه (ومن انتقل الى أحد الأديان الثلاثة من غير أهلها بات تهود أو
تنصر أو عيس قبل بثلاثة قنينات حمل صلى الله عليه وسلم ولو بعد التبديل فله حكم غير الذي
انتقل اليه من اقرار بالجزية وغيره) كحل ذبيحته ومنا كنهه اذ تهود أو تنصر (وكذا) من تهود
أو تنصر أو عيس (بعد بعثته) صلى الله عليه وسلم لا يملك الله عليه وسلم كان يقبل منهم من غير
سؤال ولو اختلف الحكم بذلك لال ههنا ولو وقع لنقل (وهكذا من ولد بني أبوين لا تقبل
الجزية من أحدهما) كمن راديس مجوس ووثقه (اذا اختار د من من يقبل منه الجزية ان يقبل منه
لهوم النص فمهم ولاته اختار أهل الدين وأطهما كفرا) وناى اذا انتقل أحدهما للأديان
الثلاثة ان يهرسه في الباب منه صلافة فتنة في تسمية اليهود بذلك أقوال اما لانهم هادوا هن
عمادة الهل اى ناولوا والانس مالوا هن دين الاسلام أو لانهم يهودون عنقرقه الزور اى
يفركون أو لنسبتهم الى يهوذا بن يعقوب بالمهمة ثم عرب بالمهمة والنصارى و اعدهم نصرا في
الابن نصرا انه نسبة الى قرية بالشام يقال نصرا ان وناصرة

فانفصل ولائنا فالحجز من نصارى بني تلب بن وائل من العرب ومن ولد سبعة من نزار فانهم تتوافق الجاهلية الى النصرانية فدهاهم عمر الى بل الحجز فثابروا فوقوا واثنى عرب خدمتنا كما يحسدكم من بعض اسم الصدقة فقال هرا لا تخمن معرك صدقة لعلي ! منهم بالى ومقال النعمان بن زرعة فانهم المؤمنون ابن القوم لهم بالى وشدة وهم عرب ثاقبون من الحجز فلاقناهم على اهل عدلهم وخدعهم الحجز به اسم الصدقة فبعث عمر في طلبهم وردهم وخفف عليهم الزكاة (ولو نزلوها) اى الحجز فلاقناهم لان عقد لذة متورقة

﴿ ۸۹ - (کشاف القناع) - اول ﴾ نقلتہ اقاہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

الحج حرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر لئلا يحرم فقدمت عليه وهو قوت الحج غير وجوب لئلا يجمع وسطه عنه وتواضع الذوق كسبت
عن ذلقة ومضى رضى جابر (وانقلب احوامه) بالحج (ان لم يحترق البقاء عليه) اى الاحوام (لجميع من عام قابل) بذلك الاحرام (عمره) قازنا
كان او غيره لان عمره اذا قارن لا يزده افعاله وانما يحرم من عمره على عمره افاض (مع المضى في كل منهما) ولا يخفى) هذه المبررات المتغلبه
(من عمره الاسلام) لتصل الحديث واغفل كل امرئ ما يرى وهنهم (نحوه ولو هو بها) (ك) عمره (منفرد) وهى عن من لم يشترط اولاً بان لم يقل

في ابتداء امرائه وان حسي خاس فعل حيث حسنتي (نساء) حج ثابته (حتى التفل) القول لمرابي ايوب لما قاله الحج اصنع ما يصنع العقر ثم تسفلت فان ادركت كالنخل وعاهد ما تبصر من الهدى وراه الشافعي ولبخارى عن عطلة مرفوعة ومروية والدارقطني عن ابن عباس مرفوعة فانهم قاتلوا الحج والبليل بعمره وعليه الحج من قابل وعمره شامل للفرس والنسل والحج يلزم بالشرع فيسقطه كالتنذر وبخلاف سائر التطوعات وامادى الحج مرة فالمراد بالواجب بصل الشرع والمهر مرغبه منسوبة الى تقربها بخلاف من قاتله الحج واذا نزل القارئ ٧٠٦ للقوات عليه مثل ما اهل به من قابل نصا (و) على من لم يشترط أولا (هدى من

عقد معهم عمره كذا فليس لاحد نقضه (بل) تؤخذ الجزية (من حرى منهم) أي من بني تغلب (لم يدخل في الصلح اذ ابدلها) قطع به في القروى لان له نسبه فيه نقض لفعل عمر لم يدخل فيه (وليس الامام نقض عهدهم) أي بني تغلب (وتجديد الجزية عليهم لان عقدا لثمة مؤبد وقد عقده عمر رضي الله عنه هكذا لا يفر ما الى الجزية) أحد (وان سألوه) لان الاجتهاد لا يفتن الاجتهاد (وتؤخذ من كاهنهم) أي من بني تغلب (عوضا) أي الجزية (من مائة وغيره) مما يقبض فيه زكاة مثل ما يؤخذ من المسلمين لان تمام حديث عمر انه نصف عليهم من الابل في كل خمس شاة وفي كل ثلاثين بقرة ثمانية وفي كل عشرين دينار دينار وفي كل مائة درهم عشرة وفيما بقيت السما الجنس وفيما ساقى ينقص او دولاب النضر واستقر ذلك من قوله ولم يشكر فكان كالا جاع وفي عبارة ناسخ الاول ان يقال يؤخذ من الجزية بقدر ما يشاء من زكاة المسلمين (حتى من لا يلزمه جزية) يؤخذ من نسايتهم ومدة ارضهم ومجانبتهم وزمانهم ومكافئهم) أي العمى منهم (وشيوخهم وغدهم) لان اعتبارها بالانفس سقط وانتقل الى الاموال بتقديرهم فتؤخذ من كل مال زكوى سواء كان صاحبه من اهل الجزية او لم يكن ولان نساءهم ومساكنهم صنوا عن الذي هذا الصلح ودخلوا في حكمه لحاج ان يدخلوا في الواجب به كالرجال العقلاء (و) لهذا لا تؤخذ من قمرى ولو مولا (ولا من مال دون نصاب) او له مال (غير زكوى) كالنخل والرقى ونحوه الذي لم يكن للجارعة ولكن يؤخذ منهم باسم الزكاة (ولو كان المأخوذ من احدهم اقل من جزية) لم يؤخذ منهم (و) يلحق بهم) أي بني تغلب (كل من اباه) أي الجزية (الاباس الصدقة من العرب ونصف منهم المضروك تنصرون تنوخ) قبيلة هموا بذلك لانهم اجتمعوا قافا في مواضعهم يقال تنوخ بالمكان اقامه (وبهراء) بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وفتح الزاء بعدها ألف و زان جرارة قبيلة من قضاة قاة في حاشيته (او تهود من كتلة) بكسر الكاف (وحبر) بكسر الحاء الملهمة (او تجس من بني قعيم) ومضرتلهم من العرب اشهبوا بني تغلب ومصرف ما يؤخذ منهم بجزية) لانه مأخوذ من مشترك فكان جزية وغايته انجز به مسماة بالصدقة ولهذا قال عمر هؤلاء جفاة رضوا بالعق واولو الامم (ولا جزية فعل من لا يجوز قتله اذا امر) لان قتله ممنوع وتقدم الجزية بدل عن قتله وكتب عمر الى امراء الاحناد ان اضربوا الجزية ولا تضربوها على النساء والصبيان رواه سعد (فلا تجب) الجزية (على صغار ولا امراء) لاسر (ولا) على (خثني) مشكل لانه لا يعلم كونه رجلا (فان بان) الخثني (رجلا) اخذ منه لانه يتقبل فقط) أي دون الماضي (ولا) جزية (على مجنون ولا زمن ولا اعمى ولا شيخ فان ولا راغب بصعومته والذي حسن نفسه وقضى عن الناس في دينهم ودنياهم) لانهم لا يقتلون فلم تجب عليهم الجزية كالنساء والصبيان (ولا) بجزية (يد)

الفوات يؤخذ الفداء لما تقدم ولانه من امرائه قبل تمامه فأنشأ المحصر وسواء كان ساقى الهدى أم لا نصافان كان اشترط اولام يلزمه قضاء نفل ولا هدى لحدوث ضاعه وتقدم في الاحرام (فان سلمه) أي الهدى (زمن) الوجوب وهو طوع فغير يوم النحر من عام القنوت (صام) كتمنع خبر الاثر ان هار بن الاسود حج من الشام فقدم يوم النحر فقال له عمر ما حبسك فقال حسبت ان اليوم يوم عرفة قال فانطلق الى البيت فطاف به سبعة وان كان مملكا هدية بالنحر هاتما اذا كان قابل فاجب فان وجدت معه فاهد ومقر وقارته مكي وغيره في ذلك سواء (وان وقف الكل) أي كل الحج الثامن والعاسر شطا ابراهم (او) وقف الحج (الابسر الثامن او العاسر) من ذي الحجة (خطا ابراهم) نصافهما لحدث الدارقطني عن عبد المزين ابن جابر بن سدر فرعا يوم عرفة الذي يعرف الناس فيسبوه ولغيره عن ابي هريرة مرفوعة فطهر يوم فطروا وانما كرمهم تقصرون ولا يؤمن مثل ذلك فيما ذاقيل بالقنوت وظاهره سواء

أخطأوا والغلط في العدد اربعة والاجتهاد في التيم قال في الفرع وهو ظاهر كلام الامام وغيره وان اخطأ دون اكثر فانهم لم يبقوا وفيه قنوت ما اكثر فقد ألحق بالكل في مواضع فكذلك ما على ظاهر الانتصار وغيره وفي المتعق وان اخطأ بعضهم فقد نفا الحج قال في الانصاف هذا المذهب عليه الجمهور ولم يخالفه في التمتع وجزية في الاقتاع والوقوف مرتين قال الشيخ تقي الدين بدعي لم يقبله السلف وفي الفرع بتوجهه وقوف مرتين ان وقف بعضهم لاسمهم راء (ومن من البيت) أي الوصول للحرم بالبلد والشرق فلم يكتبه وجهه ولو بعد (ولو) كان منعه (عدا الوقوف) معرفة كافيته (او) كان المنع (في) احرام (عمرة) فزع هديا بنية التحلل وجرى ما لقوه تعالى فان احمره ففاله تبصر من الهدى ولانه عليه الالة والسلام امر اصحابه حين احصر وافي

الحديدية ان يضر او يهلك او يعاوضه او كان الحصر عاما لاجل او خاصا كان حصر حتى او اشد من حصر الموم الذبح و وجود
 النقي ومن حصر حتى يمكن اداؤه فليس بمحذور (فان لم يجد) هـ (ما عدا عشرة ايام) التنية اى تية القتل فيا على المتنج (وحل)
 وضاظا طاهره ان الحلق او التمسير غير واجب من اوان القتل يحصل بدونه وهو احد القربان قدمه في الحصر و ابن رزق في شرحه
 وهو طاهر ان يترك لانه من واسع او قرف كالى وقد ورد الحبوب في العادة واختاره الفقهاء فى التطبيق وغيره ومنه على الاتباع (ولا
 اطعامه) اى الاحصار لعدم وروده (ولو نوى) الحصر (القتل قبل احدهما) ٧٠٧ اى ذبح الحديدى ان وجدته والصوم ان عدمه

(يهل) لغرضه وهو الذبح
 او الصوم بالنية واعتبرت التنية
 في الحصر دون غيره لان من ادى
 بافعال انفس اقل بما عليه لعل
 باكمالها لم يحتاج الى تية بخلاف
 الحصر بان يرد ان يروج من
 المصاد قبل اكمالها فاعتبر الى
 تية (وزعمه) اى من قتل قبل
 الذبح والصوم (دم اخله) صح حتى
 شرعه قال فى الاله اف هنائه
 لئذ به وخرقه شرعه فيها
 سبق لله لاني لفضله الاحرام
 له بحدوثه فلا يؤثر وخرقه فى
 النقي والشرح (و زعمه) دم لكل
 محظور بعده اى القتل (ويباح
 تحل) من احواء الحاجة الى
 (قتلى او) اى (بذل) كثير مطلقا
 او بغير لكافر (د) فاحاجة بذل
 ماله بغيره لانه ضرره بغير
 وسحب القتل مع كفر العدو ان
 قوى المسلمون والاقتصر على اولى
 (ولا قضاء على من) اى محصر
 (قتل قبل فوت الحج) الظاهر
 الآلة لكن ان امكنه فصل الحج
 في ذلك العام زعمه (ومثله) اى
 المحصر في عدم وجوب القضاء
 (من جن او غنى عليه) قاله فى
 الانتصار وعلى منه لم يمتل
 حتى فاته الحج زعمه انتصارا

اى الى اهل بصومعة (ماله الاقله فقط ويؤخذ ما يده) زائد على ذلك (واما الى الجبان الذين
 يخافون الناس ويخشون الشعار والمزارع لحكمهم كاثار النصارى فؤشقه منهم الجزية
 باقتضاها من اهل الاسلام قاله الشيخ وتؤخذ) الجزية (من الثمناس كثيرة) لعدم الفرق (ولا) جرة (على
 عبد ولو لكافر) نص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا جرة على عبد وعن ابن عمر مثله
 ولانه مال فلم يجب عليه كاثار الجيادات (بل) يجب الجزية (على معتق دعى) لى استقبل
 (ولو اعقده مسلم) لانه مكلف وموسر من اهل القتل فلم يفرق بينه وبين جرة كراهة اصل
 (و) يجب الجزية على (معتق) بضمه بقدر حرته لانه حكم بمنزلة مختلفي الارض والجزية فيقسم
 على قدر رفاقته منها كالارث (ولا) يجب الجزية (على فقير) بضمه عنها غير معتق لان حر جعل
 الجزية على ثلاث طبقات جعل اناها على الفقير المعتدل قبله على ان غير المعتدل لا شيء عليه
 ولقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها (فان كان) الفقير (معتقلا) وجبت عليه الجزية بما
 سبق (ومن بلغ او فاق او استغنى عن تعقله) الجزية فهو من اهلها بل القدر الاول ولا يحتاج الى
 استثنائهم (عقد) له لانه لم ينقل بغيره من ذكر (ولا) ان التعدي مع مساعدتهم فيدخل فيه ما رجم
 (وتؤخذ) منه الجزية (فى آخر الحول) بقدر ما ادرك منه فان كان فى قصفه فقصه او لا يترك حتى
 يتم حوله من حين وجده لانه يحتاج الى افراده يحول وضبط كل انسان يحول يتنقل ويتخذ
 ومثله من عتق فى أثناء الحول (ومن كان) من اهل الجزية (من) تارة (وبقية) اخرى
 (كانت فاقته فادالفت) فاقته (حولا) اخذ منه (الجزية لان حوله لا يكمل) الا بعد (وبن
) كان فى الحصن نساء ومن لا جرة عليه (كالاهي والشيوخ) (فطلوا) عقده الغنمة بغير جرة
 ابيها واليه) يعقد لهم الامان (وان طلبوا) عقدها (اى الغنمة) بجزية (خبروا) له لا جرة عليهم
 لم تكشف لهم الامر (فان نذر هواجا كانت جرة) لا جرة بطلان لم قبل القبض حتى فتم اعتصموا
 منها بغيره (عليها لعدم اللزوم) (وان بذلتها) اى الجزية (امرأته) حوله دارا كانت مجتبا اى
 بلا شيء وان كانت اعطت شئ ارد عليها لان من ادى شيئا فظن انه عليه فحين ان لا شيء عليه وجب
 رده على اخيه لفساد القبض (الا ان تبرع به) اى جانه فقه (بعد معرفتها) ان لا شيء عليها
 فتكون به لا تلزم الا بالقبض فان شرطت ذلك على نفسها وجعت لها ذلك (لكن بشرط)
 الامام او نائبه (عليها) اى على المرأة اذا اردت دخول دارنا (انتم) احكام الاسلام) كما بشرطه
 على القتالة (وبعقلها الدمة) بعد اجابتها ذلك (ورجع) جرة وخرج الى اجتهاد الامام
 (وتقدم) فى الارضين المتخوفة (وعنه) يرجع فيما (الى ماخر به عمر) من الخطا برضى الله
 عنه (فيجب ان يقسمه) اى مال الجزية (الامام عليهم) فيعمل على الموسر ثمانية واربعين درهما
 وعلى المتوسط اربعمائة وعشرين درهما (وعلى الادون اثنى عشر) درهما لعل عذر كل محصر

تقدم اوله الباب (ومن حصر من طواف الاله فله فقط) بان يحى و اى بعد وقوفه لم يهل حتى بطرف) لا فاضة وبسى ان لم يكن
 سقى وكذا لو حصر من سقى فقط لا بالشرع و دبا لعل من احوام تام يحصر جميع المحظورات وهذا يحرم لتساخسة فلا يلحق به
 وفى زوال المحصر اى بالطواف والى ان لم يكن سقى وتم حصره (ومن حصره) فعل (واجبه) بقتل (لدمه) وروده (عليه دم) بتركه
 كالوتركه ختارا (وبعده) بجمع (انتم) اى كانه (ومن صدق عرفة) يحول الحرم (فى) حج تحل بغيره مجانا اى ولم يلزمه دم لانه يباح
 مع غير المحصر منه اولى فان كان قد طاف وسقى القدر ثم احصر او مرض او فاته الحج تحل بطواف وسقى اخرج من لان
 الاولين لم يصددهما بالعمرة (ومن احصر بمرض او بذهاب نفسه او بضعل الطريق بقتى عمر ما حتى يقدر على البيت) لانه
 لا يستعيد بالاحلال الانتقال من حال الى حال غير منها ولا انقضى من اذى به بخلاف حصر العدو ولا عليه الصلاة والسلام

لم يدخل على شياعه نثاذاً، ويرى قال ابن أبي الحديد وأما كنية كمال هي والشرطي أن على حيث خستى فلو كان أرمي
 مع القتل لما احتاجت إلى شرط وحديث من كسر أو عرج فقد حل شريك الظاهر أنه لا يصح - بر - بعد - لا لأن جلوده على
 أباحة القتل جلده على ما إذا اشترطه على أن في الحديث كلاً ما لأن ابن عباس يرويه وفيه بطلانه (فأما فاعه الحج) ثم قد روى البيت
 (تخل به مرة) نصاً كثرهم (والأخر) من مرضاً وذهب نفقته أرسل الطريق (وهداهما إلى الحرم) فليس كالمحصن عند دونهما
 قبيحت ماله من الهدى فذبح بالحرص صغير كباغ فيما سبق لكن لا يرضى حيث وجبت الآية به بوجهه وبهجة الإسلام وطالدهج
 في ذلك كصحه فان حل من فدهج ٧٠٨ لأصايرم زال وفي الوقتية قضى في ذلك أمام قال الموفى والشارح وجماهه

من العصابة ولم تذكر فكان لا لاجماع وبما عن قوله عليه الصلاة والسلام لعاد خدم من كل
 حاكم ديناراً بالان الفقر كان في أهل اليمن أغلب ولعل قيل لجهاه مائة من أهل الشام عليهم أربعة
 ديناراً وأهل اليمن عليهم ديناراً لجمع من ذلك من أجل السار وأما الجزية بر جمع فيها إلى
 اجتماع الامام وليس التقدير واجباً لأنها لو حبت صفاراً وقوية فاختلقت باختلافهم (و يجوز
 أن يأخذ) في الجزية (عن كل اثني عشر درهما ديناراً) لأنه بعد ملكة بحسب الزمن الأول (ولا
 يتبين أخذها) أي الجزية (من ذهب ولا فضة قبل من كل الامتنع بقية) لحديث معاذ أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالمة رضى محتماً ديناراً أو
 عدله من الماني ثياب هملت تكون باليمن رواه الترمذي وحسنه (ويجوز أخذ من الحر والخنزير
 عن الجزية والخراج إذا تولاها يبيعها أو فتنوه) أي الثمن لأنه من أموالهم التي تفرغهم على اقتنائها
 كنياسهم قال في أحكام الذمة ولو بذلوا ما من ثمن مبيع أو جارة أو قرض أو ضمان أو بدل متلف
 جاز لم أخذها وكانت له (والقسي قيسهم من عدله الناس غنياهراً) لأن المقادير قيسية ولا
 تؤخذ هنا فوجب رده إلى العرف كالقبض والحرز (وقتي بذلوا الواجب) عليهم من الجزية
 (زمنوه) أقوله عليه الصلاة والسلام لعادهم إلى أداء الجزية بأن أجارك فأقبل منهم وكف
 عنهم (ودفع من تصدعها ذي في دارنا) ولو كانوا منفردين بذلوا في الترخيب والمنفردون ببدل
 متصل ببلدنا يجب ذب أهل الحرب عنهم على الأشبه وشرطنا أن لا ذب عنهم بل بضع وانقصر
 عليه في الأفرع فإن كانوا دار الحرب لم يلزمنا الذب عنهم (وحرم قتالهم وأخذ ما لهم) بعد إعطاء
 الجزية لأن الله تعالى جعل له إعطاء الجزية بغاية اقتناهم (ومن أسلم) منهم) بعد الحول سقطت
 عنه الجزية (لهوم قوله تعالى قل الذين كفروا أن نعموا فظلمهم ما قد سلف وقوله عليه الصلاة
 والسلام الإسلام ما يجب ما قد سلف وعن ابن عباس سرقوا عيسى على المسلم فخر به رواه أبو داود
 والترمذي ولأنه عفو بنسب الكفرة سقطت بالإسلام فإن كان إسلامه قبل تمام الحول لم تؤخذ
 بطريق الأولى (لا) تسقط الجزية (إن مات) الذي بعها الحول (وطراً عليه ما من من حنون
 ونحوه) كمن (متوخي من تركه ميت ومن ماله) لئلا ينسب من تسقط بذلك كمن الذي
 (وان طرأ ما أتى في أثناء الحول كوت سقطت) لأن الجزية لا تقبض ولا تؤخذ قبل كمال حولها
 (ومن اجتمعت عليه جزية سنين استوفيت كلها لم تتداخل) كمن الذي ولأنها حق مالي يجب
 في آخر كل حول فلم يتداخل كالذية (وتؤخذ) الجزية (كل سنة خلاصة مرة) واحدة (وبعد
 انقضاءها) أي السنة لأنها مال يتكرر بتكرار الحول فلم يؤخذ قبل كماله (ولا تجوز مطالبة
 بها عقب عقد الذمة) لأنه لا يصح شرط قبضه أو لا يقبضه إلا طلاق قال الأصحاب لا لأننا من
 نفق أماته فيسقط حقهم من العوض (وعينون عند أخذها) أي الجزية عنهم (وتحرم أيديهم)

وليس بتصوير القضاء في المام
 الذي أنشد المصنف في غير هذه
 المسألة (ومن شرط في ابتداء
 إعرامه أن يحل حيث حدثت
 فله التحلل بما نافي الجبيع) من
 قنوت وأصاير ومرض ونحوه
 ولأم لا قضاء عليه الظاهر خبر
 ضماحه وأنه شرط صحيح فكان
 على ما شرط أكن أن تحلل ولم
 يصحكن حججه الإسلام قبل
 فوجوبها في أعدم ما يذله

باب الهدى والأناسي والعقبة

(الهدى ما يهدي الله من نعم
 وغيرها) لأنه يهدي إلى الله تعالى
 (والأناسي) بضم الهمزة وكسرها
 وتختف الباء وتشد بدها واحدة
 الأناسي (ما يذبح) أي يذكي
 (من ابل وبق) أهلية (وغنم أهلية
 أيام الحرب) يوم الهدى ونال به على
 ما يذبح (بسم العبد) لا لتجويس
 (تقرب إلى الله تعالى) وبه قال فيها
 خمسة وجوهاً وأوصافاً
 والجمع أمها وأجمعوا على
 مشروعيته لقوله تعالى فصل
 لربك وانضح قال جمع من
 المفسرين المراد التخصيص بعد
 صلاة العبد وروى أنه عليه
 الصلاة والسلام يحيى بكبشين
 أمهين آخرين ذبحهما مبيده

وسمي وكبر ووضع جله على مفاهجه متفق عليه وكان يسمي بالهدى إلى مكة وهو بالمدنية
 واهدى في حجة الوداع مائة بدنة (ولا تهزج) أخص (من غيرهن) أي الأبل والقر والغنم الأهلية (والأفضل) في هدى وأخصيه (ابل
 فقرفتمن آخر) ما أهدأ وأخصي بمن بدنة أو قرعة (كاملاً) لحديث أبي هريرة روى عن عمر بن الخطاب يوم الجمعة غنم الجنبية ثم راح في
 الساعة الأولى فكأنها قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنها قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنها قرب كبشاً
 أقرب الحديث متفق عليه ولأنها أكثر ثمنها وأجراً وأرفع ثمنها (والأفضل) (من كل جنس) اسم من فاعل ثمناً لقوله تعالى ومن يعظم شأنا
 اقتناها من تقوى القلوب وقال ابن عباس تعظيمها استعظيمها واحتمالها ولاه أعظم لأجرها وأكثر ثمنها (فأشهب) أي أفضل

أولها الأشهب (وهو الأحمر وهو الأبيض) التي البيضاء قاله ابن الأعرابي (أولها) فيه بياض وسواد (جاءه) أكثر من سواد (هـ)
 قاله السكافي حديث مولاه أبي روفين سعيد بن رواد عمه أجازكي عند الله من دم سوداوين رواه أحمد بن حنبل وقال أبو هريرة
 بعثنا أصحابي إلى الله من دم سوداوين ولأنه أنصف عليه الصلاة والسلام (فأصفه) (سوداوين) أي كلما كان أحسن لونا كان أفضل
 (و) أفضل (من ثني معز جندع من) قال أحمد بن حنبل في الأصبغة لا الضان ولله أطيب لحم من ثني معز (و) أفضل (من سبع
 بدنة أو سبع بقرة شاة) جندع من أوني معز (و) أفضل (من إحداهما) أي ٧٠٩ البدنة والبقرة (سبع شياه) لكثرة طارقه
 والده (و) أفضل (من الخرافة) (من الخرافة) (من الخرافة)

عند أخذها ويطال قيامه حتى يأووا ويعتصموا ويؤخذ منهم وهم قيام ولا أخذ (الجزء) (جالس)
 لقوله تعالى حتى يطولوا الجزية عن يدهم صاعرون قال في المدع وظاهره أن هذه الصفة
 مصحبة (ولا يقبل منهم إرسالها) أي الجزية (مع غريمه) زال الصغار كما لا يجوز تفرقة هاتين
 بل يحضر الغني بنفسه ليؤدبها وهو قائم صاعر (وليس للسلم أن يتوكل لحظ في أدائها لأن
 يصنعها ولا أن يحمل الغني عليها) القوات الصغار (ولا يذنون) أي أهل الذمة (فأخذها)
 أي الجزية (ولا يشط) وفي نسخة لا يشط (عليهم) لما روى أبو عبيد أن عمر أقر عيال كثير قال
 أبو عبيد أحسبه الجزية فقال في ذلك أنكم قد أحسبتم الناس قالوا لا والله أخذنا الأعفوا فصاروا
 قال بلا سوط ولا سوط قالوا نعم قال الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدى ولا فى سلطان
 الفصل ويوزن بشرط عليهم (مع عقد الذمة) (مع الجزية ضمانية من مريمهم من المسلمين
 المجاهدين وغريمهم حتى (إلى) وعقد دولهم) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم شرب على
 قسارى الله ثلثا دينار وكان ثلثا ثمة نفس وإن يعيقوا من مريمهم من المسلمين وإن يعزوا
 قضى عليهم ضيافة ثلاثة أيام وعقد دولهم وما به لهم ويرى أحمد عن الأحنف بن قيس أن عمر
 شرط على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة وإن حملوا القناطر ولن قتل رجل من المسلمين بأرضهم
 فليهم دينته (وبين) الإمام وأتباعه (أيام الضيافة والأدام) وألف وعدد من بيت فيه من
 الرحلة والفرسان والمتر يقولون قضيت في كل سنة مائة يوم كل يوم عشرة من المسلمين
 من خير كذا وكذا ومن الأدم كذا (ولفرس من الشعر كذا ومن الثمن كذا) لأن ذلك من
 الجزية فباعه بثلثه كذا كذا (وبين لهم ما على الغنى والغنى) من الضيافة كذا
 الجزية (فيكون ذلك بينهم على قدر جريتهم) قطع به في المدع وحده في الأضاف قولاً عن
 الرافعة بما لا مقدمه من أنه بين ما على الغنى والغنى (بأن شرط الضيافة مطلق قال في الشرح
 والرفع مع) وقدمه في الكفاي لأن عمر لم يقدّر ذلك وقال أطعمهم مما عانا كلون في تبيته
 عزوه ذلك للفرع نظراً لأنه أطلق فيه الخلاف وقال في الأضاف قدمه في الفرع فعملت أن
 النسخ مختلفة (وتكون مدتها) أي الضيافة (وبالليلة) قال أبو بكر لأوجب يوم وليلة كالمسلمين
 ولا يكفون إلا من طعامهم وأدامهم (ولا تغيب) الضيافة (من غير شرط) لأنها مال ولا يلزمهم فيه
 رضاهم كالجزية (ولا يكفون الضيافة) مع عدم الشرط (ولا يكفون الذمة) وإن شرطت
 عليهم الضيافة (ولا) يكفون (أن تضيق) وبأرفع من طعامهم (لما تقدم من قول عمر أطعمهم ما
 تأكلون) وللمسلمين الزول في الكفاي (والسبع) فإن عمر صالح أهل الشام على أن يسعوا أبواب
 بيعهم وكانوا تسلم لهم بمخازنهم من المسلمين ليخضعوا لها كانوا (قالهم يحدوا) أي المسلمون
 (مكاناتهم) الزول في الأضاف وقضوا المنازل وليس لهم تحويل صاحب المنزل منه) لأنه استمرار

عند أخذها ويطال قيامه حتى يأووا ويعتصموا ويؤخذ منهم وهم قيام ولا أخذ (الجزء) (جالس)
 لقوله تعالى حتى يطولوا الجزية عن يدهم صاعرون قال في المدع وظاهره أن هذه الصفة
 مصحبة (ولا يقبل منهم إرسالها) أي الجزية (مع غريمه) زال الصغار كما لا يجوز تفرقة هاتين
 بل يحضر الغني بنفسه ليؤدبها وهو قائم صاعر (وليس للسلم أن يتوكل لحظ في أدائها لأن
 يصنعها ولا أن يحمل الغني عليها) القوات الصغار (ولا يذنون) أي أهل الذمة (فأخذها)
 أي الجزية (ولا يشط) وفي نسخة لا يشط (عليهم) لما روى أبو عبيد أن عمر أقر عيال كثير قال
 أبو عبيد أحسبه الجزية فقال في ذلك أنكم قد أحسبتم الناس قالوا لا والله أخذنا الأعفوا فصاروا
 قال بلا سوط ولا سوط قالوا نعم قال الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدى ولا فى سلطان
 الفصل ويوزن بشرط عليهم (مع عقد الذمة) (مع الجزية ضمانية من مريمهم من المسلمين
 المجاهدين وغريمهم حتى (إلى) وعقد دولهم) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم شرب على
 قسارى الله ثلثا دينار وكان ثلثا ثمة نفس وإن يعيقوا من مريمهم من المسلمين وإن يعزوا
 قضى عليهم ضيافة ثلاثة أيام وعقد دولهم وما به لهم ويرى أحمد عن الأحنف بن قيس أن عمر
 شرط على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة وإن حملوا القناطر ولن قتل رجل من المسلمين بأرضهم
 فليهم دينته (وبين) الإمام وأتباعه (أيام الضيافة والأدام) وألف وعدد من بيت فيه من
 الرحلة والفرسان والمتر يقولون قضيت في كل سنة مائة يوم كل يوم عشرة من المسلمين
 من خير كذا وكذا ومن الأدم كذا (ولفرس من الشعر كذا ومن الثمن كذا) لأن ذلك من
 الجزية فباعه بثلثه كذا كذا (وبين لهم ما على الغنى والغنى) من الضيافة كذا
 الجزية (فيكون ذلك بينهم على قدر جريتهم) قطع به في المدع وحده في الأضاف قولاً عن
 الرافعة بما لا مقدمه من أنه بين ما على الغنى والغنى (بأن شرط الضيافة مطلق قال في الشرح
 والرفع مع) وقدمه في الكفاي لأن عمر لم يقدّر ذلك وقال أطعمهم مما عانا كلون في تبيته
 عزوه ذلك للفرع نظراً لأنه أطلق فيه الخلاف وقال في الأضاف قدمه في الفرع فعملت أن
 النسخ مختلفة (وتكون مدتها) أي الضيافة (وبالليلة) قال أبو بكر لأوجب يوم وليلة كالمسلمين
 ولا يكفون إلا من طعامهم وأدامهم (ولا تغيب) الضيافة (من غير شرط) لأنها مال ولا يلزمهم فيه
 رضاهم كالجزية (ولا يكفون الضيافة) مع عدم الشرط (ولا يكفون الذمة) وإن شرطت
 عليهم الضيافة (ولا) يكفون (أن تضيق) وبأرفع من طعامهم (لما تقدم من قول عمر أطعمهم ما
 تأكلون) وللمسلمين الزول في الكفاي (والسبع) فإن عمر صالح أهل الشام على أن يسعوا أبواب
 بيعهم وكانوا تسلم لهم بمخازنهم من المسلمين ليخضعوا لها كانوا (قالهم يحدوا) أي المسلمون
 (مكاناتهم) الزول في الأضاف وقضوا المنازل وليس لهم تحويل صاحب المنزل منه) لأنه استمرار

(أهل يمتو عيالاً) فصالح الحديث أي أوجب كان الزول في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بالشاة عنه وعن أهل بيته فبأكون
 ويطعمون قال في الشرح حديث صحيح (و) تجزئ (بدنة أو بقرة عن سبعة) روى عن علي وابن مسعود بن عباس وعائشة حديث
 جابر بن عبد الله حديث مع النبي صلى الله عليه وسلم البدنة من سبعة والبقرة عن سبعة رواه مسلم (ويعتبر بها) أي البدنة والبقرة
 (ضمن) فصالح الحديث بالمال بالنات (وسواء أأرادوا كلهم قربة أو أأراد بعضهم قربة وأأراد بعضهم لما أوكأن بعضهم) مسلماً وأراد
 القربة وبعضهم (ذمياً) ولكل منهم ما نوى لأن الجزية تجزئ لا ينقص أجر مباداة الشريك غير القربة وكذا تختلف جهات القرب
 والصحة فيها الفرق لا يسع وإن اشترك ثلاثة في بدنة أو بقرة وأوجبوا الجزية بشرك أو غيرهم فيها وإن دفعها قوم على أنهم سبعة فبأكون

مما ثبت في صحاحه وأجازهم ذلك فان اشتهر في شائين على الشروع جاز وان اشتهر في صبح بقرة أو بدنة ذهبت لهم لم يضر به
 فهو لهم وليس بأصحية فصار (ويجزئ فيها) أي الهدى والأصحية (جاء) لم يخلق لما قرئ (يرتأه) لأن ذنبها خلقه وأرقت وعاودها معهما مسا
 وهين مملتين صغيرتين الأذن (ومضى) ما قطعت خصلتها أو سلتا (ومرضوض الخسبتين) لأنه عليه الصلاة والسلام صلى بكسيتين
 من جوبين أو جاعرض الحسينين وان المصاة اذهب بمشغور مستطاب بطيب القيد بهابو ومن (و) يجرى في هدى وأصحية من
 أبل أو بقرا وغنم (ما خلق بالاذن ٧١٠) أو ذهب نصف البتة فبادهوه وكذا الخمل في ظاهر كلام أحموا الأصحاب و (لا)

يجزئ فيهم ما (بينه العوربان
 الخسبتين عنهما) الجبر (ولا) يجرى
 فيما (قائمة العنسين مع ذهاب
 أنصارها) لأن العنسي غنم مشها
 مع ورقتها و غنم مشاركتها في
 العلف وفي النسي عن الموراء
 لا ينسب على العباء (ولا) يجرى
 فيها (بعضها لا تنقضي وهي المزرعة
 التي لا تخضع ولا عرجاء لا تنطبق
 مشايخهم ولا ينسب المرض)
 لحديث البراء بن عازب قام فينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل
 أربع أو نحو زفي الأضاحي الموراء
 البين هو رها والمربعة الدين
 مرضها والمرعاء البين طلهما
 والبهاء التي لا تنقضي رواه أبو
 داود والتسائي فإذا كان على
 هينيا يياض ولم يذهب أجزاء
 لأن عوردها ليس بنا ولا ينقص
 بملها (ولا) تجزئ فيهم ما (جاءه
 وفي الهدى وهي مناسب ونش
 ضرعا) لأنها في معنى الجفأ ل
 أولى (ولا) تجزئ فيهم ما (هية
 وهي التي ذهبت ثنائها من
 أصلها) كالتي قبلها (رغمهماء
 وهي التي انكسر غلاف قرتها)
 كاله في المستوعب والتلخيص
 (ولا) يجرى فيهم ما (خصي
 محبوب (نسا) ولا قضاء وهي
 ما ذهب أكثر أذن أو ذهب) أكثر (فرها) لم يثبت على قاله في النبي صلى الله عليه وسلم
 أن يضي بأعصب الأذن وانقره قال قتادة قد كرت ذلك لسهل من المسبب فقال العصب النصف فأكثر رواه الخمسة وصححه
 الترمذي ولأن أكثر كالكل (تكرهه ميتما) أي الأذن والقرن (بحرق أو شق أو قطع نصف منه ما عاقل) لم يثبت على أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسترق العن والأذن وان لم ينجح عقالها ولا مبراة ولا خرقا ولا شرا قال زهير بن رطل لابي اسحق وما
 المغالبة قال قطع طرف الأذن فلفها بالمذبرة قال قطع من مؤخر الأذن فلفها الشرفاء قال تنشق الأذن قلت في الشرفاء قال تنشق
 أذن السمة رواه أنودود وهما نهي تنزعه ففصل الأخرها لان اشتراط السلامة من ذلك يشق ولا يكاد يوجس لم من هذا كله

الذمة
 ما ذهب أكثر أذن أو ذهب) أكثر (فرها) لم يثبت على قاله في النبي صلى الله عليه وسلم
 أن يضي بأعصب الأذن وانقره قال قتادة قد كرت ذلك لسهل من المسبب فقال العصب النصف فأكثر رواه الخمسة وصححه
 الترمذي ولأن أكثر كالكل (تكرهه ميتما) أي الأذن والقرن (بحرق أو شق أو قطع نصف منه ما عاقل) لم يثبت على أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسترق العن والأذن وان لم ينجح عقالها ولا مبراة ولا خرقا ولا شرا قال زهير بن رطل لابي اسحق وما
 المغالبة قال قطع طرف الأذن فلفها بالمذبرة قال قطع من مؤخر الأذن فلفها الشرفاء قال تنشق الأذن قلت في الشرفاء قال تنشق
 أذن السمة رواه أنودود وهما نهي تنزعه ففصل الأخرها لان اشتراط السلامة من ذلك يشق ولا يكاد يوجس لم من هذا كله

(وسنحر الأبل قائمه معقولة السرى بان بطمنا) بنوحوة (في الودعوى بين أهل الفنى والصدر) لحديثه بادن جبر
 قاله أبا بن هرأى فى رجل أباخ بدنة ليعرفه لاهل لعنا قائمه معقولة سنة محمد صلى الله عليه وسلم متفق عليه وروى أبو داود عن
 عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يفرعون السنة معقولة ليعرى تأمة على بن من فواهاه وروى
 فان وصحت جنوبها لكن ان شئنا ان تنفر تأمة (و سن ذبح) بقروغم على حنمها الأيسر موجهة الى القبلة) قوله تعالى ان الله بارككم
 اذ تدعوا بغير مؤبدت ففى بكسبن اهلين اقربن ذبحها بدمه وحرما ذبح ٧١١ ذبح ما يفر ويهل لانه لا يفر ولا يرحل

الذبح وهو حديث ما انهر ادم
 وذكر اسم الله عليه فكل
 (وبسمي) وحويا (حين يركب
 بده بالقتل) أى انهر أو الخ
 ونقططهم (و يركب) ندا (وقول
 اتهم هذا من ذلك) حديث
 ابن عمر فروعا ذبح يوم العيد
 كبشين ثم قل حين وجها

وجهت وجهي للذي فطرنى
 السموات والارض حنيقا وما
 امان المشركين فل ان صلاقي
 ونسكى وبخيا وى عماي تقرب
 انه ليس لأشرب لاه وبذلك أمرت
 وأما أول المسلمين بسم الله والله
 أكبر اللهم هذا منك ولك رواه
 أبو داود (ولأبى بقوله) أى عند
 الذبح (لهم تقبل من فلان)
 لحديث تقبل من محمد وآل محمد
 وأمة محمد ففى رواه مسلم
 (ويذبح) أو يفر (واحد) من
 هدى أو أخصبة (قبل) ذبح أو يفر
 (تقل) منهم ما صار له لا داء الواجب
 (وسن اسلام ذابح) لانه أقره
 فبنى ان لا يلا غير أهلها فان
 استتابها فذبحها أجازت مع
 الكراهة (وقوله) أى الهدى أو
 المضى الذبح (بذبحه أفضل)
 نصا لا بخار ويجوز الاستتابة
 فيه لانه على الصلاة والسلام يفر

الذمة) ليعرب عليه مقتضاه (وما يذكره بعض أهل الثقات معهم كتاب النبي صلى الله عليه
 وسلم باسقاط الجزية عنهم (بصح) وسئل ابن شريح عن ذلك فقال لم ينقل ذلك أحد من المسلمين
 وروى انهم طولوا بذلك فاسرجوا كتابا ذكروا فيه انه مضط على بن أبي طالب كتبه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وان فيه شهادة سعد بن معاذ ومعاذ بن عفراء بن عذرة يدعون سعد بن معاذ وسئل
 اسلام معاوية فاستدل بذلك على بطلانه (ومن أخذت منه الجزية كتب له براءة لا تكون له حجة
 اذا احتاج إليها) كما تقدم في الزكابل هنا أولى لانه لا يقبل قوله في اداء الجزية بلاينة (وأنى)
 ذلك (في الباب بعده)

باب أحكام الذمة

أى ما يجب عليهم ولهم بعد عقد الذمة بما يقتضيه عقد هالم (بازم الامام أن يأخذهم) أى أهل
 الذمة (بأحكام الاسلام في ضمان النفس) فمن قتل أو قطع طرفا أخذ به وجب ذلك كالمسلم
 روى أن به ويا قتل جارية على أوضاع لها قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه
 (والمال) فلو ألتف ما لا يفره ضمنه (والمرض) فمن قذفنا سائنا أو سبه ونحوه أقم عليه مقام
 على المسلم بذلك لان الاسلام يقتضى حكم ما يناله (و) يلزمه (أقامه) لحد عليهم فيما يقتضون
 نحره كزنا مرفقة) لما في الصحيح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل وأمره من
 اليهود زنا يفر جهوا لانه يفر في دينهم وقد التزموا حكمهم الاسلام فثبت في حقهم كالمسلم
 (ولا يقيم الحد عليهم) فيما يعتقدون حله كشر بخرو نكاح محرم) وأكل لحم خنزير بزنهم
 يعتقدون حله ولا نهم وقرى على كفرهم وهرا أعظم حوما لانهم يعتقدون من اظهروا ذلك بين
 المسلمين لتأذيبهم (أو يرون من منعه من العقود ولو رضوا بحدكمنا) فلا تنرض لهم فيما لم يرضوا
 البناء (قال الشيخ والنسوى اذا تزوج بنت أخيه أو بنت) أخته كان ولده منها يلحقه ويرثه
 باتفاق المسلمين وان كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين (أى لانه وطعته لا اعتقادهم حله
 ويلزمهم التمييز عن المسلمين بقسرت طرعا لالامام عليهم) لاشتراط أهل الجزيرة على أنفسهم ذلك
 حيث قالوا وان نلزم من نباحثهما كذا وان لا تقتبى بالمسلمين في ليس قلنوة ولا عمامة ولا فرق
 شعر إلح وكتبوا به عبد الرحمن بن غفر فكتب به الى عمر بن الخطاب فكتب عمر أن امض
 لهم ما سألوه انحر مطولا رواه الخلال و يكون التمييز أمورهما (فشعورهم محذوف) أى
 خلق (مقدار رؤسهم) بان يحرزوا رؤسهم وهي مقدار ربع الرأس (ولا ينفذوا شرايين لانه
 من عادة الأشراف) فيمنون منه (و يلزمهم أتميز) بصفات شعورهم (بترك الفرق) وهو قسم

بما ساقه في هذه الأنا وستين بدنة وأصاب عليا بنحره الى (و يحضر) مهدي أو مضى (انوكل) لحديث ابن عباس الطويل
 وأحضرهما اذا ذبحتم فانه يفر لركم هند أول قطرة من دمه (و تعتبره) أى الموكل (انك) أى حال التوكيد في الذبح (الامع التعين)
 بان يكون الهدى معينا أو أخصبة معينة فلا تعتبر النية (لا تعتبر) تسمية المضى عنه (ولا الهدى عنها كتابا بالنية) ووقت ذبح أخصبة
 ووقت ذبح هدى نذرا وتطوع وهدي متعة وقرآن من بعد أسقى صلاة العيد بالبلد) الذي تصلى فيه ولو قبل النخلة (أو) من بعد
 (قدرها) أى الصلاة (لن لم يصل) بفتح الهمزة (لأنه لا يصل في كاهل الموايد من أصحاب الطنبو الخمر كاوت ونحوهم وأما من يحضر
 أو قربه يصل في اليد على اليسر في الذبح قبل الصلاة حتى تزل الشمس (وان فانت الصلاة بالز والذبح) بعده لحديث من ذبح قبل أن

أصل لقبه مكاتبة أخرى وحديث من صلى صلاتنا وصلتك فقد أصاب القتل ومن ذبح قبل أن تصل فليعلم مكاتبة أخرى من صلى عليه (إلى آخره) أيام التبرق) قال أحمد أيام الغزاة من غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية في كل خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أي عمر وابنه وابن عباس وأبو هريرة وروافس وروى أيضا عن علي (و) التخصية وتبع هدى (في أوطا) أي أيام الذبح يوم العيد أنضف وأفضله عقب الصلاة وانططه وذبح الإمامان كان (فما ليسه) أي يوم العيد (أنضف) مسارعة للخبر (و) يجرى ٧١٢ ذبح هدى وأضحية (في أيلتها) أي اليوم الأول والثاني من أيام التبرق في آخره في

شعر إلى أس نصفين بالسوية وجعلها ذبايتين (فلا يفرق) الذي شعره (أي رأسه) ففرقتين كما يفرق النساء لأن الفسق من سنة المسلمين بل تكون شعور رؤسهم جمة لما تقدم (وكتاهم) فلا تكون بكى المسلمين كأي الغاسم وأي عبد الله وأي محمد وأي الحسن وأي بكر (ومخوها) مخاها في الغالب في المسلمين لقولهم في الخبر السابق ولا تنكح بكاهم (وكذا القتب) أي عنون من ألقاب المسلمين (كمن الدين بنحوه) كمن الدين (ولا يعنون الكنى بالكنية) قال أحمد لم يصب نصراني بأباهي واحتج بفعل الذي صلى الله عليه وسلم وفعل عمر وفعل أبو طالب لأبائه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقف شيران بأبائك الحارث أسلم وسلم وعمر قال نصراني بأبائكسان وفي الفسوع وتوجه احتماله يجوز أنه صلته وقال بعض العلماء ويحمل ما روی عليه (ويلازمهم) لا يتقدمونكم كما نذر أي عليهم (ولو اعتقدوا خلافه) لنسخ الإسلام سائر الشرائع والنزاهة من قبل الله تعالى فشرطه التزام حكمنا كما سبق (ولم ركوب غير خيل) بدخل فيه النمل وصرح به القاضي في الأحكام السلطانية قلت ولعل المراد الذي نذر الفرس ولأنه أذن كالميل والمقصود إظهارهم (بلا سرج عرضا بان تكرر جلاء إلى جانب وظاهره إلى) الجانب الآخر على الاكتفاء جمع كاف (يوزن كنب وكتاب) وهو البرزخية لما روي الخليل أن عمر أمرهم بذلك وظاهره قد ثبت المسافة أو بعدت قاله في المبدع (و) يلزمهم التمييز أيضا (في لباسهم) بالفرق ليسون ثوبا يختلفونه بقية ثيابهم كسلي لهم وهو ضرب من القباس مصر وفواككن لنصاري) وهو لون (يعرض بالي السواد وهو القاتخي ويكون هتافا في ثوب واحد لافي جميعها) أي الثياب لم يحصل المقصود بإحداثها (ولا امرأة غيار بخين مختلي اللون كأيض وأحر ومخوها) أن خرجت بخيف (الفي المبدع) كان أبو الفوارس يخبير وأوفرهم (و) مما يميزون به (شدا غرق الصفر ومخوها) كالزرق (في ذنوبهم ومخاهم مخ لعة لونها) أي تكون الخرقه يختلف لونها لون القلائس والدمام لم يحصل التمييز (ولما صارت العمامة الصفراء الزرقاء والجرار من شعارهم حرم على المسلم لبسها) قاله الشيخ تقي الدين لكن في الزرقاء والصفراء واضح لافي الخراء (والظاهر أنه يميز بأبي) أي بالصامعة الزرقاء ومخوها كالذي اعتاده اليهودي ولدا (في حق إلى حال عن الفوارس ونحوه) كشدا زار (المحصل التمييز الظاهر بها وهو في هذا الأزمنة وقبلها كالاجماع لأن صارت ألونهم فان أروا والعدل عنها منعوا وان ثيابهم أسلم أو علق حليها بصدرة حرم) كدب من تشبه بقرهم ومنهم ويكون قولهم فيما تقدم بكره القسمة بزي أهل الكتاب ومخوها مخصوص بمخاهنا والفرق ما في هذه من شدة المشابهة (ولم يكفر) بذلك كسائر العامة والخبر للتمييز (ولا يتخذوا السيوف ولا يحملوا السلاح ولا يعملوا أو لا يملأهم القرآن ولا بأس أن يعلوا والصلاة على النبي صلى الله عليه

هده الذبح ليمزق به كالأيام) فان
فأت الوقت) المذبح (فدعى
الواجب) وفصل به (كالأداء)
المذبح في وقته فلا يسقط الذبح
بفوات وقته كالوذي بها في وقتها
ولم يفرقها حتى خرج (وسقط
التطوع) بمزج وقته لانه
سنة فات على الفوازجه وصدق
به كان لم يصدق به لا أضحية
(و وقت ذبح) هدى (واجب
بفعل محظور من حسنة) أي فعل
المحظور كالصك فارة بالحنث
(وان أراد قسله) أي المحظور
(لم يربيه فله ذبحه) أي ما يجب
به (قبله) أي قبل المحظور لو جحد
سببه كإخراج كفارة عن عين بعد
حلف وقيل حنث (وكذا ما) أي
دم (وجب تركه واجب) في حج أو
عمر قبل دخول رقة من تركه
فصل هـ ويتبع هدى (ي قوله
هذه هدى) لا تقتضيه الإيجاب
لترتب عليه مقتضاه (أو
بتقليده النحل والعري وأنان
أقرب بنية حكمه هدى) (أو
بإشعاره بنية) أي الهدى لقيام
الفصل الدال على المقصود مع
النية مقام اللفظ كبناء مسجد
ويأذن للناس في السلافة
(و) تدين (أضحية) بقوله (هذه

أضحية) لما تقدم (أو) أي ويتبع هدى وأضحية بقوله هذا وهذه (بنحوه) كنه على (وسلم)
ذبح (فيما) أي الهدى والأضحية ولا يتبع هدى (ولا) أضحية (بنية) ذلك (حالة الشراء) لأن التدين إزالة الملك على وجه القرية ثم
بوتره بمجرد النية كالنقذ والوقف (ولا) يتبع هدى ولا أضحية (سوقه مع نية) هدايا أو أضحية من غير تقليد أو إشارة لانه لا يفتن
بالمهدي (كاخرجه مالا للصدقة) فلا يلزمه التصديق بالخبر (وماتين) من هدى أو أضحية (جاءت نقل المذبحه وشرا خبره) لم يحصلوا
المقصود به مع نفع الفقراء بالزادة ولا نفعه بمخوابها بخبر منها ولا بد أن نفع من البيع (ولا) يجوز (بعضه) أي ماتين (في دين ولو
بعدموت) وان لم يترك غيرهما وكان سيان وتزكروا من في كل واحد وقته هدية (وان عين) في هدى أو أضحية (معلوم عليه) تين

كمنقح معيب عن كفايته وظاهر مولوعين بالمسعى عليه لم يتبين انكر قياسهم على الحق يقتضي تعييت معلقا (وكذا) لوعين معاصرو العيب (عافى عنه) من هدى أو أخصيه فيلزم به وجهه (ولا يجوز) هذا ولا أخصيه (وعلى) من اشترى عيبا يجهل به وعينه (رد ما لم عليه بعد تعييته) كما عاك أخذارته (وان أخذ الأرض فهو كذا) من قته على ما يأتي تفصيله قلت وكذا الواسع رجح المن (ولو كانت معينة مستقيمة تزم بدلتها) تضاد في الترفع وتجرده في كاش (و) يساح لهدو مضغ (ان ركب) هدايا أو أخصيه بمعين (لما فيه فقط بلا ضرر) لم يثبت له كذا بالمرور فاذا التفت بالحق فيجدها راء أو أودا وودا تعلق حتى المساكين بها وانما جزل لاجل الحديث فان احتاج اليه وفيه ضرر به لم يزل بالضرر لا يزال بالضرر (وبعض النقص) بركو به تعلق حتى غير بها (وان يولد) معينة امتدادا وهما في ذمة من هدى أو أخصيه (ذبح ولها معها) لانه تبع لامسوءه كان جلا حين التعيين أو حدث به كذا لم يولد ومرتبة (ان امكن جله) أي الولد ولو على ظهرها (أو) اسكن (سوقه) إلى المضر (والا) يمكن جله لاسوقه (و) هو (كهدى عطف) على ما يأتي (ولا شرب من لبنها الا ما فضل عنه) أي ولدها لم يضرها لا نقص لجها لانه انتفاع لا يضره ولا ولدها فان حلبها عليه أضر بها أو يولدها حرم وعليه الصدقة فان شرب به ضمنه لتعدي به نفسه (و) يساح ان (يجز سونها) أي العينة بعد أو أخصيه (ونحوه) كور بها (لصحة) لانتفاعها به (وبتدقيقه) ابتداء له الانتفاع بجريه يجرى حله للانتفاع به ٧١٢ دوا تان كان قفاؤه انفع لها ليقها حرا أو ردا حرم جزه كالتخذ

وسلم قال مهنا سألت ابا عبد الله عن رجل سأل أن يعطى غلاما يبيع حيا شيئا من القرآن قال ان اسلم فتم والا فانه ان يبيع القرآن في غير مرضه هلك فباعه ان يبيع على النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم (ولا تعلمون العربية) لاشترطهم على انفسهم في كتابهم ابدال من ابن غنم وامرهم ان يكتب لهم قالوا فيه ولا تكتبهم بكلامهم (ويعنون من العمل بالسلاح وتعلم الغزاة) بالثقف (والزاد) غيره (كلمة) من ربح ودرس لان في ذلك مصروف لهم عليه (و) يؤمر النصارى بشدة الزادون في شايهم لانهم اذا تدوم من داخل لم يرفعوا ثمنه فائدة (وهو) أي الزاد (خط غليظ على) راسطهم خارج الثياب لما تقدم (وليس لهم ابد له عطفة) ومنه يدل ونحوها (لعدم حصول المقصود من التميز) (و) يكون الزاد (لأنه تحت ثياب) قاله القاضي وعلى بانها ان شدة حق كل الثياب ان كشفت راسها وقال في المبدع لكن المرأة تشده فوق ثيابها تحت الزاد لانه لا تشده فوق لم يثبت (و) يكن أحد هدايا أي الثياب أو الزاد (لان المقصود التميز وهو حاصل) قال في المسترغب قال تميز في الثياب بالثياب ان كان قد وورث مع ذلك بشدة الزادون في ثيابهم فقطعاه الجع بينه ما هو ظاهر كلام غيره (ولا يعنون فاخر الثياب ولا المعام) والطلسان لمسوا التميز والنيار والزاد ويجعل في رقابهم واتهم من رماض أو حديد لان ذهب يفتت (الخير) على الدكور (و) كذلك (لو حصل في هنته) عليه السلام (يجز) لما فيه من اظهار الصليب (أو) يجعل في رقبته (جلجل حرس صغير له خولم حماما)

٩٠ - (شاف القناع) - أوله - الله عليه وسلم ان أقوم على بدنها ان أقوم جلدوها وان لا أعطي الجازر منها شيئا وقال غنم تعطين من عندنا متفق عليه ولانه ساقها الله على تلك الصفة فلا تأخذ شيئا مما حقه (وان سرق عذوب من أخصيه معينة أو هدى معين ابتداء أو عن واجب في ذمته ولو كان لسانا ينفذ فلا شيء) لانه أمانة قد بد فلا يضره بانه لا تعدو ولا تفرط كوديعه (وان لم يبيع) ما ذمته عن واجب في ذمته وسرق (ضمن) ما في ذمته لعدم غيره من ماله ففوت كختم ماله (وان ذهب) أي المذموم من هدى أو أخصيه (ذام) في وقتها لان الذم (رب) فان كان الذام (فواها من نفسه مع علمه) أي أخصيه (الغير) لم يجر واحد منها (أي قيمتها) (أو) نواها (عن نفسه) ولم يعلم أنها أخصيه الغير (و) فرق له لم يجر (أ) عن واحد منها (و) ذام (ما بين التفتين) أي قيمتها حصصه ومذمومة (ان لم يفرق لها) فظاهره أحزاب من رجا أوله قلت وأصل حكمه كاش على ما يأتي (و) ضمن (قيمتها) حصصه (ان فرقه) أي التعم لانه عاصب مستلف عدوا (والا) يكن الذام (بكن الذام) بل لم يجره الغير بان اشتبهت عليه ولم يفرق لجه أو علموا فواها من رجا أو أطلق (أجرات) عن مالكها (ولا ضمان) فصار الذام افتقارا لانه لا يفرق إلى ذمة تشمل الصانع ولو فرقهها موقعا (وان ضحى اثنتان كل) منها ضحى (بأخصيه الآخر غلطا كتمتها) لو فرقهها موقعا بذمها في وقتها (ولا ضمان) على واحد منها مالا - ثم استبعد أن لا يذم الشرع عنه ولو فرقا القيم (وان بقي القيم) أي لم يذمها بكل منها (فراها) لان كلاهما أمكنه ان يفرق قيم أخصيه من نفسه فكان أولى به (وان أتلفها) أي لأخصيه المذمومة (أخصيه) أي غير رجا (أو) أتلفها (ما أوجبها ضمنا) فتألف (بقيت يوم التلف) كسائر الأقوال

(الضرب) فبها (في مثلهما) التبعين لغيره (في ثمن لثني) بان يذوخته ثم يذوثره وان اذله عزه او غيره فلا يلزم صرف فيه في مثله لان
 الفصل من العتق تكميل الاسكوا موحى للفرق وقد حاك (ولم يرت) معينة (تخلف) صاحبها (عليها) موتا (ففيها عليه بدلا)
 لا تلافة باها (ولو تركها) بلا ذبح (فانت فلا شيء عليه) لانها كالدية من عدمه لم يفرط (وان فضل عن شراء المشل شي) من ثمنه
 وجبت لخصه بان كان للثمن شاة فلا تساوى عشرة ورتت التمن بحيث يساوى مثلها خمسة (اشترى به) أي القاضل من شره
 المثل (شاة او) اشترى به (سبعة دينة او بقرة) ان امكن وان شاء اشترى بالشرة كلها شاة فان لم يبلغ (الفاضل عن شي من ذلك
 تصدق به) أي الفاضل (او) تصدق (لم يشرى به) كما يفعل ذلك (ارش حنيفة عليه) أي المعين من هدى أو اضحى بان قضا
 هيتها او نحوها (وان عطف بطريق هدى واجب او) هدى (تطوع بنية دامت) أي استمرت او عجز عن المشي صعبا لفاق (ذمه
 موضعه) وجوب الثلاث بقوت فان تركه فبات ضمنه ببقية وصلها الى فقر الطرم لانه لا يستغفر عليه اصابها لم يخلل ما عطفه فاق
 شرحه وقلت مقتضى ما تقدم بشرى به اياه وان فسح نية التطوع قبل ذبحه فعل به ما شاء (وسن نخس نعله) أي الهدى الذي عطفه
 به (في دمه) وضرب صفته بها أي اى لنعل المضمومة في دمه (لتأخذها الفقراء حرما كلبو) اكل (خاصة منه) أي الهدى الذي عطف
 ونحوه لحدث ابن عباس ان ذؤيبا ابا قيس صعدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبيت بمعا ليدن ثم يقول ان عطف شي منها
 تحسب عليه فافقره فانم اغس نعله في دمه ٧١٤ ثم اضرب به صفتها ولا تطعمها أنت ولا أحدا من رؤسك ولا مسلم وفي الخط

وعلقها والناس ولا يأكل منها
 هو ولا أحد من أصحابه رواه
 أحمد وأما منع السائق ووقفه
 من ذلك لثلاثة في الحفظ
 فيعطف ليا كل هو ووقفته منه
 فلمقتة التسمية في عطفه لنفسه
 ووقفته (وان تلف) الهدى (او
 عاب بغيره او فترطه) أو أكله
 أو باعه أو اطعمه غنيا أو فقيرا
 له (ثم يذله كاضحية) وصله الى
 فقر الطرم وان اطعم منه فقرا
 أو امر بالاكل منه فلا ضمان
 لانه أوصله الى مسكته كالوفعه
 بعد بلوغه عمله (والا) تلف أو
 عيب بغيره أو فترطه (اجزا)
 ذبح ما نصيب من واجب بالنعين

فصل عليه فمن جريفة بقرتها الى اخرها قطع (كتمنه معيا فبقرى) من عيبه لحدث أبي سعيد
 قال ابتنا كبشا نصحي به فاصاب النعس من النية فأننا النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان نصحي به رواه ابن ماجه (وان وجب)
 ما نصيب بلا فله ولا فترطه (قبل تعيين كفته) من دم قطع أو قران أو ترك واجب أو فعل محظور (و) كدم (منذ ورف الذمة) اذا عين
 عنه ما نصيب (فلا) يجوز له حقه عما في ذمته لان الواجب دم صحيح فلا يجوز عنه معيب ولان الذمة تبرا من الواجب ما نصيب عنه كالدن
 يضمنه ضمان أو برهن به رهن او يحصل النعن عما في ذمته بالقول (وعليه) أي من ذمته وهو واجب (نظرة) أي ما نصيب (ولو زاد)
 الذي عينه (عما في ذمته) كدم قطع عين عنه بقرعة متلافعت بغيره أو فترطه بقرعة نظره أو فترطه بقرعة نظره أو فترطه بقرعة نظره أو فترطه بقرعة نظره
 المعين عما في الذمة (او ضل ونحوه) كالو غصب فيلزم نظره ولو زاد عما في الذمة قال أحسن ساق هدايا أو اجاف عطف أو مات غلبه
 يذله وان شاء باعه وان فخره جزا كلفه متويعا لانه عليه السبل كاله في القروع (وايس له) أي من فخر يذله ما عطف أو نصيب أو
 صرف في أو ضل ونحوه (استرجاع ما عطف ومعيب وضل ونصرف ووجد ونحوه) كصوب قدره عليه لمار وى الدار فحق من عاشه أنها
 أخذت هدي بين فاضلها فبها ابن الزبير يهدى فخرتها ثم عاد الاعتان فخرتها ما كانت هذه سنة الهدى وتعلق حق الله
 تعالى بها بما به على نفسه فلم يسقط ذبح غيره يذله (أو ضل) ويجب هدى بنذر (لحديث من نذر ان يطيع الله فليطعه ولا نذر طاعة
 فوجب الوفاء به كغيره من النذور وسواء كان فخرها أو ضلها (ومنه) أي النذور (ان لبست ثوبا من غزك فهو هدى فليس) وقد ملكه

هدي ومن لم يلق ع التور والعبر وكنيتا الغبر ولحدبث من أراد أن يعصى قد دخل العشر للأبأخذ من شعره ولا يشتره شيأ ورواه
 مسلم قطعه على الأرادت والواجب لا يلقى عليها ولا تصفة وما استدل به أبو جهم من حديث أصحاب الحديث ثم جعل على تأكيد
 الاستيعاب كحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب من صلاتا (و) التخصيص (من حيث
 أفضل) منها عن أبي قاله في شرحه بجزء واحد استحبابه للتواب (و) جعل بها) أي الأضحية (من حيث (ك) الضحية (من حيث) من أكل
 وصدقته وهدية (وتحب) التخصيص (ينفذ) لحدبث من فذوان بطبع أنة قطيع طير كالهدى (وكانت) التخصيص (واحدة على النبي صلى
 الله عليه وسلم) كالزور في أيام القبر (وبجها) أي الأضحية (و) ذبح (عقبة أفضل من صدقة فبقها) نصا وكذا هدى الحديث
 ما جعل ابن آدم يوم القبر عدا حسدا إلى الله من أراق دم وأنه ليا في يوم القيامة بقر ونهاوا لظلالها وأشعارها وإن الدم لم يقع من الله
 هزو بل يمكن قبل أن يقع على الأرض قطيعا وبها نفسار وأما من صاح وقد ضعى النبي صلى الله عليه وسلم وأهدى الهدايا والنفاء بعده
 ولوان الصدقة قبل أن أهمل لم يعدلوا عنه (ومن إن بأكل منها) أي الأضحية (و) جعلى و يتصدق أثنائها) أي بأكل هو وأهل بيته
 الثلث يوم هدى الثلث يتصدق بالثلث (حق من) الضحية (واجبة و) حتى الأهداء (للكافر من) أضحية (أطعم) قال أحمد بن
 نذهب إلى حديث عبد الله بن كل والثلث ويطعم من أراد الثلث و يتصدق بالثلث على المسكين قال عقبة بن ميثم عن عبد الله بن جندب
 فامرني أن أكل ثلثا وإن أرسل إلى أهل أخيه بثلث وإن صدق بثلث وهو قول ابن مسعود وقوله تعالى كلوا مما رزقنا وطعموا الفاتح
 والمعبر والقانع والسائل والمعبر الذي يعثر بلى أي يعرض لك لتطعمه ولا يسأل هذا ذكر ثلاثة فبقي أن تقسم بينهم أو لا أو لا يصح الأكل
 منها لأنه عليه الصلاة والسلام نحر خمس بذات وقال من شاع فليقطع ولما أكل من شيا وعلم منه أنه لا يجوز زاحمة من واحد حتى لا يظن
 كركاوة وكفارة بخلاف التلوع لانه صدقة ٧١٦ (لأن مال يتيم ومكاتب في أهداء وصدقة) أي إذا ضعى وفي البيت عنه لا يهدى

منها ولا يتصدق بشئ لانه مجموع
 من التبرع من ماله وكذا مكاتب
 ضعى باذنه بعد ما ذكر ولا
 يلزم من اذنه سيده في الضحية
 اذنه في التبرع (ويجوز قول
 مضع) ذبح أضحية (من شاء
 اقتطع) الغبر (و) يجوز (أكل)
 مضع (أكثر) أضحيته لاطلاق
 الأمر بالكل والاطعام (و)
 يجوز أن يأكلها (كلها) للأمر

بالاطعام منها (ويضمن) أن أكلها كاه (أكل ما يقع عليه الاسم) أي اسم العلم كالذي المبيع
 وهو الأوقية عنه لانه لا بد حتى يجب عليه أدائه مع بقائه فلم يمتعه رامت إذا أكله كالودعة بخلاف ما يبيع له أكله (وما ملك) مضع أو
 مهد (أكله) كما ذكرناه (فله هديته) لأن ما يقع على كاه (والأكل) أكله كالكل إذا أهداه (ضمينه) له لانه كبيعته وإن ألقاه (أي كإلواحه
 أو ألقاه) (ويضمنه) أي الهدى والأضحية (أجنبي) أكله (حتى) أنتن ضمن نقصه أن انتفع به (أذن يفرضه) (وال) ينتفع به (أ) أنه يضمن (ليته)
 كأهداه قال في الانصاف وينبغي وجهه أن يضمنه (و) نسخ تحريم الإحراق (لهدوم الأضاحي) الحديث كنتن يتكمن عن إدخال طوم
 الأضاحي فوق ثلاث فأما كوا ما ملك الأكر واه مسلم ولحدبث ما شفعروا غنا غنا يتكمن الدابة التي دفن خرافا ووزودوا وتصدقوا
 وأدخروا والنفاء القوم من الأعراب بدون العصر ولم يجوز على وابن عمر لأنه لم ينفذها (لخصه فيه) (ومن فرق نذرا) من أضحية
 أهدى (بلاذن لم يضمن) شيأ لوصول الحق إلى مسخه ولا مانع من الإزالة لموجب الضمان وكذا نقره هدى واجب يتبرع نذر
 على مسخه (و) يتبرع غلبت ظنير (أش من الضحية) (فلا يكتفى الطعامه) كالواجب في كفارة (ومن مات بعد ذبحها) أي الذي يضمن
 هدى أو أضحية (فإنما واره مقامه) في تبرعها وكذا في أكل وهدية حيث حاز ولا يتابع في دينه (و) يقبل) ماله (ما شاء) من أكل
 وبيع وهدية (بما جاز قبل وقته) لأنه لم يرفع في محله وعليه بدل واجب (وإذا دخل العشر) أي عشر ذي الحجة (أجر على من يعصى
 أو يعصى عنه) أحسن من شعره أو طفره أو بشرته إلى الحج (أي ذبح الأضحية لحدبث) أسلمه فزاد داخل العشر وأراد أحكم
 أن يعصى فلا يأخذ من شعره ولا من اطعامه شيأ حتى يعصى (و) ما مسلم وفي رواية أنه ولا من بشرته وأما حديث عائشة كنت أقتل
 قلاند هدى النبي صلى الله عليه وسلم ثم يلقها هابيه ثم يصف بها ولا يحرم عليه مثنى أحله الله حتى يضر الهدى يتفق عليه ما هو في

الذي لأق الاضحية على ائمه وامرافله خاص ويمكن حله على نحو الباس والطيب والجمع فان فعل شيئا من ذلك استغفر الله
ولادته محمد الله أو سوا أو جهلا قال (الشيخ رضي) واحدتان رضي ما كثر) منها فعل له ذلك لمسلم حتى رضي (وسن حلق
عنه) أي الذبح كالأجدع على مطلق إن عمره تقطع ذلك البعير (فصل والعقيقة) الذبيحة عن المولود أن أصل الحق القطع ومنه
عق والدية إذا قطعها الذبح قطع الحلقوم والمرى موسى (سنة) مؤكدة قال أحد العقبة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عني
عن الحسن والحسين رضي الله عنهما وقال عليه الصلاة والسلام انتم لم يرتحن بعقيقته استاده جدي (في حق أب) لا غير (ولو) كان
(معصرا أو بغيره) كالأجدع لا يمكن عند ما عني فاستقرض جوت أنه مختلف الله عليه لأنه أحسنه (و) سن (عن الفلام) شأنه
متقاربان سنوا شيئا من عدم الثاني فواحدة عن الحارثية (شاة) الحديث أم ك زالكسية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
عن الفلام شأنه عند كافتان وعن الحارثية شاة (ولا تجزئ ذبها أو بقرة) خرج عقيقة (الأكاملة) نصا قال في النهاية وأفضله شاة
(تذبح في سابه) أي المولود من ملاده بنية العقيقة قال في الأذواق ذبها أو ما أسبع أفضل ويجوز ذبها قبل ذبها ولا يجوز قبل
الولادة (و) يحلق فيه رأس (مولود) ذكر (و) يتصلق بوزن وروا (حديث حمزة بن جندب) فروا كل غلام حين بعقيقته تخرج عنه يوم
سابعه يسمى ويحلق رأسه ورأه الأثرم بأبو داود عن أبي هريرة مثله قال أحد استاده جدي قال عليه الصلاة والسلام لله طمة لولدت
الحسن أسبق رأسه وتصدق بوزن شاة فوضعه على المسكين والأوتار حتى أهل الصفة ورأه أحمد (وكر ما طعة) أي المولود (من
دها) أي العقيقة لأنه أنذرو تخيس وأما في حديث حمزة بن جندب ويذكر رأه هام فقال أبو داود يسمى أي مكان يذبحه قال وهم
هام فقال ويذكر رأه هام فقال أحد ورأه الأخطا (و) سن (إن يسمى فيه) أي السابغ مولود الجبرق في الزمان يسمى يوم الولادة
ويحسن اسم فثبت أنك تدعون يوم التسمية اسمائكم واسماء آبائكم فاحسنوا ٧١٧ اسمكم ورأه أبو داود التسمية حتى لأب
(رحم) أي يسمى بمسند لفرقة

لا يسميها فيه (ومها) اسم لم يسميها (لأن) ذلك من تقطيعهم فسمي به اسمها السلام (و) يجرم
بيهم) وأجارتهم (ما يسمونه كنيسة أو قنالا) أي صنما (وقرعه) كأنه يسمونه صليبا لأنما تسمونه
لم على كفرهم وقال تعالى ولا تملكون على الأثم والعدوان (و) يجرم (كل) فيه تخصيص كيدهم
وتعظيمهم وهو من التسميهم والتسمي بهم حتى هذه أجامها (خير) ويحب عقوبة فاعله وقال
والكنيسة ليس ليست ملكا لا حدواهل الغنة ليس لهم منع من بعد تقطيعها إلا ما ضاهاهم عليه
والعاجيينهم وبين القافلين أعظم أجزا انتهى (فقلت) في معناه إلا ما كثر في ذكره في
المعاصي لم يقيم من أسبابها ولهذا قيل
أفي الماطل على البقاع وجدتها • تشق كاشتق ال جال وتعد

كعبه إن كسبة) وجعلني (و) سم
أن يسمى (عيا يوزي أسماء الله
قال) كالتوكل (عن) وبالألبق
الاله (نقل) كالتوكل (أو ملك
الملك) وشاهه حديث أحمد
شدة غضب الله على رجل يسمى
ملك الأملاك الأملاك لا تقتل
وعلى قيسه القدوس والبر والخالق

(وذكره) إن دعي (بحرب ودار ونحوهما) كراح وشيعه انتهى عنها وهو في مسلم ولا يرا كما كان طريقه إلى التثاؤم (و) لا تكروه
التسمية (بأسماء الأنبياء والملائكة) وعن مالك سمعت أهل مكة يقولون من أهل بيت حميم اسم محمد لا تزولوا رزقي خير أوف
التكني يكتسبه عليه الصلاة والسلام خلاف ذلك في المناشة (وأحبها) أي لأسماء (عبد الله وعبد الرحمن) لا غير ورأه مسلم وسن
تفسيره اسم قبيح قال أبو داود وغيره الذي صلى الله عليه وسلم اسم العاصي وعذير وعقبة وشبهان والحكم وغيره وأسماء وهشام
فسميها هاشما وهي حراسها وهي المنطجج المنبت وأرضا عقبة سمها خضر قوشما فعلة تسميها شهاب الهدي وبني الزينة
بني الزينة وهي بني مغيرة بن مرشد قال وقت أسانيدها الاختصار (فان فاخت) الذبح في سابه (في) أروعه ثم فاخت (الذبح
في أربعة عشر (في أحد عشر بن) من ولادته روى عن عائشة (ولا تعزوا) لا سابع بعد ذلك) فيعني أي يوم أراد كنفها اضحية
وقررها (و) يترجمها (أعفاء) نذبا (ولا يكره فعلها) القول عائشة المنشا نازح مكافئ عن الفلام وعن الحارثية شاة طهي حذولا
لا يكره لها عظم أي هضوا هضوا وهو الجدل بال المهلة والأرب والشلو والنصو والوصل كاه واحد وثلاث وثلاثون وأيا بالسلامة تار وى
عن عائشة رضي الله عنها (وطيها أفضل) نسا الخبر (ويكون منه) أي الطيب حتى (يحدو) تدو ولا حذو أخلاق وفي التسمية يحجب
أن تدعى القابلة لحدا أي من الهبة (وحكمها) أي العقيقة (كأضحية) لا يجزئ فيها إلا المجزئ في الضعيف كذا فيما يجب ويكره
وقا كل وهدي ومذقة لأنها تسبك مشرعة أشبهت الأضحية (لكن) سابع حذو رأس وسواها (من عقيقة) (وتصدق بنفسه)
مختلف أضحية لأنها شرعت لسرور وحادث أشبهت الولية (وان اتفق وقت عقيقة فأضحية) بار يكون السابغ أو غيره من أيام الشهر
(فحق) أجزا من أضحية (أوضعي) أجزا من الأضحية (ولاتسن فرعة) ونسي الفرع فتشع الزاه فيها رمي (لحرازل ولد الناقة ولا) تسن
الفرع فزى من الهدى الواجب وعن الأضحية (ولاتسن فرعة) ونسي الفرع فتشع الزاه فيها رمي (لحرازل ولد الناقة ولا) تسن
(الهدية وهي) بغيره (ج) الحديث أبي هريرة فروا لا تفرع ولا تعزى في أسلامه حتى عليه (ولا يكره) أي القرعة والعقيقة قاله

المراد بالخير في قوله ما منه إلا نهي عنها

کتابخانه

[illegible]

والركوب دون السير والذلي
لا يمنع ذلك ولا يقطع الزجوب
من المرض إلا الشد يدون
السير كوجع خرس وصداغ
خفيف (وأجدكنا و) وأجده
(يسئل أمهما يكتفيه) وكفى
(أهلقي غيته) لقوله تعالى
ولا على الذين لا يجسمون
ما يتفقون حرج الآية (و) إن
يحد (مع) بعد محل جهاد
(مساقة قصر) فأكثر من بلده
(ملحمة) لقوله تعالى ولا على
الذين إذا ما أولئك أنصلمهم قلت
لأجدما أحلكم عليه الآية
ويعتران بفضل ذلك عن
قضاء دينه وحسوا أنه كبر

وقته قال ابن هبيرة في الحديث الرابع من حديث أبي موسى ورى عن أحمد بن حنبل أنه كان إذا رأى يهودياً أو نصرانياً غش عينيهِ ويقول لا تأخذوا عني هذا فإني لم أجد من أحدٍ من تقدم ولكني لا أستطيع أن أرى من كذب على الله (وتكره التجارة والسفر إلى أرض العدو وبلا الكفر مطلقاً) مع الأمن والخوف (والى بلاد الخارج واليه اقوال وافض والبدع المنهية وتوضوئك) لأن الجفرة معناها أن لو كان فيها مسخرة أن تفر على أظفار دينه (وأن يحجز من أظفار دينه فيها الحرام سفره إليها) لأنه تعرض بنفسه إلى العصية (ويعتصم من عقوبة نبيان لا) من مساوئه هل ينيان جارم ولو كان نبيان المسلم في غيبة القصر أو رضى المسلم لأنه حق لله تعالى إذا نبي الزنا غوى يومه على دوام الاوقات ورضا بسقطه حتى من يأتي بعده (وان لم يلاقى) ينيان نبيان مسلم (بحيث يعطى عليه اسم الجازقرب أو بعد) لأن الاسلام يسلم ولا يعلل ولا نفيه رضاء على المسلمين فتعاضدوا كالتعاضد في الجاس (حتى ولو كان النمام مشركاً بين مسلم وذمى) لأن ما لا يمت احتساب الهرم الاجتنابه محرم قاله الشيخ في الدين (ويجب هدمه أى العائى ان أمكن هدمه بتجرع دواء قصره عليه) أى على هدم العائى لزال المفسدة به وأما المساواة فلا يعنون منها كما تقدم لأنها لا تنضى إلى هوان الكفر والائى اطلاعهم على عوراتنا (وبعض ما تلقى) أى العائى (قبله) أى قبل هدمه تمتد به بالتعليق لعدم اذن الشارع فيها (وان لم يكوه على يمين مسلم) لم ينقض سواء كان بشراء وغيره لأنه لا يمتد كروها به هذه الصفة ولم

(وَسَنَ تَشِيْعُ عَاذِلًا لِّهٖ) تَصَالُ عَنْ عَلِيٍّ بِسَبِّحَ وَرَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوِهِ وَتَبَوَّلَ
وَلَمْ يَتَلَقَّ وَرَوَى عَنْ الصَّحَابَةِ بِسَبِّحَ زَيْدٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْكَافِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي الْفُرْعِ وَتَبَوَّلَ مَلِكٌ وَهُوَ أَتَمُّ مِنْ حَسَنِ الْهَنْشَةِ بِأَلْتَدْوَمِ لِمَا سَفَرَ كَالْمَرْضَى (وَأَقْبَلَ مَا يَفْعَلُ) جَهَادٌ (مَعَ قُدْرَةِ عَلَيْهِ كُلِّ عَامِرٍ)
لَا أَنْ جَزِيَّةً بِدَلٍّ عَنْ النَّصْرَةِ وَهُوَ يَتَحَذَّرُ كَمَا فَكَّرَ أَمْدُهَا (الْآنَ تَدْعُو وَجَاهِدًا لِي تَأْتِيهِ) كَتَبْتُ لِلْعَامِلِينَ فِي عِدَّةٍ وَأَعْدَةٍ
أَوْ أَنْتَظِرُ أَمْدَ دَسْتِمْوْنَهُ أَوْ بَالِغٍ بَقِيَ مَانِعٌ أَوْ حُلُوًّا مِنْ عُلْفٍ أَوْ مَاعٍ وَخَوَّاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا لَمْ يَفْرَ بِشَاهِرٍ سَتَيْنَ هَلِي
تَرَكْتُ الْقِتَالَ حَقٍّ نَقَضُوا عَهْدَهُ وَأَخْرَجُوا قَاتِلًا مِنَ الْعَرَبِ بِغَيْرِهِ فَذَنِّبَتْ إِلَيْهِ الْمَاحِدَةُ أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ فَمَا فَعَلَ لَأَنْفَرُضَ
كَفَاةً فَوْحٍ مِنْهُ مَا تَدْعُو إِلَيْهَا لِمَا حُتِلَ بِذَوِجِلٍّ جَاهِدًا مَهْمٌ (وَمَنْ حَضَرَهُ) أَيُّ سَبِّ الْقِتَالِ (أَوْ حَصْرًا) حَصْرٌ (بِلَاغٍ) تَعَيَّنَ
عَلَيْهِ أَنْ لَيْسَ لَهُ دِرْقَانُ تَعَالَى إِذْ تَقِيْمُ مَعَهُ قَاتِلُوهُ أَوْ لَوْ أَنَّ قَاتِلِيْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاهِدُوا قَاتِلُوهُمْ الْإِدَارَ (أَوْ حَاجِجَ إِلَيْهِ) فِي الْقِتَالِ
وَلَوْ بَعْدَ تَعَيَّنِ عَلَيْهِ أَنْ لَيْسَ لَهُ دِرْقَانُ مَا لَحَاحَ إِلَيْهِ (أَوْ اسْتَفْرَه) أَيُّ طَلَبِ الْفُرْعِ وَجَّحَ الْقِتَالَ (مَنْ لَمْ اسْتَفْرَه) مَنْ أَمَامَ أَوْ ثَابِتِهِ
(تَعَيَّنَ) الْقِتَالَ (عَلَى مَنْ لَمْ اعْتَرِ وَلَوْ عِيْدًا) أَسْأَلُهُ تَعَالَى فِي مَا لَمْ يَكُنْ إِذْ قَاتِلَ لَكُمْ أَنْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَأْتِي إِلَى الْأَرْضِ وَأَقُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ وَإِذَا اسْتَفْرَه فَأَنْفَرُوا وَاسْتَفْرَه عَلَيْهِ (وَلَا يَفْرُقُ) إِحَالٌ (خُطْبَةُ الْجَمْعَةِ وَبَعْدَ الْإِثَامَةِ) لِلصَّلَاةِ تَصَالُ (وَلَوْ نَزِيْدًا بِالصَّلَاةِ وَتَقَبُّرًا وَبَعْدَ
بَعِيدٍ) جَهْلٌ حَالِي (عَلَى غَيْرِ) أَجَابَهُ لَدَعَا (وَأَنْفَرُوا بِالْعِلَّةِ وَالْفُرْعِ) مَعْرُوفُهُ (أَيُّ الْعَدُوِّ) نَفَرُوا بِصَلَاةٍ رَكْعَةٍ أَوْ أَنْفَرُوا تَصَالُ

فَقَبُولُهَا بِمَنْ يَنْفَرُ (وَلَا يَنْفَرُ) أَيْ لَا يَنْفَرُ إِلَّا بِمَنْ يَنْفَرُ (أَلَا جَلَّ أَرْحَمُ) أَلَا جَلَّ أَرْحَمُ النَّاسِ بِسَبْعَةِ (وَلَوْ تَوَدَّ الْعِلْمُ جَمَاعَةً شَدِيدَةً لَا تَوَدُّ) فَيَسْلُمُ النَّاسُ بِأَخِيهِ (يَلَاغِي) أَيْ لَا يَلَاغِي بَعْدَ مَا يَكُونُ مِنْ بَيْنِهِ وَرَأْيِ تَوَدُّهِ وَالْحَرْبُ خَدْعَةٌ (وَمَنْعُ النَّاسِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ سَلَامٌ مِنْ نَزْعِهَا لَمْ يَحْرَبُوا إِلَّا بِالسَّاحِقِ بَلَقَى الْعَدُوَّ) الْحَدِيثُ أَحَدُ حُسْنِ الْبَيِّنَاتِ وَرَأْيُ النَّصَارَى تَطْلُقُهَا إِلَّا مَعَهُ كَثْرَةُ تَصْنَعِ عَلَى لَامٍ كَقَبُولِهَا لَوْ كَثُرَ كَصَدْرِهَا عَلَى شَرْفِهَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَفِيهِ جَمْعُ أَوْ مَعَهُ جَمْعُ جَمْعٍ (وَمَنْعُ) مِنْ الرِّزْقِ (لَعَيْنُ وَالْإِشْرَافُ) تَنْفَرُ بِمَا يَنْفَرُ لَيْسَ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَاتَمَةُ الْأَمِينِ وَرَأْيُ الْأَوْدِيِّ مَحْصُولُهُمَا كَقَوْلِهِ شَرُّهُمَا أَوْ لَيْسَ بِشَرِّهِمَا خِلَافُ مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ ذَلِكَ لِشَبْهِهِمَا بِأَنَّهُ لَا خَاتَمَةَ لَوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهَا لَا فِي مَحْضُورٍ (وَمَنْعُ) مِنْ (الشَّرِّ وَالْإِشْرَافُ وَقَدْ لَهَا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا عَلَّمَهُ الشَّرَّ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ وَقَوْلُهُ وَلَا تَخْطُ بِمَيْتِكَ (وَأَفْضَلُ مَطْلُوعٍ بِمَعْنَى الْعَادَاتِ الْجِهَادِ) أَلَا جَلَّ أَرْحَمُ شَيْءٍ مِنَ الْعَمَلِ بَعْدَ الْفَر_اقِضِ الْفَضْلُ مِنَ الْجِهَادِ الْحَدِيثُ إِنِّي سَعِدْتُ قَالَ قَسِيلُ بِأَرْسِلَ اللَّهُ أَيْ النَّاسَ أَفْضَلَ قَالَ مَنْ جِهَادُ قَدِ حَبِيلِ اللَّهِ مَنَفْسُهُ وَمَا لَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلَا أَنَّ الْجِهَادَ لَا يَلْزِمُ الْعُقُولَ وَتَقَرُّهُ بِهَا الْمُسْلِمِينَ كُلَّهُمْ صَغِيرُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ وَجِهْدُهُمْ وَجِهْدُهُمْ ذِكْرُهُمْ وَأَتَانَهُمْ وَغَيْرُهُ لَا يَأْوِيهِمْ تَعَبٌ وَخَطَرٌ وَلَا يَأْوِيهِ فِي مَحْنَةٍ (وَقَوْلُهُ وَالْجِهَادُ أَفْضَلُ) مِنْ غَزَاةٍ وَالْجِهَادُ بِتَنْزِيلِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْجِهَادُ مِثْلُ شَيْءٍ مِنَ الْبَرِّ وَالْمُتَّقِينَ وَالْجِهَادُ كَالْمُتَّقِينَ فِي السَّيْرِ وَمَا بَيْنَ الْمَوْجِبِينَ كَقَطَاعِ الْبُنْيَانِ طَاعَةُ اللَّهِ وَإِنَّا لَنَقْدُودُ كُلَّ مَلِكٍ الْبَرِّ تَقِيضُ الْأَرْوَاحِ الْأَشْيَاءَ لَهَا عَرَفَاتُهُ تَدْوِي قِيضُ أَرْوَاحِهِمْ وَبُفْرِ لَحْدَائِهِمْ

الدنوب كلها والدين ولأن البحر

اعظم خطر اوشقة (وزکفر)

الذنوب (الشهادة غير الدين)

الخبر قال الشيخ تقي الدين وغيره

مظالم العباد تقتل وظلم وزكاة

وَجِئْنَا بِهَا

الحج يسقط ما وجب عليه من

الصلاة والزكاة استتبعان قباب

وَأَذَقْتُ لَأَدَمَ

من دم او مال او عرض بالحق
 لا اله الا الله محمد رسول الله

اجتماعی و معنوی معنی بار و طاقت
مستطاب المسائل / مستطاب المسائل

يحيى بن يحيى (مستوفى)

هَلْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

فلم ار واه اهداوه (لا) بفری

مع (مخذل وغمه) كدروف

ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل

تغافلها البعيد يمكن القريب من

بعد أخوف أولعزته ونحوها فلا

ادامہ: کتاب افضل (لقولہ

تَابِرُوا هَذَا أَبُو دَاوُدَ لَانْهُمْ يَقَاتِلُونَ

شهر و قیامه فان مات جری علیہ

الجهاد) تقوية المسلمين (ولوسعاه)

بالتعريف باطلالات هؤلاء يرتبطون
بموقف (الانضام) أعماله

بالمرفوع (والضمة) أخبار باد
قلم (ك) ذ ك الشحنة الدين

بما أن فضل الصلاة فهذا ثم ثمانية

فَقَدْ أَلْهَمَ رِوَاءَ الْاِثْمِ عُولَانَهُ لَا يُؤْمِنُ

يعلموا شيئا وان كانت ملكيتكم من كافر وجب تقضها (أوبى المسلم) الى جانب دار الازمى
(أومك) اسم دار الى جانب دار الازمى عن عالم تقضى لآدم بعلماء ملكها كذلك (لكن
لما عاد الى ولانتهت أودعت) ظلموا بحق لانه يستند بها كان من جد فان نشئت
العالم الذى لا يجب منهم ولم يندم فلم يروا صلاحه) لاضاعة له لاشاء تعليه (وان
كانوا في محلة منفردة من المسلمين لا يجاورهم في اسم تركوا ما يوثقون كيف أرادوا) وكذا
كانت دارة في طرف البلد حيث لا حارة له لا معنى للطواف لا غنى من التولية ذكره في اللغة
(ولو وجدنا دار ذمى عانة ودار مسلم ارتفعنا وشككتنا في السابق فقل) بعض الأصحاب
يعرض لها وقال أودعت الله محمد بن (ابن) بكر (القيم) باندرسة الجوزية (في
كتاب أحكام التولية لا ترق) دار الازمى عالية (لان التولية مفسدة وقد شككتنا في شرط
الجواز انتهى) والاصل عنده (ولو ازمى لم يهد بانه) لآدم في دار الازمى (وانه من
مسلم) أوجب له وقفه عليه ونحوه مما يخبر عنه من ملكه (صح) اتبعه ونحوه
(وسقط الهدم كالوادى واسلم) لزوال المفسدة (ويؤمن من أحداث كائنات
ديع في دار الاسلام) من (يتاوضعه لآدم وجمع لصلواتهم كالمى المستوعب)
لقول ابن عباس انما مصر مصره العرب فليس لغيرهم ان يتواقيبه يبعه رواه احمد
واسننه والكنائس واحدها حكنيسة وفي مبدى المنسارى والبيع جمع يبعه

بهزعه أو نصيب المسلمين (و يقدم أقرها) أي الأمير بن زولوعرف بنحوشرب بنمر أو غلول الحديث أن الله يؤيد هذا الدين بالجل
النصار (و جهاد العدو (الجواهر معين) لقوله تعالى كانوا الذين يلوونكم من الكفار ولأن أشتت فهم البعد يمكن القرب من
انتها الفرصة (الاجتماع) إلى قتال الأعداء كركن الأقرب جمعا لأن أو منع منع من قتاله أو كان الأبعد أخوف وأزمنة وقصواما
باس بالبيعة بالأعداء عاجزة (ومع تساو) في قرب و بعد بين عدو بن وأحدهما أهل كتاب (جواد أهل الكتاب أفضل) لقوله
عليه الصلاة والسلام لا م خلدان إن الله أحسن شهداء قالته فإذن يا رسول الله لا تمتقه أهل كتاب وأهوا يولدوهم ولهم قتالون
هن بن (وسن رباط) في سبيل الله حديث سلمان فرور رباط ليلة في سبيل الله حديث من صيام شهر وقبائه فإن مات جرى عليه
جه الذي كان بعده وأجرى عليه رزقه وأمن القتل وأهمل (وهو) نفاق خمس وعرفا (لزام شرف جهاد) تقوية المسلمين (وإساعة)
قال جدي بر رباط ويلينز بأطواسه رباط والنزك مكان يخاف أهل العدو ويخففهم سوى المقام بالشر بأطالان هؤلاء بطون
خيوم هؤلاء بطون خيولهم (وعلمه) أي الراب (أر بسون يوما) راء أو الشيع في كتاب التواب فرعاء (وأفضل) أعمال رباط
(بالخوف) من النور لأن مقامه أرفع وأهله أوج (وهو) أي الراب (أفضل من مقام يكد) ذكر الشيع في الدين
أجاء (والصالحات) أي مكة وكذا مسجد النبوة (أفضل) من الصلاة بالشرقا أجدنا أفضل الصلاة فهذا شيعي خلسة
فعل لهذا الساجد (وكره) لرب بشر (نقل أهل إلى) بشر (خوف) أنه القول عمر لفضل المسلمين خيفة البش راء الأبرهولة لا يؤمن

الذهب (وكتاف الأنصاف هذا الذهب على ما اصطالحنا في الخطبة) (ق) على الذهب (يجوز) إلاما أخذ (الذم) منه (يخاض من الرق) ويجوز له المن على ما لا يجوز أن يكره في إسلامه أولى لأنه يقتضي إكراهه أو إتمام عليه (ويصرده) أي المسلم (إلى الكفار) قال الموفق الآن يكون له من ضمن الكفار من حشرة وأصغرها (وأن يدلو) أي الأسرى (الجزية) وكانوا من قبل منهم (قبل حوازا) لا وجوب الأثم مدارا في المسلمين بغير أمان (ولم تسترق منهم) وجعلوا ولدانك (لأننا) وجه تنصيص زوجها والولد البائع داخل فيهم وأما النساء غير المزوجات والصبيان فقتيلوا بالسي وان لم يقل إلاما منهم الجزية فغير مباح (ومن أسلم) من كفار (قبل أسره ولو) كان إسلامه (تخلف فكت) مسلم (أصل) لم يبق فأذا قالوا عموما في دماءهم الحديث ولو لم يحصل في أي القاتلين (وقتلوا بالسي) من كفار (غير بالغ) ولو عجز (عن فردا) عن أبوه (أو) مسي (مع أحاديثه مسلم) أي إنسان مسلم نسا حديث كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه رواه مسلم وقد انقطعت تبعيته لأبويه بانقطاعه عنهما أو عن أحدهما أو عن جميع داره إلى دار الإسلام (و) المسي (معهما) أي أبوه (هل بينهما) لخبر ومثلنا السابلية لا يمنع تبعيته لأبويه في الدين كما ولده أمه الكافرة في ملكه من كافر (ومسي دي) من أولاد الحريين (يتبعه) أي السابلية في دينه بحيث يتبع المسلم قياسا عليه (وان أسلم) أحد أبوي غير بالغ فسلم (أومات) أحد أبوي غير بالغ زانقا لم أعدم أحد أبوي غير بالغ بدارنا) كان زنت كافر ولو بكافرا أتت بولد بدارنا فسلم فصل للمعبر (أو استبد بولد مسلم بولد ٧٢٣ كافر) فسلم كل منهما لأن الإسلام يعلو ولا يعر على شيء أن يصير ولد

ملكه) نص عليه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقوبات فالمعبر والمسلم والمسلم المهرام بعد علمهم بهذا المرد حرم مكة وأخذت منه أية ضرر بتأخير الطلب عن الحرم ويؤيده سبحانه الذي أمرى بعبادة المسلمين بالمعبد الحرام أي لأنه الحرم لأنه أمرى به من بيت أم حانئ لا من نفس المعبد وأما من متدين بالخارج لأنه أفضل أما كن العداوات للمسلمين وأعطاهم العمل بالنسب فربحان يمنع منه من لا يؤمن به من ظاهر مطلقا أي سواء أذن له أولا لقامه أو غيرها (ولو) كان الكافر (غير مكلف) للموم لا يؤمن (لا) عنون دخول (حرم المدينة) لأن الألباتزل واليهود بالذمة ولم يمتنعوا من الاستبها (من قدم رسول) من العسكر (لأنه من لقاه إلاما وهو) أي إلاما (به) أي بالحرم المكي (خرج) إلاما (إله ولم يأنزله) في الدخول للموم الأية فإن كان معه قنار أو ميرة خرج اليه من بشرى منه ولم يمكن من الدخول إلا به (فان تدخل) الكافر الحرم سولا كان أو غيره (عنا عزو) لا تنه عنهما (وأخرج) من الحرم (و بنى الجاهل) عن المودنل ذلك (و قد دوى خرج فاه الموفق) والشارح وابن عديان وغيرهم (ولا يزم) لأنه مذكور بأبيه (فاحرمش) بالحرم (أو مات) به (أخرج) أنه لأنه إذا وجب إخراجه خارجا فخرج حقيقته أولى وانما حذر ذنبه بأخا زوى حرم مكة لأن حرمه من حرم مكة سهل يمكن تقرب المسلم منه ووجه من أرض الخبز وهو مريض أو ميت صعب مشق لبعده المسافة (وان دفن) الحرم (نفس) وانج (أه) أن يكون قد

في قومهم فذكر واذك رسول الله صلى الله عليه وسلم ففراقت المحصنات من النساء إلاما ملكت يمانكم رواه الترمذي وحسنه فان كانتم زوجه مسلم أو ذميا صبيته ينسخ نكاحها (و) ينسخ نكاح زوجه حري صبيته (معها ولو استرقا) لأن الرق لا يمنع ابتداء النكاح فلا قطع استدلاله وسواء ما حل رجل واحد أو رجلان (وعمل) مدية وتدها (سابع) عدا ستراهم لما تقدم قال نسي الر جل وحده لم ينسخ نكاح زوجه جده مدار حرب لأنه لا نفس يقتضيه (و) يصح بيع متفرق منهم) أي من سبي المسلمين وقال الشريف أبو جعفر لا يجوز أن يشترى الكافر إلا الذي ملكه مسلم (نكار) ولو كان استرق كافرا نسا قال وكتب عمر بن الخطاب بنسبه عنه امرأة لا مصارعة كذا حكى أهل الشام ونز فيه فتوت لم يردم الذي يرقى منه ذابقي مع المسلمين (ولم) تقع (مفاداة) أي من استرق من الكفار لكافر (عالم) لأنه في معنى بدهله (وتجوز) مفاداة (مسلم) لتقليص المسلمين من الأصر (ولا يفرق) بصوي بيع أوهية (بين ذوى رحم حرم) تاب وابن وأحوي وكهم وابن أخته وصواب ابن أبيه ولو بعد بلوغ لم يثبت من فرق بين الذمة ولذا عارف بالله بينه وبين أخته يوم القامة قلنا ترمذي حسن غير يربوعن علي قاله أبو رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا من أخوين فبعت أحدهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من غلام فخرته فقال يردده رواه الترمذي وقال حسن غير يربو لأن حرم لا يفرق بين الإلهين لما بينهما من الرحم المحرم فليس عليه التفرق بين كل ذى رحم حرم وعلى من يجوز أن يفرق بين شعوب أبيهم وأبني خال وأبني أمهم رضاعا ولذا هاتمه وأخته من رضاع وأخيه العدا التي ولا يصح قياسهم على

جهاد من يكون مقدم عليهم نظر في حالهم يستقيم لاه عليه الصلوات والسلام عرف عام خبير على كل عشرة عر بفا وورد
 انراحتن لان فيها صلحة (وبعد في الاو) فهي الامانة لتعد على قتاة ونحوها) قال في المطالع القواع اربعة لايصلها الا صاحب
 جيش العرب او صاحب دعوة الجيش (و) بعد في (الايات وهي اعلام مرية) ويجعل لكل طائفة راية روى عن ابن عباس ان
 ابا سفيان حين اسر قال النبي صلى الله عليه وسلم اساس احببه على الوادي حتى تمر به جنود الله تعالى فراه اقال لحسنة حيث اسرى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرت به القاتل على راياتها وتصفى الاو بان تكون بيضاء لان الملائكة اذا نزلت بالنصر نزلت
 مسوحين اقله حبلى و... ان يبار بين الوانها يعرف كل قوم رايته (ويجعل لكل طائفة شعار البتة اهلون به عند الحرب) لثلا
 يقع بعضهم على بعض قال سلمة غزو مع ابي بكر زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان شعارنا مة امقر واه الامام احمد ورد ايضاح
 لابن عمر (و) ويخبر جيشه (النازل) فيزلف في اصلها (ويحفظ كما كنا) جمع ممكن اى موضع يختفى فيه العدو وليجمع على عدوه على
 خفة لثلا في ومانها (ويتمتع سال العدو حيث العمون) اليه حتى لا يختفى عليه امره فيقرضه ويحكم من القرصه فيه (ويتمتع جيشه
 من يجر) من افساد ومعاص لانها اسباب الغلزال (و) يتعمهم من (تشتغل بجواره) تحتهم الجناد (وبعد الصابري القتال باجر
 ونزل) ترغيبا له فيموت من امر ما يمكن استغاثه لثلا يعلم عدوه وكان عليه الصلاة والسلام اذا اراد غزو فوري بفريها (ويشاور
 ذاراي) لقوله تعالى وشاورهم في الامر ٧٢٦ وكان عليه الصلاة والسلام اكثر الناس مشاورة لاه به ويستحب الامير حمل

من اصاب فرسه من الجيش ولا
 يجب نصفان خلف تنقه وقال
 انما ظهر يجب عليه بدل افضل
 من حصو به لنسبه به صاحبه
 (و) يصفهم (اى الجيش
 فيسراصون لقوله تعالى ان الله
 يحب الذين يقاتلون في سبيله
 مضا كانوا من بنيان مرسوم
 ولان فيه رباط الجيش بعضه
 ببعض (ويجعل في كل جنبه)
 من الصف (كنوا) لحدب ابي
 هريرة قال كنت مع النبي صلى
 الله عليه وسلم لجعل خالد على
 احدى الجنيتين والزيبر على
 الاخرى واباعيسد على الساقة
 ولانه اسوط الحسب وابلدغ

يقتدر به الاقامة (و) كل من يستوفيه له اذائل (وان عرض) من دخل الجاهل منهم
 (جازت اقامته) به (حتى يرا) من مرضه لان الانتقال ينشئ على المربض (وتجوز الاقامة ايضا
 لمن عرضته) للضرور وبقا اقامته (وان مات دفن به) لانه موضع حاجة (ولا يمتنعون) اى اهل القمة
 (من تيمنا وفيل) يفتح القاهو باه مشاة بعد هاهو من بلاط (ونحوها) من باقي الجزيرة
 غير الجاهل بامر ان احدا من الخلفاء يخرج واحدا منهم من ذلك (وليس لهم دخول مساجد
 الخ ولو ياتن مسلم) لان عليا بصير يجوس وهو على المنبر فيلزمه بسوا حجه وهو قول
 عمر ولان حدث الجاهل بالخصيص يمنع فانشرك اولي ويصح في الشرح وغيره انه يجوز بانفس مسلم
 لانه عليه الصلوات والسلام قدم عليه وقد اهل الطائف فاتهم في المسجد قبل اسلامهم ووجب
 وهو من نظائر هاته كان بالمسلمين حاجة اليه باهم كانوا محتاطين به عاهه الصلوات والسلام
 ويجعلون اليه الدائل والاجرية ويسمعون عنه الدعوى قول يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج
 لكل من قصد من الكفار (ويجوز دخوله) اى مساجد الخ (لما اذا استجر لرحلها بها)
 لانه نوع مصلحة قال في المسدع يجوز عارة كل مسجد وكوته ران حاله حال كافر وان يبنه
 هذه ذكره في الرعاية وغيره وهو ظاهر لاهم في دفعه عليه روصته له فيكون على هذا
 العادة في لانه دخوله وحلوسه بدل عليه خبر اى سعيد فرعا اذ ايتهم الى حل بيتاد
 المسجد فاشهدوا له باليمان فان الله تعالى يقول اغيا عن مساجد الله الآية رواه احمد وغيره موف

ارهاب العدو يدعو بما في حديث اسر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غزا قال
 اللهم انت هضدى ونصيرى بك ابولوبك اصولوبك فان رواه ابو داود وغيره قال في الفروع وكان غير واحد منهم شيعة يقول هذا
 عند قصد مجلس (و) (ولابن) امير (مع تيمنا) و) لاهم (ذى حذبه) لانه فسادا لوبك بذكره هاهو شئت الكرامة فربما غفلوه
 عند الحاجة اليهم ويحرم قتال من ينافه الدعوة قبلها وفسد دعوته من نافته الخير (ريثوان يسير) امير جملة (مسلو) من مال
 المسلمين (ويجوز) ان يجعل (من سلا) هاهو ولازم يعمل ما (ايش) (ايضا) اى يخفى على المؤمنين كتسبيروا ووسعوه حصن
 (او يدعى طريق) سهل (او في) قننه (الفتن) (او) على (سلا) في هذه (و) ونحوه) كذلك على مال اخذ المسلمون او عدو بغرور عليه
 او فقرة يدخل منها اليه لانه عليه الصلاة والسلام قدما تاجر هاهو بكر في الهجرة من دهم على الطريق وحل عليه الصلوات والسلام
 لاسر به الف والاربع مائة غنمه وهو يجهل لان الفخه كاه يجهل ولا يتسخته شعور له بفعل ما حو له عليه (شرطان لايحوز)
 يصل مجهول من مال كفار (ثالث الغنمة من الجنس) لانه لم يقل عنه عليه الصلوات والسلام حمل اكثر منته (و) يجوز (ان يدعى) الامير
 فلك بالشرط) ان فعل ما فيه معصية لانه رعيب لجهاد (ولو جعل الامير) اى من يفعل ما فيه معصية المسلمين (جارية)
 معصية في فتح الحصن (مهم) اى من الكفار بانها من زعمات قبل فتح الحصن (فلا تله) لان حقه تلقى وبها وقد تلفت بغير
 ترميط لاسقط حقه منها (الجدية) (وان اسلبت) البادية (التي جعلت له منهم) وهي امه اخوها) لانه يمكن الوفاء له بشرطه فوجب

القنون

فرواها أسلمت قبل التمتع أو بعده (مكررة) جعلت له (أسلمت بعد قسم) أسلمت لها بالأسنة لا غير أسلمت الأولى أمثركذا في رجل من الحبس
 جرح على (الآن أن يكون) الجرح له الجارية (كافراة) (قهيها) أن أسلمت لتعذ فسلمها إليه لاسلامها (مكررة) جعلت له (أسلمت
 قبل فتح) لتعذيبها نفسها بالامه الاذن وانما لم يحب له القه باذامات وقيل اذا أسلمت مكان تسليمها مع الاسلام لكن منع منه
 الشرع بخلافه ونها (وان تمت) تعلقه بوجع مناهج بقمهم (صالحا لم يشترطوها) أي بشرط (لمن المأثرة) على أهل القلعة
 (وأبوها) أي أبي أهل القلعة بخلافه (وأي) بجعله له (أشفاقهم) عمن (فخ) الصلح لتعذ فسلمه ليقى حتى صاحب الجبل ويعتذر
 الجمع بينه وبين الصلح ولأمل القلعة قصصها كانت بلا زيادة وان بدوهم نالوا حذوا ردعهم إليه قال في القروع والبرادغوس
 حروا الأصل والأقرب (ولا يعرفه) دخوله دار حرب (أن ينقل) أي يزيله إلى السبيل المحقق (لرسع فاقبل بها خمس) (و) أن ينقل
 (فد رجس) أي رجوع من دار حرب (الثالث فاقبل بعده) أي الخمس (و) بيان ذلك أنه إذا دخل (أمر دار حرب) (بشيرة تغير)
 على العدو (واقبل رجس) منها (بشيرة) (أخرى) تغير (فأنتبه) كل سرية (أخرج خهوا على السرية ما وجب له الصلح وقسم
 الباقي) بعد الخمس والجبل (في الكل) أي الجيش وسرا بالحدث يجب من مسلة انه في حال شد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نقل إلى بع في البادية والثالث في الرجمة ونقل إلى بع بعد الخمس والثالث بعد الخمس إذا قبل رواها أبو داود والترمذي
 معناه من عبادة بن الصامت روىها وقال حسن غريب وزيد الرجمة على ٧٢٧ أيداه فثبت أن الحبس في البادية
 على السرية وفي الرجمة تصرف

الفتون واردة على سبب وهي عبارة المسبب الذي لم يظهره المتعقبه فقط اشرفه وذكر ابن
 الجوزي في تفسيره أنه يقع من بناءه واسلامه ولم يخص مسجدا بل أطلق وقاله طائفة من
 العلماء
 فصل وانما تجرد في الوصف والحق أو تلبس إلى غير بلد ثم عاد إلى بلده (ولم يؤخذ منه
 الواجب في الموضع الذي سافر إليه من بلادنا فقبله نصف الشرع لعمه من مال التبعة) لما
 روي عن أنس قال أمرني عمر أن آخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر
 رواه أحمد وروى أبو عبيد الله عن جرير بن عثمان بن حنيف أن النكوف فقبل على أهل الذمة في
 أموالهم التي يختلفون بينها في كل شهرين درجادها وهذا كان بالرقاق واشهر وعمل به ولم
 ينكر فكان لا لاجماع وهو حق واجب فأتوا في الكبر والصغر والرجل والمرأة كالأمة
 (وعنه) أي نصف العشر (دين ثبت على الذمينة كزكاة) أي كان له دين وعنه وجوب
 الزكاة ولم يمتنع أن ينقل قوله في الدين بغيره إذا فصل عهده (ولو كان معه من بغداد) أي
 زوجته أو ابنته (مصدق) لتعذر إقامة البينة على ذلك ولو أن الأصل عدم ملكه أباه فلا بد من
 نصف عشر فقها (ولا يصرف من خمس وخمسين مثله) نص عليه فان أوجه دومي قول عمر
 ولهم وبها أخذوا أنهم من الفتيان المسلمين كانوا أخذوا من أهل الذمة الخمس وانما من
 جزئهم وخارج أرضها فبقيت ثم ينزل المسلمون يبيعها فأنكره عمر ثم خصهم أن يأخذوا من

فصل وبلغ الجيش الصبر
 مع الأمير (والنصح والطاعة)
 لا يعرفه (و) نسخته التبعة
 وانسخ عليه صواب عرفوه
 ونصوه لقوله تعالى أطعوا الله
 وأطيعوا الرسول وأولي الأمر
 منكم ولقد بينه أطاعني فقد
 أطاع الله ومن عصاني فقد عصي
 الله ومن عصي أمري فقد عصاني

رواه الترمذي وحديث الذين النصح (فلو أمرهم الأمير بالنصرة لجاهه وقت لعدو العدو وأصعب)
 أوفى عرفوا لا تقوا أنفس العدو وأسألو الله العافية فذا لقيم الله وفاعبروا فان كان يقول سير وقت كذا يدفع قبله دفعوا معه
 نصا وقال أحد السابقين نصاف لهم الأجر فخرج فيهم أهل قرة وشوات (و) على الجيش (بذاته) أي الأمير (حدث) أي أحداث
 أمر (كتملف واستعجاب ونحوهما) تخرج من هكر (و) كتميل قوله تعالى وإذا كانوا معك على أرجامك لم يذهبوا حتى
 يستأذونك الأمير أعرف بجد الناس وحار العدو (ولا ينبغي أن) (ذن) الأمير ذلك (موضع غير خفا) نص فانما يحتاج أحدهم
 إلى الخروج يستمع من يجره (وكذا برز) بكسر الباء لا يجوز لأحد من الجيش بلا ذن لا بد منه أنه أعلم بقرائه وفرسانه عدوه
 وقد عبر زانسان لمن لا يطيعه فيعرض نفسه لله لا قتلة كسرة لئلا يمسوا من وأما انقسام في الكفار فيجوز لبلان لا يطلب
 التجادة ولا يترقب منه ظفر ولا مقاومة بخلاف الجارية فتعلق به فلو ما شيس وبريقه من ظفرو (فالطلب) أي البراز (كافر من ابن
 دعل) من نفسه (أنه كقول برز ماذن الأمير) لعل حمزة وعلى وعبيدة بن الحارث وجرهم وبارز إبراهيم مائة مائة بان الحارث فقتله
 وأخذ عليه قتل الاثنين ألفا ولان فمأثره انقوا المسلمين وجاهدهم على الحرب فلم يعلم من نفسه أنه كافأه لطلب البراز كرهت
 إحابته فلا يشترط فكسرة لئلا يمسوا من (فان شرط) كالمطلب البرز لانه لا يغير خصمه لم يغيره تعالى وأوفوا بالعقود وحديث
 المؤمنون عند شروطهم (أو كانت العادة) جارية (الناحية غير خصمه لم) ذلك لغير ما يجري الشرط ويجوز روي وقته قبل

الليار (فانه لا يهول ولا يمان ويباح دوى المسلم الواثق من نصيبه اتقوا ولا تجاهدوا ولا تصيبوا لحد من الحاجة اليها) فان لم يجرم المسلم
 ان ينجب لطالب البراءة والداي اله (او اتقن) يخرج احدا لكل مسلم الدفع عنه والرمي) الكافر الذي لا تقضي اعداؤه له مسلم معه الامان
 انما كان حاله البراءة وقد زال واما حصة وعلى عبيدة بن الحرث على قتل شيعة بن ربيعة حين اتقن عبيدة وان امان الكفار صاحبهم
 فعلى المسلمين هون صاحبهم وقتال من امان على يدون الدار ولا يمس بسب من جهته فان استعدهم واعلم منه الرضا فلهم انتقض
 لهامه وحاز قتل (وان قتل) اى قتل المسلم الكافر (او اتقنه) بالجر اح (له) اى المسلم (سلبه) غنم السين يا قادم يروى (في) وكذا من غرر
 بقتله (فقتل كافرا) (ولو) كان المسلم القاتل (عبد ابان سيد او امرأة او كافرا او صيدا ابان) امام او نائبه لحد من قتل قتيلا لقتله
 سلبه ولا يقتص السلب لحد من عرف بن مالك وخالد بن الوليد ان الذي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب لقاتل ولم يقتص السلب
 واما ابو داود (لا يخذل ولا يجره ولا يمس) كرام يقتلونه فلا يقتصون السلب لانهم ليسوا من اهل الجاهل (حالة الحرب) متعلق
 بغير (فقتل) او اتقن كافرا بمنها) فله سلبه لما تقدم (ذ) كافرا (مشتغلا) كل وغره) كذا (ولا) كافرا (مضرا) فلا يقتص سلبه
 لعدم الفرار بنفسه انه مقتل شيخ فاحترق وامرأة وصبي وشحوم من لا يقتل ويستحق قاتل السلب على ما تقدم (ولو شرط) بالسلب (لغيره)
 اى القاتل لانها الشرط لخاصة الدين (وذا الوظم) مسلم من اهل الجهاد (او بقتله) اى يدى الكافر و جلد له فله سلبه ولو قتل غسره
 لانه كفى المسلمين شره ولا رمع ابن جرير ٧٢٨ بن الجوح اثبت ما اهل وذهب عليه عداوته من مسعود فقتل النبي صلى الله

عليه وسلم سلبه لانه (وان قطع)
 مسلم (بده) اى الكافر (ورجله)
 وقتله آخر فله غنمة لعدم
 الاقرار بقتله مقرر انفسه (او)
 أسره انسان بقتله الامان فله سلبه
 غنمة (او) قتل (اثنان فكثر)
 اثنان كوافيه (ف) سلبه (غنمة)
 لما تقدم (والسلب ما عليه) اى
 الكافر المقتول (من ثياب وحلى
 وسلاح ودايته التي قاتل عليها
 وما عليها) من اتماله تابع لها
 واستعان في الحرب فاشبه
 السلاح ولو قتل بعد ان صرعه
 عنها وسقط على الارض (فاما
 نفقته) اى المقتول (ورجله
 وخيمته وجنيبه) اى الدابة التي
 لم يكن راكبها حال القتال (ف) هو
 (غنمة) لانه ليس من سلبه ويجوز سلب القتل وتركهم حرة لقوله ما بال صلوات والسلام
 في قتل مسلمة بن الاكوع سلبه اجمع (ويكره التلثم في القتال على انفسه) نصا (ولا) كره له (ليس عمامة كرى بن نعام) بل يباح
 فصل ويحرم غزو بلا اذن الامير (لجوع امر الحرب اليه لعله بكثرة العدو وقته وكاهته وكيدته (الان) فاجاه عدو) كاهار
 (بمخافون كلبه) بفتح اللام اى شرواؤه فيجوز قتالهم بلا اذنه لمن المصاهرة فيه ولذا ثبتنا انما الك ما روى لناح اى نفي النبي صلى الله
 عليه وسلم فصادقهم مسلمة بن الاكوع خارجا عن المدينة تبعهم فقاتلهم فبتران ففهمه النبي صلى الله عليه وسلم وقال خير رجالاته
 ابن الاكوع واعطاهم سهم فارس وابل وكذا ان عرضت لهم فرصة بمخافون قوتها بترك الاستعداد (وان دخل قوم) دومته (ولا
 (او) دخل) (واحد لوعيد امار حرب بلا اذن) امام او نائبه (فقتل منهم) (في) لانهم عصاة بالاقنيات (ومن اخذ) من الجيش او اتباعه
 (من دار الحرب كازا او مباحة فيه في مكانة فقه وغنمة) لحد من طمس بن كليب عن ابى الجويرية الجرمي قال لقيت بارض الروم حرة
 فيها ذهب في امانه وما يقو علينا من من يزد السلي فاقته بها فقتلها من المسلمين واعطاني مثل ما عطى: جلالتهم ثم قال لولا اني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لآل الاعدا لحسن لا عطيتك ثم اخذ من رضى عن نصيبه فابت امر حرة ابو داود فان لم
 تكن لقيه هتانا كذا قدام المسن فلا تحذروا لوعيد قوته بقتله وماله (و) من اخذ طعاما لوعيد لغره) كخ لواء ومعا جين
 (او) اخذ طعاما لوعيد بلا ان) غير (لا) جايه (لا) كاهه (في انعام) في اشتد لغره) كعبه وعلا (و) له (هاف دابته ولو) كانت

نصحيح
 في قتل مسلمة بن الاكوع سلبه اجمع (ويكره التلثم في القتال على انفسه) نصا (ولا) كره له (ليس عمامة كرى بن نعام) بل يباح
 فصل ويحرم غزو بلا اذن الامير (لجوع امر الحرب اليه لعله بكثرة العدو وقته وكاهته وكيدته (الان) فاجاه عدو) كاهار
 (بمخافون كلبه) بفتح اللام اى شرواؤه فيجوز قتالهم بلا اذنه لمن المصاهرة فيه ولذا ثبتنا انما الك ما روى لناح اى نفي النبي صلى الله
 عليه وسلم فصادقهم مسلمة بن الاكوع خارجا عن المدينة تبعهم فقاتلهم فبتران ففهمه النبي صلى الله عليه وسلم وقال خير رجالاته
 ابن الاكوع واعطاهم سهم فارس وابل وكذا ان عرضت لهم فرصة بمخافون قوتها بترك الاستعداد (وان دخل قوم) دومته (ولا
 (او) دخل) (واحد لوعيد امار حرب بلا اذن) امام او نائبه (فقتل منهم) (في) لانهم عصاة بالاقنيات (ومن اخذ) من الجيش او اتباعه
 (من دار الحرب كازا او مباحة فيه في مكانة فقه وغنمة) لحد من طمس بن كليب عن ابى الجويرية الجرمي قال لقيت بارض الروم حرة
 فيها ذهب في امانه وما يقو علينا من من يزد السلي فاقته بها فقتلها من المسلمين واعطاني مثل ما عطى: جلالتهم ثم قال لولا اني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لآل الاعدا لحسن لا عطيتك ثم اخذ من رضى عن نصيبه فابت امر حرة ابو داود فان لم
 تكن لقيه هتانا كذا قدام المسن فلا تحذروا لوعيد قوته بقتله وماله (و) من اخذ طعاما لوعيد لغره) كخ لواء ومعا جين
 (او) اخذ طعاما لوعيد بلا ان) غير (لا) جايه (لا) كاهه (في انعام) في اشتد لغره) كعبه وعلا (و) له (هاف دابته ولو) كانت

﴿وقلت على طلبه العلم من الخبايا﴾

(أخباره) لحديث عبد الله بن أبي أوفى قال أصابنا ما يوم غير فكان الرجل يأخذ منه مقدار ما يشقه ثم يصرفه رواه سعيد وأبو داود وسليمان صاحب حشيش الشام كتب أميرنا أصابنا أرضا كثيرة الطعام والشراب فذكر هتان أن تقدم في شئ من ذلك فكتب إليه مع الناس يملقون وبنا كلون في باع منهم شيئا ذهب أفضنه فقبضه خمس الله وسلم المسلمون (ولا يجوز أن يلقنه منه دابة) (السيد) يجارح ويهدد لمعد الحاجة إليها (وبد فاضلا) من طعام وعطاف (ولو) كان (سيرا) لاستغناه عنه (و) يدل (على ما) من طعام وهات الشير (ويجوز الاقتال بسلام من القنينة وردة) مع حاجته عندهما القول ابن مسعود أذنت حتى إلى سهل فوقع سيفه من يده فأخذته فصرته حتى برد رواه الأثرم ولفظه الحاجة إليه مع بقاء سيفه (ولا يجوز القتال) (على فرس) أو نحوها من القنينة (والليس بيمينها) لحديثه ويوقع بن ناس فرها من كان يؤمن بالله واليوم الآخر إلا يركب دابة من في المسلمين حتى إذا ألقاها زدها من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبان من في المسلمين حتى إذا ألقاها رده رواه مسعوديان الدابة عرضت العطب غالبا وفيها كثيرة بخلاف السلاح (ولا يجوز لأحد) أخذه (مطلقا) من طعام أو غيره في دار الإسلام أو حرب (بما أحرز) من القنينة الضرورة لأنه أعم الجواز لانه لم يثبت فيه ملك المسلمين عند قاشه المباحات من نحو سلب وشيش فإذا جمع ثبت فيه ملك المسلمين وصار كسائر أملاكهم فإن لم يجد ما كان له حازه لأخذ حقه على نفسه ودوايه سواء أحرز ديار الإسلام أو حرب (ولا يجوز) (النهضة) (شئ) يجب (فيه التمس) من أبل أو بقرا أو غنم (وله) أي المسلم (لحاجة) من يده (وهذه) دابته (له) يده من القنينة (و) له (شرب شراب) لحاجة الحاكم إلى الطعام (ومن أخذها) يستعين به في غزاة معينة فالفاضل (بما أخذه) له) لأنه أعطيه على سبيل المعارة فلا ينفق لانه سبيل الأجرة كالزاد أو سبيل الحج عنه فلا ينفق (والأ) يكن أخذه في غزاة معينة (ل) الفاضل يصره في (الغزو) لانه أعطاه الجميع ليصرفه ٧٢٩ في جملته بقرعنا من ناقه فيها كوصته

أن يحج عنه بالعدل لا يترك لأهله شأ مما أعطيه ليستعين به في الغزو حتى يصير إلى رأس مغزاه فيبعث إلى حاله منه (وان أخذ دابة غير عار به ولا جيس لغزوه عليها ملكها) أي بالزور عليها لحديث عمر جلت درج لاهل فارس في سبيل الله فاضاهه صاحب الذي كان عنده فأرقت أن أشتره ففقتت له بأعنه برخص الخبر متفق عليه فلولاً

نكاح) معتقد غير مضموع وليتهم التزويج من لا ينفق عليها (الامنة) لانه منع حتى (وعلى الامام حفظهم) أي أهل الذمة (والتمنع من أذاهم) لانهم بذلوا الجزية على ذلك (واستعفاء اميرهم) لانه حررت عليهم أحكام الاسلام ونالهم هدمهم فلهذا كان الجزية للمسلمين (بعد ذلك اميرنا) فبعد ان أعفاهما المسلم قبلهم لان حرمة المسلم أعظم (ولو لم يكونوا في معوتتنا) خلافا للفاضي قال انما يجب قد أومد اذا استعان بهم الامام في قتال الغسوا (و) يكره ان يستعين مسلم بدعي في شئ من أمور المسلمين مثل كتابة وعمله وحياته خراج وقصته في غزاه وحفظ ذلك في بيت المال وغيره ووقفه) أي نقل ذلك من موضع إلى آخر (الضرورة) لأن أبا موسى دخل على عمر ومعه كتاب قد كتب فيه سياج على قتل له هرايرع الذي كتبه لقرأه قال انه لا يدخل المصير قال ولم لا يدخل قال انه نصراني فابتهره عمر (ولا يكون) الذي (و) أبا وائل جلدوا لأحمد بداهو القنادان خبره ونحو ذلك) ثلثا منهم فلا يؤمنون (ويحرم) وليتهم (الولايات) من دوان المسلمين أو

٩٢ - (مكشاف القناع) - أول ﴿ انه ما له ما عا ولم يكن ليأخذ من عمر فيقهه للبيع في الحال فدل على أنه أفاضه للبيع عدل في زوجه عليه أشار إليه عندنا لم يفردها (وشله) أي العادة (سلاح وغيره) اذا أخذت بغير عار به ولا جيس ملكه بغيره لا قوله ﴿باب فقهه القنينة﴾ (وشى) فدية بمعنى مضمونة معتققة من النمر وهو الرحمة وأصلها (ما أخذ من مال حربي فقرأ بقنا لوما الحق به) أي بالما أخوذ فيقتال كدية أخرى ويهدية حربي لا مير جيش أو غيره ويدار حربي وما أخذه من مباحها بقوله الجيش ونحوه الأهل الخمس وبقايا ما غنم لقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ ما نقتله الله إلا بقنا ضاها إليهم ثم جعل تحسها لن ذكر فدل على أن أربعة أجناسهم لهم قال ذكر كلوا مما غنمتم حلالا طيبا وقسمها التي صلى الله عليه وسلم كذلك ولحق الغنائم لمن مضى من الأمم للخير ثم كانت في أول الاسلام لمسؤوله الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا أولئك أن لا تنه ما رلكه عين أربعة أجناسهم (و) ملك أهل حرب ما لا يتغير حتى عبد مسلم كأخذ بعضهم مال بعض (ولو اعتقدوا تحريمه) لأن القهر بسبب ملكه المذموم مال الكافر فلهذا الكافر مال المسلم كالبيع وظاهره ولوقبل الحيازة إلى دارهم وخبره في الاقتاع وفي القواعد الفقهية المنصوص أنهم لا يملكونه إلا بالحيازة إلى دارهم (حتى مشرد) إليهم من دوانا (أو أبق) إليهم من رقبنا (أو ألفتهم) إليهم من سفنتنا وحتى أم ولد مسلم ومكانها لانها يصفان في قيمتها اذا ألتقاها شهما القرن فلا ينفق رقبتي أسنوا عليه عتق ولا يبيع في فقه واما أسنوا عليه فانه كأول أم ولد مسلم وأختين ونحوهما فوطئ أم ولدها ما استولى عليها الكفار فوطئ أم ولدها لا يحرر ولا يملكه من أجناسهم ولا أسنوا ولا يبيعهم شئ من ثلثه فوطئ نساء (ولا يكون) (وقتها) عبدا أو غيبا ما استلدا عليه لانه لا يبيع نقل الملك فيه (و) يعمل بغيره (حيث) القوة لا الله عليه (ك) ما يعمل (ب) قول مسعود (استولى) عليه من كذا (هو ملك فلان) فبذلك لا يملكه ولا يبيع ثم نأو كذا

عليها) أي الغنمة (المدى وكانها فاقحها من مشرفي من حاله) قرط أو لا حديث انخرج الضمان وهذا ما ذكره كاشف غيباته عليه ولاه مبيع مقروض أشبه ما لو بيعت له دار الاسلام (وشراء لا امير لنفسه منها) أي الغنمة (ان وكل من جهل انه وكيله) أي الأمير (شراؤه) (والا) بان لم انه وكيله (حرم) انصاوا حتى بان حرموا انشراهم ابن عرفة قصة حله ولا تجابله كالم في المفتي ولا نهو البائع أو وكيله فكاهه شترى من نفسه أو وكل نفسه اه في قوله من طلاق البيع وان ابن الامير منه

في فصل ونظم غنمة شرا بالبيع إلى غنيمته) أي الجيش قال ابن المنذر وبنان الله على من الله عليه وسلم قالوا برسر امهم على قيد تهوم وفي قتله عليه الصلاة والسلام في المعادة لربيع في اربعة اثلث دليل على اشترا حكمه الباقي وان نقض الامام من دار الاسلام جيشين أو سريتين فكل ما غنمه لا يقرأه الجهاد بخلافه المبوعين من دار الحرب (ويؤيد في قسم بدفع سلب) إلى مستغنه ويرد على مسلم ومعه اذان كان وهرب (ثم جارة جمع) غنيمته (وجاه) (وحفظ) ه الا من مؤمنها كحلف دوابها (و) دلع (جمل) من دلي على مصلحة) من ماء أو قلعة أو شجرة يدخل منها إلى حصن ويحرقه لانه في معنى السلب قاله في الشرح قلت هذا من الذلل لانه أن يكون بعد انتمس كما يعلم مما تقدم وياقي (ثم غنم) (الذي) على خمسة أسهم (ثم) غنم (ثم) خمسة أسهم منها (سهم) لله تعالى (والسهم) على الله عليه وسلم (مصرفه كالي) (في) مصالح المسلمين كاه (وكان) عليه الصلاة والسلام (قد خص) بالكنة الفضول (من الممن) بالصني (وهو) أي الصني (ما يختار على الله عليه وسلم دل قسمه) غنيمته (بجوار) (و) ثوب يوسف (حديث) أي داوداه على الله عليه وسلم كتاب إلى بني زهير بن قيس انكم انتم شهدتم ان لاه الله وان محمد رسول الله انتم ان كانوا تدبتم لخص من الممن ومنهم الصني انكم اعزوا بامان الله ورسوله وفي حديث وفيه عبد القيس رواه ابن عباس وان ٧٣١ تطوعهم النبي صلى الله عليه وسلم والصني وقالت عائشة كانت غنمة

أورد عن ظله وذلك واجب لان ترك الاحاطة اليه تضيق الحق (وان تحاكم بعضهم) أي أهل الغنمة (مع بعض) ولو زوجة مع زوجها (أو) تحاكم الينا (مستأمنان) أو استعدى بعضهم على بعض خبير) الحاكم (بين الحكم وتركه) قال تعالى وان جارك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم (الحكم) لاجدها على الاثر شاء (و) بعدى يطلب أحدها) احضار الآخر ان شاء ما تقدم (وفي المستأمنين بما تقدموا) فان أي أحدها لم يحكم لعدم التزامها حكمنا بخلاف الذينين (ولا يحكم الا حكم الاسلام) لانه تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط (ولزمهم حكمنا) ان حكم به عليهم لالتزامهم به بعد ذلك الاثر (بعثنا) لاقرارناهم بالجربة فلا يلزمهم قضاء الصلوات ولا زكوا ولا الحج ولا غير ذلك من شرائع الاسلام وان كانوا له اتون على سائر القروع كالزهد (وان لم يضاكموا البنا ليس لهما ان يتبع شيئا من أمورهم ولا يدعوهم) (إلى حكمنا) انما انظاره الآية (ولا يضر) الحاكم (بجود يوم السبت) ذكر ما بين هليلج لبقاء تحريمه عليه أو

بني هاشم و بني المطلب أنبتا نوا و عثمان بن عفان قتلت ما رسول الله ما بنو هاشم فلا تنكر فعلها ما كاتل الذي وضعت الله به منهم فبال اخواننا من بني المطلب أعطيتهم ورت كتنار انما نحن وهم مثل غيرنا واحدة فقال انهم لم يارقوني في هذا فلهي ولا اسلام وانما بنو هاشم وبنو المطلب في واحد وسلك بين اصحابه رواه أحمد والبخاري ولا يفتحق منهم مولى لهم ولا من أمهم منهم دون أبيه (حيث كانوا) أي بنو هاشم وبنو المطلب يقسم بينهم (لقد كرم مثل حظ الانثيين) لانهم يستحقونه بالقراءة أشبه الميراث والوصية (غنيمتهم) وقبعرهم فيه سواء) لم يورق له تعالى ولذي القربى وكان عليه الصلاة والسلام يعطى آثار به كاهم وقبعرهم الملقى كالباس (وسمهم لغفرانهم) اليتامى (وم) أي اليتامى (من لا أب له) أي مات أبوه (ولم يملح) لحد يث لا يبعث بعدا لاحتلام واعتبر فقرهم لان الصرف اليهم لم حاجتهم ولان جود المال انفع من جود الأب وسوى في بينه كورهم وانما هم (وسمهم لساكين) أي أهل الحاجة قد دخل فيهم الفقراء (وسمهم لبناء السبيل) يعطون كالمبايعون من (زكاة) القلابة (بشرط اسلام الكل) لله عليه من الله ولا يفتحق لكافريه كزكاة ولا لقتل (و) به من يبيعهم (السلام) من ذوي القربى واليتامى والساكين وبناء السبيل (حسب الطاقة) فبعت الامام إلى عمله بالاكلام ونظر ما حصل من ذلك فان استوفى فرق كل خمس فيما قل به وان اختلفت أمر يحمل الفضل ليعطى مستغنه كبريات (فان) نأخذ بنو هاشم وبنو المطلب (سهمهم) (ردق كراع) أي خيل (و) (ف) سلاح) عدة فبيل الله لفضل أبي بكر وعمر كرايو بكر (ومن فيه) من دية من انتمس (سببان فأكثر) كحاشي ابن حنبل يقيم (أخذهم) لانها أسباب الاحكام فوجب شرفها كاهما كمالا لفرقت (ثم) يعدم الاربعه أخماس التي لا تغامر (بمثل) (بفتح الباء وهو) أي التفل (الزائده على السهم المصلحة) لا تغامر بعض الفاعين به فقد قبل النصفه كالسلب (و) برضخ وهو العطاء دون السهم لمن لاهم له من الغنمة غير رضخ (لميزوقن وخشي) امرأة على ما رواه الامام وأوابه في فضل المغاتل وذا الباس ومن نسق الماء وتداوى الجرحى على من ليس كذلك (الا أنه لا يطلع به) أي الرضخ (لإجل

منهم الراجل ولا فارس منهم الفارس) التلاساوي من يسمونه (ولبعض بالمساجين وشيخ وانهم) كندوية (وان فزان على
 فارس سيد مرنج) له (أي القن) (وقدم لها) أي الفرس تحته لان مدها لساكنها او كذا كان مع المبدل فرس أخرى كالزنا مع السيد
 (ان لم يكن مع سيد مرقان) لانه لا يسميهم لا كفرنس فرسين على ما يأتي ان غزا مصر على فرس له أو امرأة على فرسها وضع الفرس
 وراكبه بلا اسم لانه لما ملك الفرس وليس من أهله (فيمسهم) (أي الباني) بعد ما سبق (بين من شهد الواقعة) أي الحرب (لنفسه قال)
 قاتل أولي مقاتل حتى تجار المسكر وأجرهم المستعدين لقتال لادري عن عمراته قال الفقيه فان شهد الواقعة ولا عن غير المقاتل رد
 لقاتل و يدم غياط ونصار ويطار ونحوهم وحضر وانما اختلاف لم يستعمل لقاتل من قتلهم وغيرهم لانه لا يقع فيهم (أو بعضه
 سره أو) بحث (المصلحة) كرمول ودليل وجلبوس وان خلفه الأمير بزلاند وقرعوا ولم ير الأمير به فرج (لانه في مصلحة الجيش
 والمسلمين وهرأولي الاسهام من حضر الواقعة ولم يقاتل (ولمع منع غريم له) (أو منع أب) لانه في أباه ادعاه بخسوف والصنف (ولا)
 يسميهم (لن لا يمكنه قتال) أرض (والأما لانه) قتال (عليه المرض) كزمانه وتشل وغرو وجهه عن أهلية الجهاد بخلاف حتى يسيرة
 ومداغ ووجه ضرس ونحوه فسميهم لانه لم يخرج عن أهلية قتاله (ولا يسميهم) (لأنه لم يفرج عن أهلية قتاله) كرام يسميهم
 ومكانب بأخبار لانه ممنوع من الدخول مع الجيش أسما الفرس المحجب (ولو ترك ذلك) أي اتخذ بل والار جاف ونحوه (وقاتل ولا)
 يرضخ له) أي اتخذ ولا يرضخ ونحوها لتقدم (ولا يسميهم ولا يرضخ) (لأنه لم ير الأمير ان يرضخ) (لأنه لم يرضخ) (ولا كافر لم
 يستأذنه) أي الامام (ولا يعلم باذن له سيده) في غزوه لم يباحها (ولا طفل ولا يجنون) لانه لم يسلح لقتال (ولا من فر من
 اثنين) كافرين له سيده (فيهم) ٧٣٢ (الراجل ولو) كان (كافرا يسميهم ويأمر فرس على فرس عربي ويسمى العتيق ثلاثة)
 أسمهم بهم له وسمان لفرسه

اضربه افساد دينه وطرا لا يكره امرأته على افساد مع تاذ - قد مر ذلك لقوله عليه الصلاة
 والسلام في انما حديثه عنه لعمري وانتم يهودنا أيكم خاصة لان ادعوا في السبت فاستغنى
 من عمل في اخره (وان تبايعوا بيوافقنا سده) كبسيع اخر ونحوه (وقد تبايعوا من الطرفين ثم
 اتوا بالرجال لم يتفق فهاهم) لانه قد تبايعوا بقبض ولان فيه مشقة وشرا عن الاسلام بتقدير
 ارادة وكذا ما روي عندهم ومما جاسم اذا تبايعوا به (ان لم يبق بقضوا) من الطرفين أو
 أحدهما (نصفه) كما لا اله الا الله فنفق الله عنه (سواء كان الله بهم حكم أم لا) (أو لا لهم
 من وهم حكمه لانه لو) فقد شربوا ولا لزم (وان تبايعوا برأى) وبنما نعو) عنه لانه
 عائد بحدائقه (وان عامل الذي مال باع اخره) أي لم يزل يرضأ له (ولا المال في يده
 لم يرضه لم يخرج منه شيئا) لانه معنى في حاله قد رزقه شيئا كحادي الكدر اذا لم (أو لأطفال
 المسلمين في الجلبة) لقوله في وأبتمتاهم ذرياتهم باعنا (و) (أولاد) الزمان المؤمنين في الجلبة)

لحديث ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر
 للفارس ثلاثة أسهم بمهمان
 لفرسه وسهم له متفق عليه وقال
 قتادة لانه لا يختلف فيه عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
 أسهم هكذا الفرس من مهمين
 ولما سجد بمهمان والراجل بمهما
 (و) الفارس (على فرس مهمين
 وهو ما يروى فقط عربي أو على

فرس (مقرف عكس المحبين) وهو ما فقد عريه (أو) على فرس (برزون وهو
 ما أوجدت عليه مهمان) أسهم له وسهم لفرسه حديث حكيم ولان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفرس العربي مهمين وأعطى المحبين
 مهمان وأبو سعيد وهن عريته (وان غزا لثان على فرسهما فلا بأس به وسهمه لهما) بقدر ما كرهه ما فيه كذا ارتفاعه (وسهم) فرس
 (مضروب) غزا عليه غاصبه أو غيره (لما لكانه) فصار لو من أهل الرضخ لانه قد رزقه شيئا ما كان مع ما لكانه (لأن سهمه يسحق بنفسه
 ونفقه لما لكانه فوجب أن يكون ما استحق به له) (و) سهم فرس (معار ومستاجر وجيبس) (أو كبة) ان كان من أهل الاسهام لقتاله عليه
 مع استحقاقه لنفع الفرس فاستحق سهمه ولا يمنع منه كونه جيبا لاسمحس على من يفرز عليه (و يعطى) (أو كبة جيبس) (نصفه
 الجيبس) من سهمه لانه مأواه (ولا يسميهم لا كفرنس فرسين) من قبل (أو) على ذي صاحب خاصية أسهم سهم له وأربعة أسهم لفرسه
 العربي حديث الاوزاعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان سهم لقتل وكان سهم لرجل فوق فرسين وان كان معه عشرة أفارس
 وروى عنه سعيد بن عري لان لانه في حاجة الى اثنان لان ادمر كروب فرس واحد من نفسه ومقتع القتال عليه بخلاف ما زاد (ولا شيء)
 من سهم ولا رضى (غير انليل) لانه لم يتقل عنه عليه الصلاة والسلام انه أهدى لهم غير دليل وكان معه يوم بدر سبعون بغير اولم تفل غزوه من
 غزواته من الابل بل هي غالب دوابهم وروى عنهم لقتل وكذا أصحابه الصلاة والسلام من بعده ولانه لا تكن عليها كروا لفرس فصل
 ومن أسقطه (من اثنين) (ولو) كان (مقلا لاسميا) سهمه (لما في) من انه غن لان انما حكم في الفقيه اشترى الزحمة فاذا أسقط
 أحدهم حقه كان لثاني (وان أسقطه الكل) حقه من الفقيه (في) (أو) شرب الصلح كلها لانه لم يبق لها نصيب (وإذا

(حق) بالحيث (مدد أو) قتلت (أسير) قبل تقضى الحرب (أو صار الغلام راحلا) قبل تقضى الحرب (أو عكسه) بأن صاروا راحل
 فأرسل قبل تقضى الحرب (أو أسير) من شهد الواقعة كافر قبل تقضى الحرب (أو بلغ) متى قبل تقضى الحرب (أو عتق) فن (قبل
 تقضى الحرب) جعلوا كن كان نيا) أى الوفة (كأما كذبت) أى على الحالة التى انقضت الحرب بموجبها جلاهم كن كان كذلك
 من أول الواقعة لأن الغنيمة انقضت بالغنائم عند تقضى الحرب (ولا قسم لمن مات أو انصرف أو أسير قبل ذك) أى تقضى الحرب
 لأنهم لم يضر وما وقت انتقال الغنيمة إلى حالة الغنائم (ويحرم قول الامام) أن راتبه (من أخشيأه فهو) لأنه ينضم إلى اشتغالهم
 بالنيب من القتال وظفر المدد بهم لأن سب الملك الاختتام على التساوى فلا يتقدم البعض بشئ وأما قوله عليه الصلاة والسلام يوم
 بدر من أخشيأه فهو فذلك حين كانت لهم صارت للغنائم على ما تقدم (ولا يستحق) أى ما خروجه من الغارة أخذ (الافخاذ
 حمله) كاهار وقد ورد ركاز وحطب ونحوه (وزك فريشتر) لعدم الرغبة في بيعه وقوله الامام من أخشيأه (ولا دام) أخذه لنفسه
 (و) له (أحرقه) انكاه المدد ولا يتنوعوا به (والا) بأن رغبت في شراء ما مندر حمله (حرم) قوله من أخشيأه وأخذ ما دام له لنفسه
 وأحرق ما بيع حشدوا يضم منه القسم (ويصح) أى يجوز (تفصيل بعض الغنائم لعنى فيه) من حسن رأى وشيعة فينقل (ويصح
 الامام كلب) بإحراقه (من شاء) من الجيش ولا يدخله في قسمة لأنه على من يخلصه (ويكره السلب) يقتل الخسر (نصا
 (ويصح الحزب ولا يكره الاناء) نصا (ولا تصح) أجازة الجهاد لأنه على من يخلص فاعلم أن يكون من أهل القرية كالخج (نيسم) أى
 أمير الجهاد وإن أخذ أجرة ردها (أو أجزأه لخدمة) لما تقدم وتصح الأجازة لحفظ ٧٣٣ الغنيمة رجلها وسوقها ورعيها ونحوه

اذ ليس عليهم من الوزر رضى ولا منهم من فز به المؤمنين (وأطفال المشركين في النار) بالخبر
 (قال القاضي) أبو يعلى (وهو منصوص أحمد) قال الشيخ غلط القاضي على أحمد يدل بقوله الله
 أم هم كانوا ما ملين) وهذا مصادمة في القول ومن حفظه على من لم يحفظ وغذا جزم في
 المنتهى وغير مقبول القاضي والمسئلة ذات أقوال والأخبار فيها ظاهرها التعارض وقال
 أحمد أذهب إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين قال وكان ابن عباس
 يقول وأبو هريرة أن أبا هريرة سمع الله أعلم بما كانوا عاملين فترك قوله وقال أحمد
 أصنا ونحن فردهم الأحاديث على ما جاءت به ولا تقول شيئا وأصل عن الجوسيين يجهلان ولدهما
 مملأ الموت وهما بن خمس سنين فقال يدرى في عقاب المسلمين لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبوهم رده أن يضره أو يعجسه فيقى على الفطرة ذكر في الشرح وقال في أحكام
 الفرية لأن أبو بهر دانه ويضره فاذ جاء مملأ صار مسلما (وباقى إذا مات أبو الطفل

ولو عين من الغنم (ومن مات
 بعد تقضى الحرب) ولو قبل
 إحراز الغنيمة (فهم ملوارة)
 لثبوت ملكه عليه عند تقضى
 الحرب أن شبهه سائر أملاكه
 (ومن وطئ جارية منها) أى
 الغنيمة (وله) أى الواطئ (نبا)
 أى الغنيمة (حق) أدب
 (أو ولده) أى الواطئ نيبا (حق
 (أدب) لفظه محرما (ولم يبلغ به)
 أى تأديسه (المحد) لأنه بدأ

بالشبهة والغنيمة ملك لما عني فيكون الواطئ - حق في الماربة وإن قل فبدر المدعنه كاشترى كذا بكار به أبته (وعليه) أى الواطئ
 (مهرها) بطرح في المقسم (الآن تلمعة) لزمه (فيمتها) تطرح في المقسم لأن استيلاها كالتلقا (وتصير أم ولده) لأنه وطئ
 يلحق به النسب استسوطه المشتركة (وولده حر) الملكة إماما حين السلق فينقل والد حرا (وإن اعتق) بعض الغنائم (فإن) من
 الغنيمة (أو كان) في الغنيمة فن (يعنى عليه) كأيهم هو خاله (حق) قدر حقه (لمصادقة ملكه) (والباقى) منه (كم تكتسبها) من
 مشترك على ما في تقسيمه وأما صرا جال قبل اختيار الامام عليهم فلا تعلق لأن الناس هم النبي صلى الله عليه وسلم وعقله وحسب
 أخاهل كافا في أسر يدرى بمقتضاها جملوا لأن جل لا يصير رقيقا بنفس السبي (والنقل) وهو من كتم ما تهم (أو) كتم (بعنه) لا يحرم
 سبه من الغنيمة لو جوسيا سخطا فلم يثبت حرمان سبه في خبر ولا دليل عليه قياس فيبقى بحاله ولا يحرق لأنه ليس من رده
 (ويصح حررق رده) كد وقت غلوه (لحدث) ما بين عبدا لله بن عمر قال سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال إذا وجدتم الرجل تغفل فأمرقوا متاعه وأضر بوجهه وسدوا أذنيه وأودوا الأثر وحديث النبي عن أضافه المال
 مخصوص بما إذا لم يكن مملوكا كاه ونحوه (مالم يخرج) رده (عن ملكه) لا يحرق لأنه عتق به تغير الماني وعلى أحرار وحله (إذا
 كان) حافا فان مات حله لم يحرق فضا سقطه بالموت كالحدود (حرا) فلا يحرق رجل رقيق لأنه ليس به (مكفنا) لا صغيرا أو مجنونا لأنهما
 ليسا من أهل العقوبة (ملترما) لاحكامنا والامام ما تقي على ما لا يمتد بصره (ولو) كان (انتي ونما) لأنهما من أهل العقوبة
 (الأصلا حوصفا وصوابا) ٣٥ ونفقت وكتب على وياه التي عليه وما لا تأكله النار فلا يحرق (وهو) أى الفال كسار ماله (ويعزى)
 الفال للمبر (ولا ينفى) نصا ظاهره أن البر (ويؤخذ ما غل) من غنيمة (الغنم) لأنه حق للغنائم ومن بشرهم فوجبر رده إلى أهله (فان
 تلبس بدقيق اعطى الامام خمسة) ليسرقه في مصادره (وتصلى سبقت) روى عن معاوية وابن مسعود ولا يضر لارفاق بابه أشبه
 إباحة المنافع (وإذا أخذ من غنيمة) لمرى كفار غنيمة أقسمه عليها الصلاة والسلام فداء أسارى يدين بالغنائم وليس له بقتول الجيش

(أحمدى الأمير) هل الجيش (أو) أهدى (لحمض فواده) أى الأمير فخنمية (أو) أهدى (لحمض الفاضل) مدار حرب فخنمية
 لأن الفاضل من غلبه ذلك فخرنا من الجيش (وما) أهدى (بدارنا) الامام أو غيره (فلا هدى له) لنبلوه عليه الصلاة والسلام عليه
 المقوس وغيره وكانت له وحده

(باب الأرضون المقنونة) أى المأخوذة من كفار (ثلاث) أصناف (أحدها) المأخوذة (عنه) أى قهر أو غلبة (وهي)
 ما أجلاوا) أى أهلها الخريجون (عنها) السبي وغيره إمام بين قسما بين الفاضل (كقولهم) بين وقفها السلمي بلفظ يحصل به
 الوقت (ويضرب على آخرها) مستورا (وتؤخذ من هي يده من مسلم وذى) وما جرتا كل عام قال في الشرح ولم نعلم أن شيئا مما
 هنو قسم بين الفاضل الأخير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم نصفه لغيره لاهل الأجر عايد وسائر ما فتح عنوة مما فتح
 ومن يده كالأرض الشام والعراق ومصر وغيرها لم يقسم من شئ فروى أبو عبيد في كتاب الأموال أن حمزة بن عبد المطلب قال يقسم
 الأرضين بين المسلمين فقال له معاذ والله أدنى أوزن ما نكرنا لنأخذ قسمها اليوم صار إلى بيع العظمى في أيدي القوم ثم يبدون
 فيصير ذلك إلى الرجل الواحد ثم أمة ثم يمين من بعدهم قوم سعدون من الإسلام سعدا وهم لا يجحدون شيئا فانظر أرباع وأطرافهم
 فصار عمل القول صان (الثانية ما لا) أى أهلها (عنها) ما نأخذها (والمأخوذة) فى التصير المذكور وعنه تصير وقفنا نفس
 الاستيلاء جزم به فى الاقتناع (الثالثة ما لا) أى أهلها (عنها) ما نأخذها (والمأخوذة) فى التصير المذكور وعنه تصير وقفنا نفس
 كالمعونة فى التصير ولا يسقط خراجها إذا لم يرد وعنه تصير وقفنا نفس (و) الثاني ما نأخذها (و) الثاني ما نأخذها (و) الثاني ما نأخذها
 أى الأرض (ثم ولنا الخراج عندهم) ٧٣٤ أى ما يؤخذ من خراجها (كغيره) ما أسدا) سقط عنهم (أو انتقلت)

الأرض (الى مسلم) سقط عنهم
 كسقوط جزية بإسلام وان
 انتقلت الى ذم من غير أهل
 العلم لم يسقط خراجها وتسمى
 هذه دار عهد وهى ملك لهم
 لا يمنون فيها أحداث كنيسة
 ولا يبيع ما كانى (وبقرون فيها
 بلا جزية) لأنها ليست دار اسلام
 (بإلحاقه) قبل (من الأرضين
 فلا يترون بها سنة بلا جزية
 كفى الاقتناع (و) يجب (على
 إمام قبل الإصلاح) فليسلمين فى الأرضى التى تصير اليهم من وقت ما وقده لانه ما بهم
 (ولا) (ويرجع فى) صدر (خراج جزية) الى تقديره) أى الامام من زيادة فترتص على حسب ما يؤدى الله اجتهاده ونطقه فى الأرض لانه
 أجرة لم يتقدر عقدا لا يختلف كآخرة لما كن (وضم) عر) بن الخطاب رضى الله تعالى عنه (على كل حرب درهما وقفرا) قال
 أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام على وأصبح حديث فى أرض السوداء حديث عمرو بن ميمون يعنى ان عمرو وضع على كل حرب يخرجها
 وقفرا قال فى شرحه ويبنى ان يكون من نفس ما شتر بحال الأرض لانه روى عن عماره شرب على الطعام درهما وقفه من حنطه وعلى
 السعد درهما وغيره شعير وقاس عايد من الحبوب انتهى وقال فى المحرر والاشهر عنه انه جعل على حرب الزرع درهما
 وقفرا من طعمه وعلى حرب الحبل ثمانية دراهم على حرب السكر عشرة وعلى حرب الرطبة ستة (وهو) أى القفيز ثمانية
 اوطال قبل (المسكى) قدمه فى الشرح وقال نص عليه واختاره القاضى ومعه فى الاصناف والاقتناع (وقيل) ثمانية اوطال بالمرافق
 ويصرف المسكى قدمه فى المحرر والراغبين والحداد بينة لاجل عليه وعمره - صغر بالأرض انما جرت من ثمره وقبه الشر
 زكاة (والمراب) بغير تصبىات فى ثلثها) أى عشرة قصبىات (والقصبىة ستة أذرع بذراع وسط) لا أطول ذراع ولا أقصرها (ونصفه)
 وإبها ما ثلثه) مع كل ذراع فالمراب ستة آلاف وستة مائة ذراع مكسرة (والمراب) على أرض لها ما تنسقى به ولم يزرع) كأنه جرة
 ولا حراج (على ما لا يسهل ما) من الأرضى (ولو أمكن زرعها وحيا أو ولم يفعل) - من الخراج أجرة الأرض وما لا ينصفه من الأجرة
 وسهوه أنه ان أسجى روع وصحب خراجها باقى لا يخرج على مد فى فيما أحياء من عنوة (وما لم ينبت) إلا ما به دعاء من نصف خراجها
 فى كل عام (أو لم يله) إياه (الأعمال) دعاء نصف خراجها يؤخذ فى كل عام) لأن تنفعه على النصف فكذلك خراجها (وهو) أى
 ما (على ما لا) لانه فى رقة الأرض دى من حلتا جرها كقطر رقيق (و) اندراج (كالدين) يحس به المورس وينظر به المعسر)

ولا
 (ولا) (ويرجع فى) صدر (خراج جزية) الى تقديره) أى الامام من زيادة فترتص على حسب ما يؤدى الله اجتهاده ونطقه فى الأرض لانه
 أجرة لم يتقدر عقدا لا يختلف كآخرة لما كن (وضم) عر) بن الخطاب رضى الله تعالى عنه (على كل حرب درهما وقفرا) قال
 أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام على وأصبح حديث فى أرض السوداء حديث عمرو بن ميمون يعنى ان عمرو وضع على كل حرب يخرجها
 وقفرا قال فى شرحه ويبنى ان يكون من نفس ما شتر بحال الأرض لانه روى عن عماره شرب على الطعام درهما وقفه من حنطه وعلى
 السعد درهما وغيره شعير وقاس عايد من الحبوب انتهى وقال فى المحرر والاشهر عنه انه جعل على حرب الزرع درهما
 وقفرا من طعمه وعلى حرب الحبل ثمانية دراهم على حرب السكر عشرة وعلى حرب الرطبة ستة (وهو) أى القفيز ثمانية
 اوطال قبل (المسكى) قدمه فى الشرح وقال نص عليه واختاره القاضى ومعه فى الاصناف والاقتناع (وقيل) ثمانية اوطال بالمرافق
 ويصرف المسكى قدمه فى المحرر والراغبين والحداد بينة لاجل عليه وعمره - صغر بالأرض انما جرت من ثمره وقبه الشر
 زكاة (والمراب) بغير تصبىات فى ثلثها) أى عشرة قصبىات (والقصبىة ستة أذرع بذراع وسط) لا أطول ذراع ولا أقصرها (ونصفه)
 وإبها ما ثلثه) مع كل ذراع فالمراب ستة آلاف وستة مائة ذراع مكسرة (والمراب) على أرض لها ما تنسقى به ولم يزرع) كأنه جرة
 ولا حراج (على ما لا يسهل ما) من الأرضى (ولو أمكن زرعها وحيا أو ولم يفعل) - من الخراج أجرة الأرض وما لا ينصفه من الأجرة
 وسهوه أنه ان أسجى روع وصحب خراجها باقى لا يخرج على مد فى فيما أحياء من عنوة (وما لم ينبت) إلا ما به دعاء من نصف خراجها
 فى كل عام (أو لم يله) إياه (الأعمال) دعاء نصف خراجها يؤخذ فى كل عام) لأن تنفعه على النصف فكذلك خراجها (وهو) أى
 ما (على ما لا) لانه فى رقة الأرض دى من حلتا جرها كقطر رقيق (و) اندراج (كالدين) يحس به المورس وينظر به المعسر)

مستحق بغيره لان حرقتهم بينهم على السوايق وقال لاجل من قاتل على الاسلام كن قوتل عليه وافضل عمرو وعثمان وامرهم
أبو بكر وعلى (والا يجب عطاء الانبياء عاقل حو صير جميع بطون القتال) وتبرع قد راجع أهل الطلوع كاتبتهم فبرز هذا الزور
والفرس ومن له عبيد في مصالح الحرب حسب كتابتهم كانوا العارة ووزية لم يحبوا تسبهم وراى ساعار بلادهم لان القرية
الكفاية (ويخرج من المقالة بمرضى لا يبرحز والة كزمانه ونحوها) كدل وكذا انقطع يدية فستقامه مع مختلف نحو محي وسنل
لانه في حكم الصريح (وبيت المال ملك المسلمين) لانه لما صلحهم (يعتبه متلفه) كغيره من المتقاتل (ويجزم اخذت من بلانق امام)
لانه اثبات عليه فيما هو مقوض اليه (ومن مات بعد حلول العطاف على ورثته حقة) لاسحق فله قبل عونه فبثقل الورثة كسائر
حقوقه (والامر اخذت يدى عود وصغار اولاده كما تبهم) الى ان يسلطوا اليه من تعذيب قلوب الجاهدين فستوروا على الجهاد
لانهم اذا عاوا خلافة وفر واهل الكسب محتاجة فمضت عليهم (فاذا بلغ ذكرهم) أي ذكر من مات من اولاد الجند (اهلا
القتال فرض له) عطائه (ان طلب) ذلك فلا يجبر عليه لمضوج به عليه (والا) بطلب ذلك (ترك كرامة والبنات) الجندي
المت (انذار جن) فيترك كن لغناهم بنعة ازواجهم (باب الامان ضد الحوف) والاصل شيقوه تعالى وان اطمن
المشركين امطارك فاجرح حتى يصح كلامهم فله ما بلغه اخذت قال الازوج حتى الى يوم القيامة فغن طلب امانا يصح مع كل الله ويعرف
شرايع الاسلام ارجاهت بخرده الى ما عنه (ويجرحه) أي الامان (فتسل ورق وافر) فترضى لما معه من مال متاعا فذلك الامان
(وشرط) الامان (كونه من مسلم) يصح من كافر ولو ذى ارمه من امهلا لا يبرم اموالنا من علبنا (عاقل) فلا يصح من طفل او مجنون
لانه لا يدري الصلحة (مختار) فلا يصح ٧٣٦ من مكر عليه كالاراد والاسم (غير مكران) لانه لا يعرف الصلحة (ولو كان

قنأوا نبي أوميرا) فلا تسترط
حوت ولاذكورته ولابلغه
(أواسبر) حديث على مرفوعا
دعه السجين واحد نفسيها
اذناهم من آخر مسلما فعليه
لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين لا يقبل من عنده صرف
ولا عدل رواه البخاري (و)
كان الامان (لا يبر) حديث أم
هانئ بارب ولانها ابي ابر
اجاي واغلت عنهم ابي وان

عجس وثق) لانه انتقل الى دين افضل من دينه اشته بالتهود (ومن اقر زناه على نهودا وكنصر
مخردا ليحت ذبيحته ومنما كتبه) فقام به في المذبح واتي ما به له في الكاح والركب (وكان قد
ذبح له مثل لابل ايا زبه نفس) فله ان هان (وان كذب نصراني عوسي) بن عمران في نبينا
وعليه ائتمنل اهلالة والسلام (خرج من النصرانية) ثم كذب به لثبته عوسي في قوله
ومعه كالما بين يدي من الزوراة (كذبا كذبه) بيبه (عوسي) تصريه (ولم يفر) على غير
الاسلام فيس تاتاب فان اسلم والاقول (ولا يخرج) (يهردي) من ديه ان كذب (بعوسي)
وبني عليه لانه ليس فيه تكذيب لانه موسي
(فواصل في نقض العهد) وما تعلق به (من نقضه) عي "نريد" (٤) "العتي" مما صلحوا عليه)
مما نقض العهد به على ما في تنبيهه (حل ما لا دوما) اما في كتاب "هل انظر بر" الى عهد
الرحمن بن غم وان نحن غيرنا واصلنا (٤) نمر لعلنا اهل الامام هادي ولامه لنا

[illegible]

(وَقَدْ عَلِمَ الْعَالَمُ مِنَ الْحَتَايَةِ)

لأن الأصل هدنة وأباحه ذو الحزبة (ومن أسلم) قبل فتح واشتبه (وأصله) أما ما يقع ضمنه الفقه واشتبه (بحر بين (وإدعوه) أي
 الإسلام (حرم مثلهم) عسا (و) حرم (زهم) لا اشتغال بالمباح بأمره فبما لا ضرورة إليه أشبهه مع ما واشتبهت اختصام بينات وأبينه عند كراهة
 تأله في الفروع (و) جوسعه منه (أي) اشتبهه لذلك (و) (فوقه) بالإنسان المقتول (و) واشتبه من لم يقتل (من لم يؤذ به فحرم القتل (و) أن
 اشتبه ما أضمن كفارة (حق) (ع) أضمن مسلم (بلا حق) (ففي الكف ههنا) فصالح حديث من أتى الشهاب فقتل استبرأ الدينه
 وهرمه (ولا يؤخذ بأمان) فصالحه بل يؤخذ ما واصل للبراءة بل يقيد بأمانه فأكثر كما تقدم (وبعد) الأمان (رسول ومسان) (من
 لأنه عليه الصلاة والسلام كان يؤمن من رسل المشركين ولما لحق أحاق به ألقوا فتنازل لهم فلقوا رسلنا فخرقت مصلحه المراسلة (ومن
 جاعل بالأمان وادعي أنه رسول أو ناسي أو مبعوث ما يبع (ومدحه عاد قتل) منه عاد عاص (والأ) منه عاد عاد مكابر (أو كان جاسوسا
 فكما كبر) فخص فيه الإمام (ومن جاعل مروج) من كفارة (أوصل الطريق) منهم (أو أبق) البنیان بريقهم (أو شر دليلاً) من
 دواجم (أو) (هو) الأخذ (غير محسوس) لأنه مباح وأخذ غير قتال في دار الإسلام شبه الصيد والخبش (ويطال أمان بوجه) من مستأمن
 لنقضه (و) (يدخل) (بنيابة) لأنها غير ولا يصلح في ديننا (و) (أن يوجد) مستأمن مالا (أو قرض مستأمن مسلحاً لا أوترك) أي المال
 يملأه الإسلام (ثم جاعل حارب) مستوطناً وغيره باق أمانه حاله لا اختصاص المهل نفسه فنقص البطلان به (و) أن جاعل الحارب
 رسولاً أو جاعل حاربهم فهو على أمانه في نفسه وماله (أو انتفض عهد ذي بقاء أمان ماله) لما تقدم (و) أن في آخر أحكام الذمة ما فيه
 (ويثبت ماله أمان طلبه) لبقاء الأمان فهو مع تصرفه بغير وجه ولا يخاصه (و) أن مات (بدار حرب) فإنه (يدار الإسلام
 (و) لأنه) لأن الأمان حتى لا تمزق بالمال فيموت ينتقل وانه كسائر حقوقه من دهر وضمان وشفعة (فان عدم) وأزمنه يكن
 (ففي) (ليست المال) كالمال لا وارث له (و) (أن سرق) وبالمال (وقت) ماله حتى يبين آخر أمره (فان عتق أخذه) إن شاء (و) أن
 مات قتل فهو (فه) (لأن) لقي لا ورت وأن عاد لي دار الإسلام لمأخذ ٧٣٧ ماله لأن أمان حازقه له وسه لان ثبوت

الامان في ماله لا يشيئه لنفسه كمال
كان ماله بدار الاسلام وهو مدار
الحرب (وان اسر مسلم) اى امره
الكفار (فاطلق بشرط ان يعق
عنده مده) مدينه (او) يعق
عندهم (هذا) ورضى بالشرط

وقد حلكت متاعيل لاهل العاقبة والشقاء ومارء عمران يقرهم على ذلك (ولا يفتن نفسه) الى الهدى (على حكم الامام) يتنصه حيث اقر بما يتنصه لغيره وما سبق (فانما التمت) احدهم (من هذا الجزء او من) التزام احكام هذه الاسلام بان يعتصم من سوى احكامنا هذه ولم يحكم بها عليه ما كتبنا) خلافا لما الفى والتصرح عبده لان الله تعالى امر بتعاليمه حتى يهدوا الى الصراط وبما نزلنا من احكام الاسلامية لانما انصف كل حكم يخالفها لما يجوز فقاء الهدى

﴿ ٩٣ - (مكتشف القناع) - أقل ﴾ زعمه الوفاة وليس له أن يهرب فصار حديث المؤمنين عند مشروطهم (أو) أطلق بشرط (أن أتى) إلى دار الإسلام (و برجع اليهم أو أن يبعث) إليهم (مألا أو أخرجته) هذا اليهم (ورضى) (زعمه الوفاة) لم يثبتنا إلا بالصحة في دنيا القدر (ولأن في الوفاة معناه) لا ساري وفي القدر مقصد. عليهم أن لا يؤمنون بعد مع دعاة الحاخاميه إليه وإن أكرهه عليه بل بأن زعم الوفاة لهم ولو سلف فيهم كما (الامراه) لأنها أمرت ثم أطلقت بشرط أن ترجع إليهم (فلا) يصل لها أن (ترجع) القوله تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار ولاه تعلق على وطنها وما (أو) أن أطلق (بلا بشرط و) بشرط (كيفية رقاقان آمنونه) الحرب فقط (لعدم شرط المقام عندهم بشرط الرق) باطل لأنه لا يثبت عليه منوله (والا) يؤمنونه (فيقتل و يفرق أيضا) أي كاله الحرب لأنه لم يؤمنهم ولم يؤمنوه (ولو حاصلي) من كفار (بأسير) مسلم (على أن يغادى) المسلم (منفسق) بعد) قال أحمد (لم يرد بقضيه المسلم أن لم يقدن بيت المال) فهو رخص كقائه قال أحمدوا لجيل أهو من السلاح ولا يبعث أي يفتدى بالصلاح (ولو حاصلا) هو بيها من وعده مسلمة لم ترد مع هو برضى (ليتر كهايدرا) الإسلام (و برد الرجل) أن لم يرض بتركه وأن سميت كافره لمخادها أنها أولها وقال عندي أسير مسلم فاطلقتها لا أسيرة وقال له الإمام - حضره فاحضره لم أطلقها لأن المفهوم معنا جانية، فان قال لم أؤد اجابت لم يصح على تركه أسير هو ردالي ما منه

محرم علی تریز: آسرد و بردای مأمینه

فيما قاله تعالى واعلم ان الله ورسوله الى الذين اعادتهم من المشركين وقوله وان خروا على اعقابكم فلن ينقص منكم شيئا وروايته عليه الصلاة والسلام صالح قريب شاعلى وضع القتلى عشرين ولما جاءه باليا اذا كان بلدان بموضف (وسمي مهاده نوموادة ومعاودة ومسالمة) من السليبي الصلح لحوالو القديين الامام اوائنه والكفار (ومنى زال من عقده) اى الهده نبوت و عزل (لم) الامام (الثاني الوفاة) عاقله الاول لانه عقد مباحة بديل بجزءه باحتاد غيره كماله ينقص حاكم حكمه وما اجتاده وعلم بما تقدم انما انصع من غير امام اوائنه فله لانتها عقد مصلح الكفار ولاه ينقص تعطيل الجهاد بالكلية او تلك الناحية لما كان اهلها وله لقتلت على الامام

(ولا تصيح) الهدنة (الاحباش جازوا خبر الجهاد) انهم ضعفوا المسلمين اوما منعوا العرب (في) قهرها الامام معطيه ولو جبال من غزوهم
تكونه على المسلمين هلا كما اوسر (مذنبه لومته جازوا وان طالت) المدة لانه يجوز فلا سر فدا نفسه بالمال فكذلك اهان لانه وان كان فيه
صغار فهو دون صغار القتل والامر سي الفريه ونوع الزهرى قال ارسى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عينة بن حصن وهو مع ابي
سفيان بن عبيد بن عامر اذ ايت ان جعلت لك ثلث غرة الانصار اترجع عن معك من غطفان وتخلد بين الاطراب فارس الى عينة
ان جعلت الشطر فقلت (فان زاد) الامام في الهدنة (على) مدة الحاجة يطالب الزيادة) فقط يباه على تفرق الصفقة لعدم المصلحة
فيها (وان اطلقت) الهدنة او المدة لم تصح لانه يغني الى تعطيل الجهاد بالكلية لاقتضائه التأييد (او عطف) الهدنة او المدة على شئ
تصح الهدنة لانه عقد لازم فلم يصح تعليقه كالاجارة (ومضى جازا) أي المعقود معهم الهدنة (في) هدنة (فاستدعتهم من الامان ردوا)
الى امامهم (آمنين) ولم يقر وفي دار الاسلام لفساد الامان (وان شرط) عاقدها (فيها) أي الهدنة شرطا فاسدا (او شرط) (في) عطفه شرطا
فاسدا (اكر دماره) اليوم (او) رد (صداقا) (او) رد (مضى) (او) رد (سلاح) (او) شرط (ادخاله الحرم) (بال) الشرط (دون عقد)
كالشرط الفاسد في البيع وبطلانه في رد المرأة لقوله تعالى فلا تردوهن الى الاء فإنا وجدنا ان الله منم الصلح في النساء وفي رد
صداقها لانه في مقابلة بنفسه فلا يصح شرطه غيرها وفي النسي المعتبر لانه مسلم بمنع من التخلص منهم أشبه المرأة وفي السلاح لانه
اعانة علينا وفي ادخاله الحرم لقوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقر بالامسجد الحرام بعد عامهم وهذا ويصح شرط ودخل ضمن لانه
غير محكوم بالسلامه (جاز) في هدنة (شرط رد رجل جاء) منهم (مسلم الجاهل) شرطه عليه الصلاة والسلام ذلك في صلح الحديبية
فان لم تكن حاجة لم يصح شرطه اولا بشرط رده لم يرد ان حاد مسلما او امان (وجاز) (لا لام) (أمره) ان جاد منهم (مسلم) (مسلم) (مسلم)
وبالقرار) منهم (فلا عنهم اخذوا ولا يجره عليه) لان ابا بصير لم يباح الى النبي صلى الله عليه وسلم وحاد الكفار في طلبه قال صلى
الله عليه وسلم انما لا يصلح في ديننا الغدر وقد علمت ما عاهدناهم عليه ولعل الله تعالى ان يجعل لك فراجا غير حافل او جمع مع رجلين
قتل احدهما في طريقه ثم رجع الى ٧٢٨ النبي صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله اوفى الله مثل قدر ددتى اليوم

مع الامتناع من ذلك (أوى الى الدار) اوقا قتل المسلمين منفردا ومع أهل الحرب وأولئك يدار
حرب مقبها ان تنقض عهدهم (لانه صار حرا بانما بدخوله في جملة أهل الحرب) (ولم يشترط)
عليهم) انهم اذا علموا شأ من ذلك ان تنقض عهدهم لان ذلك هو مقتضى العقد (وكذا الزنادي)
الذي (على مسلم ولو عدا يقتل عددا) قيده بانما خطاب في خلافه ان يصغر (أوقته من دونه)
أو تعاون على المسلمين بدلالة مثل مكاتبه المشركين ومراسلهم باخبارهم أي المسلمين (أو زنا)

والنجاني الله منهم فلم ينكر عليه
الذي صلى الله عليه وسلم ولم يله
يل قال ويل لامة مستمر حرب
لو كان معه رجال لما سمع ذلك ابو
بصير لم يباحل البحر والمخاز
اله ابو جندل بن سهيل ومن

عنه من المستضعفين عكس فجعلوا الامر عليهم غير لقرش الاعرضوا لها واخذوها وقتلوا من معها فارسلت
قرش الى النبي صلى الله عليه وسلم فتناشد الله والله ان يضمهم اليه ولا يراد لهم أحد اءاهه ففعل فان يحزم من أسلم منهم وقتلوا من
قدر وعليه منهم واخذوا من أموالهم جازوا ولا يدخلون في الصلح حتى يضمهم اليه باذن الكفار والبحر (ولوهر بمقتضى قاسم لم يراد لهم)
لانه لم يدخل في الصلح (وهو حر) لانه ملك نفسه باسلامه لقوله تعالى وان يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا (ويؤاخذون) أي
المهادين زمن هدنة (بجنايتهم على مسلم من مال وفود ووحيد) قذف وصرة لان الهدنة تنقض امان المسلمين منهم وأمانهم من المسلمين في
النفس والمال والعرض ولا يحدون حتى الله تعالى لانهم لم ياتوا وحكما (ويجوز قتل رهائنهم ان قتلوا رهائننا) على الاصح كاله في شرحه
و ينقض عهدهم بقتلنا او مظاهرة علينا او قتل مسلم او أخذ ماله (و) يجب (على الامام ما جانيهم) ممن تحت قبضته لانه لا يملكهم (الا
من أهل الحرب) فلا يلزمه جانيهم منهم لان الهدنة لا تنقضه (وان سباهم كثر ولو) كان الكافر (منهم) لم يصر لناشراؤهم) لانهم
في عهدنا وليس علينا استغادهم لكون السبي لهم ليس في قبضتنا (وان سباهم منهم ولد بعض وابعه) (أو) باع (ولده نفسه) مع
(أو) باع (أهليه مع) البيع فتصح الهدنة (كحري) باع ولده حري او ولد نفسه أو أواه أو ولد له لان اولادهم لم يدخلوا في العقد وقد
ذكر في الحاشية كلام ابن نهر الله وان معنى ما ذكر ان الاخذ عليهم باخذهم واسد نوع كسبهم من الكفار سئل عوفى اوجنا وان
الحري تصح هبته لنفسه كذلك لانهم كانوا ارقاء اول (لاذي) فليس له بيع ولده ولا ولده غيره ولا أهليه لان عقد الهدنة آكد لانه
هو قيد (وان خيف) من مهادنين (تقتض عهدهم) اماره (سب) بالبناء للمفعول أي حازر الامام (اليوم) عهدهم بان يعلمهم ان لا عهد
بينهم بقوله تعالى وانما اتقوا من قوم خيانة فانما اليهم على سواء فان كان في دار انهم أحد سدد الى مانه وان كان عليهم حق
أستوفى منهم ولا يصح نقضه الا من امام (بجنايتهم) فليس له سبها اذا خيف خيانة أهلها لان الهدنة مؤبدة وتجب الاجابة اليها
وفيها نوع معاوضة ولذا الوقتة منهم بغير مقتضى عهدا لباقيين وأيضا أهل الهدنة في قبضة الامام وغت ولايته ولا يخشى منهم كثير ضرر
بجنايتهم أهل الهدنة (ويجب اعلامهم) أي أهل الهدنة ببذله الهدنة (قبل الاعارة) عليه لالاج (وينقض عهد نساه) أهل هدنة

